

# حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

للعالم العلامة شمس الدين شيخ محمد عرفة الدسوقي  
على الشرح الكبير لأبي البركات يندى أحمد الذردهر  
وبجانبه الشرح المذكور مع تقريرات للعلامة المحقق سيدي شيخ محمد عيسى  
شيخ السادة المالكية رحمته

---

( تنبيه : قد وضعنا التقريرات المذكورة على الحاشية وعلى الشرح )  
( بأسفل الصحيفة مفصولة بمجدول )

---

( روجعت هذه الطبعة على النسخة الأميرة وعدة نسخ أخرى )  
( وإنعاماً لفائدة قضاة ضبطنا المتن بالشكل )

---

المجلد الأول

طبع بدار البصائر الكائن بالبرج  
حيثى البابى الحلبى وشركاه

مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِخَيْرٍ  
يُقِنِّهِ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي كل ذوى الأحمال بمعرفتهم علم الحلال والحرام . وهداهم لاستخراج درر الأحكام  
فاستخرجوها من بحرها وأودعوها كنزها بدقائق الأفهام . والصلاة والسلام على من أتى بالكلام  
الحسن واختصره الكلام . وعلى آله وأصحابه الحافظين لشريعته من التغير والتبدل على عر السنين  
والأيام . (وبعد) فيقول العبد الفقير محمد بن عرفة السوقى المالكي هذه تفهيمات على شرح  
شيخنا العلامة مفيد الطالبين ومربى المريدين للرحوم الشيخ أحمد الدردير المدوى مختصر العلامة  
أبى الضياء خليل بن اسحق الذى ألفه فى الفقه على مذهب إمام الأئمة ونجم السنة الإمام مالك بن  
أنس اتبناها من كتب الأئمة الأعلام مشيرة بما صورته (بن) للعالم العلامة سيدى محمد البنائى عشى  
الشيخ عبد الباقي وبما صورته (طى) للعلامة الشيخ مصطفى الرمضى عشى التانى وبما صورته (ح)  
للعلامة سيدى محمد الخطاب . وحيث قلت : شيخنا فالمراد به شيخنا العلامة أبوالحسن على بن أحمد  
الصعدي المدوى عشى الحرشى . وصاحب التآليف الشريفة والتحقيقات لليفة وحيث ذكرت  
(عق) فالمراد به العلامة الشيخ عبد الباقي الزرقانى وحيث ذكرت (شب) فالمراد به الشيخ إبراهيم  
الشبرخيتى وحيث ذكرت (خش) فالمراد به العلامة سيدى محمد الحرشى وحيث ذكرت (ميج)  
فالمراد به مجموع . ولحققين العلامة الشيخ محمد الأمير وأسأل الله التوفيق لتسامها والنفع  
بها كما نفع بأصلها وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) لا بأس (١) بالتكلم

(١) قوله لا بأس الخ يفيد عرفا حسن التكلم وطلبه ويدل عليه لغة أيضا لأن النكرة فى سياق النفي تميم  
فيفيد الكلام عموم سلب البأس وهو يستلزم الحسن وهو المراد بقريئة الحال جريان العرف وللقام  
ولا حسن عندنا إلا للمطلوب شرعا فلا يقال إنما أفاد سلب البأس لاطلب التكلم مع أن اللائق إفادة  
الطلب ، وقوله من حيث أى من جهة أى كلام يناسب الفن ، والشروع اسم مفعول من شرع اللازم نائب  
فاعله فيه وقوله المؤلف فيه أى بسبب يانه أوفى يانه من ظرفية الشئ فى عمرته وقوله هذا الفن هو النقة  
وعرفه السبكي بقوله : العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية اه محمد عليش



عليها من حيث الفن لتسروع فيه المؤلف فيه هذا الكتاب فقول ان موضوع هذا الفن افعال المكلفين لانه (١) يبحث فيه عنها من جهة ما يعرض (٢) لها من وحب وندب وحرمة وكراهة ولا شك (٣) أن الاتيان بهذه (٤) الجملة فعل من الافعال وحينئذ يقال ان حكم البسطة (٥) الاصلى الندب لانها ذكر من الاذكار والاصل في الاذكار أن تكون مندوبة ويتأكد الندب في الاتيان بها في أوائل (٦) ذوات البال ولو شعرا (٧) كما أعطى عليه كلام ح وحكى الخلاف قبل ذلك عن الشعبي والزهرى وحمله على شعر غير العلم والوعظ ثم قد تعرض لها الكراهة وذلك في صلاة الفريضة على المشهور (٨) من الذهب وعند الأور للكروية كشراب (٩) الخليطين وتحرم (١٠) إذا أتى بها الجنب على أنها من القرآن (١١) لا على أنها ذكر بقصد التحصن (١٢) وكذا تحرم عند الاتيان بالحرام على الاظهر وقيل بكراهتها في تلك الحالة وارتضاء (١٣) شيخنا في حاشية الحرثى وتحرم في ابتداء براءة عند ابن حجر وقال الرضى بالكراهة وأما في اثباتها فتكره عند الأول وتندب عند الثاني ولم أر لأهل مذهبا شيئا في ذلك وليس لها حالة (١٤) وجوب

(١) البحث عن الافعال من جهة المعارض بحث عنه في الحقيقة فسقط ما يقال موضوع الفن لا يبحث فيه عنه بل عن عوارضه نعم الاوضح والاخصر لانه يبحث فيه عما يعرض لها الخ وقوله وجوب الخ أي كونها واجبة ومندوبة ومكرهة فلا يقال الندب والكراهة من أقسام الحكم وهو خطاب الله أي كلامه النفسى وهو لا يوصف بالعروض اه لكاتبه محمد عايش (٢) قوله ما يعرض لها بكسر الراء من باب ضرب والمراد ما يثبت لها سواء كان أصليا كالندب أو عارضا كغيره من الاحكام الثلاثة اه (٣) أي ومحل طلب التكلم عليها ان كانت من الفن من موضوعه كما هنا فان لم تكن منه فترك التكلم هو الصواب كدمل الفرائض والحساب فان موضوع الاول الفرائض والثاني العدد وليست البسطة منهما اه (٤) قوله بهذه الجملة سماها جملة نظرا لها مع متعلقها المحذوف أو معنى الجملة اللغوى (٥) حكم البسطة أي الاتيان بها (٦) في أوائل المناسب في غالب أوائل فلا يرد الصلاة والاذان وما شاكلهما اه لكاتبه محمد عايش (٧) قوله ولو شعرا الخ هكذا عبارة المجتوع ومحصل الفقه والخلاف الذى تفيد عبارة الخطاب كما يعلم بمراجعته ان الشعر المشتمل على علم أو وعظ ومن أجله ما مدح به صلى الله عليه وسلم كالبردة والممزية والكارحية والجوهرية يندب ابتداءؤها والمشمول على غيرها فقير الجائز لا يبتدأ بها باتفاق وفي الجائز خلاف فله ح عن الحافظ ابن حجر في فتح البارى فقال الشعبي بالمتع ويغيد الزهرى وقال سعيد بن جبير يجوز وتبعه الجمهور واختاره الخطيب هذا ما أفادوه وبه يعلم ما فى العبارة فتأمل (٨) مقابلة قولان الوجوب والندب اه (٩) أي كشرب شرابهما وهما المعمولان من نحو تمر وعنب (١٠) بناء على أنه يحرم عليه مطلق جزء من القرآن (١١) على أنها من القرآن الخ حاصل فقه المسئلة أي صورها أربع لانه اما ان يقصد التلاوة أو التذكر وفى كل اما ان يقصد التحصن أولا فان قصد التلاوة غير متحصن حرمت وان قصدتها متحصنا أو التذكر مطلقا فلا فالمناسب فى العبارة على أنها من القرآن بلا قصد تحصن لا على أنها ذكر أو بقصد التحصن (١٢) لما ورد ان الله يذكر عبده بمثل ما ذكر وحال التحريم بمثاله منه العقاب جزاء وفقا اه لان حال التحريم اعراض عن رضا الله تعالى وملابسة لما يكرهه والعقاب ابعاد للعبد وإيصال ما يكرهه إليه وقدروى يادود قل للظالمين لا يذكروني فانهم ان ذكروني ذكرتهم وان ذكرتهم مقهم اه من الميج وحاشيته (١٣) قوله وارتضاء الخ لان الحسنات يذهبن السيئات لا العكس اه (١٤) قوله وليس لنا حالة الخ فيها نجب اذا أمر بها من نجب طاعته كالوالد أمرا جازما أو خيف بتركها على نفس أو مال ونجب عند الشافعى ومن واقفه فى القاعة وعند

الا بالنذر ولا يقال ان البسمة واجبة عند الذكاة مع الذكرو والقدرة لانا نقول الواجب مطلق  
 ذكر الله لا خصوص البسمة كما عليه المحققون • بقی شيء آخر وهو انه هل يجب بالنذر ولو في  
 صلاة القرينة بمنزلة من نذر صوم رابع النحر ومن نذر صلاة ركعتين بعد العصر أولا يجب أن  
 يوفى بذلك النذر لم أر من تعرض لذلك والظاهر لزوم خصوصا وبعض العلماء من أهل الذنب  
 يقول بوجوبها في القرينة (١) وهذا إذا كان غير ملاحظ بالنذر لها الخروج من الخلاف والا  
 كانت واجبة قولاً واحداً والظاهر انها لا تكون مباحة لان أقل مراتبها أنها ذكر وأقل أحكامه  
 أنه مندوب وقول للصف وجازت كتموؤ بنقل اللوم لذلك وقول الشاطبي • وفي الاجزاء خير من  
 تلاه • المراد بعدم تأكد الطلب ونفي الكراهة فلا ينافي ان أصل الذنب ثابت وان الانسان  
 اذا قلما حصل له الثواب وكون الانسان يذكر الله ولا ثواب له بعيد جدا (قوله الذي) نعت لاسم  
 الجلالة (٢) ومن للعلوم أن للوصول وصلته في تأويل (٣) المشتق فكأنه قال الحمد لله الفضل  
 لعلماء الشريعة على غيرهم وإنما عدل عن التعبير بالوصف للمشتق للوصول مع أن المشتق أخصر لان  
 صفاته تعالى كصفاته توفيقية على المختار فلا (٤) يجوز أن يطلق عليه الا ماورد عن الشارع اطلاقاً ولم يرد  
 اطلاق للفضل عليه فلذا توصل بالموصول لوصفه بصلته وإذا علمت أن للوصول وصلته في تأويل  
 المشتق وان للوصول وصفته كالتى • الواحد وان تعليق الحكم بمشتق يؤذن (٥) ببلية مامنه  
 الاشتقاق تعلم أن هذا الحمد الواقع من المصنف مقيد واقع (٦) في مقابلة نعمة (٧) فيثاب  
 عليه ثواب الواجب لا أنه مطلق (٨) واقع في مقابلة ذات الله أو صفاته (قوله الشريعة)  
 المراد بها الاحكام التي شرعها (٩) انه لعباده وبينها لهم بمعنى النسب وهي كما تسمى شريعة باعتبار  
 تشريع الشارع لها تسمى أيضاً ملة باعتبار أنها على لتكسب وتسمى أيضاً ديناً باعتبار أنه يتدين  
 ويتعبد بها والمراد بلماء الشريعة العلماء الزاولون لها تفريراً واستنباطاً وإفادة (قوله على من  
 سوام) أى على من كان (١٠) مغايراً لهم : أى الحمد لله الذى جعل علماء الشريعة أفضل وأشرف  
 ممن كان مغايراً لهم بناء على ما قاله ابن مالك من أن سوى بمعنى غير وقال غيره انها اسم مكان وفي هذا  
 براعة (١١) استهلال لانه يشير أنه يذكر في هذا الكتاب الاحكام الشرعية (قوله في الدارين) أى

الحمد لله الذى فضل علماء  
 الشريعة على من سوام  
 وجعلهم ملجأ لعباده في  
 الدارين

الذكاة اللهم الا أن يقال الحصر في كلامه اضافى بالنسبة لصورة الذكاة والمذهب اهل كتابه محمد وعليش  
 (١) انظر هل له مفهوم أولا وقوله قولاً واحداً للناسب جزماً اذ لا خلاف اذ لا نص اه قول المصنف  
 مبتدأ أول والموم فته واسم الاشارة لكونها مباحة وقول عطف على المبتدأ وقوله المراد مبتدأ ثان  
 خبره هدم والجملة خبر الاول رابطها ضمير به ونفى عطفه على عدم (٢) قوله لاسم الجلالة يحتمل حذف  
 مضاف أى ذى الجلالة (٣) أى الوصف المشتق وهو جواب عما يقال (٤) تفريع على قوله توفيقية وفي  
 قوة التفسير اه (٥) أى بأن المصدر الذى أخذ منه المشتق علة في تعليق الحكم به فكأنه قيل هنا الحمد لله  
 لاجل تفضيله اه (٦) وصف كاشف لحقيقة التيد اه (٧) هى تفضيل علماء الشريعة وهو حاصل  
 سابق على الحمد فهو من باب شكر النعم وإداء الديون لا منظر حتى يكون الحمد في مقابلته من العبادة  
 لثاب المقضولة اه (٨) وصف كاشف لحقيقة المطلق فلا يقال من أركان الحمد الحمد المودع عليه فكيف  
 يكون • طلقاً (٩) أى فعيلة بمعنى مفعولة وبينها مفسر لشرعها اه كتبه محمد وعليش (١٠) قوله على من  
 كان الخ لا دليل على تقدير كان فالظاهر ان سوى على رأى ابن مالك خبر لمخوف تقديره هو أى على  
 من هو مغاير لهم والجملة من وحذف صدرها لطولها بالمضاف اليه وأما على رأى غيره فمن طرف  
 مجازى متعاقب بفعل صلة أى على من استقر سوام أى دونهم في رتبة الشرف (١١) أى

يلجئون لهم في الدارين الدنيا والآخرة أما لجؤهم (١) اليهم في الدنيا فظاهر وأما في الآخرة فالنظر لشفاعتهم لهم في رفع الدرجات والنازل بناء على أن هذه الشفاعة غير مختصة به صلى الله عليه وسلم وقيل لتعليمهم إياهم كيفية التمسك على الله عز وجل (قوله واجتباهم) أي واختارهم في أزاله لذلك عمن عداهم من العلماء (٢) (قوله الأعظم) أي من كل عظيم (قوله الأكرم) أي من كل كريم (قوله وعلى سائر) (٣) الخ (أي باقي من السور بمعنى البقية) وأن سائر بمعنى جميع أخذ الله من سور البلد المحيط بجميعها (قوله وآل كل) أي وعلى آل كل أي أتباع كل واحد منهم أي من الرسلين (٤) وقوله والقراءة أي قراءة الأنبياء أي أقارب كل واحد منهم وقوله والتابعين أي للصحابة وقوله وعلى سائر أئمة الدين أي باقيهم فهو عطف مغاير (٥) أو جميعهم فيكون عطف عام \* والحاصل أن سائر قيل أنها بمعنى باق وقيل بمعنى جميع وكل منهما صالح هنا (قوله خصوصا) معمول لمحذوف أي أحسن بتلك الصلاة بعد من تقدم الأربعة المجتهدين خصوصا (قوله إلى يوم الدين) أي الجزاء وهو يوم القيامة وإنما سمى يوم القيامة يوم الجزاء لوقوع الجزاء على الأعمال فيه ثم إن الغاية إن جعلت راجعة للمقلدين فلا بد من حذف والمعنى ومثلهم حالة كونهم مستمرين طائفة بعد طائفة إلى قرب يوم الدين لأن الساعة لا تقوم إلا على شرار الناس الكفار وإن جعلت راجعة للصلاة والسلام كان ذلك كناية عن التأييد أي الصلاة على من ذكر حالة كونها مستمرة إلى ما لا نهاية له على ما جرت به عادة العرب من ذكر الغاية وإرادة التأييد كما في قوله

إذا غاب عنكم أسود العين (٦) كنتم كراما وأنتم ما أقام الأئم

(قوله أقفر العباد) أي أشد العباد افتقارا إلى مولاه وهذا مبالغة إذ كل مخلوق مفتقر إلى خالقه ابتداء ودواما في كل حركة وسكون فليس أحد أشد افتقارا من أحد (قوله شرح مختصر) أي من الشيخ عبد الباقي والشيخ خفي والتاني ومن حاشية شيخنا على الحرثي والمعدة في ذلك الأول (قوله على فتح مقلته) (٧) أي يات تراكيه فالمراد من مقلته تراكيه أي عباراته الصعبة والمراد بفتحها تبينها وتوضيحها على طريق المجاز بالاستعارة قد شبه صعوبة (٨) التراكيب بفتح الأبواب بجامع عسر التوصل للمطلوب مع كل واستعراسم للشبه به

الحمد لله الذي فضل الخ وكل البراعة والاشارة كلمة الشريعة اه (١) قوله أما لجؤهم الخ لا يخفى دخول الأنبياء والرسلين في علماء الشريعة والالتجاء اليهم في الدارين في غاية الظهور فهذا في غيرهم اه (٢) أي فغيرهم بالأولى فهم خيار من خيار (٣) إضافة سائر على الاحتمالين يائنة أي باق هو اخوانه أو جميع هو اخوانه وقوله من النبيين يان لإخوانه مشوب بقبض وعطف سائر مغاير على كل من الاحتمالين لعدم دخول مولانا محمد في اخوانه اللين لسائر اه تأمل (٤) قوله أي من الرسلين لعله خصهم لأنهم المأمورون بالتبليغ على الشهور لكن قالوا النبي من النبي الإخبار لأنه يخبر بنبوته ليحترم غيبتة يكون له أتباع اه (٥) قوله فهو عطف مغاير الخ غير ظاهر لأنه قد فسر الآل بالاتباع فدخل فيه كل ما بعده فعطف سائر سواء كان بمعنى باق أو جميع عليهم من عطف الخاص على العام اعتناء بالخاص لمزيد شرفه نعم انه كان مراد المحشى أنه عطف على النبي بقرينة إعادة على ظهر كلامه اه كتبه محمد عليش (٦) قوله أسود العين اسم جبل معروف وتعلق كونهم كراما على غيبتة إذا للوضوعة للتحقق خارج مخرج التسمك وكراما جمع كريم ضد اللئم ومافى قوله ما أقام مصدرة ظرفية والأئم جمع الأم كفاضل وأفضل وهو اسم تفضيل من اللؤم الحسة بفقد الحسب والنسب والمعنى وأنتم أشد لؤما مدة إقامة الجبل ومعلوم أن إقامته جائزة عقلا فظاهر البيت التمسيد بها بحيث إذا انتفت ينفض عنهم شدة اللؤم وليس ذلك بمراد بل المراد التأييد وأنهم أشد لؤما دائما على عادة العرب من ذكر الغاية البعيدة وإرادة التأييد اه من تقرير أستاذنا مصطفى البولاقى مع بعض زيادة كتبه محمد عليش (٧) والقرينة إضافة مفاق لضمير المختصر (٨) قوله صعوبة

واجتباهم والصلاة والسلام  
على النبي الأعظم والرسول  
الأكرم سيدنا محمد صلى  
الله عليه وسلم وعلى سائر  
أخواته من النبيين  
والرسلين وآل كل  
والصحابة والقراءة  
والتابعين وعلى سائر أئمة  
الدين خصوصا الأربعة  
المجتهدين ومقلديهم إلى  
يوم الدين (أما بعد) فيقول  
أقفر العباد إلى مولاه القدير  
أحمد بن محمد الدردير  
هذا شرح مختصر على  
المختصر للإمام الجليل  
العلامة أبي الصياء سيدنا  
خليل اقتصر فيه على  
فتح مقلته وتحييد مقلته  
دعى للمتمد من أقوال  
أهل الفقه

للمشبه (١) على طريق الاستمارة التصريحية التبعية والفتح ترشيح مستعار للبيان فشبّه  
البيان (٢) بالفتح واستعير اسم المشبه به للمشبه (قوله بحيث متى اقتصرت) أي حالة يكون (٣)  
ذلك الاختصار ملتبسا بحالة هي أي متى اقتصرت الخ ومتى هنا شرطية وهي في الأصل ظرف زمان وقد  
يتوسع فيها فتستعمل للسكان والمراد بها هنا للسكان أي محل الرقم أي بحيث أي في أي مكان اقتصرت  
فيه على قول كان هو الراجح (قوله وبالله تعالى استعين) أي واستعين بالله على تأليف هذا الشرح  
أي أطلب منه الإعانة على تأليفه أي أطلب منه أن يخلق في قدرة على ذلك (قوله وعليه أتوكل) أي  
أفوض أموري كلها إليه وقوله الذي عليه للعول أي الاعتماد (قوله وعنايه) أي ورضي عنا بسببه  
(قوله في دار السلام) أي دار السلامة من الآفات والكدورات وهي الجنة (٤) مطلقا وقوله  
بسلام أي حالة كوننا ملتبيين بالسلامة من أهوال الآخرة وشذائدها مصاحبين لمزيد الانعام  
(قوله لأن الأولى الخ) علة لتقدير التعلق خاصا لاعمالا كأبتدى مثلا وقدر فعلا لأن الأصل في  
العمل للأفعال ومؤخرا لإفادة الحصر والاهتمام (قوله لأن الأولى الخ) إنما كان أولى لأن جعل  
المتعلق من المادة المذكورة أبقى بالمقام لأن كل شارع في شيء يضم ما جعلت التسمية مبدأ له وأوفى  
بتأدية المرام أي المطلوب لدلالة ذلك التقدير حينئذ على تلبس الفعل كله بالبسملة على وجه التبرك  
والاستعانة (قوله من مادة ما) (٥) جعلت الخ) أي من مادة تأليف أو كل أو شرب وقوله مبدأ  
له أي ابتداء وأولاه (قوله والابتداء بها) أي في (٦) الأمور ذوات البال ولو شعرا (مندوب)  
وقد تعرض الكراهة للابتداء بها كابتداء الكرويات وقديحرم كابتداء المحرمات على الأظهر وقيل  
بالكراهة ولا يكون الابتداء بها واجبا إلا بالذم ولا يكون مباحا وقد علت حاصل ما في المقام (قوله  
إذا لا ابتداء فبيان الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر فهم من الكلام تقديره إذا كان الابتداء بكل من  
البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبا فكيف يتأتى الابتداء بالثلاثة في  
آن واحد (٧) مع أن الابتداء بواحد يفوت الابتداء بغيره فأجاب (٨) بأنه يتأتى ذلك لأن الابتداء  
فبيان الخ (قوله وهو ما لم يسبق شيء) أي وهو ابتداء لم يسبق متعلقه شيء (قوله بالذات) أي  
فيجعل الابتداء بالبسملة حقيقيا لقوة حديثها ويجعل الابتداء بغيرها كالحمدلة والصلاة اضفيا (قوله  
أوانه) أي الابتداء شيء واحد أي أن المراد بالابتداء بكل من البسملة والحمدلة والصلاة الابتداء العرفي  
الذي يعتبر امتدادا للشروع في القصد فيكون شاملا للبسملة والحمدلة وغيرهما ولا يكون الابتداء بواحد  
مفوتا للابتداء بغيره حينئذ (قوله بنقل الضمة الثقيلة) (٩) على الواو) وانما نقات تلك الضمة على الواو هنا

الخ المناسب تعقيد التراكيب بإغلاق الأبواب لأن مفاق مشتق من الإغلاق وأسم مفعول غلق  
مفروق (١) أي واشتق من اتفاق بعد استمارته للصعوبة مغلق بمعنى صعب على طريق الخ هذا على  
مذهب القوم وأما على مذهب الأولى عصام فيقال شبه الصعوبة بالعاق بجامع عسر التوصل فسرى  
التشبيه من حدث المصدرين لحدثي التشيقين الصعب والاتفاق فاستعير الثاني للاول بناء على التشبيه  
الحاصل بالسرابة بعد تناسيه (٢) بجامع سهولة الوصول مع كل المطلوب وقوله واستعير الخ أي  
استمارة أصلية اه (٣) قوله أي حالة كون الخ يشير إلى أن الباء للملازمة متعلقة بمحذوف حال من  
الاقتصار للمفهوم من اقتصر ويصح أن يكون حالا من فاعله أي حالة كون ملتبسا الخ (٤) كانت  
السماة بهذا الاسم وغيره فهو مجاز مرسل علاقته التقيد (٥) فمناكرة ويصح جعلها معرفة (٦) الأولى  
زيادة غالب كما تقدم (٧) قوله في آن واحد لعل الأولى حذفه انتهى (٨) أي بجزاين أشار للاول بقوله  
لأن الابتداء فبيان وللثاني بقوله أوانه الخ (٩) نعمت وذن بعلية مامنه الاشتقاق فكانه قال لتعلمها اه

بحيث متى اقتصرت على قول  
كان هو الراجح الذي يجب  
به الفتوى وإن اعتمد بعض  
الشرح خلافه وبالله تعالى  
استعين وعليه أتوكل فانه  
للولي الكريم الذي عليه  
العول قال المصنفرضي  
الله تعالى عنه وعنايه وجمعا  
مع في دار السلام بسلام مع  
مزيد الانعام والاكرام  
(بسم الله الرحمن الرحيم)  
أي أولف لأن الأولى  
تقدر للمتعلق من مادة ما  
جعلت البسملة مبدأ له  
والابتداء بها مندوب  
كالحمدلة والصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم إذ  
الابتداء فبيان حقيق وهو  
ما لم يسبق شيء وإضافي  
وهو ما يقدم على الشروع في  
المقصود بالذات أو أنه شيء  
واحد وهو ما تقدم أمام  
المقصود وإن كان فاجزاء  
(يقول) أصله يقول  
كيعبر تخفف بنقل الضمة  
الثقيلة على الواو إلى الساكن  
قبلها (الفتير) فبصل صفة  
مشبهة أو صيغة سالفة

لكونها لازمة إذ هي حركة بنية (١) بخلاف هذا دلوفان الضمة فيه لم تستقل على الواو لأنها حركة اعراب عارضة بمرور عامل الرفع وتزول عند عنده وبهذا اندفع ما يقال ان الضمة انما تستقل على الواو إذا تحرك ما قبلها لا إذا سكس ولذا أعرب دلو بالحركات وأجيب أيضا بأنها انما ظهرت الضمة على الواو في الاسم لحقته وأما الفعل فهو ثقيل والثقل لا يحتمل ما فيه ثقل فلذلك قلت الضمة لأجل الثقل وانما كان الفعل ثقيلًا لتركب مدلوله من الحدث والزمان والنسبة ( قوله من الفقر ) أي مأخوذ من الفقر وقوله أي الحاجة هي بمعنى الاحتياج ( ٢ ) ( قوله أي الدائم الحاجة ) راجع لقوله صفة مشبهة وقوله أو المحتاج كثيرا راجع لقوله صيغة مبالغة فهو لف ونشر مرتب وقوله كثيرا أي احتياجا كثيرا أو زمانا كثيرا قيل والثاني ( ٣ ) أولى لأن دائم الاحتياج صار متمنا على ذلك فلا يكون عنده شدة تألم بخلاف الثاني ( قوله والمراد بالعبد المملوك لله ) يشير بهذا إلى أن المراد بالعبد هنا عبد الإجماع لا عبد العبودية إذا أصبح إرادته هنالمافاته ( ٤ ) لقوله بعد المنكر خاطره لقله العمل والتقوى إذ لا يصح له بعد وصفه نفسه أولا بالعبودية التي هي من الصفات السكالية أعنى غاية التذلل والخضوع أن يصفها ثانيا بقلة التقوى لما بينهما من التناقض ولا عبد البيع والشراء لأن للصف حر لارق الآن يراد باعتبار لازمه وهو التذل والانكسار ولا يصح إرادة عبد الدينار والدرهم الذي دعا النبي ﷺ عليه بقوله تعس عبد الدينار والدرهم تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش إذ لا يسوغ لأحد أن يدخل نفسه فيمن دعا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تعس بكسر الميم أي هلك وقوله وإذا شيك أي أصابته شوكة في جسمه والانتقاش انتزاعها بالمقاش كما في شب ( قوله أي شدة الاحتياج ) ( ٥ ) أي وحيد فاضطر معناه شديد الاحتياج المجهود الذي لا يرى لنفسه شيئا من الحول والقوة ولا يرى لاغائه إلا مولا ( قوله فهو أخص من الفقير ) أي سواء كان صفة مشبهة أو صيغة مبالغة لعدم أخذ الشدة في مفهومه على كل حال وقوله أخص من الفقير أي أقل أفرادا منه ( قوله وهذا اللفظ ) أي في حد ذاته بقطع النظر عن الواقع في كلام المصنف لأن الواقع فيه ( ٦ ) اسم مفعول لا غير ( قوله وأصله ) أي باعتبار ما وقع في المتن ( قوله لوقوعها بعد الضاد ) أي التي هي أحد حروف الإطباق ( ٧ ) الأربعة الصاد والضاد والطاء والظاء \* والحاصل ان تاء الافتعال ( ٨ ) متى وقعت بعد حرف من هذه الحروف الأربعة فانها تقلب طاء نحو مظلم ومطلب ومضطرب وتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف واختيرت الطاء لقربها مخرجا من التاء ( قوله وادغمت الراء ( ٩ ) الخ ) ولا يجوز ادغام الضاد في الطاء لزوال استطالة ( ١٠ ) الضاد بالادغام ( قوله لرحمة ربه ) تنازعه كل من الفقير

( ١ ) قوله بنية بكسر الباء أي ذات أي حركة وضمت الكلمة متصفا بها لانتشارها اه ( ٢ ) قوله بمعنى الاحتياج لما كان الفقر مصدرا والحاجة يتبادر منها اسم المحتاج اليه فلا يطابق للفسر للفسر قال بمعنى ليحصل التناوب اه ( ٣ ) كونه صيغة مبالغة بل الأول هو المتعين لأنه الواقع ولا استمراره الثاني دون العكس اه ( ٤ ) قوله لمافاته الخ ممنوع بل الأول مستلزم للثاني إذ شأن العابدين نسبة التقصير لانفسهم وقد قال سيدنا ﷺ سبحانه لا احصى ثناء عليك الخ وقال الله تعالى وما قدرنا الله حق قدره اه ( ٥ ) هذا على انه اسم فاعل واما على انه اسم مفعول فمعناه من الجأته الضرورة التي هي شدة الاحتياج فكان الأولى للمحضى ذكر هذا لأنه كالشراح مقتصر على انه اسم مفعول اه ( ٦ ) قوله لأن الواقع فيه الخ ممنوع إذ يحتمل الوجهين اه ( ٧ ) سميت بذلك لانطباق اللسان عند النطق بها على الفك الأعلى ( ٨ ) أي تاء الكلمة التي على هذا الوزن اه ( ٩ ) قوله الراء للناسب الضاد في الطاء والراء في الباء وقوله الضاد في الطاء صوابه الطاء في انضاد لزوال استطالة الطاء لأن الواقع ادغام الضاد لأنها السابقة ولأن المستطيل الطاء اه ( ١٠ ) للراد بالاستطالة للحد في المخرج

من الفقر أي الحاجة أي  
الدائم الحاجة أو المحتاج  
كثيرا وفي نسخة العبد  
الفقير والمراد بالعبد  
المملوك لله تعالى لكونه  
أوجه من العلم  
(الاضطر) اسم مفعول  
من الاضطراب أي  
شدة الاحتياج فهو  
أخص من الفقير وهذا  
اللفظ مما يتحد فيه اسم  
الفاعل واسم للمفعول  
لزوال الحركة التماسا  
بينهما بالادغام واسمه  
مضترر كخضرت فابدل  
التاء طاء لوقوعها بعد  
الضاد وادغمت الراء في  
الراء ( لِرَحْمَةِ رَبِّهِ )

أى عفوه وانعامه (التنكير) (أ) خاطره (ب) بقا فلان منكسر الحاطر أى حزين مسكين ذليل لكونه لا يعبأ به والرد بالحاطر

القلب حقيقة الانكسار  
فهرق اجزاءه للتصل  
الصلب اليابس كالخبر  
والصا مختلف الين فان  
فهرق اجزائه يسمى  
قطعا كاللحم والخبث  
فاطلاق الحاطر (١) وهو  
ما يخطر في القلب من  
الواردات على القلب  
بجاز مرسل من اطلاق  
الحال واردة المحل ثم  
شبهه شيء صلب كخبر  
ففرقت اجزائه بحيث  
صار لا ينتفع به ولا يعبأ به  
بجميع الامال في كل على  
طريقة للكنية واثبات  
الانكسار تخيلية ثم هو  
كنية عن كونه حزينا  
مكينا ذليلا لكونه لا  
يعبأ به عند أهل الله الصديقين  
(قياسة العمل) الصالح  
(والتقوى) أى امتثال  
للامورات واجتناب  
للنهيات وهكذا شأن  
العبيد الصديقين من العناء  
للمامين عرفوا أنفسهم  
بالذل والموان ولم يثبتوا  
لها عملا ولا هوى ولا  
فضل احسان فمروا بهم

(١) قول الشارح فاطلاق  
الحاطر الخ فيه تساهل  
وللناسب فالحاطر وهو في  
الاصل ما يخطر في القلب  
من الواردات الرافضة هذا  
القلب مجازا الخ انتهى

والمضطر (١) وأعمل (٢) الثاني اذلو أعمل الأول لوجب أن يضمر في الثاني بحيث يقول المضطر لها  
رحمة ربه واللام بمعنى إلى ولا يجوز أن تكون للتعليل لفساد المعنى لأن الرحمة علة لاغنى لالفقر لأن رحمة  
صفة جمال لا يصدر عنها الفقر وأثر اللام على إلى للاختصار ولا يجوز أن تكون اللام للتعدي لأن الفقر  
والاضطرار يتعديان إلى أى غاية فقره واضطراره إلى أن يلوذ برحمة ربه (قوله أى عفوه وانعامه)  
أشار إلى أن الرحمة صفة فعل ويصح أن يراد بها ارادة انعامه فتكون صفة ذات والرب معناه المالك  
والسيد أو بمعنى الربى والبلغه شيئا فشيئا (قوله خاطره) بالرفع فاعل بالتنكير (قوله لا يعبأ به) أى لا يعتنى  
به (قوله اجزاء التصل) أى أجزاء الشيء التصل وقوله الصلب بضم الصاد (قوله من اطلاق الحال  
وارادة المحل) أى والملاقة الحالية بناء على التحقيق من أنها وصف للتقل منه أو المحلية بناء على أنها  
وصف للتقل إليه أو الحالية والمحلية معا بناء على أنه يعتبر في العلاقة وصف كل من التقل منه والتقل  
إليه (قوله ثم شبهه) (٣) أى القلب بشيء صاب الخ فافظ التشبه (٤) في هذه الاستعارة المكنية  
ليس مذكورا بلفظه الموضوع له فهو على حد ما قيل في قوله تعالى (٥) فاذا فيها الله لباس الجوع  
والخوف اه ولك أن تقول (٦) أنه أطلق الحاطر على القلب مجازا مرسلًا لعلاقة الحالية ثم شبه  
حزن القلب بالانكسار (٧) واستعار الانكسار للحزن واشتق (٨) من الانكسار منكسر  
بمعنى حزين وحينئذ فاللهى حزين القلب وذليله لقلة العمل الخ وطى هذا فلا كناية ولا شيء اه  
أو ان معنى قوله التنكير خاطره التأم قلبه فاطلق الحاطر وأراد عمله وهو القلب وأطلق الانكسار  
الذى هو تفرق الاجزاء على ما يتسبب عنه وهو التأم مجازا مرسلًا لعلاقة الحالية في الأول والسببية  
في الثاني (قوله ثم هو) أى ثم بعد ذلك جعل اللفظ بتمامه كناية الخ (قوله لقلة العمل) علة  
لانكسار خاطره وانما قدر الوصف بالصالح لأجل صحة التعليل لأن القلب لا يتألم الا من قلة العمل  
الصالح فالخذف لقريئة وعطف التقوى (٩) على العمل من عطف الخاص على العام لأن العمل قد  
يكون امتثالا وقد لا يكون امتثالا لما ذكر (قوله عرفوا أنفسهم) أى أن يعرفوا أنفسهم بالذل  
فيتسبب عن ذلك معرفتهم لربهم فيتسبب عن ذلك أنهم يكونون في مقعد صدق عنده

(١) المضطر المحتاج على أنه اسم فاعل أو المبالأ اه اكليل (٢) وحذف الضمير من الأول لكونه  
فضلة اه (٣) قوله ثم شبهه الخ في تقرير الشارح الاستعارة أمران الأول أنه صرح فيها باسم التشبه به  
فهى تصريحية لا مكنية الثاني أنه جمع فهما بين الطرفين على وجهين عن التشبيه وذلك لا يجوز باتفاق  
اليانين والثاني رد أيضا على قول المحشى ولك أن تقول انه اطلق الخ اه (٤) قوله فلفظ التشبه المناسب  
فالشبه اه محمد عيسى (٥) قوله ما قيل في قوله تعالى حاصله انه شبه أثر الجوع والخوف من التحول  
والاصفرار بطعام مريض بجماع الكراهية ولباس بجماع الاحاطة وطوى اسم التشبه به الأول ورمز  
له بالاذافة على طريق المكنية واثبات الاذافة تخيلية وصرح باسم التشبه به الثاني على طريق التصريحية  
واضافة اللباس للجوع قريئة انتهى (٦) ولك أن تقول لا يخفى أن تفسير الاستعارة على  
هذا الوجه هو الذى في الشارح غاية ان الشارح غلط في قوله على طريق المكنية وآتى بما لا حاجة  
إليه وهو قوله ثم يجعل الكلام الخ اه كتبه محمد عيسى (٧) ويحاجب بأن المقصود من التنكير الحدث  
الذى هو الانكسار والذات تبع غير مقصود ونوقصد لبرعها بالاسم فكأنه قيل لانكسار خاطره  
الخ كتبه محمد عيسى (٨) قوله واشتق الخ فيه نظرا لذ التشبه انما هو الحزن اه (٩) قوله وعطف  
التقوى الخ الذى يظهر انه ان نظروا لوصف العمل بالصالح فالعطف من عطف العام على الخاص وان  
قطع النظر عنه فالعطف من عطف العام من وجهه على الخاص من وجهه اه لكاتبه محمد عيسى



فكانوا في مقعد صدق عند مليك مقتدر رضي الله عنهم والمصنف كان من أجلهم وكان من أهل الكشف كشفه عبد الله النوفى ( خليل ) اسم المصنف وهو بديل أو بيان للفقير المضطر أو خير مبتدأ محذوف أى هو خليل ( بن إسحق ) نمت لخليل أو خير لمحذوف ابن موسى وروى من قال ابن يعقوب ( المالكي ) نسبة لملك الامام لكونه كان يعبد على مذهبه ويبحث ( ٩ ) عن الأحكام التي ذهب اليها

إفادة واستفادة وهو نعت  
ثان لخليل لا لاسحق لانه  
كان حنفيا وشغل ولده  
بمذهب مالك لحبته في شيخه  
سيدي عبد الله النوفى  
وسيدي أبى عبد الله بن  
الحاج صاحب المدخل  
وكان اسحق والد المصنف  
من أولياء الله ومن أهل  
الكشف نص عليه المصنف  
في مناقب سيدي عبد الله  
النوفى ونصه وكان والده  
رحمه الله تعالى من  
الأولياء الأخيار وكان  
قد صحب جماعة من الأخيار  
مثل سيدي الشيخ عبد الله  
النوفى وسيدي الشيخ  
الصالح العارف بالله تعالى  
أبى عبد الله بن الحاج وكان  
سيدي الشيخ أى النوفى  
يأتى اليه وزيره ومن  
مكاشفات الودائع قتلته  
يوما وهو ضعيف منقطع  
ياوالدى سيدي أحمد بن  
سيدي الشيخ أبى عبد  
الله بن الحاج ضعيف على  
الموت فقال سيدي أحمد  
لا يصيه المنة شيء ولكن  
سيدي محمد أخوه قد

تعالى وفيه إشارة لما ورد من عرف نفسه ( ١ ) عرف ربه ( قوله فكانوا الخ ) هذا إشارة لقوله تعالى إن  
التقين في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر وهذه العندية عندية مكانة لا عندية مكان لاستحالتها  
عليه تعالى وحينئذ قالننى أنهم يكونون في مقعد صدق بحيث يكونون مقرين منه تعالى قريبا معنويا  
لاحصيا ( قوله خليل ) فعيل مأخوذ من الحلة بالضم وهى عفا المودة أى الحبة الخالصة من مشاركة  
الاغيار فهو فى الأصل صفة مشبهة ثم سمي به المصنف فهو علم منقول من الصفة المشبهة ( قوله أى هو  
خليل ) وعلى هذا فالجملة مستأنفة استئنافا بيانيا واقعة فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل ومن ذلك العبد  
الفقير المضطر فقيل هو خليل بن اسحق ( قوله نمت لخليل ) أى خليل بالنسب لاسحق بالبنوة فهو مؤول  
بالمشتق فاندفع ما يقال ان ابن جامد فكيف يكون نمتا والنمت لابد أن يكون مشتقا ( قوله أو خير  
لمحذوف ) أى هو ابن اسحق وعلى هذا فالجملة مستأنفة جواب سؤال مقدر كأنه قيل ومن خليل ( قوله  
ابن موسى ) هذا هو الصواب كما فى ح وغيره ( قوله وروى من قال الخ ) أى وغلط من أبدل موسى  
بمعقوب وهو ابن غازى ( ٢ ) وذلك لان اسحق إنما كان والده يسمى موسى لايهقوب ( قوله لانه كان  
حنفيا ) أى لان اسحق كان حنفيا ( قوله وشغل ولده ) أى خليا بمذهب مالك وفى شب وغيره ان  
المصنف مكث فى تأليف هذا المختصر نيفا وعشرين سنة ولخصه أى يرضه فى حياته للنسكاح وباتيه وجد  
فى أوراق مسودة فجمعه أصحابه وفى ح ان له شرحا على بعضه قال وذ كر بعضهم أنه شرح ألفية ابن  
مالك ولم ألق عليه قال بعض الشراح مكث المصنف عشرين سنة بعصر لم ير النيل لاشتغاله بما رتبى وكان  
يلبس لبس الجند المتقشفين ( قوله وإنما ذكر نفسه ) أى وإنما ذكر المصنف اسمه فى مبدأ كتابه ( قوله  
وما بعده ) أى لآخر الكتاب ( قوله مقول القول ) أى فحله نصب على انه مفعول به لا على انه مفعول  
مطابق خلافا لابن الحاجت وهل كل جملة من القول لها محل على حدتها أو لا بل المحل لمجموعها فقط فيه  
خلاف ( قوله والحمد ) مبتدا ( ٣ ) وقوله والثناء خبر وقوله لغة إما حال من المبتدأ عند من أجازوه ( ٤ ) أو من  
المضاف ( ٥ ) اليه إذ الأصل وتفسير الحمد حالة كونه لغة أى من جملة الألفاظ اللغوية أو نصب على التمييز  
أو على نزع الحافض أى والحمد فى اللغة

( ١ ) قيل معناه من عرف نفسه بالعجز والافتقار عرف ربه بالقدر والافتقار وقيل انه إشارة إلى العجز  
عن معرفة الحقيقة العلية أى أنت لا تعرف نفسك التى هى أقرب شئ إليك فكيف تعرف ربك اه  
( ٢ ) قوله وهو ابن غازى فيه انه معتد على ما وجدته فى بعض النسخ كما فى الخطاب وإن كان  
مخالفا لما وجدته الخطاب بخط المصنف على نسخة مناسكه اه ( ٣ ) قوله مبتدأ الخ كلام ظاهرى  
والتحقيق انه لا مبتدأ ولا خبر فى التركيب وما مثله من كل معرف مع تعريفه بل على حذف  
أى التفسيرية والأصل الحمد أى الثناء الخ لان المطلوب بالتعريف شرح ماهية المعرفة وتفسيرها  
لا الحكم عليها اه لكتابه محمد عيسى ( ٤ ) هو سيبويه ( ٥ ) أى وشرط مجيء الحال منه موجود وهو

( ٣ - دسوقى - اول )

مات فذهبت فوجدتهم كاذ كرجعوا من دفعه ولم يكن قد جاء أحد  
أعلمه بذلك وذ كر حكاية أخرى من مكاشفاته فراجعه إن شئت رضى الله عنه وعن والده وعن أشياخه آمين \* توفى المصنف سنة سبع  
وستين وسبعمائة وإنما ذكر نفسه فى مبدأ كتابه ليكون كتابه أسمى للقبول إذا التأليف المجهول . وثله لا يلفت اليه غالبا ( الحمد لله ) هو وما  
بعده مقول القول \* والحمد لله

( قوله الثاء ) هذا التعريف لوع خاص من الحمد وهو الحمد (١) الحادث إذا الحمد القديم لا يتصور أن يكون بلسان لاستحالة عليه تعالى ولو قال الثناء الكلام لكان شاملا لأنواع الحمد الأربعة : حمد الحادث للحادث والقديم للقديم وللحادث لأن الكلام صادق بالقديم والحادث ( قوله باللسان ) (٢) المراد به آلة النطق فيشمل ما لو نطقت اليد بالثناء على زيد لأجل جملة اختياري خرقا للعادة ( قوله على جميل ) أي لأجل جميل فعلى للتعليل فهو إشارة للمحمود عليه فلا بد فيه أن يكون جميلا أي في الواقع (٣) عند المحمود ولو بحسب اعتقاد الحامد ولا بد أن يكون اختياري وإلا كان مدحا ولذا يقال مدحت الأثر على صفاء لونها ولا يقال حمدتها على ذلك بخلاف المحمود به فلا يشترط فيه أن يكون اختياري كأن يثنى عليه بصراحة الوجه لأجل إكرامه إياه ولذا تراهم يقولون إن المحمود به وعليه ثارة مختلفان ذاتا واعتبارا كما في المثال المذكور وثارة يتعدان ذاتا ومختلفان اعتبارا كأن يثنى على بالكرم لأجل كرمه فالكرم من حيث إنه مثنى به محمود به ومن حيث أنه باعث على الحمد محمود عليه وقد تضمن ما ذكره من التعريف أركان (٤) الحمد الحمدة وهي الحامد والمحمود والمحمود به والمحمود عليه والصفة فالثناء (٥) باللسان هو الصيغة وهو يستلزم مثنيا وهو الحامد ومثنى عليه وهو المحمود ومثنى به وهو مدلول الصيغة المحمود بها وقوله على جميل اختياري إشارة للمحمود عليه لا لآلة تقسيمهم الحمد لمطلق ومقيد يقتضي أن المحمود عليه ليس ركنا لتحقيق الحمد بدون كافي للمطلق لأنما يقول مرادهم بالمطلق ما كان في مقابلة ذات الله أوصفة من صفاته والمراد بالمقيد ما كان في مقابلة نعمة وليس المراد بالمطلق ما كان لافي مقابلة شيء أصلا فالمحمود عليه لا بد منه في تحقق الحمد إلا أنه إن كان ذات الله أوصفة من صفاته فالحمد مطلق وإن كان نعمة فالحمد مقيد \* إن قلت إن الذات والصفات ليست اختيارية والمحمود عليه لا بد أن يكون اختياري \* قلت مرادهم بالاختياري ما كان غير اضطراري لاما كان حصوله بالاختيار فدخلت الذات والصفات في الاختياري بهذا الاعتبار ( قوله على جهة التعظيم ) قيل يثنى عنه قوله على جميل اختياري لأنه إذا كان الثناء لأجل جميل اختياري فلا يكون إلا على جهة التعظيم وقيل بعضهم آتى به إشارة إلى أنه لا بد من موافقة الجنان للسان على الثناء أما إذا أثنى بلسانه وقلبه معتقد خلافه فلا يكون حمدا لأنه ليس على جهة التعظيم ( قوله كان ) أي الجميل أي الاختياري نعمة كالمعاني أو كالمبادات وحسن الخط مثلا فهو تعميم في المحمود عليه ( قوله فعل ) أي من الحامد وهو شامل للأقول والعمل والاعتقاد لأن المراد بالفعل مقابل الأفعال فيشمل كيف كالاتقادات ( قوله يثنى عن تعظيم النعم ) أي (٦) يدل من اطاع عايه على تعظيم النعم الذي هو المحمود فدخل الاعتقاد فلا يقال الانباء إنما يظهر في القول والعمل ولا يظهر في الاعتقاد إذ لا اطلاع لغير الحامد عليه ( قوله ولو على غير الحامد ) أي ولو كان إنعامه على غير الحامد وإنما صرح بقوله لكونه منعا لأجل ما بعده من المبالغة فاندفع ما يقال إنه لا حاجة لقوله لكونه منعا لأنه معلوم من تعليق الحكم الذي هو التعظيم بالاشتقاق وهو النعم لأن تعاقب الحكم بالاشتقاق يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق ( قوله منصوب ) أي على أنه

الثناء باللسان على جميل  
اختياري على جهة التعظيم  
كان نعمة أولا واصطلاحا  
فعل يثنى عن تعظيم النعم  
لكونه منعا ولو على غير  
الحامد (حمدا) منصوب  
بفعل مقدر أي أحده  
حمدا لا بالحمد للذكر  
قصده عنه بالخبر وهو  
أجنبي من الحمد أي غير  
معمول

كونه صالحا لنصب الحال وصاحبها لكونه مصدرا اه (١) أي بنوعيه حمد الحادث للقديم وللحادث اه (٢) فديقال المراد باللسان الكلام على طريق المجاز للرسول وهو شائع، شهور فيكون التعريف شاملا لجميع الأنواع اه (٣) لعل الأولى إسقاطه كما أسقطه غيره اه (٤) من جهة توقف ماهيته عليها لأنها أجزاء لها إذ ذاك لا يعقل اه (٥) أي الكلام الذي ينطق به اللسان اه (٦) أوضح منه يدل على فرض الاطلاع عايه الخ اه عايش



مفعول مطلق ( قوله كذا قيل ) قائله العلامة الناصر اللقاني في شرح خطبة الصنف ( قوله والمراد انه ) أى الخبر وهو ( ١ ) لله وقوله أجنبي أى من الحمد ( قوله من جهة المصدرية ) أى مصدرية الحمد ( قوله لا من جهة كونه ) أى الحمد مبتدأ أى لأنه من هذه الجهة ليس أجنبيا منه لأن الخبر معمول للبتدا ( قوله بمعنى الخ ) حاصله ان الحمد له جهتان جهة كونه مصدرا وجهة كونه مبتدأ وهو بهذه الجهة يفاير نفسه من الجهة الأخرى وقد يعمل باعتبار كونه مبتدأ في لله فلو عمل في حمدا لكان بالجهة الأخرى وهى جهة المصدرية فان قلنا ان التغاير الاعتبارى ينزل منزلة التغاير الذاتى منع عمله في حمدا لوجود الفصل بالأجنبي وان قلنا ان التغاير الاعتبارى لا ينزل منزلة التغاير الذاتى صح عمله فيه اذ ليس هناك فصل بأجنبي حقيقة والأول ملحظ الناصر والثاني ملحظ غيره وهو الحق ( قوله يوافق ماتزايد الخ ) أى يقابل ماتزايد من نعم الله ويأتى عليها ولما كانت النعم لا تحصى ولا تنهاى لزم من ذلك ان هذا الحمد لا يحصى ولا يعد لأن ما لا يتناهى لا يقابله إلا مثله \* إن قلت حمد الصنف جزئى فكيف لا يتناهى \* قلت المراد انه لا يتناهى باعتبار متعلقه وهو المحمود به لأنه أتى عليه ( ٢ ) بصفاته الكمالية وهى لا تنهاى أو يقال جعله غير تمام باعتبار ذاته لكن تخيلا لا تحقيقا ( قوله أى زاد ) هو بمعنى كثر وأشار الى ان المفاعلة ليست على بابها ( ٣ ) لأن القصد ان الحمد يبقى بالنعم لا العكس وإنما عدل المصنف عن ذلك إلى صيغة المفاعلة لفائدة المبالغة في اوفاء بسبب ما فى الصيغة من المبالغة فكان الحمد يريد ان يقاب النعم ويزيد عليها ( قوله بمعنى انعام أو منعم به ) حاصله ان النعم جمع نعمة بكسر النون ولما كانت النعمة تطابق على الانعام الذى هو إيصال المنعم به للنعم عليه وهو هنا فعل من افعال الله تعالى وتطابق أيضا على الشيء المنعم به به الشارح بقوله بمعنى انعام أو منعم به على جواز ارادة كل منهما إلا ان ارادة المعنى الأول أولى لأن الحمد على الإنعام امكن من الحمد على النعم به وذلك لأن الحمد على الإنعام بلا واسطة ( ٤ ) وأما على النعم به فبواسطة انه أثر ( ٥ ) الإنعام وما كان بلا واسطة اقوى \* واعلم أن الشيء المنعم به لا يكون نعمة حقيقة إلا إذا كانت تحمد عاقبه كذا قالت الاشاعرة فمن ثم لانعمة ( ٦ ) لله على كافر بل ماله الله به من متاع الدنيا فهو استدراج له حيث يلذمه مع علمه باضراره على الكفر الى الموت وقالت المعتزلة انها نعمة تيرة \* عليها الشكر \* والحاصل ان الملاذ الواسلة اليهم نعم فى صورة نعم فبهاها الاشاعرة تقما نظرا لحقيقتها والمعتزلة ستمتها انما

كذا قيل والمراد أنه أجنبي  
من جهة المصدرية لأن  
جهة كونه مبتدأ يعنى ان  
عمل الحمد في حمدا من جهة  
انه مصدر بحسب الأصل  
وعمله في لله من جهة انه  
مبتدأ فيكون الخبر أجنبيا  
من الحمد من جهة المصدرية  
الى يعمل بها في حمدا  
والفصل بالأجنبي ولو  
باعتبار يمنع عمل المصدر  
( يوافق ) أى يقابل ( ما  
تزايد ) أى زاد ( من  
النعم ) جمع نعمة بكسر  
النون بمعنى انعام أو منعم به  
بيان لما ( والشكر )

( ١ ) هذا أحد أقوال وقيل المتعلق المحذوف وقيل المجموع اه ( ٢ ) قوله لأنه أتى عليه الخ فيه ان المثنى به استحقاق الله تعالى للحمد أو اختصاصه به وهو متناه نعم يظهر كلامه على ما قاله بعضهم ان المراد بالحمد في الحمد لله المحمود به من اطلاق المصدر على اسم المفعول مجازا مرسلا علاقته الاشتقاق أو الجزئية اه كتبه محمد عيش ( ٣ ) هو الدلالة على حصول حدث من فاعلين كل يفعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به اه ( ٤ ) قوله بلا واسطة مع قوله بعد فبواسطة وجهه أن المحمود عليه شرطه أن يكون مكسوبا للمحمود والفعل مكسوب حقيقة والأثر مكسوب باعتبار كونه ناشئا عن الفعل اه ( ٥ ) فى الخطاب وغيره أن الحمد على الإنعام أولى من الحمد على الأثر \* قلنا الأثر يرجع للتأثير فمعه حمدان أو جهتان أو تنبيه بالأجروية والأولى القيام بحق الآثار اه اكليل على خليل ( ٦ ) تنبيه الحق قول الباقلاني والرازي أن لله على الكافر نعماء يجب عليه شكرها قال تعالى — يا بني اسرائيل اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم — كما فى الشريختى وحاشية شيخنا ويؤيده خطابه بفروع الشريعة وما نقل عن الأشعرى لانعمة لله

نظراً لصورتها (قوله هو لغة الحمد عرفاً) أي وحيث أن الشكر لغة فعل ينبىء عن تعظيم النعم بسبب كونه منعماً على الشاكر أو غيره سواء كان ذلك الفعل قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً بالأركان (قوله صرف العبد الخ) المراد بصرف تلك النعم فيما خلقت (١) لأجله أن لا يصرفها (٢) أصلاً فيما ينبىء عنه وليس المراد (٣) استعمالها دائماً وأبداً فيما خلقت لأجله وإلا لخرج مثل الأنبياء إذا كانوا في بعض الأوقات يشغلون بنوم أو أكل أو جماع أو حديث مع الناس مع أنهم قطعاً شاكرون (قوله وغيره) أي القوى الخمس السمع والبصر والشم والذوق واللمس والأعضاء كاليد والرجلين (قوله إياه) أشار الشارح (٤) بهذا إلى أن السبب حذف بالفعل الثاني لاولى وأما الأول فهو أنا في أولنا (قوله النعم الواسلة له الخ) أي سواء كانت تلك النعم بما به كمال القات من ذكورة وسلامة أعضاء وصحة بدن أو كانت بما به كمال الصفات من الإيمان وتوابعه من المعارف والطاعات (قوله إذا لكرم الخ) علة له والمراد بهما النعم الواسلة له أولغيره الخ (قوله يوم) أي يقع في وهم السامع وفي ذهنه وقوله أنه أحصى أي ضبط وعد الثناء عليه تفصيلاً أي وهذا لا يتأتى لأن نعمه تعالى لا تحصى فلا يتأتى احصاء الثناء عليها تفصيلاً (قوله دفعه بقوله لا أحصى (٥) الخ) أي فكأنه يقول أنا وإن أنشئت في حمدي إلى أنه (٦) محصى مثناه فإن ذلك على سبيل التسهيل إذ ليس في قدرتي أن أعد ما يستحقه المولى من الثناء على سبيل التفصيل (قوله أي لا قدرة لي على عد ذلك تفصيلاً) فيه إشارة إلى أن العنى على سلب العموم أي لا أقدر على عد الثنات عليه تفصيلاً وإن كان اللفظ من قيل عموم السلب فاللفظ لم يطابق المراد منه بل يضاذه • والحاصل أن شأن الشكر في سياق

هو لغة الحمد عرفاً  
واسطلاحاً صرف العبد  
جميع ما نعم الله به عليه من  
عقل وغيره إلى ما خاق  
لأجله (له) تعالى (على ما  
أولاًنا) أي أعطانا إياه  
(من الفضل والكرم)  
بيان لما وهبنا واحد  
والمراد بهما النعم الواسلة  
له أولغيره من إخوانه العلماء  
أو السامعين عامة ذالك  
كما يطابق على إعطاء ما ينبىء  
لا يفرض ولا لدوس  
يطابق أيضاً على الشيء المعطى  
بجازه • ولما كان قوله حمداً  
يوافى الخ يوم أنه أحصى  
الثناء عليه تعالى تفصيلاً  
دفعه بقوله (لا أحصى) أي  
لا أعد (ثناً) هو الوصف  
بالجليل (سميحه هو)  
تعالى أي لا قدرة لي على عد  
ذلك تفصيلاً لأن نعمه  
تعالى لا تحصى

على كافر نظراً للحقيقة والعاقبة لا الصورة الزاهية حتى قيل الخلاف لفظي بل محالاً يضر قولهم للترتلة هو في نعمة في الآخرة باعتبار أنه ما من عذاب إلا وفي قدرة الله ما هو أشد منه لكن لا يجوز هذا التعبير لمصادرة الوارد انتهى • من الأكليل (١) فيه أنهم صرحوا بأن ما خلقت له يشمل البياح فنومهم واكلهم وجماعهم وسائر أحوالهم شكر لأن أفعالهم وأحوالهم أعلى من البياح دائماً ولو كان منها مباح ما خرج عن الشكر قالوا والدوام على الشكر إنما تتعذر بحسب عقول القاصرين والله تعالى يعفو عن برودة هذا الكلام من هذا الامام في مضي هذا الكلام اهـ لكانه محمد عيسى (٢) قوله أن لا يصرفها فيما ينبىء عنه صريح في أن صرفها في البياح بشكرواته مما خلقت له وهذا حق وقوله وليس المراد الخ صريح في أن صرفها فيه ليس شكراً وأنه ليس مما خلقت له فهو مناقض لاول الحق وقيل الحق باطل فالصواب اداله بنحو ومعلوم إن الأنبياء دائماً لا يصرفون فيما ينبىء عنه فهم شاكرون دائماً وأبداً اهـ كتبه محمد عيسى (٣) قوله وليس المراد الخ بل هو المراد وما خلقت لأجله ليس خصوص الواجب والندوب بل هما والبياح فالصرف في البياح شكر اهـ (٤) هو عائذ الصلة وفاعلها ضمير عائذ على الله تعالى فهي جارية على غير من هي له ولم يبرز لأمن اللبس جرياً على الذهب الكوفي أو ما نقله الراعي في باب المبتدا والخبر وأبو حيان من أن ذلك متفق عليه في ضمير الفعل اهـ كتبه محمد عيسى (٥) ومعنى لا أحصى ثناء عليك لا أطيق أن أثني عليك به وقال مالك نساء لا أحصى نعمك فأثني عليك بها ثم عقبه بقوله هو كما اثني على نفسه اعترافاً بالمعجز عن الثناء تفصيلاً ورد ذلك إلى المحيط بكل شيء قال الابن يريد أن عظمت الله تعالى وصفاته و صفات جلاله لا نهاية لها وعلوم البشر وقدرتهم متناهية فلا يتلقان بالآيتانها وإنما خلق بذلك علمه تعالى الذي لا يتناهى ونحصى قدرته التي لا تتناهى اهـ من شرح الخطاب (٦) قوله إلى أنه محصى مثناه هكذا في نسخ ولم أفهمها فتأمله وحرره اهـ

فانه في قدرته تعالى تفصيلا

وهذا مأخوذ من قوله

عليه الصلاة والسلام لا

أحصى ثناء عليك أنت

كأَنْتَى عَلَى نَفْسِكَ

( وَنَسَأَلُهُ اللُّطْفَ )

من لطف كنصر (١) معناه

البرقي لا من لطف ككرم

فان معناه الدقة (والإعانة)

أى الاقدار على فعل

الطاعات وترك المنهيات

والتخلص من المهيات

والملمات ( في جميع

الأحوال ) تنازعه كل

من اللطف والإعانة (و)

في ( حال حُلُول ) يعنى

مكث ( الإنسان ) يعنى

نفسه ويحتمل وغيره من

المؤمنين وهو أولى

فاللام تاجس على هذا

( في رسمه ) أى قومه

(١) قول الشارح من لطف

كنصر يحتمل أن مراد

مشق من لطف ويكون

ماشيا على قول الكوفيين

باصالة الفعل للمصدر

ويحتمل أن مراده مأخوذا

ودائرة الاخذ أوسع من

دائرة الاشتقاق فيكون

محتملا لمذهب البصريين

ايضا ولو قال مصدر لطف

كنصر الخ لكان احسن

وقوله معناه أى لنة واما

عرفا فهو ما يقع عنده صلاح

البعد آخره افاده الخطاب

التي تفيد عموم السلب أى تسلط التي على كل فرد وهذا غير صحيح هنا لانه يمكن عد أفراد كثيرة من أفراد الشاء فضلا عن ثناء واحد فحين أن المراد من اللفظ انما هو سلب العموم وهو تسلط التي على مجموع الأفراد لا لا أعد كل ثناء عليك تفصيلا لان الثناء عليك أفراد لا يتناهى فاللفظ لا يوافق المراد منه بل يناقضه لان سلب العموم يتضمن اثباتا جزئيا وعموم السلب يتضمن سلبا كليا ( قوله فكيف يحصى الخ ) استفهام انكاري يعنى التي أن لا يمكن ذلك ( قوله هو كما أنتى على نفسه ) (١) يحتمل أن يكون هو تأكيذا للضمير في عليه فهو راجع لله كضمير عليه فقوله كما أنتى على نفسه صفة لثناء أى لا أحصى ثناء عليه. مثل ثنائه على نفسه في عدم التناهى وهذا الاحتمال هو ما سلكه الشارح ويحتمل أن يكون هو مبتدأ وحينئذ يصح رجوعه الى الله والى الثناء فان رجوعه تعالى بقوله كما أنتى على نفسه خبره والسكاف فيه زائدة وما إما ( ٢ ) موصولة أو مصدرية والمصدر يعنى اسم الفاعل والتقدير الله الذى أنتى على نفسه أو الله من على نفسه ويصح رجوعه للثناء وهو مبتدأ خبره كما أيضا أى الثناء الذى يستحقه مثل الثناء الذى أنشأه على نفسه أو مثل ثنائه على نفسه في كونه غير متناه ( قوله فانه في قدرته تفصيلا ) الانسب أن يقول أى كثنائه على نفسه في عدم التناهى وإن كان في قدرته عد ذلك تفصيلا تامل ( قوله لا أحصى ثناء عليك أنت الخ ) يجرى في الحديث ما جرى في كلام المصنف من الاعراب ماعدا الوجه الاخير ( قوله كما أثبتت على نفسك ) أى كثنائك على نفسك في عدم التناهى وإن كان في قدرتك أن تحصى ( قوله ونسأله اللطف الخ ) أسند المصنف الفعل من لا أحصى الى ضمير الواحد ومن ونسأله الى ضمير الجماعة لان الاول فيه اعتراف بالعجز والشأن انه انما يشتهه الانسان لنفسه والثاني دعاء والمطلوب فيه مشاركة المسلمين لانه مظنة الاجابة كذا قيل والحق أن ضمير ونسأله للمصنف وحده لان المشاركة التي هي مظنة الاجابة انما هي المشاركة في المطلوب بان يكون المدعو له عاما لافى الطلب بحيث يكون الداعي جماعة وفي سؤاله اللطف رد على المترلة الذين أوجبوه على الله تعالى اذ لو كان واجبا عقليا لم يسأله كما لا يسأل الموت الذى هو واجب عادى ثم ان الواد في ونسأله للاستئناف ان جعلت جملة الحمد خبرية ولا يصح جعلها حينئذ عاطفة لما يلزم عليه من عطف الانشاء على الخبر وأما لو جعلت جملة الحمد انشائية كانت الواو عاطفة لجملة انشائية على مثالها ( قوله الدقة ) أى قلة الاجزاء وهذا المعنى لا تصح ارادته هنا ( قوله والإعانة ) هي والعون والمعونة ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو الاقدار على فعل الطاعات الخ وعطفها على اللطف من عطف الخاص على العام لانها من أفراد اللطف ( قوله الاقدار ) أى خاق القدرة ( قوله والملمات ) أى الامور الشاقة النازلة بالمعبود التي لا تلائم من ألم اذا نزل جمع ملحة ( قوله في جميع الاحوال ) جمع حال قال الناصر والمراد بالاحوال الاوقات وقال ح المراد بالاحوال صفات الشخص التي يكون عليها سواء كانت من التصللات أو من الاضافيات والمراد بالتصللات الصفات التي لها قيام بالشخص باعتبار نفسها لا باعتبار أمر آخر كالصحة والمرض والتي والفقير والمراد بالاضافيات الصفات التي لا استقرار لها في الشخص بذاتها بل باعتبار أمر آخر كالاستقرار في الزمان الفلاني او للكان الفلاني ( قوله يعنى نفسه ) هذا بناء على أن ضمير نسأله للمصنف وحده وقوله ويحتمل وغيره أى بناء على جعل ضمير نسأله للمتكلم ومع غيره من اخوانه المسلمين وعلى كل حال فقوله الانسان اظهار في محل الاخبار والاصل وحال حولى أو حولنا ( قوله في رسمه )

(١) في المصنف اطلاق النفس بلا مشاكلة ونحوه الحديث وقوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وتقدير للمشكلة في أمثال ذلك بعيد كما في الشرحيخ اه اكليل (٢) أى اسمية فحسنت للقابلية اه

اعلم أن الرمس في الأصل مصدر رمست الريح بالتراب اذا سترته به فهو ستر الارض بالتراب ثم نقل (١) لتراب القبر ثم لقبر نفسه وهو المراد هنا وانما سمى رمساً لانه يرمس فيه الميت أى يغيب فيه (قوله وانما خص النخ) جواب عما يقال ذكر الخاص بعد العام لا بد له من نكته وما النكته هنا (قوله لشدة احتياجه للطف والاعانة فيها) أى لشدة احتياج الانسان للرفق والتخلص من الملأ في تلك الحالة حالة حلوله في قبره (قوله والواسطة في كل نعمة وصلت اليها من الله) أى حتى الهداية للإسلام أى التى هى اعظم النعم فهى انما حصلت لما يركنه على يديه (قوله ولا سيما) (٢) علم الشرائع أى خصوصاً علم الشريعة فان وصوله اليها من الله انما هو على يديه وبواسطة كما هو ظاهر وأصل سى سيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وسى الشىء مثله معنى لاسيما زيد لأمثل زيد فاذا قيل احب العلماء لا سيما زيد فمعناه لا (٣) مثل زيد بل محبة زيد أكثر من محبة غيره من العلماء ولزمها لا النافية والواو على المشهور فيها فاستعملها بدون لا وبدون واو قليل \* واعلم ان ما بعدها ان كان معرفة كما هنا جازية الرفع على انه خبر لمحذوف هو صدر الصلاة وفتحة سى فتحة اعراب (٤) لاضافتها لما للوصولة وجاز فيه الجر على ان ما زائدة بين المضاف والمضاف اليه وجاز فيه السب على ان ما بمعنى شىء والمعرفة من مفعول لمحذوف (٥) لا تميز (٦) خلافاً لمن توهم ذلك فمنع النصب لان التميز واجب (٧) التنكير وان كان ما بعدها نكرة كفى \* ولا يايوم بدارة جاجل \* جاز في النكرة الالوجه الثلاثة لكن النصب على التميز (قوله وجب ان يصلى عليه) أى تأكد لان الصلاة (٨) على النبي صلى الله عليه وسلم انما تجب في الممرمة ويعد أن المصنف اخرها لزم من التاكيد وقالت الشافعية تجب في كل تشهد يعقبه سلام وقال قوم إنها تجب عند ذكره (٩) وبه قال اللحى من لا ليكة والحليمى من الشافعية والطحاوى من الحنفية وابن بطه من الحنابلة (قوله والتبجيل) مرادف لما قبله (قوله فهى) أى الصلاة فأخص من مطلق رحمة أى اقل افرادها منها وذلك لان الرحمة بمعنى النعمة وهى أعم من ان تكون مقرونة بتعظيم اولادى وعلى هذا فاعطف الرحمة على الصلوات في قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمتهم عطف العام على الخاص (قوله ولذا) أى لاجل كونها اخص (قوله لا تطلب) أى من الله (قوله لا تبعاً) أى لطلبها للمصوم وطلبها لغير المصوم استقلالا قيل حرام وقيل مكروه وهو الاظهر كما قال شيخنا (قوله ومن غيره تعالى) أى سواء كان ذلك القبر إنساً أو جنأ أو ملكاً (١٠) (قوله والدعاء) عطف تفسير (١١) وقوله باستغفار أى كان الدعاء باستغفار او غيره (قوله أى التحية)

وانما خص هذه الحالة مع دخولها فيها قبلها لشدة احتياجه للطف والاعانة فيها أكثر من غيرها \* ولما كان النبي عليه الصلاة والسلام هو الواسطة في كل نعمة وصلت اليها من الله تعالى ولا سيما علم الشرائع وجب ان يصلى عليه بعد ان أتى على مولى النعم فقال (والصلاة) هى من الله تعالى النعمة المقرونة بالتعظيم والتبجيل فهى اخص من مطلق الرحمة ولذا لا تطلب لغير المصوم الا تبعاً ومن غيره تعالى التضرع والدعاء باستغفار او غيره (والسلام) أى التحية

قول الشارح لشدة احتياجه للطف والاعانة فيها لانها اول منزلة من منازل الآخرة ومعلوم ان الرحلة الاولى صعبة على المسافر في الدنيا فكيف الحال هنا فأسأل الله تعالى السلامة وأن يشبثنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة اه افاده الخطاب

(١) علاقة النقل الاول التعاقب الاشتقاق بين المصدر واسم المفعول وعلاقة الثانى الحالية على المختار اه (٢) أى وجوباً وان تطل الصلاة لان لاسيما بمنزلة الاوهى لا تدخل على جملة اه (٣) أى في المحبة موجود اه (٤) قوله وفتحة سى فتحة اعراب لا تختص بهذا الوجه لأنها على الثانى مضافة للاسم الذى بعدها وعلى الثالث مضافة لما النكرة التامة ولم يتعرض لغيره وهو محذوف وتقديره موجود على جميع الالوجه اه (٥) تقديره اعنى فينحل كلام الشارح الى قولنا ولا مثل شىء اعنى علم الشرائع اه (٦) قوله لا تميز وبعضهم جعله تمييزاً بناء على مذهب الكوفيين من وقوعه معرفة اه (٧) قوله واجب التنكير أى عند البصريين اه (٨) ثانياً الحمد وكلنا الشهادة اه (٩) أى عند ذكره صلى الله عليه وسلم اه (١٠) خلافاً لما قاله بعضهم من انها من اللانكته خصوصاً الاستغفار فاته خلاف ما يدل عليه حديث ان للانكته تصلى على احدكم مادام في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه اه (١١) قوله عطف

أى من الله عليه الصلاة والسلام في الجنة بتحية لائحة به كما يحيى بعضنا بعضا بقولنا السلام عليكم  
( قوله أو الأمان ) أى من المخاوف لأن النبي من حيث كونه بشرا يلحقه الخوف ( ١ ) من الله بل  
هو أشد الناس خوفا لأن الخوف على قدر المعرفة ولذا قل أنا أخوفكم من الله ( قوله على محمد ) خبر  
( ٢ ) عن الصلاة والسلام أى كاتنان على محمد أى له وهذه الجملة خبرية ( ٣ ) لفظا إنشائية معنى فقد طلب  
المصنف من الله صلاته أى نعمته المترونة بالتعظيم وسلامه لسيدنا محمد ( قوله علم ) أى شخصى على  
الذات الشريفة ( قوله متقول ) ( ٤ ) أى لا مرتجل ( ٥ ) ثم إن نقل الأعلام تارة يكون من اسم الفاعل  
كعائش وحامد وتارة يكون من المصدر كزيد فانه في الأصل مصدر زاد المال يزيد زيدا وتارة يكون  
من الصفة للشبهة كحسن وسعيد وتارة يكون من اسم الجنس كأحمد وتارة يكون من الفعل كيزيد  
ويشكر وتارة يكون من اسم المفعول كمحمد ولذا قال متقول من اسم المفعول أى لامن اسم الفاعل  
ولامخاذ كرمعه ( قوله المضعف ) صفة لمخدوف أى الفعل المضعف ( قوله أى للكرار العين ) أى وهو حمد  
( ٦ ) بتشديد اليم وقوله أى للكرار الخ أى وليس المراد بالمضعف ما كانت لامه ( ٧ ) وعينه من جنس  
واحد كسى وظل لعدم صحة ارادة ذلك هنا ( قوله سمي به ) أى بذلك العلم المتقول نينا الخ والتى صماه  
( ٨ ) به جده عبد المطلب في سابع ولادته لموت أبيه قبلها ( قوله رجاء أن يكون الخ ) أى لأجل رجاء  
ذلك والترجى لذلك هو جده للسمى له بذلك الاسم ( قوله وقد حقق الله ذلك ) أى الأمر للرجو لجده  
( قوله الكامل ) أى في الشرف ( قوله الشامل ) أى لكل الأمور ( قوله وعلى النقي ) أى الممثل  
للاوامر والمجتنب للنواهي وقوله الفاضل أى الذى عنده فضيلة بلم أو طاعة ( قوله وعلى الحليم ) أى  
الذى عنده صفح عن الزلات وقوله الكريم أى الذى عنده كرم وسخاوة ( قوله وعلى الفقيه الدالم )  
الفقيه من عنده دراية بالحق والعالم من عنده دراية بالعلم سواء كان قتها أو غيره من العلوم فالوصف  
بالعالم أبلغ من الوصف بالفقيه فهو من باب الترقى والمراد أن السيد من كان عنده دراية في الفقه وفي غيره  
من العلوم ( قوله من يتكلم باللغة العربية سجية ) أى سواء كانوا سكان بادية أو حاضرة أى واما  
الأعراب فهم سكان البادية بعيد أن يتكلموا باللغة العربية وقيل مطلقا ولو تكلموا بالعربية والأول  
هو الحق وعابه فيمن العرب والأعراب عموم وخصوص مطلق لاجتماعهما في سكان البادية الذين  
يتكلمون بالعربية سجية وانفراد العرب فيمن يتكلم بالعربية سجية وهم سكان الحاضرة واما  
على الثاني فيبينها العموم والخصوص الوجهى والنسبة إلى العرب عربى وإلى الأعراب اعرابى

أو الأمان ( على محمد )  
علم متقول من اسم مفعول  
المضعف أى للكرار العين  
سمى به نينا عليه الصلاة  
والسلام رجاء أن يكون  
على أكمل الحاصل فيجمله  
أهل السماء والأرض وقد  
حقق الله ذلك الرجاء  
( سيد ) يطلق على الشريف  
الكامل وعلى التقى الفاضل  
وعلى ذى الرأى الشامل  
وعلى الحليم الكريم وعلى  
الفقيه العالم ولا شك انه  
عليه السلام اختتم على ذلك  
كله ( العرب ) فختين أو  
ضم فسكون من يتكلم باللغة  
العربية سجية ( والسجى )

تفسير بل عام على خاص لأن التضرع دعاء مع تذلل وخضوع اه ( ١ ) إلا أن خوفه خوف اجلال  
ومهابة لا خوف عقاب وعذاب اه ( ٢ ) قوله خبر الخ ويحتمل أنه خبر عن احدهما وخبر  
الآخر محذوف لدلالة خبر الآخر عليه فالوجه ثلاثة اه ( ٣ ) فهى مجاز علاقته الضدية والمحققون  
على انه استمارة لغوية رجاء الاستجابة بأن ينزل التضاد منزلة التناوب ويشبه الانشاء بالخبر ثم تناسى  
التشبيه ويدعى أن التشبه فرد من افراد التشبه به ويستمر له اسمه والقرينة حالية وقيل مرسل ( ٤ )  
ماسبق له استعمال قبل العملية في غيرها ( ٥ ) مالم يسبق له استعمال قبل العملية في غيرها ( ٦ ) يحتمل  
انه للتعبية بمعنى حمده جملة حامدا فذكره جملة ذاكر او يحتمل انه للتكثير بمعنى حمده اوقع عليه حمدا  
كثيرا كمظمه اوقع عليه تعظيما كثيرا فمحمد على الأول من جمل حامدا وعلى الثانى من حمده غيره  
كثيرا ولاخفاء أن اجل الحامدين واعظم المحمودين من الخلق نينا اه ( ٧ ) هذا اصطلاح الصرفين  
اه ( ٨ ) قوله صماه به جده أى بالهام من الله فهو المسمى له به حقيقة اه

قال ابن كثير الصحيح المشهور أن العرب كانوا قبل اسمعيل ويخالف لهم العرب العاربة يوم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم من ولد اسمعيل وهو أخذ العربية من جرم وماروى عن ابن عباس من أن أول من تكلم بالعربية اسمعيل فمراده عربية قريش التي نزل بها القرآن وأما عربية يعرب وقحطان وعاد وثمود وجرم فكانت قبل اسمعيل كذا في حاشية شيخنا ( قوله فيه من الضبط ما في العرب ) أى لكن الأولى إذا اقترنا فتحها أو ضمهما للمشكلة وأما فتح الأول وضم الثانى أو العكس فهو وإن جاز إلا أنه خلاف الأولى ( قوله لأن ساراً قد يأتى له ) أى بلجميع أى قد يأتى بمعنى جميع أخذاً له من سور البلد المحيط بجميعهما وظاهر آياته أنه قد أن استعماله بمعنى جميع مجاز وهو كذلك على ما يفيد قول القاسوس السائر الباقى لا لجميع كما توهمه بعضهم وقد يستعمل له اه وقوله وقد يستعمل له أى مجازاً كما هو قاعدته ( قوله وإن كان أصل معناه باقى ) أى لاخذه من السور بالهمز بمعنى البقية ويصح حمل كلام المصنف على هذا أيضاً لأن أمته عليه الصلاة والسلام بقية الأمم أى الطوائف بالنسبة لمن مضى قبلها وعلى هذا فيكون المصنف التفت لمن أرسل اليهم مباشرة باعتبار عالم الاجسام وأما على أن المراد جميع الأمم فيصح أن يراد البعث بالجسم للجسم أيضاً ويكون المراد بالأمم طوائف أمته ويصح أن يراد جميع الأمم حتى السابقين ويراد بالبعث ما يشمل البعث بالروح لأن روحه الشريفة أرسلت لأرواح من سبق وهذا معنى ما اشتهر من أن الأنبياء نوابه ( قوله والمراد بهم ) أى بجميع الأمم المرسل اليهم ( قوله وغيرهم ) بالرفع عطفاً على المكلفين فيفيد أن الملائكة غير مكلفين وهو قول وعليه فإرساله اليهم رسالة تشرى وبالجزم (١) عطفاً على الانس والجن فيفيد أن الملائكة مكلفون وهو قول آخر وارضاء اللغزان في شرحه على الجوهرية وعليه فتكليفهم إنما هو بعض الفروع التى تنأت منهم كالصلاة والحج لا الزكاة ونحوها مما لا يأتى منهم وهذا أقوى القولين كما قال شيخنا ( قوله وعلى آله ) عطف على محمد وفيه إيماء لجواز الصلاة على غير الأنبياء تبعاً لهم وأما استقلالاً فتبين أنها خلاف الأولى وقيل حرام وقيل تسكره قال النووي وهو المعروف وأصل آل أول كجمل تحركت الواو وافتتح ما قبلها قلبت الفا وقيل أصله أهل قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ( قوله وإن كان ) أى الآل ( قوله لأنه يستغنى عنه الخ ) أى لأن اتباعه أم أمته وكان الأولى أن يقول لأنه يستغنى بهذا عن قوله وأمنه لأن هذا واقع في مركزه والسكرر للاستغنى عنه هو الواقع بعد تأمل ( قوله عند سيديوه على التحرير الخ ) أى خلافاً لمن قال ان أصحاب اسم جمع لصاحب عند سيديوه وجمع له عند الأخفش والحاصل أن التحرير أن سيديوه والأخفش يتفقان على أن أصحاب جمع لصاحب وأن فاعلاً (٢) يجمع على افعال والخلاف بينهما إنما هو في صاحب فانه اسم جمع لصاحب عند سيديوه وجمع له عند الأخفش كذا ذكر شيخنا ( قوله بمعنى الصحابي ) أى ان صاحباً الذى هو مفرد أصحاب المراد به هنا الصحابي لا مطلق صاحب ( قوله من اجتمع بالنبي الخ ) أى سواء رآه يصره أولاً كالعميان ( قوله في حياته ) خرج من اجتمع به ﷺ بعد موته متامناً أو يقظة كالجلال (٣) السيوطى وأبى العباس الرسى فلا يكون صحابياً ( قوله مؤمناً ) أى به لا بغيره فقط ( قوله ومات على ذلك ) خرج من اجتمع مؤمناً به ثم ارتد ومات

فيه من الضبط ما في العرب من يتكلم بغير العربية ( المبعوث ) أى المرسل من الله تعالى ( لِسَائِرِ ) أى لجميع لأن ساراً قد يأتى له وإن كان أصل معناه باقى ( الأمم ) (١) جمع أمة أى طائفة والمراد بهم المكلفون من الانس والجن على كثرة أصنافهم وغيرهم كالملائكة ( وعلى آله ) الظاهر ان المراد بهم أقاربه للمؤمنون وإن كان قد يطلق على الاتباع لأنه يستغنى عنه بقوله أمته ( وأصحابه ) جمع لصاحب على الصحيح لأن فاعلاً يجمع على افعال عند سيديوه على التحرير والأخفش بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بالنبي عليه السلام في حياته مؤمناً ومات على ذلك والصاحب

(١) تنبيه اختار الخطاب تفسير الأمم في قوله المبعوث لسائر الأمم بالجماعات وفي قوله أفضل الامم بالاتباع قال ليخرج من تكرار الفاصلة المعب في السجع إلى الجنس التام للمتحسن في الكلام اه

(١) غير ظاهر تأمل عبارة الشارح ولا تمكن اسيراً للتقليد ان كنت ذا رأى سديد (٢) وأن فاعلاً يجمع على افعال كشاهد واشهاد وجاهل واجهال له (٣) قوله كالجلال الخ لا مفهوم لها بل كل وأصل كذلك لقولهم لا يؤمن على السالك حتى يجتمع به ﷺ بقظة نسال الله تعالى

على (١) رده كابن خطل \* واعترض هذا القيد بأنه يقتضى ان الصيغة لا تتحق لاحد في حال حياته لان الموت قيد فتنتفى الحقيقة باتمائه وهو خلاف الاجماع وعدم وصف المرتد بها بعد الرد لان الردة أحبطتها بعد وجودها كالابن سواء (قوله الصادق بالذكر والاثني) أى فيشمل بناته الاربع فاطمة ورقية وزينب وأم كلثوم واولاده الذكور الثلاثة القاسم وعبد الله وابراهيم وأما الطيب والطاهر فهما لقبان لعبد الله وكل اولاده الذكورين من خديجة الا ابراهيم لانه من مارية القبطية ويشمل جميع اولاد الحسن والحسين ذكورا واناثا (قوله أى أكثرها ثوابا) أى ومناقب أى مفاخر وكلمات ولا يلزم من كثرة الثواب كثرة المناقب (قوله هى ظرف زمان هنا) أى وحينئذ فالمعنى مهما يكن من شئ بعد البسملة والحمدلة أى في الزمان الذى ذكرت فيه البسملة والحمدلة فاقول قد سألت الخ واحترز قوله هنا عنها في قولك دار ريد بعد دار عمرو فانها ظرف مكان هذا ويجوز ان تكون هنا ظرف مكان باعتبار الرقم والمعنى مهما يكن من شئ بعد البسملة والحمدلة أى في المكان الذى رسمت فيه البسملة والحمدلة فاقول قد سألت الخ \* والحاصل انه يصح جعلها هنا ظرف زمان باعتبار النطق وظرف مكان باعتبار الرقم خلافا لما نقل عن الشارح (٢) من منع ذلك (قوله لفظا لا معنى) أى في اللفظ لا في المعنى (قوله ولذا بنيت على الضم) أى ولأجل اضافتها في المعنى بنيت لادائها لمعنى الاضافة الذى هو نسبة جزئية حقها أن تؤدى بالحرف فالبناء للشبه العنوى ثم ان ظاهر الشارح ان ما ذكره للبناء على الضم وليس كذلك بل ما ذكره للبناء وأما العلة في كونه على الضم فهو تكمل الحركات الثلاث لها وذلك لانها في حالة اعرابها اما ان تنصب على الظرفية أو تخرج (٣) بمن تناسب أن تكون مضمومة في حال بنائها لأجل أن تستوفي الحركات الثلاث والعلة في كون البناء على حركة اتخلص من التقاء الساكنين (قوله والواو نائية عن أما) أى وامانائبة عن مهما ويكون فالعبارة فيها حذف بدليل التفسير الذى بعده (قوله أى مهما يكن من شئ بعد الخ) أشار بذلك الى ان بعد من معمولات الشرط والاحسن جعلها معمولة للجزاء والمعنى مهما يكن من شئ فاقول بعد البسملة قد سألت فيكون الجزاء الذى هو قوله الذكور (٤) معلقا على وجود شئ في الدنيا والدنيا ما دامت موجودة لا يد من وجود شئ فيها فيكون الجواب معلقا على محقق والمعلق على محقق محقق بخلاف جعلها معمولة للشرط فانه يقتضى ان الجواب معلق على وجود شئ مفيد بكونه بعد البسملة والحمدلة والمعلق على القيد غير محقق الوقوع (قوله بعد ما تقدم الخ) أى فحذف المضاف اليه ونوى معناه وبني الظرف على الضم وحذفت مهما ويكون وأقيمت مقامهما ثم حذفت أما وأقيمت الواو مقامها (قوله أى فاقول الخ) انما قدره لان جواب الشرط يجب أن يكون غير واقع اذ لا صحة لتطبيق الواقع وكونه قد سأله جماعة مختصرا

بجأه عنده أنه يجمعنا به يقظة بمنه آمين اه (١) فان تاب ولم يره فقل تعود مجردة عن الثواب فيحسب منهم ولا يحنث من خلف انه صحابي ويكون من اجتمع به تابعا وقيل لا انتهى من شرح البسملة للعلامة الامير (٢) خلافا لما نقل عن الشارح من منع ذلك لعل منه لبعده والاحتمالات المرجوحة ساقطة عند ذوى العقول الراجحة اه (٣) أى ولا ترفع هذا هو المشهور ونقل الامام العدوى في حاشيته على بسملة شيخ الاسلام انه يصح رفعها منونة على انها مبتدأ وما بعدها خبر والمعنى وزمن تال اقول فيه اه (٤) ابدى السيد البليدى وجها آخر لأحسنية تعليقها بالجواب وهو اقتضاء المعنى له من حيث طلب افتتاح ذى البال بالبسملة

لغة من بينك وبينه مطلق  
مواصلة (و) على  
(أزواجه) أى نسائه  
الطاهرات والمراد ما يشمل  
سراريه (وذكرت)   
نسله الصادق بالذكر  
والاثني الى يوم القيامة  
(وأمتي) أى جماعته من  
كل من آمن به من يوم بعث  
أى يوم القيامة (أفصل  
الأنتم) أى أكثرها  
فضلا أى ثوابا لمزيد فضل  
نبيها على جميع الانبياء  
عليه وعليهم افضل الصلاة  
والسلام (وبعد) هى  
ظرف زمان هنا مقطوع  
عن الاضافة لفظا لا معنى  
ولذا بنيت على الضم والواو  
نائية عن اما أى مهما يكن  
من شئ بعد ما تقدم (فقد)  
أى فاقول قد (سألتنى  
جماعة آباء) أى اظهر  
(الله لي ولهم معالم)  
جمع معل

أمر واقعي فلا صحة لتعليقه وجعله جوابا والحاصل ان جملة قوله قدسأني مقولة لقول محذوف هو الجواب لا أن الجملة المذكورة هي الجواب لما علمت (قوله الاثر) (١) أي العلامة (قوله أراهم بأدلة التحقيق) أي على جهة المجاز (قوله أو أتى به الخ) فيه إشارة الى ان التحقيق يطابق بالاشتراك على اثبات المسئلة بالدليل وعلى الاثبات بها على الوجه الحق وان لم يذكر لها دليل (قوله والمراد به هنا ما كان حقا) أي من الاحكام (قوله استعارة تصريحية) تقريرها أن يقال شبهت الأدلة بالمعالم أي العلامات التي يستدل بها بجامع التوصل بكل المقصود واستعير اسم التشبه به للتشبه على طريق الاستعارة المصروفة والمعنى أظهر الله لي ولهم أدلة الاحكام الحق المطابقة للواقع \* لا يقال ان هذه رتبة المجتهد لا للمقلد والمصنف مقلد \* لانا نقول الاجتهاد بذل الوسع في استنباط الاحكام من الأدلة لا اثبات الاحكام المقررة بأدلتها والمصنف سأل ظهور الأدلة لاجل ان يثبت بها الاحكام المقررة (قوله بطريق سلوك) أي ذات معالم (قوله وسلك بنا الخ) السلوك هو الذهاب والسير في الأرض استعاره هنا للتوفيق أي ووفقنا وياهم الى الطريق الاحسن الموصلة لرضاه تعالى أي خلق فينا وفيهم قدرة على ارتكاب أحسن الطرق الموصلة الى رضاه وقال شيخنا في الحاشية جملة وسلك الخ خبرية لفظا لإنشائية معنى والمعنى اللهم اسلك (٢) بناوهم أشنع طريق الآن المعنى التحقيق وهو كون المولى يذهب معهم في الطريق الحسية الانفع غير مراد لانه مستحيل وانما الكلام من قبل الاستعارة التصريحية التبعية وتقريرها أن يقال شبه صرف الله ارادتهم للوجه الانفع من علم أو غيره بسلوكهم معهم الطريق المستقيم على فرض تحققه وإن كان مستحيلا واستعار اسم المشبه به للتشبه واشتق من السلوك سلك بمعنى اسلك مرادا به صرف ارادتنا للوجه الانفع من علم أو غيره (قوله أشنع طريق) نصب على الظرفية ولا يقال أشنع ليس بظرف وانما هو اسم تفضيل ليس فيه معنى الظرفية لان الظرف اسم الزمان أو المكان المضمن معنى في باطراد \* لانا نقول لما أضيف أفعل الى ظرف المكان كان بعض ما يضاف إليه قد عدل الامر الى أنه ظرف (قوله أي طريقا أشنع) أي في طريق أشنع من غيرها وأشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف أشنع طريق من اضافة الصفة (٣) للوصف وارتكبا المصنف مع كونها خلاف الاصل رعاية للسجع (قوله تأليفا) قدره إشارة الى ان مختصرا صفة لموصوف محذوف (قوله والاختصار الخ) وعلى هذا فالمختصر ما قل لفظه وكثر معناه ويقابله المطول وهو ما كثر لفظه ومعناه وعلى هذا فما كثر لفظه وقل معناه أو قل لفظه ومعناه واسطة بين المختصر والمطول والحق أنه

وهو لفظة الاثر الذي يستدل به على الطريق واراد بها أدلة (التحقيق) مصدر حقق الشيء أثبته بالدليل أو أتى به على الوجه الحق ولو لم يذكر الدليل والمراد به هنا ما كان حقا أي مطابقا للواقع ففي معالم استعارة تصريحية ويصح ان يراد بالمعالم الاثر نفسه ففي التحقيق استعارة بالكناية بأن شبه التحقيق بطريق سلوك تشبها مضمر في النفس على طريق الكناية وفي معالم استعارة تخيلية (وَسَلَّكَ) أي ذهب (بناوهم) أشنع طريق (أي طريقا أشنع تأليفا) (مختصرا) مفعول ثان لسأل وجملة أبان وما بعدها اعتراض قصد بها الدعاء له ولهم والاختصار تقليل اللفظ مع كثرة المعنى (على مذهب الإمام)

وما معها فتقيده ببعديتها يدل على قوة الامثال ولا كذلك تقييد الشرط اهـ (١) قول الشارح الاثر نحوه للحطاب والظاهر الذي يقتضيه قانون الانسان العربي أن العلم موضع نصب الاثر العلم به أو نفس نصبه واما الاثر فيقال له علم ويجمع على اعلام اهـ ثم رأيت في القاموس ما هو صريح في صحته خلافا للحطاب والشارح حيث قال ومعلم الشيء كمفعد مظنته وما يستدل به كالعلامة كرمانة اهـ ولم يذكر من معاني العلم بفتح العين واللام العلامة والدليل فالحق ما قاله اهـ لكتابه محمد عايش (٢) مبنى على أن الباء للصاحبة وهو خلاف التحقيق والتحقيق انها للتعدية معاقبة لعمزة النقل فعني ذهب الله بنورهم جعله ذاهبا بمعنى اذهب الله بنورهم فالعنى التحقيق لكلام المصنف جعلنا الله سالكين سلوكا حسنا اشنع طريق فشبه التوفيق بالذهاب بجامع الايصال فسرى التشبيه من حدثي المصدرين لحدثي الفعلين فاستعار بعد تناسيه ودعوى دخول المشبه في افراد المشبه به ذهب به لعنى جعلنا موقنين استعارة تصريحية تبعية والقرينة حالية اهـ لكتابه محمد عايش لطف الله به وبالمسلمين آمين (٣) قوله من اضافة الصفة أي



لا واسطة بينهما وأن المختصر مائل لفظه أكثر معناه أم لا وأن المطول ما أكثر لفظه أكثر معناه أو قل فقول الشارح الاختصار. تقليل اللفظ مع كثرة المعنى هذا أحد قولين والآخر أنه تقليل اللفظ مطلقاً أى سواء أكثر المعنى أم لا (قوله أى فيما ذهب (١) إليه من الأحكام الاجتهادية) أشار الى أن على في كلام المصنف بمعنى في (٢) وأن مذهب (٣) مالك مثلاً عبارة عما ذهب إليه من الأحكام الاجتهادية أى التى بذل وسعه فى تحصيلها فالأحكام التى نص الشارع عليها فى القرآن أو فى السنة لاتعد من مذهب أحد من المجتهدين وفى ح عند قوله. وبالتردد لتردد التأخيرين تمثل ابن عرفة هل يقال فى أقوال الأصحاب انها من مذهب الامام فقال إن كان المستخرج (٤) لها عارفاً بقواعد إمامه وأحسن مراعاتها صح نسبتها للإمام وجعلها من مذهبه والانسببت لقائلها (قوله إمام الأئمة) (٥) أما إمامته بالنسبة للإمام الشافعى والامام أحمد فظاهرة لأن الشافعى أخذ عنه كمالك أستاذى وعنه أخذت العلم والامام أحمد قد أخذ عن الشافعى وأما بالنسبة لأبى حنيفة فقد ألف السيوطى تزيين المالك بترجمة الامام مالك وأثبت فيه أخذ أبى حنيفة عنه قال وألف الدارقطنى جزءاً فى الأحاديث التى رواها أبو حنيفة عن مالك (قوله ابن مالك) أى ابن أبى عامر بن عمر بن الحرث بن غسان بفتح العجمة أوله بعدها مشاة تحتية ساكنة ابن خثيل بالثلاثة. مسفراً أوله غاء معجمة ويقال أيضاً بالجيم كما فى القاموس (قوله الأصبحى) نسبة لدى أصبح بطن من حمير فهو من بيوت الملوك لأن أذواء اليمن التابعة كذى زن كما فى طغى يزيدون للملك منهم فى علمه ذو تعظيماً كذى زن أى صاحب هذا الاسم ولما كانت بيوت الملوك من (٦) أصبح زادوا فيها ذو وقالوا ذو أصبح \* وكان أنس والد الامام فقيها وكان جده مالك من التابعين أحد الأربعة الذين حملوا عثمان إلى قبره ليلاً ودفنوه فى البقيع وأبوه أبو عامر صحابى شهد الغزى كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإدرا والامام من تابع التابعين وقيل انه تابعى لأنه أدرك عائشة بنت سعد بن أبى وقاص وقد قيل بصحتها لكن الصحيح أنها ليست صحابية \* وحملت أم الامام مالك وهى العالية بنت شريك الأزدية به ثلاث سنين على الأشهر بذى الروة موضع بمسجد بئوك على ثمانية برد من المدينة وكان ولادته سنة تسعين ووفاته سنة مائة وتسع وسبعين وكان عمره تسعاً وثمانين (قوله نعمت ثان لمختصر) لكن اسناد البيان له مجاز عقلى لأنه مبين فيه لامين ويصح جعله (٧) حالاً من ياء

أى فيما ذهب إليه من  
الأحكام الاجتهادية  
إمام الأئمة (مالك  
ابن أنس) ابن مالك  
الأصبحى (رحمته الله  
تعالى مبيناً) بكسر الياء  
الشدة اسم فاعل نعمت  
ثان لمختصر

(مطلب)

فى أن الإمام من تابع التابعين

ما كان صفة أو المراد الصفة اللغوية وإلا فالصفة لا تتقدم على الموصوف اهـ (١) قول الشارح أى فيما ذهب الخ يلزم عليه تغيير اعراب المتن وفيه خلاف والرجح جوازده للشارح المازج اهـ (٢) قوله بمعنى فى حاجة اليه لاسيما وكل من على وفى هنا مجاز (٣) قف على أن أقوال الأصحاب هل تقدم مذهبها للإمام مذهب مفضل صالح بحسب الأصل للحدث ومكانه وزمانه ثم نقل إلى الأحكام التى ذهب إليها واختارها إمام من الأئمة إما من الحدث لعلاقة التعلق فإن الأحكام حصل من المجتهد الذهاب إليها وأما من السكان لمشابهة الأحكام له لأنها مكان اعتبارى لتردد الدهن وتأمله فيكون استعارة تصريحية أصلية وأما الزمان فلم أفهم علاقة بينه وبين الأحكام وهذا بحسب الأصل وأما الآن فهو حقيقة عرفية فيها اهـ كتبه محمد عليش (٤) قوله للمستخرج تبع فيه صاحب المجموع والصواب كما فى الخطاب من يريد نسبة القول عارفاً الخ (٥) (مطلب) فى أن مالك إمام الأئمة (٦) لعل الصواب ولما كانت أصبح من بيوت الملوك الخ (٧) قوله حالاً من ياء الخ إن لم يكن فاسداً ففى غاية البعد فانه وقت السؤال غير عازم على التأليف فضلاً عن بيان ما به الفتوى فالتعين ما فى الشارح فإن كان لابد من الحالية فمن فاعل المصدر القدر قبل مختصراً أى تأليف مختصر حال كونه وقته مبيناً لما به اهـ

سألني أي سألني (١) جماعة تأليفاً مختصراً حالة كوني مينا لهم فيه القول الذي به الفتوى من أقوال أهل المذهب المذهب المذكور (قوله لما به الفتوى) فيه أن ما من صيغ العموم مع أن المصنف لم يذكر كل قول به الفتوى وقد يقال إن هذا إخبار عما عزم عليه ولا شك أن الإنسان قد يعزم على أمر ولا يتم له ما عزم عليه لفسان أو نحوه (قوله أو المرجح) أو مانعة خلو تجوز الجمع لأن ما به الفتوى إما مشهور فقط أو راجح فقط أو مشهور وراجح والمرجح ما قوى دليله والشهور فيه أقوال قيل إنه ما قوى دليله فيكون بمعنى الراجح وقيل ما كثر قائله وهو المتمد وقيل رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة (٢) ثم إن كلام الشارح يقتضي أن الفتوى إما تكون بالقول المشهور أو الراجح من المذهب وأما القول الشاذ والرجوح أي الضيف فلا يفتي بهما وهو كذلك فلا يجوز الافتاء بواحد منهما ولا الحكم به ولا يجوز العمل به في خاصة النفس بل يقدم العمل بقول التبر عليه لأن قول الغير قوى في مذهبه كذا قال الأشياخ وذكر الخطاب عن ابن عمر جواز العمل بالشاذ في خاصة النفس وأنه يقدم على العمل بمذهب الغير لأنه قول في المذهب والأول هو اختيار المرين والثاني اختيار المغاربة كما قرره شيخنا وفي ج أن من أئلف بفتواه شيئاً وتبين خطؤه فيها فإن كان مجتهداً لم يضمن وإن كان مقلداً ضمن إن انتصب وتولى فعل ما أفتى فيه والا كانت فتواه غروراً قولاً لا ضمان فيه ويذكر وإن لم يتقدم له اشتغال بالعلم أدب وتجوز الأجرة على الفتيا إن لم يتبين وفيه أيضاً عن زروق قد سمعت بأن بعض الشيوخ أفتى بأن من أفتى من التقايد فإنه يؤدب واستظهر حمله على التقايد الخالفة للنصوص أو القواعد لأنه لا يعمل عليها وأما التقايد المنقولة من الشراح والنصوص فيجوز الافتاء منها قطعاً فإن جهل حال تلك التقايد فقال في عيج (٣) الظاهر أنها لا تعد قلاعند جهل الحال وفي شب يمتنع تتبع رخص المذاهب وفسرها بما ينقض به حكم الحاكم من مخالفة النص وحل القياس وقال غيره إن المراد بتتبع الرخص رفع مشقة التكليف باتباع كل سهل وفيه أيضاً امتناع التلفيق والذي سمعناه من شيخنا نقلاً عن شيخه الصغير وغيره أن الصحيح جوازه وهو فسخة اهـ وبالجملة ففي التلفيق في العبادة الواحدة من مذهبين طريقتان للنوع وهو طريقة للصاروة والجواز وهو طريقة المغاربة ورجحت (قوله فأجبت سؤالهم) أي بوضع جميع التأليف إن كانت الخطبة متأخرة عنه أو بالشروع فيه إن كانت مقدمة وليس قوله بعد الاستخارة معينا أن الإجابة بالشروع لصدته على الاحتمالين لأن بعد ظرف متمنع (قوله بل أي به) أي بما سألوه (قوله أي بعد طلب الحيرة) أي بعد طلب ما فيه خير أي طلب بيان ما هو خير لي وأولى لي هل الاشتغال بتأليف مختصر على الوجه الذي طلبوه أو الاشتغال بغيره من أوجه الطاعات (قوله وطلبها) أي وطلب بيانها (قوله بصلاتها) (٤) أي بأن يصلي ركعتين يقرأ في الأولى الكافرون بعد الفاتحة وفي الثانية الإخلاص كذلك ثم بعد السلام منها يستغفر

(مبحث) تفسير الراجح والمشهور وحكم الفتوى بكل وغير ذلك (مبحث) من أئلف بفتواه شيئاً وأخذ الأجرة على الفتيا وغير ذلك

(لما) أي لقول الذي يجب (به الفتوى) لكونه المشهور أو للرجح (فأجبت) عطف على سألني (سؤالهم) لم يقل أجبتهم إشارة إلى أنه لم يضع من سؤالهم شيئاً بل أتى به متصفاً بالأوصاف الثلاثة الاختصار وكونه على المذهب المذكور والتبيين لما به الفتوى (بعد الاستخارة) متعلق بأجبت أي بعد طلب الحيرة بفتح الحاء وكسر هاء مع فتح الياء فيهما (١) وطلبها بصلاتها ودعائها الوارد في الصحيحين وهي من الكنوز التي أظهرها الله تعالى على يد رسوله عليه الصلاة والسلام فلا ينبغي لأقلهم بأمر تركها

(١) قول الشارح مع فتح الياء فيهما كذا وقع في الأسفل والذي في كتب اللغة أن فتح الياء مع كسر الحاء لا مع فتحها كتبه مصححه

(١) أي مقدرة لأن بيان ما به الفتوى يقارن التأليف لا السؤال اهـ (٢) (تدبيره) في المدونة وغيرها لا يتعرض الشخص بالفتوى ونحوها حتى يعرف العلماء أهليته لذلك ويعرف من نفسه أنه أهل لذلك قلله الخطاب اهـ (٣) قوله فإن جهل حال تلك التقايد فقال في عيج غير مناسب انظر المجمع فهم المراد اهـ (٤) (مبحث كيفية الاستخارة النبوية) في الشبرخيقي من رواية الحاكم من سعادة المرء استخارة الله تعالى ومن شقوته تركه الاستخارة ومن ثم واطب بعضهم عليها كل ليلة إجمالاً فيا يتقلب فيه إلى مثلها وفي بقية عمره وإن رده ابن الحاج في المدخل بأن ظاهر الوارد إذاً بما أمر بخصوص وفي الشبرخيقي أيضاً فعلها للغير من حديث

ثم ذكر اصطلاحه (١) في كتابه ليقف الناظر عليه وقصده بذلك الاختصار فقال (مُشيراً) حال من فاعل أجيبت مقدرة أى أجيبتهم حال كوني مقدراً الإشارة (بِها) أى بهذا اللفظ أى ونحوه من كل ضمير مؤنث غائب عائد على غير مذكور أو إنه عبر فيها عن كل ما ذكر مجازاً فتشمل نحو حملت وقيدت ونحو وظاهرها وأقيم منها (للمدونة (٢) التى) هى الأم وهى تدوين سحنون للحكام التى أخذها ابن القاسم عن الامام أو ربما ذكر فيها ما رواه غيره ومافله من إجهاده (و) مشيراً (بأنه) أى بمادة أول (إلى (٣١) اختلاف شارحها) أى شارحى ذلك للموضع منها وإن لم

يتصدوا الشرح سائرهما) فى فهمها (أى فهم المراد من ذلك الموضع المؤدى فهم كل له الى خلاف فهم الآخر ويختلف المعنى به ويصير قولاً غير الآخر ويجوز الاتفاق بكل ان لم يرجح الأشياخ بعضها وهو واضح لاختلافه وليس بالزام ان كل من ذهب الى تأويل يكون موافقاً

الله نحو الثلاث مرات ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم إني أستخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى في دينى ومعاشى وعاقبة أمرى فاقدره لى ويسره لى وبارك لى فيه وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى في دينى ومعاشى وعاقبة أمرى فاصرفه عنه واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ورضى به اه وقوله إن كان هذا الأمر أى الملاحظ فى ذهنه وإن شاء صرح به بأن يقول إن كان الشيء الفلانى كما قرره شيخنا ثم إذا فرغ من عمل الاستخارة فكل ما تشرح له صدره من فعل أوتركه مضى اليه (قوله ليقف (١) الناظر عليه) أى ليقف على ذلك الاصطلاح الناظر فى كتابه (قوله مقدرة) أى لامقارنة لأن الإشارة ليست مقارنة لاجابتهم بالشروع (٢) فى التأليف (قوله ونحوه الخ) إشارة الى أن فى كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف (قوله من كل (٣) ضمير مؤنث غائب) أى مثل أقيم منها وظاهرها وحملت وقيدت (قوله أو إنه الخ) أشار الى انه يحتمل أنه عبر فيها عن كل ما ذكر مجازاً من اطلاق الخاص وإرادة العام وصرح عود الضمير عليها غير مذكورة لتقررهما فى أذهان أهل المذهب المالكي حتى قال مشايخهم انها بالنسبة لغيرها من كتب المذهب كالفائحه فى الصلاة تجزى عن غيرها ولا يجزى غيرها عنها (قوله التى هى الأم) أى لكتب المذهب أو المذهب نفسه (قوله مارواه غيره) أى مارواه غير ابن القاسم كأشهب عن مالك (قوله ومافاله) أى ابن القاسم من إجهاده (قوله أى بمادة أول) أى فيندرج فيه تأويلان وتأويلات (٤) (قوله المؤدى) نعت لموضع وقولهم كل أى من الشرح وهو مرفوع فاعل بالمؤدى وقوله له أى لذلك الموضع وقوله الى خلاف متعلق بالمؤدى (قوله ويختلف المعنى به) أى بذلك الفهم (قوله ويصير) أى ذلك الفهم وقوله بكل أى

الجامع الصغير من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه قال الخطاب فى شرح الناسك ورأيت بعض الأشياخ يفعلها وفى حاشية شيخنا عن الشيخ خضر الشافعى يزيد فى أول ركعتها أى بعد الكافرون وربك يخاق ما يشاء الآية وفى الثانية وما كان لمؤمن الآية ولا يخفى التنكيس والشبر خفي ذكرهما على سبيل البديل قال وك حسن اه اكليل (١) قوله ليقف أى ليطلع فأطلق الوقوف على لازمه وهو الاطلاع واشتق منه يقف بمعنى يطلع مجازاً مرسلاتبعياً (٢) سبق ان هذا أحد احتمالين والآخر ان الاجابة بوضع جميع التأليف وعليه فالحال مقارنة اه (٣) قوله من كل أى من باقى أفراد كل لأن ضمير الخ يشمل فيها فلا يصح أن يكون يانا لنحوه الذى لا يشمل بدون تقدير اه تأمل كتبه محمد عليش (٤) وقد يأتى شبه التأويل من تفسير وحمل كأنه قد يذكر الضمير باعتبار حملها فيقول وقيد وحمل مشقة اه اكليل

(١) قول الشارح ثم ذكر اصطلاحه ذكر معناه بين والاصطلاح فى الأصل مصدر اصطلاح اتفق مطلقاً ثم خص فى العرف باتفاق قوم مخصوصين على أمر بينهم والمراد به فى كلام الشارح للمصطلح عليه فهو مجاز مرسل علاقته التعلق الاشتقاقى أى ثم بين المصنف الألفاظ التى استعمالها فى المعانى المخصوصة وقوله فى كتابه متعلق باصطلاحه وحذف متعلق ذكر لكونه فضلة فهو جار على أعمال ثانى المتنازعين وإلا لضمير فى الثانى وقوله ليقف علة لقوله ذكر الخ وقصده

أى المصنف بذلك أى الاصطلاح أى باستعمال الألفاظ المخصوصة الاختصار أى تقليل اللفظ فقال عطف على ما ذكر من عطف السبب لأن ذكر بمعنى أراد الذكر أو القيد لتقييد العطف بالقول واطلاق المعطوف عليه كتبه محمد عليش (٢) قول المصنف للمدونة هى مسائل دونها قاضى القيروان أسد بن الفرات على محمد بن الحسن الحنفى ثم عرضت على ابن القاسم ونحوها سحنون وتسمى الأسدية والمخاطبة واختصرها ابن أبى زيد وابن أبى زمنين وغيرهم ثم سعيد البراذعى بالمهملة والمعجمة فى التهذيب واشهر حتى أطلق عليه المدونة واختصره ابن عطاء الله انظر الخطاب اه اكليل على خليل

قول كان موجودا من قبل بل (٢٢) يجوز والأغلب عدم الموافقة (و) مشيرا (بالاختيار) أى بمادته الشاملة للاسم والفعل

(١) اختيار الامام أى الحسن على (الخمس) صاحب البصرة (لكن إن كان) مادة الاختيار التى أشرت بها ملتبسة (بصفة الفعل) كاختاره (فذلك) الاختيار إشارة (لاختياره) هو فى نفسه أى من قبل نفسه لأمّن أقوال أهل المذهب (و) إن كان (بالاسم) كاختار (فذلك) الاختيار (لذلك القول) (من الخلاف) بين أهل المذهب وسواء وقع منه بلفظ الاختيار أو التصحيح أو الترجيح أو التحسين أو غيرها (و) مشيرا بالترجيح (١) ترجيح الامام أبى بكر محمد بن عبد الله (ابن يونس) وسواء وقع منه بلفظ الترجيح أو غيره حال كون الترجيح الذى أشرت به (كذلك) أى مشابها للاختيار المشار به للغمى فى كونه إن كان بصفة الفعل فذلك لاختياره هو فى نفسه وإن كان بالاسم فذلك لاختياره من الخلاف (و) بالظهور (١) الامام محمد بن أحمد (ابن رشد) كذلك وبالقول (١) الامام أبى عبد الله محمد بن على بن عمر (المازرى) نسبة لمازرة بفتح الزاى وكسر هاء مدية

من الفهمين (قوله بل يجوز) أى بل يجوز أن يكون موافقا لقول كان موجودا والأغلب أن لا يكون موافقا لقول موجود (قوله ملتبسة بصفة الفعل) أى من التباس العام (١) بالخاص (قوله فذلك) (٢) لاختياره هو فى نفسه (وذلك لأن الفعل يقتضى التجدد والحدوث المناسب لما يجدهه ويحدثه من عند نفسه (قوله وإن كان بالاسم) أى وإن كان مادة الاختيار ملتبسة بصفة الاسم وقوله فذلك أى الاختيار إشارة لاختياره من الخلاف الواقع بين أهل المذهب وذلك لأن الاسم (٣) يقتضى الثبوت للناسب للثابت بين أهل المذهب (قوله وسواء وقع منه الخ) أى وسواء وقع الاختيار لقول من اللخمى بلفظ الاختيار الخ أى فانه على كل حال يشير المصنف لاختياره بصفة الاسم أو الفعل من مادة الاختيار (قوله ومشيرا بالترجيح) أى بمادته الشاملة للاسم والفعل (قوله وسواء وقع منه بلفظ الترجيح الخ) أى وسواء كان الترجيح الواقع من ابن يونس بلفظ الترجيح أو التصحيح أو الاختيار أو الاستحسان فانه على كل حال يشير المصنف لترجيحه بصفة الفعل أو الاسم من مادة الترجيح (قوله فذلك لاختياره من الخلاف) أى الواقع بين المتقدمين من أهل المذهب (قوله وبالظهور) أى وبعادة الظهور الشاملة للاسم والفعل وكذا يقال فى قوله بعد وبالقول (قوله كذلك) أى حال كون الظهور الذى أشرت به لابن رشد مشابها للاختيار المشار به للخمى فى كونه إن كان بصفة الفعل فذلك لاختياره فى نفسه وإن كان بصفة الاسم فذلك لاختياره من الخلاف الواقع بين المتقدمين من أهل المذهب (قوله فى جزيرة صقلية) أى وهى المسماة الآن بسليسية وهى جزيرة بالقرب من مالطة أعادها الله للإسلام (قوله فى التفصيل المتقدم) أى فى كونه إن كان بصفة الفعل فذلك لاختياره فى نفسه وإن كان بصفة الاسم فذلك لاختياره من الخلاف الواقع بين أهل المذهب المتقدمين عليه (قوله والمراد الخ) جواب عما يقال إن هؤلاء الأشياخ لهم ترجيحات كثيرة مشى المصنف عليها ولم يشرها بشئ مما ذكر (قوله متى ذكرت ذلك) أى ما تقدم من مادة الاختيار أو الترجيح أو الظهور أو القول (قوله لأن المراد أنه) أى الحال والشأن متى رجح بعضهم شيئا الخ أى حتى يعترض بوجود ترجيحات كثيرة لهم مشى المصنف عليها ولم يشرها ولم يذكر المصنف هؤلاء المشايخ الأربعة على ترتيبهم فى الوجود • وأقدمهم ابن يونس الصقلى توفى سنة أربع مائة وواحد وخمسين ثم اللخمى الصفاقى توفى سنة أربع مائة وثمانية وسبعين • ثم ابن رشد القرطبي توفى سنة خمس مائة وثلاثين • ثم المازرى توفى سنة خمس مائة وست وثلاثين وخص هؤلاء الأربعة (٤) بالذكر لأنه لم يقع لأحد من المتأخرين ما وقع لهم من التبع فى تحرير المذهب وتهذيبه وخص ابن يونس بالترجيح لأن أكثر اجتهاده فى الميل إلى بعض أقوال من سبقه وما يختاره لنفسه قليل وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيرا على ظاهر الروايات فيقول يأتى على رواية كذا كذا وظاهر ما فى سماع فلان كذا وخص المازرى بالقول لأنه لما قويت عارضته فى العلوم وتصرف فيها تصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه وخص اللخمى بمادة الاختيار لأنه كان أجراًهم على ذلك (قوله أى وكل مكان الخ) أشار بهذا الى أن حيث مبتدأ وأنها إما بمعنى المكان أو الزمان وقوله فذلك الخ هو الخبر ودخلت الفاء عليه لاجراء كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط فى العموم • وحاصل كلام المصنف

(١) لعل الأولى المطلق بلفظ الظاهر أنه من التباس الموصوف بصفته اه (٢) قوله فذلك الخ أصله لابن غازى وكذا الآتى اه (٣) فيه أنه لا يظهر فى اسم المفعول كالمقول والختار فانه كاسم الفاعل يفيد الحدوث إلا أن يقال إنه استعملها للثبوت فهى فى كلام المصنف صفات مشبهة وهى تفيد الثبوت اه (٤) وخص هؤلاء الأربعة الخ أصله لابن غازى

فى جزيرة صقلية وهو تلميذ اللخمى (كذلك) أى فى التفصيل المتقدم والمراد متى ذكرت ذلك فهو إشارة إلى ترجيحهم ان لأن المراد أنه متى رجح بعضهم شيئا أشرت له بما مر (وحيث) أى وكل مكان من هذا المختصر أو وكل وقت (قلت) فيه خلاف

ان الشيوخ اذا اختلفوا في تشهير أقوال في مسألة فانه يذكر القولين المشهورين أو الاقوال المشهورة ويأتى بعدها بلفظ خلاف إشارة لذلك (قوله أى هذا اللفظ) اشار بذلك الى أن خلاف في كلام المصنف هنا مرفوع على الحكاية اذ هو في كلام المصنف الآتى له في الابواب مرفوع مبتدأ خبره محذوف نارة ومذكور أخرى وانما لم ينصبه نظراً لكونه مقول القول لاقتضائه (١) انه متى ذكر أقوالاً مختلفة في مسألة كقوله اعتدبه عندمالك لابن القاسم وكقوله وتصرفه قبل الحجر محمول على الاجازة عند مالك لابن القاسم كانت تلك الاقوال مختلفة في التشهير وليس كذلك \* لا يقال القول لا ينصب للمفرد \* لاننا نقول انه ينصبه اذا أول القول بالذكر وحينئذ فلو نصب خلافاً لكان المعنى وحيث ذكرت خلافاً أى اختلافاً ونزاعاً في مسألة سواء عبر بمادة الخلاف أو الاقوال أو لم يعبر بذلك (قوله وسواء وقع منهم الخ) أى سواء وقع الاختلاف في التشهير من هؤلاء المشهرين المتساوين في الرتبة عنده بلفظ التشهير بان عبر كل منهم بالمشهور كذا وقوله أو بما يدل عليه الخ أى بان عبر كل منهم بالمشهور كذا أو المعروف كذا أو العتمد كذا أو الراجع كذا (قوله فان لم يتساووا للرجحون) أى في الرتبة عنده (قوله اقتصر على ما رجحه الاقوى) أى على ما رجحه أعلام في الرتبة واقتصره على ما رجحه الاقوى بالنظر للغالب ومن غير الغالب قد يذكر أولاً العتمد ويذكر بعده القول الضعيف كقوله في الله كاه بعد أن ذكر ما شهره الأعلى وشهر أيضاً الاكتفاء بنصف الحقوم والودجين (قوله وحيث ذكرت قولين الخ) أى وكل مكان من هذا الكتاب وقع متى فيه ذكر قولين أو أقوال بان قال هل كذا أو كذا قولان أو أقوال أو قال هل كذا أو كذا ثالثاً كذا ورابعاً كذا فلا فرق بين تلفظه بصيغة القول وعدمه (قوله فذلك) أى ذكر القولين أو الاقوال بالترجيح (قوله إشارة) أى ذو إشارة أو مشير (قوله أى الحكم الفقهي) اشار بهذا لتعريف الفرع وهو الحكم الفقهي أى الحكم الشرعي المتعلق بكيفية عمل قاي أو غيره فالاول كثبوت الوجوب (٢) للنية في الوضوء فانه حكم شرعى تعلق بالوجوب الذى هو كيفية النية التى هى عمل قلبي والثاني كثبوت الوجوب للوضوء فانه حكم شرعى تعلق بالوجوب الذى هو كيفية للعمل الغير القلبي أعنى الوضوء والمراد بكون الحكم شرعياً انه مأخوذ من الشرع الذى جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بالاستنباط (قوله أى لم اجد ترجيحاً أصلاً) أى لم اجد في تلك الاقوال الموجودة في ذلك الفرع ترجيحاً لاحد أصلاً (قوله فتأمل) امر بالتأمل لصعوبة المقام لان كلام المصنف بحسب ظاهره يصدق بما اذا اطلع على راجحية لاحد القولين أو الاقوال وبما اذا اطلع على راجحية لكل من القولين أو الأقوال وليس كذلك بل الامر في ذلك ما ذكره الشارح (قوله امالو وجد راجحية) أى لاحد القولين وكان مقابله ضعيفاً (قوله وارجحية) أى لاحد الاقوال وكان مقابله راجحاً فقط (قوله فالصور اربع) الاولى ما إذا اطلع على راجحية في كل من القولين وفي هذه

(١) قوله لاقتضائه الخ مبنى على تأويل قلت بذكرت ولا حاجة له فان القول ينصب للمفرد المراد منه لفظه كما هنا بلا تأويل وحينئذ لا يقتضى ما ذكره فالمناسب في التعليل لاقتضائه ان يشير به منصوباً وليس كذلك واسقاط هذا الكلام الطويل اه كتبه محمد عليش (٢) قوله كثبوت الوجوب الخ فيه مخالفة لقولهم كيفية نية الوضوء مثلاً ان ينوى رفع الحدث أو استباحة الصلاة وحكمها الوجوب ولعدم الوجوب حكماً شرعياً فعمل المناسب كوجوب النية في الوضوء فانه حكم شرعى تعلق بكيفية هى عمل قلبي هو النية بعمل إضافة كيفية لعمل يانية لا حقيقة كما فهم الحشى وبني عليه ما خالف المقرر ومثله يقال في قوله والثاني كثبوت الوجوب للوضوء الخ اه كتبه محمد عليش

أى هذا اللفظ (فذلك) أى قولى خلاف إشارة (للاختلاف) بين أئمة أهل المذهب (في التشهير) لا أقوال ان تساوى المشهورون في الرتبة عنده وسواء وقع منهم بلفظ التشهير أو بما يدل عليه كاللذهب كذا أو الظاهر كذا أو الراجع والمعلوم أو العتمد كذا فالمراد بالتشهير الترجيح فان لم يتساووا للرجحون اقتصر على ما رجحه الاقوى عرف ذلك من تتبع كلامه (وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً) بلا ترجيح (فذلك) إشارة (لعدم اطلاعى في الفرع) أى الحكم الفقهي الذى وقع فيه الاختلاف (على أرجحية) أى راجحية (منصوصة) لاهل المذهب أى لم أجد ترجيحاً أصلاً فافعل التفضيل في المصنف ليس على بابه فتأمل امالو وجد راجحية أو ارجحية لاحد الاقوال لاقتصر على الراجع أو الراجع ولو وجد راجحية لكل لغير خلاف كما مر فالصور أربع (وأعتبر)

لزوما ( من الفاهيم ) جمع مفهوم وهو ما دل عليه اللفظ لافي محل النطق ( مفهوم الشرط قطع ) أى انه (١) ينزله منزلة المنطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق حتى لا يحتاج (٢٤) الى التصريح به الالنسبة كما ستره ان شاء الله وأما غيره من الفاهيم فلا يعتبر لزوما

بل تارة وتارة وأما اعتبره لزوما لتبادر الفهم اليه لقربه من المنطوق وكثرته في كلامه اذ لو لم يعتبره لقائه الاختصار \* والحاصل ان للمفهوم قيمان مفهوم موافقة وهو ما وافق المنطوق في حكمه كضرب الوالدين المفهوم من قوله تعالى ولا تقل لهما أف وكاحراق مال اليتيم المفهوم من قوله تعالى إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما فان كلا من الضرب والاحراق موافق للتأفيف والأكل في الحرمة بالنظر للمعنى والاول مفهوم بالاولى والثاني بالمساواة ومفهوم مخالفة وهو مخالف المنطوق في حكمه وهو عشرة انواع (١) قول الشارح أى انه الخ اصله للبساطى ونصه حسبما في الخطاب وهاهنا وجه اذا تم وسلم كان رقيق الحواشى وهو ان يكون اراذبا اعتبار مفهوم الشرط دون غيره تنزيه منزلة النصوص فتصرف اليه القود والاستنساآت والمفهومات ونحوها انصرفها للمنطوقات الملفوظ بها واذا حمل على هذا انحل به معضلات كثيرة في كلامه

يعبر بخلاف الثانية ان يطلع على أرجحية لاحد الاقوال الثالثة أن يطلع على أرجحية لاحد الاقوال وفى الاولى من هاتين الصورتين يقتصر على الراجح وفى الثانية منهما يقتصر على الراجح الرابعة أن لا يطلع على ترجيح لقول من الاقوال التى فى المسئلة أصلا وفى هذه يعبر بقولين او أقوال (قوله لزوما) أى دائما وفى كل محل من هذا المختصر بخلاف غير مفهوم الشرط من الفاهيم فتارة يعتبره وينزله منزلة المنطوق وتارة لا يعتبره (قوله من الفاهيم) متعلق بمحذوف حال من مفهوم الشرط مقدم عليه ومفهوم الشرط مفعول اعتبار أو ان الظرف لعم (١) متعلق باعتبار (قوله ما دل عليه اللفظ) أى معنى دل عليه اللفظ (قوله لا فى محل النطق) فى الظرفية واطافة محل للنطق بيانية (٢) والمراد بالنطق بالمنطوق به أى معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك للمنى غير مظروف فى اللفظ للمنطوق به بل فى المسكوت عنه \* ومحصله ان المفهوم عبارة عن المعنى الذى دل عليه اللفظ المسكوت عنه وذلك كضرب الابوين فى قوله تعالى فلا تقل لهما أف فانه معنى دل عليه اللفظ المسكوت عنه وهو لا تضربهما (قوله مفهوم الشرط فقط) أى بالنسبة (٣) للفاهيم الستة المذكورة بعده فبإسباني فى الشرح واما المفاهيم الثلاثة المذكورة قبله فبإنى فى عبارة الشارح وهى مفهوم الحصر ومفهوم القاية والاستثناء فانه يعتبرها من باب اولى لانها أقوى من مفهوم الشرط اذ قد قيل فيها انها من قبيل المنطوق (قوله أى انه) أى المصنف وقوله ينزله أى مفهوم الشرط منزلة المنطوق وهذا بيان لمعنى اعتباره لمفهوم الشرط \* وحاصله ان معنى اعتباره له انه اذا ذكر شرط فلا يذكر مفهومه لانه كالمصرح به فيصير ذكره كالتكرار (قوله ما دل عليه الفظ فى محل النطق) ما وافقه على معنى وفى الظرفية واطافة محل للنطق بيانية والمراد بالنطق بالمنطوق به أى معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك للمنى مظروفا فى محل هو المنطوق به أى حالة كون ذلك للمنى مظروفا فى اللفظ بالمنطوق به أو ان المعنى ما دل عليه اللفظ حالة كون ذلك اللفظ مظروفا فى اللفظ بالمنطوق به ومحققا فيه من ظرفية العام فى الخاص (٤) وذلك كالتأفيف فانه معنى دل عليه اللفظ المنطوق به ومظروف فيه من ظرفية المدلول فى الدال وقد يطلق المنطوق على حرمة (قوله حتى لا يحتاج الى التصريح به) أى بمفهوم الشرط وهذا مفرع على قوله أى انه ينزله الخ وقوله لنسكتة أى كالبالغة عليه (قوله بالنظر للمنى) أى بالنظر للعلة وهى الايذاء والاتلاف لمال اليتيم \* والحاصل ان العلة فى حرمة التأفيف الايذاء وهو موجود فى الضرب فيكون مثل التأفيف فى الحرمة بمجامع الايذاء والعلة فى حرمة اكل مال اليتيم إتلافه وذلك موجود فى حرقة فيكون حرقة حراما قياسا على اكله بمجامع الاتلاف فى كل (قوله والاول) أى ضرب الابوين (قوله مفهوم بالاولى) أى مفهوم حكمه بالاولى من المنطوق وقوله والثانى أى احراق مال اليتيم وقوله بالمساواة أى مفهوم حكمه بالمساواة للمنطوق وأشار الشارح بهذا الى ان مفهوم الموافقة

(١) فى قوة التفسير لقوله لغواى ما تعلق بمذكور وقيل ما تعلق بخاص مطلقا اه (٢) قوله بيانية الخ هذا احتمال من اربع الثانى هذا السكائن الحال من اللفظ وسيزيده فى الكلام على تعريف المنطوق الثالث ان يحمل المحل على اللفظ ويحمل النطق على معناه المصدري وتجعل الاضافة لامية والحال من ضميرها الرابع كالثالث الا انها من اللفظ وكما تجرى فى تعريف المفهوم تجرى فى تعريف المنطوق (٣) قوله أى بالنسبة الخ هذا تقرير الخطاب اخذه من كلام ابن غازى على مفهوم الموافقة فراجع اه (٤) قوله العام فى الخاص الاولى المطابق فى القيد اه (تنبيه) جمع ابن غازى انواع مفهوم المخالفة العشرة فى بيت فقال

بعضها

كقوله فى الجهاد وفرار ان بلغ المسلمون النصف ولم يبلغوا اثنى عشر ألفا وقد تكلمنا على

بعضها فى محلها انتهى وبه يعلم ما فى كلام الشارح والمحشى من القصور اه

قسان (١) أحدهما يسمى فحوى الخطاب والثاني يسمى لحن الخطاب فحوى الخطاب هو المفهوم الأول بالحكم من المنطوق نظرا للمعنى كما في المثال الأول أعنى ضرب الوالدين الدال عليه قوله تعالى فلا تقل لها أف فهو أولى بالتحريم من التأنيف المنطوق به نظراً للمعنى الواجب للحكم وهو الإيذاء والعقوق لأن الضرب أشد من التأنيف في الإيذاء والعقوق وأما لحن الخطاب فهو المفهوم المساوي للمنطوق في الحكم نظراً للمعنى كتحريم إحراق مال اليتيم الدال عليه قوله تعالى إن الذين يأكلون أموال اليتيم ظلماً الآية فإن الإحراق مساوٍ لكل في الحرمة نظراً للمعنى وهو الاتلاف لتساوي الحرق والأكل في اتلافه على اليتيم (قوله مفهوم الحصر بالنفي والاثبات) أى نحو ما قام الأزيد فنطوقه بنفي القيام عن غير زيد ومفهومه ثبوت القيام لزيد (قوله أوباناً) نحو أنما الحكم اله واحد أى فنطوقه بقصر الإله على الوحدانية ومفهومه نفي تعدد الإله (قوله أنه من المنطوق) أى وقيل أن مفهوم الحصر من جملة المنطوق فيكون منطوق الحصر على هذا القول كلاماً من الثبوت والنفي لأحدهما فقط كما هو القول الأول (قوله وأتم الصيام إلى الليل) أى إن غاية الأتمام دخول الليل فمفهومه أنه لا أتمام بعد دخوله وقيل إن هذا من جملة المنطوق (قوله ومفهوم الاستثناء) أى من السلام التام الواجب والا كان من أفراد مفهوم الحصر (قوله نحو قام القوم الأزيد) فنطوقه بثبوت القيام للقوم غير زيد ومفهومه نفي القيام عن زيد (قوله نحو من قام فأكرمه) أى فمفهومه أن من لم يكرم لم يكرم (قوله نحو أكرم العالم) أى فمفهومه أن غير العالم لا يكرم (قوله نحو أكرم زيداً لعلمه) أى فمفهومه أنه لا يكرم لغير العلم (قوله نحو سافر يوم الخميس) أى فمفهومه أن غير الخميس لا يسافر فيه (قوله نحو جلست أمامه) أى فمفهومه أنه لم يجلس في غير أمامه كخلفه مثلاً (قوله فاجلدوهم عشرين جلدة) أى فمفهومه أنهم لا يجلدون أقل من ذلك ولا أكثر منه (قوله في الغنم الزكاة) أى فمفهومه أن غير الغنم من الحيوانات لا زكاة فيه وكفى قولك جاء زيد فمفهومه أن غير زيد لم يجيء (قوله وكلها) أى مفاهيم الخالفة حجة أى عند مالك وجماعة من العلماء (قوله إلا للقب) أى فانه لم يقل بحجته إلا الدقاق من الشافعية وابن خزيمة من المالكية وبعض الحنابلة (قوله وبصحح أو استحسن) أى مبنيين للفعول لأنه لم يرد تعيين ذلك الفاعل (قوله إلى أن شيخاً من مشايخ المذهب) أى كابن راشد وابن عبد السلام وكالمؤلف نفسه بدليل استقرار كلامه فانه في بعض المواضع يشير لاستظهار نفسه بما ذكر (قوله يجوز أن يكون مراده صححه من الخلاف) أى الواقع فيه لأهل المذهب بأن يأتي لقول من الخلاف الذى فيه ويصححه (قوله أو استظهره من عند نفسه) أى بأن يستظهر واحد غير الأربعة قولاً في فرع من عند نفسه (قوله وهو الأقرب) راجع لقوله يجوز الخ وكان عليه أن يزيد قبل قوله وهو الأقرب فالأول يشير إليه بصحح والثاني يشير إليه باستحسن يعنى أن الأقرب أنه يشير بالتصحيح لما يصححه الشيخ الذى من غير الأربعة من كلام غيره ويشير بالاستحسان لما يراه من عند نفسه وخلاف الأقرب الشمول فيها (قوله وبالتردد) اعترض بأن الأولى وتتردد بالرفع على الحكاية كقوله خلاف لأنه لم يشربه إلا كذلك أى مرفوعاً مجرداً من اللام وأجيب بأنه لو قال كذلك كان فيه حكاية للفرد بغير القول وهى شاذة (قوله أما التردد التأخيرين في النقل) أى وله ثلاث صور كما في الشارح وزاد الشارح جنس لأجل أن يصدق كلام المصنف بتردد الواحد والتعدد (قوله ابن أبي زيد ومن بعده) أشار بهذا إلى أن

صف واشترط علل ولقب ثنيا • وعد طرفين وحصر اغيا انتهى

وقوله ثنيا بمعنى استثناء وقوله غيا أى غاية أفاده الخطاب انتهى (١) قوله أحدهما يسمى فحوى الخطاب والثاني لحن الخطاب زائد عما أشار إليه الشارح اهـ

مفهوم الحصر بالنفي والاثبات أوباناً وقيل إنه من المنطوق ومفهوم الغاية نحو وأتموا الصيام إلى الليل ومفهوم الاستثناء نحو قام القوم الأزيد ومفهوم الشرط نحو من قام فأكرمه ومفهوم الصفة نحو أكرم العالم ومفهوم العلة نحو أكرم زيداً لعلمه ومفهوم الزمان نحو سافر يوم الخميس ومفهوم المكان نحو جلست أمامه ومفهوم العدد نحو فاجلدوهم عشرين جلدة ومفهوم اللقب أى الاسم الجامد نحو فى الغنم زكاة وكلها حجة إلا للقب (وأشير بصحح أو استحسن إلى أن شيخاً من مشايخ المذهب (غير) الأربعة (الذين قدّمهم صحح هذا) الفرع يجوز أن يكون مراده صححه من الخلاف وقوله (أو استظهره) من عند نفسه وهو الأقرب (و) اشير (بالتردد) لأحد أمرين (أما (لتردد) جنس (التأخيرين) ابن أبي زيد ومن بعده (في النقل) عن التقديمين

**(مطلب) أول**

طبقات التأخرين

كأن ينقلوا عن الإمام أو عن ابن القاسم في مكان حكاهم ينقلوا عنه في مكان آخر خلافه أو ينقل بعضهم عنه حكاه وينقل عنه آخر خلافه وسبب ذلك إما اختلاف قول الإمام بأن يكون له قولان وأما الاختلاف في فهم كلامه فينسب له كل ما فهمه منه وكأن ينقل بعضهم عن المتقدمين أنهم على قول واحد في حكم معين وينقل غيره أنهم على قولين فيه وغيرها أنهم على أقوال (أو) تردد في الحكم نفسه لعدم نفس المتقدمين عليه فليس قوله لعدم عظماء على تردد بل المظوف محذوف والمظوف عليه قوله في النقل (و) أشير غالباً (بلو) المقرنة بالواو ولم يذكر بعدها الجواب اكتفاء بما تقدمها نحو الحكم كذا ولو كان كذا (إلى) رد (خلاف مذهبي) ياء النسبة منوناً نعت لخلاف أي خلاف منسوب للمذهب الذي ألفت فيه هذا المختصر أي لخلاف واقع فيه بدليل الاستقراء

أول طبقات التأخرين طبقة ابن أبي زيد وأما من قبله فتقدمون (قوله كأن ينقلوا) أي التأخرون ولو واحداً (قوله في مكان) أي كاليصح (قوله ثم ينقلوا عنه) أي الناقل للأول أو غيره وقوله في مكان آخر أي كالأجازة في هذه الحالة قد تعدد السكان الذي اختلف فيه قول المتقدمين على نقل للتأخرين (قوله) أو ينقل بعضهم عنه حكاه أي في مسألة وقوله عنه أي عمن ذكر من مالك أو ابن القاسم (قوله) وينقل عنه آخر خلافه أي في تلك المسئلة بعينها كأن ينقل ابن أبي زيد عن ابن القاسم وجوب إزالة النجاسة وينقل عنه القابسي السنية وعدم الوجوب (قوله وسبب ذلك) أي سبب اختلاف التأخرين في النقل عن الإمام في المسئلة الواحدة (قوله بأن يكون له قولان) أي في مسألة فينقل عنه ناقل قولاً وينقل عنه الناقل الثاني القول الآخر وسواء علم رجوعه عن أحدهما أم لا (قوله) وكأن ينقل بعضهم أي للتأخرين (قوله أنهم على قولين فيه) أي في ذلك الحكم للمعين (قوله وغيرها) أي وينقل غيرها (قوله أنهم على أقوال) أي في ذلك الحكم للمعين (قوله أو ترددهم في الحكم نفسه) أي وأما تردد جنس التأخرين الصادق بالواحد والتعدد في الحكم نفسه هذا وقد اعترض على المصنف بأنه قد حصر التردد هنا في محلين مع أنه قد يقع في كلامه التردد بمعنى خلاف منتشر كقوله وفي تمكين الدعوى على غائب بلا وكالة تردد أي خلاف منتشر أي أقوال كثيرة \* وأجيب بأنه لما كان استعماله التردد بهذا المعنى نادراً كان كالمعدم فلذا تركه أو أن أوفى كلام المصنف مانعة جمع تجوز الخلو لكن الجواب الثاني لا يلزم (١) قول الشارح لأحد أميين تأمل (قوله) فليس قوله لعدم عطف على تردد أي لأن العطف حينئذ يقتضي أنه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين وإن لم يحصل من التأخرين تردد بل جزموا كلهم بحكم وليس كذلك لفقد معنى التردد حينئذ لا تردد مع جزم التأخرين للفتدى بهم واعلم أن التردد في الحكم إن كان من واحد كان معناه التحير وإن كان من متعدد فمعناه الاختلاف مع الجزم (قوله) بل المظوف محذوف أي وهو قوله أوفى الحكم نفسه وهو عطف على قوله في النقل وحينئذ فالفرق بين الترددين ظاهر إذ الأول في النقل عن الإمام وأصحابه والثاني لتردهم في الحكم لعدم نص المتقدمين ولم يذكر المصنف علامة يميزها بين الترددين أي التردد في النقل والتردد في الحكم الآن الأول في كلامه أكثر الثاني أقل كقوله وفي حق غضب تردد وفي رابع تردد وفي اجزاء ما وقف بالبناء تردد وفي جواز بيع من أسلم بخيار تردد (قوله) وبلو الخ يعني أنه إذا قال الحكم كذا ولو كان كذا فإنه يشير باتيان بلو إلى أن في مذهب مالك قولاً آخر في للمسئلة مخالفاً لما ذكره وفي لفظ المصنف قلق لأن ظاهر قوله وبلواتها تفيد ما ذكر حيثما وقعت ولو صرح بجوابها بعدها ولولم تقترن بواو وليس كذلك بل إنما تفيد ما ذكر عند اقترانها بالواو والاكتفاء عن جوابها بما تقدم وأشار الشارح للجواب بأن في كلام المصنف حذف الصفة والحال والدليل على ذلك المحذوف استقراء كلامه ولو قال للمصنف وبلو ولا جواب بعدها إلى خلاف مذهبي كان أظهر (قوله) المقرنة بالواو أي التي للحال (٢) (قوله) ولم يذكر بعدها الجواب أي والحال أنه لم يذكر بعد لو جوابها (قوله) اكتفاء بما تقدمها أي عليها (قوله) إلى رد خلاف أي قوي أما إذا كان القابل ضعيفاً فلا يشير لرده بلو ولا يتعرض له أصلاً لتزيله منزلة العدم (قوله) أي خلاف منسوب الخ هذا جواب عما يقال إن معنى المصنف إلى خلاف منسوب لمذهب وهو نكرة صادق بمذهب مالك وغيره وليس كذلك إذ لا يشير بلو إلى خلاف واقع في

(١) قوله لكن الجواب الثاني لا يلزم الخ غير ظاهر لأن إشارته به لأحدهما لا ينافي إشارته به لغيرها إنما الذي ينافيه إشارته لها معافوه إشارة إلى أنها مانعة جمع ثم لا يخفى ضعف الجوابين بالنسبة للسؤال ولذا لم يلتفت لها الخطاب اهـ (٢) قوله أي التي للحال الذي في كلام ابن غازي أنها واو الكناية وهو



ومن غير الغالب قد يكون لجرد المبالغة ( والله أسأل ) أى لا غيره ( أن يَنْفَع بِه ) أى بهذا المختصر ( من كَتَبَهُ ) نفسه أو لغيره ولو بأجرة ( أو قرأه ) يحفظ أو مطالعة تفهما أو تعلما أو تعلمًا ( أو حصله ) بملك بشراء ( ٣٧ ) أو غيره أو باستعارة أو إجارة

( أو سعى في شيء منه ) أى من المختصر والشيء صادق ببعض كل واحد مما ذكر وبعض واحد ( ١ ) منها فقط وبغير ذلك كإعانة الكاتب بمداد أو ورق أو إعانة القارئ بنفقة والحصل شيء من الثمن أو الأجرة وقرآن الأحوال دالة على أن الله تعالى قد تقبل منه هذا السؤال ( والله يُصَمِّنَا ) أى يحفظنا ويمنعنا ( من الوقوع في الزلل ) كالزلق لفظا ومعنى يريد به لازمه وهو النقص لأن من زلقت رجله في طين أو زلق لسانه في منطق فقد نقص وهذه جملة طلبية معنى كقوله ( ويوفئنا ) لما يحببه ويرضاه ( في القول والعمل ) أى أقوالنا وأعمالنا بأن نحقق فينا قدرة الطاعة في كل حال ومنه تأليف هذا الكتاب فنسأل الله أن يعصمنا من وقوع الخلل فيه وبوفئنا فيه لما يرضيه ( ثم ) بعد أن أعلمتك بأنى أجبت سؤلكم وباصطلاحى في هذا المختصر

( ١ ) قول الشارح ببعض كل واحد وبعض واحد كلمة بعض في الحالين زائدة فالمناسب حذفها في عبارته قصور إذ لا تشمل السعى باثنين لا يقال هذه الصورة

غير مذهب مالك والجواب أن الكلام وإن كان عاما لكن المراد منه مذهب مالك فقط بدليل استقراء كلامه ( قوله ومن غير الغالب قد تكون النسخ ) هذه الحالة التي ارتكبها في لوارتكب عكسها ، إن فيستعملها في المبالغة غالبا ولارد على المخالف قليلا ( قوله والله أسأل ) أى وأسأل الله أى أطلب منه ( قوله أى لا غيره ) أخذ الحصر من تقديم المفعول وهذا يقتضى قراءة لفظ الجلالة بالنصب ويجوز قراءته بالرفع ( ١ ) على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر والرابط لها محذوف ( قوله من كتبه لنفسه ) أى ولولم يقرأ فيه ( قوله أو قرأه ) يحفظ النسخ بل ولو قرأه بمقابلة ( قوله أو غيره ) أى كبريات أو هبة ( قوله أو باستعارة ) عطف على بملك أو على قوله بشراء لأن الملك يشمل ملك الثبات وملك المنفعة ( قوله أو سعى في شيء ) أى في تحصيل شيء منه ( قوله أى من المختصر ) جعله الضمير راجعا للمختصر أولى من عوده لواحد مما ذكره أى أوسعى ( ٣ ) في تحصيل بعض واحد مما ذكر لان عوده ( ٤ ) على المختصر أعم ( ٥ ) كما ذكره الشارح ( قوله والشيء ) أى وتحصيل الشيء صادق ببعض كل واحد أى صادق بتحصيل بعض كل واحد بأن كتب البعض منه وملكه وقرأه ( قوله ويبيع بعض واحد منها فقط ) أى بأن كتب بعضه فقط أو قرأ بعضه أو ملك بعضه بشراء أو غيره والمراد بعض مستفيع به احترازًا عن كتابة كلمة أو كلمتين أو قراءة ذلك ( قوله والحاصل النسخ ) عطف على القارئ أى وإعانة الحاصل النسخ ( قوله وقرآن الأحوال دالة النسخ ) وذلك لأن الله نشر ذكره في الآفاق وجبل قلوب كثير من الناس على محبته والاشتغال به وهذا من علامات القبول ( قوله والله يعصمنا ) مأخوذ من العصمة وهى لغة الحفظ والمنع واصطلاحا ( ٦ ) ملكة تمنع الفجور أى كيفية تخلقها الله في العبد تمنعه من ارتكاب الفجور بطريق جرى العادة والمراد هنا للمعنى الأقوى كما أشار له الشارح ( قوله لفظا ومعنى ) يقال زل يزل كضرب يضرب بمعنى زلق ( قوله فقد نقص ) أى في ماله أو في بدنه أو في عرضه بمعنى أنه يحتقر بين الناس ( قوله وهذه جملة طلبية معنى ) أى فهى خبرية لفظا إنشائية معنى وهى معطوفة على الجملة الإنشائية الدعائية ولو تجردت هذه الجملة للخبرية لم يصح العطف باتفاق اللبانيين وعلى الخلاف عند النحويين ولونصب الله هنا بأسأل لم يصح لما يلزم عليه من العطف على معمولى عاملين مختلفين والعاطف واحد وهو الواو وسيبويه يمنع ذلك ( قوله أى أقوالنا وأعمالنا ) أشار بذلك إلى أن أَل في كلام المصنف عوض عن المضاف اليه وأشار بقوله بعد في كل حال إلى أن المراد من الأقوال والأفعال تعميم الأحوال ( قوله ومنه ) أى ومن كل حال أى من جملة افراده

الظاهر وإن توقف فيه الخطاب اه ( ١ ) قوله قراءته بالرفع النسخ يلزم عليه تهية أسأل للعمل في ضمير الله ثم قطعه عنه وهو قبيح نعم يقتصر في لفظه كقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحنفى برفع كل اه كتبه محمد عيش ( ٢ ) تأمله فهو غير مناسب إلا أن يريد من التحصيل ما يشمل كل ما ذكره المصنف وبعضه الصادق باثنين اه كتبه محمد عيش ( ٣ ) قوله أى أو سعى النسخ حل للمبالغة على عود ضميره لواحد مما ذكر اه ( ٤ ) قوله لأن عوده النسخ تعليل لقوله جعله الضمير راجعا للمختصر أولى اه ( ٥ ) قوله أعم لأنه يشمل السعى في بعضه بمجموع الثلاثة وبمجموع اثنين وبواحد فقط هذا هو الظاهر اه كتبه محمد عيش ( ٦ ) يصح إرادة الاصطلاح أيضا لكن بمجرد عن الفجور فيصير للمعنى يخاف فينا ملكة تمنعنا من ارتكاب الزلل أى النقص اه لكاتبه محمد عيش

تدخل في قوله وغير ذلك لا نناقول مراده بغير ذلك مدخول السكاف في قوله كإعانة النسخ إلا أن يقال انه مثال لا يخص وبالجمله ماينت به وجه الأعمية أولى من الشارح تأمل منصفًا وإدخال الإعانة بالمداد في السعى في شيء منه بعيد اه كتبه محمد عيش

(اعتذر) أى أظهر عذرى (لدى) (٢٨) أى أصحاب (الألباب) جمع لب بمعنى العقل أى العقول الكاملة لأنهم هم الذين

يقبلون العذر ولا يلومون  
للكمال إيمانهم (من) أجل  
(التقصير) أى الخلل  
(١) (الواقع) منى (فى)  
هذا الكتاب والعقل على  
الصحيح نور روحانى  
به تدرك النفس العلوم  
الضرورية والنظرية  
وابتداء وجوده فخلق  
الروح فى الجنين ثم لم يزل  
(٢) ينمو إلى أن يكمل عند  
البوغ خلقه الله فى القلب  
وجعل نوره متصلاً  
بالدماغ والجمهور على أن  
كلامه عند الأربعين  
(وَأَسْأَلُ) حذف القول  
إختصاراً أى أسألهم لأنهم  
هم الذين يستلون بلسان  
التضرع (فى ذى التضرع  
أو أنه جعل نفسه تضرعاً  
مبالغة أو المراد التضرع  
الحاشع على حد زيد عدل  
أو المراد بلسان تضرعى  
أى تذلى فيكون على هذا  
فى الكلام استعارة بالكناية  
(والخشوع) أى الخضوع  
والذل (وخطاب  
التذلل) أى التضرع  
(والخضوع) أى  
الخشوع فالألفاظ الأربعة  
بمعنى واحد واستدلال

(قوله اعتذر (١)) مأخوذ من الاعتذار وهو اظهار العذر (قوله بمعنى العقل) كذا فى القاموس وقوله  
أى العقول الكاملة أخذ الوصف بالكمال من جعل آل فى الألباب للكمال وقال بعض المفسرين اللب  
هو العقل الراجح فيكون الكمال مأخوذاً من معنى الألباب (قوله لأنهم الخ) وإنما خصهم بالاعتذار  
اليهم لأنهم الخ (قوله ولا يلومون) أى فلا يقولون خطأً تأولف أو خبط خبط عشواء (٢) ونحو ذلك  
بل إذا رأوا خطأ قالوا هذا سبق فلم أوهذا سهواً إذ لم يمكنهم تأويل العبارة وصرفها عن ظاهرها (قوله  
لكمال إيمانهم) أى الموجب لشفتهم ورحمتهم (قوله من أجل التقصير) هو عدم بذل الوسع فى تحصيل  
المقصود وأنت خير بآنه وصف قائم به لا بالكتاب وأجاب الشارح بأنه أراد بالتقصير ما ينشأ عنه  
من الخلل فقوله الشارح أعنى الخلل تفسير باللازم فالمصنف قد أطلق للزوم وأراد اللازم ثم إن المراد به  
ما نظن إنه خلل وإلا فلا يجوز للشخص ارتكاب الخطأ ثم يعتذره أو المراد بقوله الواقع فى هذا  
الكتاب أى المظنون وقوعه فيه لأنه واقع فيه بالفعل قطعاً (قوله روحانى) بضم الراء نسبة (٣) للروح  
بضمها لا للروح بفتحها الذى هو الرخمة وإنما نسب للروح لأنه آلة لا دراكها وعلم من قوله نور أنه  
جوهر لا عرض وعرفه بعضهم بقوله قوة للنفس معدة لا اكتساب الآراء والعلوم بناء على أنه عرض  
(قوله العلوم الضرورية) أى وهى التى لا يتوقف حصولها فى النفس على نظر واستدلال وان توقف على  
حدس (٤) أو تجربة والنظرية هى التى يتوقف حصولها فى النفس على نظر واستدلال (قوله ثم لم يزل  
ينمو) أى يتزايد (قوله خلقه الله فى القلب الخ) وقيل إن محله الرأس ويترتب على الخلاف أنه إذا ضربه  
فى رأسه فواضحه فذهب عقله هل تلزمه دية الموضحة (٥) فقط ولادية للعقل (٦) لاتخاذ المحل (٧) أو  
تلزمه دية الموضحة ودية للعقل لتعدد المحل (قوله أى أسألهم) أى ذوى الألباب فاسأل متعلق  
بمفعول معنى هو ضمير ذوى الألباب السابق ذكرهم حذفه إختصاراً (٨) أو إقتصاراً لقريئة تقدم  
ذكرهم ويجوز أن لا يتعلق الفعل بمفعول تنزيلاً له منزلة اللازم ليعم كل من يصلح له السؤال من  
الناظرين فى كتابه (قوله لأنهم هم الذين يستلون) أى لشفتهم ورحمتهم وكما إيمانهم (قوله بلسان  
التضرع الخ) فيه أن التضرع هو التذلل واللسان له وأجاب الشارح بأربعة أجوبة وبقي خامس  
وهو أن الإضافة لأدنى ملازمة أى بلسانى عند تضرعى وتذلى (قوله أى ذوى التضرع) أراد به نفسه  
وكذا يقال فى التضرع الخاشع (قوله أو المراد بلسان تضرعى) أى قال عوض عن الضاف اليه (قوله  
استعارة بالكناية) أى حيث شبه تضرعه بلسان ذى لسان تشبيهاً مضمرها فى النفس على طريق  
الكناية وإثبات اللسان تخييل (قوله والخشوع) عطفه على التضرع من عطف المراد فالمراد  
بهما شئ واحد وهو التذلل (قوله وخطاب التذلل) الاحتمالات الأربع التى فى قوله بلسان التضرع  
تجرى هنا (قوله فالألفاظ الأربعة) أى التضرع والخشوع والتذلل والخضوع (قوله وأسند)

(١) قول المصنف اعتذراى بأنه أمر عظيم وخطب جسيم لا يقدر على مثله إلا بامداد إلهى وتوفيق  
ربانى فينتفرون إلى ماله يوجد فيه من المفوات بما فتح الله به فيه من القروع القرية والسائل  
المهمات فإن الحسنات يذهبن السيئات اه افاده الخطاب كتبه محمد عليش (٢) قوله عشواء صفة  
لحذوف أى ناقة عشواء أى لا تبصر ليلاً (٣) أى بزيادة الألف والنون للبالغة فهى على غير القياس اه  
(٤) أى تخمين وتفكر اه (٥) قوله دية الموضحة هى نصف عشر الدية الكاملة (٦) قوله دية  
الموضحة فقط ولادية لا عقل صوابه دية العقل ولادية للموضحة اه (٧) قوله لاتخاذ المحل الأولى لأن  
المنفعة فى محل الجنابة وقوله لتعدد الأولى لأن المنفعة فى غير محل الجنابة اه (٨) الإختصار الحذف لدليل  
والإقتصار الحذف لغير دليل فقوله لقريئة راجع للإختصار وقوله ويجوز الخ هو عين الإقتصار اه

ثقتنا والخطاب هو الكلام الذي يقصد به اتهام المخاطب وقيل الصالح للأفهام ( أن يُنظر ) بالبناء للفعل أي اسألهم ان يتأمل هذا الكتاب ( بعين ) ذى ( الرضا ) أي القول والخبرة ( والصواب ) أي الانصاف لابعين ( ٣٩ ) السخط والاعتساف أو ان

إضافة عين لما بعده لادى ملازمة كقيل \* وعين الرضا عن كل عيب كقيلة ( ١ ) \* كان عين السخط تبدى المساويا ( كما كان ) ما شرطية مبتدأ وكان تامة فعل الشرط وفاعله يعود على ما و ( من نقص ) بيان لما أى فما وجد فيه من نقص لفظ محل بالمعنى المراد ( كملوه ) فعل ماض جواب الشرط أى كملوا ذلك النقص أى اللفظ الناقص أو النقص فليس المراد بالنقص النقص للصدرى أى الترك اذ لا معنى لتكميل الترك اذ لا يكمل إلا الوجود ناقصا ( و ) ما كان ( من خطيئ ) فى المعانى والاحكام وفى اعراب الالفاظ ( اصلحوه ) بفتح اللام فعل ماض أى اصحوا ذلك الخطأ بالتنبية عليه فى الشروح أو الحاشية أو التقرير بأن يقال قد وقع منه هذا سهوا أو قد سبقه القلم وصوابه كذا أو هو على حذف مضاف مثلا أو فيه تقديم وتأخير من غير تغيير وتبديل فى أصل الكتاب فانه لا يجوز ولا اذن فيه لاحد كما هو ظاهر والحذر من قلة الادب كان يقال هذا خط أو كذب أو كلام فاسد لا معنى له فان قلة الادب مع أئمة الدين لا تفيد الا الوبال على صاحبها دنيا واخرى وانظر هذا الامام الكبير كيف اعتذر وتذلل

أى أضاف ( قوله ثقتنا ) أى ارتكبا لثنتين وطريقتين فى التعبير مرادا منها معنى واحد لان المراد من الخطاب اللسان ( ١ ) ف قوله بعد والخطاب الخ بيان لمعناه الحقيقي لا للمعنى المراد منه ( قوله وقيل الصالح للأفهام ) أى فعلى الاول لا يقال للكلام خطاب الا اذا وجد من مخاطب به وكان أهلا لتفهيمه وأما على الثانى فيقال له خطاب وان لم يوجد من مخاطب به فكلام الله فى الازل لا يقال له خطاب على الاول ويقال له على الثانى ( قوله أن ينظر ) أى ان ينظر اليه من نظره منهم ( قوله بعين ذى الرضا ) أى فى الكلام مجازيا لحذف أو المراد بعين الراضى ( ٢ ) والصيب أو الكلام من باب اللبابة أى انه بالغ فى الناظر حتى جعله نفس الرضا أو فى الكلام استعارة بالكناية واثبات العين تخييل أو ان إضافة عين لما بعده لادى ملازمة كما قال الشارح أى ان ينظر اليه الناظر منهم بعينه فى حال رضاه ( قوله لا بعين السخط ) هو ضد الرضا وهو تصور ( ٣ ) الحق بصورة الباطل ( قوله والاعتساف ) هو الباطل فهو ضد الصواب ( قوله أو ان إضافة عين الخ ) أى وحينئذ فلا يحتاج لتقدير ذى ( قوله وعين الرضا ) أى وعين الناظر للشئ فى حال رضاه عنه ( قوله كأن عين السخط ) أى كما ان عين الناظر للشئ فى حال سخطه عليه تبدى المساويا أى القبايح فيه ( قوله من نقص ) أى نقص لفظ أى لفظ ناقص سواء كان ذلك اللفظ كلمة أو حرفا لا ما كان فيه من نقص أحكام ومسائل لم تذكر لان ذلك لا غاية له ولا يقدر أحد على تكميل ذلك النقص ( قوله كملوه ) أى أذنت لهم فى تكميله بما يتعمه لاجل أن يفهم المعنى المراد ( قوله فعل ماض ) أى فهم وفتح الميم ولا يصح أن يكون بكسر الميم ( ٤ ) على انه فعل أمر اذ لا أولى الالباب فى التكميل لان ما شرطية مبتدأ والامر لا يكون جوابا للشرط الا اذا قرن بالفاء ولا يجوز حذفها الا فى الشعر ( قوله جواب الشرط ) وهل خبر المبتدأ فعل الشرط أو جوابه أو هما أقوال ( قوله أى اللفظ الناقص ) أى الساقط وتكميله بالاثبات به وقوله أو المنقص أى وهو الباقي بعد الاسقاط وتكميله بالاثبات بالساقط \* والحاصل ان المراد بالنقص اما اللفظ المحذوف المسقط أو الباقي بعد الاسقاط لانفس الاسقاط والترك اذ لا يكمل \* واعلم ان النقص يطلق على الأمور الثلاثة المذكورة لكن اطلاقه على الأخير حقيقة وعلى الأمرين الأولين مجاز ( ٥ ) ( قوله والأحكام ) عطف تفسير باعتبار المراد وان كانت المعانى فى حد ذاتها أعم ( قوله وفى اعراب الالفاظ ) كما اذا رفع ما حقه النصب أو نصب ما حقه الرفع أو الجرح مثلا ( قوله أى اصلحو ذلك الخطأ ) أى أذنت لهم فى اصلاحه ( قوله بالتنبية عليه فى الشروح ) أى ان تصدى لوضع شرح عليه ( قوله أو الحاشية ) أى أو بالتنبية على ذلك بالكناية فى الحاشية أى الهامش ( قوله من غير تغيير الخ ) أى بأن يكسح الفاظه ويأتى يبدلها أو يزيد فيها أو ينقص ( قوله فانه لا يجوز ) أى لان فتح هذا الباب يؤدى لنسخ الكتاب بالكلية لانه ( ٦ ) ربما ظن الناسخ ان الصواب معه مع كون مافى نفس الامر بخلافه ( قوله كأن يقال الخ ) وأما لو قال ظاهر العبارة كذا وليس كذلك ويحجب عنه بكذا فلا بأس به أو يقال ظاهر العبارة

لكاتبه محمد عيسى ( ١ ) من الخطاب اللسان الاولى من اللسان الكلام اه ( ٢ ) قوله أو المراد بعين الراضى الخ من تأويل للصدر باسم الفاعل اه ( ٣ ) لعل للناسب جعل هذا تفسيراً للاعتساف ( ٤ ) قوله ولا يصح أن يكون بكسر الميم بل يصح لان ما غير متعينة للشرطية اذ تختمل أن تكون موصولة وعلى تقدير شرطيتها قد قالوا المختصرات تعطى حكم الشعر فيجوز فيها ما يجوز فيه اه ( ٥ ) علاقته تتعلق الاشتقاق أو الجزئية اه ( ٦ ) الناسب عطفه بالواو على لان فتح الخ

( ١ ) قوله كلية فصيحة من السلال واصله التبع والمراد لازمه وهو الغرض أى غايته عن كل عيب فهى بمعنى فاعلة اه

على علو مقامه وعظم شأنه أفيجازى مثله بقلة الأدب بمجرد هفوة لا يخلو منها أحد كما علل وجه اعتذاره وسؤاله التأمل بين الرضا بقوله  
 رضى الله عنه وعنايه (قلنا يخلص) (٣٠) أى ينجو (مُصنّف) أى مؤلف (من الهفوات) جمع هفوة ومراده بها الخطأ

(أو ينجو مؤلف من العثرات) جمع عثرة بالثالثة ومراده بها السقوط في تحريف الالفاظ ويحتمل العكس ويحتمل أن معناها واحد وهو الزلة وذلك لان الانسان محل النسيان والقلب يتقلب في كل آن فربما تعاقب القلب بحكم اوامر من الامور فيكتب الانسان خلاف مقصوده او انه ينسى شرطاً أو حكماً أو يسهو عنه فيظن ان الصواب ما كتبه والواقع خلافه او يريد أن يكتب لفظ وجوب فيسبقه القلم فيكتب لفظ سنة او يريد اختصار عبارة فيسقط منه ما يخل بالمعنى المراد وقد يكون الخطأ من غيره وينسب له كأن يخرج على الحاشية كلمة او كلاماً فيثبتها الناسخ في غير موضعها فيقال ان المصنف قد اخطأ مع ان الذى اخطأ غيره أو غير ذلك وبالجملة فجزى الله المؤلفين عن المسلمين احسن الجزاء وقلنا معناها النسي أى لأنه لا يخلو مؤلف فما كافة لقل عن طلب الفاعل وحينئذ فتكتب متصلة

فاسد ويحجب عنه بكذا فلا بأس به أيضاً فالضر ترك الجواب مع الاعتراض بكلام شنيع (قوله على علو مقامه) أى مع علو مقامه (قوله وعنايه) أى ورضى عنا بسببه (قوله قلنا يخلص الخ) الفاء للتعليل أى وانما اعتذرت لدوى الالباب مما يظن انه خلل واقع في هذا الكتاب أو من الخلل الذى يظن وقوعه فيه لانه قلنا يخلص الخ أى لانه لا يخلص الخ فقل للنبي وما كافة او مصدرية أى قل خلوص أى اتنى خلوص الخ أى انما اعتذرت إليهم لاني مصنف وكل مصنف لا ينجو الخ (قوله أى مؤلف) اشار بهذا الى ان تعبير المؤلف بمصنف اولاً وبمؤلف ثانياً تفنن في التعبير كما ان تعبيره اولاً يخلص وثانياً ينجو تفنن (قوله ومراده بها الخطأ) أى فى الحكم (قوله ومراده بها السقوط) أى الوقوع في تحريف الالفاظ أى ان مراده بالعترة الخطأ في اللفظ والتحريف فيه بان يسقط كلمة كالمبتدأ أو الخبر أو جملة فتقول الشارح في تحريف الالفاظ مراده بتعريفها اسقاط بعض الجملة أو اسقاط الجملة بتمامها أو اسقاط حرف من كلمة (قوله ويحتمل العكس) أى يحتمل ان يكون مراده بالهفوات تحريف الالفاظ ومراده بالعترات الخطأ في الاحكام (قوله وهو الزلة) أى النقص فكأنه قال لانه لا ينجو مؤلف من القص أعم من أن يكون قص كلمة او جملة او قص حكم بان يترك الحكم الصواب ويأتى بخلافه (قوله وذلك) أى ويان ذلك أى كون المؤلف لا يخلص من الهفوات ولا ينجو من العثرات (قوله أو يريد أن يكتب لفظ وجوب) أى مع استحضار القلب لذلك (قوله وقد يكون الخطأ من غيره) أى من غير المؤلف وينسب للمؤلف (قوله كأن يخرج) أى المؤلف أى كأن يكتب على الحاشية كلمة ساقطة من الاصل (قوله أو غير ذلك) عطف على قوله كأن يخرج الخ (قوله وحينئذ فتكتب متصلة) أى ويجوز ان تكون مصدرية فيجوز فيها الاتصال والانفصال وعلى ذلك فالفاعل المصدر المؤول منها ومن الفعل وحدها وهو يخلص أى قل خلاص المصنف

#### ﴿باب أحكام الطهارة﴾

(قوله وهو) أى الباب لغة وقوله فى سائر اى حائط (١) (قوله من المسائل) أراد بها (٢) القضايا المختصة الدالة على المعانى المختصة لما تقرر ان مدلول التراجم انما هو اللفظ لا المعنى (قوله المشتركة فى حكم) أى المشترك مدلولها فى امر كالمسائل المتعلقة بالطهارة او بالوضوء او نحو ذلك فليس المراد بالحكم حقيقة التى هو ثبوت أمر لا مروه ولو عبر بأمر بدل حكم كان اولى وكانه اراد بالحكم الكون متعلقاً بكذا فالمسائل المتعلقة بفرائض الوضوء وسننه وفضائله مثلاً اشتركت فى حكم وهو كونها متعلقة بالوضوء تأمل (قوله النظافة من الاوساخ) أى الخلوص منها وقوله الحسية أى المشاهدة بحاسة البصر كالطين والعدرة (قوله كالمعاصى الظاهرة) أى مثل الزنا والسرقة وقوله والباطنة أى كالكبر والعجب والرياء والسمعة فاذا قيل فلان طاهر من العيوب أى خالص منها كان ذلك حقيقة \* والخاص ان الطهارة على التحقيق كما اختاره ابن رشد وتبعه العلامة الرصاع والتأتى على الجلاب وشب وشيخنا فى حاشيته موضوعة لا قدر المشترك وهو الخلوص من الاوساخ أعم من كونها حسية او معنوية خلافاً لما قاله ح من انها موضوعة للنظافة من الاوساخ بقيد كونها حسية وان استعمالها فى النظافة من الاوساخ المعنوية مجاز ويدل للاول قوله تعالى ويطهركم تطهيراً والمجاز لا يؤكد الا شذوذاً كما صرح به العلامة السنوسى فى شرح الكبرى وغيره عند قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً

(١) أى شئ محيط اه (٢) اخرج عبارة الشارح عن ظاهرها لكونه خلاف المختار اه

قوله

﴿هذا باب يذكر فيه أحكام الطهارة وما يتعلق بها﴾

بقول الله أعلم ﴿باب﴾

وهو لغة فرجة فى سائر يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه واصطلاحاً اسم لطائفة من المسائل المشتركة فى حكم والطهارة لغة النظافة من الاوساخ الحسية والمعنوية كالمعاصى الظاهرة والباطنة واصطلاحاً قال ابن عرفة صفة حكيمية

(قوله لموصوفها) إن جعل متعلقا بما قبله (١) كانت اللام للتمدية وإن جعل متعلقا بما بعده (٢) كانت اللام لشبه الملك أو الاستحقاق لا للتعليل لأنه يقتضي أن الشيء أن يجاب إباحة الصلاة لأجل الموصوف لاله (٣) واللعني على جعلها لشبه الملك أو الاستحقاق أن الموصوف صار كالملك لإباحة الصلاة أو استحقاقها (٤) (قوله فالأوليان من حيث الخ) أي فالصفة التي توجب لموصوفها جواز الصلاة به أوفيه طهارة من أجل خبث والآخرية وهي الصفة التي توجب لموصوفها جواز الصلاة له طهارة من أجل حدث (قوله أي صفة تقديرية) أي يقدر ويفرض قيامها بموصوفها أي يقدر القدر قيامها بموصوفها ويفرض ذلك فهي صفة اعتبارية يعتبرها المتبر عند وجود سببها وهو ما يقتضي طهارة الشيء اتصاله بالحياة والجمادية أو التطهير أي إزالة النجاسة أو رفع مانع الصلاة وليست صفة حقيقة يمكن رؤيتها وذكر بعضهم أن معنى كونها حكيمة أن العقل يحكم ببلوتها وحقولها في نفسها عند وجود سببها فهي من صفات الأحوال عند من يقول بالحال أو من الصفات الاعتبارية عند من يقول بالحال كالظهور والشرف والحسنة فاتها صفات حكيمة أي اعتبارية يعتبرها العقل أو أنها (٥) أحوال أي لها ثبوت في نفسها وليست موجودة بممكن رؤيتها كصفات المعاني ولا سلبية بأن يكون مدلولها سلب شيء كالقدم مثلا وقال شب ولا يرد على التعريف أنه صادق على القراءة وستر العورة لأن هذه أفعال لأصناف لأن الراد بالصفة الحكيمة الصفة الاعتبارية التي تعتبر وليست وجودية وصح إناطة الحكم بها لضبط أسبابها الشرعية (قوله أي تستلزم) أشار بهذا لدفع ما يقال على التعريف أن الذي يوجب سبب والطهارة شرط \* وحاصل الجواب أنه ليس أراد بقوله توجب تسبب بل معناه تستلزم والمستلزم للشيء ماله دخل فيه أعم من كونه شرطا أو سببا \* فإن قلت (٦) أن الطهارة كما تستلزم جواز الصلاة تستلزم أيضا جواز الطواف ومس الصحف لموصوفها فالتعريف فيه قصور \* وأجيب بأنه يلزم من جواز الصلاة جواز غيرها بما ذكر إلا أنه يرد أن دلالة الالتزام لا يكتب في بها في التعريف (قوله جواز الصلاة) أشار بذلك إلى أن السين والتاء في استباحة زائدتان وأن إضافة جواز للإباحة للبيان قال في المبح وهذا لا يظهر في قوله في تعريف النجاسة منع استباحة فلعل الظاهر حمل الاستباحة هنا على الملازمة بالفعل أخذنا من قولهم فلان يستبيح الدماء ويستبيحون أعراض الناس أي يتلبسون بفعل ذلك وإنما عبر عن التلبس بفعل الشيء (٧) وإن كان غير مباح بالاستباحة لأن الشأن لا يفعل إلا المباح وجعل بعض الشراح السين والتاء في استباحة للطلب واللعني تستلزم للتصف بها جواز أن يطلب للكاف إباحة الصلاة به أن كان نوبا أو فيه أن كان مكانا وله أن كان شخصا وفيه أنه لا معنى لطلب الإباحة إلا أن يراد ملابتها في الجملة والتعرض لما تقتضيه اه ثم إن قول العرف توجب جواز استباحة الصلاة يعني عند توفر الشروط وانتفاء الواجبات كالوقت والكفر فاندفع ما يقال إن التعريف لا يشمل غسل البيت لأن الصفة أوجبت جواز الصلاة عليه فكان الواجب زيادة أو عليه ولا يشمل الصفة الحاصلة عند غسل التمية من الحيض ليطأها زوجها السلم فانها طهارة ولا يصدق عليها التعريف \* والحاصل أنه يصدق عليها أنها صفة توجب لموصوفها جواز الصلاة له لولا المانع (قوله به) للتبادر منه أن الباء للسببية وحيث قد يكون قاصرا على طهارة الماء والتراب

توجب لموصوفها جواز  
استباحة الصلاة به أوفيه  
أوله فالأوليان من حيث  
والآخرية من حدث  
الشيء أي صفة تقديرية  
توجب أي تستلزم  
للتصف بها جواز  
الصلاة به

(١) قوله بما قبله هو توجب اه (٢) ما بعده هو جواز اه (٣) قوله لاله أي لا لاوصف الذي هو الطهارة وكان الأولى لها (٤) الأولى أو المستحق لها اه (٥) أي الظهور وما عطف عليه اه (٦) قوله فان قلت الخ لا يرد حتى يجاب عنه ويعترض على الجواب فان التعريف تكفي فيه خاصة ولا يشترط اشتغاله على جميع الخواص اه لكاتبه محمد عليش (٧) للحال وإن زائدة مقوية اه

ولا يشمل طهارة ما يحمله المصلي سواء كان ماء مضافا أو غيره \* وأجيب بأن الباء للملابسة (١) أى توجب للتصريف بها جواز الصلاة للشخص بملابسته والمراد للملابسة الاتصالية بحيث ينتقل بانتقاله فدخل فيه طهارة ظاهر البدن من خبث وخرج عنه طهارة المكان فإذا زاد قوله أوفيه لادخالها وأما قوله أوله فلا دخال طهارة هيكل الشخص بتمامه من حدث (قوله إن كان محمولا للمصلي) أى إن كان الموصوف بها محمولا للمصلي سواء كان المحمول ثوبا أو ماء مضافا أو غيره فكان الأولى أن يقول إن كان ملابساً للمصلي ليشمل ما قلناه من طهارة الثوب والماء وطهارة ما يحمله المصلي من ماء مضاف أو غيره ويشمل أيضا طهارة ظاهر البدن من أجل خبث فظاهر البدن متصف بالطهارة وهو ملابس للمصلي وهو الهيكل بتمامه من جسم وروح (قوله إن كان مكانا له) أى إن كان الموصوف بها نفس المصلي \* بقى شيء آخر وهو أن التعريف لا يصدق على الطهارة المستحبة التي لا يصلى بها كالوضوء لزيارة الأولياء والدخول على السلاطين فاما أن يقال التعريف للطهارة المعتد بها وهى المعنى بها اعتناء كاملا شرعا أو يجعل تخصيص زيارة الأولياء مثلا بنية الوضوء مانعا فهى تبيح الصلاة لولا المانع (قوله ويقابلها) أى الطهارة بهذا المعنى أى وهو قوله صفة حكيمية الخ أى وأما الطهارة لاهذا المعنى بل بمعنى ازالة النجاسة أو رفع مانع الصلاة وهو الحدث بالماء أو مافى معناه كما فى قولهم الطهارة واجبة فلا تقابل النجاسة واستظهر أن الطهارة حقيقة فى كل من العيني (قوله صفة حكيمية) أى حكم العقل بثبوتها عند وجود سببها وقوله توجب لموصوفها أى تستلزم للتصريف بها وقوله منع استحباب الصلاة أى منع الشخص من التلبس بالصلاة بالفعل بملابسة ذلك الموصوف إن كان ذلك الموصوف بها محمولا للمصلي أوفيه إن كان ذلك الموصوف بها مكانا للمصلي ولم يقل أوله كما فى حد الطهارة لأنه لا يقال شرعا للحدث نجاسة ولا للحدث نجس ففى الحديث أنه <sup>عليه السلام</sup> أنكر على من لم يجبه (٢) حين دعاه وتعلم بأنه كان نجسا أى جنباً فقال له : سبحان الله إن المؤمن لا ينجس \* إن قلت أنه وإن كان لا يقال له نجس باعتبار الحدث لكن يقال له نجس باعتبار قيام النجاسة به \* قلت نجاسة البدن داخلية فى قوله به لأن معناه بملابسته والموصوف بالنجاسة وهو ظاهر البدن ملابس للمصلي وهو الهيكل بتمامه من جسم وروح \* فإن قلت يرد على تعريف النجاسة أنه غير مانع لشموله للدار (٣) الفصوبة والثوب الغصوب فإنه قد قام بكل منهما صفة حكيمية وهى المنصوية تمنع الصلاة به أوفيه ومع ذلك ليس واحد منهما متصفا بالنجاسة \* وأجيب بأن المراد بمنع الصلاة المنع الوضعى وهو عدم الصحة لا التكليفى وهو الحرمة والدار الفصوبة وإن قام بها وصف وهو المنصوية لكنه لا يقتضى عدم صحة الصلاة وإن اقتضى حرمتها \* وأما الجواب بأننا لانسلم أن كل واحد منهما قام به صفة اقتضت منع الصلاة به أو فيه وذلك لأن منع الصلاة وحرمتها فى الغصوب إنما هو لشغل ملك القير بغير اذنه وهذا غير قائم بالغصوب ففیه ان المنصوية تستلزم الشغل المذكور ووجود الملزوم يقتضى وجود اللازم (قوله منع استحباب الصلاة له) أى منعه من التلبس بالصلاة بالفعل (قوله على نفس المنع) أى النهى عن التلبس بالعبادة سواء كانت صلاة أو طوافا أو مس مصحف فالحدث بهذا المعنى من صفات الله تعالى (٤) وإن كان يتمتع بالاطلاق لأن صفاته توقيفية (قوله سواء تعلق بجميع الأعضاء) أى سواء تعلق بالشخص باعتبار جميع الأعضاء أو باعتبار بعضها هذا مراده لأن المنع إنما يتعلق بالشخص أى الهيكل بتمامه لا بالأعضاء كلا أو بعضها (قوله ويطلق فى مبحث الوضوء)

ان كان محمولا للمصلي  
وفيه ان كان مكانا له  
وله ان كان نفس المصلي  
ويقابلها بهذا المعنى  
أمران النجاسة وهى  
صفة حكيمية توجب  
لموصوفها منع استحباب  
الصلاة به أوفيه قاله ابن  
عرفة والحدث وهو صفة  
حكيمية توجب لموصوفها  
منع استحباب الصلاة له  
وقد يطلق على نفس المنع  
المذكور سواء تعلق بجميع  
الأعضاء كالنجاسة أو  
ببعضها كحدث الوضوء  
ويطابق فى مبحث الوضوء  
على الخارج المتبادر من  
المخرجين

(١) لأنه يصير قوله فيه مستدرك لأن المكان ملابس اللهم الآن تكون الملابس خاصة بالمجهول تأمل اه (٢) هو أبوهريرة اه وضوء (٣) قوله للدار أى لصقتها (٤) قد أطلقوا فلعلمهم بنوا على مقابل المختار من أنها غير توقيفية لكنه مقيد بما يدل على التعظيم وعدم الإيهام وفى الاكلیل ومعملا

الأولى في مبحث نواقض الوضوء في قولهم ينقض بالحدث ( قوله وفي مبحث قضاء الحاجة ) أى في قولهم آداب الحدث كذا ( قوله على خروج الخارج ) أى خروج البول والغائط فلم من كلامه أن الحدث يطلق على أربعة أمور والظاهر من كلامهم أنه حقيقة في الكل ( قوله يرفع الحدث ) أى يرفع ويرذل برفع الله له بسبب استعمال الماء المطلق على الوجه المعروف شرعا ( قوله الوصف الحكمى ) أى التقديرى ( قوله المقدر ) أى المفروض ( قوله أو النع الترتيب (١) على الأعضاء ) أى التماق بها وليس المراد القائم بالأعضاء لأن النع صفة للمولى عز وجل \* ولا يقال ان النع متعلق بالشخص لا بالأعضاء فلا يصح ما قال \* لانا نقول في الكلام حذف أى المتعلق بالشخص باعتبار الأعضاء كلها أو بعضها أو المراد القائم بمقارنه وهو الوصف بالأعضاء وذلك لأن الوصف التقدير قيامه بالأعضاء مقارن للنع المتعلق بالشخص فهما متلازمان ففى حصل أحدهما حصل الآخر ومتى ارتفع أحدهما ارتفع الآخر واقتصر الشارح على الوصف والمنع مع ان الحدث يطلق على أمور أربعة كما تقدم له للإشارة إلى أن الحدث الذى يرتفع بالمطلق الحدث بهذين المعنيين لا الحدث بالمعنيين الآخرين أعنى الخارج وخروجه لأنهما لا يرتفعان لأن رفع الواقع محال وحينئذ فلا تصح إرادتهما إلا أن يقدر مضاف أى يرتفع حكم الحدث أو وصف الحدث \* لا يقال الحدث بمعنى المنع لا تصح إرادته لأنه حكم الله عز وجل وحكمه قديم واجب الوجود فلا يتصور ارتفاعه \* لانا نقول الحكم الشرعى (٢) خطاب الله المتعلق بأفعال المكافئين فان قلنا ان تعلقه بأفعال المكافئين جزء من مفهومه كان حادثا لا قديما لأن المركب من القديم والحادث حادث وارتفاع الحادث ظاهر وان قلنا ان التعلق قيد خارج عن مفهومه كان قديما وحينئذ فارفعه باعتبار تعلقه لا باعتبار ذاته والتعلق أمرا اعتبارى يمكن الارتفاع والمراد بارتفاع تعلقه أنه إذا تطهر المحدث بالمطلق لا يتعلق به المنع من الصلاة وينقطع تعلق المنع به تأمل ( قوله أى عين النجاسة ) هو بالجبر تفسير للخبث ( قوله الصفة الحكمية ) أى القائمة بالمتنجس التى تمنع الشخص من الصلاة بعباسيتها ان كان ثوبا أو فيه ان كان مكانا وأما عين النجاسة فزال بكل قلاع ( قوله إن النجاسة تطلق على الجرم المخصوص ) أى كما تطلق على الصفة التى توجب لموصوفها منع الصلاة به أوفيه والذى يمنع المكلف من فعل ما كلف به من صلاة وطواف والنجاسة بمعنى الوصف المترتب عند إصابة العين للشيء الطاهر من ثوب أو بدن أو مكان والنجاسة بمعنى الوصف هو المعبر عنه بحكم الخبث في كلام المصنف هذا ونقل ح عن الذخيرة أن اطلاق النجس على المعفو عنه مجاز شرعى تفليها لحكم جنبه عليه كالدلم المسفوح مثلا اذ لا يمنع في المعفو عنه واختار المصنف أن اطلاق النجاسة على المعفو عنه حقيقة لأنه يمنع لولا العذر نظير الرخصة ( قوله القائم به الوصف (٣) ) أى المتلبس به والا فالوصف الحكمى لا يقوم بها ( قوله حديثة ) نسبة للحدث من حيث إنها ترفعه وقوله وخبثية نسبة للخبث من حيث إنها ترفع حكمه ( قوله مائية ) نسبة للماء من حيث إنها تحصل به وكذا يقال في قوله تراوية ( قوله بفعل ) أى تحصل بفعل كفى الوضوء والغسل ( قوله أصلى ) أى كما فى مسح الرأس ( قوله اختياري ) أى كما فى المسح على الخفين ( قوله واضطرارى ) أى كما فى المسح على الجيرة ( قوله مائية وغير مائية ) أى تحصل بالماء وبغيره ( قوله ونضح ) أى وهورش الماء على ما شك في إصابة النجاسة له ( قوله فى كيمخت فقط ) أى وعند الشاقية والحنفية فى جلد كل

وفى مبحث قضاء الحاجة على خروج الخارج فقول المصنف ( يرفع الحدث ) أى الوصف الحكمى التقدير قيامه بالأعضاء أو المنع الترتيب على الأعضاء كلها أو بعضها ( وحكم الخبث ) أى عين النجاسة والمراد بالحكم الصفة الحكمية وعلم من تفسير الخبث بعين النجاسة أن النجاسة تطلق أيضا على الجرم المخصوص القائم به الوصف الحكمى (١) الماء ( المطلق ) غسلا أو مسحا أو نضحا فقد علمت أن الطهارة قسبان حديثة وخبثية والأولى مائية وتراوية والمائية بفعل ومسح أصلى أو بدلى والبدلى اختياري أو اضطرارى والتراوية بمسح فقط والخبثية أيضا مائية وغير مائية والمائية بفعل ونضح وغير المائية بدائغ فى كيمخت فقط

يعبئى إطلاقهم على المنع المفسر بحكم الله وكلامه حدثا اه (١) الاسهل فى حل عبارة الشارح أن يقال المترتب تعلقه بالشخص على قيام الوصف بالأعضاء ولا حاجة لما أطال به الحشى اه (٢) \* مطلب منشأ الخلاف فى قدم الحكم الشرعى \* (٣) عبارة الشارح ظاهرة على ظاهرها فانظر ما وجه تأويل الشارح لها فى تقريره والحشى هنا ومنوجه منع قيام الوصف الحكمى بعين النجاسة اه كتبه محمد عيسى

ونار على الراجح فيهما إذا علمت ذلك فتوهم الراجع هو المطلق لا غيره فيه نظر بناء على الراجح وعلى التحقيق من أن التيمم يرفع الحدث  
وقفاً مقيداً بالقول بأنه لا يرفعه وإنما يبيح (٣٤) الصلاة لا وجه له إذ كيف تجتمع الإباحة مع النع أو الوصف المانع نعم الأمران مما

أى الحدث وحكم الحبث لا يرفعهما إلا المطلق وأما غيره فلا يرفعهما معاً لأن التراب إنما يرفع الحدث فقط والدابغ والتار إنما يرفعان حكم الحبث فقط وإنما أطننا الكلام هنا لما في ذلك من كثرة النزاع والتنبية على ما قد يغفل عنه (وهو) أى الماء المطلق (ما) أى شئ (صدق) عليه أى على ذلك الشئ (اسم ماء) خرج الجامدات والمائيات التى لا يصدق عليها اسم ماء كالسمن والعسل (بلا قيد) لازم خرج نحو ماء الورد وماء الزهر والعجين لا منفك كما البحر وماء البئر هذا إذا كان لم يجمع من ندى ولا ذاب بعد جموده كما البحر والمطر والعيون والآبار ولو آبار عمود وان كان التطهير به غير جائز لكونه ماء عذاب بل (وإن جمع) ولو فى يد المتوضئ والمغتسل (من ندى) واقع على أوراق الشجر والزرع واستظهر أنه لا يضر تغير ريحه بما جمع من فوقه لأنه كالنغير بقراره (أو ذاب) أى تيمم (بعد جموده) كالثلج وهو ما ينزل ما ناعاً

ميتة غير الحزير وبه قال سحنون من أئمتنا إلا أنه غير معتمد كما أن القول بأن الكيمخت لا يطهر بالدباغ وأنه نجس مغفوق عنه غير معتمد وهو مقابل الراجح فى كلام الشارح (قوله ونار) لو زاد وغيرهما أى غير الدابغ والتار لكان أولى ليدخل تحتها الخمر وتخللها فانه يطهر على الراجح ويدخل احجار الاستجار ونحوها وماداك به التعل بناء على انه يطهر كما ورد (١) وماسح به الصقيل بناء على القول بأن ذلك يطهر (قوله فتوهم الراجع) أى لا يحدث وحكم الحبث (قوله وعلى التحقيق) عطف على الراجح (قوله مقيد) أى بدوامه فى الصلاة (قوله والتنبية) عطف على ما فى ذلك (قوله صدق عليه) أى حمل عليه حملاً صحيحاً وقوله اسم ماء اضافته بياناً (قوله كالسمن والعسل) أى والخل والزيت (قوله بلا قيد لازم) أى من غير قيد ملازم لا ينفك عنه أصلاً وكلامه شامل لما إذا صدق عليه اسم ماء من غير قيد أصلاً أو مقيداً بقيد غير لازم بل منفكاً كما البحر والعين والبئر والمطر فان هذه يصدق عليها اسم الماء غير مقيد ومقيداً وخرج ما صدق عليه اسم الماء مقيداً بقيد لازم كما الورد والزهر والعجين فان هذه لا يصدق اسم الماء عليها الا مقيداً فلا تكون من افراد المطلق فلا يرتفع بها حدث ولا حكم حبث \* والحاصل أن المطلق الذى يرتفع به الحدث وحكم الحبث هو ما صح إطلاق اسم الماء عليه من غير قيد بأن يقال فيه هذا ماء كما البحر والبئر والعين والمطر فخرج ما لم يصدق عليه اسم الماء من الجامدات والمائيات وخرج أيضاً ما لا يصدق اسم الماء عليه الا بالقيد فليست هذه من المطلق (قوله لا منفك) أى لا يخرج ما صدق عليه اسم ماء مقيداً بقيد منفك عنه (قوله ولو آبار عمود) أى فإؤها طهور على الحق (قوله وإن كان التطهير به غير جائز) (٣) أى فلو وقع ونزل وتطهر بمائها وصلى فهل تصح الصلاة أولاً استظهر عج الصحة وفى الرضاع على الحدود عدمها واعتمده كما ذكره شيخنا وعدم الصحة تعبدى لانجاسة الماء لما علمت أنه طهور وكما يمنع التطهير بمائها يمنع الانتفاع به فى طبخ أو عجن للعلة التى ذكرها الشارح ويستثنى من آبار عمود البئر التى كانت ترداً ناقة صالح فانه يجوز الوضوء والانتفاع بمائها وكما يمنع التطهير بماء آبار عمود يمنع التيمم بأرضها أى يحرم وقيل بجوازه وصححه التثانئ وما قيل فى آبار عمود يقال فى غيرها من الآبار التى فى أرض نزل بها العذاب كآبار ديار لوط وعاد ونحوها (قوله لكونه ماء عذاب) أى ماء أرض نزل بها العذاب فربما يصيب المستعمل له شئ من أثر ذلك العذاب (قوله وان جمع) أى ذلك المطلق من ندى (٤) (قوله ولو فى يد المتوضئ) أى هذا إذا كان الجمع من الندى فى اناء بل ولو كان الجمع فى يد المتوضئ (قوله من ندى) هو الببل النازل من السماء آخر الليل على الشجر والزرع (قوله واستظهر أنه لا يضر تغير ريحه) أى الندى وقوله بما أى بشئ جمع الندى من فوقه أى أو من تحته ومفهوم ريحه أنه لو تغير لونه أو طعمه فانه يضر والفرق خفة تغير الريح كذا فى النفاوى على الرسالة وغيره والذى فى بن أنه لا خصوصية لتغير الريح بل لا يضر تغير شئ من أوصافه كما هو مقتضى الحاق هذا الفرع بمسئلة والأظهر فى بئر البادية بهما الجواز واختاره شيخنا وقال إنه كالنغير بالقرار (قوله أو ذاب بعد جموده) عطف على جمع وكذا ما بعده فهو داخل فى حيز المبالغة أى وان كان المطلق جامداً ثم ذاب بعد جموده وهذا شامل للملح الذائب فى موضعه أوفى غير

- (١) فى الحديث وهو إذا أصاب الذى نعل أحدكم بالتراب فانه له طهور اه من ضوء الشموع (٢) مبحث الماء المطلق (٣) مبحث استعمال ماء أرض العذاب وترباها والصلاة بها (٤) مبحث ماء الندى

ثم يحمد على الأرض والبرد وهو النازل من السماء جامداً كالثلج والجليد وهو ما ينزل متصلاً ببعضه ببعض كالحيوط موضعه (أو كان) المطلق (سؤر) بضم السين وصكون الهمزة وقد تسهل أى فضلة شرب (بهيبة) ولو غير مأكولة اللحم



أو جلالة (أو) كان سور (حائض أو جنب) ولو كافرين شاربي خمر شربا منه معا وأولى في انفراد أحدهما (أو) كان المطلق (فضلة طهارتهما) معا وأولى أحدهما اخترا أو نزلا فيه \* والطهارة (٣٥) يضم الطاء ما فضل بعد

التطهير فاضافة فضل لها للبيان (أو) كان المطلق (كثيراً) بأن زاد عن آتية غسل وكذا يسير على الراجح (خلط بنجس) وأولى بظاهر لم يُغيره (أحد أو صافه وإلا سلب الطهورية (أو) كان الماء متغيراً جزماً و (شك) بالبناء للمعول أي وقع التردد على السواء (في مُغيره) وبين معنى الشك بقوله (هل) هذا المغير (يُغير) كالطعام والدم أولاً

كقراره وأولى إذا لم يحزم بالتغير مع الشك المذكور ومفهوم شك أنه لو ظن أن مغيره يضر فانه يعمل على الظن ولو جزم بالتغير وأنه يفارق وشك في طهارته ونجاسته فالماء طاهر لا طهور (أو تغير) الماء ريحه (بمجاوره) بالماء وبالتالي أي بسبب مجاوره كجيفة أوورد على شبك قلة مثلاً من غير ملاصقة للماء ولا يمكن عادة تغير لونه أو طعمه بما ذكر لعدم الماسة لكن لو فرض التغير ماضراً أيضاً وهذا إذا كان تغير ريحه بمجاور غير ملاصق بل (وإن) كان تغير ريحه (بدنه لاصق) سطح

موضعه على ما انحط عليه كلام غيره وهو ظاهر لأنه حيث ماء وقوله ذاب أي بنفسه أو ذوبه مذوب بنار أو شمس وإذا وجد في داخل ما ذاب شيء مفارق فان غير أحد أو صافه الثلاثة عليه طهوريته وبعد ذلك حكمه كغيره وإن لم يتغير شيئاً من أوصافه فهو باق على طهوريته (قوله أو جلالة) أي أو كانت جلالة تأكل الجيف (١) والنجاسات (قوله ولو كافرين شاربي خمر) أي ولو ربت النجاسة على فهمها وقت الشرب حيث لم يتغير الماء وإلا سلب طهوريته وكان نجساً (قوله أو فضلة الخ) أي أو كان المطلق فضلة طهارة الحائض والجنب سواء تطهرا فيه معا أو أحدهما بالأولى (قوله وكذا يسير) أي بأن كان أقل (٢) من آتية الوضوء وقوله على الراجح أي خلافاً لما قاله ابن القاسم من إن قليل الماء ينجسه قليل النجاسة ولو لم يتغيره ومضى عليه في الرسالة وسأني للمصنف التصريح بمفهوم كثير وهو اليسير في قوله ويسير كآتية وضوء الخ لما فيه من الخلاف كما علمت (قوله وإلا سلب الطهورية) أي وصار حكمه كغيره في الطهارة والنجاسة (قوله وأولى إذا لم يحزم بالتغير مع الشك المذكور) بأن تردد في تغيره وعدمه وعلى تقدير تغيره هل هو متغير بما يضر كالطعام أو البول أو بما لا يضر كتراره فالماء في هذه الصورة والتي قبلها طهور لأن الأصل بقاءه على الطهورية ولا ينتقل الماء عن أصله حتى يتحقق أو يظن أن مغيره بما يضر بالتغير به ولا فرق بين قليل الماء وكثيره على الصواب كما في ح وغيره (قوله أنه لو ظن أن مغيره يضر) أي والفرض أن التغير يحزوم به (قوله فانه يعمل على الظن) سواء قوى الظن أولاً وسواء كان للماء كثيراً كالبركة أو قليلاً كالآبار لكن الثاني محل اتفاق والأول على ظاهر كلام ابن رشد وأما لو علم أن التغير بما يضر ضرراً اتفاقاً كان الماء قليلاً أو كثيراً ويؤخذ (٣) من قوله فانه يعمل على الظن أنه إذا جزم بالتغير وظن أن التغير لا يضر فانه يكون باقياً على الطهورية لأنه يعمل على الظن ولو كان غير قوي وأولى إذا اعتقد أنه لا يضر \* والحاصل (٤) أنه إذا تغير ماء البر ونحوها وتحقق أوظن أن الذي غيره مما سلب الطهورية والظاهرية لقربهما من المراحيض ورخاوة أرضها فانه يضر وإن تحقق أوظن أن مغيره مما لا سلب الطهورية فالماء طهور وأما الماء الكثير كالأخماج يظن أن تغيره مما يصب فيه من المراحيض فهو طهور على ما قاله الباجي أنه ظاهر الروايات وقال ابن رشد أنه مسلوب الطهورية والظاهرية (قوله ولو جزم بالتغير الخ) هذه صورة خامسة \* والحاصل أن صور المسئلة خمس قد علمتها من الشارح ومما قلناه لك (قوله أو تغير بمجاوره) (٥) أي ولو فرض بقاء التغير في الماء بعد زوال المجاور على الصواب كما في ح (قوله كجيفة) أي مجاورة للماء (قوله وإن كان تغير ريحه بدنه لاصق) أي برياحين مطروحة على سطح الماء فنشأ من ذلك تغير ريحه فلا يضر على ما قاله المصنف تبعاً لابن عطاء الله وابن بشير وابن رشد وابن الحاجب وهو ضعيف والمعتمد أنه يضر مثل تغير اللون والطعم كما قال ابن عرفة أنه ظاهر الروايات \* والحاصل التغير بالمجاور الغير الملاصق لا يضر مطلقاً أي سواء تغير الريح (٦) أو اللون أو الطعم أو الثلاثة كان التغير بيناً أولاً أو قليلاً أو كثيراً وأما التغير بالمجاور الملاصق فيضر اتفاقاً إن كان

(١) قوله تأكل الجيف الخ في قوة التفسير لما يريد الفقهاء من جلالة وأما أهل اللغة فيستعملونه في خصوص البقرة التي شأها ذلك اه (٢) قوله بأن كان أقل الخ لعل الصواب بأن كان قدراته غسل فاقل لأن الشارح صور الكثير بالزائد عليها وقابله باليسير ويقول المصنف فيما يأتي ويسير كآتية وضوء أو غسل اه كتبه محمد عيسى (٣) يؤخذ من كلام المصنف أيضاً فإنه إذا ألقى الشك فالوهم أولى بالإلغاء اه (٤) مبحث ماء البر ونحوها إذا تغير (٥) مبحث التغير بالمجاور الملاصق والممازج والقطران (٦) قوله أي سواء تغير الريح الخ فيه أن تغير اللون أو الطعم بالمجاور لا يمكن كمانع عليه ابن التلمساني وغيره وإن حصل تغير في أحدهما أو فيهما فهو دليل على الممازجة فيحكم سلب الطهورية

للماء بلا ممازجة وهذا ضعيف والراجح أن الملاصق لسطح الماء يضر وأما تغير اللون والطعم بالملاصق فانه يضر قطعاً كالممازج حتى على ما مضى عليه المصنف (أو) كان تغير ريحه لالونه أو طعمه (ب) سبب (رائحة كقطران وعاء مسافر)

المتغير لونا أو طعما كان التغير بينا أولا قل الماء أو أكثر وفي تغير اربع خلاف والمتمدد الضرر وأما التغير بالمزاج فيضر مطلقا باتفاق هذا يحصل كلام الشارح \* واعلم أن مامشي عليه المصنف من عدم الضرر تبعا للجماعة المذكورين قد ارتضاه ابن عرفة قد ارتضاه ابن مرزوق وشارحنا قدمشي على طريقة ابن مرزوق حيث جعل مامشي عليه المصنف ضعيفا (قوله أو غير مسافر) أشار بذلك إلى أنه لا مفهوم لقول المصنف مسافر لأنه خرج مخرج الغالب فتغير الماء برائحة القطران لا يضر مطلقا كان الوعاء مسافرا أو لحاضرا (قوله وكذا الوضع الخ) أي لأن العرب كانت تستعمل القطران كثيرا في الماء عند الاستقاء وغيره فتشومع فيه لأنه صار التغير به كالتغير به بالبحار (١) وليس غير القطران مثله (قوله على ما السند) أي في صورتين الأخيرتين (٢) خلافا لمن قال بالضرر فيهما وأما الصورة الأولى (٣) فلا ضرر فيها باتفاق (قوله وأما تغير الطعم واللون فإنه يضر) أي سواء كان الماء لمسافر أو لغيره دعت الضرورة لتلك الماء لكونه لم يجد غيره أم لا كما حرمه وغيره (قوله ولو تغير جميع الأوصاف) أي ولو كان التغير بينا كما في عب وشب وحاشية شيخنا خلافا لاستظهاره أن كحل السانية أي إن كان التغير بينا ضرر وإلا فلا فإن شك في كونه دباغا أم لا فالظاهر أنه يجري على ما مر من قوله أو شك في غيره هل يضر أم لا كذا قال شيخنا (قوله كغير القطران الخ) أي كما لا يضر التغير بغير القطران كالقارظ والزيت والشب والعصا إذا كان دباغا ولو تغير جميع أوصاف الماء (قوله ولو نزع والتي فيه ثانيا) مبالغة في عدم الضرر (قوله ما لم يطبخ فيه) أي في الماء الذي اتى فيه أو التولد فيه فإن طبخ فيه صلبه الطهورية وهذا القيد للطروشى وسلم له لأنه كالطعام حينئذ (قوله وكالسمك (٥) الحى) أي فتغير الماء به لا يسلبه الطهورية سواء تغير لونه أو طعمه أو ريحه أو الثلاثة وظاهره ولو رمى قصدا بمحل محصور (قوله لا إن مات) أي فيضر التغير به اتفاقا لأنه مفارق غالبا (قوله فيضر كما استظهر بعضهم) أي لأنه ليس من أجزاء الأرض ولا متولدا من الماء وقوله واستظهر بعضهم عدم الضرر أي لأنه لا ينفك عن الماء غالبا فيفسر الاحتراز منه \* وحاصل ما في المقام إن عجز اضطرب في التغير بغير السمك هل يضر لأنه ليس بمتولد من الماء ولا من أجزاء الأرض أولا يضر لأنه مما لا ينفك عن الماء غالبا فيفسر الاحتراز عنه اه فالقولان له واستظهر بعض تلامذته الأول واستظهر بعضهم الثانى واختار شيخنا آخر الأول ورجع عن اختياره للثانى (قوله بأرضه) أي وجرى الماء عليه فتغير (٦) ومثل الملح وماله إذا كان قرار الفخار المحروق أو النحاس إذا سخن الماء في واحد منهما وتغير فإنه لا يضر تغيره (قوله كأن ألقته الرياح) أي في الماء فتغير بذلك وهذا متفق فيه على عدم سلب الطهورية (قوله بل ولو طرح فيه قصدا من آدمي) أي فإنه لا يضر وظاهره ولو طبخ الملح (٧) في الماء وهو كذلك على المتمدد خلافا للمج حيث أجراه على الطحلب إذا

كما في ضوء الشموع خلافا للشيخ عقب والشارح اه (١) قوله كالتغير بالبحار المناسب بالقرار وإن لم يعط حكمه تأمل اه (٢) المدلولتين لقول شارح لو وضع القطران في الماء فرسب أو وضع الماء في الماء وفيه جرم القطران الخ (٣) معنى قول المصنف أو برائحة قطران الخ اه (٤) فإن زاد الدبغ إلى الحاجة الحق بحكم غيره وألقوا بالدباغ الدهنات التي في أواني أهل البداية التي يخلب عليها ذلك وأصل الاغتفار المشقة وعسر التحرز اه من ضوء الشموع (٥) مبحث تغير الماء بالسمك وخرجه (٦) مبحث حكم الماء إذا سخن في قدر فتغير (٧) وأما طبخ الكبريت ونحوه فجعله عقب كتبيل الملح لا يضر وفيه نظر فإن الملح يصير ماء فالواجب النظر في نحو الكبريت فإن كان الطبخ يحدث له حالة أخرى ضرر كطبخ الطحلب اه من ضوء الشموع

أو غير مسافر وضع الماء فيه بعد زوال القطران منه وبقيت الرائحة وكذا لو وضع القطران في الماء فرسب أو وضع الماء في الماء فيه جرم القطران فتغير ريحه به من غير مجازعة على ما السند وأما تغير الطعم أو اللون فإنه يضر وهذا كله إذا لم يكن القطران دباغا للوعاء ولا فلا يضر ولو تغير جميع الأوصاف كغير القطران إذا كان دباغا كما لزوق (أو) تغير المطلق لونه أو طعمه أو ريحه أو الجميع (بمقتضى قوله) كالطحلب بضم الطاء وضم اللام وتحتها خضرة تعلو الماء لطول مكته ولو نزع والتي فيه ثانيا أو في غيره مالم يطبخ فيه وكالسمك الحى لا إن مات أو تغير بروثه فيضر كما استظهره بعضهم واستظهر بعضهم عدم الضرر لأنه مما لا ينفك عنه غالبا (أو) تغير (بقرانه) كملح (وتراب وكبريت ومغرة وشب بارضه (أو) تغير (بمطروح) فيه من غير قصد كأن ألقته الرياح بل (ولو) طرح فيه (قصدا) من آدمي

طبخ في الماء والفرق ان طبخ الطحلب في الماء ينشأ عنه حالة للماء لم تكن فيه من قبل بخلاف الملح اذا طبخ في الماء فانه انما يكون ماء مسخنا قاله شيخنا (قوله خلافا للمازري) اي القائل ان كل ما طرح قصدا من اجزاء الأرض في الماء فانه يضر التغير به وهذا القول هو الذي اشار المصنف ارده بلو (قوله او غيرها) (١) أي من كل ما كان من اجزاء الأرض كغرة وكبريت وشب وجير ولو محروقا وجبس ولو صارت عقاقير في ابدى الناس كما في ح وغيره وان كان لا يجوز التيمم عليها حينئذ لانه طهارة ضعيفة واقتصر المصنف على التراب والملح تنبيها باقرب الأشياء للماء وهو التراب وأبعدها منه وهو الملح على حكم ما بينهما فيعلم بالقياس عليهما (قوله السلب بالمح الطروح قصدا) اي وأما المطروح قصدا من غيره فلا يضر التغير به (قوله وفي الاتفاق الخ) حاصله ان التأخرين اختلفوا في الملح المطروح قصدا فقال ابن أبي زيد لا ينقل حكم الماء كالتراب وهذا هو المذهب وقال القابسي انه كالطعام فينقله واختاره ابن يونس وهو المشار له بقول المصنف والارجح السلب بالمح وقال الباجي المعدني كالتراب والمصنوع كالطعام فهذه ثلاث طرق للتأخرين ثم اختلف من بعدهم هل ترجع هذه الطرق الى قول واحد فيكون من جعله كالتراب أراد المعدني ومن جملة كالطعام أراد المصنوع وحينئذ فقد اتفقت الطرق على ان المصنوع يضر وهذا هو الشق الاول من التردد الذي صرح به المصنف وهو قوله وفي الاتفاق على السلب به ان صنع تردد وأما ان كان غير مصنوع ففيه الخلاف المشار له بقوله ولو قصدا وترجع هذه الطرق الى ثلاثة أقوال متباينة فمن قال لا يضر فمراده ولو مصنوعا ومن قال يضر فمراده ولو معدنيا فالمصنوع فيه خلاف كغيره وهذا هو الشق الثاني من التردد وهو المحذوف لأن الاصل عدم الاتفاق وهو صادق بالاقوال الثلاثة فالمصنف اشار بالتردد لتردد الذين اتوا به واختلفوا في الفهم ان قلت ان المصنف قال وبالتردد لتردد التأخرين في النقل او لعدم نص المتقدمين وهذا ليس منهما \* قلت هذا من الاول لان المراد بالمتقدمين من تقدم ولو قدما نسبيا وان كان من التأخرين (٢) لا المتقدمين باصطلاح اهل المذهب وهم من كان قبل ابن أبي زيد والمراد بالنقل عن المتقدمين ما نسب إليهم ولو بحسب الفهم والحمل لكلامهم (قوله وهو عدم الاتفاق على السلب به) أي المصنوع (قوله بل الخلاف) اي المشار له بقول المصنف ولو قصد اجار فيه كالمعدني (قوله عدم السلب مطلقا) اي سواء كان معدنيا أو مصنوعا (٣) (قوله لا يرفع الحدث بما يتغير الخ) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف لا يتغير الخ عطف على قوله بالمطلق وفيه اشارة (٤) الى جواز عطف النكرة على المعرفة (قوله أو ظنا) اي قويا بخلاف المشكوك في تغييره والمظنون تغييره ظنا غير قوى والمتوهم تغييره والحاصل ان التغير بالمفارق اما لون الماء او طعمه او ريحه وفي كل ما ان يتحقق التغير أو يظن ظنا قويا او غير قوى او يشك فيه او يكون متوهما فان كان المتغير اللون والطعم ضر اتفاقا ان كان التغير محققا او مظنونا ظنا قويا لان كان مشكوكا او متوهما او مظنونا ظنا غير قوى وان كان المتغير الريح فكذلك على المعتمد وقال ابن الماجشون تغيير الريح لا يضر مطلقا ونسب ابن عرفة لسجنون التفرقة بين كون تغير الريح كثيرا فيضر خفيفا فلا يضر وكلا القولين ضعيف وما ذكرناه من التفرقة بين الظن القوي وغيره هو ما لعقب ولكن الحق

(١) مطلب لا يضر التغير باجزاء الأرض ولو صارت عقاقير (٢) باصطلاح اهل المذهب اه (٣) اي من غير النبات بل من اجزاء الأرض كما هو موضوع كلام الشارح هذا ما به الفتوى اه (٤) قوله وفيه اشارة الخ فيه نظر لان المصنف لا يشير لثبوت هذا ولان المعطوف جار ومجرور على مثله لانكرة على معرفة وان كان المجرور في المعطوف نكرة وفي المعطوف عليه معرفة اه

خلافا للمازري ( من تراب أو ملح) او غيرها صفة لمطروح معدنيا كان الملح او مصنوعا على المعتمد ( والأرجح ) عند ابن يونس (السلب) للطهورية بالمح (المطروح قصدا خاصة وهو ضعيف) وفي الاتفاق على السلب به (أي بالمح) (إن صنع) من اجزاء الأرض كتراب ملح سخن بنار واستخرج منه ملح لا ان لم يصنع بأن كان معدنيا فلا يتفق فيه على السلب بل فيه الخلاف السابق وعدم الاتفاق عليه بل فيه الخلاف (تردد) للتأخرين والارجح الشق الثاني من التردد وهو عدم الاتفاق على السلب به بل الخلاف جار فيه كالمعدني والارجح من الخلاف عدم السلب مطلقا كما تقدم (لا) يرفع الحدث وحكم الخبث (ب) جاء (متغير) تحقيقا أو ظنا ولم يكن بينا (لونا) أو ظنا أو ريحا بما (أي شيء) (بما ربه غاليا)

أنه لا فرق بين كون ظن التغير قويا او غير قوى في انه يضر كافي حاشية شيخنا ولذا اطلق الشارح في الظن ولم يقيده بالقوى (قوله اي كثيرا) اي في اكثر الازمنة احترز بذلك من التغير بما لا يفارقه اصلا وبما يفارقه قليلا فلا يضر التغير به فالاول كالنفس بالمر والثاني كالنفس بالسلك الحى (١) وكالتغير بالسمن بالنسبة لأهل البادية التي لا تنفك أوانيهم عنه غالبا فيغتفر ذلك لهم دون غيرهم كافي عن ابن رشد (قوله مثال لها) أي للتغير المفارق الطاهر والنجس (قوله لانه قد يكون) أي الدهن طاهرا الخ وما ذكره من ان قوله كدهن خالط وبخار مصطكى مثالا للتغير المفارق غالبا هو الاول من جعلهما مشبهين به لانهما من جملة أفراد والتشبيه يقتضى مقابلة (٢) للشبه للمشبه به وان أمكن الجواب عنه بأنه من تشبيه الخاص بالعام ويكنى في التشبيه المقابلة بين الشبه والشبه به بالخصوص والعموم نعم يعترض على التشبيه من جهة أنه يفيد (٣) ان الدهن المخالط يضر مطلقا غير الماء أم لا وليس كذلك اذ لا يضر الا إذا غير أحد أوصاف الماء الثلاثة كان التغير بينا أم لا وكذا يقال في بخار المصطكى (قوله مصطكى) بفتح الميم وضمها لكن مع الفتح يجوز المد والقصر أما مع الضم فاقصر متعين ولو قال المصنف وبخار مصطكى بالكاف كان أولى ليدخل غيرها كالعود ونحوه اذ لا خصوصية لبخور المصطكى بل بخار غيرها كذلك الا ان يقال ان كاف كدهن الداخلة على بخار داخلة على المضاف اليه وهو مصطكى تقديره كما هو عادة المصنف (قوله لانه قد يكون نجسا أيضا) أي لان دخان المصطكى قد يكون نجسا كما يكون طاهرا فاذا كانت المصطكى طاهرة كان دخانها طاهرا وان كانت متنجسة كان دخانها نجسا (قوله بناء على ما يأتي الخ) أي وجعل بخار المصطكى مثالا للتغير المفارق طاهرا أو نجسا بناء الخ (قوله لا على الراجح) أي من أن النار تظهر وان دخان النجس طاهر وعليه فتقوله وبخار مصطكى مثال لما اذا كان التغير المفارق طاهرا وقوله وسواء بخربه الماء اي وذلك كما لو كان الماء في النصف الاسفل من الاناء ووضعت المبخرة في النصف الاعلى الخالي من الماء وغطى الاناء بشئ حتى امتزج دخان البخور بالماء فيضر (قوله الا ان لم يبق (٤)) أي الدخان كما لو غر الاناء وهو خال من الماء ثم بعد تبخيره وضع فيه الماء بعد ان زال الدخان ولم يبق منه شيء في الاناء غاية الامر أنه تعلقت برائحة البخور فتغير ريح الماء برائحة البخور المتعلقة بالاناء (قوله وحكمه (٥) كغيره) جملة مستأنفة جوابا عما يقال اذا كان التغير بالمفارق يسلب الطهورية فهل يجوز تناوله في العادات اولا يجوز تناوله فيها وهذا شروع في بيان حكم قسمين من أقسام الماء الأربعة وهي مطلق وغير مطلق والمطلق إما مكروه الاستعمال وسبأى وإما غير مكروه وقد مر (٦) وغير المطلق اما طاهر أو نجس وكلام المصنف هنا في هذين القسمين أعنى الطاهر والنجس (٧) (قوله وان تغير بنجس فلا) أي فلا يجوز استعماله فيها وفيه ان النجس ممنوع التناول وما تغير به وهو المتنجس يجوز الاستفاد به كإتاني في غير مسجد وأدى من سقى زرع وما شية مثلا وحيث قد فليس حكمهما واحداً (قوله أي طاهر) الاول اي

اي كثيرا وقوله (من ظاهر) كلبن وزعفران (أو نجس) كبول ودم يان للملأ (كدهن خالط) اي مزج مثال لها لانه قد يكون طاهرا أو قد يكون نجسا وقوله (أو بخار) اي دخان (مصطكى) مثال لها ايضا لانه قد يكون نجسا أيضا بناء على ما يأتي للمصنف من ان دخان النجس نجس لا على الراجح وسواء بخربه الماء او لا اناء ووضع فيه الماء مع بقاء الدخان لان لم يبق فلا يضر بغيره لانه من باب التغير بالمجاور (وحكمه) أي حكم التغير بعد سلب الطهورية من جواز الاستعمال وعدمه (كغيره) فان تغير بطاهر جاز استعماله في العادات دون العبادات وان تغير بنجس فلا (ويضر) الماء (بغيره) أي تغير بين أي ظاهر لاحدا ووصافه

(١) مطلب ينتظر لأهل البادية تغير الماء بالسمن (٢) قوله يقتضى مقابلة الخ يوم أنها ماعدومة مع تحقيقها في غاية الظهور فالصواب حذف هذا الكلام وابداله بوضع جعلها للتشبيه من تشبيه الجزئى بالمكى اه (٣) غير ظاهر فان وجه الشبه ان التغير بكل يضر اه على أنه مناقض لقوله من أفراد وأخص منه اه (٤) قول الشارح لا ان لم يبق الخ أصله لبقى وتبعه العدوى والشارح والمحق وبحت فيه الامير بأن الاناء قد اكتسب الرائحة وهو ملاصق وسبق ترجيح الضرر به انتهى (٥) مطلب حكم الماء كغيره (٦) قوله واما غير مكروه وقد مر فيه الذى مر يعم المكروه والمباح اه (٧) المناسب ما فى الاكليل ونصه وحكمه طهارة ونجاسة كغيره اه وعليه فلا إشكال اه

كثير متعاش كما هو الواقع في عبارة ابن رشد وأما لو كان التغير قليلا فإنه لا يضر \* والحاصل أنه تكلم أولا على ما يضر فيه التغير، طلقا سواء كان بينا أم لا ثم أخذ يتكلم على ما يضر فيه التغير بين دون غيره ولم يفرق بين البين وغيره إلا في هذه المسئلة وهي تغير البئر بما يخرج الماء به منها من جبل أو دلو وفي بن أعلم أن التغير إما بملازم غالبا فيختفر أو بمفارق غالبا ودعت إليه الضرورة كجبل الاستقاء ففيه ثلاثة أقوال ذكرها ابن عرفة قيل إنه طهور وهو لابن زرقون وقيل ليس بطهور وهو لابن الحاج والثالث لابن رشد التفصيل بين التغير الفاحش وغيره وهو الراجع ولذا اقتصر عليه المصنف لكن لو عبر بآلة الاستقاء كما عبر ابن عرفة ليشمل الجبل والكوب (١) والسانية وغيرها كان أولى اه (قوله بجبل سانية) (٢) لا مفهوم لسانية بل البئر غير السانية لهذا الحكم إذا كان ينقل منه الماء بجبل ونحوه \* والحاصل أنه لا مفهوم لجبل كما أشار له الشارح ولا لسانية كما قلنا بل متى تغير البئر كانت سانية أولا بما يخرج به الماء منها كجبل الاستقاء والدلو والكوب فإن كان التغير فاحشا ضرورا كان غير متعاش لم يضر ويعتبر التعاش وعدمه بالمعرف نعم لا بد أن يكون ما يخرج به الماء الذي حصل التغير بسببه معدا لتلك البئر بعينها وأما لو كان جبلا مثلا معدا لغيرها ثم إنه صار ينزل فيها فإنه يضر التغير به سواء كان بينا أم لا خلافا لظاهر إطلاق المصنف (قوله فإن كان من أجزائها) أي كنهجار وحديد ونحاس (قوله كتغير غدير) (٣) أي كما يضر تغير غدير (قوله فالتشبيه في مطلق التغير) أي في الضرر بمطلق التغير لا بقيد كونه بينا وما ذكره من أن تغير الغدير بروت للماشية مضر مطلقا أي سواء كان التغير بينا أم لا هو للعروف من الروايتين عند اللخمي والرواية الأخرى تفيد الضرر بكون التغير بينا وقد حمل بعض الشراح كلام المصنف عليها وجعل التشبيه تاما (قوله يغادرها) أي يتركها السيل وعلى هذا فغير بمعنى مغدور اسم مفعول أي متروك وفي بعض العبارات لأنها تغدر بأهلها عند شدة احتياجهم إليها وعليه فغير بمعنى غادر اسم فاعل (قوله بروت ماشية) (٤) لا مفهوم له بل مثلها الخيل والبغال والحمير وإنما خص الماشية بالذكر ردا على ما في المجموعة من القول بظهورية الغدير التغير بروت للماشية مطلقا وأن تركه مع وجود غيره إنما هو استحسان انظر أولان للماشية هي التي شأنها أن ترد الغدران وأنه نص على التوهم (قوله عند ورودها له) أي للغدير أي عليه (قوله أو تغير ماء بئر) فيه إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف مضافين (قوله والأظهر في بئر البادية بهما) أي بورك الشجر والتين الجواز ومن باب أولى تغير الماء بعروق شجرة في أصله فلا يضر ذلك سواء كانت مثمرة أم لا كما في ح (قوله لعسر الاحتراز) علة لعدم الضرر فهو علة لعله الجواز (قوله وهو العتمد) أي فكان الأولى للاقتصار عليه أو التصدير به (قوله فلا مفهوم للبئر) أي بل مثلها الغدير والعيون وقوله ولا للبادية أي بل مثلها بئر الحاضرة (قوله وإنما المدار على عسر الاحتراز الخ) أي وعلى هذا فالأمر الذي في الحاضرة في الميض والحيضان إذا لم يمكن تعطينته من الورق والتين فلا يضر تغيره بما ذكر وأما لو أمكن تعطينته بما ذكر ولم يقط فإنه يضر تغيره بما ذكر (قوله وفي جعل المخالط الخ) يعني أن الماء المطلق إذا خالطه أجني طاهر أو نجس موافق له في أوصافه الثلاثة كما الرياحين المنقطع الرائحة لطول إقامتها وحبول نسفته الرياح حتى صار كالمطابق في أوصافه الثلاثة ولم يتغير ذلك المطلق بما خالطه لأجل للواقعة المذكورة ولو قدر ذلك المخالط مخالفا للمطلق في أوصافه تغير المطلق في جميع أوصافه أو بعضها فهل يقدر ذلك المخالط مخالفا

(١) الكوب كوز لا عروة له والجمع أكواب اه صحاح والكوب عند أهل الأندلس إناء يجعل من الحشب انتهى من شرح الخطاب (٢) مبحث تغير الماء بآلة الاستقاء (٣) مبحث تغير الغدير بروت الماشية وماء البئر أو الغدير بورك الشجر والتين (٤) كأن الماشية في عرف الفقهاء خاصة بالنمل والابل والبقر

(بجبل سانية) أي ساقية  
أودلو ونحوه من كل وعاء  
يخرج به الماء إذا كان من  
غير أجزاء الأرض  
كخوص أو حلفاء فإن كان  
من أجزائها فلا يضر التغير  
به ولو بينا (ك) تغير  
(غدير) ولو غير بين  
فالتشبيه في مطلق التغير  
لا بقيد كونه بينا وهو  
واحد القدران قطع الماء  
يغادرها السيل (بروت  
ماشية) وبها عند  
ورودها له (أو) تغير ماء  
(بئر) ولو غير بين أيضا  
(بورق شجر أو تين)  
ألقته الرياح فيها وسواء  
كانت بئر بادية أولا  
(والأظهر) عند ابن رشد  
من قول مالك (في) تغير ماء  
(بئر البادية) بهما  
الجواز (أي جواز رفع  
الحدث وحكم الحبث به لعدم  
الضرر لعسر الاحتراز  
وهو العتمد ومثل البئر  
القدران فلا مفهوم للبئر بل  
ولا للبادية وإنما المدار على  
عسر الاحتراز وغلبة  
السقوط كادل عليه كلام ابن  
رشد وغيره (وفي جعل)  
أي تقدير المقارن غالبا  
(المخالط) للمطابق اليسير  
قدر آنية القبل

ويحكم بعدم الطهورية وينظر في كونه طاهرا أو نجسا إلى ذلك المخالط لأن الأوصاف الموجودة إما هي للطلق ومخالطه مع لا للمطلق فقط حتى يحكم بالطهورية أولا ولا يقدر مخالفا وحينئذ فيحكم بطهورية الماء المخلوط لأنه باق على أوصاف خلقته في ذلك تردد لابن عطاء الله \* واعلم أن محل التردد إذا كان الطهور قدر آنية الوضوء والغسل وكان المخالط الموافق لو كان باقيا على صفته الأصلية لتحقيق التغير به أو ظن وسواء كان المخالط (١) أقل من المطلق أو أكثر منه أو مساويا له فالتردد في صورته والظاهر فيها عدم الضرر على ما قاله الشارح وأما لو تحقق عدم التغير أو ظن أو شك فيه فلا ضرر فيه جزمًا كان المخالط قدر المطلق أو أقل منه أو أكثر فلهذا تسع صور لا ضرر فيها اتفاقا ولو كان المطلق المخلوط بالموافق أكثر من آنية الغسل فلا ضرر في الخمس عشرة صورة المقدمة فهذه ثلاثون صورة أما لو كان المطلق أقل من آنية الوضوء فالصور الستة محل التردد يحكم فيها هنا بالضرر جزمًا والصور التسعة التي حكم فيها بغيره بعدم الضرر يحكم فيها هنا أيضًا بالطهورية جزمًا فهذه خمس وأربعون صورة في المصنف منها ست صور وهي الأولى هذا حاصل ما قاله عبيد الله في أن الحق أن محل التردد ليس مقيدا باليسير بل هو جار مطلقا إذ ليس في كلامهم ما يؤخذ منه ذلك أصلا وأيضا فتقدم المسئلة بكون المخالط لو قدر مخالفا لغیر المطلق تحقيقا أو ظنا يوجب استواء القليل والكثير وإرتضى شيخنا في حاشية عقب ملأه بن فقول الشارح المخالط للمطلق اليسير قدر آنية الغسل تبع فيه عبيد الله والأولى إسقاطه كما علمت (قوله الموافق له) أي بالعرض كالبول الذي تسفه الريح وماء الرياحين المنقطعة الرائحة بطول إقامتها وأما لو كان المخالط موافقا للمطلق بالاصالة كماء الزرجون ثبت إذا عصر نزل منه ماء مثل الطهور في جميع الأوصاف فإنه لا يضر خلطه جزما فهو بمثابة خلط طهور بطهور كذا في عقب وغيره والذي في بن أن ح ذكر عن سند جريان التردد في المخالط للموافق بالاصالة كماء الزرجون قال وهو الظاهر لأنه ماء مضاف وإن كان موافقا للمطلق في أصله وحينئذ فلا وجه لتقييد الموافق بكون موافقه بالعرض بل لا فرق بين كونها بالعرض أو بالاصالة (قوله كبول زالت رائحته) أي بنفس الريح وقوله أو نزل أي البول من المخرج بصفة للطلق قال جمل ابن رشد من صور المسئلة البول إذا زالت رائحته حتى صار كالماء قال ابن فرحون وهذا مشكل وذكر عن الشيخ أبي علي ناصر الدين أن المخالط إذا كان نجسا فالأمر نجس مطلقا اه قال بن قلا عن بعض الشيوخ وهذا هو الظاهر (قوله كالمخالط) لا يخفى أنه حيث أريد من الجمل التقدير كانت الكاف في قوله كالمخالط زائدة أي وفي تقدير المخالط الموافق مخالفا (قوله وهو الراجح) الأولى وهو الظاهر لأن الترجيح إنما يكون في الأنوال وهذه مجرد احتمالات (٢) لابن عطاء الله ثم إن اختيار الشارح للشق الثاني تبع فيه ابن عبد السلام واستظهر شيخنا في حاشيته على عقب تبعا للسند الشق الأول ولذا اقتصر المصنف عليه (٣) (قوله نظر) أي لابن عطاء الله وقوله أي تردد للراد به التحير لما مر من أن التردد إذا كان من واحد كما هنا كان بمعنى التحير (قوله ما لم يغلب المخالط) أي على المطلق بأن كان المطلق أكثر أو تساويا (قوله وإلا فلا) أي وإلا بأن كان المخالط غالبا على المطلق بأن كان المخالط أكثر فلا يكون الثاني هو الراجح (قوله فقول من أطلق) أي قول من قال الراجح الثاني وأطلق كعب (قوله بماء جعل في القم) (٤) أي ولم يتغير شيء من أوصافه وذلك كان يأخذ الماء بجمعه ثم يغسل به يديه ورجليه مثلا قبل أن يحصل فيه تغير (قوله لغلبة الريق في القم) أي على الماء (٥) ليسارته (قوله وهو قول أشهب) في بن ليس عدم جواز والغيم وإلا لم يرد على المصنف شيء اه (١) قوله كان المخالط الخ لا يتصور كون المخالط قدر المطلق أو أكثر منه مع الجزم بعدم التحير أو ظنه أو شك فيه على أن هذا الكلام مبني على ما لا يصلح له فالصواب إسقاطه اه (٢) الجمع لما فوق الواحد (٣) قوله ولذا اقتصر المصنف عليه المناسب ولأن المصنف صرح به وطوى مقابله اه (٤) مبحث التطهير بماء جعل في القم (٥) قوله أي على الماء لعل الصواب أي

(الموافق) له في أوصافه نجسا كان كبول زالت رائحته أو نزل بصفة المطلق أو طاهرا كماء الرياحين المنقطعة الرائحة (كالمخالط) فيسلبه الطهورية ثم حكمه كثيره وعدم جملة كالمخالط فهو باق على طهوريته نظرا إلى أنه باق على أوصاف خلقته وهو الراجح (نظر) أي تردد محله إذا تحقق أو ظن أنه لو بقيت الأوصاف المخالفة لتغير وأما إذا كان يشك في التغير على تقدير وجودها وأولى لو ظن عدم التغير فهو طهور اتفاقا وينبغي أن محل كون الراجح الثاني ما لم يغلب المخالط وإلا فلا إذ الحكم للغالب فقول من أطلق ليس بالبين (وفي) جواز (التطهير) من حدث أو خبث بماء مجمل في القسم نظر لعدم تحقق التغير وهو قول ابن القاسم وعدم جوازه لغلبة الريق في القم وهو قول أشهب (قولان) وهل خلافهما حقيق

لا تفاقهما على عدم انفكاك الماء عن مخالطة الريق (١) إلا ان الحيز اعتبر صدق المطلق عليه والمانع اعتبر المخالطة في الواقع أو في حال وهو المعتمد لان مدارس سلب الطهورية على ظن التغير أو تحققه وحينئذ فإذا تغير الماء بظهور (٤١) الرغوة فيه أو بفلظ قوامه من غلبة

اللعاب فلا يصح التطهير به قطعاً وأما إذا لم يتحقق ذلك فان ظن التغير لكثرة الريق أو لطول مكث أو لمضضة فكذلك وعليه يعمل قول أشهب وان لم يحصل ظن بأن تحقق عدم التغير أو شك فلا يضر ولا ينبغي الخلاف في ذلك وعليه يعمل قول ابن القاسم فالخلف لفظي ولما كان بعض أفراد المطلق يكره التطهير بها نية عليها بقوله (وَكِرَهُ مَاءَهُ) أي استعمال ماء يسير وجد غيره في طهارة حدث أو أوضيه أو اغتسلات مندوبة لا خبث فلا يكره على الأرجح (مستعمل) ذلك الماء قبل (في) رفع (حدث) ولو من صبي وكذا في إزالة خبث فيما يظهر والمستعمل ما تقيطر من الأعضاء

(١) قول الشارح لا تفاقهما على عدم انفكاك الماء عن مخالطة الريق إلخ أصله للبساطي ورده الخطاب بأنه مخالف لسكلام الشيوخ ونص التوضيح والقولان راجعان إلى خلاف في حال هل يمكن أن يفك الماء عما

التطهير به قولاً لا شهب إنما هو رواية له عن مالك (قوله لا تفاقهما على عدم انفكاك الماء عن مخالطة الريق) أي واختلافهما بعد ذلك في الحكم حيث قال ابن القاسم يجوز التطهير به وقال أشهب يمنع ذلك (قوله اعتبر صدق إلخ) أي واختلاطه بالريق لا يخرج به عن كونه طهوراً (قوله والمانع اعتبر المخالطة في الواقع) \* أورد عليه بأن (١) الماء اذا خالطه شيء لا يسلبه الطهورية الا اذا غيره وأشهب قد أطلق في عدم التطهير به وأجيب بأن هذا في الماء الكثير وما يوضع في الفم قليل جداً فشأنه التغير بأدنى شيء والحاصل (٢) ان ابن القاسم يقول اختلاط ذلك الماء للوضوء في الفم بالريق لا يخرج به عن كونه طهوراً لصدق حد المطلق عليه وأشهب يقول ان اختلاطه بالريق يخرج به عن صدق حد المطلق عليه لانه قليل جداً فشأنه ان يتغير بما خالطه من الريق ثم ان هذا الخلاف مقيد بقيد الأول ان يخرج الماء من الفم غير متغير بالريق تغيراً ظاهراً والثاني ان لا يطول مكثه في الفم زمناً يتحقق انه حصل من الريق مقدار لو كان من غير الريق لغيره فاذا اتنى الأول بأن غلبت لعاية الفم على الماء لا تنفي الخلاف وجزم بعدم التطهير وكذا لو اتنى الثاني بأن طال المكث وحصلت به مضضة \* لا يقال على جعل الخلاف حقيقياً يعترض على المصنف بأن هذه المسئلة من أفراد قوله سابقاً وفي جعل المخالط الموافق كالمخالف لانا نقول للمسئلة السابقة جزم فيها بالمخالطة دون هذه فتأمل (قوله أوفي حال) (٣) أي او منظور فيه الحال وصفة فابن القاسم حكم بالجواز نظر الحالة لو نظر لها أشهب لقوله وأشهب حكم بعدم الجواز نظر الحالة لو نظر لها ابن القاسم لقوله (قوله وهو المعتمد) أي لقول المحققين به كح وطني (قوله وان لم يحصل ظن) أي بالتغير وقوله بأن تحقق عدم التغير أي او ظن عدم التغير أو شك فيه (قوله أي استعمال) (٤) إلخ (٤) إنما قدره لان الكراهة حكم شرعي والاحكام إنما تتعلق بالافعال لا بالدوات وحاصل ما ذكره ان الماء اذا استعمل في رفع حدث او في إزالة حكم خبث فانه يكره استعماله بعد ذلك في طهارة حدث او أوضيه او اغتسلات مندوبة لا في إزالة حكم خبث والكراهة مقيدة بأمرين ان يكون ذلك الماء للمستعمل قليلاً كآنية الوضوء والغسل وان يوجد غيره والا فلا كراهة كما انه لا كراهة إذا صب على الماء اليسير المستعمل ماء مطلق غير مستعمل فان صب عليه مستعمل مثله حتى كثر لم تنتف الكراهة على ما استظهره ح وابن الامام التلمساني لان ما ثبت للاجزاء يثبت للكل واستظهر ابن عبد السلام فيها وعليه فلو فرق حتى صار كل جزء يسير فهل تعود الكراهة اولا وهو الظاهر لانها زالت ولا موجب لمودها كذا قيل وقد يقال بل له موجب وهو القلة والحكم بدور مع علمته وجوداً وعدمًا \* واعلم انه يقال نظير ما قيل هنا في الماء القليل الذي خولط بنجس ولم يغيره وعللت الكراهة في مسألة المصنف بملل لا تخلو عن ضعف والراجع في التعليل مراعاة الخلاف فان اصبح يقول بعدم الطهورية كالشافعي وما ذكره المصنف من الكراهة هو تأويل الأكثر لقول الامام ولا خير فيه وتأوله ابن رشد على المنع وعلى الكراهة فقال ح وان استعمله مع وجود غيره فهل يعيد في الوقت اولا إعادة عليه أم أرفى ذلك نصاً والظاهر انه لا إعادة عليه قال والكراهة لا تستلزم لغلبة وجوده فيه ومما وجته للماء اه (١) الباء زائدة او الاولى التصوير او على تضمين معنى اعترض اه (٢) قوله والحاصل أي حاصل كلام الشارح وقد علمت ما فيه اه

٦ - دسوفى - أول

يضيفه أم لا والجواز رواه موسى بن معاوية عن ابن القاسم والمنع رواه أشهب عن مالك في العتبية واتفقا على انه لو تحقق التغير لأثر انتهى وكأنه يعني والله أعلم لو تحقق التغير انه حصل من الريق قدر لو كان من غير الريق لتغير الماء لان الريق لا يغير الماء إلا ان يكثر جداً حتى تظهر لعائته في الماء فالظاهر انه إنما أراد ما ذكرناه أفاده الخطاب انتهى



الاعادة بخلاف العكس ( قوله أو اتصل بها ) أى واستمر على اتصاله (١) ( قوله أو انفصل عنها ) أى كراهة فى قصرية أدخل يده أو رجليه فيها وذلكها فيها فان ذلكها خارجها فلا كراهة لان الاستعمال عند أصحابنا بذلك لا بمجرد ادخال العضو وهذا غير قوله ما تقاطر اذ معناه انه جمع ما تقاطر من الماء النازل من أعضائه فى اناء وأما اذا اغترفت من الاناء وغسلت الاعضاء خارجة فهذا الماء الذى فى الاناء واغترفت منه غير مستعمل ( قوله وكان يسيرا ) راجع لقوله أو انفصل عنها وأما المتصل بها فلا يكون الا يسيرا ( قوله كآنية وضوء ) أى وكذا آنية غسل فيها قليلة حتى بالنسبة للتوضوء ( تنبيه ) ما تقاطر من العضو الذى تم به الطهارة أو اتصل به مستعمل بلا نزاع وأما ما تقاطر من العضو غير الآخر أو اتصل به فان استعمال بعد تمام الطهارة فهو استعمال لاء مستعمل فى حدث أيضا وان استعمال قبل تمام الطهارة فان قلنا ان الحدث يرتفع عن كل عضو بافراده فكذلك والا فلا يكره كذا ذكر شيخنا فى الحاشية ( قوله وفى غيره تردد ) حاصله ان الماء اذا استعمال أولا فى غير رفع الحدث وازالة حكم الحبث بان استعماله فما يتوقف على مطلق ويقصد معه الصلاة كغسل الاحرام والجمعة والعيد وتحديد وضوء وغسلة ثانية وثالثة هل يجوز ان يستعمل ثانيا فى رفع حدث وحكم حبث أو اوضية أو اغتسالات مندوبة أو يكره تردد للتأخيرين قال كراهة لابن بشير وصاحب الارشاد وعدمها لسند وابن شاس وابن الحاجب كذا فى بن وهذا التردد مستولم يعتمد (٢) واحدمن القولين ( قوله وماء غسلة ثانية وثالثة ) جعلهما من محل التردد هو ما ارتضاء عيج والذى استظهره ح فى ماء الغسلة الثانية والثالثة عدم الكراهة وقال بعضهم الظاهر كراهته لانه من تمام رفع الحدث فينسحب عليه قوله أو لزيارة صالح أو سلطان أى أو لتبذد ( قوله فلا يكره استعماله فى متوقف على طهور قطعا ) أى مثل رفع حدث أو حكم حبث والأوضية والاعتسالات المندوبة وقوله فلا يكره الخ أى فهذه خارجة من محل الخلاف كما ان ماء غسل الدمية من الحيض لاجل ان يطأها زوجها المسلم خارجة من الخلاف لكراهة استعمال ذلك الماء بعد ذلك فى رفع حدث أو اوضية أو اغتسالات مندوبة فهى من جملة افراد قول المصنف وكره ماء مستعمل فى حدث والحاصل ان صور استعمال الماء المستعمل خمس وعشرون صورة لان استعماله أولا إما فى حدث أو فى حكم حبث وإما فى طهارة مسنونة أو مستحبة وإما فى غسل اناء ونحوه وكل واحدة من هذا اذا استعمال ثانيا فلا بد ان يستعمل فى احدها فالمستعمل فى حدث أو فى حكم حبث يكره استعماله فى رفع الحدث لا فى ازالة الحبث وصوره اربع وكذا يكره استعماله فى الطهارة المسنونة والمستحبة وصوره اربع أيضا ولا يكره استعماله فى غسل كالاناء وهاتان صورتان والمستعمل فى الطهارة المسنونة والمستحبة يكره استعماله فى رفع الحدث وحكم الحبث (٣) وكذا فى الطهارة المسنونة والمستحبة على احد الترددين فى المسائل الثمانية لا فى غير

أو اتصل بها أو انفصل عنها وكان يسيرا كآنية وضوء غسل عضوه فيه واحترز بالماء عن التراب فلا يكره التيمم عليه مرة أخرى لعدم تعلقه بالأعضاء ( وفى ) كراهة استعمال ماء مستعمل فى ( غيره ) أى غير حدث وكذا حكم حبث مما يتوقف على مطلق ويقصد معه الصلاة كغسل احرام وجمعة وعيد وتحديد وضوء وماء غسلة ثانية وثالثة وعدم كراهته ( تركد ) وأما الغسلة الرابعة وما غسل به اناء أو ثوب نظيفان أو وضوء لم يقصد به صلاة كوضوء جب أو لزيارة صالح أو سلطان فلا يكره استعماله فى متوقف على طهور قطعا

(١) قوله أى واستمر على اتصاله تبع فيه شيخه العدوى فى حاشية الخرشى والظاهر منه ان الماء حال جريانه على العضو وقبل اتصاله مستعمل ولا قائل بذلك فقد قال فى الدخيرة الماء المتنازع فيه هو المجموع من الاعضاء لاما فضل بالاناء بعد الطهارة ولا المستعمل فى بعض العضو اذا جرى للبعض الآخر وقال فى فروقه لا خلاف ان الماء مادام فى العضو طهور وصرح بذلك غير واحد انتهى فصواب قول الشارح أو انفصل وانفصل ويكون مع ما قبله صورة واحدة وهى ماء يسير فى اناء أدخل فيه عضوه وذلكه فيه وهو نقي فتحصل ان للمستعمل صورتين فقط المتقاطر واليسير والمسول فيه اه كتبه محمد عليش (٢) قد استظهر صاحب الحج ان ما استعمال فى وضوء غير واجب لا يكره استعماله وسوى القولين فى الغسل وفرق بخفة الوضوء اه (٣) هذا لا يوافق ما مشى عليه أولا من عدم الكراهة وسيد كراهتها طريقان اه



ذلك والمستعمل في غسل كالإناء لا يكره استعماله في شيء هذا وما ذكره الشارح من أن الماء المستعمل في رفع الحدث أو إزالة حكم الخبث لا يكره استعماله بعد ذلك في رفع الخبث هو ما نقله زروق عن ابن رشد واختار شيخنا ما استظهره ح من الكراهة وذلك لأن علة كراهة استعمال الماء المستعمل الخلاف في طهوريته واقتصر على ذلك القول عقب والمج (قوله ويسير الخ) حاصله أن الماء اليسير وهو ما كان قدر آنية الوضوء أو الفسل فإدونها إذا حلت فيه نجاسة قليلة كالقطرة ولم تغيره فإنه يكره استعماله في رفع حدث أو في حكم خبث ومتوقف على طهور كالطهارة السنونة والمستحبة وأما استعماله في العادات فلا كراهة فيه فالكراهة خاصة بما يتوقف على طهور كما في عقب وتبعه شارحنا وبحث فيه شيخنا بأن مقتضى مراعاة الخلاف في نجاسته عموم الكراهة في العادات والعادات إلا أن يقال أنه يشدد في العبادات ما لا يشدد في غيرها (قوله كآنية وضوء وغسل) الآنية جمع إناء والأولى أن يقول كإناء وضوء وغسل لأن غير ملتفتين للجمع بل للمفرد وإنما جمع المصنف بينهما لأنه لو اقتصر على آنية الوضوء لثوم أن آنية الفسل من الكثير ولو اقتصر على آنية الفسل لثوم أن آنية الوضوء نجسة (١) (قوله فأولى دونهما) ما ذكره من أن مادون آنية الوضوء لا ينجس إذا لم يتغير مثل آنية الوضوء أو الفسل هو ما قاله ح وابن خلفة وخالف في ذلك تمت وطفي ناقلا عن أبي الفضل راشد نجاسته لكن أبو الفضل كلامه تخرج من فهمه لأنص صريح فانظره اه مج (قوله كقطرة ففوق) الظاهر أن المراد بها قطرة المطر المتوسطة بين الصغر والكبر وهو ما كان قدر الحصة وما ذكره الشارح من تحديد النجس بالقطرة فما فوقها هو ما يفيد كلامه خلافا لما ذكره الناصر من تحديده بما فوق القطرة وأما ما يفيد كراهة استعمال قليل حلت فيه وذكر طفي نقلا عن البيان والمقدمات وابن عرفة أن القطرة تؤثر في آنية الوضوء فيصير من المختلف فيه بالكراهة والنجاسة ولا تؤثر في آنية الفسل وإنما يؤثر فيه ما فوقها (قوله إذا وجد غيره الخ) هذا شرط في كراهة استعمال الماء المذكور \* والحاصل (٢) أن الكراهة مقيدة بقيود سبعة أن يكون الماء الذي حلت فيه النجاسة يسيرا وأن تكون النجاسة التي حلت فيه قطرة فما فوقها وأن لا يتغيره وان يوجد غيره وأن لا يكون له مادة كثر وأن لا يكون جاريا وان يراد استعماله فيما يتوقف على طهور كرفع حدث وحكم خبث وأوضيعة واغتسالات مندوبة فان انتفى قيد منها فلا كراهة (قوله انه لا كراهة بظاهر ان لم يغيره) هذا هو المعتمد خلافا لقول القابسي بالكراهة تخرجيا لظاهر على النجس (قوله فقول الرسالة الخ) هذا مفرع على كلام المتن أي فإذا علمت أن الماء اليسير إذا حلت فيه نجاسة ولم تغيره يكره استعماله فقط تعلم أن قول الرسالة الخ (قوله ضعيف) أي وان كان هو قول ابن القاسم ومذهب المدونة (قوله يعيد في الوقت فقط) أي كما هو نص المدونة والرسالة وإنما أمر بالاعادة في الوقت فقط على مذهب ابن القاسم مع أنه يقول بنجاسة الماء مراعاة للخلاف كما أفاده ح وفي المج حل ابن رشد قول ابن القاسم بنجاسته على الاحتياط لأنها نجاسة حقيقية وبني على ذلك أنه يعيد عنده في الوقت فقط (قوله أو ولع فيه كلب) (٣) عطف على خوط المقدر فيه قبل قوله بنجس ليصير قيد اليسارة معتبرا فيه كما أشار لذلك الشارح وليس عطفًا على يسير لأنه يلزم عليه أن السكب إذا ولع في كثير يكره استعماله لأن المعطوف بغير المعطوف عليه لأنه قسمه وليس كذلك \* واعلم أن اليسير الذي ولع السكب فيه إنما يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث وما يتوقف على مطلق ولا يكره استعماله في العادات فهو مثل الماء اليسير الذي حلت به نجاسة ولم تغيره كما مر \* تنبيه \* كراهه الماء المولوغ

(١) قوله لثوم ان آنية الوضوء نجسة لوصح هذا للزم أن يثوم من اقتصاره عليها أن مادونها نجس اه

(٢) (مطلب) قيود كراهة

اليسير الذي حلت به نجاسة ولم تغيره

(٣) (مبحث) استعمال

الماء الذي ولع فيه كلب

(و) كره ماء (يسير)

أي استعماله في حدث وحكم

خبث ومتوقف على طهور

لا في عادات واليسير

(كآنية وضوء

وغسل) فأولى دونهما

خوط (بنجس)

كقطرة ففوق لادونها

(لم يغيره) إذا وجد غيره

ولم تكن له مادة كثر ولم

يكن جاريا ولا فلا كراهة

ومفهوم لم يغيره أنه إذا غير

سلبه الطاهرية ومفهوم

بنجس أنه لا كراهة

بظاهر ان لم يغيره ولا سلبه

الطاهرية ولا كراهة في

الكثير وهو ما زاد على آنية

غسل فقول الرسالة وقيل

الماء ينجسه قليل النجاسة

وان لم تغيره ضعيف فلو

استعمل وصلى به فلا اعادة

على المشهور الذي مشى عليه

المصنف وعلى الضعيف

يعيد في الوقت فقط (أو)

يسير (ولع فيه كلب)

أي أدخل فيه لسانه

وحركه ولو تحققت سلامة

فيه من النجاسة

(١) (مبحث) الاغتسال بالراكد (٤٤) (٢) (مبحث) استعمال الماء إذا كان سؤرا لشارب الخمر وسؤرا مالا يتوقى نجسا

لان لم يحركه ولا ان سقط منه لعاب فيه وولغ بلغ بفتح اللام فيها وحكى كبرها في الأول (و) كره ماء (راكد) أي غير جار والكلال على حذف مضاف أي استعمال راكد وقوله (يغتسل فيه) تفسير للمضاف المقدر فكأنه قال وكره اغتسال براكد ولو كثيرا انه لم يستبحر ولم تكن له مادة أوله مادة وهو قليل كبر قليلة الماء ولم يضطر اليه وان لم يغتسل فيه أحد قبله والكره تعبدية وليس قوله يغتسل فيه صفة لراكد وان كان هو المتبادر منه لأنه حينئذ لا يقتضي كراهة الاغتسال فيه ابتداء بل حتى يتقدم فيه اغتسال وليس كذلك (و) كره (سؤرا) أي بقية شرب (شارب خمر) مسلم أو كافر أي من شأنه ذلك لامن وقع منه مرة أو مرتين وشك في فمه لان تحققت طهارته فلا كراهة ولا ان تحققت نجاسته والا كان من أفراد قوله وان ريث الخ (و) كره (ما أدخل يده فيه) لأنه كراهة نجاسة ولم تقهره ومثل اليد غيرها كرجل ما لم يتحقق طهارة العضو كره (و) كره سؤرا (ما) أي

فيه مقيدة بما إذا وجد غيره والا فلا كراهة في حاشية شيخنا (قوله) لان لم يحركه (أي لان أدخل لسانه فيه ولم يحركه فلا يكره استعماله في رفع حدث ولا في حكم خبث ولا في غير ذلك) (قوله) وراكد (١) عطف على مستعمل في حدث \* وحاصله ان الماء الراكد وهو غير الجاري يكره الاغتسال فيه ولو كان كثيرا بقيود أربعة ان لا يكون مستبحرا وان لا يكون له مادة أصلا أوله مادة الا انه قليل وان لا يضطر إليه وان لا يكون في بدنه وسخ يغير الماء فان وجدت تلك القيود الأربعة كره الاغتسال فيه وان لم يغتسل فيه أحد قبله وان اتقى قيد منها فلا كراهة بل يجوز ان اتقى واحد من الثلاثة الأول ومحرم ان اتقى الرابع (قوله) يغتسل فيه (ظاهره) كان للغتسل جنبا أم لا وهو قول أصبغ وقيد غيره الكراهة بما اذا كان للغتسل جنبا وهو للتعبد قال سند ومذهب أصبغ خارج عن الجماعة ومردود من حيث السنة ومن حيث النظر انظر قوله ابن مرزوق ويعلم من كلام المصنف أن الكراهة خاصة بالغتسل دون الوضوء فيه ويعطى بظاهره أن تناول منه للغتسل خارج لا كراهة فيه (قوله) ولم تكن له مادة الخ (فان كانت له مادة فلا كراهة وذلك كالشر الكثير الماء ومغاطس الحمامات والمساجد إذا دام الماء نازلا عليها وإلا فالظاهر الكراهة \* واعلم ان المصنف قد أدخل في هذا الفرع \* وحاصله ما فيه ان مالكا يقول بكراهة الاغتسال في الراكد كان يسيرا أو كثيرا والحال انهم لم يستبحر ولم تكن له مادة سواء كان جسد للغتسل قويا من الأذى أو به أذى ولكن لا يسلب الطهورية وان كان يسلب مانع الاغتسال فيه فليس عند مالك حالة جواز للاغتسال فيه بل إباحة النجس والكرهية وهي عنده تعبدية وقال ابن القاسم يحرم الاغتسال فيه ان كان يسيرا وبالجملة أو ساخ والإجاز بلا كراهة فقول المصنف وراكد الخ لا يصح حمله على قول ابن القاسم لأنه ليس عنده حالة يكره فيها الاغتسال في الراكد وانما يصح حمله على كلام مالك (قوله) وان لم يغتسل الخ (أي هذا إذا اغتسل فيه أحد قبله بل وان لم يغتسل فيه أحد قبله (قوله) والكرهية تعبدية) أي لقولهم بكراهة الاغتسال فيه إذا وجدت القيود الأربعة سواء كان يبدنه وسخ أو كان قويا (قوله) وكره سؤرا (٢) الخ (أي كره استعماله في رفع حدث وحكم خبث وكل ما يتوقف على ظهوره في العادات (قوله) شارب خمر) أي أو نبذ فلو قال مسكر كان أولى (قوله) لامن وقع منه (أي الشرب مرة أو مرتين أي فلا يكره استعمال سؤره (قوله) وشك في فمه) حال من قوله أي من شأنه ذلك (قوله) لان تحققت طهارته (أي وظنت لأن الظن وان لم يغلب كالتحقق كما افاده شيخنا (قوله) وما أدخل يده فيه) أي يكره استعمال ماء أدخل شارب الخمر يده فيه والحال انه شك في طهارة تلك اليد وعدم طهارتها (قوله) ومثل اليد غيرها (أي من أعضاء شارب الخمر وانما اقتصر المصنف على اليد لأن الشأن أن مزاوله الخمر بها (قوله) ما لم يتحقق طهارة العضو) أي الذي أدخله في الماء وإلا فلا كراهة ومثل تحقق الطهارة وظنها وان كان غير غالب كما مر \* وواعلم ان كراهة استعمال سؤرا شارب الخمر وما أدخل يده فيه مقيدة بما إذا كان يسيرا ووجد غيره وإلا فلا كراهة في استعماله وإذا توضأ شخص بما ذكره من السؤرا وما أدخل يده فيه مع وجود غيره أعاد الوضوء ندبا لما يستقبل من الصلاة فقط ذكره شيخنا في الحاشية (قوله) ومالا يتوقى (عطف على شارب الخمر كما أشار إليه الشارح في الحياطة وقوله) وكره سؤرا لا يتوقى فيه حذف مضاف أي كره استعمال سؤرا مالا يتوقى الخ لأنه لا تكليف الا بفعل اختياري (قوله) كطير وسباع) وأما الحيوان البهي فلا يكره استعمال سؤره ولو كان لا يتوقى النجاسة سواء كان مأكول اللحم أولا كما مر للشارح (٣) وهو ما يفيد طفي عند قوله سابقا

(٣) الذي مر للشارح انه مطلق وأما انه يكره أو يباح فلم يمر وهذا مبحثه

أو كان

حيوان (لا يتوقى نجسا) كطير وسباع وقوله (من ماء) يسير بيان لسؤرا وما أدخل يده فيه

واسؤرا المقدر هنا وهذا إذا لم يسر الاحتراز منه (لا إن عسر الإختراز منه) أي مالا يتوقى نجسا كالجمرة والفأرة

أوكان سؤرهجه (قوله فلا يكره سؤره) أى استعمال سؤره فى رفع الحدث وحكم الخبث (قوله ثم صرح صرح الخ) أى فكأنه قال وكره سؤر شارب خمر من ماء لا من طعام وكره ما أدخل يده فيه إن كان من ماء لا من طعام وكره سؤر مالا يتوقى نجسا من ماء لا طعام (قوله أو كان طعاما فلا يكره) أى ولو لم يفسر الاحتراز منه ولو شك فى الطهارة (قوله ولا يراق) أى لشرفه وبحرم طرحة فى قدر وامتناه الشدي لا غيره فيكره كذا فى الحج (قوله كشمس) (١) أى كماء مسخن بالشمس (٢) فلا يكره استعماله فى رفع حدث ولا حكم خبث سواء كان بوضع واضح فيها أم لا هذا ظاهره وهو قول ابن شعبان وابن الحاجب وابن عبد الحكم قال بعضهم ولم أره لغيرهم (قوله والتمتع الكراهة) وهو ما نقله ابن الفرات عن مالك واقتصر عليه جماعة من أهل المذهب لكن هذا الكراهة طيبة لا شرعية لأن حرارة الشمس لا تمنع من اكمال الوضوء أو الغسل بخلاف الكراهة بعد فى قوله مالم تشتد حرارته فانها شرعية والفرق بين الكراهتين أن الشرعية يثبت تاركها بخلاف الطيبة وما قلناه من انها طيبة هو ما قاله ابن فرحون والذى ارتضاه أنها شرعية (قوله وهى ما تعدت المطرقة) أى مثل النحاس والحديد والرصاص وهذه طريقة للقرافى وقال ابن الامام الكراهة خاصة بالشمس فى النحاس الأصفر وعلة كراهة استعمال الماء للمسخن بالشمس أن التسخين فى الأواني المذكورة يورث الماء زهومة فاذا غسل العضو بذلك الماء انجس الدم عن السريان فى العروق واقلب برصا وأما الشمس فى أواني الفخار أو الذهب أو الفضة أو البرك والأنهار فلا كراهة فى استعماله تنبيه على القول بأن استعمال الشمس مكروه فالكراهة فى استعماله فى البدن فى وضوء أو غسل ولو غير مطلوب وغسل نجاسة من البدن لا من غيره كالثوب ويكره شربه وأكل ما طبخ به ان قالت الأطباء بضره وتزول الكراهة بتبريد الماء لزوال علة الكراهة حيثئذ على ما فى حاشية شيخنا (قوله يمنع اتصال الزهومة منها) أى من الأواني المذكورة للماء (قوله فلا يكره) أى ولو كان التسخين فى أواني النحاس (قوله محله الخ) أى محل هذا التفصيل المتقدم ان لم تر النجاسة على فيه فان ريثت عمل عليها أى فيه تفصيل آخر (قوله أى علمت) أشار به إلى أن الرؤية فى كلامه علمية لا بصرية فلا يقال الصواب أن يعبر بتيقنت بدل ريثت وأصل ريثت رؤيت بتقديم الهمزة على الياء ففيه قلب مكافى وضع الياء مكان الهمزة والهمزة مكان الياء ونقلت كسرة الهمزة للراء (قوله على فيه) لا مفهوم له بل مثل القم غيره كما أشار له الشارح (قوله أو طلى يده) أى شارب الخمر (قوله عمل عليها) أى على النجاسة (قوله ذو نفس سائلة) (٣) أى دم يجرى منه ان ذبح أو جرح كالآدى والحيوان الذى ميتته نجسة (قوله غير مستبحر) والا فلا يندب النزع (قوله ولو كان له مادة) وأولى ان لم تكن له مادة وذلك كالصهرج والبركة وهذا جار على قول ابن وهب وبه العمل وظاهر قول ابن القاسم فى المدونة أن ندب النزع بقدرهما فيما لا مادة له أماما له مادة فانه يترك بالسكينة ولا ينزع منه شيء كما فى بن (قوله ولم يغير الماء) أى والاوجب النزع لأن ميتته نجسة (قوله ندب نزع) أى بعد اخراج اللثة أو قبل اخراجها لأن الفضلات التى ينزع لأجلها خرجت منه قبل خروج روحه وأما بعد خروجها فلا يخرج منه شيء وعلم أن ما ذكره

فلا يكره سؤره ثم صرح بمفهومه بالسكونه غير بهود شرط فقال (أو كان) سؤر شارب الخمر وما عطف عليه (طعاماً) فلا يكره ولا يراق إذ لا يطرح طعام بشك (كشمس) فلا يكره هذا ظاهره والمتمتع بالكراهة فليجعل تشبهاً بالمكروه ويقيد بكونه فى البلاد الحارة والأواني المنطبعة وهى ما تعدت المطرقة غير النقيدين وغير المغشاة بما يمنع اتصال الزهومة منها لا مسخن بنار فلا يكره مالم تشتد حرارته فيكره كشديد البرودة لمنعها كمال الأسباغ وما تقدم من كراهة سؤر شارب الخمر وما أدخل يده فيه وسؤر مالا يتوقى نجسا إذ لم يفسر الاحتراز منه ولم يكن طعاماً وإلا فلا كراهة محله ان لم تر النجاسة على فيه وقت استعماله (وإن ريثت) أى النجاسة أى علمت بعشادة أو اخبار (على فيه) أى على فم شارب الخمر ومالا يتوقى نجسا أى أو على يده أو غيرها من الأعضاء (وقت استعماله) للماء أو الطعام (عمل عليها) أى على مقتضاها فان غير الماء سلبت طاهريته

وعبارة المصنف عامة تأمل اه كتيه محمد عيش (٢) والحاصل ان القول بكراهة الشمس قوى فان القول بنفى الكراهة لم أره إلا فى كلام ابن الحاجب ومن تبعه وما ذكره ابن الامام عن ابن شعبان والقول بالكراهة نقله ابن القيس عن مالك واقتصر جماعة من أهل المذهب عليه اه من شرح الخطاب

والاكره استعماله ان كان يسيراً ونجست الطعام إن كان مائماً كجامد وامكن السريان (وإذا مات) حيوان (برمى ذو نفس) أى دم (سائلة) أى جارية (بماء) (راكد) غير مستبحر جسداً ولو كان له مائة كبر (ولم يغير) الماء

خروج روحه وينقص النازح الدلو لثلاث تطفو الدهنية تنعقد للماء ويكون النزع (بدرهما) أى بدر الحيوان والماء من قلة الماء وكثرته وصغر الحيوان وكبره فيقل النزع مع صغر الحيوان وكثرة الماء ويكثر مع كبره وقلة الماء ويتوسط في عظمهما وصغرهما والتحقيق أن المدار على ظن زوال الرطوبات وكلما كثر النزع كان أحسن واختز بالبرى عن البحرى وبذى النفس عن غيره كالعقرب وبالراكد عن الجارى فلا يندب النزع فى شيء من ذلك ثم صرح بمفهوم الشرط لحفائه ولالرد على من يقول فيه يندب النزع فقال (لا إن وقع) البرى فى الماء (ميتاً) أو حياً وأخرج حياً فلا يندب النزع (وإن زال تغير) الماء الكثير ولا مادة له (النجس) بكسر الجيم أى المتنجس (لا بكثرة مطلق) صب عليه ولا بقاء شيء من تراب أو طين بل بنفسه أو بنزع بعضه (فاسخن الطهورية) لذلك الماء لأن تنجيسه إنما كان لاجل التغير وقد زال والحكم بدور مع علته وجوداً وعدمه كالخمر يتخلل (وعدمها) أى الطهورية يعنى والطاهرية وكأنه اتسك على استصحاب الأصل (أرجح) وهو التعمد والأول ضعيف إلا

للمصنف من ندب النزع مع القيود وهى كون الحيوان الواقع فى الماء بيا ذا نفس سائلة والماء الواقع فيه راكد وغير كثير جداً ومات فيه ولم يتغير هو المشهور وقيل يجب النزع وعلى المشهور فهو مكروه الاستعمال قبل النزع مع وجود غيره وبعد من صلى به فى الوقت كما فى ح وابن مرزوق نقلاً عن الأكثر انظر بن (قوله ندب نزع) أى وكره استعمال الماء قبل النزع لابعده فلا كراهة (قوله لثلاث تطفو) أى تعالو الدهنية (١) على وجه الماء الذى فى الدلو فتسقط فى البر فتضيع ثمرة النزع (قوله فى عظمهما) أى الماء الراكد والحيوان وكذا يقال فيما بعده (قوله والتحقيق) أى وأما مقاله المصنف من أنه يندب النزع بقدرها فهو خلاف التحقيق إذ لا يمد حكماً لأنه علق النذب على مجهول وهو النزع بقدرها وهذا التحقيق للرجاجى (قوله على ظن زوال الرطوبات) أى لا على النزع بقدرها (قوله واختز بالبرى الخ) واختز أيضاً بقوله وإن لم يتغير عما إذا تغير أحد أوصاف الماء فإنه يجب النزع لنجاسته وحينئذ فينزع كله إن كان لامادة له ويفسل الجب بعد ذلك وماله مادة ينزع منه ما يزيل التغير كان الماء كثيراً أو قليلاً (قوله لأن وقع ميتاً) الذى فى بن عن ابن مرزوق ترجيح القول بأن الوقوع ميتاً كالموت فيه اه ولكن مامنى عليه المصنف ظاهر من تعليل الرطوبات السابق (قوله وأخرج حياً) راجع لقوله أوحياً فقط (قوله فلا يندب النزع) وهل جسده محمول على الطهارة ولو غلبت مخالطته للنجاسة وهو ظاهر كلام ابن رشد أو ما غلبت مخالطته للنجاسة محمول عليها وهو قول سعيد بن نعيم ومال إليه ابن الامام وقاله ح ومقاله ابن رشد أظهر إذا وقع فى طعام لأن الطعام لا يطرأ بالشك ومقاله غيره ظاهر إذا كان وقع فى الماء فيكره مع وجود غيره إن كان قليلاً وفى الميع وجسد غالب النجاسة يحمل عليها ولو فى الطعام خلافاً للحق لأن هذا ظن لاشك (٢) (قوله وإن زال (٣) الخ) صورتها ماء كثير ولا مادة له حلت فيه نجاسة وغيرته ثم زال ذلك التغير تحقيقاً وظناً لا بمطلق خلط به ولا بقاء شيء فيه من تراب أو طين بل زال تغيره بنفسه أو بنزع بعضه فالمستلزمات قولين قيل إن الماء يعود طهوراً وقيل باستمرار نجاسته فان زال تغيره بصب مطلق عليه قليل أو كثير أو ماء مضاف انتفت نجاسته قولاً واحداً كما لو زال تغيره بقاء شيء فيه من تراب أو طين ولم يظهر فيه أحد أوصاف ما ألقى فيه فان ظهر فلانص واستظهر بعضهم نجاسته وبعضهم طهوريته (قوله تغير الماء الخ) أى وأما لو زال تغير نفس النجاسة كالبول فهو باق على نجاسته جزماً لأن نجاسته لبولته لا لتغيره ولا وجه لما حكاه فيه ابن دقيق العيد من الخلاف كما فى شب كذا فى الميع (قوله ولا مادة (٤) له) أى وأما لو كان له مادة فإنه يظهر بافراق لأن تغيره حينئذ زال بكثرة المطلق (قوله أى المتنجس) وهو ما غيره النجس بالفتح (قوله وعددها أرجح) أى لأن النجاسة لا تنزل إلا بالماء المطلق وليس حاصلها وحينئذ فيستمر بقاء النجاسة (قوله وكأنه اتسك الخ) جواب عما يقال إن الطهورية أخص من الطاهرية فلا يلزم من نفي الطهورية نفي الطاهرية وهذا القائل يقول بينهما ماء وحاصل الجواب أن عود الضمير على الطهورية لا يمنع من الحكم عليه بنفى الطاهرية أيضاً لأن قرينة الاستصحاب وهو تعين ارادة الطاهرية (قوله وهو المتمدن الأول ضعيف) تبع الشارح فى اعتداله القول الثانى وتضعيف الأول عجز وعقب وشب وشيخنا فى الحاشية والذى فى بن ترجيح القول الأول وتضعيف الثانى ومن يدع الاتفاق أن بن عول على ما فى ح وإن عجز استدلاله أيضاً بكلام ح ولكن الحق أن

(١) عبارة الاكليل بقدرها بأن يغلب على الظن زوال ما خرج منه كما قال الرجاجى اه (٢) تمام عبارته على أن نحو در الفأر نجس قطعاً اه (٤) قول الشارح ولا مادة داخل فى عموم قول المصنف لا بكثرة مطلق كما أشار له المحقق فليس قيداً زائداً على المتن انتهى

انه اعترض بانه ليس لان  
يونس هنا ترجيح ومفهوم  
الماء الكثير ان القليل باق  
على تنجيسه بلا خلاف  
ومفهوم لا بكثرة مطلق  
انه يطهر اذا زال تغيره  
بكثرة المطلق وكذا بقليله  
أو بمضاف طاهر خلافا  
لظاهر المصنف وكذا لو  
زال التغير بالقاء طين أو  
تراب ان زال أثرهما فلو  
قال لا يصب طاهر كان  
اولى ومفهوم التنجس انه  
لو زال تغير الطاهر بنفسه  
او بطاهر فهو طهور (و)  
اذا شك في غير الماء (قبل  
خبر الواحد) العدل  
الرواية ولو اتى او عبدا  
المخير بتنجسه (ان بين  
المخير وجهها) كان يقول  
تغير بدم او بول (أو) لم  
يبين المخير وجهها ولكن  
(اتفقا) اى المخير والمخير  
مذهباً والمخير بالسكسر  
عالم بما ينجس وما لا ينجس  
(والا) بان اختلف المذهب  
مع عدم بيان الوجه (فقال)  
المازرى من عند نفسه  
(يستثنى) اى يستحب  
(تركة) لتعارض الاصل  
وهو الطهورية واخبار  
المخير بتنجيسه وهذا عند  
وجود غيره والا تعين  
(وورود الماء)

كلام ح فيه تقوية لكل من القولين فانه ذكر اثناء كلامه عن ابن الفاكهاني في شرح الرسالة تشهير قول  
ابن القاسم بعدم الطهورية وذكر ان ابن عرفة انكر القول بالطهورية الذى هو رواية ابن وهب  
وهذا مستند عج و ذكر ان القول بالطهورية صححه ابن رشد وارتضاه سند والطراطوشى وهذا  
مستند (١) بن واعلم ان هذا الخلاف اذا وجد ماء آخر غير ذلك الماء، واما اذا لم يوجد الا هو فانه  
يستعمل من غير كراهة أما على الاول فظاهر وأما على الثانى فمراعاة للخلاف والحاصل ان القول الثانى  
يقول ان محل الحكم بالنجاسة وعدم الاستعمال اذا وجد غيره والا استعمل مراعاة لقول الاول كذا  
قاله شيخنا (قوله ليس لابن يونس هنا ترجيح) اى وانما كلامه كما قال ابن غازى فيما اذا أزيل عين  
النجاسة بمضاف من الماء أن العين زالت وهل الحكم باق أو لا قولان رجح ابن يونس بقاءه (قوله  
ومفهوم الماء الكثير) قال بعض الشراح وانظر ما حد الكثير (قوله بلا خلاف) اى ومفهوم قوله  
ولا مادة ان الذى له مادة يطهر اتفاقا لان تغيره قد زال بكثرة مطلق (قوله خلافا لظاهر المصنف) اى  
فان ظاهره انه اذا صب عليه مطلق يسير او مضاف طاهر فانه من محل الخلاف لان قوله لا بكثرة (٢)  
مطلق معناه لا بمطابق كثير وهذا شامل لما ذكر (قوله ان زال أثرهما) اى لم يوجد شئ من أوصافها  
فيما القيا فيه أما ان وجد فلا يطهر لاحتمال بقاء النجاسة مع بقاء أثرهما (قوله فلو قال لا يصب طاهر)  
اى ليسكون مفهومه شاملا لما اذا زال بمطلق قليل أو كثير أو تراب أو طين (قوله انه لو زال تغير الطاهر  
النخ) اى كما اذا تغير الماء بطاهر ثم زال تغيره بنفسه او بقاء شئ فيه طاهر فهو طهور كما جزم به وان  
كان القياس جملة من المخالط للوافق كما لبعضهم ولكن الاقوى ما قاله ح (قوله وقبل خبر الواحد)  
(٣) حاصله ان الماء اذا كان متغيرا ولم يعلم هل تغيره بقراره او بمفارق فاخبر واحد بتنجسه فانه يقبل  
خبره بشرطين ان يكون عدله رواية وان يبين وجهها أو يتفقا مذهباً كما انه اذا اخبر بانه طاهر عند ظهور  
ما ينافى بالطهارة يقبل خبره بما ذكر من الشرطين فان كان الماء غير متغير واخبر بالنجاسة فلا يقبل خبره  
لان الاصل الطهارة وكلام المصنف هنا لا ينافى قوله او شك في غيره لان ذلك لم يوجد مخبر مخبر  
بالطهارة أو النجاسة وقوله وقبل خبر الواحد انما نص على الواحد لانه اقل من يتأتى منه الاخبار والا  
فمثل الواحد الاثنان فما زاد ولو بلغ المخبرون عدد التواتر كما في حاشية شيخنا والشروط المذكورة في  
الواحد تأتى في الزائد وانما تظهر ان الجن في ذلك كفى آدم قاله شيخنا (قوله العدل الرواية) وهو السلم  
البالغ المائل غير الفاسق ذكر اكان أو أنى حراً أو عبداً (قوله المخبر بتنجسه) اى او بطهارته (قوله  
ان بين وجهها) اى النجاسة بقريئة السياق وكذا الطهارة ان ظهر منافيا والا فهى الاصل (قوله ان بين  
وجهها) اى إذا اختلف مذهب السائل والمخير لاحتمال ان يعتقد ما ليس نجسا نجسا وأولى  
اذا اتفقا فيه (قوله او اتفقا مذهباً) اى في شأن النجاسة وليس يلزم أن يكونا مالكيين (قوله  
يستحسن تركه) اى وهل يعيد الصلاة في الوقت اذا توضأ به وصلى اولا فظاهر كلامهم الثانى  
قاله شيخنا (قوله وهذا) اى استحباب الترك (قوله وورود الماء النخ) الاولى ان يقول وورود  
النجاسة على الماء كمكسه لان المشبه به يجب ان يكون اقوى من المشبه وهنا بالعكس لان الماء اذا ورد على  
(١) تمام عبارة المجموع بعد قوله وله استند البناى لكن أصله في السماع في ماء كثير في جب لم تغير  
المية منه الا ما كان قريبا منها فلما أخرجت وحرك الماء أو نزح منه المتغير أو ترك الصهرج حتى غلب  
الماء بنفسه طاب فقد يقال ان هذا المعنى من كثرة المطاق لأن غير القريب من المية لم يتغير بعد  
فيضعف تمسك بن فلذا لم نقول عليه فليتأمل اه (٢) لا بكثرة اى مكثرة ومخالطة مطلق اه اكليل  
وعليه فلا اشكال

النجاسة ولم يتغير فهو طاهر باتفاق واما اذاوردت النجاسة على الماء القليل ولم يتغير ففي نجاسته الخلاف بيننا وبين الشافعية وقد جعل المصنف هذا الفرع الثاني مشبها به \* لا يقال ان عادة المصنف ادخال الكاف على المشبه لاعلى المشبه به \* لاناقول انما يدخلها على المشبه بعد تميم الحكم كمالو قال وورود الماء على النجاسة لا يضر كمكانه وهنا ليس كذلك وحينئذ فهي داخلة على المشبه به فلاعترض باق فتأمل وذكر هذه المسئلة غير ضروري لاستفادتها مما تقدم لكنه قصد بالتصريح بها الرد على المخالف كالشافعي (قوله على ذى النجاسة) أى وهو الشيء المتنجس (قوله وينفصل عنه) أى وينفصل الماء عن الثوب (قوله لافرق عندنا في ورود) أى في حصول التطهير بين ورود داخل (قوله كان يغمس الثوب) أى المتنجس (قوله الثانى) أى واما الاول فهو محل اتفاق (قوله ان وردت) أى الثوب المتنجس على الماء الذى هو صورة العكس في المصنف (قوله تنجس بمجرد الملاقاة) أى وان وردت عليه وهو قدر قلتي فأكثر فكافئناه (قوله بمجرد الملاقاة) أى وان لم يتغير والقلتان نحو ارباعه وسبعة واربعين رطلا تقريبا بالمصرى وبالبغدادى خمسمائة رطل

فصل الطاهر الخ \* (قوله الحاجز (١)) أى الفاصل بينهم فهو في اللغة مصدر (٢) بمعنى اسم الفاعل (قوله من مسائل الفن) أى من قضاياها لان مدلول التراجم الالفاظ (قوله غالبا) ومن غير الغالب قديعير عن الطائفة من المسائل الغير المدرجة تحت ترجمة بفصل (قوله اى حيوان برى) انما فسرهما بحيوان لان الذى يقوم به الموت انما هو الحيوان وانما قيده يرى لقرينة قوله بعد والبحرى والمطف يقتضى المفارقة (قوله لادمه) أى لادم مملوك له اعم من ان يكون لادم فيه اصلا او فيه دم مكتسب وسواء مات ما ذكر بذكاة او مات حتف انفه (قوله اى ذاتى) اشار الى ان لام لادم له للملك وان المراد يكون الدم مملوكا للحيوان انه ذاتى (قوله كمقرب الخ) أى فهذه المذكورات ليس لها دم ذاتى وما فيها من الدم فهو منقول \* واعلم ان المحكوم عليه بالطهارة ميتة الحيوانات المذكورة واما ما فيها من الدم فهو نجس (٣) فاذا حل قليل منه في طعام نجسه (٤) واعلم ايضا انه لا يلزم من الحكم بطهارة ميتة مالا نفس له سائلة انه يؤكل بغير ذكاة لقوله واقتصر نحو الجراد لها بما يموت به وحينئذ فاذا وقع ذلك الحيوان في طعام وكان حيا فانه لا يؤكل مع الطعام الا اذا نوى ذكاته بأكله كان الطعام اقل منه او كان اكثر منه أو كان مساويا له تميز عن الطعام ام لا واما ان وقع في طعام ومات فيه فان كان الطعام متميزا عنه اكل الطعام وحده كان اقل من الطعام او اكثر منه او مساويا له وان لم يتميز عن الطعام واختلط به فان كان اقل من الطعام اكل هو والطعام وان كان اكثر من الطعام او مساويا له لم يؤكل فان شك في كونه اقل من الطعام اولا اكل مع الطعام لان الطعام لا يطرح بالشك وليس هذا كضفدعة شك في كونها بحرية او برية فلا تؤكل لان هذا شك في اباحة الطعام وابطاحه فيها نحن فيه محقة والشك في الطارىء عليها وما ذكرناه من التفصيل فهو لابن يونس وهو الموعول عليه وقال عبد الوهاب اذا وقع مالا نفس له سائلة في طعام ومات فيه او كان حيا جازأكله مطلقا تميز عن الطعام ام لا كان اكثر من الطعام او مساويا له او اقل منه وقد بنى ذلك على مذهبه من ان مالا نفس له سائلة لا يقتصر له ذكاة وهذا كله في الواقع في الطعام واما المتخلف منه كسوس الفاكهة ودود المشي والجن فانه يجوز اكله مع الطعام مطلقا حيا وميتا كان قدر الطعام او اقل منه او اكثر ولا يقتصر له ذكاة كما قاله ابن

(١) قوله الحاجز المناسب مصدر فصل بالفتح أى حجز وميز وقطع وعرفا الفاظ خاصة الخ لانها فاصلة بين ما قبلها فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ثم صار حقيقة عرفية فيها اهـ (٢) فهو مجاز مرسل علاقته بالتعلق اهـ (٣) فهو نجس أى اذا سفع بقتلها وما دام فيها فليس نجسا اهـ

(٤) (مبحث) وقوع مالا نفس له سائلة في الطعام

على (ذى النجاسة) كشوب مثلامتنجس بسبب عليه المطلق وينفصل عنه غير متغير (كعكسه) أى كورود النجاسة على الماء في التطهير أى لافرق عندنا في ورود المطاق على النجاسة هولا في ورود النجاسة على الماء كأن يغمس الثوب في اناء ماء ويخرج غير متغير سوا كان الماء قليلا او كثيرا وخالف الشافعي في الثانى فقال ان وردت عليه وهو دون قلتي تنجس بمجرد الملاقاة ولا يمكن تطهير الثوب الا بصب الماء عليه أو يغمس في ماء قدر قلتي فأكثر \* ولما قدم ان الماء المتغير بالطاهر طاهر وبالنجس نجس ناسب ان يبين الاعيان الطاهرة والنجسة بقوله

فصل \* هو لغة الحاجز بين الشئين واصطلاح اسم لطائفة من مسائل الفن مدرجة تحت باب او حكايات غالبا (الطاهر) ميت ما اى حيوان برى (لا كم له) أى ذاتى كمقرب وذباب

(٦) (مطلب) كراهة بيع شعر الرأس (٧) (مبحث) الجمد في ضمنه الفرق بين السكر والرفد والخدر وحكم تعاطي كل منها وما يترتب عليه وخنافس وبنات وردان ولم يقل فيه لان ما فيه دم غير ذاتي كبرغوث ميتته طاهرة (و) ميت (البحري) ان لم تطل حياته في البر كالحوث بل (ولو طالت حياته يبر) كتمساح وضفدع وسلاحفة بحرية (و) الطاهر (ما) (٩٤) أي حيوان (ذ كئي) ذكاة شرعية من

ذببح ونحر وعقر (وجزؤه) من عظم ولحم وظفر وسن وجلد (إلا محرّم الأكل) كالخيل والبغال والحمير والخزير فان الذكاة لا تنفع فيها وأما مكروه الأكل كسبع وهر فان ذكي لأكل لحمه طهر جلده تبعاله لانه يؤكل كاللحم وإن ذكي بقصد أخذه جلده قد طهر ولا يؤكل لحمه لانه ميتة بناء على تبيعض الذكاة وهو الراجح وعلى عدم تبيعضها يؤكل (و) الطاهر (صوف) من غنم (ووبر) من إبل وأرنب ونحوهما (وزغب) ريش وهو ما حول القصة مما يشبه الشعر (وشعر) بفتح العين وقد تسكن من جميع الدواب (ولو) من خزير) وأشار إلى شرط طهارة هذه الأشياء بقوله (إن جزئ) ولو بعد الموت لانها مما لا تحل الحياة وما لا تحل الحياة لا ينجس بالموت ومراده بالجزء ما قبل التنف فيشمل الحلق والأزلة بالنورة فلو

الحاجب وقبله شرابه ونقل نحوه عن اللخمي وهذا إذا لم يميز عن الطعام فان تميز (١) عنه فلا بد من ذكاته (تنبيه) ليس مما لادم له لوزغ والسحالي وشحمة الأرض بل هي مما له نفس سائلة فهي ذات لحم ودم وكذلك الحية والقملة (قوله وخنافس) جمع خفساء بالمد (قوله وبنات وردان) هي دوية نحو الخفساء حمراء اللون وأكثر ماتكون في الحمامات وفي الكنف وكذا الجراد والدود والنمل والبق (قوله ولم يقل فيه النخ) حاصله انه لو قال ميت مالا دم فيه لا تقضى أن ميتة ما فيه دم نجسة ، طابقا سواء كان الدم ذاتيا كالقمل أو غير ذاتي كالبرغوث والبق والأمر ليس كذلك فلذا عدل عن فيه إلى له الفيدة للملك (قوله وميتة البحري) ولو كان خزيرا أو آدميا ولا يجوز وطؤه لانه بمنزلة (٢) البهائم ويعزر وأطه وسواء مات البحري في البحر أو في البر وسواء مات حتف أنفه أو وجد طافيا على الماء بسبب شيء فعل به من اصطيد مسلم أو مجوسى أو ألقى في النار أو دس في طين فمات أو وجد في بطن حوت أو طير ميتا الا انه يجب غسله اذا أريد أكله في تلك (٣) الحالة (قوله ولو طالت حياته يبر) أي ومات به وهذا قول مالك ورد بلوقول ابن نافع بنجاسة ميتة البحري إذا طالت حياته (٤) بالبر ورواية عيسى عن ابن القاسم بطهارة ميتة إن مات في الماء وبنجاسته إن مات في البر انظر بن (قوله وسلاحفة) بسين ثم لام ثم حاء وفي نسخة تقديم الحاء على اللام وهي ترس الماء اه وهي بضم السين والحاء وسكون اللام وفتح اللام وسكون الحاء (قوله وجزؤه) إن أنص على الجزء بعد النص على الكل لانه لا يلزم من الحكم على الكل الحكم على الجزء ألا ترى أن الشافعية يقولون بنجاسة مارة الباح الذي مع قولهم بطهارة الكل وشمل قوله وجزؤه البشيمة وهي وعاء الولد فهي طاهرة ويجوز أكلها كالأبن رشد وصوبه البرزلي قائلا هو ظاهر المدونة خلافا لمبدأ الحميد الصائغ القائل بعدم جواز أكلها وقال ابن جماعة انها تابعة للمولود انظر (قوله الا محرم الأكل) استثناء منقطع وقوله لا تنفع فيها أي وحينئذ فيمتها نجسة ولو وجدت فيها صورة الذكاة (قوله تبعاله) أي للاحم (قوله لانه) أي الجلد (قوله ونحوهما) أي كالحمر والفاقوم (٥) والفاقر (قوله ما حول القصة) أي قصة الريش (قوله وشعر) في شرب عن مالك كراهة بيع الشعر (٦) الذي يحلق من رؤوس الناس اه (قوله من جميع الدواب) كالخيل والبغال والحمير والعز (قوله هذه الأشياء) أي الصوف وما بعده (قوله ولو بعد الموت) غايته أنه يستحب غسلها إذا جازت من ميتة عند الشك في طهارتها وبنجاستها على الاعتماد (قوله فلو تنفت) أي في حال الحياة أو بعد الموت (قوله فلو جزت) أي قصت بمقص (قوله أي لم تحل حياة) أي أصلا فخرج من التعريف آدم عليه السلام بعدموته وكذلك الدود وما أشبهه من كل ما تولد من العفونات أو التراب فلا يقال فيها بد موتها حماد لأنها وإن لم تنفصل عن حي الانها حللتها الحياة (قوله منه) أي حالة كونه من الجمد (قوله ولا يكون) أي السكر (٧) إلا ما نعا ولا يكون

(١) قوله فان تميز الخ في الاكليل والمجموع ما يخالفه ونص الأول وفيه أي شب أيضا لا يحتاج للتولد من الطعام لذكاة اه ونص الثاني وهو ان للتولد من الطعام يؤكل مطلقا اه (٢) قوله بمنزلة الأولى حذفه اه (٣) هي ما إذا وجد في جوف حيوان برى نجس الميتة كالطير قبل ان تقمص النجاسة فيه فانه يفصل ظاهره ويؤكل اه أفاده في الاكليل وهو الشموع (٤) أي مطلقا مات يبر أو بحر اه (٥) في القاموس والقوق بالضم طائر مائي طويل العنق اه

(٧ - دوق - اول) تنفت لم تسكن طاهرة أي أصابها فلو جزت بعد التنف فالأصل الذي فيه أجزاء الجلد نجس والباقي طاهر (و) الطاهر (الجمد) وهو جسم غير حي (ان لم تحل حياة) (و) غير (منفصل عنه) أي الحى فالبيض والسمن وعسل النحل ليست من الجمد لان اتصالها عنه ودخل في التعريف اللصائح كاللحم والزيت والجمد كالستراب والحجر والحشيش (إلا السكر) منه ولا يكون إلا ما نعا كالخمر وكسويا تركت حتى دخلتها الشدة المطربة فانه نجس وهو ما غيب العقل دون الحواس



(٢) (مطلب) حكم القهوة والدخان وكذا آكل المرقد (٣) (مبحث) الحى ومنه جنين آدمى وغيره  
(٥) (مبحث) العرق واللعاب والمخاط (٧) (مبحث) اللبن

مع نشأة وطرب بخلاف المفسد (٥٠) ويقال له المخدر وهو ما غيب العقل دون الحواس لامع نشأة وطرب ومنه الحشيشة وبخلاف

جامدا أصلا خلافا للمنفوق فان السكر عنده قديكون جامدا ولذا جعل الحشيشة منه (قوله مع نشأة) أى شدة وقوة (قوله وطرب) أى فرح (قوله لامع نشأة) أى شدة وقوة (قوله ومنه الحشيشة) أى وكذا البرش والأفيون وما ذكره من جعل الحشيشة من المخدر هو ما لا قرأى وهو للتعتمد خلافا للمنفوق فانه جعلها من السكر (قوله إلا ما أثر في العقل) أى غيبه وفي تعاطيه الأدب لا الحد وأما القدر الذى لا يغيب العقل منهما فيجوز (١) تعاطيه بخلاف السكر فانه نجس فيحرم تعاطي القليل منه الذى لا يؤثر في العقل والكثير وفي تعاطيه مطابقا الحد (تنبيه) قال في الميج والقهوة (٢) في ذاتها مباحة ويمرض لها حكم ما يترتب عليها هذا زبد ما فى ح هنا ومثلها الدخان على الأظهر وكثرته لموها وفي ح مانصه (فرع) قال ابن فرحون والظاهر جواز آكل المرقد لأجل قطع عضو ونحوه لان ضرر المرقد مأمون وضرر العضو غير مأمون (قوله أى كل (٣) حى) ولو كافرا أو كلبا أو خنزيرا أو شيطانا ودخل فيه جنين آدمى مسلما أو كافرا فقد ادعى القرطبي الاجماع على طهارته قال ولا بدخوله الخلاف الذى فى رطوبة الفرج ونازعه ابن عرفة فى دعوى الاجماع وقال بل الخلاف الذى فى رطوبة الفرج يجرى فيه وحينئذ فالمعتمد أن جنين آدمى إذا نزل وعليه رطوبة الفرج فانه يكون متنجسا لان المعتمد نجاسة رطوبته لكن رد بعضهم على ابن عرفة وقال الحق مع القرطبي لان (٤) حفظ حبة على من لم يحفظها وأما جنين البهيمة يخرج وعليه الرطوبات فان كانت مباحة الأكل فهو طاهر لان ما خرج معه من الرطوبات طاهر وإن كانت غير مباحة الأكل فهو متنجس لنجاسة الرطوبات التى عليه (قوله حال سكره) هذا هو المعتمد خلافا لمن قال إن عرق (٥) السكران حال سكره أو قريبا من سكره نجس (قوله ما لم يعلم أنه) أى السائل من فيه حالة النوم وقوله فانه نجس أى ويعفى عنه إذا لازم والإفلا (قوله ومخاطه) أى وأولى خروء أذنه (قوله ولومن حشرات) أى ولو كان البيض من حشرات وقوله تصلب أى ذلك البيض بأن كان صلبا يابسا (قوله راجع للجميع) حاصلة أن البالغة راجعة للجميع لان فى بعضها وهو العرق والبيض خلافا لقليل أهما من آكل النجس نجس (٦) ورجوع البالغة لهما ظاهر لرد ذلك الخلاف وبعضها لا خلاف فيه والبالغة فيه لرد التوهم وكون لو يرد بها الخلاف فهذا أغلبي (تنبيه) لا تسكره الصلاة بثوب فيه عرق شارب خمر أو مخاطه أو بصبه على الراجح كما فى عقب خلافا لزروق (قوله فاستظفروا طهارته) وأما البيض الذى يوجد فى داخل بياضه أو صفاره نقطة دم فمقتضى مراعاة السفح فى نجاسة الدم الطهارة فى هذه الحالة كما فى الذخيرة (قوله وإلا فهو طاهر) أى والا بأن كان خروجه مما ميتته طاهرة كالجراد والتمساح أو من مذكى فلا يكون نجسا (قوله أيضا كان) أى الخارج بعد الموت أو غيره أى من دمع وعرق ولعاب ومخاط وحاصله انه اذا خرج شيء من هذه بعد الموت مما ميتته نجسة فان كان غير مذكى فهو نجس ولو أيضا يابسا وإن كان مذكى كانت طاهرة كأنها اذا كانت من حيوان ميتته طاهرة فالها تكون طاهرة (قوله فالاستثناء فى هذا النجس) أى بخلاف قوله إلا اللذر فانه راجع إلى البيض فقط (قوله لان ميتته) أى آدمى نجسة وحينئذ فلبنه نجس لنجاسة وعائه (قوله ولبن غيره) (٧) أى من البهائم وأما لبن الجن فهو كلبن آدمى لا كلبن البهائم لجواز منا كحتم وامامهم

المرقد وهو ما غيبها معا كالدأورة فانهما طاهران ولا يحرم منهما إلا ما أثر فى العقل (و) الطاهر (الحى) وأل فيه استغراقية أى كل حى بحريا كان أو بريا ولو متولدا من عذرة أو كلبا وخنزيرا (ودمعته) وهو مسال من عينه (وعرقه) وهو مارشح من بدنه ولو من جلالة أو سكران حال سكره (ولعابه) وهو مسال من فيه فى يقظة أو نوم ما لم يعلم انه من المعدة بصفته وتوخته فانه نجس ولا يسمى حينئذ لعابا ومخاطه) وهو مسال من أنفه (وبيضه) ولو من حشرات كحبة تصلب أولا (ولو أكل) الحى (نجسا) راجع للجميع (إلا البيض) (المذّر) بذلك معجزة مكسورة وهو ما غن أو صار دما أو مضغة أو فرخا ميتا فانه نجس وأما ما اختلط صفاره ببياضه من غير عفونة فاستظفروا طهارته (و) (إلا) الخارج بسد الموت (إنما ميتته نجسة ولم يذكروا) (و) أيضا كان أو غيره فالاستثناء فى هذا راجع للجميع (و) الطاهر (لبن آدمى) ذكر

(١) ولا ينبغي إشاعة هذا للعامة خصوصا فى مثل الحشيش اه مجموع (٤) مسلم والحافظ هنا ابن عرفة فانه حفظ خلافا فى المسئلة لم يحفظه القرطبي اه فيه انه لم ينقله عن تقدم تأمل نصف (٦) حقة نجسان اه

أو أنى ولو كافرا ميتا سكران لاستحالة إلى صلاح فقوله (إلا) آدمى (الميت) فلبنه نجس لان ميتته نجسة على ماسياتى ونحوه ضيف (ولبن غيره) أى غير آدمى (تابع) للحمه فى الطهارة بعد الذكاة فان كان لحمه طاهرا بعدها وهو المباح والمكروه

الأكل فلبنه نجس (و) الطاهر (بول) وعذرة (يعني روثا (من مباح) أكله (إلا (٥١) (الستغدي) منه (بشجس) أكل أو

شربا تحقيقا أو ظاهرا كشك  
وكان شأنه ذلك كدجاج  
وفارلان لم يكن شأنه ذلك  
كحمام وخرج بالمباح المحرم  
والكروه وفضلتهما  
نجسة كما يأتي (و) من  
الطهر (قى) وهو الخارج  
من الطعام بعد استقراره  
في المعدة (إلا الستغدي) منه  
بنفسه (عن) حالة (الطعام)  
فنجس ولو لم يشابه أحد  
أوصاف العذرة فان كان  
تغيره بصفراء أو بلبغم ولم  
يتغير عن حالة الطعام فطاهر  
والقلس كالثي في التفصيل  
فان تغير ولو بمحموضة  
فنجس اذا لفرق بين  
الطعام والماء وقال ابن رشد  
تغيره بالمحموضة لا يضر  
ورجحه شيخنا تبعه البعض  
الحققيين وخالف شراحه  
في اعتقاد نجاسته (و)  
الطاهر (صفراء) وهي  
ماء أصفر ملتحم يشبه  
الصبيغ الزعفراني يخرج  
من المعدة (ولبغم) وهو  
المنفرد كالحظاظ يخرج من  
الصدر أو يستقط من  
الرأس من آدمي أو غيره  
لأن المعدة عندنا طاهرة  
لله الحياة فما يخرج منها  
طاهر وعلة نجاسة القى  
الاستحالة إلى فساد (و)

ونحو ذلك اه خش (قوله فلبنه طاهر) وتجاوز الصلاة يلبن مكروه الأكل على ما قاله ابن دقيق العيد  
وهو المتمد خلافا لمن قال بالكراهة (قوله وليس كلامنا فيه) أى في كراهة الشرب وعدمه بل في  
الطهارة وعدمها (قوله وبول وعذرة من مباح) هذا وان كان طاهرا لكنه يستحب غسل الثوب ونحوه  
منه عند مالك اما الاستقداره أو مراعاة للخلاف لأن الشافعية يقولون بنجاستها وأما ما تولد من المباح  
وغيره من محرم أو مكروه كالتولد من الغنم والسباع أو من البقر والحمار فهل تكون فضائه طاهرة أو  
نجسة والظاهر انه يلحق بالأم لقولهم كل ذات رحم فولدها بمنزلة أمه خش وفي الحج ليس من التلقيح  
الذى قبل يجاوزه مراعاة الشافعي في اباحة الحبل ومالك في طهارة جميع المباح لأن مال الكاعين للإباحة  
أشياء فتأمل (قوله يعني روثا) أى لأن العذرة انما تقال لقطة الآدمي وأما فضلة غيره فانما يقال لها  
روث (قوله الا للثغدي بنجس) أى بوله وروثه نجسان مدة ظن بقاء النجاسة في جوفه (قوله وكان  
شأنه الحج) راجع للشك (قوله لان لم يكن الحج) أى لان شك في استعماله لما لم يكن شأنه الحج (قوله الا  
المتغير عن حالة الطعام) أى لو نأ أو طعنا أو ربحا فاذا تغير بمحموضة أو نحوها فهو نجس وان لم يشابه أحد  
أوصاف العذرة كما هو ظاهر المدونة واختاره سند والباقي وابن بشير وابن شاس وابن الحاجب خلافا  
للتونسي وابن رشد وعياض حيث قالوا لا ينجس القى إلا اذا شابه أحد أوصاف العذرة (قوله والقلس)  
(١) هو ماء تقذفه للمعدة أو يقذفه ربح من فيها وقد يكون معه طعام (قوله فان تغير) أى عن حالة الماء  
الذى شربه أى وان لم يتغير فهو طاهر (قوله لا يضر) أى ولا يكون القلس نجسا إلا اذا شابه أحد  
أوصاف العذرة ففرق بين القى والقلس (قوله تبعه لبعض المحققين) أراد به طفي (قوله نجاسته) أى  
نجاسة القلس المتغير بالمحموضة \* والحاصل ان القلس لا ينجس اتفاقا لا بمشابهة العذرة فلا تضر حموضته  
لخفته وتكرره وهل كذلك القى أو انه يتنجس بمطلق التغير وهو ظاهر للمدونة تأويلان هذا حاصل  
ما حرره طفي ورد على ح وطى من تبعه في تشهير التنجيس بمطلق التغير فهما (تنبيه) ذكر شيخنا  
في الحاشية ان طهارة القى تقتضي طهارة ما وصل للمعدة من خيط أو درهم لكن في كبير خش انهم  
قالوا بنجاستهما وأما الذى أدخل في الدبر فنجس قطعا كما في ح كذا في الحج (قوله وصفراء) أى ومن  
الطاهر صفراء ولبغم وهو المعروف بالخامة (قوله من آدمي) أن سواء كان كل من الصفراء واللبغم  
من آدمي (قوله أو غيره) كان ذلك الغير من مباح الأكل أم لا (قوله لأن المعدة) الخ علة لطهارة  
ما تقدم من القى والصفراء واللبغم لا يقال مقتضى هذه العلة طهارة القى المتغير عن الطعام \* لانا  
نقول انما يكون الخارج من المعدة طاهرا حيث خرج بحاله ولا يرد الصفراء واللبغم فانهما (٢) لم  
يخرجوا بحالهما لأنه لما كان يندر خروج الصفراء صارت بمنزلة ما بقي بحاله واللبغم لما كان يتكرر  
خروجه ويكثر حكم بطارته لأن الكثرة توجب المشقة كذا قيل \* وفيه ان المشقة لا تقتضي الطهارة  
وانما تقتضي العفو فقط فتأمل (قوله وعلة نجاسة القى) أى اذا تغير عن حالة الطعام (قوله وليست هي)  
أى مرارة المباح (قوله واطلق في الصفراء) أى ليشمل ما إذا كانت من آدمي أو غيره \* مباحا أم لا  
(قوله واعتراض الشارح) أى العلامة بهرام وقوله عليه أى على الصنف \* وحاصل اعتراضه  
عليه انه لا حاجة لقوله ومرارة مباح لأنه ان اراد بالمرارة الماء الأصفر الخارج من القى فهو الصفراء  
وان اراد وعاءه فهو جزء من الحيوان وهي داخلة في قوله وجزؤه \* وحاصل الجواب اننا نختار

(٢) قوله فانهما الخ علة للورود وقوله لأنه الخ علة لنفيه اه

من الطاهر (مرارة مباح) وكذا مكروه فلو قال غير محرم لشملهم ما مراده بالمرارة الماء الأصفر الساكن في الجلد الملوثة وليس المراد  
به نفس الجلد لأنها دخلت في قوله وجزؤه وليست هي الصفراء لأن مراده بالصفراء الماء الأصفر الذى يخرج من الحيوان  
حال حياته ومراده بالمرارة مرارة للذكي ولما قيدها بالمباح واطلق في الصفراء وهذا ظاهر من كلامه واعتراض الشارح عليه في غير محله

(١) (بحث) الدم غير المسفوح (وَدُمٌ لَمْ يَسْفَحْ) وهو الذي لم يجر بعد فوجب خروجه بذكاة شرعية وهو الباقي في العروق وكذا ما يوجد في قلب الشاة بعد ذبحها وأما (٥٣) ما يوجد في بطنها فهو من المسفوح فيكون نجسا وكذا الباقي في محل الذبح لأنه من

بقية الجارى (وَمِسْكٌ) بكسر فسكون وأصله دم انعقد لاستحالة إلى صلاح (وفارته) بلا همز لأنه من فار يغور وقيل يتعين الهمز وهي الجلدة التي يكون فيها (وزرع) سقى (يَنْجِسُ) وان تنجس ظاهره فيفسل ما أصابه من النجاسة (و) من الطاهر (خمره تحجر) أى جمد لزوال الاسكار منه والحكم يدور مع علته وجودا وعدمها ولذا لو فرض انه إذا استعمل أو بل وشرب أسكر لم يطهر كما نقل عن المازرى (أو خلل) البناء للفعول فالتخلل بنفسه أولى بهذا الحكم وكذا ما حجر على المعتمد خلافا لما يوهمه كلامه وإذا طهر طهر اناءه ولو فخارا غاص فيه فهو يخصص قولهم وفخار بغواص ولو وقع ثوب في دن خمر فتخلل طهر الجميع ولما ذكر الاعيان الطاهرة شرع في ذكر النجاسة فقال (٢) (وَالنَّجَسُ) بفتح الجيم عين النجاسة (مَا اسْتَشْنَى) أى اخرج من الطاهر من أول الفصل إلى هنا سواء كان الاخراج بأداة

ان الرادى للماء الأصفر لكن لانسلم انه نفس الصفراء لأنها الماء الراصف الخارج من الحيوان حال حياته وأما المرارة فانها الماء الأصفر الخارج من بعد التذكية فقوله الشارح ومراده بالمرارة ومرارة الذكي الأولى أن يقول ومراده بالمرارة الماء الأصفر الخارج بعد التذكية (قوله ودم) (١) أى ومن الطاهر دم الخ (قوله بذكاة) الباء تصورية أى موجب خروجه الصور بذكاته والحاصل ان الدم ان جرى بعد موجب خروجه وهو التذكية كان مسفوحا وهو نجس كإياي وان لم يجر بعد موجب خروجه كان غير مسفوح وهو طاهر فخرج الدم القائم بالحى فلا يوصف بكونه مسفوحا ولا غير مسفوح ومن ثمرات طهارة غير المسفوح انه إذا أصاب الثوب منه أكثر من درهم لا يؤمر بغسله وتجاوز الصلاة به (قوله وكذا ما يوجد الخ) أى لأنه وما قبله يصدق عليه انه لم يجر بعد حصول موجب خروجه الذى هو الذكاة (قوله ومسك) أى ومن الطاهر مسك (قوله بكسر فسكون) أى وأما المسك بفتح فسكون فهو الجند يقال القنطار مائة مسك ثور (قوله لاستحالة) أى استحالة أصله أى وانما كان طاهرا مع نجاسة أصله لاستحالة أصله الخ فهو علة محذوف (قوله بلا همز) أى تبين ذلك أخذا من قوله لأنه من فار يغور قال بعضهم ان قوله وفارته بالهمز وعدمه خلافا لعين الأول ولعن عين الثانى هذا وظاهر طهارة المسك وفارته ولو أخذه بعد الموت وانظر ما الفرق بينه وبين اللبن والبيض الخارجين بعد الموت مع أن كلاهما حال إلى صلاح وعدم استقذار هذا وفي اللج أن الفرق شدة الاستحالة لصلاح في المسك فأمل هذا وقد توقف الشيخ زروق في جواز أكل المسك قال ح ولا ينبغي التوقف في ذلك وجوازه معلوم من الدين بالضرورة وكلام الفقهاء في باب الاحرام دليل على جوازه حيث قالوا يجوز للمحرم أكل الطعام المسك إذا أماته الطبخ فلو لأنه يجوز أكل المسك ما جاز أكل الطعام (قوله الذى يكون) أى المسك (قوله وزرع) أى ومن الطاهر وزرع والبقل كالكرات ونحوه كالزراع (قوله سقى الخ) أشار بهذا إلى أن الباء متعلقة بمحذوف ويحتمل انها بمعنى من أى وزرع من نجس أى نأشء من نجس كما لو زرع قمحا نجسا بأن ابتلعه انسان ونزل بماله وزرعه ونبت فانه يكون طاهرا (قوله وخمر تحجر) أى سواء تحجر في أوانيه أم لا بأن وقع فوق ثوب وجمد عليه كذا قال بعضهم وانتصر عليه عقب تبعنا لجمع وقال بعضهم لا بد من تحجره في أوانيه واما إذا حمد على ثوب فلا بد من غسله لأنه أصابه حال نجاسته وهو ما في شب والقولان على حد سواء قال شيخنا العدوى والنفس أميل إلى الثانى لأنه إذا نشف على الثوب لا يقال فيه تحجر اذ تحجره جهوده وصبروته جرم جامدا (قوله ولذا) أى ولأجل تعليل الطهارة لزوال الاسكار (قوله انه إذا استعمل) أى وهو متحجر وقوله أسكر راجع لقوله استعمل أو بل (قوله كما نقل عن المازرى) أى وقال بعضهم انه متى تحجر صار طاهرا أولا ينظر لكونه إذا بل يسكر أولا لا ترى اهم الطبقوا على جواز بيع الطرطير وهو خمر جامد ولم يقيدوا جواز بيعه بذلك (قوله أو خال) أى بطرح ماء أو خال أو ملح أو نحو ذلك فيه ومحل طهارته بصير ورته خلا ما لم يكن وقعت فيه نجاسة قبل تغليله والافلا وفي عبق منع استعمال الحجر إذا استهلكه بالطبخ في دواء واختافوا في تغليلها فليل بالحرم لوجوب اراقها وقيل بأسكرامة وقيل بالاباحة وعلى كل يطهر بعد التخليل (قوله وكذا ما حجر) أى بفعل فاعل (قوله خلافا لما يوهمه كلامه) من انه لا يكون طاهرا إلا إذا تحجر بنفسه أو خلل بفعل فاعل ولك أن تجعل فى كلامه احتياكا كخفف من كل نظير ما ذكره في الآخر (قوله طهر الجميع) أى الثوب والحجر الذى في الدن والدن ايضا (قوله أى اخرج) أشار بذلك إلى أن مراد

المصنف بالاستثناء الاستثناء اللغوي وهو مطلق الاخراج سواء كان بأداة استثناء أو كان الاخراج  
بغيرها ك مفهوم الشرط ويحتمل أن المراد بالاستثناء الاستثناء الحقيقي أي ما كان بالأو واحد أو اخواتها  
وعلى هذا (١) فيقال ما استثنى حقيقة أو حكما ليدخل مفهوم الشرط في قولنا أو حكما أو أن (٢) مفهوم  
الشرط كما مصرح به كما هو معلوم من اصطلاحه وحينئذ فلا يحتاج لقولنا أو حكما \* وحاصل ما استثناء  
فيها مرتبة محرم الاكل والصوف المتوف والمسكر والمذرو والخارج بعد الموت من دم وعرق ولعاب  
ومخاط ويض ولبن آدمي الميت والبول والمذرة من التغذى بنجس والقيء للتغير عن حالة الطعام  
(قوله وانما ذكرها) أي هذه المخرجات المستثناة بالادوية وقوله وان علمت (٣) أي مما مر (قوله  
والنجس) اشار بذلك إلى ان قوله وميت غير ما ذكر عطف على ما استثنى (قوله غير ما ذكر) أي في اول  
الفصل والذي ذكر ميتة ما لا دم له من الحيوان البري وميت البحري وغيرها ميت البري الذي له دم  
(قوله اذا كان غير قلة) أي كالبقر والغنم والابل والطيور والسباع والحية والزواج والسحالي سواء مات  
حتف أنه أو بذكاة غير شرعية كذكي مجوسي أو كثنائي بقصد تنظيم صنمه بان اعتقد أنه إله فذبحه  
تقربا إليه أو مسلم لم يسم عمدا أو مرتد أو مجنون أو سكران أو معيد كافر أو ذبح محرم لصيد فكل هذه  
ميتة نجسة (قوله بل ولو كان) أي ميت غير ما ذكر (قوله خلافا لمن قال) أي وهو الامام سحنون (قوله  
لان الدم) علة للقول بطهارتها (قوله عن القملتين) أي اليتيمين (قوله والثلاث) أي الميتات (٤) اذا  
كانت في ثوب وصلى به وكذا يعني عن قتل الثلاث في الصلاة كما يؤخذ من قول ابن مرزوق عن  
بعض الصالحين انه اذا احتاج لقتل القملة في المسجد ينوي ذكاتها قال ح كانه بناء على قول ابن شاس  
من عمل الذكاة في محرم الأكل فان في حياة الحيوان تحريم (٥) اكل القملة اجماعا فان بنى على قول  
سحنون ان القملة لا نفس لها سائلة لم يحتج للتذكية الا زيادة احتياط (قوله او كان (٦) آدميا)  
أي ولو كان ميت غير ما ذكر آدميا وهذا قول ابن القاسم وابن شعبان وابن عبد الحكم  
فكلهم يقولون بنجاسة ميتته وهو ضعيف (قوله والظاهر طهارته) ولو كافرا وهو قول سحنون  
وابن القصار (تنبيه) قد علمت ان في ميتة آدمي الخلاف وأما ميتة الجن فنجسة لانه  
لا يلحق آدمي في الشرف (٧) وان اقتضى عموم المؤمن لا ينجس ان له ما لا آدمي ولو قيل  
بطهارة ميتة المسلم منهم لكان له وجه وليس الفرع ناصيا قديما اه مج (قوله على التحقيق) قال  
عياض لان غسله واكماله بالصلاة عليه يأتي تنجيته إذ لا معنى لغسل الميتة التي هي بمنزلة المذرة  
ولصلاته عليه الصلاة والسلام على سهل بن يضاء في المسجد ولما ثبت انه عليه الصلاة والسلام قبل  
عثمان بن مظعون بعد الموت ولو كان نجسا لما فعل عليه الصلاة والسلام ذلك \* واعلم ان الخلاف في طهارة  
ميتة آدمي وعدمها عام في المسلم والكافر وقيل خاص بالمسلم وأما ميتة الكافر فنجسة اتفاقا

(١) أي في الغيب والوبر والشعر اه (٢) قوله أو أن مفهوم الشرط كما مصرح به الخ فيه ان ذكر المستثنى  
هنا لجمعه مع نظائره النجسة لان هذا مقام عدها وحصرها لالكونته لم يعلم مناسب كما نبه عليه الشارح  
فلا بد ان يذكرها أيضا مفهوم الشرط على انه سبق للحنفي وغيره ان المصنف يعتبر مفهوم الاستثناء  
بالاولى من مفهوم الشرط كالحصر والغاية لانه قد قيل فيها انها من المنطوق وحينئذ فالمستثنى كما مصرح  
به ايضا فالإلى الاقتصار على الوجهين الاولين اه كتبه محمد عيش (٣) الواو للحال وان  
زائدة اه (٥) قوله تحريم اكل القملة اجماعا لعله للضرر والافتقار مذهب سحنون الاباحة اه  
افاده في المجموع (٧) أي مع ان في ميتة آدمي الاف اه

(٤) (مطلب) حمل ميتة

القمل وقتله في الصلاة

وأكله (٦) (في بحث) آدمي

والجن وقوله تعالى انما

الشركون نجس اما من

باب التشبه بالنجس او

نجاسة معنوية أفاده في

ضوء الشموع اه

وانما ذكرها وان علمت

لانه يحدد تعداد الاعيان

النجسة وحصرها (و)

النجس (ميت غير

سما ذكر) وهو برى

له نفس سائلة اذا

كان غير قلة وادى بل

(ولو كان) قلة خلافا

لمن قال بطهارة ميتة لان

الدم الذي فيها مكتسب لا

ذاتي والراجح انه ذاتي ويعني

عن القملتين والثلاث

للشقة (أو) كان (آدميا)

ضعيف والأظهر) عند

ابن رشد وغيره كاللحمي

والمازري وعياض وغيرهم

وهو المعتمد الذي يجب به

الفتوى (طهارته) ولو كافرا

على التحقيق (و) النجس

(سما أين) أي انفصل

حقيقة أو حكما بان تعلق

بغير لحم أو جلد بحيث

لا يعود لحيشته

(٤) (مبحث) ما ينحت من الرجل (٥٤) وقلامة الظفر وما ينزل من الرأس عند الحلق ورد الحسن المقلوعة (٥) (مبحث) نصب الريش

وما فيه خلاف (٧) (مبحث)

الترخيص في جلد الميتة المدبوغ (٨) (مبحث) النهي عن استعمال جلد الآدمي

(من) حيوان نجس الميتة

(سحى وميت) الواو

بمعنى أو فالمنفصل من

الآدمي مطلقا طاهر على

المتعمد ثم بين إيهام بقوله

(من قرن وعظم

وظائف) هو للبقرة

والشاة كالحافر للفرس

والجمار وأراد به ما يعم

الحافر (وظفر) لغير

ونعام وإوز ودجاج وما

يأتى من أن الدجاج ليس

من ذى الظفر فالمراد به

الجلدة بين الأصابع

(وعاج) أى سن قبل

(ونصب ريش) بتامها

وهى التى يكتنفها الزغب

(وجلد) إذا لم يدبغ بل

(ولو دبغ) فلا يؤثر

دبغه طهارة في ظاهره ولا

باطنه وخبراً بما هاب دبغ

قد طهر ونحوه محمول

عندنا في مشهور المذهب على

الطهارة اللغوية وهى

الظافة والذاجز الانتفاع

به فيما أشار له المصنف بقوله

(ورخص فيه) أى فى

جلد الميتة (مطابقاً) سواء

كان من جلد مباح الأكل

أو محرمة (إلا من

خنزير) فلا يرخص

فيه مطاقاً ذكى أم لا لأن

وهما طريقتان حكاهما ابن عرفة وظاهره استواءهما كما قاله ابن مرزوق ونقله شيخنا فى الحاشية ولا يدخل الخلاف أجساد الأنبياء (١) إذ أجسادهم بل جميع فضلتهم طاهرة اتفاقاً حتى بالنسبة لهم لأن الطهارة متى ثبتت لذات ففى مطلقة واستجاءهم تنزيه وتشريع ولو قبل النبوة وإن كان لاحكم إذ ذاك لاصطفايتهم من أصل الحلقة بل فى شرح دلائل الحيرات للفاسى أن المتى (٢) الذى خلق منه صلى الله عليه وسلم طاهر من غير خلاف (قوله من حى) منه ثوب الثعبان (٣) (قوله) فالمنفصل من الآدمى النجس من جلته ما نحت (٤) من الرجل بالحجر فانه من الجلد فيه الخلاف كقلامة الظفر بخلاف ما نزل من الرأس عند حلقه فانه طاهر اتفاقاً لانه وسخ متجمد منعقد لانه أجزاء من الجلد (قوله مطلقاً) أى فى حال حياته أو بعد موته (قوله على المتعمد) أى بناء على المتعمد من طهارة ميتته وأما على الضعيف فما أئين منه نجس مطلقاً والحاصل أن الخلاف فيما أئين من الآدمى فى حال حياته وبعد موته كالخلاف فى ميتته خلافاً لمن قال إن ما أئين منه حياً لا يختلف فى نجاسته وليس كذلك بل فيه الخلاف تنبيه على التعمد من طهارة ما أئين من الآدمى مطلقاً يجوز ردسناً قاتل لملها لا على مقابله (قوله وما يأتى من أن الدجاج النجس) حاصله أن المراد بالظفر فى هذا الباب ما يقص فيدخل الدجاج فى الظفر بخلاف باب الدبائح فإن المراد بالظفر فيه الجلدة التى بين الأصابع وحينئذ فلا يكون الدجاج من ذى الظفر اه فعند الدجاج فى هذا الباب من ذى الظفر لا يعارض ما فى الدبائح من أنه ليس من ذى الظفر (قوله بتامها) (٥) أى فلا فرق بين أصلها وطرفها لانه كان حياً خلافاً لمن قال النجس أصلها لا طرفها كذا فى ح ويشهد له كلام ابن شاس وابن الحاجب والتوضيح وفى الواقع ما يقتضى ضعفه واعتناء القول بأن النجس أصلها لا طرفها انظر بن وبنه المؤلف على نجاسة هذه المذكورات بقوله من قرن الخ دون غيرها من لحم وعصب وعروق مع شمول قوله وما أئين من حى أو ميت لذلك الغير للخلاف فيما ذكر فان بعضهم يقول بطهارة ما ذكر لأن الحياة لا تحل بخلاف اللحم والنصب والعروق فقد اتفقوا على نجاستها لأن الحياة تحلها (قوله وجلد) يعنى أن الجلد المأخوذ من الحى أو الميت نجس (قوله ولا باطنه) خلافاً لسخنن (٦) وابن عبد الحكم القائلين أن جلد الميتة مطلقاً ولو خنزيراً يطهر بالدباغ طهارة شرعية وهذا القول هو الذى أشار المصنف لردّه بلو (قوله ولذا جاز) أى لاجل طهارته طهارة لغوية (قوله ورخص) بالبناء للمفعول أو بالبناء للفاعل والضمير عائد الى الامام أى وجوز الامام فيه (قوله أى فى جلد الميتة) (٧) أى فى استعماله (قوله أو محرمة) ذكى ذلك المحرم أم لا (قوله لا تعمل فيه اجماعاً) أى بخلاف الخيل والبغال والحمير فإن الذكاة تنفع فيها عند بعضهم (قوله على المشهور) راجع لقول المصنف إلا من خنزير ومقابله ما شهره الامام عبد النعم بن الفرس بالفاء والراء المفتوحين فى احكام القرآن من أن جلد الخنزير كجلد غيره فى جواز استعماله فى اليابسات والماء اذا دبغ سواء ذكى أم لا (قوله وكذا جلد الآدمى) (٨) أى مثل جلد الخنزير فى كونه لا يرخص فيه مطلقاً جلد الآدمى فلا يجوز الانتفاع بكل منهما بعد الدبغ فى

(١) قف على أن الخلاف فى ميتة الآدمى لا يدخل فى أجساد الأنبياء بل هى وجميع فضلتهم طاهرة اجماعاً (٢) قف على أن المتى الذى خلق منه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لم طاهر اجماعاً وكذا ما خلق منه آباؤه استظهره الفاسى نقله فى ضوء الشموع (٣) قف على أن ثوب الثعبان نجس (٦) قف على قول سخنن وابن عبد الحكم بطهارة جلد الميتة بالدبغ ولو جلد خنزير

الياسين والماء كغيرهما من جلود الميتة (قوله بعد دبغه) يتعلق برخص (١) كان قوله في يابس كذلك وكان الأولى للمصنف أن يقدم قوله بعد دبغه على الاستثناء وفي قوله في يابس بمعنى الباء أى بالنسبة ليايس وماء بخلافها في قوله فيه وحيد فلا يلزم تعلق حر في جر متحدى اللفظ والماء بعامل واحد أو أن في يابس متعلق باستعماله محذوفاً (قوله بعد دبغه) وأما قبله فلا يجوز الانتفاع به بحال قال ابن هرون وهو المذهب (قوله بما يزيل الريح والرطوبة) ولو كان ذلك المزيل لهما نجسا كافى عبق (قوله ويحفظه من الاستحالة) أى من التلف والتقطيع كما تحفظه الحياة ولا يشترط في الدباغ (٢) إزالة الشعر عندنا وإنما يلزم إزالته عند الشافعية القائلين أن الشعر نجس وإن طهرته الجلود بالدبغ لا تعدى إلى طهارة الشعر لأنه تحله الحياة فلا بد من زواله وأما عندنا فالشعر طاهر لأن الحياة لا تحلها فالقرو وإن كان مذكى مجوسى أو مصيد كافر (٣) قلد في لبسه في الصلاة إباحية لأن جلد الميتة عنده يطهر بالدباغ والشعر عنده طاهر ولا يقلد فيه الشافعى لأنه وإن قال بطهارة الجلد يقول بنجاسة الشعر ولا مال كاللأنه وإن قال بطهارة الشعر يقول بنجاسة الجلد إلا أن يلقى ويقلد المذهبين (قوله فأن وقع الجلد في مدبغة) أى وخرج مدبوغا غير محتاج لآلة (قوله ولا كون الدباغ مسلما) أى ولا يشترط كون الدباغ مسلما بل دبغ الكافر مطهر (قوله كالحبوب) (٤) أى بأن يوعى فيها العدس والفول ونحوهما من الحبوب ويضرب عليها ولا يطحن عليها بأن تجعل الرحي فوقها لأنه يؤدى إلى تحلل بعض أجزاء الجلد فتختلط بالديق وأما لو جعل الجلد في بيت الدقيق في الطاحون وينزل الدقيق عليه فلا يضر (قوله لأنه يدفع) (٥) عن نفسه (في الحج أنه ليس من استعماله) (٦) في الماء لبسه في الرجل المبلولة وفاقا ليج (قوله ويجوز لبسها الخ) أى جلود الميتة المدبوعة أى كما يجوز الجلوس عليها في غير المسجد لأنه لا يمنع دخول (٧) النجس فيه ولو ممسوا عنه وقوله في غير الصلاة أى وأما في الصلاة فقد علمت من مسئلة القراء عدم الجواز (٨) إلا إذا قلد كما مر (قوله وفيها كراهة العاج) (٩) أى كراهة استعماله وقوله قال فيها أى مللا للكرهية وقوله وهذا أى التعليل وقوله فيكون أى قول المصنف وفيها كراهة العاج (قوله من نجاسته) أى العاج (قوله وقيل الكراهة كراهة تنزيه) أى والفرض أن القيل غير مذكى وقوله فيكون أى قول المصنف وفيها الخ استشكلنا أى لما سبق لأن عادة المصنف يأتى بكلامها إما استشكلنا أو استشهدا وأما إتيانه به لإفادة حكم آخر فهو قليل وحمل الكراهة فيها على كراهة التنزيه أحسن خصوصا وقد نقل حماتها على ذلك أبو الحسن عن ابن رشد وقوله ابن فرحون عن ابن النواز وابن يونس وغيرهم من أهل المذهب وسبب هذه الكراهة أن العاج وإن كان من ميتة لكن ألحق بالجواهر في التنزيه فأعطى حكما وسطا وهو كراهة التنزيه ومراعاة لما قاله ابن شهاب وريبعة وعروة من جواز الامتناع به إذا علمت ذلك تعلم أن العجين لا يتنجس (١٠) به (قوله فلا وحه لكرهته) أى لكرهية استعماله بل استعماله جائز اتفاقا فالخلاف بالحرمة والكرهية إنما هو في العاج للتحذ

(١) غير ظاهر والظاهر تعليقه باستعمال القدر اه كتبه محمد عايش (٢) قف على أنه لا يشترط في الدباغ الطهارة وإزالة الشعر وعلى حكم لبس القرو في الصلاة (٣) بالبناء للفاعيل وهو ضمير اللابس اه (٥) قوله لأنه يدفع الخ كذا بخط المؤلف والتدوين في نسخ الشرح لأن له قوة الدفع اه (٦) قف على أنه ليس من استعمال جلد الميتة المدبوغ في الماء لبسه في الرجل المبلولة وعلى حكم لبس جلود الميتة المدبوعة في الصلاة وخارجها (٧) الأولى ادخال اه (٨) واستنوا النعل للضرورة اه (١٠) على أنه لا يتحلل منه شيء اه بناء على ما يأتى لك في مبحث حولها في

(٤) (مبحث) الطحن على

جلد الميتة المدبوغ

(٩) (مبحث) العاج

(بَدَدَ فِيهِ) بما يزيل

الريح والرطوبة ويحفظه

من الاستحالة ولا يغتفر

الدبغ إلى فعل فاعل فان

وقع الجلد في مدبغة طهر

أى لفة ولا كون الدباغ

مسلما (في يابس) كالحبوب

(و) في (ماء) لأن له قوة

الدفع عن نفسه لظهوره

فلا يضره إلا ما غير أحد

أوصافه الثلاثة لا في نحو

عسل ولبن وسمن وماء

زهر ويجوز لبسها في غير

الصلاة لأنها لنجاستها

(وفيها كراهة العاج)

أى ناب القيل الميت قال فيها

لأنه ميتة وهذا دليل على أن

للراد بالكراهة التحريم

فيكون استشهدا لما قدمه

من نجاسته وقيل الكراهية

كرهية تنزيه وهو المتمد

فيكون استشكلنا وأما

الذكي ولو بقدر فلا وجه

لكراهته

أو الفرس أو البغل الليت  
 ووجه التوقف أن القياس  
 يقتضى نجاسته لاسيما من  
 جلد حمار ميت وعمل  
 السلف من صلاتهم  
 بسيفهم وجفيرا منه  
 يقتضى طهارته والمتمد  
 كما قالوا انه طاهر للعمل  
 لانجس معفو عنه فهو  
 مستثنى من قولهم جلد الميتة  
 نجس ولو دبغ وانظر  
 ماعلة طهارته فان قالوا  
 الدبغ قلنا يلزم طهارة كل  
 مدبوغ وان قالوا الضرورة  
 قلنا ان سلم فهو لا يقتضى  
 الطهارة بل العفو وحمل  
 الطهارة في كلام الشارح  
 على اللغوية في غير  
 الكيمخت وعلى الحقيقة  
 في الكيمخت تحم وعمل  
 الصحابة عليهم الرضا في  
 جزئى يحقق العمل في الباقي  
 (و) من النجس (مضى)  
 ومضى وودى ولو من  
 مباح الأكل في الثلاثة  
 للاستقذار والاستحالة  
 إلى فساد ولأن أصلها دم  
 ولا يلزم من المعفو عن أصلها  
 العفو عنها والثلاثة بوزن  
 ظي وصي (وَقِيحُ)  
 بفتح القاف مدة لا يغاظها  
 دم (وَصَدِيدٌ) وهو  
 ماء الجرح الرقيق المختلط  
 بدم قبل ان تغاظ المدة وقيل

من فيل ميت بغير ذكاة (قوله وفيها التوقف) أى فيها ما يدل على التوقف في الجواب عن حكم الكيمخت  
 (١) هل هو الطهارة أو النجاسة كقولها لأدرى واختاف هل توقف الامام بعد قولاً أولاً (٢)  
 والراجح الثانى وقيل بنجاسته مع العفو عنه وقيل بطهارته وهو المعتمد عليه فهو مستثنى من قولهم جلد  
 الميتة لا يطهر بالدباغ \* واعلم ان استعمال الكيمخت ثلاثة أحوال الجواز مطلقا في السيوف وغيرها  
 وهو للمالك في العتية وجواز استعماله في السيوف فقط وهو قول ابن المواز وابن حبيب قال فن صلى به  
 في غير السيوف يسيرا كان أو كثيرا أعاد أبدا كذا في التوضيح وكراهة استعماله مطلقا قيل هذا هو  
 الراجح الذى رجع إليه الإمام لقوله في المدونة ان تركه أحب الى قال في التوضيح وعلى هذا القول  
 فيحتمل ان من صلى به بعيد في الوقت ويحتمل أنه لا بعيد وأما توقف الإمام فهو في حكمه من جهة  
 طهارته ونجاسته فالتوقف يجمع الجواز والكراهة لأهما في استعماله والتوقف في الطهارة والنجاسة  
 لا ينافى جواز استعماله أو كراهته ولكن ذكر بعضهم أن الحق انه طاهر وأن استعماله جائز مطلقا  
 أو في السيوف لا مكروه (قوله أو البغل الليت) أى اللدبوغ (قوله ووجه التوقف) أى توقف الإمام  
 في طهارته ونجاسته ولم يجزم بواحد منهما (قوله جلد حمار ميت) أما للذكي فقد وجد قول في المذهب  
 بطهارته (قوله انه طاهر) أى فلا يبعد من صلى به (قوله للعمل) أى لعمل السلف أى بدليل علمهم (قوله  
 لانجس معفو عنه) أى كما قيل (قوله يلزم) أى لأن العلة يجب اطرادها متى وجدت وجد الحكم  
 واللازم باطل لأن جلد الميتة اللدبوغ غير الكيمخت غير طاهر على المعتمد (قوله وحمل الخ) هذا  
 اعتراض على المحققين من أهل المذهب حيث قالوا بطهارة الكيمخت طهارة حقيقة للعمل وأما غيره  
 من جلود الميتة اللدبوغ فهو طاهر طهارة لغوية وحاصل الاعتراض انه يلزم على ذلك حمل قوله عليه  
 الصلاة والسلام أيما اهاب دبغ فقد طهر على الطهارة الحقيقية بالنسبة للكيمخت وعلى اللغوية  
 بالنسبة لغيره وهذا تحم وعمل السلف في جزئى من جزئيات جلد الميتة اللدبوغ يحقق العمل في غيره من  
 الجزئيات فقتضاه الحكم بطهارة غير الكيمخت بالدباغ طهارة حقيقة تأمل (قوله يحقق العمل) أى  
 بطريق القياس (قوله ولو من (٣) مباح) أى هذا إذا كانت من آدمى أو من محرّم الأكل بل ولو كانت  
 من مباح \* واعلم ان هذه الثلاثة من الأدمى ومحرّم الأكل نجسة من غير خلاف وأما من المباح فقيل  
 بنجاستها وقيل بطهارتها (قوله للاستقذار) أى انما كان كل واحد من الثلاثة نجسا ولو من مباح  
 لاستقذاره وهذه العلة تقتضى النجاسة مالم يعارضها معارض كشقة التكرار في نحو الخاط والباق  
 (قوله والاستحالة) أى استحالة أصلها وهو الدم إلى فساد (قوله ولأن أصلها دم الخ) بهذا التعليل  
 بأن الفضلات في بطن الحيوانات لا يحكم عليها بشيء أى لا بطهارة ولا بنجاسة وحينئذ فأصلها وهو  
 الدم الذى فى الحيوان ليس نجسا (قوله ولا يلزم من العفو الخ) جواب عما يقال مقتضى كون الدم  
 أصلا لها أن يعفى عن دون الدرهم منها كما عفى عنه فى الدم \* وحاصل الجواب انه لا يلزم من العفو  
 عن اليسير من الدم العفو عن اليسير منها اذ ليس كل ما ثبت لأصل يثبت لفرعه (قوله من العفو  
 عن أصلها) أى عن اليسير من أصلها (قوله العفو عنها) أى عن اليسير منها (قوله قبل ان تغاظ المدة)  
 أى فاذا غلظت فلا اسم لها الامدة وهى نجسة بطريق الأولى (قوله البثرات) أى البقايا  
 الطام من اشتراط التحلل من التنجيس نعم على مقابله فتأمل (٢) قف على الخلاف فى أن توقف الاحام  
 بعد قولاً أولاً



- (١) (مبحث) رطوبة الفرج  
(٢) (مطلب) الدم المسفوح  
(٣) (مبحث) اكل الفسيخ  
(٥) (مبحث) رماد النجس  
ودخانه

من قط النار (ورطوبة  
فرج) من غير مباح  
الأكل أمامه فطاهرة الا  
المتنذ بنجس (وكم  
مسفوح) اي جار بسبب  
فساد ذكاة او نحو ذلك  
اذا كان من غير سمك  
وذباب بل (ولو) كان  
مسفوحا (من سمك  
وذباب) وقراد وحمل  
خلاف لمن قال بطهارته،  
واما قبل سيلانه من  
السمك فلا يحكم بنجاسته  
ولا يؤمن باخراجه فلا  
بأس بإلقائه في النارجيا  
(وسوداء) مائع أسود  
كالدم العييط اي  
الخالص الذي لا خايط فيه  
او كدر او احمر غير قاني  
اي شديد الحمرة (ورماد  
نجس) بفتح الجيم عين  
النجاسة وبكسر هاء المتنجس  
ولفظه هنا يحتملها بناء  
على ان النجاسة اذا تغيرت  
اعراضها لا تتغير عن الحكم  
الذي كانت عليه عملا  
بالاستصحاب والتمتع  
انه طاهر (ودخانه)

(قوله من قط النار) وكذا ما يسيل من قطرات الجسد في ايام الحر (قوله من غير مباح) مثل ذلك  
الآدمي وهو كذلك على الراجح خلافا لمن قال بطهارة رطوبة فرج (١) الآدمي ويترتب على نجاسة  
رطوبة فرج الآدمي تنجيس ذكر الواطيء او ادخال خرقة او اصبع مثلا فيه فتعلق به أو بها الرطوبة  
(قوله أمامه فطاهرة) اي لأنه إذا كان بوله طاهرا فأولى رطوبة فرجه ومحل طهارة رطوبة فرج  
المباح ما لم يتغذى بنجس كما قال الشارح وما لم يكن بمن يجيئ كابل والا كانت نجاسة عقب حيضه واما بعده  
فطاهرة لما يأتي في قوله وان زال عين النجاسة بغير المطلق الخ كذا في حاشية شيخنا (قوله اذا كان من غير  
سمك) اي اذا كان ذلك من سائر الحيوانات غير سمك الخ (قوله بل ولو من سمك وذباب) اي فهو  
نجس ويعني عمادون الدرهم اذا انفصل عنه وهل الدم المسفوح (٢) الذي في السمك هو الخارج عند  
التقطيع الاول لا ما خرج عند التقطيع الثاني أو الجاري عند جميع التقطيعات واستظهر بعض الاول  
(قوله خلافا لمن قال بطهارته (٣) منها) اي من المذكورات وهو ابن العربي ويترتب على الخلاف  
جواز اكل السمك الذي يوضع بعضه على بعض ويسيل دمه من بعضه الى بعض وعدم جواز ذلك  
فلى كلام المصنف لا يؤكل منه الا الصف الاطى وعلى كلام ابن العربي يؤكل كله ومذهب الحنفية  
ان الخارج من السمك ليس بدم بل رطوبة وحينئذ فهو طاهر \* واعلم انه اذا شك هل هذا السمك  
كان من الصف الاطى أو من غيره أكل لان الطعام لا يطرح بالشك كذا قرر شيخنا (قوله وسوداء)  
اي التي هي أحد الاخلاط الاربعة الصفراء والدم والسوداء والبلغم ولا بد في كل انسان من وجود  
هذه الاربعة فالسوداء والدم نجسان والصفراء والبلغم طاهران (قوله مائع أسود) اي يخرج من  
المعدة (قوله كالدم العييط) هو بالدين المهمة معناه الخالص اي الصافي الذي لا خلط فيه وأما العييط  
بالعين للعجمة فهو الهودج ومنه قول امرئ القيس

تقول وقد مال العييط بنا معا \* غفرت بعيري يا امرأ القيس فانزل

(قوله أو كدر الخ) أشار الى أن السوداء تطلق على ثلاثة أمور الدم الخالص الذي لا خلط فيه والدم  
الذي فيه خلط لان الكدر هو غير الصافي وعدم الصفاء بالخلط والدم الاحمر الذي لم تشتد حرته  
\* والخالص انما على الاولين مائع أسود إما خالص من الخلط وهو ما اشار له بقوله كالدم العييط واما غير  
خالص وهو ما اشار له بقوله او كدر وأما على الثالث فهي دم احمر خالص وعلم من كلامه أن الدم  
والسوداء نجسان فلو خالط القيء أو القلس (٤) أحدهما أو عذرة حال كونه القيء أو القلس ينقلب الى  
المعدة فان للمعدة تنجس ويترتب على نجاسة المعدة بطلان صلاته اذا كان الرد للذكور عمدا على ما يأتي  
في ازالة النجاسة (قوله اي شديد الحمرة) تفسير لقائي (قوله ورماد نجس) (٥) قال ابن مرزوق  
ما نصه اعتمد المصنف فيما صرح به من نجاسة الرماد على قول المازري إنه لا يظهر عند الجمهور من الأئمة  
وما كان حقه أن يفق فيه الاجبا اختاره النخعي والتونسي وابن رشد من طهارته واما كلام المازري  
فيحتمل ان يريد به الأئمة من غير مذهبنا اه قله بن ثم ان قول المصنف ورماد نجس بالاضافة أي  
رماد وقيد نجس لا بالتونين لان الرماد اذا كان نجسا لم يحكم عليه بانه نجس لانه تحصيل الخالص  
(قوله بناء) راجع لكلام المتن (قوله والمعتد انه طاهر) أي مطلقا وان النار تطهر سواء أكلت  
النار النجاسة أو كلاً قويا ولا خلافا لمن قال بنجاسته كالصنف ولمن فصل وعلى المعتد فالخبز المحبوز  
بالروث النجس طاهر ولو تعلق به شيء من الرماد وتصح الصلاة قبل غسل القدم من أكله ويجوز حمله في

(٤) قف على ان القيء والقلس اذا اختلط احدهما بدم مثلا وابتلع عمدا نجس المعدة

(١) (مبحث) البول والعذرة من الأدمى (٢) (مبحث) الطعام المائع إذا حلت فيه نجاسة (٣) درس (٥) (مبحث) سقوط قلة في طعام (٧) (مبحث) (٥٨) الطعام الذي طبخ وفيه روث الفار (٨) (مبحث) الماء المضاف إذا حلت فيه نجاسة

ضئيف وللمتد طهارته أيضا (وبول وعذرة من آدمى) (مبحث) كسج وهو ووطواط \* ولما ذكر الأعيان الطاهرة والنجاسة ذكر حكم ما إذا حلت النجاسة بطاهر (١) فقال (وينجس كثير طعام مائع) كمثل ومن ولو جمد بعد ذلك فالقليل أولى (ينجس) أو متنجس يتحلل منه شيء ولو طما لا شك إذا طرخ الطعام وأولى إذا علم بأنه (٢) لا يتحلل منه شيء كالظم إذا حكم عندنا لا يتقل (قل) حل فيه فالكثير أولى ولو بمغفو عنه في الصلاة أو لم يمكن الاحتراز منه كروث الفار ومثل الطعام المائع المضاف كماء العجين أو سكر حيث حلت فيه النجاسة بعد الإضافة والا اعتبر التغير (ك) طعام (جديد) وهو الذي إذا أخذ منه شيء لا يتراد بسرعة كثيره ومن غسل جامدين فينجس (إن أمكن السريان) في جميعه حقيقا أو ظنا لا شك (١) قول الشارح حكم

الصلاة وكذا ينبغي عليه طهارة ما حصى من القنار بنجس وكذا عرق حمام به (قوله) والمتمد أنه أي دخان النجس طاهر الذي في ح أن ظاهر للذهب نجاسة دخان النجاسة وهو الذي اختاره الأدمى والتونسي والملازري وأبو الحسن وابن عرفة قال بعضهم وهو المشهور نعم ابن رشد اختار طهارته كما رماه ابن (قوله) وبول وعذرة من آدمى (١) أي غير الأنبياء ولا فرق بين كون الأدمى صغيرا أو كبيرا إذا كرا أو أنقأ كل الصغير الطعام أم لا زالت رائحة البول منه أم لا كان البول كثيرا أو قليلا ولو تطاير أكره وس الأبرو لو زل البول أو الطعام على حالته من غير تغير على المتمد (قوله) وينجس كثير (٢) طعام الخ (٣) مثل منطوقه مسئلة ابن القاسم وهي من فرع عشر قلال من في زقاق جمع زق وعاء من جلد ثم وجد في قلة فارغة منها قارة يابسة لا يدري في أي زق فرغها فانه يحرم كل الزقاق كلها ويصحها وليس هذا من طرح الطعام بالشك لأن ذلك في نجاسة شك في طروها على الطعام وهي هنا حقيقا ولكنها لم يتعين محلها تعلق حكمها بالكل (قوله) بعد ذلك أي بعد وقوع النجاسة فيه وقوله فالقليل أشار بهذا إلى أن مفهوم كثير مفهوم موافقة وأنه من فحوى الخطاب (قوله) بنجس أي بسقوط نجس فيه حقيقا أو ظنا ولا يد أن يكون ذلك النجس الساقط يتحلل منه شيء في الطعام حقيقا أو ظنا وسواء كانت النجاسة الواقعة في المائع مائعا أو يابسة ففي البرزلي عن ابن قدام إذا وقعت ريشة غير مذكي في طعام مائع طرح وقوله لا شك أي في التحلل وكذا في سقوط النجاسة (قوله) وأولى إذا علم أي أو ظن (قوله) إذا الحكم المراد به وصف النجاسة (٤) القائم بالشيء النجس كالظم لا يتقل وحينئذ في طرح ذلك العظم وحده دون الطعام واقتضى كلامه تنجيس القملة للمعجن حيث لم تحصر في محل خلافا لمن قاله بمحرم جهل عينها بيادية فلا يحرم نساء تلك البادية كما في ح \* ان قلت ذكر ابن يونس أن الطعام إذا وقعت فيه قملة (٥) فانه يؤكل لقلتها وكثرته قلت لعله مبنى على أن قليل النجاسة لا يضر كثير الطعام والا فهو مشكل كذا نقل شيخنا عن ابن مروزق قال في الميج والظاهر أن الفرع مبنى على مذهب سحنون من أن القملة لا نفس لها سائلة ويؤيده إسناد (٦) له في التوارد وفي نقل ابن عرفة وعليه فلا يقيد بالقلة الا للاحتياط (قوله) ولو بمغفو عنه في الصلاة أي كدون درهم من دم لقصر المغو على الصلاة على المتمد كما في ح (قوله) كروث الفار (٧) أي شأنه استعمال النجاسة كفار البيت فإذا حل روثه في طعام نجسه خلافا لما أفق به ابن عرفة من طهارة طعام طبخ وفيه روث الفارة كذا في حاشية شيخنا (قوله) ومثل الطعام المائع المضاف (٨) أي إذا حلت فيه نجاسة ولو قليلة تنجس ولو لم يتغير وهذا هو المشهور ونقل الزرقاني عن الناصر أن الماء المضاف ليس كالطعام وحينئذ فلا تنجسه النجاسة الا إذا غيرته (قوله) والا أي بأن حلت فيه نجاسة قبل الإضافة فلا يتنجس الا إذا تغير وقد ألغز في ذلك بقوله:

قل للفقهاء امام العصر قد مزجت \* ثلاثة بقاء واحد نسبوا

لها الطهارة حيث البعض قدم أو \* ان قدم البعض فالنتجيس مالم يسب

(قوله) لا يتراد بسرعة أي لا يتراد من الباقي ما يملأ موضع المأخوذ بقرب فان تراد بسرعة فهو مائع

(٤) سبق للحق منع هذا وسبق لي التوقف في منه وقد أثبتته هنا فأقول وبأن الله الآن يحق الحق

كتبه محمد عليش (٦) أي نسبة للفرع لسحنون اه

ما إذا حلت النجاسة بطاهر أولى منه حكم حلول النجاسة بطعام لانه أخصر وللتوقف في كون ما المصدرية توصل بالجملة الشرطية ولأن طاهر يشمل الطابق والمضاف والمصف لم يبين حكم حلولها فيها اه (٢) قول الشارح إذا علم بأنه الباء فيه زائدة أو أصلية على تضمن علم معنى جزم وقوله كالظم أي القديم الذي لا دسم فيه ولا رطوبة خصوصا ان كان مصنوعا

(٢) **مبحث** حلاول النجاسة بالطعام الجامد (٤) **مبحث** ولا يطره زيت خولط بنجس (٥) **مبحث** اللحم الطبوخ بنجس (٦) **مبحث** صلق نحو الدجاجة لتزعر ريشها قبل غسل مذبحتها وإخراج ما فيها من النجاسة (٧) **مبحث** (٥٩) الزيتون الملع بنجس

بنجس كله من غير تفصيل (قوله بأن تكون الخ) أي أن أمكن السريان بسبب (١) كون الخ (قوله مائة) لأن كانت جامدة (٢) لا يتحلل منها شيء كعظم وسن فلا يتنجس ماسقطت فيه لأن الحكم لا ينتقل وحينئذ فتطرح النجاسة وحدها دون الطعام وفي الحاشية لا مفهوم لقوله مائة فقد قال ح فرع لافرق بين كون النجاسة الواقعة في الجامد مائة أو غير مائة في أنه ينظر لامكان السريان اه وبعبارة أخرى سواء كان الواقع فيه مائتا أو غيره أقول البرزلي أفنى شيخنا ابن عرفة في هري زيتون وجدت فيه فارة ميتة بأنه نجس كله لا يقبل التطهير أي والفرض أنه طال الزمان بحيث يظن السريان في الجميع اه كلام الحاشية وقد يقال أنه لا مخالفة بينه وبين كلام شارحنا لأن مراد شارحنا بالمائة ما يتحلل منها شيء سواء كانت رطبة أو يابسة والمحتز عنه في كلامه الجامدة بمعنى التي لا يتحلل منها شيء والمراد بالمائة في كلام الحاشية الرطبة وغير المائة غير الرطبة والحال أنه يتحلل منها شيء (قوله أو يطول الزمان) أي أو كان الطعام غير متحلل بل كان يابسا كالجبوب ولكن طال الزمان بحيث يظن سريان النجاسة لجميعه كانت مائة كالبول أو مائة كالمات خنزير في رأس مطهر (٣) وبقي الخنزير مدة طويلة وظن أن الحب كله شرب من صديده لم يؤكل كما نقله الشيخ عن ابن أبي زيد (قوله لا تتفاء الأمرين) أعنى كون الطعام متحللا أو جامدا وضمت مدة يظن فيها السريان وذلك بأن كان الطعام جامدا غير متحلل كالجبوب ولم تمض مدة يظن فيها السريان للجميع بل البعض والفرض أن النجاسة يتحلل منها سواء كانت رطبة كالبول أو يابسة كالفار الميت وأما لو كانت لا يتحلل منها شيء كالعظم فانها تطرح وحدها كالمز (قوله فيحسبه) أي فيطرح من ذلك الطعام ما سرت فيه النجاسة فقط بحسب طول مكنتها وقصره على ما يقتضيه الظن والباقي طاهر يؤكل ويباع لكن يجب البيان لأن النفوس تقذره (قوله بخلاف الماء) أي فانه إذا حلت فيه نجاسة وغيره يمكن تطهيره بصب مطاق عليه قليل أو كثير حتى يزول التغير أو يصب تراب أو طين فيه حتى يزول التغير (قوله ولا يطره زيت (٤) الخ) خلافا لمن قال وهو ابن الباء أنه يمكن تطهيره بصب ماء عليه وخضضته وثقب الاناء من أسفله وصب الماء منه ويفعل كذلك مرارا حتى يغلب على الظن زوال النجاسة (قوله وما في معناه من جميع الأدهان) إنعائه على الأدهان فقط مع أن غيرها من سائر المائعات كاللبن والعسل وغير ذلك مثلها في الحكم لأن الخلاف إنما وقع في الأدهان لأن الماء يخالطها ثم ينفصل عنها بخلاف غيرها فانه يمازجها ولا ينزل عنها فلا تطهر اتفاقا اه بن (قوله خولط) بالواو لأنه من خالط لا من خلط كزوح من زاحم لا من زحم وأما طبخ وما بعده فهو من طبخ وملح وصلق وإنما عدل عن خلط إلى خولط ليشمل ما إذا كان الخلط بفعل فاعل أم لا بخلاف خلط فانه إنما يصدق اذا كان الخلط بفعل فاعل (قوله فيقبل التطهير) (٥) أي ما لم تطل إقامة النجاسة فيه بحيث يظن أنها سرت فيه وإلا فلا يقبل التطهير وما ذكره

الشارح من التفصيل في اللحم بين حلول النجاسة في ابتداء الطبخ وانتهائه هو الموعول عليه خلافا لمن قال يطره اللحم الذي يطبخ بماء نجس أو تقع فيه نجاسة لا فرق بين ابتداء الطبخ وانتهائه وخلافا لمن قال أنه لا يطره مطلقا وأقهم قوله طبخ أن ما يفعله النساء من أنه إذا ذكبت دجاجة (٦) أو نحوها وقبل غسل مذبحتها فصلتها لأجل نزع ريشها ثم طبخ بعد ذلك فانها تؤكل خلافا لصاحب المدخل القائل بعدم أكلها لانه سرت النجاسة في جميع أجزائها (قوله ولا زيتون ملح بنجس) (٧) أي بأن جعل عليه ملح بنجس يصلحه إما وحده (١) قوله بسبب كون إشارة الى ان الباء للسببية وانظروا أنها للتصوير اه (٣) تف على حكم مطهر

بحيث يظن السريان في الجميع فأدخل به ثلاثا الجامدة في التحلل والجامدة في غير التحلل والمائة في غير التحلل فأفاد مجموع كلامه أنه لافرق بين كون النجاسة مائة أو جامدة في أنه ينظر لامكان السريان كما قال الحطاب وبهذا تعلم ما في تقرير الأستاذ المحقق لكلام الشارح

(٦) (مبحث) للصبوغ نجس (٧) (مبحث) الانتفاع بالمتنجس (٨) (مبحث) إذا جبر الكسر لشخص بكمظم ميتة والتداوى بالحجر وغيره من النجاسات وشربه للفصة والعطش وينهى مراجعة المجموع هنا

بتخفيف اللام بنجس (و) لا (يبيح) صلوق نجس (على الراجح في الجميع) ذكر ما ألحق بالطعام في حكمه بقوله (و) لا يطهر (فخار) تنجس (بفواص) أى كثير القوس أى الفؤد في أجزاء الإناء كخمر وبول وماء متنجس مكث في الإناء مدة يظن أنها قد سرت في جميع أجزائه لا بغير فواص ولا إن لم يمكث بأن أزيل في الحال فإنه يطهر وخرج بالفخار النحاس ونحوه الزجاج والدهون المسانع دهانه القوس كالصين والزرنيخ لا إن لم يمنع كالمدهون بلخضرة والصفرة كأواني مصر فإنه لا يطهر إن طال إقامة الفواص فيه (و) ينفع (جوازاً) (بمتنجس) من الطعام والشراب واللباس كزيت ولبن وخل ونيذ (لا نجس) فلا يتنفع به

أومع ماء وأما لو طرأت عليه النجاسة بعد تملیحه واستوائه فإنه يقبل التطهير بفعله بالماء للطلق ومثل ذلك يقال في الجبن والليمون والتاريخ والبصل والجزر الذى يغسل ويحل ويحل عدم الضرر إذا لم تمكث النجاسة مدة يظن أنها سرت فيه وإلا فلا يقبل التطهير (قوله) بتخفيف اللام أى ملح موضع ملح نجس عليه من أول الأمر خلافاً لمن قال أنه يقبل التطهير بفعله بالطلق (قوله) ويبيض صاق (١) شامل لبيض النعام لأن غلط قشره لا ينافى أن يكون له مسام يسرى منها الماء ولا فرق بين أن يكون الماء الصلوق فيه متغيراً بالنجاسة أم لا لأنه ملحق بالطعام إما لأنه مظنة التغير وإما مراعاة لقول ابن القاسم وقيل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم تغيره اه عبق عن ر وقال بن الظاهر كما قاله بعضهم إن الماء إذا حلت به نجاسة ولم تغيره ثم صاق فيه البيض فإنه لا ينجسه لما مر من أن الماء حينئذ طهور ولو قل على المشهور وكذا إذا وجدت فيه واحدة مذنبة ولم يتغير الماء فإن الباقي طهور وأما كلام أحمد وغيره فغير ظاهر في ذلك اه كلامه (قوله) صلق بنجس أى وأما لو طرأت له النجاسة بعد صلقه واستوائه فإنه لا يتنجس كما أنه لو شوى (٢) البيض بالمتنجس قشره فإنه لا يتنجس (قوله) وفخار بفواص (٣) قال بن أطلاق في الفخار والظاهر أن الفخار البالى إذا حلت فيه نجاسة غواصة يقبل التطهير كما في نوازل العلامة سيدي عبد القادر القاسى فيحمل كلام المصنف على فخار لم يستعمل قبل حلول الفواص فيه أو استعمل قليلاً انتهى كلامه وهو أولى بما في حاشية شيخنا حيث قال وفخار بفواص ولو بعد الاستعمال لأن الفخار يقبل القوس دائماً كما في كثير خشق قلا عن اللقائى اه ثم إن عدم قبول الإناء للتطهير (٤) إنما هو باعتبار أنه لا يصلح به مثلاً وأما الطعام يوضع فيه بعد غسله أو الماء فإنه لا يتنجس به لأنه لم يبق فيه أجزاء للنجاسة كما قاله أبو طى السنائى اه بن واعلم أن مثل الفخار أواني الخشب الذى يمكن سريان النجاسة إلى داخله (٥) وليس مثل الفخار بفواص الحديد أو النحاس عموماً وبطناً في النجاسة لدنعه بالحرارة والقوة قاله في الملح (قوله) كخمر أى والحال أنه لم يتجبر في الإناء أم لو تمحجر في الفخار كان الوعاء طاهراً تبعاً للخمر لأن الظرف تابع للمظروف (قوله) أنها قد سرت في جميع أجزائه ليس هذا شرطاً بل لو سرت في البعض فالحكم كذلك قاله شيخنا (قوله) لا بغير غواص أى كالعذرة واللحم النجس (قوله) كأواني مصر أى لأن أواني مصر للدهونة تشرب قطعاً فهي داخلة في الفخار (تنبيه) ما صبغ بصبغ نجس (٦) يقبل التطهير بأن يغسل حتى يزول طعمه حتى زال طعمه فقد طهر ولو بقي شيء من لونه وریشه بديل قوله لالون وريح عسرا (قوله) ويتنفع بمتنجس ظاهر كلامه يشمل الانتفاع (٧) بالبيع وجوازه وهو قول ابن وهب إذا بين ذلك ولكن المشهور أن التنجس الذى يقبل التطهير كالكوب المتنجس يجوز بيعه وما لا يقبله كالزيت المتنجس لا يجوز بيعه اه بن (قوله) بمتنجس أى وهو ما كان طاهراً في الأصل وأصابته نجاسة (قوله) لا نجس وهو ما كانت ذاته نجسة كالبول والمذرة ونحوهما (قوله) على مامر أى من كونه ينتفع به بعد الدبغ في اليابسات والماء (قوله) أوميتة هو بالنصب عطف على جلد ولا شك أن طرح الميتة لكلايك فيه انتفاع لك لتوفير ما كانت تأكله الكلاب من عندك (قوله) لدهن عجلة أى ولو قيداً إذا كان يتحفظ منه كذا كرم شيخنا (قوله) أو حجارة أى لتصريحاً (قوله) وكأكل ميتة لضطر) في الملح أنه إذا جبر الكسر (٨) الحاصل للشخص بكمظم ميتة فإنه يعفى عنه بعدم الالتحام ولا يجوز التداوى بالحجر ولوعين وفي التداوى غيره من النجاسات إذا تمين خلاف وأجاز ولا فصة كما قال مات في أعلا خنزير (٩) قف على أن عدم قبول الفخار المتنجس بفواص للتطهير بالنسبة للصلاة به لا الطعام والماء وعلى أن مثل الفخار أواني الخشب لا الحديد أو النحاس الحمى (٥) المناسب داخلها

(٢) (مبحث) بناء السجود وكتابة المصحف بنجس (٤) (مبحث) التلطيح بنجس (٦) (مبحث) (١١) الصلاة بلباس الكافر (٧) (مبحث)

الصلاة في نسج الكافر وأن  
ما صنفه محمول على الطهارة  
مطلقاً (٨) مبحث الصلاة  
بما ينال فيه الصلابة وما  
يفرش محل الصلوة

بناء السقي الزرع فيجوز  
(في غير مسجد) لاقبه  
فلا يوقد بزيت تنجس  
إلا إذا كان للصباح  
خارجة والضوء فيه فيجوز  
ولا يبنى بالتنجس فان  
بنى به ليس بظاهر ولا  
يهدم (و) في غير (آدمي)  
فلا يأكله ولا يشربه ولا  
يدهن به إلا أن الأدهان  
به مكروه على الرجاء ان  
علم ان عنده ما يزيل به  
التنجاسة ومراعاة بغيرها  
أن يستصح بالزيت  
التنجس ويعمل به  
صابون ثم تغسل الثياب  
بالمطلق بعد الغسل به  
ويدهن به قبل ومجمل  
وساقية ويسقى به ويظم  
للدواب (ولا يصلي)  
بالبناء للفقول أي يحرم  
أن يصلي فرض أو قل  
(بالباس كافر) ذكر أو  
أشئ كتابي أو غيره ما شر  
جلده أو لا كان مما الشأن  
أن تلحقه النجاسة كالذيل  
وما حاذى الفرج أولاً  
كأما جديداً أولاً إلا أن  
تعلم طهارته (بخلاف)  
نسجه) فصل في حمله

الشارح لا لمطش لأنه يزيد (قوله بناء) أي في ماء معدسقى الزرع وهذا من التنجس (١) لامن  
التنجس فلا حاجة لاستثنائه (قوله في غير الخ) متعلق بـ (قوله فان) (٢) بنى الخ) وأما لو كتب  
المصحف بنجس أو متنجس فانه يبل خلافاً لبعضهم (قوله وفي غير آدمي) أي وفي غير أكل آدمي فلا  
يجوز للآدمي أكله ولو غير مكلف والخطاب لوليّه ومثل الأكل الشرب (٣) وإنما قدرنا ذلك لأنه  
لا يصح نفي كل منافع الآدمي لجواز استصحابه بالزيت التنجس وعمله صابوناً وعلفه الطعام  
التنجس للدواب وإطعامه العسل للنحل ولبسه الثوب للتنجس في غير المسجد وغير الصلاة وهو من  
منافعه (قوله على الرجاء) وقيل إن الطلاء بالنجاسة (٤) حرام والخلاف في الطلاء بالنجاسة غير الحجر  
أما هو فالطلاء به حرام (٥) اتفاقاً (قوله ومراعاة) أي الصفة بغيرها أي بغير المسجد وأكل آدمي  
(قوله ويسقى به) أي الزرع (قوله ولا يصلي بلباس كافر) (٦) إلى قوله غير علم هذه الأحكام بنية على  
تقديم الغالب على الأصل إذا تعارض الأصل والغالب فان تلك الأمور الأصل فيها الطهارة والغالب  
فيها النجاسة وكل ما غلبت عليه النجاسة لا يصلي به والشأن في الكافر وما عطف عليه عدم توقي النجاسة  
(قوله بالبناء للفقول) أي لأجل الإشارة إلى أنه لا يجوز حق لتلك الكافر إذا سلم أن يصلي في ذلك  
الباس حتى يشبهه كما رواه أشهب عن مالك ثم إن محل الحرمة إذا جزم بعدم الطهارة أو ظن عدمها أو  
شك في الطهارة أمالو تحققت طهارته أو ظنت فانها تجوز الصلاة فيها وهذا بخلاف ثياب شارب الخمر من  
المسلمين فانه لا تجوز الصلاة فيها عند تحقق النجاسة أو ظنها لأن الشك في نجاستها فانه تجوز الصلاة فيها  
تقدماً للأصل على الغالب (قوله باشر جلده) أي كالقنص والسروال (قوله أولاً) كالعمامة  
والشال (قوله إلا أن تعلم) أو تظن (قوله بخلاف) (٧) نسجه) أي منسوجه (قوله فصل في) أي  
ما لم تتحقق نجاسته أو تظن (قوله لحمله على الطهارة) أي لأنهم يتوقون فيه بعض التوقي لئلا تقسد عليهم  
أشغالهم فيحمل في حالة الشك على الطهارة (قوله وكذا سائر الخ) أي فلا خصوصية للنسج بل سائر  
الصنائع يحملون فيها على الطهارة عند الشك ولو صنعها في بيت نفسه خلافاً لابن عرفة ثم إن تعليمهم طهارة  
ما صنعوه بكونهم يتوقون فيه بعض التوقي لئلا تقسد عليهم أشغالهم بزهد الناس عن صنعه ثم يقتضى  
أن ما يصنعه لنفسه أو أهله يحمل فيه عند الشك على النجاسة لكن في البرزلى ما يفيد طهارة ذلك أيضاً فلا  
فرق بين ما يصنعه لنفسه وما يصنعه لغيره (قوله ولا بما ينال) (٨) الخ) أي تحرم الصلاة في ثوب (٩) ينال فيها  
مصل آخر إذا تحققت نجاستها أو ظنت أو شك فيها وأما إذا علم أن صاحبها الذي ينال فيها محتاط  
في طهارتها أو ظن ذلك جازت الصلاة فيها • واعلم انه ليس من هذا القبيل ما يفرش في الضائف  
والقبان والمقاعد فيجوز الصلاة عليه لأن الغالب إن التألم عليه يلتصق في شيء آخر غير ذلك القرض  
فاذا حصل منه شيء مثلاً فإنما يصيب ما هو ماتف به فتدافع الأصل والغالب على طهارتها (قوله بما  
ينال فيه) أي أو عليه من ثوب أو فرش (قوله والأصل فيه) أي وبإلا بأن علم أن صاحبه محتاط فيه كما  
إذا كان لشخص فراش ينال فيه وله ثوب للنوم فان فرشه ذلك طاهر وإن كان مما ينال فيه مصل  
آخر ومثل ما إذا علم احتياط صاحبه ما إذا أخبر صاحبه بطهارته إن كان ثقة وبين وجه

(١) غير ظاهر فان التصور له جعل العذرة في الماء لاسقى الزرع به فالخلق مع الشارح اه كته  
محمد عيش (٣) حكم أكل وشرب التنجس (٥) لشهوة النفوس له وأكثروا فيه الأشعار فيبالغ الشارح  
في تجنبه ولما وجب إراقة بخلاف غيره من النجاسات اه من ضوء الشموع (٩)  
في الصباح الثوب مذكر

على الطهارة وكذا سائر صنائعه يحمل فيها على الطهارة (ولا بما ينال فيه مصل آخر) أي بغير مريد الصلاة به لأمر  
الغالب بنجاسته بنى أو غيره وهذا إذا لم يعلم أن من ينال فيه محتاط في طهارته وبالأصل فيه وافهم قوله آخر

(١) (مبحث) الصلاة بثياب غير الصلّى (٦٣) (٢) (مبحث) ثياب الصبيان (٣) (مبحث) الصلاة بمحاذى فرج من لا يحسن الاستبراء

(٤) (مبحث) نوط الحمام (٥)

(مبحث) المحلى والباس الصغير الذهب والحرير والفضة (٧) نخلة للنطقة

جواز صلاة صاحبه فيه (ولا) يصلى (بثياب غير مصل) أصلاً أو غالباً كالنساء والصبيان أعدها للنوم أولاً لعدم توقيه النجاسة غالباً (إلا) ثياب (كرأسه) من عمامة وعرقية ومنديل فمحولة على الطهارة إذا غالب عليه عدم وصول النجاسة إليها والاستثناء راجع للفرعين قبله (ولا) يصلى (بمحاذى أى بمقابل (فرج غير عالم) بالاستبراء واحكام الطهارة كالسراويل والأزرة إلا أن تعلم طهارته وأما العالم فيصل بمحاذى فرجه وكان الأنسب أن يذكر هذه الفروع في فصل إزالة النجاسة \* ولما كان المحلى يشارك النجس في حرمة الاستعمال ذكره بعده فقال (وحرم استعمال ذكر) بالغ (محلى) بذهب أو فضة نسجاً كان أو طرزاً أو زراً وأما الصغير فيكره لوليّه الباسه الذهب والحرير ويجوز له الباسه الفضة هذا هو المتمدن به بالمحلى على أحروية المحلى نفسه كأساور وأما اقتناؤه للعاقبة أو لزوجة مثلاً يتزوجها بفائز وكذا التجارة فيه (ولو) كان المحلى (منطقة) بكسر اللام وهى التى تشد بالوسط خلافاً لقول ابن وهب

الطهارة أو اتفاقاً مذهباً كذا قال بعض قال بن والظاهر عدم التقيد لأن الأصل هو الطهارة (قوله) جواز صلاة صاحبه أى لأنه أعلم بحال نفسه فإن كان محتفظاً ساغ له الصلاة فيه وإلا فلا فعل من هذا أنه لا مفهوم لقول المصنف آخر لأن المداير في المنع على عدم الاحتياط فمضى كان النائم فيه ليس عنده احتياط منعت الصلاة فيه لذلك النائم الغير المحتاط ولغيره وإن كان عنده احتياط جازت الصلاة فيه لذلك النائم المحتاط ولغيره (قوله) ولا بثياب غير مصل (١) أى يحرم وهذا إذا تحققت نجاستها أو ظنت أو شك فيها أما إذا تحققت طهارتها أو ظنت جازت الصلاة فيها وظاهر المصنف منع الصلاة بثياب غير الصلّى ولو أخبر بطهارتها ودخل في الثياب الخف وهو ظاهر ما قاله شيخنا فلو شك في طهارة ثوب للشك في صلاة صاحبه وعدم صلاته صلى في ثياب الرجال فقط لأن الغالب صلاتهم دون ثياب النساء لأن الغالب عدم صلاتهن وهل ثياب الصبيان (٢) محمولة على الطهارة حتى يتيقن النجاسة أو محمولة على النجاسة حتى يتيقن الطهارة قولان للتعتمد منهما الثانى انظر حاشية شيخنا (قوله) الاثياب كراسه قال بن بحث في هذا ابن مرزوق فقال لا يخفى أنهم إنما منعوا الصلاة بما ينم فيه مصل آخر من أحل الشك في نجاسته والشك في نجاسة ثوب رأس غير الصلّى أقوى بكثير لأن من لا يتحفظ من النجاسة لا يبالي أين تصل النجاسة وقد يقال اننا لانسلم أن الشك في نجاسة ثوب رأس غير الصلّى أقوى لأنه وإن كان لا يبالي أين تصل النجاسة إلا ان الغالب عدم وصول النجاسة لثوب الرأس كذا قرر شيخنا (قوله) للفرعين قبله وهما قوله ولا بما ينم فيه مصل آخر ولا بثياب غير مصل (قوله) ولا يصلى أى يحرم (قوله) أى بمقابل فرج (٣) الخ أى بمقابلة من غير حائل يغلب معه على الظن عدم وصول النجاسة لما فوقه وذلك بأن لا يكون حائل أصلاً أو كان ولكن يغلب على الظن معه وصول النجاسة لما فوقه لرقته (قوله) إلا أن تعلم الخ) أشار بهذا إلى أن محل الحرمة إذا علمت النجاسة أو ظنت أو شك فيها وأما إذا علمت الطهارة أو ظنت جازت الصلاة (قوله) وأما العالم أى بالاستبراء فيصل بمحاذى فرجه وهل يقيد جواز الصلاة في محاذى فرج العالم بالاستبراء بما إذا اتفاقاً مذهباً أولاً يقيد بذلك بل يجوز مطلقاً اتفاقاً مذهباً أولاً إلا أن يخبر بالنجاسة كذا نظر بعضهم قال شيخنا والظاهر أنه يقيد بذلك \* واعلم أن حكم قوط الحمام (٤) إن كان لا يدخله إلا للسلمون المحتفظون بالطهارة وإلا فالأولى غسل الجسد والثوب الذى يلبس عليه قبل غسله للاحتياط إلا أن يتيقن النجاسة هذا محصل ما ذكره (قوله) أو طرزاً أو زراً أى فلا فرق بين كون الحلية متصلة بالثوب أو منفصلة (قوله) هذا هو المتمدن ومقابله أنه يحرم على الولي الباس الصغير الذهب (٥) والحرير ويكره لباسه الفضة وهو قول ابن شعبان ورجحه في التوضيح ومآله الشارح هو ظاهر المذهب عند كثير من الشيوخ وشهره في الشامل وهو الظاهر من جهة قول المذهب وقول ابن شعبان (٦) أظهر من جهة الدليل انظر بن (قوله) كأساور أى وخلاخل وقرط (قوله) وأما اقتناؤه أى المحلى أو المحلى (قوله) للعاقبة أى أولاً بقصد شئ واحترز عن اقتناؤه بقصد استعماله هو فإنه يحرم مثل استعماله بالفعل (قوله) مثلاً أى أو بنت (قوله) ولو كان المحلى أى الذى تحلى به الذكر البالغ وأما المرأة فلا حرمة عليها في ذلك كما يأتى في قوله وجاز للمرأة اللبوس مطلقاً والنطقة (٧) من جملة اللبوس (قوله) بكسر اللام أى وسكون النون بعدها وفتح الطاء

(٦) حكمة حرمة المحلى على الذكر البالغ انه يكسر نجدة الرجولية المحتاج لها في الجهاد وغيره على ما يشير اليه قوله تعالى أو من ينشأ في الحلية وهو في الحصام غير مسبين افاده في ضوء الشموع

(قوله)

(١) تحلية آلة الحرب (٢) تحلية الصحف وصككاته بالذهب والفضة (٣) تحلية كتب الحديث والقلم والدواة (٤) تحلية الصحف بالحرير وكتابه فيه وهذا كتب العلم (٥) تحلية الاجازة (٦) تحلية (٦٣) السيف (٧) اتخاذ أنف وربط

من من أحد التقدين  
(٨) (ويبحث) التخم بما  
بعضه ذهب والحديد  
والنحاس ونحوها

لابأس باتخاذها مفضضة  
(و) لو (آلة حرب)

كانت مما يضارب بها  
كرمح وسكين أو يثق  
بها كترس أو يركب فيها  
كسرج أو يستمان بها على  
الفرس كاجام (و) إلا

المصحف (مثل الم  
فلا يحرم تحليته بأخذ  
التقدين للتخمين إلا أن  
تحلية جلده من خارج  
جائزة بخلاف كتابته أو

كتابة اجزائه أو اعشاره  
بذلك أو بالجمرة فمكروه  
لأنه يشغل القارئ عن  
التدبر وانظر هل يتم ذلك  
بالنسبة للجمرة وتخصيصه

مخرج لسائر الكتب ولو  
كتب الحديث فيمنع  
وهو كذلك خلافا  
لاستحسان البرزلي  
وشبوخة جواز تحلية

الاجازة (و) إلا  
السيف (و) فلا يحرم  
تحليته كانت فيه كفضته  
أو كصيره الا ان يكون  
لامرأة فيحرم لأنه

كالمكحلة وظاهره ولو  
كانت تقاثل (و) الا  
الأنف (و) فيجوز اتخاذها

(قوله) لا بأس باتخاذها (أي للرجال) (قوله) ولو آلة حرب (١) (أي يحرم تحليتها على الرجال وكذا على النساء ورد بلوطي من قال يجوز تحلية الذكر البالغ آلة الحرب مطلقاً في ذلك من ارباب العدو (قوله) فلا يحرم تحليته بأحد التقدين (أي للرجل ولا لامرأة (قوله) الا ان تحلية جلده (٢) (أي بأحد التقدين وقوله من خارج أي من خارج الجلد (قوله) وانظر هل يتم ذلك أي التعليل بالنسبة للجمرة وحيث قد ذكره من الكراهة بالكتابة بالجمرة مسلم أولاً ثم وحيث قد ذكره من الكراهة بالكتابة بالجمرة ومما ادعج اعناده (قوله) وتخصيصه أي المصحف بالذكر دون غيره من الكتب (قوله) فيمنع أي تحليتها بأحد التقدين وكذلك القلم والدواة (٣) وفي البرزلي جواز تحلية الدواة ان كتب بها المصحف وقوله وهو كذلك أي قد نص على النع ابن شاس في الجواهر وسند في الطراز واعلم انه يجوز كتابة القرآن في الحرير (٤) وتحليته به ويمتنع كتابة العلم والسنة فيه بالنسبة للرجل ويتفق على الجواز بالنسبة للنساء وخلاصته انه يجري على افتراضه فيكون المشهور منعه للرجال وجوازه للنساء قاله شيخنا في الحاشية (قوله) خلافا لاستحسان البرزلي (أي فالحق منع تحليتها (٥) بأحد التقدين من داخل أو من خارج لرجل أو امرأة لأنها ليست ملبوساً وكذا يمتنع تحليتها بالحرير فيما يظهر كما قاله شيخنا في الحاشية (قوله) والا لسيف (٦) قال شيخنا أي إذا كان اتخاذها لأجل الجهاد في سبيل الله وأما إذا كان اتخاذها لأجل حمله في بلاد الاسلام فلا يجوز تحليته (قوله) فلا يحرم تحليته أي لورود السنة بتحليته لالكونه اعظم آلات الحرب (قوله) والأنف وربط سن (٧) أشهر اقتضاه عليه منع غيرها كاملة أو أصبح وزاد الشافعية الاغلة لا الاصبع وقاسوها على الأنف والسن الوارد في النص (قوله) وربط سن (أي وله أيضاً اتخاذ الأنف وربط السن مع والمراد بالسن الجنس الصادق بالواحد والتعدد (قوله) أو سقط (أي فإذا سقطت السن جاز ردها وربطها بشرط من ذهب أو من فضة وانما جاردها لأن مية الآدمي طاهرة وكذا يجوز أن يرددها سناً من حيوان مذكي وامان مية فقولان بالجوار والمنع وعلى الثاني فيجب عليه قاصها عند كل صلاة ما لم يتعدن عليه قلعها والا فلا (قوله) لجميع ما تقدم (أي من قوله) إلا المصحف إلى قوله وربط سن قال ابن مرزوق ما ذكره من جواز اتخاذ الاف وربط الانسان بالذهب والفضة صحيح بحسب القياس لكن نصوص المذهب إنما هي في اباحة الذهب لذلك ولم يذكروا الفضة الا ما وقع في بعض نسخ ابن الحاجب وقد يقال انما جاز ذلك في الذهب لضرورة اليه لما فيه من الخاصية وهي عدم التين دون الفضة فيمتنع القياس مع ظهور الفارق فلا يصح من المصنف ولا من غيره الحاق الفضة به انظرين (قوله) واتخذ (أي فان تعدد منع ولو كان مجموع التعدد وزن درهمين فأقل كما جزم بذلك عجم قال بن وانظر ما مستنده فيه وقد تردد في ذلك فانظره اه بن (قوله) ونادى جعله في اليسرى (أي لأنه آخر الأيمن من فعله عليه الصلاة والسلام ولعل وجهه ان لبسه في اليسرى أبعد لقصد الزين والقيام في تناوله وكما يندب لبسه في اليسرى يندب جعل فضة للكف لأنه أبعد من الذهب (قوله) ولو قل (٨) أي هذا إذا كان الذهب مساوياً للفضة بل ولو كان أقل منها كالثلاث وقد تتبع المصنف في هذا ابن بشير وهو ضعيف (قوله) بل يكره (أي يكره التحتم بالحديد والنحاس ونحوها وقوله

من أحد التقدين (و) الا (و) بط سن (و) اتخاذ أو سقط بشرط (مطلقاً) بذهب أو فضة وهو راجع لجميع ما تقدم (و) الا (خاتم الفضة) فيجوز بل يندب إن لبسه للسنة لا للمعجب واتخذ وكان درهمين فأقل والاحرم ونادى جعله في اليسرى (لا) يجوز للذكر (ما) أي خاتم (بعضه ذهب ولو قل) (و) والمتمم انه إذا قل لا يحرم بل يكره ولو تميز الذهب ولم يخلط بالفضة



(١) استعمال اثناء النقد (٢) اقتناء اثناء النقد والأجارة على صياغته وكسره وبيعه (٣) النسي والمموه والضبيب وذى الحلقة (٤) استعمال اثناء الجوهر (٥) من جهة ان بهما التعامل في اتخاذ الاناء من أحدهما تضيق وسرفاه

مخلاف المساوى والظاهر أن المطلق بالذهب لا يحرم لأنه تابع للفضة (و) حرم (إثناء نقد) من ذهب أوفضة أى استعماله (و) حرم (أقنائه) أى ادخاره ولولعاقبة دهر لأنه ذريعة (٦٤) للاستعمال وكذا التجميل به على المعتمد وقولنا ولولعاقبة دهر هو مقتضى النقل ويشعر به

التعليل وهو الذى ينبغى الجزم به إذا لاء لا يجوز بحال لرجل ولا امرأة فلا معنى لادخاره للعاقبة بخلاف الحلى يتخذها الرجل للعاقبة فجوازها ظاهر لأنه يجوز للنساء فيباع لمن أولغيرهن وحرمة كل من استعمال اثناء النقد واقتناؤه للرجل بل (وإن) كان ثابتا (لا امرأة وفي) حرمة استعمال أو اقتناء الاناء من احد التقدين (المعش) ظاهره بنحاس أو رصاص ونحوه نظرا لباطنه وهو الراجح وجوازه نظرا لظاهره قولان (و) فى حرمة استعمال أو اقتناء الاناء النحاس ونحوه (المعش) أى المطلق ظاهره يذهب أو فضة نظرا لظاهره وجوازه نظرا لباطنه عكس ما قبله قولان مستويان واستظهر بعضهم الثانى نظرا لقوة الباطن (و) فى حرمة استعمال أو اقتناء الاناء النحاس والخار والخب (الغضب) أى المشب كسره بخيوط ذهب أوفضة (و) الاناء (ذرى الحلقة) نجعل فيه ومثله اللوح

بل يكره أى كماله ابن رشد والمعتمد لذلك القول المواق وعج (قوله بخلاف المساوى) أى فانه يحرم (قوله لا يحرم لأنه تابع الخ) أى لأن الذهب تابع للفضة وحينئذ فالتختم به مكروه (قوله أى استعمال) (١) أشار الشارح إلى أن قوله واءاء تدبيل رفع عطف على استعمال على حذف المضاف واقامة المضاف إليه مقامه ويجوز قراءته بالجر عطفا على ذكر ولا يضر كون الأول من اضافة المصدر لفاعله والثانى من اضافته لمفعوله وقوله أى استعماله فلا يجوز فيه أكل ولا شرب ولا طبخ ولا طهارة وان صحت الصلاة (قوله واقتناؤه) (٢) أى وكذلك يحرم الاستتجار على صياغته فى صور التحريم الآتية لافى صور الجواز ولا ضمان على من كسر وأتلفه ويجوز بيعها لأن عينها تملك اجماعا (قوله ولولعاقبة دهر) أى هذا إذا كان ادخاره بقصد استعماله فى المستقبل بل ولو كان لعاقبة دهر (قوله لأنه ذريعة للاستعمال) أى وسد الدرائع واجب عند الإمام وقتئذها حرام (قوله وكذا التجميل) أى وكذا يحرم اقتناؤه لأجل التجميل أى الزين والحاصل ان اقتناؤه ان كان بقصد الاستعمال فحرام باتفاق وان كان بقصد العاقبة أو التجميل أولا لقصد شيء ففى كل قولان والمعتمد المنع وأما اقتناؤه لأجل كسره أولئك أسير به فخار هذا محصل ما ذكره أبو الحسن على المدونة وارتضاء بن رادا لغيره (قوله وان كان ثابتا لا امرأة) أى بل وان كان كل منها ثابتا لا امرأة والأوضح لجعل اللام بمعنى من أى وان كان كل منها حاصل من امرأة (قوله أو اقتناء الاناء النحاس) أى كالتدوير والصجون والمباخر والقائم والركاب المتخذة من الحديد أو النحاس وطلبت بأحد التقدين (قوله الثانى) أى وهو الجواز وقوله نظرا لقوة الباطن أى لأن المعتبر والملتفت له الباطن لا الظاهر اه ونصح وأما المموه (٣) فالأظهر فيه الإباحة والمنع بعيدوان كان قد استظهره فى الاكال (قوله نجعل فيه) أى من ذهب أوفضة (قوله ومثله) أى مثل الاناء اللوح يجعل له حلقة والمرأة نجعل لها حلقة من أحد التقدين (قوله وهو الراجح فيها) نصح والأصح من القولين فى المضيب وذى الحلقة المنع صرح به ابن الحاجب وابن الفاكهائى قال فى التوضيح وهو اختيار القاضى ابن الوليد واختار القاضى أبو بكر الجواز ثم استدلل على ذلك بكلام الأئمة (قوله لا يعول عليه) بل المعول عليه ان القول المقابل للنوع فى هاتين المسئلتين الجواز (قوله وفى حرمة استعمال اثناء الجوهر) (٤) هذا ضعيف جدا قال شيخنا والخلاف فى اثناء الجوهر مبنى على الخلاف فى علة منع استعمال أو اثنى الذهب والفضة فمن رأى أن العلة فى منع استعمالها السرف (٥) منع فى الجوهر من باب أولى ومن رأى ان المنع لأجل عين الذهب والفضة أجاز فى الجواهر (قوله لا اجمال فى كلامه) أى لأن كل مسألة من المسائل المذكورة القولان فيها بالمنع والجواز والاحمال انما هو على ما قاله بعضهم من ان القولين فى مسألة المضيب وذى الحلقة بالمنع والكره وفى غيرها بالمنع والجواز وقد علمت ان ما قاله بعض غير معول عليه (قوله واما ذكر القولين) أى مع ان كل مسألة فيها أحد القولين مرجح على الآخر والمرجح فى الأولى والثالثة

والرابطة

والمرأة وهو الراجح فيها وجوازه قولان والقول بأن المقابل للمنع فيها الكراهة لا يعول عليه

(و) فى حرمة استعمال واقتناء (إثناء الجوهر) كزبرجد وياقوت وبلور وجوازه وهو الراجح (قولان) وقد علمت انه لا اجمال فى كلامه واما ذكر القولين فالعذر له من حيث انه لم يطلع على ارجحية نصوحة وهو قد قال لعدم اطلاعى ولا يلزم من عدم اطلاعه عدم ارجحية فى الواقع (وَجَازَ لِلرَّأْفِ اللَّبْسُ مُطْلَقًا) ذهب أوفضة أو على بهما او حريرا وما يجرى مجرى اللباس

(١) ما يجوز للمرأة اتخاذه من اللبوس وما ألحق به (٢) نوم الرجل على الحرير بما لزوجه (٣) تزويق نحو الحيطان بالذهب في البيوت والمساجد (٤) (مبحث) إزالة النجاسة (٩) (مبحث) الدابة الحاملة للنجاسة أو المتنجسة إذا جعل الصلح جملها في وسطه وأوتعت قدمه من زروفرش ومساند (ولو نملًا وقبأبا) لا كسر (ومكحلة ومشط ومراة وديعة من (٦٥) أحد التقدين أو على يدهما لا يجوز

(فصل) يذكر فيه حكم إزالة النجاسة وما يتعلق بها (١) ما يفى عنه منها وما لا يفى عنه وغير ذلك وإنما قدم بيان (٢) حكم طهارة الحث على الكلام على طهارة الحديث لقلة الكلام عليها فقال (هل إزالة النجاسة) (٣) الغير للمو عنها (عن كتب معل) يعني محموله فيشمل الحجر والخشب

والرابعة المنع والرجع في الثانية والخامسة الجواز فكان الواجب أن يقتصر على الراجح في كل مسألة (قوله من زر) (١) أى وقيل جيب ولقائف الشعر (قوله ومساند) أى ولا يجوز للرجل على ما قل ابن ناجي وشيخه ابن عرفة وهو العتمد أن ينام معها على الفرش الحرير (٢) خلافا لابن العربي وصاحب المدخل حيث قال: يجوز له تباعها وإذا قامت وجب عليه القيام من عليه وأيقظته إن كان نائما والاموسية من قيل السائر فلا تحرم على الرجال إذا كانت من حرير مالم يرتكن إليها وفي المدخل في فصل خروج النساء للمحمل منعها لأن استعمال كل شيء بحسبه وهو وجه واعلم أن تزويق الحيطان والسقف والخشب والسائر بالذهب (٣) والفضة جائز في البيوت وفي المساجد مكروه إذا كان بحيث يشغل المصلي والإفلا (قوله ولونملا) في ح أن لورد الخلاف الواقع في المذهب القائل بالمنع خلافا لمن قال إن لونهما دفع التوهم وإن لبسها للنمل من أحد التقدين جائزا اتفاقا (قوله لا يجوز) لأن كل ما كان خارجا عن جسدها فلا يجوز اتخاذه من أحد التقدين ولأمن المحلى به وجاز لها اتخاذ شريط الحرير من حرير لاتصال ذلك بجسدها كالفرش خلافا لما في خش من المنع

(فصل في إزالة النجاسة) (٤) درس

(١) قول الشارح وما يتعلق بها أى إزالة النجاسة وقوله لما الخ بيان لما اتفق وقوله منها أى النجاسة بيان لما يفى عنه وقوله وما لا عطف عليه وأسقط بيانه لدلالة بيان الأول عليه وقوله وغير ذلك بالحجر عطف على ما يفى عنه والمراد بيان كيفية التطهير وحكم الفسالة وزوال النجاسة بغير المطلق وحكم النضج عند الشك في أصابها وكيفيته وحكم اشتباه طهور بغيره وحكم اراقة الماء الملوغ فيه وغسل أثنائه أه كتبه محمد عيش (٢) بيان أى الكلام المبين به فقال عطف على قدم أو على يدهما (٣) قول المصنف

(قوله حكم طهارة الحث) أى الحاملة (٥) بإزالة النجاسة (قوله على طهارة الحدث) أى الحاصلة بالوضوء والغسل (قوله الغير المعفو عنها) إنما قيد بذلك لأنها هي التي في غسلها الخلاف الذي ذكره بالوجوب والسنية وأما المعفو عنها فغسلها مندوب إن تباحثت والإفلا (٦) (قوله عن ثوب معل) أى مريد الصلاة لا المصلي بالفعل لأنه يقتضي أنه لا يطاب بالإزالة إلا إذا شرع فيها بالفعل وهو باطل أم لو كان غير مريد للصلاة وكان يحسده نجاسة فإن كان مريد الطواف أو مس مصحف وكانت النجاسة في عضو من أعضاء وضوءه وجبت الإزالة لأجل صحة الوضوء للتوقف عليها صحة الطواف وجواز مس المصحف وإن كانت في غير أعضاء الوضوء وجبت الإزالة في الطواف ونذبت في مس المصحف (٧) بناء على العتمد من أن التضمخ بالنجاسة مكروه كما أنه لو كان غير مريد للطواف ولا لمس المصحف ولا صلاة فإنها تدب الإزالة فقط كانت في أعضاء الوضوء أم لا بناء على العتمد التقديم (قوله يعني) أى بثوبه محموله وأشار بهذا إلى أن المراد بالثوب محمول الصلح لا خصوص ما يسلك (٨) في العنق والأما صحت البالغة على طرف العمامة وإطلاق الثوب على المحمول مجاز من إطلاق اسم المزوم وإرادة اللازم وإطلاق الخاص وإرادة العام وليس من محموله رسن الدابة الحاملة للنجاسة (٩) أو المتنجسة إذا جعله في وسطه فأولى تحت قدمه لأن الحمل ينسب للدابة فلا تبطل صلاته مالم تكن

(٥) قوله أى الحاصلة الخ في الحولين سببه حمل الطهارة على الصفة الحكمية وذلك حملها على التطهير الذي هو نفس الإزالة والوضوء والغسل وهو أقرب وسبق أن الطهارة فيه حقيقة أيضا أه كتبه محمد عيش (٦) قوله إن تباحثت وإلا فلا هذا في بعض ما يفى عنه كخره البراغيث وبعضه يندب غسله مطلقا كخره لإقفل والبق كاسيأت أه كتبه محمد عيش (٧) قوله ونذبت في مس المصحف الخ محله أن كان الحديث أصغر فإن كان أكبر وجبت الإزالة أه كتبه محمد عيش (٨) قوله لا خصوص ما يسلك فيه أن الثوب لقعة كل ما يلبس فيشمل طرف العمامة انظر للمصباح والقاموس نعم التجوز على كلام الشارح ظاهر أه

٩- دسوق - أول (٩) هل إزالة النجاسة جرت عادة المؤلفين بذكر صورة الاستنظام قبل الخلاف توصلا لذكره تنبيها للسامع على تلقيه ولا حاجة لتسكف تجريد شخص من نفس التسكف استفهم منه أوحكى عنه أه من ضوء الشموع

(٢) (مبحث) جبل السفينة الحاملة للنجاسة إذا جعله المصل في وسطه أو تحت قدمه (٤) (مبحث) الحيمة النجسة يمس سقفها رأس المصل فيها (٥) (مبحث) طرف العمامة الملقى على الأرض وفيه نجاسة (٧) (مبحث) نجس الوسط طاهر الطرفين أخذ كل منه طرفاً (١١) (مبحث) أن النعم والألف والأذن وداخل العين من الظاهر في باب النجاسة والحبل المحمول له إذا لم يكن الثوب طرف عمامة بل (وكو) كان (طرف عمامة) الملقى بالأرض تحرك بحركته أو لا وشمل المصل الصبي ويتعلق الخطاب بوليّه فيأمره بذلك ولا يقال الطهارة من باب خطاب الوضع فالخطاب الصبي لا ناقول هي من حيث تعاق الأمر بازالتها مكافهاً لخطابها خطاب تكليف فيخطب بها الولي وإن كانت من حيث أنها شرط خطاب وضع (و) عن (بدنه) الظاهر وما في حكمه لداخل أقمه وقمه وأذنه وعينه وإن كانت هذه الأربعة في طهارة الحدث

النجاسة في وسط الحبل (١) الذي في وسطه وإلا بطلت بخلاف جبل السفينة (٢) الحاملة للنجاسة إذا جعله في وسطه فانهما تبطل لأن الحمل ينسب إليه لعدم حياتها وأما إذا جعله تحت قدمه فلا يضر لأنه كطرف الحصر قبل في الحج ولعل البطان (٣) في جبل السفينة الذي جعله في الوسط مقيد بما إذا كانت السفينة صغيرة يمكنه تحريكها وإن لم تتحرك بالفعل أي والافلا بطان تأمل ولو كانت الحيمة مضرورة على الأرض وهي متنجسة وصلّى شخص داخلها ولاصق سقف الحيمة (٤) رأس المصل فانه تبطل صلاته لأنه يند حاملاً لها عرفاً فهي كالعمامة لا كالبليت كما نقله البرزلي عن شيخه ابن عرفة (قوله) والحبل أي والسيف والخف وغير ذلك (قوله ولو كان) أي الثوب بمعنى محموله طرف عمامة (٥) أو طرف رداءه الملقى بالأرض ورد بلوطى مائه عبدالحق في التمسك أن طرف العمامة الملقى بالأرض لا تجب إزالة النجاسة عنه وهو مقيد بما إذا لم يتحرك بحركته أما أن تحرك بحركته فكالثوب اتفاقاً كما يفيد كلام ابن الحاجب وابن ناجي في شرح المدونة وابن عات لكن نقل ح عن عبد الوهاب ما يقتضي إطلاق الخلاف وهو ظاهر المصنف ولذا قال الشارح تحرك بحركته أم لا انظر بع فلو كان الوسط (٦) على الأرض نجساً (٧) وأخذ كل طرفاً بطلت عليهما على الظاهر ونظر فيه عبق عند قوله وسقوطها في صلاة مبطل انظر المبحث (قوله من باب خطاب الوضع) أي وهو خطاب الله المتعلق بعمل الشيء سبياً أو شرطاً أو مانعاً (٨) كجعل الطهارة شرطاً في صحة الصلاة وجعل الحدث مانعاً من صحتها وجعل ملك النصاب سبياً في وجوب الزكاة وأما خطاب التكليف فهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالطلب (٩) أو الإباحة وقوله من باب خطاب الوضع أي من أفراد متعلق خطاب الوضع (قوله هي من حيث تعلق الأمر بازالتها) الضمير راجع للطهارة وكان الأولى أن يقول هي من حيث تعلق الأمر بها ويحذف أزالتها لأن الطهارة لم يتعلق الأمر بازالتها بل بتحصيلها فتأمل (قوله) فالخطاب بها خطاب تكليف فيخطب بها الولي (هذا مبني على أن أقسام الحكم الشرعي خمسة كلها مشروطة بالبلوغ كما اختاره الحلبي وغيره وهو خلاف الصحيح عندنا إذ الصحيح كما ذكره ح فيما يأتي أن الخطاب بالصلاة هو الصغير كما صححه ابن رشد في البيان والتقدمات والقرافي والمزري في قواعد وان البلوغ إنما هو شرط في التكليف بالوجوب والحرم (١٠) لافي الخطاب بالندب والكرامة فكذلك إزالة النجاسة الخطاب بها الصغير لا وليه لكن ليس مخاطباً بها على سبيل الوجوب أو السنة كخطاب البالغ المذكور هنا بل على سبيل الندب فقط وحينئذ فلا يدخل في كلام المصنف بل يقصر كلامه على البالغ فقط إلا أن يقال المراد بالواجب هنا ما توقف صحة العبادة عليه كما في ح لا ما يأتي بتركه وبهذا يصح دخوله في كلام المصنف اهـ بن (قوله خطاب وضع) أي الخطاب بها خطاب وضع وحينئذ فيخطب بها الصبي لا الولي (قوله كد داخل أقمه (١١) الخ) فمن اكتحل بماء خبز غسل داخل عينيه إن لم يخش ضرراً بالفسل وإلا كانت معجوزاً عنها لم

(١) المراد به ما فارق رأس الدابة أو رجلها به عليه في ضوء الشموع اهـ (٣) قوله ولعل البطان الخ لم يحزم به لأنه ربما خالف ما ذكر الخطاب في دن خمر ربط به حبلاً نعم يمكن تقييد الدن أيضاً إن بني في الأرض أودق وتد كبير نجس في الأرض فيباحق بيناء جعل فيه حبلاً وكذا الحباء الكبير المباحق بالبليت إذا تنجست أطرافه مع طهارة ملاقي رأسه منه نعم إن رفعه برأسه ضرر وعليه يعمل كلام ابن عرفة كما ذكرناه في حاشية عبق فتأمل اهـ من ضوء الشموع (٦) قوله فلو كان الوسط الخ أراد به مطلق الاثناء فلا يعتبر قرب ولا بعد نعم إن كانت النجاسة مشدودة في عضو أحدهما اختصت به حيث كان ذلك قبل إحرام الآخر اهـ من ضوء الشموع (٨) قوله أو مانعاً أي أو صحيحاً أو فاسداً فأقسامه خمسة (٩) قوله بالطلب شامل لطلب الفعل جازماً وغير جازم ولطلب الترك كذلك فأقسامه خمسة أيضاً انتهى (١٠) قف على أن الصحيح أن البلوغ إنما هو شرط في الواجب والحرم

يطالب بازالتها وان نزل دم من أسنانه غسل داخل فيه وكذا يغسل ما قدر عليه من صماخيه إذا دخل  
فيهما نجاسة ولا يكفي غلبة الريق والدمع (١) بل لابد من اللطاق وأدخل بالسكاف باطن الجسد الملمدة  
بالنسبة لما أدخله فيها من النجاسة ولذا قال ولوأكل أو شرب وأما ما لم يدخله وتولد فيها فلاحكم (٢) له  
الابعد انفصاله (قوله من الباطن) أي ولذا كانت الضمضة والاستشاق ومسح الأذنين في الوضوء  
والغسل سنة لا واجبا ولم يجعلوا داخل الأذن والأنف والتم من الظاهر في طهارة الحدث لا المشقة  
بتكرره (قوله وجب عليه أن يتقايه (٣) ) هذا رواية محمد بن المواز وقال التونسي ذلك الأكل أو  
الشرب لغو فلا يؤمر بتقايؤ ولا بإعادة وكلام ابن عرفة يفيد ان الراجح رواية محمد وقال القرافي انه  
الشهور (قوله وجب عليه أن يتقايه) \* إن قلت قد استمرت المدة نجسة \* قلت انه عاجز عن  
تطهير نفس المدة فأمرناه بما يقدر عليه من التقايؤ والظاهر انه اذا قدر على تقايؤ البعض وجب لان  
تقليل النجاسة واجب (قوله وإلا وجب الخ) أي والابتقايه مع الامكان وجب عليه الاعادة أبدا  
أي في الوقت وبعده فكل صلاة صلاحية ما يرى بقاء النجاسة في جوفه يعيدها في الوقت وبعده ولا  
فرق في هذا التفصيل بين أن يكون تعاطى النجاسة عمدا أو سهوا أو غيبة أو لضرورة (٤) أولظنه  
انها غير نجاسة (قوله مدة ما يرى الخ) أي بقينا أو ظنا أو شكنا وقوله مدة ما يرى بقاء النجاسة (٥) في  
بطنه أي مدة ما يرى بقاءها في بطنه بصفة النجاسة فاذا كانت خمرأ مثلا وجبت الاعادة مدة ما يرى  
بقاءها في جوفه خمرأ وأما ما بعد ذلك (٦) فهي بمثابة العذرة انظر طفي (قوله لعجزه عن ازالها) أي  
والعاجز لا تبطل صلاته إذا صلى (٧) بها وظاهره انه لا شيء عايه وان صلاته صحيحة سواء تاب أم لا  
وهو كذلك كما صرح به ح خلافا لما في خش النظرين (قوله ما عاينه أعضاء) أي ولو من فوق حال عليها  
فمس الأعضاء للنجاسة ولو كان على الأعضاء حائل مضر (قوله فصحيحة على الراجح) أي لأنه لا يجب  
عليه إزالة النجاسة من محل إيمانه لعدم عماسته أعضاءه بالنقل قال في الحج والظاهر اعتبار المس بزائد لا  
يחס بالأولى من الحائل وقال شيخنا للس بالشعر كالمس (٨) لطرف الثوب فلا يضر منه للنجاسة (قوله  
ولأن كانت) أي النجاسة وقوله تحت صدره أي للمصلى (قوله كما لو فرش حصيرا) أي أوفروا وما  
ذكره من عدم الضرر في هذه هو المشهور خلافا لمن قال بالضرر (قوله بأسفلها) أي بباطنها المقابل  
للأرض (قوله فلا يضر) الأولى فلا يطالب بازالتها (قوله ولو تحرك بحركته) هذا هو المذهب خلافا  
لمن قال ان تحركت بحركته ضرر وإلا فلا (قوله زاد عما عاينه أعضاءه) فيشمل طرف الحصر الطولي

(١) قوله والدمع قال الحنفية يكفي لأن القلة شحم يفسده الماء فان صح ذلك فدين الله يسر اه من  
ضوء الشموع (٢) وما لم يحكم عليه بالنجاسة قبل اتصاله لاحكم له قبل انفصاله اه مجموع (٤)  
كما اذا اضطر لأكل ميتة ثم وجد غيرها أولا ساغة غصة بخمر اه (٥) ربما يشنع بعض القاصرين  
على قول المالكية ان ازالة النجاسة سنة وليس قاصرا على مذهبتنا فقد نقله القاضي عبد الوهاب  
البغدادى في شرح الرسالة عن ابن مسعود وابن عباس قال ليس على الثوب جنابة وقال سعيد  
ابن جبيرة وقد سئل عن الوجوب اتل على ذلك قرآنا وأما وثيا بك فظهر فهو التطهير العنوى من الرذائل  
قال \* ثياب بن عوف طهاري تقية \* فانها نزلت قبل مشروعية الصلاة وقال أحمد بن المعدل لو أن  
رجلين صلى أحدهما بالنجاسة عمدا في الوقت وتمدد الثاني تأخير الصلاة حتى خرج الوقت لم يستويا  
عند مسلم اه منه اه ضوء الشموع (٦) قوله وأما ما بعد ذلك الخ قل في ضوء الشموع قلنا استحالة  
النجس للاقتدار تزيده خبا نعم إن تبرز حتى غلب على الظن زواله اه (٨) قال في المجموع وحرره  
قد نقضوا به وقال الشافعية تحله الحياة اه قال في ضوء الشموع أي وذلك يقتضى إلحاقه بالبدن انتهى

(٣) (مبحث) وجوب تقايؤ  
نجس أدخله معدته ان  
أمكن (٧) (مبحث) مكان  
المصلى الذي يزيل عنه  
النجاسة

من الباطن ولو أكل أو  
شرب نجسا وجب عليه  
أن يتقايه ان أمكن والا  
وجب عليه الإعادة أبدا  
مدة ما يرى بقاء النجاسة في  
بطنه فان لم يمكن التقايؤ  
فلا شيء عليه لعجزه عن  
إزالتها (و) عن (مكانه)  
وهو ما عاينه أعضاءه  
بالفعل لا الوعى يجعل به  
نجاسة فصحيحة على  
الراجح ولان كانت تحت  
صدره أو بين ركبته أو  
قدميه أو عن يمينه أو يساره  
أو أمامه أو خلفه وأسفل  
فراشه كالوفرش حصيرا  
بأسفلها نجاسة والوجه  
الذي يضع عليه أعضاءه  
ظاهر فلا يضر كما أشار إلى  
ذلك كله بقوله (لا) عن  
(طرف حصيره) ولو  
تحرك بحركته فالمراد به  
ما زاد عما عاينه أعضاءه  
وليس من الحصر ما فرشه  
من محمله على مكان نجس  
وسجد عليه ~~صكه~~

والعرضي والسحكي فلا تجب الازالة عنه ( قوله أو طرف رداً ) (١) كالواحد بطرف حرامه  
وفرش الطرف الآخر على النجاسة وصلى فلا ينفعه ذلك وتبطل صلاته ( قوله في البيان ) (٢) كتاب  
لابن رشد شرح على المتبية وكما شهره ابن رشد في البيان شهره عبدالحق في النسكت وشهره أيضاً ابن  
يونس والمراد بكونه شهره أنه حكى شهره أي ذكر أنه للشهور ( قوله أو واجبة ) (٣) قال الأخمي  
وهو مذهب المدونة ( قوله وجوب شرط ) أي بحيث إذا ترك بطلت الصلاة وحديثه فالمراد  
بالوجوب ما توقف صحة العبادة عليه لا ما يثبت على فعله ويعاقب على تركه وعلى هذا فيكون مصل في  
كلام المصنف شاملاً لمريد صلاة النافلة وللصبي وترك القول بالنذر لأنه شاذ لا يلتفت إليه وهناك قول  
رابع يقول بالوجوب مطلقاً سواء كان ذا كراهة أم لا قادراً أم لا وهو مثل مذهب الشافعي وهذا القول  
لأن الفرج وعلى هذا من صلى (٤) بالنجاسة بطلت كان ذا كراهة أم لا قادراً أم لا ( قوله إن ذكر وقدر )  
قيد في الوجوب فقط وأما القول بالسنية فهو مطلق سواء كان ذا كراهة أم لا كما قرر به ابن مرزوق  
وح والسنائي والشيخ أحمد الزرقاني وما في عقب تبعاً لمع من أنه قيد في الوجوب والسنية معافيه  
غير ظاهر لأنه لا ينحط عن مقتضى السنية من ندب الاعادة في العجز والنسيان \* فإن قلت جعل القول  
بالسنية مطلقاً يرد عليه أنه يقتضي أن العاجز والناسي مطالبان بالازالة على سبيل السنية مع أنه قد تقرر  
في الأصول امتناع تكليفهما لرفع القلم عن الناسي ولكون تكليف العاجز من تكليف ما لا يطاق \* قلت  
من قال بالسنية حالة العجز والنسيان أراد عجزها من ندب الاعادة في الوقت بعد زوال العذر وليس  
مراده طلب الازالة لعدم إمكانها \* والحاصل أن السنية في حق العاجز والناسي مصروفة لطلب الاعادة  
في الوقت لا لطلب الازالة لعدم إمكانها وقد يقال إن عجز نظر إلى رفع طلب الازالة عنهما حالة العذر فقال  
إنه قيد فيهما وغيره نظر إلى طلب الاعادة منهما في الوقت فقال إنه قيد في الوجوب فقط وكلاهما  
صحيح وعاد الأمر في ذلك لكون الخلاف لفظياً انظر بن ( قوله وقدر ) أي على الازالة بوجوده مطلق  
يزيل به أو توب أو مكان ينتقل إليه طاهر ( قوله أو عاجزاً ) أي عن ازالها ( قوله الظهريين للاصفرار )  
مثلهما في ذلك الجملة لكن على القول بأنها بدل عن الظهر فتأدب أن أمكن وإلا فهل تعاد ظهراً أو لا تعاد  
قولان وعلى أنها فرض يومها فلا تعاد ظهراً قطماً وهل تعاد جمعة أو لا والثاني ظاهر كلام المصنف في شرح  
المدونة \* فإن قلت هل العبرة بأداء الصلاة كلها أو ركعة منها قلت لنا أخذ من كلام ابن عرفة الثاني ( قوله  
للاصفرار ) أي فإذا ضاق الوقت اختص بالأخيرة ( قوله والعشاءين للفجر ) أي ولو صلى الوتر على ما  
ينبغي لأن الاعادة للخلل الحاصل فيهما والظاهر كما قال بعضهم إعادة الوتر انظر حاشية شيخنا ( قوله  
وقياسه ) أي وقياس مذهب أي والوافق للقياس أن يكون مذهب إعادة الظهرين للغروب قياساً على  
العشاءين وعلى الصبح فإن كلا منهما أعيد لآخر الضروري ( قوله والعشاءين للثلث والصبح  
للاصفرار ) أي قياساً لهما على الظهرين في أعادتهما لآخر الاختيارى \* والحاصل أن القياس  
أن تكون الاعادة في الكل على غلط واحد ( قوله فكما لا يتنفل في الاصفرار الخ ) فيه أن كراهة  
النافلة ليست خاصة بما بعد الاصفرار بل تكره النافلة من بعد صلاة العصر فلو اعتبرنا كراهة  
النفل لما أعيد بعد العصر وقد يقال النافلة وإن كرهت بعد العصر لكن لا شك في أن الكراهة بعد

(١) قف على حكم من فرش  
طرف رداً على نجاسة  
وصل عليه

(٢) قف على أن البيان شرح  
لابن رشد على التبية

أو طرف رداً فلا ينفعه  
(مئة) خبر عن قوله إزالة  
وهو في البيان من قولي  
ابن القاسم عن مالك وحكي  
بضمهم الاتفاق عليه ( أو  
واجبة ) وجوب شرط  
( إن ذكر وقدر ) وإلا  
بان صلى ناسياً أو لم يعلم بها أصلاً  
أو عاجزاً حتى فرغ من  
صلاته ( أعاد ) مدبابة  
الفرض ( الظهريين )  
ولو على القول بالسنية  
( للاصفرار ) باخراج  
الغاية والصبح للطلوع  
والعشاءين للفجر على  
مذهبها وقياسه أن الظهرين  
للقروب والعشاءين للثلث  
والصبح للاصفرار وفرق  
بأن الاعادة كالتنفل فكما  
لا يتنفل في الاصفرار  
لا يعاد فيه ويتنفل

(٣) وهو أقوى لغلبة التفريع عليه وقول غيرنا به خصوصاً وهو المال عند من جعل الخلاف لفظياً  
اه مجموع بتصرف (٤) وفي المجموع نعم لا يشدد على من يترك الصلاة لذلك اه وهو استبعاد  
على قوة الوجوب كإنبه عليه في ضوء الشمرع

الاضطرار أشد منها قبله بدليل جواز الصلاة على الجنائز وسجود التلاوة قبله وكراهتهما بعده (قوله في الليل كله) أي لهذا قيل بأعادة العشاين للفجر (قوله لا ضروري للصبح) أي فاختيارها بمقتضى الطلوع وحينئذ فحقها أن تعاد فيه فروع ذلك القول وقلنا بأعادتها للطلوع (قوله أنه لو صلى) أي بالنجاسة بعد خروج الوقت ناسيا لها أو غير عالم بها أو عاجزا عن إزالتها ثم علم أو قدر على إزالتها بعد الفراغ منها فلا شيء عليه \* والحاصل أنه لا يبعد الفاشية لأن وقتها يخرج بالفراغ منها وكذلك لا يبعد النافلة إلا ركعتي الطواف وفي كبر خشي أن صلى النفل بالنجاسة عامدا لم يجب قضاؤه لأنه لم ينعقد (قوله في ذلك) قدر ذلك إشارة إلى أن خلاف مبتدأ خبره محذوف والشاره ما ذكر من الاستفهام وفي الكلام حذف مضاف أي في جواب ذلك الاستفهام خلاف (قوله خلاف) أي بالسنية والوجوب (قوله لفظي) أي وهو لفظي (قوله لاتفاقهما الخ) أي القولين وحينئذ فلا غرة لذلك الخلاف فهو لفظي راجع للفظ والتعبير عن حكم إزالة النجاسة فبعضهم عبر عنه بالوجوب وبعضهم عبر بالسنية مع اتفاقهما في اللفظ (قوله التاكر القادر) أي على إعادة من صلى بالنجاسة ذا كرا قادرا (قوله أبدا) أي في الوقت المذكور وبمده (قوله في الوقت) أي للتقدم (قوله قاله الخطاب) فيه أن هذا حمل للمنف على خلاف ظاهره لأن اصطلاحه أنه يشير بخلاف إلى الاختلاف في التشهير لا للاختلاف في التعبير والأقرب ما قاله عجمي من أن الخلاف حقيقي وقول المصنف خلاف معناه خلاف في التشهير (قوله ورد) أي ورد عجمي ما قاله حقائق الحق أن الخلاف حقيقي لانهما وإن اتفقا على الإعادة ابداعت القدرة والعمد لكن الإعادة واجبة على القول بالوجوب وندبا على القول بالسنية وبأن القائل بالوجوب يرد ما تمسك (١) به القائل بالسنية من الدليل والقائل بالسنية يرد ما تمسك (٢) به القائل بالوجوب كذا قاله عجمي ورد عليه بأن ابن رشد بعد ما ذكر القول بأن إزالة النجاسة سنة قل وعليه فالمصلي بها عامدا يعيد أبدا وجوبا كما قيل في ترك سنة من سنن الصلاة عمدا فيلم من هذا أن العامد القادر يعيد أبدا وجوبا على كل من القول بالوجوب والسنية وحينئذ فالخلاف لفظي كما قال ح وبعد هذا فاعلم أن ابن رشد له طريقة والقرطبي له طريقة فالقرطبي يقول على القول بالسنية يعيد المصلي بالنجاسة في الوقت فقط سواء كان ذا كرا أم لا قادرا على الإزالة أو عاجزا وابن رشد يقول على القول بالسنية يعيد العامد القادر أبدا وجوبا والعاجز والناسي في الوقت فمن قال أن الخلاف لفظي فقد نظر لطريقة ابن رشد ومن قال أنه حقيقي فقد نظر لطريقة القرطبي وهو الموانق لما ذكره من ترجيح القول بالسنية ومن البناء على القول بالوجوب تارة وعلى القول بالسنية تارة أخرى وبهذا تعلم أن قول عجمي أن العامد القادر يعيد أبدا وجوبا على القول بالوجوب وندبا على القول بالسنية لا سلف له فيه كذا قرر شيخنا (قوله وسقوطها) (٣) في صلاة مبطل ما ذكره المصنف من البطالان تبع فيه ابن رشد في القدماء وذكره ابن رشد في جماع موسى بن معاوية أيضا وفي الأوائق من نقل الباجي عن سحنون ما يفيد وحينئذ فيندفع اعتراض طي على المصنف بأنه لا سلف له في التعبير بالبطالان والدونة قد قلت وإن سقطت عليه وهو في صلاة قطعها والقطع يؤذن بالانقضاء واختلافه وإن منع وجوبا أو استجابا انظرين (تنقيح) موت الدابة (٤) وجعلها بوسطه كسقوط الميمومة عليه على الظاهر والمسئلة على نظر (قوله ولو مأموما) أي ويستخلف الإمام إذا قطع (قوله أن استقرت عليه) أي بأن كانت رطبة ولم تتحد \* وحاصله أن الصلاة باطلة ويقطعها إن وجد ما ذكر من أيمود الحجة وهل ولو لوجعة ورجحه سند أو الجملة لا يقطعها لذلك قولان فإن تخلف واحد منها فلا ينقضها ويتمها وهي صحيحة ولا يعيدها بعد ذلك (قوله ولم تكن بما يعفى عنه) واللام يقطع لصحة الصلاة

(٣) (مبحث) سقوط النجاسة على المصلي (٤) (مبحث) موت الدابة وجعلها متصل به

في الليل كله والنافلة وإن كرهت بعد الأسفار لمن نام عن ورده إلا أن القول بأنه لا ضروري للصبح قوي وأهم قوله للاسفرار أنه لو صلى بعد خروج الوقت ثم علم أو قدر بعد الفراغ منها أنه لا شيء عليه في ذلك (خلاف) لفظي لاتفاقهما على إعادة التاكر القادر أبدا والعاجز والناسي في الوقت قاله الخطاب ورد بوجوب الإعادة على الوجوب وندبا على السنية وبأن القائل بأحد هابر ما تمسك به الآخر فالخلاف معنوي (وسقوطها) أي النجاسة على المصلي (في صلاة) ولو قلا (مبطل) لها ويقطعها ولو مأموما إن استقرت عليه أو تعلق به شيء منها ولم تكن بما يعفى عنه وإن يتسع الوقت الذي هو فيه

(١) من أتممه ﷺ صلاته وقد وضع الشركون السلي على ظهره ومذكاه ميتة بعد أن إزالته عنه ناطمة له من ضوء الشموع (٢) من قوله تعالى وثيابك فطهر اه

اختيارياً أو ضرورياً بأن يبق  
منه ما يسع ولوركة وان يجد  
لوقطع ما يزيلها به او نوبا  
آخر يلبسه وان لا يكون  
ما فيه النجاسة محمولا لغيره  
وتجرى هذه القود الحسة  
في قوله (كذِّكرها) أي  
النجاسة أو علمها (فيها)  
وهذا على ان ازالة النجاسة  
واجبة ان ذكر وقدر وما  
على انها سنة فلا تبطل بالقوط  
أو الذكرك فيها وكلام ابن  
مردوق يدل على انه ارجح  
(لا) ان ذكرها (قبلها)  
ثم نسبها عند الدخول فيها  
واستمر حتى فرغ منها فلا  
تطل ولو تكرر الذكر  
والنسيان قبلها وانما يعيد  
في الوقت (أو كانت)  
النجاسة (أسفل) (تعمل)  
متعلقة به (فخلصها) أي العمل  
فلا تبطل ولو تحرك بحركته  
ما لم يرفع رجله بها فتبطل  
لحملة النجاسة ومفهومه انه لو  
لم يخلصها بطلت حيث يلزم  
عليه حملها وذلك حال  
السجود والا فلا كن صلى  
على جنازة او ايماء قائما ولو  
دخل على ذلك ما هذا  
هو القل ومفهوم اسفل  
انها لو كانت اعلاه لبطلت  
ولو نزعها دون تحريك  
خلاف ظاهر قول المازري  
من علمها بنعله فاخرج  
رجله دون تحريكها صحت  
صلاته

(قوله) اختيارياً أو ضرورياً هذا هو الظاهر كما يدل له ما يأتي في الرعاف وتخصيص ح له بالضروري  
واما الاختيارى فانه يقطع فيه مطلقا فيه نظرين قال في اللج وإذا عاды لصيق الاختيارى فلا يعيد في  
الضروري على الظاهر لأنه كالمأجز وكضيق الوقت ملا يقضى كجنازة واستسقاء وعيد مع الإمام  
فلا يقطع (قوله) بأن يبق منه) أي بعد ازالها (قوله) وأن لا يكون ما فيه النجاسة محمولا لغيره) والا فلا  
يقطع لعدم بطلانها وذلك كما لو سقط ثوب شخص متنجس لابس له على فصل أو تعلق صبي نجس  
الثياب أو البدن بعمل والصبي مستقر بالأرض فالصلاة صحيحة على الظاهر خلافا لما ذكره بن من  
البطلان في الأولى قياسا على مسألة الحية المتقدمة وذلك لأن الحية محمولة للمصل بخلاف الثوب  
النجس هنا فانها محمولة لغيره وعمل صحة الصلاة فيها إذا كان الصلي لم يسجد على تلك الثوب ولم يجلس  
عليها فان جلس ولو ببعض أعضائه عليها أو سجد بطلت صلاته (قوله) وتجرى هذه القود الحسة أي  
ماعدا الأول وهو استقرارها عليه لأن الفرض هنا أنها مستقرة عليه في هذه المسئلة أعني ما إذا ذكرها  
أو علمها فيها تكون صلاته باطلة ويقطع إذا وجدت الشروط الأربعة فان تخلف واحد منها عاды على  
صلاته ولا يسدها (١) لصحتها (قوله) كذكرها فيها) ظاهره سواء نسبها بعد الذكر أم لا وهو كذلك  
اذ بمجرد الذكر فيها تبطل على الأصح بناء على القول بوجود ازالة افاده شيخنا (قوله) أو علمها  
فيها) فمثل ذلك علمها في عمامته بعد ان سقطت او في موضع سجوده بعد ان رفع منه وهو الأرجح وفاقا  
لقتوى ابن عرفة كافي ح وغيره (تنبيه) إذا علمها مأموماً بامامه أراه اياها ولا يسبها فان بعد فوق  
الثلاث صفوف كله واستخلف الإمام فان تبعه للمأمووم بعد الرؤية بطلت على للمأمووم أيضا (قوله)  
وهذا) أي ما ذكره المصنف من بطلان الصلاة في المثلثين (قوله) فلا تبطل) أي ويندب له اعادةها في  
الوقت وبعده على ما تقدم اجمع على ما للقرطبي ينذب له الاعادة في الوقت فقط (قوله) يدل على انه) أي  
القول بصحة الصلاة في المثلثين وعدم قطعها أصلا (قوله) متعلقة به) أي لرطوبتها وهو حال من اسم  
كان وهو النجاسة أي حالة كون النجاسة متعلقة بالعمل لرطوبتها (قوله) فخلصها) أي وهو يصلي بأن  
سل رجله من النعل من غير رفع للنعل (قوله) ولو تحرك) أي النعل بحركته حين سل رجله منها لأنها  
كالخصير وما ذكره هو المتمد خلافا لمن قال وهو ابن قدام إذا تحركت بحركته حين سل رجله منها  
فانها تبطل مثل ما إذا رفعها للمول عليه ان مدار البطلان على رفعها فان رفعها بطلت والا فلا ولو  
تحركت بحركته (قوله) ومفهومه انه لو لم يخلصها) أي بأن كل صلاتها (قوله) حيث يلزم الخ) هذه  
الحثية للتنديد أي إذا كان يلزم على عدم خلعها حملها (قوله) والا فلا) أي والا يلزم عليه حملها  
فلا تبطل كما إذا كان يصلي على جنازة أو يصلي بالإيماء وهو قائم أو كات. يخرج رجله منها  
عند السجود ومثل ذلك مالو وقف بعمل طاعرة على نجاسة جافة لم تتعلق بالنعل فلا تبطل  
صلاته إذا رفع نعله عند التذكر أو العلم ووضعها على أرض طاهرة وحمل بعض الشراح كلام  
المصنف على هذه الصورة وذكر أن النجاسة إذا كانت رطبة وتعلقت بأسفل النعل فان الصلاة  
تبطل لأن النعل كالثوب سواء خلع النعل من رجله أم لا والحق ما قاله الشارح كافي طي قل  
ابن ناجي والفرق بين النعل ينزعها فلا تبطل صلاته والثوب تبطل ولو طرحها ان الثوب  
حامل لها والنعل واقف عليها والنجاسة في اسفلها فهو كالمو بسط على النجاسة حائلا كثيفا (قوله)  
ولو دخل على ذلك) أي في مسألة الجنازة والايماء وكذا في مسألة المصنف أيضاً على المتمد  
كما في طي وسواء تواني بخلعها أم لا (قوله) من علمها بنعله الخ) أي فان ظاهره العموم كما إذا علمها بأعلاه  
(١) ولا يعيدها غير ظاهر في مفهوم وان يجد لو قطع الخ فانه ان لم يجد وأنها ثم وجد  
والوقت باق اعاد عملا بقوله والا أعاد الخ اه كتبه محمد عlish



أو بأسفله (قوله) وعنى (١) عما يسر) أى عما يشق الانفكاك منه والتباعد عنه (قوله) كحدث الخ) المراد بالحدث الجنس فيشمل سائرهما ولم يقل كاحداث مستكحة لئلا يتوهم أن العفو مقصور على حصول جمع من الاحداث (قوله أو غيرها) أى كغائط ومنى وفي الذخيرة فرع اذا عنى عن الاحداث فى حق صاحبها عنى عنها فى حق غيره لسقوط اعتبارها شرعا وقيل لا يعنى عنها فى حق غيره لان سبب العفو الضرورة ولم توجد فى حق الغير وثمرة الخلاف تظهر فى جواز صلاة صاحبها اماما بغيره وعدم الجواز فعلى الأول تجوز وتكره على الثانى وانما لم يقل بالبطان على الثانى لأن صاحب السلس صلاته صحيحة للعفو عن النجاسة فى حقه وصحت صلاة من اتهم به لأن صلاته مرتبطة بصلاته وصلاته صحيحة فالمرتبة بها كذلك (قوله أى ملازم كثيرا) تفسير باللازم (٢) لأن المستكح معناه القاهر للشخص ومعلوم أنه (٣) لا يكون قاهرا للشخص الا إذا لازمه كثيرا (قوله) فيعنى عما أصاب منه) أى ولا يجب غسله ولا يسن وقوله فيعنى عما أصاب منه أى الثوب أو البدن وأما المكان فقال لم يذكره والظاهر أن يقال ان اصابه فى غير الصلاة فظاهر أنه لا عفو لأنه يمكن ان يتحول منه الى مكان طاهر وان اصابه وهو فى صلاته فهو من جملة ما هو ملابس له ويسر الاحتراز منه اه بن وقوله فيعنى عما أصاب منه أى واما كونه ينقض الوضوء أولا فتشأ آخر له محل يخصه يأتى فى نواتض الوضوء وحاصله انه ان لازم كل الزمن أو جله أو نصفه فلا ينقض وان لازم أقل الزمن نقض مع العفو عما أصاب منه وانما عنى عما أصاب من الحدث اللازم مطلقا وفصل فى نقضه الوضوء لان ما هنا من باب الاخبار وذاك من باب الاحداث والاخبار أسهل من الاحداث (قوله بأسور) (٤) جمعه بواسير والمراد بالأسور الثابت فى داخل مخرج الغائط بحيث يخرج منه وعليه بلولة ونجاسة فيرده يده أو غيرها كخرقة الى عله فتسلوث يده من البلولة التى عليه أو من النجاسة الخارجة معه فيعنى عما أصاب اليد أو الخرقه من ذلك الخارج ان كثر ارد فلا مفهوم للبلى فى كلام المصنف ولا ليد (قوله ان كثر الرد (٥) أى سواء اضطر لرداه ام لا لأن الغالب اضطراره لرداه كما فى ح وفى عقب الظاهر ان خروج الصرم كلباسور فيعنى عما أصاب اليد من النجاسة الخارجة معه ان كثر الرد قياسا للصرم على لباسور بل قرر شيخنا ان مثل لباسور أثر الدملى ونحوه (قوله ان يكون) أى ذلك ان ارد على الرد (قوله مثل اليد) أى فى اعتبار كثرة الرد فى العفو عما أصابها الخرقه للتخذه للرد بها كالتعديل فلا يعنى عما أصابها اذا رد بها الا اذا كثر الرد (قوله أو فى ثوب) أى أو حصل بلى لباسور فى ثوب أو بدن فانه يعنى عنه (قوله وان لم يكثر الرد) أى بالثوب أو البدن وذلك لمشقة غسلها بخلاف غسل اليد فانه لا مشقة فيه الا بالكثرة (قوله وكثوب مرضعة أو جسدها) أى لا مكانها فلا يعنى عما أصابها ان أمكنها التحول عنه (قوله ان احتاجت أى غير الام للرضاع (٦) لفرها وهذا قيد للعفو عن ثوب المرضعة اذا كانت غير أم فلا يعنى عما

(٢) قوله تفسير باللازم الخ الظاهر انه تفسير بالموضوع له وانه لا تلازم بين الكثرة والقهر فقد يكون الحدث كثيرا يمكن حبسه وقد يكون قاهرا لا يمكن حبسه مع ندوره ولو لم تزلت الكثرة القهر لكان كل سلس مستكحاً فان كل ساس قاهر ولا يسبح هذا فهذه المقولة كلها غير ظاهرة اه كتبه محمد عايش (٣) قوله ومعلوم انه الخ يقتضى ان كثرة اللازم ملزومة للقهر وهو خلاف ما قدمه من ان تفسير الشارح باللازم انتهى (٤) وبلى لباسور بثوب وجسد كدمل لم ينكأ كيد ان كثر الرد اه مجموع (٥) قوله كثرة الرد ولو كل يوم مرة كالاستكاح السابق لان الباب واحد اه ضوء الشموع وهو مخالف لتقرير الشارح الذى اقره عليه المحشى (٦) قوله للرضاع الاولى للارضاع اه

# (١) (مبحث) للفوات

(وَعْنَى عَمَّا يَسْرُ)

الاحتراز عنه من النجاسات

وهذه قاعدة كلية \* ولما

كان استخراج الجزئيات

من السكيات قد يغنى على

بعض الاذهان ذكرها

جزئيات للإيضاح فقال

(كحدث) بولا أو

مذيا أو غيرهما (مستكح)

بكسر الكاف أى ملازم

كثيرا بأن يأتى كل يوم

ولومرة فيعنى عما أصاب منه

ويباح دخول السجد به

مالم يخش تلطخه فيمنع

(د) ك(بلى لباسور)

بوحدة حصل (فى يدي)

فلا يلزم غسلها منه (ان

كثرة الرد) بها بأن يزيد

على المرة فى كل يوم ويظهر

ان يكون ثلاث مرات اذ

لا مشقة فى غسل اليد إلا

بالكثرة ومثل اليد الثوب

الذى يرد به أى الخرقه

(أو) فى (ثوب) أو

بدن وان لم يكثر الرد

بأن يأتى كل يوم مرة

فأكثر (و) ك(ثوب

مرضعة) او جسدها اما

أو غيرها ان احتاجت أو

لم يوجد غيرها أو لم يقبل

الولد سواها

أصابها عند عدمه لأن سبب العفو الضرورة خلافاً (١) للشذالى انظر شب (قوله تجهد) الجملة صفة لمرضة لا حال لأن مرضعة نكرة (٢) بلا مسوغ (٣) ومضاف اليه ولم يوجد شرط (٤) مجيئها منه (قوله بأن تحبه) أى الولد وقوله تمنع وصوله أى البول أو العائط وأفرد الضمير لأن العطف بأو (قوله فإذا أصابها شيء) أى من بوله أو غائطه (قوله عفى عنه) غاية الأمر أنه يندب لها غسله إن تفاحش ولا يجب عليها غسل ما أصابها من بوله أو عذرتة ولو رآته كما يفهم من التوضيح وابن عبد السلام وابن عرون وصاحب الجواهر وابن ناجي خلافاً لقول ابن فرحون ما رآته لا بد من غسلها ولا يجب عليها النضح عند الشك في الإصابة والحاصل أنه لو لا العفو لوجب عليها النضح عند الشك والغسل عند التحققة فلهذا أقط هذين الحكمين نعم يندب لها الغسل إن تفاحش إنظر بن (قوله ومثلها الكفاف) أى الذى يترج الكفاف والجزار الذى يذبح الحيوان فبعض عما أصابها بعد التحفظ لا إن لم يتحفظ فلا عفو ويجب عليها الغسل عند تحقق الإصابة أو ظنها والنضح عند الشك (قوله وكذا من ألحق بها) أى من الكفاف والجزار (قوله لاتصال عذرم) أى لعدم (٥) ضبطه فلا يمكنهم التحفظ من خروج النجاسة حتى في الصلاة فلا فائدة في اعدادهم الثوب بخلاف المرضعة ومن ألحق بها وانما لم يوجبوا للمرضعة اعداد الثوب لأن إصابة النجاسة لها أمر يتكرر فاشبه حالها حال المستكح ولخفة أمر إزالة النجاسة (قوله لدره ذلك) أى لدفع النازل من ذلك السلس والدمل (قوله ودون درهم) أى ولو كان مخلوطاً بمائع (٦) حيث كان بالمائع دون درهم (٧) وأما لو صار دون الدرهم بالمائع أكثر من مساحة الدرهم فلهو وأشار الشارح بقوله مساحة إلى أن الاعتبار للمساحة لا الكمية (٨) فإذا كان دون مساحة الدرهم فلهو ولو كان الدم قدر الدرهم أو أكثر في الكمية وذلك كقطعة من الدم نجسة قال بن واعلم ان هنا قولين أحدهما قول أهل العراق يعفى عن يسير الدم في الصلاة وخارجها فهو معتبر مطلقاً في جميع الحالات والثانى للدونة وهو ان اغتزاره مقصور على الصلاة فلا تقطع لاجله اذا ذكره فيها ولا يعيد وأما اذارآه خارج الصلاة فانه يؤمر بفسله ثم اختافوا في قولها يؤمر بفسله خارج الصلاة فحملها ابن هرون والمصنف في التوضيح على الاستحباب وحملها عياض وأبو الحسن وابن عبد السلام على الوجوب والظاهر أن المصنف جرى بها على مذهب العراقيين لقول ابن عبد السلام أنه أظهر ولما في ح عن سند مما يقتضى انه ظاهر للذهب وقرره عج وح بمذهب المدونة لكن اتصروا على أن الأمر فيها للاستحباب تبعاً للمصنف في التوضيح وابن هرون (قوله وهو ضعيف) اعلم ان للسئلة فيها ثلاث طرق الاولى طريقة ابن سابق وهى ان ما دون الدرهم يعفى عنه اتفاقاً وما فوقه لا يعفى عنه اتفاقاً وفي الدرهم روايتان والشهور عدم العفو والثانية لابن (١) ثم هذه المأقشة انما هى في علة الحكم وسومسلم وعلة قاعدة الجمل وشبهها بمدالك كرات صفات اه (٢) لم يعتبر الشرط قياساً على الكفاف أفاده في الوضوء اه (٣) قد يقال له مسوغ هو جريانه على موصوف محذوف كما ذكره من مسوغات الابتداء بها وان لم أر من صرح به في مسوغات مجيء الحال منها اه كتبه محمد عايش (٤) لا يخفى ان ثوب صالح لاسقوط فالتشرط بوجود اه (٥) لعل الاولى اى قيامه بذواتهم فلا يتأتى تحيته لعدم الخ (٦) قوله بمائع اى طاهر الاصل لا نجس غير معفو عنه فينتفى العفو أفاده في ضوء الشموع ويؤخذ منه انه ان خالطه نجس معفو عنه وكان الجميع درهما لا ينتفى العفو كما اذا اختلط دم وقبيح وصديد وبائع المجموع درهما فانه يعفى عنه ولا وجه لالتوقف في هذا وان لم يصرحوا به لكونه من البدييات وقد علمت ما أخذه اه كتبه محمد عايش (٧) قوله حيث كان بالمائع دون درهم مبنى على ما شئى عليه المصنف وقوله أكثر من مساحة الخ مبنى على الراجح (٨) قوله الكمية أى الوزن ولو عبر به لكان أولى اه

(تجهد) في دواء البول أو العائط بأن تحبه عنها حال بوله أو تجعل له خرقاً تمنع وصوله لها فإذا أصابها شيء بعد التحفظ عفى عنه لا ان لم يتحفظ ومثلها الكفاف والجزار (وئدب) لها أى للرضع وكذا من ألحق بها (ثوب للصلاة) لالذى سلس ودمل ونحوهما لا اتصال عذرم نعم يندب لهم اعداد خرقه لدره ذلك (و) كدون مساحة (درهم) بغير وهى الدائرة التى تكون في ذراع الفل (من) عين أو أتردم (مطلقاً) منه أو من غيره ولو دم حيض أو خنزير في ثوب أو بدن أو مكان ومعهومه ان ما كان قدر الدرهم لا يعفى عنه وهو ضئيف والعنمد العفو

بول الطرقات

(٤) (بحث) الغفو عن

أثر الدباب ونحوه

لامافوق الدرهم ولو أثرا

(وقيح وصديد) هما

كالدلم من كل وجه (و)

(ك) (بوتل فرس لغاز)

صاب ثوبه أو بدنه قل

أو كثر (بأرض حرب)

ولا مفهوم لهذه القيود بل

الروت والبخل والحار

والسافر والراعى وأرض

المسلمين كذلك نعم حيث

وجدت القيود الأربعة

فلا يعتبر اجتهدا ولا فلا بد

من الاجتهاد كالمرضع

كذا ينبغي (وأثر) فم

ورجل (دباب من)

عذرة (وأولى بول حل

عليها ثم على الثوب أو

الجسد الملمس ثم ينتقل

لما ذكر فلا يعفى عما أصاب

منه حيث زاد على أثر رجله

وفه (و) ك) (موضع

حجامة) أى ما بين

الشرطت معها (مسح)

دمه حتى يرى (فلذا يرى

غسل) للوضع وجوبا

أو استئنا على مامر

(وإلا) يغسل وصلى

(أعاد في الوقت) كذا

في للدونة (وأول

بالنسيان) فالعلم بعيد

أبدا (و) أول (بالإطلاق)

أى إطلاق الإعادة في

يشير مادون الدرهم يعنى على المشهور والدرهم ومافوقه لا يعنى عنه اتفاقا لانه يقول اليسير قدر رأس  
 الخنصر والدرهم كثير والثالثة مارواه ابن زياد وقوله ابن عبد الحكيم واتصر عليه في الارشاد أن الدرهم  
 من حيز اليسير وهذا هو الراجح وهذا كله من دم غير أثر دمل وأما أثره فيعفى عنه مطلقا قل أو كثر  
 اذا لم ينك فان نكح عفى عما قل فقط كما يأتى (قوله) لا ما فوق الدرهم ولو أثرا (أى خلافا للباحى  
 القائل ان الأثر معه وعنه مطلقا ولو فوق درهم فهو قول ضعيف (قوله) وقيح وصديد (أى وعفى عن  
 دون الدرهم من قيح وصديد وأما ما خرج من نقط الجسد من حر أو نار فلا شك في نجاسته لكنه  
 كأثر الدمل يعفى عن كثيره وقيله اذا لم ينك فان نكح كان الخارج حكمه حكم الدم فيعفى عن الدرهم  
 فدون لا مازاد على ذلك وتخصيص المصنف هذه الثلاثة بالذكر مشتمل بعدم الغفو عن قليل غيرها من  
 بول أو غائط أو موى أو مذى وهو المشهور والمعروف لا ما قل عن ذلك من اغتفار مثل رءوس الأبر  
 من البول وإنما اختص الغفو بالدم ومنعه لان الانسان لا يغلو عنه لان بدن الانسان كالقربة المملوءة  
 بالدم والقيح والصديد فالاحتراز عن سببها عسر دون غيرها من النجاسات نعم ألحق بعضهم  
 بالمعفوات المذكورة ما يغلب على الظن من بول الطرقات (١) اذا لم يتبين فلا يجب غسله من ثوب أو  
 جسد أو خف مثل ان تزل الرجل من النعل وهى مبلولة فيصيبها من القبار ما يغلب على الظن مخالطة  
 البول له إذ لا يمكن التحرز منه ولان غبار الطريق الأصل فيه الطهارة فيعفى عنه وان كان الغالب  
 النجاسة (قوله) ولا مفهوم لهذه القيود (أى الأربعة وهى بول وفرس وغاز وأرض حرب لان المدار  
 على مشقة الاحتراز وحاصل الفقه ان كل من له معاناة للدواب يعفى عما أصابه من بولها وأروائها  
 سواء كان في الحضر أو في السفر كان بأرض الحرب أو بأرض المسلمين هذا حاصله (٢) \* واعلم أن  
 ما ذكره الشارح من أن الروث كالبول في كونه معفو عنه هو ما في التقى (٣) ونقله أيضا عجم عن  
 بعضهم وان كان الواقع في كلامهم التعبير بالبول كعبارة المصنف (قوله) والراعى (أى والحار والحادم  
 (قوله) فلا يعتبر اجتهد (أى تحفظ بل الغفو مطلقا تحفظ من ذلك أم لا لتحق الضرورة حينئذ (قوله  
 وأثر ذباب (٤) (أى صغير ومثله مالا يمكن الاحتراز منه كبعوض ونمل صغير وأما أثر فم ورجل  
 الدباب والنمل الكبير فلا يعفى عنه لان وقوع ذلك على الانسان نادر (قوله) حل عليها (أى حل الدباب  
 على العذرة ثم حل على الثوب أو الجسد (قوله) حيث زاد الخ (أى المصيب أى حيث كان المصيب زائدا  
 على أثر الخ (قوله) وموضع حجامة (أى انه يعفى عن اثر دم موضع الحجامة أو القصادة اذا كان ذلك  
 الموضع مسبح عنه الدم لتضرره أى المحتجم ممن وصول الماء لذلك المحل ويستمر الغفو الى ان يبرأ ذلك  
 الموضع ثم ان محل الغفو اذا كان اثر الدم الخارج أكثر من درهم والا فلا يعتبر في الغفو مسح (قوله  
 - مسح) الجملة صفة لموضع ومثل موضع الحجامة موضع القصادة أو قطع عرق (قوله) أى ما بين  
 الشرطت معها (أى لا الشرطت فقط (قوله) على مامر (أى من الخلاف في ازالة النجاسة (قوله) والا  
 يغسل وصلى (أى والأبواب يرى ولم يغسل الموضع وصلى (قوله) النسيان (أى بما اذا صلى بعد البرء  
 ناسيا للغسل وهذا التأويل لأبي محمد بن أبي زيد وابن يونس (قوله) فالعلم بعيد ابدا (أى لأن محل  
 الغفو عن الأثر قبل البرء وقد ذهب عدم البرء بوجود البرء وحينئذ فلا وجه للغفو (قوله) وبالإطلاق  
 هذا تأويل لأبي عمران الفاسى (قوله) ليسارة الدم (أى ليسارة اثر الدم أى ان كونه اثر الاعينا هو  
 يسير في نفسه كذا يفهم من بن ونص عبارته قوله ليسارة الدم ليس المراد انه دون  
 درهم بل المراد انه لكونه اثر الاعينا هو يسير في نفسه وقوله ومراعاة لمن لا يأمره

(٢) قوله هذا حاصله فيه تكرار وقصور فان بول الفرس لغاز بأرض حرب يعفى عنه ولو لم يجتهد  
 وغيره يعفى عنه بشرط الاجتهاد كما صرح به الشارح وغيره انتهى (٣) شرح للباحى على اللوطا



العفو إذا كان الرفع بالحضرة (قوله بنجس ييس) ان قلت إذا كان الدليل بإسباوالتنجس كذلك فلا يتق  
 بالدليل شيء فلا محل للعفو \* قات قديته بق به غباره وهو غير معفو عنه في غير هاتين الصورتين (قوله  
 بفتح الباء) أى على انه مصدر بمعنى اسم الفاعل وقوله وكسرها أى على انه صفة مشبهة (قوله طهارة  
 لغوية) هذا جواب عما يقال إذا كانا يطهران بما يمران عليه بعدم من طاهريابس فلا محل للعفو \* وحاصل  
 الجواب ان المراد يطهران طهارة لغوية لا شرعية لأن الطهارة الشرعية لهما انما تكون بالمطابق (قوله من  
 موضع) بيان لما (قوله كالتعليل لما قبله) أى فكأن قاتلا قال له لاى شيء عفى عنها فقال لانهما يطهران  
 بما يمران عليه بعد من طاهريابس (قوله ولو حذفه ماضر) أى ولو حذف قوله يطهران وقال يمران  
 بنجس ييس ثم يمران بطاهر بعده ماضر لأن العفو حاصل بدون ذلك (قوله وعفى عن مصيب خف) (١)  
 أى عما أصاب الخف والنعل من أرواث الدواب وأبوالها لا عما أصاب الثياب من ذلك أو  
 الابدان (قوله بموضع بطرقة الدواب كثيرا) أى كالطرق لمثقة الاحتراز فيها عما ذكر قال بن وهذا  
 القيد ثقله في التوضيح عن سحنون والظاهر اعتباره وفي كلام ابن الحاجب إشارة اليه لتعليقه بالمشقة  
 والمشقة انما هي مع ذلك وانما سكنت الصنف عنه هنا لأنه قدم أن العفو انما هو لعسر الاحتراز وعلى  
 هذا فلا يعفى عما أصاب الخف والنعل من أرواث الدواب بموضع لا بطرقة الدواب كثيرا ولو  
 دلنا (قوله أو نحوه) أى كالخرقة ولا يشترط زوال الريح (قوله وكذا ان جفت) أى وكذا يعفى  
 عن الخف والنعل إذا جفت النجاسة المذكورة (قوله لا من غيره) أى لان كان الصيب للخف والنعل  
 من غيره (قوله فلا عفو) أى ولا بد من غسله قال ح تفسلا عن ابن العربي والعلة ندور ذلك في  
 الطرقات فان كثرت ذلك فيها صار كروث الدواب اه بن (قوله وإذا كان لا عفو الخ) حاصلة أن الخف  
 إذا أصابه شيء من النجاسات غير أرواث الدواب وأبوالها كخرو الكلاب أو فضلة آدمى أو  
 أصابه دم (٢) فانه لا يعفى عنه كابر ولا بدم من غسله وإذا قلنا بعدم العفو وقد كان ذلك الشخص  
 حكمه المسح على الخف وليس معه من الماء ما يتوضأ به ويزيل به النجاسة بأن كان لاماء معه أصلا إلا  
 أنه متطهر قد مسح على خفه وأصابته نجاسة أو كان انتقض وضوؤه وليس عنده من الماء ما يكفي إلا  
 الوضوء والمسح دون إزالة النجاسة ولا يمكنه جمع ماء أعضائه من غير تغييره ليزيل به النجاسة فانه يترعه  
 وينتقض وضوؤه بمجرد النزح في المسئلة الأولى وينتقل للتيمم ويسطل حكم المسح في حقه ولا  
 يكفي ذلك لأن الوضوء له بدل وغسل النجاسة لا بد له وأخذ من هذا تقديم غسل النجاسة على  
 الوضوء في حق من لم يجد من الماء الا ما يكفيه لاحدى الطهارتين (٣) وبه صرح ابن رشد وابن  
 العربي وروى عن أبي عمران أنه يتوضأ به ويصلى بالنجاسة ثم ان كلام الصنف مبنى على القول  
 بوجوب إزالة النجاسة أما على القول بالنية فانه يبقى خفه من غير نزح ويصلى بالنجاسة محافظة على  
 الطهارة المائية (قوله وقد كان فرضه) أى حكمه (قوله أى من حكمه المسح الخ) أشار الشارح بهذا إلى  
 أن خلع الخلف ليس مختصا بمن كان على طهارة مسح فيها بالفعل بل يدخل من لم يتقدم له مسح أصلا بأن  
 لبسه على طهارة وأصابته النجاسة وهو متطهر أو بعد انتقاض وضوؤه وقد تبع الشارح في ادخال هذه  
 الصورة في كلام الصنف تحت التابع لابن فرجون في شرحه لابن الحاجب قال طفى وما قاله غير صحيح  
 بل المسئلة مفروضة فيمن تقدم له مسح ووضوؤه باق وأصاب خفه نجاسة لا يعفى عنها ولا ماء معه لأنه في  
 هذه يتردد في انه هل يترعه وينتقض وضوؤه بالنزع ويتيمم أم يقيه ويصلى بالنجاسة محافظة على الطهارة  
 المائية فذكر الصنف الحكمية وله فيخلعه للماسح أما من لم يتقدم له مسح ووضوؤه باق أو انتقض وضوؤه فلا

(٢) أى زائد على درهم اه

(١) (مبحث) "عفو عما  
 يصيب الخف والنعل  
 من نجاسة الدواب  
 (٣) (مبحث) من عنده  
 ما يكفيه لاحدى الطهارتين  
 (بنجس) أى عليه  
 (ييس) بفتح الباء وكسرها  
 وقوله (يطهران)   
 طهارة لغوية (بما) يمران  
 عليه (بشدء) من موضع  
 طاهر يابس فرضاً أو  
 غيره استئناف لا محل له  
 من الاعراب كالتعليل لما  
 قبله ولو حذفه ماضر (و)  
 عفى عن مصيب (خف)  
 والنعل من روث  
 دواب (حمار وفرس  
 وغل) وبوالها بموضع  
 بطرقة الدواب كثيرا  
 (إن دليكا) بتراب أو  
 حجر أو نحوه حتى زالت  
 الدين وكذا ان جفت  
 بحيث لم يبق شيء يخرججه  
 القمل سوى الحكيم (لا)  
 من (غيره) أى غير  
 ما ذكر من روث وبول  
 كالدب وكفضلة آدمى أو  
 كب ونحوه فلا عفو وإذا  
 كان لا عفو وقد كان فرضه  
 المسح على خفه (فيبخله)  
 الماسح (أى من حكمه  
 للمسح الذى أصاب خفه  
 ما لم ينف عنه حيث

(١) (مبحث) الساقط على ما (لا ماء معه) يسل به خفه الذي مسح عليه أولبسه على طهارة والحال انه متطهر أو غير متطهر ولم يجد من الماء ما يكفي لوضوئه وإزالة النجاسة (وَيَتَيَسَّرُ) ولا يكفي لذلك فيقتل من الطهارة المائية (واختار) اللخمي من نفسه (الحاق رجل الفقير) الذي لا قدرته على تحصيل خف أو نعل بالخف والنعل في العفو عما أصاب رجله من روث دواب وبولها ودلحها ومثله غنى لم يجد ما ذكر أو لم يقدر على (٧٦) اللبس لمرض (وفي) الحق رجل (غيره) أي غير الفقير وهو غنى بقدر

على لبسه ووجده وتركه حتى أصيبت رجله بذلك ودلحها (للتأخيرين) قولان (في العفو وعدمه) وبين الفصل ولوقال وفي غيره تردد لكان أخصر مع الاتيان (١) باصطلاحه

[درس]

(و) غنى عن (٢) (وأنعم) من متقف ونحوه لقوم مسلمين أو مشكوك في إسلامهم (على) شخص (ماري) وجالس ولم يتحقق أو يظن طهارته ولا نجاسته بل شك في ذلك فلا يلزمه السؤال (وإن سأل) كما هو للدوب (مصدق) السلم العدل الرواية أن أخبر بالنجاسة أي وبين وجهها أو اتفاقا مذهبا والاندب الفصل لا الكافر أو الفاسق فإن قلت الواقع من ميت مسلم أو مشكوك في إسلامه ولم يتحقق أو يظن طهارته ولا نجاسته فهو محمول على الطهارة فما معنى العفو

(١) قول الشارح مع الاتيان الخ فهم انه حيث

اشكال في نزع ولا يحتاج لتنفيه عليه إذ نزعته لا يوجب له نقضا فلا يتوهم انه لا يزرعه قال بن \* ان قلت يمكن ان تصور السئلة بغير الماسح إذا لبس الخف على طهارة وانتقض وضوؤه ومعه ماء قليل لا يكفي الا لتسل النجاسة أو للوضوء مع السح فهذا يتردد هل يتوهم ويمسح فيصلي بالنجاسة أو يخافه ويتيم لقصور الماء عن غسل رجله وحينئذ فيصح حمل الماسح على من حكمه السح كما قاله ابن فرحون ومن تبعه \* قلت لا يصح دخول هذه في كلام الصنف لأمرين الأول ان خلع الخف في حقه غير متعين لأن له ان يسله ويتيمم الثاني اننا لنسلم انه يتأتى التردد في هذه الصورة لفقد شرط السح وهو طهارة الجلد فلا يتوهم صحة الوضوء حتى يتردد بينه وبين التيمم وحينئذ فلا يحتاج إلى التخصيص عليها اه (قوله لا ماء معه) أي الذي لا ماء معه يكفي الوضوء أو إزالة النجاسة وهذا صادق بصورتين على ما قل الشارح ما إذا لم يكن معه ماء أصلا والحال انه مسح على الخف وبقي على طهارته أو لم يمسح عليه بأن كان لبسه على طهارة والحال انه حين الإصابة غير متطهر وما إذا كان معه ماء لا يكفي الوضوء وإزالة النجاسة معا والحال انه غير متطهر فقول الشارح والحال انه متطهر راجع لقوله الذي مسح عليه وليس راجعا لقوله أولبسه على طهارة فساد المعنى لأنه إذا لبسه على طهارة واستمرت وتنجس الخف فإنه يغلمه ويصلى بتلك الطهارة وقوله أو غير متطهر أي أو كان غير متطهر والحال انه لم يجد الخ (قوله لم يجد ما ذكر) أي من الخف والنعل (قوله أو لم يقدر الخ) أي أو وجدها ولكن لم يقدر الخ (قوله حتى أصيبت رجله بذلك) أي بأرواث الدواب وبأولها (قوله مع الاتيان باصطلاحه) أي لأن الواقع ان هذا تردد للتأخيرين في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه (قوله وواتع على مار (١) الخ) اعلم ان الشخص اما ان يكون مارأحت سقائف مسلمين أو كفار أو مشكوك فيهم وفي كل اما ان يتحقق طهارة الواقع عليه من تلك السقائف أو تظن طهارته أو تتحقق نجاسته أو تظن أو يشك فيها فهذه خمس عشرة صورة فان تحققت طهارة الواقع أو ظنت أو تحققت نجاسته أو ظنت فالأمر ظاهر وكلام الصنف ليس فيه فهذه اثنتا عشرة صورة وإنما كلاهما فيها إذا كان مارأحت سقائف المسلمين أو مشكوك فيهم وشك في نجاسة الواقع فإنه يحمل على الطهارة ويخفى عن الفحص عنه ومفهومه صورة واحدة وهي ما إذا كان مارأحت سقائف كفار وشك في نجاسة الواقع فإنه يكون نجسا ولا يحتاج لسؤالهم فلو سألهم وأخبروا بالطهارة لم يصدقوا وان أخبر بالطهارة الواقع من يوثقهم مسلم صدق ان كان عدل رواية (قوله صدق المسلم) أي ان أخبر بخلاف الحكم كما لو أخبر بالنجاسة ان بين وجهها واتفاقا مذهبا واما ان أخبر بالطهارة صدق مطلقا وان لم تعرف عدالته \* والحاصل ان المسلم يصدق مطلقا أخبر بالطهارة الواقع أو نجاسته إلا انه ان أخبر بالطهارة صدق مطلقا وان أخبر بالنجاسة فلا بد من عدالته وبيانه لوجه النجاسة أو موافقة في المذهب لمن أخبره (قوله والاندب الفصل) أي والابان أخبر بالنجاسة ولم يبين وجهها ولم يتفقا في المذهب ندب الفصل (قوله لا الكافر والفاسق (٢)) أي فلا يصدقان

(٢) قوله والفاسق نسخ الشارح أو اه

إذا  
محمدا ذلك إذ القولان مستويان واما كونه يشير بالتردد لتردد التأخيرين في النفل أو الحكم كما هنا فعناء كما سبق انه ان وجد في كلامه فهو إشارة لما ذكرناه من وقع منهم التحير اشار اليه اه كتبه محمد عليش (٢) قول الشارح وعفى عن واقع الخ فيه إشارة إلى ان واقع عطف على ما يصر وكان الأولى ان يقدر الكاف فقط ويكون إشارة لعطفه على حدث لأنه من جزئيات ما يصر فهو من أمثله لا نسيمه الا ان يقال فقدره حل من ملاحا لمحت مكذا يقال في قوله الآتي وعفى عن كيف وعفى عت أثر مدل اه كتبه محمد عليش

إذا أخبر الأول بالطهارة (١) وأخبر الثاني بالنجاسة (قوله) قلنا معناه (الخ) قال بن فيه نظر إذا واقع من يوت المسلمين محمول على الطهارة لأنها الأصل فلا محل للعفو ولا لوجوب السؤال فالظاهر في الجواب ما قاله الشيخ أحمد الزرقاني • وحاصله أن الماء الساقط لما كان الغالب فيه النجاسة كان الأصل وجوب (٢) غسله لكن عفى عنه لكثرة سقوط الماء من السقائف وحاجة الناس للمروءة تحتها اه (قوله) فإن أخبر بطهارة المشكوك فيه ( أى الواقع من بيت الكافر (قوله) صدق للمعدل) أى ولا يصدق الكافر في إخباره بطهارته كما مر (٣) (قوله) وعفى عن كسيف (الخ) (٤) أى عن مصاب (٥) كسيف إذ لا معنى للعفو عن ذات السيف ونحوه • وحاصله أن كل ما كان صاباً مقبلاً وكان يغشى فسادَه بالفصل كالسيف ونحوه فإنه يعفى عما أصابه من الدم المباح ولو كان كثيراً خوفاً من إفساد الفسله (قوله) صقيل) أى مصقول لا خربشة فيه والا فلا نفو (قوله) ومرآة (٦) الأولى اسقاطها لأنه يعفى (٧) عما أصابها من الدم مطلقاً ولو كان غير مباح لتكرر النظر فيها المطلوب شرعاً دون السيف والمذبة قاله شيخنا وقد يقال إن قصد الشارح التمثيل للمشابهة لسيف في الصقالة وإن اختلفاً في الحكم تأمل (قوله) وسائر ما فيه صقالة وصلابة) أشار إلى أنه لا بد في العفو من الأمرين وإنما لم يذكر المصنف الصلابة لأنه مثل بالسيف وهو لا يكون إلا صاباً (قوله) لافساده • يتعلق بمعنى أى لأجل دفع إفساده الحاصل بفعله لا لتحصيل إفساده (قوله) وأحسن) أى لأن الإفساد فعل الفاعل فلا يتصف به السيف وإنما يتصل بالفساد (قوله) وسواء مسحه من الدم أم لا على المعتبر) هذا هو قول ابن القاسم كما في أبي الحسن ومثله في التوضيح وح عن النوادر والقول بأن العفو بشرط المسح نقله الباجي عن مالك وقال ابن رشد أنه قول الأبهري اه بن (قوله) خلافاً لمن علله (الخ) حاصله أن هذا القول يقول يعفى عما أصابه من الدم المباح بشرط مسحه لا بتفاه النجاسة بالمسح فهذا التعاليل يقتضى أنه لا يعفى عما أصاب السيف ونحوه من الدم المباح إلا إذا مسح والا فلا وعلى القول الأول لا يعفى عما أصاب الظفر والجسد من الدم المباح لعدم (٨) صلاحتهما وعلى القول الثاني يعفى عما أصابهما منه إذا مسح (قوله) من دم مباح) أى زائد على درهم أم لو كان درهما فلا يتقيد العفو بالصلابة ولا بالصلب ولا يكون الدم مباحاً قال شيخنا والمعتبر أن الراد بالمباح غير المحرم فيدخل فيه دم مكروه الأكل إذا ذكاه به وللراد مباح أصالة فلا يضر حرمة لما رخص كقتل مرتد به وزان أحسن بغير إذن الإمام (قوله) وعقر صيد) أى لأجل العيتس (قوله) ونحوهما) أى كالظفر (قوله) غيره) أى عما فيه خربشة (قوله) وبدم المباح (الخ) الأولى أن يقول وبالم غيره من النجاسات لأن الدم هو الذى يصير الاحتراز منه لقلة وصوله للسيف ونحوه بخلاف غيره من النجاسات وبالمباح من الصدوان • تنبيه • ألحق خش الزجاج بالسيف وفيه نظر لأن الفسل لا يفسده فلا يسمى عنه ولذا قال ح وخرج بقوله لافساده الزجاج فإنه وإن شابه السيف في الصقالة والصلابة لكنه لا يفسده الفسل اه بن (قوله) ولم يقشر (٩) أى لم تزل قشرته (قوله) بل مصل بنفسه) أى بل سال بنفسه (قوله) فإن نكس) أى عصر أو قشر أى أزيلت قشرته فسال (قوله) ما لم يضطر إلى نكسه) أى قشره أو عصره

(١) قوله إذا أخبر الأول بالطهارة هذا في الساقط من بيت الكافر وليس كلام الشارح الآن فيه فالمناسب إذا أخبر بالنجاسة اه (٢) لأن قاعدة للنهب تقديم الغالب على الأصل عند تعارضهما كما هما اه (٣) أى ولا الفاسق وكان الأولى زيادته واسقاط قوله كما مر اه (٥) لعله مصيب (٧) لأنه يعفى الخ فيه نظر فإن حمل السيف دائماً حتى في الصلاة وقد اشترط في العفو عن مصيبه الإباحة فالمرآة أولى به اه كسبه محمد عايش عفى عنه (٨) قوله لعدم صلاحتهما للناسب لعدم فسادهما بالفسل لأنه علة العفو لا الصلابة اه

قلنا معناه العفو عن وجوب السؤال إذ هو الأصل كما أشرنا له وأيضاً معنى العفو حملة على الطهارة إذ مقتضى الشك وجوب الفصل كما أن الشك في الحدث يوجب اوضوه أما إذا كان من بيت كافر فمحمول على النجاسة ما لم يتحقق أو يظن طهارته فإن أخبر بطهارة المشكوك أحد صدق السلم المعدل الرواية (و) عفى عن (كسيف صقيل) دخل بالكسيف ما شابه في الصقالة كمدية ومرآة وجوهر وسائر ما فيه صقالة وصلابة مما يفسده الفسل ثم صرح بطلان العفو لما فيها من الخلاف بقوله (لا يفسد) بالفصل ولو قال لفساده لكان أخصر وأحسن وسواء مسحه من الدم أم لا على المعتبر أى خلافاً لمن علله بانتفاء النجاسة بالمسح أى عفى عما يصيبه (من دمر) شئ (مباح) كجهاد وقصاص وذبح وعقر صيد وخرج بكالسيف الثوب والجسد ونحوهما بالصقيل وغيره وبدم المباح دم الصدوان فيجب الفصل (و) عفى عن (أثر) شئ معد (دُمِّل) ونحوه كجرح (لم يُنكس) أى لم يعصر ولم يقشر بل مصل بنفسه فإن نكس يصف مما زاد عن الدرهم

لأنه أدخله على نفسه ما لم يحظر إلى نكته



(١) (مبحث) استحباب غسل ما يعنى عنه (٢) (مبحث) طلب غسل خرد البراغيث والبق والبقي ونحوها (٣) (مبحث) كيفية التطهير (٤) (مبحث) احتياج التمدنية وعدمه (٧٨) \* فان اضطر عفى عنه ولو كثر لانه في حكم ماسال بنفسه فان سال عنه شيء بنفسه

بعد أن نكسب سابقا وقد كان خرج منه شيء أولم يخرج فانه يعفى عنه لانه صدق عليه انه سال بنفسه ويستمر العفو الى أن يبرأ فان برئ غسله ومحل ان دام سيلانه أولم ينضبط أو يأتي كل يوم ولو مرة فان انضبط وفارق يوما وأتى آخر فلا عفو وهذا كله في الدمل الواحد وأما ان كثرت فيعفى مطلقا ولو عصرها أو قشرها لا يضطراره لذلك كالحكة والحرب (وندى) غسل جميع ماسبق من العفوات إلا كالسيف الصقيل لانفساده (إن تفاحش) بأن خرج عن العادة حتى صار يستفح النظر اليه أو يستحي أن يجلس به بين الأقران أى وكان سبب العفو قائما فان انقطع وجب الفصل (ك) ندى غسل (دم) أى خرد (البراغيث) ان تفاحش واندمها الحقيقي فداخل في قوله ودون درهم وأما خرد البقل والبق ونحوهما فيندب ولو لم يتفاحش (إلا) أن يطلع على للتفاحش (في صلاة) فلا يندب الفصل بل يحرم لوجوب التماذى فيها فان أراد صلاة أخرى ندى (ويطهر) محلى

(قوله فان اضطر عفى عنه) أى عن الدم الخارج ولو كان أكثر من درهم وأشار بهذا لما في أى الحسن على المدونة من أن الدمل الواحد اذا اضطر الى نكسها وشق عليه تركها فانه يعفى عما سال منها مطلقا اه واتصاره على الواحد نص على التوهم فالتقدمة أولى كما يأتي للشارح قال في المجلد والظاهر أن من الاضطرار لنكسها وضع الدواء عليها فتسيل (قوله فان سال النخ) حاصله انه اذا نكسها بعدما اجتمع فيه شيء من اللدة فخرجت ثم صار بعد ذلك كلها اجتمع فيه شيء سال بنفسه أو انه نكسها قبل اجتماع شيء من اللدة فيه فلم يخرج منه شيء ثم صار بعد ذلك كلها اجتمع فيه شيء سال بنفسه فانه يعفى عن ذلك السائل الذى سال بنفسه في صورتين (قوله فان برئ غسله) أى غسل ما كان أصابه منه قبل البرء (قوله ومحل) أى محل العفو عن أثر الدمل الذى لم يترك بل نصل بنفسه وهذا التقيد لابن عبد السلام وإلا فكلامهم مطلق (قوله ان دام سيلانه) أى ولم ينقطع (قوله أولم ينضبط) أى أو انقطع السيلان ولكن لم ينضبط انقطاعه (قوله أو يأتي النخ) أى أو انضبط انقطاعه ولكن صار يأتي كل يوم ولو مرة أما لو انضبط ولم يزل كل يوم فلا يعفى إلا عن الدم فقط فان نزل عليه في الصلاة قتله ان كان يسيرا يمكن قتله وإن كان كثيرا قطع إن رجي كفه قبل خروج الوقت وغسل وان لم يرج كفه نادى (قوله وأما إن كثرت) أى كالدمايين فأكثر كما قرر شيخنا (قوله وندب غسل جميع ماسبق النخ) (١) أى لخصوص أثر الدمل والجرح كما قال بعضهم (قوله إن تفاحش) هذا قيد فيما يمكن ان يتفاحش وأما دون الدرهم من الدم فيندب غسله وان لم يتفاحش كذا ذكر شيخنا في الحاشية قال في تاج وعليه يقال انه لا وجه لتقيده غيره بالتفاحش فان العفو تخفيف فقط تأمل (قوله أو يستحي النخ) هذا يرجع لما قبله (قوله وكان سبب العفو) أى وهو مشقة الاحتراز وقوله قائما أى وجودا (قوله خرد براغيث) (٢) أى من ثوب تفاحش فيه سواء كان في زمن هيجانها أم لا (قوله ونحوهما) أى كالذباب والبعوض (قوله فيندب) أى غسله من التوب ولو لم يتفاحش وهذا هو المذهب كما قال الشيخ سالم السنورى لأن خردا نادرا فلامشقة في غسله مطلقا بخلاف البرغوث فانه يكثر خروؤه عادة فلو حكمنا بالاستحباب مطلقا حصلت للمشقة خلافا لأصحاب الحل حيث قال ان خرد الفصل والبق ونحوهما مثل خرد البراغيث لا يندب غسله من التوب إلا اذا تفاحش وان اعتمد عيج كذا قرر شيخنا (قوله الا ان يطلع على التفاحش) من أى واحد من العفوات السابقة وكان الأولى انصف حذف قوله الا في صلاة لانه لا يتوهم قطع الصلاة للتدب (قوله ويظهر محل النجس) (٣) هو ففتح الجيم أى النجاسة أى يظهر محل النجاسة مطلقا سواء كانت معفوا عنها أم لا بغسله ولا يطلب بالثلث في غسل النجاسة واستحبه الشافعية لحديث القائم من النوم وأوجب ابن حنبل التسبيح في كل محاسة قياما على السكب إلا الأرض فواحدة لحديث الاعرابي انظر ح (قوله أى بسية) أفاد ان كلا من قوله بلانية وقوله بنفسه متعلق يظهر الا ان الجار الأول بمعنى مع والثاني للسمية فلم يلزم تعلق حرفي جر متعدى اللفظ والمعنى بامل واحد (قوله متعلقا بنفسه) أى وقوله بنفسه متعلق يظهر والمعنى يظهر محل النجاسة بنفسه من غير افتقار لنية (قوله ليست بشرط في طهارة الحب) وذلك لأن إزالة النجاسة تبع لامتثال المعنى وانما لم يكن فيه نية كما هو شأن التعبد (٤) لان التعبد اذا كان من باب التروك كاهنا لا يتطلب فيه نية كما لو كان في الغير بخلاف التعبد الذى لتحصيل الطهارة فيقتصر لها وذلك كغسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء (قوله ان عرف محله)

النجس بلانية (متعلق يظهر والباء بمعنى مع أى يظهر مع عدم النية) (فسله) أى بسية ويصح أن يكون بلانية متعاقبا أى بفسله أى يظهر محل النجس بفسله من غير افتقار لنية وعلى كل حال يستفاد منه ان النية ليست بشرط في طهارة الحب (إن عُرِفَ) محله

اصابته النجاسة من أحد  
محلين متصلين

عين ما اصابته النجاسة من  
محلين منفصلين

والمراد بها ما يشمل الظن

(والا) يعرف بأن شك في

محلين مثلا (كجميع

للكشوك) أى فلا يطهر

إلا بغسل جميع ما شك

(فيه) من ثوب أو جسد

أو مكان أو إماء أو غيرها

ولا فرق في الشكوك بين

أن يكون في جهة أو جهتين

متباعدتين (ككتبتين)

المتصلين بشوبه يعلم أو

يظن أن بأحدهما نجاسة

ولا يعلم أو يظن عينه

فيجب غسلها إلا إذا شاق

الوقت عن غسلها ما أولم

يجد من الماء إلا ما يكفي

أحدهما فيتحرى حينئذ

أحدهما يغسله إن اتسع

الوقت له (بخلاف

المنفصلين نصيب

النجاسة أحدهما ولم يعلم

عينه (فيتحرى) أى يجتهد

في تمييز الطاهر بعلامه

يستند إليها ليصلى به ويترك

الثاني أو يغسله إن اتسع

الوقت لا يتحرى وإلا صلى

بأى واحد منهما لأنه

كأجزأه فإن لم تكن تحريرتين

غسلها أو أحدهما للصلاة

به إن اتسع الوقت

(يطهر) متعلق بغسله

(منفصل) عن محل النجس

أى النجس (قوله والمراد بها) أى بالمعرفة ما يشمل الظن فمضى تحقق محلها أو ظن طهر بغسله ولو تغير  
نية وأما محل الموهوم كالأول من النجاسة في جهة وتوهمها في أخرى فلا يغسله إلا لتأثير الوهم في الحدث  
فأولى الحبث كما حققه طي رادا على الشيخ سالم السنهوري في جملته الوهم كالشك الآتي في قوله  
والا فجميع الشكوك فيه وذكر عبق القولين وصدر بالأول وفي بن أن الأول معتمد عند عجم  
وطي ورجح أبو على السنوي الثاني (قوله بأن شك في محلين (١)) أى تردد على حد سواء في محلين  
مع تحقق الإصابة أو ظنها (قوله فلا يطهر إلا بغسل جميع ما شك فيه) أى من المحلين مثلا (قوله من  
ثوب الخ) أى كان الخلاف للشكوك فيما من ثوب أو جسد الخ (قوله فيجب غسلها معا) أى ولا  
يتحرى واحدا ليغسله فقط على المذهب وقال ابن العربي أنه يتحرى في السكين واحدا يغسله  
كالتوبين ومحل الخلاف إذا اتسع وقت لغسل السكين ووجد من الماء ما يغسلهما معا فإن لم يسع الوقت  
الاجل واحد أو لم يجد من الماء ما يغسل واحدا منهما تحرى واحدا يغسله فقط اتفاقا يغسل  
الثاني بعد الصلاة في الفرع الأول وبعد وجود ماء في الفرع الثاني فإن لم يسع الوقت غسل واحد أو لم  
يسع التحرى صلى بدون غسل لأن المحافظة على الوقت أولى من المحافظة على طهارة الحبث (قوله  
المنفصلين) (٢) أى المنفصل أحدهما من الآخر كالتبصيلين والأزارين أو التميمين والأزار أو  
القميص والتبديل بخلاف ما قبله فإن للشكوك فيه وإن كان متعددا إلا أنه متصل كطرفي الثوب  
وكية فلو فصل السكمان كانا كالتوبين كما في ح (قوله نصيب النجاسة أحدهما) أى تحقيقا وظنا (قوله  
ولم يعلم عينه) أى عين أحد التوبين للصاب بالنجاسة هل هو هذا أو هذا (قوله فيتحرى) أى  
فيجتهد في تمييز الطاهر من غيره فإذا اجتهد وحصل له ظن بطهارة أحدهما صلى به الآن وكذا بوقت  
آخر ولا يلزمه غسله قبل الصلاة وترك الثوب الثاني أو غسله فإن اجتهد فلم يقع له ظن في التوبين فإنه  
ينضح أحدهما (٣) ويصلى به عملا بما يأتي في قوله وإن شك في أصابها ثوب وجب فضحه لشكه  
في الإصابة لكل منهما حينئذ قاله أبو على السنوي قال بن وهو ظاهر خلافا لما في ح ومضى عليه  
شارحا حيث قال فإن لم يمكن التحرى أى لعدم وجود علامة يستند إليها فلم يحصل له ظن بطهارة  
أحد التوبين تعين غسلهما أو أحدهما للصلاة به إن اتسع الوقت (قوله إن اتسع الوقت الخ) شرط في  
قوله فيتحرى وحاصل كلامه أن الوقت إما أن يكون متسعا أو ضيقا لا يسع التحرى وفي كل إيمان  
يمكن التحرى لوجود علامة يستند إليها وإما أن لا يمكن التحرى لعدم وجود علامة فإن كان الوقت  
متسعا وإمكن التحرى تحرى أحدهما وإن لم يمكن التحرى والفرص أن الوقت متسع تعين غسلهما أو  
أحدهما للصلاة به على ما قاله الشارح تبعاً له وإن ضاق الوقت عن التحرى وكان يمكن التحرى أن لو  
كان متسعا أو كان لا يمكن صلى بأى واحدة منهما وما ذكره المصنف من وجوب التحرى في التوبين إن  
أمكن واتسع الوقت طريقة لابن شاس وهى المشهورة من المذهب وعلمها فالفرق بين السكين يغسلان  
والتوبين يتحرى أن السكين لما اتصلا صار بمثابة الشيء الواحد ولا كذلك التوبان والذى لسندان  
التوبين كالسكين يجب غسلهما معا ولا يتحرى فيها إلا عند الضرورة كضيق الوقت أو عدم وجود  
ماء يغسل به التوبين قاله في التوضيح ورد ابن هرون طريقة ابن شاس بأنه إذا تحرى ولم يكن مضطرا  
فقد أدخل احتمال الخلل في صلاته بغير ضرورة قال ح وهو ظاهر اه وقال ابن الماجشون إذا أصاب

(٣) قوله فإنه ينضح أحدهما الخ غير ظاهر فإن أصابها محقة والشك إنما هو في عملها فهذا كفرع  
القلال المفرغة في الزقاق التي وجد في أحدها فارة ولم يدر أى الزقاق فرغت فيه وقد حكم ابن القاسم  
فيه بنجاسة الجميع وقد تقدم اه كتبه محمد عليش تيب عليه آمين

الطعم (٤) (مبحث) عدم اشتراط زوال اللون والريح المتسرين (٥) (مبحث) الفسالة المتغيرة بأحد أوصاف النجاسة (٧) (مبحث) زوال العين النجاسة بغير المطلق

(كذلك) أى طهوراً ولا يضر تغيره بالأوساخ على المعتمد خلافاً لظاهر المصنف فلو قال منفصل طاهر لحسن (ولا يلزم عصره) ولا عركه إلا أن يتوقف التطهير عليه ويظهر محل النجس بنفسه (مع زوال طعمه) أى النجس من المحل ولو عسر لأن بقاء الطعم دليل على تمكن النجاسة من المحل فيشترط زواله (لا يشترط زوال لون وريح عصر) بخلاف المتيسرين فيشترط (والفسالة المتغيرة) بأحد أوصاف النجاسة (نجسة) لا إن تغيرت بوسخ أو صبغ مثلاً فلو غسلت فطرة بول مثلاً في جسد أو ثوب وسالت غير متغيرة في سائرته ولم تنفصل عنه كان طاهراً (ولو زال عين الحاسة من المحل) بغير المطلق من مضاف وبقي بالله فلاقى جافاً أو جف ولاقى مبلولاً (لم يتنجس) ملاقى

أحد الثوبين أو الأثواب نجاسة ولم يعلم عنها حتى بعدد النجس وزيادة ثوب كالأواني وفرق بينهما على المشهور بخفة الأخبات عن الأحداث (قوله كذلك) حال من الضمير في منفصل أى منفصل حالة كونه طهوراً أى منفصل عن أعراض النجاسة هذا هو المراد (قوله ولا يضر تغيره بالأوساخ) (١) وذلك كثوب البقال واللحم إذا أصابته نجاسة فلا يشترط في تطهيره إزالة ما فيه من الأوساخ بحيث ينفصل الماء غير متغير بها بل متى انفصل الماء خالياً عن أعراض النجاسة ولو بقي فيه غير هام من الوسخ فقد طهرت وكالثوب المصوغ بزرقة مثلاً إذا تنجس قبل الصبغ أو بعده فالشرط في طهارته انفصال الماء عنه خالياً عن أعراض النجاسة لا عن الزرقة وهذا مشهور مبنى على ضعف وهو أن الماء المضاف كالماء المطلق لا يتنجس بمجرد ملاقة النجاسة له (قوله ولا يلزم عصره) (٢) أى محل النجس إذا كان ثوباً ولا عركه إذا كان أرضاً أو غيرها (قوله إلا أن يتوقف التطهير عليه) أى لأن المقصود إزالة النجاسة فالتى يمكن زوالها بمجرد صب الماء من غير كربة كالبول والماء المتنجس أو بمسكثرة صب الماء كالمذى والودي لا يحتاج إلى عرك وذلك وما لا يزول إلا بالدرك والدلك فلا بد له من ذلك قاله ح (قوله مع زوال طعمه) (٣) متعلق بيطهر (قوله ولو عسر) أى زوال الطعم أى هذا إذا لم يسرب ولو عسر (قوله فيشترط زواله) أى ويتصور الوصول إلى معرفة روال طعم النجاسة وبقائه وإن كان لا يجوز ذواقها بأن تكون في الفم أو دميت اللثة أو تحقق أو غلب على الظن زواله فجازله ذوق المحل استظهاراً لأجل أن يطاع على حقيقة الحال أو وقع ونزل وارتكب التهي وذاقها وأما إذا شك في زوالها فهل يجوز له ذواقها أم لا قولان والظاهر الثانى ومنع ذواق النجاسة بناء على أن التلطيح بها حرام والمعتمد الكراهة كما تقدم كذا قرر شيخنا (قوله لا يشترط زوال اللون وريح عسراً) (٣) أى بل يقتصر بقاء ذلك في الثوب لافى الفسالة ولا يجب أشتان ونحوه كما فى ح ولا تخين للماء كافى عقب لأجل زوال لون النجاسة أو ريحها المتسرين من الثوب وذلك لطهارة المحل لأنه نجس معفو عنه كما قال شيخنا (قوله بأحد أوصاف النجاسة) (٥) أى ولو كان زوال ذلك الوصف من المحل متصراً وهذا نكتة اتينا بهذه المسألة بعد قوله منفصل كذلك المعنى عنه لكن هذه المسألة يستغنى عنها بقوله وحكمه كغيره (قوله وسالت) أى الفسالة وقوله فى سائرته أى فى سائر المفسول من ثوب أو جسد (قوله من مضاف) أى وأما لوزال عينها بطعام (٦) كخل أو بماء ورد ونحوه فإنه يتنجس (٧) ملاقى محلها قولاً واحداً إذا علمت هذا تعلم أن الأولى للمصنف أن يقول وانزال عين النجاسة بظاهر لم يتنجس ملاقى محلها لأن غير المطلق يصدق بالطعام وبالنجس والمتنجس مع أن ملاقى محل النجاسة المزالة بما ذكر يتنجس اتفاقاً (قوله على المذهب) أى وهو قول ابن أبى زيد ومقابله ما نقله ح عن القاسمى أنه يتنجس ملاقى محلها (قوله وهو عرض) قال بن فيه نظر إذ العرض شئ موجود يقوم بمحل موصوف ولا يقوم بنفسه والحكم أمر اعتبارى كذا ذكره ابن عرفة وغيره والأمور الاعتبارية ليست موجودة وحينئذ فلا تسمى أعراضاً فالأولى أن يقول وهو وصف لا ينتقل (قوله قد يتنجس بمجرد الملاقة) أى بمجرد ملاقاته للنجاسة التى أزيلت عنها به وقد فى كلامه للتحقيق (قوله فالباقي نجس) أى فالباقي من ذلك المضاف فى المحل قد تنجس أى وحينئذ لمقتضاه أنه إذا لاقى المحل المبلول جافاً أو لاقى المحل الجاف شئ مبلول أنه يتنجس بمجرد الملاقة (قوله فالأولى التعليل) أى تعليل عدم نجاسة الملاقى للمحل بالبناء الخ أى وأما التعليل الذى عللوا به من أنه لم يبق إلا الحكم وهو عرض لا ينتقل فليس بأولى لما ذكره الشارح من الاعتراض (نتيجه) ليس (٦) قوله وأما لوزال عينها بطعام الخ فيه نظر إذ الطعام وماء الورد لا يزيل عين النجاسة بل يزيد هافلاً اعتراض على المصنف اه

محلتاً على المذهب إذ لم يبق إلا الحكم وهو لا ينتقل وفيه أن المضاف قد يتنجس بمجرد الملاقة فالباقي نجس فالأولى من التعليل بالبناء على أن المضاف كالمطلق لا يتنجس إلا بالتغير فهو مشهور مبنى على ضعف فلو استنجى بمضاف أعاد الاستنجاء دون غسل ثوبه

الطريق للشكوك في  
إصابتها الدفوع لا يوجب  
النضح (٣) (مبحث النضح)

على الرجوع (وإن شك)  
شخص (في إصابته)  
أي النجاسة (ثوب) أو  
حصير أو خف أو نعل  
(ويجب كفشحه) فلو  
غسله أجزأ ومثله الظن  
الضعيف فإن قوى فالنعل  
لأن توم فلا شيء عليه  
(وإن ترك) النضح  
وصلى (أعاد الصلاة)  
كالنعل (أي كما يعيد  
الصلاة تارك غسل النجاسة  
الحققة فالذاكر أنه درييد  
أبدا والناسى أو العاجز في  
الوقت والقول بالوجوب  
أشهر من القول بالسنية هنا  
لورود الأمر من الشارع  
بالضح (وهو) أي  
النضح (رشي باليد)  
أو المطر رشة واحدة ولو  
لم يتحقق عمومها وأعاد  
قوله (بلائية) مع  
الاستثناء عنه بقوله ويظهر  
عمل النجس بلانية كالأ  
يتوهمان النضح لكونه تعبدا  
يفتقر إليها أو للرد على من  
قل يفتر إليها (لا إن)  
تحقق الإصابة (شك في  
نجاسة الصبي أو)  
شك (فيها) أي في  
الإصابة والنجاسة فلا غسل  
ولا نضح لأن الأصل  
الطهارة وعدم الإصابة  
(و) في جواب (هل الجسد  
كالثوب) إذا شك

من زوال النجاسة جفاف (١) البول بكتوب وحينئذ إذا لاقى عملا مبلولا نجسه ثم لا يضر الطمام  
اليابس كما في عبق وارضاء بن خلافا لما يومه شب وتبعه شيخنا قاله في الحج (قوله على الرجوع)  
مقابلة قول القاسبي بأعادة الاستنجاء وغسل الثوب (قوله أي النجاسة) يعني غير نجاسة الطريق (٢)  
احترازا عن نجاسة الطريق فإنه إذا شك في إصابته أو ظن ذلك ظنا غير قوى وقد خفيت عينها فإنه  
لا شيء عليه كما نقله ابن عرفة (قوله وجب نضجه) (٣) أي لأجل قطع الوسوسة لأنه إذا وجد بعد  
ذلك بلا أمكن أن يكون من النضح نطمئن نفسه وقيل إن النضح تعبدى إذ هو تكثير للنجاسة لا  
تقليل لها (قوله ومثله) أي مثل الشك في وجوب النضح (قوله فإن قوى) أي ظن الإصابة وأولى إذا  
تحقق الإصابة والحاصل أنه يجب الفصل في حالين ما إذا تحقق الإصابة أو ظنها ظنا قويا ويجب  
النضح في حالين ما إذا شك في الإصابة أو ظنها ظنا ضعيفا والحالة الخامسة وهي توم الإصابة لا يجب  
فيها شيء (قوله كالنعل) تشبيه لتكثير الحكم لا لإفادة حكم غفل عنه وهو راجع للوجوب والأعادة  
أي وجب نضجه وجوبا كوجوب الفصل فيكون وجوب النضح مع الذكر والقدرة وأعاد إعادة  
كالأعادة في ترك الفصل فهي أبدام الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والنسيان (قوله في الوقت)  
أي وهو في الظهريين للاصفرار وفي الشتاء في لفجر وفي الصباح لطول الشمس (قوله والقول  
بالوجوب) أي بوجوب النضح (قوله أشهر من القول بالسنية) أي بسنيته أي وأشهر من القول  
باحتجابه لأن النضح فيه ثلاثة أنوال ولأجل كون القول بوجوب النضح أشهر من القول بسنيته لم  
يذكر المصنف هنا القول بسنيته كما ذكرهما معا في النعل (قوله لورود الأمر من الشارع بالنضح) فيه  
أن الأمر المذكور محتمل للوجوب والسنية فلو قال الشارع وأعلم بذلك القول بالسنية هنا كما ذكره في  
الفصل لكونه ترجيح عنده تشير القول بالوجوب في النضح لكان أحسن ثم إن ما ذكره الشارع من  
أن من ترك النضح وصلى أعاد كأعادة تارك غسل النجاسة الحققة في التفصيل المذكور قول ابن  
حبيب وهو ضعيف والعمد ما قاله ابن القاسم وسحنون وعيسى أن من ترك النضح وصلى يعيد في  
الوقت قطب مطلقا لخفة أمره قال ابن ويمكن تمشية كلام المصنف على هذا القول يجعل التشبيه في  
مطابق الإعادة لانما حتى يكون ما شيا على كلام ابن حبيب وقال القرطبي أن شهب وابن نافع وابن  
الماجنون لا إعادة عليه أصلا ولخفة النضح لم يقل أحد بأعادة الناحي أبدا كما قيل به في ترك غسل  
النجاسة وذلك لأن عندنا قولاً لأبي الفرج بوجوب إزالة النجاسة مطلقا ولو مع النسيان فمن صلى بها  
ناسيا أعاد أبدا على هذا القول ولم يقل أحد بوجوب النضح مطلقا بل قيل أنه واجب مع الذكر  
والقدرة وقيل أنه سنة مطلقا وقيل باستحبابه وصرح به عبد الوهاب في الدعوة واستحسنه اللخمي كما  
في الواق (قوله أي النضح) يعني مطلقا سواء كان ثوب أو جسد أو أرض (قوله باليد) أي أو الهم  
بعد إزالة ما به من البصاق (قوله بلانية) متعلق بقوله وجب نضجه وجمله بعضهم حالاً من قوله رش  
لأنه وصفه بقوله باليد وفيه أنه يقتضى أن قوله بلانية من حقيقة النضح وليس كذلك (قوله أو للرد على  
من قال يفتر إليها) وذلك لظهور التعبد فيه أذ هو تكثير للنجاسة لتقليل لما قد أمرنا به الشارع ولم  
نقل له حكمة (قوله لأن شك في نجاسة الصبي) عطف على قوله وإن شك في إصابته الثوب وجب نضجه  
وما ذكره المصنف من عدم وجوب النضح والفصل في هذه الصورة هو المشهور من المذهب ومقابلته  
سألا بن نافع من وجوب النضح وعزاه ابن عرفة لرواية ابن القاسم (قوله أو شك فيها) ما ذكره  
من عدم وجوب الفصل والنضح في هذه الصورة فهو باتفاق لأن الشك لما تركب من وجهين  
ضعف أمره (قوله فيجب نضجه) أي وهو ظاهر للذهب عند ابن شاس وللذهب عند  
المازري والأصح عند ابن الحبيب (قوله لأنه لا يفسد) أي لأن الجسد لا يفسد بالفصل أي ولأن

النضح على خلاف القياس فيقتصر فيه على ما ورد وهو الحصر والثوب والخف (قوله وهو المتمد) قال ابن حرفة انه للثوب وجعله ابن رشد للذهب وسكت الصنف كالشارح عن البقعة يشك في اصابة النجاسة لما قال ابن ناجي وقد اختلف في البقعة فقال ابن جماعة لا يكفي النضح فيها اتخافا بل يجب غسلها ليسرى الانتقال إلى المحقق ونحوه لابن عبد السلام وقال أبو عبد الله السطلي ظاهر الدونة ثبوت النضح فيها ومثله في قواعد عياض والقولان حكاهما ابن عرفة وصدر بالأول والمراد بالبقعة الأرض وأما القرش فكالثوب وسبق أن الشك لأثره في الطعومات وكذا في نجاسة الطرقات كاتقدم عن ابن حرفة (تنبه) ذكر في الحج أنه يجب الفصل على الراجح لا النضح إذا شك في بقاء النجاسة وزوالها نعم ملاقي ما شك في بقاءها قبل غسله ينضح من الرطوبة على ما استظهره ح اه وذلك كالمو تحقق نجاسة المصيب لثوب وشك في ازالته بعد أن شرع في غسلها ثم لا قها ثوب آخر وابتل بيلها فالثوب الأول للشكوك في بقاء النجاسة بها يجب غسلها على الراجح وأما الثانية فشكوك في اصابة النجاسة لما فيجب نضحها على ما استظهره ح واستظهر غيره أنها من قبيل الشك في نجاسة المصيب لأن البلل الذي في الثوب الأول مشكوك في نجاسته والثوب الثاني مشكوك في نجاسته مصيبه وحينئذ فلا يجب شيء قال بن وهو ظاهر اه (قوله وإذا اشتبه طهور بمتنجس) كالمو كان عنده جملة من الاواني تغير بعضها بتراب طاهر طرح فيها وبعضها تغير بتراب نجس واشتبهت هذه وقوله أو نجس أى كالمو كان عنده جملة من الاواني بعضها طهور وبعضها بول مقطوع الرائحة موافق للطلق في أوصافه واشتبهت هذه بهذه • واعلم ان للسئلة الأولى الخلاف فيها منصوص وأما الثانية أعني ما إذا اشتبه الطهور بالنجس فلا نص فيها غير ان القاضي عبد الوهاب خرجها على الأولى ورأى أنه لا فرق بينهما وقوله ابن العربي والطرطوشى • وحاصل السئلة انه إذا كان عنده ثلاث أوان نجسة أو متنجسة واثان طهوران واشتبهت هذه بهذه فانه يتوضأ ثلاث وضوءات من ثلاث أوان عدد الاواني النجسة ويتوضأ وضوءاً رابعاً من اثناء رابع وصلى بكل وضوء صلاة وحينئذ تبرأ ذمته (قوله أى التمس الخ) أشار بذلك إلى أن الصنف أطلق الاشتباه وأراد الالتباس تجوزا لان الاشتباه معه دليل والالتباس لا دليل معه (قوله صلى بعدد النجس وزيادة اء) كلامه يصدق بما إذا جمع الأوضيئة ثم صلى بعد ذلك وليس بمراد فكان ينبغي له الاحتراز عن ذلك بأن يقول عقب ما ذكره كل صلاة بوضوء كأشارته لك الشارح وقوله صلى بعدد النجس أى حقيقة أو حكماً لأنه إذا كان عنده اثنان طهوران واثان طاهران واثان نجسان والتبس فانه يجعل الطاهر من جملة النجس وصلى خمساً كل صلاة بوضوء (قوله كل صلاة بوضوء) أى كل صلاة عقب وضوء لأجل ان تكون النجاسة قاصرة على صلاتها وأما لو جمع الأوضيئة ثم صلى بعد ذلك لاحتمل ان الوضوء بالطهور وقع قبل النجس فتبطل الصلوات كلها للنجاسة • ان قلت ان نيته غير جازمة له انه لا يكتفى بمصلى والثانية (١) ان نوى بها الفرض كان فرضاً لا نوى الفعل لم يسقط عنه وان نوى التفويض لم يصح لأنه لا يقبل الله صلاة بغير نية جازمة كذا أورد ابن راشد القنصلى على قولهم صلى بعدد النجس وزيادة اثناء عقب كل وضوء صلاة • أجيب بانه حيث وجب الجميع شرعاً جزم بالنية (٢) في كل كمن نسي صلاة من الخمس لا يدري عنها (تنبه) وقال ابن مسدة يفضل ما أصابه من الماء الأول بالماء الثاني ثم يتوضأ منه قال في الجواهر قال الاصحاب وهو الاشبه بقول مالك واختاره ابن أبي زيد قال في التوضيح فان لم يفضل فلا شيء عليه اه قال شب لأن القيام مقام ضرورة

وهو المتمد (خلاف)  
ولذا الشك في أى التمس  
(طهور بمتنجس)  
لو نجس (كبول موافق)  
له ل أوصافه (صلى)  
مريد التطهير صلوات  
(بصدق) أواني  
(النجس) أو للنجس  
(وزيادة إنا) كل  
صلاة بوضوء

(١) أى الصلاة الثانية (٢) وما ذكره وهم يلتبس على كثير من الناس ويسلم منه من عرف الوضوء بنية جازمة مع الشك في الحدث على المذهب اه مجموع

(٣) (مبحث) اشكبه

صعيدات التيمم

(٤) (مبحث) اراقة الماء

وتيسيع الاناء بولوغ

الكلب

ويبنى على الاكثر ان شكبه

فيه وهذا ان اتسع الوقت

والا تركه وتيمم ولم يجد

طهورا محققا غير هذه

الأواني والتركها وتوضأ

وأما الواشقة طهور بطاهر

فانه يتوضأ بعد الطاهر

وزيادة انا. ويصلي صلاة

واحدة ويبنى على الاكثر

ان شك (وتدب قسلا

إنا. ماء ويراق) بذلك

الماء ندبا (لا) انا. (طعام)

فلا يندب غله ولا اراته

بل يحرم لما فيه من اضافة

للال الا أن يرقه لكلب

أو بهيمة فلا يحرم (و) لا

(حوض) فلا يندب غسلا

ولا يراق فيها فهو انا.

ماء على الشرر المشوي

(تقبدا) مفعول لاجله

غسلا (سببا) أى سبع

مرات (سببا) ولوغ

كلب (مطلقا) ما ذواته

انماذم لا (لا) لا (تخبر)

أى لا غير البولوغ كانوا

ادخل رجله أو لسانه بلا

تحريك أو سقط لسانه

ويحتمل لا غير الكلب

مكسور

مع خفة أمر النجاسة ولا يوجه بازالتها بالوضوء الثاني لورود مسح الرأس (١) انتهى (قوله) ويبنى على  
 الاكثر ان شك فيه (أى انه يحمل الاكثر من الأواني النجسة اذا شك في ذلك الاكثر فاذا كان عنده  
 ستة أوان علم ان أربعة منها من نوع واثنين من نوع وشك هل الأربعة من نوع النجس او من نوع  
 الطهور فانه يحملها من النجس ويصلي خمس صلوات بخمس وضوءات (قوله) وهذا ان اتسع الوقت الخ  
 أشار الشارح الى أن محل كونه يصلى بعد النجس وزيادة انا. ان اتسع الوقت لذلك والا تركها  
 وتيمم وان لا يجد طهورا محققا غير هذه الأواني والتركها وتوضأ بالطهور المحقق ثم ان ظاهر المصنف  
 أنه يصلى بعد النجس وزيادة انا. سواء قلت الأواني أو كثرته وهو كذلك على التعمد ومقابلة ما عزاه  
 في التوضيح وابن عرفة لابن القصار من التفصيل بين ان تقل الأواني فيتوضأ بعد النجس وزيادة  
 انا. وبين أن تكثر الأواني كالثلاثين فيتحرى واحدا منها يتوضأ به ان اتسع الوقت لتحرى والا  
 تيمم \* واذا علمت ان هذا التفصيل مقابل لكلام المصنف تعلم أن تشديد بعضهم كلام المصنف بما اذا لم  
 تكثر الأواني والا تحرى فيه نظر انظر بن روح وما قاله الحميدان (٢) وابن العربي يتحرى انا. ان  
 يتوضأ منه مطلقا قلت الأواني أو كثرته وقيل يتركها وتيمم وظاهر كلامهم انه لا يحتاج الى أن يرقها  
 قبل تيممه على القول به تنزيلا لوجودها منزلة عدم وظاهر كلام الشافعية انه يرقها لتحقيق عدم الماء  
 قال في التوضيح ولا وجه للتيمم معه ما محقق الطهارة وهو قادر على استعماله أى بالحيلة كما قال ثم انه على  
 ما مضى عليه المصنف من صلاته بعد النجس وزيادة انا. لو أريق بعض الأواني بحيث صار الباقي أقل  
 من عدد النجس: وزيادة انا. فانه يقيم على الصحيح كما في ح قال شب ويحرى هذا أى ما ذكره  
 المصنف في صعيدات التيمم (٣) على الظاهر لان التيمم على النجس بعيد في الوقت على التأويل  
 الآتى وحينئذ فيتحرى واحدا لحفته (قوله) ويصلي صلاة واحدة ويبنى على الاكثر ان شك (أى  
 انه يحمل الاكثر من الأواني الطاهرة اذا شك في ذلك الاكثر كما اذا علم أن عددا واحد النوعين خمسة وعدده  
 الآخر أربعة مثلا ولا يدري ما الذى عدده خمسة وما الذى عدده أربعة فانه يتوضأ بعد أكثرها  
 وزيادة انا. ويصلي صلاة واحدة (قوله) ويراق ذلك الماء (٤) ندبا (أى اذا كان يسيرا لما تقدم ان  
 كراهة استعمال الماء الذى ولغ فيه كلب. قبيحة بما اذا كان قليلا اما الكثير فلا يكره استعماله وحينئذ فلا  
 وجه لاراقته كذا قال طفي وقوله ويراق بالرفع على انه مستأنف او بالنصب بان مضرة عطفا على  
 المصدر وهو لا يقتضى المعية بل الواو لمطلق الجمع وهو صحيح بل هو الاول كما قال ابن مرزوق فلا وجه  
 لمنعه (قوله فيها) أى قوله لا طعام وحوض (قوله تعبدا) اعلم ان كون الفسل تعبدا هو المشهور وانما  
 حكم بكونه تعبدا لطهارة الكلب وذلك لم يطلب الفسل في الحنزير وقيل ان ندب الفسل منعل بقذارة  
 الكلب وقيل لنجاسته الا ان الماء لما لم يتغير قلنا بعدم وجوب الفسل فلو تغير لوجب وعلى هذين  
 القولين يلحق الحنزير بالكلب في مدب غسل الاناء من ولوغه وعلى القول الاول يجوز شرب ذلك  
 الماء ولا ينفى الوضوء به اذا وجد غيره للخلاف في نجاسته وعلى القول بالنجاسة فلا يجوز شربه ولا  
 الوضوء به كذا قرر شيخنا (قوله مفعول لاجله) أى فهو علة لقوله ندب أى ان الندب للتعبد وهو من  
 تدليل العام بالخاص لان التعبد طلب الشارع امرا خياليا عن الحكمة في علنا فالتعبد خاص بالخالى عن  
 حكمة بخلاف الندب فانه أعم (قوله سبع مرات) أى ولا يمدنها الماء الذى ولغ فيه الكلب (قوله  
 بولوغ كلب) تقدم ان البولوغ ادخال فيه فى الماء وتحريك لسانه فيه قوله بولوغ كلب أى فى الماء فلو  
 لعق الكلب الاناء من غير أن يكون فيه ماء لا يستحب غسله كفى خشي (قوله) كما لو ادخل رجله أو لسانه  
 أى فى الماء الذى فى الاناء (قوله كخنزير) أى أو غيره من السباع فلا يستحب غسل الاناء بولوغه فيه

ووقت التدب (١) (عند قصير (٨٤) الاستعمال) لا فور الولوع (بلائية) لانه تعبد في الغير كفعل الميت (ولا ترتيب)

بأن يجعل في الأولى أو الأخيرة أو احدها من ثراب (ولا يتعدى) تدب للفعل (بولوج كلب) مرات (أو كلاب) لانه واحد قبل الفعل لتداخل الاسباب كالأحداث \* ولما أنهى الكلام على حكم طهارة الحب شرع يتكلم على طهارة الحدث وهي مائية وتراية صغرى وكبرى وبدأ بالمائية الصغرى فقال

(فصل) يذكر فيه أحكام الوضوء من فرائض وسنن وقضائى ولم يتكلم على شروطه ومكروهاته فأما شروطه فتلاثة أقسام شروط وجوب وصحة معا وشروط وجوب فقط وشروط صحة فقط فالأول خمسة العقل والبلوغ الدعوة والخلو من الحيض والنفاس وعدم النوم والسهو ووجود ما يكفي من الماء للطباق والثاني خمسة دخول الوقت والبلوغ وعدم الإكراه على تركه والقدرة على الاستعمال وثبوت النافض والثالث ثلاثة الاسلام وعدم الحائل وعدم الناقض وهو الناقض حال الفعل والتصل كالوضوء في الاتمام الثلاثة وكذا التيمم يجعل

(قوله وقت التدب) أى تدب غسل الأناء المولوع فيه (قوله عند قصد الاستعمال) أى لذلك الأناء وهذا هو المشهور وعزاء ابن عرفة للاكثر ولرواية عبد الحق وقيل يؤمر بالغسل بفور المولوع ثم ان ظاهر كلام المصنف انه قصد في أول النهار استعماله في آخره انه يتدب الغسل في أول النهار مع انه لا يتدب الغسل الا عند التوجه للاستعمال فلا بد من تقدير في كلامه أى عند قصد التوجه للاستعمال (قوله بلائية) متعلق بمحذوف أى ويكون الغسل بلائية لا بالغسل المذكور والا لا تنفى ان المستحب الغسل مع عدم النية وليس كذلك (قوله ولا ترتيب) أى لان الترتيب لم يثبت في كل الروايات وانما ثبت في بعضها وذلك البعض الذى ثبت فيه وقع فيه اضطراب وكما لا يحتاج لنية ولا ترتيب لا يحتاج أيضا لذلك لان ذلك الغسل ليس لازالة شئ محسوس كما في حبل زوال النجاسة بلا ذلك كاف كما مر (قوله لتداخل الاسباب) أى موجبات الاسباب وقوله كالأحداث أى كالتداخل موجبات الأحداث بفتح الجيم (قوله طهارة الحدث) أراد بالطهارة هنا التطهير أى دفع مانع الحدث (١) لان الطهارة كاتطابق على الصفة الحسكية تطابق على التطهير كما مر (قوله صغرى الخ) أى وكل منهما اما صغرى أى متعلقة ببعض الاعضاء واما كبرى أى متعلقة بجميع البدن (قوله وبدأ بالمائية الصغرى) أى المتعلقة ببعض البدن (فصل يذكر فيه أحكام الوضوء (٢))

(قوله شروط وجوب وصحة) أى شروط يتوقف عليها الوجوب والصحة معا (قوله وعدم النوم والسهو) هما شرط واحد وكذا الخلو عن الحيض والنفاس واعلم أن عدم النوم وعدم السهو وعدم الإكراه والخلو من الحيض والنفاس شروطا مخالفا لما عليه أهل الاصول من أن الشرط لا يكون إلا وجوديا فقد تسمح الفقهاء (٣) في اطلاقهم على عدم المانع شرطا قال القرافى وانما لم يكن عدم المانع شرطا حقيقة لما يلزم عليه من اجتماع القيضين فيما اذا شككنا في طريان المانع لان الشك في أحد القيضين يوجب شكا في القيض الآخر فمن شك في وجود زيد في الدار فقد شك في عدم كونه فيها وحينئذ فالشك في وجود المانع شك في عدمه وعدمه شرط فنكون قد شككنا في الشرط أيضا فقد اجتمع الشك في المانع والشك في الشرط والشك في الشرط أى هو عدم المانع يقتضى عدم ترتب الحكم والشك في المانع يقتضى ترتبه وترتب الحكم وعدم ترتبه جمع بين القيضين (قوله والقدرة على الاستعمال) أى على استعمال الماء (قوله وثبوت الناقض) أى أو الشك فيه والمتراد بثبوته تحققه أو ظنه وفي كلامه حذف أو (٤) مع ما عطفنا كما قلنا (قوله يجعل الصعيد مكان الماء الكافى) أى يجعل وجود الصعيد مكان وجود ما يكفي من الماء للطباق (قوله الا ان دخول الوقت فيه) أى في التيمم من شروط الوجوب والصحة معا أى وأما في الوضوء والغسل فن شروط الوجوب فقط فعلى هذا شروط الوجوب بالنسبة للتيمم أربعة وشروط الوجوب والصحة معاً ستة (قوله والمراد الخ) دفع بهذا ما يقال ان شرط الوجوب ما تعمم بسببه الدمة ولا يجب على المكلف تحصيله وشرط الصحة ما تبرأ به الدمة ويجب على المكلف تحصيله وحينئذ فلا يتأتى أن يكون شئ واحد شرطاً في الوجوب والصحة معا للتناقض \* وحاصل ما أجاب به الشارح ان الشرط اذا كان للوجوب والصحة معا يفسر بما توقف عليه الوجوب والصحة معا وتفسير شرط الوجوب وشرط الصحة بما قلنا انما

(١) الاضافة للبيان أى مانع هو الحدث اه (٤) قوله وفي كلامه حذف أو الخ لا حاجة له لشمول الشك تأمل اه

الصعيد مكان الماء الكافى الا ان دخول الوقت فيه من شروط الوجوب والصحة معا والمراد بشرط الوجوب والصحة هو ما توقف عليه وجوب الوضوء (١) قول الشارح ووقت التدب أى وقت تملقه التنجيزى الحادث اه



(١) (مبحث) الفرائض (٥) تف على أن شرط جمع فعيلة على فاعل أن لا تكون بمعنى مفعولة (٨٥) وان فعلا يجمع على فاعل شذوذا

(٦) (مبحث) غسل الوجه  
(٧) (مبحث) اشتراط ثقل  
الماء في المسح دون الغسل

مثلا وصحته \* وأما  
مكروهاته فبيان التنية  
عليها إن شاء الله تعالى وبدأ  
بالفرض لتفرقه فقال  
(فرائض الوضوء)  
جمع فريضة بمعنى مفرضة  
والوضوء بضم الواو الفعل  
وبفتحها الماء على المعروف  
لغة وحكي الضم والفتح  
فيها وهل هو اسم الماء الطاهر  
مطلقا أو بعد كونه معدا  
للوضوء أو بعد كونه  
مستعملا فيه والمصنف  
ذكره مناسبة فقط وقدم  
الأربعة المجمع عليها وآخر  
الختلف بها والذي غلب  
جميع الوجه وخدم طولاً من  
منابت شعر الرأس المتأخر  
إلى آخر التدفّن أو الأحية  
وعرضا ما بين وتدّي  
الأذنين وإليه أشار بقوله  
(غسل ما بين) وتدّي  
(الأذنين) فكلامه على  
حذف مضاف فخرج  
شعر الصدغين واليباض  
الذي بينه وبين الأذن عما  
فوق الوتد لانهما من  
الرأس وأما اليباض الذي  
بين عظم الصدغين والوتد  
فهو من الوجه وكذا  
اليباض الذي تحت الوتد ولو  
من اللدغي فيجب غسله  
على الأرجح وأشار إلى  
خدمه طولاً بقوله  
(و) غسل ما بين (منابت شعر الرأس المتأخر) انتهى

هو عند أفراد كل واحد عن الآخر (قوله مثلاً) أي أو الغسل أو التيمم (قوله فرائض الوضوء) (١)  
أعترض بأن فرائض جمع كثرة وهو للضرورة فتوق مع أن فرائض الوضوء سبعة وأوجب بأنه  
استعمل جمع الكثرة في القلة مجازاً أو أنه عبر بجمع الكثرة نظراً إلى أن مبدأه من ثلاثة إلى ما لا نهاية له  
كذا قيل وقد يقال لا داعي لذلك ولا إشكال أصلاً فإن فعيلة ليس له جمع فله وما ليس له جمع فله ينوب  
فيه (٢) جمع الكثرة عن جمع القلة وبالعكس قال في الخلاصة

وبعض ذى بكثرة وضمايى \* كرجل (٣) والعكس جاء كاصبى (٤)

(قوله جمع فريضة) أي على خلاف القياس لما ذكره المرادى وغيره من أن شرط جمع فعيلة على فاعل (٥)  
أن لا تكون بمعنى مفعولة فلا يجمع عليه نحو جريمة وقبلة وأن جمع ذبيحة على ذبائح وفريضة  
على فرائض شاذ أه بن وقوله جمع فريضة أي ويصح أن يكون جمع فرض شذوذاً لان فعلاً وإن لم  
يجمع على أفعال قياساً يجمع عليه شذوذاً (قوله فيها) أي في الماء وفي الغسل (قوله وهل هو) أي  
الوضوء بالفتح (قوله مطلقاً) أي سواء كان معداً للوضوء كما البضات والخفقات أو كان غير معد له  
كما البحر والسماء كان مستعملاً في الوضوء بالغسل أم لا \* وحاصله أنه يحتمل احتمالات ثلاثة وليست  
أقوالاً (قوله والمصنف ذكرها) أي ذكر فرائض الوضوء (قوله سبعة) أي وهي غسل الوجه واليدين  
للمرقتين ومسح جميع الرأس وغسل الرجلين فهذه الأربعة متفق على فرضيتها وجمع عليها والتنية والصور  
والذلك وهذه الثلاثة مختلف في فرضيتها بين المجتهدين أرباب المذاهب (قوله المجمع عليها) أي على  
فرضيتها لثبوتها بنص القرآن (قوله إلى آخر التدفّن) أي في حق من لا حية له بأن كان نقي الحد (قوله أو  
الأحية) أي في حق من له حية (قوله غسل ما بين (٦) الخ) الغسل هو امرار اليد على العضو مقارناً للماء أو  
عقبه على المشهور ولا يشترط فيه ثقل الماء ولو كان ذلك الغسل مجزئاً عن مسح الرأس نظر الاحوال كما ذكره  
شيخنا في الحاشية بخلاف المسح (٧) فلا بد فيه من ثقل الماء على المشهور لضعفه ولو كان ذلك المسح نائباً  
عن غسل مفسول نظراً للحال ولأن هذا أضعف من المسح الغير النائب (قوله فكلامه على حذف  
مضاف) إنما احتيج لذلك لأجل إخراج شعر الصدغين واليباض الذي فوق الوتدين فانهما داخلان  
في كلامه فيقتضي أنهما من الوجه وأنه يجب غسلهما مع أنه ليس كذلك (قوله غفرج) أي تقدير  
هذا المضاف (قوله لأنهما من الرأس) أي وحينئذ فيمسحان معهما (قوله فهو من الوجه)  
أي وحينئذ فيغسل معهما (قوله فيجب غسله على الأرجح) علم منه أن اليباض المحاذي  
لالتد من الوجه بافراق وكذا ما كان تحته على المشهور خلافاً لمن قال أنه لا يغسل  
ولا يمسح مع الرأس وأما اليباض الذي فوقه فهو من الرأس كشعر الصدغين وأما الوتدان فليسا من  
الوجه ولا من الرأس (٨) (قوله وغسل ما بين منابت الخ) أشار الشارح بهذا الحل إلى أن قول

(٢) أي تكون صيغة الكثرة من تلك المادة مشتركة بين القليل والكثير ومستغنى بهما عن وضع صيغة  
الذلة وقوله بالعكس أي المادة التي استعمل منها صيغة القلة دون صيغة الكثرة تكون صيغة القلة منها  
مشتركة بين الكثير والقليل ومستغنى بها عن وضع صيغة الكثرة (٣) بوزن أن فعل بفتح أوله وسكون  
ثانيه وضم ثالثه فهو من صبغ القلة جمع رجل بكسر أوله اسم الجارحة ولم يجمع على صيغة الكثرة  
فجعله المذكور مشترك بين القليل والكثير (٤) بوزن فعول مضوم الفاء فهو من صبغ الكثرة  
أصله صفوى اجتمع فيه واو وياء وبقت احداهما بالسكون فتلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وأبدلت  
الضمة كسرة لتسلم الياء جمع صفات وهي الصخرة للمساء ولم يجمع على وزن القلة فجعله المذكور  
مشترك بين القليل والكثير (٨) لكن لا بد من غسل جزء منها ليمت الواجب كما في المجموع اه

(١) (مبحث) مالا يتم الواجب إلا به (٢) (مبحث) تخليل الشعر (٣) (مبحث) الجرح يراً غائراً والمخلوق كذلك

(الفتن) ففتح الدال المسجدة والقاف مجمع الحيين بفتح اللام في نقي الحد (و) منتهى (ظاهر الحية) فيمن له لحية بكسر اللام وفتحها وهي الشعر (٨٦) التابت على الحيين تشية لحى بفتح اللام وحكى كسرهما في الفرد وهو فك الحنك الأسفل فتقدير

منتهى دخل الفتن وظاهر الحية لأتيا من الوجه فيجب غسلها والراد يصل ظاهرها من الراد عليها مع الماء ونحريكها وهذا التحريك خلاف التخليل الآتي فإنه يصل الماء للبشرة ولا بد من إدخال جزء من الرأس لأنه مما لا يتم الواجب إلا به وخرج بقوله للمتاد الأصلع وإلا نزع فلا يجب عليه أن يتقى إلى منابت شعره بل يقتصر على الجبهة إلا قدر ما يتم به الواجب والأغم فإنه يدخل في الفسل ما نزل من المتاد ويتقى إلى محل المتاد وقدر ما يتم به الواجب وهو ما كان في الوجه موضع ينوعها للماء به عليها وإن كانت داخلة فيه جريا على عادتهم بقوله (فيصل الوتر) بفتح الواو والتاء الفوقية وهي الحائل بين طاقق الأنف (وأسارير جبهته) أي خلوطها جمع أسرة وأحد سرار كزمام أو جمع أسرار كأعصاب وأحد سرر كعنب فأسارير جمع الجمع على كل حال والجبهة ما رضع عن الحاجبين إلى مبدأ الرأس فتشمل الجبين وأما الجبهة في

الصف ومنابت عطف على الأذنين (قوله منتهى الفتن) فيه أنه إن أريد بالمنتهى الجزء الأخير لزم خروج الجزء الأخير من الوجه وإن أريد بالمنتهى الانتهاء فهو أمر اعتباري لا يصلح أن يكون غاية • وأجب باننا نختار أن للراد بالمنتهى الانتهاء لكن نريد بالانتهاء ما لا يلقى الجزء الأخير من الفراغ كذا قررره شيخنا (قوله مجمع الحيين) تشية لحى • وحاصله أن ضبة الحنك السفلى قطعتان كل منهما يقال لها لحى ومحل اجتماعهما هو الفتن (قوله في نقي الحد) أي بالنسبة لنقي الحد (قوله ومنتهى ظاهر الحية) إنما أتى للصف بظاهر دفلا يتوهم أنه يصل ظاهر الحية وهو ما كان من جهة الوجه وباطنها وهو أسفلها مع أنه لا يطلب بصل أسفلها (قوله وحكى كسرهما في الفرد) أي وأما الشئ فهو بفتح اللام لا غير هذا ظاهره وعبارة خش وحكى كسرهما في الفرد والتثنية فتأمل (قوله وهو فك الحنك النخ) الضمير راجع لما ذكر من الحيين وفك أي عظم الحنك الأسفل (قوله ولا بد) أي في غسل الوجه من إدخال جزء من الرأس أي كما أنه لا بد في مسح الرأس من مسح جزء من الوجه فلا بد من الشهور فرض يصل ويمسح إلا الحد الذي بين الوجه والرأس فإنه يصل ويمسح لأجل تمام كل من غسل الوجه ومسح الرأس (قوله لأنه مما لا يتم الواجب إلا به (١)) أي وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وهل بوجوب مستقل أو بوجوب الواجب الذي يتم به قولان (قوله الأصلع) الصلع هو خلوص الناصية من الشعر والناصية مقدم الرأس فلا تدخل في الوجه (قوله وإلا نزع) هو الذي له نزعتان بفتحتين أي يضافان بكتفتان ناصيته فكما لا تدخل ناصية الأصلع في الوجه لا يدخل فيه اليضافان المكتفان بالناصية بالنسبة للأنزع (قوله والأغم) أي وخرج من حد الوجه بقيد المتاد الأغم فلا يعتبر غممه نهاية بل يدخل غممه النازل عن المتاد في الفسل (قوله وإن كانت داخلة فيه) أي في الوجه أي في تحديد الذي ذكره (قوله أو جمع أسرار) أي أو أن أسارير جمع أسرار (قوله على كل حال) أي لأنه على الحال الأول سرار كزمام يجمع على أسرة وأسريرة يجمع على أسارير وعلى الثاني سرر كعنب يجمع على أسرار وأسارير يجمع على أسارير (قوله والجبهة) أي هنا (قوله تشمل الجبين) أي وهما جانبا الرأس (قوله إلى الناصية) أي مقدم الرأس (قوله فلا تشمل الجبين) أي وحيتئذ إذا سجد على واحد منهما لم يحزه (قوله انطباق طبعها) أي من غير تكلف (قوله بتخليل شعر (٢)) متداف بفسل والباء بمعنى مع كما أشار لذلك الشارح (قوله يصل الماء للبشرة) أي للجلدة التابت فيها الشعر أي وليس المراد يصل الماء لظاهر الشعر فقط (قوله وهو) أي الذي تظهر البشرة تحته الشعر الخفيف (قوله الكثيف) هو بالرفع فاعل خرج (قوله بل يكره) أي لما في ذلك من التعمق (قوله على ظاهرها) أي وهو الراجح خلافا لما قال بتدب تخليله ولمن قال بوجوب تخليله • واعلم أن المرأة كالرجل في وجوب تخليل الخفيف وفي الأقوال الثلاثة في الكثيف كما قال شيخنا (قوله لا جرحا برى) (٣) عطف على الوتر كما أشار لذلك الشارح في الحال ويصح عطفه على محل ما (٤) من قوله غسل ما بين الأذنين لأن غسل مصدر مضاف لمفعوله (قوله أو موضعا خلقا غائرا) إنما قدر الشارح موضعا إشارة إلى أن جملة خلق صفة لخدوف (٤) أي على ما باعتبار محامها من جهة المفعولية وهو النصب أما من جهة الإضافة فمحطها الجرحها

السجود فهي مستدير ما بين الحاجبين إلى الناصية فلا تشمل الجبين (و ظاهر كفتيه) وهو ما يظهر عند مطعوف

انطباقها طبعيا فيصل ما ذكر (بتخليل) أي مع تخليل (شعر) من لحية أو حاجب أو شارب أو عنفة أو هذب (تظهر البشرة) أي الجلدة (تحت) في مجالس الخاطبة والتخليل يصل الماء للبشرة وخرج بتظهر البشرة تحته وهو الخفيف الكثيف فلا يخله بل يكره على ظاهرها (لا) يصل (جرحا برى) غائرا (أو) موضعا (خلق غائرا)

(٣) ﴿مَبْحَثٌ﴾ من وجد قذى بينه وبينه وضوء (٤) ﴿مَبْحَثٌ﴾ غسل اليدين (٦) (مطلب) (٨٧) يلزمها الاقطع أجرة من يطهره

(٧) (مطلب) من خلقت  
بوجهين وأربعة أيد

إن لم يمكن ذلك والإيجاب  
فصله ولا بد من إيصال  
الماء اليه أن أمكن ومواء  
كان ذلك في الوجه أو غيره  
في الفريضة الثانية غسل  
اليدين إلى المرفقين  
والله أعلم بقوله (و)  
غسل (يديه بمرقبيه)  
أي معها ثنية مرفق  
بكسر الميم وفتح القاف آخر  
عظم المرفق المتصل بالعضد  
منه لأن التشكيه  
بمرقبيه إذا أخذ براحة  
رأسه (وَجَبَتْ) بالجر  
عطف على يديه فالفرض  
لما غسل اليدين أو غسل  
بقية (يضم إن قطع)  
المضم وهو في الأصل  
وضع السوار ومراده به  
أيد إلى المرفق ولا مفهوم  
للمضم ولا لقطع بل كل  
عضو سقط بعضه يتعلق  
الحكم ببقية بعضه يتعلق  
الحكم ببقية غسلا ومسا  
(ككف) خلقت  
(يشك) بفتح الميم وكسر  
الكاف مجمع العضد  
والكف ولم يكن له يد  
سواها فيجب غسلها فإن  
كان له يد سواها فلا يجب  
غسل الكف إلا إذا نبتت  
في محل الفرض أو في غيره  
وكان لها مرفق فصل  
للمرفق لأن لها جنته

معطوف على جرحا خلافا لما يقتضيه ظاهر المصنف من أن خلق عطف على يرى. فيفيد أن الجرح  
خلق غائرا وهو فاسد وقوله غائرا حال من نائب فاعل خالق وحذف (١) مثله من قوله يرى. مفهوم  
الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه وليس حالا من نائب فاعل يرى. (٢) وخلق لأنه مفرد ولأنه  
يلزم عليه تسلط عاملين على معمول واحد ولا من باب التنازع في الحال كما قيل لامتناع التنازع فيها  
لاقتضائه الاختيار في العامل للهمل والضمير لا يكون حالا للزوم تعريفه ولزوم تكثير الحال فتأني  
(قوله أن لم يمكن الخ) حاصله أن الجرح إذا برى. غائرا وكذلك للوضع الذي خالق غائرا لا يجب غسله  
يعنى صب الماء فيه وذلك حيث كان لا يمكن ذلك وإن كان لا بد من صب الماء فيه بدون ذلك  
حيث أمكن صبه فيه فإن لم يمكن صب الماء فيه فلا يجب صب ولا ذلك وأما إذا كان يمكن ذلك  
لاتساعه وجب صب الماء فيه وذلك ﴿تنبية﴾ يجب على للتوضوء في حال غسل وجهه إزالة  
ما بينه من القذى (٣) فإن وجد شيئا من القذى بينه وبين وضوءه وأمكن حدوته لطول الزمان حمل  
على الطريان حيث أمر يده على محله حين غسل وجهه (قوله وغسل يديه) (٤) أي السنة والاجماع  
وإن صدقت الآية يد واحدة أخذنا من مقابلة الجمع بالجمع انظر شب (قوله لأن التشكيه  
يرتفع الخ) أي لأن التشكيه والمعتمد عليه يرتفع الخ وقوله إذا أخذ براحة رأسه أي إذا وضع رأسه  
في راحته (قوله أما غسل اليدين) أي إن كان المضم باقيا على حاله لم يقطع منه شيء (قوله وهو) أي المضم  
في الأصل موضع السوار أي من الذراع (قوله ومراده به اليد) أي الذراع بتمامه ﴿تنبية﴾ (٦)  
يلزم الاقطع أجرة من يطهره فإن لم يجد فعل ما أمكنه قاله في الحج (قوله ككف بمنكب) أي كما يجب  
غسل كف خلقت في منكب (قوله إلا إذا نبتت في محل الفرض) أي كان لها مرفق أم لا (قوله وكان  
لها مرفق) أي سواء وصلت لمحل الفرض أولا (قوله فإن لم يكن لها مرفق) أي والحال أنها نبتت  
في غير محل الفرض (قوله ويقال في الرجل الزائدة ما قبل في اليد) أي فإن نبتت في محل الفرض  
غسلت. مطلقا وإن نبتت في غيره وكان لها كعب غسلت أيضا وإن لم يكن لها كعب لم تغسل مالم تصل  
لمحل الفرض فإن وصلت لم تغسل منها ما حاذى محل الفرض ﴿تنبية﴾ من قيل ما ذكره الشارح فرع  
كتاب سليمان بن السكاحلة من ثلاثة سحنون مرأة خانت (٧) بوجهين وأربعة أيد فيجب عليها  
غسل كل ويجوز نكاحها لاتحاد محل الوطء انظر ح (قوله متفق بغسل) أي المقدم مع يديه أي  
وغسل يديه غسلا مصاحبا لتخلييل أصابعه وهو شامل للأصابع الزائدة أحسن بها أم لا كذا في  
حاشية شيخنا (قوله أي وجوبا) ما ذكره من وجوب تخلييل أصابع اليدين في الوضوء هو المشهور من  
المذهب خلافا لمن قال بالنكاح كتخلييل أصابع الرجلين والأولى في تخلييلها كافي عن الجزولي وأبي  
عمران أن يكون من ظاهر الأصابع لأنه أمكن لا من باطنها وأما قول بعضهم لأنه من باطنها تشييك وهو  
مكروه ففيه نظر لأن التشييك إنما يكره في الصلاة لا في الوضوء كما نقله عن صاحب الجمع بخلاف  
أصابع الرجلين فإن الأولى تخلييلها من أسفلها وتخلييل في كل غسلة من الفسلات الثلاث حتى تعدل مرة

محلان اه (١) فنى التركيب احتباك وهو أن يحذف من كل نظير ما أثبت في الآخر اه (٢) أي ما  
يجب يشترك عاملاهما في نصبه اه (٥) قوله وإن صدقت الخ يعنى أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضى  
القسمه على الآحاد وليس معناه خصوص أن لكل واحد واحدا بل إن لكل واحد حظه وقسمه  
كان واحدا كما في ركب القوم دوابهم أو متعدد كما في لبس القوم ثيابهم وكان لكل أكثر من ثوب  
فاغسلوا أيديكم من الثاني بالسنة والاجماع اه من ضوء الشموع

حكم اليد الأصلية فإن لم يكن لها مرفق فلا غسل مالم تصل لمحل الفرض فإن وصلت غسل ما وصل إلى محاذة المرفق كما استظهره  
بعضهم ويقال في الرجل الزائدة ما قبل في اليد ونزل الكعب منزلة المرفق (بـ تخلييل أصابعه) متعلق بصلو اليدين مع أي وجوبا

(١) (مبحث) نقل الحاتم في الوضوء والنسل والأساور والحدائد (٢) (مطلب) لا يجزئ المأذون فيه (٣) (مطلب) مسح الرأس (٤) (مبحث) ضفر الشعر في الوضوء والنسل

ويحافظ على عقد الأصابع باطنا وظاهرا بأن يحس أصابعه وعلى رؤوس الأصابع بأن يجمعها ويحكها بوسط الكف (لا إجماع) عطف على تخيل أى لامع اجالة أى تحريك (خاتمه) المأذون فيه أى جنسه فيشمل التمديد كما لو كان لامرأة (٨٨) فلا يجب ولو ضيقا لا يصل الماء تحته فان نزعه غسل محله إن لم يظن أن الماء وصل تحته والنسل

غسله كإذن شيخنا (قوله) ويحافظ على عقد الأصابع (أى وجوبا ولا مرق بين العقد العليا والوسطى والسفلى) (قوله) وعلى رؤوس الأصابع (عطف على عقد الأصابع أى ويحافظ على رؤوس الأصابع ويعنى عن الوسخ الذى تحت الأظفار فلا يجب إزالته مالم يتفاحش (قوله) المأذون فيه) إشارة إلى أن الإضافة فى خاتمه للعهد (١) (قوله) فان نزعه (أى بعد الوضوء) (قوله) إن لم يظن الخ) أى فان ظن أن الماء وصل تحته فلا يؤمر بغسل ما تحته (قوله) والنسل كالضوء) أى فلا يجب (٢) فيه تحريك الحاتم المأذون فيه ولو ضيقا لا يصل الماء تحته وإذا نزعه بعد النسل وجب غسل ما تحته إن لم يظن أن الماء وصل تحته وإلا فلا يؤمر بغسل ما تحته بعد نزعه \* واعلم أن مثل الحاتم فى حق المرأة ما كان مباحا لها من غيره كأساور وحدائد فلا يجب عليها إزالته واسعا أو ضيقا لافى الوضوء ولا فى النسل ويجب عليها إذا نزعه غسل ما تحته إن كان ضيقا لم تظن وصول الماء تحته وإلا فلا يجب (قوله) وتقص غيره) المراد بنقصه نقله من محله بحيث يمكن غسل ما كان تحته (قوله) فيجب نزعه إن كان حراما المراد بنزعه نقله من محله ولو لم يخرج من الأصبع (قوله) وأجزأ تحريكه (أى لذلك الأصبع به إن كان واسعا فالدلك به كاف كالدلك باليد معمولا عليها خرقة وأما حرمة شئ آخر وما ذكره الشارح من أجزاء تحريك محرم الأيس هو مفاد قلح وهو المولع عايشه كما قال شيخنا خلافا لما قلناه عجز من لزوم نزعه واسعا كان أوضيقا (قوله) وكذا المكروه) أى يجب نزعه وأجزأ تحريكه لذلك الأصبع به إن كان واسعا (قوله) ودخل فى الغير الخ) أى لأن المراد بتقص غير الحاتم المأذون فيه وهذا صادق بكونه خاتما غير مأذون فيه وبكونه غير خاتم أصلا كالشمع وانزفت وغيرهما كمداد الحبر والمعجين (قوله) ومسح ما على الجمجمة (أى مسح ما استقر عليها ابتداءها فلا يكفي مسح البعض (٣) على المشهور من المذهب سواء كان قليلا أو كثيرا وقال تشبه يكفي مسح النصف ويندب تجديد الماء لمسح الرأس ويكره بغيره كبلل لحية إن وجد غيره وإلا فلا (قوله) وهى) أى الجمجمة عظم الرأس وقوله من جلد أو شعر بيان لما استقر على الجمجمة وقوله وهى من منابت الخ أى والجمجمة قد هاهنا من منابت الخ (قوله) وأما المظلم النائم) أى المرتفع على المارضين (قوله) كان أوضح (أى لأن ظاهر النصف أنه يمسح الصدغ كله وليس كذلك (قوله) بل ولا يندب) أى لأن المسح مبنى على التخفيف وفى نقص الشعر للظفر عند كل وضوء مشقة (قوله) بنفسه) أى إذا كان الضفر بنفس الشعر (قوله) بخلاف النسل) أى فانه يجب فيه نقص ما ضفر بنفسه إذا اشتد الضفر (قوله) وأما ما ضفر بخيوط كثيرة) أى ثلاثة فأكثر فى كل ضفيرة (قوله) فيجب تقضه (٤) (فى وضوء وغسل) أى سواء اشتد الضفر أم لا \* والحاصل أن ما ضفر بخيوط ثلاثة يجب تقضه مطلقا أشد أم لا فى وضوء أو غسل وما ضفر بأقل منها يجب تقضه إن اشتد فى الوضوء والنسل وإن لم يشتد فلا يجب تقضه لافى الوضوء ولا فى النسل وما ضفر بنفسه لا يتقص فى الوضوء مطلقا أشد أم لا ويتقص فى النسل إن اشتد وإلا فلا (قوله) ويدخلان وجوبا) مع قوله ويطلب بالسنة بعد ذلك أى بعد التعميم الحاصل برد المسح هذا يتقضى أنه لا بد لصاحب

كالوضوء وأما غير المأذون فيه فداخل فى قوله (وتقص) فعل ماض مبنى للفاعل أو للفعول (غيره) منصوب أو مرفوع على أنه نائب فاعل فيجب نزعه إن كان حراما وأجزأ تحريكه إن كان واسعا وكذا المكروه كخاتم النحاس أو الرصاص ودخل فى الغير كل حال من شمع وزفت وغيرهما القريضة الثالثة مسح جمع الرأس واليها آثار بقوله (ومسح ما على الجمجمة) وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ من جلده أو شعر وهى من منابت شعر الرأس المعتاد فى قرة القفا ويدخل فيه اليأس الذى فوق وتدى الأذنين والذى فوق الأذنين (عظم صدغيه) أى عظمهما معنى ما ينبت فيه الشعر وهما فوق العظم الثانى وأما العظم الثانى فهو من الوجه فلو قال بشعر صدغيه كان أوضح (مع مسح) (المسترخى)

من الشعر ولو طال جدا نظرا لاصاه (ولا يتقص ضفره) (أى مضمورة) (رجل أو امرأة) أى لا يجب ل ولا يندب ولو اشتد بنفسه بخلاف النسل وأما ما ضفر بخيوط كثيرة فيجب تقضه فى وضوء وغسل وأما بالحيطان فلا يجب تقضه فيهما إلا أن يشتد (ويدخلان) وجوبا (يديهما تحته) أى تحت الشعر (فى رد المسح) حيث طال الشعر لا يعمل التعميم إلا بهذا الرد ويطلب بالسنة بعد ذلك وأما القصير فيحصل التعميم من غير رد فالرد سنة وليس كلامنا فيه

بدلا عن مسحه

(٥) (مبحث) غسل الرجلين

(٧) (مبحث) تخليل أصابع

الرجلين

(٨) (مبحث) قلم الظفر

وحاق الشعر بعد الظهارة

والخفر على شوكة كذلك

(وَعَسَلُهُ) أى ما على

الجمجمة بدل مسحه

(مُجَزَّ) عن مسحه لانه

مسح وزيادة وان كان

لا يجوز ابتداء أى يكره

على الاظهر (و) الفريضة

الرابعة (غسل رجليه

بكتفيه الساتين) أى

البارزين (بمفصل

الساقين) ثنية مفصل

يفتح اليم وكسر الصاد

واحد مفصل الاعضاء

وبالعكس اللسان

والعرقوب جمع مفصل

الساق من القدم والعقب

تحتوه عافظ وجوبا عليها

(وَنَدَبُ تَخْلِيلُ

أصابعهما) يبدأ بخنصر

اليمنى ويختم بأصابعها ثم

بأصابع اليسرى ويختم

بأصابعها من أسفلها

بسبابيقه (وَلَا يُعِيدُ)

عمل الظفر أو الشعر

(مَنْ قَلَّمَ) بتخفيف

اللام وتشديد ها (ظَفْرُهُ

أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ) بعد

وضوئه لان حدثه قد

ارتفع

للمسترخى من مسح رأسه ثلاث (١) مرات مرة لظاهره ومرة لباطنه وعما واجبان يحصل بهما التعميم  
الواجب لظاهر الشعر وباطنه الواجب (٢) والثالثة (٣) لتحصيل السنة وبهذا قال عجم ومن تبعه  
وهو غير صحيح بل الحق ما قاله الشيخ عبد الرحمن الازهري ان الشعر إنما يمسح مرتين فقط مرة  
للفرض ومرة أخرى للسنة وان الادخال من تمة الرد الذى هو سنة وشرط فيه ولذا قال المؤلف  
في رد المسح ولما كان كلامه هنا لا يدل على حكم الرد في نفسه نه عليه بعد بقوله ورد مسح رأسه الخ  
ونصوص الأئمة كالمدينة والرسالة وعبد الوهاب وابن يونس واللخمي وعياض وابن شاس وابن  
الحاجب وابن عرفة كلها ظاهرة فيما ذكرناه وليس في كلام واحد منهم اشعار بما قلناه عجم أصلا وقد  
قلنا ان الظواهر اذا كثرت بمنزلة النص ويدل على ذلك أيضا قول الناكهاني انما كان الرد سنة والثانية  
والثالثة في المغسول مستحبين لان الذى يمسحه في الرد غير الذى يمسحه أولا في حق ذى الشعر  
والحق غيره به بخلاف الذى غسل ثانيا وثالثا فانه عين الاول اه فهذا يدل على بطلان ما ادعاه عجم  
لان صاحب المسترخى لو كان يمسح في الادلى ظاهر الشعر وباطنه كما زعمه عجم لكان الممسوح أولا هو  
الممسوح ثانيا وذلك خلاف ما قاله الناكهاني وابن بشير وأيضا يلزمه على ما ذكره أن يمسح أربع مرات  
لأجل تحصيل التعميم في السنة أيضا ولا قائل به اه بن (قوله وغسله مجز) (٤) هذا هو المشهور خلافا  
لمن قال بعدم اجزائه (قوله لانه مسح) أى لان الغسل مسح وزيادة (قوله وان كان لا يجوز) أى ان  
غسله مجز عن مسحه وان كان الغسل لا يجوز ابتداء اى لا يجوز انقودم عليه بمعنى انه يكره (قوله  
بكتفيه) (٥) الباء للمصاحبة بمعنى مع غلظتها في قوله بمفصل الساقين فانها للظرفية بمعنى في أى الساتين  
في محل فصل الساق من العقب (قوله وبالعكس اللسان) أى ان المفصل بكسر الهمزة وفتح الصاد اللسان  
(قوله يجمع مفصل الساق من القدم) أى محل جمع فصل الساق من القدم أى محل حصول فصل الساق  
من القدم \* والحاصل أن الساق منفصل من العقب ويلزم منه انفصاله عن القدم والكعب في محل  
انفصال الساق من العقب والعرقوب في محل انفصال الساق من القدم فتأمل (قوله والعقب) (٦) تحتها  
جملة مركبة من مبتدأ وخبر في محل الحال (قوله عليهما) أى على غلظتهما والضمير للعرقوب والعقب  
(قوله وتندب تخليل أصابعهما) (٧) أى على المشهور خلافا لمن قال بوجوب التخليل في الرجلين كالبيدين  
\* والحاصل أنه قيل بوجوبه فيهما وقيل بتدبه فيهما والمشهور وجوبه في اليدين وتدبه في الرجلين وانما  
وجب تخليل أصابع اليدين دون أصابع الرجلين على المشهور لعدم شدة اتصافها بخلاف أصابع  
الرجلين قد أشبهما بيدها الباطن لشدة الالتصاق فيما بينهما (قوله من أسفلها) أى والاولى أن يكون  
تخليلها من أسفلها بخلاف أصابع اليدين فان الأولى في تخليلها أن يكون من ظاهرها لانه أمكن كما مر  
(قوله ولا يعيد من قلم ظفره) (٨) أو حلق رأسه (قوله أى على المذهب وقيل يجب عليه إعادة غسل موضع  
الظفر والشعر وهو ضعيف \* ومثل من قلم ظفره في عدم الاعادة على الاعتماد من حفر على شوكة بعد  
الوضوء بخلاف زوال الخف والجيرة لان مسح الخف بدل فسقط عند حصول مبدله والجيرة

(١) بل أربع مرات ويأتى التصريح في كلام عجم اه كتبه محمد عايش (٢) الواجب هكذا في النسخ  
ولعله مكرر اه كتبه مصححه (٣) نى والرابعة اه (٦) في مختصر الصحاح العقب بكسر القاف  
وآخر القدم اه وفيه أيضا العرقوب العصب الغليظ الموتز فوق عقب الانسان اه وفيه أيضا  
الكعب العظيم الناشز عند ملتقى الساق والقدم اه تقول الحنثى الساق فصل النخ القولة صوابه الساق  
منفصل من القدم ويلزم منه انفصاله عن العقب والكعب في محل انفصال الساق من القدم والعرقوب  
في محل انفصال الساق من العقب اه كتبه محمد عليش

مقصودة بالمسح فرواها زوال لما قصد (قوله) وفي وجوب إعادة موضع لحية (١) أي نظرا لستر الشعر للمحل وقد زلح حيثنذ فيضل المحل (قوله) وعدم وجوب الاعادة لان الحدث قد ارجع من محلها فلا وجه لاعادة غسله وظاهر كلامهم جريان الخلاف في غسل محل اللحية سواء كانت خفيفة أو كثيفة وقد يقال ان الخفيفة غير ساترة اذ البشرة تفصل تحتها وأجيب بانها ساترة لثبنت الشعر وفيه أنه مقبول لريان الماء وافتتاح اللسان تأمل في تنبيهه يحرم على الرجل خلق لحية أو شارب (٢) ويؤدب فاعل (٣) ذلك ويجب على المرأة حلقهما على التمسد وخلق الرأس لا ينبغي تركه الآن لمن عادتهم الخلق (قوله) والدالك (٤) هو واجب لنفسه ولو وصل الماء للبشرة على المشهور بناء على دخوله في معنى الفسل والال (٥) كان مجرد افاضة أو غمس • ان قلت حيث كان الدالك داخل في معنى الفسل فريضة الفسل ضحية عنه فلا حاجة لذكره • قلت ذكره لرد (٦) على المخالف القوي القائل انه واجب لا يصل الماء للبشرة فان وصل لها بدونه لم يجب بناء على ان اتصال الماء للبشرة من غير ذلك يسمى غسلا كذا قرر شيخنا (قوله) وهو امرار اليد على العضو (٧) أي امرارا متوسطا ولو لم تزل الاوساخ الا أن تكون متجسدة فتكون حائلا (قوله) ولو بعد صب الماء (٨) أي هذا اذا كان امرار اليد مصاحبا لصب (٩) بل ولو كان بعد الصب قبل الجفاف فلا يشترط الماء باقيا بل يكفي (٨) بقاء الرطوبة كما قاله ابن أبي زيد وهو التمسد خلافا لأبي الحسن القاسمي حيث قال لا بد من مقارنة امرار اليد للصب (٩) (قوله) للشقة (١٠) علة لقوله دون الفسل أي فلا تندب المقارنة فيه للشقة (قوله) والمراد باليد هنا أي في باب الوضوء وقوله باطن الكف أي لا ظاهره ولا امرار غيره من الاعضاء فلي هذا لا يجزى ذلك احدى الرجلين بالآخرى في الوضوء ويجزى في الفسل وفي من ما نصه كتب الشيخ أبو علي حسن المناوي ما نصه والدالك أي باليد ظاهرها (١٠) أو باطنها وبالذراع أو بخرقة أو بحك احدى الرجلين الاخرى خلافا لتخصيص عجم ومن تبعه الدالك يابطن الكف واحتج أبو علي لما قاله بقول الناكماني الدالك امرار اليد أو ما يقوم مقامها ثم قال بعد وقول الفقهاء الدالك باليد جرى على الغالب خلافا لعجم ومن تبعه اه (قوله) امرار العضو (١١) أي سواء كان يدا أو غيرها كالرجل في تنبيهه لا يضر اضافة (١١) الماء بسبب الدالك حيث عم الماء العضو حالة (١٢) كونه طهورا الا أن يتجسد الوسخ قاله في الحج (قوله) وهي فله (١٣) أي الوضوء (قوله) من غير تفريق كثير (١٤) أي من غير تفريق أصلا أو مع تفريق يسير (قوله) لان اليسير لا يضر (١٥) أي وانما قد بنا

(٣) لانه صار علامة على دعوى الولاية قالوا والكذب فيها يغشى منه سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى اه ضوء الشموع (٥) قوله والا يحصل ذلك كان مجرد الخ اه (٦) قوله قلت ذكره لرد الخ قلت لشيخنا الرد لا يقتضي عده فرضا سائما فلو اقتصر على فريضة الفسل وفسروه بانه امرار اليد مع الماء بعده لا مجرد الصب أو الغمس لتحقق الرد على أبلغ وجه فسكت ثم بعد مدة أفادني ان ابن جزى عد الفرائض ستة مقتصر على فريضة الفسل مفسرا لما بما مره كتبه محمد عليش (٧) أي سيلان الماء اه (٨) والظاهر أنه لا بد من جريانه على العضو معه والا كان مسحاه من ضوء الشموع (٩) أي سيلان الماء اه (١٠) وعبرة اللع وفرائض ستة أشياء النية والماء المطلق وغسل الوجه كله مع المارن وغسل اليدين إلى آخر المرققين ومسح الرأس كله وغسل الرجلين إلى السكبين واما الموالة فالظاهر من المذهب انها واجبة وقيل انها سنة اه (١١) قوله لا يضر اضافة الخ ينبغي ان معناه نهايته والمبالغة وان القرض حصل قبل التغير بأول الامر اه من ضوء الشموع

(١) (بحث) حلق اللحية  
(٢) (بحث) حكم حلق لحية الرجل وشاربه وكذا المرأة  
(٣) (بحث) الدالك (١٢)  
(٤) (بحث) تغير الماء بالدالك  
(٥) (بحث) الموالة

(٦) وفي وجوب إعادة موضع (لحيته) وشاربه اذا حلقها وسطا وعدمه وهو الرابع (قولاً) (٧) الفريضة الخامسة (الدالك) وهو امرار اليد على العضو ولو بعد صب الماء قبل جفافه وتندب المقارنة هنا دون الفسل للشقة والمراد باليد هنا باطن الكف على ما استظهر والدالك في الفسل هو امرار العضو على العضو الفريضة السادسة الموالة على أحد المشهورين والبا أشار بقوله (وأكمل الموالة) وهي فله في زمن متصل من غير تفريق كثير لان اليسير لا يضر ويبرئها بالنور والتمير بالموالة أولى

التفريق بالكثير لأن التفريق اليسير لا يضر مطاقا سهوا كان أو هجزا أو عمدا لأن ما قرب الشيء يعطى حكمه وإذا لم يضر التفريق اليسير فيكره أن كان عمدا على الاعتماد واليسير مقدر بعدم الجفاف (قوله لأنها تفيد عدم التفريق الخ) أى تفيد وجوب عدم التفريق بين الأعضاء (قوله ربما يفيد فعله) أى ربما يفيد وجوب فعله أول الوقت وقوله أيضا يوم السرعة أى وجوب السرعة في الفعل وعدم اغتزار التفريق اليسير (قوله أن ذكر وقدر) أى وأما الناسى والعاجز فلا يجب الموالاة في حقها وحينئذ إذا فرق ناسيا أو عاجزا فإنه يبنى مطلقا سواء طال أم لا لكن الناسى يبنى بنية جديدة وأما العاجز فلا يحتاج لتجديد نية وما ذكره المصنف من التفرقة في العاجز بين الطول وعدمه كالعامد بعد تفيد الوجوب بالتدرة فغير ظاهر ولا حملوا العاجز في كلامه على غير الحقيق وهو من عنده نوع تفريط ولو قال المصنف بعد قوله أن ذكر وقدر يبنى أن هجزا مطلقا كالناسى بنية كان أولى ويحمل العجز حينئذ على الحقيقى اهـ بن (قوله وبني) أى وإن فرق (١) بين الأعضاء بأن غسل وجهه مثلا بنية الوضوء ثم حصل له نسيان فترك التسل ثم تذكر بني أن أراد الصلاة بذلك الوضوء الذى فرق فيه (قوله أى يكره أو يحرم) أى فيجوز على الخلاف الآتى في قوله وهل تذكره الرابعة أو تمتع خلاف وهذا (٢) يقتضى أن المراد بقوله وبني أى استئنا وأنه إذا رفض ما قبل وابتدأ الوضوء كان مخالفا للسنة وكان مرتكباً لمحرمة أو مكروه وفيه نظر فقد صرحوا بأن التوضي عهري أيام وضوئه وتركه فالصواب أن قول المصنف وبني بنية الخ معناه وصح البناء بنية إن نسي طلقاً أو يجوز له ابتداءه من أوله وحينئذ فالأولى للشارح حذف قوله ولا يبيد الخ \* أن قلت أن العبادة يلزم أتمامها بالشروع فيها والوضوء من جملة العبادات فكيف يغير التوضي في أتمام وضوئه وتركه \* قلت ليس كل عبادة يلزم أتمامها بالشروع فيها بل بعضها يلزم أتمامها (٣) وبعضها لا يلزم وقد نظم ذلك ابن عرفة بقوله

(٢) وهذا أى قول الشارح أى يكره أو يحرم يقتضى أن المراد بقوله أى المصنف بنى أى استئنا يبنى أو وجوباً هذا الاقتضاء مسلم والقضى صحيح فإن من أراد الصلاة بالوضوء الذى قد كان نسي أتمامه ثم تذكر أو البقاء على الطهارة المرتبة عليه لو لم يبن وابتدأ كان آتياً في المسح بزائد عن اثنين وفى المسح بزائد عن ثلاث وفيه تردد فابن رشد ينقل أن المذهب كراهته وهو الاعتماد واللحى ينقل أن المذهب حرمة كما سيأتى للمصنف ولا شك في كراهته ما أدى للسكروه وحرمة ما أدى للمحرمة فالابتداء مكروه أو محرم والبناء سنة أو واجب وقوله وأنه إذا رفض الخ بفتح همزة أن واسمها ضمير الشأن معسر بما بعده أو الشخص عطف على أن المراد أى يقتضى أن الشأن أو الشخص إذا الخ وهذا الاقتضاء غير مسلم فإن الشارح فرض الكلام فيمن أراد الصلاة به أى للنسي أتمامه والبقاء على الطهارة المرتبة عليه لا فيمن رفضه وأراد الصلاة بآخر أو البقاء على طهارة أخرى على أنه لو كان كلام الشارح مطلقاً ما انبنى هذا الاعتراض فإنه سيذكر أن رفض الوضوء في اثنتائه يطله ويوجب ابتداءه فكيف يقال له كلامه يقتضى أنه إذا رفض وابتدأ كان مخالفاً للسنة إنما كان للناسب أن كلامه هنا يقيد ما يأتى له فيحمل على عدم الرفض على أنه لو كان كلامه فيمن رفض لكان مقتضاه صحيحاً على ظهر المصنف الآتى وهو أحد قولين ولا مانع من بناء مشهور على ضعيف وقوله صرحوا بجواز الترك يقال عليه فرق بين تركه ورفضه وابتداء آخر بدليل جريان الخلاف في الثاني دون الأول فإن من ترك أتمامه بطل وضوؤه قولاً واحداً ومن رفض ثم تم فيه قولان وإيضاً منهم من قاس الرفض على الحدث فقال بجوازه ومنهم من طعن فيه بأن شأن الحدث الحاجة واستظهر أن أقله الكراهة وبالجملة فكلام الشارح هنا محرم والاعتراض عليه خروج عن الانصاف وسلوك لطريق الاعتساف تأمل في المقال ولا تنظر لمن نقل وقرأ وقال تل درجة السكاه بفضل ذى الجلال اهـ كتبه محمد عليش

(١) (مبحث) تفريق الوضوء.  
نسياناً (٣) (مطلب) ما يلزم  
أتمامه بالشروع ومالا

لأنها تفيد عدم التفريق بين  
الأعضاء خاصة وهو  
الطلوب والقور ربما يفيد  
فعله أول الوقت وإيضاً  
يوم السرعة في الفصل  
وكلاهما ليس بمراد (واجبة  
إن ذكر وقدر وبني)  
أن أراد الصلاة به أو البقاء  
على الطهارة ولا يبيدته أى  
يكره أو يحرم



(٣) (مبحث) تفريق الوضوء بحجز (٤) (مبحث) تفريق الوضوء عمدا (٦) (مطلب) الاكراه على تفريق الوضوء ويان ما به الاكراه في العبادات \* ان كان ثلث الأعضاء غسلا على ما يأتي (بنية) شرطاً فان بنى بغيرها لم يحزه (إن نسي) وافرقت بين الأعضاء يعني ترك ما بعد المفعول ناسياً (٩٢) إكمال وضوئه ثم تذكر فانه يبنى على ما فعل (مطلقاً) طال اقبل التذكر أو لم يطل (و) بنى بغير

تجديد نية لحصولها حقيقة أو حكماً (إن عجز) عن إكمال وضوئه بأن أعد من الماء ما يظن انه يكفي أو يشك في كفايته فلم يكنه فيها (مالم يطل) الفصل وكذا لو أعد من الماء مالا يكفي جزئاً أو ظناً وقبل لا يبنى مطلقاً ولو لم يطل فهما أي لتردد نيته بل داخل على عدم الاتمام وكذا لفرق عمدا مختاراً أي من غير نية رفض فيبنى مالم يطل على التحقيق وخلافه لا يلتفت إليه نان طال ابتداء وضوءه ل فقد الوالة وأما لو أعد من الماء ما يحزم بأنه يكفي فتبين خلافه أو اراه شخص أو غصبه أو اريق بغير اختياره أو اكره على التفريق فانه ملحق في هذه الحجة بالناسي على الاعتماد فيبنى مطلقاً وكذا لو قام به مانع لم يقدر معه على اكمال وضوئه ثم زال هذا حاصل كلامهم وكان التحقيق حيث جعلوا للوالة واجبة مع الذكر والتدرة ان يجعلوا الناسي والعاجز مستويين في البناء مطلقاً ويفسروا العاجز بهذه الصور التي جعلوها ملحقاً بالناسي إذ العجز

صلاة وصوم ثم حج وعمرة \* طواف عكوف واتمام تحته وفي غيرها كالوقوف والطهر خزين \* فمن شاء فليطع ومن شاء فليمتنع (قوله ان كان ثلث الأعضاء) أي وأما ان لم يكن ثلثها فهو مخير (١) ان شاء بنى وان شاء رفض ما فعل وابتداء آخر (قوله بنية) أي جديدة وقوله شرطاً أي حالة (٢) كون النية شرطاً في البناء (قوله فان بنى بغيرها لم يحزه) وذلك لو خاض بحراً بعد تذكره بلا نية إتمام الوضوء كافي شب عنها (قوله طال ما قبل التذكر أو يطل) محل القصد هو الطول لأن عدم الطول موالاة كاتقدمه (قوله وان عجز (٣) الواء للاستئناف وجواب الشرط محذوف أي بنى مالم يطل وليست الواو عاطفة على ان نسي والا لا تقتضي أن العاجز يبنى (قوله لحصولها الخ) هذا إشارة للفرق بين الناسي والعاجز وحاصله أن الناسي لما كان عنده اعراض عن الوضوء احتاج لتجديد نية بخلاف العاجز فانه لما لم يعرض عن الوضوء ولم يذهل عنه لم يحتج لنية لحصولها حقيقة أو حكماً (قوله مالم يطل الفصل) أي بين انتهاء ما فعل أولاً وبين إكمال الوضوء فان طال ابتداء الوضوء من أوله كما يأتي للشرح (قوله وكذا لو أعد من الماء مالا يكفي جزئاً أو ظناً) أي فانه يبنى بغير نية ان لم يطل كما في التوضيح (قوله وقيل لا يبنى مطلقاً الخ) أي لا تلعب والدخول على الفساد وعدم جزم النية فهو أشد من عمد التفريق للمتنفر فيه القرب كما في عيج وارتضاء شيخاً في الحاشية ولكنه اعتمد الأول في تقريره (قوله وكذا لو فرق عمدا (٤) الخ) أي فيكون جملة الصور التي يبنى فيها عند عدم الطول خمس صور صورتان يبنى فيها اتفاقاً وهما صورتا العجز الحسكي أعني ما إذا أعد من الماء ما يكفي ظناً أو شكافين أنه لا يكفي وثلاث صور يبنى فيها على الراجح من أعد من الماء مالا يكفي جزئاً أو ظناً ومن فرق عمدا مختاراً غير ارفض لانية (قوله وخلافه) أي وخلاف التحقيق وهو عدم البناء مطلقاً ولو لم يطل لا يلتفت إليه (قوله فان طال) أي التفريق من العاجز والمأمور ومن ذكر معهما (قوله ابتداء وضوءه الخ) أي فلو خالف وبني على ما فعله أولاً وصلى بذلك الوضوء أعاد الوضوء والصلاة أبداً لترك الواجب (٥) وهو الموالاة (قوله أو اكره (٦) على التفريق) قال طي في اجوبته الظاهر ان الاكراه هنا يكون بما يأتي لدولف في الطلاق من خوف مؤلم فاعلى اذ هذا الاكراه هو المعتبر في العبادات اه بن (قوله وكذا لو قام به مانع) أي فتكون الصور التي يبنى فيها مطلقاً سبعة الناسي وهذه الصور الستة المذكورة هنا للملحقة به (قوله مستويين في البناء مطلقاً) أي لعدم وجوب الموالاة في حقهم (قوله بهذه الصور الخ) أي الستة المتقدمة في قوله وأما لو أعد من الماء ما يحزم بأنه يكفي فتبين انه لا يكفي أو اراه شخص أو غصبه أو اريق منه بغير اختياره أو اكره على التفريق أو قام به مانع لم يقدر معه على اكمال وضوئه (قوله ويحكموا بأن غيرها) أي غير العاجز والناسي وهو العائد حقيقة اعنى من فرق عمدا مختاراً أو حكماً وهو من أعد من الماء مالا يكفي قطعاً أو ظناً (قوله ويجعلوا ما فسروا به العاجز من الصورتين) أي وهما ما إذا أعد من الماء ما يكفي ظناً أو شكافين أنه لا يكفي (قوله ما حكما بغيرها)

(١) فهو مخير الخ غير ظاهر والظاهر على تقرير الشارح انه يستحب ان يأتي في المفعول أولاً بما يكمل الثلاث من غسله أو اثنتين ولا يتدنه ثلاث يقع في حرام أو مكروه وعلى كلام بن ان شاء فعل ذلك وان شاء رفض وابتداء اه كتبه محمد عايش (٢) يلزم مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ وهو قليل اه (٥) والظاهر انه اخف من الاكراه على الطلاق خلافاً لما في الحاشية اه مجموع

ظاهر فيها ويحكموا بأن غيرها يبنى مالم يطل لعدم ضرر التفريق اليسير ويجعلوا ما فسروا به العاجز من صورتين ملحقاً بغيرها والطول مقدر (بجفاف أعضاء بر من) أي في زمن (اعتدلاً) أي الأعضاء والزمن فاعتدال الأعضاء من حيث اعتدال صاحبها بين الشوخة والشبوبة حال الصحة واعتدال الزمن كونه بين الحر والبرد حال سكون الرمح ولا بد من تقدير اعتدال السكان

(١) **مبحث** بيان حكم تفريق الوضوء على القول بأن المراجعة (٢) **مبحث** اختلاف الشراح في أن الخلاف في حكم اللوالة  
حقبة أولا (٣) **مبحث** النية (٥) **مبحث** نية (٩٣) نحو التبريد مع رفع الحدث

كما عزاه المالكاني لابن  
حبيب قيام الليل عندهم  
دليل على بقاء أثر الوضوء  
(أو) اللوالة (مستة)  
وعليه أن فرق ناسيا لاشيء  
عليه وكذا عمدا على  
مالابن عبدالحكم ومقابله  
قول ابن القاسم يمسح  
الوضوء والصلاة أبدا  
كثر سنة من سنة عمدا  
على أحد القولين والثاني  
لا يتطبل في الجواب  
(خلاف) في التشهير  
والأول أشهر في الفريضة  
السابعة النية وهي القصد  
لشيء وعملها القاب وانما  
أخرها المصنف وان كان  
حقها التقديم أول الفرائض  
لكنه ما يتعلق بها من  
السائل فاراد أن يتفرغ  
من غيرها لما قال (ونية)  
رفع الحدث (أي النية  
الترتب أو العطف القدرة  
(عند) غسل (وجبره)  
ان بدأ به كما هو السنة والا  
فعد أول فرض (أو) نية  
(الفرض) أي فرض  
الوضوء أي نية أدائه  
والرأب بالفرض ما توقف  
صحة العبادة عليه ليشمل  
وضوء الصبي (أو) نية  
(استباحة) (ممنوع) نية  
مامنه الحدث بالنية  
التقدم وأوفى كلامه مانعة

أي بغير العاجز والناسي وذلك الغير هو العام حقيقة أو حكما وقوله ملحقا بغيرهما أي من جهة البناء  
ما يطيل في كل (قوله ان فرق ناسيا) أي والحال انه قد حصل طول (قوله على مالابن عبدالحكم) هذا  
هو الاظهر والحاصل انه على القول (١) بأن اللوالة سنة من فرق ناسيا يبنى على مانع ولا شيء عليه  
اتفاقا وأما أن فرق عمدا والحال انه حصل طول فيه قولان قيل يبنى على مانع ولا يطالب بإعادة  
الوضوء وهو الاظهر وقيل يعيد الوضوء من أوله فإن بنى على مانع وصل على أعاد الوضوء والصلاة  
أبدا وهو المشهور (قوله من سنتها) أي الصلاة (قوله والثاني) أي من القولين اللذين في ترك سنة  
الصلاة عمدا (قوله خلاف في التشهير (٢)) فقد شهر القول بالوجوب ابن ناجي في شرح المدونة وشهر  
القول بالسنية ابن رشد في التمدات وهذا الخلاف معنوي ان راعينا قول ابن عبدالحكم على السنية  
لأن من فرق عمدا وطال لا يبنى على القول بالوجوب فإن بنى وصل على أعاد الوضوء والصلاة أبدا وعلى  
القول بالسنية يبنى ولا شيء عليه أما على المشهور وهو قول ابن النسيم فالخلاف لفظي لأن الفرق  
عمدا إذا طال تفريقه لا يبنى ويعيد الوضوء والصلاة أبدا إذا بنى على كل من القول بالوجوب والسنية  
وح جعل الخلاف معنويا وعيج جعله لفظيا وقد علمت وجه كل من التقريرين (قوله وهي القصد  
(٣) إلى الشيء) أي فعي من باب القعود والارادات لامن باب العلوم والاعتقادات وحيث أنه  
من كسب العبد لأن القصد إلى الشيء توجه النفس إليه فقول عبي ان النية ليست من كسب للتوضي  
(٤) فيه نظر (قوله وان كان حقها التقديم الخ) أي لتقدمها على غيرها من الفرائض في الوجود  
الخارجي (قوله أي النية المترتبة) أي على الشخص (قوله عند غسل وجهه) أي وعليه فينوي للسنن  
السابقة على الوجه نية منفردة فلا يقال انه يلزم على كون النية عند غسل الوجه خلوها عن نية وعلى هذا  
فللوضوء نيتان وقال بعضهم ان النية عند غسل اليدين للكوعين قال في التوضيح جمع بعضهم بين  
القولين فقال انه يبدأ بالنية أول الفعل ويستصحبها لأول الفروض فاذا فعل ذلك صدق عليه انه أتى  
بالنية عند غسل اليدين للكوعين وصدق عليه انه أتى بها عند غسل أول فرض (قوله والاعتد أول  
فرض) أي وإلا بأن نكس وبدأ بغيره فعند أول فرض (قوله أي نية أدائه) أي تأدية الفعل للفروض  
(قوله بالمعنى للتقدم) أي وهو النية المترتبة أو الصفة المقدرة قيامها بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية  
والأدلى ان يراد بالحدث الوصف إذ لا معنى لقولنا استباحة ما منع منه النية (قوله فتجوز الجمع الخ)  
فيجوز للشخص الشارع في الوضوء ان ينوي رفع الحدث وأداء الفرض واستباحة ما منعه الحدث  
من صلاة أو طواف أو مس مصحف (قوله للتأني) أي لأنه تنقضى في ذات النية فكأنه قل نويت  
رفع الحدث نويت عدم رفعه أو نويت لا نويت (قوله وان مع تبرد) أي هذا إذا كانت نية ما ذكر غير  
مصاحبة لنية تبرد بل وان كانت نية ما ذكر مصاحبة لنية تبرد ومع هنا لمطابق المشاركة وان كان الأصل

(٤) قوله ليست من كسب للتوضي قد صدق فان الكسب بالمعنى الحاصل بالمصدر الحركات  
والسكنات المكلف بها في المشهور لأنها الوجودية وبالمعنى المصدرى تعلق القدرة الحادثة والنية  
ليست واحدا منها لأنها القصد وهو تعلق الإرادة فعي الاختيار كما قال شيخنا وصح التكليف بها وان  
لم تكن مكتسبة لأنها من مقدمات المكتسب ولذا بحث بعضهم في عدائها ركنا بأن الركن داخل  
الماهية والقصد إلى الشيء خارج عن الشيء لكن لا مشاحة في الاصطلاح وقد قال بعض علماء اللزات  
الفرق بين التاني والعرضي اصطلاحا هو ضوء الشموع

خلو تجوز الجمع بل الأولى الجمع بين هذه الكيفيات الثلاثة وبضربية بعضها وإخراج البعض للتأني كأن يقول نويت فرض الوضوء  
لاستباحة الصلاة وإذا نوى أحدها بلا إخراج لغيره أجزأ (وإن مع) نية (تبريد) أو تدف أو طرفة أو تعلم إذ نية شيء من ذلك

(١) (وبحث اخراج بعض السباح) (٢) (بحث) نسيان الحدث (٣) (بحث) اخراج الحدث (٤) (بحث) نية مطلق الطهارة (٦) (بحث) نية مانبث له (٨) (بحث) ان كنت أحدثت فله • لاتتافى الوضوء ولا تؤثر فيه خلا (أو) وان (أخرج بعض السباح) أى ما يسبح له فله بالوضوء كما إذا نوى به صلاة الظهر لا العصر أو الصلاة لمس المصحف أو بالعكس لأن حدثه قد ارتفع باعتبار مانواه فجازله فله به وفعل غيره (أو) وان (٩٤)

للنوى هو الأول أو غيره وكذا إذا لم يكن حصل منه الا للنسي ولا مفهوم لنسي بل ولو ذكره فالمعتبر مفهوم قوله (لا أخرجه) أى الحدث بأن قال نويت الوضوء من البول لامن الغائط مثلا فلا يصح وضوءه للتاقيض (أو) نوى مطلق الطهارة الشاملة للحدث والحديث أى من حيث تحققها فى أحدهما لا يبينه (٦) أى ندى الوضوء له (٧) (قوله كقراءة قرآن ظاهرا) أى بدون مصحف نعم إذا نوى بفعله قراءة القرآن ظاهرا اجزأه عن غسل الجنابة لأنه لا يجوز له أن يقرأ القرآن إلا بعد ارتفاع الجنابة وأولى منه إذا نوى بفعله قراءة القرآن فى المصحف • والحاصل انه فرق بين الوضوء والغسل فى الوضوء إذا نوى الوضوء لمس المصحف جازله الصلاة به وإذا نوى الوضوء لقراءة القرآن ظاهرا فلا تصح الصلاة به لعدم ارتفاع حدثه وما فى الغسل إذا نوى به قراءة القرآن ظاهرا أو فى المصحف اجزأه عن غسل الجنابة (قوله فلا يرتفع حدثه) أى ويحصل له ثواب كوضوء الجنب للنوم على ما ردد به عب على ح وكل هذا إذا نوى اباحة الأمر الذى يندب له الوضوء من غير أن ينوى رفع الحدث وما إذا نوى الطهارة ليزور مثلا غير محدث جازله ان يصل به كما اشار لذلك عب هنا وفى باب الغسل (قوله ان كنت أحدثت) (٨) أى حصل منى ناقض وقوله فله أى فهذا الوضوء له وان لم يكن حصل منى ناقض فلا يكون له (قوله لم يجزه) أى كما هو قول ابن القاسم (قوله سواء تبين حدثه أم لا) أى بأن استمر باقيا على شكه (قوله لعدم جزمه بالنية) أى لأن القرض انه حين نوى ان كنت أحدثت فله الخ غير مستحضر ان الشك فى الحدث غير ناقض للوضوء وما لو كان مستحضرا لذلك كانت نيته جازمة لا ترد فيها وان كان لفظه دالا على التردد وحينئذ يكون وضوءه صحيحا كافيا عيج (قوله إذا الواجب الخ) الأولى الاتيان بالقاء بحيث يقول فالواجب الخ • والحاصل انه بمجرد شكه فى الحدث انتقض وضوءه فالواجب عليه (٥) قوله فى هذا الصور الثلاث التى فى المجموع الصحة فى الوسطى وهى نية الطهارة المتحققة فيها معا وهو الظاهر ويدل له ما تقدم فى قوله وان مع تردد اه (٧) قوله فالمراد بالطهارة الوضوء احتراز عن الصفة الحكيمية للشار إليها بقوله الآن اما ان نوى الطهارة الخ اه وضوء الشموع

دخولها على التسبوع وظاهره الاجزاء ولو كان ذلك للماء لا يتبرد به عادة كآلو نوى التبرد بماء ساخن وهو كذلك (قوله لاتتافى الوضوء ولا تؤثر فيه خلا) وذلك لأن غسل الأعضاء للوضوء يتضمن التبرد مثلا فاذا نواه لم يكن ذلك مضادا للوضوء ولا مؤثرا فيه خلا (قوله فجازله فله) (١) أى جازله أن يفعل بذلك الوضوء مانواه وان يفعل غيره وهو ما أخرجه واخرجه لغير مانواه لا يضر (قوله ونوى غيره) أى ونوى الوضوء من غيره وذلك لأن الأسباب إذا تعددت تاب احدها عن الآخر (قوله هو الأول) أى هو الذى حصل منه أولا (قوله وكذا ان لم يكن حصل منه الا للنسي) (٢) أى ونوى الوضوء من حدث لم يحصل منه من غيره (قوله بل ولو ذكره) أى ونوى الوضوء من غيره (قوله لا أخرجه (٣) عطف على محذوف أى اونسى حدثنا ولم يخرج به لا أخرجه (قوله أو نوى مطلق (٤) الطهارة الشاملة للحدث والحديث) أى فلا يصح وضوءه (قوله أى من حيث تحققها فى أحدهما لا يبينه) أى أو من حيث تحققها فيها معا أمن حيث تحققها فى الحديث فالضرب فى هذه الصور الثلاث (٥) كما قال شيخنا (قوله فالظاهر الاجزاء) أى كما انه إذا نوى مطلق الطهارة من حيث تحققها فى الحدث فانه يجزى • فالاجزاء فى صورتين وعدمه فى ثلاث • بقی ما إذا نوى الطهارة من الحدث والحديث معا وفى الحج إذا موأما مع النجاسة الموضو ولم يصف الماء فيجزي • (قوله ندى الطهارة (٦) له) أى ندى الوضوء له فالمراد بالطهارة الوضوء (٧) (قوله كقراءة قرآن ظاهرا) أى بدون مصحف نعم إذا نوى بفعله قراءة القرآن ظاهرا اجزأه عن غسل الجنابة لأنه لا يجوز له أن يقرأ القرآن إلا بعد ارتفاع الجنابة وأولى منه إذا نوى بفعله قراءة القرآن فى المصحف • والحاصل انه فرق بين الوضوء والغسل فى الوضوء إذا نوى الوضوء لمس المصحف جازله الصلاة به وإذا نوى الوضوء لقراءة القرآن ظاهرا فلا تصح الصلاة به لعدم ارتفاع حدثه وما فى الغسل إذا نوى به قراءة القرآن ظاهرا أو فى المصحف اجزأه عن غسل الجنابة (قوله فلا يرتفع حدثه) أى ويحصل له ثواب كوضوء الجنب للنوم على ما ردد به عب على ح وكل هذا إذا نوى اباحة الأمر الذى يندب له الوضوء من غير أن ينوى رفع الحدث وما إذا نوى الطهارة ليزور مثلا غير محدث جازله ان يصل به كما اشار لذلك عب هنا وفى باب الغسل (قوله ان كنت أحدثت) (٨) أى حصل منى ناقض وقوله فله أى فهذا الوضوء له وان لم يكن حصل منى ناقض فلا يكون له (قوله لم يجزه) أى كما هو قول ابن القاسم (قوله سواء تبين حدثه أم لا) أى بأن استمر باقيا على شكه (قوله لعدم جزمه بالنية) أى لأن القرض انه حين نوى ان كنت أحدثت فله الخ غير مستحضر ان الشك فى الحدث غير ناقض للوضوء وما لو كان مستحضرا لذلك كانت نيته جازمة لا ترد فيها وان كان لفظه دالا على التردد وحينئذ يكون وضوءه صحيحا كافيا عيج (قوله إذا الواجب الخ) الأولى الاتيان بالقاء بحيث يقول فالواجب الخ • والحاصل انه بمجرد شكه فى الحدث انتقض وضوءه فالواجب عليه

(٥) قوله فى هذا الصور الثلاث التى فى المجموع الصحة فى الوسطى وهى نية الطهارة المتحققة فيها معا وهو الظاهر ويدل له ما تقدم فى قوله وان مع تردد اه (٧) قوله فالمراد بالطهارة الوضوء احتراز عن الصفة الحكيمية للشار إليها بقوله الآن اما ان نوى الطهارة الخ اه وضوء الشموع

(٦) أى للحدث لم يجزه سواء تبين حدثه أم لا لعدم جزمه بالنية حيث علق الوضوء على أمر غير محقق إذا الواجب على الشاك إذا فى الحدث ان يتوضأ بنية جازمة (وسجد (١) ) وضوءه بنية الفضيلة لا اعتقاده انه على وضوءه (قبيّن) له (حدثت)

(١) قوله أوجد فظهر حدثه ولو نوى القرصية عند التجديد نفوذا والفرق بينه وبين العبد لفضل الجماعة نية التفويض مأمورها فى الصلاة اهتماما بقصد فان تبين عدم الأولى أو فسادهما اجزأت ولما لم تكن مأمورها بها فى الوضوء لم يرتب عليها حكم اهم من وضوء الشموع

(١) (بحث) من توضحاً بنية التجديد ثم بين حدثه (٢) (بحث) ترك لمة وغسلها بنية الفضل (٩٥) (٣) (بحث) تحريق النية على الأعضاء

بأن خص كل عضو بنية  
(٤) (بحث) تجزئة النية  
على الأعضاء

قبل التجديد لم يجره لعدم  
نية رفع الحدث بل ولونوى  
رفع الحدث لم يجره للاحقة  
باعتقاده أنه على وضوء  
(أو ترك لمة) من مضول  
فرائضه (فانقسلت) في  
الصفة الثانية أو الثالثة  
(بنية الفضل) فلا يجرى  
لأن نية غير القرض لا يجرى  
عنه وهذا إذا أحدث نية  
الصفة والأجزاء ومثل  
الصلح المسح (أو فرق  
النية على الأعضاء)  
بأن خص كل عضو بنية من  
غير قصد تمام الوضوء ثم  
يدوله فينسل ما بعده  
وهكذا لم يجره وليس  
المسح أنه جزء النية على  
الأعضاء بأن جعل لكل  
عضو وجهاً مثلاً فانه يجرى  
لأن النية معنى لا قبل  
التجزى (والأظهر)  
عند ابن رشد من اختلاف  
(في هذا الفرع) (الأخير)  
الصحة) وقال ابن  
القاسم والمتمم ما صدر به  
(وعزوها) أي النية  
أي القبول عنها (بدء)  
أي بعد الوجه أي بعد  
دفعها في محلها وهو أول  
مفعول متفرع لمصلحة  
الاستصحاب (ورفضها)

إذا توضحاً أن يتوضاً بنية جازمة فان توضحاً بنية غير جازمة بأن علقها بالحدث المحتمل كان هذا الوضوء  
الثاني باطلاً أيضاً (قوله قبل التجديد (١)) متعلق بحدثه أي قد بين له بعد التجديد أنه أحدث قبله  
(قوله لعدم نية رفع الحدث) أي ولأن اللدوب لا يوجب عن واجب (قوله باعتقاده أنه على وضوء) أي  
فهذا يقتضي أنه لا أحدث عليه فبنته رفع الحدث حينئذ تلاعب منه (قوله فانقسلت بنية الفضل (٢))  
أي بالنية التي أحدثها عند قبل الفضيلة وهي الصفة الثانية والثالثة (قوله فلا يجرى) أي ولا بد من غسلها  
بنية القرض (قوله وهذا إذا أحدث نية القضية الخ) يعني أن سورة المصنف أنه خص نية القرض  
بالصفة الأولى وأحدث نية القضية في الصل الثانية والثالثة التي غسلت بهما المصنف وأما لو نوى أن  
القرض ما معهم من الصفات وبقيت لمة لم تنسل بالأولى وغسلت بالثانية أو الثالثة فإن النسل يجرى  
قال عقب وما ذكره المصنف من عدم الأجزاء مبنى على أن نية القضية معتبرة وقال سند إذا نوى بما  
بعد الأولى القضية وكانت الأولى لم تتم فلا تعتبر تلك النية ولا يصل بنية القضية إلا إذا تمت الأولى  
فلى هذا إذا ترك لمة فنسلت بالصفة الثانية أو الثالثة التي نوى بها الفضيلة فانها تجزى أه قال ابن  
وفيه نظر فإن ما نقله عن سند عند قول المصنف وشفع غسله وثالثه صريح في أنه يعتبر نية الفضيلة  
كغيره أه (قوله ومثل النسل للصلح) أي فإذا ترك لمة من مسح رأسه فانقسلت بنية السنة التي  
أحدثها عند رد الصلح كذلك لا يجرى (قوله أو فرق النية (٣)) أي جنسها التحقق في متعدد  
(قوله بأن خص كل عضو بنية الخ) أي بأن غسل وجهه بنية رفع الحدث من غير قصد تمام الوضوء ثم  
يدوله فينسل البدن كذلك ثم يدوله فيمسح رأسه بنية وهكذا تمام الوضوء وقوله من غير قصد تمام  
الوضوء أي بأن نوى عدم تمامه أولاً نية له أصلاً وأما لو خص كل عضو بنية مع قصد تمام الوضوء  
على الفور معتقداً أنه لا يرتفع حدثه ولا يكمل وضوءه إلا بجميع النيات فهذا من باب التأكيد فلا  
يضر لامن باب التفريق (قوله فانه يجرى لأن النية لا تقبل التجزى (٤)) أي حينئذ فجعله  
لغو وهذا هو المعتمد وإن بحث فيه ابن مرزوق بأنه متلاعب لأن ربع النية لا يرفع الحدث في اعتقاد  
التوضوء (قوله والأظهر من الخلاف في الأخير الصحة) أي بناء على أن الحدث يرتفع عن كل عضو  
بافتقاره وقوله والتمتع ما صدر به أي من عدم الصحة بناء على أن الحدث لا يرتفع عن كل عضو بافتقاره  
إلا بالكمال قال في التوضيح وإذا غسل الوجه ففي قول يرتفع حدثه وفي قول لا يرتفع حدثه لا يبد  
تسل الرجلين قال في البيان والأول قول ابن القاسم في سماع عيسى عنه والثاني لسنون قال والأول  
أظهر واعترض على المصنف في قوله والأظهر في الأخير الصحة بأن ابن رشد لم يستظهر في مسألة التفريق  
شيئاً أصلاً وإنما استظهر قول ابن القاسم رفع الحدث عن كل عضو بافتقاره ولا يلزم من استظهاره ذلك  
استظهار الصحة في التفريق إذ قد لا يسل ابن رشد التفريق المذكور لجواز أن يقول إن رفع الحدث  
عن كل عضو بافتقاره مشروط عند ابن القاسم بتقديم نية الوضوء بتمامه فتأمل انظر بن (قوله  
وعزوها بعده متفرع) اغتفار عزوها مقيد بما إذا لم يأت بنية مضادة كنية الفضيلة كما قال ابن  
عبد السلام ومقيد أيضاً بما إذا لم يمتد في الالتئام أعضاء الطهارة وكالهما ويكون قد ترك بعضها ثم يأتي  
به من غير نية فلا يجرى كالمرفق وقوله وبني بنية الخ أه بن (قوله وهو أول مفعول) أي سواء كان الوجه  
أو غيره (قوله وإن كان ظاهر المصنف اغتفاره) وذلك لأن قوله ورفضها متفرع ظاهر سواء كان في الالتئام  
أو بعد التمام • وأعلم أن محل الخلاف في القرض الواقع في الالتئام إذا كمله بالقرب بالنية الأولى  
وأما إذا لم يكمله أو كمله بنية أخرى أو بعد طول لم يختلف في بطلانه انظر بن (قوله والنسل كالوضوء)

أي بطلانها أي تقديرها مع ما قبل معها باطلاً كالمسح (متفرع) لا يؤثر بطلانها أن وقع بعد الفراغ منه ولا يفتقر في الالتئام على الرجوع  
وإن كان ظاهر المصنف اغتفاره والنسل كالوضوء بخلاف الصوم والصلاة فيطلان برفضها في الالتئام قطعاً وفيما صد الخراج

مولان مرجحان وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان مطلقاً (وفي تقدّمها) عن محلها وهو الوجه (يسير) كنيته عند خروجه من بيته إلى حمام مثل المدينة المنورة (خلاف) في الأجزاء وعدمه فإن تقدمت بكثير فعدم الأجزاء قولاً واحداً كأن تأخرت عن محلها لمحو للقول عنها \* ثم شرع في أن سنته فقال

[ درس ]

(وَسُنَّتُهُ) ثمان أولاهما (غسلُ يديه) إلى كوعيه (أولاً) أي قبل ادخالهما في الاناء كما هو للنصوص أن كان الماء غير جار وقدر آنية وضوء أو غسل وأمكن الانراغ منه ولا أدخلهما فيه أن كانتا بظفتين أو متنجستين ومكاناً لا ينجسانه والا تحيل على غسلهما خارجه وإلا تركه وتيمم لأنه كإدماء الماء وأما الماء الجاري مطلقاً والكثير فلا تتوقف السنة على غسلهما خارجه (ثلاثاً) من تمام السنة كما هو ظاهره كغيره ورجع وقيل تحصل السنة بالمرّة الأولى وهو ظاهر قوله وشفع غسله وتلبّثه ورجع أيضاً (تَمَبَّدًا) لا للتنظف

أي فيفتقر رفض البية فيه بعد فراغه ولا يفتقر في الاناء بل يضر ويوجب بطلانه (قوله قولاً مرجحان) أي وإن كان الأقوى منهما عدم البطلان كما قرر شيخنا (قوله فلا يرتفعان مطلقاً) أي سواء وقع رفض النية في الاناء أو بعد الفراغ وسكت عن الاعتساف وحكمه حكم الصلاة لاحتوائه عليها فيبطل بالرفض في الاناء اتفاقاً وبعده على أحد قولين مرجحين واستظهر بعضهم أنه كالوضوء وأما التيمم فيبطل برفض النية في الاناء وبعده قولاً واحداً لأنه طهارة ضعيفة واستظهر بعضهم أن التيمم كالوضوء \* بقي شيء آخر وهو أن رفض الوضوء جائز كما يجوز القدوم على اللبس وإخراج الرجز من غير ضرورة وفي الحج نظر وأما الصوم والصلاة فالحرمة وبعض الشيوخ فرق بين الرفض وقص الوضوء فمنع الأول دون الثاني لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والوضوء عمل قال شيخنا والذي يظهر أن المراد بالأعمال المقاصد لا الوسائل وحينئذ فرفض الوضوء كرفضه جائز واستظهره شب (قوله وفي تقدّمها يسير) أي عرفاً والتقدم يسير عرفاً مثل ما ذكره الشارح أي والرفض أنه لو سئل عند الشروع في الوضوء ماذا تفعل لم يجب بأنه يتوضأ والأفهي نية حكماً كذا في الحج (قوله خلاف) شهر المازري وابن بزيمة والشيباني منها عدم الأجزاء وشهر ابن رشد وابن عبد السلام والجزولي الأجزاء بناء على أن ما قارب الشيء يعطى حكمه ولما كان كل من القولين قد شهر عبر المصنف بخلافه وذكر شيخنا في الحاشية أن الأصح من القولين القول بالأجزاء (قوله كأن تأخرت عن محلها) أي فلا تجزى تأخرت يسير أو بكثير (قوله أي قبل ادخالهما في الاناء كما هو للنصوص) أي وليس المراد بقوله أولاً قبل فعل شيء من أعمال الوضوء كالضمضة والاستنشاق سواء توضأ من نهر أو حوض أو إناء كقيل لأن هذا ترتيب سنن وهو مستحب كما في شب \* وأعلم أن كون الفصل قبل ادخالهما في الاناء مما تتوقف عليه السنة قيل مطلقاً أي سواء توضأ من نهر أو من حوض أو من إناء يمكن الانراغ منه أم لا كان الماء الذي في الاناء قليلاً أو كثيراً وقيل ليس مطلقاً بل في بعض الحالات وذلك إذا كان الماء غير جار وقدر آنية الوضوء أو الفصل وأمكن الانراغ منه فإن تخلف واحد من هذه الأمور الثلاثة فلا تتوقف السنة على كون الفصل خارج الماء وعلى هذا القول مشى الشارح وهو المتمد (قوله والأدخُلُهما فيه) هذا راجع للأخيرة فقط أي والايكمن الانراغ منه أدخلهما فيه ولورجع للثلاثة لم يحتج لقوله بعد وأما الماء الجاري الخ (قوله والاتحيل الخ) أي والأبأن كانا ينجانه تحيل على غسلهما خارجه ولو بأخذ الماء بفيه أو ثوبه ولا يقال نقله الماء بفيه يضيفه لانا نقول وإن أضافه لكنه ينفعه في إزالة عين النجاسة به أولاً من بدنه (قوله والتركه) أي والايكمن التحلل على غسلهما خارجه تركه وتيمم (قوله مطلقاً) أي سواء كان كثيراً أو قليلاً (قوله والكثير) أي غير الجاري وهو ما زاد على آنية الفصل (قوله فلا تتوقف السنة على غسلهما خارجه) أي بل تحصل بغسلهما داخل الماء وخارجه (قوله ورجع أيضاً) قال شيخنا وهو أوجه من الأول (قوله تمبداً) هذا مذهب ابن القاسم وقال أشهب أنه معقول المعنى واحتج بحديث (١) إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه ثلاثاً قيل أن يدخلهما في إنائه فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده (٢) فتعاليه بالشك دليل على أنه معقول واحتج ابن (١) لا يطردها عما هو تنبيه على حكمه تكون في بعض الأحيان فلا ينافي التعبد اه ضوء الشموع (٢) قوله أين باتت يده أصل أين استيقظهم عن المكان قلت هنا الأحوال أي لا يدرى الحالة التي باتت من طهارة ونظافة ونجاسة وقدارة من مروءة من خشاش الأرض عليها وهو لا يشعر أو وضعها على قدر من عرق أو موضع استجار أو غير ذلك واستعمال أسماء المكان في الصفات كثير نحو قول الجزولي في دلائل الحيريات كنت حيث كنت لا أعلم أحد حيث كنت إلا أنت فهو بمعنى لا أعلم قدره غيره ولا يبالغ الوصفون صفته لاستحالة المكان انتهى من ضوء الشموع

(٤) (مبحث) المضمضة (٧) (مبحث) الاستنشاق (بمطابق ونسبة) كغيرها من أفعال الوضوء (٩٧) (وتو) كاتنا (نظرتين أو)

ولو (أحدث في أثناءه)  
 خلافا للمخالف في ذلك  
 (مفترقتين) ندبا على الراجح  
 وقيل هو من تمام السنة (و)  
 ثانيا (مضمضة) وهي  
 ادخال الماء في الفم  
 وخضضته ومجه أي  
 طرحة لا أن شربه أو تركه  
 حتى سال من له ولا از  
 ادخله ومجه من غير تحريكه  
 في الفم ولا أن دخل فيه بلا  
 قصد مضمضة فلا يعتد به  
 (و) ثالثا (استنشاق)  
 وهو جذب الماء بالنفس إلى  
 داخل الفم فإن دخل بلا  
 جذب فلا يكون آتيا بالسنة  
 ولا بد فيها من النية والالم  
 يكن آتيا بالسنة (و) بالغ  
 ندبا (مفطر) فيها بإصبع  
 الماء إلى أقصى الفم والأنف  
 وتكره للبالغة للصائم ثلاثا  
 يفسد صومه فإن وقع  
 ووصل إلى حلقه وجب  
 عليه القضاء (و) فعلهما  
 (يست) من الغرفات بأن  
 يتمضمض ثلاث ثم  
 يستنشق ثلاث هذا مراده  
 (أفضل) من فعلهما  
 ثلاث غرفات يفعلها بكل  
 غرفة منها وان جزم به ابن  
 رشد (و) جازا (ما) أو  
 إحداهما بغيره (واحدة  
 بمعنى خلاف الأفضل) (و)  
 رابعا (استنثار) وهو  
 طرح الماء من الأنف  
 بالنفس

القاسم للتعبد بالثلاث إذا لمعنى له إلا ذلك وحمله أشهب على أنه للبالغة في النظافة ذكره ابن  
 فرحون فهما متفقان على الثلاث خلافا للح تيعا للبساطي في أنه مبنى على التعبد ولا تفاقمهما على الثلاث  
 وعدم بناءه على الخلاف قدم المصنف ثلاثا على تعبدا وأخرعته ما ينبغي على الخلاف اه بن (قوله  
 بطلاق ونية) أي بناء على أن غسلهما تعبد لا معلل بالنظافة إذ عليه تحصل السنة بغسلهما ولو بمضاف  
 ولو بغير نية لعدم توقف النظافة على المطلق والنية (قوله ولو نظيفتين أو أحدث الخ) أي خلافا لأشهب  
 القائل إذا كانتا نظيفتين أو أحدث في أثناءه فإنه لا يطالب بغسلهما بناء على أن الفصل معلل بالنظافة  
 (قوله خلافا للمخالف في ذلك) أي في جميع ما تقدم من قوله تعبدا إلى هنا وقد علمت أن المخالف في ذلك  
 كله أشهب (قوله مفترقتين) حال من يديه (١) وأما ثلاثا فهو حال من الفصل (٢) وقوله تعبدا فعول  
 لاجله واعلم أن طلب تفرقهما في الفصل هو رواية أشهب عن مالك وقال ابن القاسم بغسلهما مجموعتين  
 وظاهر تقديم (٣) ثلاثتيمين على اليسار على القول الأول دون الثاني هذا وقد صرح الأئمة بأن  
 غسلهما مفترقتين مبنى على قول ابن القاسم بالتعبد كما هو ظاهر المصنف فيكون ابن القاسم خالف أصله  
 لأن أصله أن الفصل تعبد والناسب له التفريق في الفصل مع أنه يقول بغسلهما مجموعتين وجمعهما إنما  
 يناسب النظافة وأجاب ابن مرزوق بأن غسلهما مجموعتين وإن كان مناسباً للنظافة لكنه لا ينافي التعبد  
 وهو ظاهر وإن كان غسلهما مفترقتين هو المناسب له وليس افتراقهما قولا لأشهب حتى يكون مخالفا لأصله  
 إنما هو رواية له عن مالك انظر بن (قوله لا أن شربه أو تركه حتى سال من له) (٤) هذا محترز قوله  
 ومجه وقوله ولا أن ادخله أي الماء ومجه من غير تحريكه محترز قوله وخضضته أي تحريكه وقوله  
 ولا أن دخل أي الماء فيه الخ محترز قوله ادخال الماء الخ فهو لف وشتر مشوش وفي عقب ولو أتبعه لم  
 يكن آتيا بالسنة على الراجح من قولين واعترضه بن قائلا انظره مع قول ح الذي يظهر من كلام  
 الفاكهاني الاكتفاء بذلك وذكر رروق عن القوري أنه كان يأخذ عدم اشتراط الحج من قول  
 المازري رأيت شيخنا يتوضأ في صحن المسجد فلعله (٥) كان يتلع المضمضة حتى صمته (٦) منه اه  
 قال ح واذا قلنا أن الظاهر أجزاء الابتلاع فكذلك يكون الظاهر من القولين في إرسال الماء من غير دفع  
 الأجزاء اه (قوله ولا بد فيها من النية) (٧) أي بخلاف رد مسح الرأس ومسح الأذنين فلا يفقران  
 إليها ونية الفرض تضمن نية كنية باقي السنن والفرائض اه خش (قوله وبالغ ندبا مفطر  
 فيهما) تبع الشارح في قوله فيهما بهرام والذي في المواق وابن مرزوق اختصاص ذلك بالاستنشاق  
 وهذا هو الراجح كما قال شيخنا واستظهر في المجلد الأول (قوله هذا مراده) أي وإن كان كلاما صادقا  
 بكونه يتمضمض برفقة ويستنشق باخرى ثم يتمضمض بواحدة ويستنشق باخرى ثم يتمضمض  
 بواحدة ويستنشق باخرى لكن هذه الصورة غير مرادة له فقد قال بعضهم لم أقف على من ذكر هذه  
 الصورة والذي يظهر من كلامهم إنما هو الصورة التي ذكرها الشارح (قوله وإن جزم  
 به ابن رشد) أي أنه جزم بأن الأفضل فعلهما ثلاث غرفات يفعلهما معا بكل غرفة من  
 الثلاث وأما فعلهما بست غرفات فهو من الصور الجائزة والذي اعتمده الأشياخ كما قال  
 شيخنا كلام المصنف (قوله وجازا) أي المضمضة والاستنشاق وكان الأولى

(١) أي وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود فإن المضاف وهو غسله صدر صالح انصب الحال اه  
 (٢) قوله حال من الفصل فيه انه خبر ومجىء الحال منه ممنوع عند الجمهور كالمبتدأ فالأولى أنه صفة  
 لمصدر محذوف مفعول مطلق الغسل والتقدير غسل ثلاثا أو أنه مفعول مطلق نيابة عن المصدر على حد  
 فاجلدهم ثمانين جلدة اه كته محمد عليش (٣) خبر مقدم وتقديم مبتدأ مؤخر اه (٥) لأن الشيخ لو رعه  
 لا يليق تركه سنة المضمضة ولا طرح مائها في المسجد اه (٦) أي الابتلاع أي حتى أخبرني به اه

(١) (مبحث) الاستنثار  
(٣) (مبحث) مسح الاذنين  
(٨) (مبحث) تجديد الماء  
لمسحهما (٨) (مبحث)  
مسح الصباخين (٩)  
(مبحث) رد مسح الرأس

واضحا اصبعيه السبابة  
والاابهام من اليد اليسرى  
عليه عند شره ماسكا له من  
اعلاه لأنه بلغ في النظافة  
(و) خامسها (مسح  
وجهي كل اذن) أي  
ظاهرهما وباطنهما فيه  
تغليب الوجه على الباطن (و)  
سادسها (تجديد مائهما)  
أي الاذنين فلو مسحهما  
بلا تجديد ماء لهما كان  
آتيا بسنة المسح فقط وبقى  
عليه سنة مسح الصباخين  
اذ هو سنة مستقلة فالسنة  
التي تتعاقب بالاذنين ثلاثة  
(و) سابعها (رد مسح  
رأسه) وان لم يكن عليه  
شعر بان يمسح بالمسح ثانيا  
بعد ان مسح الاول ولا يحصل  
التعميم اذا كان الشعر  
طويلا الا بالرد الاول ثم  
يأتي بالسنة بعد ذلك  
بأن يعيد المسح والرد كذا  
قل الا انهم استظهروا ما  
للزرقاني من انه لا يجب  
الرد في المسترخي لان له  
حكم الباطن والمسح مبنى  
على التخفيف ومحل كون  
الرد سنة بقی يده  
بل من المسح الواجب

أن يقول وجازتا أي الستان الا ان يقال انه راعى كونهما فعيلين والراد بالجواز هنا خلاف الأولى كما  
قال الشارح لانه مقابل للنذب وقوله بفرقة راجع لكل من الامرين قبله أي جازا معا بفرقة وجاز  
احدهما بفرقة فالأولى كأن يتضمن بفرقة واحدة ثلاثا ثم يستنشق من تلك الفرقة التي يتضمن  
منها ثلاثا أيضا على الولاء أو يتضمن واحدة ويستنشق أخرى وهكذا من غرفة واحدة  
والثانية كأن يتضمن بفرقة ثلاثا ويستنشق بفرقة أخرى ثلاثا وبقيت صفة أخرى والظاهر  
جوازها وان قال بعضهم لم أقف على من ذكرها وهي ان يتضمن من غرفة مرتين والثالثة من  
ثانية ثم يستنشق منها مرة ثم يستنشق اثنتين من غرفة ثالثة (قوله واضحا اصبعيه السبابة والاابهام  
من اليد اليسرى عليه) أي على الاقب (١) فان لم يجعل اصبعيه على آفته ولا نزل الماء من الاقب  
بالنفس وانما نزل بنفسه (٢) فلا يسمى هذا استنشارا بناء على ان وضع الإصبعين من تمام السنة كما هو  
مقتضى أخذه في تعريفه وبه صرح الشاذلي في شرح الرسالة وقيل ان ذلك مستحب واختاره بعض  
الاشايخ كما قاله شيخنا (قوله من اليد اليسرى) هذا مستحب لان حقيقة الاستنشاق توقف على ذلك كما  
ان كون الاصبعين السبابة والاابهام كذلك اي مستحب قاله شيخنا (قوله أي ظاهرهما (٣) وباطنهما)  
ظاهر الاذن هو ما يلي الرأس وباطنها هو ما كان مواجهها لانهما خلفت كالوردة (٤) ثم فتحت وقيل بالعكس (٥)  
(قوله فيه تغليب الوجه على الباطن) وزاد لفظ كل ثلاثا الى ثنتين لوقال وجهي اذنين وهو ممنوع  
لثقله وأيضا لو قال كذلك لم يتناول (٦) مسح باطنهما (قوله وتجديد مائهما) (٧) أي مائهما ففي  
الكلام حذف الجار (قوله كان آتيا بسنة المسح فقط) أي وتار كالسنة تجدد الماء (قوله ومسح الصباخين (٨))  
الصباخ هو الثقب الذي تدخل فيه رأس الاصبع من الاذن (قوله اذ هو سنة مستقلة) أي كافي  
لبراقق لقاعن الاخفى وابن يونس لكن الذي يهده كلام التوضيح ان مسح الصباخين من جملة مسح  
الاذنين لا أنه سنة مستقلة (قوله ثلاثة) أي مسح ظاهرهما وباطنهما ومسح الصباخين وتجديد الماء  
لها (قوله ورد مسح رأسه) (٩) أي الى حيث بدأ فبرد من المؤخر الى القدم أو عكسه أو من أحد  
القودين (١٠) (قوله بأن يعيد المسح والرد) أي فلي هذا لا بد لصاحب الشعر الطويل من  
مسح رأسه أربع مرات مرة لظاهرها ومرة لباطنها واجبتان بهما يحصل التعميم الواجب  
ثم يطالب بمسحها على سبيل السنة مرتين مرة لظاهرها ومرة لباطنها ليحصل تميمها بالمسح  
ثانيا بعد ان عمها أولا (قوله كذا قيل) قاله العلامة عج ومن واقفه وقد تقدم عن بن (١١)  
أن النقل لا يوافقه (قوله ما للزرقاني) المراد به الشيخ أحمد بن فجلة ووافقه على قوله الشيخ

(٢) عد سنة مستقلة بخلاف المسح في الضمضة اعتناء بنظافة الانف لشدة قدره ولذا ورد يات  
الشیطان على الحياشيم لانه يميل للاقتدار فينشأ الكسل وخبث النفس اه من ضوء الشموع

(٤) الاذن كالوردة مخلوقة • فلا تمرن عليها الحنا

فانه ان من جيفة • فاحرص على الوردة أن تتنأ اه

(٥) قوله وقيل بالعكس لا عمرة لهذا الخلاف في الفقه الاعلى القول الشاذ من وجوب غسل ظاهر الاذن  
والجادة انهما عضو مستقل ليس له حكم الوجه ولا حكم الرأس اه من ضوء الشموع بتصرف (٦)  
أي لأنه يكون من مقابلة مثني بمثابة القسم آحادا اه (١٠) ثنية فود جانب الرأس اه  
(١١) وقد نقل البناني ان ابن مرزوق عاب على المصنف قوله فيما تقدم ويدخلان يديهما تحت في رد  
المسح مع أنه يتكلم على الفرائض اه ضوء



(١) (مبحث) تجديد الماء لرد المسح (٢) (مبحث) التنكيس (٣) (مبحث) تركه من أولمة

ولا لم يسن فان بقي ما يكفي بعض الرد هل يسن بقدر البل فقط وهو الظاهر أو يسقط (و) ثامنها (ترتيب فرائضه) بأن يغسل الوجه قبل اليدين واليدين قبل مسح الرأس وهو قبل الرجلين فان نكس (قيعاد) استئنا الفرض (٩٩) (التنكيس) لا السنة وهو المقدم

عن موضعه المشروع له (واحدة) مرة دون تابه (إن بعد) أي طال ما بين انتهاء وضوئه وتذكره بعدا مقدرا (بجفاف) لعضو أخير وزمن اعتدلا وهذا ان نكس سهوا فإن نكس عمدا ولو جاهلا أعاد الوضوء ندبا فمن ابتدأ بمسح الرأس سهوا وطال أعاد المسح وحده ان أراد الصلاة به أو البقاء على الطهارة (وإلا) يحصل بعد بعامر أعاد التنكيس استئنا مرة على المتعمد (مع) إعادة (تأجيله) شرعا ندبا مرة وسواء نكس ناسيا أو عمدا فإذا بدأ بذراعيه ثم بوجهه فرأه فرجليه وتذكر بالقرب أعاد الذراعيين وأعاد المسح وغسل الرجلين مرة مرة وسواء نكس ناسيا أو عمدا وان تذكر بعد طول أعاد الذراعيين فقط مرة ان نكس سهوا وابتدأ الوضوء ان كان عمدا كامرا (ومن ترك فرضاً) من فروض الوضوء ومثله الفل غير النية أو لمة تحقيقا أو ظنا كشك لغير مستنكح والالم يعمل به (آتي به) بعد تذكره فوراً وجوباً ولا

عبد الرحمن الاجهوري جد عجم \* وحاصل كلامهم أن الشعر الطويل إنما يسح مرتين فقط مرة للفرض ومرة للسنة وأن ادخال اليد تحتها في رد المسح هو السنة وهذا هو الذي تفيدته القول كما مر عن ابن (قوله) والالم يسن (١) أي ويكره تجديد الماء للرد ولهذا لو نسيه حتى أخذ الماء لرجليه لم يأت به ولم يكن الرد فضيلة كالسنة الثانية لكون المسح ثانيا غير المسح أولا بخلاف الفسول ثانيا فانه الفسول أولا فلذا خفف أمر السنة الثانية عن رد المسح (قوله) وهو الظاهر أي لقوله عليه الصلاة والسلام إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم (قوله) فان نكس (٢) أي قدم بعض الفرائض عن عمله (قوله) فيعاد التنكيس (الخ) \* حاصله انه إذا نكس شيئا من فرائض الوضوء فلا يغسل ما كان يكون ساهيا أو عامدا وفي كل إما أن يطول الأمر أو يكون الأمر بالقرب فان كان الأمر بالقرب أعاد للتنكيس استئنا مرة على المتد وقيل ثلاثا ويعيد ندبا بعده مرة مرة لافرق بين كونه نكس عامدا أو ساهيا وإن طال الأمر أعاد للتنكيس استئنا وحده مرة ولا يعيد بعده هذا إذا نكس ناسيا فان كان عامدا والفرض انه حصل طول ابتدأ الوضوء ندبا (قوله) لا السنة أي لا السنة للتنكيس فلا يطالب بإعادتها مطلقا سواء طال الأمر أو قرب نكسها سهوا أو عمدا (قوله) بعامر أي من الجفاف للعضو الأخير (قوله) مرة على المتعمد أي كما قال الشيخ سالم والطخيني وارتضاء طعي قائلا انه لا معنى لإعادته ثلاثا والحال انه قد غسله أولا ثلاثا وهو غسل صحيح وإنما أعيد لتحصيل السنة فقط ومقابل التعمد ما قاله عجم انه في حالة القرب يعاد للتنكيس ثلاثا بخلاف حالة البعد فانه يعاد مرة قال طيني ولم أر ذلك لغيره (قوله) وسواء نكس ناسيا أو عامدا هذا هو الموافق لما عزا ابن رشد للدونة قال ابن راشد وهو الأصح (قوله) أعاد الذراعيين أي مرة على التعمد لا ثلاثا (قوله) أولمة (٣) عطف على فرضنا (قوله) آتي به أي بذلك الفرض وغسل اللمة (قوله) وإلا بطل أي والا بأن تراخي في الاتيان به بطل وضوؤه وهل يعتذر بالنسيان الثاني أولا قولان ومن اغتضار النسيان الثاني فرع سخنون صلى التحس كل واحدة بوضوء أو الأربع الأول بوضوء والعشاء بوضوء ثم تذكر انه ترك مسح رأسه من وضوء ولا يعلم ما هو فيأتي (٤) به ويمسح التحس فتنسى وأعاده بوضوءه (٥) به وأعاده العشاء فقط لأنه ان كان الخلل في وضوئه فظاهر وإلا فقد أعياه غيرها بصحيح (قوله) بنية اكمال وضوئه متعلق بقوله آتي به (قوله) التي كان صلاحها بالنقص أي بذلك الوضوء الناقص (قوله) أي اثباته بذلك الفرض المتروك وعدم بطلان وضوئه (قوله) إذا كان الترك سهوا مطلقا أي لما تقدم ان اللوالة غير واجبة على الناسي وانه يبنى مطلقا (قوله) وكذا عمدا (الخ) أي وكذا يأتي بالفرض المتروك ولا يحتاج لتجديد نية ويبنى على ما قبله قبله إذا كان تركه للفرض عمدا أو عجزا ولم يطل لأن التفريق اليسير لا يضر (قوله) لعدم اللوالة أي الواجبة في حقه (قوله) ويأتي به وجوبا وبما بعده ندبا في أحوال القرب الثلاثة أعني ما إذا كان الترك سهوا أو عمدا أو عجزا ولم يطل وفي الفراءوي شلا عن ابن عمر

(٤) لم يقل بإعادة غير العشاء بوضوئها ابتداء من غير مسح لئلا يكون دخولا على عبادة فاسدة أفاده في ضوء الشموع (٥) أي ولو لم يعتذر بالنسيان الثاني لأمر بإعادة الوضوء وإعادة التحس اه

بطل وضوؤه بنية اكمال وضوئه (وبالصلاة) التي كان صلاحها بالنقص هذا إذا كان الترك سهوا مطلقا طال. أقبل التذكر أولا. وكذا عمدا أو عجزا ولم يطل فان طال بطل لعدم اللوالة ويأتي به وجوبا وبما بعده ندبا في أحوال القرب الثلاثة وبه قطعي الطول نسيانا (و) من ترك (سنة) تحقيقا أو ظنا كشك لغير مستنكح من سنن وضوئه غير الترتيب وغير نائب عنها غيرها وغير موقع فعلها في مكروه

(٢) (مبحث) ترك سنة

(٤) (مبحث) الفضائل

كان الترك عمدا أو سهوا

وذلك منحصر في

المضمضة والاستنشاق

ومسح الأذنين (فعلها

استنانا دون مابعدا

طال الترك أولا لنذب

ترتيب السنن في نفسها أو مع

الفرائض (لما يستقبل

من الصلوات لا أن أراد

مجرد البقاء على الطهارة إلا

أن يكون بالقرب أي

بغضرة المساء ولا يبعد

ما صلى إن كان الترك

سهوا اتفاقا وكذا إن كان

عمدا على قول والمعتمد

نذب الاعادة وقولنا وذلك

منحصر الخ أي لأن

الترتيب قد تقدم الكلام عليه

وأما غسل اليدين بالسكوعين

فقد ناب عنه الفرض وأما

رده مسح الرأس والاستنثار

وتجديد الماء لمسح الأذنين

ففعلها يقع في مكروه ثم

شرع في بيان فضائله فقال

(وفضائله) أي مستجاباته

(موضع طاهر) أي

إيقاعه في موضع طاهر

بالفعل وشأنه الطهارة

فيخرج بيت الخلاه قبل

الاستعمال فيكره الوضوء

فيه (وقلة الماء) يعني

تقليله إذ لا تكليف إلا بفعل

أن تابع اللمعة التي (١) يغسل معها في حالة القرب ما بعدها من الأعضاء لابقية عضوها فلا يفعل  
قال في الحج ولعل وجهه أن العضو الواحد لا يسن الترتيب بين أجزائه بل ربما يؤخذ من آخر عبارة  
خش وغيره عدم اعادة اليسار كالسنن للترتيب اه (قوله كان الترك (٢) عمدا أو سهوا) كذا قال  
للازري وغيره وقول الوطأ مثل مالك عن رجل توضأ فغسل وجهه قبل أن يتمضمض قال  
يتمضمض ولا يبعد غسل وجهه لا مفهوم لقوله نسي (قوله فعلها استنانا دون مابعدا) ما ذكره من  
انه يفعلها استنانا هو المعتمد خلافا لمج حيث قال يفعلها ندبا قاله عيونا \* واعلم انه إذا ترك سنة  
كالمضمضة وتذكرها بعد الشروع في فرض فلا يرجع لها من ذلك الفرض نعم يفعلها قبل الشروع في  
الثاني وللقرافي يفعلها بعد اكمال الوضوء ولا يقطع الوضوء لها وهو المعتمد وفي التفراي وللمسئلة  
نظائر منها الخطبة لا تقطع للأذان قاله في الحج وظاهره أن الخلاف موجود في الترك عمدا أو سهوا  
وكلام عقب يقتضي أن الخلاف المذكور في الترك نسيانا وأما إن كان الترك عمدا فانه يرجع لفعل  
ما تركه قبل تمام وضوئه قطعاً ولا يعيد مابعداً ونقل ذلك عن ابن ناجي (قوله لنذب ترتيب السنن الخ)  
علة لقوله دون مابعدا أي وإنما لم يفعل مابعدا لأن ترتيب السنن في نفسها أو مع الفرائض مندوب  
والمندوب إذا فات لا يؤمر بفعله لعدم التشديد فيه (قوله إلا أن يكون بالقرب) وإلا فعلها إن  
أراد البقاء على طهارة والطول هنا بالقراغ من الوضوء والقرب بعدم الفراغ منه كما قال الشارح (قوله  
والمعتمد ندب الاعادة) إنما لم يقل بوجودها كاقيل في ترك سنة من سنن الصلاة عمداً فإن فيه قولين  
أحدهما وجوب الاعادة لضعف (٣) أمر الوضوء لكونه وسيلة كذا قيل وهو مبني على أنه فرق بين  
السنة الداخلة في الصلاة والخارجة عنها وقال بعضهم بعدم الفرق بين الداخلة والخارجة في جريان  
الخلاف وعليه يأتي ما مر من الخلاف في ترك الوضوء عمداً على القول بسنيتها (قوله قد تقدم الكلام  
عليه) أي على تركه بأن نكس فرضاً وقدمه عن محله وحيث تقدم الكلام على تركه فلا يكون داخلاً  
في كلامه هنا وإلا تكرر (قوله فقد ناب عنه الفرض) أي وهو غسائها بمرفقيه (قوله يقع في مكروه  
أي وهو تجديد الماء لمسح الرأس في الأول وإعادة الاستنشاق في الثاني وتكرار مسح الأذنين في  
الثالث وفي بن النظر هذا أي قوله وتجديد الماء لمسح الأذنين مع أن الذي في ح أن التجديد  
يفعل ونقل عن ابن شعبان مانصحه فمن مسحهما أي الأذنين مع رأسه أو تركهما عمداً أو سهواً  
لم يعد صلاته إلا أنا نأمره بالمسح لما يستقبل وننظفه في العمداً وقد يقال إن هذا ليس نصاً  
صريحاً لاحتمال قصر قوله نأمره بالمسح على فرع الترك وكلام الشارح ظاهر فإن الزيادة على  
الرة في الأذنين منهي عنها ودرء القاصد مقدم (قوله أي مستجاباته) أي خصاله وأفعاله المستجابة  
التي يثاب عليها ولا يعاقب على تركها (قوله أي إيقاعه في موضع طاهر) (٤) إنما قدر ذلك لأنه لا  
تكليف إلا بفعل (قوله فيخرج بيت الخلاه الخ) أي لأنه وإن كان طاهراً بالفعل (٥) لكن ليس شأنه  
الطهارة فيكره الوضوء فيه وأولى غيره من المواضع المتنجسة بالفعل (قوله يعني تقليله) أي لأن  
الموصوف يكونه مستجباً إنما هو التقليل لا القلة إذ لا تكليف إلا بفعل كما قال الشارح ومعناه أنه يستحب  
أن يكون الماء المستعمل وهو الذي يعمل به على العضو قليلاً وليس المراد تقليل الماء المعد للوضوء

(١) الأولى الذي وكأنه أنه لا اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه اه

(٣) قوله لضعف علة لقوله لم يقل الخ

(٥) لأنه يصير مأوى الشياطين بمجرد اعداده فقيه تعرض للوسواس وإن لم يكن تنجس برشاش

اه وضوء الشموخ

(١) ﴿مَبِثٌ﴾ التيمن

(٤) ﴿مَبِثٌ﴾ كيفية مسح

الرأس الفاضلة

(٥) ﴿مَبِثٌ﴾ الشفع والتثليث

(٦) ﴿مَبِثٌ﴾ الخلاف في

كيفية غسل الرجلين

(بلاحد) في التقليل ولا

يشترط تقاطره عن العضو

بل الشرط جريانه عليه

(كالفُسل) فانه يندب

فيه الموضع الطاهر والتقليل

بلاحد (وَيَتِمُّنُ أَعْضَاءُ)

بأن يقدم يده أو رجله

اليمنى على اليسرى (وَ)

تيمن (إناء) أى جملة على

جهة اليمين (إِنْ فَتِحَ)

فتحا واسعا يمكن الاغتراف

منه لا كإبريق فانه يجعله

على اليسار الا الأعسر

فبالعكس (وَبَدَأَ بِمَقْدَمِ

رَأْسِهِ) في المسح وكذا بقية

الأعضاء يندب البدء

بمقدمها (وَشَفَعَ غَسْلَهُ)

أى الوضوء (وَتَشَايَشَهُ)

أى الفصل أى كل من

الفلة الثانية والثالثة

مستحب بعد احكام الفرض

أو السنة (وَكُلِّ

الرَّجُلَانِ كَذَلِكَ) أى

مثل بقية الأعضاء يندب فيها

الشفع والتثليث وهو

المعتمد (أَوْ الْمَطْلُوبُ)

فيها (الإِقْدَامُ) من الوسخ

ولوزاد على الثلاثة خلاف

معله

والا كان المتوضى من البحر مثلاً تاركاً للفضيلة ولا قائل به (قوله بلاحد في التقليل) فلا يحمد التقليل بسيلان عن العضو أو تقطيره عنه وأما السيلان عليه بحسب الامكان فلا بد منه والا كان مسحا وهذا هو المعتمد خلافاً لمن قال انه لا بد من سيلان الماء على العضو وتقطيره عنه (قوله وتيمن (١) أعضاء) أى يندب الابتداء يميناً أعضاءه على اليسار منها ولو كان أعسر بخلاف الاناء كإبريق وهذا إذا غاوتها في المنفعة كاليدين والرجلين والجنبين في الفصل دون الاذنين والحدين والفودين (٢) وهما جانب الرأس لاستواء يمين ماذ كرمع يسراه في المنفعة وحينئذ فلا يقدم يمين ماذ كرمع على يسراه وفي الحج عن الشعراني أن الشخص إذا شمر (٣) يديه فأن كان للملابسة عبادة كالوضوء شمر يمينه أولاً وإن كان للملابسة أمر غير شمر يسراه أولاً فلم يجعله من باب خلع الثعل بحيث يبدأ باليسرى مطلقاً (قوله ان فتح فتحا واسعا يمكن الاغتراف منه) أى كالطشت (قوله لا كإبريق) أى لا ان ضاق عن ادخال اليد فيه كإبريق فإنه يجعله على اليسار ففي المواق عن عياض اختار أهل العلم فيها ضاق عن ادخال اليد فيه على اليسار اهـ (قوله فبالعكس) أى فان كان الاناء مفتوحاً فتحا واسعا جعله على يساره والاجعله على يمينه والظاهر ان الاضبط وهو الذي يعمل بكتا يديه على السواء مثل اليمين لا مثل الأعسر (قوله وكذا بقية الأعضاء يندب البدء بمقدمها (٤)) أى فلا مفهوم للرأس وإنما خصها بالذكر مع ان غيرها كذلك للرد على من قال من أهل اللذهب انه يبدأ بمؤخرها وعلى من قال انه يبدأ من وسطها ثم يذهب إلى حد منابت شعره مما يلي الوجه ثم يرد إلى قفاه ثم يرد إلى حيث بدأ وما غير الرأس من الأعضاء فلا خلاف فيه والمراد بمقدم الأعضاء اولها عرفاً فأول اليدين عرفاً رؤوس الاصابع وكذلك أول الرجلين وأول الرأس منابت شعر الرأس المتعاد وكذلك الوجه فلو بدأ بمؤخر الرأس أو بالرقن أو بالمرقنين أو بالسكبين وعظ وقبض عليه ان كان عالماً وعلم ان كان جاهلاً (قوله وشفع غسله) فهم من إضافة شفع للفصل أن تكرار المسح كالاذنين والرأس ليس بفضيلة وهو كذلك لأن المسح مبنى على التخفيف والتكرار ينافية ثم ينوى بالثانية والثالثة الفضيلة على المشهور بعد أن ينوى بالأولى فرضه وقبل لا ينوى شيئاً معينا ويصمم اعتقاده أن ما زاد على الواحدة المسبغة فهو فضيلة واستظهره سندواقره القرافي قال شيخنا وهو الظاهر (قوله أى كل من الفلة الثانية (٥) والثالثة مستحب) ماذ كرمه من أنهما فضيلتان هو المشهور كما قال ابن عبد السلام وقيل كل منهما سنة وقيل الفلة الثانية سنة والثالثة فضيلة وهما الزياتى عن أشهب فرضية الثانية وقيل انهما مستحب واحد وذكره في التوضيح (قوله بعدم احكام الفرض) أى إن كان العضو المفصول غسله فرض كالوجه وقوله أو السنة أى ان كان المفصول غسله سنة كما في محل المضمة والاستنشاق وقوله بعد احكام الفرض الخ أى بالفلة الأولى (قوله يندب فيها الشفع (٦) والتثليث) أى بعد الاتقاء من الوسخ (قوله أو المطلوب) فهما الاتقاء من الوسخ (٧) ولوزاد على الثلاثة أى ولا يطلب بشفع ولا تثليث بعد الاتقاء من الوسخ فالمدار على الاتقاء على هذا القول وقول الشارح ولوزاد على الثلاث لا حاجة له تأمل وهذا

(٢) في ضوء الشموع على قوله في المجموع وليس من ذلك الفودان مانعه لأن ماذ كرمع يفعلان معا وأما القول بأن سبب التيامن وفور قوة اليمين وماذ كرمستو الذي اشار له عقب فغير منظور له فانه لا بد من التيامن في الاكتحال ويأتى السواك انه يكون أولاً في الجانب الأيمن ويتيامن الاقطع في مسح اذنيه والمغتسل في غسلها لعدم النية التي جرى بها العمل وإنما التيامن فيما فيه تقديم وتأخير اهـ (٣) وأما فك التشمير فالظاهر انه من قبيل التكريم للباس فيقدم فيه اليمين مطلقاً اهـ ضوء الشموع

(١) (مبحث) الزيادة على ثلاث (٢) (مبحث) ترتيب السنن (٤) (مبحث) السواك ككتاب والجمع سوكت بسكون الواو والأصل ضمها ككتب من تساوكت الابل اهزنت (١٠٢) أعانتها من الهزال أو من ساك إذ ذلك انتهى من ضوء الشموع

في غير النقيتين امامها فكسائر الأعضاء اتفاقا وهذا يفهم من قوله الاتقاء (وسهل تكرر) الفسلة (الرابسة) وهو للتعهد ولو قال الزائدة لشمل غير الرابعة لأن فيها الخلاف أيضا (أو تمنع خلاف) محله ان لم يفعلها لتبرد أو تدف أو تنظيف وإلا جاز وحذف خلاف من الأول لدلالة هذا عليه ولو عبر في هذا بتردد لكان أنسب باصطلاحه (وترتيب سنن) أي الوضوء في نفسها بأن يقدم اليدين إلى الكوعين على الضمضة وهي على الاستنشاق وهو على مسح الاذنين (أو) ترتيب سننه مع فرائض أي الوضوء بأن يقدم الثلاثة الأول على الوجه والفرائض الثلاثة على الاذنين وعطف باو لان كلا منهما مستحب مستقل (وسواك) أي الاستياك وهو الفعل لأنه كما يطلق على الآلة يطلق على الفعل ولا تكليف لإبغى هذا إذا كان بعد من اراك أو غيره بل (وإن) كان (يا صبح) فإنه يكتفى في الاستحباب عند عدم غيره ويكون قبل الوضوء وندب استياك باليمنى وإبتداء بالجانب الايمن عرضا في الانسان بناء

القول شهره بعض مشايخ ابن راشد لكن القصد الأول والمراد بالوضغ التجسد الحائل الذي يطلب ازالته في الوضوء كطين مثلا أما الوضغ الغير الحائل فلا يطلب ازالته في الوضوء كذا في بن قلاء عن السنن (قوله في غير النقيتين) أي وهما اللتان عليهما وضغ حائل (قوله امامها) أي النقيتان وهما اللتان ليس عليهما وضغ حائل بأن كانتا لا وضغ عليهما أصلا أو عليهما وضغ غير حائل وقوله فكسائر الأعضاء أي يندب فيهما الشفع والتثايت (قوله وهذا) أي ما ذكر من أن محل الخلاف في غير النقيتين (قوله وهل تكرر) (١) الرابعة أي بعد الثلاث الموعبة لأنها من ناحية السرف في الماء وهو نقل ابن رشد عن أهل المذهب وهو الراجح كما قال شيخنا وقوله أو تمنع أي وهو نقل البخمي وغيره عن أهل المذهب • واعلم أن الخلاف المذكور في الفسلة المحقق كونها رابعة بعد ثلاث موعبة وأما المشكوك في كونها رابعة أو ثالثة بعد ايباب الفصل فإن الخلاف فيها بالنسبة والكراهة كما يأتي والفسلة المحقق كونها رابعة بعد ثلاث غير موعبة واجبة اتفاقا (قوله لشمل غير الرابعة) أي الخامسة والسادسة الواقعة بعد ايباب الفصل (قوله من الأول) وهو قوله وهل الرجلان كذلك والمطلوب الاتقاء (قوله لكان أنسب باصطلاحه) أي لأن كلا من الشيوخ المذكورين نقل ما ذكره عن المتقدمين من أهل المذهب فقد تردد للتأخرون في النقل عن المتقدمين (قوله أومع فرائضه) (٢) عطف على مقدر كما اشار له الشارح حذف للعلم به أي وترتيب سننه (٣) مع نفسها أومع فرائضه فلو حصل تنكيس بين السنن أو بين السنن والفرائض لم تطلب الاعادة لانكسها ولما بعده للترتيب لأن الندوب إذا فات لا يؤمر بفعله سواء نكس عمدا أو سهوا كما تقدم (قوله بأن يقدم الثلاثة الأول) أي الثلاث سنن الأول وهي غسل اليدين للكوعين والضمضة والاستنشاق وأما لم يقل بأن يقدم الأربعة نظر إلى أن الاستنشاق لما لم يستقل بنفسه صار كأنه مع الاستنشاق شيء واحد (قوله والفرائض الثلاثة) أي ويقدم الفرائض الثلاثة غسل الوجه واليدين إلى المرققين ومسح الرأس (قوله وسواك) (٤) ما ذكره المصنف من أن السواك مستحب هو المشهور من المذهب وفي ح عن ابن عرفة مقتضى (٥) الأحاديث من ملازمته عليه السلام عليه لمريض موته وقوله لولا ان اشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ان يكون سنة وهو وجه لكنه خلاف المشهور (قوله لأنه) أي السواك (قوله يطلق على الفعل) أي الذي هو استعمال عود ونحوه في الاسنان لتذهب الصفرة عنها (قوله أو غيره) أي كالجريد وخشب التوت والجيز والزيتون والشيء المحتسب كطرف الجبة والثوب (قوله عند عدم غيره) أي عند عدم العود الذي من الاراك ونحوه مما تقدم (قوله الاكلة) بضم المعجمة وسكون الكاف وهي شيء يقوم بالاسنان يكسرها (قوله أي كندب السواك لأجل صلاة بعدت منه) أي سواء كان متطهرا لتلك الصلاة بماء أو تراب أو غير متطهر كمن لم يجد ماء ولا ترابا

(٣) بقي ترتيب السنن مع الفضائل كتاباخير الاذنين عن تثليث اليدين والفرائض مع الفضائل كشليل الوجه مع اليدين والفضائل بعضها مع بعض والظاهر النذب في ذلك كله والترتيب السنن بين الأعضاء يحصل بالمرّة الأصلية اه من ضوء الشموع (٥) قوله مقتضى الخ جوابه ان السنة ما أظهره الرسول ﷺ في جماعة وهو ﷺ لم يظهر السواك فيها وان دوام عليه وانما كان يستاك في بيته كما في كتب الصحيح اه والله اعلم

الاستحباب عند عدم غيره ويكون قبل الوضوء وندب استياك باليمنى وإبتداء بالجانب الايمن عرضا في الانسان بناء وطولا في الانسان وكره بعد الرمان والرمال لتحريكهما عرق الجذام أو بعد الحفااء أو نصب الشعر فإنه يورث الاكلة والبرص ولا ينبغي أن يزيد على شرب ولا يقبض عليه (كصلاة) أي كندب السواك لأجل صلاة (بعدت منه) أي من السواك بمعنى الاستياك

اعلم من أن يكون في وضوء  
اولا وكذا يندب لقراءة  
قرآن واتباعه من نوم وتغير  
فمأكل أو شرب أو طول  
سكوت أو كثرة كلام  
(وتسمية) بأن يقول  
عند الابتداء بسم الله وفي  
زيادة الرحمن الرحيم قولان  
وكشع (أي التسمية وسبح  
بتشريع ليشمل الوجوب  
والسنة والندب (في  
غسل وتيمم) ندبا  
(وأكل وشرب) استئنا  
وندى زيادة اللهم بارك لنا  
فما رزقنا وزدنا خيرا منه  
(وذكاة) وجوبا مع  
الذكر والقدرة (وركوب  
دابة وسفينة ودخول  
وضوء لمنزل ومسجد  
ولبس) لكتوب ونزعه  
(وعلق باب) وقتحه  
(وإطفاؤ مصباح)  
ووقده فيما يظهر  
(ووطء) مباح وتكره  
في غيره على الأرجح  
(وصعود خطيب منبرا  
وتعميم ميت ولحده)  
وتلاوة ونوم وابتداء  
طواف ودخول خلا ندبا  
والاولى اتقانها فيما يظهر  
الا في الأكل والشرب  
والذكاة (ولا تندب  
إطالة الفرقة) وهي  
الزيادة في غسل أعضاء  
الوضوء هي عمل القرض  
بل يكره (مسح الرقبة) بل يكره

بناء على القول بأنه يصلى (قوله أعم من أن يكون) أى السواك الذى بعدت منه الصلاة (قوله وتسمية)  
(١) جعلها من فضائل الوضوء هو المشهور من المذهب خلافا لمن قال بعدم مشروعيتها فيه وانها تتركه  
(تمة) بقی من الفضائل استقبال القبلة واستشمار النية في جميعه والجلوس مع التمكن والارتفاع  
عن الأرض (قوله عند الابتداء) أى عند ابتداء الوضوء (قوله قولان) رجح كل منهما فابن ناجي  
رجح القول بعدم زيادتهما والفاكهاني وابن المنير رجحا القول بزيادتهما (قوله استئنا) رجح بعضهم أن  
سنية التسمية في الأكل والشرب عينية (٢) وقيل انها سنة كفاية في الأكل وأما في الشرب فسنة عين  
(قوله وندب زيادة الخ) أى وندب أن يزيد بعد التسمية في الأكل والشرب اللهم الخ (قوله وزدنا  
خيرا منه) هذا إذا كان للشرب أو المأكل كول غير لبن وأما ان كان لبنا فانه يزيد بعد التسمية اللهم بارك  
لنا فيما رزقنا وزدنا منه ولعل السر في ذلك مع أنه ورد أفضل الطعام اللهم ويلي اللبن ويلي الزيت أن  
اللبن ينفى عن غيره وغيره لا ينفى عنه كذا ذكر شيخنا (قوله وذكاة) أى وتشريع وجوب مع الذكاة  
والقدرة في ذكاة بأنواعها الأربعة وهي الذبح والنحر والقر للصيد المعجوز عن ذبحه وما يجعل الموت  
كقطع جناح لنحو جراد (قوله وركوب دابة) أى وتشريع ندبا في ركوب دابة وركوب سفينة (٣)  
وكذا ما بعدهما وفي شب روى عن ابن عباس أن من قال عند ركوب السفينة بسم الله الرحمن الرحيم  
وقال اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها إن ربي لغفور رحيم وما قدروا الله حق قدره والأرض  
جميعا قبضته يوم القيامة والسموات طويات يمينه سبحانه وتعالى عما يشركون أمن من الفرق اه (قوله  
ودخول وضوء الخ) أى وتشريع ندبا في دخول المنزل والخروج منه وفي دخول المسجد والخروج  
منه (قوله وليس لكتوب) سواء كان قيصا أو أزارا أو عمامة أو رداء (قوله وغلق باب) وسرها دفع  
من يريد فتحه من السراق (قوله وتكره في غيره) أى وهو الوطء المكروه والمحرم وقوله على الأرجح  
أى وهو الذى اقتصر عليه الشارح بهرام والمؤلف في التوضيح وقال بعض الشراح انه المذهب  
وارتضاه شيخنا وقيل تحرم في كل من المحرم والمكروه وقيل تتركه في المكروه ومحرم في المحرم  
والذى يظهر أن هذا الخلاف في المحرم لعارض كالحيض لازناوالا فالظاهر الحرمة اتفاقا ومن أمثلة  
الوطء المكروه وطء الجنب ثانيا قبل غسل فرجه ووطء المؤدى للاتقال للتيمم كما أتى في قوله ومنع  
مع عدم ماء تقبيل متوضى وجماع مقتسل (قوله ولحده) أى الحادة في قبره أى إرفاده (قوله ندبا) راجع  
لقوله وركوب دابة وما بعده (قوله الا في الأكل والشرب والذكاة) أى والاعتد دخول الخلا فلا  
تكمل في هذه المواضع الأربعة (قوله ولا تندب إطالة الفرقة) أى الإطالة فيها والمراد بالإطالة  
الزيادة والمراد بالفرقة للفصول فكأنه قال ولا تندب الزيادة في الفصول على عمل القرض  
(قوله وانما يندب دوام الطهارة والتجديد لها) أى ويسمى ذلك أيضا إطالة الفرقة كما حمل  
عليه قوله عليه الصلاة والسلام (٤) من استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل فقد حملوا الإطالة

(٢) قوله عينية يدل له ما في حديث البخارى من امساك يد الصبي الذى لم يسم مع ان غيره سمي افاده  
في الضوء اه (٤) قوله قوله عليه الصلاة والسلام مبنى على ان من استطاع الخ من الرفوع وحاصله ان  
أباهريرة زاد على الواجب قليل له ما هذا الوضوء فقال لو علمت انكم تنظرون ما فعلت سمعت رسول  
الله صلى عليه وسلم يقول ان أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم  
ان يطيل غرته فليفعل لقوله فمن استطاع الخ ان كان مدرجا من كلام أبي هريرة كان مذهبا لا تقوم به  
عليها حاجة وفي قولهم ما هذا الوضوء دلالة على انه لم يكن معهودا عندهم ولا صحبه عمل فان كان من  
الرفوع اول بادامة الطهارة فطول زمنها يقوى النور ويعظم انظر عقب فقيه ادراجها عن جماعة  
من الحفاظ وشذوذها عن جماعة من الحفاظ اه من ضوء الشموع بنوع تصرف

بل يكره لانه من الغلو في الدين وانما يندب دوام الطهارة والتجديد (و) لا يندب (مسح الرقبة) بل يكره

للعلة المتقدمة (و) لا يندب (ترك مسح الأعضاء) أى تشيئها من البلل بخرقه مثلاً بل يجوز (وإن شك) التوضوء (في نالته) أراد فعلها هل هي نالته أو رابعة (فقد كراهتها) أى كراهة الاتيان بها خوف الوقوع في المحذور واستظهر (وتدبها) اعتباراً بالاصل كالشك في عدد الركعات (١٠٤) (قولاً قال) للمازرى مخرجاً على مسألة الشك في نالته (كشكه) أى الشخص الشاك

(في) قصده (صوم يوم عرفة) أى شك عند ارادته صوم يوم عرفة (هل) القد نفس يوم عرفة فأيت الصوم ندباً أو (هو العيد) فيحرم التبيت في كراهته خوف الوقوع في المحذور وندبه اعتباراً بالاصل القولان ويجوز أن يكون المعنى كشكه في يوم عرفة أى وقع شكه على يوم عرفة هل هو هو أو هو العيد ولو قال المصنف قال وكذا لو شك في يوم هل هو يوم عرفة أو العيد كان أوضح \* وأما مكروهاته فالأكثر من صلب الماء وكثرة السلام في غير ذكر الله والزيادة على الثلاثة في العسول وعلى واحدة في المسوح على الراجح وإطالة الفرة ومسح الرقبة والسكان الغير الطاهر وكشف العورة والله أعلم [ درس ]

(فصل) يذكر فيه آداب قضاء الحاجة وخبر الاستبراء وصفته والاستنجاء وما يتعلق بذلك (ندب لقاضى) أى لمريد إخراج (الحاجة) إذا كانت

على الدوام والفرقة على الوضوء \* والحاصل أن إطالة الفرة تطلق على الزيادة على العسول وتطلق على ادامة الوضوء وإطالة الفرة بالمعنى الأول هو المكروه عند مالك وإطالة الفرة بالمعنى الثانى مطلوب عنده وحينئذ فلا يكون الحديث المذكور معارضاً لما ذكره من الكراهة (قوله للعلة المتقدمة) أى وهى المألوف الدين (قوله بل يجوز) أى ترك المسح أى ويجوز (١) أيضاً مسحها بمسح أو منشفة خلافاً للشافعية في استحبابهم ترك ذلك للمسح وكراهتهم له (وإن شك في نالته الخ) أى وإن شك مرید الاتيان بفيلة في كونها نالته ورابعة مع إيجاب العسل في كراهة الاتيان بها وندبه قولان حكاهما المازرى عن الشيوخ والخلاف عام في الفرائض والسنة لأن كلا من الثانية والثالثة مستحبة فيهما (قوله خوف الوقوع في المحذور) أى النهى عنه نهى كراهة على ما نقله ابن رشد أو تحريم على ما نقله اللخمي (قوله واستظهر) أى استظهره في الشامل وقال ابن ناجي أنه الحق ورجحه شيخنا في الحاشية (قوله وندبها) أى وندب الاتيان بها (قوله اعتباراً بالاصل) أى لأن الأصل عدم الفعل (قوله كالشك في عدد الركعات) أى فإذا شك هل هذه الركعة نالته أو رابعة فإنه يبنى على الأقل لأن الأصل عدم الفعل (قوله في قصده) أى عند قصده وارادته (قوله أى شك عند ارادته الخ) توضيح لقوله كشكه في قصده صوم يوم عرفة (قوله هل القد نفس يوم عرفة) أى وهو التاسع من ذى الحجة (قوله وندبه اعتباراً بالاصل) أى لأن الأصل عدم العيد والقول بندب الصوم ورجحه المازرى وإما آخر رمضان فيجب صومه استحباباً وفي ح. عز. ابن عرفة يقبل الأخبار بكال الوضوء والصوم وقيد عبق بما إذا كان الخبر عدلاً ولا كذلك الصلاة ما لم يتذكر (٢) ويجزى وسيأتى رجحاناً فقط لعدلين الخ (قوله على الراجح) أى من القولين السابقين في قوله وهل تكرهه الرابعة أو تمنع خلاف (قوله وكشف العورة) أى مع عدم من يطلع عليها وأما كشفها مع وجود من يطلع عليها غير الزوجة والأمة فهو حرام لا مكروه فقط (فصل) ندب لقاضى الحاجة (قوله ندب الخ) كان الأولى أن يقول طلب بدل قوله ندب لأن بعض ما يأتى واجب (قوله إذا كانت بولا الخ) لو قال الشارح في خياطة اللين ندب لقاضى الحاجة بولا أو غائطاً جلوس برخو أو صلب طاهرين ومنع برخو نجس وتعين القيام في البول وتنحى في الغائط واجتنب الصلب النجس مطلقاً بولا أو غائطاً قياماً وجلوساً كان أوضح اهـ (قوله برخو طاهر) في بن قال في التوضيح قسم بعضهم موضع البول الى أربعة أقسام فقال إن كان طاهرارخوا كالرمل جاز فيه القيام والجلوس أولى لأنه ستر وان كان رخوا نجساً بالقاء مخافة أن تنجس ثيابه وإن كان صلباً نجساً تنحى عنه الى غيره ولا يبول فيه لاقاماً ولا جالساً وإن كان صلباً طاهراً تمين الجلوس لئلا يتطير عليه شيء من البول وقد نظم ذلك الوائش ريسى بقوله :

بالطاهر الصلب اجلس \* وقم برخو نجس  
والنجس الصلب اجنب \* واجلس وقم إن عكس

(١) ووزن الوضوء من حيث العمل وأما الماء فتشفيه كتجفيف الهواء له اهـ أفاده في ضوء الشموع  
(٢) أى بكلام الخبر ويجزى به اهـ

بولا (جلوس) برخو طاهر ويجوز القيام إذا أمن الاطلاع (ومنع) الجلوس أى كره (برخو) مثلث الرأء الهش بكسر الهاء (١) من كل شيء أى اللين كالرمل (نجس) لئلا يتنجس ثوبه (وتعين القيام) أى ندب ندباً كيداً أو أماً للوضع الصلب فيتهين فيه

(١) قوله بكسر الهاء كذا في الأصل والمعروف فيه للوجود في كتب اللغة فتحها كته مصححه

الجلوس إن كان طاهرًا والتنجي عنه مطلقًا إن كان نجسًا كما سيأتي ومعنى تعين نذب ندبًا كيدًا فيه (١٠٥) الأقسام الأربعة في البول

وأما الغائط فلا يجوز فيه القيام أى يكره كراهة شديدة فيما يظهر ومثله بول المرأة والخصى (و) ندب له (اعتداءً) حال قضائها جالسًا ولو بولا (على رجل) بأن يميل عليها ويرفع عقب اليمنى وصدرها على الأرض لأنه أعون على خروج الفضلة (واستنجاءً) أى إزالة ما في المحل بماء أو حجر (يد) أى (يسرى) فهو نعت مقطوع (و) ندب (بلها) أى اليد اليسرى (قبل تقى الأذى) أى الغائط أو البول فلا يقوى تعلق الرائحة بها (و) ندب (غسلها) أى اليسرى (بكتراب) من رمل وغسل وماغى. من ذلك مما يزيل الرائحة (بعده) أى بعد تقى الأذى بها ولومع صب الماء وأما إذا لاقى بها حكم الأذى بأن استجمر أو بالآحجار ثم استنجى بالماء فلا يطلب بغسلها (و) ندب (ستر) أى ادامته حال انحطاطه للجلوس (إلى محله) أى محل سقوط الأذى (و) ندب (إعداداً) أى الأذى كان المزيل جامداً أو مائلاً (ووتره) أى المزيل الجامد كالحجر إن أتقى الشفع ويتهى الايتار لسبع فان أتقى بثان لم يطلب بتاسع وهكذا ويحصل الايتار بحجر له ثلاث جهات

وقول التوضيح في الصلب الطاهر يتعين بالجلوس ظاهره الوجوب وهو ظاهر الباجى وابن بشر وابن عرفة وظاهر المدونة وغيرها ان القيام مكروه فقط ولذا قال شارحنا ومعنى تعين نذب ندبًا أكيدا وعلى هذا يجوز أن يحمل قول المؤلف ندب لقاضى الحاجة جلوس أى في الموضع الطاهر مطلقا سواء كان رخوا أو صلبا لكن ندب الجلوس في الصلب أكيد منه في الرخو فتكون الأقسام الأربعة كلها في كلام المصنف قد ذكرها ثلاثة أقسام تسمى الطاهر وقسم الرخو النجس والرابع وهو الصلب النجس سياتى في كلامه (قوله) والتنجي عنه مطلقا أى قياما وجلوسا (قوله) فلا يجوز فيه القيام) أى ويندب فيه الجلوس ندبًا أكيدا وهذا في الرخو والصاب الطاهرين وأما الموضع النجس سواء كان رخوا أو صلبا فإنه يتنجى عنه بالغائط لغيره مطلقا ويكره له كراهة شديدة تعوطه فيه قائما أو جالسا (قوله) ولو بولا) أى هذا إذا كانت الحاجة غائطا بل ولو كانت بولا (قوله) بأن يميل النخ) هذا تصوير للاعتدال على الرجل حال قضاء الحاجة جالسا (قوله) لأنه أعون النخ) علة لندب الاعتماد على الرجل قوله لأنه أى الاعتماد المذكور أعون أى أشد إغاثة على خروج الفضلة وذلك لأن العدة في الشق الأيمن (١) فإذا اعتمد على رجله اليسرى صار المحل كالنزلق لخروج الحدث فهو شبه الاناء الملائن الذى أقعد على جنبه للتفريغ منه بخلاف ما إذا أقعد معتدلا (قوله) أى إزالة ما في المحل بماء أو حجر) تفسير الاستنجاء بذلك هو ما ذكره ابن الأثير في النهاية وعليه فلا استنجاء أعم من الاستجمار لأنه إزالة ما في المحل بالآحجار (قوله) أى بالرجل التى يعتمد عليها واليد التى يستنجى بها (قوله) فهو نعت مقطوع (٢) أى لأن المعمولين عاملين مختلفين لا يجوز اتباع (٣) نعتها والندب منصب على قوله يسرى (قوله) وبها) أى ويل مالاقى الأذى منها وهو الوسطى والخصر والبصر كما في الحج وليس المراد بلها كلها كما هو ظاهره وقوله وغسلها بكتراب النخ أى إذا لم يلبها قبل ملاقة الأذى كافي الحج وليس المراد أنه يندب غسلها بكتراب مطلقا سواء بلها قبل لقاء الأذى أو لم يلبها كما هو ظاهره وقوله بما يزيل الرائحة أى التى تعلق باليد عند عدم بلها وأما عند بلها فلم تعلق بها رائحة لانسداد المسام (قوله) ولومع صب (٤) الماء) أى ولو كان لقي الأذى مقارنا لصب الماء (قوله) أى محل سقوط الأذى) فإذا وصل محل سقوط الأذى كشف عورته (قوله) وندب اعداد مزيلة) أى قبل جلوسه لقضاء الحاجة (قوله) كان المزيل جامدا) أى كالحجر وقوله أو مائلا أى كالماء وفى بن الندوب لقضاء الحاجة اعدادها مما لا اعداد أحدهما فقط كما هو ظاهر الشارح ففى قواعد عياض من آداب قضاء الحاجة ان يعد الماء والآحجار عنده اه إذا علمت هذا فكان الأولى للشارح أن يقول وندب اعداد مزيلة من ماء وحجر فتأمل (٥) وقد يقال محل ندب اعدادها معا قبل الجلوس ان يسرا فان يسرا أحدهما فقط ندب اعدادها (قوله) أى المزيل الجامد) أشار الشارح إلى ان فى كلام المصنف استخداما حيث ذكر المزيل بمعنى وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر (قوله) ان أتقى الشفع) أى فإذا حصل الاقاء باثنين ندب استعمال الثالث وان حصل الاقاء بأربعة ندب الخامس وأن حصل الاقاء بستة ندب السابع فان

(١) قوله الأيمن لعل الصواب الأيسر ليظهر قوله فإذا اعتمد النخ لأنها لو كانت في اليمنى كان الاعتماد على اليسرى يردها إلى الاعتدال ويقلبها على فمها تأمل اه (٢) القطع عدم للشاركة في الاعراب (٣) لأنه يلزم عليه عمل عاملين في معمول واحد وهو بمنوع والاتباع التشريك في الاعراب اه (٤) وطلب لإدامة الستر مقيد بما إذا أمن النجاسة اه (٥) تأخذه فوجدت الايراد في غير محله لان الكلام هنا في حكم أصل الاعداد بقطع النظر عن التعدد والاتحاد لأنه سياتى للمصنف النص على ندب الجمع فهما مندوبان وكلام عياض في الثانى اه



يحـ بكل جهة ويستثنى من ندب الايتار الواحد إن أنهى فالاثنتان أفضل منه (و) ندب (تقديم قبله) في الاستنجاء على دبره إلا أن يقطر بوله عند مس الدبر (وتفريع نخذه) حال قضاء الحاجة والاستنجاء (واستبرأؤه) قليلا حال الاستنجاء لئلا ينقبض المحل على ما فيه من الأذى (وتغطية رأسه) (١٠٦) ولو بكفه وطاية فالمراد أن لا يكون مكشوفاً حال قضاء الحاجة وقيل برداء ونحوه

حصل الاتقاء بالوترعين ولا يتأتى ندبه (قوله) يحـ بكل جهة أى يمسح المخرج بنامه بكل جهة من جهات الحجر الثلاث (قوله) وتقديم قبله أى خوفاً من تجسده بما على مخرج البول أو قدم دبره (قوله) إلا أن يقطر الخ أى يقدم دبره حينئذ لأنه لا فائدة في تقديم القبل (قوله) حال الاستنجاء أى وكذا حال الاستنجاء (قوله) لئلا ينقبض المحل الخ أى فيلزم (١) على ذلك صلاته بالنجاسة ولربما خرج ذلك الأذى الذى انقبض عليه المحل فيجس ثوبه أو بدنه أوهما ولا يقال مقتضى ما ذكر من التعليل وجوب الاسترخاء لاندبه لاناقول حصول ما ذكر أمر محتمل أفاده عج (قوله) وتغطية رأسه أى حال قضاء الحاجة وحال متعلقها من الاستنجاء والاستجمار وإنما ندب تغطية الرأس فهاذا ذكر قيل حياء من الله ومن الملازمة وقيل لأنه أحفظ لمسام الشعر من علوق الرائحة بها فضره (قوله) وقيل برداء أى وقيل لا يحصل ندب تغطية الرأس إلا إذا كانت برداء ونحوه زيادة على ما اعتاده في الوضع على رأسه من طاقية ونحوها وهذا ضعيف والتمسك الأول كما قررره الشارح والخلاف المذكور مبنى على الخلاف فى علة ندب تغطية الرأس وهل هو من الحياء من الله أو خوف علوق الرائحة بمسام الشعر قال بن والأول هو النصوص (قوله) لئلا يرى ما يخاف منه أى غير قادم عليه (قوله) وذكر أى واستعمال ذكره إذا لا تكليف بالإفعل (قوله) غفرانك بالنصب أى أسألك غفرانك (قوله) سوغنيه أى ادخله فى جوفى (قوله) واخرجه عنى خبيثاً الحمد على مجموع الأمرين خروجه وكونه خبيثاً لأن كلا من عدم خروجه ومن خروجه غير خبيث فيه مضرة (قوله) والحمد لله الخ قال شيخنا الأولي الجمع بين الروايتين (قوله) وقبله أى قبل الدخول لمحل قضاء الحاجة (قوله) حتى دخل أى لمحل قضاء الحاجة (قوله) لم يجلس لقضائها أى وينكشف وهذا راجع لقوله فان فات فيه إن لم يعد (قوله) والا فلا ذكر أى والابأن جلس منكشفاً على القول الأول وأخرج منه الحدث على القول الثانى فلا ذكر (قوله) لم يندب فيه أى لم يندب ذكره فيه إذ أنسى الله ذكر حتى دخل لمحل قضاء الحاجة (قوله) وسكوت أى لأن الكلام حين قضاء الحاجة يورث الصمم وحينئذ فلا يشمت عاطساً ولا يعمد ان عطس ولا يجيب مؤذناً ولا يرد سلاماً على مسلم ولا بعد الفراغ على الأظهر كالجاء بخلاف الملبى والمؤذن فانهما يردان بعد الفراغ وأما الملبى فيرد بالإشارة (قوله) ومتعلقه أى وحين متعلقه وقوله الاستنجاء بيان لمتعلقه فهو على حذف من البيانية أو خبر لمبتدأ محذوف أى وهو الاستنجاء (قوله) بحيث لا يرى جسمه أى وأما تستبرأه بحيث لا ترى عورته فهذا واجب لا مندوب (قوله) له بال أى لأن اللال لا يكون مهماً إلا إذا كان له بال كما قال الأمامى (قوله) بشجر متعلق بقستر (قوله) ما يخرج منه أى من الريح الشديد (قوله) أو مستطيل أشار الشارح بهذا إلى ان مراد الصنف بالحجر ما يشتمل السرب بفتح السين والراء وهو المستطيل لا خصوص الحجر لفة وهو الثقب المستدير (قوله) لئلا يخرج منه ما يؤذيه أى من الحيوانات كالحيات والعقارب (قوله) أو لأنه مسكن الجن أى وقضاء (١) قوله فيلزم الخ الظاهر فى التفريع فيلزم بطلان وضوئه لأن الباقي فى فم الدبر حدث خارج مناف لاطهارة حال فعلها وقد تقدم من شروط صحتها عدم الناقى حال فعلها اهـ كتبه محمد عليش

زيادة على المعتاد (وعدم التثانته) بعد جلوسه لئلا يرى ما يخاف منه فيقوم فيتجسس وأما قبل جلوسه فيندب الالتفات ليطمئن قلبه (و) ندب (ذكر مورد) فى السنة (بعده) أى بعد الفراغ من قضاء الحاجة والاستنجاء والخروج من المحل وهو اللهم غفرانك الحمد لله الذى سوغنيه طيباً وأخرجه عنى خبيثاً أو الحمد لله الذى أذهب عنى الأذى وعافانى (و) ذكر ورد (قوله) وهو باسم الله اللهم أنى أعوذ بذك من الحبث والخباثت وفي رواية زيادة الرجس النجس الشيطان الرجيم والحبث بضم الباء وروى سكونها جمع خبيث ذكر كور الشياطين والخباثت جمع خبيثة انانهم (فإن فات) الذكر القبطى بأن نسى حتى دخل (ففيه) أى فانه يذكره ندباً فى المحل نفسه (إن لم يعد) لقضاء الحاجة بأن كان فى اللقضاء مالم يجلس لقضائها وقيل مالم يخرج منه الحدث والافلا ذكر ومفهومه انه لو أعد كالمراحم لم يندب فيه وهو صادق بالجواز وليس

بمراد بل المراد اللع أى الكراهة تعظيماً لله كراهة هذا إذا دخل بجميع بدنه وكذا برجل واحدة وإن لم يعتمد عليها فيما ظهر الحاجة له (و) ندب (سكوت) حين قضائها ومتعلقه الاستنجاء (إلا لهم) فيطلب الكلام ندباً كطلب ما يزيل به الأذى أو وجوباً كإلتئاذ أعمى وغليص باله بال (و) ندب (بالقضاء تستبرأ) عن أعين الناس بحيث لا يرى جسمه فضلاً عن عورته بشجر أو صخرة ونحو ذلك (و) بعد عن أعين الناس حتى لا يسمع ما يخرج منه (واقاءه جحر) مستدير أو مستطيل لئلا يخرج منه ما يؤذيه أو لأنه مسكن الجن

ولو ساكنة لثلاث يتطابق  
عليه ما ينحسره (و) اتقاء  
(مورد) لفناء ثلاث يؤدي  
الناس بذلك (و) اتقاء  
(طريق) هو أعم مما قبله  
ولا حاجة لزيادة (و) شط  
لأن المورد يغني عنه إذ  
المراد به ما أمكن الورد  
منه لاما اعتيد (و) اتقاء  
(ظل) شأنه الاستظلال  
بمن مقل ومناخ لا مطلق  
ظل ومثله مجلسهم بشمس  
وقر (و) اتقاء (صلب)  
بضم الصاد وفتح اللام شدة  
أو سكونها وفتحهما كسكر  
وقفل وجمل ولم يسمع  
فتح الصاد مع سكون اللام  
كذا قيل الموضع  
الشديد أي صلب نجس  
جلوسا وقياما وأما الصلب  
الظاهر فيتأكد الجلوس  
به كما تقدم (و) كنيف  
أي عند إرادة دخوله  
(تحت) أي بعد (ذكر الله)  
ندبا في غير القرآن وكرهه  
التكر باللسان كدخوله  
بورقة أو درهم أو خاتم فيه  
ذكر الله ما لم يكن مستورا  
أو خاف عليه الضياع  
والاجاز وجوابي القرآن  
فيحرم عليه قراءته فيه  
مطلقا قبل خروج الحدث  
أوحينه أو بعده وكذا  
يحرم عليه دخوله بمصحف  
كامل أو بفضه ولولم يكن  
له بال فيما يظهر كمنه  
للمحدث الخوف ضياع

الحاجة فيه يؤذيهم وإن كانوا يحبون النجاسة إذ لا يلزم من محبة الشخص للشيء محبة سقوطه عليه ألا  
تري أن الطيب يحبه الإنسان ويكره وقوعه عليه (قوله واتقاء مهيب ريح) أي اتقاء المحل الذي تهيب  
الريح منه كالكنيف الذي في قصبة طاقة ومحل نذب اتقاء مهيب الريح إذا كانت الحاجة بولا أو  
غائطا رقيقا والأفلا أخذنا مما ذكره الشارح من العلة (قوله ثلاث يتطابق الخ) هذا ظاهر إذا كانت  
الريح غير ساكنة ولا احتمال تحركها وهي تجانبها فيتطابق الخ إذا كانت ساكنة (قوله هو أعم مما قبله)  
أي وحينئذ فيستغنى به عما قبله وإنما كان الطريق أعم من المورد لأن الطريق أمام موصلة للماء فتكون  
موردا وإمانا تكون غير موصلة فلا تكون موردا وقد يقال الطريق عرفا ما اعتيد للسلوك والورد  
ما يستقر فيه للورد الماء وأخذه فهو مغاير لها وقد اجمع بينهما في الحديث (قوله إذ المراد به) أي بالمورد  
ما أمكن الورد منه أي وهذا هو عين الشط قوله لاما اعتيد أي للورد منه أي حتى يكون أخص  
من الشط (قوله شأنه الاستظلال به من مقل ومناخ) أي من ظل مقل ومناخ أي من ظل شأنه أن  
يتظل به الناس وقت القيولة وإناخة الأبل فيه (قوله ومثله) أي ومثل الظل في النعي عن قضاء الحاجة  
فيه مجلسهم أي المحل الذي يجلس فيه الناس في القمر ليلا أو يجلسون فيه في الشمس زمن الشتاء  
للتحدث قال شيخنا والظاهر أن قضاء الحاجة في الورد والطريق والظل وما ألحق به حرام كما يفيد  
عياض وقاله عج خلافا لما يقتضيه كلام المصنف من الكراهة لأنه جعل اتقاءها مندوبا (تنبية)  
يحرم قضاء الحاجة في الماء إذا كان راكدا قليلا (١) فإن كان الراكد مستبحرا أو كان الماء جاريا  
فلا حرمة في قضاها فيها حيث كان مباحا أو مملوكا وأذن ربه في ذلك لا مملوكا بغير إذن فيحرم (قوله  
جلوسا وقياما) أي كانت الحاجة بولا أو غائطا (قوله فيتأكد الجلوس به) أي سواء كانت الحاجة  
بولا أو غائطا وقد تقدم أن الرخو إذا كان طاهرا تعين الجلوس به كانت الحاجة بولا أو غائطا وإن كان  
نجسا تعين القيام في البول وتنجاء في الغائط وتقدم أن المراد بالتعين النذب الأكيد (قوله أي عند إرادة  
دخوله) الأولى حذف إرادة لأن التنحي عن الذكر إنما هو عند الدخول بالفعل (قوله وكره له الذكر  
باللسان) أي في الكنيف قبل خروج الحدث أو حين خروجه أو بعده وكذا يكره الذكر وقراءة  
القرآن في الطرق وفي الواضع المستندرة واحتراز الشارح بقوله باللسان عن الذكر بقلبه وهو في الكنيف  
فانه لا يكره أجماعا (قوله كدخوله بورقة) هذا تشبيه في الحكم وهو الكراهة خلافا لمن قال بجواز  
دخوله بما ذكر (قوله فيه ذكر الله) راجع للورقة والدرهم والخاتم ولا مفهوم لقوله فيه ذكر الله بل مثله  
إذا كان فيه شيء من القرآن وما يفهم من كلام ابن عبد السلام والتوضيح وبهرام من الحرمة بغير ظاهر  
كما قاله ح وتبعه عج (قوله أو خاف عليه الضياع) الأولى وخاف بالواو لأن جواز الدخول بما  
ذكر مفيد بامرين ولا يكتفي أحدهما (قوله وجوبا في القرآن) أي قراءة وكتبا كما في عقب ققول  
الشارح فيحرم عليه قراءته فيه وكذا كتبه (قوله فيما يظهر) ما ذكره الشارح من منع دخول  
الكنيف بما فيه قرآن مطلقا سواء كان كاملا أو كان بفضه كان لذلك البعض بال أولاتباع فيه ابن  
عبد السلام والتوضيح وقد رده ح وعج وقال انه غير ظاهر واستظهر الأول كراهة دخول  
الكنيف بما فيه قرآن وأطلق في الكراهة فظاهره كان كاملا أو بفضا واستظهر الثاني التحريم في  
الكامل ومقاربه والكراهة في غير ذي اليال كآليات واعتمد هذا الاشياخ واقتصر عليه في الحج  
(قوله كسه للمحدث) أي كما يحرم مس الصحف الكامل أو بفضه ولولم يكن له بال للمحدث وقد  
يقال ان هذا قياس مع الفارق لأن المحدث قام به وصف منعه من اللس ولا كذلك من في الخلاه  
حيث لم يحدث تأمل (قوله الخوف ضياع الخ) استثناء من قوله وكذا يحرم عليه دخوله بمصحف الخ

أو ارتياح فيجوز ولا مفهوم لقوله بكنيف بل غيره كذلك إلا أن حرمة القرآن في غيره مقيدة بحال خروج الحدث وكذا بعده حال الاستنجاء على التحقيق وكذا بعد ذلك بالمكان الذي قضى فيه وليس بعد ويكره الاستنجاء يده فيها خاتم فيه اسم الله أو اسم نبي وقيل يمنع (وَيُقَدِّمُ) ندبا (يُسْرَاهُ) (١٠٨) دُخُولًا للكنيف (و) يقدم (يُمْنَاهُ خُرُوجًا) منه وذلك (عَكْسُ مَسْجِدٍ) فيها لقاعدة الشرع أن ما كان

من باب التشريف والتكريم يندب فيه التيامن وما كان بضده يندب فيه التياسر وإذا أخرج يسراه من المسجد وضعها على ظاهر نعله ويخرج يمينه ويقدمها في اللبس وعند الدخول يخلع يسراه ويضعها على ظاهر نعله ثم يخلع اليمنى ويقدمها دخولا (والمنزل) يقدم (يُمْنَاهُ رِيسَاهُ) أي فيهما أي في الدخول والخروج (وَجَازَ بِمَنْزِلٍ) بمن أو قري (وَوَطْءُ) وَبَوْلُ (وَعَاظُ) حال كونه (مُسْتَقْبِلَ قِبْلَةٍ) وَمُسْتَدْبِرَ (أَنْ) الْجَنَّةِ أي اضطر إلى ذلك كالمراحيض التي يصير التحول فيها بل (وَأِنْ لَمْ يُلْجَأْ) بِأَنْ يَتَأَنَّى لَهُ التحول من غير عسروا مشقة كرجلة الدار ومراحيض السطوح وقضاء المدن لأن المراد بالمنزل ما قابل القضاء (وَأَوَّلُ) الجواز عند عدم اللجوء (بِالسَّاتِرِ) أي بأن يكون للمراحيض السطوح ساتر والالم يجز وهو ضعيف (و)

(قوله أو ارتياح) أي فرج من جن (قوله فيجوز) أي مع ساتره يكتفى من وصول الرائحة إليه والظاهر أن الجيب (١) لا يكفي لأنه ظرف متسع كما قاله طفي في أجوبته وعلم مما قلنا إن جواز الدخول بالمصنف مقيد بأمرين الخوف والساتر فأحدهما لا يكفي خلافا لما يؤوله كلام الشارح تبعا لمعنى (قوله بل غيره) أي مثل القضاء كذلك فإذا جلس في القضاء لقضاء الحاجة نحى ذكر الله فيه ندبا في غير القرآن وجوبا في القرآن (قوله بعد ذلك) أي بعد الاستنجاء (قوله إلا أن حرمة القرآن في غيره مقيدة الخ) أي وأما فيه فطلقة فالقراءة فيه قبل خروج الحدث حرام وأما في غيره فلا تحرم (قوله ويكره الاستنجاء الخ) هذا القول قد رجحه وقوله أو اسم نبي أي مقرون بما يعينه كعليه الصلاة والسلام لا مجرد الاشتراك (قوله وقيل يمنع) هو ما ذكره للصنف في التوضيح قال في للدخل وما روى من الجواز عن مالك فرواية منكثرة حاشا أن يقول بذلك وعمل الخلاف إذا كانت النجاسة لا تصل للختام والامنع اتفاقا (قوله ويقدم ندبا يسراه دخولا للكنيف) أي وكذا لكل دنف كحجام وفندق (قوله عكس مسجد فيها) أي فيندب أن يقدم في دخوله يمينه وفي الخروج منه يسراه (قوله أن ما كان من باب التشريف والتكريم) أي كالمسجد وحلق الرأس ولبس النعل وقوله وما كان بضده أي كدخول الحمام والفندق والخروج من المسجد وخلع النعل (قوله والمنزل يمينه بهما) فإن حصلت المعارضة بين المنزل والمسجد كما لو كان باب بيته داخل المسجد وخرج من المسجد لبيته كان الحكم للمسجد (قوله أي اضطر إلى ذلك) أي إلى الاستقبال والاستدبار (قوله التي يصير التحول فيها) أي عن القبلة (قوله وإن لم يلجأ) لو عبر بلورد (٢) مافي الواضحة من أنه لا يجوز إلا إذا ألجى كان أولى قاله بن (قوله وقضاء المدن) أي والقضاء الذي في داخل المدن كالخيشان والخرائب التي بداخل البيوت (قوله ما قابل القضاء) أي ما قابل الصحراء لا المنزل المعروف وحيث قد يشمل قضاء المدن ورجة الدار ومراحيض السطوح والسطح نفسه (قوله وأول بالساتر الخ) لو قال الصنف وجاز بمنزل وطء وحدث مستقبل قبلة ومستدبرا وإن لم يلجأ لافي القضاء إلا بساتر وحذف ما زاد على ذلك كان أحسن لأن هذا هو المتمد وما زاد على ذلك فهو ضعيف (قوله فالتأويلان في البالغ عليه فقط) أي وأما ما قبل للبالغة فالجواز مطلقا باتفاق (قوله وفي مراحيض السطوح خاصة) أي لأنها هي التي يكون معها الساتر حيث تذاترة وتارة لا يكون وأما رجة الدار وقضاء المدن فالساتر لا يفرقهما ونص المدونة ولا يكره استقبال القبلة والاستدبارها بل أول أو غائط أو مجامعة إلا في القلوات وأما في المدائن والقرى والمراحيض التي على السطوح فلا بأس بها فعملها اللخمى وعياض وعبد الحق على الإطلاق وحملها بعض شيوخ عبدالحق وأبو الحسن على التقيد بما إذا كان لتلك المراحيض ساتر (قوله خلافا لظاهر الصنف) أي فإنه يقتضى جريان التأويلين فما قبل للبالغة وما بعدها وفي مراحيض السطوح وغيرها (قوله لافي القضاء) المراد به الصحراء (قوله ويسترون) قال النووي أقل الساتر طولنا ثلثا ذراع بصد عنه ثلاثة أذرع فدونه وعرضا بقدر ما يستر (قوله بالجواز) وهو قول ابن رشد ونقله في التلقيب عن المدونة وقوله والنوع وهو مافي المجموعة ومختصر ابن عبدالحكم

(١) والظاهر أنه ليس كل الجيوب اه من ضوء الشموع (٢) سبق أن المراد ما وجد في كلامي فهو إشارة لأمي ووقع الخلاف في ذهب أشرت إليه وحيث فلا يراد اه كتبه محمد عيسى

(قوله)

أول (بالإطلاق) أي سواء كان لها ساتر أم لا وهو المتمد فالتأويلان في البالغ عليه فقط وفي مراحيض

السطوح خاصة خلافا لظاهر الصنف (لا في القضاء) فيحرم استقبال واستدبار بوطء وفضلة بغير ساتر (وبستر قولان) بالجواز وهو الأرجح والنوع (تَحْمِيلُهَا) للبدونة (وَالْمُخْتَارُ) منها عند اللخمى (الترك)

( قوله أى ترك البول والغائط ) مستقبلاً ومستدبراً أى فى القضاء مع السائر كما هو الموضوع وأولى عند عدمه وقوله لا الوطء أى وأما الوطء فى القضاء مستقبلاً أو مستدبراً فهو جائز عنده يعنى مع السائر كما هو الموضوع ( قوله تعظيماً الخ ) علة لاختيار اللخمي ترك البول والغائط فى القضاء مستقبلاً أو مستدبراً ولو بسائر ( قوله وهذا ) أى كون اللخمي اختار ترك البول والغائط مستقبلاً ومستدبراً فى القضاء حتى قضاء للنازل ولو مع السائر وأما الوطء فيه مع السائر فلا يمنع عنده لا يفهم من كلام المصنف والمفهوم منه ان اللخمي اختار ترك كل من البول والغائط والوطء مستقبلاً ومستدبراً فى القضاء ولو بسائر ( قوله والحاصل انه اعترض على المصنف بوجهين الخ ) الأول للشيخ أحمد الزرقاني والثاني لم قال بن وكلاهما غير مسلم أما الأول فلأن ظاهر اللخمي كظاهر المصنف استواء الوطء والحديث ونسب اللخمي على ما نقل ابن مرزوق وقال ابن القاسم لا بأس بالجماع إلى القبلة كقول مالك فى المراحض وجواز ذلك فى المدائن والقرى لأنه الغالب والشأن فى ككون أهل الإنسان معه فمع انكشافها يمنع فى الصحراء ويختلف فى المدن ومع الاستئثار يجوز فيها اه قال ابن مرزوق عقبه وظاهر كلام اللخمي استواء الوطء والحديث أيضاً كما ذكره المصنف قال أبو على السنائى وصدق فى كون ذلك ظاهر اللخمي لأن قوله فمع انكشافها يمنع فى الصحراء ظاهره كان بسائر أم لا وقوله مع الاستئثار يجوز فيها إنما جوز الوطء مع الاستئثار بشئيهما ولم يجوز الغائط إذا سدل ثوبه خلفه لأن الوطء أخف من قضاء الحاجة اه وأما الثانى فلانسلم ان اختيار اللخمي جار فى القضاء يعنى الصحراء وفى غيرها كرحبة الدار وقضاء المدن بل هو خاص بالقضاء خلافاً لم ومن تبعه وذلك لأن اللخمي بعد أن نقل عن مالك فى المدونة أنه أجاز ذلك فى المدن ومنعه فى الصحراء ذكر أنه اختلف فى علة المنع فى الصحراء هل هى طاب الستر من اللائكة الصلبن وصالحى الجن لأنهم يطوفون فى الصحارى وعلى هذا لو كان هناك سائر جاز لوجود الستر أو هى تعظيم القبلة وهو المختار وهذا يشتمل فيه الصحارى والمدن وقوله وهذا يستوى الخ أى ان هذا التعليل الثانى الذى هو مختاره يستوى فيه الصحارى والمدن فمقتضى القياس المنع فيهما لكن أيسر ذلك فى المدن لضرورة كما دل عليه كلامه قبله وبقي ما عدا المدن على عدم الجواز لعدم الضرورة قاله السنائى اه كلام بن ( قوله أن اختياره خاص بالقضاء ) أى الصحراء ( قوله وفى غيره ) أى كرحبة الدار وقضاء المدن ( قوله فيه طريقان ) الجواز ليعاض وعبد الحق وعنده لبعض شيوخ عبدالحق ( قوله أن الصور كلها جائزة الخ ) أى وهى ستة الأولى قضاء الحاجة والوطء فى القضاء مستقبلاً أو مستدبراً بدون سائر وهذه حرام قطعاً الثانية قضاء الحاجة فى بيت الحلاء الذى فى المنزل مستقبلاً أو مستدبراً بسائر وهذه جائزة اتفاقاً الثالثة قضاؤها فيه مستقبلاً أو مستدبراً بدون سائر وفيها قولان بالجواز والمنع والمتمم الجواز ولو كان بيت الحلاء بالسطح الرابعة قضاؤها فى القضاء ومثلها الوطء فيه مستقبلاً أو مستدبراً بسائر وفيها قولان بالجواز والمنع والمتمم الجواز الجواز فيهما والمراد بالجواز بحوش المنزل بسائر وبدونه وفيهما قولان بالجواز والمنع والمتمم الجواز فيهما والمراد بالجواز فيما ذكر كله خلاف الأولى ( قوله لا القمرين (١) الخ ) عطف على مقدر أى لافى القضاء فيحرم الاستقبال والاستدبار للقبلة لا للقمرين الخ فالقدر المعطوف عليه هو قولنا للقبلة ( قوله وبيت المقدس ) المراد به الصخرة لأنها التى كانت قبلة فيتوهم منع استقبالها حالة التحدث والجماع لا المسجد الأقصى اذ لا يتوهم فيه ذلك ( قوله بل يجوز مطلقاً ) أى سواء كان فى المنزل أو فى القضاء بسائر أولاً وإنما أضرب لأن نفي الحرمة لا يدل على نفي الكراهة لصدقه بالكراهة والجواز والمراد بالجواز خلاف الأولى ( قوله ووجب استبراء باستفراغ أخبثيه الخ ) اعلم أن السنين والتاء فى كل منهما يحتمل

أى ترك البول والغائط خاصة لا الوطء مستقبلاً ومستدبراً حتى فى قضاء المنازل تعظيماً للقبلة وهذا لا يفهم من كلام المصنف والحاصل انه اعترض على المصنف فى قوله واختار الترك بوجهين الأول أن ظاهره ان اختيار اللخمي جازى الوطء أيضاً مع أنه اختار فيه الجواز مع السائر فى القضاء وغيره الثانى أن ظاهره أيضاً أن اختياره خاص بالقضاء مع السائر مع أنه جار عنده فيه وفى غيره مع السائر ما عدا المراحض فإنه مع السائر جائز اتفاقاً ومع غيره فيه طريقان ومما اللخمي ضعيف \* وحاصل المعتمد فى المسئلة أن الصور كلها جائزة إما اتفاقاً أو على الرجحان إلا فى صورة واحدة وهى الاستقبال والاستدبار فى القضاء أى الصحراء بغير سائر فحرام فى الوطء والقبلة ( لا ) استقبال أو استدبار القمرين ( الشمس والقمر ) ( لا ) ( بيت المقدس ) فلا يحرم بل يجوز مطلقاً [ درس ]

( ووجب ) بعد قضاء الحاجة (١) ( استبراء ) صور ذلك ومفسر ( باستفراغ )

(١) قول الشارح بعد قضاء

الحاجة الأولى تأخيرها عن قول المصنف استبراء وقوله أى إفراغ إشارة إلى أن السنين والتاء زائدتان وعطف بإخراج للتفسير اه

أن يكونا للطلب (١) وأن تكونا زائدتين ويحتمل أن تكونا للطلب في الأول وزائدتين في الثاني فان كانتا للطلب فهما أوزائدتين فهما كانت الباء للتصوير لأن طلب البراءة هو طلب الافراغ والاعراج للأخبثين وكذلك البراءة هي إخراج الأخبثين ولا يصح جعلها حينئذ للاستعانة ولا للسببية لأن المستعان به غير المستعان عليه والسبب غير السبب وهنا البراءة وإخراج الأخبثين شيء واحد وكذا طلبهما وأمان جعلنا (٢) السين والتاء في الاستبراء للطلب وفي الاستفراغ زائدتين كانت الباء للسببية (٣) أول الاستعانة أي ووجب طلب البراءة بتفريغ المحلين من الأخبثين وبعض الشراح جعل الباء في كلام الصنف للتصوير وبعضهم جعلها للسببية أو الاستعانة وكل صحيح نظرا لما قلنا (قوله أي افراغ (٤) وإخراج أخبثيه) أي من مخرجيهما فلو توضحا والبول في قصة الذكر أو الغائط في داخل فم الذكر كان الوضوء باطلا لأن شرط صحة الوضوء كإبرء عدم حصول المنافي فالاستبراء مطلوب لأجل إزالة الحدث لأجل إزالة الحدث فلايجزى فيه الخلاف الذي في إزالة النجاسة كما قرر شيخنا (قوله مع سلت ذكر) يتعلق بوجوب أي وجب ما ذكر مع سلت ذكره وتره وفيه إشارة إلى وجوبهما وهذا في حق الرجل وأما في حق المرأة فانها تضع يدها على عاتقها ويقوم ذلك مقام السلت والتر وأما الخنثى فيفعل ما يفعله الرجل والمرأة احتياطا وقوله مع سلت ذكر الخ هذا خاص بالبول (٥) وأما الغائط فيسكن في تفريغ المحل منه الاحساس بأنه لم يبق شيء مما هو بصدد الخروج وليس عليه غسل ما بطن من المخرج بل يحرم لشبه ذلك بالواط (قوله مثلا) أشار إلى أن السلت لا يتوقف على خصوص السبابة والإبهام نعم هما أولى لأنهما أعون على الافراغ من غيرهما (قوله ثم يبرهما) أي من أصل الذكر (قوله أي جذبه) فيه أن الجذب هو السحب الذي هو السلت والأولى أن يقول أي تحريكه يمينا وشمالا أو فوق وتحت \* واعلم أن التتر عند أهل اللغة هو التحريك الخفيف وحينئذ فوصف المصنف له بالحفة كاشف لأنه لا يكون إلا كذلك لأخذ الحفة في مفهومه وليس وصفا محصيا كما هو الشأن في الأوصاف (قوله لأنه) أي الذكر كالضرع (قوله أعطى النداءة) أي يقتسب عدم التنظيف (قوله ولأن قوة ذلك) أي السلت (قوله ويضر بالثانية) أي بصيرها مريحة سائبة لا تمسك على البول بل كلما حصل فيها شيء نزل منها (قوله إلى أن يغلب على الظن الخ) هذا غاية لقول المصنف مع سلت ذكر وتر وعلم من هذا أن المدار على حصول الظن باقطع المادة فاذن لا يشترط التنشيف وإنه لو مكث مدة بحيث يغلب على الظن أنه لم يبق شيء مخرجه السلت كان ذلك كافيا ولولم يسل (قوله ولا يتبع الأدهام (٦)) أي فاذا غلب على ظنه انقطاع المادة من الذكر ترك ذلك السلت والتر ولا يعمل على ما عنده من توهم بقاء شيء في الذكر من المادة وما شك في خروجه بعد الاستبراء كقطعة فمعفو (٧) عنها فان فتش وراها فحكم الحدث والحدث أي أنها تنقض الوضوء ان لم تلازم جل الزمان (٨) ويجب غسلها إن لم تعثره كل يوم (قوله من كل ما يجوز الاستجار به) أي مع الانتصار عليه وهو الياس الطاهر النقي غير المؤذى وغير المحترم وأما مالا

أي افراغ وإخراج (أخبثيه) هما البول والغائط (مع سلت ذكر) مأكاله من أصله بأصبعيه السبابة والإبهام \* مثلاً يهرع الرأس الكثرة (وكتتر) بمثناة فوقية ساكنة أي جذبه ليخرج ما بقى فيه (خففاً) أي السلت والتر أي يندب أن يكون كل منهما خفيفا لا بقوة لأنه كالضرع كلما سات بقوة أعطى النداءة ولأن قوة ذلك توجب استرخاء العروق ويضر بالثانية أي مستقر البول إلى أن يغلب على الظن انقطاع المادة ثلاثاً أو أقل أو أكثر وينبغي أن يخفف زمنهما أيضا ولا يتبع الأوهام فانه يؤدي إلى تمكن الوسوسة من القلب وهي تضر بالدين والعباد بالله تعالى (وئندب) له ستنجى (جمع ماء وحجر) وما في معناه من كل ما يجوز الاستجار به مما يأتي لازلهما الدين

(١) ويحتمل العكس بأن يكونا زائدتين في الأول وللطلب في الثاني اه (٢) مثله عكسه (٣) ويصح جعلها للتصوير عليه وعلى عكسه اه (٤) وهو أي الاستبراء من وظيفة الباطن متفق على وجوبه ولذا اتفق الناصريه ولو خرج الوقت لأن الطهارة لا تصح مع المنافي اه ضوء الشموع (٥) ومما ينقي البول الفم بسين السيلين أو على عانة المرأة ثم تغسل كالأوج اه مجموع (٦) ولا يجب عليه كثرة المشي والقيام والقعود حتى يخرج نفسه نعم اليسير من ذلك لمن توقفت عليه براءته اه من ضوء الشموع (٧) أي لا يجب التفتيش اه ضوء الشموع (٨) قوله جل الزمان أي ولا نصفه اه

والأثر مع عدم ملاقة النجاسة بيد فيقدم الحجر ثم يذبح بالماء (س) تدب عند الوضوء (١١١) الاختصار على أحدهما (ماء) لأنه أنقى

للدخل فإن اقتصر على الحجر أو مافي مائه أجزاء في غير ما تعين فيه الماء (وتعني) الماء ولا يكفي الحجر (في كفي) خرج ببلدة معتادة وكان فرضه التيمم لمرض أو لعدم ماء يكفي غسله أو ببلدة غير (١) معتادة أو على وجه السلس وكان يأتي يوما ويفارق يوما فكثر أم إذا كان يأتي كل يوم ولو مرة فلا يتعين فيه ماء ولا حجر لما تقدم في المغفوات ووقع للشرح هنا سهو ظاهر وأما صحيح وجد من الماء ما يكفي غسله ونزل الماء ببلدة معتادة فيعجب عليه غسل جميع الجسد يرتفع حدثه وخشه (و) تعين الماء في (حيض وتقياس) ويجري فيها ما جرى في المني (٢) (و) في (بول امرأة) بكرة أو ثيابا لتعديه منها مخرجها إلى جهة المقعدة غالبا إن لم يكن سلسا والالم يتعين فيه ماء ولا حجر إن كان يأتي كل يوم مرة فكثر

(١) قول الشارح أو ببلدة غير الخ إشارة لجواب ثان وقوله أو على وجه السلس الخ إشارة لثالث اه (٢) قول الشارح ويجري فيها ما جرى في المني أي من الأجوبة الثلاثة ولكن بتغير في الثاني وكلام

الحشي فيه القصور اه

يساح الاستحجار به فليس له هذا الحكم يعني لا يكون جمعه مع الماء أفضل من الماء وحده كذا في عبق وفيه نظر لأنه إذا كان جمعه مع الماء (١) جائزا كما قلناه عن زروق فالظاهر أن يكون أفضل من الماء وحده لأنه أبلغ منه وحينئذ فإطلاق التدب أولى اه بن (قوله والأثر) أي الحكم (قوله) فيقدم الحجر الخ أي لأنه يتم الحجر الخ فهو آلة لعدم ملاقة النجاسة ليد (قوله) لأنه أنقى للدخل أي لازالته العين والحكم اتفاقا (قوله) فإن اقتصر على الحجر أو مافي مائه أجزاء الخ) وهل يكون المحل ظاهرا لرفع الحكم والعين عنه وهو ظاهر التوضيح وظاهر الطراز أن الحجر عند الاقتصار عليه لا يرفع الحكم وإن المحل نجس مغفوعه انظر ح (قوله) وتعين الماء في مني الخ) اعترض عليه بأن المني والحيض والنفاس يتعين فيها غسل جميع الجسد ولا يتوهم فيها كفاية الاستحجار بالأحجار وحينئذ فلا حاجة للنص على تعين الماء فيها وعدم كفاية الأحجار وحاصل (٢) ما أجاب به الشارح أن الكلام مفروض في حق من فرضه التيمم لمرض أو لعدم ماء يكفي غسله ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة فيقال لمن خرج منه المني لا بد من غسله كذا أو الفرج بالماء ويقال للمرأة لا بد من غسل الدم الداخل (٣) في الفرج بالماء \* وإعلم أنه حيث تعين الماء في المني فلا يجب غسل الدم كذا خلافا للشيخ بركات الخطاب أخى الشيخ محمد الخطاب شارح المني وتليذه (قوله) أو لعدم ماء يكفي غسله (أي ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة) (قوله) أو ببلدة غير معتادة (أي فهذا إنما يوجب الوضوء لا الغسل لكن لا بد من غسل الدم كذا بالماء مع الوضوء) (قوله) ويفارق يوما فكثر (أي لأنه في هذه الحالة لا يعنى عنه ويوجب الوضوء (قوله) لما تقدم في المغفوات) أي من أن حدث الاستنجح إذا أتى كل يوم ولو مرة فإنه يعنى عن إزالته مطلقا أوجب الوضوء بأن فارق أكثر الزمن أم لا (قوله) ووقع للشرح هنا سهو ظاهر) حيث قالوا في صاحب السلس يكفي الحجر كالبول والخصى والدود بيلة قهولهم يكفي الحجر فيه نظر لأن الخارج على وجه السلس إن أتى يوما وفارق يوما تعين فيه الماء وإن أتى كل يوم فلا يطلب فيه حجر ولا غيره (قوله) ويجرى فيها ما جرى في المني (أي فيحملان على من انقطع حيضا أو نفاسا وفرضها التيمم لمرض أو لعدم ماء يكفي غسلها ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة فلا بد من غسل الدم من فرجها من الماء ولا يكفي فيه الحجر (قوله) وفي بول امرأة) مثل بولها بول الخصى أي مقطوع الدم كذا قطع أتياء أم لا ومثله أيضا مني الرجل إذا خرج من فرج المرأة بعد غسلها فهو كبولها لا يكفي فيه الحجر ومثله أيضا البول الخارج من الثقب إذا انسد المخرجان على الظاهر لأنه منتشر فيتعين فيه الماء ولا يكفي فيه الأحجار وأفهم قوله بول أن حكمه في الغائط حكم الرجل وتغسل المرأة سواء كانت ثيبا أو بكرا كل ما ظهر من فرجها حال جلوسها وأما قول عبق وتغسل المرأة ما ظهر من فرجها والبكر ما دون العذرة ففيه نظر إذ التفرقة بين الثيب والبكر إنما هي في الحيض خاصة كما ذكره صاحب الطراز واختار في البول تساويهما لأن مخرج البول قبل البكارة والثبوبة بخلاف الحيض انظر ح ولا تدخل المرأة يدها بين شفريرها كفمل اللواتي لادين لهن وكذا يحرم إدخال أصبع يد رجل أو امرأة إلا أن يتعين لزوال الحدث كما في المني ولا يقال الحقنة مكروهة لأنها تقول فرق بينهما فإن الحقنة شأنها غسل للتداوى (قوله غالبا) أي ومن غير الغالب عدم تعدى بولها لجهة المقعدة وعدم انتشاره وهذا يشير إلى أن هذا الحكم وهو تعين الماء لبول المرأة ثابت مطلقا حصل فيه انتشارا لا العاقلة لغير الغالب بالغالب

(١) والحاصل أن المراتب خمس كافي المجموع ماء وحجر ثم ماء له وبأس غير حجر ثم ماء ثم حجر ثم يابس اه (٢) قوله وحاصل الخ فيه تصور فإن الشارح أجاب بثلاثة أجوبة اه (٣) قوله الداخل في الفرج مراده به ما دون العذرة للبكر وما ظهر عند الجلوس للثيب كما يأتي له والا فادخال اليد في الفرج حرام كما يأتي له أيضا

(و) يتعين الماء في حدث بول أو غائط (منتهى) (مخرج) (كثيرا) وهو ما زاد على ما جرت العادة بتلوينه كأن ينتهي إلى الآلية أو يتم جميع الحشفة أو جلها (و) تعين (١١٣) في (منتهى) خرج بلذة معتادة والا كنى فيه الحجر ما لم يكن سلسلا لازم كل

يوم ولو مرة والاعفى عنه كما تقدم هذا هو التحقيق (بفسل) أى مع وجوب غسل (ذكره كله) لا محل الاذى خاصة خلافا للمراقبين واذا قلنا بفسل كله (فى) وجوب (النية) بناء على انه تعبد في النفس وهو الصحيح فكان ينبغي له الاقتصاد عليه وعدم وجوبها بناء على انه غير تعبد بل لازالة النجاسة وان كان فيه نوع من التعبد والا لاقتصر على محل الاذى خاصة قولان (و) فى (بطلان) مسألة تاركها أى النية مع غسل جميع الذكر وعدم بطلانها لانه واجب غير شرط وهو الراجح قولان (أو) بطلان صلاة (تارك) غسل (كله) أى وغسل بعضه ولو محل الاذى خاصة بنية أولا وعدم البطلان (قولان) مستويان فى هذا الفرع وقد حذفه من الاولين لدلالة الثالث عليه وعلم انه اذا لم يفسل منه شيئا فالبطالان قطعاً كما انه اذا غسله كله بنية فالصحة اتفاقاً واذا قلنا بالصحة فيجب تسكيل غسله فيما يستقبل وفى اعادتها فى الوقت قولان

(قوله) ومنتهى أى فيعين الماء في هذا الحدث كله لا في المنتشر فقط خلافا لما يتبادر من كلام المصنف \* والحاصل انه يفسل الكل ولا يقتصر على ما جاوز المعتاد لانهم قد يفترضون الشي منفردا دونه مجتمعا مع غيره قاله شيخنا وقالت الحنفية يفسل المنتشر الزائد على ما جرت العادة بتلوينه ويعفى عن المعتاد \* والحاصل أنهم يقولون ما بقى من الفضلة على فم المخرج بعد قضاء الحاجة إن كان غير زائد على المعتاد يعفى عنه وان كان منتشرا كثيرا غسل الزائد على ما جرت العادة بتلوينه وعفى عن المعتاد (قوله) والا كفى فيه الحجر أى والابان خرج بلا لثة أصلا لكن صار يأتي يوما ويفارق يوما فاكثر أو خرج بلذة غير معتادة كزداية مثلاً كفى فيه الحجر (والاعفى عنه) أى ولا يطلب في ازالته حجر ولا ماء (قوله) هذا هو التحقيق أى واما ما فى خش وغيره من أن ما خرج بغير لثة معتادة من المني أو من اللذي ان لم يوجب الوضوء بان لازم كل الزمان أو جلّه أو نصفه كفى فيه الحجر وإن أوجب الوضوء لملازمته أقل الزمان تعين فيه الماء فقيه نظر والحق أنه متى أتى كل يوم على وجه السلس لا يطلب في ازالته ماء ولا حجر وعفى عنه لازم كل الزمان أو جلّه أو نصفه أو أقله بل ولو أتى مرة واحدة (قوله) بفسل ذكره كله اعلم ان غسل الذكر من المني وقع فيه خلاف قيل انه معال بقطع المادة وازالة النجاسة وقيل انه تعبد والمتمتع الثانى وعلى القولين يتفرع خلاف هل الواجب غسل بعضه أو كله والمتمتع الثانى ويتفرع أيضا هل تجب النية فى غسله أولا تجب فعلى القول بالتعبد تجب وعلى القول بانه معال لا تجب والمتمتع وجوبها ثم انه على القول بوجوب النية اذا غسل كله بلانية وصلى هل تبطل صلاته لتركه الامر الواجب وهو النية أولا قولان والمتمتع الصحة لان النية واجبة غير شرط ومراعاة للقول بعدم وجوبها وان الفسل معال وعلى القول بوجوب غسله كله لو غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى هل تبطل صلاته أولا تبطل قولان على حد سواء والقول بعدم البطلان مراعاة لمن قال انما يجب غسل بعضه وعلى القول بصحة الصلاة فهل تعاد فى الوقت ندبا أولا يطالب باعادتها قولان هذا محصل ما فى المسئلة (قوله) وفى بطلان صلاة تاركها الخ) هذان القولان اللذان فى هذا الفرع مرتبان على القولين فى الفرع الذى قبله فالذى يقول هنا بالبطلان بناء على وجوب النية والذى يقول بعدم البطلان بناء على عدم وجوبها قاله فى التوضيح وذكر بعضهم ان هذا الخلاف مبنى على القول بوجوب النية وهو اذ كرهناه سابقا واليه يشير كلام الشارح وكلاهما صحيح (قوله) وعلم انه اذا لم يفسل منه شيئا أى واقتصر على الاستحجار بالاحجار (قوله) فالصحة اتفاقاً أى واما اذا غسله كله بلانية وصلى فقولان والمتمتع الصحة وان غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى فقولان على حد سواء فالاحوال أربعة الصحة اتفاقاً فى حالة والبطلان اتفاقاً فى حالة والخلاف فى حالتين (قوله) واذا قلنا بالصحة أى فيما اذا غسل بعضه بنية أو بدونها (قوله) فيجب تسكيل غسله فيما يستقبل أى فان لم يكمل لما يستقبل وصلى به فى المستقبل بدون تسكيل ففى صحة تلك الصلاة وبطلانها قولان على حد سواء (قوله) وينوى أى من خرج منه المني عند غسل ذكره أو من اراد تسكيل غسل ذكره (قوله) ولانية على المرأة فى مذهبها أى وتفسل محل الاذى فقط وقوله على الاظهر أى خلافا لما فى خش من استظهاره افتقار غسلها المني لنية ما ذكره شارحنا من أن المرأة تسفل محل الاذى فقط بلانية هو المتمتع كما فى عجم (قوله) ولا يستجى من رجم (رجم) هذا نعى بمعنى النهى لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من استجى من رجم أى ليس على سنتنا والنهى للكرهية كما قاله الشارح لا للحرمة (قوله) كما لا يفسل منه الثوب

وينوى رفع الحدث عن ذكره ولانية على المرأة (١) فى مذهبها على الاظهر (ولا يستجى من) خروج (رجم) أى

(١) قول الشارح ولانية على المرأة فى مذهبها

أى يكره كما لا يفسل منه الثوب

انها تقتصر على محله فهو من باب ازالة النجاسة لا يحتاج لنية بخلاف الرجل فتعمم فرجه تعب وقيل لقطع المادة اه من ضوء الشموع



(وجاز) أى الاستنجاء بمعنى الاستجمار اذ الاستنجاء يشمل استعمال الماء والأحجار فأعاد عليه الضمير باعتبار فردة الثاني (يابس) كان من نوع الأرض كحجر ومدر أى طوب وهو ما حرق من الطين كالآجر . أولا كحرق وقطن وصوف غير متصل بحيوان والا كره (طاهر مُشَقٍّ غير مُؤذٍ ولا مُحْتَرَمٍ لا يجوز به حبس) كطين (د) لا (نجس) كعظم ميتة وروث محرم أكل وعذرة (د) لا (أملس) كزجاج وقصب لعدم الاقناء (د) لا (مُحَدَّد) كمكسور زجاج وقصب وحجر وسكين (د) لا (مُحْتَرَم) اما اطعمه أو لشرفه أو لحق الغير وبين الأول بقوله (من مطموم) لآدمى ولو من أدوية وعقاقير كحزبل ومغات وشمل الملح والورق لما فيه من النشا وبين الثاني بقوله (د) من (مكتوب) لحرمة الحروف ولو باطلا كسحر (د) من (ذهب وفضة) وياقوتة وجوهر نفيس وبين الثالث بقوله (وَجِدَار)

أى لطهارته ومثل الريح فى كونه لا يستنجى منه الحصى والدود اذا خرجا خالصين من البلة أو كانت خفيفة وأما لو كثرت البلة فلا بد من الاستنجاء أو الاستجمار بالحجر وإن كانت لاتنقض الوضوء كما يأتى وبهذا يلغز (١) ويقال شئ خرج من المخرج العتاد أوجب قطع الصلاة والاستنجاء والوضوء باق بحاله (قوله وجاز يابس) أى جاز بما اجتمعت فيه هذه الأوصاف الخمسة المشار لها بقوله يابس الخ والراد به الجاف مطلقا سواء كان فيه صلابة أولا لخصوص ما فيه صلابة بدليل تمثيل الشارح بالحرق وما بعدها (قوله اذ الاستنجاء يشمل الخ) أى لأن الاستنجاء كما تقدم عن ابن الأثير إزالة الأذى من على المخرج بالماء أو بالحجر والاستجمار إزالة ما على المخرج بالأحجار فمؤلفه من أفراد الاستنجاء (قوله أى طوب) تفسير للمدر وقوله وهو أى الطوب ما حرق الخ وقوله أولا هذا مقابل لقوله كان ذلك اليابس من أنواع الأرض وقوله كحرق بالراء المهلة والقاف جمع خرقة لا بالزى المعجمة والقاف لأن الحرف هو الآجر وهو من أنواع الأرض (قوله لا يمتل الخ) هذا شروع فى عتزاز الأوصاف الخمسة المشترطة فى جواز ما يستجمر به على سبيل الف والنشر الرتب وأما صرح بمفهوم تلك الأوصاف لعدم اعتباره لمفهوم غير الشرط كالصفة هنا (قوله لا يجوز به حبس) أى يحرم لنشره النجاسة وأخرى المائع فان وقع واستجمر به فلا يجزئيه ولا بد من غسل المحل بعد ذلك بالماء فان صلى عامدا قبل غسله أعاد أبدا وما قيل فى البتل يقال فى النجس أى من كونه لا يستنجى به ويفصل المحل بعد ذلك ان كان مائنا وانه ان صلى عامدا بدون غسل أعاد أبدا (قوله وقصب وحجر) عطف على زجاج أى ومكسور قصب ومكسور حجر بأن كان محرفا (قوله وعقاقير) العطف مغاير ان أريد بالأدوية الركبات منها ومن غيرها (قوله والورق) أى وكذلك النخالة غير الخالصة من الدقيق وأما النخالة بالخاء المهلة وهى ما يسقط من الحشب اذا ملسه (٢) النجار أو خرطه والسحالة وهى ما يسقط من الحشب عند نشره بالمنشار فلا خلاف فى جواز الاستجمار بهما كذا قل الشراح لكن بحث ابن مرزوق فى النخالة بالخاء المعجمة بأنها وان خاصت من الطعام إلا انها ما زالت محترمة لحق الغير لأنه تعلق بها حق لأنها علف للدواب وإذا احترم علف دواب الجن فأحرى علف دواب الانس (٣) اه (قوله لحرمة الحروف) أى لشرفها قال الشيخ ابراهيم اللقاني محل كون الحروف لها حرمة اذا كانت مكتوبة بالعربى (٤) وإلا فلا حرمة لها الا اذا كان المكتوب بها من أسماء الله وقال عجب الحروف لها حرمة سواء كتبت بالعربى أو بغيره وهو ما يفيد ح وتوى الناصر قال شيخنا وهو المتمد (قوله ولو باطلا) أى ولو كان ذلك المكتوب باطلا كسحر وتوراة وإنجيل مبدلا فهما أسماء الله وأنبيائه (قوله وجدار لوقف) أى سواء كان ذلك الوقف مسجدا أو غيره كأن وقفه أو وقف غيره كان الاستجمار بحدار الوقف من داخله أو من خارجه فالحرمة بالاستجمار به مطلقا لأن ذلك يؤدى لهدمه

(١) قول المحقق وبهذا يلغز الخ نظمه العلامة الأمير فقال:

قل للفقير ولا تهجلك هيئته \* شئ من المخرج العتاد قد عرضا

فأوجب القطع واستنجى الصلوة \* لكن به الطهريام ولاى ما انتفضا انتهى

(٢) لعله مسح أى بالفارة (٣) قوله فأحرى علف دواب الانس فى ضوء الشموع ما يخالف هذا ونصه على قوله وروث وعظم لأنه علف دواب الجن وأما علف دواب الانس غير مطموم الآدمى كالخشيش فيجوز وذلك ان غير مطموم الآدمى لحرمة له خرج الروث بدليل خاص وبقي ما عده على الأصل اه (٤) وفى غير الخط العربى تردد والأحرط البعد خصوصا التلم الهندى لما ذكره علماء الحرف فيه من الأسرار انتهى ضوء الشموع

في الطاهرين ولا يحرم على الراجح وأما نهى عنهما لأن العظم طعام الحن والروث طعام دوابهم والمراد بعدم الجواز الحرمه في الجميع إلا جدار النفس والعظم والروث الطاهرين فإنه يكره الاستجمار بها (فإن) ارتكب النهى واستنجى بهذه المذكورات (أنت) المحل (أجزأت) للحصول الإزالة بها ولا إعادة عليه بوقت ولا غيره وأما إن لم تنق كالنجس الذي يتحلل منه شيء والبتل والأملس فلا يحزى (كاليد) فإنها تجزى إن أنت (ودون الثلاث) من الأحجار إن أنت

### (فصل في نواقض الوضوء)

وهي ثلاثة أقسام أحداث وأسباب وغيرها وهو الردة والشك وابتداء بالأول لصالته فقال (نقض الوضوء) أي بطل حكمه عما كان يباح به من صلاة أو غيرها (بحدث) وهو ما ينقض نفسه (وهو) أي الحدث (الخارج المعتاد) من المخرج المعتاد كما يشير إليه بقوله من مخرجه فإنه من تمة التعريف (في الصحة) فخرج بالخارج وإن كان

(قوله أو في ملك (غيره) أي إذا استجمره بغير إذن ملكه وأما حرم لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه فإذا استجمر بجدار الغير بأذنه كرهه فقط كما قرره شيخنا (قوله ويكره في ملكه) أي ويكره الاستجمار بالجدار إذا كان ذلك الجدار في ملكه أي واستجمره من داخل وأما إذا استجمره من خارج فقولان بالكراهة وهو المتيمد وقيل بالحرمه وإنا نهى عن الاستجمار بجدار ملكه لأنه قد ينزل اللطر عليه ويصيبه بلل ويلتصق هو أو غيره عليه فتصيبه النجاسة وخوفا من أذية عقرب وهذا التعليل يجري في جدار الغير بأذنه كما مر (قوله لأنه يكره في الطاهرين) أي كما قال ح ولا يحرم على الراجح خلافا لابن الحاجب القائل بالحرمه (قوله لأن العظم طعام الجن) أي لأنه يعود بأوفى وأعظم مما كان عليه من اللحم (قوله والروث طعام دوابهم) أي فيصير الروث شعيرا أو فولا أو تبنا أو عشا كما كان وهل الذي يصير كذلك كل روث أو خصوص روث الباليح ينظر في ذلك أي وإذا كان العظم طعام الجن والروث طعام دوابهم صار النهى عنهما لحق الغير (قوله والمراد بعدم الجواز) أي في قوله لا يجوز بمثل الخ \* وأعلم أن محل امتناع الاستجمار بالأموال المذكورة إذا أراد الاقتصار عليها وأما إن قصد أن يتبعها بالماء فإنه يجوز إلا المحترم والمحدد والنجس فالحرمه مطلقا كافي ح نقلا عن زروق والآخرى انظر بن \* لا يقال الجزم بحرمه النجس مطلقا مشكل مع ما مر من كراهة التضمخ بالنجاسة على الراجح \* لانا نقول الاستجمار بالنجاسة فيه قصد لاستعمال النجس (٢) وهذا ممنوع والتضمخ المكروه ليس فيه قصد الاستعمال (قوله واستنجى بهذه المذكورات) أي التي يحرم الاستجمار بها والتي يكره الاستجمار بها (قوله كاليد فإنها تجزى إن أنت) أي على الأصح (قوله ودون الثلاث من الأحجار) أي فإنها تجزى إن أنت على الأصح خلافا لأبي الفرج فإنه أوجب الثلاثة من الأحجار فإن أنتى أقل من الثلاث فلا بد من الثلاث

(فصل نقض الوضوء بحدث الخ) (قوله أحداث) جمع حدث والمراد به هنا ما ينقض الوضوء (٣) بنفسه وأما الأسباب فهي جمع سبب والمراد به ما يؤدي لما ينقض وليس ناقضا بنفسه (قوله أي بطل حكمه) أي بطل استمرار حكمه وهو إباحة الصلاة (٤) وغيرها وليس المراد بطلان ذات الوضوء والالسكانت الصلاة التي فماتت تبطل بنقضه (قوله في الصحة) متعلق بالمعاد أي الذي اعتيد خروجه في الصحة لا بالخارج وإلا لا تنقض عدم التقص بالمعاد إذا خرج في الرض وليس كذلك كذا قيل وقد يقال المراد بالخارج في الصحة مشأنه أن يخرج فيها فاندفع الاعتراض والمراد بالمعاد ما اعتيد جنسه فإذا خرج البول غير متغير فإنه ينقض الوضوء لأن جنسه معتاد الخروج وإن لم يكن هو معتادا \* وأعلم أن البول الصغير المتغير نجس وهو مستثنى (٥) من توقف نجاسة الماء على التغير (قوله وإن كان كالجنس (٦) أي وهو يخرج عنه لأنه

(١) وكره استجمار من ريع ولا ينجس الثوب كاستجمار بروث وعظم لأنه عاف الجن وأكلهم وجداره فإن أصاب الغير حرم للإيذاء كغير ملكه وقفا أولغير فإن أذن فكم ملكه اه مجموع (٢) قوله فيه قصد لاستعمال النجس الخ لكن الذي سبق منع استعمال ذات النجاسة وأما التنجس فالحق بها هنا لأن القصد تظهير المحل أو جعله في حكم الطاهر وماليس طاهرا في نفسه كيف يكون طهورا لغيره اه ضوء الشموع (٣) ينقض الوضوء أي ينتهى حكمه لا أنه يبطل من أصله وإلا لوجب قضاء العبادة التي أدت به وهي موجبات للوضوء اللاحق ولا يكادون يعبرون في الفصل إلا بالموجبات اه من ضوء الشموع (٤) قوله إباحة الصلاة فيه أنها حكم الصلاة لا الوضوء إلا أن يقال الإضافة لأدنى ملابسة فلا كان شرطا لها أضيف له اه (٥) قوله وهو مستثنى لا حاجة إليه فان نجاسته لبولته لا لتغيره اه (٦) قوله كالجنس يعني على أن التعاريف الاصطلاحية

أوحقة فلا ينقض  
ومغيب حشفة فانه لا ينقض  
الوضوء خاصة بل يوجب  
ماهو اعم واهرقرة  
والحقن الشديدان خلافا  
لبعضهم وخرج بالاعتقاد  
ماليس معتادا كدم  
وقيح ان خرجا خالصين  
من الاذى وحصى ودود  
كما نبه عليه بقوله  
( لا حصى ) تولد  
بالطن ( ودود ) وانما  
خصهما بالذكر لانه على  
حكم خروجهما مبتلين  
والخلاف فيه بقوله ( وكون  
بيلة ) من بول أو غائط  
أى ولو خرجا مع أذى ولو  
كثر لتبعيته لما لا ينقض فيه  
وهو الحصى والدود  
وسياى مختز المخرج  
للعناد في قوله من مخرجه  
فشمل كلامه اثنين من  
الدبر وهما الغائط والريح  
وستة من القبل وهى البول  
والذى والودى واللى فى  
بعض أحواله والهادى على  
ماسياى له فى الحيض  
ودم الاستحاضة على  
تفصيل سياى فى السلس  
وشمل خروج فى الرجل  
من فرج المرأة إذا دخل  
بوطء وخرج بعد أن  
اغتسلت لان دخل بلا  
وطء فلا ينقض خروجه  
وفيه نظر والاظهر

( قوله أوحقة ) هى الدواء الذى يصب فى الدبر بآلة ( قوله بل يوجب ماهو اعم ) أى من  
الوضوء وهو غسل جميع الجسد والتعريف انما هو للحدث الموجب للوضوء خاصة لأن الفصل معقود  
لما يوجب الوضوء فقط ( قوله والقرقرة والحقن ) عطف على الاصل كانه يقول خرج به ماهو داخل  
كالعود الخ وماليس بداخل ولا خارج كالقرقرة الخ والقرقرة هى حبس الريح والحقن حبس البول  
( قوله الشديدان ) أى والحال انهما لا يعلمان من الاتيان بشىء من أركان الصلاة وأما لو منعاهن  
الاتيان بشىء منها حقيقة أو حكما كما لو كان يقدر على الاتيان به بصبر فقد أبطل الوضوء فمن حصره  
بول أو ربح وكان يعلم أنه لا يقدر على الاتيان بشىء من أركان الصلاة أصلا أو يأتي به مع عسر كان  
وضوءه باطلا فليس له أن يفعل به ما يتوقف على الطهارة كمس المصحف ويمكن دخول هذا فى قول  
المصنف وهو الخارج للعناد أى الخارج حقيقة أو حكما ليشمل القرقرة والحقن للمائتين من أركان  
الصلاة أو كان يحصل بهما مشقة كذا قرر شيخنا ( قوله خلافا لبعضهم ) حيث قال ان الحقن والقرقرة  
الشديدين ينقضان الوضوء ولو لم ينما الاتيان بشىء من أركان الصلاة ( قوله ان خرجا ) أى من المخرج  
خالصين من الاذى أى والاقضى المخالط لهما لدور مخالطتهما للادى بخلاف الحصى والدود فانه  
لا ينقض مخالطهما كما يأتى لغلبة المخالطة فهما كذا فى عقب وأقره الاشياخ واعترضه السلامة بن قائلا  
ذكره من التفرقة بين الدم والحصى والدود فيه نظر بل الدم والحصى والدود سواء فلا نقض بهما مطلقا  
كان معهما أذى أم لا كما يفيد قتل الواق وح وهو الذى عزاه ابن رشد للشهور كما نقله ابن عرفة ونصه  
وفى نقض غير المعتاد كدود أو حصى أو دم ثالثا ان قارنه أذى لابن عبد الحكم وابن رشد على المشهور  
والثالث عزاه للخمى لابن نافع (١) اه ( قوله تولد بالطن ) أى وإما الواجب حصة أودودة فنزلت  
بصفتهما فالنقض ولو كانا خالصين من الأذى لأن هذا من قبيل الخارج للعناد ( قوله وانما خصهما  
بالذكر ) أى دون القيح والدم ( قوله والخلاف فيه ) قال بن لابن رشد فى هذه المسئلة ثلاثة أقوال  
أحدها لا وضوء عليه خرجت الدودة تقيّة أو غير تقيّة وهو المشهور فى المذهب الثانى لا وضوء عليه الا  
أن تخرج غير تقيّة والثالث عليه الوضوء مطلقا وان خرجت تقيّة وهو قول ابن عبد الحكم خاصة من  
أصحابنا اه نقله أبو الحسن فقول المصنف ولو بيلة أى ولو بأذى ولو عبر به كان أوضح ( قوله ولو كثر )  
أى الذى بأن كان أكثر من الحصى والدود الخارج معهما ما لم يتفاحش فى الكثرة والاقضى كما  
قرره شيخنا ( تنبيه ) يعنى عما خرج من الاذى مع الحصى والدود ان كان مستنكحاً بأن كان يأتى كل  
يوم مرة فاكثروا فلا بد من ازالته بماء أو حجران كثر والاعنى عنه أى بحسب محله لا بحسب اصابته  
لثوب ( قوله فشملى كلامه ) أى شمل قوله الخارج للعناد فى الصحة من مخرجه ثمانية اشياء اثنين من  
الدبر وستة من القبل ( قوله فى بعض أحواله ) أى وهو اذا خرج ببلدة غير متادة أو كان سلسا ولازم  
اقل الزمن ( قوله على ماسياى له فى الحيض ) أى فى قوله ووجب وضوء بهاد ( قوله على تفصيل  
الخ ) أى إذا لازم اقل الزمان لان لازم كله اوجله أو بصفه ( قوله وشمل ) أى التعريف  
للكور وهو قوله الخارج للعناد فى الصحة من مخرجه ( قوله فلا ينقض خروجه (٢) )

رسوم وهو مردود بما هو مبين فى محله فالأولى إسقاط الكاف اه (١) قال السيد والنفس أميل  
لقول ابن نافع بالنقض حيث كان مع ذلك أذى \* قلت خصوصا اذا كثر فحصل ما لم يوجب اختلاف  
الترجيح للغلبة والتدور مع الاختصار على الراجح اه ضوء الشموع (٢) قوله فلا ينقض خروجه فى  
حاشية شيخنا على عبمانصه بحث فى ذلك بانهم لم يشترطوا فى الدخول ان يكون على وجه الاعتقاد  
فالظاهر انه ناقض وحرزه اه \* أقول أما تحرير عدم النقض قد اقد ذكره الحرشى عن ابن عرفة  
وغيره وأما للدرك فهو ان النقض فى الأول خشية ان يكون قد اخلط بشىء من منها فرجع للشك  
فى الناقض أعنى الذى الخارج بعد الفصل للجماع كما يأتى ولا يأتى هذا فى غير الوطء اه ضوء الشموع

أى كما فى خش قلا عن ابن عرفة (قوله كما قال شيخنا) أى العلامة المدوى (قوله ما إذا خرج) أى الخارج المعتاد من مخرجه فى حال المرض (قوله وبسلس) هو بفتح اللام الخارج وهو المرادها وبكسرهما الشخص الذى قام به السلس وعطفه على الحدث من قبيل عطف الخاص على العام لتقييد المطوف بمفارقة أكثر الزمان وأطلق المصنف فى السلس فى شمل سلس البول والنائط والريح وغيرها كالمى والذى والودى ولذا قال فى التوضيح هذا التقييم لا يخص حدثنا دون حدثاه \* واعلم أن ما ذكره المصنف من التفصيل فى السلس طريقة للفرابة وهى الشهورة فى المذهب وذهب العراقيون من أهل المذهب إلى أن السلس لا ينقض (١) مطلقا غاية الأمر أنه يستحب منه الوضوء إذا لم يلزم كل الزمان فإن لازم كله فلا يستحب منه الوضوء (قوله فإن لازم النصف) أى على ما شهره ابن راشد وهو ظاهر المصنف أيضا وهو الاعتماد خلافا لاستظهار ابن هرون النقص فى الملازم لنصف الزمان (قوله كسلس مذى قدر على رفعه) \* اعلم أن عندنا سور ثلاثة الأولى ما إذا كان سلس المذى لبرودة وعلة كاختلال مزاج فهذه لا يجب فيها الوضوء مطلقا (٢) قدر على رفعه أم لا إذا فارق أكثر الزمان الثانية ما إذا كان لعزوبة مع تذكر بأن استنحكه وصار معها نظر أوسع أو تفكر أمذى بلذة معتادة الثالثة ما إذا كان لطول عزوبة من غير تذكر وتفكر بل صار المذى من أجل طول العزوبة نازلا مستر سلا نظر أولا تفكر أولا والأولى من هاتين الصورتين يجب فيها الوضوء مطلقا وقدر على رفعه أم لا من غير خلاف كما قال أبو الحسن والثانية منهما يجب فيها الوضوء على إحدى روايتى المدونة ولا يجب على الرواية الأخرى وقال ابن الجلاب فيها أن قدر على رفعه بزواج أو تسر وجب الوضوء مطلقا والأفلا يجب إلا إذا فارق أكثر فقال بعضهم هو وفاق للمدونة وقال بعضهم هو خلاف لما سيكون فى الصورة الثانية ثلاثة أقوال إذا علمت هذا فاعلم أن كلام المصنف لا يصح حمله على ما إذا كان للذة لأنه لا ينقض إلا إذا فارق أكثر وظاهر كلامهم قدر على رفعه أم لا ولا على ما إذا كان لتذكر بأن استنحكه معها رأى أوسع أو تفكر وهى الصورة الثانية خلاف للنسخ لما مر عن أبي الحسن من النقص فيها مطلقا بلا خلاف فلم يبق إلا أن يحمل على ما إذا كان لعزوبة بدون تفكر ويكون جاريا على القول بالتفصيل بين القدرة وعدمها على ما تقدم لأن الجلاب وقد تقدم أن بعضهم جعله وفاقا للمدونة ونقل طفى أن ابن بشر شهره واستظهره ابن عبد السلام وفى نقل ابن مرزوق عن المازرى ما يفيد أنه للذهب فاعتمده المصنف لذلك انظر (٣) بن (قوله أو مرض) الأولى حذفه لأنه لا ينقض إلا إذا فارق أكثر قدر على رفعه ثم لا كما تقدم لك (قوله فإنه ينقض مطلقا) أى سواء لازم كل الزمان أو جله أو نصفه أو أقله (قوله أو صوم) أى لا يشق عليه فإن شق عليه لم يلزمه هكذا قيده المازرى كما نقله ابن مرزوق (قوله ويغتفر له زمن الخ) فلا يعد السلس المذكور (٤) ناقضا فيه (قوله والزواج والتسرى) أى طاب الزوجة والسرية وكذا يغتفر مدة استبراء السرية

(١) وهو فسحة خصوصا للوسوس اه ضوه (٢) غير ظاهر وستعلم وجهه قريبا إن شاء الله تعالى اه (٣) فى المجموع ما يوافق كلام الشارح وكذا فى الأكليل ونص الأول أما السلس مذى مسترسل نظر أولا لطول عزوبة مثلا أو اختلال مزاج ونص الثانى وليس من السلس مذى من كلما نظر مثلا أمذى بل هو المسترسل بنفسه اه وسأأتى للشارح وغيره أنه لا مفهوم لمذى بل كل سلس قدر على رفعه فهو ناقض مذى أو بولا أو غيرها وسبقه المحشى ويؤيده بالنقول وهل يكون سلس البول أو النائط أو الريح من طول العزوبة الظاهر لا يكون إلا من اختلال المزاج وحينئذ فكلام المحشى فى القسم الأول غير ظاهر وكلام الشارح ظاهر محرز اه كتبه محمد عيسى (٤) أى مطلقا بل يجرى على التفصيل للمعتبر قبل الشروع فى التداوى فتدبر اه

كما قال شيخنا النقص  
وخرج بقوله فى الصحة  
ما إذا خرج فى حال  
المرض أى خروجه  
على وجه السلس فإن فيه  
تفصيلا أشاره بقوله (و)  
نقص (بسلس فارق  
أكثر) الزمان ولازم أقله  
فإن لازم النصف وأولى  
الجل أو السلس فلا ينقض  
(كسلس مذى) لطول  
عزوبة أو مرض فيخرج  
من غير تذكر أو تفكر فإنه  
ينقض مطلقا حيث (قدر  
على رفعه) يتداوى أو صوم  
أو تزوج أو تسر ويغتفر له  
زمن التداوى والتزوج  
والتسرى فإن لم يقدر على رفعه  
بما ذكر فهو كغيره من  
الأسلاسى فى التفصيل  
المقدم

(قوله فيجری فیہ الاقسام الأربعة) أى فان لازم أقل الزمان نقض وإن لازم السكك أو الجلل أو النصف لم ينقض (قوله ولا مفهوم لمذى) أى بل كل سلس قدر على رفعه سواء كان بولاً أو منياً أو وديانفو كسلس الذى الذى قدر على رفعه فى كونه ناقضاً مطلقاً وما لم يقدر على رفعه تجرى فيه الاقسام الأربعة وبهذا صرح ابن بشر كما قال ابن مرزوق فقول التوضيح لم أر من فرق بين ما يقدر على رفعه وغيره فى البول قصور كذا فى عقب وقد علمت ان المراد بسلس الذى الذى يكون ناقضاً مع القدرة على رفعه ما كان لطول عزوبة فقط لا ما كان لعله (١) ولا ما كان لعزوبة مع تذكر (قوله فلو حذفه لكان أخصر) أى فلو حذفه وقال بسلس فارق أكثر أو قدر على رفعه لكان أخصر (قوله والا فالاقسام الأربعة) أى والا يقدر على رفعه فيجری فیہ الاقسام الأربعة (قوله وندب الوضوء ان لازم السلس أكثر) أى وندب أيضاً اتصاله بالصلاة وهل يندب الاستنجاء منه أولاً يندب قولان كذا فى عقب على العزبة وتخصيصه الندب بالوضوء دون غسل الذكر من الذى يشعر بنفى غسله وهو قول سحنون قال لان النجاسة أخف من الحدث بالحكم باستحباب الوضوء لا يقتضى استحباب غسل الذكر من النجاسة لانها أخف واستحب سحنون الطراز غسل الذكر من الذى التزم للجل الزمان أو لنصفه (قوله لا ان عمه) أى فلا يندب لانه لا فائدة فى الوضوء حينئذ (قوله لا ان شق) عطف (٢) على مقدر أى وندب لازم أكثر ان لم يشق لا ان شق كما اشار لذلك الشارح بقوله وعمل الخ (فرع) اذا كان فى جوفه علة أو كان شيخاً كبيراً استنكحه الریح فاذا صلى من جلوس لا يخرج منه الریح وان صلى قائماً يخرج منه قال ح الظاهر ما قاله ابن بشر والایانى من انه یسلى قائماً لا جالساً ولا يكون الریح ناقضاً لوضوئه كالبول وكذلك من كان كلاً تطهر بالماء احدث بنقطة بول أو ریح فانه یسلى بالوضوء ولا يكون الحدث ناقضاً لانه سلس عند ابن بشر واستظهره وقال الاخميمي يتيمن والاحوط الجمع (٣) (قوله تفصيل فى مفهوم قوله فارق أكثر) أى فكأنه قال فان لم يفارق أكثر بان لازم كل الزمان أو نصفه أو جله فلا نقض لكن هذه الأحوال الثلاثة بعضها يستحب فيه الوضوء وهو ما اذا لازم أكثر الزمان أو نصفه وبعضها لا يستحب فيه الوضوء وهو ما اذا لازم كل الزمان (قوله وفى اعتبار اللازمة) أى ملازمة الوجود من الحدث دائماً أو جل الزمان أو نصفه أو أقله (قوله تردد للتأخرين) المراد بهم هنا ابن جماعة والبوذرى وهما من أشياخ مشايخ ابن عرفة فالقول الاول قول ابن جماعة واختاره ابن هرون وابن فرحون والشيخ عبد الله اللثوفى والثانى قول البوذرى واختاره ابن عبد السلام والظاهر من القولين عند ابن عرفة أولها وهذا التردد لعدم نص التقديمين وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا فرضنا أن أوقات الصلاة مائتان وستون درجة وغير أوقاتها مائة درجة فأتاه السلس فيها وفى مائة من أوقات الصلاة فعلى الاول ينتقض وضوؤه لمفارقتها أكثر الزمان لاعلى الثانى لملازمته أكثر الزمان فان لازمه وقت صلاة فقط نقض وصلاتها قضاء كما أتى (٤) به الناصر فيمن يطول به الاستبراء حتى يخرج الوقت وقال المنوى اذا انضبط وقت اتيان السلس قدم تلك الصلاة أو أخرها فيجمعهما كارباب الاعتذار (قوله من مخرجه) الضمير للخارج المتادلاً للشخص ولا للتوضوء لانه

(١) سبق ما فيه اه (٢) فيه ان لا تعطف جملة كما سياتى اه (٣) ويقدم الوضوء اه (٤) قوله كما أتى به الخ هذا بعد الوقوع واضطر للبول عند الفجر ولا يتم استبرأؤه الا بعد الشمس وعند عدم الاضطرار الواجب عليه ان یسلى الصبح قبل ان یبول \* واعلم ان قولهم لا ينتقض الوضوء بالسلس معناه ما دام خارجاً على وجه السلية فان اندفع أحياناً على الوجه المتاد نقض كالمستحاضة اذا ميزت اه من ضوء الشموع

فيجری فیہ الاقسام  
الاربعة ولا مفهوم لمذى  
فلو حذفه لكان أخصر  
وأعمل اذ كل سلس قدر  
على رفعه نقض والا فالاقسام  
الأربعة (و ندب)  
الوضوء (إن لازم)  
السلس (أكثر) الزمن  
وأولى نصفه لا إن عمه  
وعمل الندب فى ملازمة  
الاكثر ان لم يشق (لا إن  
شق) (الوضوء يرد ونحوه  
فلا يندب قوله وندب الخ  
تفصيل فى مفهوم قوله فارق  
أكثر ( وفى اعتبار  
الملازمة ) من دوام  
وكثرة ومساواة وقلة  
( فى وقت الصلاة )  
خاصة وهو من الزوال  
الى طلوع الشمس من اليوم  
الثانى (أو) اعتبارها  
(مطلقاً) لا بقيد وقت  
الصلاة فيعتبر حق من  
الطلوع الى الزوال  
(تردد) للتأخرين  
(من مخرجه) متعلق  
بالخارج والضمير

أحرزوصفا مقدرا وكأنه قال (١١٨) من مخرجه المتادين وخرج بهذا القيد ما إذا خرج الخارج المعتاد من غير المخرجين كما

إذا خرج من القم أو خرج بول من دبر أو ربح من قبل ولو قبل امرأة أو من ثقبه فإنه لا ينقض ولما كان في هذا تفصيل أشار له بقوله (أو) خرج من (ثقبه تحت المعدة) وهو موضع الطعام قبل انحداره للأعضاء فهي لنا بمنزلة الحوصلة للطير والكرش لغير الطير فالسرة مما تحت المعدة فينقض الخارج منها (إن انسدا) أي المخرجان بأن انقطع الخروج منها (وإلا) بأن لم ينسدا بأن افتتحا أو أحدهما أو كانت الثقبه فوق المعدة أو في المعدة انسدا أو أحدهما أو افتتحا (قفولان) الرجح منهما عدم النقض وإنما اتفقوا على النقض فيما إذا كانت تحت المعدة وانسدا لأن الطعام لما انحدر إلى الأمعاء صار فضلة قطعاً وصارت الثقبه التي تحتها قائمة مقامها عند انسدادها ولا كذلك غير هذه الصورة \* ولما أنهى الكلام على الأحداث شرع في بيان أسبابها فقال (د) نقض (بسيبه وهو) أي السبب ثلاثة أنواع الأول (زوال عقل) أي استناره لا بنوم ثقل بان كان بمنون أو اغماء أو سكر أو شدة هم بل (وإن) كان زواله (بنوم ثقل) هذا إذا طالع

يفتق أن كل ما خرج من مخرج الشخص يكون ناقضاً وليس كذلك إذا ربح الخارج من القبل لا ينقض مع أنه خارج معتاد من مخرج الشخص للتوضي (قوله أحرز وصفا الخ) أي قام مقامه لافادته لمعناه لأن الإضافة للعهد فيكونه قال من مخرجي الخارج المهودين أي المعتادين لذلك الخارج (قوله كما إذا خرج من القم) التي ذكره العلامة العدوي في حاشيته على عقب أنه إذا خرج الحدث من القم فإنه ينقض إذا انقطع خروجه من محله المعتاد رأساً وأما إذا لم ينقطع خروجه من محله رأساً وهذا صادق بثلاث صور ما إذا تساوى خروجه من محله المعتاد مع خروجه من الخلق وما إذا كان خروجه من محله المعتاد أكثر من خروجه من الخلق وعكسه فلا نقض في هذه الصور الثلاث وظاهر الشارح أنه لا نقض مطلقاً وليس كذلك \* فإن قلت مقتضى كون الخارج من الثقبه إذا كانت فوق المعدة لا ينقض على الاعتماد لانسداد المخرجان أن يكون الخارج من القم كذلك لأنه بمثابة الثقبه المذكورة قلت أجب (١) بأن القم عهد مخرجاً للفضلة في الجملة بالنسبة للتمساح بخلاف الثقبه هذا وذكر عجم أن قولهم إذا كانت الثقبه فوق المعدة وانسد المخرجان فلا نقض على الرجح محمول على ما إذا كان انسداد المخرجين في بعض الأوقات لا دائماً أما إذا كان انسدادهما دائماً فالنقض كالقم وحينئذ فلا اشكال (قوله ولما كان في هذا) أي في خروج الحدث من الثقبه (قوله أو خرج) أي الحدث وقوله من ثقبه أي من خرق (قوله فالسرة مما تحت المعدة) أي وحينئذ فالمعدة من منخسف الصدر لفوق السرة (قوله والابان لم ينسدا) أي والحال أن الثقبه تحت المعدة (قوله قفولان) أي في هذه (٢) الأحوال الثمانية (قوله الرجح منهما عدم النقض) أي وإن كان مقتضى النظر في انسداد أحدهما نقض خارجه منها وكل هذا ما لم يدم الانسداد وتعتاد الثقبه والا نقض الخارج منها ولو كانت فوق المعدة بالأولى من نقضهم بالقم إذا اعتيد كما مر (قوله وصارت الثقبه التي تحتها) أي تحت المعدة والأمعاء وقوله مقامهما أي المخرجين (قوله ونقض بسببه) أي بسبب الحدث الموصل إليه كالنوم المؤدى لخروج الريح واللس والمس المؤدين لخروج المذي والسببية في زوال العقل مشكلة إذ لا تعقل إلا إذا كان زوال العقل سبباً في انحلال الأعصاب فيقترب عن ذلك خروج الحدث إلا أن يقال عده سبباً باعتبار المنظة في الجملة كاللس واللس فانهما كذلك فتأمل (قوله زوال العقل) ظاهر المصنف أن زوال العقل بغير النوم كالإغماء والسكر والجنون لا يفصل فيه بين قليل وكثير كما يفصل في النوم وهو ظاهر المدونة والرسالة فهو ناقض مطلقاً قال ابن عبد السلام وهو الحق خلافاً لبعضهم وقال ابن بشير والقليل في ذلك كالسكر انظر (قوله أي استناره) أشار بهذا إلى أن التعبير بالاستنار أولى من التعبير بالزوال لأنه لو زال (٣) حقيقة لم يعد حتى يقال له قد انتقض وضوؤه (قوله أو شدة هم) أي أن كان مضطجماً وهل كذا أن كان قاعداً أو يندب له فقط احتمالان لسند في فهم كلام الامام على ثقل ح واقصر في الشامل على الاول وكذا زروق في شرح الرسالة حيث قال: قال مالك فيمن حصل له هم أذهل عقله يتوضاً وعن ابن القاسم لا وضوء عليه أو أمان استغرق عقله في حب الله حتى زال عن احساسه فلا وضوء عليه كما في ح قفلا عن ابن عمر ورزوق (قوله وإن بنوم ثقل) قال ابن مرزوق ظاهر المصنف أن المعتبر عنده صفه النوم ولا عبرة بهيئة النائم من اضطجاع أو قيام أو غيرهما فمضى كان النوم ثقیلاً نقض كان النائم مضطجماً أو ساجداً أو جالساً أو قائماً وإن كان غير ثقیل فلا ينفذ على أي حال كان النائم مضطجماً أو ساجداً أو جالساً أو قائماً

(١) هذا الجواب واهو التعويل على كلام عجم الآتي اه (٢) هي ما إذا كانت الثقبه تحت وافتتحا أو أحدهما وما إذا كانت فيها أو فوقها انسداً وافتتحا أو أحدهما اه (٣) فيه أن القادر لا يعجزه شيء إه

وهي طريقه المسمى واعتبر في التلقين صفة النوم مع الثقل وصفة النائم مع غيره فقال وأما النوم الثقيل فيجب منه الوضوء على أي حال كان النائم مضطجعا أو ساجدا أو جالسا أو قائما وأما غير الثقيل فيجب منه الوضوء في الاضطجاع والسجود ولا يجب في القيام والجلوس وعزا في التوضيح هذه الطريقة الثانية لمبدأ الحق وغيره اهـ بن ( قوله بل ولو قصر ) رد بلو على من قال النوم الثقيل لا ينقض إلا إذا كان طويلا ( قوله لا بنوم خف ) أي لا تنقضاء مظنة الحدث ( قوله واوطال ) أي هذا إذا كان الخفيف قصيرا بل ولو طال ( قوله وندب إن طال ) هذا هو العتمد خلافا لابن بشر القائل بالوجوب ( قوله نشأ مما قبلها ) أي وهو قوله وان بنوم ثقل وتقرر السؤال فان كان النوم خفيفا فهل ينقض كذلك أم لا ( قوله فليست لا عاطفة ) لأنها ان كانت عاطفة لحف على ثقل يلزم عليه انها قد عطفت جملة على جملة ولا إنما تعطف المفردات ولا تعطف الجملة وإن جعلت عاطفة لمحدوف موصوف بجملة خف والتقدير لا بنوم خف يلزم على ذلك حذف النكرة الموصوفة بالجملة مع عدم الشرط وهو أن تكون بعض اسم مجرور بمن أوفى كقولك مناظمن ومنا أقام أي منا فريق وكقوله

ان قلت ما في قومها لم تيمم \* يفضلها في حسب وميسم

أي ما في قومها أحد يفضلها الخ ( قوله مالا يشعر صاحبه بالأصوات ) أي المرتفعة القريبة منه وقوله أو بسقوط الخ عطف على الأصوات وكذا ما بعده فان شعر بالأصوات القريبة منه أو شعر بانفكاك حبوته أو بسقوط ما كان يده أو شعر بسيلان ريقه فلا نقض لحفته حينئذ ~~في تنبيهه~~ لا ينقض نوم مسدود الدبر كما إذا استغفر بشيء تحت مخرجه ولو كان النوم ثقيلًا إذا لم يطل فان طال نقض على المتمد ( قوله ولمس ) عطف على زوال عقل واللمس ملاقة جسم لجسم لطاب معنى فيه كحرارة أو برودة أو صلابة أو رخاوة أو علم حقيقة كأن يلمس ليعلم هل هو آدمي أولا ققول المصنف فيما يأتي ان قصد للبة الخ تخصيص لمعوم المعنى وأما لمس فهو ملاقة جسم لآخر على أي وجه كان ولذا عبر به في الذكر لكونه لا يشترط في نقض الوضوء به قصد وقوله ولمس أي ولو من امرأة لأخرى كما في الحج قلا عن ح قياسا على الغلامين لأن كلا يلتذ بالآخر ( قوله لامن صغير ولو راحق ) لأن اللامس إنما نقض لكونه يؤدي لخروج السدى ولا مذى لغير البالغ ( قوله وان استحجب له الفصل كما سيأتي ) أي واستحجاب الفصل يقضي استحجاب الوضوء من باب أولى ( قوله يلتذ صاحبه به عادة ) الحاصل أن النقض باللامس مشروط بشروط ثلاثة أن يكون اللامس بالغا وان يكون اللامس ممن يشتهي عادة وأن يقصد اللامس اللذة أو مجدها قوله عادة أي لكون اللامس يشتهي عادة أي في عادة الناس لا بحسب عادة اللامس وحده وذلك لأن الذي ينضبط تقيا واثباتا عادة الناس الغالبة وبالاختلاف الحكم باختلاف الأشخاص ( قوله خرج به ) أي بقوله يلتذ صاحبه به عادة المحرم أي فلسها لا ينقض ولو قصد اللامس اللذة أو وجدها لأن المحرم لا يلتذ بها في عادة الناس وقوله على أي ضعيف وقوله وسيأتي أي ذلك القول للمصنف والعتمد أن لمس المحرم ناقض مع جود اللذة لامع قصدها فقط ( قوله وخرج الصغيرة التي لا تشتهي ) أي خرج لمسها أي لمس جسدها وأما اللذة بخرجها فانها ناقضة ولو كانت عادة من التذبه عدم اللذة قاله عيج ولكن سيأتي للشارح ما يفيد عدم النقض مطلقا ( قوله ولو قصد ووجد ) أي ولو قصد باللامس اللذة ووجدها لأنها لذة غير معتادة وهذا بخلاف اللذة بفروج الدواب فانها معتادة فينقض الوضوء بها مع قصد أو الوجدان كما يفيد عيج وهو ما للمازري وعياض وفي تمت ان فرج البهيمة كجسدها لا يكون لمسها ناقضا ولو قصد ووجد وهو ما للجلاب والذخيرة \* والحاصل ان لمس فروج الدواب في نقض الوضوء به خلاف كما في بن وذكر فيه أن ابن عرفة اعترض بالمازري بمباعدة الجنسية ويستثنى من اللذة مجسد

بل ( ولو قصر ) فإنه  
ينقض ( لا ) ينقض بنوم  
( خف ) ولو طال  
( وندب ) الوضوء ( إن )  
طال ( الخفيف وجملة  
لاخف استثنائية واقعة  
في جواب سؤال مقدر نشأ  
مما قبلها فليست لا عاطفة  
والثقل مالا يشعر صاحبه  
بالأصوات أو بسقوط  
حبوة بيد أو بسقوط شيء  
يده أو بسيلان ريقه  
( و ) النوع الثاني ( لمس )  
من بالغ لامن صغير ولو  
راحق ووطؤه من جملة  
لمسه فلا ينقض وان استحجب  
له الفصل كما سيأتي ( يلتذ  
صاحبه ) وهو من تعاق  
به اللامس فيشمل اللامس  
( به عادة ) خرج به  
المحرم على قول وسيأتي  
للمصنف وخرج الصغيرة  
التي لا تشتهي وغير الأمر  
ممن طالت لحيته وجسد  
الدواب فلا نقض في  
السكر ولو قصد ووجد



(ولو) كان اللمس (لظفر أو شعر) (١٢٠) أو من متصلة لأن التفصل لا يلتزم به عادة ودخل في كلامه الأمر من ثبت

عذاراه فانه يلتزم به عادة  
(أو) كان اللمس فوق  
(خائِل) وظاهرها  
الاطلاق (وأوّل) الحائل  
(بالخفيف) أي حمل عليه  
وهو الذي يحس الالامس  
فوقه بطراوة الجسد بخلاف  
الكثيف (و) أول  
(بالإطلاق) أي ولو  
كثفا إبقاء لها على ظاهرها  
ومحلها ما لم يضم أو يقبض  
بيده على شيء من الجسد  
والا اتفق على التقص  
(إن قصد) صاحب  
اللمس من لاسم و لموس  
بلمسه (لذّة) وجدها أولا  
(أو) لم يقصد (وجدها)  
حين اللمس لان وجدها  
بعده من التفكير ولا  
يقبض ولا يشترط في اللمس  
أن يكون بمضو أصلى أوله  
إحساس بل متى قصد أو  
وجد ولو بمضو زائد لا  
إحساس له تقص بخلاف  
من مس بعود أو ضرب  
شخصا بكم قاصدا اللذة فلا  
تقص (لا) ان (انتقيا)  
أي التقص واللذة فلا تقص  
(إلا القبلّة) بهم أي عايه  
فانها تقص وضوءها معا  
(مطلقاً) أي ولو انتفى  
التقص واللذة معا لانها  
مظنة اللذة إن كانا بالعين  
أو بالبالغ. نهما إن كان غيره  
من يشتهي عادة كما هو  
الموضوع وإلا فلا تقص  
وأما القبلّة على الحد فتجربى

الدواب جسد آدمية الماء (١) فان اللذة به معتادة فيما يظهر كأن تقبيل فمها كفه فيما يظهر فانه عبق  
(قوله ولو كان اللمس لظفر) أي وكذا إن كان به وقوله أو شعر أي لا إن كان اللمس به على الظاهر (قوله  
أي حمل عليه) أي حمل الحائل في الدونة على الخفيف وهذا تأويل ابن رشد (قوله بخلاف الكثيف  
أي فلا ينتقض الوضوء باللمس من فوقه (قوله وأول بالاطلاق) أي وحمل الحائل في الدونة على  
الاطلاق وهذا تأويل ابن الحاجب والقولان مرجحان ويستثنى ما عظمته كثافته كالخفاف فلا  
تقص به اتفاقا وهو ظاهر كالبناء (قوله ما لم يضم) أي الالامس للموس (قوله أو يقبض) أي  
الالامس وقوله من الجسد أي جسد للموس (قوله وإلا اتفق على التقص) أي والقرص أن هناك  
قصدا أو وجدانا مطلقا كما توهم (قوله وان قصد لذّة) من أفراد قصد اللذة الاختبار هل يلتزم لا  
كما في شرح الرسالة عن ابن رشد (قوله من لاسم ولموس) الأولى قصره على الالامس لأن الأقسام  
الأربعة المذكورة متعلّقة به أما للموس فلا ينتقض الا إذا وجد اللذة وأما إذا قصدها فلا يقال له  
لموس بل لاسم ثم ان هذا التفصيل المذكور توسط بين إطلاق الشافية التقص واطلاق الخفية  
عدمه ولوقبل فمها الا اللامسة الفاحشة وهي وضع الذكر على الفرج (قوله بل متى قصد أو وجد ولو  
بعضو زائد لا إحساس له تقص) وذلك لتقويه بالقصد أو الوجدان بخلاف ما يأتي في مس الذكر  
وهذا مما يؤيد التأويل بالاطلاق في الحائل وما ذكره الشارح من التقص باللمس بالاصبع الزائدة  
مطلقا هو مافي عبق ونازعه بن في ذلك حيث قال ان اطلاقهم التقص في مس الذكر وإن اتفق  
القصد والوجه أن يدل على أنه أشد من الالامس وحينئذ فتقيدهم في مس الذكر الأصبع الزائدة  
بالاحساس يفيد التقييد هنا بالأولى اهـ (قوله بخلاف من مس بعود الخ) ولا يقاس العود على الاصبع  
الزائدة التي لا إحساس لها لافصاله والحاصل أن الشرط في التقص أن يكون اللمس بعود سواء كان  
أصليا أو زائدا وهل يشترط الاحساس في الزائد أولا فيه ما علمت من الخلاف بين الشيخين فلو لمس  
بغير عضو فلا تقص ولو قصد اللذة والراد بالعضو ولو حكما ليدخل اللمس بالظفر كما مر (قوله لا إن  
انتفيا) إنما صرح به وان كان مفهوم شرط وهو يعتبره لأجل أن يرتب عليه قوله الا القبلّة بهم الخ  
(قوله أي عليه) جعل الباب بمعنى على دفعا لما يقال لاحاجة لقوله بهم لأن من العلوم ان القبلّة لا تكون  
الا بالهم أي وأما القبلّة على الحد أو على أي عضو كان فتجربى على اللامسة في التفصيل المتقدم وكذلك  
القبلّة على الفرج كما قال بعض وهو الظاهر كما قال شيخنا لأن النفس تعاف ذلك ولا تشبهه وجزم  
الشيخ أحمد الزرقاني بانها مثل القبلّة على الفم في كونها تقص مطلقا بل هي أولى (قوله أي ولو اتفق  
القصد واللذة) أي الموضوع ان القبلّة على فم من ياتى به عادة كما يشير لذلك كلام الشارح قريبا وظاهر  
كلامهم عدم اشتراط الصوت في تحقق التقبيل كما يأتي في تقبيل الحجر الأسود (قوله لأنهم مظنة اللذة)  
أي بالنظر للواقع وان كانت قد تنفّ في الظاهر (قوله ان كانا بالعين) شرط في تقص القبلّة لو وضوء  
كل من للقبل والقبل (قوله أو البالغ منهما الخ) أي أو تقص وضوء البالغ منهما سواء كان هو  
القبل أو كان للقبل ان كان غير البالغ ممن يشتهي عادة والحاصل أن القبلّة على الفم إنما تقص إذا كانت  
على فم من يلتذ به عادة ولو كان ذالحيّة صغيرة أما لو كانت على فم ملتح حية كبيرة أو على فم عجوز  
فلا تقص ولو قصد للقبل اللذة ووجدتها كما ان القبلّة على فم الصغيرة التي لا تشتهي لا تقص

(١) لاجسدها ولو آدمية الماء خلافا لبحث عب لمباينة الجنسية وليست السمكة على صورة آدمية  
ادخل في اللذة من الآدمية الصغيرة بل قد تنفر منها الطبيعة كالتمساح وأما الجنية فالظاهر تقصها ان  
تزييت بآدمية ولم يعلم ذلك أو علم والها كمن يزوج منهن اه وضوء الشموع

من رجل لامرأة أو العكس فلا يشترط في النقض بها الطوع وهذا إذا كانت (١٢١) لغير وداع ورحمة (لا) ان كانت القبلة

بهم (لرؤداع) عند فراق  
(أو راحة) أي شقة عند  
وقوع القبل في عدة كمرض  
فلا ينقض مالم يلتذ (ولا)  
ينقضه (لذة) بنظر (ولو  
تكرر) كإنعاط أي قيام  
ذكر فلا ينقض ولو طال  
مالم يذ (ولا) ينقضه (لذة)  
بمحرم من قرابة أو صهر  
أو رضاع (على الأصح)  
خلاف الراجح والعمد  
أن وجود اللذة بالمحرم  
ناقض قصد أولاً بخلاف  
مجرد القصد فلا ينقض مالم  
يكن فاسقاً فإن كان فاسقاً  
نقضه أيضاً والمراد به من  
شأنه أن يلتذ بمحرمه  
لدناء أخلاقه لا كل  
مرتكب كبيرة (و) النوع  
الثالث (مطلق مس)  
ذكره (التصلي) من غير  
حائل ان كان بالغا (ولو)  
كان الماس (مخفى مشكلاً)  
سواء كان المس عمداً أو  
سهواً والتذاول من الكمرة أو  
غيرها فالإطلاق في الماس  
والمسوس لأن مس ذكر  
غيره فيجري على اللامسة  
ولا للقطوع ولوالثذ ولا  
ان كان من فوق حائل ولو  
خفيفاً مالم يكن كالعمد  
ولان كان صبياً والخنى  
المحقق أمره واضح  
(يسطن) لكف الماس  
(أو جنب لكف) لا  
بظهره ولا بذراعه (أو)  
بطن أو جنب (إصبع)

ولو وجدها القبل فالمعتبر عادة الناس لاعادة القبل فعلى هذا لو قبل شيخ شيخاً لا ينقض وضوءه  
كل منهما لأن عادة الشايع اللذة بالنساء السكبار وفي ح لم أقف على نص في تعجيل المرأة لثقلها اه  
واستظهر بعضهم النقض لتلذذ المرأة بمثلها كالغلام بمثله كما قرره شيخنا لكن في شرح التلقين  
للمازري مانعه وعمل من قال بعدم النقض بمس المحرم بأنها ليست بمحل للشهوة فأشبه لمس الرجل  
للرجل والمرأة للمرأة اه فجعل لمس المرأة لمثلها غير ناقض كمس الرجل لمثله (قوله من رجل لامرأة  
أو العكس) يعني مثلاً أو من رجل لرجل يشتهي عادة أو من امرأة لمثلها على ما تقدم (قوله لان كانت  
القبلة بهم) أي عليه (قوله كمرض) أي أو قدوم من سفر أو خلاص من يذلم (قوله كإنعاط) أي  
عند تفكير فلا ينقض مطاقاً كانت عادته الامذاء بالانعاظ أولاً وهذا هو المعتد وقيل ان الانعاظ  
ينقض مطلقاً وقال الاخميمي يعمل على عادته ان كانت عادته انه لا يمدى فلا ينقض وان كانت عادته انه  
يمدى ينقض وكذا ان اختلفت عادته ومحل الخلاف إذا حصل مجرد الانعاظ من غير امذاء بالفعل والا  
اتفق على النقض (قوله ولا ينقضه لذة بمحرم) أي سواء قصد اللذة ووجدها أو قصدتها فقط أو  
وجدتها فقط وقوله على الأصح أي عند ابن الحاجب وابن الجلاب (قوله من قرابة) كعمته أخت  
أبيه وخالته أخت أمه وقوله أو صهر أي كعممة زوجته وخالتها وقوله أو رضاع أي كعمته أو خالته  
من الرضاع كأخت أبيه أو أمه من الرضاع \* واعلم ان المراد بالمحرم باعتبار ما عند اللامس فلو قصد  
اللذة بمسها لظنه انها اجنبية فظهرت انها محرم فانه ينقض وضوءه ولو قصد مسها للذة طائناً محرم  
فظهر انها اجنبية فلا ينقض لانها محرم باعتبار ما عند اللامس (قوله والمعتد ان وجود اللذة بالمحرم  
الخ) هذا ما عليه ابن رشد والمازري وعبد الوهاب (قوله بخلاف مجرد القصد) أي بخلاف قصدتها  
المجرد عن وجودها فانه لا ينقض (قوله بنقضه ايضاً) أي كاي نقضه الوجدان (قوله والمراد به) أي بالفاسق  
(قوله ومطلق مس ذكره) أي ومس ذكره مطلقاً وفسر الشارح الاطلاق بقوله سواء كان الخ  
والإضافة في ذكره للجنس إذ لا فرق بين الذكر الأصلي والزائد إن كان له احساس وقرب من  
الأصلي وذكر بعضهم انه لا يشترط احساس الذكر إذا كان أصلياً بخلاف الزائد كما علمت (قوله  
ان كان بالغا) أي لأن المس انما اوجب النقض لأنه مظنة لحصول الحدث وهو الذي والصبي لا يمدى  
له (قوله ولو خنى مشكلاً) رد بلو على من قال ان مس الخنى المشكل ذكره لا ينقض وضوءه (قوله  
سواء كان المس عمداً أو سهواً) الذي في المواق عن ابن القاسم ومن مس ذكره بغير عمداً حب إلى  
ان يتوضأ وروى عن ابن وهب لا وضوء إلا ان يتعمد فيحتمل ان يكون رواية ابن القاسم على  
الاستحباب ويعتمد الوجوب احتياطاً (قوله فالإطلاق في الماس) أي من حيث كونه عامداً أو سهواً  
التذاملاً وقوله والممسوس أي من حيث كون المس للكمرة أو غيرها (قوله ولوالثذ) أي بمسه بعد  
القطع (قوله ولان كان من فوق حائل ولو خفيفاً) ما ذكره من عدم النقض مطلقاً إذا كان المس من  
فوق حائل رواية ابن وهب قال في المقدمات وهي اشهر الروايات الثلاث وهي عدم النقض مطلقاً  
والنقض مطلقاً والفرقة بين الخفيف والكثيف فيتنقض في الأول دون الثاني (قوله يطن الكف  
الماس) الظاهر النقض بمس الكف الذي في المنكب والذي في اليد الزائدة ان كانت تغسل في الوضوء  
والا فلا ينقض (قوله لا بظهره ولا بذراعه) أي ولو قصد للذة ونقل الباجي عن العراقيين النقض بذلك  
ان قصد اللذة وجعله ابن عرفة مقابلاً للشهور (قوله حس) الأولى ان يقول احس لأنه من  
الاحتساس لامن الحس (قوله أي وتصرف كاخوته) أي وان شكاً قياساً على الشك في الحدث كما  
وجهوا مس الخنى لذكره (قوله والا فلا ينقض) أي والا بأن كان لا احساس له أو كان فيه احساس

(١٦ - دمشق - ل) ورؤوس الاصابع كجنبتها لا بظفر (وإن) كان الاصبع (زائداً حسن) أي وتصرف كاخوته والا فلا ينقض

ويشترط الاحساس في الاصلية ايضا (١٢٢) ثم شرع يتكلم على ما ليس بحدث ولا سبب (١) وهو شيان الأول ما أشار له بالمطف على

حدث معيدا للعامل بقوله (و) نقض (بردة) ولو من صبي فيما يظهر وفي ابطالها الفصل قولان رجع كل منهما واعتمد شيخنا الابطال وأشار للثاني بقوله (و) نقض (يشك) أي تردده في فأولى بظن بخلاف الوهم (في) حصول (حدث) أي ناقص

(١) قول الشارح ما ليس بحدث ولا سبب الخ تبع فيه غيره وببحث فيه العلامة الأمير في ضوء الشموع بقوله فديقال لا ينبغي أن تعد الردة في نواقض الوضوء لأنها تحبط جميع الأعمال لا خصوص الوضوء وكما قلوا لا ينبغي أن يعد من شروط الشيء الا ما كان خاصا به فكذا ما هنا على أنه حيث احبطت الردة العمل صار الوضوء واجبا بما اوجبه قبل فعله فكأنهم اردوا التنبيه على ما اختلف فيه ورد المقابل ففي بن قول باستحباب الوضوء من الردة وهو ميسل لقول الشافعي باعتبار القيد فيمت وهو كافر قال القرطبي في تفسيره والجواب

لكنه لا يتصرف تصرف اخوته تحقيقا فلا نقض (قوله) ويشترط الاحساس في الاصلية ايضا (أي وإن كانت لاتساوى اخوتها في التصرف فالمدار في الاصلية على الاحساس بخلاف الزائدة فلا بد فيها من الامرين معا (قوله) ونقض بردة (هذا هو العتمد وهو قول يحيى بن عمر وروى موسى بن معاوية عن ابن القاسم ندب الوضوء من الردة (قوله) ولو من صبي فيما يظهر (أي لاعتبار الردة منه وصرح خشى في كبره بذلك (قوله) وفي ابطالها الفصل (أي وعدم ابطالها له قولان الأول لابن العربي ووجه بهرام في صغيره والثاني لابن جماعة ويظهر من كلام ح ترجيحه وتبعه عجم ووجه الثاني بأنه ليس المراد بحبط الأعمال بالردة أن الأعمال نفسها تبطل بل بطلان ثوابها (١) فقط فلذا لا يطاب بعدها بقضاء ما قدمه من صلاة وصيام فكذا ما قدمه من غسل فهو وان حبط ثوابها لا يلزمه اعادته بعد وانما وجب (٢) الوضوء لأنه صار بعد توبته بمنزلة من بلغ حينئذ فوجب عليه الوضوء لموجبه وهو ارادة القيام (٣) للصلاة بخلاف الفصل فانه لا يجب الا بوقوع سبب من اسبابه ووجه الأول بان الردة تبطل نفس الأعمال فاذا ارتد وبطل عمله رجع الامر لكونه متابسا بالحدث الذي كان عليه قبل ذلك العمل كان ذلك الحدث اصغر أو اكبر (قوله) واعتمد شيخنا الابطال (أي لاقال انهم لم يعدوا الردة من وجبات الفصل بل اقتصروا على الأمور الأربعة الآتية في بابها لانا نقول اقتصارهم على ذلك جرى على الغالب (قوله) ونقض بشك في حدث (٤) بعد طهر علم (هذا هو المشهور من المذهب وقيل لا ينتقض الوضوء بذلك غاية الأمر انه يستحب الوضوء فقط مراعاة لمن يقول بوجوده والأول نظر الى أن الدمة عامرة فلا تبرأ الا يقين والثاني نظر إلى استحباب ما كان فلا يرتفع الا يقين قال ابن عرفة من تأمل علم ان الشك في الحدث شك في المانع لافيه هو شرط في غيره لأن الشكوك فيه في مسألة المصنف الحدث لا الوضوء والمعروف الغناء الشك في المانع فكانت الواجب طرح ذلك الشك والغاؤه اه وانما كان الشك في المانع غير مؤثر لأن الأصل بقاء ما كان على حاله وعدم طرو المانع وكان الشك في الشرط يؤثر البطلان لأن الدمة عامرة لا تبرأ الا يقين ورد عليه بأن قوله للشكوك فيه الحدث لا الوضوء غير صحيح لأن الشك في أحد المتقابلين يوجب الشك في الآخر فمن شك في وجود زيد في الدار فقد شك في عدم كونه

(١) قوله بطلان ثوابها يقال يجري ذلك في الوضوء فان فرق بما سياتي فستعلم ما فيه فالوجه انه لا يحاط بقدر وضوؤه وغسله كانه لم يكن فاذا رجع للاسلام طوب بوضوء وغسل آخر كمن ارتد بعد الحج فانه إذا رجع للاسلام يطلب حج آخر ولا يلزم قول البناني لا يوجب لم يغتسل له بل ولو اغتسل له ثم ارتد قدبر اه ضوء الشموع بتصرف (٢) جواب سؤال نشامن الكلام السابق تقديره ولم يوجب الوضوء بعد الرجوع اه (٣) قوله لموجبه وهو ارادة القيام الخ فيه أن الإمام في اللوطا قل عن زيد بن أسلم أن الآية محمولة على القيام من اللجاج يعني النوم ولا شك ان النوم موجب وقال غيره من المفسرين ان في الآية اضارا والتقدير اذا قمتم إلى الصلاة وكنتم محدثين بدليل حديث لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ وقد قال تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم فصار كقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا واستوى الوضوء والغسل وراجع بقية في ضوء الشموع

فيها

انه ذكر القيد لأجل ترتب الخلود في النار بعد ما حديث أسلمت على ما سلف لك من خير

لمحمول على ما لا يشترط في صحته الاسلام كالتقي وأما الشك في الحدث فالظاهر رجوعه للتعيين بأن يراد بالحدث ما يشمل المحقق والشكوك وكذا السبب اه منه مجرور

فيشمل السبب ما عدا الشك في الردة فلا أثر له لا في وضوء ولا غيره (بعد (١٢٣) طهر علم إلا) الشك (الاستنكح)

ببكر الكاف أي الذي يعتري صاحبه كثيرا بان يأتي كل يوم ولو مرة فلا ينقض ولا يضم شك في المقاصد كالصلاة إلى شك في الوسائل كالوضوء فإذا كان يأتيه يوما في الصلاة وآخر في الوضوء نقض وأما عكس كلام المصنف وهو الشك في حصول الطهارة بعد حدث علم فلا بد فيه من الطهارة ولو مستنكحا (و) نقض (بشك) في سابقهما أي في السابق من الطهر والحدث سواء كانا محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققا والثاني مشكوكا فهذه أربع صور وسواء كان مستنكحا أم لا بدليل تأخير عن الاستنكح \* ولما فرغ من النوافض أنبأها بما ليس منها مما وقع فيها الخلاف ولو خارج المذهب يقال (لا) ينقض الوضوء (بمس دبر أو اثنين) ولو التذ (أو) (بمس فرج صغيرة) ولو قصد اللذة مالم يكتد بالعمل عند بعضهم وانتظر شيخنا عدم النقض مطلقا كما هو ظاهر المصنف وأما مس جسدها فلا ينقض ولو قصد وجد أو قبائها بقم (و) لا (بقي) وقلس (وأكل لحم جزور) أي إلى (ودج) وحجامة وقصد وقته بنية صلاة

فيها ومن شك في وجود الحدث فقد شك في وجود الطهارة حين شكه وهو ظاهر وحينئذ فالشك في مسئلة المصنف شك في الشرط وهو مؤثر ثقله بن عن شيخه سيدي أحمد بن مبارك وقد يقال الحق ما قاله ابن عرفة من أن الشك في مسئلة المصنف إنما هو في المانع وأما الشك في الشرط فلا يظهر إلا إذا تيقن الحدث وشك في الوضوء والكلام هنا في عكس ذلك وإن أراد الزوم فكل شك في المانع يستلزم الشك في الشرط \* إن قلت حيث كان التحقيق أن الشك في الحدث شك في المانع فلم اعتبر وجعل ناقضا على المذهب مع أن الشك في المانع يأتي كالشك في الطلاق والعناق والظهار وحصول الرضاع \* قلت كأنهم راعوا سهولة الوضوء وكثرة نواقضه فاحتاطوا لأجل الصلاة قرره شيخنا هذا وذكره عن سند أن الشك في الحدث له صورتان الأولى من شك هل أحدث أم لا بعد وضوئه والمذهب أنه يتوضأ والثانية أن يتخيل له أن شيئا حاصلًا منه بالفعل لا يدري هل هو حدث أو غيره وظاهر المذهب أنه لا شيء عليه لأن هذا من الوهم فلذا ألغى (قوله) فيشمل السبب أي فإذا شك هل حصل منه لمس بلذة أو مس له ذكره أو لم يحصل انتقض وضوؤه (قوله ولا غيره) أي فإذا شك هل حصلت منه ردة أو لا فإنه لا يضر وضوءه ولا يجرى عليه أحكامها (قوله الاستنكح) أي فإنه لا ينقض (قوله) بان يأتي كل يوم ولومرة) وأما لو أتى يوما بعد يوم فإنه ينقض وعج الأليق بالخفيفة السمحة أي بالملحة الإسلامية السهلة إن أتاه يوما بعد يوم مستنكح كالمساوي في السلس فاجراه عليه لكن قدح في ذلك بعض الأشياخ ولم يسلمه كما قال شيخنا (قوله ولا يضم شك في المقاصد إلخ) وأما الشك في الوسائل فيضم بعضه لبعض فإذا أتاه الشك يوما في الفسل ويوما في الوضوء فلا نقض \* والحاصل أن الطهارة كلها شيء واحد فيضم الشك في الوضوء للشك في الفسل والتجاسة وكذا العكس كما قرره شيخنا (قوله) وسواء كان مستنكحا (١) أم لا) هذا هو التحقيق كما في طفي نقلا عن عبد الحق خلافا لبعض حيث قيده بغير المستنكح وجعل في كلام المصنف حذفًا من الثاني لدلالة الأول على تنبيهه ولو شك هل غسل وجهه أم لا أتى به وهل ولو مستنكحا أو يلبي عنه كما في الصلاة واستظهره شيخنا (قوله لا ينقض الوضوء بمس دبر أو اثنين) أي لنفسه وأما دبر الغير فيجوز على الملازمة وكذا أن انسد المخرجان وكان له ثقب فلا ينقض مسها بالأولى من الدبر (قوله) مالم يكتد بالفعل أي فإن التذ بالعمل انتقض وضوؤه ولو كانت عاداته عدم اللذة بذلك (قوله عند بعضهم) أراد به عجم قال ابن مرزوق وفي النوادر عن المجموعة مالك لا وضوء في قبلة أحد الزوجين الآخر بغير شهوة في مرض أو نحوه ولا في قبلة الصبية ومس فرجها إلا للذة وروى عنه ابن القاسم وابن وهب نحوه في مس فرج الصبي والصبية وروى عنه على لا وضوء في مس فرج صبي أو صبية يريد إلا اللذة اه بن (قوله) عدم النقض مطلقا أي لعدم اللذة بذلك عادة وهو ظاهر المصنف والقرافي ورجحه ح وبهرام قد علمت أن كلام من القولين راجح (قوله) وهذا هو المذهب أي كما قال عجم ومن تبعه قال بن وفيه نظر فإن الذي يظهر من نقل المواق عن ابن يونس أن المذهب هو التفصيل بين اللطاف وعدمه انتهى قال شيخنا وقد يقال تقديم المصنف القول بعدم النقض مطلقا وجعله في توضيحه مذهب المدونة وظاهرهما مما يؤيد ما قاله عجم ثم قال بن ونقل القباب عن عياض أن محل الخلاف إذا كان مسها لفرجها بغير لذة فإن كان المس بلذة وجب الوضوء كالملازمة اه كلام بن (قوله لكل أحد) أي ذكر أو أنثى مرید للصلاة أم لا وذكر المصنف هذه المسئلة هنا مع أنه لا يتقيد بالتوضيء لأن لها تعلقا به في الجملة وهو تأكد التذ عند إرادة الصلاة على أنه قد

(١) لا نالنا الاستنكاح في الأول استصحابا للأصل من الطهارة وعند الشك في السابق لم تثبت

(و) لا (مس امرأة فرجها) ألطفت أم لا قبضت عليه أم لا وهذا هو المذهب (وأولت) أيضا بعدد الإلطاف (فان ألطفت انتقض والالطاف أن تدخل شيئاً من يدها في فرجها) (وتدرب) لكل أحد وتأكد لمريد الصلاة (غلب فيهم) (ويد) (من) لحم

نطاق على ذلك اسم الوضوء في حديث الوضوء قبل الطعام بركة بعده ينفي الدم (قوله ولبن) ظاهره بطلان وقيد ابن عمر بالخائب لأنه هو الذي فيه دسم وأما غيره فهو بمنزلة العدم والمعمد عدم التقيد كما قاله شيخنا (قوله وسائر ما فيه دسومة (١)) أي وذلك كالطبخ بأنواعه وأما الطعام الذي لا دسومة فيه كالتمر والسويق والثلث الجاف الذي يذبه أدنى للسح فلا يطلب فيه غسل فم ولا يد (قوله ويكره) أي الفصل بما فيه طعام وقوله كدقيق الترمس أي وأولى دقيق العسل أو الفول وإنما كان دقيق الترمس طعاما لأن الترمس من القطن وهو طعام وأجاز الشافعية العسل بدقيق الترمس لأنه ليس بطعام عندهم (قوله وتندب تجديد وضوء الخ) حاصله أنه إذا فعل بالوضوء ما يتوقف على طهارة كصلاة فريضة أو نافلة وطواف ومس مصحف فإنه يندب له أن يحدده إذا أراد الصلاة بعد ذلك ولو نافلة أو أراد الطواف لا أن أراد مس المصحف أو القراءة ظاهره قال الشيخ أحمد الزرقاني وانظر ما الذي ينويه بهذا الوضوء المجدد والذي يفهم من عدم الاعتداد بالمجدد إذا تبين حديثه أن ينوي الفضيلة وظاهره أنه ليس له أن ينوي به الفريضة فإن نواها كان المجدد باطلا أي إذا تبين حديثه فإن لم يتبين ذلك كانت نية الفريضة كافية في التجديد كمن اعتقد أن السنة فرض أو الصلاة كلها فرائض (قوله إن صلى به) أي أن كان قد صلى به فيما مضى (قوله ولم يفعل به ما يتوقف على طهارة) أي بأن لم يفعل به شيئا أصلا أو فعل به فعلا لا يتوقف على طهارة كقراءة القرآن ظاهره أو زيارة ولي أو دخول على أمير (قوله لم يحز التجديد) أي ما لم يكن توشأ أولا واحدة أو اثنتين اثنتين فله أن يحدد بحيث يكمل الثلاث وما زاد على ذلك فهل يكره أو يمنع خلاف ولا يقال أن التجديد في هذه الحالة يوقع في مكروه وهو تكرار مسح الرأس بماء جديد لأن محل كراهة تكرار مسح الرأس بماء جديد كما قال ابن النير إذا لم يكن للترتيب والاحراز كما هنا فإنه إنما فعل لأجل أن يرتب بين غسل أعضاء الوضوء (قوله على الخلاف المتقدم) أي في قول المصنف وهل تكره الرابعة أو تمنع خلاف وتقدم أن المصنف الكراهة (قوله ولو شك في صلاة الخ) المراد بالشك هنا كما في خش ما قابل الجزم فيشمل الظن ولو كان قويا فمن ظن النقص وهو في سلته فإن حكمه حكم من تردد فيه على حد سواء في وجوب التمام وأما الوهم فلا أثر له بالأولى مما إذا حصل له في غير الصلاة (قوله جازما بالطهر) أي بالوضوء وقوله هل تقضى أي الطهر قبل دخولها أولم ينقض بيان للشك الذي طرأ عليه بعد أن دخلها (قوله أولا) أي أو لم ينتقض طهره بل هو باق على حاله (قوله وجب عليه التمام) أي كما قال ابن رشد وغيره ترجيحاً للجانب العبادة وهذا الوجوب لا يفهم من كلام المصنف مع أنه، نصوص عليه كما علمت (قوله ثم بان الطهر) أي جزمنا أو ظننا (قوله لم يعد صلاته) أي عند مالك وابن القاسم خلافاً لأشهب وسحنون القائلين بطلانها بمجرد الشك والقطع من غير إعادة (قوله فإن استمر على شكه) أي وأولى إذا تبين حديثه أعادها (قوله وكلنا) أي كالإمام إذا صلى محدثاً ناسياً للحدث فإنه لا إعادة على مأمومه للقاعدة المقررة أن كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في بقى الحدث ونسيانه (قوله لو شك قبل الدخول فيها) أي كما هو الفرع المتقدم (قوله لم يحز له دخولها) قال ابن رشد في البيان والفرق أن من شك وهو في الصلاة طرأ عليه الشك فيها بعد دخوله فوجب أن لا يصرف عنها إلا يتيقن ومن شك خارجاً طرأ عليه الشك في طهارته قبل الدخول في الصلاة فوجب أن لا يدخلها إلا بطهارة متيقنة (قوله وإنما لم تبطل الخ) الأولى وإنما وجب التمام ولم يقطع إذا طرأ فيها الخ في ما إذا شك بعد الفراغ من الصلاة فلا شيء عليه إلا إذا تبين له الحدث فعلم بما ذكر أن من يتيقن الطهارة وشك في

إعادة الصلاة أه وضوء بمخفف (١) وإحق بالدسومة الزوجية كما في الفصل أه وضوء

ولبن) وسائر ما فيه دسومة ويندب أن يكون بما يقطع الرائحة كاشان وصابون وغدول ويكره فيه طعام كدقيق الترمس (و) ندب (تجديد وضوء) صلاة ولو نافلة أو طواف لا لغيرهما كمس مصحف (إن صلى به) ولو نافلاً أو فعل به ما يتوقف على طهارة كطواف ومس مصحف على الرجوع فلو لم يصلى به ولم يفعل به ما يتوقف على طهارة لم يحز التجديد أي يكره أو يمنع على الخلاف المتقدم (ولو شك) أي طرأ عليه الشك (في) أثناء (صلاته) بعد أن دخلها جازماً بالطهر هل ينقض قبل دخولها أو هل ينقض بعد أولاً وجب عليه التمام فيهما (ثم) إذا (بان) أي ظهر له (الطهر) فيها أو بعدها (ثم يعد) صلاته إبقاء الطهارة في نفس الأمر فإن استمر على شكه أعادها لنقض وضوءه ولا يعيد مأمومه كالناسي ولو شك قبل الدخول فيها لم يحز له دخولها لا تنقض وضوءه بمجرد الشك ما لم يتبين له الطهر وإنما تبطل أن طرأ فيها لأن دخولها جازماً بالطهر قوى جانب الصلاة

الحدث يظل وضوءه اذا استمر على شكه كان الشك قبل الدخول في الصلاة أو فيها ووجوب التهادي  
اذا حصل الشك فيها شيء آخر وأما اذا حصل الشك بعدها فلا يضر إلا اذا تبين الحدث وأما استمراره  
على شكه فلا يضر (قوله ولو شك فيها هل توشأ) أي بعد حصول الحدث المتيقن ومثل هذا في  
وجوب القطع ما اذا شك فيها في السابق منهما بعد تحققهما أو ظنهما أو تحقق أحدهما وظن الآخر ولو  
كان مستكراً كما جزم به عجم وارضاء شيخنا خلافاً لما في عقب من التهادي (قوله وكذا أكبر النخ)  
الأولى تخصيصه (١) بالأصغر لثلاث تكرار مع قوله الآتي وتنع الجنبه موانع الأصغر (قوله أي  
الوصف النخ) أي سواء كان ترتيبه من أجل حدث أي خارج معتاد أو من أجل سبب أو من أجل  
غيرهما وليس المراد به المنع المترتب لأن المنع هو الحرمة ولا معنى لكون الحرمة تمنع على أنه يصير في  
الكلام تهافت (قوله بجميع أنواعها) أي سواء كانت فرضاً أو سنة أو نفلاً (قوله ومنها سجود  
التلاوة) أي وكذا الصلاة على الجنائز فيحرم فعلهما مع وجود الحدث المذكور (قوله ومس  
صحف) قال ح تلاء عن ابن حبيب سواء كان مصحفاً جامداً أو جزءاً أو ورقة فيها بعض سورة  
أو لوحاً أو كتفاً مكتوباً اه ولجلد الصحف قبل انفصاله منه حكمه وأخرى طرف المكتوب وما  
بين الأسطر (قوله كتب بالعربي) أي ومنه الكوفي (٢) (قوله لا بالعجمي) أي وأما لو كتب  
بالعجمي لجاز للمحدث مسه لأنه ليس بقرآن بل هو تفسير للقرآن كذا في ح كما يجوز للمحدث مس  
التوراة والإنجيل والزيور ولو كانت غير مبذلة والأقرب منع كتب القرآن بغير القلم العربي كما تحرم  
قراءته بغير لسان العرب لقولهم القلم أحد اللسانين والعرب لا تعرف قلماً غير العربي وقد قال الله تعالى  
بلسان عربي مبين انظر بن وما يقع من التهام والادفاق يقصد به مجرد التبرك بالأعداد الهندية للمواقفة  
للحروف قاله بعضهم ومحل امتناع مس المحدث للقرآن المكتوب بالعربي ما لم يخف عليه الفرق أو  
الحرق أو استيلاء يد كافر عليه وإلا جاز له مسه ولو كان جنباً والظاهر كما قال شيخنا جواز كتبه للسخونة  
وتبخير من هي به بما كتب اللازم منه حرقه حيث حصل الدواء بذلك وإن لم يمتنع ذلك طريقة (قوله  
وإن بقضيب) وأولى بمائل وأجازه الحنفية بل عندهم قول بقصر الحرمة على مس النقوش (قوله وإلا  
جاز على أحد القولين) أي والثاني بالمنع وظاهر ح تساوى القولين واستظهر شيخنا القول بالمنع  
والخلاف في حمل الكامل الذي جعل حرزاً أو ما غير الكامل الذي جعل حرزاً فيجوز حمله قولاً واحداً  
(قوله أو وسادة) أي أو حمله بالوسادة التي هو عليها كالكرسي والمخدة المحمول فوقها وقد حرم الشافعية  
مس كرسيه وهو عليه ومذهبنا وسط وهو منع حمله بالكرسي لأمس الكرسي كما يقول الشافعية ولا  
جواز مس الكرسي وحمله كما يقول الحنفية (قوله إلا أن يحمله بأمتة) أي معها (قوله أمان قصداً  
معا) أي بالحمل وقوله منع أي منع حمل المحدث له ولو كان غير كافر وما ذكره من المنع في الصورة الأولى  
هو للمنهض ومقابلته مالا بن الحاجب من الجواز حيث قصداً معا وجعل محل المنع إذا كان هو المقصود  
فقط (قوله على الراجح) أي خلافاً لتحت حيث أجاز كتبه للمحدث لمشقة الوضوء كل ساعة (قوله ولا  
تفسير فيجوز) أي مسه وحمله والطائفة فيه للمحدث ولو كان جنباً لأن المقصود من التفسير معاني  
القرآن لا تلاوته وظاهره ولو كتبت فيه آيات كثيرة متوالية وقصدها بالمس وهو كذلك كما قال ابن  
مرزوق خلافاً لابن عرفة القائل بمنع مس تلك التفسير التي فيها الآيات الكثيرة متوالية مع قصد

(١) قوله الأولى تخصيصه النخ فيه أن الشارح خصه بالأصغر ونبه على أن الأكبر مثله في المنع ويزيد  
بمنوعات أخر كما يأتي اه (٢) الكوفي من العربي في ضوء الشموع هو أصل الخط العربي والعربي  
إليه أقرب اه

(و) لا (لوح لمعلم ومتعلم) حال التعلم والتعلم وما ألحق بهما لما يضطر إليه كجمله ليت مثلاً فيجوز للمشفة (وإن) كان كل من المعلم والمتعلم (حائضاً) لا جنباً (١٢٦) لقد رتبته على إزالة ما مانعه بخلاف الحائض (و) لا يمنع من أو حمل (جزء) بل

ولا كامل على المتعلم (المتعلم) وكذا معلم على المتعلم (وإن بلغ) أو حائضاً لا جنباً (و) لا يمنع حمل (حرز) من قرآن (يسائر) يقيه من وصول أذى إليه من جلد أو غيره لمسلم صحيح أو مريض غير حائض بل (وإن لحائض) ونفساء وجنب لا كافراً لأنه يؤدي إلى امتنائه بخلاف بهيمة فيجوز من نظرة أو مرض أو غير ذلك وينبغي لحامل الحرز كتابه حسن النية واعتقاد النفع من الله تعالى يركبته وأفهم قوله حرز أنه غير كامل فالكامل لا يجوز لأن كماله يبعد كونه حرزاً وهو أحد قولين وتقدماً \* ولما فرغ من الطهارة الصغرى وما يتعلق بها شرع في الكبرى فقال [درس]

(فصل) يذكر فيه موجبات الطهارة الكبرى وواجباتها وسقمتها ومندوباتها وما يتعلق بذلك أماموجباتها أي أسبابها التي توجبها فأربعة على ما ذكره المصنف الأول خروج النية ببلدة معتادة في بقعة أو مطلقاً في يوم وإلى أثاره وله (يجب غسل) جميع (ظاهر الجسد) وليس منه الفم والأنف وصالح الأذنين والعين

الآيات بالمس (قوله ولا لوح) أي ولا يمنع الحدث من ولا يحمل لوح والمراد به الجنس فيصدق بالتمدد (قوله ومتعلم) أي وإن كان متذكراً إراجع بنية الحفظ (١) (قوله وما ألحق بهما الخ) أي على ما يفيد إطلاق المصنف كابن حبيب خلافاً لظاهر العتية من قصر الجواز على حالة التعلم والتعليم (قوله لا جنباً الخ) للتعلم الجواز له كالحائض كافي حاشية شيخنا على عقب وكافي في بن قسلاً عن القرى وعن سيدي عبد القادر الفاسي وقال عيج ظاهر إطلاقهم أن الجنب كالحائض وفي كبير الحرشي تخصيص الحائض بالذكر يخرج الجنب وهو ظاهر لأن رفع حدثه يده ولا يشق كالوضوء وارتضاء شيخنا في حاشيته على صغيره لكنه قد رجح عنه كما علمت (قوله ولا يمنع) أي الحدث (قوله على المتعلم) أي الحكاية ابن بشر الاتفاق على جواز مس السكامل التعلم وقول التوضيح أن كلام ابن بشر ليس بحيد حيث حكى الاتفاق مع وجود الخلاف رده ابن مرزوق بأن أقل أحواله أن يكون هو المتعلم (قوله للتعلم) مثله من كان يغلط في القرآن ويضع المصحف عنده وهو يقرأ أو كلما غلط راجعه كما قاله شيخنا (قوله وكذا معلم على المتعلم) أي كما هو رواية ابن القاسم عن مالك لأن حاجة المعلم كحاجة المتعلم خلافاً لابن حبيب قائل أن حاجة المعلم صناعة وتكسب لا الحفظ كحاجة التعلم (قوله ولا يمنع) أي الحدث حمل حرز (قوله أو غيره) أي كشمع (قوله لا كافراً) هذا الصواب ومافي بعض الشراح من جواز تعليق الحرز من القرآن على الكافر فقد رده عيج فانظره (قوله فالكامل لا يجوز) أي لا يجوز لحدث حمله (قوله وهو) أي اللع أحد قولين والآخر الجواز وقد تقدم أن ظاهر ح تساويهما (قوله من الطهارة الصغرى) أراد بالطهارة التطهير الذي هو رفع مانع الصلاة لأن الطهارة كما تطلق على الصفة الحكيمة تطلق على التطهير وكذا يقال في الطهارة الكبرى فالتطهير أن تعلق ببعض الأعضاء كالوضوء قيل له طهارة صغرى وإن تعلق بكلمة كالغسل قيل له طهارة كبرى (قوله وما يتعلق بها) أي من سنن ومندوبات ومبطلات لاستمرار حكمها

(فصل يجب غسل ظاهر الجسد الخ) (قوله وما يتعلق بذلك) أي كمسئلة ندب غسل فرج الجنب لعوده لجماع ووضوئه لنوم ومسئلة أجزاء غسل الوضوء عن غسل محله وكالأمور التي تمنعها الجنبه (قوله أو مطلقاً) أي أو خروجه مطلقاً في نوم سواء خرج بغير لثة أو بانه معتادة أو غير معتادة (قوله غسل جميع الخ) استغنى المصنف عن هذا المضاف بإضافة ظاهر إلى الاسم المحلى بالألف واللام لأن المضاف إلى الاسم المحلى بالألف واللام يفيد العموم (قوله وليس منه) أي من ظاهر الجسد الواجب غسله الفم الخ ولذا كانت الضمضة والاستشاق ومسح الصباخين من سنن الغسل لامن واجباته (قوله بل التكاءيش الخ) أي بل منه التكاءيش بدبر أو غيره فيجب عليه أن يسترخى قليلاً لأجل أن يصل الماء لداخلها ويدلكها ومنه أيضاً أصابع الرجلين على الراجح كأصابع اليدين فيجب عليه تحليل ذلك كله (قوله أي يرويه الخ) تفسير لخروج المني إشارة إلى أن خروجه من الرجل الموجب لغسله مغاير لخروجه من المرأة المراد يرويه عن فرجها وصوله لحل ما يفصل عند الاستبراء وهو ما يبدو منها عند الجلوس لقضاء الحاجة كما قاله ح (قوله لا مجرد إحساسها بانفصاله) أي عن مقره (قوله خلافاً لسند) أي حيث قال خروج ماء المرأة ليس بشرط في جنباتها لأن عادة منها ينعكس إلى الرحم ليتخاقي منه الولد فإذا أحست بانفصاله من مقره وجب عليها الفصل وإن لم يبرز ومحل الخلاف

(١) لا مجرد التمسك بالتلاوة فيتوضأ أهضوه

في

بل التكاءيش بدبر أو غيره فيستريح قليلاً والسرة وكل ما غار من جسده (بني)

أي بسبب خروجه من رجل أو امرأة أي يرويه عن الفرج في حق المرأة لا مجرد إحساسها بانفصاله خلافاً لسند



في اليقظة وأما في النوم فلا بد من برززة منها قطعا ( قوله ) وانفصاله عن مقره في حق الرجل ( هذا غير صحيح بل للنصوص عليه في الرجل انه لا يجب عليه الغسل حتى يبرز للمي عن الذكر كما صرح به الابن في شرح مسلم وماله عنه ح ومثله في العارضة لابن العربي فالرجل كالمرأة لا يجب الغسل لهما الا بالبروز خارجا فاذا وصل من الرجل لأصل الذكر أو لوسطه ولم يخرج بلا مانع له من الخروج بأن انقطع بنفسه فلا يجب عليه الغسل وما ذكره الشارح من وجوب الغسل على الرجل بانفصاله عن مقره لأن الشهوة قد حصلت بانفصاله فهو قول ضعيف لأنه حدث لا يترجم الطهارة منه الا بظهوره كسائر الاحداث وخلاف سند انما هو في المرأة لافسها وفي الرجل كما في بن ( قوله ) ولو لم يفصل عن الذكر ( أي بأن استمر باقيا في القصة ولم يخرج بلا مانع (١) له من الخروج بأن انقطع بنفسه ( قوله بلذ ) متعاقب بخروج أي بسبب خروج من متلبس بلذ ( قوله أولا ) أي بأن خرج للمي بعدها أي بعد اللذة ( قوله وان نوم ) أي هذا إذا كان خروج للمي في يقظة بل وان كان خروجه في نوم ( قوله بلذ معتادة أولا ) تبع في هذا الاطلاق عج معتزلة على ح وتقاتلين إذا رآي في منامه أن عقربا لدغته فأمنى أو حك لجرب فالتذاف من ثم انتبه فوجد للمي لم يجب الغسل وقبل طئي الملعج من ان الاحوط وجوب الغسل وكان وجه التفرقة على هذا بين النوم واليقظة عدم ضبط النائم لحاله ولا يقال ان وجوب الغسل في الصورة المذكورة يؤخذ من وجوبه في صورة ما إذا لم يعقل سببا أصلا أي بأن رأى الأثر ولم يعقل السبب لأننا نقول انما وجب في صورة جهل السبب حملا على الغالب وهو الخروج بلذ معتادة بخلاف ما إذا عقل السبب وأنه غير معتاد وبالجملة فلا نص في المسئلة وما تمسك به عج في رده على ح وت واه جدا انظر بن ( قوله ) أو بعد ذهاب لذة ( أي هذا إذا كان خروج للمي مقارنا لذة بل وان خرج بعد ذهاب اللذة وسكون انماظه حالة كون ذلك الخروج بالجماع والظاهر تلفيق حالة النوم لحالة اليقظة ذا التذفي نومه ثم خرج منه للمي في اليقظة بعد انتباهه من غير لذة اغتسل ( قوله ) سواء اغتسل قبل خروج للمي لظنه انه يجب عليه الغسل بمجرد اللذة جهلا منه أو لم يغتسل ( أي بخلاف ما إذا كانت اللذة ناشئة عن جماع بأن أغاب الحشفة ولم ينزل ثم انزل بعد ذهاب لذته وسكون انماظه فانه يجب عليه الغسل ما لم يكن اغتسل قبل الانزال وإلا فلا لوجود موجب الغسل هو منقب الحشفة ( قوله لافهموم له ) قال ابن غازي قد يعتذر عن المصنف بأن قوله أو بعد ذهاب لذة يصدق أيضا بما إذا خرج بعض للمي ثم خرج أيضا البعض الباقي فيكون هذا القيد وهو قوله ولم يغتسل راجعا لهذه الصورة وأما إذا اغتسل لخروج بعضه فلا غسل عليه لخروج باقيه اه بن ( قوله بل سلسا ) أي فلا يجب منه الغسل (٢) وظاهره ولو قدر على رفعه بتزوج أو تر أو صوم لا يشق وهو كذلك كما هو ظاهر ابن عرفة وغيره

(١) الأولى حذفه لما في المجموع ونصه وانفصاله للقصة وانما منه حصى مثلا كالبروز كما في عب وغيره لكن لم يسلم ذلك البناني اه وكتب عليه في ضوء الشموع مانعه حاول شيخنا الجمع بحمل كلام عب على ما ترك لسال وما نقله البناني على ما لم يكن كذلك كأن تفرق في العروق والشرابين والناسب لردهم كلام سند السابق كلام البناني فلي نظر اه وكان المحنى قصد محاولة الجمع بين الكلامين تبعا لشيخه فاقلبت عليه العبارة وحيث قد فحقها بمانع كحصى والله تعالى اعلم اه كتبه محمد عايش (٢) ونقل ابن فجلة وجوب الغسل إذا قدر على رفعه فلا يفتر له الامسدة التدوي وقوام شيخنا في حاشية الخرشى لكن رده البناني باتهم اشتراطوا للوجوب الخروج بلذ معتادة قلنا وكذلك اشتراطوا في الحدث خروجه على وجه الصحة ولم يفتروا ما قدر على رفعه بل جعلوه في حكم المتد لتعريض بعدم رفعه الا ان ينظر هنا لمشقة تكرار الغسل اه ضوء الشموع

وانفصاله عن مقره بأن وصل إلى قصة الذكر في حق الرجل ولو لم يفصل عن الذكر بلذ معتادة قارنها الخروج أولا كما سيأتي ( وإن ) خرج ( بنوم ) أي فيه بلذ معتادة أولا بل ولو بلا لذة أصلا على التمسك ( أو ) وان خرج ( بعد ذهاب لذة ) معتادة ( لا جماع ) بأن نظر أو تفكر أو باشر فالتذفخرج السبي مقارنا لها أو بعد ذهابها وسكون انماظه سواء اغتسل قبل خروج للمي لظنه انه يجب عليه الغسل بمجرد اللذة جهلا منه أو لم يغتسل لأن غسله ان وقع لم يصادف محلا اذ وجوبه بخروج للمي لا بالذة قوله ( ولم يغتسل ) لافهموم له ( لا ) ان خرج يقظة ( لا لذة ) بل سلسا أو بضربة أو طربة أو لدغة عقرب فلا غسل

(قوله) أو غير معتادة (قال بن اعترض ابن مرزوق على المصنف بان الراجح وجوب الغسل بمخروجه بلدة غير معتادة كما اختاره اللحى وظاهر ابن بشر قال شيخنا عدم تعرض الشراح لنقل كلام ابن مرزوق واعراضهم يقتضى عدم تسليمه وحيث قد يكون الراجح كلام المصنف وبالجملة فليس كل ما قيل مسلماً (قوله) ولو استدام) أى ولو حس بمبادئ اللذة واستدام حتى أمنى وقوله فيما يظهر المستظهر لعدم وجوب الغسل في مسألة الماء الحار ولو حس بمبادئ اللذة عجز بعد الماء الحار عن شهوة الجماع بخلاف هـ الدابة فإنه اقرب لشهوة الجماع (قوله) فالظاهر أنه كالماء الحار (أى فلا يجب الغسل ولو أحس بمبادئ اللذة واستدام حتى أنزل) والحاصل أنه لا يجب الغسل مطلقاً في مسألة المساء الحار والجرب إذا كان بغير الذكر وأما إذا كان فيه فهو كهر الدابة إن أحس بمبادئ اللذة واستدام حتى أنزل وجب الغسل والافلا وما قاله شارحنا هو ما استظهره شيخنا وقال الشيخ سالم لا يجب الغسل في مسألة المساء الحار والحك للحرب وهـ الدابة مالم يحس بمبادئ اللذة ويستديم والا وجب الغسل في الثلاثة وقال عجز لا يجب الغسل في الماء الحار مطلقاً ولو استدام وأما في مسألة الجرب وهـ الدابة إن استدام وجب الغسل والافلا وقد أجمل في الجرب فظاهره كان يذكره أم لا وفصل فيه شارحنا فجعل الذى في الذكر كهر الدابة والذى في غيره كالماء الحار \* بقى شيء آخر وهو أنه في هـ الدابة إذا حس بمبادئ اللذة واستدام حتى أنزل فهل يجب الغسل ولو كانت الاستدامة لعدم القدرة على النزول من عليها كن أكره على الجماع أولاً غسل حينئذ تردد في ذلك عجز (قوله) وجوبا في المسئلتين (أى) وقيل بنديه فهما والمراد بالمسئلتين مسألة خروج المني بلا لذة أصلاً أو بلذة غير معتادة (قوله) لكن في السلس الخ) أى لكن نقض الوضوء في السلس إن فارق أكثر أى والحال أنه لم يقدر على رفعه أو قدر على رفعه مطلقاً سواء لارمه كل الزمان أو نصفه أو جله أو أقله وأما إن لم يقدر على رفعه وفارقه أقل الزمان أو نصفه أو لم يفارق فلا يكون ناقضاً (قوله) بأن غيب الحشفة في الفرج الخ) مثل الرجل المذكور المرأة إذا خرج من فرجها ماء الرجل بعد غسلها فإنه يجب عليها الوضوء ولا تعيد الغسل وعبارة المصنف تشمل هذه الصورة لأن قوله ثم أمنى معناه ثم خرج منه المني أعمن أن يكون منيه أو من غيره (قوله) ولو صلى أى الجماع وقوله بغسله أى بعد غسله وحاصله أنه إذا جامع واغتسل قبل خروج منيه وصلى فخرج منه فإنه وإن وجب عليه الوضوء لا يعيد تلك الصلاة التى صلاها قبل خروج المني ومثل هذا ما إذا التذ بالجماع وصلى ثم خرج منه فإنه وإن وجب غسله لكن لا يعيد تلك الصلاة التى صلاها قبل خروج المني (قوله) وبمغيب حشفة بالغ) أى ولو من خنثى مشكل إذا غيبها في فرج غيره أوفى بمرتبة والابن غيبها في فرج نفسه فلا مالم ينزل واشتراط البلوغ خاص بالآدمى فإذا غيبت امرأة ذكر بهيمة في فرجها وجب الغسل ولا يشترط في البهيمة البلوغ كذا في ابن مرزوق ولو رأت امرأة في البقعة من جنى مآثره من أنسى من الوطء واللذة أو رأى الرجل في البقعة أنه جامع جنية قال ابن ناجي الظاهر أنه لا غسل على الرجل ولا على المرأة مالم يحصل أنزال وقال ح الظاهر أنه لا غسل عليهما مالم يحصل أنزال أو شك فيه لأن الشك في الأنزال يوجب الغسل واعترضه البدر القرافي بأن الموافق لمذهب أهل السنة من أن الجن لهم حقيقة الاختيالات كما تقول الحكماء وأنهم أجسام نارية لهم قوة التشكل ولقول مالك بجواز نكاح الجن وجوب الغسل على كل من الرجل والمرأة وإن لم يحصل أنزال ولا شك فيه وواقفه على ذلك تلميذه عجز قال شيخنا وهو التحقيق (قوله) ويجب أى الغسل على المغيب فيه أى كما يجب على المغيب اسم فاعل وقوله إن كان أى المغيب فيه بالغاً \* وحاصله أن المغيب إن كان بالغاً وجب الغسل عليه وكذا على المغيب فيه إن كان بالغاً ولا وجب على المغيب دون المغيب

(أو) خرج بلذة (غير معتادة) كزوله بماء حار ولو استدام فيما يظهر وكحه لجرب يذكره أو هـ دابة له فلا غسل مالم يحس بمبادئ اللذة فيستديم فهما حتى يبنى فيجب كذا يظهر وأما جرب وحكة بغير ذكره فالظاهر أنه كالماء الحار (و) لكن (يتوضأ) وجوبا في المسئلتين لنقض وضوئه بخروج المني فهما لكن في السلس إن فارق أكثر أو قدر على رفعه \* ثم شبه في الحكم وهو وجوب الوضوء دون الغسل قوله (كمن جامع) بأن غيب الحشفة في الفرج ولم يمن (فاغتسل) لجماعه (ثم أمنى) فإنه يتوضأ ولا يغتسل لتقدم غسله والجنب الواحد لا يتكرر لها الغسل (و) لو صلى بغسله ثم نزل المني بعدها (لا يعيد الصلاة) للوجوب الثانى مغيب الحشفة في الفرج وإليه أشار بقوله (و) يجب غسل ظاهر الجسد (بمغيب حشفة) أى رأس ذكر (بالسبح) ولولم ينتشر أو لم يستنزل ويجب على المغيب فيه أيضاً إن كان بالغاً ذكرنا أو انتهى

فيه فان كان الغيب غير بالغ لم يجب عليه ولا على من غيب فيه سواء كان بالغا أم لا ما لم ينزل ذلك الغيب فيه والا وجب عليه الغسل لانزال (قوله ولو لف الخ) بالغة في قوله ويجب غسل ظاهر الجسد بغيب حشفة بالغ (قوله لا كشيعة تمنع اللذة) أي وليست الجلدة التي على الحشفة بمنابة الحرقلة الكثيفة فيجب معها الغسل بانه يحصل معها اللذة عظيمة بخلاف الحرقلة قاله شيخنا (قوله ولو لولثها) بالغة على ذلك تقتضي انه اذا غيب أكثر من الثلاثين يجب الغسل وليس كذلك اذا لبد في وجوب الغسل من تقييبها بنامها أو تقييب قدرها قاله شيخنا (قوله أي مقارب للبalog) وهو ابن اثني عشرة سنة أو ثلاث عشرة سنة قال ابن مرزوق ولو حذف لامراهق استغناء بمفهوم الوصف بقوله بعد وندب لامراهق لكان انسب باختصاره اه وقال شيخنا انه صرح بقوله لا مرهق وان كان يعلم بما تقدم للرد على المخالف القائل إن وطأه يوجب الغسل عليه (قوله وهل يعتبر) أي فيها اذا نثي ذكره وانظر لولواخي ذكره كله بصفة الحشفة هل يراعى قدرها أيضا من العتاد او لا بد في إيجاب الغسل من تقييبه كله والظاهر كما قال شيخنا الاول وهو مراعاة قدرها من العتاد (قوله قبل أو دبر) أي سواء كان دبر نفسه أو دبر غيره ولو كان ذلك الفيرخني مشكلا وظاهره غيب الحشفة في القبل في محل الاقتضاض أو في محل البول وهو كذلك واشترط أبو محمد صالح محل الاقتضاض وتقيبه التادلي قائلان تقييبها في محل البول قصاره انه بمنزلة تقييبها في الدبر وهو موجب للغسل فلودخل الشخص بنامه في الفرج فلا نص عندنا وقالت الشافعية ان بدأ في الدخول بذكره اغتسل والا فلا كأنهم رأوه كالغيب في الهواء ويفرض ذلك في القيلة ودواب البحر الهائلة وما ذكره من أن تقييب الحشفة في الدبر يوجب الغسل هو المشهور من المذهب وفي حقه قول شاذ لما لك ان التقييب في الدبر لا يوجب غسلا حيث لا انزال وللشافعية انه لا ينقض الوضوء وان أوجب الغسل فاذا كان متوضئا وعيب الحشفة في الدبر ولم ينزل وغسل ماعدا أعضاء الوضوء (١) اجزأه (قوله ومن ميت) أي ولا يعاد غسل الميت للغيب فيه لعدم التكليف لا يقال انه غير مكلف حين غسله أولا فلم يغسل لأننا نقول غسله أولا تعبد ثم ان قول المصنف وان من بهيمة وميت في الغيب فيه واما الغيب فان كان بهيمة وجب الغسل على موطوءته وان كان ميتا بان أدخلت امرأة ذكر ميت في فرجها فلا يجب عليها غسل ما لم تنزل (قوله بشرط إطاعة ذي الفرج) أي سواء كان آدميا أو غيره (قوله فان لم يطق فلا غسل) أي ذى الحشفة الغيب (قوله أوفى هوى الفرج) أي أو في ثقبه بالاولى ولو انسدت المخرجان فانه لا يجب عليه الغسل ما لم ينزل بخلاف تقييبها في محل البول فانه موجب للغسل على المتعمد كما مر (قوله وندب لامراهق الخ) في الواقع عن ابن بشير ما يشهد للمصنف من ندب الغسل لامراهق والصغيرة التي وطئها بالغ ونصه إذا عدم البلوغ في الواطئ او الموطوءة فقتضى المذهب لا غسل ويؤمران به على جهة الندب اه وقال اشهب وابن سحنون يجب الغسل عليهما وعليه فلو صليا بدون غسل فقال اشهب يعيد وقال ابن سحنون يعيد بقرب ذلك لا ابدا قال سند وهو حسن وعليه يحمل قول اشهب والراد بالقرب كالיום كما في طي والمراد بوجوب الغسل عليهما عدم صحة الصلاة بدونه لتوقفها عليه كالوضوء لا ترتب الاثم على الترك (قوله وطئ مطيعة) أي سواء كانت بالغة أم لا (قوله دون موطوءته) أي فلا يندب لها ولو بالغة (قوله كصغير وطئها) أي فيندب لها الغسل ويجب على واطئها البالغ (قوله مأمورة بالصلاة) أي سواء كانت مراهمة أولا (قوله هذا هو المتمدن في المسئتين) أي خلافا لمن قال في الاولى وهي ما اذا كان الواطئ مراهما انه يندب الغسل له ولو بالغة ما لم تنزل ولمن قال في الثانية وهي الصغيرة اذا وطئها بالغ او غيره يندب لها الغسل فلا فرق بين كونها بالغا أو غيره في ندب الغسل لها والحاصل ان الصور أربع وذلك لان الواطئ والموطوءة اما بالغان أو بالغ وصغيرة أو صغير

(١) قوله اجزأه انظر لماعنى الاجزاء مع ان الواجب تعميم البدن كتبه مصححه

ولو بجماع فيها دونه وكذا لا يجب عليها الوضوء ما لم تحصل ملامسة (ولو التذت) بوصوله لفرجها ما لم تنزل \* وأشار الى الموجب الثالث والرابع بقوله (و) يجب الفسل (بحيض وقياس) اراد به تنفس الرحم بالولد فلذا قيده بقوله (يدم) معه (واستحسن) القول بوجوب الفسل من النفاس بدم (وبغيره) وهو المعتمد وما انقطع دمها فهو شرط في صحة الفسل كما سيأتي له في باب الحيض (لا) يجب الفسل (باستحاضة وندب) الفسل (لا) يقطع (ويجب غسل كافر) ذكر أو انثى أصلي أو مرتد بعد اغتساله على الأرجح (بعد الشهادة) أي بعد النطق بما يدل على ثبوت افراد الله بالالوهية ولحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة فلا يشترط في الاسلام لفظ اشهد ولا النبي والاثبات ولا الترتيب على المعتمد (بما) متعلق بيجب أي يجب عليه الفسل بسبب ما (ذكر) من الموجبات الأربع لا ان لم يحصل منه واحد منها كبلوغه بسن أو انبات فلا يجب عليه الفسل

وكيرة أو صغيران ففي الأولى يجب الفسل عليهما اتفاقا وفي الثانية الفسل على الواطئ ويندب للوطوء وفي الثالثة يندب للواطئ دون موطوءته على التمسك وكذا في الرابعة أما وجوبه عليهما في الأولى وعلى الواطئ وفي الثانية فأخوذ من قول المصنف وبغيب حشفة بالغ وندبه للوطوء في الثانية فأخوذ من قوله كصغيرة وطئها بالغ وندبه للواطئ دون الوطوء في الثالثة والرابعة فأخوذة من قوله وندب لمراهق أي دون موطوءته ولو بالغة كما قال الشارح (قوله ولو بجماع فيها دونه) أي كما لو أمي في سرتها أو شفرها من غير تقيب حشفة وسال إلى حتى وصل لفرجها ومقابل البالغة ما إذا شرب فرجها مني من فوق بلاط الحمام مثلا (قوله وكذا لا يجب على الوضوء) أي لان وصول التي لفرجها ليس يحدث ولا سبب ولا غيرهما بما يقتضي الوضوء (قوله ولو التذت بوصوله لفرجها) هذا قول ابن القاسم لحمله قول مالك في الدونة ما لم تلذ على الانزال وابقاها الباجي والتونسي على ظاهرها وهو الردود عليه بلو (قوله ما لم تنزل) أي أو تحمل من ذلك التي التي وصل لفرجها بجماع فيها دون الفرج فإذا حملت اغتسلت وأعدت الصلاة من يوم وصوله لان حملها منه بعد انفصال منها من محلّه بلدة معتادة وهذا الفرع مشهور مبني على ضعف وهو قول سند المتقدم أو ان هذا الذي في حكم ما خرج بالفعل لتخلق الولد منه أو ان هذا الماء لما كان يحتمل ان يظهر في الخارج لولا الحمل وجب الفسل لان الشك في موجب الفسل كتحققه بخلاف ما اذا حملت من متى شربه فرجها من كجام فانه لا يجب عليها غسل ولا إعادة صلاة وان كان الحمل يستلزم امناءها لكنه هنا قد خرج بلدة غير معتادة ويلحق الولد في السلتين ان كان لها من يلحق به أو زوج أو سيد أو مكن الحاقه به بأن كان من يوم تزوجها أو ملكها ستة أشهر فأكثر ولو علم أن التي التي جلست عليه من غيره فان لم يكن للبراءة من يلحق به أو كان لها ولكن لا يمكن الحاقه فهو ابن زنا واذا ادعت انها حملت من متى شربه فرجها لا يكون ذلك شبهة تدرك عنها الحديل الحد واجب لانها ادعت ما لا يعرف (قوله بحيض) أي بوجود حيض فالموجب للفسل وجود الحيض لا انقطاعه وانما هو شرط في صحته كما قال الشارح (قوله تنفس الرحم) أي طرح الرحم للولد (قوله بدم) أي متلبس بدم مع الولد أو قبله أو بعده فلو خرج الولد جافا فلا يجب عليها غسل بل يندب فقط وعلى هذا القول اقصر اللخمي وعليه فهل ينتقض الوضوء بتنفس الرحم بدون دم أم لا قولان (قوله واستحسن) أي عند ابن عبد السلام والمؤلف من روايتين عن مالك (قوله وبغيره) عطف على محذوف كما أشار له الشارح في خياطته (قوله لا يجب الفسل باستحاضة) أي بوجود دم استحاضة لانه ليس من موجبات الفسل خلافا لظاهر الرسالة وهذا مفهوم حيض وصرح به لانه لا يعتبر مفهوم غير الشرط (قوله وندب الفسل لاقطاعه) أي عند انقطاعه لاجل النظافة وتطهيرا للنفس كما يندب غسل العفوات اذا تخاضعت لذلك والاستحاضة دم من جملتها وأما قول بعضهم لاحتمال أن يكون خلط الاستحاضة حيض وهي لا تشعر بقيه نظر لانه يقتضي وجوب الفسل لاندبه لوجود الشك في الجنابة الا ان يقال ان هذا احتمال ضعيف لم يصل للشك على ان الاحتمال المذكور لا يتأتى الا اذا عمادى بها الدم أزيد من خمسة عشر يوما بعد أيام عادتها ولا يتأتى اذا زاد على أكثر الحيض قبل طهر فاصل (قوله ويجب غسل كافر الخ) أي إذا وجد ماء والا تيمم كالجنب كما قال ابن الحاجب ثم يقتل اذا وجد الماء (قوله على الأرجح) أي من أن الردة تبطل الفسل (قوله أي بعد النطق بالخ) أي بشرط عدم اعتقاد مكفر كاعتقاد عدم عموم رسالته (قوله على المعتمد) قال البكري في شرح عقيدة ابن الحاجب اختلفوا هل يمين للدخول في الاسلام لفظ الشهادتين أولا بل يكفي ما يدل على الاسلام من قول أو فعل على قولين ومبنى الخلاف على أن المقتر ما يدل على المقاصد كيف كان

بل يندب ( وضح ) غسله ( قبلتها ) أى قبل الشهادة أى قبل النطق بها ( ١٣١ ) ( و ) الحال انه ( قد أجمع ) بقلبه أى صمم وعزم

( على الاسلام ) أى بأن تكون نيته النطق لأن اسلامه بقلبه اسلام حقيقى متى عزم على النطق من غير إباء ولومات لمات مؤمنا لأن النطق ليس ركنا من الايمان ولا شرط صحة على الصحيح وسواء نوى بغسله الجنابة أو الطهارة أو الاسلام لأن نيته الطهر من كل ما كان فيه حال كفره وهو يستلزم رفع الحدث وعطف على فاعل صح قوله ( لا الاسلام ) فلا يصح بالتصميم القلبي دون نطق بالشهادتين إذ النطق شرط صحة فيه أى فى الاسلام الظاهرى فلا تجرى عليه أحكامه من إرث ونكاح وصلاة عليه ونحو ذلك ( إلا ( لعجز ) عن النطق كخرس مع قيام القرائن على انه اذعن بقلبه فانه يحكم له بالاسلام وتجبرى عليه الأحكام فليس المراد بالاسلام النجى عند الله فلا ينافى ما تقدم وبه التبرير علم أن المصنف ماض على الصحيح ( وإ ) شك ) من وجد بفرجه نوبه أو غفده شيئا من با أو أثر ( أو مئذى ) هو ( أو مئذى ) وكان شكه فيهما مستويا والاعمال بمقتضى الراجح منها ( أغتسل ) وجوبا للاحتياط كن يقن الطهارة وشك فى الحدث

أولا بد من اللفظ المشروع والأصل فى ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله وحديث خالد حيث قتل من قال صبأنا أى أسلفنا ولم يحسنوا غير هذا فقال عليه الصلاة والسلام اللهم إني أبرأ اليك مما فعل خالد ثم ودهام عليه الصلاة والسلام وعذر خالد فى اجتهاده ( قوله بل يندب ) هذا قول ابن القاسم كما نقله الشيخ الزرقانى ومقابله قولان آخران وجوب الغسل مطلقا بناء على انه تعبد وشهره الفاكهاني والثالث للقاضى إسماعيل لا يجب مطلقا لجب الاسلام لما قبله بل يندب فقط ( قوله وصح غسله قبلها ) أى من موجب حصل منه فى حال كفره ( قوله والحال انه قد أجمع على الاسلام ) أى على النطق بالشهادتين ولم يكن عنده إباء والقرض أنه مصدق بقلبه فقد علمت أن المراد بالاسلام هنا النطق بالشهادتين كما يدل لذلك تفسير الشارح العزم على الاسلام بقوله بأن تكون نيته النطق بالشهادتين ( قوله لأن اسلامه بقلبه ) الأولى لأن تصديقه بقلبه إيمان حقيقى متى عزم الخ وذلك لأن الاسلام عبارة عن الاقباد الظاهرى وأما التصديق القلبي فهو إيمان ( قوله ولا شرط صحة ) أى وإنما هو شرط لاجراء الأحكام الدنيوية من غسل وصلاة وإرث ودفن فى مقابر المسلمين ( قوله على الصحيح ) أى ومقابله قولان قيل انه جزء من الايمان فالإيمان مركب من الاذعان القلبي والنطق وقيل انه شرط فى صحته وعلى كل من القولين فلا يكون مؤمنا حتى ينطق ولا يصح غسله قبل نطقه ولو كان عازما عليه ( قوله وسواء نوى بغسله الجنابة ) أى رفع الجنابة وهذا تعميم فى قوله وصح قبلها والحال أنه قد أجمع على الاسلام أى وأمالو نوى بذلك الغسل للتنظيف أو إزالة الوسخ فانه لا يجزئه عن غسل الجنابة كما قاله الاخميمى ( قوله لأن نيته الطهر الخ ) أى لأن نية الاسلام نية للطهر من كل ما كان ملتبساً به حال كفره من الاقباد ( قوله وهو يستلزم الخ ) أى ونيته الطهر من كل ما كان فيه حال كفره تستلزم رفع الحدث أى الوصف المانع من قربان الصلاة من استلزام الكلى الجزئى لأن الوصف من جملة الاقباد التى كان ملتبساً بها حال كفره ( قوله فلا يصح بالتصميم القلبي الخ ) أى فلا يصح بالعزم على النطق بالشهادتين دون نطق بهما بالفعل والحال انه مصدق بقلبه ( قوله فلا تجرى عليه أحكامه ) أى وأما بالنسبة للنجاة من الخلود فى النار فينفعه التصميم على النطق من غير إباء حيث كان عنده تصديق قلبى واذعان ( قوله فليس المراد ) أى بالاسلام النجى حصوله فى كلام المصنف بالتصميم على النطق من غير نطق بالفعل الاسلام النجى عند الله لأنه يحصل بمجرد التصديق والاذعان والعزم على النطق من غير إباء أى وإنما المراد به الاسلام الظاهرى وهو جريان الأحكام الظاهرة فالمنى حينئذ لا يصح الاسلام أى جريان الأحكام الظاهرة عليه إذالم ينطق بالشهادتين بالفعل إلا لعجز فتجربى عليه الأحكام المذكورة ( قوله فلا ينافى ما تقدم ) أى من قوله لأن اسلامه بقلبه اسلام حقيقى وهذا مفرع على قوله فليس المراد النجى والحاصل أن الاسلام النجى لا يتوقف حصوله على النطق بالفعل على الاعتماد والاسلام الظاهرى يتوقف على ذلك فما تقدم فى كلام الشارح محمول على النجى والواقع فى كلام المصنف محمول على الظاهرى فلا منافاة بين كلام المصنف والشارح ( قوله وبهذا التقرير الخ ) حاصله أنه ان حمل كلام المصنف على الاسلام الظاهرى وهو جريان الأحكام عليه كان ماضيا على الصحيح من أن النطق شرط لاجراء الأحكام وان حمل على الاسلام النجى كان ماضيا على القول بأن النطق شرط فى صحة الايمان أو شطر منه وكلاهما ضيف ( قوله ولا يعمل بمقتضى الراجح ) أى بمقتضى ما ترجح عنده من الأمرين فان ترجح عنده انه متى اغتسل أو مئذى غسل ذكره فقط بنية ( قوله اغتسل وجوبا ) هذا هو المشهور وروى عن ابن زياد لا يلزمه إلا الوضوء مع غسل الذكر ( قوله للاحتياط ) أى لأن الشك فى الحدث كتحقيقه ومنه إذا شك هل غابت حشفته كلها

في الفرج أو بعضها (قوله ولو وجد هذا الشاك) أي ولو وجد الشخص الشيء الذي شك فيه هل هو منى أو منى في ثوبه (قوله كان ينزعه) أي في مدة لبسه السابقة على النوم الأخيرة أم لا وما شى عليه الصنف من إعادة الصلاة من آخر نومة مطلقا هو ظاهر قول مالك في الوطأ ورواية على وابن القاسم عنه وجعله أبو عمر مقابلا لمذهب الدونة وإن مذهبها أنه يعيد من أول نومة إن كان لا ينزعه وإن كان ينزعه فمن آخر نومة وهو المناسب لما تقدم من أن الشك في الحدث كتحققه وذلك لأنه إذا كان لا ينزعه فما بعد النومة الأولى قد تطرق له الشك فمقتضى ذلك إعادته قال الباجي ورأيت أكثر الشيوخ يحملون هذا تفسيراً للموطأ والصواب عندي أن يكون اختلاف قول الامام إذا علمت هذا فاطلاق الصنف موافق لطريقة الباجي لا ما حكاه عن الأكثر لكنه لا ينبغي مخالفة الأكثر (قوله كتحققه) تشبيه في الإعادة من آخر نومة وحاصله أنه إذا رأى منياً في ثوب نومة ولم يتذكر احتلاماً ولم يدرك وقت حصوله فإنه يجب عليه الغسل وإعادة الصلاة من آخر نومة ناهياً فيها سواء كان طرياً أو بابياً (١) على المشهور وقيل إن كان طرياً فمن آخر نومة وإن كان بابياً فمن أول نومة (قوله ومحل الإعادة بعد الغسل فيهما) أي في مسألة الشك والتحقق إذا لم يلبسه غيره الخ وهذا القيد ذكره ابن العربي في المعارضة وهو مخالف لما قالوه من وجوب الغسل على كل من شخصين لبساتيناً ونام كل واحد فيهما ولم يحتمل لبس غيرهما لتلك الثوب ووجد فيهما منياً وقول البرزلي لومان شخصان تحت لحاف ثم وجدا منياً عزاه كل منهما لصاحبه فإن كان غير زوجين اغتسلا وصليا من أول مانما فيه لتطرق الشك اليهما معا فلا يران الا يقيين وإن كانا زوجين اغتسل الزوج وحده لأن الغالب أن الزوجة (٢) لا تخرج منها ذلك اهـ وما جمع به عقب بين الكلامين فقد رده بن بأنه غير صحيح وأن الحق أنهما قولان متغايران واستظهر بعضهم الثاني لما قاله ابن العربي من التقيد (قوله إن شكك دائرين أمرين أحدهما منى) فافهم كان أحدهما غير منى بأن شك هل منى أو بول أو منى أو ودى وجب غسل ذكره كله بنية وإن شك أو بول أو ودى فلا يجب عليه شيء (قوله فإن دار (٣) بين ثلاثة أي وكان أحدهما منياً كما مثل (قوله لضعف الشك في المنى) أي لتعدد مقابله ثم أنه إن كان أحد الثلاثة مذنباً وجب غسل ذكره كله عملاً بالأحوط وإلا فلا هذا ما استظهره بعضهم وقال شيخنا كما لا يجب الغسل لا يجب غسل الذكر لضعف الشك والحاصل أنه إذا دار الشك بين أمرين أحدهما منى وجب الغسل كما إذا شك أمدى أم منى أو بول أو ودى أو منى وإذا دار شك بين أمرين ليس أحدهما منياً فإن كان أحدهما مذنباً وجب غسل الذكر كما إذا شك أمدى أم بول أو ودى أو منى وإن لم يكن أحدهما مذنباً أيضاً بأن شك هل ودى أو بول لم يجب شيء وإن دار شك بين ثلاثة وكانت أحكامها مختلفة فالحكم للأوسط على ما استظهره بعضهم كما إذا شك هل هو منى أو منى أو بول أو هل هو منى أو ودى أو ودى فالواجب غسل الذكر فيهما وقال شيخنا لا يجب غسل الجسد ولا غسل الذكر فيهما كما مر فإن لم يكن وسطاً فالحكم للضعف المقابل كما إذا شك هل هو منى أو ودى أو بول تنبيه سكت للصنف والشارح عما إذا رأت المرأة حيضاً في ثوبها ولم تدرك وقت حصوله وحكمها حكم من رأى منياً في ثوبه ولم يدرك وقت حصوله فتغتسل وتعيد الصلاة من آخر نومة وتعيد الصوم من أول يوم صامته فيه كذا قال الشيخ سالم وقت ففرقا بين الصوم والصلاة والعمد أنه لا فرق بينهما ابن عرفة قال إن القاسم من رأت في ثوبها حيضاً لا تذكر وقت أصابته إن كانت لا تترك ذلك الثوب أعادت الصلاة مدة لبسه لاحتمال طهرها وقت

(١) ما لم يغلب على الظن لشدة يسه أنه ليس من الأخيرة فلما قبلها اهـ ضوء الشموع (٢) لا مفهوم للزوجة بل المرأة مطلقاً كما يفيد ما للسند اهـ ضوء

(٣) (مطلب) من وجد أثرًا ودار شكه بين كونه منياً أو مذنباً أو ودياً وغير ذلك

(و) لو وجد هذا الشاك في ثوبه ولم يدرك نومة حصل فيها اغتسل (و) (أعاد) صلاته (من آخر نومة) نامها فيه كأن ينزعه أولاً (كتحققه) أي تحقق أنه منى ولم يدرك وقت حصوله ومحل الإعادة بعد الغسل فيهما إذا لم يلبسه غيره ممن يمتنع والام يجب غسل بل يندب فقط ودل قوله أمدى أم منى إن شكك دائرين أمرين أحدهما منى فإن دار بين ثلاثة كمدى ومنى وودى أو بول لم يجب غسل لضعف الشك في المنى حينئذ اذهو بالنسبة لمقابله وهم والمافرق من الوجبات شرع في بيان الواجبات أي الفرائض وهي خمسة الأول تعميم ظاهر الجسد بالماء

وقد تقدم فلم يحتاج الى اعادته الثاني والثالث النية والموالاتيهما الاشارة بقوله [درس] (وواجبه نية وموالاتيه كالوضوء) راجع لها أما وجه الشبه في النية فباعتبار وصفها من حيث انها أول مفعول وانه ينوى (١٣٣) رفع الحدث أى الأكل أو استباحة

ممنوع أو الفرض ولا يضر إخراج بعض السباح أو نسيان حدث بخلاف إخراجها أو نية مطلق الطهارة وفي تقدمها يسير خلاف وسائر ما در فيها لا باعتبار الحكم (١) لوجوب النية هنا اتفاقا بخلافها في الوضوء فانه جرى فيها خلاف وان لم يذكره المصنف وأما في الموالاتيه فباعتبار الحكم والوصف لجرى الخلاف هنا أيضا من الوجوب ان ذكره وقد والسنة انه يبنى بنية إن نسي مطلقا وان عجز ما لم يطل فوجه الشبه فيها مختلف (وإن نوت) امرأة جنب وحائض أو قضاء بفسلها (الحيض) أو النفاس (والجنابة) معا (أو) نوت (أحدهما ناسية) أو ذاكرة (للاخر) ولم يخرجها حلا (أو نوى) المقتسل (الجنابة) والجمعة أو العيد أى أشركهما في نية واحدة (أو) نوى الجنابة (نيابة)

(١) قول الشارح لا باعتبار الحكم • أقول لكن لا لما علل به من الاتفاق على نية القتل والاختلاف في نية الوضوء بل لأن المصنف صرح بالحكم فلا يفيد ثانيا

أول صلاة من أول يوم لبسته بأن أتاها الدم دفعة واقطع وان كانت لاتزعه في بعض الأوقات فن آخر لبسة وتعيد صوم ما تعيد صلاته ما لم يجاوز عاداتها والا اقتصر عليها ابن حبيب لا تعيد في الصوم إلا يوما فقط وظاهره كانت تزعه في بعض الأوقات أم لا قال ابن يونس ووجه قول ابن القاسم باعادة الصوم مدة عاداتها مع انه يمكن ان الدم أتاها لحظة واقطع فالذي بطل صومه يوم نزولها فقط امكان تمدد الدم أياما ولم تشعر وقول ابن حبيب أين عندي لان الدم انما أتاها لحظة واقطع إذ لو استمر نزوله عليها لشعرت به ولم يظهر في ثوبها فقط واعترض على ابن حبيب بأن الحيض يقطع التابع ويرفع النية فقد صامت بلانية فوجب إعادة الجميع وأجيب بأنها حيث لم تعلم به فهي على النية الأولى لم ترفعها فلا يطل التابع (قوله) وقد تقدم أى في قوله يجب غسل ظاهر الجسد بمنى الخ (قوله) راجع لها) خبر لم يعد محذوف تقديره التشبيه راجع لهما أى لنية والموالاتيه (قوله) انها أول مفعول أى من حيث إنها تكون عند أول مفعول (قوله) وانه لا ينوى الخ) عطف على انها أى ومن حيث انه ينوى الخ (قوله) أو الفرض أى فرض الفسل (قوله) ولا يضر إخراج بعض السباح أى كأن يقول نويت استباحة الصلاة لا الطواف مثلا (قوله) أو نسيان حدث) كالونوت رفع الحدث من الحيض ناسية للجنابة أو العكس أنوى رفع الحدث من الجماع ناسيا لخروج اللى أو العكس (قوله) بخلاف إخراجها) أى كأن يقول نويت الفسل من الجماع لامن خروج اللى والحال ان ما أخرجه قد حصل منه وأما لو كان ما أخرجه لم يحصل منه فانه لا يضر (قوله) أو نية مطلق الطهارة أى وبخلاف نية مطلق الطهارة المحققة في الواجبة والندوبة أو في الندوبة فقط فانه يضر (قوله) لا باعتبار الحكم) عطف على قوله باعتبار وصفها أى فليس المراد بقوله وواجبه نية كنية الوضوء يعنى من حيث الحكم (قوله) جرى فيها خلاف) أى بالوجوب والسنية وذلك لظهور التعبد هنا لتعلق الفسل بجميع البدن لا بالفرج فقط والنظافة هناك لتعلقه بأعضاء الأوساخ (قوله) وإن لم يذكره المصنف) قد يقال انما يحسن ما ذكره من كون التشبيه في الصفة لافى الحكم في كلام من حكى الخلاف فيها في الوضوء لافى كلام من لم يحك ذلك كالمصنف فالأولى أن يجعل التشبيه في كل من الأمرين أعنى الصفة والحكم قاله بن (قوله) فوجه الشبه فيها) أى في التشبيهين مختلف لان وجه الشبه في الأول من حيث الصفة وفي الثاني من حيث الصفة والحكم على ما قال الشارح (قوله) وان نوت امرأة جنب وحائض أى سواء تقدمت الجنابة على الحيض أو تأخرت عنه (قوله) أو نوت أحدهما ناسية للاخر) أى بأن نوت الحيض ناسية للجنابة أو نوت الجنابة ناسية للحيض وقوله حلا أى في الأولى على للنصوص لابن القاسم وفي الثانية على مذهب المدونة خلافا لسنن ومفاد قوله أو نوت أحدهما ناسية للاخر أن اللانعين حلا للمرأة الا انها نوت الفسل من أحدهما وترك الآخر نسيانا أو عمداً فان حصل منها أحدهما ونوت من الآخر فان كان نسيانا أجزأ كما مر في الوضوء وان كان عمدا فلا يجزى قطعا لتلاعها (قوله) أنوى الجنابة والجمعة أو العيد الخ) أى ولا يضر تقدم هذه الأمور أعنى الجمعة والعيد على النية على الجنابة • واعلم انه يؤخذ من هذه المسئلة صحة نية صوم عاشوراء للفضيلة والقضاء ومال اليه ابن عرفة ويؤخذ منه أيضا ان من كبر تكبيرة واحدة ناويا بها الاحرام والركوع فانها تجزئه وانه ان سلم تسليمه واحدة ناويا بها الفرض والرد فانها تجزئه وبه قال ابن رشد (قوله) أى أشركهما في نية واحدة) أى بأن قال في قلبه نويت الجنابة والجمعة واتصرت على هذه لكونها محل الخلاف والافالحكم كذلك لو أورد كلا بنية ولا خلاف فيه قاله

بالتشبيه وكذا يقال في الموالاتيه فالصواب ان وجه الشبه فيهما واحد وهو الوصف وما يتفرع عليه كنية محمد عيش الصواب تقرير الشارح لان مفاد التشبيه ان الوجوب أحد قولين وهذا قدر زائد على مفاد مجرد التصريح بالوجوب كنية محمد عيش



(هـ) (مطلب) الرخصة للعروس في مسح الرأس وفي التيمم

أى وقصد بها النية (عن الجمعة) مثلا (حصلا) أى حصل الغسل وترتب الثواب لكل منهما وهذا ليس بضرورى الذكركم قوله كالوضوء فهو إيضاح (وإن) نوى (١٣٤) الجمعة (نسى الجنابة) اتفيا لعدم نية الجنابة ولأن غير الواجب لا يثبت له مع

عدم الواجب (أو) نوى الجمعة ولم ينس الجنابة ولكن (قصد) بفعله الجمعة (نية عنها) أى عن الجنابة (انتفيا) أى لم يحصل مانواه ومانسبه فى الأولى ولا النائب والنوب عنه فى الثانية إذ الضعيف لا يثبت له عند عدم القوى فكيف ينوب عنه (و) الواجب الرابع (تخليل شعر) ولو كشفا فمن توشأ للصلاة وهو جنب ولم يخل شعره لحيته الكثيفة وجب عليه تخليلها اذا اغتسل (وضعت مضمفوره) أى مضمفور الشعر أى جمعه وضمه وتحريكه ليدخله الماء والرجل والمرأة فى ذلك وفى جواز الضفر سواء مالم يكن ضمرا للرجل على طريقة ضمير النساء فى الزينة والتشبه بهن فلا أظن أحدا يقول بجوازه (لا) يجب (نقصه) أى حله مالم يشتد بنفسه أو ضمير (١) بخيوط كثيرة وكذا يخط أو يخطين مع الاشتداد لا مع عدمه وكذا لا يجب عليه نقص الخاتم ولا تحريكه ولو

شيخنا (قوله أى وقصد بها النية (١) الخ) أى انه جعل نية الغسل خاصة بالجنابة وعلق بالجمعة نية أخرى بأن قصد نية الجنابة عنها (قوله وهذا) أى وبعض هذا (٢) الذى ذكره المصنف وهو قوله أو أحدها ناسية للآخر وليس المراد وكل هذا (قوله ليس بضرورى الذكر) أى ليس مضطرا للذكر مع قوله وواجبه نية كنية الوضوء فانه يعلم (٣) منه انه اذا نسى أحدا الأبرين حصلا لقوله فى الوضوء أو نسى حدثا لا أخرجه (قوله وإن نوى الجمعة) أى نوى بفعله الجمعة (قوله فى الأولى) أى ماذا نوى بفعله الجمعة ونسى الجنابة والثانية ما اذا نوى بفعله الجمعة وقصد نيابته عن الجنابة (قوله تخليل شعر) نكره ليشمل شعر الرأس وغيرها (٤) من حاجب وهذب وإبط وعانة ولحية وشارب (قوله ولو كشفا) أى هذا اذا كان خفيفا باتفاق بل وإن كان كثيفا على الأشهر وقيل يندب تخليل الكثيف فقط وقيل تخليله مباح وهذا الخلاف فى الحية فقط وأما غيرها فتخليله واجب اتفاقا مطلقا خفيفا أو كشفا انظر بن (قوله وضعت مضمفوره) (هـ) ظاهره وإن كانت عروسا تزين شعرها وفى بن وغيره ان العروس التى تزين شعرها ليس عليها غسل رأسها لما فى ذلك من إتلاف المال ويكفيها المسح عليه وفى ح عند قول المصنف فى الوضوء ولا يتنقص ضميره رجل أو امرأة أنها تتيمم اذا كان الطيب فى جسدها كله لان إزالته من إضاعة المال ونص بن هنا قال أبو الحسن فى قول للدونة ولا تنقص المرأة شعرها للضفور ولكن تفضته يدها مانسه ظاهره وإن كانت عروسا وفى شرح ابن بطل عن بعض التابعين ان العروس ليس عليها غسل رأسها لما فى ذلك من إفساد المال وإنما تمسح عليه وقال الواوغي ما ذكره ابن بطل من الترخيص للعروس لا يعد كل البعد وفى فروعا ما يشهد له ونقله ابن غازى فى تكميل التقييد وسله وكذا نقل ابن ناجى عن أبى عمران ان العروس لا تغسل شعرها بل تمسح عليه (قوله أى جمعه وتحريكه) أى فيكون ذلك بمثابة التخليل وظاهره ان الشعر اذا كان غير مضمفور وجمعه وحركه لا يكفيه ذلك ولا بد من التخليل وليس كذلك بل الظاهر انه يكفى كما قرره شيخنا (قوله فى ذلك) أى فى ضفت المضمفور من الشعر (قوله وفى جواز الضفر) ما ذكره من جواز الضفر للرجال هو قول عبد الوهاب وهو المختار خلافا لقول البانسي لا يجوز للرجل ضمير شعره وعدم الجواز صادق بالكراهة والحرمه (قوله لا يجب نقصه) أى المضمفور من الشعر (قوله أو ضمير بخيوط كثيرة) أى سواء اشتد الضفر أم لا والمراد بها ما زاد على الاثنين فى الضفيرة الواحدة (قوله مع الاشتداد) راجع للخيوط والخيطين (قوله لا مع عدمه) أى فى الخيط أو الخيطين والمضمفور بنفسه (قوله ولو ضيقا) أى ولو فرض ان الماء لا يدخل تحته لأنه لما أباح الشارع لبسه صار كالجبيرة (قوله وذلك (٦)) هو داخل فى مفهوم الغسل لأنه صب الماء على العضو مع ذلك

(١) ومعناه أن ينوى تأدية شعيرة ينوى تأدية شعيرة الجمعة بغسل الجنابة كما تأدى تحية المسجد بالفرض لان الجنابة غير مقصودة لذاتها بل للنية والابطال اهـ وضوء (٢) قوله أى وبعض هذا بل جميع ما تقدم وما يأتى من قوله وان نوت الى قوله اتفيا لأن قوله وان نوت الجنابة والجمعة هو ما قبل المبالغة بقوله أو نوى حدثا اهـ (٣) ويعلم منه أيضا ان الجمعة لا تنوب عن الجنابة لقوله فى الوضوء أو استباحة ما ندبت له اهـ أفاده الأمر (٤) المناسب وغيره لأن الضمير للشعر على انه لو كان للرأس لكان كذلك لأنه ذكر اهـ (٦) وحيث عرفت ان ذلك مختلف فيه فهو امرار لطيف لا ينبغي التشديد فيه حتى يفتح باب

ضيقا على المتمدن فيجب عليه تتبع ما بين الجسد من شقوق وأسرة وما غار من أجفان وسرة ورفع وغيره افعيمه بالماء ويدلكه مالم يشق فيعنه الماء (و) الواجب الخامس (ذلك)

وحيث

(١) قول الشارح أو ضمير عطف على يشتد وفيه أن لم يأتى على الماضى فكان المناسب يضرر وكان الأولى أن يقول أى حله ان ضرر بنفسه أو يخط أو يخطين ولم يشتد فيها فان اشتد أو ضمير الخ انتهى ككتبه محمد عيسى

وهو هنا إمرار العضو على

العضو بدليل اجزاء  
الخرقة كما سيأتي وهو  
واجب لنفسه لا لإيصال  
الماء للبشرة ولا يشترط  
مقارنته للماء بل يجزى  
(ولو بعد صب الماء)  
واقصاله مالم يحف الجسد  
(أو) ولودك (بخيرفة)  
يمسك طرفها بيده اليمنى  
والطرف الآخر باليسرى  
ويشدك بوسطها فانه  
يكفي ولو مع القدرة على  
الدلك باليد على العتمد  
واما ان لها على يده أو  
ادخل يده في كيس فذلك  
به فانه من معنى الدلك  
باليد ولا ينبغي فيه خلاف  
(أو استنابة) لكن عند  
عدم القدرة باليد أو  
الخرقة فان استناب مع  
القدرة على ذلك لم يجزه  
(وإن تعذر) الدلك بما  
ذكر (سقط) ويكفيه  
تعميم الجسد بالماء وما ذكره  
المصنف من وجوب  
الدلك بالخرقة والاستنابة  
عند تعذره باليد قول  
سحنون واستظهره  
المصنف وقال ابن حبيب  
مضى تعذر باليد سقط ولا  
يجب بالخرقة والاستنابة  
ورجحه ابن رشد فيكون  
هو العتمد ثم شرع يتكلم  
على السنن فقال (وسننه)  
أي الفصل مطلقا ولو  
مندوبا كيد خمسة على ما  
في بعض النسخ من زيادة  
الاستنار (غسل يديه) ثلاثا إلى كوعيه (أولا) أي قبل ادخالها في الاناء على ما تقدم في الوضوء (وصابغ) بكسر الصاد

وحينئذ فيغنى عنه لكنه ذكره لدفع توهم عدم وجوبه كما رواه مروان الظاهري فانه روى ندبه  
ويكفي غلبة الظن بالتعميم في الدلك على الصواب خلافا لما نقله عجم عن زروق من أن غلبة الظن  
لا تكفي ولا بد من الجزم بالتعميم لأنه إذا كان يكفي غلبة الظن في وصول الماء الذي هو فرض اجتماعا  
فاولى الدلك والمستكبح يلهى عن الشك وجوبا ولا يشترط في حقه غلبة الظن بل يعمل على التردد  
ويكفيه قاله شيخنا (قوله) وهو هنا إمرار العضو (١) على العضو أي فلا يشترط هنا خصوص  
اليد واما في الوضوء فهو إمرار باطن اليد لكن قد تقدم أن الحق انه يكفي في الدلك إمرار العضو على  
العضو في الحليين ولو غير باطن اليد (قوله) وهو واجب لنفسه لا لإيصال الماء للبشرة أي وحينئذ فيعيد  
تاركه أبدا ولو تحقق وصول الماء للبشرة لطول مكثه مثلا في الماء وهذا القول هو المشهور في المذهب  
وقال بعضهم انه واجب لإيصال الماء للبشرة واختاره عجم لقوة مدركه ولكن الحق انه وان كان  
قوى المدرك الا انه ضعيف في المذهب لأن المشهور ما كثر قائله ولو كان مدركه ضعيفا والضعيف ما قل  
قائله ولو قوى مدركه (قوله) بل يجزى ولو بعد صب الماء واقصاله أي عند ابن أبي زيد خلافا  
للقياسي في اشتراطه المقارنة لصب الماء فاذا انغمس في الماء ثم خرج منه فصار الماء منفصلا عن جسده  
الا انه مبطل فيكفي الدلك في هذه الحالة على الأول لاعلى الثاني الردود عليه بل وفي كلام المصنف  
وأشار الشارح بقوله بل يجزى ولو الخ إلى ان قول المصنف ولو بعد صب الماء مبالغة في مقدروا الخوج  
لذلك ان ظاهر كلام المصنف غير مستقيم لأن ظاهره والدلك واجب هذا إذا كان مقارنا لصب الماء  
بل ولو بعد الصب خلافا لمن يقول انه بعد الصب ليس بواجب ونفى الوجوب بجماع الاجزاء مع  
ان الردود عليه يقول بعدم الاجزاء (قوله) مالم يحف الجسد أي والا فلا يجزى الدلك في هذه الحالة  
اتفاقا لأنه صار مسحا لا غسلا (قوله) او ولو ذلك بخيرفة أشار الشارح إلى ان قوله او بخيرفة عطف  
على الظرف فهو داخل في حيز المبالغة ورد المصنف بلوهنا على من قال لا يتدلك بالخرقة لأنه ليس من  
عمل السلف (قوله) على العتمد أي خلافا لما نقله بهرام عن سحنون من عدم الكفاية بالخرقة مع  
القدرة باليد وعليه انقصر عبق ورد شيخنا ذلك واعتمد الكفاية تبعا لشيخه سيدي محمد الصغير  
(قوله) واما ان لها أي سواء كانت خفيفة او كانت كثيفة إذ لا وجه للتقييد بالخفيفة كما قيد به عجم  
(قوله) فان استناب مع القدرة على ذلك لم يجزه أي على ما اعتمده شيخنا تبعا لشيخه الصغير والحاصل  
ان الخرقة في مرتبة اليد فيخير في الدلك بايها واما الدلك بالاستنابة فلا يكون الا عند عدم القدرة باليد  
والخرقة هذا ما اعتمده شيخنا تبعا لشيخه وعلى هذا فأوالأولى في كلام المصنف للتخير والثانية  
للتنويج وقال طمى الحق ان الخرقة والاستنابة سواء عند تعذر اليد فيخير بينهما كما انها سواء في  
اشتراط تعذر اليد في كل منهما كما يستفاد ذلك من ابن الحاجب وابن عرفة وحينئذ فأوالأولى في كلام  
المصنف للتنويج والثانية للتخير اه (قوله) بما ذكر أي من اليد والخرقة والاستنابة (قوله) ورجحه  
ابن رشد أي قائلا هذا هو الاصول والاشبه ببسر الدين وذكر ابن القصار ما يدل على ضعف كلام  
سحنون (قوله) ولو مندوبا أي ولا غرابة في احتواء المندوب على سنة كصلاة النافلة  
أي أنه إذا اراد فعل هذا المندوب سن له فيه كذا (قوله) ثلاثا هذا الثلاث ليس من تمام  
السنة على العتمد كما تقدم في الوضوء بل الأولى سنة والباقى مندوب وذكر بعضهم ان الثلاث  
من تمام السنة فيهما ورجح أيضا (قوله) قبل ادخالها في الاناء أي إذا كان الماء غير جار وكان يسيرا  
وامكن الافراغ منه والا فلا تتوقف سنة غسلهما على الأولية وهذا معنى قول الشارح على ما تقدم  
في الوضوء وقيل المراد بقوله أولا أي قبل ازالة الاذى ولو بعد ادخالها في الاناء والمعتمد الأول

الوسواس ولا عبرة بمن قال لا يكفي غلبة الظن فانها كاليقين قهبا بل تكفي في الغسل من اصله اه وضوء  
(١) قوله إمرار العضو لعل الأولى إمرار شيء ليساوى الدليل بعده والا فالدليل أعم ولعله لم يقله

الاستنار (غسل يديه) ثلاثا إلى كوعيه (أولا) أي قبل ادخالها في الاناء على ما تقدم في الوضوء (وصابغ) بكسر الصاد

وهو مرفوع بالعطف على غسل على حذف مضاف وكان الأولى التصريح به أى ومسح صباغ أى تهب (أذُنَيْهِ) وهو ما يدخل فيه طرف الاصبع هذا هو الذى يسن مسحه لاغسله ولاصب للماء فيه لما فيه من الضرر وأما ما يمسح رأس الاصبع خارجاً فهو من الظاهر الذى يجب غسله وينبغي أن يكفي أذنه على كفه ملاءة بالماء ثم يدلكها ولا يصب الماء فيها لما فيه من الضرر (وَمُضْمَضَةٌ) مرة (وَاسْتِنْشَاقٌ) مرة وفى بعض النسخ (وَاسْتِنْشَاقٌ) ثم شرع فى بيان متدواته بقوله (وَتَدْبِ يَدَيْهِ) بعد غسل يديه أولاً لكوعيه (بِإِزَالَةِ الْأَذَى) أى النجاسة أن كان فى جسده نجاسة بفرج أو غيره منى أو غيره وينوى رفع الجنبات عند غسل فرجه حتى لا يحتاج إلى مسحه بعد ذلك ليكون على وضوء فإن لم ينو عند غسل ذكره فلا بد من صب الماء عليه وذلك بعد ذلك فلو كان مر على أعضاء وضوءه أو بعضها انتقض وضوءه فإن أراد الصلاة فلا بد من إمراره على أعضاء الوضوء بنيت على ماسياتي (تَمْسِيَتِي) يندب يده بأعضاء وضوءه كاملة فلا يؤخر رجله لآخر غسله ويجوز التأخير (مرة)

ولذا اقتصر الشارح عليه وعلى كل من القولين لا يعيد غسلها فى وضوءه الذى بعد غسل الفرج لجعلها السنة غسلها قبل ادخالها فى الاناء أو قبل ازالة الاذى فلا معنى للاعادة بعد حصول السنة قال طفى وقول الشيخ أحمد الزرقانى انه يعيد غسلها فى الوضوء لاساعده الاولهم يتوضأ وضوء الصلاة مع ان هذا محمول على غير غسل اليدين لتقدمه ولا يقال ان مس الذكر قد تقضى غسل اليدين أولاً لأنه فى الحقيقة للفعل وجئته فلا ينتقض غسلها بمس الفرج (تنبيه) علم من كلام المصنف أن الحكم بالسنة متوقف على الأولوية بالمعنى المذكور على الخلاف فيه وان كان غسلها بعد ذلك واجبا لوجوب تعميم الجسد بالماء والحال ان النية يأتى بها عند ازالة الاذى أو بعده فغسل اليدين السنة لم تصادف نية رفع الحدث فلا بد من اعادة غسلها بعد ذلك فان نوى رفع الحدث عند غسلها أولاً فلا يغسلها بعد ذلك وحصل السنة بتقديمها وفقاً للبساطى (قوله وهو مرفوع الخ) أى لا يجوز عطفها على يديه لانتفاءه ان الصباغ يغسل وليس كذلك بل يمسح \* واعلم ان جعل المضمضة (١) والاستنشاق والاستنثار ومسح صباغ الاذنين من سنن الفسل اما هو حيث لم يفعل قبله الوضوء المستحب فإن فعله قبله كانت هذه الاشياء من سنن الوضوء لا الفسل كما يفيد كلام الشيخ أحمد الزرقانى. ولكن الحق ان هذا الوضوء الذى يأتى به وضوء صورة وفى المعنى قطعة من الفسل وجئته فيصح اضافة السنن لكل منها عند اتيانه بالوضوء وعند عدم الاتيان به تكون مضافة للفسل (قوله) وأما ما يمسح رأس الاصبع خارجاً فهو من الظاهر الخ) علم منه ان السنن فى الفسل مغايرة للسنة فى الوضوء لأن السنة فى الوضوء مسح ظاهرهما وباطنهما وصباحهما والسنة هنا مسح الثقب الذى هو الصباغ وأما ما زاد على ذلك فيجب غسله (قوله بعد غسل يديه) أشار الشارح بهذا إلى أن هذا الابتداء ابتداء اضافى وأما الابتداء بغسل اليدين قبل ادخالها فى الاناء أو قبل ازالة الاذى فهو ابتداء حقيقى (قوله) بازالة الاذى أى ولا يكون منه للفرج لازالة الاذى ناقضا لغسل يديه أولاً لكوعيه على التحقيق كما تقدم (قوله) وينوى رفع الجنبات عند غسل فرجه أى على جهة الاولوية فلو نوى رفع الجنبات عند غسل يديه قبل غسل فرجه أو بعده أجزأ مع ارتكابه خلاف الأولى (قوله حتى لا يحتاج الخ) أى لأجل ان لا يحتاج وقوله ليكون الخ الأوضح ان يقول فيكون وضوءه بعد ازالة الاذى صحيحاً تاملاً (قوله) فان لم ينو عند غسل ذكره أى بل ينوى بعد غسله (قوله فلا بد الخ) أى والابطال غسله لغرضه غسل الفرج عن نية (قوله) فلو كان أى قبل صب الماء على ذكره وذلك مر على أعضاء وضوءه أى ثم صب الماء على ذكره وذلك انتقض وضوءه (قوله) فان أراد الصلاة أى بعد فراغ ذلك الفسل الذى انتقض فيه وضوءه (قوله) ثم يندب يده أى ثم يندب بعد ازالة الاذى يده بأعضاء وضوءه أى ماعدا غسل اليدين لكوعين لانهما قد فعلا فلا وجه لاعادتهما كما مر ويأتى فى ذلك الوضوء بالمضمضة والاستنشاق ومسح صباغ الاذنين لعدم فعلهما قبل وتعد هذه السنن حيثند من سنن الوضوء لا الفسل على ما قاله الشيخ أحمد وتقدم ما فيه (قوله) ويجوز التأخير بمعنى انه خلاف الأولى اذ الأولى تقديم غسلها قبل تمام غسله كذا قيل قال بن وهو خلاف الراجب والراجح ندب تأخير غسل الرجلين بعد فراغ الفسل لأنه قد جاء التصريح بتأخير غسلها فى الاحاديث كحديث ميمونة ووقع فى بعض الاحاديث الاطلاق والطلاق يعمل على القيد اهـ (قوله مرة) تبع المصنف فى هذا ما ذكره عياض عن بعض شيوخه من انه لافضيلة فى تكراره بل هو مكروه واقتصر عليه فى التوضيح أيضاً قال طفى ويرد عليه ما ذكره الحافظ ابن حجر فى فتح البارى بأنه قد ورد من موافقة للشهور فى التعريف اهـ كتبه محمد عليش (١) أوجب الحنفية المضمضة فى الفسل وزاد الجنبات الاستنشاق لحافظ عليهما لا خروج من الخلاف اهـ ضوه

نية رفع الجنبه فلا يندب التثليث بل يكره ( وأعلاه ) أى يندب البداءة به قبل أسفله ( وَمِيَامِنِهِ ) يندب البداءة بها قبل مياسره ( وَثَلِثُ رَأْسِهِ ) أى يغسلها ثلاث غرفات يعمها بكل غرفة الأولى هي الفرض \* فصقته الكاملة أن يبدأ بفسل يديه الى كوعيه ثلاثا قائلا بسم الله ينوي به السنة فيفصل الاذى وفرجه واثنيه وديره ناويا رفع الحدث الاكبر فيتمضمض فيستنشق بنية السنة فيفصل وجهه ويديه الى المرفقين فيمسح رأسه فصالح أذنيه فيفصل رجليه مرة مرة ناويا بهذا الوضوء ( ١٣٧ ) الجنبه لانه قطعة من الفسل في صورة

وضوء قدمت اعضاء الوضوء لشرفها على غيرها ويخلل اصابع رجليه وجوبا هنا ثم يخلل أصول شعر رأسه بلا ماء ندبا لتسند مسام الرأس ثم يفيض الماء عليها ثلاثا يعمها بكل غرفة فيفصل اذنيه على ما تقدم فرقته ثم يفيض الماء على شقه الايمن فيفصل عضده الى مرفقه ويتعمد ابطنه الى ان ينتهي الى الكعب لا الركبة كما قيل به ولا يلزم تقديم الاسفل على الاعلى لان الشق كله ينزل منزلة عضو واحد والا ورد عليهم ان يقال لم يأت بالانتهاء الى الركبة ولم تقولوا بالانتهاء الى الفخذ ثم من المنسكب الايسر الى الفخذ ثم من الفخذ الى الركبة ثم الفخذ الايسر كذلك ثم من الركبة الى الكعب ثم من ركبة الايسر كذلك مع عدم الاستناد الى حديث يفيد ذلك ثم يغسل الجانب الايسر كذلك واذا غسل كل جانب يغسله بطنا وظهره حتى لا يحتاج الى غسل الظهر والبطن فان

طرق صحيحة أخرجه النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة انها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنبه وفيه تمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم افاض الماء على رأسه ثلاثا اه فقد علمت ان معتمد المصنف مردود في الجزولي أن التكرار هو الذي عول عليه أبو محمد صالح واعتمده انظرين ( قوله بنية رفع الجنبه ) أى ملتبسا بنية رفع الجنبه أى اذا لم يكن نوى رفعها عند غسل فرجه والا فلا وجه لاعادتها وقوله بنية رفع الجنبه أى أو الوضوء او رفع الحدث الاصغر فنية الجنبه على اعضاء الوضوء غير متعينة قال ابن عرفة عن اللخمي وان نوى بغسلها الوضوء اجزأه ويدل له قول المصنف فيما يأتي وغسل الوضوء عن غسل محله ( قوله ان يبدأ بفسل يديه ) أى بدأ حقيقيا ( قوله فيغسل الاذى ) أى عن جسده ( قوله ناويا بهذا الوضوء الجنبه ) أى ان كان لم ينو رفعها عند ازالة الاذى عن فرجه والا فلا وجه لاعادة ذلك وتقدم أن نية رفع الجنبه عند غسل اعضاء الوضوء غير متعين ( قوله بلا ماء ) أى بل يبلل يسير ( قوله الى ان ينتهي الى الكعب الخ ) ما ذكره من أن اليمين كله بأعلاه واسفله يقدم على اليسار بأعلاه واسفله هو الذي اختاره الشيخ أحمد الزرقاني ورروق وفي ح ظواهر النصوص تقتضي ان الاعلى بيمينه ومياسره يقدم على الاسفل بيمينه ومياسره لا أن اليمين بأعلاه واسفله يقدم على اليسار بأعلاه وأسفله بل هذا صريح عبارة ابن جماعة وبه قرر ابن عاشر ونفسه ازدحم الاعلى والاسفل في التقديم فتعارض أعلى الجهة اليسرى واسفل الجهة اليمنى في التقديم والذي نص عليه بعضهم تقديم الاعلى مطلقا مع تقديم الجهة اليمنى منه ثم الاسفل مع تقديم الجهة اليمنى أيضا اه \* وحاصله أنه بعد أن يغسل الرأس فيفصل أعلى الشق الايمن للركبتين ظهرا وبطنا وجنبا ثم يغسل أعلى الايسر كذلك ثم اسفل الشق الايمن ثم اسفل الشق الايسر وكلام المصنف محتمل لكل من الطريقتين فان جعلنا الضمير في اعلاه لجانب المقتسل وفي ميامنه للمقتسل والمعنى يستحب تقديم اعلى كل جانب على اسفله وتقديم ميامن للمقتسل على مياسره كان موافقا لطريقة الزرقاني وان جعل الضمير في اعلاه للمقتسل وفي ميامنه على كل من الاعلى والاسفل والمعنى يستحب تقديم اعلى للمقتسل على اسفله وتقديم ميامن كل من الاعلى والاسفل على مياسره كان موافقا لطريقه ذ \* وقد اعتمدها شيخنا تبة الشيخ الصغير ( قوله ثم يغسل الجانب الايسر كذلك ) أى الى ان ينتهي للكعب وهذا من تمام الصفة التي اختارها الشارح ( قوله حتى لا يحتاج ) أى بعد غسل الشقين ( قوله فان شك في ذلك ) أى في غسله الظهر والبطن مع الشقين اولا ( قوله وقلة الماء ) أى ونادب قليل الماء الذي يجعله على كل عضو ولا يجد الماء الذي يقتل به بصاع ( قوله فيندب لعوده الخ ) أى فيندب له غسل الفرج عند عوده لجماع \* والحاصل أن من جامع ولم يقتل يندب له أن يغسل فرجه اذا أراد العود للجماع مرة أخرى ( قوله أو غيرها ) خص بعضهم الندب بما اذا أراد العود لو طه الاولى

( ١٨ - دسوقي - أول ) شك في ذلك غسل ظهره وبطنه ولا يجب غسل موضع شك فيه الا اذا لم يكن مستكحجا والا وجب الترك واذا مر على العضو بعضا وبخرقة حصل ذلك الواجب ولا ينبغي تكراره والعود عليه مرة أخرى ولا شدة ذلك لانه من الغلوف الدين ( وقلة الماء بلا حد ) بصاع بل المدار على الاحكام وهو يختلف باختلاف الاجسام ثم شبه في الندب قوله ( كفسل فرج جنب ) جامع ولم يقتل فيندب ( لعوده لجماع ) مرة أخرى في التي جامعها او غيرها لما فيه من ازالة النجاسة وتقوية العضو ( و ) يندب ( وضوؤه ) أى الجنب ذكرها أو أنت

وأما إذا أراد العرد (١) لغيرها كان غسل فرجه ثلاثا يدخل فيها نجاسة الغير كذا قيل وفيه إن غاية ما يلزم عليه التلطيخ بالنجاسة (٢) وهو مكروه على التعمد ولو بالنسبة للغير إذا رضى بها ولذا كان التعمد مأموراً عليه الشارح من الإطلاق (قوله لنوم) أي عند نوم فليست اللام للتعليل (قوله أي لاجل نومه على طهارة) أي هذا أحد قولين في علة الندب وقيل إنما ندب الوضوء للجنب (٣) لاجل النشاط للفعل وهذا الثاني هو المناسب لقول المصنف لا يتمم إذا من قال أنه لاجل الطهارة يقول أنه يتمم لأن التيمم مطهر حكماً وقول خش أن قوله لا يتمم مفرغ على الملتين غير صواب ونص ابن بشير لا خلاف أن الجنب مأمور بالوضوء قبل النوم وهل الأمر بذلك واجب أو ندب في المذهب قولان وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر الجنب بالوضوء واختلف في علة الأمر قيل لينشط للفعل وعلى هذا لو فقد الماء الكافي لم يؤمر بالتيمم وقيل ليبيت على طهارة لأن النوم موت أصغر فشرعت فيه الطهارة الصغرى كما شرعت في الموت الأكبر الطهارة الكبرى فعلى هذا أن فقد الماء يتمم أمثله في كلام اللخمي وابن شاس ونص ابن الحاجب وفي تيمم العاجز قولان بناء على أنه للنشاط أو لتحصيل الطهارة أم (٤) بن (قوله عند عدم الماء) أي الكافي بأن لم يكن عنده ماء أصلاً أو عنده ماء أسكن لا يكفي وضوءه (قوله ولم يطل) أي بحيث يطلب بوضوء آخر الإجماع أي حقيقة أو حكماً فيشمل خروج الذي لليلة معتادة من غير جماع وعلت من هذا أن المراد بالبطان المطالبة بالغير (قوله فانه يطل بكل ناقض) أي كما قاله الأبى ويوسف بن عمر ونصه وإن قام الرجل على طهارة وضاحج زوجته وبشرها بمجسده فلا ينتقض (٤) وضوءه إلا إذا قصد بذلك اللذة وقال عياض ينتقضه الحدث الواقع قبل الاضطجاع لا الواقع بعده والاعتماد الأول (قوله ولو بعد الاضطجاع) أي هذا إذا حصل ذلك الناقض قبل الاضطجاع باتفاق بل ولو حصل بعد الاضطجاع على الأرجح والمراد يطلانه مطالبته بوضوء آخر بدله (قوله أي بمنوعات الحدث الأصفر) أشار الشارح إلى أن موانع جمع مانع بمعنى ممنوع كدافق بمعنى مدفوق (قوله بحركة لسان) أي وأولى إذا كان يسمع نفسه فالشارح نص على التوهم والمحتز عنه القراءة بالقلب فلا أثم فيها إذ لا تعد قراءة شرعاً ولا عرفاً وقد نقل البرزلي عن أبي عمران الإجماع على جوازها وتردد فيها في التوضيح (قوله ومراده) أي بما هو كالأية (قوله اليسير الذي الشأن أن يتعذبه) أي ولا حذفه فيشمل آية الكرسي والاخلاص والموذنين بل ظاهر كلامهم أن إله قراءة قل أوحى إلى وقوله الذي الشأن أن يتعذبه فيه مبل لما في الخطاب عن الأخيرة من أنه لا يجوز للجنب قراءة نحو كذبت قوم لوط المرسلين ونحو آية الدين لتعذوذ لأنه يتعذ به وتبعه عج وغيره ونوقش بأن القرآن كله حصن وشفاء وقد صرح ابن مرزوق بأنه يتعذ بالقرآن وإن لم يكن فيه لفظ التعوذ ولا معناه (قوله ونحوه) من إرادة الفتح على إمام وقف في القاعة فيفتحوها عليهم وجوباً فيأبوا يظهر وهل كذا يفتح عليه في سورة سنة أولاً وهو الظاهر (٥) (قوله كرقياً) قال عج الظاهر أن من جملة الرقى ما يقال عند ركوب الدابة مما يدفع عنها شقة الخلل لأن

(لنوم) أي لاجل نومه على طهارة ولو نهراً وكذا يندب النوم على طهارة لغير الجنب (لا) يندب له (تيمم) عند عدم الماء (ولم يطل) هذا الوضوء بشيء من مبطلاته (إلا) بجماع (مخالق) وضوء غير الجنب للنوم فانه يطل بكل ناقض مما تقدم ولو بعد الاضطجاع على الأرجح (ومنع) الجنابة موانع (أي) بمنوعات الحدث (الأصفر) وهي الثلاثة المتقدمة في قوله ومنع حدث صلاة وطوافاً ومس مصحف (و) تزيد بمنعها (القراءة) بحركة لسان إلا لخاصة كما يأتي (إلا) كآية (أي) إلا الآية ونحوها (لتعوذ) ومراده اليسير الذي الشأن أن يتعذ به فيشمل آية الكرسي والاخلاص والموذنين (ونحوه) أي نحو التعوذ كرقياً

(١) قال ابن فجلة يندب غسل الفرج للأنثى ورده عيب بأنه يرخى محلها ولعل الأظهر كلام أحمد خصوصاً بغير الجماع وتنشفه أم ضوء (٢) فيه أنه سبق تخصيصه بالظاهر وهذا من الباطن فتخصيص بعضهم وجيه أهكته محمد عايش (٣) وأما وضوء الجنب للأكل فلم يستمر عليه عمل عند المالكية وإن قال به بعض أهل العلم كما في الموطأ أم ضوء (٤) ظاهره والأول لطلب تجديده إن لمس أهله بغير جماع قبل النوم وهو حرج لم ينقل عن السلف أم ضوء (٥) قوله وهو الظاهر غير ظاهر بل الفرع كله غير ظاهر فانه إن كان مأموراً بالتيمم أباح له الدخول في الصلاة يبيح له القراءة مطلقاً غاية

تتمتع (دخول مسجد) ولو مسجد بيت هذا اذا أراد المكث فيه بل ولو مجتازاً) أى مارا وليس لصحيح حاضر دخوله بتييم الا ان يضطر بان لم يجد الماء الا في جوفه أو يكون بيته داخله فيريد الدخول أو الخروج لاجل الفسل أو يضطر الى الميت به فانه يتيم وأما المريض والمسافر العادم لسانه فيتيم بالحاصل أن من فرضه التيم يجوز له أن يدخل للصلاة فيه به ولا يمكث فيه الا أن يضطر (ككافر) فانه يمنع من الدخول فيه وإن أذن له (مسلم) في الدخول مالم تدع ضرورة لدخوله كعبادة وندب أن يدخل من جهة عمله \* ولما قدم أن من موجبات الفسل متى ذكر علامته بقوله (وللتي) في اعتدال مزاج الرجل (تدفع) عند خروجه (ورائحة) طلع أو (رائحة) عجين قيل أو بمعنى الواو أى رائحته قريباً منهما وقيل يختلف بينهما باختلاف الطباع هذا كله في مني الرجل حال رطوبته وأما اذا يبس أشبهت رائحته البيض وأما مني المرأة فهو رقيق أصفر بخلاف الرجل فانه نحيف أبيض

ما يحسن به من جملة ما قصد بالرقية (قوله واستدلال على حكم) أى قهبي أو غيره (قوله ولو مسجد بيت) أى ولو مقصوداً لصحة الجمعة فيه على الرجح (قوله ولو مجتازاً) رد بلو على ما قاله بعض أهل المذهب وفاقاً لزيد بن أسلم لا بأس أن يمر الجنب في المسجد اذا كان عابر سبيل وأجاز ابن مسعدة دخول الجنب المسجد مطلقاً سواء مكث فيه أو كان مجتازاً (قوله وليس لصحيح حاضر دخوله بتييم) أى لا للمكث ولا للمرور ولا للصلاة ولو لتحصيل فضل الجماعة وأجاز الامام أحمد للجنب دخول المسجد بالتيم مطلقاً سواء دخل مارا أو للمكث ولو كان حاضراً صحيحاً (قوله فيريد الدخول أو الخروج لاجل الفسل) أى فانه يجوز له دخوله بالتيم والخروج منه به \* بقى ما اذا كان نائماً في المسجد واحتمل فيه فهل يتيم لخروجه وهو ما حكاه في النوادر اولاً وهو الأقوى كما في ح في باب التيم لما فيه من طول المكث والاسراع بالخروج أولى (قوله أو يضطر الى الميت به) أى اولاً إقامة فيه نهاراً كما لو خاف على نفسه أو ماله ان يخرج (قوله يجوز له أن يدخل للصلاة فيه به) أى يجوز له ان يدخل المسجد للصلاة فيه بالتيم (قوله ولا يمكث فيه به) أى ولا يمكث في المسجد بالتيم بعد الصلاة (قوله الا ان يضطر) أى للميت به أو للإقامة فيه نهاراً فيجوز له المكث بالتيم (قوله ككافر) تشبيه في منع دخول المسجد (قوله وان اذن له مسلم) أى خلافاً للشافعية (١) حيث قالوا ان اذن له مسلم في الدخول جاز دخوله والا فلا وخلافاً للحنفية (٢) حيث قالوا يجوز دخوله المسجد (٣) مطلقاً اذن له مسلم ام لا (قوله مالم تدع ضرورة لدخوله كعبادة) أى بان لم يوجد نجار أو بناء غيره أو وجد مسلم غيره ولكن كان هو اتقن للصنعة فلو وجد مسلم غيره مماثل له في اتقان الصنعة لكن كانت أجره المسلم أزيد من أجره الكافر فان كانت الزيادة يسيرة لم يكن هذا من الضرورة والا كان منها على الظاهر كذا قرر شيخنا (قوله ذكر علامته) أى التي يعرف بها وقائدة التنبيه عليها انه لو اتقه فوجد بللاً رائحته كرائحة الطعام والعجين علم انه منى لأمضى ولا بول (قوله في اعتدال مزاج) أى في حال اعتدال مزاجه احترازاً عما اذا كان مريضاً لانحراف مزاجه فان منه يتغير وتختلف رائحته والمراد باعتدال المزاج (٤) استواء الطباع الاربع وعدم غلبة واحد منها على الباقي وهى الصفراء والدم والسوداء والبلغم (قوله قيل أو بمعنى الواو) أى وفي الكلام حذف مضاف أى وقرب رائحة طلع وعجين (قوله وقيل يختلف بينهما) أى بين رائحة الطلع ورائحة العجين فتارة تكون رائحة الطلع وتارة تكون رائحة كرائحة العجين وحينئذ فأو في كلام المصنف على حالها للتنويع (قوله اشبهت رائحته البيض) أى رائحة البيض أى المشوى (قوله فهو رقيق أصفر) أى ويخرج من غير تدفق بل يسيل كما في بعض الشراح ورائحته كرائحة طلع الاتى من النخل كما قيل (قوله ويجزى غسل الجنابة عن الوضوء) ظاهره وان كان خلاف الأولى وان الأولى للمغتسل ان يتوضأ بعد غسله لان أكثر ما يستعمل العلماء هذه العبارة اعنى يجزى في الاجزاء المجردة عن الكمال وفيه نظر فقد قال ابن عبد السلام لا خلاف في المذهب فيما علمت انه لا فضل في الوضوء بعد الفسل واجب بان مراد المصنف

ما في قراءته مع جهر الامام الكرامة وان كان غير مأموم فلا يفتح فانظر ما معنى هذا الكلام والظاهر انه سهو من المحشى رضى الله تعالى عنه كتبه محمد عlish (١) لنا ان المسجد بيت الله فالحق لله اه ضوء (٢) لنا انه هم بالجمع في قوله انما يعمر مساجد الله بعد التخصيص اه ضوء (٣) أى غير المسجد الحرام اه (٤) غير ظاهر فقد نصوا على انها لم تستوالا في ذاته الشريفة المكلفة صلى الله عليه وسلم فالمراد منه الصحة اه

( وَيَجْزِي ) غسل الجنابة ( عن الوضوء ) فان اتمس في ماء مثلاً وذلك جسده بنية رفع الحدث الاكبر ولم يستحضر الاصغر جاز له أن يصلي به لان ينرفع الأكبر تستلزم رفع الأصغر لكن بشرط أن لا يحصل له ناقص من مس ذكر أو غيره جدان مرطى أعضاء الوضوء أو بعضها فان حصل فلا ( ١٤٠ ) يصلي به لانتقاض وضوئه فان أراد الصلاة فلا بد من إعادة الأعضاء بنية الوضوء مرة

مرة هذا اذا حصل الناقص بعد غسل الأعضاء أو بعضها وقبل تمام الغسل وأما لو حصل بعد تمام وضوئه وغسله فان هذا غير متوضئ قطعاً فلا بد من إعادته بنية اتفاقاً مع الثالث نداء الاجزاء عن الوضوء ان كان جنباً في نفس الامر بل ( وإن ) ( تين ) بعد غسله ( عدم ) ( جنابته ) فانه يجزى عن الوضوء ويصلي به بالشرط المتقدم ( و ) يجزى ( غسل الوضوء ) في الاصغر بأن ينوي عند غسل أعضائه رفع الاصغر ويغسل بقية الجسد بنية رفع الأكبر ( عن غسله ) أي محل الوضوء فلا يطلب بغسل الأعضاء ثانياً ان كان متذكراً لجنابته ( ولو ) كان ( ناسياً لجنابته ) من جماع أو حيض أو قاس وتذكر بعد أن توضأ ولو طال ما بين الوضوء والتذكر فانه يغسل بقية الجسد بنية الاكبر بشرط عدم الطول بعد التذكر وصلى به ان لم يحصل ناقص

الاجزاء بالنظر للاولية أي انه يجزئه ذلك اذا ترك الوضوء ابتداءً وان كان خلاف الاولى وليس المراد انه يتوضأ بعد الغسل فان ترك ذلك الوضوء أجزاء الغسل عنه مع ارتكابه خلاف الاولى كما فهم للمعترض ( قوله ويجزى غسل الجنابة ) أي سواء كانت تلك الجنابة من جماع أو خروج منى أو من نزول دم حيض أو كانت ناشئة من نفاس وأما لو كان الغسل غير واجب فلا يجزى عن الوضوء ولا بد من الوضوء اذا أراد الصلاة ( قوله فان اتمس في ماء مثلاً ) أي والحال انه لم يحصل منه وضوء وكذا اذا اتمس الماء على جسده ابتداءً وذلك بنية رفع الأكبر ولم يستحضر الاصغر جاز له ان يصلي به ونس ابن بشر والغسل يجزى عن الوضوء فلو اغتسل ولم يبدأ بالوضوء ولا ختم به لأجزأه غسله عن الوضوء لاشتراكه عليه هذا اذا لم يحدث بعد غسل شيء من أعضاء الوضوء بأن لم يحدث أصلاً أو أحدث قبل غسل شيء من أعضاء الوضوء وأما ان أحدث بعد ان غسل شيئاً منها فان أحدث بعد تمام وضوئه وغسله فهذا كمحدث يلزمه ان يجدد وضوءه بنية اتفاقاً وان أحدث في أثناء غسله فهذا ان لم يرجع في غسل ما غسل من أعضاء وضوئه قبل حدثه فانه لا تجزئه صلاته وهل يقتصر هذا في غسل ما تقدم من أعضاء وضوئه لنية أو تجزئه نية الغسل عن ذلك فيه قولان للتأخيرين فقال ابن أبي زيد يقتصر إلى نية وقال أبو الحسن القاسبي لا يقتصر إلى نية وهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه هل يرتفع الحدث عن كل عضو باقراده وهو للتمتع أو لا يرتفع عن كل عضو الا بكامل الطهارة ( قوله بعد أن مر على أعضاء الوضوء الخ ) أي بأن لم يحصل منه حدث أصلاً أو حصل قبل غسل شيء من أعضاء الوضوء ( قوله فان حصل ) أي الناقص بعد أن غسل أعضاء الوضوء كلها أو بعضها والحال انه لم يتم غسله ( قوله فلا يصلي به ) أي بذلك الغسل ( قوله فلا بد من إعادة الأعضاء ) أي باتفاق ابن أبي زيد والقاسبي وقوله بنية أي عند ابن أبي زيد وأما القاسبي فيقول نية الغسل تجزئه ( قوله وان تبين عدم جنابته ) دل قوله وان تبين على انه كان حين الغسل معتقداً تلبيه بالجنابة فنوى الغسل وهو كذلك فان تحقق عدم الجنابة واغتسل ونوى رفع الأكبر بدلاً عن الاصغر الذي لزمه فانه لا يجزئه لتلابعه ( قوله ويجزى غسل الوضوء عن غسل محله ) هذه للسأله عكس التقدم لان التقدم اجزأ فيها غسل الجنابة عن غسل الوضوء وهذه أجزأ فيها غسل الوضوء عن غسل الجنابة وقوله غسل الوضوء الاضائة فيه حقيقة أي ويجزى غسل العضو للفصول في الوضوء واطلاق الوضوء على غسل أعضائه في الطهارة الكبرى مجاز لانه صورة وضوء وهو في الحقيقة جزء من الغسل الاكبر ( قوله بأن ينوي عند غسل أعضائه الخ ) أي بأن كانت نيته هذه قبل الغسل أو بعده كما لو غسل غير أعضاء الوضوء بنية الاكبر ثم غسل بعد ذلك أعضاء الوضوء بنية الاصغر ( قوله وصلى به ) أي وجاز له أن يصلي بذلك الغسل ( قوله عن مسحه ) أي الوضوء ( قوله فان مسح الوضوء ) أي وهو الرأس ( قوله ويجزى ان كان فرضه المسح ) أي كما قال عبد السلام واعتمده شيخنا خلافاً لبعض أشياخ ابن عبد السلام القائل بعدم الاجزاء ولا بد من إعادة مسحه في الغسل ( قوله أي من الجنابة أي من غسائه

وقوله قبل تمام الغسل واحتمز بغسل الوضوء عن مسحه فان مسح الوضوء لا يجزى عن غسل محله في الاكبر ويجزى ان كان فرضه المسح في الغسل بان مسح عضواً في وضوئه لضرورة فلا يمسه في غسله ( كلمة ) تركت ( منها ) أي من الجنابة في أعضاء وضوئه ثم غسلت في وضوء بنية الاصغر فانه يجزى لان نية الاصغر تجزى عن الاكبر كعكسه كما مر والدمعة بضم اللام مالا يصيه الماء عند الغسل ( وإن ) كانت الدمعة التي في أعضاء الوضوء حصلت ( عن جيرة )



مسح عليها في غسلها ثم سقطت أو برئت فغسلت في الوضوء بنيتها فيجزئ عن غسل الجنابة والأولى قلب البالغة بأن يقول وان  
عن غير جيرة لأنه للتوم • ثم شرع في الكلام على ما ينوب في الصغرى عن بعض مخصوص وهو مسح الخف فقال [درس] (فصل)  
(رُخْصَ) جوازاً بمعنى خلاف الأفضل اذ الأفضل الغسل (لِرَجُلٍ وامرأة) (١٤١) غير مستحاضة بل (وإن)  
كانت (مُستحاضة)

لازمها الدم نصف الزم  
فاكثر (مَحْضَرُ أَدُ  
تَفْتَر) الباء ظرفية  
متعلقة بمسح (مَسَحُ  
جَوْرَب) نائب فاعل  
رخص بتضمينه أبيض أو  
أجبر والا فرخص إنما  
يتعدى للرخص فيه بفي  
والدرخص له باللام نحو  
رخص لرجل في مسح  
جورب وهو ما كان على  
شكل الخف من نحو قطن  
(مُجَلَّدٌ ظَاهِرُهُ) وهو  
مايلي السماء (وَنَاطِئُهُ)  
وهو مايلي الأرض وليس  
المراد بالظاهر (١) ما فوق  
القدم وبالباطن ماتحت  
القدم المباشر للرجل من  
داخله اذ هذا لا يجوز  
المسح عليه كما يأتي في قوله  
بسلام حائل (و) مسح  
(خَف) ان كان مفردا  
بل (وَلَوْ) كان الخف  
(على خَف) في الرجلين  
معا أو في أحدهما وكذا  
جورب مع خف أو جورب  
على جورب وفي الرجل  
الأخرى خف أو جورب  
مفردا أو متعددا اذ

وقوله ثم غسلت أي ثم بعد فراغ غسله غسلت في وضوء آخر (قوله مسح عليها في غسلها) أي الجنابة  
(قوله لأنه للتوم) أي لأن نيابة غسل الوضوء عن غسل الجنابة في عضو صحيح يتوهم فيه عدم ذلك  
أكثر مما يتوهم عدم ذلك في عضو مريض والشأن أن البالغ عليهما كان متوهما  
(فصل رخص الخ) (قوله رخص) الرخصة في اللغة السهولة وشرعا حكم شرعي سهل انتقل اليه  
من حكم شرعي صعب لمذم مع قيام السبب للحكم الأصلي فالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين  
أو حرمة المسح والسهل جواز المسح والمذم هو مشقة النزع واللبس والسبب للحكم الأصلي كون  
الحل قابلا للغسل وممكنه احترازا إما إذا سقط (قوله جوازاً) أي على الثبوت كما قال ابن عرفة وقابله  
ثلاثة أنوال الوجوب والتدب وعدم الجواز ومعنى الوجوب أنه ان اتفق كونه لا يسأله وجب عليه  
المسح عليه لأنه يجب عليه أن يلبسه ويمسح عليه قاله في التوضيح (قوله اذ الأفضل الغسل) قال  
الفاكهاني اختلف العلماء هل المسح على الخفين أفضل أم غسل الرجلين ومذهب الجمهور أن غسل  
الرجلين أفضل لأنه الأصل قلله عجم في حاشية الرسالة (قوله لرجل وامرأة) مراده للذكر وأنثى  
فيشمل المكاف وغيره (قوله وان مستحاضة) أي سواء لبسته بعد تطهرها وقبل سيلان الدم عليها أو  
لبسته والدم سائل عليها وفصل بعض الحنفية فقال ان لبسته بعد تطهرها وقبل ان يسيل من الاستحاضة  
شيء مسحت كما يمسح غيرها وان لبسته والدم سائل مسحت مادام الوقت باقيا على قول أو يوما  
وليلة على قول حكاه صاحب الطراز وإنما بالغ على المستحاضة لثلاث يوم انه لا يجوز لها أن تجمع بين  
الرخصتين وذلك لأن طلب الصلاة منها مع وجود الدم الذي من شأنه أن يمنع الصلاة لو كان حيا  
رخصة فلو أمحنا لها المسح على الخفين وهو رخصة لاجتمع لها الرخصتان فيتوهم عدم جواز الجمع فيبالغ  
المصنف عليها لدفع ذلك التوهم (قوله لازمها الخ) لا مفهوم له بل رخص لها في المسح ولو كان دم  
الاستحاضة يأتيها أقل الزمان وان كان ينقض وضوءها فتأمل (قوله متعلقة بمسح) أي لا برخص  
لفساد المعنى لأن الترخيص والتجوز والواقع من الشارع لم يكن في الحضر والسفر معا بل في أحدهما  
والظاهر أنه الحضر نعم يصح تعلقه برخص على معنى رخص الشارع في حضر الفاعل وسفره مسح  
جورب الخ وما ذكره المصنف من جواز المسح على الخف في الحضر والسفر رواية ابن وهب  
والأخوين عن مالك وروى ابن القاسم عنه لا يمسح الحاضرون وروى عنه أيضا لا يمسح  
الحاضرون ولا المسافرون قال ابن مرزوق والمذهب الأول وبه قال في الموطأ (قوله جلد ظاهره  
وباطنه) أي جل جلد على ظاهره وعلى باطنه (قوله ما فوق القدم) أي من داخله (قوله كما يأتي في  
قوله بلا حائل) أي وما كان بهذه المثابة كان المسح عليه فوق الحائل الذي على الجلد (قوله ولو كان  
الخف على خف في الرجلين أو في أحدهما) أي وكذا لو كان الخف ملبوسا على لفائف على  
الرجلين أو على أحدهما (قوله مع خف) أي مصاحب له لكون أحدهما فوق الآخر  
(قوله اما في فور) أي بأن يلبسهما معا في فور الطهارة (قوله أو بعد طول) أي أو يلبس  
الأعلى بعض مضي زمن طويل من لبس الأسفل وقوله قبل انتقاضها أي الطهارة

لا يشترط تساوي ما فيها جنسا ولا عددا ان يلبسهما معا على طهارة كاملة اما في فور او بعد طول قبل انتقاضها أو بعد انتقاضها

(١) قوله الشارع وليس المراد بالظاهر ما فوق القدم وبالباطن ماتحت القدم المباشر للرجل من داخله هذا لا يومه ظاهر المصنف  
حتى يحتاج إلى فيه إنما الذي يومه المصنف تجليده من خارجه ومن داخله بحيث يكون الجورب بين خفين وليس مراده لأن تجليده  
من داخله لا يشترط فصول عبارة الشارع وليس المراد بظاهره سطحه الظاهر وبباطنه سطحه الباطن لأن تجليده باطنه بهذا المعنى  
ليس بشرط كتبه محمد علي

طهارة أخرى (بلا حائل) أي على أعلى الخف أو الجورب والباء بمعنى مع متعلقة بمسح أي جاز المسح مع عدم الحائل (كطين) مثل به لأنه محل توم الساعية لأن كان الحائل أسفل فلا يطل المسح لما سيأتي أنه يستحب مسح الأسفل وإنما يندب إزالته ليأشبهه المسح (إلا الممهز) فإنه حائل ولا يمنع المسح أي للراكب أي من شأنه ركوب الدواب المسافر ويشترط أن يكون جائزاً لا أن كان هذا (ولا حذاء) واجب بمقدار زمن المسح بحيث يتمتع تعديه ونفي الوجوب لا ينافي ندب زعجه كل جمعة كما يأتي \* ثم شرع في بيان شروط المسح وهي عشرة خمسة في الممسوح وخمسة في الماسح مقدما الأولى بقوله (بشرط جلد) لا ماصع على هيئته من لبد وقطن وكتان (طاهر) أو معفو عنه كما قدمه بقوله وخف ونعل بروث دواب الخ لا نجس ومتنجنس (مخرز) لا ماصق على هيئته بنحو رسراس (وستر محل الفرض) بذاته لا ماصع عنه ولو خيط في سراويل لعدم متره بذاته (وأمسكن كما يُع الشئ به)

التي ليس بعدها الأسفل وقوله أو بعد انتقاضها أي أوليس الأعلى بعد انتقاض الطهارة التي ليس بعدها الأسفل (قوله والمسح على الأسفل) أي وبعد المسح على الأسفل في طهارة أخرى متأخرة عن الطهارة التي ليس فيها الأسفل فمن توضأ للصبح مثلاً وغسل رجله ولبس الخف الأسفل ثم توضأ للظهر ومسح على ذلك الخف وليس الأعلى مع بقاء تلك الطهارة التي مسح فيها على الأسفل فإنه يمسح على الأعلى بعد انتقاضها فإن ليس الأعلى بعد انتقاض الطهارة التي ليس فيها الأسفل وقبل مسحه على الأسفل لم يمسح على الأعلى بل ينزعه ويقتصر على مسح الأسفل أو ينزعها ويأتي بطهارة كاملة (قوله بلا حائل على أعلى الخف) أي وأما الحائل على أعلى القدم فلا يضر كما لو كان على قدميه لفائف وليس الخف فوقها كما تقدم (قوله كطين) أي أوشعر أو صوف نابت في الجلد (قوله لأنه محل توم الساعية) أي لأن شأن الطرق أن لا تغلو منه (قوله لأن كان الحائل أسفل الخ) هذا مختز قوله على أعلى الخف (قوله وإنما يندب إزالته) أي إزالة الحائل إذا كان بأسفله \* والحاصل أن إزالة الطين الذي بأعلى الخف واجبة وأما إزالته إذا كان بأسفله فتدوينة فقد افترق حكم الطين الذي في أعلى الخف من الطين الذي في أسفله بالوجوب والندب وهذا هو الذهب (قوله الالهاز) أي إذا كان في أعلى الخف (قوله أي للراكب الخ) أشار الخارج إلى أن محل كون الحيولة بالمهراز لا يمنع المسح مقيد بقيود ثلاثة أن يكون مسافراً وشأنه ركوب الدواب وأن يكون الهراز غير قدفان كان حاضراً أو مسافراً وليس شأنه ركوب الدواب أو كان الهراز من ذهب أو فضة فلا يصح المسح والمراد بالمهراز حديدة عريضة تستر بعض الخف تجعل فيه لنخس الدابة وليس المراد به الشوكه لأن محل الشروط المذكورة الأول وأما الشوكه فلا أثر لها (قوله ونفي الوجوب الخ) أي ونفي الحد الواجب لا ينافي ثبوت الحد الندوب (قوله بشرط جلد طاهر) قال بن هذان الشرطان غير محتاج إليهما أما الأول فلا (الخف) لا يكون الأمن جلد والجورب قد تقدم اشتراطه فيه وقد يجب بأن لفظ جلد هنا إنما ذكره توطئة لما بعده وأما الثاني فقد اعترضه ظني بأنه يؤخذ من فصل إزالة النجاسة ولا يذكر هنا إلا ما هو خاص بالبالب وبأن ذكره هنا يؤهم بطلان المسح عليه إذا كان غير طاهر عمداً أو سهواً أو مجزاً كما أن الشروط كذلك وليس كذلك لأنه إذا كان غير طاهر له حكم إزالة النجاسة من التفريق بين العمد والسهو والعجز والخلاف في الوجوب والسنية اهـ (قوله لا نجس) أي ولو ديفع إلا السكينة على القول بطهارته (قوله لا ماصق) أي ولا مانسج (٢) كذلك على الظاهر قصراً للرخصة على الوارد (قوله وستر محل الفرض بذاته) أي ولو بمعونة زر (قوله لا ماصق عنه) أي ولا ما كانت واسماً يزل عن محل الفرض لأن زوله عن محل الفرض يصيره غير ساتر محل الفرض وحينئذ فلا يصح المسح عليه خلافاً لما سبق قاله بن (قوله وأمكن تتابع الشيء به) أي عادة لدوى المروآت والأفلا يمسح عليه ذوو المروآت ولا غيرهم

(١) خاتمة لم أذكر من شروط المسح طهارة الخف وإن كان في توضيح الأصل عن غير واحد ونفي الفاكهاني الخلاف فيه وعليه كثير من المؤلفين لقول الرماضي أنه خلاف التحقيق ولم يذكره ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن عرفة ولا صاحب المدونة وإنما يجري على حكم إزالة النجاسة والله أعلى وأعلم انتهى مجموع \* أقول لا يلزم من عدم ذكر هؤلاء شروط الطهارة عدم شرطية لجواز أن يكونوا سكنوا عنه لوضوحه من قاعدة الرخصة يقتصر فيها على محل الورود نعم لو صرحوا بعدم اشتراطه أثبت مسحه صلى الله عليه وسلم أو مسح أصحابه على نجس ثم تعقب العلامة مصطفي وبالجملة فالحق مع العلامة خليل ومن حذا حذوه حتى يثبت عن الشارع أنه مسح على نجس أو أقر من فعل ذلك أو عن مالك أنه ذهب إلى عدم اشتراط الطهارة والله تعالى أعلى وأعلم كتبه محمد علي بن (٢) لله نفع كما في المجموع

يأتي مفهومه وأشار إلى شروط للمسح بقوله ( بطهارة ماء ) لا غير منظر ولا طهارة ترائية ( تكلمت ) حسا بأن نعم أعضاء الوضوء قبل لبسه احترازاعما إذا ابتدأ برجليه ثم لبسهما وكل طهارته أو رجلا فادخلها كما يأتي ومعنى بأن كانت تحمل بها الصلاة احترازاعما إذا لم ينوبها رفع الحدث بأن نوع زيارة ولي مثلا ( بلا ترقة ) بأن لبسه استئنا أو لكونه عادته أو لخوف حرا أو برد أو لى خوف شوك أو مقرب فيمسح ( و ) بلا ( عصيان بلبسه ) كحرم ( أو سفر ) كآبق وعاق وقاطع ( ١٤٣ ) طريق والمعتمد أن العاصى

بالسفر يجوز له المسح  
وفايط الراجح أن كل  
رخصة جازت في الحضر  
كمسح خف وتيمموا كل  
ميتة ففضل وإن من عاص  
بالسفر وكل رخصة تختص  
بالسفر كقصر الصلاة  
وفطر رمضان فشرطه أن  
لا يكون عاصيا به ثم إن  
قوله بشرط وقوله بطهارة  
متعلق برخص أو بمسح مع  
جعل إحدى الباءين سببية  
والأخرى للمصاحبة  
والباء في بلا ترقة في محل  
الحال أى حال كون الخف  
ملبوسا بلا ترقة ويحتمل أن  
باء بطهارة بمعنى على متعلقة  
بمحذوف أى إن لبسه  
على طهارة بلا ترقة ولا  
يجوز جعل الباءين بمعنى  
واحد متعلقة بمامل  
واحد إذ لا يصح تعلق  
حر في جر متحدى اللفظ  
والعنى بمامل واحد هو ما  
كان مفهوم بعض الشروط  
خفيا تعرض لذكره  
ترك الواضح ولم يرتبها  
على ترتيب محترزاتها  
إتسالا على ظهور المعنى

( قوله يأتي مفهومه ) أى فى قوله فلا مسح واسع يستقر القدم فيه ( قوله بطهارة ماء ) أى انه لا  
يمسح عليه إلا إذا لبسه بعد طهارة مائية وهى تشمل الوضوء والغسل كما فى الطراز قائلا وزعم بعض  
التأخرين أنه لا يمسح عليه إذا لبسه بعد طهارة الغسل وهذا غفلة انظر ح ( قوله لا غير متطهر ) أى  
لان لبسه غير متطهر أو لبسه على طهارة ترائية ( قوله عما إذا ابتدأ برجليه ) أى بفسلهما أو  
رجلا أى أو غسل رجلا ( قوله أو معنى ) عطف على حسا ( قوله بلا ترقة ) أى وأما إذا لبسه للترقة كلبسه  
لمنع رغوث أو لمشقة الغسل أو لبقاء حناء مثلا لغير دواء فلا مسح عليه ( قوله وأولى خوف شوك أو  
عقرب ) تبع الشارح فى ذلك على الأجهورى قال بن فيه نظر لنقل ابن فرحون عن ابن رشد انه لا يمسح  
لابسهما لخوف عقارب وأقره وجزم به الشيخ سالم والحاصل أنه إذا لبسه خوف عقرب فقال عجز  
يمسح لأن هذا ليس ترقا إذ هو أولى من لبسه لاتقاء حر أو برد وهو ظاهر وقال السهورى  
لا يمسح ونقله ابن فرحون عن ابن رشد ( قوله والمعتمد أن العاصى بالسفر ) ( ١ ) أى كآبق  
والعاق وقاطع الطريق ( قوله مع جعل إحدى الباءين سببية والأخرى للمصاحبة ) أى  
فرارا من تعلق حر فى جر متحدى المعنى بمامل واحد والمعنى رخص مسح خف ترخيصا  
مصاحبا لاشتراط جلد أى لاشتراط الشارع ذلك بسبب طهارة أو رخص مسح خف بسبب اشتراط  
جلد مع طهارة الخ ( قوله فى محل الحال ) أى فهى متعلقة بمحذوف ( قوله ويحتمل أن باء  
بطهارة بمعنى على ) أى وأما باء بشرط فهى متعلقة برخص أو بمسح على انها للسببية ( قوله ولم  
يرتبا ) أى المفاهيم التى ذكرها وقوله على ترتيب محترزاتها أى الشروط المذكورة أولا ( قوله فلا  
يمسح واسع الخ ) سكت عن الضيق وفى حاشية شيخنا على خش نقلا عن شيخه الشيخ الصغير  
انه متى ما أمكن لبسه مسح لكنه خالف ذلك فى حاشيته على عقب فذكر انه لا يمسح عليه حيث كان لا يمكنه  
تتابع الشئ فيه وهو الظاهر ( قوله ولا يمسح مخرج قدر ثلث القدم ) حاصل فقه المسئلة أن الخف المقطع  
لا يمسح عليه إذا قطع منه ثلث القدم سواء كان المقطع مفتحا أو كان ملتصقا فان كان المقطع أقل من ثلث  
القدم مسح ان كان ملتصقا أو كان مفتحا صغرا لان كان كبيرا وما ذكره المصنف من تحديد الحرق  
المانع للمسح بثلث القدم فأكثر سواء كان مفتحا أو ملتصقا هو ما لابن بشير وحده فى الدونة بمحل  
القدم وعبر عنه ابن الحاجب بالنصوص وحده العراقيون بما يتعذر معه مداومة الشئ لذوى الرودة  
وعول ابن عسكرو فى محمده على القولين الاخيرين انظر شب والظاهر اعتبار تلفيقه من متعدد ( قوله  
فلا يمسح ) أى لأن هذا من باب الشك فى الشرط وهو مضر ( قوله بل دونه ) أى بل يمسح بحرق دون الثلث  
أى على ما لابن بشير فى تحديد الحرق المانع من المسح وعلى حرق خرقة دون جل القدم على ما للمدونة  
وعلى الحرق الذى لا يتعذر فيه مداومة الشئ لذوى المروآت على ما للعراقيين ( قوله وعدمه )

( ١ ) وسر ذلك أن العدوم شرعا كالمعدوم حسا بالسفر الذى لا يقر عليه شرعا كالمعدوم فبأنه حاضر

قال ( فلا يمسح ) بالبناء للمفعول ( واسع ) لاستقرار القدم أو جعلها فيه لعدم إمكان تابع الشئ فهذا مفهوم أمكن تابع الشئ فيه  
وذكر مفهوم ستر محل القرض بقوله ( و ) لا يمسح ( مخرق ) أى مقطوع ( قدر ثلث القدم ) فأكثروا التصق بحيث لم يظهر منه  
القدم ولا عبرة بتقطيع ما فوق السكب من ساق الخف ولو كثر هذا إذا كان الحرق قدر الثلث مع يقين بدل ( وإن ) كان  
( بشك ) فى أن الحرق قدر الثلث أولا فلا يمسح لأن الفصل هو الأصل فيرجع اليه عند الشك فى محل الرخصة ( بل ) يمسح  
( دونه ) أى دون الثلث ( إن التصق ) بعضه ببعض عند الشئ وعدمه كالشئ وقد تعددت النسخ هنا وما لها معنى واحد

(كمنفتح) يظهر منه شيء من القدم (صفر) بحيث لا يصل بلل اليد منه إلى الرجل فإنه يمسح عليه لأن لم يصغر بأن يصل البلل إلى الرجل وذكر مفهوم قوله كملت بقوله (أو غسل) أي ولا يمسح من غسل (رجليه) فأصدا التنكيس أو معتقدا الكمال (فلبسهما ثم كمل) الوضوء بفعل بقية الأعضاء (١٤٤) أو بفعل العضو أو اللبسة (أو) غسل (رجلا) بعد مسح رأسه (فأدخلها)

في الخف قبل غسل الأخرى ثم غسل الأخرى فلبس خفها لم يمسح على الخف أن أحدث لأنه لبسه قبل الكمال (حتى) أي إلا أن (يخلع) وهو باق على طهارته (للبس قبل الكمال) وهو الخفان في الأولى واحدهما في الثانية ثم يلبسه وهو متطهر فله المسح إذا أحدث بعد ذلك ثم ذكر مفهوم بلا عصيان بلبسه بقوله (ولا) يمسح رجل (محرم) يخرج أو عمرة (لم يضطر) لبسه لمصيانه بلبسه فإن اضطر لبسه كاملا لمرض أو كان المحرم امرأة جاز للمسح (وفي) أجزاء للمسح على (خف غصب) وعدمه (تردد) والمعتمد الاجزاء قياسا على الماء المنصوب والثاني مقبى على المحرم هذا هو التحقيق خلافا لمن قال ان التردد في الجواز وعدمه إذ لا يمسح أحدا ان يقول بالجواز فتأمل ثم ذكر مفهوم بلا ترفه بقوله (ولا) يمسح (لابس) المجرّد (قصد) للمسح عليه من غير قصد

أي وعند عدم الشيء وقوله كالشق تمثيل للمتنصق (قوله كمنفتح صفر) تشبيه بقوله بل بدونه فهو موافق لكلام ابن رشد في البيان وظاهره ان المنفتح الصغير لا يمنع المسح ولو تعدد وقد تقدم عن شب ان الظاهر اعتبار التافيق فإذا تعدد المنفتح الصغير وكان بحيث لو ضم بعضها لبعض كان كثيرا بحيث يصل بلل اليد منه للرجل فإنه يمنع من المسح (قوله ولا يمسح من غسل رجليه) أي أولا وأشار الشارح إلى أن قول المصنف أو غسل رجليه صلة لموصول محذوف عطف على واسع (قوله أو معتقدا الكمال) أي أو غسلها معتقدا الكمال والحال انه ترك عضوا أولمعة (قوله فلبسها) ثنى باعتبار فردى الخف ولو افرد كان اخصر لأن الخف اسم للفردتين معا (قوله بفعل بقية الأعضاء) أي فبا اذا نكس وقوله أو بفعل البعض أو اللبسة أي للنسيين فيما إذا غسل الرجلين معتقدا الكمال (قوله ثم يلبسه) أي المخلوع وهو صادق بكونه واحدا أو متعددا (قوله والمعتمد الاجزاء (١)) أي مع الحرمة وقوله قياسا على الماء المنصوب أي فانه يجزئ الوضوء به مع الحرمة للتصرف في ملك الغير بخير اذنه (قوله والثاني) أي وهو القول بعدم اجزاء المسح على المنصوب (قوله لمجرد قصد المسح) أي لقصد المسح المجرد عن قصد السنة وعن خوف الضرر أما لو لبسه بقصد السنة أو لحوف ضرر حر أو برداً وشوك أو عقارب فإنه يمسح عليه (قوله ولا لحوف ضرر) عطف على قوله من غير قصد أي ومن غير خوف ضرر وقوله أولمعة أي لمشقة الفصل عطف على قوله لمجرد المسح (قوله أولينام) ظاهره انه مفار لقوله المسح وليس كذلك انه اذا لبسه لينام فيه فان كان اذا قام نزعته وغسل رجليه فهذا ليس الكلام فيه وان كان لبسه خوفا من شيء يؤذيه فهذا يباح له المسح وان كان لبسه وإذا قام مسحه فهذا لا يبس لمجرد المسح واجيب بأنه عطف على محذوف أي أولخاء (٢) أولينام فيه أو انه من عطف الخاص على العام على قول من جوز به أو (قوله ولفظ الأم لا يعجبني) أي المسح لمن لبسه لمجرد المسح أولينام فيه أولخاء (قوله فاخصرها أبو سعيد على الكراهة) أي فاخصرها أبو سعيد معبرا بالكراهة تفسيرا لقولها لا يعجبني إذا علمت هذا قول المصنف وفيها يكره أي في المدونة بمعنى مختصرها لا الام (قوله وأجأها بعضهم على ظاهرها) أي من احتمال المنع والكراهة (قوله وكره غسله) أي ولو كان مخرقا خرقا يجوز معه المسح (قوله اثلا بنفسه) أي الفصل (قوله ان نوى به) بالفصل (قوله ولو مع نية الخ) أي هذا إذا نوى

نعم على القول الضعيف من ان الحاضر لا يمسح على الخف يظهر ما في المتن اه ضوء الشموع بتغيير كلمة (١) قوله والمعتمد الاجزاء الخ وذلك ان التحريم في النصب لم يرد على خصوص لبسه بل من أصل مطلق الاستبراء عليه وأما نهى المحرم فورد على خصوص لبس الخيط والوارد على الخصوص أشد تأثيرا ولذا تراهم يعطفون الخاص على العام لمزيد الاهتمام ومن كلام الحكماء المصيبة إذا عمت هانت وإذا خست هالت ويقع في المحاورات وعلى الخصوص كذا وخصوصا كذا اه ضوء الشموع (٣) أولخاء أي لغير دواء كما في المجموع وفي ضوء الشموع انظر هل يلحق حنا المرأة بالدواء كما أجازوا لها مسح الرأس المطيب في الغسل وهو الظاهر بالأولى اه

التبعية لفعله عليه الصلاة والسلام ولا لحوف ضرر أو لمشقة (أو) لا يبس له (لينام) فيه بأن يكون على طهارة كاملة فيريد النوم فيقول به ألبس الخف لأنام فيه فان استيقظ مسح عليه فلا يمسح عليه وكذا إذا لبسه لخفاء في رجله فان مسح في الجميع أعاد أبدا (وفيها يكره) للمسح لمن لبسه لمجرد المسح أولينام أولخاء ولفظ الأم لا يعجبني فاخصرها أبو سعيد على الكراهة وأجأها بعضهم على ظاهرها وحملها بعضهم على المنع وهو المعتمد (وكره غسله) اثلا بنفسه ويجزئه ان نوى به انه بدل عن المسح أو رفع الحدث ولو مع نية ازالة وسخ

لان نوى ازالة وسخ فقط فان لم ينوشثا فاستظهر الاجزاء (و) كرهه (تكراره) أى المسح لخالفه السنة فلو جفت يد الماسح أثناء مسحه لم يحدد للعضو الذى حصل فيه الجفاف ويحدد لما بعده ان كان (و) كرهه (تتبع غصونه) أى تجعدياته اذ المسح مبنى على التخفيف (وبطل) المسح أى حكمه أى انتهى حكمه (بفسل وجب) وان لم يتنسل بالفعل فلا يمسح (١٤٥)

جنب فلو قال بموجب غسل كان اظهر فى افادة المراد (وبخرقه كثيراً) قدر ثلث القدم فأكثر وان بشك أى اذا طرأ الخرق الكثير عليه وهو متوضئ بعد ان مسح عليه فانه يبادر الى نزعه ويفسل رجله ولا يعيد الوضوء وان كان فى صلاة قطعها فليس هذا مكرراً مع قوله سابقاً وعرق قدر الثلث لأن ذلك فى الابتداء وهذا فى الدوام (و) بطل المسح (بنزع أكثر) قدم (رجل) واحدة (لساق خفه) وهو ماستر ساق الرجل بمافوق الكعبين بأن صار أكثر القدم فى الساق وأولى كل القدم كما هو نص المدونة والمعتمد أن نزع أكثر القدم لا يبطل المسح ولا يبطله الا نزع كل القدم لساق الخف خلافاً لمن قاس الجل على الكل التابع له المصنف (لا) بنزع (العقب) لساق خفه فلا يبطل حكم المسح (وان نزعهما) أى الخفين معا بعد المسح عليهما (أو) نزع لابس خفين فوق خفين (أعليه) بعد مسحه عليهما ولم يقل عليهما الثلاثى الى ثنتين فى غير أفعال القلوب

به رفع الحدث فقط بل ولو نوى ذلك مع نية لإزالة الوسخ لانسحاب نية الوضوء (قوله لان نوى) أى بنفسه ازالة وسخ فقط فانه لا يجوز له كما انه لا يصلى بالخف اذا مسح عليه وهو ناو أنه اذا حضرت الصلاة نزع وغسل رجله وأما اذا نوى حين مسحه انه ينزعه بعد الصلاة به فانه لا يضر كما فى (قوله وكره تكراره) أى المسح أى فليس الضمير عائداً على الخف لثلاثى بقوله وخف ولولو على خف وقوله وكره تكراره (١) أى فى وقت واحد لافى أوقات فلا يمارضه قوله ونذب نزع كل جمعة وعمل كراهة التكرار اذا كان بماء جديداً ولا فلا كراهة (قوله لم يحدد للعضو) أى لرجل الذى حصل الجفاف فى مسحها وكل مسحها من غير تجديد (٢) (قوله أى انتهى حكمه) أى وليس المراد ان المسح يبطل نفسه والا لزم بطلان ما فعل به من الصلاة ولا قائل بذلك والمراد بحكمه صحة الصلاة به (قوله ينسل وجب) ظاهر المصنف انه لا يبطل الا بالفسل الواجب بالفعل وانه لا يبطل بمجرد حصول موجبه من جماع أو خروج منى أو حيض أو نفاس وليس كذلك \* وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى بموجب غسل وجب ولو قال المصنف وبطل بموجب غسل كان أولى ويترتب على بطلانه بما ذكرناه لا يمسح لوضوء النوم وهو جنب (قوله قدر ثلث القدم) أى على ما لا ينشئ أو قدر رجل القدم على ما فى المدونة أو المراد بالكثير ما يعتذر معه مداومة النسي كما للرايين (قوله فانه يبادر إلى نزعه ويفسل رجله) أى لأن الخرق الكثير بمجرد بطل المسح لا الطهارة فان لم يبادر وتراخى نسياناً أو عجزاً بنى وغسل رجله مطلقاً وان كان عمداً بنى مالم يبطل فان طال ابتداء الوضوء (قوله قطعها) أى وبادر الى نزعها ويفسل رجله ويتبدى الصلاة من أولها (قوله وبطل المسح) أى لا الطهارة بنزع أكثر رجل لساق خفه فاذا وصل جل القدم لساق الخف فانه يبادر إلى نزعه ويفسل رجله ولا يعيد الوضوء مالم يتراخ عمداً وبطل وقول عجب إذا نزع أكثر الرجل لساق الخف فانه يبادر لردّها ويمسح بالفرغ غير ظاهر اذ بمجرد نزع أكثر الرجل تختم الفسل وبطل المسح انظر طنى (قوله وهو) أى ساق الخف ماستر ساق الرجل وقوله بمافوق الكعبين بيان لساق الرجل (قوله وأولى كل القدم) أى وأولى إذا صار كل القدم فى الساق (قوله كما هو نص المدونة) حاصله أن المدونة قالت وبطل المسح بنزع كل القدم لساق الخف قال الجلاب والأكثر كالكل قال عجب والأظهر انه مقابل للمدونة وقال الخطاب انه تفسير لها أى مبين للمراد منها بأن تقول ومثل الكل الأكثر (قوله ولا يبطله الا نزع كل القدم) أى لأنه هو الذى نصت عليه المدونة وكذلك ابن عرفة وهذا بناء على ما قاله عجب من أن كلام الجلاب مقابل للمدونة (قوله خلافاً لمن قاس) أى وهو ابن الجلاب كما علمت (قوله لا العقب) عطف على أكثر رجل كما أشار له الشارح لا على رجل لأنه بصير المعنى وينزع أكثر رجل لساق خفه لا أكثر العقب فيقتضى انه اذا نزع العقب لساق الخف فانه يبطل وليس كذلك وان كان يمكن ان يقال انه مفهوم موافقة (قوله فى غير أفعال القلوب) هذا سبق قلم والصواب اسقاطه وذلك لأن توالى الثنتين مجتمع لهما فيه من الثقل مطلقاً حتى فى أفعال القلوب كما قاله بن (قوله فى الأولى) أى ما اذا نزع الخفين بعد المسح عليهما (قوله وكذا الثالثة) أى وهى ما اذا نزع أحد الخفين المنفردين بعد مسحهما (قوله بل ينزع الخ) الأولى التفرغ بالفاء على قوله وكذا الثالثة (قوله لا يجمع الخ) علة لحدوف أى ولا يفسل الرجل التى نزع الخف منها ومسح الأخرى لثلاث

(١) ضبطه شيخنا بكسر التاء ولعله غير متفق عليه فهدى التفعال كله بالفتح الاتقاء وتبيان اهضوء

(٢) لأنه لا يعطى قوة مسح الرأس المطهرة أصالة ومن ثم فى عب والحاشية لا يشترط نقل الماء هنا اه مجموع

١٩ - دسوق - اول \* وهو لا يجوز (أو) نزع (أحدهما) أى أحد الخفين المنفردين أو أحد الأعلين (بأدر للأسفل) فى كل من المسائل الأربعة وهو غسل الرجلين فى الأولى وكذا الثالثة بل ينزع الأخرى ويفسلهما لثلاث يجمع بين غسل ومسح وهو لا يجوز

ومسح الأسفلين في الثانية ومسح أحد الأسفلين في الرابعة (كالموالاة) أي كالمبادرة التي تحدث في الوالاة في الوضوء ليبنى بنية أن نسي مطلقا وإن عجز مالم يطل بجفاف أعضاء بزمن اعتدلا (وإن نزع) للمسح (رجلا) أي جميع قدمها من الخف (وعسرت الأخرى) أي عسر عليه نزعها فلم يقدر عليه (وضاق الوقت) الذي هو فيه من اختياري أو ضروري بحيث لو تشاغل بنزعها لخرج (ففي تيممه) ويترك (١٤٦) السج والفسل اعطاء لسائر الأعضاء حكم ماتحت الخف وتعذر بعض الأعضاء كتعذر

الجميع ولا يمزقه مطلقا كثر قيمته أو قلت (أو مسحه عليه) أي على ما عسر ويصل الرجل الأخرى فيجمع بين مسح وغسل للضرورة قياسا على الحيرة بجامع تعذر غسل ماتحت الحائل لضرورة حفظ المال وإن قلت قيمته (أو إن كثر قيمته) مسح كالجيرة (والا) بأن قلت (مُزق) ولو كان لغيره وغرم قيمته واستظهره المصنف والأظهر اعتبار القيمة بحال الخف لا بحال اللابس (أقوال) ثلاثة (وُثِدَ نزعُهُ) أي الخف (كل) يوم (جمعة) لأجل غسلها ولو امرأة لأنها إن حضرت من لها الفسل ثم ألحقت من لم يحضر من تحضر وكذا يندب نزع كل أسبوع وإن لم يكن جمعة أي أن لم ينزعه يوم الجمعة ندب له أن ينزعه في مثل اليوم الذي لبسه فيه (و) ندب (وضع يمينه) أي يده اليمنى (على أطراف أصابعه) من ظاهر قدمه اليمنى (و) وضع (يسراه) تحتها

الخ (قوله ومسح الأسفلين) عطف على قوله غسل الرجلين في الأولى وقوله في الثانية أي وهي ما إذا نزع الأعلىين بعد مسحهما (قوله في الرابعة) أي وهي ما إذا نزع أحد الأعلىين بعد مسحها (قوله في بنية) أي فإذا لم يبادر للأسفل بنية أن نسي مطلقا أي طال أوله يطل أي أنه يبنى على ما قبل الرجلين ويغسلهما بنية مطلقا (قوله وإن عجز) أي ويبني على ما قبل الرجلين أن عجز مالم يطل وكذا إن كان عامدا على ما مر (قوله وإن نزع رجلا) قال بن يصح فرضه فيمن كان على طهارة وأراد نزعها ليغسل رجله ويصح فرضه فيمن كان على غير طهارة وأراد نزعها ليتوضأ ويغسل رجله اه (قوله فلم يقدر عليه) أي لا بنفسه ولا بغيره كما قال شيخنا (قوله وضاق الوقت الذي هو فيه من اختياري أو ضروري) هذا هو الأظهر كما في عقب وشب وفي ح قصر الوقت (١) على الاختياري (قوله اعطاء لسائر الأعضاء) أي أعضاء الوضوء وقوله حكم ماتحت الخف أي وهي التي تعذر نزعها فلما تعذر نزعها صارت متعذرة الفسل وصارت متعذرة الفسل صارت الأعضاء كلها كأنها متعذرة الفسل فلذا قيل أنه يقيم (قوله وتعذر بعض الأعضاء) أي وهي الرجل التي تعذر نزع خفيها وهذا توضيح لما قبله (قوله فيجمع بين مسح وغسل) انظروا قلنا بالقول الثاني واحتاج لطهارة أخرى (٢) قبل نقض الطهارة الأولى فهل يلبس النزعوة ويمسح عليها أو كيف الحال والظاهر الأول (قوله ماتحت الحائل) أي وهو الخف الذي تعذر نزع الجيرة (قوله مسح كالجيرة) أي مسح على ما عسر نزعها ويغسل الرجل الأخرى التي نزع خفيها فيجمع بين الفسل والمسح كالجيرة (قوله والأظهر اعتبار القيمة بحال للخف) أي فإن كانت قيمته في ذاته قليلة مرق ولو كانت كثيرة بالنسبة للابس وإن كانت قيمته في ذاته كثيرة فلا يمزق وإن كانت قليلة بالنسبة للابس وقيل إن قيمة الخف تعتبر بالنسبة لحال اللابس (قوله لأجل غسلها) أي لأجل غسل الجمعة واعلم أنه يطالب بنزعه كل من غاطب بالجمعة ولو ندبا كما قاله الجيزي ثم ظاهر التعليل قصر الندب على من أراد الفسل بالفعل ويحتمل ندب نزع مطلقا إذ لا أقل من أن يكون وضوء الجمعة عاريا عن الرخصة قاله زروق \* فإن قلت لم لم يسن نزع كل جمعة لم يسن له غسلها لأن الوسيلة تعطى حكم المقصد \* قلت سنة الفسل لمن لم يكن لابسا خفا والا كان مندوبا كذا قال بعض لكن هذا يتوقف على قل اه شيخنا والأقرب حمل الندب في كلام المصنف على مطلق الطلب (قوله لأنها إن حضرت) أي لصلاة الجمعة (قوله وكذا يندب نزع كل أسبوع) أي مراعاة للامام أحمد (قوله أي أن لم ينزعه يوم الجمعة الخ) أي وأمالو نزع يوم الجمعة فلا يطالب بنزعه تمام الأسبوع من لبسه (قوله ووضع يمينه) أي ويحدد لاه لكل رجل كما في مختصر الواضحة انظر بن (قوله أو اليسرى فوقها واليمنى تحتها) أي ويمرهما لكعبيه وقوله تأويلان الأول لابن شبلون والثاني لابن أبي زيد والأرجح منهما الثاني كما في ح وغيره (قوله أي ندب الجمع بينهما) قد أخرج هذا

(١) قوله قصر الوقت على الاختياري فيه أنه إذا شرط اتساع الاختياري فالضروري أولى به (٢) قوله واحتاج لطهارة أخرى لا يخفى ما فيه فلعل الصواب ولبس النزعوة بعد غسل رجله ثم احتاج

أي تحت أصابعه من باطن خفه (ويعرهما) يضم حرف الضارعة لأنه من أمر (لكعبيه) ويعطف اليسرى على العقب حتى التقرب يجاوز الكعب وهو منتهى حد الوضوء (وهل) الرجل (اليسرى كذلك) يضع اليد اليمنى فوق أصابعها واليسرى تحتها (أو) اليد (اليسرى فوقها) أي فوق الرجل اليسرى واليمنى تحتها عكس الرجل اليمنى لأنه لا يمكن (تأويلان) (و) ندب (مسح) أعلاه وأسفله (أي ندب الجمع بينهما وإلا لمسح الأعلى واجب يدل عليه قوله

(وبطلت) الصلاة (إن ترك) مسح (أعلاه) واتصر على مسح الأسفل (لا) إن ترك (أسفله) ففي الوقت المختار بينها • ولا أنهى الكلام على الطهارة المائية صغرى وكبرى انتقل بتكلم على الطهارة الترابية (١) التي لا تستعمل إلا عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله أو خوف على نفس أو مال أو خوف خروج وقت قتال (فصل) في التيمم وهو لغة القصد وشرعا طهارة ترابية تستعمل على مسح الوجه واليدين بنية والمراد بالتراب جنس (١٤٧) الأرض فيشمل الحجر وغيره

بما يأتي والذي يسوغ له التيمم فاقد الماء في سفر أو حضر وفاقد القدرة على استعماله وهو المريض حقيقة أو حكما وكل من جاز له التيمم فيقيم للفرض والنفل والجمعة والجنائز تعينت أولا إلا الصحيح الحاضر الفاضل للماء فإنه لا يتيمم إلا لفرض غير الجمعة والجنائز المتعينة عليه فلا يصلى به النفل أو جنازة غير متعينة الاتباعا وإلى هذا أشار بقوله

[درس]

(يتيمم ذو مرض) ولو حكما كصحيح خاف باستعمال الماء حدوثه لم يقدر على استعمال الماء (٢) بسببه (و) ذو (سفر) وإن لم تقصر فيه الصلاة (أيح) أراد به ما قابل الحرم والمكروه فيشمل الفرض والمندوب

(١) قول الشارح الطهارة الترابية أما بمعنى الصفة الحسكية أو التطهير الذي هو رفع مانع الصلاة المصور باستعمال التراب على الوجه المخصوص وعلى كل

التقرير وعزاء لبهرام في صغيره وصدر بأن مسح كل من الأعلى والأسفل واجب وأن مسح في كلام المصنف قبل ماض واستظهره واستدل له بقول المدونة لا يجوز مسح أعلاه دون أسفله ولا أسفله دون أعلاه إلا أنه لو مسح أعلاه وصلى فأحب إلى أن يعيد في الوقت لأن عروة بن الزبير كان لا يمسح بطونهما (قوله وبطلت إن ترك أعلاه) والظاهر (١) أنا جناب الحنف كأعلاه كما قال شيخنا وقوله إن ترك أعلاه (٢) أي عمدا أو نسيانا أو جهلا أو مجزأ نعم البناء في النسيان مطلقا وفي العمد والعجز والجهل إذا لم يطل فإن طال ابتداء الوضوء من أوله (قوله في الوقت المختار بينها) أي الصلاة ويعيد الوضوء أيضا إن كان تركه الأسفل عمدا أو مجزأ أو جهلا وطال فإن لم يطل مسح الأسفل فقط وكذا إن كان سهوا طال أولا (قوله أو خوف على نفس أو مال الخ) أي كالمكان الماء موجودا في محله وقادرا على استعماله لكنه خاف بطله (٣) هلاك نفسه من السباح أو القصور أو أخذ القصور لماله أو خاف باستعماله خروج الوقت الذي هو فيه

(فصل في التيمم (٤)) (قوله وهو لغة القصد) أي يقال يمتم فلانا إذا قصدته ومنه من أمك لرغبة فيكم ظفر • ومن تكونوا ناصره يتصر

(قوله والمراد بالتراب) أي الذي نسبت له الطهارة (قوله يتيمم ذو مرض) أي اذن له فيه أعم من كونه على جهة الوجوب أو غيره (قوله أو حكما) أي وهو الصحيح الذي خاف باستعماله حدوث مرض فهو بسبب خوفه المذكور في حكم غير القادر على استعماله (قوله والجنائز المتعينة عليه) عطف على قوله لفرض غير الجمعة أي لا لفرض غير الجمعة وإلا للجنائز المتعينة عليه (قوله فلا يصلى به النفل) أي ولا لفرض الجمعة (قوله الاتباعا) أي لفرض الذي يتيمم له (قوله يتيمم ذو مرض) أي عاجز (٥) عن استعمال الماء لحوفه تأخير برته أو زيادة مرضه وحينئذ فليس منه للبطون المطلق (٦) البطن انقادر على استعمال الماء لأن هذا يتوضأ وما خرج منه غير ناقض كإمر في السلس وفاقا لح خلافا لمن قال أنه يتيمم انظر بن (قوله بسببه) أي بسبب المرض أو خوفه حدوث المرض (قوله أيح) صفة لسفر لانه راجع لمرض أيضا لأن من كان مرضه من معصية يتيمم للفرض والنفل اتفاقا والفرق بينه

لطهارة أخرى فهل يتيمم عليها أو يترعها ويجمع بين غسل ومسح والظاهر الأول اه كنه محمد عlish (١) واستظهر شيخنا في الجواب أن ما قارب كلاله حكمه والوسط كالأعلى احتياطا اه مجموع (٢) نقل عن الإمام على رضي الله تعالى عنه لو كان العلم بالقول لكان أسفل الحنف أولى بالمسح من أعلاه اه ضوء (٣) قوله بطله كيف يطله وهو في محله قلل الصواب في غير محله أو في محله أو في محل بلا إضافة اه (٤) التيمم من خصائص هذه الأمة اتفاقا بل إجماعا وهل هو عزيمة أو رخصة أو لعدم الساء عزيمة والمرض ونحوه رخصة خلاف اه ضوء الشموع (٥) قوله أي عاجز لاجابة اليه مع ما فيه من القصور لما سيأتي للمصنف اه (٦) أي الذي إذا قام للماء واستعمله انطلق بطله أما مبطون يضربه الماء أو أعجزه الأعياء أو عظم البطن عن تناول الماء فيتيمم اه ضوء بحذف جملة

فالمناسب إبدال قوله بعد تستعمل بشرع وقوله أو خوف على نفس الخ الأولى حذفه لأن الخوف على النفس راجع إلى عدم الماء أو لعدم القدرة والخوف على المال والوقت داخلان في عدم الماء فذكرها يترجم عليه عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز نعم فيه خلاف اه كنه محمد عlish (٢) قول الشارح لم يقدر على استعمال الخ مرتبط بكلام المصنف والمناسب فيه إبدال لم بلا وتقديمه على قوله ولو حكما فيصير نظمه مع ثلثين هكذا ذو مرض لا يقدر على استعمال الماء بسببه ولو حكما كصحيح خاف باستعمال الماء حدوثه اه كنه محمد عlish



وين من كان عاصيا بسفره أن الأول لما حصل له المرض بالفعل صار لا يمكنه إزالته بخلاف الثاني فانه قائد على الرجوع من السفر وإذا علمت أن المسافر يجوز له التيمم تعلم انه لا يلزمه استحباب (١) الماء معه في السفر للطهارة كافي ح وغيره (قوله كسر الحج) مثال للفرض والندوب لأن الحج تارة يكون فرضا وتارة يكون مندوبا (قوله وخرج الحرم) أي خرج السفر الحرم والمكروه فلا يجوز القدوم على التيمم فيهما (قوله كالماء (٢)) أي كسفر الماء وسفر الأبق (قوله وهو) أي ما ذكره المصنف من تحييد السفر بالإباحة ضعيف (قوله يقيم) أي يجوز له التيمم حتى للنوافل كما في ح ولو عاصيا بسفره (قوله ويقيم حاضر صبح لجنازة) أي بناء على أن صلاة الجنازة فرض كفاية أما على أنها سنة كفاية فلا يقيم لها ولو لم يوجد غيره لأنها تصير سنة عين أصالة وقد قال المصنف لاسنة وحيث قد دفن بغير صلاة فإن وجد ماء بعد ذلك صلى على القبر قاله شيخنا (قوله لم يجد (٣) ماء) أي وأما لو كان الماء موجودا وخاف ذلك الحاضر الصحيح بالاشتغال بالوضوء فوات الصلاة على الجنازة فالمشهور انه لا يقيم لها وقيل يقيم لها وقال ابن وهب ان صاحبها على طهارة وانتقضت تيمم والا فلا انظر ح (قوله أو تيمم من مريض أو مسافر) ما ذكره من ان وجود مريض أو مسافر يقيم لها مناف لتيمنها هو ما ذهب اليه عجم ومن تبعه وفي قتل ح وطفي خلانه وانه لا ينفى عنها وإذا تعدد الحاضرون صحت لهم جميعا بالتيمم وأما من لحق الصلاة في أثناءها فيجوز على الخلاف في سقوط فرض الكفاية لتعينه بالشروع فيه وعدمه (٤) قاله في الحج (قوله وفرض غير جمعة) أي إذا كان ذلك الفرض غير معادل لفضل الجماعة والا فلا يقيم له لأنه كالنفل على الأظهر كافي ح (قوله بناء على أنها بدل عن الظهر) أي وهو ضعيف فقدم اجزاء تيممه للجمعة مشهور مبنى على ضعف أي وأما على أنها فرض يومها فيقيم لها وهذا ضعيف مبنى على مشهور قال بن والذى يدل عليه قتل المواق وح وغيرهما أن محل الخلاف (٥) إذا خشي باستعمال الماء فوات الجمعة مع وجود الماء فالمشهور انه يتركها ويصلي الظهر بوضوء وقيل يقيم ويدركها وأما لو كان فرضه التيمم لفقد الماء وكان بحيث اذا ترك الجمعة صلى الظهر بالتيمم فانه يصلي الجمعة بالتيمم ولا يدعها وهو ظاهر قتل ح عن ابن يونس اه (قوله ولا يعيد الحاضر الصحيح ماصلا بالتيمم) أي وهو فرض غير الجمعة والجنازة التي تيمت عليه (قوله وأولى المريض والمسافر) أي فلا يعيدان ماصلياه بالتيمم وهو الفرض مطلقا والجنازة مطلقا أو النافلة (قوله أي تحرم الاعادة في الوقت وغيره) ما ذكره من حرمة الاعادة هو ما في عقب واعترضه شيخنا بأنه ليس (٦) في النفل تصريح بالحرمة

(١) قوله لا يلزمه استحباب الخ هذا هو المشهور ونفي اللزوم لا ينافي التنبه لمراعاة الخلاف اه ضوء (٢) نعم قد يقال العاصي بالسفر لا يقيم لغير ما يقيم له الحاضر الصحيح لأن رخصته تقتض بالسفر لكن في الخطاب يقيم المسافر للنوافل مطلقا ولو غير قصر على الصحيح اه مجموع (٣) قوله لم يجد الخ لا حاجة اليه وكذا قوله المتقدم لم يجد الخ لا سيأق للمصنف (٤) قوله وعدمه لأن المصلحة إنما تحصل بالتمام ففائدة التعيين حرمة قطعه هو لا السقوط فضمير عدمه للسقوط لا للتعين وهذا هو الأنسب بفعل التيممين جماعة فان الامام يسبق اه ضوء (٥) لكن في التوضيح ما يقتضى اطلاق منع التيمم كظاهره هنا اه ضوء (٦) قوله ليس في النفل تصريح بالحرمة لكن لما وجه از كانت الاعادة من حيث ذات الطهارة الترابية استضافا لها عن المائبة لا فيه من الاستظهار على الشارع فما شرع فما قل عن ابن حبيب وعبد الملك وغيرهما من اعادة الحاضر الصحيح العادم للماء أبدا وفي الوقت إما محمول على شائبة التقصير كقول الشافعية يعيد إذا كان بموضع يوجد فيه الماء وسأق ويعيد المقصر وإمامه راعى قصر التيمم على السفر كافي القرآن وان كنتم مرضى أو على سفر الآية لكن العموم ثابت بالسنة اه ضوء الشموع

كسفر الحج والمباح كالتجر وخرج الحرم كالماء أو الأبق والمكروه كسفر الله وهو ضعيف والمعتمد ان المسافر الفاقد للماء يقيم ولو عاصيا بسفره لما تقدم في مسح الخفين من القاعدة (لفرض) ولو جمعة (ونفل) استقلالا وهو ما عدا الفرض فيتيمم كل للوتر والفجر وصلاة الضحى (و) يقيم حاضر صبح (لم يجد ماء (لجنازة إن تيمنت) عليه بان لم يوجد غيره من رجل أو امرأة يصلى عليها بوضوء أو تيمم من مريض أو مسافر وخشى تغيرها بتأخيرها لوجود الماء أو من يصلى عليها غيره (و) (لفرض غير جمعة) من القرائن الخمس وأما الجمعة فلا يقيم لها فان فعل لم يجزه على المشهور بناء على أنها بدل عن الظهر فالواجب عليه أن يصلي الظهر بالتيمم (ولا يعيد) الحاضر الصحيح ماصلا بالتيمم وأولى المريض والمسافر أي تحرم الاعادة في الوقت وغيره إلا في المسائل الآتية التي يعيد التيمم فيها في الوقت (لا سنة) فلا يقيم لها الحاضر الصحيح وأولى مستحب فلا يقيم لوتر وعيد

وجنازة لم تتمين عليه بناء على سنتيها ولا تفجر ولا تمجد أو صلاة ضحى استقلالاً \* ثم أشار الى شرط جواز التيمم وأنه أحد أمور أربعة فأشار للأول بقوله (إن عدموا) أي المريض والمسافر والحاضر الصحيح (ماء) مباحا (١٤٩) (كافياً) بأن لم يجدوا ماء أصلاً أو

وجدوا ماء غير كاف أو غير مباح كسبل للشرب فقط أو مملو كالغير والثاني بقوله (أو) لم يعدوا ولكن (خافوا) أي الثلاثة المتقدمة (باستعماله مرضاً) بأن يخاف (١) المريض حدوث مرض آخر من نزلة أو حمى أو غم أو استند في خوفه إلى سبب كتجربة في نفسه أو في غيره وكان موافقاً له في الزواج أو خبر عارف بالطب لعدم القدرة على استعمال الماء (أو) خاف مريض (زيادته) في الشدة (٢) (أو) خاف (تأخر برء) أي زيادة في الزمن فزيادته مفعول لفعل محذوف والجملة معطوفة على الجملة وليس معطوفاً على مرضا والمراد بالخوف ما يشمل الظن لا الشك والوهم وأشار الى الثالث بقوله (أو) خاف مريد الصلاة الذي معه الماء باستعماله (عطش محترم) من آدمي معصوم أو دابة أو كلب مأذون في أخذه (معه) وأخرى عطش نفسه أي ولم يتلبس (٣) بالباطل بأن خاف حصوله في المآل

وفي نلامعني الحرمه هنا الذي في الدونة وغيرها انه لا إعادة عليه في وقت ولا غيره أي لا يطالب بذلك ومقابلهما لابن عبد الحكم وابن حبيب يهيدأبداً انظر التوضيح اه وطى الأول فالظاهر ان الاعادة مكروهة مراعاة للقول الثاني تأمل (قوله) وجنازة لم تتمين عليه بناء على سنتيها) أي وأما على القول بوجودها فيتيمم لها هذا ظاهره وليس كذلك بل متى كانت غير متعينة عليه فلا يتيمم لها سواء قلنا انها فرض كفاية أو سنة كفاية وأما ان تعينت تيمم لها على القول بأنها فرض كفاية لا على القول بأنها سنة \* والحاصل انه على القول بالسنة لا يتيمم لها مطلقاً تعينت أم لا وعلى القول بالوجوب يتيمم لها ان تعينت والافلا يقول الشارح لم تتمين عليه لافهومه (قوله ان عدموا) (١) أي الثلاثة وهم المريض والمسافر والحاضر الصحيح ماء كافياً أي مع قدرتهم على استعماله لو وجدوه وقوله ان عدموا الخ أي جزماً أو ظناً أو شكاً أو وهماً كما يفيد كلام المصنف الآتي قاله عج وقوله أو خافوا أي المسافر والصحيح وجمع باعتبار الافراد وقوله أو زيادته أي أو خاف المريض باستعماله زيادته أو تأخر برء فالضمير الأول عائد على ثلاثة والثاني على اثنين والثالث على واحد كذا قرر خش وطفي وهذا التقرير مبنى على ان قوله أو زيادته عطف على قوله مرضا وسيأتي للشارح خلافه وأنه معمول محذوف وأنه من عطف الجمل وهو أحسن ويصح عود الضمير في خافوا للثلاثة أيضاً كالأول كما قال الشارح أما عوده للمسافر والصحيح فظاهر وأما عوده للمريض فالمراد انه خاف حدوث مرض آخر غير الحاصل عنده (قوله كافياً) أي لأعضاء الوضوء الواجبة وهي القرآنية بالنسبة للوضوء ولجميع بدنه بالنسبة لغسل الجنابة ولو كفى وضوؤه (٢) (قوله أو غير مباح) أي أو وجدوا ماء كافياً لكنه غير مباح (قوله من نزلة) بفتح النون كما قال شيخنا (قوله أو خبر عارف) الخ عطف (٣) على سبب أي أو استند في خوفه الى خبر عارف بالطب ولو كافراً عند عدم المسلم العارف به كما قال شيخنا (قوله لعدم القدرة الخ) علة لتيمم الثلاثة اذا خافوا باستعمال الماء مرضاً مع كونه موجوداً (قوله والجملة) أي وهي قوله أو خاف مريض زيادته وقوله معطوفة على الجملة أي وهي قوله أو خافوا باستعماله مرضاً (قوله وليس معطوفاً) أي ليس قوله أو زيادته معطوفاً على مرضا وذلك لأن ضمير خافوا عائد على الثلاثة والمسافر والحاضر الصحيح لا يخافوا زيادة المرض إذ لا مرض عندهم (قوله والمراد بالخوف) أي بخوف المرض وخوف زيادته وخوف تأخر البرء (قوله أو خاف مريد الصلاة الذي معه الماء) أي ويقدر على استعماله سواء كان حاضراً صحيحاً أو مريضاً أو مسافراً (قوله عطش محترم) مثل العطش ضرورة العجن والطبخ قالوا فان أمكن الجمع بقضاء الوطر (٤) بماء الوضوء فعل قاله في معج (قوله من آدمي معصوم) أي بالنسبة له وإن كان غير معصوم بالنسبة لغيره وقوله أو دابة أي مملوكة له أو لغيره وهذا بيان للمحترم وخرج بالمحترم غيره كالكلب الغير المأذون في أخذه والخنزير فلا يتيمم ويدفع الماء لهما بل يعجل قتلها فان عجز عنه سقاها وتيمم ومثلها الخائى إذا ثبت عند الحاكم جنائيه وحكم بقتله قصاصاً فلا يدفع الماء اليه ويتيمم صاحبه بل يعجل بقتله فان عجز عنه دفع الماء له (١) أما ان أمكن جمع ماء عضو آخر فله على أصل المذهب كما سبق اه ضوء (٢) قوله ولو كفى وضوؤه لعله مبالغة في محذوف أي مالا يكفي جميع بدنه ولو كفى الخ (٣) والأظهر عطفه على تجربة اه (٤) قوله بقضاء الوطر يجمع له ما يكفي ولم تعفه نفسه حتى يتولد شدة ضرر اه ضوء

(١) قول الشارح بأن يخاف المريض الخ أولى منه ان يقال باستعماله أي الماء مرضاً

وذلك ظاهر في المسافر والحاضر الصحيح وأما في المريض فبأن يخاف الخ (٢) قول الشارح في الشدة وقوله بعد أي زيادة في الزمن دفع بهما ما يقال في كلام المصنف عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز (٣) قول الشارح ولم يتلبس الخ أولى منه ان يقال سواء تلبس بالعطش أم لم يتلبس به لكن في الأول يراد من الخوف ما يشمل الوهم ويراد منه في الثاني خصوص اليقين والظن الخ

كأيديل عليه عطفه على معمول (١٥٠) خافوا والمراد بالخوف حينئذ العلم والظن فقط على الراجح كما مر ويجب التيمم ان خاف

هلاك المصوم أو شدة المرض ويجوز ان خاف مرضا خفيفا لا مجرد جهد ومشقة فلا يجوز كأن شك أو توهم الموت أو المرض الشديد وأما لو تلبس بالعطش بالخوف مطلقا علما أو ظنا أو شكًا أو وهما يوجهه في صورتي الهلاك وشديد المرض ويجوز في صورة مجرد المرض لافي مجرد الجهد (أو) خاف القادر على استعماله من حاضر أو مسافر (بطلبه تلف مال) له بال وهو مازاد على ما يلزمه بذله في شراء الماء سواء كان له أو لغيره وهذا ان تحقق وجود الماء أو ظنه لان شكه أو توهمه فيتيمم ولو قل الماء (أو) خاف بطلبه (خرُوج وقت) ولو اختياريا بأن علم أو ظن أنه لا يدرك منه ركة بعد تحصيل الطهارة لو طلبه والخوف في هذين الفرعين والذين بعده يرجع (١) لعدم الماء وكذا اذا احتاج للماء للمعجن أو الطبخ الذي يتوقف عليه اصلاح بدنه (كعدم) أي كما يجب التيمم لعدم (مناول أو) لعدم (آلة) مباحة كدلو وجبل لذا خاف خروج الوقت لانه بمنزلة تادم الماء ويجرى فيه قوله فالأيسر أو المختار الخ

ولا يذهب بالعطش وليس كجهد الكفار (١) فانهم جوزوه بقطع الماء عليهم ليغرقوا أو عنهم ليهلكوا بالعطش والذب والقرء من قيل المحترم وان كان في القرء قول بحرمة أكله فان كان في الرقعة زان محسن أو مستحق للقصاص منه لقتله فان وجد صاحب الماء حاكما سلمه اليه والا أعطاه الماء وتيمم (قوله كأيديل عليه الخ) أي وذلك لان عطفه على معمول خافوا يقتضى تسلط الخوف عليه والخوف غم لما يستقبل (قوله ان خاف هلاك المصوم أو شدة المرض) أي يتقن ذلك أو ظنه (قوله ان خاف مرضا خفيفا) أي ان يتقنه أو ظنه (قوله لا مجرد جهد الخ) أي لا ان خاف على المصوم باستعماله الماء وتركه حصول الجهد والمشقة له فلا يجوز التيمم (قوله كأن شك أو توهم الموت) أي موت المصوم الذي معه (قوله وأما لو تلبس) أي للمصوم الذي معه بالعطش الخ ما ذكره الشارح من التفصيل بين كون المصوم الذي معه تارة يتلبس بالعطش بالفعل وتارة يخاف حصوله في المستقبل وانه إن تلبس به فالمراد بالخوف ما يشمل الشك والظن والوهم والجزم وان لم يتلبس به فالمراد بالخوف الجزم والظن فقط تتبع فيه عج وهو ما في التوضيح وابن فرحون وابن ناجي ومنازعة في ذلك قائلا المراد بالخوف الجزم والظن فقط في حال التلبس كغيره فيه نظر كما ذكره ابن السنائي وان الصواب ما ذكره عجم من التفصيل \* واعلم انه إذا تلبس بالعطش فلا يحتاج في خوفه الى الاستناد الى السبب أو قول حكيم بخلاف ما إذا لم يتلبس به فلا بد من ذلك كما قاله عجم (قوله أو بطلبه تلف مال) حاصله ان الانسان اذا كان مسافرا وكان له قدرة على استعمال الماء ونزل في مكان أو كان حاضرا في مكان وكان يعلم أو يظن انه اذا طلب الماء في ذلك المكان يتلف ماله من المال سواء كان له أو لغيره فان كان يعلم أو يظن ان الماء موجود في ذلك المكان فانه يتيمم ان كان المال الذي يخاف تلفه له بال وان كان يشك في وجود الماء في ذلك المكان أو يتوهم وجوده فيه يتيمم مطلقا كان المال كثيرا أو قليلا (قوله أو خاف القادر الخ) والمراد بالخوف الاعتقاد (٢) والظن كما علمت (قوله من حاضر أو مسافر) بيان للقادر على استعماله (قوله وهو مازاد على ما يلزمه الخ) سيأتي ان الحق (٣) ان الذي يلزمه بذله في شراء الماء قيمة الماء في ذلك المحل من غير زيادة (قوله سواء كان) أي المال الذي خاف بطلب الماء تلفه (قوله وهذا) أي اشتراط كون المال الذي خشي تلفه بسبب طلبه الماء له بال وقوله ان تحقق وجود الماء أي في ذلك المكان الذي هو فيه (قوله أو خاف بطلبه) أي أو خاف القادر على استعماله سواء كان حاضرا أو مسافرا بطلبه الخ ومثل ذلك من لا يقدر على استعمال الماء باردا وخاف بتسخينه خروج الوقت كما قال شيخنا (قوله في هذين الفرعين) ومما قوله أو بطلبه تلف مال أو خروج وقت (قوله يرجع لعدم الماء) أي فيكون التيمم في هذه الفروع الأربعة لوجود الأمر الأول من الأمور الأربعة المشار لها بقول الشارح سابقا ثم أشار الى شرط جواز التيمم وانه أحد أمور أربعة الخ (قوله وكذا اذا احتاج للماء للمعجن أو الطبخ) أي فانه يتيمم ويبقى الماء للمعجن أو الطبخ وهذا الم يمكن الجمع كما مر فان أمكن الجمع بقضاء الوطر بماء الوضوء فعل (قوله أو لعدم آلة مباحة) أي فوجود الآلة المحرمة كانه أو سلسلة من ذهب أو فضة يخرج به الماء من البئر بمنزلة عدم كذا قال الشارح تبعا لعبق قال بن وفيه نظر بل الظاهر انه يستعملها ولا يتيمم لان الضرورات تبيح المحظورات ألا ترى ان من لم يجد ما يستر به عورته إلا توب حرير فانه يجب سترها به كذا قرره المسنوي وغيره اه وقد يقوى ما قاله عبق بأن الطهارة المائية لها بدل وهو التيمم فلا يسوغ له ارتكاب المحذور وهو استعمال الآلة المحرمة لوجود البدل هو التيمم بخلاف ستر العورة فانه لا بدل له فلذا جاز له

(١) لمظة الحاجة واما كان التخلص اه مجموع (٢) الأولى العلم اه (٣) أي الثمن اه

وهو لا ينافي قوله إذا خاف وهو لا ينافي قوله إذا خاف خروج الوقت) أى لانه ليس المراد به انه لا يصلى بالتيمم حتى يضيق الوقت ويخاف خروجه حتى يحصل التناقض وإنما المراد أنه إن كان يخاف أنه لا يدخل عليه من يتأوله الماء في الوقت أو خاف أنه لا يجد آلة في الوقت وخاف خروجه فانه يتيمم ولو كان هذا الخوف في أول الوقت فان كان آيساف في أول الوقت الى آخر الأقسام الاربعة (قوله وفاقا للح) أى وتقييدنا كلام المصنف بما اذا خاف عدم الآلة والمناول خروج الوقت وفاقا للح وأما غيره من الشراح فقد اطلقوا تيمم عدم المناول والآلة ولم يقيده بخوف خروج الوقت فعليه اذا تيقن أو غلب على ظنه وجود المناول أو الآلة في الوقت جاز له التيمم ولو في أول الوقت غاية الامر انه يستحب له التأخير وأما على كلام ح فينبى عن التقديم والذي لح هو ما يقتضيه كلام ابن عرفة والتلقين انظر بن (قوله باستعماله) أى في الاعضاء الاربعة القرآنية بالنسبة للوضوء وفي جميع الجسد بالنسبة للفعل وهذا القول هو الذى رواه الأبهري (١) واختاره التونسي وصوبه ابن يونس وشهره ابن الحاجب وأقامه اللخمي وعياض من الدونة (قوله أو يستعمله) أى الماء ولو خرج الوقت أى وهو الذى حكى عبد الحق عن بعض الشيوخ الاتفاق عليه فلا أقل من أن يكون مشهورا فلذا قال المصنف خلاف (قوله قبل الاحرام) أى بعد التيمم وقبل الاحرام وقد تنازع الظرف بقاؤه وخروجه وحاصله انه اذا تبين قبل الاحرام ان الوقت باق وأنه قد خرج فلا بد من الوضوء وان تبين بعد ما تيمم ودخل الصلاة ان الوقت باق أو انه قد خرج فانه لا يقطع لانه دخلها بوجه جائز ولا إعادة عليه وأولى اذا تبين ذلك بعد الفراغ منها أو لم يتبين له شيء (قوله وجاز جنازة) أى ولو تعددت (قوله بناء على انها سنة) أى بناء على القول بأن صلاة الجنازة سنة وأما على القول بأنها فرض فلا تفعل بتيمم الفرض ولا النفل تبعا تعينت أم لا والقول بأنها سنة ضعيف فيكون جواز فعل الجنازة بتيمم الفرض تبعا مشهورا مبني على ضعف (قوله وسنة) عطفه وما بعده بالواو لا بأو إشارة الى انه يجوز ان يفعل بتيمم الفرض أو النفل جميع المذكورات وأولى بعضها تعدد البعض أو אחד (قوله ولو من حاضر صحيح) أى هذا اذا كان من مسافر أو مريض بل ولو من حاضر صحيح وجعله الحاضر الصحيح كغيره هو الذى صرح به ابن مرزوق كما في بن (قوله أو نفل) أى أو تيمم لفل وأولى لسنة استقلال (قوله تقدمت هذه الأمور على الفرض أو النفل) أى الذى تيمم به بقصد هما أو تأخرت عنه وظاهره ان القدوم على المذكورات بتيمم الفرض قبله أو بعده جائز لكن لا يصح الفرض الا اذا تأخرت عنه والذى جزم به ان القدوم على فعل هذه المذكورات بتيمم الفرض قبله لا يجوز ولذا حمل قول المصنف ان تأخرت على ظاهره من كونه شرطا في الجواز لا في مقدار كما قال الشارح تبعا لغيره (قوله وشرط صحة الفرض للنوى له التيمم الح) أى بخلاف النفل للنوى له التيمم فانه لا يشترط في صحته تأخر النفل ولا غيره من المذكورات عنه بل هو صحيح سواء تقدم على المذكورات أو تأخر عنها (قوله ان تأخرت عنه) أى فاذا تأخرت هذه الأشياء عن الفرض للنوى له التيمم كان كل من الفرض وتلك الأشياء صحيحا وان تقدم النفل سواء كان صلاة أو طوافا على الفرض صح ما تقدم من النفل دون الفرض فلا بد من إعادة التيمم له ولو كان صحيحا فعلت من هذا قصر المفهوم على النفل وأما تقدم من مصحف وقراءة لا تخل بالموالاة على الفرض فلا تمنع من صحته كما في مج وان كان ظاهر الشارح كغيره التعميم في المفهوم (قوله شرط في مقدار) أى وهو قول الشارح وشرط صحة الفرض المنوى له التيمم (قوله لا دليل عليه) قيل قوله جازت يدل عليه لان

(٢) قوله وهذا القول هو الذى رواه الأبهري الح قالوا ولو تعدد التأخير وان حرم وينبى ما لم يقصده استقلالاً للناية فكثيرا ما يعاملون بنقيض القصد اه ضوء

ويشترط اتصاله بالفرض أو النفل (١٥٢) واتصال بعضها ببعض لأن طال أو خرج من المسجد ويسير الفصل غفو ومنه آية الكرسي

والعقبات وإن لا يكثر في نفسه جدا بالعرف (لا) يجوز (فرض آخر) ومنه طواف واجب (وإن قصداً) معاً بالتيمم ولا كان عدم الجواز لا يستلزم البطالان مع أنه المقصود قال (وبطلان) الفرض (الثاني) خاصة (ولو) كانت (مُشتركة) مع الأولى في الوقت كالظهيرين ولو كان التيمم مريضاً وعطف على قوله بتيمم فرض أو نفل قوله (لا) يجوز جنازة وما عطف عليها (بتيمم لمستحب) اللام مقحمة بين الصفة والموصوف أى بتيمم مستحب كالتييمم لقراءة القرآن ظاهراً (ولزم) والأئمة في نفسه ولما فعل له (١) وفعله في الوقت فإن فرق ولو ناسياً أو فعله قبل الوقت بطل وهذا أحد فرائض التيمم وعطف عليه أشياء ليست داخلية في ماهيته (٢) بقوله (و) لزم (قبول هبة ماء) لضيف المنة (٣) فيه ولذا لو تحققها أو ظنهم يجب (لا) يلزمه قبول هبة (عن) بشتره به لقوة المنة فيه (أو قرضه) عطف على قبول والضمير للماء أى ولزم قرض الماء أو لثمن أى ولزم قرض الثمن أى إن كان غنياً يبلده

(١) قول الشارح ولما فعل له الأولى ومع ما فعل له (٢) قول الشارح ليست داخلية في ماهيته أى التيمم (٣) قول الشارح لضيف المنة يوم لزوم القبول ولو تحققها وينافيه ما بعده فللناس لان الشأن عدم التوبة ولذا الخ

(قوله)

(١) والظاهر أن دوام مكته بمسجد لا يحتاج لتجديد تيمم ركعتين طول فيهما وليس كنفل كثير لان كل ركعتين عبادة مستقلة اه مجموع (٢) بالعرف على الاظهر وحده الشافعية بدخول وقت الثانية اه مجموع

ويصح عطفه على ثمن أى لا يلزمه قبول الثمن ولا قبول قرضه أى ان كان معدما يبلده تأمل (و) لزم (أخذه) أى شراؤه (بشمن اعتيد لم يحتج له) هذا إذا كان يأخذه هدايا (وإن) كان يأخذه بشمن اعتيد (١٥٣) (بذمته) ان كان مليا يبلده مثلا

لأنه مع القدرة على الوفاء  
اشبه واجد الثمن ومفهومه  
انه ان زاد الثمن على المعتاد  
في ذلك المحل وما قاربته فانه  
لا يلزمه الشراء وظاهره  
ولودرها وهو ما لا يشبه  
وظاهر السدونة وهو  
الراجح وقال عبد الحق  
يشتره وان زيد عليه مثل  
الثالث ومفهومه أيضا أنه  
لو وجد بيع بالمعتاد وهو  
محتاج له لم يلزمه شراؤه  
(و) لزم (طلبه) أى  
الماء (لكل صلاة)  
ان علم وجوده في ذلك  
المكان أو ظنه أو شك فيه  
بذل (وإن توممه)  
أى توهم وجوده ورجح  
ابن مرزوق القول بعدم  
لزوم الطلب حال توهم  
الوجود لأنه ظان بعدم  
والظن في الشرعيات  
معمول به (لا) ان  
تحقق عدته فلا  
يلزمه طلبه وحيث لزمه  
طلبه فطلب (طلبه)  
بشق يد) بالفعل وهو  
على اقل من ميلين فان شق  
بالفعل لم يلزمه ولورا كبا  
كما إذا كان على ميلين ولو  
لم يشق ولورا كبا وقبل خبر  
عدل رواية أرسله جماعة  
انه لم يجد ماء (كرقة)  
أى كما يلزمه الطلب من  
رقعة بضم الراء وكسرها

(قوله ويصح عطفه) أى عطف قرضه على ثمن (١) أى وعلى هذا فالضمير في قرضه للثمن لا للماء وذلك لأنه يلزمه قرضة وقبول قرضه مطلقا كان غنيا يبلده أم لا هذا ويصح عطفه أيضا على هبة سواء جعل الضمير للماء أو للثمن أى لزمه قبول قرض الماء وقبول قرض ثمنه إذا كان مليا يبلده والحاصل ان الأوجه خمسة لأنه اما صرف عطف على مولاته والضمير اما للثمن أو للماء أى لزم قرض الماء أو قرض ثمنه إذا كان مليا يبلده واما مجرور عطف على هبة والضمير اما للماء أو للثمن أى لزم قبول قرض الماء وان لم يظن الوفاء لكونه غير ملي أو قبول قرض الثمن ان ظن وفاء الثمن فهذه أربعة واما بالجرع عطف على ثمن والضمير للثمن لا غير أى لا يلزم قبول قرض الثمن وينفذ بما إذا كان معدما يبلده وحاصلها انه يلزمه اقتراض الماء ويلزمه قبول قرضه وان لم يظن الوفاء ويلزمه اقتراض الثمن وقبول قرضه إذا كان يرجو وفاءه والا فلا يلزمه ذلك (قوله هذا إذا كان يأخذه هدايا) أى هذا إذا كان يأخذه بالثمن المتأدى في ذلك المحل هدايا (قوله بذمته) أى دينا في ذمته (قوله ان كان مليا يبلده مثلا) أى أو لم يكن مليا يبلده لكن له قدرة على الوفاء من عمل يده (قوله ولودرها) أى ولو زاد على الثمن المتأدى في ذلك المحل درهما (قوله وقال عبد الحق يشتره) أى يلزمه شراؤه وان زيد عليه في الثمن المتأدى مثل ثلثه فان زيد عليه أكثر من الثلث لا يلزمه الشراء قال اللخمي محل الخلاف إذا كان الثمن له بال أموال كان بمحل لا بال ثمن ما يتوضأ به فيه كما لو كان ثمنه فلسا فانه يلزمه شراؤه ولو زيد عليه في الثمن مثل ثلثه إضافة (قوله وهو محتاج له) أى لذلك الثمن المعتاد لأجل اتفاقه في سفره (قوله ولزم طلبه لكل صلاة) أى إذا انتقل من محل طلبه للصلاة الأولى إلى محل آخر أبقى في محل طلبه أو لا ولكن ظن او تحقق حدوث ماء أو شك في حدوثه وأما لو بقى في محل طلبه أولا ولم يظن أو شك في حدوث ماء فلا يلزمه الطلب لأنه قد تحقق فيما بعد الطلب الأول عدمه كما في بن قلا عن ح (قوله حال توهم الوجود) أى كما انه لا يلزمه الطلب إذا تحقق عدمه والحاصل انه لا يلزمه الطلب الا في ثلاث حالات إذا تحقق وجوده في المكان الذي هو فيه أو ظن وجوده فيه أو شك في وجوده فيه وعدم وجوده فيه ولا يلزمه الطلب في حالتين إذا توهم وجوده أو تحقق عدمه خلافا للمصنف في حالة التوهم وقواه عجب ومحل الخلاف إذا كان التوهم قبل الطلب بالكلية وأما لو تحققه وطلبه فلم يجده ثم توهمه بعد ذلك فلا يلزمه طلبه اتفاقا كذا ذكره شيخنا (قوله لا تحقق عدمه) المراد بالتحقق الاعتقاد الجازم لا التحقق في نفس الأمر (قوله وهو على أقل من ميلين) أى والطلب الذي لا يشق بالفعل الطلب الذي على أقل من ميلين فإذا ظن ان الماء في محل على أقل من ميلين لزمه طلبه (قوله كما إذا كان على ميلين) أى كما إذا كان الماء الذي ظنه على ميلين فلا يلزمه الطلب ولو لم يشق لأنه مظنة للشقة (قوله أى كما يلزمه الطلب) أى للماء من رقعة بأن يطلب منهم هبته له والمراد بالرقعة الجماعة البسطحون في السفر نزولا وارتحالا مع الارتفاق والارتفاع (قوله كأربعة وخمسة) قال شيخنا الظاهر ان ما زاد على الخمسة للعشرة من القليلة وما زاد على العشرة فهو من الكثيرة فيلحق بالأربعين (قوله كانت حوله) أى بأن كانت بقاء بيته أو قرية منه وقوله أولا أى أولم تكن حوله ولا قرية منه لكن بحيث لا يشق عليه الطلب منهم لكونهم بينهم وبينه أقل من ميلين (قوله أو حوله من كثرة) أى أو كانت الجماعة القليلة حوله حال كونها من جماعة كثيرة فانه يلزمه الطلب من تلك القليلة ولا

(١) شيخنا انظروا إذا شح العبد بماله هل يجب نزع واستظهاره جواز التيمم ولعل الأظهر الانزع حيث لا ضرر اه مجموع

(٢٠ - دسوق - أول) (قليلة) كأربعة وخمسة كانت حوله أولا (أو حوله) كأربعة وخمسة (من كثرة) كأربعين وانما يلزمه الطلب في القسمين (إن يجهد بحملهم يد) بأن اعتقد أو ظن أو شك أو توهم إعطاءهم فأن لم يطأ وتيمم

في السلتين أعاد أبدا ان اعتقد (١٥٤) أوطن الاعطاء وفي الوقت ان شك وان نومه لمعد وهذا ان تبين وجود الماء أو لم تبين

شيء فان تبين عدمه فلا إعادة مطلقا ومفهوم جهل بخلافه انه لو تحقق بخلافه لم يلزمه طلب وأشار إلى الفرض الثاني بقوله [درس]

(و) لزوم (نية استباحة الصلاة) أو استباحة ما منعه الحدث أو فرض التيمم ويندب فقط تعيين الصلاة من فرض أو نفل أو ما كان لم يبينها فان نوى الصلاة صلى به ما عليه من فرض لأن ذكر فائتة بعده وان نوى مطلق الصلاة الصالحة للفرض والنفل صح في نفسه ويفعل به النفل دون الفرض لأن الفرض يحتاج لنية تخصه وتكون عند الضربة الأولى وأجزاء عند مسح الوجه على الأظهر ويندب نية الأصغر (و) يلزم (نية أكبر) من جنابة أو غيرها (إن كان) عليها أكبر فان ترك نيته ولو نسيانا لم يحجزه وأعاد أبدا فان نواه معتقدا انه عليه فتبين خلافه أجزاء لان لم يكن معتقدا ذلك ومحل لزوم نية الأكبر ان نوى استباحة الصلاة أو مامنه الحدث وأما إذا نوى فرض التيمم فيجزى ولو لم يتعرض لنية أكبر ويلزم نية الأكبر ان كان (ولو) تكرر (الطهارة الترابية منه للصلوات (ولا يرفع) التيمم (الحدث)

يلزمه الطلب من الكثيرة لأنه يشق عليه ذلك (قوله في السلتين) أي مسألة الطلب من الجماعة لقليله ومسألة الطلب من حوله من الجماعة الكثيرة (قوله ونية استباحة الصلاة) أي أو مس المصحف أو غيره مما الطهارة شرط فيه قاله البدر (قوله أو استباحة مامنه الحدث) أي وأما لو نوى رفع الحدث كان تيممه (١) باطلا لأنه لا يرفع الحدث (قوله تعيين الصلاة) أي تعيين نوعها لاختصاصها (٢) بدليل البيان بقوله من فرض أو نفل (قوله فان نوى الصلاة) أي من غير تعرض لفرض ولا نفل وكذا إذا نوى الصلاة الشاملة للفرض والنفل معا كما قال بن (قوله لان ذكر فائتة بعده) أي بعد ذلك التيمم (قوله وان نوى (٣) مطلق الصلاة الصالحة للفرض والنفل) الأولى أن يقول إذا نوى مطلق الصلاة اما الفرض واما النفل بدليل التعليق الذي ذكره وأما الصالحة للفرض والنفل فهو مثل الشاملة لها وقد علمته انظر بن (قوله يحتاج لنية تخصه) أي تخصيصا حقيقيا وهنا ليس كذلك بل احتمالا والحاصل ان الصور ثلاث ان نوى الصلاة أو مطلق الصلاة من غير تعرض لفرض ولا نفل أو قصد الصلاة الشاملة للفرض والنفل معا صحت ما عليه من الفرض بذلك التيمم وله ان يصلى به النفل أيضا وان نوى مطلق الصلاة اما فرضا أو نفلا صلى به النفل دون الفرض (قوله وتكون عند الضربة الأولى) أي كما هو ظاهر كلام صاحب المصباح وصريح به غيره وقال زروق انها تكون عند مسح الوجه واستظهره البدر القرافي كما في حاشية شيخنا على خشي قياصا على الوضوء وفي بن القول بانها عند الضربة الأولى غير صواب لأن الضربة الأولى (٤) انما هي وسيلة كإخذ الماء للوجه في الوضوء ومسح الوجه أول واجب مقصود واما قول ابن عاشر فروضه مسح وجهه واليدين للكون والنية أولى الضربتين

فليس قوله أولى الضربتين ظرفا لنية بل عطف على ما قبله بحذف العاطف كما قاله شارحه وحينئذ لما قاله زروق من انه ينوى عند مسح الوجه بلا خلاف هو النفل اه كلامه وقال في اللج الأوجه القول الأول إذ يبعد أن يضع الانسان يده على حجر مثلا من غير نية تيمم بل يقصد الاتكاء أو مجرد المس مثلا ثم يرفعه فيدوله بعد الرفع ان يمسح بها وجهه ويديه بنية التيمم فيقال صح تيممه وافرقت بينه وبين الوضوء فان الواجب في الوضوء غسل كماله قال تعالى فاعسلوا وجوهكم ولا تدخل لنقل الماء في التسلي وقال في التيمم فتميموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم فاوجب قصد الصعيد قبل المسح (قوله على الاظهر) لا يقال يلزم عليه ان الضربة الأولى التي هي من جملة فرائض التيمم قد خلت عن نية لانها قول (٥) انها بمنزلة نفل الماء للاعضاء في الوضوء وهو لا يحتاج لنية وقال بعضهم ان آخر النية لمسح الوجه كان التيمم باطلا لحال الضربة الأولى التي هي فرض عن نية فبطل التيمم ببطلان بعضه (قوله ويندب نية الحدث الأصغر) أي إذا نوى نية استباحة الصلاة أو نوى استباحة مامنه الحدث وأما لو نوى فرض التيمم فلا تندب نية الأصغر (قوله فان ترك نيته ولو نسيانا لم يحجزه) هذا هو نص المدونة كما في المواقي وفي صماح أبي زيد مجزئيه إذا تركها نسيانا (قوله وأما إذا نوى فرض التيمم فيجزى) علم من هنا ونما مر أن نية فرض التيمم تجزئ عن نية كل من الأصغر والأكبر (قوله ولو تكررت الطهارة) (٦)

(١) هذا مبني على انه لا يرفع الحدث واما على انه يرفع الحدث فلا وجه للبطلان بل مقتضى النظر عدم البطلان على الأول أيضا للخلاف اه كنه محمد عlish (٢) في المجموع وندب تعيين شخصه فلا يفعل غيره اه (٣) يقال الواو في الشارح بمعنى أو فيسقط الاعتراض اه كنه محمد عlish (٤) قوله لأن الضربة الأولى الخ انما ينهض على مذهب من خص الأعمال في حديث انما الأعمال بالنيات بالمقاصد وللذهب لا فرق فان الطهارة من اصحابها وسيلة اه ضوء الشموع (٥) قوله لانا نقول الخ علم رده من عبارة المجموع السابقة اه (٦) قوله ولو تكررت الطهارة أشار الشارح إلى ان فاعل تكرر ضمير التيمم وانث قوله نظرا لعنوان الطهارة ويحتمل ان الفاعل ضمير النية فلا اشكال في التأنيث اه



على الشهور وإنما يبيح العبادة وهو مشكل جدا إذ كيف الإباحة بتجامع النع ولا اذهب القرافي وغيره إلى أن الحلف لفظي فمن قال لا يرفعه أى مطلقا بل إلى غاية ثلاث لا يجتمع التقيضان إذا حدث للنع والإباحة حاصلة أجماعا (و) لزوم (تعميم وجهه (١)) بالمسح ولو يرد واحدة أو أصبح ويدخل فيه اللحية ولو طالت وتراعى الوتره وما غار من العين ولا يتبع (١٥٥) النضون (و) لزوم تعميم (كفّيته)

الأولى يديه (لكن عينه) مع تخليل أصابعه على الراجع لكن يطن أصبح أو اضطر لا يجنبه إذ لم يسه صعيد (و) يلزم (زعم خاتمه) ولو مأذونا فيه أو واسعا والا كان حائلا (و) لزوم (صعيد (٢)) أى استعماله (طهر) وهو معنى الطيب في الآية والصعيد ما صعد أى ظهر من أجزاء الأرض (سكراب وهو) (الفضل) من غيره عند وجوده (و) كونه (قل) ظاهره أنه أفضل حتى عند النقل وليس كذلك اذمع النقل يكون غيره من أجزاء الأرض أفضل منه فيجعل مبالغة فيما تضمنه قوله كسكراب من الجواز لافى الافضلية ومثل التراب في النقل السباخ والرمل والحجر والبراد بالنقل هنا ان يجعل بينه وبين الأرض حائل وسأى معنى النقل في المعدن (و) تلج) ولو وجد غيره وجعله من اجزاء الأرض بالنظر لصورته اذ هو ماء جمد حتى تحجر (و) خضخاض وهو الطين الرقيق

الترائية) أى كن عليه فوائت وهو جنب وأراد قضاءها فانه يلزمه ان ينوى الاكبر في تيممه لكل صلاة بناء على ان التيمم لا يرفع الحدث فبغايه من كل صلاة يعود جنباً وقيل لا يلزمه نية الاكبر الا عند التيمم الأول بناء على ان التيمم يرفع الحدث وهذا القول هو للردود عليه بل (قوله على الشهور) أى وهو قول مالك وعامة اصحابه وقيل انه يرفع الحدث (قوله إذ كيف الإباحة بتجامع النع) الذى هو الحدث والحال ان الإباحة والنع تقيضان (قوله فمن قال الخ) حاصله ان من قال انه لا يرفع الحدث ليس مراده انه لا يرفعه رفعا مطلقا أى في حال الصلاة وبعدها بل مراده انه لا يرفعه رفعا مقيدا بالكون بعد الصلاة فلا ينافى في انه يرفعه مادام في الصلاة ومن قال انه يرفعه فراده رفعا مقيدا بالفراغ من الصلاة لا مطلقا وهذا الذى قاله القرافي وان كان صحيحا بحسب ظاهره لكنه يأباه بناء اصحاب على هذا الخلاف جواز وطء الحائض بالتيمم وعدم جوازه وجواز المسح على الخف إذا لبسه بعده وعدم جوازه وعدم الوضوء إذا وجد ماء بعده وإعادة الوضوء وأمامة التيمم للوضوء من غير كراهة أو معها وصحة وقوعه قبل الوقت وعدم صحته وصلاة فريضتين (١) به وعدم ذلك فهذا يؤذن بأن الخلاف حقيقى لا لفظى كما قال القرافي فالحق ما قاله ابن العربي من أن الخلاف حقيقى ويحجب عما أوردته الشارح بما قاله ابن دقيق العيد من أن المراد بالحدث (٢) هنا أى في قولهم التيمم لا يرفع الحدث الوصف الحكمى القدر قيامه بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية لالنع فالتيمم رافع للنع وإذا حصلت الإباحة وليس رافعا للوصف الحكمى ولا يلزم بين الوصف الحكمى والنع على الصواب فلا يلزم من رفع احد هما رفع الآخر ولا من ثبوت احدهما ثبوت الآخر خلافا لما تقدم عند قول المصنف يرفع الحدث بالمطلق وإنما صحت الصلاة عند عدم ارتفاع الوصف لأن التيمم رخصة فهو مبيح مع قيام السبب المانع وهو الوصف لولا العذر انظر بن (قوله ويدخل فيه) أى في الوجه (قوله الأولى يديه) أى لأجل أن يشمل ظاهر الكفين (قوله على الراجع) وهو قول ابن شعبان في الزاهى وقبله الاخمى وابن بشر وقال ابو محمد لم أر القول بلزوم تخليل الأصابع في التيمم لغير ابن شعبان وذلك لأن التخليل لا يناسب المسح (٣) البنى على التخفيف (قوله وهو) أى الطاهر المفهوم من طهر معنى الطيب في الآية وهو قوله تعالى تيمموا صعيدا طيبا أى طاهرا (قوله كسكراب) أى ولو كان تراب ديار نمود على المعتمد خلافا لابن العربي القائل بعدم جواز التيمم عليه كما حكاه عنه القرطبي وصحح خلافه وأجمع العلماء على جواز التيمم على تراب مقبرة الكفار إذا كان نظيفا طاهرا كما في ح ومن التراب الطفل بدليل أنه إذا وضع في الماء يذوب وحينئذ فيجوز التيمم عليه ولو قل خلافا لمن قال لا يتييم عليه لأنه طعام تأكله النساء وخلاف لمن قال لا يتييم عليه إذا صار كالمقابر في أيدي الناس كما قاله شيخنا (قوله فيجعل مبالغة فيما تضمنه قوله كسكراب من الجواز) أى ويكون رادا بلوعلى ابن بكير القائل لا يجوز التيمم على التراب إذا قل (قوله في النقل) أى في جواز التيمم عليه مع النقل (قوله حتى تحجر) أى حتى صارت صورته كصورة الحجر الذى هو من اجزاء

ويحتمل ان الفاعل ضمير النية فلا اشكال في التائيد اه (١) وأما صلاة فرضيه فلا فان الوضوء كان لا يصلح به فرضان في صدر الاسلام وهو رافع اه ضوء الشموع (٢) قلنا ان فسر الحدث بالنع تعين انه لفظى وبالصفة الحكمية كما هو الظاهر فلا اه مجموع (٣) ولا يخلل لحيته لأن المسح مبنى على التخفيف اه مجموع

(١) قول المصنف وتعميم وجهه وكفيه اشارة إلى الفرض الثالث فكان المناسب للشارح أن يقول وأشار إلى الفرض الثالث بقوله وتعميم وجهه الخ وقوله وصعيد طهر اشارة للفرض الرابع فالاولى للشارح أن يقول وأشار للفرض الرابع بقوله وصعيد طهر (٢) قول المصنف وصعيد ولو أرض الغير الا ان يجوزها غاصب لأنه لا يجوز دخولها إلا لضرورة ويلزم شراؤه كالماء ان لم يمكن الا به اه ضوء

إذا لم يجد غيره من تراب أو غيره قال فيها إذا عدم التراب ووجد الطين وضع يديه عليه وخفف ما استطاع وتيمم واليه أشار بقوله (وَفِيهَا جَفَّتْ يَدَايِهِ رَوَى بِحَيْمٍ) بأن (١٥٦) يحففها بعد رفعهما عنه في الهواء قليلا ولا يضر الفصل به بالمواالة (وَأَخَارَ) بأن يضمها

عليه برفق وجمع في المختصر بينهما (وَجَصَّ) بكسر أوله وفتح هـ وهو الحجر الذي إذا شوى صار جيرا (لَمْ يَطْبَخْ) أي لم يشوفان شوى لم يجز التيمم عليه لحروجه بالصنعة عن كونه صعيدا (وَمَعْدِنٌ) عطف على تراب ثم وصفه بثلاث صفات عدمية بقوله (غَيْرَ كَهْدٍ) كثر ذهب وقهار فضة فلا يصح التيمم عليه (وَ) غير (جَوْهَرٍ) كياقوت ولؤلؤ وزمرد ومرجان مما لا يقع به التواضع (وَ) غير (مَنْقُولٍ) من موضعه حتى صار في أيدي الناس متمولا وذلك (كَشَبَ) و (مَلَحَ) وحديد ونحاس ورصاص وكحل وقزدير ومغرة ورخام وكبريت فيجوز التيمم عليها بموضعها ولومع وجود غيرها (وَ) جاز (لَمْ يَرْضَ) وكذا الصحيح على الراجح (حَائِطٌ كَبِيرٌ) أي على حائط من طوب لم يحرق ولم يخلط بنجس أو طاهر كثير كتبن والالم يتيمم عليه كما لا يتيمم على رماد (أو حَجَرٍ) غير محروق (لا) يتيمم (بِخَصْرِ) ولو عليه غبار مالم يكن

الأرض فصح التيمم عليه لذلك (قوله إذا لم يجد غيره الخ) أي وأما مع وجود غيره مما يصح التيمم عليه فلا يصح التيمم على ذلك الطين هذا ظاهره كعبق وفيه ان هذا مما يستغرب كيف يقال بصحته على الثلج ولو مع وجود غيره والحال انه ليس من أجزاء الأرض وبصحته على الخضخاض ان لم يوجد غيره مع انه من أجزاء الأرض فقتضى القواعد العكس والجواب ان مراد الشارح بقوله إذا لم يجد غيره أي وأما ان وجد غيره فينبغي له ان لا يتيمم عليه لثلاث بلوث ثيابه وان كان تيممه عليه صحيحا فليس كلام الشارح على ظاهره وحينئذ فالخضخاض كالثلج في صحة التيمم على كل وجد غيره أولا كذا قرر شيخنا (قوله وجمع في المختصر) أي في مختصر ابن عبد الحكم بينهما فقال يخفف يديه في حال وضهما عليه ثم يحففها بغير رفعها عنه في الهواء قليلا هـ وكل منهما مستحب خوفا من تشويه الوجه لا واجب (قوله غير قد الخ) وجه هذا التفصيل ان المعدن الذي لم يتصف بشيء من تلك الأوصاف لم يبين اجزاء الأرض فساغ التيمم عليه وما اتصف بشيء من تلك الصفات مبين اجزاء الأرض فلم يجز التيمم عليه (قوله كثر ذهب الخ) مثال للنقي (قوله حتى صار في ايدي الناس متمولا) أي يباع بالمال فخرج بذلك عن كونه من اجزاء الأرض والذهب والجوهر خرجا بسبب كونهما في غاية الشرف ثم ان ظاهر المصنف عدم تيممه على معدن النقد والجوهر ولوضاق الوقت ولم يجد سواه وهو ما يفيد ابن يونس والمازري وذكر اللخمي وسند انه يتيمم عليها بمعدنها ورجح جسد عيج الأول ورجح ح الثاني فاذا كان الشخص في أرض كلها قد وكان عادما للماء ولم يجد ما يتيمم عليه سقطت عنه الصلاة على الأول لأنه من أفراد قول المصنف الآتي وتسقط صلاة وقضاؤها بعدد ماء وصعيد ولا تسقط عنه على الثاني ويتيمم على النقد للوجود (قوله وملح) أي معدني لان كان مصنوعا مطلقا من نبات أو تراب كما هو ظاهر تمثيل المصنف به للمعدن وهذا أظهر الاقوال الأربعة التي حكاهما فيه ابن عرفة وهي جواز التيمم به مطلقا ولو مصنوعا نظرا لصورته وعدم جواز التيمم عليه مطلقا والجواز ان كان معدنيا لا مصنوعا والجواز ان كان بارضا وضاق الوقت وأما ما في عقب من جواز التيمم عليه ان كان مصنوعا من تراب أو كان اصله ماء وحجم ومنع التيمم عليه ان كان مصنوعا من نبات كحلفاء فهو استظهار من عند نفسه قاله شيخنا (قوله ورخام) أي وقيل ان الرخام لا يجوز التيمم عليه لأنه من المعادن النفيسة التتمولة الغالية الثمن واستظهره بعضهم والخلاف في الرخام المستخرج من الأرض ولو دخلته صنعة (١) النثر وأما مادخلته صنعة الطبخ فلا يجوز التيمم عليه قولا واحدا (قوله فيجوز التيمم عليها بموضعها) أي لان ثقات وصارت في أيدي الناس متمولة كالعقاقير فلا يجوز التيمم عليها (قوله وكذا الصحيح على الراجح) أي خلافا لمن قال ان الصحيح يكره له ذلك والجواز خاص بالمرضى (قوله حائط لبن) أي التيمم على حائط لبن (قوله كثير) نعت لطاهر ونجس وذلك بأن لا يخلط بشيء أصلا أو يخلط بنجس أو طاهر قليل وهو مادون الثلث (قوله والالم يتيمم عليه) أي والابأن كان الطوب محروقا أو مخلوطا بنجس أو طاهر كثير وهو الثالث لم يتيمم عليه فعلت ان مادون الثلث مغفر والثلث فمافوقه مضر في كل من الخلط الطاهر والنجس كذا قال بعضهم وقال بعضهم ان كان الخلط نجسا ضر الثلث لاما دونه وان كان الخلط طاهرا فلا يضر الا اذا كان غالبا لان تساوى (قوله ولو لم يجد غيره وضاق الوقت) أي خلافا للخمي حيث قال إذا لم يجد غيره وضاق الوقت تيمم عليه والا فلا قال بن وكلام ح يقتضي أن الراجح ما قاله

(١) ولا يضر صقله ويعة وشراؤه لأن الصيرورة عقاقير انما تكون فيما يدخر كقوت أو دواء مثلا كالملاح والكبريت لا مجرد البيع والشراء في أحجار البناء مثلا اه أفاده في الضوء

الاخمي

ما عليه من تراب حتى يسترها فانه من التيمم على التراب المنقول حينئذ (وَ) لائى (خَشَبٌ) ولا لى خشيش وحلفاء

ولو لم يجد غيره وضاق الوقت (وَ) لزم (فَعَلُهُ فِي الْوَقْتِ) لاقبله ولو اتصل ولو فلا كفجر ووقت الفائتة تذكرها والجزاء

بعد التكفين أو تيممها وإذا علمت أن التيمم يجب عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله فالتيمم لا يغلو أما أن يكون آيساً من الماء في الوقت أو متردداً أو راجياً (فلايس) أي الجازم أو الغالب على ظنه عدم وجود (١٥٧) الماء أو لحوقه أو زوال المانع قبل

خروج الوقت يتيمم ندبا  
(أول المختار) ليدرك  
فضيلة الوقت (والتركد)  
أي الشاك أو الظن ظنا  
قريباً منه (في لحوقه)  
مع علمه بوجوده أمامه  
(أو) في (وجوده)  
يتيمم ندبا (وسطه)  
ومثله مريض عدم مناو لا  
وخائف لص أو سبع  
ومسجون فيندب لهم  
التيمم وسطه وظاهره ولو  
آيساً أو راجياً  
(والراجي) وهو الجازم  
أو الغالب على ظنه وجوده  
أو لحوقه في الوقت يتيمم  
(آخره) ندبا وأما لم  
يجب لانه حين خوطب  
بالصلاة لم يكن واجداً  
للماء فدخل في قوله تعالى  
فلم تجدوا ماء فتيمموا  
(وقتها تأخيرُهُ) أي  
الراجي (المغرب للشفق)  
وهو كالمعارض لما قبله من  
أن الوقت هنا الاختياري  
ووقت المغرب مقدر بفعلها  
بعد تحصيل شروطها وعليه  
فالواجب التيمم بلا تأخير  
وقولنا كالمعارض لجواز  
أن يكون هذا الفرع مبنيًا  
على أن وقتها الاختياري  
يمتد للشفق فلا معارضة  
ثم إن هذا الفرع ضعيف  
والراجح عدم تأخير

الاجمى وأصله للإبهري وابن القصار والوقار في الحشب وقاله سند والقرافي وعبد الحق وابن رشد في  
المقدمات وقال الفاكهاني والشيباني هو الإيجح والأظهر أنه كلامه وكذلك اعتمده أيضاً طفي  
وشيخنا في حاشية خشي وعق (قوله بعد التكفين) أي بعد الإدراج في السكف إذا غسلت وقوله  
أو تيممها أي وبعد تيممها (١) الحاصل بعد التكفين إذا لم يتصل (قوله فالتيمم) أي لعدم الماء (قوله  
أي الجازم الخ) علم من كلامه أن الآيس له أفراد ستة والمتردد له أفراد أربعة وأنه يلحق به في الحسب  
ثلاثة فالجملة سبعة والراجي له أفراد أربعة فالجملة سبعة عشر (قوله أو لحوقه) أي أو الجازم أو الغالب  
على ظنه عدم لحوق الماء قبل خروج الوقت مع علمه بوجوده أمامه (قوله أول المختار الخ) فإن تيمم  
الآيس أول الوقت وصلى ثم وجد ماء في الوقت بعد صلاته فلا إعادة عليه مطلقاً سواء وجد ما آيس  
منه أو غيره كما هو مقتضى نقل ح والموافق ونص المدونة وقال ابن يونس إن وجد ما آيس منه أعاد  
لخطئه وإن وجد غيره فلا إعادة وضعه ابن عرفة حيث حكاه بقيل بعد أن ذكر ما تقدم انظر بن (قوله  
ومثله) أي مثل المتردد في تيممه وسط الوقت مريض عدم مناو لا أي أو آلة وقوله وخائف لص  
أو سبع أي على الماء وأصل هذه العبارة للطراز (قوله وظاهره ولو آيساً أو راجياً) يعني أن قول الطراز  
المريض الذي عدم مناو لا أو آلة والخائف من لص أو سبع على الماء والمسجون يندب لهم التيمم وسط  
الوقت ظاهره سواء كانوا آيسين أو مترددين أو راجين لكنه خلاف ما تقدم للشارح عند قول  
المصنف كعدم مناو لا أو آلة من جريان التفصيل وما قدمه هو الموافق لقول ابن عرفة وعدم آلة رفعة  
كعدمه فجعل عدم آلة الماء كعدم الماء في التفصيل ومثله عدم المناو لا على الظاهر ويمكن حمل كلام  
الطراز على المترددين وحينئذ فيتوافقان انظر بن (قوله يتيمم آخره ندبا) هذا هو المتمم خلافاً لمن  
قال بالوجوب كذا كره في التوضيح (قوله فدخل في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا) أي فكان مقتضى  
الأمر وجوب التيمم أول الوقت لكنه آخر نظراً لرجائه فجعل له حالة وسطى إن قلت جعل  
التأخير مندوباً يخالف قول المصنف وإعادة القصر أي المخالف في الوقت فإن ظاهره الوجوب  
قلت المندوب قد تمام الصلاة لاجله في الوقت لا ترى أن الصغيرة تؤمر ندبا بالستر الواجب على  
الحرية فإن تركت ذلك أعادت في الوقت على أن الإعادة هنا مراعاة لمن يقول بوجوب تأخير الراجي  
(قوله وقولنا كالمعارض) أي ولم نقل أنه معارض له حقيقة (قوله لجواز أن يكون الخ)  
كذا في التوضيح قال ح ويمكن أن يقال أمره بالتأخير مراعاة للخلاف لقوة القول بالامتداد فلا  
يأزم أن يكون هذا الفرع مبنيًا على مقابل المشهور وتكون هذه الصورة كالمستثناة من قولهم الراجي  
يؤخر لآخر المختار فيقال إلا في المغرب وهو ظاهر المدونة لمن تأملها اه (قوله أنه لو كان) أي  
عادم الماء (٢) (قوله شرع في سنته) وهي ثلاثة على ما قال المصنف وأربعة على ما قال غيره

(١) وفي ذلك قالت :

يا من بلحظ يفهم \* أحسن جواب تفهم  
لم لا يصح تيمم \* إلا بسبق تيمم  
من غير فعل عبادة \* بالسابق المتقدم

واحتزرت بقولي من غير فعل الخ عن التيمم لثانية المشتركين فانه إنما يصح بعد أن يتيمم للاولى  
ويصلها اه ضوء (٢) في كتب الحديث قول بالتيمم للإبط وانه قد الاجماع على خلافه ولذا قال  
الشافعي ان صح فهو منسوخ كما في حاشية السيد على عب اه ضوء

وأفهم قوله أول المختار أنه لو كان في الضرورى تيمم من غير تفصيل بين آيس وغيره وهو كذلك ولما فرغ من واجباته وهى النية  
وتعميم الوجه واليدن للكوعين واستعمال الصعيد الطاهر ويعبر عنه بالضربة الاولى والموالة شرع في سنته بقوله (وسن ترتنيه)

( وَ ) من السح من  
الكوعين ( إلى  
المرقين وَ ) من  
( تجديد ضربة ) ثانية  
( ليديه ) وبقي عليمته  
رابعة وهى قل ما تعلق بهما  
من الغبار بان لا يمسح على  
شئ قبل ان يمسح وجهه  
ويديه فان فعل صح على  
الأظهر ولم يأت بالسنة  
وظاهر النقل ولو كان السح  
قويا وهو ظاهر ثم شرع  
في فضائه بقوله ( وَنَدَبَ  
تسمية ) وسواك وصمت  
الا عن ذكر الله واستقبال  
قبلة ( وَبَدَأَ بظاهر )  
أى من ظاهر  
( يمهأ يسراه ) بان يجعل  
ظاهر أطراف يده اليمنى في  
باطن يده اليسرى ثم يمرها  
( إلى الرفق ) قابضا عليها  
بكف اليسرى ( ثُمَّ مَسَحُ  
الباطن ) أى باطن اليمنى  
من طى الرفق ( لآخر  
الأصابع ) من اليمنى ( ثُمَّ  
مَسَحَ ) يسراه كذلك (  
أى مثل ما فعل في اليمنى ثم  
يخلل أصابعه وجوبا كما تقدم  
[ درس ]  
( وَبَطَلَ ) التيمم ( بمبطل  
الوضوء ) من حدث أو  
غيره ويجزى فيه ولو شك  
في صلاته ثم بان الطهر لم يعد  
( وَ ) بطل ( بوجود الماء )  
الكافى أو القدرة على  
الاستعمال ( قَوْلَ )

(قوله) ومن السح من الكوعين الى المرققين) قد صرح ابن رشد في المقدمات بترجيح القول بسنية ذاك السح واقتصر عليه عياض في قواعده وغيره فسقط اعتراض البساطي القائل إن السح للمرققين واجب وكيف يجعله المصنف سنم مع ان النقل وجوبه (قوله) وتجديد ضربة) للراد بالضرب الوضع الخفيف لا حقيقته وهو الامساس بنصف وحينئذ ففي كلام المصنف تجوز حيث أطلق اسم للزوم وأراد الامس لان يلزم من الضرب الوضع والامساس وقال ليده رادا على القائل انه يمسح بالثانية الوجه أيضا مع اليدين وعلى للشهور يمسح بالضربة الثانية اليدين فقط لا يقال كيف يمسح الواجب أعنى اليدين بالسكوعين بما هو سنة لانا نقول أثر الواجب باق من الضربة الاولى مضاف اليه الضربة الثانية بدليل انه لو تركها وفعل الوجه واليدين معا بالضربة الاولى اجزأه (قوله) نقل ما تعلق بهما) أى باليدين من الغبار يعنى لوجهه ويديه (قوله) ص) أى يمسحه على الاظهر كذا ذكر المصنف في التوضيح عن ابن عبد السلام ثم قال وفيه نظر لان تيممه لم يحصل للاعضاء بل للمسوح وشرع النفث الخفيف خشية ان يضره شيء من الغبار في عينيه اهـ (قوله) وهو ظاهر) أى لأنه (١) بمثابة التيمم على الحجر وارضى هذا العلامة النفراوى في شرح الرسالة وشيخنا وحينئذ لما في عقب عن الفيشى من بطلان التيمم غير ظاهر (قوله) وندب تسمية) أى بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم على الاظهر أو باسم الله فقط على ما مر من الخلاف في الوضوء (٢) ولا يستحب ان يكون في موضع طاهر كالوضوء لفقد العلة المتقدمة في الوضوء وهى التطاير (قوله) بظاهر يمانية) الباء بمعنى من الابتدائية وفي الكلام حذف مضاف أى من مقدم طاهر يمانية واما الباء في قوله يصفراء فهى لالة (قوله) بأن يجعل طاهر اطراف يديه اليمنى في باطن الخ) التى في حاشية شيخنا فلا من خط بعض شيوخه بان يجعل اصابعه فقط دون باطن كفه على طاهر يمانية ثم في عونه على باطن الدراع يمسح باطن الكف اهـ (قوله) ثم يغسل اصابعه) أى ثم بعد مسح اليدين يغسل اصابعه فلا يغسل كل يد بعد مسحها كما مر في الوضوء وتقدم ان التحليل يكون يطين اصبع أو أكثر لا يجنبه لانه لم يمسح صعيد وحينئذ فلا يتأتى أن يحصل من تغليل واحدة تغليل الأخرى (قوله) وبطل (٣) التيمم) أى سواء كان ذلك التيمم لحدث أصفر أو أكبر وبصر ممنوعا من العبادة بعد ان كانت مباحة له (قوله) من حدث أو غيره) أى وهو السبب والردة والشك في الحدث أو في السبب واعلم ان التيمم يبطل بكل ما يبطل الوضوء ولو كان ذلك التيمم لحدث أكبر فنواقض الوضوء وان كانت لا تبطل الغسل لكنها تبطل التيمم الواقع بدلا عنه ويعود جنبا على المشهور من أنه لا يرفع الحدث ومثرت أنه ينوى التيمم بعد ذلك من الحدث الأكبر ولو قلنا انه لا يعود جنبا ينوى التيمم من الحدث الأصفر ومثرت أيضا أنه اذا عاد جنبا لا يقرأ القرآن ظاهرا وان قلنا لا يعود جنبا يقرأه ظاهرا (قوله) وبطل بوجود الماء قبل الصلاة) أى بناء على المشهور من ان التيمم لا يرفع الحدث أما على انه يرفعه فلا يبطل بوجود الماء قبل الصلاة (قوله) ان اتسع الوقت (٤) ) أى الذى هو فيه

(١) وقد يفرق بشائبة التلاعب بتشديد مسح ما حصل بعد حصوله بخلاف ما لم يحصل من الاصل كالجرح اه مجموع وضوء الشموع (٢) وقد ينظر هنا لتشريف العبادة فنظير المرحاض قبل نجاسته في الضوء اه مجموع (٣) وبطل بمبطل الضوء. ككرة وان لأ كبر المبالغة بالنظر لمبطل الضوء فنظير عيج وتلامذته في الردة بالنسبة لتييم الاكبر لا محل له لانه اذا بطل بالبول مثلا وعادجنبنا على المشهور فلا يقرأ ويحتاج لنية الاكبر ثانيًا مع ان البول لا قائل بابطاله الفصل فأولى الردة لانه احتمال ابطالها الفصل خصوصًا والبذل ضعيف والتنظير من حيث نية الاكبر وأصل التيم لا بد منه قطعًا اه مجموع (٤) لاننا اذا أخرنا التيم لادراك الوقت على الارجح اذا خاف فواته باستعمال الماء فكيف يبطل التيم الحاصل اذ ذاك اه ضوء

(لا) ان وجده بعد الدخول (فيها) فلا يطل بل يجب استمراره فيها ولو اتسع الوقت (١٥٩) لدخوله بوجه جائز (إلا) شخص

(ناسية) (١) برجله

فتيمم ودخل فيها فتذكره

فيها فانها يطل إن اتسع

الوقت لا يدرك ركعة

بعد استعمال الماء والا فلا

لا إن تذكره بعدها كما

سيأتي \* ولما بين حكم من

وجد الماء بعد التيمم وقبل

الدخول في الصلاة وحكم

من وجده فيها شرعيين

حكم من وجده بعد الفراغ

منها فقال (ويعيد

المقصر) أي كل مقصر

صلاته ندبا (في الوقت

وصححت) الصلاة (إن

لم يعيد) وهذا تصريح بما

علم التزاما ولما كان تحت

القصر أفراد فصاها

بالتمثيل بقوله

(كواجدو) أي الماء

الذي طلبه لا يشق عليه

(بقربه) بعد صلاته

فيعيد في الوقت لتقصيره إذ

لو تبصر لوجده فإن وجد

غيره فلا إعادة (أو) وجده

في (رحله) بعد أن طلبه

فيه فلم يجده ثم وجده بعد

الصلاة فإن وجده غيره فلا

إعادة فإن لم يطلبه بقربه أو

رحله أعاد ما دافق كل من

المستأين ثلاث صور (لا إن

ذهب) أي ضل (رحله)

بالماء وفتش عليه فلم يجده

(١) قول المصنف إلا ناسية

يصح نصبه فلا يظهر قول

عب ان الاستثناء مفرغ

فإن لا فيها عطف على قبل

ضروريا أو اختياريا هذا هو اللتين وأما قول عبق لا يطل تيممه في الضروري فلا قائل به سواء انظر  
بن (تنبيه) لو تيمم ثم وجد ماء ورأى ما مانع عليه من سبع ونحوه فإن أبصر الماء أولا ثم أبصر المانع بعد  
ذلك يطل تيممه لاحتمال تفريطه وإن السبع إنما جاء بعد تيممه وأما لو رأى المانع قبل رؤية الماء أو  
رآها ما لم يطل تيممه (قوله لا إن وجده) أي أوقد على استعماله بعد الدخول فيها فلا يطل تيممه  
بل يجب استمراره فيها ولا تستحب له الإعادة حيث كان غير مقصر وسواء كان آتيا من وجود الماء  
أو كان مترددا في وجوده أو لحوقه أو كان راجيا فلا يقطع واحد منهم كما هو ظاهر النقل خلافا لما قاله سند  
من قطع الراجي ولعله مبني على القول بأن تأخير الراجي لآخر الوقت واجب لا مندوب وقد علمت  
أنه ضيف قرره شيخنا (قوله لا إن تذكره بعدها) أي فلا يطل ويعيد في الوقت فقط وقوله كما  
سيأتي أي في قوله وناس ذكر بعدها (قوله ويعيد المقصر) أي إذا وجد الماء بعد صلاته والمراد  
بالمقصر (١) من قصر عن الطلب للمأمور به في قوله سابقا طلبا لا يشق به وقوله في الوقت أي المختار (٢)  
فإن للمعيد الذكر أي في الوقت للتقدم ذكره في قوله فالأيسر أول المختار (قوله إن لم يعد) أي سواء  
ترك الإعادة ناسيا أو عامدا وإن كانت المسئلة مفروضة في التقديمات وابن الحاجب في الناسي لكن  
الظاهر ان العامد كذلك كما ذكره في التوضيح انظر بن (قوله تصريح بما علم التزاما) أي لأن كل  
من طلبت منه الإعادة في الوقت (٣) تصح صلاته إن لم يعد وإنما صرح بذلك للرد على ابن حبيب  
القائل ان تارك الإعادة في الوقت ولو ناسيا يعيد أبدا وجوبا ولعل وجهه انه صار كالمخالف لما أمر به  
فموجب بطلب الإعادة أبدا ولم ير النسيان عذرا يسقط عنه التفريط (قوله فصلها) أي بينها  
بالتشيل (قوله كواجده بقربه) حاصله أنه إذا كان في محل وجزم بوجود الماء فيه أو ظن ذلك  
أو شك في وجود الماء به ثم إنه طلبه طلبا لا يشق به فلم يجده تيمم وصلى ثم وجد الماء بعد صلاته بقربه  
بأن وجده بالمحل الذي طلبه فيه طلبا لا يشق به فانه يعيد في الوقت أما لو ترك الطلب وتيمم وصلى ثم  
وجده فانه يعيد أبدا لبطان التيمم وكذا إن طلبه ولم يجده تيمم ثم وجد الماء قبل صلاته فإن التيمم  
يطل فإن صلى به أعاد أبدا (قوله أو رحله) حاصله أنه إذا جزم بوجود الماء في رحله أو ظن ذلك  
أو شك فيه فطلبه في رحله فلم يجده تيمم وصلى ثم وجد الماء بعد صلاته في رحله فانه يعيد في الوقت قال  
عج وشمل قوله أو رحله من نسي الماء ومن جهله كما إذا وضعته زوجته (٤) في رحله ولم يعلم بذلك وليس  
هذا بتكرار مع قوله وناس ذكر بعدها بالنسبة لصورة النسيان لأن هذا فيمن طلب وقصر في الطلب  
فلم يقف على عين الموضع الذي وضع فيه وما سيأتي لم يحصل منه طلب أصلا وإنما تذكر بعد  
الفراغ قاله شيخنا في الحاشية (قوله فإن وجد غيره فلا إعادة) تبع الشارح في هذا الكلام عبق  
قال بن وفيه نظر بل الذي في النص انه يعيد مطلقا وإن وجد غيره وأجاب بعضهم بأن المراد  
بقوله فلو وجد غيره أي وجد ماء لم يكن موجودا حين الطلب بأن طرأ بسبب وجود مطر  
أو مجيء رفته فهذا لا إعادة فيه اه كلامه أي وأما ما في النص من إعادة من وجد غيره فالمراد  
به غير موجود في المحل حين الطلب (قوله فإن وجد غيره) أي غير الذي كان برحله بأن طرأ بسبب  
مجيء رقة أو مطر (قوله ثلاث صور) وذلك لأن الماء الذي يجده بعد صلاته بقربه أو رحله

(١) قوله والمراد بالمقصر الخ غير مناسب لأنه يوجب القصور في كلام المصنف وعدم شموله للجميع ما بعده  
من الجزئيات لأن التقصير في بعضها من جهة الطلب وفي بعضها من غير تلك الجهة كما يعلم بالوقوف عليها  
(٢) أي المختار هذا في الغالب وفي غيره يشمل الضروري وسبب ذلك الشارح اه (٣) لأنها مندوبة وترك  
الندوب لا يؤثر بطلانها ولو قال أي لأن الإعادة في الوقت مندوبة لكان أظهر اه (٤) وفي حكمه أن يضعه  
غلامه أو زوجته في رحله على العادة وهو لا يشعر فإن لم يكن عادتها ذلك فلا يعيد اه مجموع

الصلاة أي لا بوجوده فيها لا بوجود ناسية فهو استثناء من مذكور غايته حذف المضاف والإضافة تأتي لأدنى ملابسة اه ضوء الشموع

حق خاف خروج الوقت فتيمة وصلى ثم وجده بمائه فلا إعادة لعدم تقصيره (و) كخشخص (خائف لص أو سبع) أو تمساح بأخذه الماء من البحر فتيمة وصلى فبعد في الوقت بأربعة قيود إن تبين عدم ماخافه بأن ظهر أنه شجر مثلاً وأن يتحقق الماء الممنوع منه وأن يكون خوفه جزماً أو ظناً وإن يجد (١٦٠) الماء بعينه فإن تبين حقيقة ماخافه أو لم يتبين شيء أو لم يتحقق الماء أو وجد غير الماء المخوف فلا

إعادة وأما لو كان خوفه شكا أو وهماً فلا إعادة أبداً (و) كالمريض (قادر على استعمال الماء) عدم (منا ولا) فتيمة وصلى ثم وجد المناول فيعيد في الوقت حيث كان لا يتكرر عليه الداخون لتقصيره في تحصيله فإن كان يتكرر عليه الداخون فاتفق أن لم يدخل عليه أحد فتيمة وصلى فلا إعادة عليه لعدم تقصيره (و) كالأج (قادر) قدم (تيمة على آخر الوقت ثم وجد الماء الذي كان يرجوه فيعيد في الوقت لتقصيره لأن وجد غيره فلا إعادة (و) كالمتردد في الوقت (لحقه) فيعيد في الوقت ولولم يقدم عن وقته ولذا أخره عن القيد بخلاف المتردد في الوجود فلا يعيد مطلقاً على المعتدل استناده للأصل (وناس) للماء الذي في رحله تيمم وصلى ثم (ذكر) الماء بعينه (بعداً) فيعيد في الوقت وتقدم أنه إذا ذكره فيها يعيداً بدا (كمتقصر) في تيممه (على) مسح (كوعيه) فيعيد في الوقت لقوة القول بالوجوب إلى

تارة لا يطلب حين تيممه وتارة يطلبه وإذا طلبه ولم يجد تيمم وصلى تارة يجد ما يطلبه وتارة يجد غيره (قوله) حق خاف خروج الوقت فتيمة (الخ) ظاهره (١) أن من ضل رحله لا يتيمة حتى يضيق الوقت وليس كذلك بل ظاهر كلامهم أن من ضل رحله كعدم الماء فيفصل فيه بين الآيس وغيره اهـ بن (قوله) وكخائف لص (صورته انسان مسافر نزل بمحل وتحقق ان في موضع كذا من ذلك المحل ماء لكنه خاف على نفسه من لص أو سبع إذا ذهب لذلك الماء وأيس من زواله قبل خروج الوقت فتيمة وصلى ثم تبين له عدم ماخافه وأنه لم يكن على الماء لص ولا سبع فإنه يعيد في الوقت واستشكل كون الخائف مما ذكر مقصراً مع أنه لا يجوز التفرير بنفسه وأجيب بأنه لما تبين عدم ماخافه وكان خوفه كلاً خوف كان عنده تقصير في عدم تثبته (قوله) أن تبين عدم ماخافه (٢) قال طي هذا القيد ذكره البساطي واعتمده عيج ومن تبعه ولم يذكره الشارح بهرام ولا المؤلف في التوضيح ولا ابن عبد السلام ولذا خالف فيه بعضهم اهـ بن (قوله) ومريض عدم منا ولا (٣) قال ابن ناجي الأقرب أنه لا إعادة مطلقاً على المريض الذي عدم منا ولا سواء كان لا يتكرر عليه الداخون أو كانوا يتكرررون عليه لأنه إذا لم يجد (٤) من يناوله إياه إنما ترك الاستعداد للماء قبل دخول الوقت وهو مندوب إليه على ظاهر المذهب وذلك لا يضر فلا إعادة مطلقاً اهـ بن (قوله) وراج قدم) مثله للتردد في الوجود إذا قدم كافي عقب تبعاً لابن فرحون لكن رده بن بأنه غير صحيح إذ للتردد في وجود الماء لا يعيد مطلقاً سواء تيمم في وقته أو قدم كما نص عليه في الشامل والتوضيح وارتضاء اهـ (قوله) ولذا أخره عن القيد (أى وهو قوله قدم (قوله) فلا يعيد مطلقاً) أى سواء تيمم في الوقت (٥) أو قدم ثم وجد الماء بعد الصلاة وقوله على المعتدل قد علمت أن مقابله مذكوره عقب (قوله) يعيد أبداً) وذلك لبطلان تيممه بمجرد تذكره فيها (قوله) فيعيد في الوقت (أى الاختيارى) (قوله) وكتميم على مصاب (بول) أى فإنه يطالب بإعادة تلك الصلاة ندباً في الوقت وظاهر أقوال أهل المذهب واطلاقاتهم أنه يطالب بالإعادة في الوقت مطلقاً أى سواء وجد طاهر أحوال تيممه عليه أو لم يجد إلا أنه إذا لم يجد غيره يكون كعدم الماء والصعيد لأن طهارة الصعيد واجبة والنجس معدوم الطهارة فلا يطالب حينئذ بالتيمم به فإن تيمم به ووجد الطاهر في الوقت أعاد وأما قول عيج محل إعادة التيمم على مصاب بول إذا وجد حال التيمم عليه

(١) قوله ظاهره الخ مبنى على أن التقيد بخوف خروج الوقت ينافي جريان الأقسام الثلاثة وقد سبق للشارح أنهما غير متنافيين وفاقاً للخطاب وخلافاً للشارحين عند قوله كعدم مناول أو آلة فلا اعتراض عليه سهو عما قدمه اهـ كتبه محمد عlish (٢) قوله أن يتبين عدم ماخافه التقيد به واضح لا بد منه إذ بعدمه يتحقق التقصير ولعل من لم يذكره اشكل على وضوحه فالتوقف فيه ناشئ عن عدم التأمل كتبه محمد عlish (٣) قوله ومريض عدم مناول محل إعادته في الوقت إذا دخل عليه واحد ولم يطالب منه مناولة الماء اهـ ضوء (٤) الأوضح إذا لم يتكرر عليه الداخون اهـ (٥) لعله في وسط الوقت أوائل عهدية

طاهراً

المرقين (لا) مقصراً (على ضرباً) فلا يعيد لضعف القول بوجوب الضربة الثانية

(و) كتميم على مصاب بول (أى على أرض أصابها بول أو غيره من النجاسات واستشكلت الإعادة في الوقت مع أنه تيمم على صعيد نجس فهو كمن توضأ بماء متنجس فكان القياس الإعادة أبداً وأجيب بأجوبة اقتصر المصنف منها على اثنتين بقوله

لأعاد أبداً (وبالمحنة ثق)

لأعاد أبداً (وبالمحنة ثق)

الاصابة بالنجس

(ع) (إعادة) (الوقت)

مراعاة ( للقائل ) من

الأمّة (بطهاره الأرض

بالجفاف (محمد بن

## الحنفية والحسن البصري

نحوۃ الامامة بالنحو

قبل التيمم أو بعده وهو

كذلك • واعلم ان كل

من أمر بالاعادة فانه يعيد

بالماء الا المقتصر على كوعيه

والمسيح على مصاب يونا  
ومن وحد شوبه أودنه

أو مكانه نجاسة ومن تذكر

احدى الحاضرتين بعدما

صلى الثانية منهما ومن

الحاضرة على سر المنبر

فان هؤلاء يعيدون ولو

بالتيمم وإن المراد بالوقت

الوقت الاختياري إلا في

حق هؤلاء فانه الصروري  
ماعد المقتصر على كونه

فانه الاختتاری (ومُسَمَّع)

أى كره على المعتمد (مع)

عدمِ مامِ تَفْصِيلِ

مَتَوَضَّعٌ) مِنْ ذِكْرٍ أَوْ

الوضوء إلا ان يشق عليه

(وَجَمَاعُ مُغْتَسِل)

كذلك ولو عاد ماء لانه

يَنْتَقِلُ مِنْ تَيْمَمِ الْأَصْفَرِ

لَا كِبَرُ (إِلَّا لَطُولُ)

(وان نسیم) میری فرزند

(ب) لكل صلاة تيمم لان من

طاهرا والا فلا إعادة فيه نظر كما غلت انظر طفى (قوله وأول بالمشكوك) يحتمل أن المراد وأول كلامها بالمشكوك في إصابته النجاسة له أى هل خالطته نجاسة أولا فلو تحققت الإصابة لا إعادة أبدا كما قال الشارح وطى هذا فيكون إشارة لتأويل ابن حبيب وأصبح وطى هذا التقرير درج البساطى وت وابن مرزوق ويحتمل ان المراد بالمشكوك ما لم تظهر فيه عين النجاسة مع تحقق إصابته له وأما اذا ظهرت فيه عين النجاسة لا عاد أبدا وطى هذا فيكون إشارة لتأويل أبى الفرج لكن يبعد (١) ارادة المصنف بتأويل أبى الفرج مقابلة المشكوك بالحقق لانها تقتضى ان المراد الشك في الإصابة ولذا حمله الشارح كغيره على تأويل ابن حبيب وأصبح (قوله وبالحقق الخ) هذا التأويل للقاضى عياض (قوله مرعاة الخ) هذا من باب مراعاة الخلاف وليس فيه تقليد مجتهد لمجتهد آخر الذى هو ممنوع (قوله وظاهره انه لا فرق الخ) أى خلافا لقول ابن حبيب وأصبح ان علم باصابة النجاسة لما تيمم عليه حين التيمم أبدأ وان لم يعلم بذلك حين التيمم بل جهل ذلك أو شك ثم علم بعد التيمم أعاد في الوقت (قوله قبل التيمم) متعلق بقوله تحقق (قوله وان المراد بالوقت) أى الذى تطلب فيه الاعادة (قوله أى كره) على هذا حمل ابن رشد قول للدونة يمنع وطء المسافر وتقبيله لعدم ماء يكتفيهما قال طفى وهو المعتمد واستشكل ما ذكره المصنف من المنع بجواز السفر في طريق يتيقن فيه عدم الماء طلبا للماء ورعى الواشى وأوجب بالفرق بين تجويز ترك مقدور عليه قبل حصوله والمنع منه بعده والمقدور عليه الذى جوز وان تركه قبل حصوله هو الطهارة المائية وحاصله ان الطهارة المائية في المسألة المعترض بها غير حاصلة بالفعل فلذا جاز تركها وفي مسألة المصنف حاصلة بالفعل فلذا منع تركها (قوله من ذكر أو أنى) فيمنع الرجل من تقبيل زوجته والمرأة من تقبيل زوجها (قوله وكذا غيره) أى وكذا يمنع بمعنى يكره غير التقبيل من نواقض الوضوء كإخراج الرجم أو البول والغائط والامس والس (قوله إلا أن يشق عليه) أى عدم ذلك الغير كأن يشق عليه عدم إخراج الرجم أو البول فان شق جاز أخرجه ولا كراهة (قوله كذلك) أى يمنع ذكر أو أنى وكذا إخراج الذى يغير جماع كباشرة فلا يجوز للزوج الجماع اذا كان طاهرا أو عادما للماء ولا يجوز للزوجة ان تمسكه من نفسها (قوله ولو عاد ماء) أى والحال (٢) ان ذلك المتكسر لعدم الماء بأن كان يصلى قبل الجماع بالتيمم (قوله ينشأ عنه ضرر) أى يبدنه أو خوف العنت وقوله فيجوز الجماع أى ويجوز (٣) لها أن تمسكه من نفسها وينتقلان للتيمم وقول المصنف الا لطول راجع لجماع مفشل لا له ولما قبله وهو التقبيل لانه لا يتصور ضرر بترك التقبيل وأيضا الجماع فيه انكسار الشهوة وتسكين ما عنده بخلاف التقبيل فانه يحرك الشهوة ويهيجها (قوله وان نسي إحدى المحس الخ) أى وان نسي إحدى التهاريات صلى ثلاثا كل صلاة بتيمم وان نسي إحدى اليلتين صلى اثنتين كل صلاة بتيمم وهذه المسئلة مستفادة من قوله سابقا لافرض آخر

(١) وأول أيضا بأن الریح سترته بتراب طاهر ولما كان الشأن ان لا يعم الستر طلبت الاعادة وأول أيضا بأنه اقتصر على الوقت في التيمم لانه لا يشترط فيه ملابس الأعضاء في الجس ألا ترى التيمم على الحجر بخلاف الماء وأول بأن طهارة الصعيد تلتبس لحفاء حاله فخفف في الاعادة لانه لا ينتقل لظهور قطعا بخلاف الماء فطهوريته مشاهدة وأول بأنه لما كان التيمم لا يرفع الحدث وأما هو طهور حاجي للضرورة خفف فيه فجموع الأجوبة سبعة اذ تأويل الشك تحته اثنان اه أفاده في المجموع والضوء (٢) قوله أى والحال ان الخ إشارة الى ان الواو والحال ولوزائدة والأظهر انها للمبالغة أى اذا كان واجدا للماء يسير يكفى الضوء فقط بل ولو عادما الخ اه (٣) ولمن علم ان زوجته لا تقتسل وطؤها على الأظهر ويأمرها جهده لان القتل بترك الصلاة إنما هو للحاكم اه ضوء الشموع



جمل عين منسية صلى خمسا  
كسباني وكل صلاة لا بد  
لها من تيمم (وقدّم) في  
الفصل (ذُوماء مات  
ومعه جنب) حتى لحية  
الملك ولو كان الماء للحى  
لكان أحق به (إلا  
لخوف عطش) على الحى  
أدما أو حيوانا محترما  
فيقدم على الميت صاحب  
الماء حفظا للنفوس وييمم  
الميت (كسكونه) أى الماء  
ملوكا (لها) أى للميت  
والجنب الحى فيقدم الجنب  
ترجيحا لجنب الحى  
لخطابه وعدم خطاب  
الميت (وضمن) الحى  
المقدم في خوف العطش  
وفي كونه لها (قيمته)  
جميعها في الأولى وحظ  
الميت في الثانية لورثة  
الميت فيهما (وتسقط  
صلاة) أى أداؤها في  
الوقت (وقضاؤها) في  
المستقبل اذا وجد الماء أو  
التراب (يعدم ماء  
وصعيد) كصلوب أو  
فوق شجرة وتحت سبع مثلاً  
أو محبوس في حبس مبنى  
بالآجر ومفروش به مثلاً

[درس]

(فصل) في مسح  
الجرح أو الجيرة بدلا عن  
الفصل للضرورة \* (إن  
خيف غسل الجرح)  
بالضم

(قوله) وقدم ذوماء مات ومعه جنب حى (أى فيغسل الميت صاحب الماء ويتيمم الجنب الحى  
(قوله) لكان أحق به) أى من الميت فيتم الميت ويفتسل بالماء صاحبه الجنب الحى (قوله) إلا لخوف عطش  
استثناء منقطع وينبغي أن يكون مطلق الحاجة من عجن وطبخ مثل العطش كذا في كبر خش  
(قوله) فيقدم الجنب (١) أى في الفصل بذلك الماء وييمم الميت (قوله) وضمن قيمته) فيؤديها لورثة الميت حالا  
إن كان مليا وتبعب بها ذمته إن كان معدما ولا يرد على هذا قول المصنف في مسألة المضطر الآتية وله الثمن  
إن وجد أى فإن لم يوجد فلا يتبع بشيء لأن ذلك في المضطر وهذا أخف منه وأورد على قول المصنف  
وضمن قيمته إن الماء مثلى فكان مقتضاه ضمان المثل لا القيمة \* وأجيب بأننا لو ضمانه المثل لكان إما  
بموضعه وهو غاية الحرج لازما به بإيصال الماء لذلك المحل وإما بموضع التجاكم أى عند القدوم لبلد فيها  
قاص يحكم وقد لا يكون له قيمة فيه فيكون غنبا على الورثة فارتكبت حالة وسطى لا ضرر فيها على أحد  
وهى لزوم القيمة بمحل أخذه (قوله) وتسقط صلاة وقضاؤها الخ) ظاهره أمكن إيماءه للأرض أم لا  
وأنما سقط عنه الأداء والقضاء (٢) لأن وجود الماء والصعيد شرط في وجوب أداؤها وقد عدم وشرط  
وجوب القضاء تعلق الأداء بالقاضى وما ذكره المصنف قول مالك وقال أصبغ يقضى ولا يؤدي لأن  
القضاء فرع عن تعلق الأداء ولو غير القاضى أى إن وجوب القضاء فرع عن تعلق الخطاب بالأداء  
ولو غير القاضى من الناس وأنما كان لا يؤدي لأن وجود الماء أو الصعيد شرط في وجوب الأداء وقد  
عدم وقال أشهب يجب الأداء فقط نظر إلى أن الشخص مطلوب بما يمكنه والأداء يمكن له وقال ابن  
القاسم يجب الأداء والقضاء احتياطا وقال القاسمى محل سقوطها أداء وقضاء إذا كان  
لا يمكنه الإيماء للتيمم كالمحبوس بمكان مبنى بالآجر ومفروش به فإن أمكنه الإيماء كالمربوط  
ومن فوق شجرة وتحت سبع مثلاً فإنه يؤمى للتيمم إلى الأرض بوجهه ويديه ويؤديها ولا قضاء  
عليه (قوله) كصلوب الخ) أى وكراكب سفينة لا يصل إلى الماء (قوله) أو فوق شجرة) أى والحال  
أنه لا يمكنه التيمم عليها والالتيمم عليها وصلى بالإيماء (٣) فاندفع ما يقال قد تقدم إن المعتمد  
جواز التيمم على الحشيش أو الحشب عند عدم غيره وحينئذ فكيف يعد من كان فوق الشجرة  
وتحت سبع عادما للصعيد أوقال إن الشارح بنى كلامه هنا على مامر للمصنف من عدم صحة التيمم  
(٤) على الحشب (فصل في مسح الجرح أو الجيرة) لما كان السح عليها رخصة في  
الطهارة المائية والترابية ناسب تأخير هذا الفصل عنهما (قوله) إن خيف) المراد بالخوف هنا

(١) قوله فيقدم الجنب لأن طهارته أهم محتاجا في أمور كثيرة ولأنها متفق على وجوبها والجنبان  
يتماويان ماءهما حيث لا يكفي الا واحد فان كان مباحا فالقرعة ومن صار له بطل تيممه وظاهر عب  
وغیره صحة تيمم غيره وناقشه شيخنا بأنه كطروركب جهل بخلهم به فلما احتملت القرعة بطل تيمم  
الكل فيبتدر من لم يصبر له تيمما ويقدم المحدث أكبر وأما تقديم بعض الأكبر من جنابة وحيض  
ونفاس على غيرها فلا يظهر له وجه فقد لا يحتاج لوطء الحائض والنفساء على أن الجنابة تمنع القراءة  
دونهما فتسكفاً وأما توجيه شيخنا تقديم النفساء بأن النفساء أقدر وزمنه أطول ففيه أن هذا أمر مضى  
فتأمل اه ضوء الشموع (٢) قول الامام بسقوط الاداء والقضاء مبنى على أن القدرة على الطهور شرط  
وجوب وصحة وقول أشهب بوجوب الاداء فقط مبنى على أن الطهارة بالفعل شرط صحة على القادر  
وقول أصبغ بوجوب القضاء فقط مبنى على أنها شرط صحة على القادر والعاجز وقول ابن القاسم  
بوجودها مبنى على الاحتياط وانفق غير الامام على أن القدرة على ذلك ليست شرطا في الوجوب هذا  
ماوجه الأقوال الأربعة في ضوء الشموع وبه تعلم ما في كلام العلامة المحنى اه كتبه محمد عlish  
(٣) قوله وصلى بالإيماء محله أن عجز عن القيام والركوع والسجود والأفضل ما أمكنه على أصله اه  
(٤) قال بعضهم وذيله التالى بالآخر

العلم والظن وقوله غسل جرح أي في أعضاء الوضوء ان كان محدثا حدثا أصغر أوفى جسده ان كان محدثا حدثا أكبر ومثل الجرح كما قال الشارح المحل المألوم من رمد أو دمل أو نحو ذلك (قوله اسم للحل) أي المجروح (قوله وليس بمراد هنا) أي لأن المصدر لا يمسح (قوله أي كالخوف التقدم فيه الخ) أي يقال هنا ان خيف بغسل الجرح مرض أو زيادته أو تأخر برء ولا يكتفى بمجرد الخوف بل لابد من استناد إلى سبب كإخبار طبيب أو تجربة أو أخبار موافق له في الزاج (قوله مسح) أي ذلك الجرح مباشرة (قوله مرة) أي وان كان ذلك المحل المجروح يغسل ثلاثا (قوله ان خيف هلاك) أي بغسله (قوله والا فندبا) أي والا بأن خاف بغسله مرضا غير شديد كان المسح مندوبا وأما ان خاف بغسله مجرد الشقة فلا بد من غسله ولا يجوز المسح عليه فجرد الشقة لا تعتبر (قوله وفسرها ابن فرحون الخ) الأولى ما قاله اللقاني في تفسيرها من انها ما يطيب به الجرح كان ذورا أو أعوادا أو غير ذلك (قوله ويعمها بالمسح) أي وإذا مسح على الجبيرة فانه يعمها بالمسح (قوله على الرمد) أي أو الجرح (قوله أن يضعه) أي أن يضع ما ذكر من الدواء والحرقه على الرمد أو الجرح (قوله ولا يرفعه) أي ما ذكر من الدواء والحرقه أي ولا يرفعه من على الجرح أو العين بعد المسح عليه حتى يصل (قوله ثم عصابتها) هو بكسر العين لأن القاعدة انه إذا صبغ اسم على وزن فعالة لما يشتمل على الشيء نحو العمامة فهو بالكسر كما نقله الشهاب الخفاجي في حواشي الفيضاني عن الزجاج (قوله التي تربط) أي وهي التي تربط فوق الجبيرة (قوله وكذا ان تعذر حلها) أي وكذا يمسح على العصابتها إذا كان يقدر على المسح على الجبيرة ولكن تعذر حل العصابتها المربوطة عليها (قوله ولو تعددت العصابت) أي فانه يمسح عليها وهذا مبالغة في قوله ثم عصابتها (قوله والا لم يحزه) أي والا بأن أمكنه للمسح على ماتحت لم يحزه المسح فوق ما قدر عليه (١) عبد الحق من كثرت عصائبه وأمكن مسح أسفلها لم يحزه على ما فوقها (قوله أي كسحه على فصد) أي كما يجوز مسح على فصد ثم جبيرة ثم عصابتها فالفصد مثل الجرح في أنه إذا لم يستطع غسله بأن خاف بغسله مرضا أو زيادته أو تأخر برء فانه يمسح عليه فان لم يستطع المسح عليه مسح على جبيرة فان لم يستطع مسح على العصابت (قوله ومرارة) بالجر عطفًا على فصد أي كما يجوز المسح على فصد وعلى مرارة ان لم يستطع غسل ماتحتها من الظفر (قوله ولو من غير مباح) أي كمرارة خنزير وسواء تعذر نزعه أولا (قوله على قرطاس صغ) أي وكما يجوز المسح على قرطاس يلصق على صدغ لصداع حيث كان لا يستطيع غسل الصدغ (قوله وعمامة) أي وكما يجوز المسح على عمامة خيف بنزعها ضرر الرأس أي بأن جزم أو ظن حدوث مرض فيها أو زيادته أو تأخر البرء (قوله كالقلنسوة) أي وهي الطاقية وقوله ان

ومن لم يجد ماء ولا متيما \* فاربعة الاقوال يحكي من مذهبها

يصل ويغسل عكس ما قال مالك \* واصبغ يقضى والاداء لاشها

وللقاسي ذوالربط يومي لأرضه \* بوجه وايد للتيمم مطلبها

وفي الرماحي التيمم على الشجرة على ماسبق في الزرع وفي الخطاب قول بالائتمام للداء أيضا اه مجموع (١) قوله لم يحزه المسح فوق ما قدر عليه صوابه الا فوق ما قدر عليه ولو قال والا بأن أمكنه المسح على أسفل لم يحزه المسح على أعلى منه الخ لكان اوضح اه

بإستعماله مرضا أو زيادته أو تأخر برء (مسح) مرة وجوبا ان خيف هلاك أو شدة أذى كتعطيل منفعة من ذهاب سمع أو بصر مثلا والا فندبا ومثل الجرح غيره كالرمد (ثم) ان لم يستطع المسح عليه مسحت (جبيرة) أي جبيرة الجرح وهي الدواء الذي يحمل عليه وفسرها ابن فرحون بالاعواد التي تربط على الكسر والجرح ويعمها بالمسح والا لم يحزه ويجوز لمن يقدر على ترك الدواء وترك خرقه على الرمد ولكن كان الماء يضره ان يضغه لأجل ان يمسح ولا يرفعه حتى يصل والا بطل وضوؤه أو غسله على ماسبق (ثم) ان لم يقدر على مسح الجبيرة مسحت (عصابتها) التي تربط فوق الجبيرة وكذا ان تعذر حلها ولو تعددت العصابت حيث لم يمكنه المسح على ماتحتها والا لم يحزه ثم شبه فيما تقدم اربع مسائل بقوله (كفصد) أي كسحه على فصد ثم جبيرة ثم عصابتها (و) على (مرارة) تجعل على ظفر كسر ولو من غير

مباح للضرورة (و) على (قرطاس صغ) يلصق عليه لصداع ونحوه (و) على (عمامة خيف بنزعها) ضرر ان لم يقدر على مسح ما هي ملفوفة عليه كالقلنسوة ولو أمكنه مسح بعض الرأس آتى به

لم يقدر على السح ما هي ملفوفة عليه أى فان قدر على ذلك تعين تقضها والمسح على ما هي ملفوفة عليه وهذا حيث لم يتضرر بتقضها وعودها والا مسح عليها مطلقا كما قال شيخنا ( قوله وكل على العمامة وجوبا على للتمتع ) حاصله انه إذا كان يمكنه مسح بعض الرأس فقط قيل يمسح عليه فقط ويقتصر عليه ولا يستحب له التكيل على العمامة وقيل باستحباب التكيل عليها والقولان ضعيفان والتمتع ما قاله الشارح من وجوب التكيل عليها فقابل للتمتع قولان كما علمت ( قوله وبعضهم ) أى كالعلامة الحرشى ( قوله على أنه معطوف على جيرة ) أى وفيه نظر لأنه يفيد ان المراجعة ليست من الجيرة مع اتهامها ( قوله وما تقدم من السح ) أى من ترخيص السح ( قوله بل وان بفسل ) سواء كان من حلال أو من حرام لأن معصية الزنا قد انقطعت فوقع الفسل المرخس فيه السح وهو غير متلبس بالمعصية ولا داخل فيها فلا تناس على مسئلة المعاصى بسفره فلا يقصر ولا يفطر ( قوله زلة ) هو بفتح النون كما قال شيخنا والراد من رأسه ذلك والحال انه جنب ( قوله أو بلا طهر ) أى بل وان وضعها من غير طهر ( قوله وان انتشرت ) أى هذا إذا كانت العصاة قدر المحل للألوم بل وان انتشرت العصاة وجاوزت محل الألوم وقوله للضرورة أى لأن انتشارها من ضروريات الشد ومن لوازمه ( قوله ثم ذكر شرط السح ) أى على الألوم وغسل ما سواه ( قوله ان صح جل جسده ) حاصل ما ذكره المصنف خمس صور اثنتان يغسل فيها الصحيح ويمسح على الجريح وثلاث يتيم فيها فلو غسل الصحيح والألوم في الجميع أجزاء وهو قوله وان غسل أجزاء أو ما لو غسل الصحيح ومسح على الجريح في الصور الثلاث الأخيرة التي يتيم فيها فانه لا يجزئه ذلك الفعل ولا بد من التيمم أو غسل الجميع كافي عبق وهو الظاهر من قول المصنف ففرضه التيمم لكن قلح عن ابن ناجي الاجزاء قائلا نص عليه المازرى وصاحب الذخيرة ( قوله والراد به ) أى بحسده ( قوله والراد ) أى بأعضاء الوضوء وقوله أعضاء الفرض أى الأعضاء التي غسلها فرض ( قوله بدليل القابلة ) أى مقابله الجل بالاكل ( قوله والحال انه لم يضر غسله ) أى والحال ان غسل الصحيح في صورتين لا يضر الجريح ( قوله والا ففرضه الخ ) أى والابأن ضر غسل الصحيح للجريح والوضوء انه صح جل جسده وأقله فإذا كانت الجراحات (١) في يديه وكان غسل الصحيح يضر يديه لتناول الماء بهما تيمم حينئذ ( تنبيه ) محل كونه فرضه التيمم عند الضرر إذا كان غسل كل جزء من أجزاء الصحيح يضر بالجريح وأما إذا كان بعض الصحيح

(١) قول المحقق فإذا كانت الجراحات في يديه وكان غسل الصحيح يضر يديه لتناول الماء بهما تيمم حينئذ يجب تقييده بما إذا لم يجد من يستنيبه في غسل باقي الأعضاء التي لا يضرها الفسل والا وجبت الاستنابة ومسح الجريح مباشرة ان أمكن ولا يتيمم ولما أبى هذا التقيد بعض المدعين كتب شيخنا أبو يحيى سيدى مصطفى البولاقى موضحا لوجه التقيد مانصه مسئلة يجب على أقطع اليدين أن يستنيب من يوضيه كما في شرح الشيخ عبد الباقي عن الاجهوى وفى المجموع ويلزم الاقطع أجرة من يطهره اه وفى المختصر وشراحه فى فصل الجيرة وان تعذر مسها وهى بأعضاء تيممه الوجه واليدين تركها وتوضأ فهذا صريح فى الاستنابة على ذى الجراحة لأن من العلوم بالضرورة ان من تعذر مس يديه لا يتوضأ الا بالاستنابة ثبت بهذا انه لا فرق بين فاقد اليدين ومجروحها فإذا كان فى يدى شخص جراحة تمنع الفسل فيها دون باقي الأعضاء وجبت الاستنابة فى باقي الأعضاء التي لا يضرها الماء ووجب مسح اليدين مباشرة لاطى حائل ولا ينتقل للتيمم لأن شرطه الضرر ولا ضرر مع الاستنابة وهذا ظاهر ولكن الانسان محل الخطأ والنسيان والكمال فهو لا يعاب الانسان بالخطأ لأنه مقتضى الطبع ولكن يجب بالاصرار عليه والعتاد بعد ظهور الصواب والله سبحانه وتعالى أعلم لله من خطه حفظه الله تعالى محمد بن احمد علبش

وكل على العمامة وجوبا على للتمتع وبعضهم قرأ مرارة وما بعده بالرفع على أنه معطوف على جيرة وما تقدم من السح وترتيبه فى الوضوء بل ( وإن بفسل ) فمن رأسه مثلا زلة أو جرح وإذا غسله حصل له الضرر مسح عليه ثم على جبيرته ثم على العصاة أو العمامة ويجوز السح ان وضع الجيرة أو العصاة على طهر ( أو بلا طهر ) ان ( انتشرت ) وجاوزت المحل للضرورة ثم ذكر شرط السح بقوله ( إن صح جل جسده ) والراد به جميع البدن فى الفسل وجميع أعضاء الوضوء فى الوضوء والراد أعضاء الفرد والراد بالجل ما عدا الأقل فيشمل النصف بدليل القابلة بقوله ( أو ) صح ( أقله ) وكان أكثر من يد أو رجل ولا ان تدخل النصف فى الأقل بناء على ان الراد بالجل حقيقته ( والحال انه لم يضر ) أى ( بفسل ) أى الصحيح فى صورتين فهو قيدهما ( وإلا ) بأن ضرر غسل الصحيح ( ففرضه )

إذا غسل لا يضر بالجريح وبضه إذا غسل يضر فانه يمسح ما يضر ويغسل ما لا يضر ولا يتييم كالقوله  
 شيخنا فإذا كان المرض بعينه وكان غسل باقي وجهه يضر بعينه وغسل يديه ورجليه لا يضر بهما فانه  
 يمسح بقية وجهه ويكمل وضوءه ولا يتييم (قوله أي الفرض له) أي وليس المراد بالقول عليه  
 بدليل قوله وان غسل أجزاً (قوله كمن عمدته الجراح) أي كمن عمدت الجراح جميع جسده وتعذر  
 الغسل فانه يتييم (قوله كأن قل جدا) أي كما انه يتييم اذا قل الصحيح جدا كيداً ورجل ولولم يضر  
 غسل ذلك الصحيح بالجريح (قوله اذا التافه لا حكم له) أي فكأن الجراحات عمدت جميع الجسد  
 (قوله وان غسل أجزاً) أي وان تكلف من فرضه الجمع بين السح والغسل في الاولين او فرضه  
 التيمم فيما عداهما وغسل الجميع المألوم وغيره أجزاً لا يتاوه بالاصل كصلاة من أيسح له الجلوس قائماً  
 (قوله وغسل الجرح) أي مع الصحيح الذي لا يضر غسله الجرح (قوله وان تعذر مسحها) هذا  
 مفهوم قول المصنف فيما سبق ان خيف غسل جرح كالتييم مسح لان معناه ان خيف غسل جرح وقدر  
 على مسحه بدليل قوله مسح وهو الحاصل ان الجرح اما ان يقدر على مسحه او لا فالاول تقدم الكلام عليه  
 والثاني وهو ما اذا تعذر مسحه اما ان يكون في أعضاء التيمم او لا يكون فيها وقد أشار له المصنف بقوله  
 وان تعذر مسحها الخ (قوله وان تعذر مسحها) أي بكل من الماء والتراب والحال انه لا جيرة (١) عليها  
 لتألم بها او كانت لا تثبت لكون الجرح تحت المارن او لا يمكن وضعها لكون الجرح باسفار العين  
 ومفهوم قوله تعذر مسحها بكل من الماء والتراب انه لو تعذر مسحها بالماء خاصة وأمكن مسحها بالتراب  
 والفرض أنها بأعضاء تيممه فانه يتييم عليها (٢) ولو من فوق حائل لأن الطهارة الترابية السكاهة خير  
 من المائية الناقصة كذا في عقب وخش (قوله الوجه واليدين) أي للرفقين كإقالح والجيزي لان  
 هذا هو المطلوب مسح في التيمم ولانه اذا ترك من السكوعين الى الرفقين أعاد في الوقت والذي  
 اختاره عجب وعقب أن المراد بأعضاء التيمم الوجه واليدين للسكوعين فلو كان الجرح في ذراعه وتعذر  
 مسحها فانه يتركها (٣) و يتييم على ما قاله ح ونجى فيه الاقوال الأربعة الآتية في المتن على ما قاله عجب  
 واختاره (٤) شيخنا ما قاله ح (قوله تركها) أي لانها كضوء سقط (قوله وتوضاً وضوء ناقصاً) أي  
 بشرطين الاول ان يكون الوضوء ممكناً اذا لم يمكن لفقد الماء أو لعدم القدرة على استعماله فهل تسقط  
 عنه الصلاة او يأتي بتييم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة وهو ما استظهره ابن فرحون الثاني ان يكون  
 غسل الصحيح لا يضر بالجريح فان أضربه فانظر هل تسقط عنه الصلاة كعدم الماء والصعيد أو  
 يأتي بتييم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة واستظهره شيخنا فان كانت أعضاء التيمم كلها مألومة ولا  
 يتدز على مسحها لا بماء ولا بتراب والفرض ان غسل الصحيح يضر بالجريح سقطت الصلاة عنه

(١) قوله والحال انه لا جيرة عليها الخ المناسب حذفه اذا الفرض ان مسحها متعذر فكيف يمكن ان عليها  
 جيرة حتى يحتاج لنفيه وقوله ان كانت لا تثبت معناه أولاً لا يتألم بها الا انها لا تثبت وفيه انه مناف  
 للفرض من تعذر مسحها وان ثبوتها في المحل المذكور يمكن بالعصاة وقوله ولا يمكن وضعها فيه أمران  
 أيضا (٢) قوله فانه يتييم عليها الخ غير صحيح ومناقض لقوله سابقاً والحاصل ان الجرح اما أن يقدر  
 على مسحه او لا الخ والصواب ان يقول وهو مفهوم تعذر مسحها انه ان امكن مسحها فالحكم ما قدمه المصنف  
 من المسح عليها ثم على الجيرة ثم على العصاة ثم على ثانية وهكذا وبالجملة فالتيمم فوق حائل لا يصح  
 الا اذا عدم الماء والقوله جميعها مختلفة ولن يصلح العطار ١٠ افسد الدهر انتهى كتبه محمد عlish (٣) قوله  
 فانه يتركها و يتييم هكذا في جملة من النسخ والصواب ويتوضاً اه لكاتبه محمد عlish (٤) لقوة  
 القول بوجوب المسح للرفقين اه مجموع

أي الفرض له (التييم)  
 لانه صار كمن عمدته الجراح  
 (كأن قل) الصحيح  
 (جدا كيد) أو رجل  
 ففرضه التيمم ولولم يضر  
 غسله اذا التافه لا حكم له  
 (وإن) تكلف (وغسل)  
 الجرح أو مع الصحيح  
 الضار غسله (أجزاً)  
 لا يتاوه بالاصل (وإن)  
 تعذر (أوشق) مسحها  
 أي الجراح (وهي)  
 بأعضاء تيممه (الوجه  
 واليدين) كلا أو بعضا  
 (تركتها) بلا غسل ولا  
 مسح لتعذر مسحها  
 (وتوضاً) وضوء ناقص  
 ناقصاً بان يغسل أو يمسح  
 ما عداها من أعضاء الوضوء  
 اذا لو تيمم لتركها أيضا  
 ووضوء ناقص مقدم على  
 تيمم ناقص والغسل  
 كالوضوء ولو قال تركها  
 وغسل الباقي لشمل الغسل

(وَالَا) بَانَ كَانَتِ الْجِرَاحُ فِي (١٦٦) غَيْرِ أَعْضَاءِ التَّيْمِ (ك) فِي السُّئْلَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ أَوْلَاهَا تَيِّمٌ لِأَنِّي بِطَهَارَةِ تَرَايَةِ كَامِلَةٍ

ثَانِيًا يَفْسَلُ مَا صَحَّ وَسَقَطَ  
عَلَى الْجِرَاحِ لِأَنَّ التَّيْمَ أَمَّا  
يَكُونُ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ أَوْ عَدَمِ  
الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِمَالِهِ وَسَوَاءٌ  
فَهْمَا كَانَ الْجَرِيحُ أَقْلًا أَوْ  
أَكْثَرَ (ثَانِيًا يَتَيَّمُ إِنْ  
كَثُرَ) الْجَرِيحُ أَيْ كَانَ  
أَكْثَرَ مِنَ الصَّحِيحِ لِأَنَّ  
الْأَقْلَّ تَابِعٌ لِلْأَكْثَرِ فَلَيْسَ  
لِلرَّادِ كَثْرَتُهُ نَفْسَهُ بِدَلِيلِ  
التَّعْلِيلِ فَإِنْ قُلَّ الْجَرِيحُ  
غُسِلَ الصَّحِيحُ وَسَقَطَ  
الْجَرِيحُ (وَرَابِعًا  
يَجْمَعُهُمَا) يَفْسَلُ الصَّحِيحُ  
وَيَتَيَّمُ لِلْجَرِيحِ وَيَقْدَمُ  
لِلثَانِيَةِ لِأَفْضَلِ بَيْنَ التَّرَايَةِ  
وَيَبِينُ مَا فَعَلْتُ لَهُ بِالْمَانِيَةِ  
(وَأِنْ نَزَعَهَا) أَيْ الْجَبِيرَةَ  
أَوْ لِلرَّارَةِ أَوْ الْعَصَابَةِ أَوْ  
الْعَامَةِ بَعْدَ الْمَسْحِ عَلَيْهَا  
(لَدَوَاءُ) مِثْلًا (أَوْ  
سَقَطَتْ) بِنَفْسِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ  
بِصَلَاةٍ بَلْ (وَإِنْ) كَانَ  
(بِصَلَاةٍ قَطَعَ) أَيْ بَطَلَتْ  
عَلَيْهِ وَعَلَى مَأْمُومِهِ وَلَا  
يَسْتَخَافُ وَلَوْ كَانَ مَأْمُومًا  
فِي الْجُمُعَةِ وَهُوَ أَحَدُ الْاِثْنَيْنِ  
عَشَرَ لِبَطْلَانِ الْجُمُعَةِ عَلَى  
السَّكَلِ وَهَذَا جَوَابُ الْمُبَالِغِ  
عَلَيْهِ (وَرَدَّهَا وَنَسَحَ) إِنْ  
لَمْ يَبْطُلِ الزَّمَنُ أَوْ طَالَ نِسْيَانُهَا  
وَأَنَّى بَنِيَّةٌ إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا  
وَهَذَا جَوَابُ مُلْقِبِ الْمُبَالِغَةِ  
وَمَا بَعْدَهَا (وَإِنْ صَحَّ)  
أَيْ بَرِيَ الْجَرِيحُ وَمَا فِي  
مَعْنَاهُ وَهُوَ عَلَى طَهَارَتِهِ  
(غُسِلَ) الْمُهْلُ إِنْ كَانَ

كَمَادِمِ الْمَاءِ وَالصَّعِيدِ (قَوْلُهُ وَالَا بَانَ كَانَتِ الْجِرَاحُ) أَيْ الَّتِي تَعْذُرُ مَسْهَا (قَوْلُهُ أَوْلَاهَا تَيِّمٌ) أَيْ  
وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الْحَقِّ وَقَوْلُهُ لِأَنِّي بِطَهَارَةِ تَرَايَةِ كَامِلَةٍ أَيْ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَوَضَّأَ كَانَتْ طَهَارَتُهُ نَاقِصَةً  
لِتَرْكِهِ الْجَرِيحِ لِأَنَّ الْقَرَضَ أَنَّهُ تَعْذُرُ مَسْهُهُ بِالْمَاءِ وَلَا جَبِيرَةَ عَلَيْهِ لِثُلَاثِهِ بِهَا أَوْ لِعَدَمِ ثَبَاتِهَا (قَوْلُهُ ثَانِيًا يَفْسَلُ  
الْجَرِيحُ) أَيْ وَهُوَ لَا بَنَ عَبْدِ الْحَكَمِ وَصَاحِبُ النُّوَادِرِ (قَوْلُهُ أَمَّا يَكُونُ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ أَوْ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى  
اسْتِمَالِهِ) أَيْ الْمَاءُ هُنَا مَوْجُودٌ وَقَادِرٌ عَلَى اسْتِمَالِهِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْجَرِيحِ (قَوْلُهُ ثَانِيًا يَتَيَّمُ) أَيْ وَهُوَ لَا بَنَ يَشِيرُ  
(قَوْلُهُ لِأَنَّ الْأَقْلَّ تَابِعٌ لِلْأَكْثَرِ) أَيْ فَكَأَنَّ الْجَسَدَ كُلَّهُ قَدِّعْتَهُ الْجِرَاحُ (قَوْلُهُ وَرَابِعًا) هُوَ بَلْعُضُ  
شَبُوحِ عَبْدِ الْحَقِّ وَقَوْلُهُ يَجْمَعُهُمَا أَيْ التَّيْمَ وَغُسْلَ الصَّحِيحِ سَوَاءٌ قُلْتَ الْجِرَاحَاتُ أَوْ كَثُرَتْ  
(قَوْلُهُ وَيَتَيَّمُ لِلْجَرِيحِ) أَيْ لِأَجْلِهِ فَلَوْ كَانَ يَخْشَى مِنَ الْوَضُوءِ مَرَضًا وَنَحْوَهُ فَانَّهُ يَكْتَفِي بِالتَّيْمِ كَمَا قَالَ ابْنُ  
فَرَحُونَ وَكَذَا يُقَالُ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي (قَوْلُهُ وَيَقْدَمُ الثَّانِيَةُ) أَيْ وَيَقْدَمُ الطَّهَارَةُ لِلثَّانِيَةِ النَّاقِصَةِ  
عَلَى الطَّهَارَةِ التَّرَايَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَفْعَلُهُمَا لِكُلِّ صَلَاةٍ وَلَوْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ نَاقِصٌ لَا لِلصَّلَاةِ  
الْأُولَى قَطْعٌ كَذَا قَالَ عَجَّ (١) لِأَنَّ التَّيْمَ لَا يَدُ مِنْ فَعْلِهِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَهُوَ هُنَا جُزْءٌ مِنَ الطَّهَارَةِ  
وَبِمَجْرَدِ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ بَطَلَتْ الطَّهَارَةُ لِبَطْلَانِ جُزْئِهَا فَيَجِبُ تَجْدِيدُ الْحَيْثِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَةِ بِثَابِتِهَا وَالَّذِي  
فِي الْبَنَاءِ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ أَمَّا يَفْعَلُهُمَا لِلصَّلَاةِ الْأُولَى وَأَمَّا غَيْرُهَا فَلَا يَتَيَّمُ إِلَّا لِتَيِّمٍ إِذْ لَا وَجْهَ (٢) لِإِعَادَةِ  
الْوَضُوءِ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ نَاقِصٌ (قَوْلُهُ وَإِنْ نَزَعَهَا) أَيْ الْأُمُورَ الْخَائِلَةَ مِنَ جَبِيرَةٍ وَعَصَابَةٍ وَمَرَارَةٍ  
وَقَرطاسٍ وَعَمَامَةٍ بَعْدَ الْمَسْحِ عَلَيْهَا وَإِنْ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ نَزَعَهَا شَرْطِيَّةٌ وَجَوَابُهَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ وَرَدَّهَا  
وَمَسَحَ وَأَمَّا قَوْلُهُ قَطَعَ وَرَدَّهَا وَمَسَحَ فَهُوَ جَوَابُ إِنْ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ السَّقُوطُ بِصَلَاةٍ وَيَحْتَمِلُ إِنْ قَوْلُهُ  
قَطَعَ جَوَابٌ لِلْبَالِغِ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ وَرَدَّهَا وَمَسَحَ جَوَابُ مَا قَبْلَ الْمُبَالِغَةِ وَمَا بَعْدَهَا وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ أَوَّلَى  
لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَذْفِ (قَوْلُهُ لَدَوَاءُ) لَا مَفْهُومَ لَهُ بَلْ لَوْ نَزَعَهَا عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ وَهُوَ أَنَّ  
يَرُدُّهَا وَيَمْسَحُ عَلَيْهَا وَلَقَدْ قَالَ الشَّارِحُ لِدَوَاءٍ مِثْلًا (قَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيْ السَّقُوطُ بِصَلَاةٍ (قَوْلُهُ وَمَسَحَ)  
أَيْ مَا كَانَ مَسْحَ عَلَيْهِ أَوَّلًا مِنَ الْجَبِيرَةِ أَوْ الْعَصَابَةِ أَوْ لِلرَّارَةِ أَوْ الْقَرطاسِ أَوْ الْعَامَةِ (قَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَبْطُلِ  
الزَّمَنُ) نَعَزَ مِنْ تَأْخِيرِ الْمَسْحِ سَوَاءً كَانَ التَّأْخِيرُ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا (قَوْلُهُ نِسْيَانًا) أَيْ لَا عَمْدًا فَتَبْطُلُ  
الطَّهَارَةُ \* وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ أَخَّرَ الْمَسْحَ جَرَى عَلَى حُكْمِ الْوَالَاةِ فِي الْوَضُوءِ مِنْ كَوْنِهِ بِنِيَّةٍ أَوْ بِنِيَّةٍ إِنْ أَخَّرَ  
نَاسِيًا مُطْلَقًا أَيْ طَالَ الزَّمَنُ أَوْ قَصُرَ وَإِنْ أَخَّرَ عَامِدًا بَنَى عِنْدَ الْقَرَبِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ وَإِنْ طَالَ ابْتِدَاءُ  
طَهَارَتِهِ مِنْ أَوْلَاهَا (قَوْلُهُ كَرَأْسٍ فِي جَنَابَةٍ) أَيْ وَرَجُلٍ فِي وَضُوءٍ فَإِذَا كَانَ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهَا جَبِيرَةٌ  
وَمَسَحَ عَلَى رِجْلِهِ فِي الْوَضُوءِ أَوْ عَلَى رَأْسِهِ فِي الْغُسْلِ ثُمَّ صَحَّ فَانَّهُ يَفْسَلُ الرَأْسَ أَوِ الرَّجْلَ (قَوْلُهُ كَصَبَاخٍ  
أُذُنٍ) أَيْ فِي وَضُوءٍ أَوْ غُسْلٍ فَإِذَا كَانَ الصَّبَاخُ مَأْلُومًا عَلَيْهِ جَبِيرَةٌ مَسَحَ عَلَيْهَا فِي الْغُسْلِ أَوْ الْوَضُوءِ ثُمَّ  
صَحَّ فَانَّهُ يَمْسَحُ الصَّبَاخَ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْ وَكَمَسَحَ رَأْسَ فِي غُسْلٍ كَالْوَضُوءِ وَغُسْلٍ عَلَى الْعِرْقَةِ ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى

(١) وَعَلَى كَلَامِ عَجَّ قَالَ الْعَلَامَةُ الْأَمِيرُ

أَلَا يَأْقِيهِ الْعَصْرُ إِنْ رَافَعَ \* أَلَيْكَ سَوْالَا حَارِ مَنِي بِهِ الْفَكْرُ \* صَحَّتْ وَضُوءُ أَبْطَلَتْهُ صَلَاتُهُ  
فَمَا الْقَوْلُ فِي هَذَا فَدَيْتِكَ بِأَحْبَرِ \* وَلَيْسَ جَوَابًا لِي إِذَا كُنْتُ عَارِفًا \* وَضُوءٌ صَحِيحٌ فِي تَجْدِيدِهِ النَّذْرُ  
أَتَمَّى وَعَزَى لَهُ جَوَابُ نَفْسِهِ

الْيَسْكُ جَوَابًا وَفَقَ مَا أَنْتَ سَائِلٌ \* بِهِ ارْتَفَعَ الْإِلْبَاسُ وَاتَّضَعَ الْأَمْرُ  
إِذَا مَا جِرَاحَاتٍ تَعْذُرُ مَسْهَا \* وَلَيْسَتْ بِأَعْضَاءِ التَّيْمِ يَا بَدْرُ  
فَيَجْمَعُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أَرَادَهَا \* تَرَابًا وَمَاءً كَيْ يَتِمَّ لَهُ الطَّهْرُ  
وَهَذَا عَلَى بَعْضِ الْأَقْوَالِ قَادِرُهُ \* وَكَانَ حَازِقًا فَالْعِلْمُ يَسْمُو بِهِ الْقَدْرُ اه

(٢) سَبَقَ الْوَجْهُ اه

حَقُّهُ الْغُسْلُ كَرَأْسٍ فِي جَنَابَةٍ وَمَسَحَ مَا حَقَّهُ الْمَسْحُ كَصَبَاخٍ أُذُنٍ (وَمَسَحَ مَتَوَضَّأً) مَاسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ مِثْلًا (رَأْسُهُ) مَسَحَ

مسح الرأس دون غسلها فانه يمسح رأسه ولو قال المصنف وإن صح فعل الأصل كان أخصروا شمل  
لشموله الأذنين والرأس في الغسل وإن صح وهو في صلاة قطع وغسل أو مسح (قوله وبني بنية النخ)  
أى ومسح متوض رأسه فوراً فإن تراخى بني بنية النخ (قوله وأما إن لم يكن النخ) أى وأما إن برى  
الجرح وما في معناه والحال انه لم يكن على طهارته (قوله والمحل) أى المألوم الذى كان يمسح عليه  
(قوله وجميع الأعضاء) أى أعضاء الوضوء (قوله واندرج المحل) أى الذى كان مألوماً فى ذلك (تنبيه)  
فهم من قوله وان نزعها لدواء النخ أن الجيرة لو دارت بأن زالت عن محل الجرح مع بقاء العصابة عليه  
ليس حكمها كذلك والحكم انه باق على طهارته ولا يطلب بالمسح عليها ويطلب بردها لأجل الدواء  
لأجل أن يمسح عليها فان زالت العصابة عن محل الجرح نطل المسح عليها ولوردها سريعاً هذا هو  
الصواب وأما قول عقب بطل المسح عليها ان لم يرددها سريعاً فان ردها سريعاً فلا يعد المسح فقير صواب  
كما قال بن وشيخنا فى حاشيتها

فصل فى بيان الحيض (١) (قوله دم كصفرة أو كدرة) قال ابن مرزوق يحتمل أن يكون تمثيلاً للدم  
بما هو من أفراده الداخلة تحته وحيث أنه فيكون من التمثيل بالأخفى به على أن ما فوق الصفرة  
والكدرة من الدم الأحمر القاني احرى بالدخول فى التعريف ويحتمل أن يكون مسمى الدم عنده وإنما  
هو الأحمر الخالص الحمر وغيره من الأصفر والأكدر لا يسمى دماً فيكون من تشبيه حقيقة بأخرى  
على عادته والاحتمال الأول هو ظاهر التهذيب والجلاب والثاني ظاهر التلقين والباجى والمقدمات  
وما ذكره من أن الصفرة والكدرة حيض هو المشهور ومذهب المدونة سواء رأتهما فى زمن الحيض  
أولاً بأن رأتهما بعد علامة الطهر وقيل ان كانا فى أيام الحيض فحيض وإلا فلا وهذا لابن الجاشون  
وجعله المازرى والباجى هو المذهب وقيل انهما ليسا بحيض مطلقاً حكاه فى التوضيح وعلى الاحتمال  
الثاني يقال انهما لضعفهما بالخلاف فهما عن الدم المتفق على كونه حياً شهماً به ولم  
يعطفهما عليه بحيث يقول دم أو صفرة أو كدرة لأن ظاهر العطف الساوات بخلاف الشبه فانه لا يقوى  
قوة الشبه به فاندفع قول الشارح وكان الأولى النخ (قوله تعلوه صفرة) أى فى كونه تعلوه صفرة فهو بيان  
لوجه الشبه (قوله شىء كدرة) أى ليس بأبيض خالص ولا أسود خالص بل متوسط بينهما  
(قوله ليس على ألوان الدماء) المراد بالألوان الأنواع والمراد بالدماء الدم الأحمر أى ليس بمائلاً لنوع من  
أنواع الدم الأحمر الخالص الحمر فالدم الأحمر له نوعان قوى الحمر وضعيفها وكان الأولى ابدال  
الدماء بالدم لأن الأنواع إنما هى للمفرد إلا أن يقال إن الاضافة بيانية (قوله ولا غير ذلك) أى كالعلة  
والفساد مثل دم الاستحاضة فان خروجه بسبب علة وفساد فى البدن (قوله ومن هنا) أى من أجل  
اشتراط الخروج بنفسه فى الحيض (قوله ان ما خرج بعلاج) أى كشرية (قوله لا تبرأ به من العدة)  
أى لا يحصل به برأؤها وخروجها منها وقوله ولا تحل أى ولا تحل بسببه للأزواج وهذا عطف لازم  
على ما تقدم وإنما (٢) قال المنوفى الظاهر انها لا تحل به المعتدة ولم يحزم بعدم حلها لاحتمال (٣) ان استعجاله  
لا يخرج (٤) عن الحيض كسهال البطن فانه لا يخرج الخارج عن كونه حدثاً (قوله قال المصنف) أى

(٦) الحيض جنس يطلق على القليل والكثير فان أريد التنصيص على الواحدة لحقت التاء ومن  
اسماه لغة الضحك وبه فسر قوله تعالى وامراته قائمة فضحك أى حاضت مقدمة للحمل الذى بشرت  
به ولكن الذى اقتصر عليه الجلال انها ضحكت سروراً بهلاك قوم لوط لفجورهم اه ضوء  
الشموع (٢) لأمعنى لهذا فانه جازم به غاية انه استظهار واستنباط من القواعد لانص اه كته محمد  
عليش (٣) فيه انه لو اعتبر هذا الاحتمال لما استظهر انه ليس حياً فلتناسب اسقاط قوله وإنما النخ  
كتبه محمد عليش (٤) رده الناصر بأن الحيض أخذ فى مفهومه خروجه بنفسه بخلاف الحدث اه مجموع

وبني بنية ان نسي مطلقاً وإن  
يجز ما لم يطل وأما ان لم  
يكن على طهارته كما لو كان  
جنباً أو غير متوض والمحل  
فى أعضاء الغسل أو الوضوء  
لغسل جميع البدن فى الأول  
وجميع الأعضاء فى الثانى  
واندرج المحل فى ذلك  
(فصل) فى بيان الحيض  
والنفاس والاستحاضة وما  
يتعلق بذلك (الحيض دم  
كصفرة) شىء كالصديد  
تعلوه صفرة (أو كدرة)  
بضم الكاف شىء كدرو ليس  
على ألوان الدماء وكان  
الأولى أن يقول أو صفرة  
أو كدرة باللفظ  
(خرج بنفسه) لا بسبب  
ولادة ولا اقتضاض ولا  
غير ذلك ومن هنا قال  
سيدى عبد الله المنوفى  
أن ما خرج بعلاج  
قبل وقته المعتاد لا يسمى  
حياً قائلاً الظاهر انها  
لا تبرأ به من العدة ولا تحل  
وتوقف فى تركها الصلاة  
والصوم \* قال المصنف

والظاهر على بحثه عدم تركها ما لم يكن فيه استظهار عدم كونه حيا تعل به المنة فمقتضاه أنها لا تركها وإما قال على بحثه لأن الظاهر في نفسه تركها لاحتمال كونه حيا (١٦٨) وقضاؤها لاحتمال أن لا يكون حيا وقد يقال بل الظاهر فعلهما وقضاء الصوم تقطوعا وإما

توقف لعدم نص في المسألة وأما سماع ابن القاسم فقال شيخنا إنما هو فيمن استعملت الدواء لرفضه عن وقته المعتاد فيحكم لها بالطهر وأما كلام ابن كنانة فإنه ما هو فيمن عادت عاداتها أيام مثلا فاستعملت الدواء بعد ثلاثة مثالا لرفضه بقية المدة فيحكم لها بالطهر خلافا لابن فرحون فليس في السماع ولا في كلام ابن كنانة التسليم على جلبه فما وقع للجوهري ومن تبعه سهو (من قبل من) تحمل عادة) احتزبه عن الخارج من الدبر أو من ثقبه والخارج بنفسه من صغيرة وهي ما دون التسع أو آيسة كبت سبعين وسئل النساء في بنت الحسين إلى السبعين فإن قلن حيض أو شككن حيض (وإن) كان الخارج (دفعه) بضم الدال الدقة وفتحها المرة وكلاهما صحيح والأول أولى وهذا إشارة إلى أقله باعتبار الخارج ولا جد لاكثره وأما باعتبار الزمن فلا حد لأقله وهذا بالنسبة إلى العبادة وأما في العبادة والاستبراء فلا بد من يوم أو بعضه (وأكثره) لمبتدأة غير حامل

في توضيحه (قوله على بحثه) أي استظهاره (قوله وإما قال على بحثه الخ) هذا الكلام لميج قصد به بيان وجه تقييد المصنف بقوله على بحثه ولم يطلق (قوله وقد يقال الخ) هذا اعتراض من بعض الأشياخ على عجيبي حيث قال الظاهر في نفسه أي قطع النظر عن بحث النوف تركها وقضاؤها وحاصله أنا لا نسلم أن هذا هو الظاهر لأن هذا شك في اللانع وهو لتوحيث فالظاهر فعلهما لاحتمال كونه غير حيض فسلامة الوقت وقضاء المصوم احتياطا لاحتمال أنه حيض (قوله وإما توقف) أي للنوف في تركها الصلاة والصوم (قوله فإنما هو فيمن عادت) أي في الحيض ثمانية أيام الخ وحاصله أن كلام ابن كنانة في استعمال الدواء لأجل تعجيل الطهر من الحيض (قوله فما وقع للجوهري) أي من اعتراضه على النوف بأن توقفه قصور منه واستدلاله بما في السماع وبكلام ابن كنانة من أن وجود الدم بدواء يحكم له بحكم الحيض سهو منه قال بن ونس السماع كما في حثث عن امرأة تريد العمرة وتخاف تعجيل الحيض تشرب شرابا لتأخير الحيض قال ليس ذلك بصواب وكرهه قال ابن رشد وإنما كرهه مخافة أن تدخل على نفسها ضررا بذلك في جسمها اه وفي البيان أيضا قال ابن كنانة يكره ما يلحقه من تأخير الحيض من الطهر من الحيض من شراب أو تعالج ابن رشد كرهه مخافة أن يضربها قال ح فعمل من كلام ابن رشد أنه ليس في ذلك إلا الكراهة خوفا من ضرر جسمها ولو كان ذلك لا يحصل به الطهر لبيته ابن رشد خلافا لابن فرحون اه فأنت ترى السماع المذكور وكلام ابن كنانة يدلان على تأخير الدم عن وقته بدواء أو رفضه بعد حصوله بدواء وفي كل منهما تكون المرأة طاهرا خلافا لابن فرحون وليس فيها تعرض لمسألة وجوده بدواء كما زعمه عجي ولما لم يذكر فيها ح إلا كلام المؤلف وكلام شيخه اه كلام بن والحاصل أن المرأة إما أن تستعمل الدواء لرفض الحيض عن وقته للمناد في هذه يحكم لها بالطهر في الوقت المعتاد الذي كان يأتيها فيه وتأخر عنه وهذه مسألة السماع وإما أن تستعمل الدواء لأجل تعجيل الطهر من الحيض كما لو كان عاداتها إن يأتيها الدم ثمانية أيام فاستعملته بعد اثني عشر يوما فاقطع في هذه يحكم لها بالطهر بعد انقطاعه وهذه مسألة ابن كنانة وإما أن تستعمل الدواء لأجل تعجيل نزول الحيض قبل وقته وهذه مسألة للنوف التي استظهر فيها أن النازل غير حيض وإنما طاهر (قوله أو ثقبه) ظاهره ولو كانت تحت المعدة وانسد المخرجان وهو كذلك (قوله وسئل النساء في بنت الحسين) أي كما أنهم يسألون في المراهقة (١) التي راهقت البلوغ وقاربه وهي بنت تسع إلى ثلاثة عشر فإن جزم أن أو شككن فهو حيض والا فلا وأما من زاد سنها على ذلك إلى الحسين فيقطع بأنه حيض (قوله الدقة) هو بالفاء والقفاف الشيء الذي ينزل في زمن يسير (قوله وكلاهما صحيح) أي وإن كان المعنى مختلفا لأن الدقة بالفتح أعم من الدقة بالضم الدقة بالضم معناها الشيء النازل في زمن يسير وأما بالفتح فمعناها النازل مرة واحدة نزل في زمن يسير أو كثير فإذا نزل الدم واسترسل في زمان متطاوّل قيل له دفعة بالفتح لا بالضم (قوله والأول) أي وهو المضموم أولى لعلم الثاني (٢) منه بطريق الأولى أن قلت بل الأول متعين لأن المرة صادقة بانقطاعه

(١) كما أنهم يسألون في المراهقة الخ لعله سهو وصوابه كما أنهم يسألون من تسع للمراهقة ولا تحدد سن فإن جزم أن حيض أو شككن أو اختلفن حيض والا فلا وأما من المراهقة للخمسين حيض قطعا كما أن ما قبل التسع وما بعد السبعين ليس بحيض قطعا كافي الاكليل والمجموع وغيرهما اه كتبه محمد عليش (٢) قوله لعلم الثاني الخ أن المراد منهما هنا واحد كما هو صريح الجواب الآتي فلعله وجه الأولوية أن المضموم نص في المراد والمفتوح يحتاج في الدلالة عليه لقريته اه كتبه محمد عليش

تأدى بها (نصف شهر) خمسة عشر يوما فإن انقطع قبله طهرت مكانها وليس المراد بتأديه استغراقه الليل والنهار بل إذا رأته باستمراره فطرة في يوم أو ليلة حسبت ذلك اليوم أو صبيحة تلك الليلة يوم دم وإن كانت تغسل وتصلي كلما انقطع (كأقتل الطهر) فإنه نصف



شهر لمبتدأة وغيرها ولا حداً أكثره (و) أكثره (المعتادة) غير حامل أيضاً وهي التي سبق لها حيض ولو مرة لأنها تنقرب بالمرّة (ثلاثة) من الأيام (استظهاراً على أكثر عاداتها) أياماً لا وقوعاً فإذا اعتادت خمسة ثم تمادى مكثت ثمانية فإن تمادى في المرّة الثالثة مكثت أحد عشر فإن تمادى في الرابعة مكثت أربعة عشر فإن تمادى في مرّة أخرى فلا تزيد (١٦٩) على الخمسة عشر كما أشار له بقوله

وباستمراره كثيراً وهذا لا تصح إرادته لأنه انما يبالغ على التوهم قلت الاغنياء بأن قرينة تدل على انقطاع المرّة لا استمرارها الذي لا تصح إرادته (قوله ولا حداً لأكثره) أي باعتبار الخارج فلا يحسد برطل أو أكثر (قوله وهذا (١)) أي عدم تعدّده باعتبار الخارج (قوله حسبت ذلك يوم دم) أي حتى تكمل خمسة عشر يوماً وما جاء بعد ذلك فهو دم علة وفساد (قوله فانه نصف شهر لمبتدأة وغيرها) أي وحينئذ فإذا عادوها الدم قبل نصف شهر والحال انها بلغت أكثر حيضها من مبتدأة ومعتادة فانها تلغى ذلك الدم ولا تترك العبادة لأجله (قوله لأنها تنقرب بالمرّة) أي لان العادة (٢) تنقرب بالحصول مرّة (قوله ثلاثة استظهاراً) أي ولو علمت عقب حيضها انه دم استحاضة بأن ميزت بخلاف السحاضة كما ياتي (قوله فإذا اعتادت خمسة) أي بأن أتاها الدم خمسة أيام أولاً (قوله مكثت أحد عشر) أي لاستظهارها على أكثر عاداتها زماً وهي الثمانية بثلاثة أيام ولا تستظهر على الخمسة التي هي عاداتها الأولى ولو كانت أكثر وقوعاً (قوله مكثت أربعة عشر) أي لاستظهارها على عاداتها الثالثة وهي الاحد عشر بثلاثة أيام لأنها أكثر عاداتها زمناً وهي الخمسة والثمانية والأحد عشر (قوله مالم تجاوزه) أي مالم تجاوز بالأيام الثلاثة نصف شهر أي تزيد عليه (قوله فيومان) أي تستظهر بهما (قوله ومن اعتادته) أي نصف شهر (قوله ثم هي بعد الاستظهار) أي ان استظهرت على أكثر عاداتها وقوله أو بلغ نصف الشهر أي اذا لم تستظهر بأن كانت معتادة لنصف شهر (قوله طاهر حقيقة) هذا مذهب المدونة وقيل طاهر حكماً وعليه فيجمع وظوفاً وطلائفاً ويجبر مطلقاً على رجعتها وتصوم وتصل وتغتسل بعد الخمسة عشر يوماً وتقضى الصوم وجوباً ولا تقضى الصلاة لا وجوباً ولا ندباً لأنها ان كانت طاهرة فقد صلّتها وان كانت حائضاً لم تخاطب بها (قوله فلتية) أي لا قطعية والا لما تأتى الحيض من الحامل (قوله وأكثره لحامل) أي سواء كانت مبتدأة أو معتادة (قوله بعد دخول ثلاثة أشهر) أي وليس المراد بعد مضي ثلاثة (٣) أشهر بدليل قوله وهل ما قبل الثلاثة النخ (قوله النصف) أي النصف شهر (قوله ونحوه خمسة أيام) أي فالجملة عشرون \* وحاصله ان الحامل اذا حاضت في الشهر الثالث من حملها أو في الرابع أو في الخامس منه واستمر الدم نازلاً عليها كان أكثر الحيض في حقها عشرين يوماً وما زاد على ذلك فهو دم علة وفساد (قوله وفي ستة (٤) النخ) حاصله ان الحامل اذا حاضت في الشهر السابع من حملها أو الثامن أو التاسع منه واستمر الدم نازلاً عليها كان أكثر الحيض في حقها ثلاثين يوماً وأما اذا حاضت في الشهر السادس فظاهر المدونة أن حكمها حكم ما اذا حاضت في الشهر الثالث وخالف في ذلك جميع شيوخ افرقية ورأوا أن حكم

(١) وقال الحنفية أقله ثلاثة أيام والشافعية يوم وليلة ويأتى له في العدة الرجوع للنساء في أنه يوم أو بعضه اهـ اكليل (٢) معنى ذلك ان المرّة الأولى يحكم لها بأنها عادة عند تكررها ضمناً في الثانية لما استمر الدم بزيادة عليها خلافاً لقول الشافعية ثبت بمرّة مالم تخلف وأما المرّة الأولى مجردة في نفسها فلا معنى لكونها عادة اهـ ضوء الشموع (٣) فيه انه يحتمل ما قبل تمام ثلاثة والدليل من طرق الاحتمال سقط به الاستدلال اهـ كتبه محمد عليش (٤) وفي الرماص ان الرابع والخامس وسط بين الطرفين وانظر اهـ مجموع

٢٢ - دسوقي - اول \* (الثلاثة) بأن حاضت في الأول أو الثاني (كما بعدتها) أي النصف ونحوه (أو كالمعتادة) غير الحامل

(١) قول الشارح كلما عظم الحمل كثر الدم لتخاف الجنين وغذاؤه ولذا كان الغالب أيضاً عدم نزوله فلذا جعل الحيض علامة على براءة الرحم لكن ان نزل وتكاثر دفع بعضه بعضاً اهـ ضوء الشموع

السة أشهر حكم ما بعدها لاحكم ما قبلها وهذا هو المتمد وكلام الصنف قابل للحمل على كلام الشيوخ بأن يقال وفي دخول ستة كما قال شارحنا وقابل للحمل على كلام المدونة بأن يقال وفي مضي ستة كما قال عبق وقد علمت ان المتمد خلاف ظاهرها (قوله تمسكت عاداتها والاستظهار على التحقيق) أي وهو الذي اختاره ابن يونس كما في التوضيح وح ونس ابن يونس الذي ينبغي على قول مالك الذي رجع اليه أن يجلس في الشهر والشهرين قدر أيامها والاستظهار لان الحمل لا يظهر في شهر ولا في شهرين فهي محمولة على أنها حائل حتى يظهر الحمل ولا يظهر الا في ثلاثة أشهر اه وخلاف التحقيق قول عبق تبعاً لمعج أو كالمعادة تمسكت عاداتها لكن بغير استظهار ولا دليل لمعج في قول المدونة ما علمت مالكا قال في الحامل تستظهر بثلاثة لا قديماً ولا حديثاً لان كلامها في ظاهرة الحمل وهذه ليست كذلك لقول ابن يونس انها محمولة على انها حائل انظر بن (قوله قولان) الأول منها قول مالك للرجوع عنه واختاره الايباني وهو مبنى على انه يلزمها ما يلزم الحامل بلها بالحمل بقرينة كالوحم العلوم عند النساء لظهور الحمل والثاني قول مالك للرجوع اليه واختاره ابن يونس وهو مبنى على انه يلزمها ما يلزم الحامل اذا ظهر الحمل وهو انما يظهر في الثالث وما بعده وبعض الشيوخ رجع القول الأول وفي كلام ابن عرفة ما يشعر بترجيح الثاني فكل منهما قدر رجوع ولكن الثاني أرجح (قوله وان تقطع طهر) أي لبثة أو لمعاداة أو لحامل (قوله وتساوي) أي تساوت أيام الطهر وأيام الحيض بأن أتاها الدم يوماً واقطع يوماً وهكذا (قوله أوزادت أيام الدم) أي بأن أتاها الدم يومين واقطع يوماً وهكذا (قوله أو قصت) أي أيام الدم عن أيام الطهر بأن أتاها الدم يوماً واقطع يومين وهكذا (قوله لا أيام الطهر) أي فلا تلفقها بل تلفقها وحينئذ فلا تلفق الطهر من تلك الأيام التي في أثناء الحيض بل لابد من خمسة عشر يوماً بعد فراغ أيام الدم وما ذكره من كونها تلفق أيام الدم وتلقى أيام الطهر فهو أمر متفق عليه ان قصت أيام الطهر عن أيام الدم وعلى للشهور ان زادت أو تساوت خلافا لمن قال ان أيام الطهر اذا تساوت أيام الحيض أوزادت فلا تلفق ولو كانت دون خمسة عشر يوماً بل هي في أيام الطهر طاهر تحقياً وفي أيام الحيض حائض تحقياً بحيث مؤتلف وهكذا مدة عمرها ولا تلفق ولا شيء وفائدة الخلاف تظهر في الدم النازل بعد تلفق عاداتها أو خمسة عشر يوماً فعلى المتمد تكون طاهراً والدم النازل دم علة وفساد وعلى مقابله يكون حيضاً (قوله ثم هي بعد ذلك) أي بعد تلفقها أيام الدم على تفصيلها (قوله وتغتسل كلما انقطع عنها في أيام التلفق) أي لأنها لا تدرى هل يعاودها دم أم لا (قوله الا ان تظن انه يعاودها قبل انقضاء وقت الصلاة التي هي فيه) سواء كان ضرورياً أو اختيارياً فلا تؤمر بالغسل قد تبع الشارح في هذا الكلام عبق قال بن وفيه نظر قد صرح الجزولي (١) والشيخ يوسف بن عمر والزهري في شرح الرسالة بأنه يحرم تأخير الصلاة لرجاء الحيض واختلفوا هل تقطع عنها اذا أخرتها وأتاها الحيض في الوقت وهو الذي للجزولي وابن عمر أو يلزمها القضاء وعليه الزهري وذهب الأحنبي الى ان التأخير لرجاء الحيض مكروه فقط نقل ذلك ح عنه عند قوله في الصوم ويفطر بسر قصر الخ ونقله أيضاً اللواقح وح في موضع آخر لكن

(١) قوله صرح الجزولي يظهر حمل هذه القول على طاهر مخاطبة بالصلاة قطعاً رجعت الحيض نظير ما يأتي في الصوم في التأويل البعيد وما نحن فيه كانت حائضاً غير مخاطبة فلما علمت بالعود كان الانقطاع المتوسط كالعدم وحكم عليه بحكم الحيض وفيه ذلك نقل الدر ونصه عند قول الصنف وتغتسل كلما انقطع الخ قال في التهذيب وانما أمرها بالاغتسال لأنها لا تدرى لعل الدم لا يعود إليها أبو الحسن انظر مفهومه لو علمت ان الدم يعود إليها لم يأمرها بالاغتسال وليس على اطلاقه بل معناه اذا كان يعود إليها بالقرب في وقت الصلاة انتهى ضوء الشموع

تمسكت عاداتها والاستظهار على التحقيق (قولان) ارجحها الثاني (وان تقطع طهر) أي تخلله دم وتساوي أوزادت أيام الدم أو قصت (لغيت) أي جمعت (أي أيام الدم فقط) لا أيام الطهر (على تفصيلها) التقدم من مبتدأة ومعادة وحامل فتلفق المبتدأة نصف شهر والمعادة عاداتها واستظهارها والحامل في ثلاثة أشهر النصف ونحوه وفي ستة فأكثر عشرين ونحوها (ثم هي) بهذا (مستحاضة وتغتسل) للمنفقة وجوباً (كلما انقطع الدم) عنها في أيام التلفق الا أن تظن انه يعاودها قبل انقضاء وقت الصلاة التي هي فيه فلا تؤمر بالغسل (وتصوم) ان كانت قبل الفجر طاهراً (وتغسل)

وَتَوَطَّأَ) بعد طهرها فيمكن انما تصلي وتصوم في جميع أيام الحيض بأن كان يأتيها ليلا وينقطع قبل الفجر حتى يغيب الشفق فلا يفوتها شيء من الصلاة والصوم وتدخل المسجد وتطوف الاقضية الا انه يحرم طلاقها ويحجر على مراجعتها (و) الدم (المُسَيَّرُ) في زمن الاستحاضة بتغير رائحة أولون أو رقة أو نغن أو يتألمها لا بكثرة أو قلة لتبعيتها للزواج (١٧١) (بعد طهرهم) خمسة عشر يوما (حيض) فان لم تميز فهي مستحاضة ولو مكثت طول عمرها وكذا لو ميزت قبل تمام الطهر فهي مستحاضة (ولا تستظهر) الميزة بل تقتصر على عاداتها (على الأصح) ما لم يستمر ماميزته بصفة الحيض المميز فان استمر بصفته استظهرت على الاعتماد ثم شرع في بيان علامة انتهاء الحيض بقوله (والطهر) من الحيض يحصل (يُخْفُوف) وهو عدم تلوث الحرقه بالدم ومأمعه بأن تخرجها من فرجها جافة من ذلك ولا يضر بللها بغير ذلك من رطوبة الفرج (أو) يحصل (قصه) بفتح القاف ماء ايض يخرج من فرج المرأة وهي أبلغ من الجفوف (لمعتادتها) فقط أو مع الجفوف بل ابلغ حتى لمعتادة الجفوف خلافا لظاهره فمعتادته إذا رأتها لا تنتظره بخلاف معتادتها إذا رأتها وإذا علمت انها أبلغ (كاستظهرها) ندبا معتادتها فقط أو هي مع الجفوف (آخر) الوقت

الكرهية عند اللحمى ما لم يؤد التأخير لخروج الوقت المختار والاحرام وحينئذ فيتعين ابقاء الصنف على اطلاقه اما على حرمة التأخير فظاهر واما على الكراهية فيكون قوله وتقتل كلما انقطع عنها أي ندبا عند رجاء الحيض وجوبا في غير ذلك وإذا علمت انها مأمورة بالنسل والصلاة كلما انقطع ولو علمت ان الحيض يأتيها في الوقت ظهر لك ان قول عقب بعد قوله فلا تؤمر بالنسل فان اغتسلت في هذه الحالة ولم يأتيها الدم فهل تعد بغسلها إذا كانت بنية جازمة وبالصلاة أو لا تعد بها في تردد كلام غير صحيح اه كلام بن (قوله وتوطأ) أي على المعروف من المذهب خلافا لصاحب الارشاد حيث قال لا يجوز وطؤها (قوله والدم المميز) انما قدر الموصوف والدم للاحتراز عن المميز من الصفرة والكدره فانها لا تخرج بها عن كونها مستحاضة إذا اثر لها كما قاله الشيخ احمد الزرقاني كذا في حاشية شيخنا (قوله لتبعيتها للزواج) أي للاكل والشرب والحرارة والبرودة (قوله حيض) أي انفاذا في العبادة وعلى الشهور في العدة خلافا لاشبه وابن الماجشون القائلين بعدم اعتباره في العدة (قوله فان لم تميز فهي مستحاضة) أي باقية على انها طاهر ولو مكثت طول عمرها وتعد عدة الرتبة بسنة يضاء (قوله وكذا لو ميزت قبل تمام الطهر فهي مستحاضة) أي ولا عبرة بذلك التمييز ولا فائدة له كما نقله أبو الحسن عن التونسي (قوله ولا تستظهر على الأصح) أي إذا ثبت ان الدم المميز بعد طهر ثم حيض واستمر ذلك الدم المميز نازلا عليها فانها تمكث اكثر عاداتها فقط وترجع مستحاضة كما كانت قبل التمييز ولا يحتاج لاستظهار لأنه لا فائدة فيه لأن الاستظهار في غيرها رجاء ان ينقطع الدم وهذه قد غلب على الظن استمراره وهذا قول مالك وابن القاسم خلافا لابن الماجشون حيث قال باستظهارها على اكثر عاداتها (قوله ما لم يستمر الخ) أي ان عدم الاستظهار عند مالك وابن القاسم مقيد بما إذا تغير الدم الذي ميزته بعد أيام عاداتها ولم يستمر على حاله واما الاستمرار على حاله فانها تستظهر على اكثر عاداتها على الاعتماد خلافا لمن قال ان عدم الاستظهار عند مالك وابن القاسم مطلق غير مقيد بما ذكر (قوله ومأمعه) أي من الكدره والصفرة (قوله أو قصة) لاشكال في نجاستها كما قال عياض وغيره والفرج ورطوبته عندنا نجس ولقول صاحب التلقين والقرافي وغيرها كل ما يخرج من السيلين فهو نجس نقله ح عند الكلام على الهادي ولا سيما وهي من انواع الحيض فقد قال ابن حبيب أوله دم وآخره قصة اه بن (قوله بل ابلغ) أي بل هي ابلغ حتى لمعتادة الجفوف كما عند ابن القاسم فهي عنده ابلغ مطلقا (قوله خلافا لظاهره) أي من تقييده الأبلغة بمعتادة القصة وحدها أو مع الجفوف واجاب أبو علي السناوي بأن المراد بأبلغيتها كونها تنتظر لانها تسكن في بها إذا سبقت فان هذا يكون في التساويين أيضا والجفوف إذا اعتيد وحده صار مساويا للقصة للاكتفاء بالسابق منها وحينئذ صح تقييد الأبلغة بمعتادتها فتأمل \* وحاصل الفقه ان معتادة الجفوف إذا رأت القصة أولا لا تنتظره وإذا رأتها أولا لا تنتظر القصة واما معتادة القصة فقط أو مع الجفوف إذا رأت الجفوف أو لا ندب لها انتظار القصة لآخر المختار وان رأت القصة أولا فلا تنتظر شيئا بعد ذلك (قوله لا تطهر إلا بالجفوف) أي وحينئذ تنتظره ولو خرج الوقت ولا تطهر بالقصة (قوله لمخالفته لقاعدته) أي وهي أبلغة القصة

(المختار) بإخراج الغاية فلا تستغرق المختار بالانتظار بل توقع الصلاة في بقية منه بحيث يطابق فراغها منها آخره (وفي) علامة طهر (الاستدانة كتردد) في النقل عن ابن القاسم فقل عنه الباجي انها لا تطهر إلا بالجفوف ولا ريب في اشكاله لمخالفته لقاعدته ونقل عنه المازري انها إذا رأت الجفوف طهرت ولم يقل إذا رأت القصة تنتظر الجفوف فهي تطهر بياها مسبق وهذا هو الاعتماد

وان كان لا يخلو عن اشكال ايضا (١٧٣) (وَلَيْسَ عَلَيْهَا) أى على الحائض لا وجوبا ولا ندبا (نَظَرُ طَهْرٍ) كما قيل (الفجر)

لعلها تدرك العشائين والصوم بل يكره (١) اذ هو ليس من عمل الناس ولقول الامام لا يعجبي (بَلْ) يجب عليها نظره (عِنْدَ النَّوْمِ) ليلا تعلم حكم صلاة الليل والصوم والأصل استمرار ما كانت عليه (وَ) عند صلاة (الصُّبْحِ) وغيرها من الصلوات وجوبا موسما في الجميع إلى أن يتيق ما يسع الفصل والصلاة فيجب وجوبا مضيقا ولو شك هل طهرت قبل الفجر أو بعده سقطت الصلاة يعني صلاة العشائين هذا هو الصواب لا مافي الشراح من أنها الصبح إذ الصبح واجبة قطعا ثم بين موانع الحيض بقوله (وَمَنْعَ) الحيض (صَحَّةَ) صلاة وصوم (وَ) منع (وُجُوبَهَا) وقضاء الصوم بامر جديد (وَ) منع (طَلَاً) بمعنى انه يحرم إيقاعه زمنه ان دخل وكانت غير حامل ووقع وأجبر على الرجوع ولو أوقفه على من تقطع طهرها يوم طهرها

(١) قول الشراح بل يكره اذ هو الخ ولاتمنت قالت عائشة ما كان النساء يحدن المصاييح والظاهر ان لم تنظر قبل النوم لآخر الوقت وجب عليها مضيقا اذ ذلك فان لم تفعل أثمت

مطلقاً لأنها أدل على براءة الرحم (قوله وان كان لا يخلو عن اشكال) أى لإفادته المساواة بين القصة والجفوف مع أنها عنده أبلغ مطلقاً كما مر وقد يقال ان قوله إذا رأت الجفوف طهرت في نقل المازري لا يفيد مساواة الجفوف للقصة وذلك لأن قوله للسائل لما سأله عن البدأة إذا رأت الجفوف طهرت لا ينافي أن القصة أبلغ اذ معلوم أن الابلية أمر آخر زائد على كونه علامة على الطهر ولم يسأل عن القصة للعلم بابلغيتها وعلى هذا فلا اشكال ولا مخالفة في كلام ابن القاسم كذا قرر الشارح وتأمله (قوله نظر طهرها) أى نظر علامة طهرها (قوله لتعلم حكم صلاة الليل) فإذا رأت الدم قد انقطع قبل النوم كانت صلاة الليل واجبة عليها وكذلك صوم صبيحته ولا يقال يحتمل عود الدم ليلا لأن الأصل استمرار انقطاعه وإذا رأت الدم باقيا كانت صلاة الليل والصوم غير واجبين عليها لأن الأصل بقاء ما كان (قوله ولو شك) أى من رأت علامة الطهر بعد الفجر وقوله سقطت الصلاة هذا مافي النقل وقوله يعني الخ تفسير له (قوله يعني صلاة العشائين) أى وأما صلاة الصبح فواجبة عليها لطهرها في وقتها كما يجب عليها في الصوم امساك ذلك اليوم وقضاؤه كما يأتي للمصنف في الصوم في قوله ومع القضاء ان شكك (قوله لا مافي الشراح) يعني عقب وخش تبعاً للعج (قوله من أنها) أى الصلاة الساقطة عنها (قوله واجبة قطعا) أى لطهرها في وقتها ويمكن تصحيح (١) مافي الشراح بحمله على ما إذا استيقظت بعد الشمس وشك هل طهرت قبل الفجر أو بعده أو بعد الشمس فتسقط عنها الصبح حينئذ كما تسقط العشائين انظر بن (قوله صحة صلاة وصوم) أى كان كل منها قلاً او فرضاً كان الفرض أداء أو قضاء (قوله وقضاء الصوم بامر جديد) أى لا بامر سابق فاندفع ما يقال ان وجوب القضاء فرع عن وجوب الاداء فلا يجب القضاء الا على من تعلق به وجوب الاداء والحيض مسقط لوجوب الصوم فلم يتعلق وجوب الاداء بالحائض فكيف يجب عليها قضاء الصوم وانما وجب قضاء الصوم بامر جديد من الشارع دون الصلاة لحفة مشقة بعدم تكرره (قوله بامر جديد) أى بامر متجدد تعلقه (٢) بعد الطهر إذا الحيض منع تعلق الخطاب الأول المكلف به حالة وجوده (قوله وطلاقا) عطف على صحة كما أشار له الشارح أى ومنع الحيض طلاقاً أى حرمة فيكون المصنف استعمل النسخ في الصحة بمعنى الرفع وفي الطلاق بمعنى التحريم فاستعمل اللفظ في حقيقته وبجازه (قوله بمعنى أنه يحرم إيقاعه زمنه) أى لما في ذلك (٣) من تطويل العدة عليها (قوله ان دخل) أى وأما غير المدخول بها فلا حرمة في طلاقها في الحيض لأنه لا عدة عليها (قوله وكانت غير حامل) أى وأما الحامل فلا حرمة في طلاقها زمنه لأنه وان كان يلزمها العدة لكن لا تطويل عليها فإنها الآن عدتها بوضع حملها كله سواء طلقت في الحيض أو في غيره (قوله ووقع) أى الطلاق في زمن الحيض (قوله ولو أوقفه على من تقطع طهرها يوم طهرها) هذا مبالغة في قوله ومنع طلاقاً وانما منع الطلاق في يوم طهرها لأنه يوم حيض حكماً لأنه انما يحكم عليها بانها مستحاضة طاهرة بعد أيام التلقيح وحينئذ فحرمة الطلاق في زمن الحيض ولو كان ذلك الزمان زماناً له حكماً وبالجملة ما ذكره الشارح تبعاً له في من حرمة الطلاق إذا أوقفه على من تقطع طهرها يوم طهرها له وجه فاعتراض بن بانه لا سبيل للحرمة فيه نظر وما ذكره الشارح من الجبر على الرجعة فهو واحد قولين فقد نقل بن عن ابن يونس عدم الجبر عليها ونقل

(١) ولعمري ما أغنى فؤادي ولن يصلح العطار اه ضوء (٢) قوله متجدد تعلق الأمر الخ فيه أن الأمر نوع من كلام الله تعالى وهو قديم فالمناسب متجدد تعلقه التجيزي والخطاب الخ لا يغني مافيه فلعل المناسب منع التكليف به الخ اه (٣) قوله لما في ذلك الخ وقيل تعبد وسوف يذكرها المصنف في مبحث الطلاق انتهى

عن أبي بكر بن عبد الرحمن وحذاق أصحابه الجبر عليه التطويل المدة اهـ لكن المصنف مرفياً يأتي على الجبر حيث قال وأجبر على الرجعة ولو لمعاد الدم وهذا يقتضي انه كما أطلق في الحيض وحيث نذ فيحكم بالحرمه فتأمل ( قوله وبدء عدة ) قال بعضهم لافائدة للتنصيص على هذا أصلاً لأنه لا يمكن فرضه الا في المطلقة في الحيض وهي تعدد بالاقراء وهي الاطهار والحيض ليس منها فلا يتوهم بدؤها منه حتى ينص على نفيها ( قوله فيمن تعدد بالاقراء ) أي وأما التوفي عنها زوجها وهي حائض فتحسب الأربعة أشهر وعشراً من يوم الوفاة ولا يكون الحيض مانعاً من ابتداء عدتها ( قوله أو تحت ازار ) أي أو ماتحت ازار أي أو وطء ماتحت ازار أي أو وطء المكان الذي شأنه أن يشد عليه الازار ( قوله يعني انه يحرم الخ ) أتى بالناية لاجمال الكلام بالنسبة لما تحت الازار فانه ربما كان مسبواً لا لقدم فأتى بها لبيان المقصود من ذلك وانه ما بين السرة والركبة ثم ان ظاهر كلام الشارح يقتضي ان ما بين السرة والركبة يحرم الاستمتاع به بالجماع وبغيره من لمس ومباشرة وهو ما قاله عيج ومن تبعه وفي بن الذي لابن عاشر مانعه ظاهر عباراتهم جواز الاستمتاع بما تحت الازار ( ١ ) بغير الوطء من لمس ومباشرة ونظر حتى للفرج وقال أبو طي السناوي نصوص الأئمة تدل على ان الذي يمنع تحت الازار هو الوطء فقط لا التمتع بغيره خلافاً لمع ومن تبعه وقال ابن الجلاب ولا يجوز وطء الحائض في فرجها ولا في دون فرجها ومثل ذلك في عبارة عبد الوهاب وابن رشد وابن عطية وابن عرفة وغيرهم إذا علمت هذا فقول الشارح يعني يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة لا يصح لانه خلاف النقل وأعجب من هذا قوله ولو على حائل فالموافق للنقل ان يقول أي ومنع الحيض وطاً لما تحت ازار اهـ كلام بن لكن ذكر شيخنا ان ح ذكر في شرح الورقات ان المشهور حرمة الاستمتاع بما تحت الازار ولو بغير الوطء وحيث فلا اعتراض على الشارح فظهر من هذا أن الوطء فيما تحت الازار سواء كان فرجاً أو غيره حرام باتفاق وأما التمتع بغير الوطء كاللمس والمباشرة فيما تحت الازار فقيه قولان مرجحان بالمنع ولو من فوق حائل وعدمه ومشهورهما المنع كما ذكره ح وأما النظر لما تحت الازار ولو الفرج فلا حرمة فيه ولو التذ بالنظر ( قوله ويجوز ) أي الاستمتاع وقوله كالاستمتاع بيدها وصدرها أي وكذا عكن بطنها وذلك بأن يستمنى بما ذكر من الأور الثلاثة مثلاً ( قوله ويستمر المنع ) أي من وطء الفرج ومن وطء ماتحت الازار اهـ فالمبالغة راجعة لوطء الفرج ولما تحت الازار لا لوطء الفرج فقط بحيث يقال إذا انقطع يسوغ له التمتع بما تحت الازار غير الفرج ( قوله ولو بعد قضاء ) أي ولو حصل النقاء من الحيض ورد المصنف بلو على ابن نافع القائل يجوز وطء الفرج وما تحت الازار بعد النقاء على ابن بكير القائل بالكراهة ( قوله وتيمم ) أي خلافاً لابن شعبان القائل إذا تيممت لعذر بعد انقطاعه جاز وطؤها ولو لم يخف الضرر ( قوله لأنه وان حلت ) أي الصلاة به ( قوله ولا بد ( ٢ ) ) أي في جواز الوطء ( قوله الا لطول ) أي لعدم الماء أو عدم القدرة على استعماله ( قوله فله الوطء بعدم التيمم ندباً ) قد يقال يقتضي النظر ان يكون التيمم واجباً لأن يقال انه لو حفظ قول من اكتفى بالنقاء أو يقال اليس في الحقيقة الطول لعدم اعتبار التيمم هنا في المشهور ( قوله بل ولو جنابة ( ٣ ) ) أي بل ولو نوت رفع حدث الجنابة التي كانت عليها قبل الحيض أو حصلت لها بعد حصوله فان الحيض يمنع حدث الجنابة على المشهور خلافاً لمن قال ان حدث الجنابة يرتفع وينبني على هذا الخلاف ان

- (١) وسبب الخلاف هل الضمير في تشد ازارها ودونه باعلاها للمرأة أو للخرقة التي تشدها فوق الحائل اهـ ضوء ( ٢ ) وجرت على الفصل وان كافراً وأباحه بلانية للمجنونة اهـ مجموع (٣) فيض اخرجها من غسل الحيض بعد اهـ مجموع

( و ) مع ( بدء ) أي ابتداء ( عدة ) فيمن تعدد بالاقراء فلا تحسب أيام الحيض منها بل مبدؤها من الطهر الذي بعد الحيض ( و ) منع ( وطء فرج أو تحت ازار ) يعني أنه يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة ولو على جائل وهما خارجان ويجوز بما عدا ذلك كالاستمتاع بيدها وصدرها ويستمر المنع ( ولو بعد قضاء ) من الحيض ( و ) بعد ( تيمم ) تحل به الصلاة لأنه وان حلت به لا يرفع الحدث ولا بد من التطهير بالماء الا لطول يحصل به ضرر فله الوطء بعد التيمم ندباً ( و ) منع ( رفع حدثها ) فلا يصح غسلها حال حيضها إذا نوت رفع حدث الحيض بل ( و ) كوجنبته كانت عليها قبل الحيض أو بعده ( و ) منع ( دخول مسجداً ) الا لعذر كخوف على نفس أو مال



وبعد وضع الثاني على ما مضى منها للاول وهذا قول أبي محمد كما تقدم (قوله) وقيل تستأنف الخ قد تقدم  
أن هذا قول أبي اسحق التوماني فعنده تستأنف النفاس للتوأم الثاني نفاسا مستقلا تغلظهما أكثر  
النفاس أو أقله \* والحاصل أن الدم الذي بين التوأمين قيل أنه حيض وعليه تمسكت إذا استرسل  
عليها عشرين يوما ونحوها وتطهر والنفاس لها واحد بعد نزول الثاني هذا إذا تغلظهما أقل من ستين  
يوما والا كان لكل واحد نفاس مستقل متصل بولادته وقيل أن لكل واحد نفاسا مستقلا تغلظهما  
أكثر النفاس أو أقله فعلى هذا لا تضم أحد التوأمين للآخر وقيل أن تغلظهما ستون يوما فنفسان وإن  
تغلظهما أقل من ستين يوما كان لهما نفاس واحد ويضم الدم الحاصل مع الثاني لما حصل مع الاول (قوله  
وهذا) أي ومحل هذا الخلاف إذا لم يقطع الدم قبل وضع الثاني نصف شهر بأن لم يقطع أصلا  
أو انقطع أقل من نصف شهر (قوله) فتستأنف الخ أي فإن انقطع الدم قبل وضع الثاني نصف شهر فإنها  
تستأنف الخ (قوله) لأنه إذا انقطع نصف شهر فالدم الآتي بعدها حيض (أي لا نفاس) وحيث  
فيكون دم الولد الذي يأتي بعده نفاسا مستقلا لا من تمة الاول (قوله) وتقطعه (أي وتقطع دم النفاس  
كتقطع الحيض ومقتضاه أنها تلفق عاداتها في النفاس حيث كانت لها عادة فيه وليس كذلك  
إذا انفصلت عنها تلفق أكثره سواء كانت لها عادة فيه أقل من أكثره أم لا وتكون بعد خلقها أكثره  
مستحاضة من غير استظهار ومحل التلقيق ما لم يأت الدم بعد طهر تام والا كان حيضا مؤتفقا (قوله  
فيمنع كل ما منعه الحيض) أي من صحة الصلاة والصوم ومن وجوبهما ومن الطلاق وبدء العدة  
ووطء الفرج وما تحت الأزار ورفع حدثها ولو جناية ودخول المسجد ومس المصحف ما لم تكن  
معلمة أو متعلمة (قوله) ونجوز القراءة (أي قبل انقطاعه ولو كانت جنباً قبل الولادة وأما انقطاعها  
نمى من القراءة قبل الفصل كانت متلحمة بجناية قبل الولادة أولا هذا هو المعتمد (قوله) ووجب وضوء  
بها) أي بناء على أنه يعتبر اعتياد الخارج في بعض الأحوال (قوله) والأظهر فيه (أي بناء على اعتبار  
دوام الاعتياد قول الشارح لأنه ليس بمعتاد أي ليس بدائم الاعتياد (قوله) والمعتمد الاول) أي وهو  
أنه من جملة الاحداث الناقصة للوضوء

### باب الوقت المختار

(قوله باب) خبر مبتدأ محذوف كما اشار له الشارح والوقت مبتدأ والمختار صفة له وقوله لاظهر (١) متعلق  
بمحذوف مبتدأ ثان أي ابتداءه لاظهر وقوله من زوال الشمس خبر المبتدأ الثاني والثاني وخبره خبر  
الاول وقوله لآخر القامة حال من الضمير في الخبر وإنما بدأ ببيان وقت الظهر لأنها اول صلاة صليت  
في الاسلام وصحبت الظهر بذلك لكونها اول صلاة ظهرت في الاسلام واعلم أن معرفة الوقت عند  
القراءة فرض كفاية يجوز التقليد فيه وعند صاحب المدخل فرض عين ووفق بينهما بمحل كلام  
صاحب المدخل على أن المراد أنه لا يجوز للشخص الدخول في الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت  
(٢) وهذا لا ينافي جواز التقليد فيه انظرين (قوله) وهو الزمان المقدر للعبادة شرعا جعل الزمان  
جنسا في تعريف الوقت يقتضي أن الزمان اعم من الوقت والوقت اخف منه وهو كذلك لأن الزمان  
مدة حركة الفلك سواء كانت مقدرة شرعا أم لا (قوله) المقدر للعبادة شرعا خرج الزمان الذي  
ليس بمقدار للعبادة فلا يقال له وقت قال شيخنا ما افاده التعريف من أن الزمان المقدر للفعل غير العبادة  
لا يقال له وقت لا يسلم بل الزمان المقدر لأي فعل يقال له وقت لذلك الفعل اللهم الا أن يقال مرادهم  
تعريف الوقت الشرعي بقول الشارح وهو أي الوقت الشرعي الزمان المقدر الخ وهذا لا ينافي أن  
(١) الاظهر أن لاظهر متعلق بالمختار او محذوف معرفت ثان للوقت وقول الشارح ابتداءه أيضا  
لمعنى من اهـ لكتبه محمد عليش (٢) وغلبة الظن كافية كما قال صاحب الارشاد وهو المعتمد اهـ مجموع

[درس]

(الوقت) وهو الزمان  
المقدر للعبادة شرعا



(الختار) ويقابله الضروري فالصلاة (١٧٦) لها وقتان (الظهر) ابتداءه (من زوال الشمس) (١) أي ميلها عن وسط

السما لجهة الغرب مقبها  
(الآخر القامة) أي  
قامة كانت وقامة كل انسان  
سبعة أقدام بقدم نفسه  
وأربعة أذرع بذرعه  
فالمنى حتى يصير ظل كل  
شيء مثله (بغير ظل  
الزوال) فلا يحسب  
من القامة أو يبان ذلك ان  
الشمس اذا طلعت ظهر  
لكل شاخص ظل من جهة  
الغرب فكلما ارتفعت نقص  
فاذا وصلت وسط السماء  
وهي حالة الاستواء كل  
قصانه وبقيت منه بقية  
وهي تختلف بحسب الاشهر  
القطبية وهي توت فبابه  
فها تاور فكيفك فطوبة  
فأشير فبرمها فبرمودة  
فبنس فبونه فأيب  
ففسرى وقد لا يبقى منه بقية  
وذلك بمكة وزيد مرتين  
في السنة وبالمدينة الشريفة  
مرة وهو أطول يوم فيها فاذا  
مالت الشمس لجانب المغرب

(١) قول المصنف من زوال  
الشمس ابن عرفة زوال  
الشمس كونها بأول ثاني  
أعلى درجات دائرتها يعرف  
بزيادة أقل ظلها اه ولا  
عبارة بكشف ولا تدقيق  
مقات لان الزوال اللياقى  
زوال مركزها ويتقدم  
بنصف درجة تقريبا وكذا  
الغروب عكس الطلوع  
فانه شرعا ظهور حاجبا

غيره يقال له وقت الأنة عادى تأمل (قوله الختار) أي الذي وكل إيقاع الصلاة فيه لاختيار المكاف  
من حيث عدم الاتم فان شاء أوقفها في أوله أو في وسطه أو في آخره (قوله ويقابله الضروري) أي  
وهو الذي لا يجوز تأخير الصلاة اليه الا لأرباب الضرورة الآتي ذكرهم (قوله لآخر القامة أي  
قامة كانت) كموداً وحائط أو انسان (قوله بغير ظل الزوال) أي حالة كون القامة معتبرة بغير ظل  
الزوال (قوله فلا يحسب) أي ظل الزوال (١) من القامة ان وجد فان لم يوجد اعتبرت القامة  
خاصة وان وجد اعتبرت القامة وذلك الظل (قوله وهي تختلف الخ) قد جعل بعضهم لذلك ضابطا  
بقوله طره جيا ابدوحى \* (٢) فالطاء اشارة لاقدام ظل الزوال بطوبة والزاي اشارة لعدم أقدام  
ظل الزوال بأشير وهكذا لآخرها (قوله وذلك بمكة) (٣) مرتين في السنة وبالمدينة الشريفة مرة الخ  
بيان ذلك ان عرض المدينة أربع وعشرون درجة (٤) وعرض مكة احدى وعشرون درجة  
وكلاهما شمالى (٥) والمراد بالعرض بعد سمت (٦) رأس أهل البلد عن دائرة المعدل والليل الأعظم أربع  
وعشرون درجة والمراد به غاية بعد الشمس اذا كانت على منطقة البروج (٧) من دائرة المعدل فاذا  
كانت الشمس على منطقة البروج في غاية الليل الشمالى كانت مسامتة لرأس أهل المدينة فيعدم الظل

(١) قوله ظل الزوال اضافته لادنى ملاسة أي ظل الشاخص الثابت له وقت الزوال اه (٢) قال  
الخطاب هو لمرا كشي وما قاربها بن وترتيبه على الشهور العجمية والابتداء من يناير والموافق له  
أشير فطوبة الياء الشنة التحية وفي السيد جربانها في مصر ونحوه للقلوبى فلينظر اه ضوء (٣)  
قوله وذلك بمكة مرتين الخ في نسخة الشرح بمكة وزيد كثرى فليحرر (٤) قسموا الفلك اثني  
عشر قسما ومما كل قسم برجا وقسموا كل قسم ثلاثين قسما ومما كل قسم درجة فبروج الفلك اثنا  
عشر ودرجاته ثلاثمائة وستون اه (٥) نسبة للشمال أحد الجهات الأربع الشرق والمغرب والجنوب  
والشمال وذلك انك اذا استقبلت نقطة للشرق فأمامك مشرق وخلفك مغرب ويمينك جنوب  
وشمالك شمال فالأرض أربعة أقسام قالوا للعمور منها الربع الشمالى وبعض الجنوبى ومكة والمدينة  
من الشمال فلذا نسبتا اليه اه كتبه محمد عlish (٦) قوله سمت أي مسامت أي بعض الفلك الذي  
يسامت رأس أهل البلد وقوله دائرة المعدل هي دائرة مفروضة على خط مفروض من نقطة المشرق  
الى نقطة المغرب وهو المعدل أي القاسم للأرض قسمين معتدلين \* وحاصله ان العرض في عرفهم  
مقدار ما بين الجزء السامت للبلد من الفلك والجزء السامت لمركز الأرض ووسطها من الفلك وقوله  
والليل الأعظم وذلك ان الشمس تطلع تارة من نقطة المشرق فتكون مارة على دائرة المعدل ووسط  
الأرض ومركزها وتارة تميل في طلوعها الى جهة الشمال وتارة الى جهة الجنوب فتكون بعيدة في  
مرورها من دائرة المعدل ومركز الأرض والليل يختلف فقد يكون بدرجة من درجات الفلك وقد  
يكون بأكثر الى أربعة وعشرين درجة فلا تميل بأكثر من أربعة وعشرين فهي مقدار الليل الأعظم  
اه كتبه محمد عlish (٧) البروج اثنا عشر جمعها بعضهم في قوله :

حمل الثور جوزة السرطان ورعى الاسد سنبيل الميزان

ورمت عقرب قوسا لجدى وسقى الدلو بركة الحيتان انتهى

الثلاثة الاولى فصل الربيع والثانية فصل الصيف والثالثة فصل الخريف والرابعة فصل  
الشتاء والستة الاولى شمالية الثلاثة الاول منها صاعدة والثانية هابطة والستة الثانية جنوبية ثلاثة  
صاعدة وثلاثة هابطة

عندم

وان خطى الى اعتبر زوال ما يصل فيه لا تكرر

وما نقل عن ابن عباس من اجزاء الظهر قبل الزوال لا يصح نعم يأتي عن أحمد في صلاة الجمعة اهملخصا من المجموع وضوء الشموع



لأصام وأما الغروب اللىقائى فهو مغيب مركز القرص (١) ويترتب عليه تحديد قدر الليل وأحكام آخر تذكر فى الليقات والغروب اللىقائى قبل الشرعى بنصف درجة (قوله من طهارتى حدث وخبث) أى من طهارة حدث أصغر إن كان غير جنب وأكبر إن (٢) كان جنباً مائة إن لم يكن من أهل التيمم وتراية إن كان من أهله فإن كان متوضئاً اختسلاً قدر له مقدار الكبرى وإن كان مفقلاً غير متوضئ قدر له مقدار الصغرى قال شيخنا وعليه فالوقت يختلف باختلاف الأشخاص هذا ما يفيد النظر فى هذه العبارة لكن الذى يفيد كلام ابن عرفة والابن اعتبار مقدار الطهارة (٣) الكبرى مطلقاً كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر كان فرضه الوضوء أو الغسل أو التيمم وعليه فالوقت لا يختلف باختلاف المصلين قال شيخنا والظاهر أن هذا هو الموعول عليه \* واعلم أن ما ذكر من اعتبار طهارة الحدث والحديث إنما هو باعتبار المتعارف لغالبا الناس فلا يعتبر تطويل وسوس ولا تخفيف وسرع نادر كذا استظهره ح (قوله وستر عورة) أى على الوجه الأكمل لأنه هو المطلوب شرعاً \* تنبيه \* ما ذكره المصنف فى وقت المغرب المختار بالنسبة للابتداء لجواز التطويل بعد الدخول فيها لمغيب الشفق لابعده بالنسبة للقيم وأما السافرون فلا بأس أن يعدوا أى يسروا بعد الغروب الليل ونحوه ثم ينزلون ويصلون كما فى المدونة وقيد ذلك بن وغيره بما إذا كان المد لغرض كتمل والاصلا أول الوقت وهذا كله على رواية ابن القاسم عن مالك من أن وقت المغرب ضيق يقدر بفعلها بعد تحصيل شروطها وروى غيره عن مالك امتداد وقت المغرب المختار للشفق قال ابن العربى والجرجاني وهو الصحيح من مذهب مالك ولكن الحق أن القول بالامتداد ضعيف وإن كان فيه نوع قوة والمعتمد ما مضى عليه المصنف من رواية ابن القاسم (قوله من غروب حمرة الشفق) أى من غروب الحمرة التى هى الشفق والاضافة بيانية قال الشاعر

ان كان ينكر ان الشمس قد غربت \* فى فيه كذبه فى وجهه الشفق (٤)

هذا هو المعروف من المذهب وعليه أكثر العلماء ابن ناجى ونقل ابن هرون عن ابن القاسم نحو ما لاى حنيفة من أن ابتداء مختار العشاء من غروب البياض وهو يتأخر عن غروب الحمرة لأعرفه (قوله للثالث الأول) أى محسوباً من الغروب وقيل إن اختيارى العشاء يمتد لطاوع الفجر (٥) وعليه فلا ضرورى لها وهو مذهب الشافعية وفيه فسخة (قوله المنتشر ضياؤه) أى من جهة القبلة ومن جهة دبرها حتى يعم الأفق وظاهر قوله المنتشر ضياؤه أن الفجر الصادق غير الضوء وليس كذلك بل هو ضوء الشمس السابق عليها فالأولى أن يحذف ضياؤه بأن يقول أى المنتشر فى جهة القبلة وفى دبرها حتى يعم الأفق (قوله بل يطالب وسط السماء الخ) أى فهو بياض دقيق يخرج من الأفق ويصعد فى كبد السماء من غير انتشار بل بجذائه ظلمة من الجانبين وأما الصادق فهو بياض يخرج من الأفق ويمتد لجهة القبلة ولدبرها وينتشر ويصعد للسماء منتشراً (قوله يشبه ذنب السرحان) وهو بكسر السين مشترك بين الذهب والأسد والمراد أنه يشبه ذنب السرحان الأسود وذلك لأن الفجر الكاذب بياض مختلط بسواد والسرحان الأسود لونه مظلم وباطن ذنبه أبيض فالبياض فيه مختلط بسواد

من طهارتى حدث وخبث  
وستر عورة واستقبال  
ويزاد أذان واقامة وأفهم  
قوله يقدر أنه يجوز  
لمحصلها التأخير بقدر ذلك  
(و) المختار (العشاء من  
غروب حمرة الشفق  
لثالث الأول) من الليل  
(والصبح من الفجر) أى  
ظهور الضوء (الصادق)  
وهو المستطير أى المنتشر  
ضياؤه حتى يعم الأفق  
احترازاً من الكاذب وهو  
المستطيل باللام وهو  
الذى لا ينتشر بل يطلب  
وسط السماء دقيقاً يشبه  
ذنب السرحان

(١) فائدة جمع بعضهم الافلاك السبعة بادناً باعلاها بقوله

زحل اشترى مريخه من شمسنا \* قترأهت بعطارد أقمار

انتهى (٢) قيل يقدر معه وضوء لاحتال نقضه أثناءه اه ضوء الشموع (٣) ويستبرى ولو خرج الوقت انظر الخطاب اه مجموع (٤) واختلف فى جواز تسميتها العتمة اه مجموع (٥) ورد اسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر فأخذ الحنفية بظاهره وحمله أصحابنا على اسفار تحقق الفجر لا يقال هذا توقف عليه الصحة لا الأعظمية \* لانا نعتى به الاتصاح لعموم الناس اه مجموع

(قوله ولا يكون) أى الفجر الكاذب (قوله وينتهي المختار) أى مختار الصبح وقوله للإسفار أى لدخول الإسفار والغاية خارجة (قوله وهو الذى تميز فيه الوجوه) أى بالبصر للتوسط فى محل لا سقف فيه ولا غطاء ثم إن ما ذكره المصنف من أن المختار الصبح يتمدد للإسفار الأعلى هو رواية ابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك فى المدونة قال ابن عبد السلام وهو المشهور وقيل يتمد اختياري الصبح لطول الشمس وعليه فلا ضرورى لها وهو رواية ابن وهب فى المدونة والأكثر وعزاه عياض لسكافة العلماء وأئمة الفتوى قال وهو مشهور قول مالك والحاصل أن كلا من القولين قد شهر لكن مامشى عليه المصنف أشهر وأقوى كما قال شيخنا (تنبيه) ما ذكره المصنف من أن مبدأ المختار للظهر من زوال الشمس إلى هنا كله بالنسبة لغير زمن الدجال وأما فى زمنه فيقدر للظهر وغيرها بالنسبة لغير زمانه ثم إن بعض البلاد السنة فيها يوم وليلة وحينئذ فيقدرون لكل صلاة كزمن الدجال وفى بعض البلاد الليل من المغرب للعشاء فيخرج الفجر وقت العشاء فعند الحنفية تسقط عنهم العشاء وعند الشافعية يقدرون بأقرب البلاد إليهم ولا نص عندنا ولكن استظهر بعضهم الرجوع فى ذلك لمذهب الشافعى كذا قرر شيخنا (قوله وهى) أى صلاة الصبح الصلاة الوسطى المذكورة فى قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى (قوله أى الفضلى) أشار بذلك إلى أن الوسطى تأنث الأوسط بمعنى المختار والأفضل كما فى قوله تعالى قال أوسطهم ولا غربة فى تفضيل الأقل على الأكثر إذ الفاعل المختار يفضل ما يشاء على ما يشاء ألا ترى أنه فضل القصر على الأعمام والوتر على الفجر وقيل أنها تأنث وسط بمعنى متوسط بين شيئين لأن قبليها ليلتين مشتركتين وبعدها نهاريتين مشتركتين وهى منفردة بوقت لا يشاركها فيه غيرها من الصلوات (قوله وهو الصحيح من جهة الأحاديث) أى فقد قال عليه الصلاة والسلام فى حفر الخندق شغلونا عن الصلاة الوسطى ملائكة الله يومهم وقبورهم نارا وكانت تلك الصلاة صلاة العصر (قوله وما من صلاة من الخمس إلخ) أى فقيل إنها الظاهر لوقوعها فى وسط النهار وتيل أنها للغرب لتوسطها بين ظلام الليل وضوء النهار وقيل أنها العشاء لتوسطها بين صلاتين لا يقصران (قوله وقيل غير ذلك) أى وقيل إن الصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس فقيل أنها صلاة عيد الأضحى وقيل صلاة عيد الفطر وقيل صلاة الضحى وقيل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولعل معنى الوسطى على هذا الفاضلة لا الفضلى التى هى تأنث الأفضل لأنها ليست أفضل من الفرض (قوله وسط الوقت) بفتح السين وسكونها (قوله يعنى أثناء) أى وليس المراد بالوسط حقيقة وهو النصف بحيث يكون الموت واقعا فى منتصف الوقت لما فيه من القصور (قوله لم يعص (١)) أى بترك الصلاة سواء ظن السلامة أو لم يظن شيئا بأن كان خالى الذهن وسواء كان عازما على الأداء أو لم يعزم على شيء بل ولو عزم على تركها وإن كان يعصى من حيث العزم لا من حيث الترك (قوله إلا أن يظن الموت) أى ولو كان الظن غير قوى كما هو ظاهر إطلاق نقل المواق وقيد ح بما إذا كان قويا (قوله وكذا إذا تخلف ظنه) أى وكذا يكون عاصيا إذا ظن الموت وتخلف الظن ولم يمت والحال أنه أوقعها فى آخر وقتها الاختياري وإنما أتم لمخالفته لمقتضى ظنه لكنه أداء نظرا لما فى نفس الأمر لا قضاء كما قيل نظرا لما اقتضاه الظن من الضيق ووجوب المبادرة (قوله صار فى حقه مضيقا) أى فيجب عليه المبادرة للفعل (قوله وهذا) أى أتم من ظن الموت ومات قبل أن يؤدي إذا أمكنه الطهارة ومات بعد تمكنه منها ولم يفعل \* وأعلم أن ظن بقية اللوانع كالحيض والنفس والجنون كظن الموت بناء على ما قاله شراح الرسالة عند قوله وتغتسل كلما انقطع من

(١) قوله لم يعص ظاهره ولو لم يعزم على الأداء وهو ظاهر على قاعدة المذهب فى الاكتفاء بالنية الحكمية بحيث لو سئل لقال سألنى وقيل يجب بدخول الوقت أحد الأمرين الأداء بالفعل أو العزم عليه وهو مذهب الشافعية فيأثم خالى الذهن أما العازم على العزم فآثم اتفاقا اه ضوء الشموع

ولا يكون فى جميع الأزمان بل فى الشتاء ثم يظهر بعده ظلام ثم يظهر الفجر الحقيقى وينتهى المختار (للاسفار) أى الضوء (الأعلى) أى البين الواضح وهو الذى تميز فيه الوجوه (وهى) الصلاة الوسطى (أى الفضلى عند الامام وعلماء المدينة وابن عباس وابن عمر وقيل العصر وهو الصحيح من جهة الأحاديث ومما من صلاة من الخمس الا قيل فيها هى الوسطى وقيل غير ذلك (وإن مات) المكلف (وسط) يعنى أثناء (الوقت) الاختياري (بلا أداء) لها فيه (لم يعص) لعدم تفریطه (إلا أن يظن الموت) ولم يؤد حق مات فإنه يكون عاصيا وكذا إذا تخلف ظنه فلم يمت لان الموسع صار فى حقه مضيقا وهذا إذا أمكنه الطهارة والا سقطت كما تقدم \* ولما كان الاختياري ينقسم الى فاضل ومفضول بينه بقوله (والأفضل لفتة) ومن فى حكمه

كالجماعة التي لا تنتظر غيرها  
نسبياً فلا ينافي ندب تقديم  
النفل الوارد في الأحاديث  
وهو الفجر وكذا الورد  
بشروطه الآتية وأربع  
قبل الظهر وقبل العصر  
وغير هذا لا يلتفت إليه (و)  
الأفضل له تقديمها منفرداً  
(على إيقاعها في جماعة)  
يرجوها (آخره) لادراك  
فضيلة أول الوقت ثم ان  
وجدتها عاد لادراك فضل  
الجماعة واعترض على  
اطلاقه بأن الرواية انما هي  
في الصباح بنذب تقديمها  
على جماعة يرجوها بعد  
الاسفار أى بناء على انه  
لا ضرورى لها والالوجب  
(و) الأفضل (للجماعة)  
تقديم غير الظهر  
ولوجمة (و) الأفضل لها  
(تأخيرها) أى الظهر  
(لربيع القامة) بعد ظل  
الزوال صيفاً وشتاء لأجل  
اجتماع الناس فليس هذا  
التأخير من معنى الإبراد  
ولذا قال (ويزاد) على ربع  
القامة من أجل الإبراد  
(لشدة الحر) ومعنى  
الإبراد الدخول في وقت  
البرد فتحصل انه يندب  
للبادرة في أول المختار  
مطلقاً الا الظهر لجماعة  
تنتظر غيرها فيندب  
تأخيرها ونحوه قسماً  
تأخير لا تنتظر الجماعة فقط  
وتأخير للإبراد ولم يبين  
المصنف قدره قال الباجي  
نحو الدرايين وابن حبيب  
فوقهما يسير وابن عبد الحكم

(١٨٠) (تقديمها) أول المختار بعد تحقق دخوله (مطلقاً) ولو ظهر في شدة الحر والراد تقديمها

حرمة التأخير لظن الحيض أماعلى ما قاله الاخمى من كراهة التأخير لظنه فليس ظن بقية اللوائح كظن  
الموت لكن تقدم أن كلامه مقيد بما اذا لم يخف بالتأخير خروج الوقت المختار والا فلا فينطق على  
الحرمة هذا هو التحقيق كافي بن ولا تركن لغيره \* لا يقال هذا مخالف لما يأتي من أن من علمت مجيء  
الحيض في الوقت وأخرت الصلاة عامدة وأنها الحيض في الوقت فان الصلاة تسقط عنها ولا  
تقضها لان عدم القضاء لا ينافي الاثم (قوله كالجماعة لا تنتظر غيرها) أى كأهل الربط الذين  
لا يفرقون (قوله بعد تحقق دخول) أى لافي أول جزء من الوقت لان إيقاعها إذ ذاك من فعل  
الخارج الذين يعتقدون ان تأخير الصلاة عن أول وقتها حرام (قوله ولو ظهر الخ) أى هذا اذا  
كانت صباحاً أو عصرًا أو مغرباً أو عشاءً أو ظهرًا في غير شدة الحر بل ولو كانت ظهرًا في شدة الحر  
(قوله والراد الخ) هذا التقرير لـ (قوله وغير هذا الخ) أى وهو قول عجم ان الفذ من الحق به  
الأفضل لهم تقديمها مطلقاً تقديماً حقيقياً فلا يطالبون بالنوافل القبلية وانما يطالب بها الجماعة التي  
تنتظر غيرها وما ورد في الحديث من تأكد النفل قبل الظهر والعصر فمحمول على من ينتظر الجماعة  
سواء كان اماماً أم لا \* واعلم أن هذا الخلاف الواقع بين ح وعجم في كون التقديم في حق الفذ ومن  
الحق به نسبياً أو حقيقياً انما هو بالنظر للظهر والعصر لانهما اللذان يتنقل قبلهما دون المغرب  
لكراهة التنفل قبلهما ودون الصباح إذ لا صلى قبلهما إلا الفجر والورد لئلا يمتنع عنه باتفاق ودون العشاء  
لانه لم يرد شيء في خصوص التنفل قبلهما (قوله والأفضل) أى للفذ تقديمها أى الصلاة في أول  
الوقت (قوله ثم ان وجدتها الخ) أى الجماعة أعاد لادراك فضل الجماعة أى فيكون محصلاً  
للفضيلتين بخلاف ما لو أخر ولم يصل فلم يكن محصلاً إلا لفضيلة واحدة وما ذكره من الاعادة  
اذا وجد الجماعة هو الصواب خلافاً للبساطي في معنيته حيث قال ويتولد من هذا انه اذا صلى وحده  
لا يبعد في جماعة (قوله انما هي في الصباح) أى وأما غيرها ففعلها جماعة آخر الوقت أفضل من فعلها  
منفرداً أوله إن اتسع وقت ذلك الغير لان ضاق كالغرب وهذا الاعتراض لابن رزوق وعلقه بت  
بأن ابن عرفة نقل ان اختلاف أهل الذهاب في ترجيح أول الوقت فذا على آخره جماعة أو بالعكس  
عام في جميع الصلوات لافي خصوص الصباح وحينئذ فللمصنف سند في الاطلاق فلا اعتراض عليه  
كذا قرر شيخنا ثم ان كلام المصنف مقيد بما اذا لم يعرض مرجح التأخير كرجاء الماء والقصة البيضاء  
أو موجه كذى نجاسة يرجو ما يزيلها به عن بدنه أو ثوبه ومن به مانع القيام يرجو زواله في الوقت قاله  
الشيخ سالم (قوله بناء على انه لا ضرورى لها) أى وان اختلجها بمعد للطلوع كامر (قوله والالوجب)  
أى والالوقلنا ان لها ضرورياً من الاسفار للطلوع لوجب فعلها أول الوقت ولا تنتظر الجماعة التي  
يرجوها بعد الاسفار (قوله والأفضل للجماعة) أى التي تنتظر غيرها وأما التي تنتظر غيرها فهي كالفذ  
كامر يندب لهم التقديم مطلقاً حتى لاظهر (قوله تقديم غير الظهر) أى في أول وقتها تقديماً نسبياً  
بالنسبة للعصر وتقديم حقيقياً بالنسبة لغيرها ثم ان غير الظهر صادق بالعصر والمغرب والصبح  
والعشاء شتاءً وصيفاً برضاء وغيره وهو كذلك خلافاً لما ذكره ابن فرحون في الدرر من ندب تأخير  
العشاء الأخيرة برضاء عن وقتها للمتاد توسعة على الناس في الفطور (قوله لربيع القامة) وهو ذراع  
بأن يصير ظل الشخص كذلك زيادة على ظل الزوال (قوله من معنى الإبراد) أى لأجل معنى هو الإبراد  
فمن للتعليل وازداف معنى للإبراد يمانية (قوله لشدة الحر) أى لأجل دفع شدة الحر (قوله مطلقاً) أى  
في أى صلاة وفي حق كل مصل سواء كان قد أوجماعه تنتظر غيرها ولا تنتظر غيرها (قوله ونحوه)  
أى ونحو تأخيرها (قوله وتأخير للإبراد) أى لأجل الدخول في وقت البرد (قوله قدره) أى قدر  
التأخير للإبراد بخلاف التأخير لا انتظار الجماعة فانه قد عين قدره برقع القامة (قوله ان لا يخرجها عن  
الوقت) أى ولو كان بعد مضى ثلاثة أرباع القامة وأفادح ان الأولى تأخيرها للإبراد لو سطر الوقت لانه

الذي أخره الله صلى الله عليه وسلم وهذا هو الراجح كما قاله شيخنا وكلامه يرجع لقول الباجي (قوله لا مطلقاً) أي لان ندب تأخير العشاء قليلاً للجماعة . مطلقاً كما هو ظاهر المصنف وإذا علمت ان كلامها في خصوص القبائل والحرس فلا يكون كلامها معارضاً لما مر من ان الجماعة لا يؤخرون الا الظاهر لان ما مر محمول على مساجد غير القبائل والحرس وكلاهما محمول على مساجد القبائل والحرس كما هو نصها وهذا جواب عن المعارضة (قوله والقبائل الارياض) أي أهل الارياض (قوله أي أطراف المصر) أي الاماكن التي حول البلد خلف السور كالخسنية والناصرية والقوالة بمصر (قوله بضم الحاء والراء) أي ويقال أيضاً بفتحها وهو الأشهر وقوله الرابطون أي الذين شأنهم التفرق (قوله ثم الراجح التقديم مطلقاً) أي ثم الراجح ندب تقديم العشاء للجماعة مطلقاً حتى لاهل الارياض والحرس وما في المدونة من ندب تأخيرها لهم ضعيف (قوله وان شك في دخول الوقت الخ) حاصله انه اذا تردد هل دخل وقت الصلاة او لا على حد سواء او ظن دخوله ظناً غير قوي او ظن عدم الدخول وتوهم الدخول سواء حصل له ما ذكر قبل الدخول في الصلاة او طرأ له ذلك بعد الدخول فيها فانها لا تجزئه لتردد الية وعدم تيقن براءة النية سواء تبين بعد فراغ الصلاة انها وقعت قبله او وقعت فيه او لم يتبين شيء اللهم الا ان يكون ظنه بدخول الوقت قوياً فانها تجزئ اذا تبين انها وقعت فيه كما ذكره صاحب الارشاد وهو المعتمد خلافاً لمن قال بعدم الاجزاء اذا ظن دخوله سواء كان الظن قوياً ام لا ولو تبين انها وقعت فيه واما اذا دخل الصلاة جازماً بدخول وقتها فان تبين بعد فراغها قبله انها وقعت فيه او لم يتبين شيء فالاجزاء وان تبين انها وقعت لم تجزئ (تنبيه) قد علمت ما اذا شك في دخول الوقت واما اذا شك في خروجه فبنوى الاداء كما قال عجاج لان الاصل البقاء وقال اللقاني لا ينوي اداء ولا قضاء لانه غير مطلوب مع المبادرة على الفعل حرصاً على الوقت فلو نوى الاداء لظنه بقاء الوقت ثم تبين خروجه صحت صلاته اتفاقاً كما قال ابن عطاء الله والظاهر ان عكسه كذلك قاله شيخنا (قوله وطرأ في الصلاة) أي هذا اذا حصل الشك قبل الدخول فيها بل ولو طرأ فيها خلافاً لمن قال اذا طرأ الشك بعد الدخول فانه لا يضر اذا تبين ان الاحرام حصل بعد دخول الوقت (قوله أي عقب وتلوا الخ) اعلم ان بعد في الاصل ظرف متسع ولما كان يتوهم ان بين الضروري والاختياري مدة متسعة مع انه ملاصق له دفع الشارح ذلك بجعله بعد بمعنى التلو والعقب فهي هنا مستعملة في معنى مجازي ثم ما ذكره المصنف من ان الضروري عقب المختار في غير ارباب الاعذار والسافر واما بالنسبة اليهما فالضروري قد يتقدم على المختار بالنسبة للضرورة الثانية (قوله سمي بذلك) أي سمي ما بعد المختار بالضروري (قوله لاختصاص جواز التأخير اليه بأرباب الضرورات) أي واثم غيرهم وان كان الجميع مؤديين (قوله للطلوع) أي لمبدأ الطلوع (١) (قوله من دخول مختار العصر) أي الخاص بها وهو آخر القامة الاولى (٢) او بعدمضي اربع ركعات الاشتراك من القامة الثانية على الخلاف السابق في ان العصر داخلة على الظهر او الظهر داخلة على العصر (قوله ويستمر للغروب في الظهرين) هذا يقتضي ان العصر لا تختص بأربع قبل الغروب وهو رواية عيسى واصبغ عن ابن القاسم ورواية يحيى عنه انها تختص بأربع (٣) قبل الغروب وهو المعتمد فلو صليت الظهر قبل الغروب بأربع كانت قائمة وقضاء وليست حاضرة

(١) أي طلوع طرفها الاعلى كما سبق ان هذا هو الطلوع الشرعي وانه يتقدم على الميقاتي الذي هو طلوع وسطها بنصف درجة تقريباً اه كتبه محمد عليش (٢) قوله آخر القامة الاولى صوابه اول الثانية اه (٣) قوله تختص بأربع الخ وكذلك يختص مختار الاولى عن الضروري للمقدم لعذر بقدرها فمن ثم يقولون يؤخر ليلة المطر حتى يدخل وقت الاشتراكه مجموع وهل يترك السن أيضاً ان لزم تأخير بعض

لا مطلقاً كما هو ظاهر المصنف فلم يرد على ما تقدم والقبائل الارياض أي أطراف المصر والحرس بضم الحاء والراء الرابطون أي لان شأنهم التفرق ثم الراجح التقديم مطابقاً (وإن شك) ولو طرأ في الصلاة أي تردد مطلقاً فيشمل الظن الا ان يغلب (في دخول الوقت) وصلى (لم تجزئ ولو) تبين أنها (وقعت فيه) ولما فرغ من الاختياري وما يتعلق به شرع في بيان الضروري بقوله (والضروري) أي ابتداءه (بعد) أي عقب وتلو (المختار) سمي بذلك لاختصاص جواز التأخير اليه بأرباب الضرورات ويمتد من مبدأ الاسفار الاولى (لطلوع) التصحيح (و) يستدضي ضروري الظهر الخاص بها من دخول مختار العصر ويمتد ضروري العصر من دخول الاصفرار ويستمر (لغروب) في الظهرين (و) يمتد ضروري الغروب من مضى ما يسبقها وشروطها وضروري العشاء من الثلث الاول ويستمر (للفجر) في العشاء بين

وتدرك فيه ( أى فى الضرورى ( الصبح ) ( ١٨٢ ) أداء وجوبا عند زوال العذر ( بركة ) بسجدها مع قراءة فاتحة قراء معتدلة

وطمأنينة واعتدال ويجب ترك السنن كالسورة وكذا الاختيارى يدرك بركة ( لا أقل ) من ركعة بسجدها خلافا لاشبه ( والسك ) ما فعل أى فى الوقت وخارجه ( أداء ) حقيقة لاحكاما فن حاضت أو أغمى عليه فى الثانية سقطت عنه لحصول العذر وقت الاداء وكذا لو اقدم شخص به فيها لطلب على المأموم لانهما قضاء خاف أداء وقال ابن فرحون وابن قدام بالصححة بناء على ان الثانية أداء حكما وهى قضاء فعلا والتحقيق أنها أداء حكما وبطلان صلاة المقتدى من حيث مخالفة الامامية وصفة اذ صفة صلاة الامام الاداء باعتبار الركعة الاولى وصلاة المأموم القضاء وانها حاضت فيها لم تسقط لخروج الوقت حقيقة ( و ) تدرك فى الضرورى للمشاركين وهما ( الظهران والعشاين فضل ركعة عن ) الصلاة ( الأولى ) عند مالك وابن القاسم لانه لما وجب تقديمها على الاخرى فعلا وجب التقديم بها ( لا ) بفضلها عن الصلاة ( الأخيرة ) خلافا لابن عبد الحكم وسحنون وغيرها قالوا لانه لما كان الوقت اذا ضاق اختص بالآخرة

ولا أداء على الثانى ويمكن حمل كلام المصنف عليه بأن يقال قوله للغروب باق على حقيقته بالنظر للعصر وقدر مضاف بالنظر للظهر أى لقرب الغروب وما قيل هنا من الخلاف والتقدير يقال أيضا فى قوله وللجهر فى العشاين كذا قرر شيخنا لكن الذى فى أن المشهور رواية عيسى عن عدم الاختصاص كما هو ظاهر المصنف ( قوله وتدرك فيه الصبح بركعة ) حاصله أنه اذا زال العذر كالنوم والاضغاث والجنون على ما يأتى وكان الباقي من ضرورى الصبح ما يسع ركعة بسجدها فانها تكون مدركة من حيث الاداء ويتعلق به وجوب فعلها وانما خص الصبح ( ١ ) بالتركيز مع أن الوقت الضرورى يدرك بركعة مطلقا كان للصبح أو لغيرها لان غيرها يؤخذ من قوله بفضل ركعة عن الاولى ان كانت متعددة والافركعة ( قوله مع قراءة فاتحة ) أى ان قلنا بوجوبها فى كل ركعة أما على القول بوجوبها فى الجمل فالمعتبر ركعة ولو من غير فاتحة ( قوله ويجب ترك السنن كالسورة ) أى وكالاتدال ( ٢ ) على القول بسنيتها ( قوله وكذا الاختيارى يدرك بركعة ) أى على التعمد وهو أولى من ادرك الضرورى بركعة لانه هنا بقية الصلاة تقع فى الوقت وان كان ضروريا بخلافها فى الضرورى فان بعضها يقع خارج ( ٣ ) الوقت ( قوله خلافا لاشبه ) أى حيث قال ان الضرورى يدرك بالركوع وحده وللبالغة فى الرد عليه صرح المصنف بقوله لا أقل وان كان يكفى فى الرد قوله بركعة تأمل على تنبيه كون الوقت لا يدرك بأقل من ركعة لانها فى مقدمه من أن الوقت يمتد للطلوع والغروب والفجر لأن وقت الصلاة أمر مغاير لادراكها فلا يلزم من وجوده وجوده قاله شيخنا ( قوله فى الثانية ) أى فى الركعة الثانية الحاصلة خارج الوقت ( قوله فيها ) أى فى الثانية الحاصلة خارج الوقت ( قوله وهى قضاء فعلا ) الاولى حقيقة وعلى هذا القول لو حاضت ( ٤ ) فى الركعة الثانية أو أغمى عليها فيها وجب القضاء ويصح الاقتداء به فيها فهو قضاء خلف قضاء وثمرة كون الاداء حكما رفع الائم فقط \* وورد على كلام ابن قدام اشكال وهو أن نية الامام مخالفة لنية المأموم الذى دخل معه فى الركعة الثانية بعد الوقت لان الامام ناو للاداء ( ٥ ) والمأموم ناو للقضاء \* واجب بأن نية الاداء تنوب عن نية القضاء وعكسه على ما قاله البرزلى من أنه اللذهب وظاهره ولو فعل ذلك عمد امتلاعا أو سهوا لا على ما يأتى فى قوله والاداء أو ضده مما يفيد خلافه فلذا قال الشارح والتحقيق الخ ( قوله لم تسقط ) أى بل يقضىها وهذا قول محمد بن سحنون عن أبيه واستظهره ابن قدام وح وقال الباجى والبخمي انه أقبح وأما ما تقدم من سقوط الصلاة لحصول العذر وقت الاداء فهو قول أصبغ وشهره البخمي كما فى الواق انظر بن ( قوله بفضل ركعة ) أى بركعة الصلاة عن الوقت كما يترك الوتر من قام لركعتين قبل الطلوع وهو الذى استظهره الحطاب ولم ينظر لمزية انها سنن داخله قيل يبطل تركها قال نعم يأتى بالسورة فيما بقى بعد الوقت وذكر فى الاقامة تركها اضيق الوقت ولم ينظر لقول ابن كنانة بوجوبها اه مجموع وضوء الشموع ( ١ ) وخص المصنف الضرورى فى الصبح كأنه للتنبيه على مخالفة الحنفية فى قولهم اذا طلعت الشمس فى ثمانية الصبح بطلت اه ضوء ( ٢ ) قوله وكالاتدال أحسن منه وكذا الزائد فى الطمأنينة فى الركوع والرفع منه والسجود والرفع منه على ما يحصل به الفرض فان للشهور فرضية الاعتدال اه كتبه محمد عيسى ( ٣ ) مقابل للمشهور اقوال لا يدرك الا بجميعها أو أكثرها أو شطرها أو أدنى جزء ولو الاحرام اه ضوء ( ٤ ) وينبغى ان القول باسقاط الحيض اذا حصل فى ابتداء القيام الثانية اذا ما به الادراك به السقوط فليفهم اه مجموع وقوله فى ابتداء القيام يعنى فى الصلاة الثانية وابتداء الأخيرة فتفوق من غيرها اه ضوء الشموع ( ٥ ) والظاهر ان مراد من عبر بالاداء التحقيق الحقيقة الشرعية بمعنى اعطاء حكمه من كل وجه والا فقد خرج الوقت بالمشاهدة قدبر اه ضوء الشموع



طهرت ثلاث قبل الغروب فلي للذهب تدرك المشاء وتسقط للثرب وعلى مقابلة تدركها لفضل ركعة عن المشاء المقصورة ولأربع ادركتها اثنا وفي خاتمة حاضر طهر لاربعة قبل الفجر (١٨٣) فلي الأولى تدركها لفضل ركعة عن المغرب

وعلى الثاني تدرك المشاء فقط إذا لم يفضل للمغرب شيء في التقدير والحس ادركتها ولثلاث سقطت الأولى اثنا وفيها تمثيل المصنف بقوله (كحاضر سافر وقادم) صوابه كحاضر مسافراً وحاضرة طهرت والافظاه لا يصح لأنه ظاهر في غير ذي العذر ولا يظهر لتقديره بالأولى أو الثانية فائدة لأن السافر لاربعة قبل الفجر صلى المشاء سفريه على كلا القولين وكذا لاقول لاختصاص الوقت بالآخر والقادم لأربع فاقول صلى المشاء حضريه واما النهاريتان (١) فلا يظهر بالتقدير بالأولى أو الثانية فائدة لتساويهما (وَأَيْم) من أوقع الصلاة كلها في الضرورى وان كان مؤدياً (إلا) ان يكون تأخيرها (لغير) فلا يأنم ثم ذكر الاعتذار بقوله (بكر) أصلى بل (وإن) حصل (ردة وصبا) فإذا بلغ في الضرورى ولو بدرك ركعة صلاحها ولا أتم عليه وتجب عليه

(١) قول الشارح وأما النهاريتان الخ نقل مصطفى عن بعضهم ظهور ثمة الخلاف

فاضلة أى زائدة عن الصلاة الأولى (قوله طهرت ثلاث قبل الفجر الخ) أى واما إذا طهرت ثلاث قبل الغروب فقد ادركت الظهرين اثنا وكذا الأربع واما إذا طهرت لاثنتين فقد ادركت الثانية من الظهرين اثنا وسقطت الأولى وهذا معنى قول الشارح فيما يأتى واما النهاريتان الخ (قوله فلي للذهب تدرك المشاء وتسقط للمغرب) وذلك لانا لو قدرنا بالأولى لم يبق للثانية (١) شيء والوقت إذا ضاق يختص بالآخره فيكون الوقت الباقي الذى يسع ثلاث ركعات للآخره وتسقط الأولى (قوله ولاربعة) أى وإذا طهرت ادركتها لاربعة اثنا لأنه ان قدر بالأولى فضلت ركعة للثانية وان قدر بالثانية فضلت ركعتان للأولى (قوله ولاثنين) أى وإذا طهرت لاثنتين ادركت الثانية فقط اثنا لأنها ان قدرت بالأولى لم يبق للثانية شيء وان قدرت بالثانية لم يبق للأولى شيء والوقت إذا ضاق اختص بالآخره (قوله طهر لاربعة قبل الفجر) ذكر باعتبار الشخص واما لو طهرت لاربعة فاقول قبل الغروب قد ادركت ثاني الظهرين اثنا وسقطت الأولى والحس ادركتها اثنا وكذا ما زاد على الحس (قوله فلي الأول تدركها) أى لأنها إذا قدرت بالأولى بقى للثانية ركعة فتكون قد طهرت في وقتها (قوله كحاضر سافر وقادم) الظاهر أن هذا تشبيه لبيان ما يدرك به العصر والاعام كما شرح به الواق واختاره ابن عاشر والشيخ ميارة ونصه ومعنى كلام المؤلف انه كان تدرك الصلاتان معا بفضل ركعة عن احدهما والا ادركت الثانية فقط كذلك يدرك حكم الحضر والسفر بفضل ركعة عن احدهما والا ادركت الثانية فقط فيقصرها من سافر ويتمها من حضر من سفره فلو سافر ثلاث قبل الغروب صلاحها سفريتين وان سافر قبل الغروب لأقل من ثلاث فالعصر حضريه والظهر حضريه ولو قدم لحس فأكثر صلاحها حضريتين ولما دونها صلى العصر حضريه والظهر سفريه وهذا ظاهر قول المصنف كحاضر سافر وقادم وما ذكره عج ومن تبعه من أن قوله كحاضر سافر الخ تمثيل ثم اعترض بأن ظاهره لا يصح وصوبه بما قاله الشارح فهو تكلف انتهى بن (قوله لاختصاص الوقت بالآخره) بمعنى ان الوقت إذا ضاق فالذى يجب عليه الآخره ان قلت هذا يقتضى ان آخر الوقت يختص به الثانية اثنا وهذا خلاف ما ذكره ابن عرفة وغيره من الخلاف ونص ابن عرفة وفي اختصاص العصر بأربع قبل الغروب عن الظهر وعدمه قولان الأول لسباع يحيى والثاني لسباع عيسى واصبح من ابن القاسم قلت لامنافاة لأن الاختصاص متفق عليه باعتبار الوجوب أو السقوط لارتفاع العذر أو طروء باعتبار العصر والاعام ومختلف فيه باعتبار الاداء وعدمه بمعنى ان الأولى إذا وقعت آخر الوقت فهي اداء بناء على عدم الاختصاص وهو الشهور وقضاء على مقابلة انتهى بن (قوله واما النهاريتان) أى سواء كانتا حضريتين أو سفريتين كان هناك عذر أم لا فلا يظهر بالتقدير بالأولى منهما أو بالثانية فائدة كما انه لا تظهر فائدة في الليلتين إذا لم يكن عذر كان الشخص محضراً أو سافراً واما تظهر الفائدة بالتقدير بالأولى أو الثانية من الليلتين إذا كان هناك عذر كعيش سواء كانت المرأة محضرة أو سافراً فالأحوال ثمانية ستة لا يظهر فيها فائدة واثنتان تظهر فيهما الفائدة (قوله من أوقع الصلاة كلها في الضرورى) أى واما لو أوقع بعضها منها ولوركة في الاختيارى وباقيها في الضرورى فلا أتم (قوله الا ان يكون تأخيرها له) أى للضرورى (قوله بكفر وان ردة) أى إذا أسلم الكافر الأسلى أو المرتد في الوقت الضرورى وصلى تلك الصلاة فيه فانه لا يأنم سواء قلنا بخطابهم بفروع الشريعة أم لا

(١) قوله لم يبق للثانية شيء الخ أى فتبين ان العذر استغرق وقت الأولى ولذا سقطت اه

فهما واحداً جمعة أو سفريه كمن نسيت الظهر وقدمت لاربعة فان الأولى سفريه فان حاضرت سقطتا ان قدرت بالأولى وورده بأن التقدير بالحالة الراهنة فلا تسقط إلا الثانية لكن في بن عن بعضهم تسليمه اه اكيل على خليل

ولو كان صلاها قبل (وإغماؤه وجنونه ونومه) ولائمه على النائم قبل الوقت (١) ولو علم استراق الوقت وأمالو دخل الوقت فلا يجوز النوم بلا صلاة ان ظن الاستراق (وغفلة) ولما كان الحيض مانعا شرعيا (٢) عرفت مانعيته من الشارع ولا استقلال للعقل به جملة أصلا فشبه به ما قبله بقوله (كحَيْضٍ) ومثله النفاس لتأخيرهما في الأحكام (لا تُكْرَهُ) حرام فليس بعذر لادخاله على نفسه وأما عذر الكافر لان الاسلام يجب ما قبله وأما غير الحرام فهو عذر كالجنون (وَالْعَذُورُ) ممن ذكر (غَيْرُ كَافِرٍ) (٣) يقدر له الطهر بالماء الأصغر أو أكبر إن كان من أهله (١٨٤) والا فبالصعيد فمن زال عذره السقط للصلاة لا يجب عليه الصلاة الا إذا اسع

الوقت بقدر ما يبيع ركعة بعد تقدير تحصيل الطهارة للمائة أو الترابية وأما الكافر فلا يقدر له الطهر بل ان اسلم لما يسع ركعة فقط وجبت الصلاة لأن ترك عذره بالاسلام في وسعه وان كان لا يؤديها الا بطهارة خارج الوقت ولائمه أيضا ان بادر بالطهارة وصلى بعد الوقت وبرأى في الطهر الحالة الوسطى لأحاطته هو في نفسه اذ قد يكون موسوسا (وإن ظن) العذور الذي يقدر له الطهر (٤) بعد ان زال ونظهر (إذرا كهما) أى الصلاتين المشتركين (فر كح) ركعة يسجدتها مثلا (فخرج الوقت) بالغروب أو الطلوع ضم إليها أخرى ندبا وخرج عن شفع

لأن الاسلام يجب ما قبله قاله شيخنا (قوله ولو كان صلاها قبل) أى ولو نوى الفرض بحسب زعمه حين صلاها صيبا فان بلغ في اثنتاهن كإثبات كلها نافذة ثم أعاد فرضا ان اتسع الوقت والاقطع وابتدأها (قوله وإغماؤه وجنونه ونومه) أى فاذا أفاق الغمى عليه أو الجنون أو استيقظ النائم (١) في الوقت الضروري وصلا فيه فلائمه على واحد منهم (قوله ان ظن الاستراق) أى لذلك الوقت وأما لو ظن عدم الاستراق جازله النوم ولائمه عليه ان حصل استراق كما يجوز له النوم بعد دخول الوقت إذا ظن الاستراق ووكل وكلا يوقظه قبل خروج الوقت (قوله وغفلة) أى نسيان فاذا نسي أن عليه صلاة ولم يتذكرها الا في وقتها الضروري فلائمه عليه في فعلها فيه (قوله كحيض الخ) أى فاذا اقطع كل من الحيض والنفاس في الضروري وصلت فيه فلائمه عليها (قوله فليس بعذر) أى فاذا سكر بحرام وأفاق من سكره في الضروري وصلى فيه فانه يأثم بتأخير الصلاة اليه وسواء سكر قبل دخول الوقت أو بعده وائمه ايقاعها في الضروري غير اثم تعاملى السكر فهو زائد عليه (قوله يجب ما قبله) أى في الحقيقة للمانع من الائمه انما هو الاسلام لا الكفر (قوله يقدر له الطهر) أى يقدر له زمن يسع طهره الذى يحتاجه فان كان محدثا حدثا أصغر قدر له ما يسع الوضوء وان كان محدثا حدثا أكبر قدر له ما يسع الفصل هذا إذا كان من أهل الطهارة للمائة بأن كان للماء موجودا أو كان له قدرة على استعماله والاقدر له ما يسع التيمم ولا يقدر له زمن يسع ازالة النجاسة عن ثوبه أو بدنه أو مكانه لأنها لا تعتبر مع ضيق الوقت ولا زمن يسع ستر العورة والاستقبال والاستبراء أن لو كان محتاجا لذلك كما قاله عجم ثم ان المراد انه يقدر له زمن يسع الطهر زيادة على التقدير السابق وهو مدة تسع ركعة بسجودتها وفائدة ذلك التقدير اسقاط تلك الصلاة التي زال عذره في ضرورها وعدم اسقاطها فان كان الباقي من الوقت يسع ركعة بعد تحصيل الطهر لم تسقط والاستسقط (قوله لأصغر أو أكبر) أى لحدث أصغر أو لحدث أكبر ان كان من أهله أى من أهل الطهر بالماء بان كان الماء موجودا وكان له قدرة على استعماله (قوله فمن زال عذره) أى في الوقت الضروري (قوله السقط للصلاة) أى كالحيض والنفاس والإغماؤه والجنون واحتراز بذلك عن العذر الذى لا ينقطع فالتائم أو الساهى لا يقدر له الطهر بل متى تنبه الساهى أو استيقظ النائم وجبت على كل حال سواء كانت الباقي يسع ركعة مع فعل ما يحتاج اليه من الطهر أم لا بل ولو خرج الوقت ولم يبق منه شيء (قوله بل ان اسلم) (٢) لما يسع ركعة) أى من الضروري (قوله وصلى بعد الوقت) أى الذى اسلم بقرب آخره

(١) ووجب على من علمه إيقاظه ان خيف الخروج وهل ولو نام قبل الوقت كما قاسه القرطبي على تنبيه الناقل أو لكونه نام بوجه جائز اه مجموع (٢) وان الكافر إذا اسلم آخر وقت المشتركين وظن ادراكهما فرقع فخرج قضى الاخيرة اه

(١) قول الشارح ولا اثم على النائم قبل الوقت الخ ظاهره كغيره ولو جمعة

قال في المجموع وينبغي السكراهة حيث خشي فواتها كالسفر بعد الفجر لأنهما من مشاهد

الخبر اه (٢) قول الشارح ولما كان الحيض مانعا شرعيا الخ فيه ان غيره كذلك عندنا وان عادة المصنف ادخال الكاف على المشبه بعد تسميم الحكم فبإقلاها كما هنا للاختصار لاطل المشبه به اذ لا فائدة فيه الا التطويل وهنا استوى العطف والتشبيه فاما ان يقال انه تفنن بعطف بعض وتشبيه آخر واما ان يقال كافي الا كليل لما كان الحيض خاصا بالنساء فصله عن الاعتذار العامة بالكاف اه كتبه محمد عليش حامدا لله تعالى ومصليا ومسلما على رسوله وعلى آله (٣) قول المصنف غير كافر نصبه على الاستثناء من العذور اه (٤) قول الشارح الذى يقدر له الطهر الظاهر انه لا مفهوم له اه كتبه محمد عليش

أنه إن ظن ادراكها معا بعد تقدير الطهارة فتبين ادراك الأخيرة فقط وجبت عليه فقط ركع أو لم يركع (وإن تطهر) من ظن ادراكها أو أحدهما (فأحدث) قبل الصلاة (أو تبين عدم طهورة الماء) قبل الصلاة أو بعدها فظن ادراك الصلاة بطهارة أخرى ففعل فخرج الوقت فالقضاء في الأولى عند ابن القاسم وفي الثانية عند سحنون محملا بالتقدير الأول خلافا لابن القاسم في الثانية ولغيره في الأولى (أو) تطهر و (ذكرما يرتب) مع الحاضرة من يسير الفوائت أي ما يجب تقديمه على الحاضرة قدمه فخرج الوقت (فالقضاء) عند ابن القاسم خلافا لغيره (وأسقط عذر حصل) أي طرأ من الأعذار السابقة المتصورة الطرو فلا يرد الصبا (غير) نوم ونسيان (الفرض) (المدرک) مفعول أسقط أي أسقط العذر ما يترك من الصلاة على تقدير زواله فكما تترك الحائض من الظهرين والعشاءين بطهرها لحس أو أربع والثانية فقط لظهرها لدون ذلك كذلك يسقطان أو تسقط الثانية وتبقى الأولى عليها إن حاضت

(قوله) وكذلك يضم للثلاثة رابعة (أي ولا يكون تنفله بأربع مكروها لأنه غير مدخول عليه كما أنه لا يحرم عليه التنفل في هذا الوقت أعنى وقت الغروب لأنه غير مدخول عليه) (قوله) والحاصل أنه إذا ظن ادراكها الخ) سكت الشارح عن عكس المصنف وهو ما إذا ظن ادراك العصر فقط فلما فرغ منها بقيت بقية من الوقت والحكم أنه يصلى الظهرين ادراكه واختلف هل يعيد العصر أولا يعيدها والظاهر وهو الذي في العتبية عدم الاعداء كما في التوضيح اه بن وأما الوشك هل يدرك ركعة واحدة منها أو يدركها أولا يدرك شيئا منها فلا يصلى وبعد ذلك إن تبين بعد أن الوقت كان يسع خمس ركعات صلاحها معا قضاء وإن تبين بعد أن الوقت كان يسع أقل من ذلك قضى الأخيرة فقط وإن ظن ادراك ركعة واحدة وشك في الأخرى فيخاطب بالثانية فإن فعلها وبأن له أنه مطالب بالأولى فعلها أيضا ولا ثم عليه حيث أتى بها بعد خروج الوقت لأنه معذور قاله شيخنا (قوله) ركع أو لم يركع (أي لأنه إن تبين له ذلك قبل أن يركع قطع صلاته وإن تبين له ذلك بعد أن ركع ركعة ضم إليها أخرى ندبوا وخرج عن شفع هذا إذا تبين له ادراك الأخيرة بعد خروج وقتها وأما إن تبين له أن المدرك الأخيرة قبل خروج وقتها وعلم أنه إن كل ما هو فيه نقلا خرج الوقت وجب القطع وصلى الثانية (قوله) وإن تطهر من ظن ادراكها (أي من زال عذره وظن ادراكها الخ) (قوله) فأحدث أي عمدا أو غلبة أو نسيانا وقوله قبل الصلاة أي التي ظن ادراكها (قوله) أو تبين عدم طهورة الماء بأن تبين أن الماء الذي توشأ فيه مضاف أو نجس (قوله) فظن ادراك الصلاة بطهارة أخرى الخ) هذا القيد أصله للتوضيح وتقبيه ابن عاشر بأن المراد من هذه المسئلة أن الطهر الذي تقدم تقديره لا يشترط بقاؤه حتى تصلى به الصلاة ولا كونه صحيحا في نفسه فحق حصل الطهر ثم انتقض أو تبين فساده وقد بقي من وقت الصلاة ركعة فقد تقرر وجوبها وهذا هو المطلوب وأما أنها تتيمم إذا ضاق الوقت أو تغتسل إذا طالت اتساعه فهذا أمر زائد اه وقد يجاب بأنه وإن كان أمرا زائدا لكن احتيج إليه لأجل حكم المصنف كابن الحاجب بقوله فالقضاء إذ لا يتصور تعيينه إلا بالقيد المذكور اذ لو علمت أو ظنت عدم ادراك ركعة بطهارة أخرى لوجب عليها أن تتيمم على الرجوع فتقع الصلاة أداء فتأمل اه بن (قوله) فالقضاء في الأولى عند ابن القاسم (أي اعتباراً بالتقدير الأول ولا عبرة بما استغرق الوقت من الطهارة الثانية) (قوله) خلافا لابن القاسم في الثانية (أي حيث قال بسقوط القضاء فيها لأنه يقدر له طهر ثان (قوله) ولغيره في الأولى (أي وخلافا لغير ابن القاسم وهو المازري في الأولى حيث قال بسقوط القضاء لأنه يقدر له طهر ثان (قوله) فالقضاء عند ابن القاسم (أي اعتباراً بالتقدير الأول ولا عبرة بما استغرق الوقت من الفوائت وقوله فالقضاء أي للمدرك لو لم يحصل ما ذكر (قوله) بطهرها لحس أو أربع) هذا نشر على ترتيب ألف فالحائض تترك الظهرين إذا طهرت وكان الباقي من الوقت ما يسع خمس ركعات وتترك العشاءين بطهرها لأربع وتترك الثانية من الظهرين والعشاءين إذا طهرت ثلاث أو اثنتين أو واحدة (قوله) كذلك يسقطان الخ) فإذا حاضت والباقي من الوقت يسع خمس ركعات فأكثر سقط الظهران وسقط العشاءان إن حاضت والباقي للفجر أو أربع ركعات وإن حاضت وكان الباقي من الوقت يسع ثلاث ركعات أو اثنتين أو واحدة سقطت الثانية من الظهرين ومن العشاءين وتقرر في الأولى في ذمتها تنقضها بعد طهرها (قوله) ولا يقدر الطهر في جانب السقوط (بل متى حاضت وكان الباقي من الوقت يسع ركعة أو ركعتين أو ثلاثا ولو بدون تقدير طهر سقطت الأخيرة وإن حاضت والباقي من الوقت يسع خمس ركعات ولو بدون تقدير طهر سقطتا معا) (قوله) على المتمدن (أي خلافا لما قاله اللخمي واختاره عيج من أنه يعتبر تقدير الطهر في جانب السقوط كجانب الادراك فإذا حاضت قبل المغرب بخمس دقائق إن لم يقدر الطهر وثلاث إن قدر فعلى ما قاله اللخمي تسقط عنها الثانية فقط وعلى المتمدن

يسقط عنها الظهران معا وما قاله الأحمي ضعف وإن عبر عنه عجب بأنه المذهب فقد تعقبه في ذلك طفي  
قائلا أنه لما نقل في التوضيح اعتبار الطهر في جانب السقوط قال لم أره لغير الأحمي وكنا ابن فرحون  
ولم يذكره ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن عرفة فكيف يكون المذهب ما اختاره الأحمي فمقطو قد  
قال عياض للأحمي اختيارات خرج بكثير منها عن المذهب اهـ (قوله بخلافه في جانب الإدراك) أي  
بخلاف الطهر في جانب الإدراك فإنه يقدر اتفاقا فإذا طهرت والباقي من الوقت شيء قليل فإن كان  
ذلك الباقي من الوقت يسع الطهور ركعة أو ركعتين أو ثلاثة وجبت الأخيرة وإن كان يسع الطهر وخمس  
ركعات وجبت معا (قوله فلا يسقطان الصلاة) أي ولو استغرق النوم أو النسيان جميع الوقت  
(قوله فكل منها مأمور) أي من جهة الشارع لكن الولي مأمور بالأمر بها والصبي مأمور بفعلها وهذا أي  
كون الصبي مأمورا من جهة الشارع بفعلها بناء على أن الأمر بالأمر بالصبي أمر بذلك الشيء وعلى  
هذا فالصبي مكلف بالمندوبات والمكروهات والبلوغ إنما هو شرط في التكليف بالواجبات والمحرمات  
وهذا هو المتمد عندنا ويترتب على تكليفه بالمندوبات أنه يثاب على الصلاة وأما على القول بأن الأمر  
بالأمر بالصبي ليس أمرا بذلك الشيء يكون الولي مأمورا من جهة الشارع فيؤجرون الصبي فإنه  
مأمور من جهة الولي لأجل تدرية وحينئذ فلا يكون مكلفا بالمندوبات ولا ثواب له عليها والثواب  
عليها لأبويه قيل على السواء وقيل ثلاثة للأب وثلاثة للابن (قوله أي عند الدخول فيها) أي وهو  
من الانتفاع أي نزع الأسنان لانياتها (قوله بلا ضرب) متعلق بأمر (قوله ضربا مؤلما) أي ولا  
يحد بعدد كثرته أسواط بل يختلف باختلاف حال الصبيان (قوله غير مبرح) هو الذي لا  
يكسر عظما ولا يشين جراحة (قوله أن ظن افادته (١)) شرط في ضربه على تركها فإذا دخل في  
العشرين (قوله وتندب التفرقة بينهما حينئذ) أي حين الدخول في العشر (٢) (قوله أن لا ينام الخ) فلا  
يشترط في حصول التفرقة أن يكون لكل واحد فراش على حدة بل للدار على كون كل واحد  
عليه ثوب سواء كان له فراش على حدة أم لا فلو كان أحدهما عليه ثوب والآخر عريان والحال أنهما  
على فراش واحد فلا يكفي ذلك في حصول ندب التفرقة وقيل إن ذلك يكفي (قوله فالمكروه التلاصق)  
أي تلاصقها بمورتها من غير حائل بينهما هذا يقتضي أنه لو كان على أحدهما ثوب (٣) دون الآخر  
كان كافيا في حصول التفرقة وهذا يخالف ما قبله ولو قال الشارع وقيل إن كان على أحدهما ثوب دون  
الآخر كان كافيا في حصول ندب التفرقة فالمكروه التلاصق كان أولى فالمخاطب بما ذكر من الكراهة  
وليه وهم أيضا على المتمد من خطايم بالمكروهات ومحل الكراهة ما لم يقصد أحدهما اللذة  
بالملاصقة (٤) والواجب على الولي منعه منها كما يجب عليه منعه من أكل ميتة ومن كل ما هو مصيبة  
في حق البالغ كشراب الخمر قاله أبو على للسناوي وغيره فما في خفي وعقب من كراهة تلاصقها ولو  
مع قصد اللذة أو وجودها فيه نظر بل التلاصق في هذه الحالة حرام انظر بن (قوله ومنع نقل)  
اعلم أن منع النفل في الأوقات الثلاثة التي ذكرها إذا كان النفل مدخولا عليه وإلا فلا منع كما إذا شرع  
في صلاة العصر عند الغروب مثلا أو في صلاة الصبح عند المظبية فيمدان عقد منهاركة تذكر أنه كان  
قد صلاها فإنه يشفيها ولا حرمة لأن هذا النفل غير مدخول عليه (قوله فشمل الجنازة والنفل التندور)

(١) والالم يضربه اهـ مجموع (٢) على الأقوى اهـ مجموع (٣) وتكفي التفرقة بثوب واحد على  
أدريج وكلما زيد فحسن لقلة الشر في هذه الأزمته نسأل الله تعالى اللطف اهـ مجموع (٤) ذكره  
تلاصقهم أي الصبيان وإن بلذة بالمعورة والكراهة لهم فانهم غاطبون بها وبالندب على التحقيق  
والظاهر حرمة أقرارهم من الولي لأنه يجب عليه إصلاح حالهم اهـ مجموع وبه يعلم سقوط اعتراض  
المحشى على الحرشى وعقب

بخلافه في جانب الإدراك  
وأما النوم والنسيان فلا  
يسقطان الصلاة (وأمر)  
تدبا (ص) (١) ذكر أو  
أشئ كولي (٢) على التحقيق  
فكل منها مأمور مأجور  
(٣) أي الصلاة المفروضة  
من المقام (لبيع) أي عند  
الدخول فيها بلا ضرب  
(وضرب) تدبا عليها إن لم  
يقتل بالقول (لشعر) أي  
لدخوله فيها ضربا مؤلما  
غير مبرح أن ظن افادته  
وإلا فلا وتندب التفرقة  
بينهما حينئذ في المضاجع  
ومعنى التفرقة أن لا ينام كل  
منهما مع غيره إلا وعليه  
ثوب فالمكروه التلاصق  
(ومنع نقل) مراده بهما  
وفيما أتى في المكروه ما قبل  
الفرافض الخمس فشمل  
الجنازة والنفل التندورة  
(وقت) أي حال (طالوع  
شمس) أي ظهور حاجبها  
إلى ارتفاع جميعها (و)  
وقت (غروبها) أي استتار  
طرفها الموالي للأفق إلى  
ذهاب جميعها

(١) قول المصنف وأمر  
صبي أي وإن لم يقدح في حفته  
اهـ مجموع (٢) قول الشارع  
كولي أي فإنه مأمور تدبا  
وقيل وجوبا كما في الخطاب  
حملا لصيغة مروه على  
الوجوب إصلاحا لحالهم  
اهـ مجموع وضوء الشموع

أى حال شروعه فيها لانه يشغل عن سماعها الواجب ولا مفهوم لقوله وقت الخطبة بل من ابتداء خروجه وحال صعوده للمعبر وحال جلوسه عليه كاستيافه عليه في الجمعة وكذا يمنع النفل عند إقامة وضيق وقت عن فرض وتذكر فاتية كاستيافى في كلامه (وكره) النفل (بعد طلوع فجر) ولو لدخل مسجد (و) بعد أداء (فرض عصر الى أن ترتفع الشمس (قيد) بكسر القاف أى قدر (رُشح) من رماح العرب وهى اثنا عشر شبرا بشر متوسط (و) الى ان (تصلى المغرب) فان دخل المسجد قبل إقامتها جلس (إلا ركعتين الفجر) (والشفع والوتر بلا شرط (و) (الورد) أى صلاة الليل (قبل) صلاة (الفرض) أى الصبح (لأنه عنه) أى لمن عادته تأخيرها ونام عنه غلبة ولم يخف فوات جماعة ولا إسفار فيصليه بهذه القيود الأربعة (و) (الا) (جَنَازَةً) وسجود تلاوة) بعد صلاة الصبح (قبل إسفار) بعد صلاة عصر قبل (إسفار) لا فيها فيكرهان على العتمد

أى وقضاء النفل المفسد وسجود السهو البعدي لانه لا يزيد على كونه سنة (قوله وخطبة جمعة) أى وأما خطبة غيرها فلا يحرم النفل وقتها بل يكره فقط كما استظهره عيج (قوله لانه) أى النفل يشغل عن سماعها الواجب أى عن استماعها الواجب والراد به السكوت فلو تذكر بدون كلام حتى لم يسمع ما قال الامام لم يأنهم (قوله بل من ابتداء النخ) أى بل يمنع النفل من ابتداء خروجه من الخلوة (قوله وحال جلوسه عليه) أى اذا كان جلوسه في الوقت المعتاد لصعوده عليه فلو صعد (١) وجلس عليه قبل الوقت المعتاد فاعتبر الوقت المعتاد اذا جاء (٢) فبايظهر قاله شيخنا (قوله سينبه عليه في الجمعة) أى من انه يحرم بفعل الامام الفعل ويحرم بكلامه الكلام (قوله وتذكر فاتية) أى وعند تذكر فاتية (قوله ولولد داخل مسجد) أى فلا يطالب بتحية للمسجد خلافا للخمى حيث قال لا بأس بالنفل لداخل المسجد بعد غروب الشمس الى أن تمام الصلاة أى وكذا بعد الفجر الى أن تمام الصلاة (قوله وكره بعد (٣) أداء فرض عصر) أى وأما النفل بعد دخول وقت العصر وقبل أدائه فلا بأس به بل هو مندوب (٤) كما يأتى (قوله الى أن ترتفع قيد رمح) هذا راجع لقوله وكره بعد فجر وحاصله انه تمتد كراهة النفل بعد الفجر الى أن يظهر حاجب الشمس فيحرم النفل الى أن يتكامل ظهور قرصها فتعود الكراهة الى أن ترتفع الشمس قيد رمح وبهذا التقرير اندفع الاعتراض بدخول وقت المنع في عموم وقت الكراهة ولم ينه المصنف على ذلك لقرب العهد بوقت المنع فلا يغفل عنه (قوله والى أن تصلى المغرب) هذا راجع لقوله وكره بعد فرض عصر وحاصله انه تمتد كراهة النفل بعد أداء فرض العصر الى غروب طرف الشمس فيحرم الى استتار جميعها فتعود الكراهة الى أن تصلى المغرب وبهذا التقرير اندفع الاعتراض بدخول وقت المنع في عموم وقت الكراهة (قوله الا ركعتي الفجر الخ) هذا مستثنى من قوله وكره بعد فجر (قوله قبل الفرض) أى فلا بأس بإيقاعهما قبل صلاة الفرض فان صلى الفرض فات الورد والشفع والوتر وآخر الفجر لحل النافلة وأما لو تذكر الورد أو الشفع أو الوتر في أثناء الفجر قطعه وان تذكره بعد صلاته فانه يصليه ويعيد الفجر اذ لا يفوت الورد والشفع والوتر إلا بصلاة الفرض هذا هو المتمد (قوله لنأثم عنه) أى لكن جواز الورد قبل الفرض لنأثم عنه (قوله ولم يخف فوات جماعة) أى ولم يخف بفعله بعد الفجر فوات جماعة الصبح والا بادر لفرضه لان صلاة الجماعة أهم من ألف نافلة انظرين (قوله بهذه القيود الأربعة) أى وهى أن يكون من عادته تأخيرها لآخر الليل وأن يكون نام عنه في تلك الليلة غلبة وان لا يخاف بفعله بعد الفجر فوات الجماعة في الصبح وأن لا يخاف وقوع الصبح في الاسفار (قوله والا جنازة وسجود تلاوة) هذا استثناء من وقتي الكراهة أى من مجموع قوله وكره بعد فجر وفرض عصر (قوله لا فيها فيكرهان على المتمد) فلو صلى على الجنازة في وقت الكراهة فانها لاتعمد بحال بخلاف ما لو صلى عليها في وقت المنع فقال ابن القاسم انها تعمد ما لم تدفن أى ما لم توضع في القبر وان لم يسو عليها التراب وقال أشهب لاتعمد وان لم تدفن وهذا مع عدم الخوف عليها لو أخرت لوقت الجواز أما عند الخوف عليها فيصل على بائناق ولا إعادة دفن أم لا ومقاله أشهب اقتصر عليه في الطراز وقال انه أئبن من قول ابن القاسم (قوله وقطع محرم بنافلة بوقت نهى) أى لانه لا يتقرب الى الله بنهى عنه أى وسواء أحرم بها جاهلا أو عامدا أو ناسيا وهذا التعميم في غير الداخل والامام يخطب يوم الجمعة فانه ان أحرم بالنافلة جهلا أو نسيانا لا يقطع مراعاة لمذهب الشافعى من ان الأولى للداخل أن يركع ولو كان الامام يخطب وأما لو دخل

(١) كسمع كذا في القاموس اه (٢) فمن طلعت عليه الشمس قدم الصبح على الفجر وقيل يقدم الفجر لحفته والقولان للامام واستثنوا الوتر لحفته اه أفاده في المجموع وضوء الشموع (٣) وان مقدمة لمجمع اه مجموع (٤) حيث لم تصفر الشمس اه ضوء

(وقطع محرم) بنافلة (بوقت نهى) وجوبا ان كان وقت محرم ونوبا ان كان وقت كراهة

الخطيب عليه وهو جالس فأحرم عمدا أو سهوا أو جهلا أو دخل المسجد والامام يخطب فأحرم عمدا فإنه يقطع وسواء في الكل عقد ركة أولا (١) (قوله ولا قضاء عليه) أي لانه مغلوب على القطع (قوله مشعرا بانهقاده) أي لان النهى عن الصلاة في الأوقات المذكورة ليس لذات الوقت أي ليس لكون الوقت لا يقبل العبادة كالنهي عن صوم الليل لان الأوقات المذكورة قابلة للصلاة ولا مانع يمنع من انعقادها كالنهي عن الصوم والصلاة زمن الحيض بل النهى عن الصلاة في تلك الأوقات لأمر خارج عن ذات العبادة وهو كون الساجد في وقت الطلوع والغروب شيئا بالساجد للشيطان والاشتغال عن سماع الخطبة وحينئذ فلا يمنع من انعقادها كالصلاة في الدار المنصوبة فان النهى عنه لأمر خارج عن ذات العبادة وهو شغل ملك الغير بغير اذنه فلا يقتضى الفساد وقد يقال ان النهى هنا وان كان لأمر خارج عن ذات العبادة لكنه ملازم للوقت فكان النهى لذات الوقت فلذا استظهر العلامة يحيى الشاوي وشيخنا البطان وعدم الانعقاد نظير ما قيل في صوم يوم العيد فان النهى عنه ليس لذات الوقت ولا لمانع من العبادة بل لأمر خارج ملازم للوقت وهو الاعراض عن ضيافة الله ومعلوم ان صوم يوم العيد باطل وغير منعقد فتأمل (قوله ما لم تدفن) أي ما لم توضع في القبر وإن لم يسو عليها التراب فاذا دفنت فلا تعاد وهذا قول ابن القاسم وقال أشهب لا إعادة مطلقا واختاره في الطراز (قوله وجازت بمرضى قبر أو غنم) أي من غير فرش يصلى عليه والمرضى بفتح الباء وكسرها محل ربوضها أي بروكها حين القيولة والبيت وكما يسمى محل بروك الغنم حين القيولة والبيت بربضا يسمى أيضا مراحا يضم الميم وفتحها (قوله أو بلا حائل) أي هذا اذا جعل بينه وبينها حائل بل ولو بلا حائل يجعله بينه وبينها بأن يصلى على أرضها من غير أن يفرش شيئا يصلى عليه (قوله ولو على القبر) أي هذا اذا صلى بين القبور بل ولو صلى فوق القبر ان قلت سيأتي ان القبر حبس لا يمتشى عليه ولا ينش والصلاة تستلزم النشى قلت يحمل كلامه على ما اذا كان القبر غير مسنم والطريق دونه فانه يجوز المشى عليه حينئذ (قوله منبوشة أولا) فيه أن المقبرة إذا نشبت صار التراب الذي نزل عليه الدم والقيح من اللوثي طاهرا على وجه الأرض فيكون قد صلى على تراب نجس فكيف يحكم بجواز الصلاة \* وحاصل الجواب أنه سيأتي في كلام المصنف تعيين الجواز بالامن من النجاسة بأن يعتقد أو يظن طهارة المحل الذي يصلى عليه والمقبرة اذا نشبت يمكن أن يعتقد أو يظن طهارة ماضى عليه وأنه من غير اللبوس أو أن الدم والصيد النازل من اللوثي لم يعم التراب أو يقال ان جواز الصلاة في المقبرة للنبوشة مبنى على ما قلناه مالك من ترجيح الأصل وهو الطهارة على الغالب وهو النجاسة عند تعارضهما فتأمل (قوله خلافا لمن قال بعدم الجواز في مقبرتهم) وفي تاليه وفتح الباء وضما موضع طرح الزبل (ومحجة) جادة الطريق أي وسطها (ومحجرة) بكسر الزاي موضع الجزر أي المحل المعد لذلك (إن أنت) هذه الأربعة التي بعد الكاف (من النجس)

ولا قضاء عليه وظاهر قوله قطع ولو بعد ركة وأما بعد تمام ركعتين فينبغي عدم القطع لحقة الأمر بالسلام والأمر بالقطع مشعرا بانهقاده وأعيدت الجنازة إن صلى عليها بوقت منع ما لم تدفن وعمل منها أو كراهتها وقتها ما لم يخف تغيرها بتأخيرها والا صلى عليها بلا خلاف (وجازت) الصلاة (بمرضى) أي بمحل ربوض أي بروك (قبر أو غنم ك) بجوازها (مقبرة) مثل الباء ولو على القبر أو بلا حائل عامرة أو دارسة منبوشة أولا (ولو لمشرك) خلافا لمن قال بعدم الجواز في مقبرتهم (ومزبلة) بفتح الميم فيه وفي تاليه وفتح الباء وضما موضع طرح الزبل (ومحجة) جادة الطريق أي وسطها (ومحجرة) بكسر الزاي موضع الجزر أي المحل المعد لذلك (إن أنت) هذه الأربعة التي بعد الكاف (من النجس)

(١) وبني عليه بعضهم الثواب من غير جهة النع اه مجموع (٢) والستره شئ آخر اه ضوء

كوضع منها منقطع عن النجاسة ( وإلا ) تؤمن ( فلا إعادة ) واجبه بل يعيد ( ١٨٩ ) في الوقت ( على الأحسن )

وهذا ( إن لم تتحقق )  
النجاسة بأن شك فيها فإن  
تحققت بأن علمت أو ظنت  
أعادت أبدا وجوبا  
( وكهت ) الصلاة  
( بكيسة ) يعني متعبد  
الكفار عامرة أو دارسة  
مالم يضطر لنزوله فيها السكبر  
أو خوف والا فلا كراهة  
ولو عامرة ( ولم تعد )  
الصلاة بوقت ولا غيره  
بدارسة مطلقا كعمارة  
اضطر لنزولها كأن طاع  
وصلى على فرش طاهر  
والأعاد بوقت على  
الأرجح وقيل لا إعادة  
أيضا ( و ) كهت  
( بمعطن ليل ) موضع  
بروكها عند الماء للشرب  
عللا وهو الثاني بعد شربها  
نهلا وهو الأول فإن صلى  
بها أعاد ( ولو أمن ) النجاسة  
أو فرش فرش طاهرا  
للتعبد ( وفي ) كيفية  
( الإعادة قولان ) قيل  
يعيد في الوقت مطلقا وقيل  
الناس في الوقت والعماد أو  
الجاهل بالحكم أبدا ندبا  
( ومن ترك فرضا )  
أي صلاة من الخمس كسلا  
وطلب بطله بسعة من  
الوقت ولو الضروري  
وتكرر الطلب ولم يمتثل  
( أخر ) أي أخره  
الامام أو نائبه مع التهديد  
بالقتل ويضرب على  
الراجح ( لبقاء ركعة  
يسجدتها من ) الوقت  
الضروري ) ان كان عليه فرض فقط فلو كان عليه اثنان مشتركان آخر الخمس في الظهرين

راجعا لما بعد السكاف وما قبلها وان كان ذلك خلاف قاعدة المصنف الاعلية ( قوله كوضع منها ) أي كان  
يصل في موضع من هذه الأمور الأربعة للقبرة والمزبلة والحجة والمجرزة منقطع عن النجاسة أي يعيد عنها  
( قوله والاتون ) أي بأن شك في نجاسة المحل الذي صلى فيه منها \* والحاصل أن هذه الأمور الأربعة  
ان أمنت من النجس بأن جزم أو ظن طهارتها كانت الصلاة فيها جائزة ولا إعادة أصلا وان تحققت  
نجاستها أو ظنت فلا تجوز الصلاة فيها وإذا صلى أعاد أبدا وان شك في نجاستها وطهارتها أعاد في الوقت  
على الأرجح بناء على ترجيح الأصل على الغالب وهو قول مالك وقال ابن حبيب يعيد أبدا ان كان عامدا  
أو جاهلا ترجيح الغالب على الأصل فقول المصنف على الأحسن أي خلافا لابن حبيب القائل  
بالإعادة أبدا كما علمت وهذا في غير حجة الطريق إذا صلى فيها لضيق للسجدة فإن الصلاة فيها حينئذ  
جائزة ولا إعادة مع الشك في الطهارة وعدمها كما في كير خشن ( قوله بدارسة مطلقا ) أي سواء اضطر للنزول فيها أو نزلها اختيارا  
سواء صلى على فرشها أو فرش شيئا طاهرا وصلى عليه فهذه أربع صور في الدارسة لا إعادة فيها وذكر  
الشارح بعد ذلك في العمارة أربع صور ثلاثة لإعادة فيها والرابعة فيها الإعادة على الأرجح \* وحاصلها  
أنها إذا كانت عامرة واضطر لنزولها بها فلا إعادة سواء صلى على فراشها أو فرش شيئا طاهرا وصلى  
عليه أو طاع بنزوله فيها وصلى على فراش طاهر وأما إذا نزلها اختيارا وصلى على أرضها أو على فراشها  
فإنه يعيد في الوقت على الأرجح فجعلته الصور ثمانية وهذه الصور الثمانية من جهة إعادة الصلاة التي  
صليت فيها وعدم أعادتها وأما من جهة كراهة الصلاة فيها وعدمها فالأحوال أربعة الكراهة أن دخلها  
مختارا كانت عامرة أو دارسة وإن دخلها مضطرا فلا كراهة عامرة كانت أو دارسة وما دعه عجز من  
أن انفسر من كلام ابن رشد كراهة الصلاة فيها إذا دخلها مضطرا فهو ممنوع إذ لم يذكرك ذلك أحد  
عن ابن رشد وكيف يقول ابن رشد بالكراهة مع الاضطرار ويكون ذلك طاهرا من كلامه والمضطر  
يفتقر له ما هو اعظم من هذا كيف ومالك قال في الدونة بالجواز هذا في غاية البعد انظر ( قوله والا  
أعاد بوقت على الأرجح ) أي وهو قول مالك في سماع أشهب بناء على ترجيح الأصل على الغالب  
وحمل ابن رشد للدونة عليه لتكون الإعادة في هذا الباب على نط واحد وقال به سحنون أيضا وقال  
ابن حبيب يعيد أبدا وهو مبنى على ترجيح الغالب وهو النجاسة على الأصل ( قوله وقيل لا إعادة  
أيضا ) أي وهو ظاهر للذهب كما في ح بناء أيضا على ترجيح الأصل وهو الطهارة على الغالب  
( قوله موضع بروكها ) أي وأما موضع مبيتها وقبولتها فليس بمعطن فلا تكره الصلاة فيه ان أمن  
من النجس وهو مبيتها أو صلى على فراش طاهر وهذا هو الذي في ح واقصر عليه فيفيد اعتمادا في شب  
ولا خصوصية لمعطن بل كذلك محل مبيتها وقبولتها وحينئذ فالمراد بالمعطن محل بروكها مطلقا قد  
اعتمد كلام ابن السكاتب ( قوله وهو الثاني ) أي وهو الشرب الثاني وقوله وهو الأول أي وهو الشرب  
الأول ( قوله وفي الإعادة الخ ) أي وإذا وقع ونزل وصلى في معطن الابل ففي كيفية الإعادة قولان ( قوله  
مطلقا ) أي سواء كان عامدا أو جاهلا أو ناسيا ( قوله أي أخره الامام أو نائبه ) أي أو جماعة المسلمين  
إذا كانوا في سفر لا يتم يقوون مقام الامام أو نائبه ثم ان محل تأخيرها وقته ان كان ماء أو صعيدا أو انلا  
يتعرض له لسقوطها عنه ( قوله ويضرب على الأرجح ) أي وهو قول اصبح وقال مالك لا يضرب وما  
في الشرح نحوه في تت وتعقبه طي بأن خلاف مالك واصبح انما هو في الجاحد في زمن استنابته هل  
يخوف بالضرب ثم يضرب وهو قول اصبح أو يخوف به فقط ولا يضرب وهو قول مالك وكذا النقل في  
ابن عرفة وغيره واما التارك لها كسلان فتقوا على انه يضرب ولم يذكروا كراهة ولا يضرب به.

( الضروري ) ان كان عليه فرض فقط فلو كان عليه اثنان مشتركان آخر الخمس في الظهرين



(قوله ولأربع في العشاءين بمحضر) قال عجم الصواب انه يؤخر لبقاء خمس في العشاءين بمحضر اعتبارا بكون الوقت اذا ضاق اختص بالاخيرة وحينئذ فالتقدير بها وقد يقال الواجهة ما قاله الشارح فقد تقدم ان الراجع للتقدير بالأولى ولا وجه لمدول عنه مع أنه أنسب بصون الدماء وانما عدل عنه في السفر للتقدير بثلاث مراعاة لصون الدماء (قوله ولثلاث بسفر) أى في الظهرين والعشاءين لان التقدير هنا بالاخيرة صونا للدماء كما اختاره البدر القرافي خلافا لبق حيث قال يؤخر في العشاءين لأربع حضرا وسفرا (قوله وتعتبر الركعة مجردة عن فاتحة وطأئينة واعتدال) أى صونا للدماء لاننا لو اعتبرناها لبود بالقتل (قوله ان كان بمحضر) الأولى ان كان من أهلها بان كان الماء موجودا وقدر على استعماله فان لم يكن من أهلها قدر له الطهارة الترابية هذا وذكر شيخنا في الحاشية أن بعض الأشياخ رجح انه لا يقدر له طهارة أصلا صونا للدماء كما هو ظاهر المصنف قال وهو الظاهر (قوله وقتل بالسيف) أى على الكيفية الشرعية بمعنى ضرب الرقبة به لا انه ينحس به حتى يموت صونا للدماء لعله يرجع كما قال بعضهم (قوله فان لم يطلب بسعة وقتها) أى وانما طلب بضيقة فان لم يبق من الوقت ما يسع ركعة مع الظهر لم يقتل وكذا ان طلب بسعته طلبا غير متكرر ثم ضاق الوقت لم يقتل (قوله حدا) (١) أورد عليه بانه لو كان قتله حدا لسقط برجوعه للصلاة قبل اقامته عليه ألا ترى حد الحراية فانه يسقط بتوبته ورجوعه قبل اقامته لكن القتل هنا لا يسقط برجوعه للصلاة لانه يقتل ولو قال أنا أفعل وحينئذ فهو ليس بمعد \* وأجيب بأن بعض الحدود يسقط بالتوبة والرجوع عن سببها كحد الحارب وبعضها لا يسقط بالرجوع عن السبب كحد السرقة وكما هنا فانه يقتل ولو رجع عن سببه وهو الترك وقال أنا أفعل فقول المعترض لو كان القتل هنا حدا لسقط برجوعه فيه نظرا لنع الملازمة (قوله خلافا لابن حبيب) أى القائل انه يقتل كفرا لان ترك الصلاة عنده (٢) مكفر (قوله ولو قال) أى بعد الحكم بقتله أنا أفعل والبالغة راحة لقوله وقتل لا لقوله أخر ولا لقوله جدا لان الذى يتوهم على هذين انما هو اذا قال أنا لا أفعل أى أخر ولو قال لا أفعل وقتل حدا لا كفرا ولو قال لا أفعل حيث لم يكن جاحدا (قوله ولم يفعل) أى حتى خرج الوقت (قوله والترك) أى والابان قال أنا أفعل وفعل ترك ولم يقتل ويعد من صلى مكرها كما قرر شيخنا والظاهر كما قال غيره انه يدين (قوله خلافا لقول ابن حبيب بعدم القتل الخ) أى لان القتل (٣) عنده كفر فيندفع بأدنى دافع

(١) (تنبيه) قال ابن عبد السلام أورد على قتله حدا انه لو كان كذلك لما سقط برجوعه الى الصلاة قبل اقامته عليه كسائر الحدود ويمكن ان يقال ان الترك للوجوب لقتله حدا انما هو الترك الجازم وذلك لا يتحقق الا بعد اقامة الحد عليه فيكون كسائر الاسباب التى لا يعلم بوقوعها الا بعد وقوع مسبباتها وفيه نظر وقد نقل عجم ومن تبعه هذا اليراد محرفا فقالوا لو كان حدا لسقط بتوبته وهو خلاف ما فى ابن عبد السلام ثم هو مشكل اذ الحدود لا تسقط بالتوبة فافهم قال الرماضى قلت ولا يلاقيه الجواب على كلامهم وكان شيخنا لما رأى ذلك فى عبارة عب عدل الى إصلاح فى السؤال والجواب فقال ما نصه يرد انه لو كان حدا لسقط بتوبته قبل اقامة الحد عليه كمحض الحدود ويمكن الجواب بان عصيانه انما جاء من ترك الفعل فتوبته انما تكون بالشروع فى الفعل لا من مجرد قوله ثبت وهو لم يشرع فى الفعل اه ويعنى بعض الحدود الحراية ولا يخفى ضعف السؤال على هذا الوجه فان أصل الحدود لا تسقط بالتوبة وما خرج نادر فتدبراه مجموع وينبغى مراجعة ضوء الشموع على هذا التنبيه (٢) قال به كثير منهم عمر وأحمد بن حنبل لكن خص الحنابلة الكفر بما اذا طلبت منه وضاق وقت التالى بعدها أقاده فى ضوء الشموع (٣) قوله لان القتل صوابه لان الترك بدليل ما أسلفه المحشى اه

ولأربع في العشاءين بمحضر ولثلاث بسفر ويقدر هنا بالاخيرة صونا للدماء وتعتبر الركعة مجردة عن فاتحة وطأئينة واعتدال ويقدر له طهارة مائية ان كان بمحضر فيما يظهر اذ لا تصح صلاة بدونها مجردة عن سنن ومندوب وتدل بك بل بقدر خمس الفرائض مع تقدير مسح بعض الرأس صونا للدماء (وقُتِلَ) ولو خرج الوقت وصارت فاتحة فان لم يطلب بسعة وقتها لم يقتل (بالسيف) لا بغيره (حدا) لا كفرا خلافا لابن حبيب ان استمر على قوله لا أفعل بل (ولو قال) أنا أفعل (لم يفعل) ولم يفعل والترك خلافا لقول ابن حبيب بعدم القتل ان قال أنا أفعل بل يبالغ فى أدبه (وصلّى عليه غير فاضل)

يُطْمَسُ قَبْرُهُ) بل ينتم  
كثيره من قبور المسلمين  
(لَا فَائِزَةً) امتنع من فعلها  
فلا يقتل بها حيث يطالب  
بها في سعة وقتها بل بعد  
خروجه (على الأصح)  
الأولى على القول (و)  
التارك (الجاحد) لوجوبها  
أو ركوعها أو سجودها  
(كافر) مرتد اتفاقا  
يستتاب ثلاثا فان تاب والا  
قتل كفرا وماله في  
كباحد كل معلوم من  
الدين بالضرورة

فصل في الأذان  
والاقامة وما يتعلق بهما  
وهو لغة مطلق اعلام بشيء  
وشرعا الاعلام بدخول  
وقت الصلاة بالفاظ  
مشروعة وقد يطلق على  
نفس الالفاظ والى الأول  
اشار المصنف بقوله (سن  
الأذان) ويصح ارادة  
الثاني على حذف النافي  
أي فعله اذ لا تنكف الا  
بفعل (الجماعة) طلبت  
غيرها) الصلاة بكل مسجد  
ولو تلاصقت أو بعضها فوق  
بعض وبكل موضع جرت  
العامة فيه بالاجتماع  
للمنفرد ولا للجماعة لم تطلب  
غيرها بل يكره لهم ان  
كانوا يحضرون ويندب ان  
كانوا يسفرون كما سيأتي (في  
فرض) لاسنة فيكره  
(وَقْتِي) نسبة إلى الوقت  
والراد به الوقت المحدود

(قوله وكرهت) أي الصلاة على الفاضل ردع الغير وأما صلاة غير الفاضل عليه فهي اما واجبة أو  
سنة على الخلاف فيها (قوله ولا يطمس قبره) أي لا يخفى أي يكره ذلك فيما يظهر (قوله لا فائز) هو  
بالنصب عطف على محذوف صفة لقرضا أي حاضرا لا فائز أو على فرضنا بتأويله محاضرا  
(قوله لم يطلب بها في سعة وقتها) أي لا يؤدي إلى أنه لا يقتل أحدا لأنه يؤخر إلى ان يبقى مقدار ركعة  
ثم يتطهر فيفوت الوقت فيقول لا يقتل بالفائز (قوله الأولى على القول) أي لأن المتعدد للقول بعدم  
القتل بالامتناع من فعل الفائز المأزري وأجيب بأن مراد المصنف بقوله وباقول للمأزري اني متى  
صرحت بالقول كان للمأزري وليس الراد انه ألزم كل ما كان للمأزري يسير عنه بالقول كذا  
أجيب ولكن هذا الجواب لا يتم لأنه قال بعد واشير بصحح واستحسن إلى ان شيخنا غير الدين  
قدمهم فالأولى في الجواب ان يقال ان عدم القتل بالفائز معتمد عند المأزري وغيره فالمصنف أشار  
لاعتداد غير المأزري فقط (تنبيه) حكم من قال لأصلي من قال لا أتوضأ أولا أغتسل من الجنابة  
فيؤخر إذا طاب بالفعل طلبا متكررا في سعة الوقت إلى ان يصير الباقي من الوقت ما يسع الوضوء أو  
الغسل مع الركعة ويقتل بخلاف من قال لا أغسل النجاسة أولا استر عورتى خلافا لمبق في شرح العزية  
للخلاف في ذلك وقد نص ابن عرفة على ان ترك الصوم كسلا وجحدا كالصلاة أي فتاركه جحدا  
كافر وتاركه كسلا يؤخر لعقيل النجس بقدر ما يوقع فيه النية فان لم يفعل قتل وتارك الحج لا يتعرض له  
ولو على القول بوجوبه على الفور لأنه منوط بالاستطاعة ورب عذر في الباطن لا اطلاع لأعياه وحينئذ  
فيدين وتارك الزكاة تؤخذ منه كرها وان قتال فان قتل أحدا اقتص منه وان مات هو كان هدرأولا  
يقصد قتله وتكفي فيه نية للسكر بالسكر (قوله الجاحد لوجوبها) أي جملة بأن قال انها غير واجبة  
وقوله أو ركوعها أو سجودها عطف على ضمير وجوبها أي أو جحد وجوب ركوعها أو وجوب  
سجودها مع اقراره بوجوبها بأن قال الصلاة واجبة لكن الركوع أو السجود أو القيام لها ليس  
بواجب فيها (قوله كافر) قيده ابن عرفة وغيره بما إذا كان غير حديث عهد بالاسلام (قوله فان  
تاب) أي فالامر ظاهر (قوله كباحد كل معلوم من الدين بالضرورة (١)) أي فانه يكون مرتدا  
اتفاقا سواء كان الدال عليه الكتاب أو السنة أو الاجماع وذلك كالعبادات الخمس واما من جحد أمرا  
من الدين وكان غير ضروري كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب ففي كفره قولان والراجح  
عدم الكفر كان من انكر امرا ضروريا وليس من الدين فانه لا يكون كافرا كما إذا انكر وجود بغداد  
(فصل في الأذان) (قوله الاعلام بدخول الخ) يؤخذ من هذا انه لا يقال (٢) أذنت العصر  
وانما يقال اذن به قاله الدير (قوله سن) أي كناية وقوله الاذان أي الإعلام بدخول وقت الصلاة  
بالالفاظ المشروعة (قوله أي فعله) أي الأذان بمعنى الالفاظ المشروعة والراد بفعلها الايات  
بها (قوله أو بعضها) أي أو كان بعضها فوق بعض أو قسم للمسجد أهله وان كان لا يجوز قسمه  
ابتداء لارتفاع ملكهم عنه بالتحبيس (قوله للمنفرد) عطف على قول المصنف للجماعة طلبت  
غيرها (قوله بل يكره لهم) أي للمنفرد والجماعة التي لم تطلب غيرها (قوله ان كانوا يسفرون) أي  
بثلاة من الأرض فلا يشترط سفر القصر (قوله وخرجت الجنازة أيضا) أي فيكره الأذان

(١) قوله بالضرورة أي الشهرة بين الخاص والعام فجحد قدح في الدين من حيث اشتهار دينيته  
من غير التفات لكون دليل دينيته ماهو هل اجماع أو نص أو قياس فالتكفير جاء من الضرورة  
والاشتهار فلا ينافي عدم كفر من انكر حجية الإجماع كالنظام انظر ما كتبناه على عب انتهى  
ضوء الشموع (٢) لا مانع من ان يقال إما بالنصب على انه مفعول مطلق على حذف مضاف  
والأصل اذن اذان العصر أو بالرفع من باب الاستناد إلى السبب لأنه يكفي صماع بوع الملاقة اه

المعين فخرج الفائز إذ ليس لما وقت معين محدود بل وقتا حال تذكروا فيكره الاذان لها وخرجت الجنازة أيضا

لها ولوتعنت ولو على القول بفرضيتها ( قوله وكان عليه ان يزيد اختياري الخ ) أى وكان عليه أن يزيد أيضا لا يخشى به خروجه إذ لو خشى أى ظن خروج الوقت بالاذان لم يؤذن لها لأنه يحرم حينئذ فان شك فالظاهر الكراهة ( قوله ولو حكما ) الحكمة من حيث نفي الائم فلا ينافى أن كلا من الصلاة المقدمة والمؤخرة قد فعلت في وقتها الضرورى المقدم أو المؤخر ( قوله لتدخل الصلاة المجموعة ) أى فانه يؤذن لها عند فعلها قدمت كالعصر في عرفة أو أخرت كالغرب في الزدلفة ( قوله خلافا لمن قال بوجوبه لها ) هو ابن عبد الحكم قال ان الاذان الثانى فعلا الذى هو أول في الشروعية واجب وظاهر الشرح ان خلاف ابن عبد الحكم في الاذنين معا وليس كذلك والظاهر أن الوجوب عند ابن عبد الحكم غير شرطى كما في الحج ( قوله وشمل ) أى كلام المصنف الاذان الأول والثانى أى فان كلامهم ماسنة كذا في عقبى قال بن والحكم على الأول في الفعل بالسنية غير ظاهر لأنه لم يكن في زمن النبي ﷺ وإنما أحدثه بعده سيدنا عثمان فهو أول في الفعل ثان في الشروعية والظاهر انه مستحب فقط اه قال شيخنا وقد (١) يقال لما فعله عثمان بمحضرة الصحابة وأقروه عليه كان مجمعا عليه اجماعا سكوتيا فالقول بسنيته له وجه ( قوله ويجب في الصبر (٢) كفاية ) أى فاذا حصل في البلد في أى مكان فقد حصل فرض الكفاية ويطالبون بعد ذلك بسنية فعله في كل مسجد وإذا حصل في البلد في مسجدها سقط الفرض والسنة وما ذكره الشارح من وجوبه في الصبر هو ما حزم به ابن عرفة وجهله للذهب خلافا لظاهر المصنف وابن الحاجب من ان الاذان سنة مطلقا وانه لا يجب في الصبر قال ح ولم يحك ابن عرفة في وجوبه في الصبر خلافا وجعل محل الخلاف وجوبه في مساجد الجماعات وهو الظاهر اه انظر بن ( قوله يقاتل أهل البلد على تركه ) أى لأنه من أعظم شعائر الإسلام ( قوله بمعنى الالفاظ ) أى لا بمعنى الاعلام كما تقدم له ( قوله بضم ففتح ) أى لا يفتح فسكون المعدول عن اثنين اثنين لثلاث يقتضى زيادة كل جملة عن اثنين وأن كل جملة تقال أربع مرات لأن مثنى معناه اثنان اثنان كذا في عقبى وخشى ورد ذلك بانه لا يلزم ما قالوا الا لو كان الضمير راجعا للاذان باعتبار جملة أى وجملة الاذان مثنى أى مشاة لانها اثنان بعد اثنين والا كان التكثير مربعا وكذا كل حيلة وهذا غير متعين لجواز جعل الضمير راجعا له باعتبار كلماته وحينئذ فيصح ضبط قوله مثنى بفتح فسكون والمعنى وكلمات الاذان مثنى أى اثنان بعد اثنين كما تقول جاء الرجال مثنى أى اثنين بعد اثنين فتأمل ( تنبيه ) يعتبر في كلمات الاذان الترتيب فان نكس شيئا منه ابتداءه وقال المازرى في شرح التلحين انه بعيد للنكس فقط ( قوله ولو الصلاة خير من النوم ) الصلاة خير من النوم مبتدأ وخبر والجملة محكية قصد لفظها في محل نصب خبر لكان المحذوفة أى ولو كان اللفظ الذى يثنى هذا اللفظ وهو الصلاة خير من النوم ( قوله السكائة في الصبح خاصة ) أى قبل التكبير الأخير ويقولها المؤذن سواء اذن جماعة أو اذن وحده خلافا لمن قال بتركها رأسا لمنفرد بمحل منعزل عن الناس لعدم امكان من يسمعون من مضطجع لينشط للصلاة كما هو أصل وضعها وردده سند بأن الاذان امر يتبع الاتراء يقول حى الصلاة وان كان وحده وجعل الصلاة خير من النوم في اذان الصبح بأمر منه عليه الصلاة والسلام كما في الاستذكار وغيره ففى شرح البخارى للعيني روى الطبرانى بسنده عن بلال انه أتى النبي ﷺ يؤذنه بالصبح فوجده راقدا فقال الصلاة خير من النوم مرتين فقال النبي ﷺ هذا يا بلال اجعله في أذانك إذا أدت للصبح اه واما قول عمر للمؤذن حين جاء يعلمه بالصلاة فوجده نائما فقال الصلاة خير من النوم اجعلها في نداء الصبح فهو انكار على المؤذن ان يستعمل شيئا من الفاظ الاذان في غير عمله وهذا لا ينافى ان الشرع لاستعمالها في اذان الصبح

افاده في المجموع والضوء (١) فيه ان السنة ما فعله الرسول وظهره وادوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه اه (٢) قوله في الصبر يعنى قرية الجمعة وقيل كل بلداه ضوء

وكان عليه ان يزيد  
اختياري فيكره في  
الضرورى والمراد  
الاختياري ولو حكما  
لتدخل الصلاة المجموعة  
تقدما أو تأخيرا (ولو  
مجمعة) خلافا لمن قال  
بوجوبه لها وشمل الأول  
والثانى الاوكد لأنه الذى  
كان بين يديه صلى الله عليه  
وسلم ويجب في الصبر كفاية  
يقاتل أهل البلد على تركه  
(وهو) أى الاذان بمعنى  
الالفاظ (مثنى) بضم ففتح  
من التثنية (ولو الصلاة  
خير من النوم)  
السكائة في الصبح خاصة

النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل انه لا منافاة بين رواية اسناد صدورهما للنبي صلى الله عليه وسلم ورواية اسناد صدورهما للعمر لأن ماصدر من عمر ليس تشرى ما بل على جهة الانكار وأما الصلاة على النبي عليه السلام بعد الأذان فبدعة حسنة أول حدودها زمن الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة إحدى وثمانين وسبعمائة في ربيع الأول وكانت أولا تزداد بعد أذان العشاء ليلة الاثنين وليلة الجمعة فقط ثم بعد عشرين سنة زيدت عقب كل أذان إلا المغرب كما أن ما يفعل ليل من الاستغفار والتسايح والتوسلات فهو بدعة حسنة كذا ذكر بعضهم والذي ذكره العلامة الشيخ أحمد البشير في رسالته اسماء بالتحفة السنية في أجوبة الاسئلة للرضية ان أول ما زيدت الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد كل أذان على النارة زمن السلطان النصور حاجي بن الاشرف شعبان بن حسين ابن الناصر محمد بن النصور قلاوون وذلك في شعبان سنة إحدى وتسعين وسبعمائة وكان قد حدث قبل ذلك في أيام السلطان يوسف صلاح الدين بن أيوب ان يقال قبل أذان الفجر في كل ليلة بمصر والشام السلام على رسول الله واستمر ذلك إلى سنة سبع وسبعين وسبعمائة فزيد فيه بأمر المحتسب صلاح الدين البرلسي أن يقال الصلاة والسلام عليك يا رسول الله ثم جعل ذلك عقب كل أذان سنة إحدى وتسعين وسبعمائة عليه السلام تنبيه عليه السلام كان على رضى الله تعالى عنه يزداد حتى على خير العمل بعد حتى على الفلاح وهو مذهب الشيعة الآن (قوله خلافا لمن قال بافرادها) أي وهو ابن وهب (قوله إلا الجملة الأخيرة) هذا استثناء من قوله وهو مثنى والمراد بالجملة الأخيرة لإلا الله (قوله فلو أوتره كله أوجه (١)) أي ولو غلطا وقوله لم يجره أي في تحصيل السنة ان كان الأذان سنة أو في تحصيل الواجب ان كان الأذان واجبا أو في تحصيل الندوب ان كان الأذان مندوبا (قوله كالتنصيف فيما يظهر) أي وأما لو أوتر أقله فلا يضر وما ذكره في إتيان الأذان يجرى مثله في شفع الإقامة فاذا شفعها كلها أو غالبها أو نصفها فلا تجزى وان شفع أقلها جزأت (قوله مرجع الشهادتين) يعني انه يسن للمؤذن ان يرجع الشهادتين بأعلى من صوته بهما أولا ويكون صوته في الترجيع مساويا لصوته في التكبير ولا يطل الأذان بترك الترجيع قيل الأولى أن يقول مرجع الشهادتين إشارة إلى أنه اغا مرجع وجمع وأما قوله مرجع الشهادتين فيصدق بتكرير مرتي الأولى قبل الثانية وبالجملة انه يذكر أولا أربع شهادات ثم يعيدها بأرفع من صوته بها أولا فالجملة ثمان شهادات (قوله أي أعلى) أشار بهذا إلى أن أرفع مأخوذ من الارتفاع وهو العلو لا من الرقة وهي الرقة لأنه يقتضى خفض صوته وليس كذلك والحاصل ان المؤذن يرفع أولا صوته بالتكبير لئلا يسمع الناس ثم يخفضه بالشهادتين دون التكبير بحيث يسمع الناس ثم يرفع صوته بهما بحيث يساوى رفعه بالتكبير أولا (قوله لخفض صوته بهما) أي أولا (قوله لكن بشرط الاسماع) أي انه يشترط أن يسمع الناس الشهادتين عند الاتيان بهما أولا قبل الترجيع (قوله وإلا لم يكن آتيا بالسنة) أي بسنة الترجيع بل يكون آتيا به على انه ترجيع متعيا للأذان وفاته سنة الترجيع (قوله ساكنها) تفسير لما قبله وهذا جواب عما يقال ان الجزم إنما يكون في الاعمال مع ان أواخر الجمل التي يوقف عليها ليست أفعالا حتى تجزم قال الساذري اختار شيوخ صقلية جزمه وهيوخ القرويين اعرابه والجميع جائز اه فالخلاف في الأفضل والندوب قال ابن راشد والخلاف إنما هو في التكبيرتين الأوليين وأما غيرهما من ألفاظه حتى الله أكر الأخير فلم ينقل عن أحد من السلف والخلف انه نطق به غير موقوف وحينئذ فجزم ما عدا التكبيرتين الأوليين من صفاته الواجبة أي التي تتوقف عليها صحته وما في عقب تبعالح من ان جزمه ليس من الصفات الواجبة معتمدا

(١) ولا يعتبر ما أصله الإفراد كالتوحيد الأخير اه مجموع

خلافا لمن يقال بافرادها إلا الجملة الأخيرة فمفردة افتخا فلو أوتره كله أوجه لم يجره كالتنصيف فيما يظهر (مرجع) بفتح الجيم الشدة خبر ثان أي وهو مرجع (الشهادتين بأرفع) أي أعلى (من صوته) بهما (أولا) عقب التكبير للرفع لخفض صوته بهما دون التكبير لكن بشرط الاسماع وإلا لم يكن آتيا بالسنة ويكون صوته في الترجيع مساويا لصوته في التكبير (مجزوم) ندبا أي موقوف الجمل ساكنها لأجل اعتماد الصوت

على ما قال المازري قد رده بن بالقل عن أبي الحسن وعياض وابن يونس وابن راشد والفاكهاني وغيرهم المنتفى أنه من الصفات الواجبة فانظره واعربت الإقامة لأنها لا تحتاج لرفع الصوت للاجتماع عندها بخلاف الاذان فإنه محتاج فيه لرفع الصوت وامتداده والاسكان أعون على ذلك واعلم أن السلامة من اللحن في الاذان مستحبة كما في خش وحيتند فاللحن فيه مكروه وإنما لم يحرم اللحن فيه كغيره من الأحاديث لأنه خرج عن كونه حديثاً إلى مجرد الاعلام قاله شيخنا (قوله بلا فصل) أي حالة كونه متلبساً بعدم الفصل وكان الأولى أن يقول متصل ليكون هذا الوصف على سنن ما قبله وما بعده (قوله ويكره الفصل) أي بين كلماته بقولاً وفعل غير واجب سواء كان الفصل قسيراً أو طويلاً إلا أنه يبنى مع الفصل القصير وأما مع الطويل فإنه يتبدى الاذان من أوله والإقامة كالاذان في البناء وعدمه والمراد بالفصل الطويل ما لو بنى معه لظن أنه غير اذان ولا يلزم من كون الفصل الطويل مبطلا للاذان أن يكون حرماً هذا ما أفاده عيج وظاهره أن الفصل بين كلماته إذا كان طويلاً فإنه يحرم وذلك لأن صاحب العمدة عبر بالمنع فحمله عيج على الكراهة وأجابه ع على ظاهره من التحريم ويوافقه كلام زروق وهو بعيد لأن الاذان من أصله سنة الله لا أن يعمل (١) على ما إذا أراد افساد الاذان بذلك الفصل الطويل (قوله ولو بشارة) هذا مبالة في القهوم أي فان فصل كره ولو كان ذلك الفصل بشارة لكسلا وظاهره أن النهي عن البشارة إنما هو إذا كان يفصل بها بين حمل الاذان أما إذا كان يؤذن وهو يشير فلا وليس كذلك بل تكره مطلقاً وما أحسن قول ابن الحاجب فلا يرد سلاماً ولو بشارة على المشهور اهـ واعلم أن المؤذن وإن كان لا يرد في حال أذانه سلاماً ولو بشارة لكنه يرد بعد فراغه من الاذان وجوباً وإن لم يكن للسلام حاضراً وأسمعه أن حضروا لا يكتبي بالاشارة في حالة الاذان كما يرد للسبوق على امامه إذا فرغ من صلاته ولو لم يكن الامام حاضراً والملي كالمؤذن في جميع ما ذكر وقاضى الحاجة والمجامع وإن شاركوا المؤذن والملي في كراهة السلام على كل إلا أن قاضى الحاجة والمجامع لا يجب عليهما رد بعد الفراغ ولو كان للسلام باقياً بخلاف المؤذن والملي فإنه يجب عليهما الرد بعد الفراغ ولو ذهب للسلام (قوله لا بأس برده) أي رد المؤذن للسلام بالاشارة (قوله كالصلاة) أي كالتلبس بالصلاة فإنه لا بأس برده للسلام بالاشارة (قوله لما وقع في النفس) أي وحيتند فلا يتطرق فيها من البشارة لرد إلى الكلام (قوله فأيح) أي أذن فلا ينافي أنه مطلوب فتأمل (قوله بخلاف الاذان) أي فإنه وإن كان عبادة لكنها ليس لها وقع في النفس كالصلاة فلو أجيز فيه الرد بالاشارة لتطرق للكلام لفظاً (قوله وبني أن فصل) أي بين كلماته بقول أو فعل (قوله ويهطل لفوات فائدته) أي وتجب اعادته في الوقت إذا علموا بطلانه قبل أن يصلوا وأما أن صلواتي الوقت ثم علموا أن الاذان قبل الوقت فلا يمدون الاذان قاله ابن القاسم فإن تبين أن الاذان والصلاة قبل الوقت أعادوا الاذان والصلاة وجوباً قاله ح اهـ (قوله إلا الصبح) هو بالرفع على البدلية من الضمير المستتر على المختار ويجوز نصبه لأنه مستثنى من منفي (قوله فبسدس الليل الأخير) أي لأنها تأتي الناس وهم نيام فيحتاج لتقدم الاذان لأجل انتباه الناس من نومهم وتأهبهم لها (قوله وظاهره أنه لا يعاد عند طلوع الفجر) أي وهو قول لسند واختاره الشيخ إبراهيم الثاني وبعض المحققين من المغاربة كذا قرر شيخنا (قوله قبل ندبا) هذا ما اختاره طقياً فعنده الاذان الأولى سنة وتقديمه مندوب والاذان الثاني مندوب (قوله والراجح سنة) أي فكل واحد من الاذنين سنة وهذا ما اختاره عيج وارتضاه بن وقواه بالقول (قوله وقيل الاول مندوب) أي والثاني سنة وهو ما في العزية وفي أبي الحسن على الرسالة

(١) فيه أنهم لم يعدوه مما يلزم اتعامة بالتشروع

( بلا فصل ) بين كلماته  
فصل أو قول غير واجب  
فان وجب كاتخاذ اعمى  
فصل وبني ما لم يطل ويكره  
الفصل ( ولو ) كان  
( بشارة لكسلا )  
لورده أو تشبعت عاطس  
خلافاً لمن قال لا بأس برده  
اشارة كالصلاة والفرق ان  
الصلاة لها وقع في النفس  
لحرمة الكلام فيها فأصبح  
فيها الرد بالاشارة بخلاف  
الاذان ( وبني ) ان فصل  
محمد أو سهوا ( إن لم  
يطل ) الفصل والابتداء  
وهو ( غير مقتدم على  
الوقت ) وجوباً فيحرم  
قبله ويطل لفوات فائدته  
( إلا الصبح ) يستحب  
تقديم أذانه ( بسدس )  
أي في أول سدس ( الليل  
الأخير ) فالاذان سنة  
وتقدمه مستحب وظاهره  
أنه لا يعاد عند طلوع الفجر  
والراجح الاعادة قبل ندبا  
والراجح سنة وقيل  
الاول مندوب \* ثم  
شرع في شروط صحته  
فقال ( وصحته )

والحاصل ان الصبح قيل لا يؤذن لها الا اذان واحد ويستحب تقديمه بسدس الليل الاخير فالاذان سنة وتقديمه مستحب ولا يعاد الاذان عند طلوع الفجر وهذا قول سند وهو ظاهر المصنف واختاره الاقناني والراجح اعادته عند الطلوع واختلاف القائلون به فقيل اعادته ندبا فالاول سنة والثاني مندوب واختار هذا طفي وقيل استئنا فالاول مندوب والثاني سنة وهو ما في العزية وأبى الحسن على الرسالة وقيل كل منهما سنة والثاني أوكد من الاول لانه الذي تبني عليه العبادة وهذا هو الذي اختاره عجم وقواء بن بالقول (تنبيه) يحرم الاذان للصبح قبل سدس الليل الاخير كما ذكره عجم في حاشيته على الرسالة ويعتبر الليل من الغروب وقول البدر القرافي السدس ساعتان مبني على أن الليل اثنتا عشرة ساعة دائما وان الساعة تصغر وتكبر (قوله بالسلام) أي مستمر فان ارتد بعد الاذان أعيد (١) ان كان الوقت باقيا وان خرج الوقت فلا إعادة نعم يطول ثوابه كذا قال عجم قال: يخاف أن يكون لا يخفى (٢) ان ثمرته وهي الاعلام بدخول الوقت قد حصلت وحينئذ فلا معنى لاعادته وفي ح عن النوادر أنهم ان أعادوا الاذان فحسن وان اجتزوا به أجزأهم اهـ ووجهه ظاهر وان كان كلام عجم يقتضي ضعفه (قوله فلا يصح من كافر) أي لو وقع بعضه في حال كفره (قوله ولو عزم على الاسلام) أي كما هو ظاهر اطلاقهم وبه جزم ح خلافا لاستظهار ابن ناجي الصحة حيث عزم على الاسلام والفرق على الاول بين الاذان والفعل حيث قالوا بصحة الفصل مع العزم على الاسلام دون الاذان أن المؤذن مخبر فلا بد من عدالته لاجل ان يقبل خبره بخلاف للفعل (قوله على التحقيق) أي وقيل لا يكون به مسلما هذا ظاهره وصريحه في خشى وعقب قال العلامة بن م اقتضاء كلامه من أن في كونه مسلما باذانه خلافا نحوه للبساطي ورد ح بقوله لا أعلم فيه خلافا اهـ وقال عجم فلو أذن الكافر كان باذانه مسلما عند ابن عطاء الله وغيره كلام الشارح يقتضي ان فيه خلافا وليس كذلك اهـ كلاه ثم ان من حكم بالاسلامه بالاذان اذا رجع لدينه فانه يؤدب ولا تجرى عليه احكام المرتدان كان يقف على الدعاء لا قبل الاذان ولا بعده فان وقف عليها كان مرتدا تجرى عليه احكام الرد فيستتاب ثلاثة أيام فان لم يتب قتل وعمل كونه اذا وقف على الدعاء ورجع يكون مرتدا ما لم يدع انه اذن لعذر كفسد التحسن بالاسلام لحفظ ماله مثلا والاقبل منه ذلك ولا يكون مرتدا حيث قامت قرينة على ما ادعاه (قوله فلا يصح من مجنون الخ) أي واما لو جن في حال اذانه أو مات في اثنتائه فانه يبتدأ الاذان من اوله على الظاهر وقيل بالبناء على ما نقل الاول (قوله فلا يصح من امرأة) أي لحرمه اذانها وأما قول النخعي وسند القرافي يكره اذانها فيذبحي كما قال ح ان تحمل الكراهة في كلامهم على اللع اذ ليس ما ذكره من الكراهة بظاهر لان صوتها عورة انظر بن وقد يقال ان صوت المرأة ليس عورة حقيقة بدليل رواية الحديث عن النساء الصحابات واما هو كالعورة في حرمة التلذذ بكل وحينئذ فحمل الكراهة على ظاهرها وجه تأمل (قوله فلا يصح من صبي ممزق) أي ولو لم يوجد غيره كما اذا كان مع نساء بموضع وليس فيه غيره (قوله الا ان يعتمد الخ) أي فان اعتمد على من ذكر صح اذانه وظاهره أنه يمتنع (٣) به فرض الكفاية عن أهل البلد المكلفين به فتأمل (قوله وتندب متطهر) أي اذان متطهر اذ لا تكليف الا بفعل (قوله والكراهة من الجنب) أي بغير دخول المسجد اشد أي من الكراهة من المحدث حدثنا اصغر \* ان قلت ما فائدة شدة الكراهة مع ما تقرر ان المكروه

(١) حيث كان قبل الصلاة ولانه كان معه للردة سوابق خبيثة في طويته اهـ ضوء (٢) فيه انه فرض كفاية اوسنة ولو حصل العلم بدخول الوقت بدونه وقد ابطله الردة فالوجه ما قاله عجم كتبه محمد عايش (٣) لرضا المكلفين به اهـ مجموع

بالسلام) فلا يصح من  
كافرو لو عزم على الاسلام  
قبل شروعه واد كان  
بأذانه مسلما عن التحقيق  
(وعقب) فلا يصح من  
مجنون وصبي لا يميز له  
وسكران طافح  
(وذكره) فلا يصح من  
امرأة أو خنثى لأنه من  
مناصب الرجال كالامامة  
والقضاء (وبلوغ) فلا  
يصح من صبي ممزق الا ان  
يعتمد فيه أو في دخول  
الوقت على بالغ (وتدب)  
من المحدثين  
والكراهة من الجنب اشد  
(صيت)

لا ثواب ولا عقاب في فعله \* قلت فائدتها أن ما اشتدت كراهته يكون الثواب في تركه أكثر من الثواب في ترك ما لم تشتد كراهته فعله أو أن للمأبة على ما اشتدت كراهته أكثر من للمأبة على ما دونه في الكراهة والمراد للمأبة في الدنيا بحسب الاستحقاق كما نقله شيخنا عن شيخه محمد الصغير واستظهر هوان المراد للمأبة في الدنيا والآخرة إذ لا مانع من إرادة ذلك (قوله أي حسن الصوت (١) أي وكره غليظه (قوله مرتفعه) أي من غير تطريب والا كره لمنافاته الخشوع والوقار والكراهة على بابها ما لم يتفاحش التطريب والاحرام (٢) كذا قالوا ولعل مرادهم بالحرمة البطلان والأفلاذان من أصله سنة أو أن مرادهم الحرمة من حيث الاستخفاف بالسنة تأمل ويرجع في تفاحشه لاهل المعرفة الذين لا تلبس عليهم الأمور \* والتطريب تقطيع الصوت وترعيده كما يفعل ذلك بعض المؤذنين بمصر ثم إن تفسير الشارح الصيت بأمرين الحسن والارتفاع تبع فيه عقب وخش قصره على الارتفاع وجعل الحسن زائدا على كلام المصنف (قوله بمكان) أي على مكان عال علوا ظاهرا ككثنة أو سقف كان سقف للسجد أو غيره أو على حائط كان حائط المسجد أو غيره أو على دابة لا تحوم مصطبة فلا يكفي في تحصيل اللذوب وهذا كله مع الامكان (قوله وظاهره مطلقا) أي ظاهره جواز الجلوس لعذر مطلقا أذن لنفسه أو لغيره (قوله لكن قال فيها الخ) لفظها قال مالك يكره إذا كان القاعد إلا أن يكون من عذر من مرض أو غيره فيؤذن لنفسه لا للناس (قوله مستقبل) أي للقبلة وقوله إلا لاسماع أي فانه يدور حول النار ويؤذن كيف تيسر ولو أدى لاستدباره القبلة بجميع بدنه وظاهرها كالمصنف جواز الدوران حالة الأذان وهو كذلك وقيل لا يدور إلا بمذراع السكعة وقيل إن كان الدوران لا ينقص من صوته فالاول والا فالثاني ورايها لا يدور الا عند الحيلة والتمتع الأول والاولى أن يتبدى الأذان للقبلة وابتدائه لغيرها خلاف الأولى (قوله وحكاية لاسمعه) أي بلا واسطة أو بواسطة كأن يسمع الحاكى للأذان وفهم منه أن غير السامع لا تدب له الحكاية وإن أخبر بالأذان أو رأى المؤذن وعلم أنه يؤذن ولو كان عدم سماعه لمرض كسم ثم إن قوله لاسمعه يفيد أنه لا يحكى (٣) أذان نفسه ويحتمل أنه يحكيه لأنه سمع نفسه وفي النهاية عن ابن القاسم في الدعوة إذا انتهى المؤذن لآخر الأذان يحكيه إن شاء اه فلا يحكى أذان نفسه قبل فراغه لما فيه من الفصل وإنما يحكيه بعد الفراغ وهل يحكى المؤذن أذان مؤذن آخر سمعه أولا قولان وعلى الأول فيحكيه بعد فراغه وإذا تعدد المؤذنون وأذنا واحدا بعد واحد باختر اللخمى تكرير الحكاية وقيل تكفيه حكاية الاول ويجزى على مسألة التردد بين الحطب لمكة (قوله الا ان يكون) أي الأذان مكروها كما لو كان الأذان لقائنة أو لجنابة أو في الوقت الضروري أو كان فيه تطريب كأذان مصر كما قال ابن راسد وأولى إذا كان محرما (قوله فان سمع البعض اقتصر في الحكاية على ما سمع) تبع في ذلك عقب قال شيخنا وهو خلاف الظاهر والظاهر انه يحكى الأذان كله كما يفيد خبر اذا سمعتم المؤذن قولا مثل ما يقول إذ للتبادر من قوله اذا سمعتم ولو البعض خصوصا وقد قال قولا مثل ما يقول ولم يقل مثل ما قال (٤) (قوله انتهى الشهادتين) أي لما

أي حسن الصوت مرتفعه  
(مرجع) بمكان عال ان  
مكن (قوله) أو كره الجلوس  
(إلا لعذر) من مرض  
فيجوز وظاهره مطلقا  
لكن قال فيها فيؤذن لنفسه  
لا لغيره (مستقبل) إلا  
لإسماع فيجوز الاستدبار  
ولو يبدنه (و) ندب  
(سكاته لاسمعه) بان  
يقول مثل ما يقول المؤذن  
الا ان يكون مكروها فلا  
يحكى فان سمع البعض  
اقتصر في الحكاية على ما سمع  
(لأنه انتهى الشهادتين)  
فلا يحكى البيعتين

(١) ويندب أن يكون للمؤذن حسن الهيئة في لباسه ونحوه كترجيل شعره وقص اظفاره والفعال كالورع والحلم افاده في المجموع والضوء (٢) لا حاجة له فان وجه التحريم ظاهر وهو التلاعب ولا شك في حرمة العبادة ولو سنة ولعله المراد بالاستخفاف بعد والا فحقيقته ردة اه كسبه محمد عليش (٣) وحكاية أذان شرعى فلا يحكى ما أخرجه التطريب والتقطيع عن حده اه مجموع (٤) وناسبتها الاعتراف بان قوته على السمي وتحوله عن الشواغل ليست إلا بالله تعالى اه ضوء



وقيل يدلها نحو ثلثين ولا يحكى الصلاة خير من النوم ولا يدلها بقوله صدقت وبررت وظاهر المشهور أنه لا يحكى التكبير والتهيل الأخير مع التذكر ومقابل المشهور يحكىه ويندب متابعته في الحكاية (مثنى) فلا يحكى الترجيع الا اذا لم يسمع التشهد الأول ويستفاد منه أن المؤذن اذا كان مذهبه ترسيع التكبير أن الحاكى لا يربعه ويحكىه السامع (ولو) كان (متفلاً) أى مصلياً النافلة فان حكى ما زاد على الشهادتين صحت ان أبدل الحيعتين بموئلتين والا بطلت كأن حكى لفظ الصلاة خير من النوم وكذا ان أبدلها بما مر لأنه كلام جيد من الصلاة (لا) ان كان (مفترضاً) فيكره له حكايته ويحكىه بعد الفراغ منه (و) ندب (أذان) فتن إن سافر (سراً) لغوياً فيشمل من صلاة من الأرض ومثله جماعة سافرت لم تطاب غيرها (لا جماعة) حاضرة (لم) تطاب غيرها (فيكره) لها كالتفاد الحاضر (على المختار) ولا فرغ من شروط صحته ومندوباته شرع في الجائز بقوله (وجازاً عمى) أى اذاه

زاد على ذلك تكره حكايته كافي كبير خش (قوله) وقيل يدلها بموئلتين) حاصله ان هذا القول يقول بنديب حكاية الاذان لآخره الا انه يدل الحيلة في كل مرة بالحوقلة وذكر في اللج أن هذا القول هو الراجح (قوله) ولا يدلها بقوله صدقت الخ) أى وقيل يدلها والأول أقوى (قوله) ومقابل المشهور يحكىه) الذى في المدونة أن السامع لا يحكى الحيعتين وأنه غير في حكاية ما بعد ذلك من التهليل والتكبير إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل انظر نصها في بن وفي التوضيح وإذا قلنا لا يحكىه في الحيعتين فهل يحكىه فيما بعد ذلك من التهليل والتكبير خيره ابن القاسم في المدونة \* والحاصل ان الاذان قيل تندب حكايته لآخره الا انه يدل الحيلة بموئلة ورجحه في اللج وقيل ان الحكاية لمنتهى الشهادتين ولا يحكى الحيعتين ولا يدلها بالحوقلتين وهذا هو المشهور وعلى هذا قيل لا يحكى التهليل والتكبير الأخير وقيل انه غير في حكايته وهو المتمد \* ان قلت قوله في الحديث يقولوا مثل ما يقول ظاهر في حكاية كل الأذان \* قلت الثانية تصدق عند الرب بالثلية في الكل وبالثلثة في البعض فاصحاب القول المشهور حملوا الثلثة في الحديث على أدنى الرتب وهى للمائة في البعض فجعلوا الحكاية لمنتهى الشهادتين وغيرهم حملوا الثلثة على أعلى الرتب وهى للمائة في الكل فجعلوا الحكاية لآخر الاذان انظر البدر (قوله) فلا يحكى الترجيع) أى اذا كان مع التشهدين أولاً وحكاماً فان لم يسمعها حكى الترجيع (قوله) ويستفاد منه الخ) أى من ترك حكاية الترجيع ان المؤذن إلى آخره وذلك لأن ترك حكاية التريسع الذى ليس مشروعاً في المذهب أولى من ترك حكاية الترجيع للشروع في المذهب فاذا لم يحك الترجيع مع أنه مشروع في المذهب فالأولى ترسيع التكبير الذى هو غير مشروع فيه وهذا قول الشيخ سالم السهورى وهو المتمد واستظهر بعضهم حكاية التريسع لمعوم قوله في الحديث اذا سمعت المؤذن تقولوا مثل ما يقول ومن جملة ما يقول ترسيع التكبير وأما الترجيع فلا يحكى اتفاقاً بالقييد السابق (قوله) ان الحاكى لا يربعه) أى بل يحكى اوليه فقط ان سمعها والا حكى أخيريه (قوله) ولو متفلاً) أى خلافاً لمن قال ان الصلى فرضاً أو تفلاً لا يحكىه (قوله) أى مصلياً النافلة) أراد بها مقابل الفرض (قوله) والا بطلت) أى ان فعل ذلك عمداً أو جهلاً لاسهوا (قوله) كأن حكى لفظ الصلاة خير من النوم) تشبيه في البطلان بمنى ان حكى ذلك عمداً أو جهلاً لاسهوا (قوله) وكذا ان أبدلها بما مر) أى وهو صدقت وبررت أى فبطل الصلاة ان صدر ذلك منه عمداً أو جهلاً لاسهوا (قوله) لان كان مفترضاً) أراد بالفرض ما قابل النفل فيشمل الفرض الأصل والنذور وما ذكره من أن المفترض لا يحكى الاذان هو المشهور خلافاً لمن قال ان سامعه يحكىه ولو كان مفترضاً فقول المصنف لا مفترضاً عطف على قوله متفلاً داخلاً في حيز المبالغة لما علمت ان الخلاف جارٍ في القسمين \* ولا يقال انه يلزم (١) على جعل مفترضاً عطفاً على متفلاً ركة في اللفظ لانا قول يقتضى في التابع ما لا يقتضى في التبوع (قوله) فيكره له حكايته) أى وهو في الصلاة بدليل ما بعده فان حكاها فلا بطلان مع الكراهة فان زاد في الحكاية على الشهادتين جرى فيه ما تقدم في المتفعل من قوله فان حكى ما زاد الخ (قوله) ويحكىه (٢) بعد الفراغ منه) أى ويحكىه ندباً بعد الفراغ من الفرض ولو بعد فراغ الاذان (قوله) لا جماعة حاضرة لم تطلب غيرها) أى كاهل الربط والزوايا (قوله) فيكره لها الخ) أى ما لم يتوقف اعلام غيرهم بدخول الوقت على أذانهم والاسن لهم كما قاله ابن مرزوق (قوله) على المختار) أى على ما اختاره اللخمي من قولى مالك

(١) غير ظاهر اهـ (٢) حكاية الاذان بعد فراغ الفرض لا حاجة له فإن الفرض انتهت محصورة غير طالبة لغيرها اهـ

ان كان تبعا لغيره فيه أو قل في دخول الوقت هـ (و) جاز (تعدده) أي المؤذن في مسجد أو غيره حضرا وسفرا (و) جاز (ترتيبهم) أي المؤذنين بأن يؤذن واحد بعد واحد إلى خروج الوقت (إلا المغرب) فيكره ترتيبهم لضيق وقتها ان لم يؤد إلى خروج الوقت فيمنع كغيرها (و) جاز (١٩٨) (جمعهم) بأن يؤذّنوا سوية في المغرب وغيرها (كلهم) منهم يبي (على أذانه) يتبدى حيث انتهى غير معتد بأذان صاحبه والاكره ما لم يؤد إلى تقطيع اسم الله ورسوله (و) جاز (إقامة غير من أذن) والأفضل كون المؤذن هو المقيم (و) جاز لسماعه (حكايته قبله) بأن سمع أوله فيحكي ما سمعه ثم يسبقه الحاكم فيحكي الباقي الذي لم يسمعه قبله أي قبل أن ينطق به وفي تسمية هذا حكاية تجوز اذ الحكاية الماثلة فيها وجد (و) جاز للمؤذن (أجرة) أي أخذها (عليه) وحده (أو مع صلاة) (١) صفقة واحدة وكذا على إقامة وحدها أو مع صلاة وأولى أذان وإقامة كانت الأجرة من بيت المال أو من آحاد الناس (وكره) أخذ الأجرة (عليها) وحدها فرضا أو فلا من المصلين لا من بيت المال أو وقف المسجد لا يكره لأنه من الإغاة لا الإجارة (و) كره (سلامه عليه) أي على المؤذن (كثلب) أي كأكبره على ملب في حج أو عمرة وقاضى حاجة ومجامع وأهل دمع ومشتغل بلهو كسطر ج

(١) قول المصنف أو مع

لقوله في قول مالك لأحب الأذان للفرد والجماعة للفرد هذا هو الصواب ومقابل الاستحباب لقول مالك مرة أخرى ان أذنوا فحسن واختاره ابن بشير قال لأنه ذكر (١) ولا ينهى عن الذكر من اراده وحمل قوله الأول لا أحب على معنى لا يؤمرون به كما يؤمر به الأئمة في مساجد الجماعات أي لا يؤمرون به على جهة السنية (قوله ان كان تبعا لغيره فيه) أي ان كان تابعا لغيره في أذانه (قوله وتعدده) يحتمل ان الضمير راجع للأذان أي وجاز تعدد الأذان بمسجد واحد وعلى هذا فيدخل في كلامه تعدده من مؤذن واحد مرات في المسجد الواحد مع أنه مكروه كما قال سند نعم استظهر الحوازي حيث امتثل لركن آخر منه ومحتمل ان الضمير عائد على المؤذن أي جاز تعدد المؤذنين في مسجد أو غيره كركب أو عرس وذلك بان يكون شخصان أو أكثر كل واحد مؤذن بجانب من المسجد أو من غيره من الأمكنة للعدة للصلاة (قوله حضرا وسفرا) راجع لقوله أو غيره فقير للسجد في الحضر كالحرس وفي السفر كالركب وليس راجعا للمسجد وغيره لأن السجد لا يكون في السفر فان أريد بالمسجد ما أعد لصلاة الجماعة وهذا يتأتى في الحضر والسفر كان قوله أو غيره مستغنى عنه فتأمل (قوله وجاز ترتيبهم) أي وهو أفضل من جمعهم الآتي (قوله بأن يؤذن واحد بعد واحد) أي بأن يؤذن الأول ويفرغ ثم الثاني ويفرغ وهكذا (قوله فيكره ترتيبهم لضيق وقتها) أي وحينئذ فلا يؤذن لها الا واحد منفرد أو جماعة مجتمع (قوله ان لم يؤد) أي ترتيبهم إلى خروج وقتها (قوله والاكره) أي وحينئذ فلا يحكى ويكره للجالس عنده يوم الجمعة أن يتنفل كالأذان المنوع كما استظهره شيخنا (قوله ما لم يؤد) أي اعتداده وبناءه على أذان صاحبه إلى تقطيع (٢) اسم الله أو رسوله فان أدى لذلك كالنطق أحدهما باليه والحاء من محمد والثاني بالميم والدال حرم قال الشيخ أبو طي السناوى لم أر هذا الالمج ومن تبعه وانظر هل يصح هذا فان الاسم اذا قطع لنفس ونحوه على نية التلفظ لا يمنع وقد عللوا النهي عن قراءة القرآن جماعة بالتعطيع ومع ذلك قالوا النهي للكره لانه منع اه بن (قوله وجاز لسماعه حكايته قبله) أي وجاز لسماع أوله من المؤذن وقوله حكايته أي حكاية باقيه وقوله قبله أي قبل تمامه وسواء كان ذلك لحاجة أولا والرد بالجواز خلاف الأولى لأن متابعة الحاكم للمؤذن في لفظه مستحبة كذا قل شيخنا (قوله بأن سمع أوله النع) أي وأما نطقه به قبل نطق المؤذن بأوله فلا يسمى حكاية أصلا فلا يكون آتيا بمنسود بيتها فيما يظهر قله عقى ولا نفوت الحكاية بذراع المؤذن بل يحكى ولو فرغ المؤذن منه كما قاله الشيخ أحمد الزرقانى (قوله تجوز) أي فهو من باب اطلاق ماثبت للجزء من الحكاية على الشكل هذا ان لوحظ اطلاق الحكاية على المجموع اما ان لوحظ اطلاق الحكاية على مليات به المؤذن فقط كان من اطلاق ماثبت للجزء على الجزء المجاور له (قوله وأولى أذان وإقامة) بل ويجوز أخذ الأجرة على ثلاثة اذا استؤجر عليها صفقة واحدة (قوله أو وقف المسجد) أي وأما ما وقف ليستأجر من غلته من يؤم بالناس في المسجد القلاني فهذا من باب الإجارة كما قاله (١) فيه انه شعيرة خاصة اه (٢) استظهر في ضوء الشموع ما لمج واقتصر عليه في المجموع وأجاب عن كلام ابى على بقوله في الضوء قلت وما ذكره من كراهة التعطيع في القراءة بحمل على تقطيع الجمل فلاتنا في منع تقطيع الكلمة الواحدة اه

بعض

صلاة عب لانها تبع له توقف فيه شيخنا لأن الصلاة هي المقصود أقول لاحظ

عب خدمة العمل واستحقاق الأجرة وفي البدر الإشارة لذلك والخلاف في إسقاط حظ الصلاة من الإجران قصر فيها والخلاف في الاستنباط وإنه ان استناب لغير عذر فلا أجرة لواحد منها أي لأن الأول لم يعمل والثاني لم يقرأه ضوء الشموع

بعض المؤمنين (تنبيه) قد جرت عادة الاكابر بمصر ونحوها باجارة امام في بيوتهم والظاهر أنه لا بأس به لأن الاجرة في نظير التزام الذهاب للبيت كذا في الحج (قوله بناء على كراهته) أي كما يقول القرافي والمتمد حرمة اعبه وحيث قد يحرم السلام على لابعيه حال لعيم (قوله وأهل الماصي) أي كالكافر والمكاس والظالم (قوله لافي حال العصية) أي لأن السلام عليهم في تلك الحالة حرام لا مكروه فقط (قوله وآكل أوقاري قرآن فلا يكره) أي ويجب عليها الرد كما قال عجل قال بن وفيه نظر فقد اقتصر على الكراهة فيما قاتلا ان ابن ناجي وشيخه أبا مهدي لم يقنا على ذلك أي على الجواز فيها \* والحاصل ان القول بجواز السلام على الآكل والقاري هو ما رجحه عجل قاتلا انه للذهب وح انتصر فيها على الكراهة ورجحه بن اه (قوله وكره اقامة راكب (١)) أي بخلاف أذانه فانه جائز (قوله لأنه ينزل الخ) هذا تعاليل بالمظنة فلا يرد من كان عنده خادم \* والحاصل ان الكراهة مطلقا كان له خادم أم لا والتعليل المذكور بالمظنة (قوله بخلاف للعبد لبطانها) أي فلا يكره له الاقامة لتلك الصلاة التي يعيدها (قوله كاذانه) أي أنه إذا اذن لصلاة وصلها ثم أراد اعادة فضل الجماعة فيكره أذانه ثانيا لتلك العادة (قوله وأولى ان لم يرد الاعادة فيها) أي فاذا اقام الصلاة وصلها ولم يرد اعادة تلك الصلاة فيكره له اقامتها لجماعة يصلون او اذن لصلاة وصلها ولم يرد اعادة فيكره له ان يؤذن لتلك الصلاة لجماعة يريدون صلاحها \* والحاصل ان من اذن لصلاة وصلها يكره له ان يؤذن لها ثانيا سواء أراد اعادة فضل الجماعة أم لا وكذا لو اقام صلاة وصلها يكره له ان يقيم لها ثانيا سواء اراد اعادة فضل الجماعة أم لا (قوله بخلاف من اذن ولم يصل الخ) هذه عكس مسئلة الصنف لأن مسئلة للصنف اذن لها وصلها وهذه اذن ولم يصلها وبقي صورة اخرى وهي ما اذا صلاحها بلا اذن واراد اعادة فضل الجماعة فيكره له اذانه لتلك العادة وهذه يتناولها كلام المصنف أيضا فتحصل ان كل من برئت ذمته من صلاة يكره له ان يؤذن لها او يقيم سواء اراد اعادة ام لا وسواء اذن لها أولا واقام أولا (قوله وتسن اقامة) قال بن لا خلاف اعلمه في عدم وجوبها قال في الاكل والقول باعادة الصلاة لمن تركها عمدا ليس لوجوبها خلافا لبعضهم بل للاستخفاف (٢) بالسنة (قوله او مع نساء) أي امامهم (قوله وكفاية لجماعة) قال بن مع ابن القاسم لا يقيم أحد لنفسه بعد الاقامة ومن فعله خالف السنة ابن رشد لأن السنة اقامة المؤذن دون الامام والناس وفي ارشاد الديب قال للمازري كان السيوري يقيم لنفسه ولا يكتفي باقامة المؤذن ويقول انها تحتاج لنية والعمى لا ينيوها ولا يعرف النية للمازري وكذلك انا افعل فاقم لنفسى اه قال شيخنا والحق ان الاقامة يكفى فيها نية الفعل كالاذان ولا تتوقف على نية القرية ونية الفعل حاصل من العمى فما كان يفعله المازري والسيوري انما يتم على اشتراط نية القرية (٣) (تنبيه) ذكره انه يندب للمقيم طهارة وقيام واستقبال وفي حاشية الشيخ كريم الدين البرهوني عن ابن عرفة ان الوضوء شرط فيها بخلاف الاذان لأن اتصالها بالصلاة صيرها كالجزء منها ولانها آكد من

(١) قوله اقامة راكب لأن الاقامة اعلق من الاذان بالصلاة حتى قال ابن كنانة يبطل تركها اه وضوء (٢) غير ظاهر فانه ردة اه (٣) (خاتمة الأولى) نظم البرماوى مؤذنيه بسم الله بقوله : خير الوري خمس من الغرائد اذنوا \* بلال ندى الصوت بدأيمين \* وعمره والذى ام لمكتوم امه \* وبالقرطلى اذكره سعدهم اذ بين \* واوس ابو محذورة وبمكة \* زياد الصدائي نجل حارث يملن ( الثانية ) ورد ان المؤذنين اطول الناس اعناقا يوم القيامة قبل حقيقة إذا ألجم الناس المرق وقيل كناية عن عن رفعة الشأن ويروى كما في الخطاب وغيره بكسر الهمزة أى خطى السير للجنة اه مختصرا من المجموع وينبغي مراجعته وضوء الشموع

بناء على كراهته وأهل الماصي لافي حال للعصية وشابة غير مخشبة والا حرم لاهي مصلا ومتطهر أو آكل أوقاري قرآن فلا يكره (و) كرهه (إقامة راكب) لأنه ينزل بعدها ويقل دابته ويصالح متاعه وفيه طول وفصل بينها وبين الصلاة والسنة اتصالها فان طال جدا بطلت (أو) اقامة (معيد لصلاتهم) لتحصيل فضل الجماعة بعد ان صلاحها فذا بخلاف للعبد لبطانها (كاذانه) أي للعبد للفضل وأولى ان لم يرد الاعادة فيها بخلاف من اذن ولم يصل فله أن يؤذن لها بموضع آخر (وَسَنُّ اِقامَةٍ) للصلاة عينا على كل ذكر بالغ يصل فذا أومع نساء فقط وكفاية لجماعة ذكرور بالنين (مفردة)

ولو قد قامت الصلاة وبطلت ان شفعها أو جعلها ولو غلطا (وتنفي تكثيرها) الأول والأخير وهذا كاستثناء من قوله مفردة أى جعلها مفردة لا تكثيرها فيبقى (لقرض) لا تغل فلا تسن له بد تكبره هذا إذا كان القرض أداء بل (وإن) كان (قضاء) وتعدد بتعديده ومحل استثنائها في الأداء ما يغف خروج وقتة والأوجب تركها كالسورة ونذب لإمام تأخير إحرام بعدها بقدر تسوية الصفوف واشتغال بدعاء من إمام ومأموم ولا يدخل الإمام (٣٠٠) المحراب إلا بعد تمامه (وَصَحَّتْ) صلاة تاركها (وَكُوْنَتْ مُرَكَّبَةً مُحَمَّدًا)

ولا إعادة في وقت ولا غيره فان سجد لها قبل السلام بطلت (وإن) أقامت المرأة سراً (

نفسها) (حَسَنٌ) أى مندوب

وأما ان صلت مع جماعة فكفى بإقامتهم ويسقط

عنها النذب ولا يجوز ان تكون هي القيمة ولا

تفصل السنة بإقامتها لم لأنه يشترط فيها شروط

الأذان وظاهره ان الإقامة بوصف السرية

مندوب واحد وعليه بعض الشراح وقيل السرية

مندوب ثان وهو الاظهر ومثلها في نذب السرية

الرجل للفرد فإذا أقام سرا

قد أتى بسننها ومندوب وكذا تدب لصي على نفسه

(وَلْيُتِمَّ) مرید الصلاة أى يصرح في القيام (مَتَّعَهَا)

أولها أو اثناها أو آخرها (أَوْ بَعْدَهَا) أى

الإقامة فلا يحد القيام

بحد بل (بِقَدْرِ الطَّاقَةِ) ثم شرع في بيان شروط

صحة الصلاة فقال

[ درس ]

(فصل) يذكر فيه

شرطان وما يتعلق بأحدهما

من أحكام الرخاف وسيد كر شرطين في فصلين وهي ثلاثة أقسام شروط وجوب وشروط صحة وشروط وجوب وصحة

الشرطية والمراد بشرط الوجوب ما يتوقف الوجوب عليه وبشرط الصحة ما يتوقف الصحة عليه فشروط الوجوب اثنان البلوغ وعدم الإكراه كذا

قيل وفيه نظر إذا لا إكراه لا يمنع من أدائها لأنه يجب ان يؤديها ولو بالنية بأن يحرمها على قلبه كما يأتي \* وأما شروط الصحة فقط خمسة

طهارة الحدث وطهارة الخبث وقد استوفى للصف الكلام عليهما في باب الطهارة وانما بين هنا شرطيهما والاستقبال وستر العورة

الأذان بدليل ان التفرد الحاضر تسن في حقه دون الأذان أه والمتمتع ما ذكره ح كما في عقب لكن الذى في بنه أن ما قاله بن عمر أنه هو ظاهر للدونة فتأمل (قوله ولو قد قامت الصلاة) أى على للشهور خلافا لرواية للصريين عن مالك من شفع قد قامت الصلاة (قوله أو جعلها) أى وأنصفها على الظاهر لأقلها فلا يضر كما مر في الأذان (قوله ولو غلطا) أى هذا إذا شفعها أحمد ابل ولو غلطا لا رأى القيم شفعها مذهبا فانه لا يضر (قوله لقرض) متعلق بتسن لا يثنى لايهامه خلاف المقصود وهو الدلالة على سنية الإقامة مطلقا وانه يثنى التكبير فيها في القرض دون الغل ولو قدم قوله لقرض فقال وتسن لقرض إقامة الخ لم من الإيهام المذكور (قوله وتعدد) أى الإقامة بتعديده أى بتعدد ما عليه من القرائض القضاء (قوله ما لم يغف خروج وقت) أى الذى هو فيه سواء كان ضروريا أو اختياريا (قوله واشتغال) أى بعدها وقبل تسوية الصفوف بدعاء (قوله ولا يدخل الإمام المحراب إلا بعد تمامها) أى ليصطف الناس وذلك علامة على قهه كتنخيف الاحرام (١) والسلام ثلاثا يسبقه المأموم فتبطل صلاته وتغنيف الجلوس الأول وفي ح وغيره أنها ثلاث يعرف بها قهه الإمام لأن الشأن أنه لا يعرفها الاقيه (قوله ولو تركت محمدا) أى خلافا لابن كنانة القائل ييطانها إذا تركت محمدا لاستخفافه بالسنة (قوله وكذا تدب لصي على نفسه) علم منه ان الإقامة مندوبة عينا لصي وامرأة الان يصاحبا ذكورا بالعين فتسقط عنها بإقامتهم ولم تجز إقامة الصي أو المرأة البالغ لأن الندوب لا يكتفى عن السنة (قوله وليقيم) أى ندبا وقوله مرید الصلاة أى غير القيم وأما هو فتقدم انه يندب قيامه (٢) حال الإقامة (قوله بقدر الطاقة) قصد بذلك التنبيه على مخالفة أى خيفة فانه يقول يقوم عند حى على الفلاح وعلى سعيد بن جبير القائل انه يقوم عند قوله أولها الله اكبر

(فصل شرط لصلاة) (قوله وهى) أى شروط الصلاة مطلقا لا بقيد كونها شروط صحة (قوله وعدم الإكراه) أى فإن أكره على تركها لم يجب عليه والظاهر ان الإكراه هنا يكون بما يأتي في الطلاق من خوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو وضع لى مروءة بلا إذ هذا الإكراه هو المعبر فى العبادات كذا فى بن قلا عن طفى (قوله كذا قيل) قاله عقب ومثله فى ح قال بن وفى عدما عدم الإكراه شرطا فى الوجوب نظر اذا لا يتأتى الإكراه على جميع أفعال الصلاة وقد نقل ح فيه أول فصل يجب بقرض قيسام الخ عن ابى العباس القباب وسله أن من أكره على ترك الصلاة سقط عنه ما لم يقدر على الاتيان به من قيام أو ركوع أو سجود ويفعل ما يقدر عليه من احرام وقراءة وإيماء كما يفعل المريض ما يقدر عليه ويسقط عنه ما سواه اه فلا إكراه بمنزلة المرض للسقط لبعض أركانها ولا يسقط به وجوبها اه كلامه (قوله كما يأتي) أى فى قول المتن وان لم يقدر الا على نية أو مع إيماء بطرف فقال وغيره لانص وفتضى الذهب الوجوب قال شيخنا وقد يقال ان

(١) وزاد بعضهم أيضا تأخير التكبير عند القيام من اثنتين حتى يستوى قائما اه ضوه (٢) ولا تبطل محاوله حالها اه ضوه

من أحكام الرخاف وسيد كر شرطين في فصلين وهي ثلاثة أقسام شروط وجوب وشروط صحة وشروط وجوب وصحة

الشرطية والمراد بشرط الوجوب ما يتوقف الوجوب عليه وبشرط الصحة ما يتوقف الصحة عليه فشروط الوجوب اثنان البلوغ وعدم الإكراه كذا

قيل وفيه نظر إذا لا إكراه لا يمنع من أدائها لأنه يجب ان يؤديها ولو بالنية بأن يحرمها على قلبه كما يأتي \* وأما شروط الصحة فقط خمسة

طهارة الحدث وطهارة الخبث وقد استوفى للصف الكلام عليهما في باب الطهارة وانما بين هنا شرطيهما والاستقبال وستر العورة

والاسلام وأما شروطها معا فستة بلوغ الدعوة والعقل ودخول الوقت ووجود الطهور وعدم النوم والتفلة وهذه الخمسة عامة والسادس قطع الحيض والنفس وهو خاص بالنساء (شروط ١) صحة (صلاة) ولو نقلا أو جنازة أو سجود تلاوة (طهارة حدث) أكبر أو أصغر ابتداء ودواما ذكر وقدر أو لا فلو صلى محدثا أو طرأ عليه الحدث فيها ولو (٢٠١) سهوا بطلت (و) طهارة (خبث)

ابتداء ودواما لجسده وثوبه ومكانه ان ذكر وقدر فسقطها في صلاة مبطل كذكرها فيها بناء على القول بوجوب إزالة النجاسة وأما على القول بالسنية فليست بشرط صحة بل شرط كالأكد وقد تقدم الكلام على ذلك لكن لما كان الرعاف من الخبث للمنافي للصحة وكان له أحكام تخصه شرع في بيانها مقسالة على قسمين فأشار الى القسم الأول بقوله (وإن رجع) يريد الصلاة أى خرج من أنه دم سائلا أو قاطرا أو راشحا (قبلها) أى قبل الدخول في الصلاة (ودام) أى استمر ورجا انقطاعه قبل خروج الوقت أو شك (آخر) الصلاة وجوبا (آخر الاختيارى) (وصلى) على حاله بحيث يوقعها كلها أو ركة منها فيه وحرم تقديمها لعدم صحتها بالنجاسة مع احتمال قطعها آخره فان ظن استغراقه الاختيارى قدم إذ لا فائدة للتأخير ثم إن انقطع في بقية من الوقت لم يجب الاعادة \* ثم أشار الى القسم الثاني بقوله (أو)

الشرطية باعتبار الهيئة الخارجية وهذا لا ينافى وجوبها عليه بالنية فاندفع الاعتراض (قوله والاسلام) جملة شرط صحة فقط بناء على للعمدة من ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وأما على مقابله من انهم غير مخاطبين بها فهو شرط وجوب وصحة معا (قوله والعقل) اعلم ان كونه شرطا لها حيث ضم له البلوغ فان لم يضم له فلا يكون شرطا في الوجوب كذا قيل وفيه نظر فان عدم الوجوب لازم لعدم العقل كان البلوغ موجودا أم لا وهذا القدر كاف في تحقق شرطه لأن الشرط ما يلزم من عدمه عدم الشروط \* فان قلت وجود العقل لا يقتضى وجود الوجوب الا اذا ضم له البلوغ \* قلت طرف الوجود لا يعتبر في الشروط ولو اعتبرناه لزم في الشروط المذكورة كلها انه لا يكون واحد منها شرطا الا مع ضم الباقي له ولا معنى له فتأمل (قوله ودخول الوقت) الحق ان دخول الوقت سبب في الوجوب وشرط في الصحة لصدق تعريف السبب بالنسبة للوجوب عليه (قوله عامة) أى في الرجال والنساء (قوله طهارة حدث) الاضافة على معنى اللام أى طهارة منسوبة لحدث وخبث لا على معنى من لأن المضاف اليه ليس أصلا للمضاف كخاتم حديد (قوله على قسمين) أى وهما ما اذا نزل عليه الرعاف قبل الدخول في الصلاة وما اذا نزل عليه بعد دخوله فيها (قوله وان رجع) (١) قبلها (الخ) حاصله انه اذا نزل عليه دم الرعاف قبل الدخول في الصلاة واستمر نازلا عليه فان اعتقد او ظن انقطاعه قبل خروج الوقت أو شك في ذلك فانه يؤخر الصلاة وجوبا لآخر الاختيارى وسواء كان الدم سائلا أو قاطرا أو راشحا فهذه تسع صور ومفهومه انه ان اعتقد دوامه لآخر الاختيارى أو ظن ذلك فانه يقدم الصلاة في أول وقتها اذ لا فائدة في تأخيرها سواء كان الدم سائلا أو قاطرا أو راشحا فهذه ست صور فالجملة خمس عشرة صورة موضوعها حصول الرعاف قبل الدخول في الصلاة (قوله ودام) أى استمر نازلا بالعقل (قوله ورجا انقطاعه) أى اعتقد ذلك أو ظنه (قوله أو شك) أى في انقطاعه قبل خروج الوقت وعدم انقطاعه وهذا معلوم بطريق الاحروية (٢) بما يأتى في قوله وان لم يظن لأنه اذا كان مع الشك يقطع الصلاة بعد تلبسه بها فلان يؤخرها معه قبل الدخول فيها أخرى وأولى (قوله لآخر الاختيارى) أى لمقارب آخره بحيث يدرك فيه ركة وما ذكره المصنف من التأخير لآخر الاختيارى هو الراجح وقيل يؤخر لآخر الضرورى كما في ح وفيه نظر اذ قد تقدم في التيمم ما يفيد أن الضرورى لا تأخير فيه (قوله فان ظن استغراقه الاختيارى) أى أو اعتقد ذلك وقوله قدم أى قدم الصلاة من غير تأخير لها أصلا بقى ما اذا رجع قبل دخوله صلاة عيد أو جنازة وخاف بانتظار انقطاعه فوات العيد والجنازة فهل يصلى بحاله أو يتركها خلاف في ح وغيره الأول لأشبه والثاني لابن المواز (قوله لم يجب الاعادة) أى بل ولا تستحب على الظاهر كما قاله شيخنا (قوله أو فيها الخ) حاصله انه اذا رجع وهو في الصلاة فان ظن دوامه لآخر الاختيارى أو اعتقد ذلك آتمها على حاله التى هو عليها سواء كان الدم سائلا أو قاطرا أو راشحا فهذه ست صور ومحل الاتمام ان لم يخش تلطخ فرش مسجد فان خشى تلطخه ولو بقطرة قطع وخرج منه وابتدأها خارجه (قوله وهو في العيد الخ) أى انه ينزل منزلة ظن دوامه لآخر الاختيارى في الفريضة ظن دوامه فراغ الامام من صلاة العيد والجنازة وقوله بأن لا يدرك الخ أى بأن

(١) قوله رجع يفتح عينه وتضم في كل من الماضى والمضارع ويبقى للمفعول كتركه اه ضوء

(٢) قوله معلوم بطريق الاحروية مستغنى عنه لدخوله في عموم النطق هنا اه

رجع (فيها) أى في الصلاة أى فرض عينى بل (وإن) كانت

﴿ ٣٦ ﴾ - دسوق - اول \*

(عيداً أو جنازة و) الحال انه (ظن دوامه له) أى لآخر الاختيارى وهو في العيد والجنازة فراغ الامام منهما بأن لا يدرك ركة من العيد ولا تسكيرة من الجنازة

يخاف أن لا يدرك الخ فاذا عرف في صلاة العيد أو الجائزة قبل أن يركع ركعة من العيد وقبل أن يكبر تكبيرة ثانية من الجائزة وخاف أن يخرج لنسل الدم لا يدرك مع ركعة من العيد ولا تكبيرة أخرى من الجائزة فإنه لا يخرج لنسل الدم ويتأدى مع الإمام على حالته وأما لو حصل له الرعاف بعد ركعة من العيد وبعد تكبيرة من صلاة الجائزة أو حصل له الرعاف قبل ذلك وظن أنه بعد غسل الدم يدرك مع الإمام ركعة من العيد أو تكبيرة من الجائزة غير الأولى فإنه يخرج لنسل الدم قاله أشهب وقال ابن الواز يخرج مطلقاً لنسله ويتم وحده ويبقى على صلاته بعد غسله وذهب الإمام (قوله وقيل في العيد الزوال) صنيع الشارح يقتضي أن هذا مقابل لما قبله وليس كذلك \* وحاصله أن الوقت للتعبد في صلاة العيد فذا هو الزوال وفي صلاة الجائزة فذا هو رفقها والوقت للتعبد فيمن صلاهما جماعة هو فراغ الإمام منهما وأصله ليج ولم يتكلم ابن الواز وأشهب إلا على الرافع في جماعة قال بن لكن قول عجم أن التعبد في صلاة الجائزة فذا هو رفقها غير ظاهر لأنه إن كان هناك هذا الرافع لم يحتج (١) لهذا الرافع واللام ترفع حتى يصلى عليها ولو اعتبروا الوقت بخوف فقبرها كان ظاهراً اه وقد يقال باختیار الأخير ويحمل الرفع على ما إذا كان يتنفس كخوف فقبر أو هجوم قوم كما قررره شيخنا (قوله آتيا على حالته) أي سواء كان الدم سائلاً أو قطراً أو راشحاً (قوله أو بلاطه) فيه نظر والظاهر كما قال المسنادي أن البلاط ليس كالفرش لسهولة غسله بل هو كالخشب انظر بن (قوله قطع وخروج منه) أي ولو ضاق الوقت بقطعه وخروجه من المسجد (قوله أنه يتم في التربة والمص) أي ولو نزل في التراب والخشب أكثر من درهم لأن التراب والخشب يشربان الدم (قوله لحوف تأذيه) أي لحوف تأله بحصول ضرر في جسمه والمراد بالحوف الظن والشك لا الوهم فلا يجوز الإيماء عند نوم الضرر كما قال شيخنا ولا إعادة على من أوماً ثم ارتفع الدم عنه بعد الصلاة لافي الوقت ولا بعده كما نقله أبو الحسن عن ابن رشد (قوله حيث يفسده الفسل) إنما وجب الإيماء في هذه الحالة صيانة للمال لا لكون الطهارة شرطاً في حقه فإن كان لا يفسده الفسل وجب أن يتأدى بالركوع والسجود ولو تاطخ بالنعل بأكثر من درهم فضلاً عن خوف التلطيخ كما قاله شيخنا وابن خلافاً لما سبق ومن واقفه لأن الموضوع أنه ظن دوام الدم لخروج الوقت والمحافظة على الذكر أولى من المحافظة على عدم النجاسة لأن النجاسة لغو حينئذ (قوله بأن اعتقد) أي انقطاعه قبل خروج الوقت المختار وقوله أو ظن انقطاعه أي قبل خروج الوقت المختار وقوله أو شك فيه أي في انقطاعه قبل خروج الوقت المختار فهذه ثلاثة أحوال وفي كل منها إما أن يكون الدم سائلاً أو قطراً أو راشحاً فهذه تسع صور تضم الستة قبلها تكون الجملة خمس عشرة صورة فيما اذا طرأ الدم في الصلاة تضم للخسعة عشر التي في نزول الدم قبل الصلاة فجعلت صور الرعاف ثلاثون (قوله فله ثلاثة أحوال) أي لأن الدم إما أن يكون سائلاً أو قطراً أو راشحاً (قوله وأمكن قتله بأن لم يكن الخ) أي وأما إذا كان لا يمكن قتله لكثرة كان حكمه حكم السائل والقاطر في التخيير بين القطع والبناء كما يأتي (قوله وجب التأدي) أي وحرم قطعها بسلام أو كلام فإن خرج لنسل الدم من غير سلام ولا كلام فسدت عليه وعلى مأمومه (قوله وقته الخ) ظاهر كلامه أن القتال

(١) قوله لم يحتج لهذا فيه أن الفرض أن الرعاف طرأ عليه بعد شروعه في الصلاة وأتمامها واجب وخشى أن يصلى غيره وترفع ولا تقتضى نعم أن كان الرعاف يبيح قطعها مع كونها لا تبدأ مرة ثانية ثم كلام البناني لكن الكلام في القسم الذي لا يبيح القطع ويجب معه إتمام الصلاة فكلام عجم ظاهر لا غبار عليه اه كتبه محمد عايش

وقيل في العيد الزوال (آتيا) على حالته التي هو به لأن المحافظة على الوقت مع النجاسة أولى من المحافظة على الطهارة بعده وبحال الإتمام (إن لم يباطح فرش مسجد) أو بلاطه إن لم يخش ذلك فإن خشيه ولو بقطرة قطع وخرج منه صيانة له وأبدأها خارجه وفهم منه أنه يتم في التربة والمص (وأوماً) الرافع لركوع من قيام أو لوجود من جلوس (لحوف تأذيه) أي تأله بحصول ضرر في جسمه إن لم يوم وجوبا إن ظن شدة أذى وندبا إن شك (أو) لحوف (تلتطيخ ثوبه) ولو بدون درهم حيث يفسده الفسل لا يومه. لحوف تلتطيخ (لا جسمه) بل يصلى بالركوع والسجود لعدم ضرره بنفسه ولو تاطخ بأكثر من درهم وذكركم قوله وظن دوامه بقوله (وإن لم يظن) دوامه لآخر المختار بأن اعتقد أو ظن انقطاعه أو شك فيه قبل خروج الوقت فله ثلاثة أحوال أشار إلى أولها بقوله (ورشح) أي لم يسيل ولم يقطر وأمكن قتله بأن لم يكن ثروجا للتأدي فيها

(و) قتله بأنامل يسراه (ب) بان يدخل (١) الآية في أنه ثم يقتلها بعد انفصالها بالعملة (٣٠٣) الإهام وهكذا الى ان تختصب

الحس وقيل يضعها على  
الانف من غير ادخال ثم  
يقتلها بالاهام الى آخرها  
(كأن) اذهب القتل الدم  
تأدى في صلاته وان زاد  
ما في الانامل العليا عن درهم  
وان لم يقطعه القتل بالانامل  
الميا قتله بانامل يسراه  
الوسطى فان قطعه وهو  
دون درهم او درهم فصحيحة  
أيضا وان (زاد) ما في  
انامل الوسطى (عن  
درهم قطع) صلاته  
وجوبا ثم شبه في النطق  
قوله (كأن لطح) أي  
كما يقطع ان لطحه بالفعل  
بما زاد عن درهم واتسع  
الوقت السائل او القاطر  
(أو خشي) ولو توها  
(تلوث) قرش  
(مسجد) ولوضاق الوقت  
واشار الى الحالة الثانية  
والثالثة بقوله (ولا)  
يرشح بل سال او قطروم  
يتلطح به (فه  
القطع) وله التامد

(١) قول الشارح بان  
يدخل أي مع خفة  
وتلطف لئلا يزيد الدم  
وقوله الآية الخ المناسب  
أعملة الإهام ثم يقتلها  
بعد انفصالها بالعملة السبابة  
ثم الوسطى وهكذا الى  
أن تختصب الحس وقوله  
يضعها على الانف أي  
يمسح بها دائرة الطاقة

أما يؤمر به اذا كان الدم يرشح فقط واما اذا سال او قطر فلا يؤمر بقتله ولو كان تخينا يذهب القتل وليس  
كذلك بل كل ما يذهب القتل فلا يقطع لاجله الصلاة ويقتله كما في ح عن الطراز انظر بن (قوله قتله)  
أي وجوبا وقوله بانامل يسراه أي ندبا والقتل يد واحدة لاناامل الدين معا على أرجح الطريتين  
(تنبيه) محل وجوب القتل اذا كان يصلي بغير مسجد أو بمسجد محصب غير مفروش لينزل الدم  
في خلال الحصباء فان كان بمسجد مفروش فلا يجوز له القتل بل يقطع ويخرج منه من أول ما يرشح  
لئلا ينجس المسجد كما قاله القرافي في الدخيرة عن سند واليه أشار المصنف بقوله أو خشي تلوث مسجد  
(قوله يضعها على الانف) أي على طاقة الانف لئلا يلقى الدم عليها (قوله قطع صلاته وجوبا) ظاهره ان  
القطع على حقيقته وبه قال طي قاتلا جمع أهل المذهب يعبرون بالقطع اذا تلتطح بغير العفو عنه  
وتعيرهم بالقطع اشارة لصحتها وهذا هو القياس المواتق للمذهب في العلم بالنجاسة في الصلاة وانها  
صحيحة وتقدم الخلاف هل يجعل على وجوب القطع أو استحبابه فكذلك يقال هنا بل هنا أولى  
للضرورة وحاصله ان الصلاة صحيحة ويؤمر بقطعها فان خالف وأتمها أجزائه وقال ح والشيخ  
سالم ومن تبعهما قوله قطع أي بطات صلاته ولا يجوز التأدي فيها ولو بنى لم تصح لانها صحيحة ويحتاج  
لقطعها كما في قوله والا فله القطع وندب البناء وانما عبر المصنف بقطع لاجل قوله أو خشي تلوث مسجد  
لانه لا بطلان مع الخوف المذكور وكلام ابن رشد في القدمات صريح فيما قاله حيث قال من شروط  
البناء أن لا يسقط على ثوبه أو جسده من الدم مالا يقتدر لكثرة لانه ان سقط من الدم على ثوبه أو  
جسده كثير بطلت صلاته باتفاق اه وهو أيضا سند للمصنف في قوله السابق وسقوطها في صلاة  
مبطل كما تقدم هناك يانه انظر بن (قوله ان لطحه بالفعل) أي ان لطح ثوبه أو جسده بالفعل  
(قوله واتسع الوقت) هذا شرط في القطع وهو مبنى على ما قاله طي من صحة الصلاة وأمره بالقطع  
لا على ما قاله ح من البطلان فتأمل (١) (قوله السائل او القاطر) فاعل بقوله لطحه فالمعنى كان لطح  
السائل او القاطر ثوبه أو جسده بأزيد من درهم أي فيقطع وكان الأولى للشارح زيادة الراشح أيضا  
(قوله أو خشي تلوث مسجد) رده ابن غازي وح الى ما يقتل أي فان زاد على درهم قطع وكذا ان لم يزد  
ولسكه خشي تلوث مسجد وهذا هو المتعين وأما ذكره عقب وغيره من رده لسائل او قاطر لا يقتل بغير  
صواب لانه اذا سال او قطر ولم يلطخه بالفعل فهو موضع التخيير بين القطع والبناء وحينئذ لا يتأتى  
الخوف فيه على المسجد قطعا لانه يخرج منه على كل حال إما بالقطع أو لغسل الدم والبناء والحاصل  
ان السائل والقاطر اذا لم يلطخاه اما ان يقطع او يبني فيخرج لغسل الدم فعلى كل حال لا يستقر في المسجد  
حتى يلطخه انظر بن والحاصل ان الأولى ان يعم في الأول اعنى قوله كأن لطحه أي السائل او القاطر  
والراشح ويخص في الثاني اعنى قوله كان خشي تلوث مسجد أي بالراشح الذي يقتله (قوله ولو  
ضاق الوقت) مبالغة في قطعه اذا خشي تلوث المسجد أي انه يقطع ولوضاق الوقت عن قطعه وخروجه  
من المسجد والأولى حذف هذه المبالغة من هنا لان الموضوع انه لم يظن دوام الدم لآخر الوقت  
(قوله بل سال او قطر ولم يلطخ به) أي والحال انه لم يمكن قتله والافسك لا رشح كما تقدم (قوله فله القطع) أي  
بسلام او كلام او مناف ويخرج لغسل الدم ثم يبتدئها من اولها فان لم يأت بسلام ولا كلام وخرج  
لغسل الدم ورجع ابتداء صلاته من اولها وأعادها ثلثا لان صلاته الثانية الواقعة بعد غسل الدم  
زيادة في الصلاة قال ابن القاسم في المجموعة ان ابتداء ولم يتكلم اعاد الصلاة وهذا صحيح لانا اذا حكنا بان

(١) تأملته فوجدته غير صحيح لما سبق للشارح والحشى وغيرهما عند قوله وسقوطها في صلاة مبطل  
ان البطلان مقيد بقعودها اتساع الوقت فالقيد على كل من القولين اه كتبه محمد عليش

ويقتل وقوله بالاهام المناسب بالعملة السبابة الى آخرها تأمل لتعلم وجهه ويعلم أيضا من المجموع وضوء الشموع اه كتبه محمد عليش



ما هو فيه من العمل لا يبطل الصلاة وحكمنا على أنه باق على احرامه الاول فاذا كان قد صلى ركعة ثم ابتداء بعد غسل الدم أربعا صار كمن صلى خمسا جاهلا قال ح والشهور ان الرقص يبطل فيمكن في الخروج من الصلاة ورفضها وابطالها فحل كونه اذا خرج لتسل الدم ولم يأت بسلام ولا كلام ثم رجع وابتدأها فانه يبيدها ما لم لو ينور رفضها حين الخروج منها والإفلاعادة (قوله وندب البناء) هذه الجملة مستأنفة جوابا عن سؤال مقدر وحاصله أى الامرين أرجح وما ذكره المصنف من ندب البناء هو ما عليه جمهور اصحاب الامام والحاصل ان الدم اذا كان سائلا أو قاطرا ولم يلطخه ولم يمكنه نفيه فانه يغير بين البناء والقطع واختار ابن القاسم القطع فقال هو أولى وهو القياس لان شأن الصلاة اتصال عملها من غير تخلل بشغل ولا انصراف عن عملها قال زروق وهو أى القطع أولى بمن لا يحسن التصرف في العلم لجهله واختار جمهور اصحاب البناء للعمل وقيل هما سبان وذكر ابن حبيب ما يفيد وجوب البناء وان الامام اذا استخلف بالكلام تبطل صلاة المؤمن (قوله ان لم يغش خروج الوقت) أى بقطع الصلاة وابتدائها من أولها بعد غسل الدم وكان الاولى حذف هذا الشرط لان الموضوع كما علت عدم ظنه دوام الدم لآخر الوقت (قوله فيخرج) أى من حيثه الاولى أو من مكانه ان احتاج لذلك ولو كان متيما لان ما يحصل منه ملحق باحكام الصلاة فلا تبطل الموالاة ولهذا لا يكبر احراما اذا رجع لتكميل صلاته بعد الفصل وسبق ان وجود التيمم للماء في الصلاة لا يبطلها (قوله بمسك الله) هذا ارشاد لاحسن الكيفيات التى تعين على تقليل النجاسة لان كثرتها تمنع من البناء وليس بشرط في البناء بل الشرط التحفظ من النجاسة لولم يمسك كما اختاره ح وفاقا لابن عبد السلام وعلى هذا فيكون المسك من أعلى الانف على جهة الاولوية فقط كفى خش وغيره خلافا لما ذكره ابن هرون من أن مسك الانف من أعلاه شرط في البناء وذلك لان داخل الانف حكمه حكم ظاهر الجسد في الاخبات فيجب ازالة الدم عنه واذا أمسكه من أسفله أوتركه من غير مسك صار داخل الانف متلونا بالدم ورده ابن عبد السلام بأن الحل محل ضرورة فيناسبه التخفيف والعفو عن باطن الانف فمسك الانف انما طلب للحفاظ من النجاسة لا لخصوصه لان الدار على التحفظ من النجاسة سواء أمسكه أو لم يمسكه تأمل (قوله لا يبقى فيه) أى فى الانف الدم ان أمسكه من أسفله فيصير في حال خروجه حاملا للنجاسة وان كان معفوا عنها على ما تقدم بخلاف ما اذا أمسكه من أعلاه فانه يغش الدم من اصله عن النزول (قوله يغسل الدم) أى لا يخرج الا لغسل الدم فان اشتغل بغيره بعد خروجه بطلت صلاته (قوله ويبقى) أى بعد غسل الدم على ما تقدم له من الصلاة (قوله ان لم يجاوز أقرب مكان) فان جاوز الاقرب مع الامكان الى أبعد منه فظاهر كلامهم بطلانها ولو كانت المجاوزة بمثل ما ينظر لسترة أو فرجة وذلك لكثرة النفايات ولكن قال ح ينفى الجزم باغتفار المجاوزة بمثل الخطوتين والثلاث ويجب عليه شراء الماء اذا وجده يباع في أقرب مكان بالمعاطة بشمن معتاد غير محتاج اليه لانه من يسير الافعال ولا يتركه للجبد وقد نص بعضهم على جواز البيع والشراء في الصلاة بالاشارة الخفيفة لغير ضرورة فكيف بذلك هنا فان لم يمكن شراؤه بالاشارة فبالكلام ولا يضر ذلك لانه كلام لا صلاحها انظر عقب (قوله فان لم يمكن) أى فإن لم يكن الاقرب يمكن الفصل منه بان كان لا يمكن انوصول اليه أو كانت ولكن لا ماء فيه (قوله لا إن بعدى نفسه) أى تفاحش بعده كما في عباراتهم فطاق البعد لا يمنع من البناء ولا يمنع منه الا التفاحش وحيث قد فراد بالاقرب ما عدا البعد التفاحش قاله شيخنا (قوله وإن لم يستدبر قبلة بلا عذر) أى بأن لم يستدبر أصلا أو استدبر عمدا لعذر ككون الماء جهة الاستدبار فان استدبر

( وَنَدْبَ الْبِنَاءِ ) أى ان لم يغش خروج الوقت والا وجب البناء واذا أراد البناء ( فَيُخْرِجُ مَسَكًا أَقْرَبَ ) من أعلاه وهو ما رنه لثلاث يبقى فيه الدم ان أمسكه من أسفله ( لِيَسْلَ ) الدم ويبقى على ما تقدم له بشرط خمسة ذكرها بقوله ( إن لم يُجَاوِزْ أَقْرَبَ مَكَانٍ يُمَكِّنُ ) فيه الفصل الى أبعد منه فان لم يمكن لم تضر مجاوزته ويشترط في الاقرب من غيره ان يكون فريا في نفسه كما لحاظه بقوله ( قَرِيبَ ) لانه بعد فى نفسه أو قرب ولكن جاوزه مع الامكان الى أبعد منه فلا ينفى ( و ) ان لم يستدبر قبلة بلا عذر ) فان استدبرها تغيره بطلت

عمدا لغير عذر بطلت ولم يبين وإن استدبر القبلة ناسيا بلا عذر فهل هو كاستدبار عمدا أو يكون كالكلام نسيانا قال شيخنا والظاهر الثاني وما ذكره المصنف من اشتراط الاستقبال في البناء الالمذر هو الشهور من للذهب وقال عبد الوهاب وابن العربي وجماعة يخرج كيفما امكنه واستبعدوا اشتراط الاستقبال لعدم تمكنه منه غالبا ثم انه على الشهور من اشتراط الاستقبال يقدم استدبارا لا يلبس فيه نجسا على استقبال مع وطئه نجس لا يفتقر لأنه عهد عدم توجه القبلة لمذر ولما في الاستقبال من الخلاف كذا في عبق قال في الميج والظاهر تقديم القريب مع ملابسة نجاسة على بعيد خلا منها لأن عدم الافعال الكثيرة متفق على شرطية كما ان الظاهر تقديم ما قلت مناقباته كعبيد مع استقبال بلا نجاسة على قريب مستدبر مع نجاسة فتأمل ( قوله وان لم يطق نجسا عمدا مختارا ) أى فان وطئه عمدا مختارا بطلت وأما ان وطئه نسيانا أو عمدا مضطرا فلا يضر فقيد بلا عذر معتبر في هذا أيضا كما هو ظاهره وظاهره أيضا عدم الفرق بين كون النجاسة التي وطئها أرواث دواب وأبوالها أو عذرة أو نحوها رطبة أو يابسة وهذا مخالف للنقل والذي يفيد النقل كما في ح والواق ان ما كان من أرواث الدواب وأبوالها فهو غير مبطل إذا وطئها نسيانا أو اضطرارا لكثرة ذلك في الطرقات وان وطئها عمدا مختارا بطلت ولا فرق بين رطبتها ويابسها وأما غيرها من العذرة ونحوها فان كان رطبا فبطل اتفاقا من غير تفصيل وان كان يابسا فكذلك ان تعمدوا نسي أو اضطر قولا ان البطلان لابن سحنون وهو الاظهر والثاني عدم البطلان لابن عبدوس إذا علمت هذا فإراد المصنف بالنجس العذرة ونحوها دون أرواث الدواب وأبوالها وهو غير مقيد بنفي العذرة ولذا قدم المصنف القيد قبله انظر بن وقوله وان نسي أو اضطر قولا ان ظاهره سواء علم الناس بذلك وهو في الصلاة أو بعدها وهو كذلك خلا لنا لما في عبق ( قوله فان تكلم ولو سهوا بطلت ) حاصله انه إذا تكلم عمدا أوجاهلا بطلت اتفاقا واختلف اذا تكلم نسيانا فهل تبطل أيضا أولا والشهور البطلان هنا ولو قل لكثرة المنافيات وظاهره سواء كان الكلام في حال انصرافه لغسل الدم أو كان بعد عوده والذي في اللواق انه ان تكلم سهوا حال رجوعه بعد غسل الدم فالصلاة صحيحة اتفاقا وإذا أدرك بقية من صلاة الامام حمل الامام عنه سهوه والاسجد بعد السلام لسهوه وأما ان تكلم سهوا في حال انصرافه لغسل الدم فقال سحنون الحكم واحد من الصحة ورجحه ابن يونس وقال ابن حبيب تبطل صلاته كما لو تكلم عمدا \* وحصله انه رجع ان الكلام سهوا لا يبطل الصلاة مطلقا سواء تكلم حال انصرافه أو حال رجوعه قال شيخنا والمعتمد ما قلناه للواق كما قرره شيخنا الصغير لا ظاهر المصنف وأما الكلام لاصلاحها فلا يطلها كما ذكره ح وغيره ( قوله واستخلف الامام ندبا ) أى في الجمعة وغيرها كما في الشيخ سالم السنورى وغيره خلافا لث حيث قال واستخلف ندبا في غير الجمعة ووجوبها فيها فالوجوب في الجمعة على الامام كالمؤمنين والمراد انه يستخلف بغير الكلام فإن تكلم بطلت على الكل ان كان الكلام عمدا أو جهر أو عليه دونهم في السهو وقاله في التوضيح قال ح وهذا القول لابن حبيب وانما قال بالبطلان لأنه يرى وجوب البناء والذي في المجموع عن ابن القاسم ان الامام إذا استخلف بالكلام فان الصلاة لا تبطل على المؤمنين مطلقا وانما تبطل على الامام وحده قال ح وهو المذهب وذلك لأن له القطع فكيف تبطل عليهم بترك أمر مندوب ( قوله وندب في غيرها ) أى وندب لهم الاستخلاف أى وجاز لهم تركه وأعام صلاتهم وحدانها وجاز لهم أيضا انتظاره ليعملوا معه ان لم يعملوا لا تقسم عملا والا بطلت عليهم كما يأتي في الاستخلاف ( قوله فاذا غسل ) أى الامام وأدرك الخليفة آثم خافه أى وجوبا ولم يجوزوا له انفراد عملا بقاعدة ولا

(و) ان لم ( يَطْأُ نَجَسًا )  
عمدا مختارا ( و ) ان لم  
( يَتَكَلَّمَ ) فان تكلم ( و )  
سهوا ( وان قل بطلت  
( و ) الخامس بقوله ( إن  
كان ) صلى ( بجماعة )  
أى فيها اماما أو مأموما  
( و ) استخلف الإمام  
ندبا من يتم بهم فان لم  
يستخلف وجب عليهم في  
الجمعة وندب في غيرها فاذا  
غسل وأدرك الخليفة آثم  
خلفه

(وَفِي) صحة (بناء الفذ) (٣٠٦) وعدمها (خلاف مؤذني) من له البناء من امام ومأموم وقد على أحد القولين (لَمْ يُعَدَّ) (قوله)

ينتقل منفرد لجماعة كالعكس (قوله وفي صحة بناء الفذ) أي وهو قول مالك وظاهر المدونة عند جماعة (قوله وعدمها) أي وحينئذ فيقطع وهو قول ابن حبيب وشهره الباجي ولاختيار المصنف هذا القول قدمه حيث قال أن كان في جماعة اذمقتضا أن الفذ لا يبنى ثم حكى ما في المسألة من الخلاف ومنشأ الخلاف هل رخصة البناء لحزمة الصلاة للنع من ابطال العمل أو لتحصيل فضل الجماعة فيبنى على الأول دون الثاني والسبوق حيث لا يدرك الإمام كالفذ على الاظهر ويمكن ترجيح بانه لأنه لم يخرج عن حكم الإمام والامام الراتب الصلي وحده حكمه حكم صلاته مع جماعة في البناء على الأشهر وقيل انه كالمفرد كذا ذكره خشي في كبيره (قوله كملت بسجديها) فإن كان ما فعله قبل الرعاف بعض ركعة فلا يعتد به وظاهره أنه يعتد بالركعة إذا كملت بسجديها ولو لم يعتد بعدها قائما أو جالسا وليس كذلك بل لابد من الاعتدال بعد السجدين قائما ان لم يكن بعدهما جلوس وإلا فلا بد من الاعتدال جالسا كما أشار لتلك الشارح بقوله بأن ذهب للفصل بعد أن جلس الخ وما ذكره المصنف من أن الباني لا يعتد بشيء فعله قبل رعافه إلا إذا كان ركعة كاملة بما ذكر هو مذهب المدونة ومقابلة الاعتدال بما فعله قبل الرعاف مطابقا لا فرق بين كل الركعة وبعضها ولو الاحرام ولا فرق بين الجمعة وغيرها وهو قول سخون (قوله ألقى ما فعله من تلك الركعة) هذا على مذهب المدونة الذي مشى عليه المصنف (قوله وفي على الاحرام) أشار بذلك للفرق بين الاعتدال وبين البناء فإذا بنى لم يعتد بالركعة كاملة لا قل سواء كانت الأولى أو غيرها وأما البناء فيكون ولو على الاحرام والحاصل انه يلزم من الاعتدال البناء ولا يلزم من البناء الاعتدال وخالف ابن عبدوس حيث قال إذا لم يكمل الركعة قبل الرعاف ابتداء باحرام جديد ولا يبنى على احرامه في الجمعة وغيرها فتحصل ان الرعاف إذا غسل الدم قيل يعتد بما فعله قبل الرعاف مطلقا ولو لاحرام في الجمعة وغيرها وقيل يعتد به ان كان ركعة فأكثر والا ابتداء باحرام جديد في الجمعة وغيرها وقيل يعتد بما فعله ان كان ركعة وإلا يبنى على احرامه في غير الجمعة وأما فيها فيقطع ويبتدى ظهر باحرام جديد وهذا القول هو الذي مشى عليه المصنف وهو مذهب المدونة وهو للتعتمد (قوله وأتم مكانه) أي الذي فيه غسل الدم ومثله لو رجع لظن بقاءه فلم أو ظن في اثناء الرجوع فراغه قبل ان يدركه فانه يتم في ذلك المكان الذي حصل له فيه العلم والظن بالفراغ فان تمدد مع امكان الاتمام فيه بطلت وقوله وأتم مكانه أي لا فرق بين مسجد مكة والمدينة وغيرها على المشهور (قوله ان ظن فراغ امامه) أي قبل ان يدركه سواء ظن فراغه بالفعل بمجرد الفصل أو ظن انه إذا ذهب إليه بعد الفصل لا يدركه لفراغه في حال رجوعه وهذا التفصيل الذي ذكره المصنف بقوله وأتم مكانه ان ظن فراغ امامه والابطال ورجع ان ظن بقاءه أو شك بالنسبة للمأموم والامام لأنه يستخاف ويصير مأموما فيلزمه من الرجوع ما يلزم للمأموم وأما الفذ على القول بينانه فانه يتم مكانه من غير تفصيل (قوله فان تبين خطأه) أي يقيم امامه صحت ظاهره ولو فرض انه سلم قبل الامام وهو كذلك بناء على الرجوع من ان الرعاف يخرج عن حكم الامام بمجرد خروجه لفصل الدم حتى يرجع اليه فلا يسرى اليه سهوه وقيل انه في حكمه مطلقا وقيل انه في حكمه ان ادرك ركعة قبل خروجه لفصل الدم انظر (قوله والا يتم في المكان الممكن) أي والا يتم في مكان غسل الدم الممكن الاتمام فيه ولا في الاقرب اليه بل رجع لمكان الامام (قوله ورجع) أي لادنى مكان يصح فيه الاتقاء لا لمصلا الأول لأنه زيادة مشى في الصلاة كما في ح عن ابن فرحون (قوله أو شك فيه) انما لزمه الرجوع مع الشك لأن الأصل لزوم متابته للامام فلا يخرج منه الا بعلم أو ظن

(قوله)

بشيء فعله قبل رعافه (إلا) (ركعة كملت) بسجديها بان ذهب للفصل بعد ان جلس للتشهد أو بعد ان يقوم بالفعل في غير محل التشهد فإذا غسل رجع جالسا ان كان حصل له في جلوس التشهد وقائما ان كان حصل في القيام فيشرع في القراءة ولو كان قرأ أولا الفاعلة والسورة فلو حصل الرعاف في ركوع أو سجود أو بعده وقيل ان يستدل جالسا للتشهد أو قائما للقراءة ألقى ما فعله من تلك الركعة وبنى على الاحرام ان كان في أول ركعة وعلى ما قبله ان كان في غيرها ويبتدىء من القراءة (وأتم مكانه) في غير الجمعة وجوبا (إن ظن) (وأولى ان علم) (فراغ) (إمامه وأتم مكانه) الاتمام فيه (ولا) يمكن لتجاسة أو ضيق (فالأقرب) من الامكنة (إليه) أي إلى مكان الغسل يجب الاتمام فيه فان تبين خطأه صحت (ولا) يتم في المكان الممكن ولا في الاقرب اليه (بطلت) صلاته ولو أخطأه ووجد امامه في الصلاة لأنه بمجاوزة للمكان الواجب صار كمتعمد زيادة فيها (ورجع) وجوبا (إن ظن) بقاءه أي بقاء الامام (أو شك) فيه وأولى ان علم

(قوله ولو يشهد) رد بلو على ابن شعبان القائل انه لا يرجع إذا ظن بقاءه إلا إذا رجا ادراك ركعة فان لم يرج ادراكها أتم مكانه (قوله مطلقاً) أى سواء علم أو ظن بقاءه أو فراغه وحل رجوعه في الجمعة للجامع إذا كان حصل مع الامام ركعة أو يظن إدراك ركعة إذا رجس والا فلا يرجع ويقطع ويتبدى ظهر باحرام جديد بأى محل شاء كما يأتي (قوله لأول جزء النخ) أى فلورجع لصدر الجامع الذى ابتدأها به بطلت صلاته لزيادة النسي (قوله لا غيره) أى من مسجد آخر أو رحاب أو طرق متصلة فلا يكتفى رجوعه للرحاب ولا للطرق المتصلة به ولو كان ابتداء الصلاة في واحد منهما لضيق حيث أمكن الرجوع للجامع قاله شيخنا وانظره مع ما سيأتى من ترجيح القول بصحة الجمعة في الرحاب والطرق المتصلة ولو لم يضيق للمسجد ولو لم تصل الصفوف فمقتضاء الاكتفاء بالرجوع لما إذا ابتدأها قبل الرعاف بواحد منها كما قاله ابن عبد السلام (قوله في الأولى) أى في الثلاثة الأولى وهى قوله ورجع ان ظن بقاءه أو شك ولو يشهد (قوله والا بطلنا) ولو ظهر ان الصواب فضله من عدم الرجوع بالنسبة للأولى (قوله أو ظن ادراكها فتخلف ظنه) أى وأما لو ظن ادراكها ولم يتخلف ظنه فانه يرجع لها ولا يصلى ظهراً (قوله ابتداء ظهراً) أى قدامها وابتداء ظهراً أى ما لم يرج ادراك الجمعة في بلدة أخرى قريبة أو في مسجد آخر بالبلد والا وجب صلاتها جمعة ولا يصليها ظهراً قاله البساطى وهو ظاهر كما قال بن وما ذكره المصنف من انه يقطع ويتبدى ظهره والمشهور ومقابله ما تقدم عن منحنون من الاعتداد بما فعله قبل الرعاف والبناء عليه مطلقاً ولو الاحرام في الجمعة وغيرها وفى بن عس المواق ان ابن يونس نسب لظاهر المدونة لكن ضعفه أنيخا (قوله ولا يبنى على احرامه) أى بناء على عدم إجزاء نية الجمعة عن الظهر وقال ابن القاسم يبنى على احرامه وصلى أربعاً بناء على إجزاء نية الجمعة عن الظهر والقول بعدم البناء على احرامه هو المشهور وعليه بنى على احرامه وصلى أربعاً فالظاهر الصحة كما قال ح كذا في حاشية شيخنا (قوله وسلم وانصرف ان رجع بعد سلام امامه) \* ان قلت لا فائدة لقوله وانصرف ولو قال وسلم ان رجع بعد سلام امامه كما عبر به في المدونة لكفى ذلك \* قلت قصد المصنف بذكره الرد على ابن حبيب القائل انه يعلم ثم يذهب ليفعل الدم ثم يرجع يشهد ويسلم كما ذكره شيخنا في الحاشية وإذا علمت ذلك تعلم ان مراد المصنف بقوله وانصرف أى بالمرة (قوله بل يخرج لنفسه) أى ثم يرجع يشهد ويسلم ولو كان قد تشهد قبل سلام امامه لأجل أن يتصل به سلامه كما في المدونة خلافاً لابن عبد السلام والتوضيح حيث قال إذا كان قد تشهد قبل سلام الامام ثم خرج لنفسه فلا يعيد التشهد بعد غسل الدم بل يسلم فقط (قوله ما لم يسلم الامام قبل الانصراف) أى قبل انصرف المأموم أى فان سلم قبل انصرافه فان المأموم يسلم وينصرف وهذا قيد في كلام المصنف والظاهر أن مراده بالانصراف النسي الكثير فوافق قول السودانى وهو الشيخ أحمد بابا وانصرف لنفسه وجاوز الصنفين والثلاثة فسمع الامام يسلم فانه يسلم ويذهب وأما لو سمعه يسلم بعد مجاوزة أكثر من ذلك فانه لا يسلم بل يذهب لنفسه ثم يرجع يشهد ويسلم (تنبيه) قول للمصنف وسلم وانصرف ان رجع بعد سلام امامه لا قبله هذا حكم للمأموم وأما لو رجع الامام قبل سلامه أو الفذ على القولين ان قال ح لم أرقه نصاً وانظرا ان يقال ان حصل الرعاف بعد أن أتى بمقدار السنة من التشهد بأن اتى ببعضه بالفته يسلم والامام والفذ في ذلك سواء وان رجع قبل ذلك فان الامام يستخلف من يتم بهم التشهد ويخرج لنفسه الدم ويصير حكمه حكم المأموم أما الفذ فيخرج لنفسه الدم ويتم مكانه (قوله ولا يبنى غيره) أى مما هو مناف للصلاة وبطل

ظنه بأن وجده فرغ منها  
صحت (و) رجس (في  
الجمعة) وجوباً إن أدرك  
منها ركعة (مطلقاً) ولو  
علم فراغه (لأول) حزه  
من (الجامع) الذى  
ابتدأها به لا غيره فان منه  
منه مانع أضاف إليها  
أخرى وخرج عن شفع  
وأعادها ظهراً (والا)  
يرجع مع ظنه بقاءه أو  
الشك فيه في الأولى وفى  
الجمعة مطلقاً (بطناً)  
أى الصلاة في الأولى  
والجمعة في الثانية (وإن لم  
يتم ركعة في  
الجمعة) قبل رعايته  
فخرج لنفسه وظن عدم  
ادراك الركعة الثانية  
وظن ادراكها فتخلف  
ظنه (ابتداءً ظهراً  
يا حرام) جديد ولا يبنى  
على احرامه الأول فى أى  
مكان شاء (وسلم)  
وجوباً (وانصرف  
إن رجع بعد سلام  
إمامه) لأن سلام حامل  
الجمعة أخف من خروجه  
لنفسه (لا) ان رجع  
(قبله) أى قبل سلام  
إمامه وبعد فراغه من  
التشهد فلا يسلم بل يخرج  
لنفسه عالم يسلم الامام  
قبل الانصراف فيسلم  
وينصرف (ولا يبنى)  
للصلى (بغيره) أى غير  
الرعايف كسبق حدث أو  
ذكره أو سقوط نجاسة أو

ذكرها أو غير ذلك من مبطلات الصلاة بل يستأنها لأن البناء رخصة يقتصر فيها على ما ورد وهو ما ورد في الرعاف وكما لا يبنى بغيره

له (آية) (١) أي هي الرعاف فلا يبنى وتبطل صلاته (ومن ذرعه) أي غلبه وسبقه (في) طاهر يسير ولم يزد ردمته شيئاً (لم تبطل صلاته) فان كان نجساً أو كثيراً أو ازدرد ردمته شيئاً عمداً لا نسياناً بطلت وكذا غلبة على أحد القولين والقلبي كالقبي ويسجد للنيان بعد السلام (وإذا اجتمع بناء) وهو مافاته بعد دخوله مع الإمام (وقضاء) وهو ما يأتي به للسبوق عوضاً عما فاتته قبل دخوله معه (لراعف) ونحوه كنعاس وغافل ومزحوم فالأولى أن يقول لراعف في رابعة كعشاء (أدرك) منها مع الإمام (الوسطيين) وفاته الأولى قبل دخوله معه ورعف في الرابعة فخرج نفسه فقاتته قدم البناء

(١) قول للصف فظهر فيه كأن ظهر أن الذي أحس به في آفة رطوبة مائة وصورة في ذلك لتزاً من العجيب إمام القوم لابه سقوط طارية في جسمه وصلت فصيح السكك ان بان نجاها وأن تبين شيء طاهر بطلت وظاهر أن دم الرعاف نجس مسفوح والبطلان لأفعال الكثيرة والنزيمى اه ضوء الشموع

لها أشار الشارح فلا ينافي أنه يبنى للازدحام والنماس لأنه خفيف لا ينفض الوضوء (قوله لا يبنى به مرة ثانية فتبطل الخ) هذا ما نقله عن ابن فرحون ثم قال ولم أقف عليه لغيره صريحاً إلا ما ذكره صاحب الجمع وكلام ابن عبد السلام في مسائل اجتماع البناء والقضاء يقتضي عدم البطلان أهكلامه وأشار بذلك لقول ابن عبد السلام وإذا أدرك الأولى ورعف في الثانية ثم أدرك الثالثة ورعف في الرابعة انتهى (قوله فلا يبنى) أي لأنه مفطر وهذا هو المتمد وقال سحنون يبنى لأنه فعل ما يجوز له (قوله وتبطل صلاته) أي ولو كان إماماً وكذا تبطل صلاة مأمومية أيضاً مطلقاً على الراجح من أقوال ثلاثة ناهياً لا بطلان عليهم مطلقاً ثالثاً تبطل ان كان بنهار وتصح ان كان ليلاً لعذر الامام (قوله ومن ذرعه في لم تبطل صلاته) أي عند ابن القاسم وهو المشهور لقول ابن رشد الشهوران من ذرعه القبي أو القلس فلم يرد فبلا شيء عليه في صلاته ولا في صيامه ومقابله ما في للدونة من تقايا في الصلاة عمداً أو غير عمد ابتداء الصلاة (قوله أي غلبه) أي وأما لو تمعد إخراجها أو إخراج القلس فالبطلان مطلقاً (قوله ولم يزد ردمته شيئاً) أي لم يتبع منه شيئاً (قوله أو ازدرد منه شيئاً عمداً الخ) اعلم انه إذا ازدرد منه شيئاً عمداً فالبطلان قولاً واحداً في الصلاة والصوم وان كان سهواً أو غلبة قولان إلا انها على حد سواء في الغلبة والراجح الصحة في النسيان وهذا بالنسبة للصلاة وأما بالنسبة للصوم فالراجح من القولين القول بالبطلان وجوب القضاء في كل من الغاية والنسيان (قوله والقلبي كالقبي) أي في التفصيل التقدم من انه إذا غلبه شيء منه وكان طاهراً يسيراً ولم يرجع منه شيء فان الصلاة لا تبطل وان تمعد إخراجها أو كان نجساً أو كثيراً أبطل وإن رجع منه شيء جرى على ما مر من كونه عمداً أو سهواً أو غلبة (قوله ويسجد للنيان) أي لا زرداد شيء منه نسياناً بعد السلام ان كان يسيراً (قوله وهو مافاته بعد دخوله مع الإمام) أي وهو ما يأتي به عوضاً عما فاتته بعد دخوله مع الإمام فكل من البناء والقضاء عوض عن القات الأنا البناء عوض عن القات بعد دخوله مع الإمام والقضاء عوض عن القات قبل الدخول فالباء في بناء إشارة لبعد والقاف في قضاء إشارة لقبل وقيل ان كلا من البناء والقضاء نفس القات فالثالث بعد الدخول مع الإمام بناء والقاف قبل الدخول مع الإمام قضاء وكأن الشارح التفت في البناء للقائات وفي القضاء للعوض إشارة للقولين وان في كلامه احتباكاً فحذف من كل ما أثبتته في الآخر ثم ان تفسير البناء والقضاء بنفس القات أو بعوضه تفسير بالمعنى الاسمي إذ كل منها حيثئذ بمعنى اسم المفعول وأما تفسيرهما بالمعنى للمصدرى فالباء فعل مافاته بعد الدخول مع الإمام بصفته والقضاء فعل مافاته قبل الدخول مع الإمام بصفته هذا وقد اعترض بعضهم تعريف البناء والقضاء بما ذكر بأنه لا يشمل ما إذا أدرك حاضر ثانية صلاة مسافر فان مقتضى التعريف المذكورة أنه لم يجتمع بناء وقضاء في هذه الصورة بل وجد فيها القضاء فقط وليس كذلك فالتعريف الجامع أن يقال البناء ما انبنى على المدرك والقضاء ما انبنى عليه للمدرك وقد يجاب بأن المراد بالقوات عدم فعل المأموم فصل الامام أم لا فقولهم في تعريف البناء فعل مافاته بعد الدخول مع الإمام أي سواء كان الامام فعل ذلك الذي فاتته أم لا فظهر اجتماع البناء والقضاء حيثئذ في هذه الصورة فتأمل (قوله ورعف في الرابعة فخرج نفسه فقاتته) أي أو نفس في الرابعة فقاتته أو زوحم عنها فقاتته (قوله قدم البناء) (١) أي كما قال ابن القاسم وذلك لانسحاب للمأمومية عليه بالنظر له فكان أولى بالتقديم من القضاء الذي لم ينسحب حكم للمأمومية عليه فيه وقال

(١) لأن القضاء انما يكون بعد تمام ما فعله بعد الامام دخوله معه اه مجموع

فيأتي بركة بأم القرآن  
 فقط سرا ويجلس لانها  
 آخرة إمامه وان لم تكن  
 ثانيته هو ثم بركة بأم  
 القرآن وسورة جهرا لانها  
 أولى الامام وتلقب بأم  
 الجناحين لوقوع القراءة  
 بأم القرآن والسورة في  
 طرفها (أو) أدرك معه  
 (احسدها) ونحوه  
 سورتان الأولى أن  
 تنوته الأولى والثانية  
 ويدرك الثالثة وتنوته  
 الرابعة بكرعاف فيأتي بها  
 بالفاتحة فقط ويجلس  
 لانها ثانيته وآخرة ملعة ثم  
 بركة بأم القرآن وسورة  
 جهرا ولا يجلس لانها  
 ثالثه ثم بركة كذلك  
 وتلقب بالمقبولة لان  
 السورتين متأخرتان  
 عكس الأصل والثانية ان  
 تنوته الأولى ويدرك  
 الثانية وتنوته الثالثة  
 والرابعة فيأتي بركة بأم  
 القرآن فقط ويجلس لانها  
 ثانيته وان كانت ثالثة  
 الامام ثم بركة كذلك  
 ويجلس لانها رابعة الامام  
 ثم بركة بأم القرآن  
 وسورة ويجلس فصلاته  
 كلها من جلوس وتسمى  
 ذات الجناحين (أو  
 لحاضر) عطف على  
 لراعف أي واذا اجتمع  
 بناء وقتا لشخص حاضر

سحنون يقدم القضاء لأنه سبق وشأنه يقبه سلام الامام (قوله فيأتي بركة بأم القرآن فقط سرا  
 ويجلس لانها آخرة إمامه وان لم تكن ثانيته هو) أي بل هي ثالثه وهذا هو المشهور خلافا لابن  
 حبيب القائل اذا قدم البناء فانه لا يجلس في آخرة الامام الا اذا كانت ثانيته هو (قوله لانها أولى  
 الامام) أي ويجلس بعدها لانها آخيره (قوله وتلقب بأم الجناحين الخ) أي وأما على ما قاله سحنون  
 من تقديم القضاء على البناء يأتي بركة بأم القرآن وسورة من غير جلوس لانها أولاه وأولى امامه  
 أيضا ثم بركة بأم القرآن فقط ويجلس لانها آخيره وأخيرة امامه وعلى مذهبه فتلقب هذه السورة  
 بالمرجاء (١) لانه فصل فيها بين ركعتي السورة بركة الفاتحة وبين ركعتي الفاتحة بركة السورة  
 (قوله ان تنوته الأولى والثانية) أي قبل دخوله مع الامام (قوله بكرعاف) أي برعاف ونحوه من نعاس  
 أو غفلة أو ازدحام (قوله فيأتي بها) أي فعل مذهب ابن القاسم من كونه يقدم البناء يأتي بها أي بالرابعة  
 بالفاتحة فقط ويجلس أي باتفاق ابن حبيب وغيره (قوله لانها ثالثه) أي وأولى امامه (قوله ثم بركة  
 كذلك) أي بالفاتحة وسورة ويجلس لانها آخيره وثانية امامه (قوله وتلقب بالمقبولة) أي لان  
 السورتين متأخرتان أي وقتا في الركعتين الأخيرتين عكس الأصل فان الأصل وقوع السورتين  
 في الركعتين الأوليين وعلى مذهب سحنون القائل بتقديم القضاء يأتي بركة بأم القرآن وسورة  
 لانها ثانيته وأولى امامه ويجلس نظرا لكونها ثانيته ثم بركة بأم القرآن وسورة لانها ثانية إمامه  
 ولا يجلس لانها ثالثه خلافا لما في حش ثم بركة بأم القرآن فقط ويجلس فيها لانها آخيره وأخيرة  
 إمامه وعليه فتلقب بالحبل لثقل وسطها بالقراءة (قوله ان تنوته الأولى) أي قبل الدخول مع الامام  
 (قوله وتنوته الثالثة والرابعة) أي برعاف أو نحوه من نعاس أو غفلة أو ازدحام (قوله فيأتي بركة  
 الخ) أي فعند ابن القاسم القائل بتقديم البناء على القضاء يأتي بركة (قوله ثم بركة كذلك) أي بأم  
 القرآن فقط وقوله ويجلس أي على المشهور وذلك لانه على القول بتقديم البناء وقع خلاف قيل انه  
 يجلس في آخرة الامام ولو لم تكن ثانيته كما هنا فاتها ثالثه على المشهور وقال ابن حبيب لا يجلس فيها  
 إلا اذا كانت ثانيته (قوله وتسمى ذات الجناحين) أي لان كلا من الركعة الأولى والأخيرة وقعت  
 بفاتحة وسورة وعلى مذهب سحنون القائل بتقديم القضاء يأتي بركة بأم القرآن وسورة لانها  
 أولى امامه ويجلس فيها لانها ثانيته ثم بركتين بأم القرآن فقط ولا يجلس بينهما (تنبيه) لو  
 أدرك مع الثانية الرابعة بأن فاتته الأولى قبل الدخول مع الامام وأدرك معه الثانية وفاته الثالثة  
 بكرعاف وأدرك الرابعة فالأولى قضاء بلا إشكال واختلف في الثالثة فعلى مذهب الأندلسيين انها  
 بناء وهو ظاهر نظرا للمدركة قبلها قال طفي وعليه فيقدمها على الأولى ويقرأ فيها بأم القرآن فقط  
 سرا ولا يجلس لانها ثالثه ثم بركة القضاء بأم القرآن وسورة جهرا إن كان وأطلق في للدونة  
 على الثالثة قضاء نظرا للرابعة المدركة بعدها قال طفي وعليه فيقدم الأولى بأم القرآن وسورة ولا  
 يجلس لانها ثالثه فعلا ثم الثالثة بأم القرآن فقط سرا ومن مسائل الخلاف أيضا أن يدرك الأولى  
 ثم يعرف مثلا فتوته الثانية والثالثة ثم يدرك الرابعة فقال بعض الأندلسيين هما بناء نظرا  
 للمدركة قبلهما وعليه فيأتي بركتين بأم القرآن فقط من غير جلوس بينهما لان للمدركتين مع الامام

(١) ومن إساءة الأدب تلقيها بالمرجاء وإعلاي متخللة مثلا بالسورتين وذلك ان الصلاة أعظم  
 أركان الدين وشعاره فحسان عما يؤذن بالتحقير قال تعالى ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب  
 انتهى مجموع وضوء الشموع

امام (مسافر) فيأتي الحاضر بعد سلام إمامه المسافر بركعة بأم القرآن فقط ويجلس لانها ثانيته ثم بركعة بأم القرآن فقط ويجلس لانها رابعة الامام ان لو كان يصلها ثم بركعة بأم القرآن وسورة (أو خوف) عطف على مسافر أي وأدرك الحاضر ثانية صلاة خوف (محضر) قسم الامام فيه القوم طائفتين فأدرك حاضر مع الطائفة الاولى الركعة الثانية قدم البناء فيأتي بركعة بأم القرآن فقط ويجلس لانها ثانيته ثم بركعة كذلك ويجلس لانها رابعة الامام ان لو استمر ثم بركعة بأم القرآن وسورة وتخير صلاته كلها جلوساً وأما لو أدرك مع الثانية الرابعة فليس الا قضاء خاصاً (قدم البناء) في الصور الخمس عند ابن القاسم لانسحاب حكم للأسمية عليه فكان أحق بتقديمه على القضاء (وجلس في آخره الإمام) إن كانت ثانيته كالصورة الأولى من صورتي أو احدهما بل (ولو لم تكن ثانيته) بل ثالثه كصورة من أدرك الوسطين وكذا يجلس في ثانيته هو ان لم تكن ثانية امامه ولا

آخره

أولياء وهاتان اللتان فاتاه أخيرناه كإقبال ابن ناجي وغيره وهو ظاهر وعلى مذهب للدونة من انهما قضاء نظراً للرابعة للمدركة بعدها قال أبو الحسن قال ابن حبيب يأتي بركعتين ثانية وثالثة يقرأ في الثانية بأم القرآن وسورة ولا يجلس لانها ثالثه ويقرأ في الثالثة بأم القرآن ويجلس لانها آخر صلاته وقول عجي أنه على مذهب للدونة يقرأ في الأولى بأم القرآن وسورة جهراً ويجلس لانها ثانية امامه غير ظاهر كما قال طفي لما علمت والمخالفة القواعد من القضاء في الأقوال والبناء في الأفعال على المشهور اه وقد مضى شارحنا فيما يأتي على كلام عجي وهو من صور الخلاف ان يدرك الأولى ونفوته الثانية بركعاف ويدرك الثالثة ونفوته الرابعة فلا إشكال ان الرابعة بناء وإنما الخلاف في الثانية اه هل هي بناء نظراً للمدركة قبلها وهو قول الأندلسيين أو قضاء نظراً لثالثتها للمدركة بعدها وهو مذهب للدونة فليأتها قضاء يبدأ بالرابعة بأم القرآن فقط سرا ويجلس لانها آخرة الامام ثم بركعة بأم القرآن وسورة جهراً ان كان ويجلس لانها آخرته وعلى انها بناء يأتي بالثانية والرابعة نسفاً من غير جلوس بينهما بأم القرآن فقط فهما وهذا هو الظاهر وعليه عجي ومن تبعه خلافاً لقول الشيخ سالم السهري انه يقرأ في الثانية بأم القرآن وسورة على مذهب الأندلسيين من غير جلوس قاله طفي (قوله أدرك ثانية صلاة امام مسافر) أي وفاته الأولى قبل الدخول معه أي وأما لو أدرك الأولى وفاته الثانية بركعاف فليس معه الا بناء فقط (قوله فيأتي الحاضر بعد سلام امامه المسافر بركعة بأم القرآن فقط) أي لانها ثالثة امامه ان لو كان يتبعها وما ذكره بناء على مذهب ابن القاسم من تقديم البناء وأما على مذهب سحنون من تقديم القضاء فيأتي الحاضر بعد سلام امامه المسافر بركعة بأم القرآن وسورة لانها أولى امامه ويجلس فيها لانها ثانيته فعلاً ثم بركعة بأم القرآن فقط ولا يجلس لانها ثالثه وثالثة امامه ان لو كان يصلها ثم بركعة بالقاعة فقط ويجلس لانها رابطة وامامه وقد ظهر لك فيما تقدم وجه جعل هذه الصورة وما بعدها من صور اجتماع البناء والقضاء (قوله قسم الامام فيه) أي في الحضر الذي حصل فيه الخوف (قوله وتخير صلاته كلها جلوساً) أي انه يجلس فيها عقب كل ركعة وهذه للسألة حكمها حكم ما قبلها من قول ابن القاسم وكذا على قول سحنون (قوله وأما لو أدرك مع الثانية) أي مع الطائفة الثانية الركعة الرابعة من الصلاة فقط (قوله فليس الا قضاء خاصة) أي لانه إنما أدرك آخرة الامام والثلاث ركعات كلها فاتته قبل الدخول مع الامام فهي قضاء وحينئذ فيأتي بعد سلام الامام بركعة بالقاعة وسورة ويجلس قطعاً لكونها ثانيته ثم بركعة بالقاعة وسورة لانها ثانية امامه ولا يجلس لانها ثالثه ثم بركعة بالقاعة فقط لانها آخرة له فيقضى القول ويبقى الفعل على ما يأتي (قوله قدم البناء في الصور الخمس عند ابن القاسم) أي خلافاً لسحنون القائل بتقديم القضاء على البناء فيها (قوله ولو لم تكن ثانيته) أي خلافاً لابن حبيب القائل انه لا يجلس في آخرة الامام إلا اذا كانت ثانيته وهذا الخلاف مفرع على القول بتقديم البناء قال ابن الحاجب وعلى تقديم البناء فليجلوسه في آخرة الامام قولان الأول لابن القاسم والثاني لابن حبيب وعليه رد للصف بلو وأما سحنون فيقول بتقديم القضاء لكن يوافق ابن حبيب في نفي الجلوس في آخرة الامام اذا لم تكن ثانيته ولم يجر الصنف لخلافه خلافاً لما قاله طفي قال ابن وقد يقال قوله وجلس في آخرة الامام الخ فرع مستقل يخالف فيه من يرى تقديم البناء كابن حبيب ومن لا يراه كسحنون فيصح قصد الرد بلو عليهما معاً (قوله كصورة من أدرك الوسطين) أي فاته جلس فيها في آخرة الامام والحال انها ثالثة بالنسبة له \* واعلم انه اذا جلس في آخرة الامام وليست ثانيته فانه يقوم بعد التشهد من غير

غير



غير تكبير لان جلوسه في غير محله وانما جلس متابعة للامام ذكره بن قلاعن السناوى (قوله كما في الصورة الثانية من صورتي أو احدهما ولو أدرك الاولى مع الامام وقاته الوسيلان ثم أدركه في الرابعة قضى الوسيطين ويجلس بينهما ولو أدرك الثانية والرابعة قضى الاولى والثانية ولا يجلس ولو أدرك الاولى والثالثة وقاته الثانية والرابعة قدم البناء فيأتي بالرابعة ويجلس ثم بالثانية ويجلس هذا (فصل) في الشرط الثالث وهو ستر العورة واقتضه الصنف على لسان سائل سألناه واجابه بقوله خلاف فقال (هل ستر عورتك) أى المصلى المكلف كلها او بعضها وا.الصبي فيميدى وقت ان صلى عريانا (بكيف) المراد به ما لا يشف في بادية الرأى بان لا يشف أصلا او يشف بعد امان النظر وخرج به ما يشف في بادية النظر فان وجوده كالعدم وأما ما يشف بعد امان نظر فيميدى معه في الوقت كالواصف (وإن) كان الستر به حاصل (بإعارة) بلا طلب (أو طلب) بشرائه أو استعاره فلا يلزم المصلى ان يطلب الساتر لكل صلاة بإعارة أو شراء بشمن معتاد كالثاء لا يحتاج له لاهبة

غير تكبير لان جلوسه في غير محله وانما جلس متابعة للامام ذكره بن قلاعن السناوى (قوله كما في الصورة الثانية من صورتي أو احدهما) أى فان للمأموم جلس فيها في ثانيته والحال انها تارة بالنسبة للامام (قوله قضى الوسيطين) قد علمت ان جعلهما قضاء مذهب المدونة نظرا للرابعة المدركة بعدهما وقد جعلهما الاندلسيون بناء نظرا للاولى المدركة قبلهما وتقدم ما يتعلق بالمسئلة على كل من القولين وقوله ويجلس بينهما قد علمت ان هذا قول عجم وأنه غير ظاهر وان الصواب ما ذكره أبو الحسن قلاعن ابن حبيب من عدم الجلوس بينهما لان اولاهما وان كانت ثانية لامامه لكنها ثالثة في الفعل والمأموم لا يجلس الا في رابعة امامه كانت ثانية له أولا أو في ثانيته هو وان لم تكن ثانية لامامه ولا أخيرة له وأما ثانية امامه اذا لم تكن ثانية له فلا يجلس فيها (قوله قضى الاولى والثالثة ولا يجلس) قد علمت ان جعلهما قضاء مذهب المدونة ومذهب الاندلسيين ان الاولى قضاء والثالثة بناء فالاولى لا اشكال في كونها قضاء والخلاف في الثالثة فجعلها الاندلسيون بناء نظرا للثانية المدركة قبلها والمدونة جعلتها قضاء نظرا للرابعة للمدركة بعدها وتقدم ما يتعلق بالمسئلة على كلا القولين (قوله ولو أدرك الاولى والثالثة وقاته الثانية والرابعة) قد علمت ان الرابعة بناء اتفاقا والخلاف في الثانية فجعلها الاندلسيون بناء نظرا للمدركة قبلها وجعلها في المدونة قضاء نظرا للمدركة بعدها فاجتماع البناء والقضاء في هذه الصورة انما هو على مذهب المدونة وتقدم ما يتعلق بالمسئلة على كلا القولين

(فصل في ستر العورة) (١) (قوله هل ستر) هو هنا بفتح السين لانه مصدر واما الستر بالكسر فهو ما يستتر به (قوله أو بعضها) أى ان عجز عن ستر كلها ولم يقدر الا على ستر بعضها (قوله وأما الصبي فيميدى الوقت ان صلى عريانا) أى واما اذا صلى بلا وضوء فقال اشبه بعيدا بآى ندبا وقال اصبح بعيدا بالقرب لبعيد يومين او ثلاثة (قوله ما لا يشف في بادية الرأى) أى ما لا تظهر منه العورة في بادية الرأى (قوله وخرج به ما يشف) أى ما تظهر منه العورة في بادية النظر وقوله فان وجوده كالعدم أى وحينئذ فيميدى من صلى فيه ابدا (قوله فيميدى معه في الوقت) أى ان الصلاة فيه صحيحة مع الكراهة التزيمية وحينئذ فيميدى في الوقت فقط كالواصف للعورة المحد لها هذا هو الذى انحط عليه كلام عجم وارتضاء بن وهو الظاهر لا مافى طنى أن الكراهة للتحريم والإعادة ابدية ولا ما في حاشية شيخنا عن ابن عبيق من صحة الصلاة فيما يشف مطلقا سواء كانت العورة تظهر منه للتأمل أو لغير التأمل واعتمده والحاصل ان ستر العورة في الصلاة بالثوب الشاف فيه ثلاثة طرق فقل ان كالعدم ويعيد ابدا كانت العورة تظهر منه للتأمل أو لغيره وقيل بصحة الصلاة مطلقا وقيل بالتفصيل بين ما تظهر منه العورة عند التأمل وما تظهر منه عند عدم التأمل فتصح في الاول دون الثانى (قوله وان بإعارة) أى هذا اذا كان الستر به حاصل من غير اعارة لوجوده عند بل وان كان الخ (قوله بلا طلب) أى فاذا أعاره له صاحبه من غير طلب منه لزمه قبوله ولو تحقق المنة وذلك لقله سبب المانية وهو الانتفاع به وانما قيد الاعارة بعدم الطلب لدفع ما يرد على الصنف من ان فيه عطف انعام على الخاص بأو وحاصل جوابه انه من عطف الغير (قوله او طلب) أى أو كان الستر به حاصل بطلب بشرائه او استعاره فيلزم المصلى ان يطلب الساتر لكل صلاة بإعارة أو شراء بشمن معتاد كالثاء لا يحتاج له لاهبة

(١) قوله العورة من العور وهو القبح لقبح كشفها لانها حتى قال محبي الدين الامر بستر العورة لتشريفها وتكريمها لاحتسابها فانهما يعنى القلبين مفتأ النوع الانسانى المكرم المفضل اه ضوء الشموع

(٢١٢) (نجس وحده) أي لم يجد غيره اذا كان نجس الدات كجلد كلب أو خنزير وأولى

التنجس ( كتحريم )  
فانه يمتنع به اذا لم يجد غيره  
للغيره فيهما (وهو)  
في الحرير (مقدم)  
على النجس عند اجتماعهما  
لانه لا ينافي الصلاة بخلاف  
النجس (شرط) خبر  
قوله ستر (إن ذكره  
وقدر) ان لم يكن بخلة  
بل ( وإن ) كان  
( بخلة ) (١) لكن  
الراجع للتقييد بالقدرة في  
فقط من صلى عريانا ناسيا  
أعاد أبدا ( للصلاة )  
تأخره شرط أي هل  
الستر للصلاة شرط في  
صحتها فبطل بتركه أو  
واجب غير شرط فيائم  
تأخره عما ويصدق في الوقت  
كالمأجور والناسي بلا ثم  
( خلاف ) والقول  
بالسنة أو اللبس ضعيف لم  
يدخل في كلامه والخلاف  
في المطلقة وهي من رجب  
السواتان وهما من القدم  
الذكر والاشيان ومن  
لآخر ما بين أليته فيعيد  
مكتوف الاليتين والعانة  
كلا أو بها بوقت

(١) قول للصف وان  
بخلة أي وظلام وأفق  
بعض فيمن حلف على عريان  
فوق شجرة أن لا ينزل إلا  
مستحيا وان لا يناول غيره  
ساترا بأنه يصبر الليل  
وينزل مستحيا لقوله تعالى  
وجعلنا الليل لباسا وللذهب

لظم مانيتها ( قوله أو كان حاصل بنجس ) أي أو كان الستر بالكشف حاصل بنجس أي متحققا  
في الستر بنجس وقوله وحده (١) حال من نجس أي حالة كون النجس متوعدا في الوجود ( قوله  
كجلد كلب أو خنزير ) أي فيجب عليه ان يستر بما ذكر اذا لم يجد غيره على ظاهر المذهب ولا يصلي  
عريانا ويكون هذا محصيا لما سبق من منع الانتفاع بذات النجاسة قاله شب ( قوله وأولى للنجس )  
أي انه أولى من نجس الدات في وجوب الاستتار به إذا لم يجد غيره ولا يصلي عريانا وأولى منهما  
الحشيش والماء لمن فرضه الايماء والا فالركن مقدم وأما الطين فقال الطرطوشي اذا لم يجد غيره وجب  
الاستتار به بان يتمك به وقال غيره لا يجب الاستتار به لانه مظنة للسقوط ويكره الجرم فيه كالمدم  
وهذا الثاني اظهر القولين كما قال شيخنا ( قوله كحريم ) ما ذكره من وجوب الاستتار به أو بالنجس  
عند عدم غيره هو المشهور من المذهب ومقابله ما في جامع ابن القاسم يصلي عريانا ولا يصلي بالحرير  
ولا بالنجس ( قوله وهو مقدم على النجس ) أي وكذا على للنجس وهذا قول ابن القاسم وقال  
اصبح يقدم كل من النجس والنجس على الحرير لان الحرير يمنع لبسه مطلقا والنجس إنما يمنع  
لبسه في حال الصلاة لما تقدم انه مستثنى من النجس في قوله وينتفع بمتنجس لا نجس. والمنوع في حالة  
أولى من المنوع مطلقا والمتقدم ما قاله ابن القاسم والظاهر كما قال شيخنا تقديم للنجس على النجس  
لان تقليل النجاسة مطلوب مع الامكان ويعتدل انهما سواء ( قوله لانه لا ينافي الصلاة ) أي لانه  
ظاهر وشأن الطاهر ان يصلي به دون النجس ( قوله ان ذكر وقدر ) أي فان صلى عريانا ناسيا  
أو عاجزا صحت واعاد بوقت فقط ( قوله لكن اراجع الخ ) اعلم ان طي تعقب للصف فقال  
انه تبع ابن عطاء الله في تقييده بالذكور والقدرة وما غيره فلم يقيده بالذكور وهو الظاهر فيعيد ابدا من  
صلى عريانا ناسيا مع القدرة على الستر وقد صرح الجزولي بأنه شرط مع القدرة إذا كرا أو ناسيا وهو  
الجاري على قواعد المذهب اه قال بن ت في ح عن الطراز ما نصه قال القاضي عبد الوهاب  
اختلف اصحابنا هل ستر المورة من شرائط الصلاة مع الذكر والقدرة أو هو فرض وليس بشرط  
في صحة الصلاة حتى اذا صلى مكشوبا مع العلم والقدرة سقط عنه الفرض وان كان عاصيا آثما اه  
وبه يعلم ان تعقبه على للصف وقوله ولم يقيده به غيره كل ذلك قصور اه كلام بن ت فحصل من هذا  
أن القول بان ستر المورة شرط صحة مقيد بالذكور والقدرة عند بعضهم وبالقدرة فقط عند بعضهم  
فالصلي عريانا ناسيا مع القدرة على الستر صلاته صحيحة على الاول لاعلى الثاني والراجع ما مشى عليه  
للصف من التقييد بهما كما قرره شيخنا خلافا للشارح واعلم أن سقوط الساتر ليس من العجز فيرده  
فورا بل للشهور البطلان كما في ح ( قوله أو واجب غير شرط ) هذا القول غير مقيد بالذكور والقدرة  
وعليه فالعادة في الوقت مطلقا بخلاف القول بالشرطية فيعيد أدامع الذكر والقدرة ومع عدم أحدهما  
يعيد في الوقت ( قوله كالمأجور والناسي ) أي كعادة المأجور والناسي ( قوله خلاف ) الاول شهره ابن  
عطاء الله قائلا هو المعروف من المذهب والثاني شهره ابن العربي لكن اراجع منهما الاول وأما القول  
بالسنة فهو قول القاضي اسماعيل وابن بكير والابهرى وأما القول بالنسب فقله ابن بشر عن اللخمي  
كما في المواق ونس المواق ابن شاس الستر واجب عن أعين الناس وهل يجب في الخوات أو يندب  
قولان واذا قلنا لا يجب في الخوات فهل يجب للصلاة في الخلة أو يندب لها في ذكر ابن بشر في ذلك  
قولين عن اللخمي انظر بن ( قوله لم يدخل في كلامه ) أي لانه لم يشهر واحدا منهما ( قوله  
وهي ) أي المطلقة التي تعاد الصلاة لكشفها ابدا على اراجع ( قوله ما بين أليته ) أي وهو ثم  
الدبر ويسمى ما ذكر بالسواتين لان كشفهما يمويه الشخص ويدخل عليه الاحزان ( قوله بوقت )

(١) فهو من القليل ان لا مسوغ لمجيء الحال من السكره وقوله اي حالة الخ إشارة الى ان وحده وان كان  
معرفة لنظرانكرة معنى والحال ان عرف لفظا فاعتقد تكبره معنى الخ اه

الحث لان الأمان مبنية على العرف اه من المجموع وضوء الشموع

أي لأن الألبين والعانة من العورة المخفية لا للفظ بالنسبة للرجل ولا إعادة عليه في كشف الفخذ ولو عمدا لا بوقت ولا غيره وكذا على ما استظهره عجم كشف ما فوق العانة للسرة وإن كان كل منهما من العورة المخفية (قوله ومن أمة) عطف على من رجل وظاهره ولو كان فيها شائبة حرة وهو كذلك (قوله الألبان) أي وما بينهما من فم الدبر وقوله وما والاء أي من العانة وأما الفخذ وكذا ما فوق العانة للسرة فليس من العورة المغلظة بل من المخفية فتعيد لكشفه في الوقت (قوله ما عدا صدرها) أي وكذا ما حاذاه من ظهرها أعنى الكتفين (قوله وأطرافها) أي وما عدا أطرافها وهي السراخان والرجلان والعنق والرأس (قوله وليس منها) أي من المغلظة الساق بل من المخفية أي كأن صدرها وما حاذاه من أكتافها وأطرافها من المخفية والحاصل أن المغلظة من الحرة (١) بالنسبة للصلاة بطنها وما حاذاه ومن السرة (٢) للركبة وهي خارجة فدخل الألبان والفخذان والعانة وما عدا البطن من ظهرها وأما صدرها وما حاذاه من ظهرها سواء كان كتفا أو غيره وعنقها لآخر الرأس وركبتها لآخر القدم فعورة مخفية يكره كشفها في الصلاة وتعاد في الوقت لكشفها وإن حرم النظر لذلك كما يأتي (قوله وهي من رجل) أراد به الشخص الذكر ولوجبا فعورته ما بين السرة والركبة (قوله مع مثله أومع محرمه) أي من النساء وأما عورته مع امرأة أجنبية سواء كانت حرة أو أمة فهي ما عدا الوجه والأطراف كما يأتي في قوله وترى من الأجنبي ما يراه من محرمه (قوله بشائبة) أي متبسة بشائبة (قوله كأثم ولد) أي ومكاتب ومديرة قيل في ذكره أم الولد نظر في المدونة ولا تصلح أم الولد إلا بئناح للحرة فهذا يقتضي أن صدرها وعنقها عورة لأن عورتها ما بين السرة والركبة فقط كما هو ظاهره ورد بأن سترها ما زاد على ما بين السرة والركبة مندوب فقط كما يأتي في قوله ولأثم ولد وصغيرة ستر واجب على الحرة والكلام هنا فيها عورة يجب ستره (قوله مع امرأة) راجع للحرة فقط كما هو ظاهر الشارح وأما رجوعه للثلاثة كما قاله بعض الشراح فقير صحيح (قوله ولو كافرة) أي هذا إذا كانت الحرة أو الأمة مسلمة بل ولو كانت كافرة وهذا مسلم في الأمة وأما الحرة الكافرة فعورة الحرة المسلمة (٣) معها على التعمد ما عدا الوجه والكفين كما في بن لاما بين السرة والركبة فقط كما هو ظاهر الشارح وقول عبق ما عدا الوجه والأطراف ممنوع بدل في شب حرمة جميع المسلمة على

(١) قال في المجموع ومن الحرة بطنها ومن السرة للركبة وهما خارجان اهـ قال في ضوء الشموع خروج السرة إنما يظهر من حيث المحاذي لها من خلف والأفنى من البطن وهذا على أن الإعادة في الوقت في الظهر المحاذي للصدر وما قاربه إلى محاذة السرة لأعلى ما لعب من الإعادة الأبدية في محاذي البطن مطلقا فأيحرم اهـ وفيه أيضا وكره كشف مخفيها في الصلاة كما هو الموضوع وإن حرم النظر كما يأتي اهـ وفي حاشيته قوله وكره كشف مخفيها مال للكرهة للإعادة في الوقت ولا غرابة مع أنه قيل بالسنية مطلقا وإن عبر بعضهم بالوجوب فقد يستعمل في الوجوب الخفيف وجوب السن كما أن الكراهة قد تشدد وتصل للكرهة التحريم فتدبر اهـ (٢) قوله وما حاذاه ومن السرة الخ تخليط وتلفيق كما لم من المجموع وضوء الشموع (٣) قوله فعورة الحرة المسلمة الخ تناقض والصواب ما في المجموع ونصه ومن الحرة مع مراعاة ما بين السرة والركبة ولا يمكن كافرة الأمن الوجه والكفين كما في البنائي وغيره وقول عب والأطراف ممنوع بل في شب حرمة جميع المسلمة على الكافرة لثلاثتها لزوجها الكافرة فالتحريم لما رخصه لالكونه عورة كما أفاده المحشى وغيره اهـ في الجملة كلام الشارح مسلم وكلام المحشى مختل مع الشارح ومع عب وإن كان كلام عب غير مسلم انتهى كتبه محمد عليش.

ومن أمة الألبان والفرج وما والاء ومن حرة طعنا صدرها وأطرافها وليس منها الساق على الظاهر بل من المخفية والصنف ذكر العورة الشاملة للمغلظة والمخفية بالنسبة للصلاة والرؤية اجمالا قال (وهي من رجل) مع مثله أومع محرمه (و) من (أمة) مع رجل أو امرأة (وإن) كانت الأمة (بشائبة) من حرة كأثم ولد (و) من (حرة) مع امرأة (حرة أو أمة) ولو كافرة (ما بين سررة وركبة) راجع للثلاثة

وهو يان لها بالنسبة للرؤية وكذا (٣١٤) بالنسبة للصلاة في حق الأولين الشاملة للمغلظة والمخففة فإذا خيف من أمة فتنة وجب ستر

ماعداء العورة لحرف الفتنة لا لكونها عورة وكذا يقال في نظيره كستر وجه الحرة ويديها • والحاصل ان العورة يحرم النظر لها ولو بلا لثة وغيرها إنما يحرم له النظر بلبدة وعطف على مع امرأته قوله (و) هي من حرة (مع) رجل (أجنبي) مسلم (غير) الوجه والكفين (من) جميع جسدها حتى قصتها وان لم يحصل التذاذ وأما مع أجنبي كافر فجميع جسدها حتى الوجه والكفين هذا بالنسبة للرؤية وكذا الصلاة (وأعادته) الحرة والصلاة (إ) كشف (صدرها و) كشف (أطرافها) من عنق ورأس وذراع وظاهر قدم كلا أو بعضا ومثل الصدر ما حاذاه من الظهر فيما يظهر (بوقت) لأنه من العورة المخففة وتعيد فيما عدا ذلك أبدا وأما بطون القدمين فلا إعادة لكشفها وان كانت من العورة فكيف لرجل ومثل الحرة أم الولد (ككشف أمة فخذاً) فتعيده بوقت (لارجل) فلا يبعد لكشف فخذ أو فخذه وان كان عورة لخته أمره بخلاف الإيتين أو بعضهما فيعيد بوقت

الكافرة لثلاث تصنفها لزوجها الكافر فالتحريم لما رضى لالكونه عورة كأفاده شيخنا وغيره (قوله وهو يان لها) أي للعورة بالنسبة للرؤية في حق الثلاثة وعلى هذا فلا يجوز للرجل أن يرى الفخذ من مثله وذكر بعضهم كراهة ذلك مطلقاً وذكر بعضهم كراهة كشفه مع من يستحي منه فقد كشفه صلى الله عليه وسلم بحضرة أبي بكر وعمر فلما دخل عثمان ستره وقال ألا أستحي من رجل تستحي منه لللائكة (قوله في حق الأولين) أي وأما عورة الحرة بالنسبة للصلاة فسيأتي بشرها (قوله وجب ستر ماعداء العورة) أي زيادة على ستر العورة (قوله كستر وجه الحرة ويديها) أي فانه يجب إذا خيف الفتنة بكشفها (قوله والحاصل أن العورة يحرم النظر اليها ولو بلا لثة) هذا إذا كانت غير مستورة وأما النظر اليها مستورة فهو جائز بخلاف جسدها من فوق الساتر فانه لا يجوز هذا إذا كانت متصلة فان انفصلت فلا يحرم جسدها (قوله مع رجل أجنبي مسلم) أي سواء كان حراً أو عبداً ولو كان ملكها (قوله غير الوجه (١) والكفين) أي وأما ما يغير عورة يجوز النظر اليها ولا فرق بين ظاهر الكفين وباطنها بشرط أن لا يغنى بالنظر لذلك فتنة وأن يكون النظر بغير قصد لثة والاحرام النظر لهما وهل يجب عليها جبن ستر وجهها ويديها وهو الذي لابن مرزوق قائلاً انه مشهور للذهب أولاً يجب عليها ذلك وإنما على الرجل غض بصره وهو مقتضى ثقل المواق عن عياض وفصل زروق في شرح الوغليسية بين الجميلة فيجب عليها وغيرها فيستحب انظر (قوله هذا بالنسبة للرؤية) أي هذا عورتها بالنسبة للرؤية وكذا بالنسبة للصلاة الشاملة للمغلظة والمخففة والشار إليه غير الوجه والكفين (قوله وأعادته الحرة الصلاة لكشف صدرها) أي عمداً أو جهلاً أو نسياناً كما في اللواق عن ابن يونس (قوله وظاهر قدم) أي وكذلك ساق ونهد (قوله ما حاذاه من الظهر) أي وهو الكتفان وما تحتها مما كان غير محاذ للبطن فتعيد لكشف ذلك في الوقت مثل الأطراف هذا هو المتعمد خلافاً لما يفيد كلام ابن عرفة من أنه من المغلظة قاله شيخنا (قوله بوقت) المراد به الإفطار في الظهرين وإلى الفجر في العشائين (قوله وتعيد فيما عدا ذلك أبداً) قد علم من قول المصنف وأعادته الخ عورة الحرة بالنسبة للصلاة لأنه يعلم من حكمه بالاعادة في الوقت لكشف الأطراف انها عورة مخففة ويعلم منه بطريق الفهم أن غير الصدر والأطراف وهو البطن للركبة وما حاذى ذلك من ظهرها تعيد فيه أبداً لكونه عورة مغلظة (قوله فكشف الرجل) أي فانه عورة مخففة ومع ذلك لا إعادة في كشفه (قوله ومثل الحرة أم الولد) أي في كونها تعيد لكشف صدرها وأطرافها بوقت (قوله ككشف أمة) أي ولو كان فيها شابة حرة وقوله غداً أي أو غداً (قوله لخته أمره) أي لخته ذلك من الرجل بخلافه من الأمة فانعمتها أغلظ وأقنعش (قوله فيعيد بوقت) أي وأما الأمة فتعيد فيه أبداً فكل ما أعاد فيه الرجل أبداً تعيد فيه الأمة كذلك وكل ما أعاد فيه في الوقت تعيد فيه أبداً وما لا يعيد فيه تعيد فيه في الوقت (قوله ولو بصر) أي هذا إذا كانت محرمة بنسب كإيها وأخيها وابنها بل ولو كانت بصهر كزوج أمها أو ابنتها (قوله فلا يجوز نظر صدر الخ) أي فلا يجوز للرجل أن يرى من المرأة التي من

(١) قوله غير الوجه شيخنا الوجه هنا غير الوجه في الوضوء لأنه يجب ستر الشعر ولو غصما وفي الشاذلي ستر الحدين وفي عجب بعضهما شيخنا ولله ضعف قلنا أو يحمل على بعض لايتهم واجب الدلائل والعنق الآية انتهى ضوء الشموع قال في المجموع ولا خلوة بغير المحرم ومطلق الجنس حرام لأنه أشد من النظر ويجوز في المحرم فان كان حائل فلا حرمة كما سبق في تفريق المضاجع إلا لكم ومنه الدالك بكيس الحمام وإجازته الشافعية كالالتذاذ الشيطاني وان بالصوت اه باختصار

ولسواتين أبداً (و) من حرة (مع) رجل (محرم) ولو بصره أو رضع (غير الوجه والأطراف) فلا يجوز نظر محارمه صدر ولا ظهر ولا يدي ولا ساق وان لم يلتذ بخلاف الأطراف من عنق ورأس وظاهر قدم إلا أن يغشى لثة فيحرم ذلك لالكونه عورة كما مر

محارمه صدرها الخ وأجاز الشافعية رؤية ماعدا ما بين السرة والركبة وذلك فسحة (قوله وتري من الاجنبي ما يراه من محرمه) أي وحيث قد غورة الرجل مع المرأة الاجنبية ماعدا الوجه والاطراف وعلى هذا فيرى الرجل من المرأة إذا كانت أمة أكثر مما تری منه لأنها تری منه الوجه والاطراف فقط وهو يرى منها ماعدا ما بين السرة والركبة لأن غورة الأمة مع كل احدا بين السرة والركبة كحرم (قوله وتري من الاجنبي ما يراه من محرمه) يعني انه يجوز للمرأة أن تری من الرجل الاجنبي ما يراه الرجل من محرمه وهو الوجه والاطراف واما لمسها ذلك فلا يجوز فيحرم على المرأة لمسها الوجه والاطراف من الرجل الأجنبي فلا يجوز لها وضع يدها في يده ولا وضع يدها على وجهه وكذلك لا يجوز له وضع يده في يدها ولا على وجهها وهذا بخلاف المحرم فانه كما يجوز فيه النظر للوجه والاطراف يجوز مباشرة ذلك منها بغير لغة ثم ان قوله وتري من الاجنبي الخ مقيد لقوله فيما تقدم وهي من رجل ما بين سرة وركبة أي ان غورة الرجل بالنسبة لغير المرأة الاجنبية بأن كان مع رجل مثله أو مع محرمه ما بين سرة وركبة أخذنا ما ذكره هنا من ان غورته مع المرأة الاجنبية ماعدا الوجه والاطراف بوقد أشار الشارح لذلك سابقا وذكر بعضهم انه غير مقيد له لاختلاف موضوعهما فمما سبق في العمرة وهذا في النظر فإزاد على العمرة وهي ما بين السرة والركبة لا يجب على الرجل ستره وان حرم على المرأة الاجنبية النظر اليه (قوله ولا تطلب أمة الخ) لما قدم تحديد غورة الأمة الواجب سترها أشار الحكم ماعداها (قوله غير أم ولد) أي وأما أم الولد فيندب لها تغطية رأسها في الصلاة بدليل قوله الآتي ولا أم ولد وصغيرة ستر واجب على الحرة لما يأتي مخصص لما هنا (قوله في الصلاة) أي واما في غيرها فيندب كشفها اتفاقا (قوله لا وجوبا ولا ندبا) أي بل يجوز لها كل من الكشف والتغطية في الصلاة على حد سواء وهذا القول هو للتمتع وقال سند إنه الصواب وهو ظاهر التهذيب ونفسه وللأمة ومن لم تلد من السرايري والمكاتبه والمذبة والمتق بضها الصلاة بغير قناع وقيل يندب لها كشف رأسها وعدم تغطيتها في الصلاة كغارجها وهو قول ابن ناجي بما لا يابى الحسن واقتصر عليه في الجلاب فقال يستحب لها ان تكشف رأسها في الصلاة وعلى هذا فتغطيها في الصلاة اما مكروهة أو خلاف الأولى وذكر عياض أنه يندب كشف رأسها بغير صلاة ويندب تغطيتها بها لأنها أولى من الرجال ويدل لنسب الكشف بغير الصلاة ماورد أن عمر كان يضرب الاماء اللاتي كن يخرجن إلى السوق مغطيات الرؤوس ويقول لمن تتشبهن بالحرائر بالكع وذلك ان أهل الفساد يجسرون على الاماء بغالبس يجسرون على الحرة كما قال تعالى: ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين. نعم حيث كثرت الفساد كما في هذا الزمان فلا ينبغي الكشف لا في الصلاة ولا في غيرها بل ينبغي سترها لكن على وجه يميزها من الحرائر (قوله بخلاف غير الرأس) أي من بقية جسدها فإنها تطلب بتغطية في الصلاة اما وجوبا واما ندبا لما بين السرة والركبة يجب عليها ستره وماغداه والحال انه غير الرأس يندب لها ستره (قوله لغير مصل) أي وأما للمصلي فالتمتع أن سترها في حقه واجب مصل في خلوة أو جلوة وهل هو شرط في الصحة او واجب غير شرط قولان كما مر (قوله بخلو) من جلتها مصاحبة غير العاقل (قوله وماقاربهما) أي وهو الايتان والعانة ولا يدخل في ذلك الفخذ من رجل أو امرأة ولا البطن من المرأة (قوله من كل شخص) أي سواء كان رجلا أو امرأة حرة أو أمة وعلى ما قاله ابن عبيد السلام يجوز لكل من الرجل والمرأة ولو حرة ان يكشف في الخلوة ماعدا السواتين وماقاربهما من العانة والالية واما كشف السواتين وماقاربهما في الخلوة فمكروه وهذه الطريقة هي للتمتع وعليها فليس للراد بالدورة التي يندب سترها في الخلوة العمرة الغلظة فقط ولا ما يشملها ويشمل الخففة وأما

(وتري) المرأة حرة أو  
أمة (من) الرجل  
(الأجنبي ما يراه)  
الرجل (من محرمه)  
الوجه والاطراف الا ان  
تغشى لغة (وتري) من  
الستر (ولو كافر)  
(كتر رجل مع مثله) ماعدا  
ما بين السرة والركبة (ولا  
تطلب أمة) ولو بشابة  
غير أم ولد (بتغطية  
رأس) في الصلاة  
لا وجوبا ولا ندبا بخلاف  
غير الرأس فمطلوب  
(وتدب) لغير مصل  
من رجل أو امرأة  
(سترها) أي العمرة  
الغلظة (بخلو) جاء من  
اللائكة وكسره كشفها  
لغير حاجة والراد بها هنا  
على ما قاله ابن عبد السلام  
السواتين وما قاربها من  
كل شخص

لرأبها عورة خاصة وقيل ان العورة التي يندب سترها في الخلو العورة للفظلة وهي تختلف باختلاف الأشخاص فهي السواتان بالنسبة للرجل والأمة وتزيد الأمة الا لئان والمائة وتزيد الحرة على ذلك بالظهر والبطن والمخذ وعلى هذا فستر الظهر والبطن والقخذ في الخلو مندوب في حق الحرة دون الرجل والأمة وشارحا قد لقي بين الطريقتين ولو حذف اللفظة من أول كلامه كان أحسن (قوله وندب لام ولد فقط) أي دون غيرها ممن في مثابه حرية (قوله تؤمر بالصلاة) أي ولو كانت غير مراعاة (قوله ستر في الصلاة واجب على الحرة البالغة) أي كستر رأسها وعنقها وصدرها وأكتافها وظهرها وبنطها وساقها وظهور قدميها فالمراد بالمراد الستر الزائد على القدر المشترك بينهما في الوجوب وهو ستر ما عدا ما بين السرة والركبة هذا هو المراد والافتر عورة أم الولد والصغيرة واجب والوجوب في الصغيرة متعلق بولها (قوله وكذا الصغير للأمور بها يندب له ستر واجب على البالغ) وهو ستر السواتين والمائة والألوتين فإن صلى الصغير للأمور بها كاشفا لشيء من ذلك أعاد بوقت الأولي ابدال قوله واجب بمطلوب لأنه يفيد ان ما يندب للكبير كستر القخذ لا يندب للصغير والظاهر ندينه تأمل (قوله وأعادت ان راهقت الخ) هذا من تمام المسئلة قبلها وحاصله ان الصغيرة وأم الولد يندب لها في الصلاة الستر الواجب للحرة البالغة زيادة على القدر المشترك بينهما في الوجوب فان تركت ذلك وصلت بصير قناع مثلا أعادت أم الولد للاصفرار وكذلك الصغيرة ان راهقت اذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف ككيفية الأولى أن يقول كام ولد وقوله ان تركت القناع لا مفهوم للقناع بل المراد ان تركت ستر كل ماستره واجب على الحرة البالغة مما زاد على ما بين السرة والركبة فيدخل كشف الصدر والاطراف والظهر والبطن والساق وترك القناع الساتر للرأس والعنق • واعترض عجم على المصنف بأن كلامه خلاف النقل اذ لم يقل أحد يندب الستر للمراعاة وغيرها والاعادة لخصوص المراعاة وذلك لأن الذي في للدونة ندب الستر للمراعاة وغيرها لكنه سكت فيها عن الاعادة وترك ذلك فظاهرها عدم الاعادة وأشبه وان قال يندب الستر للمراعاة وغيرها لكنه زاد الاعادة لتركه في الوقت واطلق في الاعادة ولم يقيد بها بالمراعاة • والحاصل ان ذكر المصنف الاعادة مخالف للدونة وتقيدها بالمراعاة مخالف لأشبه • وأجيب بأن المصنف عول في ندب عموم الستر للمراعاة وغيرها على كلام للدونة وعول في الاعادة على ما قاله أشبه لأنه غير مناف للدونة ولا نسلم ان أشبه أطلق في الاعادة بل قيدها بالمراعاة كما صرح به الرجرجاني في مناهج التحصيل وكفى به حجة وحيث فلا اعتراض ونص الرجرجاني كما في بن وأما الحرار غير البلوانغ فلا يخلو من ان تكون مراعاة أو غير مراعاة فان كانت مراعاة فصارت بغير قناع فهل عليها الاعادة في الوقت أولا اعادة عليها قولان الأول لأشبه والثاني لسحنون وأما غير المراعاة كبن ثمان سنين فلا خلاف في الذنب انها تؤمر بأن تستر من نفسها ما ستر الحرة البالغة ولا اعادة عليها ان صلت مكشوفة الرأس أو بادية الصدر اه (قوله للاصفرار) انما لم تكن تلو بول لأن الاعادة مستحبة فهي كالنافلة ولا تصلى نافلة عند الاصفرار (قوله وللطلوع في غيرها) أي في العشاءين لطلوع الفجر وفي الصباح لطلوع الشمس (قوله لأنه قدم حكم الخ) أي وحيث قد ذكرها هنا بقوله ككيفية مرة تكرار مع ما مر (قوله الأولى ان تركت) انما لم يقل الصواب تركت مع ان الفعل إذا اسند الى ضمير مجازي التانيث أو حقيقه ككلام المصنف وجب تأنيثه لا يمكن ان يجاب بأنه ذكر نظرا لكون الرأتين بمعنى الشخصين والشخص مذكر (قوله كمثل بحرير) تشبيه في الاعادة في الوقت ومثل الحرير الذهب ولو خذنا كما في اللج (قوله لا يباله) أي وأما من صلى به حاملا له في كفه أو جيبه فلا اعادة

(و) ندب (لأم وكمه)  
 فقط (و) حرة (صغيرة)  
 تؤمر بالصلاة (ستر) في  
 الصلاة (واجب على  
 الحرة) البالغة وكذا  
 الصغير للأمور بها يندب له  
 ستر واجب على البالغ  
 (وأعادت) الصغيرة في  
 ترك القناع (ان راهقت)  
 بوقت قاله أشبه  
 (للاصفرار) في  
 الظهر وللطلوع في غيرها  
 (ككيفية) حرة أو أم  
 ولد ولو قال كام ولد بل لو  
 قال واعادت بصير التنية  
 لكان أحسن وأخصر  
 لأنه قدم حكم الحرة الكبيرة  
 من انها تعيد لصدرها  
 واطرافها بوقت (ان  
 تركت) الأولى ان تركت  
 (القناع) وصلت بادي  
 الشعر (كمثل بحرير)  
 لا يباله

عجزا أو نسيانا أو عمدا مختارا فيعيد في الوقت (وإن اشترَكَ) بلبسه مع وجود (٢١٧) غيره خلافا لمن قال بالاعادة

ابدا حينئذ ويحتمل وان  
انفرد بالوجود بأن لم يجد  
غيره أى خلافا لمن قال لا  
اعادة حينئذ (أو) مصل  
(بنجس) عجزا أو  
نسيانا فيعيد في الوقت  
(بغير) أى بغير حرير  
ونجس (أو) يبعد فيه  
(بوجود) ماء (أو طهر)  
لثوب النجس ان اتسع  
الوقت للتطهير والباء في  
وجود سببية وفيا قبله  
ظرفية ويعيد إذا لم يظن  
عدم صلاته أولا بل (وإن)  
ظن عدم صلاته (التي  
صلاها أولا بالحرير  
والنجس بأن نسها) (وَصَلَّى)  
ثانيا (بظاهر) غير حرير  
ثم ذكر انه كان قد صلاها  
بحرير أو نجس فيعيد ثالثة  
لان الثانية لم تقع جابرة  
للاولى (لا) يبعد بوقت  
(عاجز) عن الستر بظاهر أو  
حرير أو نجس (صلى  
مُعْرِيَا) ثم وجد ثوبا  
والتمتع بالاعادة في الوقت  
وهو ظاهر لان المصلى  
بالحرير والنجس عاجزا  
اذا كان يطلب بالاعادة مع  
تقديمهما وجوب على العرى  
فتطلب من المصلى عريانا  
عاجزا بالاولى (كفائنة)  
صلاها بنجس أو حرير ثم  
وجد ثوبا بظاهر غير حرير  
فلا يبعدها لا قضاء وقتها  
بمراغها (وَكُسْرِهِ) لباس

ولا اثم عليه (قوله عجزا) أى لعجزه عن غيره (قوله وان انفرد بلبسه) أى هذا اذا لبسه مع غيره بل  
وان انفرد بلبسه مع وجود غيره خلافا لابن حبيب القائل بالاعادة أبدا اذا لبس الحرير وحده مع  
وجود غيره وصلى به (قوله ويحتمل وان انفرد بالوجود) أى قالنى حينئذ هذا ان وجد غيره بل وان  
انفرد بالوجود (قوله خلافا لمن قال لا اعادة حينئذ) أى وهو اصبح (قوله او مصل بنجس عجزا  
أو نسيانا) أى واما عمدا فيعيد ابدا كما تقدم ونبه المصنف على هذه المسئلة مع أخذها مما سبق في ازالة  
النجاسة دفعا لما يتوهم من عدم الاعادة حيث طالب بالستر بالنجس لعجزه عن الظاهر (قوله بغير)  
متعاق يبعد للدلول عليه بالتشبيه لان المعنى كما يبعد مصل في حرير او في نجس للاصفرار في غيرها  
أى في غير الحرير والنجس فالمصلى بالحرير لا يبعد في حرير ولا في نجس وكذلك المصلى في النجس  
لا يبعد في نجس ولا في حرير (قوله أو بوجود مطهر) حاصله ان من صلى في ثوب متنجس لعدم  
غيره ثم وجد ماء مطهرا له واتسع الوقت للتطهير فانه يطلب باعادة تلك الصلاة في الوقت  
للاصفرار فقوله او بوجود مطهر عطف على غير والمعنى كما يبعد في الوقت مصل في حرير او نجس  
في غيرها او بسبب وجود الخ أى او مصل في نجس بمعنى متنجس بسبب وجود مطهر يقول  
للمصنف بغير راجع للحرير والنجس وأما قوله او بوجود مطهر فهو راجع للنجس بمعنى للنجس  
وقول الشارح أو يبعد فيه أى في الوقت أى من كان صلى أولا بنجس بمعنى متنجس بسبب وجود الخ  
واشار الشارح بتقدير ذلك الى ان قول المصنف او بوجود مطهر عطف على بغير كما قلنا (قوله ويعيد  
اذا لم يظن الخ) أى ويعيد من صلى بحرير او نجس في الوقت اذا لم يظن عدم صلاته أولا بهما بأن  
تحقق او ظن صلاته أولا بهما بل وان ظن عدم صلاته الخ فاذا صلى ثوب بنجس او حرير ثم ذهب عن  
كونه صلى بهما وظن انه لم يصل فصلى تلك الصلاة بثوب طاهر غير حرير ثم ذكر انه صلى بثوب  
نجس او حرير قبل صلاته بالثوب الطاهر فانه يبعد ثالث مرة لان الصلاة الثانية لم تقع جابرة للاولى  
فيأتى بثالثة للجبر وانما كانت الثانية غير جابرة لانه نوى بها القريضة مع ان المطلوب منه صلاتها بنية  
التدب والواجب لا يسقط طلب المندوب (قوله وان ظن عدم صلاته الخ) ان قلت ظن يتعدى  
لمفعولين والمصنف عداها لواحد قلت الاصل وان ظن صلاته معدومة الا انه يصح الاختصار على  
مصدر المفعول الثانى مضافا للاول تقول في ظننت زيدا قائما ظننت قيام زيد (قوله لا يبعد بوقت  
عاجز الخ) هذا قول ابن القاسم في صماع عيسى وهو مبنى على ان التعرى يقدم على الستر بالحرير  
والنجس وقد تقدم انه خلاف المشهور وحينئذ فساد ذكره المصنف ضعيف مبنى على ضعيف  
(قوله والمتعمد الاعادة في الوقت) وهو قول ابن القاسم في المدونة قال للمازرى وهو المذهب (قوله عاجزا)  
أى حالة كونه عاجزا عن طاهر يستتر به لعدم وجوده (قوله صلاها بنجس) أى عاجزا أو ناسيا  
(قوله وكره لباس محمد) أى كره لباس محمد (١) للمودة ولو بغير صلاة وانما قدرنا لباس لان  
الاحكام انما تتعاق بالافعال (قوله لركته) أى وانما حددها بذاته لاجل ركته أى والقرض انه  
لا تبدو منه العورة اصلا وتبدو منه مع التأمل وتقدم ان كراهة لبسه للتنزيه على المتعمد لا للتحريم  
(قوله كحزام) أى على ثوب غير رقيق فالثوب المذكور محدد للعورة بسبب الحزام واما الحزام على  
الفطن فلا تحديد فيه للعورة المغلظة فلا كراهة ويحتمل أن المراد بالعورة ما يشمل المغلظة والمحففة  
كالايتين فيكون الحزام على الفطن مكروها ومحل كراهة الاحترام على الثوب مالم يكن ذلك عادة قوم  
أو فعل ذلك لشغل والا فلا كراهة ولو في الصلاة كما لو كان محترما فحضرت الصلاة وهو كذلك فلا  
كراهة في صلاته محترما ومحل كراهة لبس المحدد للمودة مالم يلبس فوق ذلك المحدد شيئا كقباء

(١) أى ما تبدو منه مع التأمل اه



والا فلا كراهة (قوله كسراويل) هذا هو المجموع لئلا دون سروال وقد علمت أن كراهة لبس  
إذا لم يلبس فوقه ثوبا ولو تردى على ذلك برداء والا فلا كراهة وأول من لبس السراويل سيدنا إبراهيم  
وهل لبسه نبينا عليه الصلاة والسلام أولا فيه خلاف وصح أنه اشتراها كما في السنن الأربع  
(قوله لانه ليس من زى السلف) هذا تعليل لكراهة السراويل لا لكراهة المحدد مطلقا لان العلة في كراهته  
التحديد للمودة والحاصل ان العلة في كراهة السراويل امران التحديد وكونه ليس من زى  
السلف فكان الاولى للشارح ان يقول ولانه النع بالواو وأما كراهة المحدد غيره فللتحديد نفسه ولذا  
قيل بكراهة لبس الثرثر وإن كان من زى السلف والراد بالثرثر على هذا اللفظة التي تجعل في الوسط  
كفوفة الحمام أما ان أريد بالثرثر اللفظة التي يلتحف جميعها بكردة أو حرام فلا كراهة في لبسه كما قال  
ابن العربي لا تنفاه التحديد وكونه من زى السلف والحاصل ان بعضهم فسر الثرثر بالمخفة التي  
يلتحف جميعها بها كبن العربي فحكم بعدم كراهته وفسره بعضهم بما يشد في الوسط كفوفة الحمام  
فحكم بكراهته (قوله لا ان كان التحديد بريح) أى بسبب ضرب ريح أو بسبب بلل (قوله ليس  
على اكتافه منه شيء) أى مع القدرة على الثياب التي يستأ كتافه بها والا فلا كراهة (قوله وانتاب  
امرأة) أى سواء كانت في صلاة أو في غيرها كان الانتاب فيها لأجلها أولا (قوله لانه من الغلو)  
أى الزيادة في الدين اذ لم ترد به السنة السمعة (قوله والرجل أولى) أى من المرأة بالكراهة  
(قوله مالم يكن من قوم عادتهم ذلك) أى الانتاب فان كان من قوم عادتهم ذلك كأهل مسوفة بالمغرب فان  
التقاب من دأبهم ومن عادتهم لا يتركونه أصلا فلا يكره لهم الانتاب اذا كان في غير صلاة وأما فيها  
فيكره وان اعتيد كما في اللج (قوله فالنقاب مكروه مطلقا) أى كان في صلاة أو خارجها سواء كان  
فيها لأجلها أو لغيرها مالم يكن لمادة والا فلا كراهة فيه خارجها بخلاف تشمير الكم وضم الشرفاته انما  
يكره فيها اذا كان فعله لأجلها وأما فعله خارجها او فيها لا لأجلها فلا كراهة فيه ومثل ذلك تشمير  
الدبل عن الساق فان فعله لأجل شغل فحضرت الصلاة فصل وهو كذلك فلا كراهة وظاهر المدونة  
عاد لشغله ام لا وحملها الشيبى على ما اذا عاد لشغله وصوبه ابن ناجي (قوله وكان الاولى تأخيره)  
أى تأخير قوله لصلاة عن قوله وتأم أى وذلك لان اللثام انما يكره اذا فعل في الصلاة لأجلها  
لا مطلقا كما هو ظاهره والحق كافي بن ان اللثام يكره في الصلاة وخارجها سواء فعل فيها لأجلها أولا  
لانه أولى بالكراهة (١) من النقاب وحيث فلا اعتراض على المصنف (قوله ككشف رجل مشتر)  
أى يريد الشراء ومفهومه ان المرأة لا كراهة في حقها في الكشف المذكور اذا ارادت شراء  
أمة واما اذا ارادت شراء عبد فلا تنظر منه الا الوجه والاطراف ولا يجوز لها ان تكشف  
غير ذلك (قوله صدرا او ساقا) لا مفهوم له بل وكذلك كشف معصمها واكتافها ثم ما ذكره  
المصنف (٢) من كراهة كشف الرجل لما ذكر من الامة التي أراد شراءها ضعيف وللمتقدم عدم  
الكراهة في بن لم يعرف اللواق ولا غيره القول بالكراهة الا للخمى وهو انما ذكره على وجه يفيد  
انه مقابل للمشهور وللشهور جواز نظر الرجل لما عدا ما بين السرة والركبة من الامة بلا شهوة  
(قوله خشية التلذذ) يقال عليه الغالب على الشترى انما يقصد بالكشف التقاييب لا اللذة فهو علة ضعيفة

كسراويل ولو بغير صلاة  
لانه ليس من زى السلف  
(لا) ان كان التحديد  
(بريح) أو بلل فلا يكره  
وكراهة ثوب ليس على  
اكتافه منه شيء (و) كره  
(انتاب امرأة) أى  
تغطية وجهها بالنقاب وهو  
ما يصل للعيون لانه من الغلو  
والرجل أولى مالم يكن من  
قوم عادتهم ذلك  
(كشف) أى ضم  
وتشمير (كم) وتشمير  
لصلاة (راجع لما بعد  
الكاف) فالنقاب مكروه  
مطلقا وكان الاولى  
تأخيره عن قوله (و) كره  
(تأثم) ولولا امرأة واللثام  
ما يصل لآخر الشفة السفلى  
(ك) كراهة (كشف)  
رجل (مشتري) لأمة  
(صدرا أو ساقا)  
أو معصم خشية التلذذ  
وانما ينظر الوجه  
والكفين وحرم الجنس

(١) انظر ما وجهه مع ان النقاب مانع من مباشرة الأرض بالانف اه (٢) قوله ما ذكره المصنف  
ضعيف قد سلمه في الاكامل ومضى عليه في المجموع وعاله فيها بقوله لان الصدر مظنة الالتذاذ وكلام  
البناني غير ظاهر فان كلام المصنف في الكشف لا في النظر وقد سبق للمصنف جواز نظر ما عدا  
ما بين السرة والركبة من الامة للرجل وغيره وقوله يقال عليه الخ فيه انه تعليل بالمظنة لا بالمشة فلا  
ضعف فيه اه كتبه محمد عليش

(و) كره (صماء) أى اشتغالها وهى كافى كتب اللغة أن برد الكساء من قبل يمينه على (٢١٩) بده اليسرى وعاتقه الأيسر ثم برده

ثانياً من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيها جميعاً وقال بعضهم وهى عند الفقهاء أن يشتمل ثوب يلقى على منكبيه مخرجاً يده اليسرى من تحت أو إحدى يديه من تحت وإنما كره لأنه فى معنى الربوط فلا يشتمل من أتمام الركوع والسجود ولأنه يظهر منه جنبه بناء على ما للفقهاء فهو كمن صلى بثوب ليس على كتفيه منه شيء لأن كشف البعض وهو الجنب كشف الكل ومحل الكراهة أن كانت (بستر) أى معها ستر كإزار تحتها (وإلا) تكن بستر تحتها (ممنعت) لحصول كشف العورة وهو ظاهر على تفسير الفقهاء ولعله أراد بالصماء ما يفضّل الاضطجاع قال الإمام هو أن يرتدى ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى أى يبدى كتفه الأيمن بأن يجعل حاشية الرداء تحت إبطه ثم يلقى طرفه على الكتف الأيسر قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء (كاحتباء لاسترّ معه) فيمنع فى غير صلاة وكذا فيها فى بعض أحوالها كحالة التشهد أو فى النفل

(قوله وكره صماء) أى لأجل الصلاة (قوله أى اشتغالها) الإضافة بيانية أى الاشتغال بالثوب الذى هو الصماء (قوله أن يرد الكساء الخ) محصله أن يلتف بثوب كحزام مثلاً ويستتر به جميع بدنه بأن يضعه على كتفيه وفوق يديه ولا يخرج من تحت شيئاً من يديه وهذه الصورة مكروهة لأنه صار كالربوط لا يتمكن من كال الأركان وإن كانت ليست صماء عند الفقهاء (قوله وعاتقه الأيسر) هو منكبيه وكتفه (قوله فيغطيها) أى العاتقين (قوله أو إحدى يديه) أى أو مخرجاً إحدى يديه أى اليمنى أو اليسرى من تحت وأول الحكاية الخلاف فالقول الأول بين كون اليد المخرجة من تحت اليسرى والثانى لا بين (قوله لأنه فى معنى الربوط) هذا التعليل يأتى على تفسير القويين والفقهاء وقوله ولأنه الخ إنما يظهر على كلام الفقهاء كما قال الشارح (قوله ولأنه يظهر منه جنبه) أى جهة اليد التى أخرجها من تحت الثوب الشتمل بها وهذا التعليل إنما يأتى فيما إذا كان ليس لابسا قميص تحت الثوب الشتمل بها بل لابساً لإزار وأما إذا كان لابساً قميص فعلة الكراهة كونه فى معنى الربوط (قوله لأن كشف البعض وهو الجنب كشف الكل) فيه أنه لا معنى للعضية هنا لأن القرض أن الكتفين مستوران والذى يدومنه إنما هو جنبه فقط فكان الأولى أن يقول لأن ما قرب الشيء يعطى حكمه قاله شيخنا (قوله وهو ظاهر) أى والتعليل بمحصول كشف العورة ظاهر على تفسير الفقهاء وأما على تفسير القويين فلا يظهر ذلك التعليل وهو حصول الكشف بالفعل نعم يخاف حصوله وذلك إذا أخرج إحدى يديه من تحت الثوب الساتر لها وأراد اظهارها للسجود (قوله ولعله أراد بالصماء ما يشتمل الاضطجاع) أى لأن كلاهما مكروه فى الصلاة أن كان معه سائر والا منع فلا وجه للنص على أحدهما دون الآخر (قوله هو أن يرتدى) أى يجعل الرداء على كتفيه (قوله ويخرج ثوبه) أى وهو الرداء (قوله وهو من ناحية الصماء) أى من جهة أن لا يمنع أتمام الأركان لأنه كالربوط ولأنه إذا أخرج يده المستورة بالرداء انكشف جنبه أن كان لابساً لإزار تحت الرداء وانكشف عورته إن لم يكن سائر تحت (قوله كاحتباء لاسترّ معه) هذا تشبيه فى النع والقرض أن الثوب الذى احتجب به غير ساتر لعورته وإلا فالكراهة لاحتمال انحلال حيوته فتبدع عورته (قوله فيمنع فى غير صلاة) أى إذا كان يراه الناس والا كره وقوله وكذا فيها أى سواء كان يراه أحد من الناس أولاً والحاصل أن الاحتباء الذى لاسترّ معه يمنع إذا كان فى صلاة كأن يراه الناس أولاً وتبطل به لظهور عورته وإن كان فى غير صلاة فيمنع إذا كان يراه الناس وإلا كره فقط (قوله بظهره) الباء بمعنى على وقوله إلى صدره (١) حال أى حال كونهما مضمومين لصدره وقوله ثوبه أى ثوبا صغيرة غير لابس لها كفوطة حمام أو حبل مثلاً (قوله فإن كان بستر) أى فإن كان الاحتباء معه ساتر لعورته كسروال أو ثوب لابس له جاز وقوله وهو أى الجواز طاهر وقوله فى غير الصلاة أى إذا كان الاحتباء فى غير الصلاة وأما إذا كان فيها فلا يظهر الجواز هذا ظاهره وفيه نظر إذ قد صرح فى الدونة بجواز الاحتباء فى النوافل مع الساتر فقال ولا بأس بالاحتباء فى النوافل للجالس (قوله وعصى الرجل) أى وأما العصى فالحرير والذهب فى حقه مكروهان كما ذكره ابن يونس وفى المدخل للنع أولى وأما إلباسه الفضة فجائز على المعتد خلافاً لمن قال بالكراهة (قوله إن لبس حريراً) أى وأما حمل الحرير فيها من غير لبس فجائز (قوله مع وجود غيره) أى وأما عند عدم وجود غيره فالصلاة فيه متينة عليه وإن كان يبعد أيضاً بوقت كأمير

(١) قوله وقوله إلى صدره حال فيه أن نسخة الشارح وركبته بالألف والظاهر أنه مبتدأ وإلى صدره خبر والجملة الاسمية حال مربوطة بواو ضمير ونحوه على القصر جيد نعم لو كان وركبته ظهر كلام المحشى اه كتبه محمد علبش

إذا صلى من جلوس أو القرض كذلك وهو إدارة الجالس بظهره وركبته إلى صدره ثوبه معتدلاً عليه فإن كان بستر أجاز وهو ظاهر فى غير الصلاة (وعصى الرجل وصحت) صلاته (إن لبس حريراً) خالصاً مع وجود غيره وأعاد بوقت

(قوله كافر) أى فى قوله كصل بحرير وان انفرد فالمصنف بين هنا الصيان مع الصحة وفما تقدم  
 الاعادة فى الوقت فالغرض من ذكر هذه للسألة هنا مخالف للغرض من ذكرها سابقا فلا تكرار ولا  
 يقال ان الاعادة فى الوقت تستلزم الصيان لان الاعادة فى الوقت قد تكون لارتكاب مكروه نعم  
 تستلزم الصحة تأمل (قوله أدر كوب أو جلوس عليه) أى أو ارتفاق به خلافا لمبد الملك بن الجاشون  
 القائل بجواز الجلوس والركوب عليه والارتفاق به ولو من غير حائل لافى ذلك من امتنائه (قوله ولو  
 بحائل) أى خلافا لمن أجاز الركوب والجلوس عليه والارتفاق به اذا كان عليه حائل وهو موافق  
 للحنفية (قوله أوتبعها لزوجه) أى خلافا لابن العربى حيث قال بجواز اقتراشه والغطاء به تبعها  
 لزوجه وعليه فاذا قامت من على ذلك القرض لضرورة وجب عليه الانتقال من عليه لموضع يباح له  
 حتى ترجع لقرائنها وان كان نائما أيقظته أو زالت اللحاف عنه (قوله أوفى جهاد أولحكة) أى لان  
 زوال الحكة به وإرهاب العدو به غير محقق وما ذكره من حرمة لبسها هو للشهور وهو قول ابن  
 القاسم وروايته عن مالك خلافا لابن حبيب فى الحكة فقد أجاز لبسها ومحل الخلاف ما بين  
 طريق الدواء والاجاز لبسها اتفاقا وخلافا لابن الجاشون فى الجهاد فقد أجاز لبسها لمعلا ذلك  
 بأن فيه إرهابا للعدو فى الحرب (قوله كتعليقه ستورا النخ) أى كما يجوز تعليق الحرير ستورا  
 للحيطان من غير استناد عليه للرجال (قوله وكذا البشخانة) أى وكذا يجوز أخذ البشخانة وهى  
 الناموسية من الحرير (قوله وخط العلم) أى فلا بأس به وان عظم كما قال ابن خبيب وقيل انه  
 مكروه والخلاف المذكور فيما اذا كان قدر أربعة أصابع أو ثلاثة أو اثنين أو واحدا أما الخط الرقيق  
 دون الإصبع فجائز اتفاقا كما ان مازاد على الأربع أصابع فحرام اتفاقا وهذا كله فى العلم للتصل  
 بالثوب على وجه النسج كالطراز الذى يكون بالثوب وأما للتصل به لا على وجه النسج فأشاره بقوله  
 بعد وفى السجاف النخ (قوله قيطان الجوخ والسبعة) أى وأما ما يفعل فيها من التسييح فلا يجوز  
 اذا كانت من الحرير (قوله وتجوز الراية فى الحرب) أى يجوز أخذ راية الحرب من الحرير  
 وأما زيات الفقراء من الحرير فمنوعة ومثل ما ذكر فى الجواز الطوق واللينة كما قال بعض أصحاب  
 المازرى والمراد بالطوق القبة والمراد باللينة البنية التى تجعل تحت الأبط كالرقعة فيجوز جعلها من  
 الحرير ومنع ابن حبيب الجيب وهو العنق والزر أى زر الجوخة والقفطان وقد يقال انه أولى  
 بالجواز من القبطان ولما قال شيخنا انه ضعيف والمتمدد جوازهما من الحرير (قوله وفى السجاف)  
 أى وفى جواز السجاف من الحرير اذا عظم بأن كان قد ربع الجوخة كما نقله سيدى محمد الزرقانى عن  
 بعضهم (قوله لا ان كان كأربعة أصابع فالأظهر الجواز) أى كما اختاره الشيخ أحمد النفاوى  
 فى شرح الرسالة كما يجوز أخذ غطاء العامة وكيس الدرام من الحرير قياسا على الناموسية ولا بعد هذا  
 استعمالا للحرير كما استظهره بعضهم (قوله والأرجح كراهة الخبز) أى وهو ما سدها حرير ولحمته  
 من الوب ومثل الخبز ما فى معناه وهى الثياب التى سدها حرير ولحمته قطن أو كتان كما فى خش  
 تما لشرائح الرسالة وقال بعضهم بحرمتها وحرمة الخبز وهو مقابل الأرجح فى كلام الشارح  
 وقال بعضهم بجواز الخبز وما فى معناه وقيل بجواز الخبز وحرمة ما فى معناه فالأقوال  
 أربعة أرجحها الصراحة فى الخبز وما فى معناه كما قال الشارح (قوله أى محرم كان) أى  
 كالونظر لمرة شخص غيره وغير امامه ولو عمدا (قوله الا ان يذهل عن كونه فيها) أى فان ذهل فلا  
 بطلان هذا كله تما لمع واعترضه الشيخ أبو على للسناوى بأن النصوص تدل على ان البطلان فى  
 مجرد العمد من غير تفصيل بين كونه ينسب اليه فى الصلاة أولا فالحق انه لا فرق بين عورة الامام  
 وعورة نفسه من انه ان تمتد الرؤية بطأت فيهما كان عالما بأنه فى صلاة أم لا وان لم يعتمد فلا بطلان

كافر كحرمة لبسها غيرها  
 على رجل أو التحاف به  
 أو ركوب أو جلوس عليه  
 ولو بحائل أو تبعها لزوجه أو  
 فى جهاد أولحكة الا أن  
 يتعين للدواء فانه يجوز  
 كتعليقه ستورا من غير  
 استناد وكذا البشخانة  
 للعلقة بلاسى وخط العلم  
 والحياطة به ويلحق بذلك  
 قيطان الجوخ والسبعة  
 ونجوز الراية فى الحرب  
 وفى السجاف اذا عظم نظر  
 لان كان كأربعة أصابع  
 فالأظهر الجواز والأرجح  
 كراهة الخبز والوبر التزه  
 عن ذلك كله والآخره عند  
 ربك لاحتين (أو) لبس  
 (فصبا) خاتما أو غيره  
 لان حمل ذلك بهم أوجب  
 (أو سرق أو نظرسر  
 محرمًا) أى محرم كان  
 وقوله (فها) تنازعه  
 الأفعال الثلاثة إلا تمتد  
 نظر لمرة إمامه فيطلها  
 وان ذهل عن كونه فى صلاة  
 كعورته هو الا أن يذهل  
 عن كونه فيها (وان لم  
 يجرد إلا يستأر لأحد  
 فرجيه

فهما كان عالماً بأنه في صلاة أم لا وهذا كله مالم يلتذ والابطلت لأن الله تنزل منزلة الاعمال الكثيرة  
 هذا هو الفقه وأما ما ذكره الشارح تبعاً لمع من التفرقة فلا وجه له \* والحاصل أنه ان نظر في الصلاة  
 لمؤدته نفسه أو لمؤدته إمامه فإن كان عمداً بطلت وإلا فلا كان عالماً بأنه في صلاة أو ذاعلاً عن ذلك وأما  
 ان نظر لمؤدته شخص آخر غير نفسه وغير إمامه فلا تبطل ولو تمعد النظر لما كان عالماً بأنه في صلاة أم  
 لا لأنه لا علة للنظر له بالصلاة وهذا التفصيل طريقة لسحنون وهي ضعيفة والتمتع ماقاله  
 التونسى من عدم البطلان مطلقاً نظر لمؤدته نفسه أو إمامه أو لمؤدته غيرهما سواء تمعد النظر أو لا كان  
 عالماً بأنه في صلاة أولاً وحينئذ فيقول الصف أول نظر محرماً فيها على الإطلاق (قوله فتألتها غير)  
 لتساويهما في الفحش ولم يكن في تلك الأقوال قول مشهور ولا مرجح عنده أطلق تلك الأقوال  
 والظاهر منها أنه يستقبل لأنه ظاهرهما بما بخلاف الدبر فإنه إنما يظهر في حال الركوع والسجود وحمل  
 الخلاف إذا لم يكن وراءه حائط والاستبرأ الدبر وستر القبل بالثوب اتفاقاً أو يمكن أمامه شجرة والا  
 ستر بها القبل وستر الدبر بالثوب اتفاقاً كما قال البساطى وتعبه بتأنيده مخالف لظاهر إطلاقهم من  
 جريان الأقوال ولو كان في ليل مظلم أو في محل منفرد أو صلى خلف حائط أو لشجرة تأمل  
 (قوله ومن عجز) أى عن كل ما يجب الاستتار به (قوله صلى عريانا) أى بالركوع والسجود فإن قيل كل من  
 الطهارة وستر المؤدته شرط من شروط الصلاة وقد تقدم أن الصلاة تسقط عند فقد ما ينظر به ولم  
 يقولوا بسقوط الصلاة عند فقد السائر بل قالوا يطالب بالصلاة عريانياً فما الفرق \* قلت إن الفرق أن  
 الطهارة شرط في الوجوب والصحة معاً (١) فإذا عدم ما ينظر به سقط عنه الوجوب وأما ستر المؤدته  
 فهو شرط في الصحة إن ذكر وقد (قوله فإن اجتمعوا بظلام) أى سواء كان ظلام إلى أظلمة مكان  
 (قوله فكل المستورين) أى وحينئذ فيصلون الصلاة على هيئة من قيام وركوع وسجود ويتقدمهم  
 إمامهم (قوله ويجب عليهم تحصيله) أى فإن تركوا تحصيله مع القدرة عليه بطلت صلاتهم لأنه بمنزلة  
 ترك الستر مع القدرة عليه كذا قيل والحق أنها صحيحة وإنما يعيدون في الوقت إذ غابته أنهم إنما تركوا  
 واجبا غير شرط (قوله والا يكونوا بظلام) أى إن كان اجتماعهم في ضوء كنهار أو ليل فمهم  
 (قوله فإن تركوه) أى التفرق مع إمكانه وقوله أعادوا أبدأ أى لأنهم بمنزلة من صلى عريانياً مع القدرة على الستر  
 (قوله كذا قيل) قاله عجز ومن تبعه (قوله وفيه نظر) أى في الإعادة أبدأ نظر إذ غابته أنهم  
 تركوا أمراً واجبا ليس بشرط لأن وجوب التفرق إنما هو لحرمته الرؤية والنظر للمؤدته لا لكونه بمنزلة  
 الستر فالأحسن ما قاله غيره من أنهم إذا تركوا التفرق مع القدرة عليه يعيدون في الوقت لتركهم الأمر  
 الواجب الذى ليس بشرط والمراد يعيدون في الوقت إن وجد سائر لا يفرق ولا في ظلام كذا قرر  
 شيخنا (قوله فإن لم يمكن تفرقهم) أى لحوف على مال أو على نفس من عدو أو وسع أو لضيق مكان  
 كسفة (قوله جماعة) إنما أمروا بصلاتهم جماعة لأنهم لو صلوا أفذاذاً نظر بعضهم من بعض ما ينظر  
 لو صلوا جماعة فالجماعة أولى (قوله أى على هيئة من ركوع وسجود) تقديم الركن المجمع عليه على  
 الشرط المختلف فيه وما ذكره المصنف من صلاتهم قياماً على هيئة هو للتمتع خلافاً لمن قال يصلون من  
 جلوس بالإيماء ولم يقل أحد أنهم يصلون قياماً بالإيماء فقول البساطى صلوا قياماً يومنون للركوع  
 والسجود فيه نظر لأن الموضوع أنهم غاضون أبصارهم فلا وجه للإيماء وأيضاً من قال بالإيماء يقول  
 بصلاتهم جلوساً (قوله إمامهم وسطحهم) أى إمامهم كائن بينهم فهو مبتدأ وخبر والجملة حال (قوله لم  
 تبطل فيما يظهر) وذلك لأن القرض أنهم عاجزون عن الستر والتمنع إنما وجب لحرمه النظر فغاية الأمر

فتألتها) أى الأقوال  
 (غير) فى سترها وثانيها  
 القبل وأولها الدبر (ومن)  
 عجزاً صلى عريانياً  
 وجوباً وأعاد بوقت على  
 الذهب وقد مر (فإن)  
 اجتمعوا) أى المرأة  
 (بظلام فكل المستورين)  
 ويجب عليهم تحصيله  
 السراج إلا لضرورة  
 (والا) يكونوا بظلام  
 (تفرقوا) وجوباً إن  
 أمكن وصلوا أفذاذاً فإن  
 تركوه أعادوا أبدأ فيما  
 يظهر كذا قيل وفيه نظر  
 (فإن لم يمكن) تفرقهم  
 (صلوا) جماعة (فيما)  
 أى على هيئة من ركوع  
 وسجود صفاً واحداً  
 (غاضين) أبصارهم وجوباً  
 (إمامهم وسطحهم)  
 يسكون البين فإن لم ينشؤا  
 لم تبطل فيما يظهر

إمامه لأن الغض ليس بمنزلة السربيل لحرمته النظر لعورة فتأمل (وإن علمت في صلاة يعق) سابق على الدخول فيها أو متأخر انتهى أمة (مكتشفة رأس) فاعل علمت (أو) وجد عريان (وهو فيها) (توبا استرا) (وجوبا) (إن قرب) السائر كقرب المشي للستره يدب كالصنفين ولا يحسب الذي خرج منه ولا الذي يأخذ منه الثوب (والإمام) يسترا مع القرب (أعادا) ندبا (بوقت) وإن وجب الستر لدخولهما بوجه جائز (وإن كان لمرأة ثوب) يملكون ذاته أو منفعة باجارة أو اعارة (صلوا) أفذاذاً) به واحدا بعد واحد إن اتسع الوقت والآخر فالظاهر القرعة كما لو تنازعوا في التقديم (وإن كان الثوب (لأحدهم) ندب له) أي لربه (إعارتهم) أي اعارته لهم ويمكث عريانا حتى يصلي به فإن كان فيه فضل عن ستر عورته وجب إعارتهم

[درس]

(فصل في الشرط الرابع) وهو استقبال القبلة وما يتعلق به (١) (و) شرط لصلاته (مع الأمن) من عدو ونحوه ومع القدرة

(١) قول الشارح وما

انهم تركوا واجبا غير شرط وهذا هو الذي ارتضاه بن خلافا لما قاله عجم بن البطان لترك الغض لأن الغض بمثابة السائر فإذا ترك الغض صار كمن صلى عريانا مع القدرة على الستر كذا قال ورده الشارح بقوله لأن الغض ليس الخ (قوله الآن يتعمد الخ) أي فإن تعمد بطلت ولكن قدمت لك أن المتعمد انه لا بطلان ولو تعمد النظر لعورته أو لعورة إمامه أو لعورة أحد من المأمومين كما قال التوتوسي الا أن يتلذذ بذلك (قوله وإن علمت في صلاة الخ) أي وأما لو علمت بالعتق قبل احرامها لجري فيها ما مر من قوله وأعدت لصدرها وأطرافها بوقت (قوله مكتشفة رأس) أي أوساق أو صدر أو عنق أو نحو ذلك مما يجوز لها كشفه (قوله استرا وجوبا إن قرب) أي بخلاف واحد الماء بعد تيممه ودخوله فيها فإنه يتأدى ولا يستعمل الماء ولا إعادة عليه لأن واجد الماء لا يمكنه تحصيل الشرط إلا بإبطال ما هو فيه وهو قد دخلها بوجه جائز بخلاف ما هنا فإنه يمكنه تحصيل الشرط من غير إبطال ومفهوم أن قرب أنه إن بعد السائر أولم نجد الأمة سائرا فاتهما يكملان صلاتهما على ما هما عليه ثم يعيدان في الوقت كما في ح ورجحه بعضهم وهو قول ابن القاسم في سماع موسى بن معاوية وقيل انهما يكملان صلاتهما ولا إعادة عليهما كما في الشيخ سالم واستظهره طني قال لأنه قول ابن القاسم في سماع عيسى وصوبه ابن الحاجب وما ذكره المصنف من التفصيل بين قرب السائر وبعده هو المتعمد ومقابلة إن العريان إذا وجد في صلاته ثوبا فإنه يقطع صلاته مطلقا سواء كان السائر قريبا أو بعيدا وهو قول سحنون والحاصل إن العريان إذا وجد في صلاته ثوبا فليلبس به قطع مطلقا وقيل انه يتأدى على صلاته ويستتر به إن كان قريبا لأن كان بعيدا وعليه هل يعيد في الوقت أولا قولان (قوله كالصنفين) أدخلت الكاف صفائنا (قوله والايسترا مع القرب أعادا ندبا بوقت) أي لانهما يعيدان أبدا وإن كان الستر واجبا لدخولهما بوجه جائز وحيث فلا منافاة بين وجوب الستر ابتداء وندب الاعادة (قوله وإن كان لمرأة ثوب) أي وليس عندهم ما يوارى العورة غيره (قوله يملكون ذاته أو منفعة) أي وأما لو كان بعضهم يملك ذاته وبعضهم يملك منفعة فإنه يقدم في هذه الحالة صاحب المنفعة ولا يقع النزاع في هذه كما في بن (قوله صلو أفذاذا به واحدا بعد واحد إن اتسع الوقت) أي لأنهم قادرون على الستر ولا يجوز للقادر أن يصلي عريانا (قوله وإلا فالظاهر القرعة) أي والا يتسع الوقت بل كان ضيقا فالظاهر القرعة ولا يجوز لأحدهم أن يسلم لغيره بدون قرعة كما قالوا في ماء التيممين فإن ضاق الوقت عن القرعة فالظاهر تركها ويصلون عراة (قوله كما لو تنازعوا في التقديم) أي كما لو اتسع الوقت وتنازعوا في التقديم أي فإنه يقرع بينهم (قوله وإن كان الثوب لأحدهم) أي والحال انه لا فضل فيه عن ستر عورته (قوله ندب له إعارتهم) أي بعد صلاته به تعاونوا على البر ويوجب على العار له القبول ولو تحقق المنة ليسارة سببها وهو المنفعة بالثوب المعارولا يجب الاعادة لأنه لا يجب على الشخص كشف عورته لأجل ستر غيره (قوله ويمكث) أي ربه بعد إعارته عريانا حتى يصلي به بقية أمحابه (قوله فإن كان فيه فضل) أي من غير اتلاف كرداء فلتقتين (قوله وجب إعارتهم) أي كما قال ابن رشد وهو المتعمد وحيث فيجب عليها وقال اللخمي تستحب الاعارة وهو ضعيف

(فصل في استقبال القبلة) (قوله ومع الأمن) متعلق بمحذوف أي وشرط مع الأمن الخ والجملة اما معطوفة على جملة شرط لصلاة طهارة حدث وخبث أو إن الواو للاستئناف وهو أولى لما قاله ابن هشام في شرح بانت معاذين الواو الواقعة في أول القصائد وفصول المؤلفين الأولى فهما أن تكون للاستئناف (قوله ونحوه) أي كسبح (قوله ومع القدرة) قيل كان الأولى للمصنف ذكرها بدل الأمن

(استقبال عشرين) أى مقابلة ذات بناء (الكعبة) بجميع بدنه بأن لا يخرج شئ منه ولو عضوا (لمن يمكة) ومن فى حكمها من يمكة للسامنة ولا يكتفى اجتهد ولا جهتها لأن القدرة (أ) على اليقين تمنع الاجتهاد لمرض الخطأ فإذا صاف صف مع حائظهما فصلا خارج يده أو بعضه عنها باطلة فيصلون دائرة أو قوسا أو قصر أو عن الدائرة وكيفية استقبال العين لمن لم يصل بالمسجد من أهل مكة ومن ألحق بهم أن يطالع على سطح مثلا حتى يرى الكعبة فإن لم يقدر على طلوع السطح أو كان بليل استدل بإعلام البيت كجبل أبي قبيس ونحوه على السامنة بحيث لو أزيل الحاجز لكان مسامتها يمرر قبلته بذلك وحيث عرف القبلة فى بيته أول مرة كفاه فى صلاته بقية عمره فليس الراد بالمسامنة لمن يمكة أنه لا تصح صلاته إلا فى مسجدتها واحترز بالأمن من السايغة حين الالتحام (٢٢٣) ثلاثا يجب عليه استقبال العين (فإن) قدر على السامنة

ولكن (شق) عليه ذلك لمرض أو كبر ولو تكلف طوع سطح لا يمكنه (ففى) جواز (الاجتهاد) فى طلب العين ويسقط عنه طلب اليقين ومنه نظرا إلى أن القدرة على اليقين تمنع من الاجتهاد (نظر) أى تردد والراجح الثانى وأما من لا قدرة له بوجه كشديد مرض أو زمن أو مربوط فيتين عليه الاجتهاد فى العين اتفاقا وأما مريض أو مربوط أو نحوهما لا يقدر على التحول وليس ثم من يحوله إلى جهتها وهو يعلم الجهة قطعا فهذا يصل لغير جهتها لعجزه ولذا قلنا ومع القدرة للاحتراز عن هذا لحاصل أن من يمكة أقسام الأول صحيح آمن فهذا لا بد له من استقبال العين إماما بأن يصل فى المسجد أو بأن يطالع على سطح ليرى ذات الكعبة ثم ينزل فيصل إلى بها فان لم يمكنه طوع أو كان

لأنها تستلزمه بخلاف العكس (قوله ذات بناء الكعبة) إضافة ذات بناه للبيان وكذلك إضافة بناء للكعبة (قوله استقبال عين الكعبة) أى يقينا (قوله بأن لا يخرج شئ منه ولو عضوا) أى عن منها هذا نصير لاستقبال عينها (قوله من يمكة السامنة) أى لقربه منها (قوله ولا يكتفى اجتهد) أى ولا يكتفى من كان فى مكة ومن فى حكمها الاجتهاد فى استقبال العين (قوله ولا جهتها) أى ولا يكتفى استقبال جهتها بدون مسامنة لعينها (قوله فصلا خارج يده) أى كله وقوله أو بعضه أى كعضو وقوله عنها أى عن مسامتها (قوله فيصلون دائرة) أى بإمام وقوله أو قوسا أى نصف دائرة مثلا (قوله لمن لم يصل بالمسجد الخ) أى وأما كيفية استقبال العين لمن يصل بالمسجد فظاهرة (قوله بإعلام البيت) أى بالعلامات الدالة عليه يقينا (قوله على السامنة) أى على مسامنة البيت (قوله واحترز بالأمن من السايغة حين الالتحام) أى ومن خائف من لس أو وسع واحترز بقوله والقدرة عن المريض الذى لا يقدر على التحول لجهتها والربوط ومن هو نحت المدم فلا يشترط فى حق هؤلاء استقبال العين ولا الجهة ولو كانوا بمكة وحيث فيصلون لأى جهة (قوله فان قدر) أى من يمكة (قوله لا يمكنه) أى السامنة (قوله فى الاجتهاد نظر) أى فى جواز الاجتهاد على مسامنة العين ويسقط عنه الطلب بمسامتها يقينا ومنه من الاجتهاد على مسامنة العين وطلبه بالمسامنة يقينا تردد (قوله فى طلب العين) أى فى معرفة عين الكعبة (قوله ويسقط عنه طلب اليقين) أى الطلب بمسامتها يقينا (قوله والراجح الثانى) أى وهو أنه لا بد من مسامته لما يقينا ولا يكتفى الاجتهاد على مسامنة العين لا يقال سأتى إن وجوب القيام يسقط بالمشقة مع أنه ركن لانا قول قد يفوق الشرط الركن فى القوة كما هنا وكلا استقبال فانه شرط فى القرينة والنافلة والقيام إنما يجب فى القرينة (قوله وأما من لا قدرة له) أى على السامنة أى بأن كان لا قدرة له على صعود السطح ليرى سمت الكعبة والحال أن له قدرة على التحول والانتقال لجهتها (قوله أقسام) أى أربعة (قوله إماما بأن الخ) أى واستقبال العين إماما بأن الخ (قوله فان لم يمكنه طوع) أى لكون السطح لاسم له مثلا ولم يجد سلما يصعد به عليه (قوله استدل على الذات) أى على ذات البيت أى استدل على مسامته (قوله يمكنه جميع ماسبق فى الصحيح) أى أنه يمكنه مسامنة البيت لكونه يمكنه الذهاب للمسجد والصلاة فيه أو الصلاة فى بيته مع قدرته على الصعود للسطح ليرى ذات الكعبة (قوله فهذا فيه التردد) أى قيل يكتفى الاجتهاد على مسامنة العين لاختفاء المخرج من الدين وقيل لا يكتفى الاجتهاد بل لا بد من مسامته لعين الكعبة يقينا لما عنده من القدرة وصوبه ابن راشد (قوله لا يمكنه ذلك) أى السامنة مع قدرته على التحول والانتقال لجهتها (قوله ولا يلزمه اليقين) أى بالمسامنة

بليل استدل على الذات بالعلامات اليتيمية التى يقطع بها جزما لا يحتمل القيص أو أزيل الحجاب لكان مسامتا فان لم يمكنه ذلك لم يجزه صلاة الا فى المسجد الثانى مريض مثلا يمكنه جميع ماسبق فى الصحيح لكن يجهد ومشقة فهذا فيه التردد الثالث مريض مثلا لا يمكنه ذلك فهذا يجتهد فى العين ظنا ولا يلزمه اليقين اتفاقا الرابع مريض مثلا يعلم الجهة قطعا وإن متوجه لغير البيت ولكنه لا يقدر على التحول ولم يجد عولا فهذا كالحائف من عبده ونحوه يصل لغير الجهة لأن شرط الاستقبال الأمن واتممة

(١) قول الشارح لأن القدرة الخ تعليل قاصر فالأولى أن يزيد والعين بعد اليقين والجهة بعد الاجتهاد وثنى للعرض اه كته محمد عليش

ولا يختص عن بمكة لأنه إذا جاز للعاجز والخائف عدم الاستقبال بمكة فمن يسيروا أولى ويأتى هنا فالآيس أوله والراجى آخره والتردد وسطه (وإلا) يمكن بمكة بل يغيرها أى ويغير المدينة وجامع عمرو بالتسائط (فالظاهر) عند ابن رشد جهتها أى أى استقبال جهتها أى الجهة التى هي فيها لاسمها خلافا لابن القصار والراد يستعمل عنها عنده ان يقدر الصلى القابلة والمحاذاة لها اذ الجسم الصغير كلما زاد بمسده اتسعت جهته ككفر الرماة فاذا تخيلنا الكعبة مركزا خرج منه خطوط مجتمعة الاطراف فيه فكما بعدت اتسعت فلا يلزم عليه بطلان الصف الطويل بل جميع بلاد الله تعالى على تفرقها تقدر ذلك وينبنى على القولين لو اجتهد فخطأ فعلى المذهب بعيد في الوقت وعلى مقابله بعيد ابدا (اجتهادا) أى بالاجتهاد واما بالمدينة او بجامع عمرو فيجب عليه استقبال محرابها ولا يجوز الاجتهاد ولو انحرف عنها ولو يسيرا بطلت (كان تقيضت) الكعبة ولم يقق لها اثر ولم صرف البقعة حماها الله من ذلك

لذات البيت بالفعل (قوله ولا يختص) أى هذا القسم الرابع (قوله فالآيس الخ) المراد به هنا من جزم أو ظن عدم اتیان من يحوله حتى يخرج الوقت (قوله والراجى الخ) المراد به هنا من ظن اتیان من يحوله للقبلة قبل خروج الوقت (قوله والتردد الخ) المراد به هنا من شك هل يأتيه أحد يحوله للقبلة قبل خروج الوقت أم لا (قوله والا فلا ظهر جهتها) أى ان الواجب استقبال جهتها قال ابن غازي ظاهره ان هذا الاستظهار لابن رشد ولم أجده له لافى البيان ولا فى القدمات وانما وجدته لابن عبد السلام وهو ظاهر كلام غير واحد وأجاب تمت بأن ابن رشد فى القدمات اقتصر عليه قسم للصنف من ذلك أنه الراجح عنده وفى خشي أن الاستظهار وقع لابن رشد فى قواعد الكبرى فانظره اه بن (قوله خلافا لابن القصار) أى القائل ان الواجب استقبال سمتها (قوله والمراد بسمت عنها) الأولى ان يقول والمراد باستقبال سمتها أى عنها عنده ان يقدر الخ أى لأن سمتها هو عنها فلا معنى للاضافة وهذا جواب عما أورد على ابن القصار وحاصله ان من بعد عن مكة لم يقل أحد ان الله أوجب عليه مقابلة الكعبة لأن فى ذلك تكليفا بما لا يطاق وأيضا يلزم على ذلك عدم صحة صلاة الصف الطويل فان الكعبة طولها من الأرض للسماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضها عشرون ذراعا والاجماع على خلافه وحاصل الجواب ان ابن القصار القائل بوجوب استقبال سمت ليس المراد عنده سمت الحقيقي كالاجتهاد لمن بمكة بل مراده سمت التقديرى كما بينه الشارح (قوله ان يقدر للصلى القابلة والمحاذاة لها) أى وان لم يكن كذلك فى الواقع وليس المراد أنهم وان كثروا فكلمهم يحاذى بناء الكعبة فى الواقع حتى يلزم ما ذكره والحاصل أن كل واحد من الصف الطويل يقدر أنه مسامت ومقابل للكعبة وان لم يكن كذلك فى الواقع وليس المراد انه لابد ان يكون كل واحد مسامتا لها فى الواقع لأنه يستحيل ان يكون الكل مسامتين لها وأما على المشهور فالواجب على الصلى اعتقاد ان القبلة فى الجهة التى أمامه ولو لم يقدر انه مسامت ومقابل لها (١) (قوله اذ الجسم الصغير الخ) الأولى حذف هذا الكلام (٢) إلى قوله فلا يلزم الخ وذلك لأن مفاد هذا الكلام أن الجسم الصغير إذا بعد تحصل له مسامتة للجهة الكبرى وحينئذ فالواجب انما هو مسامتة عين الكعبة مسامتة حقيقة ولا يكتفى بتقدير القابلة والمحاذاة فالعلة المذكورة تنتج خلاف المطلوب فأنمله (قوله كفر الرماة) أى وهو ما يرمونه بالسهم (قوله مجتمعة الاطراف فيه) أى فى ذلك للركز وهو الكعبة (قوله فكما بعدت) أى الخطوط عن المركز وقوله اتسعت أى الجهة (٣) (قوله فعلى المذهب) أى وهو قول ابن رشد الواجب استقبال جهتها بالاجتهاد وقوله وعلى مقابله أى وهو قول ابن القصار الواجب استقبال عنها بالاجتهاد قال ابن الحق ان هذا الخلاف لا ثمرة له كما صرح به للآزرى وانه لو اجتهد وأخطأ فأنما بعد فى الوقت على القولين وأما مقاله الشارح فهو غير صواب لأن القبلة على كلا القولين قبله اجتهاد والأبدية عندنا انما هو فى الخطأ قبله القطع وكأن عبق التابع له الشارح أخذ ذلك مما فى التوضيح عن عز الدين بن عبد السلام وهو شافى المذهب اه (قوله ولو انحرف عنها ولو يسيرا بطلت) (١) الحق ان يتوقف على نوع تقويس كالدائرة حول القطب فان أريد امكان الوصل بينهما بخطولو تيامن أو تياسر رجح الخلاف لفظيا كما يظهر ذلك لمن له أدنى اللام بالهندسة اه ضوء (٢) قوله الأولى حذف هذا الكلام الخ غير ظاهر بل الأولى ذكره توجيها لا نقول بوجوب تقدير المسامتة لاعتين وانه ليس تقدير محال ولا يلزم من امكان مسامتة العين عليه يقينا أن يقول بوجوبها كذلك ابن القطار اه (٣) قوله أى الجهة المناسب أى الخطوط أى تباعدت اه



قوله يستقبل الجهة اتفاقا فكذلك الغائب فهذا كالاتي ندلال على القول باستقبال الجهة (٢٣٥) (وبصفتها الصلاة) (إن) (لما)

اجتهاده لجهة (و) (خالفا) (وصلى لغيرها متعمدا (وإن) (صادف) (القبلة في الجهة التي خالف إليها بعيدا اما لو صلى إلى جهة اجتهاده فبين خطأ فانه يبعد في الوقت ان استدبر أو شرق أو غربه كافي بالدونة لان انحراف يسيرا (و) (صوب) (مبتدأ خبره بدل أي ان جهة (تفسير قصر لراكب ذابته) (متعلق ببدل ركوبا معنادا) (تقطعت) راجع للقيود الاربعة أي لا حاضر ومساير دون مسافة قصر او عاص به وماش وراكب غير دابة كسفينة كما يأتي وراكب مقلوبا اولجنب هذا ان لم يكن الراكب في محل بل (وإن) (كان) (بجمل) (بفتح الهم الاولي وكسر الثانية ما يركب فيه من شدة ونحوه ويجلس فيه متربا ويركع كذلك ويسجد (بدل) أي عوض عن توحه القبلة (قصر) (صلاة) (تقبل) فقط (وإن) (كان) (وترا) (لا فرض ولو كفتيا هذا اذا عسر الابتداء بالاطالة للقبلة بل (وإن) (سهل) (الابتداء لها) (خلافا لان جيب في اجليته الابتداء للحاجة

أي لان كلاهما قبله قطع أي لان الاولي بالوحي والثانية باجماع (١) جماعة من الصحابة نحو الثمانين (قوله فانه يستقبل الجهة اتفاقا) أي سواء كان بمكة أو غيرها كما قاله بعضهم وفي عقب اذا كان بمكة استقبل المصنوع بالاجتهاد وان كان بغير مكة استقبل الجهة بالاجتهاد فالقبلة على كل حال قبله اجتهاد (قوله وصلى لغيرها متعمدا) أي واما لو صلى لغيرها ناهيا صادف فانظر هل يجري فيه ما جرى في الناس اذا اخطأ من الخلاف ويجزم بالصحة لانه صادف وهو الظاهر (قوله فانه يبعد في الوقت) أي اذا كان اجتهاده مع ظهور الالامات وأما ان كان مع عدم ظهورها فلا اعادة كما قاله الباقي لانه يجتهد تغير واختار جهة صلى لها (قوله وصوب قصر الخ) أي ان جهة السفر عوض للمسافر عن جهة القبلة في النوافل وان وترا أو أخرى ركعتا التجر وسجدة التلاوة بشرط ان يكون سفره يصح قصر الصلاة فيه وان يكون راكبا لدابة ركوبا مستادا (قوله متعلق ببدل) أي واما قدمه عليه لأجل جمع القيود بعضها مع بعض (قوله وراكب غير دابة كسفينة) اعلم ان قول المصنف لراكب دابة يحمّل انه احتراز عن راكب السفينة فقط كاهو للتبادر وحينئذ فلو كان مسافرا راكبا لجل أولا لسان جازله التفضل عليه لجهة سفره وهو الظاهر ويحتمل أنه أراد بالدابة الدابة العرفية وحينئذ فلا يشمل الآدمي فيكون كل من الآدمي والسفينة محترزا عنه والاحتمال الاول هو الذي سلكه الشارح قال في المجل والظاهر أن الشرط ركوب الدابة وقت الصلاة وان كانت مسافة القصر لا تتم الا بسفينة (قوله بفتح الهم الاولي وكسر الثانية ما يركب فيه) أي وأما المحمل بكسر الهم الاولي وفتح الثانية فهو خاص بملاقة السيف (قوله ونحوه) أي كمحفة وعربة وتخروان (قوله ويسجد) أي على أرض المحمل ولا يؤم بالسجود كالراكب في غير محل كذا قرر الشارح (قوله وان وترا) أي وأولى ركعتا الفجر وسجدة التلاوة (قوله لا فرض) أي لا في صلاة فرض (قوله وان سهل الابتداء لها) أي بأن كانت الدابة مقطورة أو واقفة (قوله حينئذ) أي حين اذ سهل الابتداء لها (قوله وجاهله) أي للشخص في حالة تنفله على الدابة (قوله وتحريك رجل) أي ولا يتكلم ولا يلتفت (قوله ويؤم للأرض بسجوده) أي حيث لم يكن راكبا في محل والاسجد على أرضه كما مر (قوله لا قربوس الدابة) أي خلافا لما في عقب (تنبيه) تجوز الصلاة فرضا ونقلا على الدابة بالركوع والسجود اذا أمكنه ذلك وكان مستقبلا للقبلة كذا ذكر سند في الطراز وقال سحنون لا يجزى ايقاع الصلاة على الدابة فأما رواها كما وساجدا لدخوله على التمر وما قاله سند هو الراجح كذا قرر شيخنا (قوله لغير ضرورة) أي فان كان انحرافه لضرورة كظنه انها طريقه أو غلبته الدابة فلا شيء عليه ولو وصل محل اقامته وهو في الصلاة نزل عنها الا أن يكون الباقي يسيرا كالتشهد والان فلا ينزل عنها واذا نزل عنها أتم بالأرض مستقبلا راكبا وساجدا بالايمان الا على قول من يجوز الابعاء في النفل للصحيح غير المسافر فيتم عليها بالايمان والظاهر ان المراد محل اقامة تقطع السفر وان لم يكن وطنه خلافا لما في خش فان

(١) قوله والثانية باجماع الخ رد بان الذين حضروا نحو ثمانين منهم ولا يكتفي بذلك في الاجماع وروى ان البيت وابن لهيعة كانا يتيمانان في قيل وتيمان بمحاربة قرّة لابناء على عهد بني أمية وهو أول من وضع المراب المحرف وقبل كان قوله ينظر ساحة حيثما على صوب ومثل هم مسجد القيروان وبني أمية بالشام اهـ ضوء

٢٩٩ - مسوق - أول (و) وبما انه ان يفعل مالا يستغنى عن من سلكه عنان وتحريك رجله فرب يسوط ويرى مالا أرض بهجوما لا قربوس الدابة وفاقا للخص ولا يقتضيه طهارتها بل حصر محله من جهة فان انحرافا إلى غير جهة السفر عابدا لغير ضرورة بطلت

الا ان يكون الى القبلة ثم صرح بمفهوم دابة لا فيمن الخلاف والتفصيل بقوله (لا) راغب (سنية) فليس جهة السفر بدلالة من السنية فيمتنع النقل جهة السفر كالفرض لتيسر استقباله بدورانه لجهة القبلة اذا دارت عنها كما أشار له بقوله واذا امتنع استقبال صوب السفر (ف) يجب استقبال القبلة و (يدور) معها ( ٢٢٦ ) أى مع القبلة أى يدور لجهتها ان دارت السنية لغيرها او مع السنية أى يدور مع دوراتها أى يدور

للقبلة مع دوراتها لغيرها (إن أمكن) دورانه والا صلى حيث توجهت ولا فرق في هذا بين الفرض والنفل (وهل) منع النفل في السنية لغير القبلة (إن أمناً) واما ان ركع وسجد فيجوز حيث توجهت به من غير دوران ولو أمكنه وهو فهم ابن التبان وأبى إبراهيم بناء على ان علة المنع الإيماء (أو) منه فيها حيث توجهت به (مطلقاً) صلى إيماء أو ركع وسجد وهو فهم أبى محمد بناء على ان علة المنع عدم التوجه للقبلة (تأويلان) في فهم قولها لا يتنفل في السنية إيماء حيث توجهت به مثل الدابة وكلام المصنف مفروض في صحيح قادر على الركوع والسجود كما هو فاد النفل لا في عاجز عنها والظاهر التأويل الثاني (ولا يفتلد) مجتهد وهو العارف بأدلة القبلة مجتهداً (غيره) لان القدرة على الاجتهاد تمنع من التقليد فالاجتهاد واجب (ولا) يقلد المجتهد أيضاً (محرراً) إلا ان يكون

لم يكن منزل إقامة خفف القراءة وأتم عليها ليسارته (قوله الا ان يكون الى القبلة) أى الا ان يكون انحرافه لغير ضرورة الى القبلة فلا بطلان لانها الاصل (قوله فيمتنع النفل) أى فيها جهة السفر (قوله كالفرض) أى كما يمتنع إيقاع الفرض لجهة السفر سواء كان على الدابة أو في السنية (قوله واذا امتنع استقبال صوب السفر) أى جهة السفر لمن في السنية (قوله لغير القبلة) أى وهو وجهه مفترقه والحال أنه ترك الدوران الممكن (قوله ان أمناً) أى ان صلى بالإيماء مع قدرته على الركوع والسجود (قوله بناء على ان علة المنع الإيماء) أى الذى هو غير جائز في النافلة للصحيح الا اذا كان مسافراً بالشروط السابقة (قوله أبى محمد) المراد به ابن أبى زيد (قوله عدم التوجه للقبلة) أى الذى هو خلاف الاصل فهو رخصة يقتصر فيها على ما ورد وهو المسافر على الدابة وعلى كلامه فيجوز للمسافر أن يتنفل في السنية أو في غيرها إيماء للقبلة وقد علم مما قاله الشارح انه لا يوجب لغير القبلة في السنية اتفاقاً وانما الخلاف بين أصحاب التأويلين في انه هل يصلى بالركوع والسجود في السنية لغير القبلة ولا يصلى لغيرها أصلاً وهل يجوز ان يتنفل في السنية إيماء للقبلة أولاً ويجوز ما أعلم أن الإيماء في النافلة للصحيح الذى ليس بمسافر سفره اقتصر فيه الصلاة راكبة الدابة قيل انه غير جائز وقيل انه جائز فالتأويل الاول نظر للمنع فجعل علة منع الصلاة في السنية لغير القبلة مع إمكان الدوران وتركه الإيماء والثاني نظر لجوازه فجعل علة المنع فيما ذكر عدم التوجه للقبلة (قوله وكلام المصنف) أى قوله وهل ان أمناً او مطلقاً مفروض في صحيح قادر على الركوع والسجود سافر في سنية وترك الدوران معها مع تمكنه منه فهل يمنع من النافلة لغير القبلة مطلقاً او ان صلى بالإيماء (قوله لا في عاجز عنها) أى ولا صلى بالإيماء لجهة (١) سفره في السنية قولاً واحداً لعدم تمكنه من الدوران وقوله لا في عاجز عنها أى خلافاً لحش حيث حمل المصنف عليه (قوله الا ان يكون لمصر) أى فيجوز له حينئذ تقليده وقول عقب فيجب تقليده فيه نظر لان ابن القصار وابن عرفة والقلشاني انما قالوا يجوز تقليده ولا يفهم من المصنف الا الجواز لان قوله الا لمصر استثناء من المنع وقد صرح في المياري بالجواز ونفى الوجوب قائلاً وهو التحقيق اه بن وقوله الا لمصر هو بالتأويل لان المراد أى مصر كان وليس المراد بلدا معينة حتى يكون ممنوعاً من الصرف (قوله ولو خربت) أى تلك المصر فالمعتبر في محراب مصر الذى يجوز للمجتهد تقليده أن يعلم انه انما نصب باجتهاد جمع من العلماء سواء كان عامراً او خراباً ولو قيد بالمرأى لم يلزم ان لو طرأ خرابه لم يقلد محرابه وهو لا يصح قاله ابن عاشر فوصف العامرة في كلام ابن القصار كما في قول التوضيح عنه طردى لا مفهوم له اه بن (قوله كرشيد) هذا باعتبار الزمان القديم واما الآن فقد حررت محاربها وجعلت في اركان للساجد (قوله هذا) أى عدم جواز تقليد المجتهد لغيره (قوله وسأل عن الأدلة) أى سأل عدلاً في

(١) واذا اختلف ظن رجلين في القبلة لم يحز أحدهما اماماً للآخر وليس هذا مما يراعى فيه مذهب الامام بل ذاك في الاحكام القبية وكون القبلة في هذه الجهة او هذه ليس منها كما سبق في التباس الظهور بغيره اه ضوه

(لمصر) من الامصار التى يعلم ان محاربها انما نصبت باجتهاد العلماء ولو خربت كقصد ادوا سكندرية والفسطاط بخلاف محراب الرواية جهل لمصنوب محرابه كما مره قطع فيها بالخطأ كرشيد وقرافة مصر ومنية ابن خبيب فلانها مقطوع غلطها كما هو معلوم هذا اذا كان المجتهد بصيراً بالادلة (٢) كان (أعشى) اذا لم يحزه التقليد (سأل عن الأدلة) لتهدي بها الى القبلة (وقد غيره) أى غير المجتهد وهو الجاهل بالادلة أو بكيفية الاستدلال بها أى يجب على غير المجتهد ان يقلد (مكتفياً) عدلاً (عارفاً) بطريق الاجتهاد لا صيا وكافراً ولا سقا

وجاهلا (أو) يقلد (محرمًا) ولو لغيره صر (فإن لم يجز) غير المجتهد، مجتهدا يقلده ولا محرابا (أو متحيزا) بجاه مهمله (مجتهد) بأن خفيت عليه أدلة القبله بحسب أو غم أو التبس عليه (متحيز) بجاه معجمة له جهة من الجهات (٢٢٧) الأربع وصلى بها صلاة واحدة

وسقط عنه الطلب لجزءه (ولو وصلى) كل منها (أربعا) لكل جهة صلاة (الحسن) عند ابن عبد الحكم (واختير) عند اللخمي والثمدي الأول وهذا إذا كان تحيره وشكه في الجهات الأربع والترك ما يستدانه ليس بقبله وصلى صلاة واحدة لغيره على الأول وكررها بقدر ما شك فيه على الثاني وكان الظاهر أن يقول وهو المختار لأنه قول ابن مسلمة مخالفاً به قول الكافة واستحسنه ابن عبد الحكم واختاره اللخمي لأنه اختاره من نفسه (وإن تبين) لمجتهد أو مقلد وكذا متحيز قسميه فما ينبغي (خطأ) قيناً أو ظناً (بصلاة) أي فيها (قطع) صلاته وجوبا (غير أعمى و) غير (متحيز يسيراً) وهو البصير المنحرف كثيراً ويتبدى صلاته باقية ولو قال قطع بصير منحرف كثيراً لكان أوضح وأخصر والأعراف الكثيرة يشرق أو يغرب نص عليه في المدونة وأما الأعمى مطلقاً أو البصير المنحرف يسيراً (فيستقبلها) وبينان على صلاتها فإن لم

الرواية عنها (قوله أو يقلد محراباً الخ) ظاهر المصنف التخيير والظاهر أنه يقدم تقليد المجتهد على محراب القرية الصغيرة ومحراب مصر على المجتهد قاله البساطي (قوله فإن لم يجز غير المجتهد مجتهداً يقلده ولا محراباً) أي تخيّر له جهة الخ وأما لو وجد ذلك المقلد من يقلده من مجتهد أو محراب وترك تقليد ما ذكر واختار له جهة تركن لها نفسه وصلى لها كانت صلاته صحيحة إن لم يتبين خطأه فإن تبين الخطأ قطع حيث كان كثيراً وإن تبين بعدها قولان بالأعادة أبداً أو في الوقت (قوله أو التبس عليه) أي الأدلة مع ظهورها أي تعارضت عند الأمارات والأولى قصر التحيز على هذا أي على من التبس عليه الأدلة لأنه هو الذي يختار له جهة من الجهات من أول الأمر ولا يقلد غيره ولا محراباً أو أماناً من خفيت عليه الأدلة فهذا حكمه كالمقلد كما لشد وتقله في التوضيح عن ابن القصار وحينئذ فلا يختار له جهة إلا إذا لم يجز مجتهداً يقلده ولا محراباً انظرين (قوله ولو صلى أربعا لحسن واختير) أي ولا بد من جزم النية عند كل صلاة واعلم أن غير المجتهد يجب عليه أن يقلد إما مكلفاً عارفاً أو محراباً فإن لم يجد قبل يختار له جهة يصلى لها صلاة واحدة وقيل يصلى أربعا لكل جهة صلاة وأما المجتهد المتحيز وهو الذي التبس عليه الأدلة فيه القولان المذكوران إلا أن يجز مجتهداً فينبه أن ظهر صوابه أو جهل وضاق الوقت (قوله) وإن تبين المجتهد أي أداه اجتهد به إلى أن هذه الجهة جهة القبلة (قوله ومقلد) أي قلده مكلفاً عارفاً في جهة القبلة أو قلده محراباً (قوله وكذا متحيز) أي اختار جهة يصلى إليها وقوله قسميه أي وهما المقلد إذا لم يجز مجتهداً يقلده ولا محراباً والمجتهد الذي التبس عليه الأدلة (قوله خطأ قيناً أو ظناً) اخترت عما إذا شك بعد أن أحرم يقيناً فإنه يتأدى ويلقى الشك الواقع فيها ثم فعل بمتضى ما يظهر بعد من صواب أو خطأ فإن ظهر له بعد الفراغ منها الصواب فلا إعادة عليه وإن ظهر بعد الفراغ منها الخطأ جرى على قوله بعد وبعدها أعاد في الوقت انظرين (قوله نص عليه في المدونة) أي خلافاً لما يفيد كلام بعض الشراح من أن التوجه للشرق أو الغرب من الأعراف اليسير والكثير إنما هو التوجه للقبلة فهو ضئيف (قوله) وأما الأعمى مطلقاً أي سواء كان أعرجاً يسيراً أو كان كثيراً (قوله) فإن لم يستقبلها أي بل اتهم كل واحد صلاته على ما هو عليه بعد ظهور الخطأ (قوله بطلت في المنحرف كثيراً) أي بطلت في الأعمى المنحرف كثيراً وقوله وصحت في اليسير فيها أي في البصير والأعمى وما ذكره الشارح من البطلان في الأعمى المنحرف كثيراً إذا ترك الاستقبال بعد علمه بالأعرجات الكثير هو العتمد لأن الأعرجات الكثير مبطل مطلقاً مع العلم به سواء علم به حين الدخول فيها أو علم به بعد دخولها خلافاً لعق القائل بعدم البطلان (قوله وبعدها أعاد) أي غير الأعمى وغير المنحرف يسيراً وهو البصير المنحرف كثيراً وإنما وجب القطع على البصير المنحرف كثيراً إذا ظهر له الخطأ فيها ولم نجب عليه الإعادة إذا تبين له الخطأ بعدها لأن ظهور الخطأ فيها كظهوره في الدليل قبل بت الحكم وظهور الخطأ بعدها كظهوره فيه بعد بت الحكم ومعلوم أن القاضي إذا ظهر له الخطأ في الدليل قبل بت الحكم لا يسوغ له الحكم وإذا حكم كان حكمه باطلاً وإذا ظهر له الخطأ في الدليل بعد بت الحكم فقد نفذ الحكم ولا ينقض (قوله لا من لا يجب عليه القطع) أي فلا تندب له الإعادة (قوله فإنه يقطع) أي فإنه إذا تبين له الخطأ في الصلاة يقطع هذا إذا كان بصيراً منحرفاً كثيراً

يستقبل بطلت والمنحرف كثيراً وصحت في اليسير فيها مع الحرمة (و) إن تبين الخطأ (بعدها) أي بعد الفراغ من الصلاة (أعاد) ندباً من علم أن لو اطاع عليه فهو البصير المنحرف كثيراً (في الوقت) لأن لا يجب عليه القطع وهو الأعمى مطلقاً والبصير المنحرف يسيراً. وقولنا لم يجز الخ احترازاً من قبله القطع كمن بمكة أو المدينة أو مسجد من المساجد فإنه يقطع ولو لم يقطع يسيراً فإن لم يقطع لأما إذا

وهو في الدشامين الليل كله وفي (٢٢٨) الصبح الطلوع وفي الظهين للأصفرار قوله (المختار) فيه نظر اذ لم يظهر الا في

المصر فقط ( وَهَلْ  
يُعِيدُ النَّاسُ ) لمطوية  
الاستقبال أو الجهة قبله  
الاجتهاد أو التقليد  
واخبر كثيرا ثم تذكر  
بعد الفراغ منها (أبداً)  
واقترع بتشهيره ابن  
الحاجب أو في الوقت وهو  
المعول عليه (خلاف)  
وأما الجاهل وجوب  
الاستقبال فيعيد أبداً اتفاقاً  
كما تذكر فيها (وَجَازَتْ  
سُنَّةُ) (كوتر فيها) أي في  
السكبة المتقدم ذكرها  
(وَفِي الْحَجَرِ) بكسر  
الحاء لأنه جزء منها وكذا  
ركعتا الطواف الواجب  
وركعتا الفجر وهذا  
مذهب اشتهب وابن عبد  
الحكم قياساً على النفل المطلق  
وهو ضعيف كما في  
توضيحه والمعتمد مذهب  
الدونة وهو المنع في ذلك  
كله قيل والمراد به الحرمة  
والراجع الكراهة واجاب  
بعضهم بأن راده بالجواز  
المضي بعد الوقوع ولا  
خفاء في بعده وأما النفل  
للمطلق والرواتب كأربع  
قبل الظهر والضحي  
وركعتا الطواف المندوب  
فجائز بل مندوب وقوله  
(لَأَيِّ جِهَةٍ) راجع لقوله  
فيها فقط ولو لجهة بابها  
مفتوحاً لا لقوله وفي  
الحجر أيضاً لئلا يتوهم  
جواز الصلاة لأي جهة منه  
ولو استدبر البيت أو شرق

بل ولو أعمى منحرفاً يسيراً (قوله وهو) أي الوقت الذي يعيد فيه البصير المنحرف كثير اذا تبين له الخطأ  
بعد الصلاة (قوله وهل يعيد الناس لمطوية الاستقبال) وذلك بأن كان يعلم ان الاستقبال واجب ثم  
انه ذهل عن ذلك بأن زال ذلك عن معركته فقط وصلى تاركاً للاستقبال لذهوله عن حكمه فالمراد  
بالناس الأهل للناس حقيقة وهو من زال الحكم عن كل من حافظته ومدرسته والا كان هو الجاهل  
لوجوب الاستقبال الآتي انه يعيد أبداً قولاً واحداً (قوله أو لجهة قبله الاجتهاد أو التقليد) وذلك بأن  
كان يعلم جهة القبلة باجتهاد أو تقليد لمجهتهم انه ذهل عن تلك الجهة وصلى لغير القبلة فتبين له الخطأ بعد  
الفراغ منها (قوله أبداً) أي لأن الشروط من باب خطاب الوضع لا يشترط فيها علم المسكفة (قوله أوفى  
الوقت) أي وشهره ابن رشد كما قرر شيخنا (قوله خلاف) محله في صلاة الفرض وأما النفل فلا إعادة  
ومحله أيضاً إذا تبين الخطأ بعد الفراغ من الصلاة كما أشار له الشارح وأما الوتين فيها فانها تبطل  
ويعيد أبداً قولاً واحداً قاله (١) شب وانظره (٢) مع قول المصنف قطع غير اعمى الغنوم محله أيضاً  
إذا كان ذلك الانحراف الذي تبين بعد الفراغ كثيراً وأما لو كان يسيراً فلا إعادة اتفاقاً (قوله وأما  
الجاهل وجوب الاستقبال) وهو الذي لا يعلم ان الاستقبال واجب أو غير واجب فإذا صلى لغير  
القبلة كانت صلاته باطلة ويعيد أبداً اتفاقاً كما قال ابن رشد في ما إذا جهل الجهة بأن علم ان الاستقبال  
واجب ولكن جهل عين الجهة فاختار له جهة وصلى إليها فتبين انه اخطأ وصل لغير القبلة والحكم بان  
صلاته باطلة ان كان هناك مجتهد يقلده أو محراب لأنه ترك ما هو واجب عليه من تقليدها وحينئذ  
فيعيد أبداً وقيل إنه يعيد في الوقت وان لم يوجد واحد منهما غير كما مر اذا علمت هذا تعلم ان قول  
خشى جاهل الجهة كالناسي في الخلاف المذكور محمول على ما إذا خالف جاهل الجهة ما هو واجب  
عليه من تقليد مجتهد أو محراب عند وجودهما واختار جهة وصلى إليها فتبين انه صلى لغير القبلة كذا قرر  
شيخنا (قوله لأنه) أي الحجر وقوله جزء منها أي من السكبة (قوله وكذا ركعتا الطواف) أي  
الواجب (قوله وهذا) أي ما ذكره المصنف من جواز السنة فيها (قوله قياساً) أي لما ذكر من السنة وقوله  
على النفل المطلق أي يجمع عدم الوجوب والنفل المطلق جائز فيها اتفاقاً (قوله وهو المنع في ذلك) أي  
لذلك كله اعني السنة وركعتي الطواف والرد للنسأ ابتداء والصحة بعد الوقوع (قوله والمراد به) أي  
المنع في كلام الدونة (قوله المضي بعد الوقوع) أي وهذا لا ينافي الكراهة ابتداء (قوله بل مندوب)  
أي لصلاته عليه الصلاة والسلام فيها النافذة بين العمودين الباين وقد يقال صلاته عليه الصلاة  
والسلام فيها النافذة غير المؤكدة اذن في مطلق صلاته لأنه لما صلى فيها دل على ان استقبال حائط منها  
يكفي ولا يشترط استقبال حائطها وإذا كفي استقبال الحائط في صلاة من الصلوات فليكن الباقي كذلك  
فتأمل (قوله أو شرق أو غرب) أي استقبال الشرق أو المغرب وظاهره انه في هذه الحالة غير مستدبر  
للقبلة وهو كذلك لأنها اما على جهة يمينه أو يساره (قوله مع انه لا يجوز) أي ولا يصح أيضاً عنده  
(قوله ونازعه بعض معاصريه) فيه ان النازع له العلامة الشيخ طفي محمديت وهو غير معاصر (٣) له  
لأن طفي معاصر لمع وهو متأخر عن ح وعبارة طفي قد يقال لا وجه لعدم صحته وعدم جوازه في  
الحجر لأي جهة منه لصح المالكية كابن عرفة وغيره على ان حكم الصلاة في الحجر كالبيت وقد نصوا

(١) قوله قال شب افاده الشارح أيضاً بقوله كما تذكر فيها اه كتبه محمد عيش (٢) قوله وانظره  
أي فان ظاهره البطلان على الأعمى المنحرف كثيراً فيعارض كلام المصنف المتقدم \* اقول  
لامعارضه لأن كلام المصنف في مجتهد ومقلد فصل ما يجب عليه فظهر الخطأ فلا تقصير عنده وكلام  
شب في عالم بالقبلة نسي حكم الاستقبال وتعمد غير القبلة أو نسها نفسها فهو مقصر فإذا علم فيها بطلت  
عليه ولو اعمى انتهى كتبه محمد عيش (٣) قوله معاصري لمع بل متأخر عنه ومن تلامذته كتب  
والخرشي نعم هو في عصر ولد عب اه

أو غرب مع انه لا يجوز قاله الخطاب ونازعه بعض معاصريه في ذلك ووجه لها إذا الحجر جزء منها

(لا فرض) فلا يجوز فيها ولا في الحجر وإذا وقع فيها (فيما في الوقت) وهو (٢٢٩) الظهريين للصبر (وأول

بالنسيان) أي حمل بعضهم  
العادة في الوقت على الناس  
وأما العائد أو الجاهل  
فيعيد أبدا (و) أول  
(بالإطلاق) عابدا أو  
ناسيا أو جاهلا وهو العائد  
(ويطلق فرضه على  
ظهرها) فيعاد أبدا ومفهوم  
فرض جواز النفل وهو  
كذلك على ما في الجلاب  
قائلا بأس به لكن إن أراد  
بما يشمل السنن وركعتي  
الفجر فممنوع لما تقدم أنها  
كالفرض في عدم الجواز  
في الصلاة فيها على الراجح  
وإن كان الفرض يعاد في  
الوقت والصلاة فيها أخف  
من الصلاة على ظهرها كما هو  
ظاهر فمن ثم نص في الدين  
القاسي على بطلان السنن  
وما ألحق بها على ظهرها  
كالفرض فيخص ما في  
الجلاب بخير ذلك من النفل  
على أن ابن حبيب أطلق  
النوع وهو ظاهر ولما كانت  
صلاة الفرض على الدابة  
باطلة إلا في مسائل ذكرها  
بقوله (كأراك) أي  
كبطان صلاة فرض  
لراكب لتركه كثيرا من  
فرائضها لغير عذر فلذا  
استثنوا أرباب الأعذار كما  
أشار له بقوله  
(إلا لالتحام) في قتال  
عدوكافر أو غيره من كل  
قتال جائز (أو) لأجل  
(خوف من كسب) أو  
أولس أن نزل عنها فيصلي  
إيماءا للقبلة في المستلحين

على الجواز في البيت ولولابه مفتوحا وهو في هذه الحالة غير مستقبل شيئا فكذا يقال في الحجر على ما  
يقتضيه التشبيه اه قال بن وفيما قاله حنفى نظر فان كلام عياض والقرافي صريح في منع الصلاة الى  
الحجر خارجه وصرح ابن جماعة بأنه مذهب المالكية خلافا للحنفى وحينئذ فتع الصلاة فيه لغير القبلة  
أولى بالمنع وهذا لا يدفع بظاهر ابن عرفة وابن الحاجب مع ظهور التخصيص اه (قوله لا فرض)  
أي سواء كان عينيا أو كفتابيا كالجنازة ثم انه على القول بفرضيتها تعاد على القول بسنيتها لاتعاد على  
كل حال لا يجوز فعلها فيها (قوله فلا يجوز فيها ولا في الحجر) أي يحرم وقيل يكره \* والحاصل أن  
كلامن الفرض والسنن في فعله فيها خلاف بالكراهة والحرمه والراجع الكراهة في كل وتزيد السنن  
قولا بالجواز قياسا على النفل المطلق (قوله وإذا وقع) أي وإذا فعل الفرض فيها (قوله وهو في  
الظهريين للصبر) أي وفي العشاءين لطلوع الفجر وفي الصبح لطلوع الشمس وهذا هو القول  
وما في حق قتلا عن ح من ان الراد بالوقت الوقت المختار فهو استظهار منه (قوله أي حمل بعضهم)  
للراد به ابن يونس (قوله وأول بالإطلاق) هذا التأويل للحنفى (قوله وبطل فرض على ظهرها)  
أي على ظهر الكعبة (١) (قوله فيعاد أبدا) أي على للشهور ولو كان بين يديه قطعة من حائط سطحها  
بناء على أن الأمور به استقبال جملة البناء لابعضه ولا الهواء وهو العتمد وقيل إنما يعاد في الوقت بناء  
على كفاية استقبال هواء البيت أو استقبال قطعة من البناء ولو من حائط سطحه (قوله ومفهوم  
فرض جواز النفل) الأولى ومفهوم فرض عدم بطلان النفل وهو جائز على ما في الجلاب قائلا بأس  
به وهو مبنى على كفاية استقبال الهواء أو استقبال قطعة من البناء ولو من حائط سطحه (قوله وإن كان  
الفرض يعاد في الوقت) أي والسنن لاتعاد (قوله كما هو ظاهر) أي لانه اذا صلى فيها كان مستقبلا  
لحائط منها وإذا صلى على ظهرها كان مستقبلا لموائها والأول أقوى من الثاني (قوله وما ألحق بها) أي  
من التوافل المؤكدة كركعتي الفجر وركعتي الطواف والواجب (قوله أطلق للنوع) أي قال  
ومنع الصلاة على ظهرها وظاهره كانت فرضا أو نقلا كان النفل سنة أولا مؤكدا أو غير مؤكد  
فحصل من كلام الشارح ان الفرض على ظهرها ممنوع اتفاقا وأما النفل فيه أقوال ثلاثة الجواز مطلقا  
والجواز إن كان غير مؤكد وللنوع وعدم الصحة مطلقا قال شيخنا وهذا الأخير أظهر الأقوال (تنبيه)  
سكت المصنف عن حكم الصلاة تحت الكعبة في حفرة وقد تقدم ان الحكم بطلانها مطلقا فرضا أو نقلا  
لان ما تحت المسجد لا يعطى حكمه بحال ألا ترى انه يجوز للجانب الدخول تحته ولا يجوز له الطيران  
فوقه كذا قرره شيخنا (قوله أي كبطان صلاة فرض لراكب) أي صحيح بدليل قوله الآتى والا  
لمريض لا يطيق النع وحمل البطان اذا كان يصلى على الدابة بالإيماء أو بركوع وسجود من جلوس  
وأما لو صلى على الدابة قائما بركوع وسجود مستقبلا للقبلة كانت صحيحة على العتمد كما قاله سند خلافا  
لحنون وقد تقدم ذلك (قوله من كل قتال جائز) أي لأجل الدفع عن نفس أو مال أو حريم وهذا  
بيان لقتال العدو غير الكافر (قوله ولأجل خوف من كسب أولس أن نزل عنها) قال عبد الحق هذا  
الخائف من سبع ونحوها على ثلاثة أوجه موقن بانكشاف الخوف قبل خروج الوقت ويأمن من  
انكشافه قبل مضي الوقت وراج لانكشافه قبل خروج الوقت فالأول يؤخر الصلاة على الدابة  
لآخر الوقت المختار والثاني يصلى عليها أولا والثالث يؤخر الصلاة عليها لوسطه (قوله فيصلى إيماء) أي  
بالإيماء ويؤىء للأرض لا للقبوس الدابة وقوله للقبلة أي حالة كونه متوجها للقبلة ان قدر على التوجه  
(١) وانما جاز على أبي قبيس مع انه أعلى من بناءها لأن المصلى عليه مصل لها وأما المصلى على ظهرها  
فهو فيها انتهى ضوء الشموع

( وإن لغيرها ) حيث لم يمكن التوجه إليها والامتنع التوجه إليها واحترز بالالتحام من صلاة القبلة فأنها لا تصح على ظهر الدابة لا مكان النزول عنها ( وإن آمن ) أي وإن حصل أمان بعد الفراغ منها ( أعاد الخائف ) من كسب ( بوقت ) للاصفرار في الظهرين أن تبين عدم ماخفه فإن تبين ماخفه أو لم يتبين ( ٣٣٠ ) شيء فلا إعادة وأما الالتحام فلا إعادة عليه كآي في صلاة الخوف ( وإلا ) راكب

( لخصخص ) ( ١ ) أي فيه ( لا يطبق التزول به ) أي فيه وخشى خروج الوقت فيؤدي فرضه راكبا للقبلة فإن أطاق التزول به لزمه أن يؤديها على الأرض إيماء للسجود أخفض من الركوع وخشية تلطخ الثياب توجب صحة الصلاة على الدابة إيماء كما نقله الخطاب عن ابن ناجي عن مالك قال وهو المشهور انتهى فخلافة لا يعمل عليه ( أو ) ( المرص ) يطبق التزول معه ( و ) هو ( يؤديها ) أي صلاة الفرض ( عليها ) أي على الدابة إيماء ( كالأرض ) أي كما يؤديها على الأرض بالإيماء وإن كان الإيماء بالأرض أتم ( فليها ) أي فيصلها للقبلة بعد أن توقف الدابة له في صورتها الخضاض والمرض ويومئ بالسجود للأرض لا إلى كور راحلته فإن قدر على الركوع والسجود بالأرض ولو من جلوس فلا تصح على الدابة وأما من لا يطبق التزول عنها فيصلها عليها ولا يعتبر كونه يؤديها عليها كالأرض ألا يتصور

إليها ( قوله وإن لغيرها ) أي القبلة ( قوله من كسب ) أدخلت الكاف اللص ( قوله للاصفرار في الظهرين ) أي ولطالع الفجر في العشاءين ولطالع الشمس في الصبح ( قوله وأما الالتحام فلا إعادة عليه أي ولوتين عدم ما يخاف منه بأن ظن جماعة أعداء فبعد الالتحام تبين أنهم ليسوا أعداء والفرق بين الخائف من كسب والملتحم قوة الملتحم بمرود النص فيه والخوف من لص أو سبع مقيس عليه ( قوله والاراكب لخصخص ) أي سواء كان حاضرا أو مسافرا وفرض الرسالة ذلك في المسافر خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له ثم إن الخضاض هو الطين المختلط بماء ومثل الخضاض الماء وحده في التفصيل بين اطاقه التزول به وعدمه ( قوله لا يطبق التزول به ) أي لحوف غرقه كإيماء الناصر أو لحوف غرقه أو تلوث ثيابه كما قالت ( قوله فيؤدي فرضه ) أي على الدابة بالإيماء حاله كونه مستقبلا للقبلة ( قوله لزمه أن يؤديها على الأرض ) أي قائما بالإيماء ويومئ للسجود أخفض من الركوع إن كان لا يقدر على الركوع والاركع وأما للسجود ( قوله وخشية تلطخ الثياب ) أي إذا صلى على الأرض بالسجود وهو مبتدأ وقوله توجب صحة الصلاة على الدابة إيماء خبره وقوله على الدابة لا مفهوم له بل وكذا على الأرض إذا كان غير راكب وهل تقيد الثياب بما إذا كان يغسدها الفصل أم لا الثاني قلنا ابن عرفة نصا والأول نقله تخريجا وهو يحدضه قاله شيخنا ( قوله فخلافة ) أي وهو قول ابن عبد الحكم ورواه أشهب وابن نافع يسجد وإن تلطخت ثيابه وقوله لا يعمل عليه أي خلافا لما في خشي تعاليج من التحويل عليه وحاصل المسئلة أنه إذا كان لا يطبق التزول عن الدابة لحوف الفرق فلا خلاف في صحة صلاته على الدابة بالإيماء وإن خاف التزول من على الدابة لتلطيخ ثيابه فلا يباح له الصلاة بالإيماء على الدابة عند الناصر بل على الأرض وعندت يباح له صلاته بالإيماء على الدابة وهو المتمد وأما إذا كان يطبق التزول للأرض أو كان بالأرض غير راكب وكان إذا صلى بالإيماء لا يخشى تلوث ثيابه وإن صلى بالركوع والسجود يخشى تلوثها ففيه قولان قيل يباح صلاته بالإيماء على الدابة إن كان راكبا وعلى الأرض إن كان غير راكب وهو المتمد وقيل لا بد من ركوعه وسجوده على الأرض ( قوله يطبق التزول معه ) أي عن الدابة وقوله وهو يؤديها أي والحال أنه يؤديها ( قوله أي فيصلها للقبلة ) يعني على الدابة ( قوله فإن قدر على الركوع والسجود بالأرض ) هذا مفهوم قوله وهو يؤديها عليها كالأرض ( قوله فلا تصح على الدابة ) أي وتبين نزوله عنها وصلاته بالأرض ( قوله وأما من لا يطبق الخ ) هذا مفهوم قوله يطبق التزول معه ( قوله ألا يتصور ذلك ) أي صلاته على الأرض لأن الفرض أنه مريض لا يطبق التزول بالأرض وإذا نزل حصل له ضرر وليس معه من ينزله ( قوله فحملها اللخمى والملازري على الكراة ) أي وهو التبادر من اللفظ ( قوله وابن رشد وغيره على النع ) أي ورجحه بعضهم ( ١ ) لكن تأولها ابن أبي زيد بتأويل آخر فقال معنى قوله لا يعجنى أي إذا صلى حينما توجهت به الدابة ( ١ ) ولتبادر نزله المصنف منزلة النطق ونسبها بقوله وفيها كراهة الاخير فسقط اعتراض الشراح اه أفاده في المجموع

ذلك عادة ( وفيها كراهة ) الفرع ( الأخير ) من الفروع الأربعة أي المريض المؤدى له على الدابة كالأرض بكرمه الصلاة على وأما ظهرها واعتراض بأنها لم تصرح بالكراهة وإنما قال لا يعجنى فحملها اللخمى والملازري على الكراهة وابن رشد وغيره على النع فلو قال وفيها في الاخير لا يعجنى وهل على الكراهة وهو المختار أو على النع وهو الأظهر تأويلنا لأن أفاد ذلك ولما أنهى الكلام على شروطها شرعى يان أركانها فقال

( ١ ) قول الشارح راكب لخصخص صوابا كذا بالنصب لانه مستثنى من تمام الكلام • ما استثنت الامع تمام ينتصب • اه

[درس] (فصل فرائض الصلاة) أي أركانها وأجزائها المترتبة هي منها خمس عشرة فريضة أولها (١) (تكبيرة الإحرام) على كل مصل فرضاً أو قنلاً ولو مأموماً ولا يحتملها عنه إمامة كالقائمة لأن الأصل في الفرائض عدم الحمل (٢٣١) جاءت السنة بحمل القائمة

وبقي ما عداها على الأصل  
وأضافة تكبيرة للإحرام  
من إضافة الجزء للسكن إن قلنا  
إن الإحرام عبارة عن النية  
والتكبير ومن إضافة الشيء  
إلى مصاحبه إن قلنا إنه النية  
فقط وأصل الإحرام (٢)  
الدخول في حرمت الصلاة  
بحيث يحرم عليه كل ما  
ينافها **تنبيه** الصلاة  
مركبة من أقوال وأفعال  
فجميع أفعالها ليست  
بفرائض الثلاثة تكبيرة  
الإحرام والقائمة والسلام  
وجميع أفعالها فرائض إلا  
ثلاثة رفع اليدين عند  
تكبيرة الإحرام والجلوس  
للتشهد والتأمين والسلام  
(و) ثانيها (قيامٌ لها)  
أي لتكبيرة الإحرام في  
الفرض للقادر غير المسبوق  
فلا يجزئ إيقاعها جالساً أو  
منحنيًا (إلا لمسبوق)  
ابتدائها حال قيامه وأنها  
حال الانحطاط أو بعده بلا  
فصل كثير (فتأويلان)  
في الاعتداد بالركعة وعدمه  
وهما جاريان فيمن نوى  
بتكبيره

(١) قول الشارح أولها الخ  
لهذا ذكره باعتبار عنوان  
فرض أو ركن والألف مناسب  
لفريضة أولها وكذا

وأما لو وقفت له استقبل بها القبلة لجاز وهو وفاق قاله ابن يونس اه بن

(فصل فرائض الصلاة) (قوله فرائض الصلاة) من إضافة الجزء للكل لأن الفرائض بعض الصلاة  
لأن الصلاة هيئة مجتمعة من فرائض وغيرها (قوله خمس عشرة) أي وفاقاً وخلافاً لأن الطمأنينة  
والاعتدال وقع فيها خلاف والمراد بالفريضة هنا ما تتوقف صحة الصلاة عليها لاجل أن يشمل صلاة  
الصبي لا ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والخرج صلا (١) الصبي (قوله على كل مصل) فلو صلى  
وخذه ثم شك في تكبيرة الإحرام فإن كان شكه قبل أن يركع كبرها بغير سلام ثم استأنف القراءة وإن  
كان بعد أن ركع فقال ابن القاسم يقطع وينتدى وإذا تذكر بعد شكه أنه كان أحرم جرى على من شك  
في صلاته ثم بان الطهر وإن كان الشاك أماماً فقال سحنون يمضي في صلاته وإذا سلم سألهم فإن قالوا له  
أحرمت رجع لقولهم وإن شكوا أعاد جميعهم ذكره اللقائي اه من حاشية شيخنا والظاهر أن ما جرى  
في الفذ يجري في المأموم (قوله عبارة عن النية والتكبير (٢)) أي عبارة عن مجموع الأمرين (قوله إن  
قلنا إنه) أي الإحرام النية فقط (قوله وأصل الإحرام الخ) أي ثم نقل لفظ الإحرام للنية أو لمجموع  
النية والتكبير لأن الصلي يدخل بهما في حرمت الصلاة (قوله في الفرض للقادر) أي وأما  
في النفل فلا يجب القيام لها وكذا لا يجب في الفرض للعاجز عن القيام (قوله فلا يجزئ إيقاعها)  
أي في الفرض للقادر على القيام جالساً أو منحنياً أي ولا فائماً مستند العاد بحيث لو أزيل العاد لسقط  
والمراد بالقيام في كلام المصنف القيام استقلالاً (قوله ابتدائها) أي تكبيرة الإحرام (قوله وإعها حال  
الانحطاط أو بعده بلا فصل كثير) بأن لا يكون هناك فصل أصلاً أو يكون هناك فصل يسير فلهذا أحوال  
ثلاثة (قوله فتأويلان) أي في فرضية (٣) القيام لتكبيرة الإحرام في حقه وعدمه (٤) فرضيته وتأويلان  
وسببها قول المدونة قال مالك إن كبر المأموم للركوع ونوى به تكبيرة الإحرام أجزأه فقال ابن  
يونس وعبدالحق وصاحب القدماء إنما يصح هذا إذا كبر للركوع من قيام وقال الباقي وابن بشير  
يصح وإن كبر وهو راكع لأن التكبير للركوع إنما يكون في حال الانحطاط فعلى التأويل الأول يجب  
القيام لتكبيرة الإحرام على المسبوق وهو المشهور وعلى الثاني يسقط عنه ثم إن عجز ومن تبعه جعلوا عمرة  
هذين التأويلين ترجع للاعتداد بالركعة وعدمه مع الجزم بصحة الصلاة (٥) وهو الذي يفهم مما في  
التوضيح عن ابن الواز ونحوه للمازري عنه وأما جزم تأويلين ترجع لصحة الصلاة وبطلانها  
وهو الذي يتبادر من المؤلف وكثير من الأئمة كأبي الحسن وغيره لكن ما ذكره عجز أقوى

(١) قوله صلاة على حذف مضاف أي أركان الصلاة (٢) المناسب لحديث تحريمها التكبير إن  
الإضافة بيانية فإذا كبر فتكبيره إحرام أي دخول في حرمت الصلاة فيحرم عليه كل ما نافها اه  
ضوء الشموع (٣) قوله في فرضية الخ شرح للمتن على ظاهره تبعاً للحطاب وسيأتي له أن كلام عجز  
أقوى مستنداً اه (٤) عذروه في حرصه على الإدراك بخلاف ما إذا حملته العجلة على السلام قائماً إذ  
ليس عنده حرص على إدراك عبادة بل على الخروج منها وهذا خير مما في عيب اه ضوء (٥)  
قوله مع الجزم بصحة الصلاة الخ مقتضاه أن القيام غير فرض على المسبوق اتفاقاً وعليه اقتصر في  
المجموع فتصويب الشارح الآتي صواب مبنى على ما لعج والتظير فيه سهو اه كتبه محمد عليش

يقال في ثنائها وثالثها الخ اه (٢) قوله وأصل الإحرام الخ الظاهر أن مراده بيان معناه الأقوى وحيث فلاولى عدم التقييد بالصلاة  
بأن يقول مثلاً وأصل الإحرام الدخول في حرمت أي شيء ثم نقل شرعاً للنية والتكبير والنية فقط لأن التكبير فقط لأن بكل الدخول  
في حرمت الصلاة بحيث الخ كما نقل أيضاً لنية الحج والعمرة لذلك تأمل اه كتبه محمد عليش



مستندا انظر بن ( قوله العقد ) أى الاحرام فقط وقوله او هو والركوع او لم ينوها (١) أى فهذه تسع صور (٢) فيها الخلاف فى الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بهما مع الحزم بصحة الصلاة على ما قاله عيج وأما لو نوى (٣) بالتكبير مجرد الركوع بطلت صلاته وان عمادى لحق الامام وكذا يقال فيما يأتى ( قوله أولم ينوها ) أى لأنه إذا لم ينوشيثا انصرف للاصل وهو العقد ( قوله وأما إذا ابتدأه ) أى التكبير ( قوله أو بعده بلا فصل ) أى كثير بأن لا يكون هناك فصل أصلا أو كان فصل يسير فهذه ثلاثة أحوال الركعة فيها باطلة اتفاقا وسواء نوى فى هذه الأحوال الثلاثة بالتكبير الاحرام فقط أو هو والركوع أو لم ينوشيثا فهذه تسع صور فيها الركعة باطلة اتفاقا والصلاة صحيحة ( قوله فى القسمين ) القسم الأول ما إذا ابتدأ التكبير فى حالة القيام والقسم الثانى ما إذا ابتدأه حال الانحطاط وإنما صحت الصلاة مع عدم الاعتداد بالركعة التى وقع فيها الاحرام اما اتفاقا أو على احد التأويلين مع أن عدم الاعتداد بها إنما هو للخلل الواقع فى الاحرام فكان الواجب عدم صحة الصلاة للخلل الواقع فى احرامها بترك القيام له لان الاحرام من أركان الصلاة لا من أركان الركعة لانه لما حصل القيام فى الركعة التالية لهذه الركعة فكان الاحرام حصل حال قيام تلك الركعة التالية فتكون أول صلاته فالشرط الذى هو القيام مقارن للشرط وهو التكبير حكما وهذا بخلاف الركعة التى أحرم فى ركوعها فان الشرط لم يقارن فيها للشرط لا حقيقة ولا حكما لعدم وجوده كذا قال المازرى قال المسناوى ولا يغنى ما فيه من البعد وقد يقال إنما حكموا بصحة الصلاة مراعاة لقول من يقول ان القيام لتكبير الاحرام غير فرض بالنسبة للمسبوق وعدم الاعتداد بالركعة إنما جاء للخلل فى ركوعها حيث أدمج الفرضين الثانى فى الأول قبل ان يفرغ منه لأنه شرع فى الثانى قبل تمام التكبير وعلى هذا فالقيام للتكبير إنما وجب لاجل ان يصح له الركوع فتدرك الركعة اه بن ( قوله فان حصل فصل ) أى كثير بطلت أى الصلاة بتامها فيها أى فى القسمين ونعت هذا صور ستة وذلك لانه اما ان يبتدىء التكبير حالة القيام ويتمه بعد الانحطاط مع فصل كثير أو يبتدئ فى حالة الانحطاط بعده مع الفصل الكثير وفى كل ما ان ينوى بالتكبير الاحرام فقط او هو والركوع أو لم ينوشيثا فهذه ستة فجملة صور المسئلة أربعة وعشرون ( قوله فحق التعبير الخ ) فيه نظر (٤) لأن هذا يوم أن القيام للاحرام ليس فرضا فى حق للمسبوق اتفاقا وان التأويلين فى الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها وليس كذلك بل التأويلان فى فرضية القيام للمسبوق وعدم فرضيته له ويتفرع عليهما الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها على ما قال عيج وصحة الصلاة وبطلانها على ما قال خ والأولى للشارح حذف هذا الكلام ( قوله وإنما يجزئ الله أكبر ) لما كان معنى التكبير التعظيم فيوم اجزاء كل ما دل على ذلك بين انحصار المجزئ منه بقوله وإنما يجزئ الخ أى ان الصلى لا يجزئه

(١) قوله أولم ينوها يشمل نية الركوع فقط وحكمها بالطلان فالصواب أو لم ينوشيثا اه (٢) قوله تسع صور لأن هذه الثلاثة تضرب فى الثلاثة السابقة وهى ما إذا ابتدأ التكبير من قيام وآتبعه حال الهوى أو بعده بلا فصل أو مع فصل يسير اه (٣) قوله وأما لو نوى الخ فهذه صورة فى الثلاثة السابقة بثلاث صور فاجملة اثنتا عشرة إذا ابتدأ من قيام (٤) قوله فيه نظر الخ لا نظر وقوله لأن ه هذا يوم أن القيام للاحرام الخ هو كذلك عند عيج وهو أقوى مستندا كما سبق فلذا تبعه الشارح وقوله وليس كذلك بل هو كذلك على رأى عيج وقوله بل التأويلان إلى قوله على ما قاله عيج كلام غير معقول وقد عدل فى المجموع لهذا التصويب فقال وقيام لها للمسبوق لم ينو مجرد الركوع وفى اعتداده بالركعة حيث فعل بعضه غير قائم قولان اه كتبه محمد عlish

العقد أو هو والركوع أو لم ينوها وأما إذا ابتدأه حال الانحطاط وآتبعه فيه أو بعده بلا فصل فالركعة باطلة اتفاقا واما الصلاة فصحيحة فى القسمين فان حصل فصل بطلت فيها فحق التعبير ان يقول الا لمسبوق وفى الاعتداد بالركعة ان ابتدأه حال قيامه تأويلان والاف كلامه رحمه الله فى غاية الاجمال ( وإنما يجزئ الله أكبر ) بتقديم الجلالة ومدها مدا طيعيا (١)

(١) قول الشارح ومدها مدا طيعيا هو ما تقوم به طبيعة الحرف وهو حركتان فان زاد فقال الشافعية يقتضيان أقصى ما قيل به عند القراء ولو على شذوذ وهو أربعة عشر حركة اه ضوء الشموع

في تكبيرة الاحرام شيء من الالفاظ الدالة على التعظيم الالفاظ الله أكبر لا غيره من الله أجل أو أعظم أو الأكبر أو الأكبر للعمل ولأن محل توقيف وقد قال عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموني أصلي ولم يردانه افتتح صلاته بغير هذه الكلمة ولا بها بغير العربية مع معرفته لسائر اللغات كما في شرح المواهب (قوله من غير فصل بينهما) قال عبق ولا يضر زيادة أو قبل أكبر خلافا للشافعية اه وقد تعقب ذلك بعضهم بقوله الظاهر أنه مضر إذ لا يعطف الخبر على المبتدأ على أن اللفظ متعبد به ونحوه نقل عن السنن اه بن نعم لا يضر ابدال الحمزة (١) واوا ولو تغير العامة كاشباع الباء وتضعيف الراء على الظاهر في ذلك كله وأمانية أكبر جمع كبير وهو الطبل الكبير فكفر ويحذر من مدهمزة الجلالة فيصير (٢) استغفاما كذا في الحج (قوله أو يبرأه بالعربية) بأن يقول اللذان الواجبة الوجود أكبر أو الله أعظم أو اجل وقوله أو العجبة أي كخدای أكبر (قوله فان عجز عن النطق) أي بالتكبير بالعربية جملة (قوله سقط التكبير عنه) أي ويكتفى منه بنية الدخول في الصلاة ولا يدخلها بمرادفه من لغة أخرى وكما يسقط عنه التكبير يسقط عنه القيام له على ما استظهره ابن ناجي (قوله فان أي) أي العاجز عن الاتيان بها عربية وقوله بمرادفه أي من لغة أخرى (قوله لم تبطل فيما يظهر) أي قياسا على الدعاء بالعجبة ولو لا تقدر على العربية وقوله لم تبطل فيما يظهر أي خلافا لما في عبق من البطلان (قوله ان كان له معنى) أي لا يبطل الصلاة سواء دل على ذات الله كأن لم يقدر الاعلى لفظ الله أو على صفة من صفاته مثل برهمنى محسن وأما ان دل على معنى يبطل الصلاة فانه لا ينطق به مثل كبر أو كر وكذا إذا كان ما يقدر عليه لا يدل على معنى لكونه من الحروف المفردة ثم انما ذكره الشارح من التفصيل بقوله أتى به ان كان له معنى وإلا فلا يأتي به طريقة لعج وهي الممتدة وقال الشيخ سالم اذا لم يقدر الاعلى البعض فلا يأتي به وأطلق (قوله ونية الصلاة العينة) في الواقع وح عن ابن رشد أن التمين لها يتضمن الوجوب والاداء والقرية فهو يرضى عن الثلاثة لكن استحضار الأمور الأربعة ككل اه بن قال في الحج ولا يشترط في التمين نية اليوم وما يأتي في القوائت وان علمها دون يومها صلاحا نوايا له فليكون سلطان وقتها خرج فاحتيج في تعيينها لملاحظته وأما الوقت الحال فلا يقبل الاشتراك فتأمل اه (قوله إنما يجب (٣) في الفرائض والسنن) أي المحس والتر والعبد والكسوف والخسوف (٤) والاستسقاء فلا يكفي في الفرائض نية مطلق الفرض ولا في السنن نية مطلق السنة فاذا أراد (٥) صلاة الظهر وقال نويت صلاة الفرض ولم يلاحظ في قلبه انه الظهر لم تجز وكانت باطلة وكذا يقال في السنن ويستثنى من قولهم لا بد في الفرائض من التمين نية الجمعة عن الظهر فانها تجز على المشهور بخلاف العكس والحاصل ان من ظن أن الظهر جمعة فنواها وظن أن الجمعة ظهر فنواها فيه ثلاثة أقوال البطلان فيهما والصحة فيهما والشهور التفصيل ان نوى الجمعة بدلا عن الظهر أجزأ دون العكس ووجهوه بأن شروط الجمعة أكثر من شروط الظهر ونية الأخص (٦) تستلزم نية الأعم بخلاف العكس ولا يخلو (٧) عن تسمح فان الجمعة ركعتان والظهر أربع فلا خصوص

(١) لأنه عهد في المفتوحة بعد ضم نحو موجلا اه ضوء (٢) يعني على صورته فان قصده بطلت اه ضوء (٣) قوله إنما يجب الخ مراده الواجب الوضعي أي ما توقف عليه البراءة ليظهر في السنة والرغبة ويشمل صلاة الصبي اه كتبه محمد عايش (٤) قوله والخسوف للتمتع فيه انه مندوب اه كتبه محمد عايش (٥) قوله فاذا أراد الخ الأولى فاذا دخل وقت الظهر ونوى صلاة الفرض الخ اه كتبه محمد عايش (٦) قوله الأخص أي الأكثر شروطا والأعم الأقل شروطا (٧) قوله ولا يخلو عن تسمح أجاب في ضوء الشموع بقوله كانهم رأوا الجمعة ظهرا مقصورة فكان الركنين في طلبها أربعة اه

من غير فصل بينهما ولو بكلمة تعظيم فلا يجزى أكبر الله والله العظيم أكبر أو بمرادفها بالعربية أو العجبة (فإن عجز) عن النطق بها لحرس أو عجمة (سقط) التكبير عنه ككل فرض عجز عنه فان أتى بمرادفه لم تبطل فيها يظهر فان قدر على البعض أتى به ان كان له معنى (و) ثالثها (نية الصلاة للعينة) بان يقصد بعبه أداء فرض الظهر مثلا والتعين إنما يجب في الفرائض والسنن والفجر دون غيرها من النوافل فلا يشترط التمين فيكفي فيه نية النافلة المطلقة وينصرف للضحى إن كان قبل الزوال ولراتب الظهر ان كان قبل علاته أو بعده ولتحية المسجد ان كان حين الغمخول فيه ولتجهد ان كان في الليل وللانشغال ان كان قبل الترت (ولنظرة) أي تلفظ الصلي بما يفيد النية كأن يقول نويت صلاة فرض الظهر مثلا (واسع) أي جائز

بمعنى خلاف الأولى والأولى أن لا (٢٣٤) يتلفظ لأن النية محالها القالب ولا مدخل لسان فيها (وإن) تلفظ (مخالفاً) أي خالف لفظه نية

(١) ولا عموم بينهما فتأمل وقد علمت أن الموضوع عند الالتباس لا عند التعمد فلا يجزى قولاً واحداً للتلاعب والأولى عند الالتباس أن يحرم بما أحرم به الإمام لصحة صلاته اتفاقاً فإن خالف جرى فيه ما علمت من الخلاف (قوله بمعنى خلاف الأولى) لكن يستثنى منه اللوسوس فإنه يستحب له التأنط بما يغيد النية ليذهب عنه الالتباس كما في الواقع وهذا الحل الذي حل به شارحنا وهو أن معنى واسع أنه خلاف الأولى والأولى عدم التلفظ هو الذي حل به بهرام تبعاً لابي الحسن والمصنف في التوضيح وخلافه تقرير أن الأول أن التلفظ وعدمه على حد سواء ثانيها أن معنى واسع أنه غير مضيق فيه فإن شاء قال أصلي فرض الظهر أو أصلي الظهر أونويت أصلي ونحو ذلك (قوله فالتعمد هو العتبر) أي ويجب تعديده عليها لأنها صحيحة ويستحب له إعادة تلك الصلاة في الوقت مطلقاً سواء تذكر قبل الفراغ منها أو بعدها هذا هو الصواب كما في بن وإماما استحب له الإعادة في الوقت مراعاة لمن يقول أنه بعيد أبداً لبطان الصلاة إذا خالف لفظه نية نسياناً كما قاله زورق في شرح الإرشاد (قوله فمتلاعب) أي لأنه لما التصق تلاعبه بالصلاة صار بمنزلة التلاعب فيها والظاهر أن الجاهل ملحق هنا بالعامد كما قال شيخنا (قوله اتفاقاً وقع في الإثناء) ما ذكره من أن الفرض في الإثناء مبطل اتفاقاً نظر فإن الذي في التوضيح أنه مبطل على المشهور انظر بن (قوله وعلى أحد مرجحين أن وقع بعد الفراغ منها) حمله أن الرضا بعد الفراغ منها قيل أنه يبطلها ورجحه القرافي وقيل أنه لا يبطلها ورجحه سند وابن جماعة وابن راشد والخمسي (قوله والصوم كالصلاة) أي في بطلانه قولاً واحداً إذا رفض في أثناء النهار وأما إذا رفض بعد فراغه قولاً مرجحان وارجحهما عدم البطلان (قوله كسلام أوقه) أي بالفعل (قوله ولم يكن منهما شيء) أي أن لم يكن هناك أعام ولا سلام في الواقع (قوله فأنتم بنفل) إنما عبر بأنهم دون أحرم أو شرع نظراً لكون إحرامه بالنافلة وشرعه فيها إنما للصلاة الأولى في الصورة (٢) (قوله فالأولى لو قال الخ) أي لأنه أظهر في إعادة للراد (قوله التي خرج منها يقينا) أي وهي التي سلم منها بالفعل لظنه إنعاماً وقوله أو ظناً أي والتي خرج منها ظناً وهي التي ظن السلام منها لظنه إنعاماً (قوله بأن شرع في السورة بعد الفاتحة) أي وأما مجرد الفراغ من الفاتحة فليس طولاً كما قال عجم وظاهره أن الشروع في السورة طول ولو درج في القراءة وأن مجرد إنعام الفاتحة ليس طولاً ولو مطلق في القراءة (قوله وما لم يطل) أي كالموركع بعد الفاتحة أو ركع من غير قراءة لكون القراءة ساقطة عنه لمجزئ عنها وإنما يندب له الفصل بين تكبيره وركوعه بقوله أو ركع أي ولو بدون قراءة كما جاز (قوله وإذا بطلت) أي الصلاة التي خرج منها لكونه أطال القراءة قبلها شرع فيه أو ركع فيها شرع فيه وقوله في صورتين أي ما إذا كانت الصلاة الأولى خرج منها يقيناً أو ظناً (قوله فيم النفل الذي شرع فيه) أي سواء تذكر بعد أن عقده ركة أو تذكر قبل عقدها إن كان وقت الفرض الذي بطل متسماً بحيث يمكن إيقاع الفرض (٣) فيه بعد إنعام النفل (قوله أو عقد ركة) أي من النفل وقوله وإن ضاق الوقت أي وقت الفرض الذي بطل فإن ضاق وقت الفرض والحال أنه لم يسبق ركة من الفصل قطعه فالتفل يتم في ثلاث حالات ويقطعه في حالة (قوله وندب الاشفاق أن عقد منه ركة) أي وكان وقت الفرض الذي بطل متسماً والاقطع من غير اشفاق كما أنه يقطعه من غير اشفاق إذا تذكر قبل أن يعقد ركة من الفرض للشروع فيه كان وقت الفرض الذي بطل متسماً أو لاقطع الفرض من غير اشفاق في ثلاث حالات وندب الاشفاق في حالة

(فالتعمد) أي النية بالقلب هو العتبر لا اللفظان وقع ذلك سهواً وأما عمداً فمتلاعب تبطل صلاته (والرفض) للصلاة وهو نية إبطال العمل (مبطل) لها اتفاقاً أن وقع في الإثناء وعلى أحد مرجحين أن وقع بعد الفراغ منها وأرجحها عدم البطلان والصوم كالصلاة ثم شبه في البطلان قوله (كسلام) أوقه عقب اثنين من رابعة مثلاً لظنه الأعام وإتمام في الواقع (أو ظن) أي ظن السلام لظنه الأعام ولم يكن منها شيء في الواقع (فأنتم) يعني أحرم في صورتين (بنفل) أو فرض فالأولى لو قال فشرع صلاة بطلت التي خرج منها يقيناً أو ظناً (إن طالت) القراءة فيما شرع فيه بأن شرع في السورة بعد الفاتحة ولو لم يركع (أو ركع) بالانحناء ولو لم يطل وإذا بطلت في صورتين فيم النفل الذي شرع فيه أن اتسع وقت الفرض الذي بطل أو عقد ركة بسجديتها وإن ضاق الوقت (١) ويقطع الفرض للشروع فيه وندب الاشفاق أن عقد منه ركة وإعما وجب أعام النفل دون الفرض أن عقد ركة لأن النفل إذا لم تقل إنعامه يفوت إذ لا يقضى (١) قول الشارح وإن ضاق الوقت كان الأولى - هذه لتأنيته لتكراره صورة وركاكة وبعد ذكره فالتخلص أن الواو للحال اهـ كتبه محمد عيش (قوله

(١) قوله فلا خصوص ولا عموم أي مطلقاً والا فالخصوص والعموم الوجهين ثابتان اهـ (٢) قوله في الصورة لعل المناسب في الحقيقة اهـ (٣) ولو ركة منه فلو عبر بادر الك كان أحسن كما في المجموع اهـ كتبه محمد عيش

ضاق الوقت كان الأولى - هذه لتأنيته لتكراره صورة وركاكة وبعد ذكره فالتخلص أن الواو للحال اهـ كتبه محمد عيش (قوله

وقيل إن أعام القاعة

طول ولم يشرع في السورة  
فيحمل (١) قوله أوركع  
على من لم يحج عليه القاعة  
فيكون قوله إن طالت  
عمولا على من يحفظها  
وقوله أوركع إذا لم  
يحفظها واستعمل (وإلا)  
بأن لم تطل القراءة ولم  
يركع (فلا) تبطل ولا  
يعد بما فصله بل يرجع  
للحالة التي فارق فيها  
الفرض فيجلس ثم يقوم  
ويعيد القاعة ويسجد بعد  
السلام وشبه في عدم  
الاطلاق خمس سائل فقال  
(كان لم يطله) أي  
السلام بل ظن أنه في نافلة بعد  
صلاة ركعتين مثلا فلا تبطل  
ويجزئه ما صلى بنية النفل  
عن فرضه (أو معزيت)  
نيته أي غابت وذهبت بعد  
الاطلاق بها ولو لم يركع  
دنيوى تقدم صلاته فلا  
تبطل لمشقة الاستصحاب  
وكره التفكير بدنيوى (أو  
لم يشو الركعات) أي  
عددها ذك كل صلاة تستلزم  
عدد ركعاتها (أو) لم  
ينو (الأداء) في حاضرة  
(أو صدء) وهو القضاء  
في فائتة بل أطلق لاستلزام  
الوقت الأداء وعدمه  
القضاء (و) رابعها (نية  
اقتداء المأموم) لا مامه  
فان لم ينو الاقتداء به  
وتابعه متابعة للمأموم بأن  
يترك القاعة مثلا بطلت

(قوله) وقيل إن أعام القاعة طول ولولم يشرع في السورة) هذا القول للشيخ إبراهيم القاني  
(قوله) (والأفلا تبطل) أي الصلاة التي خرج منها وقوله ولا يعتد بما فعله أي من الصلاة التي شرع فيها فرضا  
أو نقلا والمراد بعدم الاعتداد به أنه يلغى ذلك الذي عمله ويرجع للحالة التي فارق فيها الفرض  
(قوله) فيجلس) أي بناء على أن الحركة للركن مقصودة كما هو المتمد (قوله) (ويعيد القاعة) أي التي قرأها  
في الصلاة المشرع فيها قبل رجوعه لفرضه الأول (قوله) بل ظن أنه في نافلة) أي وتحولت نيته إليها  
(قوله) فلا تبطل) الفرق بين هذه المسألة والسألتين قبلها أنه فيها قصد الخروج من الفرض للحصول  
السلام منه أو ظنه وفي هذه لم يوجد منه قصد الخروج من الفرض وإنما ظن أنه في نافلة فتحوّل نيته  
لذلك سهواً وأما لو تحولت نيته عمداً فإن قصد نيته رفع الفريضة ورفضها بطلت وإن لم يقصد  
رفضها لم تكن نيته الثانية منافية للأولى كذا في ح عن ابن فرحون لكنه مخالف لما في الواقع  
عند قول المصنف في الصوم أرفع نيته نهائياً عن عبد الحق في السكت من أنه من حال نيته إلى نافلة  
عمداً فلا خلاف أنه أقده على نفسه اه فقد أطلق في العمد البطلان ولم يفصل كما ذكر ابن فرحون  
وهو ظاهر فتأمل انظرين وما ذكره الشارح من عدم البطلان وأجزاء ما صلى بنية النفل عن فرضه  
قول أشهب واقتصر المصنف عليه لترجيحه عنده ومقابله قول يحيى بن عمر من بطلان تلك الصلاة  
والحاصل أن من تحولت نيته من فريضة إلى نافلة فإن كان عمداً فصلاته باطلة اتفاقاً لكن من غير  
تفصيل عند عبد الحق وعلى تفصيل عند ابن فرحون وإن كان سهواً فصلاته باطلة عند يحيى بن عمر  
وصحيحة عند أشهب وهو المتمد قال شيخنا ونظير ذلك من ظن أنه في العمد وتحولت نيته إليه بعد أن  
صلى من الظهر ركعتين ثم بعدما صلى ركعتين بعد تحول نيته تبين له أنه في الظهر فقال أشهب يحجزه صلاته  
وقال يحيى بن عمر لا يحجزه نقله الأحمى اه (قوله) (أو عزيت) من باب نصر وضرب (قوله) (ولو لم يركع  
دنيوى) أي فانه لا فرق بين كون الشاغل عن ابتصاها تفكيره بدنيوى أو أخرى متقدماً على  
الصلاة أو طارئاً عليها (قوله) (أول ينو الركعات) أي أن من لم يتعرض ولم ينص على عدد الركعات في  
نيته فصلاته صحيحة اتفاقاً عند ابن رشد قال القسطنطيني على قول ابن الحاجب وفي نية عدد الركعات  
قولان ظاهره أنه اختلف هل يلزمه أن يتعرض لنية عددها أولاً وإن فيه قولين وظاهر كلام غير واحد  
أن الخلاف في نية عدد الركعات إنما هو على وجه آخر وهو أنه إذا نوى عدد أهل يلزمه ما نواه أولاً  
يلزمه وحكم التخيير باقي في حقه وذلك كالسافر يدخل الصلاة بنية صلاة السفر وأراد في أثناء الصلاة  
أتمامها أو نوى الأتمام وأراد في أثناءها القصر هل يلزمه ما نواه ولا يجوز له الانتقال عنه أولاً يلزمه  
وحكم التخيير باقي في حقه وعلى هذا فالمعنى وفي لزوم عدد الركعات الذي نواه قولان (قوله) (أول ينو  
الأداء في حاضرة أو صدء) ليس في هذا تعرض لنيابة نية أحدهما عن نية الآخر والحكم صحة النيابة  
إن أحدث العبادة ولم يعتمد ما إذا اختلفت فلا تصح النيابة فمن اعتقد أن الوقت باقي فنوى الأداء فبين  
أنه خرج قبل صلاته فانه يحجزه وكذلك العكس ومن صلى الظهر قبل الزوال إماماً ناوياً للأداء أعاد  
ظهر جميع الأيام ولا يكون ظهر يوم قضاء عما قبله لأن اختلاف زمن العبادة مؤد لاختلافها  
(قوله) (ورابعها) أي رابع فرائض الصلاة (قوله) (نية اقتداء للمأموم) أي نية متابعتها لإمامه وإعالم أن نية  
الاقتداء ركن بالنسبة للصلاة وشرط في الاقتداء أي للتابعة فنية المتابعة شرط في المتابعة لأنها خارجة  
عنها (١) وركن في الصلاة داخله فيها وحيث فلا معارضة بين ما ذكره هنا من الركنية وما سيذكره في قوله

(١) قوله خارجة عنها الخ الظاهر أن نية الاقتداء داخله فيه فانه عبارة عن نية المتابعة والدخول في حكم  
الإمام وخارجة عن ماهية الصلاة وحيث فالمناسب جعلها شرطاً للصلاة وركناً للاقتداء عكس صنع  
للمصنف ولم يهدأ ركنها هنا صاحب المجموع اه كتبه محمد عيسى

(١) قوله فيحمل قوله أوركع على من لم يحج عليه القاعة الخ فترجع على قوله وقيل إن أعام القاعة طول اه

(وَجَازَهِ) أي للمأموم (دخول) في (٢٣٦) الصلاة (على ما أحرم به الإمام) محمول على صورتين فقط على التحقيق

وشرط الاقتداء نيته من الشرطية وإنما يأتي التماس لو اعتبرت ركنيتها وشرطيتها بالنسبة للصلاة فقط أو بالنسبة للاقتداء فقط (قوله وجازله دخول في الصلاة) أي بالنسبة وهذا يخصص للمأموم قوله ونية الصلاة المعينة فكانه يقول لا بد في صحة الصلاة أن ينوي الصلاة المعينة فإن ترك ذلك التعمين بطلت إلا أن ينوي ما أحرم به الإمام (قوله على التحقيق) أي وهو ما قاله ابن غازي وح والشيخ سالم خلافاً لت وبهرام حيث حمل كلام المصنف على عمومهمايتين الصورتين ولصورة ثالثة وهي إذا دخل المسجد وعليه الظهر والمصر ووجد الإمام يصلي ولم يدركه في الظهر أو العصر فينوي ما أحرم به الإمام وإذا تبين بعد الفراغ أن الإمام كان يصلي الظهر فالأمر ظاهر وان تبين أنه كان يصلي العصر فصلاة المأموم المصر صحيحة ولوتبين له ذلك في الانتهاء ويتأدى عليها ويبيدها في الوقت فقط بعد فعل ما عليه من صلاة الظهر وتستثنى هذه من كون ترتيب الحاضر تين واجبا شرطا ابتداء ودواما وهذا الذي قاله خلاف النقل والحق أنه إذا تبين للمأموم أن الإمام في العصر وعليه الظهر فإنه يتأدى معه على صلاة باطلة وأما لو وجد الإمام يصلي بعد دخول وقت العصر فأحرم بما أحرم به الإمام فتبين أنه يصلي الظهر وقد كان المأموم صلاها فأنها لا تجزئه عن العصر اتفاقا لما ساق من أن شرط الاقتداء للساواة في الصلاة وحينئذ فتكون صلاة المأموم نافذة باتفاق (قوله فينوي ما أحرم به الإمام) أي وأما لو نوى أحداهما بعينها فتبين أنها الأخرى فقد مر أن فيها ثلاثة أقوال (قوله لكن أن كان الخ) أي وأما أن كانا مقيمين أو مسافرين فالأمر ظاهر (قوله وبطلت بسبقها) أي على فرض حصول ذلك إذ يعد جدا أن ينوي الصلاة ثم يمكث زمانا طويلا ثم يصلي بحيث أنه لو سئل ماذا يفعل لم يجب بأنه يصلي أما لو كان لو سئل ماذا يفعل لأجاب بأنه يصلي كانت صلاته صحيحة اتفاقا لأن النية الحكيمة مقارنة (قوله كأن تأخرت عنها) أي سواء كثر التأخر أو قل (قوله في البطلان) أي وهو قول عبد الوهاب وابن الجلاب وابن أبي زيد واقصر عليه ابن الحاحب (قوله بناء على اشتراط المقارنة) المراد بها عدم الفصل بين النية والتكبير وليس للراد بها الصحابة كذا قال بعضهم وهو الظاهر قاله شيخنا (قوله وعدمه) أي وعدم البطلان وهو اختيار ابن رشد وابن عبد البر قال ابن فات وهو ظاهر المذهب والخاص أن النية ان اقترنت بتكبير كثيرة الاحرام فلا اشكال في الاجزاء وان تأخرت عنها فلا خلاف في عدم الاجزاء وان تقدمت بكثير لم تجز اتفاقا وييسر قولان بالبطلان وعدمه وهو الظاهر كما قال المصنف في التوضيح وقال ابن فات انه ظاهر المذهب انظر بن (قوله أي قراءتها) انما قدر ذلك لأنه لا تكليف الا بفعل (قوله بحركة لسان) (١) متعلق بمحذوف أي كائنه بحركة الخ واحترز بهما إذا أجراها على قلبه فلا يكتفى (قوله على امام وقد) أي سواء كانت الصلاة فريضة أو نافلة جهرية أو سرية وهل تجب قراءة الفاتحة ولو على من يلحن فيها وينبغي ان يقال ان قلنا ان اللحن لا يبطل الصلاة ولو غير المعنى كما هو للتعتمد فأنها تجب اذهى حينئذ بمنزلة ما لا لحن فيه وان قلنا انه يطلها فلا يقرأها وعليه إذا كان يلحن في بعض دون بعض فإنه يقرأ ما لا لحن فيه ويترك ما يلحن فيه وهذا إذا كان ما يلحن فيه متواليا والا فلا يظهر انه يترك الكل قاله عجب قال شيخنا واستظهره وجوب قراءتها ملحوة بناء على ان اللحن لا يبطل الصلاة استظهار بعيد إذ القراءة للحموة لا تجوز (٢) بل لاتعد قراءة (٣) فصاحبها ينزل منزلة العاجز وفي

(١) قوله بحركة لسان اقتصر عليه لأنه الأصل وكذا الشفتان في الحروف الشفوية اه ضوء (٢) قوله لا تجوز ولا ياتزم من عدم البطلان الجواز فضلا عن الوجوب (٣) قوله بل لاتعد قراءة لأن موافقة العربية من اركان الحقيقة القرآنية قال في طية النشر :

الأولى أن يحمد للمأموم اماما ولم يدركه في الجمعة أو في صلاة الظهر فينوي ما أحرم به الإمام فيجزيه ما تبين منها الثانية أن يجد اماما ولم يدركه مسافرا أو مقيما فأحرم بما أحرم به الإمام فيجزيه ما تبين من سفرية أو حضرية فلو كان كان (١) المأموم بخلافه يتم بعد سلام امامه المسافر ويلزمه ان كان مسافرا متابع امامه المقيم (وَبَطَلَتْ) الصلاة اتفاقا (بَسْبِقَهَا) أي النية لتكثير الاحرام (إِنْ) كَكَثْرٍ (السبق كأن تأخرت عنها) (٢) (وَالْإِ) يكبر السابق بأن كان يسيرا بأن نوى في نيته القريب من المسجد وكبر في المسجد ذاهلا عنها (بخلاف) في البطلان بناء على اشتراط للمقارنة وعدمه بناء على عدم الاشتراط وينبغي اعتماد الاول هنا لوجوب اتصال أركان الصلاة من غير اغتفار تفرق يسير بخلاف الوضوء الا ان للأخوذ من كلامهم اعتماد الصحة (و) خامسها (فَانْحَتَ) أي قراءتها (بِحَرَكَةِ) لسان على إمام وقد أي منفرد

(١) قول الشارح لكن ان كان الخ المناسب قصر الكلام على المسافر لأن المقيم ينوي

الأنعام على كل حال ولا يدخل على ما أحرم به الإمام بان يقول بعد حضرة ثم ينوي الإمام مسافرا ثم يظهر وان تبين له ان لماده لو مقم لزمه الأنعام تبعا له اه كنبه محمد بن بلش (٢) قوله كأن تأخرت عنها تشبيه في البطلان وفاعل تأخر ضمير النية وضمير عنها للتكثير اه

لا على ما موم هذا إذا أجمع نفسه بل (وإن لم يستمع نفسه) فانه يكفي في أداء الواجب (و) سادسها (قيام لها) أى الفاعلة في صلاة العرض للقادر عليه وإذا كانت الفاعلة من فرائض الصلاة (فيسحب) على كل مكلف (تسليها إن أمكن) بأن قبل التلم ولو في أزمنة طويلة وأيام كثيرة ويجب عليه بذلك وسعة في تعلمها ان كان عسر الحفظ في كل الأوقات (٣٣٧) إلا أوقات الضرورة ووجد مغفل ولو

باجرة (والإث) يمكن التلم بأن يقبله أو لم يجد معلما أو ضاع الوقت (اتم) وجوبا عن يحسنها ان وجد وبطل ان تركه (فإن لم يمكن) أى التلم والالتزام والوجه ان يقول فان لم يمكن بالافراد ليكون الضمير عائدا على الالتزام المرتب على عدم امكان التلم أى فان لم يمكنه الالتزام وصلى منفردا (فالتخار) سقوطهما) أى الفاعلة والقيام لها وظاهره أن مقابل المختار يقول بوجودها حال عجزه عنها ولا قائل به إلا يكلف الله نفسا لا وسعها وإنما الخلاف في وجوب الاتيان بيدها بما تيسر من الذكر وعدم وجوبه واختار الأخصى الثانى وهو المولى عليه فكان على المصنف أن يقول فالتخار سقوط بدلها (١) (وتدب)

(١) قول الشارح فكان على المصنف أن يقول فالتخار سقوط بدلها تائيه عن عدم ايمان التأمل في كلام المصنف فان غرضه رضى الله تعالى عنه الاشارة الى أن الأخصى اختار القول

بسقوط القيام بقدرها خلافا لابن مسفة وغيره وهذا لا يفيد الا ما عبر به المصنف إذ على تصويب الشارح فيوت التنبيه على اختياره الثانى وأما المعنى الذى فرمته الشارح فتوجهه في غاية البعد وأيضا سقوطها نفسها عن العاجز عنها ضرورة لا ينص المصنف عليه لما قصد الا عدم وجوب بدلها فكيف يتوهم من عبارته ان القابل وجوبها نفسها كنه محمد علي

لو قرأ بالزبور (١) أو التوراة أو الانجيل بطات (٢) وهو كالكلام الاجنبى ومثل ذلك ما لو قرأ بما نسجت تلاوته من القرآن فيما يظهر (قوله لا على ما موم) أى فلا يجب عليه كانت الصلاة جهرية أو سرية خلافا لابن العربى القائل بل وموم في السرية وهو ضيف والتمتع عدم لزومها له وإنما استحب له قراءتها في هذه الحالة قط (قوله فانه (٣) يكفي في أداء الواجب) أى خلافا لمن قال بعدم الكفاية وقد رد المصنف على ذلك القول بما للغة نعم اجماع نفسه أولى مراعاة لمذهب الشافعى القائل بعدم الكفاية عند عدم اسماعها لها (قوله وقيام لها) اللام للتعليل أى وقيام لأجل الفاعلة في حق الامام والقد لا انه فرض مستقل بنفسه وهذا هو المعتد وعليه لو عجز عنها سقط القيام وقيل ان القيام فرض مستقل فلا يسقط عمن عجز عن قراءتها وأما المأموم فلا يجب عليه القيام لها فلو اعتقد حال قراءتها لعدم بحيث لو أزيل المأد لسقط صحت صلاته والحاصل انه لما جاز له ترك القراءة خلف الامام جاز له ترك القيام من حيث عدم وجوب القراءة عليه وان بطات عليه صلاته بمجولسه حال قراءتها قيامه للركوع لكثير الفعل لاختلافه للإمام كبقيل اصحة اقتداء الجالس بالقائم (قوله لا قادر عليه) أى على القيام أى وأما العاجز عنه فلا يجب عليه القيام لها فلو قدر العاجز على القيام في أثناء الصلاة وجب عليه فان عجز عن القيام لم يضرها وقدر على القيام لم يضرها فهل يسقط عنه القيام لما يقدر عليه ويأتى بها كلاما من جلوس أو يأتى بما يقدر عليه قائما ومجلس في غيره قولان مشهورهما الثانى (قوله فيجب تعلمها (٤) ان أمكن) أى فيسبب وجوبها يجب تعلمها ان أمكن فان فرط في التعلم مع امكانه قضى من الصلوات بعد تعلمه ما صلا فذا في غير الزمان الذى يمكن ان يتعلم فيه وأما الزمن الذى يمكن ان يتعلم فيه فلا يعيد الصلاة الواقعة فيه (قوله ووجد معلما) عطف على قوله قبل التلم (قوله اتم (٥) وجوبا عن يحسنها) أى لأن قراءتها واجبة ولا يتوصل بذلك الواجب الا بالالتزام عن يحسنها (قوله وبطل ان تركه) أى ان ترك الالتزام وصلى فذا (قوله أى التلم والالتزام) عدم امكان التلم إما لعدم معلم أو لضيق الوقت الذى هو فيه أو لعدم قبوله التعلم لبلادة وعدم امكان الالتزام لعدم وجود من يأتى به (قوله وصلى منفردا) أى وأراد أن يصلى منفردا (قوله في وجوب الاتيان بيدها بما تيسر من الذكر) أى وهو قول الإمام محمد بن الإمام سحنون وقوله وعدم وجوبه أى وهو قول القاضى عبد الوهاب وهو المعتد فلو عجز عن التلم والالتزام وشرع في الصلاة منفردا فطراً عليه قارىء أو طراً عليه المعلم بها وهو في الصلاة بأن سمع من قرأها فلتقت بحفظه من مجرد السماع لم يقطع ويتمها كما عجز عن القيام قدر عليه في اثباتها

فشكل ما وافق وجه نحو وكان للرسم احتيا لا يحوى وصح إسنادا هو القرآن فهذه الثلاثة الاركان

(١) قوله لو قرأ بالزبور يعنى على وجه القراءة لا ما كان من تساييع وتهليل وأدعية في محالها فلا بأس (٢) لكثير الفعل وأما جلوسه صلى الله عليه وسلم وقيامه قرب ركوعه في تهجد آخر عمره فلا أن القيام والجلوس جائزان فى انفل اصالة فلا يضر فيه الانتقال من احدهما للآخر اهـ ضوء الشموع (٣) قوله فانه أى تحريك اللسان بالفاعلة بدون اسماع نفسه اهـ (٤) قوله فيجب تعلمها منه ان يلقنه إنسان اباها وهو صلى اهـ ضوء (٥) قوله اتم وجوبا أى غير الاخرس اهـ مجموع واكليل

بسقوط القيام بقدرها خلافا لابن مسفة وغيره وهذا لا يفيد الا ما عبر به المصنف إذ على تصويب الشارح فيوت التنبيه على اختياره الثانى وأما المعنى الذى فرمته الشارح فتوجهه في غاية البعد وأيضا سقوطها نفسها عن العاجز عنها ضرورة لا ينص المصنف عليه لما قصد الا عدم وجوب بدلها فكيف يتوهم من عبارته ان القابل وجوبها نفسها كنه محمد علي

(قوله على ما اختاره البخاري) أي من عدم وجوب الاتيان بيدها من الذكر على من لا يمكنه الاتيان بها ولا الاتهام (قوله فصل بين الخ) أي بان يقف بعد تكبيره وقوفا ما ساكتا فيه أو ذا كرافصلا به بين تكبيره وركوعه لا تلا تلبس تكبيرة القيام (١) بتكبيره الركوع فان لم يفصل وركع أجزأه وقال ابن مسلمة يستحب أن يقف قدر قراءة أم القرآن وسورة معها قال البخاري وليس هذا القول بينا لأن الوقوف لم يكن لنفسه وإنما هو لقراءة القرآن فان لم يحسن ذلك صار القيام لغير فائدة (قوله وهو أولى) أي فالنقل مندوب وكونه يذكر مندوب آخر فاق حفظ غيرها من القرآن كان الفصل به أولى من غيره من الأذكار (قوله وهل يجب الخ) اعلم أنه وقع في المذهب خلاف في وجوب الفاتحة في الصلاة وعدم وجوبها فيها قيل أنها لا تجب في شيء من الركعات بل هي سنة في كل ركعة للحل الامام لها وهو لا يحمل فرعا وبه قال ابن شبلون وروى الواقدي نحوه عن مالك فقال عنه من لم يقرأ في صلاة لإعادة عليه وقيل أنها تجب وعليه فاختلاف في مقدار ما تجب فيه من الركعات على أقوال أربعة فقيل أنها واجبة في كل ركعة وهو الراجح وقيل أنها واجبة في الجل وسنة في الأقل وقيل أنها واجبة في ركعة وسنة في كل ركعة من الباقي وهو قول الغيرة وقيل أنها واجبة في النصف وسنة في الباقي والنصف اقتصر على قولين لتشبههما لأن القول بوجوبها في كل ركعة قول مالك في المدونة وشهره ابن بشر وابن الحجاج وعبد الوهاب وابن عبد البر والقول بوجوبها في الجل رجع إليه مالك وشهره ابن عسكر في الإرشاد وقال القرافي هو ظاهر المذهب (قوله لاتفاق القولين على أن تركها عمدا) أي كلا أو بعضا ولو في ركعة وقوله مبطل أي للصلاة لا للركعة فقط وقوله لأنها سنة الخ علة للبطلان على القول بأنها واجبة في الجل وسنة في الأقل وما ذكره من بطلان الصلاة باتفاق القولين فيه نظر ففي عبق أنه إذا ترك الفاتحة كلها أو بعضها عمدا فعلى وجوبها في الجل قيل تبطل الصلاة لأنه ترك سنة شهرت فرضيتها واقصر عليه بعض شراح الرسالة وقيل لا تبطل ويسجد قبل السلام وعليه البخاري وهو ضعيف إذ يعتمد أنه لا سجود للعمد على وجوبها بكل ركعة فتبطل الصلاة قطعا وكأن الشارح نزل قول البخاري منزلة العدم لشدة ضعفه (قوله محله في غير الثنائية) أي محله في الرباعية والثلاثية وأما الثنائية فلا يتأتى فيها القول بوجوبها في الجل وسنتها في الأقل ويتأتى فيها ما عدا ذلك من بقية الأقوال المتقدمة (قوله وإن ترك آية منها سجدة) هذا مرتب على كل من القولين السابقين أي وإن ترك من الفاتحة آية سهوا ولم يمكن تلافيها بأن ركع سجدة قبل السلام باتفاق القولين فإن ترك السجود بطلت الصلاة وأما إن أمكنه تلافيها بأن تذكر قبل أن يركع تلافاها فإن ترك التلافي مع إمكانه كأن تركها عمدا فتبطل الصلاة على كلا القولين \* واعلم أن من قيل ترك الآية قراءة بعض الفاتحة أو كلها في حالة القيام من السجود قبل استقلاله قائما فيسجد قبل السلام حيث فات التلافي وتصح صلاته فرضا كانت أو نقلا هذا إذا كانت قراءته في حالة القيام سهواً وأما عمدا فتبطل لأنه بمنزلة من ترك الفاتحة عمدا (قوله أو تركها كلها) أي في ركعة من ثلاثية أو رباعية (قوله ولم يمكن التلافي) راجع لترك الآية والأقل والاكثر وتركها كلها كأن قوله سهوا كذلك (قوله سجدة قبل سلامه) أي ولا يأتي بركعة بدل ركعة النقص ولا يبعد تلك الصلاة هذا ظاهره وهو قول في المسئلة ولكن ظاهر المذهب أنه إذا ترك الفاتحة كلا أو بعضا سهوا من الأقل كركعة من الرباعية أو الثلاثية فإنه يسجد قبل السلام ثم يعيد تلك الصلاة احتياطاً وهو الذي اختاره في الرسالة ونصها واختلف في السهو عن القراءة في ركعة من غيرها أي من غير

على ما اختاره البخاري  
(فصل) بصوت أو  
ذكر وهو أولى (بين  
تكبيره وركوعه وهل  
يجب الفاتحة في كل  
ركعة) وهو الأرجح  
(أو) في (الجل) وتسن  
في الأقل لكن لا يحكم السنن  
لاتفاق القولين على أن  
تركها عمدا مبطل لأنها  
سنة شهرت فرضيتها  
(خلاف) محله كما يستفاد  
من قوله أو الجل في غير  
الثنائية (وإن ترك)  
الفذ أو الامام (آية  
منها) أو أقل أو أكثر  
أو تركها كلها سهوا ولم  
يمكن التلافي بأن ركع  
(سجدة) قبل سلامه ولو  
على أنها واجبة في الكل  
مراعاة للقول بوجوبها  
في الجل فإن أمكن التلافي  
تلافاها فإن لم يسجد أو  
تركها عمدا بطلت ولو  
تركها في ركعة من ثنائية أو  
فركعتين من رباعية سهوا  
تعمداً ويسجد للسهو وأعاد  
أبدا احتياطاً على الأشهر



الصبح قليل يحزى، عنه سجود السهو قبل السلام وقيل بلغها ويأتي بركعة وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتي بركعة ويبعد الصلاة احتياطا وهو أحسن ذلك إن شاء الله تعالى وهذا القول أيضا هو المشهور فيمن تركها من النصف كركعتين من الرابعة أو واحدة من الثانية كاشغلة في التوضيح عن ابن عطاء الله خلافا لمن قال أنه يلغى ما ترك من قراءة الفاتحة ويأتي بيده ويسجد بعد السلام وهو المشهور أيضا فيمن تركها من الجمل كما ذكره ابن الفاكهي خلافا لمن قال يلغى ما ترك من القراءة ويأتي بيده ويسجد بعد السلام فتحصل إن من ترك الفاتحة سهوا فاما ان يتركها من الأقل أو من النصف أو من الجمل وإن الشهور في ذلك كله أنه يتأدى ويسجد قبل السلام ويبعد بها ندبا (١) وقابل المشهور قولان إذا تركها من الأقل وقول واحد إذا تركها من النصف أو الجمل والاعادة أبدية كما قال طفي والشيخ سالم وإنما أعادها مراعاة للقول بوجوبها في الكل ويسجد قبل السلام مراعاة لقول للغيرة بوجوبها في ركعة وما فهمه تت وعج من ان الاعادة في الوقت قال طفي فهم غير صحيح انظر بن (قوله وركوع) أي انحنا ظهر بحيث تقرب راحته من ركبته ان وضعا بالتمل على آخر فخذه أو بتقدير وضعا على آخر فخذه إن لم يضمهما بالفعل عليه (قوله أو بتقدير الوضع الخ) هذا مبني على أن وضع اليدين على الفخذين في الركوع ليس بشرط بل مستحب فقط وهو الذي فهمه سند وأبو الحسن من المدونة خلافا لما فهمه الباجي واللخمي منها من الوجوب انظر بن (قوله فان لم تقرب راحته منها لم يكن ركوعا الخ) انظر هل مقدار التقرب منهما أن يكون أطراف الأصابع على الركبتين أم لا وههنا مثله وهي ما إذا أحرم المسبوق خلف الإمام ولم ينحن إلا بعد رفع الإمام فقلوم أن المأموم لا يعتد بتلك الركعة ولكن يخرج ساجدا ولا يرفع مع الإمام فان رفع معه فان صلاته لا تبطل ولا يقال هو قاض في صلب الإمام لانا نقول إنما بعد قاضيا إذا كان ما يفعله يعتد به وهذه الركعة ليست كذلك قاله خش في كبره (قوله وهذه الكيفية) أي التي ذكرها المصنف وهي انحنا ظهره بحيث تقرب راحته من ركبته إن وضعا أو بتقدير الوضع ان لم يضمهما (قوله وندب تمكينهما منهما) أي فوضع اليدين على الركبتين مستحب على المعتد كما تقدم وتمكينهما منهما مستحب ثان فان قصرتا لم يزد على تسوية ظهره ولو قطعت احدهما وضع الأخرى على ركبته كما في الطراز لا على الركبتين معا كما قال بعضهم (قوله مفرقا (٢) أصابعه) أي لأجل ان يحصل زيادة التمكن (قوله ونصهما) أي وضعا معتدلين من غير ابراز لهما (قوله فتبطل بتعمد تركه) أي وأما ان تركه سهوا فيرجع محدودا حتى يصل لحالة الركوع ثم يرفع ويسجد بعد السلام الا المأموم فلا يسجد لحمل الإمام لسهوه فان لم يرجع محدودا ورجع قائما لم تبطل صلاته مراعاة لقول ابن حبيب ان تارك الرفع من الركوع سهوا يرجع (٣) قائما لا محدودا كترك الركوع (قوله وسجود الخ) عرفه بعضهم بأنه مس الأرض أو ما اتصل بها من ثابت بالجبهة اه واحترز بقوله أو ما اتصل بها عن نحو السرير للعاق (٤) وبقوله من ثابت عن الفراش النفوش جدا ودخل به السرير الكائن من خشب لامن

(١) قوله هو يبعدا ندبا قال مصطفی فهم تت وعج أن الصلاة صحيحة وإن الاعادة وقتية وذلك كله فهم غير صحيح بل مرادهم السجود والاعادة بعده على سبيل الوجوب فن قال ان الذي في مصطفی أن الاعادة أبدية وانها مندوبة ويدل لذلك تعليلها بالاحتياط والاحتياط يقتضي الندب لم يستوف سياق مصطفی ولا أمعن النظر فيه ولا صاف محزه وما هكذا يأسد تورد الابل اه ملخصا من ضوء الشموع وقد أطال هنا قيضي مراجعته (٢) ورأى مالك التحديد في تفريق الأصابع وضعا بدعة اه مجموع (٣) قوله يرجع قائما أي ويسجد من غير إعادة الركوع وهذا على ان الحركة غير مقصودة اه (٤) قوله للعاق فان سمر في سقف مثلاة كما سمر فيده اه ضوء

(و) سابع الفرائض  
(ركوع) كتبه رب  
راحتاه (تثنية قراءة وهي  
بطن الكف والجمع راح  
بغير تاء (فيه) أي في  
الركوع (من ركبتيه)  
ان وضعا أو بتقدير  
الوضع ان لم يضمهما فان لم  
تقرب راحته منهما لم يكن  
ركوعا وانما هو إيماء وهذه  
الكيفية هي القدر الكافي  
في الوجوب وأما كماله ان  
يسوى ظهره وعنقه فلا  
يشكس رأسه ولا يرفعه  
(وندب تمكينهما)  
أي الراحتين (منهما) أي  
من ركبتيه مفرقا أصابعه  
(ونصهما) أي ركبتيه ولا  
يرزهما قليلا (و) نامها  
(رفع منه) أي من الركوع  
فتبطل بتعمد تركه (و)  
تأسعها (سجود) على  
جبهته (وهي

مستدير ما بين الحاجبين الى الناصية أى على أيسر جزم منها ونذب الصاقها بالأرض أو ما اتصل بها كسرير على أبلغ ما يمكنه وكره شديدا (١)  
بالأرض بحيث يظهر أثره في (٢٤٠) جهته ويشترط استقرارها على ما يسجد عليه فلا يصح على تبن أو قطن إلا إذا اندك لا

ارتفاع العجزة عن الرأس بل ينذب (وأعاد) الصلاة (ترك) السجود على (أنفه) بوقت (ولو في سجدة واحدة سهوا مراعاة للقول بوجوبه وإلا فهو مستحب على الراجح ولا إعادة لمستحب (وسن) السجود (على أطراف قدميه) بأن يجعل صدرهما على الأرض رافعا عقبه (و) على (ركبتيه كيديه) أى كفيه (على الأصح) فان سجد وظهور القدمين على الأرض أو جنبها أو رافعاً ركبتيه عنها أو واضعا كفيه على ركبتيه مثلاً لم تبطل وقال الشافعي بوجوب ذلك وهل هو سنة مؤكدة أو خفيفة وهل اذ كرسته في كل ركعة أو في المجموع استظهر الأول فيها فيترتب السجود اذا تكرر ترك البعض لان لم يتكرر ولو ترك الكل بأن سجد وهو رافع ركبتيه ويده فوقهما وجميع القدم على الأرض سهوا سجد وعمدا جرى على الخلاف وانظر في ذلك (و) عاشرها (رفع) منه (أى من السجود والتمتع صحة صلاة من لم يرفع يديه عن الأرض حال الجلوس بين السجدين

شريط نعم أجازته (١) بعضهم للمريض وظاهر قوله أو ما اتصل بها ولو كان أعلى من سطح رلنقى المعلى وذلك كالمفتاح أو السبعة ولو اتصلت به والحفظه وهو كذلك نعم الأكل خلافه هذا هو الأطهر مما في عقب وغيره انظر الحج (قوله مستدير ما بين الحاجبين) أى فلو سجد على مافوق الحاجب لم يكف (قوله الى الناصية) هو شعر مقدم الرأس (قوله أى على أقل جزء منها فلا يشترط في السجود إصاقي الجهة بتامها بالأرض بل يكفى فيه الصاق أقل جزء منها (قوله على أبلغ ما يمكنه) أى بحيث تستقر منبسطة \* والحاصل انه يكفى الصاق جزء منها بالأرض ولو كان صغيرا وأما الصاقها على أبلغ ما يمكنه بحيث ياصقها كلها فهو مندوب (قوله لا ارتفاع العجزة) عطف على استقرارها أى لا يشترط ارتفاع العجزة (قوله وأعاد الصلاة لترك السجود على أنفه) أى سواء كان الترك عمدا أو سهوا (قوله بوقت) أى وهو في الظهريين للاصفرار وفي غيرهما للظلوع هذا هو الاعتماد خلافا لمن قال بوقت اختياري ولعل مراده بالنسبة للعصر قاله شيخنا (قوله ولو في سجدة واحدة) أى من رباعية وقوله سهوا داخل في حيز البالغة فأولى اذا كان عمدا (قوله وسن) على أطراف قدميه وركبتيه) تبع في التعبير بالسنة ابن الحاجب قال في التوضيح وكون السجود عليهما سنة ليس بصريح في المذهب غايته أن ابن القصار قال الذى يقوى في نفسى انه سنة في المذهب وقيل إن السجود عليهما واجب ووجهه قوله صلى الله عليه وسلم أدركت أن أسجد على سبعة أعضاء قال العلامة بهرام وعلى قول ابن القصار عول المصنف هنا هـ بن (قوله وركبتيه) أى بأن يجعلهما على الأرض وكذا يقال في قوله كيديه (قوله كيديه) قال ابن الحاجب وأما اليدين فقال سجنون ان لم يرفع يديه بين السجدين قولا ن قال في التوضيح يخرج في وجوب السجود على اليدين قولان من القولين اللذين ذكرهما سجنون في بطلان صلاة من لم يرفعهما عن الأرض فعلى البطلان يكون السجود عليهما واجبا وعلى عدم البطلان فلا يكون واجبا وقد صحح سند القول بعدم الاعادة قول المصنف على الأصح راجع لما بعد الكاف على قاعدته الأكثرية إشارة لتصحيح سند وقال ت ان راجع لما بعد الكاف ولما قبلها فيكون إشارة لما قاله ابن القصار فيما قبلها أيضا (قوله بوجوب ذلك) أى بوجوب السجود على أطراف القدمين والركبتين والكفين فان ترك شيئا من ذلك بطأت (قوله وهل هو) أى السجود على الأمور الثلاثة المذكورة (قوله استظهر الأول فهما) أى في الاستفهامين وهذا إشارة لقول الشيخ أحمد الزرقاني الظاهر أن السجود على مجموع مذكر سنة في كل ركعة وأنه من السنن الغير الحفيفة وينبغى عدم السجود في ترك القدمين أو الركبتين أو اليدين لان التروك بعض سنة اه قاله شيخنا (قوله اذا تكرر ترك البعض) بأن تكرر ترك السجود على القدمين أو على الركبتين (قوله جرى على الخلاف) أى فيمن ترك من سنن الصلاة عمدا هل تبطل صلاته أو يستغفر الله ولا شيء عليه (قوله ورفع منه) للآزرى أما الفعل بين السجدين فواجب اتفاقا لان السجدة وإن طالت لا يتصور أن تكون سجدين فلا بد من الفصل بين السجدين حتى يكونا اثنين اه ونحوه في التوضيح وهذا الاتفاق لا يعارض قول ابن عرفة الباجى في كون الجلسة بين السجدين فرضاً أو سنة خلاف اه لما في ت من ان هذا الخلاف في الاعتدال لا في أصل الفصل بينهما وهو حسن اه بن (قوله وجلوس لسلام) أى لأجل إيقاع السلام فالجزء الأخير من الجلوس (١) قوله أجاز الخ لمشقة الزول عليه اه ضوه

حيث اعتدل (و) حادى عشرتها (جلوس لسلام) أى لأجله ولو قال وسلام وجلوس له كان أوضح (و) ثانى عشرتها (سلام) الذى

(١) قول الشارح وكره شديدا بالأرض بحيث يظهر أثره في جهته كما فعله الجهلة وسبها في وجوههم من أثر السجود الخشوع والخضوع اه ضوه الشموع

الذى يوقع فيه السلام فرض وما قبله سنة فلا يلزم ايقاع فرض في سنة بل في فرض ولو رفع رأسه من السجود واعتدل جالسا وسلم كان ذلك الجلوس هو الواجب وفاته السنة ولو جلس ثم تشهد ثم سلم كان آتيا بالفرض والسنة ولو جلس وتشهد ثم استقل قنما وسلم كان آتيا بالسنة تارك للفرض (قوله عرف بآل) أى وفي اجزاء أم بدلها في لغة حمير الذين يدلونها بها قولان والاعتماد عدم الاجزاء لقدرتهم على غيرها قطعا انظر بن (قوله ولا بالتكثير) أى انه لا يعزى ما نون إذا كان غير معرف وأما ان كان معروفا فقال بعضهم كذلك وحزم بعضهم بالصحة وقال تنبئ اجراؤه على اللحن في القراءة في الصلاة (قوله فلا بد من السلام عليكم) أى فلو أسقط اللين من أحد اللفظين لم يحزمه فلا بد من صيغة الجمع سواء كان الصلى اماما أو مأموما أو فذا اذا يغلو من جماعة من الملائكة مصاحبين له أقلهم الحفظ ولا يضر زيادة ورحمة الله وبركاته لأنها خارجة عن الصلاة وظاهر كلام أهل المذهب أنها غير سنة وان ثبت بها الحديث لأنها لم يصحبها عمل أهل المدينة بل ذكر في اللج أن الأولى الانتصار على السلام عليكم وان زيادة ورحمة الله وبركاته هنا خلاف الأولى (١) وقوله فلا بد من السلام عليكم بالعربية أى للتأدب عليها ولا يكفيه الخروج بالنية ولا بمرادفها من لغة أخرى وأما العاجز عنها فيجب عليه الخروج بالنية قطعا وان أتى بمرادفها بالمعجمة فذكر عيج ان الصلاة تبطل والذى استظهره بعض الاشياخ الصحة قياسا على الدعاء بالمعجمة للتأدب على العربية قاله شيخنا (قوله فان أتى بمرادفه) أى من اللغة العربية أو غيرها بطلت حيث كان قادرا عليها بالعربية وأولى لو قصد الخروج من الصلاة بالحدث أو بغيره من النافيات كالأكل والشرب قال الباجي ووقع لابن القاسم أن من أحدث في آخر صلاته أجزأته قال ابن زرقون وهذا مردود قولا ومعنى اما فلا فلان المتقول عن ابن القاسم انما هو في جماعة صلوا خلف امام فأحدث امامهم فسلوا لا تقسم فسل عن ذلك فقال تجزيهم صلاتهم أى تجزيهم للأموين فقط وأما معنى فلان الأمة على قولين منهم من يرى لفظ السلام جينه كمالك ومنهم من لا يراه ولكن شرط ان ينوى بكل مناف الخروج من الصلاة اما ما حكاه الباجي من اطلاق كلامه فهو خلاف ما عليه الأمة وقبل ابن عبد السلام كلام ابن زرقون وهذا وقدير الثاني بأن سبقة (٢) الخلاف لا تمنع من نقل قول ثالث واختياره اه بن (قوله وفي اشتراط نية الخروج به خلاف) أى انه وقع خلاف هل يشترط ان يجد نية الخروج من الصلاة بالسلام لأجل ان يتميز عن جنسه كانت نية تكبيرة الاحرام اليها لتمييزها عن غيرها فلو سلم من غير تجديد نية لم يحزمه قال سندوه وظاهر المذهب ولا يشترط ذلك وانما ذهب قط لا نسحاب النية الأولى قال ابن الفاكهاني وهو المشهور وكلام ابن عرفة يفيد انه الاعتماد الا انه قد يبحث فيما ذكر من التعليل بأن النية الأولى نية مدخلة ولا يناسب السلام الذى به الخروج الا نية مخرجة كذا قال شيخنا (قوله كونه كالتحليل) أى معروفا بالمدخلة مع تقدم لفظ السلام على عليكم بصيغة الجمع (قوله وطمانينة) اعلم ان القول بفرصتها صحيح ابن الحاحب والمشهور من المذهب انها سنة ولذا قال زروق كما في بن من ترك الطائفة اعاد في الوقت على المشهور وقيل انها فضيلة (قوله أى المؤدى من فرائضها) اشار بهذا الى ان الواجب انما هو ترتيب الفرائض في نفسها واما ترتيب السنن في نفسها أو مع الفرائض فليس بواجب لأنه لو قدم السورة على التأمينة لم تبطل ويطلب باعادة السورة على المشهور وفي لزوم السجود بعد السلام وعدمه قولان لسحنون وابن حبيب فان فات التلافي كان كسقاط السورة فيسجد قبل السلام (قوله بعد الرفع من الركوع أو السجود)

(١) قوله خلاف الأولى لا قصد الخروج من خلاف الخالبة لا بد في صحة الفرض من تسليحتين عندم على اليقين وعلى اليسار يقول في كل منهما السلام عليكم ورحمة الله ولا يشترط ذلك في النقل اه ضوء الشموع (٢) قوله بأن سبقة الخ فيه ان ابن زرقون لم يدع مجرد تقدم الخلاف حتى يناش بما ذكر بل اجماع الأمة ففى سلم لم يحمل خرقه لا ينقل ولا استنباط اه كنه محمد عيش

معرفة بأن) لا باضافة  
كلامى أو سلام الله ولا  
بالتكثير فلا بد من السلام  
عليكم بالعربية وتأخير  
عليكم فان أتى بمرادفه  
بطلت فان قدر على البعض  
أتى به ان كان بعد سلاما  
كمن غاب السين أو الكاف  
تاء مثلا (وفي اشتراط  
نية الخروج) من الصلاة  
(ب) أى بالسلام وعدم  
اشتراطها وهو الأرجح  
(خلاف) وأجزأ في  
تسليحة الرد على الامام  
ومن على اليسار (سلام  
عليكم وعليك السلام)  
واشعر قوله أجزأ ان  
الأفضل كونه كالتحليل (و)  
الثالثة عشر (طمانينة)  
في جميع الاركان وهي  
استقرار الاعضاء زمانا  
(و) الرابعة عشر (ترتيب  
أداء) أى المؤدى من  
فرائضها بأن يقدم النية  
على التكبير ثم هو على القراءة  
ثم هى على الركوع إلى آخر  
الصلاة (و) الخامسة عشر  
(اعتدال) بعد رفع من  
الركوع أو السجود بأن لا  
يكون منحنيا فان تركه ولو  
سهوا بطلت (على  
الأمم)

والأكثر من الماء (على فيه) (٢٤٣) أى نبي وجوه وأنه سنة فيه جدل تركه سهواً وبطلت بتركه عمداً قطعا فما يظهر

لأنه سنة شهرت فرضيتها فلا يجزى فيها الخلاف للآتي وترك المصنف للجلوس بين السجدين ولا يد من ذكره ولا يقال يفى عنه الطمأنينة والاعتدال مع الرفع من السجدة الأولى لأن ذلك يصدق بالرفع قائما مع اعتدال وطمأنينة (وسنيتها) أى الصلاة الفرض وكذا النفل إلا الأربعة الأولى السورة والقيام لها والجهر والسر (سورة بعد الفاتحة) الركعة (الأولى والثانية) والمراد قراءة ما زاد على أم القرآن ولو آية وبعض آية له بال في كل ركعة بأفرادها على الظاهر وكرهه الاقتصاد على بعض السورة على إحدى الروايتين كقراءة سورتين في ركعة في الفرض وقوله قد فاتحة فلو قدمها لم يحصل ما لسنه وإنما تسن النبوة في الفرض الوقتي للتمتع وقته لافي نفل أو جنازة أو إذا ضاق الوقت بحيث يغشى خروجه فرائها والأوجب تركها (د) السنة الثانية (قيام لها) أى للسورة لأن حكم الظرف حكم للظروف فصحح أن استند حال قراءتها بحيث لو أزيل ما استند إليه لسقط لا أن جلس (و) الثالثة (جهر) لرجل (١) (أقله أن يسمع نفسه ومن يله) أن أنصت له

أى فينبه وبين الطمأنينة عموم وخصوص من وجه باعتبار التحق وإن تخافا في المفهوم فيوجدان مما إذا نصب قائمته في القيام أو في الجلوس وبقي حتى استقرت أعضاؤه في محالهما زما ما يوجد الاعتدال فقط إذا نصب قائمته في القيام أو في الجلوس ولم يبق حتى تستقر أعضاؤه وتوجد الطمأنينة فقط فيمن استقرت أعضاؤه في غير القيام والجلوس كالركوع والسجود (قوله والاكثر على فيه) قال شيخنا هذا هو الراجح كاستناد من ح إلا أن الذي في شب أنه ضعيف وهو ظاهر صنيع المصنف (قوله فلا يجزى فيها الخلاف الآتي) أى في ترك السنة عمداً من بطلان الصلاة وصحتها ويستغفر الله وقوله فلا يجزى الخ أى خلافا لما ذكره شيخنا في حاشية خش (قوله الا الأربعة الأولى) أى فإن سنيتها خاصة بالفرض ولا يسن شيء منها في النفل ولذا قال في التوضيح السورة إحدى مسائل خمسة مستثناة من قولهم السهو في الفاتحة كالسهو في الفريضة والثانية الجهر فيها يجزى فيه والثالثة السر فيها يسريه والرابعة إذا عقد ركعة ثالثة في النفل آتيا رابعة بخلاف الفريضة والخامسة إذا نسي ركعة من الثالثة وطال فلا شيء عليه بخلاف الفريضة فإنه يعيدها (قوله سورة) أى لا سورتان ولا سورة وبعض أخرى بل هو مكروه كما يأتي للشارح والسنة حصلت بالأولى والكرهية ملقت بالثانية (قوله بعد الفاتحة) أى أن كان يحفظ الفاتحة وإلا قرأها دون فاتحة (قوله في الركعة الأولى والثانية) أى وأما قراءتها في ثالثة ثلاثية أو في أخيرتي رابعة فمكروه (قوله والمراد الخ) أشار بهذا إلى أن قول المصنف سورة فيه تجوز من إطلاق اسم الكل (١) وإرادة البعض (قوله ولو آية) أى سواء كانت طويلة أو قصيرة كدهامتان (قوله في كل ركعة بأفرادها على الظاهر) أى خلافا لظاهر المتن من أن السورة سنة في مجموع الركعتين (قوله وذكره الاقتصاد على بعض السورة) أى مع الاتيان بالسنة (قوله على إحدى الروايتين) أى عن مالك والآخرى الجواز في التوضيح عن الباجي والمالزي أن القولين لذلك بالكرهية والجواز من غير ترجيح لواحد وما في عقب من أن ح شهر الكراهية فيه نظر إذ ليس فيه تشهير (قوله كقراءة سورتين في ركعة) أى للأماموم خشى من سكوتة تفكيره وأكرهها فلا كراهية في حقه إذا قرأ سورتين في ركعة وقوله في الفرض أى وأما في النفل فقد جوز الباجي والمالزي فيه ذلك من غير كراهية وكره مالك تكرير الصور كالصمدية في الركعة الواحدة وهو خلاف ما في كثير من الفوائد ولا يكره التزام سورة مخموسة بخلاف دعاء مخصوص لا يعم ويندب أن يكون ترتيب السور في الركعتين على نظم المصحف فتكيس السور مكروه وفي ح أن قرأ في الركعة الأولى بسورة الناس فقراءة ما فوقها في الركعة الثانية أولى من تكرارها وحرم تنكيس الآيات المتلاصقة في ركعة واحدة وابطل الصلاة لأنه ككلام اجنبى وليس ترك ما بعد السورة الأولى هجرا لها خلافا للحنفية حيث قالوا بكرهية ذلك وعلاؤه بأنه هجر لها (قوله فلو قدمها لم تحصل السنة) أى وبطلت بإعادة السورة حيث لم يركع فإن ركع كان تاركا لسنة السورة فيسجد لها وقوله لم تحصل السنة يقتضى أن كونها بعد الفاتحة شرط في تحقق سنيتها لانه سنة مستقلة (قوله لافي نفل) أى فيه مستحبة (قوله وإلا وجب تركها) أى والأبأن ضاق الوقت بحيث يغشى خروجه بقراءتها وجب تركها بحفاظة على الوقت (قوله وقيام لها) أى لاجلها فالقيام سنة لغيره لالتمسه وحينئذ فيركع أن يحجز عن السورة اثر الفاتحة ولا يقوم فندرها (قوله فتصح) أى الصلاة أن استند لكلمات حال قراءتها إذ غايته أنه ترك سنة (قوله لا أن جلس) أى حال قراءتها ثم قام بعد قراءتها للركوع أى فلا تصح بل تكون باطلة وإنما بطلت لسكوتة الفل لا لترك السنة (قوله الله أن يسمع نفسه ومن يله) أى وأما علاه فلا حله (قوله أن أنصت له) أى

(١) قوله اسم الكل الظاهر اسم الخاص وإرادة العام اه

(١) قوله الشارح لرجل للناسب تأخير عن الله ليكون كلامه على نسق واحد تأمل له

من يابه (قوله وجهر المرأة اسماع نفسها فقط) أي فيكون أعلى جهرها وأدناه واحدا وعلى هذا فيستوى في حقها السر والجهر لأن صوتها كالعورة وربما كان في صاعقة كذا في عبق وخش وفيه نظر بل جهرها مرتبة واحدة وهو أن تسمع نفسها فقط وليس هذا سرا لما بل سرها مرتبة أخرى وهو أن تحرك لسانها فإيس لسرها أعلى وأدنى كأن جهرها كذلك هذا هو الذي يدل عليه كلام ابن عرفة وغيره وعليه فإذا انتصرت على تحريك لسانها في الصلاة الجهرية سجدت قبل السلام انظر بن (قوله أنه) أي بالنسبة للرجل حركة لسان وأغلاه اسماع نفسه (١) هذا اصطلاح للفقهاء وإلا فالتحقيق أن أعلى السهر وأقواه وهو أن يبالغ فيه جدا وأدناه عدم البالغة فيه فاندفع (٢) ما قاله بن من أن في السلام ثلثا والأصل أعلى السر حركة اللسان وأغلاه اسماع نفسه (قوله بجعلها) أي أن كل واحد منهما سنة في محله لأن كل واحد منهما سنة في كل ركعة ولا يشك في هذا ما يأتي من السجود ترك أحدهما في الفاتحة من ركعة لأنه ترك لبعض سنة له بال وترك البعض الذي له بال كترك الكل (قوله أي كل فرض من التكبير سنة) أشار بهذا إلى أن المراد بالكل في كلام المصنف الكل الجمعي فيكون ماشيا على طريقة ابن القاسم ويحتمل أن يكون المراد لكل المجموع فيكون ماشيا على قول أنشعب والابهرى والاحتمال الثاني إنما يأتي إذا قرئ بالهاء لا بالتاء وينبغي على الخلاف السجود ترك تكبيرتين سهوا على الأول دون الثاني وبطلان الصلاة أن ترك السجود ثلاث على الأول دون الثاني (قوله وسمع الله من حمده) عطف على تكبيرة أي وكل سمع الله من حمده فهو ماش على أن كل تسمية سنة وهو قول ابن القاسم في المدونة وهو المشهور ويحتمل أنه عطف على كل تكبيرة أي ومجموع مع سمع الله من حمده فيكون ماشيا على قول أنشعب والابهرى (قوله كل تشهد) أي ولو في السجود السهوي ويكره الجهر به كما في كبير خش (قوله أي كل فرد منه سنة مستقلة) هذا هو الذي شهره ابن بريزة خلافا لما قال بوجوب التشهد الأخير وذكر الأحمي قولاً بوجوب التشهد الأول وشيخ ابن عرفة والقلشاني أن مجموع التشهدين سنة واحدة ولا فرق بين كون الصلوة فذا أو اماماً أو مأموماً إلا أنه قد يسقط الطلب به في حق المأموم في بعض الأحوال كنسيانه حتى قام الإمام من الركعة الثانية فليقم ولا يتشهد وأما أن نسي التشهد الأخير حتى سلم الإمام فإنه يتشهد ولا يدعو ويسلم وسواء تذكر ترك التشهد قبل انصراف الإمام عن محله أو بعد انصرافه عن محله كما ذكره ح في سجود السهو فلا عن النوادر عن ابن القاسم خلافا لما في عبق وتبعه شيخنا من أنه أن تذكر ترك التشهد قبل انصراف الإمام عن محله فإنه يتشهد وأن تذكر بعد انصرافه عن محله فإنه يسلم ولا يتشهد (قوله ولا تحصل السنة إلا بجميعه) أي لا يعنفه خلافا لبعضهم (قوله وآخره ورسوله) أي وأوله التحيات لله (قوله يعني ماعدا جلوس السلام) أي أن كل جلوس من الجلوسات غير الأخير سنة فمراد المصنف بالجلوس الأول ماعدا الأخير (قوله والزائد على قدر السلام) أي والجلوس الزائد على قدر السلام حالة كونه ذلك الزائد من الجلوس الثاني (قوله يعني) أي بالجلوس الثاني جلوس السلام سواء كان أولاً أو ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً (قوله إلى عبده ورسوله) أي السكائن ذلك الجلوس إلى عبده ورسوله وقديين الشارح بهذا ما في كلام المصنف من الاجمال فإن ظاهره أن الجلوس الثاني كله سنة ماعدا الجزء الذي يقع فيه السلام وليس كذلك وحاصله أن كلام المصنف محمول على ما إذا انتصر في ذلك الجلوس على التشهد ولم يزد عليه دعاء

(١) قوله وأغلاه اسماع نفسه في المجموع أغلاه أقل الجهر اه (٢) قوله فاندفع أي بقولنا هذا اصطلاح للفقهاء وزاد في المجموع جواباً آخر فقال أو أن المراد أدنى القراءة التي لا يجوز النقص عنها حال الأسرار وأغلاها التي متى زيد عليها خرج عن السرية فتدبر اه

وجهر المرأة اسماع نفسها فقط ومثلها راحل يلزم على جهره التجليط على من يقربه (و) الرابعة (سر) أنه حركة لسان وأغلاه اسماع نفسه فقط (عجلها) أي حال كون كل من الجهر والسر كائناً في محله ومحل الجهر الصبح والجمعة وأولنا التقرب والعشاء ومحل السر ماعدا ذلك (و) الخامسة (كل تكبيرة) أي كل فرد من التكبير سنة (إلا الإخرايم) فإنه فرض (و) السادسة (سمع الله من حمده) لا إمام ولا قائد (حال الرفع من الركوع أي كل واحدة سنة على الأشهر) (و) السابعة (كل تشهد) أي كل فرد منه سنة مستقلة ولا تحصل السنة إلا بجميعه وآخره ورسوله (و) الثامنة (الجلوس الأول) يعني ماعدا جلوس السلام (و) التاسعة (الزائد على قدر السلام) أي الجلوس (الثاني) يعني جلوس السلام إلى عبده

وتندب الجلوس للدعاء وفي ندبه الصلاة على النبي وصيته الخلاف ووجب السلام فالظرف له حكم المظروف (و) العاشرة الزائد (على) قدر (الطمأنينة) الفرض (٢٤٤) ويطلب تطويل الركوع والسجود عن الرفع منهما (و) الحادية عشر (رد)

مقتد) ادرك مع الامام  
ركعة (على امامه) مشيرا  
له بقلبه لا برأيه ولو امامه  
(ثم) يسر رده على (يساره  
وبه أحد) أي من  
المؤمنين إدراك ركعة مع  
امامه ولو صيا أو انصرف  
كل من الامام والمأموم  
وهذه السنة الثانية عشرة  
(و) الثالثة عشرة (جهر)  
لرجل من امام ومأموم  
كفذا فيما يظهر (بتسليمة  
التحليل فقط) دون  
تسليم الرد بل يندب السرفيه  
(وإن سلم) الصلي مطلقا  
على اليسار) فصد التحليل  
ثم تكلم (ثلاثا) لم  
تبتطل) صلاته لأنه إنما  
فاته فضيلة التيامن وكذلك ان  
لم يصد شيئا وهو غير مأوم  
على يساره أحد لأن الغالب  
فصد الخروج من الصلاة لا  
ان نوى الفضيلة فتبطل  
بمجرد تلاعبه بخلاف  
مأموم على يساره أحد إن  
لم يتكلم أو تكلم سهوا وسلم  
التحليل عن قرب وسجد  
بعده فان طال بطأت (و)  
الرابعة عشرة (سفرة) أي  
نصبها امامه خوف للرو  
بين يديه وللمتعمد  
استجابها (١)

ولا صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) وتندب الجلوس للدعاء (أي ما لم يكن بعد سلام الامام  
والا كان كل من الدعاء والجلوس له مكروهها) (قوله) والزائد على الطمأنينة (١) قال بعضهم انظر مقدار  
هذا الزائد في حق الفذوالامام والمأموم قل شيخنا والظاهر أنه يقدر بعدم التفاحش بقى شيء آخر  
وهو أن الزائد على الطمأنينة هل هو مستوفيا يطلب فيه التطويل وفي غيره كالرفع من الركوع والسجدة  
الأولى أم لا وكلام المؤلف يقتضي استواءه فيما لکن الذي ذكره شيخنا أنه ليس مستويا بل هو في  
يطلب فيه التطويل كالركوع والسجود أكثر منه فيما لا يطلب فيه التطويل كالرفع منهما وعلى ذلك  
درج الشارح حيث قال ويطلب الخ واعترض (٢) العلامة بن على المصنف في عدة الزائد على  
الطمأنينة سنة فقال انظر من نصي على أن الزائد عليها سنة ونص البخمي اختلف في حكم الزائد على  
أقل ما يقع عليه اسم الطمأنينة قليل فرض موسع وقيل نافلة وهو الأحسن وهكذا عباراتهم في أبي  
الحسن وابن عرفة وغيرهما (قوله) ثم يسر رده على يساره الخ) عبر بهم إشارة إلى أن رد المقتدى على  
امامه مقدم على رده على من على يساره وهو المشهور ومقابلة مقابلة بعضهم من عكس ذلك (قوله) وبه  
أحد) أي والحال ان في يساره أحد من المؤمنين أدرك ركعة مع امامه وهذا يشمل ما إذا كان من  
على اليسار مسبوقا أو غير مسبوق وقوله أو انصرف الخ فيما إذا كان غير مسبوق والراد عليه مسبوق  
وظاهر قوله وبه أحد مسامحته له لا تقدمه أو تأخره عنه وظاهره أيضا قرب منه أو بعد وظاهره أيضا  
حال بينهما حائل كعمود أو كرسي أم لا قاله شيخنا (قوله) أو انصرف) أي ولو انصرف الخ أي هذا إذا  
كان كل من الامام ومن على اليسار باقيا بل ولو انصرف كل منهما (قوله) وجهر بتسليمة التحليل) أي  
وأما الجهر بتكبيره الاحرام فهو مندوب لكل مصل إماما أو مأموما أو فذا أو اما الجهر بغيرها من  
التكبير فيندب للامام دون غيره فالأفضل له الاسرار به ولعل الفرق بين تكبيرة الاحرام حيث ندب  
الجهر بها وتسليمة التحليل حيث من الجهر بها قوة الأولى لأنها قد صاحبها النية الواجبة جزما بخلاف  
الثانية ففي وجوب النية معها خلاف وأيضا انضم لتكبيرة الاحرام رفع اليدين والتوجه للقبلة بما يدل  
على الدخول في الصلاة (قوله) كفذا فيما يظهر) في بن ظاهر التوضيح عدم جهر الفذ بها ونصه قال بعضهم  
التسليمة الأولى تستدعي الرد واستدعاؤه يفتر للجهر وتسليمة الرد لا يستدعي بها رد فلذلك لم يفتر  
للجهر اه ومعوم أن سلام الفذ لا يستدعي ردا فلا يطلب منه جهر اه كلامه (قوله) بتسليمة التحليل)  
أي بالتسليمة التي يحل بها كل ما كان ممنوعا في الصلاة (قوله) وإن سلم الصلي) أي عمدا أو سهوا وقوله  
مطلقا أي سواء كان فذا أو إماما أو مأموما وحاصل ما ذكره الشارح من التفصيل أن الصلي إذا سلم ولا  
على يساره ثم تكلم أو فعل فعلا منافيا للصلاة كأكل أو شرب فلا يغلو إيمان يكون سلامه أولا على يساره  
بقصد التحليل أو بقصد الفضيلة أو لم يقصد شيئا فان كان بقصد التحليل لم تبطل صلاته لأنه إنما فاته  
التيامن بتسليمة التحليل وهو مندوب وان كان سلامه على يساره أولا بقصد الفضيلة ولو كان ناويا  
أنه يأتي بتسليمة أخرى بعدها للتحليل بطلت صلاته بمجرد السلام وإن لم يتكلم لتلاعبه وان لم يقصد  
بسلامه على يساره أولا لا التحليل ولا الفضيلة كانت صلاته صحيحة ان كان فذا أو إماما أو مأموما ليس  
(١) قوله ولزائد على الطمأنينة قيل لو كانت الزيادة على الطمأنينة سنة لم تدرك الركعة به في الركوع لأنه  
لم يأخذ فرضه معه والجواب أنها زيادة في الفرض لا عنه يعني انها من الكم التصل أعنى المقدار وهو وصفة  
لشيء ككيفية والصفة واللوصف كالشيء الواحد وإنما يرد البحث لو كانت كما منفصلا اه ضوء  
(٢) قوله واعترض الخ لا وجه له وحد السنة منطبق عليها واجماع الأمة مستمر عليها من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إلى منتهى الاسلام اه

(١) قول الشارح والمتعمد استجابها تنع فيه عب والذى في ضوء الشموع المشهور السنية وقد واطب صلى الله عليه وسلم على السيرة وغيره في السفر وسياق تخريج ابن عبدالسلام الوجوب في السيرة ثلاثة أقوال السنة وسط اه بحروف

على يساره أحد لأن الغالب قصد بذلك السلام الخروج من الصلاة وإن كان مأموماً على يساره أحد فإن سلم التحليل عن قرب وكان كلامه قبله سهواً فصلاته صحيحة وإن سلم التحليل عن بعد أو كان كلامه قبله عمداً بطلت صلاته وهذا التفصيل للخمى جمع به بين قول الزاهي بالبطان ومطرف بدم البطان فيمن سلم عن يساره غير قاصد تحليلاً ولا فضيلة وتكلم قبل سلامه عن يمينه سواء كان عامداً أو سهواً وما ذكرناه من أنه إذا سلم على يساره أولاً ناوياً الفضيلة فإن صلاته تبطل بمجرد سلامه ولو كان ناوياً للعود للتحليل هو ما صرح به ابن عرفة (١) واقتصر عليه واختاره عجب قائلان القواعد تقتضى ذلك ولكن مقتضى كلام التوضيح والشارح بهرام اعتماداً على ما قبله والخمى وحاصله أنه إن سلم على يساره أولاً بقصد الفضيلة فإن كان غير قاصد للعود لتسليمة التحليل على يمينه فصلاته باطلة بمجرد سلامه وإن سلم ناوياً للعود فإن عاد عن قرب من غير فصل بكلام عمداً فالصحة وإن فصل بكلام عمداً أو لم يحصل كلام ولكن حصل طول للبطان وعلى هذا القول اقتصر في المجمع ومثل ما إذا سلم بقصد الفضيلة ناوياً للعود للتحليل في التفصيل المذكور ما إذا سلم على يساره بقصد الفضيلة معتقداً أنه سلم أولاً لتسليمة التحليل فإن عاد للتحليل عن قرب قبل أن يتكلم عمداً صححت والا فلا (قوله لا امام وقد) أى سواء كانت الصلاة فرضاً أو نقلاً أو سجود سهواً أو تلاوة (قوله لأن امامه سترته) هذا قول مالك في المدونة وقوله أو لأن ستره الامام الخ هذا قول عبد الوهاب واختلف هل معناها واحد وإن الخلاف لفظي وحينئذ في كلام مالك حذف مضاف والتقدير لأن ستره امامه سترته له أو المعنى مختلف والخلاف حقيقي وحينئذ يبقى كلام الامام على ظاهره وعليه فيمتنع على قول مالك المرور بين الامام وبين الصف الذى خلفه كما يمنع المرور بينه وبين سترته لانه مرور بين المصلى وسترته فيها ويجوز المرور بين الصف الذى خلفه والصف الذى بعده لانه وإن كان مروراً بين المصلى وسترته لأن الامام ستره للصفوف كلها إلا أنه قد حال بينهما حائل وهو الصف الاول فالامام ستره لمن يليه حساً وحكماً ولمن بينه وبينه فاصل سترته حكماً لا حساً والذى يمتنع فيه المرور الاول لا الثانى واما على قول عبد الوهاب (٢) من أن ستره الامام سترته لهم فيجوز المرور بين الصف الاول وبين الامام لأن ستره الصف الاول إنما هو ستره الامام لا الامام نفسه وقد حال بين الصف الاول وسترته الامام كما يجوز المرور بين بقية الصفوف مطلقاً والحق أن الخلاف حقيقي والمعتد قول مالك كما قال شيخنا قال في المجمع والبيت في الجنازة كف ولا ينظر للقول بنجاسته ولا أنه ليس ارتفاع ذراع للخلاف في ذلك كما للشيخ عجب (قوله أن خشياً مروراً بين يديها) أى ولو بعيموان غير عاقل كبرة (٣) (قوله ولو شك) أى هذا إذا جزم أو ظن المرور بين يديه بل ولو شك في ذلك لا أن توهمه (قوله لا أن لم يخشياً) أى فلا يطلب بها وذلك كما لو كان يصلى بصحراء لا يمر بها أحد أو بمكان عال والمرور من أسفل وما ذكره المصنف من التفصيل هو المشهور قال مالك في المدونة ويصلى في وضع يأمن فيه من مرور شيء بين يديه إلى غير ستره ابن ناجي ما ذكره هو المشهور وقيل مالك

(١) قوله صرح به ابن عرفة فيه نظرون ابن عرفة ومن سلم عن يساره فتكلم قبل سلامه عن يمينه ففي بطان صلاته قولاً الزاهي والخمى عن مطرف ولو كان عامداً فذا ابن رشد إن نسي السلام الاول وسلم الثانى لم يجزه على قول مالك واجزأه على ما تأولناه على قول ابن المسيب وابن شهاب اه بحروقه (٢) قوله واما قول عبد الوهاب فيجوز المرور بين الصف الاول والامام قل في المجموع كذا في الخطاب وغيره وقد يقال ان الامام أو الصف لما قبله سترته على ان الستره مع الحائل ليست ادنى من عدم الستره أصلاً وقد قلوا بالحرمة فيه نعم إن قلنا الامام سترته فحرمة المرور بين الامام وسترته لحق الامام فقط وإن قلنا ستره الامام سترته فالحرمة من حيثين فليأتمل اه بحروقه (٣) في حاشية السيد على عب يدنو منها قدر شبر فإذا ركع تأخر وكأنه معنى ما في بعض العبارات من التحديد بمرور الحجرة أو الشاة وكنا نفهم أنه زيادة على محل الركوع والسجود فليُنظر اه ضوء

(لإمامٍ وقَدْرٍ) لا مأموماً  
لأن امامه سترته له أو لأن  
ستره الامام سترته له (إن)  
خشياً مروراً بين  
يديها ولو شك لا أن لم  
بخشياً



وأشار لصفحتها بقوله (بظاهر) لا يحس (كأنه) غير حبر واحد لا كسوط (تفسير مشغل) الفصل وأشار لقدمها بقوله (في غلط ربيع وطول) (٢٤٦) ذراع) لا مادونهما (لادابة) اما لنجاسة فضلها

كما بالفال واما لحرف  
زوالها واما لمافهو محترز  
طاهر او ثابت او ما فان  
كانت طاهرة الفضلة  
وثبتت بربط ونحوه جاز  
(و) لا (حبر واحد)  
لم يذكر ما هذا محترزه  
فيكره الاستتار به ان وجد  
غيره خوف التشبيه بعبدة  
الاصنام فان لم يجد غيره  
جعله ميمنا أو شالابل جميع  
ما يجوز الاستتار به كذلك  
وجاز باكثر من حجر  
(د) لا (سقط) يحطه  
من المشرق المغرب او من  
القبلة وهذا وكذا خفرة  
وماء ونار ولا مشغل  
كتالم وخلق العلم وكل  
حلقة بها كلام بخلاف  
الساكتين ولا بكافر او  
مأبوت او من يواجهه  
فيكره في الجميع (و)  
لا لظهور امرأة (أجنبية)  
اي غير محرم (وفي  
المحرم قولان)  
بالكراهة والجواز ثم  
الارجح ما لا ين العري  
من ان المصلي سواء صلى  
لستره أم لا لا يستحق  
زيادة على مقدار ما يحتاجه  
لقيامه وركوعه وسجوده  
(وأنتم ما بين يديه  
فما يستحقه وكذا مناوئ  
آخر شيئا أو يكلم آخر

في التبية يؤمر بها مطلقا واختاره الاخمي وبه قال ابن حبيب وهو مقابل المشهور انظر ح  
(قوله وأشار لصفحتها) أي التي لا تجزى بدونها وكذا قال في قدرها (قوله لا كسوط) دخلت الكف  
الحبل (قوله في غلط ربيع) أي ان اقل ما تكون ان تكون في غلط ربيع فأولى ما كانت أغظ منه وأما لو  
كانت أدنى من غلط الرمي فلا يحصل بها الطلوع (قوله وطول ذراع) أي من الرفق لآخر الاصبع  
الوسطى والمراد أنه لا بد فيها أن تكون طول ذراع فاكتر في الارتفاع بين يديه كما في بن  
(قوله لادابة) أي فلا تحصل السنة أو اللندوب بالاستتار بها (قوله وثبت بربط) أي والا فلا تحصل  
السنة بالاستتار بها لعدم ثباتها (قوله جملة ميمنا أو شالابل) أي ويكره أن يجعله مقابلا لوجهه  
(قوله ولا خط) هذا وما بعده في كلام الشارح محترز قوله في غلط ربيع وطول ذراع (قوله كئنا) أي  
فهو مشغل باعتبار ما يعرض له من خروج شيء منه يشوش على المصلي أو كشف عورته  
(قوله ولا بكافر) أي وأما بغيره فيجوز حيث كان غير مواجه له (قوله وفي المحرم) أي وفي الاستتار  
بظهر المحرم قولان والراجح منها الجواز وعدم الكراهة والحاصل ان الاستتار بالشخص المواجه  
له مكروه مطلقا وأما الاستتار بظهره فان كانت امرأة أجنبية أو كافرا أو مأبونا فالكراهة وان  
كان رجلا غير كافر جاز من غير كراهة وان كانت امرأة محرما قولان والراجح الجواز (قوله ثم  
الارجح الخ) أعلم انه اخذ في حريم المصلي الذي يمنع المرور فيه قال ابن هلال كان ابن عرفة يقول  
هو لا يشوش عليه المرور فيه ويحده بنحو عشرين ذراعا ويؤخذ ذلك من تحديد مالك حريم البئر  
بما لا يضر تلك البئر بخبر آخر ثم اختار ما لا ين العري من ان حريم المصلي مقدار ما يحتاجه  
لقيامه وركوعه وسجوده وقيل انه قدر رمية الحبر أو السهم أو المضاربة بالسيف أقوال  
(قوله وأنتم ما بين يديه) أي امامه فيما يستحقه أي وهو حريمه للتقدم تحديده وللمصلي دفع ذلك المارين  
يديه دفعا خفيفا لا يشغله فان أكثر أبطل صلاته ولو دفعه فأتلف له شيئا كما لو خرق ثوبه أو سقط منه  
مال ضمن على المتمدد ولو دفعه دفعا ماذونا فيه كما قاله ابن عرفة ولودفعه فأت كانت ديتته على عاقلة دفعه  
على المتمدد لانه لما كان ماذونا له فيه في الجلة صار كالحطأ فلذا لم يقتل فيه وكانت الدية على العاقلة  
وقيل يكون هدرا وقيل الدية في مال الدافع انظر ح (قوله وكذا مناوئ آخر شيئا) أي وكذا يأن  
مناوئ آخر شيئا بين يدي المصلي وقوله أو يكلم آخر أي بأن يكلم من على أحد جانبي المصلي شخصا  
بجانبه الآخر (قوله ان كان انار ومن ألحق به له مندوحة) حاصله ان المصلي اذا كان في غير المسجد  
الحرام فان كان لدار بين يديه مندوحة حرم عليه المرور صلى المصلي لستره أم لا وان لم يكن له  
مندوحة فلا يحرم المرور صلى المصلي لستره أم لا واذا كان في المسجد الحرام حرم المرور ان كان له  
مندوحة وصلى لستره والا جاز المرور هذا اذا كان المار غير طائف وأما هو فلا يحرم عليه كان  
للمصلي لستره أم لا نعم ان كان له لستره كره (قوله الاطائما بالمسجد الحرام) أي فانه لا يحرم عليه المرور بين  
يدي المصلي لو صلى لستره وكذا يقال فيمن بعده وهو المصلي يمر لستره او فرجة والضرر للمرور  
لكرعاف فلا يتم عليهما في المرور في كل مسجد ولو كان للمصلي الذي صلى المرور بين يديه لستره  
(قوله وأنتم مصل تعرض) استشكله بعضهم بان المرور ليس من فعل المصلي والمصلي لم يترك واجبا  
فكيف يكون أنما يفعل غيره واجبا بان المرور وان كان فعل غيره لكنه يجب عليه سد طريق الاتم (١)

(١) قوله يجب عليه سد طريق الاتم يخرج منه كما قال ابن عبد السلام وجوب السترة وقول البنائي  
التخلص من الاتم لا يتوقف على السترة بل يكون بالدخول الى موضع لا مرور به خروج عن  
الموضع الذي تطلب فيه السترة كما في ضوء الشموع اهـ

ان كان المار ومن ألحق به (له مندوحة) أي سعة في ترك ذلك صلى لستره أولا الاطائما بالمسجد الحرام والامصليا فأنتم  
مر لستره او فرجة في صف اول رعا (و) أنتم (مصل تعرض) جلالة بالاسترة بمحل يظن به المرور ومر بين يديه احد

قد يأتان وقد لا يأتان وقد يأتيان أحدهما (و) الخامسة عشرة (إنصات مقصد) (٢٤٧) قراءة امامه في صلاة جهرية

(ولو سكت إمامه)  
بين تكبير وفاتحة أو بين  
فاتحة وسورة أو لم يسمعه  
لعارض فسكره قراءته ولو  
لم يسمعه (وتدببت)  
قراءته (إن أسرت)

الامام أى إن كانت الصلاة  
سرية ولو قال في السرية

لكان أقعد وتذبذب في السرية  
إن سمع نفسه ثم شرع في

مندوبات الصلاة مشبهاً لها  
بالمندوب للتعذر فقال

(كرفع يديه) أى  
المصلي طاماً حذو منكبيه

ظهورهما للسماء وبطونهما  
للأرض (مع إحراميه)

فقط لا مع ركوعه ولا رفعه  
ولا مع قيام من اثنين

(حين شروعه) فى  
التكبير لا قبله كما يفعله

أكثر العوام وتذبذب كنهها  
وارسألهما بوقار فلا يدفع

بهما إمامه (وتطويل)  
قراءة (بصبح) بأن

يقرأ فيها من طوالت الفصل  
الا لضرورة أو خوف

خروج وقت (والظهور)  
تأنيهاً فى التطويل أى

دونها فيه وأوله الحجرات  
وهذا فى غير الامام وأما

هو فينبى له التفسير إلا أن  
يكون اماماً بجماعة معينة

وطولوا منه التطويل  
(وتقصيرها) أى القراءة

(بغريب وعصر)  
بأن يقرأ فيها من قصاره

وأوله الضمى (كتوسط  
بشاء) بأن يقرأ فيها من

فأثم لعدم سدها (قوله قد يأتان) وذلك إذا تعرض المصلي بلا سترة وكان للعار مندوحة  
(قوله وقد لا يأتان) كما لو صلى لسترة ولم تكن للعار مندوحة في ترك الركوع (قوله وقد يأتيان  
أحدهما) أى فإذا تعرض المصلي ولا مندوحة للعار أثم المصلي دون المار وإذا صلى لسترة وكان للدار  
مندوحة أثم المار دون المصلي (قوله وإنصات مقصد الخ) جعله سنة هو المشهور وقيل بوجوبه كما  
يقول الحنفية (١) (قوله فى صلاة جهرية) أى ولو أسر الإمام فيها القراءة عمداً أو سهواً  
(قوله ولو سكت إمامه) أشهر بهذا إلى قول سند المروفي أنه إذا سكت إمامه لا يقرأ ورد المصنف بلو على  
رواية ابن نافع عن مالك من أن المأموم يقرأ إذا سكت إمامه والفرض أن الصلاة جهرية (قوله ولم  
يسمعه لعارض) أى كبد أو أسر الإمام فى الجهرية (قوله فسكره قراءته الخ) أى ما لم يقصد بها  
الخروج من خلاف الشافعى والأفلاكرامة (قوله لكان أقصد) أى لأن ظاهره أنه متى أسر الإمام  
ندب للمأموم القراءة ولو كانت جهرية وخالف الإمام وأسر فيها وليس كذلك كما مر (قوله أى إن  
كانت الصلاة سرية) ظاهره ولو جهر الإمام فيها عمداً أو نسياناً وهو كذلك (قوله ظهورهما للسماء  
الخ) أى بـ. و. ط. ن. ظهورهما (٢) للسماء وبطونهما للأرض على صفة الزاهب أى الخائف وهذه  
الصفة هى التى ذكرها سحنون ورجحها عجم كما قال شيخنا وقد عارض يحمل يديه بمسوطتين  
بطونهما للسماء وظهورهما للأرض كراغب وقال الشيخ أحمد زروق الظاهر أنه يجعل يديه على صفة  
النابذ بأن يحمل يديه قمتين أصابعه حذو أذنيه وكفاه حذو منكبيه وصرح المازرى بتفسير ذلك كما  
فى الواقع ورجحه الثقات أيضاً (قوله لا مع ركوعه ولا رفعه) أى ولا مع رفعه منه وهذا هو أشهر  
الروايات عن مالك كما فى الواقع عن الأكل وهو الذى عليها عمل أكثر الأصحاب وفى التوضيح الظاهر  
أنه يرفع يديه عند الاحرام والركوع والرفع منه والقيام من اثنين لورود الاحاديث الصحيحة  
بذلك اهـ بن (قوله لا قبله) أى ولا بعده أيضاً وكره رفعهما قبل التكبير أو بعده (قوله أى  
دونها فيه) أى دون الصبح فى التطويل وحينئذ يقرأ فى الصبح من أطول طوالت الفصل وفى الظهر  
من أقصر طوالت الفصل (قوله وأوله) أى وأول الفصل على المقصد (قوله وهذا) أى استحباب  
تطويل القراءة فيما ذكر وقوله فى غير الامام الأولى فى حق من يصلى وحده (قوله فينبى له التقصير)  
أى لقوله عليه الصلاة والسلام إذا أم أحدكم فليخفف فإن فى الناس الكثير والمريض وذو الحاجة  
وانظر إذا أطال الإمام القراءة حتى خرج عن العادة وخشى المأموم تلف بعض ماله إن أتم معه أو فوت  
ما يلحقه منه ضرر شديد هل يسوغ له الخروج عنه ويتم لنفسه أم لا قال المازرى يجوز له ذلك وحكى  
عياض فى ذلك قولين عن ابن العربي انظر بن (قوله وطالبوا منه التطويل) أى وعلم أطالته وعلم أو  
ظن أنه لا عذر لواحد منهم فهذه قيود أربعة فى استحباب التطويل للامام (قوله وتقصرها بمغرب  
وعصر) أى ومساكين فى التقصير وقبل فى المغرب أقصر وعكس بعضهم كذا فى اللج (قوله من قصاره)  
أى الفصل وقوله وأوله أى أول قصار الفصل وقوله من وسط أى الفصل وقوله وأوله أى أول  
وسط الفصل (قوله وتقصير قراءة ركعة ثانية الخ) على هذا لو قرأ فى الثانية أقل مما قرأه فى الأولى إلا أنه  
رتل فيه حتى طال قيام الثانية عن قيام الأولى فى الزمان كان أتيا بالمندوب وقيل إن المندوب تقصير  
ركعة الثانية عن الأولى فى الزمان وقرأ فيها أكثر مما قرأ فى الأولى واستظهر بعضهم هذا القول ويدلله

(١) قوله كناية ولحنفية كرهوا القراءة خلف الإمام كراهة تحريم ولو فى السرية وأوجبها الشافعية  
طاماً أو ضوياً (٢) قوله ظهورهما للسماء وأما قطعتين كحد السيف فقال به الحنفية محاذين بالإمام  
شحنة الأذن الجزولى كنت اسمع صفة أحدهما للسماء والثانية للأرض قلت كانه استناد لظاهر  
يدعونا رغبا ورهبا من الجميع وإنما معناه كفى القدرت نرحو وحمشاً ونحشى عندك أهضوه الشموع

وسط وله من عيسى وسى. فعلا لكثرة الفصل بين سورة (و) ندب تقصير قراءة ركعة (ثانية عن) قراءة تركعة (أولى) فى فرض

وتسكروه بالبالغة في التقصير فالأقلية بالربع فدون وكون الثانية أطول والساواة خلاف الأولى فيا يظهر (و) تقصير (جالوس أوكل) يعني غير جالوس السلام عن جلوسه بان لا يزيد (٢٤٨) على ورسوله (و) ندب (قول مقتدر وقد) بعد قوله أو قول الإمام مع أهل المن

حمده السنون (و) بناوكتك الحمد (١) ولا يزيدها الإمام فالقصد مخاطب بسنة ومنذوب (و) ندب (تسييح) أي لفظ كان (بركوع وسجود) كدعاء به (و) تأمين (فند مطما) كانت ملاته سرية أو جهرية (و) تأمين (إمام بسر) أي فيما يسره فيا يجهر فيه (و) ندب تأمين (مأموم بسر) عند قوله ولا الضالين (أو جهر) عند قول إمامه ولا الضالين (إن سمته) يقول ولا الضالين وإن لم يسمع ما قبله لأن لم يسمعه وإن سمع ما قبله فلا يتحرى (على الأظهر) ومقابله يتحرى فقوله على الأظهر راجع للفهم (و) ندب (إسرار) أي القند والامام وللأموم (ب) أي بالتأمين [درس]

(و) ندب (قنوت) أي دعاء (سراً بصيح فقط) لوقال وإسراره لا فادان كل واحد مندوب استقلالاً (و) ندب (قبل الركوع) (و) ندب (لفظه) (المخصوص) (وهو) أي لفظ (اللهم) إنا نستعينك (٢) أي آخيره ولا يضم إليه (١) قوله ولك الحمد لا لمزم تقدير استجب الحمد على

ما يأتي في الكسوف (١) إن شاء الله تعالى (قوله وتسكروه بالبالغة في التقصير) أي في تقصير قراءة الثانية عن قراءة الأولى على ما ذله الشارح أو تقصير زمن الثانية عن زمن الأولى على ما قال غيره (قوله فالأقلية) أي المطلوبة (قوله فيا يظهر) أي لانه مكروه (قوله يعني غير جالوس السلام) أي ومن الغير جلوس سجود السهو (قوله فالقصد مخاطب بسنة ومنذوب) أي والامام مخاطب بسنة فقط والمأموم مخاطب بمندوب فقط (قوله كدعاء به) أي كما يندب الدعاء فيه أي السجود فالركوع لا يدعى فيه وأما السجود فيجمع فيه بين التسييح والدعاء بما شا (قوله لا أن لم يسمعه وإن سمع ما قبله) أي فلا يندب له التأمين حينئذ بل يكره (قوله ولا يتحرى على الأظهر) أي لا يلهو بتحري لربما أوقته في غير موضعه ولربما صادف آية عذاب كذا في التوضيح وبحث فيه بان القرآن لم يقع فيه الدعاء بالعذاب إلا على مستحقه وحينئذ فلا ضرر في مصادفته بالتأمين (قوله ومقابله يتحرى) أي أنه إذا لم يسمع ولا الضالين وسمع ما قبلها فانه يتحرى وهو قول ابن عبدوس (قوله راجع للفهم) أي لا للفنطوق إذ لا خلاف فيه (قوله وندب إسراره به) أي لأنه دعاء والمطلوب فيه الأسرار (قوله وندب قنوت) ما ذكره المصنف من كونه مستجاباً والمشهور وقيل محزون أنه سنة وقال يحيى بن عمر أنه غير مشروع وقيل إن زياد من تركه فسدت صلاته وهو يدل على وجوبه عنده انظر (قوله أي دعاء) أشار بهذا إلى أن المراد بالقنوت هنا الدعاء لأنه يطلق في اللغة على أمور منها الطاعة والعبادة كما في إن إبراهيم كان أمة قانتاً فحنيفاً ومنها السكوت كما في وقوموا لله قانتين أي ساكتين في الصلاة لحديث زيد بن أرقم كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ومنها القيام في الصلاة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام ومنها الدعاء يقال قننت له وعليه أي دعاه وعليه (قوله لا ناد أن كل واحد مندوب استقلالاً) أي كما هو الواقع وأما قول عبيد بن ربيعة لما كان السمرصة ذاتة للقنوت لم يعطفه بالواو فقير صحيح (٢) كما في بن واما ندب الأسرار به لأنه دعاء وهو يندب الأسرار به حذراً من الرياء (قوله بصيح فقط) أي لا يوتر ولا يفعل في سائر الصلوات عند الحاجة إليه كغلاء أو وباء خلافاً لمن ذهب لذلك لكن لو وقع لا تبطل الصلاة به كما قل سند والظاهر أن حكم القنوت في غير الصبح الكراهة وإنما ترك المصنف العطف في قوله بصيح لأن الصبح تعيين للسكان الذي يشرع فيه لما علمت من كراهته في غيره ولو عطف لاقتضى أنه إذا أتى به في غير الصبح فعل مندوباً وهو أصل القنوت وفاته مندوب مع أن فعله في غيره مكروه تأمل (قوله وندب قبل الركوع) أي لما فيه من الرفق بالمسبوق ولونسي القنوت ولم يتذكر إلا بعد الانحناء لم يرجع له وقت بعد رفعه من الركوع فلو رجع له بعد الانحناء بطلت صلاته ولا يقال بعدم البطلان فيسا على الراجع للجلوس بعد استقلاله قائماً لأن الجلوس أشد من القنوت ألا ترى أنه لو ترك السجود للجلوس بطلت صلاته بخلاف القنوت وأيضاً الراجع للقنوت قد رجع من فرض متفق على فرضيته وهو الركوع لغير فرض بخلاف الراجع للجلوس فانه رجع من فرض مخلف في فرضيته وهو القيام للناخلة لغير فرض (قوله اللهم إنا نستعينك الخ) أي ونستغفرك ونؤمن بك وتوكل عليك ونخضع لك ونخلع وترك من يكفرك اللهم إياك

نعيد

إن التواو عاطفة وإن اشهر بل يصح أن التقدير كثرت نماؤك ولك الحمد وما يناسب هذا

ضوء (٢) اللهم إنا نستعينك الخ قيل كان سورتين نسخت تلاوتهما أول الثانية اللهم إياك نعيد ضوء

اللهم اهدنا فيمن هديت الخ على المشهور فلو آتى بقوله اللهم اهدنا الخ سرا قبل الركوع يصبح لقائه مندوب واحد وهكذا (و) ندب (تكبيره) أى المصلى مطلقا (فى) وقت (الشروع) (١) فى الركن ليعمره به وكذا تسميته (بالا) تكبيرة (فى قيامه من اثنتين) أى بعد فراغه من تشهده الواقع بعد ركبتين (فلا استقلاله) قائما وأخر ماوم قيامه حتى (٢٤٩) يستقل امامه (و) ندب (الجلوس كائنه) واجبا كان أو سنة

وعطى الندب قوله (يا فضاء) الخ أى ندب كونه بافضاء ورك الركبة (اليسرى) واليمنى (للارض) (و) نصب الرجل (اليسرى) (و) باطن (ابهامها) أى البنى (للارض) قصير رجلاه معا من الجانب الايمن مفرجا فخذيه (و) ندب (وضع يديه على ركبتيه) ركوعه مكرر مع قوله وندب تمكينهما منهما والأولى كفى بعض النسخ اسقاط ركوعه وجعل لفظ وضع عطفًا على قوله بافضاء اليسرى فهو من تمام صفة الجلوس ويكون قوله على ركبتيه على حذف مضاف أى على قرب ركبتيه (و) ندب (وضعا حذو) أذنيه أو قربهما متوجهين إلى القبلة (بسجود) ندب (ومجافاة) أى مباعدة (رجل فيه) أى فى سجوده (بطنه) فخذيه أى عن فخذيه (و) ندب مباعدة (مقربتيه) أى عن فخذيه (و) عنهما مجافيهما عن جنبيه مجنبا بهما تجنيحا وسطا

نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونخضع ونرجو رحمتك ونخاف عذابك الجدان عذابك بالكافرين . احق ولم يثبت فى رواية الامام ويثى عليك الخير نشكرك ولا نكفرك وانما ثبتت فى رواية غيره كما قررره شيخنا المدوى ونحج بالنون مضارع خضع بالكسر ذل وخضع ونحج أى نزيل ربة الكفر من أعناقنا وترك من يكفرك أى لا تحب دينه فلا يعترض بجواز نكاح الكناية ومعاملة الكفار ونخضع نخضع وملحق بالكسر معناه لاحق وبالفتح معنى ان الله يلحقه بالكافرين وهما روايتان (قوله اللهم اهدنا فيمن هديت الخ) أى وعافا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وقفا واصرف عنا شره اقصيت فانك تقضى ولا يقضى عليك وانه لا يعز من عاديته ولا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما عطيت نستغفرك وتوب اليك (قوله فى وقت الشروع) أى بحيث يتبدى التكبير فى كل ركن عند الشروع فى أوله ولا يختمه الامع آخره ويجوز قصره على أوله وآخره الا انه خلاف الأولى وكذا سمع الله من حمده (قوله وكذا تسميته) أى كذا يندب أن يكون تسميته فى وقت شروعه فى الركن ليعمره به (قوله فلا استقلاله قائما) أى فيستحب تأخيره عند استقلاله قائما له العمل ولأنه كمنع صلاة وحمل قيام الثلاثية على الرباعية فلو كبر قبل استقلاله فى اعادته بعده قولان ولو كان الامام شافعا يكبر حال القيام فالظاهر صبر المأموم للملكى بتكبيره حتى يستقل بعده قائما (قوله واجبا كان) أى كبين السجدين والسلام وقوله أو سنة أى كالجلوس للشهدين (قوله بافضاء) أى حالة كونه مصورا بافضاء أى بوضع الرجل اليسرى على الأرض ويصح جعل الباء للصاحبة أى حالة كون الجلوس مقارنا لهذه الهيئة فان لم يكن مقارنا لها حصلت السنة وفات للمستحب (قوله ورك الركبة اليسرى) ويلزم من افضاء ورك اليسرى بالأرض افضاء ساقها للأرض فترك النص على افضاء الساق لذلك فاندفع ما يقال لاحاجة لتقدير ورك لأن افضاء للأرض به وبالساق (قوله واليمنى) الأولى واليمنى بالإفراد لأن الآلية اليمنى مرفوعة عن الأرض الا ان يقال ان فى الكلام حذف مضاف أى وإحدى أليتيه (قوله ونصب الرجل اليمنى) الأولى ووضع ساق الرجل اليمنى عليها وقوله أى على اليسرى الأولى على قدمها (قوله وباطن ابهامها) أى والحال ان باطن ابهامها بالأرض (قوله مفرجا فخذيه) أى على قرب ركبتيه (و) ندب (وضعا حذو) أذنيه أو قربهما متوجهين إلى القبلة (بسجود) ندب (ومجافاة) أى مباعدة (رجل فيه) أى فى سجوده (بطنه) فخذيه أى عن فخذيه (و) ندب مباعدة (مقربتيه) أى عن فخذيه (و) عنهما مجافيهما عن جنبيه مجنبا بهما تجنيحا وسطا

(٣٢ - دسوقى - أول) وندب تفريق ركبتيه ثم ندب ما ذكره فى فرض كفى لم يطول فيه لان طول فله وضع ذراعيه على فخذيه لاول السجود فيه ومفهوم رجل ان المرأة يندب كونها منضمة فى ركوعها وسجودها (و) ندب (الرداء)

(١) وتكبيره فى الشروع نقل بن عن الشيخ ناصر الدين بن النير لما كانت النية مقارنة لسكيرة الاحرام ككرر التكبير عند كل فعل استحضارا للنية اه ضوه

لكل مصل ولو نافلة كما هو ظاهره وهو ما يتبعه على ما فيه وبين كفته فوق ثوبه وطوله ستة أذرع وعرضه ثلاثة وتأكد لأئمة الساجد  
هذه فائقة غيرها (و) ندب لكل (٢٥٠) مصل مطلقا (سدل) أي ارسال (يديه) لجنيبه وكره القرض فرض (وكل يجوز

أي بحيث تلتصق بطنها بفخذها وورقها بركبتيها (قوله لكل مصل) أي سواء كان اماما أو نفا أو  
مأموما كان يصلي فرضا أو نفلا إلا للسافر فلا يندب له استعمال الرداء كما ذكر شيخنا في حاشية خشي  
(قوله على عاتقه) ظاهره ان العاتقين غير الكتفين وأنه لا يوضع الرداء (١) على الكتفين وليس كذلك  
فلا ولي ان يقول وهو ما يتبعه على عاتقه أي كفته دون ان يغطي به رأسه فان غطاها به ورد طرفه  
على أحد كتفيه صار قناعا وهو مكروه للرجل لأنه من سنة النساء الامن ضرورة حر أو برد وما لم يكن  
من قوم شعاعهم ذلك والا لم يكره كما تقدم في الانتقاب كذا في بن (قوله وتأكد) أي ندب استعمال  
الرداء (قوله أي ارسال يديه لجنيبه) أي من حين يكبر تكبيرة الاحرام (قوله وكره القرض) أي على  
كوع النبي واليسرى وكذا عكسه ووضعها فوق السرة (قوله وهل يجوز القرض في النفل طول اوله)  
أي وهو المتمد لجواز الاعتماد في النفل من غير ضرورة (قوله وتأويلان) الأول ظاهر للدونة عند غير  
ابن رشد والثاني لابن رشد (قوله بأي صفة كانت) علم منه ان القرض في القرض مكروه بأي صفة  
كانت وان الذي فيه الخلاف في القرض النفل إذا لم يطول القرض بصفة خاصة وأما على غيرها  
فالجواز مطلقا وليس فيه الخلاف المتقدم (قوله للاعتدال) أي إذا قلته بقصد الاعتدال وهذا التأويل  
لبعد الوهاب (قوله بل استئنا) أي اتباعا للنبي في فعله ذلك (قوله وخيفة اعتقاد وجوبه) هذا التأويل  
للإمامي وابن رشد وهو يقتضي كراهة القرض في النفل ويضعفه تفرقة الإمام في الدونة  
بين القرض والنفل (قوله واستبعد) أي لادائه لكراهة كل المندوبات لأن خيفة اعتقاد الوجوب  
يمكن في جميع المندوبات وبالجملة فهذا التأويل ضعيف من وجهين كما علمت (قوله او خيفة اظهار  
خشوع) هذا التأويل لميائض وهو يقتضي كراهة القرض في النفل ويضعفه ان مالكا فرق  
في الدونة بين القرض والنفل فذكر ان القرض في النفل جائز وان يكره في القرض (قوله اثنان في  
الأولى) أي في المسألة الأولى (قوله ونذب تقديم يديه الخ) لما في أبي داود والنسائي من قوله عليه  
الصلاة والسلام لا يركن أحدكم كما يركب البعير ولكن يضع يديه ثم ركبته ومعناه ان المصلي لا يقيم  
ركبته عند انحطاطه للسجود كما يقدهما البعير عند بروكه ولا يؤخرهما في القيام كما يؤخرهما البعير في  
قيامه والراد ركبا البعير اثنان في يديه لأنه يقدهما في بروكه ويؤخرهما عند القيام عكس المصلي  
(قوله ونذب عقده) أي ندب للمصلي عقد يمينه فالضمير ان له صلى (قوله واشتمل) أي لأن تشهد  
مفرد مضاف يمين الواحد والاثنين وازاد عليهما (قوله الثلاث من أصابعها) بدل من يمينه بدل بعض  
من كل (قوله وأطرافها على الأجمة) جملة حالية (قوله على الوسطى) أي حالة كون الإبهام موضوعا  
على الوسطى (قوله على صورة العشرين) الحاصل ان مد السبابة والإبهام صورة العشرين وأما قبض  
الثلاثة الآخر في كلام المصنف بالنسبة له اجمال لأنه يحتمل ان يقبض الثلاثة صفة تسمة وهو جعلها  
على الأجمة التي تحت الإبهام فتصير الهيئة هيئة التسعة والعشرين ويحتمل جعل الثلاثة في وسط  
السكف وهو صفة ثلاثة فتكون الهيئة هيئة ثلاث وعشرين واختار الأول شارحنا وأما احتمال جعلها  
في وسط السكف مع وضع الإبهام على أكمة الوسطى وهي صفة ثلاثة وخمسين فهذا لا يصدق  
عليه قول المصنف مادام السبابة والإبهام لأن الإبهام حينئذ غير محدود بل هو منحصر على أكمة الأوسط

(١) قوله الراداء قالوا يقوم مقامه نحو البرانس والتفاز من الجوخ فكان اسله طلبه عند تقاليمهم في  
اللا يسي اه ضوه

القبض) لكوع اليسرى  
بيده اليمنى واضعها تحت  
الصدر وفوق السرة (في  
النفل) طول أوله (أو)  
يجوز (إن طوّل) فيه  
ويكره إن قصر تأويلان  
(وكل كراهته) أي  
القبض (في القرض)  
بأي صفة كانت فالمراد به  
هتاف قابل السدل لا ما سبق  
فقط (للاعتدال) اذ هو  
شبه بالمستند فلو فعله لا  
للاعتدال بل استئنا لم يكره  
وكذا ان لم يقصد شيئا  
فيما يظهر وهذا التعديل هو  
للمتمد وعليه فيجوز في  
النفل مطلقا لجواز الاعتماد  
فيه بلا ضرورة (أو)  
كراهته (خيفة اعتقاد  
وجوبه) على الدعاء  
واستبعد وضعف (أو)  
خيفة (إظهار خشوع)  
وليس بخاشع في الباطن  
وعليه فلا تختص الكراهة  
بالقرض (تأويلات)  
خمس اثنان في الأولى  
وثلاثة في الثانية ولم يذكر  
المصنف من الطل كونه  
عالمًا لمل أهل المدينة  
(و) ندب (تقديم يديه)  
في (سجوده)  
وتأخيرهما عند القيام  
منه (و) ندب (تقدم  
يمينه) أي عقد أصابعها

(في تشهد يديه) يعني تشهد السلام وغيره ولو قال في تشهد كان أخضر واشتمل (الثلاث) من أصابعها الخضر والبصر والوسطى  
وأطرافها على الأجمة التي تحت الإبهام على صفة تسمة (أو السبابة) (وجعلها على السبابة) (والإبهام) (بجانها على الوسطى) مدودة على  
صورة العشرين فتكون الهيئة صفة التسعة والعشرين وهذا هو قول الأكثر (و) ندب (تحر كبتها) أي السبابة

يمينا وشمالا (دائما) في جميع التشهد وأما اليسرى فيسقطها مقرونة الأصابع على فخذه (و) ندب (تيامن بالسلام) عند النطق بالكاف والهم بحيث يرى من خلفه صفحة وجهه وما قبلهما بشير (٢٥١) به قبالة وجهه وهذا في الامام

والقذ وأما المأموم فيقبلان بجميعه على التمسك (و) ندب (دعاء بتشهد ثان) يعني تشهد السلام بأي صيغة كانت وتقدم أن التشهد بأي لفظ مروى عنه عليه الصلاة والسلام سنة (وهل لفظ التشهد العمود وهو الذي علمه عمر ابن الخطاب للناس على المنبر محضرة جمع من الصحابة ولم ينكره عليه أحد فجرى مجرى الخبر المتواتر ولما اختاره الامام (و) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد وقبل الدعاء بأي صيغة والأفضل فيها ما في الخبر وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين إنك حميد مجيد (سنة) أو فضيلة (خلاف) في التشهير (ولا بسملة فيه) أي في التشهد أي يكره فيا يظهر (وجلات) البسملة (كتبتوه بنقل) في الفاتحة وفي السورة (وكرها) أي البسملة والتعوذ (قرض) قال القرافي من اللكبة

الأن يراد بالمد ما قابل القعد (قوله يمينا وشمالا) أي لا لأعلى ولا لأسفل أي لفوق وتحت كما قال بعضهم (قوله في جميع التشهد) أي من أوله وهو التحيات لله وآخره وهو عبده ورسوله وظاهره أنه لا يحركها بعد التشهد في حالة الدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن الواقع لما ذكره في عدة تحريكها وهو أنه يذكره أحوال الصلاة فلا يوقعه الشيطان في سهو أنه يحركها دائما للسلام وإنما كان تحريكها يذكره أحوال الصلاة لأن عروقها متصلة بذيها القلب فإذا تحركت انزعج القلب فينبه بذلك (قوله عند النطق بالكاف والهم) أي من عليه (قوله وما قبلهما) أي الكف والهم (قوله على التمسك) أي لأنه ظاهر المدونة وقوله الباجي وعبد الحق ومقباله ما تأوله بعضهم أن المأموم يتيامن كالامام (قوله يعني تشهد السلام) أي سواء كان أولا أو ثانيا أو ثالثا أو رابعا ومحل الدعاء بعد التشهد فالباء في قول المصنف بتشهد ثان بمعنى بعد (قوله وهل لفظ التشهد الخ) ظاهر المصنف أن الخلاف في خصوص اللفظ الوارد عن عمر وأما أصله بأي لفظ كان فهو سنة قطعا وبذلك شرح شارحنا تبعا للباطني وح والشيخ سالم وعليه ينبغي ما اشتهر من بطلان الصلاة بترك السجود للسهو عنه وشرح بهرام على أن الخلاف في أصله فقال وهل لفظ التشهد أي بأي صيغة كانت وأما اللفظ الوارد عن عمر فنندوب قطعا وعلى هذا فالمصنف جزم سابقا بالقول بالسنية ثم حكى هنا الخلاف في أصله وقواه طفي حيث قال هذا هو الصواب الموافق للقل وتعبه بن بان هذا يتوقف على تشهير القول بأن أصل التشهد فضيلة ولم يوجد ذلك اه وبالجمله فأصل التشهد سنة قطعا أو على الراجح كما يفيد بن وخصوص اللفظ مندوب قطعا وعلى الراجح وبهذه يعلم أن ما اشتهر من بطلان الصلاة لترك سجود السهو عنه ليس متفقا عليه إذ هو ليس عن نقص ثلاث سنن قطعا تأمل (قوله وهو الذي علمه عمر بن الخطاب للناس الخ) أي هو التحيات لله إثر آيات الله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (قوله ولما) أي ولأجل جريان اللفظ الوارد عن عمر مجرى الخبر المتواتر اختاره الامام واختار أبو حنيفة وأحمد ماروى عن ابن مسعود وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي إلى آخر ماروى عن سيدنا عمر واختار الشافعي ماروى عن ابن عباس وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله (قوله أي يكره فيا يظهر) أي ولو كان تشهد نقل (قوله وجازت) المراد بالجواز عدم الكراهة فلا ينافي أن ذلك خلاف الأولى كذا قرر شيئا ولكن ذكر في حاشية خشي أن المراد بالجواز الجواز المستوي الطرفين في الفاتحة وغيرها (قوله كسود) ظاهره قبل الفاتحة أو بعدها وقبل السورة جهرًا أو سرا وهو ظاهر المدونة أيضا ومقابلها في المتنية من كراهة الجهر بالتعوذ ومفاد شب ترجيحه قاله شيخنا (قوله وكرها غرض) أي للامام وغيره سرا أو جهرًا في الفاتحة أو غيرها ابن عبد البر وهذا هو المشهور عند مالك ومحمد مذهب عند أصحابه وإنما كرهت لأنها ليست آية من القرآن إلا في التل وتقول لا يحتملها وجوبها (قوله الورع البسملة أو الفاتحة) أي ويأتي بها سرا ويكره الجهر بها ولا يقال قولهم يكره الاتيان بها ينافي قولهم يستحب الاتيان بها للخروج من الخلاف لانا نقول محل الكراهة إذا أتى بها على وجه أنها فرض سواء قصد الخروج من الخلاف أم لا وعمل الندب إذا قصد بها الخروج من الخلاف من غير ملاحظة كونها فرضاً (١)

(١) قوله من غير ملاحظة كونها فرضا لأنه ان قصد بها الفرض خرج عن مذهبه وقوله أو فلا هذا لا ينافي علمه بالنفاية لمراعاة الخلاف لأن القصد الارادة وهي زائدة على العلم اه ضوء الشموع

والغزالي من الشافعية وغيرهما الورع بالبسملة أولا والفاتحة خروجا من الخلاف (كدماء) بعد اعراسه (قبل قراءة) فيكره

ولو سبحانك اللهم وبحمدك الخ لأنه لم يصحبه عمل (وبعد فاتحة) قبل السورة والراجح الجواز (وأثناءها) أي الفاتحة بأن يخلها به لاعتها على الدعاء فهي أولى وقيدة (٢٥٢) في الطراز بالفرض وأما في الغل فيجوز (وأثناء سورة) لمن يقرأها من امام وقد

وجاز للمأموم سرا إن قل عند سماع صيحه كالخطبة (و) أثناء (ركوع) لأنه انما شرع فيه التيسير وجاز بعد رفع منه (و) كره (قبل) تشهد وبعد سلام (مام و) بعد (تشهد أول) لأن المطلوب قصيره والدعاء يطوله (لا) يكره الدعاء (بين) سجديته) ولا بعد قراءة وقبل ركوع ولا بعد رفع منه ولا في سجود وبعد تشهد أخير بل يندب في الأخيرين وكذا بين السجدين لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول فيها اللهم اغفر لي وارحمني واسترني واجبرني وارزقني واعف عني وعافني (و) حيث جاز له الدعاء (دعا بما أحسن) من جاز شرعا وعادة ان لم يكن له نيا بل (وإن) كان (أ) طلب (دنيا وسمي) جوازا (من أحب) ان يدعو له أو عليه (ولو قال) في معناه (يا فلان) فعل الله بك كذا لم يطل (ان) قال فلان مطلقا وحضر ولم قصد خطابه والا يطل (وكره) سجود على ثوب (او بباطل) لم يصح لقرش مسجد (لا) على (حصر) لارافعية

أو قلا لأنه ان قصد القرنية كان آتيا بكمروه ولو قصد النغلية لم تصح عند (١) الشافعي فلا يقال له حينئذ انهم راعوا الخلاف وحينئذ فيكره كما اذا قصد القرنية والظاهر الكراهة أيضا اذا لم يقصد شيئا (٢) (قوله ولو سبحانك اللهم وبحمدك الخ) تمامه تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا وما أنا من المشركين (قوله لأنه لم يصحبه عمل) أي وان ورد الحديث به (قوله وبعد فاتحة قبل السورة) القول بالكراهة كما قال المصنف نقله في التوضيح عن بعضهم (قوله والراجح الجواز) أي وهو ما ذكره في شرح الجلاب والطراز وقال ح انه الظاهر (قوله بأن يخلها به) أي بالدعاء وقوله لاشتمالها على الدعاء علة لكراهة الدعاء في أثناءها وقوله فهي أولى أي فهي لاشتمالها على الدعاء أولى من دعاء أجنبي (قوله وجاز للمأموم) أي وجاز الدعاء للمأموم سرا وقليلًا وعند سماع صيحه كما أشار لذلك الشارح كما ان جواز الدعاء لسامع الخطبة مقيد بهذه القيود الثلاثة (قوله لأنه انما شرع فيه التيسير) أي وأما الدعاء فهو غير مشروع فيه فيكون مكروها (قوله وجاز بعد رفع منه) أي وجاز الدعاء بعد الرفع من الركوع واختلف في الدعاء الموصوف بالجواز الواقع في الرفع من الركوع فقال بعضهم الراد به دعاء مخصوص وهو اللهم ربنا ولك الحمد لأن الحمد له طالب للزبد منه وقال بعضهم بل مطلق دعاء الأول مافي عج والثاني مافي شرح الجلاب (قوله وبعد تشهد أول) أي وكره الدعاء بعد التشهد الأول والراد ما عدا التشهد الذي يقبى السلام ومن أفراد الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وحينئذ فيكره في التشهد الأول (قوله ولا بعد رفع منه) أي من الركوع وهنا مكرر مع ما تقدم (قوله وحيث جاز له الدعاء) أي وفي أي محل جاز له الدعاء فيه (قوله من جاز شرعا وعادة) احتراز من طلب المتنع شرعا كان يقول اللهم اجعاني نيا (٣) وللمتنع عادة كاللهم اجعلني سلطانا أو أطير في الهواء ومن للمتنع عقلا كاللهم اجعلني أجمع بين الصدين والدعاء بما ذكر ممنوع وان صحت الصلاة كما قرر شيخنا (قوله ان لم يكن بدنيا) أي بل بأمر من أمور الآخرة (قوله بل وان كان لطلب دنيا) أي كسعة رزق وزوجة حسنة (قوله وسمى من أحب أن يدعو له أو عليه) كاللهم ارزق فلانا أو املك (قوله ولو قل في دعائه) أي وهو في الصلاة (قوله يا فلان فعل الله بك كذا) أي يا فلان رزقك الله أو اهلكك الله مثلا (قوله ان قال فلان مطلقا) أي سواء قصد خطابه أم لا (قوله وكره) أي لكل مصل ولو امرأة (قوله على ثوب (٤)) أي لأن الثياب مظنة الرافعية فإذا تحق انتفاؤها من الثوب لكونها ممتنة خشة لم تنف الكراهة لان التعليل بالمظنة خلاف الابتناء بشر انظر (قوله لم يصح لقرش مسجد) أي ولم يكن هناك ضرورة داعية للسجود عليه كهر أو برد أو خشونة أرض والا فلا كراهة كما انه لو كان البساط معدا لقرش المسجد فلا كراهة في السجود عليه سواء كان القرش به من الواقف أو من ربيع الوقف أو من أجنبي فرشه بذلك لوقفه ذلك القرش (قوله وأما الحصر الناجمة) أي كحصر السائر (قوله أي شيئا عن الأرض) أي سواء كان متصلا بها أم لا فالأول ككرسي مثلا

(١) قوله ولم تصح عند الخ لعدم الأجزاء عديم مع نية النغلية وأما عدم التعرض لنية نفل ولا فرض فلا يضرب عندهم وتنسحب عليه نية الصلاة لإلا يلزم لكل ركن نية تحسه اه ضوه تصرف (٢) قوله اذا لم يقصد شيئا لآخر وجامن الخلاف ولا غيره (٣) قوله اللهم اجعاني نيا الظاهر ليس كقرا حيث لم يشك في ان محمدا خاتم لانه مجرد ثلثه منه وسفه اه ضوه (٤) قوله على ثوب اجازته الشافعية وهي فسحة اه ضوه

فيها كملها فلا يكره (وتركه) أي السجود على الحصر (أحسن) وأما الحصر الناجمة فيكره (و) كره (رفع) مصل يحمله (موم) أي فرضه الإجماع لمجزئه عن السجود على الأرض (ما) أي شيئا عن الأرض بين يديه إلى جهته (يسجد عليه) ويسجد عليه



يُجعله على الأرض ويسجد عليه والثاني ككرسي يرفعه يده إلى جبهته ويسجد عليه بالقل  
وإذا فعل ذلك لم يعد وهذا إذا أومأ له بجبهته بأن انحط له بها كما هو الواجب في الإيماء فان رفع لجبهته  
من غير انخفاض بها لم يحز به كافي المجموعة عن اشبه ومحل الاجزاء إذا أومأ له بجبهته إذا نوى حين  
إيمائه الأرض وأما ان كان بنية الإشارة إلى ما رفع له دون الأرض لم يحز به كما نقله المواق عن النخعي  
( قوله وأما القادر على السجود على الأرض ) أى إذا رفع شيئاً عن الأرض بين يديه وسجد عليه  
فلا يحز به وهو الذى تفيد الدونة خلافاً لقول غير واحد انه مكروه قال شيخنا ومحل الخلاف إذا  
كان ارتفاعه عن الأرض كثيراً كما هو الموضوع وأما إذا كان قليلاً كسجدة ومنزاح ومحفظة فلا  
خلاف في صحة السجود عليه وإن كان خلاف الأولى كما مر • والحاصل ان السجود على شيء مرتفع  
على الأرض ارتفاعاً كثيراً متصل بها ككرسي مبط على التعمد والسجود على أرض مرتفعة  
مكروه فقط وأما السجود على غير متصل بالأرض كسرير معاني فلا خلاف في عدم صحته كما مر  
أى والحال انه غير واقف في ذلك السرير والا صحت كالصلاة في المحل ( قوله وسجود على ككور  
عمامة ) أى لغير حر أو برد والا فلا كراهة ( قوله مجتمع طاقاتها ) أى طيناتها المنجمة المشدودة  
على الجبهة • وحاصله ان كور العمامة عبارة عن مجموع اللغات المحتوى كل لغة من على طبقات والراد  
بالطاقات في كلام الشارح اللغات والتعصيات ( قوله ان كان ) أى الكور المشدود على الجبهة وقوله  
قدر الطاقين أى التعصيتين ( قوله فان كان أكثر من الطاقين ) أى والحال انه لا يمنع من لصوق  
الجبهة بالأرض ( قوله الا انها منعت الخ ) وذلك كما لو كان لين الطاقات التى على الجبهة يمنع من  
استقرارها بالأرض ( قوله أو غيره من ملبوسه ) أى كطرف رداءه ( قوله ونقل حصاء الخ ) أى  
ونقل حصاء من مكان ظل أو مكان شمس حالة كون ذلك النقل في المسجد لاجل السجود عليها  
حيث كان ذلك النقل مؤدياً لتحخير المسجد وأولى في الكراهة النقل المؤدى لتحخير إذا كان لغير  
سجود ( قوله فلا يكره ) أى النقل في غير المسجد كما انه لا يكره فيه إذا كان لا يؤدى لتحخير  
• والحاصل ان نقل الحصاء والتراب ان أدى لتحخير كره في المسجد كان النقل للسجود عليه أم لا ولا  
يكره في غيره وإن لم يؤد لتحخير فلا كراهة فيه مطلقاً كان في المسجد أو في غيره كان النقل للسجود  
أو لغيره فالاحوال ثمانية الكراهة في جاليتين منها ( قوله نهيتم ان قرأ القرآن را كما أو ساجداً )  
أى لانها حالتا ذل في الظاهر والمطلوب من القارئ التلبس بحالة الرقة والظلمة ظاهراً تعظيماً للقرآن  
لا يقال ان قراءة القرآن عبادة فهي انما يناسبها التلبس والانكسار لانا نقول للراد بالذل والانكسار  
للتناسب للعبادة القابى وهذا لا ينافى طلب التلبس بحالة الرقة ظاهراً تأمل ( قوله قهمن ) أى فحقى  
ان يستجاب لكم وان تأخر حصول المدعوبه عن وقت الدعاء ( قوله وكره دعاء خاص ) أى كره  
للمصلى دعاء خاص يدعوبه فيها في السجود أو غيره من الواضع التى تقدم جواز الدعاء فيها ولا  
يدعوبه غيره وكذا يكره لغير المصلى الدعاء بالدعاء الخاص والشارح حمل كلام المصنف على  
خصوص المصلى ومحل الكراهة ما لم يكن ذلك الدعاء الخاص معناه عاماً والا فلا كراهة كقوله  
اللهم ارزقنى سعادة الدارين واكفى همهما ( قوله لا يدعوبه غيره ) هذا تفسير للراد من الدعاء  
الخاص ( قوله التحديد فيه ) أى في الدعاء لأن المولى واسع الفضل والكرم والكرامة فلازمة الدعاء بغيره  
مخصوص يوم قصر كرمه على اعطاء ذلك ( قوله وفي عدد التسبيحات ) أى في الركوع وهو عطف  
على ضمير فيه ( قوله أو دعاء بصلاة بجمية ) أى وأما الدعاء بها في غير الصلاة فهو جائز كما يجوز  
الدعاء بها في الصلاة للعاجز عن العرية وكما يكره الدعاء بها في الصلاة للقادر على العرية يكره الحلف  
بها والاحرام بالحج ويكره أيضاً التكلم بها قيل إذا كان في المسجد خاصة لانها من اللغات التى تنزه عنه  
المسجد وقبل ان الكراهة مقيدة بما إذا تكلم بها محضرة من لا يجرهما سواء كان في المسجد أو غيره لانه

وأما القادر على السجود  
على الأرض فلا يحز به ولو  
سجد عليه بالفعل جاهلاً  
(د) كره (سجود على  
كوتر عمامته) بفتح  
الكاف وسكون الواو  
مجتمع طاقاتها عاصد على  
الجبهة ان كان قدر الطاقين  
ولا إعادة فان كان أكثر  
من الطاقين أعاد في الوقت  
فان كانت فوق الجبهة  
الا أنها منعت لصوق الجبهة  
بالأرض فباطلة (أو) على  
(طرف كمر) وغيره من  
ملبوسه الا لضرورة حر  
او برد (و) كره (كحل  
حصاء من ظل)  
أو لمس (ك) أى لأجل  
السجود عليه (بمسجد)  
لتحفيره فلا يكره في غير  
المسجد (و) كره (قراءة  
بركوع أو سجود)  
لخبر نهيتم أن قرأ القرآن  
را كما أو ساجداً فاما  
الركوع فمظوم فيه الرب  
وأما السجود فادعوا فيه قهمن  
أن يستجاب لكم (و) كره  
(دعاء خاص) لا يدعوبه  
غيره لانكار مالك التحديد  
فيه وفي عدد التسبيحات  
وفي تعيين لفظها لاختلاف  
آثار الواردة في ذلك  
(أو) دعاء بصلاة  
(بجمية) قادر  
على العرية (و) كره  
(الثبات) بينا أو محلاً

من تنجى اثنين دون ثالث ( قوله ولو يجمع جسده الخ ) أي هذا إذا كان الالتفات ببعض الجسد بل ولو كان بجميعة لكن يخص ما قبل البالغة بالتصريح بالحد يميناً وشمالاً في الجلاب أنه لا بأس به وكذا ظاهر الطراز فيحمل ما قبل البالغة على ما عدا الالتفات بالحد إلا أن أحق الظاهر أن ذلك أي عدم كراهة التصريح بالحد إنما هو للضرورة والافهم من الالتفات وإذا كان من الالتفات فهو بالحد أخف من لي العنق ولي العنق أخف من لي الصدر والصدر أخف من لي البدن كله ( قوله في الصلاة فقط ) أي سواء كان في المسجد أو في غيره ومفهوم الظرف أن التشبيك في غير الصلاة لا كراهة فيه ولو في المسجد إلا أنه خلاف الأولى لأن فيه تفاؤلاً بتشبيك الأمر وصعوبته على الإنسان ( قوله ورفعتها فيها ) أي ولو بغير مسجد ( قوله على الأرجح ) أي وما في ح ما يفيد أن مالكاً وابن القاسم اتفقا على كراهة فرقة الأصابع في المسجد ولو في غير الصلاة فلا يقول عليه كما يفيد عج لأن هذا رواية العتبية وظاهر للدونة جواز فرقتها بالمسجد بغير صلاة ( قوله في جلوسه كله ) أي الشامل للجلوس التشهد والجلوس بين السجدين والجلوس للصلاة لمن صلى جالساً ( قوله بأن يرجع على صدور قدميه ) أي بأن يرجع من السجود للجلوس على صدور قدميه ولو قال بأن يجلس على صدور قدميه كان أوضح والراد بصدورها أطرافهما من جهة الأصابع أي بأن يجعل أصابعه على الأرض ناصباً لقدميه ويجعل أليته على عقبه وينبغي أن يكون مثل الجلوس على صدور القدمين في كونه أثناء مكروها جلوسه على القدمين وظهورهما للأرض وكذلك جلوسه بينهما وأليته على الأرض وظهورهما للأرض أيضاً وكذلك جلوسه بينهما وأليته على الأرض وقائتان على أصابعهما فلا قضاء للكروه أربع حالات ( قوله في نوع ) أي حرام والظاهر أنه لا تبطل به الصلاة كما قال شيخنا ( قوله وكروه نخصر ) أي في الصلاة ( قوله في خصره ) هو موضع الحرام من جنبه ( قوله في القيام ) أي في حال قيامه للصلاة وإنما كره ذلك لأن هذه الهيئة تنافي هيئة الصلاة ( قوله وتمييز بصره ) أراد يصره عينه إذ البصر اسم للقوة للدركة للالوان القائمة بالعينين اللتين يتصفان بالتمييز فأطلق اسم الحال على المحل مجازاً ( قوله ثلاث يوم أنه مطلوب فيها ) أي ثلاث يوم هو أن كان جاهلاً أو غيره أن كان عالماً أن التمييز أمر مطلوب في الصلاة ومحل كراهة التمييز ما لم يخف النظر المحرم أو يكون نتج بصره يشوشه والا فلا يكره التمييز حينئذ ( قوله ورفعه رجلاً ) أي لما فيه من قلة الأدب مع الله لأنه واقف بحضرة ( قوله وإقرارهما ) أعلم أن الأقران الذي نص المتقدمون على كراهته قد وقع الخلاف بين التأخرين في حقيقته فقل هو ضم القدمين معاً كالقيد سواء اعتمد عليهما دائماً أو روح بهما بأن صار يتمد على هذه تارة وهذه أخرى أو اعتمد عليهما معاً دائماً وعلى هذا مثنى الشارح وقيل أن يجعل حظهما من القيام سواء دائماً سواء فرق بينهما أو ضمهما لكن الكراهة على هذه الطريقة مقيدة بما إذا اعتقد أن الأقران بهذا المعنى أمر مطلوب في الصلاة والافلا كراهة وإنما كره القرآن ثلاثاً شغل به عن الصلاة فلم من هذا أن تفرق القدمين لا كراهة فيه على الطريقة الأولى سواء جعل حظهما من القيام سواء أولاً ما لم يتقاضى التفريق والا كرهه ضمهما مكروه اعتمد عليهما معاً دائماً ولا وما على الطريقة الثانية فالكراهة إذا اعتمد عليهما معاً دائماً ضمهما أولاً بشرط اعتقاده أنه أمر مطلوب فيها فإن لم يستند ذلك أو لم يتمد عليهما دائماً بأن روح بهما لو اعتمد عليهما لا دائماً فرق بينهما أو ضمهما فلا كراهة ( قوله أعاد أبداً ) أي وكذلك التمسك حرامهما دائماً بين على النية مع أنها حاصلة مع قطعاً لأن تمسكه كذلك بمنزلة الاتصال لكتيبة قيساً للاتصال بالجملة على الاتصال الظاهرة وهذا التماسك يقتضى عموم الحكم وهو البطان للإمام والقذف وللأمر ( قوله وإن عكس ) أي في عدد ماضى وقوله بنى

ولو يجمع جسده حيث بقيت رجلاه لاقبله ( بلا حاجة ) والا فلا كراهة ( وتشبيك أصابع ) في الصلاة فقط ( ورفعتها ) فيها لا في غيرها ولو في للمسجد على الأرجح ( وكره ) إقامته في جلوسه كله بأن يرجع على صدور قدميه وأما جلوسه على أليته ناصباً فخذه واضماً يديه بالأرض كافئاً الكتاب في نوع ( وكره ) ( ونخصر ) بأن يضع يده في خصره في القيام ( وتمييز بصره ) ثلاث يوم أنه مطلوب فيها ( ورفعه رجلاً ) عن الأرض إلا للضرورة كطول القيام ( ووضع قدم على أخرى ) لأنه من العيب ( وإقرارهما ) أي ضمهما معاً كالمكبلاً دائماً ( وتمسك ) يده يدي ( لم يشغله عنها ) لأن شغله حتى لا يدري ما صلى أعاد أبداً فأنشغل زائداً على اللئاد ودرى ملحقاً أعاد بوقت وإن شك في اليقين وأنه بما شك فيه بخلاف الأخرى

فلا يكره (وحمل شيء بكم) في (أو قم) ما لم يمنعه من إخراج الحروف (وتزويق (٢٥٥) قبله) أي محراب المسجد بذهب أو غيره

وكذا كتابة فيها وشبه  
مسجد بذهب وتزويق  
بخلاف تخصيصه فيستحب  
(د) كره (تعهد مصحف  
وه) أي في المحراب أي جعله  
فيه عمدا (إصلى له) أي  
إلى المصحف ومفهوم  
تعهد أنه لو كان موضعه  
الذي يعلق فيه لم يكره وهو  
كذلك (د) كره (ع) عت  
بلحية أو غيرها) من  
جسده (كبناء مسجد  
غير مربع) بأن يكون  
دائرة أو مثلث الزوايا لعدم  
استقامة الصفوف فيه  
وكذا مربع قبلته أحد  
أركانها لالة المذكورة  
(وفي كره الصلاة به)  
لذلك وعدمه (قولان)

من غير ترجيح  
[درس]

(فصل) ذكر فيه حكم القيام  
بالصلاة (١) وبدله ومراتبها  
(يجب بفرض) أي في  
صلاة فرض (قيام)  
استقلالاً للأحرام والقراءة  
وهو الركوع الاحالة  
السورة فيجوز الاستناد  
للاجلوس لأنه يخل بهيتها

(١) قول الشارح حكم  
القيام بالصلاة أي وهو  
الوجوب في الفرض  
والجواز في النفل وقوله  
وبدله أي وهو الجلوس  
والاضطجاع لأنه مفرد  
مضاف وقوله ومراتبها  
أي وهي الاستقلال

على اليقين أي وهو الأقل ما لم يكن مستكحاً والابن على الأكثر (قوله لا يكره (١)) أي ثم إن لم  
يشغله في الصلاة بأن ضبط عدد ماضٍ فالأمر ظاهر وإن شغله عنها فإن شك في عدد ماضٍ بنى على الأقل  
ما لم يكن مستكحاً وإلا بنى على الأكثر وإن لم يدبر ماضٍ أصلاً ابتدأها من أولها كالتفكير بدنيوى  
وأما إذا كان الفكر بما يتعلق بالصلاة كالأراقية والخشوع والملاحظة أنه واقف بين يدي الله فإن أداه  
ذلك التفكير إلى عدم معرفة ماضٍ أصلاً بنى على الإحرام وإن شك في عدده بنى على الأقل إن كان  
غير مستكح وأصل هذا الكلام للخصم وقال غيره إذا لم يدبر ماضٍ بنى على الإحرام وإن شك في عدد  
ماضٍ بنى على الأقل إن كان غير مستكح ولا فرق في ذلك بين كون تفكيره بدنيوى أو أخروى وبما  
يتعلق بالصلاة وهو الموافق لما يأتي في السهو من أن الثاني بنى على اليقين فانهم لم يقيدوه بكون الشك  
ناشئاً عن تفكير بدنيوى أو أخروى أو بما يتعلق بالصلاة بل أطلقوا ذلك واستصوب هذا القول شيخنا  
المدوني ونقله بن وسله (قوله وحمل شيء بكم) أي ولو خبز أخبز برت دواب نجسانه على التعمد من  
أن النار تطير كما تقدم (قوله ما لم يمنعه من إخراج الحروف) أي وإلا كان الحل في القم حراماً  
(قوله وكذا كتابة فيها) أي ولو كان المكتوب قرآن (قوله وتزويق مسجد (٢) الخ) أشار بهما إلى أنه لا  
مفهوم للقبلة بل كما يكره تزويق القبلة بذهب أو غيره يكره أيضاً تزويق المسجد سقفه أو حيطانه  
بالذهب ونحوه وأما تزويق غيره من الأماكن فإن كان بالذهب فمكروه وإن كان بغيره فجائز  
(قوله يصلى له) أي لجهته وليصلى متوجهاً إليه (قوله لم يكره) أي لم يكره الصلاة لجهته (قوله وع) عت  
بالحية أو غيرها) أي كخاتم يده إلا أن يحوله في أصابعه لضبط عدد أركعت خوف السهو فذلك جائز لأنه  
فعل لاصلاحها وليس من العت فإن ثبت بيده في لحيته وهو في الصلاة فخرج منها شعر فلا يتطل ولو كان  
كثيراً بناء على التعمد من أن ميتة الآدمي طاهرة وأما على أنها نجسة فلا يتطل إن كان الخارج  
منها ثلاث شعرات أقل كمن صلى وفي ثوبه ثلاث قشرات من القمل وهو ذا كرقادروا إن كان الخارج  
أكثر من ثلاث بطلت لأن جذور الشعر نجسة (قوله كبناء مسجد غير مربع) أي فيكره ذلك البناء  
وكذا تكره الصلاة في مسجد بنى بحال حرام ولم تحرر لأن المال يتعلق بالعدم (قوله لذلك) أي لعدم تسوية  
الصفوف به (قوله وعدمه) أي وعدم كراهتها به أي لأن لو تركها الصلاة فيه لأجل كراهة بنائها لذلك  
وذهبنا لغيره لضاع الوقت

(فصل يجب بفرض قيام) (قوله ذكر فيه حكم القيام بالصلاة) أي وهو الوجوب وقوله وبدله أي  
وهو الجلوس (قوله ومراتبها) أي كون كل منهما مستقلاً أو مستنداً للقيام له مرتبتان وكذلك بدله  
وهو الجلوس له مرتبتان (قوله أي في صلاة فرض) سواء كان عيباً أو كفتائياً كصلاة الجائزة على القول  
بفرضيتها لا على القول بسفيها فيندب القيام فقط - واد كان الفرض العيني فرضيته أصلية أو عارضة  
بالنذر إن نذر فيه القيام أما إن نذر النفل فقط فالظاهر عدم وجوب القيام ثم إن حمل الشارح الفرض في  
كلامه للصنف على الصلاة المفروضة يجعل البناء نظرية وهو للتبادر لفهمه ويحتمل أنها لاسية وإن المراد  
يجب بسبب فرض من أجزائه الصلاة كتكثيره للأحرام وقراءة الفاتحة والهو للركوع وقيام الخ وهذا  
(١) قوله فلا يكره لأن عمر دبر جيشاً وهو في الصلاة اه ضوه (٢) ورد إذا ساء عمل قوم زخرفوا  
مساجدهم أي أنه علامة على ذلك وسره إن همارة للساجد بالعبادة فيها وأهل البطالات إذا عجزوا  
عن تشييدها بذلك لم يعبدوا حيلهم إلا الزخرفة ويحتمل التقديم والتأخير أي إذا زخرف قوم  
مساجدهم فقد ساء عملهم أي كره اه ضوه

والاستناد في القيام والجلوس والأعين والأيسر والظهر واليطن في الاضطجاع وثي الضمير ولم يجمعه باعتبار عنوان القيام وبدله  
وكل من فقط بدل ومراتب يحتمل الجبر عطفاً على القيام والنصب عطفاً على حكم هذا للناس في العبارة اه كنه محمد علي

الثاني هو للرتضى عند حاقلا لا يخرج من كلامه الوتر وكما الفجر مع ان ابن عرفة قصر على ان القيام فيهما فرض لقولها لايصليان في الحجر كالفرض اه لكن ذكر عن ابن ناجي ان هذا ضعيف وان الرجوع ما أقامه بعض التونسيين منها وهو جواز الجلوس فيهما اختيارا لقولها انهما يصليان في سفر القصر على الدابة وأورد على الاحتمال الأول الذي منى عليه الشارح بأنه يوهم وجوب القيام للسورة ويحجب بان المصنف أطلق هنا انكالا على ماسبق من التفصيل أو انه منى على ما أخذه ابن عرفة من كلام اللخمي وابن رشد من أن القيام للسورة فرض كالوضوء للنافلة وأورد على الاحتمال الثاني بأنه يقتضي وجوب القيام في النافلة وأجيب بان المراد يجب بسبب فرض (١) من أجزاء الصلاة المفروضة فخرج النفل بدليل قوله الآتي ولتفضل جلوس ولو في أثناءها (قوله الا لشقة) فيه بحث لأنه ان أراد المشقة التي ينشأ عنها المرض أو زيادته فصحيح الا أن ما بعده يتكرره وان أراد المشقة الحالية وهي التي تحصل في حال الصلاة ولا يغنى عاقبتها ولا ينشأ عنها ما ذكر ففيه نظر لأن الذي لا يخاف الا للمشقة الحالية لا يصلي الا تأمنا على المشهور عند اللخمي وغيره وهو ظاهر للدونة وذلك لأن المشقة الحالية تزول بزوال زمانها وتتقضى بانقضاء الصلاة وذلك خفيف وأجيب بحمله على المشقة الحالية في خصوص المريض بأن كان مريضا وإذا صلى قائما لا يحصل له الا مجرد المشقة وتزول عن قرب فله أن يصلي من جلوس بناء على قول أشهب وابن مسلمة فقد قال ابن ناجي مانصه ولقد أحسن أشهب لما مثل عن مريض لو تكلف الصوم والصلاة قائما لقدّر لكن بمشقة وتعب فأجاب بان له أن يفطروا ان يصلي جالسا ودين الله يسراه والحاصل كما قال عجم ان الذي يصلي الفرض جالسا هو من لا يستطيع القيام جملة ومن يخاف من القيام المرض أو زيادته كالتييم وأما من يحصل له به المشقة الفادحة فالراجح انه لا يصليه جالسا (٢) ان كان صحيحا وان كان مريضا فله ذلك على ما قاله أشهب وابن مسلمة واختاره ابن عبد السلام وظاهر كلام ابن عرفة انه ليس له أن يصليه جالسا انظر بن (قوله لا يستطيع) مما القيام) حمل المصنف على هذا بعيد لأن هذا عاجز عن القيام بل مراده من يقدر على الاتيان بالقيام لكن بمشقة تحصل له في الحال كما تقدم (قوله ضررا) (٣) أي من اغماء أو حدوث مرض أو زيادته أو تأخر برء أو حصول دوخة (قوله كان يكون عادته) (٤) الخ أي أو أخبره بذلك موافق له في الزواج أو طيب عارف بالطلب بان قال له ان صليت من قيام حصل لك الاغماء أو الدوخة مثلا فخاف وهو في الصلاة أو قبلها حصول ذلك بسبب القيام (قوله فيجلوس) أي على ما قاله ابن عبد الحكم وقال سند يصلي من قيام ويستغفر له خروج الريح لأن الركن أولى بالمحافظة

(١) قوله يجب بسبب فرض الخ ولو على صبي وان كانت صلاته مندوبة لكنه في حقه وضمي إلى ولو أتى بها من جلوس لم يسقط عند الندب كالأواسق ركوعا أو سجودا فمرجه في حقه توقف الصحة عليه وان لم يأتهم اه (٢) قوله لا يصليه جالسا ان كان صحيحا لدوام ذلك في شأنه وتتقضى المشقة بانقضائها كبقية أشغاله وأما المرض فشأنه التخفيف مدته (٣) ضرر يشمله الاكراه على تركه والاكراه في ذلك كالاكراه على الطلاق كما سلف عن مصطفي خلافا لعب وأخرى الاكراه في جميع الأركان كإكمال ترك الركوع فيصل بالانباء له فان اكراهه على ترك الانباء أعرض عنه بالمرّة وأورد على ذلك قولهم السلام مبطّل ولو باكرهه واجب بعمله على ما إذا لم يثبت من زواله في الوقت والأصلي معه كما هنا فان اكراهه على تركها جميع الوقت جرى في آخره على قوله فان لم يقدر إلا على نية فان لم يؤد مع الاكراه أصلا حتى خرج الوقت قضاها اه ضوء (٤) قوله كأن يكون عادته الخ لعله يعمل على ما دأب يضبط أو كانت السلامة في زمن قصير جدالا يمتد به والاقتد قالوا إذا قدر على بعض الفاعحة جلوس بعد أن يقوم قدرته وكذا القيام للركوع فانه واجب اه ضوء

(الإلـ لمشقة) لا يستطع معها القيام (أو) الا (لخوفه) أي الكلف (به) أي بالقيام (فيها) أي في الفريضة ضررا (أو) قبل أي قبل الدخول فيها (ضررا) مفعول خوف كان يكون عادته إذا قام أغشى عليه فيجلوس من أولها فحصل الخوف إما قبل أو قبل الدخول (كالتييم) أي كضرر اللوجب للتييم وهو خوف حدوث المرض أو زيادته أو تأخر برء وشبهه في المستثنى قوله (كخروج ريح) مثلا ان صلى قائما لاجالسا فيجلوس

عليه من الشرط ( قوله محافظة على شرطها (١) ) أى على شرط الصلاة مطلقاً فرضاً وتلقاً والمحافظة عليه أولى من المحافظة على الركن الواجب في الجملة لأن القيام لا يجب إلا في الفرض وبهذا سقط قول سند لم يصلحاً وما يشترطه خروج الريح ويصير كالسلس ولا يترك الركن لاجله ( قوله فاستناد ) أى فيجب استناد في قيامه محافظة على صورة الأصل ما أمكن فإن لم يقدر على الاستناد حال تلبسه بالصلاة إلا بالكلام تكلم ويصير من الكلام لاصلاحها فلا تبطل به الصلاة ما لم يكثر ( قوله ولو حيواناً ) أى هذا إذا كان جماً ابل ولو كان حيواناً ( قوله لا لجنب وحائض محرم ) أى فيكره لهما بعدهما عن الصلاة ( قوله ان وجد غيرهما ) أى من رجال أو نساء محارم لأبيض بهن ولا جنابة ( قوله وأما لغير محرم ) أى كالأزوجة والأمة والأجنبية وكذا الأمر والمأبون وقوله فلا يجوز أى ولو كان غير جنب أو حائض فإن وقع واستند لغير المحرم فإن حصلت اللذة بالفعل بطلت الصلاة والا فلا وقد علمت أن الرجل للرجل كالمحرم فيجوز استناده إليه على ما في المبحر أى إذا كان غير جنب والا كره ( قوله مع وجود غيرهما ) أى وأما إذا استند لهما لعدم وجود غيرهما فلا إعادة لوجوب ذلك عليه كآمر ( قوله أعاد بوقت ) لا غرابة في إعادة الصلاة لارتكاب أمر مكره كالاستناد للحائض والجنب مع وجود غيرهما ألا ترى الصلاة في معاطن الأبل فإنه مكره وتعاد الصلاة لاجله في الوقت فاندفع قول بعضهم أن الكرامة لا تقتضي إعادة إسلافهم هناك قولاً بالحزمة ( قوله ضروري ) اعلم أن الإعادة هنا كالإعادة للنجاسة فتعاد الظهران للأصفرار والعشا آن لطاوع الفجر والصبح لطاوع الشمس إذا علمت ذلك فتقول الشارح بوقت ضروري هذا ظاهر بالنسبة لغير العصر وأما هي فإنما تعاد في الاختيارى فإن اختيارها يمتد للأصفرار وهي لا تعاد بعد الأصفرار تأمل ( قوله مندوب قطع ) أى كذا كره ابن ناجي وزرقي وقوله خلافاً لما يوهمه كلامه أى من وجوب الترتيب بينهما هذا والذي في ح مانعه ما ذكره المصنف من وجوب الترتيب بين الاستناد قائماً والجلوس مستقلاً هو ما ذكره ابن شاس وابن الحاجب وذكر ابن ناجي في شرح الرسالة والشيخ زروق أن ابن رشد ذكر في سماع أشهب أن ذلك على جهة الاستحباب فانظره اه وهذا ليس فيه ترجيح أن ابن ناجي اختار خلاف ما لابن رشد وقال انه ظاهر المدونة عيني وأيضاً ما لابن شاس هو الذي نقله القاب عن المازري مقتصر على وهو الذي في التوضيح وابن عبد السلام والتمشاني وغيرهم وبهذا تلم (٢) أن ما ذكره الشارح تبعاً لمعنى أنه المتمد ليس هو للتمد انظر بن ( قوله وكذا بينه ) أى بين القيام مستنداً وبين الاضطجاع ( قوله والحاصل الخ ) حاصله أن القيام استقلالاً تقديمه على كل ما بعده واجب وكذلك الجلوس استقلالاً تقديمه على كل ما بعده واجب وتقديم الظهر على البطن واجب كتقديم الجلوس استناداً على الاضطجاع وما عدا ذلك فهو مندوب كتراتب الاضطجاع والقيام مستنداً على الجلوس مستقلاً ( قوله والترتبة الأخيرة ) أى وهي الاضطجاع ( قوله نعمها ثلاث صور ) أى لأن الاضطجاع على أيمن ثم أيسر ثم ظهر ( قوله مستحبة ) أى الترتيب بينهما مستحب أى وأما الترتيب

(١) قوله محافظة على شرطها أى الدائم للثبوت عليه لا كتر العورة مع أن القيام بدلاً قال عب ينظرهما الفرق بين ما هنا وما سبق كما توضحاً فطر بوله كالسلس ولا يتغلل للتييم قلنا لله المحافظة على الطهارة في كل حق إذا أمكنت مائة لا يبدل إلى الترابية اه ملخصاً من شرح المجموع وضوء الشموع (٢) قوله وبهذا تلم الخ قد يقال إن الاستناد لما لو أنزل سقط هو المراد هنا كالمقدم في القيام لقولهم وإن سقط قادر بزوال عماد بطلت فكان في حكم غير القائم فهو في رتبة الجالس وحسب الصورة الظاهرية الحكم بالنسبة والافضلية اه ضوء

محافظة على شرطها (تم) ان لم يقدر على القيام استقلالاً (استناداً) في قيامه لكل شيء ولو حيواناً (لا لجنب وحائض) محرم فيكره لهما ان وجد غيرهما ولا استند لهما وأما لغير محرم فلا يجوز لمظة اللذة (و) ان استند لهما أى للحائض أو الجنب مع وجود غيرهما (أعاده بوقت) ضروري (تم) ان يحجز عن القيام بحائض وجب (جلوس كذلك) أى استقلالاً لم استناداً إلا لجنب وحائض ولما اعاد بوقت والتمد أن الترتيب بين القيام مستنداً وبين الجلوس مستقلاً مندوب قطع خلافاً لما يوهمه كلامه فالترتيب بين القيام واجب وكذا بين الجلوس مستقلاً وبين القيام مستنداً والجلوس مستقلاً مستنداً وكذا بينه وبين الاضطجاع والحاصل أن مراتب خمسة القيام بحائض والجلوس كذلك والاضطجاع فتأخذ كل واحدة ما بعدها يحصل عشر مراتب كلها واجبة الواحدة وهو ما بين القيام مستنداً والجلوس مستقلاً والترتبة الأخيرة نعمها ثلاث صور مستحبة

( وَتَرْبِعَ ) للمصلي جالساً في محل قيامه للمجوزة نداء ( كَالْمُسْتَنْفِلِ ) من جلوس ليميز بين البدل وجلوس غيره ( وغير ) التربع ( جلسته ) كسر الجيم نداء ( بين ) ( ٢٥٨ ) سجدة تليه ( كالتشهد ) ولو سقط قادر على القيام مستقلاً لأنه صلى مستنداً إلى يده

قد سقط وطه ( يزوال )  
 محمد ( استندله ) بطأته  
 صلاته ان كان اماماً أو فدا  
 واستند حمدا في فاعحة  
 بفرض فقط لاساها (١)  
 فبطل الركعة التي استند فيها  
 فقط ( وإلا ) بان كان لو  
 قدر زوال العمد لم يسقط  
 ( كسرة ) استناده وأعاد  
 بوقت ( ثم ) ان عجز عن  
 الجلوس بحالته وجب  
 اضطجاع ( مندب على )  
 حق ( أيمن ) ندب على  
 ( أبسر ) ندب على  
 ( ظهر ) ورجلاه للقبلة  
 وإلا بطلت فان عجز فعلى  
 بطنه ورأسه للقبلة  
 وجوبا فان قدمها على الظهر  
 بطلت ( وأوما ) بالهمز  
 ( عاجز ) عن كل أفعال  
 الصلاة ( إلا عن القيام )  
 قادر عليه فيوم  
 من قيامه لركوعه وسجوده  
 ويكون الأبناء له أخفض  
 من الأبناء للركوع ( و ) ان  
 قدر عليه ( مع الجلوس )

بين كل منها وبين الجلوس مستندا فهو واجب ( قوله وتربع للمصلي جالسا ) أى سواء كان  
 مستقلاً أو مستنداً فيخالف بين رجله بأن يضع رجله اليمنى تحت ركبته اليسرى ورجله  
 اليسرى تحت ركبته اليمنى ( قوله في محل قيامه ) متعاقب تريع ( قوله كالتنفل ) السكف داخلة على الشبه  
 لاجل افتادة حكم التنفل ( قوله ليميز بين البدل ) أى بين الجلوس الواثق بدلا عن القيام ( قوله جلوس  
 غيره ) أى وجلوس غير البدل وهو الجلوس للتمسك وبين السجدين ( قوله بكسر الجيم ) أى لأن المراد  
 الهيئة لا المرة حتى يكون بفتح الجيم ( قوله كالتشهد ) أى كما يفريها في حالة التشهد ندبا وبفريها أيضا في  
 حال السجود لكن استئنا لقول المصنف وسن على أطراف قدميه وحاصله أنه يقرأ متربعا ويركع  
 كذلك واضعا يديه على ركبتيه ويرفع كذلك ثم يغير جلسته إذا أراد أن يسجد بأن يثنى رجله في سجوده  
 وبين سجديته ويفعل في السجدة الثانية وفي الرفع منها كذلك ثم يرجع متربعا للقراءة ثم يفعل في  
 الركعة الثانية كما فعل في الأولى ويجلس للتشهد كجلوس القادر فإذا كل تشهده رجع متربعا قبل  
 التكبير الذي ينوي به القيام للثالثة كما انه لو صلى قائما لا يكبر حتى يستوي قائما قربمه بدل قيامه فقد  
 ظهر لك أنه لا خصوصية لما بين السجدين بغير الجلسة لما علمت انه يغيرها في السجود وبين  
 السجدين وفي التشهد وان تغييرها في الأول سنة وفي الأخيرين مندوب ولله إنما انتصر على التغير  
 بين السجدين لثلاث يوم انه يجلس بينهما متربعا واما تغييره في السجود فقد تقدم ما يفهم منه ذلك وهو  
 سنية السجود على أطراف القدمين ( قوله ولو سقط قادر على القيام مستقلا الا أنه صلى مستندا  
 لمباد الخ ) قصر كلامه على القادر على القيام بما لبعض الشراح ولا مفهوم له بل مثله في قسمي البطلان  
 والكره القادر على الجلوس مستقلا فصل مستندا العمد ( قوله في قدر سقوطه ) أى وأولى لو سقط  
 بالفعل حين زوال العمد ( قوله واستند عمدا ) أى أو جهلا ( قوله وأعاد بوقت ) ما ذكره الشارح وما  
 لعق وخش من الاعادة في الوقت قال بن لم أر من ذكره وأما الكراهة فلا تستلزم الاعادة ولذا  
 قرر شيخنا أن الصواب عدم الاعادة ( قوله ثم ان عجز الخ ) أشار الشارح بهذه إلى ان في كلام  
 المصنف حذف المظروف ثم مع عاطف ندب والاصل ثم اضطجاع وندب على أيمن ثم أبسر ثم ظهر  
 والندب منصب على التقديم والا فاحدى الحالات الثلاث واجب لا يبيته وحاصل ما أراده المصنف  
 أنه يستحب له ان لا ينتقل عن حاله لما بعدها الا عند العجز فان خالف فلا شيء عليه وهذا الذي قرره  
 الشارح بهرام وهو مصرح به في كلام أبي الحسن وقوله عن عبد الحق وابن يونس ابن ( قوله والا  
 بطلت ) أى والا يعمل رجلاه للقبلة بل جعل رأسه اليها ورجليه لدبرها بطلت لأنه صلى لغيرها  
 ( قوله ورأسه للقبلة وجوبا ) أى كلسا جذا فان جعل رجله للقبلة ورأسه لدبرها بطلت صلاته لصلاته لغيرها  
 وهذا أى ما ذكره من البطلان لكونه صلى لغير القبلة إذا كان قادرا على التحول ولو بمحول والا فلا  
 بطلان ( قوله وأوما عاجز إلا عن القيام ) أى استقلالا أو استنادا قادر عليه وما حل به الشارح  
 كلام للمصنف هو التمكن واما حل الشارح بهرام فقيه نظر لأنه قال يريد أن العاجز يباح له الأبناء  
 في كل حال إلا عند العجز عن القيام فانه لا يباح له ذلك وصلى الصلاة جالسا بركوعها  
 وسجودها ووجه النظر أن العاجز عن القيام فقط لا يتوم فيه إيماء حتى يستتبه وأيضا  
 هذا المعنى الذي قاله وان كان صحيحا من جهة النقص الا انه لا يأتهم مع قول المتن بعد ومع  
 الجلوس أوما للسجود منه فأمل ( قوله فيومى ) من قيامه لركوعه وسجوده ( أى وكذا

(١) قول الشارح لاساها  
 فبطل الركعة الخ لعل هذا  
 على ان ترك الفاعحة أو  
 شيء منها يبطل الركعة  
 إذا لم يمكن التلافي وسبق  
 ان للذهب انها تبطل بل  
 يمتد بها ويسجد قبل ويميد  
 وجوبا مراعاة للخلاف

وسبق للعلامة المحشى ان من قيل الترك القراءة حال القيام هذا الاستقلال وحينئذ فعلى المذهب من يستند حال قراءتها بحيث لو أزيل بقية  
 لسقط ساها لا تبطل ركعتيها ويسجد قبل ويميد هذا ان شاء الله تعالى هو الصواب اه كتبه محمد عليش

وأما للركوع من قيام

(وَأَمَّا لِلسُّجُودِ مِنْهُ)

أَيُّ مِنَ الْجُلُوسِ (وَهَلْ)

يُجِبُّ) عَلَى الْعَاجِزِ عَنْ

الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لِلْوُجْهِ

لَهَا (فِيهِ) أَيُّ فِي الْإِيمَاءِ لَهَا

(الْوُسْعُ) أَيُّ انْتِهَاءِ الطَّاقَةِ

فِي الْأَخْطَاطِ حَتَّى لَوْ قَصُرَ

عَنْهُ بَطَلَتْ فَلَا يَضُرُّ عَلَى هَذَا

التَّأْوِيلِ مَسَاوَاةَ الرُّكُوعِ

لِلسُّجُودِ وَعَدَمُ تَمَيُّزِ أَحَدِهِمَا

عَنِ الْآخَرِ أَوْ لَا يُجِبُّ فِيهِ

الْوُسْعُ بَلْ يَجْزِي مَا يَكُونُ

إِيمَاءٌ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الزَّيْدِ

مِنْهُ وَلَا يَدَّ عَلَى هَذَا مَنْ تَمَيَّزَ

أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ

وَالسُّجُودُ عَلَى الْأَنْفِ خَارِجٌ

عَنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَاءِ فَلَا يَدْخُلُ

فِي قَوْلِهِ وَهَلْ يُجِبُّ فِيهِ الْوُسْعُ

وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ (وَ) هَلْ

(يُجْزِي) مِنْ فَرْضَةِ الْإِيمَاءِ

كَانَ يَجِبُ قُرُوحُ

لَا يَسْتَطِيعُ السُّجُودَ عَلَيْهَا

(إِنْ سَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ)

وَخَالَفَ فَرْضَهُ وَهُوَ الْإِيمَاءُ

لَأَنَّ الْإِيمَاءَ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ

يَتَنَبَّهُ إِلَيْهِ أَوْ لَا يَجْزِي

لَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْأَصْلِ وَلَا

يَدُلُّ (تَأْوِيلًا) فِي كُلِّ مَنْ

السَّلَاطِينَ (وَهَلْ) الْوُجْهِ

لِلسُّجُودِ مِنْ قِيَامٍ أَوْ مِنْ

جُلُوسٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَضْعِ

يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ

(يَوْمِي) بِإِيمَائِهِ بِظَهْرِهِ

أَوْ رَأْسِهِ (يَدِيهِ) أَيْضًا

إِلَى الْأَرْضِ (أَوْ) إِنْ كَانَ

يَوْمِي لَهُ مِنْ جُلُوسٍ

(بِضَمِّهِمَا عَلَى الْأَرْضِ)

بِالْقَمَلِ إِنْ قَدَّرَ وَلَوْ عَرَبًا أَوْ

بِقِيَّةِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ وَهَلْ يَشْتَرِطُ نِيَّةُ أَنْ هَذَا الْإِيمَاءُ لِلرُّكُوعِ أَوِ السُّجُودِ مَثَلًا أَوْ لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ لِأَنَّ نِيَّةَ الصَّلَاةِ الْعَيْنِيَّةَ أَوْ لَا كَانِيَّةً نَظَرَ فِيهِ عَجْ (قَوْلُهُ أَوْ أَمَّا لِلسُّجُودِ مِنْهُ) أَيُّ مِنْ جُلُوسِهِ وَجُوبًا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَوْمِي لِلسَّجْدَتَيْنِ مِمَّا مِنْ جُلُوسٍ وَهُوَ الَّذِي قَالَ الْخَمِي وَيَحْتَمِلُ أَنْ ضَمِيرَ مِنْهُ عَائِدٌ عَلَى الْقِيَامِ أَيُّ أَنَّهُ يَوْمِي لِلسَّجْدَةِ الْأُولَى مِنْ قِيَامٍ لِأَنَّهُ لَا يَجْلِسُ قَبْلَهَا وَعَزَاهُ ابْنُ بَشِيرٍ لِلأَشْيَاحِ إِبْنُ (قَوْلُهُ حَتَّى لَوْ قَصُرَ عَنْهُ) أَيُّ عَنِ الْوُسْعِ وَقَوْلُهُ بَطَلَتْ أَيُّ أَنْ حَصَلَ مِنْهُ التَّقْصِيرُ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا لَا سَهْوًا كَمَا فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا (قَوْلُهُ وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ الْخ) أَيُّ يَدُلُّ لَهُ مِنْ حَيْثُ أَفْرَادُهُ بِالتَّذَكُّرِ فَإِنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَاءِ وَأَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلًا فِي قَوْلِهِ وَهَلْ يُجِبُّ فِيهِ الْوُسْعُ وَإِلَّا مَا ذَكَرَهُ جَدُّ فَالتَّأْوِيلَانِ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَاءِ لَكِنْ إِذَا وَقَعَ وَسَجَدَ عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَجْزِيهِ أَوْ لَا (قَوْلُهُ وَهَلْ يَجْزِي مِنْ فَرْضَةِ الْإِيمَاءِ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّ مَنْ يَجِبُ قُرُوحُ نَحْمُهُ مِنَ السُّجُودِ فَلَا يَسْجُدُ عَلَى أَنَّهُ وَأَمَّا يَوْمِي لِلْأَرْضِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الدُّوْنَةِ فَإِنْ وَقَعَ وَزَلَّ وَسَجَدَ عَلَى أَنَّهُ وَخَالَفَ فَرْضَهُ وَهُوَ الْإِيمَاءُ فَقَالَ أَشْبَهَ يَجْزِيهِ وَاخْتَلَفَ التَّأْوِيلُونَ فِي مَقْضَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ هَلْ هُوَ الْأَجْزَاءُ كَمَا قَالَ أَشْبَهَ أَوْ عَدَمُ الْأَجْزَاءِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ وَحَكَاهُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ هُوَ خِلَافُ قَوْلِ أَشْبَهَ أَيُّ وَالْعَمْدُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَهَذَا التَّأْوِيلُ جَمْلُهُ بَعْضُهُمْ هُوَ الْعَمْدُ وَقَالَ بَعْضُ الْأَشْيَاحِ هُوَ مُوَافِقٌ لِأَشْبَهَ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ لَا يَسْجُدُ عَلَى أَنَّهُ أَيُّ يَنْجُ ذَلِكَ وَلَوْ وَقَعَ صَحَّتْ صَلَاتُهُ لِأَنَّ الْإِيمَاءَ لَا يَخْتَصُّ بِحَدٍّ يَتَنَبَّهُ إِلَيْهِ وَلَوْ قَارَبَ الْوُجْهِ الْأَرْضَ أَجْزَاءً اتَّفَاقًا فَرَادَةً أَسَاسَ الْأَرْضِ بِالْأَنْفِ لَا يُزَوَّرُ وَإِلَى الْخِلَافِ أَشَارَ لِلصَّنْفِ بِالتَّأْوِيلَيْنِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ يُوَافِقُ أَشْبَهَ عَلَى الْأَجْزَاءِ إِذَا نَوَى الْإِيمَاءَ بِالْجَنِبَةِ لِلْأَرْضِ عَلَى الْأَنْفِ حَقِيقَةً فَقَوْلُ الصَّنْفِ وَهَلْ يَجْزِيهِ أَيُّ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ مَقْضَى قَوْلِهِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الدُّوْنَةِ لَا يَسْجُدُ عَلَى أَنَّهُ وَأَمَّا يَوْمِي لِلْأَرْضِ وَفَاقَ لِقَوْلِ أَشْبَهَ يَجْزِيهِ وَقَوْلُهُ أَوْ لَا يَجْزِيهِ أَيُّ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ مَخَالَفٌ لِقَوْلِ أَشْبَهَ وَكَلَامُ أَشْبَهَ مَطْرُوحٌ (قَوْلُهُ لِأَنَّ الْإِيمَاءَ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ) تَعْلِيلٌ لِلْأَجْزَاءِ وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ السُّجُودَ عَلَى الْأَنْفِ مِنْ مَصْدُوقَاتِ الْإِيمَاءِ وَقَوْلُهُ وَخَالَفَ فَرْضَهُ وَهُوَ الْإِيمَاءُ وَيَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَفْرَادِ الْإِيمَاءِ فَلَوْ قَالَ الشَّارِحُ وَهَلْ يَجْزِيهِ أَنْ سَجَدَ عَلَى أَنَّهُ لِأَنَّهُ إِيمَاءٌ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَجْزِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْأَصْلِ وَلَا يَدُلُّ لَهُ وَهُوَ الْإِيمَاءُ لِأَنَّهُ الْإِيمَاءُ بِالْظُّهْرِ وَالرَّأْسِ لِلْأَرْضِ قَطْعًا كَانَ أَوَّلِي (قَوْلُهُ فِي كُلِّ مِنَ السَّلَاطِينَ) ذَكَرَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي السَّلَاطِينَ الْأُولَى قَوْلَانِ لِلْخَمِي لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى الدُّوْنَةِ فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَخَذَهُ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ شُبَّانٍ مِنْ رَفَعٍ مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ إِذَا أَوَّأَ جَهْدَهُ صَحَّتْ وَالْأَوَّلُ فَاسْتَدْرَكَ الْقَوْلَ الثَّانِي أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِمَا يَوْمِي الْقَائِمُ لِلسُّجُودِ أَخْفَضَ مِنْ إِيمَائِهِ لِلرُّكُوعِ وَحِينَئِذٍ فَالْأَوَّلُ لِلصَّنْفِ إِنْ يَمُرُّ فِي جَانِبِ السَّلَاطِينَ الْأُولَى بِتَرَدُّدٍ (قَوْلُهُ وَهَلْ يَوْمِي يَدِيهِ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّ عِنْدَنَا مَسَلَّتَيْنِ فِي كُلِّ مِمَّا قَوْلَانِ الْأُولَى مِنْ قَدَرٍ عَلَى الْقِيَامِ وَعَجْزٍ عَنِ الْأَخْطَاطِ لِلسُّجُودِ وَأَوَّأَ أَيُّ لِلسُّجُودِ مِنْ قِيَامٍ أَوْ قَدَرٍ عَلَى الْجُلُوسِ وَعَجْزٍ عَنِ السُّجُودِ وَأَوَّأَ أَيُّ مِنْ جُلُوسٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَضْعِ يَدَيْهِ بِالْأَرْضِ هَلْ يَوْمِي يَدِيهِ لِلْأَرْضِ مَعَ إِيمَائِهِ بِظَهْرِهِ وَرَأْسِهِ أَوْ لَا يَوْمِي بِهِمَا بَلْ يَرْسُلُهُمَا إِلَى جَنْبَيْهِ قَوْلَانِ فَعَلَى الْأَوَّلِ اللَّيْدِينَ مَدْخُلٌ مَعَ الظُّهْرِ وَالرَّأْسِ فِي الْإِيمَاءِ لِلسُّجُودِ وَلَا مَدْخُلٌ لَهَا فِيهِ عَلَى الثَّانِي إِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَقَوْلُ الصَّنْفِ وَهَلْ يَوْمِي يَدِيهِ أَيُّ إِلَى الْأَرْضِ أَشَارَةً لِلتَّأْوِيلِ الْأَوَّلِ فِي السَّلَاطِينَ الْأُولَى وَقَوْلُهُ أَوْ يَضَعُهَا عَلَى الْأَرْضِ أَوْ يَمْسُ الْوَأَوَّأَ أَيُّ وَيَضَعُهَا عَلَى الْأَرْضِ بِالْقَمَلِ أَشَارَةً لِلتَّأْوِيلِ الْأَوَّلِ فِي السَّلَاطِينَ



لم يقدر معه ولا يسمع على الأرض ان كان عن جلوس بل يضعهما على ركبة حيث قدر (و هو) أى التأويل للذكور المصنف بحالته (للخيار) عند اللخمى دون ما حذفه بحالته ثم استشهد لا اختيار اللخمى بما هو متفق عليه بقوله (كحسب مهمات) أى رفعها عن جبهة حين إيمانه فيجب عليه حصرها (يسجد) تنازعه يومى وضع وحصر وقوله (تأويلان) راجع لما قبل التشبيه (وإن قدر) الصلى (على الكل) أى جميع الاركان (و) لكل (إن سجد) أى انى بالسجود لا ينهض (أى لا يقدر على القيام) ثم ركعة بسجديتها وهى الأولى (ثم سجد) أى استمر جالسا ليم صلاته منه لأن السجود أعظم من القيام وقيل صلى قائما بجاه إلا الأخيرة فبركع ويسجد فيها (وإن كلف) فى الصلاة (تعدو) بأن زال عقده عن حالة أيعت له (استقل) وجوبا (للاعلى) فيما الترتيب فيه واجب كضطجع قدر على الجلوس ونذا فيها هو مندوب فيه كضطجع على

الثانية والتأويل الثانى فى المثلثين مطوى فى كلام المصنف (قوله لكان أظهر) أى وان كانت أو معنى الواو (قوله فهذا تأويل واحد) فيه ان ما ذكره فردا تأويلان ذكر من كل تأويل طرفا الا ان يقال لما كان محصل ما ذكره فى المثلثين انه يلزمه ان يفعل يديه شيئا ومحصل المطوى انه لا يلزمه أن يفعل يديه شيئا مع ما قاله الشارح من أن ما قاله المصنف تأويل واحد (قوله بل يضعهما على ركبة) أى لأن وضعهما على الأرض حالة السجود تابع لوضع الجبهة عليها وهو لم يسجد على جبهته (تبي) اختلف فى حكم الائمة باليدى للأرض فى المسئلة الأولى على القول به وكذا فى حكم وضعهما على الأرض بالنقل فى المسئلة الثانية على القول به قليل هو الوجوب وان كان الأصل السنية وقيل هو الندب وفى حاشية شيخنا السيد البليدى على عبق أن من عبر بالوجوب مائى على ان السجود على اليدين واجب وهو خلاف ما سبق للمصنف (قوله وهو المختار) قال بن حقه التعبير بالنقل لأنه من عند ناس اللخمى (قوله دون ما حذفه) أى فإنه ليس مختار اللخمى وهو قول أبى عمران مع بعض القرويين (قوله بحالته) أى ما إذا أوما للسجود من قيام أو جلوس (قوله فيجب عليه حصرها) (١) أى اتفاقا لأنه لو لم يحصرها لكان مومثا بها لا يجبهته (قوله فيجب عليه حصرها) أى فان ترك ذلك بطلت مالم يكن الذى على جبهته من العامة شيئا خفيا (قوله تأويلان) حقه تردد لأن الواقع أن القولين للتأخيرين فيمن كان يصلى جالسا هل يضع يديه على الأرض ان قدر ويومى بهما ان لم يقدر وهو قول اللخمى أولا يفعل بهما شيئا وهو قول أبى عمران وليس هنا خلاف متعلق بفهم المدونة حتى يمر بتأويلان انظر بن وقد أشار خش فى كبره لهذا البحث والذى قبله وإذا تأملت ما قاله الشارح تعلم ان الخلاف المذكور محله مسألة الائمة للسجود واما مسألة الائمة للركوع فقد ترك المصنف الكلام عليها وحاصل الكلام عليها انه ان أوما للركوع فى حالة قيامه فانه يومى يديه لركبة من غير خلاف وان أوماه من جلوس وضعهما على ركبة من غير خلاف وهل ذلك واجب أو مندوب قاله عج وفى كلام الشارح بهرام إشارة للوجوب (قوله ولكن ان سجد) أى ولم يكن ان جلس وسجد لا ينهض (قوله ثم ركعة ثم جلس) أى مبادرة للمقدور (٢) عليه وهذا قول اللخمى وابن يونس والتونى (قوله ليم صلاته منه) أن ليم صلاته بالركوع والسجود من جلوس (قوله وقيل صلى قائما بجاه) أى للسجود وأما الركوع فانه يفعله ويلزم على القول الأول الاخلال بقيام ثلاث ركعات ويلزم على الثانى الاخلال بسجود ثلاث ركعات (قوله بأن زال عقده عن حالة أيعت له) أى من اضطجاع وجلوس وإيماء وقوله انتقل للاعلى أى من جلوس وقيام وأتمام فان لم ينتقل بطلت صلاته فيما وجب لانها ندب (قوله كضطجع على أيسر) أى وكجالس مستقلا قدر على القيام مستندا بناء على ما تقدم للشارح من أن الترتيب بينهما مندوب وتقدم لبن ان الحق ان الترتيب بينهما واجب فان لم ينتقل للاعلى فى هذه الصورة بطلت صلاته (قوله جلس) أى جلس بعد إحرامه قائما ان قدر على الجلوس أو اضطجع ان كان لا يقدر الاعلى الاضطجاع وقوله لأن اتمام كان لها أى كان

(وإن لم يقدر) الكلف على شيء من أركانها (إلا على نية) فقط (أومع إيماء بطرف) (٣٦١) (١) مثلا (قال) المازري في الثانية

(و) قال (غيره) وهو ابن  
بشير في الأولى (لأنه)  
في المذهب على وجوبها بما  
قدر عليه مما ذكر  
(و) مقتضى المذهب  
الوجوب (أى قال كل  
منها في مسئلة لأن  
ومقتضى المذهب الوجوب  
الأن ابن بشير قال في  
مسئله لأن صريحاً وهو  
يقضى أن مقتضى المذهب  
الوجوب فيكون مقولاً له  
ضمناً والمازري قال في  
مسئله مقتضى المذهب  
الوجوب وهو يقتضى أنه  
لأن صريحاً فيكون  
مقولاً له ضمناً فقد  
صح القول بأن كلا  
منهما قال بالأمرين وأن  
كان بعض القول ضمناً  
والبعض صريحاً وهذا أولى  
من جملة ما نشرنا مشوا  
بالنظر للفتاوى والقول  
وربما بالنظر للتصوير  
والقول (وجاز) لمكلف  
(قدح عين) أى  
إخراج ماها للرؤية أى  
لمود بصره بلا وجع والا  
جاز ولو أدى إلى استلقاء  
اتفاقاً ولا مفهوم لعين بل  
مداوة سائر الأعضاء كذلك

(١) قول المصنف أومع  
إيماء بطرف أى عين ومثله  
الحاجب والدقن والأصبع  
فيصح فتح الزاء لكن  
يخص بالأطراف التى لها  
عمل في الأركان لا بلسانه

واجباً لاجلها لا لذاته وهذا قليل لقوله جلس ولا نعمة له فكان الأولى أن يقول جلس لقراءتها  
سواء كان يقدر على القيام من غير قراءة أم لا لأن القيام كان لها فائدهم أن قول المصنف وإن عجز عن  
قائمة قائماً جلس نحوه لابن الحاجب قال ابن فرحون ظاهره أنه يسقط عنه القيام جملة حتى لتكثير  
الأحرام وليس كذلك بل يقوم لما ثم يجلس للنافعة ثم يقوم للركوع ولذا قال الشارح جلس  
لقراءتها ثم يقوم لركع وقوله وإن عجز عن قائمة قائماً أى لدوخة أو غيره ما يدخل في كلامه من كان  
غير حافظ لها ويقدر على قراءتها في الصحف جالساً اه (قوله) وإن لم يقدر الأعلى نية) أى الأعلى  
قصد الصلاة وملاحظة أجزائها بقلبه ولم يقدر على حركة بعض الأعضاء من رأس أو يد أو حاجب  
أو غير ذلك (قوله) إلا أن ابن بشير قال في مسئلة لأن صريحاً) نص كلامه وإن عجز عن جميع  
الأركان فلا يغلو من أن يقدر على حركة بعض الأعضاء من رأس أو يد أو حاجب أو غير ذلك من  
الأعضاء فهذا لا خلاف أنه صلى ويومى بما قدر على حركته فإن عجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب  
فهو صلى أم لا هذه الصورة لأن في المذهب وأوجب الشافعى التصدي إلى الصلاة وهو أحوط  
ومذهب ابن حنيفة إسقاط الصلاة عمن وصل لهذه الحالة (قوله) وهو يقتضى أن مقتضى المذهب  
الوجوب) فيه أن قوله لأن نص لا يقتضى أن مقتضى المذهب الوجوب إذ هو أعم وقد يجاب بأن  
المراد أنه يقتضى بواسطة ما انضم إليه من قوله وأوجب الشافعى التصدي إليها وهو  
الأحوط لأن قوله وهو الأحوط يتضمن أن مقتضى المذهب الوجوب ولأنه إذا لم  
يقع نص من أصحاب الإمام فيها وقال الشافعى بالوجوب ينبغي أن لا يغالقه في ذلك  
(قوله) والمازري قال في مسئلة الخ) نص كلامه في شرحه للتقنين إذا لم يستطع المريض أن  
يؤمى برأسه للركوع والسجود فمقتضى المذهب فيما يظهر لى أنه يؤمى بطرفه وحاجبه ويكون  
مصاباً به مع النية واعتراض عابه بأن هذا تصور منه فإن ابن بشير ذكر مسئلته وصرح فيها بالوجوب كما  
تقدم لك نص كلامه نأى (قوله) فقد صح الخ) أى واندفع اعتراض ابن غازى وحاصله أن المازري أعان  
قال مقتضى المذهب الوجوب ولم يقل لأن ابن بشير قال بالكس وكل واحد منهما كلامه في مسئلة  
وظاهر كلام المصنف أن كلام الشيخين قال كلامين الباريين في المسئلتين وليس كذلك وأجاب  
الشارح بأجوبة (١) ثلاثة أولها أولاً لأنه أتم فائدة (قوله) وهذا) أى التعميم في القول أى أنه أعم  
من الصراحة والضمنية (قوله) بالنظر للفتاوى هو ابن بشير والمازري والقول هو قوله لأن مقتضى  
المذهب الوجوب فالأول من القول راجع للثاني من القائلين والثاني من القول راجع للأول  
من القائلين (قوله) بالنظر للتصوير هو قوله الأعلى نية (٢) أو على نية مع إيماء بطرف (قوله) والقول  
هو قوله لأن مقتضى المذهب الوجوب (قوله) بلا وجع) الأولى أن يقول  
لا لوجع أى أن الخلاف محله إذا كان القدح لمود بصره أما القدح لوجع أو صداع فلا

(١) قوله وأجاب الشارح بأجوبة ثلاثة ليس في الشارح الأجواب أن اه كنهه محمد عيسى (٢) قوله إلا  
على نية السيد على عب أن الخلاف في وجوب الصلاة بالنية في المذهب وخارجة عمن لم يقل به أبو حنيفة  
السيد وهذا الخلاف مرتبط بالخلاف في النية فإن قلنا أنها شرط لأن التصدي إلى الشيء خارج عنه لم  
تجب كمن لم يقدر الأعلى الوضوء أو الاستقبال لأن الوسائل إذا لم يترتب عليها مقصدها لا تشرع  
وإن قلنا ركن وجبت لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم ومن لتبعض هذا إيضاح ما فيه  
بزيادة وقد قال النية غير النية هنا المختلف فيها فإن تلك التصدي إلى الصلاة وهذه أفعالها على  
قلبه حتى القراءة فتكون بالكلام النفس وهذه أيضاً تحتاج لنية عند الإقدام عليها كما قلوا في الخلاف  
في لزوم الطلاق بالنية أن المراد بها فيه الكلام النفس وأما قصد فقط فاعترافاً بوجوبه بنوع اختصار

لركوع أو سجود فما يظهر له ضوء

(استقاء) فيها فلا يجوز  
ويجب القيام وإن ذهب  
عنه (فيعيد أبداً)  
إن صلى مستلقياً عند ابن  
القاسم وقال أشهب وهو معذور  
فيجوز ابن الحاجب وهو  
الصحيح وإليه أشار بقوله  
(وصحح عذره أيضاً  
وهوالذى تجببه الفتوى  
لأنه مقتضى الشريعة السمحة  
(و) جاز (لمريض ستر)  
موضع (نجس) ترأش أو  
غيره (بطاهر) كشيء غير  
حرر إلا أن لا يجذبه  
(ليصلى عليه) أى على  
الطاهر (كالصحيح  
على الأرجح) عند  
ابن يونس (و) جاز  
(للتفل جلوساً)  
مع قدرته على القيام  
ابتداءً بل (ولو فى  
أثناءها) بعد إيقاع  
بعضها من قيام واستلزم  
ذلك استناده فيها بالأدلى  
والمراد بالجواز خلاف  
الأدلى أن حمل النفل على  
غير السن إذا الجلوس فيها  
مكروه وإن أريد ما قابل  
القرص فالمراد به الإذن  
الصادق بالكراهة وعمل  
الجواز (إن لم يدخل  
على الأتمام) قائماً بأن لم  
يلزمه بالنذر فإن نذر  
القيام باللفظ وجب  
القيام وأما نية ذلك فلا يلزم  
بها قيام (لا اضطراراً)  
فلا يجوز للتفل مع القدرة  
على ما فوقه وإن استنداعنا أن اضطلع

خلاف في جوازه وإن أدى لاستلقاء (قوله أدى جلوساً في صلاته) أى ولو أكثر من أربعين يوماً  
(قوله ولومومثا) أى هذا إذا كان يصلى وهو جالس من غير إتمام الركوع والسجود بل ولو كان يصلى  
وهو جالس بالإيماء اليهما (قوله فلا يجوز) أى القدح ولو تحقق قعقه وقوله ويجب عليه القيام أى إذا  
خالف وقبح وقوله فيعيد أبداً إذا خالف وصلى مستلقياً هذا مراد المصنف وليس معناه أن له أن  
يصلى مستلقياً ثم يعيد أبداً كما توهمه بعضهم لأنه توهم فاسد بل معناه كما مر أنه يمنع من القدح المؤدى  
للاستلقاء ويمنع من صلاته مستلقياً فإن صلى مستلقياً أعاد أبداً وإنما فرق ابن القاسم بين الجلوس  
والاستلقاء لأن الجالس يأتى بالعوض عن الركوع والسجود وهو الإيماء بالرأس بطأطئه والمستلق  
لا يأتى بعوض وإنما يأتى عند الركوع والسجود بالنية من غير فعل (قوله وجاز للمريض) أشار بتقدير  
جاز إلى أنه عطف على قدح وإن جاز مسلط عليه ويحتمل أن الواو للاستئناف وهو خبر مقدم وستر  
مبتدأ مؤخر (قوله ستر نجس بطاهر) أى بشرط أن يكون ذلك الطاهر ليس ثوبه والامنع كما سبق  
ذلك عن شيخنا ثم ذكرنا عن النفاوى في شرح الرسالة ميله لجوازه أخذاً من جواز كون النجاسة  
أسفل فعله كما سبق (قوله على الأرجح عند ابن يونس) خلافاً لمن قال بالامنع فى حق الصحيح لأنه  
يصير محرراً تلك النجاسة (قوله ولو فى أثناءها بعد إيقاع بعضها من قيام) لكن الجلوس حينئذ أشد فى  
عقوبة الأولى من الجلوس ابتداءً وعمل ذلك مالم يكن فى التراوح وكان مسبوقاً بركة وظن أنه إن  
أتى بالسجود بها بعد سلام الإمام من قيام فأنه الإمام وإن أتى بها من جلوس لم يفته والا كان الاتيان بها  
من جلوس أولى قاله شيخنا وقوله وجاز للتفل جلوساً ولو فى أثناءها أى ومن باب أولى عكسه وهو  
قيام للتفل من جلوس فى أثناءها لأنه انتقال لأعلى وما ذكره المصنف من جواز جلوس للتفل ولو  
فى أثناءها هو مذهب المدونة ورد المصنف بل على مقاله أشهب من منع الجلوس اختياراً لمن ابتداءً  
قائماً وظاهر كلامهم جواز تكرار القيام والجلوس فى النافلة وهل يقيد بما إذا لم يكن من الأفعال  
الكثيرة أم لا لأن هذا مشروع فيها واستظهر بعضهم هذا الثانى واستظهر بعض أشياخ شيخنا  
الأول (قوله واستلزم ذلك) أى جواز الجلوس فى أثناءها وقوله جواز استناده فيها أى قائماً  
(قوله بالأدلى) أى لأن القيام مستند أعلى مرتبة من الجلوس ولو مستقلاً فإذا جاز الأدنى جاز الأعلى  
بالأولى ثم إن جواز الاستناد فى النفل منصوص عليه وحينئذ فلا حاجة لما ذكره من الاستلزام  
(قوله إن لم يدخل على الأتمام) أى أن لم يلزم الأتمام قائماً بالنذر فالمراد بالدخول على الأتمام التماسه  
بالنذر وتقيمه يشتمل على ثلاث صور نية الأتمام قائماً نية الجلوس عدم نية شيء أصلاً فهذه الصور  
الثلاثة منطوق المصنف يجوز الجلوس فيها ولو فى الانتهاء على مذهب المدونة خلافاً لأشهب وسواء نذر  
أصل النفل أم لا فإن التزم الأتمام بالنذر سواء بنذر أصل النفل كما لو قال لله على صلاة ركعتين من قيام  
أولاً كما لو قال لله على القيام فى ركعتي الفجر مثلاً لزمه أتمام ذلك من قيام فإن خالف وأنهم جالساً بعد  
الزمام الأتمام قائماً ثم ولا تبطل صلاته قال شيخنا السيد فى حاشيته على عقب ويبيد للنذر وقرر  
شيخنا العلامة المدوى أنه يخرج من عهدة طلب النذور بما صلاه من جلوس قائلاً وما ذكره المصنف  
من عموم عمل الخلاف للشارح بل لصور ثلاث هو ما ذهب إليه ابن رشد وأبو عمران وظاهر ابن  
الحاجب ورجحه ابن عرفة وذهب بعض شيوخ عبد الحق إلى قصره على غير الأولى وأما الأولى وهى  
أن ينوى الأتمام قائماً فيلزمه باتفاقهما لأنه يصير بالنية كنذر وذهب البخمي إلى أن عمل الخلاف هو  
الأولى فقط أما إذا نوى الجلوس أول ثم نوى قائماً فله الجلوس باتفاقهما وضعه ابن عرفة وكذا ما قبله (قوله فلا  
يجوز للتفل) بل ولا يصح النفل فى هذه الحالة كفى حاشية شيخنا (قوله مع القدرة على ما فوقه) أى ولو

دخل على ذلك أو لا بالنذر وظاهره كان صحيحا أو مريضا وهو كذلك على الاعتماد قال ابن الحاجب ولا يتنفل قادر على التعمود مضطجعا على الأصح قل في التوضيح ظاهره سواء كان مريضا أو صحيحا وحكي اللخمى في المسئلة ثلاثة أقوال أجاز ذلك ابن الحاجب للمريض خاصة وهو ظاهر المدونة وفي النواذر الملح وان كان مريضا وأجازوه الأبهري حتى لا يصحح ومنشأ الخلاف القياس على الرخص هل يصح أو يتنفل ومفهوم قوله مع القدرة على ما فوقه أنه إذا كان لا يقدر إلا على الاضطجاع ولا قدرة له على ما فوقه جاز له أن يتنفل مضطجعا باتفاق وما في عقب من حكاية الخلاف في هذا القسم وجعل المنع في القسم الأول كالمنع عليه فهو غير صواب كما في بن

( فصل وجب قضاء فاتة ) ( قوله يذكر فيه أربع مسائل ) اعترض بأنه ذكر في الباب أكثر من أربعة إلا أن يقال إن ما عداها من تعلقاتها ( قوله قضاء الفوات ) أي حكم قضائها ( قوله والفوات في أنفسها ) عطف على الحاضرتين أي وترتيب الفوات في أنفسها وكذا قوله ويسيرها الخ أي وترتيب يسيرها مع حاضرة ( قوله قورا ( ١ ) ) أي على الرجوع خلافا لمن قال إنه واجب على التراخي وخلافا لمن قال إنه ليس بواجب على الفور ولا على التراخي بل الواجب حالة وعلى فيكنى أن يقضى في اليوم الواحد صلاة يومين فأكثر ولا يكتفى قضاء صلاة يوم في يوم إلا إذا خشي ضياع عياله أن يقضى أكثر من يوم في يوم وفي بن قلا عن أجوبة ابن رشد أنه إنما أمر بتعجيل قضاء الفوات خوف معالجة الموت وحينئذ فيجوز التأخير لمدة بحيث يخلب على العطن وفاؤه بها فيها وعدم عدم مفراطه واستدل للفورية بآية فاعبدني وأقم الصلاة لذكرى ( ٢ ) ولأن تأخير الصلاة بعد الوقت مصيبة يجب الإقلاع منها فورا ( قوله من سفرية الخ ) فتقضى السفرية مقصورة ( ٣ ) ولو قضاه في الحضر وتقضى الحضرية كاملة ولو قضاه في السفر وتقضى النهارية سرا ولو قضاه ليلا وتقضى الليلية جهرا ولو قضاه نهارا لأن القضاء يحكي ما كان أداءه وحينئذ فيقضيهما بصفتهما إلا حالتي القدرة على الأركان أو الماء والعجز عنها فأنها عوارض حالية فمن فاتته صلاة حال عجزه عن القيام أو عن الماء ثم قدر عليه قضاه بالقيام والماء ومن فاتته صلاة حالة قدرته على القيام

( ١ ) قوله فورا يفهم عاديا بحيث لا يمد مفراط إلا حال الحقيقة فإنه صلى الله عليه وسلم يوم الوادي قال ارتحلوا فإن هذا وادبه شيطان فسار بهم قليلا ثم نزل فعصى ركعتين خفيفتين ثم صلى بهم الصبح فلا يقال إن هذا للمعنى خاص وهو أن الوادي به شيطان لأنه لو كان كذلك لاقصر على مجرد مجاوزة ذلك المحل اه ضوه ووقع للتنظيم في كفر من أكر وجوب قضاء الفوات أقول أما مع تعدد الترك فيأتي أنه قيل به فلا يصح الكفر وربما يتولد منه عدم الكفر مطلقا حيث قيل بعدم وجوب القضاء في الجملة وما لم يجرؤ الفاتة على حكم الحاضرة في قتل تاركها كسلا على الأصح وكفر للمأمربص لا يقدم عليه إلا بعد التحتم اه ضوه الشموع ( ٢ ) قوله وأقم الصلاة لذكرى أي بناء على تفسيره بذلك أقول ورد ما يشهد له وهو أنه صلى الله عليه وسلم قال يوم الوادي من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها ثم تلا قوله تعالى وأقم الصلاة لذكرى فاللام للتوقيت وهو على حذف مضاف أي وقت تذكر عبادتي لكن لا ينبغي أن لام التوقيت صادقة مع توزيع الوقت كاللام في أقم الصلاة لدلوك الشمس أي عند زوالها ووقت الظهر موسع فلو استدل بان تأخير الصلاة عن الوقت التقدر لما الأداء مصيبة لا يرتفع إنعائه إلا مع المنذر من نحو نوم أو نسيان فبمجرد زواله يجب الإقلاع فورا بتأديتها كان أظهر اه ضوه الشموع ( ٣ ) قوله فتقضى السفرية مقصورة وعند الشافعية فاتة السفر ثم حضرا لأنه ليس محلا لاقتصر كما في شرح للنهج لشيع الإسلام اه مجموع

### [ درس ]

( فصل ) يذكر فيه أربع مسائل قضاء الفوات وترتيب الحاضرتين والفوات في أنفسها ويسيرها مع حاضرة وذكرها على هذا الترتيب فقال ( وجب ) فورا ( قضاء ) صلاة ( فاتة ) على نحو ما فاتته من سفرية وحضرية وسرية وجهرية

أو الماء ثم عجز عنه قضاها بما قدر عليه من الجلوس والقيام ويقت في قضاء الصبح ويقيم للمقضية وفي التلويل خلاف (قوله فيحرم التأخير) أي للقضاء وهذا مفرغ على كون القضاء واجبا على الفور (قوله إلا وقت الضرورة) أي إلا الوقت الذي يشغله لتحصيل ضروريات ومن جعلها درس العلم العيني وتزداد بعضهم في درس العلم غير العيني هل يكون عذرا أم لا؟ شيخنا الظاهر أنه غير عذر وإن قضاء الفائتة يقدم عليه لأنه عيني وهو مقدم على الكفائي وإنما لم يجزم بذلك لأمكان أن يقال إن العلم الكفائي لما كانت الحاجة إليه شديدة ربما يتسامح في شغل الزمان به (تنبيه) لا ينتظر (١) الماء عادمه بل يتيمم ولو أثر الاجبر فوائت لم يجز حتى يفرغ ما عده عليه ولا تفسخ الاجارة لاسهامه انظر ع (٢) (قوله ويحرم التنفل الخ) أي ولو قيام رمضان كما في بن عن ابن ناجي وقال ابن العربي يجوز له أن يقفل ولا يخص نفسه من الفضيلة وقال القوري أن كان يترك النفل لصلاة القرض فلا يقفل وإن كان للبطالة فتفله أولى قال زروق ولم أعرف (٣) بن أن أي به انظر ح (قوله مطلقا) مرتبط في المعنى بقوله قضاء وقوله فاته فهو حال من أحدهما ومحذوف مثله من الآخر والمعنى حالة كون القضاء مطلقا أي في جميع الاوقات ولو وقت طلوع الشمس ووقت غروبها ووقت خطبة الجمعة وزمن السفر والحضر والصحة والمرض وحالة كون الفائتة فاته مطلقا أي عمدا أو سهواً تحقيقاً أو ظناً أو شكلاً أوهما (قوله ولو فاته سهواً) أي هذا إذا تركها عمداً بل ولو كانت فاته سهواً هذا إذا تركها من غير فعل لها بالمرّة بل ولو فعلها ثم تبين له فسادها هذا إذا تحقق أو ظن فواتها بل ولو شك في فواتها وفي ابن ناجي على الرسالة قال عياض سمعت عن مالك قوله لشاذة لا تنقض فائتة العمد أي لا يلزم قضاؤه ولم تصح هذه القالة عن أحد سوى داود (٤) الظاهري وابن عبد الرحمن الشافعي وخرجه صاحب الطراز (٥) على قول ابن حبيب بكفره لأنه مرئد اسلم وخرجه بعض من لقيناه على يمين (٦) النعموس اه وقد رد الشارح (٧) على هذه القالة بالمبالغة المذكورة (قوله أو شك في فواتها) أي والحال أنه مستند لقريئة من كونه وجد ماء وضوئه باقيا أو وجد فرائش صلاته مطوياً ونحو ذلك وأما مجرد الشك من غير علامة فلا يوجب القضاء وأولى الوهم كما قال الشارح (قوله لا بمجرد وم) أي فإذا ظن براءة التهمة من صلاة وتوهم شغلها بها فلا قضاء عليه إذ لا عبرة بالوهم \* إن قلت إن من ظن تمام صلاته وتوهم بقائه ركعة منها فإنه يجب عليه

فيحرم التأخير الا وقت  
الضرورة ويحرم التنفل  
لاستدامه التأخير  
إلا السخن والشفع للتصل  
بالوتر وركعتي التجر  
(مطلقا) ولو وقت طلوع  
شمس وغروبها وخطبة  
جمعة سفرا وحضرا صحة  
ومرضى ولو فاته سهواً  
أو تبين له فسادها أو شك  
في فواتها لا بمجرد وم

(١) قوله لا ينتظر الخ ينبغي حمله على ما إذا أخرجه انتظاره عن القورية العادية لأن وقت الفائتة مضى كما علمت اه ضو (٢) قوله انظر ع (٣) قوله انظر ع (٤) قوله انظر ع (٥) قوله انظر ع (٦) قوله انظر ع (٧) قوله وقدر الشارح الخ غير صحيح إذ الشارح بالغ على السهولة على العمد اه كتبه محمد عيش

المعمل بالوهم (١) والاثنيان بركة فأى فرق قلت ما هذا من غير مشغولة تحقيقا بخلاف المسئلة الواردة فان  
القيمة فيها مشغولة فلا تبرا الأيقين لأنه جازم بأن الصلاة عليه وأما هنا فهو ظان لبراءة وقدمى الوقت  
فالأصل الاثنان بها كذا ذكر شيخنا (قوله وتوفى) أى الشخص القاضى للفوات (قوله في الشكوك)  
أى في الشكوك في فواتها وأما الشكوك في عينها فكالحققة كما أتى وحينئذ فلا يتوفى في قضائها وقتا  
من الأوقات (قوله في الحرم) أى في أوقات الحرم وقوله في الكروه أى في أوقات الصراة  
(قوله) وندب لمقتدى به الخ) أى إذا تذكر أن في ذمته الصبح أو غيرهما من الصلوات والامام يخطب أو عند  
طلوع الشمس أو غروبها فيقيم وصلها بموضعه فإذا كان ممن يقتدى به فينبذله أن يقول لمن يليه من  
الناس أنا أملى فاتة لتلايوقع الناس في إيهام جواز النفل في ذلك الوقت وإن كان ممن لا يقتدى به فلا  
يندب له اعلامهم (قوله ولو في الاثناء) أى ووجب مع ذكر هذا إذا كان في الابتداء بل ولو في الاثناء  
فإذا أحرم بثانية الحاضرتين مع تذكره للأولى بطات تلك الثانية التي أحرم بها وهكذا إن أحرم  
بالثانية غير متذكر للأولى ثم تذكرها في أثناء الصلاة فإن الثانية تبطل بمجرد تذكر الأولى وما ذكره  
الشارح من أن ترتيب الحاضرتين واجب شرطا في الابتداء وفي الاثناء تبس في عقب وخش حيث  
قالا ووجب مع ذكر ابتداء وكذا في الاثناء على للمتمدد ترتيب حاضرتين وهذا القول قال به جماعة  
كالناصر القمى وشرف الدين الطخيشى ومضى عليه تن في قوله

إذا ذكر السأموم فرضاً بفرضه أو الوتر أوضحك فقد أقصد العمل

وتعقبه بن بأن قوله على المتمدد يحتاج لدليل من كلام الأئمة ومقتضى ما أتى عن ابن بشير وابن عرفة  
ما قاله الشيخ أحمد الزرقانى من أن الترتيب بين الحاضرتين واجب شرطا في الابتداء لا في الاثناء وهو  
ظاهر نقل اللواق إذا أحرم بالثانية ناسيا للأولى ثم تذكرها في أثناء الصلاة فلا تبطل الصلاة الثانية  
ويجوز فيها التفصيل الآتى في ذكر يسير الفوات في حاضرة من القطع أو الخروج عن شفع إلى  
آخر ما أتى فان خالف وانما استحب له اعادة بعد فعل الأولى (قوله شرطا) صفة لمحذوف أى  
وجوبا شرطيا كما أشار لذلك الشارح ويصح أن يكون حالا من ترتيب (قوله فيدخل في قسم  
الحاضرة مع يسير الفوات) أى فيكون الترتيب بينهما واجبا غير شرطا فإذا أخر الظهر والعصر لقرب  
القرب بحيث صار الباقي للغروب قدر ما يسع صلاة واحدة منهما فان تذكر الصلاتين قدم الظهر  
وجوبا ولو خاف خروج وقت العصر فان نكس وصلى العصر قبل الظهر لم يؤمر بإعادة العصر بعد الظهر  
لخروج وقتها سواء قدم العصر عمدا أو نسيانا (قوله فان ذكر بعد أن سلم الخ) هذا مفهوما قوله  
ووجب شرطا مع ذكر في الابتداء أو في الاثناء ترتيب الخ (قوله ندب اعادة الخ) المناسب لكونه  
مفهوما أن يقول فان صلاة العصر لا تبطل نعم يندب اعادة بعد صلاة الظهر (قوله بوقت) فان ترك  
اعادتها نسيانا أو عمدا حتى خرج الوقت لم يعدها عند ابن القاسم ويعيدها عند غيره والقولان قلها  
ابن وهبان (تنبيه) مثل من قدم الثانية نسيانا وتذكر الأولى بعد فراغه منها فيكونه يندب له إعادة  
الثانية بعد فعل الأولى من أكره على ترك الترتيب فكان على المصنف أن يزيد وقدرة بعد قوله ومع ذكر  
وإنما يتأتى الإكراه على ترتيب الحاضرتين في العشاءين وفي الجمعة والعصر لاقى الظهرين لا مكان

(١) قوله فانه يجب عليه العمل بالوهم كذا لمع وتلامذته ورده بن بأن الظن في الاحتكام الفقهية كاليقين  
فالوهم في المورد أيضا لنمو في السؤال من أصله فلا حاجة إلى تكلف الجواب عنه القابل للرداء كنبه

محمد عليش

(١) قول الشارح ووجب  
مع ذكر ترتيب الفوات  
الخ لا يوافق ما فرغ عليه  
المصنف إذ مقتضى تفريجه  
أن ترتيب الفوات في  
أنفسها واجب شرط مطلقا  
فكان المناسب شرحه بما  
يوافقه خصوصا وهو  
للذرع عليه في المذهب ثم  
يبين الراجح الذي تركوا  
التفريع عليه وقوله فلو  
نكس الخ يتوقف على النقل  
وعلى تقدير ثبوته هو خلاف  
الشهور فلا يمول عليه

(في أنفسها) غير شرط فلو نكس ولو همدا أتم في العمدة ولم يدلكس (و) وجب غير شرط أيضا مع ذكر ترتيب (يسرها) (١) أي الفوات (مع حاضرة) كالمتأين مع الصبح فيقدم يسير الفوات على الحاضرة (وإن خرج وقتها وهذا) أكثر اليسير (أربع أو خمس) أصلا أو بقاء في ذلك (٢٦٦) (خلاف) فلا أربع يسيرة اتفاقا والسكينة اتفاقا والخلاف في الحسن وندب

البداية بالحاضرة مع الكثير إن لم يخف خروج الوقت وإلا وجب (فإن خالف) وقدم الحاضرة على يسير الفوات سهوا (ولو همدا) (٢) أعاد الحاضرة ندبا ولو مغربا صليت في جماعة وعشاء بعد (٣) (بوقت الضرورة) (الدرك فيه ركعة بسجديها فأكثر) (وفي) ندب (إعادة مأموم) (لتعدي خلل صلاة إمامه لصلاته وعدم إعادته لوقوع صلاة الإمام تامة في نفسها لاستيفاء شروطها وإنما أعاد لروض تقديم الحاضرة على يسير الفوات وهو الراجح (خلاف) وإن ذكر) للصلي غذا أو إماما أو مأموما (اليسير في صلاة ولو) كان المذكور فيها (جمعة) وهو إمام لا نفذ لعدم تأنيها منه ولا مأموم لصاحبه (قطع فذ) (وجوبا) (وشفع) ندبا وقبل وجوبا (إن ركع) ركعة بسجديها فيضم لها أخرى وبجمعة نافذة

نية الأولى بالقلب وإن اختلف لفظه (قوله في أنفسها) أي حالة كون تلك الفوات معتبرة وملاحظة باعتبار ذواتها وما ذكره من أن ترتيب الفوات في أنفسها واجب غير شرط هو المشهور من المذهب وقيل أنه واجب شرط وسيأتي التفريع عليه في جهل الفوات (قوله ولم يدلكس) أي لاه بالفراغ منه خرج وقته والاعادة لترك الواجب الغير الشرطي إنما هي في الوقت (قوله) وجب غير شرط أيضا (الخ) هذا هو المشهور وقيل أن ترتيب يسير الفوات مع الحاضرة مندوب (قوله) وإن خرج وقتها (أي الحاضرة) (قوله) وهل أكثر اليسير أربع) أي فالحسن من حيز الكثير لا يجب ترتيبها مع الحاضرة وقوله أو خمس أي وعليه فالسنة من حيز الكثير لا يجب ترتيبها مع الحاضرة بخلاف الحسن فانها من حيز اليسير فيجب ترتيبها مع الحاضرة والذي يلوح من كلامهم كما قل شيخنا قوة هذا القول الثاني (قوله أصلا) أي كالتوكل ذلك القدر ابتداء وقوله أو بقاء أي كالتوكل أكثر من ذلك القدر ابتداء وقضى بضمه حق في ذلك القدر (قوله) فلا أربع يسيرة اتفاقا (الخ) اعلم أن طريقة ابن يونس أن الأربع من حيز اليسير اتفاقا لحكاية القولين في حد اليسير كما ذكره المصنف وطريقة ابن رشد أن الأربع مختلف فيها كالحسن لحكاية القولين في حد اليسير هل هو ثلاث أو أربع وقد ذكر الطريقتين عياض وأبو الحسن إذا علمت هذا نقول الشارح فلا أربع يسيرة اتفاقا أي من مذهب القولين فلا ينافي أن فيها خلافا خارجا عنها فقد قيل إن اليسير ثلاث فأقول وأما الأربع فكثيرة كما علمت (قوله) والخلاف في الحسن (أي فهي من حيز اليسير على الثاني ومن حيز الكثير على الأول) (قوله) والا وجب (١) أي والا بأن خف خروج وقت الحاضرة بفعل الكثير قبلها وجب تقديمها (قوله) وقدم الحاضرة على يسير الفوات سهوا) أي وتذكر يسير الفوات بعد الفراغ من الحاضرة وأما لو تذكر في أثناءها فهو ما يأتى في قوله وإن ذكر اليسير الخ وأشار الشارح بقوله وقدم الحاضرة الخ إلى أن قول المصنف نأن خالف ولو همدا راجع للسئلة الأخيرة وهي قوله ويسرها مع حاضرة بدون قوله خرج وقتها إذ لا ينافي مع خروجه قوله بوقت الضرورة ولا يرجع لقوله ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرط ولا لقوله والفوات في أنفسها لعدم تأني قوله بوقت الضرورة فيهما إذ حاضرة مع الحاضرة بعيد أبدا والفوات بالفراغ منها خرج وقتها (قوله) ولو مغربا صليت في جماعة وعشاء بعدوتر) وأولى إذا صلى المغرب فذا والمشاء بدون وتروله حين أراد إعادة الحاضرة أن يعيدها في جماعة سواء صلاها أولا فذا أو في جماعة لأن الاعادة ليست لفضل الجماعة بل لأجل الترتيب كما ذكر شيخنا (قوله) بوقت الضرورة) أي وأولى المختار بعيد الظهري هنا لغروب والمشاءين للفجر والصبح للطولوع كما في خش (قوله وهو الراجح) أي لأنه هو الذي يرجع إليه الإمام وأخذ به ابن القاسم وجماعة من أصحاب الامم ورجحه الخمس وأبو عمران وابن يونس واتصروا عليه ابن عرفة وابن الحاجب إذا علمت هذا قبول عقب وخش تبعا لشيخهما الثاني والراجح من القولين الاعادة فيه نظر نظر ابن (قوله) وهو إمام) أي والحال أن ذلك الناذر إمام وكان الأولى للمصنف أن يؤخر قوله ولو جمعة بعد وإمام ومأمومه (قوله) قطع فذ وجوبا) أي وقيل ندبا والأول ظاهر المصنف وهو مبنى على القول بوجوب الترتيب بين الحاضرة ويسير الفوات والثاني مبنى على القول بأنه مندوب وإنما بطل

(١) قوله وجب صوابه وجت لأن الفاعل ضمير البداية اه كتبه محمد عايش

(١) قوله مع ذكر ترتيب يسيرها الخ التقييد بالذكر

لا يوافق تفرج المصنف الآتي في قوله فإن خالف الخ فلما سبب ابتباطه تأمل ولا يفرك موافقة العمل  
الغلاة المحسنى للشارح وانظر لما قل ولا تنظر لمن قال تل درج الكمال والحمد لله على كل حال اه كتبه محمد عايش (٢) قول المصنف ولو همدا أعاد بوقت الخ بدل على أن ترتيب يسير الفوات مع الحاضرة واجب غير شرط مطلقا (٣) وعشاء بعدوتر ويعيده لسريان الخلل له مجموع



العمل لتحصيل مندوب مراعاة للقول بوجوب الترتيب وهذا الخلاف جار أيضا في قطع الامام وفي قطع مأمومه تبعاً له (قوله ولوثائية) أي ولو كانت الحاضرة التي ذكر فيها يسير النسيات بعد أن ركع ثنائية كصبح أوجمة وهذا هو المذهب خلافاً لمن قال انه يتم الثنائية اذا تذكر يسير القوائت بعد أن عقد منها ركعة ولا يشفعها على انها نافلة لاشرافها على التمام (قوله فيقطع ولوركع) هذا القول هو ما ذكره في كتاب الصلاة الأول من الدونة واعتمد أبو الحسن في كتاب الصلاة الثاني منها أنه يشفعها اذا تذكر بعد أن ركع وضعف هذا القول ورجع ابن عرفة انه يتم مغرباً إذا تذكر بعد أن عقد ركعة فتحصل أن في المغرب إذا عقد ركعة ثلاثة أقوال رجح كل من أولها وآخرها (قوله فليأتل) أي في هذا التعليل فاتهم ذكروا ان النفل انما يكره في أوقات السكراهة إذا كان مدخولاً عليه لا ان جرائه الحال كما هنا (قوله وشفع ان ركع) هذا مقابل لمحذوف أي قطع فذ ان لم يركع وشفع ان ركع هذا مذهب الدونة وقيل انه يخرج عن شفع مطلقاً سواء تذكر قبل ان يركع أو تذكر بعد الركوع وهو ما ذكره ابن رشد في البيان وقيل يقطع مطلقاً سواء ركع أو لم يركع وهو أحد قولي مالك في الدونة وهذه الأقوال الثلاثة تجرى فيها اذا تذكر الفذ أو الامام حاضرة في حاضرة كما لو تذكر الظهر في صلاة العصر \* والحاصل ان الصورتين أي تذكر الحاضرة في الحاضرة وتذكر يسير القوائت في الحاضرة في الحكم سواء وأن فيها ثلاثة أقوال وان للتعتمد منها مذهب الدونة وهو التطوع ان لم يركع أو الشفع ان ركع فاذا خالف ولم يشفع ولم يقطع وأتمها صحت الأنة يندب له اعادتها بعد فعل التي تذكرها كما مر وهذا كله في تذكر الفذ والامام (قوله ولا يستخاف) أي الإمام له من يكمل معه (١) صلاته على المشهور خلافاً لرواية أشهب من أنه يستخاف ولا يقطع مأمومه (قوله ذكر اليسير خلف امامه) أي قبل ان يركع أو بعد الركوع الواحد أو الأكثر (قوله بل يتأدى معه) أي على صلاة صحيحة وهذا مذهب الدونة وقيل يقطع مطلقاً وهو لابن زرقون عن ابن كنانة وقيل يقطع ما لم تكن الحاضرة التي تذكر فيها مغرباً فلا يقطعها بل يتأدى مع الإمام وهو للمازري عن ابن حبيب ومثل تذكر المأموم يسير القوائت في الحاضرة تذكره حاضرة في حاضرة فيجوز فيها القولان الأولان ولتعتمد منها مذهب الدونة وهو يتأدى مع امامه مطلقاً على صلاة صحيحة (قوله ولو كانت الصلاة المذكور فيها جمعة) أي فانه يتأدى ويحدها جمعة بعد فعل يسير النسيات وقوله ان أمكن أي اعادتها جمعة والا أعادها ظهراً (قوله وكل صلاته وجوباً) أي بنية الفرضية فذ وامام ذكر كل اليسير بعد شفع من المغرب كما يكملها بنية الفرضية إذا تذكر بعد ثلاث من غير المغرب وهذا كما يجزى في تذكر الفذ والإمام يسير النسيات في الحاضرة يجزى أيضا في تذكر كل منهما حاضرة في حاضرة فاذا تذكر الفذ أو الامام حاضرة في حاضرة بعد ثلاث ركعات منها فانه يكملها بنية الفرض كما صرح بذلك سند عن عبدالحق ونحوه لابن يونس قال في التوضيح ويكون كن ذكر بعد ان سلم اه فكملها بنية الفرض يدل على صحة الصلاة وكذا قول التوضيح ويكون كن ذكر بعد أن سلم فانه صريح في صحتها وان الاعادة في الوقت فقط وهو مقتضى قول التوضيح وهذا يرشح ما تقدم من أن الترتيب في الحاضرتين انما يشترط عند التكرار ابتداء فقط كما قال الشيخ أحمد في الاتناء أيضا كما قاله الشارح تبعاً لمعنى \* والحاصل ان ما ذكره الصنف من التفصيل كما يجزى في ذكر يسير القوائت في الحاضرة يجزى في ذكر الحاضرة في الحاضرة فهم سواء في الحكم بناء على التعمد من أن الترتيب بين الحاضرتين انما يشترط عند التكرار ابتداء لا عند الذكر في الاتناء أيضا كما قلنا نظر بن

(١) قوله معه هكذا في عدة نسخ والظاهر انه من زيادات الكتبة اذ لا معنى له هنا صحيح اه

ولو ثنائية كصبح لامغرباً  
فيقطع ولو ركع لشدة  
كرهية النفل بله فليأتل  
(و) تطع (إمام) وشفع  
ان ركع (و) قطع  
(مأمومه) تبعاً له ولا  
يستخاف (لا) يقطع  
(مؤتم) ذكر اليسير غائب  
امامه بل يتأدى معه وإذا  
آتمامه (فيعيد) الصلاة  
ندبا (في الوقت) بعد  
اتيانه يسير القوائت  
للترتيب (ولو) كانت  
الصلاة المذكور فيها خلف  
امامه (جمعة) ويحدها  
جمعة ان أمكن (وكن) صلاته  
وجوباً ثم يحدها  
بوقت بعد اتيانه باليسير  
(فذ) وأولى امام ذكر كل  
اليسير (بعد شفع) أم  
ركعتين تامتين (من  
المغرب) لئلا يؤدي إلى  
التفريط بها أولان ما قاربته  
الشيء يعطى حكمه  
(كثلاث) أي كما يكمل ان  
ذكر اليسير بعد ثلاث  
ركعات بسجدة (من)  
غيرها) أي غير المغرب  
فان ذكره قبل بنية الثالثة  
رجح فتشبه وسلم بنية  
النافلة \* شرع بين  
ماتبراً به التهمة عند  
جهل القوائت بقوله

(قوله وان جهل عين منسية) المراد بجهل عنها عدم علمه فيشمل الشك فيه وما إذا ظه أو توهمه (قوله مطلقاً) حال من منسية أى حالة كون تلك النسبة مطابقة عن التقيد بكونها ليلية أو نهارية (قوله صلى خمساً) أى لأن كل صلاة من الخمس يمكن أن تكون هي التروكة نصار عدد حالات الشك خمساً فوجب استيفائها ويعزم اليقظة في كل واحدة بالقضية لتوقف البراءة (١) عليه (قوله فان علم انها نهارية صلى ثلاثاً) أى لأجل ان يستوفي ما وقع فيه الشك وكذا يقال فيما بعده (قوله أى لليوم الذى تركت منه) أى أول يوم الذى يعلم الله انها له (قوله مندوبة) أى وحيث قد قوله ناوياً له أى على جهة السكال لا على جهة الوجوب (قوله وان نسي صلاة وثانيتها) أى من خمس صلوات منها اثنتان ليلتان ومنها ثلاث نهاريات ولا يدري أيها من صلاة الليل أو من صلاة النهار أو احداها من صلاة الليل والآخرى من صلاة النهار ولا يدري هل الليل سابق على النهار أو النهار سابق على الليل فيحتمل كونها ظهراً وعصراً أو عصراً ومغرباً أو مغرباً وعشاء أو عشاء وصباحاً أو صباحاً وظهراً فانه يصلى ست صلوات متوالية يختم بما بدأ به وجوبا لاحتمال كونه للتروك مع مقابلة فيأتى بأعداد تحيط بحالات الشك (قوله ولا يدري من ليل أو نهار) فان علم انها ليلتان صلى المغرب والعشاء وان علم انها نهاريتان صلى الثلاث فقط وان علم ان احداها نهارية والآخرى ليلية صلى العصر والمغرب ان علم تقدم النهارية وان علم تقدم الليلية صلى العشاء والصبح فان لم يعلم تقدم منها صلى العصر والمغرب والعشاء والصبح (قوله ولا أن النهار قبل الليل أو عكسه) أى وأما ان نسي صلاة وثانيتها ولم يدركها من ليل أو نهار أو منها وتعين عنده تقدم النهار أو الليل صلى خمساً فقط وبدأ بالصبح في الأولى والمغرب في الثانية (قوله وندب تقديم ظهر (٢) في البداية) أى لأنها أول صلاة ظهرت في الاسلام فيبدأ بها ويختم بها (قوله برى لانيته بأعداد الخ) ان قلت ان براءة الذمة تحصل خمس صلوات اذ على تقدير ان النسي الصبح والظهر قد برئت الذمة بصلاة الظهر أولاً (٣) والصبح آخرها من نكس الفوات ولو عمداً لاعادة عليه وحيث قد قول للصنف صلى ستاً صوابه صلى خمساً وحاصل الجواب ان قوله صلى ستاً بناء على القول الضعيف من أن ترتيب القوائى في انفسها واجب شرط فهذا فرع مشهور مبنى على ضعف وهذا البناء لا يختص بهذا الفرع بل يجري في غيره مما سبأ من مسائل الباب (قوله وصلى في نسيان صلاة وثانيتها (٤) أى

(١) قوله لتوقف البراءة بنى فالمراد الفرض عليه الآن مما لا يتحقق الواجب الا به وان كان الفرض في الواقع واحداً على جهة السكال الخ فان لم ينو أجزاء بخلاف ما إذا نوى يوماً فتبين غيره اهـ ضوء الشموع (٢) قوله وندب تقديم ظهر فيما يقبل البداية بها مما يأتي احتراز عما إذا لم يكن فيها ظهر أو جزم بتأخره الأول كصلاتين ليلية ونهارية متلاصقتين لا يدري السابقة فيصلى من العصر للصبح والثاني كالثلاث من الليل والنهار والليل سابق فيبدأ بالمغرب ويختم بالظهر كما يأتي اهـ شرح مجموع وضوء الشموع (٣) قوله برئت الذمة بصلاة الظهر أولاً الخ وكذا قوله اذ من نكس القوائى لاعادة عليه اذ يقبل بهما للذكية فيما نعلم وان كان مقتضى الراجح اهـ (٤) ومماثل ثانيها إلى خامستها كما اثله على الصواب وفادة الخطاب والرامسى وغيرهما وخلافاً للباسطى وتوت ومن واقعهما في صلاة الخمس مرتين والضابط لمرة المال من غيره كما قال ابن عمر ان تقسم عدد العطونة على خمسة فان لم يفضل شيء فهي خمسة الأولى في ادوار بقدر آحاد الخارج فالصلاة ومكاملة ثلاثين بالنسبة لها خمسة من دور سادس وان فضل واحد فهي مائة الأولى كذلك ومابينهما مائة مية الفاضل وكذلك فالثانية عشر مثل الثانية بحدودين والثالثة عشر مائة الثالثة والرابعة مائة الرابعة والخامسة عشر خمسة فندبر اهـ شرح المجموع بزيادة يسيرة من ضوء الشموع

(وان جهل عين منسية) معنى متروكة ولو همدا فلم يدري أى صلاة هي (مطلقاً) أى ليلية هي أم نهارية (صلى خمساً) يبدأ بالظهر ويختم بالصبح فان علم انها نهارية صلى ثلاثاً أو ليلية صلى للمغرب والعشاء (وان علمتها) بأنها الظهر مثلاً (دون) علم (بوتها) التي تركت فيه (صلاتها ناوياً) بها (لها) أى لليوم الذى تركت منه جهلاً من النية المذكورة مندوبة فيها يظهر لأن تعيين الزمن لا يشترط في صحة الصلاة (وان نسي صلاة وثانيتها) ولم يدري من ليل أو نهار أو منها ولا ان النهار قبل الليل أو عكسه (صلى ستاً) مرتبة فيختم بما بدأ به لاحتمال كونه للتروك مع مقابلة (و ندب تقديم ظهر) في البداية فاذا بدأ بها فان كانتا ظهر أو عصراً أو عصراً ومغرباً أو مغرباً وعشاء أو عشاء وصباحاً أو صباحاً وظهراً برى لانيته بأعداد احاطت بحالات الشكوك (و) صلى (في) نسيان صلاة (و) (مما تيسر) وهما ما بينهما

حده

(او) صلاة و (راجتها او) صلاة و (خامسها كذلك) ای وصلتا (۳۶۹)

بالنسبة لما فعله ففرض أنه  
الاول في الواقع ( : )  
باقى ( النفس ) حتى  
يصلى الست فكلها شرعى في  
صلاة قدر انها الاولى من  
النفس فيبقى بالباقي منهم  
ففرض انها الاولى وهكذا  
ففى الاولى يبقى بالمغرب  
فالصبح ثم كذلك حتى يكمل  
ستة باعادة الظهر وفي الصورة  
الثانية يبقى رابعة الظهر  
ابتدائها وهي العشاء وبقيا  
رابعها الى ان يكمل ستا  
باعادة الاولى وفي الثالثة  
يبقىها فحاشتها وهي الصبح  
ثم كذلك ( وصل )  
الحسن مرتين في ( : )  
نيسان صلاة ( سادسها )  
وهي مماثلتها من اليوم الثاني  
( د ) في نيسان  
( حادية عشرتها ) وهي  
مماثلتها من اليوم الثالث وكذا  
في سادسة عشرتها وحادية  
عشرتها فلم جرابان يصل  
الحسن متواليه ثم يجدها  
لان من نسي صلاته من الحسن  
لا يدري عينها على خسائرها  
عليه في كل يوم صلاة  
لا يدري عينها بعد على لكن  
صلاة خمس ( و ) في نيسان  
( صلاتين من يومين  
ميتين ) عشة فرقية  
بعد النون صفة لصلاتين  
كظهر وعصر ( لا يدري  
السابقة ) منها بان لا يحرم  
سقيه أحد اليومين أو علم  
ولا يدري في الصلاتين  
صلاة ليومها ميا أو

والحال انه لا يعلم ماها فيحتمل أن يكونا الظهر والمغرب أو المغرب والصبح أو الصبح والعصر أو  
العصر والعشاء أو العشاء والظهر ( قوله أو صلاة وراجتها ) أى وما ما بينها صلاتان أى والحال انه لا  
يعرف عينها فيحتمل أن يكونا الظهر والعشاء والعشاء والعصر أو العصر والصبح أو الصبح والمغرب  
أو المغرب والظهر ( قوله أو صلاة وخامستها ) أى وما ما بينها صلوات أى والحال انه لا يعلم عينها  
فيحتمل أن يكونا الظهر والصبح أو الصبح والعشاء أو العشاء والمغرب أو المغرب والعصر أو  
العصر والظهر ( قوله يثنى بالنسبة لما قبله بفرض أنه الاول يأتى المنى ) هذا إشارة لجواب اعتراضين  
وايرانين على المتن الاول انه لا مفهوم لقوله يثنى بل يثنى وثلاث وربع ويخمس الثانى ان التثنية ليست  
بنجام المنى بل يعينه لان المنى مجموع الصلاتين أى الاولى وثلاثها مثلا وهو لا يثنى بها بل بواحدة  
منها وحاصل الجواب عن الثانى ان فى الكلام حذف مضاف أى يثنى يأتى المنى أى انه يتوقع باقى المنى  
فى المرتبة الثانية والجواب عن الثانى ان فى الكلام حذف مضاف أى يثنى يأتى المنى أى انه يتوقع باقى المنى  
فى المرتبة الثانية بالنسبة لما قبله بفرض انه الاول فى الواقع ( قوله فى الاول ) أى فى الصورة الاولى  
أى وهى ما اذا نسي صلاة وثلاثها ( قوله يثنى بالمغرب الخ ) أى يبدأ بالظهر ثم يثنى بثلاثها وهى المغرب  
ثم يثنى وهى الصبح ثم يثنى بثلاثها وهى العصر ثم يثنى بثلاثها وهى العشاء ثم يثنى بثلاثها  
وهى الظهر ( قوله وفى الصورة الثانية ) أى وهى ما اذا نسي صلاة وراجتها ( قوله يثنى برابعة الظهر )  
أى انه يبدأ بالظهر ثم يثنى براجتها وهى العشاء ثم يثنى براجتها وهى العصر ثم يثنى براجتها وهى  
الصبح ثم يثنى براجتها وهى المغرب ثم يثنى براجتها وهى الظهر ( قوله وفى الثالثة ) أى وفى الصورة  
الثالثة وهى ما اذا نسي صلاة وخامستها ( قوله يعقبها ) أى الظهر بخامستها أى انه يبدأ أولا بالظهر ثم  
يعقبها بخامستها وهى الصبح ثم بالعشاء ثم بالمغرب ثم بالعصر ثم بالظهر فيعقب كل صلاة بخامستها  
( قوله فى غسان صلاة وسادستها ) أى والحال انه لا يدري ماها وكذا يقال فيما يأتى ( قوله وكذا فى  
سادسة عشرتها ) أى وهى مماثلتها من اليوم الرابع ( قوله وحادية عشرتها ) أى وهى مماثلتها من اليوم  
الخامس ( قوله وهلم جرا ) أى كسادس عشرتها وهى مماثلتها من اليوم السادس وحادى ثلاثها وهى  
مماثلتها من اليوم السابع ( قوله بان صلى الخمس متواليه ثم يعيدها ) اعلم ان قول للصف وصلى الخمس  
مرتين محتمل لأمرين ان صلى صلوات كل يوم متواليه بان صلى حسام خمسا وهو مختار ابن عرفة وعليه  
اقتصر الشارح والثانى ان صلى كل صلاة من الخمس مرتين فيصلى الصبح مرتين ثم الظهر كذلك وهكذا  
للعشاء وهو قول المازرى فان قصر كلام الصف على الاول لاختيار ابن عرفة يراد بالخمس مرتين صلاة  
يومين وان قصر على الثانى يراد بالخمس صلوات يوم مسكورة ( قوله لان من نسي الخ ) أى وانما وجب عليه  
صلاة الخمس مرتين لان من نسي الخ ( قوله صفة للصلاين ) أى واما اليومان فعما لا مغير معين كأن يعلم ان  
عليه ظهر او عصر من يومين لا يحلها ولا يعلم السابق منها وإما معين وعرف ما لكل يوم من الصلاين  
لكن لا يعلم السابق من اليومين كأن يعلم ان عليه الظهر من يوم السبت والعصر من يوم احد لكن لا يعلم  
السابق من اليومين على الآخر والحكم فى هاتين الصورتين مائة للصنف اتفاقا واما ان عرف اليومين وعرف  
السابق منها لكن لا يعرف أى الصلاين لا يدري يوم كأن يعلم ان عليه الظهر والعصر من يوم السبت  
والاحد ويعلم ان السبت مقدم على الاحد ولكن لا يعلم ما الذى السبت من الصلاين وما لاحد  
منها فهذه محل خلاف والراجح فيها عطفه للصف ومقابله يقول صلى شهرنا وعصرنا السبت مثلا  
وظهرنا وعصرنا لاحد مثلا ( قوله ناديا كل صلاة ليومها ) أى الذى يعلم انه إنها له كان اليوم

(مَلَاَحَا) ناويا كل صلاة ليومها ميا او

(وأعاد البتداء) فيصير ظهرا بين عصرين أو عصرين ظهرين وهذا كغيره من فروع هذا البحث مبنى على وجوب ترتيب القوائت شرطا وأما على الراجح (١) فلا يبعد للبتداء لأن الترتيب إنما يجب قبل فعلها وبالفرغ منها خرج وقتها (و) إذا حصل شك مما سبق (مع الشك في القصر) أيضا أي (٢٧٠) هل كان الترك في السفر في قصر أو في الحضر فبتم (أعاد) ندبا (إثر كل) صلاة

(حضرية) بدأ بها وهي مما يقصر (سفرية) فان بدأ بالسفرية أعادها حضرية وجوبا ولا إعادة في صبح (و) انت نسي (كلا) من الصلوات (كذلك) أي معينات كصبح وظهر وعصر من ثلاثة أيام معينات أم لا ولا يدري السابقة منها سبعا (ثلاثة) مرتبة ويعيدها ثم يعيد للبتداء ليحيط بحالات الشك ولو هي ستة (٢) وذلك

(١) قول الشارح وأما على الراجح فلا يعيد للبتداء الخ مراده بالراجح كون ترتيب القوائت في انفسها واجبا غير شرط وكونه راجحا مسلم لكن لا يلزم من ذلك التفريع عليه والمصنف قد فرع على مقابله الضعيف آخره القاد وليذكروا له مقابلا وغاية ما قالوا فروع مشهورة مبنية على ضعف فهذا نص صريح في أنه يجب العمل والفتوى بها على الوجه الذي في المتن ولا يحل العدول عن ذلك إلا إذا صح النقل عن من يقلد أنه فرع على الراجح

في ذاته معينا له أم لا (قوله وأعاد للبتداء) أي وجوبا كما قال الطخيني (قوله فيصير ظهرا بين عصرين) أي أن بدأ بالعصر وقوله أو عصرين ظهرين أي أن بدأ بالظهر (قوله مبنى على وجوب ترتيب القوائت شرطا) أي والصلوات لما كان يحتمل أنه أدخل بترتيبها أمر بإعادة البتداء لأجل حصول الترتيب (قوله ومع الشك في القصر الخ) حاصله أنه إذا نسي صلاتين معينتين كظهر وعصر من يومين ولا يدري السابقة منها وشك مع ذلك هل كان الترك لها في الحضر أو في السفر فالصحيح أنه يصلي ظهرا حضرية ثم سفرية ثم عصرا حضرية ثم سفرية ثم الظهر حضرية ثم سفرية وليست البداءة بالحضرية معينة كما يشعر به كلام المصنف بل يصح العكس نعم البداءة بالحضرية مندوب وإعادة السفرية بعدها مندوب وأما أن ابتداء أولا بالسفرية وجبت إعادة الحضرية لأنها تجزى عما ترتب في الدمة سواء كانت حضرية أو سفرية بخلاف السفرية فإنها لا تجزى عما ترتب في الدمة إذا كانت حضرية بل إذا كانت سفرية فقط ومقابل الصحيح أنه يصلي ظهرا وعصرا تامتين ثم مقصورتين ثم تامتين وهو منقول عن ابن القاسم (قوله أعاد ندبا) أي وإن كان القصر سنة ولا غرابة في ندب الإعادة لترك سنة قاله شيخنا في الحاشية واستشكل في التوضيح هذه الإعادة بأن المسافر إذا أتم عمدا يجيد في الوقت فقط كإيائى والوقت هنا خرج بالفرغ منها وأوجب بأن الحكم بندب الإعادة مراعاة (١) لما قاله ابن رشد كما في المواق أن أجزاء الحضرية عن السفرية خاص بالوقتية وأما الفائتة في السفر فلا تجزى عنها الحضرية وهذا القول وإن كان ضعيفا لكن مراعاة الخلاف من جملة الورع المندوب (قوله إثر كل صلاة حضرية الخ) لا مفهوم لإثر بل المراد بعد لأن حقيقة الإثم ما كان من غير انفصال وهو لا يشترط ولو عبر بيبعد بدل إثر كان أولى لأنه لا يتقيد بالضرورة والبعدية تصدق بالتراخي (قوله ولا إعادة في صبح ولا مغرب) أي كما هو المأخوذ من كلام المصنف لأنها لا يقصران خلافا لمن يقول بإعادتها كما هو قول حكا ابن عرفة ولا فائدة فيها (قوله صلى سبعا) هذا على ما ذكره المصنف وأما على ما يأتي (٢) من الاعتماد فبإثبات ثلاث صلوات وضابط ما يعرف به الصلاة التي يجب على الناس في هذه المسئلة على ما مضى عليه المصنف أن تضرب عدد المنسيات في أقل منها بواحد وتحمل على الحاصل بالضرب واحدا يحصل المطلوب أو تضرب عددها في مثله ثم تنقص من حاصل الضرب عدد المنسيات إلا واحدا أو تضرب عدد المنسيات الواحد في مثله وتزيد على حاصل الضرب عددها (قوله وهي ستة) أي لكل صلاة ثلاث حالات على ما قاله الشارح وفي الحقيقة حالات الشك ستة أي بالنظر لكل صلاة وذلك لأن كل صلاة من الثلاث إما متقدمة وتحت هذا احتمالان بالنظر للصلاتين بعدها لأنه إما أن تليها هذه ثم هذه أو

(١) قوله مراعاة الخ كما روى القول بأن الترتيب شرط في مسائل الاحتياط عند الجهل تشريدا على من أخر الصلاة حتى صارت فائتة لأنه لا يخلو عن تفريط وانقراط أولى بالتشديد عليه ولا يقال الندب لا يجزى على ما قال ابن رشد من القرض لا ناقول يجزى على حد الإعادة لفضل الجماعة وإن تبين عدم الأولى أو فسادها أجزاء فبنوى هنا أيضا القرض مفوضا ١ ضوء الشموع (٢) قوله وأما على ما يأتي فبإثبات ثلاث صلوات لم يقله أحد فبما علمت ١

والفقه بالقل لا بالعقل وحيث فلا عبرة بما في الشارح ها وفي الغير وبواقعة الحثي له وما يأتي من حد قوله وأما على ما يأتي من الاعتماد فبإثبات ثلاث صلوات ١ حتى ثبت النقل بالتفريع على الراجح عن الأئمة المتأخرين ١ ١ مكتبه محمد عيسى كان الله في عونته والسلمين آمين (٢) قول الشارح وهي ستة وذلك الخ بيان لصور المسئلة العقلية تفصيلا بدون

لأنه يحتمل أن تكون الأولى هي الصبح وتليها الظهر فالعصر أو عكسه أي يليها العصر فالظهر ويحتمل أن تكون الأولى هي الظهر وتليها العصر والصبح أو عكسه فهذه ستة ثلاثة منها طبيعية وهي صور غير العكس وثلاثة غير طبيعية وهي صور العكس فإذا صلاها مرتبة فقد حصلت صورة طبيعية أولها الصبح فالظهر فالعصر فإذا أعاد الصبح حصلت صورة ثانية طبيعية فالظهر وهي ظهر فصر فصبح فإذا أعاد الظهر حصلت الصورة الثالثة الطبيعية للعصر وهي عصر فصبح فظهر وبها حصلت أيضا صورة الصبح الغير الطبيعية وهي الصبح الأولى فصر فظهر وباعادة العصر حصلت صورة الظهر الغير الطبيعية وهي الظهر الأولى فالصبح الثانية فصر وباعادة (٢٧١) الصبح وهي السابعة حصلت

صورة العصر الغير الطبيعية

وهي العصر الأولى فالظهر

الثانية فالصبح الثالثة

ويجري مثل هذا التوجيه

في قوله (و) أن نسي

(أربعا) معينات كصبح

وظهر وعصر وغرب

ولم يدر السابقة منها على

(ثلاث عشرة) صلاة

بأن يصل الأربع ثلاث

مرات متتالية وبعد المبتدأة

ليحيط بحالات الشكوك

وهي ثمانية وعشرون أربعة

منها طبيعية والأربعة

والعشرون غير طبيعية

إذ كل صلاة من الأربع

مع غيرها تحتمل سبع

صور (و) أن نسي

(خمساً) كذلك على

(إحدى وعشرين)

صلاة بأن يصل الخمس

مرتبة أربع مرات وبعد

المبتدأة ليجب بحالات

الشكوك وهي خمسة

وستون خمس منها

على الترتيب الأصلي

العكس وأما متوسطة ونحت هذه احتمالات لأنها متوسطة مع كون هذه قبلياً وهذه بعدها والعكس وأما متأخرة ونحت هذا احتمالان أيضاً لأنها إذا كانت متأخرة عنهما يحتمل أن هذه الأولى وهذه الثانية أو العكس فلكل صلاة ست حالات ولثلاث صلوات في هذه الصورة ثمانية عشر حالاً لا تتوفى إلا بإعادة الثلاث والختم بالمبتدأة وليندرج في الصبح بعد وضعها هكذا صبح ظهر عصر صبح ظهر عصر صبح فبالدور الأول حصل للصبح تقدم على ظهر ثم عصر وبالدور الثاني حصل لما تقدم على عصر في الدور الأول ثم ظهر في الدور الثاني فهذان تقدمان وحصل لما في الثاني توسط بين ظهر في الأول وعصر في الثاني وحصل لما أيضاً توسط بين عصر في الأول وظهر في الثاني فهذان توسطان وحصل لما تأخر عن ظهر وعصر في الأول فإذا ختم بها قد حصل لما تأخر عن عصر في الأول وظهر في الثاني فهذان تأخران قد استكتكت الصبح ست حالات وقس على الصبح غير هذا حاصل المسألة تفصيلاً وما قاله الشارح فهو حاصلها اجمالاً (قوله فإذا أعاد الصبح) أي في أول الدور الثاني وكذا يقال في قوله فإذا أعاد الظهر (قوله وبها) أي بإعادة الظهر حصلت الخ (قوله وباعادة العصر) أي في الدور الثاني (قوله وباعادة الصبح) أي في أول الدور الثالث (قوله وان نسي أربعا) فيه حذف للدلالة الأولى أي وان نسي أربعا كذلك أي حالة كونها معينات ولا يدري السابقة منها (قوله أربعة منها طبيعية) وهي احتمال أولية الصبح ويليهما الظهر والعصر والمغرب واحتمال أولية الظهر ويليهما العصر والمغرب والصبح واحتمال أولية العصر ويليهما المغرب والصبح والظهر والظهر والمغرب واحتمال أولية الظهر والمغرب والظهر والمغرب والظهر والظهر والعصر (قوله إذ كل صلاة الخ) عامة لكون حالات الشكوك ثمانية وعشرين (قوله يحتمل سبع صور) لعل الأولى ست صور لأنه على احتمال أولية الصبح يحتمل أن يليها الظهر والواقع بعدها أما العصر والمغرب أو المغرب فالعصر ويحتمل أن يليها العصر والواقع بعدها المغرب فالظهر أو الظهر فالعصر ويحتمل أن يليها المغرب والواقع بعدها الظهر فالعصر أو العصر فالظهر فهذه احتمالات ست للصبح وكذا لكل صلاة غيرها من قية الصلوات الأربع المحتمل احتمالات ستة وحينئذ فالجمله أربعة وعشرون احتمالاً منها أربعة طبيعية وعشرون غير طبيعية فتأمل (قوله وان نسي خمساً) كذلك أي معينات من خمسة أيام ولا يدري السابقة من تلك الصلوات (قوله وهي خمسة وستون) لعل الأولى حذف الخمسة (١) وقوله إذ كل صلاة من الخمس مع غيرها تحتمل ثلاث عشرة صورة لعل الأولى

(١) قوله لعل الأولى حذف الخمسة صوابه لعل الأولى مائة وعشرون وقوله لعل الأولى تحتمل اثنتي عشرة صورة صوابه تحتمل أربعة وعشرين وذلك لأنه على احتمال أولية الصبح فالذي يليها ما الظهر

والستون على خلافه إذ كل صلاة من الخمس مع غيرها تحتمل ثلاث عشرة صورة وهو الحاصل أن من نسي صلاتين معينتين من يومين

تكرر فاعتبر لكل واحدة من الثلاث تقدمين في ضمنهما توسط وتأخر لكل من الباقيتين فتقدم الصبح في ضمنهما توسط للظهر وتأخر وتوسط وتأخر للعصر فهذه ست حالات لكل صلاة اثنتان وكذا تقدم الظهر والعصر فجمله الاحوال ثمانية عشر منحصرة في الستة التي في الشارح لا يقبل العقل الزيادة عليها ولو اعتبر لكل صلاة تقدمها وتوسطها وتأخرها كما صنع الحنفى لكانت الصور ثمانية عشر يتكرر منها اثنتا عشرة كمالا يغني على التأمل قول العلامة الحنفى في توجيه كونها ستة أي لأن لكل صلاة حالتين الخ كلام خال عن التأمل بل عبارة الشارح ناطقة بأن لكل صلاة ستة أحوال غاية الامر انه اعتبر تقدم كل صلاة فراراً من التكرار ولا اجمال في كلامه أصلاً اهـ كتبه محمد عليش



الى للمنسيات الثلاث وانما أمر بصلاة ثمانية لاحتمال أن تكون تلك المنسيات الأربع صيحا فظهر  
 فصرا فغريبا ويحتمل أن تكون ظهرا فصرا فغريبا فغشا ويحتمل انها عصر فغرب فغشا فصيح  
 ويحتمل انها مغرب فغشا فصيح فظهر ويحتمل انها عشاء فصيح فظهر فغرب فغشا فصيح فظهر  
 الابصالة ثمانية نزله على هذا الوضع صبح فظهر فغرب فغشا فصيح فظهر فغرب فغشا (قوله وان  
 نسي خمسا كذلك) أي متواليه من يوم وليلة ولا يعلم الأولى ولا سبق الليل على النهار ولا عكسه (قوله صلى  
 تسما) أي لان للواحدة المجهولة من الخمس خمسا وما زاد على الخمس فلما زاد على الواحدة وانما لزمه  
 التسع لان الخمسة المنسية يحتمل انها صبح فظهر فغرب فغشا ويحتمل انها ظهر فغرب فغشا فصيح فظهر  
 فغشا فصيح ويحتمل انها عصر فغرب فغشا فصيح فظهر ويحتمل انها مغرب فغشا فصيح فظهر  
 فغشا ويحتمل انها عشاء فصيح فظهر فغرب فغشا فصيح فظهر فغشا فصيح فظهر فغشا فصيح فظهر  
 ذلك على هذا الوضع صبح فظهر فغرب فغشا فصيح فظهر فغرب فغشا فصيح فظهر فغرب فغشا  
 من يوم وليلة وعلم المتقدم منها اكتفى بخمس وابتدأ بالغرب ان علم تقدم الليل وبالصبح ان علم تقدم النهار  
 (قوله بحيث لو نسيه الخ) أي لكون الشيء قد زال من المذكره مع بقاءه في  
 الحافظة (قوله لكن لا يتنبه الخ) أي لكون الشيء قد زال من المذكره والحافظة معا (قوله الا  
 ان الدهول هنا متعلق بالبعث) أي وما تقدم تعلق بكل الصلاة (قوله سن لسهو) أراد به موجب  
 السجود ليشمل الطول بالهل الذي لم شرع فيه الطول فانه يسجد له ولا سهو هنا بل هو عمد ثم ان  
 ما ذكره المصنف من سنية السجود للسهو سواء كان قليا أو بعديا هو المشهور من المذهب وقيل بوجوب  
 القبلي قال في الشامل وهو مقتضى المذهب (قوله وان تكرر) أي السهو بمعنى وجب السجود وقوله من  
 نوع أي حالة كون ذلك السهو للتكرار من نوع كزيادة أو نقص وقوله أو أكثر أي كزيادة ونقص  
 (قوله أي سن سجدتان) أي لا أكثر لأجل سهو وقوله وان تكرر أي قبل السجود للسهو أما ان كان  
 التكرار بعد السجود فان السجود يتكرر كما اذا سجد للسبوق مع امامه القبلي ثم سها في قضائه بنقص أو  
 زيادة فانه يسجد لسهو الثاني ولا يجزئ بسجوده السابق مع الامام أو تكلم المصلى بعد سجوده القبلي وقبل  
 سلامه فانه يسجد بعد السلام أيضا وكذا اذا سجد القبلي ثلاثا فانه يسجد بعد السلام عند اللخمى وقال  
 غيره لا سجود عليه اما البعدى اذا سجد ثلاثا فلا يسجد له أصلا (قوله بنقص) الباء للملابسة متعلقة  
 بسهو أي سن سجدتان قبل سلامه لأجل سهو ملتبس بنقص سنة وتابسه بنقص السنة لكونه سببها  
 وهو مسبب عنه وإضافة نقص الى سنة من إضافة المصدر للمفعول أي بنقص الصلوة سنة أو إضافة المصدر  
 للمفعول لان نقص يأتي لازما ومتعديا (قوله بنقص سنة مؤكدة داخله الصلاة) وأما المؤكدة الخارجة  
 عنها كالاقامة فلا يسجد لنقصها فان سجد لها قبل السلام بطلت (١) صلاته وكذلك اذا كانت السنة  
 غير مؤكدة وكانت داخله فيها فلا يسجد لها فان سجد لها قبل السلام بطلت صلاته كما يأتي في  
 قول المصنف ولتكريرة ويدخل في السنة المؤكدة الفاعلة بناء على انها سنة في الأقل فاذا

(١) ولا يجوز ابطال الصلاة ولا اعادتها بعده وقول الخيرة ترقيع الصلاة أولى من ابطالها  
 واعادتها للعمل حملوا أولى فيه على الوجوب اه من شرح المجموع ولا يجوز ابطال الصلاة أي يحرم  
 انساؤها وأمر جبرها بالسجود فقد زائد فهو الذي حكم عليه أولا بالسنة فان ترك ذلك الجابري فاته  
 السنة ولا يبطل الا ان كان عن ثلاث مراعاة لقول بوجوبه كما يأتي اه ضوء الشعوع

(و) إن نسي (خمساً)  
 كذلك صلى (تسعا) (فيزيد  
 واحدة على الثمانية

[درس]

(فصل) يذكر فيه حكم  
 سجود السهو وما  
 يتعلق به والسهو  
 الدهول عن الشيء بحيث  
 لو نسيه بأدنى تنبيه لنبه  
 والنسيان هو الدهول عن  
 الشيء لكن لا يتنبه له بأدنى  
 تنبيه وأعقبه بالفصل السابق  
 لجامع الدهول فهما إلا أن  
 الدهول هنا متعلق بالبعث  
 وبدأ بحكمه بقوله (سن  
 لسهو) من إمام وقد ولو  
 حكما كالتأضي بعد سلام  
 إمامه ان لم يتكرر السهو بل  
 (وإن تكرر) من نوع  
 أو أكثر وهذا مبالغة في  
 سجدتان اللاتي أي سن  
 سجدتان لأجل سهو وان  
 تكرر ويجوز انه مبالغة في  
 سن لدفع نوم الوجوب عند  
 التكرار (بنقص سنة  
 مؤكدة) داخله الصلاة  
 محققا أو مشكوكا في  
 حصوله أو شك فيها حصل  
 هل هو نقص أو زيادة  
 (أو بنقص سنة ولو نسي  
 مؤكدة) (مع زيادة)  
 وسواء كان النقص  
 والزيادة محققين أو  
 مشكوكين أو أحدهما



مختلفا والثاني مشكوكا (سجدتان (٢٧٤) قبل سلامه) في الصور السبع ويسجده بالجامع وغيره في غير صلاة الجمعة (د)

يسجده (بالجامع) الذي صلى فيه (في الجمعة) للترتيب قصه فيها كما لو أدرك مع إمام ركعة وقام للقضاء فسها عن السورة مثلا ولا يسجده في غيره وهو مبني على الرجوع من ان مجرد الخروج من المسجد لا يعد طولا وانما الطول بالعرف وتسميته حينئذ قبلما باعتبار ما كان والا فهو الآن واقع جده وأما السجود البعدي من الجمعة فيسجد في أي جامع كان (وأعاد) من سجد القبلي (تشهد) جده استئنا ليقع سلامه عقب تشهد ولا يدعوه وهذه إحدى مواضع لا يطلب في تشهد الدعاء وما أقيمت عليه الصلاة ولو فرض أو خرج عليه الخطيب وهو في تشهد نافلة ومن سها عن التشهد حتى سلم الإمام أو سلم عليه وهو في أثنائه أو بعد تمامه قبل شروعه في الدعاء وفهم من قوله أعاد ان القبلي يكون بعد الفراغ من التشهد بل وبعد الصلاة على النبي والدعاء ثم مثل لنقص السنة المؤكدة بقوله (كثر ترك جهر) لقاعدة قط ولومرة وأولى مع سورة أو بسورة قط في ركعتين لانه فيها سنة خفيفة وآتى بدله بأدنى السر فان آتى بأعلاه بأن أجمع نفسه فلا سجود كما

سها عنها في أقل (١) الصلاة وآتى بها في جملها فانه يسجد لها (٢) فإذا لم يسجد لها كان بمنزلة من ترك السجود القبلي للترتيب عن ثلاث سنن (قوله عتقا) أي ذلك النقص (قوله ولو غير مؤكدة) أي كتكبيره وقوله مع زيادة أي كقيامه مع ذلك لحامسة وعلم منه أن النقص مع الزيادة لا يشترط في النقص أن يكون سنة مؤكدة وهذا هو المشهور خلافا لمن قيد بذلك (قوله سجدتان) فلا تجزى الواحدة فلو سجد واحدة فان تذكر قبل السلام أضاف إليها أخرى وان تذكر بعد السلام سجد الأخرى وتشهد وسلم ولا سجود عليه وتمتع الزيادة على اثنتين ولا سجود عليه إن زاد عليه ما قبلها أو بعديا وخالف الأحمي في القبلي فقال إن سجد ثلاثا سجد بعد السلام كما مروا لا يكفى عن السجدين إعادة الصلاة فمن ترتب عليه سجود قبلي غير مبطل تركه أو بعدى فأعرض عنه وأعاد الصلاة لم تجزه تلك الصلاة عن ذلك السجود لترتبه في ذمته ولا بد أن يأتي بذلك السجود بعدها كما نقله ابن ناجي في شرح المدونة عن ابن بشير وقول النخيرة ترقيع الصلاة بالسجود أولى من إبطالها وإعادةها للعمل قد حملوا أولى فيه على الوجوب كما قال شيخنا (قوله قبل سلامه) أي وبعد تشهد ودعائه والظاهر (٣) أنه لو سجد قبل التشهد فانه يكفى ويكفيه له وللصلاة تشهد واحد قاله شيخنا (قوله ويسجده بالجامع وغيره) أي سواء كان عن نقص سنن أو أقل بناء على ان الخروج من المسجد لا يعد طولاً والطول بالعرف (قوله وبالجامع في الجمعة) مثل الجامع رحبته والطرق المتصلة به بناء على الاعتماد من صحة الصلاة فيهما ولو اتفق الضيق واتصال الصفوف (قوله فسها عن السورة) أي ثم سلم وتذكر بعد السلام فلا يسجد في غيره (قوله ولا يسجد في غيره) أي اذا خرج من المسجد بل يرجع له ويسجد فيه فان سجد في غيره كان كتركه فيحصل بين كونه عن ثلاث سنن أو أقل فان كان الأول بطلت الصلاة إن طال بالعرف وإلا فلا وان كان الثاني فلا بطلان مطلقا (قوله في أي جامع كان) أي سواء كان الأول الذي صلاها فيه أو غيره وظاهره (٤) انه لا يكفى سجوده في غير مسجد جامع كالزوايا وهو ما يفيد كلام أبي الحسن (قوله وأعاد تشهد بعده استئنا) أي على المشهور خلافا لما زرى من عدم إعادة التشهد ولما روى من ان عادته مندوبة (قوله ثم مثل لنقص السنة) أي الموجب للسجود القبلي (قوله كترك جهر الخ) ادخل بالكاف ترك كل ما كان مؤكدا (٥) من سنن الصلاة الثمانية عشر غير السر فال مؤكدة ثمانية السر والسورة والتشهد الأول والأخير والتكبير غير (٦) الاحرام والتسميع والجهر والجلوس بقدر التشهد فترك كل واحد من هذه موجب للسجود لكن ترك السر وابداله بالجهر يسجد له بعد السلام وما عداه يسجد له قبل (قوله في ركعتين) أي لا في ركعة لانه فيها سنة خفيفة وتركها لا يوجب سجودا وكان الاولى أن يقول لانه فيها بعض سنة خفيفة لما مر أن الجهر سنة في محله كله (قوله وآتى بدله الخ) راجع لقول

(١) قوله في أقل وكذا في جملها كما تقدم اه (٢) قوله فانه يسجد لها الصواب ان يزيد ويعيدها وجوبا كما تقدم اه (٣) قوله والظاهر انه لو سجد قبل الخ هذا ضروري لا ينبغي التوقف فيه اه (٤) قوله وظاهره انه لا يكفى الخ غير ظاهر فانه قال في أي جامع لافي أي مسجد اه وهو كذلك فان اللام في أغلب النسخ اه (٥) قوله ما كان مؤكدا أي داخلا فخرج السترة وظاهره لا سجود لرائد الطمأنينة ولو ترك في جميع الأركان وهو بعيدا لا يضعف عن الجلوس بقدر التشهد فليحذر اه كتبه محمد عليش (٦) قوله والتكبير والتسميع مبنى على ان المجموع سنة وسبق ان للذهب قول ابن القاسم ان كل فرد سنة خفيفة غير السر فال مؤكدة ثمانية

لاهل قيد فيها (و) ترك لفظ (تشهدين) وأى بالجلوس تأمل (١) والانتزاع مرة موجب (٢٧٥) السجود على الذهب ويتصور

ترك تشهدين قبل السلام  
في اجتماع البناء والقضاء  
(والا) (يكن بقص فقط  
أومع زيادة بل تحضت  
الزيادة (فبعده) أى  
يسجد بعد السلام ما لم تنكسر  
الزيادة والا أبطلت كما  
سأى ثم مثل للزيادة  
للكوكة فأحرى الحقيقة  
بقوله (كتم) صلاته  
(١) أجل (شك) هل صلى  
ثلاثاً أو أربعاً مثلاً فإنه يبنى  
على الأقل ويأتى بما شك فيه  
ويسجد بعد السلام والمراد  
بالشك مطلق التردد فيشمل  
الوهم فإنه معتبر في الفرائض  
دون السنين فمن توهم ترك  
تسعينتين مثلاً فلا سجود  
عليه \* والحاصل أن ظن  
الائتان بالسنن معتبر  
بخلاف ظن الايتين  
بافرائض فإنه لا يكفي في  
الخروج من العدة بل لابد  
من الجبر والسجود (و)  
(ك) (مقتصر على شفع)

(١) قول الشارح تأمل أشار  
به إلى ما قيل ان الجلوس  
بدون تشهد عدم لا يحكمه  
بالسنية فالصواب إبقاء المصنف  
على ظاهره وقال كلامه هنا  
يفهم انه لا سجود لترك تشهد  
واحد وسيصرح به المصنف  
وهو قول مرجح والأرجح  
كما افاده الخطاب السجود لترك  
تشهد واحد ولا تنس ما  
سبق من الخلاف في سنة  
أصل التشهد على إحدى  
الطريقتين نقول الشارح

المصنف كترك جهر (قوله تأمل) إنما أمر بالتأمل اشارة إلى أن قول المصنف وترك تشهدين إن  
حمل على أنه أتى بالجلوس كان ما شيا على قول ضعيف وهو أن السجود إنما يكون لتركها ولا يسجد  
لواحد وهو ضعيف (قوله والا الخ) أى والا يكن أتى بالجلوس فتركه مرة موجب للسجود وقوله على  
المذهب الأولى اتفاقا والحاصل أن كلا من التشهد والجلوس له سنة فإذا تركهما مرة سجد اتفاقا وإن أتى  
بالجلوس وترك التشهد فقولان بالسجود وعدمه والعمد السجود لأن التشهد للترك سنة مؤكدة فإذا  
علمت هذا فقول المصنف وترك تشهدين إن حمل على أنه ترك الجلوس لهما أيضا فلا يصح لأنه يقتضى أنه  
إذا ترك تشهدا والجلوس لا يسجد وليس كذلك إذ يسجد اتفاقا وإن حمل على أنه أتى بالجلوس لهما  
وتركهما كان ما شيا على القول الضعيف وهو أن السجود إنما يكون لتركها لا لترك واحد منهما  
(قوله ويتصور الخ) جواب عما يقال انه لا يتصور سجود قبل ترك تشهدين لأن السجود قبل السلام لترك  
التشهدين يتضمن ذكره التشهد الأخير قبل السلام متى ذكره قبله فإنه فعله وحاصل الجواب انه يعقل  
السهو عن التشهدين قبل السلام في اجتماع البناء والقضاء في المسئلة الملقبة بأمر التشهدات وذات الجناحين  
وهى ما إذا أدرك مع الإمام الركعة الثانية وفاته الثالثة والرابعة لرعايف فإنه بعد غسله يأتى بالثالثة  
بالتأخيرة فقط عند ابن القاسم ويجلس لأنها ثانية نفسه ثم يأتى بالارابعة كذلك ويجلس لأنها آخرة  
الإمام ثم يقضى الأولى بفاتحة وسورة ويجلس فيها ويسلم فقد اجتمع في هذه الصلاة أربع تشهدات  
وكل واحد منها سنة (قوله بل تحضت الزيادة) أى وكانت محققة أو شكوكا فيها (قوله بعد السلام) أى  
الواجب بالنسبة للفرد والإمام أو السنن بالنسبة للمأموم والسلام السنن يشمل تسليم الرد على الإمام  
وعلى المأمومين (قوله ما لم تنكسر الزيادة) سواء كانت من أقوال غير الصلاة كالسلام نسيانا ويطول  
أو كانت من أفعال غير الصلاة مثل ان ينسى كونه في صلاة فيأكل ويشرب معا أو من جنس أفعال  
الصلاة والكثير منه في الرباعية والثلاثية أربع ركعات وأما إذا كانت من أقوال الصلاة فإن كانت  
تلك الأقوال غير فرائض كالسورة مع أم القرآن في الاخيرتين أو السورة مع السورة التي تليها مع أم  
القرآن في الأولين فلا سجود فيه ولا بطلان وإن كانت تلك الأقوال فرائض كالفاتحة فإنه يسجد  
لتكرارها إن كان التكرار تحقيقاً أو شكاً على ما استظهره بعضهم وكان سهواً أو أملوا تكرارها عمداً فلا  
سجود والراجع عدم البطلان مع الأثم ومن تكرارها الذي جرى فيه ما تقدم أعادتها لأجل سر أو جهر  
(قوله كتم لك) هذا إذا شك قبل السلام وأما ان شك بعد ان سلم على يقين فقال الموارى اختاف فيه  
فقل يبنى على يقينه الأول ولا أثر للشك الطارىء بعد السلام وقيل انه يؤثر وهو الأرجح (قوله لأجل  
شك أشار إلى أن اللام للتعليل متعلقة بتم أى متى صلاته لأجل وجود شك وتحققه فوجوده وتحققه  
موجب للانعام أو بحذف أى وانما له لأجل دفع شك لا لتعديبه متعلقة بتم لأنه يقتضى انه يتم  
شكه أى يزيد فيه وليس كذلك (قوله فإنه يبنى على الأقل) أى فلو بنى على الأكثر بطلت ولو ظهر  
الكمال حيث سلم على غير يقين (قوله ويسجد بعد السلام) أى لاحتمال زيادة المأثريه وهذا مقيد بما  
إذا تحقق سلامة الركعتين الأولين من ترك قراءتهما والجلوس بعدهما والا يسجد قبل السلام  
لاحتمال الزيادة لما أتى به والنقصان أى قص الفاتحة أو السورة أو قص الجلوس أو الركوع من  
الأوليين وعلى هذا يحمل ما في أكثر الروايات من التصريح بالسجود قبل السلام (قوله فإنه  
لا يكفي) أى فإذا ظن انه صلى ثلاثاً وتوهم انه صلى ركعتين عمل على الوهم فيبنى على الأقل ويأتى بما شك  
فيه ويسجد قبل السلام وما ذكره الشارح من أن المراد بالشك مطلق التردد فيشمل الوهم تبع فيه عجم  
والذى في بن ان الشك على حقيقته خلافاً لعج (قوله ومقتصر على شفع الخ) يعنى أن من لم يرد

صحيح وتصويب العلامة المحشى له بالاتفاق ليس كذلك وبهذا تلم ما في بقية كلامه في مقوله تأمل والى تليها اه كعبه محمد عيسى

فانه يسجد بعد السلام ولما كان (٢٧٦) الاختصار ليس على السجود بخلاف الاعام ولم يظهر لزيادة وجه مع انه يصد الشك

لها بين ذلك بقوله (شك) أهو به (أى فى ثانيته (أو) بوتر) فهو استئناف فى قوة العلة أى لشكه الخ أى ان من شك كذلك فحكمه انه يقتصر على الشفع لأنه اللتين بأن يجعل هذه هى ثانية شفعه ويسجد بعد السلام لاحتمال أن يكون أضاف ركعة الوتر لشفعه من غير فصل بسلام فيكون قد صلى شفعه ثلاث ركعات ومثله مقتصر على عشاء مثلا شك هل هو فى آخرتها أو فى الشفع ومقتصر على ظهر شك هل هو به أو بصرف السجود للزيادة (أو) ترك سر (بفرض) كظهر لا قل واتيان بما زاد على أقل الجهر بفاتحة أومع سورة فيسجد بعد السلام فان أبدله بآدى الجهر فلا سجود (أو استنكحه الشك) أى كثر منه بأن يعتره كل يوم ولومرة فانه يسجد بعد السلام ولكن لا اصلاح عليه بل يبنى على التمام وجوبا واليه اشار بقوله (ولم) (١) بكسر الماء وفتح الياء كسمى أى اعرض (عنه) اذ لا دواء له مثل الاعراض عنه فان أصلى بان آتى بما شك فيه لم تبطل وسجد بعد السلام ثم شبه بما يسجد له بعد السلام قوله (كطول) همدا (بمحل) لم يشرع

أشرع فى الوتر أو هو فى ثانية الشفع فانه يجعلها ثانية الشفع ويسجد بعد السلام ويوتر بواحدة ولا يستحب إعادة شفعه وإنما كان يسجد بعد السلام لاحتمال أن يكون أضاف ركعة الوتر إلى الشفع من غير أن يفصل بينهما بسلام فيكون قد صلى الشفع ثلاثا وهذا أى سجوده بعد السلام هو المشهور قال عبدالحق والتحليل يقتضى انه يسجد قبل السلام لأنه مع نقص السلام والزيادة الشك وكان ومقابل المشهور ما نقل عن مالك من رواية على بن زياد أنه يسجد قبل السلام (قوله بخلاف الاعام) أى التقدم فى قوله وكتم لشك الخ (قوله بين ذلك) أى وجه الزيادة (قوله فى قوة العلة) أى قوله وكتمت على شفع بيان للحكم وهو جعل تلك الركعة أى التى هو فيها ثانية الشفع والسجود أيضا بعد السلام من حيث عطفه على قوله من شك الذى جعل تمثيلا لما يسجد له بعد وقوله شك هل هو به الخ فى قوة العلة لذلك (قوله كذلك) أى هل هو فى ثانية الشفع أو فى الوتر (قوله فالسجود الخ) أى انه يجعل هذه الركعة لعشاء ويسجد بعد السلام والسجود هنا للزيادة لاحتمال أن تكون هذه الركعة من الشفع اضافها للعشاء من غير فصل بسلام فيكون قد صلى العشاء خمس ركعات (قوله أوترك سر (١) أى بفاتحة فقط ولو فى ركعة أولى مع السورة أو فى سورة قطعت فى ركعتين لافى ركعة لأنها فيها سعة خفيفة فلا يسجد لها (قوله بآدى الجهر) أى وهو اسباع نفسه ومن يلى (قوله فانه يسجد بعد السلام) قال عبد الوهاب استحبابا قال شب وهو خلاف ظاهر المصنف إلا ان البغداديين ومنهم عبد الوهاب يطلقون المستحب على ما يشمل السنة فليس هذا جاريا على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمستحب اه شربنا عدوى (قوله بل يبنى على التمام) أى فاذا شك هل صلى ثلاثا أو اربعا بنى على أربعة وجوبا ويسجد بعد السلام رغبا للشيطان فاندفع ما يقال حيث بنى على الأكثر فلاموجب للسجود وحاصل الجواب أن السجود إنما هو لترغيم الشيطان واعلم أن الشك مستنكح وغير مستنكح والسهو كذلك فالشك المستنكح هو ان يعترى الصلى كثيرا بأن يشك كل يوم ولومرة هل زاد أو نقص أولا وهل صلى ثلاثا أو اربعا ولا يتيقن شيئا يبنى عليه وحكمه أن يلجأ عنه ولا اصلاح عليه بل يبنى على الأكثر ولا يكن يسجد بعد السلام استحبابا كما فى عبارة عبد الوهاب وإلى هذا أشار المصنف بقوله أو استنكحه الشك ولم يلى عنه والشك غير المستنكح هو الذى لا يأتى كل يوم كمن شك فى بعض الأوقات أصلى ثلاثا ثم اربعا أو هل زاد أو نقص أولا فهذا يصلح بالبناء على الأقل والاثبات بما شك فيه ويسجد واليه اشار بقوله كتم لشك وكتمت على شفع الخ فان بنى على الأكثر بطأت ولو ظهر الكمال حيث سلم عن غير يقين والسهو المستنكح هو الذى يعترى الصلى كثيرا وهو ان يسهو ويتيقن انه سها وحكمه انه يصلح لا يسجد عليه واليه اشار المصنف بقوله لان استنكحه السهو يصلح والسهو غير المستنكح هو الذى لا يعترى الصلى كثيرا وحكمه ان يصلح ويسجد حسباسها من زيادة أو نقص واليه اشار بقوله من لسهو والفرق بين الساهى والشاك ان الأول يضبط ما تركه بخلاف الثانى (قوله فان أصلى) أى عندما أو جهلا كما فى ح لم تبطل وذلك لأن بناء على الأكثر واعراضه عن شسكه ترخيص له وقد رجح للأصل (قوله كطول همدا) انما قيد به لأن استظهار ابن رشد إنما هو فيه وأما التطويل سهوا فالسجود باخاف من ابن رشد وغيره فلا يصح حمل المصنف عليه قال فى اللتنق من شك فى

(١) أوترك سر الخ لم يفتوا لنقص السر فى المشهور ولا جعلوه على حكم الزيادة القولية اه مجموع قوله لم يفتوا لنقص السر واعتبره ابن القاسم فى العنية فقال يسجد قبل وكان المشهور أن نقص حصل بنس الزيادة فكانه لاشئ غير الزيادة مع ان السر سنة عدمية وفيه انه كيفية مخصوصة للقراءة تضاد الجهر قوله ولا جعلوه على حكم الزيادة القولية رأى ذلك أشهب فقال بعدم السجود أصلا اه ضوء الشموع

به (الطول كإتيان بعد الركوع والجلوس بين (١) قوله للمصنف لى عنه بكسر الماء وفتحها اعرض اه ضوء الشموع صلاته

صلاته لزمه أن يتمهل ليتذكر ما سهاه فأن تذكر سهوا كمل على ما سبق من أن المستكبح ينبغي على السكال وغيره ينبغي على اليقين وأن تبين أنه لم يسه فلا شيء عليه إذا لم يطول في عمله فأن طال فابن القاسم لا يرى السجود مطلقا وسحنون يراه مطلقا وفرق أشهب فرأى عليه السجود حيث طول بمحل لم يشرع فيه التطويل وعدمه حيث طول بمحل يشرع فيه التطويل ابن رشد وهو أصح الأقوال اه وهذا إذا طول متسكرا لاجل شك حصل عنده فيما يتعلق بصلاته وأما لو طول فيها لا يشرع فيه التطويل عبثا أو للتذكر في شيء لم يتعلق بصلاته فانظر ما حكاه والظاهر عدم البطان والسجود بالطريق الأولى ما لم يخرج عن الحد قاله شيخنا \* واعلم أن محل السجود إذا طول بمحل لم يشرع فيه التطويل حيث ترتب على الطول ترك سنة كما إذا طول في الرفع من الركوع أو بين السجدين لأنه يسن ترك التطويل في الرفع من الركوع ومن السجود زيادة على الطمأنينة وعلى الزائد عليها استئنا فان ترتب على الطول ترك مستحب فقط فلا سجود عليه كتطويل الجلسة الأولى فان ترك التطويل فيها مستحب ولا سجود لترك مستحب \* فان قلت حيث كان السجود مقيدا بأن يترتب على الطول ترك سنة يكون السجود قبل السلام لا بعده \* والجواب أن السجود منوطا بالطول بالمحل الذي لم يشرع فيه بشرط أن يتضمن ترك سنة فتضمن ترك السنة شرط في كون الطول بمحل لم يشرع فيه مقتضيا للسجود وليس السجود لترك السنة كذا أجاب عبق وأجاب بن بان السجود القبلي إنما يترتب على ترك سنة وجوبية لأنه حينئذ نقص والسنة هنا عدمية فتركها زيادة لا نقص فلذا كان السجود بعديا (قوله بان زاد) تصوير للطول المذكور (قوله فلا سجود عليه) أي إلا أن يخرج عن الحد فيسجد اه خش والمراد أنه طول بمحل يشرع فيه للتقرب إلى الله تعالى فلو طول فيه عبثا أو للتذكر شيء في غير صلاته فانظر ما الحكم قاله عجب قال شيخنا والظاهر عدم البطان ويسجد (قوله ويسجد البعدى) أشار بهذا إلى أن قوله وان بعد شهر راجع لقوله والا فبعده أى والا فيسجد بعده وان ذكره بعد شهر ولا يتقيد التأخير بالشهر لكن المصنف تبع للدونة في التعبير بالشهر وهو كناية عن المدة الطويلة أو أن في الكلام حذف أومع ما عطف على أى أو أكثر كما أشار له الشارح وانظر ما حكم تأخير مدة ما عن الصلاة هل هو مكروه أم لا \* والحاصل أنه يفعل متى ما ذكره ولو كان الوقت وقت نهى ما لم يكن في صلاة نافذة أو فريضة والا مضى على صلاته فإذا كلها سجد ولا يفسد واحدة منهما ولو كانت صاحبة ذلك السجود جمعة (قوله لانه لترغيم (١) الشيطان) جواب عما يقال لأى شيء كان السجود القبلي الترتب على سنتين أو سنة مؤكدة لا يؤتى به مع الطول والبعدى يؤتى به مطلقا وحاصل الجواب أن البعدى لترغيم أنف الشيطان والقبلي جابر والترغيم لا يتقيد بزمان والجابر حقه أن يتصل بالجور أو يتأخر عنه قليلا (قوله غير شرط) وحينئذ فلا يبطل السجود بتركه وأخرى ترك التشهد أو تكبير الموى أو الرفع بل لو أتى بالنية وسجد وترك ما عد ذلك من تكبير وتشهد وسلام فالظاهر الصحة كما في خش (قوله لانه داخلها) أى فية الصلاة للعينة منسجبة عليه فلو (٢) اتفق أنه أتى بالسجدين ذاهلا عن كونه ساجدا للسهو لصحت وما في عبق من احتياج القبلي لنية عند تكبيرة

(١) قوله لترغيم أصل الترغيم اللصاق بالرغم وهو التراب أريد منه الازدلال في الحديث إذا سجد ابن آدم انزعزل الشيطان في ناحية يبكي يقول ياويله أمر ابن آدم بالسجود فامتثل فله الجنة وأمر الأبعد بالسجود فابى فله النار رواء مسلم في صحيحه وغيره اه ضوء الشموع (٢) قوله فلو اتفق الخ استبعد مع أنه من لوازم الصلاة نعم تبعته الامام فيه تكفى لكن البعدى كذلك فبما يظهر اه ضوء

السجدين والمستوفى للقيام على يديه وركبته بأن زاد على الطمأنينة الواجبة والسنة زيادة بينة (على الأظهر) من الأقوال عند ابن رشد وأما التطويل سهوا فهو جار على القاعدة فالسجود له باتفاق فان طول بمحل يشرع فيه كقيام وركوع وسجود وجلس فلا سجود عليه ويسجد البعدى (وإن) ذكره (بعد شهر) أو أكثر لأنه لترغيم الشيطان (يا حرام) أى نية وجوبا شرطا (وتشهد) استئنا كتكبير هوى ورفع (وسلام) وجوبا غير شرط (جهرأ) استئنا وأما القبلي فان أتى به في محله فالسلام للصلاة ولا يحتاج لنية لانه داخلها بخلاف لو أخر

(وَصَحَّ) السجود من حيث هو (إِنْ قَدَّمَ) بعديه (أَوْ أَخَّرَ) قبله فعل ذلك عمداً أو سهواً لأن تعدد التقديم حرام وتعد التأخير مكروه (لَا إِنْ اسْتَكْبَحَهُ السَّهْوُ) بأن يأتيه كل يوم ولو مرة فلا سجود عليه لما حصل له من زيادة أو سبب نقص عنا انقلاب ركعاته للشبهة (وَيُصْلِحُ) أن أمكنه الإصلاح (٢٧٨) كسبه عن سجدة بركة أولى مثلاً تذكرها قبل

هتدركوع التي تليها فيرجع جالساً للآيتين بهائم إذا قام أعاد القراءة وجوباً فإن لم يمكنه الإصلاح بأن عقد الركوع من التي تليها انقلبت الثانية أولى ولا سجود عليه هذا في الفرض وأما في السنن فإن أمكن الإصلاح كأن كان عادته ترك التشهد الوسط وتذكر قبل مفارقتها الأرض يديه وركبتيه رجع للآيتين كغير المستكبح والاقتدات ولا سجود عليه (أَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا) من شيء يتعلق بالصلاة من زيادة أو نقص أم لا ثم ظهر له أنه لم يسه فلا سجود عليه (أَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا) أم لا فإنه يعلم ولا سجود عليه أن قرب ولم ينحرف عن القبلة ولم يفارق مكانه فإن طال جد ابطلت وإن انحرف استقبل وسلم وسبب وإن طال لا جد أو فارق مكانه بنى باحرام وتشهد وسلم وسجد (أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً) عطف على استكبحه أي ولا سجود عليه أن سجدة واحدة أخرى لبراءة ذمته (فِي) أي سبب (شَكَّ فِيهِ) أي في سجود سهوه (كَهَلْ سَجَدَ) له

المهوى فهو خلاف النقل كما قال شيخنا (قوله وصح أن قدم بعديه) أي ولو كان التقديم له المأموم دون إمامه والفرض أنه مأموم لا مسبوق وقوله أو آخر قبله أي ولو كان ذلك المؤخر للقبلي مأموماً بأن يسجد الإمام القبلي في محله ويؤخره المأموم ولو أخر الإمام القبلي فهل يقدمه المأموم ولا يؤخره تبعاً لإمامه أو يؤخره تبعاً قولان الأول منهما لا بن عرفة والثاني لغيره (قوله وصح أن قدم بعديه) أي مراعاة لقول القائل أن السجود دائماً قبلي وقوله أو آخر قبله أي مراعاة لقول القائل يبعده السجود دائماً \* والحاصل أنه وقع خلاف (١) في المذهب في محل السجود فقيل محله بعد السلام مطلقاً وقيل قبله مطلقاً وقيل بالتخير وقيل أن كان النقص خفيفاً كالسر فيما يجهر فيه سجد بعده كالزيادة وإلا قبله وقيل أن كان عن زيادة فبعده وإن كان عن نقص فقط أو نقص وزيادة قبله وهذا هو المشهور الذي متى عليه النصف وعليه لو قدم البعدي أو أخر القبلي صح مراعاة لما ذكر من الأقوال (قوله إلا أن تعدد التقديم حرام) أي لادخاله في الصلاة ما ليس منها (قوله بأن يأتيه كل يوم مرة) أي وتبين له أنه سها (قوله فلا سجود عليه) أي مطلقاً أمكنه الإصلاح أم لا وانظر ما حكم سجوده هل هو حرام أو مكروه أو الأول أن كان قبلياً والثاني أن كان بعدياً كذا في بعض الشراح قال عجم فلو سجد في هذه الحالة وكان قبل السلام فهل تبطل صلاته حيث كان متعمداً أو جاهلاً لأنه غير مخاطب بالسجود فهو بمنزلة من سجد للسهو ولم يسه أولاً لأن هناك من يقول بسجوده قال شيخنا العدوي والظاهر الصحة (قوله هذا في الفرض) أي هذا بيان لامكان الإصلاح وعدم إمكانه فيما إذا كان التروك سهواً فرضاً (قوله وأما في السنن) أي وأما بيان إمكان الإصلاح وعدم إمكانه فيما إذا كان التروك سنة (قوله كثير المستكبح) ظاهر كلام أبي الحسن على الرسالة أنه يصلح ولا يفوت الإصلاح بمفارقة الأرض يديه وركبتيه ولو استقل قائماً وليس هو كغير المستكبح الذي يفوت إصلاحه بذلك (قوله أو شك هل سها الخ) أي بأن شك هل سها فزاد ركعة أو نقص سورة مثلاً أو لم يسه أصلاً (قوله ثم ظهر له) أي فتذكر في ذلك ثم ظهر له أنه لم يسه فلا سجود عليه سواء كان التذكر قليلاً أو طال لأن الشك باقراده لا يوجب سجود سهو وتطويل التذكر في ذلك إنما هو على وجه الصدق فلا يتعلق بسجود لكن محمل ذلك على ما إذا كان المحل يشرع فيه التطويل وإلا سجد كما تقدم (قوله أن قرب) أي ذلك السلام من الصلاة (قوله فإن طال) أي شك جداً بحيث يجب الأمر من الصلاة (قوله باحرام) أي نية (قوله أو سجد واحدة) عطف على قوله استكبحه الشك أي أو أتى بسجدة واحدة بسبب شك فيه هل سجد اثنتين والمطوف محذوف أي هل سجد اثنتين أو واحدة وقوله هل الخ تفسير لشك أي وصورة شك هل الخ قوله أو سجد واحدة بيان لحكم للسئلة لا لصورة

(١) خلاف في المذهب في ضوء الشيعي أن الخلاف بين المذاهب ونصفه قوله للخلاف فقد قال الحنفية بعد مطلقاً والشافعية قبل مطلقاً وتوسط المالكية لأنه إن زاد فلا يزيد بها زيادة وقالت الشافعية جابر الشيء يكون داخله كركعة الثوب ورأوا الزيادة في المعنى نقصاً وخللاً وفي الأحاديث ما شهد لكل وقال أحمد السجود في المواضع التي سجد فيها صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي فعله من تقديم أو تأخير وهي خمس كما في الزرقاني على اللوطاً وفي غيرها قبل وجري داود على ظاهره يقال لا سجود في غير المحس أنه مجرؤه ولم يذكر التخير ولا التفصيل في النقص فتأمل مع كلام العلامة المحشي اه كته محمد عlish

(اثنتين) أو واحدة فإنه يأتي بالثانية ولا سجود عليه ثانياً مراعاة أن من ترتب عليه سجود سهو لم يكن أو يبدأ فسجد له ثم شك هل شك سجده واحدة أو اثنتين فإنه يبنى على اليقين يأتي بالثانية ولا سجود عليه ثانياً لهذا الشك إذ لو أمر بالسجود له لا يمكن أن يشك أيضاً

فَيْتَسْلَسِلُ وَكَذَا لَوْ شَكَ هَلْ سَجَدَ لَهُ السَّجْدَتَيْنِ أَوْ لَا سَجَدَ لَهُمَا وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ (أَوْزَادُ) طَيُّ أُمِّ الْقُرْآنِ (سُورَةُ فِي

أُخْرِيَّةِ) أَوْ سُورَةُ  
أُخْرَى فِي أَوَّلِيهِ (أَوْ  
خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ قَبْلَ  
تَامِهَا) (لِغَيْرِهَا) فَلَا سَجْدَ  
عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِخَارِجٍ عَنِ  
الصَّلَاةِ وَكَرِهَ تَعَمُّدَ ذَلِكَ إِلَّا  
أَنْ يَفْتَحَ بِسُورَةٍ قَصِيرَةٍ فِي  
صَلَاةٍ شَرَعَ فِيهَا التَّطْوِيلَ  
(أَوْ قَاءَ غَلَبَةً أَوْ قَلَسَ)  
غَلَبَةً فَلَا سَجْدَ عَلَيْهِ وَلَا  
تَبْطُلُ أَنْ كَانَ طَاهِرًا يَسِيرًا  
وَلَمْ يَزِدْ مِنْهُ شَيْئًا عَمَّا كَانَ  
أَزَادَ مِنْهُمَا أَعَادَى وَسَجَدَ  
بَعْدَ السَّلَامِ وَفِي بَطْلَانِهَا بِغَلَبَةٍ  
أَزْدَادَهُ قَوْلَانِ (وَلَا)  
يَسْجُدُ (لَا تَرَكَ) (فَرِيضَةً)  
لَعَدَمَ جِبْرِهَا بِأَنِّي بِهَا أَنْ  
أَمَكُنُ وَالْأَلْفَى الرُّكْعَةُ  
بِتَامِهَا وَأَنِّي بغيرِهَا عَلَى مَا يَأْتِي  
تَفْصِيلُهُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى  
(وَلَا) لَرُكْعَةٍ سَنَةٍ (غَيْرِ  
مُؤَكَّدَةٍ) وَبَطُلَتْ أَنْ  
سَجَدَ لَهَا قَبْلَ السَّلَامِ  
(كَتَشَهُدٍ) أَيْ تَرَكَ لَفْظَ  
وَأَنِّي بِالْجُلُوسِ لَهُ وَالْأَسْجُدَ  
قَطْعًا وَالْمَعْتَمِدَ السَّجْدَ  
وَمَا مَشَى عَلَيْهِ الْمَنْصَفَ  
ضَعِيفَ (و) لَاسْجُدَ فِي  
(يَسِيرٍ جَهْرٍ) فِي سِرِّهِ  
بِأَنْ أَسْمَعَ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلْبِسُ فَقَطْ  
(أَوْ) يَسِيرُ (سِرًّا) فِي  
جَهْرِيَّةٍ وَالرَّائِبُ عَلَى السَّرِّ  
وَلَوْ عَرِبَ بِهِ كَانَ أَوَّلَى بِأَنْ  
أَسْمَعَ نَفْسَهُ فِيهَا فَقَطْ (و)  
لَا فِي (إِعْلَانٍ) أَوْ إِسْرَارٍ  
(بِكَايَةِ) فِي مَحَلِّ سِرٍّ أَوْ  
جَهْرٍ (و) لَا فِي (إِعَادَةٍ

شَكَّةً أَدْلَيْتِ الْوَاحِدَةَ مُشْكُوكًا فِيهَا أَيُّ أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا شَكَ هَلْ سَجَدَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَسْجُدُ وَاحِدَةً  
وَلَا سَجْدَ عَلَيْهِ (١) (قَوْلُهُ فَيْتَسْلَسِلُ) أَيُّ فَإِذَا تَسْلَسَلَ حَصَلَتْ لَهُ الشُّقَّةُ الْكُبْرَى وَلَا تَهْلُ وَهُوَ  
مُسْتَحِيلٌ لِأَنَّ التَّسْلِيلَ بِاعْتِبَارِ التَّنْقِيهِ لَا اسْتِحَالَةٍ فِيهِ (قَوْلُهُ أَوْ لَا) أَيُّ وَلَمْ يَسْجُدْ لَهُ أَصْلًا  
(قَوْلُهُ أَوْزَادُ سُورَةٍ فِي أُخْرِيَّةِ) (٢) أَيُّ فَلَا سَجْدَ عَلَيْهِ عَلَى الشُّهُورِ مِرَاعَاةً لِمَنْ يَقُولُ بِطَلَبِ قِرَاءَةِ  
السُّورَةِ فِي الْآخِرَتَيْنِ أَيْضًا وَمُقَابِلِ الشُّهُورِ مَا قَالَهُ أَشْبَهَ مِنَ السَّجْدِ إِذَا زَادَ السُّورَةَ فِي أُخْرِيَّةِ وَدَلَّ  
كَلَامُ الْمَنْصَفِ بِطَرِيقِ الْإِحْرَاقِ أَنَّهُ لَوْ زَادَ سُورَةً فِي إِحْدَى أُخْرِيَّةِ لَاسْجُدَ أَتَمًّا وَهُوَ كَذَلِكَ  
(قَوْلُهُ شَرَعَ فِيهَا التَّطْوِيلَ) أَيُّ أَنَّهُ إِنْ تَرَكَهَا وَنَقَلَ إِلَى سُورَةٍ طَوِيلَةٍ (قَوْلُهُ إِنْ كَانَ طَاهِرًا يَسِيرًا) فَإِنْ كَانَ  
نَجَسًا أَوْ كَثِيرًا بَطُلَتْ وَالْقَرَضُ أَنَّهُ خَرَجَ غَلَبَةً وَكَذَا إِنْ كَانَ طَاهِرًا يَسِيرًا وَازْدَرَدَ مِنْهُ شَيْئًا عَمَّا  
(قَوْلُهُ فَإِنْ أَزْدَرَدَهُ الْحُ) أَيُّ وَالْقَرَضُ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ غَلَبَةً (قَوْلُهُ قَوْلَانِ) أَيُّ عَلَى حِدِّ سَوَاءٍ وَلَا سَجْدَ  
عَلَيْهِ عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ الْبَطْلَانِ كَذَا فِي خُشْيٍ وَقَرَّرَ شَيْخُنَا الْعَدُوَّ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الْقَوْلَيْنِ الْبَطْلَانِ  
(قَوْلُهُ وَلَا لِقَرِيضَةٍ) عَطَفَ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ إِنْ اسْتَسْكَحَ وَلَا تَأْكِيدَ النَّفْيِ أَيُّ لَا يَسْجُدُ لَاسْتَسْكَاكِ السَّهْوِ وَلَا  
لِقَرِيضَةٍ وَيَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى سَنَةٍ مِنْ قَوْلِهِ بِنَقْصِ سَنَةٍ أَيْ سَنَ لِسَهْوِ سَجْدَتَانِ بِنَقْصِ سَنَةٍ لِقَرِيضَةٍ  
وَمَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ مِنْ أَنَّ الْفَاتِحَةَ تَجْبَرُ بِالسَّجْدِ فَمُنَى عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ وَجُوبِهَا فِي السَّكَلِ (قَوْلُهُ وَلَا تَرَكَ  
سَنَةً غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ) أَيُّ كَتَبْتِيبَةً أَوْ تَسْمِيَةً أَيُّ وَالْقَرَضُ أَنَّهُ تَرَكَهَا بِفَرْدِهَا وَأَمَّا لَو تَرَكَهَا مَعَ زِيَادَةِ قَائِمَةٍ  
يَسْجُدُ (قَوْلُهُ كَتَبْتِيبَةً) مَا ذَكَرَهُ الْمَنْصَفُ مِنْ عَدَمِ السَّجْدِ لِلتَّشْهَدِ الْوَاحِدِ إِذَا جَلَسَ لَهُ نَحْوُهُ لِابْنِ  
عَبْدِ السَّلَامِ وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي الْجَلَابِ وَجَعَلَهُ سَنَدًا فِي الطَّرَازِ لِلذَّهَبِ وَهُوَ بِخِلَافِ مَا صَرَّحَ بِهِ الْأَخْمِيُّ وَابْنُ  
رَشْدٍ مِنْ أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلتَّشْهَدِ الْوَاحِدِ وَإِنْ جَلَسَ لَهُ وَصَرَّحَ ابْنُ جَزَى وَالْهَوَارِيُّ بِأَنَّهُ الشُّهُورُ عَلَى السَّجْدِ  
لَهُ اقْتَصَرُ صَاحِبُ النُّوَادِرِ وَابْنُ عَرَفَةَ قَالَ حُجَّاجُ الْمَصَالِحِ أَنَّ فِيهِ طَرِيقَتَيْنِ أَظْهَرَهُمَا السَّجْدُ أَهْ بِنِ  
(قَوْلُهُ وَالْمَعْتَمِدَ السَّجْدَ) أَيْ تَرَكَ لَفْظَ التَّشْهَدِ إِذَا جَلَسَ لَهُ أَيُّ لِأَنَّ التَّشْهَدَ فِي حَدِّ ذَاتِ سَنَةٍ وَكَوْنُهُ بِالْفَرْقِ (٣)  
الْمَخْصُوصِ سَنَةً عَلَى الْمَعْتَمِدِ (قَوْلُهُ وَيَسِيرُ جَهْرًا أَوْ سِرًّا) مِنْهُ لَاسْجُدَ عَلَى مَنْ جَهَرَ خَفِيفًا فِي السَّرِيَّةِ  
بِأَنْ أَسْمَعَ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلْبِسُ وَلَا عَلَى مَنْ أَسَرَ خَفِيفًا فِي الْجَهْرِ بِأَنْ أَسْمَعَ نَفْسَهُ فَقَطْ هَذَا هُوَ الْوَاقِفُ لِمَا فِي شَرْحِ  
الْمَنْصَفِ عَلَى الدُّنُوَّةِ وَعَزَاهُ لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ فِي الْمَخْتَصَرِ وَكَذَا هُوَ فِي ابْنِ يُونُسَ وَغَيْرِ وَاحِدٍ وَكَذَا قَرَّرَ عَجَّ  
فَقَوْلُ الشَّيْخِ سَالِمٍ أَيْ اقْتَصَرَ فِي الْجَهْرِ عَلَى يَسِيرِ الْجَهْرِ وَفِي السَّرِيَّةِ عَلَى يَسِيرِ السَّرِّ وَنَسَبَ ذَلِكَ لِابْنِ أَبِي  
زَيْدٍ وَمَتَابَعَةُ عَبْقٍ لَهُ عَلَى ذَلِكَ كَلَامُهُمْ أَهْ بِنِ (قَوْلُهُ بِكَايَةٍ) الْكَافُ وَاقِعَةٌ فِي مَحَلِّهَا مَدْخَلَةٌ لِلْإِعْلَانِ  
بِأَيَّتَيْنِ فَهُوَ مِثْلُ الْإِعْلَانِ بِكَايَةٍ عَلَى الظَّاهِرِ وَانْظُرْ هَلِ الثَّلَاثُ كَذَلِكَ قَالَ شَيْخُنَا وَلَيْسَتْ مُؤَخَّرَةٌ مِنْ  
تَقْدِيمِ وَإِنْ الْأَصْلُ وَكَاعْلَانِ فَتَكُونُ مَدْخَلَةٌ لِلْإِسْرَارِ بِكَايَةٍ كَمَا قَالَ بَعْضُ الشَّرَاحِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ  
الْإِعْلَانَ بِأَيَّتَيْنِ لَيْسَ كَالْإِعْلَانِ بِكَايَةٍ مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مِثْلُهُ (قَوْلُهُ كَاهُو) أَيُّ مَا ذَكَرَ مِنْ أَعَادَتِهَا  
(قَوْلُهُ إِلَى أَنَّهُ إِنْ أَعَادَ الْفَاتِحَةَ لِذَلِكَ) أَيُّ أَوْ أَعَادَهَا مَعَ السُّورَةِ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَسْجُدُ هَذَا هُوَ الَّذِي  
فِي سَمَاعِ عَيْسَى مِنْ ابْنِ الْقَاسِمِ وَقِيلَ لَا يَسْجُدُ وَهُوَ فِي الدُّنُوَّةِ أَيْضًا كَالْأَوَّلِ أَهْ بِنِ (قَوْلُهُ وَكَذَا إِنْ  
سَكَّرَهَا) أَيُّ الْفَاتِحَةَ سَهْوًا فَإِنَّهُ يَسْجُدُ بِخِلَافِ السُّورَةِ وَمِنْهُ أَعَادَتِهَا لِتَقْدِيمِهَا عَلَى الْفَاتِحَةِ وَلَا

(١) وَلَا سَجْدَ عَلَيْهِ أَيُّ بَعْدَ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمُ السَّاهِي لَا يَسْهَوُ كَقَوْلِ النَّحَاةِ الْمَنْصَرِّ لَا يَسْهَوُ أَهْ ضَوْءُ  
(٢) قَوْلُهُ أَوْزَادُ سُورَةٍ فِي أُخْرِيَّةِ كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَرَاهَا كَعِيدِ اللَّهِ بِنِ عَمْرِو بْنِ لُوطٍ أَهْ ضَوْءُ  
(٣) قَوْلُهُ وَكَوْنُهُ بِالْفَرْقِ الْحُ سَبَقَ أَنْ كَوْنُهُ بِالْفَرْقِ الْمَخْصُوصِ مَدْبُوبٌ قَطْعًا أَوْ عَلَى الرَّاجِعِ وَسَبَقَ أَيْضًا  
مَا فِي قَوْلِهِ تَرَكَ لَفْظَ التَّشْهَدِ وَأَنِّي بِالْجُلُوسِ وَمَا هُوَ الصَّوَابُ فَلَا تَقْلَبْ

سُورَةٍ قَطْ لَهَا) أَيُّ لِلْجَهْرِ أَوْ السَّرِّ أَيْ أَعَادَهَا لِأَجْلِ تَحْصِيلِ نِيَّتِهَا مِنْ جَهْرٍ أَوْ سِرٍّ كَانَ قَرَأَهَا عَلَى خِلَافِ نِيَّتِهَا كَمَا هُوَ الْمَطْلُوبُ  
لَعَدَمِ نَوَاتِ مَحَلِّهِ لِأَنَّهُ أَعَادَهَا بِغَيْرِ نِيَّةٍ وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ فَقَطْ إِلَى أَنَّهُ إِنْ أَعَادَ الْفَاتِحَةَ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَسْجُدُ وَكَذَا إِنْ كَرَّرَهَا سَهْوًا

يعول على ما في خش هنا ويظهر من كلام القدمات خلاف في بطلان صلاة من كرر أم القرآن عمدا ولكن الراجح منها عدم البطلان كما قال شيخنا العدوي (قوله ولا سجود لترك تكبيرة) أي لأنها سنة خفيفة فلو سجد قبل السلام لتركها بطلت إن كان ذلك السجود عمدا أو جهلا لسهولة الأولى حذف قوله أو تكبيرة لإغناء قوله ولا غير مؤكدة عنه (قوله من غير تكبيرة العيد) أي وأما تكبيرة العيد فيسجد لترك واحدة فأكثر لأن كل واحدة سنة مؤكدة واعلم أنه كما يترتب السجود القبلي على نقص تكبيرة من تكبير العيد كذلك يترتب السجود البعدي على زيادتها أما السجود للنقص فقد قال ابن عرفة في الكلام على تكبير العيد وسجد للسجود عن شيء منه اه وأما الزيادة فقد قال مالك في مختصر ابن شعبان من سها في العيد فزاد تكبيرة واحدة سجد بعد السلام اه بن (قوله حال هويه للركوع) مثل ذلك ما إذا أبدل إحدى تكبيرتي السجود خفضا أو رفعا بسمع الله لمن حمده ففيه الخلاف وأما إذا أبدلها معاها سجدا فاقا كذا ينبغي قاله شيخنا العدوي (قوله لأنه نقص) أي ما هو المطلوب منه من التكبير في حالة الهوى والتسبيح في حالة الرفع من الركوع وزاد في الأولى التسبيح وزاد في الثانية التكبير ومعلوم أن اجتماع الزيادة والنقص موجب للسجود (قوله ولم يزد ما توجب زيادته السجود) أي لأن الزيادة التي زادها قولية وهي لا توجب سجودا \* والحاصل أن القول الأول نظر لكونه نقص وزاد والثاني نظر لكون الزيادة قولية (قوله تاويلان) الفهم من كلام الواق أن هذا خلاف واقع في المذهب لأنه اختلاف من تراخا في فهمها إذ لا تأويل في كلامها هذا والاقوى منها عدم السجود كما قال شيخنا (قوله فانه يسجد قطعا كما في المدونة) أي لنقصه ستين (قوله بأن تلبس بالركن) أي في المسألة الأولى قوات التدارك بالرفع من الركوع وفي الثانية بالسجود (قوله ولا لإدارة ركن) عطف على لأن استنكحه السهو أي لا يسجد على الصلي أن استنكحه السهو ولا يسجد على امام لإدارة مؤتم وفيه أن الإدارة مستحبة ومن العلوم أن السجود لا يكون في فعل أمر مستحب فالأولى حذفه إذ لا يتوهم السجود فيه الآن يقال إن المصنف تبع النقل \* واعلم أن الأمور التي ذكرها المصنف أنه لا يسجد لها منها ما هو مطلوب ومنها ما هو جائز ومنها ما هو مكروه فأشار للأول بقوله ولا لإدارة مؤتم إلى قوله ولا لجائز وإلى الثاني بقوله ولا لجائز إلى قوله ولا لتبسم وإلى الثالث بقوله ولا لتبسم (قوله لقضية ابن عباس) أي حيث قام على يساره صلى الله عليه وسلم فأداره عن يساره ليعينه يديه اليمنى (قوله ولا يسجد لإصلاح رداء سقط عن ظهره) بل ذلك مندوب إذا أصلحه وهو جالس بأن يمد يده يأخذه عن الأرض ويصلحه وأما إن كان قائما ينحط لذلك فتقبل كره أي أنه يكره كراهة شديدة ولا تبطل به الصلاة إذا كان مرة والأبطل لأنه فعل كثير وأما الانعطاف لاخذ عمامة (١) أو قلب منكاب فبطل ولو مرة لأن العمامة لا تصل لرتبة الرداء في الطلب إلا أن يتضرر لها كما في عقب فلا تبطل بالانعطاف لاخذها (قوله ولم ينحط له) أي لكونه جالسا بالأرض وقوله والا فلا أي والا بأن كان قائما وأراد أن ينحط لها فلا يندب الإصلاح بل يكره كراهة ثقيلة (قوله أو كشي صفين الخ) اعلم أن الذي في النقل جواز المشي للستره ولذهب الدابة ودفع المار إن قرب والقرب يرجع فيه للعرف سواء كان صفين أو أكثر والتحديد بكالصفين أعما ذكر في الفرقة وحيث لم يقله المصنف من التحديد في الجميع بكالصفين خلاف النقل إلا أن يقال إن المصنف رأى أن القرب في العرف قدر الصفين والثلاثة وحيث فهو موافق لما في النقل (قوله أو كشي صفين) الكاف داخلة على المضاف وهو مشي وهي في الحقيقة داخلة على المضاف إليه فتدخل الثلاثة كما ذكر الشارح ويحتمل إبقاء الكاف داخلة على المضاف فتدخل ما أشبه المشي من الفعل

(١) قوله لأخذ عمامة الخ وقيل إذا كانت محنكة أو لها عذبة فهي كالرداء اه ضوء الشمرع

(و) لا يسجد (ل) ترك (تكبيرة) واحدة من غير تكبير العيد (وفي) سجوده في (إبدالها) أي التكبيرة (بسمع الله لمن حمده) سهوا حال هويه للركوع (أو عكسه) بأن كبر حال رفعه منه لأنه نقص وزاد وعدم سجوده لأنه لم ينقص منه مؤكدة ولم يزد ما توجب زيادته السجود (تاويلان) عملهما إذا أبدل في أحد الحلين كما أفاده بأو وأما إن أبدل فيهما معا فانه يسجد قطعا كما في المدونة وعملهما أيضا إذا فات التدارك بأن تلبس بالركن الذي يليه فإن لم يفت أتى بالذكر للشروع [درس]

(ولا) سجود على امام (لإدارة مؤتم) من جهة يساره ليعينه من خلفه كما هو المطلوب لقضية ابن عباس رضي الله عنه (و) لا يسجد (لإصلاح رداء) سقط عن ظهره (أو) إصلاح (ستره سقطت) وندب الإصلاح فيهما إن خف ولم ينحطه والا فلا وبطلت إن انحط مرتين لأنه فعل كثير (أو كشي صفين) وأدخلت الكاف



بها مسبوق سلم امامه وقام لقضاء ما عليه (أو) لاجل (مُفرجة) في صف يسدها (أو) لاجل (دفع ماري) بين يديه بناء على ان حريم المصلي يزيد على قدر ركوعه وسجوده والا فلا يعتنى بل يردده وهو مكانه ويشير له ان كان بعيدا (أو) لاجل (ذهاب دابته) ليردها فان جدت قطعها وطلبها ان اتسع الوقت والاتعاض ان لم يكن في تركها ضرر ودابة الغير كذلك والمال كالدابة (وإن) كان الشيء كالصفي في الاربع مسائل (ربح شئ أو قهره) بان يتأخر بظهره وظاهره ان الاستدبار مضر (و) لاسجود في (فتح كلى) امامه ان وقف (الامام في قراءة وطلب الفتح فان لم يقف بأن انتقل الآية اخرى كره الفتح عليه وهذا في غير الفاتحة والا وجب الفتح (و) لاني (سد فيه) اي في يده (للتأوب) بمثابة فلتة وهو مندوب وسكرهت القراءة حال التأوب واجزأته ان فهمت والا اعادها فان لم يعدها اجزأته ان لم تكن الفاتحة (و) لاني (نفت) اي بصاق بلا صوت (بشوب) او غيره (لحاجة) بان امتلاؤه بالبصاق وكره لغير حاجة فان كان بصوت بطلت لعمده وسجد لسهوه (كتمه خضع)

اليسير كتمز او حك والاولى ملاحظة دخولها على كل منها فتدخل الامرين وانظر اذا حصل مشى لكل من السترة والفرجة كمن سبق مشى لفرجة ثم لسترة بعد سلام امامه والظاهر كما قال عجم اغتفر ذلك وعدم السجود له وكذا يقال في اصلاح الرداء واصلاح السترة اه كلامه وظاهره عدم اغتفاره أكثر من اثنين والظاهر أنه اذا كان ذلك مطلوباً فلا يضر قاله شيخنا (قوله الثلاثة) أي غير الخارج منه والذي يقف فيه (قوله ويشير له ان كان بعيداً) أي ولا يعتنى لردده \* والحاصل أنه ان كان قريباً مشى اليه وان كان بعيداً أشار اليه (قوله أو ذهاب دابته) أي سواء كان قدأ أو اماماً أو ماموماً (قوله فان بعدت) أي الدابة (قوله ان اتسع الوقت) أي الضروري \* وحاصل قه المسئلة ان الدابة اذا ذهبت وبعدت منه فله أن يقطع الصلاة ويطلبها ان كان الوقت متسعاً وكان عنها يحجب به فان ضاق الوقت أو قل تمحها فلا يقطعها الا اذا كان يخاف الضرر على نفسه لكونه بمغارة والا فقطعها وغير الدابة من المال يجري على هذا التفصيل فقول الشارح ان اتسع الوقت أي وأجحف عنها به وقوله والا أي بان ضاق الوقت أو قل تمحها فمضى أي وان ذهبت (قوله ان لم يكن في تركها ضرر) أي فان كان في تركها ضرر كالمال كان في مغارة فانه يقطع الصلاة ويطلبها (قوله وان يحجب) أي يمينا أو شمالاً (قوله أو قهره) قيل صوابه قهره بأنف التأنيث لاتبائه كما عبر به في باب الحج في طواف الوداع حيث قال ولا يرجع القهرى وذكر بعضهم ان ذلك لغة وحينئذ فلا اعتراض (قوله بان يتأخر بظهره) أي والحال ان وجهه مستقبل للقبلة (قوله مضر) أي فلا يجوز له الاستدبار الا في مسئلة الدابة فيجوز له فيها أن يستدبر القبلة في الصف والصفين والثلاثة ان كان لا يتمكن منها إلا بالاستدبار والحاصل ان الاستدبار لعذر معتذر والمعذر انما يظهر في الدابة كذا قرر شيخنا (قوله وفتح على امامه) قيل لا مفهوم لقوله على امامه بل مثله الفتح على غيره من مصل آخر اخذاً بمفهوم ما يأتي وقيل إنه إن فتح على غير امامه بطلت وهو مفهوم ما هنا وارتضى عجم وبعضهم مفهوم ما هنا وارتضى الشيخ سالم مفهوم ما يأتي (قوله ولا سجود في فتح الحج) أي بل الفتح في هذه الحالة مندوب (قوله وطلب الفتح) أي بأن تردد في قراءته (قوله بأن انتقل الآية اخرى) أي أو وقف وسكت ولم يتردد في قراءته وانما لم يفتح عليه في هذه الحالة لاحتمال انه يتفكر فيما يقرأ (قوله والا وجب الفتح) أي مطلقاً سواء وقف أو لم يقف فان ترك الفتح عليه فصلاة الامام صحيحة بمنزلة من طرأ له العجز عن ركن وانظر هل تبطل صلاة تارك الفتح بمنزلة من اتم بعاجز عن ركن أم لا لانص (قوله للتأوب) أي وامامه مرة او مرتين للتأوب فانه يكره ولا سجود ولا بطلان (قوله وهو مندوب) أي سواء كان في صلاة او غيرها اذا كان السد بغير باطن اليسرى لا ان كان به فيكره لملاسته النجاسة وليس التفل عقب التأوب مشروعا وما نقل عن مالك من انه كان يثقل عقب التأوب فلا اجتماع ربي عنده اذذاك انظر ح (قوله بأن امتلاؤه) أي وهو جائز في هذه الحالة وان بصوت كما في الحج ولا سجود فيه اتفاقاً (قوله وكره لغير حاجة) وفي لزوم السجود له في هذه الحالة قولان انظر بن وقول الشارح فان كان اي البصاق الذي لغير حاجة بصوت وقوله وسجد لسهوه اي على العتد خلافاً لمن قال بعدم سجوده حينئذ \* والحاصل ان البصاق في الصلاة اما لحاجة او لغيرها وفي كل اما ان يكون بصوت او بغيره فان كان لحاجة فهو جائز كان بصوت او لا ولا سجود فيه اتفاقاً وان كان لغير حاجة فان كان بغير صوت كان مكروهاً وفي لزوم السجود له قولان وان كان بصوت بطلت ان كان عمداً او جهلاً وان كان سهواً سجد على ما لعمد ان كان قدأ أو اماماً لا ماموماً والحمل الامام له (قوله كتخضع الخ) يريد ان التخنح لحاجة لا يبطل الصلاة ولا سجود فيه من غير خلاف واما اذا تنخضع لغير حاجة بل عبثاً هل يكون كالكلام فيفرق بين العمد والسهوه وهو قول مالك في

المختصر أو لا تبطل به الصلاة مطلقا ولا سجود فيه وهو قول مالك أيضا وأخذ به ابن القاسم واختاره  
 الأبهري والبخمي واليه أشار المصنف بقوله والمختار الخ والتخيم كالتنحيح (قوله الحاجة) فسر ابن  
 عاتر الحاجة بضرورة الطبع قال المازري التنحيح لضرورة الطبع وأنين الوجع مقتفر وأقال ح تدل  
 على أن المراد بالحاجة الاحتياج للتنحيح لرفع بلغم من رأسه (قوله ذلوا لم تتعلق الخ) أي هذا إذا كان  
 لتلك الحاجة تماق بالصلاة بأن كان لا يقدر على القراءة إلا إذا تنحيح لرفع البلغم وهو واجب حينئذ  
 في القراءة الواجبة ومدوب في غيرها بل ولو كانت تلك الحاجة لاتعلق لها بالصلاة كتسميحه به  
 إنسانا أنه في صلاة (قوله فلا سجود في سهوه) أي ولا بطلان في عمده (قوله أي لغير الحاجة) أي بأن  
 كان عبثا وعدم البطلان مقيد بما إذا قل والا بطل لانه فعل كثير من جنس الصلاة (قوله ولا  
 سجود في تسبيح رجل وامرأة لضرورة) أي بل هو جائز ولو سبى في غير محل التسبيح وكذا لو أبدله  
 بحوالة أو تهليل كافى عقب وغيره (قوله أي الحاجة) أشار إلى أن المراد بالضرورة الحاجة التي هي أعم  
 من الضرورة (قوله تعلقت باصلاحها) أي كالموقف على الإنسان عليه الباب فقال له وهو في الصلاة سبحان  
 على سهوه (قوله بأن تجرد للاعلام الخ) أي كالوقوف على الإنسان عليه الباب فقال له وهو في الصلاة سبحان  
 الله لينبه على أنه في صلاة واستعمل ذلك اللفظ في غير محله فيحمل قول المصنف الآتي وذكر قصد  
 التفهيم به محله والا بطلت على ما عدا التسبيح اخذا بما هنا (قوله ولا يصفقن) (١) فيه أن المناسب  
 لقوله أو امرأة أن يقول ولا تصفق الا أن يقال عبر بذلك إشارة إلى أن المراد من المرأة الجنس  
 وخلاصته أن المراد بالمرأة جنس المرأة الصلية واحدة أو أكثر ولاجل ذلك قال المصنف ولا يصفقن  
 بضمير جمع النسوة مراد منه الصلية من النساء مطاقا واحدة أو أكثر فصيغة الجمع غير مستعملة في  
 حقيقتها ثم إن النهي في كلام المصنف للكره وفيه رد على من قال بنديه للنساء ولعله إنما جاز لها  
 الجهر بالتسبيح وكره لها الجهر بالقراءة في الصلاة لضرورة (قوله وكلام لا صلاحها بعد سلام)  
 حاصله أن الإمام إذا سلم من ركعتين مثلا فحصل كلام منه أو من المأموم أو منها لاجل اصلاحها فلا  
 تبطل به الصلاة ولا سجود عليه بل هو مطلوب لكن إن كان المتكلم لا صلاحها المأموم فيشترط في  
 عدم بطلان صلاته أمران الأول أن لا يكثر الكلام فإن كثر بطلت والثاني أن يتوقف التفهيم على  
 الكلام وإن كان الكلام لا صلاحها صادرا من الإمام فيشترط فيه زيادة على ما ذكر أمران أيضا أن  
 يسلم معتقدا التمام وإن لا يطرأ له بعد سلامه شك في نفسه بأن لا يحصل له شك أصلا أو يحصل له من  
 المأمومين وأعلم أن الكلام لا صلاح الصلاة لا سجود فيه ولا بطلان به وادفع بعد السلام أو قبله كأن  
 يسلم من اثنين ولم يفقه بالتسبيح فكلامه بعضهم فسأل بقيتهم صدقوه أو زادوا جلس في غير محل الجلوس  
 ولم يفقه بالتسبيح فكلامه بعضهم ولكن رأى في ثوب إمامه نجاسة فدنا منه وأخبره كلاما لم يفهمه بالتسبيح  
 وكالمستخلف بالفتح ساعة دخوله ولا علم له بما صلاه الإمام الذي استخلفه فيسألهم عن عدد ما صلى إذا  
 لم يفقه بالإشارة إذا علمت هذا فقول المصنف بعد سلام إمامه لا مفهوم له وإنما نص على عدم السجود في  
 الكلام بعد السلام لا صلاحها ردا على من قال أن الكلام بعد السلام لا صلاحها لا يجوز وتبطل به الصلاة  
 وإن حديث ذي الدين منسوخ كذا أجاب بعضهم وفيه أن الرد على من ذكر لا يكون بنفي السجود إنما  
 يكون باثبات الجواز بأن يقول وجاز كلام لا صلاحها بعد سلام (قوله أن لم يفهم إلا به) أي وأما لو كان  
 الأقدام يحصل بالإشارة أو التسبيح فمدل عنه لمرجع الكلام فالبطلان (قوله وسالم معتقدا الكمال) أي  
 وأما لو سلم على شك في بطلت صلاته (قوله لا من نفسه) أي وأما إن نشأ له الشك بعد سلامه من نفسه  
 (٢) ولا يصفقن وقوله في الحديث إنما التصفيق للنساء ذم لهما إذ لن يبدل عدم عملهن بهاه ضوء

الحاجة ولولم تتعلق بالصلاة  
 فيه فلا سجود في سهوه  
 (والمختار عدم  
 الإبطال) لصلاته (به)  
 أي بالتنحيح (لغيرها)  
 أي لغير الحاجة (و)  
 لا سجود في (تسبيح  
 رجل أو امرأة  
 لضرورة) أي لحاجة  
 تعلق باصلاحها أم لا بأن  
 تجرد للاعلام بأنه في صلاة  
 مثلا لقوله عليه الصلاة  
 والسلام من نابه شيء في  
 صلاته فليقل سبحان الله  
 ومن من أنماظ العموم  
 فيشمل النساء ولما قال  
 (ولا يصفقن و)  
 لا سجود في (كلام)  
 قل عمدا (لا صلاحها  
 بعد سلام) لإمام من  
 اثنين أو غيرها كان الكلام  
 منه أو من المأموم أو منها  
 أن لم يفهم إلا به ولم معتقدا  
 الكمال ونشأ شك من كلام  
 المأمومين لا من نفسه فلا  
 سجود من أجل هذا الكلام  
 وإن كان عليه السجود  
 من جهة زيادة السلام فإن  
 اختلف شرط من هذه  
 الأربعة بطلت

مأموم (لعدلين) من مأمومه أخبراه بالتام فشك في ذلك وأولى أن ظن صدقهما فيرجع خبرهما بالتام ولا يأتي بما شك فيه (إن لم يتيقن) خلاف ما أخبراه به من التام فإن يتيقن كذبهما يرجع ليقينه ولا يرجع لهما ولا لأكثر (إلا لكثيرتهم) أي المأمومين لا يقيد العدالة (جدا) بحيث يفيد خبرهم العلم الضروري فيرجع لخبرهم مع تيقنه خلافه وأولى مع شكه أخبروه بالنقص أو بالتام بل ولا يشترط أن يكونوا مأمومين حينئذ لا استثناء منقطع لانه لا يشترط العدالة ولا المأمومية في خبر من بلغ هذا المقدار وأما لو أخبره العدلان بالنقص وهو غير مستكبح فسكاي يفتي على الأول بخبرهما يفتي عليه بخبر الواحد أيضا ولو غير عدل لحصول الشك بسبب الاخبار كما لو حصل له الشك من نفسه فلا تدخل هذه الصورة في الصنف وأما لو كان مستكبحا يفتي على الأكثر فيرجع لهما ولا يرجع للواحد كما هو ظاهر كلامهم (ولا) سجدود (لحمد عاظمي أو حمد مبشتر) بفتح المعجمة في صلاته بما يسره ولا استرجاع من مصيبة أخبر بها (وندب تركه) أي ترك الحمد للعاظمي أو للبشر

فلا يجوز لذلك الامام السؤال بل يجب عليه فعل ما تبرأ به ذمته فان سأل بطلت صلاته بخلاف ما لو حصل له الشك من كلام المأمومين فله أن يسأل بقيتهم (قوله ورجع إمام الخ) حاصل فقه المسئلة ان الامام اذا أخبره جماعة مستفيضة يفيد خبرهم العلم الضروري بتمام صلاته أو بنقصها فانه يجب عليه الرجوع لخبرهم سواء كانوا من مأموميه أولا سواء يتيقن صدقهم أو ظنه أو شك فيه أو جزم بكذبهم ولا يعمل على يقينه ومثل الامام في ذلك الفذ والمأموم فيجب على كل منهما الرجوع لخبر الجماعة للمستفيضة مطلقا وان أخبر الامام عدلان أو أكثر ولم يبلغ مبلغ التواتر فانه كذلك يجب عليه الرجوع لخبرهما سواء أخبراه بالتام أو بالنقص ان لم يتيقن خلاف ما أخبراه به بأن يتيقن صدقهما أو ظنه أو شك فيه فان يتيقن كذبهما فلا يرجع لخبرهما بل يعمل على يقينه من البناء على الأول ان كان غير مستكبح هذا اذا كانا من مأموميه والا فلا يرجع لخبرهما أخبراه بالتام أو بالنقص كما هو قول ابن القاسم في المدونة وان أخبر العدلان الفذ أو المأموم بنقص أو كمال فلا يرجع واحد منهما لخبرهما بل يعمل على يقين نفسه كما هو ظاهر المصنف وان كان المخبر للإمام واحدا فان أخبره بالتام فلا يرجع لخبره بل يفتي على يقين نفسه وان أخبره بالنقص يرجع لخبره ان كان ذلك الامام غير مستكبح لحصول الشك بسبب اخباره وان كان مستكبحا يفتي على الأكثر ولا يرجع لخبره وان أخبر الواحد فذا أو مأموما بنقص أو تمام فلا يرجع واحد منهما لخبره بل يفتي على يقينه (قوله لافذولا مأموم) أي فلا يرجع واحد منهما للعدلين اذا أخبراه بالتام عند شكه في صلاته بأنها تمت أولا وأولى عند جزمه بعدم تمامها بل يعمل كل واحد منهما على ما قام عنده كان المأموم وحده أو كان مع الامام ولا ينظران لقول غيرهما ما لم يبلغ حد التواتر فانه يرجع اليه ويترك ما عنده ولو كان يقينا وهذا ظاهر المصنف وهو مذهب المدونة وقيل ان كلا من الفذ والمأموم يرجع لخبر العدلين كالامام وهو نقل الاخمي عن الذهب وابن الجلاب عن أشهب (قوله لعدلين من مأموميه) أي وأما لو كانا من غير مأموميه فلا يرجع لهما لأن للشارك في الصلاة اضط من غيره وهذا قول ابن القاسم في المدونة وهذه الطريقة شهرها ابن بشير والذي اعتمده في التوضيح طريقة الاخمي وهي الرجوع للعدلين سواء كانا من مأموميه او من غيرهم وبها صدر ابن الحاجب لكن الذي اختاره ح محل كلام المصنف على ما شهره ابن بشير اه بن (قوله وأولى ان ظن صدقها) أي او جزم به (قوله ان لم يتيقن الخ) أي بأن جزم بصدقها أو غلب على ظنه صدقها أو تردده (قوله رجع ليقينه الخ) فان عمل على كلامهما وكلام نحوهما بطلت عليه وعليهم وإذا عمل على يقينه ولم يرجع لقولهما فان كانا أخبراه بالنقص فعلا معه ما بقي من صلاته وإذا سلم أتيا بما بقي عليهم أفذاذا أو بامام وان كانا أخبراه بالتام كان كإمام قام لحامسة فيأتي فيها تفصيله كذا في حاشية شيخنا (قوله لا لكثيرتهم جدا) أي فانه يرجع لقولهم ولا يعمل على يقينه وهو قول محمد بن مسلمة واستحسنه الاخمي وقال الزجاجي الأصح للشهور انه لا يرجع عن يقينه اليهم ولو كثروا الا أن يخالطه ريب فيجب عليه الرجوع الى يقين القوم اه بن (قوله وأولى مع شكه) أي في خبرهم (قوله أخبروه بالنقص أو بالتام) هذا التعميم محقق لقوله فيما يأتي ان الاستثناء منقطع وحاصله انهم اذا كثروا جدا فانه يعتبر قولهم أخبروا بالتام أو أخبروا بالنقص مستكحاما لا كان أخبارهم له قبل السلام أو بعده يتيقن خلاف ما أخبراه به أو شك فيما أخبروه به (قوله فلا تدخل الخ) أي لأن دخولها فيه يقتضي انه اذا لم يتيقن خلاف ما أخبراه به من النقص لا يرجع الا اذا أخبره عدلان وليس كذلك (قوله وندب تركه) أي ندب تركه لكل منهما سرا وجهرا وكذلك يندب ترك الاسترجاع ايضا ولم يعلم من كلام المصنف حكم الحمد هل هو مكروه او خلاف الاولى والظاهر الأول

بالجائز هنا ما يشمل خلاف الأولى وكأنه قال ولا في كل ما جاز (كإنيصت) بن مصل (قله) لخبر (بكسر الباء اسم فاعل كان الاخبار للصلوة أو لغيره) (وترويح رجله) بأن يعتمد على رجل مع عدم رفع الأخرى طال أم لا وأما مع رفع الأخرى فالجواز مقيد بماول القيام والإكره مالم يتر فيجرى على الأفعال الكثيرة (وقتل عقرب تربيده) أي مقبلة عليه قال لم ترده كرمه لعدم قتلها ولا تبطل بالمخطاطه لأخذ حجر يرميها به في القسمين (وإشارة) يد أو رأس (السلام) أي لرد لا ابتدائه فانه مكروه وأما رده باللفظ فبطل والراجع اندر الإشارة للرد واجبة (أو) إشارة ل (حاجة) وأخرج من قوله للجائز قوله (لا) الإشارة للرد (على شمت) أي فليس بجائز بل مكروه اذ يكره له أن يمدد فيكره تشميته ان حمد أو إلى ان لم يمدد فيكره الرد من العلى بالإشارة على الشمت (كأنين لوجع وبكاء تخشع) أي خشوع تشبه في عدم السجود لافي الجوار لأن ما وقع غلبة لا يوصف بجواز ولا غيره فلذا حسن من المصنف التشبيه دون

قول ابن القاسم لا يعين لان ما هو فيه أهم بالاشتغال به (قوله) ولا سجود للجائز ارتكابه في الصلاة فيه ان السجود للأمر الجائز فله فيها لا يتوهم وحينئذ فلا يحتاج للنص على عدم السجود فيه (قوله) أي جائز في نفسه) هذا جواب عما يقال العطف يقتضي للقارة نعتطف قوله ولا للجائز على ما قبله يقتضي ان ما قبله ليس من الجائز مع ان بعضه جائز وحاصل الجواب ان المراد بالجائز هنا نوع خاص من الجائز وهو الجائز لانه بخلاف ما تقدم فانه جائز متعلق بالصلاة (قوله أي غالبا) أي وغير الغالب لا يتعلق به بالصلاة كالشتم للدابة (قوله قل) القلة والطول والتوسط معتبرة بالعرف كافي خش ومفهوم قل انه إن طال الإنيصت جدا ولو سهوا أبطل الصلاة وإن كان متوسطا بين ذلك ان كان سهوا سجد بعد السلام وان كان عمدا أبطلها (قوله لخبر) بكسر الباء وعلى هذا فاقى الكلام حذف مضاف أي لسمع مخبر ويصح فتح الباء على انه اسم مفعول واللام بمعنى من أي من خبر لكنه قاصر لا يشمل الإنيصت لسمع الاخبار لغيره (قوله مع عدم رفع الأخرى) أي عن الأرض (قوله) وأما مع رفع الأخرى أي عن الأرض سواء وضعها على قدم التي اعتمد عليها أو جعلها معلقة في الهواء (قوله) وقتل عقرب أي أو ثعبان وأما غيرهما من طير أو دودة أو حة فيكره قتلها مطلقا أرادته أم لا (قوله أي مقبلة عليه) أشار بهذا الى ان المراد بإرادتها إقبالها وليس المراد بالإرادة القصد لانها بهذا المعنى من خواص العقلاء كذا قيل وانظره مع قولهم الحيوان جسم تام حساس متحرك بالإرادة هذا وقد يقال ان (١) هذا تعريف للمناطق التابعية في الملاسفة وأهل الشرع لا يقولون بتدقيقاتهم (قوله) فان لم ترده كره له لعدم قتلها أي وفي سجوده قولان سواء كان علما أنه في صلاة أو ساهيا عن ذلك والاعتماد منهما عدم السجود (قوله) ولا تبطل بالمخطاطه أي اذا كان قائما وقوله لأخذ حجر أي أوله تلتها بخلاف المخطاطه لأخذ حجر يرمى به طيرا أو قتلته فانه مبطل لكن الذي يفيد ح أن المخطاط من قيام لأخذ حجر أو قوس من الفعل الكثير البطل للصلاة مطاقا كان قتل عقرب لم ترده أو لطان أو صيد فالنفريق في ذلك غير ظاهر اه بن (قوله لا ابتدائه فانه مكروه) الصواب انه لا فرق بين الابتداء والرد في ان كلامهما ليس بمكروه كما في ح عن سند (قوله) والراجع أن الإشارة للرد واجبة) أي لا جائزة قطع كما هو ظاهر المصنف وأما الإشارة للابتداء فقد علمت ان فيها قولين بالجواز والكراهة والاعتماد الجواز (قوله) وأما رده باللفظ فبطل أي ان كان عمدا أو جهلا لا ان كان سهوا ويسجد له (قوله أو إشارة لحاجة) أي لطلب حاجة أو ردها وهذا جائز اذا كانت الإشارة خفيفة والا منعت (قوله) وأخرج من قوله للجائز الخ) الأولى أن يقول من جواز الإشارة للحاجة قوله الخ لان اخراج شيء من أمر يقتضي دخوله فيه والإشارة للرد على الشمت لم تدخل في قوله للجائز (قوله كأنين لوجع) أي كأنين غلبة لأجل وجع وبكاء غلبة لأجل خشوع وظاهره قليلا أو كثيرا (قوله لان ما وقع غلبة الخ) أي فاندفع قول ابن غازي صوابه وكأنين بالواو عطفا على إنيصت اذ هو مما اندرج تحت قوله ولا جائز اه وحاصل رد الشارح انه ليس من أفراد الجائز لان المراد أنين غلبة من الرض بحيث يصير كاللجأ لما يصدر منه وليس المراد ان له فيه اختيارا بحيث يمكنه تركه (قوله) والا يكن لوجع ولا خشوع أي غلبة بأن كان لمصيبة أو لوجع من غير غلبة أو لخشوع كذلك (قوله) يفرق بين عمده وسهوه) أي فالعمد مبطل مطلقا قل أو كثر والسهو يبطل ان كان كثيرا ويسجد له ان قل

(١) قوله وقد يقال ان هذا تعريف الخ أحسن منه ما قيل الذي من خواص العقلاء الارادة الكاملة وأما القول بأن تحرك الحيوان بالارادة كلام الحكماء لأهل الشرع ففيه أن الشرع لا يبحث عن ذلك وانكار الحركة الارادية من الحيوان يردده العيان اه ضوء

وهو ما كان بصوت وأما المقصور وهو ما كان بلا صوت فلا يضر ولو اختار ما لم يكثر الاختيار (سلام) أي ابتدائه (على) حصل (مفترض) وأولى متفعل فانه يجوز فهو تشبيه بما قبله في مطلق الجواز لا بقيد اللقي عنه السجود لأن السلم ليس يحصل ولذا تركه العاطف (ولا) سجود (لتبسم) ان قل وكره عمده فان كثر أ بطل مطلقاً لأنه من الأفعال (٣٨٥) الكثيرة وان توسط بالعرف سجد

لسهوه فيما يظهر وأبطل عمده (و) لا سجود في (فرقة أصابع والتفات بلا حاجة) وتقديم كراهة ذلك وجاز التفات لها (و) لا في (تعديل بلغ ما بين أسنانه) ولو مضى ليسارته وكذا تعمد بلغم لقمعة أو تينة كانت بغية قبل الدخول في الصلاة أوقف حبة من الأرض واتلعه وهو فيها بلا مضغ فيها والا أبطل (و) لا في (حك جسمه) وكره لتبرح حاجة فان كثر ولو سهوا أبطل (و) لا في (ذكر) قرآن أو غيره كتصحيح (قصد التفهم به بمحله) كأن يسبح حال ركوعه أو سجوده أو غيرهما لذلك أو يستأذن عليه شخص وهو يقرأ ان التقيين في جنات وعبود فيرفع صوته بقوله ادخلوها بسلام آمنين لقصد الاذن في الدخول أو يتدبر ذلك بعد الفراغ من الفاتحة وهو المراد بمحله وتقدمت الإشارة بيد أو رأس لحاجة (وإلا) بأن قصد التفهم به بغير محله كالمكان في الفاتحة وغيرها فاستؤذن عليه فقطعها إلى آية ادخلوها

(قوله وهو ما كان بلا صوت) أي بأن كان مجرد ارسال دموع وقوله ولو اختار أي هذا إذا كان غلبة بل ولو اختار أن كان تخشعاً أم لا (قوله لتبسم) أي وهو ابتسامة الوجه واتساعه مع ظهور البشري من غير صوت وقوله ان قل أي وكان سهواً (قوله فان كثر أبطل مطلقاً) أي عمداً أو سهواً (قوله وفرقة أصابع والتفات الخ) اعلم أنهما ان كثر أ بطل الصلاة مطلقاً وإن توسط أ بطل عمدهما وسجد لسهوهما فكلام المصنف محمول على اليسير منهما (قوله ولا في تعمد بلغ ما بين أسنانه) أي لا سجود في ذلك وهو مكروه واعتراض بأن العمدا لا يتوهم فيه السجود حتى ينفي ويمكن الجواب بأن المراد تعمد في ذاته مع كونه ناسباً انه في صلاة أو يقال انه لما كان يتوهم أن عمده مثل الطول في المحل الذي لم يشرع فيه التطويل في انه يسجد لعمده نص عليه (قوله ولو مضى) قال بن (١) فيه نظر اذ المضغ عمل كثير بخلاف البلغم ولم أجد في أبي الحسن ما ذكره عنه عقب من عدم البطان إذا مضغ ما بين أسنانه وبلغمه (قوله وكذا تعمد بلغم لقمعة أو تينة) فيه نظر بل الظاهر أن هذان العمل الكثير البطل للصلاة ونص المدونة قال مالك ومن كان بين أسنانه طعام كفاتحة الحبة فابتلعه في صلاته لم يقطع صلاته أبو الحسن لأن فلة حبة ليست بأكل له بأن تبطل به الصلاة ألا ترى انه إذا ابتلعه في الصوم لا يطرأ ما في الكتاب فإذا كان الصوم لا يبطل فأحرى الصلاة اه فاستدلاله بالصوم يدل على البطان في المضغ وفي بلغم اللقمة والتينة إذا بصح ان يقال بصحة الصوم مع ذلك اه بن (قوله ولا في حك جسمه) أي وهو جائز ان كان لحاجة وقيل وقوله وكره لتبرح حاجة أي والحال انه قليل (قوله فان كثر) أي الحك مطلقاً كان لحاجة أو لتبرحها وقوله ولو سهواً أي هذا إذا كان عمداً بل ولو كان سهواً أبطل فان توسط أبطل عمده وسجد لسهوهما فكلام المصنف محمول على الحك اليسير وهو بالعرف (قوله كتصحيح) الأولى أن يقول كتعميد أو تكبير كما يدل له قوله في آخر العبارة وهذا في غير التسييح (قوله أو يستأذن عليه شخص وهو يقرأ الخ) من هذا القبيل الاثنيان بياض البسملة وسينهاجرة في محل البسملة كأن يكون بآية النمل أو آتي بها في الفاتحة للخلاف (قوله والا) بأن قصد التفهم بغير محله لا يدخل تحت والا إذا لم يقصد به التفهم أصلاً لأنها لا تبطل ولا شيء فيه تسييحاً كان الذكر أو غيره (قوله بطلت صلاته) أي عند ابن القاسم وقال أشهب بالصحة مع الكراهة (قوله وهذا في غير التسييح) مثل التسييح التهيل والحوقة فلا يضر قصد الافهام بهما في أي محل من الصلاة فالصلاة كلها محل لذلك اه شيخنا عدوى (قوله على الأصح) مقابلة ما قاله أشهب من الصحة كما ذكره بهرام (قوله على غير إمامه) أي اهم من أن يكون ذلك الغير مصلياً أو تالياً كان للمصلي معه في تلك الصلاة بأن فتح مأموم على مأموم معه في الصلاة أو كان ذلك المصلي ليس معه في تلك الصلاة وقوله لكان اشتمل أي بخلاف قول المصنف على من ليس معه في صلاة فانه قاصر على ما إذا كان الفتوح عليه تالياً أو مصلياً ليس معه في تلك الصلاة ولا يشتمل ما إذا كان مصلياً معه فيها والحاصل ان من وقف في قراءته فان

(١) قوله قال بن فيه نظر الخ اقول مضغ ما بين الاسنان الشأن فيه اليسارة كلوكه باللسان بل قد يقال انه لا يتلغ غالباً الا بعد ذلك عادة فعلى فرض تسليم ضرره في الصوم لا يلزم ضرره في الصلاة لأن أصل الحرج في الصوم منوط بطاق الاصل من القم وأصل الحرج في الصلاة منوط بالافعال

بسلام آمنين (بطائنه) صلاته لأنه في معنى السكامة وهذا في غير التسييح فانه يجوز في كل محل كما هو ظاهر ثم شبه في البطان قوله (كفتح) (١) على من ليس معه في صلاة (على الأصح) ولو قال كفتح على غير امامه لكان اشتمل ثم شرع في مبطانها بقوله (١) قول المصنف كفتح على من ليس معه الخ يستثنى منه الفتح بقراءة في محلها كما سبق في قصد التفهم افاده في المجموع اه

(بَهَقَةٍ) وهو الضحك بصوته ولو من مأموم سهواً بخلاف سهو الكلام فيجبر بالسجود إذا نكلام شرع جنسه من حيث اصلاحها فاغتفر سهو السير وكثرة وقوعه من الناس بخلاف الضحك فلم يغتفر بوجه وقطع فذواما ولا يستخلف مطلقاً (وتنادى المأموم) الضاحك مع امامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة (إن لم يقدر) حال ضحكك على الترك ابتداء ودواماً بأن كان غلبة من أوله إلى آخره وكذا الناس فان قدر على الترك بان وقع منه اختياراً ولو في بعض ازمنت قطع ودخل مع الامام ولم يكن في الجمعة والاقطع ودخل لثلاثتونه ولم يلزم على تماديه خروج الوقت لضيقه والاقطع ودخل ليدرك الصلاة ولم يلزم على تماديه ضحك المأمومين أو بعضهم ولو بالظن والاقطع وخرج فهذه أربعة شروط للتمادي ثم شبه في التمدد لا بقيد البطلان مستثنين الأولى قوله (كثيرة) أي المأموم فقط (للكوع) في الركعة التامة فلهذا الامام أولى أو غيرها (بأنية) تسكية (إحرام) بأن نوى الصلاة العمية وترك تسكية الاحرام نسياناً ثم كبر للركوع

كان هو الامام فيفتح عليه ندبا أو استناناً وواجب الفتح كالمزج وان كان تالياً أو مصلياً ليس معه في صلاته فلا يفتح عليه على الأصح والفتح عليه مبطل وان كان مصلياً معه في تلك الصلاة بان فتح مأموم على مأموم معه في صلاته فاستظهر عيب البطلان والشيخ سالم استظهر الفتح عليه وعدم البطلان عملاً بمفهوم ما هنا واعتمد شيخنا العدوي ما لمج لأنه ظاهر قول المدونة ولا يفتح مصلي على مصلي آخر اذ هو شامل لما إذا كان ليس معه فيها أو كان معه فيها (قوله وبطلت بهقهة) أي سواء كثرت أو قلت وسواء وقعت عمداً أو نسياناً لكونه في صلاة أو غلبة كان يتعمد النظر في صلاته أو الاستماع لما يضحك فيغلب الضحك فيها كان المصلي فذا أو اماماً أو مأموماً لكن ان كان فذا قطع مطلقاً عمداً أو نسياناً أو غلبة وان كان اماماً قطع أيضاً في الاحوال الثلاثة ويقطع من خلفه أيضاً ولا يستخلف روقع لابن القاسم في العتية والموازية ان الامام يقطع هو ومن خلفه في العمد ويستخلف في الغلبة والنسيان ويرجع مأموماً مراعاة للقول بعدم بطلان الصلاة بالهقهة غلبة أو نسياناً وإذا رجع مأموماً أتم صلاته مع ذلك الخليفة وسيداً أبدأ البطلانها واما مأموماً فتمون صلاتهم مع ذلك الخليفة ولا إعادة عليهم لافي الوقت ولا في غيره لصحتها واقتصر عني في شرحه على ما لا ابن القاسم في الموازية والعتية واعتمد شيخنا العدوي وان كان مأموماً قطع ان تعمدوا وان كانت غلبة أو نسياناً تمادي فيها مع الامام على صلاة باطلة مراعاة للقول بصحتها فيها وسيداً ابدأ لكن التمدد مقيد بقيود أربعة ذكرها الشارح (قوله ولو من مأموم) أي هذا إذا كانت من فذا أو امام بل ولو من مأموم هذا إذا كانت عمداً أو غلبة بل ولو سهواً (قوله بخلاف سهو الكلام) أي إذا كان يسيراً (قوله اذ الكلام الخ) هذا اشارة للفرق بين الهقهة نسياناً والكلام نسياناً حيث بطلت الصلاة بالأول ولو يسيراً ولم تبطل بالثاني إذا كان يسيراً بل يجبر بالسجود (قوله وقطع فذواماً) أي في الاحوال الثلاثة كانت عمداً أو غلبة أو نسياناً (قوله ولا يستخلف) أي الامام مطلقاً يعني في الحالات الثلاثة وحينئذ فيقطع مأموماً أيضاً وقيل انه يقطع هو ومأموماً ولا يستخلف إذا كانت عمداً وأما ان كانت سهواً أو غلبة فانه يستخلف ويرجع مأموماً وصلاته التي يتمها مع الخليفة باطلة وأما صلاة مأموماً التي يتمها مع الخليفة فهي صحيحة (قوله وتنادى المأموم) أي وجوباً كما قال الزناني وقال عبد الوهاب استحباباً واستبعد طي الأول وفي بن الراسح الوجوب وهو ما في أبي الحسن على المدونة وقد علمت أن محل تماديه إذا وقعت منه غلبة أو نسياناً (قوله مراعاة لمن يقول بالصحة) أي وهو سجنون فانه يرى أن الهقهة إذا كانت سهواً أو غلبة لا تبطل الصلاة قاساً لها على الكلام نسياناً وإنما تبطلها إذا كانت عمداً (قوله ان لم يقدر على الترك ابتداء ودواماً) أي ان لم يقدر على تركه في المدة التي ضحك فيها غلبة أو نسياناً من أولها إلى آخرها وهذا لا ينافي أن غير المدة التي ضحك فيها له قدرة على الترك فيها وليس المراد انه لا قدرة له على الترك رأساً بل استمر دائماً وأبداً يضحك وقد يقال (١) إذا ذهب الضحك بعد عدم قدرته على تركه فأى فائدة في التمدد بدون قطع مع ان الفائدة في قطعه وابتدائها من أولها مع الامام (تنبيه) من غلبت عليه الهقهة كلما صلى فانه يصلي على حاله ولا يؤخر ولا يقدم وأما ان كانت تلازم في إحدى الشريكتين فانه يقدم أو يؤخر اشارة عني وهذا بخلاف الصوم فانه يسقط عن كل من اذا صام عطش أو جاع بحيث لا يصبر على عدم الاكل أو الشرب قاله شيخنا (قوله بأن وقع الخ) أي كالمزج في أوله غلبة أو نسياناً وكان آخر المدة اختياراً (قوله ثم شبه في التمدد الخ) حاصله ان للمأموم الهقهة حكمين البطلان ووجوب

الكثيرة وهذا يسير نعم يظهر التعقب على ما زاده عب من بلغ لقمة أو تينة في فمه فان هذا إلى الأفعال الكثيرة أو إلى الأكل عرفاً أقرب فالظاهر فيه البطلان فلذا لم أذكره اه ضوء الشموع (١) وقد يقال الخ لا يقال بعدم مراعاة القول بالصحة والبناء عليه فكيف يستبعد ما وجب احتياطاً اه كنه محمد عيش

التهادي فشيبه المصنف في الثاني من الحكمين وهو وجوب التهادي بقطع الظن عن البطلان مستلذين  
والدليل على (١) أن المصنف قصد التشبيه في التهادي لافي البطلان عدم عطفهما على قوله بتمهنة  
بل قرن الأولى بكاف التشبيه وجرد الثانية من البناء ولما رجع للعطف على التمهنة كرر البناء فقال  
وبحدث الخ (قوله فصلاته صحيحة) أي وببناها احتياطا لأنها لا تجزئه عند ربيعة (قوله على  
للمذهب) أي على مذهب للدونة وهو المشهور كذا في حاشية العيشي وفي عجب أنه يعيد صلاته أبدا  
وجوبا على الراجح ويتأدى مع الإمام على صلاة باطلة قال شيخنا وهو المول عليه (قوله وان التهادي)  
أي وان وجوب التهادي وأوله مراعاة لمن يقوله بصحتها أي وهو يحيى بن سعيد الأنصاري والإمام  
محمد بن شهاب كلاهما من أشياخ مالك قد قال إن الإمام يحمل عن المأموم تكبيرة الاحرام  
(قوله) إذ هو الذي يركع الخ قد يقال بل تصور هذه الصورة أيضا في الفذ إذا كانت القراءة ساقطة عنه  
لكونه لم يجد معلما أو ضاق الوقت عليه أو على القول بعدم وجوب الفاتحة في كل ركعة قاله شيخنا  
وقد يقال إنما اقتصرنا في التصوير على المأموم لانه هو الذي يتأدى وجوبا مع الإمام إذا تذكر  
ذلك وأما الإمام والفذان هما يقطعان كما يأتي في الجملة واعلم أن هذه الصورة التي حمل الشارح عليها  
كلام المصنف تبعا لهرام وشب هي عين قول المصنف في الجملة وان لم ينوه ناصيا له تعالى التهادي  
المأموم فقط ذكرها هنا للنظار وحمل عقب (٢) كلام المصنف تبعا لابن غازي على ما إذا  
نوى الصلاة للمنية ثم كبر قاصدا للركوع غافلا عن النية فقد حصل منه التكبير للركوع ونية  
الصلاة للمنية قبله يسير فقول المصنف ببلانية احرام معناه ناصيا للاحرام فيتأدى للمأموم  
مع إمامه على صلاة صحيحة لانه كمن نوى بالتكبير الاحرام والركوع قال شيخنا والمأخوذ من  
التقول ان الصلاة باطلة ويتأدى مع إمامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة (قوله) لكن على  
صلاة باطلة) هذا بناء على ما سبق له من ان الترتيب بين المشتركين الوقت واجب شرط ابتداء  
ودواما وقد علمت ان التعمد أنه واجب شرط ابتداء لا دواما فمن ذكر حاضرة في حاضرة فانه  
يتأدى على صلاة صحيحة (قوله أي بحصول ناقض) أي سواء كان حدثا كريح أو سببا كس ذكر  
أو لمسا مع قصد لذة وسواء كان حصول الناقض عمدا أو نسيانا أو غلبة خلافا لمن قال ان الصلاة  
لا تبطل بذلك بل يبي على ما قلنا كالرعاف وأشار الشارح بقوله أي بحصول ناقض الى ان المصنف  
أطلق الخاص وأراد العام فهو مجاز مرسل أو انه من عموم المجاز (٣) أو استعمل السكامة في حقيقتها  
ومجازها (قوله لا بالقلبة والنسيان) أي وهو معنى قولهم كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم

(١) قوله والدليل الخ فيه ان عدم عطفهما وقرن اولهما بكاف التشبيه يحتمل ان يكون لمشاركتهما  
التمهنة في البطلان مع التهادي فلا يدل على ان قصد المصنف التشبيه في التهادي خصوصا والاصل  
في التشبيه أن يكون تاما نعم قوله في مبحث الفوائد لا مؤتم فيعيد بوقت يدل على ذلك في الثانية فقط  
وجمع الأولى معها يظهر منه استواءهما في الحكم على ان التحقيق أن الأولى مشبهة فيهما معا والثانية  
في التهادي اه عيشي (٢) قوله وحمل عب الخ لم يظهر لي فرق بين الحملين الا بالقلبة عن النية  
إذ تعرض لها في الثانية وسكت عنها في الأولى وسبق في تقديمها يسير خلاف اه عيشي (٣) قوله  
أوانه من عموم المجاز فيه ان عموم المجاز هو المجاز المرسل الذي نقل من خاص لعام كحدث القول مما  
ينقض بنفسه للناقض العام والسبب وللا ولا فالمناسب فهو من عموم المجاز أي المجاز العام ثم الفرق  
بينه وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز المشار له بقوله أو استعمل الخ ان اللفظ في الأول مستعمل في  
الحقيقي وغيره من حيث تحقق المعنى العام للقول اليه في كل فليس كل ملاحظا من حيث خصوصه  
بخلاف الثاني فان اللفظ فيه مستعمل في الحقيقي من حيث خصوصه وضحه حقيقا وفي المجاز

فصلاته صحيحة على  
المذهب وأما تصور هذه  
العورة للمأموم فقط إذ  
هو الذي يركع عقب  
دخوله ليدرك الإمام دون  
الإمام والفذ كذا قرر  
والحق الذي يجب به  
الفتوى ان الصلاة في هذه  
الحالة باطلة وان التهادي  
مراعاة لمن يقول بصحتها  
الثانية قوله (وذكر فائنة)  
وهو خلف الإمام فانه  
يتأدى على صلاة صحيحة  
وأما لو تذكر مشاركتها  
يتأدى أيضا لكن على صلاة  
باطلة لكونه من مساجين  
الإمام (و) بطلت  
(بحدث) أي بحصول  
ناقض أو تذكره ولا  
يسرى البطلان للمأموم  
بحدث الإمام الا بتممه  
لا بالقلبة والنسيان



الا في حق الحدث ونسيانه فإذا تذكره الامام استخلف وإن لم يستخلف وكل بهم بطلت على  
 الأموم لتمعد الامام صلاته بالحدث (قوله) وبسجوده قبل السلام لفضية (أي عمدا أو جهلا لا ان  
 سجد سهوا فلا بطلان ويسجد بعد السلام (قوله) ولو كثرت (أي كثرت وتيسر برحكوع  
 وسجود) (قوله) ما لم يقتد بمن يسجد لها في الجميع (أي فان اقتدى بمن يسجد لذلك سجد معه وجوبا  
 فهو سجد امامه ولم يسجد هو فانظر هل تبطل صلاته أولا والظاهر عدم البطلان كما أفاده بعضهم \*  
 واعلم أن المصنف اعتمد في البطلان بالسجود لفضية والتكبير على ما في التوضيح ونصه قد نص  
 أهل المذهب على أن من سجد قبل السلام لترك فضيلة أعاد أبدا وكذلك قالوا في المشهور إذا سجد  
 لتكبير واحدة قبل السلام اهوتعبه بن بان السجود لفضية قد ذكر ح ان ابن رشد ذكر فيه قولين  
 وانه صدر بعدم البطلان واما السجود لترك التكبير الواحدة فقال الفاكهاني (١) لا أعلم من قال  
 بالبطلان إذا سجد له قبل السلام وقال سيدي عبد الرحمن القاسي انما وقعت على الخلاف في السجود  
 للتكبير الواحدة ولا يلزم من القول بنفي السجود لها بطلان الصلاة بالسجود لها مع وجود القول به  
 وبالجملة فلم نر ما يشهد للمصنف فيما ادعاه من البطلان بالسجود لتكبير اه (قوله) وبمشل (أي  
 وبطلت الصلاة بسبب ملازمة مشغل عن فرض فالبطل ملازمة للمشغل لا ذاته والباء للسببية  
 (قوله) من حقن (هو بالقاف والنون الحصر بالبول واما بالقاف والياء الموحدة فهو الحصر بالعائط  
 والياء والنون الحصر بها مما ويقال الحصر بهما معا أيضا حتم والحصر بالريح يقال له حفر بالحاء  
 المهملة والفاء والزاي المعجمة (قوله) أو غثيان (الراد به ثوران النفس واعلم أن محل البطلان بالمشغل  
 عن الفرض إذا كان لا يقدر على الاتيان بالفرض معه أصلا أو يأتي به معه لكن بمشقة ومحل أيضا  
 إذا دام ذلك المشغل وأما ان حصل ثم زال فلا إعادة كما في البرزلي (قوله) يعيد في الوقت (قال ح بنفي  
 أن يكون بهذا الحكم فيمن ترك سنة من السن الثمان المؤكدا وأما لو ترك سنة غير مؤكدة أو  
 فضيلة فلا شيء عليه كان الترك بمشغل أو بغير مشغل كما صرح به في القدمات وحينئذ فلا يحمل كلام  
 المصنف على اطلاقه كما فعل عقي بما لعج وقوله يعيد في الوقت أي الذي هو فيه اختياريا أو ضروريا  
 وهذا بعد الوقوع والافه وخاطب بالقطع كما أفاده البدر القرافي (قوله) يتقنه (أي وأما لو شك  
 في الزيادة الكثيرة فاتهاجير بالسجود اتفاقا وقوله سهوا أي وإنما الزيادة عمدا فانها تبطل ولو كانت أقل  
 من ركعة (قوله) ولو في ثلاثية (أي هذا إذا كانت في رباعية بل ولو في ثلاثية وهذا هو المشهور وقيل  
 ان الثلاثية تبطل بزيادة مثلها وقيل بزيادة ركعتين وإنما شهر الأول لانه لما كان السبب في مشروعتها  
 ثلاثا ايتار ركعات اليوم واليلة اعتنى بأمرها لتقوى جانبها فجعلت كالرباعية والظاهر كما قال عقي ان  
 عقد الركعة هنا برفع الرأس من الركوع فإذا رفع رأسه من ثمانية في الرباعية أو سابعة في ثلاثية أو أربعة  
 من ثنائية بطلت (قوله) كجمعة (أي بناء على أنها فرض يومها وأما على القول بأنها بدل عن الظهر  
 فلا تبطل الا بزيادة أربع والقولان أي أنها فرض يومها أو بدل عن الظهر مشهوران (قوله) لا سفرية  
 فأربع (أي مراعاة لاصحابها بناء على أن الرباعية هي الأصل وهو الصحيح فلا تبطل الا بصلاحتها  
 وهو ظاهر اه (قوله) وبطل الزوتر بزيادة ركعتين (٢) الخ (م مثله في ذلك النقل المهدود كالقنجر  
 والعبدن والاستسقاء والكسوف ولو لم يكرر الركوع والسجود في الركعتين للزبدتين  
 في الكسوف وأما النقل غير المهدود فلا يبطل بزيادة مثله لقولهم إذا قام لخامسة في النافذة

(وَبِسُجُودِهِ) قبل  
 السلام (لِفَضِيلَةٍ) ولو  
 كثرت (أو لا) سنة خفيفة  
 كـ (تَكْبِيرَةٍ) واحدة أو  
 تسعة أو مؤكدة خارجة  
 الصلاة كالإقامة ما لم يقتد  
 بمن يسجد لها في الجميع  
 (وَبِمَشْغَلٍ) أي مانع من  
 حقن أو قرقرة أو غثيان  
 (عَنْ فَرَضٍ) من  
 فرائضها كركوع أو  
 سجود (وَلَوْ أَشْغَلَهُ) عَنْ  
 سُنَّةٍ (مُؤَكَّدَةٍ) يُعِيدُ فِي  
 الْوَقْتِ (وَبَطَلَتْ) بِزِيَادَةِ  
 أَرْبَعٍ (مِنْ الرُّكْعَاتِ) مُتَتَابِعَةٍ  
 سَهْوًا وَلَوْ فِي ثَلَاثِيَّةٍ  
 (كَرَّرَ كَعَتَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ)  
 أَضَالَةَ كَجَمْعَةٍ وَصَبَحَ  
 لَاسْفَرِيَّةً فَأَرْبَعٌ وَبَطَلَتْ  
 الْوُتْرُ بِزِيَادَةِ رَكْعَتَيْنِ  
 لَا وَاحِدَةٍ

من حيث خصوصه للعلاقة لوضعه تأويلا اه عليش (١) قوله قال الفاكهاني الخ لسكانة قول من حفظ سجده  
 وان قيل كيف يصح البطلان مع القول بالسجود لسنة خفيفة فقد قالوا وليس كل خلاف جاء معتبرا  
 الاختلاف له حظ من النظر اه ضوء (٢) قوله وبطل الزوتر بزيادة ركعتين فلا يبطل بمثله بل يسجد  
 ويكفيه ولم ينظروا لنكونه صار شفا اعتبارا بنيت فكانت الركعة الزيادة كالعدم اه ضوء

رجع ولا يكملها سادسة وسجد بعد السلام ( قوله وبتعمد زيادة ركن فعل ) أي زيادته عمدا وكذا جهلا  
وهذا في الفرض والنفل المحدود كالوتر وانظر غيره هذا ملخص ما في عيج ( قوله لا قولي ) أي كتركيز  
النافعة وقوله فلا تبطل على التعمد أي وقيل تبطل ( قوله أو بتعمد تنخيم ) أي سواء كان كثيرا أو  
قليلًا ظهر معه حرف أم لا لأنه كالكلام في الصلاة وهذا هو الشهور وقيل أنه لا يبطل مطلقا وقيل أن  
ظهر منه حرف أبطل والا فلا ( قوله ما لم يكن أو يقصد عبث ) أي أو يقصد فعله العبث واللعب وأشار  
بهذا إلى أن محل عدم الضرر بالخارج من الأنف ما لم يكن عبثا فإن كان عبثا جرى على الأفعال الكثيرة  
لأنه فعل من غير جنس الصلاة وذكر عيج عن النواذر إن المأموم يتأذى على صلاة باطلة إذا فسخ عمدا  
أو جهلا وأما الفذ والامام فانهما يقطعان ( قوله أو بتعمد أكل أو شرب ) أي ولو كان مكرها ولو كان  
الأكل والشرب واجبا عليه لا تقاذق نفسه ووجب عليه القطع لأجل ذلك ولو خاف خروج الوقت كما قاله  
عيج ( قوله أو بتعمد كلام ) وفي الحاق إشارة (١) الأخرس به ثلثها أن قصد الكلام ( قوله وإن بكره )  
راجع لجميع من قوله وبتعمد كسجدة حتى التزم باعتبار الإكراه على تعاطي سببه كالأكره على  
وضع أصبعه في حلقه ( قوله أو وجب لا تقاذق أعمى ) أي أو لاجابة أحد الوالديه وهو أعمى أصم في نافلة  
والحاصل أنه إذا ناداه أحد أبويه فإن كان أعمى أصم وكان هو يعلى نافلة وجب عليه إجابته وقطع  
تلك النافلة لأنه قد تعارض معه واجبان فيقدم أو كدهما وهو إجابة الوالدين للاجماع على وجوبها  
والخلاف في وجوب أعان النافلة وأما أن كان للمنادي له من أبويه ليس أعمى ولا أصم أو كان يصلي  
في فريضة فليخفف ويسلم ويكلمه انظر ح وأما إذا وجب لإجابته عليه السلام في حالة حياته أو بعد موته  
فهل تبطل به الصلاة أولا تبطل قولان والمتعمد منهما عدم البطان وإذا ترك التعمد الكلام لا تقاذق  
الأعمى وهلك ضمن دينه وكما يجب الكلام لا تقاذق الأعمى وإن أبطل الصلاة يجب أيضا التحليص المال  
إذا كان يخشى بذهابه هلاكا أو شديدا أدى كان قليلا أو كثيرا ويقطع الصلاة كان الوقت متسما أولا  
وأما إذا كان لا يخشى بذهابه هلاكا ولا شديدا أدى فإن كان يسيرا فلا يقطع وإن كان كثيرا قطع إن  
اتسع الوقت والكثرة والتلة بالنسبة للمال في حد ذاته ( قوله الإصلاحيات ) مستثنى من قوله أو كلام  
لامن خصوص قوله أو وجب لا تقاذق أعمى كذا ظاهر الشارح والظاهر أنه مستثنى من قوله أو وجب الخ  
لفيدان الكلام لإصلاحها واجب بخلاف جعله مستثنى من قوله أو كلام فإنه لا يفيد وقوله إلا أن يكون  
تعمد الكلام أي قبل السلام أو بعده لإصلاحها عند تمذر التسييح ( قوله حصلت الثلاثة ) أي بأن  
سلم ساهيا عن كونه في أثناء الصلاة بأن اعتقد التمام وسلم قاصدا التحليل وأكل وشرب ساهيا عن كونه  
في الصلاة وهذا هو محل الخلاف الذي ذكره وأما أن حصل شيء منها عمدا بطلت اتفاقا وإن سلم ساهيا  
والحال أنه لم يعتد التمام فأكل أو شرب ساهيا فالصلاة صحيحة اتفاقا وسجد كذا قرر شيخنا ( قوله كافي  
كتاب الصلاة الأول منها ) ونصها فيه وإن انصرف حين سلم فأكل وشرب ابتداء وإن لم يبطل لكثرة  
النافي اهـ أبو الحسن وفي بعض رواياتها حين سلم فأكل أو شرب باو اهـ ونصها في الكتاب الثاني ومن  
تسكلم أو سلم من اثنين أو شرب في الصلاة ناسيا - سجد بعد السلام ( قوله حكم بالبطان ) أي مع  
وجود النافي ( قوله وفي آخر بعده ) أي مع وجود النافي فقوله في الرواية الثانية لا تبطل بالأكل  
والشرب أي ولا بالأكل مع الشرب والسلام وأولى بوجود امرين بل تجبر بسجود السهو وقوله في  
الرواية الأولى وتبطل بالأكل والشرب والسلام أي بالأكل وحده وبالشرب وحده وبالسلام وحده  
لأن النافي موجود ( قوله لشدة منافاته ) أي وأما حكم البطان في هذه الحالة لشدة النفي لأن الشارع

(١) والظاهر أن الكتابة كالإشارة فإن كثرت فعمل كثير اهـ ضوء

مع الأكل والشرب أو مع  
أحدهما لا بسلام وحده ولا  
بأكل مع شرب وعدم  
البطلان في الرواية الثانية  
لهم وجود السلام الوجه  
الثاني قوله (أو) أن البطلان  
في الأولى (لجميع) ولو  
بين اثنين كالأكل مع الشرب  
أو أحدهما مع السلام وليس  
في الكتاب الثاني ذلك  
للإتيان بأو (تأويلان)  
وهما في الحقيقة ثلاثة فإذا  
حصلت الثلاثة اتفق  
للقوتان على البطلان  
وكذا أن حصل سلام مع  
أكل أو شرب وإذا حصل  
واحد اتفق للقوتان على  
الصحة وإذا حصل أكل  
مع شرب اختلف للقوتان  
وأما من قال بالخلاف  
فيطرقة في حصول الثلاثة  
وفي حصول واحد  
منها (و) بطلت  
(بأنصراف) أي  
بإعراض عن صلاته بالنية  
وإن لم يتحول من مكانه  
(محدث) تذكره أو أحس  
به (ثم تبين كفيته)  
بحصول الأعراض أذ هو  
رفض ولا يفي ولو قرب  
(كسليم شك) حال  
سلامه (في الإتيان)  
وعدمه (ثم ظهر) له  
(الكسب) فيبطل (على  
الأظهر) لمخالفته ما وجب  
عليه من البناء على اليقين  
وأولى لو ظهر نقصان

جعل السلام بذاته علامة على الخروج من الصلاة فكان اجتماعه مع غيره أشد من وجود غيره بدونه  
(قوله مع الأكل والشرب) هذا ناظر لرواية الواو في الكتاب الأول وقوله أو مع حصول أحدهما ناظر لرواية  
أو (قوله ولو بين اثنين) أو للجمع بين ثلاثة بل ولو بين اثنين فالجمع بين ثلاثة ناظر لرواية الواو بين اثنين  
ناظر لرواية أو (قوله ثلاثة) واحد منها بالخلاف واثنان بالوافق (قوله اتفق للقوتان على البطلان) أي  
لحصول السلام مع غيره ولوجود الجمع بين أمرين فأكثر وسواء كان فذا أو أماما أو أمأوما (قوله على  
الصحة) أي ويسجد الفذ والإمام وأما للمأموم فلا سجود عليه لحل الإمام لذلك (قوله اختلف اللوقان)  
أي فينجبر على الأول لأنناطه البطلان بالسلام مع غيره ولم يحصل لعل على الثاني لأنناطه البطلان بالجمع وقد  
حصل والجبر على الأول بالنسبة للفذ والإمام لا للمأموم (قوله فيطرقة) أي فيجزيه أي فيجعل  
الخلاف بالبطلان وعدمه جاريا في حصول الثلاثة والاثنين والواحد \* وألم أن تعليل للدونة في  
البطلان في الكتاب الأول بكرة الثاني يصف التأويل بالخلاف والتأويل بالوافق بحصول السلام  
لانتضائه عدم البطلان إذا حصل الأكل والشرب فقط مع أنه قد وجدت كثرة الثاني ويرجع التأويل  
بالوافق بالجمع قال شيخنا (قوله أي أعراض الخ) الصواب حمل الانصراف على حقيقة وهو مفارقة  
مكانه لأن الأعراض عن الصلوات بالنية رفض لها وقدم الكلام على رفضها في قوله والرفض مبطل  
انظرين ولو حذف المصنف هذه المسئلة من هنا ماضره لها من قوله في الرفاع ولا يبين بغيره قال عج  
(قوله كسليم) أي من صلاته عمدا أو جهلا أو ماسها فإن تذكر عن قرب أصح وإن تذكر عن بعد بطلت  
صلاته (قوله شك) قال بن المراد بالشك هنا التردد على حد سواء لامة بل الجزم كما هو ظاهر عبق  
أذ مقتضاه أن السلام مع ظن التام مبطل وليس كذلك كما يفيد هلج عن ابن رشد عند قوله ولا سهو على  
مؤتم الخ ولا مفهوم لقوله شك في الأتمام إذ لو سلم مقتضا عدم التام كذلك بالأولى (قوله لمخالفته الخ)  
أي ولأنه شك في السبب للبيح للسلام وهو الأتمام والشك في السبب يضر ومقابلة صحة الصلاة إذا  
ظهر الكلام وهو قول ابن حبيب لأنه شك في المانع وهو عدم الأتمام والشك في المانع لا يضر  
ولكن رد ذلك بأن المانع أمر وجودي كالحيض وعدم الأتمام أمر عدي فالحق أن الشك هنا من  
قبيل الشك في السبب (قوله مع الإمام) هذا نص على التوهم والا فالصلاة تبطل بسجود السبوق  
البعدي للترتب على الإمام قبل قضاء ما عليه سواء سجد مع الإمام أو قبله أو بعده فنص على قوله  
مع الإمام لتوهم الصحة باتباعه وقد يقال ليس المراد بقوله مع الإمام الصحابة في الزمن بل المراد  
المصاحبة الحكيمة بأن يواظبه في السجود قبل قضاء ما عليه وهو صادق بمصاحبة للإمام في الزمن  
وبما إذا كان قبله أو بعده فأملا (قوله وبسجود السبوق عمدا الخ) أي وأما نسيانا فلا تبطل وأما جهلا  
فلا تبطل كالنسي عند ابن القاسم وهو الراجح وقال عيسى تبطل كعدم ابن رشد وهو القياس على  
المذهب من الخلق الجاهل بالمأمود وعذره ابن القاسم بالجهل فعلم له بحكم الناس مراعاة لقول  
سفيان بوجوب سجود السبوق مع الإمام القبلي والبعدي قال شيخنا وحل عبق يقتضي ترجيح قول  
ابن القاسم ولكن الذي رجحه بعض الأشياخ قول عيسى من أنه لا يندرج بالجهل وهو الظاهر  
(قوله مطلقا) أي سواء كان ذلك للسبوق أدرك مع الإمام ركعة أم لا وإنما بطلت صلاة للمأموم بذلك لأنه  
أدخل في الصلاة ما ليس منها بخلاف من قدم السجود البعدي فأنها تصح مراعاة لمن يقول بذلك من أهل  
المذهب وقرى أيضا بأن هذا زاد في خلال الصلاة بخلاف ذلك فإنه زاد بعد انقضاء الصلاة الأمر أنه لم  
يسلم (تنبيه) ظاهر قوله وبطلت بسجود السبوق مع الإمام بعديا مطلقا أو قايلا إن لم ياحق ركعة  
بطلان صلاة السبوق التي دخل مع الإمام وهو في سجود السهو وقيل بصحتها لظنه أن هذا السجود  
التي دخل معه فيه السجود الأصلي والخلاف مذکور في بعض حواشي العزلة انظر للج

مطما (أو قبايا إن لم يلحق) معه (ركعة) بسجديها (وإلا) بان لحق ركعة (سجد) القبلي معه قبل قضاء ما عليه ان سجده  
الامام قبل السلام ولو على رأى الامام كشافى يرى التقديم مطلقا فان آخره بعده قبل فعله (٢٩١) معه قبل قيامه للقضاء وضف

أو بعد تمام القضاء قبل سلام  
نفسه أو بعده أو ان كان  
عن ثلاث سنن فعله قبل  
القضاء والا فبعده تردد  
وسجد للسبوق للدرك  
ركعة القبلي قبل قضاء  
ما عليه (ولو ترك إماميه)  
السجود عمدا أو رأيا أو  
سهوا (أو) ولو لم  
يدرك (السبوق  
موجبه) وإذا تركه  
الامام وسجده للسبوق  
وكان عن ثلاث سنن  
صحت له سبوق وبطلت  
على الامام وتزاد على قاعدة  
كل صلاة بطلت على الامام  
بطلت على المأموم الا  
في سبق الحدث ونسيانه  
(وأخر) السبوق  
الدرك ركعة (البعدي)  
لتمام صلاته فلو قدمه عمدا  
أو جهلا بطلت والاولى  
أن لا يقوم الا بعد سلام  
الامام منه فان حصل له في  
القضاء سهو بنقص غلبه  
وسجد قبل سلامه (وسلا  
سهو على مؤتمرا) أى لا  
يترتب عليه موجب سهو  
حصل له (حالة القدوة)  
بفتح القاف معنى الاقتداء  
وأما الشخص المقتدى به  
فهو مثاق القاف لحله  
الامام عنه ولو نوى عدم  
حمله ولا مفهوم لسهو فان  
انقطعت القدوة بان قام

(قوله مطلقا الخ) هذا يقتضى ان قول المصنف ان لم يلحق ركعة راجع للقبلي فقط وأما البعدي  
فالبطلان وفيه ان الاولى رجوع الشرط لكل من القبلي والبعدي لأمريين الاول تعرض  
المصنف لها في المفهوم حيث قل والاسجد وآخر البعدي لان المراد والا بان أدرك ركعة سجدا القبلي  
والبعدي لكن القبلي يسجد معه قبل قضاء ما عليه وآخر البعدي لتمام صلاته والبطلان حيث سجد  
البعدي قبل القضاء يؤخذ من قوله وآخر البعدي لان الفعل يؤذن بالوجوب والاصل البطلان في ترك  
الواجب والامر الثاني ان رجوع الشرط للثاني فقط يقتضى انه يسجد البعدي ويؤخره ولو لم يدرك  
ركعة لان قوله وآخر البعدي المتقدم وهو شامل لما اذا لحق ركعة أم لا وليس كذلك بخلاف  
ترجيئه لهما فان المعنى بصير والا بان أدرك ركعة سجد القبلي معه وآخر البعدي وهو سديد (قوله قبل  
قضاء ما عليه) أى فلو خالف وآخره لتمام صلاة نفسه عمدا أو جهلا بطلت لا سهوا كذا في عرق والذى  
في شب انه اذا خالف القبلي وآخره لقضاء ما عليه بطل (قوله فان آخره بعده) أى فان آخر الامام  
السجود القبلي بعد السلام (قوله فهل يفعله معه قبل الخ) أى وهو ما يفيد محذور كلام الشيخ كريم الدين  
(قوله أو بعد تمام القضاء) أى وهو ما يفيد كلام البرزلى وصدر كلام الشيخ كريم الدين (قوله أو بعده)  
أو للتخير أى ان الواجب فعله بعد القضاء وهو غير بعده ففعله قبل سلام نفسه (قوله أو ان كان الخ)  
وذلك لان السجود الذى تبطل الصلاة بتركه بمنزلة جزء منها فهو بمنزلة سجدة منها ففعله الامام ففعله فيها  
بخلاف ما لا تبطل الصلاة بتركه وهذا القول لاني مهدى وارقتضاه تليذه ابن ناجي وبعض من لقيه قل  
شيخا وهذا القول هو الظاهر لانه كالجمع بين القولين قبله بقى ما لو كان السجود بعد اصاله وقدمه الامام  
فان كان مذهبه ذلك تبعه المأموم وان كان مذهبه تأخير فأنظر هل يسجد معه امنا وم نظرا لفعله أولا  
يسجد معه نظرا لاصله وعلى كل حال لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الامام مراعاة للخلاف في ذلك  
قاله شيخنا (قوله ولو ترك امامه) أى هذا اذا فعله امامه بل ولو ترك الخ (قوله فلو قدمه) أى قبل قضاء  
ما عليه بان سجده مع الامام (قوله أو جهلا) أى بناء على ما قبله عيسى لا على ما لا ينقسم من ان الجاهل  
كالسوى (قوله والاولى ان لا يقو) أى المأموم لقضاء ما عليه وقول الا بعد سلام الامام منه أى من  
السجود البعدي المترتب عليه (قوله غلبه) أى غلب ذلك القصص على مامعه من الزيادة التي حصلت من  
الامام (قوله موجب سهو) أى وهو السجود وأشار الشارح بهذا الى أن في كلام المصنف حذف  
مضاف أى ولا سجود سهوا ولا موجب سهو وانما احتج لذلك لصحة المعنى اذا سهو يقع من المؤتم  
قنعا فلا صحة لغيره (قوله حصل له حالة القدوة) أشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف حالة القدوة  
معمول لمقدرا شعر به الكلام أى عرض او حصل السهو له حالة القدوة وليس راجعا لقوله ولا سجود  
لانه يقتضى انه يسجد بعد حالة القدوة وليس كذلك (قوله لحله الامام عنه) أى بطريق الاصاله (قوله ولو  
نوى) أى الامام (قوله ولا مفهوم لسهو) أى بل اذا تعدد ترك السنن كلها فان الامام يحمله عنها  
(قوله ولا يحمل عنه ركنا) أى مطالبا به كالية وتسكيرة الاحرام والركوع والسجود فخرجت  
الفاغحة (قوله وبترك قبلى) فهم منه ان البعدي لا تبطل بتركه ولو طال وحينئذ فيسجد متى  
ذكره (قوله وطال) أى اترك بان لم يات به بعد السلام بقرب ومثل الاول ما اذا حصل  
مانع من فعله كالحديث وكذا اذا تكلم او لابس نجاسة او استدبر قبلة عمدا قل ابن هارون  
اه بن (قوله وأما عمدا فتبطل وان لم يطل) علم منه أن قوله وبترك قبلى شامل للترك سهوا

لقضاء ما عليه فلا يحمله الامام عنه لانه صار منفردا ولا يحمل عنه ركنا ولو تركه حالة القدوة (و) بطلت (بترك) سجود سهو  
(قبلى) ترتب عليه (عن ثلاث سنن) كثلاث تكبيرات وكترك السجدة (وطال) ان تركه سهوا وأما عمدا فتبطل وان  
لم يطل (لا) بترك قبلى ترتب عن (أقل) من ثلاث سنن تكبيرتين واذا لم تبطل وطال

(تلا سجود) عليه (وإن ذكره) أي القبل للترك من ثلاث (في صلاة) شرع فيها (و) قد (بطلت) الأولى للأول الذي حصل بين الخروج منها والشروع في الثانية التي ذكر فيها (فكذا كرها) أي فكذا كره صلاة في أخرى وتقدم في قوله وإن ذكر اليسير في صلاة ولو جملة إلى آخره (وإلا) تبطل لعدم الطول قبل الشروع في الأخرى (فكذا) هذا كره (بعض) من صلاة كركوع أو سجود في أخرى وله أربعة أحوال لأن الأولى إما فرض (٣٩٣) أو نفل والثانية كذلك فأنار لكون الأولى فرضاً ترك القبل أو البعض منها ونحوه

وجهاً بقوله (ف) أن ترك القبل أو البعض (من فرض) وذكره في فرض أو نفل (إن) أطال القراءة (من غير ركوع) بأن فرغ من الفاعلة (أو ركع) بالانحناء في غير قراءة كمأموم أو أمي (بطلت) الصلاة للترك منها لقوات الثلاث بالآتيان بما فات منها والطول هنا داخل الصلاة فلا ينافي كون للوضع أثر لا طول والطول المتقدم قبل التلبس بالصلاة (و) حيث بطلت الأولى (ثم النفل) أن تسع الوقت لا تذكر الأولى عقد منه ركعة أم لا أو ضاق وأن ركعة بسجودتها والا قطع واحرم بالأولى (وقطع غيره) أي غير النفل وهو الفرض بسلام أو غيره لو حوب الترتيب أن كان قذا أو إماماً وتبعه مأمومه لا مأموم (ونسب الأشفاق) ولو أصبح وجمعة إلا للفرج (إن عقد ركعة) بسجودتها أن تسع الوقت والاقطع لأنه يقضي بخلاف النفل فيتمه أن عقد الركعة كما تقدم لأنه لا يقضي

أو عمداً لكن الترك سهواً مقيد بقوله وطال دون العمد وقال الشيخ سالم لا يفرق في الترك بين العمد والسهو وأما قوله فيما تقدم وصح أن قدم بعده أو أخر قبله فهو مقيد بما إذا كان لم يمرض عن الآتيان به بالمرة والأفلاحة (قوله فلا سجود عليه) اغترض بأنه لا ملازمة بين عدم البطالان وترك السجود فلو عبر المصنف بالواو كان أحسن أي لا أقل فلا بطالان ولا سجود وأجاب الشارح بأن قوله فلا سجود جواب شرط مقدور وما ذكره من عدم السجود هو مذهب ابن القاسم وذلك لأن السجود القابل سنة مرتبطة بالصلاة وتابعة لها ومن حكم التابع أن يلحق بالتبوع بالقرب فإذا جلد لم ينمق به ومقابله لأن حبيب يسجد وإن طال (قوله بطلت) كان الأولى أن يقول وبطلت هي بإراز انضيم لجريان الحال على غير من هو له ولعله ترك الإبرار لأن البس هي مذهب الكوفيين وأما للفرقة بين الفعل والوصف وأن الإبراز إنما يجب مع الوصف دون الفعل وهو مذهب أبي حنيفة (قوله وتقدم في قوله وإن ذكر اليسير في صلاة الخ) أي يقطع التذنب لم يركع ويشفع أن ركع وكذلك الإمام ومأمومه وأما للزوم فلا يقطع بل ينادى ويحدد تلك الصلاة في الوقت بعد فعل الأولى التي بطلت (قوله أن أطال القراءة) أي في الصلاة الثانية المذكور فيها (قوله بأن فرغ من الفاعلة) قد تقدم في باب فرائض الصلاة أن الطول فيه قولان قيل بمجرد الفراغ من الفاعلة وقيل لا بد من الزيادة على الفاعلة وتقدم أن هذا هو المتعمد فقد نقله ابن عرفة عن ابن رشد (قوله داخل الصلاة) أي التي شرع فيها (قوله رجع لاصلاح الأولى) أي ولو كان مأموماً (قوله بسلام من الثانية) أي لتلا يدخل على نفسه بسلام زيادة في الأولى لانسحاب حكم الصلاة الأولى عليه ولذا رجع هنا ولو مأموماً بخلاف ما قبله وإذا أصلح الأولى يسجد بعد السلام (قوله وأما قوله الخ) جواب عما يقال قوله فإن لم يطل بطلت إنما يظهر إذا كان التروك غير السجود القابل وأما إذا كان هو التروك فلا مانع من السلام إذ غاية أن السجود القابل صار بعدياً وقد قال المصنف وصح أن قدم أو أخر (قوله طلقاً) أي سواء أطال القراءة التي شرع فيها أم لا (قوله ويسجد بعد السلام) هذا إنما هو في مسألة ذكر البعدى وأما في ذكر القبل فإنه يسجد قبل السلام لا بعده لأنه اجتمع له النص والزيادة (قوله بتعمد ترك سنة) أي بتعمد ترك غير مأموم سنة فالحلاف في غير المأموم وأما هو فلا شيء عليه اتفاقاً (قوله داخل الصلاة) متضمن ما في ح عن الرجاء أن هذا الخلاف موجود في ترك الإقامة فانظره (قوله والبراد الجنس) هذا بناء على ما قاله سند من أن الخلاف جار في السنة الواحدة والمتعددة وعلى ذلك مشى اللواق وقال ابن رشد محل الخلاف في السنة الواحدة وأما أن ترك أكثر عمداً بطلت اتفاقاً عنده والأول أقوى فإن قيل السجود القابل سنة وقد قلوا إذا تركه وطال بطلت ولم يجزوا فيه الخلاف والجواب أنه ما شابه (١) بعض

(١) لما شابه الخ مردوداً بأنه موجود فيها ليس عن ثلاث وقوله ويقال للام الخ رد بان ذلك ليس أكثر من ترك السنن كلها ابتداء حيث كان سنة وقوله والاحسن الخ ولا غرابة في بناء مشهور على ضيف اه ضوء الشموع

(وإلا) بأن لم يطل القراءة ولم يرجع (رجع) لاصلاح الأولى (بسلام) من الثانية فإن لم يطل الأولى وما قوله وصح أن كان إن قدم أو أخر فالسلام من التي وقع فيها السهو وما هاتين أخرى بعد ما في كثير الثاني ثم أشار لكون الأولى قلاباً بوجهه بقوله (و) أن ذكر القبل للبطل تركه أو البعض كركوع (من نفل في فرض تبادى) مطلقاً (كفي نفل) وإن دون المذكور منه (إن أطال) أي القراءة (أو ركع) وإلّا رجع لاصلاح الأولى ولو دون المذكور فيه بسلام ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ولا يجب عليه قضاء الثانية إذ لم يتمدأ بطلها (وهل) تبطل (بتعمد ترك سنة) مؤكدة متفق على سنيها داخل الصلاة والمراد الجنس الصادق بالمتعمد

ركن الصلاة تقوى جانبه فلم يجر فيه الخلاف بخلاف غيره من سنن الصلاة فإنه لم يشابه شيئاً من الأركان فلم تحصل له قوة أو يقال اللازم على ترك السجود القبلي المرتب عن ثلاث سنن ترك أمرين السجود وموجبه بخلاف ترك السنة عمداً من أول الأمر كذا قرر شيخنا العدوي والأحسن أن يقال إنما حكموا ببطالان الصلاة بترك السجود القبلي مراعاة للقول بوجوده فتأمل (قوله) ومثلها السنتان الخ (قوله) أى ومثل السنة المؤكدة في جريان الخلاف في تركها السنتان الخفيفتان الداخلتان في الصلاة (قوله) ولا يبطل) أى وعليه فيعيد في الوقت أخذاً بما دللوا في المشتغل عن السنة (قوله) وهو الأرجح (قوله) أى لاتفاق مالك وابن القاسم عليه والأول قد ضمه ابن عبد البر وإن شئنا بعضهم كما أشار له المصنف بخلاف وقد شاع على القول الأول القرطبي في الكلام على آية الوضوء من سورة البقرة قال أنه ضعيف عند الفقهاء وليس له حظ من النظر والألم يكن بين السنة والواجب فرق (قوله) خلاف) الأول لابن كنانة وشهره ابن رشد في البيان وكذا شهره الأحمي والثاني لثالك وابن القاسم وشهره ابن عطاء الله اهـ بن (قوله) فالبطالان اتفاقاً في حكمائيه الاتفاق نظر فقد قال القاشاني وعلى وجوب الفائدة في الأثر قول الأحمي هي سنة في الأقل فيسجد لتركها سهواً قليل ويغتاف إذا تركها عمداً هل يبطال الصلاة أو تجبر بالسجود على ترك السنة عمداً اهـ بن (قوله) وبترك ركن وطال) يعني أن الأصلي إذا ترك ركناً من الصلاة سهواً وطال فأنها تبطل والاولى بالعرف أو بالخروج من المسجد وأما لو كان الترك عمداً فلا يقيده البطلان بالطول (قوله) وما زال الترك) أى بحيث فات تداركه ومثل الطول بقية المنايات كحدث مطعماً أو أكل أو شرب أو كلام عمداً (قوله) على تفصيله الخ) أى أن ترك الشرط يبطل الصلاة لكن لا مطلقاً بل على التفصيل السابق في أبواب الشروط من كون الترك عمداً أو سهواً مع القدرة أو مع العجز ومن كون الشرط للتروك طهارة حدث أو خبث أو ستر أو استقبالا فراجع (قوله) وتداركه) أى أن كان يمكن التدارك بأن كان تركه بعد تحقق ما به الصلاة وانقضاءها كالركوع والسجود وأما ما لا يمكن تداركه كالنية وتكبيره الاحرام فلا لأنه غير متصل وسبأى كيفية التدارك في قوله وتارك ركوع يرجع قائماً الخ (قوله) فهو مرتب على مفهوم طال) أى على منطوقه إذا لمعنى لتدارك الركن مع بطلان الصلاة (قوله) بأن لم يسلم أصلاً) أى كما لو جلس فتشهد ولم يسلم (قوله) كسجدة أخيرة) أى إذا تركها ولم يسلم سهواً أو غلطاً فإنه يعيد الجلوس إن قام من محله ويسجد تلك السجدة ويعيد التشهد والسلام ويسجد بعد (قوله) فإن سلم معتقداً الكمال ولو من اثنتين الخ) هذا يقتضى أن السلام يفيت التدارك ولو كان الركن للتروك من غير الأخيرة فمن سلم من اثنتين معتقداً الكمال وكان قد ترك ركناً من الثانية فإنه يأتي بركعة بدلها ولا يتداركه وبه قال بعضهم والذي ذكره عقب وهو الاستفاد من القول كما قل شيخنا أن قوله إن لم يسلم هذا شرط في تدارك الركن للتروك من الركعة الأخيرة وقوله ولم يعقد الخ شرط في تداركه إن كان من غير الأخيرة وحينئذ فالسلام من اثنتين معتقداً التام لا يفيت تدارك الركن للتروك من الثانية وهذا كله في غير المأموم وأما المأموم فسيأتي الكلام عليه في قوله وإن زوحم مؤتم الخ ثم إن ما ذكره أن السلام يفيت تدارك الركن من الأخيرة يستثنى منه الجلوس بقدر السلام فإذا سلم سهواً وهو رافع رأسه من السجود قبل أن يجلس فلا يفيت السلام كما في للدونة فيجلس بعد التذكر ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام إن قرب تذكره والباطل (قوله) كما يأتي) أى في قوله وبني أن قرب ولم يخرج من المسجد وقوله فإنه نى ما يأتى (قوله) على مفهوم هذا الشرط) أعنى قول المصنف أن لم يسلم (قوله) ولا ابتداء الصلاة) أى والاقرب سلامه ابتداء الصلاة (قوله) فإن عقده) أى تارك الركن الذى فات تداركه وأما لو عقد الإمام ركوع الركعة التالية لركعة النقص وكان المأموم التارك للركن لم يعقده فلا يفوت عقد الإمام تدارك

الداخلتان من قد أو إمام (أولاً) تبطل وهو الأرجح (ولا سجود) لعدم السهو وإنما يستغفر (خلاف) وأما المختلف في سنتها ووجوبها كالفاضة فيأزاد على الجل بناء على القول به فالبطالان اتفاقاً (و) بطلت (بترك ركن) سهواً (وطال) الترك وشبهه في البطلان لا بقيد الطول قوله (كشطر) أى كتركه من طهارة أو استقبال أو ستر عورة على تفصيله المتقدم (و) حيث لم يطل ترك الركن سهواً (تداركه) أى أتى به فقط من غير استئناف ركعة فهو مرتب على مفهوم طال (إن لم يسلم) معتقداً الكمال بأن يسلم أصلاً أو سلم ساهياً عن كونه في صلاة أو غلطاً فيأتى به كسجدة أخيرة ويعيد التشهد إن سلم معتقداً الكمال ولو من اثنتين سواء قصد التحليل أم لا فات تداركه لأن السلام ركن حصل بعد ركعة بها خلل فأشبهه عقد ما بعدها فيأتى بركعة كاملة إن قرب سلامه ولم يخرج من المسجد كما يأتي فإنه مرتب على مفهوم هذا الشرط والا ابتداء الصلاة (ولم يعقد) تارك الركن (ركوعاً) من ركعة أصلية تلى ركعة النقص فإن

كباقي فهو مرتب على مفهوم هذا الشرط وخرج بعيد الأصلية عقد خامسة تلي ركعة القص سبوا فلا يمنع عقدها تدارك ما تركه من الرابعة لأنها ليس لها حرمة فيرجع لتكميل ركعة القص ( وهو ) أي عقد الركوع المقيت لتدارك الركن الموجب لبطان ركعته ( رفع رأس ) من الركوع عند ابن القاسم معتدلا معتمدا فان رفع دونهما فكمن لم يرفع لا مجرد الانحناء خلافا لأشهب ( إلا ) في عشر مسائل يوافق ابن القاسم فيها أشهب أشار لها بقوله ( لترك ركوع ) من التي قبلها سبوا ( فذبت تداركه ) بالانحناء ( في الركعة التي تليها وان لم يطمئن في انحنائه فتبطل ركعة ( ٢٩٤ ) القص وتقوم هذه مقامها وترك الركوع يستلزم ترك الرفع منه وأما لو ترك الرفع فقط

فدخل فيما قبل الاستثناء فلا يفيته الانحناء وانما يفيته رفع الرأس فاذا ذكره منحنيان في رفع الركوع السابق وأعاد السجود لبطانته ( كسر ) تركه بعمله وأبدله بجهر ولم يذكره حتى انحنى ومثله ترك الجهر والسورة والتكيس بأن يقدم السورة على أم القرآن ولم يذكر حتى انحنى ( وتكبير عید ) كلا أو بعضا ( وسجدة تلاوة ) فبوت بانحنائه في الركعة التي قرأها فيها ( وذكر بعض ) من صلاة أخرى حقيقة أو حكما فيشمل السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن وهاتان مستلطان وتقدم سبعة بما زودناه وشمل ذكر البعض من صور وهي ما إذا كان البعض أو القبلي من فرض وذكرهما في فرض أو قل وما إذا كانا من قل وذكرهما في قل ولا يشمل ما إذا ذكرهما في فرض إذ لا يمتري فواتهما منه طول ولا ركوع

ذلك المأموم كما هو المتمد وهو الواقي لقول المصنف وان زوحم مؤتم الخ ( قوله كباقي ) أي في قوله ورجعت الثانية أولى لبطانها لفظ وإمام ( قوله فهو ) أي ما يأتي ( قوله فكمن لم يرفع ) أي وحينئذ يأتي بالركن التروك ( قوله خلافا لأشهب ) أي حيث قل ان عقد الركوع المقيت لتدارك الركن مجرد الانحناء وان لم يطمئن ( قوله يوافق ابن القاسم فيها أشهب ) أي في قولها بقوله من أن عقد الركعة المقيت لتدارك مجرد الانحناء وان لم يطمئن وظاهر كلام شب انه لا بد من تمام الانحناء ( قوله فلا يفيته الانحناء ) أي عند ابن القاسم ( قوله وانما يفيته رفع الرأس ) أي من الركوع ( قوله فاذا ذكره ) أي الرفع من الركوع حال كونه منحني في الركعة التالية لركعة القص ( قوله حتى انحنى ) أي فانه يغيب التدارك ويلزمه السجود ( قوله ترك الجهر ) أي بعمله وأبدله بسر ( قوله كلا أو بعضا ) أي تركه كلا أو بعضا ولم يذكر ذلك حتى انحنى فانه يفت تدارك ذلك ويسجد لما تركه ( قوله وذكر بعض ) أي فاذا ذكر بعض صلاة مفروضة أو سجودا قريبا من صلاة مفروضة في صلاة أخرى فريضة أو نافلة أو كان البعض أو السجود من نافلة وذكر ذلك في نافلة أخرى بعد انحنائه للركوع فان ذلك يمنع من الرجوع لا كمال الأولى وتبطل كآمر ( قوله وهي ما إذا كان البعض ) أي التروك سبوا ( قوله في فرض أو قل ) أي فهذه أربع صور ( قوله وذكرهما في قل ) أي وهاتان صورتان ( قوله ما إذا ذكرهما في فرض ) أي والحال انهما من قل ( قوله في فواتها ) أي فوات البعض والقبلي وقوله منه أي من النقل ( قوله كآمر ) أي في قول المصنف ومن قل في فرض تمادى مطلقا ( قوله فان الانحناء في الثالثة الخ ) لما كان في قول المصنف وهو بها اجمال لانه يحتمل ان الانحناء يغيب القطع في الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة بين الشارح الراد بقوله فان الانحناء الخ لان هذا هو النقول عن ابن القاسم كما قال جد عج ( قوله فان لم ينحن فيها ) أي في الثالثة بل أقيمت عليه وهو في قيامها أو في الجلوس من اثنتين أو في قيامه لثانية ( قوله فانه يتم ) أي وأما ان أقيمت عليه للتقرب قبل تمام الركعتين بسجودهما فانه يقطع ويدخل مع الأمن ولا يمكن حمل كلام المصنف على هذا المتمد لان كلامه فيها يفيته الانحناء ولعل المصنف مشى على القول الضعيف قصد الجمل الظاهر ( قوله فوات التدارك للركن ) أي للتروك من الركعة الأخيرة ( قوله بالعرف عند ابن القاسم الخ ) نحو في التوضيح وهو مشكل اذا بن القاسم عنده الخروج من السجود طول أيضا كما صرح به أبو الحسن فقال في قول للدونة من سبها عن ركعة أو عن سجدة أو عن سجدتي السبوق قبل السلام بنى فيما قرب وان تباعدا تبدأ الصلاة مانصه حد التقرب عند ابن القاسم الصنفان أو الثلاثة أو الخروج من السجود اه قل طمى ونقل أبو الحسن أيضا عن ابن اللواز أنه لا خلاف ان الخروج من السجود طول باخلاق وحينئذ فيعين ان الواو في كلام المصنف على بابها لا يجمع لا بمعنى أو كما قاله الشارح

تبا

كآمر وأشار لما شره بقوله ( و ) كإمامة مغرب ( راتب مسجد ) عليه ( وهو ) ملتبس ( بها )

أي للتقرب فان الانحناء في الثالثة يمت القطع والدخول مع الإمام ويوجب الانعام فان لم يتجن فيها قطع ودخل معه وللمتمد أن من أقيمت عليه للتقرب وهو بها وقد أتم منها ركعتين بسجودهما فانه يتم وأما غير التقرب فسيأتي في فصل الجماعة في قوله وإن أقيمت عليه وهو في صلاة قطع إن خشي فوات ركعة إلى آخره ثم ذكر مفهوم قوله ان لم يطمئن فقال ( و ) ان سلم معتمدا السكيات التدارك للركن ( و ) على مامعه من الركعات وأتم ركعة القص وآتى بدلها بركعة كاملة ( إن قرب ) تذكره بعد سلامه بالعرف خرج من



للسجد أم لا عند ابن القاسم ( ولم يخرج من المسجد ) عند أشهب قالوا بمعنى أوقان طال بالعرف أو بالخروج منه بطلت واستأنها فان صلى في غير مسجد فالطول عند الثاقبي ان ينسحب إلى مكان لا يمكنه فيه الانتداء ( ٢٩٥ ) فان مكث مكانه فالطول بالعرف

اتفقا وبين كيفية البناء بقوله ( باحرام ) أي بنية الأكمال وتكثير ولو قرب البناء جدا ونذر رفع يديه عنده ( ولم تبطل الصلاة ) ( بتركه ) أي الاحرام ( وجلس له ) أي لأي لا احرام بمعنى التكثير يأتي به من جلوس ان تذكر بعد قيامه من السلام لأنه الحالة التي فارق فيها الصلاة وأما قيامه قبل التذكر فيمكن بمعد الصلاة ( على الأظهر ) خلافا لمن قال يكبر من قيام ولا يجلس له ولمن قال يكبر من قيام ثم يجلس ولما تقدم أن من ترك ركنا فانه يتداركه ان لم يسلم ولم يفقد ركوعا ولا فات التدارك كان مظنة سؤال وهو أن يقال هذا ظاهر إذا لم يكن الركن للركن السلام فلو كان هو السلام الذي لا ركن بعده فاحكمه بأشار إلى جوابه وأنه على خمسة أقسام بقوله وأعاد تارك

( السلام ) سهوا ( انتشهد ) استقنا بعد الاحرام جالسا ليقع سلامه بعد تشهد ويسجد لسهو بعد السلام وهذا إذا طال طولا متوسطا أو فارق مكانه ( وسجد ) لسهو بعد

تبعا لغيره اه بن ( قوله ولم يخرج من المسجد ) أي برجليه معا بان لم يخرج منه أصلا أو خرج باحدى رجله ( قوله فان طال بالعرف ) مثله خروج الحدث وحصول بقية المنايات كالأكل والشرب والكلاب ( قوله أو بالخروج منه ) أي برجليه معا ولو كان للسجد صغير أو صلى بأزاء بابه ( قوله لا يمكنه فيه ) الانتداء أي بمن في المحل الذي صلى فيه وذلك بأن لا يرى اتصال الامام ولا المؤمنين ولا يسمع قوله ولا قولهم لأن الانتداء يحصل برؤية فعل الامام أو سماع قوله وبرؤية فعل المؤمنين أو سماع قولهم ( قوله ونذر رفع يديه عنده ) أي عند التكثير ( قوله أي الاحرام ) أي بمعنى التكثير وأما النية فلا بد منها ولو قرب جدا اتفقا قاله عبق قال بن وفي الاتفاق نظر بل النية إنما يحتاج اليها عند من يرى ان السلام مع اعتقاد الكمال يخرج من الصلاة قال ابن رشد وهو قول مالك وابن القاسم وأما من يرى انه لا يخرج منها فلا يحتاج عنده إلى نية انظر التواقيح والتوضيح والحاصل انها طريقتان الأولى للابحار عن ابن القاسم عن مالك وجوب الاحرام ولو قرب البناء جدا والثانية لابن بشر الاتفاق على عدم الاحرام ان قرب جدا والظاهر بما ذكرناه ان اختلافهما في الاحرام بمعنى النية والتكثير لا في التكثير فقط اه عبق اه كلامه وارتضاء شيخنا قائلا الذي تفيدته النقول المول عليها ان اختلاف الطريقتين في كل من النية والتكثير لا في التكثير فقط ( قوله وجلس له ) أي لأجله أي لأجل أن يأتي به من جلوس لأنه الحالة التي فارق فيها الصلاة وهذا قول ابن شبلون واستظهره ابن رشد اه بن وقوله وجلس له أي وجوبه ان خالف واحرم قائما فالصحة مراعاة لمن يقول يحرم قائما وان جلس للاحرام يجلس من غير تكبير ثم يكبر بعد جلوسه ثم يستقل قائما مكبرا يأتي بالركعة التي هي بدل عن الركعة التي بطلت وقوله ان تذكر الخ شرط في قول للصنف وجلس له ( قوله ولما قال يكبر من قيام ثم يجلس ) أي ثم يستقل قائما يأتي بالركعة التي هي بدل عن ركعة النقص وهذا القول لابن القاسم وأنكره ابن رشد اه بن واعلم أن موضع الخلاف المذكور إذا سلم من الأخيرة معتقدا التمام تاركا لركن منها وتذكره بعد قيامه ويجري أيضا فيما إذا سلم من اثنتين معتقدا التمام والحال انه لم يترك ركنا وتذكر عدم كمال الصلاة بعد قيامه وأما لو سلم من واحدة تامة أو من ثلاث تامات فانه يرجع لحالة رفعه من السجود ويحرم حينئذ لأنها الحالة التي فارقها فيها ولا يجلس كما قاله ابن رشد ولا يفرق بين كونه تذكر وهو قائم أو تذكر وهو جالس ( قوله وهذا إذا طال طولا متوسطا ) أي ولم يفارق مكانه ( قوله ويسجد لسهو بعد سلامه ) هذا ظاهر فيما إذا فارق موضعه وأما مجرد الطول للتوسط فجزم صاحب شرح الرشد أنه لا يسجد وهو ظاهر لأنه طول بمحل يشرع فيه التطويل اه بن وارتضاء شيخنا وقد يقال ( ٢ ) الظاهر ما قاله الشارح

( ١ ) قوله لا يمكنه الخ وقد يقال مسجد وسط فان استمر به قليل بالعرف والأظهر عليه زمن الخروج لو خرج ثم ظاهر ما ذكره ولو كان للسجد صغيرا أو صلى بأزاء الباب فكان الخروج من المسجد اعراض عن الصلاة بالمرة والظاهر انه التفت ليكون الخروج بحسب شأن المادة يستدعي طولا خصوصا مع العمل بالمطابو في الجلوس في الصلوات والتذكر وما هذا أول خلاف حمل على التوفيق اه من شرح المجموع ( ٢ ) قوله وقد يقال الخ نحوه في ضوء الشموع ونصه أن قول إنما شرع في الجلوس الأخير إذا شغله بنحو معناه لا مجرد طول خصوصا مع التسهل والخروج من الصلاة كما هو موضوعنا

سلامه بلا إعادة تشهد ( إن انحرف ( ١ ) عن القبلة ) انحرفا كثيرا بلا طول أصلا فان انحرف يسيرا اعتدل وسلم ولا شيء عليه

( ١ ) قول الصنف وسجد ان انحرف قيل في غير الساجد الثلاثة وسبق رده بان هذا مبنى على السهو والبطلان فيها الممد نم إذا قيل لا يسجد للانحراف اليسير يظهر التقييد فيه لأن اليسير مبطل فيه وما يبطل عمده يسجد لسهو اه صو

الاقسام بطلت (ورجع تارك الجلوس الأول) أي جلوس غير السلام سهوا (بأنه) (إن لم يفارق) (١) الأرض وركبته (جميعا بأن يبق بالأرض ولو يدا أوركبة (ولا سجود) لهذا الرجوع (ولا) بأن يفارق الأرض يديه وركبته جميعا (فلا) يرجع ويسجد قبل السلام (ولا تبطل إن رجع) ولو سجدا (ولو استقل وجعه مأمومة) وجوبا في الصور الثلاث ان كان إماما وإن رجع بعد للناقرة فانه يستدبر رجوعه فيشهد فان قام بال تشهد عمدا بطلت بناء على بطلانها بتمم ترك سنة (وسجدة) لهذه الزيادة (بعده) أي بعده السلام ثم شبه في الرجوع والسجود بعده قوله (كنفيل) قام فيه من اثنين ساهبا (لم يقدر ثالثه) فيرجع ويسجد بعده (ولا) بأن عقد سها برفع رأسه من ركوعها (كل أربعا) وجوبا الا الفجر والعيد والكسوف والاستسقاء (١) قول المصنف ان لم يفارق الخ والعاجز عن القيام إذا صلى جالسا كان حرقه الجلوس للنيابة عن القيام بنيت قائما مقام المفارقة كما وقع في مناظرة للشذالي لفضلاء أسكندرية اه ضوء الشموع

تبع لم يبق من السجود لأن الطول إنما يشترط في التشهد لبعده ونحوه ولا نسلم أن مجرد الطول مشروع خصوصا مع التهور ولذا احتاج في رجوعه لاحرام وأعاد التشهد (قوله فان طال كثيرا بطلت) أي لقوله وترك ركن وطال وسواء انحرف في هذا القسم عن القبلة أولا فارق مكانه أولا (قوله) ورجع تارك الجلوس الأول الخ) الذي ينبغي أن يلزم به ان الرجوع سنة فان لم يرجع سهوا وسجد قبل السلام للنقص وان لم يرجع عمدا جرى على ترك السنة عمدا وما نسبه عبق لح من أن الرجوع فيه قولان بالوجوب والسنة فليس فيه ذلك (قوله أي جلوس غير السلام) أي سواء كان أولا أو ثانيا (قوله بأن يبق بالأرض) أي يدها أو ركبته بل ولو كان الباقي بدا الخ (قوله والا فلا يرجع) لأنه تلبس بركن فلا يقطعه لمساوونه والرجوع مكروه عند ابن القاسم القائل بالاعتداد برجوعه وما ذكره المصنف من التهي عن الرجوع في غير المأموم أما هو إذا قام وحده من اثنين واستقل فانه يرجع لمتابعة الامام (١) ويفهم هذا بالأحرى من قوله وتبعه مأومه اه بن (قوله ويسجد قبل السلام) أي لقص الجلوس والتشهد (قوله ولا تبطل ان رجع) أي لعدم الاتفاق على فرضية الناقعة بخلاف من رجع من الركوع للسورة أو لفرضية القنوت لغير اتباع امام (قوله ولو سجدا) هذا إذا لم يستقل اتفاقا بل وكذا ان رجع بعد استقلاله سهوا فالصحة اتفاقا وما عمدا فعلى الشهور خلافا لما كانى القائل بالبطلان لرجوعه من فرض إلى سنة ووجه الشهور مراعاة من يرى ان عليه الرجوع وعدم الاتفاق على فرضية الركن الشروع فيه (قوله ولو استقل) مثل الرجوع بعد الاستقلال الرجوع بعد قراءة بعض الناقعة أمالو قراها كلها ورجع فالبطلان (قوله في الصور الثلاث) أي في رجوعه إذا انفارق الأرض يديه وركبته وعدم رجوعه إذا فارق الأرض بهما وفي رجوعه لو خالف ورجع بعد استقلاله فان خالف المأموم إمامه ولم يتبعه بطلت للعمد والجاهل لا لاساهى والتأول (قوله إن كان) أي التارك للجلوس (قوله فان قام) أي بعد رجوعه بلا تشهد الخ بطلت أي كما نقله عن نواز لابن الحاج اه بن (قوله وسجد لهذه الزيادة) وهي قيامه سهوا وذلك لأن رجوعه وتشهده معه بهما فقد آتى بالتشهد والجلوس المطلوب منه فليس معه الاتيامة سهوا وهو زيادة محضة فليسجد لها بعد السلام ثم ان قول المصنف وسجد بعده أي فيما إذا لم يستقل بأن فارق الأرض فقط ورجع وفيما إذا استقل خلافا لمن قال في الأولى بعدم السجود ليسارة الزيادة وخلافا لاشبه في الثانية حيث قال ان رجوعه بعد الاستقلال حرام ولا يستدبره فاذا رجع وتشهد لم يكن آتيا بمطابق منه من الجلوس والتشهد اذ ما فعله منها غير معتد به فمعه نقص التشهد وزيادة القيام وحينئذ فيسجد قبل السلام (قوله فيرجع ويسجد بعده) فان لم يرجع بطلت كذا قال عبق قال شيخنا العدوي في حاشيته عليه وهو غير مسلم بل الصواب صحة الصلاة مراعاة لقول بعض العلماء يجوز الفل أربعا بل نحن نقول به غايته الكراهة ومخالفة الأفضل لا تقتضي البطلان اه ثم ان عبق جزم هنا بالبطلان وتردد بعده بقوله وأما إذا قام لثالثة في الفل عمدا فانظر هل لا تبطل الخ قال بن والظاهر عدم البطلان رعا لا نقول بجواز الفل أربعا وفي حاشية شيخنا على خشي أنه إذا قام لثالثة في الفل عمدا فلا بطلان لدخوله في قول المصنف وبتمم ولذا احتاج لتجديد احرام وهذا بخلاف الركوع والسجود فان ذات الفعل للخضوع وهذا ما يظهر تدبر اه (١) قوله يرجع لمتابعة الامام لحرمة سبقه في الخطاب لو نذر أن يقرأ في الركعة حزبا فركع قبل تمامه فالظاهر الرجوع لأن هذه القراءة واجبة خصوصا اذا عين الركعة اقول لعل الظاهر عدم الرجوع عملا باطلاقهم وقياسا على الفل للذود أوقات التي حيث اعتبروا أصله وليأت بذلك في ركعة أو صلاة أخرى اه ضوء

كسجدة وقد رجع في حاشية عقب عن هذا لما قاله بن لأن غايته كراهة الزيادة على اثنين ومخالفة الأفضل لا تقتضي البطلان (قوله لأن زيادة مثلها يطلها) أي لأنها نقل محدود بعد (قوله ويرجع في قيامه إلى الخامسة) أي خلافا للخمى حيث قال يشفع الخمس والسبع (قوله والخلاف في الأربع) أي والخلاف الموجود عندنا في الذهب بمواز النفل بأربع قوى فينبغي مراعاته (قوله بخلافه في غيره) أي بخلاف الخلاف في غير الأربع وهو القول بمواز النفل بست ركعات وثمان ركعات فإنه ضعيف وحينئذ فلا ينبغي مراعاته وحينئذ فلا يتم ما قاله الخمى من شفع الخمس والسبع مراعاة للخلاف (قوله فإن لم يرجع) أي بعد تذكره حين قام لخامسة (قوله لنقص السلام في محله) أي في صورتين ولوجود الزيادة أيضا في صورة ما إذا قام لخامسة وأورد على هذا التعليل أن لا نسلم أنه إذا نقص السلام يسجد له قبل السلام لا ترى أن من صلى الظهر خمسا فإنه يسجد بعد السلام مع أنه نقص السلام من محله وأجيب بأن الزيادة في الفرائض محض تعدد بنيمة العدم باتفاق فكان السلام ليتأخر عن محله بخلاف الزيادة في النفل فإنه قد قيل بها في الجملة فهناك من يقول النفل أربع وعندنا أنه اثنتان فهو قد نقص السلام من اثنتين عندنا حال تكميله أربعا ولا يترك السلام فرض وهو لا يجبر بالسجود لانا نقول مراعاة كون النفل أربعا يصير السلام من الركعتين كسنة من حيث أن له تركه فتأمل (قوله وتارك ركوع سهوا) أي تذكره قبل أن يعقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص (قوله يرجع له قائما) أي لأن الحركة للركن مقصودة وهذا إذا تذكره وهو في السجود أو وهو جالس أوقف من السجود وأما أن تذكره وهو قائم فإنه يركع حالا وقوله يرجع قائما فلو خلف ورجع محدودا لم تبطل صلاته مراعاة لمن قال إن تارك الركوع يرجع محدودا لا قائما بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة (قوله وندب له أن يقرأ شيئا) أي قبل الخطأ له (قوله من غير الفاتحة) أي لأنها لا تكرر تباركها حرام ولا يرتكب لأجل تحصيل مندوب كذا قال شيخنا وظاهره أنه يقرأ السورة ولو كان في الأخيرتين والظاهر أن محل ندب قراءة السورة أن كان المحل لها والا فلا يقرأ شيئا أصلا وفي المجمع وعقب وندب قراءته من الفاتحة أو غيرها وكانهم اغتفروا تكرار الفاتحة وقراءة السورة في الأخيرتين لضرورة أن شأن الركوع أن يعقب قراءة فتأمل (قوله يرجع محدودا) هذا قول محمد بن المواز فلو خالف ورجع قائما لم تبطل مراعاة للمقابل خلافا لما ذكره عقب من البطلان كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وقيل يرجع له قائما) أي كتارك الركوع وهو قول ابن حبيب فيقول أنه يرجع قائما بقصد الرفع من الركوع ثم (١) يسجد بسجد ذلك الرفع فكانه رأى أن القعود بالرفع من الركوع أن ينحط للسجود من قيام فإذا رجع إلى القيام وأعط منه إلى السجود فقد حصل القعود وأعلم أنه لا يقرأ على كل من القولين أما على قول محمد فلا أنه يرجع محدودا ولا قراءة في الركوع وأما على مقابله فلا أنه يرجع قائما بقصد الرفع من الركوع ولا قراءة في القيام حينئذ (قوله وتارك سجدة) أي سهوا تذكرها قبل عقد ركوع الركعة التي تلي ركعة النقص (قوله وسجدة) عطف على ركوع

(١) قوله ثم يسجد الخ وليس معنى كلام ابن حبيب أنه يرجع قائما ويركع ويسجد ولا تبطل صلاته بزيادة الركوع كما هو ظاهر عبق قد ورد ذلك بن عبيد بن أبي إذا ذكر من الرفع من الركوع وهو قائم نقل عن ميارة أنه نظر في ذلك أتول أم على كلام ابن حبيب فظاهره أنه ينحط للسجود وينوي أنه رجع في قيامه للرفع الذي تركه والظاهر أنه كذلك على قول محمد يصرفه بالنية لأنه لو ركع ثم رفع وقع في زيادة ركوع وهي مبطله كما عرفت آتيا فلينظر اهـ

لأن زيادة مثلها يطلها (و) رجع وجوبا (وفي) قيامه في النفل إلى (الخامسة) مطلقا (عقدها) أم لا بناء على أنه لا يرأس من الخلاف إلا ما قوى واشتهر عند الجمهور والخلاف في الأربع قوى بخلافه في غيره فإن لم يرجع بطلت (وسجد قبله فبهما) أي في تكميله أربعا وفي قيامه لخامسة لنقص السلام في محله لأنه نقص السلام من اثنتين حاله تكمله أربعا فنظر الممن يقول به وكان السلام حينئذ ليس بفرض ثم بين كيفية التدارك حيث أمكن بقوله (وتارك ركوع) سهوا (يرجع) له (قائما) لينحط له من قيام (وندب) له (أن يقرأ) شيئا من غير الفاتحة ليكون ركوعه عقب قراءة وتارك رفع من ركوع يرجع محدودا حتى يصل للركوع ثم يرفع بنية الرفع وقيل يرجع له قائما بسخط للسجود من قيام (و) تارك (سجدة) ينجس (لأبي) بها منه

وقوله يجلس عطف على قوله يرجع قننا فهو من باب العطف على معمول واحد وهو تارك لكن جهة للمولية مختلفة لأن أحدهما عمل فيه بالاضافة والثاني عمل فيه بالخبرة وقد سبق أول الكتاب أن اختلاف الجهة هل ينزل منزلة اختلاف العامل أم لا ويصح أن يكون وسجدة مضانا لحدوف أي وتارك سجدة فحذف وبقي للضاف اليه على حاله والشرط موجود وهو كون المحذوف بمثابة لما عطف عليه وعلى هذا فهو من عطف الجمل (قوله ان كانت الثانية) أي ان كانت السجدة للركعة الثانية فان كانت الأولى فانه ينحط الخ فيه نظرا فلا يتصور ترك الأولى وقبل الثانية لأن الغرض أنه أتى بسجدة واحدة وهي الأولى قطنا ولو جلس قبلها فجلوسه ملغى لوقوعه بفعله ولا يصيرها الجلوس قبلها ثانية ولأنه لما قصدتها ثانية وهو واضح ثم بعد هذا فاعلم ان تارك السجدة قيل انه يرجع للجلوس مطلقا وسجد وقيل انه يرجع ساجدا مطلقا من غير جلوس بأن ينحط للسجدة من قيام بناء على ان الحركة للركن غير مقصودة وقيل ان كان جلس أولا قبل نهضته لقيام وبعد السجدة الأولى كما إذا سجد أولا وجلس بعد تلك السجدة ثم قام ولم يسجد الثانية فانه لا يجلس بل ينحط ساجدا بغير جلوس وان كان لم يجلس قبل نهضته للقيام فانه يجلس وهو مبني أيضا على ان الحركة للركن غير مقصودة واقول الأول لما في صماح اشهب وهو للتعبد والثاني رواه اشهب عن مالك والثالث ذكره عبد الحق والصنف مبني على القول الأول وهو أن تارك السجدة يرجع جالسا مطلقا بناء على ان الحركة للركن مقصودة إذ اعلمت هذا تعلم ان قول التوضيح محل كون تارك السجدة يرجع جالسا اذا لم يكن جلس أولا ولا آخر ساجدا بغير جلوس اتفاقا فيه نظر لأن هذا قول مقابل للتعبد فلا نسلم حكاية الاتفاق بقي شيء آخر وهو انه على القول للتعبد من ان تارك السجدة يجلس لو خالف ورجع ساجدا من غير جلوس فاستظهر خشي في كبره البطلان لأن الجلوس بين السجدين فرض قل شيئا وقد يقال الظاهر الصحة مراعاة لما رواه اشهب من ان تارك السجدة ينحط للجلوس من قيام ولا يجلس (قوله ان ينحط لها من قيام) فلو فعلها من جلوس فلا بطلان ويسجد قبل السلام فلا يعطط لها غير واجب كما في التوضيح وح عن عبد الحق واعترض بأنه على الشهور من أن الحركة للركن مقصودة فلا يعطط لها واجب فكيف يجبر بالسجود وعلى انها غير مقصودة فليس بواجب ولا سنة وأجاب بعضهم بمثل ما مر في سلام النفل بأن مراعاة القول بانها غير مقصودة صيرها كالسنة للذبح بالسجود (قوله ولا يجبر (١) ركوع أوله الخ) أي ان الركوع الحاصل منه أولا لا يجرى إلى سجود ثانيته بحيث يصير المبدوع كله ركعة فراد بالجبر الضم (قوله للنسي سجدة) هذا الحل حل به حلوله وحل الواقع محل آخر حيث صور بما إذا ترك سجدة فقط من الأولى وأتى بركوع وسجدة وترك الركوع من السجدة الثانية وسجد لها فلا يجبر الركوع في الأولى بشيء من سجود الثانية لأنه انما فعله بقصد الثانية وسجد لها بل يأتي بسجدة يصلح بها الأولى ويبنى عليها فالحكم في السجلتين واحد الا ان حل حلوله هو التبادر من اثنين فالانطباق عليه (قوله ان ذكرها) أي سجدة أو لاها جالسا او ساجدا الخ أي وأما ان ذكرها وهو قائم انحط لها من ذلك اقيام وسجد بعد السلام لزيادة السجلتين الواقعتين في الركعة الثانية (قوله لينحط لها من قيام) أي لأجل اصلاح الأولى لأن التدارك لا يفوت الا بالركوع ولا ركوع هنا (قوله فيتداركها بأن يسجد سجدة) أي ثم يأتي بركعة بام القرآن وسورة ويجلس

من كانت الثانية فان كانت الأولى فانه ينحط لها من قيام ثم يأتي بالثانية ولو كان فعلها أولا بأن كان يعتقد انه فعل الأولى ثم سجد بقصد الثانية (لا) تارك (سجدة سجدتين) ثم ذكرهما في قيامه فلا يجلس لها بل ينحط لها من قيام (ولا يجبر ركوع أوله) للنسي سجدة (يسجد ثانيته) للنسي ركوعها لأنه فعلها بنية الركعة الثانية فلا ينصرفان للأولى فان ذكرها جالسا أو ساجدا قام لينحط لها من قيام وسجد بعد السلام فان لم يفعل وسجدها من جلوس فقد قص الانعطاف فيسجد قبل السلام ذكره عبد الحق وهو يدل على ان الانعطاف للسجود ليس بواجب والا لم يجبر بالسجود (وَبَعْلَكَ بِأَرْسِيعِ سَجْدَاتِ) تركم (من أرسيع ركعات) اركعات الثلاثة (الأول) هوات تدارك اصلاح كل ركعة مقدر التي بعدها وتعتبر الرابعة أولى فيتداركها بأن يسجد سجدة

سجدة

(١) قوله ولا يجبر الخ \* ان قلت نية الصلاة منسجمة على أجزائها ولا يحتاج كل جزء لية قلنا نعم لكنه لما جعل السجود في قصده للثانية منع ذلك عن صرفه للأولى

ثم بركتين ثم القرآن فقط ويسجد قبل السلام لأن معه زيادة وهي الركعات الأولى للغة ونقص  
السورة من الرابعة التي صارت أولى وكذا لو ترك التان سجودات اصلح ركوع اربعة يسجدتين وبني  
عليها وإنما ذكر المصنف هذه للسئلة مع انها مأخوذة مما تقدم له لدفع توهم بطلان الصلاة بتفاحش  
النقص أول دفع توهم عدم قوت التدارك بركعة طرأ فيها فساد (قوله ان لم يسلم) أي ان تذكر قبل ان  
يسلم (قوله والا بطلت) أي لان بالسلام فوات تدارك الأخيرة وظاهره ولو كان الامر بالقرب وفيه أنه  
إذا ترك ركناً من الأخيرة وسلم وكان الأمر بالقرب فانه يبنى والجواب أن القاعدة مفروضة بما إذا  
كان بعض الركعات صحيحاً لا ان كانت كلها باطلة كما هنا لأنه بمنزلة من زاد أربعاً سهواً كذا في ح  
والشيخ سالم السهري ورد عليه بان القواعد تنقضي عدم البطلان والبناء على الاحرام ان قرب ولم  
يخرج من السجود وان قول المصنف وبني ان قرب ولم يخرج من السجود كما يجري في بطلان بعض  
الركعات يجري في بطلان كلها وارضاء شيخنا في حاشية عقب (قوله وان ترك ركناً من ركعة النخ)  
اشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف ورجعت النخ مفرع على مفهوم قوله ولم يقدر ركوعاً وليس متعلقاً  
بما قبله بلصقه لانه حكم في التي قبلها يطلان الثلاث الأولى فكيف يقال رجعت الثانية أولى  
(قوله ورجعت الثانية أولى النخ) ما ذكره من انقلاب الركعات للفقد والامام وهو المشهور وقيل لا انقلاب  
فعلى المشهور الركعة التي يأتي بها آخر صلاته يقرأ فيها بالقرآن فقط كما يأتي بما قبلها بالقرآن فقط وعلى  
المقابل الركعة التي يأتي بها آخر صلاته قضاء عن التي بطلت فيأتي بها على صفتها من سر أو جهراً وبالنسخة  
وسورة أو بالنسخة فقط والحاصل انه يأتي بركعة على كل حال لكن هل هي بناء أو قضاء وعلى  
المشهور يختلف حال السجود وعلى مقابله فالسجود دائماً بعد السلام (قوله يطلانها) الباء التسيبية  
وقوله لفدواماً تنازعه قوله ورجعت وقوله يطلانها فأعمل الثاني وأضمر في الأول وحذفه لكونه  
فضلة أي ورجعت الثانية أولى لما يطلانها لقد وامام وعمل انقلاب ركعة الامام بناء على المشهور  
ان واقعه بعض مأموه على السهو والا فلا انقلاب يطلان الأولى مثلاً وان كان يجب عليه ان يتم  
صلاته بركعة بدلها لاجل يقينه لان تلك الركعة يكون فيها قضياً بخلافها عند الانقلاب فانه يكون فيها  
بأيا وكل هذا إذا لم يكثر جداً والا فلا بناء ولا قضاء (قوله ويسجد قبل السلام ان نقص وزاد) وذلك  
كالو عقد ركوع الثالثة وتذكر بطلان الأولى فانه يحل للثالثة ثانية وحينئذ فيأتي بركتين كل واحدة  
بالنسخة فقط ولا يجلس في الرابعة في الفعل لانها ثالثة في نفس الأمر ويسجد قبل السلام انقص السورة  
من الركعة الثانية (قوله وبعده ان زاد) أي كما لو عقد ركوع الثانية وذكر بطلان الأولى فانه يعمل  
الثالثة ثانية ويقرأ فيها بسورة ويجلس فيها والثانية التي تذكر فيها لا يجلس فيها ويسجد بعد السلام لزيادة  
الركعة (قوله والرابعة ثالثة) أي لبطلان الثالثة (قوله أو بغير سورة) فان كانت الركعة الاولى أو الثانية  
هي التي حصل فيها الخلل فانه يأتي بيدلها بالقرآن وسورة جهراً ان كانت جهرية وسراً ان كانت سرية  
وان كان الخلل انما حصل في الثالثة فانه يأتي بيدلها بالقرآن فقط سراً (قوله لم يدرك محلها) بدل من قوله  
شك في سجدة بدل كل من تك (قوله سجدها) أي فان ترك الايتان بها بطلت صلاته لانه تصد باطلال  
ركعة أمكنه اصلاحها فان تحقق تمام تلك الركعة لم يسجد بقوله سجدها مكانها أي ما لم يتحقق تمام تلك  
الركعة والا فلا يسجد بها اصلاً وتقلب ركعته ويأتي بركعة فقط وقوله سجدها هناء الكلام وهو بيان  
لقاعدة على مذهب ابن القاسم وقوله وفي الأخيرة النخ تفصيل لهذه القاعدة وحينئذ فالأولى للمصنف  
ان يأتي بالنساء التفرعية الا ان يقال ان الجملة مستأنفة استئنافاً ياتينا قصد بها ايضاح الجملة قبلها الاحال

ان لم يسلم والا بطلت (و)  
ان ترك ركناً من ركعة  
وعقد التي بعدها (رجعت)  
الثانية أو كى يطلانها  
بترك الركناً منها وفوات  
التدارك بعقد الثانية (لفظة  
وإمام) وتقلب ركعات  
مأموه تبعاً له وسجد  
قبل السلام ان نقص وزاد  
وبعده ان زاد وكذا ترجع  
الثالثة ثانية يطلان الثانية  
والرابعة ثالثة ومفهوم بعد  
وإمام أن ركعات المأموم لا  
تقلب حيث سلت ركعات  
امامه بل تبقى على حالها لأن  
صلاته مبنية على صلاة إمامه  
فيأتي بيدل ما بطل على صفته  
من سر أو جهراً بسورة  
أو بغير سورة بعد سلام  
الامام (وإن شك في  
سجدة (١) لم يدرك محلها  
سجدها) مكانه لا احتمال  
كونها من الركعة التي هو  
فيها فلا يسجد بها فقد تيقن  
سلامة تلك الركعة وصلاته  
الشك فيما قبلها فلا بد  
من ازالته وحينئذ فلا غلو  
(١) قوله وان شك في  
سجدة أو ركوع فيأتي به مع  
ما بعده اهـ ضوءه بمجموع

اما ان يكون في الأخيرة أو غيرها (٣٠٠) فان كان في غير الأخيرة فسيأتي (و) ان كان شكه (في الأخيرة) ولو أتى بالقاء التفرعية

لـ كان أولى أي فان حصل له الشك في تشهد الركعة الأخيرة فانه بعد ان يسجد بها (بأي ركعة) بالقاعة فقط لا انقلاب الركعات في حقه إذ يحتمل ان تكون من إحدى الثلاث وكل منها يبطل بقدر ما يلها ولا يفسد قبل إتيانه بالركعة لأن المذهب في ثلاث ركعات وليس محل تشهد ويسجد قبل السلام للزيادة مع احتمال النقص (و) ان كان في (قيام ثالثية) فيجلس ويسجد بها لاحتمال انها من الثانية وبطل عليه الأولى لاحتمال كونها انها وصارت الثانية أولى قد تم له بالسجدة ركعة فيأتي (ثلاث) من الركعات واحدة بالقاعة وسورة ويجلس ثم ركعتين بالقاعة فقط ويسجد بعد السلام (و) ان كان في قيام (واحدة) يجلس وأتى بها ثم في الثالثة وبأى (بركعتين) لاحتمال صحتها من إحدى الأوليين وقد بطلت بانقضاء التي تليها فلم يكن معه محقق سوى ركعتين (و) تشهد عقب السجدة فيل إتيان بالركعتين لأن كل ركعتين يقبها تشهد (و) ان سجد الإمام سجدة واحدة وترك

(قوله) اما ان يكون في الأخيرة (أي إيمان يكون حصل له الشك وهو في الجلسة الأخيرة) قوله وان كان شكه في الأخيرة (أي وهو في الجلسة الأخيرة) قوله فانه بعد أن يسجد بها يأتي بركعة (هذا مذهب ابن القاسم وخالفه أصبغ وأشهب فقالا يأتي بركعة فقط ولا يسجد بها لأن المطلوب انما هو رفع الشك باقل مما يمكن وكل ما زاد على ما يرتفع به الشك وجب طرحه) قوله ولا يتشهد الخ) هذا قول ابن القاسم وخالفه ابن الماجشون فانه وافقه على كل ما قاله الا أنه خالفه في عدم التشهد فقال انه يتشهد قبل إتيانه بالركعة لأن سجوده إنما هو مصحح للرابعة والتشهد من تمامها وقال ابن القاسم المحقق له ثلاث ركعات وليس محل للتشهد واختاره محمد بن اللواز كذا في حاشية شيخنا (قوله مع احتمال النقص) أي نقص السورة من إحدى الأوليين لانقلاب الركعات وهذا بالنسبة للفرد والامام واما للمأموم فانه يسجد السجدة لسكدة الرابعة وبعد سلام الامام يأتي بركعة بالقاعة وسورة الاحتمال ان يكون الخلل من إحدى الأوليين ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة هذه الركعة (قوله) وان كان في قيام ثلثة) أي او في ركوعها وقبل الرفع منه او كان في تشهد الثانية في الاحوال الثلاثة يسجد لاحتمال انها من الثانية وبطل عليه الأولى لاحتمال انها وصارت الثانية أولى قد تم له بالسجدة ركعة وحينئذ فيأتي ثلاث ركعات كما قال الشارح وأما لو حصل له الشك بعد ان رفع من ركوع الثالثة فلا يسجد لقوات التدارك ويتشهد بعد هذه الثالثة ثم يأتي بركعتين بالقاعة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة وازيادة هذا إذا كان قذا أو اماما واما للمأموم الذي شك بعد الرفع من ركوع الثالثة فانه يأتي مع الامام بركعة وبعده بركعة بالقاعة وسورة ويسجد بعد السلام (قوله من الثانية) أي التي لم يفت تداركها (قوله) لاحتمال كونها منها) أي وقد بطلت بقدر الثانية (قوله) ثم ركعتين بالقاعة فقط) هذا كله إذا كان قذا أو اماما واما لو كان مأموما فانه يصلي مع الامام ركعتين بعد السجدة التي جبرها الثانية وبعد سلام الامام يأتي بركعة بالقاعة وسورة ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة تلك الركعة ولا يضر للمأموم إتيانه بالسجدة في صلب الامام لانه تلا في اصلاح لا قضاء فلو كان ذلك للمأموم مسبوقا جرى على المسائل اجتماع البناء والقضاء (قوله) وان كان في قيام رابته) أي أو في ركوعها وقبل الرفع منه وأما ان حصل له الشك بعد الرفع منه فلا يسجد لقوات التدارك ولا يتشهد بعد هذه الرابعة لانها صارت ثالثة ويأتي بركعة بالقاعة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة وازيادة (قوله) جلس وأتى بها) هذا على مذهب ابن القاسم واما على مقابله وهو ما لأصبغ وأشهب فانه يبنى على الركعتين ويأتي بما بقى عليه فقط (قوله) ويأتي بركعتين) أي يقرأ فيها بام القرآن فقط ويسجد قبل السلام هذا إذا كان قذا واما ما فان كان مأموما فانه يسجد لجبر الثالثة ولا يتشهد بعدها ويصلي مع الامام ركعة ثم بعد سلام الامام يأتي بركعة يقرأ فيها بام القرآن وسورة ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة تلك الركعة (قوله) وان سجد إمام سجدة (١)) أي من أي الركعة كانت من الأولى وقام للثانية أو من الثانية وقام للثالثة أو من الثالثة وقام للرابعة وقوله وان سجد امام سجدة الخ ظاهره سواء اشرد الامام بالسجود او شاركه بعض المأمومين فيه فعلى كل حال لا يتبعه في قيامه المأموم العام يسره وقال بعضهم يمتنع ان يحل كلام المصنف على ما اذا وافق بعض

(١) قوله وان سجد امام سجدة واما لترك الركوع فالظاهر على مذهب ابن القاسم انتظاره والتسبيح لله يرجع فان لم يرجع وخيف عقده أتوا بالركوع وما بعده وحدهم ولا يقال هذا افضل كثير في صلب الامام لانا نقول قد اغتفروا نظيره فما اذا زوحم للمأموم عن الركوع وذلك انهم قيدوا مسئلة اتباعه الامام في غير الاولى بما اذا زال ما منه بحيث يخاطب باتباع امامه فلو اقام استمر المانع حتى عقد الامام ركعة نالية ركعة العذر فانه يتلافى ما فاتته من ركعة العذر فقط وظاهره بانتيانه بالركوع وما بعده يأتي بالثالثة بعد الاسلام اهـ

أى له يرجع فإن لم يسجدوا له بطلت صلاتهم فإن لم يرجع لم يكملوه عند سحنون الذى . من المصنف على مذهبه هنالكة يرى أن الكلام لاصلاحها مبطل ( فإذا ) لم يرجع و ( خيف عقده ) لاني قام لها ( أقوموا ) له قد هاهمه ( ٣٠١ ) وتصير اولى للجميع ان كانت

ركعة النقص هي الأولى ولا يسجدونها لانفسهم فان سجدوها لم تجزهم عند سحنون لكها لا تبطل عليهم فان رجع اليها الامام وجب عليهم اعادتها معه عنده وأما عند غيره فلا يعيدونها معه كما يأتي ( فلذا جلس ) للثانية في ظنه ( قاموا ) ولا يجلسون معه ( كتموديه ثالثة ) في الواقع وبالنسبة لهم وهي رابعة في ظنه ( فإذا أسلم ) بطلت عليه و ( أتوا ) لانفسهم ( ركعة ) بعد سلامه ( وأنتم ) فيها ( أحدكم ) ان شاءوا وان شاءوا أقموا افذاذا وصحت لهم دونه ( وسجدوا قبله ) لفصان السورة من الركعة والجلسة الوسطى وما شئى عليه المصنف مذهب سحنون وهو ضعيف والتمداه ان لم يفهم بالتسبيح كملوه فان يرجع بالكلام يسجدونها (١) لانفسهم ولا يتبعونه في تركها والا بطلت عليهم ويجلسون معه ويسلمون بسلامه فاذا تذكر ورجع لسجودها فلا يعيدونها معه على الأصح ولما بين حكم ما إذا أخل

للمؤمنين الإمام في سهو لأن هذه الحالة هي محل الخلاف بين ابن القاسم وسحنون وأما إذا لم يشاركه أحد من المؤمنين في السهو كان للمؤمنون مخاطبتين بتلك السجدة بانفاق التبيين وتجزيم وإذا جلس في الثانية أو ارجاعه جلسوا معه وإذا سلم صلوا واجزأتهم والطريقة الأولى طريقة الأئمة والماليزي والثانية طريقة ابن رشد ( قوله أى له ) أى لأجله أى لأجل سهوه ( قوله له يرجع ) أى فان رجع سجدها هو ومأمومه معه ( قوله وسبح به ) أى والتسبيح فرضه كفاية إذا حصل من بعضهم كفى ( قوله لكها ) أى الصلاة ( قوله لا تبطل عليهم ) أى بزيادة تلك السجدة التي سجدوها لانفسهم مراعاة لمذهب ابن القاسم القائل أنهم يسجدونها لانفسهم ( قوله فان رجع اليها الامام ) أى ببدان سجدوها ( قوله ولا يجلسون معه ) أى لأنه كالم جلس بعد الأولى فلا يتبع ( قوله وهي رابعة ) أى والحال انها رابعة في ظنه فان تذكر الامام قبل سلامه آتى بركعة وتاجه فيها للمؤمنون وصحت للجميع ( قوله فاذا سلم ) أى ولم يأت بركعة بطلت عليه أى بمجرد السلام ولو لم يطل لأن السلام عند سحنون بمنزلة الحدث فقول خشي فاذا سلم بطلت عليه ان طال فيه نظر كما قال شيخنا وإذا بطلت عليه فلا يعمل عن المؤمنين سهوا ولا يحصل لهم فضل الجماعة فيعيدون له ( قوله وأهم فيها أحدم ) ظاهره أن الاختلاف جائز جوازاً مستوي الطرفين والحق أنه مندوب ( قوله وصحت ) أى وهذه المسئلة من جملة المسئلات من قولهم كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم ( قوله وسجدوا قبله ) أى قبل السلام ( قوله من الركعة ) أى الثانية لأن الأولى لما بطلت رجعت الثانية أولى والثالثة ثمانية فكان الإمام أسقط السورة والجلوس الوسط ثانياً عقب الثالثة التي صارت ثانية في نفس الأمر والنقص الحاصل من الإمام بوجوب السجود قبل السلام سواء وافقه المأموم على ذلك أم لا ( قوله وهو ضعيف ) أى لأنه مشكل من جهة أن المؤمنين اذا تركوا قبل تلك السجدة لانفسهم صاروا متمدين (١) لا بطل الأولى بتركهم السجود ومن تمعد ابطال ركعة من صلاته بطل جميعها على ان جلوسهم حال قيام الامام وقيامهم حال جلوسه فيه مخالفة له ومخالفة الامام لا تجوز ( قوله والتمد ) أى وهو مذهب ابن القاسم ( قوله انه لم يفهم التسبيح كملوه الخ ) الأولى ان يقول والتمد أنهم يسبحون له فان لم يرجع سجدوها لانفسهم الخ وذلك لأن ابن القاسم وان كان يقول ان الكلام لاصلاح الصلاة جائز ولا يطلها يقول بعدم كلام المؤمنين للإمام في هذه الجزئية فان كملوه فلا بطلان كذا قرر شيخنا العدوي وانظر ماوجه ( قوله فاذا تذكر ورجع لسجودها ) أى قبل أن يقدر ركوع الركعة الثانية بأن رجع في حال قيامه للثانية ( قوله فلا يعيدونها معه على الأصح ) أى وهو قول ابن المواز وصححه الأئمة والماليزي ( قوله ولما بين حكم ما إذا أخل الإمام بركن ) أى وكذا الفذل لأن قوله سابقاً وتداركه

(١) قوله صاروا متمدين الخ فيه ان تركهم فعل السجدة معه واجب عليهم فارتكابه اصلاح لا تمعد ابطال وقوله على أن جلوسهم الخ سهو عن قول الشارح في طيل قبيلة السجود لفصان السورة والجلاسة الوسطى فانه صريح في أنهم لا يجلسون حال قيامه وقوله ومخالفة الامام لا تجوز يمكن أن يقال في دفعه محله ما لم يجبر الحكم الشرعى للمخالفة كما هنا على انها لازمة على مذهب الامام ابن القاسم التمدد وهذا من مجرد مناقشة في الاشكال على عادة التعللين من الاطفال وفيه تعالى الكلام والحمد لله على كل حال اه عايش

الإمام بركن اخذ بين حكم إخلال المأموم به وان الإمام لا يعمل به وان قوله ولا سهو على مؤتم حالة القدوة خاص بالسنة فقال (١) قول الشارح يسجدونها الخ ظاهر في غير الجملة اما هي فشرطها الجماعة فلظاهر استخلاصهم ويكون السهو عن الركن بمنزلة طرو العجز عنه في الصلاة أما على مذهب سحنون فانما يستخلفون بعد سلامه اه ضوه



(وَبِأَن زَوْجَهُمْ مُّؤْتَمَرٌ مِّنْ رُّكُوعٍ) حتى قامه مع الإمام برقمته معتدلاً (أَوْ تَقْسِمُ) فمساخفة لا ينفذ الوضوء (أَوْ) حصل له نهيوه (كان سهاوا كره أو أصابه (٣٠٢) مرض منه من الركوع معه (اتبعه) أي فعل المأموم ما قام به إمامه ليدركه فما هو

ان لم يسلم ولم يقدر ركوعاً بالنسبة للإمام والفد كما مر (قوله وان زوجه مؤتم) ضمنه معنى بوعده فداء  
 من والا فزوجه يتعدى جلى لا من يقال ازدحموا على الماء (قوله لا ينفذ الوضوء) أي حتى قامه  
 الركوع مع الإمام (قوله أو نحوه) فاعل لمحذوف أي أو حصل نحوه لأنه لا يهطف الاسم على الفعل إلا  
 إذا أشبهه وهنا ليس كذلك فهو من عطف الجمل (قوله أو أصابه مرض الخ) أي واشتغل بحل أزراره  
 أو ربطها حتى رفع الإمام من الركوع (قوله اتبعه في غير الأولى) أي فإن لم يتبعه بطلت صلاته كما قل  
 شيخنا (قوله أي فعل المأموم ما قام به الخ) أي وليس المراد أنه يتبع الإمام فما هو فيه ويترك ما فعله  
 الإمام وسبقه به من الركوع وما بعده ولا يضر قضاء المأموم في صلب الإمام ما قام به لا يغتفر ذلك هنا  
 (قوله في غير الأولى) أي في غير الركعة الأولى بالنسبة للمأموم بأن وقع له هذا في ركوع أئنته أو ثلثته  
 أو رابعته (قوله لا نسحب الخ) علة لقول المصنف اتبعه في غير الأولى (قوله ما لم يرفع من سجودها)  
 أي مدة عدم رفع الإمام من سجودها أي مدة غاية طه عدم رفع الإمام من سجودها وهذا ظرف لا ابتداء  
 الاتباع لا لانهاءه والى حيث ابتدأ الاتباع مدة غلبة طه عدم رفع الإمام من السجدين فيفيد أن  
 الإمام إذا رفع من السجدين فلا يشرع المأموم في الاتيان بمافاته ويفيد أيضاً أنه إذا علم أنه يدرك الإمام  
 في ثاني السجدين لكنه يفعل السجدة الثانية بعده فإنه يتبعه وهو القيل بخلاف أو جعل ظرفاً لا لانهاء  
 الاتباع فإنه يفيد أنه لا يفعل ما قام به إلا إذا كان يظن أنه يدرك مع الإمام السجدين معاً ويسجد الأولى  
 حال رفع الإمام من الأولى ويسجد الثانية مع الإمام تأمل كذا في شيخنا العدوي (قوله من سجودها)  
 مفرد مضاف لمرفة نيم محمولاً على ما قلنا من جميع سجودها وأعاد الضمير وتضمن أنه عائد على  
 الغير وهو مذكر لكون الغير واقفاً على الركعة فإلى متى أو اكتسب لفظ غير التانيث من المضاف إليه  
 (قوله فإذا كان يدرك الإمام) أي يظن إدراكه وقوله ويفعل الخ أي ولكنه لا يفعل السجدة الثانية  
 إلا بعد رفع الإمام منها وقوله ويسجد بها أي الثانية بعد رفع الإمام (قوله في شيء منها) أي من السجدين  
 (قوله ويقضى ركعة) أي عوضاً عن تلك الركعة (قوله فإن ظن الإدراك) أي فإن ظن أنه يدرك الإمام  
 في السجود فلما أتى بالركوع فرغ الإمام من ذلك السجود فإنه لا يمتد بذلك الركوع ويتبع الإمام فما  
 هو فيه والصلاة صحيحة وقضى ركعة (قوله ومفهوم في غير الأولى الخ) حاصله أنه إذا قامه ركوع  
 الأولى بما ذكر من الازدحام ومأمومه فلا يجوز له الاتيان به بعد رفع الإمام ولو علم أنه إذا أتى به يدرك  
 الإمام قبل رفعه من السجود بل يخر ساجداً ويأبى هذه الركعة لأنه لم ينسحب عليه أحكام المأمومية فإن  
 تبعه وأتى بذلك الركوع وأدركه في السجود أو بعده عمداً أو جهلاً بطلت صلاته حيث اعتد بتلك  
 الركعة لأن ألقاها وأتى بركعة بدلها ومثل من زوجه عن الركوع في الأولى المسبوق إذا أراد الركوع  
 فرفع الإمام فإنه يخر معه ولا تبطل إن ركع إن التقى تلك الركعة ومن هذا تعلم أن ما يقع لبعض الجهلة من  
 أنهم يأتعون فيجدون الإمام قد رفع رأسه من الركوع فيعزمون ويركعون ويدركون الإمام في  
 السجود فإن صلاتهم باطلة إن اعتدوا بتلك الركعة الباطلة فإن القوها وأتوا بركعة بدلها صحت واعلم  
 أن ما ذكره المصنف من التفصيل في ترك المأموم الركوع مع إمامه لعذر هو المشهور من المذهب وقيل  
 أنه لا يتبعه مطلقاً في الأولى ولا في غيرها وقيل بعدم الاتباع في الأولى فقط إلا في الجمعة وقيل  
 بالاتباع مطلقاً ما لم يقدر التالية انظر بهرام (قوله لكن الراجح أنه يتبعه أيضاً في غير الأولى)  
 أي حيث لم يرفع من سجودها (قوله ما لو تعمد الخ) حاصله أنه لو تعمد ترك الركوع مع الإمام

فيه إذا حصل المانع ( في  
 غير ) الركعة الأولى  
 للمأموم لا نسحب  
 للمأمومية عليه بإدراكه معه  
 ( الأولى ) بركوعه معه  
 فيها وحصل اتباعه في  
 غيرها ( ما ) أي مدة كون  
 الإمام ( لم يرفع ) رأسه  
 ( من ) جميع ( سجودها )  
 أي سجود غير الأولى فإذا  
 كان يدرك الإمام في الثانية  
 سجديته ويفعل الثانية بعد  
 رفع الإمام من ثابته فإنه  
 يقبل ما قام به ويسجد بها  
 ويتبعه فإذا ظن أنه  
 لا يدركه في شيء منها لم  
 يفصل ما زوجه عنه بل  
 يستمر قائماً ويقضى ركعة  
 فإن خالف وتبعه فإن  
 أدركه في السجود صحت  
 ولا تنصا عملاً بتأنيث وان  
 لم يدركه فيه بطلت فإن  
 ظن الإدراك فتخلف طه  
 ألقى ما قبل من التكبير  
 وقضى ركعة ومفهوم في  
 غير الأولى الغاء الأولى  
 للمأموم برفع الإمام من  
 الركوع فخر معه ساجداً  
 ويقضى ركعة بعد سلامه  
 فإن فعل ما قام به واتبعه  
 بطلت ولو جهلاً كما يقع  
 لكثير من الدوام ومفهوم  
 زوجه الخ أنه لو تعمد ترك  
 الركوع مع الإمام لم يتبعه  
 لكن الراجح أنه يتبعه

أيضا في غير الأولى كذا العذر فلا فرق بين ذي العذر وغيره إلا أن العذر لا يأتى ويأتى غيرهما وأما لو عمد ترك الركوع  
 مع في الأولى لبطلت الصلاة كما حزم به الاجمورى لا أن الركعة تقطع كذا لو تعمد ترك الركوع معه في غير الأولى حتى رفع من

حق رفع منه معتدلا فان كان من الأولى بطلت وان تعمد تركه من غير الأولى فان استمر حتى رفع  
 الامام من سجودها بطلت أيضا وأما ان تركه من غير الأولى وآتى به قبل رفع الامام من سجودها  
 فالراجح معها مع الائم (قوله) أو زوح مثلان سجدة الخ) تكلم المصنف على حكم ما اذا زوح عن  
 ركوع وعن سجدة وسكت عن حكم ما اذا زوح عن الرفع من الركوع فهل هو كمن زوح عن الركوع  
 فيأتي به في غير الأولى من رفع من سجودها أو هو كمن زوح عن سجدة فيجزي فيه ما جرى فيها من  
 التفصيل قولان والأول هو الراجح وهو مبنى على أن عقد الركوع برفع الرأس والثاني مبنى على أنه  
 بالانحناء اه شيخنا عذوي (قوله من الأولى أو غيرها) الفرق بين الزاحمة عن الركوع حيث فصل  
 فيه بين كونه من الأولى أو غيرها والزاحمة عن السجدة حيث سوى بين كونها من الأولى أو  
 من غيرها ان الزاحمة عن السجدة انما حصلت بعد انحجاب حكم للأوموية عليه بمجرد رفع رأسه من  
 الركوع والزاحمة عن الركوع نارة تكون بعد انحجاب حكم للأوموية عليه ونارة قبل (قوله) فان لم  
 يطمع فيها الخ) الطمع هو الرجاء فهو من قبيل الظن أي فان لم يظن الادراك للسجدة قبل رفع الامام  
 رأسه من ركوع الركعة التالية بأن جزم بعدم الادراك أو ظن عدمه أو شك فيه (قوله) عمادي  
 أي مع الامام وترك تلك السجدة وذلك لانه لو فعلها فاتته الركعة الثانية مع الامام وكان محصلا لتلك  
 الركعة التي قبل سجدة وان عمادي مع الامام كان محصلا لتلك الركعة الثانية معه وفاته الأولى التزك  
 منها السجدة وموافقته للامام أولى (قوله) وتبع الامام فيها هو فيه) فلو خالف ولم يتأد صحت صلاته  
 ان تبين ان سجوده وقع قبل عقد إمامه وان تبين انه بعد العقد بطلت (قوله) على نحو اناته) أي من  
 كونها سرا أو جهرا ووض كونها بالقاعة فقط أو بالقاعة والسورة لصدم انقلاب الركعات في حقه  
 (قوله) والابان طمع فيها قبل عقد إمامه) بأن ظن أو جزم انه بعد فعلها يدرك الامام قبل أن يرفع رأسه من  
 ركوع الركعة التي تلها (قوله) على الوجه المطلوب) أي وهو كونه قبل رفع الامام رأسه من ركوع الركعة التالية  
 (قوله) واذا عمادي على ترك السجدة) أي لظنه أن الامام يرفع رأسه من ركوع التي تلها قبل اتيانه  
 بتلك السجدة (قوله) لاسجود عليه زيادة ركعة النقص) أي وذلك لان ركعة النقص زيادة في صلب  
 الامام فيحملها الامام عنه (قوله) بأن يتقن) فيه ان الموضوع انه يتقن تركها وقد يقال ان هذا تميم بقطع  
 النظر عن الموضوع تأمل (قوله) محض زيادة) أي وليست في صلب الامام ولا يقال ان ركعة القضاء  
 لما أتى بها بعد سلام الامام هذه عمد ولا سجود في العمد لا تأمل قول هو كمن لم يدرك أصلي ثلاثا أو أربعا  
 (قوله) فهذا) أي قول المصنف ولا سجود عليه ان يتقن (قوله) وان قام امام لحاسة الخ) حاصل هذه  
 المسئلة ان الامام اذا قام لثالثة بحسب الظاهر فللمأموم حلال إما ان يتيقن انتفاء الوجوب أم لا وفي  
 كل منهما أربع صور لان كل واحد منهما إما ان يفعل ما أمر به أو يخالف عمدا أو سهوا أو تاويلا  
 فتيقن انتفاء الوجوب ان فعل ما أمر به من الجلوس صحت صلاته فيبين ان سبغ ولم يتيقن  
 له وجوب الوجوب والابطال لقوله ولتقابله ان سبغ وقوله لالمن لزمه اتباعه في نفس الأمر ولم يتبع  
 وان خالف عمدا بأن قام بطلت ان لم يتيقن له للوجوب والاصح على قول ابن اللواز واختار الأخصي  
 الإعلان مطلقا أي سواء تبين له موجب قيام إمامه أم لا وما لابن اللواز هو الموافق لمفهوم ولم يتبع في قوله  
 لالمن لزمه اتباعه في نفس الأمر ولم يتبع وان خالف سهوا فقام لم تطل اتفاقا وكذا تاويلا على ما  
 اختاره اللخمي ثم ان استمر السامى والتأول على يقين انتفاء الوجوب لم يلزمهما شيء وان زال يقينهما  
 لقول الامام تمت اوجب قبل يكتفيان بتلك الركعة التي فعلها مع الامام أولا بد من ركعة بدل ركعة

ما اذا فعل للمأموم ما أمر به وخالف فقال (وإن قام إمام خمسة) في بداية ونحوه لثالثة

الحلل وقد جزم للصنف أول كلامه بالثاني في الساهی فأحرى للتأول لكن مفهوم قوله لم يجزه الخامسة ان تتمدها ان الساهی يجتزى بها دون التأول وأما من لم يتيقن انتفاء اللوجب بأن يتيقن ان قيامه لموجب أو ظنه أو توهمه أو شك فيه فإنه يقوم مع الامام فان فعل ما أمر به من القيام فواضح وإن خالف فجلس همدا بطلت الا ان يوافق نفس الأمر على ما استظهره ح وان جلس سهوا لم تبطل ويأتي بركة وان خالف متأولا فكلامه على المتصداق بن (قوله لكان أشمل) أي لصدقه بما اذا زاد رابعة في ثلاثية أو ثالثة في ثنائية أو خامسة في رابعة بخلاف كلام الصنف فإنه قصر على الأخيرة ولا يصدق بغيرها (قوله واستمر) أي الامام على قيامه لعدم علمه بزيادتها (قوله ونحوه أربعة) أي لانه اما ان يتيقن موجبها لعله بطلان إحدى الأربع بوجه من وجوه البطلان او يظن موجبها أو يظن عدمه أو يشك في موجبها (قوله أشار للأول) أي وهو ما اذا تيقن انتفاء موجبها وانها محض زيادة (قوله فتيقن انتفاء موجبها) أي عن نفسه وعن إمامه أو عن نفسه فقط والأول مبني على ان كل سهو لا يحمله الامام ممن خلفه فسهو عنه سهو لهم وانهم فعلوه والثاني مبني على ان كل سهو يحمله الامام ممن خلفه فلا يكون سهو عنه سهو لهم اذ هم فعلوه والأول قول لسحنون والثاني قول ابن القاسم وقوله فتيقن انتفاء موجبها يجلس أي سواء كان مسبوقا أم لا لكن غير المسبوق يجلس حتى يسلم مع الامام بعد فراغه من تلك الركعة التي قام لها والمسبوق يجلس حتى يسلم الامام من تلك الركعة التي قام لها فيقوم لقضاء ما عليه فكلام الصنف من هنا لقوله ولم تجز مسبوقة الخ مجرى في المسبوق وغيره (قوله ولم يتغير يقينه) أي بانتفاء اللوجب (قوله ان لم يسبح له بطلت) أي وكذا ان تغير يقينه بأن تبين له عدم انتفاء اللوجب فانها تبطل لقول الصنف فيما يأتي لالمن لزمه اتباعه في نفس الأمر ولم يتبع (قوله فان لم يفهم بالتسبيح كلوه) الحق انه اذا لم يفهم بالتسبيح يشيرون اليه فان لم يفهم بالاشارة كلوه والتسبيح والاشارة وكذا الكلام واجب كناية اذا قام به بعض المأمومين كفى (نتيجه) اذا كله بعضهم وجب الرجوع لقوله إن يتيقن صدقه أو شك فيه فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم في التيقن وكذا في الشك ان أجمع مأمومه على نفي اللوجب فان يتيقن خلاف خبرهم وجب عليه الرجوع ان كثروا جدا لان تيقنه حينئذ بمنزلة الشك فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم وان لم يكثر واجدا لم يجب عليه الرجوع وهل يسجدون قبله أو ينتظرونه حتى يسلم ويسجد لسهو قولان (قوله أي نفس) أي بأن علم بطلان إحدى الركعات بوجه من أوجه البطلان (قوله ثم انظروا) أي للمأموم بعد الفراغ من الخامسة اللوجب الذي جزم به أو ظنه أو توهمه أو شك فيه فواضح (قوله وانما قام) أي الامام (قوله فان خالف المأموم ما وجب عليه من جلوس أو قيام الخ) أي فاذا لم يتيقن انتفاء اللوجب وخالف ما أمر به من الاتباع وجلس همدا أو جهلا فانها تبطل مالم يتيقن أن مخالفته موافقة لما في نفس الأمر والا فلا بطلان على ما استظهره ح ومن يتيقن انتفاء اللوجب اذا خالف ما أمر به من الجلوس واتبعه همدا أو جهلا فانها تبطل مالم يتيقن ان مخالفته موافقة لما في نفس الأمر والان لا تبطل كقول ابن اللواز الا ان الأظهر ان تلك الركعة التي تبع فيها الامام لا تنوب عن ركعة الحلل عملا بقصده كما في الحج وحينئذ يأتي بركة أخرى واختار الاخمى البطلان مطلقا أي سواء تبين ان مخالفته موافقة لما في نفس الأمر أم لا واعتمد بعض الأشياخ قول ابن اللواز ونفس الاخمى في التبصرة قال ابن القاسم في امام سها في الظهر فصلي محضا فقبه قوم سهوا وقوم همدا وقوم قدموا فلم يتبعوه فانه بعيد من اتباعه همدا وتمت صلاة من سواء قال محمد وان قال الامام بعد سلامه كنت ساهيا عن سجدة بطلت صلاة من

لكان أشمل واستمر لمأمومه على خمسة أقسام لانه اما ان يتيقن انها محض زيادة أولا ونحوه أربعة أقسام أشار للأول بقوله (فَتيقنُ) انتفاء موجبها) أي فمن جزم بعد موجبها وعلم انها محض زيادة (يجلسُ) وجوبا وتصح له ان يسبح له ولم يتغير يقينه فان لم يسبح له بطلت عليه لانه لو يسبح لربما رجع الامام فصار لمأموم بعد التسبيح متمم الزيادة في الصلاة فان لم يفهم بالتسبيح كلوه وأشار الى الأربعة الباقية بقوله (وبإلا) يتيقن للمأموم انتفاء موجبها بأن يتيقن ان قيامه لموجب أي نفس أو ظنه أو توهمه أو شك فيه (ان يتيقن) وجوبا في الأربع ثم انظروا اللوجب فواضح وان ظهر له بعد الفراغ من الخامسة عدمه وانما قام سهوا وسجد الامام وسجد معه المتبع له (فإن خالف) المأموم ما وجب عليه من جلوس أو قيام (همدا) أو جهلا غير متأول (بطلت) صلاته (فيهما) أي في الجلوس والاتباع

أن لم يشين أن مخالفته موافقة لما في الواقع (لا) أن خالف ماوجب عليه (سهواً) فلا تبطل فيهما (حيثنذ) (فإن الجالس) أي من وجب عليه الاتباع فجلس سهواً (بركعة ويدهما) أي الركعة من وجب عليه الجلوس (التسبيح) (للامام سهواً) أن قال الامام قمت لموجب فلا وصلاة كل صحيحة بقوله (وإن قال) الامام (قمت لموجب) لأن أسقطت (٣٥) ركناً من إحدى الركعات فتغير

اعتقاد التسبيح ولو وهما صوابه إسقاط الواو منه وإدخالها على قوله (صحت) أي وتصح الصلاة (لمن) لزمه اتباعه (أي اتباع الامام لكونه من أحد الاتسام الأربعة) (وتبعه) على أن هذا ظاهر لا يحتاج لنص عليه (و) صحت (لمن) وهو من لزمه الجلوس وجلس (إن) سبج (قد قدمناه ولما ذكر أن من وجب عليه الجلوس فخالف عمداً بطلت صلاته به على أن المتأول لا تبطل عليه بقوله مشهاله في الصحة (كتسبيح) أي كصحة صلاة متبع للامام (تأول) (بجهله) (وجوبه) أي وجوب الاتباع وقد كان يجب عليه الجلوس لتيقن انتفاء الوجوب (على المختار) عند اللخمي لعذره بتأويله اتباعه إذا لم يقل الامام قمت لموجب فأولى إن قال (لا) تصح (لمن) لزمه اتباعه في نفسه الأمر (وجزم بانتفاء الوجوب فجلس) (ولم يتبع) كما هو الواجب عليه بالنظر لاعتقاده فتبين له القيام لموجب

جلس وصحت صلاة من اتبعه سهواً أو عمداً والصواب أنه تصح صلاة من جلس ولم يتبعه لأنه جلس متأولاً وهو يرى أنه لا يجوز له اتباعه وهو أعذر من الناعس والغافل وتبطل صلاة من اتبعه عمداً إن كان عالماً أنه لا يجوز له اتباعه وإن كان جاهلاً يظن أن عليه اتباعه صحت صلاته (قوله) أن لم يتبين الخ) هذا بين أن معنى قول المصنف بطلت تبيات للبطان لأنها بطلت بالفعل (قوله) لا سهواً الخ) حاصله أن من تيقن انتفاء الوجوب إذا خالف ماأمر به من الجلوس فبطلت صلاته وكذلك إذا كان غير متيقن انتفاء الوجوب إذا خالف ماأمر به من الاتباع وجلس سهواً فإن صلاته صحيحة فإذا قال الامام بعد فراغه من الصلاة قمت لموجب فإن هذا الثاني يأتي بركعة وكذا الأول يأتي بركعة ولا تجزئه التي فعلها مع الامام سهواً وقيل أنها تجزئه وعلى الأول فيحصل معه في الرابعة ست ركعات والقولان مخرجان على الخلاف فيمن ظن كمال صلاته فأتى بركعتين نافلة ثم تذكر أنه بقي عليه من صلاته ركعتان قاله ابن بشير والمواري قال ابن عبد السلام وابن هرون وأصل الشهور لإعادة كذا في ح اه قال بن قلت قد أنكر ابن عرفة وجود القول بالاعادة الذي انتصر عليه المصنف ونفسه وأجزأت تابعه سهواً فيها ونقل ابن بشير يقضي ركعة في قوله أسقطت سجدة لا عرفة وقوله كالحلاف فيمن صلى ثلاثاً فرض اعتقد تمامه فتبين قصه ركعتين واضح فرقة (١) (قوله) (الافلا) أي والايقل الامام ذلك فلا يأتي الجالس بركعة ولا يبيدها التسبيح (قوله) وصحت لمن لزمه اتباعه وتبعه) أي سواء قال الامام قمت لموجب أم لا (قوله) ان سبج) أي ولم يتغير يقينه (قوله) فخالف عمداً بطلت صلاته) أي وإن خالف سهواً لا تبطل (قوله) تأول بجهله وجوبه) أي بأن استند لحديث إنما جعل الامام ليؤتم به ونحوه (قوله) (لأن لزمه اتباعه) هذا معطوف على محذوف وهو محترزه والتقدير وصحت لمقابلة ان سبج ولم يتغير اعتقاده لأن لزمه اتباعه الخ لأن معناه لأن تغير اعتقاده وحاصل ذلك أنه إذا جلس لتيقنه انتفاء الوجوب ثم تبين له بعد الصلاة خطأ نفسه بأن قال الامام قمت لموجب فإن صلاته تبطل فهذا يخارق قوله وصحت لمقابلة ان سبج أي ولم يتغير يقينه وهذا تغير عما كان يعتقد وإنما لم تصح صلاته لأنه تبين أن كان يلزمه اتباعه في نفس الأمر فهو أي من تيقن انتفاء الوجوب مؤاخذاً بالظاهر تارة من حيث أنه أمر بالجلوس والبطان ان قام وبما في نفس الأمر تارة أخرى حيث بطلت ان لم يتم بعد ان طرأ له الشك (قوله) ولم تجز أي بعد الوقوع والزول وأما القدوم على اتباعه فهو حرام وإنما لم تجز لأنه لم يفعلها على أنها قضاء عن الركعة وإنما فعلها على أنها زائدة وحاصل المسئلة أن السبوق بركعة إذا تبع الامام عمداً في الركعة التي قام لها وهو عالم بأنها خامسة لآله لا اعتقاده السكالي بسبب حضوره الامام من أول صلاته والحال ان الامام قال قمت لموجب ولم يجمع المؤمنون على فيه فقال مالك ان صلاته صحيحة وهذه الركعة لا تنوب عن الركعة التي سبقه بها الامام لأنه لم يفعلها على أنها قضاء عنها بل على أنها زائدة وصحت صلاته لأن عليه في الواقع ركعة

(١) قوله واضح فرقة له وانه اعلم أن للقيس سهو في الفعل بلا محول نية مع اعتقاده انه من الصلاة أو النهول عنها بالسكلة والقيس عليه تبدلت فيه النية سهواً والفعل مقصود من صلاة أخرى لأن تمام الأولى ولا مع النهول بالسكلة اه مكتبه محمد عيش

٣٩ - دسوق - أول فتم ان قوله فمتيقن انتفاء موجبها مجلس معناه وصحت صلاته بتبين ان يسبج للامام وان لا يتغير يقينه والا بطلت كما اشترنا له أمّا (ولم تجز) تلك الزائدة (مسبوقة) بركعة مثلاً (علم) للسبوق (بخامستها) أي سيكونها خامسة وتبعه فيها وسواء كانت أولى للسبوق أم لا

(٣٠٩) ان قال الامام فنة لوجب ولم يجمع مأمومه على فيه وإن لم يتأول فان لم يقل فمت لموجب أو أجمع

وتصح صلاته ويأني بمخالفته  
 السأوم على فيه بطلت  
 الصلاة ثم أفاد مفهوم علم  
 بقوله ( وهل كذا ) أي  
 لا تجزى الخامسة مسبوقا  
 ( إن لم يعلم ) بخامستها  
 مطلقا أجمع مأمومه على نفي  
 الموجب أم لا بدليل قوله  
 ( أو تجزى ) إذا قال  
 الامام فمت لموجب ( إلا  
 أن يجمع مأمومه على  
 نفي الموجب قولان )  
 واعترض عليه بأن القول  
 الأول ليس بموجود إنما  
 الوجود أن الامام إذا قال  
 فمت لموجب هل تجزى غير  
 العالم مطلقا أو الآن يجمع  
 المأموم على نفي الموجب فلو  
 قال واجزأت إن لم يعلم  
 وهل مطلقا أو الآن يجمع  
 الخ لطابق النقل فان لم يقل  
 الامام فمت لموجب لم  
 تجزى الركعة قطعاً وصحت  
 الصلاة ( وتارك سجدة )  
 مثلاً سهواً ( من ) ركعة  
 ( كأولاه ) وفات  
 التدارك ولم يقنه لذلك  
 واعتقد كمال صلاته وآتى  
 بركعة خامسة ( لا تجزئ )  
 تلك ( الخامسة ) عن ركعة  
 النقص ( إن تعمدت )  
 أي تعمد زيادتها لأنه لم  
 يأت بها بنية الجبر ولا بد من  
 إتيانه بركعة ولم تبطل  
 صلاته مع أن تعمد زيادة  
 كسجدة مبطل نظراً لما في  
 نفس الأمر من انقلاب  
 ركعته بترك سجدة سهواً  
 ومفهوم أن تعمدت

فكانه قام لها وقال ابن الواز أنها تجزئ لأن القيب كشف أنها رابعة وأنه ليس مسبوقاً لأن  
 الركعة الأولى التي فاتته قبل الدخول ظهر أنها باطلة وهذه الخامسة بدلها فهي رابعة في نفس الأمر دون  
 الظاهر بالنسبة للامام ورابعة في الظاهر والواقع بالنسبة للمأموم ( قوله وتصح صلاته ) لا يقال الحكم  
 بصحة صلاة السبوق الذي علم بخامستها وتبع الامام فيها يخالف مأمراً من أن من وجب عليه الجلوس  
 لتيقنه انتفاء الموجب تبطل صلاته إذا خالف وقام مع الامام لا نقول لا مخالفة لأن محل بطلان صلاته  
 إذا خالف ما يتيقن أن مخالفته موافقة لما في الواقع والاصح وهنا إنما صحت لكون الامام قال فمت  
 لموجب وأن القيام موافق لما في الواقع تأمل اه تقرير شيخنا عدوى ( قوله ولم يجمع الخ ) أي بأن  
 صدقوه كلا أو بعضاً ( قوله وإن لم يتأول ) أي هذا إذا تأول في اتباعه بل ولو كان غير متأول بأن تبعه  
 عمداً والصواب أن يقول ولم يتأول لأن المدهو محل التفصيل وأما إذا تبعه سهواً أو تأولاً فلا صلاة  
 صحيحة مطابقاً لنظرين ( قوله وهل كذا الخ ) حاصلة أن للسبوق إذا تبع الامام في خامسة وهو غير عالم  
 بكونها خامسة قليل لا تجزئ تلك الركعة عما سبق به سواء أجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا وقيل  
 أنها تجزئ إلا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب فعمل الخلاف في إجزائها وعدمه حيث لم يجمع  
 المأمومون على نفي الموجب وأما إذا اجمعوا على ذلك فلا تجزئ اتفاقاً وما ذكر من أنهم إذا لم يجمعوا  
 على نفي الموجب قولان وإذا اجمعوا فلا تجزئ اتفاقاً عليه إذا قال الامام فمت لموجب أما إذا لم يقل  
 فمت لموجب فصلاته صحيحة ولا تجزئ تلك الركعة اتفاقاً ( قوله واعترض عليه ) أي على المصنف بأن  
 القول الأول ليس بموجود الخ الاعتراض الخ وتقنه طي بأن ابن بشير ذكره وحكاه ابن عرفة  
 وذكره ابن شاس وابن الحاجب وذلك لأن كل من ذكر ذكر قولين في أجزاء الخامسة للسبوق وعدم  
 إجزائها إذا قال الامام فمت لموجب ولم يقيدوها بالعالم ولا بغيره والقول بعدم الأجزاء مطلقاً هو  
 الأول في كلام المؤلف وهناك قول ثالث لابن الواز في العالم وغيره وهو الأجزاء إلا أن يجمع مأمومه  
 على نفي الموجب والمؤلف جزم بعدم الأجزاء في العالم وذكر في غير العالم الخلاف بعدم الأجزاء مطلقاً  
 والأجزاء الآن يجمع مأمومه على نفي الموجب ولم يذكر القول بالأجزاء في العالم ولا في غير ما نظر  
 بن ( قوله مطلقاً ) أي سواء أجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا ( قوله ولم يقنه لذلك ) أي لذلك  
 الترك لا بعدما عقد الركعة الزائدة وأما لو تيقنه لذلك قبل فعلها فلا يكون ما يأتي به زائداً لأنه عوض عما  
 حصل فيه الخلل ولا يتصور أن ينوي أنها خامسة مع عمله بالخلل قبل عقدها على تقدير أنه لو نوى  
 ذلك فلا تضر هذه النية كنية الامام انه لا يعمل عن المأموم ما عمله ( قوله ولم تبطل صلاته ) أي نظراً  
 لواقع وهو ما قاله ابن غلاب وهو المشهور وقال الموارى المشهور بالطلان حينئذ نظراً للتلاعب في قصد  
 والقولان في ح قال بعض الأشياخ ويمكن حمل ما قاله الموارى على الفذ والامام وما لابن غلاب على  
 المأموم لأن له عذراً في الجملة ( قوله من انقلاب ركعته ) أي وأن عليه في نفس الأمر ركعة وهم في هذا  
 البحث يراعون ما في نفس الأمر ( قوله ومفهوم أن تعمدت ) أي وهو ما إذا آتى بها سهواً ( قوله الأجزاء )  
 أي وهو المشهور وقال ابن القاسم لا تجزئ الساهی أيضاً لقد قصد الحركة للركن وعلى هذا جرى  
 المصنف في قوله السابق وبعدها المتبع لكن تقدم عن ابن عرفة أنكاره ما بن وعلى كلام ابن القاسم  
 فلا مفهوم لقول المصنف ان تعمدت

فصل في سجود التلاوة ( قوله سجود ) أي طلب منه إجماع ماهية السجود في أقل أفرادها وهو  
 واحد لأنه الحق فاندفع ما أورد على المؤلف أنه ليس فيه تعرض للوحدة على أنه قد يقال أنه عبر بالفعل  
 ولم يقل سجود التلاوة مشروط بشرط الصلاة مثلاً إشارة إلى أن الفعل يكفي في تحقق مدلوله واحد من  
 أفراد الحقيقة إذ هو عندهم له حكم النكرات ففى كلامه تعرض لقيد الوحدة ( قوله سجدة واحدة ) فلو

( بشرط الصلاة ) من طهارة حدث ونجس وسر غيرة واستقبال ( بلا إحرام ) أي تكبير زائد على تكبير الهوى وبلا رفع يدين ( و ) بلا سلام قارىء ( مطلقا ) ( وستمع ) أي قاصد السماع ( فقط ) أي لا مجرد سامع وينحط لها من قيام ولا مجلس لياتي بها من جلوس وينزل الراكب ويشترط في السمع شروط ثلاثة الأولى ( إن جلس ) ( ٣٠٧ ) السمع ( ليتعلم ) ( ٢ ) القرآن

من القارىء حفظا أو

أحكاما لا لمجرد ثواب

أو غيره ويسجدها ( ولو

ترك القارىء ) الشرط

الثاني ( أن صلح ) بفتح

اللام وضمها القارىء

( ليؤم ) أي للإمامة بان

يكون ذكرا محققا بالغا

عاقلا وكذا متوضعا على

الراجح الاستمعا صحيحا

من قارىء متوضىء عاجز

عن ركن فانه يسجد بقوله

ليؤم أي في الجملة الشرط

الثالث قوله ( ولم يجلس )

القارىء ( ليسمع ) الناس

حسن قراءته ( في إحدى

عشرة ) من المواضع آخر

الاعراف والآصال في

الردو ويؤرون في النحل

وخشوعا في الاسراء

وبكيا في مريم وما يشاء في

الحج وقورا في الفرقان

والعظيم في النمل ولا

يستكبرون في السجدة

وأنا في ص وتعبدون

في فصلت ( لا ) في ( ثانية

الحج ) ( ٣ ) عند قوله تعالى

اركعوا واسجدوا للخالق

( ١ ) قول المصنف بلا

إحرام أي تكبير على

حذف العاطف أو أحد

الجارين لقول السجدة الثاني

أضاف إليها أخرى فالظاهر عدم البطان إذ لا يتوقف الخروج منها على سلام ( قوله بشرط الصلاة ) مغفوه مضاف يتم أي بشرطها وقوله من طهارة حدث الخ في الكلام حذف الواو مع ما عطف أي وغير ذلك من بقية الشروط كترك الكلام وترك الأفعال الكثيرة فتبطل سجدة التلاوة بالكلام ونحوه والظاهر وجوب قضاها قياسا على النفل للفسد ( قوله واستقبال ) يعني في الجملة وفي بعض الأحوال لاجل أن يشمل سجودها على الدابة لغير القبلة في سفر القصر ويحتمل أن مراد المصنف بالصلاة صلاة النافلة وحينئذ فلا يحتاج لقولنا في الجملة ( قوله أي تكبير الخ ) أي وأما الإحرام بمعنى نية الفعل فلا بد منه وكان الأولى للشارح أن يقول أي بلا تكبير زائد على تكبير الهوى والرفع ثم محل قوله بلا إحرام وسلام أن لم يقصد مراعاة خلاف كما قال عبق ( قوله مطلقا ) أي من غير شرط سواء صلح للإمامة أم لا جلس لسمع الناس حسن قراءته أم لا ( قوله وستمع ) ذكرنا كان أوانتي ( قوله فقط ) إنما أتى به المصنف لأن يستمع صفة وهو لا يعتبر مفهوما فربما يتوهم أنه لا مفهوم له فأتى بقوله فقط دفعا لتلك التوهم ( قوله لا مجرد سامع ) أي لا سامع مجرد عن قصد السماع ( قوله وينحط لها من قيام ) أي إذا كان ماشيا ( قوله وينزل الراكب ) أي فلا يسجدها على الدابة ولا يؤمى بها للأرض إلا إذا كان يسوغ له النافلة على الدابة بان كان مسافرا سفر قصر فله فعلها بالإيماء لجهة سفره ويؤمى بها للأرض على الاعتماد لا إلى الأكاف كالممر ( قوله إن جلس ليتعلم ) عبر بالجلوس تبعا لابن رشد إذ قسمه إلى ثلاثة أقسام جلوس للتعلم وجلوس للاستماع للثواب وجلوس للسجود وكان المقصود به هنا الانحياز للقارىء بجلوس أو غيره من قيام أو اضطجاع ولكن عبر بالغالب اه بن ( قوله أو أحكام ) من اظهار أوداعهم وإتلاف وإخفاء لاجل أن يصون قراءته من الإحن ( قوله لا لمجرد ثواب ) أي لا أن كان امتناعه لمجرد ثواب وقوله أو غيره أي اعاطى بكلام الله وتلذذه أو كان جلوسه لاجل السجود فقط ( قوله ولو ترك القارىء ) أي السجود لأن تركه لا يسقط مطلوبيته من الآخر إلا أن يكون القارىء اماما وتركه فيقبه ما يؤمى على تركه بخلاف كما قاله ابن رشد فلو فعلها بطلت صلاته فيها يظهر كذا في عبق ورد المصنف بلو على مطرف وعبد الملك وابن عبد الحكم وأصبح القائلين لا يسجد السمع إذا ترك القارىء ( قوله وكذا متوضعا ) أي فلا يسجد السمع من غير المتوضىء على الراجح خلافا للناصر الأتاني ومن تبعه ( قوله أي في الجملة ) الأولى أن يقول أي ولو في الجملة أي ولو في بعض الحالات ولو شك أن للتوضىء العاجز صالح للإمامة في بعض الحالات إذ يصلح أن يكون اماما لثله فتأمل ( قوله ولم يجلس القارىء لسمع الناس ) فإن جلس لسمع الناس حسن قراءته فلا يسجد السمع له لأن الشأن أن يدخل قراءته الرياء فلا يكون أهلا للاقتداء به إن قلت غاية ما فيه فسقة بالرياء والاعتماد صحة إمامة الفاسق قلت اجاب ( ١ ) بعضهم بان القراءة هنا كالصلاة فالمرأى في قراءته كمن تعلق فسقه بالصلاة والفاسق الذي اعتمدوا صحة إمامته من كان فسقه غير متعلق بالصلاة كما يأتي قاله شيخنا ( قوله في إحدى ) متعلق بسجد ( قوله لا في ثانية الحج ) ( ١ ) قوله اجاب الخ على أنه حيث جعل هذا المصنف شرطا مستقلا زائدا على قوله إن صلح ليؤم لم يرد البحث من أصله اه ضوء

مستقر بحال أو يتكلف مغفارة معناها أو العامل بالاطلاق والتقييد على ما يسط في محله وأما النية فلا بد منها اه اكيل ( ٢ ) قوله ليتعلم ويلازمه التعلم فلا حاجة لزيادة أو يعلم كما قيل اه شرح المجموع وضوء الشموع وقوله إن جلس ليتعلم أو يعلم دليل ما يأتي الا العلم والتعلم فاوّل مرة وهذا أظهر من قصره على معلم بقراءته اه اكيل وهذا أظهر مما قلناه عن شرح المجموع وضوء الشموع اه عليش ( ٣ ) قوله لا في ثانية الحج وليس منها أيضا وكن من الساجدين آخر الحجر اه شرح المجموع

(و) لا (التَّحْمِ) لعدم سجود قهء المدينة وقراءتها فيها (و) لافي (الانشاق و) لا (العلم) تقديم العمل على الحديث لانه على نسخه  
 و (هل) السجود سنة (غير مؤكدة) (٣٠٨) ومقتضى ابن عرفة انه الراجح (أو فضيلة) أي مندوب (خلاف) وهو في البالغ

واما المصلي فيخاطب بها ندبا  
 قطما (و كبر خفض  
 ورفع) إذا كان بصلاة بل  
 (ولو بغير صلاة وص)  
 محله فيها (وأناب) خلافا  
 لمن قال وحسن ما ب  
 (وفصلت تصدون)  
 خلافا لمن قال لا يسأمون  
 (وكره سجود شكر)  
 وكذا الصلاة عند بشاره  
 بمسرة أو دفع مضرة (أو)  
 سجود (الزلزلة) بخلاف  
 الصلاة فلا تكره بل تطلب  
 (و) كره (جهري) في رفع  
 صوت (بها) أي بالقراءة  
 (بمسجد) والأولى تأخير  
 هذا عن قوله (و) كره  
 (قراءة بتأخير) أي  
 تطريب صوت لا يخرج  
 عن حد القراءة والاحرم  
 ليكون الضمير عائدا على  
 المذكور (ك) كراهة  
 قراءة (جماعة) يجتمعون  
 فيقرأون معا إن لم يؤد إلى  
 تقطيع الكلمات والاحرم  
 (و) كره (جلوس لها) أي  
 لأجل سجودها خاصة (لا  
 لتعليم) أو تعلم أو قصد  
 ثواب مع قصد السجود فلا  
 يكره الجلوس بل يطلب ثم  
 ان كان معلما سجد والا  
 فلا قوله للتعليم من شمة  
 ما قبله فلو قال بدله فقط كان  
 اخص واشمل (واقم)  
 ندبا (القاري) جهرا  
 (في المسجد يوم خميس  
 أو غيره) أي كل خميس أو جمعة ان قصد دوام ذلك

أي فيكره وقول الاخمي يمنع معناه يكره كذا قال عيج فلو سجد في ثانية الحج وما بعدها في الصلاة بطلت  
 صلاته الا أن يكون مقديا بمن يسجدها وقال بعضهم لا بطلان وهو المتمد للخلاف فيها فلو سجد دون  
 امامه بطلت وان ترك اتباعه أساء وصحت صلاته اه شيخنا (قوله ولا في النجم) أي عند قوله فاسجدوا  
 لله واعبدوا (قوله تقديم للعمل) أي عمل أهل المدينة من ترك السجود في هذه المواضع الاربعة  
 وقوله على الحديث أي الدال على طلب السجود فيها وانما قدم العمل على الحديث لدلالة العمل على نسخ  
 الحديث المذكور اذ لو كان باقيا من غير نسخ ما عدل أهل المدينة عن العمل به (قوله وهل سنة الخ)  
 هذه الجملة استثنائية قصد بها تبين الحكم الذي اجمله في قوله سجد أي طلب منه سجود والقول  
 بالسنة شهره ابن عطاء الله وابن القا كإني وعليه الاكثر والقول بانه فضيلة هو قول الباقي وابن  
 الكاتب وصدر به ابن الحاجب ومن قاعدته تشهير ماصد به وينبغي على الخلاف كثرة الثواب وقتله  
 (قوله ولو بغير صلاة) ردبا على من قال اذا سجد للتلاوة بغير الصلاة فانه لا يكره لافي حال الخفض ولا  
 في حال الرفع بل يسجد سجدة من غير تكبير (قوله وص وأناب الخ) ابن ناجي اخار بعض شيوخ  
 شيوخنا انه يسجد في الأخير في كل موضع مختلف فيه أي كما يسجد في الاول ليخرج من الخلاف وإليه  
 ذهب بعض المتأخرين من المشاركة اه بن (قوله وكره سجود شكر) وأجازاه ابن حبيب الحديث أبي بكر  
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم أمر فسر به ظهر ساجدا رواه الترمذي ووجه المشهور العمل  
 (قوله بخلاف الصلاة) أي للزلزلة فلا تكره بل تطلب لانها أمر بخلاف من هو مثل الصلاة للزلزلة الصلاة دفع الواء  
 أو الطائون لانه عقوبة من أجل الزنا وان كان شهادة لغيرهم كما افاده البدر يصلون لذلك فذاذ أو  
 جماعة وهل يصلون ركعتين أو أكثر ذكر بعضهم عن الاخمي أنه يستحب ركعتان وعمل استحباب  
 الصلاة لما ذكره مالم يجمعها الامام وإلا وجبت (قوله أي بالقراءة) أي المفهومة من السياق وهذا الحمل  
 في المصنف هو الظاهر واستبعده بعضهم بان فيه التكرار مع قوله واقم القاري في المسجد وهو غير  
 صحيح لأن الجهر بالقراءة مكروه وإن لم يتخذ عادة فاقامة القاري مشروطة باتخاذ ذلك عادة وان  
 اراد ان هذا ينفي عن الاقامة فغير صحيح أيضا لأن الكراهة لا توجب اقامة القاري (قوله بتلحين) اراد  
 أي بأقام وما ذكره المصنف من الكراهة هو المشهور من مذهب الجمهور وذهب الشافعي وابن العربي  
 إلى جوازه بل قال انه سنة واستحسنة كثير من قهء الامصار لأن سماعه بالالحن يزيد غبطة  
 بالقرآن وإيمانا ويكسب القلب خشية وبدله قوله عليه الصلاة والسلام ليس منامن لم يتغن بالقرآن  
 وقوله زينوا القرآن بأصواتكم وأجاب الجمهور عن الأول بأن المراد بالتغن الاستغناء وعن الثاني بانه  
 مقول اه شيخنا عدوى (قوله يجتمعون فيقرءون معا) إنما كرهت القراءة على هذا الوجه لأنه  
 خلاف العمل ولازوم تخليط بعضهم على بعض وعدم اصفاء بعضهم لبعض وهو مكروه واما اجتماع  
 جماعة يقرأ واحد ربيع حزب مثلا وآخر ما يليه وهكذا فذكر بعضهم الكراهة في هذه الصورة ونقل  
 النووي عن مالك جوازا قال بن وهو الصواب اذ لا وجه للكراهة (قوله أي لأجل سجودها) أي  
 بحيث يكون ليس الحامل له على الجلوس لسماح القراءة إلا أن يسجد السجدة فقط (قوله واقم القاري  
 في المسجد) يعني أن القاري في المسجد يوم الخميس أو غيره يقام ندبا ولو كان فقيرا محتاجا بشروط  
 ثلاثة أن تكون قراءته جهرا برفع صوت وقصد دوام ذلك ويعلم ذلك بقوله أو بقرينة ولم يشترط  
 ذلك واقف إلا وجب فعله لما سبأني أنه يجب اتباع شرطه ولو كره وأما قراءة العلم في المساجد  
 فمن السنة القديمة ولا يرفع المدرس في المسجد صوته فوق الحاجة كما سبأني في إحياء الموات  
 (قوله وإلا فلا يقام) أي وإلا يقصد دوام ذلك فلا يقام ويؤمر بالسكوت أو القراءة سرا

وذلك

أو جمعة ان قصد دوام ذلك

وإلا فلا يقام وان كره كما قدمه بقوله وجهها بمسجد فلو قال بسجودها وقراءة بتلحين وجهها بمسجد واقم إن قصد الدوام



لكن أنقص وأوضح (وفي كثر قراءة الجماعة) مجتمعين (على) الشيخ (٣٠٩) (الواحد) حفاة التخليط وجوازها

(روايتان) عن الامام (و) كره (اجتماع) الناس (لدعاء يوم عرفة) بمسجد كغيره ان قصد التشبيه بالحاج أو جعل من سنة ذلك اليوم والافلا كراهة بل يندب (و) كره (مجاوزتها) أى سجدة التلاوة أى ترك السجود عند قراءة محام (المستطير) وقت جوازها (والا) يكن متطهر أو ليس وقت جواز (فهل يجاوز) أى يترك (محلها) أى محل سجودها فقط وهو يسجدون في الاعراف والآصال في الرعد وهكذا (أو) يجاوز (الآية) بتمامها ابن رشد وهو الصواب للا غير المعنى (تأويلان) و) كره (اقتصار) عليها قال فيها أكره له قراءتها خاصة لا قبلها شيئاً ولا بعدها شيئاً ثم يسجد في صلاة أو غيرها (وأول بالسكامة) الدالة على السجود نحو خروا سجداً واسجدوا لله وأما الآية بمحملها فلا كراهة (و) أول أيضاً بالاقصر على (الآية) مثل واسجدوا لله الذي خلقهم إلى تعبدون ومثل انما يؤمن بآياتنا إلى يستكبرون (قال) المازري (و) التأويل بالآية (هو) (الاشبه) بالقواعد من الأول اذا فرق بين كلمات السجدة وحمل الآية فلم ان التأويلين في الآية فاذا اقتصر على الكلمة فلا يسجد بانها

وذلك لأنه إذا قصد دوام ذلك كان الغلب قصده بالقراءة الدنيا كذا قيل واعلم ان قراءة القرآن على الأبواب وفي الطرق قصداً لطلب الدنيا حرام ولا يجوز الاعطاء لقاعل ذلك لما فيه من الاعانة على ذلك كذا قرر شيخنا العدوي (قوله قراءة الجماعة) المراد بها ما زاد على الواحد (قوله حفاة التخليط) أى ولأنه لا بد أن يفوت الشيخ سماع ما يقرؤه بعضهم حين الاصغاء لغيره فقد يخطئ القارئ الذي لم يصح الشيخ لقراءته في ذلك الحين ويظن ذلك القارئ ان الشيخ معه فيحمل عنه الخطأ ويظنه مذهباله (قوله وجوازها) أى للشقة الداخلة على القراءة بانفراد كل واحد بالقراءة عليه اذا قد يكثرون فلا يجمعهم فجمعهم أحسن من القطع لبعضهم (قوله روايتان عن الامام) أى فكان أولاً يكره ذلك ولا يراه صواباً ثم رجع وخففه \* فان قلت حيث رجع عن الكراهة فالمعمول به الجواز فكان الأولي للمصنف الاقتصار عليه لأن الكراهة مرجوع عنها فلا تنسب لقائلها \* وأجيب بأن قواعد المذهب لما كانت تقتضيها مع نسبتها للامام وان رجع عنها قال شيخنا العدوي والظاهر من الروايتين الكراهة لأن كلام الله ينبغي مزيد الاحتياط فيه وعمل الخلاف إذا كان في افراد كل قارئ بالقراءة مشقة فان انتفت المشقة فالكراهة انما (قوله واجتماع لدعاء) أى بأى دعاء كان ومثله الذكر (قوله والافلا كراهة) أى وان لا يقصد التشبه بالحاج ولا جعل ذلك من سنة اليوم بل قصد اغتنام فضيلة الوقت فلا كراهة (١) ولو كان الاجتماع في المسجد (قوله وقت جوازها) أى وهو ما عدا (٢) وقت الاسفار والاصفرار وخطة الجمعة (قوله فهل يجاوز محلها أو الآية) في المسج وينبغي ملاحظة التجاوز قبله لنظام التلاوة بل لا بأس ان يأتي بالباقيات الصالحات كما في تحية المسجد (قوله للتأويلين المعنى) أى لو اقتصر على مجاوزة محل السجود والمراد أن الاقتصار على مجاوزة مظنة لتغير المعنى وإلا ففي بعض الواضع مجاوزة محل السجود فقط لتغير المعنى فتأمل (قوله تأويلان) وعليها إذا جاوز محلها أو الآية ثم تطهر أو زال وقت الكراهة فلا يرجع لقراءتها لنص أهل المذهب على ان القضاء من شعار الفرائض وهذا هو المذهب خلافاً للجلاجل كذا في عقب قلا عن قت ولأبي عمران بول مقابل للتأويلين وحاصله ان القارئ إذا كان غير متطهر أو كان الوقت ليس وقت جوازها فان القارئ لا يمتدأها بل يقرأ محلها لأنه ان حرم أجر السجود فلا يحرم أجر القراءة قل بن وهو ظاهر قوله والا يكن متطهراً أو ليس وقت جواز أى والحال انه ليس في صلاة فرض فهذا محل التأويلين أما لو كان في صلاة فرض وكان الوقت وقت نهى فانه يقرأها ويسجد قولاً واحداً (قوله واقتصار عليها) أى على قراءة محل السجدة كان في صلاة أم لا حيث كان يفعل ذلك لأجل أن يسجد وإلا فلا كراهة وانما كره ذلك لأن قصده السجدة لا التلاوة وهو خلاف العمل وإذا اقتصر فلا يسجد حيث فعل ما يكره (قوله أكره له قراءتها) أى قراءة محلها (قوله واما الآية بمحملها فلا كراهة) أى في الاقتصار عليها ويسجد حينئذ (قوله وأول أيضاً بالاقصر على الآية) أى وعليه فيكره الاقتصار على الكلمة بالطريق الأولى (قوله قال وهو الاشبه) أى للشابه والوافق للقواعد فهو المعتمد (قوله فلم الخ) حاصله انه إذا اقتصر على الآية فعلى القول الاشبه من كراهة الاقتصار عليها لا يسجد على القول

(١) قوله فلا كراهة ولو كان الاجتماع في المسجد يخالف لما يفهم من عبارة الشارح من ان الاجتماع للدعاء في المسجد مكروه مطلقاً والتفصيل في الاجتماع في غيره لقاعدة رجوع القيد لما بعد الكاف وإلا فلا وجه للمدول عن العطف على انه اثبت بهامش بعض نسخ الشارح منسوبة بالمؤلف ان الكراهة في المسجد مطلقة والتفصيل في غيره اه كتبه محمد عنيش (٢) قوله وهو ما عدا الخ فيه قصور كما علم مما تقدم اه

الأول اذا فرق بين كلمات السجدة وحمل الآية فلم ان التأويلين في الآية فاذا اقتصر على الكلمة فلا يسجد بانها

(و) كره (تعمدها) (١) أى السجدة (٣١٠) أى قراءة آيتها (بقرضة) ولو صبح جمعة (أو خطبة) لإخلاله بنظامها

(لا) تعمدها (في) (تقل) فلا يكره (مطلقا) في سر أو جهر من التخليط على من خلفه أم لا سفا أو حضرا (و) أن قرأها في فرض (سجد) ولو بوقت نهى لأنها تابعة حينئذ للفرض (لا) أن قرأها في (خطبة) فلا يسجد أى يكره (و) جهر ندبا (إمام) الصلاة (السريّة) بقرائه السجدة ليعلم الناس سبب سجوده فيتبوه (و) لا يجهر بها وسجد (اتبع) في سجوده لأن الأصل عدم السهو فان لم يتبع صحت صلاتهم

(و) تجاوزها (في) القراءة (يسير) كآية أو آيتين (يسجد) مكانه من غير إعادة قراءتها في صلاة أو غيرها لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه (و) مجاوزها (بكثير) يعيدها أى يعيد قراءتها ويسجد فيها في محلها في صلاة أو غيرها لكن إن كان بصلاة أعادها (بالفرض) أولى النفل ما (لم يتحسن) للركوع فان أغنى فات فعلها في هذه الركعة ولا يسجد لقراءتها في ثانية الفرض لأنه كابتداء قراءتها فيه وهو مكروه

الآخر وهو أول التأويلين يسجد وإذا اقتصر على الكلمة الدالة على السجود لا يسجد باتفاقهما واعلم أن تعبير المصنف هنا بالفعل ليس جاريا على اصطلاحه لأن هذا القول مختار للمازري من خلاف لأنهما تأويلان على للدونة واختار المازري واحدا منهما وليس ذلك القول من عند نفسه حتى يكون تغييره بالفعل (١) جاريا على اصطلاحه فلو قال وهو الأشبه على القول لناسب اصطلاحه (قوله) وتعمدها بقرضة (أى) ولو لم يكن على وجه الدوام كما لو اتفق له ذلك مرة وإنما كره تعمدها بالقرضة لأنه إن لم يسجدها دخل في الوعيد أى اللوم للمشار له بقوله تعالى وإذا قرء عليهم القرآن لا يسجدون وإن سجد زاد في عدد سجودها كذا قيل وفيه أن تلك العلة موجودة في النافلة ويمكن أن يقال إن السجود لما كان نافلة والصلاة نافلة صار كأنه ليس زائدا بخلاف الفرض أن قلت إن مقتضى الزيادة في الفرض البطالان قلت إن الشارع لما طلبها من كل قارئ صارت كأنها ليست زائدة محضة اه عدوى (قوله) ولو صبح جمعة (أى) خلافا لمن قال بندها فيه لعله عليه الصلاة والسلام لأن عمل أهل المدينة على خلافه فدل على نسخه واعلم أن كراهة تعمدها قراءتها في القرية بالنسبة للفرد والإمام وأما للمأموم فلا يكره تعمده لقراءتها وإن كان لا يسجد وليس من تعمدها بقرضة صلاة مالكي خلف شافعي يقرأها بصبح جمعة ولو كان غير راتب وحينئذ فلا يكون اقتداؤه به مكروها قاله عبق (قوله) أو خطبة (أى) سواء كانت خطبة جمعة أو خطبة غيرها اه عدوى (قوله) لإخلاله بنظامها (أى) أن يسجد وإن لم يسجد دخل في الوعيد (قوله) مطلقا (أى) فذا أو إماما أو مأموما في سفر أو حضر كانت القراءة في ذلك النفل سرا أو جهرأ أمن الإمام من التخليط على من خلفه أم لا (قوله) وإن قرأها في فرض (أى) وإن اقتحم النهي وقرأها عمدا أو قرأها غير متعمد وقوله سجد وهل سجوده سنة أو فضيلة خلاف وهذا إذا كان الفرض غير جنازة والا فلا يسجد فيها فان فعل فالظاهر أنه يجري فيها ما يأتي في سجوده في الخطبة اه شيخنا عدوى (قوله) أى يكره (فان وقع وسجد فهل تبطل الخطبة لزوال نظامها أم لا واستظهره الشيخ كريم الدين البرموني (قوله) الصلاة السرية) أى سواء كانت فرضا أو نفلا (قوله) بقرائه السجدة) متعلق بجهر أى جهر الإمام بقرائه الآية المتعلقة بالسجدة في الصلاة السرية فرضا كانت أو نفلا وليس المراد أنه يجهر بالقراءة كلها كذا قرر شيخنا العدوى (قوله) اتبع في سجوده (أى) وجوبا كافي كبير خش وهو قول ابن القاسم وقال سحنون يمتنع اتباعه لاحتمال سهوه (قوله) فان لم يتبع صحت صلاتهم (أى) لأن اتباعه فيها واجب غير شرط لانها ليست من الاعمال القتندي فيها أصالة وتروك الواجب الذي ليس بشرط لا يوجب البطالان (قوله) كآية وآيتين (أى) لا أكثر قاله الكافي استقصائية كما قاله شيخنا (قوله) من غير إعادة قراءتها (أى) من غير إعادة الآية التي فيها السجدة (قوله) أى يعيدها (أى) قراءة الآية التي فيها السجدة ثم بعد أن يسجد يعود إلى حيث انتهى في القراءة (قوله) بالفرض) متعلق بعامل مقدر مماثل للمذكور أى يعيدها بالفرض والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا جوابا لسؤال مقدر تقديره وماذا فعل إذا جاوزها بكثير في الفرض والنفل وإنما لم يحصل متعلقا يعيدها للمذكور لا ستلزام ذلك عدم الإعادة في مسألة مجاوزتها بكثير في غير الصلاة (قوله) ولا يعود لقراءتها في ثانية الفرض (أى) يكره فان أعادها في ثابته من غير قراءة لم تبطل على الظاهر لتقدم سببها ويحتمل البطالان لاقطاع السبب بالانغناء (قوله) ويسجد لقراءتها (أى) لقراءة آيتها بالنفل في ثابته فان لم يذكرها حتى عقد الثانية فانت ولا شيء عليه (قوله) ففي ضاهها قبل الفاعلة (أى) ففي إعادة آيتها وضاهها قبل

(١) قوله تغييره بالفعل الخ فيه نظرا لترجيح أحد التأويلين من نفس المازري اه شب

(و) يعود لقراءتها ندبا (بالتقل في ثابته) ليسجدها (في ضاهها قبل) قراءة (الفاعلة)

أو بعدها (قولان وإن قصدتها) أي السجدة بأن أعطى بنيتها فلما وصل (٣١١) لحد الركوع نسبها (فركع) أي

قصد الركوع (سهواً)

عنها (اعتد به) أي

بهذا الركوع عندما لا يكون

على أن الحركة للركن لا

يشترط قصدتها فيرجع له

وقد فاتته السجدة ثم إن كان

في أولى نفل أعادها في

ثانيته (ولا سهواً) أي

لا سجود سهو عليه لنقص

الحركة ولا زيادة معه وقال

ابن القاسم لا يعتد به ويحجر

ساجداً فإن رفع ساهياً لم

يعتد به أيضاً ويحجر ساجداً

ويسجد إن اطمأن كما يأتي

(بخلاف تكريرها)

أي السجدة بأن يسجد معها

أخرى سهواً فإنه يسجد

بعد السلام (أو) بخلاف

(سجود) لها (قبلها)

أي قبل قراءة محلها يظهر

السجدة (سهواً) سواء

قرأها وسجد لها ثانياً أم لا

فإنه يسجد للزيادة بعد

السلام فتقوله سهواً قيد في

المستأثنين فلو تعمد بطلت

فيهما (قال) لا لازرى من عند

نفسه (وأصل المذهب)

أي قاعدته (تكريرها)

أي السجدة (إن كرر

حزباً) فيه سجدة أو

سجدة ولو في وقت

واحد ولا يقتصر على

الأولى (إلا للعلم والعلم)

إذا كرر أحدهما والثاني

يسمى (فأول مرة)

فقط عندما لا يكون القاسم

واختاره المازرى فلم يكن

قوله إلا العلم الخ مقولاً

من عند نفسه فكان على المصنف أن يزيد بعد قوله فأول مرة على القول (وتدب لساجد الأعراف) (قراءة) بعد قيامه منها من

القائمة بحيث يقوم منها فقرأ القائمة وذلك لتقدم سببها وهذا هو الظاهر وعليه لو أخرها حتى قرأ القائمة فطلبا بعدها بل وكذا بعد القراءة (قوله أو بعدها) أي أو يعود لقراءة آيتها ويسجد بها بعد قراءة أم القرآن بحيث يقوم منها لقراءة السورة لأنها غير واجبة والقائمة واجبة فشرعيتها بعد القائمة وعلى هذا لو قدمها على القائمة فالصلاة صحيحة وهل يكتفى بها أو يعيدها بعد القائمة الظاهر الأول كما قال شيخنا (قوله قولان) الأول لأبي بكر بن عبد الرحمن والثاني لابن أبي زيد وكان الانسب (١) بقاعدته أن يعبر بتردد لتردد الآخرين لعدم نص المتقدمين (قوله قصد الركوع) أي فتحول قصده إليه (قوله سهواً عنها) أي حاله كونه ساهياً عن قصدتها وصار للملاحظ له قبله إنعاهو الركوع فإنه يعتد به سواء تذكرها قبل أن يطمئن في ذلك الركوع أو بعد طمأنينته (قوله بناء على أن الحركة الخ) أي فهو مشهور مبنى على ضعف (قوله أعادها في ثانيته) أي وإن كان في ثانيته فلا إعادة عليه (قوله وقال ابن القاسم لا يعتد به) أي سواء تذكرها قبل أن يطمئن في ذلك الركوع أو بعد طمأنينته أو بعد رفعه منه (قوله ويحجر ساجداً) أي للتلاوة ويرجع للركوع بعد ذلك سواء تذكرها قبل أن يطمئن في ذلك الركوع أو بعد طمأنينته فيه أو بعد رفعه منه إلا أنه يلزمه السجود بعد السلام في الحالتين الأخيرتين ولا سجود عليه في الحالة الأولى والحاصل أنه إذا تذكر وهو راكع فإن كان تذكره قبل أن يطمئن خرساجداً للتلاوة ولا شيء عليه وأما إن تذكر بعد الطمأنينة أو بعد رفعه من الركوع ألقى ذلك الركوع وسجد للتلاوة وسجد بعد السلام للزيادة (قوله فإن رفع ساهياً) أي ولم يتذكر السجدة إلا بعد رفعه (قوله ويحجر ساجداً) أي للتلاوة ويلزمه السجود البعدي لزيادة ذلك الركوع (قوله ويسجد) أي للسهو بعد السلام (قوله تكريرها) من إضافة المصدر لمفعوله أي بخلاف تكرير الشخص السجدة للتلاوة سهواً والحال أنه في صلاة فإنه يسجد بعد السلام وأما لو كررها عمداً أوجه لأن الصلاة (٢) تبطل (قوله أو بخلاف سجود) يعني أنه لو سجد في آية قبلها يظن أنها آية السجدة والحال أنه في صلاة فإنه يسجد لذلك بعد السلام سواء قرأ آيتها في باقي صلاته بعد ذلك وسجدها أم لا (قوله حزناً) أي جملة من القرآن قليلة أو كثيرة فإذا كرر الربع الأخير من الأعراف مثلاً لصعوبة أو غير ذلك فإنه يسجد كل مرة (قوله ولو في وقت واحد) أي ولو كان تكرير الحزب في وقت واحد (قوله والثاني يسمع) فيه أن للعلم إذا كان ساكناً كيف يسجد مع إن السامع لا يسجد إلا إذا جلس ليتعلم كما مر وأجيب بأن العلم يسجد مع كونه سامعاً وقول المؤلف فيما مر إن جلس ليتعلم فيه حذف أي أو يعلم كذا في حاشية شيخنا على خش (قوله فأول مرة) أي فيسجد كل منهما في أول مرة فقط (قوله واختاره المازرى) أي خلافاً لصنيع وابن عبد الحكم حيث قال لا يسجد عليهما ولا في أول مرة واعلم إن الخلاف محله إذا حصل التكرير لحزب فيه سجدة وأما قارىء القرآن بتأيمه فإنه يسجد جميع سجدهاته باتفاق ولو كان معلماً أو متعلماً كذا قرر شيخنا (قوله فكان على المصنف الخ) وذلك لأن صدر العبارة ليس مختاراً من خلاف فناسب التعبير فيه بالفعل وأخرها مختاراً من خلاف فالمناسب التعبير فيه بالاسم (قوله مثلاً)

(١) قوله وكان الانسب لا يخفى سقوطه على من تذكر اصطلاحه السابق اهـ (٢) قوله فإن الصلاة تبطل وأما نفس السجدة فلا تبطل بزيادة مثلها على أصل المذهب من أنها ليس لها تحليل بسلام فتم بذاتها ويخرج منها بمجرد فراغها كاطوف لا يبطل بزيادة مثله وإن كان صلاة وقد سبق في تعريف ابن عرفة أن سجدة التلاوة صلاة فقلت فيما إذا كررها وهو في صلاة :

قل للفقهاء وما يصل زاد في فعل الصلاة بوجه عمد قدرها

صحت له تلك الصلاة وأبطلت منها رباتها صلاة غيرها اهـ ضوء

من عند نفسه فكان على المصنف أن يزيد بعد قوله فأول مرة على القول (وتدب لساجد الأعراف) (قراءة) بعد قيامه منها من

الافعال أو غيرها (قبيل ركوعه) (٣١٢) يقع الركوع عقب قراءة ( ولا يكتفى عنها ) أى عن سجدة التلاوة أى بدلتها (ركوع) أى لا يجعل

الركوع عوضاً عنها لانه ان قصد به الركوع للصلاة فلم يسجد بها وان قصد به السجود فقد أحالها عن صحتها وذلك غير جائز لانه تغير للموضوع الشرعى ( وإن تركها ) عمداً ( وقصد ) أى الركوع بأخطا ( صح ) ركوعه ( وكره ) له ذلك ( وإن تركها سهواً ) عنها وركع فذكرها وهو راكم ( اعتد به ) أى بركوعه ( عند مالك ) من رواية أشهب ( لا ) عند ( ابن القاسم ) فيخرج ساجداً ثم يقوم فيبتدىء الركعة ويقرأ شيئاً ويركع وحينئذ ( فيسجد ) بعد السلام ( إن أطمان به ) أى بركوعه الذى تذكر فيه أنه تركها لزيادة الركوع وأولى لو رفع منه ساهياً وليست هذه مكررة مع قوله وان قصد بها فركع سهواً الخ لانه في تلك قصد السجود فلما وصل لحد الركوع نسه فركع وفي هذه لم يقصد السجود بل قصد الركوع ساهياً عن السجود فلما ركع تذكره والحكم فيها واحد كذا قررره والحق التكرار لانه ان قصد الركوع ساهياً عن السجدة فقد وجد قصد الحركة للركن فيتفق مالك وابن

أشار بذلك الى أنه لا مفهوم للاعراف وإنما خصها بالذكر لثلاث يتوهم فيها عدم القراءة لان في القراءة من سورة غيرها عدم الاقتصار على سورة مع ان الأفضل الاقتصار على سورة وعلى هذا فيستثنى هذا من ذلك وقد يقال لا استثناء لان هذه ليست قراءة لسنة الصلاة وإنما هي قراءة لاجل ان يكون الركوع واقعا عقب قراءة كما هو طريقته وأما سنة الصلاة فقد حصلت بالقراءة قبل سجود التلاوة ( قوله ) يقع الركوع عقب قراءة ( أى كما هو سنته ) ( قوله ) أى لا يجعل الركوع عوضاً عنها ( أى كان في صلاة أو لا ) وقالت الحنفية يكتفى عنها الركوع وكأنهم رأوا ان المدار على التذلل وأما سجود ( ١ ) الصلاة فلا يمكن نيابته عنها لانها تفوت بالانحنا ( قوله فلم يسجد بها ) أى كان تاركاً لسجدة التلاوة ( قوله وان قصد به ) أى بذلك الركوع الذى فعله السجدة ولم يقصد الركوع الركنى ( قوله فقد أحالها ) أى عبرها ( قوله وذلك غير جائز ) ظاهره انه حرام وأنها تبطل بذلك وبه قال بعضهم وقال بعضهم ان ذلك مكروه ولا تبطل به الصلاة واستظهر قاله شيخنا وعليه فهل يكتفى بذلك الركوع أو يطالب بركوع آخر محل نظر ( قوله وقصد ) أى الركوع الركنى وقصد نيابته عنها وأولى ان لم يقصد نيابته عنها ( قوله وركع ) أى قاصداً الركوع من أول الأمر ( قوله اعتد به ) أى فيحصى عليه ويرفع لركعته ( قوله ويقرأ شيئاً ) تفسير لقوله فيبتدىء الركعة ( قوله كذا قرر ) أى كذا قررره ابن غازى وبهرام والبساطى ( قوله كذا ذكره الطخينجى ) حاصل كلام الطخينجى أن تارك السجدة له ثلاثة أحوال اما ان يتركها نسياناً ويركع قاصداً الركوع من أول انحطاطه وإيمان يتركها عمداً ويقصد الركوع واما ان يقصدها أولاً وينحط بنيتها فلما وصل لحد الركوع ذهل عنها فنوى الركوع فى الوجه الأول يعتد بالركوع باتفاق مالك وابن القاسم كما قال الأحمى لان قصد الحركة للركوع قد وجد وفى الوجه الثانى يعتد بالركوع أيضاً لكن يكره له ذلك الفعل واليه أثر بقوله وان تركها وقصد صح وكره فى الوجه الثالث خلاف بين مالك وابن القاسم فيعتد به عند مالك ولا سهو عليه لا عند ابن القاسم ( قوله ) يتفق مالك وابن القاسم على الصحة ( هذه طريقة الأحمى واما ابن يونس فطريقته تنحى الخلاف فى الصورتين فالقول الأول الذى ذكره ابن غازى ومن معه ظاهر على تلك الطريقة انظر بن

( فصل فى بيان حكم صلاة النافلة ) ( قوله ندب قل ) النفل لغة الزيادة والمراد به هنا ما زاد على الفرض وعلى السنة والرغبة بدليل ذكرهما بعد واصطلاحاً ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه أى يتركه فى بعض الاحيان ويفعله فى بعض الاحيان وليس المراد أنه يتركه رأساً لان من خصائصه انه اذا عمل عملاً من البر لا يتركه بعد ذلك رأساً وهذا الحد غير جامع لخروج نحو أربع قبل الظهر ولما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يداوم عليها وأما السنة فهى لغة الطريقة واصطلاحاً ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم واطهره حاله كونه فى جماعة وداوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه والمؤكد من السنن ما كثر ثوابه كالوتر وأما الرغبة فهى لغة ما حض عليه من فعل الخير واصطلاحاً ما رغب فيه الشارع وحده ولم يفعله فى جماعة والمراد انه حده تحديداً بحيث لو زيد فيه عمداً او نقص عمداً لبطل فلا يقال انه صادق بأربع قبل الظهر فقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى قبل العصر أربماً حرمة الله على النار لا يغيد التحديد بحيث لا يصح غيرها ( قوله وتأكد الخ ) قال ابن دقيق العيد فى تقديم التوافل على الفرائض وتأخيرها عنها معنى لطيف مناسب أما فى التقديم فلان النفوس لا تشتهى

( ١ ) قوله واما سجود الصلاة الخ أخبرنى بعض اخوانى الحنفية ان سجود الصلاة يكتفى عنها عندم كركوعها بشرط الاتصال وأمعنى نسا فى ذلك وبه تعلم ما فى كلام العلامة المحشى على ان الآية التى ذكرها موجودة فى الركوع تأمل اه كتيبه محمد عليش

باسباب

( فصل ) فى بيان حكم صلاة النافلة

وبالتعلق بها ( ندب ) قل فى كل وقت يحل فيه ( وتأكد ) الندب ( بعد ) صلاة ( مغرب ) وجداله كبر الوارد ( ك ) بعد ( ظهر )

بأسباب الدنيا بعيدة عن حالة الخشوع والحضور التي هي روح العبادة فإذا قدمت النوافل على الفرائض أنست النفس بالعبادة وتكيفت بحالة تقرب من الخشوع وأما تأخيرها عنها فقد ورد أن النوافل جارية لقص الفرائض فإذا وقع الفرض ناسب أن يقع بعده ما يجبر الخلل الذي يقع فيه أهـ بن واعلم أن النقل البعدي وإن كان جابراً للفرض في الواقع لكنه يكره نية الجبر به لعدم العمل بل يفوز وإن كان حكمه (١) الجبر في الواقع كذا في الحج (قوله) وقبلها كعصر (أى أن كان الوقت متسعاً والامتنع واعلم أن الرواتب القبلي يطالب بها عند سعة الوقت كل مصل سواء كان فذاً أو جماعة تنتظر غيرها أولاً وهذا لا يخالف قول الصنف سابقاً والأفضل لفد تقديمها مطلقاً لأن المراد بتقديمها فعلها في أول الوقت بعد النقل فالنفل القبلي لا ينافي تقديمها لاعتقافاً ولا شرعاً لأنه من مقدماتها وهذا هو الحق كما مر عن ح خلافاً للحج حيث طالب بالرواتب القبلي إلا الجماعة التي تنتظر غيرها وأما الفذ والجماعة التي لا تنتظر غيرها فالأولى لهم الابتداء بالمكتوبة (قوله) فات أصل النذب (أى بحيث لا يكون فيه ثواب أصلاً لعدم إتيانه بالمندوب (قوله) وتأكد الضحى (أشار الشارح إلى أن الضحى عطف على الضمير في تأكيد لا على نقل والاكتفى بدخول الضحى في عموم قوله نذب نقل (قوله) وأوسطه ست (المراد أنها أوسطها من جهة الثواب أى أن من صلى ستاً يحصل له نصف ثواب من صلى ثمانية وليس المراد بكون الست أوسط أن الثمانية تنقسم لمساويين كل منهما ست كذا قيل وفيه أن هذا يتوقف على نص من الشارع ولم يرد فالأولى أن يقال جعل الست أوسطها مشهور مبنى على ضعيف وهو أن أكثرها اثنا عشر (قوله) وكره ما زاد عليها (أى إن صلاه بنية الضحى لابتية نقل مطلق \* أن قلت الوقت يصرفها للضحى \* قلت صرفه إذا لم يصل فيه القدر المعلوم الذي هو الثمان هذا وقال بن ماذكر من كراهة الزيادة على الثمانية قول عج وهو غير ظاهر والصواب كما قال الباجي أنها لا تنحصر في عدد ولا ينافيه قول أهل الذهب أكثرها ثمان لأن مرادهم أكثر بحسب الوارد فيها لا كراهة الزائد على الثمان فلا مخالفة بين الباجي وغيره قاله السنائى اهـ بن (قوله) ونذب (سر) أشار الشارح إلى أن قوله وسر عطف على نقل (قوله) وفي كراهة الجهر به (أى وعدم الكراهة بل هو خلاف الأولى (قوله) نظراً لاصله (٢) (أى وهو كونه من نوافل الليل (قوله) مالم يشوش على مصل آخر (أى والاحرم (قوله) والسر به (٣) (أى فيه أى في نوافل الليل جائز بمعنى أنه خلاف الأولى (قوله) وتأكد بوتر (أى سواء صلاه ليلاً أو بعد الفجر (قوله) ونذب تحية مسجد (أشار الشارح إلى أن قوله وتحية مسجد عطف على نقل قال ابن عاشر الصواب عطفه على ما عطف عليه الضحى لأن تحية المسجد من جملة التأكيد والالم يكن لذكره بعد ذكر النقل معنى وإنما كانت تحية المسجد من التأكيد لما رواه الإزم في مغنيه مرفوعاً من قوله صلى الله عليه وسلم أعطوا المساجد حقها قالوا وما حقها يا رسول الله قال صلوا ركعتين قبل أن تجلسوا وينبئ أن ينوب بهما التقرب إلى الله تعالى لا إلى المسجد إذ معنى قولهم تحية المسجد تحية رب المسجد لأن الإنسان إذا دخل بيت الملك أعما يحيى الملك لا يبيت (قوله) لداخل متوضى الخ (ذكر سيدي أحمد زروق

(١) قوله وإن كان حكمه في الجبر في الواقع تمامه فشيء آخر وهذا كمن يعبد في نظير ثواب مع أنه ومن به في الجملة النية قدر زائد على العلم فانها من قبيل الإرادات اهـ (٢) قوله نظراً لاصله أى هو كونه من نوافل الليل (٣) قوله والسر به أى فيه أى في نوافل الليل جائز بمعنى أنه خلاف الأولى وهذه المقولات الثلاث ساقطة محلها بين مقولة وفي كراهة ومقولة وتأكد اهـ

وقبلها (ك) قبل (عصر) (بلا حد) يتوقف عليه النذب بحيث لو قص عنه أو زادت أصل النذب بل يأتي بركعتين وأربع وبست وإن كان الأكل ماورد من أربع قبل الظهر وأربع بعدها وأربع قبل العصر وست بعد المغرب (و) تأكد (الضحى) وأوله ركعتان وأوسطه ست وأكثره ثمانية وكره ما زاد عليها ووقته من حل النافلة لازوال (و) نذب (سر) أى بالنفل (نهاراً) وفي كراهة الجهر به قولان ماعداً الورد إذا صلاه نهاراً فإنه يجزى به نظراً لاصله (و) نذب (جهر) ليلاً مالم يشوش على مصل آخر والسر به جائز (وتأكد) نذب الجهر (بوتر) وعيد واستيقاء (و) نذب (تحية مسجد) ركعتان لداخل متوضى وقت جواز يريد جلوساً وكره الجلوس قبلها ولا تسقط به فإن تكرر دخوله كفته الأولى إن قرب رجوعه عرفاً ولا كرها ونكر مسجد

لعم مسجد الجمعة وغيره  
لافترا كهما في الحرمه  
كنع الجنب من جميعها  
ونحية المسجد صلاة ذات  
سبب قال عياض ذوات  
السبب الصلاة عند الخروج  
للسفر وعند القدوم منه  
وعند دخول المسجد وعند  
الخروج منه والاستخارة  
والحاجة وبين الأذان  
والاقامة وعند التوبة من  
الذنوب ركعتان اه وزاد  
ركعتان بعد الطهارة وعند  
توقيع العقوبة كالزلة  
والربح والظلمة الشديدين  
والوباء والحسوف والصواعق  
(وجاز ترك ما ر) بالمسجد  
للتحية (وتأدت) التحية  
(بفرض) أى قام  
مقامها في اشغال البقرة  
واسقاط الطلب وبمحصل  
نوابها ان نوى الفرض  
والتحية أو نياته فيها حيث  
طلبت وأما ناض على الفرض  
وان كانت الرغبة والسنة  
كذلك لأنه للتوهم (و)  
ندب (بدء) بها بمسجد  
المدينة قبل السلام  
عليه صلى الله عليه وآله  
وسلم (لأنه أحق الله  
وهو أوكد من حق  
المخلوق ولأن من أكرامه  
عليه السلام امتثال أمره  
وهي مما أمر به فيها من  
إكرامه في السلام عليه (و)  
ندب (إيقاع) قل  
به (أى بمسجد المدينة  
(بصلاته)

عن الغزالي وغيره ان من قال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أربع مرات قامت مقام  
التحية فينبى استعماله في أوقات التهي لمكان الخلاف اه قال ح وهو حسن فينبى استعماله في وقت  
التهي أى في أوقات الجواز اذا كان غير متوضىء وأما اذا كان في أوقات الجواز والحال انه متوضىء  
فلا بد من الركعتين خلافا لما يوجهه ظاهر العبارة من كفاية ذلك مطلقا ولو في أوقات الجواز  
والحال انه متوضىء ان قلت فعل التحية وقت التهي عن النفل منهي عنها فكيف يطلب يدلها  
ويثاب عليه قلت لانسلم أن التحية وقت التهي عن النفل منهي عنها بل هي مطلوبة في وقت التهي وفي  
وقت الجواز غير انها في وقت الجواز يطلب فعلها صلاة وفي وقت التهي يطلب ذكرها (قوله لعم مسجد  
الجمعة وغيره) انظر هل المراد بالمسجد ما يطلق عليه مسجد لغة فيشمل ما يتخذ من لاسجد لهم من  
بيت شعر أو خض أو غيره وما اتخذ مسجد في بيته أو المراد بالمسجد المسجد المعروف وهو الظاهر وله  
أن يركعها حيث أراد الجلوس في المسجد ولو كان جلوسا في انصاء وقيل ان السجود أن يركعها  
عند دخوله ثم يمشي الى حيث شاء أن يجلس واتصر ابن عمر على الثاني اه شيخنا عدوى (قوله في  
الحرمه) أى في الاحترام والتعظيم (قوله والحاجة) أى وعند الشروع في قضاء أى حاجة كانت  
(قوله وبين الأذان والاقامة) أى اذا كان الوقت وقت جواز فخرج القرب (قوله وجاز ترك ما ر) أى جاز  
للمن مر في المسجد أن يترك التحية لأجل الشقة لو طلب بها وهذا يقتضى ان المار مخاطب بالتحية وانها  
انما سقطت عنه لأجل الشقة ولكن صرح بهرام والمصنف في توضيحه أن المار غير مخاطب بها وهو  
للوفاق لا تقدم من انها تطلب من الداخل للريد للجلوس وحينئذ فلو صلاها المار هل تكون من  
النفل المطلق أو تحية وهل يكره أن ينوى بها التحية أم لا وتظهر ثمرة كون ماصلا المار فلا مطلقا  
لا تحية أنه لو نوى الجلوس بد صلته فهل يدال بالتحية أولا اه وفي بن ان التحية لا تقتصر لنية  
مخصصا فأي صلاة وقعت عند دخول المسجد فهي التحية صرح به ح وبه يزول ما ذكر ثم ان قوله  
وجاز ترك ما ر بالمسجد فيه اشعار بجواز الدور به وهو كذلك كما في للدونة وقيدها بعضهم بما اذا لم  
يكثر فان كثر منع أى كره وهذا اذا كان سابقا على الطريق لأنه تغيير للمسجد اه ع (قوله وتأدت  
بفرض) أى غير صلاة الجنازة على الأظهر لأنها مكروهة في المسجد فكيف تكون تحية له كذا  
في اللج (قوله حيث طلبت) أى بان كان متوضىء والوقت وقت جواز وذكر بعضهم انه اذا نوى  
الفرض والتحية أو نياته عنها حصل له ثوابها ولو كان الوقت وقت نهى وقولهم ان التحية تكره في  
وقت التهي معناه اذا فعلت صلاة مخصوصها تأمل (قوله لأنه التوهم) أى لأنه ليس من جنسها  
فربما يتوهم عدم كفايته عنها بخلاف السنة والرغبة فانها من جنسها فلا يتوهم عدم كفاية أحدها  
عنها (قوله وان كانت السنة والرغبة كذلك) الظاهر انه أراد بالسنة ذات الركوع والسجود  
فخرج سجود التلاوة فانه لا يقوم مقامها كذا ذكر بعضهم وتأمله (قوله قبل السلام عليه الخ) يؤخذ  
من هذا ان من دخل مسجد أو فيه جماعة فانه لا يسلم عليهم الا بعد صلاة التحية الا أن يخفى الشك  
والاسلم عليهم قبل فعلها (قوله وإيقاع قل به الخ) ان قات هذا مخالف لما تقرر من أن صلاة النافلة  
في البيوت أفضل من فعلها في المسجد قلت يحمل كلام المصنف على الرواتب فان فعلها في الساجد أولى  
كأثر الفضل بخلاف نحو عشرين ركعة في الليل أو النهار فلا مطلقا فان فعلها في البيوت أفضل ما يمكن  
في البيت ما يغفل عنها أو يحمل كلامه على من صلاته بمسجده عليه السلام أفضل من صلاته في البيت  
كالقراء فان صلاتهم النافلة بمسجد النبي أفضل من صلاتهم لها في البيوت وسواء كانت النافلة من الرواتب  
أو كانت فلا مطلقا بخلاف أهل المدينة فان صلاتهم النفل المطلق في بيوتهم أفضل من فعله في المسجد

أى بموضع صلاته (صلى الله عليه وسلم) نذب (اجتماع القرض بالصف الأول) في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره (وتحية مسجد مكة الطواف) لمن طلب به ولو ندبا أو أراده آفاقيا فهما أم لأول (٣١٥) برده وهو آفاقى فان كان مكيا فالصلاة

ان كان وقت جواز وإلا  
جلس كغيره من الساجد  
(و) تأكد (تراويح)  
وهو قيام رمضان ووقته  
كالوتر والجماعة فيه مستحبة  
(و) نذب (انفراد بها)  
أى فعلها في البيوت ولو  
جماعة (إن لم تعطل  
الساجد) أى إن لم يلزم  
على الانفراد تعطيل  
الساجد عن فعلها فيها ولو  
فرادى وكان ينشط بيته  
(و) نذب للامام (الختم)  
لجميع القرآن (فيها) أى  
في التراويح في الشهر كله  
ليسمعهم جميعه (وسورة)  
في جميع الشهر (تجزئ)  
وان كان خلاف  
الأولى وهى (ثلاث  
وعشرون) ركعة بالشفع  
والوتر كما كان عليه العمل  
(ثم جعلت) في زمن  
عمر بن عبد العزيز (مستأ  
وثلاثين) بغير الشفع  
والوتر لكن الذى جرى  
عليه العمل سلفا وخلفا  
الأول (وخفف) ندبا  
(مسبوفا) بركعة  
(ثانيته) التى قام لقضائها  
وهى أولى امامه (والحق)  
الامام فيه أول التروية  
الثانية وقيل يخفف بحيث  
يدرأ ركعة من التروية التى

(قوله أى بموضع صلاته) أى وهو بجانب العمود الحاق عند ابن القاسم وقال مالك ليس مصلاه بجانب العمود الحاق ولكنه أقرب شىء إليه والحاصل ان مصلاه عليه (١) السلام مجهولة عند مالك فلم يقل بنذب الصلاة فيها وهو مألوف عند ابن القاسم فلذا قال بنذب الصلاة فيها (قوله ونذب ايقاع الفرض الخ) مثل الفرض النفل إذا صلى في جماعة كالترأوىح في نذب ايقاعه في الصف الأول وانظر هل يدخل في الفرض صلاة الجنائزة أولا كما تقول الشافعية من استواء صفوفها (قوله وتحية مسجد مكة الطواف) ظاهر المصنف أن تحيته نفس الطواف لالركعتان بعده وظاهر كلام الجزولى والقلشائى وغيرهما ان تحيته هى الركعتان بعد الطواف ولكن زيد عليهما الطواف اهـ بن ويؤيد ما لا مضاف بالمبادرة بالطواف وقوله تعالى وطهر بيتى للطائفين والركعتان تبع عكس ما فى بن وعليه إذا ركعها خارج لم يأت بالتحية اهـ مع (قوله لمن طلب به ولو ندبا) وذلك كمن دخل المسجد والحال انه قدم بحج أو عمرة أو مريدا لطواف الافاضة والوداع (قوله أو أراده) أى انه دخل المسجد لأرادة الطواف النفل (قوله آفاقيا فهما أم لا) أى فهذه أربعة وقوله أو لم يرده وهو آفاقى هذه خمسة تحية مسجد مكة فيها الطواف (قوله أو لم يرده) بأن دخل للمسجد الحرام لأجل مشاهدة البيت أو الصلاة أو قراءة علم أو قرآن (قوله فان كان مكيا) أى ودخله لأجل الطواف بل للمشاهدة أو للصلاة أو لقراءة علم أو قرآن (قوله فالصلاة) أى فتحة المسجد في حقه الصلاة (قوله وتراويح) جعله الشارح عطفا على معمول تأكد تبعا للبساطى والشيخ سالم وهو ظاهر خلافا لهرام حيث جعله عطفا على معمول نذب (قوله ووقته كالوتر) أى بعد عشاء صحيحة وشفق ويستمر للفجر (قوله أى فعلها في البيوت ولو جماعة) فيه نظر اذا لائمة عللوا أفضلية الانفراد بالسلامة من الرياء ولا يسلم منه الا إذا صلى في بيته وحده وأما إذا صلى في بيته جماعة فانه لا يسلم منه نعم إذا كان يصلى في بيته بزوجه وأهل داره فهذا بعيد في الغالب من الرياء قاله أبو على السنائى اهـ بن (قوله ان لم يلزم على الانفراد) أى على فعلها في البيوت (قوله وكان ينشط بيته) حاصله ان نذب فعلها في البيوت مشروط بشروط ثلاثة أن لاتعطل الساجد وأن ينشط لفعلها في بيته وأن يكون غير آفاقى (٢) بالحرمين فان تخلف منها شرط كان فعلها في المسجد افضل والمصنف ذكر شرطا واحدا من هذه الثلاثة والشارح ذكر شرطا ثانيا وترك الشرط الثالث (قوله وسورة تجزئ) أى وقراءة سورة في تراويح جميع الشهر تجزئ وكذا قراءة سورة في كل ركعة أو كل ركعتين من تراويح كل ليلة في جميع الشهر تجزئ وكلام المصنف صادق بالصورتين (قوله وان كان خلاف الأولى) أى إذا كان يحفظ غيرها أو كان هناك من يحفظ القرآن غيره وحاصله مرضى والا لم يكن خلاف الأولى قال ابن عرفة فيها لمالك وليس الختم بسنة ولرؤية لو أقيم بسورة أجزأ اللخمي والختم أحسن اهـ قال أبو الحسن معناه إذا لم يكن يحفظ الا هذه السورة ولم يكن هناك من يحفظ القرآن أو كان ولا يرضى حاله اهـ بن (قوله كما كان عليه العمل) أى عمل الصحابة

(١) قوله مصلاة عليه السلام مجهولة لعل للراد مصلى ثله والاقصد قالوا المحراب الذى يجب للنبر وسط المسجد نصب موضع تحرابه صلى الله عليه وسلم من غير تغيير ومعلوم انه كان يصلى فيه إماما صلى الله تعالى عليه وسلم اهـ (٢) قوله آفاقى بالحرمين والطة تلحق بيت القدس اهـ ضوء

تلى ما وقع فيه السبق وهو قول ابن القاسم وظاهر النخبة انه الأرجح وفائدة التخفيف حيث نادى الجماعة (و) نذب (قراءة شفع بنسب) في الأولى (والكافرون) في الثانية بعد الفاتحة فهما (و) نذب قراءة (وتر) وهو ركعة واحدة (بإخلاص وموعظتين) بعد الفاتحة (إلا لمن له حزب) أى قدر معين من القرآن يقرؤه بنفسه ليلا (فته) أى يقرأ من حزبه (فهما) أى في الشفع والوتر



والراجع انه يقرأ فيهما بالسور المذكورة ولو كان له حزب ولا عبرة بقشنيح ابن العري طي من يقرأ فيهما بالسور المذكورة وله حزب (د) ندب (فعله) أي الوتر مع (٣١٦) الحزب آخر الليل (مقتبه) أي من شأنه الانتباه (آخر الليل) يتنازع كل من

والتابعين (قوله والراجع الخ) أي ومما قاله المصنف فهو استظهار لما زرى مخالف للمذهب (قوله أي يكره اعادته الخ) أي لقوله عليه الصلاة والسلام لا وتران في ليلة (قوله) وجاز التفل بعد الوتر ولولم يتقدم له نوم) أي ولا يبعد الوتر بعد ذلك التفل تقديماً للهي للآخوذ من حديث لا وتران في ليلة على الأمر في حديث اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا (قوله) إذا طرأ له نية التفل بعد الوتر أو فيه) أي لأقبله وهذا الشرط ذكره ابن عبد السلام وابن هرون والتوضيح واتبه الشراح وهو مأخوذ من قول للدونة ومن أوتر في المسجد فأراد أن يتفل بعد ذلك تربص قليلاً فقوله فتراد الخ يفيد القيد المذكور وهذا تعلم أن قول طفي بن القيد المذكور لأصل له فيه نظر اه بن (قوله) وندب فعله عقيب شفع) قال ابن الحاجب والشفع قبله الفضيلة وقيل للصحة (١) وفي كونه لأجله قولان التوضيح كلامه يقتضي أن للجمهور كون الشفع للفضيلة والذي في الباجي تشهير الثاني فانه قال ولا يكون الوتر إلا عقب شفع رواه ابن حبيب عن مالك وهو للجمهور من المذهب ثم قال في التوضيح وفي المدونة لا ينبغي أن يوتر بواحدة قولها لا ينبغي يقتضي أنه فضيلة وكونه لم يرخص فيه يقتضي أنه للصحة اه أي لم يرخص فيه للمسافر لقولها لا يوتر للمسافر بواحدة وقول ابن الحاجب وفي كونه لأجله الخ قال في التوضيح أي اختلف في ركعتي الشفع هل يشترط أن يخصهما بالنية أو يكفي بأي ركعتين كانتا وهو الظاهر قاله اللخمي وغيره اه قال طفي انظر كيف مثنى المصنف على ما صدر به ابن الحاجب من كون الشفع قبله الفضيلة مع توركه عليه في التوضيح بتشهير الباجي انه للصحة قلت لعله مثنى على انه للفضيلة لموافقته قول للمدونة لا ينبغي أن يوتر بواحدة كما تقدم عن التوضيح اه بن فتحصل من كلامه ان يعتمد من المذهب أن تقدم الشفع شرط كمال وانه لا يغتفر لنية تحسه وارتضاء شيخنا السدوي (قوله) إلا لاقتداء بواصل) أي إلا إذا وقع وارتكب الكراهة بواصل فيوصله معه واقتدى بالواصل مكروه كما يفيد كلام المدونة انظر نصها في بن فان اقتدى بالواصل ولم يوصله معه بل خالفه وسلم لم تبطل مراعاة قول أشهب بذلك (قوله وأحدثها) أي نية الوتر وقوله ان لم يعلم أي بوصل الامام وفي عيج وعقب وخش ان فات المأموم مع الامام الواصل ركعة قضى ركعة الشفع وكان وتره بين ركعتي شفع وان فاتته ركعتان قضاهما بعد سلام الامام وكان وتره (٢) قبل شفع قال في المجمع وقد يقال يدخل نية الشفع ثم يوتر والتفل خلف التفل جائز مطلقاً على أن المحافظة على الترتيب بين الشفع والوتر أولى وكانهم راعوا أن مواقة الامام أولى من مخالفته لكن المحافظة لازمة لأن الثلاث كلها وتر عند الواصل وقد قالوا لا تنصرف مخالفة المأموم له في هذا فليأمل (قوله) وكرهه وصله أي الشفع بالوتر وقوله يغير سلام تصوير لوصله به (قوله) لم يتردد بواصل اي واما المقتدى بالواصل فلا كراهة في وصله بل هو مطلوب وان كان حكم الاقتداء به الكراهة (قوله) ام ثان) أي صلى بالقوم نصف التراويح الثاني مثلاً بعد صلاة الامام الأول بهم نصف التراويح الأول (قوله في فرض) أي سواء كان في أثناءه أو في أوله (قوله في غير التراويح) حاصله انه يكره الجمع في النافلة غير التراويح ان

(١) قوله وقيل للصحة أول بشدة كراهة الاقتصار على الواحدة لغير المريض والمسافر لا انه فاسد بدون شفع كما هو ظاهره اه ضوء (٢) قوله وكان وتره قبل شفع يقتضي أنه لا يجلس بين الركعتين اه ضوء

فعله ومنتبه فمن عادته عدم الانتباه أو استوى عنده الامران فيندب التقديم احتياطاً في الثانية والأرجح ما في الرسالة من ندب الأخير في الثانية (ولم يسه) أي الوتر شخص (مقدم) له أول الليل اذا انتبه آخره (ثم صلى) فعلا أي يكره اعادته فيها يظهر (وجاز) التفل بعد الوتر ولولم يتقدم له نوم اذا طرأ له نية التفل بعد الوتر أو فيه ولم يوصله بوتره بأن فصل بينهما بما مل عادى والا كرهه (و) ندب فعله (عقيب شفع) منفصل عنه (ندبا) بسلام الا لاقتداء بواصل) أي فيوصله معه وينوي بالاوليين الشفع وبالأخيرة الوتر وأحدثها ان لم يعلم الاعتدال امامه له (وكرهه وصله) بغير سلام لغير مقتد بواصل (و) كرهه (وتره بواحدة) من غير تقدم شفع ولو لمريض أو مسافر (و) كرهه (قراءة) امام (ثان) في التراويح (من غير انتهاء) قراءة الامام (الأول) إذا كان حافظاً لأن الفرض

كثرت

اسماعهم جميعه (د) كرهه (نظر بمصحف) أي قراءته فيه (في فرض أو) في (أثناء نقل)

لكثرة الشغل بذلك (لاوله) فلا يكره لانه يقتصر في التفل ما لا يقتصر في الفرض (د) كرهه (جمع كثير) صلاة (نقل) في غير التراويح (و) يجمع قليل كالرجلين والثلاثة (يمكن مشتهر) خوف الرياء (وإلا) بأن كان السكان غير مشتهر والجمع قليل (فصلاً)

كرهه ما لم يكن في الاوقات التي صرح العلماء بدعوى الجمع فيها كليلة النصف من شعبان وأول جمعة من رجب وإلا فاشهوراه فإنه لا يختلف في الكراهة مطلقا (و) كره (كلام) بدنيوي (بعده) صلاة (صبح) (شهر) الطلوع (٣١٧) للشمس بل الأفضل الاشتغال

بالفكر والالتفات والدعاء

حتى تطلع الشمس ويصلي

ركعتين كما في الحديث من

صلى الصبح في جماعة

وجلس في صلاة يذكر

الله حتى تطلع الشمس وصلى

ركعتين كان له ثواب حجة

وعمرة تامة تين تامة تين

كرره عليه الصلاة والسلام

ثلاثا فلا يذنب لعقل فوات

هذا الفضل العظيم ولولكنها

الاهواء عمت فأعمت (لا)

كرهه للكلام (بعده) فحضر

وقبل صبح (و) صكره

(ضجعة) بكسر الضاد

أي الهيئة الخاصة بأن يضطجع

على عينه (بين) صبح

وركعتي فجر (إذا فعله

استنانا لاستراحة فلا يكره

(والوتر) يخرج الواو

وكسرهما (سنة) آكد

السنن (ثم) عيد فطر

واضح وما في رتبة

واحدة (ثم) كسوف ثم

استسقاء وقتها

أي الوتر أي المختار (شدة

عشاء ترجحة

(و) بعد (شق)

فعله قبل العشاء أو بعدها

قبل شق كافي ليلة الطر

لغو وينتهي (للمجهر)

أي طوعه (و) ضرورية

من طلوع الفجر (الصبح)

أي لتمامها ولو لمّا، ومكره

كثرت الجماعة كان السكان الذي اريد الجمع فيه مشتهرا بالمسجد أولا كالكثيرة او قلت وكان السكان مشتهرا فان قلت وكان السكان غير مشتهر فلا كراهة الا في الاوقات التي صرح العلماء بدعوى الجمع فيها (قوله) (ولكنها الاهواء) الخ هذا شرط بيت من تانية سيدى عمر بن الفارض وصدره ونهج سبيل واضح لمن اهتدى \* ولكنها الاهواء عمت فأعمت

(قوله) وكره ضجعة بعد صبح وركعتي فجر) أي خلافا لمن قال بندبها لأنها تذكر القبر (قوله) آكد السنن) أي التي ذكرها بعد وأما صلاة الجنائز على القول بسنيتها فهي آكد من الوتر كافي المقدمات والذي في البيان أنه آكد منها ونحوه في الجواهر انظر ح وقرر شيخنا ان الظاهر أن آكد السنن ركعتا الطواف الواجب كالجنائز على القول بسنيتها لأن الراجح وجوبهما ثم ركعتا الطواف غير الواجب لأنه اختلف في وجوبها وسنيتها على حد سواء ثم العمدة (١) لأن قول ابن الجهم بوجوبها ضعيف ثم الوتر ثم العيدان ثم الكسوف ثم الاستسقاء وأما الحسوف فيأتي أنه مندوب على التعمد (قوله) (الصبح) أي لصلاة الصبح أي تمام صلاته بالفعل والحاصل ان مراد المصنف ان ضروري الوتر يمتد من الفجر إلى صلاة الصبح مطلقا أي بالنسبة للفعل والامام والمأموم ولا يقضى بعد صلاة الصبح اتفاقا كما في ابن عرفة وما قيل من انها تقضى بعد الصبح لطلوع الشمس فهو قول خارج للذهب لطاوس وما ذكره الشارح من امتداد ضروريها لتمام صلاة الصبح ولو للامام هو الصواب وأما قول خشي ان ضروريه من الفجر لصلاة الصبح أي للشروع فيها بالنسبة للامام على احسنى الروايتين ولا تضاعفها بالنسبة للفعل والمأموم كالامام على الرواية الاخرى فهو سهو وصوابه للقرع منها مطلقا لأن الامام يجوز له القطع على كلتا الروايتين وأما الروايتان في التنبذ وعدمه بل الامام أولى بأن يتأدى ضروري الوتر بالنسبة اليه إلى انقضاء الصبح من المأموم كما يفهم من كلام المؤلف اه بن (قوله) وندب قطعها أي الصبح له اذا تذكره فيها) أي وأما لو تذكره أي الوتر وهو في صلاة الفجر قبل تمامه ففعله ويعيد الفجر أو يقطع كالصبح قولان (قوله) عقد ركعة أم لا) هذا قول الأكثر وقال ابن زرقون ان تذكر قبل ان يعقد ركعة قطع وان تذكر بعد ان يعقد فلا يقطع (قوله) ما لم يخف خروج الوقت) أي بحيث لا يخشى أن يقعها أو ركعة منها بعد طلوع الشمس فان خشي ذلك فلا يقطعها ويفوت الوتر حينئذ (قوله) فيأتي بالشفع) أي وإذا قطع الفذ الصبح لأجل الوتر فيأتي الخ (قوله) ويعيد الفجر) أي لأجل ان يصل بالصبح وهذا هو التعمد وقيل انه لا يبيدها بل يأتي بالشفع والوتر ثم يصل الصبح (قوله) فلا يندب له القطع بل يجوز) أي فهو مخير بين القطع وعدمه فهو ليس من مساجين الإمام والقول بجواز القطع للمأموم هو الذي رجح اليه الإمام وهو الراجح وكان أولا يقول يندب التأدي وعليه فهو من مساجين الإمام وقد منى عليه تمت في نظمه المشهور لمساجين الإمام وهو

إذا ذكر للمأموم فرضا بفرضه \* أو الوتر أو ضحك فلا يقطع العمل

الخ (قوله) وفي الإمام روايتان الخ) حاصله ان الفذ يندب له القطع اتفاقا والمأموم يجوز له القطع على

(١) قوله ثم العمدة لم يراعوا قول أبي حنيفة بوجوب الوتر لأن الواجب عنده ثلاث فاختلف الموضوع لأنه عندنا واحدة اه ضوه

تأخيرها لوقت الضرورة بلا عذر (و) يندب قطعها أي الصبح (كه) أي لأجل الوتر إذا تذكره فيها فاللام للغة متعلقة بقطعها (لشد) متعلق بندب عقد ركعة أم لا مالم يخف خروج الوقت بتشاغله فيأتي بالشفع والوتر ويعيد الفجر (لا) مع (ي) فلا يندب له القطع بل يجوز (وفي) يندب قطع (الإمام) وجوازه (روايتان)

هن الامام وعلى القطع فهل يقطع مأموه أو يستخلف لولان ( وإن لم يتسع الوقت ) الضروري ( إلا رحمة ) يدرك بهما  
الصبح ( تركه ) أى الوتر وصلى الصبح ( ٣١٨ ) وقضى الفجر ( ١ ) ان اتسع ( لا ثلاث ) أو أربع فلا يتركه بل يصلي

الصبح ويقضى الفجر ( ٢ )  
ان اتسع الوقت ( لستخمس )  
أوست ( صلى الشفع )  
أيضا مع الوتر والصبح  
وقضى الفجر ( ولو قدم )  
الشفع أول الليل فيعده  
لأجل وصله بالوتر والحمد  
له ان كان قدمه لا يبيده  
بل يصلي الفجر بدله بعد  
الوتر ( ٢ ) ان اتسع الوقت  
( لستخمس زاد الفجر )  
على ما تقدم ( وهى ) أى  
صلاة الفجر ( رغبة )  
رتبتها دون السنة وفوق  
الثالثة ( تفقروا لنية )  
تخصها ) أى يميزها عن  
مطابق الثالثة بخلاف غيرها  
من النوافل المطلقة فيكفى  
فيه نية الصلاة فإن كان في  
أول النهار سميت ضحى  
وعند دخول المسجد سميت  
نحية وفي رمضان سميت  
تراويح وكذا النوافل  
التابعة للفرائض وسائر  
العبادات المطلقة من حج  
وعمره وصيام لا تفقر لنية  
التعين بخلاف الفرائض  
والسنن والرغبة وليس  
عندنا رغبة الا الفجر  
( ولا يتحرى ) صلاة الفجر  
( إن كبر ) تقدم  
لأحرامها لا لتحرى ) أى  
تهدم أحرامه بها على طلوع  
الفجر ان لم يتحرى طلوع  
الفجر بل ( ولو يتحرى )

الراجع والامام فيه روايتان قيل يندب له القطع كالفد وقيل يجوز فقط كالمأموه ومقتضى كلام  
الشيخ أحمد الزرقاني ترجيح الرواية الأولى فانه عزاه لابن القاسم وابن وهب ومطرف والنسائي  
يظهر من كلام اللواتي ان الغتم في الامام ندب التهاى وعدم القطع فان هذا هو رواية ابن القاسم  
فيكون في الامام ثلاث روايات ندب القطع وندب التهاى والتخير ( قوله وعلى القطع ) أى على ندبه  
( قوله أو يستخلف ) أى وهو الظاهر كما فى عرق ( قوله وان لم يتسع الوقت الا ركعتين تركه ) هذا مذهب  
المدينة للحنفى وقال أصبغ صلى الصبح والوتر ( قوله ويصلى الصبح ويقضى الفجر ) وخالف فيما  
إذا كان الباقي يسع أربعاً أصبغ فقال يصلى الشفع والوتر ويدرك الصبح بركعة ( قوله أوست )  
خالف أصبغ فيما إذا كان الباقي من الوقت يسع ستاً فقال يصلى الشفع والوتر والفجر ويدرك الصبح  
بركعة ( قوله ولسع زاد الفجر ) أى يصلى الشفع والوتر والفجر والصبح وهذا باتفاق من أصبغ  
وغيره ( قوله وهى رغبة ( ١ ) ) أى مرغى فيها زيادة على الندوب واعلم أن القول بأنها سنة له قوة أيضاً  
فكان المناسب ذكره مع القول بأنها رغبة قاله شيخنا ( قوله من النوافل المطلقة ) وهى التى لم تقيد  
بزمان ولا بسبب ( قوله فيكفى فيه نية الصلاة ) أى ولا يحتاج لتعيين بالنية ( قوله وكذا النوافل التابعة )  
أى كالرواتب ( قوله من حج وعمره ) أى فيكفى نية الحج والعمره ولا يحتاج لنية فرضية أو نفلية  
وحاله ( ٢ ) من كونه ضرورة أولاً يعين الفرض من الفل ( قوله بخلاف الفرائض ) أى من  
الصلوات وكذلك السنن منها ( قوله فالصورت ) حاصله انه إذا أحرم بالفجر فما أن يتحرى ويحتد  
في دخول الوقت وأما ان لا يتحرى بأن أحرم بها وهو شاك في دخول الوقت ففي الحالة الثانية  
صلاته باطلة سواء تبين بعد الفراغ منها ان أحرامه بها وقع قبل دخول الوقت أو وقع بعد دخوله أو  
لم يتبين شيء وأما إذا أحرم بها بعد التحرى والاجتهاد فان تبين بعد الفراغ منها ان الاحرام بها وقع  
قبل دخول الوقت فعلى باطلة وان تبين ان الاحرام وقع بعد دخول الوقت أو لم يتبين شيء فعلى  
صحيحه سواء حصل عنده بالتحرى جزم أو ظن بدخول الوقت إذا علمت هذا تعلم أن المبالغة في  
كلام المصنف فيها شيء وذلك لأن ظاهره انه في حالة الشك الذى هو قبل المبالغة إذا تبين ان الاحرام  
وقع بعد دخول الوقت أو لم يتبين شيء منها فاتها تجزئه وليس كذلك فكان الأولى حذف قوله ولو  
إلا ان تجعل الواو للحال ولو زائدة ( قوله وندب الاقتصار على الفاعلة ) في شرح الرسالة للشيخ أحمد  
زروق ابن وهب كان النبى ﷺ يقرأ فيها بقل يأبها الكافرون وقل هو الله أحد وهو في مسلم  
من حديث ابى هريرة وفى أبى داود من حديث ابن مسعود رضى الله عنه وقال به الشافى وقد  
جرب لوجع الاسنان فصيح وما يذكر من قرأ فيها بألم وألم لم يصبه ألم لأصل له وهو بدعة أو قرب  
منها اه بن لكن ذكر العلامة القرالى في كتاب وسائل الحاجات وآداب المناجاة من الاحياء ان مما  
جرب لدفع الكاره وقصور يد كل عدو ولم يحمل لهم اليه سيلاً قراءة ألم تشرح وألم تركب في ركعتي  
الفجر قال وهذا صحيح لاشك فيه ( قوله وندب ايقاعها بسجدة ) أى فعملها في البيت قبل الايتان للسجدة  
خلاف الأولى وندب فعلها في المسجد جار على كل من القولين بأنها سنة أو أنها رغبة اما على الأول فلان  
( ١ ) قوله رغبة كالمسلم بالقلبة عليها لكثرة الترغيب فيها اه ضوء ( ٢ ) قوله وحاله مبتدأ ضميره  
للمحرم من كونه ضرورة أولاً بيان حاله يعين فعل مضارع فاعله ضمير حاله والجملة خبر حاله اه  
مكتبه محمد عيسى

اظهار

أى اجتهاد حتى ظن الطلوع فتبين انه احرم قبله فان تبين انه احرم بها جده أو لم يتبين شيء واجزأت مع التحرى  
لامع الشك فالصورت لا تجزى في اربع منها ( وندب الاقتصار ) فيها ( على الفاعلة ) وندب ( لاقاعها ) بمسجده

وَمَاتَ) مَنْ دَخَلَهُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ (عَنِ الشَّيْخِ) وَحَصَلَ لَهُ ثَوَابُ التَّحِيَّةِ أَنْ نَوَاهَا بِنَاءً عَلَى طَلَبِهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ (وَأِنْ نَقَلْنَا) أَيْ صَلَّاهَا (بَيْتَهُ) ثُمَّ أَيْ لِلْمَسْجِدِ (لَمْ يَرْكَعْ) فَجَرًا وَلَا تَحِيَّةً بَلْ جَلَسَ وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ يَرْكَعْ التَّحِيَّةَ (وَلَا يَقْضَى غَيْرُ قَرْضٍ) أَيْ يَحْرُمُ كَمَا قَالَ بَعْضُ (إِلَّا هِيَ) يَقْضَى مِنْ حَلِّ

أَظْهَرَ السَّنَنُ خَيْرٌ مِنْ كِتَابِهَا وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَهَارِغِيَّةٍ فَلَا تَنْتَابُ عَنْ التَّحِيَّةِ فَنَعْمَ بِهَا فِي الْمَسْجِدِ مَحْصَلُ التَّحِيَّةِ مُخْلَافُ صَلَاتِهَا فِي الْبَيْتِ فَاتَّهَ مَحْذُومٌ وَأَيْضًا هِيَ أَقْوَى مِنَ الرُّوَابِ الَّتِي يَنْفِي أَظْهَارُهَا بِعُطْفِهَا فِي الْمَسْجِدِ لِقُدْرَةِ النَّاسِ بِبَعْضِهِمْ بَعْضٌ فِي صَلَاتِهَا فَقَوْلُ عُبَيْدِ بْنِ نَدْبٍ إِقَامُهَا فِي الْمَسْجِدِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ وَأَمَّا عَلَى أَنَّهَا رَغِيْبَةٌ فَلَا يَنْدُبُ إِقَامُهَا بِالْمَسْجِدِ فِيهِ نَظَرُ قَالَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ) وَنَابَتْ عَنِ التَّحِيَّةِ (أَيْ فِي اشْتِغَالِ الْقِيَمَةِ وَفِي سَقُوطِ الطَّلَبِ) وَلَا يَصِفُ هَذَا قَوْلُ الْقَاسِمِ يَرْكَعْ التَّحِيَّةَ ثُمَّ يَرْكَعْ الْفَجْرَ (قَوْلُهُ) أَنْ نَوَاهَا أَيْ نَوَى نَابَتِهَا عَنْهَا (قَوْلُهُ) لَمْ يَرْكَعْ فَجَرًا أَيْ لَا تَهْلَاةٌ فِي بَيْتِهِ وَلَا تَحِيَّةٌ أَيْ لِأَنَّهُ لَا يَطْلُبُ بِالتَّحِيَّةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لِكِرَاهَةِ النَّافِلَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ إِلَى أَنْ تَرْفَعَ الشَّمْسُ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَرَجَّحَهُ ابْنُ يُونُسَ كَمَا فِي نَ (قَوْلُهُ) وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ يَرْكَعْ التَّحِيَّةَ) بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُخَاطَبُهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَأَنَّهَا مُسْتَنَابَةٌ مِنْ كِرَاهَةِ النَّافِلَةِ فِيهِ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَنَقَلَ ابْنُ بَشِيرٍ عَنْ بَعْضِ التَّأَخَّرِينَ إِعَادَتَهَا بِغِيَاةٍ إِعَادَةً رَكَعِي الْفَجْرِ لَا أَعْرِفُهُ (قَوْلُهُ) وَلَا يَقْضَى غَيْرُ (١) فَرَضٍ أَيْ إِذَا قَامَتْهُ الْأَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ مَثَلًا فَلَا يَقْضِيهَا بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ أَيْ يَحْرُمُ النَّحْيُ قَالَ شَيْخُنَا الْمَدْوِيُّ هَذَا بَعِيدٌ جِدًّا وَلَيْسَ مَقْذُوفًا لَهَا وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ يَحْجُزُ الْقَضَاءَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَضَاءَ غَيْرِ الْفَرَائِضِ مَكْرُوهٌ قَطُّ (قَوْلُهُ) وَمَنْ نَامَ حَتَّى طَلَمَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ) لَا مَقْهُومٌ لَنَامَ بَلْ كَذَلِكَ الْمُؤَخَّرُ لَهَا عَمْدًا حَتَّى طَامَتْ الشَّمْسُ وَقَوْلُهُ يَقْدُمُ الصُّبْحُ أَيْ عَلَى الْفَجْرِ وَقَوْلُهُ عَلَى الْعَتَمَةِ مُقَابَلُهُ أَنَّهُ يَقْدُمُ الْفَجْرَ عَلَى الصُّبْحِ وَالْقَوْلَانِ لِمَالِكٍ (قَوْلُهُ) تَرْكُهَا وَجَوَابًا وَدَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ) أَيْ وَلَا يَصْلِيهَا وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ بِطِيلِ الْقِيَامِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مَحِثٌ يَدْرِكُهَا وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِيَرْكُعَهَا خَارِجَهُ (قَوْلُهُ) وَلَا يَسْكُتُ الْإِمَامُ الْقِيَمَ) هَذَا هُوَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ يُونُسَ وَابْنُ قُتَيْبَةَ الْبَاجِي أَنَّهُ يَسْكُتُهُ وَلَمْ يَحْكُ غَيْرُهُ وَعَلَيْهِ اقْتَصَرْتُ (قَوْلُهُ) عَلِمَ مَعَ أَحَادِ زَمَانِهِمَا أَيْ وَأَمَّا إِذَا تَفَاوَتَا زَمَانًا فَلَا يُفْضَلُ مِنْهُمَا مَا كَانَ أَطْوَلَ زَمَانًا اتِّفَاقًا (قَوْلُهُ) وَلَعَلَّ الْأَظْهَرَ الْأَوَّلَ) الَّذِي فِي الْمَجْزِ الْوَارِجِ الثَّانِي أَيْ الْفَضْلُ طَوْلُ الْقِيَامِ

فِي فَصْلِ فِي بَيَانِ حُكْمِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ (قَوْلُهُ) وَلَوْ قَامَتْهُ) طَلَبُ الْجَمَاعَةِ فِي الْقَائِمَةِ صَرَّحَ بِهِ عَيْسَى وَذَكَرَهُ الْبَرْزَلِيُّ وَنَقَلَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَبِيبٍ (قَوْلُهُ) سَنَةً مُؤَكَّدَةً) وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ بِوُجُوبِهَا فَحَرَّمَ صَلَاةَ الشَّخْصِ مُنْفَرِدًا عِنْدَهُمْ بَلْ قَالَ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ بِالْبَطْلَانِ فَلْيَحْفَظْهُمَا لَهَا وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا سُنَّةٌ فِي الْبَلَدِ وَفِي كُلِّ مَسْجِدٍ وَفِي حَقِّ كُلِّ مَسْجِدٍ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْأَكْثَرِ وَقَالَ أَهْلُ الْبَلَدِ عَلَى تَرْكِهَا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَهَا وَهُمْ (٢) بِالسَّنَةِ وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ وَابْنُ بَشِيرٍ أَنَّهَا فَرَضٌ كَفَايَةً بِاللَّهِ يَتَأَمَّلُ أَهْلُهَا عَلَيْهَا إِذَا

(١) قَوْلُهُ وَلَا يَقْضَى غَيْرُ فَرَضٍ إِلَّا هِيَ فَلَزَزَ الْقَدْ يُقَالُ هَلَا جَعَلَ هَذَا ضَرُورًا لَهَا كَالْوُتْرِ بَعْدَ الْفَجْرِ أَوْ جَعَلَ ذَلِكَ قَضَاءً وَلَمْ يَنْهَهِمْ لِتَفَرُّقِ وَجْهٍ أَهْ شَرَحَ الْمَجْمُوعُ قَوْلَهُ وَلَمْ يَنْهَهِمْ لِتَفَرُّقِ وَجْهٍ أَبَدًا يَنْفِي حَاشِيَةً عَنِ الْوَجْهِينِ الْأَوَّلِ أَنَّ شَأْنَ الْوَقْتِ الضَّرُورِيِّ عَقِبَ الْإِخْتِيَارِيِّ وَفِي الْفَجْرِ فَصْلُ وَقْتُ الطَّلُوعِ إِلَى أَنَّ نَحْلَ الثَّانِي أَنَّ الْفَجْرَ خَرَجَ عَنْ سَنَتِهِمْ كَوْنُهُ قَبْلَ الصُّبْحِ إِذْ قَدْ تَصَلَّى قَبْلَهُ مُخْلَافُ الْوُتْرِ مَازَالَ مُتَأَخِّرًا عَنِ الْمَشَاءِ فَتَأَمَّلْ أَهْلُ ضَوْءِ الشَّمْعِ (٢) قَوْلُهُ لَهَا وَهُمْ أَيْ تَضَرِيعُهُمْ فِي الشَّعِيرَةِ وَأَنَّ كَانَتْ سُنَّةً وَلَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةُ الْهَوَانِ لِأَنَّهُ رَدْفٌ وَلَا يَخْرُجُ أَهْلُ الْبَلَدِ عَنِ الْعَهْدَةِ الْأَبَدِيَّةِ وَأَرَادَ جَمَاعَةٌ أَقْلَهُ ثَلَاثَةً إِمَامًا وَمَأْمُومًا وَمُؤَدِّنًا يَدْعُو لِلصَّلَاةِ وَمَوْضِعٌ مَعْدُهَا وَهُوَ لِلْمَسْجِدِ مِنْ بَيْتِ ثَلَاثٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَصَلَّى جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ كَأَجْرَةِ الْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَطْلُوعِ أَحَدٌ بِالْإِمَامَةِ فَإِنْ كَانُوا أَهْلَ جَمْعَةٍ فَلَا يَدْرَأُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَسْجِدِ

حَقٌّ طَلَمَتْ الشَّمْسُ قَدِيمُ الصُّبْحِ عَلَى الْعَتَمَةِ (وَأِنْ) أَقْبَمَتِ الصُّبْحُ) عَلَى مَنْ لَمْ يَصْلِيهَا (وَهُوَ) بِمَسْجِدٍ) أَوْ رَجَعَتْهُ (تَرْكُهَا) وَجَوَابًا وَدَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ قَضَاهَا وَقَدْ حَلَّ النَّافِلَةَ وَلَا يَسْكُتُ الْإِمَامُ الْقِيَمَ لِيَرْكُعَهَا مُخْلَافُ الْوُتْرِ فَيَسْكُتُ (وَأِنْ) أَنْ تَقِيمَتْ عَلَيْهِ الصُّبْحُ حَالُ كَوْنِهِ (خَارِجَهُ) أَيْ الْمَسْجِدَ وَخَارِجَ رَجَعَتْهُ (تَرْكُهَا) إِنْ لَمْ يَخْفَ (قَوَاتٍ) كَتَمَ) مِنْ الصُّبْحِ مَعَ الْإِمَامِ وَلَا دَخَلَ مَعَهُ نَدْبًا وَقَضَاهَا وَقَدْ حَلَّ النَّافِلَةَ لَا قَبْلَهُ (وَأَهْلُ الْأَنْفُلِ) فِي النَّفْلِ (كَثْرَةُ السُّجُودِ) أَيْ الرُّكْعَاتُ لِحَرْبِ عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ فَانْكَرُ لَنْ تَسْجُدَ فَهَاجِدَةً الْأَرْفَعُ أَهْلُهَا دَرَجَةً وَحَطَّ بِهَا عَنْكَ خَطِيئَةٌ (أَوْ) طَوْلُ الْقِيَامِ) بِالْقِرَاءَةِ لِحَرْبِ فَضْلُ الصَّلَاةِ طَوْلُ الْقَنُوتِ أَيْ الْقِيَامِ أَيْ مَعَ قَلَّةِ الرُّكْعَاتِ (كَوْنَهُ) لَنْ مَعَهَا مَعَ أَحَادِ زَمَانِهِمَا وَلَيْلُ الْأَظْهَرِ الْأَوَّلُ لِمَا فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ الْفَرَائِضِ وَمَا

تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنْ تَسْبِيحٍ وَتَحْمِيدٍ وَلَيْلُ صَلَاةٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي بَيَانِ حُكْمِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَمَا يَتَّفِقُ بِهَا (الْجَمَاعَةُ) أَيْ قَدْ صَلَّاهَا جَمَاعَةٌ أَيْ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ (بِقَرْضٍ) وَلَوْ قَامَتْهُ (غَيْرُ جَمْعَةٍ مُسْتَعْتَبَةٍ) مُؤَكَّدَةً وَأَمَّا غَيْرُ الْقَرْضِ فَهُوَ الْجَمَاعَةُ فِيهِ مُسْتَعْتَبَةٌ

كبد وكسوف واستشفاء أو تراوحت (٣٢٠) ومنه ما تكره فيه كجمع كثير في نقل أو شتهر بمكان قليل وإلا جازت

والجمعة فهي فيها فرض  
وقيل قوله بفرض  
الجمعة وقيل بنيتها  
(ولا تتفاضل) الجماعة  
تفاضلا يكون حيا في  
الاعادة وإلا فلا نزاع ان  
الصلاة مع العلماء والصالحين  
والكثير من أهل الخير  
أفضل من غيرها لشعور  
الدعاء وسرعة الاجابة  
وكثرة الرحمة وقبول  
الشفاعة لكن لم يدل دليل  
على جعل هذه الفضائل  
سببا للاعادة ( وإنما  
يُحْصَلُ تَضَاهَا ) الوارد  
به الخبر وهو صلاة الجماعة  
أفضل من صلاة احدىكم  
وحده بخمس وعشرين  
جزءا وفي رواية صلاة  
الجماعة أفضل صلاة الفرد  
بسع وعشرين درجة  
( برُكعة ) كاملة يدركها  
مع الامام بأن يمكن يديه  
من ركبتيه أو بمائة ركعة ما قبل  
رفع الامام وان لم يطمئن  
إلا بعد رفعه فمدركه ما دون  
ركعة لا يحصل له فضل  
الجماعة وان كان مأورا  
بالدخول مع الامام وأنه  
مأجور بلا نزاع ما لم يعد  
لفضل الجماعة وإلا فلا  
يؤمر بذلك فلا يؤثر  
( وتُدرِجُ ) في  
يُحْصَلُ أي فضل  
الجماعة ( كَصَلِّ بِمَنْ )  
وأولى منفردا ولو حكما  
كمن ادركه دون ركعة ( لا )  
مصل مع ( امرأَة ) لحصول  
فضل الجماعة معها بخلاف الصبي لأن صلاته قل ( أن يجيئه ) صلاته ولو لوقت ضرورة لا بعده

تركوها وحده في كل مسجد ومندوبة للرجل في خاصة نفسه قال الابن وهذا أقرب للتحقيق وسئل  
للمصنف على كلتا الطريقتين صحيح فغناه على طريقة الأكثر حنة لكل مصل وفي كل مسجد وفي البلد  
وعلى طريقة ابن رشد اقامتها بكل مستجد حنة ( قوله كيد الخ ) ما ذكره من استحباب الجماعة في هذه السنن  
غير ظاهر وأصله للخارج بهرام والعباب ما في ح ونصه أما الخراج الزوافل فظاهر لان الجماعة لا  
تطلب فيها الا في قيام رمضان على جهة الاستحباب وأما السنن فقير فظاهر لان الجماعة في العيدين  
والكسوف والاستشفاء حنة كما سيأتى قال طي وقد صرح عياض في قواعد السنية في الثلاث اه  
نعم ذكر ابن الحاجب في باب الكسوف قولاً باستحباب الجماعة فيها وسلمه ح هناك والله أعلم اه بن  
( قوله ) وشمل قوله بفرض الجماعة أي فالجماعة فيها سنة كما قاله اللخمي فان صلوا عليها واحدا استحب  
اعادتها جماعة ( قوله وقيل بنيتها فيها ) أي وهو للشهور ولا بن رشد ان الجماعة شرط فيها كالجمة فان  
صلوا عليها بغير امام أعيدت ما لم تدفن مراعاة للقبائل ( قوله تفاضلا الخ ) والمراد لا تتفاضل الجماعات  
في الكمية وهذا لا يتنافى تفاضلها في الكيفية ( قوله ) وإنما يحصل فضلها بركعة ) نحو ما لا بن الحاجب وهو  
خلاف ما نقله ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد كما في المواق وح من ان فضل الجماعة يدرك بمجرد قبل  
سلام الامام نعم ذكر ابن عرفة ان حكمها لا يثبت الا بركعة دون أقل منها وحكمها هو ان لا يقتدى به  
وان لا يعيد في جماعة وان يترتب عليه سهو الامام وان يسل على الامام او على من على يساره وان يصح  
استخلافه انظر ح اه بن ( قوله جزاء ) قيل ان الجزء أعظم من الدرجة وحينئذ فجزء من الحصة  
والعشرين جزءا مساوية للسبع والعشرين درجة وحينئذ فلا معارضة بين الحديثين وقيل ان الجزء  
والدرجة شيء واحد إلا ان النبي اخبر أولا بالاقبل ثم بعد ذلك تفضل الولي بالزيادة فأخبر بها وقيل غير  
ذلك في الجمع بين الحديثين نحو أربعين قولاً مذكورة في شرح الموطأ ( قوله ) وإنما يحصل فضلها بركعة  
كاملة ) قيده حفيد ( ١ ) ابن رشد بالمعذور بأن فاتته ما قبلها اضطرابا وعليه اقتصر أبو الحسن في شرح الرسالة  
فقال عقب مقتضاه اعتاده وتبعه من تبعه حتى ذكروا ان من فرط في ركعة لم يحصل له الفضل  
وفي النفس كما قال بعض العارفين ( ٢ ) منه شيء فان مقتضاه ان يعيد للفضل وها هو ح نقل عن  
الاقصبي ان ظاهر الرسالة حصول الفضل وانه ينظر هل ما قاله الحفيد موافق للذهب أولا  
والقاني كما في حاشية شيخنا على خشي قال ان كلام الحفيد مخالف لظاهر الروايات اه بن  
( قوله ) بأن يمكن يديه من ركبتيه الخ ) قد تقدم ان هذا ليس بشرط وأنه لو سلم لم يلحقه فالأولى ان يقول  
بأن يحث ظهره قبل رفع الامام رأسه وان لم يطمئن إلا بعد رفعه ولا بد من ادراك سجدة قبل سلام  
الامام فان زوحم أو نفس عنهما حتى سلم الامام ثم فعلهما بعد سلامه فهل يكون كمن فعلهما معه فيحصل  
له اولا قولان الأول لاشبه والثاني لابن القاسم كذا في بن وعكس شيخنا في حاشيته النسبة  
للشيخين ( قوله ما لم يعد ) أي ما لم يكن معيدا الخ واعلم ان من وجد الامام في التشهد فدخل معه فظهر  
بسلامه انه في التشهد الأخير فمن الواجب عليه اتمام غرضه الذي احرم به ثم ان ادرك جماعة  
اعاد معهم ان شاء وكانت الصلاة بما تعاد هذا هو النصوص في المسئلة في العتية وغيرها ولم يذكرها  
في هذه امرة لا يقطع ولا ينتقل إلى نقل وهو حكم ظاهر لانه شرع في فرض فلا يطله لصلاة  
الجماعة وهي سنة ألا ترى ان من استقل قائما ناسيا للجلسة الوسطى لا يرجع الى الجلوس لأن

جامعا اه ضوء ( ١ ) قوله حفيد ابن رشد قيل لا يوجد ما لكي اعزل الا ما تكلم به في الحفيد هذا  
اه ضوء ( ٢ ) قوله بعض العارفين اريد بهذه العبارة شيخنا الذي روى رحمه الله الجميع ورحمتهم اه ضوء

ناويا القرض (بمفوض) أمره الله تعالى في قبول أيها شاء لقرضه (مأموماً) لا إماماً (٣٢١) لان صلاة العبد تشبه النفل الا

قيامه فرض والجلوس سنة وإنما يغير بين القطع والانتقال إلى نفل من دخل مع الإمام في صلاة معادة إذا كان صلاحها وحده ثم وجد الإمام جالساً فدخل معه معيلاً للنفل الجماعة فظهر بسلام الإمام أنه في التشهد الأخير وربما التبت للثلاثين على من لا يعرف فاجرى التخير في غير عمله اهـ بن شلا عن الميار وحاصله أن من لم يدرك ركعة إن كان غير معيد أم قرضه وجوباً ثم له الاعادة في جماعة وإن كان معيداً إن شاء قطع وإن شاء شفع والبدى ذكره غيره أن من لم يدرك ركعة والحال أنه غير معيد ورجا جماعة أخرى جازله القطع لانه لم ينسحب عليه حكم المأمومية فلا يتخللته الإمام بل يجوز الاقتداء به ومقتضى هذا أنه ان بطلت صلاة الإمام لا يسرى البطان له وفي ح عيدا احتياطاً ولعله لئلا يتبع الاقتداء بذلك الإمام (قوله ناويا القرض مفوضاً) ظاهره أنه لا بد من نية القرض مع نية التفويض وهو ما نقله عن الفاكهاني وابن فرحون وذكر أن ظاهر كلام غيرهما أن نية التفويض لا ينوي بها فرض ولا غيره وجمع بينها بعضهم بأن التفويض يتضمن نية القرض إذ معناه التفويض في قبول أي القرضين فمن قال لا بد منه من نية القرض لم يرد أن ذلك شرط بل أشاراً تضمنته نية التفويض ومن قال لا ينوي معه فرض مراده أنه لا يحتاج لنية القرض مطابقة تضمن نية التفويض لها فقول عبق فإن ترك نية القرض صحت إن لم يبين عدم الأولى أو صادها فيه نظرياً صرح الأحمى بأنه إذا نوى إلا التفويض وبطلت أحدهما لا إعادة عليه وسواء الأولى والثانية نقله ابن هلال في نوازل ونحوه لابن عرفة عنه وهو ظاهر لما علمت أن التفويض يتضمن نية القرضية ومذكره المصنف من كون العبد ينوي التفويض قال الفاكهاني هو المشهور وقيل ينوي القرض وقيل ينوي النفل وقيل ينوي كمال القرضية ونظم بعضهم هذه الأقوال الأربعة بقوله

في نية الود للمفروض أقوال • فرض و نفل وتفويض وإكمال

وكلاهما مشكلة كافي التوضيح اهـ بن (قوله الامن لم يحصله) أي فضل الجماعة (قوله فانه لا يجيد في غيرها جماعة) أي ولا منفرداً وإنما يجيد بها جماعة ولا فرق بين فاضل ومفوض (قوله ومن صلى في غيرها جماعة أعادها جماعة) أي وحينئذ فتستوى هذه من مفهوم قول المصنف ونسب لمن لم يحصله الخ وهذا هو المذهب خلافاً لقول الأحمى وسند لا يجيد على ظاهر المذهب وإذا أعاد فيها من صلى في غيرها جماعة فانه يجيد مأموماً إذا صلى في غيرها إماماً أو مأموماً ولا تبطل صلاة المأموم إلا بالاعادة الواجبة كالظاهر بعد الجمعة عند الشافعية أو بالاعتداء به في نفس الاعادة قل شيخنا (قوله لا فدا) هذا هو الأسح وقيل لمن صلى غيرها جماعة أن يجيد فيها ولو فدا لأن فدها أفضل من جماعة غيرها وورد بأنه لا يلزم من أفذية شيء الاعادة لاجله ألا ترى من سبق في تفاوت الجماعات (قوله والراجع (١) أنه لا يجيد مع الواحد الخ) فان أعاد مع واحد غير راتب فليس له ولا لإمامه الاعادة على ما مضى عليه المصنف وأما على الراجع فلظاهر أن لها الاعادة كذا ذكر عبق في صغيره (قوله غير مغرب كمشاء جسد وتر) قل أبو اسحق أجازوا إعادة العصر مع كراهة النفل بعدها وإمكان أن تكون الثانية نافلة وكذلك الصبح لرجاء أن تكون فريضة وكره إعادة المغرب لأن الثانية لا تكون ثلاثاً مع إمكان أن تكون هي الفريضة لأن صلاة النافلة بعد العصر والصبح أخف من أن يتنفل بثلاث ركعات وبه تعلم ما في كلام خشن اهـ بن (قوله نظر) أي لا احتمال أن يكون النهي في قوله لا وتران في ليلة على جهة الكراهة والأمر في قوله اجعلوا الخ للندب فبخالفة الامر المذكور أو الدخول في النهي المذكور حينئذ لا يقتضى النع (قوله ولم يقد) أي

(١) قوله والراجع الخ أن مقتضى لا عادته تحقق جماعة بدونه اهـ شرح المجموع

من لم يحصله باحد الساجد الثلاثة فانه لا يجيد في غيرها جماعة ومن صلى في غيرها منفرداً فانه يجيد فيها ولو منفرداً ومن صلى في غيرها جماعة أعاد بها جماعة لا فدا ويجيد (ولو مع واحد) والراجع أنه لا يجيد مع الواحد إلا إذا كان إماماً راتباً (غير مغرب) وأما المغرب فيحرم أعادتها لأنها تصير مع الأخرى شفعاً ولما يلزم من النفل ثلاث ولا نظير له في الشرع (حكيمشاه بعد (١) وتر) فلا يبعد أي يمنع لانه أن أعاد الوتر لزم مخالفة قوله عليه السلام لا وتران في ليلة وإن لم يده لزم مخالفة اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا وفي افادة هذه المطلع المنع نظر ومفهوم الظرفية أعادتها قبل الوتر وهو كذلك اتفاقاً (فان أعاد أي شرعاً إعادة للمغرب سهواً عن لونه صلاحها أولاً (والم يقد) ركعة (قطع) وجوباً (١) قوله كمشاء جسد وتر مع أنهم أجازوا التنفل بعده والاعادة أقوى من النفل ألا ترى مسائل إعادة الصبح للأطوار والظهيرين للأصفرار لكن الفقه قتل ولذلك علل بعضهم بإمكان أن يكون القرض الثانية كما يأتي في التفويض فيلزم أنه لم يوتر بعد المشاء اهـ من شرح المجموع وضوء الشموع

وتذكر قبل أن يعقد الخ وقوله قطع أي وخرج واضعا يده على آفته كالرافع خوفا من الظن في الامام بخروجه على غير هذا الوجه (قوله والا بأن عقدها) أي والابان لم تذكر صلاحها ولا منفردا الا بعد أن عقدها (قوله شفع ندب الخ) وما ذكره من أن الأولي الشفع هو ما في المدونة ونصها ومن صلى وحده فله اعادة في جماعة الا للتقرب فان اعادةها فاحب إلى أن يشفعها ان عقدة ركة اه وفي الواقع قلا عن عيسى ان القطع أولى والموجب للسواق كيف غفل عن نصها مع ان الله لب عليه الاستدلال بكلامها فله طمأنينة ان ظاهر المصنف انه إذا تذكر انه صلاها بعد ان عقدة ركة يشفع ولو كان ترك القاعة مع الامام في الركة التي ذكر بعدها وهو كذلك لأنه إنما تركها بوجه جائز خصوصاً وقد قيل إنما تجب القاعة في البعض (قوله وسلم قبله) أي وينظر هنا خشية الظن في الإمام (قوله ولو فسل الخ) مبالغة في قوله شفع (قوله واما المشاء الخ) أي إذا شرع في اعادةها بعد الوتر سهواً يقطع مطلقاً عقد ركة أم لا كذا قال الشارح تبعاً لغيره والذي لابن عاشر أن المشاء كالقرب ان تذكر قبل ان يعقد ركة قطع وان تذكر بعد ان عقدها شفع وهو الظاهر من التوضيح أيضاً وان كان النص انما وجد في القرب وغاية هذا أنه تنفل بعد الوتر وهو جائز إذا اراده وحديث له نية فاحرى ان كان غير مدخول عليه وقد نصوا على ان من شرع في العصر ثم تبين له أنه صلاه شفع لأنه غير مدخول عليه اه وبذلك شيخنا أن الاعتماد ما قاله ابن عاشر (قوله كما لو أعاد عمداً) أي أوجهاً فإنه يقطع مطلقاً عقدة ركة أم لا مالم يرفض الأولى وإلا فلا يقطع بناء على تأثير ارفض بعد الفراغ وأما على القول بعدم تأثيره فإنه يقطع مطلقاً ولورفض الأولى كذا قرر شيخنا (قوله وأما ان تذكر قبل السلام فيأتي بالرابعة) أي قبل سلام الامام على الظاهر لأنه ليس من مساجبه كذا قرر شيخنا (قوله ولا سجود عليه) ان قلت أن التنفل بربع (١) يلزمه السجود قبل السلام كما مر لقسم السلام من ركتين الخ قلت ذلك فيما إذا كان داخل على التنفل بربع وما هنا ليس كذلك (قوله انه ان بعد) أي تذكره بعد ان أتم القرب وسلم منها (قوله وأعاد مؤتم بمعيد صلاته) صورة للسئلة انه إذا صلى منفرداً ثم خلف ما أمر به من الاعادة مأثوماً وصل اماماً فيعيد ذلك للؤتم به أبداً فذا وظاهره كإباحة الحاجب ولو كان هذا الامام نوى بالثانية القرض أو التفويض وهو كذلك وقوله أفذاذا هو قول ابن حبيب وابن يونس ووجهه ان هذه قد تكون صلاة الامام فصحت تلك الصلاة للمأمومين جماعة فلا يبيدونها في جماعة ووجب عليهم الاعادة خوف أن تكون الأولى صلاته وهذه نافلة فاحتيط للوجهين ابن ناجي ولم يحك ابن بشر غير هذا القول والذي صدر به الشافلي أنهم يبيدون جماعة ان شاءوا على ظاهر المذهب والمدونة وهو الراجح لبطان صلاحهم خلف معيد وعدم حكاية ابن بشر غير ما لابن حبيب لاتعادل نسبة المقابل لظاهر المذهب والمدونة واما الامام المرتكب للنهي فلا يبيد لاحتمال ان تكون هذه فرضه ولا يحصل له فضل الجماعة على التحقيق وقول عقب ويحصل له فضل الجماعة كما في الناصر فيه فظهر ان ذلك في قوله شيخنا فعمل بما ذكر ان مسئلة المصنف فيها خلاف وأما من اتقى بما يوم سواء كان ذلك المأموم مسبوقاً أم لا كان معيداً لصلاة أم لا فصلاة ذلك المقتدى به باطلة وجبته فيجب عليه اعادةها فذا أوفى جماعة اتفاقاً قاله في المجموع (تنبيه) مقتضى النظر ان المسائل التي تبطل فيها صلاة الامام دون المأموم ان يبيد المأموم فيها في جماعة لانعدام الاتداء به وفي ح عن الاقهي ان تبين حدث الامام فصلاة المأموم صحيحة ولا يبيدها في جماعة وان تبين حدث المأموم ففي اعادة الامام خلاف

(١) قوله بربع لعل الأولى حذفه لتحقق الفرق انه ليس مدخولاً عليه كما علم كما تقدم اه كته

محمد عيسى

(وبلا) بان عقدها برفع رأس من الركوع (شفع) شفع مع الامام وسلم قبله وتصرف نافلة ولو فصل بين ركتين يجلس كمن دخل مع الامام في ثانية القرب واما المشاء فيقطع مطلقاً عقد ركة ام لا كما لو أعاد عمداً (وان أتم) القرب سهواً مع الامام ولم يسل معه بل (ركو سلم) معه (آتي بالرابعة) وجوبا (ان قرئ) تذكره بانه كان قد صلاها فذا وسجد بعد السلام واما ان تذكر قبل السلام فيأتي بالرابعة ولا سجود عليه ومفهوم قرب انه ان بعد لاشيء عليه (وأعاد مؤتم بمعيد) صلاته (أبداً) لأن المعيد متنفذ ومن اتم به مفترض ولا يصح فرض خلف قل وإذا وجبت عليه الاعادة فيعيد ولو في جماعة وقول المصنف يبيد للؤتم (افته لفاً) ضيف



والأولى فذا لكراهي  
 المعنى إذ المؤتم قد يكون  
 جماعة ( وإن تبين )  
 للمعبد ( عدم ) الصلاة  
 ( الأولى ) بأن ظن أنه  
 صلاحاً فتبين له أنه لم يكن  
 صلاحاً أصلاً ( أو ) تبين له  
 ( فسادها ) لفقد شرط  
 أو ركن ( أجزاء )  
 الثانية للعامة إن نوى  
 القرض مع التفويض أو  
 نوى بالتفويض التسليم لله  
 في جعل أيهما فرضه ( ولا  
 يطال ركوعه لداخل )  
 أي يكره للإمام أن يطيل  
 الركوع لاجل داخل معه  
 في الصلاة لإدراك الركعة  
 إن لم يغش ضرر الداخل  
 إذا لم يطال أو فساد صلاته  
 لا اعتدائه بالركعة التي لم  
 يدرك ركوعها معه وأما  
 الفذ فله أن يطال لداخل  
 ( والإمام الراتب )  
 بمسجد أو غيره من كل  
 مكان جرت العادة بالجمع  
 فيه ولو في بعض الصلوات  
 ( كجماعة ) فيها وراتب  
 فيه فضلاً وحكاً فينوي  
 الإمامة إذا صلى وحده  
 ولا يبعد في أخرى  
 ولا يصل بعده جماعة ويعد  
 معه مريد الفضل اتفاقاً  
 ويجمع ليله للطر وحمل  
 كونه كجماعة إن حصل  
 أذان وإقامة وانظر الناس  
 في وقته المتأد ( ولا يمتدأ  
 صلاة ) فرضاً أو قلاً من  
 فذا وجماعة

هكذا فرق بين المسألتين وينظر ما وجهه (١) ( قوله والأولى الخ ) أي لأجل أن تتابع الخال صاحبها  
 في الأفراد لفظاً ( قوله لكراهي المعنى ) أي لأن المراد بالمؤتم الجنس الصادق بمتعدد ( قوله إن نوى )  
 أي بالثانية القرض مع التفويض أو نوى التفويض فقط بأن قصد التسليم لله في أيهما فرضه وأدلو  
 قصد بالثانية النذل أو الأكمال فلا تجزى هذه الثانية عن فرضه ثم إن قوله وإن تبين عدم الأولى راجع  
 لقوله ونذب لمن لم يحصله إن يبعد مفوضاً ما وما فكانه قال فإن أعاد وتبين عدم الأولى أو فسادها  
 أجزاء هذه الثانية وينبغي رجوعه أيضاً لقوله وأعاد مؤتم الخ أي وإن تبين عدم الأولى  
 أو فسادها للمعبد المؤتم به أجزاء صلاة من اتهم به لأن صلاته حينئذ فرض فلم يأتوا في فريضة  
 بتتمل ( قوله ولا يطال ركوع ) أي وأما التطويل في القراءة لأجل إدراك الداخل أو في السجود  
 فذكر عبق أنه كذلك تكره أطالته للداخل وفيه (٢) نظر إذ لم يذكر ابن عرفة والتوضيح  
 والبرزلي في غير الركوع إلا الجواز كما قال بن وانما كره إطالة الإمام الركوع لأجل أن يدرك معه  
 الداخل الركعة لأنه من قبيل التشريك في العمل لغير الله كذا قل عياض ولم يجعله تشريكاً حقيقة  
 حتى يقضى بالحزمة كالرياء لأنه إنما فعله ليجوز به أجر إدراك الداخل ( قوله ضرر الداخل ) أي بما  
 يحصل به الإكراه على السلاق على الظاهر ( قوله وأما الفذ الخ ) هذا محترز الإمام وانما اختصت  
 الكراهة بالإمام لطلب التخفيف منه دون الفذ ( قوله والإمام الراتب ) أي وهو من نصبه من له  
 ولاية نصبه من واقف أو سلطان أو نائبه في جميع الصلوات أو بعضها على وجه يجوز أو يكره بأن  
 قل جعلت امام مسجد هذا فلانا لأن الوائف إذا شرط للمكروه مضى وكذا السلطان  
 أو نائبه إذا أمر بمكروه تجب طاعته على أحد القولين والأذن للإنسان بالإمامة يتضمن أمر الناس  
 بالصلاة خلفه ( قوله فضلاً ) أي فيحصل له الحصة والعشرون جزءاً وقوله وحكاً أي من حيث أنه  
 لا يبعد في جماعة وحيث كان الإمام الراتب كجماعة في الفضل فيكره له إذا لم يجد أحداً يصل معه  
 طلب امام آخر بل يصل منفرداً ( قوله فينوي الإمامة الخ ) اعلم أن الإمام إذا كان معه جماعة فغير  
 الاخمى يقول لا بد في حصول فضل الجماعة من نية الإمامة والاخمى يقول الفضل يحصل مطلقاً  
 ولا يتوقف على نيته إياها وأما إن لم يكن معه جماعة وكان راتباً فاتفق الاخمى وغيره على أنه  
 لا يكون كالجماعة بحيث يحصل له فضائها إلا إذا نوى الإمامة لأنه لا يتميز صلاته منفرداً عن  
 صلاته إماماً إلا بالنية بخلاف ما إذا صلى مع جماعة ( قوله ويجمع ليله للطر ) وهل يجمع  
 بين سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد أولاً يجمع بينهما بل يقتصر على سمع الله لمن حمده  
 قولان قل شيخنا والظاهر جمعه بينهما إذ لا يجب له ( قوله إن حصل أذان وإقامة ) أي ولو من غيره

(١) قوله وينظر ما وجهه في كلام ابن عرفة الذي شبهه بن عند قول للصف أو محدثاً تعدد الفرق  
 ونفسه التوحي ولا يبعد ما موم بناس حديث أصول حكم الجماعة لصحتها جمعة كذلك وفي إعادة  
 الإمام في العكس نظر المازري لا ينظر فيه مع قوله الأول لأنه والعكس سواء إن عرفة بل النظر مقرر  
 لاحتمال كون العكس أخرى فضلاً عن كونها سواء لأن عمدة الحديث فيها يطلها على غيره في الأولى  
 لا عكس ويحتمل الفرق بأن لزوم نية للأمومية والاتقاء للزومة للجماعة تثبتاً للأموم وعدم لزوم  
 النية للإمام مع حدث مأمومه بنفسها ولما لو كانت جمعة انبى أن تصح لزوم نية الإمامة اه نص بن  
 وما يقرب لك الصحة في الجملة أنه إذا استخاف في أثنائها صحت مع أن البعض الذي فعل معه تبين أنه  
 لا امام فيه يقتدى به في الواقع فتدبر اه من ضوء الشموع

(٢) قوله وفيه نظر الخ أحال بن في رده على الخطاب والخطاب قل عن البرزلي أن أصل الثقل في الركوع  
 ثم تعرض لتخريج الفداء عليه انظر ما كتبناه على عب اه ضوء

أى يحرم ابتداءها بالمسجد أوجبه (بعد) الشروع في (الإقامة) للراتب (وإن أقيمت) الصلاة للراتب (وهو) أى الصلوة (في صلاة) نافلة أو فريضة بالمسجد (٣٢٤) أوجبه (كقطع) صلاته ودخل مع الإمام عقدة ركعة أم لا (إن خشى) بأنماها

(قوات ركعة) قبل الدخول معه (والا) يخشى فوات ركعة معه (أو فريضة) عقد منها ركعة أم لا (أو فريضة) غيرها (أى غير الإقامة) بأن كان في ظهر فقيمت عليه العصر عقدة ركعة أم لا (وإلا) بأن كانت عينها كان أقيمت العصر وهو فيها (انصرف في) الركعة (الثالثة) التي لم يعقدها (عن شفع) بأن يرجع ويجلس ويسلم ثم يدخل مع الإمام فان عقدها بالفرار من سجودها على للعمد كلها فريضة ركعة ولا يجعلها نافلة كما إذا أتم ركعتين من المغرب فأقيمت عليه وكذا إذا أتم الصبح فيها يظهر إلا أنه في المغرب يخرج وفي الصبح يدخل معه وشبه في الانصراف عن شفع قوله (ك) بالركعة (الأولى) من الصلاة التي أقيمت عليه وهو بها (إن عقدها) بالفرار من سجودها أيضا وهذا في غير المغرب والصبح وأما ما يقطعها ولو عقد ركعة للإصير متفلا بوقت نهى (واقطع) حيث نيل به (بسلام أو) مطاق (من كلام أوفرض) (ولا) بأن لم

قوله أى يحرم ابتداءها) أى لما في ذلك من الطعن في الإمام وحملت الكراهة في المدونة وابن الحاجب على التحريم قلح وإذا فعل أجزأته وأساء وصرح بذلك التوضيح والقباب والبرزى والذنى اه بن (قوله أوجبه) أى لا الطرق المتصلة به فيجوز على أظهر القولين (قوله بعد الإقامة) أى فال موضوع أن صلاة الإمام ذات إقامة فهي فرض فان كانت صلاة الإمام قلا منع الشروع في النفل فقط فاذا شرع الإمام الراتب في التراويح في المسجد فلك أن تصلى العشاء الحاضرة أو الفوائت في صابه ولو أردت أن تصلى الوتر قبل لك ذلك وقيل لا وهو الظاهر وأما لو أردت صلاة التراويح والحال انه يصلى التراويح فانه يحرم كذا قرر شيخنا العدوى وقوله للراتب أى والافيجوز كيفما فعل والتقييده به على تخصيص النهى بالمسجد كما صرح به ابن حبيب قل ابن يونس لان النهى عن صلاتين معا إنما كان بالمسجد قوله بن والظاهر أن الراد بالمسجد الموضع الذي اعتيد للصلاة ولله راتب كما يرشد له علة الطعن اه شيخنا عدوى (قوله وهو في صلاة) أى والحال انه مخاطب بالدخول مع الإمام في النامة بأن كان لم يصل تلك النامة أصلا أو صلاها متفردا كما يشعر بذلك قوله قطع ان خشى فوات ركعة قبل الدخول معه فان كان غير مخاطب بالدخول معه كصلاته لما جماعة قبل ذلك أو كانت علاماته لفضل كالغرب فانه لا يقطع ما هو فيه لدخوله بوجه جائز وعدم توجه الخطاب بالنامة كذا قال الشيخ سالم على سبيل الاستظهار لعدم اطلاعه على نص في المسئلة كما قل وفي شب أن الأولى التعميم في كلام المصنف أى سواء كان مخاطب بالدخول أولا اذ تمارض أمران حق آدمى وهو الطعن في الإمام وحق الله وهو لزوم النافلة بالشروع فيها فقدم حق آدمى لانه مبنى على الشاحة اه (قوله ان خشى بأنماها) أى ان كانت نافلة أو فريضة غير الإقامة بالخروج عن شفع ان كانت هي للقائه بدليل ما يأتي وليس الراد إن خشى بأنماها مطلقا كما في الشيخ سالم ومن تبعه قاله طفى والحاصل أن غير الإقامة يطالب بتأديه فيها إن لم يخش فوات ركعة والا قطعها ولو أمكنه الخروج عن شفع قبل فوات ركعة والقائمة يطالب بشفعها إن لم يخش فوات ركعة والقطع وهذا قول مالك الذي درج عليه المصنف لانه فرق بين النامة وغيرها كذا ذكر شيخنا (قوله بأنماها) أى الصلاة التي هو فيها (قوله فوات ركعة) أى من النامة (قوله أتم النافلة) أى وينبذ أن يتمها جالسا كما في الواق (قوله والابن كان عينها) أى والموضوع انه لا يخاف فوات ركعة من الإقامة إذا شفع ما هو فيها على ما مر (قوله انصرف في الثالثة) أى إذا أقيمت الصلاة عليه وهو متابس بالركعة الثالثة (قوله على العمدة) تبع في ذلك عيج والشيخ أحمد الزرقاني وهو صواب إذ هو ظاهر المدونة وصرح به أبو الحسن خلافا لبرام وتم والشيخ سالم في قولهم ان العقد هنا برفع الرأس من الركوع انظر طفى اه بن (قوله كلها فريضة) أى ثم يدخل مع الإمام (قوله أقيمت عليه) أى فانه يتمها فريضة ولا يدخل مع الإمام الراتب لان المغرب لا تعاد (قوله كأولى) أى كما أنه ينصرف عن شفع إذا أقيمت عليه الصلاة وهو في الركعة الأولى من الصلاة لإقامة ان كان قد عقدها بالفرار من سجودها وأما لو أقيمت عليه الصلاة في الركعة الأولى قبل عقدها فانه يقطعها (قوله وهذا) أى شفع الأولى ان عقدها في غير المغرب والصبح وأما ما يقطعها ولو عقدة ركعة أما استأوه للمغرب فصحيح لقول المدونة وان كانت للمغرب قطع ودخل مع الإمام عقد ركعة أم لا وإن صلى اثنتين أعيا ثلاثا وخروج وإن صلى ثلاثا لم يخرج وأما الصبح فلم يستتبا ابن عرفة ولا

غيره

بأن بسلام ولا مناف ودخل مع الإمام (أعاد) كلام السالين لانه أحرم صلاة وهو في صلاة

لكنه أعيا بعد الأولى حيث كانت فريضة (وإن أقيمت) صلاة راتب (بمسجد) أو ما هو بمنزله (على محصل الفضل) في تلك الصلاة بأن سبق له إقامتها بجماعة (وهو ج) أى بالمسجد أوجبه

غيره بل ظهره أنها كغيرها تقطع من المقعد ركعة والا انصرف عن شفع لأن الوقت وقت نفل في الجملة  
 ألا ترى نفل أورد لنا ثم عنه في ذلك الوقت ولما قال الشيخ أبو علي السناوي إن استثناء الصبح مخالف  
 لظاهر كلام الأئمة أو صريحه اه بن (قوله خرج وجوبا) أي واضعا يده على أنه كالأعف وقوله  
 للأيطن في الإمام أي أن يبقى من غير خروج ومن غير صلاة معه قل شيخنا وفي هذا التلليل إشارة إلى  
 أن وجوب الخروج مفيد بما إذا حصل الطعن بالنفل عند المكث لعدم جريان المادة به في السجد  
 عند الإقامة للارتب فإن جرت العادة بالمكث فيه عند الإقامة كالأزهر فلا يجب الخروج تأمل  
 (قوله ولا يصل فرضا غيرها) أي لما فيه من الطعن على الإمام وأما الوصل خلفه فلا جاز كما يدل له قوله فيما يأتي  
 الانقلا خلف فرض (قوله ولا يمكن حصل الفضل الخ) يقي ما إذا أقيمت الصلاة على من بالمسجد  
 والحال أنه لم يصحها وعليه ما قلنا أيضا كالأقمت العصر على من بالمسجد ولم يكن صلى الظهر فقل  
 يلزمه الدخول مع الإمام بنية النفل وقيل يجب عليه الخروج من السجد والأول يدل ابن رشد عن  
 أحد سماعي ابن القاسم والثاني للخمي عن ابن عبد الحكم وهو موافق لقول ابن القاسم فيها لا يتنفل  
 من عليه فرض ويظهر من كلام ابن عرفة ترجيح الثاني لكن في ح عن الهواري أن الأول هو  
 المشهور الجاري على ما قاله المؤلف فيما إذا أقيمت عليه صلاة وهو في فريضة غيرها وخفى فوات ركعة  
 انظر بن وفي المسئلة قولان آخران قيل يدخل مع الإمام بنية العصر ويتأدى على صلاة باطلة واستبعد  
 وقيل يدخل معه بنية الظهر ويتأبه في الأفعال بحيث يكون مقتديا به صورة فقط وهذا أقوى  
 الأقوال كما قرر شيخنا (قوله فيلزمه الدخول معه) أي إذا كان محصلا لشرطها ولم يكن إماما بسجد  
 آخر فكلام المصنف مفيد بهذين البيدين كما قاله الشيخ مباركة (قوله كانت الإقامة أو غيرها) الأولى  
 حذف هذا التعميم والاتصار على ما بعده لأن الموضوع أن الصلاة التي أقيمت بالمسجد أحرم بها  
 خارجه إلا أن يقال إن هذا التعميم بقطع النظر عن قوله وقد أحرم بها بيته (قوله بذكر مواضعها) أي  
 لأنه لما حكم بأن الصلاة تبطل بكفر الإمام مثلا علم أن الكفر مانع للإمامة وإن شرطها الإسلام وهذا  
 للمنى صحيح سواء بني على أن عدم المانع شرط أولا فتأمل (قوله كافر) تميز محول عن الفاعل  
 والتقدير بان كفره أو بان كونه امرأة وإن كان مشتقا فهو من القليل وليس مفعولا به لأن بان لازم  
 لا ينصب للمفعول به ولا حالا لأنه ليس للمنى بان في حال كفره وإنما المراد بان أنه كافر وما ذكره  
 المصنف من بطلان صلاة من صلى خاف إمام يظنه مسلما فظهر أنه كفر أحد أقوال ثلاثة أشار لها  
 ابن عرفة بقوله وفي عادة مأموم كفر ظه مسلما أبدا مطلقا وصحتها فيما جهر فيه نالها إن كان آمنا  
 وأسلم لم يعد الأول لسامع يحكي ورواية ابن القاسم مع قوله وقول الأخوين والثاني لابن حارث عن  
 يحيى وعن سحنون والثالث لاعمري عن سحنون ونقله للأزري عنه بدون قيد إن كان آمنا قال وتأول قوله  
 وأسلم بأنه تمادى على إسلامه وتعبه بعضهم بأنه صلى جنبا جاهلا والاصل أن من صلى خلف إمام  
 يظنه مسلما فظهر أنه كفر قليل بعيد مطلقا ولو كان زنديقا وطالت مدة صلاته إماما بالناس وقيل لا  
 بعيد مأمومه ما جهر فيه ويبدوا أسر فيه وقيل إن كان آمنا واستمر على إسلامه بحيث طالت مدة  
 صلاته إماما بالناس فالصلاة التي صليت خلفه صحيحة ولا إعادة لشدته ورد هذا القول بأنه قد صلى جنبا  
 جاهلا وهذا الخلاف بالنسبة لإعادة الصلاة خلفه وعدم إعادتها وإن كان يحكم بإسلامه بحصول الصلاة  
 منه إذا تحقق منه النطق فيها بالشهادتين على المتمد كما يأتي لا يقال حيث حكم بإسلامه صحته صلاته إنما  
 قول إسلامه أمر حكيم (١) ولا يؤمن من صدور مكفر في خلال الصلاة (قوله لأن شرطه) أي الإمام

(١) قوله أمر حكيم يعني لبس إسلامه حقيقة وإنما فائدته إجراء أحكام المرتد عليه بعد إعادته ضوء

ولا يحكم بسلامه إلا إذا علم منه النطق (٣٣٦) بالشهادتين (أو) بان (أمرأة) ولو شهادتي فرض أو قل (أو) بان (خفى

مشكلاً) ولو مثله كذلك لأن شرطه تحقق الذكورة وصلاتها صحيحة ولو نوى كل الإمامة (أو) بان (مجنوناً) مطبقاً أو غيب أحياناً وأما حال جنونه وأما لو أم حال إفاقته فصحيحة على التحقيق وليس في ابن عرفة ما يخالفه كما وهم لأن شرطه العقل (١) وفي عده شرطاً هنا مساهمة لما مر (أو) بان (فاسقاً بجارحة) كزنا وشارب خمر ومات لوالديه ونحو ذلك لأن شرطه العدالة والتمتع أنه لا تشترط عدالته فصحة إمامة الفاسق بالجارحة ما يشاق فسه بالصلاة (٢) كأن يقصد بتقدمه الكبير (١) قول الشارح لأن شرطه العقل الأولى فيه التفرج وكذا يقال في نظائره اهـ (٢) قال في المجموع عاطفاً على من لا يصح الاقتداء به وذى كبيرة تمتعت بالصلاة ككبير وعجب والأكره وإن حداه وقوله كبير تدخل الكاف التهاون بجرورها أو بها من حيث تأخيرها عن أوقاتها وانظر هل يعتبر ذلك في الصلاة من حيث هي أى فأنه ذلك فلا عناية بها أو يخص بالتي أم فيها والأظهر الأول وأما الزيادة والسعة فأنما يطلان الثواب ومنافة الكبير والمعجب لتحقيق العبادة أشد تقديره ضوء

(قوله ولا يحكم بسلامه (١) الخ) اعلم ان الكافر إذا صلى قبيلاً انه يكون مسلماً بصلاته فإذا لم يتأد على إسلامه فإنه يقتل لجرى بان حكم الردة عليه وقيل لا يكون مسلماً بصلاته ولكن ينكح ويطلق سجنه سواء كان آمناً على نفسه أم لا وقيل ينكح ويطلق سجنه ان كان آمناً لا عذر له الأول لا يرشد عن الأخوين وأشهب والثاني لا ينقسم وابن حارث والثالث للعتبي عن معن وظاهر ابن رشد ترجيح القول بسلامه بالصلاة فيكون مرتداً ان رجع عن الاسلام وذلك لأنه قال بعد قول التتية سئل مالك عن الأعجمي يقال له صل فيصل ثم عوت هل يصلى عليه قال نعم مانعه هو كما قال لأن من صلى فقد أسلم قال رسول الله ﷺ من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فذلك للسلام الذي له ذمة الله ومن أبى فهو كافر وعليه الجزية اهـ ولما ذكر ابن ناجي هذا الخلاف قال وهذا الخلاف عندى ضعيف لفضل اسحق ابن راهويه الاجماع على أن من رأيته يصلى فان ذلك دليل على إيمانه اهـ وقوله فان ذلك دليل على إيمانه أى إذا تحقق منه النطق بالشهادتين وظاهره ولو لم يكرر الصلاة (قوله في فرض أو غل) أى ولو مع فقد رجل يؤتم به (قوله مشكلاً) أى ولو اتضحت ذكوريته بعد ذلك فيها أو بعدها ان اعتقد المأموم في حال الدخول معه اشكاله وأما لو اعتقد ذكوريته والناس يقولون باشكاله فاتضحت ذكوريته بعد ذلك كما اعتقد فالصلاة صحيحة وأما غير الشك فله حكم ما تضح به (قوله كذلك) أى في فرض أو في قل (قوله لأن شرطه) أى شرط الامام (قوله تحقق الذكورة) من هذا قيل بعدم صحة امامة ذلك وما وقع للنبي ﷺ من صلاة جبريل به صيغة الاسراء فهو خصوصية أو انها صورة امامة للتعايم وقيل بصحتها واعتمده بعضهم وعليه فالمراد بتحقيق الذكورة أن لا يكون محققاً الذنوة أو الجنونة أ. يقال ان وصف الذكورة شرط في الامم إذا كان أدبياً لا يقال ان صلاتهم قتل لأنها قول الحق أنهم مكلفون على انه قد قيل (٢) يجوز الفرض خلف النفل وكما يصح الاقتداء بالملك على التمتع يصح الاقتداء بالجنى لأن لهم أحكامنا تأمل (٣) (قوله وصلاتها) أى المرأة التي أمت غيرها والحنى الذي أم غيره (قوله ولو نوى كل الإمامة) إنما حكم بالصحة إذ نوى كل الإمامة مع انه متلاعب مراعاة لمن قال بصحة امامة كل منهما مثله كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أو بان مجنوناً مطبقاً) أى لأن المجنون لا تصح منه نية وحشيد فيعبد من اتم به ابداً (قوله فصحيحة) أى كإرواه الشيخ ابن أبي زيد عن ابن عبد الحكم (قوله وليس في ابن عرفة ما يخالفه) بل كلامه وائق لذلك ونصه سمع ابن القاسم لا يؤم المعتوه سحنون ويعبد ما. ومه الشيخ روى ابن عبد الحكم لأبأس بامامة المجنون حال إفاقته اهـ والمراد بالمعتوه التاهب العقل كما قاله ابن رشد وبه يتبين ان السماع موافق لرواية ابن عبد الحكم وبه قرره الشيخ سام خلافاً لمع ومن تبعه في زعمه ان المعتوه عام يشمل المجنون حال إفاقته فيكون خلافاً مع رواية ابن عبد الحكم وهو غير صحيح لما علت من كلام ابن رشد انظر طفي (قوله لأن شرطه العقل) علة لقول المصنف أو بان مجنوناً (قوله أو بان فاسقاً بجارحة) أى بسبب ارتكابه

(١) قوله ولا يحكم بسلامه الخ قال في المجموع وشرحه وتكرر الصلاة لا غيرها لأنها اعظم أركان الاسلام فتجرى عليه احكام المرتدين ظهر الكفر كان تحقق انشهاداً في كاتامة ولو لم تتكرر والظاهر ان التكرار بما يصرّف به عادة اهـ (٢) قوله على انه الخ أى فلا غرابة في استئناسهم مع القول بموم فرض خلف قتل اهـ ضوء (٣) وفي الرصاصى عن الوانوغى منع نكاح الجنية لقوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ولا تخفى عدم نصيته لاحتمال انه نظر لاشان وامتنان بالأنوف اهـ من شرح المجموع وحاشيته مؤلفه

كبيرة غير مكفرة لما ورد ان ائمتكم شفعواكم والفارق غير صالح للشفاعة فلا تصح امامته ولو استغنى بهذا الشرط عن قوله عن بان كافرا لا يغناه (قوله او يغل بركن او شرط) أى بان كان يتساهل بالصلاة وبترك الرفع من الركوع مثلا أو يصلى بدون وضوء. والمراد ان شأنه الاخلاق بما ذكر كفى غير هذه الصلاة والا فهذه الصلاة باطلة قطعا لان المحافظة على الاركان والشروط أمر لا بد منه فى كل صلاة لا انه شرط فى الامامة فقط \* واعلم ان من كان شأنه الاخلاق بما ذكر إذا اقتدى به شخص وتحقق أو ظن انه ذو مانع من صحتها بطأت الصلاة خلفه اتفاقا فان شك فى ذلك فمقتضى كلام ابن عرفة صحتها ومقتضى ما لا يقاب بطلانها (قوله على ان عدم الاخلاق بما ذكر الخ) على هنا للاستدراك بمعنى لكن وقوله مطلقا أى سواء كان المصلى اماما أو غيره. وحينئذ فلا يحسن عد عدم الاخلاق بما ذكره من شروط الامام لانه لا يعد من شروط الشيء الا ما كان خاصا به (قوله لان شرطه ان لا يكون مأموما) علة لقول المصنف أو بان مأموما وضهير شرطه راجع للامام (قوله لان نسيه) أى لان أحدث قبلها ونسيه (قوله ولم يعمل بهم عملا) أى بعد تذكره (قوله ان استخلفوا) اشتراط الاستخلاف فى حصول فضل الجماعة عمله إذا لم يدركوا ركعة مع الأول قبل حدثه والاحصل لم فضل الجماعة وان لم يستخلفوا (قوله او علم مؤتمعه بحديثه فيها) أى بحصول حديثه فيها او قبلها ظاهره انها تبطل ولو أعلمه امامه بذلك فوراً وهو ما قاله عقب وفيه نظر فقد نقل ح أول الاستخلاف عن ابن رشد ان حكم من علم بحديث امامه حكم من رأى النجاسة فى ثوب امامه فان أعلمه بذلك فوراً فلا يضر واما ان عمل معه عملاً بمذنب ولو السلام فقد بطأت عليه امن وقوله او علم مؤتمعه بحديثه فيها او قبلها أى واما لو علمه بعدها فلا بطلان واعلم ان صلاة المأموم باطلة فى هاتين الصورتين مطقتين حدث الامام او تبين عدمه او لم تبين شيء. والمراد بالعلم الاعتقاد الجازم فهذه ست صور ومثل ذلك شكه قبل الدخول فيها فبطل سواء تبين حدث الامام او تبين عدم حدثه او لم تبين شيء. واما لو شك فيها فى حديثه فانه يتأدى وبطلان تبين حدثه او لم يقين شيء. لان تبين عدمه فهذه ستة ايضا تبطل صلاة المأموم فى احدى عشرة وتصح فى واحدة (قوله وبماجز عن ركن قولى) كالنكاح وقوله أو فعلى أى كاركوع أو السجود أو القيام والقرض ان ذلك للمقتضى قادر على ذلك الركن الذى لا يقدر عاياه امامه وشمل قوله وبماجز عن ركن المأجز عن القيام لكن يقوم باعانة غيره كما نقله شيخنا عن بعض شيوخه (قوله ولو لم يميز القرض من غيره) أى وذلك بأن أخذ كلاً من الوضوء والفعل والصلاة عن عالم ولكن لا يعرف القرض من غيره (قوله او يعتقد ان الصلاة مثلا فرض) أى اعتقد فرضية جميعها والوضوء سلامتها من الخلل (قوله او ان القرض سنة) قال عقب وانظر لو اعتقد ان السنة فرض او فضيلة وقد يقال قد ذكروا البطلان فيها إذا اعتقد أن الصلاة كلها فرائض فوزان هذا ان يقال هنا بان البطلان ولكن الحق انها صحيحة ان سلت من الخلل كما يأتى (قوله وكذا اعتقاد ان كل جزء منها فرض) البطلان فى هذه الصورة ذكره العوفى قائلاً من غير خلاف ونقلته فى فرائض الوضوء لكن قال شيخنا العدوى وكلام العوفى مفروض فيها إذا حصل خلل والا فلا بطلان والحاصل انه إذا أخذ صفاتها عن عالم ولم يميز القرض من غيره فان صلاته صحيحة إذا سلت من الخلل سواء علم

منه وهو استثناء متصل لأن قوله وبماجز عن ركن شامل

أن يفرض سنه أو اعتد فرضية جميعها على الاجمال أو اعتقد ان جميع أجزائها سنن أو اعتقد ان  
 الفرض سنة أو المكس أو أنها فضيلة أو اعتقد ان كل جزء منها فرض وان لم تسلم صلاته من الخلل فهي  
 باطلة في الجميع هذا هو للتعتمد كما قررته شيخنا ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموني  
 أصلي فلم يأمرهم إلا بفعل ما رأوا وأهل العلم نوابه عليه الصلاة والسلام فهم مثله في الاقتداء بكل فسخته  
 قال صلوا كما رأيتموني أصلي أو رأيتم نوابي يصلون إذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح بشرط ان يعلم  
 الخ خلاف التعمد (١) (قوله عاجز مماثل) أي في المعجز لمن اقتدى به (قوله ومخالف الخ) أي وشامل  
 لعاجز مخالف لمن اقتدى به في المعجز كما لو اقتدى شخص قدور على القيام وعاجز عن الركوع بإمام عاجز  
 عن القيام وقدور على الركوع (قوله ولئن أم قادرا) أي على الركن الذي يحجز عنه الامام (قوله لا تصح  
 صلاته) وهو ما أفق به المبدوسى وهو للتعتمد (٢) كما قال شيخنا المدوى ونفى ابن عرفة (٣) والقورى  
 بصحة امامته وخرج المازرى تلك الفتوى على امامة صاحب السلس للصحيح والمشهور الكرامة مع  
 الصحة (قوله والمشهور ان اللوى لا يصح اقتداؤه بمجوى) أي في غير قتال للمساغة كريض مضطجع  
 على مثله وأما فيه فيجوز وأما منع في غيره لان الايمان لا ينضب (٤) قد يكون ابناء الناموس أخفض  
 من ابناء الامام وهذا يصح وقد يسبق للمأموم الامام في الايمان وهذا المشهور صريح وسى بن معاوية  
 عن ابن القاسم ومثاله لابن رشد والمازرى (قوله ان وجد قارىء) في التوضيح وأشار ابن عبد السلام  
 الى ان الخلاف في الأخرس والأبى مقيد بعدم وجود القارىء وانهما إذا أمكنهما ان يصليا خلف  
 القارىء فلا لأن القراءة لما كان الامام يعملها كان تركهما الصلاة خلفه تركا للقراءة اختيارا وفيه نظر  
 قد قال سند ظاهر للذهب بطلان صلاة الامى إذا أمكنه الاتيان بالقارىء فلم يفعل وقال اشهب لا  
 يجب الاتيان كالريض الجالس لا يجب عليه ان يأتيه بالقائم اه بن قلم منه ان الخلاف انما هو فيما إذا  
 وجد قارىء وأما إذا لم يوجد فالصحة انما قالوا اقتدى الامى بمثله عند عدم القارىء فقلنا قارىء بعد  
 الاقتداء لم يقطع له ان كان الوقت ضيقا والإقطع (قوله وتبطل عليهما معا) أي على ما قاله سند من أن  
 ظاهر للذهب بطلان صلاة الامى إذا أمكنه الاتيان بالقارىء فلم يفعل وعلى كلام اشهب القائل لا  
 يجب على الامى الاتيان بالقارىء إذا أمكنه كالريض الجالس لا يجب عليه ان يأتيه بالقائم صلاة كل منهما  
 صحيحة (قوله او قارىء بكتراة ابن مسعود) أي او باقتداء بقارىء بكتراة ابن مسعود (قوله مخالف  
 لرسم المصحف) أي كقراءة فامضوا الى ذكر الله بدل فامضوا الى ذكر الله وكقراءة فبرى واللهما قالوا  
 وكان عندنا وجهها (قوله موافق له) أي كقراءة أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت بضم التاء في الجميع  
 (قوله وان حرمت القراءة) علم منه ان القراءة بالناذ (٥) حرام مطلقا ولا تبطل الصلاة بالناذ الا اذا  
 خالف الرسم (قوله او بعد في جمعة) أراد بالبعد فالرق وان يشابة كبعض ولو لم في الجمعة يوم حرته

لعاجز مماثل ومخالف لمن  
 اقتدى به في المعجز ولئن أم  
 قادرا أخرج من ذلك للمائل  
 وفهم منه ان من اقتدى  
 بشيخ مقوس الظهور لا  
 تصح صلاته وهو ظاهر  
 والمشهور ان اللوى لا  
 يصح اقتداؤه بمجوى (أو)  
 باقتداء من أمى (بأسمى  
 إن وجد) قبل الدخول  
 في الصلاة (قارىء)  
 وتبطل عليهما معا (أو  
 قارىء بكتراة ابن  
 مسعود) رضي الله عنه من  
 كل شاذ مخالف لرسم  
 المصحف العثماني لا شاذ  
 موافق له فلا تبطل وان  
 حرمت القراءة به (أو)  
 باقتداء (بمبدى في جمعة)  
 لعدم وجوبها عليه

(١) خلاف للتعتمد اقتصر في الميودع على نحو ما للشارح ونفسه غاطفا على من لا يصح الاقتداء به  
 وجاهل بأحكامها الواضحة كأن اعتقد عدم فرضية شيء منها ولا يضر اعتقاده فرضية جميعها  
 وللوضوع الصلاة من مبطل اه وقوله من مبطل ككسوده من ركوع لقنوت اه ضوه (٢) قوله  
 وهو للتعتمد الخ أي اذا وصل لحد الركوع فان الحركة للركن مقصودة ولأنه عاجز عن القيام ولا يجب  
 على العاجز عن ركن الاتيان الا القراءة لانه يحمله الامام اه ضوه (٢) قوله ونفى ابن عرفة الخ حمله  
 بعضهم على من لم يصل لحد الركوع اه ضوه (٤) قوله لان الايمان لا ينضب الخ هذا على انه يجب  
 فيه الوسع اه ضوه (٥) قوله الناذ للمشهور انه مازاد على العشر وقال ابن الحاجب ما زاد على السبع  
 كالرمل من الشافعية اه ضوه

(أَوْصَى) لِثَلَاثِينَ ( فِي فَرَضٍ ) لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ ( وَبَشِيرَةٌ ) أَيْ غَيْرُ الْقَرَضِ لِلْبَالِقِينَ ( ٣٣٩ )

( تَصَحُّ ) إِمَامَتُهُ ( وَإِنْ ) لَمْ

تَحْجُزْ ( بَفَتْحِ الْمُنَاةِ )  
الْفَوْقِيَّةِ ( وَهَلْ ) تَبْطُلُ  
بِاقْتِدَاءِ ( بِالْإِجْمَاعِ ) مُطْلَقًا  
بِفَاتَحَةٍ أَوْ غَيْرِهَا غَيْرِ الْمَعْنَى أَوْ  
لَا ( أَوْ فِي الْفَاتِحَةِ ) قَطُّ أَوْ  
أَنْ غَيْرِ الْمَعْنَى كَضَمِّهَا. انْعَمَتْ  
أَوْ تَصَحُّ مُطْلَقًا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ  
وَأَنْ أَمْتَنَ ابْتِدَاءً مَعَ جُودٍ  
غَيْرِهِ عِنْدَ الْاِخْمَى وَهُوَ  
الْأَظْهَرُ أَوْ كَرِهَ عِنْدَ ابْنِ  
رَشْدٍ أَوْ أَجِيزٌ عِنْدَ غَيْرِهَا  
فَالْأَنْوَالُ سِتَةٌ ( وَ ) هُنَّ  
تَبْطُلُ صَلَاةُ مُقَدَّرٍ ( بِغَيْرِ  
مُحْتَمِزٍ بَيْنَ ضَادٍ  
وَضَاءٍ ) أَوْ ضَادٍ وَسِينٍ أَوْ  
ذَالٍ وَزَايٍ مُطْلَقًا أَوْ تَصَحُّ  
صَلَاةُ الْمُقْتَدَى بِهِ وَأَمَّا  
صَلَاتُهُ هُوَ فَصَحِيحَةٌ عَلَى  
كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ  
اخْتِيَارًا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ  
( خِلَافٌ ) وَظَاهِرُ  
الْقَلْبِ فِي هَذَا وَمَاتِلُهُ عَدَمُ  
التَّقْيِيدِ بِقِيْدِ خِلَافٍ لِمَا وَقَعَ فِي  
بَعْضِ الشَّرَاحِ نَعَمْ هُوَ فِي غَيْرِ  
الْمُعْتَمَدِ كَمَا يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِ  
لِلصَّنْفِ غَيْرِ مُمِيزٍ ( وَاعْتَادَ  
بِوَقْتٍ ) اسْتِثْنَاءً ( فِي )  
اِقْتِدَاءِ بِإِمَامٍ بِدَعَى مُخْتَلَفٍ فِي  
تَكْفِيرِهِ وَالْأَصَحُّ عَدَمُ  
التَّكْفِيرِ ( كَحُرُورِيٍّ )  
وَقَدَرِيٍّ وَالْحُرُورِيَّةُ تَقُومُ  
خُرُوجًا عَلَى مَعْنَى رَضَى اللَّهُ  
عَنْهُ بِحُرُورِهِ قَرِيبَةً مِنْ قَرَى  
السُّكُوفَةِ عَلَى مِثْلَيْنِ مِنْهَا تَقُومُ  
عَلَيْهِ فِي التَّحْكِيمِ وَكُفَرُوا  
بِالتَّكْفِيرِ ( وَتَكْفِيرُهُ )

( قَوْلُهُ أَوْصَى ) أَعْلَمُ أَنَّ الْعَصِي إِذَا صَلَّى فَإِنَّهُ لَا يَنْوِي فَرَضًا وَلَا نِفْلًا وَلَهُ أَنْ يَنْوِي النَّفْلَ فَإِنْ نَوَى الْقَرَضَ  
فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ مُتَّلَاعِبٌ إِذْ لَا فَرَضَ عَلَيْهِ أَوْ لَا تَبْطُلُ فِي ذَلِكَ رَوَايَتَانِ وَالظَّاهِرُ مِنْهُمَا الثَّانِي كَمَا  
قَرَّرَ شَيْخُنَا هَذَا فِي صَلَاتِهِ نَفْسَهُ وَأَمَّا أَنْ اقْتَدَى بِهِ وَاحِدٌ فَصَلَاةُ ذَلِكَ الْمُقْتَدَى بِهِ بَاطِلَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
إِذَا أُمِّيَ فَرَضَ فَإِنْ أُمِّيَ فِي النَّفْلِ صَحَّتْ الصَّلَاةُ وَإِنْ لَمْ يَحْجُزْ ابْتِدَاءً عَلَى الْمَشْهُورِ وَقِيلَ بِجَوَازِ إِمَامَتِهِ فِي  
النَّافِلَةِ وَكُلُّ هَذَا إِذَا كَانَ الْوُثْمُ بِهِ بِالْمَا وَأَمَّا إِمَامَتُهُ لِمَثَلِهِ فَجَائِزَةٌ وَلَوْ فِي فَرَضٍ ( قَوْلُهُ أَوْ فِي الْفَاتِحَةِ قَطُّ )  
أَيْ غَيْرِ الْمَعْنَى أَمْ لَا ( قَوْلُهُ أَوْ أَنْ غَيْرِ الْمَعْنَى ) أَيْ فِي الْفَاتِحَةِ أَوْ فِي غَيْرِهَا ( قَوْلُهُ مَعَ جُودٍ غَيْرِهِ ) أَيْ مَعَ  
جُودٍ قَارِيٍّ غَيْرِ ذَلِكَ الْإِجْمَاعِ ( قَوْلُهُ أَوْ كَرِهَ ) عَظُفٌ عَلَى امْتِنَاعٍ وَكَذَا قَوْلُهُ أَوْ أَجِيزٌ أَيْ وَإِنْ امْتَنَعَ  
ابْتِدَاءً وَإِنْ كَرِهَ ابْتِدَاءً وَإِنْ أَجِيزًا ابْتِدَاءً وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ قَالَ بِالصَّحَّةِ مُطْلَقًا بَعْضُهُمْ قَدْ بَالَعَ ابْتِدَاءً  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِالْكِرَاهَةِ ابْتِدَاءً وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِالْجَوَازِ ( قَوْلُهُ فَلَا أَنْوَالُ سِتَةٌ ) وَهِيَ مُطْلَقَةٌ عَنِ التَّقْيِيدِ  
إِلَّا الْقَوْلَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْاِخْمَى وَهُوَ النَّدَمُ ابْتِدَاءً مَعَ الصَّحَّةِ قَدْ قِيَسَ بِهِ جُودُ الْقَارِيٍّ خِلَافًا  
لِحِ قَوْلِهِ جَعَلَ عَمَلُ الْخِلَافِ مُقَيَّدًا بِدَمٍ وَجُودِ الْقَارِيٍّ مَعَ أَنَّ مِنْ جَمَلَةِ الْخِلَافِ قَوْلُ الْاِخْمَى الْقَيْدُ  
بِجُودِ الْقَارِيٍّ وَكَذَا تَقْيِيدُ عَمَلِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْئَلَةِ الْآتِيَةِ بِعَدَمِ امْكَانِ التَّكْلِيفِ لِضَيْقِ الْوَقْتِ أَوْ عَدَمِ  
جُودِهِ مَعْلَمٌ أَصْلُهُ فِي حِ وَرَدُّ بَأَنَّهُ لَا سَلَفَ لَهُ فِيهِ إِلَّا كَلَامُ ابْنِ حَبِيبٍ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لَدُنْكَ وَغَيْرُهُ كَمَا فِي  
التَّوْضِيحِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ وَحَاصِلُ الْمَسْئَلَةِ أَنَّ الْاِخْمَانَ إِنْ كَانَ عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاتُهُ مِنْ خَلْفِهِ بِاتِّفَاقٍ  
وَإِنْ كَانَ سَاهِيًا صَحَّتْ بِاتِّفَاقٍ وَإِنْ كَانَ عَاجِزًا طَبْعًا لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ فَكَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَلَكْنُ وَإِنْ كَانَ  
جَاهِلًا يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ فَهُوَ عَمَلُ الْخِلَافِ سَوَاءً أَمْ كُنْهُ التَّكْلِيفُ أَمْ لَا وَسَوَاءً أَمْ كُنْهُ الْاِقْتِدَاءُ بِمَنْ لَا يَلْحَنُ أَمْ لَا  
وَإِنْ أُرْجِحَ الْأَنْوَالُ فِيهِ صَحَّتْ صَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُ وَأُخْرَى صَلَاتُهُ هُوَ لَا تَقْدِيرَ الْاِخْمَى وَابْنُ رَشْدٍ عَلَيْهِمَا أَمَّا  
حُكْمُ الْاِقْتِدَاءِ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِالْاِخْمَانِ فَبِالْعَامِدِ حَرَامٌ وَبِالْأَلَكْنِ جَائِزٌ وَبِالْجَاهِلِ مَكْرُوهٌ إِنْ لَمْ يَحْجُزْ مِنْ  
يَقْتَدِ بِهِ وَادْفَاحُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْقَلُّ وَلا فَرْقَ بَيْنَ التَّحْنِ الْجَلِيِّ وَالْحَقْفِيِّ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ  
الْمُسْتَاوِيَّاهُ بِنِ ( قَوْلُهُ وَبَغَيْرِ مُمِيزٍ بَيْنَ ضَادٍ وَضَاءٍ ) ابْنُ عَاصِمٍ كَانَ يَصْنَفُ صَرْحَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ  
لِأَجْلِ التَّنْصِيصِ عَلَى عَيْنِهَا وَإِنْ كَانَتْ دَاخِلَةً فِي الْاِخْمَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ قَدْ كَانَ الْاِنْسَابُ أَنْ يَقُولَ  
كَفِيرٌ مُمِيزٌ بَيْنَ ضَادٍ وَضَاءٍ أَوْ وَمِنْهُ غَيْرُ مُمِيزٍ وَنَحْوُ ذَلِكَ أَهْ وَهُوَ كَمَا قَالَ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأُئِمَّةِ  
كَابْنِ رَشْدٍ وَابْنِ شَاسٍ وَابْنِ الْحَاجِبِ فَاتَّهَمُوا لِمَا ذَكَرُوا الْخِلَافَ فِي الْاِخْمَانِ قَوْلًا وَمِنْهُ مَنْ لَا يُمِيزُ بَيْنَ ضَادٍ  
وَضَاءٍ فِهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ مَا قَبْلُهَا وَبِهِ تَعْلَمُ أَنَّ حَمْلَ الشَّرَاحِ تَبَعًا لِعَبْقٍ وَغَيْرِهِ الْخِلَافِ هُنَا عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَ  
قَبْلَهُ مَعَ أَنَّهُ عَيْنُهُ غَيْرُ صَوَابٍ بَلْ يَقَرُّرُ بِالْبُطْلَانِ مُطْلَقًا أَوْ فِي الْفَاتِحَةِ أَوْ فِي الْقَوْلَانِ الْمَشْهُورَيْنِ أَفَادَهُ بِنِ  
( قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الشَّرَاحِ ) أَيْ مِنْ تَقْيِيدِ عَمَلِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْئَلَةِ الْأُولَى بِمَا إِذَا وَجَدَ  
قَارِيٍّ وَتَقْيِيدِ عَمَلِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْئَلَةِ الثَّانِيَةِ بِعَدَمِ امْكَانِ التَّكْلِيفِ لِضَيْقِ الْوَقْتِ أَوْ عَدَمِ جُودِهِ مَعْلَمٌ  
( قَوْلُهُ وَاعْتَادَ بِوَقْتٍ فِي كَحُرُورِيٍّ ) هَذَا يَنْبَغِي لِلْحُكْمِ بَعْدَ الْوُتُوعِ وَأَمَّا الْاِقْتِدَاءُ بِهِ فَقِيلَ مُنْعَوٌّ وَقِيلَ  
مَكْرُوهٌ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ ( قَوْلُهُ مُخْتَلَفٌ فِي تَكْفِيرِهِ ) خَرَجَ لِلْقَطْعِ بِكَفَرِهِ كَمَا يَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ  
لَا يَلْمُ الْأَشْيَاءَ مُفَصَّلَةً بَلْ جَمْلَةً فَقَطُّ فَالْاِقْتِدَاءُ بِهِ بَاطِلٌ وَبَعِيدٌ الْمُقْتَدَى بِهِ أَبَدًا وَخَرَجَ الْقَطْعُ بِعَدَمِ  
كَفَرِهِ كَذِيٍّ مَدْعَى خَفِيَّةٍ كَذَبُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَهَذَا لَا إِعَادَةَ عَلَى مَنْ اقْتَدَى بِهِ  
( قَوْلُهُ قَعُوا عَلَيْهِ ) أَيْ عَابُوا عَلَيْهِ ( قَوْلُهُ فِي التَّحْكِيمِ ) أَيْ بِسَبَبِ تَحْكِيمِهِ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَقَالُوا  
أَنَّ هَذَا ذَنْبٌ صَدْرُ مَنْكَ وَكُلُّ ذَنْبٍ مَكْفَرٌ لِعَلَّاهُ فَانْتِ كَافِرٌ فَأُولَا كُفَرُوا مَعَاوِيَةَ بِخُرُوجِهِ عَلَى نَبِيِّهِمْ كُفَرُوا  
عَلَيْهَا بِتَحْكِيمِهِ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَخَرَجُوا عَنْ طَاعَتِهِ فَتَاتَلَهُمْ عَلَى قَتْلِ الْعَظَمَاءِ ( قَوْلُهُ وَكَرِهَ أَنْ قَطَعَ )  
أَيْ وَإِنْ حَسَنَ حَالُهُ كَانَ الْقَطْعُ بِسَبَبِ جُنَايَةِ أَوْ لَا يَمِينًا أَوْ شِمَالًا كَانَ الْقَطْعُ بِالْيَدِ أَوْ بِالرَّجْلِ



حيث لا يضمن العضو على الأرض (٣٣٠) والتمتع عدم الكراهة مطلقا (وأعربا في تحريره) من الحضريين ولو بسفر

والشأن ليس اليد (قوله حيث لا يضمن العضو) أي القطوع أو الاشل بالأرض فإن وضاه عليها فلا كراهة والحاصل أن المصنف قد مشى على قول ابن وهب بكراهة إمامة الاقطع والاشل ولو لثلبها ومحل الكراهة عنده إذا كانا لا يضمن العضو المقتطوع بالأرض والا فلا كراهة (قوله والتمتع عدم الكراهة) أي في الاقطع والاشل وقوله مطلقا أي لثلبها ولغير ثلبها كما في الجواهر ونصه للآزري والباحي جهور أصحابنا على رواية ابن نافع عن مالك أنه لا بأس بإمامة الاقطع والاشل لثلبها ولغير ثلبها ولو في الجمعة والاعياد وسواء كانا يضمن العضو على الأرض أم لا (قوله وأعربا) أي بوالحسن عن عياض الأعرابي بفتح الهمزة هو البدوي كان عربيا أو أعجميا أي ساكن البادية سواء كان يتسكك بالعرية أو بالجمجمة وحاصله أنه يكره إمامة البدوي أي ساكن البادية للحضري سواء كانا في الحاضرة أو في البادية بأن كان الحضري مسافرا ولو كان الأعرابي أكثر قرآنا وأحكم قراءة ولو كانا بمنزل ذلك البدوي ومحل تقديم رب المنزل أن لم يتصف بمانع قص أو كره كأيأتي وعللة الكراهة ما عنده من الجفاء والغلظة والامام شافع والشافع ذولين ورحمة (قوله وكره ذوسلس) أي إمامة ذي سلس وإمامة ذي قروح سائلة لصحيح وقوله وكذا سائر اللغوات أي يكره إمامة صاحبها للتباس بها لغيره (قوله كره له أن يؤم غيره ممن هو سالم) هذا هو المشهور وإن كان مبنيا (١) على ضعف وهو أن الأحداث إذا عفى عنها في حق صاحبها لا يفسى عنها في حق غيره ولا يقال مقتضى هذا المنع لأنه لما كان بين صلاة الامام والاموم ارتباط صحت مع الكراهة والمشهور أنه إذا عفى عنها في حق صاحبها عفى عنها في حق غيره وعليه فلا كراهة في إمامة صاحبها بغيره وإمامة غيره بثوبه فالتصريح في التخيير على عدم الجواز قائلا إنما عفى عن التجاسة للمعذور خاصة فلا يجوز لغيره أن يحل به وذكر البرزلي في شرح ابن الحاجب في ذلك قولين ثم تفيد المصنف الكراهة بالصحيح تبع فيه ابن الحاجب مع أنه في التوضيح تعقبه بأن ظاهر عياض وغيره أن الخلاف لا يختص بإمامة الصحيح ثم قال وبالجملة تفيد المصنف بالصحيح فيه نظر وقد خالفه ابن بشر وابن شاس في التقييد وأطلقا وأما ابن عبد السلام وابن عرفة فقد أفرا كلام ابن الحاجب اه طي (قوله أي كرهه أهل القوم) أي لثلبه بالامور الزرية (٢) الوجه لازمه فيه والكراهة له أو لتساهله في ترك السن كالزوال واليدن وترك النوافل كما قرر شيخنا (قوله فيحرم) أي لما ورد من لعمه وهو قوله عليه الصلاة والسلام من الله من أم قوما وهم له كارهون وقول عمر لأن تضرب عنق أحب إلى من ذلك (قوله مطلقا) أي سواء كان إماما راتبا أم لا (قوله أو من يشتهى أن يفعل به الفاحشة) أي لعمه في دبره (قوله فلا ينافي الخ) أي لأن النافذة إنما تحصل إذا فسر للأبوين بمن يفعل به الفاحشة ولم يتب (قوله وترتب ولد زنا) أي أي وأما إمامته من غير ترتب فلا كراهة فيها وكذا يقال في مجهول الحال على ما قاله المصنف (قوله والنقل أن كراهة المجهول) ظاهره سواء كان مجهول الدين أو النسب وفيه نظر بل مجهول الاب كوله إنما نسكت كره إمامته أن كان راتبا كما هو صريح المدونة اه بن المراد بمجهول الاب اللقيط لا الطاري لأن الناس مؤمنون على أنسابهم (قوله وعبد) أي وترتب عبد في فرض وأما ترتيبه للإمامة في النوافل أو جملة إماما غير راتب في الفرائض فهو جائز وهذا في غير الجمعة وإمامته فيها فلا تجوز سواء كان راتبا أولا والحاصل أن إمامة العبد على ثلاث مراتب جائزة ومكروهة وممنوعة فيجوز أن يكون إماما راتبا في النوافل وإماما غير راتب

(١) قوله مبنيا على ضعف ولا بد من أصل التمدى والابطال كصلاة غيره بثوبه اه شرح مجموع (٢) ولا عبرة بالكراهة لفرض فاسد اه ضوه

(وإن) كان الأعرابي (أعربا) من أممته أي أكثر قرآنا وأحكم قراءة (و) كره (ذوسلس) (و) قروح (سائلة) (لصحيح) وكذا سائر اللغوات فمن تلبس شيء منها كره له أن يؤم غيره ممن هو سالم (و) كره (إمامة) من يكره أي كرهه أهل القوم غير ذوي الفضل منهم وأما إذا كرهه كل القوم أو جلهم أو ذوو الفضل منهم وإن قلوا فيحرم هذا هو التحقيق • ولما ذكر من تكراهة إمامته مطلقا ذكر من تكراهة إمامته أن كان راتبا فقال (و) كره (ترتب) (مصحف) (و) (أبون) في الفرائض والسنن بمحض لافي تراويح أو سفر أو غير راتب والمراد بالأبون من يتكسر في كلامه كالنساء أو من يشتهى أن يفعل به الفاحشة ولم يفعل به له من كان بفعل به وتاب وصارت اللسان تكلم فيه فلا ينافي ما قدمه المصنف من أن القاصي بجماعة لا تصح إمامته وإن كان ضعيفا (و) ترتب (أغلف) وهو من لم يفتحن والراجح كراهة إمامته مطلقا (و) ترتب (ولد زنا) ومجهول حال أي لا يعلم هل هو عبد أو طاسق ومثله مجهول

أب والنقل أن كراهة المجهول إذا لم يكن راتبا لأن كان راتبا فلا يكره (وعبد) فن أو فيه شائبة حرية (فرض) الفرائض

في الفرائض وكره أن يكون إماماً راتباً في الفرائض وكذا في السنن كالميدان والكسوف والاستسقاء فان أم في ذلك أجزأت ولم يؤمروا بالإعادة وينع أن يكون إماماً في الجمعة راتباً أو غير راتب وما ذكر من كراهة ترتبه في الفرض ولو كان أصلح القوم وأعلمهم هو قول ابن القاسم وقول عبد الملك بجواز ترتبه في الفرائض كالنوافل وقول الأحمي أن كان أصلحهم فلا يكره (قوله راجع للمسائل الست) أي وهي المذكورة في قول المصنف وترتب خصي ومأبون وأغاف وولد زنا ومجهول حال وعبد (قوله وقد غلبت مافي بعضها) أي وهو مجهول الحال والأغاف (تذنيه) الأصل فيما كرهه للشخص فعله أن يكره لغيره الانتداء به قال كراهة متعلقة بالمتقدي والمتقدي به وهو المترتب عن ذكر قاله شيخنا (قوله وصلاة بين الأساطين) لأن هذا المحل معد لوضع النعال وهي لا تخلو غالباً من نجاسة لأنه محل الشياطين ومحلهم ينفي التباعد عنه فقد ارتحل عليه الصلاة والسلام عن الوادي الذي ناموا فيه عن صلاة الصبح حتى طامت الشمس وقال ان به شيطاناً (قوله أو امام الامام) أي ولو قدم الجميع لأن مخالفة الرتبة لا تفسد الصلاة كما لو وقف عن يسار الامام فان صلاة المأموم لا تبطل ورأى بعضهم أن وقوف المأموم أمام الامام من غير ضرورة مبطل لصلاته وهو ضيف كما ان القول بأنه إذا تقدم جميع المأمومين عليه تبطل عليه وعلمهم والا فلا بطلان كذلك ضعيف قال أبو الحسن على قول المدونة وان صلى الامام بالناس في السفينة أسفل وهم فوق أجزأهم ان كان امامهم قدامهم مانصه مفهومه لو لم يكن قدامهم لم يحجزهم وليس كذلك بل هي مجزئة ولو لم يكن قدامهم وإنما المعنى إذا كان قدامهم يحجزهم بلا كراهة اهـ بن (قوله راجع للمسئلتين) أي وهي مسئلة الأساطين وما بعدها فلا كراهة فيهما عند الضرورة (قوله بخلاف العكس) أي وهو اقتداء من بأعلى السفينة بمن أسفلها فلا كراهة فيه وذلك لتحكمهم من مراعاة الامام وسهولة ضبط أفعاله (قوله أي يكره لمن على جبل أبي قبيس ان يقتدى بامام المسجد الحرام) أي لبعد أبي قبيس من المسجد الحرام فيعسر على المأموم ضبط أفعال الامام وائتقالاته فان قات صحة صلاة من بأبي قبيس مشكلة لأن من بمكة يجب عليه مسامحة عين الكعبة كحرم ومن كان بأبي قبيس لا يكون مسامحة لها لارتفاعه عنها قلت صحة صلاة من بأبي قبيس مبنية على ان الواجب على من بمكة استقبال هوائها وهو من الأرض للسماء أو يقال ان الواجب على من كان بأبي قبيس ونحوه أن يلاحظ أنه مسامت للبناء وقولهم الواجب على من بمكة مسامحة العين أي ولو بالملاحظة كما ذكره بعض الأفاضل (قوله بين نساء) أي بين صفوف النساء وكذا محاذاته لمن بأن تكون امرأة عن يمينه وأخرى عن يساره وقوله بين رجال أي بين صفوف الرجال وكذا محاذاتها لهم وشمل كلامه المرأة المحرم لمن تقبلى معه من الرجال (قوله بلا رداء) أي ولو كانت اكنافه مستورة بثوب لا يسهل وكره لغير الامام ترك الرداء إذا كان ليس على اكنافه شيء والا فلا كراهة بل هو خلاف الأولى ومثل الفذ والمأموم فيما ذكر الأئمة في غير المسجد كسفر أو منزل أو نحو ذلك (قوله وتنفله بمحراه) وكذا يكره للمأموم تنفله بموضع فريضته كذا في حثلا عن المدخل لسه خلاف قول المدونة قال مالك لا يتنفل الامام في موضعه وليقم عنه بخلاف الفذ والمأموم فلها ذلك اهـ بن (قوله وكذا جلوسه به على هيئة) أي لثلاث يومه (١) الغير أنه في صلاة فريضة يقتدى به (تذنيه) المشهور أن الامام يقف في المحراب حال صلاته الفريضة كيف اتفق وقيل انه يقف خارجة (٢)

راجع للمسائل الست وقد غلبت مافي بعضها ومثل الفرض السنن كعيد (و) كرهت للجماعة ( صلاة بين الأساطين ) أي الأعمدة ( أو ) صلاة (أمم) أي قدام (الإمام) أو محاذيه ( بلا ضرورة ) راجع للمسئلتين قبله (و) كره ( اقتداء من بأعلى السفينة بمن بأعلاها ) لعدم تمكنهم من مراعاة الامام وقد تدور فيختل عليهم أمر صلاتهم بخلاف العكس ( كأبي قبيس ) اسم جبل من شريعة الحرم أي يكره لمن على جبل أبي قبيس ان يقتدى بامام المسجد الحرام ( صلاة رجل بين نساء ) وأولى خلفهن ( وبالعكس ) صلاة امرأة بين رجال لا خافهم (و) كره (إمامة) بمسجد بلا رداء ( يقبض على كتفيه ) كره ( تنفله ) أي الامام ( بمحراه )

(١) قوله لثلاث يومه النخ ولعله صلى الله عليه وسلم قد كان يستقبلهم بوجهه الشريف بعد قوله اللهم أنت السلام النخ اهـ ضوء (٢) يقف خارجه ليراه المأمومون وقيل لأن خارجه أفضل منه حتى استخف بعضهم النوم فيه اهـ ضوء .

أى المسجد وكذا جلوسه به على (٣٣٣) هيئته في الصلاة ومخرج من الكراهة بتغيير هيئته لغير كان إذا صلى عليه الصلاة

والسلام صلاة أقبل على  
الناس بوجهه (و) كره  
(إعادة) أى صلاة  
(جماعة بعد) صلاة  
الامام (الراتب) للمسجد  
وكذا قبله وحرم معه ولو  
راتباً في بعض وقت ذلك  
فما هو راتب فيه فقط هذا  
إذا لم يأذن الراتب بالجمع  
بل (وإن ذن وله) هو  
(الجمع) إن جمع غيره  
قبله) بغير إذنه (إن لم  
يؤخر) عن عاداته  
(كثيراً) فإن أذن لأحد  
أن يصلي مكانه أو أخر عن  
عاداته تأخيراً كثيراً  
بالمصلين فجمعوا كره له  
الجمع حينئذ (و) إن  
وجدوا الراتب قد صلى  
وقلنا بعدم جمعهم بعده  
(خرجوا) ندباً ليجمعوا  
خارجه أومع راتب آخر  
ولا يصلون فيه انذاذا  
لقرات فضل الجماعة (إلا)  
بالمسجد الثلاثة)  
فلا يخرجون إذا وجدوا  
إماماً قد صلى وإذا لم  
يخرجوا (فيصلون بها  
أنذاذا) لفضل قضاها  
على جماعة غيرها وهذا  
(إن دخلوها) فوجدوا  
الراتب قد صلى  
وأما إن علموا صلاته  
قبل دخولهم فأنهم يجمعون  
خارجها ولا يدخلونها  
ليصلوا أنذاذا (و) كره  
(قتل كبر غوث)

وبمسجد فيه انظر (قوله أى بالمسجد) الأولى جمل الضمير واجماً للإمام كفى شب أى قبله  
بمحراب الامام أى بموضع صلاته كان بمسجد أو غيره في حضر أو سفر (قوله وكره إعادة جماعة) أى  
ولو في صحن المسجد لأن صحنه مثله وكراهة الجمع قبل الراتب وبعد لا ينافي حصول فضل الجماعة  
لمن جمع قبله أو بعده بل حرمة الجمع معه لا تنافي حصول فضل الجماعة لمن جمع معه كما قال شيخنا لا  
تري الصلاة جماعة في الدار المغصوبة خلافاً لما في عقب (قوله أى صلاة جماعة) مسمى صلاة الجماعة  
بعد الرواتب إعادة بالنظر لفضل الامام السابق على فعلهم (قوله بعد الراتب) أى سواء كان الراتب  
على وحده أو على بجماعة وأعلم أن النصف جزم بالكراهة تبعاً للرسالة والجلاب وعبر ابن بشير  
والأخمس وغيرهما بالنسب وهو ظاهر قول المدونة ولا يجمع صلاة في مسجد مرتين إلا مسجداً  
ليس له امام راتب ونسب أبو الحسن الجواز لجماعة من أهل العلم قال ابن ناجي ومحل الخلاف إذا  
صلى الراتب في وقته للمعلوم فلا قدم عن وقته وأنت الجماعة فأنهم يمدون فيه جماعة بن (قوله ولو  
راتباً في بعض) أى في بعض المسجد وذلك كما في مسجد لأبي بكر وعمر ونحوه من المساجد التي  
رتب فيها الواثبات أربعة أئمة على المذاهب الأربعة كالمسجد الحرام كل واحد يصلي في موضع  
وحاصل ما في هذه المسئلة أنه إذا أقم أحدهم الصلاة مع صلاة الآخر فهذا لا نزاع في حرمة  
وأما إذا كان أحدهم يصلي في موضعه فإذا فرغ صلى الذي يليه ثم كذلك فأنى بعضهم بالكراهة  
وأنى بعضهم بالجواز محتجاً بأن مواضعهم كالمسجد متعددة خصوصاً وقد قررهم في الأمر وأنى  
بعضهم بالمع محتجاً بأن الذي اختلف فيه الأئمة أعني قول النصف وإعادة جماعة بعد الرواتب  
إنما هو في مسجد له امام راتب فأقيمت الصلاة فيه ثم بعد فراغها جاءه جماعة آخرون فأرادوا إقامة  
تلك الصلاة جماعة فهذا محل الخلاف وأما حضور جماعتين أو أكثر في مسجد واحد ثم تقام  
الصلاة فيتقدم الامام الراتب فيدلي وأولئك عكوف من غير ضرورة تدعوهم لذلك تاركون  
إقامة الصلاة مع الامام الراتب متشاعلون بالوافل أو الحديث حتى انتهت صلاة الأول ثم  
يقوم الذي يليه وتبقى الجماعة الآخرون على نحو ما ذكرنا فلائمة مجتمعون على أن هذه الصلاة  
لا تجوز انظر بن والقول بالكراهة اعتمد على ما انتصر عليه شارحنا كذلك قال في الحج وإذا تم  
الحاق الباق بالمسجد لم يحرم المكث في بقعة من المسجد لإقامة امام غيرها من البق (قوله هذا  
إذا لم يأذن الراتب) أى لغيره بالجمع قبله أو بعده (قوله إن جمع غيره قبله بغير إذنه) أى ولو كان ذلك  
الذي جمع بهم من عاداته النيابة عند غيبته قال أبو الحسن عن الأخمس ومن كان شأنه يصلي إذا غاب  
إمامهم فصلى بهم في وقت صلاة الامام المعتاد أو بعده بغير كان للإمام أن يعيد الصلاة لأن هذه  
مسابقة وتعد منه (قوله ليجمعوا خارجه أومع راتب آخر) أى لأجل أن يصلوا جماعة في غيره  
أما في مسجد آخر أو في غير مسجد ثم إن التدب من حيث الجماعة خارجه فلا ينافي أن صلاة الجماعة  
سنة ولو فيه (قوله إن دخلوها) اعترض بأن الأولى حذنه لأن الاستثناء بغيره وأوجب بأنه صرح  
به دفلاً بتوهم أن الاستثناء منقطع وانهم مقاتلون بالصلاة فيها أنذاذا وإن لم يدخلوها وليس  
كذلك (قوله وأما إن علموا صلاته قبل دخولهم فأنهم يجمعون خارجها ولا يدخلونها) هذا مذهبنا  
إذا أمكنهم الجمع بغيرها وإلا دخلوها وصلوا بها أنذاذا في مفهوم قوله إن دخلوها تفصيل والحاصل  
أنهم إذا لم يدخلوها إن أمكنهم الجمع بغيرها لم يطالبوا بدخولها وإن لم يتمكن الجمع بغيرها طوبوا  
بدخولها والصلاة فيها أنذاذا (قوله وقتل كبر غوث بمسجد) أى ولو في صلاة وقول خش ماعدا  
اتصله يوم حرمة قتلها في الصلاة وفيه نظر لقول المدونة قل مالك أكره قتل البرغوث والقوله في

والقول بحرمة ذلك لنجاسة ما ذكر (وفيها يجوز طرحها) أي القملة الداخلة تحت الكفاف (خارجة) حية (واستشكل) لأنهم  
التعذيب ولأنها قد تصير عقرباً ومفهوم خارجة كراهة طرحها فيه حية قل فيها ولا ياتم فيه (٣٣٣) وليصرها انتهى أي في طرف

نوبة ثم يقتلها خارجة  
وطرحها فيه بعد قتلها  
السكر وه حرام وقيل يحرم  
طرح حية بمسجد وغيره  
(وجاز) بمرجوحية  
(اقتداء بأعمش) إذا  
إمامه البصير للسادي في  
في الفضل للأعمى أفضل  
(و) اقتداء بإمام (مخالف  
في الفروع) الظنية  
كشافه وحفي ولوائ  
بمناق لصحة الصلاة كصح  
بعض الرأى أو مسمى ذكر  
لأن ما كان شرطاً في صحة  
الصلاة فالتحويل فيه على  
مذهب الإمام وما كان  
شرطاً في صحة الاقتداء  
فالبرة بمذهب للأموم فلا  
تصح خلفه. وميد ولا متقل  
ولا يفترض بغير صلاة  
للمأموم (و) اقتداء سالم  
بإمام (الكن) وهو من  
لا يستطيع إخراج بعض  
الحروف من خارجها  
لعجبة أو غير هاء سواء كان  
لا يتأق بالحروف البتة أو  
ينطق به. غير أن يجعل  
اللام ثمة مثلاً أو متأقاً أو  
يجعل الراء لا ما أو غير ذلك  
(و) اقتداء بإمام (محمود)  
بالفعل في نحو شرب  
(وعثن) وهو من لا  
ينتشر كرهه أو من له ذكر  
صغير لا يتأق به جماع

الصلاة ابن رشد وتتل البرغوث أخف عنده ومقارنتها مع البرغوث يدل على أن الكراهة على بابها انظر  
الواقع بن فلم منه أن تلت الفعل في الصلاة مكروه كراهة تنزيه نعم تلت الفعل في الصلاة مبطل لما أن  
كثيراً زاد على الثلاث وقد سبق ما يتعلق بذلك (قوله ولا تقول) في ومراعاة لقول الخ (قوله) وقيل  
يحرم طرحها حية الخ) أي فالخاصل أن طرحها حية خارج المسجد قيل يجوز وقيل بحرمة وأما  
طرحها حية في المسجد قيل بكرهته وقيل بحرمة وقلها فيه مكروه ورمى قشرها فيه حرام لنجاسته  
وأما البرغوث وما أشبهه من البق والذباب يجوز طرحه حياً في المسجد وخارجة ويكره قتله في  
المسجد وكذلك يكره رمي قشره بعد قتله فيه لأنه من التفتيش بالطاهر وتفتيش المسجد باليابس  
الطاهر مكروه بخلاف تفتيشه باليابس النجس فإنه حرام كتقديره بالمائع مطاقاً وإن كان طاهراً  
(قوله أفضل) أي لأنه أشد تحفظاً من النجاسات وهذا هو للائتمد وقيل إن إمامة الأعمى للسادي  
الفضل للبصير أفضل لأنه أخشع ليد من الاشتغال وقيل إنه جاسيان (قوله ولو آتى عناف) أي ولو آتى  
في ذلك الإمام المخالف في الفروع عناف لصحة الصلاة أي عناف على مذهب الأموم والحال أنه غير مناف  
على مذهب ذلك الإمام (قوله لأن ما كان شرطاً) أي خارجاً عن ماهية الصلاة وأما ما كان ركناً داخلها  
في ماهيتها فالبرة فيه بمذهب للأموم مثل شرط الاقتداء فلا تقي ماله كي عنفي لا يرى ركبة السلام  
ولا الرفع من الركوع فإن آتى بهما صحت صلاة مأموه للمالكي وإن ترك الإمام الحنفي الرفع من  
الركوع أو خرج من الصلاة بأجنبي كانت صلاة مأموه للمالكي باطلة ولو فعل ذلك الأموم للذكور  
كذا قرر شيخنا العدوي وفي ح عن ابن القاسم لو علمت أن رجلاً يترك القراءة في الأخيرتين لم أصل  
خلفه قتله عن الذخيرة (قوله وما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالبرة بمذهب للأموم) يعلم من هذا  
صحة صلاة مالكي الظاهر خلف شافعي فيها بعد دخول وقت العصر لا تعاد عين الصلاة للأموم براها  
أداء كافي كبير خشي (قوله) وهو من لا يستطيع إخراج بعض الحروف) أي لجزء طبعاً عن التعلم وما  
مر من الخلاف فيمن لم يميز بين ضاد وظاء فيقدر على التلم وعمدة المؤلف في الجواز قوله  
في التوضيح نقل الأحمي أن مالك في المجموعة إجازة ذلك ابتداء وحكي في الجلاب أيضاً الجواز وحكي  
ابن العربي الجواز في قليل السكنى والكراهة في بينها ولا بن رشد في الساكن لا يبيد مأموه اتفاقاً  
وتكره إمامته مع وجود مرضى غيره لكن ابن عرفة قد صدر بالجواز وهذا يدل على رجحانه له بن  
(قوله) ومحدود بالفعل) أي أن حسنت حاله وناب بناء على أن الحدود زواج والصحيح أنها جواز  
فيكنى الشرط الأول وهو لا يتضمن التوبة لأنه يوجد مع عدم الدزم على أنه لا يعود ومع عدم الندم  
على ما فعل ومفهوم محدوداته لو فعل موجب الحد ولم يجد بالفعل فيه تفصيل فإن سقط عنه الحد بغيره  
في حق مخلوق أو باتيان الإمام طائفاً وترك ما هو عليه في حراية جاز الاقتداء به إن حسنت حاله وإلا  
فلا (قوله بأن يؤذى غيره) أي براحتة (قوله) فليصح وجوباً عن الإمامة) وكذا عن الجماعة فإن  
أبي أجبر على التنحية (قوله لا بالغ) أي لا اقتداء بالغ به أي بالصبي (قوله وعدم الصياق من على يمين  
الإمام) أي من كان على جهة يمينه أو من كان على جهة يساره لا اللاصق ليمينه أو يساره فقط  
وحاصله أنه إذا وقفت طائفة خلف الإمام ثم جاءت طائفة فوقت جهة يمين الإمام أو جهة  
يساره ولم تنصق بالطائفة التي خلف الإمام فلا بأس بذلك (قوله وأولع الحلو) أي فيجوز

(و'مخدم) أي قام به أداء الجند (إلا أن يشتد) جذامه بأن يؤذى غيره (فليصح) وجوباً عن الإمامة وكذلك عن الجماعة (و) جاز اقتداء  
(صبي مثله) لا بالغ به كخدم (و) جاز (عدم إصاقي) من على يمين الإمام (أو) من على (يساره) بمن حكوته) أي خلفه  
راجع لها وأولع الحلو والراد بالجواز غير مستوى الطرفين

أيضا عدم الصاق من على جهة يمينه ويساره بمن خلفه وكذا يجوز عدم الصاق من على يمينه بمن على جهة يساره والراد بالجواز في هذا كله خلاف الأولى لا للمستوى الطرفين كما قال الشارح (قوله) إذا الأفضل تركه (أي ترك عدم الصاق (قوله من تقطيع الصفوف) الأولى الصف إلا أن تجعل آل للجنس (قوله) ويحصل (١) له) أي لمن على خلف الصف وقوله مطلقا أي سواء صلى خلف الصف لتصر الدخول عليه فيه أولا وأما فضيلة الصف فلا تحصل إلا إذا صلى خلفه لعدم فرجة فيه (قوله) ولا يجذب الخ) نص في القاموس على أن جذب ليس بقلب جيد لأن كلا من البناءين كامل التصريف والقلب لا يكون في كامل التصريف اهـ بن (قوله بلا خيب) أي بل بسكية وقوله ولو خاف فوات ادراكها أي الجماعة كانت الصلاة جمعة (٢) أو غيرها (قوله) وقتل عقرب أو فارق بمسجد) أي مع التحفظ من تقديره وتفويضه ما أمكن (قوله) ولا تبطل بذلك) أي ولا تبطل الصلاة بقتل ماذ كرفها سواء أراد أهلا (قوله) ويكف الخ) أي أويست ولكنه يكف عن البعث اذ انتهى عنه (قوله) فأحدهما كاف) أي في الجواز فإذا كان لا يثبت أصلا جاز إحضاره وكذلك إذا كان يثبت ولكن كان إذا نهي عن البعث يكف عنه (قوله) الواو بمعنى أو (٣) مذكروا من أن أحدهما كاف هو ما يفيد كلام ابن عبد السلام وابن فرحون وأما ابن عرفة فكلما يفيد توقف الجواز على الأمرين معا عكس ما نسب له عقب ونصه صراح ابن القاسم فيها يجب الصبي السجد إذا كان يبعث أولا يكف إذا انتهى انتهى فإذا كان يجب مع أحدهما لم أن لا يجوز إحضاره لإلزام تقدمهما معا بأن كان لا يبعث أصلا وكان على تقديره إذا عبت يكف عنه إذا انتهى ونسبة هذا القول للمدونة تفيد ترجيحه وعليه فالواو على حالها انظر بن (قوله) فإن اتفيا) أي بأن كان شأنه البعث ولا يكف عنه إذا انتهى عنه (قوله) وبصق به (٤)) ما خص السئلة أن تقول لا يغلو السجد إما أن يكون محصبا أو مبالغا فالثاني لا يصق فيه لعدم تأني دفن البصاق فيه والأول اما محصر أولا فالأول يصق تحت حصيره لا فوقه وان ذلك والثاني يصق فيه ثم يدفن البصاق في الحصباء وأما الملبط المحصر فظاهر نقل الطخيني عن القرافي جواز البصق تحت حصيره أيضا وصوبه طفي وأبو على السنائي واختار غيرهما منع البصاق فيه أي في الملبط محصرا أو غير محصر وهو الظاهر لقول ابن بشر وان لم يكن محصبا فلا ينبغي أن يصق فيه بحال وان دلالة ذلك لا يذهب أثره ثم إن صاحب التنبيهات ذكر أنه يطلب في البصق في الحصب ترتيب في الجهات وذلك أنه يصق أولا عن يساره أو تحت قدمه إلا أن يكون عن يساره أحد ولا يتأني له تحت قدمه فحينئذ ينتقل لجهة اليمين لتزوية اليمين وجهتها عن الانتذار بالضرورة فإن لم يكن يصق على يمينه لكون تلك الجهة فيها أحد

(١) ويحصل له فضل الجماعة مطلقا خلافا للرمل من الشامية وإن صحت الجملة اهـ شرع مجموع (٢) قوله جمعة أو غيرها لأن لمابدا ولأن الشارع إنما ذن في السعي مع السكينة فاندرجت الجمعة وغيرها اهـ ضوء (٣) قوله الواو بمعنى أو أظهر لأن أحدهما محصل لغرض من تعظيم السجد الوارد في حديث جنبوا مساجدكم صيانتكم ومجانبتكم صل سيفكم اهـ شرح المجموع وحاشيته لمؤلفه (٤) وبصق به الخ وأولى مترب لا يلبط والنخامة كالصق كفارتها دفنها وينهى عن القمصة والنخط لعدم الضرورة فإن قدرنا حرما تحت فراشه إن كان والا فتحت قدمه اليسرى ثم اليمنى ثم جهته كذلك اليسرى أولا تغيير الأصل هنا ليس على ما ينبغي كافي الرماضي وغيره والأفضل البصق بالثوب وحرمان أدى لتقدير كأن كثر اهـ من شرح المجموع وقوله لعدم الضرورة يعني لا يتكرر على الشخص تكرار البصاق اهـ ضوء

لذا الأفضل تركه لما فيه من تقطيع الصفوف (و) جاز (صلاة) منفرد خلف صف (ان تضرع عليه الدخول فيه والا كره ويحصل له فضل الجماعة مطلة (ولا يجذب (١)) المنفرد خلف الصف (أحدا) من الصف ولا يطعمه المجذوب (وهو) أي كل من الجذب والاطاعة (خطأ) منهما) أي مكروه (و) جاز (إسراع) في انتهى (لها) أي الصلاة لتحصيل فضل الجماعة (بلا حبيب) أي هرولة لأنه يذهب الخشوع فيكره الحجب ولو خاف فوات ادراكها إلا أن يخاف فوات الوقت فيجب (و) جاز (قتل عقرب) أرادته أم لا (أو فارق بمسجد) لا ذابنها ولا تبطل بذلك (و) جاز (إحضار صبي) أي بالمسجد شأنه (لا يبعث ويكف إذا انتهى) عنه للواو بمعنى أو التي تمنع الخلو فأحدهما كاف على الاعتماد فإن اتفيا حرم (و) جاز ولو صلاة (تصق) أو تنخم

(١) وعند الشامية يجذب من فوق الاثنين اهـ

مثلاً فأما لتزيه القبلة عن المذبح إلا ضرورة لكن جزم عجز ومن تبعه بأن هذا الترتيب خاص بالصلاة فلا يطلب من غير المصلى به وقرر السنائى واختار طفى مثل ما للشيخ أحمد الزرقانى أن هذا الترتيب يطلب فى الصلاة وفى غيرها قال لإطلاق عياض وابن الحاجب وابن عرفة والمؤلف ولقول الذى فى شرح مسلم أن كان الترتيب لجهة القبلة فيم غير الصلاة وغير المسجد لكن يتأكد فى المسجد إذا علمت هذا فكلام المصنف فيه قاتل من وجوه الأول أنه يوم أن قوله أوتحت حصبه فى غير الحصب فقط لاقتضاء العطف الفائرة وليس كذلك بل هو فى الحصب وغيره وهو الملبط على ما لخصه فى أو فى الحصب فقط على ما لخصه كما تقدم وعليه فيكلف له بتقدير معطوف عليه بعد حصب أى فوق الحصباء أو تحت حصبه الثانى أن قوله ثم قدمه لم يتقدم له ما صح عطفه عليه وجهه ابن غازى عطفاً على حصبه وفيه أنه لا ترتيب بين الحصب والقدم إذاهما مستلزمان لانسبة بين أحدهما والآخرى كما قال ابن عاشر وجهه ح عطفاً على محذوف تقديره أو تحت حصبه فى جهة يساره ثم قدمه قال وكأنه تركه لكونه أول الجهات التى ذكرها فى التزيهات فلما ذكر ما عداها معطوفاً على أنها هى الأولى وفيه أنه يتنصى تقدم جهة اليسار على جهة القدم مع أنهما فى مرتبة واحدة كما فى التزيهات وغيرها فالصواب إذا حذف ثم الداخلة على قدمه بأن يقول تحت قدمه فيكون تفصيلاً لإجمال قوله وصق به أن حصب لاله ولما بعده من مسئلة المحصر ويكون مخصوصاً بحالة الصلاة على ما تقدم لمع أو فيها وفى غيرها وهو ظاهر على ما تقدم لطفى وغيره هذا ما خصه السنائى ابن وأما شارحنا فجعل قوله ثم قدمه عطفاً على مقدر والاصل وصق بثوب ثم قدمه والكلام الأول عام فى المصل وغيره والثانى خاص بالمصلى تأمل ولو قال المصنف أو يصق بمحصب فوق الحصباء أو تحت حصبه كنى طرف ثوب لمصل وإن غيره ثم على يساره أوتحت قدمه ثم يمينه ثم أمامه فى محصب لاحتصير به لوفى بالمسئلة (قوله لا عطف فكيره) أى قياساً على المضمضة فى المسجد ومحل كراهة الخط والمضمضة فى المسجد ما يؤيد للاستغفار والأحرار كما إذا كان يتأذى بها الفير قاله شيخنا (قوله ان وقع مرة الخ) شرط فى قوله وجاز بصق به ان حصب (قوله كبلط) أى كما لا يجوز البصق فى الملبط أى سواء كان مفروشا بمحصر أو غير مفروش وكما لا يجوز البصق فوق المحصر سواء جعل فرشاً للحصب أو ملبط (قوله وهذا الترتيب) أى بين طرف الثوب وجهة اليسار والقدم واليمين والامام وقوله إذ ليس فى الحصب مرتبة الخ أى حتى يعطف عليها ثم الأولى وقوله بل التى قبلها أى قبل ثم الأولى وقوله خارجة عن ذلك أى وحاشا فلا يصح العطف بتم الأولى على ما قبلها وتبين أن يكون العطف على مقدر كما مر (قوله قط) أى لا ملبط وأما الترتيب فكالحصب (قوله فوق الحصباء) أى إذا كان غير محصر وقوله أو تحت حصبه أى إذا كان محصراً (قوله أو تحت قدمه) أى فهو فى مرتبة جهة اليسار فيخير فى البصق فى أيها (قوله وجاز خروج متجالة) أى جاز جوازاً مرجوحاً بمعنى أنه خلاف الأولى قال ابن رشد تحقيق القول فى هذه المسئلة عندى أن النساء أربع يجوز انعطفت حاجة الرجال منها فهذه كالرجل تخرج للمسجد لفرض والمجلس الذكر والعلم وتخرج للصعراء للميدين والامتناء ولجنازة أهلها وأقاربها ولقضاء حوائجها ومتجالة لم تقطع حاجة الرجال منها بالجملة فهذه تخرج للمسجد للمرائض وعجلى العلم والذكر ولا تكثر التردد فى قضاء حوائجها أى يكره لها ذلك كما قاله فى الرواية وشابة غير فارغة فى الشباب والنجاسة تخرج للمسجد لصلاة الفرض جماعة وفى جنازة أهلها وأقاربها ولا تخرج لميد ولا استسقاء ولا لمجلس ذكر

إن فرش الحصب ومثله الترتيب فى يظهر بالحصر إن وقع مرة أو مرتين لا أكثر فلا يجوز كبلط وفوق حصب وحائط وكثاذى الفير به (تم) تحت (قدمه) اليسار أو اليمين ومثله جهة يساره (تم) يمينه (بالمص) عطف على تحت لا على حصبه لمساعدته إذ الرادجبة يمينه (تم) أمامه (بالص) كذلك وفاته البصق بطرف الثوب كما فاته بجهة اليسار وهذا الترتيب فى المصلى إذ لا وجه له فى غيره فالأحسن ذكر للرتبة المتعلقة بالمصلى قبل ثم الأولى إذ ليس فى الحصب مرتبة قبل القدم متعلقة بالبصق خلال الحصباء فى حق المصلى بل التى قبلها مرتبة خارجة عن ذلك وهى البصق فى الثوب والحاصل أنه يجوز صلاة وغيره بصق بمحصب فقط فوق الحصباء أو تحت حصبه كما يجوز لمصل وإن يفر مسجد إن يصق بثوبه ثم جهة يساره أو تحت قدمه ثم جهة يمينه ثم أمامه بشرط كون المسجد محصلاً فقط إذا الملبط لا يجوز ذلك فيه بحال ولو تحت حصبه وتبين الثوب أو الخروج منه والترتيب كالحصب فيما يظهر (و) جاز (خروج متجالة)

(لبيد واستغفار) والقرض أولى (و) جاز خروج (شابة لمسجد) لصلاة الجماعة وجازة أهلها وقرابها بشرط عدم الطيب والزينة وان لا تكون محشية الفتنة وان تخرج في خشن ثيابها وان لاتزاحم الرجال وان تكون الطريق أمونة من توضع للنسدة وإلا حرم (ولا يقضى على زوجها) أي بالخروج للمسجد ان طابته وظاهره ولو متجالة وهو ظاهر السماع أيضا وان كان الأولى لزوجها عدم منعهما وأما محشية الفتنة فيقضى له بمعناها (و) جاز اقتداء ذوى سفن (مقاربة ولو سائرة) (بابهم) واحد يسمعون تكبيره أو يرون أفعالهم أو من يسمع عنده ويستحب ان يكون في التي تلى القبة (و) جاز (فصل مأموم) عن امامه (نهر صغير) لا يمنع من سماع الامام أو مأمومه أو رؤية فعل أحدهما (أو طريق و) جاز (علو مأموم) على مائه (ولو بسطح) في غير الجمعة (لا عكس) وهو علو الامام على المأموم فلا يجوز ان يكره على المتعمد (و) وبطلان يقصد إمام ومأموم به أي بالعلو (التكبير) واستغفر

أو علم وشابة فارعة في الشباب والجماعة فهذه الاختيار لها ان لاتخرج أصلا وظاهر كلام النصف ان القسم الثاني كالاول في الحكم وبه صرح أبو الحسن فقال عند قول للدونة وتخرج التجالة ان أحب ما نصه ظاهره انقطعت حاجة الرجال منها أم لا (قوله لأرب) أي لاحاجة (قوله غالبا) ومن باب أولى إذا لم يكن فيها حاجة للرجال أصلا (قوله والقرض أولى) أي وكذا لجنازة أهلها وقرابها (قوله وخروج شابة) أي غير فارعة في الشباب والجماعة وأما الفارعة فلا تخرج أصلا (قوله لصلاة الجماعة) أي غير الجمعة ولا تخرج لبيد ولا لاستغفار ولا لجمعة لانها مظنة الازدحام ولا للجالس علم أو ذكر ان كانت منزلة عن الرجال وخروجها لما ذكر ممنوع كما في شب وقال شيخنا الظاهر أن الراد بالمنع الكراهة الشديدة (قوله وظاهره ولو متجالة) الأولى ان يقول وظاهره انه يقضى على زوج التجالة بالخروج اذا طلبته لان ضمير زوجها للشابة الا أن يقال قوله وظاهره أي على اعتبار أن الضمير عائد على المرأة مطلقا وحاصل الشبهة ان الشابة غير محشية الفتنة لا يقضى على زوجها بخروجها اذا طلبته وإنما التجالة فيقضى على زوجها بخروجها على ما يفيد كلام ابن رشد وظاهر السماع والأدبي عدم القضاء لها به أيضا وكلام النصف محتمل لكل من الطريقتين يحمل الضمير للشابة أو للمرأة مطلقا وظاهر النصف عدم القضاء به ولو اشترط لما في عقد الكاح وهو كذلك وان كان الأولى الوفاء لها به كافي السماع (قوله ولو سائرة) أي هذا إذا كانت واقفة في الرسي بل ولو كانت سائرة على المشهور لأن الأصل السلامة من طرو ما يخرجها من ربح أو غيره خلافا لمن قال محل الجواز إذا كانت واقفة لأن كانت سائرة فإن فرقهم الزبح استخلفوا وان شاءوا صلوا وحدانا فان اجتمعوا بعد ذلك رجعوا لامامهم والا بطلت لأن يكونوا عملا لانفسهم عملا غير القراءة والانلا يرجعون اليه ولا ينفون ما عملوا والحاصل انهم إذا لم يعملوا عملا أصلا أو عملوا القراءة رجعوا وإذا كان الامام لم يعمل عملا فالأمر بظاهر وان كان عمل عملا جرى فيه قول النصف وإن زوجهم مؤتم الخ وأما أن عملوا عملا غير القراءة فلا يرجعون اليه بخلاف مسبوق ظن فراغ امامه قمام للقضاء فتبين خطأ ظنه فانه يرجع يلقي ما قبله في صلب الامام والفرق أن تخريق السفن ضروري فلذا اعتدوا بما فعلوا بخلاف المسبوق فان مفارقتها للامام ناشئة عن نوع تخريط ومثل ما إذا عملوا لانفسهم عملا في أنهم لا يرجعون للامام مالم يستخلفوا ولم يعملوا عملا فلا يرجعون اليه لأنهم خرجوا من امامته (قوله أو من يسمع) أي أو يسمعون من يسمع الناس حال كونه عنده في سفينة (قوله ويستحب أن يكون) أي الامام في السفينة التي تلى القبة (قوله لا يمنع الخ) بيان للصغير وأما الفصل بالتهر الكبير وهو ما يمنع من سماع الامام ومأمومه ومن رؤية فعل أحدهما فلا يجوز (قوله أو طريق) أي ولذا قال الاخميمي يجوز لاهل الاسواق ان يصلوا جماعة وان فرقت الطريق بينهم وبين امامهم (قوله وجاز علو مأموم على امامه) أي مع كونه يضبط أحوال الامام من غير تمعذر فلا يشكل بكراهة اقتداء من بأبي قبيس بمن بالمسجد الحرام لأن ذلك قد يتمتع عليه ضبط أحوال امامه فلو فرض التمتع أو عدمه بان اتصلت الصفوف فيها استويا (قوله ولو بسطح) رد بلو قول مالك الرجوع اليه ففي للدونة قال مالك ولا بأس ان يصلي في غير الجمعة على ظهر المسجد صلاة الاملم والامام في المسجد ثم كره ذلك وبأول قوله أقول اه بن (قوله في غير الجمعة) انا قيد بذلك لان الجمعة لا تصح بسطح المسجد كما يأتي (قوله أي يكره على المتعمد) أي وقيل بالمنع وعمل الخلاف مالم يقصد التكبير بنفسه والاحرم اتفاقا (قوله وبطلان يقصد امام ومأموم به) أي بالتكبير



من قوله لاعكسه قوله (الإكشير) أو قصد تعليم أو ضرورة كضيق مكان أو لم يدخل (٣٣٧) على ذلك بأن صلى رجل

بجماعة أو منفردا في مكان عال فاعتدى به شخص أو أكثر في مكان أسفل من غير دخول على ذلك (وكل يجوز) علو الإمام على المأموم بأكثر من كشير (إن كان مع الإمام) في المكان العالي (طائفة ككثير) أي مماثلة لغيرهم من الذين اقتدوا به في المكان السافل في الشرف والمقدار وأولى لو كان من معه أدنى رتبة من الذين اقتدوا به في الأسفل أو لا يجوز (تردد) للتأخيرين (و) جاز (مسمع) (١) أي اقتداء ونصبه ليسمع المأمومين برفع صوته بالتكبير فيعلدون فعل الإمام (و) جاز (اقتداء به) أي الاقتداء بالإمام بسبب سماعته والأفضل أن يرفع الإمام صوته ويستغنى عن المسمع (أو) اقتداء (برؤية) للإمام أو المأموم (وإن) كان المأموم (بدار) والإمام بمسجد أو غيره \* ولما ذكر شروط الإمام أتبعها بشروط الاقتداء وهي ثلاثة نية الاقتداء والمساواة في عين الصلاة والمتابعة في الاحرام والسلام فقال (وشرط) صحة (الاقتداء) للمأموم بإمامه (نيت) أي نية اقتدائه بالإمام أول صلاته فلو أحرم منفردا

أنه لو قصد الكبر بتقديمه للإمامة أو بتقديم بعض المأمومين على بعض أو بصلاة على نحو سجدة قائما لا يبتل ولكن المسئلة لانص فيها واستظهر بعضهم البطان اه شيخنا عدوى (قوله من قوله لاعكسه) أي خلافا للطغيخي حيث جعل قوله الا بكشير استثناء من قوله بقصد امام ومأموم به الكبر لما علت من بطلان الصلاة مع قصده ولو بالعلو اليسير هذا والذي نقله العلامة أبو على السنائي عن المازري عدم بطلانها بقصد الكبر بالعلو اليسير وأخرى إذا كان بدون علو فانظره اه بن وارتضاء شيخنا في حاشيته على كبر عقب وعليه فيصح جعل قوله الا بكشير استثناء من قوله وبطلت بقصد امام ومأموم به الكبر كما قال الطغيخي (قوله الا بكشير) أي إلا أن يكون علو الإمام على المأموم يسيرا بأن كان ذلك العلوقد رشح أو ذراع أو كان علو الإمام بأزيد من ذلك بقصد تعليم الخ (قوله وهل ان كان الخ) الانسب ان يقول وهل مطلقا أو ان لم يكن معه طائفة كغيرهم تردد أي ان ما ذكره من عدم جواز علو الإمام على المأموم كثيرا سواء حمل الكراهة أو الحرمة هل ذلك مطلقا أي سواء كان الإمام يصلي وحده أو كان معه طائفة من المأمومين من خواص الناس أو من عمومهم أو محل النهي إذا كان الإمام وحده في المكان المرتفع أو معه جماعة من خواص الناس وأما لو كان معه غيره من عموم الناس أو مثل غيرهم في الشرف فلا منع وهو المتمدوع محل الخلاف إذا لم يكن محل العالي معدا للإمام والمأمومين اما لو كان معدا لها وكسل بعض المأمومين فصلى أسفل فلا كراهة ولا منع اتفاقا قرره شيخنا العدوى (قوله وجاز مسمع) ظاهره ولو قصد بتكبيره وتحميده مجرد إسماع المأمومين وهو كذلك خلافا للشافعية حيث قالوا ان قصد ذلك بطلت صلاته وان قصد الذكر فقط أو الذكر والإعلام فصلاته صحيحة وان لم يكن له قصد فباطلة (قوله وجاز اقتداء به) ظاهره ولو كان صبيا أو امرأة أو محدثا أو كافرا وهو مبني على أن المسمع علامة على صلاة الإمام وأما على القول بأن المسمع نائب ووكيل عن الإمام فلا يجوز له التسميع حتى يستوفي شرائط الإمام وهذه المسئلة إحدى المسائل التي زادها سيدي عبد الواحد بن أحمد الوائلي في نظم إيضاح المسالك لوالده فقال:

هل المسمع وكيل أو علم \* على صلاة من تقدم فأمر

عليه تسميع صبي أو مرء \* أو محدث أو غيره كالذكر

واختار الأول المازري والثاني كما قاله شيخنا (قوله الاقتداء بالإمام بسبب الخ) أشار إلى أن كلام المصنف حذف وان الباء في به للسببية لانها صلة للاقتداء والا لأفاد غير المراد لأن الاقتداء بالإمام لا بالمسمع (قوله بسبب سماعه) أي سماع المسمع وأولى سماع الإمام (قوله أو اقتداء برؤية) أي جاز الاقتداء بالإمام بسبب رؤية له أو للمأموم (١) قد اشتمل كلامه على مراتب الاقتداء الأربع وهي الاقتداء برؤية الإمام أو المأموم والاقتداء بالإمام بسبب سماع المسمع أو سماع الإمام وإن لم يعرف عينه وما يلغز به هنا شخص تصح صلاته فذا وإماما لا مأموما وهو الأعمى الاصم (قوله وإن بدار) راجع للأمرين قبله أي وإن كان المتقدم في الأربع بدار والإمام (١) قوله أو للمأموم فلا يشترط معرفة عين الإمام نعم لا يصح الاقتداء به أن كان فلانا تردد النية لاحتمال انه غيره ولا يضر ظنه فلانا مع عدم تعليق النية عليه ولوتبين غيره اه من شرح المجموع وضوء الشموع عليه

(١) قوله ومسمع في حاشية شيخنا السيد أفتي الناصر

(٤٣ - دسوقي - أول)

الثاني يطلان صلاة مسمع اشتغل بمراعاة الاهوية والالخان وصلاة من اشتغل بالامع لذلك والحقه بالافعال الكثيرة اه ضوء

ثم نوى الاقتداء بغيره بطلت لعدم (٣٣٨) نية الاقتداء أول الصلاة لمحض الشرطية قولنا أول صلاته فكان عليه أن يصرح به

ويشترع عليه ان لا ينتقل  
من فرد لجماعة كما فعل ابن  
الحاجب ( بخلاف )  
الإمام ( فليست نية  
الامامة شرطاً في امامته  
ولا في الاقتداء به (وكونه  
بجنازة) إذ ليست الجماعة  
فيها شرط صحة بل كمال على  
التحقيق (إلا "جمعة") فإنه  
يشترط فيها نية الامامة لأن  
الجماعة شرط صحة فيها فلو لم  
ينوها بطلت عليه وعليهم  
لافراد (و"جمعة") لئلا  
المطر فقط لأنه الذي يشترط  
فيه الجماعة فلا بد فيه من نية  
الامامة في الصلاتين على  
الشهور وقيل في الثانية  
قط ولا بد فيه من نية  
الجمع أيضاً وتكون عند  
الأولى فقط على الأصح  
ولا تبطل بتركها اذ هي  
واجب غير شرط بخلاف  
ترك نية الامامة فبطلت  
بطلبها وان تركها في  
الثانية بطلت فقط (خوفاً)  
أدبت الصلاة في على الصفة  
الآتية من قسمهما ففتين  
اذ لا يصح ذلك الاجماع  
فان لم ينوها بطلت عليه وعلى  
الطائفتين (و"مستخلفاً")  
لأنه كان مأموماً فلا بد من  
نية الامامة ليميز بين النيتين  
فان لم ينوها فصلاته  
صحيحة غاية انه منفرد امام  
بنو انه خليفة الامام مع  
كونه مأموماً فبطلت صلاته  
لتلاجه واما الجماعة فان  
اقتدوا به بطلت في

خارجها كان بمسجد أو غيره كان بينهما خائل أم لا قال اللغوي إذا أراد من في الدار التي يقرب المسجد أن  
يصلوا صلاة للسجد جاز ذلك إذا كان امام السجد في قبتهم يسمعون ويرونه ويكره إذا كان بعيداً  
يرونه ولا يسمعون لأن صلاتهم معه على التخمين والتقدير وكذلك إذا كانوا على قرب يسمعون  
ولا يرونه لحائل بينهم لأنهم لا يدرون ما يحدث عليه وقد يذهب عليهم علم الركة التي هو فيها فان ترك  
جميع ذلك مضى وأجزأتهم صلاتهم اه وخله أبو الحسن وأقره وبه تعلم أن للراد بالجواز هنا مطلق  
الإذن الشامل للكرامة اه بن ( قوله ثم نوى الاقتداء بغيره ) أى في ثاني ركة مثلاً ( قوله لمحض  
الشرطية قولنا أول صلاته ) أى فاندفع ما يقال ان ظاهر المصنف يقتضي أن الاقتداء يشترط خارجاً  
بدون النية لكنه لا يصح إلا إذا وجدت النية مع أنه لا يتحقق خارجاً إلا بها فبطلت شرطاً لا يصح  
وحاصل الجواب ان الشرطية منصبة على الأولية لا على النية فلو حصل تأخير النية لثاني ركة حصل  
الاقتداء ولكن تبطل الصلاة لعدم شرط الاقتداء وهو الأولية وأما كون النية في خذاتها ركناً أو  
شرطاً فهو شيء آخر مسكوت عنه ( قوله بخلاف الامام فليست نية الامامة شرطاً الخ ) نعم لو نوى  
الامامة ثم رفضها ونوى الفدية فان الصلاة تبطل لتلاجه ولا تها من الأمور التي تلزم بالشروع  
( قوله ولو بجنازة ) أى ولو كان الاقتداء به في جنازة ورد بطل على من قال لا بد من نية الامامة في صلاة الجنازة  
والالم تصح صلاة الامام والاقتداء به ( قوله بل كمال على التحقيق ) أى ان التحقيق ان الجماعة فيها  
مندوبة وقيل سنة وقال ابن رشد انها واجبة فان صلى عليها فرادى أعيدت مالم تدفن وإلا فلا إعادة  
مراعاة للقبول وعلى قول ابن رشد يجب نية الإمامة لكون الجماعة فيها شرط صحة وهو الردود  
بالمبالغة في كلام المصنف ( قوله الا جمعة الخ ) لا يخفى أن النية الحكيمة تكفي لتقديم الإمام في الجمعة  
والجمع والخوف والاستخلاف دال عليها فاشترط نية الامام في صحة الصلاة في هذه الأربع لا فائدة  
فيه وقد يجاب بأن الرادنية الامامة فيها عدم نية الافراد قاله شيخنا ( قوله لأن الجماعة شرط صحة  
فيها ) أى وكل صلاة كانت الجماعة شرطاً في صحتها كانت نية الامامة فيها شرطاً في صحة الامامة وفي  
صحة الاقتداء بذلك الامام ( قوله في الصلاتين ) أى لأن الجمع لا يسقط إلا بين اثنين ( قوله على الشهور )  
انظر ذلك فان التوضيح وح لم يذكر ذلك وإنما ذكرنا أن ابن عطية الله تردد في هذه النية هل محلها  
الأولى أو الثانية أوهما فعمل ما قاله الشارح استظهر لهج وحيث فلا يناسب تعبيره بالشهور  
( قوله وقيل في الثانية فقط ) أى لظهور أثر الجمع فيها ( قوله وتكون عند الأولى فقط ) الأولى حذف قوله  
فقط لأنه يبعد عدم اشتراطها في الثانية مع ان أثر الجمع إنما يظهر فيها فالصواب ان نية الجمع تكون عند  
الأولى وتستصحب الثانية ( قوله فانه يطلبها ) أما الأولى فلتترك النية فيها واما الثانية فلانها تبع  
للأولى وقد يقال بطلان الثانية بظاهر لانها هي التي ظهر فيها أثر الجمع واما القرب فقد وقعت في وقتها  
فلا تبطل تأمل ولذا قال العلامة بن انه إذا ترك نية الامامة فيهما بطلت الثانية فقط لكن قال شيخنا  
المدوي الفقه ما ذكره الشارح وان كان مشكلاً ( قوله وان تركها في الثانية بطلت فقط ) أى ولا يبيدها  
قبل الشفق على الظاهر للفصل بينها وبين القرب بالأربع ركعات التي بطلت ( قوله بطلت عليه وعلى  
الطائفتين ) الصواب انها إنما تبطل صلاة الطائفة الأولى فقط لانها فارقت الامام في غير محل الفارقة  
واما صلاة الطائفة الثانية وصلاة الامام فصحيحة قاله شيخنا المدوي في حاشية عبق ( قوله ليميز  
بين النيتين ) لعل الأولى بين الحالتين ( قوله لتلاجه ) أى وذلك لأن كونه خليفة ينافي كونه  
مأموماً وكونه مأموماً ينافي كونه خليفة ونية الأمرين للتأنيين لتلاجه ( قوله في  
الحالين ) اعني ما إذا لم ينو الامامة سواء نوى انه خليفة عن الامام مع كونه مأموماً أو لم ينو ذلك

بحيث تنعدم بعده وكان لفضل الجماعة كذلك ينعدم للامام بعدم نية الامامة عند الأكثر وان لم يكن شرطا في صحة الصلاة صح تشبيها  
بها وبهذا لا يحصل قسمة ( كفضل الجماعة ) في الصلاة فانه لا يحصل عند الأكثر ( ٣٣٩ ) الا بنية الامامة ولو في الاثناء ولو

على مفردا ثم جاء من  
اتهم به ولم يشعر بذلك  
لحصل الفضل لمأمومه لاله  
( واختار ) اللخمى من  
عند نفسه ( في ) هذا الفرع  
( الأخير ) وهو قوله  
كفضل الجماعة ( خلاف )  
قول ( الأكثر ) وأن  
فضل الجماعة يحصل للامام  
أيضا ورجح ( و ) ثاني  
شروط الاقتداء ( مساواة )  
من الامام ومأمومه ( في )  
عين ( الصلاة ) فلا تصح  
ظهر خلف عصر ولا  
عكسه فان لم تحصل المساواة  
بطلت ( وإن ) كانت  
المخالفة ( بأداء وقضاء )  
كظهر قضاء خلف ظهر  
أداء وأما صلاة المالكي  
الظهر خلف شافعي فيها  
بعد دخول وقت العصر  
فصححة لأنها في الواقع  
إما أداء وإما قضاء وقول  
المالكي أداء والشافعي  
قضاء إنما هو بحسب ما ظهر  
له ( أو ) يظهرين ( مثلا )  
من يومين مختلفين  
كظهر يوم السبت الماضي  
خلف ظهر الأحد فاستفيد  
من كلامه انه لا بد من الاتحاد  
في عين الصلاة وصفها  
وزمنها ( إلا ) فضلا  
خلف فرض ( كضحى خلف صبح  
بعد شمس وركعتين

( قوله بحيث تنعدم ) أي الصحة في المسائل الأربعة السابقة وقوله بعده أي بعدم ذلك الشرط الذي  
هو نية الامامة ( قوله وإن لم يسكن الخ ) الواو للحال وان زائدة ( قوله صح تشبيها ) أي مسئلة فضل  
الجماعة وقوله بها أي بالمسائل الأربع مجامع ان نية الامامة في كل شرط أهم من كونه شرطا في حصول  
فضل الجماعة أو شرطا في صحة الصلاة ( قوله بهذا الاعتبار ) الباء بمعنى في إشارة للجامع المذكور  
( قوله فانه لا يحصل ) أي للامام ( قوله لحصل الفضل لمأمومه لاله ) وعلى هذا القول قل للامام أن ( ١ ) يعيد في جماعة  
لأجل تحصيل الفضل وعليه أيضا يلتزم ويقال أخبرني عن امام صلى يقوم وحصل لهم فضل الجماعة وله  
أن يعيد في جماعة أخرى اهـ بن ( قوله واختار الخ ) كان الأولي ان لو عبر بالاسم لأنه اختار قول الأقل  
اهـ بن ( قوله وان فضل الجماعة يحصل للامام أيضا ) أي كما يحصل للمأموم يعني عند عدم نية الامامة  
قال شيخنا وما اختاره اللخمى هو التعمد وان كان مشكلا من جهة ان النية الحكيمة كافية وحيث فلا  
يتأتى عدم نية الامام للامامة وقد يقال انه يتأتى ذلك فيما إذا صلى مفردا ثم جاء من يأتيه به ولم يشعر فلم توجد  
نية الامامة لاحقيقة ولا حكما وحيث فلا اشكال ( قوله وان بأداء وقضاء ) هذا مبالغة في المفهوم أي  
فان لم تحصل المساواة ( ٢ ) بل حصلت المخالفة بطلب هذا اذا كانت المخالفة في عين الصلاة بل وان  
كانت في صفتها كالاختلاف بأداء أو قضاء أو كان الاختلاف في زمنها كظهرين من يومين هكذا  
قرر الشارح تبعا لما سبق ويحتمل أن تكون المبالغة راجعة للمنطوق وعليه فالواو في قوله وقضاء بمعنى  
أو أي لا بد من المساواة بأن يكون كل منهما أداء أو قضاء ويسكني إذا كان كل منهما قضاء وان كان  
أحدهما من يوم والآخر من يوم آخر كظهرين من يومين بعد الوقوع وإن كان القدوم على ذلك  
لا يجوز وبهذا قرر بهرام في الوسط والكبير قال ابن عاشر وهو الأظهر حبا يظهر من التوضيح  
لكن لم يعترض على بهرام من جهة الفقه بأن الرجوع للتع في صورة ظهرين من يومين والعتمدهو  
ما في صغيره وعليه اقتصر ابن عرفة وحيث فالأولى جعل المبالغة راجعة للمفهوم كما حل به  
شارحا وان كان خلاف ظاهر المصنف ( قوله كظهر قضاء ) أي كمن يصل ظهر أمس خلف من  
يصل ظهر اليوم أو العكس ( قوله فصحيحة لأنها في الواقع الخ ) أي وإنما تضر المخالفة في الادائية  
والقضائية إذا كانت باتفاق مذهب الامام والمأموم وما ذكره الشارح من الصحة في هذه  
الصورة تبع فيه ما في كبير خشي وهو الصواب كما قال شيخنا وما في عقب من عدم الصحة  
لا يقول عليه ( قوله بعد شمس ) أي ولا ينظر هنا لأداء وقضاء لأنهم اغتفروا هنا المخالفة  
في العين فأولى المخالفة في الصفة ( قوله بناء الخ ) هذا البناء إنما يحتاج له إذا قلنا ان الاستثناء في

( ١ ) هو له للامام أن يعيد الخ في ضوء الشموع انه لا يعيد على قول الأكثر أيضا للخلاف ونصه  
لكن لا يعيد في جماعة للخلاف اهـ وفي المجموع نص الشافعية ان أحدتها في الاثناء فالصواب من  
حينه ولا يخالف مذهب الأكثر وزادوا الجماعة للتذكرة محتاج الامام لنية وهي عند التأمل من فروع  
الجماعة اهـ ( ٢ ) عليه لا يجوز اقتداء متيقن القاتلة بشاك فيها لاحتمال برأءه بالشاك بالفعل وان  
وجب ظهرا فيكون فرضا خلف قبل وبهذا ألغى رجب رجب لئلا في كل شروط الامامة تصح  
امامة أحدهما دون الآخر في صلاة بينها لكن العينية ظاهرة ومن هنا ما وقع صلى بنا شيخنا العصر  
فقال اتسان صليت قبل الوقت وعارضه آخر فصل شك وأردنا الاعادة فأراد الدخول معنا أنا  
لم جئنا أولا فقلت فمسوا بعضي من لم يصل فوالا واستصحب كلام بعض المرافقين قال الشيخ بن

خلف سفرة أو أربع خلف حضرة بناء على جواز النهل بأربع ( ولا يتقبل مفرد ) صلاة ( لجماعة ) بالنية بحيث يصير مأموما  
لفوات محل نية الاقتداء وهو أول الصلاة فهذا من فوائدها من شرط الاقتداء بنية فلنوعه عليه بالقول كما فعل ابن الحاجب كان أظهر

(كالعكس) أى لا ينتقل من فى (٣٤٠) جماعة للانفراد فان انتقل بطلت فيها وأما انتقال للتفرد لجماعة بحيث يصير إماما

كأن يقتدى بالمتفرد أحد فجائز (وفى) لزوم اتباع (مريض اقتدى بمثله فصح) (المقتدى فقط فيلزمه اتباعه لكن من قيام وعدم لزومه بل يلزمه الانتقال عنه ويتمها فذا كأموم طراً لإمامه عذر (قولان) ثالث شروط الانتداء (متابعة) من المأموم لإمامه (فى إحرام وسلام) بأن يوقع كلا منهما بعد الإمام فان سبقه ولو بحرف أو ساواه في البدء كما سيجىء بطلت ولو ختم بعده فهذه ستة فان سبقه الإمام ولو بحرف صححت ان ختم معه أو بعده لا قبله فتبطل فى سبع وتصح فى اثنين وسواء فعل ذلك عمدا أو سهوا فيها الأمن سلم سهوا قبل إمامه فانه يسلم بعده ولائى عليه فان لم يسلم ثانيا بعده ولو سهوا واطال أبطلت (فالمساواة) من المأموم لإمامه فى الإحرام أو السلام وأولى السبق (وان بشك) منهما أو من أحدهما (فى المأمومية) والإمامية أو القذية (مبطله) للصلاة ولو ختم بعده فاذا شك هل هو مأموم أو إمام أو قد أوفى مأمومية مع أحدهما أو ساواه

كلام المصنف يفيد الجواز والظاهر انه يفيد الصحة فقط لأنه استثناء من مفهوم الكلام السابق وهو البطلان والتمنى فان لم تحصل المحاوة بطلت إلا خلا خلف فرض فانه صحيح وان كان ميكروها وحينئذ فلا حاجة لذلك البناء (تنبيه) لو اقتدى متفعل بمقتضى يفترض وتربط على الإمام سهو فى الفرض لا يقتضى السجود فى النفل كترك سورة فالظاهر اتباعه فى السجود كسبوق لم يدرك موجهه ومقتضى بخلاف كذا فى الحج (قوله كالعكس) يستثنى من هذا مسائل الخوف والاستخفاف والسهو والرافع وباستثنائها يندفع ما ذكره من ان قوله كالعكس مبنى على قول ابن عبيد الحكم بوجوب الاستخفاف ان طراً عذر للإمام أما على قول ابن القاسم من أن لهم ان يتموا أفذاذا فلا إله أو يقال وهو الأحسن قوله كالعكس أى لا ينتقل عن الجماعة مع بقائها وفى الستينيات انتقل عنها بعد ذهابها اه بن (قوله أى لا ينتقل (١) من جماعة للانفراد) أى لأن المأمومية تلزم بالشرع وان لم يجب ابتداء كالنفل ومحل عدم جواز الانتقال المذكور مالم يضر الإمام بالمأموم فى الطول والاجازة الانتقال كذا فى الحج فالقاعدة غير كلية (قوله قولان) أى على الثانى فالظاهر انه لا يصح الانتداء به لأنه كالمسبوق إذا قام لا كمال صلاته كذا فى عقب ويؤخذ منه أنه يحصل له فضل الجماعة وهو ظاهر ان كان فعل مع إمامه ركعة قبل صحته والا فلا وتأمله واعلم ان فى مفهوم قوله وفى مريض اقتدى بمثله فصح نصيلاً فان اقتدى المريض بصحيح ثم صح المقتدى أو اقتدى المريض بمثله فصح الإمام أو اقتدى الصحيح بمثله ثم مرض المأموم فصح صلاته فى الصور الثلاث وأما إذا اقتدى الصحيح بمثله فمرض الإمام فلا تصح صلاة المأموم الصحيح لأن إمامه عاجز عن ركن فيلزمه الانتقال ويتمها فذا (قوله ومتابعة النخ) الفاعلة ليست على بابها (قوله بأن يوقع كلاهما بعد الإمام) أى بعد فراغ الإمام منه وهذا بيان للأحكام فلا ينافى ما ذكره بعد من أنه إذا سبق الإمام ولو بحرف صححت ان ختم معه أو بعده (قوله فتبطل فى سبع) لكن البطلان فى أربعة منها اتفاقاً وهى ما إذا سبق الإمام ولو بحرف وختم معه أو قبله أو بعده أو ساواه فى البدء والختم قبله وأما إذا ساواه فى البدء وختم معه أو بعده فالبطلان فىهما على الراجح وهو قول ابن حبيب وأصبح وقابله لابن القاسم وابن عبد الحكم وكذلك إذا سبقه الإمام فى البدء وختم قبل الإمام فالبطلان فيها على المقتضى خلافاً لاستظهار ابن عرفة الصحة فهاتبعاً للبيان (قوله سواء فعل ذلك) أى ما ذكر من السبق والمساواة وقوله فيها أى فى الإحرام والسلام وحاصله ان الصور التسع المذكورة تجزى فى كل من الإحرام والسلام عمداً أو جهلاً مطلقاً وفى الساهى فيما يتعلق بالإحرام فيلغى إحرامه معه أو قبله سهواً وأما ان سلم قبله سهواً فانه يسلم بعده ويحمل الإمام السهو عنه فان لم يسلم بعده إلا مع الطول بطلت (قوله فالمساواة فى الإحرام أو السلام) أى فى الابتداء بهما (قوله وان بشك) أى هذا اذا لم يحصل شك منهما ولا من أحدهما بأن جزم الإمام بأنه إمام وجزم المأموم بأنه مأموم بل وان حصل شك (قوله مبطله) وفى قطعه إذا حصلت المساواة أو السبق فى الإحرام بسلام أو دونه قولان الثانى للسنة والأول قال التونسى انه لسحنون (قوله ولو ختم) أى ذلك المساوى للجائز بالمأمومية أو الشاك فيها وقوله بعده أى بعد صاحبه وأولى إذا ختم معه أو قبله (قوله أو فى مأمومية مع أحدهما) أى انه شك هل هو مأموم أو إمام أو أهل هو مأموم أو فذ (قوله إذا شك النخ) حاصله انه إذا وقع الشك منهما فى المأمومية بطلت اعادتنا واجبة وصلى بالجميع ثانياً والعهد عليه اه بحروفه (١) وللشافعية ينتقل وينتظر عندنا للمأموم أضربه الإمام اه من شرح المجموع

أوسبقه بطلت عليه وكذا لو شك كل منهما بطلت عليهما ان تساوى والاصل السابق ومفهوم قوله فى المأمومية انه إذا شك عليهما أحدهما فى الإمامية والقذية لا تبطل بسلامه قبل الآخر مالم يتبين انه كان مأموماً فى الواقع وكذا لو شك كل منهما فى الإمامية والقذية أو نوى كل منهما إمامة الآخر صححت لكل منهما (إلا المساواة)

من ركوع أو سجود أو رفع منها وفي كلامه حذف مضافين أى كعدم متابعتها في غيرها فان السبق والساواة لا يبطل (لكن سبقه) للامام عمداً (ممنوع) أى حرام (وإلا) يسبقه في غيرهما بل ساواه (كثرة) فالمدوب ان يفعل بعده ويدركه فيه وأما فعله بعد الفراغ من الركوع أو السجود في غير الأولى فحرام كأن يسجد بعد رفعه وكذا استمراره ساجداً في السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة حتى سلم (وأمره) الرافع (لأمره) من الركوع أو السجود قبل رفعه (بعدمه) لما رفع منه ويرفع بعده (إن علم) للمأموم (إدراكه) قبل رفعه (والا لم يرجع) (لأن خفض) قبل إمامه لركوع أو سجود فلا يؤمر بالعود بل يثبت كما هو حق يأتيه الامام لان خفض ليس مقصوداً لداته بل للركوع أو السجود والاعتماد انه يؤمر بالرجوع له كالرافع وهل العود سنة وعوالم أو واجب وهو للناجي ذكرها للصف في التوضيح ولم يرجع واحداً منها وعلمها أن أخذ فرضه مع الامام وإلا أعاد وجوباً اتفاقاً فان تركه عمدًا بطأت صلاته لانه كمن سبق الامام بركن (قوله) وأما لو رفع عمداً أو قبل أن يأخذ فرضه بعد انعطاف الامام عمدًا بطأت وان تركه سهواً فكمن زوحم وقد تقدم حكمه والوضوح انه رفع أو خفض قبل أن يأخذ فرضه سهواً وأما لو رفع عمداً

عليهما في المساواة وأما في السبق من أحدهما فتبطل صلاة السابق مطلقاً وكذا صلاة المتأخر ان ختمها قبل السابق وإلا صحت وأما ان وقع الشك من أحدهما فصلاته باطلة في المساواة والسبق أيضاً وكذا صلاة المتأخر ان ختم قبل الآخر (قوله أى التابعة فوراً) أى بان يأتي بالاحرام أو السلام عقب فراغ الامام منه فوراً من غير فصل بزمان لطيف (قوله فان السبق والمساواة لا يبطل) المراد بالسبق الذى لا يبطل مع كونه حراماً السابق للركن بأن يشرع فيه قبل الامام ويستمر حتى يأخذ فرضه معه وأما السابق بركن كأن يركع ويرفع قبل الامام فهو يبطل لانه لم يأخذ فرضه معه الآن يكون ذلك سهواً فيرجع له كذا في الحج (قوله فالمدوب أن يفعل بعده) عياض اختلف في المختار في اتباعه في غير الاحرام والسلام هل هو يائز شرعاً أو يائز تمام فعله كاستوائه قائماً (قوله في غير الأولى) أى وأما فيها فهو مبطل للصلاة كما مر في وان زوحم مؤتم النخ (قوله وأمر الرافع النخ) لما ذكر ان السبق في غير الاحرام والسلام لا يبطل ذكر ما فعل من حصل منه ذلك وقوله الرافع أى عمداً أوجهاً أو سهواً أو ظناً ان امامه رفع (قوله بعوده) أى ولا يقف ينتظره فان لم يعد فلا شيء عليه (قوله لما رفع منه) أى من ركوع أو سجود وقوله ويرفع بعده أى بعد الامام (قوله إن علم إدراكه) أى ادراك الامام أى ذلك الركوع أو السجود قبل رفعه منه وقوله ان علم أى أو ظن وقوله والالم يرجع أى والا بان علم عدم ادراكه أو ظن ذلك أو شك في الادراك وعدمه لم يرجع (قوله لركوع أو سجود) أى والحال انه أخذ فرضه مع الامام من القيام المحفوض منه ويعلم ادراك الامام في القيام الذى فارقه فيه أن لو عاد (قوله بل يثبت) أى رآه أو ساجداً على حاله (قوله لان خفض ليس مقصوداً لداته) أى اتفاقاً كذا في عبق وخش وبهذا علل في التوضيح قال ابن عاشر تأمله منع ما تقر من الخلاف من ان الحركة للركن هل هي مقصودة أم لا وعلى قصدها ينبنى قوله وتارك ركوع يرجع قائماً قال والذى يظهر لي في جوابه ان المنفى هنا قصدها في نفسها والثبت على الخلاف قصدها لغيرها وكان الملل بهذا التعليل يحوم به على أن الركن من الركوع والسجود إنما هو الانحناء والاتصال بالأرض وأما الموى نفسه فوسيلة ولا حقه في الركبة بخلاف الرفع منهما فانه نفس الركن وليس الركن كونه قائماً بعد الركوع ولا كونه جالساً بعد السجود فتأمله والحاصل ان مراد الملل بهذا التعليل ان خفض ليس مقصوداً لداته بل مقصود تبعاً لغيره لان الحركة للركن مقصودة بالتبع ولذا قال الشارح بل هو مقصود للركوع النخ (قوله بل للركوع أو السجود) أى وحيث كان المقصود الركوع أو السجود فلا يرجع حيث انخفض ويرجع اذا رفع لأجل حصول المقصود الذى هو الركوع أو السجود (قوله والاعتماد انه يؤمر بالرجوع) أى وحيث قل قوله لان خفض كان الأولى ان يقول كأن خفض (قوله وهل العود) أى عوده لما رفع منه قبل الإمام من ركوع أو سجود والقيام الذى انخفض منه قبل الامام (قوله ولم يرجع واحداً) أى لكن المواقى اقتصر على الثانى فيفيد ترجيحه (قوله وعلمها) أى محل القولين وقوله ان أخذ أى ان كان قد أخذ قبل رفعه أو خفضه فرضه مع الامام بأن اطمان معه في الركوع والسجود ثم رفع قبله وفي القيام ثم خفض قبله (قوله والا أعاد وجوباً اتفاقاً) أى والا بان كان رفعه أو خفضه قبل أن يأخذ فرضه مع الامام بان لم يطمئن معه وجب عوده اتفاقاً أى ان كان رفعه قبل أخذ فرضه سهواً (قوله فان تركه) أى العود عمداً بطأت صلاته لانه كمن سبق الامام بركن (قوله) وأما لو رفع عمداً أو قبل أن يأخذ فرضه بعد انعطاف الامام

عمداً بطأت وان تركه سهواً فكمن زوحم وقد تقدم حكمه والوضوح انه رفع أو خفض قبل أن يأخذ فرضه سهواً وأما لو رفع عمداً

(قوله فتبطل بمجرد الرفع) أى سواء اعتد بما فعله أو لم يعتد به لانه ان اعتد بما فعله كان متممدا لترك ركن وان لم يعتد به بل أعاده كان متممدا لزيادة ركن **وهذا** علم أن حاصل ما في المسئلة ان تقول ان من رفع من الركوع أو السجود قبل الامام فتارة يكون رفعه منهما قبل أخذه فرضه منهما مع الامام وتارة يكون بعده فان كان رفعه بعد ان أخذ فرضه فان صلاته صحيحة وكذلك الركعة مطلقا كأن اغنى في ذلك الركوع أو السجود قبل الامام عمدا أو جهلا أو سهوا أو بعد الامام كما هو المطلوب وسواء رفع قبل الامام عمدا أو جهلا أو سهوا فهذه اثنتا عشرة صورة ويؤمر الرفع فيها بالعود بالشرط الذى ذكره للصنف فان لم يعد مع تمكنه فلا شيء عليه وأما ان كان رفعه قبل أن يأخذ فرضه فالصلاة باطلة في ثمانية وهي ما اذا اغنى قبل الامام في ذلك الركوع أو السجود عمدا أو جهلا أو سهوا أو اغنى بعده ورفع في هذه الأحوال الأربعة قبله عمدا أو جهلا وذلك لانه متمم ترك ركن ان اعتد بما فعله ولم يعد فان لم يستد بما فعله وأعاد فقد تعدد زيادة ركن وأما ان كان رفعه في الأحوال الأربعة سهوا وجب الرجوع اتفاقا فان لم يرجع عمدا بطلت وان لم يرجع سهوا حق رفع الامام كان بمنزلة من زوج عنه فان كان ركوعا فيأتي به حيث يدرك الامام في سجود تلك الركعة وهذا حيث كان من غير الأولى وان كان منها تركه وقفل مع الامام ما هو فيه ويأتي به ان كان سجودا مالم يقعد الامام ركوع الركعة التي تليها كان من الركعة الأولى أو من غيرها (تنبيه) ذكر ابن رشد انه لا صلاة لمن رفع رأسه قبل إمامه سهوا في صلاته كلها قبل أخذه فرضه في الجميع اه وانظر هل معناه انها تبطل والراد انه لا يستد بما فعله من الركعات ويبنى على إحرامه وهذا هو الظاهر كما قاله شيخنا (قوله كل منهم صالح لها) أى لاستحقاقها وانما قدرنا ذلك لتجمل دخول المرأة للزول ونحوها لانها لا تصلح لمباشرتها (قوله) وندب تقديم سلطان الخ اعلم ان لنا مقامين أحدهما مقام يان من هو أحق بالتقديم فيقضى له به وهذا هو للشار (١) له بقول الصنف وإن تشاح متساوون لا لكبر اقرعوا فيفهم منه ان غير المتساوين يقضى للأفضل منهم بالتقديم وثانيهما مقام يان ما تخاطب به الجماعة دون تشاح وهذا هو للشاره هنا بقوله وندب تقديم سلطان الخ (قوله أو نائبه) فيه حمل السلطان على حقيقته وقال القاني الراد بالسلطان من له سلطنة كان السلطان الأعظم أو نائبه ويدخل في ذلك القاضي والباشا ونحوهما كما أفاده شب فان اجتماعا قدم القاضي لانه الذى يتولى أمر العبادة كما استظهره بعضهم (قوله ثم رب منزل) وحكم إمام المسجد الراتب حكم رب المنزل والراد بالمنزل الذى يقدم به المنزل المجتمع فيه (قوله) وإن كان غيره أفقه وأفضل منه) هذه طريقة وسيأتي عند قوله واستنابة الناقص عن ابن حبيب طريقة أخرى تخالف هذه (قوله) لانه أحق بدار من غيره) أى ولانه أدري قبلتها وعورتها وما تليق الصلاة فيه (قوله) وندب تقديم السأجر على المالك) أى للملك لمنفعتا وخبرته بطهارة السكان والندب لا ينافى القضاء عند التنازع (قوله) وان عبدا) مبالغة في تقديم رب المنزل على غيره وتقديم السأجر على المالك يقول الشارح هذا اذا كان رب المنزل حرا فيه حذف الواو مع ما عطف والأصل هذا اذا كان رب المنزل ومالك للنفعة حرا بدليل ما بعده وهو قوله بل وان كان مالك ذاتها أو منفعتها عبدا والراد بمالك للنفعة من ملكها بإجارة أو اطاره أو عمري

فتبطل بمجرد الرفع بخلاف من أخذ فرضه ثم شرع يسين من هو الأولى بالأمانة اذا اجتمع جماعة كل منهم صالح لها فقال [درس]

(ونُدب تقديم سلطان) أو نائبه ولو كان غيره أفقه وأفضل منه (ثم) ان لم يكن سلطان ولا نائبه ندب تقديم (رب منزل) وان كان غيره أفقه وأفضل منه لانه أحق بداره (١) من غيره (و) ندب تقديم (السأجر) أو الستعير فيما يظهر على المالك) هذا اذا كان رب المنزل حرا بل (وإن) كان المالك لذاتها

(١) قول الشارح لانه أحق بدار الخ غير حسن والحسن ما زاده المحشى فكان الأولى للشارح ذكره مقتصر على اه عيش

(١) قوله وهذا هو للشاره بقول الصنف وإن تشاح الخ فيه تساهل لان الأول في كلامه هو للشاره بقوله هنا وندب تقديم سلطان الخ لان الندب لا ينافى القضاء كما يأتي للمحشى فالأولى ان للمقامين تفاوت المجتمعين وهو للشاره بقوله وندب الخ تشاحوا أو لا وتساورهم كذلك واليه يشير بقوله وإن تشاح الخ اه كتبه محمد عيش

أو منفعتها (عبداً) ما لم يكن عبده حاضر أو الأقدم عليه لأنه لذلك حقيقة (كامرأة) (٣٤٣) في منزلها (واستخلفت) ندباً من صلح

لها والاولى استخلافها  
الأفضل ومثلها ذكر مسلم  
لا يصلح للامامة (ثم) ان لم  
يكن رب منزل ندب  
تقديم (زائد قه)  
أى علم بأحكام الصلاة على  
من دونه فيه ولو زاد عليه في  
غيره (ثم) زائد (حديث)  
أى واسع رواية وحفظ  
وهو أفضل من زائد قه  
ولكن قدم عليه لزيادة علمه  
بأحكام الصلاة (ثم) زائد  
(قراءة) أى أدري  
بالقراءة وأمكن من غيره  
في مخارج الحروف أو  
أكثر قرأنا أو أهدانا  
(ثم) زائد (عبادة) من  
صوم وصلاة وغيرها  
(ثم) عند التساوى  
فالتقديم (بسن إسلام)  
أى تقدمه فيه ويعتبر من  
حين الولادة أو الاسلام  
فإن العشرين من أولاد  
المسلمين يقدم على ابن ستين  
أسلم من منذ خمس عشرة  
سنة مثلاً (ثم بنسب)  
فبعد التساوى يقدم القرشي  
على غيره فمعلوم النسب على  
مجهوله (ثم بخلق) ففتح  
الحاء أى الأحسن فيه  
(ثم بخلق) فبضمين أى  
الأكمل فيه ومن الناس من  
عكس الضبط واستظهره  
الصنف والمثلن يحتملها  
(ثم بلباس) حسن  
شرعاً ولو غير أبيض

فالعذر والمعمر بالفتح يقدمان على رب المنزل خلافاً لما في عقب (قوله أو منفعتها) أنت الضمير العائد على  
المنزل لأنه في معنى الدار (قوله كامرأة (١)) أى كان الحق في الإمامة للمرأة في منزلها (قوله واستخلفت)  
قال ابن عاشر المرأة من جملة ما يندرج في قوله واستنابة الناقص قد كرها هنا تشويش وحشو (قوله ندباً)  
أى وقيل وجوباً والحق ان الخلف لفظي لأن من قال وجوباً مراده انها لا تباشر الإمامة بنفسها ومن  
قال ندباً مراده انها لا تترك القوم هملاً والحاصل انه يجب عليها ان لا تتقدم وهذا لا ينافي انه يندب لها  
ان تقدم رجلاً ولا تترك القوم هملاً (قوله ومثلها) أى في ندب الاستخلاف ذكر مسلم لا يصلح  
للإمامة والحال انه رب منزل (قوله واسع رواية وحفظ) كأن يكون تلقى الكتب الستة مثلاً وحفظها  
فواسع الرواية هو التلقى لكثير من كتب الحديث سواء حفظ ماتلقاه ام لا وواسع الحفظ هو الذى  
يحفظ كثيراً من الاحاديث (قوله ثم زائد قراءة) أى ثم مع تساويهم في الحديث وفيما قبله وهو الفقه  
يقدم زائد قراءة (قوله أى أدري بالقراءة) أى يقدم الاحسن تجويداً ولو كان غير حافظ له بتأمله  
على غيره ولو كان حافظاً له بتأمله (قوله أو أكثر قرأنا) فيقدم حافظ الثلثين على حافظ النصف  
وقوله أو أهدانا فاقدم من لا يخطئ فيه على من يخطئ فيه (قوله ثم زائد عبادة) أى ثم مع تساويهم في القراءة  
وما قبلها يقدم زائد عبادة (قوله ثم عند التساوى) أى في جميع ما مر وقوله فالتقديم بسن اسلام أى لزيادة  
عمله (قوله ويعتبر) أى سن الاسلام والتقدم فيه (قوله ثم بنسب) يحتمل ان المراد ثم بشرف نسب  
ويحتمل ان المراد ثم بمعرفة نسب ويحتمل ان المراد ما هو أهم وهو الذى قرره شارحنا وخش جله على  
الاول تبعاً لتبعى وعقب وشب حملاً على الثانى (قوله بفتح الحاء) أى وهى الصورة الحسنة لأن العقل  
الكامل والخير قد يتبعانها غالباً وقد قالت الحكماء حسن التركيب وتناسب الأعضاء يدل على اعتدال  
المزاج وإذا اعتدل المزاج ينشأ عنه كل فعل حسن قال ابن قلاعن عياض قرأت في بعض الكتب عن  
ابن ابي مليكة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من آتاه الله وجهها حسناً وإسما حسناً وخلقاً حسناً  
وجعله في موضع حسن فهو من صفوة الله من خلقه (قوله ثم بخلق) أى بحسن خلقى أى بخلق حسن  
أى لأنه من اعلى صفات الشرف والحق الحسن شرعاً هو التحلى (٢) بالفضائل والتزهد عن الرذائل لاما  
يشقده العوام من انه مسابقة الناس والمجى على ربحهم لان هذا ربحاً ما كان مذموماً (قوله ومن الناس)  
المراد به ابن هرون (قوله واستظهره المصنف) أى في التوضيح لكن الذى تلقاه المصنف عن شيخه  
ما تقدم للشارح وإن كان استظهر خلافه (قوله ثم بلباس حسن) أى جميل وقوله شرعاً الاولى عرفاً (٣)  
أى وهو الجديد مطلقاً من غير الحرير لأن اللباس الحسن شرطاً واللباس خاصة جديداً أو لا فلا  
يصح قوله ولو غير أبيض وانما قدم صاحب اللباس الحسن على من جده لدلالة حسن اللباس

(١) قوله كامرأة ولا كلام لها مع زوجها لان أصل السكينة أسكنوهن من حيث سكنتم وعند عدمه  
الحق لها مع الاجانب لانها تملك المنفعة في الجملة فتستخلف اه ضوء

(٢) قوله هو التحلى الخ فيه انه بهذا المعنى يرجع لزيادة العبادة وقد سبق في الاولى اه الحلم كما  
في المجموع والمراد حلم على وفق الشرع اه كتبه محمد عليش

(٣) قوله الاولى عرفاً الخ فيه انه يصدق بالمقدم وهو مكروه بل وبالحرير ونحوه مما هو محرم شرعاً  
فتبيير الشارح بشرعاً في محله إلا أنه منى على ان جميل الثياب شرعاً ما نظف ولو غير أبيض وهو خلاف  
المشهور والمشهور انه الابيض كما في شرح المجموع والاكيل اه كتبه محمد عليش

لا كحرير وعمل استحقاق من ذكر التقديم (إن عدم نقص منع) أى ان خلاصاً من نقص مانع من الإمامة كالعجز عن ركن من مرض  
أو زمانة أو غير ذلك (أو) عدم نقص (كروه) بأن سلم من نقص تكروه مع الإمامة من قطع وشلل وأبنة وغيرها مما مر وهذا هو معنى قولهم



وإذا اجتمع جماعة كل منهم يصلح للامامة قدم كذا الخ فكانه قال ونذب تقديم من ذكر اذا كان كل يصلح لها بأن كان سالما من نقص  
يوجب منعها أو كرها (و) نذب (٣٤٤) (استنابة الناقص) نقص منع أو كره ان كان له استحقاق أصلي فيها وهو السلطان

ورب للزل فقط وأما  
غيرها فليس له حق فيها  
فالأقبح ان قام به مانع  
سقط حقه وصار كالعدم  
والحق لمن بعده وهكذا  
ثم شبه في النذب قوله  
(كوفوف ذ كرم) بالغ  
(عن يمينه) ونذب أيضا  
تأخره عنه قائلا فان جاء  
آخر نذب لمن على العيين ان  
يتأخر حتى يكون خلفه  
ولا يتقدم الامام (و)  
نذب وقوف (اثنين)  
فاكثر (خلفه ووصي)  
مبتدا وقوله (عقل  
الضربة) نتهى اى ادرك ان  
الطاعة يثاب على فعلها  
ويعاقب على تركها  
(كالبالغ) خبره فيقف  
عن يمينه ومع غيره خلفه  
فان لم يعقل الضربة ترك يقف  
حيث شاء (ونساء)  
واحدة فاكثر يندب  
وقوفهن (خلف الجميع)  
اى جميع من تقدم فمع امام  
وحده خلفه ومع رجل  
عن يمينه خلفها ومع  
رجال خلفه خلفهم  
(ورب الدابة) اذا أكرى  
شخصا على حمله معه ولم  
يشترط تقديم أحدها  
(أولى بمقدمها) لانه أعلم

على شرف النفس والبعده عن المستغذرات وقدمه الشافعية على الجليل في الحلقة كأنه لتعلق الثياب  
بالصلاة (قوله) محل استحقاق من ذكر التقديم الخ) حاصل تقرير الشارح ان هذا شرط في استحقاق  
من ذكر التقديم وفي مفهومه وهو ما إذا وجد نقص مانع أو موجب للكرهية تفصيل فان كان  
سلطانا أو رب منزل فلا يسقط حقها ونذب لها الاستخلاف وعدم افعال الامر لغيرها إذا كان  
النقص غير كفر وجنون وان كان غيرهما سقط حقه (قوله) وإذا اجتمع جماعة كل منهم يصلح للامامة  
إذ من المعلوم انه لا يكون كل واحد منهم صالحا للامامة إلا إذا كان خاليا من الأمور الموجبة للنقص أو  
الكرهية (قوله) ونذب استنابة الناقص (١) كونه عطا على معمول نذب لا يقتضى تخصيصه بنقص  
الكره لانه لا تقدم أن التلبس بنقص اللع كالمرأة يندب لها الاستنابة وهو بهذا التقرير يرجع السلطان  
ورب المنزل لا للسلطان فقط وهو أعلم ان في كلام المصنف وجهين آخرين أحدهما للبساطى والواق وبهرام  
ان من له الباشرة لا تنفاه نقص اللع والكره يستحب له إذا حضر من هو أعلم منه وأولى ان يستنيبه  
لقول ابن حبيب احب إلى ان حضر من هو أعلم من صاحب المنزل أو عدل منه ان يولى ذلك الوجه  
الثانى للناصر الثمانى وهو ان يجعل قوله واستنابة الناقص عطفا على معمول عدم ولا يختص بنقص  
الكره وعلى التقريرات الثلاثة يكون كلام المصنف أى قوله واستنابة الناقص مختصا برب المنزل  
والسلطان دون غيرها اه بن ان قلت ان هذا الوجه الثالث غير صحيح لان المعنى عليه ومحل استحقاق  
من ذكر التقديم ان عدم نقص منع أو كره وعدم استنابة الناقص وهذا يفيد أن السلطان لا يقدم بالفعل  
إلا اذا عدم استنابة الناقص فيقتضى ان هناك من يقدم على السلطان وأن السلطان لا يقدم إلا إذا عدمت  
استنابة ذلك الغير إذا قام به نقص مع انه ليس هناك من يقدم عليه \* وأجيب بان عدم استنابة الناقص  
شرط باعتبار الثانى وما بعده فقط أى أن رب المنزل وزائد الفقه انما يقدم إذا عدم استنابة الناقص وهو  
السلطان ورب المنزل وهذا هو المراد بكون كلام المصنف مختصا برب المنزل والسلطان على هذا الوجه  
(قوله) ونساء خلف الجميع) ويقف الحشى امامها فيتوسط بين الرجال والنساء وفى ح  
ويكره للرجل أن يؤم الاجنبيات وحدهن والكرهية فى الوحدة اشداه وكأنهم لم يحرموا  
ذلك كالحلوة لان الصلاة مانعة (قوله) خلفهما) أى بحيث يكون خلفا خلف الامام وبعضها خلف من  
على يمينه والظاهر كما قال شيخنا أنه إذا وقف على يمين الإمام أكثر من واحد فانها تقف خلف  
الامام وخلف من بصلته (قوله) ورب الدابة أولى بمقدمها) كذا فى الدونة ونسبها والاولى بمقدم  
الدابة صاحبها وصاحب الدار أولى بالامامة إذا مساوا فى منزله إلا ان يأذن لأحد اه  
قال ابو الحسن لانه صاحب الدابة أعلم بطباعها وبمواضع الضرب منها وصاحب الدار  
أولى لانه أعلم بالقبيلة فيها وبالموضع الطاهر منها وكلامه دليل على ان الفقيه أولى بالامامة من غيره  
دلالة حسنة والحاصل انه لما كان صاحب الدابة أولى لأنه أعلم بطباعها وصاحب الدار أولى لكونه  
أعلم بقبلتها كان الفقيه أولى لكونه أعلم بما تصح به الصلاة اه بن (قوله) وذكر هذه) أى المسئلة  
هنا مع ان محلها باب الاجارة (قوله) والاورع والعدل والحر) مرتبة هذه الثلاثة بعد قوله ثم زائد حقه  
ثم حديث فكان حقه أن يقدمها هناك ولا يستغنى بما تقدم عن ذكر الثلاثة كما قيل لان ما تقدم من

(١) قوله الناقص أى خير كفر وجنون اه اكليل وشرح مجموع

باب

بطاعها و. مواضع الضرب منها وذكر هذه

للدلالة على ان أدقّه مقدم لانه أعلم بمصالح الصلاة ومفاسدها ومقدم يحتمل انه بكسر الدال مخففة وفتحها مشددة  
(و) قدم (الأورع) وهو التارك لبعض المباحات خوف الوقوع فى الشبهات على الورع وهو التارك للشبهات خوف  
الوقوع فى المهرمات

(و) قدم (العدل) على مجهول حال أو المراد بالعدل الأعدل أى على العدل وأما الفاسق فلا حق له فيها (والحر) على العبد (والأب) على الابن ولو زاد قهها (والعم) على ابن أخيه ولو زائد قهه أو أكبر سنا من عمه (٣٤٥) قوله (وعلى غيرهم) راجع للأورع

ومن بعده (وإن تشاح) أى تنازع في طلب التقديم جماعة (متساوون) في الرتبة (للكبر) يسكون الباء بل لطلب الثواب (اقترعوا) وأما لو تشاجروا لكبر سقط حقهم لأنهم حينئذ فساق لأحق لهم فيها بل تبطل به صلاتهم (وكبر المسبوق) تكبيرة غير تكبيرة الاحرام (ركوع) وجد الامام متلبسا به ويعتد بتلك الركعة ان أدركها (أو سجود) أى وكبر لسجود وجد الامام به غير تكبيرة الاحرام أيضا ولا يعتد بركعة (بلا تأخير) راجع للمسبوقين أى ولا يؤخر حق رفع الامام أى يحرم التأخير في الركوع وكراهة في السجود الا ان يشك في ادراك الركعة فيندب التأخير (لا يكبر غير تكبيرة الاحرام) (الجلوس) أول أو ثان وجد الامام به بل يكبر للاحرام من قيام ويجلس بلا تكبير (وقام) المسبوق للقضاء بعد سلام الامام (بتكبير) إن جلس في ثانيته أى ثانية المسبوق بان أدرك الركعتين الاخيرتين من

باب التحلى بالخاء المهملة وهذه من باب التخلي بالخاء المعجمة فلا بد من ذكرها لئلا يكتفى بالاولى تقديمها من (قوله) وقدم العدل الخ (أى ما لم يكن مقابله أزيد قهها وكذا يقال في الأورع والحر واعترض قوله والعدل بما حاصله أن الذى يقابل العدل هو الفاسق فينحل للمنى وقدم العدل على الفاسق فيقتضى أن الفاسق له حق في الامامة وليس كذلك وأجاب تت بأن المراد قدم العدل على مجهول الحال وفيه نظر لأن الشيء انما يقابل بنقيضه كقولك هذا إنسان أو ليس بإنسان أو بالمساوى لنقيضه كقولك هذا الشيء اما قديم أو حادث ومجهول الحال ليس بنقيض للعدل ولا مساويا لنقيضه بل أخص من نقيضه فان عدل نقيضه لا عدل ومجهول الحال أخص من لا عدل لصدقه بمجهول الحال وبالمعنى وقال ابن غازي المراد بالعدل في كلام المصنف الاعدل فانه يقدم الاعدل على العدل وفيه ان هذا تكلف لأنه صرف اللفظ عن ظاهره فالأولى أن يراد بالعدل عدل الشهادة ولا يلزم أن يكون مقابله فاسقا لأنهم قابلوه في باب الشهادة بالمغفل وهو ليس بفاسق لأن الراد به من يعمل الفعل بحضرة ولا يتنبه له (قوله والأب والعم الخ) مرتبة هذين بعد رب المنزل فكان حقهما أن يقدمهما هناك كذا في عج وهو يدل على أن رب المنزل والسلطان يقدم على غيره ولو أبأ (قوله) ولو زاد قهها (أى ولو كان الابن زائدا في الفقه على أبيه وهذا عند الشاحنة وأما عند التراضى فالابن الاقرب أولى من أبيه بالامامة وكذا يقال فيما بعده من العم وابن أخيه كما في أبي الحسن (قوله) ولو زائد قهها (أى ولو كان ابن الأخ زائد قهها أو أكبر سنا وخالف في ذلك سنحون وقال إن كان ابن الأخ زائد قهها أو أكبر سنا قدم على عمه اه بن (قوله لا لكبر) يدخل في منطوقه ما اذا كان تشاحهم لأجل حيازة فانقضها وخارجها كوقف على الامام فليس ذلك مما يفسقهم كما قاله أبو على السنائى اه بن وفي حاشية شيخنا عن البرموني أنه لو كان تشاحهم لأجل حيازة فانقض الوظيفة فالظاهر أنه ينظر للفقر ويقدم به والا أفرع بينهم (قوله) ويعتد بتلك الركعة ان أدركها (أى ان يتقن ادراكها بركوعه مع الامام وإن لم يطمئن الا بعده فان لم يتبين ادراكها ألغاهما واتى بركعة بدلها (قوله بلا تأخير) متعلق بمقدر أى ودخل بلا تأخير (قوله) أى يحرم التأخير في الركوع (أى لأن في ترك الدخول معه والتأخير طعنا في الامام والموضوع ان الامام راتب (قوله) وكراهة في السجود (أى وكراهة التأخير في السجود وقيل انه حرام (قوله الا أن يشك الخ) هذا استثناء من حرمة التأخير في الركوع وحاصله أن محل النهى عن التأخير في الركوع ما لم يشك في ادراك الركعة والاندب له التأخير ومحل النهى عن التأخير في السجود إذا لم يكن معيدا لفضل الجماعة وإلا أخر دخوله فيه حتى يتم تلك الركعة ويعلم هل بقي معه ركعة فأكثر فيدخل أولا فلا يدخل وهل تأخير الدخول حينئذ واجب للنهى عن ايقاع صلاة مرتين أو مدوب (قوله) وقام المسبوق للقضاء بعد سلام الامام (فان قام له قبل سلامه بطلت وأجاز الشافعية نية المفارقة وهذا إذا قام عمدا أو جهلا فان قام سهوا التى مافعل ورجع للامام فان لم يتذكر إلا بعد سلام الامام فلا يرجع ويلغى كل ما فعله قبل سلام الامام (قوله) بأن أدرك الركعتين الاخيرتين الخ (أى فاذا قام لقضاء ما فاتته قام بتكبير أى يأتى به بعد استقلاله لأنه يكبر حال قيامه قبل استقلاله كما هو ظاهر المصنف (قوله) الا مدرك للتحديد (أى فانه يقوم بتكبير كما هو مذهب للدونة ومقابله ماخرجه سند من قوله مالك إذا جلس في ثانيته يقوم بلا تكبير انه هنا يقوم بلا تكبير أيضا وما نقله زروق عن عبد الملك انه يقوم

(٤٤ - دسوقى - أول) رابعة أو ثلاثية ومفهوم الشرط انه ان جلس في اولاه كدرك الاربعة أو الثالثة من ثلاثية أو الثانية من ثنائية أو جلس في ثالثة كمن فاتته الأولى من رابعة قام بلا تكبير لأن جلوسه في غير محله وإنما هو لمواقفة الامام وقد رفع معه بتكبير وهو في الحقيقة للقيام ثم استثنى من محمول الفهوم قوله (إلا مدرك التشهد) الاخير أو ما دون ركعة فيزوم بتكبير

آخرها في جمع بين التسميع والتحميد وقت في الصباح لأنها ماحقة بالانصال فمن أدرك أخيرة المغرب قام بلا تكبير يأتي بركة بام القرآن وسورة جهر لأنه قاضي القول ويجلس لأنه بان في الفعل ثم بركة بام القرآن وسورة جهر لأنه قاضي القول ومن أدرك الثانية منه أتى بركة كذلك ومن أدرك الأخيرة من العشاء قام بعد سلام الإمام فأتى بركة بام القرآن وسورة جهر لأنها أول صلاته بالنسبة للقول ثم يجلس لأن القارئ أدركها كالأولى بالنسبة للفعل فبقي عليها ثم يأتي بركة بام القرآن وسورة جهر لأنها الثانية بالنسبة للقول ولا يجلس لأنها الثالثة بالنسبة للفعل بل يقوم يأتي براءة بام القرآن فقط سرا ومن أدرك الأخيرتين منها أتى بركتين بعد سلام الإمام بام القرآن وسورة جهر ومن أدرك ثانية الصباح قن في ركعة القضاء ويجمع في القضاء بين مع الله لمن حمده وربنا ولا الحمد كما تقدم (ور كح) أي أحرم نبدأ (من حشوى)

بتكبير مطلقا قال وكان شيخنا القوري يفتي به العامة للإيجاط كذا قلح والحاصل ان المسئلة ذات أقوال ثلاثة يقوم بتكبير مطلقا وبغير تكبير مطلقا ويقوم بتكبير إن جلس في ثانيته لافي غيرها إلا مدرك التشهد ( قوله لأنه كفتتح صلاة ) يؤخذ منه انه يؤخر التكبير حتى يستقل قائما لانه يكبر حالة القيام ( قوله ) يقضى القول وبني الفعل ( أى انه يفعل الفعل كفعل الباني الصلى وحده وذهب أبو حنيفة إلى انه يقضى القول والفعل وذهب الشافعى إلى انه يبنى فيها ومنشأ الخلاف خبر إذا أوتيت الصلاة فلا تأتوها وأتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة والوقار فما أدرىكم فصلوا وما فاتكم فاتموا وروى فاقضوا فآخذ الشافعى برواية فآتموا وأخذ أبو حنيفة برواية فاقضوا وعمل مالك بكليهما لقاعدة الأصوليين والمحدثين إذا أمكن الجمع بين الدليلين جمع فحل برواية فآتموا على الاضمال ورواية فاقضوا على الأقوال فاذا أدرك أخيرة المغرب فعلى مذهب الشافعى يأتي بركعة بام القرآن وسورة جهرا ويجلس ثم بركعة بام القرآن فقط ويشهد على ما لأبى حنيفة يأتي بركتين بام القرآن وسورة جهرا ولا يجلس بينها لأنه قاض فيها قولاً ونعلاً وأما على مالك يأتي بركتين بالقراءة وسورة فيها ويجلس بينهما ( قوله فيجمع ) أى في حال قضاء ما فاتته بين التسميع والتحميد أى لأنهما من جملة الاضمال والمسبوق في قضاء الركعات التى فاتته بالنسبة للاضمال يفعل كفعل المنفرد وهو يجمع بينهما فلو قلنا ان سمع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد من جملة الأقوال التى تقضى لاقتصر على ربنا ولك الحمد لأن الركعات التى فاتته بالنسبة للأقوال يفعل فيها فعل المأموم وهو يقتصر على ربنا ولك الحمد هذا هو الصواب خلافا لما فى عقب ( قوله ويقت فى الصبح ) ما ذكره من أن مدرك ثانية الصبح يقت إذا قام لقضاء الأولى وان القنوت ملحق بالااضال تبع فيه عجم وفاقا للجزولى وابن عمر وهو خلاف العتمد والمتمد ما فى التبية والبيان واقتصر عليه فى التوضيح والقلاشنى وابن ناجى وغيرهم ان مدرك ثانية الصبح لا يقت إذا قام لقضاء الأولى التى فاتته وان المراد بالقول الذى يقضى القراءة (١) والقنوت انظر بن ( قوله لأنها ملحقة بالأضمال ) الضمير لسمع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد والقنوت ( قوله أى أحرم ) الأولى أحرم وركع دون الصف وقوله من خشى فوات ركعة أى من خاف فوات ركعة ان استمر بسكينة إلى دخول الصف وان ركع خارجه أدر كها الظاهر ان المراد بالخوف غلبة الظن كما قال شيخنا وأما أمر بالركوع دون الصف لأن المحافظة على الركعة والصف معا خير من المحافظة على احدهما فقط وهو الصف ( قوله فان لم يظن ادراكه قبله ) أى فان لم يظن ادراك الصف اذا دب قبل رفع الامام رأسه من الركوع ( قوله تعالى اليه ) أى إلى الصف على جهة التدب ولا يركع دونه ولو فاتته الركعة وهذا قول مالك وقال ابن القاسم فى الدونة إنه يركع دون الصف ويدرك الركعة فرأى المحافظة على الركعة أولى من المحافظة على الصف عكس ما قاله مالك ورجح التوسى قول ابن القاسم وقال ابن رشد قول مالك أولى عندى بالصواب انظر بن ( قوله فان فعل ) أى فان ركع دونه وقوله أساء أى فعل مكروها ( قوله إلا ان تكون الأخيرة الخ ) هذا القيد كرهه اللخمي وأبو اسحق التوسى قال ح وهو تنقيح حسن لا يبنى ان يختلف فيه وصرح ابن حزم بالاتفاق عليه فلو شك فى كونها الأخيرة أو لا فيحتاج بعملها الأخيرة

(١) لعل الأولى لا القنوت تأمل اه من هامش

باستمراره بسكينة إلى دخول الصف (فَوَاتَ رَكْعَةً) ان لم يحرم (دُونَ الصَّفِّ) معموله ركع  
(إِنْ ظَنَّ إِذْ رَكَعَ) أى ادراك الصف في ركوعه دابا اليه (قَبْلَ الرَّفْعِ) أى رفع الإمام رأسه من الركوع فان لم يظن ادراكه قبله  
نمادى اليه ولا يركع دونه فان فعل اساء واجزأته ركعته الا ان تكون الاخيرة فيركع دونه للتا فتوته الصلاة في مفهوم الشرط تفصيل

(يدب) بكرر الدال أى يمشى ولو خيبا (كالصفيين) الكاف استقصائية لاتدخل شيئا على الرجوع ولا يحسب ماخرج منه أو دخل فيه (آخر فرجة) إن تعددت سواء كانت أمامه أو يمينه أو شماله (قائما) (٣٤٧) في ركعته الثانية إن خاب ظنه بعد

احرامه في دبه للركوع لا قائما في رفعه وإن كان ظاهر الصنف والسدونة فانه خلاف المعتد (أو راكما) في أولاه حيث لم يخب ظنه فأول التنوع فلو قال راكما أو قائما في ثانيته لكان أحسن (لا) يدب (ساجدا أو جالسا) لقبح الهيئة (وإن) أحرم السبوق والامام راكم (شك) أى تردد (في الادراك) لهذه الركعة (ألفاها) ويتمادى مع الامام ويرفع معه وضعا بعد سلام امامه سواء استوى تردده أو ظن الادراك أو عدمه فهذه ثلاث صور فإن جزم بالادراك فالأمر ظاهر وإن جزم بعدمه فإن تحقق ان امامه رفع من ركوعه واستقل قائما قبل ان يركع فهذا لا يجوز له الركوع حينئذ وإن ركع لا يجوز له الرفع فإن رفع بطلت صلاته ولا ينبغي أن يكون فيها خلاف لظهور تعدد زيادة الركن ولا يصدر بالجهل وكثيرا ما يقع ذلك للعوام وإن لم يتحقق استقلال امامه قائما وركع وجزم بعدم الادراك لرفع الامام رأسه واستقله قائما قبل وضع

كما قال شيخنا (قوله يدب الخ) جملة مستأنفة جوابا لسؤال مقدر كأنه قيل وماذا يفعل بعد ركوعه دون الصف فأجاب بقوله يدب وقوله ولو خيبا أى لأن الحب فيها غير منهي عنه وإنما ينهي عنه إذا كان لها أى إذا كان خارجا عنها لأجلها كذا قيل قال السنائى (١) وهو في غاية البعد أو فاسد وذلك لأن الحب إنما كره لها كما لا ين رعدا لتذهب سكينته وإذا كان الحب يكره خارج الصلاة لأجل السكنينة فكيف لا يكره في الصلاة التي طلب فيها الخشوع والتواضع هذا لا يقوله أحد له أدنى تحصيل اه بن ولذا قال شيخنا الصواب انه يدب من غير خيب لمنافاته للخشوع فان قلت إذا كان لا يخب فيها فكيف يتأتى أنه إذا استمر بلا احرام لا يدرك الركعة في الصف وإذا أحرم خارج الصف ودب في ركوعه أدركها مع ان الزمن والفعل واحد قلت ان هذا الذي خشي فوات الركعة إذا تمادى للصف معناه أنه خشي الفوات عند عدم الديب أى المشى بسرعة من غير هرولة يؤثر بالركوع خارج الصف ويدب في حالة ركوعه وإعلم تقل يدب قبل الدخول لتلايخلف ظنه فتعوقته الركعة قتلناه أدركها ثم دب للصف فان أدركه فذاك والا فيدب في الثانية كذا قرره شيخنا (قوله على الرجوع) أى خلافا لما في خش من ادخالها للصف الثالث (قوله آخر فرجة) أى بالنسبة لجهة الداخل وإن كانت أولى بالنسبة لجهة الامام (قوله ان خاب ظنه) أى انه إذا أحرم خلف الصف طامعا في ادراكه فدب في حالة الركوع فرفع الامام قبل أن يصل للصف وتخاف ظنه فانه يدب في حالة قيامه للركعة الثانية حتى يدرك الصف (قوله لا قائما في رفعه) من ركوع أولاه فلو دب في حال رفعه من الركوع فالظاهر عدم البطلان مراعاة لظاهر الدونة ولعل الفرق بين الركوع والرفع ان الديب مظنة الطول وهو غير مشروع في القيام من الركوع (قوله أورا كما في أولاه) هذا هو العتمد خلافا لأشهب في انه لا يدب راكما اذ لو فعل تجافت يده عن ركبته والحاصل انه لا يدب ساجدا ولا جالسا اتفاقا ويدب في حال قيامه للثانية وهل يدب في حال الرفع من ركوع الأولى أولا خلاف وهل يدب في حال الركوع أولا خلاف وقد علمت العتمد في ذلك (قوله لا ساجدا أو جالسا) أى على أنه إذا كان لا يدرك الصف بدبيته في ركوع أولاه أو ترك الديب حال الركوع فلا يدب حال سجود أولاه ولا في حال جلوسه بين سجدتها بل يصبر حتى يقوم للثانية ويدب في حال قيامه لها (قوله لقبح الهيئة) انظر هل هو حرام أو مكروه والظاهر الثاني وعلى كل فالظاهر عدم البطلان (قوله ويرفع معه) أى فان لم يرفع معه فالظاهر البطلان حيث فعل ذلك عمدا أو جهلا قاله شيخنا (قوله فان تحقق) أى بعد احرامه (قوله قبل ان يركع) أى قبل شروعه في الركوع وهذا الظرف تنازعه الأفعال الثلاثة قبله وهي تحقق ورفع واستقل (قوله فهذا لا يجوز له الركوع حينئذ) أى بل يحرم ويغمر ساجدا مع الإمام ويلقى تلك الركعة الناقصة (قوله وان ركع لا يجوز له الرفع) أى بل يهوى ساجدا من ذلك الركوع بدون رفع وقوله فان رفع أى عمدا أو جهلا (قوله لظهور تعدد (٢) زيادة الركن) أى الذي هو الركوع (قوله وان لم يتحقق استقلال امامه قائما) أى قبل ان يركع (قوله فالاناء) أى لتلك الركعة ظاهر (قوله بطلت مطلقا) أى سواء كان قبل الاحرام جازما بالادراك أو بعدمه أو ظانا بالادراك أو عدمه أو كان شاكا

(١) قوله قال السنائى الخ فرق في الاكليل بغلبة الخشوع فيها فاغتر الحجب فيها إكبه محمد عlish (٢) قوله لظهور تعدد زيادة الركن ظاهره البطلان ولو أنفاء والذي تقدم تقييده بالاعتداد به وأما ان أناء فالصلاة صحيحة والزيادة يحملها الامام راجع ما تقدم اه

يديه على ركبته فالاناء ظاهر وإنما الكلام هل يرفع من ركوعه أولا يرفع وعلى تقدير الرفع هل تبطل فظاهر ما تزورق انه لا يرفع وإن رفع عمدا أو جهلا بطلت مطلقا وظاهر ان عبد السلام عدم البطلان

بل طلب الرفع وقيل ان كان حين انحنائه جازما أو طائفاً عدم الادراك بطلت ان رفع عمداً أو جهلاً وان كان جازماً بالادراك أو طائفاً له أو شاكاً فيه فتبين له خلافه فلا يرفع فان رفع لم تبطل وهو الأظهر فالصور خمس ثلاثة بالمنطوق واثنان بالمفهوم وفي الخامسة التفصيل الذي علمته فلتحفظ على هذا الوجه (٣٤٨) فانها مسألة كثيرة الوقوع ولا حاجة لك بتكثير الصور بان تضرب الصور

للتقدمة في أحوال ما قبل  
تكبيرة الاحرام فانه لا  
فائدة فيه سوى تشييت  
الذهن وعدم ضبط المسئلة  
الكثيرة الوقوع ثم محل  
الحصة ان أتى بتكبيرة  
الاحرام كلها من قيام اما  
ان أتى بها بعد انحنائه  
فالركعة تلتى قطعاً ولو  
أدرك الامام راكعاً وأما  
ان أتى بها عند انحنائه وكلها  
حاله أو بعده بلافصل كثير  
فالتأويلان المتقدمان في قوله  
الا لمسبق فتأويلان  
(وان كبر) من وجد  
الامام راكعاً (لركوع)  
أى فيه أو عنده فلا ينافي  
قوله (ونوى بها العقد)  
أى الاحرام فقط (أو  
نواها) أى الاحرام  
والركوع هذا التكبير (أو  
لم ينوها) أى لم ينويه  
واحد منهما (أجزاء)  
التكبير بمعنى الاحرام  
أى صح احرامه في الصور  
الثلاث ونجزه الركعة  
أيضاً ان أتى به كله من قيام  
لان أتى به بعد الانعطاف  
وفي حاله التأويلان هذا  
ان جزم بادراك الامام  
والا ألغاه على ما تقدم  
(وان لم ينو) أى

في الادراك أو عدمه (قوله بل طلب الرفع) أى بل يطلب الرفع في الأحوال الخمسة التي قلناها فان لم يرفع  
فلا تبطل عنده (قوله وقيل الخ) هذا القول للهواري (قوله وهو الأظهر) الذي قرر مشيخنا المدوى  
ان للتعبد ما قاله زروق (قوله في أحوال ما قبل تكبيرة الاحرام) أى وهى خمسة لأنه حين التكبير  
إما جازم بادراك الركوع أو بعدم ادراكه أو يظن ادراكه أو يظن عدم ادراكه أو يشك في الادراك  
وعنده فإذا أحرم فاما أن يظن الادراك أو يظن عدمه أو يشك فيه أو يحزم بالإدراك أو بعدمه  
والحاصل من ضرب خمسة في خمسة خمس وعشرون صورة (قوله ثم محل الحصة الخ) صوابه ثم محل  
سعة الركعة والاعتداد بها ان جزم بادراكها ان أتى الخ لأنه إذا شك في الادراك أو ظنه أو ظن عدمه  
أو جزم بعدمه فالركعة باطلة قطعاً ولا يأتى التأويلان بصحة الركعة وعدم صحتها تأمل (قوله من  
وجد الامام راكعاً) أى سواء كان مسبوقاً بركعة أو أكثر أولاً وهذا يرشد إلى ان ما ذكره المصنف  
لا يأتى إلا في المأموم لا في القذولا في الامام اللهم الا ان يكون كل منهما ممن تسقط عنه الفاعية تأمل  
(قوله أى فيه أو عنده) أشار الى ان لا ركوع ليست للتبديل والا نافي ما بعده بل هى بمعنى فى أو بمعنى  
عند (قوله أى الاحرام) أى الدخول في حرمة الصلاة (قوله أجزاء) أما في الأولين فظاهر  
لنيته بالتكبير الاحرام فيها وأما في الثالثة فلانه اذا لم ينو شيئاً انصرف للاحرام وذلك لأن النية  
تقدمت عند القيام للصلاة وانضمت تلك النية للتكبير الذي أوقفه عند الركوع وشأن تكبيرة  
الركوع ان لا تقارن النية وإنما هذا شأن تكبيرة الاحرام (قوله لان أتى به بعد الانعطاف) أى وإلا  
كانت الركعة باطلة (قوله وإلا الغاها) أى والا يحزم بادراك الامام بل شك في الادراك أو ظنه أو  
ظن عدمه أو جزم بعدمه الغاها (قوله وان لم ينو الخ) صورته انه نوى الصلاة العينة وكبرنا وبذلك  
التكبير الركوع ناسياً بتكبيرة الاحرام فانه يتأدى المأموم فقط على صلاة باطلة وإنما أمر بالتأدى  
مراعاة لمن يقول بالصحة وأما القذ الذي كان امياً لا يقرأ وكذلك الامام الأمى فانه لا يتأدى بل يقطع  
كل منهما (قوله أى الاحرام) أى بمعنى تكبيرة الاحرام ونسيانه لما لا ينافي انه نوى الصلاة العينة  
كانت (قوله على التعبد) راجع لقوله وجوباً أى خلافاً لما نقله من ان الجلاب من انه إنما يتأدى ندبا  
على صلاة باطلة وقوله على صلاة باطلة أى خلافاً للقائل ان يتأدى على صلاة صحيحة على  
الراجح (قوله مراعاة لمن يقول بالصحة) وهو ابن شهاب وسعيد بن المسيب القائلان بحمل الامام  
تكبيرة الاحرام عن مأمومه اهـ بن (قوله لافرق بين جمعة وغيرها) هذا تعميم في قول المصنف  
تأدى المأموم أى تأدى على صلاة باطلة لافرق بين كون تلك الصلاة جمعة أو غيرها كما هو ظاهر  
للدونة ورواية ابن القاسم أى ولا فرق أيضاً بين ان يكون ذلك في الركعة الأولى أو غيرها خلافاً  
لابن حبيب القائل ان كان ذلك في غير الأولى قطعاً وابتداءً وان كان ذلك في الأولى تأدى (قوله وقيل  
الخ) وهو قول ابن حبيب ونقل أيضاً عن ابن القاسم قد علمت ان ابن حبيب يخالف في كل من  
التعميمين (قوله ان العائد يقطع) تعبيره بالقطع يشعر بانقضاءها والظاهر عدم انعقادها وانه يجوز  
بالقطع عن البطلان (قوله أو كبر الخ) أى أو أتى بالنية وكبر للركوع (قوله وفهم منه انه إذا تكبر  
الخ) أى بل نوى الصلاة العينة وركع ولم يكبر أصلاً للاحرام ولا بقصد الركوع وقوله لا يتأدى أى

الاحرام بتكبير الركوع (ناسياً له) أى للاحرام (تأدى المأموم فقط) وجوباً على صلاة باطلة على التعبد مراعاة لمن بل  
يقول بالصحة لا فرق بين جمعة وغيرها وقيل يقطع في الجمعة ثلاثاً فتوته وهو ظاهر ومفهوم ناسياً ان العائد يقطع ومفهوم فقط ان  
الامام والقذ يقطعان ويستأنفان الاحرام متى تذكر انهما أتيا بالنية فقط أو كبرا للركوع وفهم منه انه إذا لم يكبر للركوع لا يتأدى

( وفي تكبير السجود ) أي إذا كبر السجود الذي وجد الإمام متاجدا للسجود ناسيا لتكبيره الأحرام فهل يتأدى على صلاة باطلة وجوبا ثم يعيدها إن عقد الركعة التي بعده السجود وهو الرجوع أو يقطع مطلقا ( ٣٤٩ ) عقد الركعة أم لا ( تردد ) فإن لم يقد

الثانية اتفق على القطع كذا قيل ومقتضى القيل الإطلاق كما هو ظاهر المصنف وإن كبر السجود ونوى به العقد أو نواها أولم ينوها أجزاء على الرجوع كتكبير الركوع كالتقدم ( وإن لم يكبر ) الصل تكبيره الأحرام ولا الركوع ناسيا بأن أتى بمجرد النية وتذكر قبل الركوع أو بعده أو أدرك الإمام في السجود ودخل معه بلا تكبير أحرام ( استأنف ) صلته بأحرام من غير احتياج لقطع بسلام وإن كان مأموما لعدم حمل الإمام تكبيره الأحرام ولما كان الاستخلاف ( ١ ) من جملة مندوبات الإمام وكان في الكلام عليه طول أفرد به فصل لتذكر حكمه وأسبابه لا عبر عنها بالشروط وما يفعله المستخلف بالفتح وبدأ بحكمه. ضمه إليه أسبابه فقال [ درس ] ( فصل ) ( مندوب لإمام ) ثابتة إمامته لا من ترك النية أو تكبيره الأحرام ( خشي ) بتأديه ( تلف ) مال له أو لغيره إن خشي بتركه هلاكا أو شديدا مطلقا أولم يخش وكثر واتسع الوقت فإن لم يخش

بل يقطع ويستأنف وهذا المفهوم قد صرح به المصنف بعد قوله وإن لم يكبر استأنف ( قوله ) وفي تكبير السجود الخ ) حاصله أنه إذا نوى الصلاة العينة ووجد الإمام متاجدا فكبر بقصد السجود ناسيا لتكبيره الأحرام ولم يتذكر تركها إلا بعد عقد الركعة التالية لذلك السجود فقبل يقطع وقيل لا يقطع ويتأدى وجوبا على صلاة باطلة وهذا هو القصد وأما إن تذكر ترك تكبيره الأحرام قبل أن يعقد الركعة التالية لذلك السجود فإنه يقطع قولاً واحداً وأما لو نوى بذلك التكبير الإحرام أو الأحرام والسجود معا أولم ينوه شيئاً فإنه يجزئه ( قوله إن عقد ) أي إن تذكر تركه لتكبيره الأحرام بعد أن عقد الخ وهذا شرط في قوله يتأدى ( قوله عقد الركعة أم لا ) أي بأن تذكر بعد أن عقد ركعة أو قبل عقدها ( قوله فإن لم يعقد ) أي بأن تذكر قبل أن يعقد الثانية اتفق على القطع فالخلاف عمله إذا حصل التذكر بعد عقد الثانية هكذا ذكر عيج وتبعه تلامذته وهو خلاف الصواب لأن اللفظي نقل عن ابن الواز أنه يتأدى مطلقاً عقد ركعة أم لا فلا يصح ما ذكره من الاتفاق والى هذا أشار الشارح بقوله كذا قيل ومقتضى النقل الإطلاق وحاصل ما في المسئلة أن ابن رشد وابن يونس والآخرى نقلوا عن ابن الواز أنه إذا كبر للسجود ناسيا للأحرام تمادى ونقل سند عن المذهب أنه يقطع متى ما ذكر والى هذا الخلاف أشار المصنف بالتردد فهو لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين وعلى التماضي فإن ابن رشد وابن يونس نقلوا عن رواية ابن الواز أنه يتأدى إذا تذكر بعد ركوع الثانية وإن تذكر قبله قطع والآخرى نقل عن قول ابن الواز أنه يتأدى مطلقاً كما في الركوع وهذا خلاف لا تردد ( ١ ) خلافاً لمن حمل المصنف عليه اهـ بن ( قوله وإن لم يكبر استأنف ) وإن كان مأموماً لعدم حمل الإمام تكبيره الأحرام انظر لم لم يقل هنا بوجوب تمادى للمأموم على صلاة باطلة مراعاة لقول سعيد بن السيب وابن شهاب بحمل الإمام تكبيره الأحرام مثل ما قيل فيما إذا كبر عند الركوع ناوياً بذلك التكبير الركوع ناسيا لتكبيره الأحرام ولعله ليكون هذا أسوأ حالا من ذلك لترك هذا التكبير للمرة بخلاف ذلك فإنه قد وجد منه التكبير في الجملة فتأمل ( قوله العبر عنها بالشروط ) أي في بعض كتب أهل المذهب ( قوله وما يفعله المستخلف ) أي من تقدمه لحمل الإمام الأصلي إن قرب ومن قرأه من انتهاء الأول أن عمله ( قوله مضماله أسبابه ) أي ضامنا لذلك الحكم أسبابه

( فصل في الاستخلاف ) ( قوله لإمام ) متعلق بنسب لا باستخلاف لما يلزم عليه من تقدم معمول المصدر عليه مع كثرة النهل ومعمول المصدر وإن جاز تقدمه إذا كان ظرفاً لكن مع عدم الفصل ( قوله لا من ترك النية ) أي فلا يستخلف لحشية تلف المال أو النفس أو غيرهما من الأسباب الآتية من تحقق ترك النية أو تكبيره الأحرام اتفاقاً وكذا من شك فهما على القصد لأنه لم يتحقق إمامته بل ولا دخوله في الصلاة ( قوله خشي تلف مال ) كالثقلات دابة والمراد بالحشية الظن والشك لا الهم فلا يستخلف الإمام لأجله خلافاً لما يفيد عبق قاله شيخنا ( قوله أولغيره ) أي ولو كان ذلك الغير كافراً ولما نكر مال ( قوله إن خشي بتركه هلاكا أو شديداً أذى ) أي لنفسه أو لصاحبه ( قوله مطلقاً ) أي سواء قل المال أو كثر ضائق الوقت أو اتسع ( قوله فإن لم يخش ضائق الوقت مطلقاً ) أي قل المال أو كثر ( قوله للمأموم والفد ) أي فالإمام إنما اختص بنسب الاستخلاف قط ( قوله أو نفس ) أي معصومة بالنسبة له كخوفه على صبي أو أعمى أن يقع ( ١ ) وهذا خلاف لتردد الخ الأوصاف أنه مما يشير به المصنف بتردد فانه تردد متأخرين في النقل عن

وضائق الوقت. مطلقاً وقل واتسع تمادى في هذه الثلاث ومثل الإمام في القطع وعده المأموم والفد ( أو ) خشي تلف أو شدة أذى ( نفس )

( ١ ) قوله ولما كان الاستخلاف الخ غرض الشارح به بيان وجه مناسبة الاستخلاف للجماعة وما احتمل عليه فصل الاستخلاف وفيه حذف بعد أن راده بفصل تقديره عقب مبحث الجماعة كتبه محمد عليش

أو مُنْعِ الإمامة  
للعجز (عن ركن لاسنة  
(أو) منع (الصلاة  
برعاف) اعترض بأنه إن  
أوجب القطع بطلت عليه  
وعليه وإن اقتضى البناء  
مع الفل استخلفه لكنه  
ليس بمنع من الصلاة بل  
الإمامة فلو حذف لفظ  
الصلاة والبناء لطابق النقل  
أى ويأتى بهما في قوله  
(أو) منع الصلاة بسبب  
(سبق حدث) أى  
خروجه منه غلة فيها  
(أو) بسبب (ذكره)  
أى الحدث بعد دخوله فيها  
وهذا معنى قولهم كل صلاة  
بطلت على الإمام  
بطلت على المأموم إلا في  
سبق الحدث أو نسيانه وله  
ظواهر منها من شك وهو في  
الصلاة هل دخلها بوضوء  
أو تحقق الحدث والطهارة  
وشك في السابق منها  
ومنها وإن لم يتعلق  
الاستخلاف بالإمام جنونه  
أو موته (استخلافه)  
نائب فاعل ندب أى ندب له  
الاستخلاف وإن وجب  
عليه الطم (وإن) حصل  
سبه (بركوع أو  
سجود) ويرفع رأسه بلا  
تجميع من الركوع وبلا  
تكبير من السجود لئلا  
يقندوا به وإنما يرفع به  
الحليفة

في بر أو تار فيملك أو يحصل له شدة أذى وأشار الشارح بقوله أو شدة أذى إلى أن في كلام المصنف  
حذف أو مع ما عطفت ويصح أن يكون التالف في كلام المصنف مستملا في حقيقته ومجازه (قوله أو  
منع الإمامة لعجز) أى كعجزه عن الركوع أو قراءة الفاتحة أى طريان عجزه عن ذلك في بقية  
صلاته وأما طريان عجزه عن الصورة فليس من موجبات الاستخلاف وقوله الإمامة نصب بنزع  
الحافض أى منع من الإمامة لأجل طرو عجز أو منع من الصلاة بسبب طرو رعاف (قوله اعترض الخ)  
قد تبع الشارح في ذلك عجز وعيظه الشيخ سالم السنهورى ولا مستند لهما في ذلك بل التحقيق  
أن الرعاف مقتضى للاستخلاف وإن كان موجبا للقطع إذا يزيد على غيره من النجاسات (١)  
وقد شهر ابن رشد فيها أن النجاسات سواء تذكرها أو سقطت عليه الاستخلاف بل ما ذكره من  
الاستخلاف في رعاف القطع هو ظاهر المدونة وابن يونس وابن عرفة وحينئذ فكلام المصنف يحمل  
على رعاف القطع كما هو ظاهره ويستفاد منه رعاف البناء بالأولى ويكون فيه إشارة لموافقة ما شهره  
ابن رشد في سقوط النجاسة أو ذكرها اهـ بن والحاصل أن التحقيق أن الرعاف الموجب للقطع  
يندب فيه الاستخلاف للإمام ولا تبطل الصلاة بسببه على المأمومين على التعمد وكذلك سقوط  
النجاسة على الإمام أو تذكرها لها فيها على التعمد فالاعتراض مبنى على مقابل التحقيق (قوله بأنه) أى  
الرعاف وقوله أن أوجب القطع أى بأن زاد عن درم ولطخه (قوله بطلت عليه وعليهم) أى ولا  
استخلاف في هذه الحالة (قوله وإن اقتضى البناء) أى أباح البناء أى بأن كان يمكن قتله أولم يزد عن  
درم (قوله ولها نظائر) أى في بطلان صلاة الإمام دون المأمومين وندب الاستخلاف لهم من  
الإمام (قوله من شك وهو في الصلاة الخ) أى أنه إذا شك وهو في الصلاة هل دخلها بوضوء أو غير  
وضوء استخلف وخرج (قوله أو تحقق الخ) ما ذكره من أنه يستخلف في هذه الصورة تبعا  
لعبق قال بن فيه نظر فقد تقدم لعبق نفسه عند قوله وإن شك في صلاته ثم إن الطهر لم يعد الجزم في هذه  
الصورة بأنه يتأدى وإن بان الطهر لم يعد فانظره (قوله نائب فاعل ندب) أى وهو محط الندب  
فكأنه يقول يندب للإمام استخلاف عند وجود سبب من هذه ويكره له ترك الاستخلاف ويدع  
القوم هملا فلا يرد عليه أن كلامه يوم أن الإمام لا يندب له الاستخلاف عند عدم هذه الأسباب بل  
يجوز له مع أنه لا يجوز وأعلم أن محل ندب الاستخلاف للإمام إذا تعدد من خلفه فإن كان من خلفه  
واحدا فلا إذ لا يكون خليفة على نفسه فيتم وحده قاله ابن القاسم وظاهر كلام الشيخ سالم السنهورى  
أنه الراجح وقيل يقطع ويتبدى قاله أصبغ وقيل له أن يستخلف من خلفه إذا كان واحدا  
وحينئذ فيعمل عمل الخليفة فإذا أدرك رجل ثانية الصبح وقد استخافه الإمام قبل إكمال القراءة  
في الركعة الثانية وكان ذلك للمأموم وحده فعلى الأول يصلى ركعتي الصبح كصلاة الفذ ولا يبنى على  
قراءة الإمام وعلى الثانى يقطعها وعلى الثالث يصلى الركعة الثانية ويبنى فيها على قراءة الإمام ويجلس  
بعدها ثم يقضى الركعة الأولى ومحل الخلاف ما لم يكن الاستخلاف لمنع الإمامة لعجزه والا استخلف  
من وراءه ولو واحدا لأنه يتأخر وراءه مؤتما كما في بن (قوله وإن حصل سبه) أى الذى هو  
خشية تلف المال وما بعده في كلام المصنف (قوله ويرفع رأسه الخ) أى ويرفع الإمام الأول وهو

متقدم فالحق مع من حمل المتن عليه والاعتراض عليه تصف اهـ كتبه محمد عيسى (١) قول لا يزيد على  
غيره من النجاسات أى سقوطها فإن قيل قد قيل بأن خروج الدم ناقض فهو أقوى قلنا لا يكون أقوى  
غيره من الحدث فإن نظرنا لقائهما الطهارتين قلنا قد يكون الحدث السابق بولا مثلا لو أنه أيضا اهـ وضوء



يستخلف بالكسر رأسه من الركوع بلا تسميع ان حصل له سبب الاستخلاف فيه ويرفع رأسه من السجود بلا تكبير ان حصل له سبب الاستخلاف فيه (قوله فيدب كذلك) أي فيدب ذلك الخليفة را كما أو ساجدا حتى يأتي محل الإمام ثم يرفع بهم (قوله ولا تبطل ان رفعوا برفعه قبله) أي على الامسح ومقابله وهو البطلان مخرج لا يشر على ان الحركة للركن مقصودا حين وقوله ان رفعوا برفعه أي وهكذا ان خفضوا يخفضه فيه وأشار الشارح بقوله قبله أي قبل الاستخلاف الخ إلى ان ضمير قبله يحتمل رجوعه للاستخلاف بان حدث العذر في الركوع ولم يستخلف ورفع ويحتمل رجوعه للمستخلف بالفتح بأن كان العذر حصل في حالة الركوع واستخلف في هذه الحالة ثم رفع جده (قوله وظاهره ولو علموا بحدته الخ) تبع في ذلك عقب وهو غير صحيح بل إذا علموا بحدته ورفعوا معه عمدا بطلت صلاتهم كما يقتضيه كلام عبد الحق وابن بشر وابن شاس وابن مرفة والتوضيح والحاصل ان محل الخلاف حيث رفعوا برفعه جهلا أو غلطا فان اقتدوا به عمدا مع علم حدته فالبطالان بلا خلاف انظرين (قوله ثم لا بد الخ) أي انهم اذا رفعوا برفعه قبل الاستخلاف أو بعده وقبل رفع المستخلف بالفتح فلا بد من العود مع الخليفة أي فيركعون معه ويرفعون برفعه وهذا صريح في ان المستخلف بالفتح جيد الركوع ويعيدونه معه ولو كان المستخلف بالفتح مع المؤمنين قد اخذوا فرضهم مع الاول (قوله لم تبطل ان اخذوا فرضهم الخ) أي بأن ركعوا واطمأنوا قبل حصول المانع وما ذكره من عدم البطلان هو قول ابن رشد وقيل الاخرى عن ابن المواز البطلان وأما لو كانوا لم يأخذوا فرضهم مع الإمام قبل العذر فالبطالان قولاً واحداً ان كان تركهم العود عمداً وان كان الترك لعذر وفات التدارك بطلت تلك الركعة (قوله وان أخذ فرضه مع الاول) أي قبل العذر (قوله لأن ركوعه الاول الخ) حاصله ان هذا الخليفة زل منزلة من استخلفه وركوع من استخلفه غير معتد به فيكون ركوع الخليفة كذلك (قوله وندب لهم الاستخلاف) أي ولم أن يصلوا ان اذا وليس مقابله ان لهم الانتظار حتى يرجع اليهم لأن صلاتهم تبطل حينئذ كما هو مبني اعتراض ابن غازي ومحل استخلافهم ان لم يفعلوا لانفسهم فلا بد حصول مانع الاول فان فعلوا لانفسهم فلا بد منه ثم استخلفوا بطلت كما حكى ح تخرج (١) بعضهم له على امتناع الاتباع بد القاطع في النحو (قوله ولو أشار لهم الخ) رد بل على ما قاله ابن نافع من ان الإمام اذا انصرف ولم يقدم أحداً وأشار اليهم ان امكنوا لكان حقا عليهم ان لا يقوموا حتى يرجع فيتم بهم اه فلو وقع وأشار لهم بالانتظار فانتظروه حتى عاد وأنتم بهم بطلت عليهم بناء على القول المشهور الذي منى عليه المصنف لاطى ما دله ابن نافع وسيأتي هذا في قول المصنف كمود الإمام لانماها ولا منافاة بينه وبين ما هنا لان المقصود من هنا بيان ندب استخلافهم ولا يلزم منه جواز الانتظار بل جواز عدم الاستخلاف الصادق بجواز إتمامهم أفذاذاً وهو المراد (قوله واستخلاف الأقرب) أي إليه بان يكون ذلك الخليفة من الصف الذي يليه فان استخلف غيره خالف الاولى كما في شب (قوله ليتأتى لهم الاقتداء به) أي بسهولة والا فاقداؤهم يتأتى بغير الأقرب ولو قال ليسهل لهم الاقتداء به كان اوضح (قوله في كحدث) أي في استخلافه لعذر مبطل لصلاته كحدث سبقه أو ذكره أو عرف قطع فيشير لمن يقدمه ولا يتكلم لاجل أن يستمر في خروجه وأما استخلافه لعذر لا يطلها كعرف بناء وعجز قترك الكلام في هذه الحالة واجب (قوله وتأخر مؤتماً) (٢) المراد

(١) قوله تخرج بعضهم الخ هو تخرج مناسبة أدوية لاستدلال حقيق لتخرج الساهی لايسهو على الصغر لا يصغره ضوء (٢) قوله وتأخر مؤتماً أي ان شاء فان لم الاتمام فرادی بنوی المأمومية

بالتأخير الصيرورة بدليل قوله وجوبا لأن التأخر عن المحل مندوب أي وصار الأول مؤثما أو ورجع الأول مؤثما وجوبا (قوله في العجز) أي في الاستخلاف لعجز (قوله بان ينوي للمأمومية) أي والابطلت (قوله واغتفر تغير النية هنا) أي اغتفر كون النية في أثناء الصلاة مع انية الاقتداء لابد أن تكون أولا للضرورة (قوله ليوم) أي لاجل ان يوقع في وم أي ذهن من رآه انه حصل له رعا ف وليس هذا من باب الرياء والكذب بل من باب التجميل واستعمال الحياء وطلب السلامة من تكلم الناس فيه (قوله وتقدمه) أي الي موضع الامام الأصلي (قوله ان قرب من موضع الأصلي) أي بان كان قريبا منه كالصفيين فان بعد محل الخليفة من محل الامام الأصلي أتم بهم الخليفة في موضعه ولا يمشي لمحل الامام لان الشيء الكثير يفسدها (قوله وإذا تقدم) أي وإذا تقدم ذلك الخليفة لمحل الامام الأصلي لقرب محله من محله (قوله فعل حالته) أي فيتقدم وهو على حالته التي هو عليها قبل الاستخلاف من كونه راكعا أو رافعا أو جالسا أو ساجدا (قوله للعذر هنا) أي وهو التمييز لئلا يحصل لبس على القوم من جهة عدم تعيين المستخلف (قوله ولو لغير اشتباه) أي هذا إذا تقدم غيره لاشتباه كقوله يافلان يريد واحدا وفي القوم أكثر منه يسمى باسمه فتقدم وأهمهم بل وان تقدم لغير اشتباه بل عمدا (قوله صحت) هذا مبنى على أن المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بنفس الاستخلاف بل حتى يقبل ويفعل بهم بعض الفعل وهو مذهب سحنون واختاره الأتقاني وقيل انه بمجرد الاستخلاف وقول المستخلف له يافلان تقدم حصل له رتبة الامامة فاذا تقدم حينئذ غيره بطلت وهذا قول بعض شيوخ عبدالحق (قوله فان اقتدوا به بطلت) أي فان اقتدوا به وعملوا معه عملا بطلت الا انه بمجرد نية الاقتداء تبطل وذلك لما علمت ان المستخلف لا يكون اماما حتى يعمل بالمأمومين عملا في الصلاة كما قال سحنون ولو كان اماما بمجرد الاستخلاف كما عند بعض شيوخ عبد الحق لبطلت عليهم ولو لم يقتدوا به وهناك طريقة أخرى اعتمدها عجم وحاصلها ان المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بمجرد الاستخلاف بل حتى يقتدوا به وان لم يعملوا معه عملا فاذا استخلف لهم مجنونا واقتدوا به بطلت عليهم ولو كانوا غير عاقلين ولو لم يعملوا معه عملا وهذه الطريقة مبنية على الشارح (قوله أو أتموا وحدانا وتركوا الخليفة) ظاهره الصحة ولو كانوا تركوا الفاتحة مع الإمام الأول وهو كذلك لأنهم تركوها بوجه جائز وانما صحت لهم إذا أتموا واحدا وتركوا الخليفة لأنه لم يثبت له رتبة الامامة كالأصل الا إذا اتبع أي عملوا معه عملا والظاهر عدم إتمامهم واعلم انهم إذا صلوا كلهم وحدانا مع كونه استخلف عليهم وصل الخليفة وحده لم يدركوا مع الأصلي ركعة فلكل من الخليفة والمأمومين ان يعيدوا في جماعة وبها يلغز ويقال شخص صلى بنية الامامة ويعيد في جماعة ومأموم صلى بنية للمأمومية ويعيد في جماعة (قوله أو بامامين) أي وقد أساءت الطائفة الثانية أي فعلت فعلا حراما بمنزلة جماعة وجدوا جماعة يصلون في المسجد بامام تقدموا رجلا منهم وصلوا خلفه (قوله فلا تصح وحدانا) أي لا تصح للتمتين وحدانا لفقد شرطها من الجماعة والامام وظاهره عدم الصحة ولو حصل العذر بعد ركعة وهو الشهور وليسوا كالسبوق الذي ادرك ركعة من الجمعة لانه يقضى ركعة تقدمت بشرطها بخلافهم فان الركعة المآتي بها بناء ولا تصح صلاة ولا شيء من الجمعة مما هو بناء فذا ومقابل الشهور أنها تصح للتمتين وحدانا إذا حصل العذر بعد ركعة لان من أدرك ركعة قد ادرك الصلاة (قوله بطلت عليها) أي حينئذ فيعيدونها جمعة مادام الوقت باقيا وان اتم وجب عليه نية الاقتداء هذا هو الصواب كما لبس وشيخنا لا ما ذكره عبق من وجوب التامة اه ضوء

تغير النية هنا للضرورة وما تاخره عن محله فتدوب (و) ندبه (مسك أنفه في) حال (خروجه) ليوم أن بهر عافا (و) ندب (تقدمه) أي المستخلف بالفتح (إن قرب) من موضع الأصلي كقرب ما يدب فيه لفرجة فيما يظهر والا منع واذا تقدم فعلى حالته التي هو بها (وإن يجلسه) أو سجوده للعذر هنا دون ما رفي عدمه بالصف ساجدا أو جالسا (وإن تقدم غيرهم) أي غير من استخلفه الامام ولو لغير اشتباه وأتم بهم (صحت) صلاتهم ثم شبه في الصحة اربعة فروع فقال (كان استخلف مجنونا) أو نحوه مما لا تصح امامته (ولم يقتدوا به) فان اقتدوا به بطلت (أو أتموا وحدانا) وتركوا الخليفة (أو) أتم (بعضهم) وحدانا والبعض بالخليفة (أو بامامين) فصح (إلا الجمعة) فلا تصح وحدانا وتصح للبعض الذي بالإمام ان كل العدد واما في الفرع الاخير فتصح لمن قدمه الامام ان كل معه العدد فان لم يقدم واحدا منها صحت للسابق ان كل معه العدد وان تساوى بطلت عليها فتأمل

(وَقَرَأَ) الخليفة (مِنْ اِتِّهَانِ) قراءة الامام (الْأَوَّلِ) ندباً لظاهر (وابتدأ) وجوباً (بِسْرِيَّةٍ) وجهرية (إِنْ لَمْ يَعْلَمْ) فلو قال من اتَّهَانِ (الْأَوَّلِ) ان علم والا ابتداء كان أخصر وأوضح وأتم (وَصَحُّهُ) أي (٣٥٣) الاستخلاف (بِادْرَاكِ تَأْقِيلِ) تمام (الرُّكُوعِ) أي بان

يدرك المستخلف مع الاصل قبل المذر من الركعة المستخلف فيها جزءاً قبل عقد الركوع بان أدرك الركوع فقط وان لم يطمئن الا بعد حصول المذر أو ما قبله ولو الاحرام فن كبر للاحرام بعد تكبير الامام فصل المذر بمجرد تكبيره أو في اثناء القراءة أو بعد ذلك ولو في السجود صح استخلافه أو احرم حال رفع الامام ووضح يديه على ركبتيه قبل تمام رفعه صح استخلافه وان لم يطمئن الا بعد حصول المذر كما تقدم ويستمر راحكاً ويركع بهم ثانياً ان رفع ليرفع بهم كما مر وحينئذ لما يأتي به من ركوع أو سجود معتد به وهو واضح وقولنا من الركعة المستخلف فيها ليشمل ما لوفاته ركوع ركعة وأدرك سجودها واستمر مع الامام حتى قام لما بعدها فصل له المذر حينئذ فانه يصح استخلافه لانه أدرك ما قبل الركوع من الركعة المستخلف فيها (وإلا) يدرك ما قبل تمام الركوع بان أدركه بعد رفعه منه

(قوله) وقرأ من اتَّهَانِ الأول (أي ان علم باتَّهَانِ قراءته كما إذا كانت جهرية أو أخيره الامام بانه قد انتهى في قراءته الى كذا أو كان قريباً منه فسمع قراءته (قوله) وابتدأ بسرية (خص السرية بالترك لان الجهرية شأنها العلم بحقيقة الحال فيها قاله شيخنا (قوله) وصحته بادراك ما (أي بادرارك جزءاً قبل تمام الركوع وذلك كما لو كان الامام في القيام للقراءة ودخل معه للمأموم فصل له المذر فانه يستخلفه أو وجد الامام منحنيًا فاحرم وهو واقف فصل له المذر وهو منحني قبل ركوع ذلك المأموم أو كان الامام منحنيًا ودخل معه شخص وهو منحني فصل له المذر بعد انحناء المأموم أعم من ان يكون المذر حصل قبل الطمأنينة أو بعدها وقبل الرفع أو حصل في حالة الرفع وقبل تمامه فإذا دخل معه في حالة الرفع وقبل تمامه وحصل له المذر قبل التمام فانه لا يصح الاستخلاف فيما ذكر ويأتي بالركوع من أوله لانه لما حصل له المذر قبل تمام الرفع واستخلفه حينئذ لم يستد بما فعله الامام منه وكأنه استخلفه قبل شروعه في الرفع لما يأتي من السجود معتد به فلا يؤدي الى اقتداء مفترض بتفعل \* والحاصل انه متى حصل له المذر قبل تمام الرفع من الركوع كان له استخلاف من دخل معه قبل المذر بكبر ومن دخل معه حين حصوله وأما لو حصل للامام المذر بعد تمام الرفع فليس له ان يستخلف إلا من أدرك معه ركوع تلك الركعة بأن انحنى معه قبل حصول المذر وأما إذا لم يدرك معه ذلك فلا يصح استخلافه كما لو دخل معه بعد تمام الرفع ثم حصل له المذر أيضاً بعد الرفع (قوله) قبل عقد الركوع (أي قبل تمامه وتماه يكون تمام الرفع منه (قوله) بان أدرك الركوع فقط (أي كما لو جاء المأموم فوجد الامام منحنيًا فدخل معه وهو منحني وحصل له المذر بعد انحناء المأموم أعم من ان يكون المذر حصل قبل الطمأنينة أو بعدها وقبل الرفع (قوله) أو ما قبله (أي أو أدرك مع الامام ما قبل الركوع هذا اذا كان ما قبل الركوع القراءة بل ولو كان تكبيره الاحرام (قوله) أو بعد ذلك (أي أو حصل له المذر بعد القراءة بان حصل له قبل الركوع أو في حالة الركوع أو في حالة الرفع منه أو في حالة السجود (قوله) من الركعة المستخلف فيها (أي الركعة الثانية (قوله) بان أدركه بعد رفعه منه (أي بعد تمام رفعه منه بان أدركه في السجود وفي الجلوس بين السجدين فصل للامام المذر (قوله) وكذا لو أدركه قبل الركوع وغفل أو نسي حتى رفع الامام رأسه منه (أي فصل له المذر بعد رفعه فانه لا يصح استخلافه في باقى تلك الركعة لأن ما يفعله ذلك الخليفة من بقيتها لا يعتد به وهم يتدون به فاقتدأهم به كاقتهاء مفترض بتفعل قاله عجم (قوله) فلا يصح استخلافه (أي وان قدمه الامام وجب عليه أن يقدم غيره فان لم يتأخر وعادى بالقوم بطلت عليهم ان اقتدوا به كما قاله الشارح وهو المشهور وقول لا تبطل صلاتهم لانه وان كان لا يعتد بذلك السجود الا انه واجب عليه لوجوب متابته للامام ولو لم يحدث مثلاً فصار باستخلافه كأن الامام لم ينهه قاله ابن شاس وغيره (قوله) لانه إنما يفعله موافقة للامام (أي لان ذلك السجود الذي اقتدى بالامام فيه وهو متلبس به فصل له فيه المذر لا يعتد به ذلك الخليفة وإنما يفعله موافقة للامام والقوم يتدون به فلو أجز الخ (قوله) ان بنى على فعل الاصل (أي بان أتى (١) بما كان يأتي به الامام لو لم (١) قوله بان أتى بما كان يأتي به الامام الخ أي ولا يعتد به بل يأنه ويجعل أول صلاته الركعة التالية لركعة الاستخلاف وهذا في غاية الظهور لا اظن احداً يتوقف فيه

١٠٤ - دسوقى - أول المحقق السابق بالسجود والجلوس وكذا لو أدركه قبل الركوع وغفل أو نسي حتى رفع الامام رأسه معه وجواب شرط محذوف تقريره فلا يصح استخلافه وطلت عليهم ان اقتدوا به لانه إنما يفعله موافقة للامام لا انه واجب اصالة فلو أجز استخلافه في هذه الحالة لزم اتهام للفرع بشبه للتفعل لا ان لم يقتدوا وإنما به صلاته هو فصحة ان بنى على فعل الاصل

والا بطلت (١) عليه أيضا ولو صرح به لكان أحسن . . . يستقطن ناسخ البيضة سهواً وقوله ( فإن صلى لنفسه ) الخ مفرع على قوله الآن وإن جاء بعد المذر ( ٣٥٤ ) فكأنني فحقه أن يقدمه هنا وكان ناسخ البيضة أخره سهواً ومساقه هكذا وإن جاء المستخلف

بالتصح وأحرم بعد حصول المذر فكأنني لأنه لم يدرك مع الإمام جزءا البتة فلم يصح استخلافه اتفاقا وبطل صلاة من أتى به منهم وأما صلاته هو فإن صلى لنفسه صلاة مفردة بأن ابتداء القراءة ولم يكن على صلاة الإمام صحت صلاته (أو بنى) على صلاة الإمام فلما منه صحة الاستخلاف وكان بناؤه (الركعة الأولى) مطلقا (أو الثانية) من رابعة واقتصر على الفاعلة كالإمام (صحت) صلاته لأنه لا مخالفة بينه وبين المنفرد جلوسه في محل الجلوس وقيامه في محل القيام وهذا مبنى على أن ترك السن عمدا لا تبطل صلاته لأنه إذا بنى في الثانية من رابعة تكون صلاته بأمر القرآن فقط على ما هو مقتضى البناء (وإلا) بين الأولى والثالثة من رابعة بأن بنى

(١) قول الشارح والا بطلت عليه أيضا أى والا بين على فعل الأصل بأن لم يتم ركعة الاستخلاف وابتدأ القراءة بطلت عليه أيضا أى كما بطلت على من اقتدى به ثم هذا التفصيل

يحصل له عذر (قوله ولو صرح به) أى بجواب الشرط وهو قوله فلا يصح استخلافه (قوله فحقه أن يقدمه) أى للفرع عليه وهو قوله فإن جاء بعد المذر فكأنني وقوله هنا أى قبل ذلك المذر (قوله وأحرم بعد حصول المذر) أى أحرم بعد حصول المذر مقتديا به لظنه أنه في صلاة وأ. الواحرم مقتديا به مع علمه بعذره فصلاته باطلة مطلقا من غير تفصيل لتلاجه (قوله فكأنني) الكاف زائدة لأنه أجنبي حقيقة (قوله فإن صلى لنفسه (١) صلاة مفردة الخ) قل في توضيح لا اشكال أن صلاته صحيحة قال ح والذي يظهر أنه يدخل الخلاف في صلاته لأنه أحرم خلف شخص يظنه في الصلاة فحينئذ في غير الصلاة وقد ذكر في النوادر ما نصه ومن كتاب ابن سحنون ما نصه ولو أحرم قوم قبل إمامهم ثم أحدث هو قبل أن يحرم قدم أحدهم وصلى بأصحابه فصلاهم فاسدة وكذلك إن صلوا فرادى حتى يجددوا أحراما اه وأما بطلت عليهم إذا صلوا فرادى لاقتدائهم بمن ظنوه في صلاة فحينئذ ليس فيها (قوله ولم يكن الخ) أى لكونه لم يقبل الاستخلاف بل صلى ناويا للنية (قوله أو بنى على صلاة الإمام) أى حاله كونه ناويا للإمامة والراد بينائه على صلاة الإمام بناؤه على ما فعله الإمام من الصلاة بحيث لو وجد الإمام قرأ بعض الفاعلة كلها ولم يبتدئها ولو وجد الإمام قرأ الفاعلة ابتداء بالسورة ولم يقرأ الفاعلة أو وجدته بعد القراءة وحصل له المذر ودخل معه فركع وأما صحت صلاته في هذه الحالة مع أنه أجنبي عن الإمام وقد خات ركعة من صلاته من الفاعلة بناء على أن الفاعلة واجبة في الجبل فإن كان في الرابعة أو الثالثة فالأمر ظاهر وأما إن كانت الصلاة ثالثة وكان البناء في أولها قل الشيخ أحمد لا يصح البناء لأنه لا جمل لها فحمل قوله أو بنى في الأولى على ما عدا الثانية وقيل بالصحة بناء على أن الفاعلة واجبة في كل ركعة وعلى هذا يتشعب قول الشارح أو بنى بالأولى مطقة (قوله بالركعة الأولى) الباء في قوله بالأولى ظرفية والجار والمجرور خبر لكان المحذوفة مع اسمها كما أشار له الشارح وأحال أى بنى حال كونه مستخلفا في الأولى أو الثانية (قوله مطلقا) أى كانت الصلاة ثالثة أو ثالثة أو رابعة (قوله واقتصر على الفاعلة كالإمام) يعنى أنه استخلف في ثالثة الرابعة واقتصر على القراءة فيها وفي الرابعة على أم القرآن كما أن الإمام الأصلي كان يقتصر عليها فيها لو لم يستخلف لاعتقاده صحة الاستخلاف جهلا منه وليس المراد أنه يتطالب بالقراءة بما ذكره والحاصل أن الموضوع أنه جاء بعد العذر واستخلفه الإمام جهلا منه وقبل هو الاستخلاف جهلا منه أيضا ثم أتى بنى في الأولى أو الثالثة على ما حصل من الإمام من الأحرام فقط أو من بعض الفاعلة أو من كلها وليس المراد أنه يتطالب بقراءة الفاعلة كذا قرر شيخنا المدعى كلام عبق (قوله وهذا) أى ما ذكر من الصحة إذا كان بناؤه بالثالثة من الرابعة (قوله على ما هو مقتضى البناء الخ) فيه أنه إذا بنى في الثالثة كان ما حصل فيه النيابة عن الإمام بالنظر لما اعتقده جهلا منه من الثالثة والرابعة فترك السورة منهما وإن كانا في الحقيقة أوليين له ومقتضى جهله أنه يقتضى الأولين بالفاعلة وسورة قول الشارح وهذا مبنى على أن تارك السن عمدا لا تبطل صلاته ظاهر بالنسبة للثالثة والرابعة اللتين اعتقد أنه تاب فيهما عن الإمام إذ هما في الواقع أوليان له وأما قوله أنه إذا بنى في الثالثة من رابعة

(١) قوله فإن صلى لنفسه الخ أهل المذهب يذكرون هذا التفصيل فيمن جاء بعد العذر فحقه التأخير بعده قل تت وكان النصف رأى أن من لم يدرك ركعة مثل من جاء بعد المذر ورده بحسبه بأن حكمه منصوص بخلافه وهو أن صلاته صحيحة وصلاة القوم فيها خلاف والشهور البطلان اه اكليل

مخالف لإطلاق العلامة مصطفى الصحة كما قلناه عن الإكليل فليحرر اه كته محمد عايش تكون لم يطلق الرمضى بل قيد صحة صلاته بينائه على ما فعل الإمام فالشارح تابع له والإكليل اختصر كلام الرمضى كته محمد عايش

تكون صلاته بام القرآن فقط فهو تعليل فاسد والحق انه يقضى الأولين بالفاخرة وسورة كما ذكر ذلك شيخنا العلامة العدوي في حاشية عقب ولنا قال في اللج ثم هو ان صلى نفسه أو بنى بقيام الأولى أو ثالثة الرابعة صحت جلوسه بمحله ولا يضره انقلاب الصلاة في الصورة (قوله في الثانية) أي من ثمانية أو ثلاثة أو رباعية (قوله لاختلال نظامها) أي جلوسه في غير محل الجلوس (قوله كمود الإمام لانها) ما ذكره المصنف من البطلان هو المشهور وهو قول يحيى بن عمرو قال ابن القاسم بالصحة ابن رشد راعى ابن (١) القاسم قول العراقيين بالبناء في الحدث ومقتضى الذهاب بطلانها عليه لأنه بعده بطلت صلاته فصار مبتدئاً لها من وسطها وعليهم لانهم احرموا قبله اه ونس ابن هرة سمع عيسى ابن القاسم من استخلف لحدته بعد ركعة فتوضأ ثم رجع فاخرج خليفته وتقدم أتم صلاته وجلسوا حتى يتم لنفسه وسلم بهم صحت لتأخير ابى بكر الصديق رضى الله عنه لتقدمه <sup>بالتوضؤ</sup> وتقدمه ثم قال ابن عرفة وقصر ابن عبد السلام والخلاف على الامام الراعى غير البانى (٢) وم وتصور (٣) اه فكللام ابن عرفة نص (٤) في ان الخلاف جار في رعاى البناء وغيره خلافاً لابن عبد السلام في قصره على رعاى غير البناء وبه تعلم ان ما ذكره الشارح تبعاً لمع من عدم البطلان في الامام الراعى البانى إذا أتم بالقوم بعد غسل دمه غير صحيح (٥) انظر بن والحاصل ان الامام إذا عاد بعد زوال عذره لانها بهم فقال ابن القاسم بالصحة مطلقاً أى كان العذر حدثاً أو رعاى قطع أو بناء بشرط ان لا يعملوا لأنفسهم عملاً قبل عوده وقال يحيى بن عمر بالبطلان مطلقاً استخلف عليهم قبل خروجه أم لا نهلوا فصلا قبل عوده لهم أم لا وعليه متى المصنف حيث قال كمود الامام لانها فان ظاهره بطلان الصلاة مطلقاً كان العذر حدثاً أو رعاى موجباً للقطع أو رعاى بناء وقد حمل عيج كلام المصنف على ما إذا كان العذر حدثاً أو رعاى قطع وأما رعاى البناء فلا وفيه ما علمته (٦) (قوله استخلف أم لا) أى استخلف لهم عند خروجه أم لا (قوله لان كان الخ) أى لان كان عذره الذى استخلف لأجله رعاى بناء وهو محترز قوله بعد زوال عذره البطل لصلاته (قوله لان من لم يدرك) أى قبل العذر من الركعة التى وقع الاستخلاف فيها (قوله يستحيل بناؤه في الأولى أو الثالثة) وذلك لأن بناءه فيها يقتضى ادراكه جزءاً منها قبل الرفع من ركوعها والفرس انه لم يدرك جزءاً قبل الرفع من الركوع هذا خلاف (قوله وإذا استخلف الامام) أى الأصل

(١) قوله راعى ابن القاسم الخ قال العلامة الأميزي فيدانه إذا اتفق على البناء اتفق على الصحة والبناء متفق عليه في رعاى البناء فلهذا متفق عليها فيه ان لم يحصل استخلاف ولا عمل ركن كما قال عيج وعب ولنا جعل ابن عرفة قصر ابن عبد السلام الخلاف على رعاى البناء وهما وقصوراً قالوا هم الفلطي حكم رعاى البناء فانه الصحة اتفاقاً ولما جعله موضوع الخلاف اقتضى ان المشهور فيه البطلان والصواب الصحة وان الخلاف في غيره وم بن ان الصواب تعميم الخلاف فيه وفي غيره فرد على عيج وعب وليس كذلك لما علمت اه من شرح المجموع وضوته يتصرف لكتابه محمد عيسى (٢) قوله الراعى غير البانى كذا في عدة نسخ بزيادة غير وقد راجعت بن فلم اجد فيه لفظ غير بل الذى فيه الراعى البانى ومثله شرح المجموع والإكليل (٣) قوله وقصوراً عن النقل المصريح بالحدث فليس كلام ابن عرفة رداً على عيج وعب كما في بن بل يؤيدها اه شرح المجموع (٤) فكللام ابن عرفة نعم الخ قد علمت ما فيه على رعاى غير البناء صوابه اسقاط غير كما في بن (٥) قوله غير صحيح غير صحيح (٦) قوله وفيه ما علمته فيه ما علمته اه كتبه محمد عيسى

في الثانية أو الرابعة أو الثالثة من ثلاثة (فلا) تصح صلاته لاختلال نظامها وشه في عدم الصحة قوله (كمود الإمام) جسد زوال عذره البطل لصلاته (لانها) بهم تبطل عليهم ان اتدوا به استخلف ام لا فعلوا فعلا قبل عوده لهم أم لا لان كان رعاى بناء فلا تبطل ان اتدوا به حيث لم يعملوا لا تقسم عملاً ولم يستخلف عليهم والا بطلت عليهم (وإن جاء بسند العذر فكأنه جسي) تقدم انه مؤخر من تقديم وان قوله فان صلى نفسه الخ مفرع عليه وانما لم يجعلوه جواب الشرط بل قدروه وجعلوا فان صلى مفرعاً على هذا لأن من لم يدرك جزءاً بعد به يستحيل بناؤه في الأولى أو الثالثة (و) إذا استخلف الامام مسبوقاً

وكان فيهم مسبوق أيضا  
وأتم الخليفة ما بقي من  
صلاة الأول وأشار لهم ان  
اجلسوا وقام لقضاء ماعليه  
و (جلس لسلامه) أى  
إلى سلام الخليفة (المسبوق)  
من للأموين إلى ان يكمل  
صلاته وسلم فيقوم لقضاء  
ما عليه فان لم يجلس بطلت  
ولم يسلم قبله قضائه في  
صلب من صار امامه وشبه في  
وجوب الانتظار قوله (كان  
مسبقا هو) أى السخلف  
وحده فانهم ينتظرونه  
وسلمون بسلامه والا بطلت  
عليهم (لا) يجلس مأوم  
للام الخليفة (للقائم)  
يستخلفه) امام (مسافر) على  
مقيمين ومسافرين وكان قائل  
قائله كيف يستخلف مقيما  
ان امامة المقيم للمسافر  
مكروهة فاجاب بقوله  
(تعدى) استخلاف (مسافر)  
لعدم صلاحية الامامة  
(أو جهله) أى جهل  
تعيينه من المقيم أو جهل أنه  
خلفه (فيستلم) المأوم  
(المسافر) عند قيام  
الخليفة المقيم لما عليه  
بعد إكمال صلاة الأول ولا  
ينتظره ليسلم معه (ويقوم  
غيره) أى غير المسافر بعد  
اقضاء صلاة الأول  
(للقضاء) أى للآتيان بما  
عليه أفذاذا لدخولهم على  
عدم السلام مع الأول

(قوله وكان فيهم) أى في المأمومين وقوله أيضا كالخليفة أى وفيهم غير مسبوق  
(قوله أشار لهم) أى المأمومين كلهم مسبوقين وغير مسبوقين (قوله وجلس لسلامه المسبوق) أى وإذا  
قام لقضاء ما عليه جلس لسلامه للمسبوق أى وكذا غير المسبوق فلا يسلم قبل سلامه (قوله فيقوم  
لقضاء ماعليه) أى فإذا سلم ذلك الخليفة قام ذلك المسبوق لقضاء ماعليه منفردا وسلم غير المسبوق مع  
الخليفة (قوله فان لم يجلس بطلت) أى فان لم يجلس ذلك المسبوق وقام لقضاء ماعليه عند قيام الخليفة  
لقضاء بطلت وهذا هو للشهور ومقابلة للخمى بغير المسبوق بين ان يقوم لقضاء ما عليه وحده إذا  
قام الخليفة للقضاء قياسا على الطائفة الأولى في صلاة الخوف أو يستخلف من يصلى به اماما فيسلم  
معه لأن كليهما قاض والسلامان واحد أو ينتظر فراغ امامه من قضائه ثم يقضى منفردا قاله شيخنا  
(قوله كان سبق هو) ابرز الضمير لأجل إنادة قصر السبق في الخليفة وأيضاً لولم يبرز لتمام ان الضمير  
عائد على المسبوق أى كان سبق المسبوق ولا معنى له فلذا ابرز دفعا ذلك التوهم وقد أشار الشارح الأول  
بقوله أى السخلف وحده (قوله فانهم ينتظرونه) أى لقضاء ماعليه بتمام صلاة الأول (قوله والا  
بطلت) أى والا ينتظروه بل سلموا حين قام لقضاء ماعليه بطلت وذلك لأن السلام من بقية صلاة  
الأول وقد حل هذا الخليفة محله فيه فلا يخرج القوم عن امامته لغير معنى يقتضيه وانتظار القوم  
لفراغه من القضاء اخف من الخروج من امامته وقيل ان ذلك الخليفة يستخلف لهم من يسلم  
بهم قبل ان يقوم لقضاء ماعليه (قوله لا للقيم) هو بالجر عطف على الضمير المضاف اليه سلام من  
غير اعادة الخافض أى جلس المأوم المسبوق لسلام الخليفة المسبوق لا يجلس المأوم للمسبوق لسلام  
الخليفة المقيم كذا قيل لكن فيه ان هذا يقتضى تقييد المأوم هنا بالمسبوق وليس كذلك ولعل  
الاحسن قراءته بالرفع عطفا على معنى قوله وجلس لسلامه المسبوق والمعنى حينئذ الخليفة المسبوق  
يجلس المأوم لا ينتظره لا الخليفة المقيم أو عطفا على المسبوق فتأمل وحاصله ان الامام للمسافر إذا  
استخلف مقيما على مسافرين ومقيمين واكمل صلاة الأول فان من خلفه من المقيمين يقومون  
لتمام ماعليه اذ اذا سلمون لا تسهم لدخولهم على عدم السلام مع الأول ولا يلزمهم ان يسلموا  
مع الثاني والمسافرون يسلمون لانفسهم عند قيام ذلك المستخلف المقيم لما عليه ولا ينتظرونه  
للسلام معه اذ لم يدخل هذا الخليفة المقيم على ان يقتدى بالأول في السلام حتى ينتظره المسافرون  
ليسلموا بسلامه (قوله ويقوم غيره للقضاء) اطلاق القضاء على آتيانه بما بقي من صلاته هنا تسامح  
لأنه مكمل لصلاته فهذا بناء لا قضاء لأن القضاء عبارة عن فعل ما فات قبل الدخول مع الامام وهذا  
لم يفته شيء مع هذا الامام ولا مع الأول لأنه دخل مع الامام المسافر من أول صلاته فان قلت لم يصح  
ان يقتدى المأوم المقيم بهذا المستخلف المقيم المساوي له في الدخول مع الامام المسافر فيما بقي عليه  
مع ان كلامهما بان فيه قلت لأنه يؤدي إلى اقتداء شخص في صلاة واحدة بامامين ثانيهما غير  
مستأنف عن الأول فيما فعله لأنه لم يستخلفه على الركعتين الآتين يتم بهما المقيم صلاته ولا يرد على  
هذا الجواب ما تقدم من قول المصنف في السهو وامهم أحدهم لأنه استخلاف حقيقة لما سبق ان  
سلام الامام عند سحنون بمنزلة الحدث فلذا طلب من القوم ان يستخلفوا لانفسهم • واعلم انه  
يصح لأجنبي من غير مأومى المستخلف بالكسر أن يقتدى بالمستخلف بالفتح فيما هو بان فيه  
سواء كان المستخلف بالكسر يفعل أم لا ولا يصح الاقتداء به فيما هو قاض فيه فاذا استخلف  
المسافر مقيما مسبوqa في الركعة الثانية فيجوز الاقتداء بذلك المستخلف بالفتح فيما هو بان فيه بما  
كان يفعله الامام الا صلى وهي الركعة التي حصل الاستخلاف فيها التي هي ثنية الاول والاول

لثاني المستخلف ومما لم يفعله (١) وهما الركعتان بعد ركعة الاستخلاف لأن ذلك للمستخلف بان فيها وأما الركعة الرابعة التي يأتي بها ذلك للمستخلف بدلا عن الأولى التي فاتته قبل الدخول مع الإمام وهي ركعة القضاء فلا يصح الاقتداء به فيها فإذا كان اقتدى به اجنبى في شيء من ركعات البناء فإنه يجلس إذا قام ذلك الخليفة لركعة القضاء فإذا أتى بها وسلم قام ذلك المعتدى الاجنبى لأتمام صلاته كذا ذكر عبق والحق خلافه وإن ذلك الخليفة لا يصح اقتداء الاجنبى به لأنها يبنى فيه مما يفعله للمستخلف بالكسر لأنها لا يفعله ولا فيها هو فيه قض فيصح للاجنبى ان يقتدى به في الركعة التي حصل الاستخلاف فيها التي هي ثانية للمستخلف وأولى للخليفة وأما ما يفعله الخليفة دون المستخلف وهما الركعتان بعد ركعة الاستخلاف فلا يصح اقتداؤه به فيها كما لا يصح اقتداؤه به في الرابعة وهي ركعة القضاء كما ذكر ذلك شيخنا العلامة العدرى (قوله وهذا ضعيف) أي لأنه قول ابن كنانة ومثاله لابن القاسم وسحنون والمصريين قطبة اه بن (قوله سلام الخليفة) أي فإذا سلم الخليفة سلم معه المسافر وقام المقيم للقضاء (قوله وان جهل ماضى) أي وان جهل عدد ماضى (قوله فاشاروا بما يفيد العلم) أي بما يفيد العلم بعد ماضى فان جهلوا أيضا عمل على الحق ولو تركه الأحرار ويلغى غيره (قوله والايهم) أي والايهم ما شاروا له به وهذا مقابل لحدوف أي فان فهم فواضح والالغ (قوله سبح به) أي لأجله أي لأجل اقامه فالباء بمعنى اللام والمراد انهم يسبحون له بعد ماضى فان كان صلى واحدة سبحوا له مرة ويحتمل ان الباء على حالها وفي الكلام حذف مضاف أي سبحوا بعده ولا يضر تقديم التسييح على الإشارة إذا تحقق حصول الأتمام بها سواء كان الأتمام يحصل بالتسييح أيضا أو تحقق عدم حصوله به خلافا لما في عقب من البطان في الثانية قاله شيخنا العدرى وابن (قوله والاكلوه) أي كافي جماع موسى بن معاوية عن ابن القاسم وقال ابن رشد وهو الجارى على المشهور من ان الكلام لاصلاح الصلاة غير مبطل لها خلافا لسحنون القائل ان الكلام في الصلاة مبطل لها ولو لإصلاحها قال عبق ويضر تقديم الكلام على التسييح أو الإشارة إذا كان يوجد الفهم باحدهما (قوله والمؤمنين) أي مطلقا مسبوقين أم لا (قوله عمل عليه من لم يعلم خلافه) أي فإذا حصل الاستخلاف في الثانية ولم يعلموا خلاف ما قال المستخلف جعلوا الثانية أولى وهكذا (قوله واستخاف) أي لأنه قد يعلم ذلك قبل الدخول معه (قوله فيعمل على ما علم) أي من خلاف قوله فإذا استخلفه بعد ثانية الظهر وقال له الأصل بعد ما استخلفه قد أسقطت ركوعا من الأولى ولم يصل المستخاف خلاف قوله فمن علم من المؤمنين خلاف قوله فلا يجلس مع الخليفة بعد فعل الثالثة التي صارت ثانية ويجلس معه من لم يعلم خلافه ثم يأتي بركعة بعد الثالثة التي جلس فيها بالقاعة فقط ومن علم خلافه يجلس فيها لانها رابعة ومن لم يعلم خلافه يقوم مع الإمام ولا يجلس لأنها ثالثة ثم يأتي بركعة خامسة بالقاعة فقط ويتشهد فإذا فرغ منه سجد لله وسبحه وتبته في تلك الركعة والسجود من لم يعلم خلافه دون من علم فإذا سجد الإمام قام وأتى بركعة القضاء ثم سلم وسلم معه من لم يعلم خلافه وكذا من علم خلافه وأما سجد قبل السلام لقص السورة من الثانية وزيادة الركعة الملقاة هذا حكم إذا كان الخليفة مع بعض المؤمنين لم يعلم خلافه وبعضهم يعلم خلافه فلو كان الذي يعلم خلافه الخليفة فقط فإنه يجلس في الثالثة ويقوم المؤمنون ثم إذا أتى بركعة بعد الثالثة التي جلس فيها فاتهم يجلسون دونهم ثم يأتي بركعة ولا يتبعه فيها أحد وهذا قول والقول الثاني يتبعه المؤمنون في الجلوس وفي الركعة والقولان مبنيان

وهذا ضعيف ولتعمد أنه يجلس المسافر ولتقيم سلام الخليفة كالمسبوق التقدم (وإن جهل) الخليفة (تاملى) الأول وقد ذهب (أشار) لهم ليعلموه بعد ماضى (فاشاروا) بما يفيد العلم فان فهم فواضح (ولا) بهم أو كانوا في ظلام (سبح به) فان فهم والاكلوه (وإن قال) الإمام الأصل (للمسبوق) الذي استخلفه ولما وبين (أسقطت ركوعا) أو نحوه مما يبطل الركعة (عمل عليه) أي على قوله ذلك (من لم يعلم خلافه) بأن علم صحة قوله أو ظنها أو شكها أو توهمها وأما من علم خلافه من مأموم ومستخلف فيعمل على ما علم (وسجد) الخليفة للمسبوق في الأوجه التي عمل فيها بقول الإمام (قبله) أي قبل السلام لكن عقب فراغ صلاة الإمام الأصلي وقبل أتمام صلاته هو كما سبقول الصف (إن لم تتمحض زيادة)



كما إذا أخبره بعد عقد الثالثة انه أسقط (٣٥٨) ركوعا مثلا فاحدى الأولين قد بطلت وصار استخلافه على ثانية الإمام وقد

قرأ فيها بأمر القرآن فقط  
فدخل في صلاته قصر  
وزيادة أو أخبره بذلك في  
قيام الرابعة أو بعد عقدها  
لاحتمال ان تكون من  
الأولى فتصير الثانية أولى  
والثالثة ثانية وهى بأمر  
القرآن فقط فان تمحضت  
الزيادة كما لو أخبره قبل  
ركوع الثانية انه أسقط  
ركوعا أو سجودا  
فالتدارك ممكن وكذا  
لو استخلفه في الرابعة  
وعين له انه من الثالث تسجد  
بعد سلامه وقوله (بعد)  
كالم (صلاة إمامه)  
وقبل قضاء ما عليه راجع  
لقوله وسجد قبله كما تقدم  
التنبية عليه لأنه موضع  
سجود امامه الذى كان  
يفعله وهذا نائبه

(فصل) في أحكام  
صلاة السفر (من) سنة  
مؤكدة (لمسافر) رجل  
أو امرأة (غير عاصي  
به) أى بالسفر فيجمع قصر  
عاص به كآبق وقطع  
طريق وعاق فان تاب  
قصر إن بقى بعدها السنة  
وان عصى به في اثنته أمم  
وجوبا حينئذ فان قصر لم  
يعد على الأصوب (و)  
غيره (لا) به وكره قصر  
اللاهي على التعمد فان  
قصر لم يعد بالأولى من  
العاصي به (أربعة سجدات)

على الخلاف في هل سهو الإمام عما لا يحمله عن المأمومين سهو لهم وانهم يعولوه أو ليس سهوا لهم إذا هم  
فعلوه وهذه السئلة يفتى عنها ما تقدم من قوله وان قام امام لحامسة الخ وأعادها لأجل قوله وسجد قبله الخ  
وانما فرضها في الخليفة السبوق مع ان غيره كذلك في انه يعمل على قول المستخلف حيث لم يعلم خلافه  
لأجل قوله وسجد قبله بعد صلاة امامه اذ لا يتأتى هذا في غير السبوق (قوله) كما إذا أخبره بعد عقد  
الثالثة الخ (هذا مثال للنفي وقوله بعد عقد الثالثة أى التى استخلفه فيها وانما قلنا ذلك لأجل ان يكون  
السجود قبل السلام بعد كمال صلاة امامه وقبل أعام صلاته هو وأما لو كان استخلافه في الثانية وقال له  
بعد ان عقد الثالثة أسقط ركوعا من الأولى فانه في هذه الحالة يسجد القبلى قبل السلام وعقب أعام  
صلاة امامه وصلاته هو لأن أعام صلاة امامه أعام له اذ لقضاء عليه لأن الثالث رجعت ثانية لكل منهما  
وسيرورته مسبوقة بالنظر للظاهر (قوله) وصار استخلافه على ثانية الإمام وقد قرأ فيها بأمر القرآن  
أى وجلس لأنه حين أخبره بعد عقد الثالثة وقبل استقلاله للراجعة فانه يجلس لتشبهه ثم يكمل صلاة امامه  
بركعتين بالقاعة فقط فاذا تشهد بعدها سجد للسهو ثم قام لركعة القضاء لأن الفرض انه سبوق ثم سلم  
وسلم معه من علم خلاف ما قال الإمام الأملى ومن لم يعلم خلافه ويقبضه في السجود من لم يعلم خلاف قوله  
دون من علم خلاف قوله (قوله) فدخل في صلاته قصر) أى للسورة من الثانية وقوله وزيادة أى للركعة  
للنفاة (قوله) وسجد قبله) أى بكمال صلاة امامه هذا واضح ان كان ذلك الخليفة أدرك مع الإمام  
ركعة والافلا يسجد كما تقدم في السهو وقد يقال وهو الظاهر انه لثابته عن الإمام وبصير مطاوعا بما  
يطلب به الإمام فيطلب حينئذ يسجد السهو وان لم يدرك ركعة وعلى هذا فيقيد ما تقدم في السهو بغير  
ما هنا كذا في عقب وخش

(فصل في أحكام صلاة السفر) (قوله سنة مؤكدة) هذا هو الراجح قال عياض في الإكمال كونه سنة  
هو المشهور من مذهب مالك وأكثر أصحابه وأكثر العلماء من الساق والخلفاء وقيل ان القصر  
فرض وقيل مستحب وقيل مباح وعلى السنة في آكديتها على سنة الجماعة وعكسه قول ابن  
رشد والاحتى وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا تمارضا كما إذا لم يجد للمسافر أحدا يأتيهم به الاقربا فهل  
لا يأتهم به وهو الأول ويؤيده اطلاق المصنف كراهة الانتماء به فيما يأتى أو يأتهم به من غير كراهة  
بل ذلك مطلوب وهو القول الثانى (قوله لمسافر) أى ولو كان - ففره على خلاف العادة بأن كان بطيران  
او بخطوة فمن كان يقطع اللسان الآتية بغيره قصر ولو كان يقطع فى لحظة بطيران ونحوه وأراد المصنف  
(١) بالمسافر مريد السفر على جهة الجواز المرسل من اطلاق اسم المسبب على السبب (قوله غير عاص به)  
أى بسببه وفهم من قوله به ان العاصى فيه كالأمرى وشارب الخمر يقصر الصلاة وهو كذلك اتفاقا  
(قوله وان عصى به) أى طرأ له العصيان في اثنته (قوله أم وجوبا) أى ولا يقصر (قوله فان قصر) أى  
العاصى بالسفر سواء كان عصيانه في أول السفر أو في اثنته والموضوع ان المسألة مسألة قصر واعلم  
ان في قصر العاصى بالسفر قولين بالحرمه والكراهة وفى قصر اللاهى قولان بالكراهة والجواز  
والراجح الحرمة في العاصى والكراهة في اللاهى فلو قصر العاصى فلا إعادة عليه على الأصوب  
كما اقتصر عليه ح وغيره نقول خشى فان قصر العاصى أعاد أبدا على الراجح وان قصر اللاهى أعاد في

(١) قوله وأراد المصنف مريد السفر الخ تبع فيه شيخه العلامة العدوى في حاشية الخرشى ولم  
يظهر لى الداعى له جاوز ولا قرينة على انه خلاف قول عيب لمسافر متلبس به كما يشعر به لفظه اه  
كتبه محمد عايش

وهي باعتبار الزمان مرحلتان أي سير يومين متتاليين أي يوم (١) وليلة يسير الإبل الثلاثة بالأحمال على المتاد (ولو) كان سفرها  
(بحر) أي حميتها أو بعضها تقدمت مسافة البحر أو تأخرت حيث كان السيفيه (٣٥٩)

بالمجذيف أو بها وبالريح  
كأن كان بالريح فقط  
وتأخرت مسافة البر أو  
تقدمت وكانت قدر المسافة  
الشرعية والا فلا يقصر  
حتى ينزل البحر ويسير  
بالريح وكان فيه المسافة  
معتبرة (ذهاباً) أي غير  
مضموم إليها الرجوع  
(قصدت) تلك المسافة  
(دفعه) ففتح الدال فان  
لم يقصد أصلاً كما هو طالع  
رعى أو قصدت لا دفعه  
بل نوى إقامة في أنائها  
تقطع حكم السفر لم يقصر  
(إن عدى) أي جاوز  
(البلدي) أي الحضري  
(البساتين) المتصلة ولو  
حكماً بأن يرتفق سكانها  
بالبلد ارتفاق الاتصال  
من نار وطبخ وخبز  
(المسكونة) بالأهل  
ولو في بعض العام

(١) قوله يوم وليلة ولا  
مضى لما في الحديث عن كير  
الحرمي هل يبدأ اليوم  
الشمس أو الفجر فان  
معنى يوم وليلة وجبه  
أربعة وعشرون ساعة لما  
خرج عن اليوم دخل في  
الليل وكذا على القول  
باليومين الذي ذكره هو  
فانهم قيدوا اليومين  
بالتدليل والمعتدل مع  
الليل اثنا عشر ساعة اعتبرته  
من الفجر أو من الشمس لما

الوقت غير ظاهر اه بن (قوله ومعى) الأربعة برده (قوله يومين متتاليين) هذا هو مافى الشيخ  
أحمد الزرقاني وقوله أي يوم وليلة هو ما لا شاذي ورجحه بعضهم وهو قريب من الأول والظاهر كما قال  
شيخنا تبعا لحش في كبره ان اليوم يعتبر من طلوع الشمس لانه المعتاد للسفر غالبا لا من طلوع الفجر  
خلافا لبعضهم ويفتقر وقت النزول المعتاد لراحة أو إصلاح متاع مثلا (قوله ولو كان سفرها يجر)  
أشار بهذا الى ان البالغة في التحديد بالمسافة خلافا لمن قال العبدة في البحر بالزمان مطلقا ولمن قال العبدة  
فيه بالزمان إن سافر فيه لا بجانب البر وإن سافر بجانبه فالعبدة بالأربعة برده وليست البالغة راجعة  
للسافر لانه لا خلاف في قصر المسافر في البحر (قوله تقدمت الخ) هذا التفصيل لابن الواز وعليه  
اقتصر العوفي في شرح قواعد عياض وبهرام واعتمده عج وارنشاء شيخنا العدوي وحاصله انه  
يفتقر بين السافرين سواء تقدمت مسافة البحر أو تأخرت سواء كان كل من السافرين مسافة قصر  
أو إحداها دون الأخرى أو كان مجموعهما مسافة قصر اذا كان السيفي في البحر بالمقذيف (١) أو بها  
وبالريح وكذا ان كان بالريح فقط وكانت مسافة البحر متقدمة أو تقدمت مسافة البر وتأخرت  
مسافة البحر وكانت مسافة البر على حدتها مسافة شرعية فان كانت أقل منها فلا يقصر حتى ينزل البحر  
ويسير بالريح لاحتمال تعذر الريح عايه وكانت فيه المسافة شرعية على حدتها ذهابا ومقابل ملاين  
للاواز قول عبد الملك انه اذا اتفق للشخص سفر بر وبحر فانه يقصر ويوافق مسافة البر لمسافة البحر مطلقا  
من غير تفصيل فتحصل مما ذكر ان البحر قيل لا يعتبر فيه المسافة بل الزمان وهو يوم وليلة وقيل باعتبارها  
فيه كالبكر وهو المتمد وعليه إذا سافر وكان بعض سفره في البر وبعض سفره في البحر فليلق يوافق مسافة  
أحدها لمسافة الآخر مطلقا من غير تفصيل وقيل لا بد فيه من التفصيل على ما مر وهو المتمد (قوله حتى  
ينزل البحر) أي لاحتمال تعذر الريح عايه (قوله ذهابا) حال من أربعة رداى حالة كونها ذاهبا أو يؤول  
ذهابا بمذهبها أي حالة كونها مذهبها أو انه معمول لحال محذوفة كما أشار له الشارح فلو كانت ملفقة  
من الذهاب والرجوع لم يقصر (قوله قصدت دفعه) المراد بقصدها دفعه ان لا ينوي ان يقيم فيها بينها  
إقامة توجب الانعام كأربعة أيام صحاح فمن قصد أربعة برده ونوى أن يسير منها بردين ثم يقيم أربعة  
أيام صحاح ثم يسافر باقيا فانه يتم فان نوى إقامة يومين أو ثلاثة فانه يقصر وليس المراد بكونها قصدت  
دفعه أن يقصد قطعها في سيرة واحدة بحيث لا يقيم في أثناء سفرها أصلا لان العادة قاضية بخلاف  
ذلك (قوله فان لم يقصد أصلا) أي فان لم يقصد بسفره تلك المسافة أصلا (قوله ان عدى البلدي  
البساتين (٢) الخ) اعلم ان تعديتها اذا سافر من ناحيتها أو من غير ناحيتها وكان محاذيا لها والا فيقصر  
بمجرد مجاوزة البيوت كذا في عبي وفي بين انه لا يشترط مجاوزتها الا اذا سافر من ناحيتها ان سافر من  
غير ناحيتها فلا يشترط مجاوزتها ولو كان محاذيا لها إذ غاية البساتين أن تكون كجزء من البلاد (تنبيه)  
مثل البساتين المسكونة القريتان اللتان يرتفق أهل احدهما بأهل الأخرى بالفعل والا فكل  
فرية تعتبر بمفردها ان كان عدم الارتفاق لنحو عداوة وفي شب اذا كان بعض ما كتبها يرتفق بالبلد  
الأخرى كالجانب الأيمن دون الآخر فظاهر ان حكمها كلها كحكم المتصلة (قوله أي الحضري)

(١) قوله بالمقذيف أي مثلا لتدخل المداري واحبال الابان تجذب به اه ضوء (٢) قوله ان عدى  
البلدي البساتين يعلم منه بالأولى انه لا بد من تعدي البناء ولو خربا خارج السور ولا تعتبره الشافية  
ولا عامرا بعد السور وفي ميزان الشرائع قال مجاهد ان سافر نهرا لا يقصر حتى يدخل الليل  
وبالعكس اه من شرح المجموع

خرج عن كل دخل في ليله وبهذا تعلم ان التحديد بيومين مساو للتحديد بيوم وليلة وهو الصواب فان المسافة متحدة أربعة برده على كل  
حال اه من شرح المجموع وضوء الشعوع

ولا عبدة بالمزارع أو البساتين المنفصلة أو غير المسكونة ولا عبدة بالحارس والمامل فيها ولا فرق بين قرية الجمعة وغيرها وهو المتعمد وظاهر قولها ويتم المسافر حتى يبرز من قريته (وتؤولت أيضاً على مجاوزة ثلاثة أميال بقرية الجمعة) بحمل قولها حتى يبرز عن قريته على مجاوزة الثلاثة في قريتها (و) ان عدى (العمودى حلتته) أى يوت حلتته ولو تفرقت حيث جمعهم اسم الحى والدار أو الدارقط (و) ان (انفصل غيرهما) أى غير البلدى والعمودى عن مكانه كساكن الجبال وقرية لابساتين بهامصلة (قصر رُباعية) نائب فاعل من لا أصبح ومغرب (وقتيه) أى سافر في وقتها ولو الضرورى فيقصر الظهري من عدى البساتين قبل الغروب بثلاث ركعات فأكثر ونواخرهما حمداً ولركعتين أو ركعة صلى العصر فقط سفريه (أو فاتة فيه) أى في السفر ولو أداها في الحضر لافتة في الحضر فحضرية ولو أداها بسفر

قله بن السواب إسقاطه اذ المراد بالبلدى من كان يكمل الصلاة في البلد سواء كان حضرياً أو بدوياً فإذا دخل البلدى بلداً ونوى أن يقيم فيها أربعة أيام صحاح ثم أراد الارتحال فلا يقصر حتى يجاوز البساتين إذا سافر من ناحيتها (قوله ولا عبدة بالمزارع) أى فلا يشترط مجاوزتها وكذا ما بعدها (قوله ولا عبدة بالحارس الخ) أى لا عبدة بإقامته فيها (قوله ولا فرق بين قرية الجمعة وغيرها) أى في اشتراط مجاوزة البساتين المسكونة للعبدة بالبلد (قوله ويتم للمسافر حتى يبرز من قريته) أى فان التبادر من بروزه من القرية مجاوزتها بالمرة وإنما يكون كذلك إذا جاوز ما في حكمها من البساتين المسكونة والحاصل ان المول عليه إنما هو مجاوزة البساتين المسكونة ولا يشترط مجاوزة للمزارع ولا فرق في ذلك بين قرية الجمعة وغيرها وروى مطرف وابن لاجشون عن مالك إن كانت قرية جمعة فلا يقصر للمسافر منها حتى يجاوز يوتها بثلاثة أميال من الدور ان كان للدور والا فمن آخر بناها وان لم تكن قرية جمعة فيسمى مجاوزة البساتين فقط واختلف هل هذه الرواية تفسر للمدونة وهو اختيار ابن رشد وعلى هذا فكلام المدونة خلاف للتعهد المتقدم أو خلاف أى أو قول مخالف لما في المدونة وان المدونة موافقة للقول للتعهد المتقدم وان قولها حتى يبرز عن قريته بمجاوزة البساتين وهو رأى الباجي وغيره وإلى ما ذكر من التأويلين أشار المصنف بقوله وتؤولت الخ أى وتؤولت على مجاوزة ثلاثة أميال بقرية الجمعة كما تؤولت على مجاوزة البساتين مطلقاً والمول عليه ان هذه الرواية مخالفة لظاهر المدونة وليست تفسيرا لها كما قال ابن رشد ثم اعلم انه على القول الأول وهو المتعمد فالأربعة برد إنما تعتبر بعد مجاوزة البساتين المسكونة وأما على القول الثانى فهل تحسب الثلاثة أميال من جملة الأربعة برد وان كان لا يقصر حتى يجاوزها وهو ظاهر كلامهم واختاره البرزلى وغيره وصوبه بعضهم أولاً تحسب من جهاتها وصوبه ابن ناجى قل عبق وخش والظاهر ان محل الخلاف أى في اعتبار مجاوزة البساتين فقط في قرية الجمعة أو الثلاثة أميال حيث لم تزد البساتين على مجاوزة ثلاثة أميال فان زادت عليها اتفق القولان على اعتبار مجاوزة البساتين وكذا ان كانت ثلاثة أميال وأما اذا كانت الثلاثة أميال تزيد على البساتين المسكونة فيجرى فيها التأويلان في اعتبار مجاوزتها وعدمه وردها بن بأن الحق ان الخلاف مطلق فإذا زادت البساتين على ثلاثة أميال أو زادت الثلاثة أميال على البساتين المسكونة جرى الخلاف فيما نقل عن المواق عن نوازل ابن الحاج ما يبيد ذلك انظره (قوله بقرية الجمعة) أى التى تقام فيها ولو في زمن دون من كذا في عبق ورده بن بان ظاهر ابن رشد أن المراد بقرية الجمعة ما كانت الجمعة تقام فيها بالفعل دائماً (قوله والعمودى) أى وهو ساكن البادية حتى بذلك لانه يحمل بيته على محمد وقوله حلتته بكسر الحاء أى محلتته وهى منزل قومه فالخلة والمزل بمعنى (قوله حيث جمعهم اسم الحى والدار أو الدارقط) المراد بالحى القليلة والمراد بالدار المنزل الذى يتزلون فيه وحاصله انه اذا جمعهم اسم الحى والدار أو الدارق فقط فانه لا يقصر في هاتين الحالتين الا اذا جاوز جميع البيوت لأنها بمنزلة الفضاء والرحاب المجاورة للأبنية فساكنه لا بد من مجاوزة الفضاء لا بد من مجاوزة جميع البيوت وأما لو جمعهم اسم الحى فقط دون الدار بأن كان كل فرقة في دار فاتها تعتبر كل دار على حدة حيث كان لا يرتفق بعضهم ببعض والا فهم كاهل الدار الواحدة وكذا اذا لم يجمعهم اسم الحى والدار فانه يقصر اذا جاوز بيوت حلتته هو (قوله كساكن الجبال) أى فانه يقصر اذا جاوز محله وساكن القرية التى لابساتين بها مسكونة فانه يقصر إذا جاوز بيوت القرية والأبنية الخراب التى في طرفها وكذلك ساكن البساتين يقصر بمجرد اتصاله عن مسكنه - واكانت تلك البساتين متصلة بالبلد أو منفصلة عنها (قوله وقتيه) فيه ان الأولى ابداله بمحاضرة لان القائمة إنما تقابل المحاضرة لا الوقتية لان القائمة وقتية

(وإن كان السافر (نوتياً) أي خادماً سفينة سافر (بأهله) ثم بين نهاية القصر بقوله (إلى محل) (٣٦١) السدس) أي جنسه فيصدق بعوده

لما قصر منه وبدخوله لبلده أخرى (لا أقل) من أربعة برد فلا يقصر أي يحرم وتبطل في خمسة وثلاثين ميلاً وصحت في أربعين إلى ثمانية وأربعين ولا إعادة قطعاً وإن حرم وتصح فيما بينهما على المتمدن ولا إعادة وقيل بعيد في الوقت وإنما صرح بقوله لا أقل وإن فهم بما تقدم ليرتب عليه قوله (إلا) ككسبي ومنه ومزداني ومحصى فإنه يسن له القصر (في خروجه) من محله (لإعادة الحج) (و) في (رجوعه) لبلده حيث بقي عليه عمل من النسك بغيرها وإلا أتم حال رجوعه كمنوى راجع من مكة بعد الإفاضة لمي لأن ما عليه من الرمي إنما هو في محله وفهم من قوله في خروجه ورجوعه أن كلا من أهل هذه الأمكنة يتم مكانه ولو كان يعمل بغيره عملاً كسكى رجع يوم الحرة لمكة للإفاضة ويقصر بغيره ولم يعلم من كلامه حكم العرفي لقوله في خروجه لعرفة والتمتدانه كالمسكي فيقصر في خروجه منها للنسك من إفاضة وغيرها ويتم بها من القصر لمن ذكر مع قصر المسافة للسنة (ولا) يقصر (راجع)

أي خلافاً للإمام أحمد بن حنبل وأخرى غير النوتى إذا سافر بأهله والنوتى إذا سافر بغير أهله فالمصنف نص على التوهم (قوله إلى محل البدء) التبادر من المصنف أن المعنى حتى يأتي المكان الذي يقصر منه في خروجه فإذا أتاه أتم وحينئذ انتهى القصر في الرجوع وهو مبدوء في الخروج فيعترض عليه بأن هذا خلاف قول الأدونة وإذا رجع من سفره فيقصر حتى يدخل البيوت أو قريبها فإن هذا يدل على أن منتهى القصر ليس كبديته وأجاب بعضهم بحمل كلام المصنف على منتهى سفره في الذهاب لا في الرجوع فهو ساكت عنه أي يقصر إذا بلغ منتهى سفره إلى نظير محل البدء قال الكلام على حذف مضاف أو المراد إلى المحل المعتاد لبدء القصر منه في حق من خرج من ذلك البلد الذي وصل إليه وهو البسائين في البلد الذي له ذلك أو المحلة في البدوى ومحل الانفصال في غيرها وأما كلام المدونة فمحمول على منتهى السفر في الرجوع للبلد الذي سافر منه لكن يرد على المدونة شيء وهو أنه يلزم من الدخول القرب وحينئذ فما معنى العطف وأجيب بأجوبة منها أن أو بمعنى الواو والعطف تفسيري أي أن المراد بدخولها البدن والقرب منها والمراد بالقرب أقل من ميل ومنها أن الدخول لمن استمر سائراً وقوله أو قريبها بالنسبة لمن نزل خارجها لاستراحة مثلاً ومنها أن قوله حتى يدخل قوله أو يقاربها قول آخر وتظهر ثمرة الخلاف فيمن نزل خارجها بأقل من الميل وعليه القصر ولم يدخل حتى غربت الشمس فعلى الأول يصل القصر سفريه وعلى الثاني حضريه وأما شارحنا فحمل كلام المصنف شاملاً لمنتهى السفر في الذهاب والرجوع وفيه أنه على فهمه لمتهاء في الرجوع يكون ما شاع على ضعيف وهو قول ابن بشير وابن الحاجب لا على كلام المدونة تأمل (قوله أي جنسه) أي إلى أن يصل إلى محل جنس البدء فيصدق بعوده للبلد الذي قصر منه وهي التي ابتدأ السير منها وهي النهاية في الرجوع وبدخوله لبلد أخرى أي وهي منتهى السفر في الذهاب (قوله أي يحرم) أي وليس المراد ما يعطيه ظاهره من أنه لا يسن التقصر في أقل من أربعة برد الصادق بمجازه وندبه (قوله وتبطل الخ) اعلم أن القصر فيما دون أربعة برد ممنوع اتفاقاً والزاع إنما هو فيما بعد الوقوع كما قال الشارح وما ذكر من الخلاف في الإعادة في الصلاة لا يأتي في الصوم بل متى كانت المسافة أقل من أربعة برد وأفطر لزمته الكفارة ما لم يكن متأولاً (قوله وتصح فيما بينهما) أي فيما بين الخمسة والثلاثين والأربعين (قوله فإنه يسن له القصر في حال خروجه) أي ولا يشترط مجاوزة البسائين أن لو كان فيها ذاك (قوله حيث بقي عليه عمل الخ) أي كسكى في حال رجوعه من متى لبلده لأنه بقي عليه عمل يعمل في غير محله وهو التزول بالحصب هذا وما ذكره الشارح من التقيد تبعاً لغيره ففيه نظر بل يقصر في رجوعه لبلده مطلقاً وإن لم يبق عليه شيء من النسك لا بها ولا بغيرها على ما رجع إليه مالك كافي ح فالصواب إبقاء المصنف على إطلاقه اهـ بن وعلى هذا فكل من المحصى والمزداني يقصر في حال رجوعه من متى لبلده (قوله والتمتدانه كالمسكي) أي وعليه اقتصر في التوضيح ونقله عارض في الأكمال عن مالك ومقابله ما ذكره الشيخ أحمد الزرقاني أن العرفي لا يقصر وهذا القول ذكره ابن عرفة عن الباقي (قوله وصلاته قبل الرجوع صحيحة) أي صلته التي صلاحها صورة قبل رجوعه صحيحة ومفهوم قوله لدونها أنه إذا رجع بعدها قصر في رجوعه كما يرشده ما ذكره الشارح من التعليل بقوله لأن الرجوع يتبرسفاً بنفسه (قوله ولو كسب نسيه) قال طي هذا إذا رجع للبلد الذي سافر منه وأما الرجوع لغيره لنسيه نسيه لقصر في رجوعه قاله ابن عبد السلام اهـ بن ورد المصنف بلو على ابن الماجشون القائل

(٦٦ - دوق - أول) بعد اتصاله عن محله سواء كان وطناً أو محل إقامة (لدونها) أي دون المسافة لأن الرجوع يعتبر سفرًا بعينه هذا إن رجع تاركاً للسفر وصلاته قبل الركوع صحيحة بل (ولو) رجع (لنسيه) ويسود لسفره

عن طريق ( يقصر )  
دون مسافة قصر إلى طويل  
فيه المسافة ( بلا عذر ) (١)  
بل مجرد قصد القصر أولا  
قصد له فان عدل لعذر  
او لم يرد ولو مباحا فما يظهر  
قصر ( ولا هام ) وهو  
التجرد السامع في الأرض  
أي بلد طابت له قام فيها  
منها ( ولا ) ( طالب )  
رعى يرتع حيث وجد  
الكل ( إلا أن يعلم ) كل  
منها ( قطع المسافة )  
الشرعية ( قوله ) أي قبل  
المحل المقصود فهاهم  
وللراعي أي وقد عزم عليه  
عند الخروج ( ولا  
منه ) عن البلد  
( ينظر رقيقة ) يسافر  
مهم ( إلا أن ) يحزم  
بالسير دونها ( أو  
بجربها ) قبل إقامة أربعة  
أيام فو عزم على السير دونها  
لكن بعد أربعة أيام أو  
تحتق بجربها بعد الأربعة أو  
هاك فيه ثم ( وقطعه ) أي  
القصر أحد أمور خمسة ولما  
( دخول بلد ) (راجع  
هو إليها سواء كانت وطه  
أم لا وان لم ينو إقامة أربعة  
أيام ان دخل اختيارا بل  
( وإن ) دخل مغلوبا  
( رعى ) من بحر بخلاف  
رده بغاصب فلا قطع  
لامكان الخلاص منه بخلاف  
الريح فليتأمل ( إلا  
متوطن كسكة ) من البلاد

إذا رجع لشيء نسيه فانه يقصر لانه لم يرفض سفره ومحل هذا الخلاف إذا لم يدخل قبل رجوعه وطه  
التي نوى الإقامة فيه على التأيد فان دخله فلا خلاف في أعامه في حالة الرجوع ( قوله ) ولا عادل عن  
قصر ( منتضى ما ذكره من تعليمهم بأن ذلك مبني على عدم قصر اللاهي أنه إذا قصر لا يبعد وهو الظاهر  
لان المدول عن القصر لا طويل غير محرم وفي التوضيح هذا مبني على أن اللاهي بميدوشيه لا يقصر  
وأما على القول بأنه يقصر فلا شك في قصر هذا اه بن ( قوله ) وهو التجرد ( أي عن التعلق بالدينا  
( قوله ) يرتفع ( أي يقيم ) ( قوله ) لا أن يعلم ( أي كما إذا خرج سائحا في الأرض حتى يصل لبيت المقدس مثلا  
أو سافر طالبا للري إلى أن يصل لغزة مثلا فله القصر حيث علم قطع المسافة قبل غرة وبيت المقدس  
( قوله ) ولا منفصل الخ ( حاصله انه إذا خرج من البلد عازما على السفر ثم أقام قبل مسافته ينظر رقيقة  
لاحقة له فان جزم أنه لا يسافر دونها ولم يعلم وقت مجيها فانه لا يقصر بل يتم مدة انتظارها لها فان نوى  
انتظارها أقل من أربعة أيام فان لم تأت سافر دونها أو جزم بمجيها قبل الأربعة أيام قصر مدة  
انتظارها لها ( قوله ) لكن بعد أربعة أيام ( أي بأن جالس في انتظارها وعزم على أنها ان جاءت في مدة  
الأربعة أيام سافر معها فان لم تأت سافر دونها بعد الأربعة أيام ( قوله ) وقطعه دخول باده ( الظاهر كقوله  
شارحا تبعا لـ ابن غازي وطى أن الراد بالدخول هنا الدخول النائي عن الرجوع بدليل قوله  
في الاستثناء ورجع الخ وفي الآية بالدخول النائي عن المرور فلا تكرار بينهما وان كان في الأول  
تكرار مع قوله إلى محل البدء خلافا للمواق وعقب وحيث حملا على دخول المرور فيها فليزعم  
التكرار وما دفعوه به من أن المراد ببلده بلدة أصالة وبوطه محل اتقل إليه بنية السكن فيه على التأيد  
الخ بعيد مع أن الاستثناء يمنع من ذلك وعلى الابن غازي فالريح هنا ألتأته لدخول الرجوع وفي التي  
بعد ألتأته لدخول المرور وأما على ما قاله المواق وعقب الريح ألتأته لدخول المرور فيها ثم ان مراد  
المنصف كما يدل عليه كلام ابن غازي رجوعه بعد ان سار مسافة القصر بدليل استناده القطع للدخول  
أي فلا يزال في رجوعه يقصر إلى أن يدخل فيقطع القصر خلافا لما حملاه عليه من أن مراده الرجوع  
من دون مسافة القصر وان مجرد الاخذ في الرجوع يقطع حكم السفر لانه غير ظاهر المنصف وغير  
مناسب للاستثناء بعده وفيه التكرار مع قوله ولا راجع لدونها ( قوله ) سواء كانت وطه ( أي مقبها فيها  
بنية التأيد كانت بلدة الأصلية وغيرها وقوله لم أي بأن مكث فيها مدة طويلة لا بنية التأيد وبهذا  
التعميم صح الاستثناء بعد ذلك بقوله الا متوطن كسكة فالمستثنى منه عام لصورتين والمستثنى احدى  
الصورتين وانما كان دخول البلد قطعا للقصر لان دخول البلاد مظنة للإقامة فإذا كفت نية الإقامة  
في قطع القصر فالعمل المحصل لها بالظن اولى ( قوله ) وان يريح ( بالغ عليه ردا على سحنون القائل يجوز  
للصبر لمن غلبته الريح وروته لبلده ومثل الريح جوح (١) الدابة ( قوله ) لإمكان الخلاص منه ( أي  
بحالة كان يهرب منه أو يستشفع بآخر أو يستعين عليه بأعلى منه فهو مظنة عدم إقامة أربعة أيام فهو  
حينئذ على حكم السفر بخلاف الريح فانها لا تنفع معها حيلة ( قوله ) فليتأمل ( أي في هذا الفرق الذي  
فرقوا به بين الريح والنصب هل هو مفيد للمقصود أو لمكسكة كما ادعاهم شب قال شيخنا ولم يظهر لي  
كونه مفيد العكس للمقصود كما ادعاهم شب ( قوله ) الامتوطن كسكة الخ ( حملة ح والواق وغيرهما على  
مسئلة المدونة ونصها ومن دخل مكة وأقام بضعة عشر يوما فأوطنها ثم اراد ان يخرج الى الجنة ثم  
يمود إلى مكة ويقيم بها اليوم واليومين ثم يخرج منها فقال مالك يتم في يوميه ثم قال يقصر قال ابن القاسم  
وهو أحب إلى اه ووجه ابن يونس الأول بأن الإقامة فيها اكسبتها حكم الوطن ووجه الثاني بأنها

(١) قوله جوح الدابة أي ولا يجد غيرها اه شرح المجموع

يعنى مقايها اقامة تقطع حكم السفر كالجوارين من أهل الآفاق بمكة ولو قال الامقيلا يلد كان أوضح (رفض سكنها) وخرج منها للتوطن غيرها على مسافة القصر (ورجع) لها بدسيرة الميافة أو دونها (ناويا السفر) فيقصر في اقامتها اقامة غير قاطعة ومثل فيه السفر خلو الدهن فالمدار على عدم نية الإقامة القاطعة ثانيا أشار له بقوله (وقطعه) (٣٦٣) أيضا (دخول موطنه) للمار

عليه بأن كان بمحل غير موطنه وسافر منه إلى بلد آخر ووطنه في أثناء الطريق فلما سر عليه دخله فإنه يتم ولو لم ينو إقامة أربعة أيام وحينئذ فلا يتكرر مع قوله وقطعه دخول بلده ثالثا قوله (أو) دخول (مكان) زوجة (دخل بها فقط) قيد في دخل إذ مابه سرية أو لم ولد كذلك ويحتمل التقيد في زوجة أيضا يحترز به عن الأقارب كما وثاب وإنما كان مكان الزوجة قطعا لانه في حكم الوطن (وإن) كان دخوله (زيج خالصة) الجائنة لذلك (و) راجعا (نية دخول) وطه أو مكان زوجته الذي في أثناء طريقه (وليس بينه) أي بين البلد الذي سافر منه (وبينه) أي بين المحل الذي دخوله (السافة) الشرعية كمن كان مقبلا بمكة ووطنه أو مكان زوجته الجمرات مثلا وسافر من مكة للمدينة ونوى حين خروجه أن يدخله الجمرات فإنه يتم فما بين مكة والجمرات لأنه أقل

ليست وطه حقيقة وعلى هذا القول حمل طفي كلام المؤلف لكن اعترض قوله رفض سكنها بأنه لا حاجة إليه وليس في المدونة وغيرها ولا فائدة فيه في الفرض المذكور والاولى حمل المصنف على مسألة ابن الموازي ما إذا خرج من وطن سكنها لموضع تقصيره الصلاة رافضا سكنى وطنه ثم رجع له غير ناويا الإقامة كان ناويا للسفر أو خالي الدهن فإنه يقصر فإن لم يرفض سكنها ثم قاله ابن الموازي ونقله طفي وغيره وحينئذ يكون التوطن في كلام المصنف على حقيقة ويكون قوله رفض سكنها شرطا معتبرا اه بن (قوله يعنى مقايها اقامة تقطع حكم السفر) أي فالتوطن ليس على حقيقته وهذا يقتضى حمل المؤلف على مسألة المدونة لكن قد علمت أنه على هذا لا يكون قوله رفض سكنها معنجا إليه فالأولى للشارح جعل التوطن في كلام المصنف على حقيقته وحمل كلام المصنف على فرع ابن الموازي (قوله أو دونها) لا يقال هذا يعارض قوله ولا راجع لدونها لانه محمول على ما إذا لم يرفض سكنى الراجع إليها كذا قال بعض الشراح ورده طفي بأنه يمتنع حمل على ما إذا رجع بعد سيره مسافة القصر إذ لو رجع قبل مسافة القصر لآثم لقول المصنف ولا راجع لدونها (قوله فالمدار على عدم نية الإقامة) أي فإن رجع ناويا إقامة تقطع حكم السفر فإنه يتم والحاصل أن دخول بلده أو وطنه يقطع القصر ولو كان ناويا للسفر حيث لم يرفض سكنها فإن رفض سكنها فلا يكون دخوله موجبا للاتمام إلا إذا نوى إقامة أربعة أيام ومحل اعتبار الرفض إذا لم يكن له بها أهل حين الرفض فإن كان به أهل أي زوجة فلا عبرة به (قوله وقطعه دخول وطه أو مكان زوجة) أي وأما مجرد المرور بها من غير دخول فلا يقطع حكم السفر ولو حاذاه ولذا قال في التوضيح إنما يمنع المرور بشرط دخوله أو نية دخوله لا إن اجتاز والمراد بمكان الزوجة البلد التي هي بها لا خصوص المنزل التي هي به (قوله فلا يتكرر) أي لأن هذا دخول مرور وما سر دخول ناشئ عن الرجوع (قوله دخل بها) أي فيه ولو لم يتخذها وطنا أي محل إقامة على الدوام (قوله قيد في دخل) أخرج به ما إذا عقد عليها ولم يدخل بها وفي المجل أن الزوجة الناشئة لا عبرة بها وحينئذ فلا يكون دخول بلدها قطعا للقصر (قوله إذ مابه سرية أو لم ولد كذلك) رده على الشارح بهرام في الوسط من اخراج السرية قال ح وقد نص ابن الحاجب وابن عرفة على إلحاقها بالزوجة انظر بن (قوله يحترزه عن الأقارب) أي لاعتن السرية وأن الولد (قوله ونية دخوله) أنت خير بأن جعل نية الدخول قاطعة للقصر يقتضى حصوله قبلها وهنا ليس كذلك نحق العبارة أن يقول ومنعه نية دخوله في التعبير بالقطع تسمح والضمير في دخوله للوطن ومكان الزوجة كما ذكر الشارح وحينئذ فراد المصنف الضمير باعتبار مذكر (قوله أي بين البلد الذي سافر منه) أي ونوى وهو فيه الدخول لو طه أو لمكان الزوجة (قوله لأنه أقل الخ) أي لأن المسافة التي بين مكة والجمرات أقل من مسافة القصر (قوله وإن لم ينو إقامة أربعة أيام) أي فالمدار على نية دخوله الوطن أو مكان الزوجة (قوله ثم إذا خرج) أي من الجمرات وقوله اعتبر باقي سفره أي للمدينة أو غيرها (قوله محل النية) أي وهو مكة وقوله والمكان أي الذي نوى دخوله وهذا مفهوم قول المصنف وليس بينه وبينه المسافة (قوله فالانقسام أربعة) الأول أن يستقل موطنه وما بعده بالمسافة وفي هذا يقصر قبل دخوله لوطنه وبعده الثاني عكسه والمجموع مستقل وفي هذه أن نوى دخوله قبل سيره آثم قبل دخوله

من المسافة وإن لم ينو إقامة أربعة أيام بها ثم إذا خرج اعتبر باقي سفره فإن كان أربعة برد قصر والأثم أيضا فإن كان بين محل النية والمكان للمسافة قصر واعتبر باقي سفره أيضا فالانقسام أربعة وقولنا أي بين البلد الذي سافر منه اخترازا مما إذا طرأت نية الدخول أثناء السفر فإنه يستمر على القصر ولو كان بين محل النية والمحل للنوى دخوله أقل من المسافة على للمتمد

(و) خامسها (١) (نية إقامة أربعة أيام صحاح) مع وجوب حترين صلاة في مدة الإقامة لمن دخل قبل فجر السبت متلاو نوى أن يقيم إلى غروب يوم الثلاثاء ويخرج (٣٦٤) قبل المشاءم ينقطع حكم سفره لأنه وإن كانت الأربعة الأيام صحاحا إلا أنه لم يجب عليه

عشرون صلاة ومن دخل قبل عصره ولم يكن صلى الظهر ونوى الارتحال بعد مبيع الخامس لم ينقطع حكم سفره لأنه وإن وجب عليه عشرون صلاة إلا أنه ليس معه إلا ثلاثة أيام صحاح فلا بد من الأمرين واعتبر سبعون العشرين فقط هذا إذا كانت نية الإقامة في ابتداء سفره بل (ولو) حدثت (بخلاله) (إلا العسكر) بنوى إقامة أربعة أيام فأكثروها (بداية الحرب) فلا ينقطع حكم سفره (أو العلم بها) أي بإقامة الأربعة في محل (مأوى) فيتم واحترز به عن الشك فيها فيستمر على قصره (لا الإقامة) المجردة عن نية ما يرغبه كإقامته لحاجة يظن قضاءها قبل الأربعة فلا يقطع القصر (وإن تأخر سفره وإن نواها) أي الإقامة القاطمة (بجلاء) أحرم بها سفرية (١) قوله ونية إقامة أربعة أيام في شرح المنهج الأصل فيه خبر يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا وكان يحرم على المهاجرين الإقامة بمكة ومساجدة الكفار رواها الشيخان فالترخيص بثلاثة يدل على جها حكم السفر فيها وفي معنى الثلاثة ما دون الأربعة وبالجملة اعتصار ثلاثة أيام شائع شرعا قال تعالى نتموا في داركم ثلاثة أيام وأمهلا فيها للرتد إلى غير ذلك من شرح المجموع وضوء الشموع

وطه وبعده وإن لم ينو دخوله قصر وإن نوى دخوله بعد مبع شينا ففى قصره قولا سحنون وغيره الثالث أن يكون قبل وطنه أقل من المسافة وبعده مسافة مستقلة فإن نوى الدخول قبل سفره فلا يقصر قبله وإن لم ينو الدخول قصر وأما بعده فيقصر مطلقا ولو نوى دخوله في أثناء سفره فحكي في التوضيح في هذه قولين القصر لسحنون والأعمام لغيره الرابع أن يكون قبل وطنه مسافة مستقلة وبعده أقل منها فيقصر قبل وطنه مطلقا نوى الدخول أم لا وأما بعده فلا يقصر مطلقا (قوله ونية إقامة أربعة أيام الخ) الأولى وتزول بمكان نوى إقامة أربعة أيام صحاح فيه ولو بخلاله وذلك لأن ظاهره أنه بمجرد النية المذكورة ينقطع حكم السفر ولو كان بين علم أو محل الإقامة للمسافة وليس كذلك فإذا سافر بعد ذلك من ذلك المكان الذي نوى به الإقامة المذكورة فلا يقصر إلا إذا وصل لمحل القصر بالنسبة لمن كان مقبلا به لا بمجرد العزم على السفر على أقوى الطريقتين أم لا لو نوى الإقامة بمحل ورجع عن النية قبل دخوله فإنه يقصر بمجرد ذلك (قوله مع وجوب عشرين صلاة في مدة الإقامة) بأن دخل قبل فجر السبت ونوى الارتحال بعد عشاء يوم الثلاثاء (قوله واعتبر سحنون العشرين فقط) أي سواء كانت في أربعة أيام صحاح أولا وعليه فيتم في المثال المذكور (قوله في ابتداء سفره) أي أولى آخره (قوله ولو حدثت بخلاله) يعني أن نية الإقامة معتبرة في قطع القصر ولو حدثت بخلال السفر أي في اثباته من غير أن تكون مقارنة لأوله ولا لآخره ورد بهذه المبالغة على ما رجحه ابن يونس من أن نية إقامة للدة المذكورة لا تنقطع حكم السفر إلا إذا كانت في انتهاء السفر أو في ابتداءه وأما إذا كانت في خلاله فلا تنقطع حكم السفر فلا خلاف للسافة باقومات وكما سافر قصر ولو دون المسافة انظر (قوله إلا العسكر) (١) فهم قوله العسكر أن الأسير بدار الحرب يتم مادام مقبلا بها فإن هرب الجيش فانه يقصر بمجرد انفصاله من البيت الذي كان فيه ولا يشترط مجاوزة بناء البلد ولا بساكنها لأنه صار من الجيش وهو يقصر في بلاد الحرب وإن هرب لغير الجيش قصر بعد مجاوزة البساتين أو البناء على ما مر كما حكاه ابن فرحون في الغارزة عن أبي إبراهيم الأعمش (قوله وهو بدار الحرب) المراد بها المحل الذي يخاف فيه العدو سواء كانت دار كفر أو إسلام وأصلو أقام العسكر بدار الإسلام والراد به المحل الذي لا يخاف فيه من العدو فإنه يتم (قوله أو العلم بها) أي وإن لم ينوها كما يعلم من عادة الحاج أنه إذا دخل مكة يقيم فيها أكثر من أربعة أيام فيتم سواء نوى الإقامة تلك للدة أم لا (قوله فلا يقطع القصر) أي لاجل تلك الإقامة ولو مكث مدة طويلة (قوله وإن تأخر سفره) هو البناء للثناة القوية نى ولوطات إقامته فهو بمعنى قول الباجي ولو كثرت إقامته وفي نسخة ولو تأخر سفره ياء الجر أي ولو كانت الإقامة المجردة بأخر سفره وفيها نظر فقد قال ابن عرفة ولا يقصر في الإقامة التي في مشى سفره إلا أن يعلم الرجوع قبل الأربعة قال ح ويظن ولو تخلف بعد ذلك لا مع الاحتمال وقد سئل الأستاذ أبو القاسم بن سراج عن السافر يقيم في البلاد ولا يدرى كم يجلس هل يبقى على قصره أم لا فأجاب أن كان البلد في أثناء السفر قصر مدة إقامته وإن كان في منتهاه ثم وحينئذ فما قاله المصنف تبعا لابن الحاجب لا يسل (قوله نى الإقامة القاطمة) أي وهي إقامة أربعة أيام ومثل نية الإقامة المذكورة ما إذا أدخلته الرجوع في الصلاة التي أحرم بها سفرية محلا ينقطع دخوله حكم السفر من وطنه أو محل

(١) إلا العسكر الخ وقد أقام صلى الله عليه وسلم عام الفتح ثمانية عشر يوما لحرب هوازن اه من شرح المجموع



(شفع) بأخرى ندبا إن عقد ركعتين جعلها نافلة (ولم تجز حضرة) ان أمها أربعا لعدم دخوله عليها (ولاسمى التبر نيتها في أنساها (و) ان نواها (بعدا) أي بعد تمامها (أعاد) حضرة ندبا (في الوقت) المختار (وإن اتدى مقيم به) أي بالمسافر (فكل) منها (على سنته) أي على طريقته (وكره) ذلك لخالفته نية امامه (كركه) (٣٦٥) (١) وهو اقتداء المسافر بالقيم

(وساكت) الكره (لخالفته للمسافر سنته بلزومه الاتمام ولما قال (وتبعه) بأن يتم معه ولو نوى القصر كما في النقل ان أدرك معه ركعة (ولم يعد) صلاته والتمتع بالاعادة بوقت فان لم يدرك ركعة معه قصر ان لم ينو الاتمام والا ثم وأعاد بوقت له سند (وإن) ثم مسافر متى إتاما (عمدا أو جهلا أو تأويلا بدليل ما بهمه (أعاد) صلاته مبررة ان لم يحضر وحضرة (٢) إن حضر (بوقت) ولا سجود عليه وسواء أمها عمدا أو جهلا أو تأويلا أو سهوا لأنه فعل ما يلزمه فيه حيث نوى الاتمام وقوله أعاد بوقت هو ثابت في بعض النسخ وساقط في أكثرها فوجب تقديره (وإن) نوى الاتمام (سهوا) عن كونه في سفر أو عن كون المسافر يقصر وأتمها سها أو عمدا أو جهلا أو تأويلا (سجدا) في الأربع من صلاة لمصلو السهو نيتها وتبعمها موه ولا يبيد على القول به وهو ضيف (والأصح) إعادة كالناوى عمدا (كأنومه) لتبعته له (بوقت) ولا

زوجة بنى بها (قوله شفع) أي ثم ابتدئ صلاته حضرة (قوله ان عقد ركعة) أي والاقطعه (قوله ولا سفرية) أي إذا لم يتمها أربعا واقتصر على ركعتين (قوله وبعدا أعاد الخ) أي وان نوى الاقامة بعد تمامها سفرية مثل ما أحرم بها أعاد الخ واستشكل بأن الصلاة قد وقعت مستحقة للشرائط قبل نية الاقامة وحينئذ فلا وجه للاعادة وقد يقال إن نية الاقامة على جري العادة لا بد لها من تردد قبلها في الاقامة وعدمها فإذا جزم بالاقامة بعد الصلاة فلعله كان عند نيته الصلاة سفرية عنده تردد في الاقامة وعدمها فاحتيط له بالاعادة (قوله وكره) أي الا إذا كان ذلك المسافر ذائلا أو سنا والافلا كراهة كما في صماح ابن القاسم وأشهب وذكر العلامة ابن رشد أنه للذهب وقوله ح على وجه يقتضي اعتنا به وذكر طي ان التعمد اطلاق الكراهة وبالجملة فكل من القولين قد رجح (قوله لخالفته للمسافر سنته) أي وهو القصر والكراهة مبنية على ما قال ابن رشد من أن سنة القصر آكد من سنة الجماعة وأما على ما قال الاخمس من أن سنة الجماعة آكد فلا كراهة (قوله ولو نوى القصر كما في النقل) استشكل انما مع ما يأتي في قولنا وكان ثم ومأمومه الخ من بطلان صلاة من نوى القصر واثم عمدا ومع قوله الآتي وان ظنهم سفرا الخ وأجاب طي بأن نيته عدد الركعات ومخالفة فعله لتلك النية أصل مختلف فيه فتارة يلقونه وتارة يتبرونه في كل موضع مر على قول فمرها على اغتفار مخالفة الفعل للنية لأجل تامة الامام وفيما يأتي مر على عدم اغتفار مخالفة النية ولا معارضة مع الاختلاف اه بن (قوله ان أدرك الخ) شرط في قول للصف وتبعه والخاصل أن للمسافر إذا اتدى بالقيم فان نوى الاتمام أم صلاته مطلقا أدرك مع الامام ركعة أو أكثر ولم يدرك معه ركعة وأما ان نوى القصر فان أدرك مع الامام ركعة أو أكثر فانه يتم صلاته وان لم يدرك معه ركعة فانه يقصر ولا يتم وبهذا يعلم انه إذا اتدى المسافر بالقيم في أخيرة الرابعة فانه يتم سواء نوى القصر أو الاتمام (قوله ولم يعد) أي لأنه لا خال في صلاة امامه (قوله والتمتع بالاعادة الخ) قد صرح أبو الحسن بأن القول هنا بعدم الاعادة قول ابن رشد وهو خلاف مذهب للدونة من الاعادة قال وهو الراجح لأن الصلاة في الجماعة فضيلة (١) والقصر سنة والفضيلة لا تسد له مسد السنة (قوله عن كونه في سفر أو عن كون المسافر يقصر) كذا في التوضيح ومثله في نقل اللواق عن مالك تقول ابن عاشر الصواب أن السهو هنا إما هو عن السفر غير ظاهر (قوله وتبعه مأمومه) أي في السجود وقوله على القول به بالسجود (قوله والأصح اعادته الخ) هذه احدي الروايتين عن مالك ورجع اليه (٢) ابن القاسم واختاره سحنون بقوله ولو كان عليه (٣) سجود سهو لكان عليه في عمده ان يبيد أبدا ولعل للصف أشار بالأصح لكلام سحنون (قوله على القول بها) أي بالاعادة (قوله والأرجح الضروري) في جامع ابن بونس قال أبو محمد والوقت في ذلك التبر كله وقال الايبان الوقت في

(١) قوله فضيلة أي لكل شخص وأما في البلد ففرض كفاية وفي كل مسجد سنة وهذه احدي طريقتين والأخرى انها سنة في البلد وفي كل مسجد وفي حق كل شخص وقد خدمتا فلا تنس اه كتبه محمد عايش (٢) قوله اليه ذكر الضمير باعتبار عنوان القول (٣) قوله ولو كان عليه الخ لم منه قاعدة وهي ان قل سهو فيه سجود محمد يوجب الاعادة أبدا ولعلها في الزيادة خاصة ويحتمل انها في القص أيضا بناء على ان ترك السنن عمدا يوجب الاعادة أبدا تأمل كتبه محمد عايش

سجود عليه على القول بها (والأرجح) عند ابن بونس ان الوقت هنا (الضروري) وقيل الاختياري وحمل اعادة مأمومه بوقت

(١) قوله كركه سلم يكن المقيم راتبا إذ لا يجتمع وجوب وكراهة نعم يكره القدوم على محل ذلك الراتب ابتداء فافاده في ضوء الشموع (٢) قول الشارح وحضرة ان حضر وقتك لأن صلاته حضرة أولا بوجه غير مأثور اه ضوء

في عمده وسهوه على القول بها وسجود السهو معه على الأول وصحت صلاة (إن تبعه) في الاتمام (والإس) بعه عمداً وجهلاً أو تأويلاً  
(بطالت) صلاته لخالفته إمامه (كان قصر) للسافر صلاته (عمداً) مراده به ما يشمل الجهل والتأويل بعدنية الاتمام ولو سهواً فبطل في  
الاثني عشر (و) القصر (الساهي) (٣٦٦) مما دخل عليه من نية الاتمام مطلقاً (كأحكام السهو) الحاصل للقيم يسلم من ركعتين فإن

طالب أو خرج من المسجد بطالت وإن قرب جبرها وسجد بعد السلام وأعاد بالوقت كما سافر أتم (وكان) أتم (المسافر) (و) تبعه (أمومه) في الاتمام أو لم يتبعه (بعد نية قصر عمداً) معمول أتم فبطل صلاته وصلاة أمومه لخالفته لما دخل عليه من نية القصر (و) إن أتم (سهواً أو جهلاً) وأولى تأويلاً وقد نوى القصر (في الوقت) والتأويل هنا هو مراعاة لمن يقول بعدم جواز القصر وإن الاتمام أفضل (و) إن قام الاتمام سهواً وجهلاً الاتمام بعد نية القصر (سبح ما أمومه) إن علم سهوه أو جهله فإن رجع سجد لسهوه وصحت (و) إن تداوى (لا يتبعه) بل يجلس لمرأته مقبلاً كان أو مسافراً (وسلم) ما أمومه (المسافر بسلامه وأتم غيره) أي غير المسافر (بعده) أي بعد سلامه (فإذا) لا مؤتمن بغيره لا مشاع إمامين في صلاة واحدة في غير الاستخلاف (وأعلق) الإمام (قط

ذلك وقت الصلاة المفروضة والأول أصوب اه منه بلفظه (قوله في عمده) أي إذا نوى الاتمام عمداً وقوله وسهوه أي إذا نواه سهواً (قوله إن تبعه في الاتمام) أي بأن نوى السأموم الاتمام كما نواه إمامه (قوله والاتباعه) بأن أحرم ركعتين طائناً إن إمامه أحرم كذلك فحين أن الإمام نوى الاتمام فلم يتبعه بطلت صلاته لخالفته للإمام نية وفلا (قوله فبطل في الاثنى عشر) أي وهي ما إذا نوى الاتمام عمداً أو جهلاً أو سهواً أو تأويلاً وقصر عمداً وجهلاً أو تأويلاً (قوله والساهي الخ) أي أنه إذا نوى الاتمام عمداً أو سهواً أو جهلاً أو تأويلاً ثم قصرها سهواً فحكمه حكم القيم يسلم من ركعتين سهواً (قوله وكان أتم) عطف على قوله كان قصر عمداً وهذه عكس ما قبله لأنه في السابقة نوى الاتمام ثم قصرها نوى القصر ثم أتم ثم إن عبارة المصنف تقتضي أن التأموم لا يبطل صلاته إلا إذا أتم كالإمام وليس كذلك بل بطل مطلقاً أتم لا كما في اللواقح عن ابن بشير وأما خبط الشارح بقوله وتبعه ما أمومه أو لم يتبعه اه (قوله مراعاة لمن يقول الخ) انظر من ذكر هذين القولين ولم اتف في القصر إلا على أربعة أقوال الفرضية والسنية والاستحباب والاباحة ذكرها ابن الحاجب وغيره بن وقد يقال لل شارح أراد مراعاة لمن يقول بذلك ولو أخرج المذهب في كتب الحديث أن بعض السلف كان يرى أن القصر مقيد بالخوف من الكفار كما في الآية وكانت عائشة لا تقصر وربما احتجت بأنها أم المؤمنين فجمع الأرض وطن لها فتأمل (قوله سبح ما أمومه) أي تسبيحاً يحصل به التذرية وسكت المصنف عن الإشارة وهي مقدمة على التسييح كاقيل فإن ترك التأموم التسييح فاستظهر ابن عاشر البطلان حملاً على ما مر في الخامسة فإن لم يفهم بالتسييح لم يكلمه على ما لحنون وتركه من غير اتباع وقد مر أن التمسك به يكلمه (١) كما قل غيره فإن كلمه ولم يرجع لم يتبعه (قوله ولا يتبعه) أي فإن تبعه فهل يبطل أولاً والذي اتظاهرة عقب جريه على حكم قيام الإمام الخامسة وتيقن السأموم اتناء موجبها من أنه إذا تبعه فيها عمداً وجهلاً بلا تأويل فالبطلان وإن تبعه سهواً أو تأويلاً فلا يبطل (قوله وإن ظهم سفراً) أي مسافرين فنوى القصر ودخل معهم (قوله اسم جمع لسافر) أي بمعنى مسافر وما ذكره من أنه اسم جمع لسافر لا جمع له بناء على ما قاله الجمهور من أن فعلاً لا يكون جمعا لفاعل أما على ما قاله الأخفش فهو جمع له وعلى كل حال فهو ليس اسم جمع لمسافر ولا جمعا له (قوله فظهر خلافه) أي وأما إذا لم يظهر خلافه بل ظهر ما يوافق ظه فصلاته صحيحة (قوله أولم يظهر شيء) وهذا هو النقل عن ابن رشد كما في التوضيح وح وإن كان مفهوم المصنف يصدق بالصحة في صورتين أي ما إذا ظهرت للواقعة أولم يظهر شيء فال مفهوم فيه تفصيل (قوله لأنه) أي ذلك الداخل (قوله خالفه نية وفلا) أي لأن هذا الداخل نوى القصر وسلم من اثنتين والإمام نوى الاتمام وسلم من أربع (قوله وإن أتم) أي ذلك الداخل الذي نوى القصر (قوله وفلا خلاف ما دخل عليه) أي فهو كمن نوى القصر وأتم عمداً (قوله وأما إذا لم يظهر شيء) أي بأن ذهبوا حين سلم الإمام من ركعتين ولم يدر أهى صلاتهم أو أخيرها تأتم (قوله احتمال حصول المخالفة) أي أنه يحتمل موافقة الجماعة له

(١) قوله أنه يكلمه تقدم للشارح وتقدم للمعنى ناقلاً عن نسخة العدوى أنهم لا يكلمونه على مذهب ابن القاسم أيضاً رداً على الشارح من جهة النقل متوقفاً على ما كتبه محمد عايش

بالوقت (الضم) وري دون التأمومين ادلاً حلالاً في صلاتهم لعدم اتباعهم له (وإن) دخل مصلح قوم (ظهم سفراً) يسكون في الغاء اسم جمع لسافر كركب وراكب (ظهم خلافه) وأتمهم مقيمون أولم يظهر شيء (أعاد أبدأ إن كان) الداخل (مسافراً) لخالفته إمامه لأنه إن سلم من اثنتين خالفه نية وفلا وإن أتم فقد خالفه نية وفلا خلاف ما دخل عليه هذا إن ظهر خلافه وأما إذا لم يظهر شيء فوجه البطلان احتمال المخالفة المذكورة فقد حصل الشك في الصحة وهو يوجب البطلان ومفهوم إن كان مسافراً

انه لو كان لداخل منها لأتم صلاته ولا يصح كونهم على خلاف ظنه لما رقت للإمامية وفلا (كسكسه) وهو ان يقيم مقيمين فينوي  
الانعام فيظهر انهم مسافرون أو لم يثبت شيء فانه يبدأ بان كان مسافرا وهو (٣٦٧) ظاهر ان تصرفه لخالفة فعله لئنه وأما ان

أنهم فكان مقتضى القياس  
الصحة كاتتداء مقيم بمسافر  
وفرق بأن المسافر لداخل  
على الموافقة فينبه الخالة  
لم يشتر له ذلك بخلاف القسم  
فانه داخل على الخالة من  
أول الأمر فاغتفر له وأما  
ان كان الداخل مقيما صححت  
ولا إعادة لأنه مقيم اقتدى  
بمسافر (وفي) صلاة  
المسافر إن دخل على  
(ترك نية القصر  
والإتمام) ما عمدا أو  
سهوا إماما كان أو مأموما  
أو فذا بأن نوى صلاة الظهر  
مثلا من غير عرض لنية  
قصر أو إتمام (كردد) في  
الصحة والبطان وعلى  
الصحة قيل يجب عليه  
إتمامها وقيل لا واجب عليه  
صلاة لا يجنبها أي انه ان  
صلاها أجزأ وان  
صلاها ركعتين أجزأ  
واستند من هذا الخلاف  
أنه لا بد من نية القصر عند  
كل صلاة بخلافه عند  
الشروع في السفر فلا يلزم  
(وتكبر) للمسافر  
(تعجيل الأوبة) أي  
الرجوع لو طئه بعد قضاء  
وطئه واستصحاب هديا  
بدر حاله (والدخول  
شحن) (١) لأنه أبلغ في  
السرور ويكره لئلا في حق  
ذي زوجة

(١) قول المصنف والدخول

في كونهم مسافرين فتكون الصلاة صحيحة ويحتمل أنهم مقيمون فيلزم إما تحالة الإمامية وفلا  
ان سلم من اثنين وان أم يلزم مخالفة لإمامه نية ومخالفة نيته له (قوله) أنه لو كان الداخل) أي الذي  
ظنهم مسافرين مقيما فنوى الانعام ودخل معهم فظهر خلاف ما ظنهم (قوله) كسكسه  
تشبيه في الاعادة أبدا ان كان ذلك الداخل مسافرا (قوله) فكان مقتضى القياس الصحة) أي مع ان  
ظاهر المصنف كظاهر كلامهم بطلان صلاته (قوله) وفرق بأن المسافر) أي الذي ظنهم مقيمين فظهر  
خلافه وحاصل الفرق ان المأموم هنا لما خالف (١) سنته وهو القصر وعدل إلى الانعام لا اعتقاده  
أن الإمام متى كانت نيته معاملة فكأنه نوى الانعام ان كان الإمام مقيما وقد ظهر بطلان المعلق عليه  
وحيث فبطل المعلق وهو نيته الانعام بخلاف المسئلة الأخرى فانه ناو الانعام على كل حال  
(قوله) على الموافقة) أي في الانعام (قوله) لا يشتر له ذلك) أي ما ذكر من مخالفة الإمام في العمل ونية  
(قوله) بخلاف المقيم) أي الذي اقتدى بمسافر (قوله) وأما ان كان الداخل) أي مع القوم الذين ظنهم  
مقيمين نظرتهم مسافرون (قوله) تردد (٢) في الصحة والبطان) أي سواء صلاها حضرية أو سفرية  
هذا هو الصواب خلافا لبق حيث قال ان محل الترددان صلاها سفرية والصحة اتفاقا قال شيخنا  
ينبغي ان يكون محل التردد في أول صلاة صلاها في السفر فان كان قد سبق له نية القصر فانه يتحقق على  
الصحة فيما بعد اذا قصر لأن نية القصر قد انسجت عليه فعلى موجودة حكما وكذا يقال فيما اذا نوى  
الانعام في أول صلاة ثم ترك نية القصر والانعام فيما بعدها وأتم (قوله) قيل يجب عليه إتمامها  
أي وهو ما قاله سند (قوله) وقيل الواجب الخ) الأوضح وقيل بخلافه في إتمامها وعدمه لأن الواجب  
عليه صلاة لا يجنبها وهذا القول للحمي (قوله) وقد استند من هذا الخلاف) أي الذي ذكره المصنف  
وقوله انه لا بد الخ أي لأجل ان تكون الصلاة صحيحة اتفاقا وأنت خير بأن هذا بكرر (٣) على ما  
تقدم قريبا من ان الذي ينبغي ان محل الخلاف إنما هو في أول صلاة صلاها في السفر والحق ما مر فتأمل  
(قوله) ونذب تعجيل الأوبة) أي فسكنه بعد قضاء حاجته في المكان الذي سافر اليه خلاف المندوب  
والظاهر انه خلاف الأولى كما قال شيخنا (قوله) ويكره لئلا في حق ذي زوجة) ففي مسلم والنسائي  
من طريق جابر نهى رسول الله ﷺ ان يطرق الرجل أهله لئلا يتخونهم ويطلب نراتهم والطروق  
هو الدخول من بعد \* واعلم انه يستحب لمن خرج للسفر أن يذهب لآخوانه يسلم عليهم وبأخذ  
خاطرهم وأما إذا قدم من السفر فالمستحب لآخوانه ان يأتوا اليه ويسلموا عليه وأما يقع من قراءة

(١) قوله لما خالف الخ لما حرف شرط وخالف سنة شرطها وعدل عطف عليه ولا اعتقاده لعدله  
وكانت نيته جوابها وقد منع الدلالة الأمير هذه الملازمة بأنه لا يلزم من ظنه ان الإمام من ان يلقى نية  
الانعام وعلى تسليم الملازمة فالظاهر بطلان صلاته ولو تبين ان الإمام منهم قياسا على قولهم إذا اقتدى  
بإمام بشرط انه زيد مثلا بطل ولو تبين انه كذلك لعدم الجزم عند النية ونسب ضوء الشموع لا يلزم من  
الظن الشروط في النية على أنهم قالوا إذا اقتدى بشرط انه زيد مثلا بطل ولو تبين انه كذلك لعدم الجزم  
عند النية اه بحروفه (٢) قوله ترددنا جرى التردد هنا مع عدم اشتراط عدد الركعات لأنه تعارض  
في عددها ما الأصل والحال المستون فحاصل التردد هل يحتاج ترجيح أحدهما لنية أو يكفي اختيار  
المصلحة بعد الدخول اه ضوء الشموع (٣) قوله يكرر قد يقال لا يكرر لأن المراد لا بد منها ولو حكما  
ومنه ما سبق عن عداه علبش

ضحى يني قبل الاصرار ويندب ابتداء دخوله بالمسجد لتأهب زوجته لقدمه كما في الحديث ثلاث يرى عنها يكرهه فيقتب  
عن ذلك التراق أناده في شرح المجموع وضوء الشموع اه

غير معلوم القدوم ولما انتهى الكلام على قصر الصلاة بالسفر تمكلم على الجمع بين الصلاتين للشركنى الوقت ولجمعا سبب السفر والطر والوحل مع الظلمة والمرض وعرفة ومزدلفة وتمكلم هنا على الأربعة الأول وسيذكر الباقي في محله فقال ( وَرَخَّصَ لَهُ ) أى للسافر رجلا أو امرأة جوازا ( ٣٦٨ ) معنى خلاف الأولى ( جمع الظهريين ) لمشفة فعل كل منها في وقته ومشقة السفر ( يبر )

أى فيه لافى بحر قصرا  
لارخصة على موردها إذا  
طال سفره بل ( وإن )  
قصرا عن مسافة القصر  
ان جد سيره بل ( وإن ) ان  
( لم يجد ) بلا كثرته أى  
كراهة متعلق برخص أى  
بلا خلاف الأولى ( وفيها  
شترط الجدد ) فى السير  
( لإدراك أمر ) لا مجرد  
قطع المسافة وللشهور  
الأول ( بمنزلة ) هو مكان  
نزول السافر وان لم يكن  
بهاء وان كان فى الأصل  
للورد ترده الابل وهو  
بدل بعض من قوله يبر  
( زالت ) الشمس وهو ( به )  
أى بالمنزل ( ونوى ) عند  
الرحيل ( الزول ) بحد  
الغروب ( فيجمعها جمع  
تقديم بأن يصلى الظهر فى  
أول وقتها الاختيارى  
ويقدم العصر فيصلى بها  
قبيل رحيله لأنه وقت  
ضرورى لها اغتفر اجتماعها  
فيه لمشفة النزول ( وإن ) ان  
نوى النزول ( قبل )  
الاصفرار ( على الظهر  
أول وقتها ) أخر العصر  
وجوبا فبايظهر ليوعها في  
وقتها الاختيارى فان قديمها  
مع الظهر أجزأت ( وإن ) ان

الفائحة عند الدواع فانكره الشيخ عبد الرحمن التاجورى وقال انه لم يرد فى السنة وقال عجل بل ورد فيها ما يدل لجوازه فهو غير منكر وما ذكره من كراهة القدوم ليلا فى حق ذى الزوجة ظاهره كانت الغية قرية أو بعيدة وهو كذلك على التعمد خلافا لما يغيبه عقب من اختصاص الكراهة بطويل الغية ( قوله لتبر معلوم القدوم ) وأما من أعلم أهل بأنه يقدم فى وقت كذا من الليل فلا يكره له القدوم ليلا ( قوله وسيذكر الباقي ) أى وهو عرفة وللزبدلة وقوله فى محله أى وهو باب الحج ( قوله رجلا أو امرأة ) أى وسواء كان راكبا أو ماشيا على ما فى طر ابن عات وهو التعمد خلافا لابن علاق من اختصاصه بالراكب ( قوله وان قصر ( ١ ) عن مسافة القصر ) أى لكن لا بد فى الجواز من كونه غير عاصى بالسفر وغيره به فان جمعا فلا إعادة بالأولى من القصر ( قوله ان جد سيره ) أى ان جد فى سيره لأجل إدراك رفقته أو لأجل قطع المسافة وقوله بل وان لم يجد أى بل وان لم يجد فى سيره أصلا ( قوله وفيها شرط الجدد ) أى الاجتهاد فى السير ونفسها ولا يجمع للسافر إلا إذا جد به السير ويخاف فوات أمر فيجمع وظاهرها سواء كان ذلك الأمر مها أم لا ( قوله لادراك أمر ) أى كرفة اومات او ما يخاف فواته ( قوله وللشهور الأولى ) وهو جواز الجمع مطلقا سواء جد فى السير أم لا كان جد لادراك أمرام لأجل قطع المسافة والذى حكى تشهيره هو الامام ابن رشد ( قوله وان كان فى الأصل ) أى وان كان التهل فى الأصل ( قوله وهو بدل بعض ) أى ويثبت فالعامل فيه مقدر أى جمعها بمنزل وأما قول عقب ان قوله يبر متعلق برخص ومنه متفق يجمع فهو فاسد معنى وهو ظاهر وذلك لأن ترخيص فعل الشارع وهو متعلق بالجمع قطع النظر عن كونه يراو بحر فهو غير مقيد بها وفاسد صناعة لما فيه من الفصل بين الصدر ومعهوله بالاجنبى ( قوله فيجمعها جمع تقديم ) أى ويؤذن لكل منها ( قوله لأنه وقت ضرورى لها ) أى بالنسبة للسافر ( قوله لمشفة النزول ) أى لأجل صلاة العصر فى وقتها الاختيارى ( قوله وأخر العصر وجوبا ) أى غير شرطى قاله شيخنا العدوى ويؤذن لكل من الصلاتين فى هذه الحالة لأن كلامها وقعت فى وقتها الاختيارى ( قوله فان قدمها مع الظهر أجزأت ) وندب اعاتها بوقت ( قوله ان شاء جمع تقديمها ) أى ويؤذن لكل من الصلاتين فى هذه الحالة وقوله وان شاء أخرها اليه الخ أى ولا يؤذن لها حيث نلتا سار فى الاذان من كراهته فى الضرورى للؤخر ( قوله فيما إذا زالت عليه بالمنزل ) أى وهو نازل بالمنزل ( قوله أى سائرا ) أى سواء كان راكبا أو ماشيا وانما فسر الشارع راكبا سائرا ليكون ماشيا على التعمد وهو قول ابن عات من ان الجمع بين الصلاتين جائز للسافر مطلقا سواء كان راكبا أو ماشيا كما ر ( قوله أخرها ) أى وجوبا كذا قبل وفيه شىء اذ مقتضى القياس جواز تأخيرها فى المشقة الأولى واما فى الثانية فتأخير الصلاة الأولى جائز والثانية واجب لنزوله بوقتها الاختيارى كذا كتب والد عقب وللخمي ان تأخيرها جائز أى ويجوز ايقاع كل صلاة فى وقتها ولو جمعا صوريا ولا يجوز جمعها جمع تقديم لكن ان وقع فالظاهر الاجزاء

( ١ ) قوله وان قصر لأنه عهد بالحضر خلافا للشافعية واجازوه يحر فيتنا وبينهم عموم وخصوص وجهى وقاعدتهم كل ما اباح القصر اباح الجمع وتوسط أصحابنا فلم يجزوه للماضى بالسفر افاده فى ضوء الشومع

وندى  
نوى النزول ( بعدة ) أى بعد دخول الاصفرار وقبل الغروب ( خير فيها ) أى العصر ان شاء جمع تقديمها  
وان شاء أخرها اليه وهو الأولى لأنه ضرورى لها الأصل فيه ثلاثة أحوال فيما إذا زالت عليه بالمنزل وأشار إلى ثلاثة أيضا فيما إذا زالت عليه راكبا بقوله ( وإن زالت ) عليه الشمس ( راكبا ) أى سائرا ( آخرها ) أى بأن يجمع جمع تأخير ( إن نوى ) بزوله ( الا سافرا أو ) نوى النزول ( قبله ) أى الاصفرار فهاتان صورتان وأشار للثالثة بقوله ( وإلا ) بأن نوى النزول بعد الغروب ( ففى وقتها ) المختار

جما سوريا الظهر آخر القائمة الأولى والنصر أول الثانية وهذا حكم من يضبط نزوله ثم يهبط في حكم الأخير وهو الجمع الصوري قوله ( كُنْ لَا يَضْبُطُ نَزُولُهُ ) وقد زالت عليه وهو راكب فان زالت عليه نازلا صلى الظهر قبل رحيله ( ٣٩٩ ) وأخر العصر ( وكالمشيطون ) ونحوه

فيجمع جما سوريا (وَلِلْمُحِبِّ فَعْلُهُ) أى الجمع الصوري مع فوات فضيلة أول الوقت دون المذخور (وَهَلِ الْعِشَاءُ أَنْ كَذَلِكَ) أى كالظهيرين في التفصيل التقدم بتزليل الفجر منزلة الغروب والثلث الأول منزلة ما قبل الاصفار وما بعده للفجر منزلة الاصفار اوليس كذلك فلا يجمعها بحال بل يصلى كل صلاة بوقتها لان وقتها ليس وقت رحيل (تَأْوِيلَانِ) فيمن غربت عليه نازلا والا اتفق على انها كذلك والراجع التأويل الاول (وَقَدَّمَ) العصر اول وقت الظهر والعشاء اول وقت الغروب جوازا وقيل نذبا فيجمع جمع تقديم (خَافُفٌ) حصول (الإعفاء) عند الثانية (و) خائف الحى (التأفُّضِ) خائف (المُيَدِّ) أى الدوخة التى لا يستطيع معها الصلاة على وجهها فان حصل ما ذكر من الاعفاء والتأفُّض والميد وقت الثانية فالامر ظاهر (وَإِنْ سَلَّمَ) بان لم يحصل له ما ذكر (أَوْ قَدَّمَ) الميسافر الثانية مع الاولى (وَلَمْ يَرْحَلْ) أو ارتحل قبيل

وندى إعادة الثانية في الوقت ويمكن الجمع بان من قال بوجوب تأخيرهما مراده انه لا يجوز له ان يقدمهما معا فلا ينافى انه يجوز له ان يجمع كل صلاة في وقتها والجواز في كلام اللخمي بالمعنى التقدم فالحلف لفظي قاله شيخنا المدوى (قوله جما سوريا) أى في الصورة لا انه حقيقى لان حقيقة الجمع تأخير احدى الصلاتين أو تخديعهما عن وقتها (قوله كُنْ لَا يَضْبُطُ نَزُولُهُ) أى تارة ينزل بعد الغروب وتارة في الاصفار وتارة قبله (قوله وقد زالت عليه وهو راكب) أى فيجمع جما سوريا ويحصل له فضيلة أول الوقت (قوله فان زالت عليه) أى على من لا يضبط نزوله حالة كونه نازلا (قوله وأخر العصر) أى لوقتها فلو أخر الظهر لآخر القائمة الأولى وجمع جما سوريا لم يحصل له فضيلة أول الوقت ولو صلى الظهر والعصر أيضا قبل ارتحاله صحت العصر وندى اعادتها في الوقت ان نزل قبل الاصفار (قوله ونحوه) أى من كل من تلحقه مشقة بالوضوء أو بالقيام لكل صلاة لا تلحقه إذا صلاهما مجتمعين (قوله أى كالظهيرين في التفصيل للتقدم الخ) وعليه إذا غربت عليه الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والتزول بعد الفجر جمعهما جمع تقديم قبل ارتحاله وان نوى التزول في الثلث الأول أخر العشاء وجوبا وان نوى التزول بعد الثلث الأول وقبل الفجر خير في العشاء وأما ان غربت عليه الشمس وهو سائر ونوى التزول في الثلث الأول أو بعده وقبل الفجر أخرهما جوازا على ما مروا ونوى التزول بعد الفجر جمع جما سوريا والجمع الصوري مبنى على امتداد مختار للغرب للشفق وتقدم انه قول قوى (قوله تأويلان) لفظ المدونة ولم يذكر مالك المغرب والعشاء في الجمع عند الرحيل كالظهير والعصر وقال سحنون الحكم مساو وقيل ان كلام سحنون تفسير وقيل خلاف اه وعزا ابن بشير الأول لبعض المتأخرين والثانى للباحى ورجح الأول ابن بشير وابن هرون اه بن (قوله والا اتفق) أى والابان غربت عليه الشمس وهو سائر (قوله وقدم العصر اول وقت الظهر والعشاء أول وقت المغرب) أى بعد فعل الصلاة الأولى فيهما وقوله جوازا أى عند ابن عبد السلام وندى عند ابن يونس وهو المتمد كما قال بعضهم وفى بن ما يفيد أن المشهور وما قاله ابن عبد السلام من الجواز وقال ابن نافع يمنع الجمع بين الصلاة وصلى كل صلاة بوقتها بقدر الطاقة ولو بالأيام فان اغمى عليه حتى ذهب وقتها لم يكن عليه قضاؤها واستظهر ذلك لانه على تقدير استغراق الاغماء للوقت فلا ضرورة تدعو للجمع وكما إذا خافت ان تموت أو تحيض فانه لا يشرع لها الجمع وقرق بين الاغماء والحيض بان الحيض يسقط الصلاة قطعا بخلاف الاغماء فان فيه خلافا وبان الغالب في الحيض ان يتم الوقت بخلاف الاغماء وهذا يقتضى مساواة الجنون اه خشى كبير (قوله عند الثانية) أى سواء خاف استغراقه لوقت الثانية كله أو لبعضه كما هو ظاهره لامكان تخلف ظنه (قوله وان سلم الخ) اعترضه اللواق بان الذى نص عليه اصبح وغيره انه بعيد ونشله الجزولى ان سلم اعاد فظاهر ذلك انه بعيدا بدا خلاف ما عند الصنف قلت في التوضيح إذا جمع أول الوقت لاجل الخوف على عقله ثم يذهب عقله فقال عيسى بن دينار بعيد الأخيرة قال سندريد في الوقت وعند ابن شعبان لا يبعداه وعلى كلام سندا عند الصنف هنا بن (قوله أو قدم للميسافر الثانية مع الأولى) أى لكونه زالت عليه الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والتزول بعد الغروب وقوله لم يرتحل أى طرأ له عدم الارتحال إما لمر أو لتغير امر هذا ظاهره (قوله ونوى الرحيل بعد الغروب) أى فيجمع لظنه جواز الجمع جهلا منه وكان الأولى ان يقول ونزل عنده فجمع عبر ناول الرحيل بعده اهم من ان يكون ناولا الرحيل بعد الغروب أو لم ينوه أصلا واعلم أن في كل من القرع الثانى والثالث صورتين احدهما

(٤٧ - دسوقى - أول) (الزوال) وادركه الزوال الدركا (وَنَزَلَ عِنْدَهُ) ونوى الرحيل بعد الغروب فظن جواز الجمع (فجمع) جمع تقديم (أعاد) الصلاة (الثانية) وهى العصر أو العشاء (في الوقت) الضرورى في المروع الثلاثة والعمد في الثانى انه

لا إعادة عليه أصلا (و) رخص (١) ندبا لمزيد (٣٧٠) الشقة (في جمع المشايين: قط) جمع تديم لا الظهرين لعدم

الشقة فيها غالبا (بكل مسجد) ولو مسجد غير جمعة خلافا لمن خصه بمسجد المدينة أو بمسجد مكة (لمطري) واقع أو متوقع (أو طين مع ظلة) للشهر لا ظلة غيم (لا طين) قط على المشهور (أو ظلة) قط اتفاقا ثم أشار لصفة الجمع بقوله (أذن للغرب) على النار أول وقتها (كالعادة وأخر) صلاتها ندبا (قليل) بقدر ما يدخل وقت الاشتراك باختصاص الأولى ثلاث بعد الغروب (ثم صليا ولأ) بفصل (الأقذر أذان) أي فعله بدليل قوله (منخفض) للسنة ولا يسقط به سنته عند وقتها (مسجد) أي فيه لا على النار ثلاثا يلبس على الناس

(١) قوله ورخص ندبا في جميع

أن يجمع ناويا للرحيل بعد الجمع لجد السير ثم يدوله فلا يرتحل والثانية أن يجمع ولا نية له في الرحيل بعد الجمع أهم من كونه ناويا له بعد ذلك أول ينوه أصلا لكنه غير رافض للسفر بالإقامة التي تقطعه في الأولى لا إعادة عليه في الفرعين وفي الثانية بعد العصر في الوقت وهذا كله يفهم من قولهم فان حمل القرعان في الصنف على الصورة الثانية سقط الاعتراض عنه اه بن والاعتراض الوارد عليه هو ما أشار له الشارح بقوله والتمتع بالغ وحاصله أن كلام الصنف مطلق فظاهره أنه يطالب بالإعادة في الفرعين الأخيرين سواء جمع ناويا الارتحال بعده ولم يرتحل أو جمع غير ناو الارتحال بعده وهو مسلم في الحالة الثانية دون الأولى لأن التمتع أنه إذا جمع في الفرعين ناويا الارتحال ولم يرتحل فلا إعادة عليه وحاصل الجواب أن كلام الصنف محمول على ما إذا جمع غير ناو الارتحال بعده في الفرعين وحيث فلا اعتراض (قوله لا إعادة عليه أصلا) أي لا في وقت ولا في غيره حيث كان عند التمتع ناويا الارتحال (قوله ورخص ندبا الغ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول الصنف في جمع المشايين متعلق بمحذوف بعد الواو أي ورخص في جمع الغ والنائب عن الفاعل بكل مسجد ومحمول أن يكون متعلقا بأذن للغرب الآتي ويحتمل عطفه على له من قوله سابقا ورخص له ولا يصح عطفه على قوله جمع الظهرين المتعلق بالمسافر تأمل (قوله ولو مسجد غير جمعة) بل ولو كان خصا كالذي يفعله أهل القرى الصلاة (قوله اطر) أي أو برد أما الثلج فذكر في العيار أنه مثل عنه ابن سراج فأجاب بأن لا أعرف فيه نصا والذي يظهر أنه أن أكثر بحيث يتعذر نقضه جاز الجمع والافلاب ثم ان ظاهر قوله لمطر ولو حصل قبل الحى. للمسجد وهو كذلك ولا يناق أن المطر الشديد للسوق للجمع. يسح للتخلف عن الجماعة لأن إباحة التخلف لا تنافي فيهم يجمعون إذا لم يتخلفوا (قوله أو متوقع) قلت المطر أنما يسح الجمع إذا أكثر والمتوقع لا يتأتى فيه ذلك قلت يمكن علم أنه كذلك بالقرينة ثم أنه إذا جمع في هذه الحالة ولم يحصل المطر فبعض إعادة الثانية في الوقت كما في مسألة وإن سلم أعاد بوقت اه خش (قوله أو طين مع ظلة للشهر) أي بشرط كون ذلك الطين كثيرا يجمع أو وسط الناس من مشى اللداس وأعلم أن الجمع لطين مع الظمة ظاهر إذا علم الطين جميع الطرق فإن كان في بعضها قبل لم يكن في طريقه الجمع تبعا لمن في طريقه وهو الظاهر أولا (قوله لا ظلة غيم) انما لم يعتبر لانهما نزول وقد لا تشتد (قوله لا طين أو ظلة) أي ولو كان مع كل منهما ريع شديدة (قوله وأخر قليلا) (١) وقال ابن بشر لا يؤخر الغرب أصلا قال التأخرون وهو الصواب إذ لا معنى لتأخيرها قليلا إذ في ذلك خروج الصلاتين. ما عن وقتها المختار انظر بن ولعله لم يؤخر الظهر قليلا في جمعها مع العصر في السفر رقا بالمسافر (قوله لا قدر اذان) أي لا قدر اذان أي لا يفعله بدليل قوله منخفض فانه يدل على أن المراد بقدره فعله لانه هو الذي يوصف بالانخفاض والارتفاع فاندفع ما يقال الأولى حذف قدر بان يقول الا باذان منخفض وذلك لأن كلامه لا يدل على حصول الاذان بالتمسك مع أنه المطلوب (قوله للسنة) أعلم أن الاذان للعشاء بعد صلاة المغرب مستحب لانه من جماعة لم تطالب غيرها ولذا جرى قولان في اعادته وقت الشفق وإن كان التمتع اعادته لأجل السنة ولا يسقط بالأول سنته عند وقتها بخلاف اذان المغرب فانه سنة قول الشارح السنة أراد بها طريقة النبي الصادق بالمستحب كما هو المراد (قوله ثلاثا يلبس على الناس) أي فيظنون أن

(١) قوله وأخر قليلا كأنهم قصدوا بالتأخير أن لا يفعل شيء عند الجمع الا بعد الاشتراك وذلك أن الجمع يحل الصلاتين كعبارة واحدة لا ترى عدم التنفل بينهما والافعل الأولى بلا تأخير ودخل وقت الثانية ولم يقولوا بالتأخير في السفر رقا بالمسافر اه افاده في شرح المجموع وضوء الشموع على أن بعضهم قال به في السفر أيضا اه وضوء

العشاء بن الخ هكذا التزم والعمل وليس استنباطا حتى يقال ان فيه تقديم سنة الجماعة على واجب الوقت أو أن وسيلة السنن مع أن هذه الوسيلة ليست متعينة لا مكان الجماعة في البيوت بعد الوقت وقد ورد قول المؤذن ليلة المطر ألا صلوا في الرجال وهذا كما سبق في الأمر بالسكينة للتدوية في السعي ولو فاتت الجمعة الواجبة فانا متعبدون كما

يكراه فيما يظهر ادلاوجه  
للحرمة قاله شيخنا وكذا  
كل جمع يمنع فيه التنفل بين  
الصلاتين (ولم يمنع)  
أي أن التنفل أن وقع  
لا يمنع الجمع (ولا) تنفل  
(بعدهما) أيضاً أي يمنع  
في المسجد لأن القصد من  
الجمع أن ينصرفوا في  
الضوء والتنفل فيبتذل  
(وجاز) الجمع (لمنفرد)  
بالمغرب (أي عن جماعة  
الجمع وإن صلاها مع غيرهم  
جماعة) (بعدهم) بالمساء  
فدخل معهم ولو بأدراك  
ركعة لأدراك فضل الجماعة  
(و) جاز الجمع  
(لمتسكف) ومجاور  
(بمسجد) تبعاً لهم ولذا  
لو كان الإمام متسكفاً  
وجب عليه أن ينيب من  
يصلى بهم ويتأخر مأموماً  
(كان انقطع المطر بعد  
الشروع) ولو في الأولى  
فيجوز الجمع وظاهره ولو  
لم يعقد ركعة لأقبل الشروع  
فلا يجوز (لا) يجمع  
منفرد بالمغرب (إن  
فرغوا) أي جماعة  
الجمع من صلاة العشاء ولو  
حكاً بأن كانوا في التشهد  
الأخير فإن ظنه الأول  
فدخل معهم فإذا هو الأخير  
وجب أن يشفع إذ من  
شرط الجمع الجماعة  
وحينئذ (فيؤخر) العشاء  
وجوبا (للتسكف)

أي لحقيه

وقت العشاء دخل وهذه العلة تشعر بحرمة على النار (قوله بل عند محرابه) أي بل يؤذن أمام محرابه  
كما في المدونة وارتضاء الأتاني وهو المتمد وقوله وقيل بصحته هو قول ابن حبيب (قوله ولا تنفل  
بينهما) أعلم أن الواقع في التنفل يمنع الفصل بين الصلاتين المجموعتين بالنفل وكذا بالكلام وقد استظهر  
شيخنا العدوي أن المراد بالمنع الكراهة في الفصل بكل من النفل والكلام إذ لا وجه للحرمة  
(قوله وكذا كل جمع) أي سواء كان جمع تقديم أو تأخير (قوله ولم يمنع) الأولى ولا يمنع أي ولا يمنع التنفل  
الجمع فلم تنفي الماضي والفتية إنما يشك على الأحكام المستقبلية ومحل كون التنفل بينهما لا يمنع جمعها مالم  
يؤد التنفل إلى الشك في دخول الشفق والامتنع الجمع حينئذ (قوله أي يمنع) يعني على جهة الكراهة فلو  
استمر تنفل في المسجد بعد ما حاق غاب الشفق فهل يطالب بأعادة العشاء أو لا قولان (قوله لأن القصد  
النح) مفاده أنهم لو جلسوا في المسجد حتى غاب الشفق أنهم يسيرون العشاء وهو قول ابن الجهم وقيل  
لا يسيرون وقيل أن قصد الجل أعادوا والا فلا والراجح الثاني لأنه سماع القرنيين أشهب وابن نافع  
والثالث للشيخ ابن أبي زيد والظاهر أن الأعادة واجبة على القول بها كما أفاده شيخنا العدوي (قوله وجاز  
النح) بنى هذا الجواز ابن بشر وابن شاس وابن عطاء الله وابن الحاجب على القول بأن نية الجمع  
تجزئ عند الثانية وبنوا على مقابل هذا القول قول المصنف الآتي ولا أن حدث السبب بعد الأولى  
واعلم أنه إنما عبر بالجواز مع أن الجمع مندوب لتحصيل فضل الجماعة لأجل المخرجات الآتية وفهم  
منه أنه إذا لم يكن صلى المغرب ووجد في العشاء أنه لا يدخل معهم ويؤخرها لوقتها لأن الترتيب  
واجب ولا يصلي الأولى في المسجد لأنه لا يجوز أن تصلي به صلاة مع صلاة الإمام أه خشي (قوله وإن  
صلاها مع غيرهم جماعة) أي هذا إن صلاها فذا بل وأن صلاها جماعة مع غير جماعة الجمع (قوله وجاز  
الجمع لمتسكف) المراد بالجواز الإذن الصادق بالنذب وهو المراد لأجل تحصيل فضل الجماعة  
(قوله ومجاور) أي وغريب بات به وخادم ما كثر فيه (قوله ولذا) أي ولأجل أن جمعية من ذكر  
للتبعية إذا كان الخ (قوله وجب عليه أن ينيب الخ) أي لأنه لو صلى بهم لكان تابعاً لهم واتباعون له  
والتابع لا يكون متبوعاً ومحل الاستخلاف إذا كان ثم من يصالح للإمامة والأصل بهم هو كما قاله طفي  
عن عبد الحق (تنبيه) نقل ابن عبد السلام والتوضيح أن استخلاف المتكف مستحب واعترضه  
ابن عرفة بأنه لا يعرف القول بالاستحباب وبأن ظاهر كلام عبد الحق الوجوب وسلمه ح وغيره  
وقال السنائي قد يقال جواباً عن ابن عبد السلام أن منصب الاستحباب في كلامه هو استخلاف  
الإمام للمتسكف لا تأخره عن الإمامة كما فهمه من اعتراض عليه وكلامه ظاهر في ذلك لمن تأمله  
ونصه ولهذا استحباب بعضهم للإمام للمتسكف أن يستخلف من يصل بالناس ويصل وراءه مستخلفه  
أه ولا ريب أن الاستخلاف غير واجب عليه وإن كان تأخره واجباً أه بن (قوله كأن انقطع  
الخ) تشبيهه في جواز الجمع أي لأنه لا يؤمن عودته ولا إعادة عليهم إن ظهر عدم عودته وقوله  
ولو في الأولى أي هذا إذا كان الانقطاع بعد الشروع في الثانية بل ولو في الأولى (قوله لأقبل الشروع)  
أي لأن انقطع المطر قبل الشروع فلا يجوز الجمع أي لأجل ذلك للطرف نعم إن كان هناك طين وظلمة  
جمع لها (قوله واجب أن يشفع) أي ولا يجزئ فيه القولان اللذان جريا في المبدأ لفضل الجماعة يدخل مع  
الإمام والباقي معه دون ركعة من أنه يقطع أو يشفع واستحسن الواقي الثاني لأنه لم يصل ولا ما دخل  
مع الإمام فيه فلذا يشفع قطعاً ولا وجه لقطعه (قوله إذ من شرط الجمع الخ) علة لحدوثه أو لا يجوز  
لأن يجمع لنفسه إذ من شرط الجمع الجماعة هو أعلم أنه إذا وجدهم فرغوا من صلاة العشاء فكما لا يجوز له  
أن يجمع لنفسه لا يجوز له أن يجمع مع جماعة أخرى في ذلك المسجد لأنه من إعادة جماعة بعد الراتب فلو  
جمعوا فلا إعادة عليهم أه شيخنا العدوي (قوله فيؤخر للشفق) يجوز فيه الرفع على الاستئناف والنصب



بأن مضمرة في جواب الشرط لتزليه منزلة الاستفهام والجزم عطفا على جواب الشرط بالقاء لأن  
للحق لا يجوز الجمع أن فرغوا فيؤخر قال ابن مالك :

والفعل من بعد الجزاء إن يقرن بالفاء أو الواو بحديث لقن

(قوله إلا بالمساجد الثلاثة) أي أنه إذا دخلها بالفعل فوجد إمامها قد جمع والحال أنه كان قد صلى المغرب  
بغيرها قبل دخولها فله أن يصل العشاء بها قبل دخول الشفق بنية الجمع فإن دخلها بالفعل فوجد إمامها  
قد جمع ولم يكن صلى المغرب بغيرها قبل دخوله صلى المغرب مع العشاء جمعا منفردا وأما إذا لم يدخل  
وعلم وهو خارجها أن إمامه قد جمع فلا يطلب بدخولها ويبقى للعشاء للشفق هذا هو الموافق لما مر  
من قوله فيصلون بها فإذا ان دخلوها فيقيد ما هنا بما هناك كما جزم به بعضهم وإن كان بعضهم تردد في  
الدخول وعدمه اه شيخنا عدوى (قوله بناء على وجوب نية الجمع عند الأولى) لكن لو جمعه والحدوث  
السبب بعد الأولى فلا شيء عليهم مراعاة القول بوجوبها عند الثانية على أن نية الجمع واجبة غير شرط  
كما مر في الجماعة (قوله وهو الرابع) أي وأمانة الإمامة فانها تكون عند كل واحدة من الصلاتين  
اتفاقا (قوله ولا المرأة) أي ولا يجوز الجمع للمرأة والضعيف بينهما المحاور للسجدة استقلا لا فان جمعا  
تبا للجماعة التي في المسجد فلا شيء عليهم مراعاة القول بجواز جمعهما اه خشي (قوله ولا منفرد  
بمسجد) أي سواء كان مقابها أو ينصرف منه لمزلة (قوله إلا أن يكون راتبا) أي والحال أنه ينصرف  
لمزلة والافلا يجمع وما تقدم من أن الراتب يستخلف ولا يتقدم ويصل تبا فذاك في التكف الذي  
لا يخرج من المسجد وهذا يذهب لمزلة فلا يحتاج لاستخلاف بل يجمع بمجرد مخرج في الضوء (قوله كجماعة  
لا حرج عليهم في إيقاع كل صلاة في وقتها) أي لا قامت في المسجد (قوله كاهل الزوايا والربط  
وكانت قطعين بمدرسة) أي والحال أنهم ليس لهم أما كن ينصرفون إليها والاحاز لهم الجمع استقلا لا كما  
قاله الشيخ كرم الدين البرموني وأقوى السنائي أن أهل المدارس يجمعون في المسجد الذي فيه  
المدرسة استقلا لا وإن الساكن بها يجوز له الجمع بها إماما قال لأنهم ليسوا بالتكف القيمين في  
المسجد بل هم جوار المسجد فقط وقال ابن عرفة يجمع جار المسجد ولم يفيد بقية قال ولا يعارضه  
قول المصنف كجماعة لا حرج عليهم لأن موضوعه في الجماعة القيمين في المسجد واستدل على ما قال  
بما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع إماما وحجرت ملتصقة بالمسجد ولها خوخة إليه  
وعليه فيحمل قول الشارح وكان قطعين بمدرسة على مدرسة أحمد محل السكنى بها وعمل الصلاة  
كالجامع الأزهر بمصر قلت وفيما قاله نظر إذ قد نص ابن يونس على أن قريب الدار من المسجد إنما  
يجمع تبا للبعد ونصه وإنما أيسر الجمع لقرب الدار والتكف لا يدرك فضل الجماعة اه نقله أبو  
الحسن بن \* والحاصل أن للقطعين بمدرسة أن أحمد محل السكنى بها وعمل الصلاة لا يجوز لهم الجمع  
استقلا لا بل تبا اتفاقا وإن كان محل سكنهم غير محل الصلاة فهل يجوز لهم الجمع استقلا لا أو  
لا يجوز لهم الجمع استقلا لا بل تبا في ذلك خلاف مختار بن ثانيهما ومختار البرموني والسنائي وأولهما  
(فصل في الجمعة) (قوله وبسقطاتها) أراد بها الاعتذار لليحمة للتخلف عنها (قوله وقوع كلها) أي  
وقوعها كلها فالمؤكد محذوف فاندفع (١) ما يقال من كمال المضافة للضمير إنما تستعمل مؤكدة أو مبتدأ  
ولا تأثر مباشرة العوامل اللفظية والمصنف استعملها مضافا إليه ثم أن حذف المؤكد بالفتح جائز عند  
الحليل وسيبويه والصفار خلافا للأخشي والقاري وأبي جني وابن مالك (قوله فلو أوقع شيئا من ذلك)  
أي كالخطبة قبل الزوال أي أوقع الخطبة بعد الزوال والصلاة بعد الغروب لم تصح (قوله للغروب)

(١) قوله فاندفع الغ وأما الجواب عنه بأن الجر بالاضافة وهي عامل معنوى فتخلص من ضعيف

مغيب الشفق بنية الجمع  
حيث صلى المغرب بغيرها  
فإن لم يكن صلاه جمع بها  
منفردا أيضا لعظم فضلها  
على جماعة غيرها (ولا)  
يجوز الجمع (إن حدث  
السبب) من مطر أو سفر  
(بعد) الشروع في  
(الأولى) وأولى بعد  
الفراغ منها بناء على وجوب  
نية الجمع عند الأولى وهو  
الراجح (ولا) تجمع  
(المرأة) والضعيف  
بينهما (المحاور للسجدة  
إذا لا ضرر عليهما في عدم  
الجمع (ولا) يجمع  
(منفرد بمسجد) متفق  
يجمع المقدراى بل ينصرف  
ليصل العشاء بيته إلا أن  
يكون راتبا فيجمع كأن تقدم  
(كجماعة لا حرج) أي  
لا مشقة (عليهم) في  
إيقاع كل صلاة في وقتها  
كاهل الزوايا والربط  
وكانت قطعين بمدرسة أو  
تربة إلا أن يجمعوا تبا لمن  
يأتى للصلاة معهم من إمام  
أو غيره

[درس]

(فصل في بيان شروط  
الجمعة وسننها ومندوباتها  
ومكروهاتها وسقطاتها  
وما يتعلق بذلك (شرط)  
صحة صلاة (الجمعة) بضم الميم  
وحكى إسكانها وقدمها  
وكسرها (وقوع)  
كلها) أي جميعها  
(بالخطبة) أي مع جنسها

الصادق بالخطبتين (وقت الظهور) فلو أوقع شيئا من ذلك قبل الزوال لم يصح ويمتدونها من الزوال للغروب أي

أى وإن لم يبق (١) ركة للعصر وطى هذا فقولهم الوقت إذا ضاق يختص بالآخره يستثنى منه الجمعة وهذا القول هو المتقدم للذهب خلافا لمن قال إنه يمتد للإصفرار وإجازة الإمام أحمد فعلها قبل الزوال فيدخل وقتها عنده من حل النافلة ثم إن الوقت المذكور ليس كله اختياريا لما قيل هو فيه وفي الضروري كالظاهر سواء قلنا أنها بدل عن الظاهر أو فرض يومها قاله شيخنا ثم اعلم أن المصنف صدر بهذا القول لكونه هو العتمد في المسئلة ثم حكى ما فيها من الخلاف بعد ذلك وأنه امتنع العمل الغروب كما قال الشارح في حقيقة ومجازه فلا يقال جزمه بذلك أولا ينافى حكاية الخلاف بعده (قوله وهل إن أدرك ركة من العصر) أى وهل يشترط أن يدرك ركة من العصر بعد صلاتها بغطيتها قبل الغروب فإن لم يغضل للعصر ركة سقط وجوبها وهذا رواية عيسى عن ابن القاسم (قوله وصح هذا القول) أى صححه عياض وهو ضعيف كما في حاشية شيخنا (قوله بل الشرط فعلها بغطيتها قبله) أى وهذا رواية طرف وابن الماجشون عن مالك وظاهر هذا أنها لا تصح بإدراك ركة بسجودها قبل الغروب والممول عليه صحته قال الشيخ أبو بكر التونسي فإن عقد ركة بسجودها قبل الغروب فخرج وقتها أتمها جمعة وإن لم يعقد ذلك بنى وقتها ظهرا وهذا إذا دخل معتقدا اتساع الوقت لركعتين أو ثلاث أما لو دخل على أن الوقت لا يسع إلا ركة بعد الخطبة فإنه لا يعتد بتلك الركة ولا يتمها جمعة بعد الغروب هذا حاصل ما ارتضاه طي خلافا لمج ومن تبعه (قوله رويت المدونة عليها) في رواية ابن عتاب للمدونة وإذا أخر الإمام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تغيب الشمس وإن كان لا يدرك العصر إلا بعد الغروب وفي رواية غير ابن عتاب وإذا أخر الإمام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تغيب الشمس وإن كان لا يدرك بعض العصر إلا بعد الغروب عياض وهذه أصح وأشبه برواية ابن القاسم عن مالك أنظر ح اه بن (قوله الباء للمعية الخ) أى فاللغى شرط صحة الجمعة وقوعها كلها بالخطبة وقت الظهور حال كون ذلك الوقوع مصاحبا للعزم على الإقامة بنية التأيد في بلد أو اعترض على المصنف بأن الاستيطان وهو العزم المذكور شرط وجوب كأيأتي وذكره هنا في أثناء شروط الصحة يقتضى أنه منها وليس كذلك فالأولى أن يجعل إضافة بلد للاستيطان من إضافة الصفة للموصوف وأن الباء بمعنى في وهي متعلقة بوقوع أى وقوعها في بلد مستوطنة ولا شك أن كون البلد مستوطنة شرط في صحتها وأما ما يأتي من أن الاستيطان شروط وجوب فالمراد استيطان الشخص نفسه أى عزمه على الإقامة في البلد على التأيد \* والحاصل أن استيطان بلدها أى كون البلد مستوطنة شرط صحة واستيطان الشخص في نفسه شرط وجوب ويأتي على هذا كما قال ابن الحاجب أنه لو مرت جماعة بقرية خالية فنووا الإقامة فيها شهرا وصلوا الجمعة بها لم تصح لهم كما لا يجب عليهم \* وأعلم أنه متى كانت البلد مستوطنة والجماعة مستوطنة وجبت عليهم وصحت منهم مطلقا ولو كانت تلك البلد تحت حكم الكفار كما لو تغلبوا على بلد من بلاد الإسلام وأخذوها ولم يمنموا المسلمين المتوطنين بها من إقامة الشعائر الإسلامية فيها كما هو ظاهر إطلاقهم (قوله نعم الخ) استدراك على ما يتوهم من عدم صحتها لأهل الحرم أنها لا تجب عليهم (قوله وبجامع (٢) الخ)

ضعيف (١) قوله وإن لم يبق الخ لم يراعوا هنا اختصاص الوقت بالآخره إذا ضاق فكانه من خصوصية الجمعة كما أنها لا تغفل قضاء وراعوا ذلك في قوله بعد وأما إن علموا ابتداء وما هذا أول موضع اختلف فيه استحسان الفقهاء اه من ضوء الشموع (٢) قوله وبجامع جعل بعضهم الجامع شرط وجوب قيل بناء على أن القضاء لا يكون مسجدا بالتجسس وكلام المصنف مبنى على أنه يكون إذا لاجدون قضاء \* أقول المذهب أن الجامع لا بد فيه من البناء المتاد وبهذا تعلم

وهل إن أدرك (بعد صلاتها بغطيتها) (ركعة من العصر) فقوله للغروب معناه لقربه فإن لم يغضل العصر ركة سقط وجوبها (وَصَحَّحَ) هذا القول (أولا) يشترط إدراك شيء من العصر قبل الغروب بل الشرط فعلها بغطيتها قبله وهو الأرجح فقوله للغروب طي هذا حقيقة قولان (رُويَتْ) للمدونة (عليها) باستيطان بلد (الباء للمعية وهو العزم على الإقامة بنية التأيد (أو أخصاص) جمع خص وهو البيت من نصب ونحوه (لا) تصح بإقامة في (خبر) من قماش أو شعر لأن الغالب طي أهلها الارتحال فأشبهت السفن ثم إذا كانوا مقيمين على كفر سخ من بلدها وجبت عليهم تبعوا لا تنقذ بهم (وبجامع) (الباء بمعنى في) بناء معتاد الأهل البلد فيشتمل بناؤه من بوس لأهل الأخصاص

نص ابى الحسن عن المقدمات وأما السجد فقيل إنه من شرائط الوجوب والصحة معا كالإمام والجماعة وهذا على قول من يرى أنه لا يكون مسجدا إلا إذا كان مبنيا وله سقف إذ قد يهدم مسجد يكون على هذه الصفة وقد يوجد فإذا عدم فلا تجب الجمعة فصح كونه من شرائط الوجوب لتوقفه عليه وإذا وجد صحت الجمعة فيه فلذا كان من شرائط الصحة وعلى قياس هذا أفقى الباجي في أهل قرية أن يهدم مسجدهم وبقي لا سقف له فحضرت الجمعة قبل أن يبنوه أنه لا يصح لهم أن يجمعوا فيه وهذا جيد لأن المسجد إذا جعل مسجدا لا يعود غير مسجد إذا تهدم وإن كان لا يصح أن يسمى الموضع الذي يتخذ لبناء المسجد فيه مسجدا قبل أن يبنى وهو قضاء وقيل إن المسجد بالأوصاف المذكورة من شرائط الصحة دون الوجوب وهذا على قول من يقول إن المكان من القضاء يكون مسجدا ويسمى مسجدا بمجرد تعيينه وتعيينه للصلاة فيه فلا يهدم موضع يصح أن يتخذ مسجدا حينئذ لما يكون بالأوصاف المذكورة لا يكون إلا شرط صحة والحاصل أن وجوب الجمعة منوط بوجود الجامع والجامع موجود متحقق بمجرد التعيين والتعيين لا كلفة فيه فصار الجامع متقرا بالأصالة وصحتها ليست منوطة بمجرد تحقق الجامع المتحقق بالتعيين بل بالأوصاف المشار لها بقوله مبنى الخ وحينئذ فلا يكون الجامع بالأوصاف المذكورة إلا بشرط صحة (فلا قوله فلا تصح في براح حجر) أي أحيط بأحجار مثلا من غير بناء لأن هذا لا يسمى مسجدا لأنه إنما يقرر مسمى المسجد إذا كان ذا بناء وسقف على المتمد وعليه فقول المصنف مبنى وصف كاشف إلا أن يلاحظ قوله بناء معتادا وإلا كان محصا (قوله أو قريبا منها) أي بحيث ينعكس عليه دخانها وحده بعضهم بارعين ذراعا أو بأما فله كان بعيدا عنها فلا تصح فيه ما لم يكن بنى أولا قريبا منها فهدم ما بينه وبينها من البنيان وصار بعيدا فإن كان كذلك فلا يضر بعده (قوله متحد) أي فلا يجوز تعدده على الشهور ولو كان البلد كبيرا مراعاتًا كان عليه السلف وجما للكل وطلبا لجلاء الصدور ومقابله قول يحيى بن عمر يجوز تعدده إن كان البلد كبيرا وقد جرى العمل به (قوله والجمعة للعتيق) أي ولا تصح في الجديد ولو صلى فيه السلطان فإن لم يكن هناك عتيق بان بيا في وقت واحد ولم يصل في واحد منها صحت الجمعة فيها أقيمت فيه بإذن السلطان أو نائبه فإن أقيمت فيها بغير إذنه صحت للسابق بالاحرام إن علم والا حكم فسادها في كل منها كذات الولين ووجب إعادتها لأشك في سبق جمعة إن كان وقتها باقيا والأظهر (قوله أي ما أقيمت فيه أولا) أشار بهذا إلى أن العاقبة تعتبر بالنسبة للصلاة لا بالنسبة للبناء (قوله وإن تأخر أداء) أي فلا يحى في غير الجمعة الأولى التي أثبتت له كونه عتيقا وقوله وإن تأخر العتيق أداء أي وأولى إذا ساوى الجديد أو سبقه في الأداء (قوله ما لم يهجر العتيق) أي وينقلوها للجديد فإن هجر العتيق وصلوها في الجديد فقط صحت كما قال اللخمي وظاهره كان هجر العتيق لغير موجب أو لوجب كخلل حصل فيه وظاهره دخلوا على دوام هجران العتيق أو على عدم دوام ذلك فإن رجعوا بعد الهجران للعتيق مع الجديد فالجمعة للعتيق اللهم إلا أن يتناسى العتيق بالمرّة وإلا كان الحكم للثاني كذا قرر شيخنا (قوله وما لم يحكم حاكم بصحتها في الجديد تبعًا لحكمه بصحة عتيق عبد (١) معين الخ) الأولى تبعًا لحكمه بعتق عبد الخ وقوله علق أي ذلك العتيق وقوله فيه أي في الجديد وحاصله أن باني المسجد أو غيره يقول لعبد معين مملوك له أن صحت صلاة الجمعة في هذا المسجد فانت حر فبعد

فلا تصح في براح حجر بأحجار مثلا ولا في بني بما هو أدنى من بناء أهل البلد كما باني قريبا ويشتري أيضا أن يكون داخل البلد أو قريبا منها بالعرف (متحد) فإن تعدد لم تصح في الكل (والجمعة للعتيق) أي ما أقيمت فيه أولا ولو تأخر بناؤه (وإن تأخر) العتيق (أداء) بان أقيمت فيها وفرغوا من صلاحها في الجديد قبل جمعة العتيق فهي في الجديد باطلة ومحل بطلانها في الجديد ما لم يهجر العتيق وما لم يحكم حاكم بصحتها في الجديد تبعًا لحكمه بصحة عتيق عبد معين مثلا علق على صحة الجمعة فيه وما لم يحتاجوا الجديد

كون وصفه بالبناء كاشفا أو محصا شيخنا وله حكم المسجد ولو بنى من مال منسوب اه ضوء (١) قوله بعتق عبد فيقضى بذلك هنا لأنه لم يخرج عن التبرر بخلاف النذر المعلق على وجه الخلف على وجه الاستناع من شيء على أنه حيث تحقق المعلق كان بتلامعينا ولا يشترط كون ذلك من باني المسجد

لضيق العتيق وعدم إمكان توسعته فليتأمل ( لا ذى بناء خف ) بأن يكون أدنى من بنیان أهل البلد فلم أن شرطه البناء المعتاد والأعاد ( وفى اشتراط سقفه ) المعتاد لاصحته لصحتها فيه وعدم اشتراطه وهو المتمد تردد ( و ) فى اشتراط ( قصد تأييدها ) أى الجمعة ( به ) وعدمه وهو الأرجح تردد ومحل قصد التأيد على القول به حيث قلت من مسجد إلى آخره ما أن أقيمت فيه ابتداء فالشرط أن لا يقصدوا عدمه بأن قصدوا التأيد أولم يقصدوا شيئا ( و ) فى اشتراط ( إقامة ) الصلوات ( الخمس ) لصحتها به فان بنى على أن لا تقام الا الجمعة أو تعطت به الخمس عنه لم تصح به وعدم اشتراطه فتصح وهو المتمد ( تردد ) حذفه من الأولين لئلا يله هذا عليه ( وصحت ) للمأموم لا لإمام ( ١ ) صلى ( برحبته ) وهى ما زيد خارج محيطه لتوسعته ( وطرق متصلة ) به

( ١ ) قوله لا لإمام لأن ذلك بطريق التبعية والإمام لا يكون تابعا وخطبته كركعتين من صلاته اه ضوه

الصلاة فيه يذهب ذلك العبد الى قاض حنفى يرى صحة التعدد فيقول ادعى على سيدى أنه علق عتيق على صحة صلاة الجمعة فى ذلك المسجد ويثبت عنده أنه صلى فى المسجد جمعة صحيحة فيقول ذلك القاضى لاعتقاده صحتها فى الجديد حكمت بتفكك فيسرى حكمه بالعتيق إلى صحة الجمعة العلق عليها العتيق لافرق بين الجمعة السابقة على الحكم والمتأخرة عنه فالحكم بالصحة تابع للحكم بالعتيق لأن الحكم ( ١ ) بالعلق يتضمن الحكم بمحصول العلق عليه وانما لم يحكم بالصحة من أول الأمر لأن حكم الحاكم لا يدخل العبادات استقلالاً بل تبعاً كما للقرافى وهو للمتمد خلافا لابن راشد حيث قال حكم الحاكم بدخلها استقلالاً كالمعاملات ( قوله لضيق العتيق ) أى أو لحدوث عداوة فإذا حصلت عداوة بين أهل البلد وصاروا فرقتين ( ٢ ) وكان الجامع الذى فى البلد فى ناحية فرقة وخافت الفرقة الأخرى على نفسها إذا أتوا ذلك الجامع فلهم أن يحدوا اجامعا فى ناحيتهم ويصلون فيه الجمعة فان زالت العداوة فلا تصح الجمعة لكلا فى العتيق فان عادت العداوة صحت فى الجديد لأن الحكم يدور مع علته وجودا وعدمه وقد أشار لما قلناه عيج وقرره شيخنا أيضا ( قوله فليتأمل ) أشار بهذا لما يرد على الشرط الثالث من البحث وحاصله انه لا يتأتى الاحتياج للجديد لضيق العتيق لأن العتيق إذا ضاق يوسع ولولابطريق والمفبرة ويجبر الجار على البيع لتوسعته ولو وقفا ويمكن الجواب ان الكلام يفرض فيها لو كان العتيق بجوار بحر أو جبل فلا يمكن توسعته أوليس بجوارهما لكن توسعته تؤدي للاختلاط على الصليين لكثرة السامعين مثلاً تقرير عدوى ( قوله وفى اشتراط سقفه ) أى فى اشتراط دوام سقفه وعدم اشتراط ذلك فان الذى يدل عليه نقل اللواق عن الباجى وابن رشد ان التردد بينهما إنما هو فى الدوام مع اتفاقهما على انه لا يسمى مسجدا إذا بنى ابتداء الا اذا كان مسقوفا فاذا هدم مسجد فهل يزول عنه اسم السجدية وهو لا باجى أولا وهو ما لابن رشد ( قوله لصحتها ) فيه أى اتفاقا والحال انه غير مسقوف ( قوله وعدم اشتراطه ) أى وعدم اشتراط دوام سقفه فتصح فيها هدم سقفه والذى ذكره الشيخ سالم وت عيج ان التردد فى الابتداء والدوام والذى رجحه عدم اشتراطه ابتداء ودواما كما فى حاشية شيخنا ( قوله وعدمه ) أى وعدم اشتراط قصد تأييدها به ( قوله ومحل قصد التأيد الخ ) أى ومحل اشتراط قصد التأيد ( قوله فالشرط أن لا يقصدوا عدمه ) أى عدم التأيد ( قوله أو تعطت به الخمس ) لا بد من تقييد التعطيل بكونه لغیر عذر أو ألامعذر فالصحة محل اتفاق لأن ابن بشر القائل بالشرطية معترف بان التعطيل إذا كان لعذر فانه يشترط قتله طنى ( قوله وعدم اشتراطه فتصح ) أى فى مسجد بنى لقصد إقامة الجمعة فقط وفيها بنى لها ولغيرها ثم تعطل غيرها ولولغير عذر وكلام المصنف يوهم ان هذا المقابل مصرح به وليس كذلك بل إنما أشار بالتردد فى هذا الفرع الأخير لما ذكر ابن بشر من الاشتراط وسكوت غيره عنه فنزل ذلك منزلة التصريح بعدم اشتراطه إذ لو كان شرطا لنهوا عليه ( قوله لا لإمام ) أى ولو ضاق المسجد فلا بد فى صحتها من كون صلاة الإمام والخطبة بالمسجد ( قوله وطرق متصلة ) أى ولا حدها ولو قدر ميلين ولا فرق بين كونها مساوية للمسجد أو كان مرتفعا عنها بحيث ينزل لها منه بدرج كما قال شيخنا وظاهره صحتها فى الطرق ولو كان فيها أرواث ودواب وأبوالها لكن قيده عبدالحق بما إذا لم تكن عين النجاسة فيها قائمة والا اعاد أبدا إذا وجد ما يبسطه عليها والا كان كمن صلى بثوب نجس لا يجد غيره انظر طنى وقديقال ليس الكلام

( ١ ) قوله لأن الحكم بالعلق الخ ولا وجه لتوقف بن وقد أفق بذلك الناصر للفقورى ( ٢ ) قوله وصاروا فرقتين وأما خوف شخص واحد فهو من الأعذار الآتية ولا يحدث له مسجدا يأخذ معه جماعة والضيق على من يخاطب بها شرعا اه ضوه

من غير حائل من يوت أحوانيت (٣٧٦) ومثلها دور وحوانيت غير محجورة وكذا مدرسة فما يظهر كالمدارس التي حول

الجامع الأزهر ومحل  
الصحة بهما (إنه ضاق)  
الجامع (أو اتصلت  
الصفوف) ولم يضق  
لمنع الخطى بعد جلوس  
الخطيب على المنبر (لا  
انتفا) أي الضيق  
والاتصال فلا تصح  
والمعتمد الصحة مطلقا  
لكنه عند افتائهما قد  
أساء والظاهر الحرمة  
وشبه في عدم الصحة قوله  
(كبت القناديل)  
لأنه محجور (وسطحه)  
ولو ضاق (ودار  
وحانوت) متصلين إن  
كانا محجورين والا  
صحت كالمز وأشار لارابع  
شروط الصحة عاطفاه  
على قوله بجامع بقوله  
(وجماعه تقرى) (١)  
أي تستفي وتأمين بهم  
قرية (بحيث يمكنهم  
المثوى صيفا وشتاء والدفع  
عن انفسهم في القالب  
(بلا حد) محصور في  
خمين أو ثلاثين أو غير ذلك  
(أو لا) أي ابتداء أي  
شرط صحتها وقوعها  
بالجماعة المذكورة أول  
جمعة أقيمت فان حضر منهم  
مالاتقرى بهم القرية ولو  
اثني عشر لم تصح (والإم)  
بأن لم يكن أول بل فيما بعدها  
(فجوز اثني عشر) رجلا  
أحرار امتوطنين غير الامام

الآن في الصلاة عليها بل الكلام في ضرر الفصل بها خلافا لمن قال ان الفاصل النجس يضر كالحنفية  
(قوله من غير حائل من يوت أحوانيت) فلو فصل بين حيطان وبين الطرق بحوانيت كجامع الأزهر  
يضر من ناحية باب القاربة فظاهره انه يضر وهو ما غيده كلام الشيخ سالم واستظهر شيخنا عدم  
الضرر إذا صلى على مساطب تلك الحوانيت (قوله ومثلها) أي مثل الطرق المتصلة في صحتها بدور الخ  
وهذا يفيد أن قول المصنف ان ضاق الخ ليس مختصا بالطرق والرحاب بل هو شرط في كل ما خرج عن  
المسجد منها ومن غيرها وهو كذلك في المدونة ولذا أن ابن عرفة بعبارة عامة فقال وخارجه غير محجور  
مثله ان ضاق واتصلت الصفوف اه طئي (قوله كالمدارس التي حول الجامع الأزهر) أي وأما الأروقة  
التي فيه فهي منه فصح الجمعة فيها ما لم تكن محجورة وإلا كانت كبيت القناديل ومقامات الأولياء التي  
في المسجد كقمام أبي محمود الحنفي والحسين والسيدة فهي من قبيل الطرق المتصلة فصح فيها الجمعة ولو  
كان ذلك القمام لا يفتح إلا في بعض الأوقات كذا قرر شيخنا العدوي (قوله والمعتمد الصحة مطلقا)  
أي لأن هذا مذهب مالك في المدونة وصاح ابن القاسم كما في اللواق عن ابن رشد (قوله والظاهر الحرمة)  
التي استظهره شيخنا العدوي أن أساءته بالكرهه الشديدة لا بالحرمة (قوله كبت القناديل الخ) في  
معنى ذلك بيت الحصر والبسط والسقاية لأنها محجورة وظاهره عدم الصحة في بيت القناديل ولومع  
ضيق المسجد هذا وقد بحث القاضي سند في ذلك بأن أصله من المسجد وإعاقصر على بعض مصالحه فهو  
أخف من الصلاة في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فإن أساءه مكن يصلين الجمعة في حجره على عهده  
وإلى أن متن وهي أشد تحجيما من بيت القناديل وقد يجاب بأن هذا (١) من خصوصيات أمهات  
المؤمنين فلما شدد عليهم في لزوم الحجرات كما قال تعالى وقرن في بيوتكن جوز لمن صلاة الجمعة فيها  
(قوله وسطحه) (٢) ولو ضاق (أفهم كلامه صحتها بدكة) (٣) المبلطين وهو كذلك ان لم تكن محجورة  
والقول بعدم صحتها على سطح المسجد مطلقا لابن القاسم في المدونة ويعيد أبدا ابن شاس وهو  
المشهور والفرق بين سطحه والطرق أن الطرق متصلة بأرضه وقيل بصحتها عليه مطلقا وهو لما لك  
وأشبه ومطرف وابن الماجشون وأصبح قالوا وإنما يكره ابتداء وقيل بصحتها عليه للمؤمنين لا لغيره  
وهو لابن الماجشون أيضا وقيل ان ضاق المسجد جازت الصلاة على سطحه وهو قول محمد بن  
(قوله ان كانا محجورين) أي ولو أذن أهلها بالدخول للصلاة فيها (قوله وجماعة) عطف على قوله وجامع  
والباء فيه محتمل ان تكون للمية أي شرط صحتها وقوعها في الجامع مع جماعة ويحتمل ان تكون  
للظرفية أي شرط صحتها أن تكون في جامع وفي جماعة (قوله المثوى) أي الإقامة (قوله أول جمعة  
أقيمت) أي في البلد وقوله فان حضر منهم أي في أول جمعة أقيمت بالبلد (قوله بل فيما بعدها) أي بل  
في الجمعة التي بعد الأولى أي بعد التي أقيمت في البلد أولا (قوله متوطنين) فان كان بعضهم غير متوطن  
لم تصح جمعهم ولو كان ذلك الغير المتوطن عن نجب عليه الجمعة لكون منزله خارجا عن تلك القرية  
بكسر سين فالجمعة وان وجب عليه لكن لا تنقد به (قوله غير الامام) أي وان يكونوا

(١) وقد يجاب بأن هذا الخ وأما قول شيخنا أنها مباحة للتبرك فحيه انها لا تدخل الا بالاستئذان اه  
ضوء (٢) قوله سطحه وان اعطى حكمه في جنب اه شرح المجموع (٣) قوله بدكة بفتح الدال  
جمعها دك كقصعة وقصع وأما تلك السراويل فيكسر المثناة وجمعها تلك كسدره وسدر قاله  
في المختار والحجر لمنع أهل الفساد لا يضر اه ضوء

(١) قوله تقرى بهم قرية بأن يدفعوا عن انفسهم الأمور القابلة ولا يضر خوفهم من الجيوش لأن هذا يوجد في المدن مالكيين  
ولا بد أن يكون الامن بنفس العدد فلا يترجاه ولا اعتقاد ولاية مثلا لأن الأمن بواسطة ذلك قد يكون مع قلة العدد جدا ضوء

لم تفسد صلاة واحد منهم  
(لِسَلَامِهَا) أى إلى  
سلامهم منها فان فسدت  
صلاة واحد منهم ولو بعد  
سلام الإمام بطلت على  
الجميع وما درج عليه  
الصنف خلاف التحرير  
والتحرير أن الجماعة التي  
تقرى بهم القرية شرط  
وجوب لإقامتها وصحة لها  
ويشترط لصحتها أيضا  
حضور الاثنى عشر ولو في  
أول جمعة فلو قال وبم حضور  
اثنى عشر الخ من جماعة  
تقرى الخ لوافق للعول  
عليه (بإمام) أى حال  
كون الاثنى عشر مع امام  
(مقيم) بالبلد اقامة تقطع  
حكم السفر ولو لم يكن من  
أهل البلد فيصح أن يؤمهم  
مسافر نوى اقامة أربعة  
أيام لغير قصد الخطبة ولو  
سافر بعد الصلاة وكذا  
خارج عن قريتهما بكفر سخ  
لوجوبها عليه وان لم تنقد  
به بخلاف الخارج بأكثر  
من كفر سخ ثم استثنى من  
مفهوم مقيم قوله (إلا  
الخليفة) أو نائبه في  
الحكم والصلاة (بمقر  
قرية مجتمعة) من قرى  
عمله قبل صلاتهم (و) الحال  
أنه (لا يجب عليه)  
لكونه مسافراً  
فيصح بل يندب

مالكين أو حنفيين أو شافعيين قلدوا واحدا منها لان لم يقدوا فلا تصح جمعة المالكى مع اثنى عشر  
شافعيين لم يقدوا لأنه يشترط في صحتها عديم أربعون يحفظون الفاتحة بشدتها (قوله باتين سلامها)  
أى حقيقة أو حكما كالوحد لأحدهم رعا فبناء اه عدوى (قوله فان فسدت الخ) ولو دخل معهم  
مسبوق في الركعة الثانية وأحدث واحد من الاثنى عشر بعد دخول المسبوق بحيث بقي العدد اثنى عشر  
بالمسبوق فهل تصح هذه الجمعة أم لا وهو الذى يظهر اه شب لأن ذلك المسبوق لم يحضر الخطبة  
وحضور الاثنى عشر لها شرط في صحتها تأمل (قوله والتحرير الخ) هذا التحرير له فهمه من كلام  
ابن عبد السلام خلافا لما فهمه منه الصنف من التفرقة بين الجمعة الأولى وغيرها وقد اتفق الإشباع  
ما قاله ح (قوله شرط وجوب لإقامتها) أى على أهل البلد فلا يجب إقامتها في البلد إلا إذا كان فيها  
جماعة تقرى بهم القرية ولو كان بعضهم حراً وبعضهم رقياً ولا تقع صحيحة من الاثنى عشر إلا إذا  
كان في البلد الجماعة المذكورة ولا فرق بين الجمعة الأولى وغيرها وحاصل هذا التحرير أن الجماعة التي  
تقرى بهم القرية وجودهم فيها شرط وجوب وصحة وان لم يحضروا الجمعة والاثنى عشر الاحراز  
حضورهم في المسجد شرط صحة تتوقف الصحة على حضور الاثنى عشر وعلى وجود الجماعة الذين  
تقرى بهم القرية في البلد وان لم يحضروا الجمعة ولا فرق في ذلك بين الجمعة الأولى وغيرها ويمكن حمل  
كلام الصنف على هذا التحرير بأن يقال قوله أولاً أى عند الطلب أى عند توجه الخطاب بها ووجوبها  
عليهم وقوله والافتحوز الخ أى والا يمكن حال الطلب والخطاب بأن كان حال الحضور في المسجد  
فتجوز باثنى عشر الخ فلو تفرق من تقرى بهم القرية يوم الجمعة في أشغالهم من حرث أو حصاد ولم يبق في  
القرية الا اثنا عشر رجلا والإمام جمعوا كما قاله ابن عرفة فان انحلوا منها ولم يبق فيها الا اثنا عشر رجلا  
والإمام جمعوا ان رحلوا فى أما كن قرية من قريتهم بحيث يتمكنهم الدب عنها والأفلا (قوله بإمام الخ)  
لو عطفه بالواو على ما قبله من الشرط كان أولى (قوله ولو لم يكن من أهل البلد) أى من المتوطنين فيها  
(قوله فيصح الخ) بل وكذا يجوز ابتداء ولا يشترط في الجواز عدم وجود خطيب بالبلد خلافا للجزولى  
وابن عمر قال ح والجواز مطلقا هو الظاهر من اطلاق أهل للذهب اه بن (قوله لغير قصد الخطبة  
أى. وأما لو نوى الإقامة لأجلها فلا تصح امامته معاملة له بنقض مقصوده (قوله ولو سافر بعد الصلاة)  
أى ولو من غير طرو عذر (قوله وكذا خارج عن قريته) أى وكذا يصح ان يؤمهم شخص منزله خارج  
عن قريته وما ذكره من صحة امامة للقيم اقامة تقطع حكم السفر ومن كان منزله خارجا عن بلد الجمعة  
بكفر سخ هو ما لابن غلاب والشيخ يوسف بن عمر وهو للتعتمد وفى حاشية الطرابلسى على المدونة  
من أنه لا تصح امامة غير المتوطن بقرية الجمعة في الجمعة فهو ضعيف كما قاله شيخنا العدوى وعلم أن  
ذلك المقيم والخارج المذكورين لواجمع واحد منهما مع اثنى عشر متوطنين تعين أن يكون إماما لهم  
ولا يصح أن يكون مأموما ويؤمهم أحد المتوطنين وهذا يلغى ويقال شخص ان صلى اماما (١)  
صحت صلاته وصلاة مأموه وان صلى مأموما فسدت صلاة الجميع (قوله بخلاف الخارج) أى  
بخلاف ما إذا كان منزله خارجا عن قريته بأكثر من كفر سخ فلا تصح امامته لأهل قريته إلا إذا  
نوى اقامة أربعة أيام فيها لا بقصد الخطبة كما مر لأنه حيثئذ مسافر (قوله أو نائبه في الحكم والصلاة)  
أى وذلك كالإمام وخارج القاضى فانه نائبه في الحكم فقط (قوله قبل صلاتهم) أى لها احترازا  
مما إذا قدم بعد صلاتهم لها وكان وقتها باقيا فانه لا يقيمها على الأصح بل يصلى ذلك الخليفة الظهر  
ويحرم عليه اقامة الجمعة فلو حضر بعد الاحرام بها بل ولو بعد أن عقدوا ركعة فانها تبطل عليهم  
ويصلى هو أو غيره بإذنه ولا يبنى على الخطبة بل يبتديها كما يفيد عج وقيل تصح ان قدم بعد ركعة  
(١) قوله شخص ان صلى اماما الخ يعنى مع توفر شروط الامامة في كل منهم والا فلا لغز اه ضوء

أن يجمع بهم (و) أن مر  
(بغيرها) أى بغير قرية  
جمعة بأن لم تتوفر فيها  
الشروط (تفسد عليه  
وعنه) (وقوله  
) (ويكونه الخطاب)  
وصف ثان لامام أى يشترط  
فيه أن يكون مقبلا وان يكون  
هو الخطاب (الإلزام)  
طرا عليه بعد الخطبة  
كجنون ورعاف مع جد  
الماء فيصلى بهم غيره ولا  
يميد الخطبة (ووجب  
انتظاره لئلا يذوق قرب)  
زواله بالعرف كحدث  
حصل بعد الخطبة ورعاف  
يسمى الماء قريب (على  
الأمسح) (وقيل لا يجب  
كما لو بعد وأشار لخامس  
شروط الصحة بقوله  
) (وَيُحْطِئُ قَبْلَ  
الصلاة) فلو خطب بعدها  
عاد الصلاة فقط ان قرب  
والا استأنفها لأن من  
شروطها وصل الصلاة بها  
وهي كونها داخل المسجد  
وكونها عرية والجهر بها  
وكونها (بمجا تسميه  
العرب هطقة) بأن  
يكون كلاما مسجعا يشمل  
على وعظ فان هال أو كبر  
لم يجزه وندب ثناء على  
الله وصلاة على نبيه  
وأمر بتقوى ودعاء بمغفرة  
وقراءة شيء من القرآن  
كما سيأتى

كما ذكره خشي في كبره (قوله ان يجمع بهم) أى يصلى بهم الجمعة وليس المراد أن يجمع بهم بين الظهر  
والعصر (قوله بان لم تتوفر) أى بأن مر بقرية لم تتوفر فيها شروط الوجوب أى بان كان أهلها  
القيسون بها لا تفرى بهم قرية غالبا (قوله تفسد عليه وعليهم) أى إذا جمعوا معه ولو آتوا بعده  
(قوله وصف ثان الخ) فيه نظر بل هو عطف على الشروط السابقة لصحة الجمعة كما هو المتبادر من  
كلامه ولو كان وصفا لامام لقال خاطب وإن كان جملة وصفا لامام محرزا لذلك لأن الشرط في  
الشرط شرط (قوله طرا عليه بعد الخطبة) أى أوبعد الشروع فيها (قوله ووجب انتظاره لعذر  
قرب) أى والفرض ان ذلك العذر طرا بعد الشروع في الخطبة سواء كان قبل تمامها أو بعده أمالو  
حصل العذر قبل الشروع فيها فانه ينتظر إلى ان يبقى لدخول وقت العصر ما يسع الخطبة والجمعة  
ثم يصلون الجمعة هكذا إذا أمكنهم الجمعة دونه وأما إذا كانوا لا يمكنهم الجمعة دونه فانه ينتظر  
إلى أن يبقى مقدار ما يصلون فيه الظهر ثم يصلون الظهر أفذاذا في آخر الوقت المختار وهذا هو النقول  
له عدوى (قوله قرب زواله بالعرف) اعتبار القرب بالعرف كما قال الشارح قريب من قول البساطي  
القرب بقدر أولي الرباعية والقراءة فيها بالقائمة وما تحصل به السنة من السورة (قوله على الأصح)  
أى وهو قول ابن كنانة وابن أبى حازم وعزاه ابن يونس لسحنون (قوله وقيل لا يجب كالموعظ بالخ)  
أى وهو ظاهر المدونة وعليه فيندب للامام ان يستخلف لهم من يتم بهم فان لم يستخلف استخلفوا  
وجوبا من يتم بهم ولا ينتظرونه فان تقدم امام من غير استخلاف أحد صحت هذا هو الصواب  
لماذا ذكره بعضهم من ان استخلاف الامام واجب (قوله قبل الصلاة) أى ولا بد ان يكونا داخل  
للمسجد (١) فلا يكفي إقاعهما في رحابه ولا في الطرق للتصلة به (قوله ولا استأنفها) أى الخطبة  
(قوله لأن من شروطها وصل الصلاة بها) أى ووصل بعضها ببعض كذلك ويسير الفصل مغفرا  
تقرير شيخنا عدوى (قوله وكونها عرية) أى ولو كان الجماعة عجميا (٢) لا يعرفون العرية فلو كان  
ليس فيهم من يحسن الايتان بالخطبة عرية لم يلزمهم جمعة اه عدوى (قوله والجهر بها) أى ولو  
كان الجماعة صبا لا يسمعون فلو كان الجماعة كلهم بكما سقطت الجمعة عنهم فلم من هذا ان القدرة على  
الخطبة من شروط وجوب الجمعة (قوله وبما تسميه العرب خطبة) قال بعض المحققين الخطبة عند  
العرب تطلق على ما يقال في المحافل من الكلام للنبي به على أمرهم لديهم والرشد لمصلحة تعود عليهم  
حالية أو مالية وان لم يكن فيه موعظة أصلا فضلا عن تحذير أو تبشير أو قرآن يتلى وقول ابن العربي  
أقل الخطبة حمد الله والصلاة والسلام على نبيه صلى الله عليه وسلم وتحذير وتبشير وقرآن اه مقابل  
للمشهور كما في ابن الحاجب وعلى المشهور فكل من الحمد والصلاة على النبي والقرآن مستحب  
اه بن (قوله بأن يكون كلاما مسجعا) الظاهر أن كونها مسجعا ليس شرط صحة فلو آتى بها نظما  
أو تراصحت نعم يستحب اعادةها ان لم يصل فان صلى فلا اعادة قاله شيخنا (قوله يشتمل على وعظ)  
أى وندب كونها على منبر (قوله فان هال أو كبر) أى فقط وقوله لم يجزه أى خلافا للعنفية فانهم  
قالوا باجزاء ذلك (قوله وقراءة شيء من القرآن) أى وكذا يندب فيها الترضى على الصحابة

(١) قوله داخل للمسجد فلا تصح الخطبة على دكة البلقين المحجورة اه (٢) قوله ولو كان الجماعة عجا  
تبدا ولأن لكلام الحق صولة وتأثيرا في القلوب وان لم يفهم معناه كما في تلاوة القرآن ولا بد ان يعرف  
الخطيب معنى ما يقول فلا يكفي اعجمى لقن من غير فهم هذا هو الظاهر والله در القائل  
ان الكلام لقى القواد وانما جعل اللسان على القواد دليلا  
فإذا لم يوجد من يفهم الظاهر سقط الجمعة عنهم وبهذا يعلم أن القدرة على الخطبة من شروط  
وجوب الجمعة اه ضوء



وأوجب ذلك الشافعي

فإذا قال الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد أوصيكم بتقوى الله وطاعته وأحذركم عن معصيته ومخالفته قال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ثم يجلس ويقول بعد قيامه بعد الثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أما بعد فاتقوا الله فيما أمر واتقوا عما نهى عنه وزجر يفر الله الأول لكم لكان آتياً به على الوجه الأكل باتفاق (تخضرهما الجماعة) الانتاعشرفان لم يحضروهما أو بعضهم من أولهما لم يكف بذلك لانهما منزلتان منزلة ركعتين من الظهر (واستقبله) وجوباً وقيل سنة ورجح (غير الصف الأول) بذواتهم وكذا الصف الأول على الأرجح (وفي وجوب قيامه لهما) وهو قول الأكثر وسنيتة وهو لابن العربي (تردد) ولما فرغ من شروط الصحة الخمسة شرع في شروط وجوبها وهي خمسة أيضاً فقال (ولزمت الكساف) في عدة من شروطها نظر إذ الشيء لا يعد شرطاً لشيء إلا إذا كان خاصاً بذلك الشيء (الحركة) فإن حضرها أجزأه

والدعاء لجميع المسلمين وأما الدعاء فيها للسلطان فهو بدعة (١) ما لم يخف على نفسه من اتباعه والأوجب اه عدوى (قوله وأوجب ذلك الشافعي) أي جميع ما ذكر من الثناء على الله وما بعده (تنبيه) لا يضر تقديم الخطبة الثانية على الأولى كما في كبرخش (قوله تخضرهما الجماعة) أي سواء حصل منهم اصفاء واستماع أم لا فالذي هو من شروط الصحة إنما هو الحضور والاستماع والاصفاء. والاصفاء للخطبة ليس شرطاً في صحة الجمعة لا ينافي أنهم مطالبون به بعد الحضور لكن لا لصحة الجمعة اه عدوى وذكر بعضهم ان حضور الخطبة فرض عين ولو كثر العدد وهو بعيد والظاهر أن العينة إذا كان العددين عشراً زاد على ذلك لا يجب عليه حضور الخطبة (قوله واستقبله) أي لقوله عليه الصلاة والسلام إذا قعد الامام على المنبر يوم الجمعة فاستقبلوه بوجوهكم واصفوا اليه بأسماءكم وارباقوه بأبصاركم وظاهر الحديث طلب استقباله بمجرد قعوده على المنبر ولو لم ينطق لكن الذي في عقب أن طلب استقباله عند نطقه لا قبله ولو كان قبل النطق جالساً على المنبر وسلمه من كتب عليه من الحواشي (قوله وجوباً) أي وهو ما عليه الأكثر كما قال ح وهو ظاهر المدونة أو صريحها ونصها وإذا قام الامام يخطب فيحثهم يجب قطع الكلام واستقباله والانصات اليه (قوله وقيل سنة) أي وهو قول لمالك واعتمده بعضهم كما قال شيخنا وقيل انه مستحب وصريح به أبو الحسن في شرح المدونة (قوله غير الصف الأول بذواتهم) أي وحينئذ فيغيرون جليستهم التي كانت للقبلة وأما أهل الصف الأول فلا يطالبون باستقباله وقد تبع المصنف في استثنائه في الصف الأول ابن الحاجب قال ابن عرفة وجماعه بعض من لقيته خلاف المذهب والمذهب استقبال ذاته للجميع اه بن (قوله وكذا الصف الأول) أي يستقبلونه بذواتهم من يراه ومن لا يراه من سمعه ومن لم يسمعه كما هو ظاهر الحديث (قوله على الأرجح) مقابله لابن حبيب ان أهل الصف الأول يستقبلونه بوجوههم لا بذواتهم فلا ينتقلون من موضعهم \* والحاصل أن من قال بطلب أهل الصف الأول بالاستقبال اختلفوا فبعضهم قال يستقبلون جهته فقط وبعضهم قال يستقبلون ذاته كغيره وهو الأرجح (قوله وفي وجوب قيامه لها) أي على جهة الشرطية (قوله وسنيتة) أي فان خطب جالساً أساء وصحت والظاهر أن المراد بالإساءة الكراهة لا الحرمة وان كانت هي المتبادرة من الإساءة قاله شيخنا (قوله وهو لابن العربي) أي وابن القصار وعبد الوهاب (قوله وهي خمسة) أي فمقتضى وجوبها وثبتت ثم تاركها وعقوبته وهل يفسق بتركها ولو مرة أو ثلاثاً متوالية من غير عذر قولان الأول لأصيب والثاني لسخون وهو الحق لان تركها مرة صغيرة كما ان تركها ثلاثاً غير متوالية كذلك ولا يخرج العدل بصفائرها الحسة إلا إذا كثرت لدلالة ذلك على نهيها عنه اه عدوى (قوله ولزمت الكساف) أي لا الصبي والمجنون وقوله الحرأى لا الرقيق ولو كان فيه شائبة حرية ولو أذن له سيده على المشهور وقوله الله كره أي لا المرأة فلا تجب عليها وقوله المتوطن أي فلا تجب على مسافر ولا على مقيم ولو نوى الإقامة زمن طويلاً إلا تبعاً والحاصل ان اشتراط هذه الشروط يقتضي ان المصنف بأضدادها لا تجب عليه الجمعة والواجب عليه اصاله إنما هو الظهر لكن الشارع جعل له الجمعة بدلاً عن الظهر فإذا حضرها وصلاها حصل له ثواب من حيث الحضور وسقط عنه الظهر (٢) بفعل البدل ففعله الجمعة فيه الواجب

(١) قوله فهو بدعة ثم ان كان بدوام عزه على ما هو عليه حرم وان كان باصلاح حاله مثلاً فلا (٢) قوله وسقط عنه الظهر بفعل البدل يعني لا غرامة في سقوط الواجب بمندوب كالوضوء قبل الوقت المسقط له بعد وبراء المعسر المسقط لانظاره وان نوتش الأول بأن شرط الوجوب كونه محدثاً والثاني بأن الإبراء فيه مافي الإنظار من ترك المطالبة وقت المعسر وزيادة فقد يقال صدق

وزيادة كبراء المصر من الدين وليست الجمعة واجبة على التخيير وقال القرافي انها واجبة على العبد والمرأة والسافر على التخيير إذ لو كان حضورها مندوبا فقط لورد عليه أن الندوب لا يقوم مقام الواجب ورد عليه (١) بأن الواجب الخير إنما يكون بين أمور متساوية بأن يقال الواجب إما هذا وإما هذا والشارع إنما أوجب على من لم يستوف شروط الجمعة الظهر ابتداء لكن لما كانت الجمعة فيها الواجب من حيث انها صلاة وزيادة من حيث حضور الجماعة والخطبة كفت عن الظهر (قوله بلاعذر) أشار بذلك الى ان هذه الشروط انما تكون وجبة للجمعة حيث اتقى العذر وأمامه فلا يجب وانما يستحب له حضورها فقط (قوله التوطن يلبدها) أى النوى الإقامة يلبدها على جهة الدوام ولو كان بين منزله والمسجد ستة أميال باتفاق (قوله بما يلبه) أى من الجهة التى تلى ذلك للتوطن أى تلى قريته المتوطن فيها (قوله فالعبرة بالعتيق) أى والا فيعتبر القرسخ من القرية النائية الى العتيق (قوله لا أكثر) أى فإذا كان متوطنا في قرية نائية عن بلد الجمعة بأربعة أميال أو بثلاثة أميال ونصف فلا يجب عليه السعى اليها (قوله شرط في صحتها) أى فإذا صلوا في بلد غير متوطنة كانت باطلة (قوله ووجوبها) أى فالخارج عن بلد الجمعة أكثر من كفرسخ لا يجب عليه (قوله لا نه قدم ان الاستيطان النخ) لكن المراد بالاستيطان الذى جعل شرط صحة استيطان بلدها أى كون البلد مستوطنة والمراد بالاستيطان الذى جعل شرط وجوب استيطان الشخص في نفسه أى نيته الإقامة دائما فإذا زل جماعة في بلدة خراب ونووا الإقامة فيها شهرًا فأرادوا صلاة الجمعة فيها فلا تصح منهم ولا يجب عليهم (قوله فهي واجبة عليه) أى لانها واجبة عليه تبعًا للنخ (قوله وهو من أهلها) يقتضى (٢) ان غير المتوطن وان كان مقيمًا بها أقامه تقطع حكم السفر اذا خرج وادركه النداء انها لا تخرجه وحينئذ فلا يؤمر بالرجوع ومال لذلك شيخنا العدوى ونقل بعضهم عن الناصر انه اعترض ذلك وقال لا فرق بين كونه من أهلها أو كان مقيمًا فيها وثله في بن اه (قوله أى قبل مجاوزة كفرسخ) أى وأما لو ادركه النداء بعد مجاوزة كفرسخ كما لو خرج من بلده مسافرًا فصار قبل الزوال ثلاثة أميال وثلاثادركه النداء على رأس هذه المسافة فهل يجب عليه الجمعة اعتبارًا بشخصه لان شخصه غير مسافر شرعًا وتصح امامته لأهل تلك البلد التى على رأس هذه المسافة وبه قال سيدي محمد الصغير ونقله عنه شيخنا العدوى في حاشيته على ابن ترمكي والواجب عليه اعتبارا ببلده لان بلده خارجة عن الثلاثة أميال وثلاث ومن كان كذلك لا يجب عليه الجمعة لا تبعًا ولا استقلالًا وحينئذ فلا تصح امامته لأهل تلك البلد ما لم ينو إقامة أربعة أيام صحاح واستظهره شيخنا العدوى (قوله وهو حكما) أى ولو كان وصول النداء اليه حكما كدخول الوقت هذا على ما لا ينشئ وابن عرفة من تعليق الرجوع بالزوال سمع النداء أولا وعلقه الباجي وسند على الأذان وهو ظاهر المصنف

في الأول انه احدث قبل وضوءه فلا تقبل له صلاة حتى يتوضأ ويحاجب عن الثاني بتباين حقيقة الإبراء وهى اخلاء الامة مع حقيقة الانظار أى الصبر مع شغلها على انه قد يقال في الجمعة ما في الظهر وزيادة اشتراط الخطبة والمسجد والجماعة خصوصا على ان الصلاة ابتداء فرضها ركعتين وقد قيل الجمعة ظهر مقصورة على انه لا يلزم هذا التعب من اصله لان العبد ينوى إذا احرم بالجمعة القرصية فلم ينب عن الواجب الا واجب والتدب من حيث سعيه لحضورها فقط وسيأتى لهذا الكلام تمة عند نظم عيج الآتى اه ضوء (١) ورد بان النخ للقرافي ان لا يلتزم هذا الاصطلاح ويقول الواجب الخير ما كفى فيه واحد في براءة الذمة اه (٢) قوله يقتضى ان غير المتوطن النخ ينبغي ان طالبت الإقامة كالحجورين انه كالتوطن بخلاف ما اذا كان بعد عرفا مسافرا أقام اه ضوء ولا يخفى انه توسط بين الطريقتين اللتين في الحاشية اه عليش

(بلا عذر) فان كان معذورا بعذر محاسباتي لم يجب عليه (التوطن) يلبدها بل (وإن) كان توطئه (بقريّة ثانية) أى بعيدة عن بلدها (بكم مسخ من الناصر) الذى في طرف البلد بما يلبه ان جاز تعدد المار والاقامة بالعبدة بالعتيق وادخلت الكاف ثلث الليل لا أكثر وعلم من كلامه ان التوطن شرط في صحتها ووجوبها معا لانه قدم أن الاستيطان شرط في الصحة وذكره هنا في شروط الوجوب وان الخارج عن بلدها بكفرسخ لا تنقذ به فهي واجبة عليه تبعًا لأهل البلد التى استيطانها بشرط صحة قوله فيما مر باستيطان بلد معناه استيطان بلدها فالخارج لا تعتمد به ثم شبه في الحكم أربعة فروع فقال (كأن) أدركه السافر أى الذى ابتداء السفر من بلدها وهو من أهلها (النداء) أى الإذان فاعل أدرك أى وصل النداء اليه (قبلة) أى قبل مجاوزة كفرسخ ولو حكما كدخول الوقت ولو لم يحصل أذان بالفعل فيجب عليه الرجوع ان علم ادراك ركعة منها والا فلا

(أو صلى) السافر (الظن) قبل قدومه (ثم قدم) ومنه أو غيره ناويا إقامة تتقطع حكمه فوجدهم لم يداوها فتعجب عليه معهم (أو) صلى العتي الظن (بلغ) قبل إقامتها فتعجب عليه معهم فان لم يتمكن الجمعة أعاد الظن لأن فعله الأول ولو الجمعة فلا يفتي عن الفرض (أو) صلى الظهر مفذور ثم (زال عذره) قبل إقامتها (لا بالإقامة) أي تجب بالتوطن لا بالإقامة يلهها قطع حكم السفر (إلا) تبعاً لأهل البلد فلا يعد من الاثني عشر وإن صحت إمامته وشبهه الثاني على كفره كانه قدم (وندرج) لمريد حضوره (تحسين) هيئة) كقص شارب وظنر وثق ابط واستعداد إن احتاج لذلك وسواك وقد يجب ان أكمل كشوم (وجميل ثياب) وهو هنا الأبيض ولو عتيماً بخلاف العيد فيندب الجديد ولو أسود (وندرج) (طيب) لتعبر نساء في الثلاثة (ومشئ) في ذهابه فقط (وتجبر) أي ذهاب لها في المأجرة أي شدة الحر ويكره التبكير خشية الرياء والمراد الذهاب في الساعة السادسة وهي التي يليها الزوال

وحينئذ فلا يلزمه الرجوع إلى السماع النداء اهـ بن (قوله أو صلى للسافر الظن) أي فذا أو في جماعة أو صلاها بمجموعة مع العصر كذلك (قوله فتعجب عليه معهم) فان كان قد صلى العصر أيضاً وهو مسافر ثم قدم فوجدهم لم يداوها الجمعة وجب عليه صلاة الجمعة معهم وأما العصر فالظاهر إعادتها احتجاباً لا وجوباً بمنزلة من صلى العصر قبل الظن نسياناً فان لم يجد الجمعة معهم فهل يفيد ما ظهرا قضاء مما لم يفته من أعضائها الجمعة أو لا لتقدم صلاته لما قبل لزومها له الجمعة وظاهر قوله الآتي وغير المفذور الخ الثاني لعذره بالسفر الذي أوقفها فيه اهـ عدوى (قوله أو صلى الصبي الظن ثم بلغ) مفهومه أنه لو صلى الجمعة ثم بلغ ووجد الجمعة أخرى فالظاهر وجوبها عليه من غير تردد في ذلك فان لم يجد الجمعة أخرى صلاها ظهراً (قوله نقل) أي كان نقلاً في حقه ساعة إبقاءه (قوله أو صلى الظهر مفذور) أي لتجن أو مرض أو رقي ثم زال عذره قبل إقامتها فانها تجب عليه لأن الغائبة أظهرت أنه من أهلها (قوله لا بالإقامة) عطف على المعنى أي لزم بالاستيطان لا بالإقامة (قوله ومثله الثاني) أي في كونه لا يعد من الاثني عشر وإن صحت إمامته نظراً لوجوبها عليه تبعاً (قوله وندب تحسين هيئة) المراد تأكيد النذر والاحتياط فتعجب منها مندوب مطلقاً (قوله واستعداد) أي حاق عانة وكذا حاق رأس (قوله وسواك) أي مطلقاً وجعله من تحسين الهيئة لأن فيه تنظيف النعم من اللزومات (قوله ان أكمل كشوم) أي وتوقتت أزاله راحته عليه (قوله وجميل ثياب) أي ولبس ثياب جميلة (قوله وهو هنا) أي والجميل هنا أي في الجمعة (قوله فيندب الجديد ولو أسود) اعلم أن لبس الثياب الجميلة يوم الجمعة مندوب للأجل اليوم بل لأجل الصلاة فيجوز لبس غير البياض في غير الصلاة ويلبس الأبيض فيها بخلاف العيد فان لبس الجديد فيه مندوب لليوم لا للصلاة فان كان يوم الجمعة يوم عيد لبس الجديد غير الأبيض أول النهار والأبيض عند حضور الجمعة فإذا صلى الجمعة عاد الجديد ولو أسود (قوله وندب طيب) أي استعماله سواء كان مؤثراً كالسك أو مذكراً كماء الورد وإنما ندب استعمال الطيب يومها لأجل الملائكة الذين يقفون على أبواب المساجد يكتبون الأول فالأول وربما صافحوه أو لمسوه (قوله في الثلاثة) أي في تحسين الهيئة ولبس جميل الثياب واستعمال الطيب وأما للنساء فهو حرام (قوله ومشئ في ذهابه) أي لما فيه من التواضع لله عز وجل لأنه عبد ذاهب لمولاه فيطلب منه التواضع له فيكون ذلك سبباً في إقباله عليه ولقوله صلى الله عليه وسلم من اغترب قدماه في سبيل الله أي في طاعته حرمة الله على النار وشأن الناس في الاغتراب وان اتفق عدم الاغتراب فيمن منزله قريب واغتراب قديم الراكب نادر أو أنه مظنة لعدم ذلك غالباً والحاصل ان الاغتراب لازم للنسأ فإطاق اسم اللزوم وأريد به اللزوم الذي هو المشئ على طريق الكناية (قوله في ذهابه فقط) أي وأما في رجوعه فلا يندب المشئ لأن العبادة قد انقضت (قوله ويكره التبكير خشية الرياء) أي ولأنه لم يفعله النبي ولا الخلفاء بعده (قوله والمراد) أي بالذهاب في المأجرة الذهاب في الساعة السادسة أي وهي للقسم إلى الساعات أي الأجزاء في حديث اللوطا وهو قوله عليه الصلاة والسلام من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام أي في أول الساعة حضرت الملائكة يستمعون الذكر وما قلناه من أن تلك الساعة أجزاء للساعة التي يليها الزوال هو ما ذهب إليه الباجي وشهره الجرجاني خلافاً لابن العربي القائل إنه تقسيم للساعة السابعة وثلاث لأن الإمام يطلب حروجه في أولها وبخروجه تحضر الملائكة لسماع الذكر

(و) نذب (سلام خطيب الخروج) أي عند خروجه على الناس ليرقي المنبر ونذب في هذه الحالة لا يتأني انه في ذاته سنة كقولنا نذب الوتر آخر الليل ووده فرض كفاية (لا) وقت انتهاء (صعوده) على المنبر فلا يندب بل يكره ولا يجب رده كاجزم به بعضهم (و) نذب (جلوسه أولاً) أي ان صعوده الى أن يفرغ الأذان (و) جلوسه (بينهما) أي الخطبتين للفصل والاستراحة وهذا من السهل لان الجلوس الأول سنة على الشهور والثاني سنة اتفاقاً بل قيل بفرضته (وتقصيرهما والثانية أنصر) من الأولى (ورفع صوته) بهما للاصباح وأما أصل الجهر فمشرط فيهما (واستخلافه) أي الخطيب (اعذر) حصل له فيهما أو بعدهما فان لم يستخلف نذب لهم أن يستخلفوا (حاضرهما) هو محط النذب والا فاصل الاستخلاف واجب (وقراءة فيهما) أي في خطبته وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً الى قوله فوزاً عظيماً قيل وينبغي أن يقرأ سورة من قصار الفصل (وختم الثانية بيقف الله لا

(قوله) نذب للامام إقامة الخ) النذب منصب على إقامة الامام بنفسه أو بوكيل من ناحيته وأما من في السوق فمن تلزمه يجب عليه القيام ومن لا تلزمه فلا يجب عليه فالصنف ساكت عن قيام من في السوق وأما نذب إقامة من لا تلزمه ولو كان كافراً لئلا يشتغل بال من تلزمه لاختصاص من تلزمه بالأرباح فيدخل الضرر على من تلزمه فاقيم من لا تلزمه لأجل صلاح العامة (قوله) وهو الأذان الثاني (أي في الفعل وهو الذي يفعل بين يدي الخطيب وهو أول في الشريعة (قوله) عند خروجه على الناس) أي من الحلو أو من البيت وعلم أن الحلو قد جرى العمل باتخاذها وانظر هل اتخاذها مستحب أو جاز فترقط وعلى انه مستحب هل يستحب جعلها على يسار المنبر أم كيف الحال اه عدوى (قوله) ونذب في هذه الحالة) أي حالة الخروج وقوله لا يتأني انه في ذاته سنة أي فهو منتصف بالسنية باعتبار ذاته وبالنذب باعتبار كونه عند خروجه على الناس (قوله) ورده) أي اذا سلم على الناس حال خروجه عليهم (قوله) لا وقت انتهاء) أي لا تأخير لوقت الخ (قوله) ولا يجب رده) أي لان المصوم شرعاً كالمدوم حساً وقوله كما جزم به بعضهم أي وهو الشيخ كريم الدين البرموني خلافاً لما استظهره البدر القراني من وجوب الرد (قوله) وجلوسه بينهما) قال ابن عات قد رقل هو الله أحد (قوله) والاستراحة) أي من تعب القيام (قوله) لان الجلوس الأول سنة على الشهور) أي وقيل بنديه وهو ضعيف وقوله والثاني سنة الخ أي ولم يقل أحد بنديه (قوله) والثانية أنصر) أي ويستحب أن تكون الثانية أنصر من الأولى فهو من وبتان وكذا نذب (١) تقصير الصلاة لما مر ان التخفيف لكل إمام مجمع على نذبه (قوله) ورفع صوته بهما) أي زيادة على الجهر وقوله للاصباح أي ولأجل نذب رفع الصوت للاصباح نذب للخطيب ان يكون مرتفعاً على منبر (قوله) واستخلافه الخ) لوقال واستخلاف الخ بخذف الضمير كان أولى ليشمل الامام والمأموم عند عدم استخلاف الامام (قوله) أو بعدهما) أي في الصلاة (قوله) حاضرهما) أي كلا أو بعضاً ويخطب الثاني من انتهاء الأول ان علم والابتداء كذا ينبغي كافي عبق (قوله) والا فاصل الاستخلاف واجب) ظاهره في حق الامام والمأمومين وليس كذلك بل الاستخلاف للامام مستحب فقط في الجمعة كغيرها فان تركه وجب على المأمومين في الجمعة كما يدل عليه كلامهم اه بن (قوله) وقراءة فيهما) أي في مجموعهما لان القراءة اعانتدب في الأولى كافي عبق (قوله) وكان يقرأ فيهما الخ) الواقع في عبارة غيره وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ في خطبته الأولى يا أيها الذين آمنوا الخ (قوله) وقيل الخ) قاله ابن يونس ونص كلامه وينبغي قراءة سورة تامة في الأولى من قصار الفصل (قوله) وأجزاً في حصول النذب) أي وكفى فيه أن يقول بدل قوله يفر الله لنا ولكم اذكروا الله يذكركم وان كان هذا الثاني دون الأول في الفضل فكل منهما مندوب الا ان الأول أقوى في النذب وتعبير المصنف بالأجزاء لا يفيد ذلك بل يقتضي انه منهي عنه ابتداء وليس كذلك بل كل منهما حسن لكن الأول أحسن وأما ختمها بقوله تعالى إن الله يأمر بالعدل والإحسان الآية فظاهر كلامه أنه غير مطلوب في ختمها وأول من قرأ في آخرها إن الله يأمر بالعدل عمر بن عبد العزيز فانه أحدث ذلك بدلا عما كان يحتم به بنو أمية خطبهم من سبهم لعل رضى الله عنه لکن عمل أهل المدينة على خلافه (قوله) كفوس) أي قوس الشباب والراد القوس العربية لطولها واستقامتها لا العجمة لانها قصيرة وغير مستقيمة (١) قوله وكذا نذب تقصير الصلاة سهو عن قول المصنف الآتي وقراءة الجمعة وسيأتي وجه كلام المصنف اه كتبه محمد عيش

ولكم وأجزاً في حصول النذب أن يقول في ختمها (اذكروا الله يذكركم) (أو كفوس) (من صيف وعصا) (قوله)

(قوله وهي أولى) أي والله أولى من القوس والسيف كما في المدونة (قوله) فيندب له قراءتها في ركعة القضاء (ظاهره كالمدونة وإن لم يكن الإمام قارئاً وهو كذلك (قوله) وأجاز الإمام أي في تحصيل الندوب إن قرأ الخ فيكون الخطيب مخيراً بين الثلاثة وهذا هو الذي فهم عليه في التوضيح قول ابن الحاجب وفي الثانية هل أباك أوسبح أو للتأقون واحتج لذلك بكلام ابن عبد البر والباقي والمزري ولم يرجع على ما ذكر ابن عبد السلام من أنها أقوال أم ابن هـ والحاصل أنه مخير في القراءة في الركعة الثانية بين الثلاثة وإن كلاً يحصل به الندب لكن هل أباك أقوى في الندب وهذا ما اعتمدته طغى وفي كلام بعضهم ما يفيد أن المسئلة ذات قولين وإن الاعتدال على هل أباك مذهب المدونة وإن التخيير بين الثلاثة قول السكافي (قوله) وحضور مكاتب وصبي (أي لأجل أن يعتاد ذلك وكذلك للسافر يستحب له الحضور إذا كان لا مضرة عليه في الحضور ولا يشغله عن حوائجه والاخير كذا ينبغي قاله في التوضيح (قوله) ولو لم يأذن السيد أي لستوط تصرفه فيه بالكتابة (قوله) أذن سيدها (والظاهر أنه يندب للسيد الأذن لها لأنه وسيلة للندوب وأعلم أن المكاتب إذا حضرها لزمته فيها يظهر ثلاثين على الإمام بخلاف المسافر والأنتى والعبد فلا يلزمهم إذا حضروها الدخول مع الإمام لكن إذا دخلوا مع الإمام أجزأتهم عن الظهر هكذا استظهر عبق الزوم في المكاتب قال طغى وتبعه من وفيه نظر بل الظاهر (١) عدم اللزوم وإى فرق بينه وبين المسافر وأما إذا حضر واحد من إرباب الاعتذار الآتية فانها تلزمه لزوال عذره محضوره قال عجب :

من يحضر الجمعة من ذى العذر عليه أن يدخل معهم فإدبر

وما على أنتى ولا أهل السفر والعبد فعلها وإن لها حضر

كذا قرر شيخنا المدون (قوله) وأخر الظهر ندباً معذور راج زوال عذره الخ أي قبل صلاتها يقول الشارح قبل صلاتها تنازعه زوال عذره وظن الخلاص وقوله وأخر الظهر أى عن أول وقتها فإن خالف الندوب فقدم الظهر ثم زال العذر بحيث يدرك ركعة من الجمعة وجبت عليه الجمعة (قوله) فله التمجيل أى في أول الوقت لكن بعد فراغ الإمام من صلاة الجمعة (قوله) وغير المعذور إن صلى الظهر مدركا لركعة لم يجزه (أي على الأصح وهو قول ابن القاسم وأشباه وعبد الملك بناء على أن الجمعة فرض يومها والظهر بدل عنها في الفصل فالواجب عليه جمعة ولم يأت بها وسواء أحرمت بالظهر عازماً على أنه لا يصلى الجمعة أم لا عمداً أو سهواً فإن لم يكن وقت إحرامه بالظهر مدركا لركعة من الجمعة لوسى إليها أجزأته ظهروه والتأويل الأصح ما في التوضيح عن ابن نافع أن غير المعذور إذا صلى الظهر مدركا لركعة فانها تجزيه قال إذ كيف يبيدها أرباباً وقد صلى

(١) قوله بل الظاهر عدم اللزوم في شرح المجموع وضوء الشموع أنها قالوا بالوجوب على ذى الرق بعد الحضور بالإقامة متنازعين لمج في قوله بدمه بها ونص الشارح بعد نظم عجب وقد تنازع الرماضى والبناني في عدم الوجوب على ذى الرق بعد الحضور وإن كان هو مقتضى بحث القرأى في المشهور في إجزائها عن الظهر أم ونص الثانى لكن متنازعهم في عدم وجوب الدخول عند الإقامة وذلك إن عجب قال به وخص وجوب الدخول بالإقامة بما إذا كانت الصلاة واجبة عليه فقال الرماضى الصواب أن الوجوب عام وإن معنى كلام الأشياخ أن المريض والمعذور يخوف أو وحل أو مطر مثلاً إذا حضروا في المسجد وتحملوا الشقة وجبت عليهم لارتفاع عذرهم لما حضروا فارتفع المانع للسقط للوجوب وأما العبد من ممة فعذرهم قائم بهم حال حضورهم فلم يخرج من المسجد وأما اللزوم بالإقامة فقد مر مشترك أم بحرفة

الظهور (ندباً معذور) راج زوال عذره (كحبوس ظن الخلاص قبل صلاتها (وإلا) يرج بان شك أوطن عدم إدراكها على تقدير زوال عذره (فله التمجيل) الظاهر بل هو الأفضل (وغير) المندوب (من يجب عليه

(١) قول المصنف وقراءة

الجمعة الخ وإن كان المطلوب من إمام العموم التقدير لكن صلوات الخطبة لها خصوصية لاجتماع الناس ينتفعون بسماع القرآن كما جهر فيها بالقراءة وهي نهائية مع تعلق الجمعة بها والفاشية بالساعة التي ورد أنها تقوم يوم الجمعة حتى إن كل دابة تصبح صبيحة يومها حواف من الصبيحة حتى

تطلع الشمس على عاداتها أم ضوء

(الظهور) فذا أوفى جماعة (مذكر ك) أي فلانا أدراكه (لركمة) على تقدير لو سمى لها (لم يجز) ظهر ويبيده ان لم تمكنه الجمعة أبدا (ولا يجمع الظهر) من فاتته الجمعة أي لا يصله جماعة بل أفذا أي يكره جمعه (إلا وعذر) كثير الوقوع كمرض وسجن وسفر فالأولى لهم الجمع ويندب صبرهم إلى فراغ صلاة الجمعة وإخاء جماعتهم لئلا يتهموا بالرغبة عن الجمعة (وأن تؤذن إمام) أي سلطان ندب إلى ابتداء أقامتها فان أجاب فظاهر (ووجبت) إقامة الجمعة (إن منع) من أقامتها (وأمتوا) على أنفسهم منه (وإلا) بأن لم يأمنوا أن منع (لم يجز) بضم أوله وسكون ثانيه من الإجزاء أي لم تصح ويبيدونها لأن مخالفة الإمام لا تحل ولا يحل ولا يجزى. فله عن الواجب كذا نقل عن مالك رضي الله عنه واستظهر بعضهم الإجزاء وضبطه المصنف بفتح التاء وضم الجيم ولما فرغ من المذوبات شرع في السنن وكان الأولى بتقديمها فقال (وسنن) لمزيد صلاة الجمعة (غسل) مضى كفصل العبادة

أربعا لأنه قد أتى بالأصل وهو الظهر وذكر ابن عرفة أن المازري بنى هذا الفرع على الخلاف في الجمعة هل هي فرض يومها أو بدل عن الظهر (قوله) ولولم تتقدم به أي كالمسافر الذي أقام بمحل الجمعة إقامة تقطع حكم السفر وإمامن لا يجب عليه أصلا لكونه من المذورين أو غير مكلف فتجزئه صلاة الظهر ولو كان يدرى صلاة الجمعة بتأنيها (قوله كثير الوقوع) أشار بذلك إلى أن التنوين في عذر للضرورة أي لا من فاتته لنوع من العذر وهو العذر الكثير الوقوع وهو ما لا يمكن الحضور معه لصلاة الجمعة احتراز بذلك عن فاتته لعذر يبيح التخلف ويمكن معه حضورها كخوف دابة الأمير الظالم وعن فاتته لعذر عذر كمن فاتته نسيانا أو عمدا فإنه يكره له الجمع وإذا جمعوا لم يبيدوا على الأظهر خلافا لمن قال بأعادتهم إذا جمعوا كما في بهرام ابن رشد لأن النع لم يرجع لأصل الصلاة وإنما يرجع لوصفها وهو الجمع فهي عجزة باصلها مكروهة بوصفها (قوله كمرض وسجن وسفر) قصر العذر الكثير الوقوع على الثلاثة هو الواقع في الرواية وزاد ابن عرفة المطر الغالب وعزاه لابن القاسم اه (قوله فالأولى لهم الجمع) أي ولا يحرمون فضل الجماعة (قوله وإخاء جماعتهم) أي فإذا جمعوا فلا يؤذنون ويحرمون في غير مسجد أو في مسجد لا راتب له وأما جمعهم في مسجد بعد راتبه فهو مكروه (قوله في ابتداء أقامتها) أي في بلد توفرت فيها شروط الإقامة (قوله فان أجاب فظاهر) أي فظاهر وجوب أقامتها عليهم. ومثل ما إذا أجاب ما إذا أهمل ولم يجب بإجازة ولا يمنع (قوله أي لم تصح (١)) مقتضاه دخول حكم الحاكم في العبادات قصدا قاله شيخنا (قوله واستظهر بعضهم) هو العلامة ابن غازي قائلا أن هذا التعليل فيه شيء لأنه جمل علة عدم الإجزاء المخالفة مع أنها موجودة فيما إذا امنوا والنس وجوب أقامتها في تلك الحالة (قوله وضبط المصنف النع) أي لم يجز لهم أقامتها فلو وقع وخالفوا وإقامتها وصحت لهم ولا إعادة عليهم وحاصل فقه المسئلة على ما قاله الشيخ أبو زيد القاسي واختاره أبو علي السناوي أن الإمام إذا امتنع من أقامتها فإما أن يكون ذلك اجتهدا منه بأن رأى أن شروط وجوبها غير متوفرة وأما أن يكون ذلك جوراً منه فان كان الأول وجبت طاعته ولا تحل مخالفته ولو امنوا فان خالفوا وصلوا لم تجزهم ويبيدونها أبداً وان كان الثاني ففيه تفصيل فان أمنوا على أنفسهم منه وجبت عليهم والا لم تجزهم مخالفة ولكن إذا وقع ونزل أجزأهم على ما إذا كان منهم جوراً منه يعمل كلام المصنف وعليه فيقرأ قوله تجز فتفتح التاء وضم الجيم من الجواز أي وإذا وقع ونزل أجزأهم وهذا الحمل موافق لما فيه ابن غازي وان كان خلاف ظاهر ما في التوضيح والواقع عن الباب وقد أشار ابن غازي لتأويل ما يخالفه من النص اه بن • وحاصل ما في التوضيح والواقع أنه إذا منعهم من أقامتها وجب عليهم أقامتها ان امنوا على أنفسهم منه سواء منعهم جوراً أو اجتهدا فان منعهم من أقامتها ولم يأمنوا على أنفسهم منه لم تجزهم سواء منعهم جوراً أو اجتهدا فالمسئلة ذات طريقتين وقد رجح بن أولاهما (قوله وسنن لمزيد صلاة الجمعة غسل) أي لا يفسره لأن الفصل للصلاة لا لليوم وما ذكره من سنية الفصل للجمعة هو للشهور من المذهب وقيل أنه واجب وقيل مندوب وحل الخلاف إذا لم يكن له راحة لا يذهبها إلا الفصل والأوجب اتصالاً ابن عرفة والمعروف من المذهب أنه سنة لآتيها ولولم تآزمه (٢) والشهور شرط وصله بالرواج إليها ويكونه

- (١) قوله لم تصح لأنها محل اجتهدا سيما في شروطها واستظهر بعضهم الصحة اه شرح المجموع  
(٢) قوله ولولم تآزمه وقول المصنف أورد بالدر كيف تكون نفس الجمعة مندوبة للصبي وغسلها سنة يدفعها بالأولى ان الوضوء لها واجب وان شئت فانظر إلى السورة ومحورها في صلاة الصبي اه شرح المجموع

(متصل بالروح) أى لنذهب إلى الجامع ولو قبل الزوال ولا يضر يسير الفصل والتحقيق لئلا أن الروح الذهاب مطلقا لا يجيد كونه بعد الزوال خلافا لما كان مراده تلزمه بل (ولو لم تلزمه) كبد وامرأة ومساقر وصي وحمل السنة ما لم يكن ذارئة كربة تتوقف أذاها عليه والواجب (وأعاد) غلبه استئنا لبقائه (إن تئذى) بعده (٣٨٥) خارج المسجد للفصل والغذاء

بالدال المعجمة الاكل مطلقا وبالمهملة الاكل وسط النهار والمراد الأول (أو) ذام اختياراً خارجاً لأنه مظنة الطول بخلاف المثلوب عالم بطل وبخلاف ما إذا كان ماذكر داخل المسجد فلا يطل (لا يبعد) (لا كل خف) ككل فعل خفيف (وجاز) لداخل (نخط) لرقاب الناس لقرعة وكره لغيرها (قبل جلوس الخطيب) على المنبر الجلسة الأولى وحرم بعده ولو لقرعة وجاز بعد الخطبة وقبل الصلاة ولو لغير قرعة كمن بين الصفوف ولو حال الخطبة (و) جاز (اجنباء) ثوب أويد (فيسا) أى حال الخطبة (وكلام) بعدها (ومنتهى الجواز) إقامة (الصلاة) وكره حينها بعدها للأحرام وحرم بعد أحرام الإمام والتى فى النقل الكراهة والجواز قبله ولا يختص ذلك بالجمعة (و) (خروج) معذور (كحدث) وراعى لازالة مانته (بلا إذن) من الخطيب هذا هو محط الجواز فلا يتأى ان الخروج واجب

نهاراً فلا يجوز قبل الفجر اه وفي انتفاره لئلا قولان ذكرهما عن المازرى وذكر عن الشيبى أن الصحيح انتفاره إليها (قوله متصل (١) بالروح) أى للطلوب عندنا وهو وقت الماجرة فلوراح قبله متصلاً به غسله لم يجزه وفيه خلاف قال أبو الحسن قال ابن القاسم فى كتاب محمد ان اغتسل عند طواع الفجر وراح فلا يجزه وقال ابن وهب يجزه واستحسنه الأحمى اه بن (قوله ولا يضر يسير الفصل) أى بين الفصل والذهاب للمسجد كأم كل خف وإصلاح ثيابه وتبغيرها ونحو ذلك (قوله تتوقف أذاها عليه) أى على الفصل (قوله إن تئذى بعده) أى أو حصل له عرق أو صان ولو فى المسجد أو خرج من المسجد متباعدة (قوله خارج المسجد) أى فى بيت لأن تئذى ماشياً فى الطريق أو فى المسجد فلا يضر كما فى حاشية شيخنا وقوله لفصل أى بينه وبين الروح للمسجد (قوله اختياراً) قال عبق ينهى تنيد الاكل به قل بن فيه نظر بل هو خلاف اطلاعهم فى الاكل وإنما قد به عبدالحق النوم وقال شيخنا المدوى قوله اختياراً راجع لكل من الاكل والنوم على التمسك بالنوم فقط كما قيل وقوله بخلاف المثلوب أى على الاكل أو النوم أى فلا يطلب باعادته (قوله وبخلاف ما إذا كان ماذكر) أى من الاكل والنوم داخل المسجد فلا يطله أى وكذا إذا كان الاكل فى الطريق وانظر لو اغتسل ودخل المسجد لا يريد الصلاة به وطال مكثه فيه أو نام أو تئذى ثم اتنل لغيره فهل يطل غسله أم لا واستظهر شيخنا اثنان قتلاً لأن له أن يصى فى الأول ولا يطل غسله (قوله لا يجيد لأكل خف) أى خارج المسجد وقصره الحفة على الأكل يقتضى أن النوم الخفيف ليس كذلك وكلام ابن حبيب يفيد انه لا ترق بين الاكل والنوم الخفيف فالنوم إذا لم يطل لا يضر كما لا يضر نقص الوضوء ولو قبل دخول المسجد قاله شيخنا (قوله والتى فى القل الخ) مذكروه أولاً من كراهة الكلام حين الانامة وحرمته بعد أحرام الامام هو مذكروه عبق وغيره من الشراح فيعد ذكر الشارح له استدرك عليه بقوله والتى فى القل الخ وعبارة بن التى يدل عليه نقل الواق هنا وح فى آخر الاذان جواز الكلام حين الإقامة وفى المدونة ويجوز الكلام بعد فراغه من الخطبة وقبل الصلاة وفى ح فى الحل المذكور عن عروة بن الزبير كانت الصلاة تمام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يناجى الرجل طويلاً قبل أن يكبر وأما الكلام بعد الاحرام فقد نص ابن رشد على انه مكروه نقله ح فى الحل المذكور قال الا ان يكون فيه تشويش على غيره من الصائين فبحرم اه بن وبالجملة فالمسئلة ذات طريقتين وكل منهما قد رجح كما قرر شيخنا (قوله الكراهة) أى كراهة الكلام بعد احرام الامام (قوله والجواز قبله) أى سواء كان قبل الإقامة او حينها أو بعدها وقبل الاحرام (قوله وجاز خروج كحدث بلا إذن) أى وان كان الاستئذان أولى (قوله بمعنى خلاف الأولى) أى لأن ترك ذلك مندوب كفى المدونة وقوله على المعتمد مقابله مذكروه عبق من ان ذلك مندوب (قوله اقبال) أى حال الخطبة والمراد بالاقبال على الذكر فله مطلقاً عند السب وغيره (قوله ومنع الكثير) أى سرا (قوله ولعل المراد بالمنع) أى بمنع الكثير سرا ومنع الجهر باليسير والمراد بذلك البعض بن (قوله كتابين) أى كما يجوز تأمين وتعوذ

(١) قوله متصل هذا مشهور المذهب كاتصال غسل الاحرام فى الحج والعمرة به وقد اختلف فيه حتى قيل من زوال الخبيث اه ضوء الشموع

(٩) - د - وفى - أول - (و) جاز بمعنى خلاف الأولى على التمسك (اقبال على ذكر) من تسييح وتهيل وغير ذلك (قل سرا) ومنع الكثير والجهر باليسير قال بعض ولعل المراد بالنع الكراهة وأما الجهر بالكثير فيحرم قطعاً وما يغفل بدكة للبلين فانه بدعة منمومة (كنائمين ونمؤذ) واستفاد وتصلية (عند ذكر السب) لما تشبه لانتيل كما قيل



لأن هذه غير مقيدة بالسراول أن جواز ما ذكر عند سيبويه نراد منه التذبح على المتمدن (كمحمد طامس) تشبيهه في الجواز بمعنى التذبح كالذي قبله بخلاف ما قبلهما فإنه جائز بمعنى خلاف الأولى كما في القل (سرا) قيد فيه وفيما قبله ويكره جهرا (و) جاز (نهي) خطيب أو (أمره) إنسانا لها أو فعل ما لا يبق (٣٨٦) كقوله لا تسكروا وأما في يافان حال خطبه (و) جاز (إجابته) فما يجوز له

واستفاد من نصيبه أى وكذا دعاء وطلب جنة أو نجاة من النار كما قرر شيخنا (قوله) لأن هذه غير مقيدة باليسارة (أى بل يجوز مطلقا عند ذكر السبب سواء كانت قليلة أو كثيرة بشرط كونها سرا) (قوله) المراد منه الندب (أى لا خلاف الأولى كما فى الذى قبله ولا المستوى الطرفين كما يفيد ح) (قوله) بمعنى الندب (فيه إشارة كما قال طنى إلى أن الجواز فى كلام المصنف منصب على الإقدام عليه فى هذه الحالة والا فهو فى نفسه مطلوب وفى المدونة ومن عطى والامام بخطب حمدا لله سرا اه بن وهل الحمد مطلوب على جهة الندب أو السنية قولان رجح عبق وشب الأول واتصرت على الثانى وأقره طنى (قوله) قيد فيه وفيما قبله (أى وهو التأمين والتعوز عند ذكر السبب وهذا التقييد مبنى على قول مالك أن التأمين والتعوز عند السبب لا يخلان بالإسراء أو الجهر بهما ممنوع وقال ابن حبيب يخلان ولو جهر بهما لكن ليس بالمعنى لأن العاوبدنة والتمتع الأول كذا قرر شيخنا (قوله) وجاز اجابته (أى جاز لمن اره الخطيب بأمر أو نهاه عن أمر اجابته وإنما لو وقف الخطيب فى الخطبة فلا يرد عليه أحد لأنه اجابة للامام من غير أن يطلب منه الكلام (قوله) فيما يجوز له التكلم فيه) أى كما إذا تكلم لأمر أو نهى لغيره أو فاعل فعل لا يابى وكلام الشارح يقتضى ان قول المصنف واجابته من إضافة المصدر لفعله أى ان الخطيب إذا خاطب إنسانا فى شأن أمر جازله اجابته ويصح ان يكون من إضافة المصدر لفعله أى إذا خاطبه أحد فى شأن أمر جازله اجابته كقول طنى لسائله وهو على المنبر صار غمها تسعا (قوله) وجاز (الاستراحة) أى لم يرتب عليه ضياع عياله وإلا حرم (قوله) وكره بيع كعب الخ) مذكوره من الكراهة اعتراض طنى بأن النص (١) حرمة البيع وقها لمن تلزمه ومن لا تلزمه وفى المدونة وإذا تعدد الامام على المنبر وأذن المؤذن حرم البيع حيث يمنع منه من تلزمه الجماعة ومن لا تلزمه فقال الوانوغى قيده ابن رشد بما إذا كان فى الأسواق ويجوز فى غير الأسواق لمن لا يحب عليه ويتمتع فى الأسواق للعييد وغيرهم اه وكلام ابن رشد هذا قلح عند قول المصنف الآتى وفسح بيع الخ وفهمه على الحرمة مطلقا وتقبب بعضهم ذلك بان قول المدونة ومنع منه من تلزمه ومن لا تلزمه ليس معناه حرم بل معناه ان الامام بمنعهم من ذلك فلا يدل على الحرمة مطلقا ويرد بان إطلاق قولها حرم البيع حيث منع وتسويها من تلزمه ومن لا تلزمه دليل على ارادتها الحرمة مطلقا كما هو ظاهرها وبعبارة الوانوغى صريحة فى الحرمة اه بن (قوله) من حين جلوس الخطيب على المنبر (أى عند الاذان الثانى لاقبله) (قوله) وأما من تلزمه فيحرم عليه البيع والشراء وقها) أى سواء كان بسوق أو غيره وسواء وقع البيع بينه وبين من تلزمه أو من لا تلزمه وتعالى بالحرمة بمن لا تلزمه أيضا كالعبد على المتمد لأنه تشغل من تلزمه خلافا لمن قل بالكراهة فى حق من تلزمه كذا قرر شيخنا (قوله) أولا تتظار الجماعة) أى أو دخل بعد ولكن جالس لا تتظار الجماعة (قوله) ممن يقتدى به (هل يقيد أيضا بما إذا كان أحد من الجهال الذين يقتدون به حاضرا أو مطلقا لأن فعله ذلك مظنة الاقتداء به انظره اه تقرير شيخنا عدوى (قوله) عند الاذان الأول) أى الذى قبل خروج الخطيب فلا يعارضه قوله فى المحرمات وابتداء صلاة بمحروجه وتقيده بالاذان الأول

(١) قوله بأن النص حرمة البيع الخ الأظم. فالبعض ان المراد منع الامام للملح بالحرمة اه شرح المجموع

التحية (أو) تنفل (جالس) بالمجد ممن يقتدى به (عند الأذان)  
الأول خوف اعتقاد العامة وجوبه لا لداخل عنده ولا لجالس تنفل قبل الأذان واستمر على تنفله ولا لغير من يقتدى به وكذا يكره  
التنفل بعد صلاتها إلى أن يصرف الناس أو يأتي وقت انصرافهم ولم ينصرفوا والأنفل أن يتنفل في بيته (و) كره (حضور مشايخ)  
غير خشية الفتنة لكثرة الزحام في الجمعة بخلاف غير الجمعة فيجوز لقلة ذلك وأما الخشية فيجزم مطلقا حضورها وجاز شجاعة

تعب فيه حوت وهو أولى بمقاته ابن غازي من أنه محمول على أذان غير الجمعة وإلا فاض ما يأتي من تحريم ابتداء صلاة بخروج الامام اه وذلك لأن خروج الامام عند الاذان الثاني وكلامنا هنا في الاذان الاول وحيثئذ فلا مناقضة نعم لو حمل الاذان في كلام للصف على الاذان الثاني حصلت المناقضة **(تنبيه)** كما يكره التثني للجالس في المسجد يوم الجمعة عند الاذان الاول بالقييد المذكور بكره أيضا المبادرة به عند الاذان للجالس في المسجد في غير الجمعة فينبغي له أن يؤخر حتى يفرغ الاذان بخلاف الداخل **(قوله لا أرب للرجال الخ)** أي وأما ما للرجال فيها أرب فهي ككتابة غير الحشية الفتحة اه عدوى **(قوله ذكره لمن تلزمه سفر بعد النحر)** هذا هو المشهور خلافا لما رواه علي بن زياد وابن وهب عن مالك من اباحته لهم تناول الخطاب له وقوله جد النجوى يومها أي وأما السفر بعد النجوى يوم اليد فقال ابن رشد وكره السفر بعد فجر يوم تنبذ وقبل طلوع الشمس ومحرم بدطوعها قلح وفيه نظر إذ كيف يكون السفر حراما مع أنه ترك سنة وتركها في ذاتها ليس حراما وحاصل الجواب أن ذكره من الحرمة مشهور مبني على ضعف وهو القول بأن العبد فرض عين وكفاية حيث لم يقر بها غيره ولا غرامة في بناء مشهور على ضعف اه ولكن الحق أن كلاما من النبي والنبى عليه ضعف وان السفر بعد طلوع شمس يوم العيد مكروه فقط اه عدوى **(قوله أو يغشى بذهاب رفقة دونه)** أي إذا جلس للصلاة على نفسه الخ أي فيباح له السفر حيثئذ واستظهره في التوضيح **(قوله فانه يحرم)** أي ليجوز الاصات لما **(قوله بقيامه)** الباء للظرفية وهي متعلقة بمحذوف صفة لخطبته أي الكائنين في حال قيامه لا أنه بدل من خطبته لايها اه ان بالقيام لها يحرم الكلام ولو من غير أخذ في الخطبة وليس كذلك تأمل **(قوله ولو حال الترضية وكذا حال الدعاء الخ)** مبالغة في عدم حرمة الكلام جدها وذلك لأن الكلام في حال الترضية مكروه وفي حال الدعاء للسلطان جائز على ما قبل وهو غير مسلم بالنظر للاول أعنى حال الترضية إذ الكلام في هذه الحالة ممنوع لأن الترضية على الصحابة من جملة الخطبة ليدب اشتغالها على ذلك ولاتنتفي حرمة الكلام حال الخطبة إلا إذا دعا الخطيب والى في النص أن الثغور أن يتكلم بتلافي الناس أو يخرج إلى الأمن والشم كذا في أبي الحسن عن ابن حبيب والاعمى والمجموعة والترضى لا يدخل في ذلك الظن وقوله وهو غير مسلم بالظن للاول أي وكذا هو غير مسلم بالظن للثاني وهو الدعاء للسلطان إذا كان واجبا لأن المصنف إنما استثنى جواز الكلام إذا دعا الخطيب والترضى والدعاء للسلطان ليسا لتوايل مطلوبان وحيثئذ فيحرم الكلام في حالتها ولا يقال ان الخطبة قد انتهت قبل الترضى والدعاء للعايفة وقد قال المصنف سابقا وجاز كلام بعدها لأن قولهما ملحقان بها لطلب اشتغالها على ذلك يقول المصنف وكلام بعدها أي بعد فراغها حقيقة وحكما كذا قرر شيخنا المدوى **(قوله وهو مكروه)** أي الدعاء في الخطبة للسلطان وقوله إلا ان يخاف أي الخطيب على نفسه من اتباع السلطان بترك الدعاء في حال الخطبة وإلا كان الدعاء له واجبا حيثئذ ولا يبعد لتوايل من ملحقات الخطبة كالترضية قلح شيخنا **(قوله ولو لغير سامع)** أبو الحسن إنما منع الكلام لغير السامع سدا للتبريعه لتلايترسل الناس على الكلام حتى يتكلم من يسمع الامام وشار للمصنف بلو لرد ما نقله ابن زرقون عن ابن نافع من جواز الكلام لغير السامع ولو داخل المسجد كما حكاه ابن عرفة اه بن **(قوله لا خارجها)** أي بأن كان في الطرق المتصلة بالمسجد ولو سمعها وفيه نظير الراجح حرمة الكلام وقت الخطبة مطاقا كان في المسجد أو في رحابه أو كان خارجا عنها بان كان بالطرق المتصلة بالمسجد وسواء سمع الخطبة أو لم يسمعها القول ابن عرفة إذ كثر على أن الصمت واجب على غير السامع ولو بغير مسجد اه موافق وفي الدونة ومن أتى

لا أرب للرجال فيها (و)  
كره لمن تلزمه (سفر بعد  
الفجر) يومها (و) جاز  
قلح وحرم بالزوال (و)  
إلا أن يعلم ادراكه يلبس في  
طريقه أو يغشى بذهاب  
رفقة دونه على نفسه أو ماله  
ان سافر وحده (ككلام)  
من غير الخطيب فانه يحرم  
(في حال خطبته) لا  
قلح ولو حال جلوسه ولذا  
قل (قيامه) يعني في  
حال قيامه والشرع في  
التكلم بها (و) في جلوسه  
(بينهما) لا بعدهما ولو  
حال الترضية وكذا حال  
الدعاء للسلطان وهو  
مكروه إلا ان يخاف على  
نفسه كما هو الآن ومحرم  
الكلام حال الخطبة (ولو  
لغير سامع) لما ان كان  
المسجد أو رحبته  
لا خارجها ولو سمعها

ومثل الكلام أكل وشرب ونحوه (٣٨٨) ماله صوت كورق (إلا أن يأنف) الخطيب أي يتكلم بالكلام اللاغى أي الساقط

أي الخارج من نظام الخطبة كسب من لا يجوز سبه أو مدح من لا يجوز مدحه أو يقرأ كتابا غير متعلق بالخطبة أو يتكلم بما لا ينبغي فلا يحرم (على المختار) وكسليم) فيحرم ممن يجب عليه الانصات (ورده) عليه ولو بالإشارة (ونهي لاغى) يحرم من غير الخطيب كأن يقول له يحرم عليك النحو حال الخطبة (وحصر) أي رمى اللاغى بالحصاء زجراله (أو إشارة له) أي للاغى بأن يسكت تحرم وأولى الصكبة له (وابتداء صلاة) نافلة (بمخروجه) للخطبة الجالس ويقطع (ولنا بل) وإن لدخل (ويقطع أيضا) أن أحرم عمدا عقد ركعة أم لا لا إن أحرم جاهلا أو ناسيا فلا يقطع عقد ركعة أم لا (ولا يقطع) التنفل (إن دخل) الخطيب للخطبة وهو متابس بها ولو علم أنه يدخل عليه قبل تمام صلاته عقد ركعة أم لا فالانقسام ثلاثة في كل قسم من صور (وتسخير) حرام وهو ما حصل ممن تنزله ولو لمع من لا تنزله (وإجارة) أي بيع المنافع (وتولية) بأن يولي غيره ما اشتراه بما اشتراه

والامم يخطب فانه يجب عليه الانصات في الوضع الذي يجوز له أن يصل فيه الجمعة له وفل الاخوان لا يجب حتى يدخل السجد وقيل يجب إذا دخل رحاب السجد فله ح اه بن \* والحاصل أن حرمة الكلام وقت الخطبة قليل خاصة بمن في السجد وقيل بمن فيه والرحاب وقيل بمن فيها وفي الطرق والثاني رجحه بعضهم وابن قد رجح الثالث وواقفه شيخنا في حاشية عبق عن ذلك (قوله ومثل الكلام) أي في الحرمة حال الخطبة (قوله بالأذن خلوا) أي فليس على الناس الانصات له ويجوز لهم الكلام حينئذ سواء أكان اللغو محرما كالثالثين الاولين في الشارح أو غير محرر كالثالثين الاخيرين فيه وكذا يجوز لهم التنفل كما نقله البرزلي عن ابن العربي ولا عبرة بظاهر المصنف وابن عرفة لأنه لا يرد المنصوص كذا في عبق وكذا يجوز تخلي رقب الجالس على ما استظهره ح وارتضاء شيخنا خلافا لعلب (قوله ممن يجب عليه الانصات) أي سواء كان في السجد أو في رحابه أو في الطرق المتصلة بالمسجد (قوله ورده عليه ولو بالإشارة) نقل ابن هرون عن مالك جواز الرد بالإشارة وأنكره في التوضيح واعترضه طي بأن أبا الحسن نقل جواز الرد بالإشارة عن الأحمي وحينئذ فلا محل لانكار المصنف على ابن هرون اه قلت لم أجد في في نسختين من أبي الحسن ما نقله عنه طي اه بن (قوله من غير الخطيب) أي وأه هو فيجوز له الأمر والنهي كالمكر (قوله وقطع مطلقا) أي أحرم عمدا أو جهلا بالحكم أو ناسيا بحجته عقد ركعة أم لا (قوله وإن لدخل) أي بل وإن كان ذلك الذي ابتدأ صلاة النافلة في حال خروج الخطيب داخل للمسجد ولو قل ولو لدخل كان أولى لان السيوري جوزه للدخل حال خروج الامام للخطبة وهو من أهل المذهب قال في التوضيح وهو مذهب الشافعي لحديث سايك القطفاني وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قل له لا تجلس إذ جاء أحدكم للجمعة والامم يخطب فليصل ركعتين خفيفتين ثم يجلس وتأوله ابن العربي على أن سليكا كان صموا كما ودخل ليطلب شيئا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأن يصل لأجل أن يفتن له فيصدق عليه اه بن (قوله ولو علم الخ) أي هذا إذا علم إتمامها قبل دخوله أو شك في ذلك بل ولو لم أنه يدخل عليه قبل إتمام تلك النافلة وقوله عقد ركعة أي قبل الخطيب وقوله أم لا أي بأن دخل الخطيب قبل أن يعقد ركعة (قوله وفيه بيع الخ) أي على الشهور وقيل لافسخ والبيع ماض ويستفراشه (قوله وهو ما حصل ممن تنزله ولو لمع من لا تنزله) نص المدونة فان تباع اثنتان تنزلهما وأحداهما فسخ البيع وإن كان ممن لا تجب الجمعة على واحد منهما لم يفسخ اه وإنما أطلق المصنف هنا لأن حكمه بالكرامة فيما مر على من لا تجب عليه يستلزم عدم الفسخ فأنكل عليه هنا وإن كانت الكرامة يجوزنا فيها كالمكر اه بن واعلم أن محل حرمة البيع إذا حصل ممن تنزله مع غيره لم ينتقض وضوؤه واحتاج اشتراء ماء الوضوء ولا جازله الشراء واختلف أشياخ ابن ناجي في جوازه للابيع والتطهرا بن ناجي وح جوازه وهو صريح قول أبي الحسن في تعذيب الجواز ما منه لان المنع من الشراء والبيع إتمامه لاجل الصلاة وبيع الماء وشراؤه حينئذ إتمامه ليتوصل به للصلاة فلذلك جاز اه بن (قوله أي عنده) أي عند الشروع فيه خلافا لمن قال إن الحرمة بالقرع منه فان تعدد المؤذنين فالعبرة بالأول في وجوب السعي وحرمة المذكورات على الظاهر وقيل العبرة بالأخير وظاهره فسخ ما ذكر إذا وقع عند الأذان وهو في السجد أو في حالة السعي وهو كذلك اتفاق في الاول على أحد قولين في الثاني سدا للذرية كافي عن ابن عمر (قوله وهو ما فعل حال الجلوس على المنبر) فهو ثان في الفعل وإن كان أولا في الشرعية وأما ما فعل على الصلاة

(وتسرية) بأن يبيعه بعض ما اشتراه (ولا قاله) وهي قبول رد السلعة لربها (وتشعته) أي اخذها لتركها ان وقع شيء مما فهو ذكر (بأذان ثان) أي عنده وهو ما يفعل حال الجلوس على المنبر إلى الفراغ من الصلاة لا قبله إلا إذا بدت داره ووجب عليه السعي قبله

بقدر ما يدرك (١) الصلاة فاشتغل به عن السعي فيمنع ( فإن فات ) عند الشترى بزيادة أو نقص أو تعمير سوي ( فالقيمة ) أي فالواجب القيمة وتعتبر ( حين القبض ) لا حين المقد أو القوات ( كالبيع الناصر ) من غير ( ٣٨٩ ) وقوعه إذا كان ثان أو التناق على فساد

لان هذا ما اختلف فيه فلم يلزم تشبيه الشيء بنفسه ( لا ) يفسخ ( نكاح ) وان حرم العقد ( وهبة وصداقة ) وكتابة وخلع ثم شرع في بيان الاغذار للبيعة لا تخلف عنها وعن الجماعة وهي أربعة لأنها اما ان تتعلق بالفس أو الادل أو المال أو الدين فقال ( وعذر ) اباحة ( تركها ) ترك ( الجماعة ) شدة ( وحل ) بالتحريك على الافصح وهو ما يحمل أو اسقط الناس على ترك المداس ( وشدة ) مطير ( يحملهم على تقضية رؤوسهم ( وجدام ) تضررائته بالاس ( ومريض ) يشق معه الاثيان وان لم يشتد ( وتمريض ) لاجنبى ليس له ان يقوم به وخشى عليه بترك الضيعة أو لتريب خاص كولد والاد وزوج فعذر مطلقا وغير الخاص كالاجنبى فلا بد من القيدين فيه ( وإشراف ) على اللوت ( وسحرة ) كصديق ومملوك وزوج وان لم يمرضه وأولى موت كل

فهو أول في العمل وثان في الشروعية لانه احداثه بنوأمية ( قوله فان فات فلقيمة حين القبض ) هذا هو المشهور وقيل إذا فات فالواجب القيمة حين العقد وقال المنيرة إذا فات فانه يفسخ بالثمن ( قوله لان هذا مما اختلف فيه ) أي في نسخه ومضيه وأما الاقدام عليه مع اشتغاله عن السعي الواجب فلا يجزئه أحد كما قال ح فان قلت ان البيع المختار فيه إذا فات يفسخ بالثمن كما سيأتي للمصنف يقول فان فات مضى المختار فيه بالثمن مع ان هذا قد مضى بالقيمة على المشهور وهو مختلف فيه قلت هذا مستثنى مما يأتي على المشهور وأما على القول بأنه يفسخ بالثمن فالأمر ظاهر ( قوله فلم يلزم تشبيه الشيء بنفسه ) أي لاختلاف الشبه والشبهه لان الشبهه البيع الفاسد لوقوعه عند الاذان الثاني والشبهه البيع الناصر من غير وقوعه عند الاذان الثاني أو يقال ان الشبهه بيع فاسد مختلف في فساده والشبهه البيع الفاسد التناق على فساد كما أشار لذلك الشارح ( قوله لانكاح وهبة ) أي لغير ثواب وأما هبة الثواب فهي كالبيع وإنما لم يفسخ النكاح وما معه كالبيع وما معه لان البيع وما معه ليس في فسخه ضرر على أحد لان كل واحد يرجع له عوضه بخلاف النكاح وما معه فانه ليس فيه عوض متحول فإذا فسخت عاد الضرر على من لم يخرج من يده شيء ( قوله وكتابة وخلع ) أي لإلحاق الخلع بالنكاح والكتابة بالصداقة ( قوله والجماعة ) عطف على التحريم الجبرور من غير إعادة الجار مثل قولهم ما فيها غيره وفرضه أي والعذر البيع تركها وترك الجماعة شدة وحل أي وحل شديد ( قوله بالتحريك على الانصاح ) أي ويجمع حينئذ على أو حال كسب وأصاب مقابل الانصاح السكون كفلس ويجمع على أو حل كالفلس ( قوله وجدام ) أي وشدة جذام الجذام غير الشديد لا يكون عذرا خلافا لمعنى ونس التوضيح واختلاف الجذام فقال سحنون انه مسقط وقال ابن حبيب انه لا يسقط والتحقيق الفرق بين ما تضر رائحته وما لا تضر اه فتقول المصنف وجدام بالجر عطفا على وحل اه بن واعلم ان محل الخلاف في كون الجذماء تجب عليهم الجمعة أولا تجب عليهم إذا كانوا لا يجدون موضعا يتميزون فيه أما لو وجدوا موضعا يصح فيه الجمعة يتميزون فيه بحيث لا يباح ضررهم بالناس فانها تجب عليهم انشافا لأمكان الجمع بين حق الله وحق الناس ولو كان ذلك المسكان من الطرق للتصلة وما قيل في الجذام يقال في البرص ( قوله ومريض ) أي ومنه كبر السن الذي يشق معه الاثيان اليها راكبا وماشيا ( قوله يشق معه الاثيان ) أي راكبا وماشيا فأنشأ مع الاثيان ماشيا لا راكبا وجبت عليه ان كانت الاجرة لا تحجب به والام تجب عليه اه تقرير عدوى ( قوله وخشى عليه بترك الضيعة ) أي كالعطش او الجوع او الوقوع في نار أو ميواة أو التفرغ في نجاسة ( قوله فعذر مطلقا ) أي كان له من يقوم به غيره ولا كان يخشى عليه الضيعة بترك تمريضه له ام لا ( قوله وغير الخاص ) أي وتمريض القريب غير الخاص كالم وابن العم ( قوله فلا بد من القيدين ) أي وهما أن لا يكون له من يقوم به وان يخشى عليه الضيعة لو ترك وجعل القريب الغير الخاص كالاجنبى هو ما لابن عرفة وهو المتمد خلافا لابن الحاجب حيث جعل تمريض القريب مطلقا سواء كان خاصا او غير خاص عذرا من غير اعتبار شيء من القيدين للتبرين في تمريض الاجنبى ( قوله وإشراف قريب ) أي مطلقا ولو لم يكن خاصا وقوله وان لم يمرضه أي بأن كان الذي يمرضه غيره ( قوله وأولى ) وت كل ( ابن القاسم عن مالك ) ويجوز التخلف لاجل النظر في أمر الميت من اخوانه من و ن تجهيزه قال ابن رشد

(١) قوله بقدر ما يدرك الصلاة ومن أول الخطبة ان توقف العدو عليه فان

ذلك من يروض الكفاية وهذا من خصوصيات الجمعة على الاول عليه فلا يفسخ بيع من ضاق عليه وقت غيرها لان السعي للجماعة هنا مقصود لكونه من شروط صحته التي هي من شعائر الدين العامة والالزم فسخ بيع من عليه فوات بل الغصاب الوجوب اشتاء لهم برد ما عليهم كما قال في التوضيح انظر اه من شرح المجموع وضوء الشموع في الخطاب ان لاصطفا في قتال الجهاد كالجمعة اه ضوء

وكذا هذه مرضه وان لم يشرف (٣٩٠) فلو نص النصف على عدة مرضه لم يمتنع الاشراف بالاولى (وخوف على مال) ٤ بال

ولولغيره (أو حبس أو ضرب) أي خوفهما (والأظهر) عند ابن رشد (والاصح) عند اللخمي فالأولى والخيار (أو حبس مصر) أي خوفه من الأعداء للبيعة للتخاف بأن كان ظاهر الملاء وهو في الباطن مصر فذو بالحروج ان يحبس لإثبات مصره (وعسى) بأن لا يجد ما يستره عورته (و) من الأعداء (رَجَا) بالقصر (١) أي طمع في (عفو قود) وجب عليه باختفائه وتخلته (و) منها (أكل كثوم) (٢) وبصل وكل ماله رائحة كريهة وحرم أكله يوم الجمعة على من تلزمه ولو خارج المسجد وحرم أكله بمسجد أو في غير جمعة ثم شبه بمسقط الجمعة والجماعة ما هو خاص بالثاني فقال (كربح كاصفة) أي شديدة (بائيل) لثقة للثقة

(١) قول الشارح بالقصر لعله بالمدم لم يرد الفعل الماضي ولكنه بيد من نسخ المتن اه من هاش (٢) قوله كثوم مثله كل رائحة كريهة كشديد صنان وبخر وثخن جرح وقد أخرج صلى الله عليه

إن خاف عليه الشيعة أو الغير والمتعمد ما في الدخول من جواز التخلف للظرف في شأنه مطقة ولو لم يخف شيعة ولا غير كما قال شيخنا العدوي (قوله وكذا عدة مرضه) أي القريب كاحد الأبوين والولد والزوجة ونحوه وان لم يشرف وذلك لان التخلف عن الجمعة والجماعة ليس لأجل تعريضه بل لما علم بما يدم ويتعب الأذرب من عدة المصيبة وأما المصدق فلا يبيح التخلف عدة مرضه ويبيح الاشراف كافي ع (قوله فلو نص النصف على عدة مرضه) أي القريب (قوله وخوف على مال) أي من ظالم أو لص أو من نار وقوله له بال أي وهو الذي يحجب بصاحبه ومثل الخوف على المال المذكور الخوف على العرض أو الدين كان يخاف قذف أحد من السفهاء له أو إزام قتل الشخص أو ضربه ظلماً أو إزام يمة ظالم لا يقدر على مخالفته يمين يحملها للظالم أنه لا يخرج عن طاعته ولا من تحت يده (قوله أو حبس أو ضرب) بالرفع عطف على خوف بمد حذف للضاف وإقامة للضاف اليه مقامه أي أو خوف حبس أو ضرب وظاهره ولو كان ذلك قليلاً لا بالجر عطف على مال لقصد المعنى لان المعنى أو خوف على حبس أو ضرب إلا ان تجمل على بمعنى من (قوله والأظهر والاصح) خبر لمبتدأ محذوف أي وهو الأظهر والاصح والجملة معترضة بين اللطوف وهو أو حبس مصر واللطوف عليه وهو ضرب ولو قال النصف كحبس مصر على الأظهر والخيار لكان أظهر وطاق النقل أما مطابقة النقل فمن جهة أن هذا ليس الاختيار اللخمي لا مختار غيره كما يفيد التعبير بالاصح وأما كونه أظهر فمن حيث ان قوله والأظهر الخ متعلق بحبس مصر لا بما قبله (قوله أو خوفه) أي خوف حبس مصر من الأعداء الميعة وأشار الشارح بذلك الى أن في كلام النصف حذف المضاف (قوله فخاف بالخروج الخ) أي فخوفه المذكور عار يبيح له التخلف عن الجمعة والجماعة عند ان رشدوا اللخمي لانه مظلوم في الباطن وان كان محكوما عليه بحق في الظاهر وقال سحنون لا يبعد هذا عن ذلك لأن الحكم عليه بالحبس حتى ثبت عسره أمر حق وأما من علم اعساره وكان ثابتاً فلا عذر له ولا يباح تخلته لانه لا يجوز حبسه نعم ان خاف الحبس ظلماً كان من أفراد ما مر (قوله بان لا يجد الخ) كذا نقل ح عن بهرام والبساطي ابن عاشر ولا يقيد بمراعاة ما يليق بأهل المروءة اه بن قتي هذا إذا وجد ما يستر عورته فلا يجوز له التخلف ولو كان من ذوى المروآت وقوله ما يستره عورته زاد خش التي تبطل الصلاة بتركها فلي هذا لو وجد خرقعة تستر سوائيه دون ألبته وجبت عليه ولا عذر له في التخلف كان ذلك يزرى به لكونه من ذوى المروآت أم لا وهذا بيد وهناك طريقة ثانية وحاصلها ان المراد بالمرى الذي جعل عذراً أن لا يجد ما يستره ما بين السرة للركبة فإذا لم يجد ما يستره ذلك لم تجب عليه وان وجد ما يستره ذلك وجبت عليه كان ذلك يزرى به أم لا واعتمد بعضهم هذه الطريقة وهناك طريقة ثالثة قررها شيخنا عن شيخه سيدى محمد الصغير وحاصلها انه ان وجد ما يليق بأمثاله ولا يزرى به وجبت عليه والالم تجب عليه وهذه الطريقة هي الأليق بالخفية السمحاء اه تقرير شيخنا عدوي قل في الحج والظواهر انه لا يخرج لها بالجنس لانها بدلا كما لا لايتم لها لان لها بدلا (قوله قود) يشمل النفس وغيرها ومثل القود سائر ما يغيب فيه العفو من الحدود كعدو القذف على تفصيل بخلاف ما لا يفيد فيه العفو كعدو السرقة والشرب (قوله باختنان) تعلق برجا (قوله وأكل كثوم) أي ما لم يكن معه ما يزيل به رائحته (قوله وحرم أكله يوم الجمعة الخ) وأما أكله خارج المسجد في غير الجمعة فمكروه ان لم يرد الذهاب للمسجد ولا نقول ان بالحلة وهو المتعمد والكراهة ومحلهما ما لا يثبت بذلك أحد من أهل المسجد والإحرام اتفاقا اه عدوي

(قوله) وسلم آكل الثوم من المسجد لابتيع ذلوا ومنع الحفل وخرجوا من ذلك منع من يؤذى الناس بلسانه من محافلهم لان ضرره اشده من ذلك احرأج الساكن التعرير وتقيه لان الضرر يزداد اه ضوء

بمخلافها نهارا (لا يحرم)

بالكسر امرأة الرجل أي

ليس الابتداء بها من

الأعذار إذ لاحق لها في

إقامة زوجها عندها بحيث

يبسح له ذلك التخلف عن

الجمعة والجماعة (أو عسى)

بالأز لا يجدة ثمدا ولم يهتد

لأطريق بنفسه (أو شهود

عبد) وافق يومها (وإن

أذن له الإمام) في التخلف

أذلاحق للإمام في ذلك

[درس]

(فصل) يذكر فيه حكم

صلاة الخوف وصفها وما

يتعلق بها (رخص

استئنا (١) على الراجح

(لقتال جائز) أي

مأذون فيه وأجبا كان

كقتال المشركين والمخاريين

والغاة القاصدين الدم أو

هتك الحرم أو مباحا كقتالي

مريد المال من المسلمين

لاحرام (أمكن تركه)

أي ترك القتال (لبعض)

منهم والبعض الآخر فيه

مقاومة للمدو (قسمهم)

فإن فاعل رخص أن لم

يكن المسلمون وجاه القبلة

بل (وإن) كانوا (وجه)

أي متوجهين جهة

(القبلة) خلافا لمن قال

بعدم القسم حينئذ (أو)

كان للمسلمون ركبانا (على

دوابهم) يصلون بالإيماء

للضرورة (قسمين)

معمول قسمهم

(١) قوله استئنا وليست

(قوله بخلافها نهارا) أي فلا يكون عذرا مبيحا للتخلف عن الجماعة وكذا البرد والحر ما لم يشتد  
جدا بحيث يحتمل الماء لأهل البوادي وإلا كان كل عذرا مبيحا للتخلف كالرحمة الشديدة لأضرارها  
لامطابق زحمة قلبه شيئا (قوله أي ليس الابتداء بها من الأعذار) أي خلافا لبعضهم قال لأن لها حقا  
في إقامة زوجها عندها صبا إن كانت بكرا أو ثلثا إن كانت ثيبا (قوله أو عسى) أي إن العسى لا يكون  
عذرا يبسح بالتخلف عن الجمعة والجماعة إذا كان من قنم به العسى ممن يهتدى للجامع بلائق أو كان  
عنده من يقوده إليه والإذلا يباح له التخلف فلو وجد قنرا بأجرة وجبت عليه الجمعة حيث كانت تلك  
الأجرة أجرة لثل وكانت لا تجحف به (قوله أو شهود عيдах) يعني أنه إذا وافق العيد يوم الجمعة فلا  
يباح لمن شهد العيد التخلف عن الجمعة ولا عن جماعة الظهر إذا كان العيد غير يوم الجمعة وسواء من  
شهد العيد منزله في البلد أو خارجها عن كدر سخ من النار (قوله وإن أذن له الإمام في التخلف) أي فإنه  
لهم في التخلف لا ينفعهم ولا يكون عذرا يبسح لهم التخلف ورد النصف بالمبالغة على مطرف وابن  
وهب وابن الماجشون القائلين أن الإمام إذا أذن لأهل القرى التي حول قرية الجمعة بتخلفهم عن  
الجمعة حين سموا وأتوا لصلاة العيد فإن أذنهم وأما إذنه لأهل قرية الجمعة فلا يكون عذرا  
بفصل في حكم صلاة الخوف (قوله يذكر فيه حكم صلاة الخوف) أي حكم إيقاع الصلاة على  
الكيفية المخصوصة التي تفعل حالة الخوف والممول عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في ثلاثة  
مواضع ذات أرقاع وذات النخيل وعسفان خلافا لمن قال صلاها في عشرة مواضع (قوله استئنا)  
أي وهو الذي في الرسالة ونقله ابن ناجي عن ابن يونس وقوله على الراجح ومقاله أنها مندوبة وهو  
ما نقله سند عن ابن الواز وكلام النصف محتمل لكل من القولين (قوله والمخاريين) أي قطاع الطريق  
وقوله والغاة أي الخارجين عن طاعة الساطان (قوله القاصدين الخ) صفة لكل من المخاريين والبغاة  
(قوله كقتال مريد المال) • أن قلت أن حفظ المال واجب وحينئذ فقتله إن يكون قتال مريد  
أخذه واجبا حتى يتحقق الحفظ الواجب • قلت معنى وجوب حفظه أنه لا يجوز اتلافه بنحو  
أحراق أو تفريق مثالا وهذا لا ينافي جواز تمكن غيره من أخذه له مالم يحصل موجب لتحريمه كان  
يخاف على نفسه التلف إن أمكن غيره منه وقوله من المسلمين حال من مريد المال (قوله لاحرام) أي  
كقتال الإمام العدل (قوله والبعض الآخر) أي لسكون البعض الآخر فيه مقاومة للعدو فالواو  
للتلليل ومناد حل الشارح أن قول النصف لبعض متعلق بإمكان أي أمكن لبعضهم تركه لسكون  
البعض الآخر فيه مقاومة العدو (قوله قسمهم) أي وصلى بهم في الوقت فلا يسون من انكشافه  
يصلون أول المختار والترددون وسطه والراجون آخره وفي بن طريقة بدم هذا التفصيل هنا (١)  
وانهم يصلون أول المختار مطلقا (قوله وجاه القبلة) أي متوجهين جهة القبلة (قوله خلافا لمن قال بعدم  
القسم حينئذ) أي يصلون جماعة واحدة (قوله أو على دوابهم يصلون بالإيماء) أي وكذلك إمامهم على  
بالإيماء وهذه مستثناة مما مر من أن اللوم لا يؤم للومى لأن الحل محل ضرورة (٢) واعلم أنهم يصلون  
على الدواب إيماء مع القسم مؤتمنين لامكانه بخلاف ما يأتي قاتهم يصلون على دوابهم أفذاذا لعدم إمكان  
القسم • والحاصل أنهم في حالة عدم إمكان القسم يصلون أفذاذا مطلقا ركبانا أو مشاة وأما في حالة إمكانه

(١) قوله بعدم هذا التفصيل هنا أي يصلون أول الوقت مطلقا وقوله ما احتراز عن صلاة الاتحام  
فإنها إنما تكون آخر المختار كما يأتي (٢) قوله لأن الحل محل ضرورة على أنه قد سبق صحة الفرض على

الدابة بالركوع والسجود

منسوخة ولا من خصوصياته صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى وإذا كنت فيهم الآية قيد لبيان الواقع إذ ذاك لا منهوم له اه ضوه

تساوياً أولاً كانوا مسافرين (٣٩٣) أو حاضرين (وعلمهم) الإمام كيفيتها وجوباً إن جهلوا أو خاف تخلفهم والافتدبا

لاحتمال تطرق الخلل  
(وصلى) الإمام (بأذان  
واقصة بالأولى) من  
الطائفتين (في الصلاة  
(الثانية) كالصبح  
والتصيرة (ركعة)  
والطائفة الأخرى تحرس  
العدو (والإ) تكن ثانية  
بل رباعية أو ثلاثية  
فركعتين (بالأولى ثم)  
قام (الإمام بهم مؤعين به  
في القيام فإذا استقل  
فأرقيوه حال كونه  
(ساكتاً أو داعياً) أو  
مسبحاً (أو قارئاً في)  
الصلاة (الثانية) وفي قيامه  
لا تظار الطائفة الثانية  
ساكتاً أو داعياً (بغيره)  
أى بغير الثانية من رباعية  
أو ثلاثية وهو المعتمد وعدم  
قيامه بل يستمر جالساً  
ساكتاً أو داعياً ويشير  
لهم بالقيام عند تمام التشهد  
(تردد) ولوقال بدله (١)  
قولان إشارة لقول ابن  
القاسم مع ظاهر المدونة  
وقول ابن وهب كان  
أحسن (وأتم الأولى)  
صلاتها فإذا (وانصرف)

لهمدو

(١) يمكن أن يقال ثم قام  
ساكتاً أو داعياً أو قارئاً  
في الثانية أى اتفاقاً أو على  
للشهور وفي قيامه بغيرها  
تردد أى طريقتان طريقة  
تحكى الخلاف فيه وطريقة  
تحكى الاتفاق على عدمه

فإن لهم أن يصلوا على دوابهم إماماً بأمم لكن لا يصلون على الدواب الا عند الحاجة له (قوله تساويهم لا)  
أى فلا يشترط تساوى الطائفتين في العدد وسواء كثروا أو قلوا كثلاثة يصل إلى اثنين ويحرس الثالث  
كفى الطراز والتخيرة (قوله كانوا مسافرين أو حاضرين) أى كان السفر في البحر أو في البر والجملة  
وغيرها سواء والظاهر أنه لا بد في كل طائفة في الجمعة من اثني عشر غير الإمام عن تعقد بهم وما ذكره  
من الاطلاق هو للشهور خلافاً لما نقل عن مالك من أنها لا تكون الا في السفر (قوله أو خاف  
تخلفهم) المراد بالخوف ما يشمل الشك في ذلك وتوهمه (قوله والافتدبا) أى والا يخف التخطيط  
فندبا (قوله وصلى بأذان) اما عطف على قوله وعلمهم أى والحكم أنه يصل بأذان وإقامة ويحتمل  
أن تكون هذه الجملة مستأنفة استئنافاً بياناً كأنه قال له إذا قسمهم فما كيفية ما يفعل فأجاب  
بقوله وصلى فالواو للاستئناف والباء في قوله بأذان للإقامة وفي قوله بالأولى للمصاحبة وكل منهما  
متعلق بصلى فلا يلزم تماق حرفي جر متعدي للمعنى بامل واحد أى وصلى الإمام مع الطائفة الأولى  
صلاة متتابعة بأذان وإقامة والإمامة سنة وكذا الأذان إن كانوا يحضر والا كان مندوباً إن لم يطأوا  
غيرهم كما مر (قوله كالصبح والتصيرة) أى والجمعة فانها من الثانية لكن لا يقسمهم الا بعد أن  
يسمع كل طائفة الخطبة ولا بد أن تكون كل طائفة اثني عشر فإن كان كل طائفة أكثر من اثني عشر  
فلا بد من سماع الخطبة لاثني عشر من (١) كل طائفة ثم انه يصل بالطائفة الأولى ركعة وتقوم تكمل  
صلاتها وتسلم فإذا ثم تأتي الطائفة الثانية تدرك معه الركعة الباقية ويسلمون بعد اكمال صلاتهم  
وهذا مستثنى من قول الصنف باقئين لسلامها لان المحل محل ضرورة (قوله فإذا استقل فأرقيوه) المراد  
بالاستقلال تمام القيام وهل المراد بتمامه القيام مع الاطمئنان أو مجرد الانتصاب والظاهر الأول كفى  
عج كذا قرر شيخنا (قوله أو قارئاً) أى بما يعلم انه لا يتم حتى تفرغ الأولى من صلاتها وتكبر معه  
الطائفة الثانية (قوله في الصلاة الثانية) متعلق بقوله ثم قام الإمام بهم (قوله ساكتاً أو داعياً) أى لا  
قارئاً لان قراءته بما قرأه من القرآن نقط قد يفرغ منها قبل مجيء الطائفة الثانية وهي لا تكرر في ركعة (قوله وفي  
قيامه) أى وفي تعيين قيامه لا نظاره الطائفة الثانية وقوله ويستمر جالساً أى ويتعين استمراره جالساً  
كذا في البدر التمرافي (قوله وهو المعتمد) أى وهو قول ابن القاسم ومطرف ومذهب المدونة  
وعليه فيأتمون به في حال قيامه فإذا استقل فأرقيوه ووقف داعياً أو ساكتاً وعلى هذا القول فإذا أحدث  
في حالة قيامه عمدا بطلت على الطائفة الأولى كبره وأما لو أحدث بعد قيامه فلا تبطل على الأولى وتبطل  
على الثانية إذا دخلوا معه وأما على القول الثاني فلا تبطل على الأولى إذا أحدث في حال قيامه لانه  
انما يقوم اذا جاءت الطائفة الثانية وذلك بعد اكمال الأولى صلاتها (قوله وعدم قيامه) وهذا قول ابن  
وهب مع ابن عبد الحكم وابن كساسة وهذا أعنى حكاية الخلاف في غير الثانية والاتفاق على القيام  
في الثانية هو طريقة ابن بشير وعياض والطريقة الثانية طريقة ابن بريزة تحكى الخلاف  
في الثانية والاتفاق على الجلوس في غيرها والطريقة الأولى أصح لموافقها المدونة (قوله كان أحسن)  
أى لان إشارته بالتردد لقولين من أقوال المتقدمين خلاف اصطلاحه (قوله وأتم الأولى) أى ولا  
يرد أحد منهم السلام على الإمام وإنما يسلم على من على يمينه وعلى من على يساره ولا يسلم على

(١) قوله لاثني عشر من كل طائفة فيلزم من جهتين جملة لا يكفى فيها اثنا عشر يسمعون الخطبة  
إذ لا بد منها من أربعة وبشرى وجمعة وصحت من غير بقاء اثني عشر لسلام الإمام فتدبر وقيل بخطب  
لاثنى عشر تستمر مع الإمام في الطائفتين لكن يلزمه انهم قسموا أملاً من شرح المجموع  
وضوء الشموع



الامام لانه لم يسلم عليه وإذا بطلت صلاة الامام بعد مفارقتهم لم تبطل عليهم ( قوله ثم صلى بالثانية ) أى بعد سلام الأولى والمعتبر سلام من دخل معه من الطائفة الأولى أولى صلاته فلا ينتظر بصلاته مع الثانية انقام صلاة مسبوق من الأولى اه عدوى ( قوله فتموا لانفسهم ) أى أفذاذا فان أهمهم أحدهم سواء كان باستخلافهم له أم لا فصلاته تامة وإن نوى الإمامة الا لتلاعب وصلاتهم فاسدة كما في الطراز عن ابن حبيب وكذا يقال في قوله وأتمت الأولى صلاتها أفذاذا وانصرفت وانما فسدت عليهم لانه لا يصلح إمامين في صلاة واحدة في غير الاستخلاف \* واعلم ان ما أتى به الطائفة الأولى بعد مفارقة الامام بناء وما أتى به الطائفة الثانية بعد مفارقتهم قضاء فيقرءون فيه بالسابعة وسورة كذا في التواتر ( قوله ولو صلوا يا إمامين ) أى أو بأئمة وهذا الفرع ليس بخصوص وإنما هو مخرج خرجه للخمى على ما إذا صلى بعض قذا وبعض إمام كما في الجواهر وابن عرفة وغيرهما ( قوله جاز ) أى ضى ذلك بعد الوقوع وإن كان الدخول على ذلك مكروها لمخالفة السنة أو التدبؤ لما مر ان إيقاع الصلاة على الوجه الساقى في حالة الخوف قيل انه سنة وقيل مندوب وليس المراد بالجواز المستوى الطرفين والا لا تقتضى ان صلاة الخوف مباحة لم يقل به احد ( قوله وإن لم يمكن ترك القتال ) أى وذلك بان كان العدو لا يتاومهم الجماعة المسلمين بتمامهم ( قوله أخروا الآخر الاختيارى ) هذا اذا رجوا الانكشاف قبل خروج الوقت بحيث يدركون الصلاة فيه وأما ان أيسوا من انكشافه في الوقت صلوا صلاة مسابقة في اول الوقت فان ترددوا أخروا الصلاة لوسطه اه عدوى ( قوله واستظبر الخ ) قل ابن ناجي ولا يبعد ان تكون المسئلة أى ما اذا لم يمكن قسم القوم ورجوا انكشاف العدو قبل خروج الوقت ذات قولين كالخلاف في الراغب اذا تنادى به الدم قبل دخوله في الصلاة وخاف خروج الوقت فانه يعتبر الاختيارى ونقل ابن رشد قولاً انه يعتبر الضروري اه وفي كلام النخبة ما يؤيد ما اختاره المصنف من انه الاختيارى انظر اه بن ( قوله زاد المصنف من عند نفسه ) أى في التوضيح على سبيل الاستظهار ومضى على ذلك الذى استظهره هنا ( قوله وبقي منه ) أى من الوقت ( قوله صلوا إيماء ) أى ركباناً ومشاة وقوله أفذاذا أى لان مشقة الاقضاء هنا اشد من مشقته فيما إذا أمكن القسم ( قوله لم يمكنهم الخ ) شرط في قوله صلوا إيماء فان امكنهم الركوع والسجود فلا بد منه ( قوله كان دهمهم (١) الخ ) هذا تشبيه في النوعين اعنى ما اذا لم يمكن قسم القوم طائفتين وما اذا امكن وحاصله انهم اذا افتتحوا صلاتهم آمنين من غير قسم ثم فجأهم العدو في انشائها فانهم يكدون أفذاذا على حسب ما يستطيعون مشاة وركباناً من إيماء ان لم يقدرُوا على الركوع والسجود والا كملوا بالركوع والسجود وفي الأول يصير بعضها ركوع وسجود وبعضها بالإيماء وما قلله المصنف هو المشهور خلافاً لمن قل إذا دهمهم العدو فانهم لا يبنون على ما تقدم ويقطعون وهذا كله إذا دهمهم العدو وكان لا يمكنهم القسم فان امكنهم فلا بد من قطع طائفة تقف وجاء العدو وبلى الامام بالطائفة الباقية معه بأنياء على ما فعله ركعة من الثانية أو ركعتين من غيرها على نحو ما تقدم خلافاً لمن قال انهم يقطعون ويبتدئ القسم من أولها ولا يبنى مع الطائفة الأولى على ما تقدم

(١) قوله كان دهمهم ظاهره انه راجع للاتحاد وعب رحمه الله القسم أيضاً وفيه ان شرطية الإمامة من اول الصلاة وقد فات الان يقال ينزل اول الدم منزلة الابتداء والاطهر ما ذكره آخر العبارة انهم عند إمكان القسم يقطعون ان دهمهم ويرجعون لصلاة الخوف وان قل هو عن الشيخ سالم انه غير ظاهر فليست وسئل ان دهمهم العدو في الجمعة فقات انظروا ان دهمهم بعد ركعة حصلت الجماعة وأتوا الجمعة حيث امكن للسجود كالسبوق والا أعوا ظهراً وتكفي نية الجمعة كما سبق فانظر النص

( ثم صلى بالثانية ) بعد مجيئها ( ما بقى ) من ركعة او اثنتين ( وسلم فأمسوا لأنفسهم ) ما بقى عليهم قضاء فيقرءون بالسابعة وسورة ( ولو صلوا يا إمامين ) كل طائفة بإمام ( أو ) صلى ( بعض فذا ) والبعض الآخر بإمام ( جاز ) وإن كره لمخالفة السنة ( وإن لم يمكن ) ترك القتال لبعض لكثر العدو ( أخروا ) الصلاة ندباً فيما يظهر ( الآخر ) الوقت كذا في القل إذا دهمهم من عند نفسه ( الاختيارى ) واستظبر ابن هرون الضروري وما قاله المصنف أظهر قياساً على راجح الماء فان انكشف العدو فظاهر ( و ) اذا لم يكشف ومضى منه قدر ما يسعها ( صلوا ) إيماء أفذاذا ويكون السجود أخفض من الركوع ان لم يمكنهم ركوع وسجود ( كان ) دهمهم أى غشيتهم عدوهم بها أى فيها فيتمون إيماء ان لم يمكنهم ركوع وسجود

لهم وعمل القسم على ما قلنا ان كان الامام لم يشرع في الصف الثاني من الصلاة فان فجأهم العدو بعدما شرع فيه وامكن القسم وجب القطع على جماعة وجوبا كفايا فمبادرت جماعة بالقطع حصل الواجب واذا قطعت جماعة وقفت تجاه العدو واتم الباقون صلاتهم مع الامام فإذا آمنوا وقفوا تجاه العدو وابتدأت التي قطعت صلاتها من أولها اما اذا كان أوبامام (قوله وحل الضرورة) أي في صلاة السابعة للشار لها بقول المصنف وان لم يمكن الخ (قوله وكلام) أي لتبر اصلاحتها ولو كان كثيرا ان احتاج له (قوله واسالك ما تلخ) أي سواء كان محتاجا المسك أو في غنية عنه لان المحل محل ضرورة وقيل لا يجوز له مسك للتلخ بالجملة - سواء كان سلاحا أو غيره الا اذا كان محتاجا له والا فلا وهذا هو المتعمد اه عدوى (قوله كغيره) أي كمالخ غير الدم من النجاسات (قوله أي فيها) الضمير راجع لصلاة الخوف مطلقا كانت صلاة مسايمة أو قسمة وقوله آتت جواب الشرط وفاعله (١) ضمير مستتر راجع لصلاة الخوف أي آتت ان سفيرة ففيرة وان حضرة فحضرة وقوله صلاة أمن حال من ضمير آتت (قوله ودخلت الثانية معه) أي على ما رجع اليه ابن القاسم بعد ان كان يقول يعني الثانية بامام ولا تدخل معه لانه لما اعتقد الاحرام صلاة خوف وكان انما بها أمنا بحكم الحال صار كمن احرم جالساً صح يدركه فقام فانه لا يحرم أحد خلفه فقاما اه عدوى (قوله رجع اليه وجوبا من يفعل لنفسه شيئا) أي من الطائفة الاولى وانظر هذا مع قولهم اذا فرق الريح السفن ثم اجتمعوا فلا يرجع للامام من عمل لنفسه شيئا او استخلف قال عيج ويمكن الفرق بانهم هنا لما لم يكن (٢) الاستخلاف كان ارتباطهم بالامام أشد ممن فرقهم الريح في السفن (نتيجه) اذا حصل للطائفة الأولى سهو بعد مفارقتهم الامام ثم حصل الأمن قبل سلامهم ورجعوا فظهر انه لا يحمله عنهم ويسجدون القبلي قبل سلامهم وبعد سلام الامام والبعدي بعد سلامهم والظاهر انه لو سها الامام وحده بعد مفارقتهم له ثم رجعوا اليه أنهم يسجدون معه بما لوجوب متابعة المؤمن للامام في السجود وان لم يدركه وجبه (قوله ومن فعل شيئا انتظر الامام الخ) فان لم ينتظره وكل صلاته وحده قبل الامام عمدا أو جهلا بطلت وان كلها قبله سهوا فلا بطلان ويبيد ما فعله فان لم ينتظر الامام ودخل معه وأعاد مع الامام ما سبق به الامام فان كان عمدا أو جهلا بطلت لا سهوا نهي صحبة لحمل الامام عنه ذلك الجهو اه عدوى (قوله وبه) عطف على الجار والمجرور كما اشار له بالحياطة وقوله لا اعادة خبر المحذوف والجملة جواب الشرط فاندفع ما يقال كان الواجب ادخال الفاء على الجملة الاسمية لان حذف الفاء منها شاذ وحاصل الجواب ان اللبث المحذوف مع الفاء وهو غير شاذ والشاذ انما هو حذفها وحدها وما ذكره المصنف من عدم الاعادة ان امنوا بعدها هو المشهور خلافا لقول للغيرة بالاعادة في الوقت (قوله ان امنوا بعدها) أي بعد تمام اعلى صفة صلاة الخوف (قوله كسواد) أي جماعة من الناس (قوله فصلاوا صلاة خوف) أي على وجه السايمة أو على وجه القسم وحاصل للسئلة أنهم اذا رأوا جماعة من الناس مضطربين بالعدد او غير مضطربين نظنهم عدوا فصلاوا صلاة التحام او صلاة قسم ثم تبين انه لا عدو فلا اعادة عليهم لافي الوقت ولا في غيره (قوله سجدت بعد اكملها صلاتها) فان لم تسجد بطلت صلاتها ان ترتب عن نقص ثلاث سنن وطول ثم ان كان وجب السجود بما لا يخفى كالسلام أو زيادة ركوع أو سجود او تشهد فلا محتاج لاشارة الامام لها وان كان مما يخفى أشار لها فان لم تفهم بالاشارة سبغ لها فان لم تفهم به

اه من ضوء الشموع وشرح المجموع (١) قوله وفاعله لعل الصواب ونائب فاعله اه (٢) لما لم يمكن الخ فرق في شرح المجموع بقوله لعدم أنهم من التمريق ثانيا بالملظة فتأمل وقوله فتأمل به الى ان لا يؤمن كره العدو أيضا والجواب بأن تغير الريح اسرع اه صوه

(وحل الضرورة) ما حرم في غير هامن ذلك (مثنى) وحري (وركنض) أي تحريك الدابة (وسلمن وعدم كوجه) لاقلة (وكلام) احتاج له من تخذير واغراء وامر ونهي (واسالك) شيء (مكتلخ) بدم كغيره ان احتيج له (وان امنوا بها) أي فيها (اتممت صلاة أمن) ففي صلاة السايمة يتم كل منهم صلاته على حدته وفي صلاة القسم فان حصل الامن مع الأولى استمرت معه ودخلت الثانية معه وان حصل بعد مفارقتها وقبل دخول الثانية رجع اليه وجوبا من لم يفعل لنفسه شيئا ومن فعل شيئا انتظر الامام حتى يفعل ما فعله ثم يقتدى به فيبقى ولو السلام وان حصل مع الثانية فصلاة الاولى التي آتت لانفسها صحيحة (و) ان امنوا (بها) فالجسم (لا اعادة) هاهم في وقت ولا غيره (كسواد طل) عند رؤيته (عدوا) فصلاوا صلاة خوف (فظهر نفيه) أي انه غير عدو فلا اعادة (وان سبها) الامام (مع) الطائفة (الأولى) سجدت بعدهم (كالها) صلاتها القبلي قبل سلامها

والبعدي بعد سلامها إلا

ان يترتب عليها سجود  
قبل بعد مفارقتها تنقلب  
جانبه وتسجد قبل (والا)  
بأن سها مع الثانية هذا ما  
يقضيه كلامه مع ان الثانية  
حكما ما يأتي وان حصل  
السو مع الأولى لما تقدم  
من لزوم السجود للسبوق  
للدرك ركعة فالوجه  
حذف والا ويقول و  
(سجدة) الثانية (القبلي)  
بعمه (قبل اكملها و)  
سجدة (البعدي بعد  
القضاء وإن صلى)  
الإمام (في ثلاثة أو  
رباعية بكل) من  
الطوائف (ركعة  
بطات) صلاة الطائفة  
(الأولى) لأنها فارقت  
في غير محل المفارقة (و)  
بطات صلاة الطائفة  
(الثالثة في الرباعية)  
لما ذكر وصحت صلاة الطائفة  
الثانية مطلقا والثالثة في  
الثلاثة والرابعة في الرباعية  
كصلاة الإمام وقال  
سحنون تبطل صلاته  
وصلاة بقية الطوائف  
وصوبه ابن يونس واليه  
أشار بقوله (كغيرها)  
وهو الإمام وبقية الطوائف  
(على الأرجح  
وصحح خلافة) وهو  
القول الأول وينبغي ان  
يكون هو الأرجح كما  
يشير اليه للصف بتدعيه

كلها (١) ان كان القصص مما يوجب البطان والا فلا كذا ينبغي قاله عجم (قوله والبعدي بعد سلامها) وجاز سجودها القبلي والبعدي قبل امامها للضرورة (قوله الا ان يترتب عليها الخ) هذا استثناء من قوله والبعدي بعد سلامها وحاصله ان محل كونها تسجد البعدي بعد سلامها ما لم يترتب عليها بعد مفارقة الإمام قبل وكان سهوا للإمام بعد ما لا يغلب جانب ذلك القبلي وسجدت قبل السلام (قوله مع ان الثانية حكمها ما يأتي) في قوله سجدة القبلي منه الخ سواء كان سهوا معها او مع الأولى والحاصل ان ظاهر قوله والاسجدت القبلي معه الخ وبإيائه مع الأولى بان سها مع الثانية سجدة الثانية القبلي الخ فقضيته ان الثانية لا تسجد إذا سها مع الأولى أو بعد مفارقتها وقبل دخول الثانية مع انها تسجد فالأولى حذف قوله والا وقد يجب بان الذي ليس راجعا للسو مع الأولى بل راجع لمطالبة الأولى بالسجود المقوم من قوله سجدة بعد اكملها وحينئذ فالعنى والا يكن المخاطب بالسجود الأولى بل الثانية سجدة الخ وهذا صادق بكون الإمام سها معها او مع الأولى أو بعد مفارقة الأولى وقبل دخول الثانية واعلم انه لا يلزم الأولى سجود لسهوه مع الثانية لان اتصالها عن امامته حتى لو أفسد صلاته لم تنفس عليها كذا في خش وظاهره ولو في الجمعة لأن كل طائفة اثنا عشر وقد كانت الأولى في حال صلاتها معه صلاته صحيحة وهو الظاهر واستظهار عقب البطان في الجمعة لا يسلم اه عدوى فتحصل ان الطائفة الأولى تخاطب بالسجود اذا سها الإمام معها فقط وأما الثانية فتخاطب به سواء سها معها أو مع الأولى أو بعد مفارقة الأولى وقبل دخول الثانية (قوله وسجدت القبلي معه) انظر لواخرته لا كمال صلاتها وسجدته قبل سلامها والظاهر انه يجري فيه ما جرى في السبوق المتقدم في سجود السهو وتقدم ان البطان قول ابن القاسم واختاره عقب وان الصحة قول عيسى بن دينار واختاره شب ثم انها تسجد القبلي ولو تركه امامهم وتبطل صلاته إذا كان مترقا عن قصص ثلاث سنن وطال اه عدوى (قوله وسجدت البعدي بعد القضاء) أي وبعد سلامها فان سجدة معه بطات صلاتهم كما مر في السبوق (قوله وان صلى في ثلاثة الخ) هذا مفهوم قوله سابقا قسمهم قسمين وحاصله ان الإمام إذا قسم القوم اقساما عمدا أو جهلا وصلى بكل طائفة ركعة في الثلاثة والرباعية فان صلاته صحيحة وأما صلاة القوم فتبطل صلاة من فارقه في غير محل المفارقة وهي الطائفة الأولى في الثلاثة والرباعية والثالثة في الرباعية وتصح صلاة الطائفة الثانية في الثلاثة والرباعية والثالثة في الثلاثة والرباعية (قوله لأنها فارقت في غير محل المفارقة) أي ولأنهم كانوا يصلون الركعة الثانية مأمومين فصاروا يصلونها أفذاذا (قوله مطلقا) أي في الثلاثة والرباعية أي لأنهم صاروا كمن فاتته ركعة من الطائفة الأولى وأدرك الثانية فوجب ان يصلى ركعتي البناء ثم ركعة القضاء فذا وقد فعل هؤلاء كذلك (قوله والثالثة في الثلاثة الخ) أي وكذا تصح الثلاثة في الثلاثة لموافقته بها سنة صلاة الخوف والرابعة في الرباعية لأنها كمن فاتته ركعة من الطائفة الثانية فأتى بالثلاث ركعات قضاء وقد فعل هؤلاء كذلك (قوله كغيرها) أي كالبطان على غير الطائفة الأولى والثالثة في الرباعية وهي الثانية فيها والثالثة في الثلاثة والرابعة في الرباعية وكذا صلاة الإمام (قوله على الأرجح)

(١) قوله كلها الخ تعقب بأن الشخص لا يتسكك لأصلاح صلاة غيره وأجاب شيخنا بأن المحل ضرورة ولعل الأحسن الجواب بأن صلاتهم لما ارتبطت بصلاته لأن صلاة الخوف لا تفعل الا جماعة كما سبق في توجيه نية الامامة فيها كان ككلام المأمومين لأصلاح صلاة الإمام وأقل ما تفعل من ثلاثة امام ومأمومان وقال الشافعي لا بد من اتعبد في كل لقوله تعالى فلنقم طائفة قلنا الطائفة البض ولو واحد على حد طائفة من الليل ولئن سلمنا فقد خرج مخرج القالب اه ضوء

﴿ فصل ﴾ في أحكام صلاة العيد (١) (من) أي عينا (لعيد) (٢) أي جنسه الصادق بالنظر والأضحى وليس أحدهما أوكد (٣) من الآخري من فيه ولا حله (ركعتان) لمأمور الجمعة) تعلق بسن أي لمن يؤمر بالجمعة وجوبا فدخل من على كفرسخ ومقيم يلد إقامة تقطع حكم السفر لأعبد وامرأة وصي ومسافر وخارج عن كفرسخ بل تدب لم ولا تشرع لحاج استئنا ولا ندبا ولا لأهل من ولو غير حجاج ووقتها (من) حل النافلة للزوال ولو بأدراك ركعة منها قبله (ولا ينادى) لأقامتها (الصلاة كجاءه) أي لا يسن ولا يندب بل هو مكروه أو خلاف الأولى

(١) قوله سن وقيل وجوبه ولا تقتل البلد لتركه بخلاف الأذان لأنه شعيرة وكن الاسلام (٢) لعيد عتقه بن بركتان قال ومنع ختم للصدر بالتاء من عمله في غير الطرف لأنه يكفيه راحة الفعل وكأنه فر من تعلق اللامين بسن ولكن معناها مختلف فأنها في العيد بمعنى في وفي لمأمور بمعنى من (٣) قوله وليس أحدهما أوكد الخ وإن قلنا بفضل عشر ذي الحجة وأحجية العمل فيها فاليدان مستثنيان من ذلك

أي على قول سحنون المرجح عند ابن يونس أي وإنما بطلت صلاة الجميع إلا من وبقي الطوائف لخلة السنة وقوله وصح خلافه أشار به لتصحيح ابن الحاجب القول الأول وهو قول الأخوين وأصبح وهو قصر البطلان على الطائفة الأولى والثالثة في الرابعة دون ماعداها من الطوائف ودون الإمام ﴿ فعل في أحكام صلاة العيد ﴾ (قوله في أحكام صلاة العيد) أي في أحكام الصلاة التي تفعل في اليوم المسمى عيداً وسمى ذلك اليوم عيداً لاشفاقه من العود وهو الرجوع لشكره ولا يرد أن أيام الأسبوع والشهور تكرر أيضاً ولا يسمى شيء منها عيداً لأن هذه مناسبة ولا يلزم إفرادها وقال عياض يعود على الناس بالفرح وقيل تغاؤلاً بأن يعود على من أدركه من الناس وليست هذه الأنوال متباعدة وهو من ذوات الواو وقلت ياء كبرياء وجمع (١) بها وحقه (٢) أن يرد ذلك لفرقائه وبين أعواد الخشب وأول عيد صلاماً الذي يفتتح عيد النطر في السنة الثانية من الهجرة (قوله من عينا) هذا هو المشهور وقيل أنه سنة كفاية وقيل أنه فرض عين وهو ما نقله ابن حارث عن ابن حبيب وقيل أنها فرض كفاية وحكاها ابن رشد في التكملة قال وإليه كان يذهب شيخنا الفقيه ابن زرق \* قال قلت يؤخذ من استحباب إقامتها لمن فاتته أنها سنة كفاية إذ لو كانت سنة عين لسن في حق من فاتته \* قالت إنها سنة عين في حق من يؤمر بالجمعة وجوبا بشرط إيقاعه مع الاسم فلا ينافي استحبابها لمن لم يحضرها في جماعة أو يقال إن استحباب فعلها لمن فاتته فرع مشهور مبنى على ضعف وهو القول بأنها سنة كفاية (قوله لعيد) متعلق بسن وكذا قوله لمأمور الجمعة ولا يلزم تعلق حرف جر متعدي المني بعامل واحد لأن اللام هنا بمعنى في أو للتعليل واللام لمأمور بمعنى من (قوله لمن يؤمر بالجمعة وجوبا) وهو المكاف الحرة الذكر غير العذرة للمستوطن وإن القرية نائية بكفرسخ من الدار (قوله ولا تشرع لحاج) أي لأن وقوفهم بالمشعر يوم النحر بمنزلة صلاة لهم فيكفهم عنها (قوله ولا لأهل من) أي لا تشرع في حقهم ندبا جماعة بل تدب لهم فرادى إذا كانوا غير حجاج وأعلم تشرع في حقهم جماعة لئلا تكون ذريعة (٣) لصلاة الحجاج معهم وهذا كله بالنسبة لعيد الأضحي أماعيد القطر فصلاته سنة في حقهم جماعة كغيرهم (قوله ووقتها من حل النافلة للزوال) هذا مذهب مالك وأحمد والجمهور وقال الشافعي وقتها من طلوع الشمس لغروب وقوله من حل النافلة للزوال الظاهر أن هذا يان لوقتها التي لا كراهة فيه وأنه لو فعلها بعد الطلوع وقبل ارتفاعها فيدرمخ أنها تكون صحيحة (٤) مع الكراهة بمنزلة غيرها من التوافل ويكون الخلاف بيننا وبين الشامية إنما هو في مجرد هل صلاتها في ذلك الوقت مكروهة أم لا في الصحة والبطلان اذهى صحيحة على كل من المذهبين تأمل اه شيخنا عدوى (قوله الصلاة جامعة) أي طلبة جمع السكاكين إليها واستناد الجمع إليها مجاز عطف لأن الطالب إنما هو الشارع (قوله بل هو مكروه أو خلاف الأولى) أي لمدم وورد ذلك فيها وبالكراهة صرح في التوضيح والشامل والجزولي وصرح ابن ناجي وابن عمر وغيرهما بأنه بدعة وما ذكره خش من أنه جاز هنا غير صواب وما ذكره من أن الحديث ورد بذلك فيها فهو مردود بأن الحديث لم يرد في العيد وإنما ورد في الكسوف كما في التوضيح والواق وغيرهما عن الأكمل وقياس العيد عليه غير ظاهر لتكرار العيد وشهرته وندور الكسوف نعم في الواق في أول باب الأذان أن عياضاً استحس أن يقال عند كل صلاة لا يؤذن لها الصلاة جامعة لكن لم يصرح عليه المصنف اه بن وفي للج أن الإعلام بكالصلاة جامعة جائز وأن محل النهي في لثن إذا اعتقد أن الإعلام مطلوب

(١) قول الحاشي وجمع بها ونظيره أن يصغر بالياء لا بالواو والعرب لم تحركات في كذا خافت تارة يتعشون اللبس وتارة لا يبالون به كتصغيرهم عمر وعمره على عمير اه (٢) وحقه أن يرد لأصله كمواعيد ومواقيت وموازين اه (٣) لئلا تكون ذريعة الخ ودره المقاسد مقدم على جلب الصالح اه ضوء (٤) قوله فأنها تكون صحيحة الخ فيه أن هذا مذهب الشافعي وقد جعلوه مقابلاً له ضوء بتصرف

(وانتج) قبل القراءة (بسمع تكبيرات (١) الاحرام) أي بعدها ما إذا اتحدى مالكي بشافعي فلا يكبر معه الثالثة (ثم) انتج في اركعة  
الثانية قبل القراءة (بخمس غير) تكبيرة (القيام) ولو اتحدى يعني يؤخره عن القراءة فلا يؤخره تبعاله خلافاً للحطاب وكل واحدة  
من هذا التكبير سنة مؤكدة يسجد الامام أو المفرد تركها سهواً أو يكون (موالي) أي لا يفصل (٣٩٧) بين أحاده (بلا) بتكبير

بخصوصي هذا اللفظ فانظروا (قوله وافتتح) أي ندبا على ما لفتاني وعج أي وأتى أولاً أي قبل القراءة  
ندبا بسمع تكبيرات والحاصل ان كل تكبيرة مناسبة كما يأتي وتقديم ذلك التكبير على القراءة مندوب  
فلو أخر التكبير بعد القراءة فاته المندوب فقط (قوله الاحرام) أي متصلة بالاحرام فالباء لا ضرورة  
كما أشار له الشارح لا للصاحبة وإلا لا تنقض انه يكبر سبعا غير الاحرام كما يقول الشافعي (قوله فلا  
يكبر معه الثانية) أشار بهذا إلى ما ذكره سند من ان الامام إذا زاد على السبع أو الخمس فانه لا يتبع وظاهره  
زاد عمداً أو سهواً أو رآه مذهباً وكذلك لا يتبع في قص التكبير واعلم ان العدائي ذكره المصنف  
وارد عن أبي هريرة في الموطأ ورفع في مسند الترمذي قال الترمذي سألت عنه البخاري فقال صحيح  
(قوله ولو اتحدى يعني الخ) حاصله ان الحنفية كبر في الركعة الثانية ثلاثاً بعد القراءة وقبل الركوع فإن  
اتحدى مالكي به فلا يؤخر التكبير تبعاله خلافاً لـ (قوله يسجد الامام أو المفرد تركها سهواً) أي  
قبل السلام ويسجد كل منها لزيادتها بعد السلام بخلاف تكبير الصلاة فله شيخا (قوله موالي) خبر  
لكان المحذوفة مع اسمها كما أشار له الشارح وأصله مواليا تحركت الياء وافتتح ما قبلها فلبت ألفا  
(قوله أي لا يفصل بين أحاده) أي لا يسكوت ولا يقول (قوله الابتكبر المؤتم) أي لا يتقدم تكبير المؤتم  
(قوله بلا قول) متعلق بمحذوف كما أشار له الشارح (قوله ومعه مؤتم) أي تحرى تكبير العبد ندبا  
غير تكبيرة الاحرام وأدنى فلا يجزئ فيها التحري بل لا بد فيها من اليقين أي يقن انها بعد احرام  
الامام فان كبر بلا نحر فاته مندوب وأتى بالسنة (قوله وكبر ناسية) أي كلاً أو بعضاً (قوله واعاد القراءة)  
أي في الحالتين والظاهر ان الاعادة على سبيل الاستحباب لما علمت ان الافتتاح بالتكبير مندوب باتفاق  
عبيد اللقاني فان ترك اعادتها لم يبطال صلاته اه عدوى (قوله لزيادة القراءة التي اعادها) هذا يفيد ان سبب  
السجود القراءة الثانية وليس كذلك بل هي مطلوبة واما الاولى فهي في غير محال فهي السبب والحاصل  
ان السبب في السجود في الحقيقة القراءة الاولى لانها هي التي لم تصادف علمها فهي الزائدة في الجملة  
وإنما قلنا في الجملة لأنه لو فرض اقتضاه علم الاجزأت هذا وقد سبق لنا ان الزيادة القولية يسجد لها إذا  
كانت ركناً كما في المقدمات كمن كرر الفاتحة سهواً وحينئذ فلا يرد قول القلشاني عورض هذا بقوله  
فيمن قدم السورة على الفاتحة بعد السورة بعد الفاتحة ولا وجود عليه ولا حاجة لفرق بينهم بأنهم  
هذه قدم قرأنا على قرآن وفي مسألة العبد قدم قرآنا على غيره وذلك لان المكرر في مسألة المدونة السورة  
والمقرر في مسألة العبد الفاتحة (قوله فانتظر البطلان) أي وليس كمن رجع للجلوس الوسط بعد ان استقل  
فإنما لأن الركن المتلبس به هنا وهو الركوع أقوى من المتلبس به هناك لوجوب الركوع باتفاق  
والاختلاف في الفاتحة في كل ركعة (قوله غير المؤتم) تنازعه كل من قوله وسجد بعده وقوله وسجد قبله  
(قوله لان الامام يحمله عنه) أي وهو قد أتى به (قوله يكبر) أي يأتي بالتكبير بنهاه حال قراءة الامام  
(قوله يكبر خمساً غير الاحرام) أي بناء على ان ما أدرك آخر صلاته وحينئذ فيكبر في ركعة  
النضاء سبعا بالقيام كما سيقول المصنف وأما على القول بأن ما أدركه المسبوق مع الامام أول صلاته  
فانه يكبر سبعا بالاحرام ويقضى خمساً غير القيام فان جاء المأموم فوجد الامام في القراءة ولم يعلم هل

للمؤتم) فيفصل الامام (بلا  
قول) حال فصله للتكبير  
المؤتم من نهيل أو تعمد  
أو تكبير أي يكبره وخلاف  
الاولى (وتعمره مؤتم)  
لم يستمع) تكبير من امام  
ولامام وم (وتكبر ناسية)  
حيث قد كرف أثناء القراءة  
أو جدها أو أعاد القراءة (ان  
لم يكبر) وسجد بعده  
أي بعد السلام لزيادة  
القراءة التي أعادها فاستغنى  
بقوله وسجد بعده عن قوله  
واعاد القراءة إذ لا سبب  
له سواها (وإلا) بان ذكر  
أي انهي (غداي) لقوات  
التدارك ولا يرجع للتكبير  
فان رجع له فاستظهر  
البطلان (وسجد غير  
المؤتم) وهو الامام والفد  
(قوله) لقص التكبير  
واما المؤتم إذا تذكره وهو  
راكع فلا سجود عليه لأن  
الامام يحمله عنه (ومدرك  
القراءة) مع الامام  
(يكبر) وأولى مدرك  
بعض التكبير فيتناجى بها  
أدركه منه ثم يأتي بما فات  
ولا يكبر ما فات في خلال  
تكبير الامام وإذا كان  
مدرك القراءة يكبر  
(فمدرك) قراءة الركعة  
(الثانية) يكبر خمساً

غير الاحرام (ثم) في ركعة النضاء يكبر (سبباً بالقيام) قاله ابن القاسم واستشكل بان مدرك ركعة لا يقوم بتكبير واجب  
(١) قوله بسمع الح من حك ان العبد محل اظهار الزينة وفي كثره التكبير تذكرة عظيمة الله للزجر عن الكبر والفخر وان صح ابطاء نطق  
الحسين فنطق به فكرر فهو يوحى الحال كالرفع بسمع الله لمن حمد في قصة الصديق لما حمد الله صوة

هرو في الركعة الاولى أو الثانية فقال عجز الظاهر أنه يكبر سبعا بالاحرام احتياطاً ثم ان تبين أنها الاولى فظاهر وان تبين أنها الثانية قضى الاولى بست غير القيام ولا يحسب ما كبره زيادة على الخمس. ن تكبر الركعة الثانية وقيل الثاني انه يشير للأولى. وبين أن أفهموه عمل على ما فهمه ولا يرجع لما قاله عجز كذا قرر شيخنا (قوله بأنه مبقى على القول بأنه يقوم بالتكبير) أى بأن السبوق يقوم بتكبير مطلقاً سواء جلس مع الامام في ثانية نفسه أو لا ولا غرابة في بناء مشهور على ضعيف بل قال زروق كان شيخنا اقوى يفتى به العامة لكلا يخطوا في ذلك القول نوع قوة وليس ضعيفاً بالمرّة (قوله قضى الاولى بست) أى قضى الاولى بعد سلام الامام بست تكبيرات خلافاً لابن وهب حيث قال من فاتته الركعة الثانية فإنه لا يدخل مع الامام (قوله تعد من الست) أى بحيث لا يكبر الاستاكبيرة القيام أى أولاً تعد بل يكبر ستاغير تكبيرة القيام (قوله وليس كذلك) أى بل يكبر ستاقولا واحداً والخلاف انما هو في هل يكبر للقيام زيادة على ذلك ولا يكبر لهذا وما قاله شارحنا تبع فيه ابن غازى وهو الصواب خلافاً لحش وت حيث حمل المصنف على ظاهره واستدلاً بكلام التوضيح ورد عليها بأن كلام التوضيح شاهد عليها لانهما كافى بن (قوله وهل يكبر للقيام) وعليه فيكون التكبير سبعا أولاً يكبر له بل يقوم من غير تكبير ويأتى بعد استقلاله بست فقط والاوّل منها هو الاظهر كما قاله شيخنا عدوى (قوله تأويلان) الاول لابن رشد وسند وابن راشد والثاني لعبدالحق ابن (قوله وندب إحياء الله) أى لقوله عليه الصلاة والسلام من أحيى الله دولة النصف من شعبان لم يمّته قلبه يوم تموت أهله وموت قلبه عدم عمير عند الزرع والقيامه بل يكون قلبه عند الزرع وممّتها وكذا في اقيامة والراد باليوم الزم من الشامل لوقت الزرع ووقت اقيامة الحاصل فيها التحير (قوله وذكر) من جملة الذكر قراءة القرآن (قوله ويحصل بالثالث الأخير من الليل) واستظهر ابن المرات أنه يحصل بإحياء معظم الليل وقيل يحصل بساعة ونحوه للزوى فى الأذكار وقيل يحصل بصلاة العشاء والصبح في جماعة وقرر شيخنا ان هذا القول والذي قبله أقوى الأقوال فانظره (قوله وغسل) ذكر في التوضيح ان المشهور استحبابه كما هنا وهو مقتضى نقل الواقى عن ابن رشد ولم يشترط فيه اتصاله بالندولانه لا يوم لا لاصلاة قلح ورحم اللعنى وسندسنيته وقيل الفاكهاني إنه سنة اه بن (قوله السدس الأخير) أى فلواغتسل قبله كان كالعزم ولا يكون كافياً في تحصيل الندوب أو السنة (قوله وتطيب وتزين) هذا في غير النساء وأما النساء إذا خرجن بأن كن محجّرات فلا يتطيبن ولا يزينن لحوف الافتان بهن اه تقرير عدوى (قوله راجع لمجمل ما قبله) أى حتى الأحياء كما قاله والدعيق (تنبه) لا ينبغي لاحد ترك اظهار الزينة والتطيب في الأعياد تتشفا مع القدرة عليه فمن تركه رغبة عنه فهو مبتدع فله ح وذلك لان الله جعل ذلك اليوم يوم فرح وسرور وزينة للمسلمين وورد ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده قال ح ولا ينكر في ذلك اليوم لعب الصبيان وضرب الدف فقد ورد ذلك (١) (قوله ومشى في ذهابه) أى لأنه عبد ذاهب لحدمة مولاه فيطلب منه التواضع لاجل اقباله عليه وعمل ذلك ما يشق عليه المشى والافلايندب له ذلك (قوله لا في رجوعه) أن لأن العبادة قد اغضت (قوله ورجوع في طريق الخ) أى لاجل أن يشهد له كل من الطريقين أو لاجل تصدقه (٢) على قراءتها (قوله وفطر قبله (٣) في الفطر) أى لاجل أن يقارن فطره اخراج زكاة فطره التأبور

(١) قوله قد ورد في حديث دعهن أبا بكر فإنه يوم عيد لما زجر الجوارى بضرب الدف في بيت عائشة (٢) قوله أو لاجل تصدقه الخ أو لأن الانتشار مقصود اغاظة أعداء الدين في ذلك اليوم فلذلك خرجوا للصلى متزينين اه ضوه (٣) قوله وفطر قبله في الفطر اظهاراً للتبذير فصبحتان من أوجب صوم يوم وحرم صوم اليوم الذى يصفه اه شرح المجموع

بأنه مبقى على القول بأنه يقوم بالتكبير (وإن فاتت) الصلاة بأن أدرك دون ركعة (قضى) الأولى بست وهل يغير القيام (ظاهره انه يكبر للقيام طعاماً والخلاف في كونها تعد من الست وليس كذلك فلو قال وهل يكبر للقيام (تأويلان) لو اتى القل ووجه من قال بأنه لا يكبر له مع ان مدركدون ركعة يقوم بتكبير أن تكبيرة للميد بعد قيامه قام مقام تكبيرة القيام فلم يحل انتهاء قيامه من تكبير (وُندب) إحياء ليلته) بالعبادة من صلاة وذكر واستغفار ويحصل الثالث الأخير من الليل والأولى كل الليلة (وُغسل) ومبد أوقته السدس الأخير من الليل (و) ندب (بعد) صلاة (الصباح) فهو مستحب بأن (وتطيب وتزين) بالثياب الجديدة (وإن لتغير مصلح) راجع لمجمل ما قبله (وُمشى) في ذهابه (للمصل لاني رجوعه ورجوع في طريق غير التي ذهب منها (وفطر قبله) أى قبل ذهابه (في) عيد (الفطر) وكونه

على تمرورا (وتأخيره في التحرك) وإن لم يضع لها يظهر (وخرج بعد الشمس) (٣٩٩) أن قربت دبره والأخرج

بأخراجها قبل صلاة العيد (قوله على تمرورا) ظاهره اتها مندوب واحد والنظر أن كل واحد منهما مندوب مستقل وقوله على تمر أي أن لم يجد رطافان لم يجدهما حسا حركات من ماء كذا قرر شيخنا (قوله وإن لم يضع) تعادل التأخير بقولهم ليكون أول طعمته من كد أضحته فيعدم نذب التأخير لمن لم يضع لكنهم ألحقوا من لأضحية له بمن له أضحية صرنا لنعله عليه الصلاة والسلام وهو تأخير القطار فيه عن الترك (قوله ونذب تأخير خروج الإمام الخ) أي فلا يخرج للمصل إلا بعد اجتماع الناس بها بحيث يعلم أنه إذا ذهب إليها تمام الصلاة ولا ينتظرون أحدا لعدم غياب أحد (قوله وتكبير فيه) أي بصيغة التكبير في أيام التشريق الآتية (قوله لاجتماع بدعة) والموضوع أن التكبير في الطريق بدعة وأما التكبير جماعة وهم جالسون في الصل فلهذا هو الذي استحسنت قال ابن ناجي افرق الناس بالقيروان فرقتين بمحض رأي عمران الفاسي وأبي بكر بن عبد الرحمن فإذا فرغت أحدهما من التكبير كثرت الأخرى فستلا عن ذلك فقال أنه لحسن أنه تقرير شيخنا عدوى (قوله لانبه) أي لأن التكبير المذكور من تعلقات صلاة العيد فلا يؤتى به قبل وقها وقوله لاقبه هذا هو ظاهر الدونة (قوله إن خرج قبله) أي قبل الطلوع وبعد صلاة الصبح فابتداء وقت التكبير على ذلك القول الصحيح بعد صلاة الصبح ونصح وقال ابن عرفة وفي ابتدائه بطلوع الشمس أو الاسفار أو الانصراف من صلاة الصبح رابعها وقت غدو الإمام تحريا الأول لاخمس عنوانا الثاني لأن حبيب والثالث لرؤية البسوط والرابع لابن مسلمة اه قال ح ورواية البسوط هي التي أشار لها المصنف بقوله وصحح خلافه أي وصحح ابن عبد السلام خلاف ظاهر الدونة وهو مافي البسوط عن مالك حيث قال أنه الأذلى (قوله وهل لحيه الإمام للمصل) أي وهو فهم ابن يونس وقوله وألقياه للصلاة وهو فهم التخمى والتأويلان المذكوران جاريان في تكبير الإمام وفي تكبير غيره من المؤمنين كما في بن وقوله للمصل أي للمحل الذي اجتمع فيه الناس للصلاة من المصل بحيث يظهر فأناس وقوله أي دخوله فيها المراد دخوله في محل صلاته الخاص به كالحراب وإن لم يدخل الصلاة بالفعل وهذا هو الموافق للقل خلافا لمج حيث قال إلى أن يدخل الصلاة بالفعل كذا قرر شيخنا العدوى فيما انتهى بن (قوله فلا يندب بل يجوز) نص للدونة ولو أن غير الإمام ذبح أضحته في المصل بعد ذبح الإمام لجاز وكان صوابا وقد فعله عمر رضى الله عنه اه قل شيخنا العدوى قولها لجارأي لكان ما ذبنا فيه فيثبت عليه لكن ليس مثل الثواب الحاصل للإمام والحاصل أن ذبح كل من الإمام وغيره أضحته بالمصل مندوب إلا أن ذبح الإمام أكد ندبا اه وبهذا يعلم مافي كلام الشارح (قوله وأما القرى الصغار) المناسب أن يقول وأما غيرها من الأمصار والقرى مطلقا والظاهر أنه أراد بالأمصار الكبار مالا يعلم من فيها بذبحه إذا ذبح وأراد بالقرى الصغار ما يعلم من فيها بذبحه إذا ذبح (قوله فلا يطلب منه) أي فلا يطلب من الإمام ذلك أي نحره أضحته بالمصل (قوله ونذب إيقاعها به) أي لأجل الباعدين بين الرجال والنساء لأن الساجدون كثرت يقع الازدحام فيها وفي أبوابها بين الرجال والنساء دخولا وخروجا فتوقع الفتنة في محل العبادة (قوله صلاتها بالمسجد) أي ولو مسجد المدينة (١) النورة (قوله بدعة) أي مكروهة وأما صلاتها في المسجد لضرورة كخطر أو وحل أو خوف منصوص فلا كراهة فيه قال مالك ولا تصلى العيد بموضعين في المصر أي كل موضع بخطبة كالجعة خلافا للشافعي وكما يشترط في إمام القرية كونه غير معبد

(١) قوله ولو مسجد المدينة لأعمل ولعدم وجود مزية مشاهدة البيت وإن كانت المدينة أفضل عندنا فقد يوجد في المفضل الخ اه ضوء الشموع

بقدر إدراكها وصب  
الدب قوله بعد الشمس  
وأما أصل الخروج فسه  
لأنه وسيلة للنسب ونذب  
تأخير خروج الإمام عن  
الأمومين (وتكبير  
فيه) أي في خروجه  
(حيث) أي بعد  
الشمس كل واحد على  
حدثه لاجتماع بدعة وإن  
استحسن (لا قبله)  
أي قبل الطلوع أن يخرج  
قبله بل يسكت حتى تطلع  
(وصحح خلافه)  
وأما يكبر إن خرج قبله  
(و) نذب (جهدا به)  
أي بالتكبير بحيث يسمع  
نفسه ومن يليه وفوق  
ذلك قليلا ولا يرفع صوته  
حتى يقره فانه بدعة  
(وهل) ينتهي التكبير  
(الحجى الإمام) للمصل  
(أو لقائه للصلاة)  
أي دخوله فيها  
(تأويلان و) نذب  
للإمام (نحره أضحته  
بالمصل) ليعلم الناس  
نحره بخلاف غيره فلا  
ينذب بل يجوز وهذا في  
الأمصار الكبار وأما  
القرى الصغار فلا يطلب  
منه ذلك لأن الناس يملكون  
ذبحه ولو لم يخرجها (و)  
نذب (إيقاعها) أي  
صلاة العيد (به) أي  
بالمصل أي الصحراء  
وصلاتها بالمسجد من غير  
ضرورة داعية بدعة لم

يضعها النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه (إلا بمكة) فالمسجد فيه من مشاهدة البيت



وهي عبادة مفقودة في غيرها  
 (و) نذب (رفع يديه في  
 أولاه) أي أولى التكبير  
 وهي تكبيرة الاحرام  
 (فقط) ورفع يديه  
 مكرهه أو خلاف الأولى  
 (وقراءتها) أي صلاة  
 العيد (يكسح) في  
 الأولى (والشمس) في  
 الثانية (و) نذب (خطبتان)  
 لها (كالجمعة) أي  
 كخطبتها في الصفة من  
 الجاوس في أولهما وبينهما  
 والجهر وغير ذلك ثامر (و)  
 نذب (متأعها) أي  
 المتأعها أي الانصات  
 وإن لم يسمع (و) نذب  
 (استقباله) أي الخطيب  
 حال الخطبة (و) نذب  
 (بعدتيهما) أي كونهما  
 بعد الصلاة والراجح سنية  
 البعدية (وأعديتا)  
 نذب (إن قدمتا) وقرب  
 ذلك (و) نذب (الاستفتاح)  
 لها (بتكبير و) نذب  
 (تخليلهما) أي بالتكبير  
 (بلاحد) في الاستفتاح  
 بسج والتخليل ثلاث  
 كما قيل ونذب لمامه  
 تكبيره سرا (و) نذب  
 (إقامة من لم يؤمر بها) أي  
 بالجمعة وجوبا من صبي  
 وعبد وامرأة ومسافر  
 لصلاة العيد (أو) يؤمر  
 بها ولكن (فاته) صلاة  
 العيد مع الإمام فينبذ له

كذلك العيد فلا يصح لمن صلاها في محل آخر أن يصلي إماما بأهله على  
 ما يظهر وإن اقتدوا به أعيدت مالم يحصل الزوال كذا في شرح الرسالة للنفرادى (قوله وهي عبادة الخ)  
 لجر ينزل على البيت في كل يوم مائة وعشرون رحمة ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون  
 للناظرين إليه (قوله أي أولى التكبير) أي السكان في العيد الشامل للمزيد والاسلي وحينئذ فأولاه  
 تكبيرة الاحرام حقيقة وأما إن جعل الضمير عائدا على التكبير للمزيد في العيد كأن جعل الاحرام  
 أولى له مجازا علاقه الجائزة والأول ظاهر والثاني بعيد (قوله بكسح) أي صبح والشمس وضحاها  
 وأما بينهما من وسط للنصل (قوله ونذب خطبتان) انظر هل هما مندوب واحد كما هو المتبادر من  
 المصنف أو كل واحدة مندوب مستقل قال شيخنا والأول هو الظاهر هذا وقد اقتصر ابن عرفة على  
 سنية الخطبتين ونصب خطبة العيد اثر الصلاة سنة له ابن حبيب ويذكر في خطبة عيد الفطر زكاة  
 الفطر وما يتعلق بها وفي خطبة عيد الأضحي الضحية وما يتعلق بها وإذا أحدث فيها فانه يتأدى ولا  
 يستلحق لأن فعلها بعد الصلاة (قوله من الجاوس في أولهما) الظاهر أن الجاوس فيهما مندوب لاسنة  
 كما في الجمعة خلافا لظاهره وانظر هل يندب القيام فيهما أم لا (قوله أي استماعها) إنما احتيج لذلك  
 لأنه هو الذي في قدرة الشخص دون السماع فكيف يكلف به وما ذكره المصنف من نذب الاستماع  
 لها وكراعة الكلام فيهما جار على رواية القرينين وابن وعبد وظاهر سماع ابن القاسم الوجوب  
 ابن عرفة سمع ابن القاسم ينصب في العيدين والاستسقاء كالجمعة وروى القرينان وابن وهب  
 ليس الكلام فيهما كالجمعة اه وقرر ابن رشد السماع المذكور على ظاهره من الوجوب وتأوله  
 بأن المراد يطلب لها الانصات كما يطلب لخطبة الجمعة وان اختلف الطلب فيهما قال طي وهو  
 تأويل بعيد اه بن (قوله أي الانصات) فإن تكلم ولم ينصب كره له ذلك (قوله واستقباله) أي  
 ونذب استئال الإمام في حال الخطبتين أي استقبال ذاته ولا يكفي استقبال جهته ولا فرق بين من  
 في الصف الأول ومن في غيره لأنهم ليسوا منتظرين صلاة حتى يفرق بين الصف الأول وغيره كالجمعة  
 بناء على ما تقدم للمصنف وان كان المتدبر لا يفرق بين الصف الأول وغيره في طلب الاستقبال  
 في الجمعة مثل ما هنا (قوله وأعديتا ندبا إن قدمتا) ما ذكره من نذب اعادتهما ان قدمتا مبني على ما شئ  
 عاينه المصنف من ان بعديتهما مستحبة وأما على ان بعديتهما سنة فتكون اعادتهما إذا قدمتا سنة  
 (قوله واستفتاح لها بتكبير) أي بخلاف خطبة الجمعة فانه يطلب افتتاحها وتخليها بالتحميد  
 وسيأتي ان خطبة الاستسقاء فتفتح بالاستغفار واذكره المصنف من أن افتتاح خطبة العيد بالتكبير  
 مندوب خلاف ما في اللواق فانه قد اقتصر على سنته ونصب الواضحة والسنة ان يفتتح خطبته  
 الأولى والثانية بالتكبير وليس في ذلك حدة اه بن وقد يقال لعل الظاهر أن المراد بالسنة  
 هنا الطريقة فلا مخالفة فتأمل (قوله أي بالجمعة الخ) حاصله ان من أمر بالجمعة وجوبا  
 يؤمر بالعيد استئانا ومن يؤمر بها وجوبا وهم النساء والصبيان والعييد والمسافرون وأهل  
 القرى الصغار أمر بالعيد استحبابا فالضمير في بها عائدا على الجمعة من قوله لما يؤمر بالجمعة لا على العيد  
 ويصح عوده على العيد ويراد بالأمر للنفي السنية والمعنى ونذب إقامة العيدين لم يؤمر بصلاة العيد  
 استئانا (قوله ومسافر) يستثنى منه الحجاج فانهم لا يطلبون بها لاندبا ولا استئانا لاجماعه ولا  
 فرادى بل تكبره في حقهم كما مر (قوله لصلاة العيد) متعلق بإقامة أي يندب لمن لم يؤمر بالجمعة  
 ان يقيم صلاة العيد أي ان يخطبها فذا أو ولو جماعة ورد للمصنف هذا على من قال لا يخطبها أصلا  
 والحاصل ان من لم يؤمر بصلاة الجمعة وجوبا قيل انه يندب له صلاة العيد فذا لاجماعه فيكره  
 وقيل يندب له فعلا فذا وجماعة وقيل لا يؤمر بخطبها أصلا ويكره له فعلا فذا وجماعة والراجح  
 من هذه الأقوال الثلاثة أولها قول المصنف ونذب إقامة من لم يؤمر بها رد به على

(تكميله) أي الصلي ولو  
صيا وتسمع المرأة نفسها  
بخاصة ويسمع الذكر من  
يليه (إثر خمس عشرة  
فريضة) حاضرة (و) اثر  
(سجودها البعدي) ان  
كان وقبل العقبات (من  
ظهر يوم النحر) لصبح  
الرابع (لا) اثر (نافلة  
ومقضية فيها مطافاً)  
أي كانت من أيام العباد  
غيرها فيكره (و) كبر  
نائبه (أو متعمد تركه  
إن قرب) كالمتقدم في  
البناء (و) كبر المؤتم إن  
تركه إمامه (و) ندب له  
تنبيهه عليه ولو بالكلام (و)  
ندب (لقطة) الوارد  
(وهو) كافي للدونة (الله  
أعجز ثلاثاً) متواليات  
من غير زيادة (وإن قال)  
الكبر (بعد تكبيرتين  
لا إله إلا الله ثم  
تكبيرتين) مدخلا عليهما  
وإلا العطف (والله الحمد)  
بعدها (فحسن) والاول  
أحسن اتباعاً للوارد  
(وكره تنفل بمصلي  
قبلها وبعداً) ان  
صليت (بمسجد) فلا يكره  
(فيهما) أي لا قبل ولا بعد  
والله أعلم

(فصل) يذكر فيه حكم  
صلاة الكسوف والخسوف  
وما يتعلق بها (سُنن) عينا  
للأمور بالصلاة (وإن  
لمعمودي) وصي

القول الثالث وأطلق المصنف في الإقامة فلم يبين كونها فذا فقط أو فذا وجماعة وهو المتبادر من  
اطلاقه لكن قد علمت ان الراجح القول بندب اقامتها لمن لا تنزله فذا فقط وحكاية الاقوال الثلاثة  
في هذه المسئلة على ما قلناه هو الصواب كما في بن قلا عن ابن هرة والتوضيح وأبي الحسن وليس  
فيها اقامتها جماعة لانذا انظر بن (قوله فذا أو جماعة) وقيل بل يصلونها أفذا فقط ورجح وقيل ان  
فاتهم لمذر صلوا جماعة وان فاتهم لمذر صلوا أفذا مثل ما مر فممن فاتته الجمعة قال ح وعلى  
القول بجواز صلاة من فاتته جماعة فمن فاتته من أهل المصر لا يحط بل لها بلا خلاف وكذا من خلف  
عنها لمذر وكذا العبد والمسافرون واختلف في أهل القرى الصغار على قولين اه (قوله إثر خمس  
عشرة فريضة) هذا هو المتمد خلافاً لابن بشير القائل إثر ست عشرة فريضة من ظهر يوم النحر لظهر  
الرابع (قوله كالمتقدم) أي كالقرب الذي تقدم في البناء وهو بالعرف أو بعدم الخروج من المسجد ولا  
يشترط رجوعه لموضعه بل متى كان الامر قريباً رجع للتكبير سواء رجع لموضعه ان كان قام منه اولا  
(قوله من غير زيادة) أي فان زاد شيئاً كان خلاف الاول لان هذا هو الوارد في الحديث فإذا اقتصر  
على التكبيرات الثلاث كان آتياً بمندوبين ندب التكبير وندب لفظه الوارد وإن زاد شيئاً كما هو الواقع  
الآن فقد آتى بمندوب وترك مندوباً (قوله فحسن والاول أحسن) لانه الذي في الدونة والثاني في  
مختصر ابن عبد الحكم وقيل ان الاول حسن والثاني أحسن فقد علمت ان المسئلة ذات قولين والراجح  
ما شئ عليه المصنف وهو أولها (قوله وكره تنفل بمصلي قبلها) أي لأن الخروج للصحراء منزل منزلة  
طلوع الفجر وكما لا يصلي بعد طلوع الفجر نافلة غيره فكذا لا يصلي بعد الخروج للصحراء نافلة غير  
العبد (قوله وبعدها) أي ثلاثاً يكون ذلك ذريعة لاعادة أهل البدع الذين يرون عدم صحة الصلاة خلف  
غير المصوم (قوله لان صليت) أي العبد بمسجد وقوله فلا يكره أي التنفل فيه قبل صلاتها ولا بعد صلاتها  
أما عدم كراهته قبل صلاتها فإراعاة (١) للقول بطلب التحية في المسجد بعد الفجر وبه قال جمع من العلماء  
وان كان ضعيفاً عندنا وأما عدم كراهته بعد صلاتها فلندور حضور أهل البدع لصلاة الجماعة في المسجد  
(فصل في صلاة الكسوف والخسوف) (قوله الكسوف) اعلم أن الكسوف والخسوف قبل  
مترادفان وان ذهاب الضوء كلا أو بعضاً يقال له كسوف وخسوف وقيل الكسوف ذهاب ضوء  
الشمس والخسوف ذهاب ضوء القمر قال في القاموس وهو المختار وقيل عكسه ورد بقوله تعالى  
وخسف القمر وقيل الكسوف اسم لذهاب بعض الضوء والخسوف اسم لذهاب جميعه وقيل  
الكسوف اسم لذهاب الضوء كله والخسوف اسم لتغير اللون وهذه الاقوال كلها في أبي الحسن الا  
انه عكس الأخير ابن (قوله عينا) أي على المشهور وقيل سنة كفاية (قوله للأمور بالصلاة) أي  
للأمور بالصلوات الخمس وجوباً وهو البالغ المائل سواء كان ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً حاضراً أو  
مسافراً وأما الصبي فلا تسن في حقه صلاة الكسوف بل تندب فقط (قوله والله لمعمودي) لم يأت بلو  
المشيرة للخلاف في المذهب إشارة الى انه لم يرتض ما نسب للخمي لما لك من انه لا يترتبها الا من تنزه  
الجمعة لأن صاحب الطراز وغيره اعترضوا على الخمي في ذلك انظر حاه بن وكان الاول للمصنف ان  
يحذف اللام من قوله وان لمعمودي اذ التقدير من للأمور الصلاة هذا اذا كان بلدياً بل وان كان عمودياً  
(قوله وصي) (٢) جله مخاطباً بصلاة الكسوف على جهة السنية فيه نظر قال بن لم أر من ذكر السنية

(١) قوله فإراعاة الخ لاجابة اليه فان السنة الخروج بعد الشمس والتحية حينئذ مطلوبة اتفاقاً اه  
كتبه محمد عليش (٢) قوله وصي ولا يستبعد كونه له أعلى من الخمي لانها محل خوف وهو مقبول ولا  
يرد الخسوف فانه مندوب مع انه يأتي وهو تام ولا يلحق مصيبة الشمس وكذا الاستسقاء فانه دونها

في حق الصبي الا ما قلناه عن ابن حبيب وهو يحتمل ان يكون انما عبر بالسنية تعليها لغير الصبي عليه وانما عبر ابن بشير وابن شاس وابن عرفة بلفظ يؤمر الصبي بها فيحمل الامر على النذب كما هو حقيقته واذا صح هذا سقط استغراب امر الصبي بالكسوف استئنا وبالقرائن الخمس ندبا له كلام بن ( قوله ومساfer ) أى ونساء وعبيد مكلفين ( قوله أوجد لغير مهم ) أى كقطع للمسافة وقوله فان جد لا مر مهم أى كأن يجد لإدراك أمر يخاف فواته وأشار الشارح الى ان في مفهوم المصنف تفصيلا تبعا لتعقب ومفاد الواقع انه إذا جد السير مطلقا لا تسن في حقه وهو ظاهر المصنف وهو للتمتع ( قوله لكسوف الشمس ) أى لا لغيرها من الآيات وفي ح قال في الذخيرة ولا يصلح للزلازل وغيرها من الآيات وحكى اللخمي عن أشهب الصلاة واختاره اه بن ( قوله ما لم يقل ) أى ما ذهب من ضومها والا فلا يصلح لذلك ( قوله سرا ) هذا هو المشهور وقيل جهرا الثلاث باسم الناس ولستحسنه اللخمي ابن ناجي وبه عمل بعض شيوخنا بجامع الزيتونة ( قوله لانهما لا خطبة الخ ) ومن العاوم ان كل صلاة نهائية لا خطبة لها ولا إقامة لها فالقراءة فيها سرا ( قوله بزيادة قيامين ) أى مع زيادة قيامين أى صاحبين للزيادة المذكورة ( قوله أى بزيادة قيام وركوع في كل ركعة ) اعلم ان الرائد في كل من الركعتين القيام الاول والركوع الاول فكل واحد منهما سنة وأما القيام الثاني (١) والركوع الثاني في كل ركعة فهو الاصل وهو واجب ويترتب على سنة الاول منهما السجود لتركه واما تطويل الركوع كالقيام والسجود كالركوع ففيه خلاف بالنذب والسنية كما سيأتى ويترتب على القول بالسنية السجود إذا ترك ( قوله وهكذا ) أشار الى ان في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت كما ان فيه حذف العاطف ( قوله أى لذهاب ضوئه أو بضمه ) أى ما لم يقل لذهاب جدا والالم يصل لذلك ( قوله في الحكم وهو النذب والصفة ) يتعلق بمحذوف أى تشبيهه في الحكم والصفة وما ذكره من الاستحباب هو للتمتع وهو الظاهر من كلامهم والذي لا ين عرفة مانعه وصلاة خسوف القمر اللخمي والجلاب سنة ابن بشير والتلقين فضيلة اه وفي ح ان الاول أغنى السنية شهره ابن عطاء الله والثاني وهو النذب اقتصر عليه في التوضيح وصححه غير واحد وصرح القلاشاني بأنه المشهور اه بن وبالجملة فكل من القولين قد شهر ولكن للتمتع القول بالنذب فلذا حمل الشارح كلام المصنف عليه وان كان للتبادر منه القول بالسنية ( قوله مبتدأ ) أى وليس عطفا على ركعتان من قوله سن لكسوف الشمس ركعتان لانه يقتضى السنية مع ان للتمتع ان صلاة خسوف القمر مندوبة ( قوله بل يندب فعلها في البيوت ) أى وحينئذ فعلها في الساجد مكروه سواء كانت جماعة أو فرادى الا انها ان فعلت جماعة في للمسجد كانت الكراهة من جهتين وان فعلت فيه فرادى كانت الكراهة من جهة كما أن فعلها في البيوت جماعة مكروه من جهة ( قوله ووقتها الليل كله ) في ح أن الجزولي ذكر في صلاتها بعد الفجر أى إذا غاب عند الفجر منخفا أو طلع عند الفجر

في التأكيد مع انه لا يم العالم ويضى عنه نحو العيون اه شرح المجموع قوله كونه أى كون الخطاب بصلاة الكسوف للأخذ من سن وان توقف بن في سنيها للصبي فقد تعقبناه في الحاشية اه ضوء (١) وأما القيام الثاني فهو الاصل وهو واجب يبنى أو ما يقوم مقامه من الجلوس على قاعدة النفل فيما يظهر إنما المراد هذان الامران التكرران فيها أعنى الركوعين والقيامين والمهمود في غيرها واحد ما هو الركن منهما فلا ينافى أن لاحدهما وهو القيام بدلا ولوقيل ان القرضية دائرة بينهما يبنى أحدهما لا بينه فرض فان اقتصر على أحدهما كان هو الفرض وان جمع بينهما كان آتيا بفرض وسنة لكان وجها ويكون له شبه بما سبق في إعادة القراءة لناسي تكبير العيد قبلها فتدبر اه ضوء الشموع

( ومساfer لم يجد شيرة ) أوجد لغير مهم فان جد لهم فلا تسن ( لكسوف الشمس ) أى ذهاب ضوئها كلا أو بعضا ما لم يقل جدا ( ركعتان ) يقرأ فيهما ( سرا ) لانهما لا خطبة ولا اذان (١) ولا إقامة لهما ( بزيادة قيامين وركوعين ) أى بزيادة قيام وركوع في كل ركعة على القيام والركوع الأصليين ( وركعتان ركعتان ) أى فركتان ففيه حذف العاطف وهكذا حتى يتجلى أو يغيب أو يطلع الفجر وأصل النذب يحصل بركتين وما زاد فمندوب آخر ( لكسوف قمر ) أى لذهاب ضوئه أو بضمه ( كالنواقل ) في الحكم وهو النذب والصفة فقوله وركعتان مبتدأ وقوله كالنواقل خبر ( جهرا ) لانه نفل لا يجمع أى يكره بل يندب فعلها في البيوت ووقتها الليل كله ( وتندب صلاة كسوف الشمس ) بالمسجد لا بالمصلى

(١) قول الشارح ولا اذان ولا إقامة لا يخفى ان اتفاهما لا يثبت السرية كما ان ثبوتها لا يثبت الجهرية فالاولى حذفه اه كتبه محمد عيسى

وهذا ان وقت (١) في جماعة كما هو الندوب فاما القذله فعلها في بيته (و) ندب (قراءة البقرة) (٤٠٣)

بعد الفاتحة في القيام الأول  
من الركعات الأولى (ثم)  
ندب قراءة (موالياتها  
في) جية (القيامات) بعد  
الفاتحة فيقرأ في القيام الثاني  
من الأولى آل عمران وفي  
الأولى من الثانية النساء وفي  
الثاني منها المائدة (و) ندب  
(وعظ بعدها) أي بعد  
الصلاة (وركع) في كل  
ركوع (كالقراءة) التي  
قبله في الطول أي يقرب منه  
طولا ندبا يسبح فيه  
(وسجدا) طويلا ندبا  
(كالركوع) الثاني أي  
يقرب منه في الطول ولا  
يطيل الجلوس بين السجدين  
اجمعا وعمل التطويل  
ما لم يضرب المؤمن أو يخف  
خروج وقتها (ووقتها  
كالعبد) من حل النافلة  
للزوال فإن جاء الزوال أو  
كسفت بعده لم تصل (وتدرك  
الركعة) مع الإمام من كل ركعة  
(٢) (بالركوع) الثاني لأن  
الفرض كالنافلة قبله وأما  
الركوع الأول فسنة  
كالنافلة الأولى والراجع  
أن الفاتحة

(١) قول الشارح ان وقت  
في جماعة كما هو الندوب  
وأصل السنة يحصل للقد  
على المتعمد عملا بموم فاذا  
رأيت ذلك فانزعوا إلى  
الصلاة فليست كالعبد اه  
ضوء الشموع (٢) قول  
الشارح من كل ركعة  
للتأخير تأخير عن قوله  
بالركوع الثاني اه عيش

منخفضا قولين وان التماسي اقتصر على الجواز وان صاحب التدوير اقتصر على عدم الجواز اه بن  
ووجه القول بعدم الجواز ما مر أنه لا يصلى نقل بعد طلوع الفجر الا ركعتا الفجر والورد لنا من عنه  
ووجه القول بالجواز وجود الحجب لتلك الصلاة وهو حصول الانحساف للقمر (قوله وهذا) أي  
ندب فعلها في المسجد (قوله وندب قراءة البقرة الخ) ظاهره انه يتدب قراءتها وموالياتها من السور  
بخصوصها وكلام المدونة يفيد ان الندب انما هو الطول بقدرها حواء قرأ تلك السورة أو قرأ غيرها  
لقولها وندب ان يقرأ نحو البقرة والعلول عليه كلام المدونة ويمكن رجوع كلام المصنف لكلامها بأن  
يجعل في كلام المصنف حذف مضاف أي وقراء نحو البقرة وقيل ان العلول عليه ظاهر كلام المصنف  
وهو ان الندوب قراءة خصوص هذه الصورة ورجع كلام المدونة لكلام المصنف بأن يقال ان  
الاضافة في قولها نحو البقرة للبيان وهذا القول هو الظاهر كذا قرر شيخنا (قوله ثم موالياتها) (١) في  
القيامات بعد الفاتحة الخ) مذكروه من قراءة الفاتحة في القيام الثاني والرابع قولاً للشهور وابن مسلمة اه فقول  
وح ونص ابن عرفة وفي إعادة الفاتحة في القيام الثاني والرابع قولاً للشهور وابن مسلمة اه فقول  
خش ان مالا بن مسلمة هو المشهور غير صحيح اه بن (قوله أي يقرب منه طولا) أي انه يقرب  
في ركوعه من قراءته في الطوال لأنه يطول في الركوع قدر القراءة وفي السجود قدر الركوع فكلام  
المصنف مفيد المراد لأن الأصل قصور المشبه عن المشبه به في وجه التشبه ألا ترى انك إذا قلت زيد  
كلاسد في الجرأة لا يلزم أن يساويه فيها بل الأصل القصور (قوله ندبا) راجع لقول المصنف وركع  
كالقراءة الخ واعلم ان تطويل الركوع كالقراءة وتطويل السجود كالركوع قيل انه مندوب وهو لعبد  
الوهاب كما في الواق وقال سند انه سنة ويترتب السجود على تركه واقتصر عليه ح والشيخ زروق  
وهو الذي يظهر من المؤلف حيث غير الاسلوب ولم يقل وركع كالقراءة أي وندب ركوع كالقراءة  
وسجود كالركوع اه بن (قوله أو يخف خروج وقتها) فاذا كسف وقد بقي للزوال ما يسع منها  
ركعة بسجديتها ان صليت على سمتها وطولت وان ترك تطويلها صلاحها بتمامها بصفتها فانه يسن  
تقصيرها ليدرك كلها (٢) في الوقت (قوله ووقتها كالعبد) قال ابو الحسن حكى ابن الجلاب في وقتها  
ثلاث روايات عن مالك اجماعها انها من حل النافلة للزوال كصلاة العيدين والاستسقاء والثانية انها  
من طلوع الشمس للغروب والثالثة انها من طلوع الشمس إلى العصر والأولى هي التي في المدونة اه بن  
(قوله من حل النافلة) أي فلو طلعت الشمس مكسوفة لم يصل لها حتى يأتي وقت حل النافلة وكذلك  
إذا جاء الزوال وهي مكسوفة أو كسفت بعده لم يصل لها هذا على رواية المدونة وأما على الرواية الثانية  
إذا طلعت مكسوفة فانه يصلى لها حالا لأن الصلاة علق برؤية الكسوف وهي ممكنة في كل وقت  
وكذا يصلى لها إذا جاء الزوال أو دخل وقت العصر وهي مكسوفة أو كسفت عندها وعلى الرواية  
الثالثة يصلى لها حالا إذا طلعت مكسوفة وإذا دخل وقت العصر وهي مكسوفة أو كسفت عنده لم يصل  
لها وانفق الأقوال الثلاثة على عدم الصلاة إذا غربت مكسوفة أو كسفت عند الغروب  
(قوله وتدرك الركعة بالركوع الثاني) أي وحيث تدرك مع الإمام الركوع الثاني من  
الأولى لم يقض شيئا وان ادرك الركوع الثاني من الركعة الثانية قضى الركعة الأولى

(١) قوله ثم موالياتها الخ ويسرع في النساء حتى تكون اقصر من آل عمران على القاعدة او ينظر المجموع  
الركعة مع ما قبلها اه شرح المجموع (٢) قوله ليدرك كلها فيه حذف المؤكد والأصل ليدركها كلها  
نظير كلها السابق اه كتبه محمد عيش

يمنع فيما يظهر ما لم تجل ثم  
تتكسف قبل الزوال  
فتكرر كما لو استمرت  
مكسوفة ثاني يوم (وان  
انجلت) كلها ( في  
اثنائها ) أي اثناء الصلاة  
بعد اتمام ركعة بسجديتها  
(ففي اتمامها (١)  
كالنواقل ) بقيام  
وركوع فقط من غير  
تطويل وهو قول سحنون  
لانها شرعت لعل وقد زالت  
أو على سنها لكن بلا  
تطويل وهو قول اصبح  
(قولان) بلا ترجيح  
واما إذا لم يتم ركعة  
بسجديتها فانه يتمها  
كالنواقل جزما والقول  
بالقطع ضعيف جدا حتى  
قال ابن محرز لأخلاف انها  
لا تقطع فلا ينبغي حمل  
كلام المصنف عليه لوجود  
الارجحية المنصومة  
(وقد تم ) وجوبا على  
صلاة الكسوف (فرض  
خيف فواته ) كفتح  
عدو واذا أعمى وجنازة  
خيف تغيرها اذ الصلاة  
عليها قبل الدفن واجبة (ثم  
كسوف ) على عيد وان  
كان أوكد لحوف انجلائها  
بتقديم الاوكد عليها  
فتفوت والعيد يستمر  
للزوال ولا بد

(١) قول المصنف في اتمامها  
كالنواقل ينبغي إذا انجلت  
بعد الركوع الأول ان يأتي

بقيامها فقط ولا يقضى القيام الثالث ( قوله فرض مطلقا ) أي في القيامات الأربع وهو الذي يظهر  
عما نقله ح عن سند وظاهر نقل اللواق عن ابن يونس وذلك لأن كل قراءة يعقبها ركوع يجب أن  
يكون فيها أم القرآن وتحصل من كلام الشارح قولان في الفاعلة قيل ان الفرض الواقعة قبل الركوع  
الثاني وأما الواقعة قبل الركوع الأول فسنة وقيل ان الفاعلة واجبة في القيامين وهو في المشهور وان  
كان مشكلا من جهة أن القيام الأول في كل ركعة ذكروا أنه سنة والظاهر أن قيام الفاعلة تابع لها فتأمل  
وبقي ثالث وحاصله نفي قراءة الفاعلة قبل الركوع الثاني وهذا قول ابن مسلمة وهو شاذ ووجهه أن  
صلاة الكسوف ركعتان والركعة الواحدة لا تسكر فيها الفاعلة وعلم من الشارح أيضا أن الركوع  
الأول سنة والفرض انما هو الثاني ( قوله وان مازاد عليها ) أي على الفاعلة من القراءة مندوب أي  
وان تطويل القراءة على الوجه السابق مندوب ثان ( قوله وان انجلت في اثنائها الخ ) انظر ما إذا زالت  
عليه الشمس في اثنائها هل يكون بمنزلة ما إذا انجلت في اثنائها فيجوز فيه الخلاف على الوجهين  
للكورين من كون الزوال تارة يكون بعد أن عقدر كمة أو قبل ان يعقد ركعة ويفصل بين كونه ادرك  
ركعة قبل الزوال فيتمها على سنها لأن الوقت يدرك بركعة وبين ما إذا لم يدرك ركعة فيحتمل أن يقال  
بالقطع أو تمها كالنافلة والظاهر الثاني اه عدوى وقوله كلها احتراز اعمال الناجل بعضها في اثنائها فانه  
مأمور بتمامها على صفتها فلا واحدا ( قوله لانها ) أي الصلاة على الكيفية المتقدمة شرعت لعل أي  
لسبب وهو الكسوف ( قوله والقول بالقطع ) أي إذا انجلت في اثناء الصلاة قبل اتمام ركعة ( قوله فلا  
ينبغي حمل كلام المصنف عليه ) أي على ذلك القول الضعيف بحيث يقال وان انجلت في اثنائها أي  
وقبل أن يعقد ركعة ففي اتمامها كالنواقل أي وقطعها قولان وانما لم يصح حمله على ذلك لأن القول  
الثاني ضعيف وهو لا يعبر بقولان إلا إذا لم توجد ارجحية لأحدهما وهنا قد وجدت ارجحية لأحدهما  
( قوله لوجود الخ ) أي وعادته لا يعبر بقولان إلا عند عدم وجود الارجحية ( قوله وقد تم فرض خيف  
فواته ) أي وقد تم فرض خيف فواته على صلاة الكسوف وجوبا وقوله ثم كسوف أي على عيد أي ثم يقدم  
الكسوف على العيد ندبا وقوله ثم عيد أي على استسقاء أي ثم يقدم العيد على الاستسقاء ندبا للترتيب  
بين هذه الأمور منه ما هو واجب ومنه ما هو مندوب ( قوله كفتح عدو ) أي فاذا حيا العدو بلدا يوم  
كسوف وخيف بتقديم صلاة الكسوف على الجهاد اشتغال المسلمين وظفر العدو وجب تقديم الجهاد  
على صلاة الكسوف أو وقوع أعمى في بئر أو في نهر وخيف بتقديم الكسوف على اناذته هلاكه وجب  
تقديم اناذته على الصلاة المذكورة وإذا حضرت جنازة وخيف بتقديم صلاة الكسوف عليها تغيرها  
قدمت الصلاة على الجنازة على صلاة الكسوف وبجمل الشارح الفرض على ما ذكر يندفع ما يقال ان  
وقت الكسوف من حل النافلة للزوال وهذا ليس وقتا لشيء من الصلوات الفرائض حتى يخاف فواته  
يفعل الكسوف ( قوله ثم كسوف على عيد ) استشكل بأن أهل الهيئة أحالوا اجتماع العيد والكسوف  
لأن الكسوف لا يكون إلا في التاسع والعشرين من الشهر والعيد اما أول يوم من الشهر أو عاشره  
والحاصل انهم يقولون ان الكسوف سيه حيلة القمر بيننا وبين الشمس ولا تكون الحيلة إلا عند  
اجتماع القمر مع الشمس في منزلة واحدة وفي عيد الفطر يكون بينها منزلة كاملة ثلاث عشرة درجة  
وفي عيد الاضحى نحو مائة وثلاثين درجة وحينئذ فلا يتأتى اجتماع العيد والكسوف وورد ابن العربي  
عليهم بأن لله ان يخلق الكسوف في أي وقت شاء لأن الله فاعل مختار فيتصرف في كل وقت بما يريد  
وفي حاشية الرسالة لح ان الرازي نقل ان الشمس كسفت يوم مات الحسين وكان يوم عاشوراء وورد

(ثم عید) على استسقاء (وأشهر الاستسقاء) عن العید ندبا (لیوم آخر) لأن یوم العید یوم تحمل وزنة والاستسقاء یناقیه ان لم یضطر له لوجود سبیه الآتی والا فیل مع العید (فصل) یدکر فیہ حکم صلاة الاستسقاء وما یتعلق بها • (سُن) عینا کربالغ ولوعیدا (الاستسقاء) أى صلاته وندب لصی (لزرع) أى لأجل انباته وأحیاته (أو) (٤٠٥) لأجل (شرب) لأدمی أو غیره (نهر) أى بسبب تخلفه

أو توقسه (أو) بسبب تخلف (غیره) أى غیر النهر کتخلف مطر أو جرى عین ان لم یکن بسفینة بأن کان یلبد أو بصحراء بل (وإن) کان (بسفینة) فی بحر ملح أو عذب لا یصل الیه (رکتان) بدل من الاستسقاء أو خبر لمبتدأ محذوف فالسنة الصلاة لطلب السقی لطلب السقی ویقرأ فیہما (جهراً) ندبا وندب بسبح والشمس (وکرراً) الاستسقاء استئنا لأحد السبین التقدیمین فی أيام لا فی یوم (إن تأخر) الطلوع بأن لم یحصل أو حصل دون الکفاية (وخرجوا) ندبا إلى الصلی (مُضْحًی) لأنه وقها للزوال (مُشاةً) بذلة (أی ثیاب مهنة) (أی ما یتمن من الثیاب بالنسبة للابسه) (وخرجوا) أى اظهروا خشوع وتضرع وجلین لأنه أقرب إلى الاجابة لأن الله تعالی عند للنسرة قلوبهم (مشایخ) الراد بهم الرجال (ومتجالة) وصیة لأنها مندوبة منهم وحرم

أنها کسفت یوم مات ابراهیم ولد النبی صلی الله علیه وسلم وکان .وته فی العاشر من الشهر عندالأ اکثر وقیل فی رابعه وقیل فی رابع عشره وکان ذلک الشهر ریعما الأول وقیل رمضان وقیل ذال الحجة (قوله) ثم عید على استسقاء (أی لأن العید أو کد والأو کد یقدم على خلافه إذا لم یکن مقتض لتقدیم غیره) (قوله) والا فیل مع العید (أی فی یوم واحد ویقدم العید فی الفعل کالواجتمع الاستسقاء والکسوف فانهما یفعلان فی یوم واحد ویؤخر الاستسقاء خوفا من انجماء الشمس (فصل فی حکم صلاة الاستسقاء) (قوله) سن عینا لک کر الخ) اعلم ان شرط وقوعها سنة فمن ذکر اذا وقعت فی الجماعة فن فاتته مع الجماعة ندبت له الصلاة قط فیها کالعید كما مر (قوله) أى صلاته (أی لأن الاستسقاء طلب السقی وطلبه لیس سنة والسنة انما هو الصلاة التي تفعل عنده (قوله) وندب لصی (أی وكذا متجالة) (قوله) أى بسبب تخلفه الخ) قال بن هذا تکلف والعواب کالابن عاشر ان قوله نهر متعلق باستسقاء لما فیہ من معنی السقی أى سن طاب السقی نهر کاللیل لأهل مصر أو غیره کالمطر لعیوم وفهم من کلامه ان الاستسقاء لا لاحتیاج زرع ولا حاجة شرب بل لطلب السعة والیزید من فضل الله لیس سنة وهو كذلك بل هو مندوب وما فی عقب من اباحتہ فیه نظر اذا لا توجد عبادة مستویة الطرفین الا ان یقال مراده بالاباحة الاذن فلا ینافی انها مندوبة کذا قرر شیخنا (قوله) لطلب السقی (أی بدون صلاة (قوله) ویقرأ فیہما جهراً ندبا) أى لانها صلاة ذات خطبة وكل صلاة لما خطبة فالقراءة فیها جهراً لاجتماع الناس فیسمعونها ولا یرد الصلاة یوم عرفة لان الخطبة لیست للصلاة بل لأجل تعلم الوقوف والانصراف (قوله) وکرر الاستسقاء) أى صلاته وقوله لأحد السبین وهما الاحتیاج للشرب واحتیاج الزرع وما ذکره الشارح تبعاً لعقب من أن تکریر الاستسقاء لأحد السبین المذكورین ان تأخر المطلوب استئنا قد اعترضه العلامة طفی وتبعه بن بأن المدونة وغیرها انما عبرا بالجواز فیحمل کلام المصنف علیه وجاز تکریر الاستسقاء لأحد السبین ان تأخر المطلوب وقال شیخنا الظاهر حمل کلام المصنف على الندب قال العلامة الأمير وقد یقال الظاهر ما قاله الشارح وان الجواز بمعنی الاذن لان الأصل بقاء کل امر على حکمه الأصلی (قوله) وخرجوا ندبا) الندب منصب على قوله مضی ومشاة والافاضل الخروج سنة لانه وسیلة للصلاة التي هی سنة (قوله) لانه وقها للزوال) أى فلا تفعل قبل المضی وهو وقت حل النافلة ولا بعد الزوال (قوله) وجابین) أى خائفین من الوجع وهو الخوف وقوله مشایخ حال من (١) الواو فی خرجوا أى خرجوا حال کون الخارجین مشایخ الخ (قوله) الراد بهم الرجال) أى مطلقاً وليس المراد بهم هنا خصوص المعنی المذكور فی الوقت وهو من زاد عمره على ستین سنة (قوله) ومتجالة) انما کررها ولم یستغن بذکرها فی الجماعة بقوله وخروج متجالة لعید واستسقاء لکون هذا اللوح موضع ذکرها الخاص بها الذي یرجع الیه (قوله) لا من لا یقبل) عطف على محذوف أى صیة یعقلون لا من لا یقبل منهم ولا بهیمة فلیس خروجهم بمشروع بل هو مکروه على المشهور خلافاً لمن قال بندب خروج من ذکر لقوله علیه الصلاة والسلام لولا أشیاخ رکم وأطفال رضع وبهائم رقع لصب علیکم العذاب صبا وأجیب بان الراد لولا وجودهم وليس

(١) قوله حال خلاف الغالب فالأولی بدل من الواو أو خبر لمحذوف اه

على عحية الفتنة وكره لشابة غير محشية فان خرجت لم تمنع (لا) يخرج (من لا یقبل) القرية (منهم) أى من العصبة

(١) قول الشارح مهنة قال فی المصباح .هن من بانی تقع وقتل خدم غیره وامرته ابتذله والمهنة بالفتح قیل وبالكسر لغة وأنكرها الأصمعی وثیاب مهنته ثیاب خدمته التي یلبسها فی أشغاله وتصرفاته اه ضوء الشموع

(و) لا ( بهجة ) و لا ( حائض ) و لا نساء ( ولا يمنع ذمي ) أي يكره منه من الخروج ( وانفرد ) يمكن عن السطين ندبا ( لا يوم ) أي وقت يفكره خشية أن يسبق القدر بالسقي في يومه فيشتت بذلك ضعف المسلمين ( ثم ) إذا فرغ الإمام من الصلاة ( خطب ) خطبتين ( كالعبد ) مجلس في أولهما ووسطهما ( ٤٠٦ ) ويتوكل على كماله ولا يدعو لأحد من المخلقين بل يرفع ما نزل بهم ( وبدل )

التكبير ) الذي في خطبة  
العبد ( بالاستغفار ) بأن  
يستغفر بلاحد ( وبالغ )  
الإمام وكذا من حضر  
( في الدعاء آخر ) الخطبة  
( الثانية ) أي بعد الفراغ  
منها حال كونه ( مستقبلاً )  
للأقبة وظهره للناس حال  
دعائه ( ثم حول ) الإمام  
( رداه ) يبدأ يمينه  
فيأخذ ماطى عاتقه الأيسر  
من خلفه يجعله على عاتقه  
الأيمن ويأخذ يسراه ماطى  
عاتقه الأيمن يجعله على  
الأيسر فيصير ما كان على  
ظهره للسماء وبالعكس  
وهذا معنى قوله يجعل  
( يمينه يساره ) فلا  
تتكيس ( فلا يجعل  
حاشيته التي على عجزه على  
كتفيه فتأولا بأن الله تعالى  
حول حالهم من الجذب إلى  
الحصب وللصف ظاهر في  
أن التحويل بعد الدعاء  
ولكن للذهب أنه قبله  
وبعد الاستقبال فبعد فراغه  
من الخطبة يستقبل فيحول  
فيبدو ( وكذا  
الرجال ) يحولون على  
نحو تحويل الإمام ( فقط )  
دون النساء حال كونهم

المراد لولا حضورهم تأمل ( قوله ولا حائض ولا نساء ) أي فيمنعان من الخروج على جهة الكراهة ولا  
فرق بين حال جريان دمهما وبين انقطاعه وقبل الفصل منه ( قوله ولا يمنع ذمي ) أي من الخروج كما  
لا يؤمر به وقوله ولا يمنع النخ أي سواء خرج من غير شيء بصحته أو خرج معه عليه فلا يمنع من إخراج  
معه ولا من إظهاره حيث تحب به عن الجماعة والامنع ( قوله أي وقت ) أشار بهذا إلى أن النصف عبر  
باليوم وأراد به مطلق الزمن والتي وانفرد بمكان مجلس فيه عن المسلمين لا بوقت يخرج فيه قال ابن  
حبيب يخرجون وقت خروج الناس ويتركون في ناحية ولا يخرجون قبل الناس ولا بعدهم ( قوله ولا  
يدعو ) أي الإمام في خطبته لأحد من المخلقين لا للسلطان ولا لغيره وهذا مالم يغش من السلطان أو  
من نوابه والادعاء فيها ( قوله وبدل ) أي ترك وغير التكبير وقوله بالاستغفار أي فيأخذه ويفعله لئلا  
داخلة على المأخوذ لا على التروك كما أشار له الشارح بقوله بأن يستغفر الخ ( قوله وبالغ في الدعاء الخ )  
المراد بالمبالغة في الدعاء الإطالة فيه كما هو المأخوذ من كلام ابن حبيب ( قوله رداه ) أي وأما البرانس  
والفتائر فاتها لا تحول إلا أن تلبس كالرداء ( قوله يجعل يمينه الخ ) أشار بهذا إلى أنه منصوص بعامل  
محدوف ويجوز أن يكون منصوباً على أنه بدل بعض من كل ( قوله وللصف ظاهر الخ ) أي لأن  
التبادر أن قوله ثم حول الخ عطف على قوله وبالغ في الدعاء ولك أن تجعل قوله ثم حول عطفاً على قوله  
مستقبلاً أي ثم بعد الاستقبال حول الخ وحينئذ يكون ما شيا على اللذهب كذا في ح أو أن ثم للترتيب  
الذكرى ( قوله دون النساء ) أي الحاضرات فلا يحولن لئلا ينكشفن ولا يكرر الإمام ولا الرجال  
التحويل ( قوله وندب خطبة بالأرض ) الظاهر أن الخطبة في ذاتها مستحبة وكونها بالأرض مستحب  
آخر قاله شيخنا ( قوله فيخرجون مفطرين لتقوى على الدعاء كيوم عرفة ) فيه أنهم في يوم عرفة  
لكونهم مسافرين يضيفهم الصوم وهنا ليس كذلك ولذا اعتمد البنائي ما لابن حبيب من خروجهم  
صائمين وبه قال ابن اللاجشون أيضاً كما قال البدر القرافي وارتضاء شيخنا ( قوله والمعتمد أنه يأمرهما  
الإمام ) هذا قول ابن حبيب ونص البيان في كتاب الصيام قال ابن حبيب ولو أمرهم الإمام أن  
يصوموا ثلاثة أيام آخرها اليوم الذي يرون فيه كان أحب إلى الله بلقطه وهو يقتضى أنهم يخرجون  
صائمين وهو خلاف ما يقتضيه النصف اه وفي اللواق أن مالكا قال فيه من تطوع خيراً فهو خير له  
ولا يباح في الصوم على العموم غاية الأمر أن يكون لا خيارهم ولا يأمر به الإمام كما قال للنصف  
خلاف لابن حبيب القائل أن الإمام يأمر بالصوم فقد علمت أن في الصوم قولين هل يأمر به الإمام أولاً  
وإن لم يقل أحد بأنه يأمر به الإمام إلا ابن حبيب وأما الصدقة فصح قال ابن عرفة ابن حبيب وبعض  
الإمام على الصدقة ويأمر بالطاعة ويحذر من النصية اه وفي بهرام قال ابن حاش يأمرهم بالتقرب  
والصدقة بل حكى الجزولي الأخلاق على ذلك اه قال ت ولعل ما ذكره الجزولي طريقة فلا نظر  
قال طفي لم يقل أحد فما أعلم أنه طريقة لابن عرفة ولا غيره بل لم يقل به أحد فما أعلم أنه لا يأمر  
بالصدقة فضلاً عن أن يكون طريقة اه بن إذا علمت ذلك تعلم أن المعتمد في الصدقة أنه يأمر بها وأن  
المعتمد في الصوم عدم الأمر به ( قوله وجبت طاعته ) أي لأنه إن أمر بمندوب أو مباح وجبت طاعته

وان

( فتوداً وندب خطبة بالأرض ) اظهاراً للتواضع ويكره بالمندوب ( و ) ندب ( صدقة ) قبله أيضاً لأن الصدقة تدفع البلاد

( صيام ثلاثة أيام ) قبله فيخرجون مفطرين لتقوى على الدعاء كيوم عرفة ( و ) ندب ( صدقة ) قبله أيضاً لأن الصدقة تدفع البلاد  
( ولا يأمر بهما ) أي بالصوم والصدقة ( الإمام ) ضعيف والمعتمد أنه يأمر بهما الإمام ثم إذا أمر بها وجبت طاعته ( بل ) يأمرهم ( بتوبة )



الذنوب ونية عدم العود اليه

فان عاد لم تنتقض (و)

(رد تبعه) بفتح الشاة

وكسر الموحدة أى المظلة

إلى أهلها (وجاز تفل

قبلها) أى صلاة الاستسقاء

(وبعد هذا) ولو بعمل

بخلاف العيد فيكره بالمصلي

كأمر (واختار) من عند

نفسه (إقامة غير

المحتاج) أى صلاة

الاستسقاء ندبا (بمحله

لمحتاج) لجذب عنده ولو

بعد مكانه لأنه من باب

التعاون على البر والتقوى

(قال) معترضا عليه

(وفي نظره) لأنه لم

يفعله السلف ولو فعله لقتل

الينا فالوجه الكراهة وإنما

المطلوب الدعاء له كما تفيد

السنة المطهرة والله اعلم

[درس]

فصل ذكر فيه أحكام

الموتى (في وجوب

غسل الميت) السلم ولو

حكما المتقدم له استقرار

حياة وليس بشهيد معترك

الموجود ولو جله لا كافر

وسقط لم يستهل وشهد

ودون الجبل كما أتى ودخل

كافر حكم بإسلامه تبعا

لإسلام سايه كما أتى (بمظهر)

أى بماء مطلق (ولو يزوم)

خلاف لقول ابن شعبان

لا يجوز به غسل ميت ولا

نجاسة (و) في وجوب

(الصلاة عليه) كفاية فيهما وشبهه في الوجوب كفاية فقط قوله (كدفته وكفه) بسكون الفاء فيهما أى مواراته في التراب

وان أمر بأكروه ففى وجوب طاعته قولان وان أمر بمحرم فلا يطاع تولا واحدا لإذلا طاعة لمخلوق في معصية الخلق واعلم ان محمل كون الامام إذا أمر بإباح أو مندوب يجب طاعته إذا كان ما أمر به من الصالح العامة وما هنا ليس كذلك فقول الشارح إذا أمر بهما وجبت طاعته فيه نظرا لنظر ابن هذا وقد أفق الشيخ زيد الجيزى بعدم الوجوب حيث أمر الباشا بذلك ومال تلميذه البدر القرافي للوجوب (قوله وهي الندم على ما وقع من الذنب) أى لأجل قبحه شرعا لأجل اضراره بالبدن وأوزدراء الناس به فلا يكون ذلك توبة (قوله لم تنتقض) اعلم ان توبة الكافر مقبولة قطعا وأما توبة المؤمن العاصي فمقبولة ظنا على التحقيق وقيل قطعا وعلى كل إذا أذنب بعدها لا تعود ذنوبه على الصحيح والذي عليه الجمهور عدم قبول التوبة من الكافر ومن المعصية عند الفرغة وعند طلوع الشمس من مغربها وقال بعضهم ان توبة المؤمن عند الفرغة وعند طلوع الشمس من مغربها مقبولة ومحمل ما ورد من عدم قبول التوبة عند الفرغة وبعد طلوع الشمس على الكافر دون المؤمن انظر بن (قوله ورد تبعه) أى باقية عنها وهذا تتضمنه التوبة والاعدام الاقلاع (١) الذى هو من جملة أركانها فان عدت عنها فرد العوض واجب مستقل لا تتوقف التوبة عليه لصحة التوبة من بعض الذنوب دون بعض (قوله إقامة غير المحتاج بمحله) أى وأما لو ذهب غير المحتاج لحل المحتاج لصار من جملة المحتاجين فيخاطب معهم بالسنة ويجوز له اقامتها باتفاق (قوله قال) أى للمازرى ولم يصرح به لعلم به بما قدمه في الخطبة

فصل ذكر فيه أحكام الجنائز (قوله في وجوب غسل (٢) الميت الخ) أما وجوب الفصل فهو قول عبد الوهاب وابن محرز وابن عبد البر وشهره ابن راشد وابن فرحون وأما سنته فحكاه ابن أبى زيد وابن يونس وابن الجلاب وشهره ابن بزيعة وأما وجوب الصلاة فهو قول سحنون ابن ناجى وعليه الأكثر وشهره الفاكهاني وأما سنتها فلم يزه في التوضيح ولا ابن عرفة إلا لا صريح وفي الواقع عن المازرى ان بعض التأخرين استنبطه من كلام مالك وذكر عن سند أن المشهور فيها عدم الفرضية وهو يفيد تشهير السنية على ما فهمه منه ابن (قوله ودخل) أى بقوله ولو حكما (قوله أى بماء مطلق) هذا هو المشهور ومقابله قول ابن شعبان بماء الورد ونحوه بناء على أن الفصل للنظافة (قوله لا يجوز الخ) أى لتشريفه وتكرمه لالنجاسته وحمل بعضهم عدم الجواز في كلامه على الكراهة ليكون وفاقا للذهب وذكر ابن عبد السلام انه لا يكتفى بما غسل بماء زمزم ورده ابن عرفة بأن ذلك إنما يجري على قول ابن شعبان وبأن أجزاء الماء قد ذهبت منه انظر حاه بن وقوله ولا يجوز به

(١) قوله الاقلاع الذى هو التوبة باعتبار الحال وباعتبار الماضى الندم وباعتبار المستقبل العزم على ان لا يعود فأتى على جميع الازمنة لكل منها حظ من التوبة ويعبر عنها بالاركان والشروط بمعنى ما يتوقف عليه الشيء وهو حقيقة الرجوع إلى الله تعالى المعتد بها شرعا اه ضوء (٢) قال السيد وهل يتعين غسل الميت بالشروع على قاعدة فرض الكفاية أم لا ويجوز غسل كل شخص شخص عضوا أقول الظاهر الثانى فصار كل جزء كأنه عبادة مستقلة كما قال المحلى في شرح جمع الجوامع إنما لم يتعين طلب العلم الكفائى بالشروع لأن كل مسألة منه بمنزلة عبادة مستقلة ولو غسله ملك أو ضي كفى وان لم يتوجه الخطاب له لأن اقرار البالغين له بمنزلة فعله بخلاف الصلاة اه ضوء ورأيت بخط الفراءى شارح الرسالة لو أحى ميت كرامة لولى ثم مات وجب له غسل وتجهيز ثان \* قلت هو ظاهر لأن الحكم يتكرر بتكرار مقتضيه لكن ينبغى حمل على الحياة للتعاقب لا بمجرد نطق وهو في نفسه أوقره مثلا ومثل هذه المسائل تذكر تشبيها للذهن وان لم تقع اه ضوء وقوله غسل الميت أى كلا أو بعضا كما إذا سقطت عليه صخرة لم يمكن ازالته عنه وظهر قدمه فيغسل ويلقى ويصلى

وإدراجها في الكفن (وسنيتها) (٤٠٨) أي الفصل والصلاة (خلاف) في التشهير أرجحه الأول (وسلازما) أي

غسل ميت ولا نجاسة أي لتشرغ وتكرمه لا لتجاسته (قوله وإدراجها في الكفن) قال حـ لا خلاف في وجوب ستر عورة الميت وما حاكمه بهرام عن ابن يونس من أن كفته عنه يعمل على ما زاد على العورة إذ لا خلاف في وجوب سترها به (قوله أرجحه الأول) أي وهو وجوب كل منهما (قوله وتلازما) أي في الطلب كما أشار إليه الشارح بقوله فكل من طلب غسله الخ وليس المراد أنهما متلازمان في الفعل وجودا وعلما لأنه قد يتغير الفصل وتجب الصلاة عليه وقوله ومن لا يغسل أي ومن لا يطلب تغيبه فقد الخ وأما من تغمر غسله وتيممه كما إذا كثرت الموتى جدا فغسله مطلوب ابتداء لكن يسقط التيمم ولا تسقط الصلاة عليه وهذا قرر طي في آيات عند قوله وعدم المالك لكثرة الموتى (قوله على الأرجح) وعليه فيوضه عند التسعة الأولى ثلاثا لأمرة قاله في التوضيح عند قول ابن الحاجب وفي استيعاب توضيحه قولان وعلى المشهور ففي تكرره مع تكرار الفصل قولان أه ونصه إلجائي وبغني على القول بتكرره بتكرار الفصل أنه لا يوضه في كل غسلة ثلاثا بل مرة مرة حتى لا يقع التكرار انتهى عنه وإذا لم قل بتكرره آتى ثلاث أولا أه وما ذكره من أرجحية عدم تكرار الوضوء تبع فيها عجب قال أبو طي ولم أرها لغيره أه بن (قوله فيوضه مرة مرة الخ) قد علمت أن هذا خلاف قل التوضيح عن إلجائي (قوله تعبد) أي حالة كون الفصل المفهوم من غسل تعبد أي متعبد به أي مأمورا به من غير علة أي حكمه وأعلم أن الحكم التعبدى عند أكثر الفقهاء مالا علة له أصلا وعند أكثر الأصوليين ماله علة لم يطع عليها وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في كونه سبحانه وتعالى جميع أفعاله للوجود في الدنيا لا تخلو عن مصلحة وحكمة تفضلا منه أو يجوز خلوها عنها وما ذكره الصنف من أن طلب غسل الميت تعبدى هو قول مالك وأشهب ومحنون وقوله وقيل للظافة لم يقل به إلا ابن شعبان كما في التوضيح وبغني على الخلاف غسل الذي وعدم غسله فمالك يقول لا يغسل المسلم أباه الكافر وقال الشافعي لأبأس أن يغسل المسلم قرأته الشركين ويدفون به قال أبو حنيفة وأبو ثور وسبب الخلاف هل الفصل تعبد أو للنظافة فعلى التعبد لا يجوز غسل الكافر وعلى النظافة يجوز (قوله لأنه في فصل القبر) أي والتعبد بما يحتاج إليه إذا كان فعلا في النفس (قوله أي الحى منهما) فإن كان الحى أكثر من زوجة فالظاهر كما قال تشار كما خلافا لمن قال باقراءهما في تنبيه كما يقدم الزوج بالقضاء على أولياء زوجته في غسلها يقدم عليهم أيضا بالقضاء في انزالها (١) قبرها ولحدها وأما الزوجة فلا تقدم على أولياء زوجها في ذلك وإن قدمت عليهم في غسله (قوله إن صح النكاح) أي ابتداء أو انتهاء بأن كان فاسدا مضى بالدخول أو الطول وقوله لأن فسد أي فلا يقدم مالم يمض شى مما مضى به الفاسد من دخول ونحوه كما أشار به بقوله إلا أن يموت فاسده وهل كونه إذا فسد النكاح لا يقدم الحى منهما إذا وجد من يجوز منه الفصل فإن عدم وصار الأمر للتيمم كان غسل أحدهما لا آخر من تحت ثوب أحسن لأن غير واحد من أهل العلم أجازة كذا قلح عن اللخمى (قوله إن أراد المباشرة) هذا شرط في تقديم الحى من الزوجين بالقضاء (قوله وإن رقيقا أذن سببه في الفصل) أي ولا يكفي أذنه في الزواج وظاهره ولو كانت المرأة التي ماتت غير حرة

عليه وبواري عملا بحيث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم هكذا يظهر ولا ينافي قولهم الآتى ولادون الجمل لأن ذاك تقدم بقية وهذا موجود لم يتوصل إليه ولا يخرج على ما سبق في الجيرة من القاء الصحيح إذا قل جدا كيد لوجود البدل هالك اعنى التيمم أه ضو (١) قوله في انزالها الخ لا يترتب حيث دعى عصبتها لترتبهم كما في الخطاب وعج أه من شرح المجموع

الفصل والصلاة فكل من طلب غسله أي أو بدله من التيمم طلبت الصلاة عليه ومن لا يغسل فقد وصف من الأوصاف الأربعة المقدمة لا يصلح عليه (وغسل) الميت (كالجناية) أجزاء وكلا إلا ما غضم به الميت من تكرار غسل وسد وغير ذلك مما يأتى ولا يتكرر الوضوء بتكرار الفصل على الأرجح فيغسل يديه أولا ثلاثا ثم يبدأ بفصل الأذى فيوضه مرة مرة فيثالث رأسه ثم يقبله على شقه الأيسر فيفصل الأيمن ثم يقبله على الأيمن فيفصل الأيسر (تعبد) وقيل للنظافة (بلا نية) لأنه فعل في القبر (وقدم) على العصة (الزوجان) أي الحى منهما في تغسيل الميت منهما ولو أوصى بخلافه (إن صح النكاح) لأن فسد لأن المعلوم شرما كالمعدوم حسا (إلا أن يموت فاسده) بوجه من اللقوات الآتية كالدخول فيقدم (بالقضاء) إن أراد المباشرة بنفسه لا التوكيل (وإن) كان الحى منهما (رقيقا أذن) له (سببه) في الفصل لأن لم يأذنه

(أو) وإن حصل الموت (قبل بناء) بالزوجة (أو) وإن كان (بأحدهما عيب) وجب الحيار في رد وهو النكاح لقوات الرد بالموت (أو) وإن (وضعت) الزوجة (بعدموته) فيقضى لها به لأنه حكم ثبت بالزوجة فلا يتغير بالعدة

وهو كذلك وفاقا لابن القاسم والذي يدل عليه نقل ح عن الاعمى أن سحنونا يخالف ابن القاسم  
 إذا ماتت الزوجة وهي أمة أو مات الزوج . مطلقا وبواقعة في القضاء إذا ماتت الزوجة وهي  
 حرة فقبض للزوج ولو رقيقا حينئذ باتفاقهما حيث أذن له السيد \* والحاصل أن الزوج إذا مات  
 يقضى للزوجة بتفسيه مطلقا كان حرا أو رقيقا كانت الزوجة حرة أو أمة أذن سيدها وكذا إذا  
 ماتت الزوجة يقضى للزوج بتفسيها كانت حرة أو أمة كان الزوج حرا أو رقيقا أن أذن له سيده  
 فيه هذا مذهب ابن القاسم وهو المتمد ومذهب سحنون أن مات الزوج فلا يقضى لها بتفسيه كان  
 حرا أو عبدا كانت حرة أو أمة وإن ماتت الزوجة فإن كانت أمة فلا يقضى للزوج بتفسيها كان  
 حرا أو رقيقا وإن كانت حرة قضى للزوج بتفسيها كان حرا أو رقيقا أن أذن له سيده فيه وهو  
 ضعيف كما قال شيخنا ( قوله كالبراث ) أى فانه يقضى به للزوجة ولو خرجت من العدة لانه ثبت  
 لها بالزوجة فلا يتقيد بالعدة ( قوله والأحب فيه ) أى وغسلها له مكروه كما يكره تفسيه لها فى التى  
 قبلها واستحباب نفي التفصيل فى المسئلة الثانية لابن يونس من عنده وفى التى قبلها لابن القاسم  
 واشبه وذلك لأن ابن يونس لما نقل الاستحباب فى الأولى قال فى هذه ما نصه وكذلك عندى  
 إذا ولدت المرأة وتزوجت غيره أحب الى من أن لا تغسله خلافا لابن الماجشون وابن حبيب  
 حيث قالوا تغسله كذا فى المواق وغيره اه بن وإذا علمت أن الاستحباب فى الثانية لابن يونس  
 من عند نفسه تعلم أن فى تعبير المصنف بالاسم وهو الأحب الساط على هذا المظوف نظرا فالمناصب  
 لاصطلاحه أن يعبر فى جانب المظوف يرجع وقد يجاب أن معنى قوله فى أول الكتاب انه إذا عبر  
 يرجع فهو إشارة إلى انه من عند نفسه لا انه متى كان من عند نفسه يشير له بالفعل ( قوله لارجية )  
 عطف على المعنى أى ويفصل أحد الزوجين صاحبه لارجية فلا تفصيل لواحد منهما للآخر  
 وهذا مذهب المدونة ( قوله لحرمة استمتاعها ) أى لاخلال عقد الزوجية بخلاف المولى منها  
 والمظاهر منها إذا كانت زوجة فيفصل كل منهما صاحبه لبقاء عقد الزوجية من غير اخلال  
 ( قوله وهذا فرع الخ ) فيه أن قولهم هل غسل الميت تبدأ بالنظافة قولان وعليهما اختلاف فى غسل الدمي  
 ليس من اضافة المصدر لفاعله حتى يتم ما قاله الشارح من البناء بل من اضافة المصدر لمفعوله كما فرض  
 للمسئلة ابن عبد البر وغيره فى تفصيل السلم قريه الكافر كما تقدم وحينئذ تفصيل الذمية لزوجها  
 السلم يأتى على كل من القولين ( قوله وقد يقال الخ ) أى وحينئذ فهذا الفرع هو مبنى على كل من  
 القولين ( قوله وإباحة الوطء إباحة مستمرة للموت ) احتراز بذلك من المكاتب والميعة والعققة  
 لاجل وأمة القراض والامة المشتركة وأمة المديون بعد الحجر عليه والامة المتزوجة فلا تفصل  
 واحدة منهن سيدها ولا يفصلها سيدها كذا فى خش وكذا خرج الامة المولى منها أى المحلوف على  
 ترك وطئها ولو كانت المدة أقل من أربعة أشهر والامة المظاهر منها لعدم إباحة الوطء فيها وفى  
 النواذر كل أمة لا يحل (١) للسيد وطؤها لا يفصلها ولا تغسله ولا معنى لفرقة عقب بين المولى منها  
 والمظاهر منها حيث قال لا تغسله الأولى ولا يفصلها بخلاف الثانية فالخلق ما استظهره من المنع  
 فهما لكن يقال على ما استظهره من المنع فهما ما الفرق بينهما وبين الزوجة المولى منها والزوجة  
 المظاهر منها وفرق طنى بان التفصل فى الامة وفى المالك منوط بإباحة الوطء وفى الزوجين بعقد  
 الزوجية انظر بن ولا يضر منع الوطء بغيض أو تقاس لافى الامة ولا فى الزوجة كما قال شيخنا وفى  
 قول المصنف وإباحة الوطء الخ إشارة إلى أن مجرد الإباحة كاف وإن لم يحصل وطء بالفعل ( قوله لكن  
 لا يقضى لها الخ ) أى باتفاق كما حكاه ابن رشد فى مسمع موسى ونقله فى التوضيح قال طنى وأما

(١) قوله لا يحل الخ ولا يضر منع حيض وتقاس اه من شرح المجموع

كالبراث ( والأحب  
 قضيته ) أى نفي تفصيل  
 الزوج لها ( إن ) ماتت و  
 ( تزوج أختها ) عقب  
 موتها وقبل تفصيلها ( أو )  
 مات فوضعت و  
 ( تزوجت غيره )  
 فالأحب نفي تفسيه ( لا )  
 مطلقة ( رجيعة ) فلا  
 يفصلها إن ماتت ولا تغسله  
 إن مات لحرمة استمتاعها  
 ( و ) لا ( كناية ) فلا  
 تفصل زوجها للسلم ( إلا  
 بحضرة ) شخص ( مسلم )  
 عارف بالتفصيل فيقضى لها  
 بالتفصيل وهذا فرع مشهور  
 مبنى على أن الفصل للنظافة  
 لا لتعبد إذ الكافر ليس  
 من أهله وقد يقال محل  
 كون الكافر ليس من أهله  
 فى التعبد للفتقر الى نية  
 وهو ما كان فى النفس  
 كالصلاة لا ما كان فى الغير  
 كما هنا ( وإباحة الوطء )  
 إباحة مستمرة ( للموت  
 برة ) أى بسببه ولو بشائبة  
 حرية كدبرة وأم ولد ولو  
 كان السيد عبدا ( مبيح  
 الفصل من الجاني )  
 للسيد عليها ولها عليه لكن  
 لا يقضى لها على عصبه السيد  
 اتفاقا فلا بد من اذنها

(ثم) ان لم يكن أحد زوجين أو أسقط حقه أو غلب قدم (أقرب أو ولياته) فالأقرب فيقدم ابن فانه فأب فأخ فانه فجد فعم فانه وشقيق على ذى أب على ترتيبهم - (١٠) في ولاية النكاح بالقضاء (ثم) ان لم يكن أقرب ولا قريب أو غلب أو أسقط حقه غسله

(أجنبي) ذكر (ثم) ان لم يوجد غسلته (امرأة محرم) بنسب أو رضاع كصهر كزوجة ابنه على الاعتماد (وهل تستر) جميعه وجوبا (أو تستر عورته) فقط بالنسبة لها وهي كرجل مع مثله كأم (تأويلان) (ثم) ان لم يكن محرما بل أجنبية فقط (ثم لرقية) لا لكوفيه فقط كما قيل (كهدم الماء) فيقيم لرقية فان وجد الماء قبله الدخول في الصلاة غسل والا فلا (و كخوف) (تقطيع الجسد) أى انفصال بعضه من بعض (وتزليم) أى تسليخه فيحرم تسليخه وييم في الحالتين لرقية (وصب على مجروح) (أو مكن) (الصب عليه من غير خشية تقطع أو تزلق) (ماء) من غير ذلك (كسجد دور) ونحوه فيصب الماء عليه (إن لم يخف تزلمه) أو نقطه راجع للمجروح والمجدور ولا حاجة له للاستغناء عنه بقوله أمكن فان لم يمكن بأن خيف ما ذكر عم (والرأفة) ان لم

السيد فالظاهر تقديمه على أولياء أمته بالقضاء لانها ملكة مع اباحة وطئها به بن (قوله ثم أقرب أوليائه) أى من المسلمين وأما من الكفار فلا إذ لا علاقة لهم به كما يأتي المصنف يقول ولا يترك مسلم لولي الكافر وقيل إن الولي الكافر يفضل للمسلم ومحل الخلاف مقيد بما إذا لم يوجد معه الا النساء الاجانب أما إن وجد معه مسلم ولو أجنبيا فلا يجوز أن يفضل الكافر ولومن أوليائه وهذا الخلاف قد نقله ابن ناجي ونصه وقد اختلف في ذلك فقال مالك تعمله النساء ويفسله وقال أشهب في المجموعة لا يلي ذلك كافر ولا كافرة وقال سحنون يفضل الكافر ثم عتات بقيقه انظر بن (قوله فيقدم ابن الخ) استفيد منه ان الأخ وابنه يقدمان على الجد هنا وما أحسن قول عج :

يفضل وإيضاء ولا جنازة • نكاح أخا وابنا على الجد قدم وعقل ووسطه ياب حضانة • وسوء مع الآباء في الارث والدم

(تنبيه) أقرب في كلام المصنف مستعمل في حقيقته بالنظر لما قبله القريب الأخير لان كل واحد أقرب مما بعده بخلاف الأخير فانه قريب لا أقرب فأقرب مجاز فيه (قوله بنسب أو رضاع كصهر) أى وعمر النسب تقدم على عمر الرضاع ومحرم الرضاع تقدم على محرم الصهاره عند الاجتماع (قوله على الاعتماد) أى كما قال ابن عرفة خلافا للسند القائل ان محرمه من الصهاره لا تفصله (قوله وهل تستر جميعه) أى ولا تبشره الا بخرفة (قوله أو تستر عورته فقط) أى وهو اراجيح وعليها فان لم يوجد ساتر غضت بصرها ولا تترك غسله وقوله وهي كرجل الخ أى ان عورته بالنسبة اليها ما بين السرة والركبة كمورة الرجل مع رجل مثله (قوله ييم لرقية) أى يمت تلك الأجنبية لرقية (قوله والا فلا) أى والا لم بأن يوجد الماء الا بعد الدخول في الصلاة عليه فلا يفضل وهذا التفصيل يجري فيما إذا يمت الرجل امرأة أجنبية ثم جاء رجل فان كان بحيث قبل الدخول في الصلاة غسله وإن جاء بعد الدخول فيها فلا يفضل (قوله وكخوف تقطيع الجسد (١) الخ) حمله على الخوف تبع فيه ح وبهرام وحمله ث على حصول التقطيع والتزليع بالفعل وقيد بما إذا كان فاحشا وصوبه طئي واعترض ما حمله عليه ومن تبعه بأنه يوجب التكرار مع قول المصنف الآتى وصب على مجروح أمكن ماء ان لم يخف تزلمه انظر بن (قوله ولا حاجة له) أى لقوله ان لم يخف تزلمه (قوله أو تذر) أى أو كان لها زوج أو سيد لكن تذر تسليخه لمزى أو سفر وقوله أو لم يباشره لاسقاطه لحقه أو لعدم معرفته بذلك (قوله أقرب امرأة) المراد بالأقرب ما يشمل القرية بدليل قوله ثم أجنبية لان الأجنبية انما تكون بعد القرية (قوله ثم أجنبية) أى ولو كافرة بحضرة مسلم أجنبي ومعناه انه يعلمها لا أنه يحضر النسل (قوله فلا تبشر عورتها بيدها) أى بل تلف على يدها خرفة واما قول عبق وتباشر الأجنبية غسلها بلا خرفة حتى عورتها فغير صحيح لانه إذا كان يمنع النظر فرفع الجسد باليد من باب اولى وفي اللواق عن المازرى ما نصه واما غسل المرأة فالظاهر من المذهب انها تستر منها ما يستر الرجل من الرجل من السرة إلى الركبة اه بن (قوله تلف شعرها) أى أدبر على رأسها كالحمامة كذا قال شيخنا (قوله والاعتماد انه يندب ضفره) حمل بعضهم كلام اللين على أن

(١) قوله كخوف تقطيع الخ ولم يذكرها هنا مسحا على جيرة والا لمسح على الكفن وليس من عمل الناس فان خيف تزلق عضو مخصوص صب على غيره ويم بدلا عن التزلق حسب الامكان والظاهر انه ان جازف وصب على التزلق لا يكفي عن تيمم لانه فعل لم يصادف محله الشرعى وهتك به حرمة الميت بخلاف صاحب الجراحات إذا تحمل المشقة لان التخفيف هنا لحق نفسه اه ضوء

يمكن لها زوج أو سيد أو تذر تسليخها أو لم يباشره تسليخها (أقرب امرأة) (ثم) ان لم توجد أقرب امرأة غسلها (أجنبيّة) فلا تبشر عورتها بيدها (و) إذا غسلت (لغسل شعرها ولا يضر) الاعتماد انه يندب ضفره (ثم) ان لم تكن أجنبية

غسلها (تَحْرِمُ) نسباً أو صهراً أو رضاعاً وإياها على يديه خرقة غليظة ثلاثاً يشر جسدها (١٩) ويجعل بينه وبينها حائلاً كشوب يعلق

بالسقف بينه وبينها وهو  
معنى قوله (فَوْقَ كُتُوبِ)  
يمنع النظر إليها (ثم) إن لم  
يوجد محرم وليس إلا  
رجال أجنب (يُتِمَّتْ)  
أى يجمعها واحد منهم  
(لِكُوتِهَا) فقط وجاز  
مسها للضرورة مع ضعف  
اللذة بالموت (وَسُتْرَ)  
الغاسل الميت (من) سُرَّتِهِ  
لِرُكْبَتَيْهِ وَإِنْ) كان  
(زَوْجاً) أو سيدياً  
وجوباً قبل البالغة وندبا  
فيها بعدها فالبالغة في مجرد  
طلب الست (وَرُكْبَتَاهَا)  
أى صلاة الجنازة أربعة على  
ما ذكر وسيأتى خامس  
أولها (النَّيَّةُ) بأن يقصد  
الصلاة على هذا الميت ولا  
يضر عدم استحضار كونها  
فرض كفاية ولا اعتقاد  
أنها ذكراً فثنين أنها أنثى ولا  
عكسه إذ المقصود بالدعاء  
هذا الميت ولا عدم معرفة  
كونه ذكراً أو أنثى ودعا  
حينئذ إن شاء بالتذكير وإن  
شاء بالتأنيث (وَ) ثانياً  
(أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ) كل  
تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة  
فلو جى بمخازة بعد أن كبر  
على أخرى فلا يشر كها معها  
(وَإِنْ زَادَ) الإمام عمداً  
أو تأويلاً وكذا سهواً كما  
هو ظاهره وظاهر النقل  
(لَمْ يَتَنَظَّرْ) بل يسلون  
وصحت لهم كصلاته لأن  
التكبير ليس كالركعة

المعنى ولا يضفر وجوباً بل ندباً لأنه حمل ابن رشد لقول ابن القاسم بفعل بالشعر كيف شاء من لهو أو ما  
الضفر فلا أعرفه فقال ابن رشد يريد أنه لا يعرفه من الأمر الواجب وهو أن شاء الله حسن في الفعل  
انظر للمواق اه بن (قوله غسلها محرم) أى رجل من محارمها (قوله نسباً أو صهراً أو رضاعاً) التعميم  
في المحرم هنا وفي محرم الرحل فيما مر هو ظاهر الخطاب لإطلاقة له وقال بعضهم إن التعميم فيه هو مذهب  
للمدونة وحينئذ فاعترض ابن ساقط كذا قرر شيخنا (قوله فوق ثوب) (الناسب تحت ثوب  
والجواب أن المراد بفوق خلف أو أن المعنى حالة كونه ناظراً فوق ثوب اه (قوله وإن كان الخ) أى  
هذا إذا كان الغاسل غير زوج وسيد بل وإن كان الخ (قوله وندبا فيما بعدها) هذا قول ابن ناجي خلافاً  
للشاذلي وتبعه عقب من وجوب الست حتى للزوج (قوله النية) أى وحينئذ فتعاد على من لم ينو الصلاة  
عليه كائنين اعتقدهما واحداً الآن يعين واحداً منها فتعاد على غيره وأما إن اعتقد الواحد متعدداً فإنه  
لا يضر لأن الجماعة تتضمن الواحد دون العكس (قوله ولا يضر عدم استحضار كونها فرض كفاية) (١)  
أى كما لا يضر عدم وضعها (٢) عن الاعتناق على الظاهر كما قال شيخنا (قوله وحينئذ) أى حين  
كونه لم يعرف هل هو ذكر أو أنثى وقوله بالتذكير أى نظراً لكون الميت شخصاً وقوله وإن شاء بالتأنيث  
أى نظراً لكونه نسمة (قوله وأربع تكبيرات) أى لانقاد الإجماع من الفاروق عليها بعد أن كان  
بعضهم يرى التكبير ثلاثاً وبعضهم أربعاً وبعضهم خمساً وهكذا إلى تسع والذي لا ين ناجي إن  
الإجماع انعقد بعد زمن الصحابة على أربع ماعداً ابن أبي ليلى فإنه يقول إنها خمس ومثل ما لابن  
ناجي للزوى على مسلم (قوله فلا يشر كها معها) أى بل يتأدى في صلاته على الأولى حتى يتمها ثم  
يبتدىء الصلاة على الثانية قال أبو الحسن لأنه لا يخلو إيماناً يقطع الصلاة ويبتدىء عليها جميعاً وهذا  
لا يصح لقول الله عز وجل ولا تبطلوا أعمالكم أولاً يقطع ويتأدى عليها إلى أن يتم تكبير الأولى  
ويسلم وهذا يؤدي إلى أن يكبر على الثانية أقل من أربع ويتأدى إلى أن يتم التكبير على الثانية فيكون قد  
كبر على الأولى أكثر من أربع فلذا قيل لا يدخلها معها اه بن (قوله لم ينتظر) (٣) هذا مذهب ابن  
القاسم وهل انتظاره حرام أم مكروه وهو الظاهر كما قال شيخنا وقال اشهب أنه ينتظر ليسلوا معه  
ونص ابن يونس قال ابن اللواز قال اشهب لو كبر الإمام في صلاة الجنازة خمساً فليستوا حتى يسلم  
فيسلمون بسلامه وقال ابن القاسم يقطعون في الخامسة اه وظاهره الإطلاق أى كبر الخامسة عمداً  
أو سهواً أو تأويلاً (قوله صحت فيما يظهر) أى مراعاة لقول اشهب (قوله فإن قصص) أى سهواً وإما عمداً  
فهو قول المصنف الآتى وإن سلم بعد ثلاث أعاد وحاصله أن الإمام إذا سلم عن أقل من أربع تكبيرات  
فإن مأمومه لا يتبعه بل إن كان قصصاً ساهياً سبج له فإن رجع وكل سلوا معه وإن لم يرجع وتركهم كبروا  
لا تقسم وصحت صلاتهم مطلقاً تنبه عن قرب وكل صلاته أم لا وقيل إن لم تنبه عن قرب فإن صلاتهم  
تبطل تبعاً لبطان صلاة الإمام والأول هو اليعتمد وإن كان قصص عمداً وهو يراه مذهباً لم يتبعوه  
وأتوا بتمام الأربع وصحت لهم وله وإن كان لا يراه مذهباً بطلت عليهم ولو أتوا برابعة تبعاً لبطانها  
على الإمام وحينئذ فتعاد ما لم تدفن فإن دفنت صلى على القبر على ما قال للمصنف وسيأتى ما فيه

(١) قوله إنها فرض كفاية لعل النفي منصب على قيد الكفاية أو على استحضار الفرضية  
وملاحظها بالفعل فلا ينافى أن نية الفرضية لا بد منها على القول بها حقيقة أو حكماً كما لبعض وإن  
استظهر شيخنا ندب ذلك اه ضوء (٢) قوله عدم وضعها الخ يشمل ما إذا صلى عليه نفس حامله كطفل  
على يديه (٣) قوله لم ينتظر هذه مما خالفت فيه غيرها فقد قيل هي صلاة لقوية تصح بلا وضوء وإن لم  
يشرع فيها سجود لله تعالى ثلاثاً يقول الكفار فيها نائماً عن السجود للأصنام ويسجد للأصوات اه ضوء

من كل وجه فإن انتظر صحت فيما يظهر فإن قصص سبج له فإن رجع وكل سلوا معه

والأكبروا وسلموا لأنفسهم وقيل تبطل لبطلانها على إمامهم (و) ثالثها (الدعاء) (١) من إمام ومأموم بعد كل تكبيرة أقله اللهم اغفر له أو أرحمه وما في عناءه وأحسنه دعاء أبي هريرة رضي الله عنه وهو أن يقول بعد الشاء على الله تعالى والصلاة على نبيه اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وان محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم أن كان عسنا فرد في احسانه وان كان مسينا فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا (١٢٤) أجره ولا تفتنا بعده ويقول في المرأة اللهم انها أمتك وبنت عبدك وبنت أمتك ويتبادى على

التأنيث وفي الطفل الذكر اللهم انه عبدك وابن عبدك أنت خلقته ورزقته وأنت أمته وأنت تحييه اللهم اجعله لوالديه سلفا وذخرا وفرطا (٢) وأجرا ونقل به موازينها وأعظم به أجورهما ولا تفتنا وإياها بعده اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين في كفالة إبراهيم وأبده دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وعافه من فتنه القبر وعذاب جهنم وغلب للذكر على المؤنث في التثنية فيقول اللهم انها عبدك وابن عبدك وابن أمتك الخ وكذا في الجمع (ودعا) وجوبا (بعد الرابعة على المختار) الجمهور على عدم الدعاء وخبر ابن أبي زيد (وإن (والآله) أي التكبير بلا دعاء أثر كل تكبيرة (أو سلم بعد ثلاث) حمدا أو نسيانا وطال (أعاد) الصلاة فيها فقد ركنها وهو الدعاء في الأولى والتكبيرة في الثانية وقوله (وإن دُفنَ فقلّى القبر) راجع

(قوله) والأكبروا وسلموا لأنفسهم) ظاهره انه إذا لم يفقه بالتسبيح لا يكلمونه وتقدم ان المشهور قول ابن القاسم انهم يكلمونه خلافا لسحنون (قوله) وقيل تبطل أي صلاحهم ان لم يتنبه عن قرب وهذا ضعيف فان الذي في ح عن سند ظاهره يخالف هذا (قوله) من إمام ومأموم أي لأن المطلوب كثرة الدعاء لليت قال في الحج والذي يظهر كفاية من سمع من المأمومين دعاء الإمام فأمّن عليه لأن المؤمن أحد الداعين كما قالوه في قد أجبت دعوتكما موسى كان يدعو وهرون يؤمن (قوله) وأحسنه دعاء أبي هريرة الخ) أي وأما قول ابن الحاجب تبعا لابن بشير ولا يستحب دعاء معين فقد تقبّه ابن عبد السلام بأن مالكا في الدونة استحب دعاء أبي هريرة (قوله) وهو أن يقول أي بعد كل تكبيرة (قوله) كان يشهد أن لا إله إلا أنت) زاد في رواية وحدك لا شريك لك بعد قوله لا إله إلا أنت والاحسن الجمع بين الروایتين (قوله) من فتنه القبر أي وهي السؤال فيه ويؤخذ من هذا أن الأطفال يستلون وقيل لا يستلون وقيل بالوقف وهو الحق لأنه لم يرد نص بشئ وعلم ان هذا الدعاء يقال عقب كل تكبيرة حتى بعد الرابعة ويزيد بعده لكن عقب الرابعة فقط اللهم اغفر لأسلافنا وأفرطانا من سبقنا بالإيمان اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام واغفر للمسلمين والسلمات ثم يسلم (قوله) والجمهور على عدم الدعاء أي بعد الرابعة وحينئذ فالمشهور خلاف ما للخمى لقول سند كما في ح وقال سائر أصحابنا لم يثبت الدعاء بعد الرابعة ولقول الجزولي أثبت سحنون الدعاء بعد الرابعة وخالفه سائر الأصحاب اه ومثله في الذخيرة اه بن وكان شيخنا أولا يقرر ذلك ثم رجع عنه وقرر ان المعتمد كلام اللخمى كما صرح بذلك الأفاضل وكلام غيره ضعيف وان المصنف انما ذكر مختار اللخمى لكونه هو المعتمد في الواقع لا لاتبنيه على قوته في الجملة (قوله) وخبر ابن أبي زيد أي في الدعاء بعد الرابعة وعدم الدعاء بعدها (قوله) وطال راجع للنسيان فقط فان سلم بعد ثلاث نسيانا ولم يحصل طول يمنع البناء رجع بالنية وآتم التكبير ولا يرجع بتكبير لثلاث يلزم الزيادة في عدده فان كبر حسيبه من الأربع قاله العلامة ابن عبد السلام وصب ابن ناجي رجوعه بتكبير ولا يحسب تكبيرة الرجوع من الأربع وانما جعلنا قوله وطال راجعا للنسيان لأنه إذا سلم بعد ثلاث عمدا فانها تبطل بمجرد السلام وان لم يحصل طول (قوله) وان دفن فعلى القبر) ظاهره سواء فات اخراجه أولا (قوله) راجع لثانية الخ) حاصل ما في المواق ان الصلاة الناقصة بعد التكبير إما أن نجعلها كترك الصلاة رأسا أولا فان جعلناها كتركها رأسا كما عند ابن شاس وابن الحاجب جرى فيها ما جرى في ترك الصلاة رأسا وقد أشار له ابن عرفة بقوله من دفن دون صلاة أخرج لها ما لم يفت فان فات فمى الصلاة على قبره قولان لابن القاسم وابن وهب والثاني لسحنون وأشهب وشرط الأول ما لم يطل حتى يذهب اليت بقاء أو غيره وفي كون القوت إهالة التراب عليه أو الفراغ من دفنه ثالثا خوف تغيره الأول لاشبه والثاني لسباع عيسى من ابن وهب والثالث لسحنون وعيسى وابن القاسم اه وان جعلناها ليست كترك الصلاة وجب أن يقال فيها أي في مسألة نقص بعض

التكبير

(١) قوله والدعاء ويكون سرا ولو صلى عليها ليلا لأن دعاء السر افضل الا ترى القنوت في صلاة الصبح

وأوجب الشافعية الناقصة بعد الأولى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية فمن الورع مراعاة الخلاف والأظهر ان الاختصار على الناقصة لا يكفي عندنا ويبعد الحكم بالاجزاء ادراجا منا لليت في دعاء نستعين اهدنا الصراط وانظر لو أدرجه المصلي بالفعل اه من شرح المجموع وضوء الشموع (٢) قوله وفرطا هو بفتح الفاء والراء أي اجراية تقدمها حتى يردا عليه أفاده المختار

لثانية فقط على الصواب ومع رجوعهما ضعيف فلو قال أعاد ما لم تدفن لطابق ما به الفتوى بل قيل بعدم الاعادة في الاولى أصلاً ورجع أيضاً (و) رابها (تسليمة خفيفة) أي يسرها ندبا (وتمسح الإمام) ندبا (٤١٣) (من يليه في صبر المسبوق)

وجوب اذا جاء وقد فرغ الامام  
ومأمومه من التكبير واشتغلوا  
بالدعاء (للتكبير) أي إلى ان  
يكبر ولا يكبر حال اشتغالهم  
بالدعاء فان كبر صحت  
ولا يعتد بها عند الأكثر  
فان أدركم في التكبير كبر  
معهم (ودعا) بعد سلام  
امامه بعد كل تكبيرة (إن  
تركت و إلا ) ترك  
بأن رفعت بفور (والى)  
بين التكبير ولا يدعوا لثلاث  
تصير صلاة على غائب  
والركن الخامس القيام  
لها الا اعذر (وكفن)  
ندبا (بملبوسه الجمعة)  
وقضى له به عند التنازع  
إلا ان يوصى بأقل من ذلك  
(وقدّم) الكفن من  
رأس المال (كؤونة  
الدفن) أي مؤنة الواراة  
من غسل وحنوط وحمل  
وحفر قبر وحراسة ان  
احتيج (على) ما يتعلق  
بالدعة من (دين غير  
الرهين) بخلاف ما يتعلق  
بالاعيان كالرهن والعبد  
الجاني وأم الولد وزكاة  
الحرث والملاشاة فقدمة  
على الكفن (ولو سرق)  
الكفن قبل الدفن أو بعده  
فيقدم في كفن آخر ولو  
قسم المال (ثم إن وجد)  
المسروق (و) قد  
(عوض) بآخر

التكبير بما نقله ابن يونس فيها صكاته المذهب من عدم الصلاة على القبر وكلام المصنف مخالف لكل  
من الوجهين ولا يدفع هذا الاشكال بما نقله عقب عن الشارح بهرام من أن القول بالصلاة على القبر  
هو مذهب الجمهور لا بقول ح انه الشهور لأن قول الجمهور والشهور إنما هو في إثبات الصلاة على  
القبر في الجملة قلت والظاهر ان يحمل المصنف على الوجه الاول ويقتد قوله فعلى القبر بما إذا فات  
الاخراج لحوف التغير وقال طفي ان المصنف جرى على مختار الاخمى فانه في التوضيح بعد أن نقل  
الخلاف المتقدم قال والظاهر أنه لا يخرج مطلقا ويصلى على القبر كما هو اختيار الاخمى لا مكان أن  
يكون حدث من الله شيء قال لكن لا ينبغي له اعتماد اختيار الاخمى واستظهاره وترك النصوص اهل  
(قوله الثانية فقط) أي وأما الاولى وهي ما إذا والى بين التكبير فانها تعاد ما لم تدفن فان دفنت فقد  
تم أمرها ولا تعاد على القبر هذا وجهه راجعا لثانية كما قال الشارح تبعاً لعقب هو ما ارتضاه طفي وجهه  
وجد عجز راجعا لاولى ورد طفي بما يعلم بالوقوف عليه (قوله ضعيف) أي والاعتماد انه إذا سلم  
بعد ثلاث عاد ما لم تدفن فان دفنت فلا اعادة والحاصل ان الاعتماد على ما ارتضاه طفي وتبعه  
شيخنا انه إذا دفن فلا اعادة لافي المسئلة الاولى ولا في الثانية كما هو قول ابن يونس (قوله وتساخمة  
خفيفة) (١) أي لكل من الامام والمأموم فلا يرد للمأموم على امامه ولا على من على يساره خلافا  
لابن حبيب القائل انه يندب رده على الامام إن سمعه وخلافا لسمع ابن غانم من ندب رده للمأموم على  
الامام وعلى من على يساره (قوله وسمع الامام من يليه) الرد بمن يليه جميع المأمومين كما هو ظاهر  
المواق وقال عجز أهل الصف الاول (٢) فقط (قوله وقد فرغ الخ) أي وأما لو وجد الامام في حالة  
التكبير أو وجد المأمومين يكبرون فانه يكبر كما أشار لذلك الشارح بقوله فان أدركم في التكبير كبر  
معهم (قوله ولا يكبر حال اشتغالهم بالدعاء) أي لان كل تكبير بمنزلة ركعة فيلزم القضاء في صلب  
الامام (قوله ولا يعتد بها عند الأكثر) قال عقب مقتضى سماع اشهب اعتداده بها وانت خبير بأن هذا  
يقتضى ان سماع أشهب يقول بالاستطارة أولا لكن يعتد بالتكبير ان لم ينتظر وليس كذلك بل الذي  
في سماع اشهب أنه إذا جاء وقد فرغ الامام ومأمومه من التكبير واشتغلوا بالدعاء فانه يدخل معهم (٣)  
ولا ينتظر لأنه لا نفوت كل تكبيرة إلا بالتى بعدها اهل بن (قوله لثلاث تصير صلاة على غائب) استشكل  
هذا بأن الصلاة على الغائب مكروهة كما يأتي والدعاء ركن كما تقدم وكيف يترك الركن خشية الوقوع  
في مكروه واجب بأن الدعاء وان كان ركنا لكن خففوه بالنسبة للمسبوق أي انه ركن بالنسبة لغيره  
كما قالوا في القيام لتكبيره الاحرام في الفرض العيني انه فرض بالنسبة لغير المسبوق على احد التأويلين  
وما ذكره المصنف من التفصيل بين ما إذا تركت فیدعو وإذا لم تترك فيؤلى التكبير ووجه لنفع الميت  
بالدعاء وايدى بن والذى ارتضاه شيخنا تبعاً لطفي ان المسبوق إذا سلم امامه فانه يؤلى التكبير مطلقا  
أي سواء تركت أو رفعت فوراً (قوله والركن الخامس القيام لها) جعل القيام فيها واجبا بناء على القول  
بوجوبها أما على القول بسنيتها فهو مندوب (قوله وكفن ندبا بملبوسه الجمعة) أي ولو كان قديما وهذا  
عند اتفاق الورثة على تكفينه فيه وقوله وقضى به عند التنازع أي عند تنازع الورثة بأن

(١) قوله خفيفة في الجهر والاسراع (٢) قوله الصف الاول بل قد عظم فلا يشترط سماع جميعه  
(٣) يدخل معهم ولا ينتظر اختارهم ابن حبيب لان التكبير ليس كالركعة من كل وجه والدعاء من توابع  
الركعة والمسبوق يدخل في توابع الركعة من سجود وتشهد اه ضوء

(ورث) الوجود على الفرائض (إن فقد الدين) والاجعل فيه (كما كل السبع الميت) فان الكفن يورث ان فقد الدين (وهو)  
أي الكفن وما معه من مؤن التجيز واجب (على المنفق) على البيت (بغرامة) من أب أو ابن



(أورق لا زوجية) ولو فقيرة لاشتطاع الصمة بالموت (والفقير) مؤن تجهيزه (من يئ المال) (١) ان كان وأمكن الأخذ منه (ولا قتلى المسلمين) فرض كفاية ثم شرع يتكلم على الندوبات المتعلقة بالمتضرر واليت فقال (ونديب) لمن حضرته (٢) علامات الموت (تخسين ظن) أى أن يحسن ظنه (بأنه تعالى) بأن رجوع رحمة وسعة عفوه زيادة على حالة الصحة فإنه إنما طلب منه تخفيف الخوف حال الصحة ليحمله على كثرة العمل وفي (٤١٤) هذه الحالة يشي من العمل فطلب بتفليح الرجاء (و) نديب لحاضره (تقبيله)

للقبلة (عند إحداه) أى شخص يصبر للساء (على) شق (أيمن ثم (٣)) ان لم يمكن فعلى (ظهير) ورجلاه للقبلة (و) نديب (تجنب حائض) ونساء (وجنب له) لاجل اللاتكة وكذا كلب ونمائل وآلهو وكل شيء تكرهه اللاتكة ونديب حضور طيب وأحسن أهله وأصحابه وكثرة الدعاءه وللحاضرين اذ هو من مواطن الاجابة وعدم بكا وكونه طاهرا وماعليه طاهرا (وتأقبيته) الشهادة) فيقال بحضرته أشهد أن لا إله الا الله وان محمدا رسول الله ولا يقال له قل (وتعصيته) لما في فتح عينيه من قبح النظر (وشد الحية) بعصاة عريضة ويربطها من فوق رأسه (إذا قضى) أى تحقق خروج روحه شرط في الامرين قبله (وتلين) مفاصله) عقب موته فيرد ذراعه لضديه ونظمية لبطه (يرفق) ورفعه عن الأرض (للا يسرع اليه

(١) قوله والفقير من بيت

طلب بعضهم تكفينه فيه وبعضهم تكفينه في غيره وفيه أن القضاء انما يكون بواجب لا بمندوب ولذا قال بن ماذ كره عقب من النديب فيه نظر والظاهر من عباراتهم الوجوب ولذا عبر للصنف بالفعل الدال عليه (قوله لا زوجية الخ) ماذ كره من أن الزوج لا يلزمه كفن الزوجة ولو فقيرة هو للتعهد وقيل انه لازم له مطلقا وقيل يلزمه ان كانت فقيرة لان كانت غنية (قوله لمن حضرته الخ) اشار بهذا إلى ان الصغير في قوله ظنه راجع للميت لا بمعنى من قام به الموت بل بمعنى من حضرته علاماته واطلاق الميت عليه باعتبار المال (قوله أى أن يحسن) اشار إلى ان اضافة تخسين للظن من اضافة المصدر لمفعوله (قوله زيادة على حال الصحة) أى زيادة على رجائه ماذ كره في حال الصحة (قوله فانه إنما طلب الخ) ذكر العلامة ابن حجر أن المحتضر وقع الاتفاق على طلب تخسين ظنه فيرجع الرجاء على الخوف وأما الصحيح فقيه ثلاثة أقوال قيل إنه مثل المحتضر لاحتمال طروق الموت له في كل نفس وهو الذى لا ين عربى الحائض وقيل يعتدل عنده جانب الخوف والرجاء فيكونان كجناحي الطائر متى رجح أحدهما سقط والثالث أنه يطلب منه غلبة الخوف ليحمله على كثرة العمل وهذا هو التحقيق وحمل حديث أنا عند ظن عبدى بن النخ على المحتضر ابن (قوله ونديب لحاضره) أى للحاضر عنده أى عند المحتضر الذى حضرته علامات الموت (قوله عند إحداه) أى لاقبله لثلا يفزعه (قوله على شق أيمن) أى ورجلاه للشرق ورأسه للغرب (قوله ثم ظهر) ظاهره انه لا يجعل على شقه الأيسر قبل الظهر وهو كذلك بناء على قول ابن القاسم في صلاة المريض من تقديم الظهر على الايسر وحينئذ في عبارة المصنف حذف أى ثم ايسر (قوله وتجنب حائض الخ) المراد بتجنب المذكورات لان لا يكونوا في البيت الذى هو فيه (قوله لاجل اللاتكة) أى الذين يحضرون عنده في ذلك الوقت لدفع التفاتات (قوله ونديب حضور طيب) أى عنده كأن يطلق بخور عنده مثلا او يرش بماء ورد (قوله واحسن اهله) أى خلفا وخلفا ولا ينبغي حضور الوارث إلا ان يكون ابنا أو زوجة أو نحوهما (قوله وكثرة الدعاء له) أى بتسهيل الامر الذى هو فيه (قوله اذ هو من مواطن الاجابة) أى لتأمين اللاتكة على الدعاء في ذلك الوقت (قوله وعدم بكا) بالقصر وهو مجرد ارسال الدموع من غير صوت والمراد عدم بكا عنده لافى البيت وإنما نديب عدم ذلك لأن التصبر اجمل واما البكاء بالمدفون العويل والصراخ وهو حرام فعنده واجب مطلقا عنده أو خارج البيت (قوله وتأقبيته الشهادة) أى لو كان صيبا (١) على ظاهر الرسالة وهو الراجح ولا يكرر التلقين على الميت إذا نطق بالشهادتين إلا ان يتكلم بأجني من الشهادتين بعد نطقه بهما فإنه يلحق ثانيا ليكون آخر كلامه من الدنيا النطق بهما (قوله ولا يقال له قل) أى لأنه قد يقول للفتانات مثلا لا نساء به الظن (قوله إذا قضى) أى اذا قضى اجله أى فرغ أجله (قوله شرط في الامرين) وهما تعصيته وشده لحية فيكره فعل شيء منها قبل خروج روحه لثلا يفزعه (قوله ورفعه عن الأرض)

(١) قوله ولو كان صيبا لتودله البركة ويلقن الميت مطلقا برفق وهو معنى قول عب ليس المحل محل تكليف فأراد تكليف الشقة وحمله شيخنا على التكليف الشرعى فاعترض بوجوده اه

المال قبل اذ مات العبد والسيد ولم يخاف الا كفنا واحدا كفن فيه العبد لأنه لاحق له في بيت المال وتقبيله بان المصنف قال فيما يأتى ثم مؤن تجهيزه ولينه كره تجهيزه عبده على أن العبد لاحق له في بيت المال إذا كان حيا وعجز سيده عن الاتفاق عليه فيباع لمن ينفق عليه ولو كان العبد حيا لبيع في كفن سيده اه ضوء (٢) قوله لمن حضرته ونديب أيضا لمن حضرته ان يذكر له ما يحسر ظنه من صفة عن الله تعالى ورحمته اه ضوء (٣) قوله على أيمن ثم ظهر لم يذكر الأيسر ثم لا لاجل ان أهل البجيلة اه اكمل

بان يرفع فوق دكة أبواب أو طراحة أو شيء مرتفع (قوله الفساد) أي التغير بسبب نيل الهواء له وفي رفعه عن الأرض بعد للهوام عنه (قوله وسترة ثوب) أي حتى وجهه والمراد سترة ثوب زيادة على ما عليه من الثياب حالة الموت كما فعل به صلى الله عليه وسلم فانه بهرام وارضاء عيج والذي اختاره ح ماقاله سند وصاحب الدخول انه يستر بثوب بعد ترع ما عليه من الثياب ماعدا القميص (قوله خيفة تغيره) أي عند التأخير (قوله ونذب للفصل سدر) أي في الفسلة التي جد الأولى اذهى بالماء القراح للتطهير والثانية بالماء والسدر للتنظيف والثالثة بالماء والكافور لأجل التطيب والمراد بالثانية ما تخلل بين الأولى والأخيرة فيصدق بأكثر من واحدة (قوله ويعرك به جسد الميت) أي ثم يصب عليه الماء ونس ابن ناجي في شرح الرسالة وقول الشيخ بماء وسدر مثله في اللدونة وأخذ الأخمى منه جواز غسله بالمضاف كقول ابن شعبان وأجيب بأن المراد انه لا يخلط الماء بالسدر بل يحك الميت بالسدر ويصب عليه الماء وهذا الجواب عندي متبجح وهو اختيار أشياخي واللدونة قابلة لذلك فان قلت انه اذا عرك جسده بالسدر ثم صب الماء عليه يتغير الماء قلت اختار أشياخ ابن ناجي أن الماء الطهور اذا ورد على العضو طهورا أو أنضاف بعد ذلك لا يضره (قوله وما في معنى ذلك) من أطرون وخطمي وهو بززر الحيزي (قوله ونذب تجريده) أي ولو أنحل المرض جسمه خلافا لما قال في الحج وتفصيله صلى الله عليه وسلم في ثوبه تعظيم وغسله العباس وعلى والنضل وأسامة وشقران (١) مولاة صلى الله عليه وسلم وأعينهم معصوبة لما ورد ما رأى أحد عورتي إلا طمست عيناه ومات ضحوة الاثنين وانظر هل غسل ثلاثا وخدا أو غير ذلك ودفن ليلة الأربعاء (٢) فما يقال استمر ثلاثة أيام ببلاد فن فيه جعل الليلة يوما تغليا وتأخيرها لأجل اجتماع الناس وأول من صلى عليه عمه العباس ثم بنوه هاشم ثم المهاجرون ثم الأنصار ثم أهل القرى وجملة من صلى عليه من الملائكة ستون ألفا ومن غيرهم ثلاثون ألفا وصلوا عليه كلهم فرادى لانه لم يكن خليفة يجعل إماما قاله شيخنا (قوله ماعدا العورة) فانها لا تجرد بل يجب سترها وقوله ليسهل الاتقاء أي اتقاء ما على بدنه من الأوساخ والنجاسة (قوله وكلا يقع شيء من ماء غسله على غسله) أي فينجسه ان كان الماء نجسا أو يقدر ثيابه ان كان غير نجس (قوله ثم المطلوب الاتقاء) حاصله انه اذا حصل الاتقاء بمرتين كانت الفسلة الثالثة مستحبة واذا حصل الاتقاء بأربع كانت الفسلة الخامسة مستحبة واذا حصل الاتقاء بست كانت السابعة مستحبة ثم بعد السبع فالمطلوب الاتقاء لا الايتار إذ الايتار ينتهي نديه السبع فلا تندب التاسعة اذا حصل الاتقاء بثمان وهكذا (قوله في حق المرأة) أي بخلاف السبع في الفصل اذا احتيج له فلا يخص بالرجل ولا بالمرأة (قوله ولم يعد كالوضوء لنجاسة) أي ولا لإبلاج

(١) شقران بوزن ثمان من الشقرة حمرة وياض لقيه واسمه صالح وزاد بعضهم فيمن ولي غسله فتم بالقاف والمثلة بوزن عمر كانوا يصبون الماء وعلى والعباس يسلان قال طي فذهبت الشمس ما نلتس من موتانا فلم أر شيئا قلت بنفسى أنت يا رسول الله طبت حيا وميتا صلى الله عليه وسلم وعبقت عليهم رائحة طيب ملأت البيت وكانوا يلقون أيديهم ويدخلونها من تحت قميصه ثم عصروا القميص وحنطوه قوله وأعينهم معصوبة يعني ماعدا عليا لانه أوصى له بتفصيله كما في الواهب وجمع قائلا يقول ارفع بصرك إلى السماء ثلاثا يحسد النظر اليه اه ضوء (٢) ليلة الأربعاء وما يقال دفن يوم الثلاثاء فباعتبار الشروع في مقدمات الدفن كما ان ما قبل يوم الأربعاء باعتبار توابعه ولو اخطاه انظر الزرقاني على الواهب اه ضوء

أوحيدة أو حجر (على يطهر) خوف اتفاهه فان لم يمكن فطين مبلول (وإسراع تجزيه) ودفنه خيفة تغيره (إلا الفرق) ونحوه كالصق ومن مات فجأة أو تحت هدم أو بمرض السكنة فلا يندب الإسراع بل يجب تأخيرهم حتى يتحقق موتهم ولو يومين أو ثلاثة لاحتمال حياتهم ثم شرع في مندوبات الفصل فقال (و) نذب (للفصل سدر) وهو ورق شجر البقي يدق ناعما ويحمل في ماء ويغض حتى تبدو رغوته ويعرك به جسد الميت فان لم يوجد فقيره من أشنان وصابون وغاسول وما في معنى ذلك يقوم مقامه (و) نذب (تجريده) من ثيابه ماعدا العورة ليسهل الاتقاء (ووضعه) حال الفصل (على مرتفع) لانه أمكن وكلا يقع شيء من ماء غسله على غسله (و) نذب (إثارة) أي الفصل أي كونه وترا ان حصل اتقاء بما قبله للسبع ثم المطلوب الاتقاء (كالسكن السبع) راجع لما لسن السبع في السكن في حق المرأة والزيادة عليها سرف (ولم يعد) غسله أي يكره فيما يظهر (كالوضوء لنجاسة) خرجت من قبله أو ذبره لأنه غير مكلف والقدر المأمور به على وجه التقيد قد حصل (وغسلت) من جسده

(قوله وكفنه) أى إذا خرجت بعد تكفنه (قوله وعصر بطنه) أى قبل الشروع في غسله ليغسل ما يخرج من الأذى قبل تكميله (قوله متواليا) هذا مصب الندب وإلا فأصل الصب واجب (قوله بخرقة) أى حال كونه ملتصبا بخرقة أو مصاحبا لخرقة وجوبا (قوله يلفها بيده) أى اليسرى فيغسل المخرجين بيضاه وبقية الجمعه يمينه (قوله ولا يفضى بيده) أى لمخرج الميت ما أمكنه أى مدة أمكانه الغسل بالخرقة (قوله وله الإفضاء النج) هذا مثل قوله في المدونة وإن احتاج أن يباشر بيده فقل اه قال اللخمي ومنه ابن حبيب وهو أحسن لأن الحى إذا كان لا يستطيع إزالتها لعله أو غيرها إلا بمباشرة غيره ذلك فانه لا يجوز أن يوكل من يمس فرجه لإزالة ذلك منه ويجوز أن يصل على جالته فهو في الموت أولى بذلك فلا يكشف ويباشر ذلك منه إذ لا يكون الميت في إزالة تلك النجاسة أولى من الحى (قوله مرة مرة) في التوضيح عن الباجى انه على القول بتكرير الوضوء بتكرير الغسل لا يوضأ ثلاثا بل مرة مرة ثلاثا قطع التكرار للنهي عنه وأما على القول بعدم تكرار الوضوء بتكرار الغسل فانه يوضأ ثلاثا ثلاثا في الفسلة الأولى اه بن (قوله وأنه بخرقة) أى خرقه أخرى غير الخرقه الأولى التي غسل بها مخرجه كما في التوضيح وفيهم ذلك من إعادة النكرة نكرة اه بن وتعد الأسنان والأظفار بالخرقة قبل الوضوء فيما يظهر قاله شيخنا (قوله وإمالة رأسه) أى لصدرة (قوله لمضمضة) أى وكذا الاستنشاق (قوله وندب كافور في الفسلة الأخيرة) اعلم أن الندب يحصل بوضع أى نوع من الطيب في ماء الفسلة الأخيرة لكن كونه كافورا أفضل من غيره فهو مستحب ثان (قوله يسد السام) أى كما يسد الجسد فيجنى سرعة التغير ويؤخذ منه (١) أن الدفن في الأرض التي لا تبلى أفضل وعكس الشافعية فقالوا بأفضلية التي تبلى فالدفن فيها عندهم أولى وصفة الغسل بالكافور ونحوه في الفسلة الأخيرة أن يخلط الكافور بالماء ويغسل به بدن الميت ولا يتبع بعد ذلك بماء بخلاف غسلة الصدر فانها صب الماء بعد عراك البدن به كذا نقل شيخنا عن بعض شيوخه لكن الذى في المدخل وصفته أن يؤخذ شيء من الكافور فيجعل في إناء فيه ماء ويديه فيه ثم يغسل الميت به فهذا يقتضى (٢) أن غسلة الكافور كغسلة الصدر في الصفة ولعل هذه الطريقة أولى (قوله نشف ندبا) أى لا وجوبا كما يوجهه التعبير بالفعل ولو قال وتنشف كان أظهر (قوله واغتسال غاسله) أى لأمر النبي ﷺ به كما في حديث أنى حريرة الذى في الموطأ من غسل ميتا فليغتسل وقد اختلف العلماء في ذلك فقال بعضهم أن الأمر هنا تعبدى لا معلى وحمله على مقتضاه من الوجوب وقال بعضهم أن الأمر معلى وحمله على أنه لندب ثم اختلفوا في العلة فمنهم من قال إنما أمر بالغسل لأجل أن يبالغ في غسل الميت لأنه إذا غسل الميت موطئا على الغسل لم يبال بما تطاير عليه منه فكان سببا لمبالغته في غسله ومنهم من قال ليس معنى أمره بالغسل أن يغسل جميع بدنه كغسل الجنابة وإنما معناه أنه يغسل ما باشره به أو تطاير عليه منه لأنه ينجس بالموت وإلى هذا ذهب ابن شعبان اه وعلى كلا القولين لا يحتاج هذا الغسل لنية فليس كغسل الجنابة وإنما لم يؤمر بغسل ثيابه على الثاني لامتناع (قوله وياض الكفن) أى جلده أيضا قال ح عن سنده ويندب أن يكون قطناً لأنه أستر قال عجل وفيه نظر لأن من السكتان ما هو أستر من القطن والظاهر أن يقال لأن النبي صلى الله عليه وسلم كفن فيه (٣)

(١) قوله ويؤخذ منه الخ قد يقال أنا قبل الدفن مأمورون بالحفظ لكن تكريم الصالحين بعدم كل الأرض جسومهم ربما يؤيدان التي لا تبلى أفضل أفاده في شرح المجموع وضوء الشموع (٢) قوله يقتضى الخ ممنوع بل ما في المدخل هو ما قاله بعض شيوخ العلامة العدوى تأمل اه كتبه محمد عيسى (٣) قوله كفن فيه أى كفن ﷺ في ثلاثة أثواب قطن يمس ليس فيه قيص ولا همامة كذا في الحديث ففهمه بعض الشافعية على نهجها من أصلها وبعضهم على أنها رائدان على الثلاث اه ضوء تصرف

وكفنه وجوبا أو استئنا على ما مر في إزالتها (و) ندب (عصر بطنه) خوف خروج شيء من النجاسة بعد تكفنه (برفق) لتلايخ شيء من أعضائه (و) ندب (صب الماء متواليا) في حال (تخلل مخرجه) بخرقة (كشيفة يلفها بيده وجوبا ولا يفضى بيده ما أمكنه) وله الإفضاء إن اضطر (و) ندب (توضيته) قبل غسله وبعد إزالة النجاسة مرة مرة كما يفيد قوله آفا وغسل كالجنابة (وتعد أسنانه وأظفاره بخرقة) مبلولة (وإمالة رأسه برفق لمضمضة وعدم حضور غير معين) للغسل بل بركه حضوره (و) ندب (كافور) نوع من الطيب (في) الفسلة (الأخيرة) لانه لشدة برودته يسد السام فيجنى سرعة التغير ولطيف رائحته (ونشف) ندبا قبل تكفنه (و) ندب (اغتسال غاسله) بعد فراغه ثم ذكر مستحبات الكفن فقال (و) ندب (بياض الكفن) ونجمه بالجسم أى تطيبه بالبخور (وعدم تأخره) أى التكفين (عن الغسل)

خوف خروج شيء منه فيطلب غسله (والزيادة على) الكفن (الواحد) فلائتان افضل من الواحد وان كان وتر (ولا يقضى بالزائد على الواحد) (إن شفع الوارث) أو الغريم إذ لا يقضى باستحباب (إذ أن يوصى) (٤١٧)

ثلاثة) بالقضاء إذا لم يكن دين ولم يوص بسرف بأن يوصى بأكثر من سبعة والا بطلت الوصية من أصلها (وهل الواجب) في كفن الرجل (نوب يستره) جميعه بخلاف الحى قال المصنف وهو ظاهر كلامهم (أو) الواجب (ستر المورة) كالحى (و) ستر (الباقى ستة خلافه) وأما المرأة فالواجب ستر جميع بدنها انشاقا (و) نوب (وتره) والافضل خمسة للرجل وسبعة للمرأة وهذا مكرر مع قوله سابقا وإتارده كالكفن (و) نوب (الائتان على الواحد) وصرح الجزولى بكرامة الاقتصار عليه (والثلاثة على الاربعة) لحصول التورية والسترمة والخسة على الستة (و) نوب (تقيمه وتتميمه) أى جعل قيص وعمامة من جملة مكفاته (و) نوب (عذبة فيها) أى فى الهامة قدر ذراع تطرح على وجهه (و) نوب (ازرة) تحت القميص (ولما تان) فوفه فهذه خمسة للرجل (والستة للمرأة) ازرة وقيص وخمار فانوبع

ونله فى التوضيح عن الاصحاب (قوله خوف خروج شيء منه) أى لو حصل التأخير لا يقال الخوف وجود عند عدم التأخير وحيث فلا وجه لنوب عدم التأخير لانا نقول الخروج عند عدم التأخير نادر بخلافه عند التأخير فإنه يكثر لانه كلما طال الزمان كثر الخارج وقوله فيطلب غسله أى غسل ذلك الخارج (قوله وان كان) أى الواحد وتر اتمحل كون الايتار افضل من الزوج إذا كان الوتر غير الواحد (قوله ولا يقضى) أى على الوارث أو الغريم بالزائد النخ هذا التقرير الذى قرر به الشارح كلام المصنف هو ما اعتمدته اللغنى وقرره عج بتقرير آخر \* وحاصله ان قوله ولا يقضى بالزائد أى فى السنة على ما يابسه فى جمعه واعياده فإذا تازع الورثة فى أنه يكفى فى بقت همدى ومعداوى فلا يقضى بالزائد فى السنة على ما يابسه فى جمعه واعياده وأما الزائد فى العدد على الواحد فإنه يقضى به ولو شخ الوارث لان تكفيه فى ثلاث حق واجب لمخاوق كما قال الاقنمى فإذا تازع الورثة فقال بعضهم يكفى فى واحد وقال بعضهم يكفى فى ثلاثة فإنه يقضى بالثلاثة وكذا لو اتفق كل الورثة على تكفيه فى نوب واحد وطالب الحاكم أو جماعة المسلمين تكفيه فى الثلاثة ففى بها واقصر خش على ما قلناه الثاني واعتمده الشيخ الصغير واقصر عبق على ما قلناه عجم واعتمده بن وقل ان هذا قول عيسى بن دينار وأيده بقول آخر فانظرو \* والحاصل انه لا يقضى الا بواحد على ما قلناه الثاني ويقضى بالثلاث على ما قلناه عجم والمتبادر من المتن ما قلناه الثاني لا يقال ما قلناه عجم بنا فيه ما ذكره المصنف سابقا من ان الزائد على الواحد مذاب والمندوب لا يقضى به وقوله الآتى وهل الواجب نوب يستره الخ لا ما نقول محل ما ذكر من التقضاء بالثلاث إذا كان لليت تركه وطالب تكفيه فى الزائد على الواحد ومحل كون الزائد على الواحد مندوبا وان الواجب نوب يستره أو يستر عورته فقط فيما إذا لم يكن لليت تركه وكفى من بيت المال او كفته جماعة المسلمين (قوله خلاف) قال عجم ها قولان لم يشهرا فكان على المؤلف أن يقول قولان اه واصله قول ابن غازى سلم فى التوضيح ان الاول ظاهر كلامهم ونسب الثانى للتقييد والتقسيم ومقتضى كلامه هاتان الخلاف فى التشهير اه بن وفى المجلد الرابع من هذين القولين والجمعا (قوله ستر جميع بدنها) ظاهره ولو الوجه والكفين قاله شيخنا (قوله والخسة على الستة) قال مالك ولا يرى ان يجاوز الستة لانه فى معنى السرف (قوله وتقيمه وتعميمه) أى نوب ان يجعل القميص والعمامة من جملة اكفاته الخمسة وهل يخط القميص ويجعل له اكمام أولا والظاهر الأول كما فى كبير خش قل فى التوضيح ان المشهور من المذهب أن الميت يعمى ويعمى أما استحباب التعميم فهو فى المدونة وسئل مالك كيف يعمى أى هل يلبس من الخمين أو اليسار فقال لا يرى الا ان يلبس شأن الميت وأما استحباب القميص فى الواضحة عن مالك ومقابل المشهور رواية يحيى بن يحيى يستحب ان لا يعمى أولا يعمى وحكاية ابن القصار كراهة التعميم عن مالك (قوله ونوب ازرة تحت القميص) أى وسراويل بدله وهو استر منها والبراد بالازرة هنا ما يستر من حقويه إلى نصف ساقه لا ما يستر العورة فقط (قوله فهذه) أى الازرة والائتافان والقميص والعمامة خمسة للرجل ويزاد على خمسة للرجل وسبعة للمرأة الخفاط وهو خرقة تجعل فوق العطن المجمعول بين الفخذين خيفة ما ينزل من أحد السيلين كما قال شيخنا (قوله وخمار) أى يخمر به رأسها وعقها (قوله وحنوط) أى طيب مثل كافور أو مسك أو زبد أو شند أو عطر شاه أو عطر ليمون أو ماء ورد النخ (قوله وعلى قطن) أى ويجعل على قطن يلمق بمنافقه (قوله يعنى الافضل النخ) هذا بيان للمعنى

(٥٣ - دسوقى - أول) لغائف (و) نوب (حنوط) بالفتح يندر (داخل كل لفافة) وعلى قطن يلمق بمنافقه بالتدال المجمة عينه واذنه وأنته وفمه ومخرجه (و) نوب (الكافور فيه) أى فى الحنوط يعنى الافضل ان يكون كافورا

(و) يندب أيضاً أن يجعل ( في مساجده ) أى أعضائه ده السبعة من غير قطن ( وحواسه ) هى بعض منافذه ( ومرتاته ) أى ماري من بدنه كإبطيه ورفقيه أى باطن فخذه وعكس بطنه وخلف أذنيه وتحت حلقه وركبته قال المصنف الحذر ثم الحذر مما يفعله بعض الجهلة من ادخال القطن داخل دبره وكذا يحشون به أثفه وثمة فلا يجوز انتهى ويندب الحنوط على مامر ( وإن ) كان الميت ( محترماً أو مستدراً ) من وفاة لا تقطع التكليف بالموت ( ولا يتوأساه ) أى المحرم والمعتدة أى أن غسل الميت محرم أو معتدة فلا يجوز لها أن يتوليا تحنيطه لمهمة مس الطبيب عليهما ولو كان الميت زوج للمتة - ( ١٨٨ ) إلا أن تكون وضعت اثر موته فانها تحنطه لو فاء عدتها حينئذ

• ثم شرع في مندوبات التشيع فقال ( و ) ندب ( مشي شيع ) للجنائز في ذهابه وكره ركوبه ولا بأس به في رجوعه فترغ العبادة ( وإسراعه ) أى التشيع حاملاً للميت أولاً والراد به ما فوق الشئ للعتاد ودون الحب ( وتقدمه ) أى الشيع للمائى ( وتأخره ) أى تأخر عن الجنائز ( و ) تأخر ( امرأة ) عن الرأكب من الرجال ( و ) ندب ( سترها ) أى المرأة الميتة ( بقبة ) تجعل فوق ظهر النعش لأنه الملق في الستر ( و ) ندب ( رشح ) التدين بأولى التكبير فقط ( و ) ندب ( ابتداء ) للدعاء الواجب ( بحمد ) الله تعالى ( وصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم ) عقب الحمد اثر كل تكبيرة ولا يقرأ الفاتحة أى يكره إلا أن يقصد الخروج من خلاف الشافعى ( و ) ندب ( إستمرار دعاء ) ولوليل ( و ) ندب ( رفع

المراد من العبارة وليس المراد ما هو المتبادر منها إذ لا معنى لجعل الكافور في الحنوط ولو قال المصنف وكونه كافوراً كان أحسن • والحاصل أن الحنوط في ذاته مستحب وكونه كافوراً مستحب آخر وجعل البدر أقرافى ضمير فيه لا قطن وعليه فلا اشكال ( قوله وفي مساجده ) عطف على بمنائه ( قوله من غير قطن ) أى وكذا يقال في الحواس وما بعدها ( قوله هى بعض منافذه ) أى لأن المراد بحواسه عيانه وأذناه وأثفه فقط ( قوله وركبته ) أى وتحت ركبته وأما فوقهما فهو داخل في مساجده ( قوله لمهمة مس الطبيب عليهما ) وخلفه أنه يجوز توليته إذا غيلا في عدم مسه يد وغيره ولو كان هناك من يتولاه غيرهما وهو كذلك ( قوله في ذهابه ) أى في حال الذهاب به للمقبرة وللصلى ( قوله ودون الحب ) أى ودون المرولة لانها تنافى السكينة واستحب الشافية التقرب من الميت في حال تشييعه للاعتبار واستحب الحنفية التأخر في صفوف الصلاة تواضعاً في الشفاعة ( قوله عن الجنائز ) أى لامن المائى الصادق بتقدمه على الجنائز ( قوله وسترها بقية ) أى في حال الحمل والدفن وفي المواق عن ابن حبيب لا بأس أن يجعل على النعش أى فوق القبة للرأه بكراً أو ثياباً اشاح أو رداه ما لم يجعل مثل الأخيرة الملونة فلا حرج وكذا لا بأس أن يستر كفن الذكر ثوباً ساذج ونحوه وينزع عند الحاجة اه وأما ما يفعل الآن من وضع الثياب الملونة والحنى والنقود والجواهر فوق النعش فهو أمر منكر ( قوله ورفع الدين بأولى التكبير فقط ) أى وأما رفعهما في غير أولاد فخلاف الأولى وهذا هو المشهور ومقابل قولان لا يرفعهما أصلاً ورفعهما عند الجميع ( قوله للدعاء ) أى الحاصل عقب كل تكبيرة في الصلاة ( قوله إثر كل تكبيرة ) ظرف تموله وابتداء بحمد وصلاة على نبيه وهذا هو المتمدن في الطراز لا تكون الصلاة والتحميد في كل تكبيرة بل في الأولى ويدعو في غيرها وعزاء ابن يونس للأودر ( قوله إلا أن يقصد الخروج من خلاف الشافعى ) أى القائل بوجودها بمد التكبيرة الأولى فان قصد بقراءتها الخروج من خلاف الشافعى فلا كراهة لكن لا بد من الدعاء قبلها أو بعدها ( قوله ولوليل ) أى ولو صلى عليها ليلاً ولا يتوهم الجهر بالدعاء ان صلى عليها ليلاً كما يجهر بالقراءة في صلاة الليل ( قوله ووقوف إمام بالوسط ) أى عند وسط الميت من غير ملاصقة بل يسن أن يكون بينهما فرجة قدر شبر وقيل قدر ذراع ( قوله ومنكبى المرأة ) عطف على الوسط أى عند الوسط وعند منكبى المرأة وقوله رأس الميت عن يمينه جملة حالية من إمام وقوله إلا في الروضة الشريفة أى فاه يجعل رأس الميت على يسار الإمام جهة القبر الشريف ( قوله فيسطح ) أى فيجعل عليه سطح كالمسطبة ولكن لا يسوى ذلك السطح بالأرض بل يرفع كشيء قليل يرفع قليلاً بقدر ما يعرف • واعلم أن نبر النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر روى أنها مسنمة وروى أنها مسطحة ورواية التميم أثبت ( قوله ثلاثاً ) ويقول عند المرة الأولى منها ختقناكم وفى المرة الثانية وفيها

صغير على أ كفى ) لا على نعش لما فيه من التفاخر ( ووقوف ) أى بالوسط ( بفتح السين ) لميت بعيداً ( ومنكبى المرأة ) ( ١ ) رأس الميت ( ٢ ) عن يمينه ( ندب ) أى في الروضة الشريفة ثم ذكر مندوبات تعلق بالدفن فقال ( و ) ندب ( رفع قبر كشيء مسناً ) أى كسنام البعير وهذا هو الذهب وقوله ( ونزولت أيضاً على كراهته ) أى التيسير وحينئذ ( فيسطح ) ندباً ضعيفاً ( وحنو قريب ) من القبر ( فيه ) أى في القبر ( ثلاثاً ) بيده ما

( ١ ) قوله ومنكبى المرأة ووقوفه بالوسط امرأة لأنه معصوم مما يتذكره غيره ( ٢ ) قوله رأس الميت عن يمينه تشير بما بالرأس وتدلّ على أنه من أهل اليمن وهذا كما اختلف فيه العلماء وفى السنة ما عهد لكل اه ضوء

من ترابه (و) ندب (تهنئة طعام لأهله) أى الميت (و) ندب (تعزية) لأهله وهى الجل على الصبر بعد الجرح والثناء للميت والصاب  
بالأخشية الفتنه والصبى الغير المميز والأفضل كونها بعد الدفن وفى بيت الصاب (١٩٤) وأمدحا ثلاثة أيام ولا تعزية بعدها

الآن يكون غائبا (وعدم عمقه) أى القبر (واللحم) وهو أفضل من الشق فى أرض صلبة لا تخاف لها ولا فالشق أفضل (و) ندب (صنع) الميت (فيه على) شق (أيتن مقبلا) للقبلة وقول واضعه باسم الله وعلى سنة رسول الله اللهم تقبله بأحسن قبول أو نحو ذلك وجعل يده اليمنى على جسده ويسند رأسه ورجليه بشىء من التراب (وتدورك) ندبا (إن خولف بالحضرة) وهى عدم تسوية التراب ومثل للمخالفة بقوله (كتكيس رجليه) موضع رأسه أو غير مقبل أو على ظهر وشبهه فى مطلق التدارك قوله (وكترك القسئل) أو الصلاة عليه (وكتفن من أسلم بمقبرة الكفار) فيندارك (إن لم يخف) عليه (التعير) تحقيقا وظنا والتقدير راجع لما بعد كاف التشبيه لأشخاص من أسلم على ما هو الحق والنقل خلافا لمن وهم (و) ندب (سده) أى اللحد (بلبن) وهو الطوباب النية (ثم أوح) أن لم يوجد لبن (ثم فرمود (١)) فتفتح القاف شىء يجعل من الطين على هيئة

نعيديكم وفى اثثة ومنها نخرجكم تارة أخرى كما ورد ذلك فى الخبر (قوله من ترابه) الأولى من التراب (قوله وتهنئة طعام لأهله) أى لكوتهم حل بهم ما يشغلهم ما يجتمعوا لياحة أى بكاء برفع صوت وإلحاح إرسال الطعام لهم لأنهم عصاة وأما جمع الناس على طعام بيت الميت فبدعة مكروهة (قوله وتعزية) أى أن كان الميت مسلما فلا يعزى المسلم بقريبه الكافر كما هو قول مالك واختار ابن رشد تعزية المسلم بأبيه الكافر مخالفا لمالك انظر المواق اعين (قوله وهى الجل الخ) أى يقول كأن عظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك وليس فى الناطق التعزية حد معين (قوله الا مخشية الفتنه والصبى) أى فاتها لا يعزبان (قوله والأفضل كونها بعد الدفن وفى بيت الصاب) أى وأما كونها عند القبر بعد تسوية التراب كما هو الشائع الآن بخلاف الأفضل (قوله إلا أن يكون) أى ولئلا يتأذى يعزى غائبا وقت الموت (قوله وعدم عمقه) أى القبر أى لأن خير الأرض أعلاها وشرها أسفها لأن أعلى الأرض محل للذكر والطاعات فيحصل للميت بالترب منه بركة ذلك قاله شيخنا (قوله والاحد) وهوان يغفر فى أسفل القبر جهة القبلة من المغرب لشرق بقدر ما يوضع فيه الميت فى الأرض الصلبة أى الماسكة (قوله من الشق) وهوان يغفر فى أسفل القبر ارضق من اعلاه بقدر ما يسع الميت ثم يغطى ثم الشق ثم يصب فوقه التراب وأما فضل اللحد على الشق لخبر اللاحدنا أى معشر الأمة المحمدية والشق لغيرنا أى معشر أهل الكتاب (قوله مقبلا) أى ورأسه جهة المغرب ورجلاه جهة المشرق (قوله على جسده) أى ملاصقة لجسده (قوله وهى عدم تسوية التراب) أى فان سوى عايه التراب فات التدارك (قوله كتكيس رجليه موضع رأسه) أى بأن يجعل رأسه جهة المشرق ورجلاه جهة المغرب (قوله وشبهه فى مطلق التدارك) أى لأن التدارك فى الشبه به بالحضرة وفى المشبه ما لم يخف التغير (قوله وكترك القسئل) أى فانه يتدارك بأن يخرج من القبر ويفسل ويصلى عليه لم يخش تغييره وكذا إذا دفن بغير صلاة قلان رشد ترك القسئل والصلاة أو القسئل فقط أو الصلاة فقط فى الحكم سواء وان القنات الذى يمنع من اخراج الميت من قبره للصلاة عليه هو أن يخشى عليه التغير اه عدوى (قوله ان لم يخف عليه التغير) أى فان خيف فانه لا يخرج ويصلى على القبر فى المسئلة ترك الصلاة إذا غسل ما بقى به ولو بعد سنين كما هو قول ابن القاسم على ما روى وأما فى مسئلة ترك القسئل فلا يحل على القبر لقول المصنف وتلازما كذا قال عجم والمول عليه ما قاله غيره من الصلاة على القبر فى المسئلة ترك القسئل أيضا وان هنى قوله المصنف وتلازما أى فى الطلب فمن طلب تفصيله طلب الصلاة عليه وان لم يفسل بالفعل كما تقدم ذلك (قوله راجع لما بعد كاف التشبيه) وهو ترك القسئل ودفن من أسلم بمقبرة الكفار قال بن وهب الصواب وعليه جملة المواق لأنه قول سجنون وعيسى بن دينار وروايته عن ابن القاسم (قوله خلافا لمن وهم) وهوح قال طنى والعجب من ح كيف جعل القيد خاسما بالأخيرة وان بقية المسائل تفوت بالفراغ من الدفن الذى هو الحضرة اه كلامه ولم يقبته طنى إلى ان هذا قول ابن وهب فقط وحيث كان منصوفا فلا عجب غايته ان تمسكه المصنف على ذلك تمسكه له على قول ضعيف انظر بن (قوله وهو الطوباب النية) هذا التفسير بمعنى قول المواق هو ما صنع من الطين بالبن ورعا عمل بدونه وكان ندب سده بالبن ندب سد الحلل الذى بين اللبن (قوله ثم أجر) وهو الطوباب الأحمر (قوله وسن اتراب) أى وسد اللحد بالتراب عند

وجوه الحيل (ثم أجر) بالموضع الجيم ان لم يوجد قرء ودفن بمجر (ثم نصب وسن التراب) باب اللحد عند عدم ما تقدم (أو على من) دفنه فى (التأبوت) لأنه من زى النصارى وكره فرش مضربة ثلاثته ومخذة تحت رأسه (وكتار غسل امرأه) صيا (ابن كسبر) من السنين (١) قوله فرمود فتفتح القاف ودال المعجمة ومهمله اه ضوه

وأدخلت الكاف الثامنة لابن سبع (٤٣٠) وان جاز لها (١) نظر عورته للمراقة (و) جاز غسل (رجل) صبية (كرضية)

وما قارب مدة الرضاع كسهرين زائدين اما على الحولين واما على الشهرين للمحققين بها لا بنت ثلاث سنين (و) جاز للفصل (الماء) (٢) للسحن (كالبارد) (و) جاز (عدم) الدلك لكثرة الموتى كثره ثوجب المشقة أى الفادحة فيما يظهر وكذا عدم الفصل ويم من امكن تيممه منهم وإلا صلى عليهم بلا غسل وتيمم على الأصح (وتكفين) (مجلس) نظيف طاهر لم يشهد به مشاهد الحبر والا حكره في الأولين كما يأتي وندب في الأخيرة كما تقدم (أو مزعمر) أى مصبوغ بالزعفران (أو مورس) أى مصبوغ بالورس لانهما من الطيب (وسمحت) غير أربعة (للمش) اذا مزية لعدم على عدد خلافتين قال بنديب الأربعة (و) جاز في حمله (بدن) أى ناحية (شاه الحامل

(١) قوله جاز لها نظر عورته للمراقة ومنه الشافعية حتى على أم الصبي لا بقدر صلاح شأنه وإنما وسع للمرأة أكثر لفلبة حياتها وشدة تأثير الحزن فيها ولما سبق أن أرب الرجل من البيت أقرب والمهرم لا نظر في الاثنين

والذكرين بلوغ أو ثنية بالغ اه من شرح المجموع وضوء الشموع (٢) قوله وللهما للسحن واستحب الشافعي البارد لأنه يشد الأعضاء هكذا خلوصه مع فضيلة الأرض اللينة فهذا يؤيد ما سبق لنا في الكافور اه من شرح المجموع

عدم ما تقدم لكن بعد مجئ الماء أو روى الماء عليه لأجل أن يثبت أولى من الدفن في التابوت وهو الحشبة للماء في زماننا بالسحلية واعترض بعضهم على المصنف بأن الأولى أن يقول ثم بالتراب وفيه نظر بل ما فعله المصنف أولى إذ لا يكون ما ذكره المعتز أولى إلا لو كان بعد سده بالتراب مرتبة أخرى مع أنه لا مرتبة بعده وكان ذلك المعتز نظره مع ما قبله كذا قرر شيخنا (قوله) وأدخلت الكاف الثامنة (أى من جاوز السنة الثامنة) (قوله للمراقة) (أى إلى أن يصل إلى حد المراقة بأن يصل لثني عشرة سنة أما ابن ثلاثة عشر فلا يجوز لها النظر لمورته كما لا يجوز لها تفصيله والحاصل أن الاقسام ثلاثة فابن ثمانية قد لا يجوز لها تفصيله والنظر لمورته وابن تسع لا يشرع بمحوز لها نظر عورته لا تفصيله وأما ابن ثلاثة عشر فأكثر فلا يجوز لها تفصيله ولا النظر لمورته لأن ابن ثلاثة عشر مناهز والمناهز كالأكبر كما في عقب فلم من هذا أنه لا يلزم من جواز النظر المورة جواز التفصيل لأن في التفصيل زيادة الجلوس باليد (قوله) وجاز غسل رجل صبية (الح) قال في التوضيح إذا كانت الصبية مطيقة للوطء لم يجز للرجل تفصيلها اتفاقا وان كانت رضية جاز اتفاقا واختلف فيما بينهما فذهب ابن القاسم لا تفصيلها ومذهب اشهب يشبه ابن الناكهاني والأول مذهب المدونة (قوله) وأما على الشهرين للمحققين (الح) ينبغي أن يكون من القريب لمدة الرضاع ستة أشهر فيجوز للرجل أن يغسل بنت سنتين وغاية شهر كما يجوز له النظر لمورتها وأما إذا كانت تشبه بنت سنتين فلا يجوز له تفصيلها ولا نظر عورتها وأما بنت ثلاث سنين أو أربع فلا يجوز له تفصيلها وان جاز له النظر لمورتها هذا وقد تقدم للمصنف جواز تفصيل الرجل للذكر سواء كان بالغاً أو صبياً بقوله ثم أقرب أولياته ثم اجنبى وتقدم له أيضا جواز تفصيل المرأة للأنثى بالغة أو صبى بقوله والمرأة أقرب امرأة ثم اجنبية فقد استوفى المصنف الاقسام الأربعة (قوله المشقة الفادحة) أى في ذلك والمراد بها الخارجة عن المعتاد (قوله) وكذا عدم الفصل أى وكذا يجوز عدم الفصل لكثرة الموتى كثره ثوجب المشقة الفادحة في تفصيلهم بلا ذلك (قوله) (وإلا صلى) أى والأبأن كان يشق تيممهم مشقة فادحة صلى عليهم بلا غسل وبلا تيمم وهذا لا يارضى ماصر من قوله وتلازما لما علمت أن المراد تلازما في الطلب ولا شك أن الفصل مطلوب عند كثرة الموتى ابتداء وان اغتفر تركه للمشقة الفادحة وهذا الذى قاله الشارح هو ما قاله الشيخ ابراهيم اللقاني وصوبه بن خلافا لمع القائل بعدم الصلاة عليهم وان المراد بقول المصنف وتلازما أى في الفصل (قوله) (وتكفين بلبوس) أى وان كان الجديد أفضل فالجواز هنا بمعنى الخلاف الأولى (قوله) (والأكراه) أى وإلا يكن طاهرا نظيفا بأن كان وسعاً أو كان نجسا كره في هذين وقوله وندب في الأخير أى إذا شهد به مشاهد الحبر (قوله) (غير أربعة) أى كائنين أو ثلاثة (قوله) (خلافاً لمن قال بنديب الأربعة) أى وهو اشهب وابن حبيب وفي خش أن ابن الحاجب شهر قول اشهب وابن حبيب باستحباب الأربعة ومثله في عجب وهو سهو سها فان ابن الحاجب يشهر الاماعند المصنف ونهوا ولا يستحب حمل أربعة على المشهور اه فانت تراه انما شهر نفي الاستحباب وهو خلاف ما نسباه له ابن (قوله) (بأى ناحية) (الح) قال عقب استعمل أى هنا بمعنى كل البدلية أى الدالة على العموم بطريق البدل لا الشمول مجازاً أى وجاز البدء بكل ناحية شاء الحامل البدء بها من اليمين أو اليسار من قدمه أو مؤخره وفيه ان هذا خلاف الظاهر والظاهر انها موصولة بناء على قول ابن عصفور وابن الصائغ من جواز إضافة النكرة وجعلنا من ذلك قول الله تعالى وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون والتقدير وسيعلم الذين ظلموا المنقلب

الذى والذكرين بلوغ أو ثنية بالغ اه من شرح المجموع وضوء الشموع (٢) قوله وللهما للسحن واستحب الشافعي البارد لأنه يشد الأعضاء هكذا خلوصه مع فضيلة الأرض اللينة فهذا يؤيد ما سبق لنا في الكافور اه من شرح المجموع



من الجن أو اليسار (١) من مقدمه أو مؤخره (والعين) لبده الشيء من ذلك (مبتدع) لتخصيصه في حكم الشرع مالا أصل له ولانص  
ولا اجماع وهذه صفة البدعة (و) جاز (خروج متجالة) لا تروى للرجال فيها لجبارة كل أحد (و) شابة (إن لم يخش منها الفتنة في)  
جنازة من عظمت مصيبتها عليها (كاتب) وأم (وزوج وابن) وبنت (وأخ) وأخت مطلقا وكره لغير من ذكر وحرم على الخشية مطلقا  
(و) جاز لمشيح (سبقها) لموضع دنها لا لموضع الصلاة فخلاص الأولى (و) جاز (حلو) (٢٣١) الحشيشة من مشاء أوركانا (قبل  
و) ضنها (من على اعتناق

الذى يتقبلونه وكذلك التقدير هنا وبدء بالاحياء التي شاء الحامل البدن بها غاية ما فيه حذف الصلاة وهو  
جائز كقوله:

نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم اليها

أى نحن الأولى عرفوا بالشجاعة (قوله من الجن) أى بان يبدأ من يمين النعش أو من يساره  
(قوله والعين لبده) كاشبه وابن حبيب فأشبه يقول يبدأ بمقدم السرير الأيمن فيضعه الحامل على  
منسكه الأيمن ثم يؤخر الأيمن ثم مقدمة الأيسر ثم يؤخره الأيسر وابن حبيب يقول يبدأ بمقدم  
يسار السرير ثم يؤخر يساره ثم يؤخر يمينه ثم يتقدم يمينه كذا في عبق (قوله مبتدع) أى مخترع  
لأمر لا أصل له (قوله لجنازة كل واحد) أى سواء كان قريبا أو اجنبيا (قوله وشابة) ومثلها متجالة  
للرجال فيها أرب (قوله وابن) مراده به ما يشمل ابن الابن (قوله وكره لغير من ذكر) أى كإن عم  
وابن أخ وابن أخت وأما العلم فمقتضى كلامه انها لا تخرج له ولو كان عبارة ابن عرفة وابن رشد فتقتضى  
ان العلم تخرج له تأمل (قوله وجاز جلوس قبل وضعها) أى وجاز البقاء على القيام (١) حتى توضع  
(قوله بشرط ان لا يتنجر الخ) فان تخلف شرط من هذه الشروط الثلاثة كان النقل حراما  
(قوله وان لا تنتهك حرمة) انتهاك حرمة ان يكون نقله على وجه يكون فيه تحقير له وعدم  
الانسياك يتحقق بقرب المسافة واعتدال الزمن وتعمام الجفاف مع اللطف في حمله فله شيئا  
(قوله وان كان النقل الخ) ظاهره ان المعنى هذا إذا كان النقل من حضر لبدو بل وان كان من  
بدو حضر (قوله حقه قلب البالغة) أى بأن يقول وإن من حضر لبدو وذلك لأنه إنما  
يبائع على التوهم والتوهم عدم جواز النقل من الحضر لبدو لا العكس (قوله بكى بالقصر) هو ارسال  
الدموع من غير رفع صوت (قوله لأن ما كان الخ) أى لأن ارسال الدموع الذى يرفع صوت لا يسمى الخ  
وهذه التفرقة بين المقصور والمدود هي أحد قوانين في اللغة والقول الآخر انها متراد فان  
وهو الذى في القاموس وارسال الدموع سواء كان يرفع صوت او بدونه يقال له بكى وبكاء  
(قوله وحرم مهم) أى حرم البكاء بمعنى ارسال الدموع مع رفع الصوت (٢) ومع القول القبيح أو مع احدهما

(١) وجاز البقاء على القيام ان قلت سيأتى للشارح ان البقاء على القيام مكروه قلت ما هنا يحمل على ما  
إذا لم يقصد به التعظيم وما يأتى محله إذا قصد فلا تنافي اه كتبه محمد عايش (٢) قوله وحرم مع رفع  
الصوت وما كان في موت حمزة ونحوه قبل النهي وذلك ان النساء نحن على الشهادة قد قال صلى الله  
عليه وسلم لكن حمزة اليوم لا نأثم فترك النساء النيابة على امواتهن ونحن على حمزة فتأثر صلى الله  
عليه وسلم من ذلك فحرم الله النيابة ونقل عن عائشة من قولها وضعت رأسه الشريف على الوسادة  
لمأضى وقمت أصبح مع نسوة ان صح نغلبة حال وقد قالت في الرواية من حدانة سنى وسفاهى والاطم  
خرام على الصواب وزروق عن الثورى ووجهها بالفارسية لا أرضى يارب اه من شرح المجموع  
وضوء الشموع

الرجال بالأرض (و) جاز  
(نقل) لميت قبل الدفن  
وكذا بعده من مكان إلى  
آخر بشرط أن لا يفجر  
حال نقله وان لا تنتهك  
حرمة وان يكون لمصلحة  
كان يخاف عليه ان يأكله  
البحر أو ترجى ركة للموضع  
المقول اليه أو ليدفن بين  
أهله أو لأجل قرب زيارة  
أهله (وإن) كان النقل  
(من بدو) إلى حضر حقه  
قلب البالغة إلا أن تجعل  
من بدو إلى (و) جاز بمعنى  
خلاص الأولى (بكى)  
بالقصر (عند بدو)  
وبعد (وقوله بلا  
رفع صوت) كالتفسير  
لقوله بكى لأن ما كان يرفع  
صوت لا يسمى بكى بالقصر  
بل بكاء بالمد (و) بلا  
(قول قبيح) وحرم  
معهما أو مع أحدهما

(١) قل مصطفى في  
أجوبته اليمن واليسار  
للسرير على قول أشهب  
باعتبار استقبال الحامل له  
إذا أتى من جهة رأسه  
ولزم من هذا ان يكون  
يمين السرير هو يمين الميت

يساره يساره وعبر أبو الحسن عن قوله أشهب بقوله يبدأ بمقدم الميت الأيمن ثم يؤخره الخ وأما قول ابن حبيب يبدأ بمقدم السرير  
الأيسر وهو يمين الميت الخ فيأتى على اعتبار استقبال الحامل له إذا أتى من جهة رجله لأن يسار السرير هو يمين الميت وما ذكرناه من تفسير  
كلا أشهب نحوه لأنى الحسن في شرح اللدونة قوله تعلم أن قول ابن حبيب يتفق مع تشبه في البداءة ويختلفان في الختم وقد جعلها سالم  
قولا واحدا ولا يرد عليه سوى اقتضائه انها متفقان في الختم وليس كذلك وأما اعتراض عجم عليه بغير ذلك فغير صحيح لانه يتصرف

(و) جاز (جمع أموات بغير) واحد (لضرورة) كضيق مكان أو تلذذ حافر ولو بأوقات فلا يجوز فتح قبر لدفن آخر فيه الا لضرورة فذكورا أو أنانا أو البعض ولو أجنب ولا يجوز لم العظام وكره جمعهم في آن واحد لغير ضرورة (وولى) ندبا (القبة الأفضل) وقدم الذكر على الأنثى والكبير على الصغير (٤٣٢) والحرق على العبد كما يأتي في الصلاة (أو بصلاة) عطف على قبر لا بقيد الضرورة بل الجمع

أفضل من أفراد كل جنّة  
بصلاة (يلى) نديا (الامام  
رجل) حر (فطفل)  
حر (فبند) كبير نصغير  
(نخصي كذلك) أى حر  
كبير فصغير فبعد كبير نصغير  
فمحبوب كذلك (نخشي  
كذلك) أى حر كبير  
فصغير فبعد كبير نصغير  
فالاشي كذلك فالمراتب  
عشرون (و) جاز (في  
الصنف) الواحد كرجال  
احرار فقط أو عبيد فقط  
إلى آخر المراتب (أيضاً  
الصنف) أى من المغرب  
للمشرق وبقية الامام عند  
أفضلهم والمفضول على يمينه  
رجلاه عند رأس الفاضل  
فالأقل منه على يساره ثم على  
يمينه ثم على يساره وهكذا  
وجاز جعل المفضول على  
يمينه والبقية إلى المشرق  
يتقدم الأفضل لكن  
لا مفهوم لقول المصنف بل  
للتعمد كذلك إلا ان يحمل  
على الجنس (و) جاز  
(زيارة القبور) بلهى  
مندوبة (بلاحد) يوم  
أو وقت أو في مقدار  
ما يحكث عندها وفيما يدعى  
به أو الجميع وينبغي مزود  
الاعتبار حال الزيادة  
والاشتغال بالدعاء والتضرع  
وعدم الأكل والشرب على

والقول القبيح كإقتال الأعداء وإتهاب الأموال وما يقوله النساء من التعديد \* والحاصل أن البكاء يحوز عند الموت وبعدة بقدين عدم رفع الصوت وعدم القول القبيح وأمامهما أومع أحدهما فهو حرام كما يحرم اللطم على الصواب وعمل جواز البكاء بالقيدين المذكورين أن لم يجتمعوا له والاكره (قوله وجمع أموات بغير ضرورة) أى ولو كانوا أجنب (قوله كضيق مكان) أى كفى قرافة مصر فانه لو أفرد كل من أهلها بغير لم تسعهم القرافة (قوله ولو بأوقات) أى ولو كان الجمع بأوقات (قوله فلا يجوز فتح قبر لدفن آخر فيه) ولو كان الثانى من عمار الأول (قوله ذكورا) أى سواء كان الأموات الذين جمعوا للضرورة ذكورا أو إناثا أو بعضهم ذكورا والبعض إناثا هذا إذا كانوا اقارب بل ولو أجنب (قوله وكره الخ) هذا محترز قوله فلا يجوز فتح قبر الخ (قوله وقدم الذكر) أى فى الإيلاء لاتبلة (قوله لمجبوب كذلك) أى حركير فصغير فبدي كبير صغير (قوله فلا تثنى كذلك) أى حرة كبيرة فصغيرة فامة كبيرة فصغيرة (قوله وجاز فى الصنف الواحد أيضا الصنف) أى وجاز جعل الصنف الواحد صفا كما جاز جعل الأصناف صفا واحدا وحاصله انه إذا اجتمع جناز من صنف واحد بأن كانوا كلهم رجلا أحرارا أو عبيدا أو مخاصى أو مجانبى أو خنأى أو إناثا جعلوا صفا واحدا من المشرق للمغرب وقوله أيضا غير ظاهر إذ لم يتقدم له فى الصنف الواحد شيء وأجاب تب بأن فى السلام حذف أى جاز فى الصنف الواحد ما تقدم وجاز فيه أيضا الصنف أو أن أل فى الصنف للجنس الصادق بجميعها كما يأتى للشارح وهذا أولى من ارتكاب الحذف (قوله وجاز جعل الفضول على يمينه) أى على يمين الامام فوق رأس النازل وقوله بتقديم الأفضل أى منهم فالأفضل (قوله بل المتعدد) أى من الأصناف كذلك يجوز جعلهم صفا واحدا من المشرق للمغرب (قوله الا ان يعمل على الجنس) أى قوله وجاز فى الصنف أى فى جنس الصنف الشامل لجميع الأصناف المتقدمة وهذا المحل هو الصواب ويدل عليه قول لأصنف أيضا أى وجاز فى الأصناف المجتمعة الصنف من المشرق للمغرب أيضا كما جاز فهم مامر من جعلهم واحدا خاف واحد (قوله بل هى مندوبة) أى لقوله عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولأحاديث أخر تقتضى الحث على الزيارة وذكر فى المدخل فى زيارة النساء للقبور ثلاثة أقوال المنع والجواز على ما يعلم فى الشرع من الستر والتحفظ عكس ما يفعله اليوم والثالث الفرق بين المتجالة والشابة وبهذا الثالث جزم الثعالبي ونصه وأما النساء فيباح للقواعد ويحرم على الشواب اللاتى يخشى منهن الفتنة (قوله بلا حد الخ) أشار بهذه القول مالاك بلفى ان الأرواح بفناء المقابر فلا يختص زيارتها بوقت بعينه وإنما يختص يوم الجمعة لفضله والقراغ فيه نقله الشيخ زروق وقد سهل فى المعيار تصحيح القبور محتجا بما ذكره ابن طائوس ان السلف كانوا يفعلونه اه بن (قوله وليحذر من أخذ شيء من صدقات الخ) أى وأما ما ينقله الناس من حمل تراب المقابر للتبرك فذكر فى المعيار انه جائز قال ما زالت الناس يحملونه ويتركون قبور العلاء والشهداء والصالحين اه بن (قوله لا يحرم حلقه) أى كنعن الرأس

القبور خصوصاً أهل العلم والعبادة وليحذر من أخذ شيء من صدقات أهل المنابر فإنه من أفجع ما يكون (وكره) لحى وقوله (خلق شعري) أي شعر البيت الذي لا يحرم حلقه حال الحياة والاحرم (وقلم ظفره وهو) أي ما ذكر من الحاق والقلم (بدعة) قبيحة لم يمهدها زمن السلف (وضم) ما ذكر من الشعر والقلمه ندباً على الأوجه (مه) ما ذكر (إن فعل) في كفته (ولا تنكأ قرؤه) أي يكره

(كَيْفَ خُذُ) أَي يَزَالُ بِالْفِعْلِ أَوْ يَتَبَرَّعُ نَدْبًا كَمَا هُوَ مَقْصُودٌ كَلَامُهُمْ (تَشْتَوَاهَا) أَي مَا يَجْعَلُ عَنْهُ مَحَاسِنَ مِنْهَا بِنَفْسِهِ جَدُّ الْفِعْلِ وَتَوَدُّونَ دَرَاهِمَ لِنَظَافَةِ (و) كَرِهَ (قِرَاءَةً عِنْدَ مَوْتِهِ) إِذَا فَعَلْتَ اسْتِنَانًا (كَنْجَمِيرٍ) (٤٣٣) الدَّارِ أَي تَبْخِيرُهَا إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ زَوَالَ

رائحة كريهة (و) كَرِهَ قِرَاءَةَ (بَشَدَه) أَي جَدُّ مَوْتِهِ (وَعَلَى قَبْرِهِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَمَلِ السَّلَفِ لَكِنْ التَّأَخُّرُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرِ وَجَعَلَ ثَوَابَهُ لِلْمَيِّتِ وَغَصَلَ لَهُ الْأَجْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَهُوَ مَذْهَبُ الصَّالِحِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُشْفِ (و) كَرِهَ (صَبَاحَ خَلْفَيْهَا) لِمَا فِيهِ مِنْ أَظْهَارِ الْجَزَعِ وَعَدَمِ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ وَهَذَا يُنَاقَى مُتَقَدِّمَ فِي قَوْلِهِ وَبِكَيْ عِنْدَ مَوْتِهِ الْحُجَّ وَأَجِيبَ بِحَمَلِ مَا هُنَا عَلَى قَوْلٍ وَمَا تَقَدَّمَ عَلَى آخِرِ الْأُظْهَارِ مَا تَقَدَّمَ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ (وَقَوْلُ اسْتَغْفِرُوا لَهَا) مُخَالَفَةُ السَّلَفِ (وَأَنْصِرَافُ) عَنْهَا بِالْإِصْلَاحِ (عَلَيْهَا وَلَوْ طَوَّلُوا أَوْ لَحَاجَةً أَوْ يَأْذَنُ أَهْلُهَا) (أَوْ) بِدَالِ الصَّلَاةِ (بَلَا إِذْنٍ) مِنْ أَهْلِهَا (إِنْ لَا يُطَوَّلُوا) كَرِهَ (سَحْلِبًا بِلا وضوءٍ) لِتَأْدِيهِ إِلَى عَدَمِ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا الْآنَ يَلُمُّ أَنْ يَمْزُجَ صَلَاةً مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ (وَادْخَالُهُ) أَي اللَّيْثُ (بِمَسْجِدٍ) وَلَوْ عَلَى الْقَوْلِ بِظَهْرِهِ (و) كَرِهَ (الصَّلَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ) أَي فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَيِّتِ خَارِجَهُ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَسِيلَةً لِادْخَالِهِ فِيهِ فَقِي ادْخَالُهُ وَالصَّلَاةُ

وقوله ولا أي بأن كان يحرم حلقه حال الحياة كحلق لحية وشاربه (قوله ويؤخا) أي أنه إذا سال منها شيء بنفسه بعد الفسل ولو دون درهم فإنه يندب ازائه بالفسل أو بغيره لأجل النظافة وإن كان معفوا عنه لكونه سال بنفسه (قوله إن فعلت استنانا) ظاهر السماع الكراهة مطلقا وذهب ابن حبيب إلى الاستحباب وتأول ما في السماع من الكراهة قائلا إنما كره ذلك مالك إذا فعل ذلك استنانا فله عنه ابن رشد وقوله أيضا ابن يونس وأقصر الأخصى على استحباب القراءة ولم يقول على السماع وظاهر الرسالة أن ابن حبيب يستحب الإقراءة يس وظاهر كلام غيره أنه استحب القراءة مطاقا اه بن (قوله أي تبخيرها) أي لأجل زوال رائحة الموت في زعمه (قوله لأنه ليس من عمل السلف) أي فقد كان عمالهم التصديق والدعاء لا القراءة ونص المصنف في التوضيح في باب الحج على أن مذهب مالك كراهة القراءة على القبور وقوله ابن أبي جرة في شرحه على مختصر البخاري قال لأن مالك كفون بالتفكير فم قيل لهم وماذا تفعلوا وكفون بالتدبر في القرآن فقال الأمر إلى إسقاط أحد العلمين اه وهذا صريح في الكراهة مطلقا (تنبيه) قال في التوضيح في باب الحج المذهب أن القراءة لاتصل للميت حكاه القرافي في قواعده والشيخ ابن أبي جرة اه وفيها ثلاثة أقوال تصل مطلقا لاتصل مطلقا والثالث أن كانت عند القبر وصلت والأفلا وفي آخر نوازل ابن رشد في السؤال عن قوله تعالى وإن ليس للإنسان إلا ما سعى قال وإن قرأ الرجل وأهدى ثواب قراءته للميت جاز ذلك وحصل للميت أجره اه وقال ابن هلال في نوازله الذي افتى به ابن رشد وذهب إليه غير واحد من أئمتنا الأندلسيين أن الميت ينتفع بقراءة القرآن الكريم ويصل إليه فله ويحصل له أجره إذا ذهب الثماني ثوابه له وبه جرى عمل المسلمين شرقا وغربا ووقفوا على ذلك أوقافا وحرصوا عليه الأمر مندازمة ساقية ثم قال ومن اللطائف أن عز الدين بن عبد السلام الشافعي روى في المنام بعد موته قليل له يقول فيما كنت تسكر من وصول ما يهدي من قراءة القرآن لأمواتي فقال هيأت وجدت الأمر على خلاف ما كنت أظن اه بن (قوله خلفها) لمفهوم له كما قال ابن عاشر بل الصباح منهى عنه مطلقا بن (قوله سو هذا يناق ما تقدم) أي من أن الصباح أي البكاء مع رنح الصوت حرام (قوله وقول استغفروا لها) وذلك كما يقع بمصر يمشي رجل قدام الجنائزة ويقول هذه جنازة فلان استغفروا له (قوله ولو طولوا) أي ولو حصل طول في تجهيزها (قوله أو لحاجة) أي أو كان الانصراف لحاجة (قوله أو به الصلاة) أي أو كان الانصراف بعد الصلاة وقبل الدفن وهو حاصل الفقهاء الانصراف قبل الصلاة بمكرهه مطلقا سواء حصل طول في تجهيزها أولا كان الانصراف لحاجة أو لغير حاجة وكان الانصراف بأذن من أهلها أم لا وأما إن كان الانصراف بعد الصلاة وقبل الدفن فيكرهه إن كان بغير إذن من أهلها والحال أنهم لم يطولوا إذا كان بأذن أهلها فلا كراهة طولوا أولا وإن طولوا فلا كراهة كان بأذن أهلها أم لا (قوله بلا وضوء) أي للحامل (قوله ولو على القول بظهارته) أي لاحتمال خروج قدر منه ومراعاة لقول بجاسته (قوله وكراهة الصلاة عليه فيه) فإن صلى عليه فيه كره له من حيث إيقاع الصلاة في المسجد وأئيب على الصلاة من حيث أنه مأثور بها وقول ابن رشد وعلى الكراهة فلا يأثم في صلاته ولا يؤجر مراده أنه لا يأثم في إيقاعها في المسجد ولا يؤجر في إيقاعها فيه فنفي الأثم والأجر مصروف إلى الإيقاع في المسجد لا إلى الصلاة نفسها (قوله وبالندب أعادتها) أي والاتقن أولا جماعة بامام بان وقعت أولا من فندب أعادتها أي جماعة ولو تعدد القذف (قوله كسقط) أي كما كرهه أيضا تفصيل سقط ثم يندب غسل دمه ووجب لقه بحرقه ومواراته

عليه مكرهان (وتكرارها) أي الصلاة أن وقعت أولا جماعة بامم والاندب أعادتها (وتفصيل جنب) من إضاعة المصدر لفاعله (كسقط)

وهو من لم يستهل صارخا ولو ولد بعد تمام أمه الحمل وهو من إضافة الصدر لمفعوله أى ككراهة تغسيل سقط (و) كره (تخنيطه) وتسميته وصلاة عليه ودفعه بدار وليس (فى دفته فى الدار (عينا) يوجب للمشتري ردها لانه ليس له حرمة الماتى (بخلاف) دفن (الكبير) وهو من استهل فعيب يوجب الرد (لا) يكره تغسيل (حائض) لميت لعدم قدرتها على رفع حدثها بخلاف الجنب ولذا لو انقطع عنها صارت كالجنب (و) كره (صلاة فاضل) يعلم أو عمل أو ائمة (على بدعي) ردها لمن هو مثله (أو مظهر كبيرة) كزنا وشرب خمر إن لم يخف عليهم الضيعة (و) كره صلاة (الإمام) وأهل الفضل (على من حده) (٤٢٤) القتل (اما (بحد) كحارب وتارك صلاة وزان محصن (أو قود) كقتل

مكافئ زجرا لأمثالهم (ولو تولاه) أى القتل (الناس دونه) أى دون الإمام (وإن مات) من حده القتل (قوله) أى قبل القتل (ة) فيه أى فى كراهة صلاة الإمام وأهل الفضل عليه وهو الراجح وعدم كراهتها (تردد) (د) كره (تكفين) بحريز (أو نجس) وكأخضر ومعتق (من كل ما ليس بأبيض ماعدا المزعفر والمورس كامر) (يمكن غيره) أى غير ما ذكر من الحرير وما به (و) كره (زيادة) رجل على خمسة (عمامة ومئزر وقبض) ولقائين وكذا زيادة امرأة على سبعة (و) كره (اجتماع نساء لبكى) بالقصر أو سأل الدموع بل ارفع صوت قالوا فى قوله (وإن سراً) للحال لا للبالغة (وتكبير نسي) لما فيه

وندى كونها بغير دار (قوله) وهو من لم يستهل صارخا (الح) أى ولو تحرك أو عطس أو بال أو رضع قليلا (قوله ودفته بدار) إنما كره لأنه لا يؤمن عليه أن يبيت مع استئصال الملك (قوله بخلاف دفن الكبير) راجع إلى الحكمين قبله فيجوز دفنه فى الدار كما قال المواق وإن كان الأفضل مقابر المسلمين وهو عيب يوجب ردها (قوله صارت كالجنب) أى فى كراهة تغسيل الميت (قوله إن لم يخف (الح) أى والأفلا كراهة فى صلاة الفاضل عليهما (قوله وكره صلاة الإمام على من حده القتل) أى بخلاف من حده الجلد فإنه لا يكره صلاته عليه ولومات بالجلد (قوله ففيه تردد) أى لابي عمران والبخمي قل عرق وانظر هل يدخل فيه من مات بالحبس قلت كلام التوضيح صريح فى أن من قدم لقتل ثقات خوفا من القتل قبل إقامة الحد عليه من محل التردد المذكور وإن أباه عمران يقول يسلى عليه الإمام والبخمي يقول يستحب للإمام أن لا يسلى عليه فنظره وحينئذ فنظير عبق تصور (قوله ونجس) يؤخذ منه أنه لا يشترط فى صلاة الميت طهارته (١) بل طهارة المولى (قوله وكره زيادة رجل على خمسة) أى لانه غلو (قوله واجتماع نساء لبكى) أى - واء كان عند الموت أو بعده وهذا قيد لقوله - ابقا وجاز بكى أى ما لم يجتمعوا له والا كره وكان الأولى تقديمه هناك ولا مفهوم للنساء بل الرجال كذلك وإنما خص النساء بالذكر لأن الاجتماع لذلك شائهن (قوله للحال لا للبالغة) فيه نظر بل البالغة على بابهم لأن المحرم أعمها والبكاء بالصوت للماتى وأما مطاقه فكعدمه وقد قال ابن عاشر كافى طنى ما قبل البالغة اجتماعا عن البكاء جهرا فهو محكوم له بالكراهة وقد نص البرزلى على أن الصراخ العالى ممنوع (قوله إن ستره به جائز) أى إذا كان ذلك الحرير ساذجا غير ملون والا كره كما فى نقل المواق (قوله للسرف) أى إن كان لذلك الطيب بال (قوله لا النداء بكحق بصوت خفى) أى فى المسجد وأولى فى غيره (قوله فالمراد الاعلام) أى اعلام الحافل بموته ونشر إن أنه ليس المراد بالنداء حقيقة التى هو رفع الصوت بل المراد به الاعلام مجزا (قوله وقيام (٢) لها) اعلم أن القيام للجنائز كان مطلوباً أولاً ثم انه نسخ ففهم ابن عرفة ان نسخه من الوجوب للإباحة أو السدب قولان وما ذكره المصنف من الكراهة فاعلم ففهم من قول ابن رشد ثم نسخ بما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجنائز ثم جلس وأمرهم بالجلوس قلح وفهم الكراهة من كلام الباجى وسند فانظره (قوله وتطيين قبر أو تبيضه) أكثر عباراتهم فى تطيينه من فوق ونقل ابن عاشر عن شيخه أنه يشمل تطيينه ظاهرا وباطنا وعلة الكراهة ماورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إذ طين القبر لم يسمع صاحبه

(١) قوله لا يشترط طهارته يعنى من الحث وكذا ستر عورته نعم من حيث التكفين كالغسل لا يدخل وقت الصلاة الأبعد كما تقدم (٢) قوله وقيام لها أى بقصد التعظيم

من اللبابة أو اظهار عظم المصيبة (وفرشه بحريز) ولولا امرأة ومفهوم فرش ان ستره به جائز (وإتباعه بنابر) - الادان لتشاؤم وإن كان فيها بخور فكراهة أخرى للسرف (و) كره (نداء به) أى بالميت بأن يقال بصوت مرتفع فلان مات فاسعوا لجازته (مسجد) كراهة رفع الصوت فيه (أو بابه) لانه ذريعة لدخوله ولان النداء من فعل الجاءلية (لا) النداء (بكحلق) بكسر الحاء المهملة وفتح اللام جمع حلقة بفتح تكون (صوت خفى) فالمراد الاعلام بموته من غير نداء فلا يكره بل يندب لانه وسيلة المطلوب (و) كره الجلوس مرت به جنازة أو مشيع سبقتها للمقبرة وجلس (قيام لها) وكذا استمرار من معها فتما حتى توضع (و) كره (تطيين قبر) أى تليسه بالطين (أو تبيضه) بالجير (وبناء عليه) أى على القبر كقبة أو بيت أو مدرسة (أو عورته) عليه بأن يبنى حوله حيطان تحدى به ان كان ذلك بأرض مملوكة له أو لغيره باذن أو موافقة

لغير مباحة ومن غير أن تصير مأوى للمساكين ولا يهدم حينئذ ( وإن بوهى به ) أى بما ذكر ( ٢٥ ) من التطيين وما عطف عليه أو

صار مأوى لأهل الفساد  
أو فى أرض محبة كقرفة  
مصرحة مرصدة للدفن أو  
فى ملك الغير بغير اذنه ( حرم )  
ووجب هدمه ومن الضلال  
الجمع عليه أن كثيرا من  
الأغنياء يتبنون بقرفة مصر  
أسلة ومدارس ومساجد  
وينشئون الآيات ويحفلون  
علمهم الأكثفة وهذه الحرافات  
يزعمون أنهم فعلوا الخيرات  
كلا ما فعلوا إلا الهالكات  
( وجاز ) ما ذكر ( لتمييز )  
وهو أنما يكون فى غير كعبة  
ومدرسة وشبه فى الجواز  
قوله ( كجبر ) أو  
خشبة ) يوضع على القبر  
( بلا نقش ) لاسمه أو  
تاريخ موته وإلا كره  
وان بوهى بحرم وظاهره  
أن النقش مكروه وأو  
قرآنا وينبغي الحرمة لأنه  
يؤدى إلى امتنائه كذا  
ذكروا ومثله نقش القرآن  
وأسماء الله فى الجدران ولما  
أنهى الكلام على غسل الميت  
والصلاة عليه وانها  
متلازمان وكنا مطلوبين  
لكل مسلم حاضركه ووجه  
تقدم له استقرار حياة غير  
شهيد معترك شرع فى  
الكلام على تضاد تلك  
الأوصاف استثناء بذكر  
اضدادها عنها ونفى أحد  
التلازمين وهو الفصل عن  
نفي الآخر وهو الصلاة

الاذان ولا الدعاء ولا يعلم من يزوره اه بن ( قوله لغير مباحة ) أى وكان ذلك التحيز لغير مباحة  
( قوله وما عطف عليه ) نى من التبييض والتحيز والبناء عليه فى الاراضى الثلاثة المقدمة فى  
الشارح ( قوله أو صار ) أى القبر بسبب ما بنى عليه أو حوله مأوى لأهل الفساد ( قوله أو فى أرض  
محبة الخ ) أى أو كان ذلك القبر فى أرض محبة أو مرصدة أى فيحرم البناء عليه ( ١ ) ونحوه  
بالبناء وإن لم يقصد بذلك مباحة ومراده بالمحبة للدفن ما صرح بوقفيها له وبالمرصدة له ما وقعت  
للك من غير تصريح بوقفية بل بالتغاية بين الناس وبينها وعلمت مما قلناه أن قول الشارح أو فى  
أرض محبة عطف على قوله وإن بوهى به حرم لأن الحرمة فيه مطلقه ( قوله ما فعلوا إلا الهالكات )  
أى وحينئذ فيجب هدم ما بنى بالقرفة المذكورة من المدارس والمساجد والأسلة والبيوت والقرب  
والحيثان ( قوله وجاز ما ذكر ) مراده بما ذكر البناء فوقه وحوله ( قوله وهو أنما يكون الخ ) نى  
والبناء للتمييز أنما يكون جائزا إذا كان يسيرا لأن كان كثيرا كمدرسة ونبية وظاهره جواز البناء  
اليسير للتمييز ولو فى الأرض المحبة للدفن وهو كذلك ففى بن مانصه الذى اختاره حان التحيز  
بالبناء اليسير لأجل تمييز القبور جائز فى مقابر المسلمين قال وهو الذى يفهم من كلام اللخمي وابن  
بشير وابن عبد السلام ومن أجوبة ابن رشد للقاضي عياض ونقل نصها ثم قال وهو الذى يفهم  
من آخر كلام التوضيح اه كلامه وتحصل مما تقدم أن البناء على القبر أو حوله فى الاراضى الثلاثة  
وهى المملوكة له ولغيره باذن الملوك حرام عند قصد المباحة وجائز عند قصد التمييز وإن خلاعن  
ذلك كره وأما البناء فوقه أو حوله فى الأرض المحبة لحرام إلا بقصد التمييز لجأزان كان البناء يسيرا  
( قوله والاكره ) نى والأبأن كان فى الحجر أو الخشبة نقش كره وفى ح التخفيف فى الكتابة  
على قبور الصالحين ( قوله وينبى الحرمة الخ ) أى وإما كتابة ورقة فيها ذكر أو دعاء وتعليقها  
فى عنق الميت فحرام ويجب إخراجها إن لم يطل الأمر وأما المصحف فيجب إخراجها مطلقا  
( قوله استثناء ) حال من ضمير شرع أى حاله كونه مستغنيا بذكر اضرار تلك الأوصاف عنها لأن  
الضدين متلازمان فإذا حكم على أحدهما بالاستثناء كان الثانى ثابتا ولا محالة لأن الضدين لا يرضعان  
( قوله ونفى ) عطف على قوله بذكر أى واستثناء بنفى الخ ( قوله كما قال بعضهم ) ممن صرح  
بحرمة تقبيله ابن رشد فى التمدات ( قوله فقط ) احتراز بذلك عن بقية الشهداء كالمبطلون والغريق  
والخريق وميت الطاعون فانه يفصل ( قوله ولا حاجة له بعد قوله معترك ) أى لخروج الشهداء  
المذكورين بقوله معترك بقى شئ آخر وهو أن قول المصنف ولا يفصل شهيد  
معترك يقتضى أن مقتول الحربى الكافر بغير معركة يفصل وهو قول ابن القاسم ومقتضى  
موضع من المدونة وروى ابن وهب لا يفصل شهيد كافر حربى بغير معركة لكونه له حكم  
من قبلها وهو نص المدونة فى محل آخر وتبعه سحنون وأصبغ وابن يونس وابن رشد ويحيى  
القرطبي فتعنى أنه لم يكن غسل أباه وصلى عليه حين قتله عدو كافر بقرطبة حين اغار عليها الكفار

( ١ ) قوله فيحرم البناء عليه بمحبة الخ كذا مداده حال الحياة كما فى الخطاب وصحت شيخنا ترم مصر  
كالمالك فيجوز اعداده والمقرىزى فى الخطط جعل قبة الشافعى فى ترب القرافة ففى كفيها نعم فى  
أواخر الباب الثالث عشر من متن الشعرانى أن السيوطى أفنى بدم هدم مشاعدا صالحين بالقرفة  
قياسا على أمره <sup>بما</sup> بد كل خوخة فى المسجد إلا خوخة أبى بكر وهى فسحة فى الجملة لكن  
سباقه بعد الوقوع والزول اه من شرح المجموع

( ٥٤ - دسوق - ل ) وأطلق النفى من غير أن له من الحكم قال ( ولا يفصل شهيد معترك ) أى يحرم تقبيله كما قال بعضهم وهو من  
هلف قتال الجريبين ( فقط ) ولا حاجة بدقوله معترك ( ولو ) قتل ( يلبس الإسلام ) بأن غزا الحريون السامعين ( أو لم يقاتل )

بان كان غافلا أو نائما أو قلة مسلم يظنه كافرا أو دامت الخيل أو رجع عليه سيفه أو سهمه أو تردى في بئر أو سقط من شاةق حال القتال (وإن كان (أجنب) أى جنبا أو حائضا (٤٣٦) تعين عليها القتال بفتح عدو (على الأحسن لابن رافع حيا) من المعركة ثم مات

(وإن أنفذت مقاتله) للتعهد ان منفوذ القتال لا يضل ولورفع غيره مغمور (إلا المغمور) مستقى من قوله لان رفع حيا وهو من لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم إلى ان مات ولم تغد مقاتله (ودفن) وجوبا (بنياء) أى في البياحة (إن سترته) أى جميع جسده ويمنع ان يراها عليها سترته (ولا) سترته (زينة) ما بها ما يستره فان وجد غيرها ستر جميع جسده (غضب) الباء فيه معنى مع أى مع غضب (وقداسة) يعنى ما يتعم عليه من عرقه وغيرها (ومستقة) ما يشد به الوسط قل تمنها وخاتم) من فضة (قل) فضة (أى قيمة فضة) لا بآلة حرب من (درع) وسلاح (كيف) ولا يضل (دون الجبل) يعنى دون ثلثي الجسد والمراد بالجسد ما عدا الرأس فاذا وجد نصف الجسد أو أكثر منه ودون الثلثين مع الرأس لم يضل على التعمد أى يكره لأن شرط القتل وجود البيت فان وجد بعضه فالحكم للغالب ولا حكم لليسير وهو ما دونهما

على غفلة والباس في أحرانهم وذكر شيخنا أن ما فله ابن وهب هو التعمد وقد اتفق سنة اثنين وخمسين وألف أن أسرى نصارى بأيدي مسلمين أغاروا على الاسكندرية في وقت صلاة الجمعة والصلوات في صلاتها قتلوا جماعة من المسلمين فافق عجم بعدم غسلهم وعسدم الصلاة عليهم (قوله بان كان غافلا) أى حين القتال (قوله او قتله مسلم يظنه كافرا أو دامت الخيل) فية نظر اذ لم يذكر المواق وح في هاتين الصورتين إلا أنه يفضل ويصلى عليه فهو للتعمد اه بن (قوله وان أجنب على الاحسن) في الواقع قال اشهب لا يفضل الشهيد ولا يصلى عليه وان كان جنبا وقاله أصبغ وابن الماجشون خلافا لسحنون ورجع ابن رشد ترك غسل أجنب اه وصوابه لو قل ولو أجنب على الاظهر اه بن (قوله لان رفع حيا الخ) حاصل كلام النصف انه إذا رفع حيا فانه يفضل ولو منفوذ القتال ما يمكن مغمورا وهو المشهور من قول ابن القاسم كما قتله في التوضيح عن ابن بشير وقتل الواق عن ابن عرفة وابن يونس والمأزى ما يوافق وطريقة سحنون أنه متى رفع منفوذ القتال أو مغمورا فلا يفضل وهو الذى اقتصر عليه ابن عبد البر في الكافي وصاحب المعونة والممول عليه الأول وقول سحنون ضيف وقد اعترضه الواق (١) بتفصيل عمر رضى الله عنه بمحض الصحابة مع أنه رفع منفوذ القتال ثم قل أى الواق عن ابن عرفة وابن يونس والمأزى ما ظاهره يوافق النصف وجعل قول سحنون مقابلا للمشهور فانظر قول الشارح فيما سبق للتعمد انه لا يفضل من أين أتى به انظر بن (قوله عني مع) أى ودفن بنياء حلة كونها مصاحبة لحف فدفعه بنياء لازم وجعله بدلا من قوله بنياء وكأنه قيل بخفه الخ فاسد لأن المبرل منه في نية الطرح فيقتضى اه ان يندفن بالحف والقنوسة وماهما فقط وليس كذلك (قوله لا بآلة حرب) أى لا يندفن مع آله حرب (قوله ولا يضل دون الجبل) النهى هنا على جهة الكرامة بخلافه فيما مر فانه للتحريم فالعلة في ترك الصلاة على مادون الجبل خوف الوقوع في المكروه وهو الصلاة على غائب ان قلت ان ترك الصلاة على مادون الجبل يؤدى لترك الصلاة رأسا وكيف يترك واجب وهو الصلاة عليه خوف ارتكاب مكروه وهو الصلاة على غائب ه قات اجاب في التوضيح بما عهده اننا لنحاط بالصلاة على الميت الا بشرط الحضور وحضور جله كحضور كله وحضور الأقل بمنزلة العدم (قوله على التعمد) فيه نظر فان عدم القتل في هذا انما قتله في التوضيح عن أشهب على وجه يقتضى أنه مقابل للمشهور الذى هو غسل الجبل اه بن فعلى هذا المراد بالجبل ثلثا الجسد ولو مع الرأس بناء على المشهور وعلى كلام أشهب فلا يضل الا الكامل وأما البعض فلا يفضل ولو كان ثلاثة ارباعه (قوله فان وجد بعضه فالحكم للغالب) كما إذا وجد ثلثه وقد ثلثه فاستخفوا الصلاة عليه لأن اليسير تبع للأكثير فالحكم لليسير حينئذ (قوله وهو ما دونهما) أى مادون الثلثين (قوله ولا يضل محكوم بكفره) أى من زنديق وساحر ومجوسى وكتابي وممرتد إلى أى دين (قوله او نوى به) أى بالصغير وهو عطف على ارتدئى وان صغيرا ارتد أو صغيرا نوى به سايه الاسلام (قوله وهذا في الكتابي) لأن صفات الكتبيين لا يجوزون على الإسلام على الراجح وكبارهم لا يجبرون عليه اتفاقا والمراد بالأكثير من يقل دينه لا البالغ فقط (قوله وما يأتى في الردة من انه) أى الصغير

(١) قوله وقد اعترضه الواق فيه ان تفصيل عمر لكون قتله ذميا كما في ضوء الشموع فتفصيله متفق عليه فلا يحسن الاعتراض به اه كتبه محمد عيسى

(قوله)

(ولا) يفضل (محكوم بكفره) أى يحرم (وإن صغيرا) بمنزلة (ارتد)

لأن رده معتبرة كإسلامه وان كان يؤخر قتله لبلوغه ان لم يقب (أو نوى به سايه) أو مشترطه ولو قل مالكة كان اشمل (الإسلام) وهذا في الكتابي ولو غير مميز وما يأتى في الردة من انه يحكم بإسلامه تبعلا لإسلام سايه

فهو في الجوسى (إلا أن يسلم) الكتاب المميز بالفعل فيفضل (كان أسلم) بن غير (٤٢٧) سى أو تهر من أبويه) الثابل ولومات

بدار الحرب فانه يفضل  
ويصلى عليه ( وإن  
اختلطوا ) أى المحكوم  
بكفرهم مع مسلمين غير  
شهداء ( غسلاوا ) جميعا  
( وكفناوا ) أى المسلمين  
بالدية في القتلة ) ودفنوا  
في مقابر المسلمين ( ولا )  
يفضل ( سقطت ) يستهل  
صارخا ( ولو تحرك ) إذ  
الحركة لا يدل على الحياة إذ  
قد يتحرك المقتول ( أو )  
غطس أو بال أو رضع )  
إذ واحد منها لا يدل على  
استقرار الحياة أى يكره  
( إلا أن تحقق الحياة )  
بعلامة من علاماتها من  
صياح أو طول مدة فيجب  
غسله ( وغسل دمه )  
أى السقط ( ولف بخرقعة  
ودورى ) وجوبا فهما  
وفي غسل الدم نظر ( ولا  
يصلى على قبر ) أى يكره  
على الأوجه ( إلا أن يدفن  
بغيرها ) أى بغير صلاة  
فيصلى على القبر وجوبا ولا  
يخرج إن خيف عليه التغير  
والأخرج على التعمد  
ومحل الصلاة على القبر لم  
يطل حتى يظن فناءه ( ولا )  
يصلى على ( غائب ) من  
غرق أو كلسب أو فى  
بلد آخرى ( ولا تكبر )  
الصلاة على من صلى عليه  
وهذا مكرر مع قوله  
وتكرارها ( والأولى )  
أى الأحق ( بالصلاة ) على

( قوله فهو في الجوسى ) أى لأنه يجزى على الإسلام وهل الجوسى الذى يجزى على الإسلام يكون مسلما  
بمجرد ملك السلم له وهو لابن دينار مع رواية معن أو حتى ينوى ملكه اسلامه وهو لابن وهب أو حتى  
يقدم ملكه وبزيه بزي الإسلام ويشترعه بشرائه وهو لابن حبيب أو حتى يعقل ويحب حين إقراره  
قوله ابن رشد خامسها حتى يجيب بعد احتلامه وهو لسحنون قال ابن عرفة وعزا عياض الأولين  
اروايين فيها تعلم منه ترجيح الأولين وعليهما إذا مات قبل الجمر فانه يفضل ويصلى عليه والحاصل  
أن الصغير من سى الجوس لا خلاف فى انه يجزى على الإسلام إلا أن يكون معه أبوا أو أحدهما فإن مات  
قبل الجمر فعلى الخلاف التقدم ( قوله بل ولومات بدار الحرب الخ ) أشار بهذا الى أن قول المصنف وتقرر  
من أبويه لا مفهوم له لأنه لو أسلم بدار الحرب وبقي فيها حتى مات فانه يفضل أيضا وكذا من أسلم من  
أولاد أهل السنة لما كثر عندنا أهل كتاب أم لا وبقي عند أهله حتى مات فانه يفضل لأن اسلامه  
معتبر ( قوله غسلاوا وكفناوا الخ ) أى وهونة غسلهم وكفنتهم من بيت المال إن كان السلم منهم فقيرا  
لا مال له ولا يقال الكافر له لا حق له فى بيت المال لانا نقول غسل المسلم وتكفينه وهواراته لا تتحق  
إلا بفعل ذلك فى الكافر وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب أما إن كان السلم مال سواء كان معه  
أم لا فان مؤنة جميعهم تؤخذ من مال السلم واحتراز الشارح قوله غير شهيد عما إذا اختلط المحكوم بكفره  
بشهيد معركة فانه لا يفضل واحد منهم ودفنوا بمقبرة المسلمين تعليميا لحق السلم ببق ما لو اختلط مسلم  
بفعل شهيد معتزك والظاهر أن يفضل الجميع ويكفناوا مع دفنهم بثيابهم احتياطا فى الجانبين وصلى  
عليهم وهل يميز غير الشهيد بالنية أولا لأنه قد قيل بالصلاة على الشهيد فليس كالكافر ( قوله ولا يفضل  
سقط ) أى يكره كما قال الشارح بعد ( قوله ولو تحرك ) الذى اختفى فى الحركة والرضاع والعتاس  
فقال مالك لا يكون له بذلك حكم الحياة وعارضه المازرى باننا نعلم يقينا أنه محال بالعادة أن يرضع الميت  
\* وأجاب اللواق بما حاصله أن المراد أنه محكوم له بحكم الميت لا أنه ميت حين رضاعه حقيقة أه بن  
( قوله إذ قد يتحرك المقتول ) أى وقد يكون العتاس من الریح وقد يكون البول من استرخاء المواشك  
( قوله أو رضع ) أى يسبر أو أمانة الرضاع معتبرة والكثير ما نقول أهل المعرنة أنه لا يقع مثله إلا بمن فيه  
حياة مستقرة ( قوله إذ واحد الخ ) أى لأن كل واحد منها لا يدل الخ ( قوله فهما ) أى فى لته بخرقعة  
ومواراته ( قوله وفى غسل الدم نظر ) قال شيخنا المدوى الظاهر أنه مستحب ( قوله ولا يصلى  
على قبر ) أى بعد أن صلى عليه قبل دفنه ( قوله على الأوجه ) أى خلافا لقول عقب أى يمنع على المشهور  
فانه لا وجه للمنع إذ غاية ما يلزم على الصلاة على القبر تكرار الصلاة والحكم فيه الكراهة كاقدمه المصنف  
وما وقع لابن عرفة من التعبير هنا بالمتع فيحمل على الكراهة لما ذكرناه من ( قوله ومحل الصلاة  
على القبر ) أى إذا خيف عليه التغير وقوله ما لم يطل الخ أى والأفلا يصلى على القبر ( قوله ولا يصلى  
على غائب ) أى يكره وأما صلاته عليه الصلاة والسلام وهو بالمدينة على النجاشى لما بلغه موته بالجبهة  
فذلك من خصوصياته أو أن صلاته لم تكن على غائب لرفضه له صلى الله عليه وسلم حتى رآه  
فتكون صلاته عليه كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف فى جوازها ورد  
ابن العربى والجوابين معا بأن كلاما من الخصوصية والرفع يقتدر لدليل وليس بوجود أه بن  
( قوله ولا تكرار الصلاة على من صلى عليه ) أى يكره ذلك إذا كان صلى عليه أولا جماعة والأندب  
اعادها جماعة كما تقدم ( قوله أوصاه لرجاء خيره ) أى وأما بو أوصاه لا غلظة من بعده  
لعداوة بينهما لم تنفذ وصية بذلك لعدم جوازها وكان من بعده أحق بالامامة إن رضى

الميت اسما ( وصلى ) أوصاه بالصلاة عليه ( رضى خيره ) صفة لوصى تفيه التعليل كأنه قد أوصاه لرجاء خيره ( ثم ) أن لم يكن وصى  
فالأولى ( الخلفه لا فرعه ) أى نائيه فى الحكم



(إلا) ان يولي حكا (مع الخطبة) للجمعة (ثم أقرب العصب) فيقدم ابن فابنه فأب فأخ فابنه فجده فابنه (و) ان تمدد العاصب لجازة او أكثر قدم (أفضل ولى) بزيادة فقه (٤٢٨) او حديث او غيرهما (ولو) كان الأفضل (ولى امرأته) فيقدم على ولى الرجل المفضل

اعتبارا بفضل ولى المرأة لليتة (وصلى النساء) على الجارية: نعدم الرجال (دفعة) أإذا ولا يظن لسبق بضمين بعضا بالتسكير أو السلام فإذا فرغن كره لمن فاتته منهن ان تصلى (وصحح) ترتبين (أى القول بترتين واحدة بعد أخرى وضف بأنه تكرر الصلاة وهو كروى (والقبر) الغير السقط (حبس) لا يمتشى عليه) أى يكره حيث كان مسنا والطريق دونه وإلا جاز ولو بنعل وكذا الجلوس عليه (ولا يمشى) أى يحرم (مادام) الليت أى مدة ظن دوام شيء من عظامه غير عجب الذنب (به) أى فيه وإلا جاز للمشى والبش للدفن فيه لا بأؤه دارا ولا حرته للزراعة واستثنى من منع البش مسائل فقال (إلا أن يشح رب كفن غصية) لبناء للجهول غصية الليت أو غيره فينبش ان أبى من اخذ القيمة ولم يتغير الليت (أو) يشح رب تشير) حفرا (أو شكرا) بغير اذنه (أو نسي) معه مال) لغيره ولو قل أوله وشح الوارث وكان له بال ان لم يتغير الليت والا أجبر

خيره أيضا ولا قدم الوصى لان من بعده اذا كان لا يرجى خيره والعرض أن بينهما عداوة فيحشى ان يقتصر فى الدعاء له والامام عمود الصلاة وصلاة المؤمنين مرتبطة به (قوله الا مع الخطبة) أى مع مباشرتها على الظاهر الآن المراد مع قوليتها للغير كلقاضى للولى على الحسم والتقرير فى الخطبة والصلاة (قوله ثم أقرب العصب) أى ولا مدخل للزوج واما السيد فله مدخل بالحق (قوله وان تعدد العاصب لجازة) أى والحال أنهم تساروا فى القرب (قوله أو أكثر) أى أو تعدد العاصب لأكثر من جنازة كما لو اجتمع ميتان أو أكثر وكان لكل جنازة ولى فقدم الأفضل من هؤلاء الأولياء (قوله أو غيرهما) أى من الرجحات المتقدمة فى باب الإمامة (قوله ولو ولى امرأة) كما لو اجتمع ميتان ذكر وأنثى لكل منهما ولى وكان ولى المرأة أفضل من ولى الرجل فيقدم ولى المرأة الأفضل إذا صلى عليهما معا صلاة واحدة (قوله أى أقول بترتين) أى يجوز ترتبين ٥ والحاصل ان القول الأول يقول انهن يصابن دفعة ويكره ترتبين والقول الثانى يقول يجوز كل من الامرين صلاتين دفعة وترتين (قوله والقبر حبس) أى على الدفن فان نقل منه الميت أو بلى لم يتصرف فيه بغير الدفن كالزروع وبثائه ميتا للانتفاع به (قوله حيث كان مسنا والطريق دونه) أى وظن دوام شيء من عظامه فيه كما قال المصنف فكرامة المشى مقيدة بقيود ثلاثة (قوله وإلا جاز) أى والا بأن كان مسطحا او كان مسنا وكان فى الطريق أو ظن فازه وعدم بقاء شيء منه فى القبر جاز المشى عليه وأولى لو كان مسطحا فى الطريق (قوله ولو بنعل) ظاهره ولو كانت متنجسة ولو كثرت المرور ولو كان المار كافرا والظاهر جواز المشى بالدواب قياسا على النعل المتنجسة قله شيئا (قوله وكذا الجلوس عليه) أى يجوز مطلقا كما هو ظاهر ح لانه أخف من المشى خلافا لما فى عقب من أن الجلوس كالشى يكره ان كان القبر مسنا والطريق دونه وظن بقاء شيء من الميت فيه فإن اتى قدام القبر الثلاث جاز فان هذا لم يقله احد كذا قرر شيخنا وأما ما ورد من حرمة الجلوس على القبر فهو محمول على الجلوس لقضاء الحاجة (قوله مادام به) هذا قيد للفين فقط أى نفي المشى ونفي البش لا لقوله أيضا حبس إذ هو حبس وان لم يبق فيه شيء الا يحجب الذنب ويشار لذلك الشارح بقوله لا بدؤا دارا الخ ولا يجوز أخذ حجارة المقابر الفانية لبناء قطرة أو مسجد أو دارا أو لى وقوله ولا حرته للزراعة لكن او حرثت جعل كراؤه فى مؤنة دفن الفقراء الخ (قوله مسائل) أى ثلاثة وتقدمت رابعة وهى بشه لاجل نقله فيجوز بالشروط المقدمة وخامسة وهى بشه لدفن غيره عند الضرورة (قوله ان أبى) أى ربه من أخذ القيمة (قوله ويشح رب قبر حفر بمسكة) حاصله انه اذا دفن فى مكان غيره بدون اذنه فقال ابن رشد لذلك اخرجاه مطلقا سواء طال الزمن أم لا وقل الاخمى له اخرجاه ان كان له نور وأما مع الطول فليس له اخرجاه وحبر على أخذ القيمة وقال الشيخان أبى زيد إن كان يقرب فله اخرجاه وان طال فله الاستفاد بظاهر الأرض ولا يخرجاه انظر بن (قوله أو نسي) أى مع مال) أى كثوب غطى به فى القبر أو خاتم أو دنانير وفى المواق إن لرب المال ان يخرج به بمجرد دعواه من غير توقف على بينة أو تصديق بخلاف الكفن المنصوب وانظر الفرق بينهما وقول يقال الفرق ان التكنين حوز لوضع اليد فلا بد فى نقله عن الحازن من بينة أو تصديق بخلاف معاينة المال له فلا يعد حوزا (قوله بما يملك فيه الدفن) أى فى مكان يملك فيه الميت الدفن خاصة وقوله كأرض محبسة له أى للدفن وقرر شيخنا ان القبور التى بقرانة مصر كالمملوكة للسكفة فيها وحينئذ فينبش القبر ويخرج الميت على الخلاف السابق فيه (قوله دفن فيه) أى فى ذلك القبر المحفور فى الأرض

للكورة

غير الوارث على أخذ القيمة أو المثل ولا شيء للوارث (وإن كان) القبر المحفور (بما)

أى يمكن (بملك فيه الدفن) كأرض محبسة له أو مباحة دفن فيه ميت بغير اذن حافره (بقتى) الليت فيه

(وعاينهم) أي على وورثة الدفون فيه (قيمة) أي قيمة الحفر (واقفة) أي القبر محنة (أمنع راحة) أي راحة الميت (وحرسه) من أكله كسبح ولا حلاً أكثره وندب عدم عمقه قمار (وبقر) أي شق بطن ميت (عن مل) (٤٢٩) له أو لغيره ابتلعه خيا (كثر) إن كان

نصاباً (ولو) ثبت (بشاهد وبمين) ومحل التقدير بالكثير إذا ابتاعه لحوق عليه أولاد أو أمة اما لقصد حرمان الوارث فيقر ولو قل (لا) يقر (عن جنين) رجي لأخراجه ولا تدفن به إلا بعد تحقق موته ولو تغيرت (وتؤولت) أيضاً على البقر وهو قول سحنون وأصبح تأولها عليه عبد الوهاب (إن رجي) خلاصه حيا وكان في السابع أو التاسع فأكثر (إن) قدر على إخراجه من محله (بجيلة) (نمل) الأخمى وهو مما لا استطاع (والنمل) المول عليه (عدم حوازا كلاً) أي أكل الأذى الميت ولو كافراً (لمضطر) ولو ملأه لم يجد غيره فلا تنتهك حرمة آدمي آخر (وصحح أكله أيضاً) أي صحح ابن عبد السلام القول بجواز أكله للمضطر (ودفت) (شركة) أي كافرة (سحات من مسلم) بوطه شبهة مطلقاً أو بشكاح في كناية وتصور بشكاح في غيرها أيضاً حيث أسلم عنها (بمقبرتهم) لعدم

الذكورة (قوله وعاينهم) أي من تركته فإن لم يكن له تركه كانت قيمته من بيت المال ولا تلزم الورثة من ملهم (قوله أي قيمة الحفر) أي وليس المراد قيمة القبر ثلاثين في الموضوع من أن القبر حفر في أرض ليست ملكاً لأحد وإنما يملك كل أحد الدفن فيها فالخافر كمن سبق لما حفره وما ذكره من لزوم قيمة الحفر هو قول ابن المباد وهو المتمد وقيل عليهم حفر مثله وقيل ألا أكثر من قيمة الحفر وقيمة الأرض المحفورة وقيل الأقل منهما (قوله إن كان نصاباً) استحسنت بعض الأشيخ أن المراد به نصاب الزكاة لأن نصاب السرقة (١) أه شيخاً عدوى (قوله ولو ثبت) أي ابتلاعه بشاهد وبمين والظاهر أنه لا يتأني هنا عينا استظهار لعدم تلقى المدعى به بدمه الميت وحينئذ فافهمها ويقال دعوى على ميت ليس فيها بين استظهار وإذا بقر عن المال لم يوجد عزز كل من المدعى والشاهد وقوله إنما لقصد الخ أي إنما ابتلاعه له صد الخ (قوله لا يقر عن جنين) أي ولو رجي خروجه حيا وهذا قول ابن القاسم وهو المتمد وذلك لأن سلامته مشكوك فلا تنتهك حرمة لها لأجله بخلاف المال فإنه محقق (قوله وتؤولت أيضاً على البقر) أي من خاصرتها اليسرى حيث كان الحمل أنثى أما إن كان ذكر فإنه يكون من خاصرتها اليمنى أه عدوى وذكر أيضاً أن محل الخلاف في جنين آدمي أما جنين غيره فإنه يقر عنه إذا رجي قولاً واحداً (قوله وهو) أي إخراجه بجيلة من الميتة مما لا استطاع لأنه لا بد لإخراجه من القوة الدافعة وشرط وجودها الحياة إلا لحرق المادة أه عدوى (قوله عدم جواز أكله) (٢) أي ولو أدى عدم الأكل موت ذلك المضطر (قوله لم يجد غيره) هذا محل الخلاف أما لو وجد غيره فلا يجوز أكله قولاً واحداً (قوله وصحح أكله) وعلى هذا فنظر هل يتعين أكله شيئاً أو يجوز له طبخه بالبار ولا شائعة يحرم طبخه وشبهه لما فيه من هتك حرمة مع اندفاع الضرر بدونه (قوله أي كافرة) سواء كانت كناية أو مجوسية (قوله شبهة) أي شبهة ملك ونسكاح مطلقاً أي سواء كانت كناية أو مجوسية (قوله ولا تعرض لهم) أي سواء استقبلوا بها قبلتنا أو قاتلهم (قوله وعلى واجده) أي ويجب على واجد ميت البحر الذي رمى فيه مكفناً وكذا ميت البحر الغريق فيه (قوله ولا يعذب بيكاه) أي لا يتألم به كما قال عياض فإيس أراد به التعذيب بالبار أو بالقشة لكن ورد أنه يقال للميت أجب نواحيك فعمل على إيصاله كما قال المصنف وهذا يناسب

(١) قوله لأن نصاب السرقة استبعد في حاشية عب هتك حرمة الميت الذي يتأذى بما يتأذى به الحي بشق طه في ربيع دينار فإن قيس على قطع السارق قلنا لا يلزم أنما نحن فيه سرقة كما استبعد نصاب الزكاة بأنه يقتضي إهمال تسعة عشر ديناراً مطلقاً فلمل الأظهر إحالة ذلك على العرف باختلاف الأحوال ولو تغيرت ارتكاباً لأخف الضررين لأن بقاء الميت من غير دفن أخف من غير دفن الحي \* أن قلت هو في بطلانها يموت كالدفن سواء قلنا هذا ليس من فعلنا ولما لم يرد إذن بالتسلط عليها بالشق لم يسعنا إلا عدم التعرض لها أصلاً حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً (٢) قوله عدم جواز أكله ولو لنفسه فلا يأتى كل بعض أعضائه إذا اشتد جوعه وليس كجواز قطع عضوه إلا كلة لأن وجود الداء به أسقط حرمة ولا يشغل إلا أن صح ما بلغنا أنه يتبع حركة السفينة في اللع أن لم يقتل فليقتل لستره أه ضوء الشموع

حرمة جنينها ولا تعرض لهم وقوله (ولا يستقبل) (١) (قبلنا ولا قبلهم) حقه التأخير بعد قوله إلا أن يصحح فايواره (ورمى الميت البحر به) أي فيه مفلاً محظاً (مكفناً) معلى عليه مستقبل القبلة على الشق الأيمن غير مقتل (إن لم يرج العرق قبل تعذيبه) وإلا وجب تأخيرها إليه وعلى واجده دفنه (ولا يعذب) ميت (بيكاه) حرام (لم يوص به) فإن أوصى عذب وكذا إن علمه منهم ولم يوص بتركه حيث ظن امتثالهم

( ولا يترك مسلم لوليه الكافر ) فيما يتعلق بكون التجميز بل عليه وليه المسلم أو المسلمون ( ولا يضل مسلم أباً ) ( كافر أولاً يدخله قبره ) أى لا يجوز له ذلك ( إلا أن ) يخاف عليه أن ( يضيع ذليواره ) وجوباً مكفناً فى شيء ولا خصوصية للأب ولا يستعمل به قبلتنا لأنه ليس من أهلها ولا قبلتهم إذ ( ٤٣٠ ) لا ننظمها فلا تصدحمة مخصوصة ( والسادة ) على الجائزة ( أحب ) أى أفضل عند

مالك ( من ) صلاة ( النفس ) شرطين الأول ( إذا قام بها الغير ) والا تمتعت الثانى ( إن كان ) الميت ( كجار ) للمعلى من قريب أو صديق ( أو ) كان ( صالحاً ) ترحى بركته والا كان الفل والجأوس فى المسجد أى مسجد كان أفضل \* ولما انتهى الكلام على كتاب ( ١ ) الصلاة أتبعه بكتاب الزكاة لقرنهاها فى كتاب الله تعالى والزكاة ( ٢ ) لغة النمو والبركة أى زيادة الخير يقال زكا المال إذا زاد وزكا الزرع أى نما وطال وشرعاً إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بامتناعه المستحقه أن تم الملك وحول غير معدن وحرق وتطابق على الجزء المذكور أيضاً فقال [ درس ]

( باب )

( تجب زكاة نصاب النعم ) الإل والبقرو والنعم

( ١ ) قول الشارح على كتاب أى أحكام ومسائل الصلاة أتبعه أى الكلام بكتاب أى أحكام ومسائل الزكاة وكان الأولى أن يقول ولما انتهى باب الصلاة أتبعه باب الزكاة أى وافق

بقاء العذاب على حقيقته ( قوله ولا يترك مسلم لوليه الكافر ) أى يحرم ( قوله ولا يضل مسلم أباً كقرا ) أى بناء على أن غسل الميت تعبد لانتظامه والاجاز ( قوله أى لا يجوز له ذلك ) أى لزوال حرمة أبويه بموته ( قوله ولا خصوصية للأب ) أى بل غيره من الأقارب كذلك بل لو وجد كافر ميت وليس معه أحد من أهل دينه ولا من أقربيه المسلمين وخيف ضياعه وجبت مواراته كما فى المدونة وظاهره ولو كان جريباً وقيل إن الحربى يترك لسكران تأكله ( قوله والا كان الفل والجأوس فى المسجد أى مسجد كان أفضل ) اعترض بأن الصلى على الجائزة يحصل له ثواب القرض وهو أعظم من ثواب الفل فكيف يكون الفل أحب منه \* وأجيب بأن هذا مبنى على القول بسقوط فرض الكفاية عن الغير بالشروع فيه لا بالفراغ منه وفى هذا الجواب نظر لما تقرر فى فرض الكفاية من أن اللاحق بالداخل فيه يقع فعله فرضاً وإن قيل بسقوطه بالشروع فيه فالبحث باق على القوانين اهـ بن ولعل الأولى أن يقال أنهم توسطوا هنا فلم يقولوا بأفضاها من الفل مطلقاً نظراً لما قيل أنها صلاة لغوية القصد منها الدعاء حتى أجازها بعضهم بلا وضوء وليس فيها السجود الذى هو أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان متلبساً به وقوى النظر لقرضيتها حق الجار وبركة الصالح

( باب الزكاة ( ١ ) )

( قوله وشرعاً إخراج الخ ) هذا تعريف لها بالمعنى المصدرى وقوله وتطابق على الجزء المذكور أى الجزء المخصوص المخرج من المال المخصوص إذا بلغ نصاباً للدفع مستحقه أن تم الملك وحول غير المعدن وهذا تعريف لها بالمعنى الاسمى وسمى ذلك الجزء لتأخوذ زكاة مع كونه يتقص للمال حاصله فى نفسه عند الله تعالى كما فى حديث ما صدق عبد صدقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب الا كتمان يضعها فى كف الرحمن فيربها له كما يرى أحدكم فلو أو فضله حتى تكون كالجل أولانه يعود على المال بالبركة والتنمية باختيار الأرباب أولان صاحبها يزكو بأدائها قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ( قوله من مال مخصوص ) وهو النعم والحرق والقدان وعروض التجارة والمعادن ( قوله تجب زكاة الخ ) هذا فى قوة قولنا كل نصاب من أنواع النعم تجب فيه الزكاة وظاهره كان ملكاً لواحد أو لآخر وهو كذلك والمراد بالزكاة المعنى المصدرى وهو الإخراج للمعنى الاسمى إذ لا تكليف إلا بفعل ( قوله نصاب النعم ) النصاب لغة الأصل وشرعاً القدر الذى إذا بلغه المال وجبت الزكاة فيه وسمى نصاباً أخذاه من النصب ( ٢ ) لأنه كلامة

( ١ ) قال ابن عرفة الزكاة اسماء جزء من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ مال نصاباً وأورد عليه من قال إذا بلغ مالى عشرين ديناراً فعلى فله دينار للفقراء مثلاً \* وأجيب بأن الشروط الأغوية أسباب شرعية فهذا سبب لا شرط بن وفيه نظر لأن النصاب ان النصاب سبب فى الزكاة أيضاً وتعتبر ابن عرفة بالشرط تاسم أقول قد يتكلف الجواب بأن المراد الشرط الثانى يعنى يجعل الشرع لا بإيجاب المكاف على نفسه تجب زكاة محط القصد القيود على القاعدة أعنى قوله بتام ملك الخ وأصل الحكم ضرورى اهـ ضوه ( ٢ ) قوله من النصب فى الناصر على التوضيح النصاب فى اللغة أصل الشيء

نصبت

المختار من ان التراجم أسماءه لئلا يط الخ خصوصاً قوله وتفسير المصنف يباب امرتها بها الأولى

لإتباعها بها فى كتاب الله تعالى وحديث بنى الاسلام على خمس ( ٢ ) قوله والزكاة الخ لما لم يعرفها المصنف جريباً على عادته الغالبة من الاختصار على بيان الأحكام أراد الشارح تميم الفائدة للطالب فعرّفها لغة وعرفاً وأل فى المرف للحقيقة وقوله فهو أى حسا والبركة فهو معنى وقوله يقال أى قولاً جارياً على قانون اللغة شاهد للأول ولم يذكر شاهد الثانى وهو تركية الشاهد اهـ كتبه محمد عليش

نصبت على وجوب الزكاة أولاً (١) للفقراء فيه نصيباً والعم واحد الزكاة وهي المال الرأبعية  
 وصدق بالابل والبقر والعمى مذكور نعماً لكثرة نعم (٢) الله فيها على خلقه من الترويع وموم الانتفاع  
 والعم اسم جمع لاسم جنس لأنه لا واحد له من لفظه بل من معناه واسم الجنس هو الذي يفرق بينه وبين  
 واحده بالهاء غالباً (قوله مالك) أي يسبب ملك لا صاب ويسبب حول أي مرور حول عليه أو على  
 أصله فالأول كالأول كان مالك أربعين نعجة تمام الحول والثاني كالأول كان ملك عشرين نعجة حوامل  
 ثم ولدت قبل تمام الحول فقد حال الحول على أصله واعلم أن الحول شرط بلا خلاف لصدق تعريف  
 الشرط عليه لأنه يلزم من عدمه عدم وجوب الزكاة ولا يلزم من وجوده وجوبها ولا عدمه لتوقف  
 وجوبها على ملك الصاب وقد مانع كالدين في الدين وأما مالك فقال انما في أنه يجب لأنه يلزم من  
 عدمه عدم الوجوب ومن وجوده وجود الوجوب بالنظر لتمامه وقال ابن الحاجب انه شرط نظراً  
 لظاهر وهو انه يلزم من عدمه عدم الوجوب ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب ولا عدمه  
 لتوقفه على شروط أخر كالحول وانشاء مانع كالدين وقرون المؤلف له بالشرط يؤكد كونه شرطاً ولا  
 يشكل عليه التمييز بالياء التي لا سببية لأن جعلها السببية غير متممين لجواز أن تكون للدية وأنه استعملها  
 في حقيقتها وهو السببية وبجازها وهو الدية (قوله مالك العبد (٣) ومن فيه شاة رقة) أي كالمكاتب  
 وللدبر لأن كلامهم وان كان ملك لكن ملكه غير تام لأن تصرفه مردود (٤) لأن لسيده انتزاعه  
 لعدم صدق (٥) هذه اللمعة على المكاتب (قوله بشرطه) أي بان كان ما يئده من المال قدر ما عليه من الدين  
 قلت ومنه نصاب السكين لأنه أول درجات الوجوب وأصل تبني عليه الزكاة وسمى الحول لتحول  
 الأحوال فيه وسنة لتسنه الأمور أي تغيرها وعاماً لمعوم الشمس الفلك في تقابلها اه ضوه (١) أو  
 نصب السعادة وتبهم اه شرح المجموع (٢) النعم من التمتع أولفظ نعم لأن الجواب به يسر اه شرح  
 المجموع (٣) قوله كمال العبد فلا زكاة فيه عليه لعدم تمام ملكه ولو يجز انتزاعه كالمكاتب ولا على السيد  
 لأن من ملك ان يملك لا يعدم مالكا اللهم الا بعد حول من انتزاعه وفي الشاذلي على الرسالة قال ابن  
 عبد السلام عندي ان مال العبد يركبه السيد أو العبد لأنه مملوك لأحدهما قطعاً فمكاته جملة من  
 فروض الكفاية \* ان قلت قوله تعالى ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء يرضى أن العبد  
 لا مالك له كقوله غيرنا فكيف نقول انه يملك لملكه ملك غير تام \* فالجواب أن الصفة مخصصة على  
 الأصل لا كاشفة وهو معنى ما قيل لا يلزم من ضرب المثل بعبد لا يملك ان كل عبد لا يملك اه من  
 شرح المجموع وعلى المشهور من أنه لا زكاة في مال العبد يمكن أن يجب السيد ماله لعبد ولو لم يئده له  
 لا غشاز الجهل في التبرع ثم كلما أتق شيئا نوى به الانتزاع فلا زكاة واعلم أن الخيل الشرعية ورد الاذن  
 فيها في الجملة كما في حديث يسع الصاعين من ردى ثم خير بدراهم ثم يشتري بها صاعاً جيداً وظهره  
 ولو من شخص واحد لكن مذهبنا عدم الاسترسال في القياس في الخيل لأنها خرجت مخرج  
 الرخص التي يقتصر فيها على ما وردوها هو تحيل أهل البيت وغيرهم أدام الله ملكه فسدت ذرائع  
 الفساد فيما كثر قصده وقويت فيه \* فائدة ذكر شيخنا السيد لا زكاة على الأنبياء لأنهم لا ملك لهم مع  
 الله أقول قريب منه في المعنى أنهم لا يورثون ثم هو ذوق خاص بهم والا فكل أحد لا ملك له مع الله  
 عز وجل اه ضوه الشموع (٤) قوله لأن تصرفه مردود غير صحيح لوجوب الزكاة في مال الصبي  
 والمجنون والسفيه والريض والزوجة وتصرفاتهم مردودة على تفصيل يأتي (٥) قوله لعدم صدق  
 الخفيه قصور إذ لا يصدق بمدر مرض سيده معتق لاجل قرب أيضاً ويجاب بان المراد لسيده انتزاع  
 ماله إذا لم يجمع من ذلك عقد كتابة أو مرض أو قرب أجل مطلقاً فلا إيراد فتأمل اه كنه محمد عايش

(مالك) فلا تجب على  
 غاصب ومودع بالفتح  
 وملقط (وحول كلاً)  
 أي الملك والحول فان لم  
 يكمل الملك كمال العبد ومن  
 فيه شاة رقة ومال المدين  
 بشرطه فلا تجب فيه وكنا  
 ان لم يكمل الحول وأما  
 جواز اخراجها قبله بشهر  
 في عين وماشية

فرخصة هذا إذا كانت النعم سائمة وهي إرادية بل (وإن) كانت (معلوفة) ولو في كل الحول (وعاملة) في حرث أو حمل أو سقى (وتساجاً) بكسر النون كلها أو بعضها (لا) تجب في التولد (منها ومن الوحش) كالأول ضربت فحول الظباء إناث الغنم أو العكس مباشرة أو بواسطة (وضمت الفائدة) (٢٣٣) من النعم والمراد بها هنا ما تجدد منها ولو بشراء أو دية لا خصوص ما يأتي في

قوله واسعة لي فائدة تجددت  
لا عن مال (له) أي لا نصاب  
إذا كانت من جنسه (وإن)  
حصلت (قبل) تمام (حواله)  
أي حول النصاب (يوم) أي  
جزء من الزمن ولو لحظة  
(لا لأبل) من نصاب فلا  
تضم الفائدة له نصيباً  
كانت أو أقل ويستقبل  
بها حولا وتضم الأولى  
لثانية وحولها من الثانية  
إلا التناج كما تقدم وهذا  
بخلاف فائدة العين فإنها  
لا تضاف لنصاب قبليها بل  
يستقبل بها ويبقى كل مال  
على حوله والفرق أن زكاة  
الماشية موكولة للساعي فلو  
لم تضم الثانية للنصاب  
الأول لأدى ذلك لخروجه  
مرتين وفيه شقة واضحة  
بخلاف العين فإنها موكولة  
لأربابها وأما إذا كانت  
الماشية الأولى دون النصاب  
وقلنا يستقبل فلا مشقة  
● ولما تكلم على وجوب  
زكاة النعم اجمالاً شرع في  
الكلام على كل نوع منها  
مفصلاً قل (الأبل) (١)  
يجب (في كل خمس) منها  
(ضائفة) (٢) بقدر  
المهمزة على النون من  
الضأن وهو مهموز لا بالياء  
التحية وتزوه للوحدة

أو أزيد منه بأقل من نصاب (قوله فرخصة) أي ولأن ما قارب النسيء يعطى حكمه (قوله وهي  
الإرادية) أي التي ترعى الكلال والعشب النبات وأعلم أن السائمة تجب الزكاة فيها إذا توفرت فيها الشروط  
واختلفت في المعاونة في كل الحول أو بعضها وفي العاملة في حرث ونحوه فمذهبنا وجوب الزكاة فيها  
وقال الشافعي إذا غلفت في الحول ولو جمعة لازكاة فيها وقال أبو حنيفة واحد إذا غلفت كل الحول أو  
غالبه فلا زكاة فيها والا فالزكاة والعاملة لازكاة فيها عند الشافعي وأبي حنيفة ولو سائمة (قوله بل وإن  
كانت معلوفة) أي والتمتع بالسائمة في الحديث لأنه الغالب على مواسم العرب فهو لبيان الواقع  
لامفهوم له (١) (قوله وعاملة) أي هذا إذا كانت مهملة بل وإن كانت عاملة (قوله وتساجاً) أي هذا  
إذا كانت غير تساج بل وإن كانت كلها تساجاً خلافاً لما ذهب إليه الظاهري القائل أن التساج لا يزكى ولا يارزم  
من وجوب الزكاة في التساج الأخذ منه بل يكاف ربهما شراء ما يجزىء وقوله وتساجاً ولو كان التساج  
من غير صنف الأصل كالأول تجت الأبل أو البقر غنماً وتزكى التساج على حول الأمهات إن كان فيها  
نصاب أو مكحلة لنصاب الأمهات فإذا ماتت الأمهات كلها زكى التساج على حول الأمهات إذا كان  
فيها نصاب وكذا إذا مات بعض الأمهات وكان الباقي منها مع التساج نصيباً زكى الجميع لحول الأمهات  
(قوله لامنها ومن الوحش) أي مطلقاً هذا هو الشهور (٢) وقيل بالزكاة مطلقاً وقيل إن كانت الأم  
وحشية فلا زكاة والا فالزكاة (قوله أو بواسطة) أي واحدة أو أكثر كذا في خش وعق قال بن  
وفيه نظر بل ظاهر النقل خلافه وذلك لأن ظاهر نقل المواق قصر ذلك التساج الذي لازكاة فيه على  
التولد منها ومن الوحش مباشرة وأما إذا كان ذلك التساج بواسطة أو أكثر فالزكاة واجبة فيه من غير  
خلاف واستظهر ذلك البدر القرافي (قوله وضمت الفائدة له) أي سواء كانت نصيباً أو أقل منه  
وحاصله أن من كان له ماشية وكانت نصيباً ثم استفاد ماشية أخرى بشراء أو دية أو هبة نصيباً أو لا فإن  
الثانية تضم للأولى وتزكى على حولها سواء حصل استفادة الثانية قبل كمال حول الأولى بشهر  
أو يوم فإن كانت الأولى أقل من نصاب فلا تضم الثانية لها ولو كانت الثانية نصيباً ويستقبل بهما من  
يوم حصول الثانية إلا أن حصلت الفائدة بولادة الأمهات فحولها حولهن وإن كانت الأمهات قل من  
نصاب اتفاقاً لأن التساج كالأربع بقدر كمالها في أصله ثم إن ضم الفائدة للنصاب مفيد بما إذا كانت من  
جنسه وأما لو كانت من غير جنسه كالأبل وغنم لكان كل على حوله اتفاقاً فإذا كان عنده أربعون من  
الغنم وقبل كمال حولها ولو يوم ملك خمساً من الإبل أو صكان عنده أربعون من الغنم فدخل عليها  
الحول ثم قبل مجيء الساعي ملك خمساً من الأبل فكل على حوله فيستقبل بالأبل حولا من يوم  
ملكها (قوله لأقل من نصاب) فلا تضم الفائدة له ولو صارت أقل قبل الحول يوماً أو بعده وقبل  
مجيء الساعي ففي كلام المصنف حذف من الآخر لدلالة الأول (قوله وهذا الخ) هذا مقابل لقوله  
وضمت الفائدة من النعم له (قوله فإنها موكولة لأربابها) أي ولا مشقة عليهم في إخراج زكاة كل مال

(١) قوله لامفهوم له نظير وربائبكم اللاتي في حجوركم فانهما تحرم ولولم تكن في الحجور وما يقال قدم عموم  
منطوق في أربعين شاة فيه أن هذا مطلق فكان يعمل على القيد اه شرح المجموع (٢) قوله هو  
الشهور وقولهم كل ذات رحم فولدتها بمنزلها الأغلب اه من شرح المجموع

عند

(١) قوله الأبل قدمها لأنها أشرف النعم ولذا سميت جمالا للتجمل بها اه من شرح المجموع

(٢) قوله ضائفة عب التاء فيه للوحدة ● أقول إنما يظهر إذا كان بسكون المهمزة والون لآياء نسبة نحو ضأن وضائفة كنمرو وتمرة ما إن  
كان ياء نسبة فالله المشاكلة تاء الوحدة في الموصوف أي شاة منسوبة للضأن والذي في القاموس الضأن خلاف للعز قل وتحرك وكأمر  
وهي ضائفة فظاهر قوله وهي ضائفة أن التاء في ضائفة بوزن فاعلة للتأنيث اه ضوه

عند حوله وهذا الفرق اعترضه اللخمي وغيره. بأن في العتية ان هذا الحسب جار فيمن لاسماة لهم أبو اسحق ولعله لما كان الحسب هكذا في السعاة صار أصلا مطردا اه طي ( قوله فيشمل الذكر والاني ) أى فكل منهما يقال له ضائنة ويجزىء اخراجه هنا لأن الشاة المأخوذة زكاة عن الابل كالشاة المأخوذة زكاة عن الغنم كما صرح بذلك في الجواهر وغيرها ونص الباب كما في ح الشاة المأخوذة عن الابل سنها وصفها كالشاة المأخوذة عن الغنم وسيأتي انه يؤخذ عنها الذكر والاني وهذا مذهب ابن القاسم وأشهب واشترط ابن القصار الانى في البابين وأما التفريق بين البابين فقال ح لم تقف عليه لأحد ( تنبيه ) لا بد أن تكون تلك الضائنة بلغت السن المجزىء بأن تكون جذعة أو جذعا ولعل المصنف انما ترك ذلك اعتمادا على ما يأتي في زكاة الغنم ( قوله أو تساويا الخ ) مثله في عبارة ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام وابن هارون بأن ظاهره انه إذا تساويا يؤخذ من الضأن والأقرب من هذا انه غير الساعى ( قوله وجب منه ) أى وجب ان يخرج منه ما ذكرنا أو أنى فيخير في اخراج الأفضل أو الأدنى ( قوله الا ان يتطوع المالك بدفع الضأن ) أى فانه يجزئنه ويجبر الساعى على قبوله وهذا بخلاف ما لو خالف في صورة منطوق المصنف وأخرج معزا فانه لا يجزئنه ( قوله وان خالفته ) مبالغة في المفهوم أى فان كان جل غنم البلد المزوج من غنم وان خالفته غنم المالك بأن كانت ضأن أو مبالغة في المنطوق أى تجب الضائنة حيث كان جملها غير معز وان خالفته غنم المالك جل غنم البلد بأن كانت غنمه معزا أو مبالغة في المنطوق والمفهوم معا كما أشار له الشارح بقوله أى فالعبرة بغم البلد وان خالفته ( قوله وإلا صح ) أى كما قاله عبد المنعم القروى وصححه ابن عبد السلام خلافا للباحى وابن العربي القائلين بعدم الإجزاء وخبرجه المازرى على اخراج القيم في الزكاة قال ابن عرفة وهو بعيد لأن القيم بالعين اه قال ح ولا بعد اذ ليس مراده حقيقة القيم وإنما مراده انه من بابه الاترى انهم قالوا في مصرف الزكاة لا يجوز اخراج القيم وجعلوا منه اخراج العرض عن العين ( قوله اجزاء بعير ) تعبيره بالإجزاء بعيد انه غير جائز ابتداء وهو كذلك وقوله بعير أى ذكر أو أنى لا إطلاق البعير على كل منهما وظاهره اجزاء البعير عن الشاة ولو كان سنة اقل من عام وهو ما ارتضاه عجم قائلا خلافا لما عليه بعض الشراح ومراده به ح حيث قال لا بد في اجزاء البعير عن الشاة من بلوغه السن الواجب فيها وقوله عن الشاة أى وأما عن شاتين فأكثر فلا يجزىء قول واحد ولو زادت قيمته على قيمتها ( قوله ان كانت له سليمة ) أى ان كانت موجودة ملكا له حال كونها سليمة وهل ولو كانت كريمة لأنها الأصل ولا ينتقل للبدل مع امكان الأصل وهو ظاهر المصنف أو محله ما لم تكن كريمة والا أخذ ابن اللبون للنهى عن أخذ كرائم الناس انظر في ذلك ( قوله فابن لبون ذكر ) وتجزى بنت اللبون بالأولى وهل يجبر الساعى في قبولها أولا يجبر بل يجبر على قبولها قولان واقتصر في التوضيح على القول بجبره ونسبه للدونة فهو المعتمد وليس في الابل ذكر يؤخذ عن أنى الا ابن اللبون فانه يؤخذ عن بنت الخماض كما علمت وحينئذ لا يجزىء ابن الخماض عن بنت الخماض ولا ابن اللبون عن بنت اللبون وهكذا ( قوله كحكم وجودها ) في تعيين بنت الخماض وإنما يكتبني بان اللبون إذا عدت بنت الخماض فقط حقيقة أو حكما والحاصل أنه ان وجد أحد الشيتين تعين وان وجد اهما تعين بنت الخماض وكذا ان عدمها لكن ان آتى في هذه الحالة الأخيرة بان اللبون بعد إزاره بنت الخماض كان للساعى أخذه ان رآه نظرا لكونه أكثر لما لكبر سنه أو أكثر ثمننا وإلا ألزمه بنت الخماض احب أو كره كما لابن القاسم في المدونة فان عدم الامران وقبل إزاره بنت الخماض آتى بان اللبون فقال ابن القاسم يجبر الساعى على قبوله ويكون بمنزلة ما لو كان موجودا فيها وقال اصبح لا يجبر

فيشمل الذكر والاني وهو خلاف المز ( إن لم يكن جل غنم البلد المز ) بأن كانت كلها أو جملها ضأن أو تساويا فان غلب المز وجب منه الا ان يتطوع المالك بدفع الضأن فالعبرة بغم البلد ( وإن خالفته ) أى خالفته غنم المالك جل غنم البلد فان عدم الصنفان في البلد طوبل بكسب أقرب بلد اليه ( والأصح إجزاء بعير ) عن الشاة ان وقت قيمته بقيمتها وينتهى ما تجب فيه الزكاة من الابل بالغنم ( الى خمس وعشرين ) باخراج الغاية فاذا بلغت ( كفت الخماض ) ان كانت سليمة ( فإن لم تكن ) له بنت خماض ( سليمة ) بأن لم تكن أصلا أو كانت معيبة ( فابن لبون ) ذكر ان كان عنده والا كلف بنت خماض فعلم عدمهما كحكم وجودها الى خمس وثلاثين ( وفي بنت لبون )

ولا يجزى عنها حق إلى خمس وأربعين (و) في (ست) وأربعين (حقة) إلى ستين (و) في (إحدى وستين حقة) إلى خمس وسبعين (و) في (ست وستين بنتا لبون) (٤٣٤) إلى تسعين (و) في (إحدى وتسعين حقتان) إلى مائة وعشرين (و) في (مائة

وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين حقتان أو ثلاث بنات كبون الحبار للساعي) أن وجدا أوقفا (و) وتبين أحدهما) أن وجد (مشفردا) للرفق (ثم) في (تحقق) (كل عشر) بعد المائة والتسعة والعشرين (تغير الواجب) فيجب (في كل أربعين بنتا كبون وفي كل خمسين حقة) في مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون فان زادت عشرة وصارت مائة وأربعين ففيها حقتان وبنتا لبون فان زادت عشرة ففيها ثلاث حقا وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وعشرين حقتان وفي مائة وثلاثين حقا وبنتا لبون وفي مائتين خير الساعي في أربع حقا أو خمس بنات لبون وفي مائتين وعشرة حقة وأربع بنات لبون وهكذا هو لما ذكره القدر المأخوذ في النصب شرع في بيان منه فقال (وبنتا الخاض) هي (للعقبة سنة) ودخلت في الثانية بحيث بذلك لأن الأبل سنة تحمل وسنة تربي فأما حامل قد

(قوله ولا يجزى عنها حق) أي لو لم توجد أو وجدت معية وأما أخذ الحقة عن بنت اللبون فنجزى والفرق بين ابن اللبون يجزى عن بنت الخاض والحق لا يجزى عن بنت اللبون أن ابن اللبون يتمتع من صفار السباع ويرد الماء ويرعى الشجر فقابلت هذه الفضيلة الأنوثة التي في بنت الخاض والحق ليس فيه ما يزيد عن بنت اللبون فليس فيه ما يعادل فضيلة الأنوثة التي فيها (قوله وفي مائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين حقتان أو ثلاث بنات لبون الحبار للساعي) اعلم أن النبي ﷺ بعد أن بين ما تقدم من التقادير وبين أن في الأحدى وتسعين إلى مائة وعشرين حقتين قال ثم ما زاد ففي كل أربعين بنتا لبون وفي كل خمسين حقة ففهم الإمام مالك أن الراد بالزيادة زيادة عقد أي عشرة وهو الراجح وحمل ابن القاسم الزيادة على مطلق الزيادة ولو حصلت بواحدة ففي مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون باتفاق وأما في مائة وإحدى وعشرين إلى تسع الحلاف بينهما فعند الإمام بخير الساعي بين أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون وهو ما مشى عليه المصنف وذلك لأن المائة والواحد والعشرين يصلح فيها حقتان ويصلح فيها ثلاث بنات لبون إذ فيها أكثر من خمسين وأكثر من ثلاث أربعين فلذا خير الساعي وقال ابن القاسم يتعين ثلاث بنات لبون (قوله الحبار للساعي) أي فان اختار الساعي أحد الصنفين وكان عند رب المال الصنف الآخر أفضل اجزأه مأخذه الساعي ولا يستحب له إخراج شيء زائد قاله سند (قوله أن وحدا أوقفا) فان وجد أحد الصنفين تعين رفقاً بأرباب المواشي ومثله ما إذا وجد أو كان أحدهما معية فهو كالعدم وكذا إذا كان أحدهما من كراثهم الأموال فيتعين الصنف الآخر إلا أن يشاء ربها يدفع الكرام فان وجد الصنفان سليمين واختار الساعي أحدهما وكان الصنف الآخر أفضل عند رب الماشية اجزأه مأخذ الساعي ولا يستحب له إخراج شيء زائد قاله سند (قوله وتسعين أحدهما) أي الحقتان أو الثلاث بنات لبون حال كونه منفرداً في الوجود ما إذا وجد أحدهما وفقد الآخر أخذ الساعي ما وجد ولم يكلفه ما فقد (قوله ثم في تحقق كل عشر) أعانق الشارح تحقق لأجل أن يدخل في كلام المصنف المائة والثلاثون فان الواجب يتغير فيها ولو أبقى كلام المصنف على ظاهره لم تدخل هذه الصورة فيه لأن ظاهره ثم في كل عشر بعد المائة والتسعة والعشرين يتغير الواجب وضابط الإخراج فما إذا زادت الأبل على المائة والثلاثين أن تقسم عدد عقود ما يراد تركته على عدد عقود الخمسين أو على عدد عقود الأربعين فان اقتصرت على الخمس فقط دون كسر فالواجب عدد الخارج حقا أو على الأربعة فقط دون كسر فعدد الخارج بنات لبون أو عليهما مأ دون كسر فالواجب عدد خارج أحدهما ويأتي الخيار كما في مائتي الأبل وان انكسر عليهما فألغ قسمتها على الحقة واقسمها على الأربعة وخذ بعدد الخارج الصحيح بنات لبون وانسب الكسر للأربعة المقسوم عليها فان كان ربها فأبدل واحدة من بنات اللبون بحقة وإن كان أربعين فأبدل اثنين وإن كان ثلاثة أرباع فأبدل ثلاثة (قوله هي الموقية سنة) وأما قبل تمام السنة فتسمى حوارا ولا يأخذها الساعي عن بنت الخاض مع زيادة ثمن ولا يأخذها فوق الواجب ويدفع ثمنها قاله ابن القاسم وأشهب فان وقع ذلك ونزل اجزأه عدى (قوله فأما حامل) أي فإذا تمت سنة الترية على الولد فأما حامل (قوله قد غرض الجنين) أي تحرك الجنين في بطنها (قوله لأن أمها صارت لبونا) أي صار لها لبن جديد (قوله استحققت الحمل) أي طروق التحمل وقوله وإن يحمل أي واستحققت

أن

مغض الجنين في بطنها أو في حكمها (ثم كذلك) بقية الاسنان المرتبة

فبنت اللبون ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة لأن أمها صارت لبونا أي ذات لبن والحقة ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة لأنها استحققت الحمل وإن يحمل على ظهرها والجذعة ما أوفت أربعة ودخلت في الخامسة لأنها تجمع أسنانها أي تسعها



أفضل ( ذو سنتين )  
 أي ودخل في الثالثة ( وفي )  
 كل ( أربعين ) بقرة  
 ( سنة ) أي ( ذات ثلاث )  
 من السنين أي أوفها  
 ودخلت في الرابعة ( ومائة  
 وعشرين ) من البقر بخير  
 الساعي في أخذ ثلاث  
 سنوات أو أربعة أربعة  
 ( ك ) تخيره في ( مائتي  
 الإبل ) العلوم من الضابط  
 التقديم في أربع حقائق أو  
 خمس بنات لبون \* ( الغنم  
 في أربعين ) منها ( شاة  
 جذع ) أو جذعة ذو سنة  
 ولو ( كان ) معزاً ( خلافا  
 لمن قال يتعين الضأن حتى  
 عن العزالي مائة وعشرين  
 ( وفي مائة ) وإحدى  
 وعشرين ( شاتان ) إلى  
 مائتين ( وفي مائتين وشاة  
 ثلاث ) إلى ثلثمائة وتسعة  
 وتسعين ( وفي أربع مائة  
 أربع ) من الشياه ( ثم لكل  
 مائة شاة ) ذكر أو  
 أنثى ( ولزم الوسط ) في  
 الإبل والبقر والغنم كانت  
 من نوع أو نوعين ( ولو  
 انفرد الحيار ) كما خض وذات  
 لبن ونحل إلا أن يتطوع المالك  
 ( أو الشرار ) كسخله وذات  
 مرض وعيب ( إلا أن  
 يرى الساعي أخذ العيبة )  
 لكثرة الحمأة يذهبها الفقراء  
 أو ثمنها يريد يعصا لهم ( لا  
 الصغيرة ) التي تبلغ سن  
 الإجزاء فليس له أخذها  
 ( وختم ) لتكامل النصاب

ان يحمل على ظهرها فالعطف مغاير ( قوله البقر ) انما لم يعلقها فيقول والبقر والغنم لان هذه نصب  
 مستقلة ليس فيها تابع ولا متبوع ثم ان البقر مأخوذ من البقر وهو الشق لانه يشق الأرض بحوافره  
 وهو اسم جنس جمعي والبقرة تقع على الذكر والمؤنث لان تاءه لاوحدة لا للتأنيث ( قوله والاني  
 أفضل ) أي وحينئذ فيجبر الساعي على قبولها ولا يجبر المالك على دفعها ( قوله ذو سنتين ) أي ودخل في  
 الثالثة سمى تبعاً لان قرنيه يتبعان أذنيه أو لانه يتبع أمه ( قوله وفي أربعين سنة ) وتستمر السنة إلى  
 تسع وخمسين فإذا بلغت ستين ففيها تبعان إلى تسعة وستين فإذا بلغت سبعين ففيها سنة وتبيع فإذا  
 بلغت ثمانين ففيها مستتان فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة أربعة فإذا بلغت مائة ففيها تبعان ومائة فإذا  
 صارت مائة وعشرة ففيها تبيع ومستتان فإذا بلغت مائة وعشرين خير الساعي كما قال الشارح قال  
 ابن عرفة والضابط في معرفة واجبها قسم عقود ما أريد زكاته فان انقسمت على عدد عقود  
 الأربعين من غير كسر فالواجب عدد الخارج مسنات وعلى عقود الثلاثين فالواجب عدد الخارج  
 أربعة وان انقسم عليهما فالواجب عدد خارج أحدهما ويأتي الحيار كما في الإبل وانكسارها على  
 عقود الثلاثين والأربعين يلغى قسمها على عقود الأربعين ويقسم على عقود الثلاثين فالواجب عدد  
 صحيح خارج أربعة وبدل لكل ثلث من كسره سنة من صحيح خارج ( قوله يجبر الساعي الخ ) أي  
 إذا وجد الصنفان أو عدما وتعين أحدهما إذا وجد منفردا ( قوله كائني الإبل ) تشبيه في مطلق التخيير  
 وشبه بمائتي الإبل وان لم يتقدم له ذكر التخيير فيه الأخذ بذلك من ضابطه التقديم في قوله في كل أربعين  
 بنت لبون وفي كل خمسين حقة فليس فيه إحالة على مجهول ( قوله الغنم ) هو مبتدأ أول وشاة مبتدأ ثان  
 وفي أربعين خبر الثاني والجملة خبر الأول والرباط محذوف أي الغنم شاة في أربعين منها ( قوله شاة ) التاء  
 فيها لاوحدة أي للدلالة على أن المراد واحد من أفراد الجنس وليست للتأنيث ولذا أبدل من الشاة  
 المذكور والمؤنث بقوله جذع أو جذعة أي ذكر أو أنثى ( قوله ذو سنة ) أي تامة كما قال ابن حبيب  
 أبو محمد وقيل ابن عشرة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وقيل ابن ستة أشهر وكان الأولى للصنف ان يزيد أو ينقص  
 بان يقول جذع أو جذعة ذو سنة أو ثني كافي للدونة والرسالة والجواهر وعليه يأتي هل الحيار للساعي  
 أو للمالك قولان ابن عرفة كون التخيير بين الجذع والثني للساعي أو لربها قولاً اشبه وابن نافع  
 قاله طفي وقد يقال ان الصنف إنما تكلم على أقل ما يجزى وهو الجذع وأما الثاني فهو أكبر من الجذع  
 لان الجذع من الضأن والمز ذو سنة تامة على ما مر فيه من الخلاف وأما الثاني منهما فهو ما أوفى  
 سنة ودخل في الثانية انظرين ( قوله ولو معزاً ) مبالغة في قوله جذع أو جذعة لان الخلاف موجود  
 فهما لقول ابن حبيب لا يجزى الجذع ولا الجذعة من المز لاعتناء الضأن ولا عن المز لقول ابن  
 القصار لا يجزى إلا الانثى من المزودن الذكر منه ولو اراد الرد على ابن القصار قطعاً لقال ولو معزاً  
 ذكر أو أعدوى وقوله معزاً أي إذا كانت الشياه الزكي عنها معزاً أخذها يأتي ( قوله ثم لكل مائة )  
 أي بعد الأربع مائة شاة فلا يتغير الواجب بعد الأربع مائة إلا بزيادة المئين ( قوله ولزم الوسط ) أي ان  
 الأنعام كانت من نوع أو من نوعين إذا كان فيها الوسط فلا اشكال في أخذه فان لم يكن فيها وسط بان  
 كانت كلها خياراً أو شراراً فان الساعي لا يأخذ منها شيئاً ويلزم ربهما الوسط ما لم يتطوع المالك بدفع  
 الخيار أو حمل الزامه بالوسط عند عدم التطوع بالخيار إلا ان يرى الساعي أخذ العيبة أحفظ للفقراء  
 أخذها ( قوله إلا ان يرى الساعي أخذ العيبة ) أي أحفظ للفقراء فله ذلك بلوغها من الأجزاء ولكن  
 برضا ربهم ان هذا جارٍ فيها في الوسط وما انفرد بالخيار والشرار فلا استثناء راجع للحالات كلها كما

(بخت) ابل خراسان ( لعراب ) بكسر العين ( وجاموس ) بفتح الجيم وضأن لمعز وخير الساعى إن وجبت واحدة في صنفين ( وتساويا ) كخمسة عشر من الجاموس ومثلها من البقر وكثيرين من الضأن ومثلها من المعز في أخذها من أيهما شاء ( وإلا ) يتساويا كعشرين بختاً وستة عشر عرابا وكثيرين جاموسا وعشرة بقرا وكتلاتين ضأنا وعشرين معزا أو العكس ( فمن الأكثر ) إذ الحكم للغالب ( ٤٣٦ ) ( و ) إن وجبت ( ثنتان ) في الصنفين أخذتا ( من كل ) أى اخذ من كل صنف

واحدة ( إن تساويا ) كاثنتين وستين ضأنا ومثلها ( أو ) معزا لم يتساويا ( الأقل ) نصاب غير وقص ( كائنة وعشرين ضأنا وأربعين معزا أى انما يؤخذ من الأقل بشرطين كونه نصابا أى لو انفرد لوجب فيه الزكاة وكونه غير وقص أى أوجب الثانية ( وإلا ) بان لم يكن الأقل نصابا ولو غير وقص كائنة وعشرين ضأنا وثلاثين معزا أو كان نصابا إلا أنه وقص كائنة واحدى وعشرين ضأنا وأربعين معزا ( فالأكثر ) يؤخذان منه ( و ) إن وجب في الصنفين ( ثلاث وتساويا ) كائنة وواحدة ضأنا ومثلها معزا ( فانتار ) ( منهما ) أى من كل واحدة ( وخير ) الساعى ( فى ) أخذ ( الثالثة ) من أيهما شاء ( وإلا ) بان لم يتساويا ( فكذلك ) أى فالحكم السابق في الشاتين فان كان الأقل نصابا غير وقص اخذ منه شاة واخذ الباقي من الأكثر

يدل عليه كلام التوضيح والجواهر وتخصيص عجز رجوعه لغير الأولى مخالف لاطلاق أهل الذهب وظواهر نصوصهم اه طي ( قوله بخت ) أى ابل ضخمة مائلة للقصر لما سنامان أحدهما خلف الآخر تأتى من ناحية خراسان وإنما ضمت البخت للعراب لانهما صنفان مندرجان تحت نوع ابل وكذا الضأن والمعز صنفان مندرجات تحت نوع الغنم وكذلك الجاموس صنف من البقر ( قوله وجاموس لبقرا ) اعلم أن الجاموس والحمر صنفان مندرجان تحت البقر والحمر يسكون اليهم جمع حمراء كانه لفظة الحمرة على لونها سميت بذلك فإذا علمت هذا تعلم ان الأولى للمصنف أن يقول وجاموس لحمر لان الشان ان الصنف انما يضم للصنف الآخر المدرج معه تحت نوع لان الصنف يضم للنوع المدرج تحته كذا في البساطي ( قوله وخير الساعى ) دليل لجواب الشرط وقوله وخير مفرع على قوله وضمت لعراب أى وإذا ضم أحد الصنفين للآخر فان وجبت واحدة في الصنفين وتساويا خير الساعى في أخذها من أيهما شاء وهذا إذا وجد السن الواجب في الصنفين أو قدمتهما وتعين المفرد كما نقله ح عن الباجى عند قوله وفي أربعين جاموسا ابن ( قوله كخمسة عشر من الجاموس ) أى وكتلاتين عشر بعير من البخت ومثلها من العراب ( قوله كعشرين بختاً ) أى فالواجب فيها أى في الستة والثلاثين بنت لبون ( قوله وكثيرين جاموسا الخ ) أى فالواجب فيها تباع كاسر ( قوله فمن الأكثر ) أى فتؤخذ تلك الواحدة من الأكثر ( قوله إذ الحكم للغالب ) قال ابن عبد السلام وهذا متجه ان كانت الكثرة ظاهرة واما ان كانت كالشاة والثانين فالظاهر أنهما كالتساويين اه شيخنا عدوى ( قوله كاثنتين وستين ضأنا ) أى وكتاتية وثلاثين عرابا ومثلها بختاً فالجملة ستة وسبعون فيها بنتا لبون وكتلاتين جاموسا ومثلها بقرا فالجملة ستون فيها تبعا ( قوله أى انما يؤخذ من الأقل ) أى انما تؤخذ الواحدة من الأقل كما تؤخذ واحدة من الأكثر بشرطين الخ ( قوله أى أوجب الثانية ) أى فالأقل لما كان له تأثير في وجوب الثانية صار كالتساوى ( قوله ولو غير وقص ) أى هذا إذا كان الأقل من النصاب وقصا كائنة وثلاثين معزا وثلاثين ضأنا بل ولو كان غير وقص كما مثل قوله كائنة وعشرين ضأنا ) أى وكائنة من الضأن واحدى وعشرين من المعز ( قوله يؤخذان منه ) أى من الأكثر ولا يؤخذ من الأقل شيء في هذه المسائل الثلاث الداخلة تحت الا ( قوله وتساويا ) أى حقيقة أو حكما كنفوت أحدهما للآخر باثنين أو بثلاثة كما في التوضيح عن ابن عبد السلام ( قوله غير وقص ) بان كان هو الموجب للشاة الثالثة وذلك كائنة وسبعين ضائنة وأربعين معزا فالجملة مائتان وعشرة فيها ثلاث شياه ( قوله وإلا أخذ الجميع من الأكثر ) أى والا بان كان الأقل أقل من نصاب وهو وقص كاثنتين وشاة ضأنا وثلاثين معزا أو كان غير وقص كاثنتين من الضأن وثلاثين من المعز أو كان نصابا وهو وقص أى لم يوجب الثالثة كاثنتين وشاة من الضأن وأربعين معزا وهذا مذهب ابن القاسم ومقابلة ما لسحنون من ان الحكم للأكثر فيؤخذ الكل منه مطلقا ( قوله واعتبر في الشاة الرابعة ) أى في مقام أخذها أو في وجوبها وقوله كل مائة نائب فاعل اعتبر أى انه في مقام أخذ الرابعة تعتبر كل مائة على حدتها من خلوص وضمت للمائة الخالصة يؤخذ زكاتها منها شاة والمائة التى فيها ضم ان تساوى صفها خبر في اخذ

والأخذ الجميع من الأكثر ( و ) ان وجب أربع من الغنم فأكثر ( اعتبر في ) الشاة ( الرابعة ) فأكثر كل مائة ( زكاتها على حدتها فيعتبر الخالص على حدة والضموم على حدة فإذا كانت أربعائة منها ثلثائة ضأنا ومائة بعضها ضأن وبعضها معز يخرج ثلاثة من الضأن واعتبرت الرابعة على حدتها في التساوى خير الساعى والا فمن الأكثر ( و ) يؤخذ ( في أربعين جاموساً وعشرين بقرة ) تبعا ( منها ) من كل صنف تباع لان في الثلاثين من الجواميس تبعا تبقى عشرة فتضم العشرين من البقر

فيخرج التبيع الثاني منها  
لأنها الأكثر ولا يخالف  
هذا ما مر من أنه إنما يؤخذ  
من الأقل بشرطين كون  
الأقل نصاباً وهو غير وقص  
مع أن الأقل هنا دون  
النصاب لأن ذلك حيث لم  
تقرر النصب وما هنا بعد  
تقررها وهي إذا تقرر  
نظر لكل ما يجب فيه شيء  
واحد بانفراده فيؤخذ من  
من الأكثر إن كان وإلا خيره  
كما مر في المائة الرابعة من  
القيم والمراد بتقرر النصب  
أن يستقر النصاب في عدد  
مضبوط (ومن هرب)  
أي فر من الزكاة (بإبدال)  
أي يدح (ماشية) ويعلم  
هروبه بأقراره أو بقرائن  
الأحوال كانت لتجارة أو  
قنية أبدلها بنوعها أو بغيره  
أو بعرض أو نقد وهي  
نصاب (أخذ بزكاتها)  
عملاله بنقيض قصده  
لا بزكاة المأخوذ ولو أكثر  
لعدم مرور الحول (ولو)  
وقع الإبدال (قبل الحول)  
بقرب كقرب الخليطين  
كما يأتي (على الأرجح)  
لا يبعد فإن كان المبدل  
دون نصاب لم يتصور  
هروبه وإنما ينظر للمبدل  
ويكون من قبيل قوله  
كمبدل ماشية تجارة الخ  
(وبني) بائع الماشية ولو  
غير فار (في) ماشية  
(راجعة) له (بعب أو)  
راجعة بسبب (فلس)  
من المشتري

زكاتها من أي الصنفين وإن اختلفا أخذت زكاتها من أكثرها (قوله) فيخرج التبيع الثاني منها) نظير  
ذلك ما لو كان عنده ثلثمائة وأربعون ضأناً وستون معزاً فإنه يؤخذ منه ثلاث من الضأن وواحدة من  
المعز لكونه الأكثر من المائة الرابعة فالمائة الرابعة ينظر فيها على حدتها كما لو انفردت ولذا عقب  
المؤلف هذه المسئلة بقوله واعتبر في الرابعة فأكثر كل مائة (قوله) مع أن الأقل أي في كلام المصنف  
وهو البقر (قوله) لم تقرر النصب أي لم يتحقق الموجب في عدد معين ألا ترى لما مثل له سابقاً من  
مائة وعشرين ضأنه وأربعين معزاً فإن الموجب للثانية لا يتوقف على كونه أربعين بل يتحقق فيها  
وفي أقل منها (قوله) وما هنا بعد تقررها هل الأنسب وما هنا عند تقرر النصب أي تحقق الموجب في عدد  
معين ألا ترى أن الموجب للتبيع الثاني الثلاثون لأقل منها وتقرر الموجب في عدد معين إما انتهاء كما  
في الغنم فإن في كل مائة شاة من الأربعمائة للمآلته له وإما ابتداء كما في البقر فإن في كل ثلاثين تبعا وفي  
كل أربعين مسنة (قوله) نظر لكل ما يجب أي لكل قدر يجب فيه شيء وقوله بانفراده راجع لكل أي  
نظر لكل قدر بانفراده يجب فيه شيء واحد (قوله) فيؤخذ أي الشيء الواحد وقوله من الأكثر أي  
من أكثر الصنفين إن كان أكثر وقوله والابن تساوي (قوله) أن يستقر أي يتحقق النصاب أي  
الموجب في شيء معين كقائه من الغنم بعد الثلثمائة فإن المائة موجبة لشاة والثلاثين موجبة لتبيع  
والأربعين موجبة لمسنة دون الأقل منها (قوله) ومن هرب الخ الباء في قوله بإبدال ماشية  
للاستعانة لآباء السبيبة ولا للصاحبة أي من هرب من الزكاة مستعينا على هروبه بإبدال ماشية  
فالأبدال مهروب به والزكاة مهروب منها وحاصله أن من ملك نصاباً من الماشية سواء كان للتجارة  
أولاً فنية ثم أبدلها بعد الحول أو قبله بقرب ماشية أخرى من نوعها أو من غير نوعها كانت الأخرى  
نصاباً أو أقل من نصاب أو أبدلها بعرض أو بنقد فراراً من الزكاة ويعلم ذلك من إقراره أو من  
قرائن الأحوال فإن ذلك الأبدال لا يسقط عنه زكاة المبدل بل يؤخذ بزكاتها معاملة بنقيض قصده  
ولا يؤخذ بزكاة البدل وإن كانت زكاته أكثر لأن البدل لم يجب فيه زكاة الآن لعدم مرور الحول  
عليه (قوله) أو بقرائن الأحوال أي كأن يسمع الهارب يقول يريد الساعي أن يأخذ منى زكاة في هذا  
العام هيأت ما أبعد منها ثم بعد ذلك أبدلها (قوله) وهي نصاب أي الماشية التي أبدلها نصاب وهذا مأخوذ  
من قول المصنف أخذ بزكاتها إذ لا زكاة لدون النصاب (قوله) ولو وقع الإبدال قبل الحول أي هذا  
إذا وقع الإبدال بعد الحول بل ولو وقع الإبدال قبل الحول بقرب أي كشه ولا يحتاج فيما بعده لقريته  
تدل على الهروب أو إقراره لأن الإبدال حينئذ نفسه قريته عليه وأشار الشارح بقوله ولو وقع الإبدال  
الخ إلى أن المبالغة في الهروب والاببدال لا في الأخذ بالزكاة لأن الزكاة لا تؤخذ قبل الحول لا من  
الفار ولا من غيره (قوله) على الأرجح أي عند ابن يونس خلافاً لقول ابن السكاتب أنه لا يؤخذ بزكاتها  
إلا إذا كان إبدال بعد مرور الحول وقبل مجيء الساعي أما إذا وقع الإبدال قبل الحول ولو بقرب فلا  
يكون هارباً وإنما عبر بصيغة الاسم لأن ابن يونس نقل عن عبد الحق محل ما صوبه كما نقله عنه  
في التوضيح فهو اختيار من خلاف لا قول من عند نفسه (قوله) لا يبعد أي أن كان الإبدال قبل  
الحول يبعد فإنه لا يؤخذ بزكاتها ولو قامت القرائن على هروبه هذا ظاهره وهو الصواب خلافاً لما  
في عقب كذا قرر شيخنا (قوله) فإن كان المبدل دون نصاب هذا مفهوم قوله وهي نصاب (قوله) لم  
يتصور هروبه أي لأنه لا زكاة فيما دون النصاب (قوله) وإنما ينظر للمبدل أي فهو الذي  
يزكي (قوله) وبني بائع الماشية أي سواء باعها بعين أو بنوعها أو بمخالفها \* وحاصله أن من

باع ماشية بعد ما مكثت عنده نصف عام مثلا سواء باعها بعين أو بمرض أو بنوعها أو بمخالفتها كان  
 فارا من الزكاة به أم لا فكثت عند المشتري مدة ثم ردت على بائعها بيب أو بسبب فلس المشتري أو  
 بسبب فساد البيع فانه يبنى على حولها عنده ولا يلغى الأيام التي مكثتها عند المشتري بحيث لا يحسبها  
 من الحول بل تحسب منه ويفهم من قول المصنف بنى انها رجعت قبل تمام الحول كما صورنا فان  
 رجعت بعده زكاه حين الرجوع فان زكاه المشتري عنده ثم ردها رجعت على البائع بما آداه ان لم يكن دفع  
 منها (قوله وأولى بفساد بيع) كان الفساد مختلفا فيه كالبيع وقت نداء الجمعة أو متفقا عليه كالبيع  
 لأجل مجهول والموضوع أن تلك الماشية البيعة لم تفت عند المشتري بمفوت من مفوتات البيع الفاسد  
 وإنما كان الرجوع بفساد البيع أولى لأن البيع الفاسد لا ينقل الملك (قوله كبديل ماشية تجارية)  
 لما كان النظر هنا إنما هو في زكاة البديل وأما البدلة فلا زكاة فيها قطعا لعدم قصد انقراض شرطها هنا في  
 البديل أن يكون نصابا ادلا زكاة فمادون النصاب وأما البديل فلا يشترط أن يكون نصابا عكس ما تقدم  
 في الهارب فانه لا بد في البديل أن يكون نصابا وأما البديل فلا يشترط فيه ذلك لكونها غير مزكاة  
 وحاصله ان من أبدل ماشية للتجارة سواء كانت نصابا أو أقل منه فاما ان يبدلها بعين أو بمرض أو بنوعها  
 فان أبدلها بمرض أو بعين وكان نصابا يقال أشبه يستقبل بالعين والمرض وقال ابن القاسم يبنى على  
 حول الأصل أي الثمن الذي اشترت به ماشية التجارة فان كان ذلك الثمن عرض تجارة فالحول من  
 يوم ملك ذلك العرض وان كان عرض قنية فمن يوم اشترت به تلك الماشية وان كان اشتراها بعين فالحول  
 من يوم ملكه ان لم يزكه والا فمن يوم زكاه هذا كله ان أبدلها قبل جريان الزكاة في عينها لكونها  
 دون نصاب أولم يحل عليها الحول وأما ان وقع الابدال بعد ان زكاه فالحول الذي يزكي فيه بديلها العين  
 والعرض حول زكاة عينها لأن زكاة عينها أبطلت حول الأصل الذي هو ثمنها وان أبدلها بنوعها  
 كبخت بعراب أو بقر بجاموس أو بضان بعزبي على حول البدلة وهو يوم ملكها أو زكاه باتفاق  
 الشيخين لا على حول الأصل وهو الثمن الذي اشترت به البدلة إذا علمت هذا تلم ان في كلام المصنف اجمالا  
 لاختلاف كيفية بناء البديل بعين والبديل بنوعها (قوله بنصاب عين) الراد بالعين ما قابل الماشية فيشمل  
 العرض كافي كبير خشن (قوله فيبنى) أي في زكاة العين أو العرض الذي أبدل به ماشية التجارة وقوله على  
 حول أصلها أي أصل الماشية للبدلة (قوله وهو النقد الذي اشترت به) وحوله من يوم ملكه ان لم يزكه  
 أو من يوم زكاه ان كان قد زكاه (قوله ولو كان الابدال المذكور) وهو الابدال بعين أو بنوعها (قوله فانه  
 يبنى) أي في زكاة ذلك البديل وقوله على حول أصلها أي أصل الماشية المستهلكة فان صالح عنها  
 بنوعها زكى ذلك البديل لحول المستهلكة وهو يوم ملكها أو زكاه وان صالح عنها بعين فزكى تلك العين  
 لحول النقد الذي اشترى به المستهلكة وهو يوم ملكه ان لم يزكه ويوم زكاته ان زكاه ان لم تجر الزكاة  
 في عين المستهلكة والا فمن يوم زكاتها \* واعلم ان ابدالها في الاستهلاك بنوعها فيه قولان لابن القاسم  
 في المدونة الأول انه يبنى في زكاة البديل على حول الأصل البدلة وهو ماشية عليه المصنف والثاني انه  
 يستقبل بذلك البديل حولا من يوم اخذه قال بن وهذا القول اما مساو للأول أو أقوى منه وقد اعيب  
 على المصنف في اقتصاره على الأول ورده على الثاني بل هو ما ابدلها في الاستهلاك بعين فابن القاسم  
 يقول فيه بالبناء على حول الأصل وأشهب يقول بالاستقبال فليس الاستقبال حينئذ متفقا  
 عليه خلافا لمبق لقول ابن الحاجب أخذ العين في الاستهلاك كالمبادلة اتفاقا فقد حكى  
 الاتفاق على الحاق أخذ العين في الاستهلاك بالمبادلة الاختيارية ومذهب ابن القاسم فيها البناء على  
 حول الأصل ومذهب أشهب الاستقبال كما مر قريبا عند قول المصنف كبديل ماشية تجارية

وأولى بفساد بيع على حولها  
 الأصل ويتركها عند تمامه  
 وكأنها لم تخرج عن ملكه  
 ثم شبه في البناء على حول  
 الأصل مفهوم الفار بقوله  
 (كبديل ماشية تجارية)  
 وكانت نصابا بل (وإن)  
 كانت (دون نصاب بعين)  
 متعلق بمبدل أي أبدلها  
 بنصاب عين فيبنى على  
 حول أصلها وهو النقد  
 الذي اشترت به مالم  
 تجر الزكاة في عينها فان  
 جرت في عينها بان حال  
 عليها الحول عنده وهي  
 نصاب بنى على حول زكاة  
 عينها لأنها أبطلت حول  
 الأصل (أو) أبدلها بنصاب  
 من (نوعها) كبخت  
 بعراب ومعرضان فيبنى على  
 حول أصلها وهو البدلة  
 مطلقا زكى عينها أم لا  
 لا الثمن الذي اشترت به  
 (ولو) كان الابدال  
 المذكور (لاستهلاك)  
 لها ادعاء ربه على شخص  
 فصالحه على نصاب من  
 نوعها أو أعطاه القيمة عينها  
 فانه يبنى على حول أصلها  
 (كنصاب قنية)  
 من الماشية

أبدله بنصاب عين أو ماشية من نوعها ولو لاستهلاك فإنه يبنى على حوله أصلها وهو البدل فيهما فإن لم تكن نصاباً كاربعة من الأبل فإن أبدلها بنصاب عين استقبل بنصاب من نوعها بنى (لا) أن أبدل ماشية التجارة أو القنية (بمخالفتها) (٤٣٩) نوعاً كابل يقرأ وغنم فلا يبنى بل

يستقبل (أو راجعة)

لبائنها (بإقالة) فلا يبنى

لأنها ابتداء بيع وأولى

الراجعة بهبة أو صدقة (أو)

أبدل (عَيْنًا بماشية)

بعضى اشترى ماشية للتجارة

أو القنية بعين فإنه يستقبل

بها ولا يبنى على حول الثمن

نم شرع يتكلم على زكاة

الخلطة فقال (وخطأ)

للماشية (المتحدة النوع

(كذلك) واحد (فما وجب

عليهم) (من قدر) كثلاثة لكل

واحد أربعون من الغنم فليهم

شاة واحدة كالمالك الواحد على

كل ثلثها (وسن) كاثنين

لكل واحد ست وثلاثون

من الأبل فليهم ما جذعة على

كل نصفها ولو لا الخلطة

لكان على كل بنت لبون فصل

بها تغير في السن كالمالك

الواحد (وصنف)

كاثنين لواحد ثمانون من

العز وللثاني أربعون من

الضأن فليهم شاة من العز

كالمالك الواحد على صاحب

الثمانين ثلثها ولو لا الخلطة

لكان على كل واحدة من صنف

ماله فقد حصل بها تغير في

الصنف بالنسبة للمالك الضأن

ولها شروط ستة أشار

لأولها بقوله (إن نويت)

الخلطة أى نواها كل واحد

منها أو منهم لا واحد فقط

الح وإذا علمت ذلك ظهر لك أن الأولى جعل للمبالغة في قول المصنف ولو لاستهلاك راجعة العين والنوع كما قال ح وتبعه شارحنا حيث قال ولو كان الإبدال المذكور وأن الفرد وعليه بلوقول ابن القاسم الثاني في النوع وقول أشهب بالاستقبال في العين والنوع كذا ذكر شيخنا ثم إنه على قول ابن القاسم بالبناء على حول الأصل في إبدال الاستهلاك قال عبد الحق محله ما لم تشهد بينة بالاستهلاك والا استقبل به وقال غيره إن الخلاف الذي لابن القاسم مطلق أى كان الاستهلاك بمجرد الدعوى أو كان ثابتاً بينة انظر بن (قوله أبدله بنصاب عين) فلما أبدله بأقل من نصاب العين أو الماشية فلا زكاة عليه اتفاقاً (قوله فإنه يبنى على حول أصلها) أى من يوم ملك رقابها أو زكاتها (قوله فيهما) أى في إبداله بعين أو نوعها ولا يقال إذا كان الإبدال بعين إنه يبنى على حول الثمن الذى اشترى به الماشية البدلة أى من يوم ملكه أو زكاه كما تقدم في مسئلة التجارة خلافاً لما قاله بعضهم إذا قاله الشارح هو النقل (قوله فإن لم تكن) أى ماشية القنية البدلة (قوله لا إن أبدل ماشية التجارة) أى سواء كانت نصاباً أم لا وقوله أو القنية أى والحال أنها نصاب بمخالفتها وهذا مخرج من قوله ساجوا بنى لكن بالنظر لقوله أو نوعها وقوله أو راجعة بإقالة عطف على المخرج لكن بالنظر لقوله عيب فهو من اللب والنشر المشوش والتقدير وبنى في راجعة بعيب لأن في راجعة بإقالة كبديل بنوعها أى كائى بديل الماشية التى للتجارة وللقنية إذا أبدلها بنوعها لأن إبدالها بمخالفتها (قوله أو راجعة بإقالة) أى سواء وقعت الإقالة قبل قبض الثمن أو بعده (قوله يعنى اشترى ماشية للتجارة أو القنية بعين) أى كانت تلك العين عنده أمالو كانت عنده ماشية باعها بعين ثم قبل قبض الثمن أو بعده أخذ فيه ماشية مخالفة لنوعها من المشتري فإنه كبديل ماشية بماشية فيجرى على ما تقدم من قوله كنصاب قنية لا بمخالفتها وهذا إذا أخذ من المشتري ماشية غير التى باعها له أمالوا أخذ منه نفس تلك الماشية كان إقالة (قوله فإنه يستقبل بها) أى من يوم اشتراها سواء اشتراها للقنية أو للتجارة (قوله وخطأ الماشية كالك الح) أى وأما الخطأ في غير هاتين العبرتين بمالك كل واحد (قوله المتحدة النوع) قال بعض هذا قيد لا بد منه في كون الخليطين يزكيان زكاة المالك الواحد ولم يذكره المصنف وقد يجاب بأنه مأخوذ من قوله كالك فيما وجب لأن الأبل والبقر لا تجمع في الزكاة ولو جمعها في ملك فكيف بالخلطة (قوله فيما وجب من قدر الح) أى لا في كل الوجوه التى يوجبها المالك من ضمان وثقة وغيرها إذ حكم الخطأ في ذلك حكم الأفراد (قوله وسن) الواو بمعنى أو ولا يضر أن الثمرة معه ومع الصنف حاصلة في القدر أيضاً (قوله فصل بها تغير في السن) أى وتنقص في القدر أيضاً (قوله فقد حصل بها تغير في الصنف الخ) أى وتنقص في القدر أيضاً فالثمره في السن والصنف وهى تغير كل منهما مصاحبة للقدر ولا ضرر في ذلك واعلم أن الخلطة كاتوجب التخفيف كما في الأمثلة التى ذكرها الشارح قد توجب التثقل كاثنين لكل واحد منها مائة وشاة عليها ثلاث شياه وقد كان الواجب على كل واحد لو لم توجد الخلطة شاة واحدة وقد اوجب الخلطة عليها زيادة واحدة على كل واحد نصفها وقد لا توجب الخلطة شيئاً كاثنين لكل منهما مائة شاة فان كل واحد عليه شاة سواء اختلط أم لا (قوله وفي الحقيقة الخ) هذا جواب عما يقال إن النية الحكيمة كافية وتوجهها للخلطة نية لها حكماً وحينئذ فلا يمكن خلطة بدون نية فلا حاجة لاشتراطها وحاصل الجواب أن المراد بنية الخلطة عدم نية الفرار بالخلطة (قوله عدم نية الفرار) أى أن لا ينوي أو أحدهما الفرار بالخلطة

وفي الحقيقة الشرط عدم نية الفرار ولثانيتها وثالثها بقوله (وكل حر مسلم) (١)

(١) قول المصنف وكل حر مسلم القصد دفع توهم تغليبه حيث كانوا كالمالك والا فذلك شرط في مطلق الزكاة اه من شرح المجموع

فان فقدوا أحدهما فلا عبرة بالخلطة (٤٤٠) وركى حصل الشروط زكاة انفراد ولرابعها بقوله (ملك نصابا) وخالف به أو ببعضه

ولحامسها بقوله (بحول) أي ملكا مصاحبا لمرور الحول من يوم ملكه أو زكاة فلو حال على ماشية أحدهما دون الآخر لم تؤثر الخلطة ولا يشترط مرور الحول من يوم الاختلاط بل يكفي اختلاطهما في الأثناء ما لم يقرب جدا كسهر ولسادسها بقوله (واجمعهما) أي للمالكين (ملك) للذات (أو منفعة) باجارة أو اباحة للناس كسهر ومراح ومبيت بارض موات أو باعارة ولولو فعل يضرب في الجميع أو منفعة تراعى تبرع لهما (في الأكثر) وهو ثلاثة أو أكثر (من) خمسة أشياء (ماء) مباح أو مملوك لهما أو لأحدهما ولا يمنع الآخر كما مر (ومراح) بالفتح المحل الذي تقبل فيه أو تجتمع فيه ثم تساق منه للمبيت وأما المحل الذي تبيت فيه فبالضم وسيأتي (ومبيت) ولو تعدد ان احتاجت له (وراع) جميعها أو لكل ماشية راع وتعاونوا ولو لم يحتاج لهما (بأذنهما) واللام يصح عددهن الأكثر (وخل) يضرب في الجميع ان كانت من صنف واحد (رفق) راجع للجميع كاتنين (و) ان اخذ الساعي من احد

من تكثير الواجب لتقليله سواء نوى الخلطة أم لا (قوله فان فقد) بأن كان أحد الخليطين عبدا كافرا وقوله أو أحدهما أي بأن كان أحد الخليطين عبدا مسلما أو حرا كافرا والخلط الثاني حر مسلم (قوله وخالف به أو ببعضه) أي صاحب نصاب يضم مالم يخالف به إلى مال الخلطة ويركي الجميع زكاة مالك واحد وكذا لو كان عند كل نصاب وخلط كل بعض نصابه ببعض نصاب الآخر بحيث صار ما وقع فيه الخلطة نصابا هذا ظاهر كلام المصنف لأنه قال ملك نصابا ولم يقل خلط بنصاب وهو الموافق لما قاله ابن عبد السلام وعليه يحتمل قول المصنف الآتي وذو ثمانين الخ واعتمده بن وشيخنا العدوي وضعفا قول التوضيح شرط الخلطة أن يكون لكل واحد نصاب وخالف به (قوله مصاحبا لمرور الحول) أي بالمشترط إنما هو مصاحبة الحول للملك للخلطة وإعلم أن الحول الذي يركى في آخره الخليطان ابتداءه من وقت الخلطة ان كان كل من الخليطين ملك النصاب حينها ومن وقت الملك أو التزكية له ان كان ذلك قبلها متفقا عليه والأركى كل على انفراده (قوله لم تؤثر الخلطة) أي ويركي من حال الحول على ماشيته زكاة انفراد ولا زكاة على من لم يجاوز ملكه حولا (قوله بل يكفي الخ) أي فإذا مكنت الماشية عند كل واحد سنة أشهر ثم اختلط ومضت ستة أشهر من الخلطة زكيا زكاة خلطة لأن الحول قد صاحب الملك وان لم يصاحب الخلطة (قوله أو منفعة) أي أو ملك منفعة وهو عطف على مقدم كما أشار له الشارح \* وإعلم ان ملك رقبة المحس متأت وكذلك ملك منفعتها باجارة أو اعارة وأما ملك المنفعة بالاباحة لعموم الناس فانما يتأتى في البعض أعنى الماء والمراح والمبيت كما أشار لذلك الشارح (قوله مراح) أي فلا بد ان يكون مملوكا لهما ذاتا أو منفعة أو أحدهما يملك نصف ذاته والآخر يملك نصف منفعته وكذا يقال فيما بعد (قوله ثم تساق منه للمبيت) أي أو للسروح (قوله ولو تعدد) أي وكذا يقال في المراح والحاصل انه إذا كان كل من المبيت والمراح متعددا فلا يضرب بشرط الحاجة لذلك (قوله ولو لم يحتاج لهما) أي لقلة الماشية على المعتمد خلافا للباحي حيث قال لا بد من اشتراط الاحتياج في تعدد الراعي وهو الذي صححه في التوضيح ولم يذكر المواق غيره ولكن اعترض ابن عرفة كلام إلحاجي بأنه خلاف ظاهر نقل الشيخ عن ابن حبيب وابن القاسم من الاكتفاء بالتعاون في تعدد الراعي كثرت الغنم أوقات (قوله باذنهما) أي للراعي في الرعي ان كان الراعي واحدا أو للرعاة في التعاون ان تعددوا (قوله واللام يصح الخ) أي والايكن هناك اذن من المالكين للراعي بان اجتمعت مواش غير اذن اربابها واشترك رعاتها في الرعي والمعاونة لم يصح عد الراعي من الأكثر لأن ارباب الماشية لم تجتمع فيه فلا بد من اجتماعهما في ثلاثة غيره (قوله وفعل) أي كأن يكون واحدا مشتركا أو مختصا بأحدهما يضرب في الجميع أو لكل ماشية فعل يضرب في الجميع أيضا (قوله ان كانت الخ) أي وإلا فلا يشترط ذلك أي الاجتماع في الفعل لأنه لا يتأتى ضرب الفعل في جميعها حينئذ (قوله برفق) أي بقصد الترافق والتعاون في جميع ما تقدم لا بقصد الفرار من الزكاة (قوله راجع للجميع) والمراد به بالنسبة للمبيت والمراح الارتفاق بكل من الموضمين ان تعدد وبالنسبة للماء الاشتراك في منفعة الماء كأن يملكك بئرا أو يستأجره على اخذ قدر معلوم كل يوم مائة دلو مثلا أو يستأجر أحدهما من الآخر لأنه يجوز الاستئجار على شرب يوم أو يومين مثلا كل يوم كذا وفي الفعل جعل ملكه إياه يضرب في الجميع وفي الراعي التعاون حيث تعدد (قوله يعني رجع الخ) أشار بهذا إلى ان المفاعلة على غير بابها وان المراد بشريكه خليطه ولو قال المصنف ورجع المأخوذ منه على صاحبه كان أولى (قوله بنسبة عدديهما) أي

بنسبة

الخليطين معا لهما وأكثر مما عليه (راجع المأخوذ منه شركته) بمرجع

على خابطه (بنسبة عدديهما) بأنه تفيض قيمة المأخوذ على عدد مالكل منهما ويرجع للمأخوذ منه على الآخر بما عليه

بنسبة عدد كل منها لمجموع العددين (قوله ان لم ينفرد أحدهما بوقص) أى بان كان لاوقص لأحدهما كالوكان لكل منها خمسة من الابل أو كان لكل منها وقص ثم ان ظاهر المصنف انه إذا كان الوقص بين الجانبين يتفق على رجوع المأخوذ منه على صاحبه بالنسبة سواء كان يتلفق من مجموع الوقصين نصاب كتسعة وستة أو كان لا يتلفق منها نصاب كثمانية وستة. ومثله في التوضيح اغترارا بظاهر ابن الجاجب وليس كذلك بل ان كان يتلفق من مجموع الوقصين نصاب كان رجوع المأخوذ منه على صاحبه بالنسبة باتفاق وان كان لا يتلفق منها نصاب فهو من محل الخلاف كالوانفرد أحدهما بالوقص كإذ كره ابن عرفة وابن عبد السلام والباقي وغيرهم فلو قال المصنف ولو بوقص غير مؤثر كما قال ابن عرفة لأجاد اهـ بن (قوله على صاحب التسعة ثلاثة أخماسها) أى الثلاث شياه لأن نسبة التسعة للخمسة عشر ثلاثة أخماس ونسبة الستة للخمسة عشر مجموع المائتين خمسان فإذا أخذ الساعى الثلاث شياه من صاحب التسعة رجع على صاحب الستة بخمسة قيمتها وان أخذها من صاحب الستة رجع على صاحب التسعة بثلاثة أخماس قيمتها (قوله بل ولو انفرد وقص لأحدهما) أى بناء على المشهور من ان الاوقاص مزكاة فإذا كان لأحد الخليطين تسع وللآخر خمس فكان مالك يقول على كل واحد منهما شاة ثم رجع الى القول بأن على صاحب التسع شاة وسبعين وعلى الآخر خمسة أسباع شاة والقولان في الدونة والأخير منهما هو المشهور فلذا مثى المصنف عليه ورد على القول الأول بلو (قوله على صاحب التسعة تسعة أسباع) وذلك لأن الأربعة عشر بعيرا إذا قسمت عليها الشاتان الواجبتان فيها خرج سبع شاة فكل بعير من الأربعة عشر عليه سبع شاة فإذا اعتبرت الأربعة عشر سبعة ونسبت تسعة اليها كانت تسعة أسباع وإذا نسبت خمسة اليها كانت خمسة أسباع فإذا أخذ الساعى الشاتين من صاحب التسعة رجع على صاحبه بنسبة الخمسة للأربعة عشر وهو سبعان ونصف سبع الشاتين وذلك خمسة أسباع شاة وان أخذها من صاحب الخمسة رجع على صاحبه بنسبة التسعة للأربعة عشر ذلك أربعة أسباع ونصف سبع الشاتين وهو تسعة أسباع شاة واحدة وذلك شاة كالة وسبعان (قوله والرجوع يكون في القيمة) أى في قيمة ما أخذ الساعى وأشار الشارح بقوله والرجوع يكون إلى أن قول المصنف في القيمة متعلق براجع واعلم ان الواجب على الرجوع عليه اما أن يكون جزءا من شاة أو شاة فالأول كما إذا كان لأحدهما تسع من الابل وللآخر خمسة وفي هذه الحالة يتفق ابن القاسم وأشهب على أن الرجوع في القيمة لكن ابن القاسم يقول تعتبر القيمة يوم الاخذ بناء على أن أخذ الشاة عنها في معنى الاستهلاك فكان أحدهما استهلكها على دافعها ومن استهلك شيئا لزمه قيمته يوم الاستهلاك وقال أشهب يوم التراجع بناء على أن الرجوع عليه كالتسلف ومن تسلف شيئا وعجز عن رده وأراد أن يرد قيمته تعتبر قيمته يوم القضاء وأما ان كان الواجب للرجوع عليه شاة كالأول كان لأحدهما خمسة عشر وللآخر خمسة فاختلف ابن القاسم وأشهب فقال ابن القاسم ان الرجوع في القيمة يوم الاخذ كالجزء لأنه بمعنى الاستهلاك وقال أشهب يرجع بمثلها بناء على ان الرجوع عليه كالتسلف فقول الشارح والرجوع في القيمة يوم الاخذ أى عند ابن القاسم سواء كان الرجوع بجزء أو بشاة كاملة خلافا لأشهب فيها (قوله تناول الساعى الآخذ الخ) بأن رأى في مذهبه أنه إذا اجتمع لهما نصاب تجب الزكاة عليهما ولو لم يكن لواحد منهما نصاب قبل الحاطة (قوله كالوكان لكل منهما عشرون من الغنم) وأخذ الساعى واحدة من أحدهما أى أو كانوا أربعة لكل واحد عشرة وأخذ الساعى من أحدهما واحدة فيقع التراجع في قيمة تلك الشاة المأخوذة في المال الأول يرجع المأخوذ منه على صاحبه بنصف قيمتها

ان لم ينفرد أحدهما بوقص  
كتسع من الابل لأحدهما  
ولثاني ست فعليها ثلاث  
شياه على صاحب التسعة  
ثلاثة أخماسها وعلى  
الآخر خمسها لان خمس  
الخمس عشر ثلاثة بل (ولو  
انفرد وقص لأحدهما)  
كتسع لأحدهما وللآخر  
خمس فعليها شاتان على  
صاحب التسعة تسعة أسباع  
وعلى صاحب الخمسة خمسة  
أسباع فالمأخوذ منه يرجع  
على صاحبه بما عليه  
والرجوع يكون ( في  
القيمة ) يوم الاخذ  
وشبه في التراجع بنسبة  
العددين قوله ( كتناول  
الساعى الآخذ ) لشاة  
( من نصاب ) فقط  
( لمسا ) كالوكان لكل منها  
عشرون من الغنم (أو) من  
نصاب ( لأحدهما )  
كأنة شاة ( وزاد ) الآخذ  
على شاة مثلا ( للحاطة )  
كالوكان للآخر خمسة  
وعشرون فأخذ شاتين



وفي الثاني يرجع على كل واحد من أصحابه برع قيمتها فلو أخذ الساعي من أحد الخلطاء شاتين كانت أحدهما مظلة وترادا في الثانية بينها إن استوت قيمتها بأن كانت قيمة كل واحدة تساوي أربعة وإن اختلفت فنصف قيمة كل منها مظلة وترادا النصفين الآخرين (قوله فعلى صاحب المائة أربعة أخماسها) قد علمت مما مر أن الذهب لزوم شاة واحدة لصاحب المائة لكن لما كان أخذه بالتأويل أشبه حكم الحاكم في مسائل الخلاف فلا ينقص (قوله لأن أخذ من أحدهما غصبا) أي فبما مر وهو ما إذا اجتمع للخليطين نصاب أو كان لأحدهما نصاب ولصاحبه أقل من نصاب وأخذ من أحدهما واحدة غير متاويل (قوله أول يكمل لهما نصاب) أي أو بمن لم يكمل لهما فالمطوف محذوف وذلك بأن كان لكل واحد منهما خمسة عشر من الغنم وأخذ الساعي واحدة من أحدهما (قوله كالخليط الواحد) خبر للبند الأول وهو ذو وهو جواب عن المسئلتين أي كالمخالط الواحد وإن كان مخالطا لاثنتين حقيقة في الأولى ولاثنتين أحدهما حقيقة والآخر حكما في الثانية لأن صاحب الثمانين خليط حكمًا بالنسبة للاربعين التي يده لم يخالط بها فلم يلزم تشبيه الشيء بنفسه (قوله بناء على أن خليط الخليط الخ) اعترضه البساطي بأن هذا لا يجري في المسئلة الثانية لأن معناه أن المخالط لشخص مخالط لشخص آخر مخالط لذلك الشخص الآخر كما في المسئلة الأولى فإن صاحب الثمانين مخالط لكل من صاحبي الاربعين فيكون كل من صاحبي الاربعين مخالطا للآخر لأن مخالط المخالط لشخص مخالط لذلك الشخص ولا يتأتى في المسئلة الثانية لأنه ليس فيها إلا واحد مخالط لآخر وليس فيها خليط خليط واجب بأن فيها خليط خليط باعتبار الاربعين التي لم يخالط بها فهو الخليط بها فذو الثمانين معه خليط وهو صاحب الاربعين وخليط خليط وهو الاربعون التي لم يخالط بها والحاصل أن صاحب الثمانين خليط لصاحب الاربعين والاربعين التي لم يخالط بها خليط بالنسبة له أيضا (قوله وهو المشهور) أي وقيل أن خليط الخليط غير خليط واعترض على المصنف بأن الحكم في المسئلة الأولى لا يختلف إذ على صاحب الثمانين شاة وعلى غيره نصف بالقيمة سواء قلنا أن خليط الخليط خليط أو قلنا أن خليط الخليط لشخص ليس بخليط لذلك الشخص فالمثال الذي يظهر فيه ثمرة الخلاف ذو خمسة عشر بعيرا خالط بخمسة منها صاحب خمسة وبعشرة منها صاحب خمسة على الجميع بنت مخاض بناء على أن خليط الخليط خليط وعلى مقابله خمس شياه (قوله يعني عنه) أي لأن المعنى على صاحب الثمانين شاة وعلى كل من غيره نصف ويرجع دافعها على صاحبه بالقيمة وقال خش وليس قوله هنا بالقيمة تكرار مع قوله وراجع للمأخوذ منه شريكه بالقيمة لأن ذلك في تراجع الخلطاء وهذه في الساعي يعني إذا وجب له جزء من شاة أو من بعير أخذ القيمة لأجزء أو عليه فيقدر له عامل يتعلق به أي وإن وجب للساعي جزء شاة أو جزء بعير على أحد الخليطين أخذ القيمة والباء زائدة على حد قوله :

ونأخذ بعده بذناب عيش \* أجب الظهر ليس له سنم

أه كلامه وهو تخريج لكلام المصنف على ما قاله ابن عبد السلام وارتضاء في التوضيح لكنه معترض قال طئي لعل المؤلف أراد ما قاله ابن عبد السلام أن الواجب على كل من الطرفين في المسئلة الأولى القيمة وعلى الوسط شاة وارتضاء في التوضيح واستظهره لكن اعترضه ابن إدريس الزواوي قائلا هذا غلط فاحش إذ لو كان الأمر كما قال لما كان تراجع بين الخلطاء لأن من وجبت عليه شاة دفعها ومن وجب عليه جزء دفع قيمته فلا تراجع وهو مخالف للحديث والقواعد أه فكلامه في التوضيح يدل على ما ارتضاء هنا وإن كان غير صحيح أه بن الأولى حمل ما هنا وما تقدم على تراجع الخلطاء بعضهم على بعض وارتكاب التكرار خير من ارتكاب

فعلى صاحب المائة أربعة أخماسها وعلى الآخر خمسها (لا) أن أخذ من أحدهما (غصبا أو لم يكمل لهما نصاب) وأخذ من أحدهما فلا تراجع وهي مصيبة ممن أخذ منه وهذا من الغصب أيضا إلا أن الأول الغصب فيه مقصود وهذا ليس بمقصود بل هو جهل محض (وذو ثمانين) من الغنم (خالط نصفها) أي بكل أربعين منها (ذو ثمانين) أي صاحبي ثمانين لكل منها أربعون منفردا به ساعن الآخر (أو) خالط ذو الثمانين (بنصف) منها (فقط) وهو أربعون (ذا أربعين) وأبقى الاربعين الأخرى بيده يلد أو يلدن (كالخليط الواحد) بناء على أن خليط الخليط خليط وهو المشهور فعلى الثلاثة شاتان في الأولى وعلى الاثنتين شاة في الثانية وحينئذ يكون (عليه) أي على صاحب الثمانين في الأولى (شاة وعلى) كل من (غير نصف) وحذف جواب الثانية وهو عليه ثلاثا وعلى صاحب الاربعين ثلثها وقوله (بالقيمة) يعني عنه في القيمة التقدم وتأمل المقام

(وخرج الساعى)  
 (ولو يجذب) أى مع جذب  
 بدال مهملة ضد الحصب  
 بكسر الحاء المعجمة طالع  
 الثريا (أى زمن طلوعها  
 بالفجر) وذلك فى  
 السابع والعشرين من  
 بشنس رقعا بالساعى  
 وبأرباب المواشى لاجتماع  
 المواشى على الماء اذ ذاك  
 (وهو) أى الساعى اى  
 مجيئه (شرط وجوب)  
 للزكاة (إن كان) ثم ساع  
 (وبلغ) أى وصل فالشرط  
 وصوله لأرباب المواشى  
 فاذا مات شيء من المواشى  
 أوضاع بغير تفريط بعد  
 الحول وقبل مجيئه فلا  
 يحسب وإنما يزكى الباقي  
 ان كان فيه الزكاة وكذا  
 إذا حصل شيء مما ذكر  
 بعد بلوغه وعده وقبل  
 اخذه لان البلوغ شرط فى  
 الوجوب وجوبا موسعا  
 إلى الأخذ كدخول وقت  
 الصلاة فقد يطرأ أثناء  
 الوقت ما يسقطها كالحيض  
 كذلك الموت مثلا بعد  
 الحيض والعده فالعده والأخذ  
 ليسا بشرط يتوقف عليهما  
 الوجوب كما وهم واما الوديع  
 منها شيئا بغير قصد القرار  
 أو باع شيئا كذلك بعد مجيئه  
 الساعى وقبل الاخذ ففيه  
 الزكاة ومحسب على المعتمد

الفساد تأمل (قوله وخرج الساعى) أى لجباية الزكاة كل عام وجوبا كما فى مباح ابن القاسم لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وخيئت فلا يلزم رب الماشية ان يسوق صدقة للساعى بل هو يأتيها الا أن يبعد عن محل اجتماع المواشى على الماء فيلزمه أن يسوقها اليه وهذا الوجوب ظاهر إن كان ساع وأما احداث الامام ساعيا وتوليته فقد قيل انه واجب أيضا وفيه نظر اه بن والحاصل انه اختلف فى تولية الامام للساعى فقبل بوجوبه وقيل بعدم وجوبه وعلى كل إذا ولاه وجب خروجه فلا يلزم رب الماشية سوق صدقة اليه بل هو يأتيها وكون الخروج وقت طلوع الثريا فهو مندوب كما يأتي (قوله أى مع جذب) أى لأن الضيق على الفقراء أشد فيحصل لهم ما يستغنون به خلافا لأشهب القائل انه لا يخرج سنة الجذب وعليه فهل تسقط الزكاة عن أربابها فى ذلك العام أولا تسقط ومحاسب أربابها فى العام الثانى قولان وعلى المعتمد من خروجه عام الجذب فيقبل من أرباب الماشية ولو الشرار (قوله طلوع الثريا) (١) أى وندب أن يكون خروجه زمن طلوع الثريا بالفجر فطلوع مصدر نائب عن ظرف الزمان واعلم ان الثريا عدة نجوم فى برج الثور طلوعها تارة يكون مع الغروب وتارة عند ثلث الليل وتارة عند نصفه وتارة عند غير ذلك فهى موجودة دائما ولا تغيى إلا مدة المحاسين لأنها حينئذ تظهر فى النهار وتارة يكون طلوعها وقت الفجر وذلك فى السابع والعشرين من بشنس والشمس فى منتصف برج الجوزاء قبيل فصل الصيف (قوله رقعا بالساعى) أى لوجود المواشى مجتمعة على الماء فلو خرج فى غير ذلك الوقت كزمن الربيع مثلا وجد الماشية متفرقة بعضها على الماء وبعضها فى المرعى فيشق عليه السير لكل (قوله وبأرباب المواشى) أى لأن من وجب عليه من وليس عنده واحتاج لشراؤه يسهل عليه ان يفتش عليه وان يشتره لاجتماع المواشى على الماء (قوله أى مجيئه) وإنما قدر الشارح ذلك لأن الساعى اسم ذات وهو لا يكون شرطا وإنما الذى يكون شرطا اسم للمنى ولو قال للمصنف وبلوغه شرط وجوب ان كان ويحذف قوله وبلغ كان أولى (قوله وبلغ) أى أمكن بلوغه ووصوله لأرباب المواشى وليس المراد وبلغ بالفعل وإلا لزم اشتراط الشيء فى نفسه لان بلوغه بالفعل عين مجيئه (قوله مما ذكر) أى من الموت والضياع بغير تفريط (قوله لأن البلوغ الخ) أى لأن مجيئه الساعى شرط فى وجوبها وجوبا موسعا (قوله كدخول وقت الصلاة) أى كما ان دخول وقت الصلاة شرط فى وجوبها وجوبا موسعا (قوله كذلك الموت بعد الحيض والعده) أى فانه يسقط زكاة ما نقص بعدها قبل الاخذ لأنه بغير صنعه فكما ان الحيض مانع للحكم كذلك التالف قبل الأخذ بدون تفريط مانع لاحق وقوله مثلا أى أو الضياع (قوله ليسا بشرط يتوقف عليهما الوجوب) أى بل إنما يتوقف على الحيض (قوله كما وهم) أى ان بعضهم وهو الشيخ سالم السنهورى توهم ان العده والأخذ شرطان يتوقف عليهما الوجوب وان الأولى للمصنف ان يقول ان كان وبلغ وعد وأخذ واعترض عليه بأن الصواب عدم هذه الزيادة إذا توقف الوجوب على العده والأخذ لاستقبال الوارث إذا مات مورثه بعد مجيئه وقبل عده وأخذه وليس كذلك وأيضا الوجوب هو المقضى لأمه والأخذ فهو سبق عليهما لأنه لو جعل الأخذ شرطا فى الوجوب للزم انها لا تجب الا بعد الأخذ فيكون الأخذ واقعا قبل الوجوب وهو باطل وأما الزيادة والنقص فمبحث آخر يأتي (قوله بغير قصد القرار) أى وأما بقصد القرار فتجب زكاته ولو كان ذلك قبل الحول اتفاقا كما مر (قوله فيه الزكاة ومحسب على المعتمد) أى وهو قول

(١) قوله الثريا نجوم متلاصقة آخر برج الثور من الثروة والكثرة أصله ثريوا اجتمعت الواو والياء

الخ اه ضوء

فان لم يكن ساع أو لم يبلغ وتعدرو صوله فالجوب بمرو الحول (د) لو مات رب ماشية (قوله) أى قبل بلوغ الساعى ولو بعد مرور الحول (يستقبل الوارث) ان لم يكن (٤٤٤) عنده نصاب وإلا ضم ماورثه له وزكى الجميع لقوله وضمت الفائدة له فان مات بعد

البلوغ وقبل العد والأخذ فلا يستقبل بل تؤخذ الركة (ولا تبدأ) الوصية بها على ما يخرج قبها من الثالث من فك أسير وصهاق مريض ونحوهما (إن أوصى بها) ومات قبل بلوغ الساعى بل تكون في مرتبة الوصية بالمال يقدم عليها فك الأسير وما معه الآتى في قوله وقدم لضيق الثالث فك أسير الخ وما يأتى له في الوصية من أنها تخرج من رأس المال فمحمول على ما إذا لم يكن ساع أو كان ومات بعد بلوغه وقوله (ولا تجزى) ان أخرجها قبل مجيء الساعى ولو بعد مرور الحول حقه التقديم على قوله وقبله يستقبل الخ وشبهه في الاستقبال قوله (كروره) أى الساعى (بها) أى بالماشية (ناقصة) عن نصاب (ثم رجيع) عليها وان كان لا ينبغي له الرجوع (وقد كلت) بولادة أو بإبدال من نوعها وأولى غير نوعها أو بفائدة من هبة أو صدقة فان ربهها يستقبل بها حولا من يوم مروره (فإن تخلف)

ابن عرفة وذلك لحصول كل من التبرع والبيع بصنعه خلافا لما في التوضيح تبعالابن عبد السلام من عدم وجوب الزكاة فيه بناء على أن الأخذ بالفعل شرط في الوجوب (قوله فان لم يكن ساع الخ) هذا مفهوم قول المصنف وبجبه شرط إن كان وقوله أو لم يبلغ أى أو لم يكن بلوغه فقوله وتعدرو الخ عطف تفسير وهذا مفهوم قول المصنف وبلغ لأن المراد كماله وأمكن بلوغه (قوله ولا تبدأ الخ) أشار بهذا القول مالك في المدونة من له ماشية تجب فيها الزكاة فمات بعد حولها وقبل مجيء الساعى وأوصى بزكاتها فهي من الثلث غير مبداة على الورثة أن يعرفوها للمساكين التي تحمل لهم الصدقة وليس للساعى قبضها لأنها لم تجب على الميت وكأنه مات قبل حولها إذ حولها مجيء الساعى بعد مضي عام أو حاصله أنه إن أوصى بها ومات قبل مجيء الساعى فهي من الثلث تصرف للفقراء لا للساعى لأنها لم تجب عليه ولا يبدأ بثلث الوصية على ما يخرج من الثلث أولا بل هي في مرتبة الوصية بالمال فيقدم عليها ما يخرج من الثلث أولا كما يأتى بيانه آخر الكتاب وإن مات بعد مجيء الساعى دفعت للساعى من رأس المال لأنها قد وجبت أوصى بها لا لإذلا فائدة في الوصية حينئذ وقيد إخراجها من الثلث في صورة المصنف بما إذا لم يعتقد وجوبها لأن مراده حينئذ إنما هو الصدقة ولذلك كانت من الثلث وأما ان اعتقد وجوبها فانها لا تنفذ لأن الوصية حينئذ مبنية على نية فائدة فيقيد كلام المصنف بهذا كافي ح وأما زكاة العين فما فرط فيه وأوصى بإخراجها فانه من الثلث يبدأ على ما سواه من العتق والتدبير في المرض ونحوها وإن اعترف بحولها عليه في المرض وأوصى بإخراجها فهي من رأس المال لأنه لم يفرط وان لم يوص بها لم يلزم الورثة إخراجها بل يستحب فقط (قوله من أنها) أى زكاة الماشية (قوله ولا تجزى) هذا مفرع على المشهور من أن مجيء الساعى شرط وجوب وعلى مقابله أيضا انه شرط أداء أى صحة كما يحته المصنف وابن عبد السلام وجزم به ابن عرفة اه بن (قوله ولا تجزى) ان أخرجها قبل مجيء الساعى (أى وأما قوله الآتى وقدمت بكشهر في عين وماشية فمحمول على من لا ساعى لهم أو لهم ساع ولم يبلغ أن تخلف في تلك السنة لثمة مثلا كما سيأتى في قوله وان تخلف وأخرجت أجزاء (قوله كروره الخ) هذا مفرع أيضا على المشهور من أن مجيء الساعى شرط وجوب وقوله كروره بها أى بعد الحول (قوله وإن كان لا ينبغي له الرجوع) أى في ذلك العالم (قوله فان ربهها يستقبل بها حولا من يوم مروره) أى أولا لامن يوم رجوعه ولا من يوم التمام وإنما استقبل من يوم مروره أولا لأنه بمنزلة ابتداء حول وقد تقدم ان التناج حوله حول أمه وان تبدل الماشية بماشية يبنى على حول للبدلة وقد علمت ان مروره أولا حول للبدلة (قوله مع إمكان الوصول) أى مع تمكنه منه لولا ذلك العذر (قوله وأخرجت) أى بعد مرور الحول (قوله وجاز ابتداء) أى كما جزم به ابن عرفة وفي كلام الرجراجى ما يفيد (قوله على المختار) وقيل يجب تأخيرها ولو أعواما حتى يأتى الساعى فان أخرجها فلا تجزئ وهو قول عبد الملك (قوله وإنما يصدق) أى ربهها في إخراجها بيينة (قوله وأما لتعير عذر) أى وأما لو تخلف لتعير عذر مع إمكان الوصول (قوله ولكنه إن أخرجها أجزاء) أى اتفاقا فيما إذا كان التخلف لتعير عذر وعلى المختار إذا كانت لعذر (قوله وليس للساعى) أى إذا أتى في العام القابل وهذه عمرة اجزائها (قوله إذا ثبت الإخراج) أى بيينة والا كان له المطالبة بها

(قوله)

لعذر كفتنة مع إمكان الوصول (وأخرجت أجزاء) الإخراج وان

لم تجب بل وجاز ابتداء (على المختار) وإنما يصدق بيينة وأما تعير فتعير فينبغى الاجزاء اتفاقا فلم انه ان امكن وصوله وتخلف لعذر أو لتعيره لم تجب الزكاة بمرو الحول ولكنه ان اخرجه اجزأت وليس للساعى المطالبة بها إذا ثبت الإخراج

( وإلا ) يخرجها عند تخافه ثم جاء بعد أعوام ( عمل على ) ما وجد من ( الزيد ) والنقص ( لماضي ) من الأعوام التي تخلف فيها أي أخذ عما مضى على حكم ما وجد من زيادة أو نقص حال مجيئه كما أنه يأخذ من عام مجيئه على ما وجد اتفاقاً ولو تخلف أربعة أعوام عن خمسة من الأول ثم جاء فوجدها عشرين أو بالعكس ففي الأول يأخذ ست عشرة شاة وفي الثاني أربع شياه فإن وجدها أقل من النصاب فلا زكاة فيها ( بتبدئة العام الأول ) في الأخذ ثم بما بعده إلى عام المجيء ولو قال المصنف والا عمل على ما وجد لماضي لكان أوضح وأخصر وأشمل لشموله ما إذا وجدها بحالها الذي فارقه عليه ثم أشار بفائدة التبدئة بالعام الأول بقوله ( إلا أن ) يقتصر الأخذ ( النصاب ) وكان الأولى التفرع بالفاء بأن يقول فإن نقص الأخذ النصاب أو الصفة اعتبر كتخافه عن مائة وثلاثين شاة أربعة أعوام ثم جاء وهي اثنتان وأربعون فانه يأخذ للعام الأول والثاني والثالث ثلاث شياه ويسقط الرابع لتقصيص ما أخذ عن النصاب ( أو ) يقتصر الأخذ ( الصفة فيعتبر ) النقص كتخلفه عن ستين من الأول خمسة أعوام وجاء وقد وجدها سبعاً وأربعين فانه يأخذ ( ٤٤٥ ) عن العامين الأولين حقين لبقاء

نصاب الحقائق وعن  
الثلاثة الأعوام الأخير  
ثلاث بنات لبون لنقص  
النصاب عن الحقائق ولو جاء  
فوجدها خمسا وعشرين  
لأخذ عن العام الأول  
ينت محاض وعن كل عام  
بعده أربع شياه ولو تخلف  
عن ستين من البقر اثني عشر  
عاماً فوجدها أربعين لأخذ  
للاول سنة ثم عشرة أتبعه  
وسقط العام الثاني عشر  
لتقصيص الأخذ النصاب  
والصفة ما فاء في كلامه  
مانعة خلو فقط ( ك ) جا  
يعمل بتبدئة العام الأول  
في ( تخلفه ) أي الساعي  
( عن أقل ) من  
نصاب كتخافه عن  
ثلاثين شاة أربعة أعوام  
( ف ) جاء وقد ( كمال )

( قوله وإلا يخرجها عند تخافه ) أي كاهو المطلوب ( قوله من زيادة ) أي على ما كان موجوداً حين التخلف أو نقص عنه وقوله حال مجيئه نظراً لما وجد ( قوله بتبدئة العام الأول ) أي على المشهور كما قال ابن بشر وقيل بتبدئة العام الأخير ( قوله فاء في كلامه مانعة خلو فقط ) أي فتجاوز الجمع لأن الأخذ إذا نقص تارة ينقص النصاب وتارة ينقص الصفة وتارة ينقصها معا وقد لا ينقص الأخذ واحداً منهما كما أن يتخلف عن الغنم أربع سنين ثم يجدها مائة وثلاثين على حالها من غير زيادة ولا نقص فيأخذ عن الأربع سنين ثمانياً ولا ينقص الأخذ نصاباً ولا صفة ( قوله وقد كل النصاب ) أي بولادة أو بدل أو بفائدة كبة أو صدقة أو ميراث ونص ابن عرفة ولو تخلف عن دون نصاب فتمم بولادة أو بدل ففي عده كلام من يوم تخلفه أو من يوم كاله صدقاً ربها في وقتها قولاً أشبه وابن القاسم مع مالك ثم قال ولو كل بفائدة فالثاني اتفاقاً أي أنه يعتبر كلام من وقت السكال اتفاقاً ( قوله وأخرج من قوله وصدق قوله لأن نقصت هارباً ) أي لأن المعنى لا أن نقصت هارباً فلا يصدق في دعواه النقص في صدقة المهرب بل يؤخذ بزكاة ما فربه ولو جاء ثانياً كما اختاره ابن عرفة خلافاً لقول ابن عبد السلام يصدق إذا جاء ثانياً ( قوله الابينة ) أي فإن قامت بينة على كل عام بما فيه عمل عليها كما في الواقع ( قوله ويراعى هنا الخ ) فإذا هرب بها وهي مائتان وتسع شياه ثم قدر عليه بعد خمسة أعوام فوجدها أربعين فانه يأخذ عن العام الأول والثاني والثالث تسع شياه وعن الرابع شاتين وعن الخامس شاة واحدة ( قوله بالنسبة لماضي الأعوام لا لعام القدرة ) هذا الذي قاله الشارح تبع فيه عقب وتعبه بن بانه على القول بتبدئة العام الأول الذي مر عليه المصنف وهو الأشهر تعتبر التبدئة به حتى على عام القدرة ويعتبر النقص فيها بعد العام الأول حتى في عام القدرة ونقصه في الواقع لا يخفى أن هرباً بشية وهي أربعون شاة خمس سنين ثم قدر عليه الساعي وهي بحالها فقال ابن القاسم يؤخذ منه شاة خاصة لأنه يبدأ بأول عام والباقي تسعة وثلاثون فلا زكاة فيها لاخمي وهذا أحسن ثم قال لاخمي وعلى القول بأنه يبدأ بآخر عام يؤخذ من الأربعين خمس شياه فهذا صريح في أنه على المشهور لا يبدأ بعام القدرة بل بالعام الأول وأنه يعتبر نقص الأخذ للنصاب متى بالنسبة لعام الاطلاع اه كلام بن

النصاب كأن وجدها إحدى وأربعين وأخبر أنها كملت في العام الثاني فانه يأخذ للعام الثاني والثالث ويسقط الرابع لتقصيص الأخذ النصاب كالأول لعدم كاله فيه ( وصدق ) في تعيين وقت السكال بغير عيب ولو منهما وأخرج من قوله وصدق قوله ( لا إن ) نقصت ماشية المالك عما كانت عليه حال كونه ( هارباً ) بها كاملة كتلثامه شاة فوجدها أربعين فلا يعمل على النقص إلا في عام القدرة عليه ولا يصدق في النقص قبله ولو جاء ثانياً إلا بينة فلو قدر عليه في الفرض المذكور بعد خمسة أعوام أخذ منه عن الأعوام الماضية اثنتا عشرة شاة وعن الخامس شاة واحد ويراعى هنا كون الأخذ ينقص النصاب أو الصفة بالنسبة لماضي الأعوام لا لعام القدرة لأنه يعمل فيه على ما وجد قبل الإخراج لماضي الأعوام ( وإن زادت ) ماشية المهرب ( له ) عما كانت عليه قبل هروبه ( ف ) يؤخذ ( ليكل ) من الأعوام ( ما ) وجد ( فيه ) أي في ذلك العام من قليل أو كثير ( بتبدئة ) العام ( الأول ) فإذا هرب ثلاث سنين وكانت في العام الأول أربعين شاة وفي الثاني مائة وإحدى وعشرين وفي الثالث أربعين شاة أخذ منه عن الأول شاة وعن الثاني شاتين وعن الثالث أربعين

ولا يأخذ زكاة ما أفاد آخر (٤٤٦) الماضي من السنين فان قام له بينة على دعواه بأن الزيادة إنما حصلت هذا العام مثلاً عمل

( قوله ولا يأخذ زكاة ما أفاد آخر الماضي ) أى ولا يأخذ زكاة الأربع مائة مثلاً التى استفادها في العام الأخير للماضى من الأعوام قبله وهذا الذى ذكره المصنف من انه يزكى لكل عام ما وجد فيه قول مالك قال اللخمي وهو قول جميع أصحابنا المدنيين والمصريين الأشهب فانه قال يؤخذ للماضى على ما وجد ولا يكون المار ب أحسن حالا ممن تخلف عنه الساعة فانه لا ينهم ومع ذلك أخذ منه للماضى على ما وجد فيكون هذا مثله بالأولى قال سندويكى في رده اتفاق أهل المذهب على خلافه ( قوله فان قامت له بينة النخ ) أى أنه على المشهور يقال ان قامت له بينة النخ فهذا التفصيل على القول المشهور واما اشهب فيقول يؤخذ بزكاة ما وجد للماضى والحاضر كانت له بينة أم لا وقوله فان قامت له بينة على دعواه عمل عليها أى على هذا يحمل قول المصنف وان زادت فلـكل ما فيه وأقل البينة هنا شاهد وعين لانها دعوى مالية وقوله انما حصلت هذا العام أى وزادت في العام الثانى كذا وفي العام الثالث كذا ( قوله فهل يصدق ) أى في تعيين عام الزيادة بلا عين إلا البينة على كذبه وقوله أولاً أى لا يصدق أى وحينئذ فتؤخذ منه زكاة ماضى من الأعوام على ما وجد الآن وكذا عام القدرة واستشكل البساطى هذا القول بقوله كيف لا يصدق مع عدم البينة مع ان حالها في تلك الأعوام لا يعلم الا منه وهذا القول لابن الماجشون ( قوله وهو الأرجح ) أى وهو قول ابن القاسم وسحنون وابن حارث وابن رشد واللخمي كما في ابن عرفة اه واعلم ان محل الخلاف فيما عدا العام الذى هرب بها فيه وأما هو فصدق فيه من غير خلاف وحينئذ فيؤخذ بزكاة ما أقربه فيه اتفاقاً كما في ح عن ابن عرفة قال وهو ظاهر كلام ابن رشد اه بن ( قوله والاصدق اتفاقاً ) فيه نظر بل كلام ابن عرفة يقتضى ان التائب لا يصدق في الموضعين أى ما إذا نقصت ماشية المار ب وعين عام النقص أو زادت وعين عام الزيادة ونصه وفيها القدرة عليه كتوبته وتقل ابن عبد السلام تصديق التائب دون من قدر عليه لا أعرفه الا في عقوبة شاهد الزور والمال أشد من العقوبة لسقوط الحد بالشبهة دونه انظر بن وقوله القدرة عليه أى على المار ب وقوله كتوبته أى في كونه لا يصدق ( قوله ورجع عليه ) أى في ذلك العام نفسه ( قوله فوجدتها نقصت ) أى بموت أو ذبح لم يقصده الفرار كذا قال ابن عبد السلام وتبعه خش واعترضه ابن عرفة بأن الصواب قصر النقص على ما إذا كان بساوى كالموت واما الذبوح فيحسب واما التسوية بينهما فخلاف النقل واعتمد شيخنا ما لابن عرفة ( قوله وزادت ) أى بولادة أو بفائدة ( قوله حين الإخبار ) أى حين إخباره أولاً بعددها ( قوله أو صدق ربها ) أى أو صدق الساعى ربها فيما أخبر به أولاً والحال انها نقصت عما أخبر به فالمعتبر الموجود أيضاً ومحل ان كانت الزكاة من عيها وأما لو أخبر بانها عشرون جملاً فصدقه في عددها ثم رجع فوجدتها قد نقصت قبل الأخذ فلا بد من أربع شياء انظر المواق اه بن ( قوله وفي الزيد ) يعنى زيادتها بولادة كما لابن بشير وابن الحاجب أو بفائدة كما لابن عبد السلام ( قوله تردد ) أى طريقتان وقوله وهل العبرة بما وجد أى وتصديقه بما أخبر به لا بعد كحكم الحاكم وقوله أو بما أخبر به أى لأنه لما صدقه فيه عد تصديقه بمنزلة حكم الحاكم وفي ح ان التردد يجرى في الزيادة بعد العد وقبل الأخذ أيضاً وان العد والتصديق سواء ونسبه اللخمي ( تنبيه ) لو عزل بن ماشيته مثلاً للساعى فولدت قبل أخذه لا يلزمه دفع الأولاد قاله سند قال ولو عين له طعاماً معيناً فلا يجوز له ان يتصرف فيه يبيع ونحوه فان باعه مضى ولا يفسخ وضمن مثله لان الزكاة في ذمة ربها كالدين فإذا تصرف فيها كان التصرف ماضياً ويضمنها كتسلف الوديعة وتسلف الوصى من مال المحجور ( قوله فلوحذف النخ ) أى لأنه يعمل على ما وجد مطلقاً سواء ساوى ذلك الموجود العدد الذى أخبر به ربها أو زاد عليه أو نقص عنه وسواء في الثلاثة صدقة الساعى أو

عليها ( و ) ان تجردت دعواه ( فهل يصدق ) وهو الأرجح أولاً ( قوله ان ) محلها ان لم يجبه تائباً وألا صدق اتفاقاً ويعتبر تبدئة العام الأول على كلا القولين فان نقص الأخذ النصاب أو الصفة اعتبر مثال تنقيص النصاب ان يهرب بها وهى إحدى وأربعون شاة واستمرت كذلك ثلاثة أعوام ثم زادت بعد ذلك فيؤخذ للعام الأول والثانى شاتان ويسقط الثالث ويؤخذ لما زاد على الأعوام الثلاثة بحسب الزيادة ومثال تنقيص الصفة ان يهرب بها وهى سبعة وأربعون من الابل واستمرت كذلك ثلاثة أعوام وزادت بعد ذلك فيؤخذ للعام الأول والثانى حقتان ولما بعده بنتا بون ولما زاد من الأعوام على حسب الزيادة ( وإن سأل ) الساعى رب الماشية عن عددها فأخبره بعدد ثم غاب عنه ورجع عليه فعددها عليه ( و ) وجدتها ( نقصت ) عما أخبر به ( أو زادت ) ( أو المعتبر ( الموجود ) من زيادة أو نقص ( إن لم يصدق ) الساعى ربها حين الإخبار ( أو صدق ) ربها ( و نقصت ) عما أخبر به ( وفي الزيادة ) على ما أخبره بان أخبره بمائة شاة فوجدها مائة وإحدى وعشرين ( تردد ) هل العبرة بما وجد وهو المتمد أو بما أخبر به فلو حذف قوله ان لم يصدق النخ لكان أحسن وأخصر

كذبه

(وأخذ الخوارج) على الامام (بالماضى) من الأعوام (إن لم يزعموا الأداء) فيصدقون (إلا أن يخرجوا) أى الا أن يكون خروجهم (لنفسها) أى الزكاة فلا يصدقون في ادعائهم أنهم أخرجوها \* ثم شرع شكاهم (٤٤٧)

(وفي خمسة أو سق) جمع وسق يفتح الواو معناه لغة الجمع وشرعاً تون صاعاً (فأكثر) فلا نقص في الحب (وإن بأرض خراجية) فالنصاب كيلاً ثلثمائة صاع كل صاع أربعة أمداد ووزنا (ألف وستمائة رطل) بنادى والرطل (مائة وثمانية وعشرون درهماً مكيلاً) (١) كل صاع أى كل درهم منها (خمسون وخمسة حبة من مطاق) أى متوسط (الشعير من حبة) بيان للخمسة الأوسق ودخل فيه ثمانية عشر صنفاً القطاني السبعة والقمح والسمسم والذرة والذخن والأرز والتمس والريون الأربع الزيتون والسمسم والقرطم وحبة الفجل (وتعمر) بشاة فوقية وألحق به الزبيب فهذه عشرون هى التى تجب فيها الزكاة (قط) فلا تجب في جوز ولوز وكثان وغير ذلك (منق) أى حال كون القدر المذكور منق من تنه وصوانه الذى لا يحزن به كعشر القول الأعلى (مقدر) الجفاف) بالتخريس

كذبه (قوله وأخذ الخوارج (١)) أى الطوائف الخوارج أى الذين خرجوا عن طاعة الامام (قوله بالماضى من الأعوام) أى بركة الماضى من الأعوام ويعاملون معاملة من تخلف عنه الساعى فيؤخذون بركة ما وجد معهم حال القدرة عليهم لماضى الأعوام ولعام القدرة ولا يعاملون بمعاملة الهارب بحيث يؤخذون بركة ما كان معهم حال الخروج لماضى الأعوام ولعام القدرة ولا يلغى النقص اذا كان ما وجد معهم عام القدرة أقل مما كان معهم حال الخروج وهذا اذا كانوا متأولين في خروجهم وأما اذا كان خروجهم بالنسبة فانهم يعاملون بمعاملة الهارب (قوله فيصدقون) أى ولو في عام القدرة وهذا اذا تأولوا في خروجهم على الامام بأن كانوا يزعمون أنهم على الحق وان هذا الامام غير عادل فلا تدفع له الزكاة (قوله فلا يصدقون في ادعائهم أنهم أخرجوها) أى لاسهامهم في دعواهم حينئذ (قوله وفي خمسة أوسق) أى بشرط أن تكون في ملك واحد فلو خرج من الزرع المشترك ثمانية أوسق وقسمت بين الشريكين فلا زكاة فيها (قوله وان بأرض خراجية) أى وان حصلت من أرض خراجية أى فالخراج الذى على الأرض لا يبيع زكاة. أخرج منها من الزرع كانت الأرض له أو لغيره كما في المدونة قال ابن يونس لأن الخراج كراء قال ح والخراج نوعان ما وضع على أرض العنوة والثانى ما يصلح به الكفار على أرضهم فيشترها مسلم من الصلحى ويتحمل عنه الخراج بعد عقد البيع ورد النصف بقوله وان بأرض خراجية على الخفية الفائلين لا زكاة في زرع الأرض الخراجية وفي البدر القرافى ان الزرع الذى يوجد في الأرض الباحة لا زكاة فيه وهو لمن أخذه (قوله كل صاع أربعة أمداد) فالجملة ألف ومائتا مد والمد للدين للتوسطين لا مقبوضتين ولا مبوطنتين وبالوزن رطل وثلث وتقدر النصاب بالكيل عن قريب فوجد أربعة أرادب ووية بكيل بولاق وذلك لان كل ربع مصرى الآن ثلاثة أضع والأربعة أرادب ووية ثلثمائة صاع وذلك قدر الخمسة أوسق (قوله ووزنا ألف وستمائة رطل) أى فيوزن القدر المذكور من الشعير ويكال ويحمل مقدار الكيل ضابطاً فيقول عليه فاندفع ما يقال ان الوزن يختلف باختلاف الحبوب فيأثر اختلاف النصاب باختلاف الحبوب والثمار وهو بعيد (قوله أى متوسط) هذا تفسير مراد وإلا فطاق الشعير يصدق بالضاير والمثلى أى الغليظ والمتوسط ولذا قال بعضهم كان الأولى للمعصف أن يقول من متوسط الشعير لان مطلق الشعير يصدق بما ذكر من الأمور الثلاثة مع ان المراد واحد منها وهو المتوسط (قوله بيان للخمسة الأوسق) الأولى نعت للخمسة أوسق لان من هنا ليست بيانية (قوله القطاني السبعة) هى الحمص والبقول واللوبيا والعدس والتمس والجلبان والبسيلة (قوله وحبة الفجل) أى الأحمر وأما الفجل الأبيض فلا زكاة في حبه إذ لا زيت له (قوله وغير ذلك) أى كالبرسيم والحلبة والسلمج والتين خلافاً لمن ألحقه بالتمر كالزبيب وحمل عدم وجوب الزكاة فيما ذكر وغيره مالم تكن من عروض التجارة وإلا زكيت على الوجه الآتى (قوله منق) أى إذا أخذ بعد بيعه وقوله مقدار الجفاف اذا أخذ فريكا (قوله الذى لا يحزن به) احتراز بذلك عن قصر الأرز فلا يشترط التقاء منه (قوله فيقال) أى لأهل

(١) قوله الخوارج جمع خارجة بمعنى طائفة خارجة لا خارج لقول الألفية

\* وشذ في الفارس مع ما مثله \* اه ضوء

إذا أخذ فريكا قبل بيعه من فول وحمص وشعير وقمح وغيرها وكذا البلح والغنم يؤكل قبل البيع بعد الطيب فيقال ما ينقص هذا اذا جف

(١) قول المعنف مكيلاً ورد الوزن وزن مكة والكيل كيل المدينة لان مكة محل التجارات الوردية والمدينة محل الزروع والبساتين

فيقتنون بالكيل اه شرح المجموع

فان قيل ثلثة اعتبر الباقي هذا اذا كان لوزك (٤٤٨) جف كفول الأرياف وخصها بل (وإن) كان لوزك (لم يحف)

المعرفة الذين غانهم التخريص وهذا بيان له (قوله فان قيل ثلثة) أى مثلاً وقوله اعتبر الباقي أى فان كان خمسة أوسق فأكثر زكى وإلا فلا (قوله هذا اذا كان) أى الذى أخذ قبل يسه (قوله بيان ما يخرج) أى فيما يحف وما لا يحف وماله زيت وما لا زيت له من جنس ماله زيت (قوله نصف عشره) ذكر الضمير العائد على الخمسة أوسق باعتبار كونها نصاباً وهذا بيان للقدر المخرج (قوله خبره وفي خمسة أوسق) هو واجب التقديم لاشتغال البتدا على ضمير يعود عليه فلوأخر عن البتدا لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز (قوله أى نصف عشره) هذا بالنسبة لما شأنه الجفاف من الحب سواء ترك حتى يحف بالفعل أم لا (قوله إن بلغ حب كل نصاباً) أى ففى بلغ حب نصاباً أخرج نصف عشر زيت وإن قل الزيت (قوله فلا بد من الإخراج من زيت) أى سواء كان عصره أو أكله أو باعه ولا يجزى إخراج حب أو من الثمن أو القيمة وهذا اذا أمكن معرفة قدر الزيت ولو بالتجرى أو بأخبار موثوق به وإلا أخرج من قيمته إن أكله أو أهده أو من ثمنه إن باعه (قوله وإلا فنصف عشر القيمة) أى وإلا يبعه بل أكله أو أهده أو تصدق به فيلزمه نصف عشر القيمة فلوأخرج زيباً أو تمرًا فلا يجزى وكذا يقال فيما لازيت له من جنس ماله زيت أنه يتعين الإخراج من ثمنه أو قيمته فان أخرج من حبه أو أخرج عنه زيتاً فإنه لا يجزى \* والحاصل أن ظاهر المصنف تعيين الإخراج من الثمن فى هاتين المسألتين فلا يجزى أن يخرج عنه من حبه بأن يخرج عنه تمرًا أو زيباً أو رطباً أو عنباً أو زيتوناً وهو كذلك ابن عرفة ما لا يترتب قال محمد يخرج من ثمنه أو قيمته إن أكله لازيباً وروى على وابن نافع من ثمنه إلا أن يجزى فيلزم شراؤه ابن حبيب من ثمنه وإن أخرج عنباً أجزاءً وكذا الزيتون الذى لازيت له والرطب الذى لا يتمر إن أخرج من حبه أجزاءً والقول الأول هو مذهب المدونة كافي الواقى اهـ بن (قوله وأما ما يحف) أى بالفعل من العنب والتمر سواء كان شأنه الجفاف أو كان شأنه عدم الجفاف لكن فرض أنه بقى حتى جف كافي الحج (قوله أو باعه رطباً) أى لمن يحفقه أولم لا يحفقه كما هو مذهب المدونة ما لم يعجز عن تجريه إذا باعه وإلا أخرج من ثمنه اهـ بن (قوله وإن شاء أخرج عنه حباً يابساً) أى خلافاً لما يقتضيه ظاهر المصنف من تعيين الإخراج من ثمنه أو قيمته كالمسألتين قبله (قوله تعيين الإخراج من حبه) هذا قول مالك فى العتية وقواه بن واقصر عليه خشى وقوله ورجع بعضهم هو العلامة طفى وسلم شيخنا العدوى وهذا القول قول مالك فى كتاب محمد بن الواز وما ذكره الشارح من جريان الخلاف فى القول الذى شأنه أن ييبس دون ما شأنه أنه لا ييبس لواجه له كما قال بن فان ظاهر النقل جريان الخلاف فيهما ففى العتية عن مالك أن القول إذا أكل أو بيع أخضر يتعين الإخراج من حبه ابن رشد وهو كما قال لان الزكاة قد وجبت فى ذلك بالأفراك فيبيع ذلك أخضر بمنزلة بيع الحائط من النخل أو السكر إذا أزهى ثم قال ومالك فى كتاب ابن الواز فى القول والحص أن أدى من ثمنه فلا بأس ولم يقل ذلك فى النخل والسكر تصديره بالأول مع توجهه فيفيد أنه يعتمد ولذا صدر به ابن عرفة فقال مالك ما أكل من قطنية خضراء أو بيع أن بلغ خرصه يابساً نصاباً زكاه بحب يابس وروى محمد أو من ثمنه اهـ بن واعلم أن وجوب الزكاة فى القول الأخضر والفريك الأخضر والحص والشعير الأخضرين موافق لقول المصنف الآتى والوجوب بإفراك الحب فهو مبسئ عليه وسيأتى أنه المشهور وإن القول بأن الوجوب ييبس الحب ضعيف وحيث أن قاله بوجوب الزكاة فى القول الأخضر وما معه مشهور مبسئ على مشهور لا على ضعيف كما قال عقب (قوله فان كان شأنه مما ييبس) أى وأكل أو بيع أخضر قبل

كالفول المسقاوى والحصى كذلك وكبلح مصر وعنبها وزيتونها ومياتى قريباً بيان ما يخرج (نصف عشره) مبتدأ خبره وفى خمسة أوسق أى نصف عشر حبه (ك) إخراج نصف العشر من (زيت ماله زيت) من زيتون وحب فجل وقرطم ومشمم إن بلغ حب كل نصاباً وإن قل زيتاً فان أخرج من حبه أجزاءً فى غير الزيتون وأما هو فلا بد من الإخراج من زيتة إن كان له زيت (و) نصف عشر (ثمن غير ذى الزيت) من جنس ماله زيت كزيتون مصر إن يبيع وإلا أخرج نصف عشر قيمته يوم طيبه (و) نصف عشر ثمن (ملا يحف) كعنب مصر ورطبها إن يبيع وإلا فنصف عشر القيمة وأما ما يحف فلا بد من الإخراج من حبه ولو أكله أو باعه رطباً (و) نصف عشر ثمن (قول أخضر) وحمص مما شأنه أن لا ييبس كالمسقاوى الذى يسقى بالسواقي إن يبيع ونصف عشر القيمة إن لم يبيع وإن شاء أخرج عنه حباً يابساً بعد اعتبار جفافه فان كان شأنه مما ييبس كالذى يزرع فى الأرياف موضع النيل بمصر تعيين الإخراج من حبه بعد اعتبار جفافه



من عنه أو حبه إلا أن اخراج الحب ملحوظ ابتداء فما ييسر والنسب إلى عكسه (أن سقى بآلة) قيد في نصف العشر (وبالآلة) يسقى بآلة بأن سقى بغيرها كالليل والطر والسبح والعيون (فالعشر ولو اشتري السبح) (٤٩) فمن نزل بأرضه (أو انفق عليه) إلى

أن جرى من أرض مباحة إلى أرض لقلة للمؤنة (وإن سقى) زرع (بها) أي بآلة وغيرها وتساوى عدده أو مدته وقارب بأن لم يبلغ الثلثين (فصل) حكمهما (فأخذ لاسقى بالسبح العشر ولما سقى بآلة نصفه (وهل) إذا لم يتساويا بأن كان بأحدهم الثلثين فأكثر وبالأخر الثلث (بغالب أكثر) فيخرج منه لأن الحكم للغالب أو كل على حكمه (خلاف) وهل للراد بأكثر الأكرمة ولو كان السقى فيها أقل أو الأكثر سقيا وإن قلت مدته خلاف الظاهر الثاني لأن الشارع أنط العشر ونصفه بالسقى بآلة وغيرها إلا أن بعضهم رجع الأول ولا وجه له (وتقسم القطاني) كصناف التمر والزبيب لأنها جنس واحد في الزكاة فإذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكاه وأخرج من كل بحسبه ويجزى اخراج الأعلى منها أو المساوى الأدنى أو المساوى الأدنى عن الأعلى (كأنضم) (قمح وشعير وسلت) بعضها لبعض لأنها جنس واحد (وإن) زرع

الجذاف (قوله من عنه أو حبه) الضميران للفول الأخضر (قوله إن سقى بآلة) أي كالسواقي وأما النقالات من البحر وهي البطالة والشادوف كما قرر شيخنا فقال عقب وخش أنها داخله في الآلة وفي شبه أنها لا تدخل وحرر الفقه (قوله والا فلتس) وما يجب فيه العشر ما يزرع من التربة ويصب عليه عند زرعه نقط قبل من الماء (قوله ولو اشتري السبح) أي الماء الجاري على وجه الأرض ورد بل على القائل بوجوب نصف العشر إذا اشترى السبح أو أنفق عليه (قوله وتساوى عدده) أي عدد السقى بهما وإن اختلفت المدة أو تساوت مدة السقى بهما وإن اختلف المدد وقوله أو قرب أي السقى بأحدهما السقى بالآخر في العدد وفي المدة وقوله بأن يبلغ أي السقى بأحدهما ثلث السقى بالآخر في العدد أو المدة واعلم أن ما ذكره الشارع من أن ما يبلغ الثلثين مقارب مثله في عبارة ابن رشد عن ابن القاسم وإن الأكثر ما يبلغ الثلثين والتي في عبارة ابن يونس عنه أن ما قرب الثلثين من الأكثر وما زاد على النصف قليل من المساوى اهـ (قوله فيؤخذ لما سقى الخ) أي أنه يقسم الحب نصفين ويركي أحدهما بالعشر والثاني بنصف العشر (قوله أو كل على حكمه) أي فيقسم الحب الثلث والثلثين مثلا ويركي أحدهما بالعشر والآخر بنصف العشر (قوله خلاف) الأول منها شهره في الجواهر والثاني شهره في الارشاد (قوله وهل المراد بالأكثر) أي الذي جرى فيه الخلاف في كونه يغلب غيره أو لا يغلب بل كل على حكمه (قوله الأكثر مدة ولو كان الخ) وذلك كما لو كانت مدة السقى ستة أشهر فيها شهران بالسبح وأربعة بآلة لكن سقيه بالسبح عشر مرات وسقيه بآلة خمس مرات ثم إن قوله وهل المراد بالأكثر الأكثر مدة الخ هذا هو الذي رجحه المواق وعزاه بعضهم لابن عرفة وقوله أو الأكثر سقيا وقول الباجي وظاهر كلام الشيخ أحمد ترجيح (قوله الاظهر الثاني) وهو أن المراد بالأكثر الأكثر سقيا وإن قلت مدته (قوله بالسقى بآلة) أي لا بمدة السقى بهما (قوله كصناف التمر) أي كما تقسم أصناف التمر وأصناف الزبيب فالكف للتشبيه (قوله وأخرج من كل بحسبه) أي أخرج من كل صنف بقدر ما يخصه (قوله ويجزى اخراج الأعلى منها أو المساوى عن الأدنى) لا مفهوم لقوله منها إذ إخراج الأعلى عن الأدنى اجزاؤه لا يختص بالقطاني والتمر والزبيب بل متى أراد أن يخرج من صنف آخر ما وجب عليه فيه جاز أن يخرج من الأعلى لاسم الأدنى لافرق بين القطاني والتمر والزبيب وغيرها لكن مع اتحاد الجنس واختلاف الأصناف المضمومة كما هو السياق فلا يجزى قمح عن عدس والظاهر أن الأعلى والأدنى والمساوى يعتبر بما عند أهل كل محل وإذا أخرج الأعلى عن الأدنى فانه يخرج بقدر مكياله المخرج عنه لأنه عوض عنه ولا يخرج عنه أقل من مكيالته كذا يكون رجوعا للقيمة (قوله وإنما يضم الخ) شار بهذا إلى أن قوله إن زرع الخ شرط لضم الصنفين والأصناف مطلقا أي حيث قلنا يضمها زرعت يبلد أو يبلدان سواء كان المضمومان من القطاني أو من قمح وشعير وسلت فلا بد أن يزرع الخ وخالف تت وجعل هذا شرطا لضم ما زرع يبلدان وأما ما زرع يبلد فيضم وإن لم يوجد هذا الشرط وهو ضعيف (قوله إن زرع أحدهما) أي المضمومين المفهومين من قوله يضم الخ وهذا الشرط ذكره ابن رشد ونسبه لابن القاسم (قوله ولو بقربه) أي بقرب استحقة الحصاد (قوله وبقي من حب الأول الخ) عطف على قول المصنف إن زرع أحدهما الخ فهو شرط ثان للضم مطلقا وقوله وبقي من حب الأول

الأصناف المضمومة (ببلدان) متفرقة وإنما يضم صنف الآخر

(٥٧ - دمرق - ل)

(إن زرع أحدهما قبل) استحقاق (حصار الآخر) وهو وقت وجوب الزكاة فيه ولو بقربه وبقي من حب الأول

إلى استحقاق حصاد الثاني وان لم يحصد ما يكمل به النصاب لا يكفئ اثنين جمعهما ملك وحول (فيضم الوسط لهما) أي للطرفين على سبيل البداية إذا كان فيه مع كل (٥٠) منها نصاب مثل أن يكون فيه ثلاثة وفي كل منها وسقان ولم يخرج زكاة الأولين حتى حصد

الثالث فيزكي الجميع زكاة واحد (ولا) يضم زرع (أول) ثالث (إذا لم يكن في الوسط مع كل منهما على البدلية نصاب مثل أن يكون في كل وسقان وزرع الثالث بعد حصاد الأول ولو كان في الوسط مع أحد الطرفين فقط نصاب كما لو كان الوسط اثنين والأول ثلاثة والثالث اثنين أو العكس فإنه يضم له ما يكمله نصابا ولا زكاة في الآخر وقال ابن عرفة إن كل مع الأول زكي الثالث معهما دون العكس أي لأنه إذا كل من الأول والثاني فالأول مضموم للثاني فالحول للثاني وهو خلية لث وإذا كل من الثاني والثالث فالمضموم الثاني للثالث فالحول للثالث ولا خلطة للأول ورجع ما لابن عرفة (لا) يضم قمح أو غيره (المنس) حب طويل بالين يشبه خلقة البر (ولا) لا (دخن) (ولا) لا (الذرة) (ولا) لا (أرز وهي) في نفسها (أجناس) لا يضم بعضها البعض (والشمس) وبزر (القمح) الأحمر (و) بزر (القمح) كالزيتون في وجوب الزكاة ولو قال أجناس بدل قوله

أي عنده وقوله ما يكمل به النصاب أي من الثاني فاعل بقى (قوله إلى استحقاق حصاد الثاني) أي إلى وقت وجوب الزكاة فيه بالافراق أو يمس الحب أمالو أكل الأول قبل وجوب الزكاة في الثاني فلا يضم الثاني للأول بل إن كان الثاني نصابا زكى والا فلا (قوله لأنها كفئتين جمعهما ملك وحول) وذلك لأن استحقاق الحصد في الحب كتمام الحول في غيره فلو زرع أحدهما بعد حصاد الآخر لم يجمعهما في الحول فلا يضم أحدهما للآخر (قوله يضم الوسط) أي بسبب اشتراط الاجتماع في الأرض لأجل أن يجمعهما في الملك والحول لو كانت الزروع ثلاثة زرع ثانيا قبل حصاد الأول وثالثا بعده وقبل حصاد الثاني ضم الوسط لهما (قوله ولم يخرج زكاة الأولين الخ) عطف على قوله إذا كان فيه الخ أي وأد لو كان أخرج زكاة الأولين قبل حصد الثالث فلا يضم الوسط لتلك الثالث والحاصل أن ضم الوسط للطرفين مقيد بقيد أن يكون فيه مع كل منهما نصاب وإن لا يخرج زكاة الأولين حتى يحصد الثالث وإنما إذا أخرج زكاة الأولين قبل حصد الثالث فإنه لا يضم الوسط لتلك الثالث ويزكي الثالث وحده إن كان نصابا والأفلا ووجه عدم الضم أن الثاني لما زكى أولا وحصل فيه نقص بسبب الزكاة في مثال المذكور لم يبق من الثاني ما يكمل به النصاب إن ضم للثالث فلا يضم الثالث في الشرط الأول هذا محصل الشارح وبقي قيد ثالث وهو أن يبقى حب السابق لحصاد اللاحق فأن أكل حب الأول قبل حصاد الثاني أو أكل حب الثاني قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط لهما (قوله لا يضم زرع أول) أي لا يضم أول الثالث بحيث لو اجتمع من الجميع أي الثلاثة نصاب زكى كما في مثال الشارح (قوله على البدلية) أي وإن كان فيه معهما على سبيل البدلية نصاب (قوله وزرع الثالث) أي والحال أنه زرع الثالث الخ (قوله بعد حصاد الأول) أي وقبل حصاد الثاني وأما لو كان الثالث زرع قبل حصاد الأول كما إن الثاني كذلك زكى الجميع وإن زرع الثالث بعد حصاد الثاني وقبل حصاد الأول ضم الأول للثالث لأن الأول صار وسطا حكما (قوله أو العكس) أي الأول اثنين والثالث ثلاثة والوسط اثنان على كل حال (قوله فإنه يضم له) أي للوسط الطرف الذي يكمل نصابا - وأما كان الطرف الأول والثالث (قوله ولا زكاة في الآخر) أي في الطرف الآخر (قوله إن كل) أي النصاب من الوسط مع الأول كما لو كان الأول ثلاثة والثاني اثنين والثالث اثنين أيضا (قوله دون العكس) أي دون ما إذا كل النصاب من الوسط. والأخير كما لو كان الأول وسقين والثاني اثنان والثالث ثلاثة فيزكي الأخيرين دون الأول (قوله لا يضم قمح أو غيره) أي من الحبوب التي تقدمت للملح وعدم ضم القمح للملح هو قول ابن القاسم وابن وهب وأصبغ وقيل أنه يضم إليه وهو قول مالك وأصحابه إلا ابن القاسم وهو قول ابن كنانة ومختار ابن يونس واستقر به في التوضيح (قوله وهي) أي المذكورات من العسل وما بعده أجناس (قوله لا يضم بعضها البعض) أي فلا يضم العسل لآخر ولا للذرة ولا لأرز وهكذا (قوله الأحمر) صفة للفجل لا بزر والفجل الأحمر موجود بالمغرب (قوله في وجوب الزكاة) أي إذا بلغت نصابا (قوله في الضم وعدمه) أي لا في بيان ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب فيه لأن هذا قد سبق في قوله من حب وتمر (قوله لا السكتان) أي فليس كالزيتون في وجوب الزكاة (قوله وحصد في النصاب قشر الأرز) أي حسب على الثلاث من النصاب الشرعي قشر الأرز فلو كان الأرز مقشورا أربعة أوسق فإن كان بقشر خمسة أوسق زكى وإن كان أقل فلا زكاة وله أن يخرج عن الأرز

مقشورا كان أنسب لأركلامه هنا في الضم وعدمه ولله أنما قال كالزيتون لا يخرج بذر السكتان بقوله (لا) بزر (السكتان) بالفتح فلا زكاة فيه ولا في زيته كالسليم (وحصب) في النصاب (قشر الأرز) والطرير (الذي يغزنان به كقشر الشعير)

(و) حسب (ما تصدق به) على الفقراء أو أهده أو وهبه لأحد بعد الافراك ان لم يتو بما تصدق به الزكاة (و) حسب ما (استأجر) به في حصاده أو دراهمه (قنا) أو غيره فلو حذف قنا لسكان أخضر (لا) يحب (أكل) (٤٥١) دابة) يضم الممزة بمعنى ما كوله

(في) حال (درسها)

وأما ما ناكله حال استراحتها

فيحب (والوجوب)

يتعلق (بافراك الحب)

لا يبيسه خلافا لمن يقول

التمتع يبيسه لخالفه القول

والعادة والبراد بافراكه

طيه واستنفاؤه عن الماء

وان جنى في الأرض لئام

طيه (وطيب الثمر)

بفتح الهمزة هو ثمر الخيل

وظهور حلاوة الكرم واذا

كان وجوب الزكاة

بالافراك والطيب (فلا

شئ على وارث) مات

مورثه (قبلهما) أي قبل

الافراك والطيب ولو

قال قبله أي الوجوب

كان أخضر (لم يصر

له نصاب) مما ورثه الا

ان يكون له زرع فيضمه

له فان بلغت حصة بعضهم

نصابا دون غيره لوجب على

من باع حصته النصاب

دون من لم يبيع ومفهوم

قبيلهما ان وزرث بعد

الوجوب وجبت الزكاة

حصل لكل نصاب أم لا

حيث كان المجموع نصابا

لتعلق الزكاة بالمورث قبل

الموت (والزكاة) واجبة

(على البائع بعدهما)

أي الافراك والطيب

ويصدق الشراء في مبلغ

ما حصل فيه ان كان مأونا

أعدم وبفتحهما من عدم أي يفتر

مقشورا وله أن يخرج غير مقشور خلافا لمن قال بتعين الثاني (قوله) وحسب ما تصدق به على الفقراء أي لأجل أن يزكى عنه وكذا يقال فيما بعده واستثنى ابن يونس وابن رشد الشيء الثاني الذي يبيسه فإنه لا يحسبه إذا تصدق به أو أهده أو وهبه قاله أبو الحسن وهو تقييد للمدونة انظر ح وهذا كله فيما تصدق به أو أهده أو وهبه بعد الطيب وأما قبله فلا يحسب وتسقط عنه زكاته كما أنه لا زكاة عليه إذا تصدق بالزرع كله فكلام المصنف متين بقيود ثلاثة أن يكون ما تصدق به بعض الزرع لا كله وأن يكون ذلك البعض ليس ثابها وأن يكون التصديق به بعد الطيب (قوله) وحسب ما تصدق به (أشار بهذا إلى أن استأجر به عطف على تصدق به الواقع صلة لما (قوله) ثابها) أي حال كونه ثابها مقتونا ومجزوما (قوله) أو غيره (أي اغمار أو كيلا بشكل هذا محسب ويخرج زكاته وكذلك يحسب لقط الاقط التي مع الحصاد لانه في معنى الاجارة لا لقط الاقط لما تركه ربه على أن لا يعود اليه وهو حلال لمن أخذه كما ذله أبو الحسن (قوله) لا يحسب كل دابة في حال درسها (أي لمنفعة التخرج منه فنزل منزلة الآفات السماوية وأكل الوحوش والطيور وإذا علمت أن ما كول الدابة حال درسها لا يحسب فلا يجب عليه تكريمها لانه يضربها وفي حاشية عجم على الرسالة أنه يعني عن نجاسة الدواب حال درسيها فلا يفضل الحب من بولها النجس (قوله) والوجوب بافراك الحب) أي كما صرح به في الاسماء ونسب الاخصى الزكاة يجب عند مالك بالطيب أي بلوغه حد الأكل فإذا أزهى الخل أو طاب الكرم وحل يبيسه وافراك الزرع واستغنى عن الماء والود الزيتون أو قرب الاسوداد وجبت فيه الزكاة اه قد اقتصر في الزرع على الافراك وذكر اباحة البيع في غيره كذا في بن ثم بعد أن ذكر كلاما طويلا قال فتحصل ان المشهور تعلق الوجوب بالافراك كما للعصف وابن الحاجب وابن شاس والدونة وشهره ابن الحاجب وما ن لابن عرفة من ان الوجوب بالييس ضيف (قوله) خلافا لمن يقول (أي وهو عجم وتبعه عبق قال شيخنا والظاهر ان الييس يرجع للافراك إذ المراد بالييس بلوغ الحب حد الطيب ونهايته بحيث لو حصده لم يحصل فيه فساد ولا تلف وعلى انهما مختلفان كما حققه طي من ان الافراك بلوغ الحب حد الأكل وانه قبل الييس فالمعتمد ان الوجوب بالافراك ولا يرد قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده لان المراد واخرجوا حقه يوم حصاده فلو وجوب بالافراك وان كان الاجراء بعد الييس (قوله) لم يصرف له نصاب) أي ولو كان المتروك أكثر من نصاب لان الموت حصل قبل الوجوب فهو إنما يزكى على ملك الوارث فان وزرث نصابا زكاة وان وورث اقل منه فلا زكاة عليه الا ان يكون له زرع يضمه وقيد عبد الحق كون زكاة الزرع الذي مات ماله قبل الوجوب على ملك الوارث بما إذا حصل للوارث شئ منه أهالو مات قبيلهما وقد اغترق ذمته دين لوجب ان يزكى على ملك الميت لانه باق على ملكه ولا ميراث للوارث فيه لتقدم الدين قبله ح اه بن (قوله) فان بلغت حصة بعضهم الخ (أي كما لو مات عن أخ لأم وعم وترك زراعا خرج منه ستة أوسق فلا زكاة على الأخ للام وعلى العم الزكاة والفرض ان المورث مات قبل الوجوب (قوله) حيث كان المجموع نصابا) أي فان كان مجموع المتروك اقل من نصاب فلا زكاة فيه ولا يضم الوارث ما خصه منه لزرعه ويزكيه خلافا لما سبق لان الموضوع ان الزكاة على ملك المورث لا الوارث فلا وجه لضمه والحاصل ان المال إذا مات بعد الوجوب فان الحب يزكى على ملك الميت وان مات قبل الوجوب فكذلك ان كان عايه دين وإلا زكى على ملك الوارث (قوله) أي يفتر (تفسير لسلك من الضبطين لان كلامنا اعدم وعدم بمعنى افتقر ولعدم معنى آخر غير مراد هنا وهو افتقر (قوله) ان بقى الخ) هذا التفصيل

ما حصل فيه ان كان مأونا ولا تحرى البائع قدره ويجوز اشتراطها على المشتري (إلا أن يصرح) البائع بضم الياء وكسر الهمزة من أعدم وبفتحهما من عدم أي يفتر (فعل المشتري) زكاته نيابة ان بقى للبيع بعينه عنده أو أنفله هو ثم يرجع على البائع

بشمن مآدى من زكاته فان (٥٣) تلف بسموى أو اتلفه أجنبى لم يتبع بركاته المشتري وأتبع بها البائع إذا أيسر (والنفقة) على الزرع والتمر الوصى به قبل طيه أو بعده أى السقى والملاج (على الوصى له التسين) كزبد (بجزء) شائع كنصف ودخل فى الجزء وصيته بركة زرعه لزبد مثلاً وكأنه أوصى بالشر أو نصفه وذكر محترز المين بقوله (لألسا كين) فانها على الوصى سواء أوصى لم يحجزه أو كىل وذكر محترز الجزء بقوله (أو) وصى لمعين (ككيل) كخمس أو - ق من زرع لزيد (على لليت) النفقة من ثلثه فى للسائل الثلاث وسكت المصنف عن الزكاة وكان الأولى بالباب ذكرها فان كانت الوصية بعد الوجوب وقبله مات بعده فعلى الوصى مطلقاً وان كانت قبله ومات قبله نفي ماله أيضاً ان سكنت بكيل لسا كين أولعين فان كانت بجزء كربع لمعين زكاهما الدين ان كانت نصاباً ولو بانضمام ماله والمساكين زكيت على ذمتهم ان كانت نصاباً ولا ترجع على الورثة بما أخذ من الزكاة \* ولما كان الحرص بالفتح وهو الحزر وإنما يدخل فى التمر والعنب دون غيرها أفاد للؤلف ذلك بصيغة الحصر مع بيان وقته مشيراً للملحة فى ذلك بقوله (وإنما يخرص التمر) بمشاة (والعنب)

الذى ذكره الشارح مثله فى أبى الحسن إذ قل إذا اعدم البائع أخذت الزكاة من المشتري لكان قائماً بينه أو اتلفه بأكل ونحوه وان تلف بسموى أو اتلفه أجنبى فلا تؤخذ من المشتري وهو وائق لقول ابن اقسام فى الرجوع على المشتري فى الامهات قال ابن القاسم فان لم يكن عند البائع شئ يأخذ منه المصدق ووجد المصدق الطعام بينه عند المشتري أخذ المصدق منه الصدقة ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن وتال سحنون وقد قال بعض أصحاب مالك ليس على المشتري شئ مطلقاً كان المبيع قائماً أو تلف بسموى أو اتلفه هو أو أجنبى لأن البيع كان له جائزاً وتبع بها البهائم إذا أيسر اه بلفظه والقول الثانى قول اشهب وصوبه سحنون والتونى وقال اللخمي هذا أى قول اشهب ان باع ليخرج الزكاة وان كان البائع ممن يعلم أنه لا يخرج الزكاة أخذ من المشتري قائماً وفاقاً انظر (قوله بشمن مآدى من زكاته) أى بشمن القدر الذى اداه زكاة والصواب يرجع على البائع بما ينوب ما اداه زكاة من الثمن كما هو الواقع فى عبارة ابن رشد (قوله فان تلف بسموى أو اتلفه أجنبى لم يتبع بركاته المشتري) أى فى الحالتين وقوله وأتبع بها البائع إذا أيسر هذا فى الحالة الثانية أعنى ما إذا اتلفه أجنبى وأما الحالة الأولى وهى ما إذا تلف بسموى فلا زكاة فيه لانه جائعة على الفقراء وحينئذ فلا يتبع بها أحد \* والحاصل انه إذا اتلفه أجنبى فانه لا يتبع بها المشتري بل البائع إذا أيسر والظاهر أن الرجوع على الاجنبى يكون من البائع وان تلف بسموى فلا تتبع واحدا منهما بها لسقوطها بالجائعة هذا هو الصواب خلافا لظاهر الشارح وعقب من انه فى حالة التلف بسموى يتبع بها البائع انظر الحج والظاهر ان الرجوع على الاجنبى من المشتري لانه لثالث لما اتلفه (قوله والنفقة على الزرع والتمر الوصى به) أى على الجزء الوصى به من الزرع فالمراد بالزرع الوصى به الجزء الذى حصلت به الوصية لا الزرع الذى وقعت الوصية فيه فإذا أوصى لزيد بثلث زرعه أو ثمره قبل الطيب أو بعده فان نفقة ذلك الجزء الذى وقعت الوصية به من سقى وعلاج تكون لازمة لزيد الوصى له لأنه بمجرد الوصية والموت يستحق ذلك الجزء وله فيه النظر والتصرف العام فصار شريكاً (قوله ودخل الخ) أى فتكون النفقة على جزء الزكاة على الوصى له (قوله فى السائل الثلاث) أى وهى الوصية لمعين بكيل والوصية لغير معين بجزء أو كيل ولو قال المصنف والنفقة على الوصى له لمعين بجزء والادلى الميت كان اخصر (قوله وسكت المصنف عن الزكاة) أى عن زكاة الوصية هل تكون لازمة للوصى أو للوصى له والحاصل أن المصنف تكلم على النفقة على الوصية وسكت عن حكم زكاتها (قوله فعلى الوصى) أى فزكاة تلك الوصية على الوصى فى ماله (قوله مطلقاً) أى سواء كانت الوصية لمعين أو غيره كانت بكيل أو بجزء شائع كأوصيت لزيد أو للفقراء ربع زرعى أو بشرة أرادب (قوله وان كانت قبله) أى قبل الوجوب (قوله ومات قبله) أى قبل الوجوب وقوله فى ماله أيضاً هذا مشكل مع ما مر من انه لا زكاة عليه إنا مات قبل الوجوب الا ان يقال ما مر لم يتعلق بالزكاة وصية وهنا أوصى بها (قوله ان كانت بكيل لسا كين أولعين) كأوصيت بشرة أرادب للمساكين أولان (قوله كربع لمعين) أى كأوصيت ربع زرعى لثلاثين (قوله ولما كين) عطف على قوله لمعين (قوله وزكيت على ذمتهم) أى ولو كان كل واحد من المساكين يخصه واحد لا يتهم كلاك واحد (قوله ولا ترجع) أى المساكين على الورثة وقوله بما أخذ أى بما أدوه من الزكاة (قوله وهو الحزر) أى حزر ما على الخل من البلح تمر وأما الحرص بالكسوف والشئ القدر (قوله مشير الالة) أى وهى الاحتياج (قوله وإنما يخرص التمر والعنب الخ) أى وإنما يحرر التمر والعنب على رءوس الاشجار ليحلم هل منه نصاب أم لا إذا حل بيعه واحتاج أهله للتصرف فيه وهذا

هذا وكأنه أراد ما يصير تمرا لأنه بعد صيرورته تمرا لا يخرص لأنه يقطع ويذفع به في تخريصه حينئذ  
استأن من معلوم المحبول وقد يمنع ضبطه بالمشاة فوق بل يشبط بالمشاة ويكون من اطلاق العام وإرادة  
الخاص وهو تمر النخل • واعترض الخصر في كلام المصنف بالتخمين الأخضر إذا افرك وأكل أو يبيع في زمن  
المنفعة أو غيره بناء على المشهور الذي انتهى عليه المصنف من أن الوجوب بالافراك • وأجيب بأن  
الخصر منصب على أول شروطه قال طي وهذا الاعتراض لا ورود له أصلا لأن الثابت في هذه  
تحرى مقدار ما أكل أو يبيع وليس هذا هو التخريص لأن التخريص حرز الشيء على أصوله  
والخاص أن الذي تقدم في الدول ونحوه أنه إذا أكل أو يبيع أخضر فانه يخرص ما أكل أو يبيع منه وهذا  
غير التخريص الذي كلامنا فيه هنا إذ فرق بين احصاء ما أكل بالتحريى أى بالخزر والتخمين وبين  
حرز الشيء باقيا على أصوله اه عدوى (قوله سواء مكان شأنهما الجفاف أم لا) هذا التعميم صرح  
به في الجواهر وقال بعض الشراح أراد المصنف التمر الذي لوبقى يتميز بالفعل والعنب الذي يترب  
بالفعل أن لوبقى فخرج باح مصر وعنها فانه لا بد من تخريصهما ولو لم يكن حاجة من أكل ونحوه  
لتوقف زكتهما على تخريصهما من حل يبيهما اه ومراده بقوله فخرج الخ أن ما ذكر خارج عن التقيد  
بحاجة الأكل لتصرف بدليل قوله فانه لا بد الخ لاردها طي • أنه غير صحيح بل كلام المصنف شامل  
لما يتم ويترب للمالا يتم ولا يترب وقوله لا بد من تخريصهما غير صحيح أيضا لأن الذي لا يتم  
ولا يترب إذا لم يحتج أهلها للأكل مثلا يستغنى عن تخريصهما باحصاء الكيل في الرطب والوزن  
في العنب بعد الجذ وتقدير جفاف ذلك بعد الاحصاء المذكور فالذي لا بد منه تقدير جفافهما  
وفرق بين تقدير الجفاف والتخريص فالزيتون ونحوه لا يخرص ويقدر جفافه نصب مصر ورطبها  
إن خرصا فعلى رءوس الأشجار وإن لم يخرصا كإلزام قدر جفافهما وهذا كله إذا شك فيا لا يتم وفيما  
لا يترب هل يبلغ النصاب أم لا ما إذا تحقق بلوغه النصاب فلا يحتاج لتقدير جفاف أصلا لأن المزمع  
حينئذ ثمة كمر اه كلامه • والحاصل أن العنب والتمر مطلقا إن احتاج أهله للتصرف فيه خرص  
على رءوس الأشجار وإن لم يحتاجوا للتصرف فيه فالذي يتم ويترب ينتظر جفافه ونخرج زكاته  
الذي لا يتم ولا يترب ينتظر جذهما أو يسكال البلح ويوزن العنب ثم يقدر جفافهما هذا إذا شك في  
كونه يبلغ نصابا أم لا أما ما تحقق بلوغه النصاب فلا يحتاج لتقدير جفاف أصلا (قوله إذا دخل يبيهما  
يبدو صلاحهما) • نى ولا يكتفى هنا ما في البيع من بدو صلاح البعض (قوله يعلم بالخرص الخ) أى إنما  
يخرص التمر والعنب إذا اختلفت حاجة أهلها يعلم الخ (قوله دون غيرها) نى من الزيتون والدول  
والجمن والشبر إذا أكل أخضر فبذلك وان كان يجب بالتحريى ما أكل منها لكتبها لا يخرص قائمة  
على أصولها (قوله واعترض الخ) قد يجاب بأن المصنف قد أطلق المزمع وهو الاختلاف وأراد لازمه  
وهو الوجود لأنه يلزم من الاختلاف الوجود اه عدوى (قوله نصب على الحال) نى من نائب  
فاعل يخرص أى إنما يخرص التمر والعنب حالة كون كل منهما مفصلا نخلة نخلة (قوله أى أنه يخرز  
كل نخلة على حدة) أى ولا يجمع الخارص الحائط في الخزر ولا يخرزه أرباعا أو أثلاثا مثلا ويخرز  
كل ربع أو ثلث على حدة وكذا لا يجمع ما زاد على واحدة كالأشبين والثلاثة مثلا ولو علم  
ما فيها جملة هذا إذا اختلفت في الجفاف ولو كانت من صنف واحد فإن أحدث في الجفاف جاز جمعها  
في الخرص ولو كانت عشرة ولو اختلفت أصنافها في مفهوم نخلة تفصيل بين تخريص الحائط كله  
وجملة من النخل فقول الشارح ما لم تتحد أى الحالات المجموع وقوله ولا جاز جمع أكثر من نخلة

سواء كان شأنها الجفاف أم لا  
كلح مصر وعنها (إذ  
حل يبيهما) يبدو  
صلاحهما وأشار لمة  
التخريص بجمعها شرطا  
لتوقف الدول على علته  
كتوقف الشروط على شرط  
بقوله (واختلفت حاجة  
أهلها) لأكل ويبيع  
وإهداء ونفقة بعض يعلم  
بالخرص ما يجب فيه الزكاة  
وما لا يجب وقدر الواجب  
يعنى إنما خص الشارع هذين  
النوعين بالخرص دون غيرها  
لأن شأنهما اختلاف الحاجة  
اليهما واعترض بأن اللة  
ها مجرد الحاجة وإن لم  
تختلف كافي الدونة فكان  
الظاهر أن يقول لا يحتاج  
أهلها وهذا تعليل بالشأن  
والنطة فلا يتوقف  
التخريص على وجودها  
بالفعل (نخلة نخلة)  
نصب على الحال بتأويله  
بفصل مثل بابا بابا أى أنه  
يخرز كل نخلة على حدة لأنه  
أقرب للصواب في التخريص  
ما لم تتحد في الجفاف والا  
جاز جمع أكثر من نخلة فيه

(بأسقاط بعضها) أى ما تنقصه على تقدير الجفاف لتسقط زكاته (لا سقطها) أى الساقط بالهواء وما يأكله الطير ونحوه فلا يسقط  
عن الثالث تلقيا لحق الفقراء لكن (٥٤) أن حصل بعد التخييص شيء من ذلك اعتبر ونظر للباقي كما سبق قول وإن أصابه جائحة

اعتبرت (وكنى) الخارص الواحد) أن كان عدلا  
طارفاً لأنه حاكم فلا تعدد  
(إن) تعددوا (اختلفوا)  
فالأعراف) منهم هو  
للممول بقوله أن أحد  
الزمن والأفاد (ولا)  
يكن قيم أعرف بل  
استوا (فمن) قول (كل)  
يؤخذ (جزء) بنسبة  
عدهم فإن كانوا ثلاثة أخذ  
من قول كل الثلث وأربعة  
الرابع وهكذا فإن  
كانوا ثلاثة قال  
أحدهم عشرة والثاني تسعة  
والثالث ثمانية زكى عن  
تسعة (وإن أصابه) أى  
الخارص (جائحة) بل  
إجذاه (اعتبرت) فى  
جانب السقوط فإن بقي  
بدها ما يجب فيه الزكاة  
زكاة والا فلا (وإن)  
زادته (الثمرة به) إذ جذاؤه  
(على تخريص) عدل  
(عارف فأحب) كأقول  
الامام (الإخراج) عما  
زاد لقله إصابة الخارص  
اليوم (وهل) الأحب  
(على ظاهره) من الدب  
(أو) محمول على  
(الوجوب) وهو تأويل  
أن أكثر وأدريج  
(تأويلان) فإن قصص  
عن تخريجه فيعمل  
بالتخريص لا بما وجدت

فيه أى الخرز (قوله بأسقاط بعضها) أى صوراً ذلك التخييص بأسقاط بعضها الخ يعنى أن  
الخارص يسقط باجتهاده ما يعلم عادة أنه إذا جف التمر والزبيب ينقص منه يفعل ذلك فى كل نخلة بأن  
يقول هذه النخلة عليها من الباج والعنب وسقى لكه إذا جف وصار تمر أو زبيباً ينقص ثلثه وصار  
الباقى ثلثى وسقى وهكذا وأما ما يرميه الهواء أو يأكله الطير وما أشبه ذلك فإنه لا يسقط لأجله شيئاً  
تلقيا لحق الفقراء (قوله وينظر للباقي) أى فإن بقي ما يجب فيه الزكاة زكاة والا فلا (قوله والأفاد) (قوله)  
أشار بذلك لما نقله عن التبخيرة ونصه قال ابن القاسم وإذا ادعى رب الحائط حيف الخارص  
وأتى بخارص آخر لم يوافق لأعبرة بقوله لأن الخارص حاكم (قوله زكى عن تسعة) أى لأنها ملك  
مجموع الأنوال الثلاثة وذلك لأنك إن لم تجمع العشرة والتسعة والثمانية يكن ستة وعشرين تأخذ ثلثها  
يكن تسعة ولو كانوا ثلاثة قال أحدهم ستة وقال الثانى ثمانية وقال الثالث عشرة زكى عن ثمانية لأنها ملك  
الأربعة والعشرين مجموع الأنوال الثلاثة وهكذا (قوله وإن أصابه جائحة الخ) عمله بعضهم على  
العموم أى على ما يبيع بعد الطيب ثم أبيع على ما لم يبع أصلاً وحمله الشيخ عبد الرحمن على ما يبيع بعد  
الطيب أى أنه إذا يبيع بعد الطيب ثم أصابه جائحة فإن كانت ثمانية أكثر سقط عن البائع زكاة ما أبيع  
لوجوب رجوع المشتري بمحضته من الثمن على البائع ونظراً لما بقى فإن كان نصيباً زكاة والا فلا وإن  
كانت دون الثلث زكى جميع ما يبيع وظاهره ولو كان الباقي بدها دون النصاب والحاصل أن الجائحة  
التي لا توضع عن المشتري لا توضع عن البائع فى الزكاة وما توضع عن المشتري توضع عن البائع  
زكاتها والحب الثانى أولى لأن الحل الأول يؤدي إلى نوع تكرار بيع مفاد قوله وإن تلف جزء نصاب  
ولم يمكن الأداء سقطت له عدوى (قوله اعتبرت الخ) ظاهره وإن لم يرجع بها المشتري على البائع  
بالفعل وهو ما نقله المواق عن فتوى ابن القاسم ووجهه أن المشتري إذا لم يرجع بالفعل فسكأنه قد وهب  
للبيع ذلك القدر الذى ملك الرجوع به والتعليل الذى لا يردش ويوافقه انظر المواق (قوله على تخريص  
الخ) فمفهومه أنه لو كان غير عارف أو لم يكن عدلاً عمل على ما بين أى فيجب الإخراج عما زاد أنما نقله  
فى التوضيح عن ابن بشر اه بن (قوله وعمل على ظاهره من الدب) نى لتعليل الامام بقلة إصابة  
الخارص ولو كان على الوجوب لم يثبت إلى إصابة الخارص ولا إلى خطئهم وهذا تأويل عياض وابن  
رشد (قوله أو على الوجوب) أى لأن تخريص الخارص فى الحالة المذكورة بمنزلة حكم الحاكم ثم يظهر  
أنه خطأ (قوله وأخذ الواجب من الحب كيف كان) يعنى أن الحب إذا اجتمع من أنواعه نصابان  
الزكاة تؤخذ من كل نوع قدره فإن كان الحب نوعاً واحداً كالقمح مثلاً فإنه يؤخذ منه جيداً كان  
أوردياً أو وسطاً فإن اختلفت صفته كسمراء ومحمولة فإنه يؤخذ من كل قدره وإن كان نوعين كقمح  
وشعير أخذ من كل منهما قدره وكذا إن كان ثلاثة أنواع كقمح وشعير وسلت فمن كل قدره ولا  
يلزمه أن يدفع الوسط عن الطرفين نعم إن أطاع باخراج النوع الأعلى عن النوع الأدنى أجزاء حيث  
كان الجنس متحداً وأما إن أخرج النوع الأدنى عن الأعلى فلا يجزى كما لا يجزى الإخراج من جنس  
عن جنس آخر ولو كان النوع المخرج أعلى من المخرج عنه كأرز عن عدس مثلاً (قوله طيباً) أى سواء  
كان كله طيباً الخ (قوله كالتمر نوعاً الخ) أراد بالوع الصنف لأن التمر نوع تحت أصناف برنى  
وصيحاني وعجوة فتقوله نوعاً أى بأن كان برئياً وقوله أنواعين أى صنفين مثل برنى وصيحاني وأشار  
النصف بقوله كالتمر نوعاً لقول الدونة إذا كان فى الحائط صنف واحد من الخى التمر أو من أدناه أخذ

(أَوْ نَوْعَيْنِ) يُوْخَذُ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ بِحَسَابِهِ (وَالْأَمْرُ أَنَّ كَثْرَ (٥٥) مِنْ نَوْعَيْنِ) مِنْ أَوْسَطِهَا أَيْ

الأنواع يُوْخَذُ الواجب قياساً على الواشي وكثرة أنواع التمر فلو أخذ من كل أدى الشقة والزبيب كالتمر على المذهب ثم شرع في بيان زكاة النوع الثالث مما يجب فيه الزكاة وهو النقد فقال (وفي مائتي درهم شرعي) فأكثر وهو بدرهم مصر لكبر هائلة وخسة وغانون ونصف وغن درهم (أو) عشرين ديناراً شرعية (فأكثر) فلا وقص في العين كالحرث (أو) مجتمع منها عشرة دنائير ومائة درهم أو خمسة دنائير ومائة وخمسين درهماً لأن كل دينار يقابل عشرة دراهم وهو مراده (بالجزء) أي التجزئة والقبالة لا بالجودة والرداءة والقبعة فلا زكاة في مائة درهم وخمسة دنائير لجودتها قيمتها مائة درهم (ربيع الشمر) مبتدأ خبره وفي مائتي درهم وأشر اقتصاره على الورق والمذهب أنه لا زكاة في الفلوس النحاس وهو المذهب (وإن) كان كل من الدراهم والدنانير (لطفيل أو مجنون) لأن الخطاب بها من باب خطاب الوضع والعبارة بمذهب الوصي في الوجوب وعدمه لا بمذهب أبيه ولا بمذهب الصنفين لما فهم من قول الجواهر وإن اختلف نوع التمر على صنفين أخذ من كل صنف بقسطه (قوله كالتمر) تشبيهه فيما علم من قوله وأخذ من الحب كيف كان أي يؤخذ من كل بقدره كالتمر حاله كونه نوعاً أو نوعين (قوله) إلا بأن كان أكثر من نوعين أي والأمر أن اختلف نوع التمر على أكثر من صنفين وقوله فمن أوسطها أي يؤخذ الواجب من أوسط الأصناف وأشار الصنف بهذا لقول المدونة وإذا كان في الحائط جناس من التمر أخذ من أوسطها والمراد بالجناس في كلامها الأصناف والحاصل أنه إذا اجتمعت أصناف حب أخذ من كل صنف قسطه كالتمر إذا كان منها أوصنتين فإن كان أكثر منها لزمه أن يخرج من أوسط تلك الأصناف (قوله قياساً) أشار بهذا للفرق بين التمر وغيره عند الزيادة على النوعين (قوله وفي مائتي درهم شرعي) تقدم أن قدره خمسون وخمسة حبة من مطلق الشعير (قوله أو عشرين ديناراً) قدره اثنان وسبعون حبة من مطلق الشعير (قوله فأكثر) عطف على مائتي فيكون حذو من الثاني دلالة لأول أو عطف على عشرين فعنده من الأول دلالة الثاني وهذا أولى لسلامته من الفصل بين التعاطين بأجنبي (قوله فلا وقص في العين) أي خلافاً لأن حنيفة حيث قل لا شيء في الزائد عن النصاب حتى يبلغ أربعة دنائير في المذهب وأربعين درهماً في القصة وقوله كالحرث أي بخلاف الماشية والفرق أن الماشية لما كانت تحتاج إلى كثرة كثرة خفف عن صاحبها بخلاف الحرث فكثفته يسيرة والعين كذلك (أائدة) لا زكاة على الأنبياء لأن ما بأيديهم ودائع قد تعالى وهذا على مذهبي كما قل بعضهم من أنهم لا يملكون وهو خلاف مذهب الشافعي كما قاله بعض شراح الرسالة اه عسدي (قوله أي التجزئة والقبالة) بأن يجعل كل دينار في مقابلة عشرة دراهم (قوله لا بالجودة) أي لا المجمع منهما بالجودة (قوله والقبعة) لا يخفى أن القيمة تابعة للجودة والرداءة فالألفاظ لأحدهما الثبات للآخر فالعطف كالنسيجي (قوله من باب خطاب الوضع) أي وهو يتعلق بالطفل والمجنون وغيرهما ويصدق الولي في إخراجها إذا ادعى عليه الولد أو المجنون بنقص المال بعد ذلك بلا يمين أن لم يتم والأبيعيين (قوله والعبارة بمذهب الوصي) أي لأن التصرف منوط به (قوله ولا بمذهب أبيه) أي أبي الطفل لموته واستقال المال عنه ولا بمذهب الطفل لأنه غير مخاطب بها فلا يركبها الوصي إن كان مذهبه يرى سقوطها عن الطفل كالحنفي ولا إخراجها من غير رفع لحاكم إن لم يكن في البلد حاكم أصلاً أو كان فيها لكن كان مالها كفاً فقط أو كان فيها مالها كفاً وحنفى وخفى أمر الصبي على ذلك الحنفى وإلا رفع الوصي فيها الأمر للمالك فإن لم يكن إلا حنفى إخراجها الوصي للمالك إن خفى أمر الصبي على الحنفى والائرث فإذا بلغ الصبي فإنه يعمل بالمذهب الذي يقلبه فإن قلده من يرى الوجوب وجبت عليه في الماضي وإن قلده من يرى السقوط سقطت عنه في الماضي وانظر إذا كان مذهب الوصي الوجوب ولم يخرجها حتى بلغ الصبي ومذهبه سقوطاً وانفك عنه الحجر فهل تؤخذ عن الأعوام الماضية من المال أو تؤخذ من الوصي أو تسقط وانظر في عكسه أيضاً وهو لو كان مذهب الوصي عدم وجوبها وبلغ الصبي وقلده من يقول بوجوبها هبل تؤخذ من المال أو تسقط اه عج قال بن وكل من النظرين قصور والنقل اعتبار مذهب الصبي بعد بلوغه حيث لم يخرجها وصيه قبله فإن قلده من قال بسقوطها فلا زكاة عليه ولا على الوصي وإن قلده من قال بوجوبها وجبت الزكاة عليه في الأعوام الماضية (قوله أو وإن نقصت الدين) أي التي هي مائتا درهم أو عشرون ديناراً وقوله في الوزن أي لاقى السدود بدلين قوله وراجت ككاملة لأن اشتراط الزواج ككاملة أعما هو في ناقصة الوزن وأما لو نقصت في العدد كمت في الوزن كالمجورز كبت من غير شرط كان التعامل بها وزنًا وعددًا فإن نقصت في الوزن والعدد ولا بمذهب الطفل (أو) وإن (نقصت) العين في الوزن خصاً لا يعطى عن الزواج

منه وأما به الصنف الصنفين لما فهم من قول الجواهر وإن اختلف نوع التمر على صنفين أخذ من كل صنف بقسطه (قوله كالتمر) تشبيهه فيما علم من قوله وأخذ من الحب كيف كان أي يؤخذ من كل بقدره كالتمر حاله كونه نوعاً أو نوعين (قوله) إلا بأن كان أكثر من نوعين أي والأمر أن اختلف نوع التمر على أكثر من صنفين وقوله فمن أوسطها أي يؤخذ الواجب من أوسط الأصناف وأشار الصنف بهذا لقول المدونة وإذا كان في الحائط جناس من التمر أخذ من أوسطها والمراد بالجناس في كلامها الأصناف والحاصل أنه إذا اجتمعت أصناف حب أخذ من كل صنف قسطه كالتمر إذا كان منها أوصنتين فإن كان أكثر منها لزمه أن يخرج من أوسط تلك الأصناف (قوله قياساً) أشار بهذا للفرق بين التمر وغيره عند الزيادة على النوعين (قوله وفي مائتي درهم شرعي) تقدم أن قدره خمسون وخمسة حبة من مطلق الشعير (قوله أو عشرين ديناراً) قدره اثنان وسبعون حبة من مطلق الشعير (قوله فأكثر) عطف على مائتي فيكون حذو من الثاني دلالة لأول أو عطف على عشرين فعنده من الأول دلالة الثاني وهذا أولى لسلامته من الفصل بين التعاطين بأجنبي (قوله فلا وقص في العين) أي خلافاً لأن حنيفة حيث قل لا شيء في الزائد عن النصاب حتى يبلغ أربعة دنائير في المذهب وأربعين درهماً في القصة وقوله كالحرث أي بخلاف الماشية والفرق أن الماشية لما كانت تحتاج إلى كثرة كثرة خفف عن صاحبها بخلاف الحرث فكثفته يسيرة والعين كذلك (أائدة) لا زكاة على الأنبياء لأن ما بأيديهم ودائع قد تعالى وهذا على مذهبي كما قل بعضهم من أنهم لا يملكون وهو خلاف مذهب الشافعي كما قاله بعض شراح الرسالة اه عسدي (قوله أي التجزئة والقبالة) بأن يجعل كل دينار في مقابلة عشرة دراهم (قوله لا بالجودة) أي لا المجمع منهما بالجودة (قوله والقبعة) لا يخفى أن القيمة تابعة للجودة والرداءة فالألفاظ لأحدهما الثبات للآخر فالعطف كالنسيجي (قوله من باب خطاب الوضع) أي وهو يتعلق بالطفل والمجنون وغيرهما ويصدق الولي في إخراجها إذا ادعى عليه الولد أو المجنون بنقص المال بعد ذلك بلا يمين أن لم يتم والأبيعيين (قوله والعبارة بمذهب الوصي) أي لأن التصرف منوط به (قوله ولا بمذهب أبيه) أي أبي الطفل لموته واستقال المال عنه ولا بمذهب الطفل لأنه غير مخاطب بها فلا يركبها الوصي إن كان مذهبه يرى سقوطها عن الطفل كالحنفي ولا إخراجها من غير رفع لحاكم إن لم يكن في البلد حاكم أصلاً أو كان فيها لكن كان مالها كفاً فقط أو كان فيها مالها كفاً وحنفى وخفى أمر الصبي على ذلك الحنفى وإلا رفع الوصي فيها الأمر للمالك فإن لم يكن إلا حنفى إخراجها الوصي للمالك إن خفى أمر الصبي على الحنفى والائرث فإذا بلغ الصبي فإنه يعمل بالمذهب الذي يقلبه فإن قلده من يرى الوجوب وجبت عليه في الماضي وإن قلده من يرى السقوط سقطت عنه في الماضي وانظر إذا كان مذهب الوصي الوجوب ولم يخرجها حتى بلغ الصبي ومذهبه سقوطاً وانفك عنه الحجر فهل تؤخذ عن الأعوام الماضية من المال أو تؤخذ من الوصي أو تسقط وانظر في عكسه أيضاً وهو لو كان مذهب الوصي عدم وجوبها وبلغ الصبي وقلده من يقول بوجوبها هبل تؤخذ من المال أو تسقط اه عج قال بن وكل من النظرين قصور والنقل اعتبار مذهب الصبي بعد بلوغه حيث لم يخرجها وصيه قبله فإن قلده من قال بسقوطها فلا زكاة عليه ولا على الوصي وإن قلده من قال بوجوبها وجبت الزكاة عليه في الأعوام الماضية (قوله أو وإن نقصت الدين) أي التي هي مائتا درهم أو عشرون ديناراً وقوله في الوزن أي لاقى السدود بدلين قوله وراجت ككاملة لأن اشتراط الزواج ككاملة أعما هو في ناقصة الوزن وأما لو نقصت في العدد كمت في الوزن كالمجورز كبت من غير شرط كان التعامل بها وزنًا وعددًا فإن نقصت في الوزن والعدد ولا بمذهب الطفل (أو) وإن (نقصت) العين في الوزن خصاً لا يعطى عن الزواج



فلا زكاة فيها باتفاق ان كان التعامل بها عددا وإن كان التعامل بها وزنا فكذا قصة الوزن ان راجت ككاملة زكيت وإلا فلا (قوله كعبة أو حبتين) أى من كل دينار من الصاب أى لأنه لا يغير إذا كان كل دينار ناقصة أو حبتين كان التعامل بها عددا أو وزنا بشرط رواجها رواج الكاملة بان تكون السلعة التى تشتري بدينار كامل تشتري بذلك الدينار الناقص لاتحاد صرفها وهذا معنى قوله وراجت ككاملة بالنسبة للناقصة ويقال مثله فى المضافة وليس المراد ان كلا يشتري به السلمه وان اختلف الصرف وتوله كعبة أو حبتين أى أو ثلاثة فلمدار على الرواج كرواج الكاملة قل نقص الوزن أو كثر كذا قال ابن الحاجب وهو ظاهر المصنف وارتضاء طي وخلاصته ان الدنانير إذا نقصت فى الوزن فقط كان التعامل بها وزنا أو عددا إن راجت رواج الكاملة زكيت وإلا فلا وقيد الشارح بهرام وت وبعها شارحا وجوب الزكاة بكون النقص قليلا وإلا سقطت وهو الصواب إذ هو قول مالك وابن القاسم وسحنون قال ابن هرون وهو المشهور نقله ابن ناجي فى شرح الرسالة ثم قال وجعل ابن الحاجب الوجوب مطلقا قل النقص أو كثر قل ابن هرون وليس كما قال اه وبه تعلم ما ارتضاء طي من حمل المصنف على ظاهره من الاطلاق فى النقص اعتمادا على تفسير ابن الحاجب كما علمت وتصوره لعدم اطلاعه على ذلك ثم قل ابن ناجي واخلف فى حد اليسير فقال عبد الوهاب هو كالحبة والحبتين وان انتقت الموازين عليه وقال الابهري وابن القصار انما ذلك إذا اختلفت الموازين فى النقص واما إذا انتقت عايه فهو كالكثير اه بن وقد شهر فى الشامل الاول من القولين (قوله أو نقص فى الصفة برداء أصل الخ) فيه انه لادعى لتقدير النقص فى هذا وما بعده بل المعنى أو كانت ملتبسة برداء أصل أو اضافة تأمل (قوله من ناقصة الوزن) فيه اشارة الى ان قوله وراجت الخ راجع للطرفين ولا يرجع للثانية أى وهى الناقصة فى الصفة برداء أصل (قوله وأما ناقصة الوزن) أى والحال انها عدد النصاب ولا تروج رواج الكاملة (قوله وزن كل واحد منها نصف دينار) فيه ان عدم وجوب الزكاة فيها لكون النقص فيها كثيرا لا لكونها لا تروج رواج الكاملة فالاولى أن يقول كشرين دينارا نقصه كل واحد منها ناقص قدر حبة أو حبتين والحال انها لا تروج كالكاملة (قوله ولا يعقل فيها خلوص) هذا اشارة للرد على خش حيث قال ان التمسك وهو قوله وراجت ككاملة راجع لدنية الأصل أيضا ان كان يخرج منها شيء بالتصفيه وان كان لا يخرج منها شيء بالتصفيه زكيت مطلقا من غير اعتبار ذلك التمسك وحاصل الرد عليه ان هذا التفصيل لا يتأتى فيها إذ لا يعقل خروج شيء منها بالتصفيه اذ ليس فيها شيء دخيل كالمفوشة حتى يخرج منها وغاص منه وانما معدنها ردىء وحينئذ فليدليس راجعها لها (قوله ان تم تلك الخ) جملة الملك شرطا طريقة لابن الحاجب وجهه التمرافى سببا قل بعض وهو الظاهر لصدق حده عليه (قوله وهو) أى شرط الوجوب المذكور مركب من أمرين (قوله لا زكاة على غاصب) قيده بما إذا لم يكن عنده وفاء بما وجبه والازكاه وعلى هذا يحمل قول الشيخ أحمد الزرقاني قل ابن القاسم المسال المنصوب فى ضمان الغاصب حين غصبه فعلى الغاصب فيه الزكاة اه بن قل بعضهم يؤخذ من شرط تمام الملك عدم زكاة حلى الكعبة والساجد من قبائل وعلائق وصفائح أبواب وصدر به عبد الحق قائلا وهو الصواب عنسدى وقال ابن شهاب بن زكويه الامام كلعين الموقوفة للمرض اه عدوى لكن سيأتى فى الذكر أن نذكر ذلك لا يلزم والوصية به باطلة وحينئذ فعلى ملك زكيا فهو الذى يزكها لاختزانة الكعبة ولا نظار المساجد ولا الامام تأمل (قوله لعدم تمامه) أى لأن للسيد وارباب الدين اتراعه فليهم فيه حق

كعبة أو حبتين (أو) نقصت فى الصفة (برداء) أصل من معدنها (أو) نقصت فى الواقع بسبب كالمنا فى الظاهر (إضافة) من نحو غاس وهى المفوشة (وراجت) كل واحدة من ناقصة الوزن ومن المضافة فى التعامل (ككاملة) فوجب الزكاة (وإلا) بان لم ترج كالكاملة (حسب الغاصب) على تقدير التصفيه فى المضافة فان بلغ نصابا زكى والا فلا وأما ناقصة الوزن فلا زكاة فيها قطعا كشرين دينارا وزن كل واحد منها نصف دينار شرعى حتى يكمل النصاب بان يتأخر اربعين منها وأما ردنية المعدن الكاملة وزنا فلا زكاة فيها قطعا وان لم ترج ولا يعقل فيها خلوص لئلا ليس فيها دخيل حتى تغلص منه فقوله وراجت ككاملة راجع للطرفين وقوله والاحص الغاصب راجع للاخير و اشار لشرط وجوبها فى العين بقوله (إن تم تلك) وهو مركب من أمرين الملك وتما فلا زكاة على غاصب ومقتضى لعدم الملك ولا على عبد ومدن لعدم تمامه (و) ثم (حول) غير للعدن والركاز

(قوله) وأما هما فالزكاة بالوجود في الركاز) كذا ذكر ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام أن الركاز في الخمس وليس زكاة وأجاب في التوضيح بأن فيه الزكاة في بعض صورته كما يأتي أي أن احتياج الكبير ثقة أو عمل في تحصيله ولا يشترط مرور الحول (قوله بعد أعوام) أي ولو غاب المودع بها (قوله) فإنه يزكيها لكل عام مضي (أي مبتدئاً بالعام الأول فما بعده إلا أن ينقص الأخذ الحساب وما ذكره من تعدد زكاة الودعة بتعدد الحول هو المشهور ومقابله ما روى عن مالك من زكاتها لعام واحد بعد قبضها المدم التمنية وما رواه ابن نافع عن مالك من أنه يستقبل بها حولا بعد قبضها (قوله بعد قبضها) ظاهره أنه قبل القبض لا يزكيها وإنما إنما زكى بعد قبضها واستظهر ابن عاشر أن المالك يزكيها كل عام وقت الوجوب من عنده اهـ بن (قوله) ومتجر فيها بأجر) حاصله أنه إذا دفع مالا لمن يتجر فيه وجعل له أجرة كل يوم عشرة نصاب فضة مثلاً والربح لرب المال فإن الزكاة تجب في ذلك المال على المالك فيزكيه من عنده كل عام مضي عليه وهو عند العامل لأن تحريك العامل له كتحريرك ربه لأنه كالوكيل عنه لكن تركيته كل عام وقت الوجوب حيث لم يقبضه من العامل مقيد بقيد الأول علم المالك بقدره والثاني أن يكون المالك مديراً في يوم ما يمد العامل من البضاعة كل عام يزكيها مع ماله فإن غاب العامل ولم يعلم قدر المال أخرت زكاته إلى وقت علمه بقدره وزكيه لما مضى وإن كان رب المال محتكراً فإنه يزكي لعام واحد بعد قبضها من العامل (قوله وأولى غيره) أي فلا مفهوم لقول المصنف بأجر بل يزكيها كل عام وهي عند العامل كانت مدفوعة له بأجر أو بدون أجر كما يفيد كلام ابن رشد ونقله المواق وأما ما يؤخذ من كلام عجم من أن المتجر فيها بدون أجر تتعدد فيها لكن إنما يزكيها بعد قبضها فغير صواب انظر بن (قوله) وإنما يزكيها لعام واحد أي بما مضى لا بجميع الأعوام الماضية لأنه لا يقدر على تحريكها لنفسه فأشبهت اللقطة وهذا القول هو المشهور وقال ابن شعبان يزكيها لكل عام مضي وقيل أنه يستقبل بها حولا كالفوائد كفي بهرام وواعلم أن العين المفصولة يجب على الغاصب أن يزكيها كل سنة من ماله في المدة التي هي فيها عنده حيث كان عنده ما يجعله في مقابلة تلك العين المفصولة وهذه غير زكاة ربهما لما إذا قبضها فتحصل أنها تركي زكتين أحدهما من ربهما إذا أخذها لعام واحد مضي والثانية زكاة الغاصب لها كل عام ولا يرجع الغاصب على المالك بما دفعه زكاة عنها وأما الماشية إذا غصبت وردت بعد أعوام فالمشهور أنها تركي لكل عام مضي الآن تكون السعاة أخذوا زكاتها من الغاصب هذا ما يرجع إليه مالك وزججه ابن عبد السلام وصوبه ابن يونس وقيل إنما تركي لعام واحد كالعين وعزاه ابن عرفة للبدونة وأما النخلة إذا غصبت ثم ردت بعد أعوام مع ثمرتها فإن ثمرتها تركي لكل عام مضي بلا خلاف إن لم يكن زكاتها الغاصب وعلم أن فيها في كل سنة نصيباً (قوله) ولا مدفونة بصحراء أو عمران) أي بموضع لا يحاط به أو يحاط به خلافاً لمحمد بن المواز من أنها إذا دفنت بصحراء أي في موضع لا يحاط به فهي كالمفصولة تركي لعام واحد وإن دفنت في البيت والموضع الذي يحاط به زكاتها لكل عام وعكس هذا لأن حبيب اهـ شيخنا عدوى ونحوه في الشامل وزاد فيه تولا راجعاً وهو زكاتها لكل عام مطلقاً وإذا دفنت بصحراء أو بيت لكن الذي نقله بن عن ابن يونس أن محل كون المدفونة التي ضل صاحبها عنها أعواماً ثم وجدها يزكيها لعام واحد إذا دفنت بمحل لا يحاط به وإن دفنت بموضع يحاط به ثم وجدها بعد أن ضل عنها أعواماً فإنه يزكيها لسائر الأعوام اتفاقاً ولعل مراده اتفاق طريقة اذهبا الذي ذكره طريقة ابن المواز تأمل (قوله ضل صاحبها عنها) أي وأما لو كان عالماً بحلم وتركها مدفونة اختياراً فإنها

وأما هما فالزكاة بالوجود في الركاز وبإخراجه أو تصفيته في المدن كما يأتي (وتعددت) الزكاة على المالك (بتعدده) أي الحول (في) عين (مدفونة) قبضها المالك بعد أعوام فإنه يزكيها لكل عام مضي بعد قبضها (و) في عين (متجسر فيها بأجر) وأولى غيره يزكيها وهي عند التاجر حيث علم قدرها وكان مديراً ولو احتكر التاجر فإن لم يعلم قدرها صبر لعله (لا) عين (مفسوبة) فلا تعدد الزكاة بتعدد الأعوام وإنما يزكيها لعام واحد بعد قبضها ولو رد الغاصب ربحها مباح (و) لا (مدفونة) بصحراء أو عمران ضل صاحبها عنها ثم وجدها بعد أعوام فزكي لعام واحد (و) ضائعة سقطت من ربهام وجدها بعد أعوام فزكي لعام واحد ولو التفتت

تركى اسائر الاعوام انفاقا (قوله ما لم ينو التلصق بملكها) أى بل نوى حبسها لربها أو التصديق عنها ولم يتصدق بها (قوله فانها يجب على الملتصق) أى إن كان عنده ما يجعله فى مقابلتها والالم تجب عليه (قوله بعد قبضها) وأما العامل فيستقبل بالربح بخلاف كفاي ح (قوله ان لم يكن مديرا) وإن لكل عام هكذا فى السماع كما قلناه والواقع وبه اعترض طنى وغيره على المصنف فقال ان هذه المسئلة مساوية لقوله أو متجرفيها بأجر فى أن المدير يزكى لكل عام دون غيره فلاوجه لتفريق المصنف بينهما اهـ قل بنقلت بينهما فرق وذلك أن المدفوعة على أن الربح للعامل بلا ضمان لا يبتغى فيها حال العامل من إدارة أو احتكار بل هى كالمدين ان كان ربهامديرا زكاهما العامل على حكم الإدارة مثلنا وان كان محتكرا زكاهما لعام واحد على حكم الاحتكار مطلقا بخلاف السابقة فيراعى فيها كل منها كما يدل عليه كلام التوضيح فان احتكر العامل وأدار رب المال فان تساويا أو كان مايد العامل أكثر فكل على حكمه والا فالجميع للإدارة كىأتى فى قوله وان اجتمع إدارة واحتكار الخ وان احتكر أو العامل فكلدين وانما روى كل منها لان العامل فى هذه الحالة وكيله فمراؤه كشرائه بنفسه اهـ كلامه وقد يقال ان الدين الذى يزكيه المدير كل عام هو دين التجرة كما يأتى وحيث كان الربح كله للعامل فهو كالتقراض وحيث قد اقتضاه انه لا يزكى الا عام بدقبضه ولو كان مديرا كما هو ظاهر نص التوضيح لكنه خلاف السماع الذى فى الواقع من انه يزكيه لكل عام فتأمل (قوله حيث علم بقاءها) أى وأما إن لم يعلم فانه يصبر حتى يعلم فان علم زكاهما لمضى الاعوام (قوله وان كان على ان الضمان على العامل) أى وان دفعت للمال يتجر فيها والربح له خاصة وشروط الضمان عليه (قوله فالحكم كفاي المصنف) أى من ان ربهما يزكيا لعام واحد بعد قبضها وان اختلفا من جهة انه فى صورة اشتراط الضمان على العامل يجب على الدامل أن يزكى تلك الدين كل عام من عنده ان كان عنده من العروض ما يساويها لتعلقها بذمته كالمدين وأما فى صورة اشتراط عدم الضمان فلا يزكيا العامل أصلا ولو كان عنده من العروض ما يقابلها لعدم تعلقها بذمته وانما يزكيا ربهما لعام بعد قبضها كما دل المصنف (قوله الى القرض) أى فصارت دينيا فذمته ودين القرض لا يختلف فيه المدير والمحتكر فكل منهما يزكيه لعام بدقبضه بمن هو عليه (قوله واقامت أعواما) أى قبل ان يقبضها الوارث (قوله ان لم يعلم) أى ان اتقى علم الوارث بهاد اتقى ايقافها عند أمين حتى يأتى الوارث (قوله بمعنى الواو) أعالم تجعل أو على حاله لأنه لو بقيت على معناها لزم عليه خذل اذا منطوق الاول يخالف مفهوم الثانى ومنطوق الثانى يخالف مفهوم الاول إذ منطوق الشرط الاول انه إذا لم يعلم بها فلا زكاة لما مضى وظاهره وقتت أم لا ومنطوق الشرط الثانى انها إذا لم توقف فلا زكاة لما مضى وظاهره علم بها ثم لا ومفهوم الاول انه إذا علم بها زكيت لما مضى وقتت أم لا ومفهوم الثانى انها إذا وقتت زكيت علم بها ثم لا ومنطوق الاول يخالف مفهوم الثانى ومنطوق الثانى يخالف مفهوم الاول كذا ذكر الشيخ احمد الزرقانى قل بن وفيه نظر بل لا تخالف ولا مدافع فى كلامه لأن الدلف بأوفيدان المراد نفي أحدهما فيصدق منطوقه ثلاث صور نفي العلم دون الإيقاف وعكسها ونفيها معا ومفهومه صورة واحدة وهى وجودها فدل كلامه على نفي الزكاة فى صور المنطوق الثلاث وهو صحيح ودل على وجوبها فى صورة المفهوم وهو محل الاعتراض على المصنف إذ هو مخالف لمذهب المدونة فان مذهبها اعتبار القبض فقط اهـ والحاصل ان كلام المدونة يقتضى انه لازكاة فى تلك العين إلا إذا قبضت فإذا قبضت استقبل بها حولا ولا زكاة لما مضى من الاعوام ولو وقتت وعلم بها ومفهوم المصنف يقتضى انها إذا وقتت وعلم بها فانها تركى لماضى الاعوام والعول عليه مذهب المدونة من اعتبار القبض فقط فى اوجوب ولا يعتبر القسم فيه ولو كان هناك شركاء فى

ما لم ينو التلصق بملكها  
بمرغبتها عام من يوم نوى  
التملك فانها يجب على  
الملتصق وتسقط عن ربهما  
(و) لا فى عين (مدفوعة)  
فرضا (على أن الربح  
للعامل بلا ضمان) عليه فيها  
تلف منها فيزكيا لعام  
واحد بعد قبضها ان لم  
يكن مديرا أو لا فكل عام  
مع ما يده حيث علم بقاءها  
فان كان على ان الربح  
لربهما فهو قوله ومتجرفيها  
بأجر وان كان على ان الربح  
بينها فهو قوله الآتى  
والقراض الحاضر الخ  
وان كان على أن الضمان  
على العامل فالحكم كفاي  
للمصنف الا انه خرج  
عن القراض إلى القرض  
(ولا زكاة فى عين فقط  
ورثت) واقامت أعواما  
(ان لم يعلم بها أو) بمعنى  
الواو أى (لم توقف) أى  
لم يوقفها حاكم أو وارث  
هذان من (إلا بعد حول)  
بعضى (بعد قسمهما) بين  
الورثة ان تعددوا

قبضوه واستقبلوا حولاً ولو لم يقسموا كما يدل عليه قول المأونة وكذلك الوصى يقبض للأصغر عينا أو ممن عرض بابعثهم فليترك ذلك لحول من يوم قبضه الوصى اهـ وقبض الشركاء الباقين لأنفسهم كقبض الوصى لمن في حجره بل أقوى نعم إذا كان في الورثة سفار وكبار قبض الوصى كالأقبض كافي المدونة فتقول عج ان اعتبار القسم ان كان شركاء هو المتمدن من المذهب فيه نظربل القبض كف كما قاله طي وارتضاء بن (قوله أو بعد قبضها) أى ان لم يتعدد الوارث (قوله يستقبل بها حولاً بعد قبضها) أى ولو لو وقت وعلم بها (قوله واحترز بقوله فقط عن الحرث والماشية) أى فانهما يزكيان مطاقاً من غير قيد الإيقاف والعلم لحصول النماء فيهما من غير كبير محاولة (قوله وقد سبق الكلام عليهما) حاصل ما مر انه ان مات المورث قبل افراك الحب أو طيب التمر زكى على ملك الوارث فمن ثابه نصاب ما مر زكاه والا فلا مال يكن عنده ما يكمل به نصاباً من زرع آخرون مات بعد الافراك زكى على ملك الميت وان لم ينسب كل وارث نصاب وأما الماشية فيزكى كل عام من يوم موت المورث ولو لم يقبضها الوارث إلا بعد أعوام سواء علم بها الوارث أم لا وقت على يد اثنين أم لا (قوله ولا موسى بفرقتها) سواء كانت الوصية في الصحة أو المرض ويؤخذ من كلام المصنف انه لا زكاة فيما تجمد عند الناظر للمستحقين وأما ما تجمد عنده بمجرد مصالح الوقف فانها تتركى قلة شيخنا (قوله ومات الوصى قبل الحول) أى والغرض انها حيزت عنه لتفرق اهـ بن (قوله فان فرقت بعد الحول وهو حى الخ) الأولى فان مات الوصى بعد الحول وهو نصاب أى وهو مع ما عنده نصاب فانها تتركى على ملكها لانها إذا فرقت بعد الحول وهو حى لا تكون وصية وان كان الحكم مسلماً تأمل (قوله ولا يزكها الخ) أى وإذا فرقت فلا يزكها الخ (قوله وأما الماشية إذا أوصى بها الخ) ما ذكره من زكاتها إذا كانت لميتين وصار لكل نصاب هو قول ابن القاسم في المدونة لأهم كالحطاء وأما قوله في غيرهما فهو عدم الزكاة فيها مطلقاً كالميتين وهو ضعيف ومضى عليه خش وعيق (قوله تفصيل) تقدم عند قوله والنفقة على الوصى له الميتين وهو حاصل ما تقدم انه إذا أوصى بشيء من الحرث فان كانت الوصية بعد الوجوب أو قبله ومات بعده فالزكاة على الوصى مطلقاً فت الوصية لميتين أو لغيره كانت بكيلى أو بجزء شائع وان كانت الوصية قبل الوجوب ومات الوصى قبله فالزكاة أيضاً في مال الوصى ان كانت بكيلى كانت الوصية لمساكين أو لميتين وإن كانت بجزء شائع فان كانت لميتين زكاهما ذلك الميتين ان كانت نصاباً ولو بالانضمام لماله وان كانت لمساكين زكيت على ذنهم ان كانت نصاباً (قوله ولا في مال رقيق) أى سوله كان عينا أو ماشية أو حرثاً أو تجارة (قوله استقبل به) أى ان كان عينا أو ماشية أو الحرث إذا ائتمرنه من قبل وجوب الزكاة فيه فانه يزكاه عند طيبه وكذا لو اعتق ناله يستقبل حولاً بما يديه من القدر والماشية وأما الحرث إذا اعتق قبل وجوبها فيه فانه يزكاه عند طيبه (قوله ان كان امثال عينا) أى بخلاف ما إذا كان حرثاً أو ماشية أو معدناً فان الزكاة في أعيانها فلا يسقطها الدين (قوله ما يجعله فيه) أى ما يجعله في مقابلة الدين الذى عليه أو لو كان عنده من العروض ما يجعله في مقابلة الدين الذى عليه ولو كانت كتباً فانه يزكى تلك العين (قوله وسكة) عطف على عين لانت المعاطيف إذا تكررت تكون على الاول على التحقق وعطف على ما قبله على خلافه واعلم ان الوصف التام بالعين يقال له سكة والقائم بالخلى يقال له صياغة وأما الجودة فانها تكون في العين والخلى لكن تارة يكون باعتبار ذاتها وتارة يكون باعتبار السكة أو الصياغة فلا يلزم من جودة السكة والصياغة أى حسنات الذات ولا العكس (قوله في قيمة سكة) شارح الشارح بتقدير قيمة إلى ان النفي ليس مسلطاً على السكة والصياغة والجودة لأن

قبضوه واستقبلوا حولاً ولو لم يقسموا كما يدل عليه قول المأونة وكذلك الوصى يقبض للأصغر عينا أو ممن عرض بابعثهم فليترك ذلك لحول من يوم قبضه الوصى اهـ وقبض الشركاء الباقين لأنفسهم كقبض الوصى لمن في حجره بل أقوى نعم إذا كان في الورثة سفار وكبار قبض الوصى كالأقبض كافي المدونة فتقول عج ان اعتبار القسم ان كان شركاء هو المتمدن من المذهب فيه نظربل القبض كف كما قاله طي وارتضاء بن (قوله أو بعد قبضها) أى ان لم يتعدد الوارث (قوله يستقبل بها حولاً بعد قبضها) أى ولو لو وقت وعلم بها (قوله واحترز بقوله فقط عن الحرث والماشية) أى فانهما يزكيان مطاقاً من غير قيد الإيقاف والعلم لحصول النماء فيهما من غير كبير محاولة (قوله وقد سبق الكلام عليهما) حاصل ما مر انه ان مات المورث قبل افراك الحب أو طيب التمر زكى على ملك الوارث فمن ثابه نصاب ما مر زكاه والا فلا مال يكن عنده ما يكمل به نصاباً من زرع آخرون مات بعد الافراك زكى على ملك الميت وان لم ينسب كل وارث نصاب وأما الماشية فيزكى كل عام من يوم موت المورث ولو لم يقبضها الوارث إلا بعد أعوام سواء علم بها الوارث أم لا وقت على يد اثنين أم لا (قوله ولا موسى بفرقتها) سواء كانت الوصية في الصحة أو المرض ويؤخذ من كلام المصنف انه لا زكاة فيما تجمد عند الناظر للمستحقين وأما ما تجمد عنده بمجرد مصالح الوقف فانها تتركى قلة شيخنا (قوله ومات الوصى قبل الحول) أى والغرض انها حيزت عنه لتفرق اهـ بن (قوله فان فرقت بعد الحول وهو حى الخ) الأولى فان مات الوصى بعد الحول وهو نصاب أى وهو مع ما عنده نصاب فانها تتركى على ملكها لانها إذا فرقت بعد الحول وهو حى لا تكون وصية وان كان الحكم مسلماً تأمل (قوله ولا يزكها الخ) أى وإذا فرقت فلا يزكها الخ (قوله وأما الماشية إذا أوصى بها الخ) ما ذكره من زكاتها إذا كانت لميتين وصار لكل نصاب هو قول ابن القاسم في المدونة لأهم كالحطاء وأما قوله في غيرهما فهو عدم الزكاة فيها مطلقاً كالميتين وهو ضعيف ومضى عليه خش وعيق (قوله تفصيل) تقدم عند قوله والنفقة على الوصى له الميتين وهو حاصل ما تقدم انه إذا أوصى بشيء من الحرث فان كانت الوصية بعد الوجوب أو قبله ومات بعده فالزكاة على الوصى مطلقاً فت الوصية لميتين أو لغيره كانت بكيلى أو بجزء شائع وان كانت الوصية قبل الوجوب ومات الوصى قبله فالزكاة أيضاً في مال الوصى ان كانت بكيلى كانت الوصية لمساكين أو لميتين وإن كانت بجزء شائع فان كانت لميتين زكاهما ذلك الميتين ان كانت نصاباً ولو بالانضمام لماله وان كانت لمساكين زكيت على ذنهم ان كانت نصاباً (قوله ولا في مال رقيق) أى سوله كان عينا أو ماشية أو حرثاً أو تجارة (قوله استقبل به) أى ان كان عينا أو ماشية أو الحرث إذا ائتمرنه من قبل وجوب الزكاة فيه فانه يزكاه عند طيبه وكذا لو اعتق ناله يستقبل حولاً بما يديه من القدر والماشية وأما الحرث إذا اعتق قبل وجوبها فيه فانه يزكاه عند طيبه (قوله ان كان امثال عينا) أى بخلاف ما إذا كان حرثاً أو ماشية أو معدناً فان الزكاة في أعيانها فلا يسقطها الدين (قوله ما يجعله فيه) أى ما يجعله في مقابلة الدين الذى عليه أو لو كان عنده من العروض ما يجعله في مقابلة الدين الذى عليه ولو كانت كتباً فانه يزكى تلك العين (قوله وسكة) عطف على عين لانت المعاطيف إذا تكررت تكون على الاول على التحقق وعطف على ما قبله على خلافه واعلم ان الوصف التام بالعين يقال له سكة والقائم بالخلى يقال له صياغة وأما الجودة فانها تكون في العين والخلى لكن تارة يكون باعتبار ذاتها وتارة يكون باعتبار السكة أو الصياغة فلا يلزم من جودة السكة والصياغة أى حسنات الذات ولا العكس (قوله في قيمة سكة) شارح الشارح بتقدير قيمة إلى ان النفي ليس مسلطاً على السكة والصياغة والجودة لأن

ما يجعله فيه (د) لزكاة في قيمة (سكة وصياغة وجودة) كما لو كان عنده خمسة عشر ديناراً

ولسكتها أو صباغتها أو جودتها (٦٠) تساوى النصاب فلا زكاة عليه وكذا لو كان عنده نصاب لما ذكر يساوى أكثر

فلا زكاة على الزائد (و) لا في (حلي) جائز أخذه ولو لرجل (وإن تكسر (إن لم يتهم) فإن يتهم حيث لا يمكن اصلاحه إلا بسبكه وحبس فيه طول بعد تهشمه لأنه صار كالنهر وسواء نوى اصلاحه أم لا (و) الحال أنه (لم ينو عدم إصلاحه) أي للتكسر بأن نوى اصلاحه أولاً نية له والتمتع الزكاة في الثانية فلو قل ونوى اصلاحه لوافق للذهب فالزكاة في خمس صور في التهم مطلقاً والتكسر إذا لم ينو اصلاحه بان نوى عدم الإصلاح أولاً نية له (أو كان) الحلي الجوز (لرجل) أخذه لنفسه كغتم وأنف واستان وحاية مصحف وسيف أو أخذه لمن يجوز له استعماله كزوجته وابنته وامته للوجودات عنده حالا وصلح للترين لكبرهن فان أخذه لمن سيوجد أول من يصلح لصفه الآن فالزكاة (أو) متخذاً لأجل (كراه) ولو لرجل فيما يجوز استعماله للنساء كالأساور على الأرجح خلافاً لتفسير الباجي أو إغارة فلا زكاة (إلا) محرماً (كالأواني والبأخر ومكحلة ومروء ولو لامرأة (أو) معداً

لغاية) فيه الزكاة

هذه الثلاثة أعراض والزكاة إنما تكون في الدوات (قوله ولسكتها) أي إذا كانت نقداً وقوله أو صباغتها أي إذا كانت حلياً وقوله فلا زكاة عليه أي سواء كانت الصباغة محرمة كمبخرة وقيم وأناه أو جائزة كالحلي للنساء (قوله ولا في حلي الخ) حاصل الفقه في هذه المسئلة على ما قال المصنف أن الحلي إذا اكسر فلا يغلو إلا أن يتهم أولاً فان يتهم وجبت زكاته سواء نوى اصلاحه أو نوى عدم اصلاحه أو لم ينوشه وإن لم يتهم بأن كان يمكن اصلاحه وعوده على ما كان عليه فلا يغلو إلا أن ينو عدم اصلاحه أولاً فان نوى عدم اصلاحه فالزكاة وإن نوى اصلاحه أو لم ينوشه فلا زكاة فيه فمضى كلام المصنف أنه لا زكاة في الحلي المتخذ للفتنة وإن تكسر إن اتفق تهشمه ونية عدم اصلاحه بأن نوى اصلاحه أو لم ينوشه ومفهومه صادق بأربع صور نجب فيها الزكاة أحدها التهم ونية عدم اصلاحه ثانيها التهم مع نية اصلاحه ثالثها التهم مع عدم نية شيء أصلاً رابعها عدم التهم مع نية عدم اصلاحه (قوله وسواء نوى) أي بدتشم اصلاحه وقوله أم لا أي أو لم ينو اصلاحه بأن لم ينوشه أو نوى عدم اصلاحه (قوله ولم ينو عدم اصلاحه) قيد في قوله وإن تكسر (قوله والتمتع الزكاة في الثانية) أي وهي ما إذا تكسر ولم ينوشه لا اصلاحه ولا عدم اصلاحه (قوله فالزكاة في خمس صور) أي وعدم الزكاة في صورتين ما إذا كان صحيحاً لم يتكسر أو تكسر ونوى اصلاحه (قوله في التهم مطلقاً) أي سواء كان اصلاحه أو عدم اصلاحه أو كان لانية له (قوله أو كان لرجل الخ) أي أو كان لرجل فهو داخل في حيز المبالغة لعطفه على الباقي عليه وهو قوله تكسر (قوله وسيف) قال الناصر وانظر لو كان السيف محلياً وأخذته المرأة لزوجها هل لا زكاة فيه كما لو أخذ الرجل الحلي لنفسه اهـ قل شيخنا العسدي والظاهر وجوب الزكاة فيه لأن الشأن أخذه الرجل الحلي لنفسه لا العكس (قوله أو أخذه لمن يجوز له استعماله كزوجته وابنته) أي والحال أنه باق على ملكه وإما لو ملكهم ما يراه فهو داخل فيما قل المبالغة (قوله أو متخذاً لأجل كراه) حاصل كلام الشارح أن الحلي إذا أخذه انسان لأجل الكراه فإنه لا زكاة فيه سواء كان المتخذ له رجلاً أو امرأة وإنما نص على عدم وجوب الزكاة فيه ثلاثاً يوم أنه كالتوى به التجارة فيكون فيه الزكاة ثم إن ظاهر المصنف أن المتخذ للسكر لا زكاة فيه سواء كان يباح استعماله للمالك كالأساور أو خلخال لامرأة أو كان لا يباح استعماله للمالك كالأساور أو خلخال لرجل وهو كذلك خلافاً لقول الباجي المشهور أن ما يتخذ الرجل للسكر من حلي النساء فيه الزكاة والخاص أن الراجح على ما قلنا تبعاً لطفي أن المتخذ للسكر لا زكاة فيه مطلقاً كان المالك له يحرم عليه استعماله أم لا وإن قول المصنف إلا محرماً في غير المعد للسكر وأرتضى ما قلنا طفي شيخنا العسدي في حاشيته على خش والذي اعتمد به في خش وعق وهو ما قلنا الباجي من إن محل كون المعد للسكر لا زكاة فيه إذا كان يباح للمالك استعماله كالأساور أو خلخال لامرأة أما لو كانت ذلك لرجل أو حبت الزكاة فيه ونص بن بعد كلام طويل فتلخص أن المعتمد ما عند هذا الشارح أي عبق ومن واقعته أي كخش قاله الشيخ المسناوي وهو ظاهر المدونة وبه تعلم أن ما ذكره طفي من المعتمد غير صواب إذ لا مستند له إلا ما في التوضيح وظاهر ابن الحاجب وقد علمت ما في ذلك اهـ كلامه (قوله أو إغارة) عطف على قول المصنف أو كراه (قوله إلا محرماً) أي سواء كان معداً للاستعمال أو للعاقبة ولا يدخل في ذلك الحلي الذي أخذه لولد صغير لأن ذلك ليس من المحرم على الراجح اهـ عسدي (قوله كالأواني) أي كدواة وعدة فرس من الجام وسرج (قوله أو معداً للعاقبة) أي مع كونه مباحاً كسيف لرجل وخلخال لامرأة معدين للعاقبة فتجب الزكاة فيهما وأما المحرم المعد للعاقبة فهو داخل في قوله إلا محرماً اهـ شيخنا عسدي وقوله لعاقبة أي حوادث الدهر وقوله فيه الزكاة أي على المشهور خلافاً لمن

فل بعد ما فيه اه شيخا عدوى (قوله ولولا امرأة) أى هذا إذا كان رجل بل ولو كان لأمراة هذا إذا أخذته للمأبة ابتداء بل ولو أخذته لذلك انتهاء كما لو أخذته لباس فلما كبرت أخذته للعاقبة (قوله أو صدق الخ) أى أنه يجب الزكاة في الحلى إذا أخذته الرجل لأجل أن يصدقه لامراة يتزوجها أو يشتري به أمة يتسرى بها وهذا هو المشهور خلافا لمن قال بسقوط الزكاة فيه (قوله أو نوبا به التجارة) يريد ولو كان أولا للقنية ثم نوى به التجارة فيزكيه لعام من حين نوى به التجارة كذا في خش والنوى في بن انه إذا أخذ الحلى للقنية ابتداء ثم نوى به التجارة فلا زكاة وأما إذا أخذته للتجارة ثم نوى به القنية فلا ينتقل بها ولا عبرة بتلك النية لانها ناقلة عن الأصل والنية انما تنقل للأصل ولا تنقل عنه (قوله هذا ان لم يرصع الخ) للشار إليه المحرم وتعد للعاقبة والصدوق والنوى به التجارة (قوله وزكى الزنة الخ) يعنى ان كل عام يزنه بعد قلع الجواهر منه ويزكيه إن أمكن نزع الجواهر منه بلا ضرر ومفهومه انه ان لم يمكن نزعها منه فلا او أمكن نزعها منه لكن يضرر ككسر الجواهر أو كان يترتب على نزعها منه غرم دراهم لمن يزنها منه فانه يتحرى الزنة كما نشار له السنف بقوله والا تحرى أى في كل سنة إن كان يستعمل وينقصه الاستعمال والا اكتفى بالتحرى في أول عام (قوله ويذكر الجواهر زكاة العروض) أى من ادارة أو احتسار إن كان شأنه التجارة فيها وإلا فلا زكاة فيها أصلا اه عدوى (قوله ثم شرع في الكلام على غناء الدين) أى ثم بعد فراغه من الكلام على زكاة الدين شرع في الكلام على ثمنها (قوله ربح وغلة وفائدة) أما الربح فقد عرفة الشارح هنا وأما الغلة فسيأتى انباء تجدد من سلع التجارة قبل بيع رقابها كغلة العبد ونجوم الكتابة وممر النخل المشتري للتجارة وحكمها انه تستقبل بها حولا من يوم قبضها وأما الفائدة فسيأتى انها ما تجدد لاعتن مال او عن مال غير مذكر كعطية وميراث وعن عرض القنية وحكمها الاستقبال بها من يوم حصولها (قوله وضم الربح لأصله) معناه ان من عنده نصاب من الدين فأنجز فيه فربح أو دون نصاب منها فتجز فيه فربح وصار بربحه نصابا فانه يركب الأصل والربح لحام حول من يوم ملك الأصل كالساج على المشهور لأن يوم الشراء ولا من يوم الربح وهذا قول ابن اقسام وقال ابن عبد الحكم انه يستقبل بالربح حولا كالفائدة سواء كان يملك أصله أولا بأن تسافه فان كان الأصل أقل من نصاب استأنف بالجميع حولا وإن كان نصابا زكاة ولا يركب ربحه إلا اذا تم له حول (قوله زائد الخ) لم يقل زيادة لأن الربح في اصطلاحهم العدد الزائد لا الزيادة واحتراز بمن من زيادة ذات المبيع كمنه في ذاته فانه لا يسمى ربحا بل هو غلة فاذا اشترى صغيرا للتجارة بششرين ثم باعه بثمانين بعد كبره زكى من الثمن قدر ما يباع به الآن كستين مثلا ولو بقي صغيرا ومابقى ينوب عنه فلا يزكيه لانه غلة لا ربح (قوله ذهب أوفضة) أى حال كون ذلك الزائد ذهبا أوفضة واحتراز به عما لو كان الزائد عرضا فانه لا يسمى ربحا وهو كمروض التجارة من ادارة أو احتسار فالأول يوم كاليوم دون الثاني (قوله لا مفهوم لها) فيه نظر لما عرفت مما تقدم (قوله فاحتز به عن مبيع القنية) أى كما اذا اشترى سلمة للقنية بشرة ثم اعطاها بششرين فالعشرة الزائدة لا تسمى ربحا اصطلاحا ولا تتركى لحول العشرة الأصل وقوله على ثمنه الأول احتز به عن زيادة ثمن مبيع التجرة اذا ما ذلك الثمن في نفسه أى بقطع النظر عن كونه زائدا على الثمن الأول أو لا وصورة ذلك أن يشتري سائمة بشرة فيبيعها بششرين ولم ينظر لكون العشرين زائدة على العشرة أولا وإن كانت زائدة عليها في الواقع وهذا إما أن يكون فيها اشترى للقنية (قوله فان تم النصاب بالربح بعد الحول) أى كما لو ملك ديناراً وأقام عنده أحد عشر شهرا ثم اشترى به سائمة باعها بعد شهرين بششرين فانه يركب الآن وصار حولها فبأى من يوم تمام

ولو لامراة عدته بعد كبرها لمأقتها (أو صدق الخ) لمن يريد نكاحه (أو) كان (منويته التجارة) أى البيع وسواء كان لرجل أو امراة فالزكاة هذا ان لم يرصع أى يركب شيء بل (وإن رصع بجوهر) كياقوت ولؤلؤ (وزكى الزنة) أى وزن ما فيه من عين (من نزع) الجواهر أى أمكن نزعها (بلا ضرر) أى فساد أو غرم ويذكر الجواهر زكاة العروض (وإلا) بأن لم يمكن نزعها أو أمكن بضرر (نحري) ما فيه من الدين وركابه شرع في الكلام على غناء الدين وهو ثلاثة أنواع ربح وغلة وفائدة وبدأ بالأول فقال (ومفهوم الربح) وهو كما قال ابن عرفة زائد عن مبيع تجر على ثمنه الأول ذهبا أوفضة والقيود لبيان الواقع لا مفهوم لها لا تجر فاحتز به عن مبيع القنية (لأصله) أى لحول أصله ولو أقل من نصاب ولا يستقبل به من حين ظهوره فمن عنده دينار أول المحرم فأنجز فيه فصار بربحه عشرين فجعلها المحرم فان تم النصاب بالربح بعد الحول زكى حيثنذ ولما كانت غلة الكرى للتجارة

ربحاً حكماً، تنضم لأصله لفائدة على الشهور أفاد حكمها مشبهاً به قوله (كشافة) شيء (مكتري للتجارة) فتضم للأصل فيكون حولها حول الأصل ولو كان أقل من نصاب فن عنده خمسة دنانير أو نصاب زكاة في الحرم ثم أكرت به داراً للتجارة في رجب فأكرها في رمضان بأربعين ديناراً حول (٤٦١) الحرم واحتز بمكتري للتجارة عن غلة مشتري للتجارة أو مكتري لأتية فأكرها لأمر حدث

فانه يستقبل بها حولاً بعد قبضها ثم بالغ على ضم الربح لأصله بقوله (ولو) كان الربح (ربح دين) كان يتسلف عشرين ديناراً وأجر فيها واشترى سلعة بعشرين في ذمتها (لا عوض له) أي الذين (عنده) قباعها بئنه من بعد حول فانه يزكي الثلاثين من يوم السلف أو الشراء وأولى ان كان عنده عوض ويزكي المحبين (و) ضم الربح (لمنفق) اسم مفعول صفة للمال محذوف (بعد) تمام (حوله) أي حول المال المنفق (مع) أصله (متعلق بتمام المقدار) لا يحوله لجوده أي أصل الربح التقدر (وقت) تقرر (الشراء) ومنفق كان الإفتاق وقت تقرر الشراء كان بعد الشراء ولو عبر بعد لكان أوضح فبعد ووقت متعلقان بمنفق أي ضم الربح لمال منفق بعد حوله مع أصله الذي اشترى به السعة وبعد شراؤه أماله أن يكون عنده عشرة دنانير حال عليها الحول فاشترى بخمسة منها سلعة ثم أنفق الخمسة الباقية ثم باع السلعة بخمسة عشر فانه يزكي

(قوله ربحاً حكماً) فيه نظر بل هو ربح حقيقة عند ابن القاسم لأنه إنما اشترى منافع الدار بقصد الربح والتجارة فإذا أكرها فقد باع ما اشتراه فقد ظهر أنه ربح حقيقة لاحقاً بقوله مشبهاً له الصواب أنه مثال اه بن (قوله لفائدة على الشهور) أي خلافاً لأشبه القائل ان غلة المكتري للتجارة فائدة يستقبل بها بعد قبضها (قوله فن عنده خمسة دنانير) أي ملكها في الحرم (قوله عن غلة مشتري للتجارة) أي مثل غلة عبيد التجارة وأجرة الدار المستأجرة للتجارة (قوله فانه يستقبل بها حولاً) أي لأنها غلة لا ربح (قوله ولو ربح دين) متعلق بالربح قبله وما بينهما كلاعراض بناء على ما قبله أن غلة المكتري للتجارة ليست ربحاً حقيقة أي ضم الربح لأصله وإن كان ربح دين لا عوض له عنده ومعنى ضمه هنا أنه يزكي حول من يوم السلف حيث تسلف الثمن واشترى به ومن يوم الشراء حيث اشترى بدین (قوله كان يتسلف عشرين ديناراً) أي في الحرم مثلاً وقوله وأشترى أي في الحرم مثلاً وقوله قباعها بخمسين بعد حول أي من الحرم الذي وقع فيه الشراء في الذمة أو التسلف (قوله وأولى إن كان عنده عوض) أي ما يجعل في مقابله وهذا داخل فيما قبل الباقية وليس داخلاً فيها لأن القائمين بضم الربح لأصله إنما اختلفوا فيما ليس له أصل يملكه ولذا بالغ عليه المصنف رداً على أشبه القائل باستقباله بالربح حينئذ فله طي اه بن ومعنى قول المصنف وضم الربح لأصله هذا إذا كان له أصل يملكه بل ولو لم يكن له أصل يملكه كربح دين لا عوض له عنده واعلم أنه يشترط فيما يزكيه من ربح الدين الذي لا عوض له عنده أن يكون نصيباً كما في مثال الشارح والأمير كد ولو كان مع أصله نصيباً (قوله ولمنفق الخ) عطف على أصله أي وضم الربح لأصله وضم للمال منفق كما أشار لذلك الشارح وحاصله ان من بيده أقل من نصاب قد حال عليه الحول ثم اشترى به سعة وأتقى البعض بعد الشراء فانه إذا باع السلعة بما يتم به النصاب إذا ضم لما افتقه نجب عليه الزكاة وسواء باع بقرب الشراء أم لا لأن القرض ان الحول قد تم قبل الشراء وأما إذا أتقى قبل مرور الحول فلا ضم لأن المال المنفق والمشتري به لم يجعها الحول كما أنه لو أتقى بعد الحول وقبل الشراء فلا ضم ولا يزكي ممن مانع به إلا إذا كان نصيباً (قوله لجوده) فيه ان الطرف يكفيه راحة العمل (قوله متعلقان بمنفق) الأنرب ان مع وقت حالان من منفق أي ضم الربح لمال منفق حالة كون إنفاقه بعد تمام حوله للمصاحب لأصله وحالة كون إنفاقه وقت الشراء (قوله قبل شراء الساعة) أي والحال أنه بعد مرور الحول (قوله وهي التي تجددت الخ) أشار الشارح إلى ان في كلام المصنف حذف المبتدأ والخبر الموصول وذلك لعلل بهما إذ ليس لنا فائدة غير هذه وحذف ما يعلم جائز كما قال ابن مالك وهذه الجملة مستأنفة جواباً لسؤال مقدر كأنه قال قال له ما الفائدة فأجاب بقوله وهي الدين التي تجددت الخ (قوله لا عن مال) عطف على مقدر أي وهي التي تجددت عن غير مال لا عن مال أي لا إن تجددت عن مال فلا يستقبل بها والعطوف عليها بلا يجوز حذفه إذا علم قولك أعطيتك لا تلزم أي لتعدل لا تلزم (قوله أخرج به الربح) أي وهو زائد ممن البيع الذي للتجارة على ثمنه الأول والغلة. متجدد عن السلع المستأجرة للتجارة قبل بيعها كغلة عبيد وكتابته وعمرة مشتري للتجارة (قوله كعطية وبراءة) أي وهبة وصدقة واستحقاق من وقف أو وظيفة أو حاكمية أو أرض

جناية

منها الخمسة للفقة لحولان حول عليها مع الخمسة التي هي أصل الربح التقدر فلواتق الخمسة

قبل شراء السلعة فلا زكاة إلا إذا باعها بنصاب ثم شرع في بيان حكم الفائدة بقوله (واستقبل) حولاً (بفائدة) وهي (التي تجددت لا عن مال) قوله تجددت كالجنس وقوله لا عن مال أخرج به الربح والغلة ومثله بقوله (كعطية) وبراءة



(أو) تجددت عن مال (غير مركب) ومثله على الفرد له غيره أي بناء على أن ما تجدد عن (٤٦٣) ساع التجارة بالبيع لا يسمى فائدة بقوله

(كشمن) عرض (مفتي)

من عقار أو حيوان أو غيرها  
بأع بين يستقبل به حولا  
من يوم قبضه ولو آخر  
قبضه فله على الرجوع فلم  
منه أن الفائدة نوعان ثم  
تكام على حكم تعدد الفوائد  
بقوله (وتضم) الفائدة  
الأولى حال كونها (ناصفة)  
عن نصاب (وإن) كان  
نصفها (بمدا) بأن  
كانت نصابا ونقصت  
فإن حال عليها الحول  
(لثانية) نصابا وقل فإن  
حصل منها نصاب حسب  
حولها من يوم الثانية  
وبصيران كالشيء الواحد  
كالو كانت الأولى في الحرم  
عشرة والثانية في رمضان  
كذلك فإن حولها معا  
رمضان وتبقى الثانية على  
حولها (أو) بضمان (ثالثة)  
أن لم يحصل من مجموع  
الأولين نصاب كالو  
كانت الأولى خمسة والثانية  
خمس والثالثة عشرة  
وهكذا لرابعة وخامسة  
(إلا) أن تنقص الأولى  
(بمدا) حولها كاملة  
وتزكيها وفيها مع ما بعدها  
نصاب (قل) حولها  
ولا تنضم لما بعدها وزكي  
كلا على حولها بالنظر  
للأخرى مادام في مجموعها  
نصاب كعشرين محرمة  
حال عليها الحول فأنفق  
منها عشرة واستفاد  
عشرة رغبة فإذا جاء

جناية أو دية لنفس أو طرف وصداق قبضته من زوج ومترع من رقيق (قوله) أو تجددت عن مال الخ  
أشار الشارح بهذا إلى أن قوله أو غير مركب عطف على المقدور قبل قوله لأن مال أي تجددت عن غير  
مال أو عن مال غير مركب واحترز بقوله غير مركب عما تجدد عن ساع التجارة بالبيع أي لما كلفه عبد ونحوه من غير  
يزكي لحلول أصله كالمركب (قوله) بناء على أن ما تجدد عن ساع التجارة بالبيع أي لما كلفه عبد ونحوه من غير  
للتجارة وكان الأولى أن يقول بناء على أن غلة الكسرى للتجارة لا يسمى فائدة أي بل يسمى ربحا  
كما قال ابن القاسم وأما على ما قل أشبه من أنه فائدة فتكون الفائدة المتجددة عن مال غير مركب لها  
فردان (قوله) كشمن مقارن) يرد على حد المؤلف العشرات بعد إخراج عشرها فانها إذا بيعت ثمها فائدة  
وهو من مركب إلا أن يقال أنه بعد إخراج عشرها صارت غير مركب لأن المراد بالمركب ما يقرر  
زكاته كل سنة اهـ (قوله) أو غيرهما أي كشياب وأسلحة وحديد ونحاس والعقار الأرض وما اتصل  
بها من بناء أو شجر (قوله) فلم منه أن الفائدة نوعان أي من جعل قوله تجددت صلة موصول حذف  
مع مبتدأه لأنه صفة لفائدة والاقتضى أن الفائدة أعم مما ذكر من النوعين وإن كان الاستقبال إنما  
هو فيها (قوله) وتضم ناسفة) اعلم أن أقسام الفوائد أربعة إما كائنتان أو ناقصتان أو الأولى كاملة  
والثانية ناقصة أو العكس فالكمال لا يضم للناقص الذي بعده كمال يضم إليه والناقص بعد الكمال لا  
يضم لسببه بالكمال والناقص يضم للناقص بعده كما يضم للكمال بعده (قوله) والثانية في رمضان كذلك  
أي عشرة أي أو عشرين أو أكثر (قوله) وتبقى الثالثة على حولها أي تزكي على حولها وإن كانت  
أقل من نصاب لأن الكمال لا يضم لغيره والناقص لا يضم للكمال قبله كما علمت وهذا كله بالنسبة للمعين  
وأما الماشية فقد تقدم أن ما حصل من فوائدها ولو بعد النصاب فإنه يضم والحاصل أن الفائدة  
في العين لا تنضم لما قبلها إذا كان نصابا وتنضم له إذا كان أقل وأما الماشية فتضم الفائدة فيها لما قبلها إن  
كان نصابا كانت هي نصابا أم لا لأن كان أقل من نصاب فلا تنضم له مطلقا كانت نصابا أو أقل  
(قوله) وهكذا لرابعة) أي وهكذا تنضم الثلاثة لرابعة والأربعة لخامسة إلى أن يكمل النصاب فإذا  
كمل النصاب وقف عن التضم ويصير لما بعده حول مؤتلف فيزكي حولها وإن كان أقل من النصاب  
(قوله) إلا بعد حولها كاملة) هذا مستثنى من قوله وتضم ناقصة لثانية أي إلا إذا نقصت الأولى بعدان  
حال حولها وهي كاملة فانها لا تنضم لما بعدها وتزكي على حولها (قوله) وتزكيها أي واستحققتها  
للتزكية سواء زكيت بالفعل أم لافه ولازم لما قبله كذا قرر بن وعبيد وسله شيخنا (قوله) فإذا جاء الحرم  
زكي عشرته) استشكل في التوضيح بما حاصله أنه إذا زكينا الأولى عند مجيء حولها فيما ان تنظر  
في زكاتها لثانية أولا فإن نظرنا في زكاتها لثانية قل شارحنا ورد عليه أن الثانية لم تجتمع مع  
الأولى في كل الحول وحينئذ فيلزم اعتبار المال قبل حوله في وجوب الزكاة لأن الفرض  
أن الثانية لم يحل حولها وإن لم تنظر لثانية لزم زكاة مادون النصاب ولأجل استشكله بذلك  
استظهر قول ابن مسلمة من ضم الأولى لثانية في الحول كالو نقصت الأولى قبل أن يحول  
عليها الحول وهي كاملة وقد اجيب عن ذلك الإشكال باختصار الشق الأول ونقول إن  
هذا فرع مشهور مبنى على ضعيف وهو قول تشبه أنه يكفي في إيجاب الزكاة في المألين  
القاصر كل منهما عن النصاب ومجموعهما نصاب اجتماعهما في الملك وبعض الحول (قوله) وإذا جاء  
رجب زكي الأخرى) أي وهكذا مادام في مجموعهما نصاب فإن نقصنا ضمنا لما بعدها  
أن مر عليها الحول ناقصتين وإما أن كلتا قبل مروزه عليهما نقصتين فبينا على حولها

الحرم زكي عشرته وإذا جاء رجب زكي الأخرى (كالكامل أو لا) وبقيت على كمالها

فان حصل التمام ( بعد )  
حول الأولي ( محرم ) أو  
قبله ( كذى الحجة ) فعلى  
حوليهما ( محرم ورجب  
و ربيع ) و رجبهما ( عليه  
على حسب عددهما ان  
خلفتهما والآخر كى كل  
واحدة و رجبها قل أو أكثر  
و أشار إلى الثاني بقوله ( و )  
ان حصل الربيع ( بعد )  
( شهر ) من حول الأولي  
كربيع ( فيه ) أى انتقل  
إليه حول الأولي و صار منه  
( : ) تبقى ( الثانية ) على  
حولها و أشار لثالث بقوله  
( و ) ان حصل الربيع  
( عند ) حول ( الثانية )  
وجب منه رابع بقوله  
( و ) انجر في احدهما و  
فيها و ربيع و ( شك ) فيه  
أى فى وقت حصوله  
( لأيهما ) أى عند حول  
حصل هل عند حول  
الأولى أو الثانية أو بينهما  
أو بعدهما ( فله ) أى  
فبزيان من حول الثانية  
و ايس الرادشك فى الربيع  
لأى الفائدتين وان علم  
وقته لأنه إذا علم الوقت  
اعتبر وجعل الثانية  
والأخاس بقوله ( بعده )  
أى كحصول الربيع بعد

الرجوع إلى حول الثانية كـ  
الانتقال إلى الانتقال إليه  
(ثم حالة حول الثانية  
لأن بقية الزكي الثانية فـ

الجول أى حول الثانية كرمضان أى ينتقل حولها لذلك البعد لا لثانية فالتشبيه في مطلق في  
الانتقال لا في التشمل إليه ( وإنَّ حالَّ حولها ) أى الفائدة الكاملة ( فأنقها ) بعد زكاتها أوضحت قبل حول الثانية الناقصة  
( ثمَّ حالَّ حول الثانية ) الرجعية ( ناقصة فلا زكاة ) فيها لأنها لم تجتمع مع الأولى في كل الحول مع نقادها بخلاف  
لو بقيت لزكى الثانية نظرا للأولى • ولما أنهى الكلام على الموانيد أتبعه بالكلام على القلة فقال عاطفا على فائدة

(د) استقبل (بالتجدد)  
 من قد ناسى (عن سلع  
 التجارة) وأولى سلع القنية  
 أو السكراة لا قنية وإنما  
 السكراة للتجارة فتقدم إن  
 غلبها كإرج تضم لأصلها  
 حال كون التجدد (بلا  
 ينسحب) لما ولا كان الزائد  
 على غيرها ربما يزكى لحول  
 أصله ومثل للتجدد بلا  
 بيع بقوله (كسعة عبيد)  
 مشتري للتجارة فأكراه  
 وكراه دار مثلا مشتراة  
 للتجارة (و) بموجب (كتابة)  
 لعبد اشتراه للتجارة (و)  
 فمن (محرقة) شجرة (مشتري)  
 للتجارة وجدت بعد  
 الشراء أو قبله ولم تطب  
 وصوف غم ولبن ومن  
 (إلا) غمرة الأصوه  
 (المؤبرة) الشتراة للتجارة  
 (و) (الصوف السام)  
 المستحق لاجز وقت شراء  
 الغنم للتجارة فلا يستقبل  
 بينهما بل يزكى لحول  
 الغنم الذى اشترى به  
 الأصول لكن المتعمد  
 في الغمرة المؤبرة الاستقبال  
 إذا بيعت مفردة أو مع  
 الأصل بعد طيبها كغيرها  
 ولو زكى عنها (وإن  
 اكترى) أرضا للتجارة  
 (وزرع) فيها (للتجارة)  
 أيضا (زكى) فمن ما حصل  
 من غلبها

في عرفهم إنما يكون للكاملة وجعل ح كلام المصنف شاملا لها فهو أتم فائدة كذا قرر شيخنا  
 (قوله والتجدد من قد ناسى عن سلع التجارة) أى كغلة الحيوان المشتري للتجارة (قوله وأولى  
 سلع القنية) أى وأولى النقد الناسى عن سلع القنية كأجرة عقار أو حيوان القنية (قوله أو  
 السكراة لا قنية) كغمارا كتره لكراه ثم استغنى عنه فأكراه (قوله كالإرج) الأولى حذف  
 السكف لأن غلبها ربح حقيقة عند ابن القاسم كاسمر (قوله بلا يسع لها) أى للسلع التى للتجارة  
 (قوله والا كان الخ) أى والابان يمت تلك السلع التى للتجارة كان الزائد الخ (قوله ونجزم كتابة) أى  
 لأن الكتابة ليست بيما حقيقيا وبالإلارج العبد بما دفع ان عجز (قوله ومحرقة مشتري) وسواء باع  
 الثمرة مفردة أو باعها مع الأصل لكن ان باعها مع الأصل فإن كان بعد طيبها فض الثمن على  
 قبة الأصل والثمره لما تاب الأصل زكاه لحول الأصل وماتاب الثمرة فانه يستقبل به حولا من يوم  
 يقبضه فيصير حول الأصل على حدة والثمره على حدة وان باعها مع الأصل قبل طيبها يزكى نعمها لأنه  
 تبسب لحول الأصل كضمن الأصل (قوله وجدت) أى حدثت تلك الثمرة بعد الشراء وقوله ولم تطب  
 الأولى ولم تؤبر (قوله وصوف) أى ونحن صوف غم اشترت للتجارة وكذا يقال فيما بعده (قوله إلا  
 المؤبرة الخ) هذا استثناء من قوله وبالتجدد عن سلع التجارة فهو استثناء متصل بالنسبة لكل  
 من المؤبرة والصوف السام ولا يصح استثناءه من قوله وثمره مشتري لأنه يصير متصلا منفصلا  
 متصلا بالنسبة للمؤبرة ومنفصلا بالنسبة للصوف التام (قوله فلا يستقبل بينهما بل يزكى الخ)  
 أى لأن كلا من الثمرة المؤبرة والصوف التام يوم الشراء بمنزلة سلعة ثانية اشترها للتجارة وما ذكره  
 المصنف من عليه عبد الحق والآخرى (قوله لكن المتعمد في الثمرة المؤبرة الخ) اعلم ان ما ذكره  
 المصنف في المؤبرة إنما هو تخرج ذكره عبد الحق عن بعض شيوخه فقيده به المصنف كلام ابن  
 الحاجب واعتمده هنا والصواب خلافه لقول بعض المحققين من شراح ابن الحاجب المؤبرة حين  
 الشراء المنصوص أنها غلة وذلك ابن محرز أهل الذهب قالوا يستقبل بضمن الثمرة وان كانت مأبورة  
 يوم الشراء نعم ان كانت حين الشراء قد طابت فقال بعض شراح ابن الحاجب أنها كسلعة وإنما  
 ما ذكره في الصوف التام فهو منصوص لا يخرج كما يفيد عبارة الآخرى على ما فى ح ونصها اختلف  
 إذا اشترى الغنم وعليها صوف تام فخره ثم باه فقل ابن القاسم انه مشتري يزكى لحول الأصل الذى  
 اشترى به الغنم وعند أشهر انه غلة والأول أبين لأنه مشتري يزداد فى الثمن لأجله اه بن  
 (قوله إذا بيعت مفردة) ولا يكون ذلك الا بعد بدو الصلاح وقوله أو مع الأصل ولا يشترط  
 فى ذلك بدو الصلاح لكن ان بدا الصلاح استقبل بما قبل الثمرة من الثمن وان لم يبد الصلاح فلا  
 عبرة بالثمره بل هى بمنزلة العدم والعبارة بالأصول والحول حول الأصل ولذا قل الشارح بعد طيبها  
 (قوله كغيرها) أى كغير المؤبرة والحاصل ان الثمره إذا كان غير مؤبر وقت شراء الشجر فان  
 ثمنه يستقبل به اتفاقا وان كان مؤبرا فقبل ان ثمنه يزكى لحول الأصل وقبل يستقبل به حولا كضمن  
 غير المؤبر وهو المتعمد بخلاف الصوف التام فانه ليس كغير التام إذ ثمن غير التام غلة يستقبل به  
 بخلاف ثمن التام فانه يزكى لحول الثمن الذى اشترى به الأصل على المتعمد وقوله ولو زكى عنها أى  
 عين الثمرة فانه يستقبل بضمنها حولا خلافا لظاهر قول المصنف الآتى ثم زكى الثمن لحول الزكية  
 (قوله وان اكترى الخ) بنى وان اكترى بجمال التجارة أرضا قصد التجارة (قوله زكى ثمن الخ)  
 أى حيث كان ذلك الثمن نصابا وكانت الغلة الخارجة من الزرع البيعة بذلك الثمن قل من  
 نصاب وإنما لو كانت نصابا فسيأتى انه يزكى عنها ثم إذا باعها زكى ثمنها لحول الزكية لا  
 لحول الأصل والحاصل ان ما ذكره المصنف من ان ثمن الحب يزكى لحول الأصل مقيد بما

لحول الأصل الذي اكترى به الأرض ولو قل كان اكترى الخ وحذف ذكرى لكان أظهر وأخصر (وهل يشترط) في زكاة ما ذكر  
لحول الأصل (كون البذر لها) (٤٦٦) أي للتجارة فلو كان لقوته استقبل بضمن ما حصل من زرعها لأنه كفاية أولا يشترط

(تردد) الأولى تأويلان  
(لأن لم يكن أحدهما)  
أي الاكتراء والزرع  
(للتجارة) بأن كانا معا للفقنة  
فانه يستقبل واحد لو كان احدهما  
للتجارة والآخر للفقنة فلا  
يستقبل هذا ظاهره والعق  
ما فاده قوله ولا وان اكترى  
ووزع للتجارة ذكرى من انه  
لذا كانا او احدهما للفقنة  
استقبل فلو قال لا إن كان  
احدهما للفقنة لطابق النقل  
(وإن وجبت زكاة  
في تحصيلها) أي عين ما ذكر  
من ثمر الأصول للثروة  
للتجارة مؤثرة ام لا  
حصل من الزرع المذكور  
بأن حصل نصاب (زكى)  
عينيها بأن يخرج العشر  
أو نصفه (ثم) اذا باعها (زكى)  
التمن لحول التركة  
أي لحول من يوم زكى عينيها  
لكن يجب تخصيص قوله  
ثم زكى الثمن بمسئلة من  
اكترى ووزع للتجارة  
ليكون جارا على الزاجع  
من ان ماعداها يستقبل  
من قبض الثمن \* ثم شرع  
يشكل على زكاة الدين فقال  
(ولما يزكى دين)  
وعبط الحصر قوله الآتي  
لمسنة من أصله وقوله  
ان كان الخ شروط ليست

إذا كان الحب أقل من نصاب والازكى الثمن لحول من يوم زكى الحب كما يأتي لما يأتي مفيد لما هنا  
(قوله لحول الأصل الذي اكترى به الأرض) وهو يوم التركة ان كان قد زكاه والاثنى يوم ملكه  
ولا يستقبل به حول من يوم البيع بضمن ما حصل من غلاتها من قبل الربيع لا من قبل الغلة ولا من قبل  
القائمة ولذلك قل بن الظاهر ان هذه المسألة من أفراد قوله فما تقدم كغلة مكترى للتجارة ويدل  
عليه كلام ح وحيث فكان الأولى للمصنف تقديمها هناك (قوله كون البذر) أي المذخور من غلة  
مشتراة للتجارة فلو كان البذور مما اتخذه لقوته فانه يستقبل بضمن ما حصل من الزرع حول بعد قبضه  
(قوله أولا يشترط) أي لأن بذرا زرع مسرلة فلا يلتفت له وحيث فلا يضر كونه لقوته (قوله  
والأولى تأويلان) لأن الأول تأويل لابن يونس وأكثر القرويين وابن شبلون وإشائي تأويل  
لأبي عمران والتأويلان للفظ المدونة على الصواب لأن أحدهما الكلام للمدونة والآخر لكلام الامهات  
كما قال بعضهم انظر بن (قوله لان لم يكن أحدهما للتجارة) أي لا إن اتفق السكون للتجارة عن  
كل واحد منهما بأن كانا معا للفقنة فلا يزكى ثمن الزرع لحول الأصل بل يستقبل ومفهومه أنه لو كان  
أحدهما للفقنة والآخر للتجارة فانه لا يستقبل ويذكرى لحول الأصل وهو يخالف ما دل عليه منطوق  
قوله وان اكترى ووزع للتجارة ذكرى أي ثمن الزرع لحول الأصل فانه يفيد انه لا يزكى لحول الأصل  
إلا اذا ثبت السكون للتجارة لكل منهما لان ثبت لاحدهما هذا حصل كلام الشارح (قوله بأن كانا معا  
للفقنة) أي بأن اكترى بقصد الفقنة ووزع بقصدها (قوله فلو قال لا إن كان احدهما للفقنة الخ) فيه  
نظر اذ لو قل ذلك لا يقتضي أنه اذا لم ينو شيئا فكل للتجارة وليس كذلك بل كالفقنة كما في التوضيح فكان  
الصواب ان يقول كافي لا إن لم يكونا للتجارة وهو ظاهر اه بن وأجاب شيخنا عن المصنف بأن  
كلامه من باب سلب العموم وان معناه لان اتفقت السكونية للتجارة عنهما معا وهذا صادق بما اذا  
كانا معا للفقنة أو احدهما لها والآخر للتجارة لا من باب عموم السلب حتى يأتي الاعتراض تأمل  
(قوله لكن يجب الخ) أي ان الواجب أن يعلم في أول الكلام ثم يخص في آخره لأجل أن يكون ما شيا  
على ارجح اذ لو عمم في آخره كما وله لكان ما شيا على القول الضعيف ولو خصص أولا وآخره لكان فيه  
قصور (قوله من ان ماعداها) أي وهي مسألة ثمر الأصول للثروة للتجارة (قوله على زكاة الدين) أي  
إذا كان فرضا سواء كان من مدير أو محتكر أو من غيرها او كان ثمن عرض تجارة لمحتكر بدليل قول  
المصنف لسنة من أصله وأما لو كان الدين ثمن عرض تجارة لمدير فانه يقوم ويذكرى كله عام فالمدبر  
والمحتكر انما يفترقان في دين التجارة (قوله وعبط الحصر الخ) أي المعنى انه يزكى الدين لسنة من أصله أي  
لسنة من يوم زكى أصله ان كان قد زكاه او من يوم ملك أصله ان لم يجز الزكاة فيه بأن لم يتم عنده حول  
ولو اقام عند الدين أعواما بشروط أشار لها المصنف بقوله ان كان الخ (قوله فافرضه) أي للمدين سواء  
كان ذلك القرض مديرا او محتكرا او غيرها (قوله او نحو ذلك) بأن كان أصله من مبرات وكان في يد  
الوصى على تفرقة التركة (قوله الا بعد حول من قبضه) أي ولو اخر قبضه فزار من الزكاة (بائدة) لو  
بقيت العطية يد معطيها قبل القبول والقبض سنين فلا زكاة فيها لما مضى الاعاءام لا على المعطى بالفتح  
لعمم القبض ولا على المعطى بالكسر لأنه قبل المعطى بالفتح تبين انها على ملكه من يوم الصدقة قوله

من المحذور ولا من المحذور فيه الشرط الأول قوله (إن كان أصله حيا أيده) أو  
يدوكيله فأفرمه فان كان أصله عطية يد معطيها أو صداقا يد روج أو أرشاه الجاني أو نحو ذلك فلا زكاة فيه الا بعد حول من قبضه

تجارة) اعه محنكر الشرط  
 الثاني قوله (وَقَبْضُ) فلا  
 زكاة قبل قبضه ان كان  
 أصله قرصا أو عرض  
 محنكر وأما دين المدير غير  
 اقترض فيزيكه وان لم  
 يقبضه كما يأتي الشرط  
 الثالث ان قبض (عينا)  
 ذهباً أو فضة لا ان قبضه  
 عرضاً حتى يبيعه على ما يأتي  
 من احتكار أو إدارة ولا  
 فرق بين القبض المحسوس  
 والمحكمي كما أشار به قوله  
 (ولو) كان قبضه (ميتة)  
 لغير الدين فان الواهب  
 يزكيه قبض الوهوب له  
 لانها لانتم الابه ويزكيه  
 من غيره الا لشرط أو  
 ادعى انه اراد الزكاة منه  
 فان وهبه للدين فلا زكاة  
 على الواهب لعدم قبضه  
 (أو) (إحالة) لمن له دين  
 على المحيل ويزكيه المحيل  
 بمجرد الحوالة من غيره  
 وأما المحال فيزيكه منه  
 ان قبضه ويزكيه المحال عليه  
 ان كان عنده ما يجعله فيه  
 الشرط الرابع قوله (كُلُّ)  
 القبض نصاباً (بنفسه)  
 لا باضتمام شيء معه كأن  
 يقبض عشرين ديناراً جملة  
 أو عشرة ثم عشرة فيزكيها  
 عند قبض الثانية إذا بقيت  
 الأولى لقبض الثانية بل (ولو)  
 تلف المثل (اسم من موله وهو  
 عشرة الأولى قبل قبض الثانية  
 ونحوها إلى تلف الثانية أوها)

سحنون (قوله) و كان أصله عرض تجارة) أي سواء ملكه بشراء أو هبة أو ميراث أو نحوه وما قصد  
 به التجارة وكان محنكراً وباعه بدين واحترز المصنف عما إذا كان أصل الدين عرضاً من عروض  
 اقلية أو الميراث ولم يقصد به التجارة وباعه بدين فلا يزكيه إلا بعد حلول من قبضه (قوله) ان كان  
 أصله قرصاً (الخ) هذا شرط فيما قبله والمضى فلا زكاة فيما لم يقبض من الدين ان كان قرصاً لمدير أو لمحتكراً أو  
 لغيرها أو كان ممن عروض تجارة لمحتكر لان كان ممن عرض تجارة المدير ولا زكاة كل عام وان لم  
 يقبضه (قوله) وعرض محنكر (أي) أو ممن عرض محنكر (قوله) غير اقترض (بأن) كان ممن سلعة باعها  
 بالدين وأما القرض فاعلم يزكيه لسنة من أصله كما علمت (قوله) فيزيكه (أي) لكل عام وان لم يقبضه  
 (قوله) لان قبضه عرضاً (أي) لان قبض عرضاً عوضاً عن الدين فانه لا يجب عليه الزكاة حتى يبيعه  
 فإذا باع ذلك العرض زكى منه لحول من يوم قبض العرض لامن حول الأصل وهذا إذا كان محنكراً  
 وأما ان كان مديراً فانه يقوم ذلك العرض الذي قبضه كل عام ويزكيه وان لم يبيعه أو كلام الشارح غير  
 واف بذلك (قوله) ولو هبة) شاربلورد قول أشهب لازكاة في الوهوب لغير من عليه الدين انظر  
 التوضيح (قوله) فان الواهب يزكيه (أي) لسنة من أصله (قوله) لانها (أي) الهبة لانتم الابه أي إلا  
 بالقبض فكان رب الدين قد قبضه حين قبضه الوهوب له (قوله) لا لشرط (أي) إلا ان يشترط  
 الواهب على الوهوب له أن يخرج زكاة ذلك الدين الوهوب منه وقوله أو ادعى أي الواهب انه  
 حين الهبة أراد ان زكاته تكون منه فعمل بقوله وحل مطلقاً أو بعد حلقه انظره • والحاصل ان  
 زكاة الدين الوهوب منه ان نوى ذلك الواهب أو شرط ذلك على الوهوب له فان لم ينو ولم يكن شرط  
 فان الواهب يزكيه من غيره هذا محصل كلام الشارح وهو قول أبي الحسن القاسبي وظاهر كلام ابن  
 عرفة ان الدين الوهوب زكاته منه مطلقاً سواء شرط الواهب ذلك أو نواه أو لم يكن شرط ولا نية  
 وهو قول ابن رشد (قوله) لعدم قبضه (أي) بل هو إبراء وكذا لازكاة أيضاً على الدين إلا ان يكون  
 عنده ما يجعله في مقابله فانه يزكيه لكل عام قبل الإبراء (قوله) أو إحالة (أي) أو كان قبضه بإحالة  
 • والحاصل ان كلاماً من الهبة والحوالة قبض حكمي للدين إلا انه لا بد في زكاة الدين الوهوب لغير  
 الدين من قبض الوهوب له بخلاف ما وقت في الحوالة فانه يجب على المحيل بمجرد حصول الحوالة  
 الشرعية ان يزكي ذلك الدين لحول أصله وان لم يقبضه المحال على المذهب خلافاً لابن لينة والفرق  
 بين الحوالة والهبة ان الهبة وان كانت تلزم بالقول قديراً عليهم ما يطلونها من فلس أو موت فلا تتم الا  
 بالقبض بخلاف الحوالة (قوله) وأما المحال فيزيكه منه (أي) لسنة من أصله (قوله) ان كان عنده (الخ)  
 أي فإذا كان عنده ما ذكر فانه يزكيه بمجرد الحول عليه وهو يديه قد ظهر لك ان المال المحال به يخاطب  
 بزكاته ثلاثة ولو من غيره (قوله) كل نصاباً (أي) كمل القرض نصاباً بنفسه أي بذاته من غير انضمام  
 شيء اليه سواء قبض النصاب في مرة أو في مرات هذا إذا استمر البعض القبول أولاً عنده لقبض  
 الباقي بل ولو لم يستمر بل تأنف التمس أي البعض الذي قبضه أولاً قبل قبض الباقي (قوله) لا باضتمام شيء  
 معه (أي) ما لم يكن فائدة جمعها معه ملك وحول بقول الشارح لا باضتمام شيء معه أي غير ما سيأتي  
 في المصنف لا مطلقاً (قوله) ولو تلف المثل (أي) حيث قبض نصاباً فانه يزكيه ولو تلف بضه قبل كماله  
 وهو مراده بالتم اسم مفعول كما اذا قبض من دينه عشرة فتلف منه بإتفاق أو ضاع ثم انه قبض منه  
 أيضاً عشرة فانه يزكي عن العشرين محمد قبض الثانية ولا يضر تلف العشرة الأولى لان  
 العشرين جمعها ملك وحول خلافاً لابن لواز حيث قال اذا تلف المثل من غير  
 سببه سقطت زكاته وسقطت زكاة باقي الدين ان لم يكن فيه نصاب وأما إذا تلف بسببه

ان تلف بعد إمكان تركيته (و كل ٤٦٨) (فائدة) وغيرها (جميعها) أى القروض من الدين والفائدة (ملك و حوله) كما

لو ملك عشرة دنائير حال عليها الحول عنده واقضى من دينه الذى حال عليه الحول ولو كان بعض الحول عنده وبعضه عند المدين عشرة فانه يزكىهما (أو) كل المقبوض من المدين نصابا (بمدين) لأن للمدين لا يشترط فيه الحول (على المقول) وانما يزكى الدين المقبوض بشروطه (لجنة) فلو لو أؤتم عند المدين سنين (من) يوم ملك (أصله) أو تركيته ان كان زكاه وعمل تركيته لعام فقط ان لم يؤخر قبضه فرارا من الزكاة والازكاة لسلك عام مضى عند ابن القاسم بخلاف ما إذا كان المدين أصله هبة أو صدقة واشتق من يد الواهب والمتصدق أو صداقة يبد الزوج أو أخاها يبداداه أو أرض جنابة يبد الجاني أو وكيل كل فلا زكاة فيه الا بعد حول من قبضه ولو أخره فرارا كما اشار به بقوله واستقبل حول (ولو) فر بتأخير إن كان عن كعبة أو أرض فهو مبالغة في محذوف لا دليل عليه وفي بعض النسخ ولو فر بتأخير استقبل ان الغ وفي بعضها تأخير استقبل عن قوله أو أرض (لا) ان كان الدين ترتب (عن)

فالزكاة اتفاقا وقدره المصنف بل واستظهره ابن رشد (قوله ان تلف بعد إمكان تركيته) هذا شرط في قول المصنف ولوثاف التمس وحاصله ان عمل كونه يزكى التمس بالتسحق عند قبض ما يتممه ولو تلف ذلك التمس قبل قبض ما يتممه إذا كان تلقه بعد إمكان تركيته أن لو كان نصابا كما إذا كان تلقه بعد حول حول الأصل وأما لو كان تلقه قبل إمكان تركيته فان كان قبل حول حول الأصل فانه لا يزكى ما قبض بعده إلا إذا كان نصابا (قوله أو بفائدة) أى أو كل القروض من الدين نصابا بسبب فائدة وليس المراد بالفائدة هنا ما تجدد لأغن مال فقط بل المراد بها ما تجدد أنهم من أن يكون عن مال أو غيره فقول الشارح أو غيرها لا حاجة له ولا حاجة لقول المصنف ملك لأن الفائدة لا يقال لها فائدة إلا إذا كانت بمالوكه والذين لا يكون الا بمالوكه (قوله وحول) أى وكل الحول ثم ان هذا يفيد انه لو مر للفائدة عنده ثمانية اشهر واقضى من دينه ما يصيرها نصابا فاكتر فانه لا يزكى ما اقتضاء الا باقى ما اقتضاء لتقام حول الفائدة وبقيت أيضا لتقامه ليحصل جمع الحول للفائدة والاقتضاء وجمع الملك لهما فيه فلو قبض عشرة فأنقضا بعد حولها وقبل حول الفائدة أو استفادوا فحق بعد حولها ما اقتضى من دينه قبل الحول ما يكمل النصاب فلا زكاة اه عدوى (قوله كولو ملك عشرة دنائير) أى عطية مثلا (قوله انه يزكىه) أى لحول من أصل الدين واعلم انه لا يشترط تقدم ملك الفائدة على الاقتضاء بل لا فرق بين أن تكون الفائدة تقدمت أو تأخرت لكن ان تأخرت يشترط بقضاء الاقتضاء حتى يتم حولها وان تقدمت فالشرط مضى حول بعدها سواء بقيت الفائدة للاقتضاء أو تلفت قبله فإذا استفاد عشرة في محرم ثم انقضت عشرة في رجب الذى في العام القابل فانه يزكى العشرين حالا سواء بقيت المحرمية حتى قبض الرجبية أو أنقضا قبل قبضها كما يأتى للمصنف في قوله وان انقضت خمسة بعد حول الخ (قوله أو كل القروض من الدين نصابا بمدين) أى فيزكى ذلك المقبوض بمجرد كاله نصابا بالخارج من المدين على المقول أى على ما اختاره المأزرى من الخلاف وهو قول القاضي عياض واختار الصنلى عدم ضم المدين للمقبوض (قوله لأن المدين لا يشترط فيه الحول) أى لأن خروج العين من المدين بمنزلة حول الحول (قوله لجنة) متعاقب بقوله يزكى كما أشار لذلك الشارح بقوله وانما يزكى الدين المقبوض وليس متعلقا بقبض وقد يقال انه يصح تعلقه بقبض والتمنى وقضى لسنة من أصله لأن ما قبض قبل مضى سنة من أصله لا يزكى ولا يضم لما قبض بعدها فاعمل الأولى جعل التاملين المذكورين متنازعين فيه فتأمل (قوله ولو أقام عند الدين سنين) أى هذا إذا أقم عند الدين سنة وبعضها كما وأؤتم عند مال كة بعد زكاته أو بعد ملكه له ستة اشهر وثلاثها عند المدين بل ولو أقام عند الدين سنين (قوله من أصله) أى لامن حين قبضه وقوله من يوم ملك أصله أى ان كانت الزكاة لا تجب في عينه لعدم اقامته عنده حول (قوله وإلا زكاة لسلك عام مضى عند ابن القاسم) قال ابن عرفة ولو أخره فرارا فقبض زكاة لعام واحد وسلك أصبغ بن القاسم لسلك عام اه وقد ذكر ابن غازى ان كلامها غير نصه وعند ابن القاسم ما لم يؤخر قبضه فرارا وخولف اه وقد ذكر ابن غازى ان كلامها غير صحيح والمول عليه كلام ابن القاسم (قوله بخلاف ما إذا كان الدين الخ) هذا مفهوم الشرط الأول وهو قول المصنف ان كان أصله عينا يبد أو عرض تجارة (قوله ان كان عن كعبة) أى ان كان الدين الذى ليس أصله عينا يبد ولا عرض تجارة ترتب عن كعبة عند الواهب أو أرض جنابة عند الجاني (قوله فهو مبالغة في محذوف) أى والسكلام مستأنف لبيان مفهوم الشرط الأول (قوله لا دليل عليه) فيه ان هذا مجموع لإيهام الفساد فاعمل النسخة

وأخر قبضه فراراً أو أولى إن باعه على الحلول ( قللكل ) أي يتركه لكل عام مضي من يوم يبعه قاله ابن رشد وهو ضعف والضعف أنه يستقبل به حولا من قبضه ولو باعه على الحلول وأخره فراراً أو حذف قوله ولو فرب تأخيره إلى قوله قولان لكان أحسن والمسئلة الواقعة للنقل تقدمت في قوله واستقبل غائمة تجددت الخ وقيدنا المشتري بالقيد لأنه الذي فيه كلام ابن رشد وأما لو اشترى عرض القنية بعرض ملكه يارث أو كمة ثم باعه بدين فإنه يستقبل به حولا بعد قبضه حتى عند ابن رشد (و) لو كان (٤٣٩) الدين الذي فرب تأخيره ترتب (عن)

إجارة) لعدم مثلاً أو عن كراه (و) كان أصله عن (عرض مفاد) بكميرات أو هبة قبضه وباعه بدين ففي الاستقبال به بعد قبضه وتركته لماضي (الاعوام) قولان) للمتمتع منها الأول وأما إذا لم يفر بتأخيره استقبل اتفاقاً (وحول) مادون النصاب المتقضى من الدين (التم) بفتح التاء نصاباً باقتضاء شيء آخر (من) وقت (التمام) ثم كل اقتضاء بعد على حوله كأن انتضى عشرة في المحرم فشرة في رجب ثم بها النصاب وزكى وقت قبض الثانية فالحول في المستقبل من وقت قبض الثانية (لا إن نقص) القروض عن النصاب (بعد الوجوب) أي وجوب الزكاة فيه تمام النصاب ثم قبض ما يكمله فلا يكون حوله من التام بل يزكى كل على حوله فمن انتضى عشرين في المحرم فزكاهما فقصت عن النصاب باتفاق وغيره ثم قبض عشرة في رجب

التي ليس فيها قوله استقبل تكون المابقة في مفهوم الشرط التقدم في قوله إن كان الله عينا بيده أو عرض تجارة أي فإن لم يكن أصله ذلك استقبل به ولو فرب تأخيره وقوله إن كان عن كنية الخ تنصلي في ذلك المفهوم تأمل (قوله وأخر قبضه) أي بعد مضي الاجل وقوله وأولى إذا باعه على الحلول أي وأخر القبض فراراً (قوله له ابن رشد) حاصل ما لابن رشد على ما في المواق أنه إيمان يبيع العرض المشتري الثانية بحال أو يؤجل وفي كل إيمان يترك قبضه فراراً من الزكاة أولاً فإن باعه بحال ولم يؤخره فراراً استقبل حولا من يوم قبضه وإن باعه يؤجل ولم يؤخر قبضه فراراً ركاه له من يوم يبعه وإن فرب تأخيره ركاه لكل عام من يوم البيع مطقاً باعه بحال أو يؤجل لكن مائة له ابن رشد في قيد القرار قال أبو الحسن هو خلاف ظاهر كلام ابن يونس وجزم ابن ناجي في شرح الدونة بأن قصد القرار كدمه وما قاله في البيع لاجل دون قصد فرار قال ابن عرفة طريقة مخالفة لطريقة اللخمي حيث قل المشهور أنه يستقبل بائناً من قبضه اه انظر المواق (قوله الموافقة للنقل) أي باعتبار ظاهرها من الاطلاق وحاصل ما تقدم أن كل عين تجددت وكانت ناشئة عن غير مال أو عن مال غير زكى فإنه يستقبل بها حولا من يوم قبضها ولو أخر قبضها فراراً من الزكاة وعذا يشمل العطية والهبة والصداق والخلع وأرض الجالية وثمن سلع القنية سواء اشتراها بقيد أو بعرض ويشمل غير ذلك (قوله بعد قبضه) أي ولو أخر قبضه أعواماً فراراً من الزكاة (قوله وزكى وقت قبض الثانية) ولا يضر تلف التعم بالفتح قبل التمام كأمير (قوله من وقت قبض الثانية) خلافاً لاشبه القائل إن كلا من العشرين حوله من شهر قبضه (قوله زكى كلا على حوله) يزكى الأولى على حوله نظراً للثانية وكذا تزكى الثانية عند حوله نظراً للأولى (قوله مادام النصاب فيها) أي فلو تمصاعنه بقي الأول على حوله وزكاه ان بقي من الدين على الدين ما يكمل النصاب وقبض منه ما يكمله وأما إذا لم يقبض منه ذلك فلا زكاة قاله شيخنا العدوي (قوله بمضي أي ما قبض أو لما قبضه نازياً وتلف قبل القبض نازياً) ويعمل أن المراد بقي ذلك النصاب الذي قبضه في مرة أو مرات لما قبضه بعد ذلك أو تلف قبل قبضه وكل صحيح (قوله ثم زكى المقبوض وان قل) راجع لقوله وحوله التام من التمام ولقوله لا إن نقص بعد الوجوب إن كان فيه مع ما بعده نصاب أي ثم بعد قبض تمام النصاب في مرة أو مرات زكى المقبوض ولو قل ويبقى كل ما اقتضاء على حوله وإذا نقص المقبوض بعد الوجوب وبقي كل على حوله زكى المقبوض بعد ذلك وان قل والشارح اقتصر على رجوعه لقوله وحول التام من التمام (قوله وان قل) هذا قول ابن القاسم وشبه وقال ابن المواز إذا انتضى نصاباً في مرة أو مرات لا يزكى المقبوض بعده إلا إذا كان نصاباً تمام الرجاء قال ما إذا تلف بتفريطه أو أنفق فلا كلام في تزكية ما قبض بعده وان قل (قوله ويبقى كل اقتضاء على حوله) أي مادام الحول معلوماً أما إن جهل الحول فهو ما أشار له المصنف قوله وضم لاختلاط

وركها وبه فحل حول الأولى ناسبة لشيئها مع ما بعدها نصاب زكى كلا على حوله مادام النصاب فيها (تم) بعد قبض النصاب في مرة أو مرات بقي أو تلف (زكى المقبوض) بعد (وإن قل) ولو دون درهم حال قبضه ويبقى كل اقتضاء على حوله وإن انتضى من دينه الذي حال حوله عنه أو عند الدين أو عندهما (ديناراً) في محرم مثلاً (فآخر) في رجب مثلاً (فأشترى بكل) منها (رسلة) وتحت صورتها لأنه إذا اشترى بهما في وقت واحد وبالأول أولاً أو بالعكس (بأعها) أي باع سلعة كل منهما (بعتيرين) مثلاً



فالمراد باع كل صلة منهما بمسا فيه الزكاة ( فإن باعتهما مآ ) في الصور الثلاث بالأربعين (نو) باع (إحدى) أحدهما بعد شراؤه  
 (أخرى) بحيث اجتماعنا في ذلك ونحته صورتان لأن القيمة أولا إما سبعة الدينار الأول والثاني وهما في الصور الثلاث بسة وهي  
 مع الثلاثة الأول أى فيما إذا باعهما معا بقصة وقوله بعد شراء الأخرى أى باع الأخرى أيضا كما هو ظاهر (زكى الأربعين) ديناراً  
 في الصور التسع لأن الربع بقدر (٤٧٠) وجوده يوم الشراء إلا أن تزكية الأربعين في الثلاثة الأول حين بيعهما معا وإنما في

السنة فيزكى حين يبيع  
 الأولى أحدا وعشرين  
 وحين يبيع الثانية تسعة  
 عشر وحول الجميع من  
 وقت بيع الأولى (وبالآن)  
 بأن باع الأولى قبل شراء  
 الثانية أوباع الثانية قبل  
 شراء الأولى زكى (أحداً  
 وعشرين) عشرين  
 ثمها والدينار الذى لم يشتر  
 به ويستقبل بالثانية حولا  
 من يوم زكى الأولى لأنه  
 ربع مال زكى فيعتبر حوله  
 من يوم زكاته فاشتمل  
 كلامه على الاحدى  
 عشرة صورة التى ذكرها  
 ابن عرفة وغيره ثلاثة في  
 الأولى وست في الثانية  
 واثنان في الأخيرة لكن  
 للتعلم انه انما يزكى  
 الأربعين في ثلاث صور  
 وهي ما إذا اشترى الساتين  
 بالدينارين معا وباعهما اما  
 معا أو الأولى قبل الثانية  
 أو الثانية قبل الأولى وما  
 عدا هذه يزكى أحدا  
 وعشرين ولما قدم ان  
 الاقتضاءات بعد تمام  
 النصاب تبقى على احوالها  
 وان قلت ولا يضم منها

احواله آخر لأول (قوله والمراد بالخ) أى وإنما فرضها في أقل ما تجب فيه الزكاة وهو العشرون  
 ليسهل فهم ذلك على المتدنى (قوله فان باعتهما معا) أى حالة كونهما مصطحبين في البيع وقوله اجتماعنا  
 أى السلطان (قوله وهما في الصور الثلاث) أى مضروبان في الأحوال الثلاث أى الشراء بهما  
 معا بالأول قبل الثانى أو العكس (قوله فيما إذا باعهما معا) أى وقد كان اشتراهما معا أو بالأول  
 قبل الثانى أو العكس (قوله زكى الأربعين ديناراً في الصور التسع) أى كما هو مقتضى كلام ابن  
 الحاجب وابن شاس والقراى والناخى (قوله فيزكى حين يبيع الأولى أحدا وعشرين) عشرون  
 ثمها والدينار الذى اشترى به الأخرى (قوله بان باع الأولى) أى السلعة التى اشتراها بالتبويض  
 أولا وقوله أو باع الثانية أى السلعة المشتراة بالتبويض ثانياً (قوله ويستقبل بالثانية) أى بمن الثانية  
 (قوله ثلاثة في الأولى) أى في الحالة الأولى وهى ما إذا باع السلعتين معا (قوله وست في الثانية) أى في  
 الحالة الثانية وهى ما إذا باع إحدى السلعتين الأولى أو الثانية بعد شراء الأخرى (قوله في الأخيرة)  
 أى في الحالة الأخيرة وهى ما إذا باع الأولى قبل الثانية أو باع الثانية قبل الأولى (قوله  
 (قوله لكن المتعلم بالخ) أى كما وقول صاحب البواذر وابن يونس واختاره ابن عرفة وح واعتمده  
 طائفة ولو قال المصنف وان اقضى ديناراً فأخر فاشترى بكل سلعة باعها بعشرين فإن اشتراها معا  
 زكى الأربعين والا أحدا وعشرين لطابق ملاين يونس (قوله وضم لاختلاط احواله) حاصله  
 أنه قدم تقدم انه إذا قبض من الدين نصيباً في مرتين فإنه يزكىه لحول من أصله من حين التام وكل  
 ما اقتضاء بعد ذلك فإنه يزكىه لحوله هذا إذا علم أوقات الاقتضات فإذا نسي أوقت الاقتضات  
 مع علمه بوقت المتقدم منها سواء علم وقت المتأخر منها أيضاً أم لا فإنه يضم ما جهل وقته للتقدم  
 عليه المعلوم وقته ولا يضم المنسى وقته للآخر المعلوم وقته كما لو اقتضى ثلاث اقتضات كل اقتضاء  
 عشرة أو أولها عشرة والثاني خمسة عشر والثالث خمسة وعلم ان الاقتضاء الأول في الحرم وجهل وقت  
 الثاني والثالث أو جهل وقت الثاني فقط وعلم ان وقت الثالث رجب أو جهل وقت الثالث  
 فقط وعلم ان وقت الأول الحرم ووقت الثاني جمادى فان جهل وقت الثاني والثالث كان حول  
 الثلاثة الحرم وان جهل وقت الثاني فقط وعلم وقت الثالث والأول كان حول الثاني والأول  
 الحرم وكانت حول الثالث رجب ولا يضم الثاني لثالث بحيث يكون حولهما رجب وان نسي  
 وقت الثالث فقط كان حوله حول الثاني وهو جمادى وان نسي وقت الأول منها دون ما بعده ضم  
 الأول لثاني على الظاهر (قوله أخر منهما) أى من الاقتضات (قوله ويجعل الحول)  
 أى حول الثاني منه أى من حول الأول (قوله مع علم المتقدم) أى مع علمه وقت الاقتضاء  
 المتقدم وقوله سواء علم المتأخر أى سواء علم وقت المتأخر منها أيضاً لا (قوله بل مطلق متقدم ومتأخر)

شئ. لاخر نه على ان ذلك ان علمت الاحول لا ان التبت فقال (وَصَمَّ لاختلاط)

أى التباس (أحواله) أى أحوال الاقتضاء جمع حول أى أعوامه التى يزكى فيها لا جمع حال (آخر) منها لم يفسر حوله (الأول)  
 منها علم حوله ويجعل الحول منه يعنى إذا اختلطت عليه أوقات الاقتضات أى نسبها مع علمه المتقدم عليه سواء علم المتأخر منها أيضاً أم لا  
 فإنه يضم ما جهل وقته للتقدم عليه المعلوم فليس المراد بالأول والآخر في كلامه الأول الحقيقى الذى لم يتقدمه شئ والآخر الحقيقى  
 الذى ليس بعده شئ بل مطلق متقدم ومتأخر فكل منسى وقته يضمه للمعلوم قبله

في الأعم من الحقيقى والإضافى (قوله سواء علم الخ) أى كما في المثال الذى قلناه وقوله  
 أم لا كما اتضح ثلاث اقتضات أولها في المحرم ولم يعلم وقت الثاني والثالث وكان يعلم أن مجموع  
 الاقتضات ثلاثون أو عشرون ولم يعلم قدر كل اقتضاء على حدته فيجعل المحرم حولاً لثلاثة  
 (قوله عكس القوائد) اعلم أنه قد تقدم أن أقسام القوائد أربعة إما ناقصة أو كاملة أو الأولى كاملة  
 والثانية ناقصة أو العكس فالناقصان تضم أولاهما الثانية في الحول بحيث يزيان عند حلول الثانية  
 والكاملتان كل على حولها ولا تضم إحداهما للأخرى وكذا إذا كانت الأولى كاملة والثانية ناقصة  
 وأما إذا كانت الأولى ناقصة والثانية كاملة ضمت الأولى لثانية كالناقصين ومحل كون الكلمة  
 لا تضم لما بعدها كانت ما بعدها كالة أو ناقصة إذا علم حول الأولى وأما إذا نسي فاتها تضم لثانية في  
 الحول فإن نسي وقت آخر القوائد فالظاهر كما قلنا شيخنا أنه يضم لما قبله المعلوم أخذاً من مفهوم قول  
 المصنف عكس القوائد (قوله قديكون كل منهما معلوماً في الاقتضات والقوائد) وذلك كأن يقضى  
 ثلاث اقتضات ويعلم وقت الأول وهو المحرم ووقت الثالث وهو رجب وينسى وقت الثاني فيضم  
 الثاني للأول وإذا استناد ثلاث قوائد كل منها كامل وعلم وقت الأولى والثالثة دون الثانية ضمت  
 الثانية للثالثة (قوله وقد يكون المعلوم في الاقتضات أولها فقط الخ) أى كما لو اتضح ثلاث  
 اقتضات كل واحد منها عشرة وعلم وقت الأولى منها وهو محرم ونسى وقت الثاني منها والثالث فيضم  
 الثاني والثالث للأول في الحول ويجعل المحرم حول الثلاثة وإذا استناد ثلاث قوائد كواحد وجهل  
 وقت الأولى والثانية وعلم وقت الثالثة ضمت الأولى والثانية للثالثة في الحول وجعل حول الثالثة  
 المعلوم حولاً لثلاثة • والحاصل أنه لا يضم إلا المختلط دون غيره فإن اختلط عليه الأوسط فقط  
 دون الأول والآخر قضى الاقتضات تضم الأوسط فقط للأولى ويستمر الأول والآخر على  
 حاله وفي القوائد عكسه وأما إذا لم يعلم شيئاً من القوائد فالظاهر أنه يحتاط لجانب الفقراء في الاقتضات  
 ولنفسه في القوائد قال شيخنا عدوى (قوله تلومهم له) أى تلومهم آخرها للأول وقوله كان فيه الزكاة  
 قبل الحول أى كان في ذلك الآخر المضموم للأول الزكاة قبل الحول (قوله وإنما منع منها وهو على  
 الدين خوف عدم القبض) أى فإذا حصل اقتضات زكيت لما مضى فلما كانت الاقتضات تركى  
 لما مضى كانت أنسب بالتقديم (قوله طية) فيه نوع تكرار مع قوله سابقاً ولوتلف المم لكن التكرار  
 منى على أن المراد بالاطلاق ما قاله الشارح وحينئذ فلاولى أن يسر الإطلاق بقولنا سواء  
 كان ذلك المتأخر له في الاقتضاء مماثل له في القدر أيضاً أم لا (قوله وضمت الناقصة  
 للمتأخر منه) أى كما لو استناد عشرة في المحرم وحال عليها الحول عنده ثم اتضح عشرة في رجب  
 ثانى عام فزكيتها في رجب بمجرد الاقتضاء سواء بقيت الفائدة لوقت اقتضاءه أو أنقضت قبله وفي  
 هذا تكرار مع قوله أو بقاعدة جمعها ملك وحول إلا أن يقول إن ما هنا زاد بتخصيص الفائدة  
 بالمتأخر لا المتقدم إلا أن يبقى التقدم لحلول حولها وإلا ضمت له (قوله لا لا تقدم) أى لا لا اقتضاء  
 للمتقدم المنق قبل حصولها لعدم اجتماعها في الحول والملك كأن اتضح عشرة في المحرم ثم استناد  
 عشرة في رجب بعد اتفاق العشرة الأولى سواء كانت الأولى حال حولها قبل حصول الثانية  
 أم لا (قوله المنق قبل حصولها الخ) ثم الواضح أن الاقتضاء المتقدم باقياً حال حول الفائدة فانه يضم إليها  
 (قوله أو حولها) أى أو للنفقة بعد حصولها وقبل حولها كما لو اتضح في المحرم واستناد في  
 رجب وأتفق ما اقتضاء في رمضان (قوله وأتفقها) أى قبل حصول العشرة للنفقة أو بعد  
 حصولها وقبل حولها ولا بد في هذا التقيد من زكاة العشرين دون الخمسة أما لو بقيت إلى تمام حولها

استناداً عمرة) وحال حولها عنده (وأتفقها بعد حولها) وأولى أن أبقاها (ثم اتضح عشرة) من دينه

(زكى العشرين) الفائدة التي اقتضاها بعد ما دون الخمسة الأولى لعدم كمال النصاب بالانضمامين والفائدة التي بعد الخمسة لاتضم لها (د) انما يزكى الخمسة الأولى ان اقتضى (٤٧٣) خمسة أخرى مع تركية هذه الخمسة القنطرة أيضا لحصول النصاب من مجموع

الاقتضات والوضوح  
 إتيان الخمسة التي اقتضاها  
 قبل حول الفائدة كما شرنا  
 له اذ لو بقيت لحولها  
 ضمت اليها ولا تسكلم على  
 زكاة الدين أعقبه بالكلام  
 على زكاة العروض  
 لمشاركته في حكمه لان  
 أحد قسميه هو المحتكر  
 يقاس بزكاة الدين فقال  
 (وإنما يزكى عرض) أي  
 عوض. عرض فيشمل  
 قيمته في المدير حيث قوم  
 وغنه في المحتكر حيث باع  
 وهذا هو المحصور  
 والمحصور فيه قوله فكلا دين  
 الخ أما شروط زكاتها  
 فأشار لأولها بقوله  
 (لا زكاة في عينه)  
 ككتاب ومادون نصاب من  
 حرث وماشية وكنصاب  
 حرث زكى لعدم زكاة عينه  
 بعد أما ما في عينه زكاة  
 كنصاب ماشية وحلى  
 وحرث فلا يقوم ولو كان  
 ربه مديرا ولثانها بقوله  
 (ملك بمعاوضة) مائة  
 لاهبة أو إرث أو خراج أو  
 صداق فيستقبل بشئ كل  
 حولا من قبضه كإمير  
 ولثانها بقوله (بنية)  
 تجر (أي ملك مع نية  
 تجر مجردة) أو مع نية  
 غلة (بأن ينوي عند شرائه  
 أن يكرهه وان وجد ربحا  
 باعه (أو) مع نية (قبية)

فانما تضم للفائدة وتزكى الخمسة والعشرون ولا يحتاج في زكاة الخمسة إلى اقتضاء خمسة أخرى بعد ذلك  
 وربما أرشد للتفصيل كقول المصنف أو فائدة جميع ما ملك وحول (قوله زكى العشرين) أخذنا من  
 قول المصنف وضمت الفائدة لا تأخر منه سواء أنقفت قبل اقتضائه أو بقيت (قوله دون الخمسة) أي بناء على  
 على أن خليط الخليط غير خليط والأزكى خمسة وعشرين ولا يحتاج إلى اقتضاء خمسة أخرى وذلك لان  
 العشرة المقادة خليط لعشرة الاقتضاء وعشرة الاقتضاء خليط لخمسة الاقتضاء ولو لم يجتمع ما في الحول عند  
 رب الدين لأن الحول قد حال عليها عند الدين ولا خلطة بين عشرة الفائدة وخمسة الاقتضاء لأنها  
 انقفت قبل حولها (قوله والأولى ان اقتضى خمسة) أي أنه اذا اقتضى خمسة فانه يزكى الأولى والأخيرة  
 فقط اذا كان زكى العشرين قبل اقتضاء الأخيرة والأزكى الجميع لما علمت أنه يضم بعضهم البعض (قوله مع  
 تركية هذه الخمسة القنطرة) أي فان اقتضاها زكاهها مع تركية الخ (قوله لحصول النصاب في مجموع  
 الاقتضات) أي وقد علمت مما سبق ان حول الخمسة من التمام (قوله لمشاركته في حكمه) أي لمشاركة  
 العروض للدين في حكمه وهو الزكاة بعد القبض لسنة من أصله (قوله لأن أحد قسميه) أي لأن أحد  
 قسمي العروض وهي عروض المحتكر زكاتها مقبضة على زكاة دينه فكل ما يميز زكى بعد القبض لسنة  
 من أصله كإمير (قوله أي عوض عرض) قدر الشارح عوض دفعا للتباني الواقع في كلام المصنف  
 حيث أثبت الزكاة للعرض أولا ثم نقاها عنه ثانيا (قوله فيشمل الخ) أي بتقدير عوض دون ثمن صار  
 كلام المصنف شاملا للأمرين المذكورين بخلاف تقدير ثمن فانه يصيره قاصرا على أحدهما (قوله ككتاب)  
 أي وعبيد وعتار وحديد ونحاس وغير ذلك (قوله فلا يقوم) الأولى فلا يزكى عوضه أي ثمنه  
 ولا قيمته بل تركية ذاته ثم ان ظاهر قوله كنصاب ماشية وحلى ان الحلى اذا كان أقل من نصاب  
 فانه يقوم وليس كذلك بل الحلى لا يقوم ولو كان أقل من نصاب وإنما يعتبر وزنه مع ما يكمل به ان كان  
 كما في بن (قوله بمعاوضة) هذا هو المقصود وأما قوله ملك فهو عام في كل ما يزكى لأنه يشترط في كل  
 ما يزكى ان يكون مملوكا (قوله أي ملك مع نية تجر مجردة) احتراز بذلك عما اذا دبت شيئا أو نوى  
 به القنية لأنها هي الأصل في العروض حتى ينوي بها غير القنية (قوله أو مع نية غلة) أي أو كانت  
 نية التجارة مصاحبة لنية الغلة وإنما وجبت الزكاة حينئذ لأن مصاحبة نية القنية لنية التجارة حيث  
 لم تؤثر عدم الزكاة فأولى مصاحبة نية الغلة لنية التجارة لأن نية القنية أقوى من نية الغلة فاذ لم تؤثر  
 مصاحبة الأنوى فأولى مصاحبة الأنضعف (قوله لأن انضمامها لنية التجرة) أي بأن ينوي عند  
 شرائه انه يكرهه ويتفجع به بنفسه بركوب أو حمل عليه وان وجد ربحا باع (قوله على المختار) أي  
 عند اللزوم والرجح عند ابن يونس وهو رواية أشبه عن مالك خلافا لابن القاسم وابن المواز  
 والاختيار والترجيح يرجحان للتجر مع القنية كما في التوضيح قال ابن غازي وما التجرة مع الغلة فهذا  
 الحكم فيه اثنان فكانه قطع به من غير احتياج للاستظهار عليه بقول من اختاره وهو اللزوم  
 وأما ابن يونس فلم يذكره أصلا ابن هب والحااصل ان اختيار اللزوم واقع في المسائلتين  
 الأخيرتين وأما ترجيح ابن يونس فاما صدر منه في الأخيرة فقط لكونه يجري فيها قبلها بطريق الأولى  
 واذا علمت هذا ظهير لك صحة قول الشارح فيها تأمل (قوله أو نية غلة فقط) أي كشرائه بنية كرائه  
 فلا زكاة على ما رجح اليه مالك خلافا لاختيار اللزوم الزكاة فيه فلا لافرق بين الخامس والربيع من رقب

أو

بأن ينوي الاتعاج به من ركوب أو حمل عليه أو وط. وان وجد ربحا باع. وتلج الحول لان انضمامها لنية التجرة لانضمام  
 أحد هاهنا (على المختار والرجح) فيهما (لا) ان ملك (بلا نية) أصلا (أو) مع (نية قنية) فقط (أو) نية (غلة) فقط

أو منافع (قوله أوهما) أصله أوتيهما فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه ما فافصل الضمير وحيث  
 فهو في محل جر بطريق النية لا لأصالة لأنهما ليس من ضمائر الجر لأن ضمير الجر لا يكون الامتصلا  
 (قوله هذا من عكس التشبيه) الموجع لذلك أمران الأول أن في كلامه تشبيه المعلوم بالمجهول لأنه  
 شبه العرض للنوى به التجارة الذي قد علم حكمه مما مر أنه لا بد أن يكون ملك بمعاوضة مالية بأصله  
 الذي لم يعلم حكمه مما مر إذ لم يعلم ما هو ذلك الأصل وتشبيه المعلوم بالمجهول عكس ما قرر عندهم من أنه  
 يشبه المجهول بالمعلوم ألا ترى لتلك زيد كلاسد فان الجرادة معلومة في الأسد ومجهولة في زيد  
 فشبّه به لإفادة ثبوتها له الأمر الثاني عدم صحة قوله أو عينا بيده عند إبقائه على حاله إذ تقديره أو كان  
 العرض عينا وفي هذا قلب الحقيقة (قوله أي كان أصله عرضا مالك بمعاوضة) أي مالية وتقيد  
 الأصل إذا كان عرضا بكونه ملك بمعاوضة طريقة لابن حارث وطريقة الأحمى الإطلاق (قوله سواء  
 كان أصله عرض تجارة الخ) أي فلا يشترط في أصله أن يكون لتجارة كهو فقوله أي وكان أصله  
 كهو أي في الجملة فهو تشبيه غير تام وهذا هو الصواب في تقرير المؤلف كما ارتضاه وطفي خلافا  
 لما اقتضه ظاهره من أن الذي أصله عرض القنية لا يزكي لحول من أصله بل يستقبل به لقول ابن  
 عبد السلام أنه لا يكاد يقبل اشتدوده وضعفه اه بن والقولان لابن القاسم (قوله لحول أصله الثاني)  
 أي لا لحول أصله الأول والمراد بأصله الثاني عرض التجارة وبأصله الأول عرض القنية وتظهر  
 ثمرة ذلك فيما إذا مضى حول من أصله الأول ولم يعض حول من أصله الثاني فلا زكاة (قوله فان كان أصله  
 عرضا الخ) هذا صادق بصورتين ما إذا ملك بغير معاوضة أصلا كالآرث والمبة وما إذا ملك بمعاوضة  
 بغير مالية كالخلع والصداق وقوله فان كان أصله الخ هذا محترق قول المصنف وكان أصله كهو أو عينا  
 بيده والحاصل أن الصور ثلاث ما أصله عرض تجر يزكي لحول من أصله كالدين اتفاقا وما أصله عرض قنية  
 ملك بمعاوضة المشهور زكاة عوضه لحول من أصله وقيل أنه يستقبل به حولا وما أصله عرض ملك  
 بغير معاوضة مالية بأن ملك بغير معاوضة أصلا أو بمعاوضة بغير مالية ففيه طريقتان الأولى للأحمى  
 تحكى القوانين المتقدمين والثانية لابن حارث تقول أنه يستقبل بالثمن إضافة (قوله أو كان أصله عينا بيده)  
 أطلق في الدين فيشمل ما إذا جاءت من هبة أو صدقة أو نحو ذلك بخلاف ما إذا كان أصله عرضا  
 (قوله لكن المحتكر الخ) قال ابن بشير فان أقيمت عروض الاحتكار أحوالا لم تجب عليه الزكاة سنة  
 واحدة لأن الزكاة متعلقة بالمال أو بالعين لا بالعروض فاذا أقيمت أحوالا ثم بيعت لم يحصل فيها  
 النماء إلا مرة واحدة فلا تجب الزكاة إلا مرة واحدة ولا يجوز أن يتطوع بالأخراج قبل  
 البيع فان فعل فهل يجزئه قولان والشهور عدم الاجزاء لأن الزكاة لم تجب بعد وكذلك القولان  
 عندنا في إخراج زكاة الدين قبل قبضه والشهور النع أي عدم الاجزاء وهو قول ابن القاسم  
 والاجزاء قول أشهب انظر بن (قوله ويبع جميع) أي أنه يشترط في وجوب الزكاة في العرض  
 أن يبيع منه وان يكون الثمن الذي باع به عينا وأشار الشارح بقوله لكن المحتكر الخ إلى أن هذين  
 الشرطين وما قبلهما تعم للدين والمحتكر وإنما يختلفان من جهة أن المحتكر لا بد أن تكون العين  
 التي باع بها نصابا سواء بقي ماباع به أم لا بخلاف الدين فان الشرط فيه شيء من العين ولو قل  
 (قوله أو يبيع بمرض) أي فلا زكاة عليه إلا أن يفعل ذلك فرارا من الزكاة فان فعل ذلك فرارا منها  
 اخذ بها كما نقله ح عن الزجاجي وابن جزى ويؤخذ من هذا أن من يملك ماله قبل الحول لولده  
 أو لغيره ثم ينتزعه منه بعد الحول أنه لا يفهم ذلك ولا تسقط عنه الزكاة بخلاف ما إذا ملك ماله لغيره  
 ولو لم يمتنه له لاغتثار الجهل في التبرع وكما اتفق السيد شيثان ذلك المال نوى انتزاعه فلا زكاة عليه

(أو هما) أي القنية والقة  
 مما لا زكاة ولا بها بقوله  
 (وكان كأصله) هذا  
 من عكس التشبيه أي وكان  
 أصله كهو أي كان أصله  
 عرضا ملك بمعاوضة سواء  
 كان عرض تجارة أو قنية  
 فإذا كان عنده عرض قنية  
 باعه بعرض نوى به التجارة  
 ثم باعه فانه يزكي عنه لحول  
 أصله الثاني فان كان أصله  
 عرضا ملك بلا معاوضة مالية  
 كآرث وصدائق استقبل شئنه  
 حولا من قبضه (أو) كان  
 أصله (عينا) بيده اشتراه  
 بها (وإن قل) عن نصاب  
 حيث باعه بنصاب  
 ولحامسها وسادسها بقوله  
 (ويبيع بعينين) إلا أن يبيع  
 أو يبيع بمرض لكن المحتكر  
 لا بد أن يبيع بنصاب ولو  
 في حرث وبعد كمال  
 النصاب يزكي ما باع به  
 وإن قل والدين لا ينوم  
 حتى يبيع بشيء ولو قل  
 كدرهم

لا تقل فاذا نزلهم درهم فأكثرا خرج مما قومهم عينا لا عرضا ولو نزل آخر الحول فان لم ينض له شيء إلا بعد الحول قوم ويكون حوله من حينئذ ( وإن لم ينض له شيء ) يصح أن يكون مبالغة في قوله مالك بمعاوضة أي لافرق بين كون المعاوضة اختيارية أو جبرية كما إذا استهلك شخص ساعمة من سماع التجارة فأخذ ربحها في يمتها عرضا نوى به التجارة وأن يكون مبالغة في قوله يبيع بعين أي ولو كان البيع جبريا كاستهلاك شخص عرض تجارة فأخذ ربحه ( ٤٧٤ ) منه قيمته عينا ( فكله من ) ان جعل هذا هو المحصور فيه كما قدمنا كانت الفاء زائدة

وان جعل المحصور فيه قوله لزكاة في عينه الخ وهو الظاهر وكأنه قال وانما يزكى العرض بشروط كانت الفاء وائمة في جواب شرط قدرأي وإذا حصلت هذه الشروط فيزكى كالدين أي استقر أصله مع قبض ثمنه عينا نصا بكل بنفسه أو بفائدة جميعها ملك وحول أو بعدد ان تم النصاب ولو تلف الثمن وحول الثمن من الثمن ( بن رصدي ) أي بمرض التجارة ( السوق ) بأن انتظر ارتفاع الأثمان ويسمى بالمحتكر وهذا شرط في زكاته بالشروط السابقة كالدين والحاصل ان الشروط السابقة شروط في وجوب زكاة العرض كان عرض احتكار أو إدارة واما هذا فشرط لكون الزكاة كالدين أي إذا حصلت الشروط زكاة ربه كالدين ان كان محتكرا ( إلا ) برصد الاسواق بأن كان مديرا وهو الذي يبيع بالسر الواقع ويغلفه فيه كآرباب الحوانيت

( قوله لا تقل ) أصله لمع فهم من ذكرهم الدرهم في الدونة وغيرها أنه تحديد لأقل ما يكفي في النضوض ونصها وإذا نزل الدرهم في السنة درهم واحد في وسط السنة أو طرأ فيها قوم عروضه تمام السنة ورزكى له وفي فهمه نظر فان كلام أبي الحسن عليها صريح في ان ذكر الدرهم مثل التمثيل لا تحديد وانه مما نزل له شيء وان قل لزمته الزكاة وهو الصواب اه بن ( قوله اخرج مما قومهم عينا لا عرضا ) أي بقيمته وهذا هو المشهور خلافا لمن أجاز له اخراجه عرضا بقيمته ( قوله شروط ) وهي أن لا يكون لازكاة في عينه وملك بمعاوضة الخ فالشروط المذكورة شروط لزكاة العرض وأما قوله ان رصد الخ فهو شرط لكون زكاته كالدين ( قوله وهو الذي يبيع بالسر الواقع ) أي ولو كان فيه خسر ( قوله كآرباب الحوانيت الخ ) ابن عاشر الظاهر أن آرباب الصنائع كالخاكة والباغين مديرون وقد نص في الدونة على أن أصحاب الأسفار الذين يجهزون الأمتعة إلى البلدان أنهم مديرون وفي اللواق عند قوله ولا تقوم الأروا في مانعه ورأيت فتيا ابن لب ان البسطريين جمع بسطري وهو صانع البلق والنعال لا يقومون صناعتهم بل يستقبلون بأنفسهم لحول لأنفسهم فوائدهم كسبهم استفادوها وقت بيعهم وقال أبو اسحاق الشافعي في مسألة الصانع المذكور حكمه حكم التاجر للدين لأنه يصنع ويبيع ويعرض ما صنعه لبيع فيقوم كل عام ما يده من السلع ويضيف القيمة إلى ما يده من الناض ويزكى الجميع ان بلغ نصا قلت وظاهره يخالف فتيا ابن لب ويمكن رده إليه انظر في أي بان يحمل الصانع في كلام الشافعي على من يشتري لتجارة ماله بال ويمثل فيه كالعقادين بعصر والراد بالصانع الذي يستقبل في كلام ابن لب صانع له عمل اليد فقط أو اشتري مالا بال وعمل فيه فيستقبل بما يقابل عمل يده وصرح بهذا التفصيل سند كما في اللواق ( قوله والازكى عينه ) انما نص المصنف على زكاة المبيع مع أنه لا خصوصية للمدير بزكاتها لأجل أن يستوفى السلام على أموال المدير ( قوله ودينه ) أي المكان من التجارة كما أشار لذلك الشارح بقوله المحدث للماء واحترز بذلك عن دين القرض فانه لا يزكى كل عام بل لسنة بعد قبضه ( قوله وزكى القيمة ) أي لأنها هي التي تملك أو قام غرماء ذلك المدير ( قوله ولو طعم سلم ) كذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن وصوبه ابن يونس ورد بلوقول الأيباني وابن عمر ان بعدم تقويمه اه بن ( قوله كسائه ) اعلم ان الذي يقوم المدير من الساع هو ما دفع ثمنه وما حال عليه الحول عنده وان يدفع ثمنه وحكمه في الثاني حكم من عليه دين ويده مال وأما ان لم يدفع ثمنه ولم يحل عليه الحول عنده فلا زكاة عليه فيه ولا يسقط عنه من زكاة ما حال حوله عنده شيء بسبب دين ثمن هذا العرض الذي لم يحل حوله ان لم يكن عنده ما يحل في مقابله نص عليه ابن رشد في التمهيدات اه بن ( قوله اذ بوارها لا يتلها للقيمة ولا للاحتكار ) هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم ومقابله ما لابن نافع وسحنون لا يقوم ما بوارها ويتل للاحتكار وحسب الاخفى وابن يونس الخلاف إذا بار الأقل فلا فان بار النصف أو الأكثر لم يقوم اتفاقا وقول ابن بشير بل الخلاف مطلقا بناء على أن الحكم لثانية لأنه لو وجد

مشتريا

( زكى كسائه ) ولو حال ( ودينه ) أي عدده ( السعد الحل المرجو ) للمعد للماء

( وإلا ) يكن هذا حالا بأن كان عرضا أو مالا مرجو في راجع لقوله القدر الحال فقط ( قومه ) بما يباع به على النقص العرض بتقدمه القدر بمرض ثم بتقدم زكى القيمة وياتي مفهوم المرجو ( ولو ) كان دينه ( طعام سلم ) اذ ليس تقويمه لمعرفة قيمته يباع حتى يؤدي إلى يده قبل قبضه ثم شبه في التقويم ما هو المقصود من الإدارة قوله كسائه أي المدير ( وتو بارت ) سيقن اذ بوارها

بضم الباء أى كساده لا يتقاهم لا تقية ولا للاحتكار (لا إن لم يرجه) بأن كان على مدم أو ظلم فلا يقوم ليزكه حتى يقبضه فإن قبضه زكاه لعام واحد قياساً على العين القائمة والمقصودة كذا استظهر (أو كان) الدين (تراضاً) ولو على ملى فلا يقوم لعدم الممانعة فهو خارج عن حكم التجارة فإن قبضه زكاه لعام واحد إلا أن يؤخر قبضه فإراداً من الزكاة (٤٧٥) فيزكه لكل سنة (وتؤولت أيضاً

يتقويم القرض) وهو ضعيف ثم أفاد حكمه إذا طرأت عليه الإدارة بعد ملك الثمن أو تركته بعدة طويلة بقوله (وهل حوله) أى الذر الذى يزكى فيه عينه ودينه وسلمه إذا تأخرت إدارته عن وقت ملك الأصل أو تركته (للاصل) أى ابتداء حوله من يوم ملك الأصل أو زكاه (أو) ابتداءه وقت (وسط منه) أى من حول الأصل (ومن) وقت (الإدارة) والأول أوفق بظاهر الشرع وأسلم للدين والعرض فينبغى الاعتماد عليه (تأويلان) مثاله أن يملك نصاباً أو يزكه في الحرم وأدار في رجب فبلى الأول يكون حوله الحرم وعلى الثاني يكون حوله ابتداء ربيع الثاني (م) إذا قوم المدير سامه وزكى قبل باعها زادتها على القيمة فلا زكاة في هذه الزيادة (زيادته) ملغاة لا احتمال ارتفاع سوق أو رغبة مشتر بلذا لم تحقق الخطأ لم تلغ (بخلاف) زيادة (حلى التعرّى) المرص بالجواهر إذا زكى وزنه

شترى رابع ولوجود وهو الاختكار فله في التوضيح ابن (قوله بضم الباء) أى وأما البوار بالفتح فهو الهلاك كذا في الضباح والذى في الصراح والقاموس أن البوار بالفتح بمعنى الكساد والهلاك (ما) (قوله) وتؤولت الخ) محل التأويلين هو قولها في زكاة المدير والمدير الذى لا يسكاد مجتمع ماله كله عينا كالحطاط والبراز والذى يجهز الامتعة للبلدان يحمل نفسه شهراً يقوم فيه عروضة إلى التجارة فيزكى ذلك مع ما يده من عين وماله من دين يرتجى قضاءه اه فحمل بعضهم الدين على المعد للتمام وهو دين غير القرض وأما دين القرض فلا يقوم لقولها في محل آخر ومن حال الحول على مال عنده ولم يزكه حتى أنقضه ثم قبضه بعد سنين زكاه لعامين فقد أسقط عنه مالك زكاته مدة القرض بلا سنة قبضه وبعضهم عزم في الدين والتأويل الثاني لياض وابن رشد وهو ظاهرها والأول للباحى (قوله الذى يزكى فيه عينه) أى الناض ودينه يعنى النقد الحال المرجو وقوله وسلمه أى ويقوم عنده سلمه وكان الأول للشارح أن يقول وهل حوله الذى يقوم عند تمامه ما يجب تقويمه إذا تأخرت الخ لأن محل الخلاف في الحول الذى يقوم عند تمامه وأما حول ناضه إذا بلغ نصاباً فله حول الأصل قطماً كما في الشيخ سالم وتبعه عجم وعقب وخش وأما في التوضيح واعترضه طفى بأن الحق أن التأويلين في الناض والعرض من كل ما يزكه المدير كما يدل عليه عموم لفظها ولم تفصله ولا شراحها بين الناض وغيره وإنما يعرف هذا لأشبه كما نقله الأحمى وابن عرفة وغيرهما وحينئذ فكلام الشارح ظاهر لا غبار عليه (قوله للأصل) أى الحول المنسوب للأصل (قوله) ومن وقت الإدارة) الأول ومن شهر الإدارة كما يدل عليه مثاله بعد (قوله تأويلان) الأول للباحى ورجعه جماعة من الشيوخ وهو قول مالك واستحسنه ابن يونس حتى قال طفى كان من حق المصنف الاتصاف عليه والتأويل الثاني للأحمى قل المازرى وهو ظاهر الروايات اه بن (قوله فبلى الأول يكون حوله الحرم) أى ابتداء الحرم وقد علمت أن محل هذا الخلاف إذا اختلف وقت الملك والإدارة أما إذا لم يختلفا فعوله الذى يقوم فيه يزكى الشهر الذى ملك فيه الأصل اتفاقاً (قوله لا احتمال ارتفاع الخ) أى لا احتمال أن هذه الزيادة من ارتفاع سوق أو رغبة مشتر وليس هناك خطأ في التقويم (قوله فلذا الخ) أى فلا أجل كون الزيادة تخمّل الاحتمال المذكور لو كانت تلك الزيادة لتحقق الخطأ لم تلغ (قوله فلا تلتفى الزيادة) أى لظهور الخطأ قطعاً (قوله والتمح) مبتدأ وتوله كغيره خبره أى كغيره مما سبق في التقويم (قوله ويزكى القيمة) أى مضافة لما معه من القدر (قوله أو كان في غير العام الخ) أى أو كان نصاباً لكن كان في غير العام الذى زكى فيه عينه (قوله) وأما العام الذى وجبت فيه الزكاة في عينه فيزكى عينه ولا يقوم) أى وإذا باعه بعد ذلك زكى الثمن لحول من يوم زكى عينه وكذا يقال في الناشئة التى وجبت الزكاة في عينها لا تقوم بل تزكى من رقبها وإذا باعها زكى الثمن لحول من يوم زكى عينها وأما إذا كانت الناشئة أقل من نصاب فانها تقوم (قوله وفي نسخة والفسخ) واعياها في الكلام حذف مضاف أى وذو الفسخ أى السلة التى فسح بينها واعلم انه إنما تظهر فائدة التنبه على الفسخ والرتجع من المقاس فيما لم ينبو شيئا عند رجوعه

محرم لم يزرعه فراد وزنه على ما عرى فيه فلا تلتفى الزيادة (والتمح) وبقيّة المعشرات كغيره من العروض يقومه المدير ويزكى القيمة إذا لم تجب الزكاة في عينه بأن كان دون نصاب أو كان في غير العام الذى زكى عينه فيه وإنما العام الذى وجبت فيه الزكاة في عينه فيزكى عينه ولا يقوم وفي نسخة والفسخ بدل القمح أى فسح ما يبيع من صاع التجارة كغيره من العرض في التقويم

للسكة (من مفاخر)

لشراء كغيره من العروض

في التزويج (و) العبد المشتري

للتجارة (المكاتب)

يعجز كغيره (من

عروض التجارة لأن محجزة

ليس ابتداء ملك فلا يحتاج

واحد من هذه الثلاثة إلى

تجديدية تجارة ثانيا بخلاف

رجوعها إليه بأقله فهو على

القنية حتى ينوي بها التجارة

(وانتقل) العرض

(لدار الاحتكار)

بالبية (وهما) في الدار

والمحتكر ينتقل كل منهما

(للقنية البالية لا العكس)

أي إن المحتكر لا ينتقل

للادارة بالبالية والمقتني لا

ينتقل لواحد منهما بالبالية

(ولو كان) اشتراه

(أو لا للتجارة) ثم نوى

به القنية فلا ينتقل عنها إلى

التجارة ثانيا بالبالية لأن البية

سبب ضعف تنقل إلى الأصل

ولا تنقل عنه والأصل

في العروض القنية فالبالية

واجبة لبعض ماصدق عليه

قوله لا العكس وهو ما إذا

نوى عرض القنية الادارة

أو الاحتكار ولا ترجع

للمصورة الأولى لعدم صحتها

كما هو ظاهر (وإن

اجتمع) عند شخص

(إدارة) في عرض

(واحتكار) في آخر

(ونسأولاً أو احتكر

الأكثر) (وإدار الأهل

(فكل على حكمه) فيهما

يزكي المالك كل علم

إليه فلي أنه حل بيع وهو المشهور يرجع لما كان عليه قبل البيع من إدارة أو احتكار وعلى أنه ابتداء  
بيع يجعل على القنية وأما إذا نوى به القنية أو التجارة فالأمر واضح اهـ بن (قوله والعرض  
الترجيح الخ) أي فإذا باع المدير سلعة لشخص بشمن مؤجل في ذمته ثم فليس المشتري فوجده له ثمن ساءته  
فأخذها فانه يؤولها كغيرها من عروض الادارة الباقية عنده من غير بيع (قوله والعبد المشتري  
للتجارة) أي أنه إذا اشترى عبدا بقصد التجارة فمكتابه ثم عجز عن اداء نجومها فانه يرجع على ما كان  
عليه قبل الكتابة من كونه عرضا من عروض التجارة فيقوم حيث كان سيده مديرا (قوله ليس ابتداء  
ملك) أي لأن ما كان للتجارة لا ييطل إلا بنية القنية والكتابة ليس فيها ذلك (قوله من هذه الثلاثة)  
أي وهي السلة الراجعة لفسخ البيع أو لفلس المشتري والمكتاب إذا عجز وإعالم تحتج لتجديدية  
التجارة ثانيا لأن نية التجارة لا تبطل إلا بنية القنية كما يأتي ولم تحصل وظاهر المصنف تزويج الراجعة  
بالفسخ ومن للفلس والمكتاب إذا عجز ولو حصل الفسخ والارتجاع من المفاس والعجز للمكتاب  
بعد عام أو أكثر فيزكيه لماضي الأعوام مراعاة لحق الفقهاء واستظهره عج (قوله بخلاف رجوعها)  
أي سلعة التجارة التي باعها إليه بأقله أو بصدقة فانها ترجع على القنية وتبطل نية التجارة حتى  
ينوي بها التجارة ثانيا (قوله وانتقل العرض المدار) أي بالبالية أو الفعل للاحتكار بالبالية فإذا اشترى  
عرضا لية الادارة ثم نوى به الاحتكار فانه ينتقل إليه بمجرد النية إلا أن يقصد الفرار من الزكاة والا  
فلا ينتقل عما هو عليه بمجرد البية ويقوم كل عام على ما تقدم كذا في عقب والمراد أنه يثبت عليه أنه  
قصد ذلك باقراره أما مجرد التهمة فلا كما في الواقع ونصه قال ابن القاسم لو نوى حركته قبل حوله بشهر  
صار محتكرا وتعمبه للآزرى بهمة الفرار وأجاب بأن الأصل سقوط زكاة العرض (قوله ينتقل  
كل منهما للقنية بالبالية) فإذا اشترى عرضا بنية الادارة أو بنية الاحتكار ثم نوى به القنية  
فان ذلك ينتقل إليها على المشهور خلافا لما رواه ابن الجلاب من عدم النقل وأنه يزكي ثم انه على المشهور  
هل يقيد بغير قصد الفرار أم لا وهو ظاهر بعض الشراح اهـ عدوى (قوله أي ان المحتكر لا  
ينتقل للإدارة بالبالية) هذا هو الراجح خلافا لما في الشامل من أن عرض الاحتكار ينتقل الادارة  
بالبالية والفرق بينهما على الراجح ان الاحتكار قريب من الأصل وهو القنية لهوام العرض معها فينتقل  
إليه بالبالية بخلاف الادارة فانها البعدها عن الأصل لا ينتقل إليها بالبالية كذا في تكميل التقييد لابن غازي  
نظير لك ان قول المصنف لا العكس راجع للمستلثن قبله على الراجح لا للأخيرة منهما فقط  
(قوله والمقتني لا ينتقل لواحد منهما بالبالية) وذلك لأن الأصل في العروض القنية والبالية وان قلت للأصل  
وما أشبه لا ينتقل عنه لأنها سبب ضعف (قوله فلا ينتقل عنها إلى التجارة ثانيا بالبالية) أي كما هو قول  
مالك وابن القاسم خلافا لأشبه القائل بنقلها للتجارة كما كانت أولا وهو للرود عليه ولو في كلام  
للمصنف ونسبة القول بعدم النقل للتجارة لمالك وابن القاسم كاف في ترجيعه فاندفع قول الواقف انظر  
من رجحه (قوله ولا ترجع للمصورة الأولى) أي من صورتي العكس وهو ما إذا نوى الادارة بعرض  
الاحتكار (قوله كما هو ظاهر) أي لأنه لو رجعت البالية للمصورة الأولى من صورتي العكس كان المعنى  
لا ينتقل العرض المحتكر للادارة بالبالية هذا إذا لم يشتره أولا للتجارة بان اشتراه أولا للقنية ثم نوى به الحركة  
بل وإن اشتراه أولا للتجارة ولا شك ان هذا المعنى فاسد لأن المقتني لا ينتقل للاحتكار بالبالية ثم قبل  
البالية غير صحيح (قوله واحتكار في آخر) أي سواء كان من جنس العرض الأول أم لا - واهـ واجتمع  
العرضان بيده أو بيد وكيله أو كان اجتماعهما بيده أو وكيله (قوله يزكي المالك كل عام) أي إذا باع منه



ما تقدم (وإلا) أن أدار  
 الأكثر (فالجيم  
 للإدارة) ويطلق حكم  
 الاحتكار (ولا تقسّم  
 الأولاني) التي تدار فيها  
 البضائع ولا الآلات التي  
 تصنع بها السلع وكذا الأول  
 التي تعدها أو بقر الحث لبقا  
 عنها فأشبهت القنية إلا  
 أن تجب الزكاة في عينها  
 (وفي تقويم الكافر)  
 للمدير إذا غش له ولودرها  
 بعد إسلامه (لحلول من  
 إسلامه أو استقباله  
 بالثمن) أن بلغ نصابا حولا  
 من قبضه (مولان) وأما  
 المتكر إذا أسلم فيستقبل  
 حولا بالثمن من قبضه اتفاقا  
 حولا فرغ من الكلام على  
 ما يدبره ويحتكره بنفسه  
 شرع ينكح على ما يدبره  
 أو يحتكره عامه فقال  
 (والقراض الحاضر)  
 يلحظه ولو لحكما إن علم حاله  
 في عينه (زكاه ربه) أي  
 تجب زكاته عليه زكاة إدارة  
 فيزكي رأس ماله وحصة  
 من الربح وأما العامل فلنجا  
 يزكي حصته من الربح مع  
 المصافة لسنة كتاباني (إن  
 أدارا) أي رب  
 القراض والعامل  
 (أو) أدار (العامل)  
 وحده فيقوم ما بيده ويد  
 العامل في الأولى وما بيد  
 العامل فقط في الثانية

ولو يدبره على ما مر (قوله والمتكر بعد يمه) أي والعرض المتكر يزكيه إذا باعه لعام واحد من أصله  
 وأعلم أن ما ذكره المصنف من أن كلا على حكمه متفق عليه إذا تساوى العرضان وأما إذا لم يتساويا  
 فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة أشهر منها لم عند المصنف وهو قول ابن القاسم وعيسى بن دينار  
 في العتبية وقول ابن الناجشون يتبع الأقل الأكثر مطا وقال أيضا هو طرف كل على حكمه مطلقا  
 وتقول ابن لبابة المدونة على أن الجميع للإرادة أدير الأقل أو الأكثر أو النصف وهو ظاهر صماع  
 نصيغ فهو قول رابع اه بن (قوله إلا أن تجب الزكاة في عينها) أي في عين الأبل العدة للملحاح  
 التجارة والبقر المد للحرث أن بلغت نصابا فلذا بلغت نصابا زكي عينها كل سنة (قوله وفي تقويم  
 الكافر) أي من كان كافرا ثم أسلم المدير اخذ من قوله تقويم أي حيث باع ولو يدبره كالمدير المسلم  
 ابتداء وحاصله أن الكافر إذا أسلم وكان مديرا فقبل أنه إذا غش له شيء بعد إسلامه ولودرها فاه  
 يقوم عروضه وديونه ويزكيها مع ما بيده من العين لحول من إسلامه وقيل أنه يستقبل بضمن ما باع  
 به من عروض الإدارة حولا بعد قبضه إذا كان نصابا لأنه كالقائمة فإن كان أقل من نصاب فلا زكاة  
 عليه (قوله والقراض الحاضر) أي وما له القراض الحاضر يزكيه ربه أي كل سنة قبل المصافة دليل  
 ما بعده من غيره إذا كان كل من العامل ورب المال مديرا أو كان العامل وحده مديرا لكن في الأولى  
 يقوم المالك ما بيده وما بيد العامل من رأس المال وحصة المالك من الربح ويزكي عنها وفي الثانية يقوم  
 المالك ما بيد العامل فقط رأس المال وحصة من الربح ويزكيها وأما حصة العامل من الربح  
 في صورتين فإنما تركي لسنة واحدة بعد المصافة هذا حاصل كلام الشارح ثم إن ما ذهب إليه المصنف  
 من أن رب المال يزكيه كل عام قبل المصافة أحد أقوال ثلاثة وهو طريقة لابن يونس وعزاه  
 النخعي لابن حبيب كما في المواقف في التوضيح وهو ظاهر المذهب قل طي لا أدري كيف يكون  
 ظاهر المذهب مع كون ابن رشد يعرج عليه والثاني وهو المعتمد أنه لا يزكي إلا بعد المصافة ويزكي  
 حينئذ للسنتين الماضية كلها كالفأب فيلاني فيه قوله فزكي لسنة الفصل ما فيه النسخ وهذا القول هو الذي أقصر  
 عليه ابن رشد وعزاه لقراض المدونة والواضحة ولرواية أبي زيد وسمع عيسى قول ابن القاسم وعزاه  
 النخعي لابن القاسم وسخون كذا ذكره ابن عرفة قل طي وقد اشتهر عند الشيوخ أنه لا يبدل عن قول  
 ابن القاسم مع سخون والثالث أنه لا يزكي إلا بعد المصافة ولكن يزكي لسنة واحدة كالمدين حكمه  
 ابن بشير وابن شاس انظر التوضيح اه بن (قوله فإنما يزكي حصته من الربح بعد المصافة لسنة) نحوه  
 للدواق عن ابن يونس والذي لابن رشد في البيان والمقدمات زكاته لسلك عام أيضا بعد المصافة إن أدار  
 أو العامل (قوله إن أدار النخ) تقدم أن المدير لا بد في وجوب الزكاة عليه أن يغش له ولودرها قبل إذا كان  
 كل من العامل ورب المال مديرا يكفي الضود لاحدهما وإذا أدار العامل فقط فلا بد أن يغش له  
 شيء وهو ظاهر ما لابن عبد السلام أم لا قاله الشيخ أحمد الزرقاني وقال اللغاني يشترط الضوض  
 فيمن له الحكم اه شيخنا صدوي (قوله وحده) أي وكان رب القراض محتكرا (قوله فيقوم) أي رب  
 المال ما بيده كل سنة وقوله ويد العامل أي وما بيد العامل من رأس المال وحصة المالك من الربح أي  
 وبعد أن يقوم هذه الأول والثلاثة يزكي عنها وقوله في الأولى أي أن أدار والمراد بالثانية ما إذا أدار  
 العامل وحده (قوله وما بيد العامل فقط) أي من رأس المال وحصة المالك من الربح ويزكي عنها وأما  
 حصة العامل من الربح فلا تقوم في الحالين لأن العامل إنما يزكيها بعد المصافة لسنة على ما تقدم

سواء كان ما يبدل مساويا  
لما يبدل رب المال أو أكثر  
أو أقل لأن المظاور اليه مال  
القراض في ذاته (من  
غيره) أي يزكيه من غير مال  
القراض لانه لا ينقص  
القراض والربح بحجبه  
وهو نقص على العامل إلا  
أن يرضى العامل (وصير)  
ربه زكاة ولو سئى (إن  
رغب) المال لم يعلم حاله  
حتى يعلم ويرجع اليه ولا  
يركيه العالي إلا أن يأمره  
ربه بذلك أو يؤخذ بها  
فتجوز ويحب العامل على  
ربه من رأس المال ثم إذا  
حضر المال فلا يخلو حاله  
في السنين السابقة على سنة  
الحضور إلا أن يكون مساويا له  
أو أزيد عنها أو ناقصا أشار  
لذلك بقوله (يزكيه سنة  
الصل) أي عن سنة  
الحضور ولو لم يحصل مفاصلة  
(دفعها) من قبيل أو أكثر  
ثم إن كان ما قبلها مساويا  
لهذا ذكر على حكمه وأوضحه  
تركه وإن كان أزيد منها  
فأشار له بقوله (وسقط  
بغير زاد قبلها) لانه لم  
يسل له ولم ينتفع به ويبدأ  
في الإخراج سنة الفصل  
نعم ما قبلها وهكذا ويراعى  
تقيص الأخذ بالصواب  
(وإن نقص) ما قبلها  
فها (فأصل) من السنين  
الاضية (ما قبلها)

للشارح (قوله وسواء كان ما يبدل الخ) هذا الإطلاق صريح به ابن رشد كفى المواق وهو الصواب كما  
قال ابن عرفة وأما تقييد بعض الشراح بقوله محل كون ربه يزكيه كل عام إن أدار العامل قطان كان ما  
يبدل من مال ربه أكثر وما يبدل ربه المحتكر أقل فخلاف الصواب انظر بن (قوله من غيره) قال الرجراحي  
ركانه من عند ربه أو من المال مشكل لأن في إخراجها من غيره أي من عند رب المال زيادة في القراض  
وفي إخراجها من مال القراض نقص منه وكل من الزيادة في القراض والنقص منه ممنوع وقد سبق  
الرجراحي بهذا الاشكال ابن يونس وأجاب عنه بأن الزيادة التي لا تجوز هي التي تصل ليد العامل  
وينتفع بها وهذه بخلاف ذلك وحينئذ فلا إشكال في إخراجها من عند ربه اهتله ح عند قوله وهل  
عبيده كذلك (قوله والربح بحجبه) أي والحل أن الربح بحجبه النقص والمخالص فيه (قوله إلا أن يرضى  
العامل) نى بإخراج زكاته منه أي وعسبه ربه على نفسه والا منع (قوله ولم يعلم حاله) أي من بقاء  
أو تلفه ومن ربح أو خسر (قوله ولا يزكيه العامل) أي لاحتمال بين ربه أو موته فإن وقع وزكاه ربه قبل  
علمه بحاله فالظاهر الأجزاء ثم إن تبين زيادة المال على ما زكى أخرج عن الزيادة وإن تبين نقصه عما  
أخرج رجعه به ربه على التقير إن كانت باقية يبدل والا فلا رجوع له قاله السنائى وارتضاء بن معترضا  
على عبق في قوله إن تبين نقص عما أخرج فالظاهر أنه لا يرجع به على من دفعه ولو كان باقيا يبدل لانه  
مفرط بإخراجها قبل علم قدره (أو يؤخذ بها) أي أو يأخذها السلطان منه قبرا عنه (قوله) إذا حضر  
المال (أي وإذا صبر به بركانه أعواما لقيته وعدم علمه بحاله ثم حضر المال فلا يخلو حاله الخ) (قوله) اما  
إن يكون (أي في السنين الماضية وقوله مساويا لها أي لسنة الحضور) (قوله) وإن لم يحصل مفاصلة (أي  
انفصال أحدهما من الآخر) (قوله) وسقط ما زاد قبلها (أي وسقط عنه بالنسبة الزكاة ما قبلها ما زاد فيها  
قبلها) يعني إن ما زاد في السنين الماضية عن سنة الحضور تسقط عنه زكاة لانه لم يصل إليه ولو زكاه العامل  
عن ربه لم يرجع العامل بما أخرج زكاة عليه (قوله) ويبدأ في الإخراج (سنة الفصل) هذا ظاهر النص  
واعترضه طي بأن الذى قاله ابن رشد وغيره انه يبدأ بالأولى فالأولى فإذا كان المال في أول سنة أربعمائة  
دينار وفي الثانية ثلثمائة وفي الثالثة مائة سنة الحضور مائتين وخمسين فإنه يزكى عن الأولى في المال المذكور  
عن مائتين وخمسين ويسقط عنه في السنة الثانية والثالثة ما قصته الزكاة قبلها قات والظاهر كما قاله  
بعض الشيوخ أن المال واحد سواء بدأ بالسنة الأولى أو سنة الفاصلة ومثل هذا يقال في بقية الصور  
أع بن (قوله ويراعى) أي في غير سنة الفعل تقيص الأخذ بالصواب نى ويراعى أيضا تقيصه لجزء  
الزكاة فالأول كما لو كان عنده احد وعشرون دينارا فغلب بها العامل خمس سنين ووجدت بعد  
الحضور كما هي فيبدأ بالعام الأول في الإخراج فما بعده ويراعى تقيص الأخذ بالصواب وحينئذ فلا  
يزكى عن الأعوام الثلاث والذى كان يكون المال في العام الأول أربعمائة وفي الثانى ثلثمائة وفي  
الثالث وهو العام الذى حضر فيه مائتين وخمسين فإذا زكى عنها لعام الفصل وأخرج سنة دينار وربما  
ركبى عن العام الذى قبله عن مائتين وخمسين الأسته دينار ونصف دينار تقريباً ولا يقال إن  
وزكى عن العام الأول عن مائتين وخمسين إلا اثني عشر دينارا ونصف دينار تقريباً ولا يقال إن  
اعتبار تقيص الأخذ للصواب أو لجزء الزكاة مقيد بما إذا لم يمكن له ما يجعل في مقابلة بين الزكاة والا  
فيزكى عن الجميع كل عام كما هو المشهور في دين الزكاة لانا نقول لا يجزى ذلك هالآن هذا لم يقع فيه  
تفريط فلم يتعلق بالذمة بل بالمال فيعتبر نفسه مطلقا ويدل على عدم تعلقه بالذمة وعلى اعتبار  
القسم مطلقا بقوله وسقط ما زاد قبلها وما ذكره ح عن ابن القاسم وغيره من انه إن

كما اذا كان في الأولى مائة وفي الثانية مائة وخمسين وفي الثالثة مائتين (و) ان كان ما قبلها (أزيد) مما فيها (وأخص) منه كما اذا كان فيها أربع مائة وفي التي قبلها مائتين وفي التي قبلها خمسمائة (فقط باستقص على ما قبله) فيزكي سنة الفصل عن أربع مائة وعن اثنين قبلها مائتين مائتين لان الزائد يصل لرب المال ولا يتبع به (وإن احتكرا) معارب المال فيما يده والعامل في القراض (أو) احتكر (العامل) فقط (فكالتين) (وأقاربه) فالتين الأولى انه لا يزكيه قبل رجوعه لربه بالاتصال ولو نص (٤٧٦) بيد العامل والثانية انه لما يزكيه بعد

قبضه لسنة واحدة ولو أقام  
أعواماً وهذا اذا كان ما يده  
العامل مساوياً لما يده رب  
المال أو أكثر ولا كان ما يده  
للا أكثر الذي يديره وإنما  
يعتبر ما يده ربه حيث كان  
يتجره والا فالعبرة بما  
بيد العامل فقط (وعجبات  
زكاة ماشية القراض)  
الشراة به أو منه وكذا  
زكاة حرثه (سقطاً)  
حضر أو غاب أدار أو  
احتكرا أو اختصا  
(وحسبت على ربه)  
من رأس المال لا تجبر بالربح  
كالخسارة وهذا إن غابت  
وإنما إن حضرت فهل  
تأخذها الساعي أو ربه  
مها وتحسب على ربه أيضاً  
أو من عند ربه أو يلان  
(وهل عبيده) أي  
زكاة فطر رقيق القراض  
إذا أخرجها العامل  
(كذلك) تحسب على  
ربه ولا تجبر بالربح  
(أو تلقى كالفقير)  
والخسر وتجبر بالربح  
(تأويلان) هذا تقرير  
كلامه وهو غير صحيح  
لقوله فيها زكاة الفطر عن  
عبيد القراض على رب المال

تألف قبل عام المتصلة فزكاة ابن (قوله) كما اذا كان في الأولى مائة الخ) أي فيزكي عن مائتين ثم  
عن مائة وخمسين ثم عن مائة ولا تأني اذا زكي عن كل سنة منها اختياراً تنقيص الأخذ النصاب ولا  
تنقصه لجزء الزكاة (قوله) وإن كان ما قبلها أزيد مما فيها واتقص) أي وإن كان ما قبل سنة الاتصال  
بعضه أزيد مما فيها وبهذه اتقص منه (قوله) قضى بالقص على ما قبله) هذا ظاهر فيها اذا تقدم الأزيد  
على الأقص كما في مثال الشارح وأما ان تقدم الاتصال على الأزيد كما لو كان في سنة الفصل أربع مائة  
وفي التي قبلها خمسمائة وفي التي قبلها مائتين فانه يزكي عن أربع مائة لسنة الفصل ولما قبلها ويزكي عن  
مائتين للعام الأول (قوله فقط) أي وكان رب المال مديراً وقوله فكالتين أي فلا يزكيه ربه إلا  
لسنة واحدة بعد قبضه ولو طالت إقامته بيد العامل (قوله) والا كان تابعاً للاكثر) أي ويبطل حكم  
الاحتكار حينئذ فيقوم رب المال بما يده العامل كل سنة ويزكيه ان علم به (قوله) وإنما يعتبر ما يديره أي  
من جهة كونه قول بما يده العامل أو مساوياً أو أكثر منه وقوله ما يده العامل فقط أي لا كان أو كثيراً  
فإن كان العامل مديراً زكاه ربه كل عام وإن كان محتكراً زكاه لعام واحد بعد قبضه (قوله) وعجبات  
زكاة الخ) أي تخرج من عينها كل عام حيث كانت فصلاً ولا ينتظر بها الداملة والدم بخلافه لتعلق  
الزكاة بعينها (قوله حضر) أي يديره (قوله وحسبت الخ) فلو كان رأس المال أربعين ديناراً اشترى  
بها العامل أربعين شاة أخذ الساعي منها بعد مرور الحول شاة تساوي ديناراً ثم باع الباقي بستين ديناراً  
فأربح على الشهر أحد وعشرون ديناراً ورأس المال تسعة وثلاثون لحسان الشاة على رب المال وعلى  
مقابلة الربح ثم يبيع رأس المال ويبقى المال على حاله الأول أربعين (قوله) فلا تجبر بالربح  
أي فلا تلقى عليها وتجبر بالربح كما ان الخسارة إن كانت تأتي عليها وتجبر بالربح وهذا هو الشهر  
ومقابلة قول أشهب إنها تلقى عليها وتجبر بالربح كالحسارة (قوله وهذا) أي أخذ الزكاة من  
رقبها وحسابها على رب المال إن كانت تلك الماشية غائبة عن يد رب المال (قوله) فهل يأخذها) أي  
زكاة تلك الماشية وقوله منها أي من رقبها (قوله) أو من عند ربه) أي أو تؤخذ من عند رب المال ولا  
تؤخذ من رقبها (قوله) وتجبر بالربح) بيان لمعنى الفائتها (قوله) أي يزكيه العامل أي لا رب المال خلافاً  
لإبرام حيث قال ارمأخص العامل من الربح يزكيه رب المال ولو قال المصدق يزكي العامل ربه  
لكن أولى لتصريحه بأن ما يديه من الزكاة على العامل كما هو مذهب للدونة وابن رشد لا على رب المال  
لانه خلاف المشهور كما في ح وقوله وزكي ربح العامل أي لسنة واحدة بعد القبض كما في المواق عن  
ابن يونس سواء كان العامل ورب المال مديرين أو محتكرين أو مختارين والحاصل ان العامل هو  
الذي يزكي ما نابه من الربح الحاصل في مال القراض عن القاسمة لسنة واحدة ولو أقام مال القراض  
بيده أعواماً سواء كان العامل مديراً أو محتكراً سواء كان في حصته نصاب أو أقل لكن التمسك لابن  
رشد في البيان والتقدمات أي ان ادارا العامل ثم العامل زكاة حصته لكل عام بعد القاسمة واقتصر

خاصة وأما فقهم فمن مال القراض انتهى فهذا صريح لا يقبل التأويل ولم يتأوله أحد وإنما التأويلان في ماشية  
القراض الحاضرة هل تزكي منها وتحسب على ربه أو من عند ربه كما تقدم فلو قل بعد قوله مطلقاً وأخذت من عينها إن  
غابت وحسبت على ربه وهو كذلك ان حضرت أو من ربه كزكاة فطر رقيقه أو يلان لوابق القل (وزكى) بالبناء للمفعول  
ونائبه (ربح العامل) أي يزكيه العامل

( وإن قل ) عن النصاب ولولم ( ٤٨٠ ) يكن عندهما يضمه اليه بناء على أنه أجبر بحروط خمسة شار لها بقوله ( إن أقام ) مال

القراض ( يبدو حولا )  
فأكثر من يوم النحر  
( وكانا حريين مسلمين  
بلادين ) عليهم ( وحصة  
ربهم برهم نصاب ) فان  
نقص عنه فلا زكاة على  
العامل وإن نابه نصاب  
ويستدل حولا كالفائدة  
إلا أن يكون عنده ماله  
ضم اليه هذا النقص  
لكن نصابا وحال الحول  
عليهما فإنه يزكى ويتركى  
العامل أيضا برحه وإن  
قل في مفهوم قوله وحصة  
ربه الخ تفصيل وبقى  
شرط سادس وهو أن  
يضم وقيضه ( وفي  
كونه ) أى العامل  
( شريكا ) لكونه يضمن  
حصته من الربح لو تلف  
فيلا يرجع على رب المال  
بشيء ولو اشترى من يثق  
عليه عتق ولا حد عليه أن  
وطى نساء القراض ويلحقه  
الولد وتقوم عليه ويشترط  
فيه أهلية الزكاة بالنسبة  
لزكاة حصته ( أو أجيرا )  
فإن لم يكن في أصل المال شرك  
وحول ربح المال حول أصله  
ويزكى نصيبه وإن قل  
وتسقط عنه بما لسقوطها  
عن رب المال ( خلاف )  
فليس الخلاف في كونه  
شريكا أو أجيرا كما هو  
ظاهره في مسائل مبنية  
على كل منهما كما شرحنا  
عليه فتدبر ( ولا تسقط  
زكاة حرث ) أى حب

عليه ابن عرفة ورجحه بعضهم وقال انه مذهب المدونة ( قوله وإن قل ) لو عبر بلوكان أولى لرد  
قول الموازية لازكاة فيما قل وتصر عن النصاب قل في التوضيح والمشهور منى على أنه أجبر ونابه  
مبنى على أنه شريك اه قال الناصر وفيه بحث ظاهر لأن كونه أجيرا يقتضى استقباله لازكاته لسنة  
وكونه شريكا يقتضى سقوط الزكاة عنه إذا كان جزؤه أقل من نصاب اذلا زكاة على شريك حتى تبلغ  
حصته نصابا قلت أصل الزكاة في ربح العامل مع قطع النظر عن قلته مبنى على أنه شريك ووجوبه في القابل  
مع قطع النظر عن كونها على العامل مبنى على أنه أجبر هذا هو الذى عنه في التوضيح فلا بحث ويدل  
لذلك أن الزكاة كما علم مبنية على أنه شريك وبعض شروطها مبنى على أنه أجبر وماذا لا لقطع النظر عن  
كونها على العامل ( قوله بناء على أنه أجبر ) أى فربح العامل منظور فيه لكونه بضامن المال الذى  
اتجر فيه أخذه أجرة فزكاة ذلك الربح تبعا للمال فلذا لم يشترط كونه نصابا ( قوله إن أتم بيده حولا )  
اشتراط هذا الشرط في العامل مبنى على أنه شريك لرب المال لا أجبر له وإلا فلا يشترط  
لاكتفاء بحول الأصل ( قوله بلادين ) اعلم أن اشتراط هذه الشروط الثلاثة في رب المال بناء  
على أن العامل أجبر أما لو نظرنا لكونه شريكا فلا يشترط ما ذكر في رب المال بالنسبة  
لزكاة حصته العامل لأن المنظور له ذات المال واشتراطها في العامل بناء على أنه شريك  
اذل قلنا أنه أجبر لاكتفى بمحصول ما ذكر في رب المال ( قوله وحصة ربه ) أى وكان رأس  
المال مع ربح رب المال مجموعهما نصاب والواو في قوله وحصة واو الحال أى زكى ربح العامل  
إن أقام بيده حولا والحال أن حصته ربه الخ والمراد بالحصصة رأس المال وقوله وإن نابه نصاب  
بناء على أن العامل أجبر فإذا كان رأس المال عشرة دنانير ودفعها ربهما للعامل على أن يكون  
لرهبها جزء من مائة جزء من الربح فربح المال مائة فان ربه لا يزكى لأن مجموع رأس المال وحصته  
من الربح أحد عشر وكذا العامل لا يزكى بل يستقبل بما خصه وهو تسعة وتسعون حولا من وقت  
قبضه ( قوله إلا أن يكون الخ ) هذا فى قول ابن يونس ونصه قال ابن المواز قل أشبه فيمن عنده أحد  
عشر دينارا فربح فيها خمسة وله مال حال حوله أن ضمه إلى هذا صار فيه الزكاة يريد وقد حال على  
أصل هذا المال حول فلذلك العامل حصته لأن المال وجبت فيه الزكاة وبه أخذ سحنون قال أبو محمد  
قال ابن القاسم ولا يضمن العامل ما ربح إلى مال له آخر ليزكى بخلاف رب المال وقوله أصبغ في العتبة  
اه بن ( قوله أن ينض ) أى يدع بقدر ( قوله بالنسبة لزكاة حصته ) أى فكل هذه المسائل مبنية على  
أنه شريك وينبنى على أنه أجبر خلاف ما ذكر ( قوله وحول ربح المال الخ ) هذه المسائل مبنية على أنه  
أجبر وينبنى على أنه شريك خلاف ما ذكره فيها ( قوله وتسقط عنه تبعا ) كما إذا كان رأس المال مع  
حصته ربه من الربح أقل من نصاب وناب العامل من الربح نصاب ( قوله فليس الخلاف الخ )  
حاصله أنه اعترض على المصنف بأن ظاهره أن الخلاف في التشهير في كونه شريكا أو أجيرا وليس  
كذلك لأن المشهور منهما أنه أجبر وأما القول بأنه شريك فليشهر وإنما الخلاف فى المبنى على القولين  
فبعضهم شهر ما نبنى على هذا القول وبعضهم شهر ما نبنى على الآخر هذا حاصله لكن الاتقان ذكر  
أن فى التدخيرة ما يشهد لظاهر المتن وحينئذ فلا حاجة لجمل الخلاف فى التشهير فى المسائل المبنية  
على القولين ( قوله زكاة حرث ) أى محروث ( قوله ومعدن ) مثله الركاز إذا وجبت فيه الزكاة  
فلا يسقطها الدين ولا مامنه بل وكذلك إذا وجب فيه الخس فلا يسقطه دين ولا نقد ولا أسر  
( قوله بدین ) أى بسبب دين على أربابها سواء كان الدين عينيا بأن استقرضه أو اشترى به فى الدمة أو كان

عرضاً وطعاماً بأن كان صلباً فيها (قوله لحمله على الحياة) يؤخذ من هذا أنه إذا فقد أو أسر وأخرجت زكاة من شئته أو حرته وهو مأسور أو مفقود فأنها تجزى ولا يضر عدم نيته لأن نية المخرج تقوم مقام نيته (قوله وإن ساءى الخ) أى هذا إذا نقص الدين عما يديه من الحرث والماشية والمعدن بل وإن ساءوا وكذا إذا زاد الدين على ما يديه فهو مفهوم موافقة واعلم أن صورة المساواة والزيادة فيها الخلاف فرد المصنف بالمبالغة على المساواة على الخلاف فيها وعلم منه صورة الزيادة بطريق الأولى ولو بالغ على الزيادة لا تقتضى أن المساواة متفق فيها على عدم السقوط مع أن فيها الخلاف كذا قيل وتأمل وجه الأولوية (قوله ما يديه من ذلك) أى من ذلك الحرث والمعدن والماشية (قوله بالإزكاة فطر عن عبد) استثناء منقطع قال المدونة ومن له عبد وعليه عبد مثله في صفة فلا يزكى الفطر عنه إن لم يكن له مال أبو الحسن قولها إن لم يكن له مال ظاهره ليس له مال يقابل به الدين وإن كان له ما يخرج منه زكاة الفطر عبد الحق وفيه نظر لأن العبد الذى فى يده ليس كالعبد المستحق إتمامه عليه في ذمته ولو ذلك لطوب به فيجب أن يكون عليه زكاة الفطر إن قدر أن يزكياها وأما إن لم يكن عنده شئ فلا شئ عليه لأنه إن باعه أدى عنه زكاة الفطر من ثمنه فالدين أولى به وقد قال ابن القاسم الذى حتى عبده ففرض عليه يوم الفطر قبل أن يسلمه عليه زكاة فطره مع كون عين العبد كالمستحق لكون الجارية متعلقة به لا بالثمة إذا كان هذا العبد الذى كالمستحق عليه زكاة فطره فكيف هذا الذى هو غير مستحق ولو هلك لبقى الدين في ذمته ولعل ابن القاسم إنما أراد أنه ليس له مال يؤدى منه زكاة الفطر اه فقد ناقض كلام المدونة إن حماه على ظاهرها بمسألة الجارية ويظهر من كلامه ومن كلام المدونة أن المسألة مخصوصة بما إذا كان في ذمته عبد مثله فما إن كان في ذمته مثل قبحته فلا تسقط عنه زكاة فطره ما علوه به فيما تقدم من أن العبد الذى فى يده ليس كعين مستحقة وليس كذلك إذا كان عليه قيمته وقد تردد ابن عاشر في ذلك اه بن (قوله وعليه مثله) أى عبد مثله أى صلباً أو قرصاً وقوله فى مقابله أى فى مقابلة العبد \* وحاصله أنه إذا كان عنده عبد وعابه دين عبد مائل للعبد الذى عليه عنده من قرض أو سلم وليس عنده ما يجعله فى مقابلة ذلك العبد الدين سوى ذلك العبد الذى يديه وإن كان عنده ما يؤدى منه زكاة الفطر لو طوب به فإنه لا يجب عليه زكاة فطر ذلك العبد الذى عنده وهذا مذهب المدونة وخالف عبد الحق فقال بوجوبها (قوله بخلاف العين) أى ويدخل فيها قيمة عروض التجارة فتسقط زكاتها بالدين مطلقاً وبالتقدم والأسر (قوله فإن الدين) أى سواء كان عبناً أو عرضاً وماشية وقوله يسقطها أى يسقط زكاة القدر المساوى له من العين وذلك لأن المدين ليس كمال الملك إذ هو بصدده لا يتزاع منه كالعبد، والمفقود والأسير مفلوكان على عدم التسمية فأشبه مالهما بالاموال الضائعة ولأجل كون أموالهما كالأموال الضائعة ينبغي أنه إذا زال المانع وهو القدر والأسير يزكى لسة واحدة كذا فى خش وخالفه عبي تبعاً لرجح قول ظاهر المصنف أنه إذا حضر المفقود أو الأسير فلا يزكيا بعد زوال مانعه لسة بل يستقبل حولاً بعد حضوره وزوال المانع والفرق بينها وبين الضائعة ونحوها أن رب الضائعة عنده من التفريط ما ليس عند المفقود والمأسور قل بن وكل هذا غير ظاهر بل ظاهر كلامهم كما أفاده طبع التزكية لكل عام وذكر أن معنى كون القدر والأسير يسقطان الزكاة أنهما يسقطان وجوب إخراجها الآن لاحتمال موته فلا ينافى أنه إذا حضر يزكى لكل عام فالقصد والأسير ليسا مسقطين للزكاة بالمرة وإنما بوجبان التوقف عن إخراجها مخافة حدوث الموت (قوله ولودين زكاة) أى سواء كان دين الزكاة المترتب في ذمته من حرث

لحمه على الحياة وكذا زكاة الفطر لا تسقط بها ذكر (وإن ساءى) الدين (ما يديه) من ذلك أو زاد كمن عليه خمسة أو - ق أو خمسة من الأبل ويده مثلها أو عليه عشرة ويده خمسة وأخرى لو خالف ما يديه كمن عليه حرث ويده ماشية أو عكسه (لا زكاة) فليبر عن عبد (و) عليه مثله (فإنها تسقط حيث لا يمكن عنده شئ) يجعل فى مقابلته (بخلاف) زكاة (العين) فإن الدين والفقد والأسير يسقط (ولو) كان الدين (دين زكاة) ترتب فى ذمته ولو زكاة فطر كاه وظاهره (أو) كان الدين الذى عليه (مؤجلاً)

ويشترط هذه لاقيمته (أو) كان (كهن) تزوجة ولو مؤجلا وادخلت الكف دين الوالدين والصدق مما شأنه ان لا يطلب (أو) نفقة زوجة مطلقاً (حكم بها) كما أولاً لأنها في نظير الاستمتاع (أو) نفقة (ولده إن حكم بها) أي تضي بما تجتمع منها في الماضي حاكم غير مالك يرى ذلك وصورته أنها تجتمع عليه فيما مضى شيء من النفقة فطالب الولد أباه به ما تنفع فرفع لها كهرى ذلك حكم بها فادفع ما ورد بأنه ان حكم بالمستقبل لا يصح (٤٨٣) لان الحكم لا يدخل المستقبلات وان حكم بالماضي فلا يلزمه سقوطها بمضي الزمن وإنما

بمقتضى بالحكم المذكور لان الحكم صيرها كدين في الزموم وسواء تقدم للولد يسر أم لا يوافق فان لم يحكم بها حاكم فقال ابن القاسم لا تسقط وقال اشهب تسقط واختلف هل بينها خلاف أو وفق وإلى ذلك اشار مفرط على مفهوم الشرط بقوله (وهل) عدم سقوط الزكاة عن الاب ان لم يحكم بها عند ابن القاسم (ان تقدم) للولد (يسر) أيام قطع النفقة عنه فان لم يتقدم له يسر فتسقط كما هو قول اشهب فيبينها وفق أو يبقى كل على اطلاقه فيبينها خلاف (تأويلان) فالمدكور تأويل الوفاق والمخذوف تأويل الخلاف وفي بعض النسخ وهل ان لم يتقدم يسر تأويلان وصوابه وهل وان لم يخبر أو قبل أن ويكون المذكور تأويل الخلاف والمخذوف تأويل الوفاق وهي مفرقة على المفهوم أيضا وأنت خير بابه لا يفهم الفقه من ذات المتن فهو قول أو ولد إن حكم بها والا فلا وهل ان تقدم له يسر أو مطلقاً تأويلان

أو عين أو مشية (قوله) ويشترط هذه أي فلو كان بيده احد وعشرون دينارا وعليه ديناران مؤجلان فان الزكاة تسقط عنه وان كانت قيمتهما دينارا واحدا (قوله) لاقيمته مثله في الواقع وهذا بخلاف دينه مؤجل على غيره فانما يجعل ماله في قيمته كما أتى وعلة ذلك فيها كما لا ين بونس أنه لو مات أو فلس لحل الدين الدين عليه وسيع دينه مؤجل لقرمته انظر المواق (قوله) وكان حكمهم) هذاهو قول مالك وابن القاسم وهو المشهور وقال ابن حبيب تسقط الزكاة بكل دين إلا مهور النساء إذ ليس شأنهن القيام به إلا في موت أو فراق فلم يكن في القوة كغيره اه عدوى (قوله) لزوجة) أي مطلقة أو في العصة وقوله ولو مؤجلا في بأجل معلوم أولموت أو فراق على مذهب الحنفي (قوله) أو نفقة زوجة) أي متجمدة عليه لما مضى (قوله) أو ولد إن حكم) انظر هل يقوم مقام الحكم ما إذا اتفق على الولد شخص غير متبرع وانظر هل حكم الحكم يقوم مقام حكم الحاكم في ذلك أم لا اه شيخنا عدوى (قوله) فادفع ما ورد) أي ما أورده البساطي وأجاب باختيار الاول لكن الراد بالحكم الفرضي أن فرضه او قدرها حاكم وفرضه ليس حكما حقيقة وأما ما ذكره الشارح من الجواب فهو لا يفي به وحاصله اختيار الشق الثاني لكن المراد أنه حكم بها غير المالك كالحنفي الذي يرى عدم سقوط نفقة الاولاد بمضي الزمان وصوب بن وطني ما قاله البساطي من ان المراد بالفرض التقدير فنفقة الاولاد الماضية تسقط بمضي الزمان ما لم يكن فرضها القاضي وقد ردها وإلا كانت ديناً عليه فتسقط بها زكاة العين فاذا كان عند الاب عشرون دينار حال حولها وعليه نفقة شهر عشرة دراهم لولده قد فرضها عليه القاضي قبل الحول بشهر مثلاً فتجعل النفقة فيها بيده من النصاب فتسقط عنه زكاته (قوله) وان حكم بالماضي فلا يلزمه الخ) أي فلا يصح الحكم لانه لا يلزمه الخ (قوله) وسواء تقدم للولد يسر) أي وسواء حصل للولد يسر في أيام ترك النفقة عليه أم لا يوافق من ابن القاسم واشهب لأن الموضوع أنه حكم (قوله) فقال ابن القاسم لا تسقط) أي لا تسقط تلك النفقة الزكاة فتسقط بضم الباء من أسقط (قوله) ان تقدم) أي ان حصل (قوله) أو يوق الخ) أي بأن يقال قول ابن القاسم إذا لم يحكم حاكم بها فلا تسقط الزكاة عن الاب مطلقاً - سواء حصل للولد يسر أيام قطع النفقة عنه أم لا ويعمل قول اشهب بسقوطها عن الاب على اطلاقه أي حصل للولد يسر أم لا (قوله) تأويل الوفاق) وهو لبعض القرويين وأما تأويل الخلاف فهو لمبعد الحق (قوله) ويكون المذكور تأويل الخلاف) أي لأن المصريح به حينئذ الاطلاق وهو تأويل الخلاف (قوله) يحكم) المراد بالحكم هنا الفرض والتقدير أو حقيقته على ما مر (قوله) فان لم يحكم بها) أي - سواء تساقف الولد أم لا وقوله لم تسقط عن الابن أي لم تسقط زكاة العين عن الابن وإنما شد في نفقة الولد حيث جعلت ديناً تسقط لزكاة العين بمجرد الحكم بها دون نفقة الابوين فانها لا تكون ديناً سقطاً إلا إذا انضم للحكم بها تسلف لأن الوالد يساقف ولده أكثر من مساقفة ولده (قوله) لأن حب الوالد لولده موروث من آدم ولم يكن يعرف حب الولد لوالده (قوله) لا بد من كفارة أو هدي

لكن أحسن (أو) كان الدين تجمد من نفقة (والد) ب أو لم تسقط زكاة الابن بشرطين أشار لهما بقوله (يحكم إن) قل تسلف) الاب ما تنفعه على نفسه حتى يأخذ بدله من ولده فان لم يحكم بها أو لم يسلف بان تحيل في الاغاق على نفسه ب سؤال أو غيره لم تسقط عن الابن ثم عطف على مفرد أي تسقط الزكاة بما ذكر من الديون قوله (لا بد من كفارة) وجبت عليه (وهدي) وجب عليه لنقص في حج أو عمرة فلا تسقط زكاة العين بها ثم استثنى من التقدير للتقدم قبل قوله لا بد من كفارة

قال في التوضيح فتدافع ابن راشد والفرق بينهما وبين دين الزكاة ان دين الزكاة تتوجه المطالبة به من الإمام العادل وأخذها كرها من ماعى الزكاة بخلاف الكفارة والهدى فإنه لا يتوجه فيها ذلك اهـ وتعقب هذا الفرق أبو عبد الله بن عتاب من أكابر أصحاب ابن عرفة قال لا فرق بين دين الزكاة ودين الهدى والكفارة في مطالبة الإمام بها وعلى ذلك عن النخعي واللازري كفى الميار قلت ونص النخعي الذى يقتضيه المذهب ان الكفارات مما يجبر الانسان على اخراجها ولا توكل لامته قال وهذا هو الاصل في الحقوق التى لله في الأموال فمن كان لا يؤدى زكاته أو وجبت عليه كفارات أو هدى وامتنع من أداء ذلك فإنه يجبر على إتخاذها وقال ابن الواز فيمن وجبت عليه كفارات فمات قبل اخراجها إنها تؤخذ من تركته إذا لم يفرط اهـ بن والحاصل أن دين الكفارة والهدى في استيفائه لركاة العين كدين الركاة وعدم استيفائه لها طريقتان الأولى مختار ابن عتاب والثانية مختار المصنف وابن راشد (قوله) أو بما أنهمته المخالفة في قوله بخلاف العين) فكانه قال بخلاف العين فإنه تسقط زكاتها بكل دين مما ذكره إلا أن يكون عنده الخ (قوله زكى) أى وجبت فيه الزكاة لكونه نصيبا كخمسة أوسق فأكثر وقوله ان لم تجب فيه زكاة أى لكونه أقل من خمسة أوسق ولا يشترط في المشر والعم غير المزكى ما اشترط في الرض وهو اقامة ذلك عنده حولا كما يأتي (قوله أو معدن) ليس المراد ان ذات المعدن تجعل في مقابلة الدين بل المراد أن ما أخرجه من المعدن يجعله في دينه ابن الحاجب اتفاقا اهـ بن (قوله أو قيمة كتابة) أى فإذا كانت عليه أربعون دينارا دينا ويده أربعون دينارا وقيمة الكتابة عشرون جعلها في مقابلة عشرين من الدين ويجعل العشرين الباقية من الدين في مقابلة عشرين مما بيده ويذكر عن العشرين الباقية فلو كانت قيمة الكتابة عشرة فلا زكاة عليه لان الباقي في يده ليس في مقابلة الدين عشرة فقط وهى أقل من نصيب ثم ما ذكره المصنف من جعل قيمة الكتابة فيما عليه من الدين هو قول ابن التاسم وهو المشهور وقال أشهب يجعل في قيمة الكتاب على انه مكاتب وقال أصبغ قيمة المكاتب على انه عبد اهـ ثم اهـ على الأول إذا كانت الكتابة عروضا قومت بهن وان كانت عينا قومت بعروض ثم قومت بعين فان عجز المكاتب وفي رقبته فضل أى زيادة على الكتابة زكى من ماله مقدار ذلك الفضل بناء على مذهب ابن التاسم القائل يجعل قيمة الكتابة في الدين فإذا كان عليه أربعون دينارا ويده أربعون وقيمة الكتابة عشرة فلا زكاة فيما بيده كما مر فلو عجز المكاتب والحال ان رقبته تساوى عشرين ففي رقبته فضل عن الكتابة وهى عشرة فإذا جعلت قيمة ذلك العبد في مقابلة الدين كان الباقي مما بيده عشرين فيزكيا اقد زكى الفضل بين الرقبة والكتابة وهو عشرة (قوله كان التدبير سابقا الخ) ما ذكره من جعل قيمة رقبة اللدبر في الدين ظاهرا فيما إذا كان التدبير حادثا بعد الدين لبطان التدبير حيثئذ يبيع العبد في الدين والموالك التدبير سابقا على الدين فجعل قيمة رقبته في الدين مشكلا إذ لا يجوز بيع اللدبر حيثئذ فيقال هذا مراعاة لمن يقول ان اللدبر يجوز بيعه كالعقار واعلم ان جعل قيمة رقبة اللدبر في الدين إذا كان الدين سابقا على التدبير لا خلاف فيه بخلاف ما إذا تقدم التدبير على الدين ففيه خلاف فقال ابن التاسم يجعل في رقبته أيضا وقال أشهب يجعل في خدمته قال في التوضيح وكأن ابن التاسم راعى قول من قال يجوز بيعه قتيبن ان قول المصنف أو رقبة مدبر على اطلاقه اتفاقا في تأخير التدبير عن الدين وعلى المشهور في تقدمه عليه انظر بن (قوله أخدمه له الغير سنين أو حياته) هكذا في نص ابن المواز كما في التوضيح لكن قال النخعي وولاه يعمل الدين في قيمة الخدمة إذا كانت حياته ليس بحسن لان ذلك مما لا يجوز بيعه بنقد ولا بغيره وأظه قاس ذلك على اللدبر وليس مثله لان الجواز في المدبر

أو مما أفهمته المخالفة  
في قوله بخلاف العين قوله  
(إلا أن يكون عنده)  
أى الدين (معتسر) أى  
ما يجب فيه العسر أو  
نصفه من حب أو تمر  
(زكى) وأولى ان لم  
يجب فيه زكاة ومثل  
العشرات ماشية فلا تسقط  
الزكاة عنه لجعله ذلك فيما  
عليه من الدين (أو معدن)  
أو قيمة كتابة  
(أو رقبة مدبر)  
على انه قن لا تدبير فيه  
كان التدبير سابقا على  
الدين أو متأخرا عنه  
(أو) قيمة (خدمة)  
معتق لأجل (على)  
غورها (أو) قيمة خدمة  
(مخدم) أخدمه له الغير  
سنين أو حياته (أو)  
قيمة (رقبة) وذلك  
(من مخرجها له) بأن  
أخدمه لزبد سنين معينة  
وبعدها يكون لعمرو ملكا



فان همرا يحمل قيمته في نظير الدين ويركي مامعه من العين (أو) يكون له (عدد دين حل) ورجس (أو قيمة) دين مؤجل (مرجو أو) يكون له (عرض) بشرطين أقدم الأول بقوله (حل حوله) أي العرض وظاهره ان غير العرض مما تقدم لا يشترط فيه حلول الحول وهو كذلك على ما عتقه بعض المحققين خلافا لما في بعض السراخ والثاني بقوله (إن يسع) أي ان كان مما يساع على الفلاس كشباب جمعة وكتب قه لا ثياب جسده ودار (٤٨٤) مكناه التي لا ضل فيها (وقوم) ما ذكر أي اعتبرت قيمته (وقت الوجوب)

مراعاة للخلاف في جواز بيعه في الحياة ولا خلاف انه لا يجوز للمخدم ان يبيع تلك الخدمة حياته فكذلك لا يجوز ان يحمل فيه الدين لأن بيعه لا يجوز اهبين والحاصل ان الخدم ان أخذته صاحبه سنين فان قيمة الخدمة تجعل في مقابلة الدين انفاً وان أخذته صاحبه حياته ففي جعل قيمة خدمته في الدين قولان لابن اللواز والبخمي (قوله فان همرا يحمل قيمته) بان يقال ما تساوى هذا الرقبة على ان يأخذها المبتاع بعد استيفاء الخدمة ولا يقال ان فيه يسع معين يتأخر قبضه لانا نقول ان قبض المخدم ينزل منزلة قبض المشتري اه عدوى (قوله حل حوله) أي مضى له حوله وهو عنده والمراد بالحول السنة كما هو المأخوذ من كلامهم كما قل طفي وما في عقب عن الشيخ سالم من ان حول كل شيء بحسبه الخ فيه نظر وإنما يشترط هذا الشرط إذا مر على الدين حول على الدين والا فلا فالشرط مساواة الدين لما يجعل فيه زماناً كذا في بن عن ابن عاشر واشتراط مرور الحول على ما يجعل في الدين من العروض قول ابن الناسم وقال أشهب بعدم اشتراطه بل تجعل قيمته في مقابلة الدين وان لم يمر عليه حول عنده قال طفي وبنوا هذا الخلاف على ان مكاء العرض في آخر الحول هل هو منتهى لملك العين التي بيده من الآن وحينئذ فلا زكاة عليه فيها لفقد الحول وهو قول ابن القاسم أو كاشف أنه كان مالكا لها وحينئذ فيزكي وهو قول أشهب وأنت خير بان هذا البناء يوجب عموم شرط الحول عند ابن القاسم في كل ما يجعل في مقابلة الدين من معشر ومعدن وغيرها لكنهم لم يشترطوا مرور الحول الا في العرض ولم يشترطوه في المشر والمعدن وغيرها كما في اللواق انظر بن (قوله وظاهره ان غير العرض مما تقدم) أي وهو المشر والمخرج من المعدن والكتابة ورقبة المدبر وخدمة المخدم ورقبته وخدمة الملقق لاجل (قوله بعض المحققين) أراد به العلامة طفي وأراد ببعض السراخ عقب تبعا لمع (وكتب قه) أي ودار سكن فيها فضل (قوله وقت الوجوب) تنازعه يسع وقوم على الظاهر لأن العبرة في كونه يساع على الفلاس أولا بوقت الوجوب (قوله متعلق بقوله يسع) أي والجملة قوله اعتراض بين يسع ومثله (قوله لا آتي) عطف على معشر أي الا ان يكون عنده معشر لان كان عنده آتي ولو قال لا كما بق أي لا مثل آتي كان أولى ليدخل البعير الشارد (قوله إذا لا يجوز بيعه الخ) أي فلا يعمل ذلك في دينه بل تسقط زكاة مامعه من الدين إذا لا يجوز الخ (قوله ودين لم يرج) أي سواء كان حالا أو مؤجلا (قوله فلا يجعله في دينه) أي لاجل ان يزكي ما معه من القندبل تسقط زكاته (قوله منتهى لملك النصاب) أي الآن فلم يحمل حوله وقوله فلا بد أي في وجوب الزكاة وقوله من استقبال حول أي بذلك النصاب (قوله لا تكرر) أي لأن ذكر المحترز بعد التقييد ليس تكرارا والنصف لا يعتبر غير مفهوم الشرط قوله فإذا مر الحول الثاني الخ) الحاصل انه إنما لم يزك العشرين الأولى آخر الحول الأول لانها كانت عنده بمثابة الوديعة ولم يتح في ملكه لها الا في آخر الحول الأول فإذا مر الحول الثاني زكاها وكذا العشرون الثانية عنده وديعة فلا يتسلكها الا في آخر الحول الثاني فإذا مر الحول الثالث زكاها وهكذا (قوله هو للتعبد) أي لقول ابن رشد في البيان انه الذي يأتي على مذهب الامام مالك في المدونة في الذي وهب له الدين بعد حلول الحول

أي وجوب الركاة وهو آخر الحول وقوله (على مفلس) متعلق بقوله يسع فالأولى تقديمه ثم اخرج ما لا يعمل في مقابلة الدين بقوله (لا) ان كان له (آتي) وبغير شارد ونحو ذلك (وإن رجي) إذا لا يجوز بيعه بحال (أو دين لم يرج) لمسر للمدين أو ظلمه فلا يجعله في دينه لانه كالعدم (وإن وهب الدين) الذي تسقط به زكاة العين لمن هو عليه ولم يحمل حول للوهوب فلا زكاة عليه فاما عنده من الدين لان هبة الدين منتهى لملك النصاب فلا بد من استقبال حول من يوم الهبة (أو) وهب لملك النصاب للدين (ما) أي شيء (يجعل) الدين (فيه) أي في مقابله (والم) يحمل بكسر الحاء وتشديد اللام (حوله) عنده فلا زكاة عليه فيما بيده من الدين لأنه يشترط في العرض الذي يجعل في الدين ان يحول عليه الحول وهذا تصريح بمفهوم قوله أو عرض حل حوله لا تكرر

فالضمير في حوله يعود لكل من الدين للوهوب وما بعده وفردلان العطف بأول أو مر لكونه جبر نفسه بسنين طي ديناراً ثلاث سنين) كل سنة بعشرين وقبضها بمجلة ولا شيء له غيرها (حوله) فاعل مر (فلا زكاة) عليه لأن عشرين السنة الأولى لم يتحقق ملكه لها الا الآن فلم يملكها حولا كاملا فإذا مر الحول الثاني زكي عشرين وإذا مر الثالث زكي أربعين الا ما أخفصته الزكاة فإذا مر الرابع زكي الجميع قوله فلا زكاة محذوف من الأولين دلالة الثالث عليه وما مضى عليه للنصف في الأخير هو المتعبد

خلافا لما رجحه على الجمهورى من أنه يجب زكاة العشرين بمرور الحول الأول لأن التيب كشف أنه ملكها من أول الحول (أو تمدن مائة) أى مدني مائة أى عليه مائة (له) أى تلك مائتين في يده (مائة محرمة) أى ابتداء (٤٨٥) حولها من محرم (ومائة

رجية) أى ابتداء حولها رجب (يزكى الأول) المحرمة عند حولها ويجعل الرجبية في مقابلة الدين على المشهور (وزكى) وجوبا (سنتين) ذهب أو فضة (وقفت للسلف) أى يزكيها الواقف أو المتولى عليها منها أن مر عليها حول من يوم ملكها أو زكاها وكانت نصبا أو هي مع مأم وقف نصاب اذوقها لا يسقط زكاتها عليها منها كل عام أن لم يسلفها أحد فان تسلفها أحد زكيت بعد قبضها منه لعام واحد ولو أقامت اعواما ويزكيها المتسلف ان كان عنده ما يجعله في الدين ورجحها أن مرحول من يوم تسلفها اخذا من قوله وضم الربيع لاصله ولو ربيع دين لا عوض له عنده (كسبات) أى كما يزكى نبات أى حب وقف ليزرع كل عام في ارض مملوكة أو مستأجرة ويفرق ما زاد على القدر الموقوف أو حوائط وقفت ليفرق ثمرها ويزكى الحب والتمر ان كان فيه نصاب ولو بالضم لحب الواقف ان وجد (وحوان) من الأنعام وقف ليفرق لبنه أو صوفه

على المال الذى بيده أو أفاده مالا فنه يستقبل نه نقله في التوضيح (قوله خلافا لما رجحه عجل الخ) هذا الذى رجحه عجل قول مالك وفي الواقع ما يفيد انه الذى يجب به الفتور لاما اقتصر عليه المصنف وزده طفا بأن كلام ابن رشد في البيان والتقدمات يقتضى ترجيح ما مضى عليه المصنف اه عدوى (قوله ويجعل الرجبية) أى قبل حلول حولها في مقابلة الدين فلا يزكىها إذا جاء حولها رجب الثاني (قوله على المشهور) ومقابله يزكى المائتين كل واحدة عند حولها فيجعل الأخرى في الدين (قوله وقفت للسلف) وقفت لتكون الاحتاج تسلفها ويرد بدلها عند يساره وسواء وقفت على معينين أو غير معينين وما ذكره مبنى على المعتد من جواز وقف العين للسلف وقيل بعدم صحة ذلك والخلاف في ذلك يأتي في باب الوقف (قول أو المتولى عليها) أى وهو الناظر (قوله ان مر الخ) شرط أول وقوله وكانت نصبا شرط ثان (قوله مأم وقف) أى من مال الوقف (قوله اذوقها لا يسقط زكاتها عنه منها) أى لبقاء ملك الواقف تدبرا كما يأتي في باب الوقف ان شاء الله (قوله كل عام) أى يزكيها من ذكر من الواقف والمتولى عليها كل عام (قوله ويزكيها المتسلف) أى كل عام أيضا وقوله ورجحها أى ويزكى المتسلف ورجحها أيضا ان انجر فيها وقوله ان مر الخ شرط في زكاة ربحها وحاصل ما ذكره ان الدين الموقوفة للسلف إذا لم يتسلفها أحد وجب على الناظر أو الواقف زكاتها كل عام ان مر لها حول من يوم ملكها أو زكيت وكانت نصبا بذاتها أو بانضمامها لمأم يوقف وأما إذا تسلفها أحد وجبت زكاتها لعام بعد قبضها كغيرها من الديون ويجب على المتسلف زكاتها أيضا كل عام ان كان عنده ما يجعله في مقابلهها وإذا تجر فيها فربح زكى ربحها ان مضى حول من يوم تسلفها ولوردها قبل أن يتم لربحها حول (قوله ان مر حول الخ) فلو كسب المال عنده نصف عام ثم ربح فيه ورد الأصل ثم بقي الربح عنده النصف الثاني منه يزكى عند انقضاء النصف الثاني لأنه يصدق عليه حينئذ انه مرحول من يوم تسلفها والحاصل أن حول ربحها من السلف على ما سبق ولورد الأصل قبل عام وهذا بخلاف ربيع القراض إذا رد العامل رأس المال قبل السنة فإنه يستقبل به حولا من يوم المناصلة (قوله وقف ليزرع) وأما الحب الذى وقف للسلف فلا زكاة فيه كما يفيد قوله وزكى عين وقفت للسلف اه عدوى (قوله ليزرع كل عام في أرض مملوكة) أى الواقف أو مستأجرة أو موات (قوله ويفرق ما زاد على القدر الموقوف) أى وأما الموقوف فيبقى ليزرع كل سنة (قوله ويزكى الحب) أى الخارج من الزرع وزكاته من عينه (قوله ان وجد) أى وبلا فلا زكاة فالنصاب المذكور زكاته على ملك الواقف (قوله ليزرع لبنه) أى وأما الحيوان الذى وقف ليفرق عينه فلا زكاة فيها إذا كان الوقف على غير معينين لاقى جمته ولا في ألبانه لاقى المالك لأنه خرج عن ملكه لأنه أوصى بفرقة أعيانه ولا على المساكين لانهم غير معينين وان كان على معينين فمن باقت حصته نصبا زكى لحواله من يوم الوقف وبالأفلا وان وقف الحيوان لفرق أثمانه فلا زكاة كان الوقف على معينين ثم لا ولد له يحمل الشارح المصنف على ذلك (قوله تبع له) أى في الوقفية أى هذا إذا شرط دخولها في الوقفية بل ولو سكنت عن ذلك (قوله أو لفرقة نسله) قدر الشارح الفرقة إشارة إلى ان قوله أو نسله عطف على محذوف أى أو حيوان لفرقة غلته أو نسله (قوله دون الوط) أى وهو الحيوان الموقوف لفرقة غلته وذلك لأن التفصيل الذى ذكره المصنف لم يقله أحد في وقف الحيوان لأجل فرقة غلته كما قال الشارح (قوله ان تولى الخ) شرط في قوله كسليم أى وأما ان كان الوقف على مساجد أو على غير معينين

أو يحمل عليه أو يركب ونسله تبع له ولو سكنت عنه (أو) لفرقة نسله (أو) قوله (على مساجد أو) على غير معينين (كالفقراء أو بني تميم راجع لقوله كسبات) وقوله أو نسله فهو راجع للطريقين دون الوسط وكذا قوله (كسليم) أى على العينين (ان تولى) لا لك تفرقة

وسقيه وعلاجه بنفسه أو غيره ولو قل ان تولى المالك القيام به كان أولى أى بأن كان النبات تحت يد الواقف يزرعه ويحمله حتى يثمر فيفرقه على العيين وكذا الأمهات تحت يده يقوم بها حتى إذا حصل النسل فرقه عليهم فيزكي الجلمة ان كان فيه نصاب أو عنده مما يوقف ميكمل به النصاب سواء حصل لكل واحد من العيين (٨٦) نصاب أم لا (والا) يتولى المالك القيام به بل العيون الموقوف عليهم هم الذين وضعوا أيديهم على ذلك وحازوه

فإن ركة في جملة على ملك الواقف ان بلغ نصابا أو قسم عن النصاب وكان عند الواقف ميكمل به النصاب ولو نأب كل واحد شيئا قليلا سواء تولى المالك علاجه أم لا (قوله وسقيه وعلاجه) هذا إشارة إلى ان قول المصنف يفرقه ليس المراد خصوص التفرقة بل المراد ان تولى تفرقه وغيرها والفرق ان المالك إذا تولى تفرقه وعلاجه فكان المالك لم يخرج عنه فلذلك اعتبرت الجلمة وان لم يتولى المالك ماذ كرفكانه خرج عن ملكه نصار كالمدة المسئلة فلذلك اعتبر نصيب كل واحد (قوله ولو قال الخ) أى لأن هذا القديم معتبر في الحيوانات دلالات كما ذكر الشيخ سالم ان العوفي قال القيد المذكور عن الأخمى فيها وظهر المصنف ان القيد المذكور معتبر في النبات فقط وقول بهرام لم أر هذا القيد الا في النبات قصور لما علمت (قوله وحازوه) المراد يجوز له توليهم لذلك الموقوف فقوله وصاروا يزرعون الخ تفسير له لا يرد زائد كما استظهره طي (قوله فلا يرجع له واحد منها) أى من العيين وغيرهم (قوله فانه لا فرق) أى باتفاق \* والحاصل ان الحيوان الذى وقف لتفرقة غائته أو ليحمل عليه فى قل من الاقارن التفرقة فيه بين وقته على معين أو غيرهم بل تزكى جملة على ملك الواقف مطلقا وإنما ورد الخلاف فى النبات الموقوف والحيوان الموقوف لتفرقة نسله (قوله ثم ماذ كره المصنف من التفصيل الخ) حاصل ماذ كره المصنف من التفصيل ان الموقوف إذا كان حيوانا وقف لتفرقة غلته فانه تزكى جملة على ملك الواقف ان بلغ نصابا كان الوقف على معين أم لا تولى المالك علاجه أم لا وان كان الموقوف نباتا أو حيوانا وقف لتفرقة نسله فان كان على مساجد أو على غير معين فكذلك تزكى جملة على ملك الواقف وكذا ان كان على معين ان تولى المالك علاجه وان تولاه الموقوف عليهم ان حصل لكل نصاب زكاة والا فلا مالم يكن عنده ميكمل به نصابا واعلم ان هذا الذى درج عليه المصنف من التفصيل بين العيين وغيرهم تبع فيه تشيير ابن الحاجب مع قوله فى التوضيح لم ار من صرح بمشهوريته كما فعل المؤلف ونسبه فى الجواهر لابن القاسم ونسبه للأخمى وغيره لابن المواز واقتصر عليه التونسي والأخمى ثم قيد الأخمى ماذ كره من اعتبار الانصاف فى العيين بما إذا كانوا يسقون ويلون النظر له لانها طابت على أم لا كم وذكروا المؤلف هذا القيد تبعا له وأما مقابل ما درج عليه من التفصيل فيقول سحنون والمدنيين وفيهم صاحب المقدمات وأبو عمر أن المدونة عليه انظر اهن (قوله نظرا الى الاب) أى فانه معين وقوله نظر الى أنفسهم أى فانهم غير معينين وان كان أبوهم معينا (قوله وقد غلبت المذهب) أى من انه لا فرق بين العيين وغيرهم من أن الموقوف يزكى جملة على ملك الواقف أى حينئذ فالخلاف المذکور إنما أتى على الطريقة الضعيفة التى ذكرها المصنف (قوله إنما يزكى الخ) فهم من قوله يزكى اشتراط ما يشترط فى الركة أى من حرية المالك له واسلامه لا مرور الحول وهذا هو الذى اقتصر عليه ابن الحاجب وقيل لا يشترط فيه حرية ولا اسلام وان الشركاء فيه كانوا احدى الجزوى وهذا هو المشهور قوله ح (قوله معدن عين) أى إذا خرج منه نصاب زكى وزكاه ربع الشر كزكاة فى غيره (قوله كنعاس وحديد) دخل بالكف الرصاص والقزدير والكحل والعقيق والياقوت والزمرد والزاق والزربخ والنفرة والكبريت فان هذه المعادن كلها لا زكاة فيها (قوله يقطعه لمن يشاء) أى يعطيه لمن يعمل فيه لنفسه مدة

أيديهم على ذلك وحازوه وصاروا يزرعون النبات ويفرقون ما حصل على أنفسهم وكذا يفرقون النسل بعد وضع أيديهم على القيام بالأمهات فلا تزكى الجلمة بل (ان حصل لكل نصاب) زكاة والا فلا مالم يكن عنده ما يضمه له ويكمل به النصاب وأما الوسط وهو قوله وحيوان فلا يرجع له واحد منها ان حمل على أنه وقف لتفرقة غائته وليحمل عليه كما ذكرنا فانه لا فرق بين قوله على معين أو غير معين فى انه ان كان فى جملة نصاب زكى والا فلا تولى المالك القيام به أم لا ماذ كره المصنف من التفصيل ضعيف والمذهب ان النبات والنسل كالحیوان تزكى جملة على ملك الواقف ان بلغ نصابا أو عنده ميكمل به

النصاب كان على معين أم لا تولى المالك التفرقة أم لا (وفى إلحاق) الحبس على (ولدى فلان) كوله زيد (بالمعين) نظرا الى الأب فيزكى جملة على ملك الواقف ان تولى التفرقة وإلا زكى منهم من حصل له نصاب (أو غيرهم) نظرا لأنفسهم لا إلى أبيهم

(قولان) وقد علمت الذهب وأما بنو نعيم مثلاف غير العيين انما قال (ولقد قل ولد ولم يقل بن) ثم شرع يشكم على ركة المعدن فقال (وإنما يزكى معدن عين) ذهب أو فضة لا غيرها من المعادن كنعاس وحديد (وسمكة) أى للمدن من حيث هو لا بقيد العين (لإسمي) أو نائبه يقطعه لمن يشاء ان يجمعه للمدين من

من ازمان أو مدة حياة القاطع بفتح الطاء وسواء كان في نظير شيء يأخذه الامام من القاطع أو من غير شيء وإذا قطعه لمن شاء في مقابلة عين كانت تلك العين لبيت المال فلا يأخذ الامام منها إلا بقدر حاجته قال الباغي وإذا أقطعه لأحد فأنما يقطعه له انتفاعاً لا ملكاً فلا يجوز لمن أقطعه له الامام ان يبيعه ابن القاسم ولا يورثه عن أقطعه له لأن ما لا يملك لا يورث اه بن وقوله أو يجعله للمسلمين أى فيقيم فيه من يعمل للمسلمين باجرة وإذا جعله للمسلمين فلا زكاة فيه لأنه ليس بمملوكا لمعين حتى إنه يزكى وإن أقطعه لشخص ونجب عليه زكاته ان خرج منه خراب على ما مر والمعدن لا يزكى مطلقا بل في بعض الاحوال (قوله ان كان الخ) راجع لقول المصنف وحكمه الخ (قوله كالتقاضي) أى فى غير مملوكة لاحد ولو كانت في بلاد المسلمين (قوله أو ما أنجل عنها أهلها) أى بغير قتال بأن ماتوا جميعا بغير قتل (قوله ولو لمسلمين) أى هذا إذا كان أهلها الذين أنجلوا عنها كفار ابل ولو كانوا مسلمين على المعتد والحاصل أن العوالم ان الأرض التي أنجل عنها أصحابها المسلمون ما وجد فيها من المادان فهو للامام خلافا لقول بعضهم ان المسلمين لا يقطع ملكهم عن أراضيهم بأعلائهم وحيثما فيكون ما وجد فيها من المادان لهم ولورثتهم وفي البياضة تسمح لانتزاعها ان الأرض التي أنجل عنها اهلها المسلمون غير مملوكة فأبى (قوله كأرض العنوة) فهذه أرض العنوة بمجرد فتحها تكون وقفا فلا يتأتى فيها ملك فأمضى جعل الشارح لها مملوكة واجيب بأنه أراد بالملك ما يشمل ملك المنفعة ومعلوم أن الوقت تملك منافعه وأن لم تملك ذاته فأرض العنوة لأنك ذاتها وملكك منفعتها كل من مكه منها الامام أو نائبه (قوله ولو بأرض معين) أى ولو كان المعدن بأرض مملوكة ذاتها لشخص معين كزيد (قوله ويفتقر انقطاعه في الاراضى الازع إلى حيازة) أى ويفتقر انقطاع الامام للمعدن إذا كان في الاراضى الاربع إلى حيازة (قوله على المشهور) أى بناء على المشهور من ان انقطاع الامام يقتصر لحيازة وذكر في الحج ان هذا هو المعتد وان امضاء عطية يميم مع أنه لم يحزها في حياته عليه الصلاة والسلام خصوصية له ومقابل المشهور ما لابن هندی من أن عطية الامام لا تقتصر لحوز فإذا مات الامام قبل أن تحز عنه لم تبطل وقوى بن القول بعدم الافتقار حيث قال جعل القول بافتقار هو المشهور فيه نظر فقد قال التيطبى في النهاية في باب ما يقطعه الامام مانعه ولا يحتاج الانقطاع لحيازة بخلاف الحبة وقيل لا بد فيه من الحيازة وبالأول المعدن اه فظاهره ان عدم انتقاره لحيازة هو المشهور المعمول به قال أبو على المناوى وهو ظاهر لان الإمام ليس بواهب حقيقة إنما هو نائب عن المسلمين وهم أحياء ولذا قالوا لا ينزل القاضي بموت الامير اه كلام بن (قوله إلا بمملوكة لمصالح) الحاصل ان مواضع المعدن خمسة أرض غير مملوكة لاحد كالتقاضي وما أنجل عنها أهلها وأرض مملوكة لغير معين كأرض العنوة وأرض مملوكة لمعين وأرض الصالح فالثلاثة الاولى داخلة قبل لو والراجعة محل الخلاف والخامسة المستثناة ورد المصنف بلو في قوله ولو بأرض معين على من قال ان المعدن الذى يوجد فيها يكون للمالك مطلقا وعلى من قال ان كان المعدن عينا للامام وان كان غير عين فلما لاك الأرض المعين والمعتد انها للامام لان المعدن قد يجدها شرار الناس فلو لم يكن حكمه للامام لأدى إلى الفتن والمهرج وقوله لمصالح بكسر اللام وفتحها وفهموم مملوكة إلى ما وجد من المعدن في موات أرض الصالح الغير المملوكة لحكمه للامام (قوله فلا) أى لما وجد فيها من المعدن فهو له ولا يزكى فتقوله إلا بمملوكة مخرج من قوله يزكى ومن قوله وحكمه للامام أى انه مخرج من الامرين مما (قوله إلا أن يسلم فيرجع حكمه للامام) أى على مذهب المدونة وهو اراجع ابدال أحكام الصالح بالاسلام خلافا لحنون القائل انها تبقى له ولا ترجع للامام (قوله وضم قبة عرقه) يعنى أن العرق الواحد من المعدن ذهابا كان أو قسما أو كان

ان كان بأرض غير مملوكة  
كالتقاضي أو ما أنجل عنها  
أهلها ولو لمسلمين أو بمملوكة  
لغير معين كأرض العنوة  
بل (ولو بأرض معين)  
مسما أو كافرا ويفتقر  
انقطاعه في الاراضى الاربع  
إلى حيازة على المشهور  
فان مات الامام قبلها  
بطلت العطية (لا) أرضا  
(مملوكة لمصالح) معين  
أو غيره (فله) أى فى  
المصالح لا للامام إلا أن  
يسلم فيرجع حكمه للامام  
(وضم) في الزكاة (قبة)  
عرقه

للتصل لما خرج منه أولا وان تالف ولما كانت الاقسام أربعة بالنظر الى العرق والعمل وهى اتصالها وانقطاعها واتصال العرق دون العمل وعكسه اشار الى الاول والثالث بقوله وضم بقية عرقه ان اتصل العمل بل (وإن تراخى العمل) اى انقطع اختيارا أو اضطرارا فليس المراد بالتراخى العمل على الهينة وإلى الثانى والرابع بقوله (لا تعاردين) فلا يضم ما خرج من واحد منهما لما خرج من آخر ولو فى وقت واحد (ولا) يضم (٤٨٨) (عرق آخر) للذى كان يعمل فيه أولا فى معدن واحد ويعتبر كل عرق بانفراده فان

حصل منه نصاب يزكى  
ثم يزكى ما يخرج منه بعد ذلك  
وان قل وسواء اتصل العمل  
او انقطع (وفى) وجوب  
(ضم فائدة) اى مال  
ييده نصابا او دون (حان  
حوالها) عنده لما اخرجته  
من معدن دون نصاب وهو  
للمعدن عليه فكان عليه  
الاتصاف عليه وعدم ضمها  
له لاختلاف نوعها باشتراط  
الحول فيها دون تردد  
وفى قوله ضم اشارة إلى  
بقاء الفائدة يديه حتى يخرج  
من المعدن ما يكمل به  
النصاب اذ لو تلفت قبل  
الاخراج فلا زكاة  
قطعا (و) فى (تعلق  
الوجوب) بزيادة ما يخرج  
من المعدن (باخرجه)  
منه ولا يتوقف على التصفية  
وانما التوقف عليها  
الاعطاء للفقراء (أو  
تصفية) من ترابه  
وسبكه (تردد)  
ونمرة الخلاف تظهر  
لو اتفق شيئا بعد الخروج  
وقبل التصفية أو تالف  
بعد امكان الاداء فعلى  
الاول بحسب دون الثانى  
(وجاز دفعه) أى معدن

بجسه ذهباً وبجسه فضة يضم بعضه إلى بعض إذا كان متصلاً فإذا اخرج من العرق نصاباً زكى  
ما يخرج بعد ذلك ولو كان الخارج شيئاً قليلاً ولو تلف الخارج أولاً (قوله للتصل) اخذه من قول المصنف  
بقية اذ لا يقال بقية الا عند اتصاله (قوله أو اضطرار) أى لقسادة آلة أو مرض العامل (قوله فليس  
المراد بالتراخى العمل على الهينة) أى بأن يعمل كل يوم عملاً قليلاً لأن هذا من قبيل اتصال العمل  
(قوله وإلى الثانى والرابع بقوله الخ) فى الخفيفة الاشارة لها بما هى بقوله ولا يضم عرق آخر للذى  
كان يعمل فيه أولاً فى معدن واحد أى سواء انقطع العمل أو اتصل (قوله فلا يضم ما خرج من واحد  
منها لما خرج من آخر) أى بل يعتبر كل معدن على حدة ولو ائخذ جنسهما فان خرج منه نصاب زكى وبلا  
فلا (قوله ولو فى وقت) اى هذا إذا كان الخروج منها فى أيام انقطاع العمل بل ولو كان فى وقت واحد  
لعدم انقطاعه (قوله ولا يضم عرق آخر) ظاهر للمصنف عدم ضم احد العرقين للآخر من معدن واحد  
ولو وجد الثانى قبل فراغ الاول وفى ح ما يفيد أنه يضم حيث بدا العرق الثانى قبل انقطاع الاول  
سواء ترك العمل فيه حتى أتم الاول أو استقل للثانى قبل تمام الاول وهذا هو المتمدن كما قرر شيخنا  
ان قوله ولا عرق آخر يعنى عما قبله لأنه إذا كان لا يضم عرق من معدن لعرق آخر منه فالولى ان لا يضم  
معدن لمعدن آخر (قوله وفى وجوب ضم فائدة الخ) يعنى لو كان عنده مال دون نصاب من فائدة وحال  
عليه الحول وهو عنده ثم اخرج من المعدن ما يكمل به النصاب فهل يجب ان يضم تلك الفائدة لما اخرجته  
من المعدن وبزكى أولاً فى ذلك قولان فالقول بالضم لماضى عبد الوهاب والآخرى والقول بعدمه  
لسنحون قياساً على عدم ضم المعدنين وفيهم ابن يونس للدونة عليه ولكن المتمدن ما قاله عبد الوهاب  
من الضم (قوله نصاباً أو دون) به صريح فى التوضيح وهو المفهوم من كلام غيره لكنه خلاف ما فى  
التخيرة عن سند من ان عبد الوهاب إنما يقول بالضم إذا كانت الفائدة دون نصاب فان كانت نصاباً  
واخرج من المعدن دون نصاب لم يزكه انظر ح اه بن هـ والحاصل ان محل الخلاف على ما قال  
سند إذا كانت الفائدة أقل من نصاب وإلا فلا يضم اتفاقاً (قوله أو تصفية) أى او لا يتعاقب الوجوب  
به إلا عند تصفيتها من ترابه وسبكه لا بمجرد اخرجه من المعدن والقول الاول للاباى واستظهره  
بعضهم كما قال شيخنا (قوله ونمرة الخلاف تظهر الخ) من نموته أيضاً كما فى ح عن الجزولى أنه لو اخرجته  
ولم يصفه وبقي عنده من غير تصفية أو ما ثم صفاه فعلى الثانى يزكه زكاة واحدة وعلى الاول يزكه  
لكل عام (قوله أو تلف بعد امكان الاداء) أى وكان التلف بعد اخراج وقيل التصفية (قوله وجاز  
دفعه) من اضافته المصدر لمفعوله أى وجاز ان يدفع السلطان أو نائبه أو المقتلع له المعدن (قوله باجرة)  
أى ياخذها الامام أو نائبه أو المقتلع له وقوله فى نظير اخذه اى اخذ العامل ما يخرج منه (قوله نفياً  
للجبرة فى الاجارة) الاولى قليلاً للجبرة فى القدر المسقط فيه الحق لأنه ليس هنا اجارة لشيء لا يقال  
للمستأجر هنا الارض التى فيها المعدن لانا نقول شرط صحة الاجارة السلامة من استيفاء عين قصد  
والانسدت (قوله وسمى العوض المدفوع) أى الامام أو نائبه أو لرب المعدن وهو المقتلع له وكان  
الاولى ان يقول وسمى المدفوع اجرة لانما لأنه الخ تأمل (قوله بل فى مقابلة اسقاط الاستحقاق)  
أى فلما كان المدفوع فى مقابلة اسقاط الحق والاختصاص عبر بأجرة دون ثمن

العين لمن يعمل فيه (بأجرة) معلومة يأخذها من العامل فى نظير اخذه ما يخرج منه من المعدن  
بشرط كون العمل مضبوطاً بمن أو عمل خاص كحفرة أو قمتين نفياً للجبرة فى الاجارة وسمى العوض المدفوع اجرة لأنه ليس فى  
مقابلة ذات بل فى مقابلة اسقاط الاستحقاق (غير تقدير) لئلا يوقع فى أخذ العين فى العين خصوصاً وهى محبولة نظراً للصورة فلا  
نفى ان الاجرة إنما هى فى نظير الاستحقاق كما قدما

ولما كان يجوز دفع معدن غير النقد كالنحاس بأجرة نقد وغير نقد (على أن (٤٨٩) المخرج) من العين (للمدفع له) وزكاته

عليه وأما الاستأجره على أن ما يخرج لربه والأجرة يدفعها ربه للعامل فيجوز ولو بأجرة نقد (واعتبر ملك كل) أي كل واحد من المال أن تعددوا فمن بلغت حصته نصاباً زكاه والا فلا (وفي) جواز دفع المعدن (بجزء) للعامل بما يخرج منه كصنف أو ربع (كالتراض) ومنعه لانه غرر ويفرق بينه وبين التراض بأن التراض فيه رأس مال دون ما هنا وبأن الأصل في كل النعم ورد الجواز في التراض وبقي هذا على الأصل (قولان) رجع كل منهما فكان الأولى التعبير بخلاف والتشبيه بغير تام لان العامل هنا إنما يزكى حصته اذا كان فيها نصاب وان كان حصته ربه دون نصاب وعامل التراض يزكى ما يئويه وان دون نصاب حيث كان حصته ربه من رأس المال ورجحه نصاباً (وفي ندرته) أي معدن الدين يفتح النون وسكون المهملة وهي القطعة من الذهب أو الفضة الخاصة التي لا تحتاج لتصفية (الحسن) بطلنا وجدها حر أو عبد مسلم أو كافر بلغت نصاباً أم لا (كله كافر) فيه الحسن (وهو) أي اركاز (دفع) بكسر فيكون أي مدفون (جاهلي) أي غير مسلم وغيره والمراد به ولو لم يكن مدفوناً

(قوله ولما) أي ولأجل أن العلة في منع أخذ الأجرة من النقد الوقوع في أخذ العين في العين نظراً للصورة جاز دفع الخ (قوله نقد وغير نقد) أي بشرط أن يكون غير النقد ليس من جنس المعدن ولا منع للمزابة وهي بيع معلوم مجهول من جنسه نظراً للصورة والحاصل ان معدن الدين يجوز دفعه بأجرة غير نقد ويمتنع من التصفية صورة ومعدن غير النقد يجوز دفعه بأجرة من النقد ومن العرض لكن من غير جنس المعدن والامتنع للمزابة صورة (قوله) واعتبر ملك كل من العمال) أي سواء كان المعدن ذنب لحم بمحماً أو بأجرة يأخذها الامام منهم وإنما كان العامل يزكيه في هذه الحالة مع ان من اشترى شيئاً لا يزكيه لانه ليس شراء حقيقة بل الذي دفعه وإنما هو في نظير استئاط الحق كما علمت (قوله) بجزء للعامل بما يخرج منه) أي في مقابلة عمله والقول بالجواز لا لملك وعمله بأن المعدن لما لم يعمز بيعها جازت العاملة عليها بجزء كالساقاة والقراض والقول بالمع لأصبع (قوله) وبين القراض أي وان كان في القراض غرر أيضاً (قوله) بأن القراض فيه رأس مال) أي معلوم فحفت الجهالة فيه لانه قد يعمل على ربحه بخلاف ما هنا (قوله) لأن العامل ما) أي على القول بجواز دفعه له بجزء مما يخرج منه في مقابلة عمله (قوله) وفي ندرته الحسن) أي عند ابن القاسم وعند ابن نافع فيها الزكاة ربع العشر لان الحسن مختص بالركاز وهي عندة ليست من الركاز بل من المعدن لأن الركاز عنده مختص بمادته آدمى وأما عند ابن القاسم فهي من الركاز لانه عنده ما وجد من ذهب أو فضة في باطن ما لا يخوض مخلصاً سواء دفن فيها أو كان خالياً عن الدفن (قوله) وهي القطعة الخ) كذلك فسرهما عياض وغيره وفسرها أبو عمران بالتراب الكثير الذهب السهل التصفية وهذا ليس مخالفاً لما قبله لان الراد أن ما نيل من المعدن مما لا يحتاج لكثير عمل فهو النذرة وفيه الحسن وعلى هذا يدل كلامهم قاله طفي ولا شك أن ما نيل من المعدن مما لا يحتاج لكثير عمل يشمل القطعة الكبيرة الخالصة والقطع الصغار الخالصة البشوة في اتراب ويشمل التراب الكثير الذهب السهل التصفية (قوله) الخالصة) أي التي توجد في الأرض من أصل خلقها لا يوضع واضع لها في الأرض (قوله) كالركاز فيه الحسن) اعلم ان مصرف الحسن في النذرة والركاز غير مصرف الزكاة أما حسن الركاز فقد قال اللخمي ان مصرفه ليس كمصرف الزكاة وإنما هو كخمس الغنائم فمصرفه مصالح المسلمين فيحل للأغنياء وغيرهم نقله الموق ثم قال وأما مصرف خمس النذرة من المعدن فلم أجده ومقتضى رواية ابن القاسم انه كالغنم والركاز أي فمصرفه مصالح المسلمين ولا يختص بالأصناف الثمانية اهـ بن قول عبيد يدفع خمس كل للامام العدل ليفرقه على الساكنين فيه نظراً لقوله دفن جاهلي) الجاهلية كما في التوضيح ماعدا الاسلام كان لهم كتاب ثم لا يقال أبو الحسن في كتاب الولاء اصطلاحهم ان الجاهلية أهل الفترة الذين لا كتاب لهم وأما أهل الكتاب قبل الاسلام فلا يقال لهم جاهلية والحاصل ان من قبل الاسلام إن لم يكونوا أهل كتاب فهم جاهلية باتفاق التوضيح وأبي الحسن وإن كان لهم كتاب كاليهود والنصارى يقال لهم جاهلية على كلام التوضيح لا على كلام أبي الحسن وعلى كل حال دفعهم ركاز فلو قال المصنف وهو مدفون كافر غير ذمي لكان أحسن لشموله من قبل الاسلام ومن بعده من كل كافر غير ذمي كنياياً وغيره بدليل قوله الآتي ودفن مسلم أو ذمي لقطعة اهـ تقرير عدوى (قوله) أي غير مسلم وذمي) أي من كل كافر قبل الاسلام أو بعده كان له كتاب أم لا وهذا تفسير مراد الجاهلي (قوله) والمراد به ولو لم يكن مدفوناً) هذا الكلام ثلث وتبعه بعض الشراح وهو يقتضي ان ما وجد فوق الأرض من أمه والهم فهو ركاز وان المصنف انما اقتصر على الدفن لانه شأن الجاهلية في الغالب قال طفي وهو غير ظاهر لان المصنف فسر الركاز بأنه دفن الجاهلي وكذا

(وإن بشك) في كونه دفن جاهلي أو مسلم أن لا يكون عليه علامة أو انطمست (أو) وإن (قل) كل من الدرة والركاز عن نصاب (أو عرضاً) كنجاس ومسك ورخام وهو خاص بالركاز (أو وجدته) أي ما ذكره من الدرة والركاز (عبد أو كافر) أو صبي أو مدبر (إنه لكبير ثقة) حيث لم يعمل بنفسه (أو) كبير (معمل) بنفسه أو عيده (في تخليصه) أي إخراجهم من الأرض وفي نسخة تحصيله وهو أظهر (قط) راجع للتخليص احترازاً عن ثقة السفر فانها لا تخرجه عن الركاز فيخمس والراجح انها تخرجه أيضاً فيزكي (فالزكاة) ربع العشر دون الخمس والاستثناء راجع للركاز والدرة على التعمد (وكره حفر قبره) أي الجاهلي لاختلاله بالمروءة وخوف مصادفة صالح (والطاب) الدنيا (فيه) كالملة أو له ويخمس ما وجد فيه (وباقية) أي الركاز الذي فيه الخمس أو الزكاة (لمالك الأرض) لإحياء لا شراء فللبائع على الأصوب

فسره في الدونة والوطأ وأعمل المذهب فلم يقتصر المصنف على الغالب بل غير للدفون ليس بركاز وإن كان فيه الخمس قياساً عليه فتم يترضى على التعريف المذكور بأنه لا يشمل ما وجد في الأرض من ذهب أو فضة مخلصاً من غير دفن بل من أصل خلقته وهو السمي بالدرة فانه من جملة أفراد الركاز عند ابن القاسم كقوله في الحسن والتعريف لا يشمل (قوله وإن بشك) أي وإن كان ملتبساً بشك لأن الغالب في الدفن أن يكون دفن جاهلي (قوله بأن لا يكون عليه علامة) أي أصلاً وقوله أو انطمست أي أو كان عليه علامة وانطمست أو كان عليه العلامة كأنه ساند (قوله أو وإن قل كل من الدرة والركاز) هذا مبالغة في تخميسهما وما ذكره المصنف من تخميسهما وإن قلناه والشهور ومقابله ما قاله ابن سحنون من أن اليسير لا يخمس (قوله أو عرضاً) أي أو كان الركاز عرضاً كنجاس وحديد وجوهر ورخام وصخور وهي الحجارة الكبيرة كالمجاديل ما لم تكن صنية والاصحكها حكم جدرها فإن كانت الأرض عنوة كانت تلك الصخور البنية حبساً على المسلمين بما للأرض وإن كانت الأرض مملوكة لأحد فذلك الأحجار لمالك الأرض وما ذكره من أن الركاز يخمس إذا كان عرضاً هو المشهور خلافاً لما روى عن مالك من أنه لا يخمس في العرض (قوله وهو خاص بالخ) التخمير راجع للعرض أي أن العرض خاص بالركاز ولا يمتداه للدرة إذ لا تسكون عرضاً كما تقدم في تعرضها خلاف الركاز فانه يكون عينا ويكون عرضاً (قوله أي إخراجهم من الأرض) أي بالخفر عليه (قوله وهو أظهر) أي من قوله تخليصه لأن التبادر تخليصه بالتصفية ولا معنى لها في الركاز لعدم احتياجه لها (قوله فالزكاة) أي فالواجب القدر المخرج في الزكاة وهو ربع العشر من غير اشتراط بلوغ النصاب ولا غيره من شروط الزكاة كما قاله ابن عاشر وما ذكره من وجوب الزكاة إذا توقف تخليصه على كبير ثقة أو عمل هو تأويل الأحمي وتأويل ابن يونس الدونة على وجوب الخمس مطلقاً ولو توقف إخراجهم من الأرض على كبير ثقة أو عمل انظر بن (قوله على التعمد) أي كما قال طي وأيد ذلك بالثقة خلافاً لما قاله بعض الشراح من أن الاستثناء راجع للركاز فقط فانه يكون في الدرة الخمس مطلقاً كما أن المعدن فيه الزكاة مطعاً والركاز فيه الخمس إلا في هاتين الحالتين وهما إذا توقف إخراجهم من الأرض على كبير ثقة أو عمل وأما فيهما فالواجب إخراج ربع العشر (قوله وكره حفر قبره) هذا هو المشهور خلافاً لأشهب القائل يجوز نبش قبر الجاهلي وأخذ ماله من مل وعرض وفيه الخمس (قوله أي الجاهلي) أي لأجل أخذ ماله من الدنيا (قوله وخوف مصادفة صالح) أي قبر شخص صالح من بني أو ولي وأعلم أن مثل قبر الجاهلي في كراهة الخفر لأجل أخذ ماله من المال قبر من لا يعرف هل هو من المسلمين أو الكفار وكذا قبور أهل التمة أي الكفار تحقيقاً وأما نبش قبور المسلمين فحرام وحكم ما وجد فيها حكم القطة فإن عرف أن أربابه موجودون عرف وبالأوضح في بيت المال بدون تعريف ومثل ما وجد في قبور المسلمين من كونه لقطة ما وجد في قبور أهل التمة أو في قبر من شك في كونه ذمياً أو مسلماً اه عدوى (قوله كالملة الخ) فلبني كره حفر قبره لأجل طلب الدنيا فيه ويعتدل أن للمني والطاب فيه بلا حفر كعمل بخور أو عزينة أو يعمل الأول على حفر شيء يعلم وجوده والثاني على حفر لطلب ما لم يعلم وجوده وعلم من ذلك السكراة في كل باعراده (قوله وباقيه) أي وهو الأربعة أخماس إذا كان الواجب فيه الخمس والباقي بعد ربع العشر إذا كان الواجب فيه الزكاة (قوله لا يشراء فللبائع على الأصوب) قال بهرام (فرع) لو اشترى رجل أرضاً من أهل العنوة أو الصلح فوجد فيها ركازاً أهله يكون له ولهم فكذلك اللحم عن مالك أنه يكون للبائع دون المشتري وحكى عن ابن قاسم أنه يكون



للمشترى ثم قل وقول مالك أصوب اعدوى (قوله وجده هو) أى المالك أو وجده غيره (قوله ولو جيشاً) أى هذا إذا كان مالك الأرض مالكا حقيقيا بل ولو كان مالكا حكما بأن كان جيشا وجعله مالكا حكما بناء على المعتمد من أن أرض العنوة لا تنكح للجيش ويحتمل أن مراد المصنف المالك الحقيقى وإن المعنى هذا إذا كان المالك الحقيقى غير جيش بل ولو كان جيشا وجعله الجيش مالكا حقيقيا بناء على القول الضعيف من أن أرض العنوة مملوكة للجيش هذا يحصل كلام الشارح ورد بلو على مطرف وابن الماجشون القائلين أنه إذا لم يوجد المالك الحقيقى بأن كانت الأرض عنوة كان الباقي لو اجمده ولا يدفع للجيش ولا لوارثه والحاصل أنه إذا لم يوجد المالك الحقيقى الأرض التى وجد فيها الركاز بأن كانت الأرض أرض عنوة قتال مطرف وابن الماجشون وابن نافع إن الباقي يكون لو اجمده ولا يدفع للجيش ومقابل ذلك يقول أنه لما ملك تلك الأرض حكما وهو الجيش الذى فتحها عنوة فيدفع الباقي لمن وجد منهم فإن لم يوجد الجيش فلوارثه وإن وجد فإن انقرض الوارث فقل سحنون أنه لفظة فيجوز التصديق به عن أربابه ويعمل فيه ما يعمل في القطة وحكاه عنه ابن شاس وقال بعضهم إذا انقرض الوارث حمله بيت المالك من أول الأمر لأنه مل جهات أربابه وهذا هو المعتمد وهو ما مضى عليه الشارح (قوله أو هذا) أى قول المصنف ولو جيشا وهو عطف على قوله فهى كالمملوكة (قوله وأما باقى الندرة وما فى حكمها) أى من القطع الصغار البشونة فى التراب التى لا تحتاج لتصفية وقوله فتحكمه حكم المعدن أى فالتصرف فيه للامام (قوله والا فواجمده) أى والا فالباقي بعد التخميس لو اجمده (قوله كموات أرض الاسلام) أى التى فتحت عنوة ومن ذلك ما يوجد من الدفائن فى السكبان الكفرى فهى لو اجمدها بعد التخميس لأن السكبان غير مملوكة لأحد كما قرره شيخنا ومثلهما فى الفياق التى تحمل فيها العرب وتنقل من موضع لموضع ولم تنصف بالفتح عنوة ولا نسلم عليها أهلها كالفياق التى بين برقة والاسكندرية (قوله والادفن أرض المصالحين يجمده) أى فى أرضهم شخص ولو من غيرهم (قوله فاهم) أى فلو انقرضوا كان كالجهات أربابه حمله بيت المال وقوله فاهم أى يتاهم ولا يختص به واحد منهم فإن كان واجده منهم شارك فيه والافلاشى له (قوله ولودفته غيرهم) أى ولو كان الذى دفنه فى أرضهم غيرهم (قوله إلا أن يجمده رب دار منهم بها أو يجمده غيره بها فله) حاصل تقرير الشارح أن الدار إذا كانت لصالح فوجد بها ركاز فهو لربها مطلقا وجده هو أو غيره كمتأجر لها أو أجير على حفر أو هدم وهذا تأويل عبدالحق وابن عمر وهو قول ابن القاسم فى كتاب ابن المواز لكنه خلاف ظاهر المصنف بل ظاهره أن الدار إذا كانت لصالح فإن وجده بها فهو له وإن وجده غيره فهو لجميع المصالحين وهذا تأويل أبى سعيد وابن أبى زيد ولما لم يترجع عند المصنف الأول تبع اثنان فاستراض عقب وخش عايشه بما لمع غير ظاهر وحاصل اعتراضهم أن ظاهر المصنف أن الركاز إنما يكون لرب الدار إذا وجده هو لأن كان الواجد غيره وليس كذلك فإن الذى يجب به الفتوى أنه لربها إذا كان من أهل الصلح سواء وجده هو أو غيره إذ ليس الأول بأولى من الثانى حتى يجب التصير اليه انظر طفى وهذا كله إذا كانت الدار لصالح فإن كانت الدار فى أرض الصلح وكانت لتصير صلحى بأن كان دخيلا فيهم أى ليس منهم وملك منهم دارا بشراء أو هبة ووجد بها ركازا فهو لأهل الصلح لا لربها وجده ربا أو غيره كذا قل الشارح وهو قول مالك وصوبه اللخمي وقال ابن القاسم أنه لرب الدار وهو المشهور ولا يعارضه ما يأتى من تناول البناء والشجر من اذن من اشترى أرضا أو دارا فوجد فيها دفينا فإنه يكون لبايئه أو لوارثه إن ادعاه وآشبهه وإلا فلفظة لأن ما يأتى فى إذا كان الدفن لمسلم أو ذمى وماها

وجده هو أو غيره (ولو)  
كان المالك لها (جيشاً)  
افتتحها عنوة لأنها تصير  
وقناعا له مجرد الاستيلاء  
فهى كالمملوكة فإن لم  
يوجد الجيش فلوارثه إن  
وجد والا فللمسلمين أو  
هذا مبنى على الضعيف وهو  
أن الأرض تقسم  
كالنسيئة وأما باقى الندرة  
وما فى حكمها فتحكمه حكم  
المعدن (ولا) تمكن  
الأرض مملوكة لأحد  
كموات أرض الاسلام  
وأرض الحرب (فلواجمده)  
أى الباقى ثم عطف  
على قوله إلا الكبير ثقة  
قوله (والادفن) أرض  
(المصالحين) يجمده ولو  
غيرهم (فلهم) إلا أنهم  
ولو دفنه غيرهم (إلا أن)  
يجمده رب دار (منهم)  
(بها) أى بداره أو يجمده  
غيره (بأرضه) أى فالدركا  
دونهم فإن كان دخيلا  
فيهم فاهم لاله

فإن أسلم رب الدار عاد حكمة للامام (٤٩٣) كالمعدن (ودفن مسلم أو ذمي) علامة (لقطة وما لفظه البحر كعنبير)

عالم يسبق عليه ملك لأحد  
(فلو واجده بلا تخمس)  
فإن تقدم ملك عليه فإن كان  
لجاء إلى أو شك فيه فركاز  
وإن كان مسلم أو ذمي فلقطة  
[درس]

فصل في بيان من  
تصرف الزكاة وما يتعلق  
بذلك (ومصرفها) أي  
عمل صرفها أي الذي تصرف  
إليه (فقير) لا يملك  
قوت عامه (ومسكين)  
وهو أحوج من الفقير  
لكونه الذي لا يملك  
شيئا بالكفاية (وصدقة)  
في دعواهما الفقر والسكة  
(إلا لرية) تكذيبهما  
بأن يكون ظاهرهما بخلاف  
دعواهما فلا يصدقان إلا  
بينة (إلا أسلم) كل  
منه فلا تعطى لكافر ولا  
تجزى كاهل المعاصي إن  
ظن أنهم يصفونها فيها  
والأجاز الإعتاء لهم  
(وتحرر) فلا تعطى لمن  
فيه شائبة رقية (وعدم)  
كل منهما (كناية  
بقابل) الباء للتدنية  
متعلقة بكفاية وهو صادق  
بأن لا يكون عنده قليل  
أصلا وهو المسكين أو  
يكون عنده قليل لا يكفيه  
عامه وهو الفقير فإن كان  
عنده قليل يكفيه عامه فلا  
يعطى ولا تجزى ولو  
حذف هذا ماضر (أو)  
عدم كفاية (إشفاق)

في كفر غير ذمي (قوله فإن أسلم) أي الصالح رب الدار التي وجد الركا فيها عاد حكمة للامام كالمعدن  
تبع الشارح في ذلك الشيخ سابقه نظر بل فرق بينه وبين المعدن لأن المعدن مظنة التنازع والروام  
العمل فيه بخلاف الركا على أن قوله إلا إن يجده رب دارها الخ إنما يظهر فائدته إذا أسلم الصالح رب  
الدار وتنازع أهل الصالح معه والأفلا تعرض لهم الآن يترافوا البنا اه بن (قوله لقطة) أي فيعرف  
سنة مالم يغلب على الظن انقراض أربابها وبلا وضعت في بيت المال من أول الأمر بدون تعريف ولا  
مفهوم لقول المصنف ودفن ولو قال المصنف ومال مسلم أو ذمي لقطة ليشمل غير الدفون كان  
أولى إلا أن يقال إنما اقتصر على الدفون لدفع توهم أنه ركاز (قوله كعنبير) أي ولو زو ومرجان ويسر  
(قوله فلو واجده) فلو رآه جماعة فبادر إليه أحدهم كان له خاصة كالصيد يملكه المبادر (قوله وإن كان  
مسلم أو ذمي فلقطة) فيه نظر بل الذي في المدونة أنه إن كان ذمي النظر فيه للإمام ولا ياتون لقطة  
وفصل ابن رشد فيها هو لمسلم فقال إن كان ربه تركه لسكونه معطوفا فلقطة وإن كان القاء ربه للنجاة  
فلو واجده انظر ح والمواق اه بن

فصل في مصرفها فقير ومسكين (قوله لا يملك قوت عامه) الأولى إن يقول هو من يملك شيئا  
لا يكفيه قوت عامه والأفلا يكتفى ان الفقير اعم من المسكين تأمل (قوله وهو أحوج الخ)  
أنهم كلامه ان الفقير والمسكين صنفان متغايران خلافا لمن قال أنها صنف واحد وهو من لا يملك  
قوت عامه سواء كان لا يملك شيئا أو يملك دون قوت العام وتظهر ثمرة الخلاف إذا أوصى بشيء  
للفقره دون المساكين أو العكس فهي صحيحة على الأول دون الثاني (قوله وصدقة في دعواهما الخ)  
أي بغير عين كما هو ظاهره (قوله فلا يصدقان إلا ببينة) انظر هل يكفي فيه الشاهد مع البينة ولا بد من  
شاهدين كما ذكره في دعوى المدين عدم ودعوى الوالد عدم لأجل أن لا تازمه ثقة والديه وعلى أنه  
لا بد من شاهدين فهل يغلف معهما كافي للشنتين المذكورتين أولا يغلف كافي مسألة دعوى الوالد  
العدم لأجل أن ينفق عليه ولده (قوله إن أسلم وتحرر) في تعميمه بالفعل إشارة إلى كفايتها ولو حدثنا  
بعدم وجوب الزكاة كذا ذكره شيخنا قل بن وكان الأولى أن يؤخر الحرية والاسلام وعدم  
بنوة هاشم عن الأوصاف الثمانية كما فعله ابن الحاجب وابن شاس لأنها لا تختص بالفقير والمسكين بل  
الاسلام شرط فيما عدا المؤلف والحرية شرط في غير الرقاب وعدم بنوة هاشم شرط في الجميع انظر  
طفي اه كلامه (قوله فلا تعطى لكافر) أي مالم يكن جاسوسا أو مؤلفا (قوله كاهل المعاصي) أي كما  
أنه لا تجزى دفعها لأهل المعاصي إن ظن الخ (قوله فلا تعطى لمن فيه شائبة رقية) أي لأن العبد غني  
بسيده كزوجته وزوجها والولد بوالده ولا يرث السكائب فإن ثقته على نفسه لا على سيده لأن ثقته  
كأنها اشترطت عليه بكتابته فهي في الحقيقة على سيده لأنه ما كان به بثلاثين مثلا لا لسكونه ينفق على  
نفسه ولولا ذلك لسكتبه كأربه بن فلعشرة قد اسقطها السيد عنه في مقابلة الثقة (قوله وعدم كفاية  
بقابل) أي وكانت كفاية كل منهما تقليل من المال معدومة ومنفية (قوله ولو حذف هذا ماضر) أي  
بل الأولى حذفه لأن اشتراطه من قبيل اشتراط الشيء في نفسه (قوله أو اتفاق) عطف على قبيل  
كما أشار له الشارح وهو صادق بصورتين لأن الشيء لم يكن له منفق ينفق عليه ثقة كافية بأن لا يكون  
له منفق أصلا أو له منفق ينفق عليه مالا يكفيه ففى الأولى يعطى ما يكفيه وفي الثانية يعطى تمام  
ما يكفيه (قوله فمن لزمت ثقته ما يشاء) أي أو كان له مرتب في بيت المال يكفيه لا يعطى منها وظاهره

ولو كان ذلك المنفق لم يحز النفقة عليه بالفعل وهو كذلك لانه قادر على اخذها منه بالحكم وقيد بالزوم ولم يقل فمن كانت نفقته على ماله لا يعطى منها تبعا للتوضيح وغيره وهو صحيح فمن كان له منفق ماله ينفق عليه تطوعا فله اخذها كاذكرمح في التنبيه الاول وذلك لأن المنفق المذكور قطع النفقة ولا ترق بين كون ذلك المنفق المتطوع قريبا أو أجنبيا ابن عرفة روى الشيخ لا يعطى لمن يأتى كل في عياله غير لازمة نفقته له قريبا أو أجنبيا فان قعله جهلا أساء وأجزأه ان يبق في نفقته ابن حبيب ان تطوع بذلك لم تجزئه وقوله الباجي في القريب فقط ولم يقيد بإجزاء إسقاطه بمجهله اهـ والخاضل ان من كانت نفقته لازمة لماله لا يعطى اتفاقا وان تطوع بها ماله فقها أربعة أقوال قيل يجوز له اخذها وتجزيه ريبا مطلقا وهو الذى في ح وهو التمسد وقيل لا تجزيه مطلقا وهو لابن حبيب وقيل لا تجزيه ان كان المنفق قريبا وتجزيه ان كان أجنبيا وهو ما نقله الباجي وقيل انها تجزيه مطلقا مع الحرمة وهو ما رواه ابن أبي زيد (فائدة) نقل الواقي عن ابن الفخار أنه لا يعطى من الزكاة شئ في شوارب القيمة وفي ح عن البرزلى عن بعض شيوخه الجواز ومثله في اللينار عن ابن عرفة انه سئل عن ذلك فأجاب بأن القيمة تعطى من الزكاة ما يصلحها من ضروريات النكاح والأمر الذى يراه القاضى حسنا في حق المحجور اهـ بن (قوله أى عدم كفاية بضعة) أى وأما لو كان له بضعة يتعاطاها تكفيه وعياله وكانت غير كاسدة فانه لا يعطى شيئا منها (قوله لا المطلب) أى لا يشترط في أخذ الزكاة عدم بذوة المطلب فيجوز إنفاقها لمن للمطلب عليه ولادة (قوله أنو هاشم) أى الذى هو أبو عبد المطلب فعبد المطلب ابن أخى المطلب وكان عبد المطلب اسمه شية الحمد وكان في لونه سمرة ومات أبوه هاشم وهو صغير فكنى له عمه المطلب وكان يردفه خلفه فظن لسمرته لونه انه عبده فقيل فيه عبد المطلب (قوله فالحصحيح أنهمما أيضا ولدى عبد مناف وإنما هما ابنا زوجته الخ) هذا الذى نقله الشاويح يدل على ان بين هاشم والمطلب اتفاقا وقد سرى ذلك في أولادهما من بعدهما وكذا عبد شمس ونوفل ولهذا لما كتبت قريش الصحيفة بينهم وبين بنى هاشم وحصرهم في الشعب دخل بنو المطلب مع بنى هاشم ولم يدخل بنو نوفل ولا بنو عبد شمس معهم وهذا يشهد لقول الضيف بأن بنى المطلب آل وبه قال الامام الشافعى وقوله فالصحيح الخ نقاله ان الأربعة هاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل أولاد عبد مناف وان الأولين شقيقان أمهما من بنى مخزوم والأخيرين شقيقان أمهما من بنى عدى والذى في صحيح البخارى في كتاب فرض الخمس ان عبد شمس شقيق لهاشم والمطلب ونصفه قال ابن اسحق عبد شمس والمطلب وهاشم إخوة لأم وأمه عاتكة بنت مرة وكان نوفل أخاهم لا يهيم وقال الكلاعى ولد عبد مناف أربعة هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل وكاهم لعاتكة بنت مرة ابن هلال السلمية الا نوفلا منهم فانه لو اقعدة بنت عمر ومن بنى اوازن ابن صمصمة (قوله ليس آل قطعا) أى وحينئذ فيعطون من الزكاة ولله أراد نفي خلاف معتبر والا ففى البدر القرأى وغيره الخلاف فى ذلك (قوله آل قطعا) أى وحينئذ فلا يعطون من الزكاة (قوله ليس آل على المشهور) أى وحينئذ فيعطون من الزكاة ومقابل المشهور أنهم آل فلا يعطون منها ومن جملة فرع المطلب الامام الشافعى رضى عنه (قوله فلا يدخل فى بنى هاشم ولدياته) أى لانهم أولاد الغير وحينئذ فيعطون من الزكاة واعلم ان محل عدم اعطاء بنى هاشم منها إذا أعطوا ما يستحقونه من بيت المال فان لم يعطوا وأضرهم الفقر أعطوا منها وإعطاؤهم حينئذ أفضل من إعطاء غيرهم وقيد الباجي بما إذا وصلوا لحالة يباح لهم فيها أكل الميتة لا مجرد ضرر والظاهر خلافه وانهم يعطون عند الاحتياج ولو لم يصلوا لحالة الباحة أكل الميتة إذا أعطوا من أفضل من خدمتهم لذى أو ظالم اهـ تقرير شيخنا عدوى وهذا كله فى الصدقة الواجبة كما

أى عدم كفاية بضعة أى كسب فيعطى تمام كفايته وصدق ان ادعى كسدها (وسمى بنوة لهاشم) ثلثي أجداده صلى الله عليه وسلم فهو أبو عبد المطلب (لا المطلب) أخو هاشم وهاشيتان وأمهما من بنى مخزوم وهما ولد عبد مناف وأما عبد شمس ونوفل فالصحيح أنهمما ليسا ولدى عبد مناف وإنما هما ابنا زوجته وأمهما من بنى عدى وكانتا تحت كداته فنسبا اليه ثم رعاها ليس بآل قطعا وفرع هاشم آل قطعا وفرع المطلب ليس بآل على المشهور وأما نفس هاشم والمطلب فليس بآل كما هو ظاهر والمراد ببذوة هاشم كل من لهاشم عليه ولادة من ذكر أو أنثى بلا واسطة أو بواسطة غير أنثى فلا يدخل فى بنى هاشم ولد بناته وشبهه فى عدم الإجزاء المستفاد من مفهوم الشرط قوله (كحسب) أى كالا تجزى أن يحسب دينه السكان (على) مدين (مدين)

هو الموضوع وأما صدقة التطوع فيجوز لهم أخذها مع الكراهة على الاعتماد وما يأتي في الخصص من حرمتها عليهم أيضاً فهو ضعيف وإن شبره ابن عبد السلام (قوله ليس عنده ما يجعله في الدين) هذا تفسير مراد لعميد وقوله بأن يقول الخ تصوير لحسابها على الدين وقوله أوله قيمة دون أي قليلة جداً فهي كالدعم (قوله وقال أشهب يجرى) دلح متى علم من حال من يجب عليه الزكاة أنه إن لم يحسب ما على العديم من زكاته لم يزك فإنه ينبغي العمل بما قاله أشهب لأن إخراج الزكاة على قول أحسن من لزومها على كل قول (قوله فيجوز حسبه عليه) هذا هو الذي يفهم من المدونة واعترضه أبو الحسن بأن الدين في هذه الحالة وإن لم يكن ثاوياً أي هائلاً لكن قيمته دون الإيجوز حسبه وسلمه قال وعليه فلا مفهوم لقوله عديم أه بن فحصل أن في حسب ما على للدين التي من الزكاة قولين بالأجزاء وعدمه وكل منهما قدر جرح (قوله وجاز إعطاؤها لمولاهم) أي عند ابن القاسم وهو المتمدد ومنع منه أصبغ والأخوان (قوله وقدر على الكسب) أي على تكسب ما يكفيه بصنعة تارك لها وغير مشغل بها ولو كان تركه التكسب بها اختياراً على المشهور خلافاً ليجي بن عمر القائل لا يجوز دفعها لقادر على التكسب وفي اللواقح عن النخعي عند قول المصنف أو صنعة إن للشخص ثلاثة أحوال أحدها أن يكون له صنعة مشغول بها يقوم بها عيشه فهذا إن كانت تكفيه وعياله لم يعط وإن لم تكنه أعطى تمام كفايته وإلى هذا أشار بقوله قيل أو صنعة الثانية إن لا يكون له صنعة أو تكون وكسدت ولم يجد ما يحترف به فهذا يعطى الثالثة إن يجد ما يحترف به لو تكلف ذلك بأن كان له صنعة مهملها أو غير مشغول بها اختياراً وهذا محل الخلاف هنا وكذلك في نقل التوضيح عن النخعي أيضاً أه بن (قوله ومالك نصاب) أي وجاز دفعها لمالك نصاب أو أكثر ولو كان له الخادم والدار التي تناسبه حيث كان لا يكفيه ما عنده لما له لكثرة عياله فيعطى منها ما يكفل به العام وهذا هو المشهور خلافاً لما رواه النخعي عن مالك أنها لا تعطى لمالك النصاب (قوله ودفع أكثر منه) أي يجوز أن يدفع من زكاته لفقر واحد أكثر من نصاب ولو صار به غنياً لأنه دفع له بوصف جائز وظاهر قوله ودفع أكثر منه ولو كان ذلك يكفيه سنين وظاهر قوله وكفاية سنة أنه لا يعطى أكثر من ذلك ففي كلامه تدافع والجواب أن قوله ودفع أكثر من نصاب أي بشرط أن يكون كفاية سنة لأن أكثر كما أشار لذلك الشارح بقوله فالمدار الخ وقد يقال إذا كن كذلك ما روقوله وكفاية سنة غنياً عن قوله ودفع أكثر منه لأن قوله ودفع أكثر منه صار معناه ودفع كفاية سنة أكثر من نصاب وهو فرد من أفراد كفاية سنة لأنه صادق بنصاب وبأقل وبأكثر تأمل (قوله وكفاية سنة) يعني أنه يجوز أن يدفع من الزكاة للفقر في مرة واحدة من عين أو حرث أو ماشية كفاية سنة من ثمنه وكسوة وفي ح عن الذخيرة أنه إن اتسع الدار زيد العبد ومهر الزوجة قال السنائي وقيدوا السنة بأن يكون لا يدخل في بيته العام شيء قال وربما يؤخذ من هذا القيد أنه إذا كانت الزكاة لا تفرق كل عام أنه يأخذ أكثر من كفاية سنة وهو الظاهر أه بن (قوله فلا يعطى أكثر من كفاية سنة) أي لأن وصف الفقر والمسكنة لم يبقيا حتى يأخذ بهما (قوله وفي جواز دفعها للدين وهو المتمدن) أي وعدم جواز ذلك (قوله حيث لم يتواطأ على ذلك) أي فإن تواطأ على ذلك لم تجز اتفاقاً لأنه كمن لم يعطها وهذا الذي قاله الشارح هو الظاهر وهو الذي في ح ويكون المصنف أشار بالتردد كما في ابن غزى وح لقول ابن عبد السلام بالجواز وما يهم من كلام الباجي من المنع فهو لعدم نص المتقدمين وجعلت محل التردد إذ تواطأ على ذلك والا جازاً غافاً وأشار بالتردد لرأي ابن عبد السلام بالجواز ورأى المصنف بالجمع أه بن وقوله ثم أخذها منه في دينه ثم لجرد الترتيب لا لترتيب والترأخي لقول طي الظاهر من كلامهم أنه لا فرق بين أن يأخذ من حينه أو يترأخي في أخذه ولم أر من

ليس عنده ما يجعله في الدين بأن يقول له أسقطت ما عليك في زكاتي لأنه مالك لا قيمة له أوله قيمة دون وقول أشهب يجرى وعلى المشهور فالظاهر عدم سقوط الدين عن الدين لأنه معلق على شيء لا يحصل وأما من عنده ما يجعله في دينه أو يبدد الدين رهن فيجوز حسبه عليه لأن دينه ليس بهالك (وجاز) إعطاؤها (لمولاهم) أي لتتبع بني هاشم ولداً جمع الضمير (و) جاز دفعها للصحيح (قادر على الكسب) ولو تركه اختياراً (وما لك نصاب) أو أكثر حيث لا يكفيه لما له (و) جاز (دفع أكثر منه) أي من النصاب (و) دفع (كفاية سنة) فالمدار على كفاية سنة ولو أكثر من نصاب فلا يعطى أكثر من كفاية سنة ولو أقل من نصاب (وفي جواز دفعهم للمدين) عديم (ثم أخذها) منه في دينه (تردد) محل حيث لم يتواطأ على ذلك وأشار إلى النصف الثالث وهو العادل عليها بقوله

(وجاب ومفرق) وهو التقاسم وكذا كاتب وحاشر وهو الذي يجمع أرباب الأموال لأخفهم لاراع وحارس وأشار لشرط العامل بقوله (حرف) فلا يستعمل عليها غيره (عدل) المراد به ما عند الفارق أي عدالة كل (٤٩٥) أحديها ولي فيه فعدالة الجاني

في جيبها وعدالة المرق في تصرفها وليس المراد عدل الشهادة والام يحتج إلى الحر وغير الكافر واتقضى أنه بشرط فيه أن يكون ذا مروءة بتركه غير لاقى إلى آخر ما يعتبر فيه وليس كذلك ولا عدل رواية والا كان قوله غير كافر مكررا أيضا ولم يصح قوله حر لان المبدع عدل رواية (عالم بحكمها) كذا لا خلفهم حقه أو يضيع حقا أو يمنع مستحقا (غير محاسن) لحرمتها على آل البيت لأنها أوساخ الناس وهي تنافي ثلثتهم (و) غير (كافر) ولا بد أن يكون ذكرا كافر به تذكير الأوصاف وإن يكون بالتأخير (وإن) كان (غيب) لأنها أجرته فلا تنافي التني (ومبدية) به) أي بالعامل وبدفع له جميعها إن كنت قدر عمله فأقل كما يأتي (وأخذ) العامل (الفقر) بوصفيه أي وصف الفقر والعمل أن لم ينفه حظ العمل وكذا كل من جمع بين وصفين فأكثر (ولا ينفى) حارس (زكاة) (الفطرة) منها) بل من بيت المال وكذا حارس زكاة المال

شرط في محل الخلاف التراضي وسله بن وثقه كلام المصنف الاجزاء اتفاقا إذا دفعها للدين وأخذ غيرها أو أخذ دينه ثم دفعها له (قوله وجاب) أي وهو القابض لها (قوله وحاشر) وهو الذي يجمع أرباب الأموال للأخذ منهم) استرض بأن السعاة عليهم أن يأثروا أبواب النسيئة وهم على البياض ولا يفتدون في قرية ويهشون لأرباب النسيئة إذ لا يلزمهم السير لقربة أخرى كما في ح عند قوله فإن تخلف وأخرجت الخ وحينئذ فلا حاجة لحاشر وأجيب بأن مراد الشارح كما قال غيره أن الحاشر هو الذي يجمع أرباب الأموال من مواضعهم في قرنتهم إلى الساعي بعد اتيانها إليها (قوله لاراع وحارس) أي لأن الشأن عدم احتياج الزكاة لها لسكونها خرق غالبا عند أخذها بخلاف الجاني ومن معه فإن شأن الزكاة احتياجها إليهم فإن دعت الضرورة لاراع أو لسائق أو لحارس على خلاف الشأن فأجرتهم من بيت المال مثل حارس الفطرة الآتي (قوله أي عدالة كل أحد فيها ولي فيه) المراد بالعدالة عدم الفسق أي عدم فسق كل أحد فيها ولي فيه أي عدم مخالفتها للأمر المطاوع فيها ولي فيه وإذا علمت أن المراد بالعدالة مذكور كان هذا شاملا للكافر فاحتاج لإخراجه بقوله غير كافر (قوله عالم بحكمها) أي من تدفع له ومن تؤخذ منه وقدر ما يؤخذ وقدر ما يؤخذ منه (قوله لأنها أوساخ الناس) أي وأخذها على وجه الاستعمال عليها لا يخرجها عن كونها أوساخ الناس وهذا يفيد أنه لا بد في الجاهل أن يكون غير هاشمي وكذا في الجاسوس حيث كان مسلما واد الكافرة نه يعطى ولو هاشميا لحسته بالكفر وأعلم أن كون العامل عدلا غائلا بحكمها شرطان في كونه عاملا وفي إعطائه منها أيضا وأما كونه حرا غير هاشمي وغير كافر فشرط في إعطائه منها فقط فإن كان عبدا أو كافرا أو هاشميا صح كونه عاملا ولكن لا ينطى منها بل يعطى أجره مثله من بيت المال إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح سابقا وأشار لشرط العامل الأول أن يقول وأشار لشرط إعطاء العامل منها بقوله الخ (قوله فيعطى) أي العامل من جاب ومفرق وكاتب وحاشر (قوله أي بالعامل) الشامل للجاني والمفرق وكان الأول أن يقول أي من ذكر لان العامل لم يتقدم له ذكر بهذا العنوان (قوله وأخذ العامل الفقير الخ) لكن لا يأخذ إلا باعطاء الامام وكذا لا يأخذ العامل بوصف الفقر إذا كان مديانا إلا باعطاء الامم لأن العامل يقسمها فلا يحكم لنفسه (قوله وكذا كل من جمع بين وصفين فأكثر) كأن يكون فقيرا ومديانا فإنه يأخذ بالوصفين أن لم يصرف غنيا بخط أحدهما (قوله وهو كافر الخ) هذا القول الذي اقتصر عليه المصنف قول ابن حبيب (قوله وتيل الخ) بهذا صدر ابن عرفة ومقتضى عزوه أنه رجع (قوله وحكمه باق لم ينسخ) هذا قول عبد الوهاب وصححه ابن بشر وابن الحجاب قال طفي والراجح خلافه فقد قال القباب في شرح قواعد عياض المشهور من المذهب انقطاع سهم هؤلاء جزء الاسلام والقول الأول مبنى على القول بأن المقصود من دفعها إليه ترغيبه في الاسلام لأجل اتقائه مهجته من النار والثاني في حق القول بأن المقصود من دفعها له ترغيبه في الاسلام لأجل اعائه لنا وقال بعضهم إن دعت الحاجة إلى استئلائهم في بعض الاوقات رد الله سهمهم وهذا هو الذي رجحه اللخمي وابن عطية فكان على المؤلف الاختصار على المشهور وأيد ذلك القول الذي ذكره وبنه على ترجيح اللخمي اه بن وأعلم أن هذا الخلاف الواقع في كون التأليف بالدفع من الزكاة باقيا أو نسخ مفرغ على القول الذي نشى عليه المصنف من أن المؤلف كافر يعطى ترغيبا له في الاسلام أما على القول المقابل له الذي ذكره الشارح لحكمه باق اتفاقا

أي من حيث الحراسة وأما غيره كالنقر فيعطى وأشار للمصنف الرابع بقوله (ومؤلف) فله وهو (كافر) يعطى منها (ليسلم) وقيل مسلم حديث عهد بسلام لئتمكن اسلامه (وحكمه) وهو تأليفه بالدفع إليه (باق) لم ينسخ وأشار للمصنف الخامس بقوله

(يشترى) كثير كرمين  
(يشترى منها) بأن يشتري  
منها ويكفي عتق مملوكه  
بغير شراء منها على الراجح  
(لاعتق حرة فيه)  
ككتاب ومدير فإن قل  
يجزه (ولاؤه) أي  
المتق منها (للمسلمين)  
لأن المسال لهم (وإن  
اشترته) المزكى أي  
اشترط الولاء (له) أي لنفسه  
فشرطه باطل وعتقه عن  
الزكاة صحيح والولاء لهم  
فهو مبالغة في كون الولاء  
لهم ويحتمل أن يكون  
استدفاؤه جوابه قوله يجزه  
الآتي وعليه فالضمير البارز  
للمتق لا للولاء واللام في له  
بمعنى عن بأن يقول أنت  
حر عني ولاؤك للمسلمين  
فلا يجزئه العتق عن زكاته  
ولكنه يعضى والولاء له  
إذا الولاء لمن اعتق ويكون  
قوله (أو فك) بها  
(أسيرا) مطوفا على  
اشترطه وجوابها قوله (لم  
يخزئه) وعلى الاحتمال  
الأول يكون معمولاً بـ  
أي أو أن فك الخ وأشار  
للمنفذ السادس بقوله  
(ومدين) يعطى منها  
ما يوفي به دينه إن كان حراً  
مسلاً غير هاشمي (وهو)  
مات (المدين فيوفي دينه  
منها ووصف الدين بقوله  
(يحبس)

(قوله ورقيق) ذكر أو أني وقوله مؤمن قل عبق ظاهر المصنف ولو هاشمياً وهو كذلك وذلك كالأول  
زوج هاشمي أمة غيره فحملت بهاشمي رقيق لسيدها اه وتعتق بن قوله وهو كذلك بأمة غير صحيح  
لما تقدم أن عدم بنوة هاشم شرط في جميع الاصناف كما نص عليه ابن عبد السلام اه وقد ارتضى  
شيخنا ما قلناه عبق لأن تخليص الهاشمي من الرق أولى ولأنه لم يصل له من تلك الاوساخ شيء. وعليه  
فيجوز أن يؤلف منها الهاشمي أيضاً لأن تخليصه من الكفر أهم ولأن ككفر قد حط قدره فلا يضر  
أخذه الاوساخ (قوله ولو حبس) أي هذا إذا كان مسلماً بل ولو كان ملتبساً بعيب ورد بلوقول أصبغ بعدم  
اغتنار العيب معاً وقول ابن القاسم باغتفار الخفيف فقط وما اختاره المصنف عزاء المأخمي للملك  
وأما حابه ونقله الباجي عن ابن حبيب عن مالك وقوله كثير أشار إلى أن التوطين للعظيم (قوله بأن  
يشتري منها) أي ثم يتق بشرط أن يكون ذلك الرقيق لا يعتق بنفس الملك على رب المال كأدبوين  
والأولاد فإن اشترى بركانه من يعتق عليه فلا يجزئه إلا أن يدفعها للام يبرى هو أن يشتري بها والد رب  
المال أو ولده ويعتقه فيجزي حيث لا تناوذا اه تقرير عدوى (قوله ويكفي عتق مملوكه بغير شراء منها  
على الراجح) وذلك بأن يعتق المالك الرقبة بقيمتها عن زكاته وأشار بقوله على الراجح لقول أبي الحسن  
سوى اللخمى بين شراء الرقيق منها وعتق المالك رقبة بقيمتها عن زكاته ومقابل الراجح ظاهر  
ابن الحاجب حيث قيد الرقيق بأن يشتري منها (قوله فإن قل لم يجزه) أي عن الزكاة ولا يرد العبد لما كان  
عليه وهذا قول مالك المرجوع عنه والرجوع إليه أنه لا يجزئه عن الزكاة ولا يرد العبد لما كان عليه بل  
بعض عتقه كذا في ح عن الزوائد (قوله ولاؤه للمسلمين) أي فإذا مات ذلك العتق ولا وارث له أصلاً  
أوله وارث لا يستغرق جميع المال كان المال كله في الأولى وما يقى عن الوارث في الثانية لبيت المال  
لا لعتقه وقوله ولاؤه للمسلمين سواء صرح العتق بذلك أو سكت عنه بل ولو شرطه لنفسه  
(قوله وعليه) أي على الاستئناف وقوله فالضمير البارز أي في اشتراطه (قوله فلا يجزئه العتق عن زكاته)  
ومن باب أولى ما إذا قل حر عني وأطلق ولم يقل والولاء للمسلمين فلا يجزئه خلافاً لأشهب  
في الصورتين اه عدوى (قوله أوفك بها أسيراً) أي غيره أو نفسه هذا ظاهره وهو المذهب وأما  
قول بعض الشراح كتب أوفك بها أسيراً غيره وأما فك زكاة نفسه فإنها تجزئه كما في ح ونصه  
لو أخرجها فأسر قبل صرفها جاز فداؤه بها ولو اقتصر لم يبط منها وفرق بعودها له وفي الفداء  
بغيره قله في الشامل ونقله ابن يونس وغيره اه فقد تعقب بأن ح نقل هذا الفرع هنا عن ابن يونس  
وغيره ونقله عند قوله وهل يمنع إعطاء زوجة زوجها عن اللخمى عن ابن عبد الحكم ومذهب  
ابن عبد الحكم هو جواز فك الأسير بالزكاة مطلقاً كما سبق وحديث فيكون ما ذكره ح متقابلاً  
للمذهب لا موافقاً له فالأولى إبقاء المصنف على ظاهره من العموم انظر بن وأشهر قوله أوفك  
أسيراً انه لو أطلق الأسير فداء ديناً عليه انه يعطى منها وهو كذلك اتفاقاً لأنه غارم ذكره ابن عرفة  
اه أشهب (قوله لم يجزه) أي والفك ماض كما عتق (قوله أن كان حراً مسلماً غير هاشمي) فلا تدفع  
للمدين إذا كان هاشمياً لأنها اوساخ الناس وقد ارتهم والدين تصنعه الناس الا كابر فقد تدان أفضل  
الحاق ومات وعليه الدين فدلها اعظم من مذلة الدين (قوله ولو مات) ردبوا على من قال لا يقضى  
دين الميت من الزكاة لوجوب وفاته من بيت المال (قوله فيوفي دينه) بل قال بعضهم دين الميت  
أحق من دين الحي في أخذه من الزكاة لأنه لا يرحى قضاؤه بخلاف دين الحي (قوله ووصف الدين  
الخ) أشار بهذا إلى أن جملة حبس فيه صفة لمخدوف أي ومدين ديناً شأنه أن يحبس فيه وإن لم يحبس  
بالفعل لمنازع كثرت السر فيها إذا كان الدين على معصم وكله فوق فيها إذا كان الدين لأولاده على  
والده وحديثه فاعطى لوالده لأجل قضاء دين ولده على المتعمد خلافاً لما في القيسى على العزبة

أى شأنه أن يحبس (فيه) فيدخل دين الولد على والده والدين على العسر وخرج دين الكفارات والزكاة وعطف على قدر تقدير واستدان في مصالحة شرعية قوله (لا في فساد) كسرب خمر وقمار (ولا) ان استدان (٩٧) (لأخذها) كأن يكون عنده ما يكفيه

وتوسع في الإنفاق بالدين لأجل أن يأخذ منها فلا يعطى منها لأنه قصد مذموم بخلاف فقير تدان لضرورة نأوبا الأخذ منها فإنه يعطى منها لمن قصده (إلا أن يتوب) عمداً ذكر من الفساد والقصد التميم فإنه يعطى (على الأحسن) وإنما يعطى للدين (إن أعطى) رب الدين (ما يبد من عين) وفعلت عليه بقية (و) من (فضل غيرها) أى غير الدين كمن له دار تساوى مائة وعليه مائة وتكفيه دار بخمسين فلا يعطى حق تباع ويدفع الزائد في دينه فلو كان الفاضل بقى بدينه فإنه يعطى بوصف الفقير لا الغرم وظاهره أنه لا بد من إعطاء ما يبد بالفضل وليس كذلك بل للدار على إعطائه ما بقى عليه على تقدير إعطاء ما يبد وأشار للسابع بقوله (ومجاهد) أى للتلبس به أن كان ممن يجب عليه لكونه حراً مسلماً ذكر الناقد وألا به أن يكون غير هاشمي ويدخل فيه للرباط (وآله) كيف ورمح

(قوله) أى شأنه أن يحبس فيه) هذا التأويل متعين والاخرج من ثبت عنده والوالد (قوله) وخرج دين الكفارات (والزكاة) أى لأن الدين الذى شأنه أن يحبس المدين فيه الدين الذى لا دى لا الدين الذى شأنه (قوله) واستدان في مصلحة) الأول أن يقول تقديره ومدين استدان ديناً يحبس فيه وصرفه في مصلحة شرعية لا في فساد الخ (قوله) كأن يكون عنده ما يكفيه) أى بالمعروف (قوله) وتوسع في الإنفاق بالدين) أى تستدان وتوسع في الإنفاق بسبب الدين بحيث صرف ما عنده والدين معاً (قوله) إلا أن يتوب) رجمه بهرام أو غيره قوله لا في فساد وهل يقال أيضاً فيمن تدان لأخذها أو يقال التدان لأخذها ليس محرماً فلا يحتاج لنوبة وعلى هذا من تدان لأخذها لا يعطى منها بحال كذا ذكر عقب والظاهر الأول كما قل شيخنا العدوى وتبعه الشارح لأن من تدان وعنده كفايته كان سلفها والسفح حرام يحتاج لنوبة (قوله على الأحسن) هو قول ابن عبد الحكم واستحسنه ابن عبد السلام وتبعه في التوضيح ابن (قوله) وفضات عليه بقية) كما لو كان عليه أربعون ديناراً وبه عشرون ديناراً فلا يعطى من الزكاة شيئاً إلا بعد إعطاء العشرين التى بيده للأغرماء فيبقى عليه عشرون فيعطى حينئذ ويكون من الغارمين (قوله) وفصل غيرها) أى ما يباع على النفس كدار الكسرى والداية (قوله) وفصل غيرها) أى حيث كان ذلك الغير فضلاً أى زيادة على ما يحتاجه (قوله) ويدفع الزائد) أى ما زاد على قيمة الدار التى تكفيه واعترض بأنهم قد ذكروا أن النفس تباع دار سكناء ويسكن لكرهه إلا أن يعمل ما هاهنا على ما إذا كان غنى عليه الضياع \* وأعلم أنهم نظروا في الدار التى تستبدل هل يشترط أن تكون مناسبة له أو تكون صالحة للسكنى وإن لم تكن مناسبة قال عجم ظاهر كلامهم الثانى ومثل ذلك يقال في الخادم والركوب إذا علمت ذلك فقول الشارح وتكفيه دار إشارة لما قاله عجم من أن المثلث له كون الدار صالحة للسكنى من حيث أنها تكفيه لا كونها مناسبة لمقامه أو تقرير شيخنا العدوى (قوله) فلو كان الفاضل) أى من قيمة الدار التى تكفيه (قوله) أى للتلبس به) أى والتلبس به يحصل بالشرع فيه أو في السفر له حيث احتيج له كما قال عقب وظاهره أن من عزم على الخروج للجهاد أو على السفر له لا يعطى منها قل بن وهو غير ظاهر في الواقع عن ابن عرفة أنه يعطى من عزم على الخروج للجهاد أو السفر له (قوله) أن كان) أى ذلك المجاهد ممن يجب الجهاد عليه لكونه حراً الخ فإن تخلف وصف من هذه الأوصاف فلا يعطى ذلك المجاهد منها شيئاً وقوله ويدخل فيه أى في المجاهد (قوله) وآله) لا يشترط فيها أن يكون الثقات بل بها غير هاشمي لأن ما بقى للجهاد ولا يأخذها (قوله) ولو غنياً) ردبلى على ما نقل عن عيسى بن دينار من أنه إذا كان معه في غزوه ما يفيه فإنه لا يأخذ منها وهو ضعيف (قوله) فيعطى) أى بشرط الحرية وقوله ولو كافراً أى هذا إذا كان مسلماً بل ولو كان كافراً لكان أن كان مسلماً فلا بد من كونه حراً غير هاشمي وأما أن كان كافراً فلا بد من كونه حراً فقط ولا يشترط فيه كونه غير هاشمي بل تدفع له ولو كان هاشمياً لحسنه بالكفر (قوله) لا سور ومركب) هذا قول ابن بشر وهو مقابله لابن عبد الحكم فيجوز عنده عمل الأسوار والراكب منها ولم ينقل الاخمى غيره واستظهره في التوضيح وقال ابن عبد السلام هو الصحيح ولذا اعترض المواق على المصنف بأنه تبع تشهير ابن بشر وقال أنه لم ير للنع لغير ابن بشر فضلاً عن تشهيره ابن بشر \* تنبيه \* لا يعطى الزكاة للعالم والذنى والقاضى إلا أن يتنوعوا حقهم من بيت المال والاجاز لهم الأخذ بوصف

(٦٣ - دسوق - اول) تشتري بها (ولو) كان المجاهد (غنياً) حين غزوه (كجاسوس) يرسل للاطلاع على عورات العدو ويملأ بها فيعطى ولو كافراً (لا) تصرف الزكاة في (سور) حول البلد ليحفظ به من الكفار (و) لا في عمل (مركب) يقاتل فيها العدو وأشار للمصنف الثامن وهو ابن السيل بقوله (وغريب) حر مسلم غير هاشمي (محتاج) لما يوصله (بلد) ولو غنياً فيها لا أن كان معه ما يوصله



تقرب) (في غير معصية) على يلهو (الواو لالحال أى لم يجد مسلماً في هذه الحالة بأن لم يجد رأساً أو وجوده وعدمه يلهو فلو وجد وهو على بهالم يعطى (وصدق) في دعواه الغربية وظاهره بلايين (وإن جلس) أى انام بعد الإعطاء في بلد الغربية (نزعت منه) إلا أن يكون قبرا يلهو (كناز) جلس عن القروفتنزع منه وأتبع بها أن اتفقها وكان غنيا (وفي) نزعتها من (غارم) أى مدين (يستغنى) بعد أخذها وقبل دفعها في دينه وعدم نزعتها (تردد) للخمى وحده قال ولو قيل فزاع منه لكان وجها فقد رجع الأول في كان الأولى للصنفان يقول واختار نزعتها من غارم استغنى (ومذهب إمامنا للضرر) أى المحتاج على غيره بأن يزاد في إعطائه منها (دون عموم الأصناف) الثانية فلا يندب إلا أن يقصد الخروج من خلاف الشافعى (و) ندب للمالك (الاستئابة) خوف قصد الحمدة (وقد يجب) أن علم من نفسه ذلك أو جهل من يستحقها (كره له) أى للنائب (حيثن) أى حين الاستئابة (تحصيل قريبه) أى قريب رب المال وكذا قريبه هو أن كان ثلاثة منه فحقه

الفقر أما التقى فلا يجوز له الأخذ وقال للخمى وإن رشد إذا تموا حقهم من بيت المال جار لهم أخذ الزكاة مطلقا سواء كانوا فقراء أو أغنياء بالأولى من الأصناف المذكورة في الآية كذا ذكر شيخنا في حاشية خش وقرر أن الراجح من القولين الأول (قوله) تقرب في غير معصية) أشار إلى أن الحرور متعلق بقريب لما فيه من راحة الفعل أى تقرب في غير معصية بالسفر بأن كان غير عاص أصلا أو كان عاصيا في السفر فيعطى في هاتين الحالتين ومفهومه أنه لو كان عاصيا بالسفر لم يعطى كما قل الشارح (قوله) ولو خشى عليه اللوث) أى لأن نجاة في بدنه بالتوبة وقيل إذا خيف عليه اللوث فإنه يعطى ولو لم يقب لأنه وإن عصى هو لا يعصى نحن قلنا ابن عرفة وقيل أبو على للساوى عن التبصرة فيفيد تخصيصا ونصها ولا يعطى ابن السيل منها أن خرج في معصية كأن يريد قتل نفس أو هتك حرمة أو أن خيف عليه اللوث إلا أن يتوب ولا يعطى منها ما يستبين به على الرجوع إلا أن يكون قد تاب أو يخاف عليه اللوث في بقاءه إن لم يعطى فقد فصل بين السير والرجوع وهو ظاهر أنه بن (قوله) ولم يجد مسلماً) أى في ذلك الموضع الذى هو فيه يسلف ما يوصله إليه (قوله) أى لم يجد مسلماً) في هذه الحالة) أشار إلى أن هذا الشرط عدى مقيد بقيد وجودى أى أنه إذا أعطى إذا لم يجد مسلماً جاز أن يكون غنيا يلهو فإن وجد مسلماً وهو غنى يلهو فقد اتقى أحدهما فثبت الحكم وهو الأخذ من الزكاة وإن وجد مسلماً وهو فقير يلهو فقد اتقى الشرطان فوجود السلف كعدمه وحيثن فثبت الحكم وهو الأخذ من الزكاة لا تنفاه شرط ضده فثبت الأخذ عدمه وشرط التقى باده فإن لم يجد مسلماً وهو فقير يلهو بأن اتقى الشرط الثانى ثبت الحكم أيضا وهو الأخذ من الزكاة فمفهوم الثانى مفهوم موافقته وحاصل الفقه أن القريب إذا كان محتاجا لما يوصله وكان قربه في غير معصية بالسفر فإن لم يجد مسلماً أصلا أعطى منها كان معدما يلهو أو مليا وإن وجد مسلماً أعطى أن كان عديما باده لأن كان مليا أو كان معه ما يوصله فلا يعطى منها كما أنه لو كان قربه في معصية لا يعطى منها (قوله) وصدق في دعواه الغربية) أى لأنه لا يجد من يعرفه في ذلك الموضع حتى يكاف بالينه (قوله) نزعت منه) أى أن كانت باقية كما يشمر به تغيير بنزعت فإن ذهبت لم يرجع عليه كما هو النصوص للخمى وغيره (قوله) إلا أن يكون قبرا يلهو) أى فيسوغ له أخذهما للفقراء ولا تنزع منه (قوله) وأتبع بها أن اتفقها) أى في دين في ذمته فليس القزى كالقريب عند عدم بقاءها في يده (قوله) وفي نزعتها من غارم يستغنى) أى لأنه أخذ على ولم يحصل وقوله وعدم نزعتها أى لأنه أخذ بوجه جائز (قوله) للخمى وحده) أشار الشارح بهذا إلى أن المراد بالتردد هنا التحير من شخص ونص كلامه على ما في الواقع وفى الغارم يأخذ ما يقضى به دينه ثم يستغنى قبل أدائه لشكال ولو قيل تنزع منه لكان وجها (قوله) فكان الأولى للصنف (الخ) أى لأن حكاية التردد إنما تحسن لو كان للخمى بأنيا عليه مع أنه قد اختار بعد التردد النزاع فتأمل (قوله) دون عموم الأصناف الثانية فلا يندب) فيجوز دفع جميعها لصنف واحد إلا العامل فلا تدفع إليه كله إلا إذا كانت قد عمله فقل كما في ح (قوله) إلا أن يقصد الخروج من خلاف الشافعى) أى فيندب التعميم حيثن فالماضى أولا الدب الدبى الأصلى والثبب الدب العرضى وقيم أصحابنا أن لو وافق قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية بمعنى أو وإن معنى الاختصاص في الآية عدم خروجها عنهم قاله في الحج (قوله) خوف قصد الحمدة) أى خوفا عليه من أنه إذا تولى تفرقتها بنفسه يقصد حمد الناس وشاءم عليه (قوله) أن كان لا تنزعه) أى يلزم رب المال ثقة ذلك القريب المخصص والا منع التخصيص بل بمنع الاعطاء له وإن لم يكن على وجه التخصيص وأما تخصيص النائب قريبه مطلقا سواء كانت تزعمه فحقه أم لا فهو

والامنع (وهل يمنع

إعطاء زوجة) زكاتها

(زوجا) لعودها عليها في

الفقة (أو يكسره أو يلاّن)

وأما عكسه فيجنع قطعا

ومحل المنع ما لم يكن إعطاء

أحدهما الآخر ليدفعه في

دينه أو ينقعه على غيره ولا

جاز (وجاز إخراج

ذهب عن ورق وعكسه)

من غير أولوية لأحدهما

على الآخر وقيل بأولوية

الورق عن الذهب ليسر

اتفاقاً أكثر من الذهب وأما

إخراج الفلوس عن أحد

القدين فالشهور والاجزاء

مع الكراهة (بصرف

وقت) أي ويعتبر في

الاخراج صرف وقت

الاخراج ولو بعد زمن

الوجوب بمدة (مطلقاً)

سواء ساوى الصرف

الشرعي أو نقص أو زاد

وسواء ساوى وقت

الوجوب أولاً (بقيمة

السكة) ثم وجب عليه دينار

من أربعين مسكوكه وأراد

أن يخرج عنه فضة غير

مسكوكه وجب عليه مراعاة

سكة الدينار زيادة على

صرفه غير مسكوك لأن

الأربعين المسكوكه يجب

فيها واحد مسكوك وكذا

إن أراد أن يخرج عنها

دينار غير مسكوك من التبر

مثلاً وجب عليه مراعاة

السكة فيزيدها على وزن

الدينار واليه أشار بقوله

المسكوك والاخصر الوقت

مكروه حيث كان أجنبياً من رب المال (قوله والامنع) في البرزلي عن السيوري من له ولد غني وإن من طلب نفقته منه فإنه يعطى من الزكاة البرزلي لأنها لا يجب إلا بالحكم فكأنه لم يكن له ولد فإن كان الأمر على العكس ففيه نظر على مذهب ابن القاسم وأشباهه فإن القاسم يقول نفقة الولد تمنع الأخذ من الزكاة إن حكم بها أو أشبه يقول ولو لم يحكم بها اه ولا دلالة في هذا على أن للاب أن يأخذ الزكاة من ولده ولا عكسه لأن الظاهر أن مراده الأخذ من زكاة الغير وحينئذ فلا دلالة فيما ادعاه عن جواز أخذ الاب من زكاة ولده وفي التوضيح عن ابن عبد السلام أن فقر الاب له حالان الأول أن يضيّق حاله ويحتاج لكن يشتد عليه ذلك فهذا يجوز إعطاؤه من الزكاة ولا يلزمه نفقته بل تبقى ساقطة عن ابنه الثانية أن يشتد ضيق حاله ويصير في فقره إلى الغاية وهذا يجب على ابنه أن ينفق عليه ولا يجوز لابنه أن يدفع له زكاته اه بن (قوله تأويلان) لنظر المدونة ولا تعطى المرأة زوجها من زكاتها فاختلف الأشباح في ذلك فحماها ابن زرقون ومن وافقه على النع وعليه فلا يجوزها وحملها ابن التصار وجماعة على الكراهة وهو الراجح (قوله ومحل النع) أي في مسألة المصنف وفي عكسها ما لم النع وقوله والإجاز أي اتفاقاً ومثل ذلك إعطاء الولد لوالده حيث تجب نفقته عليه وعكسه ليدفعه في دينه فإنه جائز أيضاً كما في عبق (قوله فالشهور الاجزاء) خلافاً لمن يقول بعدم الاجزاء لأنه من باب إخراج القيمة عرضاً (قوله مع الكراهة) هكذا في التوضيح وح نقله عن النوادر وقال وشبهه غير واحد ولم يجدوا اتفاقاً في ذلك نصاً قال أبو زيد القاسي وهذا في إخراجها عن أحد القدين أما إخراجها عن نفسها بأن تعطى عن الواجب فيها فبأذا نوى بها التجارة فلا يخالف في الأجزاء وأبست من إخراج القيمة اه بن وتقول الشارح فالشهور الاجزاء أي بناء على القول بتقديتها ومقابل الشهور يقول بعدم الاجزاء لأن إخراجها عنها من باب إخراج القيمة عرضاً (قوله بصرف وقت) الباء للملابسة متعلقة بإخراج أي ملتبساً بذلك الإخراج بصرف وقته وأما الباء في قوله بقيمة السكة فهي بمعنى مع متعلقة بإخراج أيضاً أي حالة كون الإخراج مصاحباً لقيمة سكة المخرج عنه (قوله ولو بعد زمن الوجوب) أي ولو كان وقت الإخراج بعد النع (قوله سواء ساوى الصرف الشرعي) أي وهو كل دينار بشرة دراهم أو نقص أو زاد ويسمى هذا الصرف أيضاً الصرف الأول لكونه أول في التشريع وهذا الإطلاق هو قول ابن المواز قال عبد الوهاب وهو الصواب وقال النازري هو المشهور وعزاه الباجي لابن القاسم ومقابله ما قاله ابن حبيب يتبر صرف وقت الإخراج ما لم ينقص عن الصرف الشرعي وإلا اعتبر الصرف الشرعي وشبهه ابن الحاجب ولكن المتمد الأول (قوله وسواء ساوى وقت الوجوب أولاً) أي سواء ساوى الصرف وقت الإخراج الصرف وقت الوجوب أولاً بأن زاد عنه أو نقص (قوله ويجب عليه مراعاة سكة الدينار النع) فإذا كان صرف الدينار المسكوك عشرة دراهم وصرف غير المسكوك تسعة اعتبر في الإخراج قيمة السكة فيخرج عن الدينار المسكوك الواجب عليه في الأربعين المسكوكه عشرة دراهم (قوله فيزيدها على وزن الدينار) لأن صرف الدينار المسكوك أزيد من صرفه غير مسكوك (قوله واليه) أي إلى هذا الفرع المشار به بقوله وكذا إن أراد النع أشار بقوله ولو في نوع أي هذا إذا أخرج من غير نوع المخرج عنه بل وإن كان المخرج من نوع المخرج عنه ففي معنى من وذكره من إخراج قيمة السكة إذا أخرج من نوعه غير مسكوك مثله لابن الحاجب وابن بشير وابن عبد السلام والتوضيح وغير واحد وقال ابن حبيب إذا أخرج من نوعه غير مسكوك فلا يدفع قيمة السكة بل يخرج وزن الجزء الذي يجب إخراجها فقط (قوله فالمراد) أي من قوله بقيمة السكة ولو من نوعه أنه

(ولو في نوع) أي نوعه بالتوزيع عوض عن المضاعف إليه فالمراد أنه أخرج عن المسكوك غير

اعتبرت قيمة سكه وان  
كان العكس فالمتبر الوزن  
مراعاة بجانب الفقراء  
(لا بقيمة) (صياغة فيه)  
أى فى النوع الواحد فلا  
تقوم قيمتها كذهب  
مصوغ وزنه أربعون  
دينارا والصياغة يساوى  
خمسین فانه يخرج عن  
الأربعین ویلنى الزائد  
(وفى) الفاء قيمة الصياغة  
فى (غيره) أى غير النوع  
كأخراج ورق عن ذهب  
مصوغ كالنوع الواحد  
وهو الراجح وعدم الفائه  
(ان يعتبر قيمتهما مع الوزن  
(تردد) وأخرج من  
الجواز قوله (لا) يجوز  
(كسر مسكوك) من  
ذهب أو فضة ليخرج قدر  
ما عليه من نصف دينار أو  
درهم لأنه من الفساد (إلا)  
أن يكسره (لبيك) بان  
يحملة حليا لزوجته أو  
يحملي به مصصفا أو سيقاما  
يجوز أخاذه (ووجب)  
على المزكى (يشه) أى نية  
الزكاة عند عزلها أو دفعها  
لمستحقها ولا يشترط  
إعلامه أو علمه بأنها زكاة  
بل قال القاني بكراهة إعلامه

لما فيه من كسر قلب الفقير و  
لم يحزه (و) وجب (تفريقته)  
التفقد ومنه عرض التجارة  
المتحقق فيه أعدم أولا

لأفنيه من كسر قلب الفقير وهو ظاهر خلاف لمن قال بالاشتراط فإن لم ينو واجهلاً أو نسياناً

المحز (د) وجب (كفرتها) على الفور (بموضع الوجوب) وهو الموضع الذي حيث منه في حرث وماشية ان وجدته مستحق في القدر ومنه عرض التجارة موضع المال (أوقية) وهو المليون مائة انقصر سواء وجد في موضع الوجوب مستحق أولا كان المستحق فيه أعظم أولا لأنه في حكم موضع الوجوب وأما ما انقصر فيه الصلاة فلا تنقل اليه (إلا-) ان تنقل (لا-) عدم

فأكثرها) ينقل (له) وجوبا ويقدم الأترب فالأقرب فإن قلها كالماله أو فرق السكك موضع الوجوب اجزأت فيها قبا يظهر وهو مفهوم أعدم من مساو أو دون في القدم سيأتي وتقبل (بأجرة من النوى) في حرث وماشية إن كان في. ويمكن الأخذ منه (وإلا بيعت) هنا (واشترى مثلها) هناك إن أمكن والا فرق الثمن عليهم كالعين (كعدم مستحق) بلدة الزكاة فتقبل كلها بأجرة من النوى والا بيعت واشترى مثلها (وقدم) بالناء للناقل أى الامام والركى والبناء (٥٠١) للفقهاء أى قدم للمال وجوبا قبل الحول

(ليصل) لموضع التفرقة  
(عند الحول) في عين  
وماشية لاساعى لها والا  
فحولها بمجيء الساعى كالمز  
(وإن قدم) أى أخرج  
(مشترا) أى زكاة ما فيه  
العشر أو نصفه كحب ونمر  
قل وجوبه ولو ييسر بأن  
قدم زكاته من غيره اذ  
القرض عدم طهره وإفراكه  
فليس المراد قدم ثقه بلده  
يصل عند الحول لم يجزه  
(أو زكى) ديناً حال  
حواله (أو عرضاً)  
محتكراً بعد الحول ويجه  
(فتقبل قبضه) أى  
قبل قبض الدين ممن هو  
عليه وقبض ممن العرض  
فهو راجع لمستلذين لم يجزه  
فان لم يبع عرض الاحتكار  
فالولى بعدم الاجزاء ومثل  
المحتكر دين المدير على  
مصر أو من قرض وأما  
على ماله من يبع فيدخل في  
قوله أو قدمت بكسره في  
عين وماشية • ولما كان  
قوله الا لأعدم بغيد منع  
قلها للساوى في الحاجة  
والأدون ولا يلزم من النع  
عدم الاجزاء بل فيه تفصيل  
أشار الحكم الثانية بقوله (أو

أشار بذلك الى أن الاستثناء من مقدر أى موضع الوجوب أو قربه لا فى غير ذلك الا لأعدم فينقل أكثرها له الأقرب فالأقرب (قوله) فأكثرها ينقل له وجوبا (لا يظهر ما قاله المجاوى من أن النقل مندوب لما مر من أن إشارته للشرط مندوب فقطرة له شيخنا) (قوله) فإن قلها كالماله (أى لذلك الأعدم الذى فى غير محل الوجوب أو قربه) (قوله) وتقبل بأجرة النخ) أى وتقبل للأعدم الذى فى غير محل الوجوب بأجرة من النوى. وأما قلها لمحل قريب من محل الوجوب فبى بأجرة منها كما قرر شيخنا (قوله) بأجرة من النوى (أى لأنها ولا ين عند مخرجها) (قوله) مثلاً (أى فى الحسية لا فى القدر) (قوله) هنا (أى بمحل الوجوب وقوله) هناك أى فى المحل المنقول اليه (قوله) كالعين (أى كما إذا كانت عين قلها تفرق عليهم ولا ضمان على المخرج إذا ضاع الثمن أو العين المنقولة فى أثناء الطريق أو تالتت الزكاة التى قلها بأجرة من النوى. كما قرر شيخنا (قوله) كعدم مستحق النخ) • حاصل فقه المسئلة انه ان لم يكن بمحل الوجوب أو قربه مستحق فإنها تنقل كلها وجوبا لمحل فيه مستحق ولو على مسافة القصر وإن كان فى محل الوجوب أو قربه مستحق فتمين تفرقتها فى محل الوجوب أو قربه ولا يجوز قلها لمسافة القصر الا أن يكون المنقول اليوم أعدم فيندب نقل أكثرها لهم فإن قلها كالماله أو فرقها كلها بمحل الوجوب اجزأت (قوله) وقدم النخ) هذا تقديم قبل أى نقل الزكى المال قبل الحول لمحل التفرقة ليصل لموضع التفرقة عند الحول حيث لم يكن بمحل الوجوب أو قربه مستحق وهذا قول ابن المواز وهو المشهور وقال الباوى لا ينقل حتى يتم الحول (قوله) وإن قدم معشرا) هذا تقديم أخرج أى وإن أخرج زكاة ما فيه العشرة قبل وجوبه ولو ييسر لم يجزه وأما أخرجه بعد الإفراك وقبل التصفية فإنها تجزى. كما فى خش (قوله) فليس المراد قدم قلها (أى لأنه لا ينقل تقديم القل على الوجوب هاذا لا يتأتى قلها قبل الإفراك • والحاصل ان تقديم المتعلق بالعين والماشية تقديم قبل والمتعلق بالحرث تقديم أخرج وأما تقديم العين والماشية تقديم أخرج فسيأتى فى قول المصنف أو قدمت بكسره فى عين وماشية (قوله) لم يجزه (أى لأنه زكاة عما لا يملكه ملكا كاملا الا ترى ان لا يجوز بيعه وهذا جواب قوله وإن قدم (قوله) حال حوله (أى من يوم ملكه أو زكاة (قوله) وعرضا) أى زكى ممن عرض محتكراً بعد حوله وبهديه (قوله) إن لم يبع عرض الاحتكار (أى زكى فيحتمل (قوله) دين المدير) أى السكك للتجارة بان كان من بيع والحال انه على مصر أو من قرض كان على مصر أو على. وذلك لما تقدم ان المدير لا يركى دين القرض مطلقا ولا دين التجارة على المعدم الا بعد قبضه لعام مضى فإذا زكاة قبل قبضه لم يجزه ولا بد من زكاته بعد القبض (قوله) على مصر (أى إذا زكاة قبل قبضه لم يجزه ولا بد من زكاته بعد قبضه (قوله) وأما على ماله) أى والحال انه رجو (قوله) أو تالت لدونهم فى الاحتياج لم يجزه) اعترضه المواق بأن المذهب الاجزاء قلها عن ابن رشد والسكاوى وهو ظاهر لانها لم تخرج عن مصارفها (قوله) أخذها (أى ان كانت باقية (قوله) غير مسوى (أى بل بأكل أو بيع أو هبة سوا غرم فى هذه الحالة أم لا) (قوله) وغرمه (أى وغرم الآخذ الدائع بأن أظهر له الفقر والحرية والالام (قوله) لان لم يفره (أى فلا يرجع عليه بهوضها وغرمها ربا

تنت الركة لمسافة القصر فأكثر (لدونهم) فى الاحتياج لم يجزه وأما ثلثهم فسيأتى انه لا يجوز ويجزى قوله لأعدم لمفهومان قلها لدون ومثل وأما قلها لما دون مسافة القصر فقد مر أنها فى حكم ما فى موضع الوجوب (أو دفعت باجتهاد لغير مستحق) فى الواقع كفى وذى رق وكافر مع ظنه انه مستحق (وتدبر ردّها) منه لم يجزه فإن أمكن ردها أخذها وأخذ عوضها نه ان فانت بغير مساوى أو به وغرمه لان لم يفره (إلا الإمام) يدفعها باجتهاد فدين انه اخذها غير مستحق فتجزى لان اجتهاده حكم لا ينقب وظاهره

ولو أمكن ردها والوصى بمقدم القاضي تجزئ. إن تقرر ردها فأقسام الدافع ثلاثة وبها لا تجزئ مطلقا والامام تجزئ مطلقا. ومقدم القاضي والوصى تجزئ إن تقرر (٥٠٣) ردها (أو طاع) ربه (بمنه من الجائز) حروف الجوز (في صريح) وجار بالمثل

لم تجزئه والواجب جردها والمهر بها ما لم يكن فان لم يجز بان دفعها لمستحقها أجزاء (أو طاع) بقية (كروض دفعها عن عين أو حرث أو ماشية) لم تجز (جواب الشرط في المسائل السبع) والحاصل في اخراج القيمة ان اخرج العين عن الحرث والماشية تجزئ مع الكراهة واما اخراج العرض عنها أو عن العين لم يجز كاخراج الحرث والماشية عن العين أو الحرث عن الماشية أو عكسه فهذه تسع الجزئ منها اثنتان (لا إن أكره) على دفعها أو دفع قيمتها لجائز فتجزئ فهو راجع للأخيرتين (أو قبلت) في الحاجة على مسافة القصر فتجزئ وإن كان لا يجوز كما مر (أو قدمت بكشهر) قبل الحول الصواب حذف الكاف فلا تجزئ في أكثر من شهر على المتمدن (في) زكاة (عين) ومنها عرض المدير أو دينه المرجوع من بيع (وماشية) لا ساعى لها تجزئ مع كراهة التقديم بخلاف ما لماسع فكالحرث لا تجزئ (فإن ضاع المتمدن) على الحول من

للفقراء والقرض أنها تلت عند الأخذ بماوى (قوله ولو أمكن ردها) فيه نظر في كلام ابن عرفة والتوضيح وغيرهما ما يفيد أنها تنزع من يد من دفعه الحاكم إذا كان غير مستحق ان أمكن وهو ظاهر إذ كيف تكون الزكاة بيد الأغنياء ولا تنزع من أيديهم وبذلك مافي الوراق عن اللخمي وهو ظاهر المصنف لان موضوع كلامه التعذر ايهن فعلم من هذا أن الامام كالوصى ومقدم القاضي وإن انقسم الدافع اثنان لا ثلاثة (قوله لجائز في صرفها) أى لامام جائز في صرفها بان يصرفها في غير الاصناف الثمانية (قوله وأطاع بقية) أى بدفع قيمة لم تجز ما ذكره المصنف من عدم الاجزاء تبع فيه ابن الحاجب وابن بشير وقد اعترضه في التوضيح بأنه خلاف ما في المدونة ونفسه المشهور في اعطاء القيمة أنه مكروه لا محرم قال في المدونة ولا يطلى عما لزمه من زكاة الدين عرضاً أو طاماً ويكره للرجل اشتراء صدقته اه فبجمله من شراء الصدقة واه مكروه ومثله لابن عبد السلام ذل الباجي ظاهر المدونة وغيرها انه من باب شراء الصدقة والمشهور فيه انه مكروه لا محرم يقول المصنف أو بقية لم يجز خلاف ما اعتمد في التوضيح قل أبو على السناوى ظاهر كلامهم ان مافي التوضيح وابن عبد السلام هو الراجح ويدل له اختيار ابن رشد حيث قل الاجزاء اظهر الاقوال وتصويب ابن يونس له كما قاله الشيخ أحمد الزرقانى قل أبو على المساوى وأما تفصيل عج وهو الذى ذكره شارحنا فلم أراه لأحد اه بن أى بل الموجود في للذهب الطريقتان السابقتان عدم اجزاء القيمة مطلقا واجزاؤها مطلقا (قوله لا ان أكره على دفعها أو دفع قيمتها) أى فاتها تجزئ ولو اخذها الجائر لنفس كما يدل عليه كلام أبى الحسن وصرح به ابن رشد وقال البرزلى اه المشهور الذى عليه العمل وإن كان في ابن عبد السلام ما يخلفه وهذا كله إذا أخذها باسم الزكاة والا فلا تجزئ كما صرح به البرزلى ووزوق وغيرهما اه بن (قوله فهو راجع للأخيرتين) أى قوله أو طاع بدفع الجائر أو قيمتها (قوله على المتمدن) أى وهو رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل حد اليسير الذى يغفر فيه التقديم التهران ونحوهما وقيل يوم ويومان وقيل ثلاثة أيام وقيل خمسة وقيل عشرة وقوله أو قدمت بكشهر أى فتجزئ مع كراهة التقديم وسواء كان التقديم لأربابها أو لوكيل يوصلها لهم (قوله من بيع) وإنما من قرض إذا زكاه قبل قبضه لا يجزئ ولا بد من زكاته بعد قبضه ومثله دين المختكر القرض (قوله بخلاف ما لماسع فكالحرث لا تجزئ) أى إذا قدم اخراجها قبل الحول لغير الساعى وإنما إذا دفعت للساعى قبل الحول بكشهر فاتها تجزئ كما صرح بذلك ح عن الطراز عند قول المصنف وإن ضاع المتمدن قتال ان الماشية إذا كان لها ساع ودفعت له قبل الحول بكشهر فاتها تجزئ اه بن (قوله لا يجوز) المراد بعدم الجواز ما يشمل الكراهة والحرمة لاه ان قدمت بكشهر كره بأكثر حرم (قوله بل وصوله) متعلق بضاع (قوله من الوكيل أو الرسل) الفرق بينهما التوضيح في الوكيل دون الرسول (قوله الجائز) الأدلى الواجب لأن قلها قبل الحول للأعدم لتصل عند الحول واجب كما مر لأن يقال أود بالجائز ما قابل للمنع فيشمل الواجب كما مثل والجائز المستوى الطرفين وذلك كما إذا عجل الزكاة قبل الحول بالزمان اليسير كاليومين والثلاثة وضاع ما عجله قبل وصوله لمستحقه فقد قال ابن المواز انها تجزئ ولا يضمنها وذكر في الطراز انه مقتضى المذهب قال لاهازكة وقمت موقعها لأن ذلك الوقت في حكم وقت وجوبها خلافا لما جزم به ابن رشد من عدم الاجزاء وهو ظاهر المصنف انظر بن

قوله عين وماشية قدما لا يجوز بان قدمت بكشهر أو أكثر قبل وصوله لمستحقه بأن ضاع من الوكيل أو الرسول (فسن الباقي) يخرج ان كان فيه الصاب والا فلا واما في التقديم الجائز كنفها لا أعدم لتصل عند الحول فكفى

ولا يخرج عن الباقي وإنما قوله الآتي كمرلها فصاعت قها ضاع بعد الحول (وإن تألف جزءه نصاب) بلا غرط بعد الحول وأولى  
جميعه (وإن حاله أنه (لم يمكن الأداء) منه إما لعدم مستحق أو لعدم الوصول إليه أو لنية المال (سقطت) الزكاة فإن أمكن  
الأداء وفرط ضمن وإنما ما تلف قبل الحول فيعتبر الباقي بلا تفصيل ومنه ما قبل هذه (٥٠٣) (كمرلها) بعد الحول لمستحقهما

فصاعت أو تألفت بلا غرط  
ولا إمكان أداء سقطت فإن  
وجدتها لزمه إخراجها  
وأما لو عزلها قبل الحول  
(فصاعت) ضمن أي يعتبر  
ما بقي (لا إن ضاع  
أصلها) بعد الحول فلا  
تسقط ويعطى لمستحقها  
فرطاً لم يصرح بفهم  
قوله ولم يمكن الأداء فقال  
(وضمن إن أخرها)  
أي الزكاة (عن الحول)  
أي بما مع الممكن من الإخراج  
لا يوماً أو يومين فلا ضمان  
إلا أن يقصر في حفظها  
(أو أدخل عشره) أي  
زكاة حرته بيته في جملة  
زرعه أو منفرداً (مفرطاً)  
في دفعه لمستحقه بأن كان  
يمكنه الأداء قبل ادخاله  
أولاً يمكنه وفرط في حفظه  
فانه يضمن بخلاف ما لو ضاع  
في الجرين (لا) إن ادخله  
(محضاً) بأن لم يمكن  
الأداء وتلف بلا غرط  
فلا ضمان (ولا) بأن لم  
يدخله مفرطاً ولا محضاً  
أي لم يلم تصدق في ادخاله  
بيته وادعى التحصين  
(فردد) هل يصدق في  
دعواه أولاً (وأخذت)  
من تركه البيت (على  
الوجه الآتي في باب الوصية

(قوله ولا يخرج عن الباقي) أي كفي أبي الحسن وكما قل إن عرفة عن النوادر (قوله وإن تلف جزءه نصاب  
أي بحيث صار الباقي أقل من نصاب وقوله بعد الحول أي كما يدل له قوله ولم يمكن الأداء لأنه يشعر  
بأنه خوطب بها (قوله فيعتبر الباقي بلا تفصيل) أي فإن كان الباقي نصاباً زكاة وإلا فلا سواء فرط أو  
لم يفرط أمكن الأداء أو لم يمكن (قوله ومنه ما قبل هذه) أي وهو قوله فان ضاع القدم فمن الباقي وقد  
يقال إن ما قبل هذه التي نظيرها لما في إذا تلف جزء الزكاة قبل الحول بعد عزلها وأما هذه فقد تلف  
النصاب أو جزؤه قبل عزلها فتأمل (قوله لزمه إخراجها) أي ولو كان حدين وجدتها قبيراً مديناً  
(قوله وأما لو عزلها قبل الحول) أي بكسبه واستمرت عنده أو عند الوكيل أو الرسول الذي يؤمها  
فصاعت (قوله لأن ضاع أصلها بعد الحول) أي دونها وذلك بأن عزل الزكاة من ماله بعد الحول ثم  
ضاع المال الذي هو أصلها دون الزكاة فلا تسقط عنه ومفهوم قوله بعد الحول أنه لو عزلها قبله فتلف  
أوضاع أصلها قبل تمامه لم يلزمه إخراجها (قوله وضمن إن أخرها) أي أخر إخراجها وحاصله أنه  
إذا حال الحول وأخر إخراجها عن الحول أي بما مع تمكنه من الإخراج فتلف المال كله أو بعضه بحيث  
صار الباقي أقل من نصاب فانه يضمن جزء الزكاة لتفريطه بعد إخراجها مع التمكن منه وأما لو أخر  
إخراجها عن الحول يوماً أو يومين مع تمكنه من الإخراج حتى تلف المال أو بعضه بحيث صار الباقي  
أقل من نصاب فانه لا ضمان عليه حيث لم يقصر في حفظ المال وإلا ضمن جزء الزكاة فقول الشارح  
الآن يقصر في حفظها الأولى في حفظه أي المال (قوله بأن كان يمكنه الأداء) أي ثم ضاع ذلك الشر  
وحده أو مع زرعه (قوله أولاً لا يمكنه وفرط في حفظه) أي حتى ضاع وحده أو مع بقية الزرع فقول  
المصنف مفرطاً أي منسوباً لتفريطه في شمل الصورتين والأولى حمل المصنف على الثانية لأن  
الأولى داخلية في قوله وضمن إن أخرها عن الحول كما في بن (قوله بخلاف ما لو ضاع في الجرين)  
أي وحده لكونه كان ممزولاً أوضاع مع الزرع فانه لا ضمان عليه ما لم يؤخر إخراجها مع إمكان الأداء  
(قوله لا محضاً) أي لأن ادخله محضاً له حتى يفرقه على مستحقه (قوله وهل يصدق في دعواه) أي  
لأن التحصين هو الغالب في ادخال البيت وقوله أم لا أي لأن الأصل بقاء الضمان والظاهر من القولين  
الأول لأنه حيث انتفت القرائن الدالة على التفريط والتحصين فلا يعلم كون الإدخال للتحصين أو  
لغيره إلا منه (قوله على الوجه الآتي) أي من كونها تخرج تارة من رأس المال وتارة من الثلث فان  
أوصى بها فمن الثلث وإن اعترف بحولها وأوصى بإخراجها فمن رأس المال (قوله وأخذت من  
المتنع) أي إذا كان له مال ظاهر فأن كان ليس له مال ظاهر وكان معروفاً بالمال فانه يحبس حتى  
يظهر ماله فان ظهر بعض واتهم في إخفاء غيره فقال مالك يصدق ولا يخفى أنه ما أخفى وإن اتهم  
واخطأ من يخاف الناس (قوله بضم الكاف وفتحها) وعلى كل حال هو اسم مصدر بمعنى كراه  
(قوله وإن قتال) أي ولا يقصد قتله فان اتفق أنه قتل أحداً قتل به وإن قتله أحد كان هدراً  
(قوله وأجزأت نية الإمام) أي إذا أخذها كرها (قوله وأدب المتنع) أي من ادانها بعد أخذها منه كرها من  
غير قول ولا كفر في الأدب ولو قال المصنف أو أدب بأو كان أظهر (قوله وإن كان جائزاً في غيرها)

في قوله ثم زكاة أوصى بها إلا أن يترفع بحولها وصلى يوفى من رأس المال الخ (و) أخذت من المتنع من أياها (كرها) بضم الكاف  
وفجها (وإن بقتال) وأجزأت نية الإمام على الصحيح بخلاف ما لو سرق المستحق بقدرها فلا يكفي لعدم النية (وأدب) المتنع  
(ودفعت) وجوباً (للإمام العدل) في صرفها وأخذها وإن كان جائزاً في غيرها إن كانت ماثية أو حرثاً بل (وإن) كانت  
(عباً) فان طلبها العدل فادعى إخراجها لم يصدق (وإن غر عبيد بحرية) فدفع له فظهر رقه (فجاية) في رقبته إن لم توجد معه

سيده بين فدائه واسلامه  
فباع فيها وقيل بذمته يتبع  
مها ان عتق يومئذ (وزكى)  
مسافر مائة ( من  
المال وان لم يكن نصيبا  
وما غاب ) عنه اذا كان  
الجميع نصيبا فأكثر  
بشرطين في الغائب أشار  
لأولهما بقوله ( إن لم  
يكن ) ثم ( مخرج ) عنه  
بتوكيل أو يأخذها الإمام  
يلده وأشار للثاني بقوله  
( ولا ضرورة ) عليه  
من فقهم نحوها فباي مخرج  
مما به عن التائب ان اضطر  
أى احتاج آخر الإخراج  
لبلده فالمراد بالضرورة  
ما يشمل الحاجة لما ينقذه  
والواو في قوله ولا ضرورة  
للحال ولما أنهى الكلام  
على زكاة الأموال أتبعه  
بالكلام على زكاة الأبدان  
وهي زكاة الفطر فقال  
[درس]

(نصل) (يجب) وجوبا  
ثابتا (بالسنة) في الوطن  
عن ابن عمر فرض رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
صدقة الفطر في رمضان  
على المسلمين وحمل الفرض  
على التقدير بعيد لاسبا  
وقد خرج الترمذى به  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مناديا ينادى في فجاج  
المدينة لا ان صدقة الفطر  
واجبة على كل مسلم  
(صاع) أربعة أمداد كل

مد وطل وثلاث بالبغدادى وقد حرر الصاع فوجد أربع حفات متوسطة

هذا يقتضى ان الدفع له حيث جاز في غير الصرف والأخذ واجب كدفعها للعدل وليس كذلك بل  
مكروه كما في ح والتوضيح ( قوله على الأرجح ) مقتضى نقل اللواق ان هذا ترجيح لابن  
يونس من عند نفسه فيكون الأولى لو عبر بالفعل ثم رأيت لفظ ابن يونس ونسبه قيل فان غر عبد فقال  
إن حرفاً عطاه من زكاته ففأت ذلك فقال بعض أصحابنا في ذلك نظر هل يكون في رقبته كالجناية لأنه  
غره أو يكون في ذمته لأن هذا متطوع بالدفع ابن يونس والصواب انه جناية الخ وبهذا يظهر صحة  
تعديه بالاسم دون الفعل اه بن (قوله بين فدائه ) أى بقدر ما أخذه من الزكاة (قوله مسافر) لا مفهوم  
له بل كذلك الحاضر يزكى مائة وما غاب عنه كذا في خش وعبيق وأصله للشيخ ساء وفيه  
نظر بل ظاهر كلامهم ان الشرطين في الغائب قطعاً لا يؤخر الحاضر زكاة ما غاب عنه من المال لضرورة  
اتفاق أو غيره خلافاً لهما والحامل ان الحاضر يزكى ما حضر وما غاب من غير تأخير مطلقاً ولو دعت  
الضرورة لصرف ما حضر بخلاف المسافر فإنه لا يزكى بها الا بشرطين (قوله مائة من المال) هذا شامل  
للماشية يعنى إذا لم يكن لها صاع أما ان كان لها صاع فانهما تزكى في محلها فلا يشملها كلامه اه بن وما ذكره  
المصنف من ان المسافر يزكى ما غاب عنه ولا يؤخر زكاته حتى يرجع له أحد قولى مالك وقال أيضاً انه  
يؤخر زكاته مطلقاً اعتباراً بمواضع المال وينزع على الخلاف في اعتبار موضع المال أو المال لو مات  
شخص ولا وارث له الايت ثلاث يبلد سلطان وماله يبلد سلطان آخر والذي في أجوبة ابن رشد أن ماله لمن  
مات يبلده (قوله في الغائب) أى وأما مائة فبزيكته بكل حال اتزاناً لا اجتماع للمال مع ربه (قوله أو يأخذها)  
بالجزم عطفاً على يكن أى ولم يأخذها الإمام الذى في بلد الغائب (قوله ولا ضرورة عايه) أى والحال  
انه لا يلزمه ضرر في إخراج الزكاة عن الغائب مما به ولو كان عدم الضرر والاحتياج بوجود  
مسلف (قوله أى احتاج) أى لما مخرجه زكاة عن الغائب في ثقة مثلاً وقوله آخر الإخراج أى عن  
ذلك الغائب عنه حتى يرجع لبلده والحاصل ان محل إخراج المسافر عما غاب عنه ان لم تدعه الضرورة  
لعدم إخراجها عنه في ذلك الوضع الذى هو فيه فان كان محتاجاً لما مخرجه زكاة عنه ولو لم يجر له في عوده  
لوطنه فإنه يخرج عما معه ولا يخرج عما غاب عنه ويؤخر الإخراج عنه حتى يرجع المدة (قوله زكاة  
الأبدان) هذا يقتضى ان المراد بالفطر الذى أضيفت اليه الزكاة في قولهم زكاة الفطر بمعنى  
الحققة وبه قيل وقيل المراد به المقابل للصوم لوجوبها عنده وعلى هذا فاختلف هل المراد به الفطر  
الجزئى أو الواجب فلذا وقع الخلاف في وجوبها بأول ليلة العيد أو بفجره

(فصل في زكاة الفطر) (قوله يجب بالسنة) أى لا ياتمر آن لأن آيات الزكاة العامة سابقة عليها فعمل  
انها غير مرادة منها أو انها غير صريحة في وجوبها خلافاً لمن قال ان وجوبها ثبت بعموم وأوجبوا الصلاة  
وأتوا الزكاة الآية (قوله في رمضان) أى السكان في رمضان أى من (قوله وحمل الفرض على التقدير)  
كما هو قول من قال ان زكاة الفطر سنة وقوله بعيد أى لأن فرض واركان في أصل اللغة بمعنى قدر  
لكل نقل في عرف الشرع الى الوجوب فيتمين الحمل عليه (قوله في فجاج المدينة) أى في طرقها والصواب  
في فجاج مكة كما في سنن الترمذى ولا يقال ان فرضها في السنة الثانية من الهجرة ومكة حينئذ  
دار حرب فكيف يتأتى فيها الداء بما ذكرنا نقول به للنادى بمثل ان سنة فتحها وهو سنة ثمان من  
الهجرة وبمحمل ان سنة حج أبى بكر بالناس وهو سنة سبع وبمحمل ان سنة حجة الوداع وهى سنة ثمان  
وليس يلزم ان يكون به للنادى عقب الفرض ولذا لم يقل الترمذى به حين فرضت وكون البعث  
عام النسخ هو الظاهر لأن الأصل المبادرة باظهار الشعائر في البلد بمجرد فتحها ولا موجب للتأخير بعد  
زوال الناس (قوله وقد حرر الصاع) أى الذى هو أربعة أمداد وقوله فوجد أربع حفات الخ



وذلك قدح وثلاث بالكيل المصري (أو جزؤه) أن لم يقدر على الصاع أو في عبد مشترك أو ببعض (عنه) أي عن المخرج المستفاد من المعنى لأن قوله صاع معناه اخراج صاع (فضل) أي الصاع أو جزؤه في ذلك اليوم (٥٠٥) (عن قوته وقوت عياله) اللازم له ولو

خشي الجوع بعده وهم من يأتي في قوله وعن كل سلم يعونه بقراءة أو رق أو زوجة (وإن) قدر عليه (يتسلف) يرجو القدرة على وفائه وقيل لا يجب التسلف وأخذ منه عدم سقوطها بالدين لأنه إذا وجب تسلفها فالدين السابق عليها أولى أن لا يسقطها وهو المذهب فليتأمل (وهل) يجب زكاة النظر (بأول ليلة العيد) وهو غروب شمس آخر يوم من رمضان ولا يعتد بعده على المشهور (أو بفجره) أي فجر يوم العيد (خلاف) ولا يعتد على القولين فمن ولد أو اشترى أو تزوجت بعد الغروب ومات أو بيع أو طلقت قبل الفجر لم يجب ولو ولد أو اشترى أو تزوجت قبل الغروب وحصل المانع قبل الفجر وجبت على الأول دون الثاني ولو حصل ما ذكر بعد الغروب واستمر للفجر وجبت على الثاني لا الأول ثم بين جنس الصاع به وله (من أغلب القوت) بلبل (من معشر) وهو الجمع والشعر والسمك والذرة والدخن والتمر والزبيب والأرز فهذه ثمانية فمراده معشر خاص (أو أنط)

مراده بالخفة المتوسطة. اليد المتوسطة. ولا مبسوطتين ولا مضطمتين. وليس مراده بالخفة. اليد الواحدة (قوله) وذلك قدح وثلاث الخ (أي هذا الربع المصري يجرى عن ثلاثة) (قوله) أو في عبد الخ (أي ما حمل عليه قوله أو جزؤه من الصور الثلاث هو مختارح وحمله النارحان على الثالثة فقط وحمله ابن غازي على الأولين (قوله فضل) نعم لقوله صاع أو جزؤه أي فضل ما ذكر من الصاع أو جزئه فأفرد الضمير باعتبار ما ذكر أو نظرا لكون العطف بأو فإن قدر على الزكاة يومها أخرجها فإن دفعها لمعطيه فالظاهر تجزيه على ما مر من دفع الزكاة لغريم وأخذها منه وقوله اللازم له صفة لذوت عياله وقوله بعده أي بعد ذلك اليوم وقوله وهم أي عياله وقوله وإن قدر عليه أي على ذلك الصاع أو جزئه يتسلف وهذا مبالة في وجوب الصاع أو جزئه ثم ما اقتضاه كلامه من وجوب التسلف هو ظاهر المدونة (قوله) وقيل لا يجب التسلف (أي بل يستحب وعليه اقتصر ابن رشد وأشار المصنف بالمبالغة للرد عليه (قوله خلاف) الأول لابن القاسم في المدونة وشهره ابن الحاجب وغيره والثاني لرواية ابن القاسم والأخوين عن مالك وشهره الأبهري وصححه ابن رشد وابن العربي قل بعضهم الأول مبنى على أن الفطر الذي أضيفت إليه في خبر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر في رمضان الفطر الجائز وهو ما يدخل وقته بغروب شمس رمضان والقول الثاني مبنى على أن المراد الفطر الذي أضيفت إليه الفطر الواجب الذي يدخل وقته بطول الفجر اه واعترض ذلك شيخنا بأن عدم نية الصوم واجب فيها وتناول الفطر جائز فيهما حينئذ فلا وجه لجعل الفطر الأول جائزا والثاني واجبا فتأمل وبقي ثلاثة أقوال أخرى أحدها أن الوجوب يتعلق بطول الشمس يوم العيد ولا يعتد وقت الوجوب على هذا القول أيضا الثاني أن وقته يمتد من غروب ليلة العيد إلى غروب يومه الثالث أنه يعتد من غروب ليلة العيد إلى زوال يومه ذكره في التوضيح وعزاه لابن الماجشون اه بن (قوله) لم يجب أي على كل من القولين ومثل من ذكر من ولد أو أسلم بعد النحر فلا يجب اتفاقا (قوله) وحصل المانع أي وهو الموت والبيع والطلاق (قوله) من أغاب القوت بالبلد أي من غير نظر لقوت المخرج واعلم أن المنظور له إنما هو غالب قوت أهل البلد في رمضان على ما يظهر من ح ترجيحه لافي العام كله ولا في يوم الوجوب اه بن واستظهر في الحج أن المعبر الأغلب وقت الإخراج (قوله) من معشر أي حالة كون ذلك الأغلب من معشر أي مركب بالمعشر وقوله فهذه ثمانية جمعها بعضهم بقوله :

قدح شعير وزبيب سلت \* تمر مع الأرز ودخن ذرة

(قوله خاص) أي لا مطلق معشر والاتقضى أنها تخرج من عشرين صنفا وهي الحبوب والثمار التي يجب زكاتها بالشعر وليس كذلك (قوله خثر الابن) أي نخينه (قوله) الذي زاده على التسمية أي فأجاز الإخراج منه أن غلب اقتيانه على التسمية أو ساوى الوجود منها في الاقتيات وروى ذلك ابن حبيب في مختصر الواضحة عن مالك (قوله) إلا أن يقتات غيره) أي في زمن الرخاء والشدّة معا لافي زمن الشدة فقط كما قاله أبو الحسن وابن رشد والذي يظهر من عبارات أهل المذهب أن غير التسمية إذا كان غالبا لا يخرج منه وإنما يخرج منه إذا كان عيشهم دون غيره من التسمية كما في المدونة وغيرها ولذا قال المصنف إلا أن يقتات غيره أي إلا أن يفرد غيره بالاقتيات فيخرج منه حينئذ انظر بن (قوله) فيدخل فيه أي في غير ما ذكر وقوله فيخرج مما غلب أي اقتيانه من

(٦٤ - دسوقي - أول) وهو خثر الابن المخرج زبده فالتى تخرج منه تسمية فقط وأشار بقوله (غير علس) للرد على ابن حبيب الذي زاده على التسمية المتقدمة (بأن يقتات غيره) أي غير ذكر من المعشر والأنط فيدخل فيه العلس وغيره من لحم ولبن وفول وحمص

أيها شاء ومع غلبة واحد منها تعين الاخراج منه كأن اشترد وان وجدت أو بعضها واتيت غير اثنين الاخراج منها تحييراً هذا حاصل ما ذكره الخطاب وتيمم الجماعة ورده بعض المحققين أن ظاهر الصوم كالمنف أنه متى اتيت غير التهمة أخرج مما اتيت وأوجدت التهمة أو بعضها فلا يحول على ما في الخطاب ومن تيمم والصواب أنه يخرج صاعاً بالكيل من الملس والتمطاني وبالوزن من نحو اللحم (و) يجب الاخراج (عن كل مسلم يئونه) من ماله، وإذا احتمل مؤته وقام بكفايته أي تلمزه فقتله (بقراءة) متاق يئونه والباء سببية كأولاد المذكور للبلوغ والانات للدخول أو الدعاء له بشرطه والوالدين الفقيرين (أو) زوجية) هذا إذا كانت له بل (وإن) كانت (لأب) أما أو غيرها والمراد للدخول بها ولو مطلقة رجعيًا أو من دعي للدخول بها (وخادمها) أي خادم الجهة التي بها التهمة من قرابة أو زوجية له أو لأبيه إن كان خادم الزوجة أو أحد الوالدين رقيقاً لا بأجرة وإن لم يلمه فقتله وهذه من مسائل التي تجب فيها النفقة

أفتران تعدد ذلك الغير كما لو كان لثقتان فولاو حصا وغلب أحدهما في الاتيات وقوله ولم أجد أي كما لو كان لثقتان فولاو فقط (قوله والاثنيان الخ) أي والأبأن وجدته منها تعين الاخراج منه أي من ذلك الوجود من التهمة وإن كان غير مقتات وما ذكره من التبيين منه فكا يأتي للشارح (قوله فمضى وجدت الخ) في قوة قوله والحاصل فكانه قل والحاصل أنه مضى وجدت الخ وقد اشتمل هذا الحاصل على خمسة صور (قوله ومع غلبة واحد منها) أي في الاتيات وقوله كأن افترد أي واخذ منها في الاتيات ولو كان غيره موجود أو قوله وتيمم الجماعة أي جماعة الشراح كخشي وعقب وشب وعب (قوله ورده بعض المحققين) هو العلامة طفي وحاصل كلامه أن عبارة الدوة والبيان والاختي وابن عرفة إن غير التهمة إذا كان غالباً لا يخرج منه وإن كان هو عيشهم فقط أجزأ الاخراج منه ولو وجد شيء من التهمة وهو ظاهر قول المصنف إلا أن يقتاتوا غيره أي فيخرج من ذلك لثقتان ظاهره وجد شيء من التهمة التي هي غير مقتاة أولاً (قوله يخرج صاعاً بالكيل الخ) قال ابن عرفة وفيها لا يخرج من الدقيق ابن حبيب يجرى بره وكذلك الخبر الصقلي وبعض القرويين قول ابن حبيب تفسير والباقي خلاف أي وعاءه فالتمتع ظاهره من عدم اجزاء الدقيق ولو بره لكن مقتضى نقل المواق ترجيح الاجزاء وهو التأويل الأول وأما اخراج دقيق من غير ربع فلا يجرى قطعا (قوله وبالوزن من نحو اللحم) أي من اللحم ونحوه كالبابن بأن يخرج خمسة أرطال وثلاثاً باعدي كالمرا للشارح ورد بقوله والصواب على من قال أنه يخرج من اللحم واللبن مقدار عيش الصاع فإذا كان الصاع من الحنطة يئدى انساناً ويئشيه أعطى من اللحم أو من اللبن ما يئدى ويئشى وفي اللج وهل قدر نحو اللحم يجرى للد أو شبهه وصوب كما في ح أو بوزنه خلاف اه فمضى يعلم أن ما ذكره شارحنا خلاف الصواب فأمل (قوله بشرطه) أي وهو اطفة الوطء (قوله هذا إذا كانت له) أي هذا إذا كانت الزوجة له بل وإن كانت تلك الزوجة لأبيه سواء كانت زوجة أبيه أو أمه أو كانت غيرها (قوله من قرابة أو زوجية له أو لأبيه) فيدخل خادم أبيه وخادم زوجته هو وخادم زوجة أبيه سواء كانت أمه أو غيرها وما علم أن محل لزوم زكاة خادم من ذكر من زوجته وزوجة أبيه إذا كانت من أهل الإخداًم والا فلا تلمزه لحاده بها نفقة ولا زكاة فلو كانت أهلاً للإخدام بأكثر من واحد إلى أربع أو خمس فليلزمه من زكاة فطر الجميع وقيل لا يلزمه إلا زكاة فطر واحد فقط وقيل يلزمه أن يزكي عن خادمين ونسب ابن عرفة وفي وجوبها عن أكثر من خادم إلى أربع أو خمس إن اقتضاء شرفها ثالثاً عن خادمين فقط الأول لا تعني عن أصغ مع ابن رشد عن رواية ابن شعبان والثاني ليحيى عن ابن القاسم مع ابن رشد عن ظاهرها والثالث لسمع أصغ عن ابن القاسم وما يأتي في النفقات من قوله واخدام أهله ولو بأكثر من واحد لا يأتي على مذهب الرونة انظر بن (قوله أولاً) أي أولاً أمه أو أراد بأبيه أصله فيشمل الأم (قوله لا بأجرة) أي لأن كانت خدمته بأجرة أي غير الزونة ليغاي ما بهد وقوله وهذه أي السئلة وهي التي فيها الخدمة بالأجرة لا يارق من جملة السائل الخ (قوله وهذه الثلاثة) أي التي تلزم فيها النفقة دون الزكاة وقوله لأنه حصر الأسباب أي التتضية للزكاة (قوله أورد) فليزمه أن يزكي عن عبيده وامائه ولا فرق بين القن ومن فيه شابة كالدبر وأم الولد والعتق لأجل وكذا المكاتب على الشهور كما أشار لذلك المصنف بالمبالغة ولا فرق بين كونهم لقيمة أو لتجارة كانت قيمتهم نصاباً أو دونه أصحاباً أو مرضى أو زمنى وأدرج ح في قوله أورد من اعتق صغير إلا قدر على الكسب قال لأن فقتله بالرق السابق وذكر خلافاً فمضى اعتق زماناً فأنظره

(قوله)

دون الزكاة كمن يمونه الزكي بالتزام أو بأجرة كمن جعل أجرته طعامه أو بعمل كطائفة

بأن حامل وهذه الثلاثة خارجة من كلام المصنف لأنه حصر الأسباب في ثلاثة القرابة والزوجة والرق (أورد) حرج رفقي رقيقه

لأنه لا يؤنه لأن نفقته على سيدهم ولا يجب على سيدهم الرقيق أيضا (ولو) كان رقيقه (مكاتباً) لأنه رقيق سابق عليه درهم وهو وإن كانت نفقته على نفسه إلا أنه بالكفاية يقدر أن السيد ترك له شيئاً في نظير نفقته (و) لو (٥٠٧) (آبقار حى) عوده ومنصوبا

كذلك والإلتزامه (و) لو رقيقاً (مبيعاً) بمواضة أو خيار (فجاء وقت الزكاة قبل رؤية النعم وضى زمن الحار فزكاة فطرهما على البائع لأن نفقتهما عليه) (ومحرم) بالفتح فزكاته على سيده المخدم بالكسر (إلا) أن يرجع بعد الإخدام (لحرية) كأن يقول له أخدمتك فلانا مدة كذا وبمدها فئت حر (فعلى محرم) يفتح الدال زكاته كنفقة طالت مدة الخدمة أو قصرت وظاهره أنه لو كان مرجحه لشخص أنها تكون على المخدم بالكسر والعمد أنها على من مرجحها له كنفقته أن قل (و) العبد (المشترك) والبعض بقدر الملك (فيها) ولا شيء على العبد (والثانية) (و) العبد (المشترى) شراء (فاسداً) زكاته (على مشترى) أن قبضه لأن ضمانه منه حينئذ (ونذب) أخرجها بعد النحر قبل الصلاة (و) نذب أخرجها (من قوته الأحسن) من قوت أهل البلد أو من أغاب قوتهم (و) نذب (عربة) القمح (و) غيره (إلا) العات (فيجب) غيرلته إن زاد الفلث على الثلث

(قوله لأنه لا يؤنه) أى لكونه ليس رقيقاًه إذ لا يملكه إلا بالتزاع (قوله ولا يجب) أى زكاة رقيق الرقيق على سيدهم الرقيق أيضا ولا على أنفسهم لأن نفقتهم على سيدهم وإنما لم يجب على سيدهم الرقيق لأن ملكه غير مستقر ولأن شرط من يجب عليه الزكاة أن يكون حراماً موسراً فلا يخاطب بها العبد لأن نفسه اتفاقاً ولا عن زوجته كما في بن خلافة لعق ولا عن رقيقه (قوله بقدر الخ) أى فصدق حينئذ على المكاتب أن سيده يؤنه بالرق (قوله وآبقار حى) غطف على ما في حيز أو مشاركاله في الخلاف وكذا قوله ومبيعا بمواضة أو خيار إذ قد قيل فيها إنها بمجرد العقد عليها يدخلان في ضمان المشتري فنفقة كل منهما وزكاة فطره عليه (قوله كذلك) أى رجوع عوده وقوله والاى ولا يكن واحداً منهما مرجوا لم تلزمه زكاته وإذا خاص من غصبة فلا يزكى عنه ربه لئى من ماضى الأعوام بخلاف الناشئة إذا خالت من التعصب لأنها تنمو بنفسها قوله بن (قوله كأن يقول له) أى كأن يقول السيد للعبد (قوله أنه لو كان مرجحه لشخص) أى غير سيده (قوله كنفقته) أى قبل حاصله أن العبد المخدم أن كان مرجحه بعد الخدمة لسيده فزكاته على المخدم بالكسر وهو السيد وإن كان مرجحه لحرية فزكاته على المخدم بالفتح وإن كان مرجحه لشخص آخر فزكاته على ذلك الشخص الذى مرجحه له لوجوب نفقة المخدم على من ذكر (قوله والمشارك بقدر الملك الخ) هذا هو الراجح وقابله أنها على عدد رهوس المالكيين ولهذا السألة نظائر في هذا الخلاف وضابطها كل ما يجب بمشركة هل استحقاق ذلك الواجب بقدر الحقوق أو على عدد رهوس قولان لكن الراجح منهما مختلف فالراجح الثانى وهو اعتبار عدد رهوس في مسائل كأجرة القسام وكنس المراضى والسوائى وحارس أعدال المتاع ويوت الطعام والجري والبساتين وكاتب الوثيقة وكذا صيد الكلاب فلا ينظر لكثرة الكلاب وإنما ينظر في اشتراك الصيادلة رهوس الصيادين والراجح القول الأول وهو اعتبار الملك في مسائل كزكاة الفطر والشفعة ونفقة الأبوين أه بن أى فالراجح أنها توزع على الأولاد بقدر اليسار لا على رهوس ولا بقدر الميراث خلافاً لبعضهم وكذا زكاة فطرهم (قوله أن قبضه) أى من البائع فإن لم يقبضه كانت زكاته على البائع لأن ضمانه منه (قوله وقبل الصلاة) أى وقبل صلاة العيد ولو بعد الغدو إلى المصلى كذا قل عقب والذى يدل عليه كلام للدونة وغيرها أن اللدوب إنما هو الإخراج قبل الغدو للمصلى لكن قل أبو الحسن محل الاستحباب إنما وقبل الصلاة فلو أداها قبل الصلاة بعد الغدو للمصلى فهو من المستحب أحم (قوله الأحسن من قوت أهل البلد) أى إذا كان لهم قوت واحد وقوله أومن أغلب قوتهم أى أو الأحسن من أغاب قوتهم إذا تعدد قوتهم وليس مراد المصنف الأحسن من قوته إذا اختلف لصدقه بالأدون من قوت البلد (قوله فيجب غيرلته) أى زاد الفلث على الثلث (هذا قول ابن رشد وعليه) إذا كان الفلث الثلث أو دونه ييسر كالربيع فتستحب الغريبة (قوله وقيل بل الخ) أى وقيل بل يجب الغريبة ولو كان الثلث الثلث أو مقاربه كالرابع وقوله وهو الأظهر أى كما قول ابن عرفة (قوله ظرف الزوال) أى لا يدفع لأن نذب الدفع لا يتقيد بكونه يوم العيد (قوله أى نذب لمن زال قمره أو رقه يوم الفطر) أى بدفعه ما لو كان الزوال قبل فجره لوجب (قوله ويجب على سيد العبد الخ) أى ويأخر بهذه المسئلة فيقال زكاة فطر طلب أخرجها عن واحد مرتين وتوقف المواق في إخراج العبد لها مع أن سيده أخرجها قل نعم في البعض يظهر إخراجها إذا مكنت حرته يوم العيد عن البعض الذى قلنا لاى فيه فانظره

وقيل بل ولو كان الثلث أو مقاربه ييسر وهو الأظهر (و) نذب (دفعها لزوال) أى لأجل زوال (قمر ورق) يومه طرف لزوال أى نذب لمن زال قمره أو رقه يوم الفطر أن يخرجها عن نفسه ويجب على سيد العبد إخراجها عنه (و) نذب دفعها

( للإمام العدل ) لفرقها وظاهر للدونة الوجوب ( و ) ندب ( عدم زيادة ) على الصاع بل تكره الزيادة عليه لأنه تحديد من الشارع بالزيادة عليه مكرهه كالزيادة في التيسير على ثلاث وثلاثين وهذا ان تحقت الزادة وأمنع الشك فلا ( و ) ندب ( إخراج المسافر ) عن نفسه في الحالة التي يخرج عنه أهله لأجل نسيانهم والأوجب عليه الإخراج ( و ) جاز إخراج أهله عنه ( أي عن المسافر ان كان عاداتهم ذلك أو أوصام ( ٥٠٨ ) وتكون العادة والوصية بمنزلة النية والامحيز عنه لفقدها كما يظهره المصنف وكذا

يجوز إخراجهم عنهم العبرة في القسمين قوت المخرج عنه فإن لم يلزم احتياط إخراج الأعلى فإن لم يوجد عندهم كاهل السودان شأنهم أكل البيرة والدخن فإذا سافر أحدهم إلى مصر وشأن أهل مصر أكل القمح فالظاهر أنه تعين عليه ان يخرج من نفسه ولا يجوز الإخراج عنه منهم بخلاف العكس ( و ) جاز ( دفع صاع ) واحد ( لمساكين ) ( جاز دفع ( أصح ) متعددة ( لو واحد ) وان كان الأول دفع الصاع لواحد ( و ) جاز إخراج ( من قوته الأذن ) أي من قوت أهل البلد لعدم قدرته على قوت أهل البلد ولذا قال ( بلا ) ان يقتات الأذن ( بلتح ) فلا يجوز ولا يحزبه وكذا لو اقتته لهم نفس أوله دته كبذوي يأكل المشعر محاضرة يمتانون الصصح ( و ) جاز ( إخراج ) أي للمساكين فكانه ( نبله ) أي أوجب ( بكايومين ) أو للثلاثة وفي الدونة باليوم أو باليومين والمصنف تبع الجلاب ( وهل ) الجواز

( قوله للإمام العدل ) أي في أخذها وصرفها ( قوله بل تكره الزيادة عليه ) أي إذا كانت الزادة متعقبة بالصاع كما نقل عن الإمام والأفلا كرامة ( قوله في الحالة الخ ) وذلك إذا أوصام بإخراجها ووثق منهم أو كانت عاداتهم الإخراج عنه وهو غائب ( قوله والا ) أي والابن أو صام ولم يكن عاداتهم الإخراج عنه ( قوله في القمين ) أي وما إخراجهم عنه وإخراجهم عنهم ( قوله فإن يعلم ) أي قوت المخرج عنه ( قوله ولا يجوز الإخراج عنه منهم ) الأوضح ولا يجوز إخراجهم عنه أي ولا يحزبه أيضا ( قوله بخلاف العكس ) أي وهو إخراجهم في مصر عنهم فإنه يجوز ( قوله وان كان الأول الخ ) فيه نظر إذ ما ذكره رواية مطرف وهي المقابلة لمذهب المدونة قالوا بالحسن وجوز ان يدفع الرجل عنه وعن عياله لمساكين واحد هذا مذهب ابن القاسم وقال أبو مصعب لا يحزبه ان يعطى مسكينا واحدا أكثر من صاع وراى كالكفارة وروى مطرف يستحب لمن ولي ثغرة فطرته أن يعطى لكل مسكين ما أخرج عن كل انسان من أهله من غير إيجاب له بن وعلم منه أن الجواز في كلام المصنف مستوي الطرفين لأجل أن يكون ماشيا على مذهب المدونة لا بمعنى خلاف الأولى والأركان ماشيا على رواية مطرف ( قوله ومن قوته الأذن الخ ) حاصل قفه المسئلة ان من اقتات الأذن ان اقتاته لعجز عن قوت البلد أجزأ اتفاقا وان كان لشح لم يجزه اتفاقا وان كان لعادة فقيه قولان اعتمد المصنف منهما القول بالإجزاء وهو ضعيف والمذهب القول بعدم الإجزاء كما ذكره ابن عرفة اه بن وأما كان المصنف معتمدا للقول بالإجزاء لأن حكمه بجواز الإخراج من قوته الأذن إذا كان اقتياته لعجز شح صادق باقتياته لعجز أو لمادة أو هضم نفس وشارحنا قصره على ما إذا كان اقتياته لعجز بحيث يكون الاستثناء منقطعاً لأجل تمشية المصنف على القول المعتمد فأمل ( قوله وإخراجهم قبله بكايومين ) فلو إخراجهم قبل الوجوب فصاعت فقال اللخمي لا تجزى واعترضه التونسي واختاراه متى إخراجها فصاعت في وقت لو إخراجها فيه لأجزأت انها تجزى انظر التوضيح ( قوله وفي المدونة ) أي وهو المعتمد فلا يجوز إخراجها قبله بثلاثة أيام ومافي الجلاب ضعيف وان كان واقفا لما في الموطأ ( قوله سواء دفعها بنفسه ) أي للفقراء أو دفعها لمن يفرقها ( قوله تأويلان ) الراجح منهما الأول وهو فهم اللخمي المدونة وعليه الأكثر والثاني فهم ابن بونس ( قوله وإلا أجزأ اتفاقا ) أي لأن لدافها ان كانت لا تجزى أن يتزعمها فإذا تركها كان كمن ابتداء دفعها حينئذ ( قوله ولا تسقط بمضى زمنها ) أي ولا يسقط طلبها بمضى زمنها مع ستره فيه بل محررها لماضي السنين عنه وعن تازمه عنه وأما لو مضى زمنها وهو مصر فيه فانتها تسقط عنه والمراد بزمنها زمن وجوبها وهو أول ليلة العيد أو فجره ( قوله فتدفع لملك نصاب ) أشار بهذا إلى أن المراد بالفقراء هنا فقراء الزكاة وهو المشهور وقيل إنما تدفع لعدم قوت يومه والأول قول أبي مصعب وشهره ابن شماس وابن الحجاب والثاني قول اللخمي وإذا لم يوجد في بلدها فقراء قلت لأقرب بلدها ذلك بأجرة من المزمكي

لأهله

( مطبقاً ) سواء دفعها بنفسه أو لمن يفرقها وهو المذهب ( أو الجواز ) ( تأويلان ) هما إذا لم ترق بيد الفقير إلى وقت الوجوب والا بن دفعها ( بالفرق ) فان فرقها بنفسه لم يحز ولم تجز ( تأويلان ) هما إذا لم ترق بيد الفقير إلى وقت الوجوب والا أجزأت اتفاقا ( ولا تسقط ) الفطرة ( بمضى زمنها ) لترتبها في القيمة كغيرها من الفرائض وأتم ان أخرها عن يوم الفطر مع القدرة ( وإنما تدفع لغيره ) غير هاشمي فتدفع لملك نصاب لا يملكه عليه فأولى من لا يملكه لالامل عام أو مؤلف قلعه ولا في الرقاب ولا الفارم ومجاهد وغريب يتوصل بها لبلده بل بوصف الفقر وجاز دفعها لأقربه الدين لأنهم فقيرهم والزوجة

المكس

[درس]

(ابذ كفيه حكم الصيام)

وما يتعلق به

وهو لغة الإمساك عن

الشئ، وشرا إمساك عن

شهوتي البطن والفرج في

جميع التهاضية فله ركبان

واستحب ما ثبت به رمضان

بقوله (ثبت رمضان)

نبي يتحقق في الخارج

وليس المراد خصوص

الثبوت عند الحاكم بأحد

أدور ثلاثة إما (بكمال

شعبان) ثلاثين يوما وكذا

ما قبله ان غم ولو شهورا

لا بحساب نجم وسير لم

على الشهرور لأن الشارع

أناط الحكم بالرؤية أو

يا كال ثلاثين يقال عليه

الصلاة والسلام الشهر

تسعة وعشرون فلا

تصوموا حتى تروا الهلال

ولا تظفروا حتى تروه فان

غم عليكم فقدروا له وفي

رواية فكلوا عدة شعبان

وهي مفسرة لما قبلها قال

مالك إذا توالى القيم شهورا

يكونون عدة الجميع حتى

يظهر خلاصه اتباعا

للحديث ويقضون إن

تبين لهم خلاف ما عليه

اتسى (أو برؤية

عدلين) الهلال المراد

بها ما قبل النقيضة فصدق

بالأكثر فكل من أخبره

عدلان برؤية الهلال أو مضمما بخبران غيره وجب عليه الصوم لا بسدل ولا به وبامرأتين

لأنه لا يقص الصاع هذا ان أخرجهما الركن فان دفعها للإمام في ثقله لا لأقرب البلاد لبادها حين  
تقدم منها باخرة منها ومن التي قولان قاله أبو الحسن على الدونة (قوله دفع الزوجها الفقير) إنما جزم هنا  
بحوز دفعها الزوجها الفقير دون زكاة المال فان فيها قولين بالمع والكرامة للفرق بقلة النفع بالنسبة  
لركاة المال (قوله بخلاف المكس) في فلا يجوز ولو كانت الزوجة فقيرة لان ثقلها تلزمه ومن أيسر بعد  
أعوام لم يقضها اه عبق (باب في الصيام)

(قوله عن شهوتي البطن والفرج) يبطل طرد هذا التعريف بما إذا جومت ثمانية أو ثمانية عشر أو ثمانية وعشرين أو ثمانية وثلاثين أو ثمانية وأربعين أو ثمانية وخمسين أو ثمانية وستين أو ثمانية وسبعين أو ثمانية وأصا  
يقضى صحة صومه لامساك كل عن شهوتي البطن والفرج وليس كذلك (قوله فله ركبان) أي  
الامساك والنية وإمساكاً ركبين لدخولهما في ماعيته ومفهومه \* وأما شروط وجوبه فلا طاعة  
والبلوغ وشروط صحته الاسلام والزمان القابل للصوم \* وأما شروط وجوبه وصحته فالاعتق وعدم  
الحيض والغاس ومجيء شهر رمضان (قوله نبي يتحقق في الخارج) سواء حكم بثبوته حاكم أولاً  
(قوله وكذا قبله) أي وكذا بكمال مقوله وهو رجب ثلاثين وكذا ما قبل رجب وقوله ان غم شرط  
في كمال كل شهر ثلاثين أي إذا كانت السماء ليلة الثلاثين مغيمة في آخر كل شهر وأما إذا كانت السماء  
مصحية فلا يثبت ثبوته على كمال ثلاثين بل تارة يثبت بذلك ان لم ير الهلال وتارة يثبت برؤية الهلال  
ليلة الثلاثين فيكون شعبان أو غيره حينئذ تسعة وعشرين يوماً كما سيأتي يقول أو برؤية عدلين  
للهلال (قوله لا بحساب نجم) عطف على قوله بكمال شعبان وقوله وسير لم تفسير وقوله على الشهرور  
خلاف لمن قال انه يثبت بحساب سير القمر وإذا ثبت بالحساب ان قوس القمر في تلك الليلة مرتفع بحيث  
انه يرى ثبت الشهر والا فلا والاثبوت بالنسبة لذلك الحاسب لسير القمر ولمن يصدق في حسابه  
وهذا القول الضعف هو مذهب الشافعي (قوله أناط الحكم) أي انتهى هو ثبوت الشهر (قوله تسعة  
وعشرون) قيل انه محمول على الغالب فيه لقول ابن مسعود رضي الله عنه معناه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم تسعة وعشرين أكثر مما أصا ثلاثين أخرجه أبو داود والترمذي وقد صام صلى الله عليه  
وسلم تسعة أعوام منها عامان ثلاثون وسبعة أعوام كل عام تسعة وعشرون ومعناه ان الشهر يكون  
تسعة وعشرين وهكذا وقع في حديث أم سلمة في البخاري (قوله فلا تصوموا حتى تروا الهلال)  
أي ليلة ثلاثين (قوله فان غم عليكم) بضم للمعجمة وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه غير ليلة الثلاثين  
(قوله فكلوا عدة شعبان) بضم الدال وكسر ها وهمزته حمزة وصل أي فأنتم ثلاثين وهذا محظ الاستدلال بالحديث  
وعلم بما قلناه ان المراد باقذاره أنعامه ثلاثين وان اللام في قوله زائدة مثل ردف لكم واثبات التقدير بمعنى  
النعام واقع بكثرة قال تعالى قد جعل الله لكم سبل كل شئ قدرا أي عاماً (قوله فكلوا عدة شعبان) أي ثلاثين ليلة  
(قوله وهي مفسرة لما قبلها) أي لما علمت ان الإقذار يأتي بمعنى الأنعام والاكمل (قوله ويقضون ان تبين)  
لهم خلاف مذهبهم عليه) أي كما إذا تبين ان شعبان تسعة وعشرون وان رمضان كامل فانهم يقضون يوماً  
وإذا تبين نقص رجب وشعبان وكامل رمضان قضوا يومين قال عجم ينبغي ان يقيد قول المصنف بكمال  
شعبان بما إذا لم تتوال أربعة أشهر قبل شعبان على الكمال والا جعل شعبان ناقصاً لأنه لا يتوال خمسة  
أشهر على الكمال كما لا يتوال أربعة على النقص عند معظم أهل المقات اه وهذا ضعيف والتمداده إذا  
غم ليلة ثلاثين ومن شعبان لم يثبت رمضان الا بكمال شعبان وان توالى قبله أربعة كوال أو ثلاثة نواقص  
ولا عبرة بقول أهل المقات اه عدوى واعلم أنه إذا كانت السماء مصحية ليلة احدى وثلاثين من  
شعبان وقد كان هلاله ثبت برؤية عدلين من رجب فان رمضان حينئذ لا يثبت بكمال  
شعبان لكذب الشاهدين أولاً ولا يصح ان يقيد كلام المصنف بهذا

عدلان برؤية الهلال أو مضمما بخبران غيره وجب عليه الصوم لا بسدل ولا به وبامرأتين

على الشهور في الشكل أي  
فلا يجب على من سمع العدل  
أوهو والراء الصوم واما  
الرائ انه يجب عليه قطعا  
فقوله يكال شعبان أي  
ويص وقوله أو برؤية  
عدلين أي ولا يص إلا إذا  
قل بهما عنهما كما سيأتي  
وثبت برؤية العدلين  
(ولو) ادعيا الرؤية  
(صحو بمصر) أي في  
بلد كبير (فإن) ثبت  
برؤيتهما (أو لم ير) لغيرهما  
(بعد ثلاثين) يوما من  
رؤيتهما حال كون السماء  
(صحو) لا غيم فيها (كذبا)  
في شهادتهما وأدشهادتهما  
بعد الثلاثين صحو إذا كعدم  
لاهامهما على ترويج  
شهادتهما (أو) برؤية جماعة  
(مستفيضة) لا يمكن  
تواطؤهم عادة على الكذب  
كل واحد منهم يخبر عن  
نفسه أنه رأى الهلال ولا  
يشترط أن يكونوا كلهم  
ذكورا أحرارا عدولا  
(وعم) الصوم سائر البلاد  
قريبا أو بعيدا ولا يراعى  
في ذلك مسافة قصر  
ولا اتفاق المطالع ولا  
عدمها فيجب الصوم على  
كل من قال له (إن قل)  
ثبوته (بهما) أي بالمدلين  
أو المستفيضة (عنهما) أي  
عن المدلين أو عن المستفيضة  
فالمصور أوبع استفاضة  
عني مثلها أو عن عدلين  
وعدلان عن مثلها أو عن  
استفاضة ولا بد في شهادة

لأن هذا لم يكمل فيه شعبان بدليل تكذيبهما (قوله على الشهور في الشكل) خلافا لابن الماجشون في  
الأول ولا شبه في الثاني ولابن مسلمة في الثالث (قوله أي فلا يجب على من سمع العدل) أي سمعه يخبر  
بأنه رأى الهلال (قوله أي ويص) ثبوته البلاد والاقطار (قوله ولا يص) أي ولا يص ثبوته برؤيتهما  
بل إنما يجب الصوم في حق من أخبرا بالرؤية أو سمعهما يخبران غيرهما كما مر (قوله لا إذا قل الخ)  
أي فكل من قل إليه بعدلين عنهما وجب عليه الصوم (قوله ولو ادعيا الخ) أي هذا إذا ادعيا الرؤية  
في غيم أو في صحو بلد صغيرة بل ولو ادعيا الرؤية بصحو بمصر كما هو قول مالك وصحابه قال ابن  
رشد وهو ظاهر المدونة وظاهره ولو ادعيا الرؤية في الجهة التي وقع الطلب فيها من غيرهما ورد الصنف  
بلو قول مسنون بردهما للآفة ابن بشر هو خلاف في حال أن نظر الشكل إلى صوب واحد وردت وإن  
اقتردا بالنظر إلى موضع ثبتت شهادتهما وعده ابن الحاجب قولنا ثالثا واعترضه في التوضيح  
(قوله فإن ثبت برؤيتهما ولم ير لغيرهما بعد ثلاثين صحو) ليس هذا مفرعا على شهادة الشاهدين في الصحو  
والصحر فقط كما قيل بل هو أعم من ذلك أي سواء كانت رؤيتهما مع القيم أو الصحو كان البلد صغيرا  
أو كبيرا وكذا قل ابن غاري وأشار بقوله كما قيل لابن الحاجب وشراحه حيث فرعه على الشهور فيها  
قبله واعترض ح إطلاق ابن غازي بأن أمر الشاهدين مع القيم أو صغر المصر يحمل على السداد  
(قوله بعد ثلاثين) أي ليلة إحدى وثلاثين وقوله كذبا أي وحينئذ فيصام الحادي والثلاثين والخاص  
أن تكذيبهما مشروط بامرين عدم رؤيته لغيرهما ليلة إحدى وثلاثين وكون السماء صحو في تلك  
الليلة فلور آغيرهما ليلة إحدى وثلاثين ولم يره أحد وكانت السماء غيا لم يكذبوا ووقع النزاع في أمر ثالث  
هل يشترط في تكذيبهما أن تكون رؤيتهما بصحو بمصر فإن كانت بغير أو صحو في بلد صغير  
لم يكذب أو يكذبان مطلقا كانت رؤيتهما بصحو أو غيم كانت البلد صغيرا أو مصرا الأول للشرح  
ابن الحاجب وأخاره ح والثاني لابن غازي وثل العدلين في كونهما يكذبان بالشرطين المذكورين  
ما زاد عليهما ولم يبلغ عدد المستفيضة وأما الجماعة المستفيضة فلا يتأتى فيهم ذلك لافادة خبرهم القطع  
والظاهر أنه ان فرض عدم الرؤية بعد الثلاثين من أخبارهم بالرؤية دل على أن شرط الاستفاضة لم  
يتحقق فيهم وحينئذ فيكذبون والنية أول الشهر مع التكذيب صحيحة للعذر وخلاف الأئمة لأن  
الشافعي يقول لا يكذب العدلان ويعمل في الفطر على رؤيتهما أولا وظاهر كلام الصنف أنهما  
يكذبان ولو حكم بشهادتهما حاكم وهو كذلك حيث كان ملكيا أما لو كان الحاكم بهما شافيا  
لا يرى تكذيبهما فإنه يجب الفطر (قوله وأما شهادتهما الخ) الأوضح أن يقول كذبا في شهادتهما  
ولو روى لهما إذ شهادتهما برؤيته بعد الثلاثين صحو كعدم لاهامهما على ترويج شهادتهما  
الأولى (قوله مستفيضة) أي منتشرة وقوله لا يمكن الخ اعلم أن الخبر المستفيض وقع فيه  
خلاف فالذي ذكره ابن عبد السلام والتوضيح أنه المحصل قالم أو الظن وإن لم يبلغ الذين أخبروا به  
عدد التواتر والذي لابن عبد الحكم أن الخبر المستفيض هو المحصل للمسلم لصدوره ممن لا يمكن  
تواطؤهم على باطل بلوغهم عدد التواتر واقتصر على هذا ابن عرفة والأبي والواق وكذا  
شارحنا فالأول أعم من الثاني قول الشارح لا يمكن تطاؤهم الخ أي بلوغهم عدد التواتر  
(قوله وعم الصوم) أي وعم وجوبه سائر البلاد القريبة والبعيدة أن قل بهما عنهما وأولى  
أن قل بهما عن الحكم برؤية المدلين أو الجماعة المستفيضة خلافا لعبد الملك القائل إذا قل بهما  
على الحكم فإنه يقصر على من في ولايته وقال أبو عمر بن عبيد البر إن القل سواء كان عن حكم  
أو عن رؤية المدلين أو الجماعة المستفيضة إنما يصم البلاد القريبة لا البعيدة جدا وارتقاء ابن  
عرفة انظرح ويمكن أن يكون مراد الشارح بالبعد البعيد لا جدا فيكون ما شيا على ذلك القول

ولا يكفي ذلك واحد عن واحد فالصنف ظاهر في أن النقل عن رؤية العدلين بشرطه يتم بكل من بلغه ذلك وهو مقتضى القواعد وظاهر ابن عبد السلام وكيف يصح لمن بلغه من أربعة عدول أو من عدلين قلا عن كل من العدلين أيهما قد رأى الهلال عدم لزوم الصوم فالقول بعد العموم والحالة هذه وإنما يخص من رأى ومن سمع منه دون من سمع من السامع وإنما جعل العموم إذا حكم حاكم أو ثبت عنده بما لا وجه وأما النقل عن الحكم بثبوت الهلال برؤية العدلين فإنه يتم ولو نقل الثبوت عند (٥٦٦) الحاكم واحد على الأرجح

(أ) ثبت ومضان (ب) رؤية (متفرد) وكذا النظر ولو خليفة أو قضا أو أعدل أهل الزمان (لا كاهله ومن لا اعتناء لهم بأمره) أي أمر الهلال من أهله وغيرهم فهو عطف عام على خاص فيثبت في رؤيته في فهم ولو عبدا أو امرأة حيث ثبتت العدالة ووقت أنفس غير المعتنين بخبره واعترض عطف من لا اعتناء لهم على أهله بأنه يقتضي ثبوته لأهل ولو اعتنوا وليس كذلك إذ الفرد إما اعتبار برؤية غيره المتني مطلقا دون المعتني مطلقا فو حذف كاهله والماعطف وقال إلا من لا اعتناء الخ اتفاق الأرجح وليس عطفا على قوله أن نقل بهما لأن نقل الواحد عن الآخر متضاة أو ثبوته بعدلين عند الحاكم متبر قيم يحمل لا اعتناء فيه وكذا بما يقتضي فيه على للتمتع لأهله وغيرهم بخلاف نقل الواحد عن رؤية العدلين فلا يعتبر (وعلى عدل) رأى الهلال (أو مرجو) لأن يقل بأن كان مجهولا

(قوله ولا يكفي نقل واحد عن واحد) أي بأن نقل واحد عن أحد العدلين ونقل واحد آخر عن العدل الآخر (قوله بشرطه) وهو أن ينقل عن كل واحد اثنان ليس أحدهما أصلا (قوله وظاهر ابن عبد السلام) هو بالرفع عطفا على مقتضى القواعد (قوله وكيف أن) استفهام استكاري بمعنى الذي وقوله لمن بلغه الخ أي بالسمع منهم (قوله فالقول) مبتدأ وقوله بعده لا وجه له خبر (قوله والحالة هذه) أي والحال أنه نقل عن رؤية العدلين عدلان (قوله وإنما يخص) أي وجوب الصوم من رأى وهو العدلان وقوله ومن سمع منه أي من رأى وهما الناقلان (قوله إذا حكم حاكم) أي بثبوته ونقل ذلك الحكم وقوله أو ثبت أي أو ثبت عند الحاكم بعدلين أو جماعة مستفيضة ولم ينكم ونقل ذلك الثبوت (قوله وأما النقل عن الحكم بثبوت الهلال برؤية العدلين) أي أو الجماعة المستفيضة وقد تحصل من كلام الشارح أن صور النقل ستة لأنه إما عن رؤية العدلين أو عن رؤية المستفيضة وعن الحكم والناقل في الثلاث إما عدلان أو مستفيضة وكلها تعم ويشملها كلام الصنف لأن قوله وعم أن نقل بهما عنهما أي وأولى إن نقل بهما عن الحكم وأما أن كان الناقل عدلا فإن نقل رؤية العدلين كان نقله غير معتبر وإن نقل ثبوته عند الحاكم وإن لم يحصل منه حكم أو نقل ثبوته برؤية المستفيضة فإنه يتم كل من نقل إليه كسبائي ذلك للشارح • والحاصل أن الأقسام ثلاثة نقل عن الحاكم أو عن المستفيضة أو عن العدلين فالتمدد بشرط في الأخير دون الأولين والراد بالنقل عن الحاكم ما يشمل النقل لحكمه أو لجريد الثبوت عنده (قوله لا برؤية منفرد الخ) أشار الشارح بتقدير رؤية إلى أنه مخرج من الرؤية لامن النقل فهو عطف على قوله عدلين من قوله أو برؤية عدلين وإنما صرح به مع الاستثناء عنه بقوله عدلين لأنه مفقود عدد وهو غير معتبر ولأجل أن ترتب عليه ما بعده من الاعتناء (قوله الا كاهله) أي إلا بالنسبة لأهله ولمن لا اعتناء لهم بأمر الهلال سواء كانوا أهله أو كانوا غيرهم (قوله ولو عبدا) أي وأو كان ذلك المفرد عبدا (قوله حيث ثبتت العدالة) أي عدم الاشتباه بالكذب (قوله مطلقا) أي سواء كان أهلا أو غيره وكذا يقال فيما بعد (قوله وليس عطفا) أي وليس قوله لا بفرد عطفا على قوله أن نقل بهما (قوله على التمسك) أي كما هو قول ابن بشير وأبي بكر بن عبد الرحمن وحكا عن ابن حبيب وصوبه ابن رشد وابن يونس ولم يحك البخمي والباقي غيره ومقابله لأبي عمران قال لا يثبت بنقله إلا بالنسبة لأهله الذين لا اعتناء لهم بأمره انظر (قوله فلا يعتبر) أي كما قلناه عن ابن عبد السلام اللهم الآن يرسل يكشف الخبر فيكون كالوكيل سماعه بمنزلة سماع المرسلين له وحينئذ فيجب عليهم الصوم على خلاف في ذلك قل في الحج (قوله والختار) أي والختار عند البخمي على العدل والرجو أو غيرهما الأربع لأجل فتح باب الشهادة أو أن قوله أو غيرهما عطف على عدل السابق عطف تلقين (قوله النكشاف) أي الظاهر الفسق للناس (قوله وظاهره أنه يجب عليه) أي على الفاسق الأربع كما يجب على العدل ومجهول الحال (قوله لم يختره) أي القول بوجوب الرفع (قوله بالنسبة) أي بالنسبة لرفع الفاسق بخلاف العدل ومجهول الحال فإن رفعهما واجب اتفاقا (قوله أي في القدر المشترك الخ)

الحال (رئس رؤيته) للحاكم أي يجب على كل أن يخبر الحاكم بأنه رأى الهلال ولو علم للرجو جرحه نفسه (والختار) عند البخمي (وغيرهما) وهو الفاسق النكشاف وظاهره أنه يجب عليه الرفع وهو قول ابن عبد الحكم لكن البخمي لم يختره وإنما اختار قول أشهب بالنسبة وأجيب بأن على في كلامه مستعملة بين معنيين الوجوب والتدب أي في القدر المشترك بينهما أو مستعملة في حقيقتها في الأولين ومجازها في الثالث (وإن أفطروا) أي العدل والرجو وغيرهما المفردون برؤية الهلال بالرفع للحاكم (فالتضاء والكفارة) لازم أن لكل لوجوب الصوم عليه بلا نزاع (إلا في أوائل) أي لم يظنهم عدم الوجوب عليهم كغيرهم



(تأويلان) في التكفارة وعدمها وأما إن فطر أهل الفرد ومن لا اعتناء لهم بأمره فعليه التكفارة ولو تأولوا لأن العدل في حقهم بمزلة عدلين وكذا لو أفطر من ذكر بعد دفع ولم يقبلوا فليهم التكفارة قطعا كما يأتي في قوله كراء ولم يقبل إذر دالحا كما يصير التأويل بعيدا والتمتع وجوب التكفارة فكان عليه أن يقول فالتضاد والكفارة ولو تأويل (لا) ثبت رمضان (بمنجس) أي بقوله لافي حق غيره ولا في حق نفسه (ولا يفطر) ظاهرا (٥١٣) بأكل أو شرب أو جماع (منفرد) بشوال (أي برؤيته أي بحرم فطره) (ولو آمن

الظهور) أي الاطلاع عليه خوفا من التهمة بالفسق وأما فطره بالنية فواجب لانه يوم عيد فان أفطر ظاهرا وعظ وشدد عليه في الوعظ ان كان ظاهرا الصلاح وإلا عزر (إلا يبيح) للنظر ظاهرا كسفر وحضي لأن له ان يعتذر بأنه إنما أفطر لذلك (وفي تافيق) شهادة (شاهد) شهد بالرؤية (أوله) لم يثبت به الصوم (والآخر) شهد برؤية وقال (آخره) وعدم تلقية وهو الراجح فكان عليه الاتصاف عليه بأن يقول ولا يافق شاهد الخ وفائدة التلقيق انه لو كان بين الأول والثاني ثلاثون يوما وجب الفطر لانفاق شهادتهما على مضي الشهر بضم الأول للثاني ولو كان بين الرؤيتين تسعة وعشرون يوما وجب قضاء اليوم الأول ولم يجز الفطر لعدم انضافهما على تمام وفائدة عدم التلقيق إذا كان بينهما ثلاثون حرم الفطر ولا يجب قضاء الأول وأولى

أي فهو من عموم الحز (قوله تأويلان في التكفارة وعدمها) قال في التوضيح وهذا خلاف في حال هل هذا تأويل قريب أو بعيد (قوله وكذا لو فطر من ذكر) أي وهو العدل والرجو وغيرهما (قوله والتمتع) أي من التأويلين في كلام المصنف وقوله وجوب التكفارة أي إذا أفطر من ذكر من غير ربح للحاكم (قوله لا بمنجس) وهو الذي يجب قوس الهلال هل يظهر في تلك الليلة أولا وظاهره أنه لا يثبت بقول النجم ولو وقع في القلب صدقه وهو كذلك خلافا لشافعية وذلك لأننا أمورون بتكذيبه لانه ليس من الطرق الشرعية (قوله أم فطره بالنية فواجب) لكنه لا يخبر به أحد فان أخبر به أحد كان كمن تعاطى للظن ظاهرا فيوعظ ان كان ظاهرا الصلاح وإلا عزر (قوله لا يبيح) أي إلا إذا كان للفرد برؤية هلال شوال طلبا بعد منيح للفطر من مرض أو حوض أو سفر فيجب عليه الفطر ظاهرا كما يجب عليه بالنية عند عدم العذر كذا في خش ومثله في ح عن ابن عبد السلام وهو مشكل إذ لا يقل ان الفطر بالنية يكفي إذا أدى بحرم يوم العید هو الصوم والنظر بالنية منافاه ابن (قوله وفي تافيق الخ) القول بالضم بينهما يخرج لابن رشد والقول بعدم الضم ليحيى بن عمرو روجه ابن زرقون وشهره ابن راشد فكان ينبغي للمؤلف أن يتصر عليه انظر ح (قوله وجب النظر) أي ان كان ذلك في شوال لأنها اتفاقا على ان ذلك اليوم من الشهر الثاني ولا يلزم قضاء اليوم الأول لان الشهر قد يكون تسعة وعشرين (قوله وجب قضاء اليوم الأول) أي لان شهادة الثاني مصدقة للأول إذ لا يمكن رؤيته بعد ثمانية وعشرين يوما (قوله ولم يجز الفطر) أي لان شهادة الأول لا توجب كون هذا اليوم من شوال لجواز كون الشهر كاملا (قوله ولزومه بحكم الخائف) حاصله ان الخائف إذا حكم بثبوت شهر رمضان أو بوجوب صومه بشهادة شاهد فهل يلزم للمالك الصوم بهذا الحكم لانه حكم وقع في محل يجوز فيه الاجتهاد وهو العبادات وهذا قول ابن راشد القفصي أولا يلزم للمالك صومه لانه إفتاء لاحكم لان حكم الحاكم لا يدخل العبادات وحكمه فيها بعد إفتاء فليس الحاكم أن يحكم بصحة صلاة أو بطلانها وانما يدخل حكمه حقوق العباد من معاملات وغيرها وهذا قول القرافي وهو الراجح عند الأصوليين والقرافي شيخ ابن راشد كما نص عليه هو أوائل شرحه على ابن الحاجب وذكره ابن فرحون في الديباج لتلخيصه خلافا لما في ت و خش وللناصر الثاني قول ثالث في المسئلة وهو ان حكم الحاكم يدخل العبادات تبعا لا استقلالاً فعلى هذا إذا حكم بثبوت الشهر لزم للمالك الصوم لأن حكم وجوب الصوم قلته شيخنا واعلم أنه اذا قيل يلزم الصوم للمالك وصام الناس ثلاثين يوما ولم ير الهلال وحكم الشافعي بالفطر فالذي يظهر انه لا يجوز للمالك لأن الخروج من العبادات أصعب من الدخول فيها كما قاله الشيخ سالم السنهوري (قوله ولو قبل الزوال) أي خلافا لمن قال ان رؤى قبله فللماضية فيجب الامساك ان وقع ذلك في آخر شعبان والنظر إن وقع ذلك في آخر رمضان وان رؤى بعده فهو لليلة القابلة فيستمر على الفطر ان كان في آخر شعبان وعلى الصوم ان كان في آخر رمضان (قوله للثانية) أي ليلة المقبلة

للاضحية

لو كان بينهما تسعة وعشرون (و) في (لزمه)

أي للصوم للمالك (بحكم الخائف) كالتفقي (شاهد) واحد بناء على ان الحكم يدخل العبادات وعدم لزومه بناء على انه لا يدخل العبادات وهو الراجح (تردد) حذفه من الأول لدلالة هذا عليه (ورؤيته) أي الهلال (نهاراً) ولو قبل الزوال (للقابل) فيستمر فطرا إن كان في آخر شعبان وصائماً إن كان في آخر رمضان

(وإن ثبت) رمضان (نهاراً) أمسك) السكاف وجوبا  
 عن المفطرات ولو تقدم له  
 فطر لحرمه الزمن (والإت)  
 يمك (كفتر إن أنهك)  
 الحرمة بعلمه بالحكم فان لم  
 يشك بأن اعتقد أنه لما لم  
 يحزم صومه جازله فطره فلا  
 كفارة ( وإن غيبت )  
 السماء ليلة ثلاثين ( ولم ير )  
 الهلال (فصيحته) أى الغيم  
 ( يومُ الشك ) الذى  
 نهى عن صومه على أنه  
 من رمضان وأما لو كانت  
 السماء مصحية لم يكن يوم  
 شك لأنه ان لم يركن من  
 شعبان جزماً واعترضه ابن  
 عبد السلام بأن قوله عليه  
 الصلاة والسلام فان غم عليكم  
 فاقدروا له أى اكملوا عدة  
 ما قبله ثلاثين يوماً يدل على  
 أن صبيحة الغيم من شعبان  
 جزماً فالوجه أن يوم الشك  
 صبيحة ما تحدث به برؤية  
 الهلال من لم تقبل شهادته  
 كعبد أو امرأة أو فاسق كما  
 عند الشافعى (وصيم) أى  
 يوم الشك أى جاز صومه  
 أى أذن فيه (عادة) بأن اعتاد  
 سرد الصوم أو صادف يوماً  
 جرت عادته ان يصومه  
 كخميس ( وتطوعاً ) أى  
 لالعادة فحصلت المفارقة قال  
 مالك هو الذى أدركت عليه  
 أهل العلم بالمدينة (وقضاء)  
 عن رمضان السابق  
 ( وكفارة ) عن هدى  
 وفدية ويمين وكذا نذرا  
 غير معين (ولنذر صادق)

للالماضية وعلم من قوله فيستمر الخ أنه لا فرق بين هلال رمضان وغيره خلافاً لمن خصه بهلال شوال  
 خشى (قوله وإن ثبت رمضان) أى بوجه مما سبق كأن يثبت بالنقل أنه رأى الهلال فى الليلة الماضية  
 عدلان أو جماعة مستفيضة أو حكم حاكم بثبوت (قوله أمسك) أى ويجب القضاء ولو ثبت النية لعدم الجزم  
 بالنوى \* واعلم انه إذا ثبت نهاراً وأمسك فانه يمك من غير نية صوم لأن نية الصوم وقتها لا بد  
 أن يكون بعد الغروب فان نوى نهاراً كانت كالعدم فعلى هذا لو أمسك بعد ثبوت الشهر نهاراً ونوى  
 صوم رمضان فى ذلك الوقت عند امساكه ولم يحدد تلك النية فى بقية الشهر كان صومه كله باطلاً وأما  
 قول صاحب الرسالة والنية قبل ثبوت الشهر باطله حتى انه لو أصبح لم يأكل ولم يشرب ثم تبين ان ذلك  
 اليوم من رمضان لم يحزمه فمفهوم قوله قبل ثبوت الشهر أنها صحيحة بعد ثبوته يعنى إذا وقعت فى محلها  
 بأن كانت بعد الغروب كذا قرر شيخنا (قوله بعلمه) الباء للمبينة والمراد بالحكم وجوب الامساك  
 (قوله فلا كفارة) أى لأن اعتقاده المذكور وان كان فاسداً تأويل قريب (قوله وان غيبت) الصواب  
 ضبطه بتشديد الياء مبنياً للفعل كما فى القاموس والصبح (قوله يوم الشك) أى صبيحة يوم الشك  
 للشك فى كونه من رمضان أو من غيره وقوله كان أى صبيحة تلك الليلة (قوله واعترضه) أى اعترض  
 كلام المصنف الذى عبر به ابن الحاجب (قوله جزماً) أى وحينئذ فلا وجه لتسميته يوم الشك  
 (قوله فالوجه ان يوم الشك الخ) حاصله ان يوم الشك صبيحة الثلاثين إذا كانت السماء صحواً وتحدث فيها  
 بالرؤية من لا يثبت به كعبد أو امرأة وذلك لأن عدم رؤيته إذا كانت السماء مصحية مع انضمام حديث  
 من لا يثبت به وقولهم انه رؤى مثير للشك بخلاف عدم الرؤية ليلة الثلاثين مع الغيم فانه لا يشك لآن  
 صبيحة تلك الليلة من شعبان جزماً أخذ من الحديث (قوله أى أذن فيه) اعم من أن يكون الإذن على  
 جهة الندب كما فى قوله عادة أو تطوعاً وعلى جهة الوجوب كما فى قوله وقضاء (قوله وتطوعاً) أى على  
 المشهور خلافاً لابن مسلمة القائل بكرهه صومه تطوعاً ويؤخذ من قوله وتطوعاً جواز الصوم تطوعاً  
 فى النصف الثانى من شعبان خلافاً للشافعية القائلين بالكراهة واستدلوا بحديث لا تقدموا رمضان  
 بصوم يوم أو يومين إلا رجلاً كان يصوم صوماً فليصله أى كأن يصوم صوماً معتاداً فيستمر فيه على  
 ما كان وأجاب القاضى عياض بأن النهى فى الحديث محمول على التقديم بقصد تعظيم الشهر كما ان  
 الرواتب القبلية فى الصلاة إذا قصد بها تعظيم الفريضة بعدها تترك (قوله فحصلت المفارقة) أى فاندفع  
 ما يقال ان ما صيم عادة تطوعاً فالتعاطفان غير متغايرين مع ان العطف يقتضى المفارقة وحاصل الجواب  
 أن الأول تطوع معتاد والثانى تطوع غير معتاد (قوله قال مالك هو الذى أدركت عليه أهل العلم) أى  
 جواز صوم يوم الشك تطوعاً لالعادة (قوله وقضاء عن رمضان السابق) ويجزئه ان لم يثبت أنه من  
 رمضان الحاضر والا فلا يجزئه عن رمضان الحاضر ولا الفاتت ويلزمه قضاء يوم لرمضان الحاضر وقضاء  
 يوم لرمضان التامت فلو شرع فى صومه قضاء عمافى ذمته وتذكر فى أثناء اليوم انه قد قضى ما فى ذمته فقال  
 ابن القاسم لا يجوز له المفطر فان أفطر فهل يقضيه أولاً قولان لابن القاسم وأشهب وصوب الثانى لأنه  
 إنما التزمه ظناً انه عليه (قوله وكفارة عن هدى) الأولى وكفارة عن ظهار أو قتل أو عيب لأن الصيام من  
 جزئيات الهدى والفدية لانه كفارة عنهما اه عدوى (قوله وكذا نذرا غير معين) أى وكذا يجوز  
 صومه إذا كان نذراً غير معين كأن يقول لله على صوم يوم فقام يوم الشك وإذا صامه وثبت أنه من  
 رمضان لم يحزمه عنهما على المشهور وقضى ما فى ذمته ويوماً عن رمضان الحاضر اه خشى (قوله ولنذر  
 صادق) أى وأما ولنذر صومه تعيناً بأن نذر صوم يوم الشك من حيث هو يوم الشك سقط لأنه نذر

كثرت يوم خميس أو يوم قدوم (٥١٤) زيد وأجزأه أن لم يثبت أنه من رمضان وإلا لم يجزه عن واحد منهما وعليه قضاء يوم

لرمضان الحاضر ويوم للفائت ولا قضاء عليه للنذر لكونه معينا فأت وقته (لا احتياطاً) على أنه أن كان من رمضان احتسب به وإلا كان تطوعاً فلا يجوز أي يكره على الرجح (وندب إمساكه) بقدر ما جرت العادة فيه بالثبوت (ليتحقق) الحال من صيام أو افطار (لا) يستحب الإمساك (لتركية) (شاهدين) به احتياطاً لها أي زيادة على الإمساك للثبوت وإلا فهو بمسك بقدر الأول كما يفهم بمقابلته بالأولى (أو زوال) أي ولا يستحب الإمساك لزوال (عذر مباح) له أي لأجل ذلك العذر (الفطر مع العلم بمرضان كمضطر) لفطر من جوع أو عطش فأنظر لذلك وكحائض ونساء طهرتا نهاراً أو مريض صح ومرضع مات ولدها ومسافر قدم ومجنون أفاق وصبي بلغ نهاراً فلا يندب لواحد منهم الإمساك واحتز بقوله مع العلم بمرضان عن الناس ومن افطروا يوم الشك ثم ثبت أنه من رمضان فيجب الإمساك كصبي يت الصوم واستمر صائماً حتى بلغ أو افطر ناصياً فيما يظهر ولا قضاء وأورد على منطوقه الكره

معصية انظرح وقال شيخنا العدوي الحق أنه يلزمه صومه الأتري أنه يجوز صومه تطوعاً وإن لم يكن له عادة وحينئذ فالقول عليه مفهوم قول المصنف لا احتياطاً لا مفهوم قوله صادف (قوله) كذا يوم خميس أو يوم قدوم زيد أي فصادف أن يوم الخميس أو يوم قدوم زيد يوم الشك فيجوز له صومه ويجزئه عن النذر أن لم يثبت أنه من رمضان وإلا لم يجزه عن واحد منهما وعليه قضاء يوم لرمضان الحاضر فقط ولا قضاء عليه للنذر لكونه معينا فأت وقته بغير اختياره (قوله وأجزأه) أي إذا صامه قضاء عن رمضان الفائت أو لكونه نذراً صادف وقوله عن واحد منهما أي من رمضان الحاضر والفائت إذا صامه قضاء عن رمضان ولا عن رمضان الحاضر والنذر إذا كان صامه لنذر صادف (قوله) ويوم للفائت (أي لرمضان الفائت وهذا فيما إذا صامه قضاء عن رمضان الفائت (قوله) ولا قضاء عليه للنذر) أي إذا صامه لنذر صادف (قوله لا احتياطاً) أي لا يصام احتياطاً وإذا صامه وصادف أنه من رمضان فلا يجزئه لتزول النية (قوله أي يكره على الرجح) أي ولا يرد قول عائشة من صام يوم الشك فقد عمى أبا القاسم لأن ظاهره غير مراد بل كنى بالصيان عن شدة الكراهة (قوله) وندب إمساكه أي يوم الشك أي ندب الإمساك فيه (قوله) بقدر ما جرت العادة فيه بالثبوت (أي ثبوت الشهر من المارين في الطريق من السفارة وذلك بارتفاع النهار (قوله) لتركية شاهدين) يعني لو شهدا ثبوت رؤية الهلال واحتاج الأمر إلى تركيتهما فإنه لا يستحب الإمساك لأجل التركية وهذا مقيد بما إذا كان في تركيتهما طول كما في الرواية وأما أن كان ذلك قريباً فاستحب الإمساك متعين كما قال ح بل هو أكد من الإمساك في الفرع السابق \* وأعلم أنه إذا كانت الشهادة بالرؤية نهاراً أو ليلاً وكانت السماء مصحية وأخر أمر التركية للنهار فلا إمساك أصلاً ولا يجب تبييت الصوم وإن كانت السماء مغمية وأخر أمر التركية للنهار فالمنع إنما هو الإمساك الزائد على ما يتحقق فيه الأمر وإن زكياً بعد ذلك أمر الناس بالإمساك والقضاء وإن كان في الفطر بأن رأيا هلال شوال واحتاج الأمر للتركية فصام الناس ثم زكياً بعد ذلك فلا أثم عليهم فيما صاموا (قوله) زيادة على الإمساك للثبوت (هذا إنما يحتاج إليه كما بنى تبعاً له إذا كان اليوم يوم شك بأن كان صبيحة غيم فإن لم يكن يوم شك بأن كان صبيحة صحو فلا إمساك أصلاً وكذا إن شهدا نهاراً فلا إمساك أصلاً كما علمت (قوله) أو زوال عذر (محمل كلامه أنه إذا كان مفطراً لأجل عذر يباح لأجله الفطر مع العلم بمرضان ثم زال عذره فلا يستحب له الإمساك فإذا زال الحيض أو النفاس في أثناء نهار رمضان أو انقضى السفر أو زال الصبا وبلغ في أثناء نهار رمضان أو زال الجنون أو الإغواء أو قوى المريض الفطر أو زال اضطراب المضطر للأكل أو الشرب فلا يستحب لهم الإمساك ويجوز لهم التهاذي على تعاطي الفطر (قوله مع العلم) متعلق بمباح أي أباح لأجله الفطر مع العلم لا بزواله عدوى (قوله من جوع) أي من أجل جوع الخ (قوله وصبي) أي بيت الفطر كما هو الموضوع (قوله عن الناس) أي عمن افطروا ناسياً (قوله) فيجب الإمساك (أي لأن كلا من النسيان والشك عذر يباح لأجله الفطر لكن لا مع العلم بمرضان (قوله) كصبي يت الصوم الخ) أي فيجب عليه الإمساك لانقضاء الصوم له نافذة كافية (قوله) أو افطر ناسياً (أي قبل بلوغه فيجب عليه بعده الإمساك (قوله) ولا قضاء) أي في هاتين السورتين اللتين يجب فيهما الإمساك (قوله) وأورد على منطوقه الكره على الفطر (أي فإن لا كراهة عذر يباح لأجله الفطر مع العلم بمرضان مع أن الكره على النظر لا يباح له الفطر بعد زوال الكراهة (قوله) وعلى مفهومه) أي بالنظر لقوله مع العلم بمرضان وحاصله أن الجنون عذر يباح لأجله الفطر لكن لا مع العلم بمرضان ومع ذلك إذا أفاق المجنون يباح له الفطر بعد زوال عذره

(قوله)

على الفطر لأنه لا يباح له الفطر بعد زوال الكراهة وعلى مفهومه المجنون فإنه يباح له الفطر إذا أفاق

مع أنه لم يعلم برمضان وأجيب بأن فعلها قبل زوال العذر لا يتصف باباحة ولا غيرها قل (٥٦٥) يدخلا في كلامه إذا علمت ذلك

(قوله مع أنه يعلم الخ) أى لكونه لا يتميز عنده (قوله بأن فعلها) أى فعل المجنون والمسكر قبل زوال العذر لا يتصف باباحة ولا غيرها أى وحينئذ فالفطر الحاصل منعها قبل زوال العذر لا يقال فيه أنه لعذريته مع الفطر لأنه يقتضى أن فطرهما مباح وليس كذلك فلم يدخلا في كلامه \* والحاصل أنا لانسلم أن المجنون والغصم عليه والمسكر من أهل الاباحة فكل منهم وإن كان له عذر لكنه غير مباح للفطر مع العلم بخلاف الضرر فهو مكلف وعذره مبيح لاختياره وحينئذ فالمجنون والغصم عليه والمسكر لم يدخلا في منطوق بياح له الفطر ولا في مفهومه (قوله لم تبيت الصوم) لا مفهوم له بل له وطؤها ولو يتيته لأنها لا تؤمر بالصوم لأوجوبها ولا ندبا كذا قرر شيخنا ولا يقال هي وإن لم تؤمر بالصوم لأوجوبها ولا ندبا لكن إذا يتيته انعقد تطوعا كإمراء عن ح لا نأقول مباحا للصائم للصنف أنه ليس للمرأة التي يحتاج لها زوجها أن تطوع بالصوم بخير اذنه فإن تطوعت به بخير اذنه كان له افساده عليها (قوله أو كافرة) قال عبق ولو صائمة في دينها وفيه نظير إذا كانت صائمة في دينها لا يفطرها في مباح اصبح من ابن القاسم أن النصرانية إذا كانت صائمة في دينها لا يفطرها زوجها المسلم قال ابن رشد وهذا مما لا اختلاف فيه إذ ليس له أن يمنعه من التشريع بدينها اه بن (قوله عن فيضول الكلام) أى عن الكلام الفاضل الزائد على الحاجة من المباح فخرج ذكر الله (قوله قبل الصلاة) أى قبل صلاة المغرب كما قال مالك لأن تعلق القلب به يشغل عن الصلاة ثم يتعنى بعدها وأما حديث إذا حضر العشاء والعشاء فابدؤا بالعشاء فلم يأخذ به مالك لمسلم أهل المدينة على خلافه وأخذ به الشافعي وحمل العشاء على ظاهره من الأكل الكثير وحمله بعض المالكية على الأكل الخفيف الذي لم يطل كثلاث تمرات أو زبيب فهو مخالف لما قاله مالك (قوله تمرات) أى ثمرات أو تمرات لأن السكر وما في معناه من الحلاوة يقدم على الماء والتمر يقدم على ما ذكر (قوله حسوات) جمع حسوة كدية ومديات والفتح في الجمع لغة والحسوة ملاء الفم من الماء (قوله وكون ما ذكر وترا) ظاهره ولو واحدة وهو كذلك فهي أفضل من الاثنين والثلاث أولى منها (قوله وندب أن يقول) أى بعد فطره على ما ذكر (قوله وتأخير السحور) هو بالضم الفعل وبالفتح ما يؤكل آخر الليل والمراد هنا الأول لقرنه بالفطر ولأنه للوصف بالتأخير وقوله وتأخير السحور أى للثلاث الأخير من الليل ويدخل وقت السحور بنصف الليل الأخير وكما تأخر كان أفضل فقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخره بحيث يكون ما بين فراغه منه وبين الفجر قدر ما يقرأ القارئ خمسين آية وعلم بما قلناه أن الأكل قبل نصف الليل ليس سحورا (قوله وصوم بسفر) أى يندب للمسافر أن يصوم في سفره للبيح للفطر وسيأتي شروطه لقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم ويكره الفطر وأما قصر الصلاة فهو أفضل من تمامها وذلك لبراءة الدمة بالقصر وعدم براءتها بالفطر فإن قلت ما ذكره المصنف من ندب الصوم بالسفر يعارضه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر قلت الحديث محمول على صوم الغل أو الفرض إذا شق ويروى الحديث باللام والهم (قوله وإن علم دخوله بعد الفجر) أى أول النهار (قوله وهو يكفر سنتين الخ) أى كما ورد بذلك الحديث الصحيح قال بعضهم يؤخذ منه أن من صام يوم عرفة لا يموت في العام القابل لأن التكفير يشعر بحياته وصدور ذنوب منه فتأمل ثم إن قوله وندب صوم يوم عرفة الخ المراد كما ندب وإلا فالصوم مطلقا مندوب (قوله واليوم الثامن) أى وهو يوم التروية وقوله يكفر أى يكفر صومه سنة ماضية وهذا قول القرافي وفي ح أن صومه يكفر شهرا (قوله عطف عام على خاص) لأنها شاملة ليوم

(فلقاديس) من سفره نهارا  
مفطرا (وطء زوجة) أو  
أمة (طهرت) من حيض  
أو نفاس نهارا أو صبية لم  
تبيت الصوم أو قادمة من سفر  
مفطرة أو مجنونة أو كافرة  
(و) ندب (كف لسان)  
عن فضول الكلام وأما عن  
الحرم فيجب في رمضان  
وغيره ويتأ كدفية (وتعجيل  
فطر) بعد تحقق الغروب  
قبل الصلاة وندب كونه  
على رطبات فتمرات فإن لم  
يجد حاسحات من ماء  
وكون ما ذكر وترا وندب  
أن يقول اللهم لك صمت  
وعلى رزقك أفطرت  
فاغفر لي ما قدمت وما  
أخرت وفي حديث اللهم  
لك صمت وعلى رزقك  
أفطرت ذهب الظم وأبطلت  
العروق وثبت الأجران  
شاء الله تعالى (و) ندب  
(تأخير سحور)  
وكذا يستحب أصل  
السحور (و) ندب (صوم)  
لرمضان (بسر وإن  
علم دخوله) (بعد الفجر)  
و دفع  
بالمبالغة ما يتوهم من وجوب  
صيامه حينئذ لعدم المشقة  
فهو مبالغة في المفهوم أى  
ولا يجب ولو علم الخ  
(وصوم عرفة) وهو  
التاسع من ذي الحجة وهو  
يكفر سنتين سنة ماضية  
وسنة مستقبلية واليوم الثامن يكفر سنة (إن لم يجع) وكره لحاج صومها للتقوى على الوقوف والدعاء (وعشر ذى الحجة)  
عطف عام على خاص وفي تسميتها عشرا

تغليب أو من باب إطلاق اسم الكل على الجزء واختلف هل كل يوم من بقية التسع يكفر سنة أو شهرين أو شهراً (وعاشوراء وتاسوعاء) بالمديفها وقدم عاشوراء لأنه أفضل (٥١٦) من تاسوعاء لأنه يكفر سنة ونذب فيه توسعة على الأهل والأقارب واليتامى

عرفة وكان الأولى أن يقول من عطف الكل على الجزء اذ عشر ذى الحجة ليس عاماتأمل (قوله تغليب) أى لأنها تسعة في الحقيقة إذ العاشر وهو يوم العيد لا يصام والأولى حذف قوله تغليب والاقتصار على ما جده اذ لا تغليب هنا (قوله من بقية التسع) أى غير الثامن والتاسع وأما ما قد مر ما يكفره كل واحد منها وقوله يكفر سنة أى وهو قول القرافي وقوله أو شهرين أى وهو قول نت وقوله أو شهر أى وهو قول ح (قوله وعاشوراء) هو عاشر المحرم وتاسوعاء تاسعه (قوله وقدم عاشوراء) أى مع أن تاسوعاء سابق في الوجود على عاشوراء (قوله لأنه) أى عاشوراء يكفر سنة أى ذنوب سنة من الصغار فإن لم يكن صغائر حقت من كبار عنه وذلك التحيت موكول للفضل الله فإن لم يكن كبار رفع له درجات (قوله ونذب فيه توسعة الخ) اقتصر عليها مع أنه يندب عشر خصال جمعها بعضهم في قوله: صم صل صل زر عالما ثم اغتسل \* رأس اليتيم امسح تصدق واستعمل  
وسم على العيال قلم ظفرا \* وسورة الاخلاص قل ألفا تصل

لقوة حديث التوسعة دون غيرها (قوله ورجب) اعترض ح ذكر رجب بما نقله عن ابن حجر بأنه لم يرد فطر رجب ولا في صيامه ولا في صيام شيء منه معين حديث صحيح يصاح للحجة انظره ولذا قال ولو قال المصنف والمحرر وشعبان لوافق المنصوصاء ويعلم أن قول الشارح تبعه العبق ونذب بقية الأربعة غير المنصوص قال ح وذكر ابن عرفة في الأشهر الرغبة فيها شوال ولم أره في كلام غيره من أهل المذهب لكن وقعت في الجامع الكبير للجلال السيوطي على حديث ما ذكره فيه ونصه من صام رمضان وشوالا والأربعاء والخميس دخل الجنة انظر بن (قوله ونذب قضاؤه) انظر هل نذب القضاء خاص بما إذا امسك ببقية أما إذا لم يمك فانه يجب القضاء أو عام فيمن امسك ببقية اليوم أو افطر فيه وهو الظاهر من كلامهم كما قال شيخنا (قوله ولم يجب) أى الامساك مع أن وجوب الامساك هو مقتضى القاعدة السابقة في قوله وزوال عذر يباح له الفطر مع العلم بامساك رمضان لأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة على الصحيح (قوله لم يلزم تنابعه) أى وإما الصوم الذي يلزم تنابعه فتابع قضاؤه واجب ما عدا رمضان (قوله ولم تمتع) سياق أن التمتع يلزمه دم أو صوم عشرة أيام ثلاث في الحج وسبعة إذا رجع بلده فقوله وثلاثة النخ الأولى حذفه لإغناء التمتع عنها (قوله وصيام جزاء) أى إذا قتل سيده وهو محرم ولم يكن له مثل من النعم وقوم بطعام وأراد أن يصوم عن كل مديونما (قوله يكسوم تمتع أو قران) أى إذا عجز عن دم التمتع أو القران مثلاً وأراد الصوم قد عدا على قضاء رمضان (قوله لجواز تأخير القضاء لشعبان) أى قضاء رمضان موسع وصوم التمتع ومأموره مضيق والقاعدة تقديم المضيق على الواسع (قوله فتأمل) أمر بالتأمل إشارة إلى أن الملة إنما تجزى في صوم التمتع لأن في صوم القران وجزاء الصيد فيها قصور على أن تلك الملة فيها شيء وهو أنه قد يقال أن الفصل غير مضر على أنه قد وقع فيه الفصل بالرجوع بلده (قوله ونذب فدية لهرم وعطش) ما ذكره المصنف من نذب الفدية لها هو المشهور خلافا لما في اللواقح عن اللخمي من أنه لا شيء عليها وللعطش أن يتناول غير الشرب كما تقدم أن المضطر للأكل أو الشرب إذا أكل أو شرب لا يندب له إمساك ببقية اليوم بل له تناول كل شيء خلافا لما نقله ح عن مختصر الوقارن المتعطي يشرب إذا بلغ الجهد منه ولا يعدل عن الشرب إلى غيره (قوله ولا فدية) أى لا وجوباً

بالمرء (و) نذب صوم (المحرم ورجب وشعبان) وكذا بقية الحرم الأربعة وأفضاها الحرم فرجب فذوالقعدة والحجة (و) نذب (إمساك ببقية اليوم لمن أسلم) لتظهر عليه علامة الإسلام بمسرة (و) نذب (قضاؤه) ولم يجب ترغيباً له في الإسلام (و) نذب (تمجيل القضاء) لمفاتيح من رمضان لأن المبادرة إلى الطاعة أولى وإبراء الذمة من الفرائض أولى من النافلة (وتابعه) أى القضاء (ككل صوم لم يلزم تنابعه) يندب تنابعه ككفارة عيّن وتمتع وصيام جزاء وثلاثة أيام في الحج (و) نذب (بدء بكسوم تمتع) وقران وكل قص في حج على قضاء رمضان أى إذا اجتمع صوم كالتمتع وقضاء رمضان نذب تقديم صيام التمتع ونحوه قبل صوم القضاء لجواز تأخير القضاء لشعبان ونذب البداء بما ذكر يصل سبعة التمتع بالثلاثة التي صامها في الحج فلو بدأ بقضاء رمضان لفصل بين جزأى صوم التمتع فتأمل

ولا

(إن لم يضق الوقت) عن قضاء رمضان وإلا وجب تقديمه (و) نذب (فدية) وهي

الكفارة الصغرى مدعى كل يوم (لحرم وعطش) بكسر الراء والطاء أى لا يقدر واحد منهما على الصوم في زمن من الأزمنة فإن قدر في زمن ما أخر إليه ولا فدية لأن من عليه القضاء لا فدية عليه

(و) ندب (صومُ ثلاثة) من الأيام (من كل شهر) وكان مالك يصوم أول يومه وحادي (٥١٧) عشرة وحادي عشره (وكره

ولا ندب) (قوله وصوم ثلاثة من الأيام) أي غير معينة وهذا زيادة على الخميس والاثني لأنهما مستحبان مستقلان (قوله أول يومه الخ) أي لأن الحسنة بعشرة أمثالها فالיום الأول بحسنة وهي بصوم عشرة أيام وحادي عشره أول العشرة الثانية وحادي عشره أول العشرة الثالثة فإذا صام أول يوم من كل شهر وحادي عشره وحادي عشره فكم أنه صام الدهر والحكم للغالب فلا يرد النقض بأول يوم من شوال اه تقرير عدوى (قوله وحادي عشره) كذا قاله تت لا أوله وعاشره ويوم عشره كما في الشارح بهرام عن المقدمات كذا في عقب قال بن مثله في ح عن المقدمات والخيرة وبالعجب كيف يكون ما لت أرجع بما في المقدمات ويمكن أن يقال إن ما لت قد تأيد عند عبق نقلاً كما تأيد بما ذكرناه من المناسبة وقد قالوا إن الدراية كانت أغلب على ابن رشد من الرواية (قوله أي أيام الليالي البيض) أي فقد حذف المضاف الموصوف وقوله ثالث عشره أي الشهر وتاليه وصفت الليالي المذكورة بالبيض لشدة نور القمر فيها وقوله وفرار الخ الأولى تقديم هذه العلة على قوله مخافة الخ (قوله إذا قصد صومها بعينها) بأن اعتقد أن الثواب لا يحصل إلا بصومها خاصة (قوله وأما إن كان على سبيل الاتفاق) بأن قصد صيامها من حيث أنها ثلاثة أيام من الشهر اه تقرير عدوى (قوله لمقتدى به) خوفاً من اعتقاد العامة وجوبها وانظر التقييده مع ما في ح عن مطرف من أنه إنما كره مالك صومها لدى الجهل خوفاً من اعتقاده وجوبها اه بن (قوله معتقداً سنة اتصالها) أي معتقداً أن الثواب لا يحصل إلا إذا كانت متصلة بـ واعلم أن الكراهة مقيدة بهذه الأمور الخمسة فإن اتفقت قيد منها فلا كراهة وعلى هذا يحمل خبر أبي أيوب من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكم أنما صام الدهر الحسنة بعشرة أمثالها فشر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام شهرين تمام السنة اه كذا قال بعضهم وتبعه شارحنا وبحث فيه شيخنا بأن قضيته أنه لو اتفقت الاقتداء به لم يكره ولو خيف عليه اعتقاد الوجوب وليس كذلك وقضيته أيضاً أنه لو اتفقت إظهارها لم يكره ولو كان يعتقد سنة اتصالها وليس كذلك بل متى أظهرها كرهه فعلها اعتقد سنة اتصالها أولاً وكذا إن اعتقد سنيتها كره فعلها إظهارها أولاً فكان الأولى أن يقال فيكره لمقتدى به ولمن خاف عليه اعتقاد وجوبها إن صامها متصلة بـ رمضان متتابعة وإظهارها أو كان يعتقد سنة اتصالها فتأمل (قوله ومضغ علك) أشار بهذا إلى أن علك معمول لخدوف لا عطف على ملح لأن العلك لا يذوق اللهم إلا أن يضمن ذوق معنى تناول تأمل (قوله ثم عجه) يحتمل أنه من تمة تصوير المسئلة وحينئذ يقرأ بالنصب لأنه من عطف الفعل على المصدر الصريح ويحتمل أن يكون مستأنفاً يقرأ بالرفع أي وإذا وقع ونزل وذاق للملح أو مضغ الملك فيمجه أي وجوباً وعليه فإن أمسكه فيه ولم يتلعه منه شيئاً حتى دخل وقت الغروب فهل يأثم أم لا اه عدوى (قوله ومداداة حفر زمنه) مفهومه جواز مداواته ليلاً فإن وصل لحلقه نهاراً فهل يكون مثل هبوط الكحل نهاراً أم لا وهو الظاهر لأن هبوط الكحل ليس فيه وصول شيء من الخارج إلى الجوف بخلاف دواء الحفر اه عدوى (قوله ولا شيء عليه إن سلم) أي من وصول شيء من الدواء لحلقه وقوله فإن ابتلع منه أي من الدواء المفهوم من مداواة (قوله الخوف ضرر) من ذلك غزل السكان للنساء إذا كن يرقنه فيكره لمن ذلك ما لم تضطر المرأة لذلك وإلا فلا كراهة وهذا إذا كان له طعم يتحلل كالذي يعطن في البلات وأما ما كان مصرياً أي يسطن في البحر فيجوز مطلقاً كما في ح وغيره ومن ذلك حصاد الزرع إذا كان يؤدي للفطر كره ما لم يضطر الحصاد لذلك وأما رب الزرع فله الخروج للوقوف عليه ولو أدى إلى الفطر لأن رب المال مضطر لحفظه كما في الواقع عن البرزلي اه بن (قوله في تأخيره) أي في تأخير الدواء أي في تأخير استعماله ليلاً وقوله وإن لم يحدث منه أي من التأمل (قوله فيكون لغير الطاعة أقرب) أي وأيضا لأن

كونها) أي الثلاثة الأيام (البيض) أي أيام الليالي البيض ثالث عشره وتاليه مخافة اعتقاد وجوبها وفرار من التجديد وهذا إذا قصد صومها بعينها وأما إن كان على سبيل الاتفاق فلا كراهة (كسنة من شوال) فتسكروا لمقتدى به متصلة برمان متتابعة وأظهرها معتقداً سنة اتصالها (و) كره للصائم (ذوق ملح) لطعامه لينظر اعتداله ولو لصانع وكذا ذوق غسل وخل ونحوهما (و) كره مضغ (علك) وهو ما يعلك أي يمضغ كتمر لصبي مثلاً ومضغ لبان (ثم عجه) قبل أن يصل منه شيء إلى حلقه فإن وصل قضى فقط إن لم يعمد ولا كفر أيضاً (و مداواة حفر) بفتح الفاء وسكونها وهو فساد أصول الأسنان (زمنه) أي الصوم وهو النهار ولا شيء عليه إن سلم فإن ابتلع منه شيئاً غلبه قضى وإن تعمد كحفر أيضاً (إلا خوف ضرر) في تأخيره ليل يحدث مرض أو زيادته أو شدة تألم وإن لم يحدث منه مرض فلا تكره بل يجب أن خاف هلاكاً أو شدة أذى (و) كره (نذر) صوم (يوم مكرّر) ككل خميس لأنه يأتي به على كمال فيكون لغير الطاعة أقرب

التكرار مظنة الترك (قوله ولا مفهوم الخ) قد يقال إن المصنف اقتصر على أقل ما يكرر فإذا كان أقل ما يكرر نذر صومه مكروهاً كان التكرار أكثر أولى بالكراهة (قوله إذ مثله أسبوع) أي كقوله لله على صوم أسبوع من كل شهر أو لله على صوم كل رجب أو لله على صوم كل عام فيه خصب (تنبيه) من جملة الصيام المكروه كما قال بعضهم صوم يوم المولد المسمى الحاقاً له بالاعياد وكذا صوم الضيف بغير إذن رب المنزل قاله في الميج (قوله والا فلا) أي وإلا بان كان الأسبوع أو الشهر أو العام معينا فلا كراهة (قوله وكره مقدمة جماع) أي لشخص شاب أو لشيخ رجلاً كان أو امرأة (قوله كقبلة وفكر ونظر) أي ومباشرة وملاعبة وجمع المصنف بين التاليين لأنه لو اقتصر على القبلة لتوهم عدم الكراهة في الفكر لانه دون القبلة لو اقتصر على الفكر لتوهم أن القبلة حرام لأنها أشد ثم إن ظاهر المصنف كراهة الفكر والنظر إذا علمت السلامة ولو كانا غير مستدامين لكن قال الشيخ أبو علي السنائي وكلامه يدل على أن النظر والفكر غير المستدامين لا يكرهان إذا علمت السلامة خلافاً لظاهر المصنف ثم إن محل كراهة ما ذكر من القبلة والنظر إذا كانا بقصد لذة لا إن كانا بدون قصد لها أو كانت القبلة لوداع أو رحمة وإلا فلا كراهة ثم إن ظاهر المصنف كراهة المقدمات المذكورة إذا علمت السلامة وأنه لا شيء عليه ولو حصل انعاظ وهو رواية أشهب عن مالك في المدونة وهو للعمد وروى ابن القاسم عنه لزوم القضاء وقال ابن القاسم بالفرق بين المباشرة فيقفى وما دونها فلا قضاء عليه وهذا القول أنكره سحنون كذا في بن قلا عن البيان (قوله إن علمت السلامة) أي أو ظنت وقوله وأولى أن علم عدمها أي أو ظن عدمها \* وأعلم أنه إن أمضى بالمقدمات المذكورة في حالة الكراهة أو في حالة الحرمة فالتقضاء اتفاقاً فإن حصل عن نظر أو فكر من غير قصد ولا تابعة ففيه قولان اظهرنا أنه لا قضاء عليه وإن أنزل في حالة الحرمة تلزمه الكفارة اتفاقاً وفي حالة الكراهة ثلاثة أقوال أصحها قول أشهب أنه لا كفارة عليه إلا أن يتابع حتى ينزل والثاني قول مالك في المدونة عليه القضاء والكفارة مطلقاً والثالث الفرق بين اللبس والقبلة والمباشرة وبين النظر والتفكير فلا ينزل النائي عن الثلاثة الأول موجب للكفارة مطلقاً والنائي عن الآخرين لا كفارة فيه إلا أن يتابع ذلك حتى ينزل وهذا القول هو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة انظر بن قلا في الخارج منه في حالة العمد أمضى أو منى فالظاهر أنه لا يجري على الفصل لأن الكفارة من قبيل الحدود فتدبر بالشك خصوصاً والشافعي لا يراها في غير مغيب الحشفة كما هو أصل نصها قاله في الميج (قوله إن شك في السلامة) أي من الرض للوجوب للفطر (قوله فإن علمها جازت) أي وكذا إذا ظنها وقوله وإن علم عدمها حرمت أي وكذا إذا ظن عدمها أو أراد بالعلم ما يشمل الظن وكذا يقال فيما بعد (قوله فالفرق الخ) حاصله أن المريض والصحيح إذا علمت سلامتهما أو ظنت جازت الحجامة لهما وإن علم أو ظن عدم السلامة لهما حرمت لهما وفي حالة الشك تكسره للمريض وتجوز للصحيح وهذا الذي قاله الشارح ومثله في ح عن ابن ناجي قائل أن المشهور وظاهر المدونة والرسالة استواء المريض والصحيح في الكراهة حالة الشك ثم إن محل المنع إذا لم يخش تأخيرها ليلها كما أو شديداً ولا وجب فعلها وإن أدت للفطر ولا كفارة عليه والقصادة كالحجامة كما قال ح (قوله وكره تطوع بصيام) حاصله أنه يكره التطوع بالصوم لمن عليه صوم واجب كالمنذور والقضاء والكفارة وذلك لما يلزم من تأخير الواجب وعدم فوريته وهذا بخلاف الصلاة فإنه يحرم كما تقدم وظاهر المصنف الكراهة مطلقاً سواء كان صوم التطوع الذي قدمه على الصوم الواجب غير مؤكد أو كان مؤكداً كما مشوراء وتاسع دى الحجة وهو كذلك على الأرجح ففي ابن عرفة ابن رشد في جميع صوم يوم عرفة قضاء أو تطوعاً نالها سواء والأرجح الأول يعني أنه اختلف في صوم يوم عرفة لمن عليه قضاء فقيل إن

ولا مفهوم ليوم إذ مثله أسبوع أو شهر أو عام مكرر كل والا فلا كراهة (و) كره (مقدمة جماع كقبلة وفكر) ونظر (إن علمت السلامة) من منى ومضى (والا) يعلم بان شك وأولى أن علم عدمها (حرمت) مقدمة الجماع لا أن توهم عدم السلامة (و) كرهت (حجامة مريض) إن شك في السلامة فإن علمها جازت وإن علم عدمها حرمت (قط) أي لا صحيح فلا تكره حجامة إن شك في سلامته وأولى أن علمها فإن علم عدمها حرمت فالفرق بين المريض والصحيح حالة الشك (و) كره (تطوع) بصيام (قبل) صوم (نذر) غير معين (أو) قبل (قضاء) وكفارة بصوم وأما اللعين



يجوز التطوع في زمنه فإن فعل  
لزمه قضاؤه لأنه فوته لغير  
عذر (ومن) علم الشهر  
(ولا يمكنه رؤية) الهلال  
(ولا غيرها) من أخباره  
(كأسير) ومسجون  
(كقتل الشهر) أي بني  
في صيام رمضان بعينه على أن  
الشهور كلها كاملة كما إذا توالى  
غيرها وصام رمضان كذلك  
فهذا حيث عرف رمضان من  
غيره ولم يلتبس عليه الشهور  
وأما التمسك عليه معرفة  
كالأهلة (وإن التمسك)  
عليه الشهور فلم يعرف  
رمضان من غيره عرف  
الأهلة أم لا (وظن  
شهرًا) أنه رمضان (صامه  
وإلا) يظن بل تساوت  
عنده الاحتمالات (تخير)  
شهرًا وصامه فإن فعل ما  
طلب منه فله أحوال أربعة  
أشار لأولها بقوله  
(وأجزأ ما بعده) أي  
أن يتبين أن ما صامه في  
صورتي الظن والتخير هو  
ما بعد رمضان أجزأ ويكون  
قضاء عنه وتابنية الأداء  
عن القضاء ويشتري في الأجزاء  
مساواتها (بالعدد) فإن تبين  
أن ما صامه شوال وكان هو  
ورمضان ككاملين أو  
ناقصين قضى بوما عن يوم  
العيد وإن كان الكامل  
رمضان فقط قضى يومين  
وبالعكس لا قضاء وإن

صومه قضاء أرجح وأفضل من صومه تطوعًا وصومه تطوعًا مكروه وقيل بالعكس وقيل هما  
سواء لا أرجحية لاحدهما على الآخر والأرجح القول الأول وهو أول صناع ابن القاسم واختاره  
سحنون والقول الثاني صناع ابن وهب والقول الثالث آخر صناع ابن القاسم \* وأعلم أن من عليه قضاء  
من رمضانين يبدأ بأولهما ويجزى العكس كذا في الواق (قوله فلا يكره التطوع قبله) أي لأنه لا أثر  
له قبل زمنه لعدم اشتغال القعدة به (قوله ولا يجوز التطوع في زمنه) أي لتعين الزمان للنذر (قوله فإن  
فعل لزمه قضاؤه) أي بعد فعل التطوع قال الشيخ سالم وانظر هل تطوعه صحيح أم لا لتعين الزمن  
لغيره اه والظاهر الأول لصلاحيه الزمن في ذاته للعبادة بخلاف التطوع في رمضان لأن ما عينه  
الشارع أقوى مما عينه الشخص قاله شيخنا (قوله كل الشهر) أي الواجب في حقه أن يكمل كل شهر  
ثلاثين يوما فإذا دخل رمضان على مقتضى ذلك العدد صاموا كذلك ثلاثين (قوله كما إذا توالى غيمها)  
أي كما إذا توالى الغيم في شهور كثيرة فإنه يكمل كل شهر ثلاثين يوما فإذا غيمت السماء جماد الآخرة  
ورجب وشعبان ورمضان وكمل عدة هذه الشهور ثم تبين له من أهل المعرفة أن الثلاثة الأول ناقصة  
قضى ثلاثة أيام لتبين أن الثلاثة التي أقطرها من آخر شعبان من رمضان وإن الثلاثة التي صامها في آخر  
رمضان هي يوم العيد وقالها (قوله عرف الأهلة) أي بأن كان يراه لكن لا يعرف هلال أي شهره  
وقوله أم لا أي بأن كان محبوبًا سمعت الأرض ولم يعرف هو في أي شهر (قوله وظن شهرًا) أي وترجح  
عنده شهرانه رمضان أن قلت كيف يحصل له الظن مع أن الصنف فرض المسئلة في الالتباس وهو التردد  
على أحد سواء ولا لبس مع الظن قلت مراده بالالتباس عدم التحقق أي فإن لم يتحقق شهرًا من الشهور  
وعدم التحقق صادق بالظن (قوله تخير شهرًا) هذا إذا تساوت جميع الشهور عنده في الشك فيها كما  
في ح والظاهر أن الأكثر كالكل بل ما زاد على الأربعة كالكل أخذ من تحديد السير بالثلث في  
غير موضع وأما لو شك في شهر قبل صومه هل هو شعبان أو رمضان أو قطع فيما عداها بأنه غير رمضان  
صام شهرين لأن كلام الشهرين محتمل لكونه رمضان والذمة لا تبرا إلا يقيين فإذا صام الشهرين  
صادف رمضان ولا محالة وكذا لو شك هل هو شعبان أو رمضان أو شوال فإنه يصوم شهرين أيضا  
فإذا صامهما فلا بد وإن صادف رمضان ولو شك في شهر هل هو شوال أو رمضان صامه فقط لأنه إن  
كان رمضان فلا إشكال وإن كان شوالا كان قضاء له نعم يلزمه أن يقضى يوما عن العيد لأن القضاء على  
احتماله بالعدد ولو شك هل هو رجب أو شعبان أو رمضان صام ثلاثة أشهر وكذا يقال في أكثر كالأكثر  
شك هل هو رجب أو شعبان أو رمضان أو شوال وبالجملة الشك في رمضان وما بعده يكفيه شهر والشك  
في رمضان وما قبله يزيد على ما قبله شهرًا فإذا زاده فاما أن يصادف رمضان أو قضاءه وما ذكره الصنف  
من تخيره شهرًا إذا تساوت عنده الاحتمالات ولم يظن شهرًا هو والشهور وقال ابن بشير يلزمه صوم سنة  
قياسا على صلاة أربع في التباس القلة وفرق للشهور بعظم المشقة هنا (قوله فإن فعل ما طُب منه) أي  
من صومه ما ظن أنه رمضان أو ما تخيره (قوله فله أحوال أربعة) لأنه إما أن يتبين له أن الشهر الذي  
ظنه وصامه أو تخيره وصامه رمضان أو بعده أو قبله أو يستمر باقيًا على التباسه وعدم تحققه شيئا  
(قوله مساواتها بالعدد) بأن يكون أيام ذلك الشهر الذي صامه مساوية لأيام رمضان في العدد (قوله فانه  
لا يثبت بالعيد وأيام التشريق) أي فيقضى أربعة أيام إن كان رمضان والحجة بكاملين أو ناقصين على  
ما مر (قوله لا قبله) أي لا ما صامه قبله فلا يجزى فالمعطوف بلا محذوف وهو ما للوصولة وحينئذ فلا  
عاطف لفرد على مفرد وظاهر صنيع الشارح أنه من عطف الجمل مع أن لا لا تعطف الجمل إلا أن  
يقال حل الشارح حل معنى لاحتل أعراب فتأمل (قوله ولو تعددت الخ) أي هذا إذا كان ذلك في  
سنة واحدة باتفاق بل وإن كان في سنتين متعددة فلا يجمل شعبان الثاني قضاء عن رمضان الأول لعدم

تبيين أن ما صامه الحجة فانه لا يثبت بالعيد وأيام التشريق ولانها وثانها بقوله (لا) أن تبين أن ما صامه (قبله) ولو تعددت السنوات

فيه القضاء ولا قضاء عن رمضان الثاني لتقدمه عليه فلا بد من قضاء الجميع على المشهور خلافاً لعبد الملك حيث قال بأجزاء ماضيه في العام الثاني قبل رمضان قضاء عن رمضان في العام الأول والقول الأول مبنى على أن نية الاداء لا تكفي عن نية القضاء والقول الثاني مبنى على أنها تكفي عنها (قوله أوبق على شكه) أي التباسه وعدم تحققه شهراً فلا يجزىء عند ابن القاسم لاحتمال وقوعه قبله ولا تبرأ الذمة إلا يتيقن ويجزىء عند أشهب وابن الماجشون وسحنون ورجحه ابن يونس لأن فرضه الاجتهاد وقد فعل فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه وهذا هو العول عليه ولم يحك اللخمي خلافه حيث قال وإن لم يتيقن له شيء ولا حدث له أمر يشككه سوى ما كان عليه أجزأ صومه وإن شك هل كان ماضيه رمضان أو بعده أجزأه وإن شك هل كان رمضان أو قبله قضاء (قوله وفي الأجزاء الخ) أي وهو ما جزم به اللخمي ونسبه في النوادر لابن القاسم (قوله وعدمه) أي وهو ما نسب ابن رشد لابن القاسم ووجهه مع أنه إذا تبين أنه بعده يجزىء أن مصادف من الاداء وما بعده من القضاء وينتفى في القضاء ما لا ينتفى في الاداء (قوله تردد) أي بين ابن رشد وابن أبي زيد في النقل عن ابن القاسم ففي البيان فإن علم أنه صادف لم يجزئه على مذهب ابن القاسم ويجزئه على مذهب أشهب وسحنون ونقل في النوادر عن ابن القاسم الأجزاء إذا صادف وكذلك صدر صاحب الاشراف بذلك قاله في التوضيح اه قال بن ولو اقتصر المصنف على الأجزاء لكان أولى لضيف القول بعدهم وذكر ما يدل لذلك فانظره (قوله فجزم اللخمي بالأجزاء من غير تردد) ظاهره ان التردد إنما هو فيمن اختار شهراً وصامه والحق ان التردد في الظان أيضاً وان جزم اللخمي بالأجزاء فيها وكلام البيان يفيد أن الظان مثلاً الشاك في جريان الخلاف فالأولى حمل كلام المصنف على التخيير والظان كما قاله شيخنا (قوله أي شرط صحة الصوم الخ) ما ذكره المصنف هنا من جعل النية شرطاً أظهر مما ذكره في الصلاة من جعلها ركناً لأن النية قصد إلى الشيء ومعلوم ان قصد للشيء خارج عن ماهية الشيء ولأنها لو كانت ركناً لكان التلبس بها مشروعاً فكانت تجب العبادة بمجرد النية فيما يتعين بالشروع وما تقدم للشارح أول الباب من ان النية تركن فهو تسميح وأشار الشارح بقوله ولوم يلاحظ الخ إلى ان الذي يشترط في صحة نية الصوم الفعل لانية القرية وذلك بأن يقصد صوم غد جازماً بذلك على انه نقل أو قضاء أو عن النذر فإن جزم بالصوم ولم يدر بعد ذلك هل نوى التطوع أو النذر أو القضاء انعقد تطوعاً وإن دار شك بين الآخرين لم يجز عن واحد منها ووجب أتمامه لانعقاده ثقلاً فيما يظهر انظر المجمع (قوله من الغروب الخ) بيان لليل فلا تكفي قبل الغروب عند الكوفة ولا بعد الفجر لأن النية هي القصد وقصد صوم الجزء الماضي من اليوم محال (قوله فيبطلانها ان استمر للفجر) فيه نظر بل الاغناء والجنون يبطلان النية السابقة عاينها مطلقاً لكن ان لم يستمر للفجر أعيدت قبله والالم تصح وسياً في ذلك اه بن (قوله أو مع الفجر) المراد بوقوعها مصاحبة لطول الفجر ووقوعها في الجزء الأخير من الليل الذي يعقبه طلوع الفجر وكفت النية للمصاحبة للفجر لأن الأصل في النية المقارنة للنوى \* والحاصل أنه لا يشترط في النية هنا المقارنة للفجر بل يجوز تقدمها عليه إذا أتى بها ليلاً والمضر تأخيرها عنه بخلاف الصلاة والطهارة والحج فلا بد من المقارنة والتقدم السير على ما مر \* واعلم ان ما ذكره المصنف من كفاية النية المقارنة للفجر هو قول عبد الوهاب وصوبه اللخمي وابن رشد وهو خلاف رواية ابن عبد الحكم أنها لا تجزى \* ورد ابن عرفة الأول بما حاصله ان النية تتقدم على النوى لأنها قصد اليه والقصد مقدم على المقصود وإلا كان غير منوي \* وأجيب بان هذه الأمور جملة وقد اكتفى الشارع بالمقارنة في الصلاة فان تكبيرة الاحرام ركن منها والنية مقارنتها مع صحة الصلاة بل كلام ابن بشير وابن

(أوبق على شكه) في صومه لظن أو تخيير فلا يجزى فيها وقال ابن الماجشون وأشهب وسحنون يجزئه في البقاء على الشك لأن فرضه الاجتهاد وقد فعل ما يجب عليه فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه ورجحه ابن يونس ولرايها بقوله (وفي الأجزاء عند مصادفته) في صومه تخييراً وهو المعتمد وعدمه (تردد) فإن صادف في صومه ظناً فجزم اللخمي بالأجزاء من غير تردد (وصحته) أي شرط صحة الصوم (مطلقاً) فرضاً ونفلاً (بنية) أي نية الصوم ولو لم يلاحظ التقرب لله (مبيته) بان تقع في جزء من الليل من الغروب إلى الفجر ولا يضر ما حدث من أكل أو شرب أو جماع أو نوم بخلاف الاغناء والجنون فيبطلانها ان استمر الفجر وإلا فلا كاسياً \* ولما كان اشتراط التبيت مشعراً بسدم الصحة إذا قارنت الفجر كما قيل به دفعه بقوله (أو مع الفجر) ان أمكن

فلا تكفى قبل الغروب ولا بعد الفجر (وكتبت نية) واحدة (لما) أى الصوم (يجب كتاباً) كرمضان وكفارته وكفارة قتل أو ظهار  
وكالندب المتتابع كمن نذر صوم شهر معين بناء على أنه واجب المتتابع كالعبادة الواحدة (٥٣١) من حيث ارتباط بعضها ببعض وعدم جواز

التفريق فكفت النية الواحدة

الحاجب والقرافي يدل على أن المقارنة للفجر هي الأصل لكن للمشقة لم تشترط إيه بن وهذا يدل على  
جواز مقارنة النية للفجر وأولوية تقدمها عليه فقط وكلام المصنف لا يدل على ذلك (قوله) فلا تكفى  
قبل الغروب ولا بعد الفجر (أى) فإن أتى بها نهاراً بعد الفجر فلا يجزىء ولو في عاشوراء على المشهور خلافاً  
لما نقله المواق عن ابن يونس من إجزاء النية نهاراً في عاشوراء فإنه ضعيف كما ذكره ابن عرفة وابن  
وعند الشافعي تصح نية النافلة قبل الزوال وعند أحمد تصح نية النافلة في النهار مطلقاً لحديث أنى أذن  
صائم بعد قوله عليه الصلاة والسلام هل عندكم من غداء وللشافعي أن الغداء ما يؤكل قبل الزوال وأجاب  
ابن عبد البر بأنه مضطرب ولنا عموم حديث أصحاب السنن الأربع من لم يبيت الصيام فلا صيام له  
والأصل تساوى الفرض والنفل في النية كالصلاة (قوله) يجب تتابعه (صفة أو صلة لما وخرج بذلك  
ما يجوز تفريقه من الصوم كقضاء أيام من رمضان أفطر فيها لعذر وصيام رمضان في السفر وكفارة  
اليمين وفدية الأذى والقران والتمتع فلا تكفى فيه النية الواحدة بل لابد من التبييت كل ليلة (قوله) بناء  
الح) علة لقول المصنف وكفت نية الح وقال ابن عبد الحكم لا بد في الصوم للواجب المتتابع من النية  
لكل يوم نظراً إلى أنه كالمبادات المتعددة من حيث عدم فساد ما مضى منه فساد ما بعده (قوله) وإن  
كانت لا تبطل الح) أى لأنه عبادة لا يتوقف أولها على آخرها بخلاف الصلاة وقوله كالصلاة تشبه  
في المنفى لافى النفى (قوله) لا مسرود (عطف على ما من قوله) لما يجب تتابعه واعتراض بأن شرط العطف  
بأن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر فلا يقال جاء زيد لارجل ولا جاء رجل لزيد والمسرود  
منه المتتابع وهو صادق بواجب المتتابع وغير واجبه فقد صدق أحد متعاطفها على الآخر وأجاب  
شارحنا بأن في كلام المصنف حذف الصفة أى لا مسرود غير واجب المتتابع فصح العطف (قوله) كايام  
اختار صيامها (مسرودة) أى كما إذا نوى صوم رجب مثلاً فلا بد من التبييت كل ليلة ولا يكفى فيه  
النية الواحدة وكذا يقال فيما بعده من الميعن (قوله) ويوم معين (ظاهره سواء عينه بالنذر أو بالنية  
كما قال الشارح وهو ما يفيد كلام ابن يونس كما في المواق خلافاً لابن الحاجب من تقييده بالمنوى  
وأقره في التوضيح إيه بن (قوله) بسفر (قيد في قوله) وصيام رمضان (قوله) أى في السرود واليوم  
الميعن الح) أى لمشابهة كل منها لرمضان أما السرود فلأنه بالمتتابع يحصل له الشبه برمضان في مطلق  
المتتابع وأما النذور الميعن فلوجوبه وتكرره وتعين زمانه أشبه برمضان فيما ذكر (قوله) ولو استمر  
صائماً (أى هذا إذا أفطر للمرض والسفر بل ولو استمر صائماً وهذا هو المتمدن كما في العتية خلافاً  
لما في المبسوط من أن المريض أو المسافر إذا استمر صائماً فإنه لا يحتاج لتجديد نية بق من أفسد  
صومه عامدا فهل يحتاج لنية أو لا ينقطع تتابعه والظاهر الأول كما قال ح كما أن من بيت الفطر ولو  
ناسياً يحتاج إلى تجديدها لأن أفطر نهاراً ناسياً فلا ينقطع تتابعه ومن أفطر مكرهاً فحكمه عند  
اللخمي حكم من أفطر ناسياً وعند ابن يونس حكم من أفطر لمرض أه عدوى (قوله) كحيض ونفاس  
الح) أى إذا حصل شيء من ذلك ثم زال فلا تكفى النية الأولى لما بقى بل لابد من تجديدها نعم يكفى  
بنية واحدة لجميع ما بقى (قوله) وبقاء (جملة شرطاً فيه تسامح لأنه في الحقيقة عدم مانع كما قال ابن رشد  
إلا أن الفقهاء كثيراً ما يتساهلون فيطلقون على عدم المانع شرطاً (قوله) ولو لمعاداة القصة (أى  
لمعاداة القصة لا تنتظرها هنا بل متى رأت أى علامة كانت جفوفاً أو قصة وجب عليها الصوم

وإن كانت لا تبطل بطلان بعضها كالصلاة (لا) صوم (مسرود) أى متتابع من غير أن يجب المتتابع شرعاً كايام اختار صيامها مسرودة (ويوم معين) ككل خيس ولو عينه بالنذر وكل ما لا يجب تتابعه كقضاء رمضان وكفارة اليمين وفدية الأذى وصيام رمضان بسفر أو مرض كما يأتي فلا بد من تجديد النية لكل ليلة (ورويت) المدونة (على الاكتفاء) بنية واحدة (فيها) أى في السرود واليوم الميعن بالنذر وهى ضعيفة بل قال الخطاب لم أفق على من رواها بالاكتفاء فيها وأخرج من مقدر بعد قوله يجب تتابعه تقديره أن استمر أى المتتابع قوله (لا إن) انقطع تتابعه (أى وجوبه) (بكم مرض أو سفر) فلا تكفى النية الأولى ولو استمر صائماً بل لابد من التبييت كل ليلة وهو مفهوم قوله لما يجب تتابعه وأدخلت الكاف مفسداً للصوم كحيض ونفاس وجنون وإغماء (و) صحته (بقاء) من حيض ونفاس وأفاد أنه شرط وجوب أيضاً بقوله (ووجب) الصوم

(إن ظهرت) أى رأت علامة الطهر من قصة أو جفوف ولو لمعاداة القصة

(٦٦ - دسوق - أول)

(قبل الفجر وإن لحظة) بل إن رأت علامة الطهر مقارنة للفجر ونوب حينئذ

(٥٢٢) (و) وجب عليها الصوم (مع القضاء) له أيضا (إن شككت) هل طهرت قبل الفجر أو

صح صومها أخذها مقدمه  
بعده (و) صحته (يعقل)  
فلا يصح من مجنون ولا  
مغمى عليه ولا يجب عليها  
أيضا فالعقل شرط فيها  
ولما كان في قضائها تفصيل  
افاده بقوله (وإن جن)  
والأولى التفرغ بالقاء  
يوما أو أياما أو سنة أو سنين  
قليلة بل (ولو) جن (سنين  
كثيرة) فالقضاء أي  
بأمر جديد فلا ينافي أن  
العقل شرط وجوب  
كالصحة (أو) أغمى  
يوما (من فجره لغروب  
(أو جله) ولو سلم أوله) أو  
أقله (والمراد به مادون  
الجل فيصدق بالنصف) ولم  
يسلم أوله) بل كان وقت  
النية مضمي عليه (فالقضاء)  
واجب في الأربعة الأحوال  
بل هي في التحقيق خمسة (لا  
إن سلم) من الإغناء أوله بأن  
كان وقت النية سالما ولو  
كان مغمى عليه قبلها (ولو)  
أغمى عليه بعد ذلك (نصفه)  
أي اليوم فلا قضاء في  
الحالتين حيث سلم قبل  
الفجر بمقدار إيقاعها وإن لم  
يوقعها على الرجوع حيث  
تقدمت له النية تلك الليلة ولو  
باندراجها في نية الشهر  
والجنون في اليوم الواحد  
فيه تفصيل الإغناء على  
التحقيق ولا قضاء على قائم  
ولو نام كل الشهر أن يبيت النية أوله والسكر كالإغناء

(قوله صح صومها) أي وإن لم تقتل إلا بعد الفجر بل وإن لم تقتل أصلا لأن الطهارة ليست شرطا  
في الصوم (قوله أخذها مقدمه) أي من صحة الصوم بالنية المقارنة للفجر (قوله) وجب عليها الصوم  
مع القضاء (إن شككت) يعني أنها إذا شككت بعد الفجر هل طهرت قبل الفجر أو بعده فانه يجب  
عليها الإمساك لاحتمال طهرها قبله والقضاء لاحتماله بعده قال في الميج والظاهر أنه لا كفارة  
عليها إن لم تمسك وليس كيوم الشك لظهور التحقيق فيه ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة فانها  
لا تؤمر بفعل ما شككت في وقته هل كان الطهر فيه أم لا فإذا شككت بعد الفجر هل طهرت قبل الفجر  
أو بعده فلا تجب عليها العشاء واستشكل ذلك بأن الحيض مانع من وجوب الاداء في كل من الصلاة  
والصوم والشك فيه موجود في كل منهما فلم وجب الاداء في الصوم دون الصلاة وأوجب بأن سلطان  
الصلاة قد ذهب بخروج وقتها فلما لم تؤد بخلاف الصوم فانه يستغرق النهار فللزم فيه حرمة  
فوجب عليها الإمساك كمن شك هل كان أكله قبل الفجر أو بعده (قوله إن شككت) أراد بالشك  
مطلق التردد أو ما قابل الجزم (قوله وإن جن ولو سنين كثيرة فالقضاء) أي سواء كان الجنون  
طارئا بعد البلوغ أو قبله على المشهور وهو قول مالك وابن القاسم في المدونة ورد بلو مارواه  
ابن حبيب عن مالك والمدينين أن قلت السنون كالخسة ونحوها فالقضاء وإن كثرت كالمشقة فلا  
قضاء اه بن (قوله والأولى التفرغ بالقاء) فيه أن القضاء إذا كان بأمر جديد كما قال الشارح بعد  
لم يكن مرتبا على شرط العقل فالمناسب أنما هو الواو وعن أبي حنيفة والشافعي لا قضاء على المجنون لأن  
من زال عقله لم يتعلق به وجوب الاداء ووجوب القضاء فرع عن تعلق الوجوب بالاداء بالشخص  
لنا أن الجنون مرض وقد قال تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فالقضاء  
بأمر جديد بدليل الآية (قوله يوما أو أياما الخ) الأولى ابدال يوم بيومين لأن تقدير ما قبل  
البالغة يوما يقتضي أن جنون اليوم لا يجري فيه التفصيل الآتي في الإغناء وسيأتي للشارح جريانه  
فيه (قوله كثيرة) إنما أتى به لأن سنين جمع قلة يصدق على الثلاثة ونحوها مع أنها ليست من محل  
الخلاف (قوله أو أغمى يوما الخ) حاصله انه متى أغمى عليه كل اليوم من الفجر للغروب أو أغمى  
عليه جل اليوم سواء سلم أوله وهو وقت النية أولا أو أغمى عليه نصفه أو أقله ولم يسلم أوله  
فيها فالقضاء واجب في كل هذه الصور الخمس فإذا أغمى عليه قبل الفجر ولو بلحظة واستمر بعده  
ولو بلحظة وجب عليه قضاء ذلك اليوم فان أغمى عليه نصف اليوم أو أقله وسلم أوله فلا قضاء فيها  
فالصور سبعة يجب القضاء في خمسة وعنده في اثنتين (قوله والمراد الخ) تفسيره الأقل بهذا بعيد  
فالاولى للنصف كما قال ابن عاشر ان لو كان كنصفه أو أقله ولم يسلم الخ ليعين أن النصف كالأقل  
وان القيد خاص بهما اه بن (قوله في الحالتين) أي حالة الأقل الحقيقي وحالة النصف (قوله وان  
لم يوقعها على الرجوع) فيه نظر بل ان حد النية في وقتها فصحيح وإلا فلا لأن الإغناء والجنون  
ييطان النية السابقة عليهما كما تقدم ويدل له قوله لان انقطع تنابسه الخ اه بن (قوله فيه  
تفصيل الإغناء على التحقيق) أي وترك النصف التفصيل في الجنون في المدة القصيرة كاليوم  
وعكس في الإغناء فلم يترض لكثيره نظرا لأغالب فيها (قوله وظاهر النقل الخ) أي لأن  
ابن يونس كما في المواق على التفصيل المذكور في الإغناء بقوله لأن الغمى عليه غير  
مكلف فلا تصح له نية والتأثم مكلف لونه تنبه وهذا يدل على ان السكر مثل الإغناء  
مطلقا وان النية في حب الله مثله مطلقا أيضا وهذا ما استظهره العلامة النفراوى في شرح

الرسالة وابن خلافا لعقب وخش تبعاً لاستظهار شيخهما عج من التفرقة بين الحلال والحرام  
فجعل السكر الحرام كالإغماء في تخصيصه وجعل الحلال كالنوم لأن الحرام أدخله على نفسه بخلاف  
الحلال وفيه أن السكران بحلال لو نبه ماتنبه بخلاف النائم وقد جعلوا السكر بحلال في الوضوء  
كالإغماء وحينئذ فلا يظهر ما ذكره (قوله وبترك جماع) قال ح الأحسن كما قال الشارح أن بعد  
هذا وما بعده من الأركان إذ لم يبق للشروط محل إلا أن يراد بالشرط مالا تصح الماهية بدونه داخل  
كان أو خارجاً (قوله في فرج مطبق) سواء كان الفرج قبل أو دبراً وسواء كان ذلك المطبق المغيب فيه  
مستيقظاً أو نائماً سواء كان حياً أو ميتاً كان آدمياً أو بهيمة فلو غيبها بالغ في فرج غير مطبق أو غيبها  
غير بالغ في فرج مطبق أو غيره فلا يفسد صومه ولا صوم موطوءته البالغة حيث لم يمن ولم تعد قال  
شيخنا وانظر لوجامع ليل ونزل منه بعد الفجر والظاهر أنه لا شيء عليه كمن اكتحل ليلاً ثم هبط  
الكحل لحلقه نهاراً وانظر هل مثله إذا احتلم وخرج منه بعد اتبائه بلذة معتادة (قوله وترك  
إخراج منى يقطه بلذة معتادة) أي فإن أخرجه كذلك فسد الصوم ووجب القضاء والكفارة  
واحتذر بقوله يقطه بلذة معتادة عن الاحتلام وإلى السنن كونه لا أثر لهما (قوله ومضى كذلك)  
أي بلذة معتادة فإذا أخرجه كذلك فسد الصوم ووجب القضاء (قوله لا بلادة) أي لأن خرج بلا  
لذة أصلاً أو خرج بلذة غير معتادة فلا يفسد صومه وقوله وأوجرد الخ أي أو حصل مجرد انعاظ فلا  
يفسد صومه ولو نشأ عن مقدمات على التعمد وهذا رواية أشهب عن مالك في المدونة خلافاً لقول  
ابن القاسم فيها وروايته عن مالك في العتبية بالقضاء وقد تقرر عند الأشياخ أن رواية غير ابن القاسم  
عن مالك فيها مقدمة على قول ابن القاسم فيها وعلى روايته في غيرها عن الإمام قال بن وهذا الذي  
تقرر صحيح في نفسه لكن ذكر في التوضيح عن ابن عبد السلام أن قول ابن القاسم بالقضاء في  
الإنماط هو الأشهر وأعلم أن الخلاف في القضاء والإنماط الناشئ عن قلة أو مباشرة فإن نشأ  
عن نظر أو فكر فقال ح الظاهر فيه عدم القضاء اتفاقاً ولو استديم واستدل على ذلك بكلام التنبيهات  
وابن بشير وغيرهما وأطلق في البيان والتحصيل الخلاف اه بن (قوله فإن استدعاء) أي دعاه أي  
طلب خروجه أي وخرج بالفعل (قوله ما لم يرجع منه شيء ولو غلبه) أي والا فالكفارة (قوله الا  
ان يرجع منه شيء) أي غلبه (قوله أي مائع) أي ما يجمع ولو في المعدة فإن وصل المائع للمعدة من منفذ  
عال أو سافل فسد الصوم ووجب القضاء (قوله فلا يضر) أي ابتلاعه نهاراً لأنه أخذه في وقت يجوز  
له فيه أخذه (قوله ولو ابتلعه عمداً) ما ذكره من أن ابتلاع ما بين الأسنان لا يفطره ولو ابتلعه عمداً  
شهره ابن الحاجب وهو مذهب المدونة كما في التوضيح والواق عند قوله وذباب وقد استبعد ابن  
رشد في القضاء في العمد والمدونة لم تصرح بعدم القضاء في العمد لكنه يؤخذ من إطلاقها اه بن  
(قوله كدرهم) أي أوحصة فإذا وصل شيء من ذلك للمعدة عمداً أو سهواً فسد الصوم ووجب القضاء  
بشرط أن يكون وصوله لها من منفذ عال كما قال الشارح (قوله من منفذ عال فقط) أي لا من سافل  
عن المعدة كدبر ورج امرأة وعلم من كلامه أن ما وصل للمعدة إن كان من منفذ عال فهو مفسد  
للصوم سواء كان مائناً أو غير مائع وإن كان من منفذ سافل فلا يفسد إلا إذا كان مائناً إلا أن كان  
جامداً فوصول المائع للمعدة مفسد مطلقاً كان المنفذ عالياً أو سافلاً ووصول الجامد لها  
لا يفسد إلا إذا كان المنفذ عالياً (قوله على المختار) هذا خاص بقوله أو غيره فلو  
قال كغيره بالكاف كان أوفق ببادته ونص كلام اللخمي اختلاف في الحصة والدرهم فذهب  
ابن الماجشون في البسطة إلى أن للحصة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهو القضاء وفي العمد

(و) صحته (بترك جماع)  
أي تعيب حشفة بالغ أو  
قدرها في فرج مطبق وإن  
لم ينزل (و) ترك (إخراج  
منى) يقطه بلذة معتادة  
(و) ترك إخراج (مضى)  
كذلك لا بلذة أو غير معتادة  
أو مجرد انعاظ (و) بترك  
إخراج (في) (و) فإن استدعاء  
فالقضاء دون الكفارة ما لم  
يرجع منه شيء ولو غلبه  
وإن خرج منه قهراً فلا  
قضاء إلا أن يرجع منه شيء  
فالقضاء فقط ما لم يخر في  
إرجاعه فالكفارة أيضاً  
(و) صحته بترك (يصل  
متحلل) أي مائع من  
منفذ عال أو سافل والمراد  
الوصول ولو لم يتعمد ذلك  
وهذا في غير ما بين الأسنان  
من طعام وأما هو فلا يضر  
ولو ابتلعه عمداً (أو  
غيره) أي غير التحلل  
كدرهم من منفذ عال فقط  
بدليل ما يأتي (على  
المختار) عند اللخمي

(المعدة) متعلق بإيصال وهي من الأدمى بمنزلة الحوصلة للطير والكروش للسمكة (بحقنة بمائع) أي ترك إيصال ما ذكر لمعدة بسبب حقنة من مائع في دبر أو قبل امرأة لا (٥٣٤) إحليل واحترز بالمائع عن الحقنة بالجامد فلا قضاء ولا فتائل عليها دهن وقوله (أو حلق)

معطوف على معدة أي ترك وصول التحلل أو غيره لحلق ولما قيد الحقنة بالمائع علم أنه راجع للتحلل ولما أطلق في الحلق علم أنه راجع للتحلل أو غيره لكن بشرط أن لا يرد غير التحلل فإن رده بعد وصوله الحلق فلا شيء فيه فلم أن وصول شيء للمعدة من الحلق مطلقا أو من منفذ أسفل بشرط أن يكون مائعا أو للحلق كذلك مفطر هذا إذا كان الواصل للحلق من المائع من الفم بل (وإن) وصله (من) أنف وأذن وعين) كالسكحل نهارا فإن تحقق عدم وصوله للحلق من هذه المنافذ فلا شيء عليه كأن اكتحل ليلا وهبط للحلق نهارا أو وضع دواء أو دهنًا في أنفه أو أذنه ليلا فمبط نهارا وأشعر كلامه بأن ما يصل نهارا للحلق من غير هذه المنافذ لا شيء فيه فمن دهن رأسه نهارا ووجد طعمه في حلقه أو وضع حناء في رأسه نهارا فاستطعمها في حلقه فلا قضاء عليه ولكن المعروف من المذهب وجوب القضاء بخلاف من حك رجله بمحظل فوجد طعمه في حلقه أو قبض

القضاء والكفارة ولابن القاسم في كتاب ابن حبيب لأقضاء عليه إلا أن يكون متعمدا فيقضى لهاوته بصومه فجعل القضاء مع العمد من باب العقوبة والأول أشبه لأن الحصة تشغل المعدة اشتغالا ما وتنقص كلب الجوع واليه أشار المصنف بالختار اه عدوى (قوله لمعدة) هي ما انخسف من الصدر إلى السرة (قوله بحقنة بمائع) أي فان أوصل للمعدة حقنة من مائع وجب القضاء على المشهور ومقابلة ما لابن حبيب من استحباب القضاء بسبب الحقنة من المائع الواصلة للمعدة من الدبر أو فرج المرأة (قوله أي ترك إيصال ما ذكر) أي من التحلل لمعدته بسبب حقنة من مائع أي كائنة من مائع وأشار الشارح بهذا إلى أن الباء في قوله بحقنة للسببية متعلقة بإيصال وإن الباء في قوله بمائع بمعنى من متعلقة بمحذوف صفة لحقنة وقوله بسبب حقنة أي بسبب إيصال حقنة كائنة من مائع أو ترك إيصال هذا الكلى التحقق بسبب إيصال هذا الجزئي أو أن المراد بالحقنة الاحتقان والباء في قوله بمائع للملاسة (قوله في دبر أو قبل) أي أوفى ثقة تحت المعدة أو فوقها على الظاهر (قوله ولا فتائل عليها دهن) أي ولا فتائل عليها دهن وهو عطف على مقدر أي فلا قضاء فيها ولا في فتائل عليها دهن لحقتها كقائل مالك اه عدوى (قوله معطوف على معدة) أي ولا يجوز أن يكون عطفا على حقنة لانه ينحك المعنى وترك وصول متحلل لمعدته سواء كان وصوله للمعدة بسبب حقنة أو بسبب مرور على حلق فيقتضى أن الواصل من الأعلى يشترط فيه أن يجاوز الحلق وهو قول ضعيف والمذهب أن ذلك لا يشترط وحينئذ فلا يعطف على حقنة بل على معدة (قوله لكن بشرط أن لا يرد غير التحلل) أي لكن محل فساد الصوم بوصول غير التحلل للحلق بشرط أن لا يرد (قوله فان رده بعد وصوله الحلق فلا شيء فيه) أي وحينئذ فلا يحصل الفطر بغير التحلل إلا إذا وصل للمعدة بخلاف التحلل فإنه يفسد الصوم بمجرد وصوله للحلق سواء رده أولا وقد تبع الشارح في ذلك البساطي واختاره في اللج وفي الواق وح عن التلقين أنه يجب القضاء بوصول الجامد للحلق كالتحلل كان الجامد مائعا أو جامدا لا ينعى وصوبه بن (قوله مطلقا) أي سواء كان مائعا أو غيره (قوله أو للحلق) عطف على قوله للمعدة وقوله كذلك أي بشرط كونه مائعا وقد علمت ما فيه (قوله وان وصل له من أنف) أي تحقيقا أو شكًا واعلم أنه عند تحقق الوصول يحرم الاستعمال ويكره عند الشك وقوله وأذن وعين أي أو مسام رأس على المعروف لأن ما وصل للمعدة من منفذ عال موجب للقضاء سواء كان ذلك للنفذ واسعا أو ضيقا بخلاف ما يصل للمعدة من منفذ سافل فإنه يشترط فيه كونه واسعا كاليدبر وقبل المرأة والثقب لا كالحليل وجائفة وهي الحرق الصغير جدا الواصل للبطن وصل للمعدة أولا ثم إن مقتضى المصنف إن نبش الأذن بكمود لاشيء فيه ولو أخرج خراها لانه لم يصل به شيء للحلق وهو كذلك (قوله عدم وصوله من هذه المنافذ) أي نهارا وعلم منه أن السكحل نهارا لا يفطر مطلقا بل إن تحقق وصوله للحلق أو شك فيه أفطر فان تحقق عدم وصوله فلا يفطر (قوله كأن اكتحل ليلا الخ) مثله في الذخيرة ونصها من اكتحل ليلا لا يضره هبوط السكحل في حلقه نهارا نقله ابن غازي وفصل ابن هلال فقال في السكحل والحناء يجوز فعلهما أول الليل ويحرم آخر الليل كالنهار وسئل عن غسل الرأس بالعاصول فأجاب لاشيء فيه على من فعله في ليل أو نهارا اه بن (قوله ووصول) أي وترك وصول الخ وقوله وان من غير فم أي كأنف وأذن وعين

وقوله

ييده على تلج فوجد البرودة في حلقه

فلو قال المصنف ووصول مائع لحلق وإن من غير فم أو لمعدة من كيدبر كلها بغيره من فم على المختار لو في بالمسئلة مع الاختصار والإيضاح

(و) بترك ايسال (بخور) بفتح الباء أى المخان التصاعد من حرق نحو العود (٥٣٥) ومثله بخار القدر حتى وصل للحلق

أوجب القضاء ومنه  
الدخان الذى يشرب أى  
يمص بالقصب ونحوه فانه  
يصل للحلق بل للجوف  
بخلاف شم رائحة البخور  
ونحوه من غير أن يدخل  
الدخان للحلق فلا يفطر  
(و) بترك ايسال (ق) أى  
أو قل (و) بترك ايسال (ق) أى  
طرحه أى طرح ما ذكر  
فان لم يمكن طرحه بأن لم  
يجاوز الحلق فلا شيء فيه  
(مطلقاً) أى سواء كان  
التيء لعله أو أتت معدة قل  
أو كثر تغير أم لا رجع عمداً  
أو سهواً فانه يفطر وسواء  
كان البلغم من الصدر أو  
الرأس لكن المعتمد في  
البلغم انه لا يفطر مطلقاً ولو  
وصل الى طرف اللسان  
للحمشة (أو) وصول أى  
وبترك وصول شيء (غالب)  
سبقة لحلقه (من) أثر ماء  
(مضمضة) أو استنشاق  
لوضوء أو حر أو عطش  
(أو) غالب من رطوبة  
(سواك) مجتمع في فيه  
بأن لم يمكن طرحه في  
الفرض خاصة وبه على ذلك  
لثلاث يوم اغتفاره لطلب  
الشارع المضمضة والسواك  
(وقضى) من أفطر (في  
الفرض مطلقاً) أى  
عمداً أو سهواً أو غلبة أو  
أكرها وسواء كان حراماً  
أو جائزاً أو واجباً كان  
أفطر خوف هلاك وسواء

وقوله أو لمعدة من كد برأى من دبر ونحوه من كل منفذ سائل متسع كما تقدم وقوله كلها أى كوصوله  
للمعدة بغير ما منع من دم (قوله) بترك ايسال (بخور) أى لحلق (قوله) ومثله بخار القدر (أى) كأن استنشاق  
قدر الطعام حتى وصل البخار لحلقه (قوله) حتى وصل (أى) دخان البخور أو بخار القدر للحلق وجب  
القضاء أى لأن دخان البخور وبخار القدر كل منهما جسم يتكيف به الدماغ ويتقوى به أى تحصل له  
قوة كالتى تحصل له من الأكل واعلم ان محل وجوب القضاء بوصول البخور وبخار القدر للحلق إذا  
وصل باستنشاق سواء كان الاستنشاق ضائعه أو غيره وأما لو وصل واحد منهما للحلق بغير اختياره  
فلا قضاء لا على الصانع ولا على غيره على المعتمد خلافاً لمن قال إذا وصل بغير اختياره فلا قضاء على  
صانعه وعلى غيره القضاء قياساً على ما يأتى في مسئلة تراب السكيل كذا قرر شيخنا (قوله) ومنه (أى)  
ومن قبيله أى ومن قبيل البخور الدخان الخ وقوله فانه يصل للحلق أى ويتكيف به الدماغ أى يحصل  
له به كيفية وقوة وكذلك الدخان الذى يستنشقه به وحيث أنه مفطر وأما الدخان الذى لا يحصل به  
غذاء للجوف كدخان الحطب فانه لا قضاء في وصوله للحلق ولو تعمد استنشاقه لأنه لا يحصل للدماغ  
به قوة كالتى تحصل له من الأكل (قوله) ونحوه (أى) كالمسك والعنبر والزبد والاعطار (قوله) فلا يفطر  
أى ولو جاءت الرائحة واستنشقتها لأن الرائحة لا جسم لها (قوله) بترك ايسال (ق) أى ترجع قىء أو  
قلس أو بلغم لمعدته أو لحلقه فان وصل لما ذكره فالتقاء مطلقاً وهذا قول سحنون وقوله لكن المعتمد  
الشيخ هو قول ابن حبيب مع ابن القاسم قال اللخمي ومحل الخلاف في البلغم فيما وصل للهِوَات جمع لهُاة  
وهى اللحمة المشرفة على الحلق في أقصى الفم فان لم يصل فلا خلاف في لنوعه وان قدر على طرحه وبس  
ابن عرفة وفي لقو ابتلاع تمامه أى البلغم ولو عمداً بعد امكان طرحه وتقضه أى الصوم قول ابن  
حبيب مع ابن القاسم قال الأثراني سمعته عن مالك والشيخ عن سحنون اه وفي المواق ان القول  
الأول هو الذى عليه اللخمي وابن يونس والباحي وابن رشد وعياض وقال القبايى هو الراجح اه بن  
(قوله) ولو وصل الى طرف اللسان (قال) عقب ولا شيء على الصائم في ابتلاع ريقه الا بعد اجتماعه  
فعلية القضاء وهذا قول سحنون وقال ابن حبيب لا قضاء مطلقاً وهو الراجح اه تقرير عدوى  
(قوله) أى وبترك وصول شيء (غالب) أى وصحته بترك وصول شيء يغلب سبقة لحلقه من أثر ماء  
مضمضة أو رطوبة سواك (قوله) بأن لم يمكن طرحه (تفسير لكونه غالباً وهذا نص على التوهم إذ  
وصول ما يمكن طرحه من باب أولى (قوله) في الفرض خاصة (أى) فان وصل لمعدته أو لحلقه شيء من  
ذلك فالتقاء في الفرض خاصة وأما وصول أثر المضمضة أو السواك للحلق في صوم النفل فلا  
يفسده (قوله) وبه على ذلك (أى) مع انه يمكن الاستغناء عنه بقوله وبترك ايسال متحلل لمعدة أو  
حلق (قوله) وقضى في الفرض الخ (لما) فرغ من الكلام على شروط صحة الصوم شرع في بيان الأمور  
المرتبة على فطر الصائم وهى سبعة الامساك والقضاء والاطعام والكفارة والتأديب وقطع التتابع  
وقطع النية الحكيمة (قوله) مطلقاً (أى) بكل فطر وصل من أى منفذ على أى وجه كان من عمداً أو سهواً أو  
غلبة أو أكرها أوجب الكفارة أم لا كما قال الشارح (قوله) أو غلبة (أى) بأن سبقة المفطر لحلقه  
(قوله) حراماً بأن كان لفرض مقتضى أو جائزاً بأن كان لشدة تألم أو لحوف حدوث مرض أو زيادته  
(قوله) وأما الامساك الخ) حاصل ما ذكره الشارح ان الصوم الذى أفطر فيه الشخص اما ان يكون نفلاً  
أو فرضاً والفرض إما معين أو غير معين وغير المعين اما واجب التتابع أو غير واجب

وجبت الكفارة أم لا كان الفرض أصلياً أو نفراً وأما الامساك فإن كان الفرض معيناً كرمضان والنذر المعين وجب الامساك  
مطلقاً أفطر عمداً أو لا



كالتطوع ان افطر ناسيا كان نعمة (٥٣٦) على أحد القولين وان كان الراجح عدم وجوبه وان كان كالظهار لما يجب شامه

فان افطر عمدا فلا امساك  
لفساده وان افطر سهوا  
امسك وجوبا وكل على  
المعتمد الا اذا كان الفطر  
أول يوم فيستحب وان كان  
كجزاء الصيد وفدية  
الأذى وكفارة اليمين ونذر  
مضمون وقضاء رمضان  
فما لا يجب تنبيهه خير بين  
الامساك وعدمه مطلقا  
ويجب قضاء الفرض  
( وإن ) حصل الفطر  
( بصب في حلقه  
نائما ) فعليه القضاء  
( كجماعة نائمة ) ولم  
تشر به فعليه القضاء  
وعليه الكفارة عنها على  
المعتمد ( وكأكله شاكا  
في الفجر ) وفي الغروب  
فالقضاء مع الحرمة ان لم  
يتبين انه أكل قبل الفجر  
وبعد المغرب ( أو ) أكل  
معتقدا بقاء الليل أو  
حصول الغروب ثم  
( طرأ الشك ) فالقضاء  
بلا حرمة ( ومن لم ينظر  
ذيله ) أى  
الدليل المتعلق بالصوم  
وجودا أو عدما من فجر  
أو غروب ( اقتدى  
بالمستدل ) العدل  
العارف أو المستند اليه  
فيجوز التقليد في معرفة  
الدليل وان قدر على المعرفة

التابع فالنفل يجب فيه الامساك ان كان الفطر فيه سهوا وكذا ان كان عمدا على القول الرجوح  
والفرض المعين كرمضان والنذر المعين يجب فيه الامساك مطلقا اتفاقا وغير المعين الواجب تنبيهه  
ككفارة الظهار والقتل يجب فيه الامساك ان كان الفطر سهوا الا في اليوم الأول فالامساك فيه  
مستحب واما الفطر عمدا فيفسده وأما الذى لا يجب تنبيهه ككفارة اليمين وقضاء رمضان وجزاء  
الصيد وفدية الذى فيغير في الامساك وعدمه كان الفطر عمدا أو سهوا ( قوله كالتطوع ) أى كما  
يجب الامساك في فطر التطوع وقوله وان كان أى الفرض كالظهار أى وكفارة القتل ( قوله ونذر  
مضمون ) وهو النذر الغير المعين ( قوله مطلقا ) أى سواء كان الفطر عمدا أو سهوا ( قوله وعليه الكفارة  
عنها ) هذا يقتضى أى القرع الأول أعنى قول المصنف وان يصب في حلقه نائما لا كفارة فيه على  
الفاعل ومثله في القراني وفي بن عن أبي الحسن على المدونة ترجيح الكفارة على الصاب وانه  
لا فرق بين الفرعين في المصنف في لزوم الكفارة للفاعل فيهما ونص المدونة ومن أكره أو كان نائما  
فصب في حلقه ماء في رمضان أو جومت امرأة نائمة في رمضان فالقضاء يجزىء بلا كفارة اه  
ونقله ابن عرفة والمواق وح قال أبو الحسن وسكت عن الفاعل هل تنزله كفارة أم لا وأوجبها  
ابن حبيب على الفاعل فيهما وبه قال أبو عمران وهو ظاهر ما في كتاب الحج الثالث قال وهو تفسير  
لقول ابن القاسم فتبين انه لا فرق بين الفرعين والله أعلم والفرق الذى فرق به عقب بين الفرعين  
حيث قال فيمن صب ماء في حاق نائم لا كفارة عليه لعدم لذة ذلك الصاب ومن جامع نائمة تنزله  
الكفارة عنها للذة الجامع إنما فرق به في التوضيح بين من أكره زوجته على الوطء ومن أكره شخصا  
وصب في حلقه ماء وهما غير فرعى المصنف هنا ابن ( قوله وكأكله شاكا في الفجر الخ ) أى وكأكله  
حالة كونه شاكا في الفجر أى فالقضاء مع الحرمة وان كان الأصل بقاء الليل والمراد بالشك عدم  
اليقين فيدخل فيه ما لو قال له رجل أكلت بعد الفجر وقال له آخرأ كلت قبله واعلم ان النفل يخالف  
الفرض في هذا فليس عليه فيه قضاء كما هو الظاهر قاله عقب ورده بن بأن الأكل شاكا في الفجر من  
العمد الحرام وهو يوجب القضاء حتى في النفل ( قوله فالقضاء مع الحرمة ) اعلم ان الحرمة عند  
الشك في الفجر تختلف فيها إذ قد قيل بالكرهية كما في خش وعند الشك في الغروب متفق عليها  
وعدم الكفارة في الأكل شاكا في الفجر متفق عليها وتختلف فيها في الأكل شاكا في الغروب وان  
كان المشهور عدمها ( قوله ان لم يتبين انه أكل قبل الفجر وبعد المغرب ) أى فان تبين ذلك فالقضاء عليه  
( قوله أو طرأ الشك ) عطف على قوله شاكا أى وكأكله حالة كونه شاكا في الفجر وكأكله حالة كونه  
طارئ الشك في حال متظرة ويحتمل عطفه على معنى أكله أى وان أكل شاكا في الفجر أو طرأ الشك  
فيه فالقضاء واعلم ان وجوب القضاء في مسألة طرأ الشك خاص بالفرض واما النفل فلا قضاء فيه  
اتفاقا لأن أكله ليس من العمد الحرام كما في المواق عن المدونة ( قوله من فجر ) راجع لقوله وجودا  
وقوله أو غروب راجع لقوله عدما وذلك لأن الفجر يستدل به على وجود الصوم والغروب يستدل  
به على الفطر ( قوله أو المستداليه ) أى أو اقتدى بالمستدل للعدل العارف بالدليل أى أو اقتدى  
بالمقتدى بالمستدل لذلك المستدل العارف ( قوله وان قدر على المعرفة ) هذا هو ظاهر كلامهم وهو  
المعول عليه خلافا لقول ابن عبد السلام يمكن حمل كلامهم على العاجز ( قوله ولذا قال ومن لم ينظر ) أى  
الشامل لما إذا كان عدم نظره في الدليل لعجزه عن الاستدلال ولما إذا كان قادرا عليه ( قوله بان لم يجد  
مستدلا ) أى أصلا أى أو وجد له لكن فاقتدا بعض ما يعتبر فيه بان كان غير عدل ( قوله احتاط في سحوره )

ولذا قال ومن لم ينظر ولم يقل ومن لم يقدر بخلاف القبلة فلا يقبل المجتهد غيره لكثرة الخطأ فيها لحفاها  
( وإلا ) بان لم يجد مستدلا ( احتاط ) في سحوره وفطره ثم استثنى من قوله وتضى في الفرض مطلقا قوله ( إلا ) النذر ( المعين )  
يفوت كله أو بعضه بالفطر ( لمرض أو حيض ) أو تقاس أو انحاء أو جنون فلا يقضى لقوات رمنه فان زال عذره وبقي

بعضه صامه (أو نسيان) المتعمدان من تركه أو أفطر فيه ناسيا عليه قضاء مع وجوب امساك بقية يومه لأن عنده نوعان من التفريط وكذا ان افطره مكرها أو لحظاً وقت كسوم الاربعاء يظنه الخميس للظهور واحتوز بالمعين من الصومون إذا أفطر فيه لمرض ونحوه فيجب فعله بعد زوال العذر لعدم تعيين وقته (و) قضى (في الشغل يا) لمطرا (لعمد) ولو سفر طرأ عليه (الحرام) لا بالافطر نسيانا أو اكراها ولا بحض ونفاس أو خوف مرض أو زيادته أو شدة جوع أو عطش ويجب (٥٢٧) القضاء بالعمد الحرام (ولو)

أفطر لحلف شخص عليه  
(بطلاق بت) أو بعتق  
للفطرون فلا يجوز الفطر  
وان أفطر قضى (إلا الوجه)  
كتماق قلبه بمن حلف  
بطلاقها أو عتقها بحيث  
يغشى ان لا يتركها إن حث  
فيجوز ولا قضاء (كواله)  
أب أو أم أي كأمه  
بالفطر ان كان على وجه  
الحنان والشفقة من ادامة  
الصوم ومثله السيد  
(وشيوخ) في الطريق أخذ  
على نفسه العهد أن لا يخالفه  
والحق به بعضهم شيخ  
العلم الشرعي (وإن لم  
يحلف) أي الوالد والشيخ  
ولما بين ان القضاء واجب  
في الفرض بين أن  
الكفارة قد تجب في  
بعضه بقوله (وَكَفَّرَ)  
الفطر المكلف الكفارة  
الكبرى وجوبا بشروط  
خمسة أولها العمد واليه أشار  
بقوله (إن تصدقت) فلا  
كفارة على ناس الثاني ان  
يكون مختارا فلا كفارة  
على مكره أو من أفطر  
غلبة الثالث أن يكون  
منهكا لحزمة الشهر

في التقديم وقوله وفطره أي بالتأخير (قوله أو نسيان) تبع في ذلك ابن الحاجب وهو ضعيف وقوله والمتعمدان الذي هو مذهب الندوة (قوله ان من تركه) أي عمدا أو نسيانا (قوله لأن عنده نوعان من التفريط) هذا إشارة للفرق بين النسيان والمرض فالناسي عنده نوع من التفريط بخلاف المريض (قوله وكذا ان أفطره مكرها) أي عليه القضاء وهو الذي في الطراز وقال ح انه المشهور وفي خنث انه لا قضاء في الاكراه واصله في التلقين لكنه خلاف المشهور اه بن لکن الذي مال اليه شيخنا العدوي القول بعدم قضائه قائلا ان السكره أولى من المريض تأمل (قوله كسوم يوم الأربعاء يظنه الخميس للندور) أي وأصبح مفطرا في الخميس ولم يدر إلا في اثنته فيجب عليه امساكه وقضاؤه (قوله بالفطر العمد) أي ولا يجب الامساك اذ لا وجه له مع وجوب القضاء بخلاف الفطر نسيانا فانه يجب فيه الامساك هذا هو المول عليه وقول ابن الحاجب بوجوب الامساك إذا أفطر عمدا قال ابن عرفة لا أعرفه (قوله ولو لسفر طرأ عليه) أي خلافا لابن حبيب القائل بعدم القضاء في فطره عمدا في النفل لأجل سفر طرأ عليه (قوله لا بالفطر نسيانا) هذا محترز العمد وما بعده كله محترز الحرام (قوله ولو بطلاق الخ) رد بلوغه من قال اذا حلف عليه بالطلاق الثلاث أن يفطر جازله الفطر ولا قضاء ولا يحث في عينه (قوله كتعلق قلبه الخ) هذا مثال الوجه وقول الصنف كوالد الخ تشبيه بالوجه هذا ما ذكره ح واختاره طي (قوله أب أو أم) أي دنية لا الجدة والجد والراد الأبوان السلطان لأن كانا كافرين فلا يطعها الحافظ للصوم بالجهاد بجامع أن كلامن الدينيات هذا هو الظاهر (قوله أي كأمه بالفطر) أي من صوم التطوع فيجوز له الفطر ولا قضاء عليه ان كان الأمر على وجه الحنان الخ (قوله أخذ على نفسه العهد الخ) اعترض بان العهد إنما يكون في الطاعات وفساد الصوم حرام وأجيب بأنه لما اختلف العلماء في افساد صوم النفل قدم فيه نظر الشيخ ألا ترى ان الشافعية يقولون بجواز افساده واستدلوا بحديث الصائم للتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر (قوله شيخ العلم الشرعي) أي وكذا آله كما قرره شيخنا (قوله مطاعا) أي سواء كانت فرضيته أصلية كرمضان أو عارضة بالنذر (قوله قد تجب في بعضه) أي في بعض افراده وهو خصوص رمضان (قوله أو من افطر غلبة) أي لشدة عطش أو جوع أو لزيادة مرض أو حدوثه (قوله منهكا لحزمة الشهر) أي غير مبال بها ثم ان الانتهاء حال الفعل انما يعتبر حيث لم يتبين خلافة فمن تعمد الفطر يوم الثلاثين منهكا للحزمة ثم تبين انه يوم العيد فلا كفارة ولا قضاء عليه وكذلك الخائض ففطر متعمدا ثم تعلم انها حاضت قبل فطرها فلا كفارة عليها على المتعمد كما في ح (قوله واما جهل وجوبها) أي الكفارة مع علمه حرمة الفطر فلا يسقطها \* والحاصل ان اقسام الجاهل ثلاثة فجاهل حرمة الوطء وجاهل رمضان لا كفارة عليها وجاهل وجوب الكفارة مع علمه بحرمة الفعل تلزمه الكفارة (قوله خامسا أشاره الخ) أي فالشرط الخامس ان يكون ذلك الصوم اداء رمضان (قوله في أداء رمضان) متعلق بتعمد

فالأول تاويلا قريبا لا كفارة عليه واليه أشار بقوله (بلا تأويل قريب) وسيأتي بيانه وراجعا ان يكون عالما بحرمة فجاهلها كحديث عهد باسلام ظن أن الصوم لا يحرم معه الجماع فجامع فلا كفارة عليه واليه أشار بقوله (و) بلا (جهل) لحزمة فعله وأولى جهل رمضان كمن افطر يوم الشك قبل الثبوت فلا كفارة وأما جهل وجوبها مع علم حرمة فلا يسقطها خامسا أشار له بقوله (في) أداء (رمضان فقط)

لا بقوله كفر لأنه يكفر في غير رمضان ما تممه في رمضان (قوله لافي قضائه) أي لأن النص إنما ورد في أداء رمضان والقياس لا يصح في الكفارات على ما قيل أو يدخلها لكن لأداء رمضان حرمة ليست لغيره فلو قلنا غيره عليه لكان قياساً مع الفارق (قوله ولا في كفارة أو غيرها) أي ولو كان ذلك الغير نذر الدهر على التعمد وقيل إن نافر الدهر يكفر عن فطره عمداً وعليه قيل يكفر بكفارة صغرى وقيل كبرى وعليه فالظاهر تعيين غير الصوم فإن ترتب على نافر الدهر كفارة لرمضان وعجز عن غير الصوم رفع لما نية النذر كالتضاء لأنها من توابع رمضان قال في الميج والظاهر أن ناذراً لمجس والاثني مثلاً إذا أفطر عمداً يقضى بعد ذلك ققط ولا كفارة عليه وإن أجرى ح فيه الخلاف السابق (قوله يوجب الغسل) أي بأن كان من بالغ في مطيعة وغيب الحشفة بتأمها أو قدرها في محل الاقتضاض أو في مسلك البول أو في الدبر لافي هواء الفرج ولان صغير في كبيرة فلا كفارة على واحد منها ما لم تنزل الكبيرة ولا على بالغ في صغيرة ما لم ينزل فتجب من حيث الانزال (قوله أو تعمد رفع نية نهاراً) بأن قال في النهار وهو صائم رفعت نية صومي أو رفعت نيتي فمن عزم على الأكل أو الشرب ناسياً مثلاً ثم ترك ما عزم عليه فلان نية عليه لأن هذا ليس رفعا لنية وقد سئل ابن عبدوس عن مسافر صام في رمضان فغطش ففتر له سفرته ليفطر فأهوى يده ليشرب فقيل له لئامه معك فكف قبال أحب له القضاء وصوب اللخمى سقوطه وقال أنه غالب الروايات عن مالك (قوله وأولى ليلاً) المراد برفعها ليلاً لأن يلاحظ أنه غير ناو للصوم وأنه ليس عنده نية له ووجه الأولوية أن الليل لما كان محلاً للنية فرفعها في النهار بما يتوهم أن هذا الرفع لا يضر لوقوعها في محلها وأما رفعها في الليل فظاهر أنه مضر لأنه رفعها في محلها فلم تقع النية في مركزها فلا يتوهم عدم الضرر (قوله فلا قضاء عليه) الذي في حاشية شيخنا العدوي وعقب أنه إذا علق الفطر على وجود أكل أو شرب وحصل المعلق عليه نهاراً لزمه القضاء والكفارة ولو لم يتناوله وأما إذا علقه على وجود واحد منهما فلم يجده فلا شيء عليه وهو وجه حصول المعلق عند حصول المعلق عليه وهذا غير مخالف لما في الشارح لأن مسألة الشارح علق الأكل على وجود ما كوله ووجده ولم يأكل (قوله أو تعمداً كلا) أي ولو شيئاً قليلاً كفلة طعام تلقط من الأرض (قوله أو بلما لنحو حصة) هذا هو ظاهر المصنف لأنه جرى فيما تقدم على ما اختاره اللخمى من قول عبد الملك أن حكم الحصة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهو القضاء وفي العمد الكفارة وقال ابن عبد السلام الأقرب سقوط الكفارة بغير التحلل انظر ح (قوله بقم ققط) أي ووصل للجوف إذ هو حقيقة الأكل والشرب وأما ما صل للحلق من التحلل ففيه القضاء ققط كابر (قوله فلا كفارة فيما يصل) أي للجوف وقوله من نحو أنف أي من أنف ونحوه كأذن وعين (قوله الذي هو أخص من العمد) أي لأن العمد موجود في الوصول من الأنف والأذن والعين وليس هناك انتهاك وفيه أن الانتهاك عبارة عن عدم البالة بالحرمة وهذا متأ في الوصول من الأنف والأذن والعين فلذا علق بعضهم بقوله لأن هذا لا يتشوف إليه النفوس وأصل الكفارة إنما شرعت لجر النفس عما تشوف إليه (قوله وان باستياك بجوزاء) أي وان وصل للجوف شيء من ذلك بسبب استياك بجوزاء وحاصل ما قاله الشارح أنه إن تعمد الاستياك به نهاراً كفر في صورتين وهما إذا ابتلعها عمداً أو غلبة لانياناً بالقضاء ققط وإن تعمد الاستياك بها ليلاً كفر في صورة واحدة وهي ما إذا ابتلعها نهاراً عمداً لا غلبة أو نسياناً بالقضاء ققط هذا كلامه تبعاً لمعلق قال بن وفيه نظر فإن الكفارة لم يذكرها التوضيح إلا عن ابن لبابة وهو قيدها بالاستعمال نهاراً لا ليلاً وإلا فالقضاء ققط وكذا نقله ابن غازي والواق عن ابن الحاج اه كلامه وقد استظهر في الميج ما قاله الشارح تبعاً لمعلق لأن

في قضائه ولا في كفارة أو غيرها وقوله (جماعاً) يوجب الغسل وما عطف عليه مفعول تعمد وسواء كان التعمد رجلاً أو امرأة (أو) تعمد (رفع نية نهاراً) وأولى ليلاً وطلع الفجر رافعاً لها لأن علق الفطر على شيء ولم يحصل كأن وجدت طعاماً أكلت فلم يجده أو وحده ولم يفطر فلا قضاء عليه (أو) تعمد (أكل) أو بلما لنحو حصة وصلت للجوف (أو شرباً بقم ققط) فلا كفارة فيما يصل من نحو أنف لأنهم المالة بالانتهاك الذي هو أخص من العمد ثم بالغ على الكفارة فيما يصل من القم بقوله (وإن) وصل للجوف (باستياك بجوزاء) وهي القشر المتخذ من أصول الجوز

أى تعدد الاستبصار بها نهارا وأياما ولو غلبة أوليا وتعتمد بامها نهارا لا غلبة (٥٣٩) فبعضى قد كان ابتاعها نسيانا ولو

استعملها نهارا عمدا (أو)  
تعدد (منياً) أى إخراجها  
بتقيل أو مباشرة بل  
(وإن بإدماة فكر) أو  
نظر وكان عادته الانزال  
ولو فى بعض الأحيان من  
ادامتها فإن كانت عادته  
عدم الانزال منها لكنه  
خالف عادته وأنزل  
فقولان فى لزوم الكفارة  
وعدمه واختار اللخمى  
الثانى وإليه أشار بقوله  
(إلا أن يخالف عادته)  
فلا كفارة (على المختار)  
فإن لم يدمهما فلا كفارة  
قطما فقوله إلا أن يخالف  
الخ راجع للمبالغة عليه  
ومثله النظر وأما ما قيل  
للمبالغة فيه الكفارة وإن  
خالف عادته على المتمد  
وإن لم يستدم واعترض  
على الصنف بأن اختيار  
اللخمى إنما هو فى القبة  
والباشرة وأجيب بأنه يلزم  
من جريان القيد فيهما  
جريانه فى الفكر والنظر  
بالأولى ولكن لما كان القيد  
فيهما ضعيفا وفى الفكر  
والنظر معتمدا ذكره  
الصنف فى الأخيرين لذلك  
نعم اعترض بأن القيد لا ين  
عبد السلام لالخمى فكان  
عليه أن يقول على الأصح  
مثلا (وإن أئمنى بتعدد  
نظرة) واحدة  
(فتأويلان) الراجع  
منها عدم الكفارة ومحلها  
إذا لم يخالف عادته بأن

الجزء مقام تشديد فأمل (قوله أى تعدد الاستبصار بها نهارا الخ) وأما لو استاك بها نهارا نسيانا  
فلا يكفر إلا إذا ابتاعها عمدا فإن ابتاعها غلبة أو نسيانا فالتضاد فقط اه خش (قوله وكان عادته  
الانزال) أى بالفكر والنظر المستدامين (قوله فإن لم يدمها) أى الفكر والنظر بل بمجرد الفكر  
أو النظر فلا كفارة قطما والخاصل أنه إن أئمنى بمجرد الفكر أو النظر من غير استدامة لمعانا لا كفارة  
قطما وإن استدامهما حتى أنزل فإن كانت عادته الانزال بهما عند الاستدامة فالكفارة قطما وإن  
كانت عادته عدم الانزال بهما عند الاستدامة فخلف عادته وأئمنى فقولان هذا يحصل كلام الشارح  
(قوله راجع للمبالغة عليه) أى وهو الفكر المستدام (قوله وأما قبل المبالغة) أى وهو خروج إلى  
بالقبة أو الباشرة وقوله وإن خالف عادته أى بأن كانت عادته عدم الانزال بهما فخالف عادته وأئمنى  
(قوله وإن خالف عادته على المتمد) كذا فى الشارح تبعا لبقى قال بن انظر من أين أتى له ذلك الاعتماد  
وقد يقال أتى له ذلك من كونه ظاهر قول ابن القاسم فى المدونة كما ستره واعلم أن فى مقدمات الجماع  
إذا أنزل ثلاثة أقوال حكاهما فى التوضيح وابن عرفة عن البيان الأول لماك فى المدونة وهو القضاء  
والكفارة والثانى لأشبه القضاء فقط والثالث لابن القاسم فى المدونة والقضاء والكفارة إلا أن ينزل  
عن نظر أو فكر غير مستدامين اه قال طنى ولم يصرح ابن رشد على موافقة العادة ولا على مخالفتها  
وإنما ذكر ذلك اللخمى فانه بعد أن حكى الخلاف المتقدم قل والذى يجب أن ينظر إلى عادته فمن عادته  
أن ينزل عن قبة أو مباشرة أو اختلفت عادته كفروا وإن كانت عادته السلامة لم يكفر اه ثم قال طنى  
فالمؤلف باعتبار المبالغة جار على مذهب ابن القاسم فى المدونة كما علمت ثم أشار لا اختيار اللخمى وهو  
جارى فى جميع المقدمات نعم اللخمى فى اختياره لم ينظر لاختنا به ولا لعدمها وإنما نظر للمادة وهذا لا يضر  
المؤلف بل فسح على منوال اللخمى فانه ذكر اتفاقهم على شرط المناهضة فى النظر ثم أعقبه بذكر  
اختياره الراجع لمقدمات الجماع وليس اختياره خاصا بالقبة والمباشرة كما قيل بل ذكرهما على صيل  
الشك لا الخصيص كما ترى فتأمل اه وبه تعلم أن تخصيص الشارح الاستثناء بما بعد المبالغة وقوله  
أن اللخمى ليس له اختيار إلا فى القبة والمباشرة كاه غير ظاهر بل غيرهما أخرى بذلك اه كلام  
بن وقول شيخنا المدوى الحق أن الاستثناء راجع لما قبل المبالغة وهو إخراج الذى بالقبة والمباشرة  
ولما بعدها وهو إخراجها بإدماة الفكر وإن كلام اللخمى ضعيف بالنسبة لما قبل المبالغة وإن المتمد  
أن إخراج الذى بالقبة والمباشرة فيه الكفارة وإن خالف عادته وإن لم يستدم كما هو ظاهر قول ابن  
القاسم فى المدونة خلافا للخمى (قوله جريانه فى الفكر والنظر بالأولى) أى لأنهما أضعف من القبة  
والمباشرة وما كان قيدا فى الأقوى فهو قيد فى الأضعف بطريق الأولى وهذا وقد علمت أن هذا  
الاعتراض لا ورود له لأن اختيار اللخمى عام فى جميع المقدمات وإنما ذكر القبة والمباشرة على صيل  
التمثيل (قوله بأن القيد لابن عبد السلام) قد علمت أن تميدا للخمى فلا اعتراض على الصنف نعم يعترض  
عليه من حيث التعبير بقوله على المختار بصيغة الاسم بأن هذا اختيار اللخمى من عند نفسه فأدلى أن  
يعر بالعلم وأجيب بأنه لما لم يخرج به عن إطلاق أشبه القضاء فقط وإطلاق الإمام الكفارة صار  
كأنه اختيار من الخلاف فتدبر (قوله وإن أئمنى الخ) قد علمت أن قول ابن القاسم فى المدونة سقوط  
الكفارة إذا أنزل عن فكر أو نظر غير مستدامين وقال القاسم يكفر إن أئمنى عن نظرة واحدة  
متعمدا فحمله عبد الحق على الوقت فحمل ما فى المدونة على ماذا لم يعتمد النظر وحمله ابن بونس على  
الخلاف وإلى التأويلين أشار الصنف بقوله وإن أئمنى الخ فتأويلان بالوقت والخلاف لا يلزم  
الكفارة وعدمها كما فهمه الشارح وقد يقال لئمنى وإن أئمنى تعدد نظرة فتأويلان أى قيل عليه الكفارة  
بناء على أن كلام القاسم وفوق للمدونة وإنما محمولة على من لم يعتمد القطر وقيل لا كفارة بناء على أنه

كانت عادته الامناء بمجرد النظر

والا فلا كفارة اتفاقاً • ولما كانت أنواع الكفارة ثلاثة والعروف انها على التخيير أناد النوع الأول معلقاً له بكفر بقوله ( يا طامم ) أى تخليك ( ستين يسكياً ) أى محتاجاً ( ٥٣٠ ) فيشمل الفقير ( لكل مد ) وتقدم انه ملء اليدين المتوسطين ولا يجزى غداء أو عشاء

خلافاً لأشهب وتعددت بتعدد الأيام لاقى اليوم الواحد ولو حصل الموجب الثاني بعد الاخراج أو كان للموجب الثاني من غير جنس الأول ( وهو ) أى الاطعام ( الأفضل ) من العتق والصيام ولو للخليفة وأفاد الثاني بقوله ( أو صيام شهرين ) متتابعين والثالث بقوله ( أو عتق رقبة ) مؤمنة صالحة من عيوب لا تجزى معها كالة محررة للكفارة ( كالظهار ) راجع للصوم والعتق والتخيير في الحر الرشد وأما العبد فأنما يكفر بالصوم فإن عجز بقيت دينه عليه في ذمته ما لم يأذن له سيده في الاطعام وأما السفيه فيأمره وليه بالصوم فإن لم يقدر أو أبى كفر عنه بأذى النوعين ( و ) كفر ( عن أمة ) له ( وطبها ) ولو طأوعته إلا أن تطالبه ولو حكماً بأن تزين له فيلزمها الكفارة ( أو ) عن ( زوجة ) بالغة عاقلة مسلمة ولو أمة ( أو كرها ) الزوج ولو عبد أو هو حرة وتكون جنابة في رقبته إن شاء سيده أسلمه لها أو فداء بأقل القيمتين أى قيمة

خلاف كما عند ابن يونس والمول عليه ظاهرها قوله ( والا فلا كفارة ) أى والأبواب خالف عاداته كما لو كانت عاداته عدم الاستاء فظفر نظرة فأبى فلا كفارة ( قوله تخليك الخ ) أشار إلى أن المدار على تخليك المسكين للمدسوء ) كلفه أو باعه ( قوله ولا يجزى غداء أو عشاء ) أى بدلا عن المد ( قوله لاقى اليوم الواحد ) أى فلا تعدد بتعدد الاكلات أو الوطآت في يوم واحد ( قوله أو كان ) عطف على حصل أى ولو كان الخ ( قوله وهو الأفضل ) أى لأنه أكثر نقما لتعديه لافراد كثيرة والظاهر أن العتق أفضل من الصوم لأن نقمه متعدد للغير دون الصوم ( قوله ولو للخليفة ) أى خلافاً لما أفق به يحيى بن يحيى أمير الاندلس عبد الرحمن من تكفيره بالصوم بحضرة العلماء قبيلاً له في ذلك فقال لسلا ينسأله ويجمع ثانياً ( قوله محررة للكفارة ) احترز بذلك عما إذا اشترى أمة اشترط بأنها على مشربها عتقها فلا تجزى ( قوله والتخيير ) أى بين الأنواع الثلاثة ( قوله فأنما يكفر بالصوم ) أى إن قدر عليه ( قوله ما لم يأذن له سيده في الاطعام ) أى فإذا أذن له فيه كفر به بخلاف العتق فإنه لا يجزىه التكفير به ولو أذن له سيده ( قوله كفر عنه بأذى النوعين ) أى الاطعام والعتق والراد كفر عنه بأقلهما قيمة فإن كانت قيمة الرقبة أقل كفر عنه بالعتق وإن كانت قيمة الطعام أقل كفر عنه بالاطعام وقيل عبد الحق يحتمل بقاؤها في ذمته إن أبى الصوم قال في التوضيح وهذا بين وهو يغيب أنه لا يجزىه على الصوم وأما الصبي فلا قضاء عليه ولا كفارة فلا يتأتى فيه ما ذكر ( قوله ولو طأوعته ) أى هذا إذا أكرهها بل ولو طأوعته لأن طوعها أكرهه لأجل الرق ( قوله فيلزمها الكفارة ) أى بالصوم ما لم يأذن لها سيدها في الاطعام ( قوله أو عن زوجة أو كرها الزوج ) أى بخوف شيء مؤلم كضرب فأبى كالطلاق فقد ذكر طفي في الموالاة في الوضوء أن الاكره في العبادات يكون بما ذكر انظر بن ( قوله بالغة الخ ) فلو كانت الزوجة صغيرة أو كافرة أو غير عاقلة لم يجب عليها أن يكفر عنها لأنه يكفر عنها نيابة وهي إذا كانت بصفة من هذه الصفات لا كفارة عليها فلا كفارة على مكرهها عنها وهذه الشروط كما تعتبر في التكفير عن الزوجة تعتبر أيضاً في التكفير عن الأمة التي أكرهها فلا بد من كونها عاقلة بالغة مسلمة ( قوله أسلمه لها الخ ) وإذا أسلمه لها فقد ملكته وانفسخ الكاح وهل تمتعته حينئذ فيصير معتقاً عما لزمه في الأصل أولاً فكفر به بل تكفر بعتق غيره أو بالاطعام قولان قلهما مات اهدوى ( قوله وليس لها ان تأخذه ) أى الزوج العبد وتصوم أى بل قى اخذته لا بد أن تكفر بالاطعام أو العتق وكذا إذا اخذت من سيده الأقل من التبعيتين فلا تكفر بالصوم لأنها لو صامت فقد أخذت العبد أو أقل الصيغتين عملاً بالصوم ( قوله نيابة ) أى حالة كون تكفير السيد والزوج المذكورين نيابة عنهما أى عن الأمة والزوجة ( قوله فلا يصوم الخ ) حاصله أنه لا يكفر عن واحدة منهما بالصوم بل الزوجة الحرة يكفر عنها بالاطعام أو العتق والأمة يكفر عنها بالاطعام ولا يصح ان يعتق عنها إلا ولاه ( قوله وإن أعسر الزوج عما لزمه عنها ) أى عن الزوجة أى وأما لو عسر السيد عما لزمه عن الأمة كانت الكفارة عنها ديناً في ذمته ( قوله كفت ) ظاهره أنها مطلوبة بذلك وإن المعنى كفت ندباً واعترضه طفي بأن عبارة عبد الحق تدل على أنها غير مطلوبة بذلك حيث قل لها غير مضطرة لأن تكفر عن نفسها ولا مؤاخذه بذلك إلا ان قاله معنى قوله ولا مؤاخذه بذلك أى على جهة الوجوب فلا يتأتى الاستجاب وهو بعيدا بن ( قوله ان لم تصم ) أى وأما لو كفت بالصوم فلا ترجع عليه

الرقبة أو الطعام وليس لها ان تأخذه وتصوم ادلاً من الصوم ( نيابة ) عنها ( فلا يصوم ) عن واحدة منهما إذا لا يقبل بشيء النيابة ( ولا يعتق ) أى لا يصح عتق السيد ( عن أمة ) إذا ولاه لها ( وإن أعسر ) الزوج عما لزمه عنها وكذا لو فعلت ذلك مع يسره ( كفت ) عن نفسها بأحد الأنواع الثلاثة ( وزجت ) عليه ( إن لم تصم بأقل من ) قيمة ( الرقبة

(و) نفس (كيل الطعام) أي مثله إن كفرت به لأنه مثلي يرجعه وتعلم كثرة الطعام وقيل به قيمته هذا إذا أخرجه من عندها فإن اشترته فإن كان ثمنه أقل من قيمته ومن قيمة الرقبة رجعت بثمنه وإن كانت قيمته أقل منهما رجعت بمثله وإن كانت قيمة الرقبة أقل رجعت بها فإن كفرت بالرقبة رجعت بالأقل من القيمتين إن كانت من عندها والأقل لأقل منها ومن ثمنها وقيمة الطعام (و) وفي

تكفيره عنها إن أكرهها على التوبة (ونحوها مما ليس بجماع) (حتى أنزل) أو أنزلت هي إذ الدار على أنزالها وعدم تكفيره عنها ولا كفارة عليها أيضا على هذا الثاني (تأويلان) وفي تكفير مكره رجل (بكسر الراء اسم فاعل) (الجماع) أي هل يكفر عن السكر بالفتح أولاه وهو الراجح (قولان) وأما السكر بالفتح فلا كفارة عليه مطلقا رجلا أو امرأة قطعا فإن أكره امرأة لنفسه كفر عنها ولغيره كفر عنها واطؤها ولو أكره غيره على أكل أو شرب فلا كفارة على السكر بالكسر على الظاهر (لا إن) استند في فطره إلى تأويل قريب وهو الاستند فيه إلى أمر موجود فلا كفارة عليه كولو (أفطر ناسيا) فظن لفساد صومه الإباحة فأفطر ثانيا عامدا (أو) لزمه غسل ليل الجنابة أو حيض (لم يقتل) إلا بعد الفجر (فظن الإباحة فأفطر عمدا) (و) تسحر قربة أي قرب

شيء لأن الصوم لأن له (قوله ونفس كيل الطعام) قد نفس إشارة إلى أن قوله وكل الطعام عطف على الرقبة (قوله هذا إذا أخرجه من عندها) أي إذا أخرجه من عندها فإنها ترجع بقيمة الرقبة إن كانت أقل من قيمة الطعام وبمثل الطعام إن كانت قيمته أقل من قيمة الرقبة فالأقلية بين القيمتين والرجوع بكيل الطعام لأنه مثلي (قوله رجعت بالأقل من القيمتين) أي فإذا كانت قيمة الرقبة أقل رجعت بها وإن كانت قيمة الطعام أقل رجعت بها هذا إذا أخرجت الرقبة من عندها (قوله والدار) أي والدار التي كفرت بها عندها بل اشترتها فإنها ترجع بالأقل منها أي من قيمتها ومن ثمنها ومن قيمة الطعام فعلم مما ذكره أنها لا ترجع بمثل الطعام إلا إذا كفرت به وكانت قيمته أقل فإن تكفر به كان الرجوع بقيمته لا بمثله قل بن وهذا التفصيل للذكور غير صواب والذي ذكره عبد الحق وابن عرفة وابن محرز أنها إن كفرت بالطعام رجعت بالأقل من مكيلة الطعام أو الثمن الذي اشترته به أو قيمة الرقبة أي إن كان ذلك أقل رجعت به وإذا كفرت بالثمن رجعت بالأقل من قيمة الرقبة أو الثمن الذي اشترته به أو مكيلة الطعام لأنها أبدأ لا تعطى الأقل (قوله إذ الدار) أي مدار التأويلين على أنزالها وإنما نص المصنف على أنزالها دفعا لتوهم أنه لو تعلقت به الكفارة عن نفسه لا يلزمه أن يكفر عنها اتفاقا فنص على التوهم • وأعلم أنه على القول الأول يجري هنا ما مر من قوله إن أعسر كفرت الخ (قوله وعدم تكفيره عنها) أي وإنما يكفر عن نفسه إذا أنزل (قوله تأويلان) الأول لابن أبي زيد والثاني للقمي قل عياض والثاني منها ظاهر البدوثة اهـ بن (قوله فلا كفارة عليه مطلقا رجلا أو امرأة قطعا) أي اتفاقا وفيه نظر فقد قال عياض والباحي إن السكر بالفتح عليه الكفارة في قول عبد الملك نظر الانتشاره وأكثروا قول أصحابنا أنه لا كفارة عليه وهو الصحيح وقول عبد الملك ضعيف انظرين والحاصل أن السكر بالكسر قيل يلزمه أن يكفر عن السكر بالفتح وقيل لا يكفر عنه وهو الراجح وعليه فهل على السكر بالفتح كفارة عن نفسه نظرا لانتشاره أولا قولان والتمسك بينهما الثاني وكل هذا إذا كان الإكراه على الجماع وأما لو أكره غيره على أكل أو الشرب فلا كفارة على السكر بالكسر كما ذكره الشيخ سالم قلا عن ابن عرفة ولا على السكر بالفتح أيضا ونفس ابن عرفة ولا كفارة على كرهه على أكل أو شرب أو امرأة على وطئه وفي الرجل قولان لها ولابن الماجشون اهـ (قوله على الظاهر) أي خلافا لمن قال إن من أكره شخصا على أكل أو الشرب يلزمه الكفارة عنه ونقل عبق هذا عن ابن عرفة وفي نقله عنه نظر لما علمت من نص كلامه (قوله لأن أفطر ناسيا) عطف على قوله إن تعمد أي وكفر إن تعمد لأن أفطر ناسيا أو أنه عطف على قوله بلا تأويل قريب وهو ظاهر الشارح (قوله وهو المستند فيه إلى أمر موجود) أي يعذر به شرعا (قوله فظن لفساد صومه الإباحة) أي إباحة الفطر لا اعتداده أن صوم ذلك اليوم لا ينقذ (قوله تسحر في الفجر) أي تسحر في الجزء اللاتقي (قوله لأنه من البعيد) أي لأن التحسر قربه لم يستند لأمر موجود يعذر به شرعا وإن كان مستندا لأمر موجود حقيقة (قوله أي بلسق الفجر) أي الجزء اللاتقي للجزء الذي طلع فيه الفجر وليس المراد أنه تسحر في الجزء الذي طلع فيه الفجر (قوله وسافر دون القصر) وأما من أصبح في الحضر صائما فاسافر

المعجز فظن بطلان صومه فأفطر والذي في سماع يزيد تسحر في الفجر أي فالتى تسحر قربه عليه الكفارة لأنه من البعيد وهو المستند لأن يحمل القرب على الاصق أي بلسق الفجر فيوافق السماع (أو قدم) للسافر (ليلا) فظن أنه لا يلزمه صوم صبيحة قدومه ففطر فلا كفارة عليه (أو سافر دون) مسافة (القصير) فظن إباحة الفطر فيته (أو رأى شيئا) أي هلاله (نهارا) يوم ثلاثين فاعتداه يوم عيد فأفطر

قوله (فطروا الإباحة) أي إباحة الفطر فطروا راجع لسته أمثلة فان علموا الحرمة أو شكوا فيها فعليه الكفارة (بخلاف بعيد التأويل) من إضافة الصفة لوصف أي التأويل البعيد وهو للستد فيه إلى أمر معدوم فلا ينفع ومثل له بخمسة أمثلة بقوله (كراه) لرمضان فشهد عند حاكم فرد (٥٣٢) (ولم يقبل) لان فطن إباحة الفطر فطروا الكفارة (أو أفطروا) أي أصبح منظرًا

في يوم (طلى) تأتبه فيه عادة (ثم حم) في ذلك اليوم (أو) وقع من امرأة (حيض) اعتادته (ثم حصل) الحيض بعد فطرها وأولى أن لم يحصل قال الكفارة (أو) أفطر لأجل (حجامة) فعلها بغيره أو فعلت به فطن الإباحة والتمتع في هذا عدم الكفارة لأنه من القريب لاستناده لموجود وهو قوله عليه السلام والسلام أفطر الحاجم والمحتم فكان على الصنف أن يذكره في القريب (أو غيبة) لغيره قال الكفارة لأنه تأويل بعيد والم لا يمكن بين الكفارة والقضاء تلازم بينه بقوله (ولزم معها القضاء) إن كانت (الكفارة) له أي عن الكفر لان كانت عن غيره من زوجة أو أمة أو غيرها كالمهر فالتقاء على ذلك الغير ولما قدم ضابطا لقضاء التطوع مطردا منعك في قوله وفي النفل بالمعد الحرام ذكره هنا ضابطا آخر لكنه غير مطرد ولا ينعكس بقوله (والقضاء في الصوم)

دون التصرف ففطر فلظاهر انه يجري على الخلاف فيمن سافر ففطر ففطر لذلك وسيأتي الخلاف فيه بل هذا أخرى بوجوب الكفارة اهـ (قوله فطروا الإباحة الخ) قد ذكر الصنف أمثلة ستة للتأويل القريب وزيد عليها من أكل يوم البثك بعد ثبوت الصوم طائنا الإباحة كما قدم الصنف ومن أفطر متأولا عدم تكذيب العدلين بعد ثلاثين صحوا لقول الشافعي بذلك ومن أفطر طائنا الإباحة لأجل حجامة فعلها بغيره أو فعلت به على اراجيح خلافا لما أتى للصنف من ان هذا من التأويل البعيد وبالجملة فلظاهر أن النظر في قرب التأويل للثان والثالث لا يخص (قوله بخلاف بعيد التأويل) هذا مخرج من قوله بل تأويل قريب ولا يقال انه منطوقه فكيف يخرج منه لأننا نقول بل قوله بلا تأويل قريب أعم منه لصدقه بانتفاء التأويل أصلا وبالتأويل البعيد فكأنه قال بشرط في الكفارة انتفاء التأويل القريب بخلاف التأويل البعيد فلا يشترط انتفاؤه لان فيه إباحة كما للحكمة حكما لقوله كالمعد (قوله فعليه الكفارة) أي عند ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب لا كفارة عليه وعد هذا تأويل قريبا وقد استقر به ابن عبد السلام قائلا إن هذا أقرب تأويل ممن قدم لئلا أو تسحر حال الفجر قل عج هو في هذا الفرع قد استند في فطره لموجود وهو رد الشهادة فلا يكون تأويل بعيدا اهـ وقد يقال هو وان استند في فطره لأمر موجود لكنه لم يذره شرعا والتأويل البعيد هو المستند فيه لأمر معدوم أو موجود لكنه لم يذره شرعا ووجه المشهور بأن رفعه لقاضي ناشئ عن رؤيته للبال فلذا عدها التأويل بعيدا (قوله قال الكفارة) أي وهذا بخلاف من أفطر عمدا ثم تبين أن ذلك اليوم يوم العيد أو تبين أن الحيض أتاه قبل الفطر فلا كفارة على التعمد خلافا لمحمد بن عدي (تنبيه) مذكروه من الكفارة في هاتين السلتين هو المشهور وقال ابن عبد الحكم لا كفارة فيهما وراه من التأويل القريب (قوله وأفطر لأجل حجامة) أي أو أفطر طائنا الإباحة لأجل حجامة الخ وما ذكره الصنف من أن هذا تأويل بعيد وفيه الكفارة مذهب ابن حبيب وهو ضعيف وقوله والتمتع الخ وهو مذهب ابن القاسم (قوله أفطر الحاجم والمحتم) فالتأويل استند لظاهر الحديث وإن كان غير مراد والمراد انهما فعلا ما يتسبب عنه الفطر أما الحاجم فله الدم وأما المحتم فلهما ياحته من الضرر (قوله أو غيبة) يعني أن من اغتاب شخصا في نهار رمضان فطن إباحة الفطر لأكله لحم أخيه فأفطر فعليه الكفارة قل ح لوجرى في هذا من الخلاف ما جرى في الحجامة ما جدد لكن لم أر فيها إلا قول ابن حبيب بوجوب الكفارة اهـ عدوى وبقي من أمثلة التأويل البعيد ما لو أكره على الفطر ثم أكل متمدا بعد زوال الأكره لا اعتقاده جواز الانظار فقد استظهروا وجوب الكفارة وإن هذا من التأويل البعيد والظاهر انه لا كفارة عليه وإنه من التأويل القريب اهـ عدوى (قوله بينه) أي بين عدم التلازم (قوله فالتقاء على ذلك الغير) أي لأنه لا يقبل النيابة (قوله منعكسا) وحاصله أن كل فطر عمدا حراما في النفل يوجب قضاء (قوله ذكر له هنا ضابطا آخر) حاصله كل ما يوجب الكفارة في رمضان يوجب القضاء في التطوع وتقدم أن الذي يوجب الكفارة في رمضان هو الفطر عمدا بلا جهل ولأن تأويل قريب (قوله فكل ما الخ) أي نكل فطر وجبت به الكفارة في الواجب وهو الفطر عمدا بلا

تأويل

(التطوع) ثابت (بوجوبها) بكسر

الجهيم أي موجب الكفارة وهو الفطر بمرضان عمدا بل تأويل قريب وجعل كما مر فكل ما وجبت به الكفارة في الواجب وجب به القضاء في التطوع وهذه الكيفية فاسدة للمنطوق والمفهوم انفساد المنطوق فقول ابن القاسم من عبث بنواة في فيه فزالت في حلقه فليه القضاء والكفارة في الترضي ولا يقضى في النفل وقوله فزالت في حلقه أي عمدا كما في التوضيح وأما غلبة فلا كفارة



وعلى كل حال لا قضاء في النفل فقد خالف ابن القاسم قاعدته من أن كل ما أوجب الكفارة في الفرض أوجب القضاء في النفل فستنتى هذه  
الضرورة من تلك القاعدة فمن قيده بالعلية فقد خالف النفل فلا يقول عليه فليتأمل ولأن (٥٣٣) من افطر في الفرض لوجه كوالله

تأويل قريب وجهي (قوله وعلى كل حال) أي سواء حمل كلام ابن القاسم على نزولها غلبة أو عمدا  
(قوله لا قضاء في النفل) أي كما في نفل ابن عرنة عن ابن القاسم وكذا في الواقع (قوله من قيده) أي من قيد  
ابتلاع الحصة بالغلبة كخش (قوله ولأن الخ) عطف على قوله فلقول ابن القاسم (قوله وأما فساد  
الفهم) أي وهو كل فطر لا يوجب كفارة في الفرض لا يوجب قضاء في النفل (قوله ومن أصبح الخ)  
عطف على قوله بمسائل التأويل ويرد عليه أيضا من افطر من غير الفم ومن أمذى فإن في كل القضاء  
في الفرض والنفل ولا كفارة (قوله بعد ما شرع في السفر) أي السفر الذي تقتصر فيه الصلاة  
(قوله ما لم يزدرد) أي يتابع منه شيئا أي عمدا أو غلبة أو نسيانا والافطر القضاء والفرض انه وصل  
لحل يمكن طرحه وأما إذا لم يصل لموضع يقدر على طرحه منه كما إذا لم يصل لخلقه فلا شيء عليه في  
ابتلاعه قوله وغالب ذباب) أي وذباب غالب وقدر وظاهره وإن لم يكن كثيرا وقوله أو بعوض  
أي ناموس وغير الذباب والبعوض كالبغاث والقمل ليس مثلهما كما يفيد التعليل الذي ذكره  
الشارح (قوله غبار طريق) أي وإن لم يكن الغبار وأما غبار غير الطريق كفبار كنس البيت  
فالقضاء في وصوله للحاق فيما يظهر وانظر إذا كثر غبار الطريق وأمكن التحرز منه بوضع حائل على  
فيه هل يلزمه وضع حائل على فيه أم لا وهو ظاهر كلام غير واحد من أدوى وقوله أو كيل أي  
غبار مكيل من سائر الحبوب (قوله أو جبس لسانه) وكذا غبار الدباغ لسانه وأما اغتفر  
غبار الدقيق وما معه للصانع نظرا لضرورة الصنعة وأما كان التحفظ لغيره وقال بعضهم انه لا يغتفر  
ذلك ولا للصانع ويجب القضاء (قوله قيد في الدقيق) لأن الخلاف في الدقيق وما بعده إنما هو في  
الصانع كما في التوضيح وأما غيره فلا يغتفر له ذلك اتفاقا (قوله وحقة من احليل) أي لأنها لا تصل  
لمعدته وقوله من احليل وأما من الدبر أو فرج المرأة فتوجب القضاء إذا كانت بمناع لا يجامد كما مر  
كذا قال علق واعترضه أبو على السنائي بأن فرج المرأة ليس متصلا بالجوف فلا يصل منه شيء  
إليه وفي المدونة كره مالك الحقة للصائم فإن احتقن في فرجه شيء يصل إلى جوفه فليقض ولا  
يكتره وفي ح عن النهاية أن الاحليل يقع على ذكر الرجل ونرج المرأة إن فعل منه أن  
الحقة من فرج المرأة لا قضاء فيها كالحقة من ثقب الذكر (قوله ومنى) بالتوئين ومستكح  
بكسر الكاف أي غالب من رجل أو امرأة ويصح قراءته بالاضافة مع فح كاف مستكح أي  
ومنى شخص مستكح رجل أو امرأة (قوله أو مسذى) لا يحتاج إلى تقييده بالمستكح  
لأنه عطف على التقييد بغيره والعطوف على التقييد بقيد يعتبر فيه القيود أيضا (قوله ونزع  
ما كول أو مشروب) يعني أن من نزع الماء كول أو المشروب من شيء في حال طوع الفجر فلا  
شيء عليه على المشهور بناء على أن إخراج المانع من الخلق ليس إحصاله ولا يقال إذا نزع  
الماء كول في حال الطوع كان نازعا في النهار لأنه لا يكون نازعا في النهار إلا إذا كان النزع  
بعد طوع الفجر وليس مرادا وإنما المراد أن النزع في حال الطوع لا يجده ولا في الجزء الملاقي  
لطوع الفجر لأن النزع حينئذ ليلا فلا خلاف فيه (قوله أو فرج) أي أنه إذا نزع فرجه من  
فرج موطأته في حال طوع الفجر فلا شيء عليه على المشهور بناء على أن نزع الذكر لا يعد وطأ

وشيوخ يكفر ولا يقضى  
في النفل كما تقدم وأما فساد  
الفهم فبمسائل التأويل  
القريب فانه لا كفارة فيها  
في الفرض ويقضى في النفل  
لكن اراجع فيها أنه  
لا قضاء في النفل فلا ترد  
وبمن أصبح صائما في  
الحضر ثم افطر بعد ما شرع  
في السفر فلا كفارة عليه  
في الفرض ويقضى في النفل  
كما يأتي (ولا قضاء في غالب  
قوله) من إضافة الصفة  
للدوصف وكذا ما بعده أي  
خرج غلبة ولو كثر ما لم  
يزدرد منه شيئا كما مر (و)  
غلب (ذباب) أو بعوض  
لأن الإنسان لا بد له من  
حديث والذباب يطير  
فيسقه إلى حلقه فلا يمكن  
الاحتراز عنه فاشبهه الريق  
(أو غالب) (غبار طريق)  
لحقة للشقة (أو) غبار (دقيق)  
(أو) غبار (كيل) أو جبس  
لسانه قيد في الدقيق  
وما بعده (و) لافي (حقة  
من) (احليل) أي ثقب الذكر  
ولو بمناع (أو) لافي  
(دهن جافة) أي دهن  
وضع على الجرح  
السكان في البطن الواسل  
للجوف لأنه لا يصل لحل  
الطعام والشراب والامات

من ساعته (و) لافي خروج (منى مستكح أو مذني) بأن يقره كلما نظر أو تفكر من غير تابع للشقة (و) لا قضاء في  
(نزع ما كول أو مشروب أو فرج طلع الفجر) أي حال طوعه وإن لم يتمضمض من الأكل

أوحصل منى أومذى بعد نزع الذكر وهذا مبنى على أن نزع الذكر لا يعد وطأ ولا كان واطأ في النهار \* ثم شرع يتكلم على الجائزات فقال (وجاز) للصائم أراد بالجواز الاذن المتقابل للحرمة لأن بعض ما ذكره جائز مستوى الطرفين كالمضمضة للمطش وبعضه مكروه كالقطر في السفر وبعضه خلاف (٥٣٤) الأولى كالأصباح بالجنازة وبعضه مستحب كالسواك إذا كان لقتض شرعى من

وضوء وصلاة وقراءة وذكر  
أى نذب (سواك) أى  
استياك (كل النهار) خلافا  
لمن قال يكره بعد الزوال  
(و) جازله (مضمضة للمطش)  
ونحوه كحر ويكره لغير  
موجب لأن فيه تعديرا  
(وإصباح بحجبة) بمعنى  
خلافاً للأولى (وصوم دهر)  
بمعنى يندب (و) صوم يوم  
(جمعة فقط) لاقبله يوم  
ولا بعده يوم أى يندب  
فإن ضم إليه آخر فلا  
خلاف في نذبه وإنما كان  
للراد بالجواز هنا انتدب  
لأنه ليس لنا صوم مستوى  
الطرفين (و) جازله بمعنى  
كره (فطر) بأن يبيت  
الفطر أو يتعاطى مفطرا  
ولجوازه أربعة شروط  
أشار لأولها بقوله (بشر)   
قصر (لا تأكل فلا يجوز  
ولثانها بقوله (شرع)  
فيع) بالفعل بأن وصل  
لحل بده القصر المتقدم في  
صلاة السفر لأن لم يشرع  
فلا يجوز ولثالثها بقوله  
(قبل الفجر) لا أن  
شرع بعده فلا يجوز  
وراجعها أن لا يبيت الصوم

ونص ابن شاس ولو طلع الفجر وهو يجامع فعليه القضاء إن استدام فإن نزع أى في حال الطلوع نفي  
اثبات القضاء وفيه خلاف بين ابن الماجشون وابن القاسم سببه أن النزع هل يعد جماعاً لا (قوله أو  
حصل منى أومذى بعد نزع الذكر) أى أن يخرج ذلك عن فكر مستدام بعد النزع والا فلا كفارة في  
الأول والقضاء في الثاني اه عدوى (قوله وجاز سواك) أى بما يتحلل منه شيء وكره بالرطب لما  
يتحلل منه فإن تحلل منه شيء ووصل حلقة فكالمضمضة إن وصل عمداً كان فيه القضاء والكفارة والا  
فالقضاء (قوله كل النهار) أى وفاقا لأبي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام لولا أن أشق على أمتي  
لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وهذا يوم الصائم وغيره (قوله خلافاً لمن قال) أى وهو الشافعي وأحمد  
واستدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام لحلوف فم الصائم عند الله أطيب من ربح السك والخلوف بالضم  
ما يحدث من خلو المعدة من الرائحة الكريهة في الفم وشأن ذلك أن يحدث عند الزوال فإذا أتاك بعد  
الزوال أزال ذلك الخلوف المستطاب عند الله فلذا كان مكروها وقد يقال هذا لا يدل على الكراهة  
لأن سبب الخلوف خلو المعدة وخلو المعدة موجود لم يذهب فليكن الخلوف باقياً يذهب به الوالد \* فإن  
قلت مامعنى كونه أطيب عند الله مع أن الله منزّه عن استطابة الروائح والانسباط عنها لأن هذا من  
صفات الحيوان \* قلت هذا كناية عن رضا تعالى به وثباته على الصائم بسببه وتعريفه منه كتقريب  
ذى الرائحة الطيبة ولا يحصى ذلك بالآخرة (قوله لأن فيه تعديرا) أى مخاطرة لاحتمال سبق شيء  
منها إلى الحق فيفسد صومه (قوله وإصباح) أى تعمد البقاء بالجنازة حتى يطاع الفجر ويصبح  
(قوله وصوم دهر وجمعة فقط) أى خلافاً لمن قال بكراهتها وحجة القائل بجواز صوم الدهر الإجماع  
على لزومه لمن نذره ولو كان مكروها أو ممنوعاً لما لزم على القاعدة وأما صوم الجمعة بخصوصها مع  
ورود النعي عن ذلك وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم  
يوماً قبله أو يوماً بعده فمحل النعي على خوف فرضه وقد انتفت هذه العلة بوفاته عليه الصلاة  
والسلام (قوله وجازله) أى للصائم (قوله بأن يبيت الفطر الخ) أشار الشارح إلى أن المراد  
بالنظر ما يشمل الفطر بالفعل وتبييت الفطر وعليه فيوزع في الشروط بأن يجعل قوله شرع فيه  
الخ شرطاً في جواز تبييت الفطر وقوله ولم ينوه فيه شرطاً في جواز الفطر بالفعل وفي بن أنه يمتنع  
أن المراد بالنظر هنا تعاطى المفطر إذ لو كان بمعنى تبييت المفطر لم يلائمه قوله شرع فيه قبل الفجر ولا  
قوله ولم ينوه فيه لأن تبييت النظر في السفر يستلزم الشروع فيه قبل الفجر وأنه لم ينو الصوم  
فيه فيكون اشتراط ذلك من قبيل تحصيل الحاصل اه كلامه فتأمل (قوله ولجوازه أربعة شروط)  
منها ما يعم يوم السفر وما بعده وهو قوله سفر قصر وقوله ولم ينوه فيه ومنها ما يخص يوم الفردون  
ما بعده وهو قوله شرع فيه قبل الفجر اه عدوى (قوله بسفر قصر الخ) قال الشيخ أحمد  
الزرقاني يفهم من ذلك أنه يجوز للصائم السافر الفطر ولو أقام يومين أو ثلاثة بمحل ما لم ينو إقامة أربعة  
أيام كالصلاة كما صرح به في النوادر ونقله ابن عرفة انظر (قوله قبل الفجر) أى وكان ذلك الشروع  
أى الوصول لمحل البدء قبل الفجر (قوله والاقضى) الأولى وإلا فلا يجوز لعلم القضاء من قوله

وفي السفر واليه أشار بقوله (و) لم ينو (نوى الصوم) (فيه) أى في السفر ما ينويه فيه فلا يجوز  
وبقى خامس وهو أن يكون برمضان لا في نحو كفارة طهار (وإلا) بأن قدر شرط من هذه الشروط (قضى) وذكره وإن علم من  
قوله وقضى في الفرض مطلقاً ليرتب عليه قوله (ولو تطوعاً) بأن يبيت الصوم في الحضر ثم سافر بعد الفجر أو في السفر ففطر لغير عذر

على ان هذا مستغنى عنه بقوله وفي الفل بالعمد الحرام لأن رخصة القطر خاصة برمضان (ولا كفارة) عليه مع القضاء (إلا أن ينوبه) أي الصوم برمضان أي بيته (بغير) أي فيه ثم يفطر فيه فان بيته فيه وأفطر كفر تأول أولا وأخرى لو رفع نية الصوم بخضر ليل الأبل الشروع حتى طلع عليه الفجر رافعا لها ولو كان عازما على السفر أو تأويلا وأما لو بيت الصوم في الحضر ثم أفطر بعد الفجر وقبل الشروع فان لم يسافر من يومه فالكفارة مطلقا كأن سافر ولم يتأول لا أن تأول فلا كفارة أو (٥٣٥) بيت الصوم في الحضر وأفطر بعد

الشروع بعد الفجر فلا كفارة تأول بفطره أولا حصل منه قبل ذلك عزم على السفر قبل الفجر أولا قال ابن القاسم والفرق بينه وبين من بيت الصوم في السفر فان كان عليه الكفارة مطلقا ان الحاضر من أهل الصوم فلما صار من أهل الفطر فسقط عنه الكفارة والسافر كان بخيرا في الصوم وعده فلما اختار الصوم صار من أهله فله ما على أهل الصيام من الكفارة وشبه في لزوم الكفارة وإن تأول قوله (كفطره) أي الصائم للسافر (بعد دخوله) نهرا وطه أو محل إقامة قطع حكم السفر وذكر هذا تنبيها للصوم والا فقد علم بما قبله بالأولى لأن ما قبله أفطر في السفر وهذا أفطر في الحضر (و) جاز الفطر (بمرض خاف) أي ظن لقول طبيب عارف أو تجربة أو موافق في الزواج (زيادته أو تباديه) بأن يتأخر البرء وكذا ان حصل للمريض بالصوم

وقضى في الغرض مطلقا على أن القضاء لازم على كل حال سواء تخفت شيء من الشروط أم لا وأجاب الشارح بأنه انما ذكر القضاء وان علم مما مر لأجل ان يرتب عليه قوله ولو تطوعا (قوله على ان هذا مستغنى عنه) أي لكن هذا مستغنى عنه بقوله وفي النفل بالعمد الحرام أي وحينئذ فالأولى حذفه وابداله بقوله فلا يجوز وأيضا المباح عليه لا بد أن يكون ما قبله البالغة صادقا عليه ولا شك أن قوله ونظر بسفر قصر المراهبة الفطر في رمضان كما اشر به قوله ولا كفارة الخ وهذا لا يصدق على التطوع (قوله إلا أن ينوبه بسفر) حاصله انه إذا بيت نية الصوم في السفر وأصبح صائما فيه ثم أفطر لزمته الكفارة سواء أفطر متأولا أولا فهاتان صورتان وقوله وأخرى الخ حاصله أنه إذا أصبح مفطرا في الحضر بان رفع نية الصوم أولا وطلع الفجر رافعا لها والحال انه عازم على السفر فانه يلزمه الكفارة سواء سافر أم لا كان متأولا أولا فهذه أربع صور تظم للآيتين قبلها فالجملته ستة (قوله مطلقا) أي تأول أولا وقوله كأن سافر أي بعد الفطر (قوله ولم يتأول) أي والحال انه أفطر غير متأول وهذه ثلاث صور فيها الكفارة تظم للستة للتقدمة فالجملته تسع صور فيها الكفارة وسيأتي في المصنف سورة عاشره (قوله عزم على السفر الخ) أي فهذه أربع صور لا كفارة فيها تظم للصورة التي قبلها فالجملته خمسة لا كفارة فيها (قوله والفرق بينه) أي بين من بيت الصوم في الحضر ثم أفطر بعد ان شرع في السفر بعد الفجر وقوله وبين من بيت الصوم في السفر ففطر أي الذي أشار المصنف بقوله إلا أن ينوبه بسفر (قوله فلما اختار الصوم الخ) أي فلما شدد على نفسه بيته الصوم وترك الرخصة شدد عليه بلزوم الكفارة وفي ح خلاف فبحن سافر لأجل الفطر هل يعامل بنقيض مقصوده وتلزمه الكفارة أم لا (قوله وجاز الفطر بمرض الخ) أي وجاز للصائم ولو حاضرا الفطر بسبب مرض قائم به خاف زيادته فالباء في بمرض سببية وما ذكره المصنف من الجواز هو المشهور قال البرزلي اختاف إذا خاف مادون الموت على قواين للمشهور الإباحة قلح ح في الواق عن الأحمي من منع الصوم ووجوب الفطر مقابل للمشهور اه بن (قوله أو لموافق) أي أو لاخبار موافق (قوله بخلاف الصحيح) أي فانه لا يجوز له الفطر إذا حصل له بالصوم مجرد شدة تعب وهذا هو المشهور وسيأتي للشارح قول آخر يجوز أفطره وكذلك لو خاف الصحيح حصول المرض بصومه فانه لا يجوز له الفطر على المشهور إذ لعله لا ينزل به المرض إذا صام وقيل يجوز له الفطر (قوله ووجب أن خاف هلاكا) هذا كالاستثناء من قوله وجاز الفطر بمرض خاف زيادته فكأنه قل إلا ان يخاف هلاكا فيجب (قوله أو شديد أذى) أي ذي شديد فهو من إضافة الصفة لموصوفه (قوله وهو أراضاها بنفسها) أي مع كفايته وقوله ان خافا عليه المرض أي حدوثه بسبب صوم الحامل أو من قلة اللبن بسبب صوم المرضع (قوله أي لم يمكنها واحد الخ) هذا جواب عما يقال ان المرضع إذا خافت على ولدها لا يجوز لها الفطر إلا إذا اتفق امكان كل من الاستنجار وغيره فكان الواجب المطف بالواو لا بأو

شدة وتعب بخلاف الصحيح (ووجب) النظر للمريض وصحيح (إن خاف) على نفسه بصومه (هلاكا أو شديد أذى) كتبيل منفعة من منع أو صر أو غيرها لوجوب حفظ النفس وأما الجهد الشديد فيبيع الفطر للمريض قبل والصحيح أيضا وفي الحكيمين مما واما الجواز والوجوب للمريض قوله (كحامل ومرضع لم يمكنها) أي للرضع (استنجار) لعدم مال أو مرضعة أو لم قبلها (أو غيره) أي الاستنجار وهو ارضاعها بنفسها أو غيرها بما أوى لم يمكنها واحد منها

على حد ولا تطلع منهم آتما أو (٥٣٦) كفوزا (خافنا) الصوم (على ولديهما) فيحوز قطرهما ان خافنا عليه المرض أو زيادته

ووجب ان خافنا هلاكاً أو شديداً أذى وأما خوفهما على أنفسهما فهو ما خسل في عموم قوله ومرض الخ لأن الحمل مرض والرضاع في حكمه ولذا كانت الحامل لا اطعام عليها بخلاف المرضع فإن امكها الاستنجار واجب صومها (والأجرة في مال الولد) ان كان له مال لأنه بمنزلة نفقته حيث سقط رضاعه عن أمه بلزوم الصوم لها ونفقته في ماله (نم) ان لم يكن له مال ووجد مال الأبوين (هل) تكون في (مال الأب) وهو الراجح لأن نفقته حينئذ عليه (أو) في (مالها) تأويلان (علمها) حيث يجب الرضاع عليها والا ففي مال الأب اتفاقاً (و) وجب (القضاء بالعدد) فمن أفطر رمضان كله وكان ثلاثين وقضاء بالهلال فكان تسعة وعشرين صام يوماً آخر (بزمان أبيع صومه) فلا يقضى في يوم العيد ولا في أيام التشريق الثلاثة ولما كان ذلك شاملاً لرمضان في السفر لأنه مباح أخرجه بقوله (غير رمضان) فلا يقضى مسافراً ما عليه من رمضان الماضي فإذا قبل غيره

• وحاصل الجواب ان أو إذا وقعت في حيز الفى كانت لفى الاحد الدائر والاحد الدائر لا يتحقق فيه الا بنى الجميع (قوله على حد) نى على طريقة أى فهو على طريقة ولا تطلع الخ وذلك لأن العطف بأو بعد الفى كما في المصنف أو بعد التهى كما في الآية للراكمه نفى الاحد الدائر والتهى عن الفعل التعلق به (قوله خافنا على ولديهما) أى أحد الأمرين السابقين المحوز للفطر والوجوب له ومفهوم خافنا الخ أنه لا يباح لهما الفطر بمجرد حصول المشقة الشديدة لكن التخمى قد صرح بموازاة لهما وحكى ابن الحاجب الاتفاق عليه واستظهره المصنف في توضيحه وعزاه ابن رشد لسامع ابن القاسم ونصه للمرضع على الشهور من مذهب مالك ثلاثة أحوال لا يجوز لها فيه الفطر والاطعام وهو ما إذا قوت على الصوم ولم يجدها الإرضاع ولم يحصل لولدها ضرر بسببه وحال يجوز لها فيها الفطر والاطعام وهى ما إذا جهدها الإرضاع ولم تخف على ولدها أو خافت عليه حدوث مرض أو زيادته ولم يتمكنها الإرضاع وحال يجب عليها فيها الفطر والاطعام وهى ما إذا لم يتمكنها الإرضاع وخافت على ولدها شدة الأذى انظر بن (قوله ولذا) نى ولاجل كون الحمل مرضاً حقيقة والرضاع في حكم المرض وليس مرضاً حقيقة (قوله فان امكها الاستنجار الخ) هذا شروع في بيان مفهوم قوله لم يتمكنها استنجار أو غيره (قوله والأجرة في مال الولد) نى أجرة إرضاعه إذا لم تقدر على إرضاعه وخافت عليه وأجرت له مرضعة برضعه وهذا متعلق بمفهوم قوله لم يتمكنها استنجار أى فان امكها بذلك وجب الصوم واستأجرت والأجرة في مال الولد الخ (قوله لأنه) نى إرضاعه (قوله وتأويلان) الأول للخمى والثاني لسندكافي التوضيح وكان الأولى للمصنف ان يعبر بتردد أو قولان إذ ليس هذا خلافاً في فهم المدونة قل شيخنا والراجح من القولين الأول فكان على المصنف الاقتصار عليه فان عدم مال الأب ثمن مال الأم (قوله حيث يجب الرضاع عليها) أى بأن كانت غير عليقة القدر وكانت غير مطلقة طلاقاً بانما والا فلا يجب عليها اتفاقاً وكانت في مال الأب (قوله والقضاء بالعدد) عطف على فاعل وجب الستر في قوله ووجب ان خاف هلاكاً الخ والشرط في العطف على ضمير الرفع المستتر موجود وهو الفصل (قوله بالعدد) أى سواء صام القضاء بالهلال أو بغيره على المشهور وقال ابن وهب القضاء بالعدد إن صام بالعدد ولم يصم بالهلال وان صام بالهلال اجزأه ذلك الشهر سواء وأتت عدة أيامه عدة رمضان أو نقص عدد القضاء عنه (قوله أبيع صومه) نى بزمان أبيع الصوم فيه فخرج الزمان الذى يحرم فيه الصوم كيوم العيد وتالي يوم النحر فلا يصح صومه قضاء وخرج أيضاً الزمان الذى يكره صومه كرايع النحر فلا يصح صومه قضاء وخرج أيضاً الزمان الذى وجب صومه كرمضان بالنسبة للحاضر وكذلك الأيام العينة التى نذر صومها فلا يصح صومها قضاء عن رمضان الماضي ولما كان قوله بزمان أبيع صومه شاملاً لرمضان بالنسبة للمسافر أخرجه بقوله غير رمضان ولو قل المصنف بزمان أبيع صومه تطوعاً لأغناء عن قوله غير رمضان ولا ينتقض قول المصنف بزمان أبيع صومه يوم الشك فان صومه حرام أو مكروه مع أنه يصام قضاء كما مر لأننا نقول صومه من حيث ذاته مباح والحرمه أو السكراة إنما عرضت له من حيث قصد الاحتياط اه خش (قوله ولا في أيام التشريق الثلاثة) أما عدم صحة القضاء في ثمان العيد وثلاثة فبإتفاق للنبى عن صومهما نهى تحريم وأما عدم صحة القضاء في رابع العيد وهو ذلك أيام التشريق فعلى المشهور لسكراة صومه تطوعاً وعدم إباحته (قوله فلا يقضى الخ) أى فلو قضى المسافر ما عليه من رمضان الماضي في هذا الحاضر فإنه لا يحزى عن واحد منهما اتفاقاً وأما الحاضر إذا صام رمضان

القضاء (إن ذكر قضاءه)

أي الصوم قبل ذلك أو

ذكر سقوطه بوجه فإن

فطر وجب قضاؤه (وفي

وجوب قضاء القضاء)

على من لم يفته قضاء يوم من

رمضان أو من قبله ففطر

فيه عمداً ففطر في قضائه

عمداً فيقضئ يومين يوماً

عن الأصل ويوماً عن

القضاء وعدم وجوبه

فيقضئ يوماً عن الأصل

قط لأنه الواجب أصالة

وهو الأرجح (خلافه)

فإن أفطر في القضاء سهواً

فلا يقضى اتفاقاً (و) وجب

(أدب المفطر عمداً)

ولو بذل بما يراه الحاكم من

ضرب أو سجن أو همل أو

كان فطره بما يوجب الحد

جاء مع الأدب وقدم الأدب

إن كان الحد رجا (إلا أن

يأتي تأنيلاً) قبل الظهور

عليه فلا أدب (و) وجب

(إتمامه) قدر (مدته عليه

الصلاة والسلام فمفطر)

أي على مفطر (في قضاء

رمضان مثلاً) أي إلى

أن يدخل عليه رمضان الثاني

ولا يتكرر بتكرار الشئ

(عن كل يوم)

متعلق بإتمامه وكذا قوله

(لمستكين) فهو أعطى

مكينا مدين عن يومين

مثلاً ولو كل واحد في يومه لم

يجزئ أن كان التفريط بعام

واحد فإن كان من عامين جاز

أخضر قضاء عن الماضي قليل لا يجزئ عن واحد منها وهو قول مالك وأشبهه وسحنون وابن جيب وابن اللواز وصححه ابن رشد ثم اختلف أصحاب ذلك القول قليل أنه لا يلزمه كفارة كبرى مع كون صومه لا يجزئه عن رمضان الحاضر ولا الماضي وذلك لأنه صامه ولم يفطر وصوبه ابن أبي زيد وقال ابن اللواز يلزمه كفارة كبرى مع الكفارة المعزى عن كل يوم لفطره فيه عمداً برفعه نسبة رمضان إلا أن يعذر بجمل أو تأويل واقتصر ابن عمره عليه فيعيد اعتياده كما دلح والذي ذكره ابن القاسم في المدونة أن الحاضر إذا صام رمضان الحاضر قضاء عن الفائت بأنه يجزئ عن الحاضر وإن لم ينوه وصوبه في النكح كما قال الواق وعليه للماضي مدع عن كل يوم قبله وينبغي أن يكون به الفتوى قاله شيخنا المدوي وصححه بعض شيوخنا والحاصل أن كلا من القولين قد صحح (قوله) وجب إتمامه (الح) أي فإذا ظن أن في ذنبه صوم يوم من رمضان ومن نذر غير معين فشرع فيه فتذكر قضاءه قبل ذلك أو تذكر سقوط صوم ذلك اليوم عنه بأن تذكر أنه بلغ في ذلك اليوم وجب إتمامه لأنه صار مثلاً والنفل يجب إتمامه بالتروع فيه عند ابن القاسم ومثل ذلك من شرع في الظاهر يظهرها عليه فتبين أنه صلاها فانه يخرج عن شفع ولو لم يعقد ركعة وفي المصر يخرج عن شفع أن تذكر بعدان عقد ركعة والاقطع والفرق أن المصر لا يتقبل بعدها وكذلك من اعتقد أن عليه الحج أو العمرة فشرع فيها فتبين أنه فعلها فانه يتمها لأنهما لا يرتضيان إحداهما (قوله) فإن أفطر وجب قضاؤه (أي) فإن أفطر عمداً وجب عليه قضاؤه هذا قول ابن أبي زيد وابن شبلون وقال أشبه لا يجب قضاؤه والأول هو الجاري على قول المصنف سابقاً وقضى في النفل بالعمد الحرام وقد تبين لك أن الخلاف خاص بالفطر عمداً وأما أن أفطر ناسياً فلا قضاء عليه الله قاله خلافاً للعق حيث جعل الخلاف في كل من العمد والسهو (قوله) ويوماً عن القضاء (فإن أفطر فيه عمداً قضئ يومين وهكذا ولو تسلسل (قوله) خلاف) شهر الثاني ابن الحاجب في باب الحج واختاره ابن عبد السلام والأول شهره ابن غلاب في وجيزه (قوله) فلا يقضى اتفاقاً (أي) كما قال القرافي في التذخيرة وخالفه القاضي سند فجعل الخلاف جارياً فيمن أفطر في القضاء عمداً أو سهواً وتبعه خشن (قوله) وجب أدب المفطر (الح) أشار الشارح بتقدير وجب إلى أن أدب مصدر عطف على فاعل وجب في قوله ووجب أن خاف هلاكاً (قوله) ولو بذل (تبع عجز في ذكر الباقية وهو غير صحيح لأن المسئلة لا تخفى وقد صرح بأن ذلك في رمضان كما في الواق والنووي وابن عرفة على أن في جواز البذل في الفل عمداً خلافاً بين المذهب اه بن (قوله) ولو كان فطره بما يوجب الحد (أي) كرنا وشرب خمر (قوله) وقدم الأدب إن كان الحد رجا) استظهر بعضهم سقوط الأدب في هذا لأن التعليل يأتي على الجميع اه بن ومنه هو أنه وإن كان الحد رجلاً فانه يقدم على الأدب (قوله) لمفطر (اللام بمعنى على كما قال الشارح واللام في قوله مثله بمعنى إلى التي لانتهاء الغاية مرتبط بمفطر أي تفريطاً منهياً فيه إلى دخول مثله وقوله لمفطر أي ولو عبداً أو سفياً كان التفريط حقيقة أو حكماً كناسي القضاء لا السكره على تركه والجادل بوجوب تقديمه على رمضان التالي له فليسا بمفترطين كسافر ومريض واعلم أن التفريط للموجب للأطعام إنما ينظر فيه لشعبان الواقع في السنة التي تلي سنة رمضان التقضى خاصة فإذا لم يفطر فيه فلا أطعام ولو فطر فيها قبله أو فيها بعده من العام الثاني اه شيخنا عدوي (قوله) ولا يتكرر (أي) المتكرر المثل فإذا كان عليه يومان من رمضان وقضى على ذلك ثلاث رمضان أو أكثر فانه إنما يلزمه مدان ولو قال المصنف مثله أو أكثر لو في بذلك إلا أن يقال إن قوله مثله مفرد مضاف يوم (قوله) ولو كل واحد (أي) ولو كان كل واحد من المدين دفعه له في يومه الذي صامه قضاء عما في النمة (قوله) فإن كانا عن عامين (أي

(ولا يُعتد بالرائد) على مديقه لمسكين ويذبح نزعته منه ان بقي وبين وعمل اطعام للقرط (ان امكن قضاءه بشعبان) بان يبقى من شعبان بقدر ما عليه من رمضان وهو غير معذور (لان اتصال مرضه) الاولى عذره ليشمل الإغماء والجنون والحيف والنفاس والإكراه والجهل والسفر (٥٣٨) شعبان أى اتصل من بدأ القدر الراجب عليه إلى تمام شعبان كما إذا كان عليه خمسة أيام

مثلا وحصل له العذر قبل رمضان الثاني بخمسة أيام واستمر إلى رمضان فلا اطعام عليه فليس المراد اتصال من رمضان لرمضان ولا جميع شعبان (مع القضاء) في العام الثاني أى يتدب الإطعام أى اخراج الدمع كل يوم يقضيه (وبعد) أى بعد مضي كل يوم أو بعد فراغ أيام القضاء يخرج جميع الأمداد فان اطعم بعد الوجوب بدخول رمضان الثاني وقبل الشروع في القضاء اجزأ وخالف للتدب (و) وجب (منذوره) أى الوفاء به صوماً أو غيره (و) وجب (الأكثر) احتياط (إن احتمله) أى لاكثر (بانتظار) واحتل الأول (بلاية) متعلقة بواحد منهما والا عمل على مانوى ومثل احتمل بقوله (كشهر ثلاثين) أى كعشر شهر فيه يوم ثلاثين يوماً ولو قل ثلاثون كان اقيس أى فيلزمه ثلاثون احتياطاً وان احتمل لفظ شهر تسعاً وعشرين وعمل لزوم

فرط فيها بأن دفع له مدين عن يومين كل يوم من عام جار كما يجوز له رضع دفع كساعة فطرها وتزيتها لمسكين واحد (قوله ولا يعتد بالرائد على مد) أى إذا كان ذلك من كفارة واحدة أدلو كان عليه كفارتان فإنه يجزئه أن يعطى كل واحد مدين مثال الأول إذا فرط وعليه عشرة أيام من شهر حتى دخل عليه رمضان الثاني ومثال الثاني ما إذا فرط في رمضان في كل واحد عشرة أيام فلما راد بالكفارة الواحدة كفارة التفريط الذى في عام واحد (قوله ان بقي وبين) أى ان بقي يده وبين له عند الدفع أن ذلك كفارة (قوله ان امكن الخ) شرط في قوله ووجب اطعام مده الخ أى انه انما يلزم القرط اطعام المدع كل يوم لمسكين إذا كان يمكن قضاء ما عليه في شعبان وذلك بأن صار الباقي من شعبان بقدر ما عليه من رمضان وهو صحيح مقيم خال من الاعتذار ولم يقض حتى دخل رمضان الآخر وعلى هذا فمن عليه خمسة أيام مثلاً من رمضان وترك قضاءها أول شعبان وأخرها إلى ان بقي منه خمسة أيام لم يبق ذلك مرض إلى ان دخل عليه رمضان الثاني فلا اطعام عليه ثم ان المعتبر امكان القضاء في شعبان الأول فان حصل في آخره بقدر ما عليه عذرو تراخى في شعبان الثاني لا يلزمه اطعام بل الشيخ أحمد الزرقاني وانظر لو كان عليه ثلاثون يوماً ثم صام من أول شعبان طائفاً كاله فاذا هو تسعة وعشرون يوماً هل يجب عليه الاطعام ليوم أو لا والظاهر الثاني لأنه لم يطرط في القضاء لأنه لم يمكنه قضاء ذلك اليوم بشعبان (قوله لان اتصال مرضه الخ) هذا مفهوماً قوله ان امكن قضاءه بشعبان صرح به لزيادة الايضاح (قوله والجهل) أى بوجوب تقديم القضاء على رمضان الثاني وجعل الجهل المذكور عذراً أحد قولين وقيل انه ليس بعذر والخلاف المذكور جار في النسيان وفي السفر وفي الحج وليس النسيان والسفر عذرهما بل الاكراه (قوله فلا اطعام عليه) أى ولو كان متمكناً قبل ذلك من الأيام ولا عذره (قوله مع القضاء) متعلق بطعام أى ووجب اطعام مده عليه السلام للقرط حاله كون ذلك الاطعام صاحباً للقضاء أو بعده على جهة التنب (قوله مع كل يوم يقضيه) أى فكما اخذ في قضاء يوم اطعم فيه (قوله فان اطعم بعد الوجوب وقبل الشروع في القضاء اجزأ) أى كما قل ان حبيب ولا ينافيه قول الدونة لا تفرق الكفارة الصغرى قبل الشروع في القضاء لحلم على ان المراد لا تفرق على جهة الاولوية ومفهوم قوله بعد الوجوب انه لو اطعم قبل الوجوب وقبل الشروع في القضاء فإنه لا يجزئ (قوله ووجب منذوره) الضمير للناذر المفهوم من الوصف أى لزوم الناذر الوفاء بمنذوره أى بأي نوع من انواع الطاعات من صوم أو صدقة أو حج أو نحو ذلك ورجعه بعضهم للصوم وهو المناسب للقيام وهذه المسألة تأتي في باب النذر وانما ذكرها هنا ليرتب عليها ما بعدها وقوله بلاية أى حال كون لفظه ملتبساً بعدم النية المتعلقة بواحد منهما أى من الأول والأكثر (قوله كعشر شهر) أى الصادق ثلاثين وتسع وعشرين وقوله في صوم ثلاثين اشار إلى ان الثلاثين معمول لفعل مقدر (قوله لزمه إتمامه كاملاً أو ناقصاً) أى ولا يلزمه زيادة عليه إذا كان ناقصاً ولو قل نذر على ان اصوم هذا الشهر يوماً لزمه يوم ولو قدم اليوم بأن قل لله على ان اصوم هذا اليوم شهر افيحتمل تكراره في اسابيع الشهر ويحتمل ان يصومه ثلاثين فاذا كان يوم الخميس صام ثلاثين خيراً فيحتمل على الأكثر

الثلاثين (إن لم يبدأ بالهلال) فان بدأ به لزمه إتمامه كاملاً أو ناقصاً ومن نذر نصف شهر ولا ينية له لزمه عند خمسة عشر يوماً ولو نذره بعد مضي نصفه وجاء الشهر ناقصاً لاحتمال كون نصف الشهر خمسة عشر يوماً وأربعة عشر ونصفاً ومن نذر نصف يوم لزمه إتمامه

كجزاء الصيد وقيل يسقط لأنه لم ينذر طاعة (و) وجب (الابتداء سنة) أي استئناف سنة (٥٣٩) فيلزمه ثنا عشر شهرا ولا يلزمه

عند عدم اليقظة وهو ثلاثون كاسبق ولو قال نذرت غدا يوم الجمعة أو عكسه أي يوم الجمعة غدا فاذا هو يوم الخميس فالعبرة بما عول عليه في نيته فإن لم تكن له نية فالأظهر أنه يلزمه ما قدمه (قوله كجزاء الصيد) سيأتي بقول المصنف أول كل مد صوم يوم وكل لكسره (قوله وقيل يسقط الخ) في ذلك النذر بمعنى أنه لا يلزمه وقوله لأنه لم ينذر طاعة أي من حيث صيام نصف اليوم (قوله ووجب ابتداء سنة) حاصله أنه إذا قل قد على صوم سنة أو عام أو أن فمات كذا أو أن لم يفعل كذا ففي صوم سنة أو عام وحث فانه يلزمه صوم سنة ولا يجزئ. يباقي سنة حلفه أو نذره ولا يلزمه الشروع فيها من حين نذره أو من حين حثه إلا أن ينوي ذلك ولا يلزم متابعتها ويلزمه قضاء ما يصح صومه منها وما ذكره من لزوم سنة في الحلف بالسنة أو العام هو المشهور من المذهب وفي حاشية شيخنا السيد البليدي على ع قول لا ينوب وهب وابن القاسم بازوم ثلاثة أيام كذهب الشافعي وقيل يكفي بستة أيام من شوال لحديث فكأنما صام الدهر كله وقيل يلزمه ثلاثة أيام من كل شهر لأن الحسنة بعشر أثلاثا والحدثة على اختلاف العلماء (قوله وقضى الخ) في التعبير بالقضاء يجوز لأن ما يصح صومه ليست أياما عينها فانت تقضي ما عصى شيء في الذمة فلو قال وصام بدل ما لا يصح صومه كان واضحا وقوله وقضى ما لا يصح صومه يعني تطوعا بأن كان صومه منها عنه كالعبد من أيام الحيض والنفس أو كان واجبا كرمضان وللعين بالنذر ولو كان مكررا كسكن خميس وكما يقضى ما لا يصح صومه يقضى ما يصح صومه إذا أفطره سواء كان فطره لعذر كمرض أو نسيان أو إكراه أو كان لعذر غير ذلك بأن أفطر عمدا (قوله وثالث النحر وثالثه) أي وأما رابعه فانه يصومه ولا يقضيه كما هو ظاهر المدونة على قول المواق واعتدله ابن عرفة وذلك لأنه لما صح صومه تناوله النذر ويكون من أفراد قول المصنف الآتي وراح النحر لنذره في الجملة وقال الشارح بهرام وتحت وح أنه لا يصام الرابع ويقضى قال المواق وهو ابن لان صومه مكروه لعذر نادر بعينه ونادر السنة ليس ناذرا له بعينه ولا دخلا في ضمن نذره لأن السنة مبهمة واعتد ذلك طفي واعتد بعض شيوخنا كلام ابن عرفة وهو ظاهر المصنف لأنه قال وقضى ما لا يصح صومه والرابع يصح صومه إلا أن يريد ما لا يصح صومه أصلا أو صحة كاملة اه شيخنا عدوى (قوله في سنة) أي في نذر سنة أو في التزامها (قوله في الثانية فقط) أي لأن التسمية في الأولى نص في الباقي وأما هذه فيحتمل أن يريد أولها من الآن فلا تصرف للباقي إلا بالنية (قوله يستدعي من حين النذر الخ) أشار إلى أن المبهمة والعينة يفترقان في ثلاثة أمور الفورية والمتابعة وصوم رابع النحر فهذه الثلاثة لازمة في العينة دون المبهمة على ما علمت من الخلاف في رابع النحر في المبهمة (قوله ويلزمه صوم رابع النحر) أي في هاتين الصورتين لأنه مندور بعينه فلا خلاف في صومه بخلاف الأولى فانه لا يصام على ما قال ح ومن وافقه على كلام ابن عرفة كما يصام هنا يصام فيما تقدم (قوله ولما أفطره لمرض) لأن العين يفوت بفوات زمنه أن فات لعذر (قوله بخلاف فطره لسفر) مخرج من قوله ولا يلزم القضاء أي لا يلزم قضاء ما لا يصح صومه بخلاف ما يصح إذا أفطره لسفر (قوله أو إكراه) العتد أن ما إكراه على فطره لا يلزمه قضاؤه اه عدوى (قوله صبيحة القدوم) حاصله أنه إذا قل لله على صوم يوم قدوم زيد فانه يلزمه صوم صبيحة ليلة قدومه أن قدم ليلا وكانت تلك الليلة التي قدم فيها ليست ليلة لعذر بأن قدم ليلة يوم يصام تطوعا فان قدم نهارا أو ليلا وكانت ليلة لعذر فلا يلزم ذلك الناذر شيء. وإذا كانت صبيحة القدوم من رمضان فلا يجب صومه للنذر بل رمضان وسقط عنه النذر (قوله لزمه مماثلة) أي مماثل يوم صبيحة ليلة القدوم في المستقبل وقوله أيضا أي

ونفس ورمضان فلو قل غير عذر لشمعل ما ذكر بأن قدم ليلة يوم يصام تطوعا أي يلزمه صبيحة تلك الليلة فقط أن لم يقيد بأد فان قيد لزمه مماثلة أيضا (والا) يقدم ليلا بأن قدم نهارا أو ليلة لعذر (فلا) يلزم الناذر شيء أصلا أن لم يقيد بأد

تتابعها وليس المراد الشروع من حين النذر أو الحث خلافا لما يذهب إليه كلامه فلو حذف لفظ ابتداء كان أحسن (وقلمني ملاي صومه) منها كالعبد من ثنائي النحر وثالثه ورمضان (في) قوله ش على صوم (سنة) أو حلفه بها وحث (إلا أن يستحبها) كسنة ثمانين وهو في ثمانين (ويشوي بإقينا) في الثانية فقط والواو للحال وفي بعض النسخ أو ينوي بأو ويتعين أن تكون بمعنى الواو (فهو) أي الباقي لازم له في الصورتين بتدته من حين النذر ويتابعه ويلزمه صوم رابع النحر (ولا يلزم القضاء) أي قضاء ما لا يصح صومه في الصورتين ولا ما أفطره لمرض أو حيض كما تقدم (بخلاف فطره لسفر) أي أو إكراه أو نسيان فيلزمه قضاؤه (و) وجب (صبيحة) أي صوم صبيحة ليلة (القدوم) أي قدوم شخص من سفر مثلا (في) نذر صوم (يوم قدوم) أي قدوم الشخص المعلق الصوم على قدومه (إن قدم ليلة غير عيد) وحيض



كما يلزمه صوم يوم صبيحة اقدم فاذا قدم ليلة الاثنين لزمه صوم يوم الاثنين صبيحة ليلة القدر  
وكل اثنين جاء بعد ذلك دائماً وأبداً (قوله) وإلا لزمه ثمانية أي فيما إذا قدم نهاراً أو ليلة عذر كما أشار  
لذلك الشارح بالمبالغة فاذا قدم يوم الاثنين أولية الاثنين وكانت ليلة الاثنين صبيحتها يوم عذر فإن  
ذلك اليوم بمخصوصه لا يلزمه صومه ولا قضاؤه أيضاً ويلزمه صوم كل اثنين دائماً ما لم يأت في يوم  
الاثنين عيد أو عذر كحيف أو إغناء أو جنون فإنه لا يصوم ذلك الاثنين الذي حصل فيه العذر  
ويصوم ما بعده من الاثنينات (قوله) ولو في قدومه ليلة عيد فيما يظهر) هذا هو الحق خلافاً لما في معج  
من التفرقة بين قدومه ليلة العيد فلا يلزمه المأل وقدومه ليلة الحيف أو نهاراً فيلزمه وذلك لأن  
التبادر عند التقيد بأبداً للمائة في اليوم لا في الوصف بكونه عيداً أو يوم حيف إذ لو اعتبرت الصفة  
لنقط مطلقاً حتى في ليلة الحيف لأن اليوم بوصف بكونه يوم حيف لا يصام انظر بن  
(قوله) الأولى التعبير بالفعل أي بأن يقول على ما اختير (قوله) لأنه من عند نفسه (الح) فيه نظر إذ القول الذي  
ذكره المصنف هو أحد أقوال سحنون ونص ابن الحاجب ولو نذر يوماً بهينه ونسيه ثلاثة يتخير  
وجميعاً وآخرها لأنه انهو أو قضاؤه قال في التوضيح الأقوال كلها قلت عن سحنون وآخر أقواله  
أنه يصومها جميعاً ولا تظهر للاحتياط اه وفي اللواقح الذي رجع إليه سحنون أن من نذر صوم  
يوم بهينه فنبه أنه يصوم الجمعة كلها للاحتياط اه فبين ان ما اختاره اللخمي قول لسحنون لامن  
عند نفسه اه بن فلو نذر يوماً بهيناً ونسيه وكان مكرراً فعلى القول بالجمعة في غير المكرر يصوم هنا  
الدهر وعلى القول بأنه يتخير يختار يوماً يصومه في كل جمعة وعلى القول بأنه يصوم آخرها يخطر  
سنة أيام ويصوم يوماً ومكناً (قوله) فيما إذا قل من جمعة) أي فيما إذا قل لله على صوم اليوم التالي من  
جمعة ونسيه فيلزمه صوم الأسبوع بتمامه (قوله) ككل خميس أو الحجة) أي كما إذا قل لله على صوم كل  
خميس فسادف خميس رابع النحر فإنه يصومه أو قل لله على صوم شهر الحجة فإنه يصوم رابع النحر  
الذي هو من جملة ذلك الشهر للنذور (قوله) وان تعيننا) بحث فيه بأن المبالغة مقبولة لأن من نذره  
مفرداً يصومه اتفاقاً ومن نذر صوم ذي الحجة مثلاً صام رابع النحر عند ابن القاسم خلافاً لعبد الملك  
وأجيب بأن المصنف لم يأت بما في الرد الخلاف بل بان الذي دفع التوهم والتوهم عند التعيين أشد لأن  
من نذره بهينه فقد نذر مكرراً والنذر إنما يلزم به ما ندب فلما كان يتوهم عدم لزومه بالغ عليه ان قلت  
مقتضى كونه يكره صومه تطوعاً والنذر إنما يلزم به ما ندب أنه لا يلزم نذره قلت أجيب عن ذلك  
بأن كراهة صومه تطوعاً نظر القادات الوقت ولزومه بالنذر ونظراً لذات العبادة وقولهم المكروه  
لا يلزم بالنذر أي إذا كان له جهة واحدة باعتبارها تكون الكراهة ويكون للزوم (قوله) وان كره  
صومه تطوعاً) حاله من قوله ووجب صوم رابع النحر أي والحال انه يكره صومه تطوعاً  
(قوله) لاسبقه) اعترض بأن حقه لاسبقه بالرفع عطفاً على رابع وأجاب الشارح بأن في الكلام  
حذف مضاف أي لا صوم سابقه فحذف للمضاف وبقي المضاف إليه على جره  
(قوله) لا تمتنع) الأولى لا تمتنع ليشمل ما ذكره الشارح من القارن وما بعده وهذا الاستثناء  
متفادح لأن الحكم السابق هو عدم الوجوب للناذر وهذا في غير الناذر فتأمل (قوله) أو من لزمه  
هدى) مثل الهدى القدية على ما عراه ابن عرفة للدونة ومضى عليه المصنف فيما يأتي بقوله أو  
صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى (قوله) لا يجب) أي بل يندب أي لا يجب عليه التتابع في سنة  
نذر صومها أو شهر نذر صومه أي وأيام نذر صومها قوله سنة أو شهر أو أيام أي مندورة  
في الجميع فاذا قل لله على صوم سنة أو صوم شهر أو صوم سبعة أيام بهيمة فلا يجب عليه التتابع في صوم

وإلا لزمه ثمانية ولو في  
قدومه ليلة عيد فيما يظهر  
(و) لزمه (صيام الجمعة)  
أي الأسبوع بتمامه (إن)  
نذر صوم يوم معين  
(نسي اليوم) كناسي  
صلاته من المجلس صلى خمسا  
(على المختار) الأولى الأمير  
بالعمل لأنه من عند نفسه  
على أنه ليس له اختيار في  
هذه وإنما اختياره فيما إذا  
قال من جمعة وأما ان نذر  
يوماً بهيناً ولم يقل من جمعة  
ونسيه فليس له فيه اختيار  
وان كان الحكم كذلك  
(و) وجب (رابع النحر)  
لناذره) غير معين لكل  
خميس أو الحجة مثلاً بل  
(وإن) نذره (تعييناً) له  
كلى صوم رابع النحر  
وان كره صومه تطوعاً  
(لا) صوم (سابقه) وما  
ثاني النحر وثالثه فلا يجب  
ان نذره بل ولا يجوز (إلا)  
لمتنع) أو قارن أو من  
لزمه هدى لنفسه في حج  
ولم يجسد هدياً فيجوز له  
صومها (لا) يجب (تتابع)  
نذر (سنة) بهيمة (أو)  
تتابع نذر (شهر) بهيمة (أو)  
أيام) غير معينة ما لم ينو

والا وجب على التحقيق ( وإن ) سافر في رمضان معرا يبيع القطر فصامه و ( نوى ) ( ٥٤١ ) رمضان ( أى صومه ) في

سفره غيره ( أى غير رمضان كقطع أو نذر وكفارة لم يجز عن واحد منها ولا يحق أن قوله ( نوى ) نوى في سفره ( قضاء ) رمضان ( الخارج ) داخل في قوله غيره فلو حذفه كان أخضر إلا أن مفهوم مسافر بالنسبة لهذه الرابعة فيه خلاف الراجح أن القيم أن نوى في رمضان الحاضر قضاء الخارج أجزاء عن الحاضر ( أو نواه ) نى رمضان الحاضر ( ونذراً ) ولو قل بدله وغيره لكان شاملاً لما إذا نواه ونذراً أو كفارة أو تطوعاً أو قضاء الخارج وهذه الأربعة في المسافر كالأربعة السابقة أجاب عن الثانية بقوله ( لم يجز عن واحد منها ) ومنها في الحاضر فعلمه حكم المسافر ماعدا الصورة التي فيها الخلاف ( وليس للمرأة ) أو سيرة ( يحتاج لها زوج ) أو سيد ( تطوع بلا إذن ) والمراد به غير الواجب الأصلي فيدخل فيه النذر كما إذا نذرت صوماً أو حجاً أو عمرة أو اعتكافاً فله إفساده على إجماع لأباً كل أو شرب فإن لها غليظ لذلك فإن علمت أنه لا يحتاج لها جاز لها التطوع بلا إذن والله أعلم [ درس ]

صوم ما ذكر بل يذهب قسماً ( قوله ) والا وجب على التحقيق ( أى كما قاله طي بن وهو مذهب المدونة واختاره شيخنا خلافاً لمع وعقب حيث قال لا يجب التتابع ولو نواه ( قوله ) أو نوى في سفره قضاء رمضان الخارج ( أى ونوى بصومه في سفره قضاء رمضان الخارج فلا يجزئه عن واحد منهما وعائيه بالخارج اتمام التفريط وليس عليه رمضان الذي هو فيه كفارة كبرى لأنه مسافر سفر قصر ( قوله ) إلا أن مفهوم مسافر الخ ( حاصله أن الحاضر إذا نوى بصوم رمضان الحاضر قضاء رمضان الثالث فقال ابن القاسم في المدونة أنه يجزئ عن الحاضر وإن لم ينو وصومه عبد الحق في الكت وقال مالك وأشهب وسحنون وابن المواز وابن حبيب لا يجزئ عن واحد وصححه ابن رشد وابن الجلاب فكل من اتهمين قد صحح لكن في عقب أن الذي يجب به الفتوى قول ابن القاسم وهو أجزاء عن الحاضر ( قوله ) ومنها في ثمانية وهي أن ينوى بـ رمضان الحاضر تطوعاً أو نذراً أو كفارة أو قضاء الخارج فهذه أربعة تضرب في الحاضر والسفر بثمانية أو ينوى عامه وعاماً قبله أو هو ونذراً أو هو وكفارة أو هو وتطوعاً فهذه أربعة تضرب في الحاضر والسفر بثمانية ( قوله ) ماعدا الصورة التي فيها الخلاف ( أى انفراداً أو اجتماعاً بأن نوى بـ رمضان الحاضر قضاء الخارج أو نوى به الحاضر وقضاء الخارج معاً ( قوله ) يحتاج لها زوج ( أى علمت أو ظنت أنه يحتاج لها الوطء ( قوله ) فيدخل فيه النذر الخ ( أى ويدخل فيه أيضاً ما وجب عليها الكفارة أو فدية أو جزاء صيد ( قوله ) تطوع ( أى بصوم أو بغيره وقوله بلاذن مثله إذا استأذنته فنع ( قوله ) المراد به ( أى التطوع ( قوله ) إفساده عليها ( أى يجب عليها القضاء لأنها متعمدة وداخلية على أن له تفطيرها فكأنها افطرت عمداً حراماً ( قوله ) لأباً كل ( أى لا يجوز له إفساده عليها بأكل أو شرب لأن احتياجه إليها للوجوب لتفطيرها إنما هو من جهة الوطء

#### ( باب في الاعتكاف )

( قوله ) عيز ( هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا يضبط بسن بل يختلف باختلاف الأشخاص والمراد بفهم الخطاب ورد الجواب أنه إذا كلف بشيء من مقاصد العقلاء فهمه واحسن الجواب عنه لا أنه إذا دعى اجاب ( قوله ) مسجداً ( خرج لزوم البيت وقوله مباحاً أى لكل الناس لا يجزئ على أحد خرج مسجد البيت ( قوله ) بصوم ( أى حالة كون المسلم المذكور متلبساً بصوم ( قوله ) يوماً ( أى ظرف لثبوت لزوم أى سوى وقت خروجه لما يتعين عليه الخروج لاجله من البول والغائط والوضوء وغسل الجنابة ( قوله ) للمعدة ( أى لأجل العبادة فيه من ذكر وقراءة وصلاة ولا يقال هذا يشمل لزوم المسجد لاجل تدريس العلم والحكم بين الناس لانا نقول هذا عبادة لأنها ما توفى على معرفة المعبود وما ذكر ليس كذلك تأمل ( قوله ) وهو مندوب ( أى على المشهور كما في خش وعقب واعترضه أبو على المساري قتلاً طلمت شراح الرسالة وشراح المختصر وابن عرنة وغيرهم فلم يجد من صرح بتشهيره ولفظ التوضيح والظاهر أنه مستحب إذ لو كان سنة لم يواطىء السلف على تركه ومقابلته ما قاله ابن العربي أنه سنة وما قاله ابن عبد البر في الكافي أنه سنة في رمضان ومندوب في غيره فقي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يتكف البشر الأوآخر من رمضان حتى توفاه الله وكانت أزواجه يتكفن به معه والتونين للتعظيم أى وحينئذ فالمعنى أنه نافذة عظيمة نى مندوب مؤكدة ( قوله ) وصحته ( مبتدأ

( باب في الاعتكاف ) ( الاعتكاف ) هو لزوم مسلم بميز مسجداً مباحاً بصوم كافاً عن الجماع وقدمته يوماً وليلاً كثر للمعدة بنية وهو مندوب مؤكدة وهو معنى قوله ( نافذة ) والتونين للتعظيم ( وصحته ) استلم بميز ( فلا يصح من كافر وغير ميم

وقوله لمسلم خبر أول وقوله بمطلق صوم خبر ثان أي صحته كائنه لمسلم وصحته بمطلق صوم وما ذكره من أن الصوم شرط في صحته هو للشهور وقال ابن لبابة يصح من غير صوم (قوله بمطلق صوم) الباء للملابسة أي وصحته متلبسة بمطلق صوم وأما الباء في قوله وبمطلق مسجد فيصح جهاها للملابسة وللظرفية وإنما لم يقل بصوم مطلق لئلا يخرج ما قيد بزمنه كرمضان وما قيد بسببه كنذر وكفارة فمطلق الصوم أعم من الصوم المطلق لأن مطلق الصوم يشمل الصوم المطلق وهو الذي لم يقيد بزمن أو بسبب ويشمل ما كان مقيدا بواحد منهما بخلاف الصوم المطلق فإنه لا يشمل التقيد لأنه مبين له لأنه قسيمه (قوله كفارة ونذر) أي فالصوم النذور والكفارة لا يوجدان إلا إذا وجد سببهما وهو النذر وموجب الكفارة (قوله وأطاق) أي عن التقيد بالزمن والسبب (قوله فلا يستطيع الصوم) أي لكبر أو لضعف بنية (قوله فلا يحتاج النذور) أي الاعتكاف النذور وقوله بل يجوز فعله في رمضان وغيره أي وفي غيره بصوم كفارة أو نذر أو تطوع كما أن الاعتكاف غير النذور كذلك (قوله على الشهور) هو قول مالك وابن عبد الحكم فعلى الشهور يصح الاعتكاف في أربعة أحوال إذا كان الاعتكاف والصوم مندورين أو متطوعا بهما أو الأول مندور والثاني متطوع به وعكسه والمراد بكون الصوم مندورا أنه نذره قبل الاعتكاف والراد بتطوعه نيته للصوم قبل نية الاعتكاف فلا ينافي كون صحته متوقفة عليه ومقابل الشهور قول عبد الملك وسخون لا بد للاعتكاف النذور من صوم يخصه بنذره أي يخصه بسبب نذر الاعتكاف أي أن النذر كما هو سبب وجوب الاعتكاف سبب أيضا في وجوب الصوم والحاصل أنه ليس مرادها أنه لا بد من صوم مندور كالاكتكاف فلا يصح في صوم تطوع بل المراد أنه لا يصح في كفارة ولا في رمضان لأن نذر الاعتكاف نذر للصوم فلا يصح بصوم رمضان ولا بصوم الكفارة ولا بالصوم الذي نذره قبل الاعتكاف وأما صوم التطوع الذي نواه قبل الاعتكاف الذي نذره فيصيح فيه الاعتكاف النذور لأنه يصير مندورا بنذر الاعتكاف كذا أفاده عجم \* وأعلم أن الخلاف مبني على أن الصوم شرط أو ركن في الاعتكاف فنذر الاعتكاف أوجب عليه الصوم لأنه من أركانه ونذر الساهية نذر لأجزائها على الثاني لا على الأول (قوله بمطلق مسجد) أي سواء كانت تمام فيه الجمعة أم لا وقوله لا بمسجد بيت أي ولا في الكعبة ولا في تمام ولي (قوله ابتداء) مرتبط بقوله ويجب فيه وقوله هو المتعين أي لذلك الاعتكاف (قوله أي في كل مكان) أشار بذلك إلى أن من بمعنى في وإنما عبر عن مع أن في أوضح لأنه أخصر لأنه بسبب ادغام الون في الميم سقط حرف في الخط بخلاف في فإن ياءها لا تندغم في الميم (قوله مما تصح فيه الجمعة) راجع للجامع وكذا للمسجد بتقدير إقامة الجمعة فيه على أنه بدل منهما بدل بعض من كل والرابط محذوف أي مما تصح فيه الجمعة منهما (قوله فلا يصح برحبته) هذا تفريع على اشتراط الاختيار في الصحة والصواب أن الرحبة والطرق خارجه بنفس المسجد إذ لا يقال لواحد منهما مسجداً وإن هذا القيد وهو قول المصنف مما تصح فيه الجمعة لاخراج نحو بيت القاديل والسقاية والسطح مما كان في المسجد ولا حاجة لقيد الاختيار ولو سلمنا أن كلا من الرحبة والطرق المتصلة يقال لهما مسجد فقيد الاختيار لا يخرجهما لما تقدم أن مذهب المدونة صحة الجمعة فيهما مطاقا ضاق المسجد أم لا اتصلت الصفوف أم لا خلافا لتفصيل المصنف فيما مرانظر بن ثم ذكرنا هنا عدم صحة الاعتكاف في الرحاب والطرق فما هنا فرع مشهور مبني على ضعفه اه عدوى (قوله وإلا خرج وبطل اعتكافه) أي ما لم يكن يحمل أن الخروج منه يبطل كحديث عم بالسلام فيعذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه قاله الشارح مساحي وسئل في خشي وقيد خشي أيضا قوله وبطل بما إذا نذر أو بوى أيأما تأخذه فيها الجمعة قال فلو نذر

(بمطلق صوم) أي أي صوم كان سواء قيد بزمن كرمضان أو سبب كفارة ونذر أو أطاق كنطوع فلا يصح من مفطر ولو لعذر فمن لا يستطيع الصوم لا يصح اعتكافه (ولو) كان الاعتكاف (نذرا) فلا يحتاج النذور إلى صوم يخصه بل يجوز فعله في رمضان وغيره على المشهور (و) بمطلق (مسجد) مباح لا بمسجد بيت ولو لامرأة (إلا لمن فرضه الجمعة) من ذكر حر مقيم بلا عذر وإن لم تعتقد به (و) لحال أهلها (عجب به) أي فيه أي في زمن اعتكافه الذي يريده الآن ابتداء كنذر اعتكاف ثمانية أيام فأكثر أو ابتداء كنذر أربعة أو لجن السبب فرض بعد يومين وصح يوم الخميس (فالجامع) هو المتعين (نما) أي في كل مكان (تحقيق الجمعة) اختيارا بالنسبة للجامع والمسجد على تقدير إقامة الجمعة فيه فلا يصح برحبته وطرقه المتصلة (وإلا) بأن اعتكف من تجب عليه الجمعة غير الجامع وقد نذر أو نوى إيمانا تأخذه فيها الجمعة (خرج) لها وجوبا

(بطلان) اعتكافه بخروجه برجليه معسواء دخل على أن يخرج أم لا وقضيه (٥٣) فإن لم يخرج أنه لم يبطل على الظاهر

أيما لا تأخذه فيها مرض فيها بعد أن شرع ثم خرج ثم رجع يتم صايف الجمعة فلا حلف وإن هذا يخرج اليها ولا يبطل اعتكافه وهو ظاهر شارحنا أيضا وفيه نظر لأن المصنف في التوضيح إنما نسب هذا التفصيل لابن الماجشون وجعله مقابلا للمشهور ومثله لابن عرفة وحاصل ما في المسئلة أن من اعتكف في غير الجامع وهو ممن يلزمه الجمعة ووجبت عليه الجمعة وهو في معتكفه وجب عليه أن يخرج لها وقت وجوب السعي لها وفي بطلان اعتكافه بذلك الخروج وعدم بطلانه أقوال ثلاثة البطلان مطلقا أي سواء وجبت عليه الجمعة في الابتداء والانهاء وهو المشهور وعدمه مطلقا وهو رواية ابن الجهم عن مالك والثالث التفصيل بين ما إذا وجبت عليه في الابتداء أو الانتهاء لابن الماجشون انظر بن (قوله وبطل اعتكافه بخروجه) أي من السجد وقوله برجليه معا أي لا بإحدهما (قوله سواء دخل الخ) أي المسجد الذي اعتكف فيه عازما على أنه يخرج منه للجمعة وقوله وقضيه أي يقضى ذلك الاعتكاف (قوله فإن لم يخرج) أي للجمعة من ذلك المسجد الذي اعتكف فيه والحال أنه غير جامع وقوله ولم يبطل أي اعتكافه (قوله إذ لم يرتكب) أي بعدم خروجه للجمعة كبيرة حتى أن الاعتكاف يبطل وإنما ارتكب صغيرة وهي لا يبطله لأن ترك الجمعة لا يكون كبيرة إلا إذا كان ثلاث جمع متواليات فيجربى على خلاف الكبير الآتي (قوله أحد أبيه) أي وأخرى هما وقوله فيخرج أي لأجل أن يوده وإنما وجب الخروج للعبادة لأجل برهما أي وسواء كانا مسلمين أو كافرين كما في عج وقوله دية خرج الأجداد والجدات فلا يجب الخروج من المعتكف لبيادتهم (قوله يبطل اعتكافه) أي لأن الخروج لذلك ليس من جنس الاعتكاف ولا من الخواص الأصلية التي لا تشكك للمعتكف عنها فهو عارض بالخروج لتخليص الفرق فانه واجب ومبطل للاعتكاف فكذا ما كان مثله وهو الخروج لبر الوالدين (قوله على أحد التأويلين الآتين) أي من بطلانه بالكبار وعدم بطلانه بها والتعويق من جملة الكبار (قوله لا جنازتهما معا فلا يجوز خروجه) هذا هو المشهور خلافا للجزولي القائل بوجوب خروجه لجنازتهما كما يجب خروجه لزيارتتهما وعلى القولين إذا خرج بطل اعتكافه وقيد المشهور بما إذا لم يتوقف التجهيز على خروجه وبلا وجب اتفاقا وبطل اعتكافه (قوله فإن كان الآخر حيا خرج) أي وجوبا وبطل اعتكافه (قوله لأن عدم الخروج مظنة الخ) أي لأن الحى يقول إن هذا الولد لا خير فيه لأنه إذا لم يخرج لجنازة أمه فاما كذلك لا يمتشى خلف جنازتي (قوله والافلا) أي والا يكن الآخر حيا فلا يخرج لجنازة ذلك الذي مات منهما (قوله وكشهادة) عطف على جنازتهما أي لا جنازتهما ولا كشهادة أي ولا مثل شهادة فالكشف اسم بمعنى مثل ومثل الشهادة الدين فإذا كان عليه دين فليوفه في المسجد ولا يجوز له الخروج لأدائه (قوله ليكون) شبه بقوله لا جنازتهما أي والمعنى حيث لا يخرج لجنازتهما كما لا يخرج للشهادة وقوله ويدل عليه ما بعده أي وهو قوله ولتؤد بالمسجد (قوله وإن وجبت) بالغة في عدم الخروج (قوله من بعد غيبة الخ) أي غيبة المقول عنه أو مرضه أو موته (قوله وكردة) عطف على قوله كمرض أحد أبيه والشاركة في أحد حكميه وهو البطلان لا في مجموع حكميه من وجوب الخروج والبطلان (قوله ولا يجب عليه استئناف) أي لذلك الاعتكاف الذي يبطل بالردة وفيه نظر فقد نص ابن شاس في الجواهر على وجوب الاستئناف كما قلناه الواقع اه بن لكن ما قلناه الشارح أتى بالقواعد إذ مقتضى ما قلناه ابن شاس قضاء رمضان وكفارتها إذا ارتد في رمضان وتاب تأمل (قوله ورجع) أي للإسلام بعد رده (قوله أي وكشخص مبطل) أي وكبطل شخص مبطل صومه لأن الكلام في بيان البطلات (قوله فيفيد أنه تعدد

إذ لم يرتكب كبيرة وشبه في وجوب الخروج والبطلان قوله (كمرض) أحد (أبيه) دية فيخرج لبرها إلا كعدم الاعتكاف الذبور ويبطل اعتكافه وقضيه فإن لم يخرج بطل التعويق على أحد التأويلين الآتين (لا جنازتهما معا) فلا يجوز خروجه وأما الجنازة أحدهما فإن كان الآخر حيا خرج لأن عدم الخروج مظنة ذوق الحى وإلا لا فالمراد بالغة ما يشمل موت أحدهما بعد الآخر (وكشهادة) عملا أو داء فلا يجوز الخروج لها فإن خرج بطل اعتكافه وأدلى اسقاط الواو كما في بعض النسخ ليكون مشها بقوله لا جنازتهما ويدل عليه ما بعده (إن وجبت) الشهادة بأن لا يكون هناك غيره أو لا يتم النصاب إلا به فلا يخرج (ولتؤد بالمسجد) بأن يأتي إليه القاضي لسماعها (أو تستقل عنه) وإن لم تتوفر شروط النقل من بعد غيبة ومرض بالضرورة وعطف على ما يبطله قوله (وكردة) لأن شرط صحته الإسلام ولا يجب عليه استئناف إذا تاب وإن نذر أياما معينة ورجع قبل مضيا فلا يلزمه أنماها لتقديره كافر أصليا

(وكبطل) بالتأويل اسم فاعل أي وكشخص مبطل (صومه) مفعوله فيفيد أنه تعدد

افساده) أى الصوم والإفادة من حيث اسناد الإبطال لشخص (قوله أوجام) الأولى حذفه لأن الحكم وإن كان مسلماً لكن كلام المصنف محمول على خصوص الافساد بالأكل والشرب كما ينبغي للشارح في آخر العبارة (قوله فيستأنفه) أى فإذا تعدد إنساده بشيء مما ذكر في بطل اعتكافه ويستأنفه من أوله ولا ينبغي على ما فعله قبل الافساد وسواء كان الصوم الذى تعدد إنساده فرضاً أصلياً أو نذرأً معيناً أو غير معين أو كان تطوعاً (قوله ويقضى ما) أى الاعتكاف الذى حصل فى صومه مذكراً متصلاً ذلك القضاء باعتكافه الأول (قوله أن كان الصوم فرضاً ولو بالنذر) أى أن كان فرضاً أصلياً كرمضان أو كان نذرأً معيناً أو غير معين أى وطراً لحيض أو النفاس أو المرض بعد التمسك به والا فلا يقضى لا يقال ما ذكره هنا من قضاء النذر للمعنى إذا حصل فيه مرض أو حيض أو نفاس وأظهر لذلك مخالفت لما مر فى الصوم من أن النذر للمعنى يقوت بقواته إذا كان القوات لنذر كالمرض والحيض والنفاس لأننا نقول الصوم هنا لما انضم الاعتكاف تقوى جانبه فلذا وجب قضاؤه (قوله فكذلك) أى يقضيه متصلاً باعتكافه الأول على المتعمد (قوله لتقوى جانبه بالاعتكاف) جواب عما يقال كيف يلزمه القضاء مع أن الصوم إذا كان تطوعاً وأظهر فيه ناسياً لا يلزمه قضاؤه (قوله وإن أفطر لحيض) أى فى صوم التطوع (قوله سواء فى الافساد) أى وحيث فلا يدخل الافساد بالجماع فى كلاله هنا لأنه سيذكره وكلاله هنا خاص بتعمد الأكل أو الشرب وحاصل المسئلة أنه إذا تعدد إنساده الصوم بأكل أو شرب فإن اعتكافه يبطل ويستأنفه من أوله سواء كان الصوم رمضان أو نذرأً معيناً أو غير معين أو كان تطوعاً وكذلك إذا حصل منه جماع عمداً أو سهواً فإن لم يتعمد افساد الصوم بأن أفطر ناسياً أو مرضاً أو حيضاً أو نفاساً فصوره ستة عشر حاصلة من ضرب الأربعة المذكورة فى أقسام الصوم الأربعة وهى رمضان والنذر للمعنى وغيره والنطوع فإن كان الصوم غير تطوع قضى الاعتكاف الذى أفطر فيه كان الفطر لمرض أو حيض أو نفاس أو نسياناً وإن كان الصوم تطوعاً لم يقضى أن كان الفطر لمرض أو حيض أو نفاس وقضى أن كان الفطر نسياناً (قوله وكسره ليلاً حراماً) وأولى سكره نهائراً ومثل السكر بحرام كل عند استعماله ليلاً وخبره (قوله حراماً) أى وإنما سكره بحلال فيبطل اعتكاف يومه أن كان السكر نهائراً والحال أن الشرب ليلاً كالجنون والاعماء فيجرى فيه ما جرى فيهما من التثصيل المذكور فى قوله أو أغشى يوماً أو جله أو أقله ولم يعلم أوله فلفضاء (قوله كفية) أى وقذف وغصب (قوله بجماع المصبة) أى بجماع الذنب فى كل والأولى بجماع أن كلا كبيرة (قوله تأويلان) فيها أن سكر ليلاً وصباحاً قبل الفجر فسد اعتكافه فقال البغداديون لأنه كبيرة وقال القارية لتعطيل عمله فله ابن عرفة ولهما أشار المصنف بالتأويلين اهـ بن (قوله عدم إبطاله بالصغار) أى اتفاقاً وهو كذلك فى قول الأكثر وإنما فى قول الأقل فيها الخلاف (قوله وعدم وطء ليلاً) أى فإن وطئ ليلاً عمداً أو سهواً بطل اعتكافه واستأنفه من أوله ولو كان الوطء لغير مطيعة لأن أدناه أن يكون كقبلة الشهوة والتمس وقوله ليلاً الأولى ولوليل ولا يقال الوطء نهائراً داخل فى قوله وكبطل صومه لأننا نقول تقدم أنه خاص بالأكل والشرب (قوله كذلك) أى بشهوة ففيه الحذف من الآخر لدلالة الأول وحاصله أنه إذا قبل وقصد اللذة أو لمس أو باشر بقصدها أو وجدها بطل اعتكافه واستأنفه من أوله فلو قبل صغيرة لا تشهى أو قبل زوجته لوداع أو رحمة ولم يقصد لذة ولا وجدها لم يبطل اعتكافه \* واعلم أن وطء للسكره والثائمة مبطل لاعتكافهما كغيرهما بخلاف الاحتلام وقوله قبلة شهوة من إضافة السبب إلى السبب ثم إن اشتراط الشهوة فى الجملة إذا كانت فى غير الفم وأما إذا كانت فيه فلا تشترط الشهوة على الظاهر لأنه يبطله من مقدمات الوطء ما يبطل الوضوء كما فى ح النظر بن

افساده أكل أو شرب أو جماع فيستأنفه لا بإفادته لأنه يقضى أن كل ما أبطل الصوم ولو من حيض ونفاس أو أكل نسياناً أو مرض يبطل الاعتكاف وليس كذلك إذ لا يبطل ويقضى ما حصل فيه متصلاً باعتكافه أن كان الصوم فرضاً ولو بالنذر وإنما إن كان تطوعاً فإن أفطر فيه ناسياً فكذلك ويلزمه القضاء لتقوى جانبه بالاعتكاف وإن أفطر لحيض أو مرض لم يقضه وسيأتى أن الجماع ومقدماته عمدهما وسهوها سواء فى افساد (وكسره ليلاً) حراماً وإن صح ما منه قبل النجس (وفى الحاق السكر الكبير) الغير الفسدة للصوم كفية وسرقة (بدر) أى بالسكر الحرام فى الافساد بجماع المصبة وعدم الإلحاق به لزيادة عاها بتعطيل الزمن (تأويلان) وفهم منه عدم إبطاله بالصغار وهو كذلك (و) سحته (جسدم وطء) ليلاً (ب) بجماع (قبلة شهوة) وليس وبما شربته) كذلك

( وإن ) وقع ما ذكر ( الحائض ) أى منها ( ناسية ) فأولى من غيرها أو منها متعمدة وإنما بالغ عليها الثلاث يوم أنها مذكورة بالخروج من المسجد والنظر والنسيان ( وإن أذن ) سيد أو زوج ( لعبد أو امرأة في نذر ) لعبادة من اعتكاف أو صيام أو احرام في زمن معين فنذرهما ( فلا يمنع ) من الوفاء أى لا يجوز المعاقبة فان كان النذر مطلقاً فله المنع لأنه ليس على الفور ( ٥٤٥ ) ( كغيره ) أى كاذن من ذكره كما في غير

نذر بل في تطوع ( إن دخل ) في النذر في الأولى وفي المعتكف مثلاً في الثانية فالشرط راحع للمعتكفين ومعنى الدخول في النذر ان ينذرا باللفظ ( و ) ان اجتمع على اراءة عبادات متضادة الأمانة كعدة واحرام واعتكاف ( أتم ما سبق منه ) أى من الاعتكاف وكذا ما سبق من احرام على عدة كما إذا طلقها أو مات عنها وهي مستكة أو محرمة فتهاذى على اعتكافها أو احرامها حتى تتمه ( أو ) ما سبق من ( عدة ) على اعتكاف كما لو طلق أو مات عنها ثم نذرت اعتكافاً فتستمر في منزل عدتها حتى تتمها ثم تغل الاعتكاف المضمون وما بقى من معين ان بقى من زمنه شئ والا فلا قضاء عليه فهذه ثلاث صورة ونشار لرابعة وهي اذا سبقت عدة الاحرام بقوله ( إلا أن تحرم ) وهي بعدة طلاق بل ( وإن ) كانت ملتبسة ( بعدة ) موت فينقض احرامها مع أنها فتخرج له

( قوله وان الحائض ) عند مبالغة في المفهوم واللام بمعنى من أى وصحته بعدم ما ذكر فان حل شئ مما ذكر بطل الاعتكاف هذا إذا حصل من غير حائض بل وان حصل من حائض ناسية لاعتكافها وحاصله ان المعتكفة إذا حاضت وخرجت عنها حرمة الاعتكاف فحصل منها ذكر ناسية لاعتكافها فانه يطل وتنتفخ من أوله ومثل الحائض غيرها من بقية أرباب الاعتذار المانعة من الصوم كالعبد أو الاعتكاف كالمرض كما يأتي فلو قال المصنف وان من كحائض كان أولى ( قوله ) وان أذن له بدوا المرأة الخ ) حاصله ان السيد إذا أذن لعبد الذى تضرع بعبادته بعمله أو لزوجته التى يحتاج لها في نذر عبادة من اعتكاف أو صوم أو احرام في زمن معين فنذرهما فليس له بعد ذلك منع الوفاء بهما وإن لم يدخل في تلك العبادة بان لم يحصل دخول في المعتكف ولا لبس بالصوم ولا بالاحرام بل حصل النذر خاصة الا ان يكون النذر الذى اذا فيه مطاعاً غير مقيد بأيام معينة فله المنع ولو دخلاً في العبادة ومن باب أولى ما إذا نذرا غير إذنه معينا ثم لا واما ان أذن السيد لعبد أو الزوج لامرأته في الفعل خاصة بدون نذر فلا يقطع عليهما ان دخلاً فيه أى في ذلك الفعل الذى أذنها فيه صوماً أو اعتكافاً و احراماً فان لم يدخل فيهما كان له منعهما من الدخول فيه فان أذن الزوج أو السيد في النذر ثم منعاً منه فقال العبد أو الزوجة وقع من النذر وقال السيد أو الزوج لم يقع فالقول قول العبد والمرأة ( قوله ) فهذه ثلاث صور ) هى طرودة على اعتكاف أو على احرام أو طرود واعتكاف على عدة ففي هذه الثلاثة تم السابق ( قوله ) الا ان تحرم الخ ) هذا الاستثناء منقطع لأن ما قبل الاستثناء طرود والعدة على الاعتكاف أو الاحرام وطرود الاعتكاف على العدة وما بعده في طرود الاحرام على العدة وقوله الا ان تحرم وان بعدة موت أى الا ان تحرم وهى ملتبسة بعدة هذا إذا كانت عدة طلاق بل وان كانت عدة وفاة ( قوله ) لا اصل للعدة أى بحيث تزوج من غير عدة أو أنها تترك الاحداد وقوله بالياء التحتية أى في قوله يطل ( قوله ) فتم السابق الخ ) قد علمت من مجموع كلام المصنف والشارح ان الصور ستة وانها تم السابق في خمسة منها ويطل الأولى في واحدة ( قوله ) الا أن تخشى في الثانية ) أى من هاتين صورتين وهى طرود الاحرام على الاعتكاف أى أن محل انماها للاعتكاف مالم تخش باتمامه فوات الحج الخ وهذا التقييد أصله لعج واعترضه طنى بأن اطلاق أى الحسن وأبى عمران ينافيه حيث قالوا إن المعتكفة إذا احرمت يتعد احرامها ولا تخرج له حتى يقضى اعتكافها انظر ابن غازى اه بن والحاصل ان ظاهر اطلاقهما انها تم الاعتكاف مطلقاً خافت فوات الحج أم لا وسلم ذلك شيخنا المدوئى لكن كلام عج أنسب بما يأتى من ترجيح القول بتقديم الوقوف برفقة إذا خشى فواته على الصلاة خلافاً لقول المصنف وصلى ووفات فتأمل ( قوله ) بغير اذنه ) حمل المصنف على غير المذون فيه لقوله ان عتق لأن المذون فيه يفعله وان لم يعتق بأن يرفع أمره للحاكم فيجبر سيده على أن يمكنه من فعله ( قوله ) فان منعه مانذره باذنه الخ ) هذا ظاهر وإن كان غير منصوب لأن طاعته لسيده فيما نذره باذنه لا يجوز وقد تقدم ان النذر للمعين يجب قضاؤه ان تركه اختياراً اه بن ( قوله ) ولو معيناً فوات وقته ) أى هذا إذا كان مضموناً أو معيناً وبقي وقته بل ولو كان معيناً وفات وقته لأنه

( ٦٩ - دسوق - اول ) ( وتبطل ) العدة أى مبيتها والمكث لما لا أصل له . وفي نسخة بالياء التحتية

أى حتمها في الميت وبقي صورتان طرود واعتكاف على احرام وعكسه فتم السابق منهما الا ان تخشى في الثانية فوات الحج فتقدمه ان كانا فرضين أو قللين والإحرام فرضاً والاعتكاف فرضاً فان كان الاعتكاف فرضاً والاحرام نقلاً أتم الاعتكاف وهاتان صورتان لا ينحصران المرأة ( وإن منع ) السيد ( عبده نذراً ) أى الوفاء بنذر نذره بغير اذنه ( فليجوز ) وقؤه ( إن عتق ) لبقائه بذمته ان كانا مضموناً أو معيناً وبقي وقته واللام يقضيه فان منعه مانذره باذنه فليجوز ان عتق ولو معيناً فوات وقته

(وَلَا يُجْعَلُ مَكَاتِبٌ يَسِيرَةً) (أَيُ ابْس (٥٤٦) لَسِيدِهِ مِنْ يَسِيرِ الْاِعْتِكَافِ الَّتِي لَا حَصَلَ بِهِ عَجْزٌ عَنْ شَيْءٍ مِنْ نَحْوِ الْكِتَابَةِ

(وَلَزِمَ يَوْمٌ أَنْ نَذَرَ لَيْلَةٍ)  
 وَأَوَّلَى عَكْسِهِ (لَا) أَنْ نَذَرَ  
 (بَعْضَ يَوْمٍ) فَلَا يَلْزَمُهُ  
 شَيْءٌ إِذَا لَيْسَ بِبَعْضِ يَوْمٍ  
 وَعَوُضَ عَنْ نَذْرِ صَلَاةٍ  
 رَكْعَةٍ أَوْ صَوْمٍ بِبَعْضِ يَوْمٍ  
 فَيَلْزَمُ اكْتِمَالُ ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ  
 الْقَاسِمِ خِلَافًا لِسُحْنُونَ وَفَرَّقَ  
 بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ لِمَا كَانَ  
 مِنْ دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ كَانَ لَهَا  
 مَزِيَّةٌ عَلَى الْاِعْتِكَافِ (و)  
 لَزِمَ (تَابِعُهُ فِي مَطْلَعِهِ)  
 أَيْ الَّذِي لَمْ يَقْدِرْ بِتَتَابُعِهِ وَلَا  
 عَدَمِهِ فَإِنْ نَوَى أَحَدَهُمَا  
 حَمَلَ بِهِ وَهَذَا فِي النَّذْرِ  
 بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (وَلَزِمَ) (مَنْوِيهِ)  
 أَيْ مَا نَوَاهُ مِنَ الْعَدَمِ بَأَنْ نَوَى  
 فِي التَّطَوُّعِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِثْلًا  
 لَزِمَهُ (حِينَ دَخُولُهُ)  
 لِلْعَتِكَافِ مَا نَوَاهُ فَصَحَّ  
 مَتْلُقٌ بِلَزْمِهِ وَبِحُجُوزِ تَمَلُّقِهِ  
 بِمَنْوِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَاقِيلٌ  
 مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ غَيْرُ صَحِيحٍ  
 (كَمَطْلُقِ الْجَوَارِ) بِضَمِّ  
 الْجِيمِ وَكُسْرِهَا تَشْبِيهُ تَامٌ  
 فِي جَمْعٍ مَا تَقْدُمُ مِنْ أَحْكَامِ  
 الْاِسْتِكَافِ فَيَلْزَمُهُ تَابِعُهُ أَنْ  
 نَوَاهُ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَوْ نَوَى  
 عَدَمَهُ حَمَلَ بِهِ وَيَلْزَمُ فِيهِ الصَّوْمُ  
 وَيَمْتَنِعُ فِيهِ مَا يَمْتَنِعُ فِي  
 الْاِعْتِكَافِ وَيُطْلَعُ مَا  
 يُطْلَعُ فَمَنْ قَالَ اللَّهُ عَلَى أَنْ  
 أَجَاوَرَ الْمَسْجِدَ يَوْمًا مِثْلًا  
 فَهُوَ نَذَرُ اِعْتِكَافٍ بِلَفْظِ جَوَارٍ  
 فَلَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ قَوْلِهِ

فَوْتُهُ عَلَى نَفْسِهِ حَيْثُ أَطَاعَ سَيِّدَهُ وَلَمْ يَخَالَفْهُ وَيَرْفَعْهُ لِحَاكِمٍ لِيَجْبِرَهُ عَلَى تَحْكِيمِهِ مِنْ فَعْلِهِ لِأَنَّ حَيْثُ اِذْنَهُ فِي  
 الْفَزْرِ لَيْسَ لَهُ مِنْهُ (قَوْلُهُ وَلَا يَجْعَلُ مَكَاتِبَ يَسِيرَةً) أَيْ مِنْ يَسِيرِ الْاِعْتِكَافِ الَّتِي تَسْرِعُ فِيهِ وَأَوَّلَا اِذْنَ مِنْ  
 سَيِّدِهِ قَالَ خَشَى وَمِثْلُهُ لِلرَّأَةِ أَيْ النَّاقِ يَحْتَاجُ لِمَزُوجِهَا فَلَيْسَ لَهُ مِنْهُ مِمَّنْ يَسِيرُ الْاِعْتِكَافَ وَظَاهِرُهُ مُطْلَقًا  
 سِوَاهُ كَانَ اِذْنُ لَهَا فِيهِ لَمْ يَلَوْفِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقْدُمُ مِنْ قَوْلِهِ وَأَنْ اِذْنَ لِمَبْدَأِ رَأَةٍ فِي نَذْرِ فَلَا مَنَعُ فَإِنْ فَهِمُوهُ  
 الْمَنَعَ عِنْدَ عَدَمِ اِذْنِهِ وَلَوْ يَسِيرًا وَيَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِهِ أَيْضًا مَا تَقْدُمُ فِي الْجَمَاعَةِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يَقْضَى عَلَى زَوْجِهَا  
 بِهِ وَإِذَا كَانَ لَهُ مِنْهُ مِمَّنْ الْمَسْجِدَ لَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فَأَحْرَى اِلْتِكَافُ هُنَّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الرَّأَةَ إِذَا كَانَ  
 يَحْتَاجُ لَهَا الزَّوْجَ فَهِيَ كَالْمَبْدَأِ ذَكَرَ مِنَ الْقَسَمِينَ أَيْ مِنَ اِلْاِذْنِ وَعَدَمِهِ وَأَمَّا أَنْ كَانَ لَا يَحْتَاجُ لَهَا فَيَجُوزُ لَهَا  
 أَنْ تَعْتَكِفَ بِغَيْرِ اِذْنِهِ وَلَيْسَ لَهُ مِنْهُ مِمَّنْ وَلَوْ كَثُرَ (قَوْلُهُ وَلَزِمَ يَوْمٌ) أَيْ زِيَادَةُ عَلَى اللَّيْلَةِ (قَوْلُهُ وَأَوَّلَى عَكْسِهِ)  
 أَيْ فَإِنْ نَذَرَ يَوْمًا لَزِمَهُ لَيْلَةٌ زِيَادَةً عَلَى الْيَوْمِ الَّذِي نَذَرَهُ وَاللَّيْلَةُ الَّتِي تَلْزَمُهُ فِي هَذِهِ لَيْلَةُ الْيَوْمِ الَّذِي نَذَرَهُ لَا اللَّيْلَةُ  
 الَّتِي بَعْدَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَبَنَ يُونُسَ وَغَيْرِهِ وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ دَخُولُهُ لِلْعَتِكَافِ قَبْلَ الْغُرُوبِ  
 أَوْ مَعَهُ وَكَذَا فِي مَسْئَلَةِ الْمَنْصَفِ قَالَ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ) أَيْ عِنْدَنَا خِلَافًا لِشَاخِصَةِ أَهْلِ بَنِي قُلَيْبٍ فَلَا  
 يَلْزَمُهُ شَيْءٌ أَيْ مَا لَمْ يَنْوِ الْجَوَارَ وَإِلَّا لَزِمَهُ مَا نَذَرَهُ وَالْعِلْمُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ لَزْمِ شَيْءٍ بِاتِّفَاقِ ابْنِ الْقَاسِمِ  
 وَسُحْنُونَ وَاخْتِلَافِهِمْ فِي أَنْ مَنْ نَذَرَ طَاعَةَ نَاصَةِ كَصَلَاةٍ رَكْعَةٍ أَوْ صَوْمٍ بَعْضُ يَوْمٍ يَلْزَمُهُ اِكْتِمَالُهُ عِنْدَ الْأَوَّلِ  
 وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ عِنْدَ الثَّانِي فِي غَيْرِ الْاِعْتِكَافِ وَأَمَّا هُوَ فَلَا يَلْزَمُهُ فِيهِ شَيْءٌ بِاتِّفَاقِهِمَا لِنَعْمَةِ أَمْرِ اِلْتِكَافِ  
 وَبِخِلَافِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالْحُجَّ فَإِنْ أَمْرُهَا قَوِيَ لِكُونِهَا مِنْ دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ (قَوْلُهُ خِلَافًا لِسُحْنُونَ) أَيْ  
 حَيْثُ قَالَ لَا يَلْزَمُ شَيْءٌ كَالْاِعْتِكَافِ (قَوْلُهُ وَلَزِمَ تَابِعُهُ) أَيْ اِلْتِكَافُ النَّذْرِ فِي مَطْلَعِهِ أَيْ نِهَا إِذَا  
 نَذَرَهُ مُطْلَقًا غَيْرَ مُقَدَّرٍ بِتَتَابُعٍ وَلَا تَفْرِيقٍ فَإِذَا نَذَرَ اِسْتِكَافَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَتَلْزَمُهُ تَابِعُهَا لَأَنَّ طَرِيقَةَ اِلْتِكَافِ  
 وَشَأْنَهُ التَّتَابُعُ (قَوْلُهُ فَإِنْ نَوَى أَحَدَهُمَا حَمَلَ بِهِ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ إِذَا نَوَى عَدَمَ التَّتَابُعِ لَمْ يَلْزَمُهُ تَتَابُعٌ وَلَا تَفْرِيقٌ أَهْلُ بَنِي  
 (قَوْلُهُ حِينَ دَخُولُهُ لِلْعَتِكَافِ) أَيْ لِأَنَّ النِّفْلَ يَلْزَمُ أَتَمَامَهُ بِالشَّرْعِ فِيهِ فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ مَعْتَكِفَهُ فَلَا  
 يَلْزَمُهُ مَا نَوَاهُ (قَوْلُهُ مَتْلُقٌ بِلَزْمِهِ) أَيْ فَيَكُونُ الدَّخُولُ سَبَبًا لِلزَّوْمِ (قَوْلُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ) أَيْ أَنْ مَا نَوَاهُ  
 حِينَ دَخُولِهِ لَزِمَ لَهُ (قَوْلُهُ وَمَاقِيلٌ) الْقَائِلُ لِذَلِكَ خَشَى وَعَلَّلَ بَعْلَةً لَامَعْنَى لَهَا (قَوْلُهُ كَمَطْلُقِ الْجَوَارِ) لِأَوَّلَى  
 أَنْ يَقُولَ كَالْجَوَارِ الْمَطْلُوقِ إِذْ فَرَّقَ بَيْنَ مَطْلُقِ الْمَاهِيَةِ وَالْمَاهِيَةِ الْمَطْلُوقَةِ فَإِنَّ الثَّانِي عِبَارَةٌ عَنِ الْمَاهِيَةِ بِقِيْدِ  
 الْاِطْلَاقِ وَهُوَ أَخْصَى مِنَ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ كَمَطْلُقِ الْجَوَارِ كَأَنْ يَقُولَ اللَّهُ عَلَى أَنْ أَجَاوَرَ الْمَسْجِدَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ  
 وَلَمْ يَنْوِ لَيْلًا وَلَا نَهَارًا وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِذَلِكَ وَلَمْ يَنْوِ اِقْطَرًا وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ فَذَا قَالُ ذَلِكَ وَكَانَ كَذَلِكَ فَكَانَ قَالَهُ  
 عَلَى اِسْتِكَافِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَحِينَئِذٍ فَهُوَ اِعْتِكَافٌ بِلَفْظِ الْجَوَارِ فَيَلْزَمُهُ مَا يَلْزَمُ فِي اِلْتِكَافِ وَيَمْتَنِعُ مَا يَمْتَنِعُ  
 فِيهِ وَحِينَئِذٍ فَيَلْزَمُهُ تَابِعُهُ أَنْ نَوَاهُ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَإِنْ نَوَى التَّفْرِيقَ حَمَلَ بِهِ إِذَا نَوَى فِي قَلْبِهِ أَنْ يَجَاوَرَ فِي  
 الْمَسْجِدِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَلَمْ يَنْوِ لَيْلًا وَلَا نَهَارًا وَلَا فُطْرًا فَهُوَ اِعْتِكَافٌ فِي الْمَعْنَى غَيْرُ مَنْذُورٍ فَذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ لَزِمَهُ  
 اِعْتِكَافُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَأَنْ لَمْ يَدْخُلْ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَمَقْهُومُ اِقْتِدَابِ بَلِيلٍ وَلَا نَهَارَاتِهِ إِذَا قِيْدَ بِذَلِكَ بِالتَّلَفُّظِ  
 أَوْ النِّتْيَةِ لَزِمَهُ مَا قِيْدَ بِهِ قَطْعًا لَكِنْ بِالصَّوْمِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْجَوَارُ مُطْلَقًا وَلَكِنْ نَوَى الْفُطْرَ أَوْ تَلَفَّظَ بِهِ  
 فَتَلْزَمُهُ مِنْ غَيْرِ صَوْمٍ وَمَحَلُّ لَزْمِهِ إِذَا قِيْدَ بِالْفُطْرِ أَوْ اللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ إِذَا نَذَرَ الْجَوَارَ أَمَّا إِذَا نَوَاهُ قَطْعًا فَلَا  
 يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَلَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْجَوَارَ إِذَا مَطْلُوقٌ أَوْ مُقَدَّرٌ بِبَلِيلٍ أَوْ نَهَارٍ فَكَانَ مُطْلَقًا وَلَمْ  
 يَنْوِ فِيهِ فُطْرًا لَزِمَ بِالنَّذْرِ إِذَا نَذَرَهُ وَلَزِمَ بِالدَّخُولِ إِذَا نَوَاهُ وَأَنْ نَوَى فِيهِ الْفُطْرَ فَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بِالنَّذْرِ وَلَا يَلْزَمُ  
 بِالدَّخُولِ إِذَا نَوَاهُ وَكَذَا اِقْتِدَابِ بَلِيلٍ أَوْ نَهَارٍ فَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بِالنَّذْرِ وَلَا يَلْزَمُ بِالدَّخُولِ إِذَا نَوَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَذْرِ

(قَوْلُهُ)

اِعْتِكَافَ مَدَّةٍ كَذَا أَوْ أَجَاوَرَ وَالْفُطْرَ لَا يَرَادُ لَعْنَتُهُ وَإِنَّمَا يَرَادُ لَعْنَتُهُ وَالْمَرَادُ بِالْمَطْلُوقِ

مَا لَمْ يَقْدِرْ بِنَهَارٍ قَطْعًا وَلَا لَيْلٍ قَطْعًا فَهُوَ اِعْتِكَافٌ بِلَفْظِ جَوَارٍ كَمَا عَلِمْتَ وَسِوَاهُ كَانَ مَنْذُورًا أَوْ مَنْوِيًا وَيَلْزَمُهُ مَا نَوَاهُ بِدَخُولِهِ



فان قيده أونوى فيه الفطر فلا يلزم الا ان نذر باللفظ واليه أشار بقوله (لا) لجواز القيد بقيد (النهار فقط) أو بالليل فقط وكذا اللطاف للنوى فيه الفطر (فباللفظ) أى لا يلزم الا باللفظ بنذره ولا يلزم بالدخول على ما يأتى وانما اقتصر المصنف على النهار لأجل قوله (ولا يلزم فيه حينئذ) أى حين تلفظ بالنذر (صوم) إذ القيد بالليل أو اللطاف الذى نوى فيه الفطر لا يتوهم فيه صوم حتى يحتاج لنبهه أى ولا يلزم المجاور حين لفظ بنذره صوم ولا غيره من لوازم الاعتكاف لكن لا يخرج (٥٤٧) لعبادة مريض ومحوها لأنه

ينافى نذره المجاورة فى المسجد نهاره ويخرج لما يخرج له الاعتكاف ولا يخرج لما لا يخرج له. إن نأوى الجوار المقيد باللفظ أكثر من يوم لا يلزمه بدخوله ما بعد يوم دخوله (وفى لزومه إكمال يوم دخوله) وعدم لزومه إكمال يوم فيه وهو الأرجح (تأويلان) أما ان نوى يوما فقط لم يلزمه إكمال قطعا كمن نوى جوار مسجد مادام فيه أو وقتا معيناً فقوله وفى يوم الخ راجع لمفهوم قوله فباللفظ أى فان لم يلفظ فى الخ (و) لزوم (إتيان ساحل) المراد به محل الرباط كدمياط والاكندرية ونحوهما مى بذلك لأن الغالب كونه على شاطئ البحر (لأنه صوم) أو صلاة لا اعتكاف (به) أى فى الساحل (مطلقاً) كان فى مكان مفضول أو فاضل كأحد المساجد الثلاثة فرضاً كان الصوم أصالة أم لا (و) لزوم إتيان (المساجد الثلاثة فقط)

(قوله فإن قيده) أى بالليل فقط والنهار فقط وقوله أونوى أى أو أطلق ولكن نوى الخ (قوله بنذره أى بنذر النهار وكذا الليل (قوله) ليعتد بالقطر) أى وبالليل أو النهار (قوله) وفى يوم دخوله الخ) حاصله أن الجوار إذا كان مقيداً بليل أو نهار أو بالقطر فلا يلزم إلا بالنذر كما مر ولا يلزم ولو دخل ان كان منوياً وهل عدم اللزوم فى النوى مطلقاً حتى فى يوم الدخول فله الخروج من المسجد بعد دخوله أو عدم اللزوم انما هو بالنسبة لغير يوم الدخول وأما بالنسبة له فيلزمه تأويلان والراجح منهما الأول فالخلاف انما هو فى يوم الدخول وأما بعده فلا يلزم اتفاقاً وهل التأويلان فى يوم الدخول سواء نوى مجاورة يوم أو أيام وهو ماقوله ح وبهرام ومثله فى التوضيح واعتمده الاثنان أو الخلاف انما هو فيما إذا نوى مجاورة أيام وأما إذا نوى مجاورة يوم فلا يلزم إكماله بالدخول قطعاً وهو ماقوله للمواق واعتمده عجم إذا علمت ذلك تلم ان الشارح ماض على طريقة عجم الخ (قوله) كمن نوى جوار مسجد مادام فيه أو وقتاً معيناً فلا يلزم قبة ذلك اليوم ولا بقية الوقت المعين (قوله) وإتيان ساحل (عطف على يوم من قوله ولزم يوم (قوله) كدمياط) بالبدال للمهجة والمجعة كفى للبالسوطى (قوله) مى بذلك) أى مى محل الرباط ساحلاً (قوله) على شاطئ البحر أى فى الساحل فى الأصل شاطئ البحر الذى يلقى فيه رملة فاطاق هنا وأريد به محل الرباط تسمية للحال باسم محله (قوله) لا اعتكاف أى لأن الصوم والصلاة لا يعلمان الجهاد والحرس والاعتكاف يمنع ذلك فلما كان ناذره لا يأتى إليه (قوله) كان أى الناذر مقبلاً فى مكان مفضول أى بالنسبة لمكان الرباط أو كان مكانه أفضل كالوكان مكانه أحد المساجد الثلاثة أو كان مكانه مساوياً لمكان الرباط (قوله) ولزم إتيان المساجد الثلاثة) ظاهره وأوكان الموضع الذى هو فيه أفضل كمن بالمدينة نذر الاعتكاف مثلاً بيت المقدس أو مكة وبه قيل وقيل انه لا يأتى من المفاضل للمفضول ويأتى من المفضول للفاضل وسيأتى القولان فى باب النذر والراجح منهما الثانى (قوله) ان من نذر شيئاً من الثلاثة (نوى) هى الصلاة والصوم والاعتكاف وقوله لزومه الذهاب إليه أى وبعل ما نذره فيه وهل مطلقاً أو الا ان يكون محل الناذر أفضل والافضل فيه قولان وقوله كساحل أى كما يلزمه الاثنان لساحل (قوله) والا قولان) أى والا يكن جيداً بل كان قريباً وهو ما لا يحتاج لشدة راحة قولان فى فعل المنذور بموضع النذر أو بالحل الذى نذر الفعل فيه وهذا إذا كان المنذور صلاة أو اعتكافاً وأما ان كان صوماً فهل كذلك وهو ماقوله بعضهم أو يفعل الصوم بموضعه من غير خلاف لأنه لا ارتباط للصوم بالمكان وهذا هو المتبادر من كلام ح (قوله) وكره أكله خارج المسجد) حاصله انه يستحب للعتكاف ان يأكل فى المسجد أو فى صحته أو فى المنارة ويكره أكله خارج المسجد بالقرب منه كفتائه أى قدام بابه ورجته وهى ما زود بالقرب منه لتوسعته وأما أكله خارجاً عما يكره أكله فيه فهو مبطل للاعتكاف وهذا التفصيل هو ظاهر المدونة والمجموعة والذى للباحى البطران بالخروج من المسجد واطلاق كما فى المواق ويمكن ان يحصل الاطلاق فى كلامه على التفصيل الذى ذكره فى المدونة وظاهر المصنف كالمدينة كراحة الأكل خارجة ولو خف الأكل وعدم كراهة الشرب خارجه وهو كذلك

(لأنه عكوف) أو صوم أو صلاة (بها) أى فيها (وإلا) بان نذر العكوف بساحل أو عكوفاً أو صوماً كصلاة بغيرها كالأظهر وجاب عمرو (فبموضعه) الذى نذر فيه الاعتكاف أو الصلاة أو الصوم بفعل المنذور وظاهره أو قرب جداً والحاصل ان من نذر شيئاً من الثلاثة فى أحد المساجد الثلاثة لزمه الذهاب إليه كساحل فى نذر صوم أو صلاة لا اعتكاف فيمل فى موضعه وأما غير الساحل والمساجد الثلاثة فموضعه ان بعد وإلا قولان ثم شرع فى بيان مكروهاته فقال (وكره) للعتكاف (أكله خارج المسجد) يعنى فضائه أو رجته الخارجة عنه فان أكل خارجاً عن ذلك بطل (و) كره (الاعتكاف)

غير مكفي) جتح فسكون فسكر (٥٤٨) الفاء وتشديد الياء بوزن مري اسم مفهول من الكفاة أصله مكفوى فيندب له ان يحصل

ما يحتاج له من ما كل  
ومشرب وملبس فان  
اعتكف غير مكفي جاز  
له ان يخرج لشراء طعام  
ونحوه ولا يتجاوز أقرب  
مكان والافسد اعتكفه  
كاشتغاله خارجه بشيء من  
فضاء دين وتحدث مع احد  
ونحو ذلك (و) صكره  
(دخوله منزله) القريب  
وبه أهله والا بطل في  
الأول ولم يكره في الثاني  
وشبهه إذا كان أهله في علو  
المنزل ودخل هو أسفله  
(وإن) كان الدخول  
(لحائطه) كره (اشتغاله)  
بعلم) مثله أو ما غير  
عني والا لم يكره لأن  
المقصود من الاعتكف  
صفاء القلب ورياضة النفس  
وهو انما يحصل غالبا بالذكر  
والصلاة لا لا اشتغال بالعلم  
(و) كره (كتابته) أي  
الاعتكف (وإن معصفاً إن  
كُتِبَ) وكتابته ما ذكر من العلم  
ولا بأس باليسير وان كان  
تركه أولى (و) صكره  
(فعل غير ذكر) من  
تهليل وتسييح وتحميد  
واستغفار وصلاة على النبي  
ﷺ (وصلاة وتلاوة)  
وأما الثلاثة فيستحب فعلها  
وشبهه في الكراهة قوله  
(كعبادة) للمريض بالمسجد  
ان بعد عنه (وجنازة ولو  
لاصقت) بأن وضعت

(قوله غير مكفي) أي ليس معه ما يكفي من الماء كل والشرب وظاهره ولو وجد من يكفي ذلك  
بأجرة أو مجاناً لما قيل: ما حك جسمك مثل ظفرك • تقول أنت جميع أدرك

وفي الدونة ما لم يجد كافياً وعليه إذا وجد كافياً وأخرج لشراء ما يحتاجه هبل يطل أم لا انظره  
(قوله أصله مكفوى) أي تعاقبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وصق أحدهما بالكون وأدغمت الياء في الياء  
وقلت الضمة التي قبل الياء كسرة لأجل ان تصح (قوله فان اعتكف غير مكفي) أي مرتكباً للكراهة  
(قوله ولا يتجاوز أقرب مكان) أي إذا تعددت الأسواق في البلد (قوله كشته له) أي كما يفسد إذا  
خرج لقضاء حاجة فاشتغل خارجه بشيء الخ وذلك لأن اشتغاله بما ذكر يخرج عن محل الاعتكف  
والحال ان حرمة الاعتكاف عليه (قوله ودخوله منزله) أي لقضاء حاجة وأشار الشارع إلى ان الكراهة  
مقيدة بقيد أن يكون المنزل قريباً وان يكون فيه أهله أي زوجته أو سريته مخافة ان يشتغل بهم عن  
اعتكفه ولا يرد على هذا التعديل جواز محي زوجته إليه في المسجد وأكلها معه وحديثها لأن المسجد  
وازع أي مانع من الجماع ومقدمته ولا مانع من فعل ذلك في البيت (قوله ذلك) أي مثل ما إذا لم يكن  
أهله في البيت في عدم الكراهة (قوله واشتغاله بعلم) هذا على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك من ان  
الاعتكاف يختص من أعمال البر يذكر الله وقراءة القرآن والصلاة وما على مذهب ابن وهب من انه  
يباح للعتكف جميع أعمال البر المختصة بالآخرة فيجوز له مدرسة العلم وعيادة المرضى في موضع  
معتكفه والصلاة على الجنازة إذا انتهى إليه ازدحام الناس ويجوز له كتابة الصالحات لأجره  
بأخذها بل يقرأ فيها ويتنصع بها من كان محتاجاً إياها بن (قوله غير عني والا لم يكره) ظاهر الدونة  
كما في الواو الكراهة مطلقاً وانظر من أين هذا القيد إياها بن وقد يقال ان العيني يمتنع لا ترخيص  
في تركه فلا تصح كراهته فالتصان وان كان مطلقاً فينبغي ان يقيد به تأمل (قوله لأن المقصود الخ)  
جواب عما يقال الاشتغال بالعلم غير العيني أفضل من صلاة النافلة فلم يكره هنا واستجبت هي والذكر  
وقراءة القرآن (قوله ورياضة النفس) أي تخليصها من صفاتها المذمومة (قوله لا بالاشتغال بالعلم) أي  
لأن العلم اشرفه عند النفس ربما شغلت به (قوله ان كثر ما ذكر من العلم) أي غير العيني (قوله وكتابته)  
الضمير للمعتكف لا للعلم بدليل البالغة فهو من اضافة الصدر لقاعله ومحل كراهة الكتابة له ما لم  
تكن لمعايشته انتهى يحتاج له في مدة اعتكافه وان لم ياله والا فلا كراهة كذا ينبغي لأن الأمر المحتاج  
له لا يرخس في تركه فلا تصح كراهته (قوله فيستحب فعلها) أي بأن يشغل الوقت تارة بهذا وتارة  
بهذا وليس المراد انه يفعل جميعها في فور واحد لأن هذا لا يتأتى وقوله فيستحب فعلها أي اخذاً  
من حكم المصنف بالكراهة على فعل غيرها من انواع البر (قوله كعبادة للمريض بالمسجد) وأما ان  
كان خارجه كانت العبادة غير جائزة وتبطل الاعتكاف (قوله ان بعد عنه) بان كان يشغل من  
محله لم يادته وأما لو كان قريباً منه فلا بأس ان يسلم عليه وهو جالس في محله (قوله وجنازة) أي  
وصلاة على جنازة ولو كان جاراً أو صالحاً فيخص ما تقدم في الجنازة وهو قوله والصلاة احب  
من النفل إذا قام بها الغير ان كان كجبار أو صالح غير المعتكف هذا إذا وضعت بيده عنه بل ولو  
لاصقته ومحل الكراهة إذا لم يمتنع عليه الا فلا كراهة لأن التمتع لا يرخس في تركه فلا تصح كراهته  
(قوله لا بمكانه الخ) ما لم يكن يخرج لمرصد الاوقات والا كان أذانه في صحته مكروهاً كذا قل عياض  
والحاصل ان الاذان على النار أو على سطح المسجد مكروه مطلقاً كان يرصد الاوقات أم لا وأما أذانه في  
محله أو في صحته فيجوز ان لا يكره هذا هو النقل (قوله لأنه ينبغي إلى الامام) مقاده

بحر به أو انتهى زحامها إليه فالمبالغة في الجنازة فقط (وصعوده لتأذين بمنار أو سطح) بالمسجد لا بمكانه أو صحته فيجوز (وترتبه) أنه  
للإمامة) للتمتع الجواز بل الاستعجاب وفي بعض النسخ للاقامة لكن النص كراهة الاقامة وان لم ترتب لأنه يمتنع إلى الامام وذلك عمل

( وإخراج ) أي كرهه القاضي أن يخرج ( لحكومة ) قل تمام اعتكافه ما لم تطل مدة ( ٥٤٩ ) الاعتكاف بحيث تضرب الحق

والا فلا كراهة ( إن لم يلبس ) بفتح الياء وضمتها لأنه سمع لدوالد ( به ) أي باعتكافه والا فلا يكره إخراجها والدد القرار من دفع الحق والماطلة به ثم بين الجائز بقوله ( وجاز ) المعتكف ( إقرأ قرآن ) على غيره أو سماعه من الغير لأعلى وجه العلم والتعلم والا كره ( و ) جاز ( سلا ) على من ( قرأ ) أي سؤاله عن حاله كقوله كيف حالك وكيف أصبحت مثلا صحيحا أو مريضا من غير انتقال له عن مجلسه والا كره وأما قوله السلام عليك فهو داخل في الذكر ( وتطيبه ) بأنواع الطيب وان كره لصائم غير معتكف لأن هذا ما منع يمنعه مما يفسد اعتكافه وهو المسجد وبعده عن النساء ( و ) جاز له ( أن يتكح ) بفتح الياء أي يعتد بنفسه ( ويتكح ) بضمها أي يزوج من في ولايته بحجر أو رق أو قرابة إذا كان ذلك ( بمجلسه ) بغير انتقال ولا طول والا كره ( وأخذ ) إذا خرج ( اكفصل جمعة ) أو غيبة أو عيد ( ظفرا أو شاربيا ) أو عانة أو إبطا خارج المسجد وكره فيه كحلق رأسه مطلقا إلا أن يتضرر ( فليخرج رأسه عن المسجد ) والخلاق خارجة ( و ) جاز له إذا خرج غسل ثوبه أو بحقيقه إذا لم يكن له غيره

أنه لا كراهة إذا كان لا يتشى وهو كذلك على إلفاده الثاني وعورضت الكراهة بما تقدم من جواز تأذنيه بصحن المسجد ولكن النص متبع ( قوله وإخراجه لحكومة ) أي لدعوة توجهت عليه ولا يبطل الاعتكاف حينئذ وعمل هذا إذا أخرج قهرا عنه وأما خروجه باختياره لذلك ونحوه فإنه يبطل اعتكافه قال في المدونة فإن خرج يطلب حدا أو ديناً أو خرج فيما عليه من حد أو دين فسد اعتكافه وقال ابن نافع عن مالك أن أخرجه قاض لحكومة أو غيرها كإرهاقها فأحب إلى أن يتدبر اعتكافه وإن بنى أجزأه وظاهر إطلاقها سواء ألد باعتكافه أولا وقال القشيري في شرح الرسالة إن أخرج كإرهاقها وكان اعتكافه هربا من دفع الحق فخروجه يبطل اعتكافه اتفاقا ونحوه والجواهر فيقيد إطلاق كلامها بذلك ابن ( قوله ما لم تطل مدة الاعتكاف ) أي ما لم يكن الباقي من مدة الاعتكاف كثيرا ( قوله وإلا فلا كراهة ) أي في إخراجها ( قوله إن لم يلبس به ) أي أن محل كراهة إخراجها لا جل سماع دعوى توجهت عليه إذا لم يتبين لده وإن اعتكف قرارا من إعطاء الحق والاعتكاف إخراجا كان الباقي من مدة الاعتكاف كثيرا أو قليلا كما في خش وهو الصواب ويبطل اعتكافه بهذا الخروج والحاصل أنه إن خرج طائعا لطلب حق له أو لدعوى متوجهة عليه فسد اعتكافه ولو كان غير ملد بذلك الاعتكاف وإن أخرجه الحاكم قهرا عنه فسد اعتكافه إن كان ملدا به وإن كان غير ملد به فلا يبطل اعتكافه قوله أن يبني على ما فعله ( قوله وجازا قراءة قرآن على غيره الخ ) أي ولا يحمل المصنف على ظاهره من تعليمه القرآن لغيره بموضعه كما في الجلاب فإنه معتز بأن هذا مكره كما في ح عن سنده لا جائز وما في الجلاب من الجواز ضعيف كذا في خش وعقب وفيه أن كلام الجلاب قد اقتصر عليه في التوضيح وكذا اقتصر عليه ابن عرفة وابن غازي في تكميل التقييد والوقا وغيرهم واقتصرهم عليه يؤذن بأنه المذهب لكن ما في الجلاب قيده شارحه الترمذي ونصه وإقراء القرآن فيجوز وإن كثر لأنه ذكر إلا أن يكون قاصدا للتعليم فيمتنع كثيرا أه نقله أبو على السنائي وبهذا يجمع بين كلامي سندوا الجلاب ابن بقول سند إن سماعه من الغير مكروه إذا كان على وجه التعليم محمول على ما إذا كان كثيرا وقول الجلاب إن إقراء القرآن لغير جائز ولو كثر محمول على ما إذا لم يقصد تعليمه ويكثر والا كره ( قوله سؤاله عن حاله ) محل الجواز إذا كان السؤال لطيفا لا طويلا فيه ( قوله والا كره ) أي والا بان وجد انتقال أي في المسجد أو طول في السؤال بدون انتقال كره وأما لو حصل انتقال لخارج المسجد بطل اعتكافه ( قوله فهو داخل في الذكر ) أي لما قيل إن السلام من أسماء الله كذا ذكر بعضهم ( قوله وتطيبه ) أي جاز تطيب المعتكف بأنواع الطيب في ليل أو نهار سواء كان رجلا أو امرأة وهذا هو المشهور خلافا لمذهب القائل بكراهته في حقهما أه شيخنا عسدي ( قوله بغير انتقال ) أي محل آخر من المسجد والا كره وما لو كان الانتقال بمحل خارج المسجد بطل اعتكافه ( قوله وأخذ ) أي قصه وأزائمه وقوله إذا خرج أي من معتكفه ( قوله أو غيبة وعيد ) أي ولحراسه فالكف في كلام المصنف في الحقيقة داخل على جمعة كذا في عقب والأولى ملاحظة دخولها على كل من المضاف والمضاف إليه ليدخل خروجه لشراء طعام أو ماء تأمل وأشهر قوله إذا أخرج أنه لا يخرج لمجرد قص الشارب والظفر وما معها وهو كذلك ( قوله وكره فيه ) أي ولو جمع ذلك في ثوبه وألماه خارجه لحرمه المسجد كما في المدونة ( قوله مطلقا ) أي سواء كان في المسجد أو خارجه والذي له فعله إذا خرج إنما هو إزالة الظفر والشارب والابطوال العامة لاحاق الرأس كما يفيد أبو الحسن خلافا لما في خش من أنه إذا خرج لنسل الجمعة جاز له حلق الرأس ولا يخرج لها استئثالا وواقفه في المبح على ذلك ( قوله انتظار الخ ) أي ويجوز له أن يجلس خارج المسجد عند من يفسله منتظرا غسلها وتخفيفها ( قوله إذا لم يكرهه غيره ) أي ولم يجدهن يستنبيه في الجلوس عند اتصال أو عند الثوب إلى أن يحف الجوارز مقيد

( و ) جاز له إذا خرج غسل ثوبه من نجاسة ( انتظار غسل ثوبه أو بحقيقه ) إذا لم يكن له غيره

بعضي من ممكنه إلى  
للصلى لا يصل عادة  
بنا. فان كانت ليلة العيد  
أثناء اعتكافه فظاهر  
للدونة الوجوب وهو  
الراجع فان خرج ليلة العيد  
أو يومه ثم ولم يطل  
مراعاة للمقابل فيما يظهر  
(و) ندب لمريد الاعتكاف  
( دخوله ) للسجد من  
الليلة التي يريد ابتداء  
اعتكافه منها ( قبل  
الغروب ) في الاعتكاف  
لنوى ولو يوما فقط أو  
ليلة بناء على ان أقله يوم  
والراجع الوجوب وأما  
للتدوير فيجب دخوله قبل  
الغروب أو معه للزوم الليل له  
( وصح ) في النوى والتدوير  
( إن دخل قبل الفجر )  
بناء على ان أقله يوم فقط  
والراجع انه لا يصح بناء على  
الراجع من ان أقله يوم  
وليلة (و) ندب ( اعتكاف  
عشرة ) من الأيام لأنه  
عليه الصلاة والسلام لم  
ينقص عنها وهذا أقل  
للتدوير وأكثر شهر  
وكره ما زاد عليه أو نقص  
عن عشرة هذا هو الراجح  
وقيل العشرة أكثر  
للتدوير فيكره ما زاد عليها  
وفي كراهة ما دونها  
قولان ( و ) ندب مكته  
( بآخر السجدة )

ليعد ممن يشغل بالحدث (و) ندب الاعتكاف (رمضان) لكونه سيد الشهور (قوله  
(وبالشمس الأخير) منه فهو مندوب ثالث (لشدة القدر الغالبة به) أي في رمضان أو في الشهر الآخر وذكر الضمير باعتبار الزمن

(قوله

ليجد عمن يشغله بالحديث (و) ندب الاعتكاف (برمضان) لكونه عيد الشهور

(وبالشمس الأخير) منه فهو مندوب ثالث (لليلة القدر الغالية به) أي في رمضان أو في الشهر الآخر وذكر الضمير باعتبار الزمن

(وفي كونها دائرة) (بالعام) كله (أوبرهذان) خاصة (خلاف واستقلت) على كل من القولين فلا تخص بيلة مينة في العام على الأول ولا في رمضان على الثاني وقيل تخص بالشهر الآخر من رمضان وتنقل أيضا (والرأى بكسابة) أو تاسعة أو خامسة في حديث التمسوها في التامة أو السابعة أو الخامسة أي من الشهر الآخر (ما يبق) (٥٥١) من الشهر لاما، ضي فالمراتب التامة

ليلة إحدى وعشرين  
والسابعة ليلة ثلاث وعشرين  
والخامسة ليلة خمس  
وعشرين وقيل العدد من  
أول الشهر فتاسعة ليلة  
تسع وعشرين والسابعة ليلة  
سبع وعشرين والخامسة  
ليلة خمس وعشرين \* واعلم  
أن العمل ليلة القدر خير من  
ألف شهر سواء علمت أولم  
تعلم ولها علامات ذكرها  
العلماء أخذنا من الأحاديث  
\* ولما كانت مبطلات  
الاعتكاف قسمين قسم  
يطل ما فعل منه ويوجب  
استنائه وقد تقدم في قوله  
والأخرج وبطل الخ وقسم  
يخص زمنه ولا يطل  
ما قبله وهو ثلاثة أقسام  
منها ما يمنع الصوم والسجد  
وأشار له بقوله (و) إذا  
نذر أياما غير معينة أو معينة  
من رمضان أو من غيره  
فحصل له عذر في أثناء  
اعتكافه وزال (بني)  
ملاصقا لبنائه (بزوال  
إغماء أو جنون) أو  
حيض أو نفاس أو  
مرض شديد لا يجوز  
معه السك في المسجد  
والسراد بالبناء الاتيان  
يبدل ما حصل فيه المانع  
وتكميله، انذر سواء كان

(قوله وفي كونها دائرة بالعام) وهو ما صححه في التقدمة حيث قال وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأكثر أهل العلم وهو أولى الأدويل وقوله أو دائرة في رمضان وهو الذي شهره ابن غلاب اه بن (قوله واعلم أن العمل) أي عمل الطاعات وقوله خير من ألف شهر أي خير من عمل الطاعات ألف شهر وقوله سواء علمت أي ليلة القدر التي عمل فيها (قوله ولها علامات ذكرها العلماء) من جعلها أن تطلع الشمس صبيحة يومها يشاء لاشعاع لها كما في الحديث وأن تكون السماء لياليتها صحو لا غيم فيها وإن يكون الوقت لياليتها معتدلا لاحارا ولا باردا (قوله وإذا نذر الخ) حمل الشارح كلام المصنف على صور النذر الثلاث جريا على ما عزا ابن رشد للدونة من أن النذر للمعين من غيره فإن اذطرأ فيه عذر فانه يقضى لا على قول سحنون أنه لا يقضى مطلقا \* وحاصل كلام التقدمة أن النذر أياما باعياتها إما أن يكون من رمضان فعليه قضاءها وإن مرضها كلها لوجوب قضاء الصيام عليه وإن مرض بعضها قضى ما مرض فيها وإن كانت من غير رمضان فمرضها كلها أو بعضها فتلاثة أقوال أحدها وجوب القضاء مطابقا على رواية ابن وهب في الصوم الثاني عدم القضاء مطلقا وهو مذهب سحنون الثالث التفرقة بين أن يمرض قبل دخوله في الاعتكاف فلا يلزمه وهو مذهب ابن القاسم في الدونة على تأويل ابن عبدوس وإن نذر أياما بغير أعيانها قضى ما مرض منها أو أفطره ساعيا يصل ذلك باعتكافه ولا خلاف في هذا قال في التوضيح فإن كان الاعتكاف تطوعا فأفطر فيه لمرض أو حيض فلا قضاء عليه لكن إن بقي عليه شيء من النوى بعد زوال المانع بنى كما في ابن عثمه اه بن (وحاصل إيضاح المقام) أن نقول العذر إما بإغماء أو جنون أو حيض أو نفاس أو مرض والاعتكاف إما نذر معين من رمضان أو من غيره أو نذر غير معين أو تطوع معين بالملاحظة أو غير معين فهذه خمسة وعشرون من ضرب خمسة في خمسة وفي كل منها إما أن يطرأ العذر قبل الشروع في الاعتكاف أو بعد الشروع فيه أو يقارن الشروع فيه فهذه خمس وسبعون صورة فإن كان الاعتكاف نذرا معيناً من رمضان أو نذرا غير معين وطرأت حصة الاعتذار قبل الشروع في الاعتكاف أو بعده أو مقارنته فانه يبنى في هذه الثلاثين صورة وإن كان نذرا معيناً بغير رمضان فإن طرأت حصة الاعتذار قبل الشروع في الاعتكاف أو مقارنته له فلا يجب القضاء وإن طرأت بعد الشروع فالنقضاء متصلا فصوره خمسة عشر وإن كان تطوعا معيناً بالملاحظة أو غير معين فلا قضاء سواء طرأت حصة الاعتذار قبل الشروع أو بعده أو مقارنته فصوره ثلاثون فالجملة خمس وسبعون صورة وبقي حكم ما إذا أفطر ناسيا والحكم أنه يقضى سواء كان الاعتكاف نذرا معيناً من رمضان أو من غيره أو كان نذرا غير معين أو كان تطوعا معيناً بالملاحظة أو لا فصوره خمسة فجملة الصور ثمانون (قوله ملاصقا لبنائه الخ) أشار إلى أن البناء للملاصقة ويصح جعلها للمصاحبة وعليهما يتفرع قول المصنف بعد وإن أخره بطل ولا يصح جعلها للسبية لعدم ظهور التفرع للذكر قال شيخنا السيد البايدى في حاشيته على عبق ويشتر التأخير اليسير وهو مالا يعد به متوانيا عرفا (قوله كأن منع من الصوم الخ) \* حاصله أنه إذا طرأ له مرض خفيف منه من الصوم أو جاء يوم العيد في أثناء الاعتكاف وزال المرض ومضى يوم العيد فانه يجب عليه البناء على ما قبله سابقا وكذلك إذا أفطر ناسيا بقوله كأن منع من الصوم لمرض أي وجود مرض خفيف طرأ عليه

ما يأتى به قضاء عما منع فيه صومه كأن يأتي به بعد انقضاء زمنه كرمضان والنذر للمعين أو لم يكن قضاء كالنذر غير للمعين وأما إن حصلت هذه الأعذار في التطوع فلا قضاء وقولنا في أثناء اعتكافه أما لو حصلت قبل دخوله أو قارنته بنى في المطلق وفي المعين من رمضان لافي للمعين من غيره ولا في التطوع وتقدم معنى البناء ومنها ما يمنع السجد فقط كالسلس وتركه لعدم القضاء فيه فليتأمل ومنها ما يمنع الصوم فقط وهو ما أشار له بقوله (كأن منع من الصوم) دون السجد (لمرض) خفيف

ما قيل الحيض مانع من الصوم والسجدة ما فكيف جعله للصنف مانعا من الصوم فقط وحاصل الدفع ان مراده بالحيض هنا الذي طهرت منه نهارا وهو مانع من الصوم فقط ألا ترى أنه يجب عليها الرجوع للسجدة وليس مراده مطلق الحيض اذ هو مانع منها كما مر (وخرج) من طرأ عليه عذر من هذه الاعذار وجوبا في العذر المانع من المسجد والصوم والراجع عدم جواز الخروج في المانع من الصوم كعيد ومرض خفيف (وعليه حرمة) أي حرمة الاعتكاف فلا يفعل مالا يفعله المعتكف من جماع أو مقدماته أو غير ذلك فاذا زال العذر رجع فور البناء كما تقدم (وإن أخره) أي أخر الرجوع ولولمذ من نسيان أو اكراه (بطل) اعتكفه واستأنفه (إلا) ان أخر الرجوع (ليلة العيد ويومه) فلا يبطل لعدم صحة صومه لكل أحد بخلاف لو طهرت الحائض أو صح للريش وأخر كل الرجوع فيبطل لصحة الصوم من غيرهما (وإن اشترط) للمعتكف لنفسه سقوط القضاء على تقدير حصول عذر أو يبطل (لم يُفد) شرطه ووجب العمل على مقتضى شرط الشارع مما تقدم والله اعلم.

أو لوجود عيد ولفظ المدونة إذا عجز عن الصوم لمرض خرج فاذا صح بنى ثم قلت ولا يثبت يوم النطر في معتكفه إذا اعتكاف إلا بصيام فاذا مضى يوم القطر عاد لمعكفه فيبنى على ما مضى اه بن (قوله) زوال حيض نهارا أي فاذا طرأ لها الحيض وخرجت لمزلها ثم طهرت نهارا فانها يجب عليها البناء والرجوع للمسجد لتبني ولو لم تكن صائمة فهذا الحيض الرصوف بالانقطاع نهارا يمنع من الصوم لأن الاعتكاف (قوله) ان مراده بالحيض الحج) الأولى ان مراده بالحيض هنا الحيض الذي انقطع واغتسل منه نهارا فاذا اغتسل رجعت له سجد ولو كانت غير صائمة فصدق عليه ان الحيض منع من الصوم فيه لا لكث اه عدوى (قوله) انه يجب عليها الرجوع للمسجد أي لتكمل بقية اليوم وان كانت غير صائمة (قوله) مطلق الحيض أي الشامل للمسترضل عليها جميع النهار (قوله) في العذر المانع الخ أي كالاغماء والجنون والحيض والنفاس والمرض الشديد الذي لا يطيق الاقامة معه في المسجد والوجوب متعاق بالولى في الأولين وبالمعتكف في الباقي (قوله) والراجع الخ أي فعليه قول الصنف وخرج من طرأ له عذر خاص بالاعتذار المانعة من المسجد والصوم وأما قول خشي وخرج من حصل له عذر من هذه الاعذار لكن وجوبا في المانع من الاعتكاف وجوازا في المانع من الصوم فهو بنى على خلاف الراجح لاقتضائه انه لو جاء العيد في أثناء الاعتكاف جاز له أن يخرج يوم العيد وكذلك إذا مرض مرضا خفيفا وهو خلاف الراجح على ما قال عيج وقد يقال ان خشي ارتضى ما ذكر تبعا للتوضيح فانه جاز جواز الخروج في العذر المانع من الصوم فقط مذهب المدونة (قوله) كعيد ومرض خفيف أي يطبق معه الاقامة في المسجد دون الصوم فاذا طرأ له شيء منهما وهو في المسجد فلا يجوز له الخروج من المسجد كما في الجراحى والواق وقيل انه يجوز لهما الخروج والحاصل انهم ذكروا في جواز خروج كل منهما وعدم جواز خروجه قولين فروى في المجموعة فخرج وقيل عبد الوهاب لا يخرج هكذا في ابن عرفة وابن ناجى وغيرهما قال في التوضيح والجرح مذهب المدونة وكذا عزاه للخمى أيضا لظاهرهما كما قلناه وأما القول بوجوب البقاء في المسجد فقد شبهه ابن الحاجب وصوبه للخمى كما في ح واختاره عيج انظر بن (قوله) وان أخره (بطل) أي إذا كان التأخير كثيرا وهو ما يعده متوانيا عرفا ومحل البطالان به ما لم يكن التأخير لكون الوقت وقت خوف كما قال عبد الحق وذلك كما وزال العذر ليلا وأخر الذهاب للمسجد حتى طامع النهار لحوفه في ذهابه ليلا (قوله) الا ليلة العيد (سورته) ان الشخص للمعتكف إذا حصل له حيض أو نفاس أو اغماء أو مرض شديد في أثناء الاعتكاف فخرج من المسجد للبيت ثم زال ذلك العذر ليلة العيد فأخر الرجوع للمسجد حتى مضى يوم العيد وتاليه في عيد الأضحى فان اعتكفه لا يبطل \* وأعلم ان الصنف اعتمد في عدم البطالان في السبت يوم العيد على نص المدونة وفي ليلته على اختيار التوسى وقوله له دم الخ جواب عما يقال المريض يصح والحائض تطهر نهارا غير يوم العيد يؤمران بالرجوع فان أخر ابطل اعتكافهما فالفرق بينهما وبين من زال عذره ليلة العيد ويومه مع ان الجميع يتعذر منه الصوم \* وحاصل الجواب أن اليوم الذي طهرت فيه الحائض وصح فيه المريض يصح صومه لغيرهما بخلاف يوم العيد فانه لا يصح صومه لأحد (قوله) وان اشترط الخ) جاصله ان المعتكف اذا شرط أي عزم في نفسه على ما ينافي اعتكفه سواء كان ذلك العزم قبل دخوله للمعتكف أو بعده بأن قل ان حصل لي موجب للقضاء لا تقضى أو اعتكف ولكن أطرو حتى أو اعتكف ولا أصوم بل يفده شرطه أي يبطل على التعمد واعتكافه صحيح ويجب عليه القضاء ان حصل له العذر وقيل لا يلزمه اعتكاف وقيل ان كان الشرط قبل الدخول في الاستكاف لم يلزمه الاعتكاف وان كان بعد ان دخل بطل الشرط

(تم الجزء الأول من حاشية العلامة الدسوقي على الشرح الكبير وبليه الجزء الثاني \* وأوله باب في الحج)

## تراجم

( المؤلفين لهذا الكتاب )

• سيدي أبي الضياء خليل ، مصنف المتن • القطب الدردين ، مؤلف

الشرح • سيدي محمد عرفة الدسوقي ، صاحب الحاشية

• سيدي الشيخ محمد عليش ، مقرر الشرح

والمحتوى المذكورين ، وذكركم عا

هذا الترتيب تقبلا لله

بهم وبعلومهم

آمين



## ترجمة

﴿ العلامة أبي الضياء سيدي خليل بن اسحق بن موسى المالكي صاحب المختصر ﴾

﴿ المتوفى سنة ٧٧٦ ﴾

﴿ منقول من الديباج الذهب لبرهان الدين بن فرحون ومن نيل الانتباه لتطيرز الديباج ﴾

﴿ لسيدى أحمد بابا ﴾

هو ﴿ خليل بن اسحاق الجندى ﴾ كان رحمه الله صدرا في علماء القاهرة مجتهدا على فضله ودياته أستاذا محظيا من أهل التحقيق ثاقب الذهن أصيل البحث مشاركا في فنون من العربية والحديث والفرائض فاضلا في مذهب مالك صحيح النقل • تخرج بين يديه جماعة من الفقهاء الفضلاء أحد شيوخه • مصر علما وعملا وكان الشيخ خليل من جملة أجداد الحلقة للنسوة يلبس زى الجند المتقشفين ذا دين وفضل وزهد واتقياض عن أهل الدنيا جمع بين العلم والعمل وأقبل على نشر العلم فنفذ الله به المسلمين وقد سمع من ابن عبد الهادي وقرأ على الرشيدى في العربية والأصول وعلى الشيخ المتوفى فقه المالكية وشرع في الاشتغال بعد شيخه وتخرج به جماعة وكان يدرس المالكية بالشيخونية ويده وظائف أخرى تبعها • ومن تصانيفه شرح على ابن الحاجب في ستة مجلدات وشرح على المدونة ولم يكمل ، وصل فيه إلى كتاب الحج توفى ثالث عشر ربيع الأول سنة ست وسبعين وسبعمائة ومختصره من أفضل تفاسير الأعلام لما نسج على متواله ولا سمح أحد بمثاله ولذلك كثر عليه الشروح والتعليق حتى وضع عليه أكثر من ستين تعليقا من بين شرح وحاشية رحمه الله

• • •

﴿ ترجمة سيدي أحمد الدردير المتوفى في ثالث شهر ربيع الأول سنة ١٢٠١ ﴾

﴿ منقول من تلخيص الجبري ﴾

توفى الإمام العالم العلامة أواخر وقت في الفنون العقلية والتقليدية شيخ أهل الاسلام وبركة الانام ﴿ الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد المدوي المالكي الأزهرى الحلوتى الشير بالدردير ﴾ ولد ببني عدى كما أخبر عن نفسه سنة سبع وعشرين ومائة والف وحفظ القرآن وجوده وحجب اليه طلب العلم فورد الجامع الأزهر وحضر دروس العلماء • وسمع الأولية عن الشيخ محمد الدفري بشرطه والحديث عن كل من الشيخ أحمد الصباغ وشمس الدين الحنفى وبه تخرج في طريق القوم وفقه على الشيخ على الصميدى المدوي ولازمه في جل درسه حتى أحجب وتلقن الذكر وطريق الحلوتية من الشيخ الحنفى وصار من أكبر خلفائه كما تقدم وأفنى في حياة شيوخه مع كمال الصيانة والزهد والعفة والديانة وحضر بعض دروس الشيخين الملوى والجوهري وغيرها ولكن جل اعتاده والتصا به على الشيخين الحنفى والصميدى وكان ملهم الباطن مهذب النفس كريم الاخلاق

وذكر لنا عن لقبه أن قبيلة من العرب نزلت ببلده كبيرهم يدعى بهذا اللقب فوله جده عند ذلك فلقب بلقبه تفاؤلا لشهرته وله مؤلفات منها شرح مختصر خليل أورد فيه خلاصة ما ذكره الأجهوري والزرقاني واقتصر فيه على الرجوع من الأقوال وممن في فقه المذهب سماء أقرب المسالك لمذهب مالك ورسالة في متشابهات القرآن ونظم الحريدة السنية في التوحيد وشرحها ونحفة الاخوان في آداب أهل العرفان في التصوف وله شرح على ورد الشيخ كريم الدين الحلوني وشرح مقدمة نظم التوحيد للسيد محمد كمال الدين البكري ورسالة في المعاني والبيان ورسالة أفرد فيها طريقة حفص ورسالة في المولد الشريف ورسالة في شرح قول الوفاية : يا مولاي يا واحد يا مولاي يادائم يا على يا حكيم ، وشرح على مسائل كل صلاة بطلت على الامام والأصل للشيخ البيهقي وشرح على رسالة في التوحيد من كلام دمرdash ورسالة في الاستعارات الثلاث وشرح على آداب البحث ورسالة في شرح صلاة السيد أحمد البدوي وشرح على الثمائل لم يكمل ورسالة في صلوات شريفة اسمها الموردا البارق في الصلاة على أفضل الخلائق والتوجه الأسنى بنظم الاسماء الحسنى ومجموع ذكر فيه أسانيد الشيوخ ورسالة جعلها شرحا على رسالة قاضي مصر عبدالله أنندي المعروف بططر زاده في قوله تعالى « يوم يأتي بعض آيات ربك » الآية وله غير ذلك • وما سمعت من إنشاده :

من عاشر الأنام فليلتزم • صماعة النفس وترك اللجاج

وليحفظ للعوج من خلفهم • أي طريق ليس فيها اعوجاج

ولما توفي الشيخ طي الصعدي تعين الترجمة شيخا طي المالكية ومفتيا وناظرا طي وقف الصعايدة وشيخا طي طائفة الروافق بل شيخا طي أهل مصر بأسرها في وقته حسا ومعنى فانه كان رحمه الله يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويصدع بالحق ولا تأخذه في الله لومة لأثم وله في السعي طي الخير يد يضاء تعلل أياما ولزم الفراش مدة حتى توفي في ثالث شهر ربيع الأول من هذه السنة (أي سنة احدى ومائتين وألف هجرية) وصلى عليه بالأزهر بعشيد عظيم حافل ودفن بزاويته التي أنشأها بخط الكميين بجوار ضريح سيدي يحيى بن عقب وعندما أسسها أرسل إلى وطلب من أن أحرره حائط المزار طي القبلة فكان كذلك رحمه الله ونفعنا بعلومه آمين

\*\*\*

ترجمة الشيخ محمد عرفة السوقي للتوفي في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٢٣٠ هـ

(منقولة من تاريخ الجبرتي أيضا)

هو الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة السوقي المالكي ولد ببلده دسوق من قرى مصر وحضر إلى مصر وحفظ القرآن وجوهره طي الشيخ محمد للنير ولازم حضور دروس الشيخ طي الصعدي والشيخ الدريز وتلقى الكثير من المقولات عن الشيخ محمد الجناحي الشهير الشافعي وهو مالكي ولازم الوالد حسن الجبرتي مدة طويلة وتلقى عنه بواسطة الشيخ محمد بن اسماعيل النفراوى علم الحكمة الهيئة والهندسة وفن التوقيت وحضر عليه أيضا في فقه الحنفية وفي اللطول وغيره برواق الجبرت بالأزهر وتصدر للأقراء والتدريس وإفادة الطلبة وكان فريدا في تسهيل المعاني وتبيين المباني يفك كل مشكل بواضح تقريره ويفتح كل مغلق برائق تحريره ودرسه مجمع اذكاء الطلاب والهمة من ذوى الافهام والألباب مع لين جانب وديانة وحسن خلق وتواضع وعدم

تصنع وإطراح تكلف جارياً على سجيته لا يرتكب ما يتكلفه غيره من التعاطف وفخامة الألفاظ وبهذا أكثر الآخذون عليه والترددون إليه وله تأليفات واضحة العبارات سهلة المأخذ ملتزمة بتوضيح الشكل فمن تأليفه حاشية على مختصر السعد على التلخيص وحاشية على شرح الشيخ الدريد على متن سيدى خليل فى فقه المالكية وحاشية على شرح الجلال المحلى على البردة وحاشية على الكبرى للإمام السنوسى وحاشية على شرحه للصغرى وحاشية على شرح الرسالة الوضعية هذا ما عفى بجمعه وكتابته وبقي مسودات لم يتيسر له جمعها ولم يزل على حاله فى الإفادة واللقاء والافتاء وخطه حسن وخلقه أحسن الى أن تملأ وتوفى يوم الاربعاء الحادى والعشرين من شهر ربيع الثانى وخرجوا بمحاربه من درب الدليل وصلى عليه بالأزهر فى مشهد خافى ودفن بترابى المجاورين الذى بداخل المحل الذى يسمى بالطاوية وقد رثاه تلميذه العلامة الكبير الشيخ حسن العطار بقصيدة طويلة رحمه الله

\*\*\*\*\*

### ﴿ ترجمة العلامة المحقق الشيخ محمد عليش التوفى سنة ١٢٩٩ هـ ﴾

هو القبط الكبير والعلم النير أوحد العلماء العاملين وخاتمة الفضلاء المحققين وارث علوم سيد قريش الأستاذ العلامة أبو عبد الله الشيخ محمد ابن الشيخ أحمد ابن الشيخ محمد الملقب بمليش نفعا الله بركاته وأعاد علينا من فوائد نفحاته ومنشأ تلقيه بمليش بكسر اللين كما نص هو عليه فى بعض طرر مؤلفاته أن اسم جده الأعلى علوش أحد أجداد القوث الأكبر سيدى عبدالعزيز الداغرى الله تعالى عنه صاحب كتاب الذهب الإبريز الذى اغترفه سيدى أحمد بن مبارك من فيوض بحار علمه قال الاستاذ المترجم فيما كتبه بطرة شرحه لقواعد الاعراب الأصل الأول من الجهتين من فاس والأب ولادة طرابلس الغرب والأُم ولادة مصر وقال أيضا فى حاشيته التيسير والتحرير على شرحه مواهب القدير على مجموع المحقق الأمير أخبرنى من يوثقه أن مدينة طرابلس التى ولد بها أبى ليس فيها من يسمى عليشا إلا جدى محمد وأنه مغربى من فاس وأقام بطرابلس حين رجوعه من الحج وتزوج بها وولد له بها أربعة ذكور أحمد والذى ومحمد وعلى وحسين وتوفى بها عنهم فانتقلوا منها ومات عمى محمد بمكة الشرفة وكان من الأولياء العارفين ومات الباقون بمصر القاهرة ودفنوا بمحارة الداودارى بقرب الجامع الأزهر وأخبرنى آخر يوثق به أن بأعمال فاس قبيلة من الأشراف يقال لما العالشة فلعل جدى محمداً منها والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال انتهى هذا وقد ولد الأستاذ المترجم رحمه الله تعالى بمصر القاهرة فى حارة الجوارى بقرب الجامع الأزهر أيد الله عمارته بأنوار العلوم فى شهر الله رجب الأصعب سنة سبع عشرة ومائتين وألف هجرية وحفظ القرآن وهو ابن ثلاث عشرة سنة واشتغل بتحصيل العلوم بالجامع الأزهر الأنورى فى سنة اثنين وثلاثين وقد أدرك بالجهايزة الأفاضل علماء الدين وأئمة المسلمين وأخذ عنهم من شريف العلوم مابه صار من أكابر الأعلام وأئمة الاسلام فمنهم العلامة الفاضل الأستاذ الشيخ محمد الأمير الصغير والعلامة الشيخ عبد الجواد الشباسب والعلامة الشيخ عوض السببوى والاستاذ الشيخ مصطفى السلونى والعلامة التاج سيدى مصطفى البولاقي استخرج من محار علومه يقيم الآلى واقتبس من نبراس معارفه ماهو غرة فى جبهة الليالى والعارف بالله تعالى الأستاذ الشيخ محمد فتح الله والعلامة الشيخ حسن حميدى المدوى والفاضل الشيخ مقدسى الغربى السفاقسى والاستاذ سيدى الشيخ جاد الرب والفهامة الأوحد الشيخ يوسف الصاوى وأخذ أيضا عن غير هؤلاء من أفاضل العلماء وأجلاله للشيخ ( ومن المميزين له رضى الله تعالى عنه ) سيدى الشيخ إبراهيم الماوى شيخ السادة المالكية سابقا والعلامة

التحرير الشيخ مصطفى الباني صاحب التجريد والأستاذ الشيخ محمد حبش شيخ السادة المالكية والعلامة الشيخ علي الحلو والعلامة سيدي عبد الواحد الدهموري والأستاذ سيدي احمد ابن ملوكه التونسي رحم الله تعالى الجميع وتغنابهم واشتغل بالتدريس بالجامع الأزهر في سنة خمس وأربعين قرأ فيه العلوم العقلية والعقلية وأبدع في قراءتها وأغرب وحل مشكلاتها وأغرب ومازال يترقى في أوج العالي ومراتب السكالك حتى صار العلم الوحيد والجوهر الفرد وتخرج عليه من الأفاضل العلماء الأزهرين طبقات متعددة وألف التأليف العديدة الجامعة المفيدة التي عم صيتها الحاضر والباد وسعى في تحصيلها من أقصى البلاد حذاقها حذو من تقدم من الأئمة وشيد فيها أركان أسوار السنة (فنها) كتاب فتح العلي للمالك في الفتوى على مذهب الامام مالك وهي جزآن وكتاب تدريب البتدي وتذكرة للتلميذ في علم الفرائض والعمل بالجدول وشرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل وهو مطبوع أيضا في أربعة أجزاء ضخام وحاشيته على هامشه وهو نحو ثلاثة أجزاء ومواهب القدير شرح مجموع المحقق الأمير وهو أربعة أجزاء ضخام وحاشيته التيسير والتحرير على مواهب القدير وهي أربعة أجزاء أيضا وحاشيته على شرح مجموع العلامة الأمير وهي أربعة أجزاء ضخام تسمى البدر النير على شرح مجموع العلامة الأمير وشرح الجامع الكبير على مجموع العلامة الأمير وهو أصل مواهب القدير وصل فيه إلى اثنا عشر باب الصيام في أربعة أجزاء ولم يكمل وحاشية تسمى هداية السالك إلى اقرب السالك على صغير الأستاذ الدردير وهي جزآن مطبوعة أيضا وحاشية على شرح الكبرى للامام السنوسي تسمى القول الوفي السيد محمد بن محمد بن محمد بن عقيدة أهل التوحيد وهي جزء ضخام وشرح على متن الكبرى للامام المذكور يسمى هداية المرید لعقيدة أهل التوحيد وهو جزء لطيف وحاشية عليه تسمى القول المفيد على هداية المرید لم تكمل وشرح على منظومة سيدي احمد القرني السمة بإضافة الدجعة في عقائد أهل السنة وهي خمسمائة بيت من بحر الرجز واسمه الفتوحات الالهية الوهية على العقائد القرنية ورسالة تسمى القول الفاخر في بعض ما يتعلق بقوله تعالى «إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر» ورسالة تسمى كفاية المرید في بيان مناسك حج بيت الله الحريد وحاشية تسمى القول المنجي على مولد الاستاذ البرزنجي وهي مطبوعة أيضا ورسالة تسمى تقريب العقائد السنية بالأدلة القرآنية وهي مطبوعة أيضا ورسالة تسمى بالإيضاح في الكلام على البسملة الشريفة من ثمانية عشر علما في غاية الانصاح وهي مطبوعة وخاتمة تسمى الكوكب النير على مجموع العلامة الأمير وخاتمة تسمى الدرر البهية على شرح ابن تركي على العشاوية وخاتمة تسمى فتح الملك الجليل على شرح ابن عقيل وخاتمة تسمى جلاء الصدى على شرح قطر الندى وحاشية تسمى مواهب الرحمن للسالك على شرح الاشموقي لألفية الامام ابن مالك وهي جزآن كبيران وحاشية تسمى بوسيلة الاخوان ومفنيهم عن مراجعة الشيوع ومشاركة الأقران على رسالة العلامة سيد محمد الصبان في علم البيان وهي جزء واختصرها في حاشية اخرى تسمى تحفة الاخوان على رسالة الامام الصبان وهي مطبوعة وشرح يسمى موصل الطلاب لمنح الوهاب في قواعد الاعراب للعلامة الشيخ يوسف البرناوي وهو مطبوع أيضا وشرح يسمى حل العقود من نظم المقصود في علم الصرف للعلامة الشيخ احمد عبد الرحيم الطمطاوي وهو مطبوع أيضا وحاشية تسمى القول الشرق على شرح إيساغوجي لشيخ الاسلام زكريا الانصاري مطبوعة أيضا وشرح على متن إيساغوجي ورسالة صغيرة تسمى اتحاد البريات في الكلام على الموجهات وشرح على الدرة البيضاء للعلامة الاخضرى في علم الحساب والفرائض والعمل

بالجدول ولم يكمل وله تقارير كثيرة مفيدة على هوامش عدة كتب في فنون شتى وقد تفضل الله تعالى عليه بالانتفاع بتأليفه فقد تسابق في تحصيلها شرقاً وغرباً المتسابقون وتنافس في الجدل في اقتنائها المتنافسون وكان مع اشتغاله بالتأليف مديماً اقراء كتب الحديث والتفسير والفقه وغيرها من الفنون التي صار أهل عصره ممن بعده عيالاً فيها عليه ويهرعون في ايضاح مشكلاتها اليه مع استعماله جميع ما أنعم الله به عليه فبما خلق لاجله وكفى بذلك فخراً ومدحاً \* تفضل رضي الله تعالى عنه مشيخة السادة المالكية ووظيفة الافتاء بالديار المصرية في شهر شوال المبارك سنة سبعين ومائتين وألف هجرية وقد صرف جواهر لحظات عمره في أنواع الطاعات وأمسك بزام نفسه عن مراتع الشهوات وعكف نور عقله في خلوات مناجات مولاه وتعلقت روحه بالمالأ الذي تولى الله وتولاه \* هذا أتمودج بعض ما يتعلق بمناقبه رحمه الله تعالى ولو استوفى سير جميع احواله لسالت أودية الكلام حتى تضيق بمنهمرها جداول الصفحات وتعجز جيباد البراع عن السمع في ميادين الدفاتر ولو طان الزمان ولكن مالا يدرك كله لا يترك كله وفي الاشارة والتلويح ما يغني عن التصريح وفي هذا القدر كفاية \* توفي رضي الله تعالى عنه بعد أذان المغرب من ليلة الاحد التاسع من ذى الحجة الحرام الذي هو لهام تسع وتسعين بعد مائتين وألف ختام ودفن رضي الله تعالى عنه في صبيحة يوم عرفة بقرافة المجاورين بين إمامين جليلين الامام العلامة خليل بن اسحق صاحب المختصر والامام الناصر اللقاني بجوار الامام سيدى عبد الله المنوفى رضي الله تعالى عن الجميع ونفعنا بهم وحشرنا في زميرهم آمين والحمد لله وكفى وسلام على عبادة الذين اصطفى

## فهرست

الجزء الأول من حاشية العلامة الموسوي على الشرح الكبير للعلامة الميرزا

صفحة	صفحة
٢٦٣ فصل وجب قضاء ثلثة النع	٣٠ باب أحكام الطهارة
٢٧٣ فصل في من سجود السهو	٤٨ فصل الطاهر ميت ملام له النع
٣٠٦ - فصل في سجود التلاوة	٦٥ فصل في ازالة النجاسة
٣١٢ فصل في بيان حكم النافقة	٨٤ فصل يذكر فيه أحكام الوضوء
٣١٩ فصل في بيان حكم صلاة الجماعة	١٠٤ فصل ندب لقاضي الحاجة جلوس النع
٣٤٩ فصل في الاستخلاف	١١٤ فصل تقض الوضوء بحدث النع
٣٥٨ فصل في أحكام صلاة السفر	١٢٦ فصل يجب غسل ظاهر الجسد النع
٣٧٢ فصل في الجمعة	١٤١ فصل رخص لرجل وامرأة وان مستحاضة
٣٩١ فصل في حكم صلاة الخوف	بمضطر أو سفر مسح جورب النع
٣٩٦ فصل في أحكام صلاة العيد	١٤٧ فصل في التيمم
٤٠١ فصل في صلاة الكسوف والخسوف	١٦٢ فصل في مسح المرح أو الجيرة
٤٠٥ فصل في حكم صلاة الاستسقاء	١٦٧ فصل في بيان الحيض
٤٠٧ فصل ذكر فيه أحكام الجنائز	١٧٥ باب الوقت المختار
٤٣٠ باب الزكاة	١٨١ فصل في الأذان
٤٩٢ فصل ومصرفها فقير ومسكين النع	٢٠٠ فصل شرط الصلاة
٥٠٤ فصل في زكاة الفطر	٢١١ فصل في ستر العورة
٥٠٩ باب في الصيام	٢٢٢ فصل في استقبال القبلة
٥٤١ باب في الاعتكاف	٢٣١ فصل فرائض الصلاة
	٢٥٥ فصل يجب بغرض قيام النع

